

(الجزء الاول)

من الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته
ومنحنا اتباع طريقته
امين

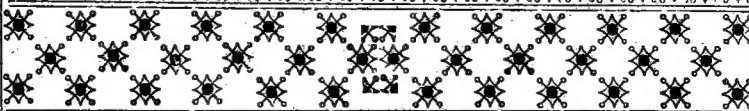
(وبهامشه الجزء الثالث من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي الحنفي المتوفى
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب
المختلفة ورجح ما ساعده الدليل وذكر الأئمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي
عشرة وثمانمائة قيل لابي السعود المقتي لم تجمع المسائل المهمة ولم تؤلف فيها كتابا
قال أنا أستحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للمهمات كما
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلاة
 على رسوله محمد وآله أجمعين
 جدا يقربنا إلى مرضاة الله
 تعالى وكرامته وصلاة
 تبلغنا إلى محبة الرسول
 وشفايته جدا يفتح به كل
 مقال وصلاة ينال بها
 كل ما يطلب ويفتقر . قال
 مولانا قاضي القضاة
 الامام الاجل الكبير الاستاذ
 نضر الملة والدين محمد
 الاوزجندی قدس الله
 روحه يقول العبد الضعيف
 الفقير إلى رحمة الله تعالى
 الغني سده الله في القول
 والعمل وعصمه من الطغيان
 والزلل ذكرت في هذا
 الكتاب من المسائل التي
 يغلب وقوعها وتقس الحاجة
 اليها وتدور عليها واقعات
 الامة ويقتصر عليها رغبات
 الفقهاء والائمة وهي أنواع
 وأقسام فمنها ما هي مروية
 عن أصحابنا المتقدمين ومنها
 ما هي منقولة عن المشايخ
 المتأخرين رضوان الله عليهم
 أجمعين ورتبته ترتيب
 الكتب المعروفة وجعلت
 لكل جنس فصلا وبيت
 لكل فرع أصلا وفيما كثرت
 فيه الاقوال بل من المتأخرين
 اقتصر في فيه على قول
 أو قولين وقدمت ما هو
 الاظهر واقتضت بما هو

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله المنفرد بوضع الشرائع والاحكام المستبدر برفع معالم الحلال والحرام الذي ذل لجهور العلماء
 جوح الدراية وثمومها فاناروا آثار الرواية من شمسها وقاية عن الزلل في عوم البلوى وهذا به الى
 الصواب لدى الفتوى والصلاوة والسلام على مصلح مضمحل الرسالة بعنة وزمانا ومجلى ميدان الدلالة رتبة
 ومكانا فاتح رتاج السبل ولا فتح نتاج الرسل الذي بعثه الله حجة على الجاحدين وختم به باب النبوة على
 المرسلين وعلى آله الكرام وأصحابه العظام كلهم أجمعين . وبعد . فان الفقه حدس جازين الهداية
 والضلال وقسطاس مستقيم لمعرفة مقادير الاعمال وعياله الزاخرة لا يوجب حلهما قرار وأطواره الشائخة
 لا يدرك قنونه بالابصار الآن الكتب المصنفة المتداوله والصحف المؤلفة المتناولة في هذا الفن لا تنفي
 العليل ولا يقام منها الغليل اذ بعضها طارح لشطر المسائل وأكثرها منطوق على الروايات المختلفة
 المتعارضة الدلائل فيشعر المبتغي للتسك بالالتيق والاقوى كن هام في الهيماء في الدليل الاهم وينجز
 المستعبر باخذ ما هو أقرب للتقوى كفاقد الغيهم في الغيهم حتى عشا أكثرهم عن أضواء السنة الى نيران
 الاهواء وركنوا الى طر مساء البدع وأباطيل الآراء فلا يميز الصدوق عن الطبرس ولا يفصل الحق
 والطبرس وذهبوا في واديه بعديته ولم يجدوا دليلا على مرامهم الا سفيها غيب سفيه فن الله عليهم
 باستنارة صديق سلطنة الملك السميع الصالح واتفق صبح دولة السلطان الهاميع المقام القرم
 المكرم والقادم القلهزم رزم آجاء الوغي وقف فصل غياض المزدحم الطيم على العدل والشجاعة
 والندى والمقطور بقنه من الزهد والورع والتقوى أمير المؤمنين ورئيس المسلمين امام الغزاة ورأس
 المجاهدين أبو المظفر محي الدين محمد اورنك زيب بهلار عالم كير بادشاه غازي أبد الله تعالى سلطانه

الاشهر اجابة للطالبيين وتيسر على الراغبين وعلى الله توكلت فيما تمثيت واستعصمت عن الخطا فيما نويت وهو حسي وعم
 ونم الوكيل وعليه أوكل به استعين . (فصل في رسم المقتى) . المقتى في زماننا من أصحابنا اذا استفتى في مسئلة وتسل عن
 واقعة كانت المسئلة مروية عن أصحابنا في الروايات الظاهرة بخلاف بينهم فانه يعيل اليهم وبقى بقولهم ولا يخالفهم برأيه وان كان
 مجتهدا مستقنا لان الظاهر ان يكون الحق مع أصحابنا ولا يعدوهم واجتهاده لا يبلغ اجتهداهم ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا يقبل حجة لاهم

عرفوا الأدلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين ضمه فان كانت المسئلة مختلفا فيها بين أصحابنا فان كان مع أي حنفية رحمه الله تعالى أحد صاحبيه يؤخذ بقوله ما لو فور الشرائط واستجماع أدلة الصواب فيه ما وان خالف بأحنفية رحمه الله تعالى صاحباه في ذلك فان كان اختلافهم اختلاف عصر و زمان كالتضاء بظاهر العدالة يأخذ بقوله صاحبيه لتغير أحوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوهما يختار قولهما والاجتماع المتأخرين على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم يتخير المحدث ويعمل بما أفضى (٣) إليه ربه وقال عبد الله بن المبارك يأخذ بقوله أي حنفية رحمه

الله وتكلموا في التحدث قال بعضهم من سئل عن عشر مسائل فضلا فيصيب في الثمانية ويخطئ في البقية فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة النسخ والمنسوخ والمحكم والمؤول والعلم بعادات الناس وعرفهم وان كانت المسئلة في غير ظاهر الرواية فان كانت توافق أصول أصحابنا يعمل بها وان لم يجد لها رواية عن أصحابنا واتفق فيها المتأخرون على شيء يعمل به وان اختلفوا يجتهد ويفي بما هو صواب عنده وان كان المفتي مقلدا غير مجتهد يأخذ بقوله من هو أفقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه وان كان أفقه الناس عنده في مصر آخر يرجع اليه بالكتاب ويثبت في الجواب ولا يجازي خوفا من الاقتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وضده والله الموفق للصواب

كتاب الطهارة
(فصل في الطهارة بالماء)
الماء الذي يتوضأ به ثلاثة الماء الحار والماء البارد وماء البئر وأقواها الماء الحار

وعم على البرية كافة احسانه وجعله يوم يحاسب عن ينقلب الى أهله مسرورا وأبعده عن ينقلب على عقبه مذموما مدحورا وقد ألهم تأليف كتاب يفرغ من التهذيب الايق في قالب الكحل ويلبس من حسن الترتيب حلة الجمال عاريا عن الاطناب والاملال حاويا لعظم الروايات الصحيحة مشتملا على جل الروايات الصحيحة بين الغث من السمين ويميز الضعيف من المتين لا يشبهه فيه اللجين باللجين والهجان بالهجين غير أن هذا الخطب العظيم والامر الجسيم لا يمكنه الا ان عرف الحق من التي وتبين عنده الرشيد من النقي فحشد الخذاق في هذا الفن من العلماء الغاصين على فرائده وكلد الكتب المدققة الجامعة لفوائده فأعزاليهم بالكدش في محابيل هذا الفن ودلائله والمشي عن تفاصيله وتنقيب وجوه مسائله وأن يؤلفوا كتابا حاشيا لظاهر الروايات التي اتفق عليها وأفتى بها القبول ويجتمعوا فيه من النوارد ما تلقتها العلماء بالقبول كلابقوت الاحتياط في العمل والاجتناب عن الخطأ والزلل فلفقوا في استخراج جواهرهم من معادنه وابرار لطائفهم من مكائنه والقاطات جواهرهم وفرائده واقتناص شوارده وأوابده وميزوا نخبه وعصيره وفصلوا قبيله ودبيره ونظموا نومه المنشورة ورتبوا فوائده الماثورة واختاروا في ترتيب كتبها ترتيب الهداية وسلكوا في توضيحها أو تنقيحها أقصى النهاية تاركين لما تكرر في الكتب من الروايات والزوائد معرضين عن الدلائل والشواهد الادليل مسئلة توضيحها أو يتضمن مسئلة أخرى واقتصرنا في الاكثر على ظاهر الروايات ولم يلتفتوا الى انادار الى النوارد والدررايات وذلك فيما لم يجدوا جواب المسئلة في ظاهر الروايات أو وجدوا جواب النوارد موسوما بعلامة الفتوى ونقلوا كل رواية من المعتبرات بعبارتها مع انتهاء الحوالة اليها ولم يغيروا العبارة الاداعي ضرورة عن وجهها ولا شاعر الفرق بينهم ما أشاروا الى الاول بكذا والى الثاني بهكذا وإذا وجدوا في المسئلة جوابين مختلفين كل منهما موسوم بعلامة الفتوى وممة الريحان أول يمكن واحد منهما معلما بما يعلم به قوة الدليل والبرهان أثبتوهما في هذا الكتاب والله تعالى هو الموفق للسداد والصواب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين

كتاب الطهارة وفيه سبعة أبواب

الباب الأول في الوضوء وفيه خمسة فصول

(الفصل الاول في فرائض الوضوء) قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين (وهي أربع) الاول غسل الوجه الغسل هو الاسالة والمسح هو الامامة كذا في الهداية في شرح الطحاوي أن تسيل الماء شرط في الوضوء في ظاهر الرواية فلا يجوز الوضوء بالم تقاطر الماء وعن أبي يوسف رحمه الله أن التقاطر ليس بشرط ففي مسئلة الثلج اذا توضأ به ان قطر قطرتان فصاعد ايجوز اجماعا وان كان بخلافه فهو على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الذخيرة والصحيح قولهما كذا في المضمرات ولم يذكر حد الوجه في ظاهر الرواية كذا في البدائع في المعنى الوجه من منابت شعر الرأس

ان كان قري الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يجس بوقوع النجاسة فيه ما لم ير أثر النجاسة فيه من لون أو طعم أو ريح (ماء النهر أو القناة) اذا احتمل عذرة فاغترب انسان بقرب العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بالنجاسة (ماء النهر) اذا انقطع من أعلاه لا يتغير حكمه بحره باق طاع الاعلى فيجوز التوضؤ بما يجري فيه (خيزران) يخرج الما من احدهما يدخل في الاخرى فتوضأ انسان فيها بينهما جاز وماء الحفيرة التي اجتمع فيها الماء فاسد الماء اذا جرى على الجيفة أو فيها ان كان الماء كثيرا لا تستبين فيه الجيفة طاهر وان

كان تستبين لقلبه الماء فالماء نجس وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى (ساقية) صغيرة وقع فيها كلب جري الماء على ظهر الكلب فتوضأ انسان من أسفله لأبأس به ما لم يتغير لون الماء أو ريحه قال الفقيه ابو جعفر عنه عندنا اذا جرى الماء على الكلب وغمره في النهر وكان الماء غالباً عليه بحيث لا يرى اما اذا كان يستبين الكلب تحت الماء الذي يجري عليه ولا يجري في جانيه ماله قوة الجريان فتوضأ انسان من أسفله ينبغي ان لا يجوز ويكون نجساً (سطح) عليه (٤) لمجاسة جرى عليه المطران كان أكثر الماء يجري على النجاسة فالماء نجس وما أصاب

الثوب من تقطره يفسده قال محمد رحمه الله تعالى ان كانت النجاسة في جانب واحد من السطح أو في جانبين فالماء الذي يجري على السطح طاهر وان كانت النجاسة في ثلاثة جوانب فالماء نجس وهذا اذا كانت النجاسة على السطح فان كانت عند الميزاب أو فيه فالماء نجس مادامت النجاسة فيه وان زالت النجاسة بجرى الماء عليها فانه من الماء طاهر (حوض صغير) يدخل الماء فيه من جانب ويخرج من جانب آخر قالوا ان كان أربعة أو أربع في دونه يجوز فيه التوضؤ وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع دخول الماء وخروجه لان في الوجه الاول ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر فيه بل يخرج كما دخل وان كان جاري في الوجه الثاني يستقر فيه الماء ولا يخرج الا بعد زمان وكذا قالوا في عين ما هي سبع في سبع ينبع الماسن أسفلها ويخرج من منفذها لا يجوز فيه التوضؤ الا في موضع خروج الماء منها

الى ما لم يمتد من العين والذفن الى أصول الأذنين كذا في العيني شرح الهداية * ان زال شعر مقدم الرأس بالصلح الاصح أنه لا يجب اصال الماء اليه كذا في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في الزاهدي * والافرع الذي ينزل شعره الى الوجه يجب عليه غسل الشعر الذي ينزل عن الحد الغالب كذا في العيني شرح الهداية * واصل الماء الى داخل العين ليس بواجب ولا سنة ولا يتكلف في الانغماض والفتح حتى يصل الماء الى الاشفاور وجوانب العين كذا في الظهيرية * وعن الفقيه أحمد بن ابراهيم ان غسل وجهه وغمض عينيه تميضاً شديداً لا يجوز كذا في المحيطه ويجب اصال الماء الى الماني كذا في الخلاصة * ولورمدت عينه فرمست يجب اصال الماء تحت الرمش ان بقي خارجاً بتمفيض العين والافلاص كذا في الزاهدي * وأما الشفة فما يظهر منها عند الانضمام فهو من الوجه وما يكتم عند الانضمام فهو من الفم هو الصحيح كذا في الخلاصة * والبياض الذي بين العذار وبين شحمتي الاذن يجب غسله عند الوضوء هكذا ذكر الطحاوي في كتابه قال هو الصحيح وعليه أكثر مشايخنا كذا في الذخيرة * وبغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر اللحية على أصل الذفن ولا يجب اصال الماء الى منابت الشعر الا ان يكون الشعر قليلاً تبدو منه المنابت كذا في فتاوى قاضي خان * في النصاب واذا كان شارب المتوضئ طويلاً ولا يصل الماء تحتها عند الوضوء جاز وعليه الفتوى بخلاف الغسل كذا في المضمرات * أما اللحية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مسح ربعها فرض كذا في شرح الوقاية * وروى عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنه يجب امرار الماء على ظاهر اللحية هو الاصح كذا في التبيين وهو الصحيح هكذا في الزاهدي * والشعر المسترسل من الذفن لا يجب غسله كذا في المحيطين * وان أمر الماء على شعر الذفن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذفن وكذا لو حلق الحاجب والشارب أو مسح رأسه ثم حلق أو قلم أظفاره لا تلزمه الاعادة كذا في فتاوى قاضي خان * (والثاني غسل اليدين) * والمرفقان يدخلان في الغسل عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيطه ويجب غسل كل ما كان مرابطاً على أعضاء الوضوء من الاصبع الزائفة والسكف الزائفة كذا في السراج الوهاج * ولو خلق له يدان على المنكب فالثامنة هي الاصلية يجب غسلها والاخرى زائفة فاحاذى منها محل الفرض يجب غسله والافلا كذا في فتح القدير * بل يتدب غسله كذا في البحر الرائق * في فتاوى ما وراء النهر ان بقي من موضع الوضوء قد درأ سائرة أو لرق بأصل ظفره طين يابس أو رطب لم يجز ان يلمح يده بجمراً أو حناء جاز * وسئل الدبوسي عن عمن فأصاب يده عجن فبيس وتوضأ قال يجزيه اذا كان قليلاً كذا في الزاهدي * وما تحت الاظفار من أعضاء الوضوء حتى لو كان فيه عجن يجب اصال الماء الى ما تحتها كذا في الخلاصة وأكثر المعتبرات ذكر الشيخ الامام الزاهد ابو نصر الصفا في شرحه أن الظفر اذا كان طويلاً بحيث يستر رأس الاغلة يجب اصال الماء الى ما تحتها وان كان قصيراً لا يجب كذا في المحيطه ولو طالت أظفاره حتى خرجت عن رؤس الاصابع وجب غسلها ولو لا واحد كذا في فتح القدير وفي الجامع الصغير سئل ابو القاسم عن وافر الظفر الذي يسي في أظفاره الدرن أو الذي يعمل على الطين أو المرأة التي صبغت اصبعها بالخناء أو الصرام أو الصباغ قال كل ذلك سواء يجزئهم وضوءهم الا لا يستطاع الامتناع عنه الا بخرج والقوى على الجواز من غير فصل بين المدنى والقسوى كذا في الذخيرة * وكذا الخباز اذا كان وافر الاظفار كذا في الزاهدي ناقلاً عن الجامع الاصغر * والخضاب اذا تجدد وليس يمنع تمام الوضوء والغسل كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الوجيز

والاصح ان التقدير غير لازم انما الاعتماد على ما ذكرنا في المعنى فينتظر فيه ان كان ما وقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر فيه يجوز التوضؤ منه والا فلا وعن محمد رحمه الله تعالى في (كوزين) أحدهما طاهر والاخر نجس فصامن فوق واختلط الماءان في الهواء يكون طاهراً (الماء الذي جريه ضعيف) لا تستبين فيه الحركة قال بعضهم ان كان بحال لائق فيه نبتة لا تذهب من ساعته لا يجوز فيه التوضؤ الا ان يكت بين كل غرتين مدة دار ما يغلب على ظنه ذهاب ما وقع فيه من الماء المستعمل وقال بعضهم ان كان

بحيث لورفع الماء للغسل عضو يقطع جريه ثم يتصل قبل ان تعود اليه الغسله يجوز فيه التوضؤ وان كان يقطع ولا يتصل قبل ان تعود اليه لا يتوضأ فيه الا ان يمكث بين كل غرتين مقدار ما قلنا وان أراد التوضؤ يجعل وجهه فيه الى مورد الماء ويجعل النهر بين قدميه ان كان صغيرا واختلفوا في كراهة البول في الماء الجاري والاصح هو الكراهة (تم وانما حرقه) وانثلت ضفته فصار بعض الماء يدخل في الثلمة ثم يخرج منها الى النهر فهو على ما ذكرنا في الحوض الصغير (٥) ان كان ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر جازوا لا فلا (الجنب)

اذا قام في المطر الشديد متجربا بعد ما تمضمض واستنشق حتى اغتسلت أعضاؤه جازا لانه ماء جار (فصل في الماء الراكد) * يجوز التوضؤ والاغتسال في الحوض الكبير واختلفوا في حذره قال بعضهم اذا كان الحوض بحال اذا اغتسل انسان في جانب منه لا يضرب الطرف الذي يقابله أى لا يرتفع ولا ينخفض فهو كبير وعامة المشايخ قالوا ان كان عشرين في عشرين يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكرباس هو الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات أليق واختلفوا في قدر عمقه قال بعضهم ان كان بحال لورفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحته من الارض فهو عميق رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم ان كان بحال لو اعترف لا تصيب يده وجهه الارض فهو عميق (حوض) أعلاه عشرين وعشر وأسفله أقل منه جاز فيه الوضوء يعتبر فيه وجه الماء فان قل ماؤه وانتهى الى موضع هو أقل من عشر

وفي مجموع النوازل تحريك الخاتم سنة ان كان واسه او فرض ان كان ضيقا بحيث لم يصل الماء بحته كذا في الخلاصة * وهو ظاهر الرواية هكذا في المحيط * (والثالث غسل الرجلين) ويدخل الكعبان في الغسل عند علمنا الثلاثة والكعب هو العظم الناتئ في الساق الذي يكون فوق القدم كذا في المحيط * ولو قطعت يده أو رجله فلم يبق من المرفق والكعب شيء سقط الغسل ولو بقي وجب كذا في البحر الرائق * وكذا غسل موضع القطع هكذا في المحيط * وفي البيهقي مثل ان تجدي عن رجل زعن رجله بحيث لو قطع لا يعرف هل يجب عليه غسل الرجلين في الوضوء قال نعم كذا في التارخانية * واذا دهن رجله ثم وضأ وأمر الماء على رجله فلم يقبل الماء لمكان الدسومة جاز الوضوء كذا في الذخيرة * في مجموع النوازل اذا كان برجله شقاق فجعل فيه الشحم وغسل الرجلين ولم يصل الماء الى ما تحته ينظر ان كان ينضره ا يصل الماء الى ما تحته يجوز وان كان لا ينضره لا يجوز كذا في المحيط * فان خر زعن بكل حال كذا في الخلاصة * وذ كره من الأئمة الحلواني اذا كان في أعضائه شقاق وقد عجز عن غسله سقط عنه فرض الغسل ويلزم امرار الماء عليه فان عجز عن امرار الماء بكفه المسح فان عجز عن المسح سقط عنه المسح أيضا في غسل ماحوله ويترك ذلك الموضع كذا في الذخيرة * ولو كان به قرحة فارفع جلدها وأطراف القرحة متصلة به بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فغسل الجلدة ولم يصل الماء الى ما تحت الجلدة جاز وضوءه لان ما تحت الجلدة غير ظاهر فلا يفرض غسله كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كان على بعض أعضاء وضوءه قرحة نحو الدمل وشبهه وعليه جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على الجلدة ثم نزع الجلدة غسل ما تحت الجلدة قال ان نزع الجلدة بعد ما برأ بحيث لم يتألم بذلك فعليه أن يغسل ذلك الموضع وان نزع قبل البرء بحيث يتألم بذلك ان خرج منها شيء وسال نقض الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك الموضع والا شبهه أن لا يلزمه الغسل في الوجهين جميعا وفي فوائد القاضي الامام ركن الاسلام على السغدي اذا كان على بعض أعضاء وضوءه خرب أو برغوث فتوضأ ولم يصل الماء الى ما تحته جاز لان التحرز عنه غير ممكن ولو كان عليه جلدة سمل أو خرب تمضوغ قد جف فتوضأ ولم يصل الماء الى ما تحته لم يجز لان التحرز عنه ممكن كذا في المحيط * ولو بقيت على العضو لعة لم يصبها الماء فصرف البلل الذي على ذلك العضو الى اللعة جاز كذا في الخلاصة * واذا حول به عضو الى عضو في الوضوء لا يجوز في الغسل يجوز اذا كانت اللة متقاطرة كذا في الظهيرية * اذا أصاب الرجل المطر أو وقع في نهر جار جاز وضوءه وغسله أيضا ان أصاب الماء جميع يده وعليه المضمضة والاستنشاق كذا في السراجية * (والرابع مسح الرأس) والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية كذا في الهداية * والمختار في مقدار الناصية ربع الرأس كذا في الاختيار شرح المختار * الواجب أن يستعمل فيه ثلاث أصابع اليد على الاصح كذا في الكناية * ولو مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز في ظاهر الرواية كذا في شرح الطحاوي * ولو مسح بالسبابة والابهام مفتوحتين فيضعهما مع ما بينهما من الكف على رأسه فينثني ويجوز لانهما أصبعان وما بينهما من الكف قدر أصبع فيصير ثلاثة أصابع هكذا في المحيط وفتاوى قاضي خان * اذا مسح رأسه برؤس أصابعه فان كان الماء متقاطرا يجوز وان لم يكن متقاطرا لا يجوز كذا في الذخيرة * وان كان على رأسه شعر طويل فمسح ثلاث أصابع الا ان المسح وقع على شعره وان وقع على شعر تحته رأسه يجوز عن مسح الرأس وان وقع على شعر تحته جهة أو رقبته لا يجوز ولو كان له ذواتان مشدودتان حول الرأس كما تفعله النساء

لا يجوز فيه الوضوء وان كان الحوض مدورا واختلفوا في مقداره انه كم يكون كبيرا أو أقصى ما قيل فيه أن يكون حوله ثمانية وأربعون ذراعا ولو كان الحوض مسقفا وكونه أقل من عشرة أذرع ينظر ان كان الماء منفصلا عن السقف جاز فيه الوضوء (حوض) كبير جمد ماؤه فثقب ووقعت فيه نجاسة ولم ير أثرها ان كان الماء تحت الجمد غير ملتصق بالجد جاز فيه الوضوء وان كان ملتصقا بالجد لا وان خرج الماء من الثقب وانبسط على وجه الجمد بقدر ما لورفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحته من الجمد جاز فيه الوضوء والا فلا وان كان الماء في الثقب فكالما

في الطشت لا يجوز فيه الوضوء الا ان يكون الثقب عشر في عشر (حوض) كبير فيه مشرعة فوضأ انسان في المشرعة واغتسل ان كان الماصتصلا بالالواح بمنزلة التابوت لا يجوز فيه الوضوء واتصال ماء المشرعة بالماء الخارج منها لا يتنع كحوض كبير تشعب منه حوض صغير فتوضأ انسان في الحوض الصغير لا يجوز وان كان ماء الحوض الصغير متصلا بماء الحوض الكبير وكذا لا يعتبر اتصال ماء المشرعة بماء تحتها من الماء اذا كانت الالواح مشدودة (٦) (حوض) كبير وقعت فيه نجاسة ان كانت النجاسة مرسية كالعدرة ونحوها لا يجوز

الوضوء في موضع العدرة ولا الاغتسال في ذلك الموضع بل يتنجس الى ناحية أخرى بينه وبين النجاسة أكثر من الحوض الصغير وان كانت غير مرسية كالبول ونحوه على قول مشايخ العراق هي والمرتبة سواء وقال مشايخنا ومشايعهم بل جاز الوضوء في موضع النجاسة وأجمعوا على أنه لو توضأ انسان في الحوض الكبير أو اغتسل كان لغیره أن يغتسل في موضع الاغتسال (غدير) عظيم يس في الصيف ورائت الدواب فيه ثم دخل فيه الماء وامتلأ ينظران كانت النجاسة في موضع دخول الماء فالكل نجس وان انجمد ذلك الماء كان نجسا لان كل ما دخل فيه صار نجسا فلا يظهر بعد ذلك وان لم تكن النجاسة في موضع دخول الماء واجتمع الماء في مكان طاهر وهو عشر في عشر ثم تعدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهرا والنجس منه طاهر ما لم يظهر فيه أثر النجاسة وكذا الغدير اذا قل ماؤه فصارت أربع ووقعت

فوقع مسحه على رأس الذؤابة بعض مشايخنا قالوا بالجواز اذا لم يرسلها لانه مسح على شعر تحته الرأس وعامتهم على أنه لا يجوز إرسالها ولم يرسلها كذا في المحيط * ومسح الاذنين لا ينوب عن مسح الرأس كذا في السراجية * ولو كان في كفه بلل فمسح به أجزأه سواء كان أخذ الماء من الاء أو غسل ذراعيه وبقي بلل في كفه هو الصحيح بخلاف ما اذا مسح رأسه أو خفه وبقي على كفه بلل فمسح به رأسه أو خفه لا يجوز كذا في الخلاصة * واذا أخذ البلل من عضو من أعضائه لا يجوز المسح به مغسولا كان ذلك العضو أو مسحوا كذا في الذخيرة * ومن مسح رأسه بالثلج أجزأه مطلقا ولم يفسلوا بين بلل فاطر أو غير فاطر كذا في الفتاوى البرهانية * واذا غسل الرأس مع الوجه أجزأه عن المسح ولكن بكرة لانه خلاف ما أمر به كذا في المحيط * وان كان بعض رأسه محلقا فمسح على غير المحلق جاز كذا في الجوهرية النيرة * وفي الحجة ولو لم يمسح مقدم رأسه ولكن مسح مؤخره أو يمينه أو يساره أو وسطه يجوز كذا في التارخانية * ولا يجوز المسح على القلنسوة والعمامة وكذا ومسحت المرأة على الخمار لانه اذا كان الماء متقاطرا بحيث يصل الى الشعر فينبذ يجوز ذلك عن الشعر كذا في الخلاصة * هذا اذا لم يتوأن الماء كذا في الظهيرية * والا فضل أن تمسح تحت الخمار كذا في فتاوى قاضي خان * وان كان على رأسها خضاب فمسحت على الخضاب اذا اختلطت البله بالخضاب وخرجت عن حكم الماء المطلق لا يجوز المسح كذا في الخلاصة * والله أعلم

(الفصل الثاني في سنن الوضوء) وهي ثلاث عشرة على ما ذكر في المتون * (منها التسمية) التسمية سنة مطلقا غير مقيد بالاستيقظ وتعتبر عند ابتداء الوضوء حتى لو نسيها ثم ذكره بعد غسل البعض وهي لا يكون مقبولا السنة بخلاف الاكل ونحوه هكذا في التبيين * فان نسيها في أول الطهارة أتى بها متى ذكرها قبل الفراغ حتى لا يتخلو الوضوء عنها كذا في المراجح الوهاج * ويسمى قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح كذا في الهداية * ولا يسمى في حال الانكشاف ولا في محل النجاسة هكذا في فتح القدير * قال الطحاوي والاستاذ العلامة مولانا خرا الدين المتخرجي المذوق عن السلف في تسمية الوضوء باسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وفي الخبازية هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في معراج الدراية * ولوقال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله أو الحمد لله أو أشهد أن لا اله الا الله صار مقبولا السنة التسمية كذا في القنية * (ومنها) غسل اليدين الى الرسغين ثلاثا ابتداء وقيل انه فرض وتقدمه سنة واختاره في فتح القدير والمراجح والخبازية واليه يشير قول محمد في الاصل هكذا في البحر الرائق * وكيفيته ان كان الاء صغيرا أن يأخذه بشماله ويصب الماء على يمينه ثلاثا ثم يأخذه بيمينه ويصبه على يساره كذلك وان كان كبيرا كالغبار كان معه انا صغير يفعل ما ذكرنا وان لم يكن أدخل أصابع يده اليسرى مضومة في الاء ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الاء ويغسل اليسرى كذا في المضمرات * وهذا اذا لم تكن على يده نجاسة فان كانت يحوط بحيلة أخرى كذا في الخلاصة * واختلفوا أنه يغسل يديه قبل الاستنجاء وبعده والاصح أنه يغسلهما مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده كذا في فتاوى قاضيخان (ومنها المضمضة والاستنشاق) والسنة أن يتمضمض ثلاثا ولا يتمستشق ثلاثا ولا يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا في كل مرة كذا في محيط السرخسي * وحديث المضمضة استيعاب الماء جميع الفم وحده الاستنشاق أن يصل الماء الى المارن كذا في الخلاصة * ان ترك المضمضة والاستنشاق أم ثم على الصحيح لانهم امن سنن

نجاسة ثم دخل الماء الى ان صار الماء الجديد عشر في عشر قبل أن يصل الى النجس كان طاهرا (حوض) صغير نجس الهدى طأوه فدخل الماء من جانب قال الفقيه أبو جعفر يصب طاهر الان الماء الجاري غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجاري وقال أبو بكر بن سعيد لا يظهر حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما كان في الحوض من الماء النجس (خندق) طولها مائة ذراع أو أكثر في عرض ذراعين قال عامة المشايخ لا يجوز فيه الوضوء ولو بال فيه انسان يتنجس من كل جانب عشرة أذرع وقال بعضهم يجوز فيه الوضوء اذا كان ماء الخندق

كثيرا بحيث لو بسط يكون عشرا في عشرو ويجوز التوضؤ في الحوض الكبير المنتن اذا لم تعلم نجاسته لان تغير الرائحة قد يكون بطول المكث
(اذا ورد الرجل ماء) فأخبره مسلم انه نجس لا يجوز له أن يتوضأ بذلك الماء قالوا هذا اذا كان الخبز عدلا فان كان فاسقا لا يصدق وفي المستور
روايتان في رواية بمنزلة الفاسق وفي رواية بمنزلة العدل (حوض) صغير كرى رجل منه ثم راو أجرى فيه الماء وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان
آخر فكري منه رجل آخر ثم راو أجرى فيه الماء وتوضأ جاز وضوء الكل وتأويله (٧) اذا كان بين المكانين قليل مسافة (وفي
مسألة) الحفرين اذا كان

مسئله) الحظرين اذا كان بينهما ما قليل مسافة كان الماء الثاني طاهرا كذا قاله خلف بن أيوب ونصير بن يحيى وهذا لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذي استعمله الاول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر حكم الاستعمال أما اذا لم يكن بينهما مسافة فالماء الذي استعمله الاول قبل أن يرد عليه ماء جار في المكان الثاني ويصير مستعملًا فلا يطهر بعد ذلك (الماء الطاهر) اذا كان في موضع هو عشر في عشر ووقعت فيه نجاسة ثم اجتمع ذلك الماء في مكان هو أقل من عشر في عشر يكون طاهرا ولو كان الماء في مكان ضيق هو أقل من عشر في عشر ووقعت فيه نجاسة ثم انبسط ذلك الماء وصار عشر في عشر كان نجسا والعبرة في هذا الوقت وقوع النجاسة (حوض) أعلاه ضيق وأسنله عشر في عشر ووقعت فيه نجاسة فتنجس أعلاه ثم انتهى الى موضع هو عشر في عشر بصرطانرا

المهدى وتر كها وجب الاسماء بخلاف السنن الزوائد فان تركها لاوجب الاسماء هكذا في السراج الوهاج
 * وان اخذ الماء بكفه ورفع منه بفيه ثلاث مرات وضعف بجوز ولو رفع الماء من الكف بأفقه ثلاث
 مرات واستنشق لا يجوز لانه يعود الماء المستعمل في الاستنشاق لا المضمضة هكذا في المحيط * واذا اخذ الماء
 بكفه فتمضمض بعضه واستنشق الباقي جاز ولو كان على عكسه لا يجوز كذا في السراج الوهاج * (ومنها
 السؤال) وينبغي أن يكون السؤال من أشجار مره لانه يطيب نكهة الفم ويشد الاسنان ويقوى المعدة
 وليكن رطبا في غلظ انخضر وطول الشبر ولا يقوم الاصبع مقام الخشبة فان لم توجد الخشبة حينئذ يقوم
 الاصبع من عينه مقام الخشبة كذا في المحيط والظهيرية * والعلاك يقوم مقامه للرأه كذا في البحر الرائق
 * ويندب امساكه بينه بان يجعل الخضر أسفله والاهام أسفل رأسه وباقي الاصابع فوقه كذا في النهر
 الفائق * ثم وقت الاستنساك هو وقت المضمضة كذا في النهاية ويستاك أعالى الاسنان وأسافلها ويستاك
 عرض أسنانه ويندئ من الجانب الايمن كذا في الجوهرة النيرة * ومن خشى من السؤال تحريك التي
 تركه ويكره ان يستاك مضطجعا كذا في السراج الوهاج * (ومنها تحليل اللحية) ذكر قاضيان في شرح
 الجامع الصغير تحليل اللحية بعد التلثب سنة في قول أبي يوسف وبه أخذ كذا في الزاهدى * وفي المبسوط
 وهو الاصح كذا في معراج الدراية * وكيفيته أن يدخل أصابعه فيها ويخلل من الجانب الاسفل الى فوق
 وهو المنقول عن شمس الاعمال الكردرى رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * (ومنها تحليل الاصابع) وهو
 ادخل بعضها في بعض بعمامة متقاطر وهذا سنة مؤكدة اتفاقا كذا في النهر الفائق * هذا اذا وصل الماء الى
 أثنائها وان لم يصل بان كانت منضمة فواجب كذا في التبيين * وينبغي عنه ادخالها في الماء ولو غير جار والاولى
 في اليدين التشبيك وفي الرجلين أن يخلل بخنصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر رجله
 اليسرى كذا في النهر الفائق * ويدخل الاصبع من أسفل كذا في المضمرات * (ومنها) تكرار الغسل ثلاثا
 فيما يقرض غسله نحو اليدين والوجه والرجلين كذا في المحيط * للمرة الواحدة السابعة في الغسل فرض
 كذا في الظهيرية * والثلاثان سنتان مؤكدتان على الصحيح كذا في الجوهرة النيرة * وتفسير السبوع أن يصل
 الماء الى العضو ويسيل ويتقاطر منه قطرات كذا في الخلاصة * وفي فتاوى اللجنة وينبغي أن يغسل الأعضاء
 كل مرة غسلا يصل الماء الى جميع ما يجب غسله في الوضوء فلو غسل في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المرة
 الثانية يصيب الماء بعضه ثم في المرة الثالثة يصيب مواضع الوضوء فهذا لا يكون غسل الاعضاء ثلاث مرات
 كذا في المضمرات * ولو توضأ مرة تلغز الماء أو للبرد أو للحاجة لا يكره ولا يأثم ولا يافأثم كذا في معراج
 الدراية * ولوزاد على الثلاث لطمأينة القلب عند الشك أو بنية وضوء آخر فلا بأس به هكذا في النهاية
 والسراج الوهاج * (ومنها) مسح كل الرأس مرة كذا في المتون * والظاهر أنه يضع كفيه واصابعه على مقدم
 رأسه ويمدهما الى قفاه على وجهه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا
 به ناهكذا في التبيين وان داوم على تركه استيعاب الرأس بغير عذريأثم كذا في القنية * (ومنها مسح الاذنين)
 يمسح مقدمهما ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به رأسه كذا في شرح الطحاوى * ولو أخذ ماء جديدا من غير ماء
 البله كان حسنا كذا في البحر الرائق * ولو مسح مقدمهما مع الوجه ومؤخرهما مع الرأس جاز ولكن
 الافضل هو الاول كذا في شرح الطحاوى * ويمسح ظاهر الاذنين بباطن الابهام وباطن الاذنين بباطن

ويجعل كان النجاسة وقعت فيه في هذا الحال كالحوض المحمد اذا كان المله في ثقبه وثقبه أقل من عشر في عشر يتنجس ما كان في الثقب فان قل الماء ونسفل بطهر وقال بعضهم لا يطهر نزلة الماء القليل اذا وقعت فيه نجاسة ثم انبسط وكان عشر في عشر وينبغي أن يكون الحوض على التفصيل ان كان الماء الذي يتنجس في أعلى الحوض أكثر من الماء الذي في أسفله ووقع الماء النجس في الاسفل جملة كان نجسا وبصر النجس غالب على الطاهر في وقت واحد وان وقع الماء النجس في أسفل الحوض على التدرج والتفريق كان طاهرا

كأنه دبر اليابس إذا كان فيه نجاسات وموضع دخول الماء طاهر فأجمع الماء في مكان طاهر هو عشر في عشر ثم تعدى بعد ذلك إلى موضع النجاسة * (فصل في البئر) * يحتاج إلى معرفة حكم البئر ومعرفة حكم الواقع فيها * الأول قال مالك البئر بمنزلة النهر الجاري لا ينسد ماؤه بوقوع النجاسة ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه وقال الشافعي رحمه الله إذا بلغ ماؤه قلتين لا يفسده وقوع النجاسة وعندنا البئر بمنزلة الخوض الصغير يفسد بما يفسد به الخوض الصغير (٨) الأبن يكون كبيراً عشر في عشر (بئر بالوعة) جعلوها بئر ماء أن جعلت أوسع وأعمق مقدار

ما لا تصل إليه النجاسة كان طاهراً وإن حفرته أعمق ولم تجعل أوسع من الأول فجوانبها نجس وقعرها طاهر (بئر) تجس ماؤه فقار ثم عاد بعد ذلك الصحيح أنه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وكذا بئر وجب فيها نزع عشرين دلوا فنزع عشرة فلم يبق الماء ثم عاد بعد ذلك لا ينزع منه شيء وينبغي أن يكون بين البالوعة وبين بئر الماء مقدار ما لا تصل النجاسة إلى بئر الماء وقد روي الكتاب بجملة أذرع أو سبعة وذلك غير لازم وإنما المعتبر عدم وصول النجاسة إليه وذلك يختلف بصلابة الأرض ورخاوتها * (فصل فيما يقع في البئر) * الواقع فيها أنواع منها ما لا يفسده ومنها ما يفسد جميع الماء ومنها ما يفسد البعض أما الأول الآدمي الطاهر إذا اغتسل في البئر لطلب الدلو أو للتبرد وليس على أعضائه نجاسة وخرج حيا فإنه لا يفسده والماء طاهر وطهور لا ينزع منه شيء وكذا لو وقعت الشاة وخرجت خبيثة إلا أن هنا ينزع عشرون دلواً لتسكين

السبايقين كذا في السراج الوهاج * (ومنها النية) والمذهب أن ينوي ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث كذا في التبيين * وكيفيته أن يقول نويت أن أتوضأ للصلاة تقر بالي الله تعالى أو نويت رفع الحدث أو نويت الطهارة أو نويت استحاحة الصلاة كذا في السراج الوهاج * وأما وقتها فعند غسل الوجه ومحلها القلب والتلفظ بها مستحب كذا في الجوهر النيرة * (ومنها الترتيب) وهو أن يبدأ بأحد الله تعالى بذكره كذا في التبيين * عد القدر ورى النية والترتيب والاستيعاب من المستحبات وعد صاحب الهداية والمحيط والحقفة والإيضاح والوافي من السنن وهو الأصح كذا في معراج الدراية * (ومنها الموالاة) وهي التتابع وحده أن لا يجف الماء على العضو قبل أن يغسل ما بعده في زمان معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والرياح ولا شدة البرد ويعتبر أيضاً استواء حالة المتوضئ كذا في الجوهر النيرة * وإنما يكره التفريق في الوضوء إذا كان بغير عذر أما إذا كان بعد ريان فرغ ماء الوضوء فذهب لطلب الماء وما أشبه ذلك فلا بأس بالتفريق على الصحيح وهكذا إذا فرق في الغسل والتيمم كذا في السراج الوهاج

الفصل الثالث في المستحبات * والمذكور منها في المتون اثنان * (الأول التيامن) وهو أن يسد باليد اليمنى قبل اليسرى وبالرجل اليمنى قبل اليسرى وهو فضيلة على الصحيح وليس في أعضاء الطهارة عضوان لا يستحب تقديم الأيمن منه على الأيسر إلا إذا كان ولولم يكن له اليد واحدة أو بأحدى يديه علة ولا يمكن مسحهما ما يبدأ باليمن ثم باليسرى كذا في الجوهر النيرة * (والثاني مسح الرقبة) وهو نظهر اليدين وأما مسح الخلقوم فبدعة كذا في البحر الرائق * (وهنا سنن وأدب ذكرها المشايخ) * والسنة عند غسل رجله أن يأخذ الأناة بيمنه ويكبه على مقدم رجله اليمنى ويدلكه بيساره فيغسلها ثلاثاً ثم يفيض الماء على مقدم رجله اليسرى ويدلكه كذا في المحيط * ومن السنن البداءة من رؤس الأصابع في اليدين والرجلين كذا في دفع القدير * وهكذا في المحيط * والبداءة من مقدم الرأس في المسح سنة هكذا في الزاهدي * والترتيب في المضضة والاستنشاق سنة عندنا كذا في الخلاصة * والمبالغة فيه ماسنة أيضاً كذا في الكافي وشرح الطحاوي * إلا أن يكون مائماً كذا في التارخانية * وهي في المضضة بالغرغرة كذا في الكافي * وفي الاستنشاق أن يضع الماء على منخربيه ويجذبه حتى يصعد إلى ما شئت من أنفه كذا في المحيط * وفي الأصل من الأدب أن لا يسرف في الماء ولا يكثر كذا في الخلاصة * وهذا إذا كان مائماً وأعماله كاله فان كان ماء موقوفاً على من تطهر أو توضأ حرم الزيادة والإسراف بلا خلاف كذا في البحر الرائق * وأن يقول عند غسل كل عضو أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن لا يتكلم فيه بكلام الناس كذا في المحيط * فان دعت إلى الكلام حاجة يخاف فوتها نتره لم يكن فيه ترك الأدب كذا في البحر الرائق * وأن يقوم بامر الوضوء بنفسه وأن يقول بعد الفراغ من الوضوء سبحانك اللهم وبحمده أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن لا يصح سائر أعضائه بالخرقة التي يصح بها موضع الاستنجاء وأن يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء وأن يقول بعد الفراغ من الوضوء أو في خلال الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وأن يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء وأن يلا آيةه بعد الفراغ من الوضوء أصلاً لا أخرى كذا في المحيط * وأن يشرب فطره من فضل وضوئه مستقبلاً القبلة قائماً أو يتوضأ بآنية

القلب لا للطهارة حتى لو لم ينزع وتوضأ جازو ذكر في الكتاب الأحسن أن ينزع منها دلاء ولم بقدر وعن محمد رحمه الله في الخنزير كل موضع ينزع لا ينزع أقل من عشرين دلواً لأن الشرع لم يرد ينزع ما دون العشرين وكذا الجمار والبغل إذا وقع في البئر وخرج حيا ولم يصب الماء ثم الواقع فإن أصاب ينزع جميع الماء كذا لو وقع في البئر ما يبرئ كل لحم من الأبل والبقر والغنم والطيور والجمادات المحبوسة وإن كانت مخلدة فوقع في البئر وخرجت منه حية لا يتوضأ من ذلك البئر استنجاباً احتياطاً وثقة وإن توضأ جاز كالأشربة ثم إناء وكذلك سكان

البيت كالفارة والهرة والحية اذا وقعت وخرجت حية عند أي حنيفة ينزع منها دلاء عشرة أو أكثر كراهة السور وإن لم ينزع ونوضاً جاز وكذا الصبي إذا أدخل يده في البئر أو في الآناء لا يتوضأ منه استحساناً ما لم ينزع وإن لم ينزع ونوضاً جازاً (وأما ما يفسد ماء البئر) فهو على نوعين أحدهما ينزع فيه كل الماء والثاني ينزع فيه البعض أما الأول اذا وقعت فيه قطرة من الخمر أو غيرها من الأشربة التي لا يحل شربها أو الدم أو البول بول الصبي والجارية فيسهل سواهما وكذا بول مذبذب كل لجه وما لا يؤثر كل لجه (٩) وكذا الوضوء فيها شاة أو ما هو مثله في الجنة

كالظبي والآدمي أو مات فيه ماله دم سائل كالفارة ونحوها اذا انتفتحت أو تفسخت أو وقع فيها ذنب فارة أو قطعة من لحم الميتة أو وقع فيها كلب أو خنزير مات أولم يصب الماء فم الواقع أولم يصب أما الخنزير فلا ن عنه نجس والكل كذلك ولهذا لو نبت الكلب وانقض فأصاب ثوباً أكثر من قدر الدرهم أفسده لأن ماواه النجاسات وسائر السباع بمنزلة الكلب وكذلك لو اغتسل فيه طاهر أو نوضاً لأن الماء المستعمل في إقامة القرية واسقاط الفرض نجس في أظهر الروايات عن أبي حنيفة وكذلك وقع الحديث أو الجنب في البئر اطلب الدلو على أعضائه نجاسة أولم يكن مستنجهاً أو كان مستنجهاً بالخمر فإنه ينزع كل الماء فإن لم يكن على أعضائه نجاسة (فمن أبي حنيفة رحمه الله) ثلاث روايات والأظهر أن يصير الماء نجساً ويخرج الرجل من الجنابة ثم يتنجس بالماء النجس حتى لو كان مخضض واستنشق حل له قراءة القرآن ولو وقعت الخائض

الخرف ويتوقى التقاطر على الثياب كذا في الزاهدي ولا ينقض يده كذا في السراج الوهاج والمضمضة والاستنشاق باليمنى والامتناع باليسرى كذا في خزائن الفقه لابي الليث وعن خلف بن أيوب أنه قال ينبغي للتوضي في الشتاء أن يسيل أعضاء الماء مشبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لأن الماء يتجافى عن الأعضاء في الشتاء كذا في البدائع * ومن الأدب دلالة أعضائه وادخال خنصره صمخاً أنفيه وتقديم الوضوء على الوقت ونشر الماء على وجهه من غير لطم والجلوس في مكان مرتفع كذا في التبيين * ويغسل الآناء ثلاثاً ويفصل الأعضاء بالرفق ولا يستعمل في الوضوء ويستقضى في الغسل والتخليل والدلك ويجاوز حد الوجه واليدين والرجلين ليستيقن بغسل الحدود كذا في معراج الدراية ويبدأ في غسل الوجه من أعلاه كذا في النهر الفائق * والتوضي في موضع طاهر لأن الماء الوضوء حرمه هكذا في النهر الفائق ناقلاً عن المضمرات * وجعل الآناء الصغير على يساره والكبير الذي يعترف منه على يمينه والجمع بين يمينه القلب وفعل اللسان وتسمية الله تعالى عند غسل كل عضو وليقل عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرحنى رائحة الجنة ولا ترحنى رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يدي اليمنى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبتى حساباً يسيراً وعند غسل اليسرى اللهم لاتعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم أظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيستمعون أحسنه وعند مسح عنقه اللهم اعتق رقبتى من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل رجله اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعي مشكوراً وتجارتى إن تور ووصل على انبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو ولا ينقص ماء وضوئه عن ذلك كذا في التبيين * (الوضوء أنواع ثلاثة) * فرض وهو وضوء المحدث عند القيام إلى الصلاة واجب وهو الوضوء للطواف إن طاف بالبيت بدونه جاز ويكون تاركه الواجب ومندوب وذلك غير معدود فمنا الوضوء للثوم ومنها المحافظة على الوضوء وتفسيره أن يتوضأ كلما حدث ليكون على الوضوء في الأوقات كلها ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاد الشعر ومنها الوضوء على الوضوء ومنها الوضوء اذا ضحك قهقهة ومنها الوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضيان

(الفصل الرابع في المكروهات) فمنها التعنيف في ضرب الماء على الوجه والمضمضة والاستنشاق باليسار والامتناع باليمين من غير عذر كذا في خزائن الفقه لابي الليث * ومنها تأميت المسح بماء جديد ولا بأس بالتمسح بالمندبل بعد الوضوء كذا في التبيين ويكره أن ينحس نفسه انا يتوضأ به دون غيره كما يكره أن يعين لنفسه في المسجد مكاناً كذا في الوجيز للكردي

(الفصل الخامس في نوافل الوضوء) * منها ما يخرج من السيلين من البول والغائط والريح الخارجة من الدبر والودي والمذي والمني والدودة والحصاة * الغائط يوجب الوضوء قل أو كثر وكذلك البول والريح الخارجة من الدبر كذا في المحيط * والريح الخارجة من الذكر وفرج المرأة لا تنقض الوضوء على الصحيح إلا أن تكون المرأة مفضاة فإنه يجب لها الوضوء كذا في الجوهرة النيرة * به جائفة تخرج منها ريح لا تنقض الوضوء كالجشاة الممتن كذا في القسبة * ولولزل البول إلى قسبة الذكركم ينقض الوضوء ولو خرج إلى

(٣ الفتاوى اول) بعد انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الجنب فان وقعت قبل انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الطاهر اذا انجس للتبرد لأنهم لا يخرج عن الحيض بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملاً (ولو وقع في البئر خرقة أو خشبة نجسة) ينزع كل الماء (والروت وأخنا البقر) بمنزلة البول (وعن محمد رحمه الله) التبن والتبنان عفو (وبول الهرة والفارة وخرها نجس) في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب (وخره الخفاش) وبوله لا يفسد الماء والثوب لتعذرا لاحتراز عنه وذرق ما لا يؤثر كل لجه من الطيور

لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف تعذرا لاحتراز عنه (وبعد الابل أو الغنم) اذا وقع في البئر لا يفسد ما لم يفسد
والفاحش ما يستكثره الناس والقليل ما يستقله وقيل ان كان لا يسلم كل دلو عن بعرة أو بعرتين فهو فاحش (وعن محمد) ان أخذ ببع وجه
الماء فهو كثير ويستوى فيه الرطب واليابس والصحيح والمنسك في المصر كان ذلك أو في المفازة وما يعاون جوف الدابة ثم يعود حكمه حكم
الروث والبعر (خ) ما يؤكل لحمه من (١٠) الطيور لا يفسد الماء الا الدجاجة الخجلة وفي رواية البط والاوز بمنزلة الدجاجة وذرق

سباع الطير يفسد الثوب اذا فحش ويفسد ماء الاواني ولا يفسد ماء البئر وموت الطيور في الماء يفسد الماء يستوى فيه السرى والجري (موت) ما لادم له كالسمك والسرطان والحية وكل ما يعيش في الماء لا يفسد ماء الاواني وغيره وموت ما لادم له كالسمك ونحوه كما لا يفسد الماء لا يفسد غيره كالعصير ونحوه في رواية عن أبي يوسف وكذا الضفدع بربه كانت أو بحرية فان كانت الحية أو الضفدع عظيمة لها دم سائل يفسد الماء وكذا الوزغة الكبيرة (جلد الادعى أو لحمه) اذا وقع في الماء ان كان مقدار الظفر يفسده وان كان دونه لا يفسده ولو سقط في الماء ظفره لا يفسد الماء (شعر الخنزير) اذا وقع في الماء يفسده لانه نجس العين وشعر الادعى طاهر في ظاهر الرواية اذا وقع في الماء القليل لا يفسد الماء وعلى قول من يقول بانه نجس لا يفسد ما لم يكن أكثر من قدر الدرهم (عرق الانسان) ولينها يفسد الماء ولا يفسد

القلقة ينقض الوضوء كذا في الذخيرة وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق ولو خرج البول من الفرج الداخل من المرأة دون الخارج ينقض الوضوء والمجبوب اذا خرج منه ما يشبه البول فان كان قادرا على امساكه ان شاء امسكه وان شاء أرسله فهو بول ينقض الوضوء وان كان لا يقدر على امساكه لا ينقض ما لم يسبل كذا في فتاوى قاضيان وفي الفتاوى اذ اتين أن الخنثى رجل فالفرج الاخر منه بمنزلة الجرح لا ينقض الخارج منه حتى يسبل كذا في السراج الوهاج وهكذا في فتاوى قاضيان والذخيرة ومحيط السرخسي وأكثر المعتربات وأكثرهم على إيجاب الوضوء عليه كذا في التبيين والذي ينبغي التعويل عليه هو الاول كذا في النهر الفائق ولو كان ذلك الرجل جرح له رأسا أحدهما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه ينقض الوضوء وان لم يسبل ولا وضوء في الثاني ما لم يسبل اذا خاف ان رجل خروج البول فحشا احدهما بقطنة ولولا القطنة يخرج منه البول فلا بأس به ولا ينتقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنة كذا في فتاوى قاضيان اذا خرج درهمان عالجه يده أو بخرقة حتى أدخله تنتقض طهارته لانه يلتزق به شيء من النجاسة وذكر الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن بنفس خروج الدبر ينقض وضوءه كذا في الذخيرة والذي ينقض الوضوء وكذا الودي والمثني اذا خرج من غير شهوة بأن حمل شيئا فسبغه المني أو سقط من مكان مرتفع فوجب الوضوء كذا في المحيط ومعنى الرجل خائرا يفيض راحته كرايحة الطلع فيه لوجه ينكسر الذكركر عند خروجه ومعنى المرأة القذى والودي بول غليظ وقيل ما يخرج بعد الاغتسال من الجماع وبعد البول كذا في التبيين والدودة اذا خرجت من الدبر فهو حدث وان خرجت من قبل المرأة والذكركر كذلك وكذلك الحصة كذا في فتاوى قاضيان اذا طر في احدهما ثم خرج لا ينقض كذا في الصوم كذا في الظهيرية ولواحقن بالدهن ثم سال منه بعيد الوضوء كذا في محيط السرخسي وكل ما وصل الى الداخل من الأسفل ثم عاد نقض لعدم انفكاكه عن بوله وان لم يتم الدخول بأن كان طرفه في يده كذا في الوجيز للكردي (ومنها) ما يخرج من غير السيلين ويسيل الى ما يظهر من الدم والقبح والصدید والماء العله وحذا السيلان أن يهافر في صدر عن رأس الجرح كذا في محيط السرخسي وهو الاصح كذا في النهر الفائق الدم اذا علا على رأس الجرح لا ينقض الوضوء وان أخذ أكثر من رأس الجرح كذا في الظهيرية والفتوى على أنه لا ينقض وضوءه في جنس هذه المسائل كذا في المحيط الدم والقبح والصدید وماء الجرح والنفطة والسرة والشدي والعين والاذن لعله سواء على الاصح كذا في الزاهدی ولو صلبه هنافي أذنه فكفت في دماغه ثم سال من أذنه أو من أنفه لا ينقض الوضوء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان خرج من فمه فعلية الوضوء لانه لا يخرج من الفم الا بعد ما وصل الى المعدة وهي محل النجاسة فصار له حكم المني كذا في محيط السرخسي وان استعطر فخرج السعوط من الفم وكان مل الفم نقض وان خرج من الاذنين لا ينقض كذا في السراج الوهاج ولو دخل الماء أذن رجل في الاغتسال ومكث ثم خرج من أنفه لا وضوء عليه كذا في المحيط وفي النصاب وهو الاصح كذا في التارخانية الا اذا صار قبحا خثيثة نقض كذا في المضمرات واذا خرج من أذنه قبح أو صديد يتظر ان خرج بدون الوجه لا ينقض وضوءه وان خرج مع الوجه ينتقض وضوءه لانه اذا

الثوب ما لم يفسد بمنزلة سور الحمار (وعظم الميتة وصفوها) وشعرها وقرنها وظلفها وحافرها اديس ولم يبق عليه دسومة خرج لا يفسد الماء (المحدث) اذا غسل أطراف أصابعه ولم يغسل عضوا تاما أشار الحاكم رحمه الله تعالى في المختصر الى أنه يصير مستملا (وعن أبي يوسف) رحمه الله تعالى أنه لا يصير مستملا ما لم يغسل عضوا تاما وكذا اذا غسل الطاهر شيئا من غير أعضاء الوضوء كالجنب والقحف اذا وقع في البئر فارة أو قازان أو ثلاث فارات نزع منها عشرون دلو أو ثلاثون دلو الا ان الفارة لا تكون فوق الجذ ثم في الجردين لا ينزع أكثر من

عشرين أو ثلاثين وان وقع فيها أربع فأرأت فعلى قول أبي يوسف الأربع كالثلاث وعلى قول محمد الأربع كالحبس وفي الحبس ينزع منها أربعون أو خمسون فكذلك في الأربع واذا وجب نزع بعض الماء بعد من الدلاء فالمتبر في ذلك دلوه هذه البر فان من عبد لوعظم يسع فيها عشرين دلوان دلوهما جاز لحصول المقصود واذا نزع الماء وحكم بطهارة البر يحكم بطهارة الدلو والرشا تبعاً لمن غسل يده من نجاسة بقعته وحكم بطهارة اليد يحكم بطهارة عروة القمعة وكذلك حب الحجر اذا صار خلا وحكم بطهارة (١١) ما فيه يحكم بطهارة الحب وفي كل موضع ينزع جميع الماء فأبسر الطرق

في ذلك ان يجاء بقصبة ويرسل فيها ويجعل على رأس الماء علامة ثم ينزع منها دلاء ثم ينظر كم انتقص فيه ينزع الباقي بحساب ذلك ولا يجب نزع الطين لمكان الحرج وما ينزع من البئر لا يطين به المسحك اذا احتياطاً (بئر) تنحس ماؤه فأرادوا نزع الماء بعد زمان وقد ازداد الماء اختلافاً فيه منهم من قال بعتة بـ الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزعوا ذلك القدر وبقي مقدار ذراع أو ذراعين بصير الماء طاهراً وطهوراً وغرة ذلك تظهر في الرجل اذا أخذ في النزح فعي بجاء من الغد ووجد الماء أكثر مما ترك فنه من قال ينزع جميع الماء ومنهم من قال ينزع مقدار الذي بقي عند الترك هو الصحيح (المرأة) اذا وصلت ذوائها بشعر غيرها ثم غسلت ذلك الشعر لم يصير الماء مستملاً وان غسلت رأسا عليه شعر طويل يصير الماء مستملاً يغسل الشعران التابت من الرأس تبع له مادام متصلاً به فيصير الماء مستملاً بغسله بخلاف المسئلة الاولى (عظم القيل)

خرج مع الوجع فالظاهر انه خرج من الجرح هكذا حتى فتوى شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وهكذا في الذخيرة والتبيين والسراج الوهاج * ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا خرج من الجرح دم قليل فمسحه ثم خرج أيضاً ومسحه فان كان الدم بمحال لوترك ما قدمه مسح منه سال انتقص وضوءه وان كان لا يسيل لا ينتقص وضوءه وكذلك ان ألقى عليه رماداً أو تراباً ثم ظهر تراباً وتربه ثم وثم فهو كذلك يجمع كله كذا في الذخيرة * ولو نزل الدم من الرأس الى موضع لمحقه حكم التطهير من الانف والاذنين نقض الوضوء كذا في المحيط * والموضع الذي لمحقه حكم التطهير من الانف ما لان منه كذا في المنتقى * وان خرج من نفس الفم تعتبر الغلبة بينه وبين الريق فان تساوى انتقص الوضوء ويعتبر ذلك من حيث اللون فان كان أحمر انتقص وان كان أصفر لا ينتقص كذا في التبيين * المتوضي اذا غاض شيئاً فوجد فيه أثر الدم أو استأله بسؤال فوجد فيه أثر الدم لا ينتقص ما لم يعرف السيلان كذا في الظهيرية * اذا كان في عينه قرحة ووصل الدم منها الى جانب آخر من عينه لا ينتقص الوضوء لانه يصل الى موضع يجب غسله كذا في الكفاية * خرج دم من القرحة بالعصر ولولا ما خرج نقض في المختار كذا في الوجيز للكردي * وهو الاشبه كذا في الفقيه * وهو الاوجه كذا في شرح المنية للحلي * وان قشرت نقطة وسال منها ماء أو صديداً أو غيره ان سال عن رأس الجرح نقض وان لم يصل لا ينتقص هذا اذا قشرها فخرج بنفسه أما اذا عصرها فخرج بعصره لا ينتقص لانه مخرج وليس بخارج كذا في الهداية * الرجل اذا استنثر فخرج من انفه علق قدرا العدسة لا ينتقص الوضوء كذا في الخلاصة * القراد اذا مص عضو انسان فامتلاء دما كان صغيراً لا ينتقص وضوءه كما لو مصت الذباب أو البعوض وان كان كبيراً ينتقص وكذا العلقه اذا مصت عضو انسان حتى امتلأت من دمه انتقص وضوءه كذا في محيط السرخسي * والغرب في العين بمنزلة الجرح فبايسل منه ينتقص الوضوء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان في عينه رمداً أو عيش يسيل منها الدموع فالواو وضوءه ولو قتل كل صلاة لاحتمال أن يكون صديداً أو قحماً كذا في التبيين * الدودة الخارجة عن رأس الجرح لا تنتقص الوضوء كذا في المحيط * والعرق المذني الذي يقال له بالفارسية (رشته) هو بمنزلة الدودة فان كان الماء يسيل منه ينتقص الوضوء كذا في الظهيرية * (ومنها التي) * لو قلس مل فيه مرة أو طعماً أو ماءً انتقص كذا في المحيط * والحسد الصحيح في مله الفم أن لا يمكنه امساكه الا بكففة ومشقة كذا في محيط السرخسي * ولو شرب ماء ثم فاء صافياً انتقص الوضوء كذا في السراج الوهاج فأولا عن الفتاوى * وان فاء مله الفم بلغ ما نزل من الرأس لم ينتقص وان صعد من الجوف لم ينتقص عندهما خلا فالأبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا بلغ ما صرفاً فان كان مخحاً لوطابشي من الطعام وغيره فان كان الطعام مله الفم يكون حدرئاً والأفلا كذا في محيط السرخسي * وان فاء دما كان سائلاً نزل من الرأس ينتقص اتفاقاً وان كان علقاً لا ينتقص اتفاقاً وان صعد من الجوف ان كان علقاً لا ينتقص اتفاقاً إلا أن علا الفم وان كان سائلاً فعلى قول أبي حنيفة ينتقص وان لم يكن مله الفم كذا في شرح المنية * وهو المختار كذا في التبيين * وصححه عامة المشايخ فكذا في البدائع * وان فاء قليلاً قليلاً لوجع يبلغ مله الفم قال محمد رحمه الله تعالى ان انحدر السبب جمع والأفلا وهذا أصح كذا في المضمرات * اذا فاء ثانياً قبل سكون تنسبه من الهيجان والغثبان كان السبب متحداً وان كان بعده كان السبب مختلفاً كذا في الكافي * ما يخرج من بدن الانسان اذا لم يكن حدثاً لا يكون نجساً كالقي والليل والدم

اذا لم يكن عليه دسومة وغسل لا يفسد الماء القليل ويباح الاتساع به في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله (عظم الانسان) اذا وقع في الماء لا يفسده لانه طاهر بجميع أجزائه وانما لا يباح الاتساع به كرامة له (الميت المسلم) اذا غسل ووقع في الماء القليل لا يفسده والسكران يفسد وان غسّل غير مرة والسقط اذا استعمل حكمه حكم الكبريتان وقع في الماء بعد ما غسّل لا يفسد وان لم يستعمل يفسد الماء وان غسّل غير مرة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم (الهرة) اذا أكلت طعاماً سقط من فمها شيء يكره أكله وكذا الوحش

عضوا لا يصلي قبل أن يغسل ذلك العضو وان أكلت فأرة فشررت من أنا في فوره يفسده وان شرب بعد ساعة لا يفسده (ولو وقعت) الهرة في حب ماء فأخرجت حية من ساعتها فوضا أنسان من ذلك الماء جاز (بئرا) وقعت في كل واحد منهم ماهرة وماتت فأخرجت من البئر ونزع من أحدها مدلولو وصب في الأخرى ينزع من الثانية جميع الماء كما لو وقع فيها شاة وماتت (بئر) وجب فيها نزع أربعين دلوًا فنزحوا منها يومًا عشرين دلوًا ويومًا عشرين جاز ولا يشترط (١٣) النزع المتدارك وكذا الثوب إذا اتجس ووجب غسله ثلاث مرات فغسل

يومًا مرة ويومًا مرتين جاز
لحصول المقصود (بئر) وجد
فيها فأرة ميتة ان كانت
منتفخة تعاد صلاة ثلاثة
أيام ولياليها وان كانت غير
منتفخة تعاد صلاة يوم
وليلة في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى (وكذا) لورأى
طائرًا وقع في بئر وأخرج
ميتًا بعد أيام ولا يدري أنه
ميت مات بعد الوقوع ان
كان منتفخًا تعاد صلاة
ثلاثة أيام ولياليها وان لم
يكن منتفخًا تعاد صلاة يوم
وليلة (فأرة) ماتت في حب
فوقعت قطرة من ذلك
الماء في البئر فانه ينزع من
البئر عشرون دلوًا وثلاثون
كان الفأرة وقعت في البئر
وان وقعت الفأرة في الحب
وتفسخت ثم صب قطرة من
ذلك الماء في البئر فانه ينزع
جميع الماء كان الفأرة
وقعت في البئر منتفخة
(بيضة) سقطت من
البحاكة في مرقعة أو ماء
لا يفسد ذلك الماء وكذا
السحلة اذا سقطت من
أماها وقعت في الماء مبتلة
لا يفسد وكذا الانفحة اذا
خرجت من الشاة بعد
موتها (اذا مات) العقرب أو

اذا لم يسل كذا في التبين وهو الصحيح كذا في الكافي (ومنها النوم) ينقضه النوم مضطجعًا في الصلاة وفي
غيرها بخلاف بين الفقهاء وكذا النوم متور كذا في البدر الرائق * ولونام قاعدا واضعًا اليه على عقبه شبه المنكب لا وضوء عليه
مستلقيًا على قفاه هكذا في البحر الرائق * ولونام مستندًا الى مال أو زيل عنه لم يسقط ان كانت مقعدة زائلة عن
الارض انقضت بالاجماع وان كانت غير زائلة فالصحيح أن لا ينقض هكذا في التبيين * ولا ينقض نوم القائم
والقاعد ولو في السرج أو المحل ولا الرأكع ولا الساجد مطلقًا ان كان في الصلاة وان كان خارجًا فكذا
الاف السجود فانه يشترط أن يكون على الهيئة المسنونة له بأن يكون رافعًا بطنه عن خذييه بحافيا عضديه
عن جنبه وان سجد على غير هذه الهيئة انتقض وضوءه كذا في البحر الرائق * ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين
غلبته وتعمده وعن أبي يوسف النقص في الثاني والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية هكذا في المحيط * واختلفوا
في المريض اذا كان يصلي مضطجعًا فقام فالصحيح أن وضوءه ينتقض هكذا في المحيط والتبيين والبحر الرائق
* وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * وان نام جالسًا وهو يتمابل ورجعًا تزول مقعده عن الارض قال
شمس الأئمة الحلواني ظاهر المذهب أنه لا يكون حدثًا كذا في فتاوى قاضي خان * ولونام قاعدا فاسقط على
وجهه أو جنبه ان اتبه قبل سقوطه أو حاله سقوطه أو سقط نائمًا وانتبه من ساعته لا ينقض وان استقر
نائمًا انتبه ينتقض كذا في التبيين * ولن نام متربعا لا ينقض وضوءه وكذا لو نام متور كذا في التبيين
قدميه من جانب ويلصق أليته بالارض كذا في الخلاصة * واذا نام راكعًا على دابة والدابة عريان فان كان
في حالة الصعود والاسواء لا ينقض وضوءه أما حالة الهبوط يكون حدثًا كذا في المحيط * وان نام على ظهر
الدابة في كاف لا ينقض وضوءه وان نام على رأس التنور وهو جالس قد أدلى رجله كان حدثًا كذا في
فتاوى قاضي خان * وأما النعاس في حالة الاضطجاع لا يخلو ما أن يكون ثقیلاً أو خفيفاً فان كان ثقیلاً فهو
حدث وان كان خفيفاً لا يكون حدثًا والفاصل بين الخفيف والثقيل أنه ان كان يسمع ما قيل عنده فهو
خفيف وان كان يحرق عليه عامة ما قيل عنده فهو ثقيل كذا في المحيط * وهكذا حكى فتوى شمس الأئمة كذا
في الذخيرة * (ومنها الانعاش والجنون والغشي والسكر) الانعاش ينقض وضوءه قليله وكثيره وكذا الجنون
والغشي والسكر وحده السكر في هذا الباب أن لا يعرف الرجل من المرأة عند بعض المشايخ وهو اختيار
المصدر الشهيد والصحيح ما نقل عن شمس الأئمة الحلواني أنه اذا دخل في بعض مشيئة تحرك كذا في الذخيرة
* (ومنها القهقهة) وحده القهقهة أن يكون مسموعًا ولجرائه والضحك أن يكون مسموعًا ولا يكون
مسموعًا لجرائه والتبسم أن لا يكون مسموعًا ولا لجرائه كذا في الذخيرة * القهقهة في كل صلاة فيها ركوع
وسجدة تنقض الصلاة وضوءه عندنا كذا في المحيط * سواء كانت عمدًا أو نسيانًا كذا في الخلاصة
* ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة والضحك يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة والتبسم لا يبطل الصلاة
ولا الطهارة ولو قهقهة في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنائز تبطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة كذا في فتاوى
قاضي خان * والقهقهة من الصبي في حال الصلاة لا تنقض وضوءه كذا في المحيط * ولو قهقهة نائمًا في الصلاة
فالصحيح أنها لا يبطل وضوءه ولا الصلاة كذا في التبيين * قال الحاكم أبو محمد الكوفي قدس صلته
وضوءه جميعًا وبه أخذ عامة المتأخرين احتياطًا كذا في المحيط * ولو قهقهة في الصلاة المظنونة الاصح أنه

القراد أو الخنفساء في الاناء لا يفسده وان وقع فيها حلة وماتت فيها ينزع منها دلاء ثم في رواية ينزع منها عشرون أو ثلاثون وفي
رواية ان نزع أقل من عشرة جاز (اذا وقع) في البئر سام أبرص ومات ينزع منها عشرون دلوًا في ظاهر الرواية (الصعوة) والعصفور بمنزلة الفأرة
لاستوائهما في الجنة والحمامة والورشان بمنزلة السور ينزع منها أربعون دلوًا وخمسون دلوًا وان تفسخ شيء من ذلك ينزع جميع الماء والبط والاوز
ان كان صغيرًا فهو كالبحاكة ينزع منها أربعون أو خمسون فان كان كبيرًا فهو كالجمل العظيم ينزع كل الماء (صبيح الماء) وضوءه في بئر عند أبي حنيفة

ينزع كل الماء وعند صاحبه ان استنحي بذلك الماء فكذلك وان لم يكن استنحي به على قول محمد لا يكون نجس لكن ينزع منها عشرون دلو
ليصير الماء مطهوراً (فأرة) ماتت في دهن تنسد الدهن فان كان الدهن جامداً قورنا حوله وينتفع بالباقي أكله وكل شيء وان كان ذائباً لا ينتفع
به في الأبدان إلا أن يغسل في قول أبي يوسف وطريق غيره له يأتي بعد هذا (فأرة) وقعت في بئر وماتت ينزع منها عشرون دلو فان نزع منها دلو
وصب في بئر طاهر كان حكم الثانية ما كان حكم الاولى قبل نزع هذا الدلو وان كان (١٣) المصوب هو الدلو الاول ينزع من

الثانية عشرون دلو فان
صب الدلو الثاني ينزع من
البئر الثانية تسعة عشر وان
صب الدلو العاشر ينزع من
الثانية أحد عشر هو الصحيح
لان الاولى كانت تطهر قبل
نزع هذا الدلو بأحد عشر
فكذلك الثانية فلنزع الدلو
الاخير من البئر فادام الدلو
الاخير هو البئر لا يحكم
بطهارة ماء البئر حتى لا يجوز
التوضوء بماء البئر وان نحي
الدلو الاخير عن رأس البئر
يحكم بطهارة ماء البئر
(فأرة) ماتت في حب فصب
ماء الحب في بئر ينزع الاكثر
مما صوب فيه ومن عشرين
دلو وعند أبي يوسف ينزع
المصوب وعشرون دلو
(الاناء كالبر) في حكم البعرة
والبعرة تين فباروي عن أبي
حنيفة (رجل) نزع ماء بئر
انسان فيمس البئر لا يضمن
شيئاً ولو صب ماء آتية يضمن
لان ماء الآتية مملوكة وماء
البئر غير مملوك

* (فصل في الحمام) *

دخول الحمام مشروع للرجال
والنساء جميعاً خلافاً لما قاله
بعض الناس روى أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم دخل
الحمام وتنور وخالد بن الوليد

رضي الله عنه دخل حمام حصص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان كشف العورة (اذا خرج) من الحمام ولم يتوضأ ولم يغتسل خارج الحمام لا بأس
به عند عامة العلماء واختلاف المشايخ في الماء الذي صب على وجه الحمام وأصح ما قيل فيه وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
ان ذلك الماء طاهر ما لم يعلم ان فيه خبثاً حتى لو خرج انسان من الحمام وقد أدخل رجله في ذلك الماء ولم يغسله ما بعد الخروج وصلى جاز (ماء
حوض الحمام) طاهر عندهم ما لم يعلم وقوع التجاسة فيه فان أدخل رجل ينفق الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكناً لا يدخل فيه شيء

بلمقتض وضوءه كذا في الظهيرية ولو فقهه فيما يصلى بالاناء بعد زورا بجاوئى بالنذل أو الفرض بعد زور
انتقض كذا في فتح القدير والقهقهة تبطل التيمم كما تبطل الوضوء ولا تبطل طهارة الاغتسال وقد قيل تبطل
طهارة الاعضاء الاربعة فالمغتسل في الصلاة اذا فقهه بطلت الصلاة ولا يجوز له أن يصلى بعده من غير وضوء
جديده كذا في المحيط وهو الصحيح كذا في التارخاتية * (ومنها المباشرة الفاحشة) * اذا باشر امرأته مباشرة
فاحشة تجردوا انتشار وملاقة الفرج بالفرج ففيه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى
استحسانا وقال محمد رحمه الله تعالى لا وضوء عليه وهو القياس كذا في المحيط * وفي النصاب هو الصحيح وفي
النيابيع وعليه الفتوى كذا في التارخاتية في الملاسة الفاحشة * لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتقاض
طهارة المرأة كذا في القنية * مس الرجل المرأة والمرأة الرجل لا ينقض الوضوء كذا في المحيط * مس ذكره
أو ذكر غيره ليس يحدث عندنا كذا في الراد * والمباشرة الفاحشة بين المرأتين وبين الرجل والغلام الامرد
تنقض الوضوء عند الشيخين هكذا في القنية * وكذا بين الرجلين كذا في معراج الدراية * (ومما اتصل
بذلك مسائل الشك) * في الأصل من شك في بعض وضوئه وهو أول ما شك في الموضع الذي شك فيه فان
وقع ذلك كثير لم يلتفت اليه هذا اذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت
الى ذلك ومن شك في الحدث فهو على وضوئه ولو كان محدثاً فاشك في الطهارة فهو على حدثه ولا يعمل
بالتحري كذا في الخلاصة

(الباب الثاني في الغسل) (وفيه ثلاثة فصول) *

(الفصل الاول في فرائضه) وهي ثلاثة المضضة والاستنشاق وغسل جميع البدن على ما في المتون وحده
المضضة والاستنشاق كما في الوضوء من الخلاصة * الخبث اذا شرب الماء لم يبعه لم يضره ويجزئه عن
المضضة اذا أصاب جميعه كذا في الظهيرية * ولو كان سنة مجوفاً بقي فيه أو بين أسنانه طعام أو درن
رطب في أنفه ثم غسله على الأصح كذا في الزاهدي * والاحتياط أن يخرج الطعام عن تجوفه ويجري
الماء عليه كذا في فتح القدير * والدرن اليابس في الأنف يمنع تمام الغسل كذا في الزاهدي * والعين في
الظفر يمنع تمام الاغتسال والوسخ والدرن لا يمنع والقروى والماء في سواء والتراب والطين في الظفر لا يمنع
والصبرام والصباغ ما في ظفره ما يمنع تمام الاغتسال وقيل كل ذلك يجزئهم للعرج والضرورة ومواضع
الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كذا في الظهيرية * وان كان على ظاهر يده جلد سمك أو خبز مضغ قد
جف فاغتسل ولم يصل الماء الى ما تحته لا يجوز ولو كان مكانه خروءاً بياضاً وبرغوث جاز كذا في المحيط * ولو كان
به جدرى ارتفع قشرها وجوانبها متصلة ولم يصل الماء الى ما تحت القشرة لا بأس به فلوزالت القشرة لا يعيد
الغسل كذا في الظهيرية * ولا يجب ايصال الماء الى داخل العينين كذا في محيط السرخسي * وايس على
المرأة أن تنقض صفاتها في الغسل اذا بلغ الماء أصول الشعر وليس عليها بل ذوائبها هو الصحيح كذا في
الهداية * ولو كان شعر المرأة منقوضاً يجب ايصال الماء الى آثائه ويجب على الرجل ايصال الماء الى آثائه
اللحية كما يجب الى أصولها والى آثاء شعره وان كان صغيراً كذا في محيط السرخسي * ولو أزلت المرأة
رأسها بطيب بحيث لا يصل الماء الى أصول الشعر وجب عليها ازالته ليصل الماء الى أصوله كذا في السراج

من الانبوب ولا يفتقر الى التماس بالقصبة يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يغتفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الانبوب ماء
أو على العكس اختلافه فيه وأكثرهم على انه يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يغتفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب اختلافه فيه
وأكثرهم على انه لا يتنجس (البردي) اذا ألقى في الماء التجس في الابتداء على قول محمد لا يطهر أبدا حتى لو اتخذ منه شرابا نحل كان نجسا وعلى
قول أبي يوسف وعامة المشايخ يغسل (١٤) ثلاث مرات وبصرفي كل مرة أو يحفف في كل مرة فيطهر وكذا النعل الجديد اذا أصابه

الوهاج * وجب تحريك القرط والخاتم الضيقين ولولم يكن قرط قد دخل الماء النقب عند مروره أجزأه
والأدخله ولا يتكلف في ادخال شئ سوى الماء من خشب ونحوه كذا في البحر الرائق * ويجب ابصال الماء
الى داخل السرة وينبغي أن يدخل اصبعه فيها للباغة كذا في محيط السرخسي * الاقلب اذا اغتسل من
الجنابة ولم يدخل الماء داخل الجلد جاز كذا في المحط * وفي واقعات المناطق وهو المختار كذا في التتارخانية
* ويدخل الماء القلقة استحيابا كذا في فتح القدير * ويجب على المرأة غسل فرجها الخارج في الجنابة
والحيض والنفاس ويسن في الوضوء كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى الغيانية ولا تدخل المرأة
اصبعها في فرجها عند الغسل وهو المختار كذا في التتارخانية * واذا ادهن فأمر الماء فلم يصل يجوز كذا
في شرح الوقاية

(الفصل الثاني في سنن الغسل) * وهي أن يغسل يديه الى الرسغ ثلاثا ثم فرجه ويزيل النجاسة ان كانت
على بدنه ثم يتوضأ وضوءا للصلاة الارجلية هكذا في الملقط * وتقدم غسل الفرج في الغسل سنة سواء كان
فيه نجاسة ام لا كتقديم الوضوء على غسل باقي البدن سواء كان هناك حدث أولا كذا في الشمني * ولا يمسح
برأسه في رواية الحسن والعجيج أنه يمسح كذا في الزاهدي * وهكذا في فتاوى قاضي خان * ثم يفيض الماء
على رأسه وسائر جسده ثلاثا كذا في الزاهدي * الاول فرض والثنتان سنتان على الصحيح كذا في السراج
الوهاج * وكيفية الافاضة أن يفيض الماء على منكبيه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده
ثلاثا كذا في معراج الدراية * وهو الاصح ~~كذا في الزاهدي~~ * ثم يتنهي عن معنسه فيغسل قدميه كذا
في المحط * هذا اذا كان في مستنقع الماء فاما اذا كان على لوح أو حجر لا يؤخر غسلهما كذا في الجوهرية النيرة
* (وهي سنن وآداب ذكرها بعض المشايخ) * يسن ان يبدأ بالنية بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع
الجنابة أو للجنابة ثم يسمي الله تعالى عند غسل اليدين ثم يستحب كذا في الجوهرية النيرة * وأن لا يسرف في
الماء ولا يقتروا أن لا يستقبل القلب وقت الغسل وأن يدل كل أعضائه في المرة الاولى وأن يغسل في موضع
لا يراه أحد ويستحب أن لا يتكلم بكلام قط وأن يمسح عند بل بعد الغسل كذا في المنية

(الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل وهي ثلاثة) * منها الجنابة وهي تثبت بسببين أحدهما
خروج المني على وجه الدفق والشهوة من غير ايلاج باللمس أو النظر أو الاحتلام أو الاسقاء كذا في محيط
السرخسي من الرجل والمرأة في النوم واليقظة كذا في الهداية * وتعتبر الشهوة عند انفصاله عن مكانه
لا عند خروجه من رأس الاحليل كذا في التبيين * اذا احتلم أو نظر الى امرأة فزال المني عن مكانه بشهوة
فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سال المني عليه الغسل عندهما وعند أبي يوسف لا يجب هكذا في
الخلاصة * واغتسل من الجنابة قبل أن يبول أو ينام وصلى ثم خرج ببقية المني فعليه أن يغتسل عندهما
خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولكن لا يعيد تلك الصلاة في قولهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو خرج
بعد ما بال أو نام أو مشى لا يجب عليه الغسل اتفاقا كذا في التبيين * اذا احتلم الرجل وانفصل المني من
موضعه الا أنه لم يظهر على رأس الاحليل لا يلزمه الغسل كذا في فتاوى قاضي خان * رجل بال فخرج من
ذكره مني ان كان منتشر عليه الغسل وان كان منكسرا عليه الوضوء كذا في الخلاصة * اذا اغتسلت
بعد ما جامعها زوجها ثم خرج منها مني الزوج فعليه الوضوء ودون الغسل وان استيقظ الرجل ووجد على

ما يتنجس فيشرب على قول
محمد لا يطهر أبدا وعلى قول
أبي يوسف اذا أدخله الماء
الظاهر ثلاث مرات
وحفف في كل مرة يطهر
وينبغي لمن دخل الحمام أن
يمكث مكانه عارفا ويصب
صباغته عارفا من غير اسراف
(حوض الحمام) اذا تجس
قد دخل فيه الماء لا يطهر ما لم
يخرج منه مثل ما كان فيه
ثلاث مرات وقال بعضهم
اذا خرج منه مثل ما كان
فيه مرة واحدة يطهر لقلبة
الماء الجاري عليه والاول
أحوط

(فصل في الماء المستعمل) *

اتفق أصحابنا رحمهم الله في
الروايات الظاهرة على ان
الماء المستعمل في البدن
لا يبقى طهورا واختلفوا في
طهارته وفي السبب الذي
يصير به الماء مستعملا وفي
الوقت الذي يأخذ الماء حكم
الاستعمال أما السبب
فاتفقوا على انه يصير
مستعملا اذا استعمله للطهارة
واختلفوا في أنه هل يصير
مستعملا لسقوط الفرض
اذا لم ينو ذلك أو قصد التعدد
أو أخرج الدلو من البئر قال
أبو حنيفة وأبو يوسف

رحمهما الله يصير مستعملا وقال محمد رحمه الله في المشهور لا يصير مستعملا وأما وقت ثبوت حكم الاستعمال اختلفوا على فراشه

انه مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الزوال عن العضو اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مستعملا وان كان في الهواء بعد بدليل
ان المحدث اذا غسل ذراعيه فأمسك انسان يده تحت ذراعيه وغسلهما بذلك الماء لا يجوز مروي ذلك عن أصحابنا وكذا المحدث اذا غسل
عضوا فقبل أن يجمع الماء في المكان غسل به عضوا آخر لا يجوز الا على قول أبي مطيع البخني وقال بعضهم لا يصير مستعملا لم يستقر في

مكان ويسكن عن التحرك وأما الاختلاف في طهارة الماء المستعمل ونجاسته قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله في الشهر وعنهما هو نجس وقال محمد رحمه الله هو طاهر فان أصاب ذلك الماء ثوبان كان ذلك ماء الاستنجاء وأما أنه أكثر من قدر الدرهم لا تجوز فيه الصلاة عندنا وإن لم يكن ذلك ماء الاستنجاء على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يمنع ما لم يفحش والقاحش عند أبي حنيفة ما يستفحشه الناظر وقيل إن كان ربع الثوب فهو كثير وقال أبو يوسف إن كان شبراً في شبر فهو كثير وفي رواية عن (١٥) أبي يوسف بقدر بالربع قيل أراد

به ربع الكم أو ربع الذيل لا ربع جميع الثوب (المحدث أو الجنب) إذا أدخل يده في الأناة لا يغتفر ولا يس عليها نجاسة لا يفسد الماء وكذلك إذا وقع الكور في الحب وأدخل يده في الحب إلى المرفق لاخراج الكور لا يصير الماء مستعملاً وكذا الجنب إذا أدخل يده في البئر لطلب الدلو لا يصير الماء مستعملاً مكان الضرورة (الجنب) إذا أخذ الماء بقبه لا يريده المضمضة لا يصير مستعملاً في قول محمد رحمه الله وكذا إذا أخذ الماء بقبه وغسل أعضائه بذلك الماء أو أخذ الماء بقبه وملا به الأنية كان طاهراً وطهوراً وقال أبو يوسف رحمه الله لا يبيح طهوراً وهو الصحيح أما لأنه صار مستعملاً بسقوط الفرض أولاً لأنه خاطئه البراق فلا يكون طهوراً ولو أدخل يده أو رجه في الأناة للتبرد يصير الماء مستعملاً لانعدام الضرورة ولو أدخل المحدث رأسه في الأناة يريد به المسح لا يصير الماء مستعملاً في قول أبي يوسف رحمه الله وقال أئمة بتجسس الماء في كل شيء يغسل يريده الغسل أما ما عتج

فراشه أو خذ بللاً وهو يتذكر احتلاماً إن تيقن أنه منى أو تيقن أنه مذي أو شك أنه منى أو مذي فعليه الغسل وإن تيقن أنه ودى لا يغسل عليه وإن رأى بللاً إلا أنه لم يتذكر الاحتلام فإن تيقن أنه ودى لا يجب الغسل وإن تيقن أنه منى يجب الغسل وإن تيقن أنه مذي لا يجب الغسل وإن شك أنه منى أو مذي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الغسل حتى يتيقن بالاحتلام وقال لا يجب هكذا ذكره شيخ الإسلام * وقال القاذي الإمام أبو علي النسفي ذكره شام في نوادره عن محمد إذا استيقظ الرجل فوجد البلب في أحليته ولم يتذكر حملان كان ذكره من نشر قبل النوم فلا يغسل عليه إلا أن تيقن أنه منى وإن كان ذكره ساكناً قبل النوم فعليه الغسل قال شمس الأئمة الحلواني هذه المسئلة بكثر وقوعها والناس عنها غافلون فيجب أن تحفظ كذا في المحيط * ولو تذكر الاحتلام ولذا النزول ولم يرب بللاً لا يجب عليه الغسل والمرأة كذلك في ظاهر الرواية لأن خروج منها إلى فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية * إذا نام الرجل قاعداً أو قائماً أو ماشياً استيقظ ووجد بللاً فهذا وما لو نام مضطجعا سواء كذا في المحيط * إذا وصى في الفراش منى ويقول الزوج من المرأة تقول المرأة من الزوج الأصح أنه يجب الغسل عليه ما احتسباً كذا في الظهيرية * الرجل إذا صار مغشياً عليه ثم أفاق ووجد منياً على فخذه أو ثوبه فلا يغسل عليه وكذلك السكران وليس هذا كالنوم كذا في المحيط * رجل استيقظ وهو يتذكر الاحتلام ولم يرب بللاً ومكث ساعة فخرج مذي لا يلزمه الغسل احتلاماً استيقظ ولم يرب بللاً فوضاً وصلى صلاة الفجر ثم نزل المني يجب عليه الغسل كذا في الذخيرة * ولا بعد الصلاة وكذا لو احتلم في الصلاة ولم ينزل حتى أتمها فأنزل لا يعيد ما يغتسل كذا في فتح القدير * (السبب الثاني الإيلاج) * الإيلاج في أحد السبلين إذا نزلت الحشفة بوجوب الغسل على الفاعل والمفعول به أنزل ولم ينزل وهذا هو المذهب لعلمائنا كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان مقطوع الحشفة يجب الغسل بالإيلاج مقدارها من الذكركذا في السراج الوهاج * والإيلاج في البهيمية والميتة والصغيرة التي لا يجامع مثلها إلا بوجوب الغسل بدون الانزال هكذا في المحيط * والصحيح أنه إذا أمكن الإيلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يفضها فهي من يجامع كذا في السراج الوهاج * إذا جرمعت المرأة فيمادون الفرج ووصل المني إلى رجهما وهي بكر أو ثيب لا يغسل عليها بالنقد السبب وهو الانزال أو موارد الحشفة حتى لو حبلت كان عليها الغسل لوجود الانزال كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا حبلت قائماً عليها الغسل من وقت الجماع حتى يجب عليها إعادة الصلاة من ذلك الوقت كذا في الملتقط * لوقات امرأه معي حتى بأنني وأجدني نفسي ما أبجد إذا جامعني زوجي لا يغسل عليها كذا في محيط السرخسي * غلام ابن عشرين جامع امرأته بالغلة فعليها الغسل ولا يغسل على الغلام إلا أنه يؤمر بالغسل تحلقاً واعتياداً كما يؤمر بالصلاة تحلقاً واعتياداً ولو كان الرجل بالغاً والمرأة صغيرة يجامع مثلها فعلى الرجل الغسل ولا يغسل عليها وجامع الخصى يوجب الغسل على الفاعل والمفعول كذا في المحيط * ولو لم يفرج ولم ينزل قال بعضهم يجب الغسل وقال بعضهم لا يجب والأصح أن كانت الخرقه رقيقة بحيث يجد حرارة الفرج واللذة يوجب الغسل والأقلا والأحوط وجوب الغسل في الوجهين وإن أوج الخصى المشكل ذكره في فرج امرأته أو دبرها فلا يغسل عليها وكذا في فرج خنتي مثله وإن أوج رجل في فرج خنتي مشكل لم يجب عليه الغسل وهذا كله إذا

لا يصير الماء به مستعملاً وإن أراد به المسح وقال محمد رحمه الله إذا كان على ذراعيه جبارفتم في الماء أو غمس رأسه في الأناة لا يجوز له يصير الماء مستعملاً (الجنب) إذا شرب الماء قبل أن يتضمض هل ينوب عن المضمضة قالوا إن كان فقيم الإنوب لأنه يصير الماء مصافلاً يصل إلى كل فمه وإن كان جاهلاً ينوب لأن الجاهل يعيب الماء بما يفصل الماء إلى كل القيم (اتضح الغسالة) في الأناة إن كان قليلاً لا يفسد وحدث القليل أن لا يستبين مواقع القطر في الماء كالعطل وإن كان يستبين ذلك ويرى فهو كبير ولا بأس للتوضي والمغتسل أن يتسبح بالماء لأن

النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ومنهم من كره للتوضي دون المغتسل والصحيح ما قلنا أنه ينبغي أن لا يبالغ ولا يستعصى فيبقى أثر الوضوء على أعضائه (غسالة الميت) من الماء الأول والثاني والثالث فاسدة وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك قدر ما لا يمكن الاحتراز عن ذلك يكون غسواً والثوب الذي يمسح به الميت طاهر باعتباره ثوب الحي (استنحي) فأصاب الماء مكة أو ذيله ان أصابه الماء الأول أو الثاني أو الثالث يتنجس نجاسة غليظة (١٦) فان أصابه الماء الرابع يتنجس نجاسة الماء المستعمل ويكره شرب الماء المستعمل (المحدث)

إذا توضأ في أرض المسجد لا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله لأن عندهم الماء المستعمل نجس وإن توضأ في أثناء المسجد جاز عندهم (ويكره) التجرد في المسجد (وكما) يصير الماء مستعملاً بإزالة المحدث والجنبه يصير مستعملاً بالغسل للأكل قبل الطعام وبعده وكذلك الواعث للآحرام أو للوضوء على الوضوء وصلاة الجمعة وصلاة العيدين وإزالة عرقه وإزالة القدر وكذا إذا اغتسلت المرأة لحيض أو نقاس أو غسل ميتاً اغتسل فان الماء يصير مستعملاً في هذه الوجوه لإقامة القرية ولو توضأ الطاهر لإزالة الطين أو العجن أو الدرن أو اغتسل الطاهر للتبرد لا يصير الماء مستعملاً في هذه الوجوه (الصبي العاقل) إذا توضأ أو اغتسل يريده التطهير ينبغي أن يصير الماء مستعملاً لأنه نوى قرية معتبرة

(*) فصل فيما لا يجوز به التوضي *

لا يجوز التوضؤ بماء الفواكه ونفسه أن يدق التفاح

أو السفرجل دفناً ثم يعصره فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره أن يدق التفاح أو السفرجل ويطحن بالماء ثم يعصر فيستخرج منه الماء في الوجهين لا يجوز به التوضؤ لأنه ليس مما مطلق ولا يجوز التوضؤ بماء الطبخ واقتناه والقند ولا بالماء الذي يسيل من الكرم في الربيع كذا ذكره شمس الأئمة الحلاتي ولا بماء الورد والزعفران ولا بماء الصابون والحرض إذا ذهب ريقه وصارت خضاً وان بقيت ريقه ولطافته جاز به التوضؤ كذا لو طبخ بالماء ما يقصده بالمبالغة في التنظيف كالسدر والحرض وإن تغير لونه ولكن لم تذهب ريقه يجوز به

كان من غير أنزال أما إذا أنزل وجب الغسل بالأنزال كذا في السراج الوهاج (ومنهم الحليض والنفاس) * يجب الغسل عند خروج دم حيض أو نفاس ووصوله إلى فرجها الخارج والأفليس بخارج ولا يكون حيضاً كذا في التبيين * المرأة إذا ولدت ولم تزد دم هل يجب عليه الغسل والصحيح أنه يجب كذا في الظهيرية (أما أنواع الغسل فتسعة) * ثلاثة منها فريضة وهي الغسل من الجنابة والحيض والناس وواحد واجب وهو غسل الموتى كذا في محيط السرخسي * الكافر إذا أجنب ثم أسلم يجب عليه الغسل في ظاهر الرواية ولولا قطع دم الكافرة ثم أسلمت لا غسل عليها * الصبية إذا بلغت بالحيض فعليه الغسل بعد التقاطع وفي الصبي إذا بلغ بالاحتلام الأصح وجوب الغسل كذا في الزاهد * والأحوط وجوب الغسل في النصول كلها كذا في فتاوى قاضي خان * وأربعة سنة وهي غسل يوم الجمعة ويوم العيدين ويوم عرفة وعند الأحرار وواحد مستحب وهو غسل الكافر إذا أسلم ولم يكن جنباً كذا في محيط السرخسي * وغسل يوم الجمعة للصلاة وهو الصحيح كذا في الهداية * حتى لو اغتسل بعد الفجر ثم أخذت وصلى الجمعة بالوضوء أو اغتسل بعد الجمعة لا يكون مستنماً * ولولا تفريق يوم الجمعة يوم العيد وجامع ثم اغتسل ثوب عن الكل كذا في الزاهد * في الكافي لو اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نال فضل الغسل عند أبي يوسف وعند أبي الحسن لا كذا في فتح القدير * ومن المندوب على ما ذكره بعض المشايخ رجحهم الله الاغتسال لدخول مكة والوقوف بمنزلة ودخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم والجنون إذا أفاق والصبي إذا بلغ بالسنن كذا في التبيين (ومما يصل بذلك مسائل) الجنب إذا أخرج الاغتسال إلى وقت الصلاة لا يأثم كذا في المحيط * قد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الإجماع على أنه لا يجب الوضوء على المحدث والغسل على الجنب والحائض والنفساء قبل وجوب الصلاة أو إرادته ما لا يحل الإبه كذا في البحر الرائق * كالصلاة وسجدة التلاوة ومس المحض ونحوه كذا في محيط السرخسي * ذكر في ظاهر الرواية وأدنى ما يكفي من الماء للاغتسال صاع والتوضؤ مد * قال بعض مشايخنا رجحهم الله كفاه صاع إذا ترك الوضوء أو ما إذا جاع بين الوضوء والغسل فإنه يتوضأ بالمد من غير الصاع ويغسل بالصاع * وقال عامة مشايخنا رجحهم الله الصاع كاف للغسل والوضوء جميعاً وهو الأصح قال مشايخنا هذا بيان مقدار أدنى الكفاية وليس بتقدير لازم بل إن كفاه أقل من ذلك نقص منه وإن لم يكفه زاد عليه بتدريماً لا إسراف ولا تقييد كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو توضأ بدون المد أو أسبغ وضوءاً جاز هكذا في شرح الطحاوي * والتقدير بالماء في الوضوء إذا كان لا يحتاج إلى الاستنجاء فإن احتاج إلى ذلك استنحب برطل وتوضأ بمد * وإن كان لا بأس بالتلف وهو لا يحتاج إلى الاستنجاء يكفي برطل وكل هذا غير لازم لاختلاف طباع الناس كذا في شرح المبسوط * ولا بأس بأن يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد كذا في المحيط * ولا بأس للجنب أن ينام ويعاود أهله قبل أن يتوضأ وإن توضأ فحسن * وإن أراد أن يأكل أو يشرب فينبغي أن يعضض ويغسل يديه كذا في السراج الوهاج

(الباب الثالث في المياه وفيه فصلان)

(الفصل الأول فيما يجوز به التوضؤ وهو ثلاثة أنواع) (الأول الماء الجاري) وهو ما يذهب بقبنة كذا في الكنز والخلاصة وهذا هو الحد الذي ليس في دركه حرج هكذا في شرح الوقاية * وقيل ما يعده الناس جارياً

وهو السفرجل دفناً ثم يعصره فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره أن يدق التفاح أو السفرجل ويطحن بالماء ثم يعصر فيستخرج منه الماء في الوجهين لا يجوز به التوضؤ لأنه ليس مما مطلق ولا يجوز التوضؤ بماء الطبخ واقتناه والقند ولا بالماء الذي يسيل من الكرم في الربيع كذا ذكره شمس الأئمة الحلاتي ولا بماء الورد والزعفران ولا بماء الصابون والحرض إذا ذهب ريقه وصارت خضاً وان بقيت ريقه ولطافته جاز به التوضؤ كذا لو طبخ بالماء ما يقصده بالمبالغة في التنظيف كالسدر والحرض وإن تغير لونه ولكن لم تذهب ريقه يجوز به

التوضوء وان صار تخيلاً مثل السويق لا يجوز فيه التوضوء ولو وضأ بماء السيل يجوز وان خالطه التراب اذا كان الماء غالباً رقيقاً فانا كان أو أجابوا ان كان تخيلاً كالطين لا يجوز فيه التوضوء وكذا التوضوء بماء الزعفران وزردج العصفور يجوز ان كان رقيقاً والماء غالب فان غلبته الحجرة وصار متماسكاً لا يجوز فيه التوضوء أما عند أبي يوسف رحمه الله تعتبر الغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح وعلى قول محمد رحمه الله تعتبر الغلبة بتغير الطعم واللون والريح ويجوز التوضوء بالماء الذي ألقى فيه الحصى أو الباقلاء (١٧)

وهو الاصح كذا في التبيين * وفي النصاب والفتاوى في الماء الجاري أنه لا يتنجس ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه من نجاسة كذا في المضمهرات * واذا ألقى في الماء الجاري شيء نجس كالحبشة والتمر لا يتنجس ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه كذا في منية المصلي * واذا سد كلب عرض النهر ويجري الماء فوقه ان كان ما يلاقى الكلب اقل مما يلاقيه يجوز الوضوء في الاسفل والا لا * قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله على هذا أدركت مشايخي كذا في شرح الوقاية وهكذا في المحيط وقد صححه في التنجيس لصاحب الهداية كذا في البحر الرائق * وعند أبي يوسف لا بأس بالوضوء اذا لم يتغير أحد أوصافه كذا في شرح الوقاية * وفي النصاب وعليه الفتاوى كذا في المضمهرات * واذا كانت الحبيفة ترى من تحت الماء لقله الماء لا لصفائه كان الذي يلاقيه أكثر اذا كان سد عرض الساقية * وان كانت لا ترى أولم تأخذ الا اقل من النصف لم يكن الذي يلاقيه أكثر كذا في المحيط * ولو كان على السطح عذرة فوق وقع عليه المطر فسال الميزاب ان كانت النجاسة عند الميزاب وكان الماء كله يلاقى العذرة أو أكثره أو نصفه فهو نجس والا فهو طاهر * وان كانت العذرة على السطح في مواضع متفرقة ولم تكن على رأس الميزاب لا يكون نجساً وحكمه حكم الماء الجاري كذا في السراج الوهاج * وفي بعض الفتاوى قال مشايخنا المطر مادام يطرفه حكم البحر ان حتى لو أصاب العذرات على السطح ثم أصاب ثوباً لا يتنجس الا ان يتغير * المطر اذا أصاب السقف وفي السقف نجاسة فوكف وأصاب الماء ثوباً فالصحيح أنه اذا كان المطر لم يقطع بعد فسال من السقف طاهر هكذا في المحيط وفي العتابة اذا لم يكن متغيراً كذا في التارخانية * وأما اذا انقطع المطر وسال من السقف شيء فسال فهو نجس كذا في المحيط * وفي النوازل قال مشايخنا المتأخرون هو المختار كذا في التارخانية * ماء النهر أو القناة اذا احتمل عذرة فاعترف انسان بقرب العذرة فجازو الماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه * ماء النهر اذا انقطع من أعلاه لا يتغير حكم جريانه كذا في فتاوى قاضيان * المسافر اذا كان معه ميزاب واسع ومعه اداوة من ماء يحتاج اليه وهو على طمع من وجود الماء ولكن لا يتيقن بذلك حكى عن الشيخ أبي الحسن أنه كان يقول يأمر أحد رفقائه حتى يصب الماء في طرف من الميزاب وهو يتوضأ في الميزاب ويضع عند الطرف الاخر من الميزاب اناء طاهراً يجمع فيه الماء فان الماء يجمع يكون طاهراً وطهوراً وهو الصحيح كذا في الذخيرة * حوض صغير كرى منه رجل ثم أوجرى الماء فيه وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فكري منه رجل آخر ثم أوجرى فيه الماء وتوضأ جازو وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت * وكذلك حفيرتان يخرج الماء من احدهما ويدخل في الاخرى فتوضأ فيهما ينمأ كذا في المحيط * اذا جلس الناس صفوا فاعلى شط نهر يتوضئون جازو وهو الصحيح كذا في منية المصلي * واذا كان الحوض صغيراً يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الوضوء فيه من جميع جوانبه وعليه الفتاوى من غير تفصيل بين أن يكون أربعاً أو ثمانية أو أقل فيجوز أو أكثر فلا يجوز كذا في شرح الوقاية * وهكذا في الزاهدي ومعراج الدراية * حوض صغير تنجس ماؤه فدخل الماء الطاهر فيه من جانب وسال ماء الحوض من جانب آخر كان الفقيه أبو جعفر رحمه الله يقول كما سال ماء الحوض من الجانب الاخر يحكم بظاهرة الحوض وهو اختيار الصدر الشهيد رحمه الله كذا في المحيط * وفي النوازل وبه تأخذ كذا في التارخانية * وان دخل الماء لم يخرج ولكن الناس يغتفون منه اغترافاً متدداً كما طهر كذا في الظهيرية وتفسير الغرف المتدارك ان لا يسكن وجهه الماء فيمابين الغرفتين كذا في الزاهدي *

(٣) الفتاوى اول) كان الماء كذا ان كان قليلاً لا يجوز فيه التوضوء أصلاً وان كان كثيراً قدمت المسئلة قبل هذا وكذا الوصب آية الخمر في نهر عظيم ورجل أسفل منه يتوضأ أو يشرب جازان لم يظهر أثره في ذلك اذا كان على بدنه نجاسة فمسحها بخرقة مبلولة ثلاث مررات (حكى) عن الفقيه أبي جعفر أنه قال يظهر اذا كان الماء متقاطراً على بدنه ولا يجوز التوضوء بشيء من الاثربة ولا بغيره هامن المائعات فهو الخلل والمرى لا يبيد القمراً فانه يجوز التوضوء به عند عدم الماء المطلق في قول أبي حنيفة الاول ووجوده يمنع التيمم في قوله وتفسيره البيهقي أن

يلقى القم في الماء فيأخذ الماء ولا يصره فحينئذ لا سكران كان سكر الامل شر به ولا يجوز به التوضؤ وان طبع أدنى طمخه الصحيح أنه لا يجوز به التوضؤ وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يتيم ولا يتوضأ ببيد القم وهو قول أبي حنيفة الآخر وعلى قول محمد رحمه الله يجمع بينهما وبين التيمم فان كان معه سور الجار ثوب لا يتوضأ بسور الجار ويتيمم ولا يلتفت الى ثوب القم لان سور الجار كان طهورا في الاصل وانما صار مشكلا بشر الجار ثوبا ثانياً القم (١٨) ما كان طهورا في الاصل وفي رواية يجمع بين الكل وما يحل شر به اذا اصاب ثوبا لا يفسده (الماء)

إذا اختلط بالمخاط أو بالزرق

جاز به التوضؤ ويكره

(فصل في الاسار)

سور طاهر لا كراهة فيه وهو

سور ما يؤكل لحمه من الحيوان

وسور لا دمي على اى صفة

كان (وسور مكروه) وهو

سور ما كان البيوت كالنارة

والحبة والوزغة والهرقة

وقول أبي حنيفة ومحمد

رحمهم الله واختلف المشايخ

في بول الهرة والنارة فمنهم من

جعل له عقوا اذا اصاب ثوبا

لا يفسده ومنهم من قدره

بالكثير القاحش والصحيح

أنه مفسد وسور الدجاجة

المخلطة مكروه وكذا وسر سباع

الطير (وسور نجس) وهو

سور الخنزير والكل وسباع

الوحش كالاسد والنهد

ونحو ذلك (وسور مشكوك)

وهو سور الجار واليغل

واختلاف في الشك قال

بعضهم الشك في طهارته حتى

لو وقع في الماء القليل يفسده

وان اصاب الثوب أو البدن

لا يفسده (والصحيح) أن

الشك في طهريته وعرقهما

طاهر في ظاهر الرواية لا يفسد

الماء والثوب (وذكر) خمس

الأنعام الخلواني أن عرقهما

نجس وانما جعل عقوا في

ماء حوض الحمام طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه فان أدخل رجل يده في الحوض وعلمه ان نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من أنبوه ولا يغترف منه انسان بالقصة يتنجس وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الأنبوب ماء وعلى العكس فأكثرهم على أنه يتنجس وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ويدخل الماء من الأنبوب فأكثرهم على أنه لا يتنجس هكذا في فتاوى قاضيخان وعليه الفتوى كذا في المحيط * الماء الجاري بعدما تغير أحواله وصفه وحكمه بنجاسته لا يحكم بطهارته ما لم يزل ذلك التغير بان يرد عليه ماء طاهر حتى يزيل ذلك التغير كذا في المحيط * (الثاني الماء الراكد) * الماء الراكد اذا كان كثيرا فهو بمنزلة الجاري لا يتنجس جميعه بوقوع النجاسة في طرف منه الا أن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه وعلى هذا اتفق العلماء وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله كذا في المحيط * وهل يتنجس موضع وقوع النجاسة في المربة يتنجس بالاجماع ويترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير ثم يتوضأ وفي غير المربة عنده مشايخ العراق كذلك وعند مشايخ بخارى يتوضأ من موضع وقوع النجاسة هكذا في الخلاصة وهو الاصح كذا في السراج الوهاج * ومقدار الحوض الصغير أربع أذرع في أربع أذرع هكذا في الكفاية * وعن أبي يوسف رحمه الله ان الغدير العظيم كالجاري لا يتنجس الا بالتغير من غير فصل هكذا في فتح القدير * والفصل بين الكثير والقليل انه اذا كان الماء بحيث يخلص بعضه الى بعض بأن تصل النجاسة من الجزء المستعمل الى الجانب الآخر فهو قليل والا فكثير * قال أبو سليمان الجوزجاني ان كان عشر في عشر فهو ما لا يخلص وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله كذا في المحيط * والمعتبر في عمقه أن يكون بحال لا ينحسر بالاغتراف هو الصحيح كذا في الهداية * والمعتبر ذراع الكرباس كذا في الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الهداية * وهو ذراع العامة ست قبضات أربع وعشرون اصبعاً كذا في التبيين * وان كان الحوض مدورا يعتبر غائبة وأربعون ذراعا كذا في الخلاصة وهو الاحوط كذا في محيط السرخسي * يجوز التوضؤ في الحوض الكبير المنتن اذا لم تعلم نجاسته كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى غير كبير لا يكون فيه الماء في الصيف وتروث فيه الدواب والناس ثم يعل في الشتاء ويرفع منه الجمدان كان الماء الذي يدخله يدخل على مكان نجس فالما والجند نجس وان كثر بعد ذلك وان كان دخل في مكان طاهر واستقر فيه حتى صار عشر في عشر ثم انتهى الى النجاسة فالما والجند طاهران كذا في فتح القدير * ولو توضأ في آفة القصب أو من أرض فيها زرع متصل بغضه يبيح ان كان عشرا في عشر يجوز واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء ولو توضأ في حوض وعلى وجهه جميع الماء الطعاب الذي يقال له بالفارسية جغزباره ان كان بحال لمحرك يتحرك يجوز كذا في الخلاصة * ولو توضأ في حوض النجم دماؤه الا انه رقيق ينكسر بتحرك الماء لجاز الوضوء فيه وان كان الجمد على وجه الماء قطعا قطعان كان كثيرا لا يتحرك يتحرك الماء لا يجوز الوضوء فيه وان كان قليلا يتحرك يتحرك الماء يجوز الوضوء به كذا في المحيط * ولو وجد حوض كبير فتنقب فيه انسان فتوضأ فيه فان كان متصلا بطن النقب لا يجوز ولا اجاز كذا في فتح القدير * وان خرج الماء من النقب وانبط على وجه الجمد بقدر ما لرفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحته من الجمد جاز فيه الوضوء والا فلا * وان كان الماء في النقب كالماء في الطست لا يجوز فيه الوضوء الا أن يكون النقب عشرا في عشر كذا في فتاوى قاضيخان * والمشرعة كالحوض اذا الجمد دماؤه كان الماء منضلا عن

الثوب والبدن لكان الضرر وفي طهارته لئلا يتأتى روايتان (وأما سور القرم) فعن أبي حنيفة فيه روايتان ألقوا وأظهروا أنه طاهر وطهور وهو قوله ما من السور لظاهر بمنزلة الماء المطلق فان استعمل الماء المكروه مع القدرة على الماء المطلق صح طهارته ويكره في المشكوك يجمع به وبين التيمم ولو اكتفى بأحدهما وصلى لا تجوز صلاته * (فصل في النجاسة التي تسبب انثوب أو اخذ أو البدن أو الارض) * (النجاسة نوعان) غليظة وخفيفة (فالخفيفة) لا تنزع ما لم تنبش (والغليظة) اذا زادت على قدر

الدرهم تنفع جواز الصلاة واختلافه في مقدار الدرهم أنه معتبر وزناً وبسطا الصحيح أنه في المستحسنة كالعذرة والارث ولحم الميتة يعتبر قدر الدرهم وزناً وفي غير المستحسنة كالبول والخمر والدم يعتبر المقدربسطا واختلفوا أيضا في الدرهم الذي يتدبره (قال شمس الأعمى) السرخسي رحمه الله يعتبر فيه أكبر دراهم البلدان كان في البلد دراهم مختلفة ثم النجاسة الغليظة مالا يشبه في نجاستها بقية نجاستها بدليل مقطوع به كالخمر والدم المسفوح ولحم الميتة وبول المايثوكل لحمه وأما الروث (١٩) وأثناء البقرة ذراي حنيفة نجس

نجاسة غليظة وعند صاحبها نجاسة خفيفة لا فرق عندهما بين الماء كول وغير الماء كول وفي كل ما يعتبر فيه الفاحش فهو مقدر بالربع في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله شبر في شبر وفي رواية ذراع في ذراع (وبول مايثوكل لحمه) نجس في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله نجاسة خفيفة لعارض الأدلة وقال محمد رحمه الله طاهر (العذرة) ونحو الكلب ورجع السباع نجس نجاسة غليظة (خز) مايثوكل لحمه من الطيور طاهر إلا ما له رائحة كريهة كخز السباع والبط والاوز فهو نجس نجاسة غليظة (ذرق) سباع الطير كالباري والحداة لا يفسد الثوب واختلف المشايخ في بول الهرة والفأرة إذا أصاب الثوب قال بعضهم يفسد إذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد أصلا وقال بعضهم يفسد إذا خش ونظير أثر الضرورة في التخفيف لافي سلب النجاسة (دم) السمك وما يعيش في الماء

ألواح المشرعة وإن قل يجوز التوضؤ فيه ولو كان متصلا لا يجوز هو المختار كذا في الخلاصة * وإن كان أعلى الحوض أقل من عشر في عشر وأسفله عشر في عشر أرا أكثر وقعت نجاسة في أعلى الحوض وحكم بنجاسة الأعلى ثم اتقص الماء وانتهى إلى موضع وعشر في عشر فالأصح أنه يجوز التوضؤ به والاعتسال فيه كذا في المحيط * الحوض إذا كان أقل من عشر في عشر لكنه عميق فوقع فيه نجاسة ثم انبسط وصار عشر في عشر فهو نجس وإن وقعت فيه وهو عشر في عشر ثم اتقص فصار أقل فهو طاهر هكذا في الخلاصة * ولو أن الغدير حكم بنجاسته ثم نصب مأوؤه وجف أسفله حكم بطهارته * وإن دخله ماء ثانيا فذمه رواية أن والظاهر أنه لا يعود نجسا هكذا في السراج الوهاج (الثالث ماء الأبار) ما ينزح ماء البئر بوقوعه قسمة من (الأول ما يجب نزح الماء بوقوعه) إذا وقعت في البئر نجاسة تنزح وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها بإجماع السلف رحمه الله كذا في الهداية * وبعر الأبل والغنم إذا وقع في البئر لا يفسد ما لم يكثر هكذا في فتاوى قاضيان * وعن أبي حنيفة أن الكثير ما استكثر الناظر والقليل ما استقله وعليه الاعتماد هكذا في التبيين * والبعر الكثير ما لا يجزئ لومته والقليل بخلافه وهو الصحيح كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي والنهاية * وفي الجوامع الصغیر الصحيح أنه لا فرق بين الصحيح والمنكسر والطب واليابس كذا في الخلاصة * ولا فرق بين الروث والخنى والبعر هكذا في الهداية * ولا فرق بين آبار المصر والفلوات كذا في التبيين * وهو الصحيح لأن الضرورة قد تقع في الجملة في المصر أيضا كفي الحمامات والرباطات كذا في محيط السرخسي وإن مات فيه إسانة أو كلب أو آدمي أو انتفخ حيوان أو تنفخ ينزح جميع ما فيها من غر الحيوان أو كبره كذا في الهداية * وكذا إذا غط شعره فهو كالنفخ كذا في السراج الوهاج * وإن وقع نحو شاة وأخرج حيا فالصحيح أنه إذا لم يكن نجس العين ولا في بدنه نجاسة ولم يدخل فاه في الماء لم يتنجس وإن أدخل فاه فيه فاعتبر بسوره فإن كان سوره طاهر فالأمر طاهر وإن كان نجسا فنحس فينزع كله وإن كان مشكوكا فمشكوكا فينزع جميعه وإن كان مكروها فمكروه فيستحب نزحها وإن كان نجس العين كالخنزير فإنه يتنجس الماء وإن لم يدخل فاه والصحيح أن الكلب ليس بنجس العين فلا يفسد الماء لم يدخل فاه هكذا في التبيين وهكذا سائر المايثوكل لحمه من سباع الوحش والطيور لا يتنجس الماء إذا أخرج حيا ولم يدخل فاه في الصحيح هكذا في محيط السرخسي * الكافر الميت نجس قبل الغسل وبعده كذا في الظهيرية * الميت المسلم إذا وقع في الماء إن كان قبل الغسل أفسده وبعده لا وهو المختار هكذا في التناخية * والقط إذا استهل فحكه حكم الكبريتان وقع في الماء بعدما غسل لا يفسد وإن لم يستل يفسد الماء وإن غسل غير مرة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده إلا إذا سال منه الدم كذا في فتاوى قاضيان * وإذا وجب نزح جميع الماء ولم يمكن فراغها الكون بمعيها ينزح ما ثابدها كذا في التبيين وهذا أيسر كذا في الاختيار شرح المختار * والأصح أن يؤخذ بقول رجائين لها بصيرة في أمر الماء فأي مقدار قال أنه في البئر ينزح ذلك المقدر وهو أشبه بالحق كذا في الكافي وشرح المبسوط للإمام السرخسي والتبيين * إن مات فيها الدجاجة والسنور والحماة ونحوها ولم يكن متنفخا ولا متفسخا ينزح أربعون أو خمسون دلو هكذا في محيط السرخسي * وهو الظاهر كذا في الهداية * إذا ماتت فأرة أو عصفور في بئر فأخرجت حيز ماتت قبل أن تنفخ فانه ينزح منها عشرون دلو إلى ثلاثين بعد إخراج الذئبة والعذرة كذا في المحيط * ولا عبرة للنزح قبل إخراج الفأرة كذا في التبيين * ولا فرق بين أن

لا يفسد الثوب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله يفسد إذا خش دم الحية أو الوزعة يفسد الثوب والماء ودم البقي أو البعوض أو البرغوث لا يفسد عندنا (الطحال والكبد) طاهر إن قبل الغسل حتى لو أطل به وجه الخف وصلى جازت صلاته وما يبق من الدم في عروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وإن خش (وعن أبي يوسف) رحمه الله يفسد الثوب إذا خش ولا يفسد القدر (الدم) الذي ظهر على رأس الجرح وانتفخ ولم يسلم ليس بنجس في قول أبي يوسف وقال محمد بن نجس (ماء) الطابق نجس قياسا وليس بنجس

استحسانا وهو ربه اذا حرقت العذرة فاصاب ماء الطابق يوب انسان لا يفسده استحسانا مالم يظهر اثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل اذا كان حار او على كونه طابق أو بيت بالماء العذرة اذا كان عليه طابق فعرق الطابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا هرب في فيه النجاسات فعرق حيطانها وكوتها وتقاطر وكذا الوكان في الاصطبل كونه ملق فيه ماء فترشح من أسفل الكوز في القياس يكون نجسا لان البله في أسفل الكوز صارت نجسة بخسار الاصطبل وفي (٣٠) الاستحسان لا يتنجس لان الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر فما ترشح منه يكون طاهرا

(اذا صلى) ومعه شعر الاذى قد ذكرنا أنه يجوز صلاته ولو قطع انسان سنه أو قطع أذنه ثم أعادهما الى مكانهما وصل في كونه أو صلى أو أذنه في كونه يجوز صلاته في ظاهر الرواية وكذا الوصل في عنقه فلا بد فيها من كلب أو ذئب يتجوز صلاته وما يظهر جلده بالدباغ يظهر لجله بالذكاة كره شمس الأتمة الحلواني قيل يشترط أن تكون الذكاة من أهلها في محلها وهو ما بين اللبنة واللجين وقد سمي بحيث لو كان مأكولا لا يحل أكله بتلك الذكاة (وذكر الناطقي) اذا صلى ومعه لحم السباع كالتغلب ونحوه أكثر من قدر الدرهم لا يتجوز صلاته وان كان مذبوحا ولو صلى ومعه لحم بازي قد ذبح جازت صلاته لان سور التغلب ونحوه نجس وما كان سورة نجسا لا يظهر لجله بالذكاة انما يظهر اذا لم يكن سورة نجسا (وعن الفقيه أبي جعفر) اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا يتجوز صلاته ولو وقع في الماء أفسده وذكر الناطقي عن محمد رحمه الله اذا صلى على جلد كلب أو ذئب قد ذبح جازت صلاته

عوت الذأرة في البئر أو خارجها وتلق فيهما وكذا سائر الحيوانات كذا في البحر الرائق * ولو قطع ذنب الفأرة والقي في البئر نزح جميع الماء وان جعل على موضع القطع شئ لم يجب الاما في الفأرة كذا في الجوهرة النيرة * وان وقع فيها حلة وماتت فيها ينزح منها في رواية عشرة ونواحي البئر ثلاثون دلوا اذا وقع في البئر سرام أبرص ومات ينزح منها عشرة دلوا في ظاهر الرواية والصورة بمنزلة الفأرة والورشان بمنزلة السنور ينزح منها أربعون أو خمسون كذا في فتاوى قاضي خان * وما كان بين الفأرة والدجاجة فهو بمنزلة الفأرة وما كان بين الدجاجة والشاء فهو بمنزلة الدجاجة وكذا التناخية * وهكذا يكون أبدا حكمه حكم الاصغر كذا في الجوهرة النيرة * ثم تطهارة البئر بطهر الدلو والرشاء والبكر ونواحي البئر واليد هكذا في محيط السرخسي * ولو وقعت في البئر خشبة نجسة أو قطعة ثوب نجس ونه سدر اخر اجها وتغيبت فيها طهرت الخشبة والثوب تبعاً لطهارة البئر كذا في الظهيرية بئر وجب فيها نزح عشرين دلوا فنزح الدلو الاول وصب في بئر طاهرة ينزح منها عشرة دلوا والاصل في هذا أن البئر الثانية تطهر بما تطهر الاولى حين كان الدلو المصبوب فيها ولو صب الدلو الثاني ينزح تسعة عشرة دلوا ولو صب الدلو العاشر في رواية أبي حفص ينزح احد عشر دلوا وهو الاصح كذا في البدائع * وان أخرجت الفأرة والقيت في البئر الاخرى وصب فيها ايضا عشرون دلوا فعلمهم اخراج الفأرة ونزح عشرين دلوا مثل ما كان عليهم في الاولى كذا في السراج الوهاج * بئران وجب من كل واحد منهما نزح عشرين فنزح عشرون من احدهما وصب في الاخرى ينزح عشرون ولو وجب من احدهما نزح عشرين ومن الاخرى نزح أربعين فنزح ما وجب من احدهما وصب في الاخرى ينزح أربعين وان يتطرا الى ما وجب النزح منها الى ما صب فيها فان كانا سواء تداخلا وان كان واحداً كثر دخل القليل في الكثير وعلى هذا ثلاث آثار وجب من كل واحدة نزح عشرين فنزح الواجب من البئرين وصب في الثالثة ينزح أربعون كذا في البدائع * وان صب فيها من احدى البئرين عشرون ومن الثانية عشرة ينزح منها ثلاثون كذا في محيط السرخسي * ولو وجب من احدهما نزح عشرين ومن الاخرى نزح أربعين فصب الواجبان في بئر طاهرة ينزح أربعون دلوا قلنا من الاصل ولو نزح دونهما الأربعين وصب في العشرين ينزح أربعون كذا في البدائع * وفي النوادر فأرة ماتت في حب ماء فأريق الماء في البئر قال محمد رحمه الله ينزح الاكثر من المصبوب ومن عشرين دلوا وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى اذا وقعت قطرة من ماء ذلك الحب في بئر ينزح منها عشرون دلوا كذا في السراج الوهاج * وان تفسخت في الحب صب ثم قطرة من ذلك الماء في البئر ينزح جميع الماء كذا في خزائن المفتين * بئر الماء اذا كانت بقرب البئر النجسة فهي طاهرة مالم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه كذا في الظهيرية * ولا يتقدر هذا بالذرعان حتى اذا كان بينهما عشرة أذرع وكان يوجب في البئر اثر بالماء فناء البئر نجس وان كان بينهما ذراع واحد ولا يوجب في البئر طاهر كذا في المحيط وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * واذا وجد في البئر فأرة أو غيرها ولا يدري متى وقعت ولم تنتفع بأعادوا صلاته يوم وليلة اذا كانوا قسوا منها وغسلوا كل شئ أصابه ماؤها وان كانت قد انتفخت أو تفسخت أعادوا صلاته ثلاثة أيام وليالها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس عليهم إعادة شئ حتى يتحققوا متى وقعت كذا في الهداية * وان علم وقت وقوعها يعيدون الوضوء والصلاة من ذلك الوقت بالاجماع وما عمن من العجين

(الكلب) اذا أخذ عضواً من أنثى به بقيه ان أخذته في الغضب لا يفسده وان أخذته في اللعب والمزاح يفسده لانه في الوجه بذلك الاول يأخذ بسنه وسننه غير نجس وفي الوجه الثاني يأخذ بنيه ولعابه نجس اذا مشى كلب على ثلج فوضع انسان رجله على ذلك الموضع ان كان الثلج رطباً لم ينجس عليه شئ ينتل بصير الثلج نجساً فبما يصيبه يكون نجساً وان لم يكن رطباً لا يتنجس وقيل لا لا يتنجس الثلج وهو محمول على الوجه الثاني وكذا الكلب اذا مشى في طين أو ردة يتنجس الطين والردة اذا صلى وهو حامل شئ يد عليه دمه جازت صلاته وان

أصاب دم الشئ يدنو ب انسان أفسده (لعاب الفيل نجس) كلعاب الفهد والاسد اذا أصاب الثوب بخرطومه نجسه الثوب النجس اذا غسل ثلاثا وعصر مرة لا يطهر الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله فان غسل ثلاثا وعصر في كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فأصاب شيئا أن عصره في المرة الثالثة وبالع فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالكل طاهر والافتا طاهر منه نجس فاذا أصاب شيئا أفسده اذا غسل الثوب ثلاثا وعصر في كل مرة وقوته أكثر من ذلك ولم يبلغ صيانة للثوب لا تجوز اذا نام (٣١) الكلب على حصر المسجد ان كان

بابا لا يتنجس وان كان رطبا ولم يظهر أثر النجاسة فيه فكذلك (اذا) رعى بعدة في نهر فانتضح الماء من وقوعه فأصاب ثوبا ان ظهر أثر النجاسة فيه يصير نجسا والا فلا وكذلك لو بال الحمار في ماء جار فأصاب الرش ثوب انسان لا يفسده ما لم يتقن أنه بول وان كان الماء راكدا فزاد على قدر الدرهم أفسده (الكلب) اذا خرج من الماء وانتفض فأصاب ثوب انسان أفسده قيل ان كان ذلك من ماء المطر لا يفسده الا اذا أصاب المطر جلده وفي ظاهر الرواية أطلق ولم يفصل اذا صلى ومعه فأرأه أو حية تجوز صلاته وقد أساء وكذا كل ما يجوز التوضؤ بسوره وان كان في كنهه لعاب أو جروك لا تجوز صلاته لان سوره نجس لا يجوز به التوضؤ (ولو صلى) ومعه جلد حية أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته وان كانت مذبوحة لان جلدها لا يحتمل الباطة فلا تقام الذكاة مقام الدبغ وأما قص الحية ذكر شمس الأئمة الحنوفى الصحيح انه طاهر (اذا صلى) وفي كنهه بيضة

بذلك الماء في الاستحسان ان كانت متفسخة لا يؤكل ما عجن بذلك منذ ثلاثة أيام وان كانت غير متفسخة لا يؤكل منذ يوم وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله كذا في المحيط * (والثاني ما يستحب فيه نزع الماء) * اذا وقع في البئر فأرأه يستحب نزع عشر ين دلوا وفي السنور والدجاجة المخلاة نزع أربعين لان سوره هذه الحيوانات مكروه والغالب أن الماء يصيب فم الواقع حتى لو تيقنا أن الماء لم يصب فم هذه الحيوانات لا ينزع شئ من الماء وان كانت الدجاجة غير مخلاة لا ينزع منها شئ وهذا الذي ذكرنا كله ظاهر الرواية * ثم في كل موضع كان النزع مستحبا لا ينقص عن عشر ين دلوا واليه أشار محمد في النوادر برواية ابراهيم عنه هكذا في المحيط * ويستحب في الماء المكروه نزع عشر دلاء هكذا في الخلاصة والنهاية وفتح القدير * وفي البدائع ناقلا عن الفتاوى ولو وقعت الشاة وخر جت حية ينزع عشرون دلوا لتسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزع ولو أجاز كذا في فتاوى قاضى خان

والفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضؤ لا يجوز التوضؤ بماء البطيخ والقناء والقتد (٣) ولا بماء الورد ولا بشئ من الاشربة ولا بغيرها من الماءات فخرنا الخ كذا في فتاوى قاضى خان * ولا بماء الملح هكذا في الخلاصة * ولا بماء الصابون والحرض اذا ذهب رفته وصار تخينا فان بقيت رفته وطافته جاز كذا في فتاوى قاضى خان * ولا بماء يسيل من الكرم كذا في الكافي والمحيط وفتاوى قاضى خان * وهو الوجه هكذا في البحر الرائق والنهر الفائق * وهو الاحوط كذا في شرح منية المصلى لابراهيم الحلي * فان تغيرت أوصافه الثلاثة بوقوع أوراق الاشجار فيه وقت الخريف فانه يجوز به الوضوء عند دعائه أصحابنا رحمه الله كذا في السراج الوهاج * والتوضؤ بماء الزعفران والورد والعصفور يجوز ان كان رقيقا والماء غالب وان غلبت الحمرة وصار مماسكا لا يجوز التوضؤ به كذا في فتاوى قاضى خان * اذا طرح الزجاج والعص في الماء جاز الوضوء به ان كان لا ينقش اذا كتب فاذا انقش لا يجوز كذا في البحر الرائق ناقلا عن التيجس * ولو تغير الماء المطلق بالطين أو بالتراب أو بالصلص أو بالثورة أو بطول المكث يجوز التوضؤ به كذا في البدائع * ولو توضأ بماء السبل يجوز ان خالطه التراب اذا كان الماء غاليا رقيقا أو أجاجا وان كان تخينا كالطين لا يجوز به التوضؤ * وكذا التوضؤ بالماء الذى ألقى فيه الحصى أو الباقلاء ليلتل وتغير لونه وطعمه ولكن لم تذهب رفته ولو طبخ فيه الحصى أو الباقلاء وريح الباقلاء بوجده فيه لا يجوز به التوضؤ كذا في فتاوى قاضى خان * وان طبخ بالماء ما يقصده المبالغة في النظافة كالاشنن والصابون جاز الوضوء به بالاجماع الا اذا صار تخينا فلا يجوز كذا في محيط السرخسى * اذا بل الخبز بالماء بقيت رفته جاز التوضؤ به وان صار تخينا لا يجوز كذا في فتاوى قاضى خان * الماء المطلق اذا خالطه شئ من الماءات الطاهرة كالخل واللبن ونقيع الزبيب ونحو ذلك على وجهه زال عنه اسم الماء لا يجوز التوضؤ به * ثم ينظر ان كان الذى يخالطه مما يخالط الف لونه لون الماء كاللبن وماء العصفور والزعفران ونحو ذلك تعتبر الغلبة في اللون وان كان لا يخالفه فيه ويخالطه في الطعم كعصير العنب الابيض وخله تعتبر في الطعم وان كان لا يخالفه فيه ما تعتبر في الاجزاء وان استوفى الاجزاء لم يذكر في ظاهر الرواية وقالوا حكمه حكم الماء المغلوب احتسابا هكذا في البدائع * قال أبو حنيفة رحمه الله يتوضأ بنيد القرو ولا يتم بالصعيد هكذا في الجامع الصغير كذا في شرح الطحاوى

(٣) قوله والقند هو الماء المثلثة محر كانت يشبه القناء أو ضرب منه أو الخيار واحد نهاء اه قاموس

مذرة قد حال مجاهد ما جازت صلاته وكذا البيضة التى فيها خر ميت (البيضة) الرطبة أو السخلة الرطبة اذا وقعت في ثوب لا تقصده في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله (امرأة) صلت ومعه صبي ميت ان لم يكن استمل فصلاتها فاسدة غسل أو لم يغسل وان كان قد استمل ولم يغسل فكذلك وان كان قد غسل جازت صلاته والمستحب أن لا يصلى على هذه الحالة (ثوب) أم ابه عصر ومضى على ذلك أيام جازت الصلاة فيه عند علماء نازحهم الله تعالى لانه لا يصير نجسا في الثوب (امرأة) صلت ومعه اودود القز جازت صلاتها لانه ليس بنجس (ثوب) أصابت

الجلسة طارفة منه فمدى ذلك الموضع فغسل منه طرفاً جازت الصلاة فيه (إذا قام مله يوم) ينبغي أن ينهـ ل فاه فاه لم يغسله حتى صلى جازت صلاته لانه يظهر بالبراق عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وكذا إذا شرب الخمر ثم صلى بعد زمان وكذا إذا أصابت النجاسة بعض أعضائه وحسب بالمسألة حتى ذهب أثرها وكذا السكين إذا نجيست فحسبها بالمسألة أو مسحها بريقه وكذا الصبي إذا قام على ثدي الأم ثم مض الثدي من رآها يظهر (إذا صلى) على ثوب محشو (٣٢) بطاته نجسة وظهارته طاهرة تجازت صلاته في قول محمد رحمه الله ويجعل كئوبين وعلى قول

أبي يوسف رحمه الله لا يجوز ويجعل كئوب واحد ولو صلى على ثوب محشو بطاته طاهرة وظهارته كذلك وحشوه نجس جازت صلاته في قول محمد رحمه الله وذكر في السير ما يدل على هذا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز صلاته في الثوبين وقوله أقرب إلى الاحتياط (الأرض) أو الشجر إذا أصابته النجاسة فأصابها الطائر ولم يبق لها أثر يصير طاهراً إذا صلى ومعه كذبة من شعر الكلب جازت صلاته لانه تبع (المرأة) إذا اختضبت بجماع نجس فغسلت ذلك الموضع ثلاثاً بجماع طاهر يظهر لانها أتت بمافي وسعها وينبغي أن لا يكون طاهراً مادام يخرج منه الماء الملون بلون السناء (إذا كان) على بدن الرجل نقطة يمسها تحتها من الرطوبة ولم تذهب الجلدة عنها فوضأ أو أمر الماء على الجاهدة جاز وان لم يصب الماء ما تحتها لان الواجب غسل الظاهر دون الباطن (الحمار) إذا وقع في الملاحظة وراه الحمار كان الشكل طاهراً حلأ كله في قول محمد رحمه الله وعلى قول أبي يوسف نجس وكذا العذرة إذا أحرقت وصارت رماداً

وهكذا في أكثر المتون وقال في كتاب الصلاة يتوضأ بنبذ التمر وان تيمم معه فهو أحب إلى وقال أبو يوسف رحمه الله تيمم ولا يتوضأ بالنبذ بحال وقال محمد رحمه الله يجمع بينهما ما احتياطاً بهم ما ترك لا يجوز وأيهما قدم وأخر جاز كذا في شرح الطحاوي وروى أسد بن نعيم ونوح بن أبي مريم والحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه رجع إلى قول أبي يوسف رحمه الله والصحيح قول أبي حنيفة الآخر وأبي يوسف رحمه الله كذا في شرح الجامع الصغير للإمام قاضيخان والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله كذا في العيني شرح الكنز * وهذا كله إذا كان حلواً أو قارصاً ما إذا غلى واشتد وقد ف بالزبد فانه لا يجوز التوضؤ به بالاتفاق لانه صار مسكراً هذا إذا كان نبأ كذا في شرح الطحاوي * وان طبع أدنى طجة يجوز الوضوء به حلواً كان أو متراً أو مسكراً وهو الأصح كذا في العيني شرح الهداية ناقلاً عن المفيد والمزيد * وقال أبو طاهر الدبائس رحمه الله لا يجوز وهو الأصح كذا في المحيط وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * قال في المفيد والمزيد الماء الذي ألقى فيه سميرت فصار حلواً لم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق يجوز الوضوء به بلا خلاف بين أصحابنا كذا في شرح منية المصلي لابن أمير حاج * ولا يجوز التوضؤ بما سواه من الأنبذة كذا في الهداية * وكذا إذا كان النيد غليظاً كالديس لم يجوز الوضوء به كذا في الكافي * واختلف مشايخنا في الاغتسال بالنبذ * عند أبي حنيفة رحمه الله الأصح انه يجوز كذا في شرح المبسوط وهكذا في الكافي * وفي الفتاوى العتبية وهو الصحيح كذا في التتارخانية وقال في المفيد والأصح أنه لا يجوز الاغتسال به لان الجنبه أغلظ الحديث والضرورة في الجنبه دونها في الوضوء فلا يقاس عليه كذا في التبيين * وفي الجامع الصغير الحديث وهو الأصح كذا في التتارخانية * وتشرط النية في الوضوء والاغتسال بنبذ التمر كافي التيمم كذا في الظهيرية ولا يجوز الوضوء به مع وجود ماء مطلق ولو توضأ به ثم وجد ماء مطلقاً تنقض وضوءه كذا في شرح منية المصلي لابن أمير حاج * ولو قدر على ماء مكروه توضأ به ولا يتوضأ بنبذ التمر ولو قدر على ماء مشكوك وعلى نبذ التمر والصعيد يتوضأ بنبذ التمر عند أبي حنيفة رحمه الله لا غير وعند أبي يوسف رحمه الله يتوضأ بالماء المشكوك ويتيمم ولا يتوضأ بنبذ التمر وعند محمد رحمه الله يجمع بين الثلاث ولو ترك واحد الأيجوز والتقديم والتأخير فيه سواء كذا في الظهيرية * اتفق أصحابنا لرحمهم الله ان الماء المستعمل ليس بطهور حتى لا يجوز التوضؤ به واختله وفي طهارته قال محمد رحمه الله هو طاهر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى كذا في المحيط * الماء الذي أزيل به حدث أو استعمل على وجه القربة فالصحيح أنه كازيل العضو صار مستعملاً هكذا في الهداية سواء كان الحدث أكبر أو أصغر هكذا في العيني شرح الكنز * حتى إذا غسل ذراعيه فامسك انسان يده تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز هكذا في فتاوى قاضيخان * إذا أدخل الحدث أو الجنب أو الخائض التي طهرت يده في الماء لا لا غتراف لا يصير مستعملاً للضرورة كذا في التبيين وكذا إذا وقع الكوز في الحب فادخل يده فيه إلى المرفق لاخراج الكوز لا يصير مستعملاً بخلاف ما إذا أدخل يده في الأنا أو رجليه لا يبرده فانه يصير مستعملاً (١) لعدم الضرورة هكذا في الخلاصة * وبشرط ادخال عضو تام لصيرورة الماء مستعملاً في الرواية المعروفة عن أبي يوسف رحمه الله كذا في المحيط * وبادخال الأصبع أو الأصبعين لا يصير مستعملاً وبادخال الكف يصير مستعملاً كذا في الظهيرية * قوله فانه يصير مستعملاً أي مالا في العضو فقط لا كل الماء وهكذا يقال فيما بعده اهـ من هامش الأصل وحرره

والطين النجس إذا جعل منه الكوز أو القدور وطج به يكون طاهراً (الجلد المدبوغ) إذا أصابته النجاسة ان كان صلباً لا ينشف والجنب النجاسة لا يلبثه يطهر بالغسل في قولهم وان كان ينشف النجاسة ان أمكن عصره يغسل ثلاثاً ويعصر في كل مرة فيطهرون ان كان لا يمكن عصره فعند أبي يوسف يغسل ثلاثاً ويجفف في كل مرة فيطهر وعند محمد رحمه الله لا يطهر أبداً وعلى هذا الخلاف اللحم إذا طج بالجر والحديد إذا موم بالماء النجس عند محمد رحمه الله لا يطهر أبداً وعند أبي يوسف رحمه الله يغلى اللحم في الماء الطاهر ثلاثاً فيطهر والحديد يوق بالماء الطاهر ثلاثاً

ويبردى في كل مرة فيظهر وكذا الحصى من البردى إذا أصابته النجاسة وهو جدي لا يطهر عند محمد رحمه الله وعند أبي يوسف يغسل ثلاثا ويظهر بالاختلاف لأنه لا ينسف النجاسة (وعند محمد رحمه الله) جلد الميتة إذا ليس ووقع في الماء لا يفسده لو صلى معه جازت صلاته وإن كان أكثر من قدر الدرهم إذا دبح بالرماد أو بالمخ أو الشجرة أو ما يمنع من الفساد ويخرجه عن حد الأكل فهو دباغ (الخشب) إذا أصابته النجاسة (٣٣) فأصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل

كالارض إذا أصابته النجاسة ثم أصابها المطر كان ذلك بمنزلة الغسل فإنه لم يصب المطر فالارض تطهر بالجفاف إذا لم يبق أثر النجاسة واختلجوا في الشجر والكل ما دام قائما على الارض يطهر بالجفاف وبعد ما قطع لا يظهر الا بالغسل وكذا الحصى حكمها حكم الارض اذا نتجست وجفت وذهب أثرها والآخر اذا كان مفروشا فحكم الارض يطهر بالجفاف وان كان موضوعا ينقل ويحول من مكان الى مكان ان كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلاة علموا وان كانت النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصل لا يتجوز والبسط الذي بعض أطرافه نجس جازت الصلاة على الظاهر منه سواء كان يتحرك الطرف الآخر فحرك المصل أولا يتحرك لان البسط بمنزلة الارض فيشترط فيه طهارة مكان المصل بخلاف ما اذا صلى في ثوب وطرفه طاهر وطرف منه نجس فلبس انظر الظاهر وألقى الطرف النجس على الارض ان كان

والجنب اذا انفس في البئر طاب الدلو فعند أبي يوسف خرج الله الرجل بماله والماء بماله وعند محمد رحمه الله تعالى كلاهما طاهر وعند أبي حنيفة رحمه الله كلاهما نجس * وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانصال وهو أوفق الروايات هكذا في الهداية وهكذا في التبيين * ولو انفس للاستعمال للصلاة يفسد الماء (١) بالاتفاق كذا في النهاية * ولو وقعت الخائض في البئر ان كان بعد انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالجنب وان كان قبل انقطاع الدم فهي كالرجل الطاهر لانها لا تخرج من الحيض بهذا كذا في الخلاصة وهكذا في فتاوى قاضيان * ولو غسل عضو سوى أعضاء الوضوء كما اذا غسل فخذه أو جنبه فلا يصح أنه لا يصير مستعملا بخلاف أعضاء الوضوء هكذا في الخلاصة * واذا غسل رأسه ليحلق شعره وهو متوضي لا يصير مستعملا كذا في الظهيرية * ولو توضأ الطاهر لازالة الطين أو العجين أو الدرن أو اغتسل الطاهر للتبريد لا يصير الماء مستعملا كذا في فتاوى قاضيان * المحدث اذا توضأ للتبريد أو للتعليم صار الماء مستعملا عندهما وعند محمد رحمه الله لا يصير مستعملا كذا في الخلاصة * في الجامع الصغير الحسامي صبي توضأ أهل بصير الماء مستعملا اختار أنه يصير مستعملا اذا كان الصبي عاقلا ولا فلا هكذا في المختصرات * اذا غسل يده للطعام أو منه صار مستعملا (٢) كذا في محيط السرخسي * المرأة اذا وصلت شعر غيرها بشعرها ثم غسلت الشعر الذي وصلت لم يصير الماء مستعملا * وان غسلت شعرها صار مستعملا كذا في السراج الوهاج والظهيرية * ولو غسل رأس انسان مقتول قد بان منه صار الماء مستعملا كذا في محيط السرخسي * جنب اغتسل فانتضع من غسله شيء في انائه لم يفسد عليه الماء اما اذا كان يسيل منه سيلانا ففسده وكذا حوض الحمام على قول محمد رحمه الله لا يفسده ما لم يغلب عليه يعني لا يخرج من الطهورية كذا في الخلاصة * غسالة الميت نجسة أطلق محمد رحمه الله في الاصل والاصح انه اذا لم يكن على بدنه نجاسة يصير الماء مستعملا الآن محمد رحمه الله انما أطلق لان الميت لا يخرج عن النجاسة غالبا كذا في الظهيرية * ولو توضأ بانخل أو بعماء الورد لا يصير مستعملا عند الكل كذا في التتارخانية * الماء المستعمل اذا وقع في البئر لا يفسده الا اذا غلب وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * (ومما يتصل بذلك مسائل) * عرق كل شيء معتبر بسوره كذا في الهداية * عرق الحمار والبغل والاعاجم ما اذا وقع في الماء القليل أفسده وان قلا كذا في المحيط * وان أصاب الثوب لا يمنع جواز الصلاة وان نجس في ظاهره رواية هكذا في خزائن المفتين * سور الادمي طاهر ويدخل في هذا الجنب والحنائض والنفساء والكافر الاسور شارب الخمر ومن دمي فوه اذا شربا على فور ذلك فانه نجس وان ابتلع ريقه مرارا طهر فسه على الصحيح كذا في السراج الوهاج * اذا كان شارب شارب الخمر طويلا نتجس الماء وان شرب بعد ساعة كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * وكراهة سور المرأة للاجنبي كسوره لها ليس لعدم طهارته بل لاسنة لاذ كذا في النهر الفائق * وسور الفرس طاهر بالاجماع في الاصح كذا في الزاهدى * وكذا سور مائوكل لحمه من الدواب والطيور طاهر ما خلا الدجاجة والخلاة والابل والبقر بالخلافة فسورها يكره حتى لو كانت الدجاجة محبوسة بحيث لا يصل منقارها تحت قدميها لا يكره وان وجس ل فلهي بمعنى الخلافة هكذا في محيط السرخسي * وسور ما ليس له نفس سائلة مما يعيش (١) قوله يفسد الماء بالاتفاق عبارة غير يستعمل اه (٢) قوله صار مستعملا أي اذا قصد اقامة السنة والا فلا يستعمل اه

ما على الارض يتحرك يتحرك لا يتجوز - لانه اذا أراد أن يصلي على أرض عليها نجاسة فكسبها بالتراب ينظر ان كان التراب قد لا يحجب لو استشه بمجرأة النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثيرا لا يجد ربح النجاسة يجوز (الخبر اذا أصابته النجاسة) ان كان حجرًا يشرب النجاسة كحجر الرجا يكون يسه طهارته وان كان لا يشرب لا يطهر الا بالغسل (اللين اذا أصابته النجاسة) وهو غير مفروش لا يطهر بالجفاف لانه ليس بأرض وإن كان مفروشا وصلى عليه بعد الجفاف جازت صلاته لانه صار كوجه الارض فان قلع بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان (اذا قام)

المصلي على مكان طاهر ثم يحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يكت على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه أداء أدنى ركن جازت صلاته والا فلا اذا صلى ومعه نجاسة مسك ان كانت النجاسة نجاسة جازت صلاته لان نجاسة المدبوعة وان كانت رطبة ان كانت نجاسة مذبوحة جازت صلاته لان طاهر وان لم تكن مذبوحة فصلاته فاسدة والمسك حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال ان المسك دم لانها وان كانت دم فقد تغيرت (٣٤) فيصير طاهرا كرماد العذرة (الصبي) اذا بال في التنوير ومسحت المرأة التنوير بخزقة

مبلولة بنجاسة ثم خربت ان كانت النجاسة قديمت ولم يبق بلها قبل الصاق الخبز بالتنوير لا يتنجس الخبز لان النار لما كانت البسلة صارت كالارض اذا عشت بالشمس وان ألصقت الخبز بالتنوير حال قيام البسلة فالخبز يتنجس وقيل ان كان الخبز خبز حنطة أو شهي لا يتنجس وان كان الخبز خبز الارز أو الجوارس يتنجس لان ذلك ينشف (اذا صلى ومعه درهم) تنجس جانباه الصحيح أنه لا يمنع جواز الصلاة لان الكل درهم واحد وان صلى في ثوب ذي طاق واحد كالتيمص ونحوه وعليه نجاسة أقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمع يكون أكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلاة في قولهم وليس هذا كالنجاسة المتفرقة في ثوب واحد ولو كانت النجاسة على البساط أو الارض تحت القدمين تجمع كفي ثوب واحد ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة أقل

في الماء او غيره طاهر هكذا في التيميم * وسؤر حشرات البيت والحية والفأرة والنور مكروه كراهة تنزيه هو الاصح كذا في الخلاصة * ويكره ان تلجس الهرة في كف انسان ثم يصلي قبل غسلها أو يأكل من بقية الطعام الذي أكل منه كذا في التيميم * وانما يكره ذلك في حق الغني لانه يقدر على بدله أما في حق الفقير فلا يكره للضرورة كذا في السراج الوهاج * فان أكل فأر وشربت الماء في فوهها يتنجس وان مكثت ساعة أو ساعتين ثم شربت لا يتنجس هو الصحيح كذا في الظهيرية * وسؤر سباع الطير مكروه وعن أبي يوسف فوجعه الله أنه اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها أنه لا قدر على منأها لا يكره واستحسن المشايخ هذه الرواية كذا في الهداية * وكذا سؤر مالا يؤكل لحمه من الطير طاهر مكروه استحسننا كذا في شرح الميسر * الماء المكروه اذا توضأ به مع وجود الماء المطلق كان مكروه وهو عند عدمه لا يكون مكروه كذا في الاختيار شرح المختار * وسؤر الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس كذا في الكثر * حب الماء اذا ترشح منه الماء فجاء كلب فلجس الحب فالله الذي في الحب طاهر كذا في الخلاصة * ويفسأل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا كذا في الهداية * وسؤر البغل والحمار شوكه والصحيح أنه طاهر وانما الشك في ظهور بته كذا في فتاوى قاضي خان * وعليه ما لجهور كذا في الكافي * فان لم يجد غيرهما توضأ بهما ونوى ثم ما قدم جاز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الا كصفاء ما جدهما كذا في خزنة المفتين * والافضل تقديم الوضوء والاعتسال به عندنا كذا في البحر الرائق * اختلفوا في النية في الوضوء بسؤر الحمار والاحوط أن ينوي كذا في فتح القدير * ولو وقع سؤر الحمار في الماء يجوز التوضؤ به ما لم يغلب عليه كالماء المستعمل كذا في محيط السرخسي * بول الخفاش وخرؤه لا يفسد الماء والثوب كذا في فتاوى قاضي خان * وموت ما ليس له نفس سائله في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزناير والعقارب ونحوها * وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك والضفدع والسرطان وفي غير الماء قبل غير السمك يفسده وقيل لا وهو الاصح * والضفدع الجري والبري سواء كذا في الهداية * قال أبو القاسم الفاروق به نأخذ كذا في المضمرات * ولا فرق في الصحيح بين أن يموت في الماء أو خارج الماء ثم ياتي فيه كذا في التيميم وبسوء الجواب بين المتفسخ وغيره الا انه يكره شرب الماء لانه لا يخلو عن اجزائه وهو غير ما كحل كذا في محيط السرخسي * وما يعيش في الماء ما يكون بوالده ومثواه في الماء * ومات العاش دون ماتي المولدة يفسد كذا في الهداية * ولا عبرة للغبار النجس اذا وقع في الماء انما العبرة للتراب كذا في القنية * خشبة أصابتها نجاسة أو سرفين فاحترفت فصارت رمادا فوقع في الماء القليل لا يفسده عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى هكذا في المصنوعات * شعر الميتة وعظمها طاهران وكذا العصب والحافر والخف والطاف والقرن والصوف والوبر والريش والسن والمنقار والخلب وكذا شعر الانسان وعظمه وهو الصحيح هكذا في الاختيار شرح المختار * هذا اذا كان الشعر مخلوقا أو مجزوا ما اذا كانت وفاته يكون نجسا كذا في السراج الوهاج * وانفعة الميتة ولحمها في ضرعها وقشر البضة الخارجة والسحلة الساقطة من أمها وهي مبتلة طاهرة عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في محيط السرخسي * ونجاسة المسك ان كانت بحال لو أصاب الماء لم يفسده طاهرة والا صح انها طاهرة بكل حال ومن الذكية طاهرة بالاتفاق كذا في التيميم * أما الخنزير فجميع اجزائه نجسة كذا في الاختيار شرح المختار * لو وقع في البئر عظم الميتة وعليه لحم أو دسم تنجس والا كذا في معراج الدراية * جلد الانسان اذا وقع في الماء وقشره

من قدر الدرهم ولو جمع يكون أكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ما يمنع جواز الصلاة ولو صلى في ثوب ذي طاقين فأصابته النجاسة أحد الطاقين ونفذت الى الآخر على قول أبي يوسف هو كثوب واحد لا يمنع جواز الصلاة وعلى قول محمد يجمع وقبل ان كان مضروبا يمنع عندهم وقول أبي يوسف رحمه الله أوسع وقول محمد رحمه الله أحوط وفيما اذا كانت البطانة نجسة دون الظهارة أو كان الحشو نجسا الا حوط قول أبي يوسف رحمه الله (الماء) الذي يسيل من فم الثائم طاهر هو الصحيح لانه متولن من البلغم اذا جعل السريرين

في الطين وطن به شئ فليس فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس (الشرقيين) الخاف أو التراب النجس اذا هبت به الريح فأصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه أثر النجاسة ولو مر الريح على النجاسة وثبت ثوب مبلول معلق تصيبه الريح قيل بأنه يتنجس اذا أصح مزارين شاة ميتة وصلى معها جازت صلاته وكذلك لو أله المشاة ودبغها وجعل فيها اللبن أو العنبر جاز وكد الكرش وكل ما يمنع عن الفساد ويخرج عن حد الاكل فهو دباغ كان ذلك بالتراب أو الشمس ونحوه وقال أبو يوسف رحمه الله (٢٥) الكرش لا يقبل الدباغ لانه بمنزلة اللحم اذا

أدخل المرارة في اصبعه لقرحته يكره ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله لان عنده لا يباح التداوى ببول ما يؤكل لحمه (الخف) اذا أصابته النجاسة ان كانت النجاسة مستحبة كالغذرة والروث والمني يطهر بالحك اذا بست وان كانت النجاسة رطبة في ظاهر الرواية لا يطهر الا بالغسل وعن أبي يوسف رحمه الله اذا مسحها على وجهه المبالغة بحيث لا يبق لها أثر يطهر وعليه الفتوى لعموم السلو وان لم تكن النجاسة مستحبة كالخمر والبول لا يطهر الا بالغسل وعن أبي يوسف رحمه الله اذا ألقى عليها ترابا فسحها يطهر لانها تصير في معنى المستحبة به نأخذ (والثوب) لا يطهر الا بالغسل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الا المني فانه يطهر بالتفرك وقيل مني المرأة لا يطهر بالتفرك لانه رقيق بمنزلة البول وفي مجموعات مجمل الاثمة البخاري قال وفي فوائد الشيخ القاضي الامام أبي علي النسفي انه سئل أبو بكر محمد بن الفضل عن مني المرأة اذا أصاب الثوب

ان كان قليلا مثل ما يتناثر من شقوق الرجل ونحوه لا يفسد الماء وان كان كثيرا يعني قدرا الظفر يفسده والظفر لا يفسد الماء كذا في الخلاصة * كل اهاب دبغ دباغة حقيقية بالادوية أو حكيمة بالتعريب والتشميس واللقاه في الريح فقد طهر وجازت الصلاة فيه والوضوء منه الا جلد آدمي والخنزير هكذا في الراهدى * ولو أصابه ماء بعد الدباغة الحقيقية لا يعود نجسا وبعد الحكيمة الاظهر أنه لا يعود نجسا كذا في المضمرات * وما طهر جلده بالدباغ طهر جلده بالذكاة وكذلك جميع أجزائه تطهر بالذكاة الا الدم وهو الصحيح من المذهب كذا في محيط السرخسي * الكوز الذي يوضع في نواحي البيت ليغترف به من الحب فان له أن يشرب ويتوضأ منه ما لم يعلم أن به قدرا * اذا فترت الفأرة من الهرة ومترت على قصعة ماء ذكركم من الأثمة الخ لاني رحمه الله ان الهرة ان جرحتها نجس القصعة والا * وفي شرح الطحاوي تنجس مطلقا لانها تنول غالباً من خوف الهرة هكذا في المحيط وهو المختار هكذا في الخلاصة * ويجوز للرجل أن يتوضأ من الخوض الذي يخاف أن يكون فيه قدر ولا يتيقن به وائس عليه أن يسأل عنه ولا يدع التوضوء منه حتى يتيقن أن فيه قدر الاثر هكذا في المحيط * ولو ظنه نجسا فتوضأ منه ثم ظهر أنه طاهر يجوز هكذا في الخلاصة * سبع مربالكية وغلب على ظنه شربه منها يتنجس والا فلا كذا في البحر الرائق ناقلا عن المبتغي * في الفتاوى العتائية ولو وجد في الصحراء ماء قليلا يجوز أن يأخذ منه ويتوضأ فان كانت يده نجسة وليس معه ما يغترف به منه فإنه يقع منديل أو اذا سال الماء على يده من المنديل طهرت وان وجد على شطه علامة دخول الكلب فان كان قريبا من الماء بحيث يعلم أنه يقدر على المشرب منه لا يتوضأ وان كان غير ذلك يجوز كذا في التارخانية * ولو أن الصبيان وأهل الرستاق يضعون أيديهم على الدلو والشاة فالدلو والشاة طاهران كذا في الظهيرية * ما لم يعلم يقنابا النجاسة كذا في فتح القدير * اذا دخل الصبي يده في كوز ماء أو رجليه فان علم ان يده طاهرة يتيقن بجوز التوضوء به وان كان لا يعلم انها طاهرة أو نجسة فالمستحب أن يتوضأ بغيره ومع هذا لو توضأ بجزءه كذا في المحيط * واذا خاض الرجل في الماء المصبوب على وجه الحمام بعد ما غسل قدميه وخرج فان لم يعلم أن في الحمام نجسا أجزأه وان لم يغسل قدميه وان علم أن فيه نجسا قد اغتسل فعلى رواية محمد رحمه الله لا يلزمه أن يغسل وهو الظاهر كذا في المحيط * اذا مسح أعضاء بالمنديل وابتل حتى صار كثيرا أو تقاطر الماء من أعضائه على ثوب مقدار الكثير الفاحش جازت الصلاة معه لان الماء المستعمل طاهر عند محمد وهو المختار وعندهما وان كان نجسا لكن سقط اعتبار نجاسته ههنا لما كان الضرورة كذا في البدائع * ويكره شرب الماء المستعمل كذا في الخلاصة * في جامع الجوامع اذا تنجس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه ان تغيرت أو صافه لا ينتفع به من كل وجه كالبول والاحار سقي الدواب وبول الطين ولا يطين به المسجد كذا في التارخانية * البول في الماء الحارى مكروه كذا في الخلاصة ويكره البول في الماء الراكد هو المختار كذا في التارخانية * حوض فيه عصير فوق البول فيه ان كان عشرين في عشر لا يفسده وان كان أقل أفسده كما في الماء كذا في الخلاصة

(الباب الرابع في التيمم وفيه ثلاثة فصول)

الفصل الاول في أمور لا بد منها في التيمم (منه التيمم) وكيفيته ان ينوي عبادة مودة لا تصح

(٤) الفتاوى اول هل يطهر بالفرق كنى الرجل قال لا يطهر لان مني الرجل فيه غائظة ومني المرأة رقيق أصفر كالبول فلا يطهر الا بالغسل ثم قال مجمل الاثمة قال رحمه الله تعالى يعني استاذم القاضي الصحيح انه لا فرق بين مني المرأة ومني الرجل (والبدن) لا يطهر من جميع ذلك الا بالغسل ولو مسح موضع الحمامة ثلاث مرات بثلاث خرق مبلولة قدمه قبل هذا انه يجوز اذا كان المامة طار اذا أصاب الثوب مني ففرقكم بطهارته فأصابه ماء بعد ذلك الصحيح انه لا يعود نجسا (والارض) اذا أصابته النجاسة جفت وذهب أثرها ثم أصابها الماء

بعد ذلك الصحيح أنه لا يعود نجس أو كذا الوجهت الأرض وذهب أثر النجاسة وورش عليها الماء وجلس عليها لا بأس به (والتراب الطاهر) إذا جعل طيناً بالماء النجس أو على العكس الصحيح أن الطين نجس أي ما كان نجساً (خف) بطانة ساقه من الكبراس فدخل في جوفه ماء نجس فغسل الخف وذلك باليد وملاؤه ثلاث مرات وأهراق الماء يصير طاهر لأنه أتى بما هو الممكن (إذا ذبح شاة) ومسح السكن بصوفها يظهر إذا ذهب أثر الدم وكذا السيف (٢٦) إذا تنجس ومسحه بالتراب أو بالخرقة وذهب أثر الدم (توب) أصابته

الاباطهارة ونية الطهارة واستباحة الصلاة تقوم مقام ارادة الصلاة ولا يجب التمييز بين الحدث والنجاسة حتى لو تنجس الجنب برذبة الوضوء جاز كذا في التبيين * وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * ولو تنجس للصلاة الجنازة أو لسجدة التلاوة أجزأه أن يصلي به المكتوبة بلا خلاف كذا في المحيط * ولو تنجس لقراءة القرآن عن ظهر القلب أو عن المصحف أو لزينة القبر أو ولدن الميت أو الأذان أو الإقامة أو لدخول المسجد أو لخروجه بأن دخل المسجد وهو متوضئ ثم أحدث أو لمس المصحف وصلى بذلك التيمم قال عامة العلماء لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تنجس لسجدة الشكر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يصلي المكتوبة بذلك التيمم وعند محمد يصلي بناء على أن السجدة قريبة عند محمد خلافاً لهما كذا في الذخيرة * ولو تنجس للسلام أو لرد السلام لا يجوز أداء الصلاة بذلك التيمم كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تنجس برذبة تعليم الغير ولا يرذبه الصلاة لم يجزئه عند الثلاثة كذا في الخلاصة * وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضي خان * والكافر إذا تيمم للسلام فسلم لا يجوز له أن يصلي بذلك التيمم عند أبي حنيفة ومحمد كذا في الخلاصة * مريض بيمه غير هالكية على المريض دون الميم كذا في القنية * (ومنها الضربتان) مسح باحدهما أو وجهه وبالأخرى يديه إلى المرفقين كذا في الهداية * ومسح المرفق كذا في فتاوى قاضي خان وفي الحلية مسح من وجهه ظاهر البشرة وظاهر الشعر على الصحيح كذا في معراج الدربة وهكذا في فتح القدير * مسح العذار شرط على حكمي ماعن أصحابنا والناس عنه غافلون كذا في الزاهدى وهل مسح الكف الصحيح أنه لا يمسح وضرب الكف يكفي كذا في المضمرات * وإن مسح وجهه وذراعيه بضرية واحدة لا يجزئ به كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مسح بأحدى يديه وجهه وبالأخرى إحدى يديه أجزأه في الوجه واليد الأولى وبعد الضرب للبدن الأخرى كذا في السراج الوهاج * وإذا أراد التيمم فتملك في التراب وذلك به جسده كله إن كان التراب أصاب وجهه وذراعيه وكفيه جاز وإن لم يصب لم يجزئ هكذا في الخلاصة * مقطوع اليدين من الرسغ يمسح ذراعيه ومقطوع الذراعين يمسح موضع القطع وإن كان القطع فوق المرفق لا يجب المسح كذا في محيط السرخسي * ولو شئت يدها يمسح يده على الأرض ووجهه على الحائط ويجزئ به ولا بدع الصلاة هكذا في الذخيرة في الفصل الخامس قبل فصل التيمم * ولو ضرب يديه فقبل أن يمسح أحدث لا يجوز المسح بذلك الضربة كمالوا أحدث في الوضوء بعد غسل بعض الأعضاء وبه قال السيد أبو شجاع * وقال القاضي الأسدي جازي يجوز كن ملأ كفيه ماء فحدث ثم استعمله * وفي الخلاصة والأصح أنه لا يستعمل ذلك التراب كذا اختاره شمس الأئمة كذا في فتح القدير * (ومنها الاستيعاب) استيعاب العضوين في التيمم واجب في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي * وهو المختار كذا في المضمرات * حتى لو لم يمسح تحت الحاجبين وفوق العينين لا يجزئ به كذا في محيط السرخسي * ولا بد من نزع الخاتم والسوار هكذا في الخلاصة * ومسح الوتره التي بين المخربين ويجب تحليل الأصابع إن لم يدخل بينها غبار كذا في التبيين * (ومنها الصعيدي الطيب) يتيمم بطاهر من جنس الأرض كذا في التبيين * كل ما يهترق فيصير رماداً كالخطب والحشيش ونحوهما أو ما ينطبع ويلين كالحديد والصقروا النحاس والزجاج وعين الذهب والفضة ونحوها فليس من جنس الأرض * وما كان بخلاف ذلك فهو من جنسها كذا في البدائع * فيجوز التيمم بالتراب والرمل والسبخة المنعقدة من الأرض دون الماء والحصى والنورة والكحل والزنجير والمغرة والكبريت والقيروان والحقن

نجاسة رطبة فألقى عليه أو با وصلى إن كان ثوباً يمكن أن يجعل من عرضه ثوبين كالنمل إلى يجوز في قول محمد رحمه الله وإن كان لا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبين لا يجوز ولو ألقى عليه البدا وصلى قال أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تجوز صلاته وقال الحلواني لا تجوز إلا أن يبقى على هذا الطرف الطرف الآخر فيصير بمنزلة ثوبين وإن كانت النجاسة يابسة جازت صلاته على كل حال لأنها لا تلتصق بالشوب الملقى عليها (إذا) نام الرجل على فراش أصابه منى وبيس ففرق الرجل وابتل الفراش من عرقه إن لم يظهر أثر البلال في جسده لا يتنجس بدنه وإن كان العرق كثيراً حتى ابتل الفراش ثم أصاب ذلك الفراش جسده فظهر أثره في جسده تنجس بدنه وكذا إذا غسل رجله ومشي على أرض نجسة بغير مكعب فابتل الأرض من بلل رجله واسود وجه الأرض لكن لم يظهر أثر بلل الأرض في رجله فصل جازت صلاته وإن كان بلل الماء في الرجل كثيراً حتى مشى على الأرض

وابتلى وجه الأرض فصارت طيناً ثم أصاب الطين رجله لا تجوز صلاته وقيل إن كانت النجاسة في الأرض يابسة فمر عليها والبلش برجله مبلولة لا تنجس رجله وإن كانت النجاسة في الأرض رطبة ورجله يابسة تنجس الرجل (رجل) دخل من بطأ فأصاب رجله من الأرواح شيء فصلى قالوا لا بأس به ما لم يفتش لعوم البلوى وعن محمد رحمه الله أنه رخص في الأرواح حين قدم الرى لما رأى فيه من البلوى وإن أصاب الخف منه شيء يمتز فيه قدر الربع والمراد من الربع ربع ما دون الكعبين لا ما فوقه ما لأن ما فوقه ما زيادة على الخف (إذا استنخى) الرجل

وجرى ماء الاستنجاء تحت رجله وهو متخفف ان لم يدخل ماء الاستنجاء في خفيه لا بأس به ويظهر خفه بعالطهارة موضع الاستنجاء كالقناني
عروة القنينة اذا أخذها بيد نجسة وغسل يده ثلاثا اذا ظهرت يده تطهر العروة تبعا (الحصير من البردي) اذا تبخس ان كانت النجاسة
رطبة يغسل بالماء ثلاثا ويقيم على الحصير حتى يخرج الماء من أقطابه وان كانت النجاسة ييسر في الحصير بذلك حتى تلبس النجاسة وتنزل
بالماء ولو كان الحصير من القصب فقد ذكرنا أنه يغسل ثلاثا فيطهر (البساط (٢٧) التبخس) اذا ألقى في الماء الجاري فجري عليه
الماء ليلة يطهر (الآجر) اذا

تبخس وهو غير مفروش ان
كان قديما مستعملا يغسل
ثلاثا فيطهر وان كان جديدا
يغسل ثلاثا ويحفف في كل
مرة (اذا) تبخست اليد
بدهن فنجس فغسلها ثلاثا
من غير حرض وبقى أثر الدهن
في يده على قياس قول أبي
يوسف رحمه الله يظهر
(اذا) امتخط الرجل في ثوب
ورأى فيه أثر الدم لا ينجسه
لان كل ما لا يكون حدثا
لا يكون نجسا (اذا) وجد
الشعير في بعر الغنم أو الابل
يغسل ثلاثا ويؤكل وان
كان في اخفاء البقر لا يؤكل
(اذا) احرق الرجل رأس شاة
وقد تلطخت بالدم ولم يغسله
وطخه في قدر جاز ولا يفسد
المرققة (اللحم) اذا كان عليه
دم مسفوح كان نجسا وان
لم يكن من الدم المسفوح
لا يكون نجسا (الطائر) اذا
وقع في قدر ومات فيه ان وقع
حال الغليان فالكل فاسد
بهرق جميع ما كان فيه
وان وقع بعد ما سكن عن
الغليان نصب المرققة يغسل
اللحم الذي كان فيه ويؤكل
(اذا صب الطباخ) في القدر
مكان الخل خرا غلظا فالكل

والبلخس والزمر ذو الزبرجد كذا في البحر الرائق * وبالياقوت والمرجان كذا في التبيين * وبالأجر المشوي
وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وهو ظاهر الرواية هكذا في التبيين * وبالحزف الا اذا كان عليه صبغ
ليس من جنس الارض كذا في خزائن الفتاوى * وبالحجر عليه غبار أولم يكن بان كان مغسولا أو أمس
مدقوقا أو غير مدقوق كذا في فتاوى قاضي خان * وبالطين الاحمر والاسود والايض كذا في البدائع
* والاصفر كذا في الخلاصة * والاخضر كذا في التناوخانية * وبالارض الندية والطين الرطب كذا في
البدائع * وبالمرداسنج (١) المعدني دون المخذ من شيء آخر هكذا في محيط السرخسي * أما الملح فان كان
ما ينفلا يجوز به اتفاقا وان كان جبليا ففيه روايتان وصحح كل منهما ولكن الفتوى على الجواز هكذا في
البحر الرائق * الارض اذا احترقت فقيم بذلك التراب الاصح أنه يجوز هكذا في الظهيرية * ولو تيمم بالألأ
المدقوقة أو غير المدقوقة لا يجوز ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوا لا يجوز وان لم يكن مسبوا وكان
مختلطاً بالتراب والغلبة للتراب جاز كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز بالرماد والعنبر والكانور والمسك
كذا في الظهيرية * ولا بالماء المتجمد هكذا في التبيين * ويجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد كذا في السراج
الوهاب وهو الصحيح * وصورة التيمم بالغبار أن يضرب يديه ثوبا أو لبد أو وسادة أو ما شبهها من الاعيان
الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع الغبار على يديه تيمم أو ينفض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في
الهواء فاذا وقع الغبار على يديه تيمم كذا في المحيط * ولو أصاب الغبار وجهه ويديه مسح به ناويا للتيمم يجوز
وان لم يمسح لا يجوز كذا في الظهيرية * ولو وضع يديه على حنطة أو شعير أو غير ذلك من الحبوب فلم يمسح يديه
غبارا فان كان أثره جاز به التيمم كذا في السراج الوهاب * وان لم يمسح لا يجوز هكذا في البحر الرائق * واذا خالط
التراب ما ليس من جنسه فالعبرة بالغلبة هكذا في الظهيرية * ولو كان المسافر في طين وردغته لا يجد ماء ولا
صعيدا وليس في ثوبه وسرجه غبار بلطخ ثوبه أو بعض جسده بالطين فاذا جف تيمم به ولا ينبغي أن يتيمم
ما لم يحفظ ذهاب الوقت لان فيه تلطخ الوجه من غير ضرورة فيصير بمعنى المثلة وان تيمم به أجزأه عند أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله ما الله لان الطين من أجزاء الارض وما فيه من الماء مستهلك هكذا في البدائع * وان
صار الطين مغلوبا بالماء فلا يجوز به التيمم هكذا في محيط السرخسي * اذا تيمم بغبار الثوب النجس لا يجوز
الا اذا وقع التراب بعد ما جف الثوب كذا في النهاية * الارض اذا أصابت النجاسة فمست وذهب أثرها
لا يجوز التيمم بها كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها المسح بثلاثة أصابع) لا يجوز المسح بأقل من ثلاثة
أصابع كسح الرأس والخفين كذا في التبيين * (ومنها عدم القدرة على الماء) يجوز التيمم لئلا كان بعيدا
من الماء ميلا هو المختار في المقدار سواء كان خارج المصر أو فيه وهو الصحيح وسواء كان مسافرا أو مقبلا
هكذا في التبيين * لا يجوز التيمم لعلم الماء في المصر وكذا القرى التي لا يفارقها أهلها أو أكثرهم منها
وذكر عن السككي جواز ذلك والصحيح عدم الجواز واختلف بعد الطلب وأما قبله فلا يجوز اجماعا كذا في
السراج الوهاب * وأقرب الأقوال أن المبل وهو ثلث القرمخ أربعة آلاف ذراع طول كل ذراع أربع
وعشرون أصبعا وعرض كل أصبع ست حبات شعير معلقة ظهر البطن هكذا في التبيين * والمعتبر المسافة
دون خوف الوقت كذا في الهداية * ويتيمم بخوف سبع أو عدو سواء كان خائفا على نفسه أو على ماله هكذا

(١) قوله بالمرداسنج هو بضم الميم الرصاص الذي يتفصل عن الفضة اهـ

نجس لا يطهر - رأينا وما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه يغلي ثلاث مرات لا يؤخذ به وكذا الحنطة اذا طبخت بالجم لا تطهر أبدا قال
رحمه الله وعندى اذا صب فيه الخل وترك حتى صار الكحل لا بأس به ولو صب الخمر على الحنطة تغسل ثلاثا ويحفف في كل مرة (البقرة) اذا
وقعت في الحلب عند الحلب فرمى بها من ساعتها لا بأس به وان نقت البقرة في اللبن يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك (اذا صلى على الدابة) وفي
سرجه نجاسة ان كان ذلك من عرق الدابة لا بأس به لانه مشكل فلا يمنع الجواز وان كانت من دم أو عذرة أكثر من قدر الدرهم لا يجوز

(بهر القارة) اذا وقع في حنطة وطمنت الحنطة لا بأس بكل الدقيق الا أن يكون كثيرا يظهر أثره بتغير الطعم وغيره (خبز) وجد في خلاه بهر القارة ان كان البعر على صلابته يرى البعربو كل الخبز (خمر) صب في قدر الطعام ثم صب فيه الخل وصار حامضا بحيث لا يمكن أكله لمريضته وجوزيتها حموضة الخل لا بأس بأكلها وعلى هذا في جميع المسائل اذا صب في الخمر الخل وصار خلا لا بأس بأكلها (قارة) وقعت في خمر ثم استخرجت قبل التفتت ثم صارت (٣٨) خلا لا بأس بأكله وان تقسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خلا لا يحمل أكله

وكذا الكلب اذا وقع في
عصير ثم تخمر ثم تخلل لا يحمل
أكله لان لعاب الكلب قائم
فيه وانه لا يصير خلا الخمر اذا
صب في ماء أو الماء صب في
خمر ثم صار خلا اختلفوا فيه
قال بعضهم يحمل أكله وكذلك
خل أبكته (الخل النجس) اذا
صب في خمر فصار خلا يكون
نجسا لان النجس لم يتغير
(دن) الخمر اذا غسل ثلاثا
ان كان عتيقا مستعملا يطهر
وكذا الوصب فيه الخل يصير
طاهرا (دن) العصير اذا غلا
واشتد وقذف بالزبد وسكن
عن الغليان وانقص ثم
صار خلا ان ترك الخل فيه
حتى طال مكنته وارتفع بخار
الخل الى رأس الدن يصير طاهرا
في قول من يقول بتطهير
النجاسة بنجاسوى الماء من
المائعات وكذا الثوب الذي
أصابه الخمر اذا غسل بالخل
(الزغيف) اذا ألقى في الخمر ثم
صار الخمر خلا اختلفوا فيه
والصحيح أنه طاهر اذا لم يبق
فيه رائحة الخمر وكذا البصل
اذا ألقى في الخمر ثم تخلل لان
ما فيه من أجزاء الخمر صار
خلا (التبن النجس) اذا جعل
في الطين ان كان التبن قائما
ترى عينه كان نجسا ان كان

في العناية أو لخوف حية أو نار هكذا في التبين * وكذا لو كان عند الماء اص أو ظلم يؤذيه يتيم كذا في القنية
* وفي النصف يتيم لخوف ضياع الوذيعه أو قصد غريم لا وفاء بدينه كذا في الزاهدي والكفاية * وكذا اذا
خافت المرأة على نفسها بان كان الماء عند فاسق كذا في البحر الرائق والنهر الفائق * وكذا اذا خاف العطش
على نفسه أو رفيقه المخالطة أو آخر من أهل القافلة أو دابته أو كلابه لما شربه أو صيده في الحال أو ثانی
الحال وكذا اذا كان محتاجا اليه للعجن دون اتخاذ المرقه ويجوز التيم اذا خاف الجنب اذا اغتسل بالماء
أن يقتله البرد أو عرضه هذا اذا كان خارج المصرا جماعا فان كان في المصريف كذا عند أي حنفية خلافا
لهمما والخلاف فيما اذا لم يجد ما يدخل به الحمام فان وجد لم يجز اجماعا وفيه اذا لم يقدر على تسخين الماء فان
قدر لم يجز هكذا في السراج الوهاج * واذا خاف المحدث ان توشأ أن يقتله البرد أو عرضه يتيم هكذا
في الكافي واختاره في الاسرار * لكن الاصح عدم جواز اجماعا كذا في النهر الفائق * والصحيح أنه لا يباح له
التيم كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان * ولو كان يجد الماء الا انه مريض يخاف ان يستعمل الماء اشتد
مرضه أو أبطأ برؤه يتيم لا فرق بين أن يشرب الماء المتحرك كالمشكي من العرق المذني والمبطون أو بالاستعمال
كالجدرى ونحوه أو كان لا يجد من يوضيه ولا يقدري بنفسه فان وجد خادما أو ماستأجر به أجيرا أو عنده
من لو استعان به أعانه فعلى ظاهر المذهب انه لا يتيم لانه قادر كذا في فتح القدير * ويعرف ذلك الخوف اما
بغلبة الظن عن أمانة أو تجربة أو اخبار طبيب حاذق * لم يغير ظاهر الفسق كذا في شرح منية المصلي
لأبراهيم الحلبي * وان كان به جدرى أو جراحات يعتبر الاكثر محذرا كان أو جنبا ففي الجنبه يعتبر أكثر
البدن وفي الحديث يعتبر أكثر أعضاء الوضوء فان كان الأكثر صحيحا والقل جريحا يغسل الصحيح ويمسح على
الجريح ان أمكنه وان لم يمكنه المسح يمسح على الجبائر أو فوق الخرقه ولا يجمع بين الغسل والتيم * وان كان
ينصف البدن صحيحا والنصف جريحا اختلف المشايخ فيه والاصح أنه يتيم ولا يستعمل الماء كذا في الخلاصة
وهكذا في المحيط * وفي جمع العلوم له التيم في كله لخوف البقي أو مطرا أو حر شديد كذا في الزاهدي والكفاية
* المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دل ولو كان له أن يتيم وكذا اذا كان معه دل وليس معه رشاء قالوا هذا اذا لم
يكن معه منديل فان كان معه منديل لا يتيم * ولو كان مع رفيقه قد لوملوه له وقاله رفيقه انظر حتى استقي
الماء ثم أدفعه اليك فالمستحب له أن ينتظر وان تيم ولم ينتظر جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يتيم عند
وجود آلة التقوير في نهر جامد تحتها ماء وقيل يتيم وفي جدار أو ثلج ومعه آلة الذوب لا يتيم وقيل يتيم والظاهر
الاول منهما كما لا يخفى هكذا في البحر الرائق * الاسير في دار الحرب اذا امنه الكافر عن الوضوء والعلا يتيم
ويصلي بالأيام ثم بعد اذا خرج وكذا الرجل اذا قال لغيره ان توضأت حبستك أو قتلتك فانه يصلي بالتيم ثم
يعيد كذا في فتاوى قاضي خان * المحبوس في السجن يصلي بالتيم ويعيد الوضوء لان الجبر انما تحقق بصنع
العباد وصنع العباد لا يؤثر في اسقاط حق الله تعالى ولو حبس في السفر يتيم ويصلي ولا يعيد لانه انضم عذر
السفر الى العجز الحقيقي والغالب في السفر عدم الماء (١) فتحقق العدم من كل وجهه كذا في محيط
المرحسي * والاصل انه متى امكنه استعمال الماء من غير لحوق ضرر في نفسه أو ماله وجب استعماله وما
(١) قوله والغالب في السفر الخ قالوا هذا محط التعليل قال في الحلية وهذا يشير الى انه لو كان بحضرته
أو بقرب منه ماء تجب الاعادة لتمنع كونه المنع من العبد اهـ

كثيرا والا فلا (اذا) صلى في قيص من غير سراويل ان كانت الركبة والسرة مستويتين جازت صلاته وكذا لو كانت الركبة مستوية زاد
والسرة مكشوفة جازت وعلى العكس لا تجوز كذا الوصل على هذا الوجه في ازاروا حدلان السرة ليست بعورة في رواية الاستحسان وهذا على
قول من يجعل الركبة عضوا كاملا على قول من يجعل الركبة مع الفخذ عضوا واحدا تنفس صلاته لان الركبة لا تبلغ ربع الجمل (الجنب)
اذا دخل الحمام وانزول وصب الماء على جسده ونزع يدهم يظهره اذا اراد ان لم يعصره مروي خلقه عن أبي يوسف رحمه الله وان لم يكن الرجل

مستحباً فهو أغش (إذا شرب الخمر) ونام فسال من فقه شيء على وسادته أن كان لا يرى فيه عين الخمر ولا ريحه فينبغي أن يكون طاهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ويظهر القمير بريقه (إذا وقعت نجاسة) في صبغ فانه يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثاً فيطهر كالماء إذا اختضب بحناء فنجس (إذا شرب الخمر) وصلى لم تجز صلاته أن كان مأصابه من الخمر أكثر من قدر الدرهم وأن كان أقل من ذلك جازت صلاته وأن شرب الخمر وصلى بعد ساعات جازت صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله (٣٩) وكذا إذا قاء الرجل وصلى فهو على هذا الوجه

(الأرض) إذا تنجست بيول واحتاج الناس إلى غسلها فإن كانت رخوة يصب الماء عليها ثلاثاً ما تطهر وإن كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها وتلك ثم تشف بصوف أو خرقة يفعل ذلك ثلاث مرات فقطهر وإن صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة ولم يبق ريحها ولا لوناً وترك حتى جفت تطهر (إذا كانت النجاسة تحت القدم أكثر من قدر الدرهم تنقع جواز الصلاة وإن كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم ولو جعت نصيراً أكثر من قدر الدرهم فأنما تجمع وتنقع الصلاة وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود أو في موضع الركبتين أو اليدين يعني يمنع جواز الصلاة قال ولا يجعل كأنه لم يضع العضو على النجاسة وهو ذا كالمو صلى رافعاً إحدى قدميه جازت صلاته ولو وضع القدم على النجاسة لا تجوز ولا يجعل كأنه لم يضع وتكره الصلاة في سبع مواضع في قوارع الطرق لأنه يصير غاصباً حق الغير في معاطن الأبل والمزيلة والحزرة

زاد على غير المثل فير فلا يلزمه بخلاف عن المثل كذا في البحر الرائق * (ومنها الطلب) مسافر غلب على ظنه أن يقر به ما وجب الطلب بقدر غلبه ولا يجب الطلب عليه بغير غلبة ظن أو إخبار كذا في الكافي * وإذا شك يستحب له الطلب وإن لم يشك يقيم ولم يكن تاركاً لافضل هكذا في السراج الوهاج * والغلاة أربعاً ذراع كذا في الظهيرية ولربما من يطلبه له كفاه من الطلب بنفسه * ولو تيمم من غير طلب وصلى ثم طلبه بعد ذلك فلم يجده وجب عليه الاعادة عندهما خلافاً لأبي يوسف كذا في السراج الوهاج * ولو قرب من الماء ولم يعلم به ولم يكن بحضوره من يسأله أجزأه التيمم وإن كان بحضوره من يسأله فلم يسأله حتى تيمم وصلى ثم سأل فآخبره بما قرب لم تجز صلاته كذا في نزل بالمران أن لم يطلب الماء لم يجز تيممه وإن سأل في الابتداء فلم يجزه حتى تيمم وصلى ثم أخبر بما قرب بجزأته لانه فعل ما عليه كذا في محيط السرخسي * لو كان مع رفيقه ماء فظن أنه أن سأل أعطاه لم يجز التيمم وإن كان عنده أنه لا يعطيه يجوز التيمم * وإن شك في الاعطاء وتيمم وصلى فسأله وأعطاه بعيد كذا في الكافي وهكذا في شرح الزيادات للعتابي * وإن منعه قبل شروعه وأعطاه بعد فراغه لم يرد وأن لم يرد أو لم يعطيه إلا بين المثل أن لم يكن معه عنه تيمم وإن كان لم يقيم وإن لم يبع إلا بغير فاحش وهو ضعف القيمة (١) تيمم هكذا في الكافي * وتعتبر قبضة الماء في أقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء كذا في فتاوى قاضي خان * التيمم المصلي رأى مع رفيقه ماء فأن كان كبيراً به أن يعطيه يقطع صلاته وإن كان يشك فيه مضى على صلاته فإن أتم يسأله فإن أعطاه وتوضأ أعاد الصلاة وإن أبيت صلاته وإن أعطاه بعد ما لم يمتنع ماضى كذا في محيط السرخسي

* (الفصل الثاني فيما ينقض التيمم) ينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء كذا في الهداية * وينقضه القدرة على استعمال الماء الكافي الفاضل عن حاجته كذا في البحر الرائق * جنب اغتسل وبقى لمعة وفني ماؤه وتيمم لبقاء النجاسة فإن أحدث تيمم للحدث فإن وجد ماء يكفيه ماصرفه إليها وإن كفي معينا صرفه إليه والتيمم لا آخر باق وإن كفي واحد غير معين صرفه إلى المعة وأعاد تيممه للحدث عن محمد * وعند أبي يوسف (٢) رحمه الله تعالى لا يعيد ولو صرفه إلى الوضوء جاز وتيمم لخبائته اتفاقاً فإن لم يكن تيمم للحدث قبل وجود هذا الماء قديم قبل غسل المعة للحدث لم يجز عند محمد وعند أبي يوسف يجوز والأول أصح وإن لم يكف واحد بقي تيممه ما * جنب على بدنة لمعة أحدث قبل أن يتيمم تيمم لها وما واحدنا وبها ما كان تيمم لها ثم وجد ماء يكتفي لأحدهما غير معين صرفه إلى المعة ويعيد التيمم للحدث عند محمد كذا في الكافي * وإن كفي لأحدهما بغيره غسله وبقى التيمم في حق الآخر كذا في شرح الوفاية * ولو كان على ظهر لمعة وقد نسي أعضاء الوضوء والماء يكتفي لأحدهما ماصرفه إلى أيهما شاء لكن الصرف إلى أعضاء الوضوء أحب هكذا في شرح الزيادات للعتابي * مسافر يحدث نجس الثوب معه ما يكتفي لأحدهما يغسل به النجاسة وتيمم للحدث ولو تيمم أولاً ثم غسل النجاسة يعيد التيمم لانه تيمم وهو قادر على ما يتوضأ به كذا في محيط السرخسي * وإن توضأ بالماء وصلى في الثوب النجس جازو يكون مسياً فمما فعل كذا في فتاوى قاضي خان * إذا زال المرض المبيح ينتقض تيممه المسافر إذا تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضاً يبيح له التيمم لو كان مقيماً لم تجز له الصلاة (١) قوله وهو ضعف القيمة وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وهو الاوفق اهـ (٢) قوله وعند أبي يوسف الخ يظهر أنه لا الوجه اهـ ابن عابدين

والخرج والغتسل والحمام لان هذه المواضع لا تخلو عن النجاسة غالباً فإن غسل في الحمام موضع ليس فيه تمثيل وصلى فيه لا بأس به وكان واحداً من الرهاد يفعل كذا ولا بأس بالصلاة في موضع جلوس الجاهل لانه لا نجاسة فيه ومنها الصلاة في المقبرة لانه تشبه بالميت ودون كان فيها موضع أعد الصلاة فيه ليس فيه قبر ولا نجاسة لا بأس به ومنها الصلاة على سطح البيت وأراد به الكعبة لما فيه من ترك التعظيم ولا بأس بالصلاة والسجود على الحشيش والحصر والبوارى والبسط ولو صلى على وجه الأرض وبسطه على الأرض لصيانة الوجه عن التراب

اول دفع حر الارض او برزها فسجد على السكمان باس به ولو كانت الارض نجسة فخلع نعليه وقام على نعليه جازا ما اذا كان النعل ظاهره وباطنه طاهرا فظاهر وان كان ما يلي الارض منه نجسا فكذلك وهو بمنزلة ثوب ذي طاقين أسفله نجس وقام على الطاهر وقد مر وان كان الرجل في نعليه أوفى مكعبه لا يجوز وكذا لو بسطه على موضع النجاسة وسجد على كفه لا يجوز (ذباب المستراح) اذا جلس على ثوب لا يفسده الآن يغلب ويكثر ويجوز الصلاة على (٣٠) الثلج ان كان لبدنه ويستقر فيه الجبين لانه بمنزلة الارض وان كان يغيب فيه الجبين ولا يستقر

لا يجوز كالو سجدة على الهواء وكذا التبن والقطن المحلوج وكل ما لا تستقر فيه الجبهة كالدهن والجاو رس ويجوز على الحنطة والشعير لانه يستقر فيه الجبين ويجد حجم ماتحته ولو سجد على ظهر الميت ان كان على الميت لبد لا يجد حجم الميت جازت صلاته لانه سجد على اللبد وان كان يجد حجم الميت لا يجوز لانه سجد على الميت ولا يصل في طين وردة لان فيه تلطيخ الوجه والثوب وان كانت الارض ندية بحيث لو وضع جبهته عليها لا يتلطيخ لا بأس به ولا بأس بالصلاة على الجملة ان كانت موضوعة على الارض لان بمنزلة السرير وان كانت في عنق الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي صلاة على الدابة (اذا) صلى في ملك الغير فهو على وجهين ان كان مسلما أو كافرا فان كان كافرا فلا تجوز لانه لا يرضى بصلاة المسلم في أرضه وان كانت لمسلم فان كانت مزروعة أو مكروبة لا يصل لانه لا يرضى به صاحب الارض وان لم تكن مزروعة لانصرها الصلاة لا بأس به

بذلك التيمم لان اختلاف أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى عن الثانية وتصور الاولى كأن لم تكن كذا في الفصول العبادية في أحكام المرضى في كتاب الطهارة * ولو مر بماء وهو نائم فالأصح أنه لا ينقض عند الكل كذا في الزاهدي * وان مر على الماء وهو في موضع لا يستطيع النزول اليه لخوف عدو أو سبع لم ينقض هكذا في السراج الوهاج * وكذا اذا أتى بئر أو ليس معه دلور شاة أو وجد ماء وهو يخاف على نفسه العطش لا ينقض * والاصل فيه ان كل ما منع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم وما لا فلا كذا في البدائع * ولو مر بالماء وهو متيمم لكنه نسي أنه متيمم ينقض تيممه كذا في خزائن المفتين * متيممون قال لهم رجل هذا الماء يتوضأ به أيكم شاء وهو يكتفي لواحد بطل تيممهم ولو قال هذا الماء لكم وقبضوه لا ينقض تيممهم كذا في الكافي ولو أدنو الواحد منهم اتقض تيممه في قولهما وأما على قياس قول أبي حنيفة فلا والصحيح فساد التيمم اجماعا كذا في السراج الوهاج * المسافر اذا مر في القلعة بماء موضوع في حب أو نحوها لا ينقض تيممه وليس له أن يتوضأ منه الا أن يكون الماء كثيرا فيستدل بكثرته على أنه الشرب والوضوء جميعا كذا في فتاوى قاضي خان * التيمم في السفر اذا وجد من الماء قدر ما يكتفي لغسل أعضاء الفريضة مرة مرة ولو غسل على وجه السنة لا يكفيه اتقض تيممه هو المختار كذا في الخلاصة * واعتراض الردة على التيمم لا يبطل التيمم حتى لو أسلم وصلى بذلك التيمم يجوز عندنا كذا في فتاوى قاضيخان (الفصل الثالث في المنفردات) * سنن التيمم سبع اقبال اليدين بعد وضعهما على التراب وادبارهما ورفعهما أو تفرج الاصابع والتسمية في أوله والترتيب والموااة كذا في البحر الرائق والنهر الفائق * وكيفية التيمم ان يضرب يديه على الارض يقبل بهما ويدبر ثم يرفعهما وينفض كذا في التبيين * بقدر ما يتناثر التراب كذا في الهداية * ويمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى منه شيء ثم يضرب يديه على الارض كذلك ويمسح بهما ذراعيه الى المرفقين كذا في التبيين * قال مشايخنا ويمسح برابع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين ثم مسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى الى الرسغ وعبر باطن ايمامه اليسرى على ظاهر ايمامه اليمنى ثم يفعل باليد اليسرى كذلك وهو الاحوط كذا في محيط السرخسي وهكذا في البدائع * لو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا هكذا في الخلاصة * وصلى التيمم الواحد ماشيا من الصلوات فرضا أو نفلا كذا في الاختيار شرح المختار * ويستحب التأخير الى آخر الوقت لمن يغلب على ظنه أنه يجد الماء في آخره اذا كان بينه وبين موضع بر جوه ميل هكذا في معراج الدراية * قال الخنذري يؤخر الى آخر وقت الجواز وقال غيره الى آخر وقت الاستحباب وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * وان لم يكن على طمع من وجود الماء لا يؤخر ويتيمم ويصل في الوقت المستحب كذا في البدائع * وهكذا في شرح الطحاوي والكافي * ثلاثة في السفر جنب وحائض وطهرت وميت وغمه ماء مقدرا ما يكتفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم فهو أولى به وان كان الماء لهم جميعا لا يصرف الى أحدهم ويباح التيمم لكل وان كان مباحا كان الجنب أولى به كذا في فتاوى قاضيخان وهو الأصح هكذا في الظهيرية * وكذلك لو كان مكان الحائض محدث يصرف الى الجنب كذا في الخلاصة * ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب أولى به كذا في فتاوى قاضيخان * لو كان مع الجنب ما يكتفي للوضوء يتيمم ولا يجب التوضوء الا اذا كان مع الجنب حدث بوجوب الوضوء وكذا لو كان مع المحدث ما يكتفي لغسل بعض أعضاء الوضوء فانه يتيمم من غير غسله هكذا في شرح الوقاية

لان صاحب الارض يرضى بذلك واذا ابتلى بين أن يصل في الطريق وبين أن يصل في أرض غير مزروعة كانت الصلاة تيمم في الطريق أولى لان له حقا في الطريق ولا حق له في أرض الغير (التميلة) اذا تجست فاصابها المطر ثلاث مرات والشمس ثلاث مرات تظهر اذا فارق الرجل جبهة فوجد فيها قارة ميتة ان لم يكن للجبهة ثقب يعيد كل صلاة صلى بها من حين لبسها وان كان للعبة ثقب يعيد صلاة ثلاثة أيام ولياليها في قول أبي حنيفة رجسها الله وعندهما لا يعيد الا أن يعلم الوقت الذي ماتت فيه كما قلنا في البئر. ولو شرع في الصلاة وفي كفه فرخة

حية فلم تفرغ من الصلاة نظر فيها فاذا هي ميتة ان لم يغلب على ظنه انها ماتت في الصلاة لا تفرغه الاعادة وان غلب على ظنه انها ماتت في الصلاة لزمته الاعادة (اذا) نزع الرجل في الصلاة فرأى في ثوبه نجاسة أقل من الدرهم ان كان مقتديا وعلم أنه لو قطع الصلاة وغسل النجاسة يدرك امامه في الصلاة أو يدرك جماعة أخرى في موضع آخر فإنه يقطع الصلاة ويغسل الثوب لأنه قطع للآكل وان كان في آخر الوقت أو لا يدرك جماعة أخرى مضى على صلاته ولو رأى في ثوب امامه نجاسة أقل من قدر (٣١) الدرهم فان كان من مذهب المقتدى أن

النجاسة القليلة لا تمنع الصلاة ومذهب الامام أنها تمنع فصلى الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدى ولا يجوز صلاة الامام وان كان مذهبهم ما على العكس فحكمهما على العكس (اذا) رأى الرجل في ثوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم ان كان في قلبه أنه لو أخبره بذلك يغسل النجاسة فإنه يجزئه ولا يسعه أن لا يخبره وان كان في قلبه أنه لا يلتفت الى كلامه وسعه أن لا يخبره والا امر بالمعروف على هذا اذا انكشف ما بين السرة والعانة قدر الربع منع جواز الصلاة لانه انكشف ربع عضو كامل والمراد حول جميع البدن من ذلك الموضع (رجل) صلى في قبص واحد محلول الجيب جازت صلاته وان كان بصره يقع على عورته في الركوع سواء كان عرض اللحية أو لم يكن وعورته لا تظهر في حقه انما تظهر في حق الغير ولو وقع نظر المصلي على عورة الغير لا تفسد صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله ولو نظر المصلي الى فرج امرأته بشهوة حرمت عليه أمهاوا بنتها ولو نظر الى فرج أم امرأته

* تيمم في رحله ما لا يعلم به أو نسيه فصلى اجزأته عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه أو وضعه غيره بامر أو بغير أمر بعلمه وان كان بغير علمه لا يعيد اتفاقا كذا في التبيين * والدكر في الوقت وبعده سواء كذا في الهداية * واذا ضرب خبائه على رأس برقد غطى رأسها وفيها ماء وهو لا يعلم أو كان على شط النهر وهو لا يعلم قيمه وصلى به جاز عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في المحيط * اذا شك أو ظن ان ماء قد فني وصلى ثم وجده فإنه يعيد اجماعا * ولو كان على ظهره أو معلقا عنقه أو موضوعا بين يديه فنسيه وتيمم لا يجوز اجماعا كذا في السراج الوهاج * ولو كان الماء على الاكاف معلقا ان كان راكبا والماء في مؤخر الرجل جاز وان كان في مقدمه لا يجوز وان كان سايقا فان كان في مؤخر الرجل لا يجوز وان كان في مقدمه جاز وان كان قائدا جاز كذا في محيط السرخسي * واذا لم يقدر المريض على الوضوء والتيمم وليس عنده من يوضؤه وييممه فإنه لا يصلي عندهما * قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله رأيت في الجامع الصغير للكرخي ان مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا تيمم ولا يعيد * وهذا هو الاصح كذا في الظهيرية * ولو ان المحبوس لم يجد ماء ولا رايا نظله فالاصلي في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * وهذا اذا لم يمكنه أن ينقر الارض أو الحائط بشئ فان أمكنه يستخرج التراب وتيمم كذا في الخلاصة * وفي الايضاح اذا كان لثوبه ضايلس بول وان تيمم لا يسلس جاز له التيمم كذا في السراج الوهاج * رجل في البادية معه ماء زمزم في القمعة وقد رخص رأسها لا يجوز التيمم كذا في الخلاصة * ويجوز التيمم اذا حضرته جنازة والولي غير مخاف ان اشتغل بالطهارة أن تفوته الصلاة ولا يجوز للولي وهو الصحيح هكذا في الهداية * ولان امره الولي هكذا في الخلاصة * ويجوز التيمم للولي اذا كان من هو مقدم عليه حاضرا اتفاقا لانه يخاف الفتور وكذا يجوز له التيمم اذا أذن لغيره بالصلاة هكذا في البحر الرائق * صلى على جنازة تيمم ثم أتى بأخرى فان كان بين الثانية والاولى مقدارا مدة يذهب ويتوضأ ثم يأتي ويصلي أعاد التيمم وان لم يكن مقدارا ما يقدر على ذلك صلى بذلك التيمم وعليه الفتوى هكذا في المصنفات * التيمم لصلاة العيد قبل الشروع بها لا يجوز للامام اذا لم يخف خروج الوقت ولا يجوز هكذا في البحر الرائق * ولا يجوز للمقتدى ان لم يخف فوت الصلاة لو توضأ ولا يجوز * ولو أحدث أحدهم ما بعد الشروع فم بالتميم تيمم وبني بخلاف وكذلك بعد الشروع بالوضوء ان خاف الذهاب بالاجماع وان لم يخف ذهابه فان كان يرجو ادراك الامام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالاجماع وان لم يرج ادراكه قبل الفراغ تيمم وبني عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما هكذا في النهاية * والاصل ان كل موضع يقوت فيه الاداء الى خلف فإنه يجوز له التيمم وما يقوت الى خلف لا يجوز له التيمم كالجمعة كذا في الجوهرة النيرة * ولو تيمم اثنان من مكان واحد جاز كذا في محيط السرخسي * واذا تيمم امرأان من موضع واحد جاز كذا في التتارخانية * ويجوز التيمم للعجب لصلاة الجنائز وصلاة العيد كذا في الظهيرية * ومن استيقن بالتيمم فهو على تيممه حتى يستيقن بالحدث ومن استيقن بالحدث فهو على حديثه حتى يستيقن بالتيمم كذا في الخلاصة * والتيمم على التيمم ليس بترية كذا في القنية * وللسافر ان يطأ جاريته وان علم أنه لا يجد الماء كذا في الخلاصة * المصلي اذا قال له نصراني خذ الماء فإنه مضى على صلاته ولا يقطع لان كلامه قد يكون على وجه الاستمراء فلا يقطع بالشك فاذا فرغ من

حرمت عليه امرأته ولو نظر الى فرج امرأته التي طلقها طلاقا رجعيا يصير محرما ولا تفسد صلاته في الوجه كما عاهد أبي حنيفة رحمه الله (الدهن) النجس اذا أصاب ثوب انسان اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وصار أكثر من قدر الدرهم بعضهم اعتبر فيه وقت الاصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلاة واذا بسط الثوب الطاهر اليابس على أرض نجسة مبتلة وظهرت البله في الثوب لم يضر رطبا ولا يحال لوعصر يسيل منه شئ منقاطر لكن موضع الندوة يعرف من سائر المواضع الصحيح أنه لا يصير نجسا وكذا لو لوث الثوب النجس في ثوب طاهر والنجس

رطب مبتل وظهرت ندوته في الثوب الطاهر لكن لم يصري حال الوضوء يسيل منه شيء متقاطر لا يصير نجسًا ﴿باب الوضوء والغسل وفيه سبعة فصول﴾ فصل في صفة الوضوء وفصل فيما ينقصه وفصل في النوم وفصل في صفة الغسل وفصل فيما يوجب غسله وفصل في المسح على الخفين وفصل في الحيض * فرض الوضوء غسل الأعضاء المعروفة والوضوء أنواع ثلاثة فرض وهو وضوء المحدث عند القيام إلى الصلاة وواجب وهو الوضوء للطواف ان طاف (٣٣) بالبيت بدونه جاز طوافه ويكون تاركه لا واجب ومنه بدو ذلك غير معدود * فيها الوضوء

الصلاة سأله ان أعطاءه أعادوا فلا كذا في فتاوى قاضي خان

(الباب الخامس في المسح على الخفين)

المسح على الخفين رخصة ولوا في بالعزيمة بعد ما رأى جواز المسح كان أولى كذا في التبيين * وهذا الباب يشتمل على فصلين

(الفصل الاول في الامور التي لا بد منها في جواز المسح) * (منها) أن يكون الخف مما يمكن قطع السفرة به وتتابع المشي عليه ويستتر الكعبين ويستمر ما فوقهما ليس بشرط هكذا في المحيط حتى لو لبس خفًا لا ساق له يجوز المسح ان كان الكعب مستورا * ويمسح على الجوارب المجلدة وهو الذي وضع الجلد على أعلاه وأسفله هكذا في الكافي * والمنعل وهو الذي وضع الجلد على أسفله كالنعل للقدم هكذا في السراج الوهاج * والخفين الذي ليس مجلد ولا منعه لا بشرط أن يستمسك على الساق بل لا يربط ولا يرى ما تحته وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * اذ لبس مكعبًا لا يرى من كعبه أو قدميه الامدة اصابه أو أصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له كذا في فتاوى قاضي خان * واذا لبس الجرموقين فان لبسهما واحد هما فان كانا من كرايس أو ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما * وان كانا من أديم أو ما يشبهه يجوز * وان لبسهما فوق الخفين فان كانا من كرايس أو ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما إلا أن يكونا رقيقين يصل البلل إلى ما تحتهما وان كانا من أديم أو ما يشبهه أجمعوا انه اذا لبسهما بعد ما أحدث قبل أن يمسح على الخفين أو بعد ما أحدث ومسح عليهما لا يجوز المسح عليهما * وان لبسهما قبل أن يحدث جاز المسح عليهما عندنا هكذا في المحيط * ولو لبس الخدين ولبس أحدهما جرموقين جاز له أن يمسح على الخف الذي لا جرموق عليه وعلى الجرموق كذا في فتاوى قاضي خان * والخف على الخف كالجرموق كذا في الخلاصة * ولو لبس خنثًا طاقين له أن يمسح عليه كذا في الكافي * والصحيح من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لان مواطبة المشي فيها سفرًا يمكن كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي * الجرموق ان كان يسترا يقدم ولا يرى من الكعب ولا من ظهر القدم الا قد اصابه أو أصبعين جاز المسح * وان لم يكن كذلك لكن يسترا يقدم بالجلد ان كان متصلًا بالخارج بالخرز جاز المسح عليه * وان شمله بشيء لا كذا في الخلاصة * ولا يجوز المسح على الخف المتخذ من الحديد والزعاج والخشب هكذا في الجوهر النيرة * (ومنها) أن يكون المسح من ظاهر كل خف مقدار ثلاث أصابع اليد على الاصح هكذا في محيط السرخسي * أصغرها هكذا في فتاوى قاضي خان * ولا يجوز المسح على باطن الخف أو عقبيه أو ساقه أو جوانبه أو كعبه هكذا في التبيين * ولو مسح على رجل قدر أصبعين وعلى أخرى قدر خمسة لم يجز كذا في فتح القدير * ولا يعتبر المسح على موضع خال عن القدم فلو جعل رجله في الخالي ومسح جاز وان أزال رجله بعد ذلك عن ذلك الموضع أعاد المسح هكذا في السراج الوهاج * ولو كانت باحدى رجلتيه جراحة لا يقدر بها على الغسل والمسح بجوزله المسح على الأخرى * وكذا لو قطعت من فوق الكعب وان قطعت من دونها وبقي من موضع المسح مقدار ثلاث أصابع يجوز المسح عليهما والا لا هكذا في المحيط * ولو كان الجرموق واسعًا فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجز كذا في القنية * (ومنها) أن يكون المسح ثلاث أصابع وهو الصحيح هكذا في الكافي * حتى لو مسح بأصبع واحدة

للنوم اذا اراد النوم يستحب له أن يتوضأ ومنها المحافظة على الوضوء وتقسيمه أن تتوضأ كلما أحدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها ومنها الوضوء بعد الغيبة وبغلامنا شاد الشعر ومنها الوضوء على الوضوء ومنها الوضوء اذا ضحك فقهقهة ومنها الوضوء لغسل الميت * (وسن الوضوء كثيرة) * فيها الاستحباب اذا اراد أن يتوضأ بعد ما أحدث فانه يغسل موضع النجاسة فان ترك الاستحباب بالماء واستنجى بالخر أو بالمدر جاز ولا يعتبر فيه العدد انما الاعتبار فيه الاتقاء والاستحباب بالماء بعد الاستحباب بالخر اذ بعد عننا ويغسل يديه واختلفوا أنه يغسل يديه قبل الاستحباب أو بعده والاصح أنه يغسلهما مرتين مرة قبل الاستحباب ومرة بعده ويسمى واختلفوا أيضا في وقت التسمية والاصح أنه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة ومرة بعد الفراغ من الاستحباب واستتر العورة ولا يسن الاستحباب في حدث الریح والنوم وان جاوزت النجاسة موضع الشرج ان كان المجاوز أكثر من قدر الدرهم يفترض

غسلها بالماء وان كان درهمًا فادونه لا يفترض غسلها باناء في قول أبي حنيفة وأبي حنيفة رجهما الله فان لم يغسل النجاسة وصلى جاز من وينبغي أن يمشي خطوات ثم يستنجي ومروءة الاستحباب بالماء أن يرضي موضع الاستحباب كل الارضاء حتى يتم التنظيف ويستنجي بأصبع أو أصبعين أو ثلاثة بطون الاصابع لبرؤئها احترازًا عن الاشتقاق بالأصبع والمرأة في ذلك كالرجل الا أنها تقع عند مفترجة بين رجلها وتغسل مظهرها ولا تدخل الاصبع في فرجها لما قلنا في الاستحباب بالخر يدبر بالخر الاول ويقبل بالخر الثاني ويدبر بالثالث ان كل في الصيف وفي الشتاء يقبل

الرجل بالجوز الاول ويدبر الثاني وقبل الثالث لان في الصيف خصيته متدليتان فلا يقبل بالاول تتلطخ خصيته فلا يقبل ولا كذا في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات كلها فان كان صائغاً لا ينبغي أن يقوم عن موضع الاستجماء حتى ينشف ذلك الموضع بخرقة كيلا يصل الماء الى باطنه فيفسد وضومه ولا يتنفس في الاستجماء لهذا والاستجماء بالماء افضل ان أمكنه ذلك من غير كشف العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجي بالجوز ولا يستنجي بالماء قالوا من كشف العورة للاستجماء يصير (٣٣)

في الشتاء فوق ما يبلغ في الصيف فان استنجي في الشتاء بما سخن كان بمنزلة ما لو استنجي في الصيف الا أن ثوبه لا يبلغ ثوب المستنجي بالماء البارد ويستنجي باليسري فان شلت يده اليسرى ولا يجد من يصب الماء عليه لا يستنجي الا أن يقدر على الاستجماء بالماء بيده اليمنى بان كان على ضفة نهر جاد وان شلت يده وعجز عن الوضوء والتميم مسح ذراعيه مع المرفقين على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلاة وكذا قالوا في المريض اذا لم يكن له امرأة وعجز عن الوضوء وله ابن أو اخ فانه يوضيه الا أنه لا يمس فرجه الا من يحل له وطؤها والمرأة المريضة ان لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها بنت أو أخت توضحها ويسقط عنها الاستجماء (اذا أراد) المتوضي أن يغسل يديه بأخذ الاناء بيده اليسرى ويصب على اليمنى بالاناء ثلاثاً ثم اليسرى وان لم يكن معه أنية صغيرة فانه يغترف من الثوب بأصابع يده اليسرى مضمومة لا بالكف ثم يغسل وجهه يضع الماء على

من غير أن يأخذ ماء جديد الا يجوز ولو مسح به اثلاث مرات في ثلاثة مواضع واخذ لكل مرة ما جديداً جاز كذا في التبين * ولو مسح بالاناء والسبابة ان كانتا مفتوحتين جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مسح بثلاث أصابع موضوعة غير معدة يجوز يكون مخافاً للسنة كذا في منية المصلي * واذا مسح خفيه برؤس أصابعه فان كان الماء متقاطراً يجوز والا هكذا في الذخيرة * ولو أصاب موضع المسح ماء أو مطر قدر ثلاث أصابع أو مئتي في حشيش مبتل بالمطر يجزيه والطل كل طر على الاصح هكذا في التبين * ويجوز المسح ببل الغسل سواء كانت متقاطرة أو غير ها ولا يجوز ليله بقيت على كفه بعد المسح هكذا في المحيط * وكيفية المسح أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويذهبها الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين أصابعه هكذا في فتاوى قاضي خان * هذا بيان السنة حتى لو بدأ من الساق الى الاصابع أو مسح عليه معارضاً جزءاً هكذا في الجوهر النيرة * ولو وضع الكف ومدها أو وضع الاصابع ومدها كلاهما حسن والاحسن أن يمسح بجميع اليد ولو مسح بظاهر كفه جاز والمستحب أن يمسح بباطن كفه كذا في الخلاصة * واطهار الخطوط في المسح ليس بشرط في ظاهر الرواية كذا في الزاهدي وهكذا في شرح الطحاوي * ولكنه مستحب هكذا في منية المصلي * ولا يسن فيه التكرار كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يشترط النية للمسح على الخفين وهو الصحيح هكذا في فتح القدير * فلو وضأ ومسح على الخفين ونوى التطهارة يصح كذا في الخلاصة * (ومنها) أن يكون الحدث بعد اللبس طارئاً على طهارة كاملة تكلمت قبل اللبس أو بعده هكذا في المحيط * حتى لو غسل رجله أو لاثم لبس خفيه أو غسل إحدى رجله ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الأخرى ولبس الخف عليها ثم أكمل الطهارة قبل الحدث جاز هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو غسل رجله ولبس خفيه ثم أحدث قبل غسل الاكمل لم يجز المسح كذا في الكافي * ولو لبس خفيه محدثاً وخاض الماء حتى دخل الماء وانغسلت رجلاه وأتم سائر الاعضاء ثم أحدث جاز المسح عليه كذا في التبين * وتوضأ بسوء رجلاه ولبس خفيه ثم أحدث وتوضأ بسوء رجلاه ولبس خفيه * ولو كان مكانه نبيذ التمر والمسح مثله بجامها لا يمسح على الخف كذا في الكافي * وفي الفتاوى اذا توضأ بسوء رجلاه ولبس الخفين فلم يتميم حتى أحدث فانه يتوضأ بسوء رجلاه ويمسح على خفيه ثم يتميم ويصلي كذا في السراج الوهاج ومحيط السرخسي * لا يجوز المسح للمحدث التيمم هكذا في خزنة المفتين * ولا يجوز المسح لمن أجنب بعد لبس الخف أو قبله الا اذا تميم الجنبه وتوضأ للحدث وغسل رجله ثم لبس خفيه فانه كلما توضأ بجوزله المسح في المدة فان عاد جنباً برؤية الماء فكأنه أجنب الا أن هكذا في المضمرات * الجنب اذا اغتسل وبنى على جسده لمعة فلبس الخف ثم غسل للمعة ثم أحدث يمسح كذا في الخلاصة * ولو بقي من أعضاء الوضوء لمعة لم يصب الماء فأحدث قبل غسلها لا يمسح هكذا في التبين * (ومنها) أن يكون في المدة وهي للقيم يوم وليلة ولا سفر ثلاثة أيام ولياليها هكذا في المحيط * سواء كان السفر سفر طاعة أو معصية كذا في السراجية * وابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث بعد اللبس حتى ان توضأ في وقت الفجر ولبس الخفين ثم أحدث وقت العصر فتوضأ ومسح على الخفين فمدة المسح باقية الى الساعة التي أحدث فيها من الغدان كان مقبياً هكذا في المحيط * ومن اليوم الرابع ان كان مسافراً هكذا في محيط السرخسي * مقيم سافر في مدة الإقامة يستكمل مدة السفر كذا في الخلاصة * واذا استكمل

(٥ الفتاوى اول) جبينه حتى يحد الماء الى أسفل الذقن ولا يضع على خده ولا على أنفه ولا يضرب على جبينه ضرباً عنيفاً ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر اللحية على أصل الذقن ولا يجب اتصال الماء الى منابت الشعر الا أن يكون الشعر قليلاً تدوم المنابت منه ولا يجب اتصال الماء الى داخل العينين ومن الناس من قال لا يضم العينين كل الضم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الماء الى أشغاره وجوانب عينيه فان كان الرجل مقتصراً لا يجب غسل ما استرسل من الذقن وكذا الوجه من شعره وذوائب وشدهما حول رأسه وأرسلهما

وكذا الحرم اذا تلبد رأسه فوصل الماء الى أصول شعره وكفاه كافي شعر اللحية ولا يسن تخليل اللحية في قول أبي حنيفة رحمه الله ويستحب أن يمسح ثلث اللحية أو ربعها وفي بعض الروايات يمسح كلها وهو الصحيح ويغسل الموضع المكشوف بين العذار والاذن في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله فان أمر الماء على شعر الذقن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذقن وكذا الوحلق الحاجب والشارب أو مسح رأسه ثم حلق أو قلم أو ظفير لا يلزمه الاعادة ولو كان (٣٤) به فرحة فارتفع جلد ها وأطراف القرحة متصلة بالجلد الا الطرف الذي كان

يخرج منه القبح فغسل الجلدة ولم يصل الماء الى ماتحت الجلدة جاز وضوءه لان ماتحت الجلدة غير ظاهر فلا يقتض غسله اذا اغتسلت المرأة من الحيض أو الجنابة وفي أظفارها عيّن أو الطيبان أو الخبز أو الصباغ اذا توضأ أو اغتسل وفي أظفارها عيّن أو طين أو ما أشبه ذلك اختلفوا فيه قال بعضهم يتم غسله وضوءه لان ذلك لا يمنع وصول الماء الى باطنه وأجمعوا على أن الدرر لا يمنع تمام الغسل والوضوء لانه يتولد من ذلك الموضع وكذا الطعام اذا بقي في أسنانه وذكر الناطق رحمه الله أن الطعام يمنع تمام الغسل الآن يخرج الطعام ويجري الماء على ذلك الموضع (الاقل) اذا اغتسل من الجنابة ولم يصل الماء تحت الجلدة وغسل ما فضل من الجلدة على رأس الحشفة وما يخرج منه البول عن رأس الحشفة يخرج من الجنابة لان ذلك خلق وعين بعضهم أنه لا يخرج وكذا ما يكون على البدن يقال بالفارسية فانساج لا يمنع تمام الغسل لانه يتولد

مسح الاقامة ثم سافر ينزع خفيه ويغسل رجليه كذا في المحيط * والمسافر اذا أقام بعد ما استكمل مدة الاقامة ينزع خفيه ويغسل رجليه وان أقام قبل استكمال مدة الاقامة يتم مدتھا كذا في الخلاصة * المعذور اذا كان عذره غير موجود وقت الوضوء وليس الخفين يجوز له المسح الى المدة كالاصحاب بخلاف ما اذا وجد العذرة قارنا للوضوء أو وليس أحدهما يجوز المسح في الوقت الآخر جرحه هكذا في البحر الرائق * (ومنها) أن لا يكون الخرق في الخف كبير او هو مقدار ثلاث أصابع الرجل أصغر ها وهو الصحيح هكذا في الهداية * ويشترط أن يبدو قدر ثلاث أصابع بكاملها وهو الاصبع سواء كان الخرق في باطن الخف أو في ظاهره أو في ناحية العقب كذا في المحيط * ولو كان الخرق في ساق الخف لا يمنع جواز المسح كذا في الخلاصة * وانما يعتبر الاصل غير اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع وأما اذا انكشف الاصابع أنفسهم فالمعتبر ان تنكشف الثلاث أيها كانت حتى لو انكشف الابهام مع جارتها وهما قدر ثلاث أصابع من أصغر ها يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز وفي مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصابع غيره هكذا في الجوهر النيرة والتبيين * ويجمع الخرق في خف واحد لا في خفين حتى اذا كان في أحد الخفين خرق قدر اصبع وفي الآخر قدر اصبعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قدر اصبع وفي العقب مثل ذلك وفي جانب الخف مثل ذلك لا يجوز هكذا في المحيط * ثم الخرق الذي يجمع أقله ما يدخل فيه المسلة وما دونه لا يعتبر الحاقه بموضع الخرز والخرق المانع من المسح هو المنفرج الذي ينكشف ماتحته أو يكون منضمما لكن يتخرج عند المشي ويظهر القدم أما اذا لم ينكشف ماتحته فلا يمنع وان كان الخرق طويلا * ولو انكشفت الظهارة وفي داخلها باطنه من جلد أو قرحة مخروزة بالخف لا يمنع هكذا في التبيين * والخف أو الجورب أو الجاروق المشقوق على ظهر القدم وله ازرار وسور يشده عليه فيستره فهو وكغير المشقوق وان ظهر من ظهر القدم شيء فهو كخرق الخف كذا في الزاهدي

(الفصل الثاني في نواقض المسح) ينقضه ناقض الوضوء ونزع الخف وكذا نزع أحد هما ومضى المدة هكذا في الهداية * هذا اذا وجد الماء أما اذا لم يجد له ينتقض مسحه بل تجوز له الصلاة حتى اذا انقضت وهو في الصلاة ولم يجد ماء مضى على صلاته وهو الاصح هكذا في المحيط وفتاوى قاضيخان والزاهدي والجوهر النيرة * ومن المشايخ من قال تفسد صلاته وهو الاشبه كذا في التبيين * واذا نزع الخف وهو طاهر لا يجب عليه الا غسل رجليه وكذا اذا انقضت مدة مسحه هكذا في الهداية * ولو خاف من نزع خفيه على ذهاب قدميه من البرد جاز له المسح وان طال المدة مسح الجبيرة هكذا في التبيين والبحر الرائق * وخروج أكثر القدم الى الساق نزع وهو الصحيح هكذا في الهداية * لو كان الخف واسعاً اذا رفع القدم يخرج العقب واذا وضع عاد الى موضعه يجوز المسح عليه ولو كان الرجل أعرج عشي على صدر قدميه وقدر تقع العقب عن موضع عقب الخف كان له أن يمسح ما لم يخرج قدمه الى الساق هكذا في فتاوى قاضيخان * واذا مسح على خف ذي طاقين فنزع أحد الطاقين لا يعيد المسح على الطاق الآخر وكذا اذا مسح على خف مشعر ثم حلق الشعر هكذا في المحيط * وكذا اذا مسح فقشر جلد ظاهرهما هكذا في محيط السرخسي * وان نزع الجرة وقين بعد ما مسحهما يعيد المسح على الخفين هكذا في المحيط * ولو نزع أحد هما مسح على الخف البليد وأعاد المسح على الجرموق البليد في ظاهر الرواية هكذا في البسائع وفتاوى قاضيخان * ولو لبس

من البدن بمنزلة الدرر ولو كان على يديه خسر مخضوع قد جف ويس واعتسل لا يخرج عن الجنابة حتى يدل ذلك خفيه الموضع ويجري الماء تحتها لانه لا يخرج فيه ولو كان على أعضاء وضوءه قرحة نحو الدمل عليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على ظاهر الجلدة ثم نزع الجلدة ولم يغسل ماتحتها وصلى جازت صلاته ولو كان في اصبعه خاتم كان واسعاً لا يحتاج الى تحريكه وان كان ضيقاً ولم يحرك كسرى الحسن عن أبي حنيفة وأبوسليمان عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله أنه يجوز وقال بعضهم في الضيق لا بد من التحريك ثم مسح رأسه فرضا

وسنة بجماء واحد مرة وقال الشافعي رحمه الله يسبح ثلاث مرات ثلاث مائة وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا ندباً ومقدار المفروض ربع الرأس بثلاثة أصابع فإن مسح بأصبع واحدة ظهره وأوطأ وجنبه ووقع ذلك في ثلاث مواضع جاز وإن مسح بأصبعين لا يجوز إلا أن يسبح بالاجام والسبابة مفعول وحسين يضعهما مع ما بينهما من الكف على رأسه فيجوز ويكون ذلك بمنزلة ثلاثة أصابع وإن مسح بثلاثة أصابع موضوعة غير مدودة روى هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف وابن رستم (٣٥) عن محمد رحمهم الله أنه يجوز الاستنجاء في

مسح الرأس من سنة وصورة ذلك أن يضع أصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه ويعدّهما إلى ففاه فيجوز وأشار بعضهم إلى طريق آخر احترازاً عن استعمال الماء المستعمل إلا أن ذلك لا يمكن إلا بكفة ومشقة فيجوز الأول ولا يصبر الماء مستعملاً ضرورة إقامة السنة فإن مسح بثلاثة أصابع مدودة غير أنه وقع على الشعر أن وقع على شعر تحت رأس جاز وإن وقع على شعر تحت جبهة أو رقة غير الرأس لا يجوز لأن ماء على الرأس يكون من الرأس ولهذا لو خلف أن لا يضع يده على رأس فلان فوضع على شعر تحت رأس حذت ولو مسحت المرأة فوق الخماران وصل الماء إلى الشعر جاز والأفلا وقال بعضهم إن كان الخمار جديداً غير مغسول لا يجوز لأنه لا يقبل الماء وقال بعضهم إن ضربت يدها من فوق فوق الخمار حتى يصل الماء إلى شعرها جاز والأفضل أن يسبح تحت الخمار ويسبح الأذنين بجماء الرأس وإن لم يسبح على الرأس ومسح على الأذنين لا ينوب ذلك عن مسح الرأس ولم ينقل أصحابنا إدخال

خفيه على طهارة كاملة ومسح عليه ما ثم دخل الماء في أحد خفيه أن يبلغ الكعب حتى صار جميع الرجل مغسولاً يجب عليه غسل (١) الرجل الأخرى هكذا في الخلاصة * وكذا إذا ابتل أكثر القدم وهو الأصح هكذا في الظهيرة * ولو نوى أو ربط الجبيرة ومسح عليه أو غسل رجله وليس الخفين ثم أحدث يتوضأ ويسبح على الجبائر والخفين * وإن برئت الجراحة قبل أن تنقضي الطهارة التي لبس عليها الخف فإنه يغسل ذلك ويسبح على الخدين وإن برئت به أن تنقضي تلك الطهارة فعليه نزع الخف هكذا في السراج الوهاج والظهيرية * (وَمَا يَتَصَلُّ بِذَلِكَ الْمَسْحَ عَلَى الْجَبَائِرِ) * وهو ليس بفرض بل واجب عند أبي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي والبحر الرائق * وإنما يسبح إذا لم يقدر على غسل ما تحتها ومسحها بأن تضرر بأصابع الماء أو حلقها هكذا في شرح الوفاية * ومن ضرر الحلق أن يكون في مكان لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها كذا في فتح القدير * وإن كان يضربه الغسل بالماء البارد ولا يضربه الغسل بالماء الحار يلزمه الغسل بالماء الحار هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق * وإن لم يضربه جاز تركه عند أبي حنيفة رحمه الله لا عندهما * وفي العناية بالصحة أنه يرجع إلى قولهما * وذكر في العيون والحقائق أن الفتوى على قولهما احتياطاً هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وإذا زادت الجبيرة على نفس الجراحة فإن ضررها الحل والمسح يسبح على ما يوازي الجراحة وما يوازي موضعاً صحيحاً * وإن ضررها المسح لا الحل يسبح على الخرقعة التي على رأسها ويغسل ما حولها وإن لم يضرها المسح ولا الحل غسل ما حولها ومسحها نفسها * وسوى في ذلك بين الجراحة وغيرهما مثل الكي والكسر هكذا في فتح القدير * ويكتفي بالمسح على أكثر الجبيرة هكذا في الهداية * وبه بقي كذا في المضمرات * ولا يجوز على النصف فما دونها إجماعاً كذا في السراج الوهاج * وإن مسح المقتصد على العصابة دون الخرقعة أجزأه أيضاً وعليه الاعتماد هكذا في فتاوى قاضيخان * وفي المضمرات أن الفتوى اليوم على هذا كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * الفرجة التي تنبى من اليدين عقدت العصابة بكفها المسح وهو الأصح هكذا في شرح الوفاية * وفي الصغير وهو الأصح وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * إذا سقطت الجبائر لا عن برء ولا يلزمه الغسل ولا يبطل المسح وإن سقطت عن برء يبطل المسح ويجب غسل ذلك الموضع خاصة هكذا في الكافي والمحيط * إذا توضأ وأمر الماء على الدواء ثم سقط الدواء عن برء يلزم الغسل والألا هكذا في المحيط * ولو أنكسر ظفره فجعل عليه دواء أو علكا كان يضربه نزع مسحه عليه وإن ضره المسح تركه * وشقوق أعضائه غير عليها الماء أن قدر ولا مسحه عليها أن قدر ولا تركه وغسل ما حولها كذا في التبيين * مسح على العصابة فسقطت فبدلها بأخرى فلا حرج أن يعيد المسح هكذا في ذخيرة * رجل بأصبعه قرحة فدخل المرأة في أصبعه أو المرهم فجاوز موضع القرحة فتوضأ ومسح عليها جاز إذا استوعب المسح العصابة وكذا في حق المقتصد وعليه الفتوى * رجل على ذراعيه جبائر فغمس يديه في الماء ثم يمسح عليه الممسح * وأفسد الماء بخلاف ما إذا كان على أصابع اليد والكف فانه يجوز به ولا يقدر الماء وإن أراد المسح هكذا في الخلاصة * والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة كالغسل لما تحتها وليس يبطل حتى لو كانت الجبيرة على إحدى رجله مسح عليها وغسل الأخرى (١) قوله يجب عليه غسل الخ لانه ان تقض المسح وهو الصحيح ومقابلته ضعيف كما نص عليه الشرنبلالي وابن عابدين اهـ من هامش الاصل

الأصابع في صماخ الأذنين وعن أبي يوسف أنه كان يفعل ذلك وأما مسح الرقبة ليس بأدب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعندنا اختلاف الأقاويل كان فعله أولى من تركه ولو غمس رأسه في الماء جاز عن المسح في قول أبي يوسف وقدم قبل هذا ثم يغسل رجله كما قال في الكتاب ويسمى عند غسل كل عضو ويقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ويشرب فضل وضوئه قائماً والفصل عن الجنابة والحيض والنفس واحد بصورة واحدة يتوضأ وضوءه لاصلاً ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً واختلفوا

انه هل يمسح رأسه في الوضوء قبل الغسل قال بعضهم لا يمسح وقال بعضهم يمسح وهو الصحيح * (فصل فيما ينقض الوضوء) * الغائط ينقض الوضوء قل أو كثر وكذا البول والريح من الدبر وإن خرج الريح من الذكر أو من قبل المرأة لا ينقض والمفوضة إذا خرج من قبلها ريح قال الشيخ الإمام أبو حفص البخاري هو حدث وعن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عنه فقال إن كان ريحاً يوجد فهو حدث وقيل إن كان مسموعاً أو متفانها هو حدث والأفلا وقال الكرخي (٣٦) رحمه الله تعالى يستحب لها أن تتوضأ ولو خرجت الدودة من قبل المفوضة فهي

بفردة الريح الذي يخرج من
قبلها (الدود) اذا خرج من
الدبر فهو حدث واذا خرج
من قبل المرأة والذكر فكذلك
وكذلك الحصى ولو سقطت
لدودة من الجرح لا ينقض
(القبح) والدم والصدید اذا
سال من الجرح نقض الوضوء
وان علا وانتفخ ولم يسيل
لا ينقض الوضوء ولو ألقى
عليه تراباً أو ماداً أو مسحه
بجوقة ثم وثم ان كان بحال لو
تركه يسيل نقض الوضوء
والافلا والعراف ينقض
وكذا النزول الدم من الرأس
الى ما لان من الانف ولم يظهر
على الاربة نقض الوضوء ولو
قام مل القم طعماً أو ماء
نقض الوضوء وان لم يعل
لا ينقض واختلفوا في مل
القم قال بعضهم ما لا يمكن
امساكها الا بكفة ومشقة
يكون مل القم وقال بعضهم
ما لا يمكن الكلام معه يكون
مل القم وان قام نين أو
مرا را ولو جمع ذلك يكون
مل القم ان كان قبل سكون
الغشيان يجمع وان قام دما
نقض الوضوء وان لم يعل
القم في قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله تعالى

هكذا في التبيين * ولا يتوقف هذا المسح بوقت ولا فرق بين أن يشده على الوضوء أو على غير الوضوء كذا في الخلاصة * ويستوى فيه الحدث الاصغر والا كبر * ولا تشتط النية في مسحها باتفاق الروايات هكذا في البحر الرائق * ويكتفي بالمسح مرة وهو الصحيح كذا في المحيط * وانما زالت العصاة الفوقانية لا يجب إعادة المسح على التعمية هكذا في البحر الرائق * ولا يجمع بين غسل القدم ومسح الخف كذا في الكافي * رجل باحدى رجليه جراحة وعليها جبيرة فتوضأ ومسح على الجبيرة وغسل الاخرى ثم لبس الخف على الصحيح لا يجوز المسح على الخف ولو مسح على الجبيرة ولبس الخفين جازله المسح على الخفين كذا في محيط السرخسي * رجل باحدى رجليه بثرة فغسل رجله ولبس الخفين ثم أحدث ومسح عليهم ما وصل صلات فلم تزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وهو لا يعلم انه متى انشقت حتى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل ان كان رأس الجرح قد يبس وكان الرجل لبس الخف عند طلوع الفجر ونزع بعد العشاء لا يعيد الفجر ويعيد ما بعده من الصلوات * وان كان رأس الجرح مبتلا بالدم لا يعيد شيئا منها هكذا في المحيط * ولو كانت جراحة فربطها فابتسل ذلك الرباط ان نفذ البلل الى الخارج نقض الوضوء والا فلا * ولو كان الرباط ذا طاقين فنقض البعض دون البعض فنقض الوضوء كذا في التتارخانية في نواقض الوضوء * ولا يجوز المسح على القفا من هكذا في الكافي * ولو أمر انسان أن يمسح خفيه جاز كذا في الخلاصة * المرأفة المسح على الخفين عزلة الرجل لاستوائهم ما في المعنى المجوز للمسح كذا في المحيط

باب السادس في الدماء المختصة بالنساء وهي ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة (وفيه أربعة فصول)

الفصل الاول في الحيض وهو دم من الرحم للولادة كذا في فتح القدير فان رآته من الدبر لا يكون حيضا ويستحب أن تغسل عند انقطاع الدم كذا في الخلاصة ويتوقف كونه حيضا على أمور منها الوقت وهو من تسع سنين الى الياس هكذا في البدائع الياس مقدار بخمس وخمسين سنة وهو المختار كذا في الخلاصة وهو أعدل الاقوال كذا في المحيط وعليه الاعتماد كذا في النهاية والسراج الوهاج وعليه الفتوى هكذا في معراج الدربية فإرأت بعده لا يكون حيضا في ظاهر المذهب والمختار ان ما رآته ان كان دما قويا كان حيضا كذا في شرح الجمع لابن الملاح ومنها خروج الدم الى الفرج الخارج ولو يسقط الكرسف فإدام بعض الكرسف حائلا بين الدم والفرج الخارج لا يكون حيضا هكذا في المحيط طاهرة رأت على الكرسف أثر الدم يحكم بحيضها من حين الرفع والحائض اذا لم تجد عليه أثر الدم حكم بالانقطاع من حين الوضع هكذا في شرح الوفاة ولا يشترط فيه السيلان هكذا في الخلاصة ومنها أن يكون على لون من الالوان الستة السوداء والحمر والصفرة والكدر والخضرة والترية هكذا في النهاية وانما يعتبر اللون على الكرسف حين يرفع وهو طري لا حين يجف هكذا في المحيط فلورأت بياضا خالصا على الخرقه فإدام رطبا فإنا ليس اصفر فحكمه حكم البياض وكذا الورأت حمرة أو صفرة فإذا يسبب ابيضت تعتبر حالة الرؤية لاحالة التغير هكذا في التجنيس ومنها النصاب أقل الحيض ثلاثة أيام وثلاث ليال في ظاهر الرواية هكذا في التبيين وأكثره عشرة أيام واولياها كذا في الخلاصة ومنها تقدم نصاب الطهر ورفراغ الرحم عن الحمل هكذا في السراج الوهاج الطاهر المختل بين الدمين والدماق مدقا الحيض يكون حيضا

وَأَن قَامَ بِلُغْمَا لِهَ الْقِمِّ لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَلَوْ كَانَ الرَّجُلُ أَغْلَفَ وَخَرَجَ وَلَوْ
 الْبَوْلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَيُقِي فِي غَلَاظَتِهِ نَقْضُ الْوُضُوءِ وَكَذَا الْوُخْرُجُ الْبَوْلُ مِنَ الْفَرْجِ الدَّاخِلِ لِلرُّمَادِ وَنِجَاسَاتِ الْخَارِجِ قُضِيَ الْوُضُوءُ وَلَوْ نَزَلَ الْبَوْلُ مِنْ
 الْمَنَائِمِ إِلَى الْأَحْلِيلِ وَلَمْ يَظْهَرْ عَلَى رَأْسِ الْأَحْلِيلِ لَا يَنْتَقِضُ وَلَوْ كَانَ فِي بَلْعَانِهِ جَائِفَةٌ قَطَعَتْ مِنْهُ دَوْدَةٌ لَا يَنْتَقِضُ (الْمَجْبُوبُ) إِذَا خَرَجَ مِنْهُ مَاءٌ يَشْبِهُ
 الْبَوْلَ إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى مَسَاكِهِ إِنْ شَاءَ أَمْ كَرِهَ إِنْ شَاءَ أَوْ رَسَدَ فَهُوَ قَوْلُ مَنْ يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ وَإِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَسَاكِهِ لَا يَنْتَقِضُ مَا يَسِيلُ (وَأَذَا)

تسن الخشني انه رجل فالفرج الاخر منه بمنزلة الجرح وان تبين انها امرأة فالفرج الاخر منها بمنزلة الجرح لا ينقض الوضوء ما يخرج منه ما لم يسيل ولو كان يذكر الرجل جرح له رأسا ن أحدهما يخرج منه ماء يسيل في مجرى البول والثاني يخرج منه ماء لا يسيل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه نقض الوضوء وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل (اذا) أدخل في احده قطنة وغيرها ثم خرجت أو أخرجهما نقض الوضوء وان كان طرفا منه خارجا لا ينقض الوضوء وان أقطر في (٣٧)

بخلاف ما لو احدثن بدهن ثم عاد ولو أدخل في دبره شيئا وطرف منه خارج فأخرجه لا وضوء عليه قالوا تأويل هذا اذا لم تكن عليه بلة فان كان نقض الوضوء وكذا لو حمل شيئا وطرف منه خارج ثم خرج ان كان عليه بلة نقض الوضوء والا فلا وان صب الدهن في أذنه ثم عاد بعد نوم ان خرج من أنفه وأذنه لا وضوء عليه وكذا الماء وان خرج من القم نقض الوضوء لان ما يخرج من القم لا يخرج الا بعد الوصول الى الجوف فانه موضع النجاسة أما الاول ينزل من الدماغ والدماغ ليس موضع النجاسة وكذا السعوط اذا عاد من الأنف بعد أيام لا ينقض ولو احتشت المرأة في الفرج الخارج فابتسل الجانب الداخل بطلت طهارتها لان الفرج الخارج منها بمنزلة الايتين يعتبر الخروج من الفرج الداخل فاذا خرج البول من الفرج الداخل فابتل ما كان من الفرج الخارج ينقض الوضوء (الدودة) اذا سقطت من الاذن أو الأنف لا تنقض الوضوء والغرب في العين

ولو خرج أحد الدمين عن مدة الحيض بأن رأت يومادما ونسعة طهرا ويومادما مثلا لا يكون حيضا لان الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض * ولا يتبدى الحيض بالطهر على هذه الرواية ولا يختم به وهي رواية محمد عن أبي حنيفة * وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن الطهر المختل بين الدمين اذا كان أقل من خمسة عشر يوما لم يفصل وكثير من المتأخرين أفتوا بهذه الرواية لانها أسهل على المفتي والمستفتي كذا في التبيين وهذا كذا في الزاهدي * والاخذ بهذا أسير كذا في الهداية * وعليه استقر رأي الصدر الشهيد حسام الدين وبه يقتضى كذا في المحيط * فان لم يجاوز العشرة فالطهر والدم كلاهما حيض سواء كانت مبتدأة أو معتادة وان جاوز العشرة ففي المبتدأة حيضها عشرة أيام وفي المعتادة معروفته في الحيض حيض والطهر طهر هكذا في السراج الوهاج * ويجوز زيادة الحيض بالطهر اذا كان قبله دم وختمه به اذا كان بعده دم هكذا في التبيين * اذا كان الطهر خمسة عشر يوما أو أكثر يعتبر فاصلا فيجعل كل واحد من الدمين أو أحدهما بانفراده حيضا حسب ما أمكن من ذلك هكذا في المحيط * وأقل الطهر خمسة عشر يوما ولا غاية لا كثره الا اذا احتيج الى نصب العادة كما اذا بلغت مستمرة الدم فيقدر حيضها بعشرة أيام من كل شهر وباقية طهر هكذا في الهداية

(الفصل الثاني في النفاس) وهو دم يعقب الولادة كذا في المتون * ولو ولدت ولم تزد ما لا يجب الغسل عند أبي يوسف وهو رواية عن محمد قال في المفيد هو الصحيح * لكن يجب عليها الوضوء بخروج النجاسة مع الولد هكذا في التبيين * وعند أبي حنيفة رحمه الله يجب الغسل وأكثر المشايخ أخذوا بقوله وبه كان يقتضى الصدر الشهيد هكذا في المحيط * وقال أبو علي الدقاق وبه نأخذ كذا في المصنعات * وفي الفتاوى هو الصحيح هكذا في الجوهر والنيرة * لو خرج أكثر الولد تسكون نفسها والا فلا وكذا لو نطق فيها وخرج أكثره والسقط ان ظهر بعض خلقه من اصبع أو ظفر أو وشعر ولد فتصير به نفساء هكذا في التبيين * وان لم يظهر شيء من خلقه فلا نفاس لها فان أمكن جعل المرقى حيضا يجعل حيضا والا فهو استحاضة * وان رأت دما قبل اسقاطه ودم ما بعده فان كان مستبين الخلق فخار أنه قبله لا يكون حيضا وهي نفساء فيما رأت بعده وان لم يكن مستبين الخلق فخار أنه قبل اسقاط حيض ان أمكن جعله حيضا هكذا في النهاية * ولو ولدت من قبل سترتها بان كان يطمعها جرح فانشقت وخرج الولد منها تكون صاحبة جرح سائل لا نفساء هكذا في الظهيرية والتبيين الا اذا خرج من الفرج دم عقيب خروج الولد من السرة فانه حينئذ يكون نفاسا هكذا في التبيين * ونفاس التوأمين من الاول كذا في الكافي * وشرط التوأمين أن يكون بين الولدين أقل من ستة أشهر واذا كان بينهما ستة أشهر أو أكثر فهم اجلان ونفاسان * وان ولدت ثلاثة بين الاول والثاني أقل من ستة أشهر وكذلك بين الثاني والثالث لكن بين الاول والثالث أكثر من ستة أشهر فالصحيح أنه يجعل حمل واحد كذا في التبيين * أقل النفاس ما يوجد ولو ساعة وعليه الفتوى وأكثر ما روي كذا في السراجية * وان زاد الدم على الاربعين فالاربعون في المبتدأة والمعروفة في المعتادة نفاس هكذا في المحيط * الطهر المختل في الاربعين بين الدمين نفاس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان خمسة عشر يوما فصاعدا وعليه الفتوى * ثم العادة في النفاس تنقل بروية الخائف مرة عند أبي يوسف هكذا في الخلاصة

(الفصل الثالث في الاستحاضة) لو رأت الدم بعد أكثر الحيض والنفاس في أقل مدة الطهر فخار أنها بعد بمنزلة الجرح ما يسيل منه ينقض الوضوء بخلاف الدمع (رجل) يسيل الدم من أحد مفترقه فتوضأ والدم سائل ثم احتبس الدم وسال من المفترق الاخر فنقض الوضوء ولو كان به جدي بعضها يسيل وبعضها ليس بسائل فتوضأ فسال الذي لم يكن سائلا فنقض الوضوء فانها بمنزلة الشرخ لا بمنزلة جرح واحد اذا انف الرجل خروج البول فغشا احليله بقطنة ولولا القطنة لم يخرج من البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنة وان ابتل الطرف الداخل من القطنة وكذلك ما لم يبتل الطرف الظاهر منها (المباشرة) الفاحشة تنقض الوضوء

استحسانا ونفسه بها أن يباشرها متجردين وانتشرت آله ولا في فرجه فرجها وقال محمد رحمه الله تعالى لا تنقض الوضوء ما لم يعلم بالخروج والانعاش ينقض الوضوء في الأحوال كلها أقل أو أكثر وخروج المني لأعن شهوة بان سقط من مكان مرتفع أو ما أشبه ذلك لا يوجب الغسل وينقض الوضوء والمذي ينقض الوضوء وهو ماء رقيق يخرج عند الشهوة كذا الودى وهو ماء غليظ يخرج بعد البول إذا مضته العلقمة وامتلأت من الدم ينقض الوضوء (٣٨) لأن الوضوء يخرج منها دم سائل والقراد إذا كان صغيرا فهو بمنزلة البعوض والذباب لا ينقض الوضوء وإن كان كبيرا يخرج منها دم سائل فهو بمنزلة العلقمة ولو برز الرجل وفيه دم فإن كان الدم غالبا ينقض الوضوء وإن كان على السواء فكذلك استحسانا وإن عض شيئا فرأى عليه دما من أسنانه لا وضوء عليه وكذا الخلل لأنه ليس بسائل (القهقهة) في صلاة لها ركوع وسجود تنقض الطهارة والصلاة فرضا كانت أو نفلا ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة ولو قهقهه في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنائز يطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة (والفحش) يطل الصلاة ولا يطل الطهارة والتبسم لا يطل الصلاة ولا الطهارة والقهقهة ضحك لها صوت مسموع بدت أسنانه أو لم تبدروا الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والضحك ما تبدوا أسنانه وليس له صوت والقهقهة عامدا كان أو ناسيا ينقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وإن كان في الصلاة ويطل التيمم كما يطل الوضوء ولو صلى القريضة بالإيماء بعد ركوعه فيها انقض

الأكثر إن كانت مبتدأة بعد العادة إن كانت معتادة استحاضة * وكذا ما نقص عن أقل الحيض وكذا ما رأته الكبيرة جدا والصغيرة جدا هكذا في المحيط * وكذا ما تراه الحمل ابتداء أو حال ولادتها قبل خروج الولد كذا في الهداية

(الفصل الرابع في أحكام الحيض والنفس والاستحاضة) لا يثبت حكم كل منها إلا بخروج الدم وظهوره وهذا هو ظاهر مذهب أصحابنا وعليه عامة مشايخنا وعليه الفتوى هكذا في المحيط * (الأحكام التي يشترك فيها الحيض والنفس ثمانية) * (منها) أن يسقط عن الحائض والنفساء الصلاة فلا تنقض هكذا في الكفاية * إذا رأت المرأة الدم تترك الصلاة من أول ما رأت قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التتارخانية ناقلا عن النوازل وهو الصحيح كذا في التبيين * إذا حاضت في الوقت أو نفست سقط فرضه بقي من الوقت ما يمكن أن تصلي فيه أولا هكذا في الذخيرة * لو افتتحت الصلاة في آخر الوقت ثم حاضت لا يلزمها قضاء هذه الصلاة بخلاف التطوع كذا في الخلاصة * ويستحب للحائض إذا دخل وقت الصلاة أن تتوضأ وتجلس عند مسجد بيتها تسبح وتملأ قدر ما يمكن أداء الصلاة لو كانت طاهرة كذا في السراجية وفي الصغرى الحائض إذا سمعت آية السجدة لا سجدة عليها كذا في التتارخانية * (ومنها) أن يحرم عليها الصوم فتنقضه هكذا في الكفاية * إذا شرعت في صوم النفل ثم حاضت يلزمها القضاء احتياطا هكذا في الظهيرية * (ومنها) أنه يحرم عليها وعلى الجنب الدخول في المسجد سواء كان الجالس أو العابر هكذا في منية المصلي * في التهذيب لا تدخل الحائض مسجدا جماعة * وفي الحجة إذا كان في المسجد ماء ولا تجدي فيه غيره وكذا الحكم إذا خاف الجنب أو الحائض سبعا أو لصا أو ورد فلا بأس بالمقام فيه والأولى أن يتيم تعظيلا للمسجد هكذا في التتارخانية * وسطح المسجد حكم المسجد كذا في الجوهرة النيرة * المتخذ لصلاة الجنائز والعبد الأصح أنه ليس له حكم المسجد هكذا في البحر الرائق * ولا بأس للحائض والجنب بزيارة القبور هكذا في السراجية * (ومنها) حرمة الطواف اللهم بالبيت وإن طاف خارج المسجد (١) هكذا في الكفاية * وكذا يحرم الطواف للجنب هكذا في التبيين * (ومنها) حرمة قراءة القرآن لا تقرأ الحائض والنفساء والجنب شيئا من القرآن والآية وما دونه أسوا في التحريم على الأصح الآن لا يقدح بحدود الآية القراءه مثل أن يقول الحمد لله يريد الشكر أو بسم الله عند الكل أو غيره فإنه لا بأس به هكذا في الجوهرة النيرة * ولا تحرم قراءة آية قصيرة تجرى على اللسان عند الكلام كقوله تعالى ثم نظر أو ولم يولد هكذا في الخلاصة * أن غسل الجنب فيه ليقرأ لم يحل لذلك هكذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * ويكره للحائض والجنب قراءة التوراة والإنجيل والزبور هكذا في التبيين * وإذا حاضت المعلمة فنبغي لها أن تعلم الصبيان كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين ولا يكره لها التمجى بالقرآن كذا في المحيط * ولا يكره قراءة القنوت في ظاهر الرواية كذا في التبيين وعليه الفتوى كذا في التجنيس والظهيرية * ويجوز للجنب والحائض الدعوات وجواب الأذان ونحو ذلك كذا في السراجية * (ومنها) حرمة مس المحف لا يجوز لهما والجنب والمحدث مس

(١) قوله خارج المسجد نصوا على أنه لا يصح الطواف خارج المسجد للحائض وغيرها وعبارة شرح الباب ولو طاف خارج المسجد فموجود الجدران لا يصح إجماعا وأما إذا كانت جدرانها منه فكذا عند عامة العلماء خلافا لمن لم يعتد بخلافه انتهت

الوضوء لأنها ذات ركوع وسجود وقام الإيماء مقام الركوع والسجود ولو صلى المكتوبة أو التطوع راكبا خارج المصر أو القرية وقهقهه فيها تنقض وضوءه وإن كان في مصر أو قرية لا ينقض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ليس في صلاته وكذا لو افتتح التطوع راكبا خارج المصر ثم دخل المصر ثم قهقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولو صلى في المصر ركعة تطوعا راكبا ثم خرج من المصر يريد السفر قهقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة ولو صلى راكبا وهو منزه من العدو والدابة واقفة أو سائرة

الوضوء لأنها ذات ركوع وسجود وقام الإيماء مقام الركوع والسجود ولو صلى المكتوبة أو التطوع راكبا خارج المصر أو القرية وقهقهه فيها تنقض وضوءه وإن كان في مصر أو قرية لا ينقض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ليس في صلاته وكذا لو افتتح التطوع راكبا خارج المصر ثم دخل المصر ثم قهقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولو صلى في المصر ركعة تطوعا راكبا ثم خرج من المصر يريد السفر قهقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة ولو صلى راكبا وهو منزه من العدو والدابة واقفة أو سائرة

أو تعدوبه وهو يوثق إيماء إلى القلة أو إلى غيرها ثم قهقهة كان عليه الوضوء (إذا) خرج الإمام عن صلاته لا على وجه القطع بل على وجه الفساد بأن قهقهة أو أحدث متعمدا ثم قهقهة المأموم لا ينتقض وضوء المأموم لأن الجزء الذي لا تقته التهقته والحدث العمد من صلاة الإمام قد فسد وبفساده فسد ذلك الجزء من صلاة المأموم ولهذا لو كان المأموم مسبوقا ففسد صلاة المسبوق فاذا قسدت صلاة المأموم لا تنتقض طهارته بالقهقهة ولو تكلم الإمام أو سلم متعمدا بعد التشهد ثم قهقهة المأموم انتقضت طهارته لأن (٣٩) سلام الإمام وكلامه لا يخرج المقتدى

من الصلاة في الصحيح من الجواب فاذا قهقهة المقتدى في صلاته انتقضت طهارته ولهذا لو تكلم الإمام أو سلم عامدا بعد الفراغ من التشهد كان على المقتدى أن يسلم في أظهر الزاويتين عن أبي حنيفة رحمه الله ولو قهقهة الإمام أو أحدث متعمدا لا سلام على المقتدى ولو قهقهة القوم دون الإمام تمت صلاتهم وانتقضت طهارتهم ولا تنفسد صلاة الإمام ولو قهقهة القوم بعد التشهد تمت صلاتهم وانتقضت طهارتهم وكذا لو قهقهة الإمام والقوم معاً تمت صلاة الكل وانتقضت طهارته لكل ولو سلم المقتدى قبل سلام الإمام بعد ما قد قدر التشهد ثم قهقهة لا وضوء عليه لأنه صح خروجه عن الصلاة قبل خروج الإمام فلا تنتقض طهارته ولو صلى فريضة عند طلوع الشمس أو عند غروبها سوى عصر يومه لم يكن داخل في الصلاة فلا تنتقض طهارته بالقهقهة ولو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو عند غروبها ثم قهقهة كان عليه الوضوء (مسافر) صلى ركعة

المصحف الإغلاق متجاف عنه كالخريطة والجلد الغير المشترى لا يباحو متصل به هو الصحيح هكذا في الهداية * وعليه الفتوى كذا في الجوهرية النيرة * والصحيح منع من حواشي المصحف واليباض الذي لا كتابة عليه كذا في التبيين * واختلافه في مس المصحف بما عدا أعضاء الطهارة وما غسل من الأعضاء قبل اكمال الوضوء والمنع أصح كذا في الزاهدي * ولا يجوز لهم مس المصحف بالثياب التي هم لابسوها ويكره لهم مس كتب التفسير والفقه والسنن * ولا بأس بسمهم بالكم هكذا في التبيين * ولا يجوز من شيء مكتوب فيه شيء من القرآن من لوح أو دراهم أو غير ذلك إذا كان آية نامة هكذا في الجوهرية النيرة * ولو كان القرآن مكتوباً بالفارسية يكره لهم مسه عند أبي حنيفة وكذا عندهما على الصحيح هكذا في الخلاصة * ومن مناهيه ذكر الله تعالى سوى القرآن قد أطلقه عامة مشايخنا هكذا في النهاية * ولا يكره للجنب والحائض والنفساء النظر في المصحف كذا في الجوهرية النيرة * ويكره للجنب والحائض أن يكتب الكتاب الذي في بعض سطوره آية من القرآن وإن كان لا يقرآن القرآن * والجنب لا يكتب القرآن وإن كانت الصحيفة على الأرض ولا يضع يده عليها وإن كان مادون الآية * وقال محمد أحب إلى أن لا يكتب به أخذ مشايخ بخاري هكذا في الذخيرة * ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان وإن كانوا محدثين وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * (ومنها) حرمة الجماع هكذا في النهاية والكفاية * وله أن يقبلها ويضعها ويستمتع بجميع بدنهما خلا ما بين السرة والركبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف هكذا في السراج الوهاج * فإن جامعها وهو عالم بالتحريم فليس عليه التوبة والاستغفار * ويستحب أن يتصدق بدينار أو نصف دينار كذا في محيط السرخسي * (ومنها) وجوب الغتسال عند الانقطاع هكذا في الكفاية * إذا مضى أكثر من ثلثه الحيض وهو العشرة يحل وطؤها قبل الغسل مبتدأة كانت أو معتادة ويستحب له أن لا يطأها حتى تغسل هكذا في المحيط * وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يجز وطؤها حتى تغسل أو يمضي عليها آخر وقت الصلاة الذي يسع الغتسال والتحرية لأن الصلاة إنما تجب عليها إذا وجدت من آخر الوقت هذا القدر هكذا في الزاهدي * وأما مضى كمال الوقت بأن ينقطع دمها في أول الوقت ويدوم الانقطاع حتى يمضي الوقت فليس بمس وطها هكذا في النهاية * لو انقطع دمها دون عادتها يكره قربانها وإن اغتسلت حتى يمضي عادتها وعليها أن تصل وتصوم للاحساط هكذا في التبيين * ولو انقطع لأقل من عشرة أيام ولم يجد ماء فتيمة لم يحل وطؤها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله حتى تصل فإن وجدت الماء بعده تحرم القراءة لا الوطء عندنا كذا في الزاهدي * قال البخاري وهو الأصح كذا في السراج الوهاج * ومتى ظهرت المبتدأة دون العشرة أو المعتادة دون عادتها أخرت الوضوء والغتسال إلى آخر الوقت بحيث لا تدخل الصلاة في الوقت المكره كذا في الزاهدي * (وأما الأحكام المختصة بالحيض) فخمسة انقضاء العدة والاستبراء والحكم بوجوها والفصل بين طلاق السنة والبدعة كذا في الكفاية * وعدم قطع التتابع في الصوم هكذا في التبيين والمضمرات في كذارة الظهار * (ودم الاستحاضة) كالرعاف الدائم لا يمنع الصلاة ولا الصوم ولا الوطء كذا في الهداية * انتقال العادة يكون مرة عند أبي يوسف وعليه الفتوى هكذا في الكافي * فإن رأت بين طهرين نامين دماً لا على عادتها بالزيادة أو النقصان أو بالتقدم والتأخر أو بهما معاً تنقلت العادة إلى أيام دمها حقيقياً كان الدم أو حكماً * هذا إذا لم يجاوز العشرة فإن جاوزها فغير وقتها حيض ومارأت على

منه الظاهر بغیر قراة أو لاها ثم قعد قدر التشهد ثم ضحك قهقهة كان عليه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأن التحريم باقنة وكذا المقيم إذا صلى ركعة من الفجر بغیر قراة ثم قهقهة وكذا الرجل إذا صلى من الفجر ركعة ثم طلع الشمس ثم قهقهة في قياس قول أبي حنيفة وكذا ما صلى المكتوبة إذا تذكر فأنه ثم ضحك قهقهة وكذا الرجل إذا نوى إمامة النساء فجاءت امرأة وقامت بجانبه واقتدت به ثم قهقهة الرجل كان عليه الوضوء قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله هذا إذا وقفت المرأة بجانبه لا إذا تكبره فأنما تكبرته مع

الامام لا تتعدى تحريمه الامام فلا تنقض طهارة الامام ولو وقعت المرأة بحجب امام يؤمها ثم خفكت قهقهة فبعدوا يتان في رواية لا وضوء عليها لانها ليست في صلاة وفي رواية عليها الوضوء * اذا سلم الامام ثم تذكر ان عليه سجدة التلاوة ثم خفكت قهقهة كان عليه الوضوء في رواية كاب الصلاة * اذا شرع في ركعتين تطوعا فصلى ركعة بغير قراءة وصلاتهما ثم خفكت قهقهة في رواية كان عليه الوضوء * مسافر صلى الظهر ركعتين وسلم ثم نوى الاقامة ثم خفكت قهقهة (٤٠) لا وضوء عليه ونية الاقامة بعد السلام تكون قطعاً للصلاة * الصلي بالتحري اذا علم في

الصلاة انه صلى الى غير جهة القبلة فخصى على صلاته بعد العلم فسدت صلاته * وان خفكت قهقهة لا وضوء عليه في رواية * ما صح الخلف اذا انقضت مدة مسجدة في الصلاة ثم قهقهة لا وضوء عليه وكذا ما صح الجبيرة اذا برئ ثم قهقهة لا وضوء عليه * الصحيح اذا افتتح المكتوبة قاعدا أو مضطجاً ثم قهقهة كان عليه الوضوء في رواية * وكذا القارئ اذا اقتدى بالامام أو الاخرس أو الصحيح اذا اقتدى بالمومي ثم قهقهة كان عليه الوضوء * وكذا المتوضي اذا اقتدى بالمتيم والمتوضي يرى الماء والامام لا يرى ثم خفكت المتوضي كان عليه الوضوء * وكذا المقتدى اذا كان يعلم ان امامه يصلي الى غير القبلة والامام لا يعلم ففعل المقتدى كان عليه الوضوء * وان كان الامام يعلم ان امامه يصلي الى غير القبلة ففعل المقتدى لا وضوء على المقتدى * وكذا لو كان المقتدى يعلم ان على الامام قاتنه والامام لا يعلم ففعل المقتدى كان عليه الوضوء * رجل صلى بقوم فبعدوا قد راوا تشهد ولم

غيرها استخاضة فلا تنقل العادة هكذا في محيط السرخسي * وكذا النفاس فان رأت لاعلى العادة ولم يجاوز الاربعين انتقلت هكذا في المحيط * واذا جاوز الاربعين ولها عادة في النفاس رقت الى أيام عاداتها سواء كان ختم معروفها بالدم أو بالطهر عند أبي يوسف هكذا في السراج الوهاج * المعتادة اذا استقرت دهرها واشبهه عليها كل من عدد أيام الحيض والمكان والدور تحرى ومضت على ما استقر رأيا عليها وان لم يكن لها رأى لا يحكم بشئ من الحيض والطهر على التعيين بل تأخذ بالاحوط فتجنب أيداً ما تجنبه الحائض وتغتسل لكل صلاة هكذا في التبيين * فتصلي المكتوبات والواجبات والسنة المؤكدة ولا تصلي تطوعاً وتقرأ القدر المفروض والواجب على الصحيح * وتقرأ في الركعتين الاخيرتين من المكتوبات على الصحيح هكذا في البحر الرائق * وان اشتبه عليها البعض فان ترددت بين الطهر وبين دخول الحيض صلت بالوضوء لو توفت كل صلاة وان ترددت بين الطهر وبين الخروج من الحيض اغتسلت لو توفت كل صلاة استخساناً * وقال بنجم الدين النسفي * والصحيح انهما تغتسل لكل صلاة هكذا في المحيط * وهو الاصح هكذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * ولا تنظر في شئ من شهر رمضان وعليها قضاء أيام الحيض مدمضى الشهر فان علمت ان حيضها كان يبتدئ بالليل فعليها قضاء عشرين وان علمت أنه بالنهار فقضاء اثنين وعشرين احتياطاً وان لم تدركه بالليل أو النهار فأكثر ما يخاف يقول بلزمنها قضاء عشرين * وكان الفقيه أبو جعفر يقول تقضى اثنين وعشرين احتياطاً قضتها موصولاً بالشهر أو مفصولاً عنه هذا اذا علمت ان دورها كان يكون في كل شهر مرة وان لم تعلم فان علمت ان حيضها كان يبتدئ بالليل تقضى خمسة وعشرين احتياطاً قضتها موصولاً أو مفصولاً وان علمت أنه كان بالنهار تقضى اثنين وثلاثين احتياطاً لو قضتها موصولاً وان قضتها مفصولاً فثمانية وثلاثين * وان لم تدرك ان قضت موصولاً فعليها قضاء اثنين وثلاثين وان قضت مفصولاً فثمانية وثلاثين هذا اذا كان رمضان كاملاً وان كان ناقصاً فسبعة وثلاثين هكذا في المبسوط للامام السرخسي * المعتادة اذا رأت بعد الولادة دماً ونسيت عادت ما كان لم يجاوز دهرها أربعين يوماً وطهرت هي بعد الاربعين طهراً كاملاً لم تعد شيئاً مما تركت من الصلوات * وان جاوز الدم الاربعين أو لم يجاوز ولكن طهرت بعد الاربعين أقل من خمسة عشر يوماً فعليها ان تحرى فاراستقر رأيا عليها على عدد كان عادة نفاسها اذا لم مضت على ذلك وان لم يكن لها رأى في ذلك احتاطت فقضت صلاة الاربعين كلها فان كان دهرها مستمر الحال انتظرت عشرة أيام ثم قضت صلاة هذه الاربعين ثانياً هكذا في المحيط * أسقطت في المخرج ما يشك في أنه مستبين الخلق أو لا واستمر به الدم ان أسقطت أول أيامها تركت الصلاة قدر عاداتها ييقن لانها ما حائض أو نفساء ثم تغتسل وتصلى عاداتها في الطهر بالشك لاحتمال كونها انفساء أو طاهرة ثم تترك الصلاة قدر عاداتها في الحيض ييقن لانها ما نفساء أو حائض ثم تغتسل وتصلى عاداتها في الطهر ييقن ان كانت استوفت أربعين من وقت الاسقاط والافبالشك في القدر الداخل فيها و ييقن في الباقي ثم تستمر على ذلك وان أسقطت بعد أيامها فانها تصلى من ذلك الوقت قدر عاداتها في الطهر بالشك ثم تترك قدر عاداتها في الحيض ييقن * وحاصل هذا كله أنه لا حكم للشك ويجب الاحتياط كذا في فتح القدير * (ومما يتصل بذلك أحكام المعذور) شرط ثبوت العذر ابتداء أن يستوعب استمراره وقت الصلاة كاملاً وهو الاظهر كالاقطاع لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله حتى لو سأل دهرها في بعض وقت صلاة فتوضأت

يتشهدوا ثم خفكت الامام ثم خفكت القوم فان الامام يعيد الوضوء ولا يعيد القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى * الامي اذا علم سورة في الصلاة ثم قهقهة روى عن أبي يوسف رجهما الله ان عليه الوضوء * العاري اذا صلى ركعة ثم وجد قوباً ثم قهقهة في رواية لا وضوء عليه لانه لم يبق في الصلاة * وفي رواية عليه الوضوء * وكذا الامة اذا صلت بغير قناع ركعة ثم اعتقت وهي تعلم بالذنن ثم خفكت قهقهة في رواية لا وضوء عليها * وفي رواية عليها الوضوء * رجل افتتح العصر فخص من يصلي الظهر والمقتدى لا يعلم كان

شارعاً في التطوع ويؤمر بالمضي وان فقهه كان عليه الوضوء * رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوبة يومه وهذا كراهها أو كان في صلاة العيد فزال الشمس أو كان في الجمعة ودخل وقت العصر أو صلى ومقامه طاهر وموضع سجوده نجس فم فقهه كان عليه الوضوء * إذا أحدث الرجل في الصلاة فتوضأ للبناء ثم فقهه كان عليه الوضوء * (فصل في النوم) * تكلم العلماء في تفصيل أحوال النوم وهو على وجهين * الأول أن يكون في الصلاة * والثاني أن يكون خارج الصلاة * أما الأول فظاهر المذهب أن النوم (٤١) في الصلاة لا يكون حدثاً تاماً قائماً

أو راحاً أو ساجداً إلا أن يكون مضطجعا أو متكئاً * والاضطجاع على نوعين ان غلبت عيناه فنام ثم اضطجع في حال نومه فهو غزلة ماله سبقه الحدث يتوضأ ويبنى وان نهد النوم في الصلاة مضطجعا فإنه يتوضأ ويستقبل * ومن غزغز الصلاة قائماً أو قاعداً فصلى مضطجعا فنام فيها ينقض وضوءه * ولو نام ساجداً في الصلاة ذكرنا أنه لا يكون حدثاً في ظاهر الرواية * فان نهد النوم في سجوده تنقض طهارته وتفسد صلاته * ولو نهد النوم في قيامه أو ركوعه لا تنقض طهارته في قوله * وأما الوجه الثاني إذا نام خارج الصلاة على هيئة الركوع والسجود قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله لا يكون حدثاً في ظاهر الرواية وقيل ان كان ساجداً على وجه السنة بأن كان رافعاً بطنه عن فخذه بحافيا عضديه عن جنبه بحيث يرى من خلفه عفرة ابطيه لا يكون حدثاً * وان كان ساجداً على غير وجه السنة بأن الصق بطنه بفخذه وافترش

وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع دمه فافسده أعادت تلك الصلاة لعدم الاستيعاب * وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج لاعتيمدها لوجود استيعاب الوقت * وشروط بقائه ان لا يمضي عليه وقت فرض الا والحدث الذي ابتلى به هو جديفه هكذا في التبيين * المستحاضة ومن به سلس البول أو استطلاق البطن أو انقلاط الریح أو عرف دائم أو جرح لا يرقأ يتوضأ لو فت كل صلاة ويصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من القرائض والنوافل هكذا في البحر الرائق * وان توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع وتم الانقطاع باستيعاب الوقت الثاني أعاد كذا في شرح منية المصلی لبراهيم الحلبي * وكذا اذا انقطع في خلال الصلاة وتم الانقطاع هكذا في المضمرات * ويصل الوضوء عند خروج وقت المفروضة بالحدث السابق هكذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في المحيط في نواقض الوضوء * حتى لو توضأ للعدور لصلاة العيد له أن يصلي الظهر به عند أي حنية ومحمد وهو الصحيح لانها بمنزلة صلاة النجی * ولو توضأ مرة لا ظهر في وقته وأخرى فيه لا يعصر فعنه ما ليس له أن يصلي العصر به هكذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وانما تنقض طهارتها اذا توضأت والدم سائل أو سال بعد الوضوء في الوقت حتى لو توضأت والدم منقطع ثم خرج الوقت وهي على وضوء لها أن تصلي بذلك ما لم يسيل أو تتحد حدثاً آخر كذا في التبيين * ان توضأت في وقته بلا حجة فسأل يتوضأ وكذا ان توضأت لحدث آخر غير السيلان فسأل كذا في الكافي * رجل به جذري منه ما هو سائل فتوضأ ثم سأل الذي لم يكن سائلاً لنقض وضوءه كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا سال الدم من أحد مخبريه فتوضأ ثم سأل من المخبر الآخر فعليه الوضوء هكذا في البحر الرائق * المستحاضة اذا توضأت واقتبعت الصلاة النافلة فلما صلت مناركة خرج الوقت فعدت الصلاة ولزمها القضاء حنيطاً هكذا في الظهيرية * متى قدر المعذور على رد السيلان برباط أو حشو أو كان لو جلس لا يسيل ولو قام سال وجب رده ويخرج برده عن أن يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا منعت الدرور فانها حائض كذا في البحر الرائق * النفساء والمستحاضة اذا احتشيت لا تخرج من أن تكون نفساء أو مستحاضة كذا في التبيين * ولو كان في عينه رمد أو عمش يسيل دمه هائو ثم بالوضوء وقت كل صلاة لاحتمال كونه صديداً هكذا في التبيين * اذا كان به جرح سائل وقد شت عليه خرقه فأصابها الدم أكثر من قدر الدم أو أصاب ثوبه ان كان بحال أو غسله يتجسس ثانياً قبل الفراغ من الصلاة جاز أن لا يغسله وصلى قبل أن يغسله والا فلا هذا هو المختار هكذا في المضمرات * رجل رعد أو سال عن جرحه الدم ينظر آخر الوقت فان لم ينقطع توضأ وصلى قبل أن يغسله قبل خروج الوقت كذا في الذخيرة

(الباب السابع في النجاسة وأحكامها وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في تطهير الانجاس) ما يطهره النجس عشرة * (منها) الغسل بجمود تطهير النجاسة بالماء وبكل مانع طاهر يمكن ازالته به كالحلل وماء الورد ونحوه مما اذا عصر انعصر كذا في الهداية * وما لا يعصر كالدهن لم يجز ازالته به كذا في الكافي * وكذا الدبس واللبن والعصير كذا في التبيين * ومن المائعات الماء المستعمل وهذا قول محمد ورواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى هكذا في الزاھدي * وازالتان كانت مرتبة بإزالة عينها أو أثرها ان كانت شيئاً يزول أثره ولا يعبر فيه العدد كذا في المحيط * فلوزالت عينها مرة ككتفي بها ولولم

(٦ الفتاوى اول) بذراعيه كان حدثاً وان كان قاعداً مستويا للتيمة على الارض مستوفاً مستكنه ولم يسند نظره الى شيء لا وضوء عليه * وان نام قاعداً واضعاً اليتمه على عقبه كما يفعله الكلب لا وضوء عليه في قول أبي يوسف رحمه الله * وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله * وان نام قاعداً مستويا للتيمة على الارض مستفداً الى حائط أو الى اسطوانة عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا وضوء عليه * وهكذا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله * وان نام متربعا وقد أسند نظره الى شيء قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله لا يكون حدثاً * وقال الطحاوي

رحمه الله ان كان بحال لو ازيل السند بسقط فهو حديث والا فلا * وان نام جالساً وهو كان يتمايل ورعا يزول مقعده عن الارض قال شمس
الائمة الحلو اني رحمه الله ظاهر المذهب انه لا يكون حدثاً وان نام جالساً وسقط قال شمس الائمة الحلو اني رحمه الله ظاهر المذهب عن أبي
حنيفة رحمه الله انه انما انتبه قبل أن يزول مقعده عن الارض لا ينقض وضوءه * وان انتبه بعد ما زال مقعده عن الارض انتقض وضوءه
سقط أو لم يسقط وان نام قاعداً (٤٣) متوركا فهو بمنزلة ما لو نام قاعداً وهو كان يتمايل ورعا يزول مقعده عن الارض * وحقيقة

المعنى في ذلك ان المعتبر
استرخاء المفاصل فاذا لم
يسقط على وجهه ولم يقرب
الى السقوط حتى انتبه فقد
انعدم الاسترخاء * وان نام
على رأس التنوير وهو جالس
قد ادلى رجله كان حدثاً
لان ذلك سبب لاسترخاء
المفاصل * وان نام على ظهر
الدابة في سرج أو كاف
لا ينقض وضوءه لعدم
استرخاء المفاصل * النعاس
لا ينقض الوضوء وهو قليل
نوم لا يشبه عليه أكثر
ما يقال ويجرى عنده *
السكران اذا أفاق ان كان
سكراناً لا يعرف الرجل من
المراة عليه الوضوء لانه بمنزلة
الانعام * مس الذكر أو المرأة
لا ينقض الوضوء عندنا

* فصل فيما يوجب
الغسل *

أسباب الغسل ثلاثة
الجنابة والحيض والنفاس
* الجنابة تثبت بسببين
أحدهما انفصال المني عن
شهوة والثاني الإيلاج في
الآدمي * واختلفت عبارات
السلف في الإيلاج الذي
يعلق به الجنابة * عن محمد

تزل بثلاثة تغسل الى أن تزول كذا في السراجية * وان كانت شياً لا يزول أثره لا بعشقة بأن يحتاج في
ازالته الى شيء آخر سوى الماء كالصابون لا يكف بازالته هكذا في التبيين * وكذا لا يكف بالماء المغلي بالنار
هكذا في السراج الوهاج * وعلى هذا قالوا الوصبغ ثوبه أو يده بصيغ أو حناء نجسين يغسل الى أن صفاء الماء
يطهر مع قيام اللون كذا في فتح القدير * واذا غمس الرجل يده في السمن النجس أو أصاب ثوبه ثم غسل اليدين أو
الثوب بالماء من غير حرض وأثر السمن باق على يده يطهر * وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وهو الأصح هكذا في
الذخيرة * وان كانت غير مريبة يغسلها ثلاث مرات كذا في المحيط * ويشترط العصر في كل مرة فيما
ينعصر ويبلغ في المرة الثالثة حتى لو عصر بعده لا يسيل منه الماء ويعتبر في كل شخص قوته وفي غير رواية
الاصول يكتب في العصر مرة وهو أرفق كذا في الكافي * وفي النوازل وعليه الفتوى كذا في التلويح *
والاول أحوط هكذا في المحيط * ولو عصره في كل مرة وقوته أكثر ولم بالغ فيه صيانة للثوب لا يجوز هكذا
في فتاوى قاضي خان * ان غسَلَ ثلاثاً فعصره في كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فأصاب شيئاً ان عصره في
المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالثوب والسيد وما تقاطر طاهر والا فلا كل نجس
هكذا في المحيط * وما لا ينعصر يطهر بالغسل ثلاث مرات والتجفيف في كل مرة لان التجفيف أثر في
استخراج النجاسة وحده التجفيف أن يخليه حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط فيه اليأس هكذا في التبيين
* هذا اذا تشربت النجاسة كثيراً وان لم تشرب فيه أو تشربت قليلاً يطهر بالغسل ثلاثاً هكذا في محيط
السرخسي * امرأة طجعت الحنطة أو اللحم في الخمر قال أبو يوسف يطبخ بالماء ثلاث مرات ويحفف في كل
مرة وقال أبو حنيفة لا يطهر أبداً وعليه الفتوى هكذا في المفهرات نافع عن النصاب والكبرى * اذا تجمس
ما لا ينعصر بالعصر كما اذا تشربت النجاسة في المصاب بان موه السكين بماء نجس أو كان الخبز والأجر
جديدين وقد وقعت الخمر فيه ما أو الحنطة اذا أصابته خمر وثمرت فيها وان تفتحت من الخمر عند أبي يوسف
رحمه الله تعالى يموت السكين بالماء الطاهر ثلاثاً ويغسل الأجر والخبز بالماء ثلاثاً ويحفف في كل
مرة فيطهر والحنطة تنقع في الماء حتى تشرب الماء كما تشربت الخمر ثم تجفف بفعل كذلك ثلاث مرات
ويحكم بطهارتها وان لم تنتفخ تطهر بالغسل ثلاثاً والتجفيف في كل مرة ويشترط أن لا يوجد طعم الخمر
ولا ريحها هكذا في المحيط * وان كان الأجر قديماً يكفيه الغسل ثلاثاً بدفعة واحدة كذا في الخلاصة
* تجس العسل يلقى في طخبر ويصب عليه الماء ويغلى حتى يعود الى مقداره هكذا ثلاثاً فيطهر * قالوا
وعلى هذا الدبس * الدهن النجس يغسل ثلاثاً بان يلقى في الخاية ثم يصب فيه ماء ويحرك ثم يترك حتى
يعلو الدهن فيؤخذ أو ينقب أسفل الخاية حتى يخرج الماء هكذا ثلاثاً فيطهر كذا في الزاهد * ثوب
نجس غسل في ثلاث جفان أو في واحدة ثلاثاً وعصر في كل مرة طهر لجران العادة بالغسل هكذا قالوا لم يطهر
لضاق على الناس * وغسل عضوف أو ان وغسل جنب لم يستنج في آثار كالثوب ويتجس الماء والاواني
والماء الرابع مطهر في الثوب لالعضولانه اقرب به كذا في الكافي * والماء الثلاثة نجسة متساوية
قالوا اذا أصاب شيئاً بطهر بالثلاث والثاني بالثلاث والثالث بالواحد كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح
كذا في التنوير * ويكون حكمه في الثوب الثاني مثل حكمه في الاول كذا في محيط السرخسي * ونظير
الاجابة الثالثة بعمالغسول كعروة القمعة وجب الخمر التي تخللت فيه هكذا في الزاهدي * خف بطانة

رحمه الله تعالى اذا التقي الختان وتوارت الحشفة يجب الغسل * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا توارت الحشفة

في قبل أو دبر من الآدمي يجب الغسل على الفاعل والمفعول به وهو الصحيح فان الإيلاج في الدبر يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به
وان لم يوجد فيه التفاهة لثانين * والإيلاج في البهائم لا يوجب الغسل ما لم ينزل لانه ناقص في قضاء الشهوة بمنزلة الاستمتاع بالكف فلا
يوجب الغسل بدون الانزال * والإيلاج في الميتة بمنزلة الإيلاج في البهائم لكان النقصان في قضاء الشهوة وكذا الإيلاج في الصغيرة التي

لا يجامع مثلها الاوجب الغسل في قول محمد رحمه الله تعالى بدون الانزال * انا أنى الرجل امرأته وهي عذراء أو جامعه فمما يحدون الفرج لا يغسل عليه ما لم ينزل لأن قيام العذرة يمنع مواراة الحشفة وبدونها لا يجب الغسل ما لم ينزل * ولا يغسل على المرأة أيضا ما لم تنزل لأنه عدم السبب في حقها وهي مواراة الحشفة * وكذلك إذا كانت ثيبا ولم تتوار الحشفة * فان خرج منه ودى أو مذى كان عليه الوضوء * إذا جومت المرأة فمما دون الفرج ووصل الخنى إلى وجهها وهي يكرأ وثيب لا يغسل (٤٣) عليها الفقد السبب وهو الانزال أو

مواراة الحشفة حتى لو جبت كان عليها الغسل لوجود الانزال * غلام ابن عشر سنين جامع امرأته البالغة عليها الغسل لوجود السبب وهو مواراة الحشفة بعد توجبه الخطاب ولا يغسل على الغلام لأنه عدم الخطاب إلا أنه يؤمر بالغسل اعتيادا وتخلقا كما يؤمر بالطهارة والصلاة * ولو كان الرجل بالغاً والمرأة صغيرة فالجواب على العكس * وجاع الخصى يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به لمواراة الحشفة * وإذا اغتسلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بقية مني الزوج لا يلزمها إعادة الغسل في قولهم لأن الخارج إذا لم يكن مني المرأة كان بمنزلة الحدث * المرأة إذا احتلمت ولم يخرج منها الخنى حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه قال ما لم يخرج المني من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الأحوال كلها * وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله واليه أشار الحاكم الشهيد في المختصر فإنه قال * والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي

ساق من كبراس فدخل في خروقه ما نجس فغسل الخف ودلكه باليد ثم ملأه الماء ثلاثاً وأوراقه إلا أنه لم يتباً له عصر العكر باس فقد طهر الخف كذا في المحيط * وفي النوازل المختار أنه يترك في كل مرة حتى يتقطع التقاطير كذا في التارخانية * الخف الخراساني الذي صرعه موشى بالغزل بحيث صار ظاهره كله غزلاً فأصابته النجاسة تحتها فإنه يغسل ثلاثاً ويجفف كل مرة وقال بعضهم يغسل مرة ويترك حتى يتقطع التقاطير ثم يغسل ثانياً وثالثاً كذلك وهذا أصح والأول أحوط كذا في الخلاصة * الأرض أو الشجر إذا أصابته النجاسة فاصابه المطر ولم يبق لها أثر يصير طاهراً وكذا الخشب إذا أصابته النجاسة فاصابه المطر كان ذلك بمنزلة الغسل * الأرض إذا تجمعت بيوت وأحتاج الناس إلى غسلها فإن كانت رخوة يصب الماء عليها ثلاثاً فتنظف وإن كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها وتندلك ثم تنشف بصوف أو خرقة يفعل كذلك ثلاث مرات فتنظف وإن صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة ولم يبق ريحها ولا لون لها وتركت حتى جفت تنظف كذا في فتاوى قاضيان * حصير أصابته نجاسة فإن كانت النجاسة يابسة لا بد من الدلك حتى تلين وإن كانت رطبة إن كان الحصير من قصب أو ما أشبهه يطهر بالغسل ولا يحتاج فيه إلى شيء آخر كذا في المحيط * ويطهر بلا خلاف لأنه لا ينشف النجاسة كذا في فتاوى قاضيان * وإن كان من بردي أو ما أشبهه يغسل ويجفف في كل مرة فتنظف عند أبي يوسف كذا في منية المصلي * وعليه الفتوى كذا في شرحها لأبراهيم الحلبي * البردي إذا ألقى في الماء النجس في الابتداء على قول أبي يوسف وعليه المشايخ يغسل ثلاث مرات ويصير في كل مرة أو يجفف في كل مرة فتنظف كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الحمام وهكذا في الخلاصة * البساط النجس إذا جعل في نهر وترك ليلة حتى جرى الماء عليه طهر كذا في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في شرح منية المصلي لأبراهيم الحلبي * الكوز إذا كان فيه خمر فطهره أن يجعل فيه الماء ثلاث مرات كل مرة ساعة أن كان الكوز جديداً وهذا عند أبي يوسف رحمه الله هكذا في الخلاصة * دن الخمر إذا غسل ثلاثاً وكان عتيقاً مستملاً يطهر كذا في فتاوى قاضي خان * هذا إذا لم يبق رائحة الخمر كذا في التارخانية تأقلاً عن الكبرى * الجلد المدبوغ إذا أصابته نجاسة إن كان صلباً لا ينشف النجاسة لصلابته يطهر بالغسل في قولهم وإن كان ينشف النجاسة إن أمكن عصره يغسل ثلاثاً ويعصر في كل مرة فيطهر وإن كان لا يمكن عصره عند أبي يوسف يغسل ثلاثاً ويجفف في كل مرة كذا في فتاوى قاضي خان * إذا تجمعت من أطراف الثوب ونسبه فغسل طرفاً من أطراف الثوب من غير تحريك بطهارة الثوب واختار * فلو صلى مع هذا الثوب صلوات ثم ظهر أن النجاسة في الطرف الآخر يجب عليه إعادة الصلوات التي صلى مع هذا الثوب كذا في الخلاصة * والاحتياط أن يغسل جميع الثوب * وكذا إذا علم أنه أصاب الكرم ولا يدرى أي الكين غسلها هكذا في محيط السرخسي * الثوب إذا تجمعت ووجب غسله ثلاث مرات فغسل يوماً مرة ويوماً مرة تين جاز لحصول المقصود كذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيما يقع في البئر * (ومنها المسح) * إذا وقع على الحديد الصقيل الغير الخشن كالسيف والسكين والمرأة ونحوها نجاسة من غير أن يموت بها فكم يطهر بالغسل يطهر بالمسح خرقة طاهرة هكذا في المحيط * ولا فرق بين الرطب واليابس ولا بين ما له جرم وما لا جرم له كذا في التبيين * وهو المختار للفتوى كذا في العناية * ولو كان خشناً أو منقوشاً لا يطهر بالمسح كذا في التبيين * إذا مسح موضع الحجمة ثلاث خرافات رطب نظاف أجزاء من

احتلام الرجل لا بد من خروج الخنى فكذا احتلام المرأة إلا أن الفرج الخارج منها بمنزلة الاثنين فيعتبر الخروج من الفرج الداخل إلى الفرج الخارج * وقال بعضهم إذا وجدت المرأة لذة الانزال كان عليها الغسل ذكر في صلاة ابن عبد الله بن المبارك امرأة قالت معي جنني يأتي في النوم مراراً وأجد في نفسي ما أجده إذا جامعني زوجي قال لا يغسل عليها وليس للرجل أن يجامع امرأته إذا كان الحجاب الخفى بين القبيل والذبر قد انقطع إلا أن يحكمها ياتنها في قبلها من غير تعد * إذا احتلم الرجل وانفصل الخنى عن موضعه إلا أنه لم يظهر على رأس

الاحليل لا يلزمه الغسل لان الجنابة تنعاق بخروج المني وهو الانتقال من موضع الى موضع لمحقه حكم التطهير * وفي المرتد كزنااته
يعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج * اذا استيقظ الرجل من منامه وهو يتيقن بالاحتلام ولم ير شيئاً ولا يتذكر الانزال
لا يغسل عليه * وان اتبعه ورأى على فراشه أو خذذه نياً كان عليه الغسل تذكر الاحتلام أو لم يتذكر * وان رأى المني يلزمه الغسل
في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما (٤٤) الله تذكر الاحتلام أو لم يتذكر * وقال أبو يوسف رحمه الله ان تذكر الاحتلام يلزمه

الغسل والا فلا * وفي صلاة
الاصل اذا استيقظ وعنده
انه لم يحتمل وجود بلاء عليه
الغسل في قول أبي حنيفة
ومحمد رجهما الله * الجنب
اذا اغتسل قبل أن يبول
وصلى جازت صلاته فان
خرج منه المني بعد ذلك كان
عليه الغسل في قول أبي
حنيفة ومحمد رجهما الله
خلافاً لأبي يوسف رحمه الله
ولا يعيد ما صلى * وعن هذا
الخلاف اذا استمتع بالكف
فلما انفصل المني أخذ باحليله
حتى سكنت شهوته ثم خرج
المني وكذا اذا جامع امرأته
فيما دون الفرج أو احتلم
فاستيقظ قبل خروج المني
فأخذ بذنبه حتى سكنت
شهوته ثم خرج منه المني
كان عليه الغسل في قول أبي
حنيفة ومحمد رجهما الله
* ولو اغتسل بعد ما بال ثم
خرج منه مني أو مذي
لا يغسل عليه في قولهم *
اذا استيقظ الرجل من
منامه فوجد على طرف
احليله بلاء لا يدري انما مني
أو مذي فانه يغتسل الآن
يكون قد انتشر ذكره قبل

الغسل لانه يعمل على الغسل كذا في محيط السرخسي * (ومنها) الفرق في المني * المني اذا أصاب الثوب
فان كان رطباً يجب غسله وان جف على الثوب أجزأ فيه الفرق استحبنا كذا في العناية * والصحيح انه
لا فرق بين مني الرجل والمرأة * وبقاء أثر المني بعد الفرق لا يضر كبقائه بعد الغسل هكذا في الزاهدي * ولو
كان رأس ذكره نجساً بالبول لا يظهر بالفرق كذا في محيط السرخسي * وان أصاب بدنه لا يظهر الا بالغسل
رطباً كان أو يابساً وهو مروي عن أبي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي ناقلاً عن الاصل * وهكذا في فتاوى
قاضي خان واخلاصة * قال مشايخنا يظهر بالفرق لان البلوى فيه أشد كذا في الهداية * ولونه قد المني الى
البطانة يكتفي بالفرق هو الصحيح كذا في الجوهر النيرة وهكذا في التبيين * خف أصابه مني ان كان يابساً
يجوز فيه الفرق كذا في الكافي * المني اذا فرق عن الثوب وذهب أثره فأصابه ماء فيه روايتان المختار انهما
يعود نجساً كذا في الخلاصة * (ومنها) اخذ ذلك الخف اذا أصابته النجاسة ان كانت متجسدة
كالعدرة والروث والمني يظهر بالحث اذا يئست وان كانت رطبة في ظاهر الرواية لا يظهر الا بالغسل وعند أبي
يوسف اذا مسحه على وجه البالغة بحيث لا يبقى لها أثر يظهر وعليه الفتوى لعموم البلوى كذا في فتاوى
قاضي خان * وان لم تكن النجاسة متجسدة كالخمر والبول اذا التصق بهما مثل التراب أو التي عليها فسحها
يطهر وهو الصحيح هكذا في التبيين * وعليه الفتوى للضرورة كذا في معراج الدراية * وفي فتاوى الحجة
الفر واذأ أصابته النجاسة المتجسدة ويستطهر بذلك كما يظهر الخف كذا في المصنوعات * (ومنها) الخفاف
وزوال الاثر * الارض تطهر باليس وذهب الاثر للصلاة لا للتييم هكذا في الكافي * ولا فرق بين الخفاف
بالشمس والنار والريح والظل كذا في البحر الرائق * ويشارك الارض في حكمها كل ما كان ثابتاً فيها
كالحيطان والاشجار والكلا والقصب مادام قائماً عليها فاذا قطع الحشيش والخشب والقصب وأصابته
النجاسة لا يظهر الا بالغسل كذا في الجوهر النيرة * الاجرة اذا كانت مفروشة فخفها حكم الارض
تطهر بالخفاف * وان كانت موضوعة تنقل وتحول لا بد من الغسل هكذا في المحيط * وكذا الحجر واللبنة
هكذا في منية المصلي * فان قلع بعد ذلك هل يعود نجساً فيه روايتان كذا في فتاوى قاضي خان * المحصى
حكمه حكم الارض اذا كان فيها أو ما اذا كان على وجه الارض لا يظهر كذا في المحيط * وهكذا في منية المصلي
* واذا طهرت الارض بالخفاف ثم أصابها الماء الصحيح أنه لا يعود نجساً ولورث عليها الماء وجلس عليها
لا بأس به هكذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها) الاحراق * السريقين اذا احرق حتى صار رماداً فعند محمد
يحكم بطهارته وعليه الفتوى هكذا في الخلاصة * وكذا العذرة هكذا في البحر الرائق * اذا احرق رأس
الشاة ملطخاً بالدم وزال عنه الدم يحكم بطهارته * الطين النجس اذا جعل منه الكور أو آلة در فطبخ يكون
طاهراً هكذا في المحيط * وكذا اللبن اذا لبس بالماء النجس واحرق كذا في فتاوى الغرائب * اذا سحرت المرأة
التورث مسحته بخرقة مبتلة بنجاسة ثم خبز فيه فان كانت حرارة النار كانت به الماء قبل الصاق الخبز
بالتورث لا يتنجس الخبز كذا في المحيط * سعر التنوير بالاختاء والارواح يكره الخبز فيه ولورثه بالماء بطلت
الكراهة كذا في القنية * (ومنها) الاستحالة * تحلل الحجر في خاية جديدة طهرت بالاتفاق كذا في القنية
* الخبز الذي عجن بالخر لا يظهر بالغسل ولو صب فيه الخل وذهب أثره يظهر كذا في الظهيرية * الرغيف اذا
ألقى في الخمر صار الخمر خلافاً للصحيح انه طاهر اذا لم يتبق رائحة الخمر وكذا البصل اذا ألقى في الخمر ثم تحلل لان

النوم فلما استيقظ وجد البلاء فها هنا لا يغسل عليه لانه اذا كان منتشراً قبل النوم فما وجد من البلاء بعد الانتباه يكون
من آثار ذلك الانتشار فلا يلزمه الغسل الآن يكون أكثر أرباباً منه من خيفة يلزمه الغسل * أما اذا كان ذكره مساً كنا حين نام
يجعل تلك البلاء له منياً ويلزمه الغسل * قال شمس الأعنة المالوف رحمه الله تعالى هذه مسألة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فلا
بدن - فقهها * اذا نام الرجل قائماً أو قاعداً أو ماشياً فوجد منياً كان عليه الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى بغزلة ما لو نام

مضطجعه الرجل اذا صار معنى عليه ثم افاق فوجد مذيالاً او الاغسل عليه * وكذا السكران اذا افاق ثم وجد مذيالاً * وليس هذا كالنوم لان ما يراه النائم سببه ما يجده من اللذة والراحات التي تمنحها الشهوة وأما الانغماس في السكر فليس من أسباب الراحة * اذا نام الرجل والمرأة في فراش واحد فالاستيقاظ وجد انبيا بينهما وكل واحد منهما ما ينكر الاحتلام وان يكون ذلك منه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الغسل عليه ما احتياطا * وقال غيره ان كان الماء غليظاً يبض فهو من (٤٥) الرجل وان كان رقيقاً أصفر فهو من المرأة * وقال بعضهم ان

ما فيه من اجزاء الخمر صار خلاها كذا في فتاوى قاضيان * الخمر اذا وقعت في الماء أو الماء في الخمر ثم صارت خلطاً طهر كذا في الخلاصة * واذا صب الخمر في المرقعة ثم انخل ان صارت المرقعة كالخل في الجوضة طهرت هكذا في انظهيرية * فأرة وقعت في الخمر ثم استخرجت قبل التفتت ثم صارت خللاً لا يابس باكله * وان تفسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صارت الخمر خللاً لا يابس باكله * وكذا الكلب اذا ولغ في عصير ثم تخمر ثم تخلل لا يابس باكله لان لعب الكلب قائم فيه وانه لا يصير خلا كذا في فتاوى قاضيان * وكذا اذا وقع البول في الخمر ثم تخلل كذا في الخلاصة * الخلل النجس اذا صب في خرفصار خلا يكون نجساً لان النجس لم يتغير كذا في فتاوى قاضيان * الحمار والخنزير اذا وقع في الملهة فصار ملهاً أو بئر البالوعة اذا صار طيناً طهر عندهما خلا فلا يوسف رحمه الله كذا في محيط السرى * دن العصور اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان وانقص ثم صارت خللاً انخل فيه حتى طال مكثه وارتفع بخار الخلل الى رأس الدن يصير طاهراً * وكذا الثوب الذي أصابه الخمر اذا غسل بالخل كذا في فتاوى قاضيان * جعل الدهن النجس في الصابون يفتي بطهارته لانه تغير كذا في الراهدى * (ومنها) الدباغ والدكة والنزح وقدم كل منها بالتفصيل * (وعما يتصل بذلك مسائل) * اذا اصابت النجاسة بعض أعضائه وحسبها بلسانه حتى ذهب اثرها يطهر وكذا السكين اذا تنجس فلمسه بلسانه أو مسحه بريقه هكذا في فتاوى قاضيان * ولو لحس الثوب بلسانه حتى ذهب اثره فطهر كذا في المحيط * اذا قام على الفم وتوضأ ولم يغسل فاه حتى صلى جازت صلاته لانه يطهر بالبراق * الصبي اذا قام على ثدي الام ثم مص الثدي مراراً يطهر كذا في فتاوى قاضيان * المخلوج النجس اذا ندف ان كان الكل أو النصف نجساً لا يطهر وان كان يسيراً بحيث يتخلل ان يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته كالكدس اذا تنجس فقسيم بين الدهقان والعامل يحكم بطهارته كذا في الخلاصة * الخنطة تداس بالخمر يتبول وتورث ويصيب بعض الخنطة ويختلط ما أصيب منها بغيره قالوا لو عزل بعضهم او غسل ثم خلط الكل ابعج تناولها * وكذلك لو عزل ووهبه من انسان أو نصدق به عليه كذا في الذخيرة * اذيب القلي (١) النجس طهر بخلاف الموم كذا في القنية * القارة لومات في السن ان كان جامداً أو قروماً حوله ورمي به والباقي طاهر يؤكل وان كان مائعاً لم يؤكل وينتفع به من غير جهة الاكل مثل الاستصباح وديبغ الجلد هكذا في الخلاصة * واذا ديبغ به يؤمر بالغسل ثم ان كان ينصرف يغسل ويعصر ثلاث مرات وان كان لا ينصرف عند أبي يوسف رحمه الله يغسل ثلاث مرات ويجفف في كل مرة كذا في البدائع * وحدا الحامدان اذا أخذ من ذلك الموضع لا يستوى من ساعته وان كان يستوى فهو مائع هكذا في فتاوى الغرائب

(١) الفصل الثاني في الاعيان النجسة * وهي نوعان * (الاول) المغلظة وعنى منها قدر الدرهم واختلفت الروايات فيه * والصحيح أن يعتبر بالوزن في النجاسة المتجسدة وهو ان يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المتقال وبالمساحة في غير ما هو قدر عرض الكف (٢) هكذا في التبيين والكافي وأكثرا فتاوى * والمتقال وزنه عشرون قيراطاً * وعن شمس الأئمة يعتبر في كل زمان بدرهمه والصحيح الاول هكذا في السراج الوهاج ناقلاً (١) قوله القلي هو ازصاص والموم بالضم الشمع اه قاموس (٢) قوله عرض الكف قال في شرح الوقاية المراد بعرض الكف عرض مقعر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع اه من هامش الاصل

من المرأة * وقال بعضهم ان وقع طولاً فهو من الرجل وان كان مسدوراً فهو من المرأة * وعلى الرجل غن ماء الاغتسال والوضوء للمرأة لانهم من الحيوان الدائرة فيكون بمنزلة الماء كالماء والماء الكافر اذا أجذب ثم أسلم قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى عليه الغسل * قال ولوحاضت الكافرة ثم طهرت من حیضها ثم أسلمت لا يغسل عليم وأشار الى الفرق في السير الكبير قال لان السبب في حق الجنب هو الجنبانية والجنبانية بما يستدام فكان لدوامها حكم الابتداء فيصير كأنه أجذب بعد الاسلام * وأما السبب في حق المرأة انقطاع الحيض وذلك مما لا يستدام فلم يوجد السبب بعد الاسلام * وقال بعضهم لا يغسل عليهم * وافرقت هذا القائل بين هذا وبين الكافر المحدث اذا أسلم ثم أراد أن يصلى كان عليه الوضوء قال لان السبب في حق المحدث هو القيام الى الصلاة وذلك وجد بعد الاسلام بخلاف الحيض والجنبانية فان غم لم

يوجد السبب بعد الاسلام * وهذه فصول أربعة الاول والثاني والثالث الصبي اذا بلغ بالاحتلام والرابع المرأة اذا بلغت بالحيض بعضهم قالوا في المرأة اذا بلغت يجب الغسل وفي الصبي لا يجب * والا حوط وجوب الغسل في الفصول كلها * المرأة اذا اجنبت ثم حاضت ان شاءت اغتسلت وان شاءت أخرت الاغتسال لانه لا فائدة في التحجيل فانما ان كانت تحج من الجنبانية لا تخرج من الحيض وحكمها واحد اذا أمنى الرجل من غير شهوة وانتشار لا يغسل عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وان بال الرجل خرج منه منى ان كان

ذكره منتسرا كان عليه الغسل والا فلا الرجل اذا كان غايه شيق وفراط شهوة قالوا انه ان يغسل يتركه لتسكين الشهوة ولا تقول هو ماجور على ذلك فعن أبي حنيفة رحمه الله انه قال حسبك أن تجزأ أسابرك أسرجا * الحنجب اذا أراد أن يأكل أو يشرب فالتسحب له أن يغسل يديه وفاه وان ترك لأبأس به * واختلفوا في الحائض قال بعضهم هي والحنجب سواء * وقال بعضهم لا يتسحب هاهنا لان الغسل لا يزول نجاسة الحيض عن الفم واليد بخلاف الجنابة (٤٦) * وينبغي للحنجب أن يدخل أصبعه في سترته عند الاغتسال * وان علم انه يصل الماء

عن الايضاح * كل ما يخرج من بدن الانسان مما يوجب خروجه الوضوء أو الغسل فهو مغلط كالغائط والبول والمني والمذي والودي والقيح والصد يد والقيح * اذا ملأ الفم كذا في البحر الرائق * وكذا دم الحيض والنفاس والاستحاضة هكذا في السراج الوهاج * وكذلك بول الصغير والصغيرة كلاهما كذا في الاختصار شرح المختار * وكذلك الخمر والدم المسفوح وطعم الميتة وبول ما لا يؤكل والروث واخناه البقر والعذرة ونحو الكلب وخره السجاج والبط والاوز نجس نجاسة غليظة هكذا في فتاوى قاضيان * وكذا خمر السباع والسنور والفأرة هكذا في السراج الوهاج * بول الهررة والفأرة اذا أصاب الثوب قال بعضهم يفسد اذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر هكذا في فتاوى قاضيان والخلاصة * خمر الحية وبولها نجس نجاسة غليظة وكذا خمر الملق كذا في التارخانية * ودم الحية والوزغة نجس اذا كان سائلا كذا في الظهيرية * فاذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة كذا في المحيط * (والثاني الخفيفة) وعنهما ما دون ربع الثوب كذا في أكثر المتون * اختلفوا في كيفية اعتبار الربع قيل يعتبر ربع طرف أصابته النجاسة كالذيل والكم والدخريص ان كان المصاب ثوبا وربيع العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدنا وصحبه صاحب التحفة والمحيط والبدائع والمجتبي والسراج الوهاج * وفي الحقائق وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق * وبول ما يؤكل لحمه والفرس وخره طير لا يؤكل مخفف هكذا في الكثر * وخفة النجاسة تظهر في الثوب بدون الماء كذا في الكافي * دم الشهيدي ما دام عليه طاهر واذا أبيض منه كان نجسا ومرة كل شيء كبوله كذا في الظهيرية * البول المنتضخ قدر رؤس الاربعه والضرورة وان امتلا الثوب كذا في التبيين * وكذا قدر الجانب الآخر هكذا في الكافي والتبيين * هذا اذا كان الانتضاح على الثياب والابدان اما اذا انتضخ في الماء فانه ينحسه ولا يعني عنه لان طهارة الماء آكد من طهارة الابدان والثياب والمكان كذا في السراج الوهاج * ولو كان المنتضخ مثل رؤس المسلة منع كذا في البحر الرائق * (ومما يصل بذلك مسائل) * جلد الحية نجس وان كانت مذبذبة لانه لا يحتمل الدباغة هكذا في الظهيرية * قبض الحية الصحيح انه طاهر كذا في الخلاصة * لعاب النائم طاهر سواء كان من الفم أو منبثا من الخوف عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وعليه الفتوى * واما لعاب الميت فقد قيل انه نجس هكذا في السراج الوهاج * مله ودود القز وعينه وخرؤه طاهر كذا في القنية * وذرق ما يؤكل لحمه من الطير طاهر عندنا مثل الحمام والعصافير كذا في السراج الوهاج * والصحيح ان لبن الاثان طاهر كذا في التبيين * وهكذا في منية المصلي * وهو الاصح كذا في الهداية * ولا يؤكل كذا في النهاية والخلاصة * وما يبقى من الدم في عروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وان فحش كذا في فتاوى قاضيان * وكذا الدم الذي يبقى في اللحم لانه ليس بمسحوق هكذا في محيط السرخسي * وما لزق من الدم السائل باللحم فهو نجس كذا في منية المصلي * دم الكبد والطحال ليس بنجس كذا في خزائن الفتاوى * ودم البق والبراغيث والقمل والكتان (١) طاهر وان كثر كذا في السراج الوهاج * ودم السمك وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله كذا في فتاوى قاضيان * بعرة الفأرة وقعت في قر الحنطة فطخت والبعرة فيها أو وقعت في قردهن لم يفسد الدقيق والدهن ما لم يتغير طعمهما * قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ * وفي مسائل أبي حفص في بعرة الفأرة اذا وقع في الرب أو اخلل انه لا يفسد هكذا في

من غير ادخال الاصبع أجزاء * ومن احتلم في المسجد ينبغي أن يخرج من ساعته فان كان ذلك في جوف الليل وحاف الخروج يتسحب له أن يقيم * اذا توضأ المحدث أو اغتسل الحنجب بعد البول ثم رأى على ذكره بلالا ولا يعلم أنه ماء أو بول فانه يعيد الوضوء * وان اعترض له ذلك في الصلاة والشيطان يوسوسه بذلك كثيرا وهو لا يتيقن بالنجاسة فانه يصلي في مسلاته ولا يلة فتب اليه حتى يستيقن انه بول وينبغي لمن أسلى بذلك أن ينضح فرجه بالماء حتى اذا رأى بلالا يجعل ذلك من الماء لمن البول

* (فصل في المسح على الخفين) *

المسح على الخفين جائز عند عامة العلماء بأكثر مشهورة قريبة من المتواتر روى عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه انه سئل عن السنة والجماعة فقال السنة تحب الشيخين ولا تطعن في اثنين وتحب على الخفين * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال من السنة أن تفضل الشيخين وتحب

الخفين وترى المسح على الخفين * وعن النكر خي رحمه الله تعالى من أنكر المسح على الخفين يحنى عليه الكفر وكل من أنكر ذلك من الصحابة رضي الله تعالى عنهم فقد رجع عنه قبل موته * والخف الذي يجوز عليه المسح ما يكون صالحا لقطع المسافة والمنشئ المتتابع عادة ويسترا الكعبين وما تحتها * وصورة المسح على الخفين أن يصعد أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد يدها الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين أصابعه وان بدأ من أصل الساق وتعالى الى الأصابع جاز

(١) قوله والكان هو بوزن رمان دويته حرام الساعة قاموس المحيط

ولا يسن فيه التكرار وان مسح برؤس الاصابع وجا في اصول الاصابع والكف لا يجوز الا ان يساغ ما تبل من الخف عند الوضع مقدار الواجب وذلك ثلاثة أصابع من أصغر أصابع اليد * وان مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز * وان مسح بالابهام والسبابة ان كانتا مفتوحتين جاز لان ما بينهما مقدار اصبع آخر وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس وان مسح بأصبع واحد ثم بلها فمسح الخف ثانيا وثالثا ان مسح كل مرة غير الموضع الذي مسحه جاز كانه مسح بثلاثة أصابع ويجوز المسح على الخف بيال الغسل (٤٧) كانت البلبة قاطرة أو لم تكن ولا يجوز

ببل بعد المسح * ونفسه
اذا توضأ ثم مسح الخف بيده
بقيت على كفه بعد الغسل
جاز ولو مسح برأسه ثم مسح
الخف بيده بقيت على الكف
بعد المسح لا يجوز لانه مسح
الخف بيده مستعمله بخلاف
الاول * ولا يصح بعد مضى
المدة * ومدة المقيم يوم وليلة
* ومدة المسافر ثلاثة أيام
وأيها * يعتبر المدة من وقت
الحديث لامن وقت اللبس
ولامن وقت المسح عندنا
* ونفسه ذلك ان المقيم اذا
أحدث به مد طوع الفجر
فتوضأ ودام على وضوئه الى
الخضوة وليس خفيه ثم
أحدث بعد الزوال ولم يتوضأ
حتى دخل وقت العصر ثم
توضأ فانه يصح الى ما بعد
الزوال من الغدو يعتبر المدة
من وقت الحديث بعد اللبس
واذا انقضت المدة وهو على
وضوئه فانه ينزع خفيه
ويغسل رجله خاصة *
وان انقضت مدة المسح وهو
محدث فانه ينزع خفيه
ويستقبل الوضوء * ولو نزع
خفيه قبل انقضاء مدة المسح
أو نزع احدي الخفين وهو
على وضوئه فانه ينزع خفيه
ويغسل رجله * وان نزع

الحيط * ولو أصاب الثوب دهن نجس أقل من قدر الدرهم ثم انبسط فصارت أكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يمنع جواز الصلاة به أخذ الا كثرون هكذا في السراج الوهاج * وبه يؤخذ كذا في منية المصلي * اذا لف الثوب النجس في الثوب الطاهر والنجس رطب فظهرت ندوته في الثوب الطاهر لكن لم يصير رطبا بحيث لو عصر يسيل منه شيء ولا يتقاطر فالاصح أنه لا يصير نجسا وكذا الوسيط الثوب الطاهر على الثوب النجس أو على أرض نجسة مبتلة واثرت تلك النجاسة في الثوب لكن لم يصير رطبا بحال لو عصر يسيل منه شيء ولكن يعرف موضع الندوة فالاصح أنه لا يصير نجسا هكذا في الخلاصة * ولو وضع رجله المبلولة على أرض نجسة أو بساط نجس لا يتنجس وان وضعها جافة على بساط نجس رطب ان ابتلت تنجس ولا تعتبر الندوة هو المختار كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى * واذا جعل السريقين في الطين فطين به السقف فيدس فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس * السريقين الحاف أو التراب النجس اذا هبت به الريح فأصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه أثر النجاسة هكذا في فتاوى قاض خان * اذا هبت الريح بالعدرات وأصاب الثوب المبلول يتنجس ان وجدت رائحة النجاسة وما يصيب الثوب من بخارات النجاسات لا يتنجس بها وهو الصحيح هكذا في الظهيرية * دحان النجاسة اذا أصاب الثوب أو البدن الصحيح انه لا ينجسه هكذا في السراج الوهاج * وفي الفتاوى اذا حرق العذرة في بيت فعلا دحانه وبخاره الى الطابق وانه قد دم ذاب أو عرق الطابق فأصاب ماؤه ثوبا لا يندس استحسانا لم يظهر أثر النجاسة وبه أفتى الامام أبو بكر محمد بن الفضل كذا في الفتاوى الغياثية * وكذا الاصطبل اذا كان حار وعلى كونه طابق أو بيت البووعة اذا كان عليه طابق فغرق الطابق وتقاطر * وكذا الحمام اذا حرق فيه النجاسة فغرق حيطانها وكواها وقتا طر كذا في فتاوى قاض خان * لو استنجى بالماء ولم يمسحه بالماء بديل حتى فساغ ما تمهم على انه لا يتنجس ماحوله * وكذا لو لم يستنج ولكن ابتل السراويل بالعرق أو بالماء ثم فساغ كذا في الخلاصة * وكذا اذا دخل المربط في الشتاء وبدنه مبتل او دخل فيه شيء مبتل خفف من حره لا يتنجس الا ان يظهر أثره كصفرة ظهرت في السراويل المبتل أو في ذلك الشيء اذا نيس هكذا في النخبة * اذا نام الرجل على فراش فأصابه منى ويس فغرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر أثر البلب في بدنه لا يتنجس وان كان العرق كثرا حتى ابتل الفراش ثم أصاب بلل الفراش جسده فظهر أثره في جسده يتنجس بدنه كذا في فتاوى قاض خان * جار بال في الماء فأصاب من ذلك الرشاش ثوب انسان لا يمنع جواز الصلاة وان كثرت حتى يستيقن انه بول وكذا الورميت العذرة في المله فخرج منها رشاش فأصاب ثوبا لم يظهر أثره فيه يتنجس والا فلا هذا هو المختار وبه أخذ الفقيه أبو الليث سواء كان المله جاريا أو راكدا * وعن أبي بكر محمد بن الفضل اذا كان في رجل الفرس نجاسة فغذى في الماء فأصاب منه رشاش ثوب الراكب صار نجسا سواء كان الماء راكدا أو جاريا والاصح هو الاول للقاعدة المطردة ان البق لا يزول بالمشك هكذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلي * ذباب المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسد ما لان يغلب ويكثر كذا في فتاوى قاض خان * رجل أصابه طين أو مشي فيه ولم يغسل قدميه وصلى يجزيه ما لم يكن فيه أثر النجاسة الا ان يحتاط كذا في فتاوى قاض خان ناقلا عن الواقعات الحسامية * التراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس أو على العكس الصحيح ان الطين نجس كذا في فتاوى قاض خان * وبه أخذ الفقيه أبو الليث كذا في الخلاصة * التبن النجس اذا جعل في الطين اذا كان التبن قائما يرى عينه كان

بعض الخف فان خرج أكثر العقب الى الساق فهو بمنزلة ما لو خرج الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا خرج الاكثر من ظهر القدم فهو كخروج الكل * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا بقي في الخف مقدار ثلاثة أصابع من ظهر القدم لا ينتقض مسحه * ولو كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه * اذا لبس مكعبا لا يرى من كعبه أو قدميه الا مقدار اصبع أو أصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له * ولو لبس خفان فتن خرزه أو أصابه شيء يدخل فيه ثلاثة أصابع

إذا دخلت إلا أنه لا يرى شيء من قدميه جاز عليه المسح لأن المانع انكشاف ما يجب غسله ولم ينكشف وكذا إذا ظهر أصبع أو أصبعان * وكذا لو كان طول الخرق أكثر من ثلاثة أصابع وانفتاحه أقل من ثلاثة أصابع جاز المسح عليه * وإن كان انفتاحه ثلاثة أصابع يظهر منه أطراف ثلاثة أصابع من أصغر أصابع الرجل لا يجوز لأن الثلاث أكثر القدم فإذا ظهر ذلك يجب غسله فيجب غسل الباقي هذا إذا كان الخرق في مقدم الخلف في أعلى القدم (٤٨) أو في أسفله فإن كان الخرق في موضع العقبان كان يخرج منه أقل من نصف العقب

جاز عليه المسح وإن كان أكثر لا يجوز * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية أخرى مسح حتى يبدو أكثر من نصف العقب ولو كان الرجل أعرج عيش على صدر قدميه وقدر رفع العقب عن موضع عقب الخلف كان له أن يمسح ما لم يخرج قدمه إلى الساق * ولو كان الخلف واسعاً إذا رفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب وإذا وضع القدم عاد العقب إلى موضعه وهذا مما لا بأس به يجوز عليه المسح * ولو قطعت رجله أن يبقى من ظهر القدم مقدار ثلاثة أصابع فلبس عليها الخلف جاز له أن يمسح على الخلف إذا كان مسحه يقع على جميع الباقي وإن كان الذي يبقى من ظهر القدم أقل من ثلاثة أصابع لا يجوز عليه المسح * وكذلك لو بقي مما يلي العقب بمقدار ثلاثة أصابع ولم يبق من قبيل الأصابع مقدار ذلك لا يجوز المسح لأن محل المسح المقدم دون المؤخر * وكذلك لو قطعت رجله من الكعب لا يمسح لأن غسل محل القطع واجب عندنا فيجب عليه غسل

الجسبان كان كثيرا ولا فلا كذا في فتاوى قاضيان * ولو ليس يحكم بطهارته كذا في المحيط * الكلب إذا أخذ عضو إنسان أو ثوبه لا يتنجس ما لم يظهر فيه أثر البلل راضيا كان أو غضبان كذا في منية المصلي * قال في الصبرية هو المختار كذا في شرحه الأبراهيم الحلبي * إذا نام الكلب على حصير المسجد كان يابسا لا يتنجس وإن كان رطبا ولم يظهر أثر النجاسة فكذلك كذا في فتاوى قاضيان * عظم الفيل طاهر هو الأصح كذا في المحيط * لعاب الفيل نجس كلعاب الفهد والأسد إذا أصاب الثوب بنحو طومه نجسه كذا في فتاوى قاضيان * جرة كل شيء مثل سرقينه كذا في السراج الوهاج * والشعر الذي يوجب بعرا لابل والشاة يغسل ويؤكل بخلاف ما يوجب جد في خن البقر لأنه لا صلابه فيه كذا في الظهيرية * خبز وجد في خلالة بعرا الفأرة إن كان البعرة على صلابته يرمى بالبعرة ويؤكل الخبز كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في السراج الوهاج * البعرة إذا وقع في الحلب عند الحلب فرمى من ساعته لا بأس به وإن نثرت البعرة في اللبن يصير نجسا لا يظهر بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان * إذا جعلت النكة من شعر الكلب لا بأس به كذا في الخلاصة * إذا أصاب بول الشاة بول الأدمى يجعل الخفيفة تبعا للغليظة كذا في الظهيرية

(الفصل الثالث في الاستنجاء) يجوز الاستنجاء بنحو حجر منق كالدر والتراب والعود والخرق والجسد وما أشبهها * ولا فرق بين أن يكون الخارج معتادا أو غير معتاد في الصحيح * حتى لو خرج من السبيلين دم أو قيح يظهر بالجمرة * وكذلك لو أصاب موضع الاستنجاء نجاسة من الخارج يظهر بالاستنجاء بالجمرة ونحوها * وصفة الاستنجاء بالاجار أن يجلس معتد على يساره منحرفا عن القبلة والريح والشمس والقمر ومعه ثلاثة أجمار يدبر بالاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث * قال أبو جعفر هـ ذ في الصيف أما في الشتاء فيقبل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث والمرأة تفعل في جميع الاوقات مثل ما يفعل الرجل في الشتاء ثم اتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة بعد الاستنجاء بالخمر في حق العرق حتى إذا أصابه العرق من المقعدة لا يتنجس * ولو قعد في ماء قليل نجسه هكذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في الذخيرة * وليس في الاستنجاء عدم مسنون كذا في التبيين * وإنما الشرط هو الانقاء حتى لو حصل بجحر واحد يصير مقبلا السنة ولو لم يحصل بثلاثة أجمار لا يصير مقبلا السنة كذا في المضمرات * ويستحب أن تكون الاجمار الطاهرة عن عيئه ويضع ما استنجن به عن يساره ويجعل وجهه النجس إلى تحت كذا في السراج الوهاج * والاستنجاء بالماء أفضل إن أمكنه ذلك من غير كشف العورة * وإن احتاج إلى كشف العورة يستنجن بالخر ولا يستنجن بالماء كذا في فتاوى قاضيان * والافضل ان يجمع بينهما كذا في التبيين * قيل هـ سنة في زماننا وقيل على الاطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج * ثم الاستنجاء بالاجار انما يجوز إذا اقتضت النجاسة على موضع الحدث فاما إذا تعدت موضعه أبان جاوزت الشرج اجعوا على ان ما جاوز موضع الشرج من النجاسة إذا كانت أكثر من قدر الدرهم يفترض غسلها بالماء ولا يكفيها الازالة بالاجار وكذلك إذا أصاب طرف الاحليل من البول أكثر من قدر الدرهم يجب غسله وإن كان ما جاوز موضع الشرج أقل من قدر الدرهم أو قدر الدرهم الا انه اذا ضم اليه موضع الشرج كان أكثر من قدر الدرهم فازالها بالخر ولم يغسلها بالماء يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يكره كذا في الذخيرة * وهو الصحيح كذا في الزاد * وإن كانت النجاسة على موضع الاستنجاء أكثر من قدر الدرهم فاستجمر ولم

الرجل الاخرى * ولو لم يكن له الا رجل واحدة فلبس عليه الخلف جاز له أن يمسح * ولو ظهر من الخلف الخنصر والوسطى والابهام يغسلها من كل اصبع منها شيء لا يجوز المسح * ولو ظهر من الخرق الابهام وهي مقدار ثلاثة أصابع من غيرها جاز عليها المسح يعتبر في هذا نفس الاصابع ويستوى فيه الصغير والكبير ولو كان في احدي الخفين خرق قدر اصبع وفي الاخرى قدر اصبعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخلف قدر اصبع وفي مؤخره مثل ذلك وفي جانبه مثل ذلك كل ذلك كان في الايسر من الساق لا يجوز لانه اذا جمع يصير

قدر ثلاثة أصابع وان تفرق ذلك في الخفين لا يمنع المسح لأن ما في الخفين لا يحل في صلاحيتهما القطع المسافة بخلاف النجاسة المتفرقة في الثوب فانها تجمع كانت في ثوب أو ثوبين وكذا النجاسة تحت القدمين اذا كان تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم وعند الجمع يصير أكثر وكذا لو كانت النجاسة على الخف فانها تجمع كانت في خف أو خفين لأن المانع ثمة استعمال النجاسة الكثيرة ولا يعتبر الخرق في الساق لأن عدم الساق لا يمنع المسح فالخرق أولى * المرأة في المسح على الخفين بمنزلة (٤٩) الرجل لاستوائهما في الحاجة * لا يمسح

الخف اذا احتاج الى المسح
فخاض الماء أو أصابه مطر
وابتل جاز * وكذا لو أمر غيره
بأن يمسحه فمسحه جاز *
المسافر اذا انقضت مدته
مسحه وهو يخاف ذهاب
الرجل من البرد جاز له أن
يمسح لمكان الضرورة وان
كان لا يخاف على رجله ينزع
خفيه ويفسح لرجليه
* ماسح الخف اذا أم الغاسل
جاز بخلاف صاحب
الجرح السائل اذا أم الصحيح
* ماسح الخف اذا أحدث في
الصلاة فأنصرف ليتوضأ ثم
انقضت مدته مسحه قبل أن
يتوضأ كان له أن يفسح
رجليه ويبني على صلاته
كالمصلي بالتيمم اذا أحدث
في صلاته فأنصرف ثم وحده
ماء كان له أن يتوضأ ويبني
على صلاته * ماسح الخف
اذا كان مسافراً فاقام بعد
ما استكمل مدة الإقامة فانه
ينزع خفيه ويفسح لرجليه
وان أقام قبل استكمال
مدة الإقامة يتم مدة الإقامة
والمقيم اذا سافر بعد
ما استكمل مدة الإقامة فانه
ينزع خفيه ويفسح لرجليه
لأنه لما انقضت مدة الإقامة
ثبت حكم الحدث السابق

يفسحها ذكر في شرح الطحاوي أن فيه اختلافاً بعضهم قالوا ان مسحه بثلاثة أحجار وانما جازت قال وهو
الأصح وبه قال النقيب أبو الليث كذا في المحيط * وهو المختار كذا في السراجية * اذا كان على طرف أحليه
نجاسة أقل من قدر الدرهم وعلى موضع آخر أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع الكل يزيد على قدر الدرهم
يجمع كذا في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في التبيين * واختلفوا فيما اذا كانت معة عنه كبيرة وكان فيها
نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولم تجاوز الخرج عن أبي شجاع ومثله عن الطحاوي يجره الاستنجاء بالأحجار
فهذا أشبه بقولهما وبه نأخذ كذا في التبيين * (وكيفية) الاستنجاء من البول ان يأخذ الذر بيمينه ويحركه
على جدار أو حجر أو مدرجات من الأرض ولا يأخذ الحجر بيمينه وكذا لا يأخذ الذر بيمينه والحجر بشماله
وان اضطرر إلى مدرجين عقبيه ويمر الذر بشماله فان تعذر ذلك أمسك الحجر بيمينه ولا يحركه هكذا
في الزاهدي * والاستبراء واجب حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا في الظهيرية * قال بعضهم يستنجي
بعدماء يخطو خطوات * وقال بعضهم يركض برجله على الأرض ويتنخخ ويلفد رجله اليمنى على اليسرى
وينزل من الصعود إلى الهبوط * والصحيح ان طباع الناس مختلفة في وقع في قلبه انه تم استبراء ما في
السبل يستنجي هكذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج والمضمرات * ولو عرض له الشيطان كثيراً
لا يلتفت إلى ذلك كما في الصلاة وينضم فرجه بما حتى لو رأى بللاً لآخه على بله الماء هكذا في الظهيرية *
(وصفة الاستنجاء) بالماء ان يستنجي يده اليسرى بعد ما استرخى كل الاسترخاء الذي يمكن صاعاً ويصعد
اصبعه الوسطى على سائر الأصابع قليلاً في ابتداء الاستنجاء ويفسح موضعها ثم يصعد بصره ويفسح
موضعها ثم يصعد خصره ثم سبابته فيغسل حتى يطعم من قلبه أنه قد تطهر يقين أو غلبة ظن ويبلغ فيه
الأن يكون صاعاً ولا يقدر بالعدد الا ان يكون موسوساً فقد روي في حقه بالثلاث كذا في التبيين
* ولا يستعمل في الاستنجاء الا أكثر من ثلاث أصابع ويستنجي بعرض الأصابع لبرؤسها كذا في محيط
السرخسي * ويصب الماء بالرفق ولا يضرب بالعنف كذا في المضمرات * ويدلك برفق وقال عامة المشايخ
يكفيه الغسل بكفه من غير أن يرفع أصبعه * وقال عامة من يجلس المرأة منفرجة وتغسل ما ظهر بكفه
ولا تدخل أصبعها كذا في السراج الوهاج * وهو المختار هكذا في التتارخانية ناقلاً عن الصبرية * وتكون
أرج من الرجل كذا في المضمرات * وفي الحجة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله يغسل دبره أولاً ثم يغسل قبله
بعده وعندهم ما يغسل قبله ولا كذا في التتارخانية * وعلى قولهما مشي الغزوي وهو الأشبه كذا في
شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * وتطهر اليد مع طهارة موضع الاستنجاء كذا في السراجية * ويفسح
يده بعد الاستنجاء كما يكون يغسلها قبله ليكون أنقى وانظف وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل
يده بعد الاستنجاء وذلك يده على الحائط كذا في التبيين * من استنجى في الصيف يبالغ ولكن المبالغ في
الشستاء أهم وبلغ حتى يحصل النظافة وهذا اذا كان الماء بارداً وما اذا كان الماء سخناً كان كمن استنجى
في الصيف ولكن ثوبه دون ثوب المستنجى بالماء البارد كذا في المضمرات * المستحاضة لا يجب عليها
الاستنجاء لوقت كل صلاة اذا لم يكن منها بول أو غائط كذا في السراجية * ولو شلت يده اليسرى ولا يقدر ان
يستنجي بها ان لم يجد من يصب الماء لا يستنجي وان قدر على الماء الجارى يستنجي بيمينه كذا في الخلاصة
* الرجل المريض اذا لم يكن له امرأة ولا أمه ولا ابن أو أخ وهو لا يقدر على الوضوء فانه يوضيه ابنة أو أخوه

(٧ الفتاوى أول) في الرجل فيلزمه غسل رجله ولا يلزمه غسل سائر الأعضاء وان سافر قبل استكمال مدة الإقامة ان سافر
بعد الحدث قبل المسح كان له أن يمسح مدة السفر ثلاثة أيام وليألبها * وان سافر بعد الحدث وبعد المسح فكذلك * بشرط جواز المسح
على الخف أن يكون لا لبس الخف على طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجله أو غسل رجله أو لا ثم لبس خفيه
قبل الحدث أو غسل إحدى رجله ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الأخرى ولبس الخف عليها ثم أكل الطهارة قبل الحدث * رجل له خف

واسع الساقان بقى من قدمه خارج الساق في الخلف مقدار ثلاثة أصابع سوى أصابع الرجل جازمحه وان بقى من قدمه خارج الساق مقدار ثلاثة أصابع بعضهم من القدم وبعضها من الأصابع لا يجوز السمع عليه حتى يكون مقدار ثلاثة أصابع كلها من القدم لا اعتبار للأصابع * ماسح الخلف اذا دخل الماء خفه وابتل من بجله قدر ثلاثة أصابع أو أقل لا يبطل مسحه لان هذا القدر لا يجزى عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم المسح وان (٥٠) ابتدل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح يروى ذلك عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى * ماسح الخلف اذا

غبر الاستنجاء فانه لا يس فرجه وسقط عنه الاستنجاء كذا في المحيط * المرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها ابنة أو أخت توضيها ويسقط عنها الاستنجاء كذا في فتاوى قاضيان * وكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاه واستتبارها وان غفل وقعد مسة قبل القبلة يستحب له ان يصرف بقدر الامكان كذا في التبيين * ولا يختلف هذا عندنا في البنين والعجزة كذا في شرح الوقاية * ويكره للمرأة ان تمسك ولدها للبول والتغوط نحو القبلة كذا في السراج الوهاج * ويكره الاستنجاء بالعظم والروث والرجيع والطعام والدم والزجاج والخزف وورق الشجر والشعر وكذا باليمن هكذا في التبيين * وان كان باليسرى عذر يمنع الاستنجاء اجاز ان يستنجي بيمنه من غير كراهة كذا في السراج الوهاج * ولا يستنجي بالاشياء الخمسة وكذا لا يستنجي بحجر استنجي به مرة هو او غيره الا اذا كان حجره احرف له ان يستنجي كل مرة بطرف لم يستنج به فيجوز من غير كراهة كذا في المحيط * ولا يستنجي بكاغد وان كانت يضاء كذا في المضمرات * ويكره الاستنجاء بالابخر والغصم وشي له قبة كخرقة الديباج كذا في الراهدى * (الاستنجاء على خمسة أوجه) * واجبان أحدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل عن الجنابة والحيض والنفاس كيلا تنشيع في بدنه * والثاني اذا تجاوزت مخرجها يجب عند محمد رحمه الله قل أو أكثر وهو الاحوط وعندهما يجب اذا تجاوز قدر الدرهم لان ما على المخرج سقط اعتباره لجواز الاستنجاء رفيه فيبقى المعتبر ما وراءه * والثالث سنة وهو اذا لم تجاوز النجاسة مخرجها * والرابع مستحب وهو اذا بال ولم يتغوط يغسل قبله * والخامس بدعة وهو الاستنجاء من الرجح كذا في الاختيار شرح المختار * اذا أراد دخول الخلاه يستحب له ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يصلي فيه ان كان له ذلك والا فيجتمه في حفظ ثوبه عن اصابه النجاسة والماء المستعمل ويدخل مستورا الرأس * ويكره ان يدخل في الخلاه ومعه خاتم عليه اسم الله تعالى أو شيء من القرآن كذا في السراج الوهاج * ويستحب له عند الدخول في الخلاه ان يقول اللهم اني أعوذ بك من الخبث والنجاسة ويقدم رجله اليسرى وعند الخروج يقدم اليمنى كذا في التبيين * ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بين رجله ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله تعالى ولا يشمت عاتسا ولا يرد السلام ولا يجيب المؤذن * فان عطس بمحمد الله بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر لعورته الا الحاجة ولا ينظر الى ما يخرج منه ولا يبرق ولا يعطخ ولا يتخخ ولا يكثر الالتفات ولا يعتب بدنه ولا يرفع بصره الى السماء ولا يبطل القعود على البول والغائط كذا في السراج الوهاج * ويقول اذا خرج الحمد لله الذي اخرج عني ما يؤذيني وأبقى ما ينفعني كذا في التبيين * ويكره البول والغائط في الماء جاريا كان أو راكدا ويكره على طرف نهر أو بئر أو حوض أو عين أو تحت شجرة مثمرة أو في زرع أو في ظل ينتفع بالملابس فيه * ويكره يجنب المساجد وصلى العبد وفي المقابر وبين الدواب وفي طرق المسلمين * ويكره أن يقع في أسفل الارض ويول الى أعلاها وأن يبول في حجر فارة أو حية أو غل أو ثقب * ويكره أن يبول قائما أو مضطجعا أو متصردا عن ثوبه من غير عذر فان كان به ذر فلا بأس به * فاذا أراد أن يبول وكانت الارض صلبة دقاها بحجر أو دحرف حفرة حتى لا يترشش عليه البول * ويكره أن يبول في موضع ويتوضأ فيه أو يغتسل كذا في السراج الوهاج

(كتاب الصلاة)

الصلاة فريضة محكمة لا يسع تركها أو يكفر جاحدا كذا في الخلاصة * ولا يقتل تارك الصلاة عامدا غير

الامام المعروف بخوارزم زاد رحمه الله تعالى انه لا يشترط فيه الاستيعاب * وان مسح على الاكثر جازمه وان مسح على النصف ومادونه لا يجوز وبعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية الحسن عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى * وللقصد أن يؤم غيره وقيل من ظله الدم لا يؤم غيره لانه يخاف خروج الدم وقيل لا يؤم على الفور يؤم بعد زمان * صاحب الجرح السائل اذا منع خروج الدم بعلاج أو رباط لا يكون صاحب جرح سائل * والمقتض ليس بصاحب جرح مائل لانه يتمكن من منع الدم بعصابة أو غيره فان هذا كان له أن يؤم

انقضت مدة مسحه في الصلاة ولم يجبه ماء فانه يمضي على صلاته لانه لا فائدة في قطع الصلاة لان حاجته بعد انقضاء المدة الى غسل الرجلين * ولو قطع الصلاة وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم فلهذا يمضي على صلاته ومن المشايخ من قال نفسه صلاته والاول أصح * المحدث اذا تيمم عند عدم الماء ولبس الخلف ثم وجد ماء فانه ينزع خفيه ويغسل رجله لان التيمم عند وجود الماء يصير محدثا بالحدث السابق * وكما يجوز المسح على الخلف بجوز المسح على الجائر اذا كان يضره المسح على الجراحة واذا كان المفقد قالوا هذا اذا كان الفقد والجراحة في موضع لرجل بالباطل لكنه أن يشده بنفسه وان كان لا يمكن جاز المسح على الجبيرة والباطل وان كان لا يضره المسح على الجراحة * واذا مسح على الجبيرة هل يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ

غيره * رجل باحدى رجله قرحة فجعل عليها الجبيرة وغسل رجله الصحيحة ولبس الخف عليها ثم أحدث فانه لا يمسح على الخف لانه لو مسح على الخف يمسح على الجبيرة * والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها فيصير جامعين الغسل والمسح ولو لبس الخف عليه - ما كان له أن يمسح لانه لبس الخف عليه ما بعد الغسل * رجل باحدى رجله بثرة فغسل رجله ولبس الخف عليه ما ثم أحدث ومسح على الخفين وصلى صلاة فلما نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منه الدم وبطل مسحه وهو لا يعلم أنهم امتى انشقت (٥١) قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله تعالى ينظر ان كان رأس الجراحة قد يبس وكان الرجل قد لبس الخف عند طلوع الفجر ونزع الخف بعد العشاء الاخيرة فانه لا يعيد الفجر ويعيد ما بعده من الصلاة وان نزع الخف ورأس الجراحة مبلول بالدم فانه لا يعيد شيئا من الصلاة * اذا مسح الخف ثم نشرت الجرحه الطاهرة من الخف وبقيت الباطنة لا يلزمه اعاده المسح لان الخف يحكم التركيب صار كشيء واحد فلا يلزمه اعاده المسح * صاحب الجبيرة اذا مسح على الجبيرة ولبس الخف عليها ثم أحدث ومسح على الخف ثم سقطت الجبيرة عن بره بطل المسح على الخف * رجل باصبعه قرحة فجعل عليها الجبائر والجبائر ترز يد على موضع القرحة والجراحة كان له أن يمسح عليها * وكذلك المقصد قيل هذا اذا مسح جميع المواضع الذي أخذته

منكر وجوبه بل يحبس حتى يحدث نوبة كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملائك * الوجوب يتعلق عندنا بآخر الوقت بمقدار التحريم حتى ان الكافر اذا أسلم والصبي اذا بلغ والمجنون اذا أفاق والحائض اذا طهرت ان بقي مقدار التحريم يجب عليه الصلاة عندنا كذا في المضمرات * واذا اعتزمت هذه العوارض في آخر الوقت سقط الفرض بالإجماع كذا في مختار الفتاوى * القابلة لو اشتغلت بالصلاة تخاف موت الولد جاز لها أن تؤخر الصلاة عن وقتها ونحوه بسبب اللص ونحوه كذا في الخلاصة في النصل الرابع من المواقيت * (وفيه اثنتان وعشرون بابا)

الباب الاول في المواقيت وما يتصل بها وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في أوقات الصلاة) * وقت الفجر من الصبح الصادق وهو البياض المنتشر في الافق الى طلوع الشمس ولا عبرة بالكاذب وهو البياض الذي يدور طولاً ثم يعقبه الظلام فبالكاذب لا يدخل وقت الصلاة ولا يحرم الأكل على الصائم هكذا في الكافي * اختلف المشايخ في أن العبرة لاول طلوع الفجر الثاني أو لاستطارته وانتشاره كذا في المحيط * والثاني أوسع واليه مال أكثر العلماء هكذا في مختار الفتاوى * والاخوة في الصوم والعشاء اعتبار الاول وفي الفجر اعتبار الثاني كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ووقت الظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثله سوى التي كذا في الكافي * وهو الصحيح هكذا في محيط المسرحين * والزوال ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق كذا في الكافي * وطريق معرفة زوال الشمس وفي الزوال أن تغرب خشبة مستوية في أرض مستوية فنادام الظل في الاتساق فالشمس في حد الارتفاع وإذا أخذ الظل في الازدياد علم أن الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامة فمن موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال فاذا ازداد على ذلك وصارت الزيادة مثلي ظل أصل العود سوى في الزوال يخرج وقت الظهر عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى قاضيتان * وهذا الطريق هو الصحيح هكذا في الظهيرية * قالوا الاحتياط أن يصلي الظهر قبل صيرورة الظل مثله ويصلي العصر حين يصير مثليه ليكون الصلواتان في وقتيهما يقين * ووقت العصر من صيرورة الظل مثليه غير في الزوال الى غروب الشمس هكذا في شرح المجمع * ووقت المغرب منه الى غيوبة الشفق وهو الحجرة عندهما وبه يقين هكذا في شرح الوفاية وعند أبي حنيفة الشفق هو البياض الذي يلي الحجرة هكذا في القدوري * وقولهما أوسع للناس وقول أبي حنيفة رحمه الله أحوط لان الأصل في باب الصلاة أن لا يثبت فيها ركن ولا شرط الا بما فيه يقين كذا في النهاية ناقلاً عن الاسرار ومبسوط شيخ الاسلام * ووقت العشاء والزمن غروب الشفق الى الصبح كذا في الكافي * ولا يقدم الزوال على العشاء لوجوب الترتيب لان وقت الزوال لم يدخل حتى لو صلى الزوال قبل العشاء ناسياً أو صلاهم فظهر فساد العشاء دون الزوال فانه يصح الزوال ويبدأ العشاء وحدها عند أبي حنيفة رحمه الله لان الترتيب يسقط بمثل هذا العذر * ومن لم يجد وقت العشاء والزوال كان في بلد يطاع الفجر فيه كما يغرب الشفق أو قبل أن يغيب الشفق لم يجبا عليه هكذا في التبيين

(الفصل الثاني في بيان فضيله الاوقات) * يستحب تأخير الفجر ولا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع

العصاة حكى عن القاضي الامام أبي علي النسفي رحمه الله تعالى انه كان لا يجيز المسح على عصاة المقصد ويجوز على خرقه المقصد وقال ما باخذ العصاة يغسل وبعضهم جوزا المسح على العصاة أيضاً وعليه الاعتماد * اذا مسح على العصاة ثم سقطت العصاة قبلها بالآخرى الاولى أن يعيد المسح على الثانية وان لم يعدها جزأه لان المسح على الاولى بمنزلة الغسل * ولهذا لا يتوقت بوقت فصار كالومسح رأسه ثم حلق * بخلاف ما لو مسح على الخف فقط وليس خفاً آخر لا يجوز له المسح على الثاني * وان مسح على الجوزين فهو على وجهه ان كانا يقينين عليه

منعلين لا يجوز المسح عليهم ما في قولهم وإن كانوا خفيين منعلين جاز المسح عليهم ما في قولهم ثم على رواية الحسن ينبغي أن يكون النعل إلى الكعبين وفي ظاهر الرواية إذا بلغ النعل إلى أسفل القدم جاز الخفين أن يقوم على الساق من غير شد ولا يسقط ولا ينشف وقال بعضهم لا ينشفان معنى قوله لا ينشفان أي لا يجاوز الماء إلى القدم وقيل معنى قوله لا ينشفان أي لا ينشف الجوارب الماء إلى نفسه كالديم والصرم * وإن كانوا خفيين غير منعلين لا يجوز (٥٣) المسح عليهم ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه يجوز وعن أبي

حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع إلى قولهم ما قبل موته * يجوز المسح على الخف الذي يكون من اللبد وإن لم يكن منعلا لأنه يمكن قطع المسافة به * وكذا على الخف الذي يقال له بالفارسية بيش بند وهو أن يكون مشقوقا مشدودا وما يقال بالفارسية جاروق إن كان يستتر القدم ولا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الأقدام أصبح أو أصبحين جاز المسح عليه في قولهم وإن لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر الرواية وهو قول عامة المشايخ لا يجوز * وبعضهم يجوز ذلك لأن عوام الناس يسافرون به خصوصا في بلاد المشرق * ويجوز المسح على الجر موقين أما إذا لبسهما من غير خف فظاهر لأنهما في قطع المسافة بمنزلة الخف هذا إذا كان الجر موق من الأديم أو من الصرم فإن كان من جلد يقال بالفارسية كنت فكذلك * وإن كان من الكبراس لا يجوز المسح عليه وإن لبسهما على الخفين لا يجوز للمسح ما بعد ما لبس الخفين وأحدث ومسح على الخفين أو لبسهما بعدما أحدث قبل أن يمسح

الشمس بل يسفر بهما بحيث لو ظهر فساد صلاته يمكنه أن يعيدها في الوقت بقراءة مستحبة كذا في التبيين * وهذا في الأزمدة كلها الأصححة يوم النحر للعلاج بالمزدلفة فإن هناك التغليس أفضل هكذا في المحيط * وبه - تعقب تأخير الظاهر في الصيف وتجيئ في الشتاء هكذا في الكافي * سواء كان يصلي الظهر وحده أو بجماعة كذا في شرح الجمع لابن الملك * ويستحب تأخير العصر في كل زمان ما لم يتغير الشمس والعبارة لتغير القرص لا لتغير الضوء فتى صار القرص بحيث لا تحارفه العين فقد تغيرت والألا كذا في الكافي * وهو الصحيح كذا في الهداية * ولو شرع فيه قبل التغير فذهب إليه لا يكره كذا في البحر الرائق ناقلا عن غاية البيان * ويستحب تجيئ المغرب في كل زمان كذا في الكافي * وكذا تأخير العشاء إلى ثلث الليل والوتر إلى آخر الليل لمن يثق بالانتباه ومن لم يثق بالانتباه أو ترقب النوم هكذا في التبيين * وفي يوم الغيبة يوتر الفجر كما في حال العصور ويؤخر الظهر لئلا يقع قبل الزوال ويجعل العصر خوفا من أن يقع في الوقت المكروه ويؤخر المغرب حذرا عن الوقوع قبل الغروب ويجعل العشاء كيلا يمنع مطر أو تلج عن الجماعة هكذا في محيط السرخسي * وهذا في الأزمدة كلها ولا يجمع بين الصلاتين في وقت واحد إلا في السفر ولا في الحضر بعذر ما عدا عرفة والمزدلفة كذا في المحيط *

(الفصل الثالث في بيان الأوقات التي لا تجوز فيها الصلاة وتكره فيها) ثلاث ساعات لا تجوز فيها المكتوبة ولا صلاة الجنازة ولا سجدة التلاوة * إذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانصراف إلى أن تزول وعند اجرامها إلى أن تغيب العصر يومه ذلك فإنه يجوز إذا وقع عند الغروب هكذا في فتاوى قاضخان * قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ما دام الإنسان يقدر على النظر إلى قرص الشمس فهي في الطلوع كذا في الخلاصة * هذا إذا وجبت صلاة الجنازة وسجدة التلاوة في وقت مباح واخر إلى هذا الوقت فإنه لا يجوز طعا أمالو وجبت في هذا الوقت وأدنياته جاز لأن ما دلت ناقصة كما وجبت كذا في السراج الوهاج * وهكذا في الكافي والتبيين * لكن الأفضل في سجدة التلاوة وتأخيرها وفي صلاة الجنازة التأخير مكروهه كذا في التبيين * ولا يجوز فيه إقضاء الفرائض والواجبات الفاتمة عن أوقاتها كالوتر هكذا في المستصفي والكافي * والتطوع في هذه الأوقات يجوز بذكره كذا في الكافي وشرح الطحاوي * حتى لو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو غروبها فقهه كان عليه الوضوء ولو صلى فريضة سوى عصر يومه لا تنتقض طهارته بالقهقهة هكذا في فتاوى قاضخان في نواقض الوضوء * ويجب قطعه وقضاؤه في وقت غير مكروه في ظاهر الرواية ولو أتمه خرج عن عهده ماله بذلك الشروع هكذا في فتح القدير * وقد أساء ولا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي * ولو قضاؤه في وقت مكروه جاز وقد أساء كذا في محيط السرخسي * ولو نذر أن يصلي في الوقت المكروه فأدى فيه يصح ويأثم ويجب أن يصلي في غيره كذا في البحر الرائق * إن نذر مطلقا أو في غير هذه الأوقات فإنه لا يجوز إلا إذا فيها وهو الوجه هكذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * تسعة أوقات يكره فيها النوافل وما في معناها إلا القرائن هكذا في النهاية والكفاية * فيجوز فيها إقضاء الفاتمة وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة كذا في فتاوى قاضي خان منها ما بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر كذا في النهاية والكفاية * يكره فيه التطوع بأكثر من سنة الفجر * ومن صلى تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الإتمام أفضل لأن وقوعه في التطوع بعد الفجر لا عن قصد ولا تنوي بان عن سنة الفجر

على الخفين لا يجوز المسح على الجر موقين بالاجماع وإن لبس الجر موقين قبل أن يحدث ويمسح جاز المسح على الجر موقين عندنا على خلافنا لما في رحمه الله تعالى وإن لبس الخفين فوق الخفين هو على هذه التفاصيل أيضا وإن لبس الخفين واحدا الجر موق جاز له أن يمسح على الخف الذي لا جر موق عليه وعلى الجر موق * ولو لبس الخفين ولبس عليهم الجر موقين ومسح على الجر موقين ثم نزع الجر موقين فإنه يعيد المسح على الخفين * وإن نزع أحدا الجر موقين في ظاهر الرواية يمسح على الخف الباقي وعلى الجر موق الباقي وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى انه يمسح على الخف البادي لا غير وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يترع الجر موق الباقي ويمسح على الخفين * (باب التيمم في الباب فصول) * فصل في صورة التيمم فصل فمن يجزئه التيمم فصل فيما يجزئه التيمم فصل فيما يتنقض به التيمم * أما صورة التيمم ما ذكر في الاصل قال يضع يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد فاللفظ الاول أن يكون على وجه اللين والثاني أن يكون الوضع على وجه الشدة وهذا أولى ليدخل التراب في أثناء الاصابع ثم قال أبو يوسف (هـ) رحمه الله تعالى بقبولهم ما ويدبروهو غير لازم إن شاء فعمل وان شاء لم يفعل ثم ينفضهما

ويعمسح بهما وجهه ثم يضرب يديه مرة أخرى على الارض ثم ينفضهما ثم يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويدمن رؤس الاصابع الى المرفق ويمسح المرفق ثم يدبرهما الى بطن الساعد ويدهما الى الكف وهل يمسح الكف تكلموا فيه * قال بعضهم لا يمسح لانه مسح مرة حين ضرب يديه على الارض ثم يضع بطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويفعل ما فعل باليمنى ولم يذكر في الكتاب تخبيل الاصابع ولا بد منه ليتم الاستيعاب وان تيمم باصبع أو اصبعين لا يجوز لما قلنا في مسح الخف ومسح الرأس وان مسح وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجزئه ولو تمسك في التراب فأصاب التراب وجهه وكفيه وذراعيه جاز * ولو قام في مهب الريح أو هدم حائطاً فأصاب الغبار وجهه وذراعيه لم يجز حتى يمسح وينوي به التيمم وكذا لو درر رجل على وجهه تراباً لم يجز فان مسح ينوي به التيمم والغبار عليه جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

على الاصح هكذا في السراج الوهاج والتميين * ولو شرع أربعاً فالشفع الذي بعد الطلوع ينوب عن سنة الفجر هو المختار كذلك في خزنة الفتاوى * ومنها ما بعد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس هكذا في النهاية والكفاية * ولو أفسد سنة الفجر ثم قضاه بعد صلاة الفجر لم يجز كذا في محيط السرخسي * ومنها ما بعد صلاة العصر قبل التغير هكذا في النهاية والكفاية * لو افتتح صلاة النفل في وقت مستحب ثم أفسدها فتضاهها بعد صلاة العصر قبل مغيب الشمس لا يجزئه هكذا في محيط السرخسي * ومنها ما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند الأقامة يوم الجمعة وعند خطبة الجمعة والعدين والكسوف والاستسقاء هكذا في النهاية والكفاية * ويكره التنفل عند خطبة الحج وخطبة الشكاح هكذا في شرح منية المصلى لابن أمير الحاج * ويكره التطوع إذا خرج الإمام للخطبة يوم الجمعة كذا في منية المصلى * إذا شرع في الأربع قبل الجمعة ثم خرج الإمام للخطبة يتم أربعاً وهو الصحيح وأليه مال الإمام الصدر لاجل التمهيد الاستاذ حسام الدين كذا في الظهيرية * ويكره التنفل إذا قُبت الصلاة الاسنة الفجران لم يخف فوت الجماعة وقبل صلاة العدين مطلقاً وبعد في المسجد لافي البيت وبين صلاتي الجمع يعرفه ومزدلفة هكذا في البحر الرائق * ويكره جميع الصلوات سوى الوضوء إذا ضاق وقت المكتوبة هكذا في شرح منية المصلى لابن أمير الحاج ناقلاً عن الحاوي * ويكره الصلاة وقت مدافعة البول أو الغائط * ووقت حضور الطعام إذا كانت النفس ثابتة اليه والوقت الذي يوجده فيه ما يشغل البال من أفعال الصلاة ويجعل بالشغوع كأنما كان شاغل ويكره أداء العشاء ما بعد نصف الليل هكذا في البحر الرائق

(الباب الثاني في الاذن وفيه فصلان)

(الفصل الاول في صفته وأحوال المؤذن) الاذان سنة لا أداء المكتوبات بالجماعة كذا في فتاوى قاضيهان وقبل انه واجب والصحيح انه سنة مؤكدة كذا في الكافي * وعليه عامة المشايخ هكذا في المحيط * والاقامة مثل الاذان في كونه سنة لا فرائض فقط كذا في البحر الرائق * وليس لغیر الصلوات الخمس والجمعة نحو السنن والوتر والتطوعات والتراويح والعدين اذان ولا اقامة كذا في المحيط * وكذا المندورة وصلاة الجنائز والاستسقاء والضحى والافزاع هكذا في التبيين * وكذا صلاة الكسوف والخسوف كذا في العيني شرح الكنز * وليس على النساء اذان ولا اقامة فان صابن بجماعة يصلين بغير اذان واقامة وان صابن بمجازت صلاتهن مع الاساءة هكذا في الخلاصة * ونذب الاذان والاقامة للمسافر والمقيم في بيته وليس على العبد اذان ولا اقامة كذا في التبيين * تقديم الاذان على الوقت في غير الصبح لا يجوز اتفاقاً وكذا في الصبح عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان قدم يعاد في الوقت هكذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * وعليه الفتوى هكذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة * وأجمعوا ان الاقامة قبل الوقت لا تجوز كذا في المحيط * حضر الامام بعد اقامة المؤذن بساعة أو صلى سنة الفجر بعده لا يجب اعادتها كذا في القنية * وأهلية الاذان تعتمد بعرفة القبلة والعلم بمواقب الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان * وينبغي ان يكون المؤذن رجلاً عاقلاً صالحاً تقياً عالماً بالسنة كذا في النهاية * وينبغي أن يكون مهيباً يتفقد أحوال الناس ويزجر المتخلفين عن الجماعات كذا في القنية * وان يكون مواظباً على الاذان هكذا في البدائع والتتارخانية * وان يكون

واشتيعاب العضوين في التيمم شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح ما بين الحاجبين والعينين ولم يجز الخاتم ان كان ضيقاً وكذا المرأة السوار لم يجز بشرطه شيان النية والخبر عن استعمال الماء أما النية إذا نوى به التطهير جاز ولا يشترط نية التيمم للنجاسة والحديث وقال بعضهم لا بد من ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى الجنب اذا تيمم يديه الوضوء أجزأه عن النجاسة وان تيمم اطلق الصلاة والتطوع أو لا يكتبه جاز له أن يصل بذلك التيمم أية صلاة كانت وكذا لو تيمم صلاة الجنائز أو لسهبة التلاوة وهو مسافر جاز له أداء الصلاة بذلك التيمم ولو تيمم لقراءة القرآن

عن ظهر القلب أو عن المصحف أو بإزالة القبر أو لدفن الميت أو للاذان أو الإقامة أو لدخول المسجد أو لخروجه بأن دخل المسجد وهو متوضئ ثم أحدث أو لمس المصحف وصلى بذلك التيمم اختلعه وافيته قال عامة العلماء لا يجوز له أن يقول بسم الله تعالى بحوزة * ولو تيمم للسلام أو لرد السلام لا يجوز له أداء الصلاة بذلك التيمم ولو تيمم الكافر للسلام وأسلم لا يجوز له أداء الصلاة بذلك التيمم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وكذا التيمم بيده (٥٤) تعليم الغير لا يجوز له أداء الصلاة بذلك التيمم في ظاهر الرواية * (فصل فيما يجوز له التيمم) *

محتسب ما في أذانه كذا في النهر القائق * والاحسن أن يكون أماما في الصلاة كذا في معراج الدراية * والافضل أن يكون المؤذن هو المقيم كذا في الكافي * وإن أذن رجل وأقام آخر ان غاب الاول جاز من غير كراهة * وإن كان حاضر أو يلحقه الوحشة بأقامة غيره يكرهه وإن رضى به لا يكرهه عندنا كذا في المحيط * إذا كان الصبي العاقل صحيح من غير كراهة في ظاهر الرواية ولكن إذا بلغ أفضله وأذان الصبي الذي لا يعقل لا يجوز ويعد وكذا الجنون هكذا في النهاية * ويكرهه إذا كان السكران ويستحب أعادته كذا في التبيين * وكرهه إذا كان المرأة في عاهدتها كذا في الكافي * ويكرهه إذا كان الفاسق ولا يعاد هكذا في الذخيرة * وكرهه إذا كان الجنب وأقامته باتفاق الروايات والاشبهه أن يعاد الاذان ولا تعاد الإقامة ولا يكرهه إذا كان المحدث في ظاهر الرواية هكذا في الكافي * وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة * وكرهه أقامته ولا يعاد هكذا في محيط السرخسي * ولو ارتد المؤذن بعد الاذان لا يعاد وإن أعيد فهو افضل كذا في السراج الوهاج * وإذا ارتد في الاذان فلا أولى أن يتدئ غيره وإن لم يتدئ غيره وأنه جاز كذا في فتاوى قاضخان * ويكرهه الاذان قاعدا وإن أذن لنفسه قاعدا فلا بأس به والمسافر إذا أذن راكبا لا يكرهه وينزل للإقامة كذا في فتاوى قاضخان والخلصة * وإن لم ينزل وأقام أجزأه كذا في المحيط * ويجوز للمسافر أن يفتح الاذان على الدابة وإن لم يكن وجهه إلى القبلة كذا في فتاوى قاضخان والخلصة * وفي الحضر يكرهه أن يؤذن راكبا في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي * ولا يعاد هكذا في الخلاصة * ويجوز إذا كان العبد والقروى وأهل المفازة وولد الزنا والاعمى ومن يؤذن في بعض الصلوات دون بعض إن كان في السوق ثم أرا وفي السكة ليلا من غير كراهة لكن غير هؤلاء أولى هكذا في المحيط * ومتى كان مع الاعمى من يحفظ عليه أوقات الصلوات فتأذنه وتأذنين المصير سواء هكذا في النهاية * ويكرهه أداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير إذن وأقامة كذا في فتاوى قاضخان * ولا يكرهه تر كهمالان يصلي في المصرا إذا وجد في المحلة ولا فرق بين الواحد والجماعة هكذا في التبيين * والافضل أن يصلي بالاذنان والإقامة كذا في التمر تاشي * وإذا لم يؤذن في تلك المحلة يكرهه تركهما ولو ترك الاذان وحده لا يكرهه كذا في المحيط * ولو ترك الإقامة يكرهه كذا في التمر تاشي * ويكرهه للمسافر تركهما وإن كان وحده هكذا في المبسوط * ولو ترك الإقامة أجزأه ولكنه يكرهه كذا في شرح الطحاوي * فإن أذن وأقام فهو حسن * وكذلك إن أقام ولم يؤذن هكذا في المبسوط * ولو صلى في بيته في قرية إن كان في القرية مسجد فيه أذان وإقامة فحكه حكمه من صلى في بيته في المصروان لم يكن فيه ما مسجد فحكه حكمه للمسافر كذا في الشمني شرح النقاية * وإن كان في كرم أو ضيعة يكتفي بأذان القرية أو بالبلدة إن كان قريبا والا فلا * وحده القريب أن يبايع الاذان إليه منها كذا في مختار الفتاوى * وإن أذنوا كان أولى كذا في الخلاصة * وإن صلوا بجماعة في المفازة وتر كوا الاذان لا يكرهه وإن تر كوا الإقامة يكرهه كذا في فتاوى قاضخان * أهل المسجد إذا صلوا بأذان وجماعة يكرهه تكرار الاذان والجماعة فيه * ولو صلى بعض أهل المسجد بأقامة وجماعة ثم دخل المؤذن والامام وبقيت الجماعة فالجماعة المستحبة لهم والكراهة للاولى كذا في المغمرات * ولو صلى فيه غير أهل الجماعة فلا بأس لاهل ان يصلوا فيه بالجماعة كذا في محيط السرخسي * جماعة من أهل المسجد أذنا في المسجد على وجه المخافة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضروهم من أهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الذريق الاول فاذنوا على وجه الجهر ثم علوا ما صنع الفريق الاول فلهن ان يصلوا بالجماعة على وجهها ولا

ويجوز التيمم للحدث والجنابة والحض عند عامة العلماء وهل يشترط لجوازه طاب الماء في العمرات بشرط وفي القلوة لا يشترط الا أن يغلب على ظن المسافر انه لو طلب الماء يجده لو أخبر بذلك فحينئذ يفترض عليه الطلب سيما ويسار على قدر غلوة ولا يبلغ ميلا وكذا لا يضر بنفسه أو أصحابه ومن خرج من المصير أو السواد للاحتطاب أو للاحتشاش أو لطلب الدابة فضرته الصلاة فإن كان الماء قريبا منه لا يجوز له التيمم وإن خاف خروج الوقت اختلعه وفي حد القرب قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أجمع أصحابنا رحمه الله تعالى على انه يجوز للمسافر أن يتيمم إذا كان بينه وبين الماء ميل وإن كان اقل من ذلك لا يجوز إذا كان يعلم به المسافر وإن خاف خروج الوقت ولا يجوز للقيم أن يتيمم إذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شيء في الزيادة عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز إذا كان الماء على قدر ميل وهو اختيار الفقيه أبي بكر بن الفضل رحمه الله تعالى وعن

الكرخي رحمه الله تعالى انه قال إذا خرج المقيم من المصير أو من السواد للاحتطاب أو للاحتشاش فإن كان في موضع يسمع صوت عبدة أهل الماء فهو قريب وإن كان لا يسمع فهو بعيد وبه أخذ أكثر المشايخ رحمه الله تعالى وإذا كان في المقيم فاطنك في المسافر وعن أبي جعفر رحمه الله تعالى إذا كان خارج المصير ولا يسمع أصوات انسان أجزأه التيمم وقليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلاة على الدابة خارج المصراغا الفرق بين القليل والكثير في ثلاثة في قصر الصلاة والافطار والسبح على الخفين ولو كان مع المسافر ما هو يختلف على نفسه

بِرِضَا الْأَمَامِ وَبِاسْتِقْبَالِ الصَّلَاةِ وَبِـ... تَقْبِيلِ الْقَوْمِ مَعَهُ وَانْ مَنَعَ الْأَمَامُ وَالْقَوْمُ فَصَلَاةُ الْكُلِّ تَامَةً فَلَوْ أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِالْكَوْزِ قَالَ لِلتَّيْمِينِ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي الصَّلَاةِ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ اتَّقِضْ تَيْمَهُمْ وَأَنْ قَالَ هَؤُلَاءِكُمْ أَوْ هُوَ بَيْنَكُمْ لَا يَنْتَقِضُ تَيْمُهُمْ قَوْمٌ مِنَ التَّيْمِينِ شَرَعُوا فِي الصَّلَاةِ فَجَاءَ رَجُلٌ وَمَعَهُ مَاءٌ يَكْفِي لِأَحَدِهِمْ فَقَالَ مَنْ يَرِيدُ مِنْكُمْ الْمَاءَ يَنْتَقِضُ تَيْمُهُمْ قَوْمٌ مِنَ التَّيْمِينِ مِنْهُمْ تَيْمٌ لِلْجَنَابَةِ وَمِنْهُمْ مِنْهُمْ لِلْوَضُوءِ وَأَمَّا هُمْ فَتَوَضَّعُوا فَبَدَأَ رَجُلٌ بِكَوْزٍ مِنْ مَاءٍ (٥٦) يَكْفِي لِأَحَدِهِمْ فَقَالَ هَذَا الْكَوْزُ مِنَ الْمَاءِ لَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَسَدَتْ صَلَاةُ التَّيْمِينِ عَنْ

الحدث ولم تقسـد صلاة التيممين عن الجنابة لوجود القدرة على الماء لكل واحد من الفريق الأول دون الثاني ولو كان الامام متيمماً للحدث فسدت صلاة الكل لفساد صلاة الامام ولو كان الامام متيمماً للجنابة والماء لا يكفي للجنابة فصلاة الامام ومن خلفه من المتوضئين والتيممين للجنابة تامة لا تجزئهم عن الطهارة بالماء وفسدت صلاة التيممين للحدث لقدرتهم على الطهارة بالماء وان كان الماء يكفي للجنابة فان كان الامام متوضئاً فصلاته وصلاة المتوضئين تامة وصلاة التيممين فاسدة وان كان الامام متيمماً عن أى شئ كان فسدت صلاة الكل رجلاً بصلوات أحدهما عربان والاخر متيمم فجا رجل وقال معي ماء فتوضأ به أيها التيمم ومعى قوب فخذ أيها العريان فسدت صلاتهما كذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * متيمم متر على الماء وهو ناخذ كرفى بعض الروايات انه على قول أى حنيفة رحمه الله تعالى ينتقض تيممه وقبل ينبغي

صوته فوق الطاقة كذا في المضمرات * ويقوم على الأرض هكذا في القنية * وفي المسجد هكذا في البحر الرائق * ولا ترجيع في الاذان وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين مخافتة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية أشهد أن محمداً رسول الله خفياً إلى قوله أشهد أن لا إله الا الله رافعاً صوته فيكسر الشهادتين فيقول كلاماً من الشهادتين أربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتين على سبيل الجهر كذا في الكفاية * ويرسل في الاذان ويجرد في الإقامة وهذا بيان الاستحباب كذا في الهداية * حتى لو ترسل فيهما أو وحده فريماً وترسل في الإقامة وحده في الاذان جاز كذا في الكافي * وقيل بركه وهو الحق هكذا في فتح القدير * والترسل أن يقول الله أكبر الله أكبر ويوقف ثم يقول مرة أخرى مثله وكذلك يقف بين كل كلمتين إلى آخر الاذان والحدرد الوصل والسرعة كذا في التارخاية ناقلاً عن الينابيع * ويسكن كلماته ما على الوقف لكن في الاذان حقيقة وفي الإقامة ينوي الوقف كذا في التبيين * والمتد في أول التكبير كفو في آخره خطأ فاحش كذا في الزاهدي * ويرتب بين كلمات الاذان والإقامة كما شرع كذا في محيطة السرخسي * وإذا قدم في أذانه أو في إقامته بعض الكلمات على بعض نحو أن يقول أشهد أن محمداً رسول الله قبل قوله أشهد أن لا إله الا الله فالأفضل في هذا أن ماسبق على أوانه لا يعتد به حتى يعيده في أوانه وموضعه وان مضى على ذلك جازت صلواته كذا في المحيط * ويؤلى بين كلمات الاذان والإقامة حتى لو أذن فظن انه إقامة ثم علم بعد ما فرغ فالأفضل ان يعيد الاذان ويستقبل الإقامة مراعاة للوالة * وكذا إذا أخلف الإقامة فظن أنه أذان ثم علم فالأفضل أن يتدبى بالإقامة كذا في البدائع والغاية للسروحي * ويستقبل بهما القبلة ولو ترك الاستقبال جاز ويكره كذا في الهداية وإذا انتهى إلى الصلاة والفلاح حول وجهه يميناً وشمالاً وقدماه مكانهما مساوياً صلى وحده أو مع الجماعة وهو الصحيح حتى قالوا في الذي يؤذن للوؤذ ينبغي أن يحول وجهه يميناً ويسرة عند هاتين الكلمتين هكذا في المحيط * وكيفيته أن يكون الصلاة في اليمين والفلاح في الشمال وقيل الصلاة في اليمين والشمال والفلاح كذلك والصحيح الأول كذا في التبيين * وان استدرأ في صومعته عند انقضاء الخمس هكذا في البدائع * فيستدير المؤذن في المأذنة عند الحيلتين ويخرج رأسه من الكوة اليمنى ويقول حي على الصلاة مرتين ثم من الكوة اليسرى ويقول حي على الفلاح مرتين * وهذا إذا لم يتم الاعلام مع بقاء المؤذن في مقامه كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وأما إذا تم تحويل الرأس يميناً وشمالاً فيكتفي بذلك فلا يزال القدما عن مكانهما كذا في شاهان شرح الهداية * ويكره التحنين وهو التغبى بحيث يؤدي إلى تغير كلماته كذا في شرح الجمع لابن الملك ونحسين الصوت للأذان حسن ما لم يكن لحناً كذا في السراجية * وهكذا في شرح الوقاية * ويجعل أصبعيه في أذنيه وان لم يفعل فحسن لانه ليس بسنة أصلية وإنما شرع لأجل المبالغة في الاعلام * وان جعل يديه على أذنيه فحسن كذا في التبيين * وجعل أصبعيه في أذنيه سنة الاذان لرفع صوته بخلاف الإقامة كذا في القنية * والتنويب حسن عند المتأخرين في كل صلاة الا في المغرب فكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وهو رجوع المؤذن إلى الاعلام بالصلاة بين الاذان والإقامة * وتنويب كل بلدة على ما توافقه أو ما يتبعها أو بالصلاة الصلاة أو قامت قامت لانه للمبالغة في الاعلام وإنما يحصل ذلك بما توافقه كذا في الكافي * ويؤذن للصبر ثم يقعد قدماً يقرأ عشرين آية ثم يشوب ثم يقعد مثل ذلك ثم يقيم كذا في التبيين * ويفصل بين الاذان والإقامة

أن لا ينتقض عند الكل لانه لو تيمم بقرية ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل إنما الخلاف بين أى حنيفة وأبي يوسف مقدار رجها الله تعالى فيما إذا تيمم في رحله ماء لا يعلم به ثلاثة في السفر جنب وحائض وميت وشم ماء قدر ما يكفي لأحدهم فان كان الماء ملكاً لأحدهم فهو أولى به وان كان الماء لهم جميعاً لا يصرف إلى أحدهم ويباح التيمم للكل وان كان الماء مباحاً كان الجنب أولى لان غيبه فريضة وغسل الميت سنة والرجل يسلح اماماً المرأة فيغسل الجنب وتيمم المرأة وتيمم الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب أولى به

لأنه حق ثقل مال الابن * ولو وهب لهم رجل ما بقدر ما يكفي لاحد منهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا الجواب لا يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيها احتمال القسمة لا تفيد الملاك وان اتصل بهم القبض * المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دلو كان له أن يتيمم لمجزمه عن استعمال الماء وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء قالوا هذا اذا لم يكن معه منديل يصلح لذلك فان كان معه منديل يصلح لذلك لا يتيمم * ولو كان (٥٧)

فقال له رفيقه استخرجني استقي الماء ثم أدفعه اليك فالمستحب له أن ينتظر الى آخر الوقت فان تيسم ولم ينتظر سراج * وكذا لو كان عريانا مع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى أصلي ثم أدفعه اليك يستحب له أن ينتظر الى آخر الوقت فان لم ينتظر وصلي عريانا جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو كان مع رفيقه ما يكفي لهم ما فقال انتظر حتى أفرغ من الصلاة ثم أدفعه اليك لزمه أن ينتظر وان خاف خروج الوقت * ولو تيمم ولم ينتظر لا يجوز فالاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان في المملوك لا تثبت القدرة بالبدل والاباحة وفي الماء تثبت القدرة بالاباحة * المصلي بالتيمم اذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة لا يلزمه الاعادة ولو وجد في خلال الصلاة فسدت صلاته وكذا لو وجد بعد الفراغ من الاركان قبل التشهد وكذا لو وجد بعد التشهد قبل السلام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان وجد بعد ما سلم تسليمة واحدة لم تقصد

مقدار ركعتين او أربع يقرأ في كل ركعة نحو من عشر آيات كذا في الزاهدي * والوصل بين الاذان والاقامة مكروه بالاتفاق كذا في معراج الدراية * والاولى للمؤذن في الصلاة التي قبلها تطوع مسنون أو مستحب ان يتطوع بين الاذان والاقامة هكذا في محيط السرخسي * فان لم يصل يجلس بينهما * واما اذا كان في المغرب فالمستحب ان يفضل بينهما بسكتة يسكت قائما مقدوما يتمكن من قراءة ثلاث آيات قصار هكذا في النهاية * فقد اتفقوا على ان الفصل لا بد منه فيه ايضا كذا في العناية * واختلوا في مقدار الفصل فعند أبي حنيفة رحمه الله المستحب ان يفضل بينهما بسكتة يسكت قائما ساعة ثم يقيم ومقدار السكتة عنده قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة * وعنده ما يفضل بينهما بجلسة خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين وذكر الامام الحلواني الخلاف في الافضية حتى ان عند أبي حنيفة رحمه الله ان جلس جازوا والافضل ان لا يجلس * وعنده ما على العكس كذا في النهاية * ويستحب ان يدعو بين الاذان والاقامة كذا في السراج الوهاج * وينتظر المؤذن الناس ويقيم للضعيف المستجمل ولا ينتظر رئيس المحلة وكبيرها * كذا في معراج الدراية * ينبغي ان يؤذن في أول الوقت ويقيم في وسطه حتى يفرغ المتوضي من وضوئه والمصلي من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته كذا في التارخاتية ناقلا عن الحجة * اذا دخل الرجل عند الاقامة يكرمه الانتظار قائما ولكن يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن قوله حتى على الفلاح كذا في المضمهرات * ان كان المؤذن غير الامام وكان القوم مع الامام في المسجد فانه يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حتى على الفلاح عند علمائنا الثلاثة وهو الصحيح * فاما اذا كان الامام خارج المسجد فدخل المسجد من قبل الصفوف فكلما جاوز صفاف قام ذلك الصف والميه مال شمس الأئمة الحلواني والسرخسي وشيخ الاسلام خواهر زاده * وان كان الامام دخل المسجد من قدامهم يقومون كبارا والامام * وان كان المؤذن والامام واحدا فان أقام في المسجد فالقوم لا يقومون ما لم يفرغ من الاقامة * وان أقام خارج المسجد فشاخصا تفقوا على انهم لا يقومون ما لم يدخل الامام المسجد * وكبر الامام قبيل قوله قد قامت الصلاة قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني وهو الصحيح * كذا في المحيط * (وما يصل بذلك اجابة المؤذن) * يجب على السامعين عند الاذان الاجابة وهي ان يقول مثل ما قال المؤذن الا في قوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح فانه يقول مكان حتى على الصلاة لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومكان قوله حتى على الفلاح ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح كذا في فتاوى القرائب * وكذا في قول المؤذن الصلاة خير من النوم لا يقول السامع مثله ولكن يقول صدقت وبررت كذا في محيط السرخسي * سمع الاذان وهو عشي فالاولى أن يقف ساعة ويحجب كذا في القنية * واجابة الاقامة مستحبة هكذا في فتح القدير * واذا باغ قوله قد قامت الصلاة يقول السامع أقامها الله وأدامها الله مادامت السموات والارض وفي سائر الكلمات يحجب كما يحجب في الاذان كذا في فتاوى القرائب * ولا ينبغي ان يتكلم السامع في خلال الاذان والاقامة ولا يشتغل بقراءة القرآن ولا ينشئ من الاعمال سوى الاجابة ولو كان في القراءة فبغى ان يقطع ويشغل بالاستماع والاجابة كذا في البدائع * ولا بأس بان يشتغل بالدعاء عند الاقامة كذا في الخلاصة * اذا كان في المسجد أكثر من مؤذن واحد أدنوا واحدا بعد واحد فاحرمه الاول كذا في الكفاية

(٨ الفتاوى اول) صلاته وكذا لو وجد بعد ما سلم وعليه سهوان وجد بعد ما عاد الى سجود السهو فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رضي الله عنه * وان وجد قبل أن يعود لا تسد دعاء الكل * المصلي بالتيمم اذا أحدث في صلاته فانصرف ليتيمم الا أنه لم يجد ترابا فلم يتيمم حتى وجد ما ذكر بعض العلماء فيما جع من الفتاوى انه يتوضأ ويبنى قال مولانا رضي الله تعالى عنه فقد كرت المسئلة كذلك في فصل مسح الخف وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر انه يتوضأ ويستقبل الصلاة وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في

شرح كتاب الصلاة فقال كان الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى يقول وجدت رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يتوضأ ويبنى قال وهذا أقبس لذهبه لان اقتداء المتوضي بالتيمم يجوز عنده فكذلك بناء الوضوء على التيمم فيحتمل أن ما ذكره الحالم التيمم يدق قول محمد رحمه الله تعالى * مسافر أجنب فشرع في الصلاة بالتيمم ثم سبقه الحدث فوجدها قد رمايتكني للوضوء فانه يتوضأه ويبنى ذكره البقال في فتاواه قال وهذا قول آخر لمحمد رحمه الله (٥٨) تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * المصلي بالوضوء اذا سبقه الحدث فذهب

* (الباب الثالث في شروط الصلاة) *

وهي عندنا سبعة * الطهارة من الاحداث والطهارة من الانجاس وسستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحريية كذا في الزاھدي * وفيه فصول أربعة

(الفصل الاول في الطهارة وسستر العورة) تطهير النجاسة من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه واجب هكذا في الزاھدي في باب الانجاس * هذا اذا كانت النجاسة قد رمايتكنا أو أمكن ازالتها من غير ارتكاب ما هو أشد حتى لو لم يمتكن من ازالتها الا بايذاء عورته للناس يصلي معها ولو أبادها لزاله ففسق هكذا في البحر الرائق * ويعتبر ظاهر البدن حتى لو اكتمل بكامل نجس لا يجب عليه غسل عينه كذا في السراج الوهاج * النجاسة ان كانت غليظة وهي أكثر من قدر الدرهم فغسلها فريضة والصلاة بها باطلة وان كانت مقدار درهم فغسلها واجب والصلاة معها جائزة وان كانت أقل من قدر الدرهم فغسلها سنة وان كانت خفيفة فافهم الاتعجوز الصلاة حتى تمسح كذا في المضمرات * ستر العورة شرط للصحة الصلاة اذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي * العورة للرجل من تحت السرة حتى تجاوز ركبته فستره ليست بعورة عند علمائنا الثلاثة * وركبته عورة عند علمائنا جميعا هكذا في المحيط * بدن الخنزيرة عورة لا وجهها وكفها وقدمها كذا في المتن * وشعر المرأة على رأسها عورة وأما المسترسل ففيه روايتان الاصح انه عورة كذا في الخلاصة * وهو الصحيح وبه أخذ الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية * والامة كالرجل وبطنها وظهرها عورة ويدخل في هذا الجواب أم الولد والمدرية والمكاتب كذا في التبيين * والمستعانة بغيره المكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * والخنثى المشكل اذا كان رقيقا فعورته عورة الامة وان كان حرا أمرناه أن يسترجع بدنه فان ستر ما بين سترته الى ركبته قال بعضهم تلزمه الاعداء وقال بعضهم لا تلزمه كذا في السراج الوهاج * مراعاة صلت عريانه أو بغير وضوء تؤمر بالاعداء وان صلت بغير قناع فصلاتها تامة استحسانا كذا في محيط السرخسي * وسستر العورة في الصلاة من الغير فرض بالاجماع * ومن نفسه غير فرض عند عامة المشايخ كذا في شاهان * فاذا صلى في قبص بغير ازارو كان لو نظر رأى عورته من ريقه فعند عامة المشايخ لا تفسد وهو الصحيح * وان صلى في بيت مظلم عريانا وله ثوب طاهر لا تجوز صلاته بالاجماع كذا في السراج الوهاج * والثوب الرقيق الذي يصف ماتحته لا تجوز الصلاة فيه كذا في التبيين * ولو كان عليه قبص ليس عليه غيره وكان اذا سجد لا يرى أحد عورته لكر لو نظر اليه انسان من تحته رأى عورته فهذا ليس بشئ قليل الانكشاف عفوان فيه بلوى ولا بلوى في الكبير فلا يجعل عفوا الربيع وما فوقه كثير ومادون الربيع قليل وهو الصحيح هكذا في المحيط * والاصح أن التقدير في العورة الغليظة والخفيفة بالربيع هكذا في الخلاصة * انكشاف مادون الربيع معفو اذا كان في عضو واحد وان كان في عضوين أو أكثر وجع وبلغ ربع أدنى عضو منها يمنع جواز الصلاة كذا في شرح الجمع لابن الملك * ولا يعتبر الجمع بالاجزاء كالاسداس والاتساع بل بالقدر حتى لو انكشفت من الاذن تسعة ما ومن الساق تسعة ما يمنع لان المكشوف قدر ربع الاذن هكذا في القنية * وان انكشفت عورته في الصلاة فسترها بلا مكث جازت صلاته اجماعا وان أتى ركعا مع الانكشاف فسد اجماعا وان لم يؤدّه لكن مكث قد رمايتكنا الاداء تفسد عند أبي

ليتوضأ فلم يجد ماء فقيمهم قبل انصرفه الى مقامه وجد الماء توضأ وبني ولو انصرف الى مقامه ثم وجد الماء توضأ واستقبل استخسانا * الجنب اذا كان به جراحات في عامة جسده وهو لا يستطيع غسل الجراحات ويستطيع غسل ما بقي فانه يقيم ويصلي لانه لو غسل غير موضع الجراحات ربما يصل الماء الى جراحته فيضره لاجرم لو أمكنه أن يغسل غير موضع الجراحة ويمسح الجراحة بالماء ان كان لا يضره المسح أو بعضها بخرقه ويمسح على الخرقه فعل وان كان أكثر أعضائه صحيحا فان كانت الجراحة على رأسه وسائر جسده صحيحا فانه يدع الرأس ويغسل سائر الاعضاء ويمسح موضع الجراحة لان لاكثر حكم الكل وكذا لو كان محدثا به جراحات فان كان أكثر أعضائه وضوء جرحاتهم ولم يستعمل الماء وان كان أكثر أعضائه صحيحا غسل الصحيح ويمسح الجراحة ان أمكنه مسحه من غير ضرر حتى لو كانت الجراحة على رأسه ووجهه وبدنه وليس

على رجله جراحة يباح له التيمم وعلى عكسه لا يباح وقبل يعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لو كان على رأسه ووجهه يوسف ويديه جراحة وليس على رجله جراحة لا يباح له التيمم اذا لم يكن الا أكثر من كل عضو جرحا وان استوى الجرح والصحيح تكلموا فيه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لانه أحوط كما يباح التيمم عند خوف الهلاك أو تلف عضو يباح له التيمم عندنا اذا خاف زيادة المرض واذا زال المرض المبيح للتيمم ينتقض تيممه * الجنب الصحيح في المصرا اذا خاف الهلاك من الاعتسال يباح له التيمم في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى والمسافر إذا خاف الهلاك من الاغتسال جازنه التيمم في قولهم وأما المحدث في المصر إذا خاف الهلاك من الشوضي
اختلافوا فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أنه لا يباح له التيمم قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في ديارنا لا يباح للقيم أن يتيمم
لان في عرف ديارنا إجماع يعطى بعد الخروج فيمكنه أن يدخل الحمام ويغتسل فيستعمل بالعسرة عند الخروج * ومن به جدرى أو حصية
يجوز له التيمم لان الاغتسال يضمره * ومن لا يقدر على الوضوء لا يشق له التيمم (٥٩) * المسافر إذا أمر في القلعة بماء موضوع

في حب أو نحوه لا ينتقض
تيممه وليس له أن يتوضأ منه
لأنه موضع للشرب لا للوضوء
والمباح في نوع لا يجوز استعماله
في نوع آخر الآن يكون
الماء كثيراً ويستدل لكثرة
على أنه موضع للشرب والوضوء
جميعاً فينتزح يتوضأ
ولا يتيمم وذكر القاضى
الامام أبو علي النسفي عن
الشيخ الامام أبي بكر محمد
بن الفضل ان الماء الموضوع
لشرب يجوز منه التوضؤ
والموضوع للوضوء لا يباح
منه الشرب * الاسير في دار
الحرب إذا منعه الكافر عن
الوضوء والصلاة يتيمم ويصلي
بالايماء ثم يعيد إذا خرج
وكذا الرجل إذا قال له غيره
ان توضأت حبستك أو قتلتك
فانه يصلي بالتيمم ثم يعيد
بمنزلة المحبوس في المصر إذا لم
يجده ماء وجده تراباً نظفاً
فانه يتيمم ثم يعيد ولو أن
المحبوس إذا لم يجد ماء ولا
تراباً نظفاً لا يصلي في قول
أبي حنيفة ومحمد رجهما
الله تعالى * وأجمعوا على ان
الماشي لا يصلي وهو عيشي
ولا الساجح وهو يسبح ولا
السائف وهو يضرب
بالسيف وان خاف خروج

يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى ولا نص عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح النقاية
لشيخ أبي المكارم * آفة صلات بغيرة قناع فاعتقت في صلاتها فان لم تستتر من ساعتها فسدت صلاتها وان
سترت من ساعتها بعل قليل جازت كذا في محيط السرخسي * والعمل القليل أن تأخذ بيد واحدة كذا في
السراج الوهاج * والذكر يعتبر بانفراده وكذا الاثنان هو الصحيح هكذا في الهداية * والاثنان كل واحدة
منهما عورة على حدة والذكر ثلثهما هو الصحيح كذا في شرح الجمع لان الملك وهكذا في التبيين * والركبة
الى آخر القنطرة عضو واحد حتى لو صلى والركبتان مكشوفتان والقنطرة معطى جازت صلاته وهو الاصح
هكذا في التبيين * وكذا كعب المرأة مع ساقها كذا في شرح الجمع لابن الملك * وما بين سرته وعانته عضو
على حدة والمراد ما حوله من جميع البدن فإذا انكشف ربه فسدت صلاته كذا في الخلاصة * والظاهر
بانفراده عورة والبطن كذلك وكذا الصدر كذا في التارخانية ناقلاً عن العتبية * والجنب سبع للبطن كذا
في القنية * وندى المرأة ان كانت صغيرة ناهية فهو سبع لصدورها وان كانت كبيرة فهو عضو على حدة كذا
في الخلاصة * ويعتبر كل واحد عورة بانفراده وكذا الاذان حتى لو انكشف ربه واحد منهما فسدت كذا في
الراهدى * ومن لم يجد ثوباً يصلي قاعداً يوثق بالركوع والسجود أو قائماً بركوع وسجود الاول أفضل هكذا
في الكافي * لا يلا كان أو نهاراً في بيت أو صحراء وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * والمراد بالوجود القدرة فان
ابح له فالأصح أنه يجب عليه استعماله هكذا في الجوهر النيرة * العارى إذا كان محضته من له كسوة فانه
يسأله فان لم يعطه صلى عرياناً * ولو وجد في خلال صلاته ثوباً استقبل كذا في التارخانية ناقلاً عن السراجية
* وان كان يركع وجو جود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان كذا في القنية * ويصلي
المرأة وحدها متباعدة من وان صلاها جماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه الى القبلة ويضع
يديه بين فخذه يوثق ايماء * وان أوما قائماً أو ركع أو سجد القاع جاز كذا في الراهدى * في الحجة اذا وجد
العارى حصيراً أو بساطاً صلى فيه ولا يصلي عرياناً * وكذا ان أمكنه أن يستتر عورته بالحشيش كذا في
التارخانية * عرياناً قدر على طين يلطخ به عورته ان علم انه يبقى عليه لم يجز الا ذلك كله وقد ران يخصف عليه
ورق الشجرة كذا في القنية * ولو وجد ما يستتر به بعض العورة وجب استعماله ويستتر به القبل والبر
بالاتفاق هكذا في معراج الدراية * وان لم يجد ما يستتر به أحدهما قال بعضهم يستتر به الدرلانه أخفش في
حالة الركوع وقال بعضهم يستتر به القبل لانه يستقبل به القبلة كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الصلاة
في ثوب الحرير للرجال وتصح للنساء ولو لم يجد غيره يصلي فيه لا عرياناً كذا في فتح القدير * ولو ان امرأة
صلت قائمة تسكت عن عورتها ما يخرج جواز الصلاة ولو صلت قائدة لا ينكشف شيء منها فانها تصلي
قاعدة كذا في التبيين * في العتبية اذا انكشف ربه عورتها غفرت السجود تركت السجود كذا في
التارخانية * والمستحب أن يصلي الرجل في ثلاثة أبواب قيص وازار وجامعة اما لو صلى في ثوب واحد
متوشحاً به تجوز صلاته من غير كراهة وان صلى في زار واحد يجوز ويكره وأما المرأة فالمستحب لها أن
تصلي في ثلاثة أبواب أيضاً قيص وازار ومقنة فان صلت في ثوبين جازت صلاتها كذا في الخلاصة * وان
صلت في ثوب واحد متوشحاً به لا يجوز الا اذا استترت برأسها وجميع جسدها كذا في محيط السرخسي *
ولو صلى رجلاً في ثوب واحد واستر كل واحد بطرف منه أجزأه وكذا الوألي أحد طرفيه على ثأم أجزأه

الوقت * ولو حبس الرجل الطاهر في المكان التيمم يصلي بالايماء ثم يعيد كان ذلك في الحضرة أو في السفر قال محمد رحمه الله تعالى في السفر
لا يعيد وفي الحضرة يعيد * المصلي بالتيمم إذا رأى سرباً أو غن أنهما فأنصرف ثم علم انه كان سرباً فسدت صلاته جاز موضع صلاته أو لم يجاوز
* (ومن هذا الجنس مسائل) * أحدها هذه ومنها إذا رأى حرة على ثوبه فظن أنها نجاسة فأنصرف ليفسها ثم علم انها لم تكن نجاسة ومنها إذا
ظن انه ترك مسح الرأس أو لم يتوضأ أصلاً فأنصرف ثم علم انه كان قد توضأ ومسح ومنها إذا ظن في الظاهر انه لم يصل الفجر فأنصرف ثم علم انه

قد صلاها ومنهم من الخلف اذا ظن انه انقضت مدة مسجعه ثم علم انها لم تنقض فسدت صلاته في هذه الوجوه بالاستدبار جاوز موضع صلاته
أول مجاوز * (ويشارك هذا الجنس مسئلتان) * الاولى اذا ظن في صلاته انه رجع فانصرف ثم علم انه لم يرجع والثانية قوم صلوا بالجماعة
قرأوا سوادا وظنوه عدوا فانصرف بعضهم ليقوم بازاء العدو ثم علموا انه كان غبارا أو دواب ان جاوزوا موضع صلاتهم فسدت صلاتهم
والافلا * المصلي بالتيمم اذا رأى (٦٠) سرايا كان أكبر رأيه انه ماء يساح له أن يصرف وان استوى الظن ان لا يحل له قطع الصلاة

واذا فرغ من الصلاة ان
ظهر انه كان ماء يلزمه
الاعادة والافلا * المتوضي
اذا اقتدى بالتيمم ثم رأى
المقتدى ماء ولم ير امامه
فسدت صلاة المقتدى دون
صلاة الامام * التيمم اذا مر
بالماء وهو نائم ينتقض تيممه
في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وقيل لا ينتقض عند
الكل كالماء كان يقطرنا
بموضع بقر به ماء ولم يعلم به
مرريض لا يضره الماء الا أنه
لا يقدر على استعمال الماء
بنفسه ان لم يكن أحد هناك
يعينه جازله التيمم بالاتفاق
وان كان معه أحد يعينه
على استعمال الماء ان كان
المعين حرا أو امرأة جازله
التيمم في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وان كان
معه غلام اختلف المشايخ
رحمهم الله تعالى فيه على
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى قال بعضهم لا يجوز
له التيمم وقيل ان كان المعين
يعينه بغير بدل لا يجوز له
التيمم عند الكل * (ومن
جنس هذا مسائل) *
احداها هذه * ومنها انه اذا
كان لا يقدر على التوجه الى
القبلة بنفسه وغم من بوجهه

كذا في الجوهر النيرة * ولو كان الثوب يغطي جسدها ورُبَّع رأسها فترك تغطية الرأس لا يجوز ولو
كان يغطي أقل من الربع لا يضره تركه والستر أفضل كذا في التبيين * عريان وجد قطعة تستر ربع أصغر
العورات فلم يستر فسدت والافلا كذا في المقنية * وان صلى في الماء ان كان كدرا صحت وان كان صافيا
يمكن رؤية عورته لا تصح كذا في السراج الوهاج

* (الفصل الثاني في طهارة ما يستبر به العورة وغيره) * وجد ثوبان رُبَّع به طاهر وصلى عاريا لم يجز * وان كان
أقل من ربعه طاهرا أو كله نجسا خير بين أن يصلي عاريا قاعدا بايما هو بين أن يصلي فيه قائما بر كوعه ويجوز
وهو أفضل كذا في الكافي * ولو لم يجد الا جلدة مينة غير مدبوغ لا يجوز أن يستبر به عورته ولم تجز صلاته فيه
كذا في السراج الوهاج * ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم بخبر ما لم يبلغ
أحدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع كذا في التبيين * والمستحب الصلاة في أقلهما نجاسة كذا في
الخلاصة * ولو كان دم أحداهما قدر الربع ودم الآخر أقل يصلي في أقلهما دم ولا يجوز عكسه ولو كان
في كل واحد منهما ما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدر الربع
صلى في أيهما شاء والأفضل أن يصلي في أقلهما نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربع
يصلي في الذي ربعه طاهرا ولا يجوز العكس هكذا في التبيين * ولو كان الدم في ناحية من الثوب والطاهر منه
بقر ما يمكنه أن يتزبره لم يجز الا أن يصلي فيه لانه يمكنه ستر العورة بثوب طاهر ولم يفصل بين ما اذا تحرك
الطرف الآخر أو لم يتحرك كذا في محيط السرخسي * ولو كان طرف أحداهما يمكنه أن يتزبره فانه يتزبره
ويصلي لم يجز الا ذلك سواء كان بحال يتحرك الطرف الآخر أو لا يتحرك كذا في الخلاصة * الأصل في جنس
هذه المسائل ان من ابتلى بلبتين وهما متساويتان يأخذ بأيهما شاء وان اختلفتا فعليه أن يختار أهونهما
كذا في البحر الرائق * اذا اشتبه عليه الثوب الطاهر من النجس تحزى وصلى وان كانت الغلبة للثياب النجسة
كذا في السراجية * ولو وقع تحزبه على ثوب وصلى فيه الظهر ثم وقع تحزبه على ثوب آخر فصلي فيه العصر
فالعصر فاسدة ولو كان معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة فصلي الظهر في أحدهما ثم صلى العصر في الآخر ثم
المغرب في الاول ثم العشاء في الثاني ثم رأى في أحدهما نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولا يدري أيهما الاول
أو الثاني فالظهر والمغرب جائزان والعصر والعشاء فاسدان * وهذا وما وصلى الظهر في الاول بالتحزى
والعصر في الثاني وفي الاول المغرب وفي الثاني العشاء سواء ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة *
واذا صلى وهو لابس منديلا أو ملاءة أو أحد طرفيه نجس والطرف الذي فيه النجاسة على الارض ان كان
النجس يتحرك يتحرك المصلي لم تجز صلاته وان كان لا يتحرك تجوز صلاته * واذا صلى في ثوب وعنده انه نجس
فلما فرغ من صلاته تبين انه طاهر تجوز صلاته كذا في المحيط * اذا كان مع العريان ثوب يدساح وثوب كراس
فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم يصلي في الدساح كذا في الخلاصة * المصلي اذا رأى على ثوبه نجاسة هي أقل
من قدر الدرهم ان كان في الوقت سعة فالأفضل أن يغسل الثوب ويستقبل الصلاة وان كان تقوته الصلاة
بجماعة ويجد في موضع آخر كذلك وان خاف أن لا يجد الجماعة أو يقوته الوقت مضى على صلاته كذا في
الذخيرة * هذا اذا كان في الصلاة وان لم يكن فيها لكن انتهى الى القوم وهم في الصلاة وهو يخشى ان يغسله
تقوته الجماعة أحب الى أن يدخل في الصلاة ولا يغسله كذا في الخلاصة * ان وجد في ثوبه نجاسة مغلظة أكثر

الى القبلة ومنها اذا كان على فراش نجس لا يمكنه أن يتحول الى مكان طاهر ثم أحدي حوله وأجمعوا على انه اذا عجز عن القيام من
بنفسه أو أحد يعينه فصلي قاعدا جاز وعلى هذا الخلاف الاعي اذا وجد قائدا الى الحج أو الى الجمعة عند أبي حنيفة لا يلزمه الجماعة والحج
* المقداد اوجد من يحمله الى صلاة الجمعة كرا الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لاجعة عليه عند الكل وينبغي أن لا يكون
عليه الحج ولا حضور الجماعة بلا خلاف وذكر القاضي الامام أبو علي السغدري رحمه الله تعالى ان الكل على الخلاف * المسافر اذا لم يكن على

طعم من الماء فانه يتيم ويصلي ليكون محرراً واثاب الاداء في اول الوقت وان كان على طمع من الماء يشكبه ان ينظر لكن لا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكروه ولا يؤخر العصر الى تغير الشمس * مسافر اجنب ولم يجد ماء قديم وصلى ثم أخذ ثم وجد ماء يكنى للوضوء ولا يكتفي للجنبه فانه لا يتيم * مسافر اجنب يغسل رأسه ووجهه وذراعيه فلم يبق الماء فانه يتيم للجنبه لانها باقية فان يتيم وشرع في الصلاة ثم فهمه ثم وجد ماء يكنى للاغتسال فانه يغسل به أعضاء وضوئه ومابقي (٦١) من جسده لم يكن غسلها في المرأة الاولى ولا يغسل فرجه فانه

لواحدث حدثا غير ضحك ثم وجد ماء يغسل به أعضاء وضوئه ومابقي من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لاتفاض التيم في أعضاء الوضوء برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الضحك في الصلاة ينقض طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل ومن الناس من أجرى اللفظ على ظاهرها انها لاتنقض طهارة الغسل والصحيح انها تنقض ويلزمه الوضوء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يلزمه غسل ما غسل من أعضاء الوضوء أيضا

* فصل فيما يجوز به التيمم *

يجوز التيمم بكل ما كان من اجزاء الارض كالستراب والرمل والحصى والنورة والمغرة والسبخة والزرنج والمزاسنج والاعند والكحل والطين الاحمر والحجر الذي عليه غبار أو لم يكن بأن كان مغسولا أو لمس مدقوقا أو غير مدقوق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان الحجر مدقوقا وعليه

من قدر الدرهم ولا يدري متى أصابته لا يبعد شيئا من صلاته بالاجماع وهو الاصح كذا في محيط السرخسي والجوهر النيرة * ولورأى في بوب امامه نجاسة أقل من قدر الدرهم فان كان مذهب المقتدي أن النجاسة القليلة لاتمنع الصلاة ومذهب الامام انم اتنع فصلى الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدي ولا تجوز صلاة الامام وان كان مذهبهم ما على العكس فحكمهم ما على العكس كذا في فتاوى قاضيخان في باب النجاسات * قال نصير وبه نأخذ كذا في الذخيرة * النجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب وكل واحدة منهما أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما ماصراتا أكثر من قدر الدرهم يجمع ويمنع جواز الصلاة وكذلك لو كانت في ثوب المصلي في مواضع كذا في الخلاصة * ولو صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة أقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمعنا تكونان أكثر من قدر الدرهم لاتمنع جواز الصلاة في قولهم وليست كالنجاسة المنفردة في ثوب واحد * ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة أقل من قدر الدرهم ولو جمعنا تكونان أكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ويمنع جواز الصلاة * ولو صلى في ثوب ذي طاقين فأصابته النجاسة أحد الطاقين ونفذت الى الآخر على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هو كثوب واحد لاتمنع جواز الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى تنع وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أوسع وقول محمد رحمه الله تعالى أحوط كذا في فتاوى قاضي خان * ولو صلى ومعه درهم نجس جانباه المختار انه لا يمنع الجواز كذا في الخلاصة * وهو الصحيح لان الكل درهم واحد كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان موضع انفه نجسا وموضع جبهته طاهرا تجوز صلاته بلا خلاف وكذلك اذا كان موضع انفه طاهرا وموضع جبهته نجسا وسجد على انفه تجوز صلاته بلا خلاف * وان كان موضع انفه وجبهته نجسا ذكر الزندويستي في نظمه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى سجد على أنفه دون جبهته وتجاوز صلاته وان لم يكن بجبهته عذرو عندهما لا تجوز صلاته الا اذا كان بجبهته عذركذا في المحيط * وان سجد به ما لا يجوز على الاصح هكذا في محيط السرخسي * وان كانت النجاسة تحت قدمي المصلي منع الصلاة كذا في الوجيز للكردي * ولا يفترق الحال بين أن يكون جميع موضع القدمين نجسا وبين أن يكون موضع الاصابع نجسا واذا كان موضع احدى القدمين طاهرا وموضع الاخرى نجسا فوضع قدميه اختلف المشايخ فيه الاصح انه لا تجوز صلاته فان وضع احدى القدمين التي موضعها طاهر ورفع القدم الاخرى التي موضعها نجس وصلى فان صلاته جائزة كذا في المحيط * وان كانت النجاسة تحت يديه أو ركبتيه في حالة السجود لم تنفس صلاته في ظاهر الرواية واختار أبو الليث أنها تنفسد وصححه في العيون كذا في السراج الوهاج * اذا صلى على مكان طاهر وسجد عليه الا انه اذا سجد تقع ثيابه على أرض نجسة أبسة أو ثوب نجس جازت صلاته كذا في المحيط * ان كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم ولو جمع نصيرا أكثر من قدر الدرهم فانه يجمع ويمنع جواز الصلاة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل النجاسة التي تصيب الثوب وفي المضمرات هو المختار * وفي الفتاوى العتبية وكذا يجمع نجاسة موضع السجود وموضع القدم كذا في التتارخانية * واذا كان في ثوب المصلي أقل من قدر الدرهم وتحت قدميه أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع يبلغ أكثر من قدر الدرهم لا يجمع كذا في الخلاصة * اذا قام المصلي على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمسك على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه اداء أدنى ركن جازت صلاته والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان في فصل النجاسة التي تصيب

غبار جاز به التيمم والافلا * ولو تيمم بارض قد درش عليها الماء وبقي فيها نوة جاز * ويجوز التيمم بالاجرو والحصى والكيزان والحباب والحيطان من المدر * ولا يجوز بالغضارة ان كان وجهها مطليا بالانك فان لم يكن مطليا أو تيمم بنظهرها جاز * ولو تيمم بالخرف ان كان عليه غبار جاز وان لم يكن عليه غبار فان كان متخد من التراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من الادوية جاز وان جعل فيه شيء من الادوية ولم يكن عليه غبار لا يجوز ولو كان الرجل في طين طاهر لا يتيمم به لكن يلطخ به بعض ثيابه أو جسده ويترك حتى يجف ثم يتيمم به وقال الشيخ الكرخي رحمه الله

تعالى يجوز التيمم بالطين وذ كرمس الأتمة الخللاني رحمه الله تعالى أنه لا ينبغي أن يتيمم بالطين لأن فيه تلطيح الوجه ولو فعل جاز ولو نفض
توبه أولده أو مبرجه قديم بغيره جاز ويجوز التيمم بالعقب والزبرجد لأنهم مامن أجزاء الأرض ولا يجوز بالألأى لأنهم خلقت من الماء
ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والرماس والحاس والقفر وكل ما يذوب وينطمع ولا بالمخ المائي واختلافوا في الجبلى والصحيح
هو الجواز ولا يجوز بالرماد لأنه من أجزاء (٦٣) الشجر لا من أجزاء الأرض ولو تيمم بالنوب أو اللبد لا يجوز وأن ضرب يده عليه

وزرق به تراب قديمه جاز
وكذا لو ضرب يده على حطة
أو شعر فلزق التراب أو الغبار
يسد قديمه بذلك جاز وإذا
أحرقت الأرض بالنار ان
اختلط بالرماد يعتبر فيه
الغالب إن كانت الغلبة
للتراب جاز به التيمم والا فلا
وكذا التراب إذا خالطه
ماليس من أجزاء الأرض
يعتبر فيه الغلبة الأرض
إذا أصابته نجاسة فيست
وذهب أثرها جازت الصلاة
عليها ولا يجوز بها التيمم
مسافر معه سور حمار وما
ظاهر ولا يعرف أحدهما من
الأخر قال محمد رحمه الله
تعالى يتوضأ بما ولا يتيمم
المصلي بالتيمم إذا رأى سور
الحمار فإنه يمضي على صلاته
ولا يقطع بالشك ثم يعيد
سور الحمار ولورأى فيبد
المفر فكذلك عند محمد رحمه
الله تعالى وقال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى قطع صلاته
ويصلى بنبيس التمر
واعتراض الردة على التيمم
لا يطل حتى لو أسلم وصلى
بذلك لتيمم بجوز عندنا
* جنب تيمم للظهور صلى ثم
أحدث فضره العصر
ومعه ما يكتفي للوضوء فإنه

الثوب والمكان * ولو امتنع الصلاة على مكان نجس ثم انتقل إلى مكان طاهر لا يصير شرا عا في الصلاة كذا في
الخلاصة * ولو صلى على اللابة وعلى سرجها نجاسة مثل الدم والعذرة أكثر من قدر الدرهم فصلاته فاسدة
والصحيح أنه يجزئه كذا في محيط السرخسي * ولو صلى على بساط وفي ناحية منه نجاسة إن لم تكن في
موضع قدميه ولا في موضع سجوده لا تمتنع أداء الصلاة * وإن البساط كبيرا أو صغيرا بحيث لو حرك أحد
طرفيه بترك الطرف الآخر هو المختار كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في مسح الرأس * وكذا الثوب
والحصير هكذا في السراج الوهاج * وفي الحجة البساط إذا أصابته نجاسة ولا يدرى في أى موضع هي فإنه
يجوز أن يصلى في الموضع الذي يطمئن قلبه أنه طاهر كذا في التارخانية * ولو كانت النجاسة على
بطانة مصلاه أو في حشوها جازت الصلاة عليها إذا لم يكن أحدهما مخيطا على صاحبه ولا مضربا وإن كان
أحدهما مخيطا على صاحبه يجوز على قول محمد لأنه بالخباطة والتضرب لم يصرفا وإيا واحد أو عند أبي
يوسف لا يجوز هكذا في محيط السرخسي * وقول أبي يوسف أقرب إلى الاحتياط كذا في فتاوى قاضيان
* ولو كانت النجاسة رطبة فالتي عليها أو باصلى إن كان ثوبا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبان كالنهي يجوز
عند محمد وإن كان لا يمكن لا يجوز وإن كانت اليابسة جازت إذا كان يصلح ساترا كذا في الخلاصة * وفي الفتاوى
إذا نثر ثوبه والاعلى طاهر دون الأسفل يجوز كذا في السراج الوهاج وشرح المنية لابن أمير الحاج ناقلا
عن المبني * ولو قام على النجاسة وفي رجليه نعلان أو جوربان لم تجز صلاته كذا في محيط السرخسي * ولو
خلع نعليه وقام عاهما جاز سواء كان ما يلي الأرض منه نجسا أو طاهرا إذا كان ما يلي القدم طاهرا
والأجزاء كان أحدهما وجهه نجسا فقام على الوجه الطاهر وصلى جاز مفروشة كانت أو موضوعة هكذا
في فتاوى قاضيان * وإذا صلى على حجر الرخى أو على باب أو بساط غليظ أو على مكعب ظاهر طاهر وباطنه
نجس يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وبه كان يفتي الشيخ أبو بكر الأسكاف وهو الأشبه بالترجيح * هكذا في
شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * وكذا اللبد هكذا في المحيط * وكذا الخشب إذا كان غلظه بحيث يقبل
القطع هكذا في الخلاصة * إذا أراد أن يصلى على أرض عليها نجاسة فكسبها بالتراب ينظر إن كان التراب
قليل بحيث لو استنمته بجدر النجاسة لا يجوز وإن كان كثيرا لا يجد الراتحة يجوز كذا في التارخانية
* إذا كان على الثوب البسوط نجاسة وفرش عليه التراب لا يجوز هكذا في السراج الوهاج * ولو بسط كه
على موضع النجاسة وسجد عليه الصحيح أنه لا يجوز هكذا في التارخانية * ولو صلى في جبة محشوة فوجد في
حشوها بعد الفراغ فارة ميتة يابسة إن كان للعبة ثقب أو خرق أعاد صلاة ثلاثة أيام وإن لم يكن أعاد جميع
ما صلى في تلك اللعبة كذا في السراج الوهاج * (ومما يتصل بذلك مسائل) * إذا صلى في كه يصفه مذرة قد
حال محها دما جازت صلاته وكذا البيضة التي فيها فرخ ميت كذا في فتاوى قاضيان * في النصاب رجل
صلى وفي كه قارورة فيه لؤلؤ لا تجوز الصلاة سواء كانت ممتلئة أو لم تكن لأن هذا ليس في مظانه * ومنه
بخلاف البيضة المذرة لأنه في معدنه ومظانه وعليه الفتوى كذا في المضمرات * ولو صلى والشهيد على
عاتقه وعلى توبه دم كثير تجوز صلاته ولو كان ثوب الشهيد على عاتقه دون الشهيد لا تجوز رجل دخل في
الصلاة وفي كه فرخ حية فمأفرغ من صلاته رها ميتة فإن كان غالب ظنه أنها ماتت في صلاته يجب إعادة
الصلاة وإن لم يكن غالب ظنه ذلك بان كان مشككا لا يجب عليه إعادة كذا في الخلاصة * أعادته

يتوضأ لأن الجنبية قد زالت بالتيمم فإذا أحدث بعد التيمم وهو ما يكتفي للوضوء فإنه يتوضأ به فإن توضأ للعصر وصلى جازت
ثم صر بماء ولم يكتف حتى حضرته المغرب وقد أحدث أو لم يحدث ومعه ماء قدر ما يتوضأ به لأنه ما صر بماء يكتفي للاغتسال عاجبا
فهذا جنب معه ما لا يكتفي للاغتسال في تيمم * إذا تيمم ثم شك في تيممه أنه أحدث أو لم يحدث فهو على تيممه ما لم يستيقن بالحدث كما إذا وضأ ثم
شك في الحدث * إذا تلاوة السجدة في العصر وليس معه ماء لا يجوز التيمم لأنه لا يخاف فواتها يتوضأ بعد ذلك ثم يسجد * إذا نثر لجنباته يوم

العبد مع الامم وخاف الفوت واشتغل بالوضوء جاز له الشروع بالتيمم فان أحدث في صلاته جاز له البناء بالتيمم اذا كان الشروع بالوضوء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يجوز له البناء بالتيمم * ولو أحدث في صلاة الجمعة لا يبنى بالتيمم لان الجمعة تنفوت الى خلف وهو الظاهر * ولا يقيم السلطان لصلاة العبد ولا الولي لصلاة الخنائة رجل رأى التيمم الى الرسخ أو الورتر كعة واحدة وفعل ذلك زمانا ثم رأى الورثا والتيمم الى المرفق لا يعيد ماصلي قبل لانه كان محتمدا فيما فعل ولم يكن من (٦٣) أهل الرأي ففعل ذلك من غير أن يسأل

أحدنا ثم سأل فافتنى أن التيمم الى المرفق وان الورثا ثلاث فانه يعيد ماصلي لانهما كان محتمدا فيه * واذا تيمم الرجل عن موضع تيمم عنه غيره جاز * مسافرا حدث ومعه ثوب نجس فوجد ماء قدر ما يكفي للوضوء أو للنجاسة ولا يكفي لهما فانه يغسل الثوب به ويصلي بالتيمم فان توجعا بالماء وصل في الثوب النجس جاز ويكون مسينا فيما فعل واذا تيمم لصلاة الخنائة وصلى جاز له أن يصلي بذلك التيمم على جنازة أخرى قبل أن يقدر على الوضوء كالأول تيمم للكتوبة وصلى كأنه أن يصلي مكتوبة أخرى * رجل أتى ماء من المياه أي حيا وطلب ماء فلم يجد فصلى بالتيمم فهو على وجهين ان رأى قوم من أهلهم فلم يسألهم فصلى بالتيمم ثم سألهم فأخبروه بالماء لم يجز وان سألهم فلم يخبروه أو لم يرقوا من أهلهم جازت صلاته * مسافرا نسي الماء في رحله أو في رحله ماء ولم يعلم به فقيم فصلى جازت الصلاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو كان على شط نهر أو جنب نهر ولم يعلم به وعن

جازت صلاته وان زاد على قدر الدرهم لا خلاف بين علما على ظاهر المذهب وهو الصحيح لأن سنن الأئمة طاهرها كذا في الكافي * ولو صلى وفي عنقه قلادة فيها سنن كلب أو ذئب يجوز صلاته اذا صلى ومعه فأرة أو مزة أو حية تجوز صلاته وقد أساء وكذا كل ما يجوز التوضؤ بسوره وان كان في كفه ثعلب أو جرو كلب أو خنزير لا تجوز صلاته لان سورته نجس كذا في فتاوى قاضي خان * اذا وضع في حجر المصلي الصبي الغير المستكمل وعليه نجاسة مانعة ان لم يمكث قدر ما أمكنه اداء ركعتين لا تقصد صلاته وان مكث تقصد بخلاف ما لو استمسك وان طال مكثه وكذا الحمامة المتنجسة اذا جلست عليه هكذا في الخلاصة وفتح القدير * وكذا الجنب والمحدث اذا حمله المصلي جازت صلاته كذا في السراج الوهاج * (وتكره الصلاة في نسع مواطن) * في قوارع الطريق ومعاطن الابل والمزبلة والمجزرة والخروج والمغتسل والحمام والمقبرة وسطح الكعبة ولا بأس بالصلاة والسجود على الحشيش والحصى والبسط والبولاري هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان الثوب المتنجس معلقا فوق رأسه اذا قام المصلي يصير على كتفه نصلي ركعاه معه تقصد صلاته وكذا لو وضع عليه قباء نجس هكذا في الخلاصة * اذا رأى الرجل في ثوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم ان كان في قلبه أنه لو أخبر بذلك يغسل النجاسة فانه يخبره وان كان في قلبه أنه لا يلتفت الى قوله وسعه أن لا يخبره والامر بالمعروف على هذا كذا في فتاوى قاضي خان * قال الامام السرخسي الامر بالمعروف واجب مطلقا من غير هذا التفصيل كذا في الخلاصة

(الفصل الثالث في استقبال القبلة) لا يجوز لاحد اداء فريضة ولا نافلة ولا سجدة ولا صلاة خنائة الا متوجها الى القبلة كذا في السراج الوهاج * اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة فيلزمه التوجه الى عينها كذا في فتاوى قاضي خان * ولا فرق بين أن يكون بينه وبينها حائل من جدار أو لم يكن كذا في التبيين * حتى لو صلى مكي في بيته ينبغي أن يصلي بحيث لو أزيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة كذا في الكافي * ولو صلى مستقبلا بوجهه الى الحطيم لا يجوز كذا في المحيط * ومن كان خارجا عن مكة فقبلته جهة الكعبة وهو قول عامة المشايخ والصحيح هكذا في التبيين * وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصها الصحابة والتابعون فعلى الناس ان يسألهم فان لم تكن فالسؤال من أهل ذلك الموضع وأما في البحار والمقار فالدليل القبلة النجوم هكذا في فتاوى قاضي خان * والمعتبر التوجه الى مكان البيت دون البناء وفي فتاوى اللجنة الصلاة في الآبار العميقة والحبال والتلال الشاخنة وعلى ظهر الكعبة جائزة لان القبلة من الارض السابعة الى السماء السابعة بجذاء الكعبة الى العرش كذا في المضمرات * ولو صلى في جوف الكعبة أو على سطحها جاز الى أي جهة توجهه ولو صلى على جدار الكعبة فان كان وجهه الى سطح الكعبة يجوز والا فلا هكذا في المحيط * مريض صاحب فراش لا يمكنه أن يحول وجهه ويسبح بضرته أحد بوجهه يجزيه صلاته الى حيثما شاء كذا في الخلاصة * وكذا اذا كان يجهد من يحوله ولكن يضره التحويل هكذا في الظهيرية * ومن كان خائفا يصلي الى أي جهة قدر كذا في الهداية * ويستوى فيه الخوف من عدو أو سبع أو لاص وكذا اذا كان على خشبة في البحر وهو يخاف الفرق اذا انحرف الى القبلة هكذا في التبيين وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على دابة والنافلة بغير عدو فله أن يصلي الى أي جهة توجهه كذا في منية المصلي * ومن أراد أن يصلي في سفينة تطوعا أو فريضة

أبي سفيان رحمه الله تعالى في هذين الفصلين روايتان ولو صلى عريانا ومعه ثوب لا يعلم به ذكر الشيخ الكرخي رحمه الله تعالى انه على هذا الخلاف * المسافر اذا وجد ماء قدر ما يغسل به ~~كل~~ عتومرة واحدة لا يجوز له التيمم الا اذا خاف على نفسه العطش أو على دابته ولو كان متميما فوجد ماء قدر ما يكفي كل عضو مرة واحدة فغسل بعض أعضائه ثلاثا ثلاثا فلم يبق الماء فانه يعيد التيمم * اذا أحدث الامام في صلاته الخنائة قال الفقيه أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان استخفاف متوضعا ثم تيمم وصلى خلفه أجزأه في قولهم جميعا وان

نعم هذا الذي أحدث وأمر الناس وأتم جازت صلاة الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى صلاة المتوضئين فاسدة وصلاة المتيممين جائزة وهذه المسئلة دليل على أن في صلاة الجنابة يجوز السبا والاختلاف ويجوز فيها اقتداء المتوضئ بالتيمم كما في غيرهما من الصلاة * إذا أراد أن يتيمم فضرب ضربة واحدة ثم أخذت فمسح بذلك التراب وجهه ثم ضرب ضربة أخرى للبدن إلى المرفقين جاز * المصلي بالتيمم (٦٤) إذا قال له نصراني خذ الماء فإنه يمضي على صلاته ولا يقطع لأن كلامه قد يكون على وجه

الاستهزاء فلا يقطع بالشك فإذا فرغ من الصلاة سأله أن أعطاء أعاد الصلاة واللا فلا * إذا تيمم الرجل ثم أصاب بعض جسده نجاسة أكثر من قدر الدرهم فإنه يمسخها بخمرة أو تراب ويصلي لأن المسح يقلل النجاسة وإن كان لا يستأصلها وإن صلى ولم يمسح جاز وهذا الاستنجاء بالخبر سواء * إذا ظهرت المسافرة من حيزها أو أيامها أقل من عشرة قسمتان صلت بذلك التيمم حل للزوج أن يطأها عند الكل وإن لم تصل لأذ كر لها في الأصل واختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم يحل للزوج وطؤها قبل الصلاة عند محمد رحمه الله تعالى ولا يحل عندهما لأن عندهما لا يقطع حق الرجعة قبل الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ينقطع والاحوط أن لا يطأها * المسافر إذا لم يجد الماء ووجد النخل إن كان ذلك في مكان البرد وزمانه يجوز له التيمم لأن التوضؤ بالنخل لا يجوز إلا بشرط أن يسيل الماء على أعضائه ويتقاطر وذلك لا يتصور في زمان الشتاء فإذا عجز عن التوضؤ يباح له التيمم * رجل لم يجد الأسور

الاستهزاء فلا يقطع بالشك فإذا فرغ من الصلاة سأله أن أعطاء أعاد الصلاة واللا فلا * إذا تيمم الرجل ثم أصاب بعض جسده نجاسة أكثر من قدر الدرهم فإنه يمسخها بخمرة أو تراب ويصلي لأن المسح يقلل النجاسة وإن كان لا يستأصلها وإن صلى ولم يمسح جاز وهذا الاستنجاء بالخبر سواء * إذا ظهرت المسافرة من حيزها أو أيامها أقل من عشرة قسمتان صلت بذلك التيمم حل للزوج أن يطأها عند الكل وإن لم تصل لأذ كر لها في الأصل واختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم يحل للزوج وطؤها قبل الصلاة عند محمد رحمه الله تعالى ولا يحل عندهما لأن عندهما لا يقطع حق الرجعة قبل الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ينقطع والاحوط أن لا يطأها * المسافر إذا لم يجد الماء ووجد النخل إن كان ذلك في مكان البرد وزمانه يجوز له التيمم لأن التوضؤ بالنخل لا يجوز إلا بشرط أن يسيل الماء على أعضائه ويتقاطر وذلك لا يتصور في زمان الشتاء فإذا عجز عن التوضؤ يباح له التيمم * رجل لم يجد الأسور

الكعب فإنه يتيمم لأنه نجس فكان وجوده كعدمه * جنب مريء بمجد فيه عين ماء لا يجد ماء غيره لا يسبح له أن يدخل المسجد المشايخ عند ما بن غير تيمم قال الشافعي رحمه الله تعالى يسبح له الاجتياز ولا يسبح القعود ولو كان الرجل في المسجد فغلبه النوم واحتلم تكلموا فيه قال بعضهم لا يسبح له الخروج قبل التيمم وقال بعضهم يسبح * (فصل في المسجد) * تذكر المضمض والمضمض فيه إلا أن يكون ثمة موضع اتخذ لذلك لا يصلي فيه أو توضأ فيناه وقد مر قبل هذا ولا يبرق في المسجد لأفوق البوارى ولا تحت الحصيد لأن أمرنا بتعظيم المسجد وصونه

عن النجاسة فيما أخذ النخامة بشو به ولا يلقها في المسجد وان اضطر الى ذلك كان الالقاء فوق الحصر أو من الالتقاء تحت الحصر لان البواري ليست بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة فان لم يكن فيه بواري يدفن في التراب أو تحت الحصر ولا يتركها على وجه الأرض ولا يترك على أساطين المسجد ولا على حيطانه من الداخل الى القبلة أو غيرها * ويكره مسح الرجل من طين والرغبة باسطوا في المسجد أو بجأته * ولو مسح بقطعة حصر ملقاة في المسجد لا يصلي عليها فالأولى أن لا يفعل ذلك (٦٥) وان فعل فلا بأس به وان مسح

بتراب في المسجد ان كان ذلك التراب مجموعا في ناحية غير منبسطة فلا بأس به وان كان منبسطة مفروشا يكره لانه بمنزلة أرض المسجد وان مسح بخشبة معوضة في المسجد فلا بأس به لان الخشبة ليست من المسجد * وان كان في المسجد عش خطاف لا بأس بأن يرمى بها تزينا للمسجد * ولا يحضر في المسجد بئر ماء لانه لو حفر يدخل فيه النسوان والصبيان فيذهب حرمة المسجد ومهاتبه ولو كان البئر قديما يترك كبير زمر * وان حفر في المسجد بئر فتلف فيه شيء ان حفر أهل المسجد أو رجل آخر بان أهله لا يضمن الحافر وان حفر بغير إذن أهل المسجد يضمن الحافر سواء كان البئر يضر بالمسجد أو لا يضر كالحفر بئر في ملك الغير بغير إذنه وكالوعلق رجل ليس من أهل المسجد قنديل أو بسط حصيرا فتلف به انسان كان ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ويكره غرس الشجر في المسجد لانه يشبه البعثة ويشغل مكان الصلاة إلا أن

المشايع فيه والصحيح انه تفسد صلاته كذا في الفتنة * رجل دخل في الصلاة بالتحري واجتهاده كان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلاة فحول وجهه الى القبلة فحاشا رجل قد علم بحاله الا اول ودخل في صلاته فصلاة الاول جائزة وصلاة الداخل فاسدة الاعمى اذا صلى ركعة الى غير القبلة فحاشا رجل وحوله الى القبلة واقتدى به ان كان الاعمى حين افتتح الصلاة وجد من يسأله عن القبلة فلم يسأل فسدت صلاة الامام والمقتدى وان لم يجد من يسأله جازت صلاة الامام وفسدت صلاة المقتدى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن قوما اشبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة وهم في بيت ليس بحضورهم أحد عدل يسألونه وليس غنة علامة يستدل بها على جهة القبلة أو كانوا في المفازة فحضر واجبا وصالوا ان صلوا وحدها جازت صلاتهم أصابوا القبلة أو لا ولو صلوا بجماعة يجوزهم أيضا الصلاة من تقدم على امامه أو علم بخالفه امامه في الصلاة وكذا لو كان عنده انه تقدم على الامام أو صلى الى جانب آخر غير ما صلى امامه قوم صلوا في مفازة بالتحري وفيهم مسروق ولا حق فلما فرغ الامام من صلاته قام يقضيان فظهر لهما القبلة خلاف ما رأى الامام أمكن للمسبوق اصلاح صلاته بان يحول الى القبلة دون اللاحق كذا في الخلاصة * ويجوز التحري لسجدة التلاوة كما يجوز للصلاة هكذا في السراج الوهاج * (ومما يصل بذلك الصلاة في الكعبة) صح فرض الصلاة ونفلها في الكعبة ولو صلوا في جوف الكعبة بجماعة واستداروا حول الامام فن جعل ظهره الى ظهر الامام أو جعل وجهه الى ظهره جازت صلاته وكذا ان جعل وجهه الى وجهه الا انه يكره اذا لم يكن بينه وبين الامام سترة ومن جعل ظهره الى وجه الامام لم يجوز هكذا في الجوهر النيرة والسراج الوهاج * ومن كان عن يمين الامام أو يساره جاز اذا لم يكن أقرب الى الجدار الذي توجه اليه الامام من الامام كذا في الزاد وهكذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * واذا صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق الناس حول الكعبة وصالوا صلاة الامام فن كان منهم أقرب الى الكعبة من الامام جازت صلاته اذا لم يكن في جانب الامام كذا في الهداية * ولو قام الامام في الكعبة وتحلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحا كذا في التبيين * وان وقفت امرأة بهذا الامام ونوى الامام امامتها فان استعجلت الجهة التي استقبلها الامام فسدت صلاته وان استقبلت الجهة الاخرى لا تنفسد كذا في الظهيرية * من صلى في جوف الكعبة ركعة الى جهة وركعة أخرى الى جهة أخرى لا يجوز لانه صار مستدبرا عن الجهة التي صارت قبله يقيمن من غير ضرورة كذا في البدائع (الفصل الرابع في النية) النية ارادة الدخول في الصلاة والشرط أن يعلم بقلبه أي صلاة يصلي وأدائها ما لو سئل لا يمكنه ان يجيب على البدئية وان لم يقدر على أن يجيب الا بتأمل لم تجز صلاته ولا عبرة للذكر باللسان فان فعله لتجتمع عزيمة قلبه فهو حسن كذا في السكافي * ومن عجز عن احضار القلب يكفيه اللسان كذا في الزاهدي * ويكفيه مطلق النية للنفل والسنة والتراويح هو الصحيح كذا في التبيين * وهو ظاهر الجواب واختيار عامة المشايخ كذا في التجنيس * والاحتياط في التراويح أن ينوي التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل كذا في منية المصلي * والاحتياط في السنن أن ينوي الصلاة متتابعة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في الذخيرة * الواجبات والفرائض لا تأدى بمطلق النية اجماعا كذا في الغيابة * فلا بد من التعيين فيقول نويت ظهر اليوم أو عصر اليوم أو فرض الوقت أو ظهر الوقت كذا في شرح مقدمة أبي الليث * ولا يكفيه نية الفرض اذا نوى فرض الوقت جازا لا في الجمعة ولو نوى الظهر في غير الجمعة قبل

(٩ من الفتاوى اول) يكون منفعة للمسجد بان كانت الارض نزة لاستقرار أساطينها في غرس فيه الشجر لتقل التربة * ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيت بوضع فيه الحصر ومناح المسجد به جرت العادة من غير تكبير * ولا يجوز أن يتخذ في المسجد طر يقامر فيه من غير عذر فان فعل بعد ذلك جاز * ويصلي في كل يوم تحية المسجد مرة واحدة لا في كل مرة * ولو تعلق بنباب المصلي شيء من بردى المسجد أو حصيره فأخرجهم ولم يتم ذلك لا يجب عليه الاعادة لانه يسير لا يعتبر * ويكره أن يحيط في المسجد لانه أعنة للعبادة دون الاكتساب * كذا الوراق والفضية اذا كتب

باجرة والمعلم اذا غل الصبيان باجرة وان فيه لوان غير اجر فلا بأس به وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى اذا تعد الرجل في المسجد خطا يخط فيه ويحفظ المسجد عن الصبيان والدواب لا بأس به ولكن لا يدق الثوب دقا فاحشا يضر المسجد لان فيه ضرورة * ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلاة لكن لو تلف به شيء يضمن * وقيل لا بأس للغريب ان ينام في المسجد * ويكره الجلوس في المسجد للصبي ثلاثة أيام أو أقل وفي غير المسجد يرضى للرجل ثلاثة (٦٦) أيام والترك أولى * ويكره اتخاذ الضيافة في الحبيبة من التركة ان كان الوارث صغيرا

أو كبيرا غائبا * ولا بأس للفقير ان يبيع ويشتري في المسجد * وتكلموا في صلاة الجنائز في المسجد الذي يقام فيه الجماعة قال عامسة المشايخ بكرة الامن عذر من مطر أو نحوه سواء كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد أو كان الميت خارج المسجد والامام والقوم في المسجد واختلفوا في وجه واحد وهو ما اذا كان الميت والامام وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد قال بعضهم لا يكره لان نسب الكراهة ادخل الميت في المسجد أو اختلاف المكانين بين الامام وبين الميت وبعضهم كرهوا على كل حال لان عادة الساف جرت لصلاة الجنائز باعد ادموضع على حدة فلم يكره ذلك لما اعتدوا لهاموضع على حدة * مسجد بنى على سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان السور حق العامة وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت البلدة فتحت عنوة وبنوا مسجد اباذن الامام جازت فيه الصلاة لان للامام

يجوز وهو الصحيح وانما يجوز به ان ينوي فرض الوقت اذا كان يصلي في الوقت أما بعد خروج الوقت اذا صلى وهو لا يعلم بخروجه فتوى فرض الوقت فانه لا يجوز كذا في السراج الوهاج * ولو نوى ظهر يومه يجوز ولو كان الوقت قد خرج وهو مختص ان يشك في خروج الوقت كذا في التبيين * وفي صلاة الجنائز ينوي الصلاة لله تعالى والدعاء للميت وفي العيدين ينوي صلاة العيد وفي الترتين ينوي صلاة الترتين كذا في الزاهدي * وفي الغاية انه لا ينوي فيه انه واجب للاختلاف فيه كذا في التبيين * وكذا يشترط التعيين في المنذور ركعتي الطواف هكذا في البحر الرائق * ولا يشترطنية عدد الدورات هكذا في شرح الوقاية * حتى لو نواها خمس ركعات وقعد على رأس الرابعة أجزأه وتأخوئية الخمس كذا في شرح منية المصلح لابن امير الحاج * ونية الكعبة ليست بشرط هو الصحيح وعليه الفتوى هكذا في المضمرات * ويحتاج الى التعيين في القضاء أيضا هكذا في فتح القدير * ولو كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ونحوهما وينوي أيضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا كذا في فتاوى قاضيخان والظهيرية * وهو الاصح كذا في التبيين في مسائل شتى * فان أراد تسهيل الامر ينوي أول ظهر عليه كذا في فتاوى قاضيخان والظهيرية وهكذا في التبيين في مسائل شتى * وبعض قضاء ما شرع فيه من النفل ثم أفسده كذا في التبيين * وفي القضاء ينوي انها سبئية فاذا هي أحدية أو على عكسه اختلاف المشايخ وفي الوقت يجوز كذا في الزاهدي * وعزم على الظهر وجرى على لسانه العصر يجوز به كذا في شرح مقصد آية الليث * وهكذا في القنية * رجل افتتح المكتوبة فظن أنها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ فالصلاة هي المكتوبة ولو كان الامر بالعكس فالجواب بالعكس * كذا في فتاوى قاضيخان * ولو افتتح الظهر ثم نوى التطوع أو العصر أو الفاتحة أو الجنائز أو كبر يخرج عن الاول ويندرع في الثاني والنية بدون التكبير ليس بخروج كذا في التتارخانية ناقلا عن العناية * واذا صلى ركعة من الظهر ثم كبر ينوي الظهر فهي هي ويجزئ تلك الركعة هذا اذا نوى بقلبه أما اذا نوى بلسانه وقال نويت أن أصلي الظهر راتة قض ظهره ولا يجزئ تلك الركعة كذا في الخلاصة * ولو كبر للتطوع ثم كبر ينوي به الفرض يصبر شارعا في الفريضة كذا في فتاوى قاضيخان * والمنفرد يحتاج الى ثلاث نيات الصلاة لله تعالى وتعيين انها أية صلاة وينوي القبلة حتى يكون جائزا عند الكل كذا في الخلاصة * والامام ينوي ما ينوي المنفرد ولا يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى أن لا يؤم فلانا فلانا فلان واقتدى به جاز هكذا في فتاوى قاضيخان * ولا يصير اما بالنساء الا بالنية هكذا في المحيط * ولو كان مقصدا ينوي ما ينوي المنفرد وينوي الاقتداء أيضا لان الاقتداء لا يجوز بدون النية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو نوى الشروع في صلاة الامام أو الاقتداء به في صلاة يجزئ به وكذا لو نوى الاقتداء به لا غير وهو الاصح هكذا في معراج الدراية ولو نوى صلاة الامام أو فرض الامام لا يجزئ به هكذا في التبيين * والافضل أن ينوي الاقتداء بعدما قال الامام الله أكبر حتى يكون مقصدا بالامام ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام موقف الامامة تجوز نيته عند عامة العلماء * وبه كان يفتي الشيخ الامام الزاهد اسمعيل والحاكم عبد الرحمن الكاتب وهو اجد كذا في المحيط * ولو نوى الشروع في صلاة الامام والامام لم يشرع بعد وهو يعلم بذلك يصبر شارعا في صلاة الامام اذا شرع كذا في المحيط وهكذا في فتاوى قاضيخان * ولو نوى الشروع في صلاة الامام على ظن ان الامام قد شرع وهو لم يشرع لم يجز كذا اختاره قاضيخان كذا في شرح النية لابن امير الحاج * اذا اقتدى

أن يجعل الطريق مسجدا فهذا أولى * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره الناطق رحمه الله تعالى في الوقعات اذا بنى بالامام في أرض الغصب مسجدا أو حائوتا لا بأس بالصلاة في المسجد ولا يستأجر الحائوت والحمام ويدخل الحائوت اشراء المتاع * أما الصلاة في أرض الغير ان كانت لذي نكره لانه يأبى ذلك وضرره * وان كانت مسلم فان لم تكن مزروعة ولا مكروبة فلا بأس به لان صاحبها لا يضر به وان كانت مزروعة أو مكروبة فان كان بينهما مصادقة وموتة أو كان صاحبها حسن الخلق يرضى بذلك لا بأس به اذا كان لميزلا

الرجل مسجدان يذهب الى مكان أقدم فان كانا سواء يذهب الى مكان أقرب من منزله وان استويا فهو مخير وان كان قوماً من ههنا أكثر فان كان فقير يذهب الى الذي قومه أقل ليكثر الجمع بسببه وان لم يكن فقيراً يذهب حيث أحب. وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان هو ممن يؤم الناس فكذلك وان كان ممن يقتدى بغيره يذهب الى مكان امامه أصح وافقه. رجل صلى في المسجد الجامع لكثرة الجمع لا يصلي في مسجد حبه فانه يصلي في مسجد منزله وان كان قومه أقل ولم يكن في مسجد منزله (٦٧) مؤذن فانه يذهب الى مسجد منزله

ويؤذن فيه ويصلي وان كان واحداً الى المسجد منزله حقاً عليه فيؤتي حقه. مؤذن مسجد لا يحضر مسجد أحد قالوا يؤذن هو ويقبض ويصلي وحده فذلك أحب من أن يصلي في مسجد آخر. رجل فاتته الجماعة في مسجد حبه فان ذهب الى مسجد آخر وصلى فيه بجماعة فهو حسن وان صلى في مسجد حبه وحده فهو حسن وان دخل منزله وصلى فيه بأهله فهو حسن وان دخل مسجد ثم أقیم لمسجد آخر لا ينبغي أن يخرج منه حتى يصلي لما جاء في الاخبار عن النبي المختار عليه الصلاة والسلام اذا قامت لأحدكم صلاة في مسجده فليصلها في مسجده ولا ينسج المساجد وقبل ان يدخل المسجد له الخيار على الوجه الذي قلنا هذا اذا كان الرجل من عرض الناس فاما اذا كان عالماً أو معروفاً يذهب الى مسجده ويصلي فيه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الرجل ممن يحسن القراءة فكذلك وان كان ممن يحسن في القراءة فالأفضل

بالامام ينوي صلاة الامام ولا يعلم أن الامام في أية صلاة في الظهر وأوفى الجمعة أجزأاً أيهما كانت ولو نوى الاقتداء بالامام ولكن لم ينو صلاة الامام وانما نوى الظهر فاذا هي الجمعة لا يجوز واذا أراد المقتدى تيسير الامر على نفسه ينبغي أن ينوي صلاة الامام والاقتداء به أو ينوي أن يصلي مع الامام ما يصلي الامام كذا في المحيط. ولو نوى الاقتداء في صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعاً بعضهم جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء. ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يخطر بباله أنه زيداً وعمراً أو يرى أنه زيداً فانه هو عمرو وصح اقتداؤه كذا في فتاوى قاضيان. ولو كان المقتدى يرى شخص الامام فقال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبد الله أو لا يرى شخص الامام فقال اقتديت بالامام الذي هو قائم في المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز كذا في المحيط. واذا نوى الاقتداء بزيداً فانه هو عمرو ولم يجز كذا في التبيين. وينبغي للمقتدى ان لا يهين الامام عند ذكره القوم وكذلك في صلاة الجنازة ينبغي ان لا يعين الميت كذا في الظهيرية. المصلون سنة من علم الفرائض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعله ولا يعاقب بتركه كما فنوى الظاهر أو التجرأ جزأته وأغتت نية الظهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضاً وامكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزئه والثالث ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا يجزئه والرابع علم ان فيما يصلح الناس فرائض ونوافل فيصلح كما يصلح الناس ولا يعجز الفرائض من النوافل لا يجزئه والخامس اعتقد ان الكل فرض جازت صلاته والسادس لا يعلم ان الله على عباد مملوكت مفروضة ولكنه كان يصلحها لاوقاتها لم يجزئه كذا في القنية. من لا يعلم الفرض من النفل وينوي الفرض في كل ما يصلي يصح الاقتداء به في صلاة ليس لها سنة قبلها مثلها كصلاة العصر والمغرب والعشاء ولا يصح في كل صلاة قبلها سنة مثلها كصلاة الفجر والظهر هكذا في شرح المنية لابن أمير الحاج وفتاوى قاضيان. أجمع اصحابنا على ان الأفضل ان تكون النية مقارنة للشروع هكذا في فتاوى قاضيان. والنية المتقدمة على التكبير كالقائمة عند التكبير اذا لم يوجدها قطعها وهو عمل لا يليق بالصلاة كذا في الكافي. حتى لو نوى ثم نوى أو مشى الى المسجد فكبر ولم يحضره النية جاز ولا يعتب بالنية المتأخرة عن التكبير كذا في التبيين. الرياء لا يدخل في الفرائض كذا في الخلاصة. لو افتتح خالصاً لله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فهو على ما افتتح والرياء أنه لو خلا عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي ليراني الناس فاما لو صلى مع الناس بحسبها ولو صلى وحده لا يحسبها فله ثواب أصل الصلاة دون الاحسان كذا في المضمرات في باب النوافل ناقلاً عن العناية. رجل انتهى الى المسجد ليصلي الظهر فوجد الامام في القعدة ولم يدر أنها القعدة الاولى والاخيرة فاقتردى به ونوى أنه ان كانت الاولى اقتديت به وان كانت الاخيرة ما اقتديت لا يصح الاقتداء وكذا لو نوى ان كانت الاولى اقتديت به وفي الفريضة وان كانت الاخيرة اقتديت به في التطوع لا يصح اقتداؤه في الفريضة ولو انتهى اليه ولم يدر انه في العشاء أو في التراويح فاقتردى به ونوى انه ان كان في الفريضة ما اقتديت به وان كان في التراويح ما اقتديت لا يصح ولو نوى انه ان كان في الفريضة ما اقتديت به وان كان في التراويح ما اقتديت به فظهر انه في التراويح صح اقتداؤه كذا في التجنيس. ولو وجد الامام في الصلاة ولم يدر أنها الفريضة أو التراويح فقال ان كانت العشاء اقتديت به وان كانت التراويح ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء أو في التراويح. ولو قال ان كان في العشاء

أن يطلب غيره ويقتدى به وان فاتته التكبيرة الاولى في مسجد أو ركعة أو ركعتان فالأفضل أن يصلي في مسجد ولا يذهب الى مسجد آخر لانه صار محرز فضيلة الجماعة في مسجده فلا يترك حتى مسجد. ولو افتتح الصلاة ثم أقم في مسجده قالوا بأنه يقطع الصلاة ويصلي بالجماعة ما لم يصل أكثر الصلاة ولو افتتح الصلاة في منزله ثم سمع الإقامة في مسجده أو في مسجد آخر فانه يتم الصلاة. اذا كان امام الحى زائناً أو آكل رباله أن يتحول الى مسجد آخر. رجل بنى مسجداً وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بعمارة وبسط البوارى والحصر والقناديل

والاثان والاطامة والامامة ان كان أهلا لذلك وان لم يكن أهلا فلا رأى في ذلك اليه * الجبانة ومصلى الجبانة لهم احكم المسجد عند أداء الصلاة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة * وليس لهم احكم المسجد في حق المرور وحرمة الدخول للجنب * وفناء المسجد حكم المسجد حتى لو قام في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتداؤه وان لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد ملائنا اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في باب صلاة الجمعة فقال صح الاقتداء (٦٨) في طافات المسجد والسدة وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصيارفة

الا اذا كانت الصفوف متصلة لان الطافات بالكوفة متصلة بالمسجد ليس بينها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف فاما دار الصيارفة فتفصل عن المسجد بينها وبين المسجد طريق فيشترط فيها اتصال الصفوف فعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لانهم من فناء المسجد متصلة بالمسجد * رجل حفر بئرا في فناء المسجد أو هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان وكذا لو حفر بئرا في فناء قوم يؤمر بالتسوية * ولو هدم حائط لدار رجل ملكا أو حفر بئرا فيها يضمن النقصان * قوم صلوا في الصحراء بجماعة ووسط الصفوف موضع مقدار حوض أو فارقين لم يقم فيه أحد جازت صلاتهم ان كانت الصفوف حوالى ذلك الموضع متصلة لان الصفوف اذا كانت متصلة ورا ذلك الموضع يكون الكل في حكم مسجد واحد * دار فيها مسجد ان كانت الدار اذا أغلقت كان للمسجد جماعة

اقتديت به وان كان في التراخي اقتديت به فظهر أنه في التراخي أو في العشاء صح الاقتداء كذا في الخلاصة

(الباب الرابع في صفة الصلاة هذا الباب مشتمل على خمسة فصول)

(الفصل الاول في فرائض الصلاة) وهي ست * (منها التحريمية) وهي شرط عندنا حتى ان من يحرم للفرائض كان له أن يؤدي بها التطوع هكذا في الهداية * ولكنه يكره ترك التحلل عن الفرض بالوجه المشروع وأما بناء الفرض على تحريمية فرض آخر فلا يجوز اجتماعا وكذا بناء الفرض على تحريمية النفل كذا في السراج الوهاج * ولو أحرمت الصلاة للنجاسة فالقها عند فراغها منها أو مكشوف العورة فسترها عند فراغها من التكبير يعمل يسيرا أو شرعا في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند فراغها منها أو منصرفا عن القبلة فاستقبل عند فراغها منها جازا هكذا في البحر الرائق * ولو شرع بالتسبيح أو بالتأميل صح ولكن الاولى أن يشرع بالتكبير كذا في التبيين * وهل يكره الشروع بغيره اختلف المشايخ بعضهم قالوا يكره وهو الاصح هكذا في النخبة والمحيط والظهيرية * ثم الاصل عند أبي حنيفة رحمه الله أن ما تجزئ للتعظيم من أسماء الله تعالى جاز الاقتراح به نحو الله له وسبحان الله وكذا في التبيين * وكذا الحمد لله ولا اله غيره وتبارك الله هكذا في المحيط * وكذا اذا قال الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر أجزأ عندهما أما اذا قال ابتداء أجل أو أعظم أو أكبر ولم يقرن اسم الله به هذه الصفات لا يصير شارعا بالاجماع هكذا في الجوهرية النيرة والسراج الوهاج * ولو قال اللهم يصير شارعا عند الفقهاء كذا في الخلاصة وفنواوى قاضى خان * وهو الاصح كذا في المحيطين * ولو ذكر الاسم دون الصفة بأن قال الله أو الرحمن أو الرب ولم يرد عليه يصير شارعا عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في التبيين * وهو الصحيح ثم اختلفت الروايات والمشايخ أن الشروع عنده بالاسماء الخاصة أو به او بالمشتركة كالرحيم والكريم والظاهر والاصح انه بكل اسم من أسمائه كذا ذكره الكرخى وأفتى به المرغينانى هكذا في الزاهدى * ولو افتتح باللهم اغفر لي لا يصح لانه ليس به تعظيم خالص بل هو مشوب بحاجة العبد كذا في محيط السرخسى * واذا قال أستغفر الله أو أعوذ بالله أو انا لله أو لا حول ولا قوة الا بالله أو ما شاء الله كان لا يصير شارعا هكذا في المحيط * ولو كبر متجبا ولم يرد به التعظيم أو أراد به جواب المؤذن لم يجزئه وان نوى كذا في التارخانية * ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارعا كذا في التبيين * ولو قال الله أكبر بالكاف الفارسية يصير شارعا كذا في المحيط * ولا يصير شارعا بالتكبير الا في حالة القيام أو فيما هو أقرب اليه من الركوع هكذا في الزاهدى * حتى لو كبر قاعدا ثم قام لا يصير شارعا في الصلاة ويجوز افتتاح التطوع قاعدا مع القدرة على القيام كذا في محيط السرخسى * ويحرم مقارن التحريمه الامام عند أبي حنيفة رحمه الله * وعندهما بعد ما أحرمت الفتوى على قولهما هكذا في الممدن * فيسل لا خلاف في الجواز وهو الصحيح وانما الخلاف في الاولوية هكذا في التبيين * والمقارنة على قوله كقارنه حركة الحاتم والاصبع والبعدية على قولهما أن يوضل المقتدى همزة الله براء * كبر كذا في المصنف في باب الخفية * فان قال المقتدى الله أكبر ووقع قوله الله مع الامام وقوله أكبر ووقع قبل قول الامام ذلك قال النقيب

من كان في الدار فهو في حكم مسجد جماعة ثبت فيه أحكام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمتنعون الناس أبو من الصلاة فيه وان كانت الدار اذا أغلقت لم يكن فيها جماعة اذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجد جماعة وان كانوا لا يمتنعون الناس عن الصلاة فيه * ولا بأس بأن يترك سراج المسجد في ثلاث الليل لان لهم أن يؤخروا الصلاة الى ثلاث الليل ولا يترك أكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك أو كان ذلك معتادا في ذلك الموضع ويجوز أن يدرس الكتاب بضوئه قبل الصلاة ويعد لها مدام الناس يصلون فيه * مسجد

ليس له وذر وإمامه معلوم يصلي فيه التماس فوجافوا بجماعة الأفضل أن يصلي فيه كل فريق بأذان واقامة على حدة * مسجد كبير مر رجل
بين يدي المصلي في أي مقدار يكره المروفي ولا يكره * حكى رجل عن أبي نصر محمد بن سلام أنه قدر بخمسين ذراعاً وفما دون ذلك بكرة
وقال غيره في مقدار ما يكون بين الصف الأول والخائط الذي عليه المحراب يكره وفيما وراء ذلك لا يكره * وبقية مسائل المسجد تأتي في كتاب
الوقف إن شاء الله تعالى * (كتاب الصلاة) * باب الأذان * الأذان سنة لأداء المكتوبة (٦٩) بالجماعة عرف ذلك بالسنة واجماع

الامة وانه من شعائر
الاسلام حتى لو امتنع أهل
مصر أو قرية أو محلة أجبرهم
الامام فان لم يفعلوا قاتلهم *
وأهلية الأذان تعمد معرفة
القبلة والعلم عواقب الصلاة
لان السنة في الأذان استقبال
القبلة ابتداء وانتهاء فيحتاج
الى معرفة القبلة والأذان
شرع لاجتماع الناس الى
المسجد لأداء الصلاة
واعلامهم بدخول وقت
الصلاة وابطاح الافطار
وحرمه الاجحار فاذا لم يعرف
الوقت يكون أذانه سبعا
للفتنه قال رضى الله
تعالى عنه فجعلت الباب على
فصاين * فصل في معرفة
القبلة * فصل في معرفة
مواقب الصلاة وذكر
مسائل اشتباه القبلة
ومسائل الأذان بعدهما *
أما الأول أتفقوا على ان
القبلة في حق من كان بمكة
عين الكعبة ويلزمه التوجه
الى عينها ثم تعين لكل قوم
منها مقام فلاهل الشام الركن
الشامي ولاهل المدينة
موضع الخطيم والميزاب
ولاهل اليمن الركن اليماني
ولاهل الهند ما بين
اركن اليماني الى الحجر *

أبو جعفر الأصح أنه لا يكون شارعا عندهم * وكذا لو أدرك الامام في الركوع فقال الله اكبر الا أن قوله الله
كان في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شارعا في الصلاة وأجمعوا على ان المقدري لو فرغ من قوله
الله قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات كذا في الخلاصة * ان كبر قبل امامه
فالصحيح انه ان نرى الاقتداء به لا يصير شارعا وان لم ينو الاقتداء به يصير شارعا في صلاة نفسه هكذا في محيط
السرخسي * أما فضيلة تكبيرة الافتتاح فتسكلمه وفي وقت ادراكها والصحيح ان من أدرك الركعة
الاولى فقد أدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح كذا في الحصري باب أبي يوسف * ولو أدرك الامام وهو راكع
فكبر قائما وهو يريد تكبيرة الركوع جازت صلاته ولغت نيته هكذا في محيط السرخسي * ولو كبر
بالفارسية جاز كذا في المتن سواء كان يحسن العربية أو لا لأنه اذا كان يحسنها يكره وعلى قول أبي
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز اذا كان يحسن العربية هكذا في المحيط * وعلى هذا الخلاف جميع
أدكار الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء وتسيحات الركوع والسجود وكذا كل ما ليس بعربية
كالتركية والنجية والحشية والنبطية هكذا في فتاوى قاضي خان * وفي المسبوط الورى والاخرس
والامى الذى لا يحسن شيئا يصير شارعا بالنسبة ولا يلزمه التحريك باللسان كذا في التبيين * (ومنها القيام) *
وهو فرض في صلاة الفرض والوتر هكذا في الجوهر النيرة والسراج الوهاج * وفرضه يتأدى بآدى ما ينطلق
عليه الاسم كذا في الكافي في آخر فصل القراءة * وهذا القيام أن يكون بحيث اذا متديه لا ينال ركبتيه
* ويكره القيام على احدى القدمين من غير عذر ويجوز الصلاة وللعذر لا يكره كذا في الجوهر النيرة
والسراج الوهاج * (ومنها القراءة) * وفرضها عند أبي حنيفة رحمه الله يتأدى بآية واحدة وان كانت
قصيرة كذا في المحيط * وفي الخلاصة وهو الأصح كذا في التتارخانية * والمكتفى بها مسمى كذا في الوقاية
* ثم عنده اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات أو كلمتان أو قوله تعالى ثم قل كيف قدر وثم نظر يجوز بلا خلاف
بين المشايخ فلورأ آية هي كلمة واحدة كدها متان أو آية هي حرف كصاد نون قاف فيه اختلاف بين
المشايخ كذا في المصنف * والأصح انه لا يجوز كذا في شرح الجمع لابن الملك * وهكذا في الظهيرية والسراج
الوهاج وفتح القدير * اذا قرأ آية طويلة في الركعة من نحو آية الكرسي وآية المائدة البعض في ركعة
والبعض في أخرى عاينهم على أنه يجوز كذا في المحيط * وهو الأصح كذا في الكافي ومنه المصلي * وأما حدة
القراءة فنقول تصح الحروف أمر لا بد منه فان صحح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه لا يجوز وبه أخذ عامة
المشايخ هكذا في المحيط * وهو المختار هكذا في السراجية * وهو الصحيح هكذا في النقاية * وعلى هذا نحو
التسمية على الذبيحة والاستنعا في اليمين والطلاق والعناق والايلاء والبيع * وأما محل القراءة ففي الفرائض
الركعتان هكذا في المحيط * ثانيا كان أو ثلاثا أو رباعيا أو سواها كائنا أوليين أو آخرين أو مختلفين هكذا
في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * حتى لو لم يقرأ في واحدة منه أو قرأ في واحدة فقط فسدت صلاته كذا
في الشنقي شرح النقاية * وفي الوتر والنفل الركعات كلها هكذا في المحيط * ولو قرأ في حالة النوم الأصح أنه
لا يجوز كذا في الظهيرية * ولا تجوز القراءة بالفارسية الا به ذر عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وبه يقتضى
هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ويجوز عند أبي حنيفة رحمه الله بالفارسية وبأى لسان كان وهو
الصحيح ويروى رجوعه الى قوله ما وعليه الاعتماد هكذا في الهداية * وفي الاسرار هو اختياري

ولاهل خراسان والمشرق الباب ومقام ابراهيم واختلوا في قبلته من هو خارج عن مكة قال أبو عبد الله الجرجاني عليه التوجه الى عين
الكعبة وقال غيره من المشايخ عليه التوجه الى جهة الكعبة وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الأمصار والقرى المحارِب التي
نصبت الصحابة والتابعون رضى الله تعالى عنهم فمنهم من يقول العراق جعلوا قبله أهلها ما بين المشرق والمغرب لذلك قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى ان كان بالعراق جعله المغرب عريضة والمشرق عن يساره وهكذا قال محمد رحمه الله تعالى وإنما قال لذلك لقول عمر رضى الله

تعالى عنه اذا جعلت المغرب عن يمينك والشرق عن يسارك فبايتم مقابلة لاهل العراق وحين فتح خراسان جعلوا قبله اهلها مابين
مغرب الصيف ومغرب الشتاء فبايتم اتباعهم واتباعهم في استقبال الحارث بن منصور فان لم تكن فاسأل عن الاهل اما في البحار
والفاوق فدل القبلة النجوم لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدون به الى القبلة وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى انه قال في قبلة أهل الرى اجعل (٧٠) الجدى على منكبك الايمن واختاف المشايخ زجهم الله تعالى فيما سوى ذلك من

الامصار وقال بعضهم اذا
جعلت بنات نعش الصغرى
على اذنك اليمنى والمحرف
قايلا الى شمالك فتلك
القبلة * وقال بعضهم اذا
جعلت الجدى خلف اذنك
اليمنى فتلك القبلة * عن
عبد الله بن المبارك وأبي
مطيع وأبي معاذ وسالم بن
سالم وعلى بن يوسف رحمهم
الله تعالى انهم قالوا قبلتنا
العقرب وعن بعضهم اذا
كانت الشمس في برج الجوزاء
في آخر وقت الظهـ راذا
استقبلت الشمس بوجهك
فتلك القبلة * عن الفقيه
أبي جعفر رحمه الله تعالى
انه قال اذا قت مستقبل
المغرب في وقت العشاء الاخيرة
يكون فوق رأسك نجمان
مضبان هما موضع زوال
الشمس من رأسك وهما
مقابلان فالذى عن يمينك
يقال له النسر الواقع والذي
عن يسارك يقال له النسر
الطار وهو أسرعهما سقوطا
فاذا سقط الذى عن يمينك
فيسقطا يكون سجدة
منكبك الايمن واذا سقط
النسر الطائر كان سقوطه في
وجهك سجدة عنك اليمنى
فالقبلة ما بينهما * قال الفقيه

* وفي التحقيق هو مختار عامة المحققين وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وهو الاصح
هكذا في مجمع البحرين * (ومنها الركوع) * وقدر الواجب من الركوع ما يثبت اوله الاسم بعد أن يبلغ حته
وهو أن يكون بحيث اذا متدبه نال ركبتيه كذا في السراج الوهاج * اذا لم ركع وذهب من القيام الى
السجود بغير السنة بان خر كالجل فذلك الانحناء يجزئ عن الركوع والا حجب اذا بلغت حدوته
الركوع بشير برأسه للركوع كذا في الخلاصة والتجسس * وأما بقية ما فرغ من القراءة وهو الاصح
هكذا في المحيط * (ومنها السجود) * السجود الثاني فرض كالاول باجماع الامة كذا في الزاهاى * وكال
السنة في السجود وضع الجبهة والانف جميعا ولو وضع أحدهما فقط ان كان من عذر لا يكره وان كان من غير
عذر فان وضع جبهته دون انفه جاز اجماعا ويكره وان كان بالعكس فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله
* وقال لا يجوز وعليه الفتوى ولو وضع خذته أو ذقنه لا يجوز لافي حالة العذر ولا في غيرها الا أنه في حالة
العذر مما يؤتى ايماء ولا يسجد كذا في خزنة المفتين * وانما يجوز الاقتصار على الانف اذا سجد على ما صلب
منه وأما اذا سجد على ما لان منه وهو الارنبه فلا يجوز كذا في السراج الوهاج والجوهر النيرة * ولو سجد
على الحشيش أو التبن أو على القطن أو الطنفسة أو الثلج استقرت جبهته وانفه ويجد حجه يجوز وان
لم تستقر لا ولو سجد على العجلة ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز كالسجدة على
السيرير ولو سجد على العزال (١) وهو بالفارسية كاره يجوز كالسيرير كذا في الخلاصة * اذا سجد على
الحنطة أو الشعير جاز وان سجد على الذرة أو الجاوس أو الدخن أو الارز لا يجوز فان كان الارز أو
الجاوس أو الذرة أو الدخن أو الخلج في الجوانق جاز كذا في السراج الوهاج * ولو سجد على ظهر رجل هو
في الصلاة يجوز فان لم يكن ذلك الرجل في الصلاة وليس في صلته لا يجوز ولو سجد على فخذه ان كان به غير
عذر المختار أنه لا يجوز وان كان بعذر المختار أنه يجوز * ولو سجد على ركبتيه لا يجوز به بذرو بغير عذر كذا
في الخلاصة * ولو سجد على كفه وهي على الارض جاز على الاصح كذا في التبيين * ولو سجد على ظهر الميت
وعليه لبدان وجد جسم الميت لم يجوز ان يجده جاز كذا في محيط السرخسى * اذا كان موضع
السجود ارفع من موضع القدمين بقدر لينة أو لبنتين منصوبتين جاز وان زاد لم يجز كذا في الزاهاى * ووجد
اللبنة ربع ذراع كذا في السراج الوهاج * في الحجة لو كان موضع سجوده شوك كثير أو قراضات زاجحة فرفع
رأسه من موضع السجود ووضع موضع آخر جاز ولا يكون ذلك سجدة أخرى بل الكل سجدة واحدة كذا
في التارخانية * ولو ترك وضع اليدين والركبتين جازت صلاته بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو سجد
ولم يضع قدميه على الارض لا يجوز * ولو وضع أحدهما جاز مع الكراهة ان كان بغير عذر كذا في شرح منية
المصلى لابن أمير الحاج * ووضع القدم موضع أصابعه وان وضع اصبعاً واحدة فلو وضع ظهر القدم دون
الاصابع بان كان المكان ضيقاً ووضع أحدهما دون الأخرى تجوز صلاته كالمقام على قدم واحدة كذا
في الخلاصة * ولو سجد وهو نائم أعاد السجدة ولو نام في ركوعه وسجوده لا يعد شيئاً كذا في محيط السرخسى
* ولو وضع جبهته على حجر صغيراً وضعاً أكثر الجبهة على الارض يجوز والا فلا كذا في التجسس وهكذا
في المحيط * (ومنها القعود الاخير) مقدار التشهد كذا في التبيين * وهو من قوله التحيات لله الى عبده ورسوله

(١) قوله على العزال هو بالكسر شبه الجوالق كفى القاموس اهـ

أبو جعفر رحمه الله تعالى قبله بخاراهي على قبلتنا * وعن القاضي الامام صدر الاسلام ما هو قريب من هذا فانه قال هو
القبلة ما بين النسر النسر الواقع وهو الذي يسميه الناس في ديار ناصبيه وهو عند نضج العنب في ديار نوا وقت العشاء الاخيرة يكون حذاء
رؤسنا وبين النسر الواقع والنسر الطائر قريب من عشرين ذراعاً في مرمى العين فاذا مر على رأسك تكون القبلة بينهما * وعن الشيخ الامام
أبي منصور الماتريدي رحمه الله تعالى قال اذا أردت معرفة القبلة فانظر الى مغرب الشمس في المول أيام السنة واجعل لذلك علامة ثم انظر

الى مغرب الشمس في أقصر أيام السنة واجعل لذلك علامة ثم دع الثلث من حيثك والثلث عن يسارك فالقبلة عند ذلك وهذه الاطاول
بعضها قريب من بعض وأقربها الى المقصود ما قاله الفقيه أبو جعفر والقاضي الامام صدر الاسلام رحمه الله تعالى * رجل اشبهت عليه
القبلة فأخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب وهو يتعرج الى جانب آخر فان لم يكونا من أهل ذلك الموضع لم يلتفت الى كلاهما لانهما
يقولان عن الاجتهاد فلا يترك اجتهادهما بغير غيره وإن كانا من أهل ذلك الموضع فعليه (٧١) أن يأخذ بقولهما ولا يجوز له أن

يخالفهما لان أهل الموضع
يكون أعرف بقبلته من غيره
عادة فكان خبرهما عن علم *
رجل دخل في الصلاة
بالتعري واجتهاده كان خطأ
ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلاة
لخوله وجهه الى القبلة فحله
رجل قد علم بحاله الاول
ودخل في صلاته فصلاة
الاول جائزة وصلاة الداخل
فاسدة وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه يجوز
صلاة الداخل أيضا * الا ان
اذا صلى ركعة الى غير قبلة
فجاءه رجل وحوله الى القبلة
واقترى به فهو على وجهين
ان كان الاعي حين افتتح
الصلاة وجد من يسأله عن
القبلة فلم يسأله فسدت صلاة
الامام والمقتدى وان لم
يجدا الاعي من يسأله جازت
صلاة الامام وفسدت صلاة
المقتدى لان المقتدى زعم
انه بنى صلاته على صلاة
كان أولها الى غير القبلة *
رجل صلى الى غير القبلة
متعدا روى عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى انه يكفر وان
أصاب القبلة وبه أخذ
الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى وكذا اذا صلى في
الثوب النجس أو بغير طهارة

هو الصحيح حتى لو فرغ المقتدى قبل فراغ الامام فتكلم فصلاته تامة كذا في الجوهرية النيرة * والقعدة
الاخيرة فرض في القرض والتطوع حتى لو صلى ركعتين ولم يقعد في آخرهما وقام وذهب تفسد صلاته كذا
في الخلاصة * وأما الخروج بصنع الصلي فليس بفرض هو الصحيح * كذا في التبيين والعيني شرح الكنز
وأكثر الكتب

(الفصل الثاني في واجبات الصلاة) يجب تعيين الاولين من الثلاثة والرابعة المكتوبتين للقراءة
المفروضة حتى لو قرأ في الاخر بين من الرابعة دون الاولين أو في احدى الاولين واحدى الاخرين ساهيا
وجب عليه سجود السهم وكذا في البحر الرائق * ويجب قراءة الفاتحة وضم السورة وما يقوم مقامهما من
ثلاث آيات قصار أو آية طويلة في الاولين بعد الفاتحة كذا في النهر الفائق * وفي جميع ركعات النفل والوتر
هكذا في البحر الرائق * ويجب تقديم الفاتحة على السورة كذا في النهر الفائق * اذا نسي الفاتحة في الركعة
الاولى أو الثانية وقرأ السورة ثم تذكر فانه يبدأ بفاتحة الكتاب ثم يقرأ السورة وهو ظاهر الرواية هكذا في
الحيط * ومن قرأ في العشاء في الاولين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد الفاتحة في الاخرين * وان قرأ
الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة ويجهر بهما هو الصحيح هكذا في النهاية * اذا لم يقرأ
بشيء في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة الكتاب وسورة يجهر بهما في قولهم ويسجد للسهم وكذا في
فتاوى ضيخان في فصل سجود السجود * ويجب الاقتصار في الركعتين الاولين على قراءة الفاتحة مرة
واحدة في كل ركعة منهن * اهكذا في المنية * واذا قرأ في الاولين لواحداهما الفاتحة مرتين على الولا يلزمه
سجود السهم * ولو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لاسهو عليه كذا في الظهيرية وهكذا في التجنيس
وهو الاصح هكذا في الزايد * ويجب مراعاة الترتيب في كل فعل مكرري في كل ركعة كالسجود أو جميع
الصلاة كعدد الركعات حتى لو نسي سجدة من الركعة الاولى وقضاها في آخر الصلاة * وكذا ما يقضيه
المسبوق بعد فراغ الامام أول صلاته عندنا ولو كان الترتيب فرضا كان آخره أمما شرع غير مكرري في كل
ركعة كالقيام والركوع أو في جميع الصلاة كالقعدة الاخيرة فالترتيب فيها فرض حتى لو ركع قبل القيام أو
سجد قبل الركوع لا يجوز وكذا لو قدر التشهد ثم تذكر ان عليه سجدة أو نحوها بطل القعود كذا في
التبيين * أجمعوا على ان الاعتدال في قومة الركوع ليس بواجب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
كذا في الظهيرية * وكذا الطمأنينة في الجلوس هكذا في الكافي * وأما الاعتدال في الركوع والسجود بول
ركن هو أصل بنفسه ذكر الكرخي انه واجب على قولهم اهكذا في الظهيرية * وهو الصحيح كذا في شرح
المنية لابن امير الحاج * وتعديل الاركان هو تسكين الجوارح حتى تطمئن مفعله وادناه قدر تسبيحة كذا
في العيني شرح الكنز والنهر الفائق * ويجب القعدة الاولى قدر التشهد اذا رفع رأسه من السجدة الثانية
في الركعة الثانية في ذوات الاربع والثلاث هو الاصح هكذا في الظهيرية * ويجب التشهد في القعدة الاخيرة
وكذا في القعدة الاولى وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي
* والتشهد ان يقول التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله كذا في الزايد * وهذا
تشهد عبدالله بن مسعود والاخذ بهذا الا في من الاخذ بتشهد ابي عباس رضي الله عنهما كذا في الهداية

وبعض المشايخ قالوا ان فعل ذلك بآو بل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لو اقم وجهك للدين لكانت لك فائدة قال المشايخ بما راهم الامام أبو علي
السجدي وشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اذا صلى الى غير القبلة لا يكفر * كذا اذا صلى في الثوب النجس لان الصلاة الى غير القبلة
بأثرة حاله الاختيار وهو التطوع على الذم * ومن العلماء من جوز الصلاة في الثوب النجس فلا يحكم بكفره * أما اذا صلى بغير طهارة
متعدا فانه يصير كافرا وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يكون زديقا لان أحدا لم يجوز صلاة بغير طهارة فيكون استغنا فابا

تعالى **•** رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالقرى ثم تبين انه صلى بغير القبلة جازت صلاته لانه ليس عليه أن يرفع أبواب الناس للسؤال عن القبلة * ولا يعرف القبلة بمس الجدران والحيطان لأن الحوائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز الحراب من غيره وعسى يكون ثمة هام توديه فخارته القرى * المصلى اذا نوى مقام ابراهيم ولم ينو الكعبة تكلموا فيه قال الفقيه أبو أحمد العياصى ان لم يكن الرجل أتى مكة أجزأه لان عنده المقام والبيت واحد (٧٣)

لحين تجوز صلاته * ولو نوى ان قبلته محراب مسجده لا تجوز صلاته لان المحراب ليس بقبلة بل هو علامة وقوله وجهت وجهي للصلاة لا ينوب عن نية القبلة * بعض مسائل التنية باقى في باب افتتاح الصلاة ان شاء الله تعالى * وأما معرفة الاوقات فأول وقت الفجر حين يطلع الفجر المستطير الفجر بخران سمي العرب الاول كاذبا وهو البياض الذي يبدو كذنب السرحان ويعقبه ظلام لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت به شئ من أحكام النهار والثاني هو البياض الذي يستطير ويعترض في الافق لا يزال يزداد حتى يتشترى مستطير لذلك يثبت به أحكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء الفجر وآخرو وقت الفجر حين تطلع الشمس * وأما وقت الظهر اتفقوا على ان أول وقت الظهر حين نزول الشمس واختلفوا في آخر وقت الظهر * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال

* ولا بد من أن يقصد بالفاظ التشهد معانيها التي وضعت لها من عنده كأنه يحى الله وبه - لم على النبي وعلى نفسه وأولياء الله تعالى كذا في الزايدى * ويجب لفظ السلام هكذا في الكثر * ويجب قراءة القنوت في الوتر وتكبيرات العيدين هو الصحيح حتى يجب سجود السهو بتركها * ويجب الجهر فيما يجهر والمخافة فيما يخاف هكذا في التبيين * ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الأولى من المغرب والعشاء ان كان اماما ويخفيها فيما بعد الأولى * كذا في الزايدى * ويخفيها الامام في الظهر والعصر وان كان بعرفة ويجهر بالجمعة والعيدين كذا في الهداية * وكذا يجهر في التراويح والوتران كان اماما وان كان منفردا ان كانت صلاة يخاف فيها يخاف حتما هو الصحيح وان كانت صلاة يجهر فيها فهو بالخيار * والجهر افضل ولكن لا يسالغ مثل الامام لانه لا يسمع غيره كذا في التبيين * ولا يجهد الامام نفسه بالجهر كذا في الحر الرائق * واذا جهر الامام فوق حاجة الناس فقد اساء لان الامام انما يجهر لاسماع القوم لا يدبروا في قراءته ليحصل احضار القلب كذا في السراج الوهاج * والذكر ان كان وجب للصلاة فانه يجهر به ككسيرة الافتتاح وما ليس بفرض فاما وضع للعلامة فانه يجهر به كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع اذا كان اماما واماما فمرو والمقتدى فلا يجهران به * وان كان يختص ببعض الصلاة كتكبيرات العيدين جهره وكذا القنوت في مذهب العراقيين واختار صاحب الهداية الاخفاء * وأما ما سوى ذلك فلا يجهر به مثل التشهد وأمين والتسبيحات كذا في البحر الرائق * اذا ترك صلاة الليل ناسيا فتضاها في النهار وأما فيها وخاف ان كان عليه السهو وان أم لا في صلاة النهار يخاف ولا يجهر فان جهر ساهيا كان عليه السهو كذا في فتاوى قاضيان في سجود السهو * والمنفرد اذا قضى هذه الصلوات في الجهر فيما يجهر اختلاف المشايخ والاصح ان الجهر افضل كذا في المحيط * هكذا في الكافي * وهو اختيار شمس الأئمة وغيره الاسلام وجماعة من المتأخرين وقال قاضيان هو الصحيح وفي الدخيرة وهو الاصح كذا في التبيين * وفي الخلاصة عن الاصل رجل صلى وحده فجاء رجل واقضى به بعد ما قرأ الفاتحة أو بعضها فقرأ الفاتحة ثانيا ويجهر كذا في الحر الرائق * واما نوافل النهار فيخفى فيها احتما وفي نوافل الليل يخبر كذا في الزايدى * اختلفوا في حد الجهر والخفاة قال الفقيه أبو جعفر والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافة ان يسمع نفسه وعلى هذا يعتمد كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في الوقاية والنقاية * وبه أخذ عامة المشايخ كذا في الزايدى * ولو كان بحيث يحاور شفته حتى لو قرب انسان صملاخه من فمه يدخل صوته في أذنه وفهم ما يقرأ فلهذه مجمعة (١) كذا في الخلاصة

(الذي الثالث في سنن الصلاة وآدابها وكيفيتها) * (سننها) رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وجهه الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والأمين سراً ووضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير الركوع وتسبيحه ثلاثا واخذ ركبته بيديه وتفرج اصابعه وتكبير السجود والرفع وكذا الرفع نفسه وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه وركبته واقتراس ركبته اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلسة كذا في الحر الرائق * وكذا الطمانينة في ما قدر تسبيحة كذا في شرح المنية لابن أمير الحاج * والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء * (وآدابها) نظره الى موضع سجوده حال القيام والى ظهر قدميه حال الركوع والى اربته حال

(١) قوله بمجمعة في القاموس مجمع في خبره لم يبينه والكتاب لم يبين حروفه ٥١

وقال صاحبهما رحمه الله تعالى حين صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال * وطريق معرفة الزوال وفي الزوال ان السجود تعزز خشية مستوية في أرض مستوية فادام الظل في الآتة اص فالشمس في حدة الارتفاع فاذا أخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامة من موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال * فاذا زاد على ذلك وصارت الزيادة مثل ظل أصلى الودسوى في الزوال يخرج وقت الظهر في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعندهما اذا صارت الزيادة مثل الودسوى في

الزوال يخرج وقت الظهر وعن محمد رحمه الله تعالى انه جعل تعرفه زوال الشمس نظرياً آخر وهو ان يقوم الرجل مستقبل القبلة فما دامت الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تزل واذا صارت الشمس على حاجبه اليمين علم ان الشمس قد زالت * وأول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر على الاختلاف وأخروفتا حين تغرب الشمس ويكره التأخير الى تغرب الشمس واختلافوا في ذلك التغير قال بعضهم هو التغير في ضوء الشمس الذي على رأس الحيطان ورأس الجبال والشجر وقال (٧٣) بعضهم هو التغير في قرصها وانما يعرف هو التغير في قرصها أن يتقوى الى

السهود والى حجره حالة القعود وعند التسليم الاولى الى منكبه اليمين وعند الثانية الى منكبه الايسر وكظم فمه عند الثأوب واخراج كفيه من كفيه عند التكبير ودفع السعال ما استطاع هكذا في البحر الرائق * (وكيفيتها) * اذا أراد الدخول في الصلاة كبر ورفع يديه حذاء أذنيه حتى يحاذي باجم اميه شحمتي أذنيه وبرؤس الاصابع فروع أذنيه كذا في التبيين * ولا يطأ طي رأسه عند التكبير كذا في الخلاصة * قال الفقيه أبو جعفر يستقبل بطون كفيه القبلة ويشر أصابعه ويرفعهما فاذا استقرت في موضع محاذة الابهامين شحمتي الاذنين يكبر قال شمس الأئمة السرخسي عليه عامة المشايخ كذا في المحيط * والرفع قبل التكبير هو الاصح هكذا في الهداية * وهكذا تكبيرات القنوت وصلاة العيدين ولا يرفعهما في تكبيرة سواها كذا في الاختيار شرح المختار * فلورفع عندنا لا تفسد صلته على الصحيح كذا في السراج الوهاج * والمرأة ترفع حذاء منكبيها هو الصحيح كذا في الهداية والتبيين * واذا رفع يديه لا يضم أصابعه كل الضم ولا يفرج كل التفريق بل يتركها على ما كانت عليه بين الضم والتفريق هكذا في النهاية * وهو المعتمد هكذا في المحيط * ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به وان ذكره في اثناء التكبير رفع وان لم يكن كنه الى الموضع المسنون رفعهما قدر ما يمكن وان أمكنه رفع احدهما دون الاخرى رفعها وان لم يمكنه الرفع الا بزيادة على المسنون رفعهما كذا في التبيين * في المبسوط لو مد ألف الله لا يصير شارعا وخيف عليه الكفران كان قاصدا وكذا لو مد ألف كبر أو بامه لا يصير شارعا ولو مداه الله فهو خطأ لغة وكذا لو مد راحة * ومثله ما قلناه صواب ويحرم الهام خطأ كذا في فتح القدير * واذا قال الله أكبر بجملة الله أو همزة أكبر تفسد صلته لا مكان الشك واذا وسط الالف بين الباء والراء قال بعضهم تفسد صلته وقال بعضهم لا تفسد هكذا في النهاية * (ووضع يده اليمنى على اليسرى تحت السررة) كما فرغ من التكبير هكذا في المحيط ناقلا عن الامام خواهر زاده وهكذا في النهاية والمرأة تضعها على نديها كذا في المنية * كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كما في حالة الثناء والقنوت وصلاة الجنازة وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كذا في تمكيرات العيدين فالسنة فيه الارسال كذا في النهاية * وهو الصحيح كذا في الهداية * وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي والصدرا التكبير برهان الائمة والصدرا الشهيد حسام الدين كذا في المحيط * ويرسل اتفاقا في قومة الركوع اذا كان كرسنة الانتقال لا القومة كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * استحسب كثير من مشايخنا الجمع بين الاخذ والوضع كذا في الخلاصة * وفي المصنف هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وذلك بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى يأخذ الرسخ بالخنصر والابهام ويرسل الباقي على الذراع وينبغي أن يكون بين قدميه أربع أصابع في قيامه كذا في الخلاصة * ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جنتك ولا اله غيرك كذا في الهداية * اماما كان أو مقتدياً ومنفردا كذا في التتارخانية * ولم يذكر في الاصل ولا في النوادر وجل تنازل كذا في المحيط * فلا يأتي به في القرائن كذا في الهداية * ولا وجه بعد التصريح بولا بعد الثناء كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * والاولى ان لا يأتي بالتوجه قبل التكبير لتصل النية به وهو الصحيح كذا في الهداية * (ثم يعوذ) وصورة أعود بالله من الشيطان الرجيم وهو المختار كذا في الخلاصة * وبه يبقى هكذا في الزاهدي * والسنة فيه الاخفاء وهو المذهب عند علماءنا هكذا في الذخيرة * ثم التهويد سبع للقراءة دون الثناء عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

الشافعي رحمه الله تعالى

(١٠ الفتاوى اول) التفليس أفضل فعنده التجبيل بالاداء في أول الوقت في سائر الصلاة أفضل وقال الطحاوي رحمه الله تعالى في صلاة الفجر يبدأ بالتفليس ويختم بالتنوير اذا كان يريد اطالة القراءة وان كان لا يريد فالتنوير أفضل أجمعوا على ان المستحب في صلاة الفجر بالمزدلفة هو التفليس وحدا التنوير ما قال شمس الأئمة الحلواني والقاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى انه يبدأ بالصلاة بعد انتشار البياض في وقت لوصلي الفجر بقراءة مسنونة مابين أربعين آية أو ستين آية أو أكثر وتزل القراءة فاذا فرغ من الصلاة لوظهر له وهو

في طهارته يمكنه أن يتوضأ ويعيد الصلاة قبل طلوع الشمس كما فعل أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما * ويؤخر الظهر في الصيف ويجعل في الشتاء ويؤخر العصر في الصيف والشتاء جميعا ويجعل المغرب في الصيف والشتاء جميعا ويجعل العشاء في الصيف ويؤخر في الشتاء إلى ثلث الليل لقوله عليه الصلاة والسلام لعاذرني الله تعالى عنه أخر العشاء في الشتاء فإن الليل فيه طويل وعمل في الصيف فإن الليل فيه قصير هذا إذا كانت السماء مصحبة فان (٧٤) كانت متعجمة يؤخر الفجر والظهر والمغرب ويجعل العصر والعشاء ووقت الوتر من حين

يصل العشاء إلى طلوع الفجر والافضل أن يصلح في آخر الليل إذا كان يثق من نفسه أنه يستيقظ في آخر الليل وإن كان لا يثق فالافضل أن يصلح في أول الليل وإن أوتر قبل العشاء متعمدا لا يجوز وإن صلى العشاء على غير وضوء ثم استعظ في السجدة أو ترغلا فرغ من الوتر ذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء فانه يعيد العشاء ولا يعيد الوتر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ويجوز قضاء الفوائت في أي وقت شاء الا في ثلاث ساعات لا يجوز فيها التطوع ولا تجوز المكتوبة ولا صلاة الجنائز ولا سجدة التلاوة إذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانصاف إلى أن تزول الشمس وعند اجرار الشمس إلى أن تغيب الا عصر يومه فانه يجوز أدائها عند الغروب * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال يجوز التطوع عند انصاف يوم الجمعة وتسعة أوقات يجوز فيها قضاء الفوائت وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها نقل لها سبب

تعالى حتى يأتي به المسبوق إذا قام إلى القضاء دون المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العبد هكذا في الهداية وأكثر المتون * والتعوذ عند افتتاح الصلاة لا غير فلو افتتح الصلاة ونسي التعوذ حتى قرأ الفاتحة لا يعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة * (ثم يأتي بالتسمية) ويخفيها وهي من القرآن آية أنزلت للفصل بين السور كذا في الظهيرية فيما يكره في الصلاة * ولا يتأدى بها فرض القراءة كذا في الجوهرة النيرة * وبأني بها في أول كل ركعة وهو قول أبي يوسف رحمه الله كذا في المحيط * وفي الحجة وعليه الفتوى هكذا في التارخية * ولا يسمى بين الفاتحة والسورة هكذا في الوقاية والنقاية * وهو الصحيح هكذا في البدائع والجوهرة النيرة * (ثم يقرأ فاتحة الكتاب) كذا في السراج الوهاج * إذا فرغ من الفاتحة قال آمين والسنة فيه الاخفاء كذا في المحيط * المنفرد والامام سواء وكذا المأموم إذا سمع هكذا في الزاهدى * وفي آمين لغتان المذوال والقصر ومعناه استجب والتشديد خطأ فأحش ولو قال آمين بالذوال التشديد لا تفسد صلاته وعليه الفتوى لانه موجود في القرآن هكذا في التبيين * لو سمع المقتدى من الامام ولا الضالين في صلاة لا يجهر فيها مثل الظهر والعصر قال بعض مشايخنا لا يؤمن وعن القبة أبي جعفر الهندواني يؤمن كذا في المحيط * وفي صلاة الجمعة والعيدين إذا سمع المقتدى من المقتدين التامين قال الامام ظهير الدين يؤمن كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى * (ثم يضم إلى الفاتحة سورة أو ثلاث آيات) هكذا في شرح المنية لابن أمير الحاج * والآية الطويلة تقوم مقامها كذا في التبيين * (ويركع حين يفرغ من القراءة وهو منتصب) هو المذهب الصحيح كذا في الخلاصة * في الجامع الصغير ويكبر مع الانحطاط كذا في الهداية * قال الطحاوي وهو الصحيح كذا في معراج الدراية * فيكون ابتداء تكبيره عند أول الخرورج والفراغ عند الاستواء للركوع كذا في المحيط * ويجهر الامام بتكبيره الركوع وغيره وهو ظاهر الرواية كذا في التارخية * وهو الاصح كذا في الخلاصة ويجزئ الرامن التكبير كذا في النهاية * ويعتمد يديه على ركبته كذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في البدائع * ويفترج بين أصابعه ولا يندب إلى التفريج الا في هذه الحالة ولا إلى الضم الا في حالة السجود وفيما وراء ذلك يترك على العادة كذا في الهداية * ويبسط ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح من ماء لاستقر ولا ينكسر رأسه ولا يرفع يعني يسوي رأسه بعجزه كذا في الخلاصة * ويكره أن يحني ركبته شبه القوس والمرأة تحني في الركوع بسير أو لا تعتمد ولا تفرج أصابعها ولكن تضم يديها وتضع على ركبتيها وضعا وتحني ركبتيها ولا تجافي عضديها كذا في الزاهدى * ويقول في ركوعه سبحان رب العظيم ثلاثا وذلك أدناه فلترك التسبيح أصلا وأني به مرة واحدة يجوز ويكره * فإذا اطمان راكعا (رفع رأسه) فان ترك الطمأنينة تجوز صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * فان كان اماما يقول سمع الله لمن حمده بالاجماع وان كان مقديا يأتي بالتحميد ولا يأتي بالتسبيح بلا خلاف وان كان منفردا الاصح أنه يأتي بهما كذا في المحيط * وعليه الاعتماد كذا في التارخية * وهو الاصح كذا في الهداية * ثم في الرواية التي تجتمع يأتي بالتسبيح حال الارتفاع وإذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد كذا في الزاهدى * وهو الصحيح كذا في القنية * سئل يوسف بن محمد عن رفع رأسه من الركوع ولم يقل عند الرفع سمع الله من حمده قال لا يأتي به بعد ما استوى قائما * وكذا كل ذكر يؤتي به في حال الانتقال لا يؤتي به في غير محله كالتكبير الذي يؤتي به عند الانحطاط من القيام إلى الركوع أو من الركوع إلى السجود وكذا لا يأتي بيقية تسبيحة

كالنذر وركعتي الطواف وتعمية المسجد وألم يكن لها سبب بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر لا يجوز الا سنة الفجر السجود وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر قبل الغفر وبعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء ويجوز التطوع قبل العصر واختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلاة إذا طلعت الشمس قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن فضل رحمه الله تعالى مادام الانسان يقدر على

النظر الى قرص الشمس فهي في الطلوع لا يباح فيه الصلاة واذا عجز عن النظر يباح فيه الصلاة وذكر في الكتاب اذا طلعت الشمس لا يحل حتى ترتفع قدر ربح أو ربحين ويكره أداء النوافل في هذه الاوقات في سائر الاماكن وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يكره بمكة * واذا افتتح التطوع في الاوقات المكروهة فانه يقطع ثم يقضى في ظاهر الرواية * ولا يجوز الجمع بين الصلاتين في وقت واحد بعد رماعنا الصلاة الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمنزلة فانه يؤخر الظهر ويجعل العصر يصلح ما (٧٥) في وقت الظهر ويؤخر المغرب الى وقت العشاء يصلح ما في وقت العشاء ويجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى الجمع بين الصلاتين بعد السفر والمرض والمطر ولا يتطوع قبل المغرب ولا قبل صلاة العيدين في المشهور ويتطوع بعد صلاة العيدين ما شاء وعن بعض الصحابة انهم كانوا يتطعون قبل صلاة العبد ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام للخطبة فان افتتح الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام ذكر في النوادر انه ان كان صلى ركعة يضيف اليها أخرى ويخفف القراءة يقرأ بفاتحة الكتاب ويثنى من السورة وبه أخذ المشايخ ولم يذكر في النوادر انه لو صلى ركعتين وقعد على رأس الركعتين وقام الى الثالثة ولم يقمها بالسجدة حتى خرج الامام واختلف فيه المشايخ قال بعضهم يعود الى القعدة ويسلم وقال بعضهم يتمها اربعاً ويخفف القراءة وهكذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت للظهر وان كان في الركعة الاولى ولم يقمها بالسجدة فانه يتمها ركعتين وان سلم على

السجود بعد رفع رأسه بل الواجب أن يراعى كل شيء في محله كذا في التتارخانية نافلا عن القيمة * انا قال سمع الله لمن حمده يقول الهاء بالجرم ولا يبين الحركة في الهاء كذا في التتارخانية نافلا عن الحجة * (ثم اذا استوى قائماً كبيراً وسجد) كذا في الهداية * ويكره في حالة الخرورو يقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثاً وثلاثين كذا في المحيط * ويستحب أن يزيد على الثلاث في الركوع والسجود بعد أن يختم بالوتر كذا في الهداية * فالأدنى فيها ثلاث مرات والوسط خمس مرات والأعلى سبع مرات كذا في الزاد وان كان اماماً لا يزيد على وجهه بل القوم كذا في الهداية * قالوا اذا أراد السجود يضع أولاً ما كان أقرب الى الارض فيضع ركبتيه أولاً ثم يديه ثم أنفه ثم جبهته واذا أراد الرفع يرفع أولاً جبهته ثم أنفه ثم يديه ثم ركبتيه قالوا هذا اذا كان حافياً أما اذا كان متخففاً فلا يمكنه وضع الركبتين أولاً فيضع اليدين قبل الركبتين ويقدم اليمنى على اليسرى كذا في التبيين * ويضع يديه في السجود حذاء أذنيه ووجهه أصابعه نحو القبلة وكذا أصابع رجليه ويعتمد على راحتيه ويدي ضبعيه عن جنبه ولا يفتش ذراعيه كذا في الخلاصة * ويجوز في بطنه عن خفيه كذا في الهداية * والمرأة لا تجزى في ركوعها وسجودها وثقلها على رجلها وفي السجدة تفتش بطنها على خفيها كذا في الخلاصة * والامة كالحرّة الا في رفع اليدين عند الاحرام فهي كالرجل كذا في السراج الوهاج * (ثم يرفع رأسه ويكبر) * والسنة فيه أن يرفع رأسه حتى يستوى جالساً وليس في هذا الجالس ذكر مستنون عندنا هكذا في الجوهر النيرة * ولو لم يستو جالساً وسجد أخرى أجزاء عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية * رفع الرأس من السجدة ليس يركن وانما الركن هو الانتقال لانه لا يمكنه أداء الثانية الا به الا أنه لا يمكنه الانتقال الى الثانية الا بعد رفع الرأس فلزمه رفعه حتى لو أمكنه الانتقال من غير رفع الرأس بان سجد على وسادة وأزيلت الوسادة حتى وقعت جبهته على الارض أجزاء هكذا في النهاية * واختلفوا في مقدار الرفع فروى عن أبي حنيفة رحمه الله انه ان كان الى القعود أقرب جاز وان كان الى الارض أقرب لا يجوز وهكذا في التبيين * وهو الاصح هكذا في الهداية * وروى أبو بوبه رحمه الله عنه اذا رفع رأسه مقدراً ما يسمى رافعاً جاز قال في المحيط وهو الاصح كذا في التبيين وهو الصحيح كذا في البدائع * (ثم يكبر وينحط للسجدة الثانية) ويسبح فيها مثل ما سجد في السجدة الاولى كذا في المحيط * (ثم اذا فرغ من السجدة ينهض على صدره وقد مبه) * ولا يقعد ولا يعتمد على الارض يديه عند قيامه وانما يعتمد على ركبتيه هكذا في المحيط وترك الاعتماد مستحب بل ليس به عذر عندنا على ما هو ظاهر في كثير من الكتب المشهورة كذا في البحر الرائق * ولو قعد واعتمد يديه على الارض كما هو مذهب الشافعي لا بأس به هكذا في الظهيرية وينهض في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى لانه لا يستفتح ولا يتعوذ كذا في القدوري * (واذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتش رجله اليسرى) وجلس عليها ونصب اليمنى نصاباً وجهه أصابعه نحو القبلة ووضع يديه على خفيه وبسط أصابعه كذا في الهداية * ولا يأخذ الركبة هو الاصح كذا في الخلاصة * وان كانت امرأه جلست على أليتها اليسرى وأخرجت رجلها من الجانب الايمن كذا في الهداية * (ويقرأ تشهد بان مسعود) كذا في الكافي * ولا يزيد على هذا كذا في محيط السرخسي * واذا انتهت الى قوله أشهد أن لا اله الا الله يشير بالسجدة والخيار أنه لا يشير كذا في الخلاصة * وعليه الفتوى كذا في المضمرات نافلا عن الكبرى

رأس الركعتين حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال يقضى اربعاً * (مسائل اشتباه القبلة) * وجعل صلى في الصحراء الى جهة من غير شك ولا تحزنان حين انه أصاب القبلة أو كان أكبر رأيه ذلك أو لم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن ذلك الموضع فصلاته جائزة لان فعل المسلم محمول على الصحة وكل من قام لأداء الصلاة يجعل مستقبل القبلة حتى يتبين خلافه وان تبين انه أخطأ فصلاته فاسدة وان شك في القبلة فصله محمول على الصحة من غير تحزنان حين انه أخطأ القبلة أو أكبر رأيه ذلك أو لم يتبين من حاله شيء فصلاته فاسدة وان

تعييناته أصاب فصلاته جائزة وان كان أكبر رأيه أنه أصاب القبلة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح انه لا يجوز صلاته وان صلى الى جهة بالتحرى ان لم يظهر من حاله شيء وأظهر أنه أصاب أو كان في أكبر رأيه ذلك فصلاته جائزة بالاتفاق وان ظهر أنه أخطأ فكذا عندنا وان اشتهت عليه القبلة فتحرى ووقع تحريره على جهة فأعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى وتبين انه أصاب القبلة (٧٦) فصلاته فاسدة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يحشى عليه التكفر هذا اذا تبين

والامر بعد الفراغ من الصلاة وان ظهر الامر في خلال الصلاة ففي الوجه الاول وهو ما اذا صلى الى جهة من غير شك ولا تحرر فيه ان ظهر انه أخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلاة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلاة استقبال الصلاة وان ظهر انه أصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم صلاته ولا يستقبل لان صلاته كانت جائزة مالم يظهر الخطأ فاذا تبين انه أصاب القبلة لا يتغير حاله وفي المسئلة الثانية وهو ما اذا شك في القبلة ومضى الى جهة من غير تحرر وظهر في خلال الصلاة انه أخطأ يستقبل الصلاة لان صلاته كانت فاسدة ولهذا يلزمه الاعادة بعد الفراغ فيلزمه الاستقبال وان ظهر انه أصاب القبلة فكذا يستقبل الصلاة لان افتتاحه كان ضعيفا حتى لا يحكم بجواز الصلاة مالم يعلم بالاصابة فاذا قسوى حاله لا يجوز له البناء بخلاف ما اذا علم بالاصابة بعد الفراغ حيث لا يعيد لان لم لا يحتاج الى البناء وأما في المسئلة الثالثة وهو اذا شك واقترح الصلاة الى جهة بالتحرى ثم تبين في خلال التبيين الصلاة انه أخطأ فانه يستقبل الجهة الثانية ويمضي على صلاته وان ظهر انه أصاب يعضى على صلاته لان افتتاحه هاهنا كان صحيحا بخلافه البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا شك وتحرى الى جهة ثم أعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى فظهر له في خلال الصلاة انه أخطأ أو كان أكبر رأيه ذلك فانه يستقبل الصلاة وان ظهر انه أصاب القبلة فكذا لا يحتاج الى افتتاحه كان فاسدا وهذا هو الوجه

وكثير من المشايخ لا يرون الاشارة وكرهها في منية المفتي كذا في التبيين * (فاذا فرغ من قراءة التشميد قام كذا في المحيط) * وفي الجلابي والقيام من القعدة على صدور قدميه كالقيام من السجدة وقال الطحاوي لا بأس بان يعتمد يديه على الارض كذا في الزاهدي * واذا قام بفعل في الشفع الثاني ما فعل في الشفع الاول من القيام والركوع والسجود كذا في المحيط * ويقرأ الفاتحة فقط هكذا في الكافي * وتكره الزيادة على ذلك كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الاختيار شرح المختار * وان ترك القراءة والتسبيح لم يكن عليه حرج ولا سجدتنا السموان كان ساهيا لكن القراءة أفضل هذا هو الصحيح من الروايات هكذا في الذخيرة * وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضيان * وهو الاصح كذا في المحيط في فصل القراءة * وهو الصحيح وظاهر الرواية هكذا في البدائع * والنسكوت مكره هكذا في الخلاصة * (ويجلس في الاخيرة) كما جلس في الاولى هكذا في الهداية * ويتشميد فاذا فرغ من التشهد يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط * وسئل محمد عن كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كذا في التبيين * فاذا فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر لنفسه ولابويه وللمؤمنين والمؤمنات كذا في الخلاصة * ويدعول نفسه وبغيره من المؤمنين ولا يخص نفسه بالدعاء وهو سنة كذا في التبيين * ثم يقول ربنا آتنا الى آخره كذا في الخلاصة * ولا يدعو بما يشبه كلام الناس وما لا يستعمل سؤاله من العباد كقوله اللهم زوجني فلانة يشبه كلامهم وما يستعمل كقوله اللهم اغفر لي اس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قبيل الاول كذا في الهداية * فلا يجوز الدعاء بهذا اللفظ والصحيح كذا في العيني شرح الهداية * ولو قال اللهم ارزقني مالا عظيما ففسد ولو قال اللهم ارزقني العلم والحج ونحو ذلك لا تفسد كذا في المضمرة * وفي اللؤلؤ الجنية ينبغي ان يدعوى الصلاة بدعاء محفوظ لانه يخاف أن يجرى على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلاته كذا في التتارخانية * وكل ما ذكرناه انه يفسد انما يفسد اذا لم يقعد قدر التشهد في آخر الصلاة أو ما اذا قعد فصلاته تامة يخرج به من الصلاة كذا في التبيين * ومن الادعية الماثورة ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني دعاء أدعوه في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم وكان ابن مسعود يدعو بكلمات منهن اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم كذا في النهاية * ويجب أن يقول المصلّي بعد ذكر الصلاة في آخر الصلاة رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب كذا في التتارخانية ناقلا عن اللجنة * (ثم يسلم تسليتين) تسليمة عن عيने وتسليمة عن يساره وبحول في التسليمة الاولى وجهه عن عيने حتى يرى بياض خده الايمن وفي التسليمة الثانية عن يساره حتى يرى بياض خده الايسر * وفي القسنة هو الاصح هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ويقول السلام عليكم ورحمة الله كذا في المحيط * المختار ان يكون السلام بالالف واللام وكذلك في التشهد كذا في الظهيرية * ولا يقول في هذا السلام في آخره وبركاته عندنا والسنة في السلام أن تكون التسليمة الثانية اخفض من الاولى كذا في المحيط * وهو الاحسن كذا في

لا يعيد لان لم لا يحتاج الى البناء وأما في المسئلة الثالثة وهو اذا شك واقترح الصلاة الى جهة بالتحرى ثم تبين في خلال التبيين الصلاة انه أخطأ فانه يستقبل الجهة الثانية ويمضي على صلاته وان ظهر انه أصاب يعضى على صلاته لان افتتاحه هاهنا كان صحيحا بخلافه البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا شك وتحرى الى جهة ثم أعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى فظهر له في خلال الصلاة انه أخطأ أو كان أكبر رأيه ذلك فانه يستقبل الصلاة وان ظهر انه أصاب القبلة فكذا لا يحتاج الى افتتاحه كان فاسدا وهذا هو الوجه

الفراغ انه أصاب القبلة يلزمه الاعادة فيلزمه الاستقبال بالطريق الاولى ولو اشتهت عليه القبلة فصل ركعة بالتحري فيقول وياه الى جهه أخرى وصلى الثانية الى تلك الجهة هكذا صلى أربع ركعات الى أربع جهات روى عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز ولو صلى ركعة بالتحري ثم تحول رأيه الى جهة أخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تحول رأيه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ فزعمهم الله تعالى منهم من قال يتم صلاته الى الجهة الاولى ومنهم من قال يستقبل الصلاة * رجل اشتهت عليه (٧٧) القبلة بمكة ولم يكن بحضرته من يسأله

فصل بالتحري ثم ظهر انه أخطأ حكى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى انه لا اعادة عليه وكذلك كان الاشتباه بالمدينة * رجل دخل مسجدا لا محراب له وقبلته مشكلة فصل بالتحري ثم ظهر انه أخطأ كان عليه الاعادة لانه كان قادرا على السؤال من الاهل فلا يجوز له التحري وان تين انه أصاب القبلة جازت صلاته لحصول المقصود وصارت هذه المسئلة بمنزلة ما لو شك في القبلة وصلى من غير تحري ثم اذا ظهر انه أصاب القبلة تجوز صلاته * (مسائل الاذان) * اذا أذن قبل الوقت يكره وبعاد في الوقت وقال أبو يوسف رحمه الله لا يكره في الفجر في النصف الاخير من الليل ولا يبعد ويكره الاذان مع الخنابة ولا يكره مع الحديث في رواية * والاقامة تكررهم جميعا * خمسة يكره اذانهم واذا أذنا بعد الصبي الفتي لا يعقل والمرأة والمجنون والسكران والجنب وثلاثة لا يبعد اذانهم الحديث في ظاهر الرواية والقاعدة اذا أذن يكره ولا

التبيين * وان سلم عن يمينه فقام فان لم يتكلم ولم يخرج من المسجد بقعد ويسلم كذا في التارخانية ناقلا عن الحجة * والصحيح انه اذا استدبر القبلة لا يأتي بها كذا في القنية * ولو سلم أولا عن يساره فانه يسلم عن يمينه مالم يتكلم ولا يبعد السلام عن يساره * ولو سلم تلقاه وجهه يسلم عن يساره كذا في التبيين * اختلفوا في تسليم المقتدى قال الفقيه أبو جعفر المختار أن ينظر اذا سلم الامام عن يمينه يسلم المقتدى عن يمينه واذا فرغ عن يساره يسلم المقتدى عن يساره كذا في فتاوى قاضيخان * وينوي من عنده من الحفظة والمسلمين في جانبه كذا في الزاهدي * ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلاته هو الصحيح كذا في الهداية * والمقتدى يحتاج الى نية الامام مع نية من ذكرنا فان كان الامام في الجانب الايمن فواء فيهم وان كان في الجانب الايسر فواء فيهم وان كان بجذائه فواء في الجانب الايمن عند أبي يوسف وعند محمد بنوبه فيهما كذا في المحيط * وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي * وفي الفتاوى هو الصحيح كذا في التارخانية والمنفرد ينوي الحفظة لا غير ولا ينوي في الملازمة عند المحصور كذا في الهداية * وهو الصحيح كذا في البدائع * وان سلم الامام من الظهر والمغرب والعشاء كره له المكث فاعلم انه يقوم الى التطوع ولا يتطوع في مكان الفريضة ولكن يخفف بنية وبسرة أو يتأخر وان شاء رجع الى بيته يتطوع فيه وان كان مقتديا أو يصلي وحده ان لبث في مصلاه يدعو جاز وكذا ان قام الى التطوع في مكانه أو تأخر أو انحرف بنية أو بسرة جاز والكل سواء وفي صلاة لا تطوع بعدها كالفجر والعصر يكره المكث فاعلم ان مكانه مستقبل القبلة والنبي عليه الصلاة والسلام نهى هذا بدعة ثم هو بالخيار ان شاء مذهب وان شاء مجلس في محرابه الى طلوع الشمس وهو أفضل ويستقبل القوم بوجهه اذا لم يكن بجذائه مسبوق فان كان يخفف بنية أو بسرة والصيف والشتاء سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة * وفي الحجة الامام اذا فرغ من الظهر والمغرب والعشاء يشرع في السنة ولا يشتغل بادعية طويلة كذا في التارخانية

* (الفصل الرابع في القراءة) * سنتم حالة الاضطراب في السفر وهو ان يدخله خوف أو عجلة في سببه أن يقرأ بفاتحة الكتاب وأى سورة شاء وحالة الاضطراب في الحضر وهو ضيق الوقت أو الخوف على نفس أو مال أن يقرأ قد رما ليقوته الوقت أو الاطمئنان من هكنا في الزاهدي * وسنتم حالة الاختيار في السفر بان كان في الوقت سعة وهو في امانة وقرأ ان يقرأ في النجس سورة البروج أو مثلها ليحصل الجمع بين مراعاة سنة القراءة وتخفيفها المرخص في السفر كذا في شرح منية المصلى لابن أمير الحاج * وفي الظهر مثله وفي العصر والعشاء ودونه وفي المغرب بالقصار جده كذا في الزاهدي * وسنتم في الحضر أن يقرأ في الفجر في الركعتين بربعين أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب * وفي الظهر ذكر في الجامع الصغير مثل الفجر * وذكر في الاصل أو ودونه وفي العصر والعشاء في الركعتين عشرين آية سوى فاتحة الكتاب وفي المغرب يقرأ في كل ركعة سورة قصيرة هكذا في المحم * واستحسنوا في الحضر طوال المفصل في الفجر والظهر وأوساطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب كذا في الوقاية * وطوال المفصل من الحجرات الى البروج والأوساط من سورة البروج الى لم يكن والقصار من سورة لم يكن الى الآخر هكذا في المحيط والوقاية ومنية المصلى * وفي البيتة اذا كان يؤدى العصر في وقت مكروه فالصواب انه يستوفى القراءة المستنونة كذا في التارخانية * ولم يتوقف في الوتر شي سوى الفاتحة كذا في معراج الدراية * فاقراءه فهو حسن كذا في المحيط *

بعده وكذا الراكب في المصر والمسافر اذا أذن راكبا لا يكره ويستل للاقامة ويجوز للمسافر أن يفتح الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة * خمس خصال لو وجدت في الاذان أو في الاقامة توجب الاستقبال اذا غشي على المؤذن في الاذان أو في الاقامة يستقبل غيره وكذا اذا مات المؤذن في الاذان أو في الاقامة وكذا اذا سبقه الحدث في الاذان أو في الاقامة فذهب ليتوضأ يستقبل فيه أو يستقبل هو اذا رجع اذا حضر المؤذن في خلال الاذان أو في الاقامة وعجز عن الاتمام لم يكن هناك من يلقيه يجب الاستقبال

وكذا أثار من في الأذان أو في الإقامة يؤذن عن الأعمام يستقبل غيره * وينبغي أن يؤذن على المئذنة أو خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد
 * جماعة من أهل المسجد أدنو في المسجد على وجه المخالفة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضروا من أهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الأول
 فأذنوا على وجه الجهر والاعلان ثم علموا ما صنع الفريق الأول فلهذا ينبغي أن يصلى بالجماعة على وجهها ولا عبرة للجماعة الأولى لأنها ما قيمت على
 وجه السنة باظهار الأذان والإقامة (٧٨) فلا يسل حق الباقي * ويكره أداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير أذان وإقامة ما

قلنا ولا يكره في البيوت
 والكروم وضياح القرى لان
 أذان القرية والمصر أذان
 لهم فان تركوا الأذان
 والإقامة جاز وان أدنوا كان
 أولى وان صلوا بجماعة في
 المفازة ان تركوا الأذان
 لا يكره وان تركوا الإقامة
 يكره وقيل لا يترك الأذان
 أيضا وليس بغير المكتوبة
 نحو الوتر وصلاة العيد وصلاة
 الجنازة وجماعة النساء أذان
 وإقامة ولا بأس بالتطريب
 في الأذان وهو تحسين
 الصوت من غير أن يتغير فان
 تغير بلحن أو مد أو ما أشبه
 ذلك كره وكذلك قراءة
 القرآن وقال شمس الأئمة
 الحلواني رحمه الله تعالى
 انما يكره ذلك فيما كان من
 الأذكار أما في قوله حي على
 الصلاة على الفلاح لا بأس
 فيه بادخال مد ونحوه المؤذن
 اذا لم يكن عالما بأوقات
 الصلاة قالوا لا يستحق ثواب
 المؤذن * ولا يحل للمؤذن
 ولا للامام أن يأخذ على
 الأذان والإمامة أجر فان لم
 يشارطهم على شيء لم يكن لهم
 عرفوا حاجتهم فهو له في
 كل وقت شيئا فهو أحسن
 يطيبه ذلك ولا يكون أجرا

لكن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتو برسج اسم ربك الأعلى وقيل بأسماء الكافرون وقيل هو الله أحد
 فيقرأ أحيانا هذا التبرك وأحيانا غير ذلك للتعز عن هجران باقي القرآن كذا في التهذيب * ولا يزيد
 على القراءة المستحسنة ولا ينقل على القوم ولكن يخفف بعد أن يكون على التمام والاستقبال كذا في
 المصنوعات ناقلا عن الطحاوي * وإطالة القراءة في الركعة الأولى على الثانية من الفجر مستحسنة بالاجماع *
 وقال محمد رحمه الله تعالى أحب إلى أن يطول الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها وعليه الفتوى
 كذا في الزاهد ومعراج الدارية * وفي الحجة وهو المأخوذ لفتوى كذا في التارخانية * وعلى هذا الخلاف
 الجمعة والعيدين هكذا في البدائع * وبعد هذا اختلف المشايخ بعضهم قالوا ينبغي أن يكون التفاوت بينهما
 بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الأولى والثالث في الثانية * وفي شرح الطحاوي وينبغي أن يقرأ في الأولى
 بثلاثين آية وفي الثانية بقدر عشرين آيات أو عشرين كذا في المحيط * هذا لبيان الأولى * وأما لبيان الحكم
 فالتفاوت وان كان فاحشا بان قرأ في الأولى سورة طويلة وفي الثانية ثلاث آيات لا بأس به كذا في الظهيرية
 * وفي بعض شروح الجامع الصغير لا خلاف أن إطالة الركعة الثانية على الأولى مكروهة ان كانت ثلاث
 آيات أو أكثر وان كانت باقل من ذلك لا يكره كذا في الخلاصة * قال المرغيناني التطويل يعتبر بالآي ان
 كانت متقاربة وان كانت الآيات متفاوتة من حيث الطول والقصر يعتبر بالكلمات والحروف كذا في
 التبيين * ويكره أن يوقت شيئا من القرآن لشي من الصلوات قال الطحاوي والاسيحا في هذا اذا راه حتما
 واجبا بحيث لا يجوز غيره أو رأى قراءة غيره مكروهة وأما اذا قرأ لأجل اليسر عليه أو تبرأ بقراءة صلى
 الله عليه وسلم فلا كراهية في ذلك ولكن يشترط أن يقرأ غيره أحيانا ثلاثا يظن الجاهل أن غيره لا يجوز هكذا
 في التبيين * الأفضل أن يقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة كاملة في المكتوبة * فان عجز أن يقرأ السورة
 في الركعتين كذا في الخلاصة * ولو قرأ بعض السورة في ركعة والبعض في ركعة قبل يكره وقبل لا يكره وهو
 الصحيح كذا في الظهيرية * ولكن لا ينبغي أن يفعل ولو فعل لا بأس به كذا في الخلاصة * ولو قرأ في ركعتين
 وسط سورة أو من آخر سورة وقرأ في الركعة الأخرى من وسط سورة أخرى أو من آخر سورة أخرى لا ينبغي له
 أن يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية ولكن لو فعل ذلك لا بأس به كذا في الذخيرة * وفي الحجة لو قرأ في الركعة
 الأولى آخر سورة وفي الركعة الثانية سورة قصيرة كالوفاة آمن الرسول في ركعة فقل هو الله أحد في ركعة
 لا يكره كذا في التارخانية * قراءة آخر السورة في الركعتين أفضل من قراءة السورة بتمامها ان كان آخرها
 أكثر آية من السورة وان كانت السورة أكثر آية فقرأتها أفضل هكذا في الذخيرة * واذا أراد أن يقرأ
 آية طويلة مثل آية المداينة أو ثلاث آيات اختلوا فيه والصحيح أن قراءة ثلاث آيات أولى اذا بلغت الآيات
 مقدار أقصر سورة من القرآن كذا في التارخانية * واذا جع بين سورتين بينهما أسورا أو سورة واحدة في
 ركعة واحدة يكره وأما في ركعتين ان كان بينهما أسورا لا يكره وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره
 وقال بعضهم ان كانت السورة طويلة لا يكره هكذا في المحيط * كما اذا كان بينهما سورتان قصيرتان كذا في
 الخلاصة * وقال بعضهم لا يكره أصلا واذا قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الأخرى أو في تلك الركعة سورة
 فوق تلك السورة يكره وكذا اذا قرأ في ركعة آية ثم قرأ في الركعة الأخرى أو في تلك الركعة آية أخرى فوق تلك
 الآية * واذا جع بين آيتين بينهما آيات أو آية واحدة في ركعة واحدة أو في ركعتين فهو على ما ذكرنا في السور

* اذا أدن واحد بعد واحد على المنارة يوم الجمعة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح ان الموجب السعي كذا
 وترك التجارة هو الأذان الأول ليس الثاني من الحرمة ما يكون للأول ولا ينبغي للمؤذن أن يتكلم في الأذان أو في الإقامة أو يعشي لانه شبهه
 بالصلاة فان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال * واذا انتهى المؤذن في الإقامة إلى قوله قد قامت الصلاة له الخيار ان شاء أعانها في مكانه
 وان شاء مشى إلى مكان الصلاة اماما كان المؤذن أو لم يكن * الأذان خمسة عشر كلمة وأخر الأذان عندنا لا اله الا الله والإقامة سبعة عشر كلمة

خمس عشرة منها كلمات الاذان وكلمتان منها قوله قد قامت الصلاة مرتين * واذان الفجر في بلادنا سبعة عشر كلمة خمسة عشر منها كلمات الاذان المعروفة وكلمتان قوله الصلاة خير من النوم مرتين وفي الجمع بين الصلاتين بالمزلفة وعرفة يؤذن للدولى وقيم وللثانية لا يؤذن * ويكره أن يؤذن في مسجدين ويصلى في أحدهما إذا قدم في أدائه وأقاله شياً بأن قال أولاً ثم مد أن محمد رسول الله ثم قال أشهد أن لا اله الا الله فعليه أن يقول بعد كلمة الشهادة ثم مد أن محمد رسول الله مراعاة للنظم * ولو أذن (٧٩) ومكث ساعة ثم أخذ في الإقامة

فطن انها أذان فسمع فيها ما يصنع في الاذان فقبله هذه إقامة فانه يستقبل الإقامة من أولها الا السنة في الإقامة الحد فذا ترسل فقد ترك سنة الإقامة وصار كأنه أذن مرتين فانه لا بأس به * ويجوز أذان الاعرابي والاعمى وولد الزنا والعبد وغيرهم أولى ولا بأس بأن يؤذن رجل وقيم غير مبالغ في الاول ويكره ان لم يرض به الاول * ومن سمع الاذان فعليه أن يجيب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجب الاذان فلا صلاة له قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى تكلم الناس في الاجابة قال بعضهم هو الاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو أجاب باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيباً ولو كان حاضراً في المسجد حين سمع الاذان فليس عليه الاجابة * وقوله عليه الصلاة والسلام من قال مثل ما يقول المؤذن فله من الاجر كذا فهو كذلك ان قاله نال الثواب الموعود وان لم يقل لم ينسب الثواب الموعود فاما أن يأثم ويكره له ذلك فلا واذا أراد الجواب

كذا في المحيط * هذا كله في الفرائض وأما في السنن فلا يكره هكذا في المحيط * ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ في الركعة الاخرى سورة أخرى بينهما سورة أو قرأ سورة فوق تلك السورة فاختار انه يمضي في قراءتها ولا يترك هكذا في الذخيرة * افتتح سورة وقصد سورة أخرى فلما قرأ آية أو آيتين أراد أن يترك السورة ويفتح التي أرادها يكره وكذا لو قرأ أقل من آية وان كان حرفاً ولو كبر للركوع في الصلاة ثم بدله أن يزيد في القراءة لا بأس به ما لم يركع كذا في الخلاصة * واذا قرأ الفاتحة وحدها في الصلاة أو الفاتحة ومعها آية أو آيتين فذلك مكروه كذا في المحيط * من يختم القرآن في الصلاة إذا فرغ من المعوذتين في الركعة يركع ثم إذا قام الى الثانية يقرأ بفاتحة الكتاب وشئ من البقرة كذا في الخلاصة * في الحجة قراءة القرآن بالقرآت السبعة والروايات كلها جائزة ولكن أرى الصواب ان لا يقرأ القراءة المحببة بالامالات والروايات الغريبة كذا في التارخانية * صلى التطوع قاعدة فإذا أراد الركوع قام وركع فالأفضل حين قام ان يقرأ بشئ من القرآن ولو لم يقرأ أو استوى قائماً وركع جاز اما اذا لم يستوف قائماً وركع لم يجز كذا في الخلاصة

(الفصل الخامس في زلة القارئ) (منها) وصل حرف من كلمة بحرف من كلمة أخرى * ان وصل حرفاً من كلمة بحرف من كلمة أخرى نحو ان قرأ اياك نعبد ووصل الكاف بالنون أو غير المغصوب عليهم ووصل الباء بالعين أو سمع الله من حمده ووصل الهاء من الله باللام فالصحيح انه لا يفسد ولو تعد ذلك هكذا في الخلاصة * (ومنها) ذكر حرف مكان حرف * ان ذكر حرفاً مكان حرف ولم يغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان الظالمون وما أشبه ذلك لم يفسد صلاته وان غير المعنى فان أمكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطامع مع الصلاة فقرأ الطالحات مكان الصالحات ففسد صلاته عند الكل وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين لا يفسد كالتامع مع السين والطامع التاء اختلف المشايخ قال أكثرهم لا يفسد صلاته هكذا في فتاوى قاضيان * وكثير من المشايخ أفتوا به قال القاضي الامام أبو الحسن والقاضي الامام أبو عاصم ان تعد فسدت وان جرى على لسانه أو كان لا يعرف التميز لا يفسد وهو أعدل الاقوال والمختار هكذا في الوجيز لا يكره * ومن لا يجزئ بعض الحروف ينبغي أن يجهد ولا يعذر في ذلك فان كان لا ينطق لسانه في بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته ولا يؤثم غيره وان وجد آية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلاته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا يجوز صلاته هكذا في فتاوى قاضيان * وهو الصحيح كذا في المحيط (ومنها) حذف حرف * ان كان الحذف على سبيل الإيجاز والترخيم فان وجد بشرائطه نحو ان قرأ نادوا يا مال لا تفسد صلاته * وان لم يكن على وجه الإيجاز والترخيم فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلاته نحو ان يقرأ أو لقد جاءهم رسولنا بالبينات بترك التاء من جاءت وان غير المعنى تفسد صلاته عند عامة المشايخ نحو ان يقرأ انهم يؤمنون في لا يؤمنون بترك لاهكذا في المحيط وفي العناية هو الاصح كذا في التارخانية * ونحو ان يقرأ هم لا يظلمون فرأت حذف الالف من أفرأت ووصل نون يظلمون بقاء أفرأت وان يقرأ وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً وحذف الالف من انهم ووصل النون بالنون لا تفسد الصلاة هكذا في الذخيرة في فصل في حذف ما هو مظهر وفي اظهار ما هو مخدوف (ومنها) زيادة حرف * ان زاد حرفاً فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلاته عند عامة المشايخ نحو ان يقرأ وانهي عن المنكر زيادة الباء هكذا في الخلاصة * وكذا نحو ان يقرأ هم الذين كفروا

باللسان لنسب الثواب الموعود فكل ما هو شئاً وشهادة يقول ما قاله المؤذن وعند قوله حتى على الصلاة حتى القلاح يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن * ولا بأس بالتثويب في سائر الصلوات الخمس في زمانها * وتثويب كل بلدة ما تعلمه أهل تلك البلدة * ويجوز تخصيص كل من كان مشغولاً بصالح المسلمين بزيادة الاعلام * ولا ترجيع في الاذان عندنا وصورة الترجيع أن يأتي بالشهادتين مرتين كما هو المعتاد ثم يأتي بهما مرتين * انما للرجل على المؤذن في أدائه أو مطلقاً لرجل وحده الله تعالى أو سلم على المصلي

أوعلى من يقرأ القرآن أو على الإمام وقت الخطبة ففرغ المؤذن عن الأذان والمصلي عن الصلاة والقاري عن القراءة هل يلزمهم رد السلام وتشميت العاطس ونحو ذلك روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن السامع برد السلام في نفسه ويشتمه في قلبه ولا يلزمه شيء من ذلك إذا فرغ عما كان فيه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفعل من ذلك شيئا في الأذان والصلاة وقراءة القرآن وإذا فرغ عما كان فيه فانه يرد السلام ويشتمه إن كان حاضرا (٨٠) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يفعل شيئا من ذلك لا قبل الفراغ ولا بعده وهو

الصحيح * وأجمعوا على أن المخطوط لا يلزمه رد السلام لا في الحال ولا بعده لأن السلام حرام فلا يوجب الرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الجرد إذا عطس الإمام في الخطبة يحمده الله في نفسه ولا يجهر به وإن عطس غيره وحده الله تعالى لم يشتمه وعن محمد رحمه الله تعالى إذا عطس الإمام يحمده الله في نفسه ولا يحركه شفتيه وإذا فرغ من الخطبة يحمده الله تعالى بلسانه وإن عطس غيره وحده الله تعالى فانه لا يشتمه * ولو سلم على القاضي أو المدرس قالوا لا يجب عليه الرد * ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان آخر غير العربية فان علم الناس أنه أذن قبل بأنه يجوز هو يجوز السلام على من كان في الحمام إذا كان متزائيا * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا سلم على المصلي فإن المصلي يرد السلام بعد الفراغ من الصلاة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى تأويله إذا سلم على المصلي وهو لا يعلم أنه في الصلاة بأن رآه جالسا أو نحو ذلك وسلم عليه فها هنا

فيجزم الميم من هـ ويظهر الالف من الذين وكانت الالف محذوفة فلا تفسد الصلاة وكنا نحوان يقرأ أو ما خلق الذكروا لا تني فاعطس الالف وكانت محذوفة فاعطس الالف وكانت مدغمة في الذال هكذا في المحيط * وإن غير المعنى نحوان يقرأ وزايب مشبوهة مكان وزراي أو مثانين مكان مثاني أو الذكروا لا تني وإن سعيكم لشيء والقرآن الحكيم وإنك بزادة الواو تفسد هكذا في الخلاصة * (ومنها) ذكر كلمة مكان كلمة على وجه البديل أن كانت الكلمة التي قرأها مكان كلمة يقرب معناها وهي في القرآن لا تفسد صلواته شوان قرأ مكان العلم الحكيم وإن لم تكن تلك الكلمة في القرآن لكن يقرب معناها عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تفسد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد شوان قرأ التباين مكان التواين وإن لم تكن تلك الكلمة في القرآن ولا تقاربان في المعنى تفسد صلواته بخلاف إذا لم تكن تلك الكلمة تسبيحا ولا تحميدا ولا ذكرا وإن كان في القرآن ولكن لا تقاربان في المعنى شوان قرأ أو عدا علينا أنا كنا غافلين مكان فاعلن ونحوه مما لو اعتقده يكفر تفسد عند عامة مشايخنا وهو الصحيح من مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * ولو نسب إلى غير ما نسب إليه أن لم يكن المنسوب إليه في القرآن نحو مريم ابنة عمران تفسد بخلاف ولو كان في القرآن نحو مريم ابنة لقمان وموسى بن عيسى لا تفسد عند محمد رحمه الله تعالى وعليه عامة المشايخ ولو قرأ عيسى بن لقمان تفسد ولو قرأ موسى بن لقمان لا لأن عيسى لأب له وموسى له أب إلا أنه أخطأ في الاسم كذا في الوجيز للكردي * (ومنها) زيادة كلمة لا على وجه البديل * الكلمة الزائدة إن غيرت المعنى ووجدت في القرآن نحو أن يقرأوا الذين آمنوا وكفروا بالله ورسله أو أولئك هم الصديقون أو لم يوجد نحو أن يقرأوا أنما على لهم ليزدادوا علما جلا تفسد صلواته بخلاف * وإن لم تغير المعنى فإن كانت في القرآن نحو أن يقرأ أن الله كان عباده خبير بصيرا لا تفسد بالاجماع وإن لم تكن في القرآن نحو أن يقرأ فيها فأكهه ونخل وتناحر ورمات لا تفسد صلواته عند عامة المشايخ هكذا في المحيط * (ومنها) تكرار الحرف أو الكلمة * إن كرر حرفا واحدا فإن كان ذلك أظهر تضعيف لم تفسد صلواته نحو أن يقرأ من يرتد * وإن كان زيادة شوان يقرأ الحمد لله ثلاث لأمات تفسد صلواته * وإن كرر الكلمة فإن لم يتغير المعنى لا تفسد صلواته وإن تغير شوان يقرأ رب العالمين أو مالك مالك يوم الدين فالصحيح أنها تفسد هكذا في الظهريه * (ومنها) الخطأ في التقديم والتأخير * إن قدم كلمة على كلمة أو أخران لم يتغير المعنى لا تفسد شوان قرأ لهم فيها زفر وشقيق وقدم الشقيق هكذا في الخلاصة * وإن تغير المعنى نحو أن يقرأ أن البراري بحيم وإن الفجار لني نعيم فأكثر المشايخ على أنها تفسد وهو الصحيح هكذا في الظهريه * وإن قدم كلمتين على كلمتين ففي ما يتغير به المعنى تفسد شوان يقرأ أنما ذلکم الشیطان یخوف أو إياهم مخافوهم ولا تخافون وفيما لا يتغير لا تفسد شوان يقرأ يوم تسود وجوه وتبيض وجوه ولو قدم حرفا على حرف إن تغير المعنى تفسد صلواته كعصم مكان عصف * وإن لم يتغير لا تفسد كما إذا قرأ غشاء أو حى مكان أحوى وهو المختار هكذا في الخلاصة * (ومنها) زيادة كلمة مكان آية * لو ذكر آية مكان آية إن وقف وقفا تاما ثم ابتدأ بآية أخرى أو ببعض آية لا تفسد كما لو قرأ والعصران الإنسان ثم قال أن البراري نعيم أو قرأ والتين إلى قوله وهذا البلد الأمين ووقف ثم قرأ لقد خلقنا الإنسان في كبد أو قرأ الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قال أولئك هم شر البرية لا تفسد أما إذا لم يقف ووصل إن لم يتغير المعنى نحو أن يقرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جرات

يرد السلام بعد الفراغ وعلى هذا إذا سلم على المخطوط * (باب افتتاح الصلاة) * افتتاح الصلاة بعد تقديم طهارة البدن والنوب والمكان وسر العورة يتعلق باستقبال القبلة ونية الصلاة والتحرية * أما اشتراط نية استقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم إن كان يصلي إلى المحراب لا يشترط وإن كان يصلي في الصحراء يشترط فإذا نوى القبلة أو الكعبة أو الجهة جاز * أما نية الصلاة أمر لا يمتنع والكلام في ذلك في مواضع * الأولى أصل النية والثاني في وقتها والثالث في كيفية * أما أصلها أن يقصد بقلبه فإن قصد

بقليه وذكر بلسانه كان افضل وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يمين الذكر باللسان وأما وقت النية أجمع علم أو ناعلى ان الافضل ان تكون مقارنة للشروع ولا يكون شاربانية متأخرة وعن الشيخ الكرخي رحمه الله تعالى انه يجوز نية متأخرة عن التعرعة واختلاف على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم الى انتهاء التناء وقال بعضهم الى أن يرجع وقال بعضهم الى أن يرفع رأسه من الركوع * فان نوى قبل الشروع روى عن محمد رحمه الله تعالى انه لو نوى (٨١) عند الوضوء أنه يصلي الظهر والعصر مع

الامام ولم يشغل بعد النية بماليس من جنس الصلاة الا أنه لما انتهى الى مكان الصلاة لم تحضره النية جازت صلاته بتمام النية هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى اذا كان عند الشروع بحيث لو سئل أية صلاة يصلي يجيب على البدية من غير تفكير فهي نية تامة جازت صلاته وان احتاج الى تأمل وتفكير لا تجوز * وأما كيفية النية لا يتخلوا ما ان يكون منفردا أو مقتديا وكل ذلك على وجهين اما أن يكون مفترضا أو مستقلا مؤثما أو قاضيا فالمتفعل يجوز صلاته بنية الصلاة * وكذا التراخي وسائر السن عند مشايخنا رحمه الله تعالى وان كان مفترضا فان كان منفردا لا يكفي نية الصلاة لان القرض مشروع كما ان النفل مشروع فلا يتعين الفرض ولا يكفي نية الفرض أيضا لان الفرض أنواع فلا يمتن التعين فان نوى فرض الوقت يجوز لا في الجمعة لان العلماء اختلفوا

الحسنى مكان قوله كانت لهم جنات الفردوس نزلا لا تنفسد أما اذا غير المعنى بان قرآن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم شمر البرية ان الذين كفروا من أهل الكتاب الى قوله خالدين فيها أولئك هم خير البرية تنفسد عند عامة علماءنا وهو الصحيح ~~هكذا~~ في الخلاصة * (ومنها الوقت والوصل والابتداء في غير موضعها) * اذا وقف في غير موضع الوقت أو ابتداء في غير موضع الابتداء ان لم يتغير به المعنى تغيرا فاحشا نحو أن يقرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بقوله أولئك هم خير البرية لا تنفسد بالاجماع بين علماءنا هكذا في المحيط * وكذا ان وصل في غير موضع الوصل كالولم يقف عند قوله أصحاب النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تنفسد لكنه قبيح هكذا في الخلاصة * وان تغير به المعنى تغيرا فاحشا نحو أن يقرأ شهد الله انه لا اله الا هو لا تنفسد صلاته عند عامة علماءنا وعند البعض تنفسد صلاته والفتوى على عدم الفساد بكل حال هكذا في المحيط * وقال القاضي الامام السعيد الجيب أبو بكر اذا فرغت من القراءة وتريد أن تكبر للركوع ان كان الختم بالتناء فلوصل بالله أكبر أولى ولو لم يكن بالتناء فالفصل أولى كقوله تعالى ان شاء الله والابر هكذا في التناخانية * (ومنها اللحن في الاعراب) * اذا لحن في الاعراب لحن لا يغير المعنى بان قرأ لا ترفعوا صوتكم برفع التاء لا تنفسد صلاته بالاجماع وان غير المعنى تغيرا فاحشا بان قرأ وعصى آدم ربه بصب الميم ورفع الرب وما أشبه ذلك مما لو تعد به يكفر اذا قرأ خطأ فسدت صلاته في قول المتقدمين واختلف المتأخرون قال محمد بن مقاتل وأبو نصر محمد بن سلام وأبو بكر بن سعيد البلخي والفقهاء ابو جعفر الهندي وأبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الزاهد شمس الأئمة الحلواني لا تنفسد صلاته وما قاله المتقدمون انحوط لانه لو تعد بكون كفرة أو ما يكون كفر الا يكون من القرآن * وما قاله المتأخرون اوسع لان الناس لا يميزون بين اعراب واعراب كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الاشبه كذا في المحيط * وبه يقتضى كذا في العتائية * وهكذا في الظهيرية * (ومنها ترك التشديد والمثاق في موضعها) * لو ترك التشديد في قوله اياك نعبد واياك نستعين أو قرأ الحمد لله رب العالمين واسقط التشديد على الباء المختار انما لا تنفسد وكذا في جميع المواضع وان كان قول عامة المشايخ انهم انفسد * وأما ترك المذان كان لا يغير المعنى بان قرأ أولئك بلاء وأنا أعطيناك بدون المذات تنفسد وان كان يغير بان قرأ سوء عليهم بترك المذات وكذا في قوله دعاء ونداء المختار انهم لا تنفسد كما في ترك التشديد كذا في الخلاصة * وان شدد في ومن أظلم عن كذب على الله قال بعضهم لا تنفسد وعليه الفتوى كذا في العتائية * (ومنها ترك الادغام والاسان به) * اذا انى بالادغام في موضع لم يدغمه أحد من الناس ويقع العبارة ويخرجها عن معرفة معنى الكلمة نحو أن يقرأ قل للذين كفروا استغلبنوا بدغام الغين في اللام فسدت صلاته وان أنى بالادغام في موضع لم يدغمه أحد الا أن المعنى لا يتغير به ويفهم ما يفهم مع الاظهار ونحو أن يقرأ قل سيروا بادغام اللام في السين لا تنفسد صلاته * واذا ترك الادغام نحو أن يقرأ ائمة ساكنون ايدر ككم الموت يفك الادغام لا تنفسد صلاته وان خش من حيث العبارة هكذا في المحيط * (ومنها الامالة في غير موضعها) * اذا قرأ بسم الله بالامالة أو قرأ مالك يوم الدين بالامالة وما شاكل ذلك لا تنفسد صلاته كذا في المحيط * (ومنها القراءة بتغير ما في المعحف الذي جمعه أمير المؤمنين عثمان رضي الله تعالى عنه) * ذكر بعض المشايخ انه اذا قرأ بتغير ما في المعحف المعروف بالابوذي معناه تنفسد صلاته بالانفاق اذا لم يكن دعاء ولا ثناء في نفسه * وان قرأ ما ابوذي معناه فعلى قولهم لا تنفسد

(١١ - الفتاوى اول) في فرض الوقت في هذا اليوم فلا جرم لو كان فرض الوقت عنده بالجمعة يجوز وان لم يفرض الوقت في غير الجمعة لكنه نوى الظهر لا يجوز لان هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر وان نوى ظهر الوقت أو عصر الوقت ولم يتعد الركعات جاز لان ما نوى الظهر فقد نوى أعداد الركعات هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز لما قلنا ولو نوى فرض الوقت لا يجوز أيضا لان بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت يكون العصر فاذا نوى فرض

الوقت كان نولاً بالعصر وملا الظاهر لا يجوز نية العصر ولو كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء يحتاج إلى تعيين الظهر والعصر ونحوهما لأن نية قضاء الفائتة لا يتعين البعض ونوى أيضاً ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا لأن عند اجتماع الظهرين في الذمة لا يتعين احدهما واختلاف الوقت بمنزلة اختلاف السبب واختلاف الصلاة وإذا أراد تسهيل الأمر بنوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه فإذا نوى الأول فصلى فيما يليه يصير أولاً (٨٣) وكذا لو نوى آخر ظهر عليه فصلى فيما قبلها يصير آخراً * فرق بين الصلاة وبين الصوم في

الصوم لو كان عليه قضاء يومين ففضى يوماً ولم يتعين يوماً جازاً لأن في الصوم السبب واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العدد أما في الصلاة السبب مختلف وهو الوقت باختلاف السبب يختلف الواجب فلا يتعين التعيين لاجرم لو كان عليه قضاء يومين من رمضان يحتاج إلى التعيين * وقد ذكر في المتن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل فاتته عصر يوم ففضى أربعاً عليه وهو يرى أن عليه الظاهر لا يجوز زعمه نزل ما لو صلى أربعاً قضاء عما عليه وقد جهل الصلاة التي عليه لم يجز حتى ينويها ويهينها ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى رجل فاتته صلاة من يوم وليلة واشتبه عليه أنها أية صلاة كانت فإنه صلى صلاة كل اليوم ليخرج عما عليه * رجل افتتح المكتوبة وظن أنها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ فالصلاة هي المكتوبة لأن قرآن النية بكل جزء من أجزاء الصلاة متعذر فيشترط قرآن النية بالجزء الأول وكذا لو شرع

وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد والصحيح من الجواب في هذا أنه إذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود أو غيره لا يعتد به من قراءة الصلاة أما صلته فلا تفسد حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً مما في مصحف العامة مقدار ما تجوز به الصلاة تجوز صلته هكذا في المحيط * (ومن هذا كرم بعض الحروف عن الكلمة) * إذا ذكر بعض الكلمة وما أتتها ما لا تقطع النفس أولاً لأنه نسي الباقي ثم تذكره * الباقي بخوان أراد أن يقرأ الحمد لله فلما قال أل انقطع نفسه وأنسى الباقي ثم تذكره وقال حمد لله أوله يذكر الباقي بخوان أراد أن يقرأ فاتحة الكتاب والسورة ثم نسي قراءته فأراد أن يقرأ فلما قال أل تذكره قد كان قرأ فاتحة ذلك ورعى أو ذكر بعض الكلمة وتركت تلك الكلمة وذكر كلمة أخرى ففي هذه الصور كلها أو ما شأها كلها تفسد صلته عنده بعض المشايخ وبه كان ينبغي الإمام شمس الأئمة الحلواني * ومن المشايخ من قال إن ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها بوجوب ذلك فساد الصلاة فذكر شرطها بوجوب فساد الصلاة وإن ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها لا يوجب الفساد فذكر شرطها لا يوجب الفساد هكذا في الذخيرة والمحيط * والشرط حكم السك هو الصحيح كذا في فتاوى قاضخان * ومنهم من قال إن كان لذكر من الشرط وجه صحيح في اللغة ولا يكون لغوا ولا يتغير به المعنى ينبغي أن لا يوجب فساد الصلاة وإن كان الشرط المقروء لا معنى له ويكون لغوا أو لم يكن لغوا ولكن يكون غير المعنى بوجوب فساد الصلاة وعامة المشايخ على أنها لا تفسد لأن هذا مما لا يمكن الترخص عنه فصار كالتخفيف المدفوع في الصلاة هكذا في الذخيرة والمحيط * إذا خفض بعض حروف الكلمة فالصحيح أنها لا تفسد صلته لأن فيه بلوى العامة كذا في المحيط * ولو قرأ القرآن في الصلاة بالخطأ إن غير الكلمة تفسد وإن كان ذلك في حروف المد واللين لا تفسد إلا إذا خفس وإن قرأ في غير الصلاة اختلف المشايخ وعامة مذهبهم كرهوا ذلك كذا في الخلاصة وهو الصحيح كذا في الوجيز لا كرهوا * وكرهوا الاستماع أيضاً كذا في الخلاصة * ونقل عن أبي القاسم الصنار البخاري أن الصلاة إذا جازت من وجوه وفسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطاً إلا في باب القراءة لأن للناس عموم البلوى كذا في الظهيرية * (ومنها إدخال التانيث في أسماء الله تعالى) * إذا قرأ في صلاته هل ينظرون الآن تانيثهم الله في ظلم من الغمام بالله قال محمد بن علي بن محمد الأديب تفسد صلته لأن التانيث لا يجوز إذا خاله في أسماء الله تعالى كما لا يجوز في قوله عز وجل الله لا اله الا هو الحي القيوم وقوله لم يلد ولم يولد وأشباه ذلك وحكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنها لا تفسد صلته لأن التانيث هنا فعل غير الله تعالى وبعض مشايخنا صححوا ما ذكره الفضلي رحمه الله تعالى هكذا في المحيط والذخيرة * ذكر في الفوائد لو قرأ في الصلاة بخطأ فاحش ثم رجع وقرا صححاً قال عندي صلاته جائزة وكذلك الأعراب ولو قرأ النصب مكان الرفع والرفع مكان النصب أو انخفض مكان الرفع أو انصب مكان الرفع لا تفسد صلاته

• (الباب الخامس في الامامة) • وفيه سبعة فصول

• (الفصل الأول في الجماعة) • الجماعة سنة مؤكدة كذا في المتن والخاصة والمحيط ومحيط السرخسي * وفي الغاية قال عامة مشايخنا أنها واجبة وفي الفقيه وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي البدائع يجب على الرجال العقلاء البالغين الأحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج وإذا فاتته الجماعة لا يجب

في التطوع فظن أنها مكتوبة كانت صلاته تطوعاً لما قلناه ولو كبر للتطوع ثم كبر بنوى به الفرض يصير شارعاً عليه الفريضة وكذا المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق فسل في صلاته فكبر بنوى به الاستقبال يصير خارجاً عما كان فيها لأن حكم صلاة المسبوق يختلف حكم صلاة المنفرد لأنه يجوز الاقتداء بالمنفرد ولا يجوز بالمسبوق فكان بمنزلة الفرض مع التطوع * وإذا أراد الرجل أن يضلي ظهر يومه وعنده أن وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جازاً لأنه لما خرج الوقت تقرر ظهر اليوم في ذمته * فإذا نوى ظهر اليوم

فقد نوى ما عليه إلا أنه قضى ما عليه بنية الاداء وقضاء ما عليه بنية الاداء يجوز الاترى ان الاشياء اذا اشبه عليه رمضان فحزى شهر او صام فوقع صومه بعد رمضان جاز هذا قضاء بنية الاداء وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان لا يكون قضا ولا يكون أداء هذا اذا كان منفردا فان كان اماما فهو بمنزلة المنفرد ولو كان مقتديا بالمقتدى بنوى ما بنوى المنفرد بنوى الاقتداء ايضا لان الاقتداء لا يجوز بدون النية فاذا نوى الاقتداء ولم يعين الصلاة لا يجوز لان الاقتداء بالامام (٨٣) كما يكون في الفرض يكون في النفل

وقال بعضهم يجوز وكذا

لو قال نويت أن أصلي مع

الامام وذكر في باب الحدث

اذا اقتدى بالامام بنوى

صلاة الامام ولا يعلم ان

الامام في أية صلاة في الظهر

أو في الجمعة أجزاء أيهما

كانت لانه نوى الدخول في

صلاة الامام مقتديا به فصير

شارعا في صلاته ولو نوى

الاقتداء بالامام ولم ينو صلاة

الامام لكنه نوى الظهر فاذا

هي الجمعة فانه لا يجوز لان

اختلاف الفرضين يمنع

الاقتداء ولو لم ينو الابتداء

لكنه نوى صلاة الامام

أو نوى فرض الامام لا يصح

اقتداؤه الا أن ينوى فرض

الامام مقتديا به أو ينوى

الشروع في صلاة الامام لانه

لما نوى الشروع في صلاة

الامام صار كأنه نوى فرض

الامام مقتديا به وقال

بعضهم اذا نوى الشروع في

صلاة الامام لا يكون مقتديا

به وقال بعضهم اذا انتظر

تكبيرة الامام فكبر مع

الامام يجوز ويكبر مقتديا

به والاحسن أن يقول

نويت أن أصلي مع الامام

ما يصلي الامام ولو نوى

الجمعة ولم ينو الاقتداء

عليه الطلب في مسجد آخر بالخلاف بين أصحابنا لكن ان أتى مسجدا آخر ليصلي بهم مع الجماعة فحسن وان صلى في مسجد حيه فحسن وذكر القدوري أنه يجتمع في أهله ويصلي بهم وذكر شمس الأئمة الاولى في زماننا اذا دخل مسجد حيه أن يتبع الجماعات وان دخله صلى فيه وتسقط الجماعة بالاعتذار حتى لا تجب على المريض والمقعّد والزمن ومقطوع اليد والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والمذلول الذي لا يستطيع المشي والشيخ الكبير العاجز والاعمى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انهم تسقط بالمرض والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة كذا في التبيين وتسقط بالريح في الليلة المظلمة وأما بالنهار فليست الريح عذرا وكذا اذا كان يدافع الاخبثين أو أحدهما أو كان اذا خرج يخاف أن يجسسه غريمه في الدين أو يريد سفر أو قمت الصلاة فيخشى أن تفوته القافلة أو كان فيماليريض أو يخاف ضياع ماله وكذا اذا حضر العشاء واقمت صلاته ونفسه تنوق اليه وكذا اذا حضر الطهامة في غير وقت العشاء ونفسه تنوق اليه كذا في السراج الوهاج المسجد اذا كان له امام معلوم وجماعة معلومة في محله فصل الله فيه بالجماعة لا يساح تكرارها فيه باذان مان اما اذا لم يوجد غيره اذان يساح اجاعا وكذا في مسجد قاعة الطريق كذا في شرح المجمع للصفه اذا زاد على الواحد في غير الجمعة فهو جماعة وان كان معه صبي عاقل كذا في السراجية التطوع بالجماعة اذا كان على سبيل التداخي بكرة وفي الاصل للصدر الشهيد اما اذا صلوا بجماعة بغير اذان واقامة في ناحية المسجد لا يكره وقال شمس الأئمة الخواص ان كان سوى الامام ثلاثة لا يكره بالاتفاق وفي الرابع اختلف المشايخ والاصح انه يكره هكذا في الخلاصة

(الفصل الثاني في بيان من هو أحق بالامامة) الاولى بالامامة أعلمهم باحكام الصلاة هكذا في المضمهرات وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق هذا اذا علم من القراءة قدر ما تقوم به سنة القراءة هكذا في التبيين ولم يطعن في دينه كذا في الكفاية وهكذا في النهاية ويحتمل الفواحش الظاهرة وان كان غيره أو رجع منه كذا في المحيط وهكذا في الراهدى وان كان متعرا في علم الصلاة لكن لم يكن له حظ في غيره من العلوم فهو أولى كذا في الخلاصة فان تساوا أو افروهم أي أعلمهم بعلم القراءة يقف في موضع الوقوف ويصل في موضع الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما كذا في الكفاية فان تساوا أو افروهم فان تساوا أو افأسهم كذا في الهداية فان كانوا موافق في السن فاحسنهم خلقا فان كانوا سواء فاحسبهم فان كانوا سواء فاحسبهم وجها كذا في فتح القدير أي أكثرهم صلاة بالليل كذا في الكافي فان استووا في الحسن فأسرهم نسا كذا في فتح القدير فكل من كان أكمل فهو أفضل لان المقصود كثرة الجماعة ورغبة الناس فيه أكثر كذا في التبيين فان اجتمعت هذه الخصال في رجلين يقرع بينهما والخيار الى القوم كذا في الخلاصة جماعة في دار أضياف فماحب الدار أولى بان يتقدم الآن يكون معه ذو سلطان أو قاض فان قدم المالك واحدا منهم وكبره فهو أفضل وان تقدم احدهم ياز دار فيها مستأجرها ومالكها اوضيف فالمستأجر أحق بالاذن والاستئذان منه هكذا في التارخاتية وكذا المستعير أولى من المعير كذا في السراج الوهاج دخل المسجد من هو أولى بالامامة من امام المحلة فامام المحلة أولى كذا في القسنة والاخر من اذ أم قوما خرافة لانه الكلي جائرة واذا ام أميا ذكر في بعض المواضع لا يجوز عند علمائنا وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلاة ان الاخر مع الاخي اذا اراد الصلاة كان الاخي أولى

بالامام اختلفوا فيه بعضهم جوزوا ذلك لان الجمعة لا تكون الامع الامام ولو نوى الاقتداء بالامام في صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعا بعضهم جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يحضره باله أنه زيدا وعمر جاز اقتداؤه ولو نوى الاقتداء بالامام وعمر يرى انه زيد فاذا هو عمر وضح اقتداؤه لان العبرة بما نوى لا بما يرى وهو قد نوى الاقتداء بالامام ولو قال اقتديت بزيدا أو نوى الاقتداء بزيدا فاذا هو عمر ولا يصح اقتداؤه لان العبرة بما نوى وهو نوى الاقتداء بزيدا كما هو في الصوم لو قال نويت أن أفصي صوما الخميس

فلما طلبه صوم يوم آخر لا يجوز * ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يرى أن عليه صوم يوم الخميس فادأ عليه صوم يوم آخر جاز * ولو نوى
 الشروع في صلاة الإمام والامام لم يشرع بعد * وهو يعلم بذلك به شارعاً في صلاة الإمام إذا شرع الإمام لانه ما قصد الشروع في صلاة الإمام
 للحال انما قصد الشروع في صلاة الإمام إذا شرع الإمام * ولو نوى الشروع في صلاة الإمام على غان أن الإمام قد شرع ولم يشرع الإمام بعد فقد
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز ولو كان (٨٤) المتقدم يرى تخضر الإمام وقال انتدبت بهذا الإمام الذي هو عبدالله وظهر انه جعفر

بالامامة والامام إذا لم الآخر من فصلاتهم ما جازة بخلاف كذا في التتارخانية * وفي منية المصلي المتيم
 من الجنابة أولى من المتيم من الحدث كذا في النهر الفائق * قوم * لموس في المسجد الداخل وقوم في المسجد
 الخارج اقام المؤذن فقام امام من أهل الخارج فأمرهم وقام امام من أهل الداخل فأمرهم من يسبق
 بالشروع فهو والمقتدون به لا كراهة في حقهم كذا في الخلاصة * رجالان في الفقه والصلاحي سواء الا ان
 أحدهما أقرأ فتم اهل المسجد غير الاحراف قد أساوا وان اختار بعضهم الاقرأ واختار بعضهم غيره فالعبارة
 لا كراهة كذا في السراج الوهاج * ليس في المحلة الا واحد يصلح للامامة لا تزعمه ولا يأثم بتركها كذا في القنية
 * (الفصل الثالث في بيان من يصلح اماماً غيره) * قال المرغباني يجوز الصلا خلف صاحب هوى
 وبدعة ولا يجوز خلف الرافضي والجهمي والقدرى والمشبعة ومن يقول بخلاف القرآن * وحاصل ان كان
 هوى لا يكفر به صاحبه يجوز الصلا خلفه مع الكراهة والافلا هكذا في التبيين والخلاصة * وهو الصحيح
 هكذا في البدائع * ومن أنكر المعراج ينظر ان أنكر الاسراء من مكة الى بيت المقدس فهو كافر وان أنكر
 المعراج من بيت المقدس لا يكفر * ولو صلى خلف مبتدع أو فاسق فهو محذور ثواب الجماعة لكن لا ينال مثل
 ما ينال خلف تقي كذا في الخلاصة * والاقتداء بشافعي المذهب انما يصح اذا كان الامام يتعاضى مواضع
 الخلاف بأن يتوضأ من الخارج النجس من غير السيلين كالفصد وان لا يتحرف عن القبلة اخراً فافاحشا
 هكذا في النهاية والكنشاية في باب الوتر * ولا شك انه اذا جاوز المغارب كان فاحشاً كذا في فتاوى قاضيان *
 ولا يكون متعصباً ولا شاكياً في ايمانه وأن لا يتوضأ في الماء الراكد القليل وأن يغسل ثوبه من المني ويفرك
 اليابس منه وأن لا يقطع الوتر وأن يراعى الترتيب في الفوائت وأن يسمح بربع رأسه هكذا في النهاية والكفاية
 في باب الوتر * ولا يتوضأ بالماء القليل الذي وقعت فيه النجاسة كذا في فتاوى قاضيان * ولا بالماء المستعمل
 هكذا في السراجية * وذكر الامام الترمذى عن شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادعانه اذ لم تعلم منه هذه
 الاشياء يقين بجواز الاقتداء به وبكره كذا في الكفاية والنهاية * ولوعلم المتقدم من الامام ما يفسد الصلاة
 على زعم الامام كس المرأة والذكر أو ما شبه ذلك والامام لا يدري بذلك تجوز صلاته على قول الاكثر وقال
 بعضهم لا تجوز وجه الاول وهو الاصح أن المتقدم يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأى نفسه
 فوجب القول بجوازها كذا في التبيين * قال الفضلي يصح اقتداء الخفي في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف
 ومحمد رجعهم الله تعالى هكذا في الخلاصة * ويجوز أن يؤم المتيمم المتوضئين عند أي حنيفة أو أي يوسف
 رجعهم الله تعالى هكذا في الهداية * وذكر شيخ الاسلام هذا الخلاف فيما اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فان
 كان معهم ماء فانه لا يؤم المتوضئين هكذا في النهاية * واما اقتداء المتوضي بالتيمم في صلاة الجنائز فجاز بلا
 خلاف هكذا في الخلاصة * ويجوز اقتداء المعذور بالمعذور ان ائتمد عذرهما وان اختلف فلا يجوز كذا في
 التبيين * فلا يجوز أن يصلي من به انفلت ربح خلف من به سلس البول كذا في البحر الرائق * وكذا لا يصلي
 من به سلس البول خلف من به انفلت ربح ورجح لا يرقأ لأن الامام صاحب عذر من ولما موم صاحب عذر
 كذا في الجوهرة النيرة * ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة وهذا اذا
 قارن الوضوء الحدث أو طرأ عليه هكذا في الزاهدي * ويجوز اقتداء الغاسل بماسح الخف وبالماسح على
 الجبيرة وكذا امامة المفتصد لغيره من الاصحاء اذا كان يأمن خروج الدم * والراكب على الدابة لمن كان معه

جاز وكذا لو كان في آخر
 الصفوف ولا يرى شخص
 الامام فقال اقتدبت بالامام
 الذي هو قائم في الخراب الذي
 هو عبدالله فاذا هو جعفر
 جازاً أيضاً لأنه عرفه بالإشارة
 فلمغت التسمية * وينبغي
 للمتدعي عند كثرة القوم ان
 لا يعين الامام ولكن يقول
 اقتدبت بالامام القائم في
 هذا الخراب فيأبى الصلي الامام
 قائماً على تلك فاذا نوى ذلك
 جاز وكذا في صلاة الجنائز
 لا ينبغي أن يعين الميت بأن
 نوى الصلاة على فلان الميت
 لان المتقدم اذا كان بعيداً
 من الميت يحتمل أن يكون
 الميت غير ذلك ولكن ينبغي
 أن ينوى الاتساع بالامام
 في الصلاة على الميت الذي
 يصلي الامام عليه * المتقدم
 في النية يحتاج الى أن ينوى
 أربعة أشياء ينوى الصلاة
 ويعين الصلاة وينوى الاقتداء
 وينوى القبلة * والافضل
 أن ينوى الاقتداء عند
 افتتاح الامام الصلاة فان
 نوى الاقتداء منه حين وقت
 الامام موقف الامامة جاز
 عند أكثر المشايخ * رجعهم
 الله تعالى والمفتصد يحتاج
 الى ثلاث نيت نسبة الصلاة

لله تعالى وتعيين آية الصلاة وينوى القبلة وفي نية الكعبة ينوى عرصة الكعبة لا البناء فان نوى الصلاة ولم ينو
 الصلاة لله تعالى كان شارعاً في النفل لان المسلم لا يصلي لغرفة تعالى * ولو نزلت آية صلاة لا يجوز في الفرض ما قلنا * والامام ينوى ما ينوى
 المنفرد لانه منفرد في حق نفسه ولا يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى أن لا يؤم فلا نجاة فلان واقتدى به جاز * رجل لم يعرف ان الصلوات
 الخمس فرض على العباد الا أنه كان يصلي في مواقيت لا يجوز وعليه قصاؤها لانه لم ينو الفرض فلا يجوز * وكذا اذا علم أن منها نية

ومنها سنة ولم يعرف الفريضة من السنة ولم ينو الفريضة في السكك لا تجوز المكتوبات وان نوى الفريضة في الكل يجوز وان كان لا يعلم ان بعضها فريضة وبعضها سنة فصلى مع الامام ونوى صلاة الامام جازت وان كان يعلم الفرائض من النوافل لكس لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة والسنة جازت صلاته لانه نوى الفريضة في صلاته وان لم يكن هذا الرجل غيره وهو لا يعلم الفرائض من النوافل فصلى ونوى الفريضة في الكل جازت صلاته * أما صلاة القوم فكل صلاة ليست لها سنة قبلها كصلاة العصر (٨٥) والمغرب والعشاء يجوز صلاة القوم أيضا وكل صلاة قبلها سنة

كصلاة الفجر والظهر لا تجوز صلاة القوم * وإذا تمت النية لمن أراد الافتتاح يكبر ويرفع يديه فيصير شارعا في الصلاة واختلف الناس في وقت الرفع وكيفيته أما وقت الرفع فهو حالة التكبير مقارنة لبدايته عند بدايته وختمه عند ختمه وكيفيته ما قال أبو جعفر رحمه الله تعالى قال يقبض أولا أصابعه ويضمها فإذا أراد التكبير ينشر أصابعه ولا يفرج بين أصابعه كل التفريج ولا يضمها كل الضم وتغاير فرج بين أصابعه كل التفريج في الركوع ويضم كل الركوع ويضم في السجود ويرفع يديه حذاء أذنيه ويمس طرفي يديه بحزمة أذنيه وأصابعه فوق أذنيه * والمرأة ترفع اليد كما يرفع الرجل في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى ترفع المرأة حذاء منكبيها ويروي في ذلك حديثا وذلك أقرب إلى الستر * ثم تكبيرة الافتتاح عندنا شرط وقال الشافعي رحمه الله تعالى ركن وغرة

على دابة والموى أمثله والعارى للعراة هكذا في الخلاصة * والافضل ان يصلى العراة وحدها أو بالاعاء ويتابعه بعضهم عن بعض فان صلاها جماعة وقف الامام وسطهم كالنساء هكذا في الجوهرية النيرة * وان تقدمهم جاز كذا في النهاية * وصلاهم بجماعة مكروهة كذا في الجوهرية النيرة والسراج الوهاج * ويصح اقتداء الثائم بالقاعد الذي يركع ويسجد لا اقتداء الرأى والساجد بالموى هكذا في فتاوى قاضيخان * ويؤم الاحد ب القائم كما يؤم القاعد كذا في الذخيرة وهكذا في الخانية * وفي التظم ان ظهر قيامه من ركوعه جاز بالاتفاق والافضل ان لا يركعوا به اخذ عامة العلماء خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكفاية * ولو كان تقدم الامام عوج وقام على بعض ما يجوز وغيره اولى كذا في التبيين * ويصلى المتنزل خلف المفترض كذا في الهداية * وان لم يقرأ في الاخرين كذا في التارخانية ناقلا عن جامع الجوامع * وان اقتدى متنفذ بمفترض فافسده ثم اقتدى به في ذلك الفرض ونوى قضاء الزمان به بالافساد جاز عندنا قضاء هكذا في السكافي * ولا يصح الاقتداء بالجنون المطبق ولا بالسكران فان كان يجهل ويفيق يصح الاقتداء به في زمان الافاقة هكذا في فتاوى قاضيخان * قال الفقيه وفي الروايات الظاهرة لا فرق بين أن يكون لا فاقته وقت معلوم أو لم يكن فهو بمنزلة الصحيح في زمان الافاقة وبه تأخذ هكذا في التارخانية * ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وخارج الوقت وكذا اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت لا خارج الوقت * المقيم اذا صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فقام مسافرا اقتدى به في هذا العصر لا يصح اقتداؤه * ومصلى ركعتي الظهر اذا اقتدى بمن يصلى الاربع قبل الظهر يجوز هكذا في الخلاصة * وتجوز امامة الاعرابي والاعشى والعبد وولد الزنا والفاسق كذا في الخلاصة * الا انهم اتكروا هكذا في المتن * امامة الرجل للمرأة جائزة اذا نوى الامام امامتها ولم يكن في الخلوة اما اذا كان الامام في الخلوة فان كان الامام لها أول بعوضه من محرماته يجوز ويكره كذا في النهاية ناقلا عن شرح الطحاوي * ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذا في العيدين وهو الاصح كذا في الخلاصة * ولا يجوز اقتداء رجل بامرأة هكذا في الهداية * ويكره امامة المرأة للنساء في الصلوات كلها من الفرائض والنوافل الا في صلاة الجنازة هكذا في النهاية * فان فعلت وقفت الامام وسطهن وقيامها وسطهن لا تزول الكراهة وان تقدمت عليهن امامهن لم تفسد صلاتهن هكذا في الجوهرية النيرة * وصلاتهن فرادى افضل هكذا في الخلاصة * وامامة الخنثى المشكل للنساء جائزة ان تقدمهن وان قام وسطهن ففسدت صلاته لوجود المحاذاة ان كان الامام رجلا كذا في محيط السرخي * والرجل وخنثى مثله لا يجوز * وامامة الصبي المراهق اصيلان مثله يجوز كذا في الخلاصة * وعلى قول آخر يبلغ يصح الاقتداء بالصبيان في التراويح والسنن المطابقة كذا في فتاوى قاضيخان * المختار انه لا يجوز في الصلوات كلها كذا في الهداية * وهو الاصح هكذا في المحيط * وهو قول العامة وهو ظاهر الرواية هكذا في البحر الرائق * وتجوز صلاة الاخرس اذا صلى منفردا وان كان قادرا على الاقتداء بالقارئ هكذا في التارخانية * وامامة الامي قوما من بين جائرة كذا في السراجية * اذا أم أمي أميا وقارئان فصلا الجميع فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالا صلاة القارئ وحده وأم اذا صلاوا حذانا فاقبل انه على الخلاف وقيل يصح وهو الصحيح هكذا في شرح مجمع البحرين للصف * لو اتخ الامي ثم حضر القارئ قبل تفسد وقال الكرخي لا ولو حضر الامي على قارئ يصلى فلم يتدبه وصلى اختلافوا فيه الاصح ان صلاته فاسدة * القارئ اذا كان على باب المسجد

الاخلاف يظهر في بناء النقل على تحريمه الفريضة عندنا يجوز وعنده لا يجوز فان اتخ الصلاة بالتحميد والتليل أو بالتسبيح فقال سبحان الله أو قال الله أجل أو قال الله أعظم أو قال الله أو الرب ولم يزد أو قال لا اله الا الله أو لا اله غيره أو تبارك الله يصير شارعا في الصلاة وكذا لو قال اللهم يصير شارعا عند الفقهاء * ولو قال أستغفر الله أو قال اللهم اغفر لي لا يصير شارعا انما يصير شارعا بما تجرد شاء ولو قال الكبير أو قال الاكبر أو قال اكبر قالوا لا يصير شارعا وهذا كله قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان

يحسن التكبير لا يصير شاعرا باللفظة التكبير ولو قال بالفارسية خدای بزرگ لست أو قال خدای بزرگ أو قال نام خدای بزرگ يصير شاعرا في الصلاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يصير شاعرا إذا كان يحسن العربية وعلى هذا الخلاف إذا قرأ القرآن في الصلاة بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز أن كان يحسن العربية وعندهما إذا كان يحسن العربية لا يجوز وقفه بصلاته كذا ذكره شمس الأئمة الخلواني رحمه (٨٦) الله تعالى وعلى هذا الخلاف جميع إذا كان الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء

وتسبيحات الركوع والسجود فان قال بالفارسية يا رب يا هر زمرا إذا كان يحسن العربية تفسد صلاته وعنده لا تفسد وكذا كل ما ليس بعربية كالتركية والزنجية والخيشية والنطمية * ويبنى على قراءة القرآن بالفارسية مسائل ثلاثة * أحدها هذه * والثانية إذا كتب تفسير القرآن بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكره منه للعائض والجنب وعلى قول أهل المدينة لا يكره وقول صاحبيه في هذا مشتبه والصحيح أن قولهما كقولهم لانهم يأخذان بالاحتياط والثالثة الإي إذا تعلم تفسير سورة من القرآن نحو الفاتحة وغيرها بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخرج من أن يكون أميا لا يجوز صلاته بالقرآن ما بعد لم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لأن قولهما فبين لا يحسن العربية كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وحكي شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى عن القاضي الامام أبي علي النسفي رحمه الله تعالى في

أو يجوز المسجد والأي في المسجد يصلي وحده فصلاة الإي جائزة بخلاف إذا كان القارئ في صلاة غير صلاة الإي جاز لا يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق ذكر الامام الترمذاني يجب أن لا يترك الإي اجتهاده في آتاه ليله ونهاره حتى يعلم مقدار ما يجوز به الصلاة فان قصر لم يعد عند الله تعالى كذا في النهاية * ولا يصح اقتداء القارئ بالإي وبالأخرى وكذا لا يصح اقتداء الإي بالأخرى والكاسي بالعاري والمسبوق في قضاء ما سبق بمثله كذا في فتاوى قاضيخان * ولا اقتداء باللاحق باللاحق والنازل بالراكب هكذا في الخلاصة * لا يصح اقتداء مصلي الظهر بمصلي العصر ومصلي الظهر بمصلي ظهره بمصلي ظهره بمصلي الجمعة وكذا عكسه ولا اقتداء المفترض بالمنفل والناذر بالناذر إلا إذا نذر أحدهما صلاة صاحبه فاقتدى أحدهما بالآخر فانه يصح ولا اقتداء من أفسد نطقه بمن أفسد نطقه إلا إذا اشتراك في نافله وفسداهما ثم اقتدى أحدهما بالآخر فانه يصح ويصح اقتداء الخالف بالخالف ولا يجوز اقتداء الناذر بالخالف ويصح اقتداء الخالف بالناذر هكذا في محيط السرخسي * العاري إذا أم العراة واللابسين تجوز صلاة الامام والعارين ولا تجوز صلاة اللابسين بالاجماع كذا في الخلاصة * ولا يصح اقتداء الصحيح الذي ثوبه نجس وتعذر عليه غسله بالمبلى بالحدث الدائم كذا في التارخانية * ولا يجوز امامة اللئغ الذي لا يدرك على التكلم ببعض الحروف المثلثة اذ لم يكن في القوم من يقدر على التكلم بتلك الحروف فأما إذا كان في القوم من يقدر على التكلم بها فسدت صلاته وصلاة القوم ومن يقف في غير مواضعه ولا يقف في مواضعه لا ينبغي له أن يؤم وكذا من يتكلم عند القراءة كثيرا ومن كان به عتمة وهو أن يتكلم بالناء مرارا أو فاقاة وهو أن يتكلم بالفاء مرارا وأما الذي لا يقدر على إخراج الحروف إلا بالجهل لم يكن له عتمة أو فاقاة فادأخرج الحروف أخرجهما على الصحة لا يكره أن يكون اماما هكذا في المحيط في زلة القارئ * القارئ إذا اقتدى بالإي لا يصير شاعرا حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء هو الصحيح وكل جواب عرفته في القارئ إذا اقتدى بالإي ثم أفسده على نفسه فهو الجواب في رجل يقتدى بالمرأة أو الصبي أو المحدث أو الجنب ثم أفسده على نفسه * والاصل في هذه المسائل أن حال الامام إن كان مثل حال المقتدى أو فوقه جازت صلاته الكل * وإن كان دون حال المقتدى صحت صلاة الامام ولا تصح صلاة المقتدى هكذا في المحيط * إلا إذا كان الامام أميا والمقتدى قارئا أو كان آخرس والمقتدى أميا فلا يصح صلاة الامام أيضا هكذا في فتاوى قاضيخان * وذكر النقيه أبو عبد الله الجرجاني أنما تفسد صلاة الإي والأخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا علم أن خلفه قارئاً ما إذا لم يعلم لا تفسد صلاته كما قال * وفي ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم وحالة الجهل كذا في النهاية * رجلان افتخما الصلاة معا ونوى كل واحد أن يكون اماما لصاحبه فصلاهما تامة وإن نوى كل أن يأتم بصاحبه فصلاهما فاسدة كذا في محيط السرخسي * لا بأس للرجل أن يؤم الناس وعلى يده تصاوير لانهم مستورة بالثياب وكذا الوصلي وفي أصبعه خاتم فيه صورة صغيرة أو وصلي ومعه دراهم عليها تماثيل لانها صغيرة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل يصلح للإمامة ولا يؤم أهل محله ويؤم أهل محله أخرى في شهر رمضان ينبغي أن يخرج إلى تلك المحلة قبل دخول وقت العشاء * ولو ذهب بعد دخول وقت العشاء بكرمه ذلك كذا في الخلاصة * الفاسق إذا كان يؤم يوم الجمعة وعجز القوم عن منعه قال بعضهم يقتدى به في الجمعة ولا يترك الجمعة امامته وفي غير الجمعة يجوز أن يتحول إلى مسجد آخر ولا ياتمه هكذا في الظهيرية * رجل

صلاة الحنافة لودعا الامام بالفارسية يجوز ويصح اقتداء الناس به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن وعندهما إذا كان يحسن العربية لا يجوز أن يدعو بالفارسية ولا تجوز صلاته ولا صلاة القوم وإن كان لا يحسن العربية تجوز صلاته واقتداء من يحسن العربية باطل ويصير مصليا وحده فعلى هذا في المكتوبة إذا كان الامام لا يحسن العربية واقتدى به من يحسن العربية يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز عزلة القارئ إذا اقتدى بالإي ولو قرأ آية السجدة بالفارسية على

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب عليه وعلى من سمعها السجدة علم السامع أنها آية السجدة أول يعلم وعلى الثاني أن يخبر السامع أنها آية السجدة وعلى قولهما أن كان الثاني يحسن العربية لم تكن تلاوة أصلا وإن كان لا يحسن فهي تلاوة في حقه أما السامع أن علم أنها آية السجدة يلزمه السجدة والأفلا * ويكبر المقتدى مع الإمام * فإن قال المقتدى الله أكبر وقوله أكبر وقوله أكبر وقوله أكبر قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الأصح أنه لا يكون شارعا عندهم وكذلك لو أدرك الإمام في الركوع (٨٧) فقال الله أكبر الآن قوله الله كأن في

قيامه وقوله أكبر في ركوعه لا يكون شارعا في الصلاة وأجمعوا على أن المقتضى لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام عن ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات * وإن أفرغ من تكبيرة الافتتاح يأتي بالنشاء بقول سبحانه اللهم الخ اماما كان أو مقتديا أو منفردا وإذا كبر المقتدى قبل تكبير الإمام هل يصير شارعا في صلاة نفسه أشار في الأصل إلى أنه يصير شارعا وفي رواية النوادر لا يصير شارعا حتى لو ضحك قهقهة لا تنتقض طهارته قيل ما ذكر في الأصل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وما ذكر في النوادر قول محمد رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله تعالى يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلاة بمنزلة الاقتداء بالخاطئ والجار ونحوه لا يصير شارعا وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول الخاطئ والجار لا يصلح اماما له أصلا بخلاف الرجل * وكافر فرغ من التكبير يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة وكذلك في تكبيرات العبد وتكبيرات الجنّة والقنوت * ويرسل في القومة بين

أم قوما وهم له كارهون أن كانت الكراهة لفساد فيه أو لأنهم أحق بالإمامة يكره له ذلك وإن كان هو أحق بالإمامة لا يكره هكذا في المحيط * وكراهة تطويل الصلاة كذا في التبيين * وينبغي للإمام أن لا يطول بهم الصلاة بعد القدر المسنون وينبغي له أن يراعى حال الجماعة هكذا في الجوهر النيرة * رجل أم قوما مشررا قال كنت محوسبا فانه يجبر على الإسلام ولا يتقبل قوله وصلاتهم جائزة ويضرب ضربا شديدا وكذا لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو واجب لا يقبل قوله وإن لم يكن كذلك واحتل أنه قال على وجه التورع والاحتياط أعادوا صلاتهم * وكذا إذا قال كان في توبتي قدر كذا في الخلاصة * وكذا إذا بان أن الإمام كافر أو مجنون أو امرأة أو خنثى أو أمي أو صلي بغير إحرام أو محدثا أو جنبا هكذا في التبيين (الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع) المانع من الاقتداء ثلاثة أشياء * (منها) طريق عام يعرفه العجلة والأوفار هكذا في شرح الطحاوي * إذا كان بين الإمام وبين المقتدى طريقان كان ضيقا لا يترفيه العجلة والأوفار لا يمنع وإن كان واسعا يترفيه العجلة والأوفار يمنع كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة * هذا إذا لم تكن الصفوف متصلة على الطريق أما إذا اتصلت الصفوف لا يمنع الاقتداء ولو كان على الطريق واحد لا يثبت به الاتصال وبالثلث يثبت بالاتفاق وفي المتن خلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يثبت وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا كذا في المحيط * ولو قام الإمام في الطريق واصطف الناس خلفه في الطريق على طول الطريق إن لم يكن بين الإمام وبين من خلفه في الطريق مقدار ما يترفيه العجلة جازت صلاتهم وكذا فيما بين الصف الأول والثاني إلى آخر الصفوف كذا في فتاوى قاضيان * والمانع من الاقتداء في الفتاوى قدر ما يسع فيه صفين وفي مصلى العيد الفاصل لا يمنع الاقتداء وإن كان يسع فيه الصفين أو أكثر وفي المختار صلاة الجنّة اختلافا في المشايخ وفي النوازل جعله كالسجدة كذا في الخلاصة * (ومنها) من عظيم لا يمكن العبور عنه إلا بالعلاج كالتطيرة وغيرها هكذا في شرح الطحاوي * فإن كان بينه وبين الإمام نفر كبير يجري فيما سبق والزوارق يمنع الاقتداء وإن كان صغيرا لا تجزى فيه لا يمنع الاقتداء وهو المختار هكذا في الخلاصة * وهو الصحيح كذا في جواهر الإخلاص * وكذا لو كان في المسجد الجامع هكذا في فتاوى قاضيان وإن كان على النهر جسر وعليه صفوف متصلة لا يمنع صحة الاقتداء لمن كان خلف النهر وللثلاثة حكم الصف بالاجماع وليس للأحد حكم الصف بالاجماع وفي المتن اختلاف على ما مر في الطريق إن كان بينهم بركة أو حوض إن كان بحال لو وقعت النجاسة في جانب يتجنب الجانب الآخر لا يمنع الاقتداء وإن كان لا يتجنب يمنع الاقتداء هكذا في المحيط * (ومنها) صف تام من النساء هكذا في شرح الطحاوي * إذا كان صف تام من النساء خلف الإمام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت صلاة ثلاث الصفوف كلها استحسانا كذا في المحيط * قوم ملأوا على ظهر ظلة في المسجد وتحتهم قدامهم نساء أو طريق لا تجوز صلاتهم فإن كن ثلاثا في ظاهر الرواية تفسد صلاة ثلاثة من الرجال إلى آخر الصفوف وتجوز صلاة الباقي وإن كن صفوا واحدة تفسد صلاة الكل وإن كان الذين فوق الظلة بعدائهم من تحتهم نساء جازت صلاة من كان على الظلة كذا في فتاوى قاضيان في فصل مسائل الشك * وفي فوائد الشيخ الزاهد أبي الحسن الرستغفاني إذا كان في المسجد رف وعلى الرف صف من النساء اقتدين بالإمام وتحت الرف صفوف من الرجال هل تفسد صلاة من وقف خلف النساء قال لا تفسد * إمام يصلي برجال ونساء وصف النساء بهذا وصف الرجال تفسد صلاة رجل واحد الذي بين

الركوع والسجود لا يقول وجهي وجهي للذي الخ لا قبل الثناء ولا بعده * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا فرغ من التكبير يقول وجهي وجهي للذي فطر السموات والأرض حنييفا وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين وفي بعض الروايات وأنا من المسلمين وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لو قال ذلك قبل التكبير لأحضر القاب فهو حسن * والأفضل في تكبيرة الافتتاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يكون تكبيرة المقتدى مقارنا لتكبير الإمام وعلى

قول صاحبيه يكبر بعد تكبير الامام فان كبر مقدار التكبير الامام لا يصير شارعا في الصلاة في احدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصير شارعا * واختلافوا في تسليم المقتدى عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسلم بعد الامام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يسلم بعد الامام وفي رواية يسلم لم يقارن التسليم الامام قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى المختار ان ينظر اذا سلم الامام عن يمينه (٨٨) فيسلم المقتدى عن يمينه واذا فرغ الامام عن يساره يسلم المقتدى عن يساره فان لم

الرجال والنساء وصار ذلك كستره أو حائط بينهم وبينهن الا يرى لو كان بين صف النساء صف الرجال ستره قدر مؤخر الرجل كان ذلك ستره للرجال ولا تقسم صلاة واحد منهم * وكذلك لو كان بينهم حائط قدر الذراع وان كان أقل من ذلك لا يكون ستره * فان كانت النساء من فوق ذلك الحائط الذي هو قدر الذراع فليس بستره وان كان قدر قامة فهو ستره لمن كان على الارض من الرجال ولا يكون ستره لمن كان على الحائط كذا في المحيط * اذا كان بينهم حائط لا يصح الاقتداء ان كان كبير يمنع المقتدى الوصول الى الامام لوقه الوصول اليه اشبه عليه حال الامام أو لم يشبهه كذا في الذخيرة * ويصح ان كان صغيرا لا يمنع أو كبير وله ثقب لا يمنع الوصول وكذا اذا كان الثقب صغيرا يمنع الوصول اليه لكن لا يشبه عليه حال الامام سمعا أو رؤية هو الصحيح * وأما اذا كان الحائط صغيرا يمنع ولكن لا يحجب حال الامام فنه من قال يصح الاقتداء وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان كان في الحائط باب مسدود قيل لا يصح الاقتداء لانه يمنع من الوصول * وقيل يصح لان وضع الباب الوصول فيكون المسدود كلفتح هكذا في محيط السرخسي * والمسجد وان كبر لا يمنع الفاصل فيه كذا في الوجيز للكردي * ولو اقام على باب المسجد والامام في المحراب فانه يجوز كذا في شرح الطحاوي * وان قام على سطح داره المتصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشبه عليه حال الامام كذا في فتاوى قاضيخان والاصالة * وهو الصحيح ان اذا كان على رأس حائط المسجد كذا في محيط السرخسي * وان قام على الجدار الذي بين داره وبين المسجد ولا يشبهه حال الامام صح الاقتداء * ولو قام على مكان خارج المسجد متصل بالمسجد يجوز الاقتداء * لكن بشرط اتصاله فوق كذا في الخلاصة * ويجوز اقتداء جدار المسجد بامام المسجد وهو في بيته اذ لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام * وان كان طريق عام ولكن سدة الصفوف جاز الاقتداء لمن في بيته بامام المسجد كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشبهه عليه حال الامام يصح الاقتداء * وان اشبهه عليه حال الامام لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان * وان لم يكن له باب في المسجد لكن لا يشبهه عليه حال الامام صح الاقتداء أيضا وكذا الوقام في المئذنة فتدبى بامام المسجد كذا في الخلاصة * (الفصل الخامس في بيان مقام الامام والمأموم) * اذا كان مع الامام رجل واحد وصبي يعقل الصلاة قام عن يمينه وهو المختار * ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية هكذا في المحيط * ولو وقف على يساره جاز وقد أساء كذا في محيط السرخسي * ولو وقف خلفه جاز * ولم يذكر محمد الكراهية نصا * واختلاف المشايخ فيه قال بعضهم بكرهه هو الصحيح هكذا في البدائع * واذا كان معه اثنان فاما خلفه وكذلك اذا كان أحدهما صبيا * وان كان معه رجل وامرأة اقام الرجل عن يمينه والمرأة خلفه وان كان رجلا وامرأة اقام الرجل خلفه والمرأة وراءهما * وان كان معه رجلان وقام الامام وسطهما فصولا بينهم جائزة * رجلان صلبا في الصحراء وانتم أحدهما بالآخر وقام عن يمين الامام فجاء ثالث وجذب المومئذ الى نفسه قبل أن يكبر للافتتاح حكى عن الشيخ الامام أبي بكر طر حال انه لا تقسم صلاة المومئذ جذبه الثالث الى نفسه قبل التكبير أو بعده كذا في المحيط * وفي التتارخانية هو الصحيح كذا في التتارخانية * رجلان أم أحدهما صاحب في فلاة من الارض فجاء ثالث ودخل في صلاتهم فاقدم حتى جاوز موضع سجوده مقدار ما يكون بين الصف الاول وبين الامام لا تقسم صلاته وان جاوز موضع سجوده كذا في المحيط * ولو اجتمع

يكبر المقتدى مع الامام وكبر قبل فراغ الامام من قراءة الفاتحة كان محررا ثواب تكبيرة الافتتاح ولا يقول في الشنا بجل شاولك * ولو أدرك المقتدى الامام في الركوع فانه يكبر للافتتاح قائما ويترك الشنا ويكبر ويركع وان أدرك الامام في السجود فانه يكبر للافتتاح قائما ويأتي بالشنا ثم يكبر ويسجد وكذا لو أدرك الامام في القعدة ولو أدرك الامام بعدما اشتغل بالقراءة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يأتي بالشنا بل يستمع وقال غيره يأتي بالشنا قال مولا نازي الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الامام يجهر بالقراءة لا يأتي بالشنا ولو كان يسر بالقراءة يأتي بالشنا ولو ان المسبوق لم يأت بالشنا في أول الصلاة فقام الى قضاء ما سبق ذكر في الكيسانيات أنه يأتي بالشنا عند محمد رحمه الله تعالى ولم يذكر فيه خلافا وبعد الفراغ من الشنا يتعوذ اما كان أو منفردا * ولا يتعوذ ان كان مقتديا في قول أبي حنيفة ومحمد

الرجال

رحمهما الله تعالى * والمسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق قالوا ان تعوذ كل - سنا والمختار في التعوذ هو اللفظ المقول

أعوز بالله من الشيطان الرجيم قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى المختار قوله أستعجذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا لكتاب الله تعالى وهو قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يشرع في القراءة اما كان أو منفردا وان كان مقرا لا يقرأ وان كان الامام أميلا يصح اقتداء القارئ به والله أعلم * (فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح) لا يصح الاقتداء بالمرأة

ولا بالمنحون المطبق فان كان يحسن وينيق يصح الاقتداء في زمان الافاقه * ولا يصح بالسكران ولا بالصبيان * وعلى قول ائمة بلح رجم الله تعالى يصح الاقتداء بالصبيان في التراخي والسنن المطلقة * ولا يصح اقتداء القاري بالاي ولا بالآخرس ولو صلى الامي وحده وبجنبه قارئ يصلي تلك الصلاة لا يجوز صلاة الامي وان لم يكن القارئ في الصلاة جازت صلاة الامي * ولا يصح اقتداء الامي بالآخرس ويصح اقتداء الآخرس بالاي * الامي اذا اقتدى بالقارئ فتم سورة في وسط الصلاة قال الشيخ الامام (٨٩) أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

لا تفسد صلاته لان صلاته كانت بقراءة * وقال غيره تفسد صلاته لانه يقوى حاله * ولا يصح اقتداء الكاسي بالعاري ولا اقتداء الصحيح بصاحب العذر ولا اقتداء المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت * ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده وكذا المقيم اذا صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فجاء مسافرا واقتدى به في هذا العصر لا يصح اقتدائه * ولا يصح اقتداء الراكع والساجد بالمومي وضع اقتداء القارئ بالقاعد الذي يركع ويسجد ولا يصح اقتدائه المفترض بالتفصل وعلى القلب يجوز ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض الآخر عنه باختلاف الفرضين وان كان أحدهما يصلي الظهر والاخر يصلي العصر * وكذا صاحب الظهر اذا لم يصلي الجمعة أو الامام يصلي الجمعة والقوم يصلون الظهر وكذا ظهر الامس وظهر اليوم لانهم افرضان مختلفان واختلاف الزمانين بمنزلة اختلاف الفرضين رآني ذلك بعد هذا ان شاء الله تعالى * ولونذر الرجل

الرجل والصبيان والخسائي والانات والصبيات المراهقات يقوم الرجال أقصى ما يلي الامام ثم الصبيان ثم الخسائي ثم الاناث ثم الصبيات المراهقات كذا في شرح الطحاوي * وكملهن حضور الجماعة الا للجموزي الفجر والمغرب والعشاء * والفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات لظهور الفساد كذا في الكافي * وهو المختار كذا في التبيين * وينبغي للقوم اذا قاموا الى الصلاة أن يترأصوا ويستدوا لخلل ويسدوا بين مناههم في الصفوف * ولا بأس أن يأمرهم الامام بذلك كذا في البحر الرائق * وينبغي للامام أن يقف بآراء الوسط فان وقف في منبذة الوسط أو في مبصرة فقد أساء لمخالفة السنة هكذا في التبيين * وينبغي أن يكون بمجذاه الامام من هو أفضل كذا في شرح الطحاوي * والقيام في الصف الاول أفضل من الثاني وفي الثاني أفضل من الثالث * وان وجد في الصف الاول فرجة دون الصف الثاني يجوز في الصف الثاني كذا في القنية * وأفضل مكان للمأموم حيث يكون أقرب الى الامام * فان تساوت المواضع ففي عين الامام وهو الاحسن هكذا في المحيط * محاذاة المرأة الرجل مفسدة لصلاته * ولها شرائط * (منها) أن تكون المحاذية مشبهة تصلي للجماع * ولا عبرة للسن وهو الاصح كذا في التبيين * حتى لو كانت صبيحة لا تشبه وهي تعقل الصلاة فاذت لا تفسد صلاته كذا في الكافي * (ومنها) أن تكون الصلاة مطلقة وهي التي لها ركوع وسجود وان كان يصليان بالايام * (ومنها) أن تكون الصلاة مشتركة تخيرية وأداء * ونعني بالشركة تخيرية أن يكونا بائنين بحرية معاملة على تخيرية الامام حقيقة ونعني بالشركة أداء أن يكون لهما الامام فيما يؤديان تحقيقاً أو تقديرًا فالمدرك بان تخيرته على تخيرية الامام وبان أداءه على أدائه حقيقة * واللاحق بان تخيرته على تخيرية الامام حقيقة وبان أداءه فيما يقضيه على أداء الامام تقديرًا * والمسبوق بان في حق التخيرية منفرد فيما يقضيه فلو حاذت الرجل المرأة فيما يقضيان لا تفسد صلاته كذا في التبيين * (ومنها) أن يكونا في مكان واحد حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا تفسد صلاته * (ومنها) أن يكونا بالاحاطل حتى لو كان في مكان متحدين كانا على الارض أو على الدكان الا ان بينهما ما سطوانة لا تفسد صلاته هكذا في الكافي * وأدنى الحائل قدر مؤخر الرجل وغلظه غلظ الاصبع * والفرجة تقوم مقام الحائل * وأدناه قدر ما يقوم فيه الرجل كذا في التبيين * (ومنها) أن تكون ممن نصح منها الصلاة حتى ان المجنونة اذا حاذته لا تفسد صلاته كذا في الكافي * (ومنها) ان ينوي الامام امامتها أو امامة النساء وقت الشروع لابعده ولا يشترط حضور النساء لصحة ينتم * (ومنها) أن تكون المحاذاة في ركن كامل حتى لو كبرت في صف وركعت في آخر وسجدت في ثالث فسدت صلاة من عن يمينها ويسارها وخلفها من كل صف * (ومنها) أن تكون جهتهم ممتدة حتى لو اختلفت لا تفسد ولا يتصور اختلاف الجهة الا في جوف الكعبة أو في ليلة مظلمة وصلى كل بالتخيري الى جهة * والمعتبر في المحاذاة الساق والكعب على الصحيح هكذا في التبيين * والمرأة تتناول الاجنبية والمحرمة والحليلة والصغيرة المشبهة والكبيرة التي يفرغ عنها الرجال هكذا في الكفاية * ثم المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها ولا تفسد أكثر من ذلك هكذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * والمرأتان صلاة أربعة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها واثنان خلفهما مجذاهما * وان كن ثلاثا فسدت صلاة واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة خلفهن الى آخر الصفوف وهذا جواب الظاهر هكذا في التبيين

(١٣) الفتاوى اول أن يصلي ركعتين ونذر الرجل الاخر أن يصلي ركعتين ثم اقتدى أحدهما بالآخر لا يجوز * ولونذر أن يصلي ركعتين فقال رجل آخر علي أن يصلي ركعتين المندورين ثم اقتدى أحدهما بالآخر جاز * ولونذر الرجل أن يصلي ركعتين ورجل آخر حلف وقال والله لا صلن ركعتين فاقتدى الحالف بالناذر جاز * ولواقتدى الناذر بالحالف لا يصح * ولوان رجلين طاف كل واحد منهما أسبوعا فاقتدى أحدهما بالآخر في ركعتي الطواف لا يصح اقتداؤه بمنزلة اقتداء الناذر بالناذر * ولوحلف رجلان كل واحد منهما أن يصلي

ركعتين فاقندى - وده ما بالآخر صد بمنزلة اقتداء المتطوع بالمتطوع ولوان حنفي المذهب اقتدى في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف ومحمد
رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى دح اقتداؤه لان كل واحد منهم ما يحتاج الى نية الوتر فلم يختلف
بينهما رجل شرع في ركعتين تطوعاً ثم أفسد ورجل آخر شرع في ركعتين تطوعاً ثم أفسد فاقندى أحدهما بالآخر في القضاء لا يجوز * وكذا
لو اقتدى أحدهما بآخر رجل يصلي (٩٠) مندورة * ولوان قوماً فتحوا التطوع مع الامام ثم أفسدوا فاقندوا بالامام في قضاء تلك

الصلاة أو اقتدى بعض
القوم ببعض صح اقتداؤهم
* ويجوز اقتداء المتوضئ
بالمتميم في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه الله
تعالى * ويجوز اقتداء ما صح
الخلف بما صح الخلف وكذا
اقتداء الغاسل بالماسح
ومصاحب الجرح بمنزله *
ولا يجوز اقتداء المسبوق في
قضاء ما سبق مثله ولا اقتداء
اللاحق بمنزله وامامة
المقتصد لغيره وقد مر قبل
هذا انه اذا كان بأمن من
خروج الدم يجوز * ويجوز
امامة الاحد للآخر بمنزلة
اقتداء القائم بالعاقد ولا
يصح اقتداء النازل بالراكب
* (امامة الاثناعشر لغير الاثناعشر)
ذكر الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل انه انصح
لان ما يقول ارتفعة له
وقال غيره لا تصح صلاة
الامام في هذه المسائل جائزة
الا اذا كان الامام أمياً
واقندى به القارئ فان
صلاة الامي لا تجوز * وكذا
الاخرس اذا اقتدى به الامي
فانه لا تجوز صلاة الاخرس
أيضاً * وفي كل موضع لا يجوز
الاقتداء هل يصير المقتدى
شارعاً في صلاة نفسه في

ومحاذاة الحنفي المشكل لا تقصد صلاته كذا في التتارخانية في فصل بيان مقام الامام والمأموم
(الفصل السادس فيما يتابع الامام وفيما لا يتابعه) اذا أدرك الامام في التشهد وقام الامام قبل أن يتم
المقتدى أو سلم الامام في آخر الصلاة قبل أن يتم المقتدى التشهد فالتحتم أن يتم التشهد كذا في الغيبة *
وان لم يتم أجزاء * ولو تكلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد كما لو سلم * ولو أحدث
الامام عمداً قبل فراغ المقتدى من التشهد فسد صلاته هكذا في الخلاصة * الامام اذا تشهد وقام من
العمدة الاولى الى الثالثة فندى بعض من خافه التشهد حتى قام واجتمعوا فعلى من لم يشهد أن يعود
ويتشهد ثم يتبع امامه وان خفي أن نفوته الركعة كذا في الخلاصة * ولو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى
من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يسلم مع الامام * ولو
رفع الامام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثاً الصحيح انه يتابع الامام هكذا في فتاوى
فاضيخان * اذا رفع المقتدى رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام ينبغي أن يعود ولا يصير ركوعين
وسجودين كذا في الخلاصة * ولو أطاق الامام السجود ورفع المقتدى رأسه بظن انه سجد ثانياً فسد معه
ان نوى الاولى أو لم يكن له نية تكون عن الاولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت
عن الثانية * فان شاركه الامام فيها جاز كذا في التبيين * وان رفع المقتدى رأسه من السجدة الثانية قبل
أن يضع الامام جبهته على الارض لا يجوز وكان عليه إعادة تلك السجدة ولو لم يعد فقد صلاته هكذا في
فتاوى فاضيخان والخلاصة * ولو أطاق المأموم السجود فسجد الامام الثانية ورفع المأموم رأسه وظن أن
الامام في السجدة الاولى فسجد ثانياً يكون عن الثانية وان نوى الاولى لا غير لان النية لم تصادف محلها
لأباعتبار رفعه ولا بأباعتبار فعل الامام كذا في محيط السرخسي * (خمس أشياء اذا ترك الامام ترك المقتدى
أيضاً وتابع) * تكبيرات العبد والقعدة الاولى وسجدة التلاوة والسهو والقنوت اذا خاف فوت الركوع
هكذا في الوجيز للكردي * وان كان لا يخاف يقنت ثم ركع كذا في الخلاصة * (وأربعة أشياء اذا تعمد
الامام لا يتابعه المقتدى) * زاد في صلاته سجدة عمداً أو زاد على أقاويل الصحابة رضي الله تعالى عنهم في
تكبيرات العبد أو كبر في صلاة الجنازة خمساً أو قام الى الخامة سادساً كذا في الوجيز للكردي * فان لم
يقيد الخامة بالسجدة وعاد وسلم سلم المقتدى معه وان قيد الخامة بالسجدة سلم المقتدى * ولو لم يقعد
الامام على الرابعة وقام الى الخامسة ساهياً وتشهد المقتدى وسلم ثم قيد الامام الخامسة بالسجدة فسدت
صلاتهم كذا في الخلاصة * (ونسعة أشياء اذا ترك الامام أي بها المأموم) * ترك رفع اليدين في التعرعة أو
النساء كان الامام في الفاتحة وان كان في السورة لا عند سجده الله تعالى خلافاً للثاني وترك تكبيرة
الركوع أو السجود أو التسبيح فيما أو التسميع أو قراءة التشهد أو ترك السلام أو تكبيرات الشريق أي
بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها قضى ركعة بلا قراءة كذا في الوجيز للكردي * واذا سجد
قبل الامام وادركه الامام فيها جاز ولكن يكره للمقتدى أن يفعل ذلك كذا في المحيط في صفة الصلاة
(الفصل السابع في المسبوق واللاحق) المسبوق من لم يدرك الركعة الاولى مع الامام وله أحكام كثيرة
كذا في البحر الرائق * (منها) انه اذا أدرك الامام في القراءة في الركعة التي يجهر فيها بالآتي بالنساء كذا في
الخلاصة هو الصحيح كذا في التبيين وهو الاصح هكذا في الوجيز للكردي سواء كان قريباً أو بعيداً

رواية باب الحديث لا يصير شارعاً وكذا في رواية الزيارات حتى لو ضحك فقهه لا تنتقض طهارته وفي رواية باب
الاذان يصير شارعاً * قبل ما ذكر في باب الحديث قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر في باب الاذان قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
تعالى بناء على انفساد الجهة بوجوبه اذ التعرعة في قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قواها لا يوجب * والقارئ اذا اقتدى بالاممي ذكر
الكرخي انه يصير شارعاً في الصلاة ثم اناجها أو ان القراءة تقصد صلاته وقال غيره لا يصير شارعاً في الصلاة إلا * - افرش في قضاء

الفائتة فقام عليه تلك الفائتة واقتدى بالمسافر ثم سبق الامام الحدث فذهب ليتوضأ وبقي المقيم منفردا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى فسدت صلاة المقيم لانه خلى مكان الامام من الامام ولا يصير هذا المقيم اماما للمسافر لانه لا يصلح اماما للمسافر في قضاء الفائتة * واما صلاة المسافر ينظر ان كان استخلف المقيم فسدت صلاته وان لم يستخلف لا تفسدان استخلافه بمنزلة استخلاف المرأة * نظير للمسئلة الرجل اذا أم نساء فسيبته الحدث فذهب ليتوضأ ولم يستخلف امرأه فسدت صلاة (٩١) النساء ولم تفسد صلاة الرجل * ولوان الرجل الذي أم نساء

أحدث ولم يستخلف واحدة
منهن لكن تقدمت واحدة
منهن قبل خروج الامام
عن المسجد كرفي النواذر
ان صلاة الرجل لم تفسد
لانه لم يرض بامامتها وروى
الحسن عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى انه قال
تفسد صلاة الرجل * ذكر
شمس الأئمة الحلواني رحمه
الله تعالى ان شيخنا كان يميل
الى هذا * امام سبقه الحدث
في الصلاة فاقتدى به رجل
قبل أن يخرج من المسجد
حكى النقيبه أبو جعفر رحمه
الله تعالى انه يصح اقتداؤه
وأشار محمد رحمه الله تعالى
في الاصل الى هذا * ويصح
الاقتداء بأهل الاهواء
الاجهمية والقدرية
والرافضي العالي ومن يقول
بخلق القرآن * وفي بعض
الروايات الانحطائية وكذا
المشبهة لا تجوز الصلاة
خلفهم * اما من سواهم
يجوز الاقتداء بهم ويكره *
وكذا الاقتداء بمن كان
معروفا بأكل الربا والفسق
مروى ذلك عن أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه الله
تعالى لا ينبغي للقوم أن

أولا يسمع لصممه هكذا في الخلاصة * فاذا قام الى قضاء ما سبق يأتي بالنساء ويتعوذ للقراءة كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة والظهيرية * وفي صلاة الخفافة يأتي به هكذا في الخلاصة ويسكت المؤتم عن النساء اذا جهر الامام والصحيح كذا في التتارخانية في فصل ما يفعله المصل في صلاته * وان أدرك الامام في الركوع أو السجود يتحرى أن كان أكبر رأيه انه لو أتى به أدركه في شيء من الركوع أو السجود يأتي به قائما والاتباع الامام ولا يأتي به واذا لم يدرك الامام في الركوع أو السجود لا يأتي بهما وان أدرك الامام في القعدة لا يأتي بالنساء بل يكبر للافتتاح ثم لا يخطأ ثم يقعد هكذا في البحر الرائق في صفة الصلاة * (ومنها) انه يصلي أولا ما أدرك مع الامام ثم يقضى ما سبق كذا في محيط السرخسي * واذا بدأ بقضاء ما فاتته قيل تفسد صلاته وهو الاصح هكذا في الظهيرية * وذ كرفي جامع الفتاوى انه يجوز عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى كذا في الضمير * والظاهر القول بالنسب كذا في البحر الرائق * (ومنها) انه لا يقوم قبل السلام بعد قدر التشهد الا في مواضع * اذا خاف المسبوق الماسم زوال مدته أو صاحب العذر خاف خروج الوقت أو خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر أو دخول وقت الظهر في العيدين أو في الفجر طلوع الشمس أو خاف ان يسبقه الحدث له أن لا ينتظر فراغ الامام ولا يصعد السهو * أما اذا كان لا تفسد الصلاة بخروج الوقت يتابع وكذا اذا خاف المسبوق أن يمز الناس بين يديه لو انتظر سلام الامام قام الى قضاء ما سبق قبل فراغه كذا في الوجيز للسكردي * ولو قام في غيرهما بعد قدر التشهد صح ويكره تحريما كذا في فتح القدير والبحر الرائق * وان قام قبل ان يقعد قدر التشهد لم يجز * ولو فرغ المسبوق قبل سلام الامام وتابع الامام في السلام قيل تفسد وقيل لا تفسد وبه يفتي هكذا في الخلاصة وفتح القدير * (ومنها) انه لا يقوم الى القضاء بعد التسليتين بل ينتظر فراغ الامام كذا في البحر الرائق * ويكتفى حتى يقوم الامام الى تطوعه ان كان صلاة بعده تطوع أو يستدبر المحراب ان لم يكن أو ينتقل عن موضعه أو يمضي من الوقت مقدار ما لو كان عليه سهو وسجد كذا في الترتاشي في باب صلاة العبد * (ومنها) ان المسبوق ببعض الركعات يتابع الامام في التشهد الاخير واذا أتم التشهد لا يشتغل بمابعده من الدعوات ثم ماذا يفعل تكاموافية وعن ابن شجاع انه يكرر التشهد أي قوله أشهد أن لا اله الا الله وهو المختار كذا في الغياثية * والصحيح ان المسبوق يتوسل في التشهد حتى يفرغ عند سلام الامام كذا في الوجيز للسكردي وفتاوى قاضيان * وهكذا في الخلاصة وفتح القدير * (ومنها) انه لو سلم مع الامام ساهيا أو قبله لا يلزمه سجود السهو وان سلم بعده لم يكره كذا في الظهيرية وهو المختار كذا في جواهر الاخلاط * وان سلم مع الامام على ظن ان عليه السلام مع الامام فهو سلام عداقة تفسد كذا في الظهيرية * واذا سلم مع الامام ناسيا فظن ان ذلك مفسد فكبر ونوى الاستقبال يصير خارا بخلاف المنفرد اذا شك فكبر ونوى الاستقبال كذا في فتاوى قاضيان * (ومنها) انه يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بقعدة فيكون بثلاث قعدات وقرأ في كل فاتحة وسورة * ولو ترك القراءة في احدهما تفسد * ولو أدرك ركعة من الرابعة فعليه أن يقضى ركعة بقرائها الفاتحة والسورة بتشهد ويقضى ركعة أخرى كذلك ولا يشهد وفي الثالثة بالخيار والقراءة أفضل هكذا في الخلاصة * ولو أدرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة ولو ترك في احدهما فسدت ولو كان الامام يقضى قراءة تركها في الشفع الاول في الشفع الثاني فادركه فيه واقتدى به يأتي بالقراءة فيما

يؤمهم صاحب خصومة في الدين فان صني رجل خلفه جاز * قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز أن يكون مراد أبي يوسف رحمه الله تعالى الذين يناظرون في دقائق الكلام * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى من طلب الدين بالخصومات فقد تندق ومن طلب المال بالكماء فقد أفسد ومن طلب غربا الحديث فقد كذب * وأما الاقتداء بشفعوى المذهب قالوا لا بأس به اذا لم يكن منه صبا ولا شاكافي ايمانه ولا متصرفا فخره فافا شاعن القبلة ولا شك انه انما يجوز للغارب كان قاحشا * وان يكون من موشاة من الخارج النجس من غير السيلين *

ولا يتوخأ بالمال القليل الذي وقت فيه الجماعة * الفاسق إذا كان يوم وعجز القوم عن منعه تكلم الناس فيه قال بعضهم في صلاة الجمعة يقتدى به ولا يترك الجمعة بامامته لان في الجمعة لا يوجد غيره * ومن شرائط السنة والجماعة أن يرى الصلاة خلف كل بر وفاجر * وأما في غير الجمعة من المكتوبات فهو بسبيل من أن يتحول الى مسجد آخر ولا ياتم بذلك لان قصده الصلاة خلف تقي * وإذا صلى الرجل خلف فاسق أو مبتدع يكون محروما ثواب الجماعة لما روي عن (٩٢) الحديث لكن لا ينال ثواب من يصلي خلف عالم تقي * قال عليه الصلاة والسلام

من صلى خلف عالم تقي
فكانت حصا على خلف تقي من
الانبياء * رجلان هما في
الفقه والصالح سواء الآن
أحدهما أقر أقدم أهل
المسجد الآخر ولم يقدموا
أقر أحدهما فقد أسأوا ولا
يأغنون * وكذا الرجل إذا
قدم القضاء وهو من أهله
وغیره أفضل منه وكذا الوالي
* أما الخليفة فليس لهم أن
يولوا الخلفاء الأفضلهم
وهذا في الخلفاء خاصة
وعليه اجماع الامة * وان
اختار بعض القوم لهذا
والبعض لهذا فالعبرة لا اجتماع
الاكثر * رجل أم قوما وهم
له كارهون فان كانت
الكرهية لفساد فيه
أولانهم أحق بالامامة منه
كرهه ذلك * وان كان هو
أحق بالامامة لا يكره لان
الجاهل والفاسق يكره العالم
والصالح * رجل أم قوما
شهران قال كنت محجوسا
فانه يجبر على الاسلام
ولا يقبل قوله وصلا - م
جائزة * وكذا لو قال صليت
بكم المدة على غير وضوء
وهو ما جبر لا يقبل قوله وان
لم يكن كذلك واحتمل انه
قال ذلك على وجه التورع

والاحتياط أعادوا صلاتهم * العبد إذا قلده ل ناحية فله في يوم جازت صلاتهم * ولو استقضى ففرض لا يجوز قضاءه
بمنزلة الحدود في القذف إذا لم ياتسار جازت صلاتهم - م * ولو قضى أو شهد لا يجوز * ويجوز امامة الاعراب والاعمى والعبد وولد الزنا
وغيرهم وأولى وقد مر في الاذان * لا بأس للرجل أن يؤم الناس وعلى يديه تصاوير لانها مستورة بالثياب * وكذا الوصل في أصبعه
ختم فيه مودة صغيرة أو صلى ومعه دراهم عليه انما شيل لانها صغيرة * المقتدى إذا رأى على قوب الامام نجاسة اقل من قدر الدرهم وعنده

انها مانعة جواز الصلاة وعنده الامام انما الاتعج جازت مـ صلاة الامام ولا يجوز صلاة المقتدى لانه يعتقد فساد صلاة الامام وفساد الاقتداء به
 * ولو كان رأى الامام ان النجاسة القليلة تمنع الا أنه لم يعلم بالنجاسة وفي رأى المقتدى انما الاتعج جازت صلاة المقتدى لانه يعتقد جواز صلاة
 الامام وصحة الاقتداء به * المتفعل اذا اقتدى بالمقتضى وأحدث الامام وخرج من المسجد ان استخلف المتفعل فسدت صلاته ما وان لم
 يستخلف جازت صلاة الامام وفسدت صلاة المقتدى وهي ومثله النساء سواء وكذا المقيم (٩٣) اذا اقتدى بالمسافر بعد خروجه

الوقت فأحدث الامام فهو
 على هذه الوجوه * ويكره
 أن يكون الامام في مكان
 أعلى من القوم وعلى العكس
 لا يكره ذكر في النوادر عليه
 عامة المشايخ رجحوا الله
 تعالى * والارتفاع المكروه
 مقدر بقامة الوسط ذكره
 الكرخي رحمه الله تعالى *
 وان كان بين الامام والمقتدى
 طريق ان كان ضيقا لا ترفيه
 العجالة والاوقار لا يمنع
 الاقتداء وان كان واسعا ترفع
 فيه العجلة والاوقار يمنع
 فان قام المقتدى في عرض
 الطريق واقتدى بالامام جاز
 ويكره اما الجواز لانه اذا قام
 في الطريق لم يبق بينه وبين
 الامام طريق غير فيه العجالة
 فان قام رجلا آخر خلف
 المقتدى وراء الطريق
 واقتدى به لا يصح اقتداؤه
 لان صلاة من قام على
 الطريق مكروهة نصا وفي
 حق من خلفه وجوده كعدمه
 * ولو كان على الطريق
 ثلاثة جازت صلاة من
 خلفهم لان الثلاثة صف في
 بعض الروايات وعند اتصال
 الصفوف لا يسقط الطريق
 حائلا * وكذا اذا كان خلفه
 اثنين على قياس قول أبي

هذا اذا فرغ الامام من الصلاة أما اذا لم يفرغ بعد صلى أربعة بالاتفاق كذا في المصنف * والامام اذا ترك القعدة
 الاولى في ذوات الاربع ناسيا وخلفه لاحق بان نام فاتبه أو سبقه حدث فذهب وتوضأ ثم جاء وقد سبقه الامام
 بركعات لا يقعد في وضع القعود عندنا خلافا لفرجته الله تعالى بخلاف المسبوق هكذا في الحصر
 * (المسبوق يخالف الا لاحق في القضاء في ستة أشياء) * في محاذاة المرأة والقرامة والسهو والقعدة الاولى اذا
 تركها الامام وفي ضحك الامام في موضع السلام وفي الامام الإقامة اذا قيد المسبوق الركعة بالسجدة كذا
 في الظهيرية * رجل سبق بركعة في صلاة هي من ذوات الاربع ونام خلف الامام في الثلاث الباقية ثم اتبعه
 بأتى بمسألة في حال نومه ولا يقرأ فيها ثم يقعد متابع للامام ثم يقوم ويصلي ركعة بقراءة ويقعد ويتم صلاته *
 ولو نام في ركعتين وشك في ركعة هل ادركها مع الامام بأتى بالركعة التي هوشاك فيها في آخر الصلاة هكذا في
 الخلاصة * (ومما يتصل بذلك مسائل الاختلاف بين الامام والمأموم أو بين القوم) * لو وقع الاختلاف بين
 الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت أربعة ان كان الامام على اليقين لا يعيد الصلاة
 بقولهم وان لم يكن على يقين يعيد الصلاة بقولهم * ولو اختلف القوم قال بعضهم صلى ثلاثا وقال بعضهم
 صلى اربعاً والامام مع أحد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد كذا في الخلاصة * واذا لم يكن
 مع الامام واحد وأعاد الامام الصلاة وأعاد القوم معه مقتدين به صح اقتداؤهم به كذا في المحيط * ولو استيقن
 واحد من القوم انه صلى ثلاثا واستيقن واحد ان صلى اربعاً والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم
 شيء كذا في الخلاصة * ولا يستحب للامام الاعادة وعلى المتبين بالنقصان الاعادة * ولو كان الامام استيقن
 انه صلى ثلاثا واستيقن بالتمام كان عليه أن يعيد بالقوم ولا اعادة على الذي يتيقن بالتمام هكذا في
 المحيط * ولو استيقن واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوها
 احتياطاً وان لم يعيد وافلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان وأخبر بذلك كذا في الخلاصة * امام
 صلى بقوم وذهب قال بعضهم هي الظهر وقال بعضهم هي العصر فان كان في وقت الظهر فهي الظهر وان
 كان في وقت العصر فهي العصر وان كان شكلا جاز للفريقين كذا في الظهيرية

* (الباب السادس في الحديث في الصلاة) *

من سبقه حدث توضأ وبني كذا في الكثرة والرجل والمرأة في حق حكم البناء سواء كذا في المحيط * ولا يقعد
 بالتي احدث فيها ولا يتم الاعادة هكذا في الهداية والكافي * والاستئناف أفضل كذا في المتون * وهذا في
 حق الكل عند بعض المشايخ وقيل هذا في حق المنفرد قطعاً واما الامام والمأموم ان كانا يجيدان جماعة
 فلا استئناف أفضل أيضاً وان كانا لا يجيدان فالبناء أفضل صيانة لفضيلة الجماعة * وصح هذا في الفتاوى
 كذا في الجوهرة النيرة * (ثم لجواز البناء بشرط) * (منها) أن يكون الحدث موجبا للوضوء ولا يندر
 وجوده وان يكون مما لا اختيار له عذفيه ولا في سببه هكذا في البحر الرائق * فانما أحدث في الصلاة من
 بول أو غائط أو ريح أو رعا في متعمد فسدت صلاته ولا يبيني وان لم يتعمد فان كان الحدث موجبا للفعل
 فكذلك وان كان موجبا للوضوء فان كان بفعل الا أدى فكذلك خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في
 الخلاصة * وانما ذكره القى عمل القوم من غير قصد يتوضأ ويبيني ما لم يتكلم * وفي التقيوي لا يبيني هكذا في المحيط

يوسف رحمه الله تعالى بجوز صلاته من خلفه ما وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تجوز * ولو قام الامام في الطريق واصطف الناس خلفه في
 الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في الطريق مقدراً ما ترفيه العجالة جازت صلاتهم * وكذا فيما بين الصف
 الاول والثاني الى آخر الصفوف * ولو كان بين الامام وبين المقتدى نهري يجري فيه الزوارق يمنع الاقتداء بقوله عليه الصلاة والسلام ليس
 مع الامام من كان بينه وبين الامام نهراً أو طريقاً أو صف من النساء والنهر المطلق والطريق المطلق ما يكون كبيراً * وحده الكبير ما قلنا وان

كان بينهم احاطة ذكرى الاصل انه لا يمنع الاقتداء بالمرءى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها والناس في المسجد يصلون بصلاته وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الحائض يمنع الاقتداء بالمرءى عمر رضي الله تعالى عنه انه قال من كان بينه وبين الامام نهر أو حائط أو طريق فليس معه فالواحد ذكرى الاصل محمول على ما اذا كان الحائط قصيرا سه مقدار العرجة بين الصفتين ذراع أو ذراعان كما يكون بين المسجد (٩٤) الصفي والشتوى وما ذكر في النوادر محمول على ما اذا كان الحائط من الحجر أو المدرأسه

يكون أوسع من العرجة بين الصفتين فإذا كان الحائط كبيرا وعليه باب مفتوح أو نقب لو أراد الوصول الى الامام يمكنه ولا يشبهه حال الامام بسماع أو رؤية صبح الاقتداء في قولهم * وان كان عليه باب مسدود وعليه نقب صغير مثل النجوة لو أراد الوصول الى الامام لا يمكنه لكن لا يشبهه عليه حال الامام اختلافوا فيه ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى العبرة في هذه الاشباه حال الامام وعدم اشتباهه بالمتكبر من الوصول الى الامام لان الاقتداء بمتابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة والذي يصح هذا الاختيار ما روينا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم انهم ما كانوا يتمكنون من الوصول اليه في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد فهو على هذا التفصيل أيضا ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشبهه عليه حال الامام صبح

* ولو اصاب المصلي حدث بغيره فله كالأصابع بندقية أو رماة انسان بجحر أو مدرف شجر رأسه أو مرس أحد قرحه فادامه لا يجوز له البناء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * ولو سقط من السطح مدرأ ولوح شجر رأسه ان كان جروا للمار استقبال الصلاة خلا فلا يبي يوسف رحمه الله * وان كان لاجروا للمار فن مشايخنا من قال يبي بلا خلاف ومنهم من قال على الاختلاف هو الصحيح * وكذلك لو كان تحت شجرة فسقط منها غرة فخرسته ولودخل الشول في رجل المصلي أو جعد فدخل الشول في جبهته فسال منه الدم من غير قصد له لا يبي وكذلك لو عضه زنبور فسال منه الدم ولو عطس فسبقه الحدث من عطاسه أو نتخخ فخرج بقوته ريح قيل لا يبي وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو سقط من المرأة الكرسف بغير صنعها لم يلزمت في قولهم جميعا وبصر يكها يبي عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا ينفى كذا في التبيين * وان سال من دمل به دم توضع أو غسل وبني * ولو عصر الدم حتى سال أو كان في موضع ركبته دمل فانتفخ من اعتماده على ركبته في سجوده فهذا جازل في الحديث المدفلا يبي على صلاته كذا في المحيط * اذا أغمر في صلاته أو جرح أو فقهه يتوضأ ويستقبل الصلاة وكذلك اذا نام في صلاته واحتلم يستقبل ولا يبي استحسانا واذا انظر الى فرج امرأه فأنزله لا يبي أو انتفض البول على ثوب المصلي أكثر من قدر الدرهم فأنصرف فغسلها لا يبي في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي * (ومنها) ان يصرف من ساعته حتى لو أتى ركعا مع الحدث أو مكث مكانه قدر ما يؤتى ركعا فسدت صلاته ولو قرأ اذا هيا تنفسد صلاته وآيا لا وقيل بالكسر والصحيح الفساد فيما والتسبيح والتلليل لا يمنع البناء في الاصح كذا في التبيين * ولو احدث الامام وهو راكع رفع رأسه وقال سمع الله لمن حمده أو رفع رأسه من السجود وقال الله أكبر مر يدا به أداه ركن فسدت صلاة الكل وان لم يرد به أداه الركن ففيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الكافي * امام سبقه الحدث في السجود فرفع رأسه مكبرا فسدت وان رفع راسه مكبرا لا يفسد فيستخلف كذا في الوجيز ليس كدردي * ولو احدث نائما ثم اتبعه بعد ساعة يبي وان مكث بقطان ساعة تنفسد كذا في معراج الدرابية * (ومنها) ان لا يذبح بعد الحدث فعلا منافيا للصلاة لم يكن أحدث الاما لا بد منه أو كان من ضرورات ما لا بد منه أو من نواحيه وتماه حتى اذا سبقه الحدث ثم تكلم أو أحدث متعمدا أو فقهقه أو أسكل أو شرب أو نحو ذلك لا يجوز له البناء وكذا اذا جن أو أغشى عليه أو أجنب هكذا في البدائع أو نظر الى فرج امرأة فأمنى هكذا في شرح الطحاوي * ولو استنق من الاناء أو البر وهو محتاج اليه فتوضأ جازله البناء ولو استنجى فان كان مكشوف العورة بطل البناء وان استنجى تحت ثياب بحيث لا تنكشف عورته جازله البناء هكذا في البدائع * المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فاكشف عورته في الوضوء أو كشفها هو قال القاضى أبو علي التستري ان لم يجد بدنا من ذلك لم تنفسد صلاته كذا في النهاية * واذا كشفت المرأة ذراعيها للوضوء بطلت صلاتها وهو الصحيح * واذا توضأ ثلاثا ثلاثا لا يستوعب رأسه بالمسح ويديه ضمض ويستنشق ويأتى بسائر السنن وهو الاصح كذا في التبيين * أما لو غسل أربعة أربعا يستقبل الصلاة كذا في التارخانية وان أحدث والماء بعيد والبرق قريب اختار أقل مؤنة من الامر من من الذهاب والترح * والصحيح انه اذا نزع استأنف كذا في المضمرات هو المختار كذا في الخلاصة * أحدث وفي منزله ما لم يتوضأ وقصد الحوض والبيت أقرب من الحوض ان كان بينهما ما قليل من قدر صفتين لم تنفسد

الاقتداء في قولهم وان لم يكن له باب في المسجد ولكن لا يشبهه عليه حال الامام صبح الاقتداء أيضا وان اشتبهه عليه حال الامام لا يصح وكذا لو قام في المئذنة مقبدا بامام في المسجد وان قام على الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولم يشبهه عليه حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشبهه عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح الدار كثير التخلل فصار المكان مختلفا أما في البيت مع المسجد لم يقتل الا الحائط فلم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح

الافتداء الا اذا اشتبه عاينه حال الامام ولو قام خارج المسجد على دكان متصل بالمسجد تقدم قبل هذا وكذا لو كان في المسجد الجامع نهر يجري ان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا على التفسير الذي ذكرنا يمنع * ولو صلى بالناس في الجبانة صلاة العيد جازت صلاتهم وان كان بين الصفوف فضاء واتساع لان الجبانة عند أداء الصلاة لها حكم المسجد وان اقتدى برجل في الصحراء بينه وبين الامام مقدرا لمالا يمكن الاصطفاف فيه صح الاقتداء وقال بعضهم ان كان بينه وبين الامام أقل من ثلاثة أذرع (٩٥) لا يمنع الاقتداء * قوم صلوا

على ظهر ظله في المسجد وتحتهم وقد امهم نساء أو طريق لا يجوز صلاتهم لان الطريق وصف النساء مانع من الاقتداء وان كن ثلاثا في ظاهر الرواية لا يجوز صلاة ثلاثه من الرجال من كل صف الى آخر الصفوف (٩٦) وتجاوز صلاة الباقي وان كن صفا واحدا تنفس صلاة الكل وفي بعض الروايات ان كن ثلاثا فهو وصف حتى لا يجوز صلاة الكل وان كان الذين فوق الظلة بمخاضهم من تحتهم نساء جازت صلاة من كان على الظلة لانه ليس بينهم وبين الامام نساء ولا محاذة ههنا المكان الحائل فلا تفسد صلاتهم كرجل وامرأة صليا صلاة واحدة وبينهما حائط جازت صلاتهما الصلاة على الرفوف التي تكون في المسجد ان كان يجد مكانا في ضمن المسجد يكره * وان كان لا يجد لا يكره اذا ضاق المسجد على القوم لا بأس بأن يقوم الامام في الطاق لمكان العذر وان قام من غير عذره * المقتدى اذا تقدم على امامه لم تجز صلاته وان كان المقتدى أطول من الامام

صلاته وان كان أكثر منه نفسا * ولو كان في بيته ماء ان كان عاده التوضؤ من الحوض فنسى الماء الذي في البيت وذهب الى حوض وتوضأ بنى على صلاته هكذا في الخلاصة * ولو وجد في الحوض موضع التوضؤ فقبوا الى موضع ان كان بعد ذكر قضيق المكان الاول بيني والا فلا كذا في الوجيز للكردي * ولو توضأ وتذكر انه لم يسبح رأسه فذهب ومسح جازله البناء ولو لم يتذكر حتى قام الى الصلاة ثم تذكر واستقبل هكذا في الخلاصة * ولو نسي ثوبه فرجع ورفع استقبل الصلاة كذا في التارخانية * اذا سبقه الحدث وفي المسجد ماء في اناء فتوضأ بذلك الماء وحل الاناء الى موضع صلاته جازله البناء ان كان حل الاناء على يد واحدة كذا في المحيط * رجل دخل منزله وبابه مغلق ففتح وتوضأ فاذا خرج يغلق ان خاف السارق والا فلا كذا في التارخانية * وان ملا الاناء وحله يدين لا بيني وان حله يد واحدة جازله البناء كذا في الجوهرية النيرة * وان أصابت نجاسة مانعة من جواز الصلاة فغسلها فان كانت من سبق الحدث منه بنى وان كانت من خارج لا بيني خلافا لابي يوسف رحمه الله * ولو كانت من خارج ومن سبق الحدث لا بيني وان كانت في موضع واحد كذا في التبيين * ولو أصابت ثوبه نجاسة ان أمكنه النزاع بأن وجد ثوبا آخر نزع من ساعته أجزأه وان لم يمكنه النزاع من ساعته بأن لم يجد ثوبا آخر فان أدى جزأه من الصلاة مع ذلك النوب تفسد صلاته بالاجماع وان لم يؤتجزأ من الصلاة ولكن مكث كذلك لم تفسد وان طال وان أمكنه النزاع من ساعته بان كان يجد ثوبا آخر فلم ينزع ولم يؤتجزأ من الصلاة اختلف أصحابنا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى تفسد صلاته كذا في المحيط * ولو سبقه الحدث في الصلاة فانصرف ليتوضأ فحدث منه عدم الاجتزاء البناء كذا في فتاوى قاضيان * (ومنها) ان لا يظهر حدثه السابق بعد الحدث السماوي كذا في البحر الرائق * فالما سح على الخفين لو احدث وذهب ليتوضأ فذهب وقت مسحه في خلال وضوءه يستقبل الصلاة وهو الصحيح كما لو احدث التيمم في الصلاة فذهب فوجد الماء لم يبر وكذا المستحاضة اذا حدثت في الصلاة ثم ذهبت كذا في محيط السرخسي * وكذا ما سح الجبير اذا برئت جراحته أو صاحب الجرح السائل اذا خرج وقت الصلاة هكذا في التارخانية * (ومنها) اذا كان مقتديا بعبود الى الامام ان لم يكن فرغ الامام وكان بينهما حائل يمنع جواز الاقتداء ولو فرغ امامه لا يعود ولو عاد اختلفوا في فساد صلاته * ولو لم يكن بينهما مانع فله الاقتداء من مكانه من غير عود هكذا في البحر الرائق * والمنفرد بعد ما توضأ بخير بين اتمام الصلاة في بيته والرجوع الى مصلاه والرجوع افضل هكذا في الكافي * والامام كالمفرد ان فرغ امامه والاعاد ويتم خلف خليفته كذا في شرح الوقاية * (ومنها) أن لا يتذكر فائتة عليه بعد الحدث السماوي وهو صاحب ترتيب كذا في البحر الرائق * (ومنها) اذا كان اماما لا يستخلف من لا يصلح للامامة فلا يستخلف امرأه استقبل كذا في البحر الرائق

(فصل في الاستخلاف) في كل موضع جازله البناء للامام أن يستخلف وما لا يباح له معه البناء فلا استخلاف فيه * وكل من يصلح اماما لا امام الذي سبقه الحدث في الابتداء يصلح خليفة له ومن لا يصلح اماما له في الابتداء لا يصلح خليفة له كذا في المحيط * وصورة الاستخلاف أن يتأخر محمد وبنوا واضع ايده على أفضه يوهم انه قد رغب ويقدم من الصف الذي يليه ولا يستخلف بالكلام بل بالاشارة وله ان يستخلف مالم يجاوز الصفوف في الصحراء وفي المسجد مالم يخرج عنه كذا في التبيين * اذا حدث واستخلف رجلا من خارج المسجد

ورأسه عند السجود يقع قبل رأس الامام جازت صلاته وكذا المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان قدماها بجنازة قدم الزوج لا تجوز صلاتهم ما بالجماعة وان كان قدماها خاف قدم الزوج الا أنه اطو يله تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلاتهم ما لان العبرة للقدم ألا ترى أن صيد الحرم اذا كن رجلاه خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل أخذه وان كان على العكس لا يحل وكذا لو كان رأس الامام وسجوده في الطاق وقدماه خارج الطاق لا يكره وان كان قدما في الطاق يكره * اذا فرغ الامام من التشهد فأراد أن يسلم فلما قال السلام

اقتدى به رجل قبل أن يقول عليكم لا يكون شعارنا في صلاة الامام لان قوله السلام كلام تام الا ترى أن المصلي اذا اراد أن يسلم على غيره فقال السلام ثم تذكره في الصلاة فسكت فانه يكون خارجا عن الصلاة * اذا اقتدى بامام لا يدري انه مقيم أو مسافر قالوا لا يصح اقتداؤه لان العلم بحال الامام شرط اداء الصلاة بالجماعة وكذا تعين الامام من المقتدى * اذا أدرك الامام في الركوع فكبروا كما لم يكن شعارنا في الصلاة الا أن يكون الى القيام أقرب (٩٦) لان محل تكبيرة الافتتاح هو القيام * اذا انتهى الى الامام في الركوع فكبر يريد به

والصوف متصل به صفوف المسجد لم يصح استخلافه وتفسد صلاة القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي فساد صلاة الامام روايتان * والاصح هو الفساد كذا في فتاوى قاضي خان * والاولى للامام أن لا يستخلف المسبوق وان استخلفه ينبغي له أن لا يقبل وان قبل جاز كذا في الظهيرية * ولو تقدم يتدنى من حيث انتهى اليه الامام * اذا انتهى الى السلام يقدم مدرسا يسلم بهم فلما أدب حين أتم صلاة الامام فقهه أو أحدث متعديا أو تكلم أو خرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة القوم تامة والامام الاول ان كان فرغ لا تفسد صلاته وان لم يفرغ ففسد وهو الاصح كذا في الهداية * ولو ترك ركوعا يشير بوضع يده على ركبته أو سجودا يشير بوضعها على جبهته أو قرأه يشير بوضعها على فم كذا في البحر الرائق * وان بقي عليه ركعة واحدة يشير باصبع واحد وان كان اثنتين فباصبعين * وسجدة التلاوة يضع اصبعه على الجبهة واللسان والسهم على قلبه * كذا في الظهيرية * هذا اذا لم يعلم الخليفة ذلك أما اذا علم فلا حاجة كذا في التتارخانية * رجل اقتدى بالامام في ذوات الأربع فحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري انه كم صلى الامام وكفى عليه فان المقتدى يصلي أربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا كذا في فتاوى قاضي خان في فصل المسبوق * ولو استخلف لاحقا فللخليفة ان يشير لقوم حتى يؤدوا ما عليه من الصلاة ثم يتم بهم الصلاة ولو لم يفعل ذلك ومضى على صلاة الامام وأخبر ما عليه حتى انتهى الى موضع السلام واستخلف من سلم بهم جازع عندنا كذا في المضمرات * والامام المحدث على امامته ما لم يخرج من المسجد أو يستخاف رجلا ويقوم الخليفة في مقامه ينوي أن يؤم الناس أو يستخلف القوم غيره حتى لو لم يوجد شيء من ذلك فتوضأ من جانب المسجد والقوم ينظرونه ويرجع الى مكانه وأتم صلاته بهم أجزأهم وان لم يستخلف الامام ولا القوم حتى خرج من المسجد فسدت صلاة القوم ويتوضأ الامام بين يديه لانه في حق نفسه كالنفرد كذا في المحيط * وان تقدم رجل من غير تقديم أحد وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام من المسجد جاز ولو خرج الامام من المسجد قبل ان يصل هذا الرجل الى المحراب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل والقوم ولا تفسد صلاة الاول هكذا في فتاوى قاضي خان * انا كان خلف الامام شخص واحد وأحدث الامام تعين ذلك الواحد لا امامة عنه الامام بالنسبة أو لم يعينه * ولو تقدم الامام رجلا والقوم رجلا فالامام من قدمه الامام الا أن ينوي القوم أن يأتموا بالآخر قبل أن ينوي ذلك * ولو تقدم كل طائفة رجلا فالعبرة لا كثر وعنده الاستواء تفسد صلاة الكل وان تقدم رجلان فالسابق الى مكان الامام تعين وان استويا في التقديم واقتدى بعضهم بهذا وبعضهم بهذا فصلاة الذي يأتيهم الاكثر صحيحة وصلاة الاقل فاسدة وعنده الاستواء لا يمكن الترجيح فتفسد صلاة الطائفتين هكذا في التبيين * ولو استخاف من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما فتفسد صلاة من كان يتقدمه دون صلاة الامام الاول ومن عن يمينه وشماله في صفه ومن خلفه وان نوى أن يكون اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصل الخليفة الى مكانه وقبل أن ينوي الامامة فسدت صلاتهم * وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام من المسجد كذا في البحر الرائق * ولو استخاف فاستخلف الخليفة غيره قال الفضلي ان لم يخرج الاول ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف جازي بصير كأن الثاني تقدم بنفسه أو قدمه الاول والامام يخرج هكذا في الخلاصة * لو أحدث وإيس معه أحد فلم يخرج حتى جاء من اتهم به ثم خرج كان

تكبيرة الركوع ان كبر وهو قائم جازت صلاته ويكون تكبيرة الافتتاح * وان كبر وهو راكع لم يجز لما ذكرنا ان محل تكبيرة الافتتاح هو القيام * اذا صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة فقام صف خلف الامام عند المقصورة وقام صف آخر في آخر المسجد تكلم الناس فيه ذكر المصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى في واقعاته وقال أقرب الاقارب الى الصواب أن يقال ان كان الامام في المقصورة والقوم بسراى خاصة يجوز * وكذا لو كان الامام بمسجد أو بشار والناس بسراى خاصة يجوز ولو كان الامام في المقصورة والقوم بمسجد منارة لا يجوز * وكذا في سجدة التلاوة انا قرأها مرتين مرة في هذا المكان ومرة في ذلك ففي كل موضع يصح الاقتداء لا يتكرر الوجوب واذا صلوا على الدابة بجماعة جازت صلاة الامام ومن كان معه على دابته ولا تجوز صلاة غيره في ظاهر الرواية * انا قام الامام الى الثالثة قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فان

المقتدى يتم التشهد ثم يقوم * وكذا لو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه يتم التشهد * ولو سلم الامام قبل أن الثاني يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصل على النبي عليه الصلاة والسلام فانه يسلم مع الامام بخلاف التشهد لان قراءة التشهد واجبته وهذا يلزم السهو وتركه ساهيا بخلاف الدعاء والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام * ولو تكلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد لان الكلام بمنزلة السلام * وان أحدث الامام متعديا قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه لا يتم

التشهد ولورفع الامام رأسه من الركوع والسجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثا تكلموا فيه والصحيح انه يتابع الامام لان متابعة الامام فرض فلا يتركها بالسنة وقال بعضهم يتم التسبيح ثلاثا لان من العلماء من لم يجوز الصلاة لم يسبح ثلاثا ولورفع الامام في الركوع قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع لان القنوت ليس عؤفت ولا مقدر ولورفع الامام في الركوع ولم يقرأ المقتدى من القنوت شيئا كان خاف قوت الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يقنت ثم يركع ولوفرغ المقتدى من (٩٧) التشهد قبل فراغ الامام وذهب أو تكلم جازت صلاته لان عام الصلاة متعلق بالقعدة وقد تمت قعدة الامام في حق المقتدى * رجل نسي القنوت ولم يتذكر حتى رفع رأسه من الركوع فانه لا يقنت لان هذه القومة بين الركوع والسجود ليس لها حكم القيام وسجد للسجود في آخر الصلاة * رجل صلى وحده فجاء قوم واقتدوا به بعد ما صلى الرجل ركعة أو ركعتين ثم سبق الامام الحدث فتأخر واستخاف واحدا من القوم ولا يدري الامام الثاني كم صلى الامام الاول وكم بقي عليه ولا يعرف القوم أيضا وقد خرج الامام من المسجد * قالوا ان كان الامام سبقه الحدث وهو قائم فان الثاني يصلي ركعة وقعدة قدر انشهد ثم يقوم ويتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك ولكن يسكن القوم الى أن يفرغ الامام الثاني من الصلاة فاذا فرغ قام القوم ويتمون صلاتهم وحدا لان الامر يحتمل انه كان بقي على الامام الاول آخر الركعات فحين صلى الثاني تلك الركعة يتم صلاة

الثاني خليفة الاول عند أصحابنا رحمهم الله تعالى هكذا في الظهيرية * اذا خسر عن القراءة له أن يستخلف وهذا اذا لم يقرأ قدر ما تجزئه الصلاة أو اعتراه نخل أو خوف فحصر عن القراءة من غير نسيان أما اذا قرأ ما تجزئه الصلاة فلا يستخلف بل يركع ويعضي على صلاته فلو استخلف فسدت صلاته لانه لا حاجة اليه هكذا في التبيين * واذا نسي القراءة أصلا لا يجوز الاستخلاف بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية * مسافر اقتدى بمسافر فحدث الامام فاستخلف مقيما يلزم المسافر الاتمام ولو استخلف مسافر اقتدى بالخليفة الاقامة لم يلزم القوم الاتمام كذا في محيط السرخسي في فصل صلاة المسافر * وما يتصل بذلك مسائل * من ظن انه أحدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلاة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقي كذا في الهداية وهذا بخلاف ما لوطن انه افتتح على غير وضوء أو كان ما مضى على الخفين وظن ان مدة مسحه قد انقضت أو كان متميما فقرأ سرابا فظنه ماء أو كان في الظهر فظن انه لم يصل الفجر أو رأى حجرة في ثوبه فظنها نجاسة فانصرف حيث نفسد صلاته * والدار والبيان ومصلح الجنابة بمنزلة المسجد وكان الصفوف في العمارة حكم المسجد ولو تدم قدمه ولم يكن له سترة يعتبر قدر الصفوف خلفه وان كان بين يديه سترة فالحدث السترة كذا في التبيين * وان كان يصلي وحده فوضع سجوده ككونه في المسجد وكذلك يمينه وشماله وخلفه كذا في المحيط * والمرأة ان نزلت عن مصلاها فسدت صلاتها لانه بمنزلة المسجد في حق الرجل ولهذا تعكف فيه كذا في التبيين * ولو خاف المصلي سبق الحدث فانصرف ثم سبقه ليس له أن يني كذا في فتاوى قاضيخان * وبطلت الصلاة في مسائل * اذا طلع الشمس في الفجر أو دخل وقت العصر في الجمعة أو سقطت جبرته عن بر أو زال عذر المعذور أو استخلف أميا أو قدر مومي على الركوع والسجود أو كان ما مضى على الخفين فتمت مدة مسحه وكان واجدا للماء أو ما اذا لم يكن واجدا له لا يسطل وقبل يسطل أو نزح خفيه بعمل يسير بان كانا واسعين لا يحتاج فيهما الى المعالجة في النزح * وأما اذا كان النزح بفعل عفيف تمت صلاته بالاجماع أو تعلم أمي سورة بأن تذكرها أو حفظها بالسمع عن يقرأ من غير اشتغال بالتعلم أو ما لو تعلم حقيقة تمت صلاته هذا اذا كان منفردا أو اماما حيث تجوز امامته أما اذا كان يصلي خلف قارئ فعند عامة من انه انفسد واختار أبو الليث أنها لا تنفسد هكذا في التبيين هو الصحيح كذا في الظهيرية * ووجد عارثا يتجوز فيه الصلاة بان لم يكن فيه نجاسة مانعة من الصلاة أو كانت فيه وعنده ما يزيل به النجاسة أو لم يكن عنده ما يزيل به النجاسة ولكن ربه أو أكثر منه طاهر وهو سائر لا عورة أو كان المصلي متميما فقد رعى استعمال الماء أو تذكر فائتة عليه ولم يسقط الترتيب بعد فلو كان متوضئا يصلي خف متميما فقرأ المزمع الماء أو وتما على الامام فائتة فتذكر المزمع الفائتة بطلت صلاة المزمع وحده كذا في التبيين * ثم اذا بطلت الصلاة في هذا المسائل لا تنقلب نفلا الا في ثلاث مسائل وهو ما اذا تذكر فائتة أو طالت الشمس أو خرج وقت الظهر في يوم الجمعة هكذا في الجوهرة النيرة * فهذه اثنتا عشرة مسألة في الروايات المشهورة وقد زيد عليها مسائل * (منها) اذا كان يصلي بالنوب النجس فوجد ما يغسل به * (ومنها) اذا كان يصلي القضاء فدخلت عليه الاوقات المكروهة من الزوال وتغير الشمس للغروب أو طلوعها * (ومنها) اذا صلت الامة بغير قناعت فاعتقت في هذه الحالة ولم تستر عورتها من ساعتها * فهذه المسائل كلها اذا عرض له واحد منها بعد ما قد قدر التشهد أو في سجود السهو وبطلت صلاته وملا من كان خلفه لو كان اماما ولو سلم وعليه سجود السهو وفرض له واحد منها

(١٣ - الفتاوى اول) الامام فلو اقتدوا به بعد ذلك فيما بقي من صلاة القوم تنفسد صلاتهم ولا يشغلون أيضا بالقضاء وحدا نافل أن يفرغ الثاني من صلاته لاحتمال انه كان على الامام الاول أكثر من ركعة واحدة فلو اشتغلوا بالقضاء قبل اتمام صلاة الامام الاول تنفسد صلاتهم فكان الاقرب الى الصواب ما قلنا * رجل اقتدى بالامام في المغرب ينوي التطوع فصلى الامام أربع ركعات وقعد على رأس الثالثة وتابعه المقتدى في ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تنفسد صلاة المقتدى لان الاربعة وجبت على المقتدى

بالشروع وعلى الامام بالقيام اليها فصار كل رجل أوجب على نفسه أربع ركعات بالنذر واقتدى فحين بغيره فلا تجوز صلاة المقتدى * المقتدى اذا أتى بالركوع والسجود قبل الامام هذه المسئلة على خمسة أوجه اما ان أتى بالركوع والسجود قبل الامام أو بعد الامام أو أتى بالركوع قبل الامام وسجد مع الامام أو أتى بالركوع مع الامام وسجد قبله أو أتى بالركوع والسجود قبل الامام ثم يدركه الامام في آخرهما في الركعات كلها فان أتى بالركوع والسجود قبل (٩٨) الامام في الركعات كلها يجب عليه أن يصلي ركعة واحدة بغير قراءة ويتم صلاته لان

فان سجد بطلت صلاته والا فلا ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما قد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا اذا سجد هو ولهم ولم يسجد القوم ثم عرض له هكذا في التبيين

*** (الباب السابع فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها وفيه فصلان) ***

*** (الفصل الاول فيما يفسدها) *** المفسد للصلاة نوعان * قول وفعل * (النوع الاول في الاقوال) * اذا تكلم في صلاته ناسيا أو عامدا خاطئا أو قاصدا قذرا أو كثيرا اتكلم لا صلاح صلاته بان قام الامام في موضع القعود فقال له المقتدى اقعدا أو قعد في موضع القيام فقال له قم أو لا صلاح صلاته ويكون الكلام من كلام الناس استقبل الصلاة عندنا كذا في المحيط * هذا اذا تكلم قبل أن يقعد قدر التشهد هكذا في فتاوى قاضي خان * وهذا اذا تكلم على وجه يسمع منه فاما اذا تكلم على وجه لا يسمع منه ان كان بحيث يسمع نفسه بنفسه صلاته كذا في المحيط * وان لم يسمع وسمع الحروف لا تفسد كذا في الراهدى * وفي النوازل اذا تكلم في الصلاة وهو في النوم تفسد صلاته وهو المختار كذا في المحيط * يفسدها السلام لله عمدا أو ما غيره فان كان على ظن ان الصلاة نامة بغيره فسد وان كان ناسيا للصلاة تفسد ولو سلم على رجل نفسه مطلقا كذا في شرح أبي المسكارم * المسبوق اذا سلم على ظن ان عليه أن يسلم مع الامام فهو سلام عديمع البناء كذا في الخلاصة في عمارة صل بمسائل الاقتداء بمسائل المسبوق * وهكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فحين يصح الاقتداء به * ولو سلم المسبوق مع الامام يتظر ان كان ذا كراما عليه من القضاء فسدت صلاته وان كان ساهيا للماعليه من القضاء لا تفسد صلاته لانه سلام الساهي فلا يخرج من حرمة الصلاة كذا في شرح الطحاوى في باب سجود السهو * رجل صلى العشاء وسلم على رأس الركعتين على ظن انها أربعة أو سلم في الظاهر على رأس الركعتين على ظن انها جمعة أو المقيم سلم على رأس الركعتين على ظن انه مسافر فانه يستقبل الصلاة * ولو سلم على رأس الركعتين على ظن انها أربعة فانه يمضي على صلاته ويسجد بالسهم وكذا في فتاوى قاضيخان * والاضابط ان السهم وعن السلام ان وقع في أصل الصلاة يوجب فسادها وان وقع في وصف الصلاة لا يوجب الفساد هكذا في المحيط في الفصل السابع عشر في سجود السهو * ولو أراد أن يسلم على انسان ساهيا فلما قال السلام تذكر أنه لا ينبغي له أن يسلم وهو في الصلاة فسكت تفسد صلاته كذا في المحيط * ولو صافح بنية السلام نفسه سلام لانه كلام معني ولا يراد بالاشارة ولو أشار يريد رد السلام أو طلب من المصلي شيئا أشار بيده أو برأسه بنم أو بلا تفسد صلاته هكذا في التبيين * ويكره كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * رجل عطس فقال المصلي يرحمك الله تفسد صلاته كذا في المحيطين * ولو قال العاطس يرحمك الله وحاطب نفسه لا يضره كذا في الخلاصة * ولو عطس في الصلاة فقال آخر يرحمك الله فقال المصلي آمين تفسد كذا في منية المصلي * وهكذا في المحيط * ولو عطس فقال له المصلي الحمد لله لا تفسد لانه ليس بجواب وان أراد به جوابه أو استغفاه فالحجج انها تفسد هكذا في الترمثاني * ولو قال العاطس لا تفسد صلاته وينبغي أن يقول في نفسه والاحسن هو السكوت كذا في الخلاصة * فان لم يحمد فلهل يحمد اذا فرغ فالصحيح انه يحمد فان كان مقتديا لا يحمد سرا ولا علنا في قولهم كذا في الترمثاني * رجلان يصليان فعطس احدهما فقال رجل خارج الصلاة يرحمك الله فقالا لاجيء آمين تفسد صلاة العاطس ولا تفسد صلاة الآخر

الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام لم يقع معتبرا لما فعل ذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فتصير ركعة تامة وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة ينتقل الى الثانية فتصير ركعتين وينقل ما في الرابعة الى الثالثة فتصير ثلاث ركعات بقيت الرابعة بغير ركوع وسجود فيصلي ركعة بغير قراءة ويتم صلاته أما اذا ركع مع امام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين لانه لما ركع في الاولى مع الامام اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده فلما ركع في الثانية مع الامام وسجد قبله انتقلت السجدة من الثانية الى الاولى فصارت ركعة وبطلت الركعة الثانية لانها بقيت قياما وركوعا بلا سجود فلما ركع في الثالثة مع الامام وسجد قبله لم تعتبر هذه السجدة فاذا فعل في الرابعة كذلك انتقلت السجدة من الرابعة الى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فيصير في الحكم ركعتين فيجب عليه قضاء

ركعتين بغير قراءة ويتم صلاته وأما اذا ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة لان له السجود مع الامام لا يعتبر ان لم يتقدمه الركوع قبله من أربع ركعات وان أدركه الامام في الركوع والسجود اذ لم يجز لانه أتى بما هو الواجب ولكنه يكره وان ركع بعد الامام وسجد بعده جازت صلاته واذا صلى الامام أربع ركعات وقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا لا يتابعه المقتدى بل يكسب جالسا فان عاد الامام الى القعدة ولم يقعد الخامسة بالسجدة وسلم سلم معه المقتدى وان قيد

الخامسة بالسجدة يسلم المقتدى ولا ينظر الامام فان تكلم الامام بعد ما قعد الخامسة بالسجدة لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يقضى ركعتين * اذا زاد الامام في صلاته سجدة لا يتابعه المقتدى لانه خطأ اجماعا ولا متابعة في الخط بخلاف ما اذا ترك الامام القعدة الاولى في ذوات الاربع فان المقتدى يتابعه ولا يقعد وكذا زاد في تكبيرات العبد يتابعه المقتدى في ذلك الا اذا جاوز الامام قابيل الصحابة وسمع المقتدى التكبير من الامام فينقل لا يتابعه * لو كبر (٩٩) في صلاة الجنائز خمس اسماها لا يتابعه المقتدى ولو ان الامام لم

يقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا وتشهد المقتدى وسلم قبل أن يقعد الامام الخامسة بالسجدة ثم قعد بها بالسجدة فسدت صلاتهم جميعا * رجل انتهى الى الامام بعد ما ركع الامام ورفع رأسه من الركوع فكبر المقتدى للافتتاح وركع وسجد سجدتين مع الامام لم يكن المقتدى مدر كالثلاث الركعة لما عرف ولا تنفسد صلاته * وكذا لو أدركه في السجدة الاولى فكبر وركع وسجد سجدتين لم تنفسد صلاته بخلاف ما اذا أدرك الامام بعد ما ركع وسجد سجدة واحدة ورفع رأسه من السجدة فاقعدى به الرجل وركع وسجد سجدتين حيث تنفسد صلاته لان المقتدى اذا شرع في صلاة الامام بعد ما رفع الامام رأسه من الركوع قبل أن يسجد أو بعد ما سجد ولم يرفع رأسه من السجدة كان عليه متابعة الامام في السجدة وان لم تكن السجدة محسوبة من صلاته فلم يوجد منه الزيادة ركوع ولم تنفسد

لانه لم يدع له هكذا في الظاهرية وفتاوى قاضخان * في الفتاوى ولو قال له يرحمك الله وقال الآخر آمين لانفسد صلاة من قال له آمين لانه لم يدع له هكذا في السراج الوهاج * اذا قرأ القرآن أو ذكر الله تعالى يريد خطاب انسان أمره بشيء أو نهاه عن شيء تنفسد صلاته فان أراد تنبيهه من يشغله انه في الصلاة لا تنفسد كذا في التهذيب * ولو عرض للامام شيء فسمع المأموم لا بأس به لان قصد به اصلاح الصلاة ولا يسبح للامام اذا قام الى الآخرين لانه لا يجوز له الرجوع اذا كان الى القيام أقرب فلم يكن التسبيح مفيدا كذا في البحر الرائق ناقل عن البدائع ولو فتح على غير امامه نفسه لا اذا عني به التلاوة دون التعليم كذا في محيط السرخسي * وتنفسد صلاته بالفتح مرة ولا يشترط فيه التكرار وهو الاصح هكذا في فتاوى قاضخان * وان فتح غير المصلي على المصلي فأخذ بفتح نفسه كذا في منية المصلي * وان فتح على امامه لم تنفسد ثم قبل ينوي الفاتح بالفتح على امامه التلاوة والصحيح أن ينوي الفتح على امامه دون القراءة قالوا هذا اذا رجع عليه قبل أن يقرأ أو قدر ما تجوز به الصلاة أو بعد ما قرأ ولم يتحول الى آية اخرى وأما اذا قرأ وتحول ففتح عليه نفسه صلاة الفاتح والصحيح انه لا تنفسد صلاة الفاتح بكل حال ولا صلاة الامام لو أخذ منه على الصحيح هكذا في الكافي * ويكره للمقتدى أن يفتح على امامه من ساعته لجواز أن يذكر من ساعته فيصير فارقا خلف الامام من غير حاجة كذا في محيط السرخسي * ولا ينبغي للامام أن يلجئهم الى الفتح لانه يلجئهم الى الفتح رافعا خلفه وانه مكره بل يركع ان قرأ قدر ما تجوز به الصلاة ولا ينتقل الى آية اخرى كذا في الكافي * وتفسير الجلاء أن يردد الآية أو يقف ساكنا كذا في النهاية * ارجع على الامام ففتح عليه من ليس في صلاته وتذكر فان أخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تنفسد والافتح من تذكره مضاف الى الفتح وفتح المراهق كالبالغ ولو سمعه المؤتم من ليس في الصلاة ففتح عليه على امامه يجب أن تظل صلاة الكل لان التلقين من خارج كذا في البحر الرائق ناقل عن القنية * أخبر عيسى بن وهب قال: سألته عن رجل سجد لله تعالى وأراد به جوابه تنفسد صلاته وان لم يرد جوابه أو أراد به اعلامه أنه في الصلاة لم تنفسد بالاجماع كذا في محيط السرخسي * واذا أخبر بما يحبه فقال سبحان الله أو لا اله الا الله أو الله أكبر ان لم يرد به الجواب لا تنفسد صلاته عند الكل وان أراد به الجواب فسدت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * ولولا غم عقرب فقال بسم الله تنفسد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * وقيل لا تنفسد لانه ليس من كلام الناس وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق * ولو قال عند رؤية الهلال ربى وربك الله تنفسد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو عوذ نفسه بشيء من القرآن للحمى ونحوها تنفسد عندهم هكذا في الظهيرية * مريض صلى فقال عند قيامه أو عند انخراطه بسم الله الحقة من المشقة والوجه لا تنفسد صلاته وعليه الفتوى هكذا في المضمرات في الجوامع الصغير للصمد الشاهد وفي قوله ان الله وانا اليه راجعون اذا أراد الجواب تنفسد صلاته عند الكل * ولو قال اللهم صل على محمد أو قال الله أكبر لا تنفسد صلاته بالاجماع ان لم يرد به الجواب أما اذا أراد الجواب قال بعضهم تنفسد صلاته عند الكل وهو الظاهر ولو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة لم يكن جوابا لغيره لا تنفسد صلاته وان سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال جوابا له تنفسد صلاته ولو قرأ رجل ما كان محمد أباً - من رجالكم وصلى عليه رجل في الصلاة لا تنفسد صلاته وكذا لو قرأ ذكر الشيطان فقال وهو في الصلاة لعنه الله لا تنفسد صلاته

صلاته أما اذا شرع في صلاة الامام بعد ما رفع الامام رأسه من السجدة لم تكن عليه متابعة الامام في السجدة فكان آتيا بزيادة ركوع وسجود وزيادة ركعة تامة في الصلاة وجبة فسادا لصلاة رجل أدرك الامام في قيام الركعة الاولى وركع مع الامام ولم يقدر على أن يسجد مع الامام - حتى قام الامام الى الثانية وركع المقتدى معه ثانيا وسجد أربع سجديات للركعتين جميعا كانت السجدة ثانيا منها للركعة الاولى ويبعد الركعة الثانية كلها لانه لم يسجد للركعة الاولى - حتى ركع ثانيا فاذا سجد أربع سجديات فالسجدة ثانيا منها المحسوبة بأحد الركعتين

فارتفع الركوع الآخر فاذا سجدة وسجدة بدون الركوع لانه تبرك عليه فضاء الركعة الثانية * المقتدى اذا ركع مع الامام
فتذكر الامام انه ترك السورة فعاد الى القيام والمقتدى كان في آخر الصفوف فظن ان الامام انحط للسجود فسجد المقتدى وسجدتين والامام
في القيام بعد تجوز صلاته مع الامام ويكون مسبوقا بركعة لان الامام لمعاد الى القيام ارتفع الركوع الذي أتى به مع الامام وصار كأنه لم
يدرك مع الامام من الركعة الاولى (١٠٠) السجدة في مكان عليه قضاء ركعة ولو كان المقتدى في ركوعه حتى قرأ الامام السورة

ولو نادى رجل فقال اقرأ الفاتحة لاجل المهمات فقرأ المسبوق بنفسه صلاته وبه يبقى هكذا في الخلاصة * ولو
أشده شعرا وجد عينه في القرآن مثل قول الشاعر * رأيت الذي يكذب بالدين * فذلك الذي يدع اليتيم (٢)
وقوله * ويخزهم وينصركم عليهم * ويشف صدور قوم مؤمنين * وأراد به انشاد الشعر بنفسه هكذا في محيط
السرخسي * ولو أنشأ شعرا أو خطبة ولم يتكلم بلسانه لانه لا تسد وقد أساء كذا في منية المصلي * في الفتاوى
ولو تفكر في صلاته فتذكر حديثا أو شعرا أو خطبة أو مسئلة يكره ولا تفسد صلاته هكذا في السراج
الوهاج * ولو جرى على لسانه نعم فان كان يعتاد أن يجري في كلامه تفسد صلاته ولا افلا لانه يجعل ذلك من
القرآن كذا في محيط السرخسي * وان قال بالفارسية أرى فهو بمنزلة نعم ان كان ذلك عادة تفسد ولا افلا
كذا في فتاوى قاضيان * ان دعاء يستعمل سؤاله من العباد مثل العافية والغفرة * والرزق بان قال اللهم
ارزقني الحنك أو اغفر لي لا تفسد * ولو دعاء لا يستعمل سؤاله من العباد مثل قوله اللهم أطعمني أو اقض ديني
أو زوجني فانه يفسد * ولو قال اللهم ارزقني فلا تفسد لان هذا اللفظ ايضا مستعمل فيما
بين الناس * ولو قال اللهم اغفر لي ولو لا الذي لا تفسد لانه موجود في القرآن * ولو قال اللهم اغفر لآخر ذكر
الشيخ أبو الفضل البخاري انه يفسد * والصحيح انه لا يفسد لانه موجود في القرآن كذا في محيط السرخسي
* وان قال اغفر لامي أو لعمي أو لخالتي أو لزيد تفسد صلاته كذا في السراج الوهاج * ولو قرأ الامام
آية الترهيب فقال المقتدى صدق الله وبلغت ربه فقد أساء ولا تفسد صلاته كذا في فتاوى
قاضي خان * وهكذا في الظهيرية * المصلي كلما قرأ آية الذين آمنوا رفع رأسه وقال لبك سيدي
فلا حسن أن لا يفعل ولو فعل قبل لا تفسد صلاته كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح كذا في فتاوى
قاضيان في المسائل المتعلقة بقراءة القرآن * ولولي الحاج في صلاته تفسد كذا في الخلاصة * ولو قال في
أيام التذريق لله اكبر لا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيان * واذا أذن في الصلاة وأراد به الاذان
فسدت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * واذا سمع الاذان فقال مثل ما يقول المؤمن ان
أراد به جوابه تفسد والا فلا وان لم يكن له نية تفسد هكذا في محيط السرخسي * ولو وسوسه الشيطان
فقال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان كان ذلك في أمر الآخرة لا تفسد وان كان في أمر الدنيا تفسد
كذا في التمر تائي * اذ انني التمس في آخر الصلاة فلم ثم تذكر واشتغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض
سلم قبل ان تمام التشهد فندت صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان قعوده الاول ارتفع بالعود الى
قراءة التشهد فاذا سلم قبل ان تمام التشهد تفسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته لان قعوده
الاول لا يرتفع كله بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفع بقدر ما قرأ أو لم يرتفع أصل لان محل قراءة
التشهد القعدة ولا ضرورة الى رفضه وعليه الفتوى * وعن هذا اختلف المشايخ في مسئلة لا رواية لها
اذ انسى الفاتحة والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فاتصّب قائما للقراءة ثم ندم فسجد ولم يعد الركوع
قال بعضهم تفسد صلاته لانه لما اتصّب قائما للقراءة ارتفع ركوعه فاذا لم يعد الركوع تفسد صلاته
وقال بعضهم لا يرتفع كل الركوع أو لم يرتفع أصل لان الرقص كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأنه
لم يكن كذا في فتاوى قاضيان * ولو أن في صلاته أو تأوه أو بكى فارتفع بكاه فحصل له حروف فان كان من

وأدرك المقتدى في الركوع
جاء ولا يكون مسبوقا بركعة
لان الامام شاركه في الركوع
وان قل * المقتدى اذا رفع
رأسه من السجدة قبل الامام
وأطال الامام السجدة وظن
المقتدى ان الامام في السجدة
الثانية فسجد ثانية وكان
الامام في السجدة الاولى
قالوا ان نوى متابعة الامام
أو نوى السجدة التي كان فيها
الامام أو نوى السجدة الاولى
جاء وان نوى المقتدى
السجدة الثانية وكان الامام
في الاولى فرفع الامام رأسه
عن السجدة وانحط للسجدة
الثانية فقبل أن يضع الامام
جبهته على الارض للسجدة
الثانية رفع المقتدى رأسه
عن السجدة الثانية لا تجوز
سجدة المقتدى وعليه إعادة
تلك السجدة حتى لو لم يعد
فسدت صلاته * رجل أدرك
الامام في الركوع فانه ركع
ولا يأتي بالنشاء في الركوع
بل يأتي بالتسبيحات لان النشاء
سنة والتسبيح كذلك
والتسبيحات في محلها فيأتي
بالتسبيح * ولو أدرك الامام
في الركوع في صلاة العبد
فانه يأتي بتكبيرات العبد في
الركوع لان التكبير

قوله فذلك الذي فيه كسر لا يخفى اهـ

واجب والتسبيح سنة والاشتغال بالواجب أولى * الامام اذا فرغ من الصلاة يستحب له أن يقول الى عين القبلة
وكذا لو أراد أن يتطوع بعد المكتوبة لا يصلي في مكان المكتوبة كيلا يشبهه على القوم * يستحب له أن يقول الى عين القبلة ويصلي في عين
القبلة لان العين فضلا على اليسار ويمين القبلة ما يكون بجذاه يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بجذاه يمين المستقبل * (فصل في
المسبوق) * رجلان سبقا بعض الصلاة فقاما الى قضاء ما سبقا واقتدى أحدهما بالآخر فسدت صلاة المقتدى قرأ أو لم يقرأ * رجل اقتدى

بالامام في ذوات الاربع فأحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري ان الامام لم صلى ولم يبق عليه فان المقتدى يصلي أربع ركعات
و يقعد في كل ركعة احتياطاً * اذا ظن الامام ان عليه سهواً ففسد السجود وتابعه المسبوق في ذلك ثم علم ان الامام لم يكن عليه سهو وفيه رواية
واختلاف للشيخ لاختلاف الروايتين وأشهرهما ان صلاة المسبوق تفسد وقال الشيخ الامام أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى لا تفسد
وان لم يعلم انه لم يكن سهواً وعلى الامام لم تفسد صلاة المسبوق في قوله * الامام اذا سبقه (١٠١) الحدث في ذوات الاربع واستخفاف

مسبوقاً بركنين فان
المسبوق يصلي ركعتين ويقعد
حتى يتم صلاة الامام ثم
يقوم بقضاء ما سبق ولو أن
هذا المسبوق صلى ركعتين ولم
يقعد ففسدت صلاتهم كالمسبوق
اقتدى المقيم بالمسافر
فأحدث المسافر واستخفاف
المقيم فصلى المقيم ركعتين
ولم يقعد ففسدت صلاتهم
لان الخليفة قائم مقام الاول
ما لم يفرغ عن صلاة الاول
والاول لو ترك هذه الصلاة عدة
فسدت صلاته في كذا اذا
ترك الثاني * المسبوق بركعة
اذا سلم مع الامام ساهياً
لا يلزمه سجود السهو لانه
مقتد بعد وان سلم بعد
الامام كان عليه السهو ولانه
صار منفرداً * المسبوق اذا
شد في صلاته بعد ما قام الى
قضاء ما سبق انه سبق بركعة
أو ركعتين فكبر ينوي
الاستقبال يصير خارجاً عن
الصلاة وكذا المسبوق اذا
سلم مع الامام ناسياً فظن ان
ذلك ففسد فكبر ونوى به
الاستقبال يصير خارجاً عما
كان فيه بخلاف المنفرد
اذا شك فكبر ينوي
الاستقبال فانه لا يكون خارجاً
لان صلاة المسبوق تخالف

ذكر الجنة أو النار فسلاته تامة وان كان من وجع أو عصبية فسدت صلاته ولو تأوه لكثرة الذنوب لا يقطع
الصلاة ولو بقي في صلاته فان سال دمعاً من غير صوت لا تفسد صلاته وتفسيره ان يقول آه
وتفسيره التاوه ان يقول آه كذا في التارخانية * ولو قال آخ آخ تفسد بالاجماع وان لم يكن مسموعاً
لا تفسد ويكره لانه ليس بكلام كذا في محيط السرخسي * ولو نفع التراب من موضع سجوده ان كان غير
مسموع لا تفسد صلاته كالتنفس لكن ان تعمد بكره وان كان مسجوعاً بان يكون له حروف مهجاة فهو
ينزله الكلام ويقطع الصلاة هكذا في الخلاصة * اذا ساق الدابة بقوله أو ساق الكلب بقوله جري قطع
وان ساقها بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلاة وكذا اذا دعا الهرة بماله حروف مهجاة يقطع
الصلاة واذا دعاها بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلاة وكذا اذا نقرها بماله حروف مهجاة قطع هكذا في
الذخيرة * ويفسد الصلاة التخنيخ بالاعذار بان لم يكن مدفوعاً اليه وحصل منه حروف هكذا في التبيين
* ولو لم يظهر له حروف فانه لا يفسد اتفاقاً لكنه مكروه كذا في البحر الرائق * وان كان بعذر بان كان مدفوعاً
اليه لا تفسد لعدم امكان الا ترازعنه وكذا الانين والتاوه اذا كان بعذر بان كان مرصداً لا يفسد نفسه
فصار كالعطاس والبشاه ولو عطس أو تحشا فحصل منه كلام لا تفسد كذا في محيط السرخسي * ولو تخنيخ
لا صلاح صوته وتخشينه لا تفسد على الصحيح وكذا لو أخطأ الامام فتخنيخ المقتدى لم يفسد الامام لا تفسد
صلاته وذكر في النهاية أن التخنيخ لا علام أنه في الصلاة لا يفسد كذا في التبيين * ويفسد هاقراً من
المعصية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يفسد له أن جل المعصية وتقايب الاوراق والنظر فيه عمل
كثير وللصلاة عنه بدو على هذا لو كان موضوعاً بين يديه على رجل وهو لا يحمل ولا يقلب أو قرأ المكتوب في
الحرب لا تفسد ولان التلقين من المعصية تعلم ليس من اعمال الصلاة وهذا يوجب التسوية بين المحمول
وغيره ففسد بكل حال وهو الصحيح هكذا في الكافي * ولو كان يحفظ القرآن وقرأ من مكتوب من غير رجل
المعصية قالوا لا تفسد صلاته لعدم الامرين ولم يفصل في المختصر ولا في الجامع الصغيرين ما اذا قرأ قليلاً
أو كثيراً من المعصية * وقال به بعض المشايخ ان قرأ مقدار آية تفسد صلاته والافلا وقال بعضهم ان قرأ
مقدار الفاتحة تفسد والافلا كذا في التبيين * ولو نظر الى مكتوب هو قرآن وفهمه لا خلاف فيه لاحد أنه
يجوز كذا في النهاية * وفي الجامع الصغير الحسامي لو نظرت في كتاب من الفقه في صلاته وفهمه لا تفسد صلاته
بالاجماع كذا في التارخانية * اذا كان المكتوب على الحراب غير القرآن فنظر المصلي الى ذلك وتأمل وفهم
فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد به أخذ مشايخنا وعلى قياس قول محمد رحمه الله تعالى تفسد
كذا في الذخيرة * والصحيح انها لا تفسد صلاته بالاجماع كذا في الهداية * ولا فرق بين المستفهم وغيره على
الصحيح كذا في التبيين * ولو قرأ من الانجيل أو التوراة أو الزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسدت
صلاته (١) كذا في فتاوى قاضيخان * (النوع الثاني في الافعال المفسدة للصلاة) العمل الكثير بفسد
الصلاة والقليل لا كذا في محيط السرخسي * واختلفوا في الفاصل بينهما على ثلاثة أقوال * (الاول) أن

(١) قوله فسدت صلاته اعتمد في الدرر الباعية والبحر والنهر التفصيل وهو انه ان كان المقرؤه كرا أو تزجها
لا تفسد اذا لم يقتصر عليه بل قرأ من القرآن القدر القروض وان كان المقرؤه قصة تفسد بمجرد براءته اهمن
هامش الاصل

صلاة المنفرد لا ترى انه يصح الاقتداء بالمنفرد ولا يصح بالمسبوق * ومن كان في صلاة فكبر ينوي صلاة أخرى بأن كان في الفرض فكبر
ينوي النفل أو على العكس فانه يصير خارجاً عما كان فيه * امام صلى يقوم فسبقة الحدث واستخفاف رجلاً فتذكر الثاني انه لم يصل الفجر
فسدت صلاة الاول والثاني والقوم ولو ان الامام الذي سبقه الحدث وخرج من المسجد تذكر فائتة فسدت لانه خاصة لانه لما خرج من
المسجد صار كواحد من القوم وان تذكر الامام الاول فائتة قبل أن يخرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة الثاني وصلاة القوم لان

الامام الاول مادام في المسجد فكانه قائم في المحراب فاذا فسدت صلاته فسدت صلاتهم جميعا * اذا تذكروا الامام فانه بعد السلام وخافه مسبوق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا رواية لها في الكتب وعندى ان صلاة المسبوق لا تفسد كالأرواية الامام بعد السلام وخافه مسبوق * رجل صلى بقوم صلاة القبر فسلم واحد من القوم بعد الفراغ من التشهد وأطال الامام الدعاء وأخر السلام الى أن طلعت الشمس فسدت صلاة الامام (١٠٣) ولا تفسد صلاة من سبقه بالسلام وكذا لو تذكروا الامام سجدة تلاوة بعد سلام هذا

الرجل فسجد الامام للتلاوة بعد سلام هذا الرجل أو كانت الصلاة ظهرا أو أدرك الامام الجمعة لا تفسد صلاة من سلم اذا لم يدرك الجمعة * وكذا المسبوق بركعة اذا قام الى قضاء ركعة بعد سلام الامام ثم تذكروا الامام سجدة تلاوة وسجدوها لا تفسد صلاة المسبوق الا اذا تابعه في السجدة * اذا صلى الامام الظهر أربع ركعات وقعد على الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا خاشعا انسان واقفى به في صلاة الظهر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح اقتداء الرجل لان الامام ما لم يقيد الخامسة بالسجدة يكون في سجدة تلك الصلاة * اذا قام الامام الى الخامسة وتابعه المسبوق ان كان الامام قعد على الرابعة فسدت صلاة المسبوق وان لم يكن قعد لا تفسد صلاة المسبوق حتى يقيد الخامسة بالسجدة فاذا قعد بها بالسجدة فسدت صلاة الكل لان الامام اذا قعد على الرابعة تمت صلاته في حق المسبوق فلا يجوز للمسبوق متابعتها * وان لم يكن قعد على رأس الرابعة

ما يقام باليدين عادة كثير وان فعله يدا واحدة كالنعم وبس القميص وشدا السراويل والرمي عن القوس وما يقام يدا واحدة قائل وان فعله يدين كزعم النعم وبس وحل السراويل وبس القميص وتزعمها وزعم اللجام هكذا في التبيين * وكل ما يقام يدا واحدة فهو يسير ما لم يتكرر كذا في فتاوى قاضيخان * (والثاني) أن بفرض الى رأى المتبلى به وهو المصلى فان استكرهه كان كثيرا وان استكرهه كان قليلا * وهذا أقرب الأقوال الى رأى أبي حنيفة رحمه الله تعالى * (والثالث) انه لو نظر اليه ناظر من بعيد ان كان لا يشك انه في غير الصلاة فهو كثيره فسد وان شك فليس بفسد وهو ذاها والاصح هكذا في التبيين * وهو أحسن كذا في محيط السرخسي * وهو اختيار العامة كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة * ان تقلد شيئا أو نزع لا تفسد صلاته وكذا اذا تردى برداء أو حل شيئا فبقا يحمل يدا واحدة أو حل صيا (٢) أو نزع على عاتقه لم تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان * وان حل شيئا بحيث يتكافى بحمله وله مؤنة فسدت صلاته كذا في الظهيرية * وان أكل أو شرب عامدا أو ناسيا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان بين أسنانه شيء من الطعام فالتبعه ان كان قليلا دون الحصة لم تفسد صلاته الا انه يكره وان كان مقدارا الحصة فسدت كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى * وهكذا في التبيين والبدائع ونشرح الطحاوي * ذكر البقال وهو الاصح هكذا في البرجندى * ولو ابتلع دما بين أسنانه لم تفسد اذا كانت الغلبة للربق كذا في السراج الوهاج * في النصاب رجل أكل أو شرب قبل الشروع في الصلاة ثم شرع في الصلاة وبقي في فضل طعام أو شراب فأكل أو شرب ما بقي فيه لا تفسد صلاته وعليه الفتوى وكذا لو كان بين أسنانه شيء وهو في الصلاة فابتلعه لم تفسد صلاته وان كان مقدارا الحصة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المضمرات * ولو ابتلع دما خرج من أسنانه لم تفسد صلاته اذا لم يكن ملء الفم كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة والمحيط * ولو أخذ سمسمه من خارج وابتلعه افسدت وهو الاصح ولو أكل شيئا من الحلوة وابتلع عينها فدخل في الصلاة فوجد حلاوتها في فيه فابتلعه افسدت صلاته ولو أدخل الفانيذ والسكر في فيه ولم يعضه لكن صلى والحلوة تصل الى جوفه تفسد صلاته كذا في الخلاصة * وهو المختار كذا في الظهيرية * ولو وضع العلك كثيرا فسدت كذا في محيط السرخسي * اذا لال الفوفلة فلم ينفصل منها شيء ان كثرت ذلك فسدت من اجل انه عمل كثير وان انفصل عنها شيء ودخل حلقه فسد ولو نزل وأما اذا لم يلكها ودخل ريقه لم تفسد ولو وقع في فيه برودة أو قطرة أو ثلج فابتلعه فسدت كذا في السراج الوهاج * ولو رفع المصلى القبلة في المسجحة لا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وضع القبلة في السراج وهو صلى لا تفسد صلاته لانه قليل كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى * اذا قام ملء الفم ثنته مضطرا لم يضره ولا تفسد صلاته وان قاء أقل من ملء الفم لا تفسد صلاته وان قاء ملء الفم وابتلعه وهو يقدر على أن يعبه تفسد صلاته وان لم يكن ملء الفم لا تفسد صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتفسد في قول محمد رحمه الله تعالى والاحوط قوله كذا في فتاوى قاضيخان * وان تقيأ فان كان أقل من ملء الفم لم تفسد صلاته وان كان ملء الفم تفسد صلاته كذا في المحيط * المني في الصلاة اذا كان مستقبلا القبلة لا يفسد اذا لم يكن متلاحقا ولم يخرج من المسجد وفي القضاء ما لم يخرج من الصفوف كذا في التنية * واذا (٢) قوله أو حل صيا الخ محله ان لم يكن عليه نجاسة مانعة وكان لا يستمسك بنفسه كما صرح حوايه اه

يكون في حكم الصلاة الاولى ولهذا قالوا ان الامام اذا لم يقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة لا يسلم المقتدى مالم يستدبر يقيد الامام الخامسة بالسجدة بخلاف ما اذا قعد الامام على رأس الرابعة * الامام اذا لم يقعد في المغرب على رأس الثالثة وقام الى الرابعة فقتشه المقتدى وسلم قبل أن يقيد الامام الرابعة بالسجدة فسدت صلاته لما قلنا * رجلان صليا في العصر أو أتمأدهما بالآخر وكأم على عيين الامام بخاء ثالث وجذب المؤتم الى نفسه قبل أن يكبر لا افتتاح حكى عن الشيخ الامام أبي بكر بن الطرخان رحمه الله تعالى انه لا تفسد

صلاتا المؤتم التي جذبته الثالث الى نفسه قبل التكبير أو بعده لان الثالث لما توجه للصلاة وقام مقام الصلاة صار ذلك الموضع مسجد اللهم ويكون الثالث كالداخل في صلاتهما وقال غيره من المشايخ اذا جاء الثالث لا يجذب المؤتم الى نفسه لكن يتقدم الامام ويقوم في موضع سجوده فيصير الثالث مع من كان على عين الامام خلف الامام لان الامام ما لم يجاوز موضع سجوده لا تفسد صلاته * اذا اقتدى المتنفذ بالمفترض فأحدث المفترض وخرج من المسجد فسدت صلاة الامام ولا تفسد صلاة المتنفذ (١٠٣) * رجل صلى المغرب في منزله فذهب

واقتمدى رجل يصلي المغرب تطوعا فقام الامام الى الرابعة ناسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدى قالوا فسدت صلاة الامام والمقتدى ولا يقال صلاة الامام انقلبت نفلا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فينبغي أن لا تفسد صلاة المقتدى والجواب عنه ان صلاة الامام وان صارت نفلا الا أنها كانت فرضا فصارت في الحكم متفلا من تحريمه الفرض الى تحريمه النفل ويصير كأنه صلى صلاتين بتصريحتين فيصير المقتدى مصليا لصلاة واحدة بامامين من تنبئ عذر الحدث فلا يجوز وكذا لو قعد الامام على الثالثة حتى تمت المغرب للامام لان تحريمه الامام في الرابعة كتحريمه على سجدة فاذا سلم يصير مصليا ركعة واحدة * المسبوق اذا سلم مع الامام على ظن ان عليه أن يسلم مع الامام فهو سلام عدا يمنع البناء * مسافر صلى ركعة في مسافر واقتمدى به فأحدث الامام واستخلف المسبوق وذهب الامام للوضوء فتوى الاقامة والامام الثاني نوى الاقامة

استدبر القبلة فسدت كذا في الظهيرية * ولو مشى في صلاته مقدرا وصف واحدا لم تفسد صلاته ولو كان مقدرا وصفين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلاته وان مشى الى صف ووقف ثم الى صف لا تفسد كذا في فتاوى قاضيان * رفع اليدين لا يفسد الصلاة أما سوق الجمار بتدريج يفسد ورجل واحدة لا كذا في الخلاصة * وان حرك رجلا واحدة لا على الدوام لا تفسد صلاته وان حرك رجليه تفسد واعتبر هذا القائل العمل بالرجلين بالعمل باليدين والعمل برجل واحدة بالعمل بيد واحدة وقال بعضهم ان حرك رجليه قليلا لا تفسد صلاته كذا في المحيط * وهو الاوجه هكذا في البحر الرائق * ولو حوّل القادر صدره عن القبلة فسدت صلاته ولو حوّل وجهه دون صدره لا تفسد هكذا في الزايد * هذا اذا استقبل من ساعته كذا في النخبة * ولو ركب الدابة فسدت صلاته لانه لا يتم الا يدين وان نزل عن الدابة لم تفسد كذا في فتاوى قاضيان * رجل رفع المصلي من مكانه ثم وضعه من غير أن يحوّل عن القبلة لا تفسد صلاته وان وضعه على الدابة تفسد كذا في السراج الوهاج * ولو تقدم على الامام من غير عذر فسدت صلاته كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى الفضلي في العمراء رجل يصلي فتأخر عن موضع قيامه مقدار سجوده لا تفسد صلاته ويعتبر مقدار سجوده من خلفه وعن يمينه وعن يساره ويعطى هذا القدر حكم المسجد كما في وجه القبلة فالتأخر عن هذا الموضع لم يتأخر عن المسجد ولا يعتبر الخط في هذا الباب حتى لو خط حوله خطأ ولم يخرج عن الخط ولكن تأخر عما ذكرناه من المواضع فسدت صلاته كذا في المحيط في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع * ولو كان في الصف فرجة فدخل رجل في تلك الفرجة فتم المصلي حتى وسع عليه المكان فسدت صلاته كذا في خزنة الفتاوى وهكذا في القضية * رجل صلى المغرب في منزله فجاء رجل واقتمدى به يصلي المغرب تطوعا فقام الامام الى الرابعة ناسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدى قالوا فسدت صلاة الامام والمقتدى كذا في فتاوى قاضيان في فصل في من يصح الاقتداء به * قل ان القرب والحمة في الصلاة لا يفسد الصلاة سواء حصل بضربة أو بضربات وهو الاظهر وفي مجموع النوازل فان وقع هذا المقتدى فأخذ النعل بيده ومشى اليه لا تفسد وان صارت ادم الامام كذا في الخلاصة ويستوى فيه جميع أنواع الحيات هو الصحيح كذا في الهداية * وانما يحاح قتل الحية أو العقرب في الصلاة اذا مر بين يديه وخاف أن يؤذيه فأما اذا كان لا يخاف الاذى فيكره كذا في المحيط * ولورى ثلاثة أحجار على الولاء أو قتل القملات على الولاء أو تفت ثلاث شعرات على الولاء أو اكتمل تفسد صلاته كذا في الظهيرية * وفي الحجة قال بعض المشايخ اذا رمى حجرا وبسط ذراعه ودها بطاقة ورمى نحو الهواء فسدت صلاة من يجبر واحد كذا في التتارخانية * وعن الحسن رحمه الله تعالى في المصلي على الدابة اذا ضربها لاستخراج السير فسدت صلاته وبعضهم قالوا ان ضربها مرة أو مرتين لا تفسد صلاته وان ضربها ثلاثا في ركعة واحدة تفسد صلاته يريد اذا ضربها على الولاء كذا في المحيط * ولو ضرب انسانا بواحدة أو بسوط تفسد كذا في منية المصلي * ولورى طائرا بجبر لم تفسد لكنه يكره كذا في الخلاصة * ولو خلع الخف وهو واسع لا تفسد كذا في محيط السير خشي * ولو لبس الخف فسدت صلاته * ولو ألجم دابته أو أسر جهأ أو نزع السرج فسدت صلاته كذا في فتاوى قاضيان * ولو كتب قدر ثلاث كلمات في صلاته تفسد صلاته وان كان أقل لا وفي الفتاوى تقدير ثلاث كلمات في مجموع النوازل كذا في الخلاصة * وان كتب على الهواء أو على بدنه شيئا لا يستبين لا تفسد وان كتب كذا في السراج

أيضا ثم جاء الامام الاول كيف يفعل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا حضر الامام الاول بقتمدى بالثاني فاذا صلى الامام الثاني الى ركعة الثانية يقعد قدر التشهد ويستخلف رجلا من افرام القوم أدرك أول الصلاة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصل ثلاث ركعات والامام الاول يصلي ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم بنية الثاني * المسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاتة قالوا يكره ذلك لانه خالف السنة ولا تفسد صلاته * المسبوق اذا قعد مع الامام كيف يفعل اختفوا فيه والصحيح انه يترسل في التشهد

حتى يفرغ من التشهد عند سلام الامام واذ اخاف انه لو انتظر سلام الامام يمر الناس بين يديه كان له ان يقوم بقضاء ما سبق ولا ينتظر سلام الامام
 * المنفرد الذي عليه سهو والامام لا ياتي بالدعاء في التشهد الذي يكون قبل سجود السهو * المسبوق اذا أدرك الامام في القراءة التي يجهر فيها
 لا ياتي بالنشاء فاذا قام الى قضاء ما سبق ياتي بالنشاء ويتعوذ بقراءة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتعوذ عند الدخول في الصلاة وعند
 القراءة أيضا * المسبوق ركعتين اذا ترك (١٠٤) القراءة في أحد مما فسدت صلاته * رجلان اقتديا بالامام بعد ما أدى الامام بعض

الصلاة ثم قاما بقضائ
 نفسي أحدهما انه بكم سبق
 قنظر الى صاحبه وقضى
 مقدما رما قضى صاحبه ولم
 يقتضيه بجوز صلاته * مسافر
 اقتدى بالمقيم بعد ما صلى
 الامام ثلاث ركعات وعليه
 سهو فسجد للسهو وتابعه
 المقتدى ثم قام وقضى
 ما سبق به تجوز صلاته

* (فصل في مسائل الشك
 والاختلاف بين الامام
 والقوم) *

مصلى المغرب اذا شك انه في
 الركعة الاولى أم الثانية
 وهو قائم فانه يتم تلك الركعة
 ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة
 ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة
 ويقعد * ولو شك بعد السلام
 انه صلى ثلاثا أم اربعاً يحكم
 بالجواز بناء على الظاهر * ولو
 شك بعد ما فرغ من التشهد
 روى عن محمد رحمه الله تعالى
 انه يتم صلاته أيضا ولا شيء
 عليه * رجل صلى وحده أو
 امام صلى يقوم فلم يسمع أخيره
 رجل عدل تلك صليت
 الظاهر ثلاث ركعات قالوا ان
 كان عند المصلى انه صلى
 أربع ركعات لا يلتفت الى
 قول المخبر * ولو شك المصلى

الوهاج * ولو أغلق الباب لا تفسد صلاته وان فتح الباب المغلق تفسد كذا في فتاوى قاضيان * صبي
 مص ندى امرأة صلى ان خرج اللبن فسدت والا فلا لانه متى خرج اللبن يكون ارضا عابده لا كذا في محيط
 السرخسي * وان مص ثلاث مصات تفسد صلاته وان لم ينزل اللبن كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة * ولو
 كانت المرأة في الصلاة فقامعها زوجها بين الفخذين فسدت صلاتها وان لم ينزل منها بلة وكذا لو قبلها بشهوة
 أو بغير شهوة ومسها بشهوة أو ما لو قبلت المرأة المصلي ولم يشتمها لم تفسد صلاته ولو نظر الى فرج المطلقة
 طلاقا رجعا عن شهوة يصير مراحها ولا تفسد صلاته في رواية هو المختار كذا في الخلاصة * ولو ادهن رأسه
 أو لحية أو جعل ماء الورد على رأسه فسدت صلاته قبل هذا اذا تناول القارورة فصب الدهن على رأسه
 ولو كان في يده فسخ برأسه أو بلحيتة لم تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيان * ولو سرح لحية تفسد صلاته
 كذا في محيط السرخسي * اذا حلك ثلاثي ركن واحد تفسد صلاته * هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم
 يرفع في كل مرة فلا تفسد ولو كان الحك مرة واحدة يكره كذا في الخلاصة * ولو مر مرتا في موضع سجوده
 لا تفسد وان أتم وتكلم في الموضع الذي يكره المرور فيه والاصح انه موضع صلاته من قدمه الى موضع
 سجوده كذا في التبيين * قال مشايخنا اذا صلى راما بصرة الى موضع سجوده فلم يقع بصره عليه لم يكره وهو
 الصحيح كذا في الخلاصة * وهو الاصح كذا في البدائع * وهو الاشبه الى الصواب كذا في النهاية * هذا حكم
 الصحراء فان كان في المسجد كان بينهما حائل كائنات أو سطوة لا يكره وان لم يكن بينهما حائل والمسجد
 صغير كره في أي مكان كان والمسجد الكبير كالصحراء كذا في الكافي * ولو كان يصلي في الدكان فان كانت
 اعضاء المارتحاض اعضاء المصلى يكره والا فلا كذا في محيط السرخسي * ولو مر رجلان متحاذيان فالكره
 نلحق الذي يلي المصلى كذا في السراج الوهاج * قالوا حلة الراكب اذا أراد ان يمران يصير وراء الدابة ويمر
 فتصير الدابة سترة ولا يأتى كذا في النهاية * ولو مر ثلثان يقوم أحدهما امامهم ويمر الآخر ويفصل الآخر هكذا
 ويمر ثلثان كذا في القنية * وينبغي لمن يصلي في الصحراء ان يتخذ امامه سترة طوله اذراع وغلظه اغلظ الاصبع
 ويقرب من السترة ويجعلها على حاجبه الايمن أو الايسر والا يمين أفضل هكذا في التبيين * وان تعذر غرز
 العود لا يلقى كذا في الكافي * وصححه جماعة منهم قاضيان في شرح الجامع الصغير كذا في البحر الرائق * وفي
 الخلاصة هو الاصح * وفي القنية هو المختار كذا في شرح أبي المسكار * فان وضعها وضعها طولا لا عرضا كذا
 في التبيين * واذا لم يكن معه خشبة أو شيء يغرز أو يوضع بين يديه هل يخط خطا عامة المشايخ على انه لا يخط
 وهو رواية عن محمد وقال بعض مشايخنا يخط وهو رواية عن محمد أيضا والذين قالوا بالخط اختلفو في كيفية
 الخط قال بعضهم يخط طولا وقال بعضهم يخط كالهراب كذا في الخط * ولا بأس بتلك السترة اذا أمن المرور
 ولم يواجه الطريق هكذا في التبيين * وسترة الامام سترة للقوم * ويدن المار اذا لم يكن بين يديه سترة أو مريمه
 وبين السترة بالاشارة أو بالتسبيح كذا في الهداية * قالوا هذا في حق الرجال اما النساء فانهن به فقر وكيفية
 أن يضرب بظهروا الاصابع اليمنى على صفحة الكف من اليسرى كذا في البحر الرائق ناقلين عن غاية البيان
 * والجمع بين الاشارة والتسبيح يكره والاشارة بالرأس والعين أو غيرها كذا في الكافي * اذا زاد في صلاته
 ركوعا أو سجودا ذكر في ظاهر الرواية انه لا تفسد وكذلك اذا زاد سجدة أو أكثر لا تفسد صلاته
 وكذلك الركوعان وما زاد على ذلك ولو زاد في ركعة تامة قبل اتمام صلاته فسدت صلاته لو ركع الامام

في قول المخبر انه صادق أو كاذب روى عن محمد رحمه الله تعالى انه بعد صلاته احتياطا وان شك في قول رجلين عدلين ويصعد
 بعد صلاته وان لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله * ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت اربع
 فان كان الامام على يقين لا يعيد الصلاة بقولهم وان لم يكن على يقين أخذ بقولهم فان اختلف القوم فقال بعضهم صلى ثلاثا وقال بعضهم
 صلى اربعاً والامام مع أحد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد لكان الامام فان أعاد الامام الصلاة أعاد القوم معه مقتدين

به صرح اقتداؤهم لان الامام ان كان هو الصادق كان هذا اقتداء المستفل بالتفعل وان لم يكن صادقا كان هذا اقتداء المفترض بالمفترض *
ولو استيقن واحد من القوم انه صلى ثلاثا واستيقن واحد انه صلى اربعا والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم شيء لان قول المستيقن
بالنقصان عارضة قول المستيقن بالتمام والظاهر بعد الفراغ هو العلم فلا يعادى على المستيقن بالنقصان الاعادة لان يقينه لا يبطل بيقين
غيره ولو كان الامام استيقن انه صلى ثلاثا كان عليه ان يعيد بالقوم لانه يتيقن بالنقصان (١٠٥) ولا اعادة على الذي يتيقن بالتمام

لما قلنا * ولو استيقن واحد
من القوم بالنقصان وشك
الامام والقوم فان كان ذلك
في الوقت اعادوها احتياطاً
وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم
الا اذا استيقن عدلان
بالنقصان واخبروا بذلك *
رجل صلى صلاة يوم وليلة
ثم تذكر انه ترك القراءة في
ركعة واحدة ولا يدري من
آية صلاة تركها قالوا يعيد
صلاة الفجر والوتر لانهم
يفسدان بترك القراءة في
ركعة واحدة ولو تذكر انه
ترك القراءة في الركعتين
يعيد صلاة الفجر والمغرب
والوتر ولو تذكر انه ترك
القراءة في الاربع يعيد
صلاة الظهر والعصر
والعشاء ولا يعيد الفجر
والوتر والمغرب * ولو اجتمع
اهل قرية على ترك الوتر
ادبهم الامام وحسبهم فان لم
يتمعنوا قائلهم وان امتنعوا
عن اداء السنن قال معاذ
بخاربا قائلهم كما يقتلهم
على ترك الفرائض وعن
عبد الله بن المبارك رحمه
الله تعالى انه قال لو تذكر
اهل بلدة السواك قائلهم
كما يقتل المرتدين * امام
صلى المغرب فقال بعض

وسجد سجدة ورفع رأسه عنها فاجار رجل ودخل معه وركع وسجد سجدة فقامت انفسه صلواته لانه ادخل
زيادة ركعة وهو الركون والسجود وانما انفسه الصلاة هكذا في المحيط * اذا كان يصلي الظهر مثلاً فافتتح
العصر أو التطوع بتكبيرة جديدة فان صلواته تفسد لانه صح شرعاً في غير ما هو فيه وهو التطوع فيما
اذنوا أو نوى العصر وكان صاحب ترتيب أو لم يكن بان سقط الترتيب بكثرة القوائت أو بضيق الوقت
فخرج عما هو فيه ضرورة * وكذا لو كان يصلي التطوع فافتتح الفرض أو كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر
أو بالعكس يخرج عما هو فيه لما ذكرنا كذا في التبيين * ولو صلى ركعة من الظهر فكبر بنوى الاستئناف
للظهر بعينه فلا يفسد ما اذا فيه سب بثلث الركعة حتى لو لم يقعد فيما بقي القعدة الاخيرة باعتبارها فسدت
الصلاة كذا في البحر الرائق * هذا اذا نوى بقلبه حتى لو قال نويت ان أصلي الظهر بطل الظهر ولا يحسب
بثلث الركعة هكذا في الكافي * ولو افتتح منفرداً ثم اقتد به رجل فافتتح ثانياً لاجله فهو على الافتتاح الاول
الآن يكون الداخل امرأه كذا في النهاية * ولو افتتح الظهر ثم كبر بنوى الاقتداء بالامام فيه بطل الاول
ولو صلى الظهر في بيته ثم صلاها بجماعة لم يبطل المؤدى كذا في الكافي * اذا صلى الظهر اربعا لم يترك
انه ترك سجدة منها ساجداً ثم قام واستقبل الصلاة وصلى اربعا وسلم ففسدت ظهره لانه نية دخوله في الظهر ثانياً
وقع لغواً فاذا صلى ركعة واحدة فقد خلت المكتوبة بالنافلة قبل الفراغ من المكتوبة كذا في البحر الرائق
وهكذا في الخلاصة * ومن صلى من المغرب ركعتين وقعد قدر التشهد وزعم انه أتته افسه لم يتم فقام فكبر
ولوى الدخول في سنة المغرب وقد سجد لسنة أو لاف صلاة المغرب فاسدة لانه صار منته قدام الفرض الى
النفل قبل فراغها * أما اذا سلم وتذكر انه لم يتم فحسب ان صلاتها فسدت فقام وكبر للمغرب ثانياً وصلى
ثلاثاً ان صلى ركعة وقعد قدر التشهد اجزأه المغرب والا فلا * ولو افتتح المغرب وصلى ركعة فظن انه لم يكبر
لا افتتاح فافتتحها وصلى ثلاث ركعات جازت صلاته * ولو صلى ركعتين فظن انه لم يفتتح فافتتحها وصلى
ثلاث ركعات لا تجوز صلاته * وفي كتاب رزين هذا اذا لم يقعد بعد ركعة بعد الافتتاح لانه ترك القعدة الاخيرة
وانتقل الى النفل قبل تمام الفرض كذا في الخلاصة

(الفصل الثاني فيما يكبره في الصلاة وما لا يكبره) يكبر للصلى أن يعجب بشوبه أو لحينه أو بوجهه وان يكف
فيه بان يرفع يديه من بين يديه أو من خلفه اذا اراد السجود كذا في معراج الدراية * ولا بأس بأن يفيض ثوبه
كيلا يلف بوجهه في الركوع * ولا بأس بأن يمسح بوجهه من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلاة
وقبله اذا كان يضرم ذلك ويشغله عن الصلاة * واذا كان لا يضرم ذلك يكبر في وسط الصلاة ولا يكبر قبل
التشهد والسلام كذا في فتاوى قاضيان * والتترك افضل كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بأن يمسح
العرق عن جبهته في الصلاة كذا في فتاوى قاضيان * كل عمل هو مفيد لا بأس به للصلى وقد صرح عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه سلت العرق عن جبهته وكان اذا قام من سجدة يفيض ثوبه بيمينه أو بيسره * وما ليس
بمفيد يكبره كذا في الخلاصة * وهكذا في النهاية * ظهر من انفسه ذين (١) في الصلاة فسحة أولى من أن
يقطع منه على الارض كذا في القنية * ويكبره عند الآي والتسبيح باليد وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى لا بأس بذلك * ثم قيل الخلاف في الفرائض ويجوز في النوافل بالاجماع وقيل الخلاف في النوافل

(١) قوله ذين كما مبرر في حق الخطأ أو مسائل من الانف رقيقاً كما في القاموس ٥١

١٤ الفتاوى اول) القوم صليت ثلاثاً وقال بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين عنده ثقة يؤخذ بقول الفريق الذي كان
الامام بهم فان أعاد امرأه أخرى مع الامام قالوا صلاة من يقول صلى الامام ركعتين فاسدة لا حتم ان الامام كان متفلاً في الثانية
وصلاة الفريق الآخر والامام جائز ولو كان خلفه مسبقاً فاقتدى به في الثانية لا تجوز صلاته * رجل صلى الوتر فشك وهو قائم انه صلى فانه
ياخذ بالاقل احتياطاً ان لم يقع تحريمه على شيء وفيه عذري كل ركعة احتياطاً يقرأ في كل ركعة أما القنوت قال أئمة بلح بقت في الركعة

الاولى لاغير وعن الشيخ الامام أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى انه بقى في الركعة الثانية أيضا به أخذ القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن المسبوق بركعتين اذ قنت مع الامام في الركعة الثالثة لا يقنت مرة أخرى وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يقنت مرة أخرى في مسئلة الشك وفرق القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى بين الشك والمسبوق لان قنوت المسبوق مع الامام (١٠٦) وقع في موضعه لانه كان مأمورا به فلا يقنت مرة أخرى لان تكرار القنوت ليس

بشروع * أمافي مسئلة الشك لا يتيقن بوقوع الاول في موضعه فبقنت مرة أخرى * ولو أوتر فقرأ في الثالثة القنوت ولم يقرأ القرآن أو قرأ الفاتحة دون السورة فتذكر في الركوع فانه يعود الى القيام ويقرأ ويقنت وبركع لانه لما عاد الى القيام كما هو في حكم القرينة فارتفع ركوعه ولو نسي القنوت فتذكر في الركوع فيه روايتان والصحيح انه لا يقنت في الركوع ولا يعود الى القيام فان عاد الى القيام وقت ولم يعد الركوع لم يفسد صلاته لان ركوعه قائم لم يرتفع * ومن يقضى الصلاة يقضى الإوتر بقنوتها لان قضاء الوتر واجب ولا يتردون القنوت ومن لا يجلس القنوت يقول ربنا آتافي الدنيا حسنة الخ قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقول اللهم اغفر لي ويكرر ثلاثا واختلفوا انه هل يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام في القنوت قال بعضهم لا يصلي واختلفوا انه هل يجهر بالقنوت أم يحذف ويحمله

ولا يجوز في الفرائض والاجماع والاطهر أن الخلاف في الكل كذا في التبيين * قاله مشايخنا وان احتاج المرء الى القعدة إشارة لانصاها بعمل المضطر بقولهما كذا في النهاية * قالوا نغز برؤس الاصابع لا يكره كذا في فتاوى فاضلخان * واختلفوا في عدا التسييح خارج الصلاة قال في المستصفي لا يكره خارج الصلاة في الصحيح هكذا في التبيين * ويكره عدا السور لان ذلك ليس من اعمال الصلاة كذا في الهداية * وكره تقليب الحصى الان لا يمكنه من السجود فيسويه مرة أو مرتين وفي ظاهر الرواية يسويه مرة كذا في المنية * وتركه أحب الى كذا في الخلاصة * ويكره أن يسبك أصابعه وأن يفرقع كذا في فتاوى فاضلخان * والفرقة أن يفرها أو يتها حتى تصوت كذا في النهاية * والفرقة خارج الصلاة كرها كثيرا كذا في الزاهدي * ويكره عقص شعره وهو جمع الشعر على الرأس وشده بشئ حتى لا يتخلل كذا في التبيين * واختلف الفقهاء فيه على أقوال فقيل أن يجمعه وسط رأسه ثم يشده وقيل أن يلف ذوائبه حول رأسه كما يفعله النساء وقيل أن يجمعه من قبل الفقاو ويمسكه بخيط أو خرقه وكل ذلك مكروه كذا في البحر الرائق نافلا عن غاية البيان * ويكره أن يضع يده على خاصرته كذا في فتاوى فاضلخان * ويكره التخصر أيضا خارج الصلاة كذا في الزاهدي * ويكره أن يلفق يمينه أو يسره بأن يحول بعض وجهه عن القبلة فأما أن ينظر عروق عينه ولا يحول وجهه فلا بأس به كذا في فتاوى فاضلخان * ويكره أن يرفع بصره الى السماء كذا في التبيين * ويكره أن يبقى في التشهد أو بين السجدين كذا في فتاوى فاضلخان * والاقعاء أن يضع أليته على الأرض وينصب ركبتيه نصباً باهوا الصحيح كذا في الهداية * وهو الأصح هكذا في الكافي والنهاية نافلا عن المبسوط * والاقعاء أن يقعد على عقبيه وقيل على أطراف أصابعه وقيل أن يجمع ركبتيه الى صدره وقيل هذا ويحتمل يديه على الأرض وهو الأشبه باقعاء الكلب وكل ذلك مكروه كذا في الزاهدي * ويكره رد السلام يده والتربع بلا عذر كذا في التبيين * ويكره أن يفتش ذراعيه وأن يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وان يسدل ثوبه كذا في المنية * وهو أن يجعل ثوبه على رأسه أو كتفيه فيرسل جوانبه * ومن السدل أن يجعل القباء على كتفيه ولم يدخل يديه كذا في التبيين * سواء كان تحتة قيص أو لا كذا في النهاية * في الخلاصة والنصاب المصلي اذا كان لابس شقة أو فرجى ولم يدخل يديه في الكمين اختلف المتأخرون والمختار انه لا يكره كذا في المضمرات * قالوا ومن صلى في قباء ينبغي أن يدخل يديه في كفيه ويشده بالمنطقة مخافة السدل كذا في فتاوى فاضلخان * واختلف المشايخ في كراهة السدل خارج الصلاة كافي الدراية * وصح في القنية في باب الكراهة انه لا يكره كذا في البحر الرائق * وتركه الصلاة حاسرا رأسه اذا كان يجعد العمامة وقد فعل ذلك تكسلا أو تمها ونا بالاصلة ولا بأس به اذا فعله تذللا وخشوعا بل هو حسن كذا في الذخيرة * ولو صلى مع السراويل والقميص عنده يكره كذا في الخلاصة * وفي الفتاوى العتابة وتركه الصلاة مع البرنس ولا يكره لبسه في الحرب كذا في التتارخانية * ولو صلى رافعا كفيه الى المرفقين كره كذا في فتاوى فاضلخان * وتركه الصماء وهو أن يشتمل بثوبه فيجلب به جسده كله من رأسه الى قدمه ولا يرفع جانباً يخرج يده منه كذا في التبيين * وتركه لبسة الصماء وهو أن يجعل الثوب تحت الابطالين ويطرح جانباً على عاتقه الايسر كذا في فتاوى فاضلخان * ويكره الاعتجار وهو أن يكون عمامته وبتك وسط رأسه كشوقا كذا في التبيين * قال الامام الزواجلي وهو يكره خارج الصلاة أيضا كذا في البحر

الامام عن المتقدمين ولا يتحمل لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الامام يجهر بالقنوت الزاقي ويختبر المؤمن شامراً أو شامراً أو آمن واذا قرأ شامراً أو شامراً خافت وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن يخفي الامام وكذا المتقدمين لانه ذكر كسائر الاذكار وشاء الافتتاح وتكبيرات الركوع والسجود * بعضهم جعل القنوت بمنزلة القراءة يتحمله الامام عن المتقدمين ويحجبه * مصلي الظهر اذا صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في التطوع ثم شك في

الرابعة انه في الظهر قالوا انه يكون في الظهر والشك ليس بشئ * وجعل صلى ركعتين ثم ذلك انه مقيم أو مسافر مسلم في حالة الشك ثم علم انه مقيم فانه بعد صلاة القميين لان هذا شاك عدا * صلى العصر اذا ذكر انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انه تركها من صلاة الظهر أو من صلاة العصر الذي هو فيه افاته يتحري فان لم يقع تحريه على شئ يتم العصر وسجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر ثم بعد الظهر احتياطا ثم بعد العصر وان لم يعد فلا شئ عليه * ولو توهم انه لم يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يتيقن انه (١٠٧) كبر جازله المضى وان أتى ركعا * صلى

الفجر اذا شك في السجود انه صلى ركعتين أم ثلاثا قالوا ان كان في السجدة الاولى يمكنه اصلاح الصلاة لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة لانها ثانية في سجود ولو كانت ثالثة من وجه لا تقصد صلاته عند محمد رحمه الله تعالى لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة أصلا وصارت كأنها لم تكن كالسجدة الحادثة في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مثله * وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته لاحتمال انه قيد الثالثة بالسجدة الثانية وخطأ المكتوبة بالثالثة قبل اكمال المكتوبة ففسد المكتوبة * ولو شك في صلاة الفجر في قيامه انها الاولى من صلاته أم ثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يمكنه اصلاح صلاته بأن يرفض ما هو من قيامه ويعود الى القعدة * فان كانت هذمار ركعة ثالثة فقد رفضها بالعود الى القعدة وقت صلاته ثم يقوم ويصلي

الرائق * وتكرما الصلاة في ثياب البذلة كذا في معراج الدراية * ويكرما التلم وهو تغطية الانف والقدم في الصلاة والتشاؤب فان غلبه فليكنظم ما استطاع فان غلبه وضع يده أو كفه على فيه كذا في التبيين * ويكرما ترك تغطية القدم عند التشاؤب هكذا في خزنة الفقه * ثم اذا وضع يده يضع ظهر يده كذا في البحر الرائق ناظرا عن مختارات النوازل * ويغطي فاه بيمنه في القيام وفي غيره باليسار كذا في الراعي * ويكرما التلم وتغمض عينيه وان يدخل في الصلاة وهو يذفع الاخشين وان شغلته قطعها وكذا الرمح وان مضى عليها أجزأه وقد أساء * ولو ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء بقوته يصلي لان الادامع الكراهة أولى من القضاء * ويكرما ان يروح على نفسه بمروحة أو بكفه ولا تقصده الصلاة ما لم يكن كذا في التبيين * ويكرما السعال والتخخ قصدا وان كان مدفوعا اليه لا يكره كذا في الراعي * ويكرما ان يبرق في الصلاة * وكذا ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وهو ان لا يقيم عليه كذا في المحيط * وكذا في القومة التي ينهوا في الجلسة التي بين السجدين كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * ويكرما للنفرد أن يقوم في خلال صفوف الجماعة فيخالفهم في القيام والقعود وكذا للمقتدى أن يقوم خلف الصفوف وحده اذا وجد فرجة في الصفوف وان لم يجد فرجة في الصفوف روى محمد بن شعاع وحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يكره فان جازأ أحدا من الصف الى نفسه وقام معه فذلك أولى كذا في المحيط * وفيه غي أن يكون عالما حتى لا تقصد الصلاة على نفسه كذا في خزنة الفتاوى وفي الحاوى وان كانت التسيروا والمراملي لا يكره فانه ان كان بينه وبين القبر مقدار ما لو كان في الصلاة ويمر انسان لا يكره فهنا أيضا لا يكره كذا في التتارخانية * ويكرما أن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه أو على عينه أو على يساره أو في ثوبه تصاوير وفي البساط روايتان والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على التصاوير وهذا اذا كانت الصورة كبيرة تبدل ولا من غير تكلف كذا في فتاوى قاضخان * ولو كانت صغيرة بحيث لا تبدل ولا من غير تكلف لا يكره وان قطع الرأس فلا بأس به وقطع الرأس أن يعمى رأسها بحيث يحاط عليها حتى لم يبق للرأس أثر أصلا ولو خيط بين الرأس والجسد لا يعتبر لان من الطيور ما هو مطوق وأشدّها كراهة أن تكون أمام المصلي ثم فوق رأسه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه هكذا في الكافي وفي التهذيب ولو كانت على وسادة منصوبة بين يديه يكره ولو كانت ملقاة على الارض لا يكره كذا في التتارخانية ولا يكره متثال غير ذي الروح كذا في النهاية * ويكرما تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع كذا في فتاوى قاضخان * واذا كرر آية واحدة مرارا فان كان في التطوع الذي يصلي وحده فذلك غير مكروه وان كان في الصلاة المفروضة فهو مكروه في حالة الاحتياط أو ما في حالة العذر والنسيان فلا بأس هكذا في المحيط * ويكرما أن يقرأ سورة فيها سجدة في صلاة الجمعة وكذا في كل صلاة يخاف فيها بالقراءة كذا في الخلاصة في الفصل السادس عشر في السهو * ويكرما وضع اليد قبل الركبتين اذا سجد ورؤعهما قبلهما اذا قام الامن عذر كذا في المنية * ويكرما للمؤمن ان يسبق الامم بالركوع والسجود وأن يرفع رأسه فيمقابل الامام كذا في محيط السرخسي * ويكرما الجهر بالتسمية والتأمين وتمام القراءة في الركوع والاذكار بعد دعاء الانتقال والاتكاع على العصا من غير عذر في الفرائض دون التطوع على الاصح كذا في الراعي * صلى وهو حامل صبيًا جازت صلاته ويكره ولو لم يكن هنالك من يحفظه ويتعهده وهو يكي فلا يكره هكذا في محيط

ركعتين يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة ثم ينهد ويسجد سجدتين للسم ولان تلك الركعة ان كانت هي الاولى فلم يأت بشئ من صلاته سوى التكبير فيأتي بجمع أو ركعتين ولا يقعد بينهما الا في حال يلزمه الركعتان وفي حال لا يلزمه شئ فلا يقعد فاذا شك ولم يدرك صلى ركعتين أم واحدة فان شك في حالة القيام أمكنه اصلاح الصلاة بان يتم هذه الركعة بقعدة قدر التمهيد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ويسجد للسم وفي آخره بخلاف ما اذا شك انها ثالثة أم الاولى فهناك لا يتم ركعة بل يعود ويقعد قدر التمهيد لان ثمة يحتمل انها ثالثة فالأمر بالمضي

فيها تفسد صلاته فذلك أمر بالعود إلى القعدة أما في الفصل الثاني شك أنه أدى الركعة الثانية أو لم يؤد فاما أن تكون هذه الركعة الركعة الأولى أم الركعة الثانية فكيدهما كان لا تفسد صلاته باتمام هذه الركعة فإذا أتتها بقدر التشهد لا احتمال أنها ثانية ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى وإن شك وهو ساجد أن شك أنها الركعة الأولى أم الثانية يعضي فيها سواء شك في السجدة الأولى أم في السجدة الثانية لأنها إن كانت الأولى لزمه المضى فيها وإن كانت (١٠٨) ثانية يلزمه تكميلها وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية بقدر التشهد ثم

يقوم ويصلي بركعة * ولو غلب على ظنه في الصلاة أنه أحدث أو لم يمسح يتيقن بذلك لا شك له نفسه ثم يتيقن أنه لم يحدث أو يتيقن أنه قد مسح قال الشيخ الإمام محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى ينظر إن كان أدى ركعاً حال ما كان متيقناً بالحديث وبعدم المسح فإنه يستقبل الصلاة وإن لم يؤد ركعاً يعضي في صلاته ولو شك في صلاته أنه هل كبر لا فتتاح أم لا وهل أحدث أم لا وهل أصابت النجاسة ثوبه أم لا وهل مسح رأسه أم لا إن كان ذلك أول مرة يستقبل الصلاة * وإن كان يقع له مثل ذلك كثيراً جازله المضى ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب * الإمام إذا قام إلى الخامسة ما يقبل أن يعقد على رأس الرابعة في ذوات الأربع ثم عاد الإمام إلى القعدة لم يعد مقتدى وقيد الخامسة بالسجدة جازت صلاة الإمام واختصوا في صلاة المقتدى والاعادة أحوط مسائل الرياء * الإمام إذا علم بمجيء شخص إلى الصلاة فإن كان لا يعرفه فطول الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة

السرخسي * ويكره نزاع التقيص والقلنسوة وإسهما وخلع الخنف في الصلاة بعمل يسير كذا في المحيط * وإن رفع العمامة من رأسه ووضعها على الأرض أو رفعها من الأرض ووضعها على رأسه لا يفسد * ولكنه يكره كذا في السراج الوهاج * ويكره أن يسجد على كور عمامته كذا في الذخيرة * وأنما يكره إذا لم يمنع وجدان حجم الأرض فإنه لو منع ذلك لم يجز أصلاً كذا في البرجندی * إذا بسط كفه وسجد عليه أن بسط ليقب التراب عن وجهه كره وإن بسط ليقب التراب عن عمامته وثمابه لا يكره كذا في البحر الرائق * رجل يصلي على الأرض ويسجد على خرقة وضعوها بين يديه ليقب بها الحر لا بأس به كذا في الظهيرية * ولو ستر قدميه في السجدة يكره كذا في الخلاصة * ولا بأس للطوع المفرد أن يتعوذ من النار ويسأل الرحمة عند آية الرحمة أو يستغفر وإن كان في الفرض يكره رأياً الإمام المقتدى فلا يفعل ذلك في الفرض ولا في النفل كذا في المنية * ويكره التمايل على عناء مرة وعلى يسراه أخرى كذا في الذخيرة * ويكره التراوح بين القدمين في الصلاة إلا بعدد وكذا القيام بأحدى القدمين كذا في الظهيرية * ويكره تقديم إحدى الرجلين عند النهوض ويستحب الهبوط باليمين والنهوض بالشمال كذا في التبيين * ويكره أن يشم طيباً أو ريحاً كذا في الذخيرة * ويكره أن يحرف أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود وغيره كذا في فتاوى قاضيان * ويكره قيام الإمام وحده في الطاق وهو المحراب ولا يكره سجوده فيه إذا كان قائماً خارج المحراب هكذا في التبيين * وإذا ضاق المسجد بن خلف الإمام فلا بأس بأن يقوم في الطاق كذا في الفتاوى البرهانية * ويكره أن يكون الإمام وحده على الدكان وكذا القلب في ظاهر الرواية كذا في الهداية * وإن كان بعض القوم معه فلا يصح أنه لا يكره كذا في محيط السرخسي * ثم قدر الارتفاع فامة ولا بأس بعماد ونهاذ كره الطحاوي * وقيل أنه مقدّر بما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع اعتباراً بالسيرة وعليه الاعتماد كذا في التبيين * وفي غاية البيان هو الصحيح كذا في البحر الرائق * وتكره الصلاة على سطح الكعبة لما فيه من ترك التعظيم ويكره للإنسان أن يخص لنفسه مكاناً في المسجد يصلي فيه كذا في التتارخانية * ولو صلى إلى وجهه إنسان يكره كذا في المعدن ولو صلى إلى وجهه إنسان وبينهما ثالث ظهره إلى وجهه المصلي لم يكره كذا في القرائني * الاستقبال إلى المصلي مكروه سواء كان المصلي في الصف الأول أو في الصف الأخير كذا في المنية * ولو صلى إلى ظهره رجل يتحدث لا يكره وإن كان بالقرب منه إلا إذا رفعوا أصواتهم بحيث يخاف المصلي أن يزل في القراءة فينثني يكره هكذا في الخلاصة * ويكره أن يصلي وبين يديه نيام كذا في فتاوى قاضي خان * ومن توجه في صلاته إلى التورفيه نار تموقد أو كانوا فيه نار يكره ولو توجه إلى قنديل أو إلى سراج لم يكره كذا في محيط السرخسي * وهو الأصح كذا في خزائن الفتاوى * ولا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه مصحف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاضيان * إذا سمع الإمام حرس جاء وهو في الركوع فطول ليدرك الجسائي فإن عرف الذي يجي يكره وإن كان لا يعرفه لا بأس بذلك مقدار تسبيحة أو تسبيحتين كذا في مختار الفتاوى * وقيام الإمام في غير محاذة الصف مكروه هكذا في البحر الرائق * ويكره أن يصلي وفيه دراهم أو دنانير وإن كان لا يتعمه عن القراءة ويكره لو صلى وفي يده مال يسكه كذا في فتاوى قاضيان * ويكره أن يصلي وقدامه عذرة هكذا في محيط السرخسي * ويكره أن يخطو خطوات من غير عذر ووقف بعد كل خطوة وإن كان بعدد لا يكره كذا في المحيط * ويكره أن يكبر خلف الصف ثم يلحق به كذا في محيط

لا بأس به لأنه اعانة على الطاعة لكن يطول قدر ما لا ينقل على القوم بأن يزيد تسبيحة أو تسبيحتين على المعتاد لأن السرخسي الزيادة على ذلك يصير سبباً لتفريق الجماعة * وكذا لو طول القراءة في الركعة الأولى ليدرك القوم تلك الركعة لا بأس بأن يطول بمقدار ما لا يكون سبباً لتفريق الجماعة * وكذا لا بأس للؤن أن يؤخر الإقامة لادرالك القوم مع الاحتراز عن الرياء هذا إذا كان الإمام لا يعرف الشخص الذي يجي إلى الصلاة * فإن كان يعرفه لا يطول الركوع كيلا يشبه المذبل والاشراك لغير الله تعالى في الصلاة وبعض مسائل الرياء

بأنى في فصل القراءة ان شاء الله تعالى * رجل دخل في صلاة الظهر ثم شك انه هل صلى الفجر أم لا فلما فرغ من الصلاة يتقن انه لم يصل الفجر فانه يصلي الفجر ثم يعيد الظهر لانه لما استيقن بعد الفراغ من الصلاة انه لم يصل الفجر صار كأنه كان مستيقنا في ذلك الوقت كصلي بالتجم اذا رأى شيئاً فظن انه سرب فلما فرغ من الصلاة ظهر انه كان ما فانه يتوضأ ويعيد وكذا لو تذكر يوم الجمعة وقت الخطبة انه لم يصل الفجر فانه يقوم ويصلي الفجر ولا يسمع الخطبة لانه لو لم يصل الفجر حتى يشرع الامام من الخطبة (١٠٩) لا يمكنه قضاء الفجر مع الجمعة اذا شك في صلاة انه هل أداها أم لا فان

كان في الوقت كان عليه أن يعيد وبعد خروج الوقت لا شيء عليه * ولو شك في ركعة بعد الفراغ من الصلاة لا شيء عليه وفي الصلاة يلزمه أداؤها * المسبوق اذا فقد مع الامام قدر التشهد وخاف انه لو انتظر سلام الامام عثر الناس بين يديه كان له أن يقوم لقضاء ما سبق ولا ينتظر سلام الامام وقد دار الموضع الذي يكره المرور في المسجد من قبل هذا وفي الصحراء اذا لم يكن له سترة لا يكره المرور وراء موضع السجدة * ولو كان بين يديه سترة يكره المرور بينه وبين الستة * رجل صلى الظهر ثم تذكر انه ترك من صلاته فرضاً واحداً قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة واحدة ثم يقعد ثم يسجد سجدة * السهو اذا علم انه ترك فعلاً من أفعال الصلاة فان ترك قراءة تفسد صلاته لاجتماع انه صلى ركعة بقراءة وثلاث ركعات بغير قراءة * رجل صلى الوتر ركعتين ثم ظن انه في السنة فسلم على رأس الركعتين

السرخسي * ويكره أن يضع يديه على الركبتين في الركوع أو على الأرض في السجود من غير عذر كذا في فتاوى قاضيان * وتكره القراءة خلف الامام عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الهداية * ويكره تنكيس الرأس ورفع وجهه ومجاورة اليدين عن الأذنين ورفع اليدين تحت المنكبين والصاق البطن بالفخذين وقيام القوم الى الصف عند الإقامة والامام غائب هكذا في خزائن الفقه * ويكره أن يجهلهم عن اكمال السنة كذا في المنية * في الحجّة ويكره أن يذب بيده الذباب والبعوض الاعتدال الحاجة بعمل قليل كذا في التتارخانية * وكل عمل قليل بغير عذر فهو مكروه كذا في البحر الرائق * ولا بأس ان يصلي متقدماً للقوس والجمعة الا أن يتحرر كاعليه حكة تشغله حينئذ مكروه ويجزيه كذا في السراج الوهاج * الصلاة في أرض مغصوبة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فما كان منه وبين الله تعالى بناب وما كان بينه وبين العباد يعاقب كذا في مختار الفتاوى * الصلاة جائزة في جميع ذلك لاستجماع شرائطها وأركانها وافتقارها على وجه غير مكروه وهو المحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة كذا في الهداية * فان كانت تلك الكراهة كراهة تحرّم تجب الاعادة وتزبه تستحب فان الكراهة التحريمية في رتبة الواجب كذا في فتح القدير * (وما يصل بذلك مسائل) * المصلّي اذا دعاه أحد أو به لا يجيب ما لم يفرغ من صلاته الا أن يستغيب به شيء لان قطع الصلاة لا يجوز الا للضرورة وكذا الاجنبى اذا خاف أن يسقط من سطح أو تحرقه النار أو يغرق في الماء واستغاث بالمصلي وجب عليه قطع الصلاة رجل قام الى الصلاة فسرقت منه شيء قيمته درهم له أن يقطع الصلاة ويطلب السارق سواء كانت فريضة أو تطوعاً والدرهم مال امرأة تصلي ففارق قدرها جاز لها قطع الصلاة لاصلاحها وكذا المسافر اذا نذرت بآية أو خاف الرامي على غنمه الذئب ولورأى أعمى عند البئر خاف عليه أن يقع فيها قطع الصلاة لاجله كذا في السراج الوهاج * ولو جاء ذمي فقال للمصلي اعرض على الاسلام يقطع وان كان في القريضة كذا في الخلاصة * ويكره الكلام بعد انشقاق الفجر الا بد كر الخبر كذا في محيط السرخسي * الصلاة بنية الخسومة لا تفعل كذا في الخلاصة * (فصل) * كره غلق باب المسجد وقيل لا بأس بغلاق المسجد في غير أو ان الصلاة صيانة لما في المسجد وهذا هو الصحيح وكرد الوطء فوق المسجد والبول والتخلى لا فوق بيت فيه مسجد واختلفوا في مصلي العيد والحنارة الاصح أنه لا يأخذ حكم المسجد وان كان في حق جواز الاقتداء كالمسجد لكونه مكاناً واحداً كذا في التبيين * وفناء المسجد حكم المسجد حتى لو قام في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتدائه وان لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد ملائح اليه اشار محمد رحمه الله تعالى في باب الجمعة وقال يصح الاقتداء في الطاقات والسدد وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصياغة الا اذا كانت الصفوف متصلة وعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لان من فناء المسجد متصلة بالمسجد كذا في فتاوى قاضى خان * ولا يكره نقش المسجد بالحصى وما الذهب كذا في التبيين * وهذا اذا فعل من مال نفسه أما المتولى يفعل من مال الوقف ما يرجع الى أحكام البنائين ما يرجع الى النقش حتى لو فعل ضمن كذا في الهداية * وان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع بطمع الظلمة لا بأس به حينئذ كذا في الكافي * وليس يستحسن كتابة القرآن على الحارث والمجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وان نوطاً وفي جمع النسبي مصلى أو بساط فيه أسماء الله تعالى يكره بسطه واستعماله في شيء وكذا يكره اخراجه

فسدت صلاته وكذا الوسلم في الظهر على رأس الركعتين على ظن انه في الفجر * (فصل في الترتيب وقضاء المتركات) * الاصل في اداء الوقتية مع تذكر الفاتحة أن ينظر الى القوائت ان كانت ستاً فاقومها تجوز السابعة الوقتية وفي رواية ابن سماعة رحمه الله تعالى ان كانت القوائت خمساً تجوز السادسة مع تذكر القوائت وان كثرت القوائت وسقط الترتيب ثم قضى بعض القوائت وبقي خمس لا تجوز السادسة الوقتية فان بقيت القوائت ستاً جازت السابعة الوقتية ولو تذكر صلاة قد نسيتها بعدما أدى وقتها جازت الوقتية ولا يظهر الترتيب عند

التسيمان واذا نذر كبر يظهر الترتيب وان نذر كبر بعدهم ولا تجوز الوتية مع نذر كبر الفاتنة الا اذا كانت الفوائت ستاً أو أكثر وكذا لو نذر كبر في الصلاة فسدت صلاته وكذا لا يظهر الترتيب مع التسيمان لا يظهر عند ضيق الوقت وتفسير الضيق أن يكون الباقي من الوقت مقداره ما لا يسع فيه الوتية والمتركة جميعاً فان كان يسع فيه المتركة والوتية جميعاً يكون واسعاً وان كانت المتركة أكثر من واحدة والوقت لا يسع جميع المتركات مع (١١٠) الوتية لم يكن يسع بعضهم مع الوتية لا تجوز له الوتية ما لم يقض ذلك البعض الذي يسعه الوقت

وتفسيره رجل لم يصل العشاء والوتر فتذكر في وقت الفجر وبقى من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الا خمس ركعات على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى الوتر ثم يصلي الفجر لان عنده الوتر فرض فيمنع جواز الوتية ثم يقضى العشاء بعد طلوع الشمس وكذا لو نذر كبر الوتر في صلاة الفجر فسدت فجزه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا اذا كان في الوقت ضيق بان لم يبق من الوقت مقدار ما يسع فيه خمس ركعات قبل طلوع الشمس وكذا لو نذر كبر في وقت العصر انه لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت الا ما يسع فيه ثمان ركعات فانه يقضى الظهر ثم يصلي العصر وان كان لا يسع فيما لا ست ركعات فانه يصلي الفجر ثم يصلي العصر * واذا قضى الفاتنة ان قضاهما جميعاً فان كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة يجهر فيها الامام بالقراءة وان قضاهما وحده يتخير بين الجهر والخافتة والجهر أفضل كما

عن مالك اذا لم يأمن من استعمال الغير فالواجب أن يوضع في أعلى موضع لا يوضع فوقه شيء وكذا يكره كتابة الرقاع والصاقها بالابواب لمخافة من الاهانة كذا في الكفاية * وتكره المضمة والوضوء في المسجد الا ان يكون ثمة موضع أعيد لذلك ولا يصلي فيه وله أن يتوضأ في ناء كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يترك على حيطان المسجد ولا بين يديه على الحصى ولا فوق البواري ولا تحتها وكذا الخياط ولكن يأخذ بشويه وان كان فعل فعليه أن يرفعه كذا في محيط السرخسي * فان اضطر الى ذلك كان الالتقاء فوق الحصر أو هون من الالتقاء تحته لان البواري ليست بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة وان لم يكن فيه البواري يدفنه في التراب ولا يتركه على وجه الارض كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مشى في الطين كره أن يمسكه بمخاط المسجد أو باسطواته وان مسح بحصير المسجد لا بأس به والاولى له أن لا يفعل وان مسح بتراب في المسجد فان كان التراب مجموعاً لا بأس به وان كان منبسطاً يكره وهو المختار وان مسح بخشبة موضوعة في المسجد لا بأس به كذا في محيط السرخسي * ولا يحفر في المسجد بئر ماء ولو كانت البئر قديمة تركه كبر خرزم * ويكره غرس الشجر في المسجد لانه تشبه بالبيعة ويشغل مكان الصلاة الا ان يكون فيه منفعة للمسجد بان كانت الارض ترة لا تستقر اساطيرها فغرس فيه الشجر ليقول التز كذا في فتاوى قاضي خان * ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيتاً يوضع فيه البواري كذا في الخلاصة * مسجد بني علي سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان السور حق العامة وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت البلدة فتحت عنوة وبني مسجدان لان الامام جازت الصلاة فيه لان الامام ان يجعل الطريق مسجداً فهو ذا أولى رجل يمر في المسجد ويتخذ طريقاً كان بغيره عذر لا يجوز وبغيره عذر يجوز ثم اذا جاز يصلي في كل يوم مرة لا في كل مرة الخياط اذا كان يحيط في المسجد بكره الا اذا جلس لدفع الصبيان وصيانة المسجد فحينئذ لا بأس به وكذا الكاتب اذا كان يكتب باجر يكره وبغيره أجراً وأما المعلم الذي يعلم الصبيان باجر اذا جلس في المسجد يعلم الصبيان ضرورة الحز أو غيره لا يكره وفي نسخة القاضي الامام وفي اقرار العلون جعل مسئلة المعلم كسئلة الكاتب والخياط كذا في الخلاصة * دار فيها مسجدان كانت الدار اذا أغلقت كان للمسجد جماعة ممن كان في الدار فهو مسجد جماعة تثبت فيها أحكام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمنعون الناس من الصلاة فيه وان كانت الدار اذا أغلقت لم يكن فيها جماعة وانما فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجداً وان كانوا لا يمنعون الناس من الصلاة فيه كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يحمل الرجل سراج المسجد الى ثلث الليل ولا يترك أكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك أو كان ذلك معتاداً في ذلك الموضع كذا في فتاوى قاضي خان * اذا تعلق بثيابه بعض ما يليق في المسجد من البواري فاخرجه ليس عليه الرد اذا لم يتمد كذا في الخلاصة * رجل بنى مسجداً وجعله لله تعالى فهو حق الناس بعمرة وعمارته وبسط البواري والحصر والقناديل والاذان والاقامة والامامة ان كان أهلاً لذلك فان لم يكن فالرأي في ذلك اليه كذا في فتاوى قاضي خان * ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلاة لكن لو تلف به شيء يضمن كذا في الخلاصة

(الباب الثامن في صلاة الوتر) *

عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في الوتر ثلاث روايات في رواية قريبة وفي رواية سنة مؤكدة وفي

في الوقت ويحافظ فيما يحافظ فيها حتماً وكذا الامام * ولو كثرت الفوائت وأراد أن يقضيها راعى الترتيب في القضاء رواية وتفسير ذلك انه اذا قضى فاتنة ثم فاتنة فان كان بين الاولى والثانية فوائت ست يجوز له قضاء الثانية وان كان أقل من ست لا يجوز قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها بيان هذا الاصل رجل ترك الصلاة شهراً ثم أراد أن يقضى المتركة فقفى ثلاثين فجر ادفعه واحدة ثم ثلاثين فله ان يجمعها كذا فعل في جميع الصلاة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الفجر الاولى جائزة لانه ليس قبلها

في الوقت ويحافظ فيما يحافظ فيها حتماً وكذا الامام * ولو كثرت الفوائت وأراد أن يقضيها راعى الترتيب في القضاء رواية وتفسير ذلك انه اذا قضى فاتنة ثم فاتنة فان كان بين الاولى والثانية فوائت ست يجوز له قضاء الثانية وان كان أقل من ست لا يجوز قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها بيان هذا الاصل رجل ترك الصلاة شهراً ثم أراد أن يقضى المتركة فقفى ثلاثين فجر ادفعه واحدة ثم ثلاثين فله ان يجمعها كذا فعل في جميع الصلاة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الفجر الاولى جائزة لانه ليس قبلها

متروكة بقين والفجر من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها أربع ستروكات ظهر اليوم الاول وعصره ومغربيه وعشاءه والفجر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ثمان صلوات أربع من اليوم الاول وأربع من اليوم الثاني ثم بعدهما من صلاة الفجر إلى آخر الشهر جائزة * وأما صلاة الظهر فان الظهر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وظهر اليوم الثاني فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات من اليوم الاول * وصلاة الظهر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ست صلوات متروكة ثلاثة من اليوم الاول وثلاثة من اليوم الثاني (١١١) الثاني وما بعدهما من صلاة الظهر إلى آخر الشهر جائزة * وأما

صلاة العصر فالعصر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبل العصر متروكة من ذلك اليوم وصلاة العصر من اليوم الثاني فاسدة لان عليه المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلاة العصر من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها المغرب والعشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني وصلاة العصر من اليوم الرابع جائزة لان عليه قبلها ست صلوات من ثلاثة أيام وكذلك كل عصر إلى آخر الشهر جائزة * وأما صلاة المغرب فالعصر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وصلاة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها صلاة متروكة وهي العشاء من اليوم الاول وصلاة المغرب من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها صلاتان العشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني وصلاة المغرب من اليوم الرابع فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء اليوم الثالث ومن اليوم الخامس كذلك

رواية واجب وهي آخر أقواله وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ولو كان سنة تبعاً للعشاء لمكره تأخيرها إلى آخر الليل كما يكره تأخير سنتها تبعاً لها كذا في التبيين * ولا يجوز أن يوتر قاعداً مع القدرة على القيام وعلى راحته من غير عذر هكذا في محيط السرخسي * ويجب القضاء بترك ناسياً أو عامداً وان طال المدة ولا يجوز بدون نية الوتر كذا في الكفاية * ومتى قضى الوتر قضى بالقنوت كذا في المحيط ويستحب تأخيرها إلى آخر الليل ولا يكره كما يكره تأخير سنة العشاء تبعاً لها كذا في التبيين * والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام كذا في الهداية * والقنوت واجب على الصحيح كذا في الجوهر النيرة * إذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة كبر ورفع يديه هذا اذ نيه ويقت قبل الركوع في جميع السنة ومقدار القيام في القنوت قدر اذ السجدة انشقت هكذا في المحيط * واختله وأنه يرسل يديه في القنوت ام يعتمد والمختار انه يعتمد هكذا في فتاوى قاضي خان * والمختار في القنوت الاخفاء في حق الامام والقوم هكذا في النهاية * ويحافته المفرد وهو المختار كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * وليس في القنوت دعاء مؤقت كذا في التبيين * والاولى أن يقرأ اللهم اننا نستعينك ويقرأ بعده اللهم اهدنا في هديت ومن لم يحسن القنوت يقول ربنا آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار كذا في المحيط * أو يقول اللهم اغفر لنا ويكر ذلك ثلاثاً وهو اختيار أبي الليث كذا في السراجية * ولو نسي القنوت فتد كرفي الركوع فالصحيح انه لا يفتن في الركوع ولا يعود إلى القيام هكذا في التارخانية * فان عاد إلى القيام وقت لم يعدد الركوع لم تنفس صلواته كذا في الجراراني * أما ان ارفع رأسه من الركوع ثم تد كرفانه لا يعود إلى قراءة مانسئ بالاتفاق كذا في المضمرات * وان قرأ الفاتحة وترك السورة فانه يرفع رأسه ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع ويسجد للسهو وكذا اذا قرأ السورة وترك الفاتحة فانه يقرأ الفاتحة ويعيد السورة والقنوت ويعيد الركوع ولو أنه لم يعدد الركوع أجزاء كذا في السراج الوهاج * الامام اذا تد كرفي الركوع في الوترانه لم يفتن لا ينبغي أن يعود إلى القيام ومع هذا ان عاد وقت لا ينبغي أن يعيد الركوع ومع هذا ان عاد الركوع والقوم ما تابعوه في الركوع الاول وانما تابعوه في الركوع الثاني أو على القلب لا تنفس صلواتهم كذا في الخلاصة * ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت وهو اختيار مشايخنا كذا في الظهيرية * المقتدى يتابع الامام في القنوت في الوتر فلور كع الامام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع الامام * ولور كع الامام ولم يقرأ القنوت ولم يقرأ المقتدى من القنوت شيئاً خاف فوت الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يفتن ثم يركع كذا في الخلاصة * ذكر الناطقي في أجناسه لو شك أنه في الاولى أو الثانية أو الثالثة فانه يفتن في الركعة التي هو فيها ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعتين يقعدتین ويقتن فيهما احتياطاً وفي قول آخر لا يفتن في الكل أصلاً ولا في أحدهما لأن القنوت واجب وما ترديد بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً كذا في محيط السرخسي * المسبوق يفتن مع الامام ولا يفتن بعده كذا في المنية * فاذا فتنت مع الامام لا يفتن ثانياً فيما يقضي كذا في محيط السرخسي * في قولهم جميعاً كذا في المضمرات * واذا أدركه في الركعة الثالثة في الركوع ولم يفتن معه لم يفتن فيما يقضي كذا في المحيط * ولا يفتن في غير الوتر كذا في المتن * ولو صلى الوتر يفتن في الوتر بعد الركوع في القومة والمقتدى لا يرى ذلك تابعه فيه هكذا في فتاوى قاضي خان * ان فتنت الامام في صلاة الفجر بسكت من خلفه كذا في الهداية

لان قبلها أربع صلوات ومن اليوم السادس كذلك لان قبلها خمس صلوات وصلاة المغرب من اليوم السابع جائزة ثم ما بعدهما من صلاة المغرب إلى آخر الشهر جائزة * وأما صلاة العشاء كلها جائزة لانه ليس قبلها صلاة متروكة وعن محمد رحمه الله إلى الترتيب اذا سقط بكثره الفوائت هل يعود فيما بقي عليه من الفوائت فيه روايتان كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يختار رواية العود واختار من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى رواية عدم العود بحل ترك صلاة ثم صلى بعدها خمس صلوات وهذا كركلة تركه قال الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقضى المتروكة ويعيد الخمس فان لم يقض المتروكة حتى صلى السادسة جازت السادسة في قولهم
ويقضى المتروكة واختلفوا في الخمس التي بعدها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعيد الخمس وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
يعيد وكذلك لو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها صلاة وهوذا كراهه لم يصل الخمس فانه يصلي الخمس ويعيد السادسة في قولهم فان لم يقض
المتروكات ولم يعيد السادسة حتى صلى (١١٣) السابعة وهوذا كررنا فعل جازت السابعة في قولهم وعليه قضاء الخمس المتروكة *

* وبقي فاعلموا وهو الصحيح كذا في النهاية

(الباب التاسع في النوافل)

من قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها أربع كذا في المتن
والاربعة بتسليمية واحدة منذ ناحي لوصولها بتسليمين لا يعتد به عن السنة أقوى السنن ركعتا الفجر ثم
سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر كذا في التبيين * قال مشايخنا العالم اذا
صار مرجعا في الفتوى يجوز له ترك سائر السنن لحاجة الناس الى فتواه الاسنة الفجر كذا في النهاية * ولو
صلى ركعتين وهو يظن أن الليل باق فاذا تبين أن الفجر قد كان طلع ذكر القاضي علاء الدين محمود النسفي في
شرح المختلفات أنه لا رواية في هذه المسئلة * وقال المناؤون يجوز به عن ركعتي الفجر * وذكر الشيخ الاجام
الاجل شمس الاثمة الحلواني في شرح كتاب الصلاة ظاهرا الجواب أنه يجوز به عن ركعتي الفجر لان الاداء حصل
في الوقت كذا في المحيط * ولا يجوز أن يصلها قاعدا مع القدرة على القيام ولهذا قيل انها قرينة من
الواجب كذا في التارخانية ناقلا عن النافع * ولا يجوز أدائها ركعتين غير عذر كذا في السراج الوهاج
* السنة لركعتي الفجر أن يقرأ في الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص وأن يأتي بهما في أول الوقت
وفي بيته هكذا في الخلاصة * ولا يجوز أدائها قبل طلوع الفجر ولو وافق شروعه فيها ما طلوع الفجر يجوز
ولو شئت في الطلوع لا يجوز * ولو صلى ركعتين مرتين بعد الطلوع فالسنة آخرهما لانه أقرب الى المكتوبة
ولم يتخلل بينهما صلاة والسنة ما تؤدي متصلا بالمكتوبة والسنن اذا فاته عن وقتها لم يقضها الا ركعتي الفجر
اذا فاته مع الفرض يقضيهما بعد طلوع الشمس الى وقت الزوال ثم يسقط هكذا في محيط السرخسي
* وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * واذا فاته بدون الفرض لا يقضى عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى
كذا في محيط السرخسي * وأما الاربعة قبل الظهر اذا فاته وحدها بان شرع في صلاة الامام ولم يشتغل
بالاربعة فقامتهم على أنه يقضيهما بعد الفراغ من الظهر مادام الوقت باقيا وهو الصحيح هكذا في المحيط * وفي
الحقائق يقدم الركعتين عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى يقدم الاربعة وعليه الفتوى كذا في السراج
الوهاج * ثم قيل لا بأس بترك سنة الفجر والظهر اذا صلى وحده وقيل لا يجوز تركهما بأكمل حال وهذا أحوط
رجل ترك سنن الصلاة ان لم ير السنن حقا فقد كفر لانه تركها استخفا فاوان رآها حقا فالصحيح انه يأثم لانه
جاءه الوعيد بالترك كذا في محيط السرخسي * ولو صلى الاربعة قبل الظهر ولم يقعد على رأس الركعتين
جاز استحسانا كذا في المحيط * وينب الاربعة قبل العصر والعشاء وبعدها والست بعد المغرب كذا في
الكنز * وخبر محمد رحمه الله تعالى بين الاربعة والركعتين قبل العصر وبعد العشاء والافضل الاربعة في
كلهما هكذا في الكافي * (ومن المندوبات صلاة الضحى) * وأقلها ركعتان وأكبرها ثمان عشرة ركعة
ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها * (ومنها) تحية المسجد وهي ركعتان (ومنها) ركعتان عقيب الوضوء
(ومنها) صلاة الاستخارة وهي ركعتان * (ومنها) صلاة الحاجة وهي ركعتان * (ومنها) صلاة الليل كذا في
البحر الرائق * ومنتهى تمجده عليه السلام ثمان ركعات وأقل ركعتان كذا في فتح القدير ناقلا عن الميسر
* وأما صلاة التسبيح فذكرها في المنتقى بكبري بقرأ الشاء ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله

واختلفوا في السادسة قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا يعيد السادسة وقال يعيد
السادسة أبو حنيفة رحمه
الله تعالى فرق فقال قيل
خروج وقت السادسة يعيد
السادسة وبعد خروج وقتها
لا يعيد لان قبل خروج وقت
السادسة الفوائت خمس فلم
يسقط الترتيب وأما بعد
خروج وقت السادسة لو
وجبت عليه إعادة السادسة
كانت الفوائت ستا فيسقط
الترتيب فتسقط إعادة *
يجل ترك صلاة يوم وليلة
فصلى من الغد مع كل صلاة
من الغد صلاة فالفوائت
كلها جائزة قديمها وأخرها
أما الوقتيات ان بدأ بها لا يجوز
وان بدأ بالفوائت فالوقتيات
كلها فاسدة الا العشاء الاخيرة
وان كان عالما بالعشاء
فاسدة أيضا وهذه المسئلة
توافق قول من يقول ان
الترتيب اذا سقط بكثرة
الفوائت ثم قضى بعض
الفوائت بقيت الفوائت
أقل من ست يعود الترتيب
وقال بعضهم لا يعود هو
المختار * رجل ترك الظهر
والعصر من يومين مختلفين
ولا يدرى أيتهما كانت أولى

فقرى ولم يقع تحريمه على شيء فانه يبدأ بآيتهما شاء فان بدأ بالظهر فقضى الظهر ثم العصر قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى يعيد الظهر وقال أصحابه لا يعيد وبهذه المسئلة استدلل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في الرجل اذا ترك
صلاة فتذكر بعد شهر قال يلزمه الترتيب فلا تجوز له الوقتية قبل قضاء المتروكة الا اذا كانت المتروكة أكثر من خمس ووجه الاستدلال انه
أوجب الترتيب في الظهر والعصر من يومين مختلفين وعسى أن تكون الصلوات بين الظهر والعصر من يومين مختلفين أكثر من ست صلوات

وفي اليومين المتجاورين لو كانت الاولى هي الظهر يكون الظهر مع ما بعده الى العصر من اليوم الثاني ست صلوات لكن لما كانت المتروكات
أقل من ست لم يمنع الترتيب فكذا اذا تذكرك صلاة نسيم اقبل شهر يجب مراعاة الترتيب وعلى قول أكثر المشايخ لا يجب ويجوز اداء
الوقفة قبل قضاء تلك المتروكة وهكذا روى عن أبي يوسف والطحاوي رحمه الله تعالى وما قاله المشايخ رحمهم الله تعالى أحوط وقول غيره
أوسع ولو ترك ثلاث صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة أيام على قول أبي يوسف (١١٣) ومحمد رحمه الله تعالى يقضى

ثلاث صلوات ولا يجب

مراعاة الترتيب كما قالوا في

الظهر والعصر انه يقضى ما

ولا يعيد الاولى منه ما

واختلف المشايخ على قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى

قال بعضهم يقضى سبع

صلوات والفتوى على

قولهما رجل افتتح العصر

في آخر وقتها فقام صلى ركعتين

غربت الشمس ثم تذكرانه لم

يصل الظهر فانه يتم العصر

ثم يقضى الظهر لانه لو افتتح

العصر في آخر وقتها مع

تذكر الظهر يجوز فهذا

أولى ولو افتتح العصر في أول

الوقت وأطال القراءة فلما

صلى ركعتين غربت

الشمس ثم تذكرانه لم يصل

الظهر فكذلك ولو افتتح

العصر في أول الوقت وهو

ذاكرانه لم يصل الظهر

فأطال حتى غربت الشمس

لا يجوز عصره لان شروعه

في العصر في أول الوقت

وهذا كراهه لم يصل الظهر

لم يصح ولو افتتح العصر في

أول وقتها وهذا كراهه لم

يصل الظهر ثم احسرت

الشمس فانه يقطع العصر ثم

يستقبلها مرة أخرى لان

شروعه لم يصح ولو تذكر

أكبر خمس عشرة مرة ثم يعوذ بقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يقرأ هذه الكلمات عشر أو في الركوع عشر
وفي القيام عشر أو في كل سجدة عشر أو بين السجدين عشر أو يتمها أربع ركعات قبل الأبرع عباس
هل تعلم له هذه الصلاة السورة قال نعم الهاكم التكاثر والعصر وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد
قال المعلى ويصل قبل الظهر كذا في المضررات * التطوع المطلق يستحب أداءه في كل وقت كذا في محيط
السرخسي * وكره الزيادة على أربع في نوافل النهار وعلى ثمان أيسر بتسليمه واحدة والفضل فيه ما رباغ
لانه أدوم تحريمه فيكون أكثر مشقة وأزيد فضيلة ولهذا لو نذر أن يصل أربعاً بتسليمه لا يخرج عنه بتسليمتين
وعلى القلب يخرج كذا في التبيين * الأفضل في السن والنوافل المنزل لقوله عليه السلام صلاة الرجل
في المنزل أفضل الا المكتوبة ثم باب المسجد ان كان الامام يصل في المسجد ثم المسجد الخارج ان كان الامام في
الداخل والداخل ان كان في الخارج وان كان المسجد واحد انخاف اسطوانة وكره خلف الصفوف بلا حائل
وأشدها كراهة ان يصل في الصف مخالطاً للقوم وهذا كله اذا كان الامام في الصلاة أما قبل الشروع فيأتي
بها في المسجد في أي موضع شاء فاما السنن التي بعد الفرائض فيأتي بها في المسجد في مكان صلى فيه فرضه
والاوى ان يخطي خطوة والامام يتأخر عن مكان صلى فيه فرضه لا يحمله كذا في الكافي * وذكر الحلواني
الأفضل أن يؤدي كله في البيت الا التراويح ومنهم من قال يجعل ذلك أحداً في البيت والصحيح أن كل ذلك
سواء فلا تختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الأفضل ما يكون أبعد من الرياء واجمع للاخلاص
والخشوع كذا في النهاية * وفي الأربع قبل الظهر والجمعة وبعدها لا يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في
الفتحة الاوى ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة بخلاف سائر ذوات الأربع من النوافل كذا في الزايدى * ولو
صلى ركعتي الفجر والأربع قبل الظهر واشتغل بالبيع أو الشراء أو الأكل أو الشرب فأنه يعيد السنة أما باكل
لقمة وشربة لا سطل السنة كذا في الخلاصة * ولو نكحكم بعد الفريضة هل تسقط السنة قيل تسقط وقيل لا
ولكن ثوابه أنقص من ثوابه قبل التكلم كذا في النهاية * يقرأ في كل ركعة من التطوع بفاتحة الكتاب
وسورة فلا تترك القراءة في ركعة أو ركعتين فسد ذلك الشفع كذا في المضررات * وان شرع في النافلة على ظن
أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه فافسدها لم يقض كذا في الزايدى * وانفق أصحابنا رحمهم الله تعالى ان
الشروع في التطوع بطلق النية لا يلزمه أكثر من ركعتين والاختلاف فيما اذا نوى الأربع كذا في الخلاصة
* نوى أن يتطوع أربعاً شرع فهو شرع في الركعتين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في القنية
* رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقعد على رأس الركعتين عامداً لا تفسد صلاته استحساناً وهو قولهما
وفي القياس تفسد وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو صلى التطوع ثلاث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين
الاصح أنه تسند صلاته ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ فيه والاصح انه
على هذا القياس والاستحسان وذكر الامام الصفاق في نسخة من الاصل ان ان لم يقعد حتى قام الى الثالثة
على قياس قول محمد رحمه الله تعالى يعود ويقعد وعندهما لا يعود ويلزمه سجوداً لهم وكذا في الخلاصة * هذا
اذا نوى أربعاً فان لم ينو أربعاً وقام الى الثالثة يعود واجعا وتفسدان لم يعد كذا في البرجندى * والأربع قبل
الظهر حكمها * التطوع عند محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فنية قياس
واستحسان في الاستحسان لا تفسد وهو المأخوذ كذا في المضررات * والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد رحمه

(١٥ - الفتاوى اول) في وقت العصر انه لم يصل الظهر وهو متمكن من أداء الظهر قبل تغير الشمس الا أن عصره أو بعض عصره

يقع بعد التغير عندنا يلزمه الترتيب ولا يجوز أداء العصر قبل أداء الظهر وعلى قول الحسن رحمه الله تعالى لا يلزمه الترتيب الا اذا تمكن من

أداء الصلاتين قبل التغير ولو ترك صلاة من يوم وليلة ولا يدري أية صلاة كانت اختلفوا فيه والاحوط ما روى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله

تعالى انه يعيد صلاة يوم وليلة ولو نسي صلاتين من يومين لا يدرى ما روى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى انه يعيد صلاة يومين

رجل افتتح العصر وهو ذا كراهه لم يصل الظهر أو لاها على غير وضوء كان عليه قضاء الظهر وإعادة العصر فان قضى الظهر ولم بعد العصر وصلى المغرب جازل المغرب وعليه إعادة العصر أما إعادة العصر فلا يصلاها وعليه ظهر في علمه يقين وأما جواز المغرب فلا يصلاها وليس عليه صلاة قبلها يمين قالوا هذا إذا لم يكن مجتهدا أو كان مجتهدا ورأى أن الترتيب واجب وإن كان مجتهدا لا يرى الترتيب لا يلزمه إعادة العصر وعن الحسن رحمه الله تعالى (١١٤) من لا يرى الترتيب فهو بمنزلة الناسي * رجل ترك الظهر وصلى بعدها ست صلوات

وهذا كالتروكة كان عليه قضاء التروكة لا غير وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنه يقضى التروكة وحسابها ولو صلى بعد التروكة خمس صلوات ثم قضى التروكة كان عليه إعادة الخمس التي صلاها في قولهم * رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر قالوا صلاة الفجر من اليوم الاول جائز وما سوى الفجر من ذلك اليوم فاسدة وكذا ما سوى الفجر من سائر الايام لانه صلاها قبل الوقت وصلاة الفجر من اليوم الثاني ان كان الرجل ممن يرى الترتيب لا يجوز لان عليه قبلهما من اليوم الاول أربع صلوات وصلاة الفجر بعد اليوم الثاني من كل يوم جائز سواء كان الرجل يرى الترتيب أو لا يرى لكثرة القوائم * رجل ترك الصلاة شهرا أو سنة ثم اشغل باده الصلاة في مواقيتها ثم ترك صلاة ثم صلى وقتية وهذا ككر للتروكة الحديثة ولما قبلها من القوائم اختل في جواز الوقتية قال بعضهم يجوز وهو الظاهر * رجل

الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقيمه قياس واستحسان وفي الاستحسان لا يفسد وفي القياس يفسد عمده وهو المأخوذ كذا في الخلاصة * وإذا افتتح التطوع على غير وضوء أو في ثوب نجس لم يكن داخلا في صلاته فإذا لم يصبح ثم روعه لا يلزمه القضاء كذا في المحيط * ويجوز أن ينقل التادير على القيام قاعدا بلا كراهة في الاصح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملا * وإذا افتتح التطوع قائما ثم أراد أن يعدم من غير عذر فله ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله استحضانا كذا في المحيط * إذا نطوع قائما فأعيا بالأس بأن يتوكل على عصا وحائط هكذا في شرح الجامع الصغير الحاشي * ولو صلى التطوع بالأيمن من غير عذر لا يجوز ولو شرع في النفل ثم أفسده ان خرج به من الحرية كالأحداث أو تكلم لا يصح بناءا لآخرين وإن لم يخرج كالأول ترك القراءة يصح بناءا لآخرين عليه كذا في التارخانية * ولو صلى قاعدا في التطوع أو الفريضة وهو لا يقدر على القيام فإنه بالخيار ان شاء جلس مستحييا في حالة القراءة وإن شاء جلس متبرعا كذا في التارخانية ناقلا عن شرح الطحاوي * واختار أنه بعدد كما يقتضي حالة الشاهد كذا في الهداية * ولو افتتح التطوع وأدى البعض قاعدا ثم بدله أن يقوم فقام وصلى البعض قائما أجرأه عندهم جميعا كذا في المحيط * ولا يكره كذا في محيط السير خسي * ومن صلى التطوع قاعدا فإذا أراد ركوع قام وركع فالأفضل أن يقرأ شيئا إذا قام فإن قام مستويا لم يقرأ شيئا وركع أجرأه وإن لم يستوف قاعدا وركع لا يجزئه كذا في الخلاصة * وقضى ركعتين لو نوى أربعاً وأفسده بعد القعود الاول أو قبله كذا في الكنز * وعلى هذا سنة الظهر لانها نافلة وقيل يقضى أربعاً احتياطاً لانها بمنزلة صلاة واحدة كذا في الهداية والكافي * وهو الاصح كذا في المصنعات * ونص صاحب التمهيد على أنه الاصح كذا في البحر الرائق * ولو قام المتطوع الى الثالثة فتدكرانه لم يقعد يعود وإن كانت سنة الظهر وعن علي البرزنجي * ولو قعد في الشفع الاول وسلم أو تركه كام لا يلزمه شيء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى بعد كذا في البرجندي * ولو قعد في الشفع الاول وسلم أو تركه كام لا يلزمه شيء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يلزمه قضاء الآخرين ولو نوى أربعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً أو قرأ في إحدى الآخرين فقط يلزمه قضاء الاولين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله يقضى أربعاً ولو قرأ في إحدى الاولين وأحدى الآخرين أو قرأ في إحدى الاولين لا غير فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى أربعاً وعند محمد رحمه الله تعالى يقضى الاولين ولو قرأ في الاولين لا غير أو قرأ في الاولين وأحدى الآخرين فعليه قضاء الآخرين بالاجماع ولو قرأ في الآخرين لا غير أو قرأ في الآخرين وأحدى الاولين فعليه قضاء الاولين بالاجماع والاصل فيها عند محمد رحمه الله تعالى أن ترك القراءة في الاولين أو في احدهما يبطل الحرية إذا قبله ركعة بالسجدة فلا يصح البناء عليه أو عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان الحرية لان القراءة ركن زائد بدليل وجود الصلاة بدونها في الجملة كصلاة الامي والآخرين والمقتضى لكن يوجب فساد الاداء وهو لا يزيد على تركه فلا يبطل الحرية فيصير شروعه في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ترك القراءة في الاولين يوجب بطلان الحرية لاجماع الامه على وجوبها فلا يصح البناء عليه وفي احدهما يختلف فيه فكنا يبطلانها في حق لزوم القضاء وبقي قائمها في حق لزوم الشفع الثاني احتياطاً هكذا في التبيين * الداخلة مع الامام في الاولين من التطوع اذا تكلم قبل أن يدخل امامه في الآخرين لا يلزمه الاوليان عندهما ولو تكلم بعد ما قام الامام الى الآخرين وقرأ في الرابع

مات وعليه صلوات وأوصى بأن يطعوا عنه لصلاته انفق المشايخ على انه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ويعطى يقضى لكل مكتوبة نصف صاع من الخنطة والوتر كذلك واختلفوا انه هل يقوم اطعام مقام الصلاة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن سلمة رحمه الله تعالى يقوم وقال البجلي رحمه الله تعالى لا يقوم وكذا قال علي بن ابي طالب رحمه الله تعالى ان الامام يقوم مقام صوم رمضان وصوم السائر غلام احتلم بعد ما صلى العشاء لم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه إعادة العشاء

وهو المختار وإن استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء اجزاء وهذه واقعة محمد رحمه الله تعالى سألها أباحنيفة رحمه الله تعالى فأجابها
بما ذكرنا فأعاد العشاء * رجل يقضى صلوات عمره مع أنه لم يقضه شيء منها قال بعضهم بأنه يكره ويضعفون بأنه لا يكره لانه أخذنا احتياطاً
والصحيح أنه يجوز لكن لا يقضى بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الفجر لأنها نقل ظاهر أو قد فعل كثير من السلف رحمه الله تعالى لشبهة
(فصل في الاستخلاف) * من لا يصلح اماماً في الاستداء لا يصلح خليفة له * امام سبقه (١١٥) الحدث فقد قدم الامام رجلاً والقوم

رجلاً ونوى كل واحد منهما
أن يكون اماماً فالامام هو
الذي قدمه الامام لانه مادام
في المسجد كان حق
الاستخلاف له وإن تقدم
رجل من غير تقديم أحد
وقام مقام الامام قبل أن
يخرج الامام عن المسجد
جاز ولو خرج الامام من
المسجد قبل أن يصل هذا
الرجل إلى المهراب ويقوم
مقامه فسدت صلاة الرجل
والقوم ولا تفسد صلاة
الامام الاول * رجل صلى
برجل فاحدنا وخرجا من
المسجد معا فسدت صلاة
المقتدى دون صلاة الامام
* امام أحدث فقد قدم رجلاً من
آخر الصفوف ثم خرج من
المسجد فان نوى الثاني أن
يكون اماماً من ساعته
ونوى أن يؤمهم في ذلك
المكان جازت صلاة الخليفة
وصلاة الامام الاول ومن
كان على عين الخليفة وعلى
يساره في صفه ومن كان
خلفه ولا تجوز صلاة من
كان قبله من الصفوف لانهم
صاروا اماماً للامام وإن
نوى الثاني أن يكون اماماً
إذا قام مقام الاول وخرج
الامام الاول من المسجد

يقضى أربعاً ولو اقتدى به في الآخرين وصلاهما مع الامام قضي الاولين اقتدى المتطوع بمصلي الظهر في
أوله أو آخره ثم تكلم قضي أربعاً اقتدى المتطوع بمصلي الظهر ثم ذكر أنه لم يصل الظهر قطها واستأنف
التكبير للظهر ولا قضاء عليه رجل يصلي الظهر فقال آخر الله على أن أصلي خلف هذا الرجل هذه الصلاة
تطوعاً ثم ذكر أنه لم يصل الظهر فدخل معه ينوي الظهر أجزأته عن الظهر ولا يلزمه قضاء شيء رجل صلى أربعاً
تطوعاً فاقترى به رجل في الخامسة ثم أنسدها يقضى المقتدى ستاً ولو اقتدى به بعد ما صلى ركعتين فرجع
المقتدى فانطلق وتوضأ صلى امامه ثلاثاً ثم تكلم المقتدى ثم أتم الامام الصلاة ستاً يقضى المقتدى أربعاً كذا
في محيط السرخسي * (وما يصل بذلك مسائل) * لو نذر السن وأتى بالمنذورية فهو السنة وقال تاج الدين
أبو صاحب المحيط لا يكون آية بالسنة لانه لما التزمها صارت أخرى فلا تنوب من باب السنة كذا في البحر الرائق
* لو قال الله على أن أصلي يوماً ففعله ركعتان كذا في القنية ولو نذر صلوات شهر ففعله صلوات شهر كالمفروضات
مع الوتر دون السنة لكنه يصلي الوتر والمغرب أربعاً كذا في البحر الرائق * رجل قال الله على أن أصلي ركعتين
بغير وضوء ولا يلزمه شيء كذا في السراجية ولو قال بغير قراءة تلازمه صلاة بقراءة عند علماء الثلاثة رحمه الله
تعالى ولو قال الله على أن أصلي نصف ركعة أو ركعة يلزمه ركعتان وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو
المختار ولو قال ثلاث ركعات يلزمه أربع ركعات ولو قال الله على أن أصلي الظهر غني ركعات ليس عليه الا
الظهر أربع ركعات هكذا في الخلاصة * نذر أن يصلي ركعتين فصلاهما قاعداً جاز وعلى الدابة لا كذا في
السراجية * ولو نذر أن يصلي قائماً يلزمه قائماً ويكره الا عتد على شيء كذا في محيط السرخسي * إذا قال
الله على أن أصلي ركعتين اليوم فلم يصلهما قضاهما ولو قال الله لا أصلي اليوم ركعتين فلم يصلهما كفر عن
عنه ولا قضاء عليه * إذا نذر أن يصلي في المسجد الحرام أو في مسجد بيت المقدس فصلاهما في مكان دونه جاز
خلافاً لفر رحمه الله تعالى كذا في السراجية

(فصل في التراويح) وهي خمس ترويحيات كل ترويحة أربع ركعات يتسلمتين كذا في السراجية * ولو
زاد على خمس ترويحيات بالجاعة يكره عندنا هكذا في الخلاصة * والصحيح أن وقتها ما بعد العشاء إلى طلوع
الفجر قبل الوتر وبعده حتى لو نسي أن العشاء صلاها بلا طهارة دون التراويح والوتر أعاد التراويح مع العشاء
دون الوتر لأنها تتبع العشاء هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن الوتر غير تابع للعشاء في الوقت عنده
والتقديم انما لوجوب لاجل الترتيب وذلك بسقط بعد النسيان فيصير إذا أدى قبل العشاء النسيان بخلاف
التراويح فإن وقتها بعد أداء العشاء فلا يعتد بما أدى قبل العشاء وعندهما الوتر سنة العشاء كالتراويح
فابتداء وقتها بعد أداء العشاء فوجب الاعادة إذا أدى قبل العشاء وإن كان بالنسيان عندهما كالتراويح
وبالجمله اعادة الوتر مختلف فيها أو ما اعادة التراويح وسائر من العشاء فتفق عليهم إذا كان الوقت باقياً هكذا
في التبيين * ويستحب الجلوس بين الترويحيتين قدر ترويحى وكذا بين الخامسة والوتر كذا في الكافي
وهكذا في الهداية * ولوعلم أن الجلوس بين الخامسة والوتر يشغل على القوم لا يجلس هكذا في السراجية * ثم
هم مخبرون في حالة الجلوس ان شأوا وسجوا وان شأوا قعدوا ساكتين وأهل مكة يطوفون أسبوعاً ويصلون
ركعتين وأهل المدينة يصلون أربع ركعات فردى كذا في التبيين * والاستراحة على خمس تسلمت تكره
عند الجمهور كذا في الكافي * وهو الصحيح كذا في الخلاصة * والمستحب تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه

قبل أن يصل الثاني إلى مقام الاول فسدت صلاتهم لانه كما خرج الاول خلاصاً كان الامام عن الامام فشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن
يصل الخليفة إلى المهراب قبل أن يخرج الامام عن المسجد وإن نوى الثاني أن يكون اماماً من ساعته فقبل أن يصل إلى المهراب خرج الاول
من المسجد لا تنفذ صلاتهم لانه ما خلا المسجد عن الامام * الامام إذا أحدث واستخف رجلاً من خارج المسجد والصفوف متصلة
بصفوف المسجد يصح استخلافه وتفسد صلاة القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي فساد صلاة الامام روايتان

والاصح هو الفساد امام سبقة الحدث واستخلف رجلا واستخلف الخليفة غيره قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الامام لم يخرج عن المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف غيره جازو يصير كان الثاني تقدم بنفسه أو وقدمه الامام الاول وان كان غير ذلك لم يخرج امام يؤمهم انه عرف فاستخلف غيره فقبل أن يخرج الامام عن المسجد ظهر انه كان مائلا ولم يكن دما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الخليفة أدى ركعتي الصلاة لا يجوز للامام أن يأخذ الامامة (١١٦)

مرة ثانية لكنه يقتضى بالخليفة لان الخلافه تاكدت باداء ركن وان لم يؤدركا لكنه قام في الحراب قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يأخذ الامامة مرة أخرى لان المسجد مكان واحد فيجعله كأنه لم يحول وجهه عن القبلة قال محمد بن رحمه الله تعالى لا يجوز لانه حول وجهه عن القبلة بالشك لا يبين الحدث فتمت الصلاة الكل عند محمد رحمه الله تعالى ولوطن انه شرع على غير وضوء ثم علم قبل الخروج انه على وضوء روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يستقبل الصلاة وان ظن انه أحدث فاستخف رجلا وخرج من المسجد ثم علم انه لم يكن أحدث فمست صلاة الكل هو الصحيح ظن الامام انه أحدث أو على غير وضوء فانصرف وقدم القوم رجلا ثم استيقن بالطهارة فمست صلات الكل خرج الامام عن المسجد ولم يخرج * الامام اذا صار مطابا بالبول فذهب واستخلف

واختلفوا في ادائها بعد النصف الاصح انه لا يكره وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هي سنة عمر رضي الله عنه والاول اصح كذا في جواهر الاخلاط * وهي سنة للرجال والنساء جميعا كذا في الزايد * ونفس التراويح سنة على الاعيان عندنا كما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل تستحب والاول اصح والجماعة فيها سنة على الكفاية كذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * لو أدى التراويح بغير جماعة أو النساء وحدها في بيوتهن يكون تراويح كذا في معراج الدراية ولو ترك أهل المسجد كلهم الجماعة فقد أسأوا وانما كذا في محيط السرخسي * وان تخاف واحدا من الناس وصلاها في بيته فقد ترك الفضيلة ولا يكون مسيئا ولا تاركا للسنة واما اذا كان الرجل بمن يقتدى به وتكثر الجماعة بحضوره وتقل عند غيبته فانه لا ينبغي له ترك الجماعة كذا في السراج الوهاج * وان صلى بجماعة في البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة أخرى فاذا صلى في البيت بجماعة فقد حاز فضيلة ادائها بالجماعة وترك الفضيلة الأخرى كذا قاله القاضي الامام أبو علي التستبي والصحيح ان ادائها بالجماعة في المسجد أفضل وكذلك في المكتوبات ولو كان الفقيه قارئاً فالأفضل والاحسن ان يصلي بقراءة نفسه ولا يقتدى بغيره كذا في فتاوى قاضيخان * قال الامام اذا كان امامه لحائلا لا بأس بان يترك مسجده ويطوف وكذلك اذا كان غيره اخف قراءة وأحسن صوتا وبما ذم ان كان لا يجتم في مسجده به له أن يترك مسجده ويطوف كذا في المحيط لا ينبغي للقوم ان يقتدوا في التراويح الخوشخوان (١) ولكن يقدموا المدرستخوان فان الامام اذا قرأ بصوت حسن يشغله عن الخشوع والتدبر والتذكر كذا في فتاوى قاضي خان * ويوتر بجماعة في رمضان فقط عليه أجماع المسلمين كذا في التبيين * الوتر في رمضان بالجماعة أفضل من ادائها في منزله وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وقال بعضهم الأفضل ان يوتر في منزله منفردا وهو المختار كذا في التبيين * ويكره للرجال ان يستأجروا رجلا يؤمهم في بيتهم لان استئجار الامام فاسد (٢) ولو صلى التراويح في مسجده واحد يكره كذا في فتاوى قاضي خان * امام يصلي التراويح في مسجد في كل مسجد على الكمال لا يجوز كذا في محيط السرخسي * والفتوى على ذلك كذا في المصبرات * والمفتدى اذا صلاها في مسجد لا بأس به ولا ينبغي ان يوتر في المسجد الثاني ولو صلى التراويح ثم أرادوا أن يصلوا بانيابصلون فرادى كذا في التتارخانية * ولو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم أقوما آخرين في التراويح ويؤمى الامامة كره ولا يكره لا يقوم ولو لم ينو الامامة أو لا شرع في الركوع واقتدى به الناس في التراويح لم يكره لواحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان * والأفضل أن يصلي التراويح بامام واحد فان ملوه بامامين فالمستحب ان يكون انصراف كل واحد على كمال الترويحة فان انصرف على تسليمة لا يستحب ذلك في الصحيح واذا جازت التراويح بامامين على هذا الوجه جاز أن يصلي الفريضة أحدهما يصلي التراويح الآخر وقد كان عمر رضي الله تعالى عنه يؤمهم في الفريضة والوتر وكان أبي يؤمهم في التراويح كذا في السراج الوهاج * وامامة الصبي العاقل في (١) قوله الخوشخوان معناه حسن الصوت والمدرستخوان صحيح القراءة (٢) قوله لان استئجار الامام فاسد هذا مبني على قول القدماء والمتأخرين جواز الاستئجار على الامامة ونحوها وهو المتيقن به في زماننا اهـ بجراوى

غيره لا يصح الاستخلاف انما يجوز الاستخلاف بعد خروج البول وكذا اذا أصابه وجع البطن أو المانة التراويح أو غير ذلك وكذا الوجه عن القيام بذلك السبب فتعد ووصلى فاعاد لا يجوز * امام سبقة الحدث فاستخف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم الامام قبل أن يخرج عن المسجد أو أحدث منه قالوا يصير ولا يضر غيره ولرجاء رجل في هذه الحالة فانه يقتدى بالخليفة ولو بدا للاول ان يقعد في المسجد لا يخرج كان الامام هو الثاني ولو تواضعا في المسجد وخليفة معه فائى الحراب ولم يؤدركا تأخر الخليفة

ويتقدم الامام الاول وان خرج من المسجد فتوضأ ثم رجع الى المسجد وخلفه لم يؤد ركعا كان الامام هو الثاني وان نوى الثاني بعد ما تقدم الى المحراب ان لا يتخلف الاول ويصلي صلاة نفسه لم يقصد ذلك صلاة من اقتدى به * رجل صلى في المسجد فأحدث وليس معه غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل وكبر بنوى الدخول في صلاته ثم خرج الاول فان الثاني يكون خليفة الاول عند أصحابنا رحمه الله تعالى وكذلك الوضأ الاول في ناحية من المسجد ورجع (١١٧)

الثاني صار اماما له عينه
أول بعينه * اذا حدث الامام
واستخلف رجلا وخرج من
المسجد ثم أحدث الثاني ثم
جاء الاول بعد ما توضأ قبل
أن يقوم الثاني مقام الاول
فقدمه الثاني لا يجوز تقديمه
ولو جاء الاول متوضئا بعد
ما قام الثاني مقام الاول جاز
لثاني أن يقدمه * ظن الامام
انه أحدث فخرج من
المسجد ثم علم انه لم يحدث
يستقبل الصلاة وان علم قبل
الخروج بنى على صلاته
وقال بمحدره الله تعالى
يستقبل * ظن الامام انه
أحدث فاستخلف رجلا ثم
أحدث الاول متمسدا أو
تكلم قبل أن يخرج من
المسجد فبدأ صلاة الكل
كما لو فعل ذلك قبل أن
يستخلف أحد أو أحدث
غيره متمسدا لم يؤد خليفة
ركعا ينبغي أن يعيد الاول
استخلافه حتى يجوز * رجل
صلى يقوم في الصلوة فأحدث
وتقدم امامه طوتين قبل
أن يقدم أحدا ان تقدم
مقدرا ولو تأخر يخرج عن
الصفوف فسدت صلاتهم
يعتبر التقدم بالتأخر في حق
هذا الحكم والبيت بمنزلة

التراوىح والتوافل المطلقة تجوز عند بعضهم ولا تجوز عند عاصمتهم كذا في محيط السرخسى * اذا فاتت
التراوىح لا تقضى بجماعة ولا بغيرها وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * واذا تذكروا انه قد علمهم
شفيع من الدلالة الماضية فارادوا القضاء بنية التراوىح يكره * ولو تذكروا تسليمة بعد ان صلوا الوتر قال محمد بن
الفضل لا يصلونها بجماعة وقال الصدر الشامي يجوز ان يصلوها بجماعة كذا في السراج الوهاج * اذا سلم
الامام في ترويجة فقال بعض القوم صلى ثلاث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين يأخذ الامام بما كان عنده
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكن الامام على يقين يأخذ بقول من كان صادقا عنده كذا في فتاوى
قاضي خان * واذا شكوا في عدد التسليمات اختلف المشايخ في الاعادة وعدمها بجماعة أو فرادى والصحيح ان
يعيدوا فرادى هكذا في المحيط * صلى العشاء وحده فان صلى التراوىح مع الامام ولو ترك الجماعة في الفرض
ليس لهم أن يصلوا التراوىح بجماعة * واذا صلى معه شيء آمن التراوىح أو لم يدرك شيئا منها او صلاها مع غيره
أن يصلي الوتر معه هو الصحيح كذا في الفتن * واذا فاتته ترويجة أو وتر ويحتمل ان لا يشغل بها بقية الوتر
بالجماعة يشغل بالوتر ثم يصلي ما فات من التراوىح وبه كان يفتي الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين (١) لو وجد
الامام في الصلاة لم يدركها القرينة أو التراوىح فقال ان كانت العشاء اقتديت به وان كانت التراوىح
ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء أو في التراوىح ولو قال ان كان في العشاء اقتديت به وان
كان في التراوىح اقتديت به فظاهر ان في التراوىح أو في العشاء صح الاقتداء كذا في الخلاصة * ولو صلى
التراوىح مع مقتديا بمن يصلي مكتوبة أو وتر أو نافله الاصح انه لا يصح الاقتداء به لانه مكروه مخالف لعمل السلف
ولو اقتدى من يصلي التسليمة الاولى بمن يصلي التسليمة الثانية فالصحيح انه يجوز كما لو اقتدى في الركعتين بعد
الظهر بمن يصلي الاربع قبله هكذا في محيط السرخسى * لو اقتدى من لم يصل السنة بعد العشاء بمن يصلي
التراوىح ونوى سنة العشاء جاز وهل يحتاج لكل شفيع من التراوىح أن ينوي التراوىح الاصح انه لا يحتاج (٢)
لان الكل بمنزلة صلاة واحدة هكذا في فتاوى قاضي خان * فاذا صلى التراوىح مع الامام لم يجز ذلك لكل شفيع بنية
جاز كذا في السراجية * اذا لم يسلم في العشاء حتى بنى عليه التراوىح الصحيح انه لا يصح وهو مكروه * واذا بنى
التراوىح على سنة العشاء الاصح انه لا يجوز هكذا في الخلاصة * السنة في التراوىح انما هو الختم مرة فلا يترك
لكسل القوم كذا في الكافي بخلاف ما بعد التشميد من الدعوات فانه يتركها اذا علم انه يتقل على القوم لكن
ينبغي ان يأتى بالصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام هكذا في النهاية * والختم مرتين فضيلة والختم ثلاث
مرات أفضل كذا في السراج الوهاج * الافضل تعديل القراءة بين التسليمات فان خاف لا بأس به أما في
التسليمة الواحدة فلا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلاة ولو طوّل الاولى
على الثانية في القراءة لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان * وتسحب التسوية بين الركعتين عندهما وعند محمد
رحمه الله تعالى يطوّل القراءة في الاولى على الثانية هكذا في محيط السرخسى * روى الحسن عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أنه يقرأ في كل ركعة عشرين آيات ونحوها وهو الصحيح كذا في التبيين * ويكره الاسراع في القراءة
(١) قوله لو وجد الامام الخ هذا الفرع تقدم بلفظه تبيل الباب الرابع في صفة الصلاة قالوا في حذفه من
هذا الموضع كما هو كذلك في نسخة الطبع الهندي اه بحراوى (٢) الاصح انه لا يحتاج صحح في الخلاصة
انه يحتاج وهو الاحوط اه بحراوى

المسجد * المقتدى اذا شك في اتمام وضوء امامه تجوز صلاته ما لم يتيقن ان الامام ترك وضوءه من اعضائه وضوءه لان الاحكام تنبت على
الظاهر والظاهر هو اتمام وضوءه * (باب الحديث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره) * في الباب فصول أربعة فصل فيما يكره في
الصلاة وما لا يكره * فصل فيما يوجب السهو وفيما لا يوجب * فصل فيما يقطع الصلاة * فصل فيما يمنع المضي وما لا يمنع البناء * أما الاول
يكرهه الآتي والتنبيه في الصلاة المكتوبة والتطوع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس في المكتوبة

والتطوع قالوا ان غمر برؤس الاصابع لا يكره واختلف المشايخ في كراهة عدالاتي والتسبيح خارج الصلاة ويكره ان يعبت بنوبه أو جسده أو لحية وان يكف نوبه ولا بأس بان ينقض نوبه كيلا يلتصق بجسده في الركوع ولا بأس بان يسبح جهته من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلاة وقبله اذا كان يضرب ذلك ويشغله عن الصلاة وان كان لا يضرب ذلك يكره في وسط الصلاة ولا يكره قبل التشهد والسلام ولا بأس بان يسبح العرق عن جهته (١١٨) في الصلاة ويكره ان يشبك أبعابه ويفرقع وان يضع يده على خاصرته وان يلتفت يمينه ويساره بان يحول بعض وجهه عن القبلة فأما من يتطرق عوق عينه ولا يحول وجهه فلا بأس به ويكره ان يقبى في التشهد أو بين السجدين وتفسيره ان يضع أليتيه على الارض وينصب فخذه وقيل تفسيره ان يضع أليتيه على الارض وينصب يديه أمامه نصبا ويكره التربع لامن عذر بان يفعل على وجه التكبر وان تربع في التطوع لا على وجه التكبر جاز ولا يقترب ذراعيه ولا يقشاب ولا يغطي فاه ولا أنفه الا اذا غابه التناوب فحينئذ يضع يده على الفم ولا تغطي ولا يفيض عينيه ولا يقاب الحاصل الا اذا كان لا يتكسبه السجود فيسوى موضع سجوده مرة أو مرتين ولا بأس بقتل العقرب والحية الجني وغير الجني في الصلاة بعد الاعتذار وقبله وقبل هذا اذا لم يحتج الى المشي والمعالجة فان احتاج الى المشي والمعالجة الكثيرة فسدت صلاته قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وان احتاج الى المعالجة لم تفسد صلاته ويكره ان

وفي أداء الأركان كذا في السراجية * وكما رتل فهو حسن كذا في فتاوى قاضيان * والافضل في زمانات ان يقرأ بما لا يؤدي الى تغير القوم عن الجماعة لكسبهم لان تكثير الجمع افضل من تطويل القراءة كذا في محيط السرخسي * والمتأخرون كانوا يفتنون في زمانات ثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يدل القوم ولا يلزم تعطيل المساجد وهذا أحسن كذا في الزاھدي * وينبغي للإمام ان اذا أراد الختم ان يحتم في ليلة السابع والعشرين كذا في المحيط * ويكره ان يجعل ختم القرآن في ليلة احدى وعشرين أو قبلها وحكى ان المشايخ رحمهم الله تعالى جعلوا القرآن على خمسمائة وأربعين ركوعاً وأعلموا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلمة بعشرين من الآيات وجعلوا ذلك ركوعاً على القراءة في كل ركعة من التراويح القدر المسمون كذا في فتاوى قاضيان * ولحصل الختم ليلة التاسع عشر أو الحادى والعشرين لا تترك التراويح في بقية الشهر لانها سنة كذا في الجوهر النيرة * الاصح أنه يكره له الترك كذا في السراج الوهاج * واذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة وآية وقرأ ما بعدها فالمستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقرأة ليكون على الترتيب كذا في فتاوى قاضيان * واذا فسد الشفع وقدر قرأه لا يعتد بآقرأ فيه ويعيد القراءة ليحصل له الختم في الصلاة الجائزة وقال بعضهم يعتد بها كذا في الجوهر النيرة * والناس في بعض البلاد تركوا الختم لتوانهم في الامور الدينية ثم بعضهم اختار قل هو الله احدى في كل ركعة وبعضهم اختار قراءة سورة الفيل الى آخر القرآن وهذا أحسن القولين لانه لا يشبه عليه عدد الدركات ولا يشغل قلبه بحفظها كذا في التجنيس * اتفقوا على أن أداء التراويح قاعداً لا يستحب بغير عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم يجوز وهو الصحيح الا أن نوبه يكون على النصف من صلاة القائم فان صلى الامام التراويح قاعداً بعد أو بغير عذر واقتدى به قوم قيام قال بعضهم يصح عند الكل وهو الصحيح واذا صح اقتداء القائم بالقاعداً اختلفوا فيما يستحب للقوم قال بعضهم المستحب أن يقعدوا احترازاً عن صورة المخالفة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل أداء التراويح قاعداً * في الفتاوى ولو صلى أربعاً بتسليم لم يقعد في الثانية ففي الاستحسان لا تقعد وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى واذا لم تقعد قال محمد بن الفضل ثوب الاربع عن تسليمة واحدة وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج وهكذا في فتاوى قاضي خان * وعن أبي بكر الاسكاف أنه سئل عن رجل قام الى الثالثة في التراويح ولم يقعد في الثانية قال ان تذكر في القياس ينبغي أن يعود ويقعد ويسلم وان تذكر بعد ما سجد للثالثة فان أضاف اليها ركعة أخرى كانت هذه الاربع عن تسليمة واحدة وان قعد في الثانية قدر التشهد اختلفوا فيه فعلى قول العامة يجوز عن تسليتين وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * واذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمات ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على رأس الثانية في القياس وهو قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قضاء التراويح لا غير وأما في الاستحسان ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من قال لا يجوز ذلك عن التراويح عليه قضاء التراويح وهل يلزمه للثالثة شيء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه ساهيا كان أو عامداً وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان ساهياً فكذلك وان كان عامداً فعليه مع التراويح عشر وركعة أخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح في قولها ملزمه قضاء شيء آخر ان كان

ينته ويسره بأن يحول بعض وجهه عن القبلة فأما من يتطرق عوق عينه ولا يحول وجهه فلا بأس به ويكره ان يقبى في التشهد أو بين السجدين وتفسيره ان يضع أليتيه على الارض وينصب فخذه وقيل تفسيره ان يضع أليتيه على الارض وينصب يديه أمامه نصبا ويكره التربع لامن عذر بان يفعل على وجه التكبر وان تربع في التطوع لا على وجه التكبر جاز ولا يقترب ذراعيه ولا يقشاب ولا يغطي فاه ولا أنفه الا اذا غابه التناوب فحينئذ يضع يده على الفم ولا تغطي ولا يفيض عينيه ولا يقاب الحاصل الا اذا كان لا يتكسبه السجود فيسوى موضع سجوده مرة أو مرتين ولا بأس بقتل العقرب والحية الجني وغير الجني في الصلاة بعد الاعتذار وقبله وقبل هذا اذا لم يحتج الى المشي والمعالجة فان احتاج الى المشي والمعالجة الكثيرة فسدت صلاته قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وان احتاج الى المعالجة لم تفسد صلاته ويكره ان

ياخذ القملة ويقلتها لكن يدفنها تحت الحصى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عنه انه لو أخذه فله ساهيا أو برغوثاً فقلتها أو دفنها فقد أساء ولا يبرؤ في الصلاة ويكره ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وهو ان لا يقيم صلبه ويكره الاعتجار وهو ان يشد رأسه بالمندبل ويترك وسط رأسه وكذلك قص الشعر وهو ان يجمع شعره على وسط الرأس ويشده وتكره القراءة في غير حالة القيام وكذلك سدل الثوب في الصلاة وهو ان يجعل الثوب على رأسه أو عاتقه ويرسل جانبيه امامه على صدره وتكره الصلاة في ازار واحد

من غيره مذر ولا بأس بأن يصلي في ثوب واحد متوشح به ويكره لبسة الصمغ وهو أن يجعل الثوب تحت الإبط الأيمن ويطرح جانيه على عاتقه الأيسر قالوا من صلى في ثوب واحد ينبغي أن يدخل يديه في كفيه ويشده بالنطقة مخافة السدل ويكره أن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه أو على يمينه أو على يساره أو في ثوبه تصاوير وفي البساط روايتان والصحيح أنه لا يكره على البساط إذا لم يسجد على التصاوير وهذا إذا كانت الصورة كبيرة تبدل للنظر من غير تكلف فإن كانت صغيرة أو معمورة الرأس (119) لا بأس به ولا بأس بالصلاة على القرش والبسط والبود والصلاة

سأهيا لا يلزمه وإن كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة كذا في الظهيرية وهكذا في فتاوى قاضي خان * ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمية واحدة وقعد في كل ركعتين فعلى قول العامة يجوز كل ركعتين عن تسليمية واحدة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو صلى التراويح كلها بتسليمية واحدة ان قعد في كل ركعتين يجوز عند الكل وإن لم يقعد في كل ركعتين وقعد في آخرها ففي الاستحسان على القول الصحيح يجوز به عن تسليمية واحدة كذا في السراج الوهاج وهكذا في فتاوى قاضي خان * ويكره للمقتدي أن يقعد في التراويح فإذا أراد الامام أن يركع يقوم وكذا إذا غلبه النوم يكره أن يصلي مع القوم بل ينصرف حتى يستيقظ لأن في الصلاة مع النوم تم أو نوا وغفلة وترك التدبر كذا في فتاوى قاضي خان * رجل شرع في صلاة التراويح مع الإمام فلما قعد الإمام نام هو وسلم الإمام فأبى بالشفع الآخر وقعد لثمة فاتبه الرجل أن علم ذلك يسلم ويدخل مع الإمام ويوافق في التشهد فإذا سلم الإمام يقوم وبأبى بالركعتين سريعا ويسلم ويدخل مع الإمام في الشفع الثالث كذا في الخلاصة

(الباب العاشر في أدراك الفريضة)

إن صلى ركعة من الفجر أو المغرب فأقيم بقطع ويقعد وكذا يقطع الثانية مالم يقعد بها بالسجدة وإذا قعد بها لم يقطعها وإذا أتمها لم يشرع مع الإمام لكرهية النقل بعد صلاة الفجر ولما فيه من الاتيان بالتورق في النقل بعد المغرب ومخالفة امامه كذا في التبيين وكل ذلك بدعة فإن شرع أتمها أربعاً لئلا يوافق في السنة أحق من موافقة الإمام هكذا في الكافي وهو موسى كذا في محيط السرخسي * ولو سلم مع الإمام ففسد صلاته فيقضي أربعاً لأنها زمت بالاعتداء كذا في الشنئي * ولو اقتدى هذا المثل بل يصلي المغرب ولم يقرأ في الثالثة ان قرأ المقتدي تجوز صلاته ولو لم يقرأ فكذلك بتبعية الإمام كذا نقل عن الشيخ الإمام الاستاذ خاني * ولو قام الإمام إلى الرابعة على ظن أنه الثالثة فتابعه المقتدي في الرابعة ففسد صلاته المقتدي قعد الإمام على رأس الثالثة ولم يقعد هو المختار وإن صارت صلاة الإمام نفلًا عندهما لكن كانت فرضاً صار منه قلا من الفرض إلى النفل فصار كأنه صلى صلاتين بتعريض فيصير المقتدي مصلياً صلاة واحدة بإمامين من غير عذر أحدث فلا يجوز ولو شرع في النفل ثم أقيمت المختار أنه لا يقطعها قعد الركعة بالسجدة أو لم يقعد وكذا لو شرع في المندورة أو قضاء الفوائت هكذا في الخلاصة في الاعتداء بالإمام وفيما يفعل المقتدي * ومن صلى ركعة من الظهر ثم أقيمت يصلي ركعة ثم يدخل مع الإمام وإن لم يقعد الأولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الإمام هو الصحيح كذا في الهداية * أراد بالاقامة شروع الإمام في الصلاة لا إقامة المؤذن فإنه لو أخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقعد الركعة الأولى بالسجدة فإنه يتم بالركعتين بلا خلاف بين أصحابنا كذا في النهاية * ولو أقيمت في موضع آخر بان كان يصلي في البيت فلا فقيمت في المسجد أو كان يصلي في مسجد فاقمت في مسجد آخر لا يقطع مطلقاً ولو صلى ثمان من الظهر يتم ويقعد متى عاب بخلاف ما إذا كان في الثالثة بعد ولم يقعد بها بالسجدة حيث يقطعها ويختار أن شاء عاد إلى القعود ليس وإن شاء كبر قائماً ينوي الشروع في صلاة الإمام ولم يسلم قائماً هكذا في التبيين * والتخير هو الأصح هكذا في معراج الدراية * وقبل يقطع قائماً بتسليمية واحدة وهو الأصح لأن القعدة مشروطة للتحلل وهذا قطع وليس بتحلل فإن

على الأرض أو على ما تنبته الأرض أفضل ويكره أن يطول الركعة الأولى على الثانية في التطوع ويكره تطويل الثانية على الأولى في جميع الصلاة ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع ويكره نزاع الميصر والقلدة ولبسهما ونزع الخف في الصلاة بهل يسير ويكره أن يشتم طيباً وإن يروح بشوبه أو بريحه في الصلاة مرة أو مرتين ولا يفسد الصلاة ويكره الدخول في الصلاة وهو مطالب ببول أو غائط فإن افتتحها وذلك يشغله عن الصلاة فقطعها وإن مضى عليها أجزاء وقد أساء وكذا لو أصابه بعد الافتتاح ويكره أن يحرف أصابعه رجليه أو يديه عن القبلة في السجود وغيره وينبغي أن يكون منتصباً بصره إلى موضع سجوده ولا يرفع رأسه إلى السماء ويكره أن يصلي خلف الصفوف إذا جعل في الصفوف فرجة ويكره المرور بين يدي المصلي ويدراً المصلي بين يديه

ولا يقاتله ويكره أن يصلي وبين يديه نيام أو قوم يتحدون في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية الجامع الصغير قالوا لا بأس بأن يصلي إلى ظهر رجل قائم يتحدث قالوا تأويل رواية الحسن أن ذارفعوا أصواتهم بالحديث فربما يصير ذلك سبباً لقطع الصلاة ويكره أن يصلي وبين يديه تنوراً أو كأن فيه نار موقودة لأنه يشبه عبادة النار * وإن كان بين يديه سراج أو قنديل لا يكره لأنه لا يشبه عبادة النار ولا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه معصف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك ويكره أن يصلي وهو يعتمد على حائط أو أسطوانة من

غير عند ولا يسبغ في التطوع ولا بأس أن يصلي وفيه دراهم أو دنانير لا تمنعه عن القراءة وإن منعت عن القراءة لا تجوز صلاته وكذا لو صلى وفي يديه مال يسكه ويكره أن يضع يديه على ركبتيه في الركوع أو على الأرض في السجود من غير عذر وكذا أن يسجد رافعا إحدى قدميه عن الأرض وأن رفعهما لا تجوز صلاته * (فصل فيما يلزم السجود وما لا يلزم السجود) * إذا صلى ولم يدرك ثلاثا صلى أم أربعا قال إن كان ذلك أول ماسها (١٣٠) يستقبل واختلفوا في تفسير ذلك قال بعضهم أول ماسها في هذه الصلاة وقال بعضهم

أول ماسها في عمره وعليه أكثر المشايخ فإن في ذلك غير مرة يتحرى وبأخذها ركن إليه قلبه فإن وقع تحريه على أنه صلى ركعة يضيف إليها أخرى إن كانت الصلاة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه فإن وقع تحريه على أنه صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد لسهوه وإن لم يقع تحريه على شيء يأخذ بالاقفل في صلاة الفجر يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد لاحتمال أنه صلى ركعتين ثم يضيف إليها ركعة أخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه (ومسجد السهو يتعلق بأشياء) * (منها) إذا قعد فيما يقام فيه أو قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرد أراد بالقيام إذا استتم قائما أو كان إلى القيام أقرب فإنه لا يعود إلى القعدة وإن لم يكن كذلك قعد ولا سهو عليه وفي رواية إذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو يستوي فيه القعدة الأولى والثانية وعليه الاعتماد وإن رفع اليدين من الأرض وركبته على الأرض مالم يرفعهما يقعد ولا سهو عليه وكذا روى

التحليل عن الظهر لا يكون على رأس الركعتين ويكفيه تسليمة واحدة كذا في محيط السرخسي * وكذلك في العشاء والعصر غير أنه لا يدخل معهم تطوعا في العصر بعد الفراغ إذا أدرك ركعة من الظهر مع الإمام فإنه لم يصل الظهر بجماعة في قولهم جميعا ويكون مدر كافضل الجماعة في قولهم جميعا وإن أدرك ثلاثا مع الإمام كان مصليا مع الإمام كذا في السراج الوهاج * ولو شرع في التطوع ثم أقيمت المكتوبة ثم الشفع الذي فيه ولا يزيد عليه كذا في محيط السرخسي * ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقم أو خطب يقطع على رأس الركعتين يروي ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقد قيل بفتح كذا في الهداية * وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * ومن انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر ان خشي أن يفوته ركعة ويدرك الأخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل وان خشي فوتها أدخل مع الإمام كذا في الهداية * ولما ذكر في الكتاب أنه إن كان ير جوادراك القعدة كيف يفعل فظاهر ما ذكر في الكتاب أنه إن خاف أن يفوته الركعتان يدل على أنه يدخل مع الإمام وحكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يصلي ركعتي الفجر لأن ادراك التشهد عندهما كادراك الركعة كذا في الكفاية * وأما بقية السنن فإن أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام أتى بها خارج المسجد وان خاف فوت ركعة شرع معه كذا في التبيين * ولو أدرك الإمام في الركوع ولم يدركه في الركوع الأول والثاني يترك السنن ويتابع الإمام كذا في الخلاصة * دخل مسجد أقدم أنه فيه يكرهه أن يخرج حتى يصلي فإن كان رجلا مؤذنا أو امام مسجد وتفرق الجماعة بسبب غيبته لا بأس بالخروج - هذا إذا لم يصل - فإن كان قد صلى مرة في العشاء والظهر لا بأس بالخروج مالم يأخذ الأوّل في الإقامة فإن أخذ في الإقامة لم يخرج حتى قضاها تطوعا وفي العصر والمغرب والفجر يخرج فإن مكث ولم يدخل معهم يكره كذا في محيط السرخسي * ومن انتهى إلى الإمام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الإمام رأسه من الركوع لا يصير مدر كالثلث الركعة كذا في الهداية * سواء تم من الركوع أو لم يتمكن وكذا لو انحط ولم يقف لكن رفع الإمام رأسه قبل أن يركع قال المجتوبى دخل المسجد والإمام راكع فقد قال بعض مشايخنا ينبغي أن يكبر ويركع ثم تمشى حتى يلتحق بالصف كيلا يفوته الركوع وعندنا لم يمشي ثلاث خطوات متوالية تطل ولا يكبروا أكثر من شائخنا على أنه لا يكبر لكيلا يحتاج إلى المشي في الصلاة ذكر الجلال في صلاته أدرك الإمام في الركوع فكبر قائما ثم شرع في الانحطاط وشرع الإمام في الرفع الأصح أن يعتد بها إذا وجدت المشاركة قبل أن يستقيم قائما وإن قل هكذا في معراج الدراية * أجمعوا أنه لو انتهى إلى الإمام وهو قائم فكبر ولم يركع مع الإمام حتى ركع الإمام ثم ركع أنه يصير مدر كالثلث الركعة وأجمعوا أنه لو أفتى به في قومة الركوع لم يكن مدر كالثلث الركعة كذا في البحر الرائق * أدرك الإمام راكعا يحرم قائما وكبروا بأي بالشاؤ تكبيرات العبد قائما غلب على ظنه أنه يدرك الإمام في الركوع وان خشي أن يفوته الركوع يركع ولا يأتي بالتكبيرات وكبر في ركوعه كذا في الكافي في باب صلاة العبد * ومدر الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبيرتين خلافا لبعضهم ولو نوى تلك التكبيرة الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز ولغت نيته كذا في فتح القدير * المقننى إذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام في الركعات كلها يجب عليه أن يصلي ركعة واحدة بغير قراءة ويتم

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنها إذا جهروا امام فيما يخاف فيه قل ذلك أو أكثر أو خاف فيما يجهر فيه قل صلاته ذلك أو أكثر في ظاهر الرواية وفي النوادر لاسهوه عليه مالم يخاف مقدار ما يتعلق به جواز الصلاة على الاختلاف وهو آية قصيرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم ثلاث آيات قصار أو آية طويلة وذكر شمس الأئمة الحنفية رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية الجهر والخافتة سواء وفي كل ذلك سهو وإن كانت كلمة ولا سهو على المنفرد في شيء من ذلك لأنه مخبر بين الجهر والخافتة وروى أبو سليمان رحمه الله تعالى

ان المنفرد اذا ظن انه امام فجهر كما يجهر الامام يلزمه سجود السهو ومنها اذا ترك الفاتحة في الاولين أو أحدهما أو ترك السورة في الاولين أو أحدهما يلزمه السهو ومنها اذا قرأ في الاولين أو في أحدهما الفاتحة ثم الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لاسهو عليه وقيل بأنه يلزمه السهو ولو ترك قراءة التشهد ناسباً في القعدة الاولى أو في الاخيرة وتذكر بعد السلام يلزمه السهو عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لاسهو عليه وكذا لو ترك بعض التشهد ساهياً يلزمه السهو في (١٢١) ظاهر الرواية قالوا ان كان المصلي

اماماً يأخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكن يأخذ بقول محمد رحمه الله تعالى ومن عليه السهو يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام في القعدة الاولى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى في القعدة

صلاته وان ركع مع الامام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين وان ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة وان ركع بعد الامام وسجد بعده جازت صلاته وان أدرك الامام في الركوع والسجود في آخرهما يجوز هكذا في فتاوى قاضيان * ومن أتى مسجداً قد صلى فيه لا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بدله مادام في الوقت ساعة وان كان فيه ضيق بتركه قيل هذا في غير سنة الظاهر والفجر هكذا في الهداية * وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وصاحب المحيط وقاضي خان والترمذاني والمجيب كذا في الكفاية وهكذا في النهاية * وقيل هذا في الجميع كذا في الهداية * وهو اختيار صدر الاسلام كذا في الكفاية * والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها كذا في الهداية * سواء صلى الفرض بجماعة ولا اذا خاف فوت فرض الوقت كذا في الكفاية

* (الباب الحادي عشر في قضاء الفوائت) *

كل صلاة فاتت عن الوقت بسد وجوبها فيه يلزمه قضاءها سواء تركها عمداً أو سهواً أو بسبب نوم وسواء كانت الفوائت كثيرة أو قليلة فلا قضاء على مجنون حاله جنونه لما فاتته في حاله عقله كالأقضاء عليه في حاله عقله لما فاتته حاله جنونه ولا على مرتد ما فاتته زمن رتبته ولا على مسلم أسلم في دار الحرب ولم يصل مدة لجهله بوجوبها ولا على معنى عليه ومريض عجز عن الاعياء ما فاتته في تلك الحالة وزادت الفوائت على يوم وليلة ومن حكمه ان الفاتية تقضى على الصفة التي فاتت عنه الاعداد وضرورة فيقضى مسافر في السفر ما فاتته في الحضر من الفرض الرباعي أربعاً والمقيم في الإقامة ما فاتته في السفر من ركعتين والقضاء فرض في الفرض وواجب في الواجب وسنة في السنة ثم ليس للقضاء وقت معين بل جميع أوقات العروقة الا الثلاثة وقت طلوع الشمس ووقت الزوال ووقت الغروب فانه لا تجوز الصلاة في هذه الاوقات كذا في البحر الرائق * رجل صلى فارتد فاسلم في الوقت يعيد كذا في الكافي * صبي صلى العشاء ثم نام واحتمل وانته قبل طلوع الفجر يقضى العشاء بخلاف الصبيبة اذا بلغت بالحض قبل طلوع الفجر لا يلزمه اقضاء العشاء لان الحضي لو طرأ على الوجوب أسقط الوجوب فاذا قارنه أولى أن يمنع وان بلغت بالسن تلزمه العشاء وان لم ينتبه حتى طلع الفجر قبل يقضى العشاء كذا في محيط السرخسي في باب ما يتعلق به الوجوب من الوقت * هو المختار كذا في فتاوى قاضي خان * ومتى قضى الفوائت ان قضاها بجماعة فان كانت صلاة يجهر فيها يجهر فيها الامام بالقراءة وان قضاها وحده يتخير بين الجهر والخافتة والجهر أفضل كما في الوقت ويخاف فيما يخاف فيه حتماً وكذا الامام كذا في الظهيرية * الترتيب بين الفاتية والوقية وبين الفوائت مستحق كذا في الكافي * حتى لا يجوز اداء الوقية قبل قضاء الفاتية كذا في محيط السرخسي * وكذا بين الفروض والوتر هكذا في شرح الوقاية * ولو صلى الفجر وهو ذاكر أنه لم يوتر فقه فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تذكر فائت في تطوعه لم يفسد تطوعه لان الترتيب عرف واجبا في الفرض بخلاف القياس فلا يلحق به غيره كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى العتبية الصبي اذا بلغ وصلى صلاة في وقتها يصير صاحب ترتيب كل امرأة اذا بلغت ورأت دماحها تصير صاحبة عادة بعمرة واحدة كذا في التارخانية * وأما الترتيب في بعض اعمال الصلاة فليس يفرض عندنا كذا في المحيط * حتى ان من أدرك الامام في اول الصلاة ونام خلفه أو سبقه

الثانية والاحوط ان يصلي في القعتين ولا يلزمه السهو بتكرار التشهد في القعدة الثانية ولو بدأ بالسورة ساهياً فلما قرأ البعض ذكر فاته يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد السهو وان قرأ كذا الفاتحة ونسى الباقي لاسهو عليه وان تبقى الاكثر فعليه السهو اماماً كان أو منفرداً وان لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لاسهو عليه في ظاهر الرواية ولو قرأ الفاتحة أو آية من القرآن في القعدة أو في الركوع أو في السجود أو قرأ التشهد في الركوع أو في السجود كان عليه السهو ولو زاد في القعدة الاولى على التشهد وقال اللهم صل على محمد يلزمه السهو ولو قعد في الثانية

(١٢٦) قدر التشهد ونسى قراءة التشهد ثم تذكر أو قرأ فيه روايتان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لاسهو عليه اذا ترك القعدة الاولى من ذوات الاربع أو الثلاث يلزمه السهو ولو ترك التطوع لا تقصد صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويلزمه السهو ولو ترك القنوت فذكر في القعدة أو بعد ما قام من الركوع لا يفتن وعليه السهو ولو سها عن تكبيرات العيد يلزمه السهو ولو زاد في صلاته ركوعاً أو سجوداً لا تقصد صلاته ويلزمه السهو ولو افتتح الصلاة ثم شك انه هل كبر لا فتاح ثم تذكره

كبران شغله التفكير عن اداءه من الصلاة كان عليه السهو والافلا ولوشك في تكبيرة الافتتاح فاعاد التكبير والثناء ثم تذكر ان عليه السهو ولا تكون الثانية استقبالا لقطع الاول ولوافتح الظهر ثم نسي ظن انه في العصر ف صلى ركعة أو أكثر ثم تذكر انه كان في الظهر لاسهو عليه لان تفكيره لم يشغله عن اداء ركن ولوشك في ركوعه أو سجوده وطال تفكيره كان عليه السهو ولو صلى وحده فسبقه الخدث فذهب ليتوضأ ثم شك انه صلى ثلاثا (١٣٣) أو أربعاً وشغله ذلك عن وضوءه ساعة ثم استيقن فأتى وضوءه فعليه السهو لانه في

حرمة الصلاة وكان الشك في هذه الحالة بمنزلة الشك في حالة الاداء ولوشك في ذلك بعد ما سلم تسليم واحدة ثم استيقن بانتمام الصلاة لايكره السهو لانه شك بعد الخروج من الصلاة وان شك في ذلك بعد ما قد قدر التشهد وشغله الشك عن السلام ثم تذكر فسلم كان عليه السهو وان افتتح الصلاة فقرأ التشهد في قيامه قبل أن يشرع في قراءة الفاتحة عامداً أو سهواً لاسهو عليه وان جهل بالتعوذ أو بالتسمية أو بالتأمين لاسهو عليه وان قرأ في الاولين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب له أن يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني ان شاء وان قرأها لا يكون قضاء وان ترك السورة في الاولين قضاها وعليه السهو قرأ في الاخيرين أول يقرأ وإذا قرأها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجهر بقراءة السورة ولا يجهر بقراءة الفاتحة * رجل صلى يقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة أو ركعتين أو شك في الثالثة أو الرابعة فلحظ الى من

الحدث فسبقه الامام ثم اتى به أو توضأ وعاد فعليه ان يقضى أو لا ما سبقه الامام ثم يتابع امامه اذا أدركه فلواتبع الامام أو لا ثم قضى بعد تسليم الامام جازعاً عند علمائنا الثلاثة وكذلك في صلاة الجمعة اذا رآه الناس فلم يقدر على اداء الركعة الاولى مع الامام بعد الاقتداء وبقي قائماً أو مكثه اداء الركعة الثانية فآدى أو لا الركعة الثانية قبل ان يؤدى الاولى ثم قضى الاولى بعد تسليم الامام جازعاً كذا في شرح الطحاوي في فصل ستر العورة * ثم الترتيب يسقط بالنسيان وبما هو في معنى النسيان كذا في المضمرات * ولو تذكر صلاة قد نسيها بعد ما أدى وقية جازت الوقية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو صلى الظهر على ظن انه متوضي ثم توضأ وصلى العصر ثم تبين انه صلى الظهر من غير وضوء بعيد الظهر خاصة لانه بمنزلة الناسي في حق الظهر بخلاف ما وصلى الظهر يوم عرفه على ظن انه متوضي ثم صلى العصر بوضوء ثم تبين بعيدهما لان العصر ثم تبع للظهر كذا في محيط السرخسي * واذا صلى الظهر وهو ذاكر انه لم يصل الفجر فسد ظهره ثم قضى الفجر وصلى العصر وهو ذاكر للظهر يجوز العصر لانه لا فائنة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر كذا في التبيين * ولوشك في الظهر انه هل صلى الفجر ام لا فلما فرغ يتيقن انه لم يصل الفجر بعيد الفجر ثم الظهر كذا في محيط السرخسي * ومن تذكر صلوات عليه وهو في الصلاة فقد حكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى ان مذهب علمائنا رحمه الله تعالى ان تفسد صلاته قال ولكن لا تفسد حين ذكرها بل يتهار كعتين وبعدهما تطوعا سواء كان الفاتح قديماً أو حديثاً كذا في المحيط * ولو أن صلى الجمعة تذكر ان عليه الفجر فان كان بحيث لو قطعها واشتغل بالفجر تقوته الجمعة ولا يقوته الوقت فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقطع الجمعة ويصل الفجر ثم صلى الظهر وعند محمد رحمه الله تعالى يتم الجمعة ولو كان بحيث انه اذا قضى الفجر أدرك الجمعة مع الامام فانه يستعمل بالفجر اجماعاً وان كان بحيث اذا قطع الجمعة واشتغل بالفجر يقوته الوقت أتم الجمعة اجماعاً ثم صلى الفجر بعد اذها كذا في السراج الوهاج * ويسقط الترتيب عند ضيق الوقت كذا في محيط السرخسي * ولو تقدم الفاتحة جازواً ثم هكذا في النهر الفائق * ثم تفسير ضيق الوقت ان يكون الباقي منه ما لا يسع فيه الوقية والفاتحة جميعاً حتى لو كان عليه قضاء العشاء مثلاً وعلم انه لو اشتغل بقضائه ثم صلى الفجر اطلع الشمر قبل ان يقعد قدر التشهد صلى الفجر في الوقت وقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس كذا في التبيين * ويراعى الترتيب وان كان لا يؤدى الوقية على وجهه الا فضل كالوضايق الوقت بحيث لا يمكنه ان يصل الوقية الا مع تخفيفها وقصر القراءة والافعال فيم افانه لا بد من الترتيب والاقصر على أقل ما تجوز به الصلاة كذا في الترمذي * ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقية مع تذكر الفاتحة وأطال القراءة حتى ضاق الوقت لا تجوز صلاته الا ان يقطعها أو يشرع فيها ولو شرع ناسياً والمسئلة بما لها ثم تذكرها عند ضيق الوقت جازت صلاته ولا يلزمه القطع كذا في التبيين * ويعتبر ضيق الوقت في نفس الامر لا بحسب ظنه هكذا في البحر الرائق حتى لو ظن من عليه العشاء ان وقت الفجر قد ضاق فصلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الفجر فاذا بطل ينظر فان كان الوقت يسيراً حاصلاً لهما والا اعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد أخرى ولو اشتغل بالعشاء ولم يعد الفجر فطلعت الشمس قبل أن يقعد قدر التشهد في العشاء صح فخره هكذا في التبيين * وكذا اذا ذكر الفجر في آخر وقت الظهر فوقع على ظنه ان الوقت لا يحتمل الصلاتين فافتتح الظهر فصلاها وقد بقي من وقت الظهر بعضه نظريه فان كان ما بقي من

خلفه ليعلم انهم ان قاموا قام وان قعدوا قعدوا ثم بذلك قالوا لا بأس به ولا سهو عليه ولا يجب السهو بترك رفع وقت الدين في تكبيرة الافتتاح ولا بترك ثناء الافتتاح والتعوذ والتأمين ولا بترك التسمية في الركعة الاولى ولا بترك الجمع الحمد والحمد ولا بترك تكبيرات الركوع والسجود ولا بترك التسبيحات في الركوع والسجود ولا بترك رفع اليدين في تكبيرات العيدين وتكبيرات الافتتاح اذا قرأ الفاتحة الا حرفاً أو قرأ أكثرها ثم أعادها سهواً فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين ولو قرأ الفاتحة مرتين في الثالثة أو

الرابعة ساهيا لاسهوعليه ولولم يقرأ شيئا من القرآن في الشفع الثاني ولم يسجد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال ان كان متعمدا فقل ساء وان كان ساهيا كان عليه سجود السهو وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا حرج عليه في العمد ولا سجود في السهو وعليه الاعتماد ومن عليه سجود السهو في صلاة الفجر اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما قد قدر التشهد سقط عنه سجود السهو وكذا لو سهوا في قضاء الفاتحة فلم يسجد حتى اجرت الشمس وكذا في الجمعة اذا خرج (١٣٣)

السلام يسقط السهو

اقتدى بامام سلم عليه مجود

السهو ان يسجد الامام

للسهو وصح الاقتداء بالافلا

وعند محمد رحمه الله تعالى

يصح الاقتداء على كل حال

اذا لم يسجد الامام للسهو

لا يسجد المقتدى * اذا سلم

المصلي عن يساره قبل

السلام عن يمينه لاسهو

عليه ويسلم عن يمينه اذا

قعد على الرابعة قد در

التشهد ثم تذكر بعد

السلام انه لم يشهد قال أبو

يوسف رحمه الله تعالى يعود

ويتشهد وقال زفر والحسن

رحمهما الله تعالى لا يشهد

اذا ترك صلاة الليل ناسيا

فقضاها في النهار وأم فيها

وخافت ساهيا كان عليه

السهو وينبغي أن يجهر

ليكون القضاء على وفق

الاداء وان أم ليلاني صلاة

النهار يخاف ولا يجهر فان

جهر ساهيا كان عليه

السهو ولو أم في التطوع

في الليل خافت متعمدا

فقد ساء وان كان ساهيا

فعليه السهو اذ لم يقرأ شيئا

في الشفع الاول يقرأ في

الشفع الثاني برفاعة

وقت الظهر ما أمكنه ان يصلي فيه الفجر ثم الظهر ثم يجزئه التي صلى وعليه ان يقضي الفجر ثم يعيد الظهر وكذلك ان بقي من الوقت مقدار ما يصلي الفجر ويصلي من الظهر ركعة كذا في التارخانية ناقلا عن الحجة * وان كانت المتركاة أكثر من واحدة والوقت يسع فيه بعضها مع الوقتية لا تجوز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض حتى لو تذكروا في وقت الفجر انه لم يصل العشاء والوتر بقي من الوقت ما لا يسع فيه الا خمس ركعات على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضي الوتر ثم يصلي الفجر ثم يقضي العشاء بعد طلوع الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر انه لم يصل الفجر والظهر ولم يتبق من الوقت الا ما يسع فيه ثم تذكروا في ركعات فانه يقضي الظهر ثم يصلي العصر وان كان لا يسع فيه الاست ركعات فانه يصلي الفجر ثم العصر ثم الفاتحة هكذا في فتاوى قاضي خان * والعبرة في العصر لا آخر الوقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وذكروا شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في المبسوط ان أمكنه اداء الظهر والعصر قبل تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب وان كان لا يمكنه اداء الصلاتين قبل غروب الشمس فعليه مراعاة الترتيب الاعلى قول حسن ابن زياد فان عند ما بعد تغير الشمس ليس بوقت العصر كذا في النهاية * ولو كان بقي من الوقت المستحب قدر ما لا يسع فيه الظهر سقط الترتيب بالاجماع كذا في التبيين * ولو افتتح العصر في أول الوقت وهو لا يعلم أن عليه الظهر وأطالها حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكر ان عليه الظهر فانه ان يقضي على صلاته كذا في الجوهر النيرة * ولو سقط الترتيب اضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تقسده على الاصح وهو مؤدع على الاصح لا فاض كذا في الزاهدي * ولا يظهر حكم الترتيب عند النسيان مادام ناسيا واذا تذكر يلزمه هكذا في التارخانية ناقلا عن الخلاصة * ويسقط الترتيب عند كثرة الفوائت وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * وهذه الكثرة ان تصير الفوائت ستا تجزئ وقت الصلاة السادسة وعن محمد رحمه الله تعالى انه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح كذا في الهداية * ثم اعتبر فيه ان تبلغ الاوقات المتخلة مدقاته ستة وان ادعى ما بعدها في أوقاتها وقبل يعتبر ان تبلغ الفوائت ستا ولو كانت متفرقة وغمرة الاختلاف تظهر فيما اذا ترك ثلاث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم وهو لا يدري أيها أولى فعلى الاول يسقط الترتيب لان المتخلة بين الفوائت كثيرة وعلى الثاني لا يسقط لان الفوائت بنفسها تعتبران تبلغ ستا فيصلي سبع صلوات الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر والاول أصح كذا في التبيين * وهو أوسع وبالثاني قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وهو أحوط هكذا في فتاوى قاضي خان * وكثرة الفوائت كما تسقط الترتيب في الاداء تسقط في القضاء حتى لو ترك صلاة شهر ثم قضى ثلاثين فجزأ ثم ثلاثين ظهر راتم هكذا صح هكذا في محيط السرخسي * الترتيب اذا سقط بكثره الفوائت ثم قضى بعض الفوائت وبقيت الفوائت أقل من ستة الاصح انه لا يعود هكذا في الخلاصة * قال الشيخ الامام الزاهد أبو حفص الكبير وعليه الفتوى كذا في المحيط * حتى لو ترك صلاة شهر فقضاها الاصل صلاة واحدة ثم صلى الوقتية وهذا كله اجاز كذا في محيط السرخسي * (والفوائت نوعان قديمة وحديثة) * فالقديمة تسقط الترتيب اتفاقا وفي القديمة اختلاف المشايخ وذلك كمن ترك صلوات شهر ثم صلى مدة ولم يقض تلك الصلوات حتى لو ترك صلاة ثم صلى أخرى ذكرا للفاتحة الحديثة لم يجز عند البعض وقيل يجوز

الكتاب وسورة ويجهزهم ما في قولهم جميعا ويسجد لاسهو اذا أخر السجدة الصليبة أو سجدة التلاوة عن موضعهما كان عليه السهو اذا سلم المسبوق ساهيا يلزمه السهو قيل هذا اذا سلم بعد الامام فان سلم مع الامام لاسهو وعليه المصلي اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خسر ساجدا ساهيا يجوز صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعليه السهو اذا زاد على التشهد الاول حرفا ولم يتم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يلزمه السهو اذا صلى العصر خمسا وقعدت الرابعة

قدر التشهد فالوا لا يضيف اليها أخرى لان التنقل بعد العصر مكروه ولا سهو عليه افوات محله لانه آخر الصلاة وقد اتفق من العصر الى التطوع ولم يتم التطوع وعن محمد رحمه الله تعالى انه يضيف اليها السادسة وعليه الاعتماد لان التطوع بعد العصر انما يكره اذا كان عن اختياراً ما اذا لم يكن عن اختيار ولا يكره **وكذا** قالوا فممن أراد أن يتطوع في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فلا فضل أن يتمها قلنا اذا بدأ بقراءة السورة (١٣٤) في الركعة الاولى أو الثانية فقرأ فاسأها كان عليه السهو اذا سلم بعد

وعليه الفتوى كذا في الكافي * واذا آخر الصلاة الفائتة عن وقت التذ كرمع القدوة على القضاء هل يكره فالمدكور في الاصل انه يكره لان وقت التذ كراها هو وقت الفائتة وتأخير الصلاة عن وقتها مكروه، بخلاف كذا في المحيط * في الاصل رجل صلى العصر وهو نائم لم يصل الظهر فوفاه فاسد الا أن يكون في آخر الوقت لكن اذا قدمت الفريضة لا يبطل أصل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يبطل والمسئلة معروفة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله فرضية العصر تفسد فساداً موقوفاً حتى لو صلى ست صلوات أو أكثر ولم يعد الظهر عاد العصر جائز لا يجب عليه اعادته وعندهما تفسد فساداً بانما لا يجوز لها مجال فالأصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله مراعاة الترتيب بين الفائتة والوقية كما تسقط بكثرة الفوائت تسقط بكثرة المؤدى كذا في المحيط * رجل نسي صلاة ولا يدريها ولم يقع تحريمه على شيء بعد صلاة يوم وليلة عندنا كذا في الظهيرية * قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التارخانية ناقلاً عن المتابع * وكذا لو نسي صلواتين من يومين ولا يدري أي صلواتين اعاد صلاة يومين وعلى هذا القياس لو نسي ثلاث صلوات من ثلاثة أيام أو خمس صلوات من خمسة أيام ولترك الظهر والعصر من يومين ولا يدري أيهما ترك أو لا يتحرى فان لم يكن له رأى يعيد ما أدى أولاً مرة أخرى عند أبي حنيفة رحمه الله اذ يمكنه مراعاة الترتيب بطريق الاحتياط والاحتياط واجب في العبادات وقالوا الا نأمره بالالتحري ويسقط عنه الترتيب للعجز فلا يلزمه الاداء مرتين هكذا في محيط السرخسي * فان بدأ بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر كان أفضل وان بدأ بالعصر ثم بالظهر ثم بالعصر يجوز أيضاً محلي العصر اذا تركه ترك سجدة واحدة ولا يدري انهما من صلاة الظهر أو من صلاة العصر التي هو فيها فانه يتحرى فان لم يقع تحريمه على شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركهما من العصر ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر وان لم يعد لاشي عليه كذا في المحيط (مسائل متفرقة) في البقية سئل والدي عن شرع في العصر ثم غربت الشمس في خلالي ثم اقتدى به انسان في هذا العصر هل يصح اقتداؤه فقال نعم ان لم يكن الامام مقيماً والمقتدى مسافراً كذا في التارخانية * شافعي المذهب اذا صار حنفياً المذهب وقد فاتته صلوات في وقت كان شافعيّاً ثم أراد أن يعيدها في الوقت الذي صار حنفياً يقضى على مذهب أبي حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة * رجل يرى التيمم الى الرسخ والوتر ركعة ثم رأى التيمم الى المرفق والوتر ثلاثاً لا يعيد ما صلى وان صلى كذلك عن جهل من غير أن يسأل أحداً ثم سأل وأمر بالثلاث بعد ما صلى كذا في الذخيرة وفي الصبرية امرأة تركت صلاة فخاضت وطهرت فصلت مع تذكر الفائتة قال لا يجوز كذا في التارخانية * حربي أسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرائع من الصوم والصلاة ونحوهما ثم دخل دار الاسلام أو مات لم يكن عليه قضاء الصوم والصلاة قياساً واستحساناً ولا يعاقب عليه اذا مات ولو أسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرائع يلزمه القضاء استحساناً كذا في فتاوى قاضيان في آخر باب ما يكون اسلام من الكافر وما لا يكون * فان بلغه رجل في دار الحرب يلزمه وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ما لم يخبره رجلان أو رجل واحد أن لا يلزمه كذا في محيط السرخسي * في العناية عن أبي نصر رحمه الله فيمن يقضى صلوات عمره من غير أن فاته شيء يرد الاحتياط فان كان لاجل النقصان والكرهية فحسن وان لم يكن لذلك لا يفعل والصحيح انه يجوز الابداع صلاة الفجر والعصر وقد فعل ذلك كثير من السلف لشبهة الفساد كذا في المضمرات * ويقرأ في الركعات كلها الفاتحة مع السورة كذا في الظهيرية * وفي الفتاوى رجل يقضى

ما قدر قدر التشهد ولم يتشهد فانه يتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة على السهو ثم يتشهد ثم يسلم اذا نسي التشهد في آخر الصلاة فسلم ثم تذكروا واشتغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل اتمام التشهد فسدت صلواته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان قعوده الاول ارتفض بالعود الى قراءة التشهد فاذا سلم قبل اتمام التشهد تفسد صلواته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تفسد صلواته لان قعود الاول ما ارتفض كما بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفض بقدر ما قرأ أو لم يرتفض أصلاً لان محصل قراءة التشهد العقدة فلا ضرورة الى رفضها وعليه الفتوى وعن هذا اختلاف المشايخ في مسئلة لا روايتها الا اذا نسي الفاتحة والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فاتصّب قائماً للقراءة ثم ندم فسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد صلواته لانه لم ياتصّب قائماً للقراءة ارتفض ركوعه فاذا لم يعد الركوع تفسد

صلواته وقال بعضهم لا يرتفض كل الركوع أو لم يرتفض أصلاً لان الرفض كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأن لم يكن اذا أراد أن يقرأ في صلواته سورة فأخطأ فقرأ سورة أخرى لاسهو عليه اذا شك في سجود السهو انه سجدة واحدة أو سجدين وطال تفكيره ثم تذكر لاسهو عليه المسبوق اذا لم يتابع الامام في سجود السهو وسها فمما يقضى كفاءه سجدة واحدة وينتظم الثانية الاولى وان لم يسه فيما قضى وفرغ عن صلواته سجدة واحدة والذي كان مع الامام استحساناً ولو تابع الامام في سجود السهو ثم سها فمما

يقضى فانه يسجد سهو * امام سهائي صلاته ثم أحدث فقدم غيره فسهل الثاني أيضا فسجد الثاني سجدة كفا ذلك اذا سلم الامام وعليه سهو فقام المسبوق الى قضاء ما سبق فقرأ أو ركع فلم يسجد وسجد الامام السهو ويتابعه المسبوق في سجود السهو ويقدمه مقدارا للشهد لان انفراد لم يتأكد كذا لجرم لو سجد لا يتابع الامام لان انفراده قد تأكد ثم اذا عاد الى قضاء ما سبق قبل التقييد بالسجدة بعد القيام والركوع لان قيامه وركوعه قبل سجود الامام السهو وارتفض بالمناجاة (١٣٥) فلا بد من الاعادة ولا ينبغي للمسبوق

أن يقوم الى قضاء ما سبق قبل سلام الامام فان قام قبل أن يفرغ الامام من التشهد فالمسئلة على وجوه اما ان كان مسبوقا بركة أو بركتين أو بثلاث فان كان مسبوقا بركة ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما تجوز به الصلاة جازت صلاته لو مضى على ذلك وان لم يقع من قراءته مقدار ذلك بعد فراغ الامام من التشهد فمضى على ذلك فسدت صلاته لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لم يعتبر فاذا مضى على ذلك فقد ترك من صلاته ركعة فلا يجوز وكذا لو كان مسبوقا بركتين لانه ترك القراءة في احدهما ولو كان مسبوقا بثلاث ركعات كان عليه فرض القراءة في ركعتين وفرض القيام في ركعة فينظر ان كان قام بعد فراغ الامام من التشهد أدنى قومة وقرأ في الاخرين ما تجوز به الصلاة جازت صلاته وان ركع في الاولى قبل فراغ الامام من التشهد ومضى على ذلك فسدت صلاته رجل صلى

الفوائت فانه يقضى الوتر وان لم يستيقن انه هل بقي عليه وتر أو لم يبق فانه يصلي ثلاث ركعات ويقضى ثم يقعد قدر التشهد ثم يصلي ركعة أخرى فان كان وترافقداؤه وان لم يكن فقد صلى التطوع أربعاً ولا يضره القنوت في التطوع * وفي الحجة والاستغفار بالفوائت أولى وأهم من التوافل الا السنن المعروفة وصلاة الضحى وصلاة التسبيح والصلوات التي رويت في الاخبار فيها سور معدودة واذكار معدودة فذلك بنية النفل وغيره بنية القضاء كذا في المضمرات * ولا يقضى الفوائت في المسجد وانما يقضيها في بيته كذا في الوجيز للكردي * في الملتقط ولو أمر الاب انه أن يقضى عنه صلوات وصيام أيام لا يجوز عندنا كذا في التتارخانية * اذا مات الرجل وعليه صلوات فائنة فأوصى بأن تعطي كفارة صلواته يعطى لكل صلاة نصف صاع من بزر ولو ترك نصف صاع واحد يوم ونصف صاع من ثلث ماله وان لم يترك مالا يسد تقرض ورثته نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم يتصدق المسكين على بعض ورثته ثم يتصدق ثم وثم حتى يتم لكل صلاة ما ذكرنا كذا في الخلاصة * وفي فتاوى الحجة وان لم يوص لورثته وتبرع بعض الورثة يجوز ويدفع عن كل صلاة نصف صاع حنطة منورين ولو دفع جله الى فقير واحد جاز بخلاف كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة الافطار وفي الوالوجية ولو دفع عن خمس صلوات تسع امنان لفقير واحد ومنال فقير واحد اختار النقية انه يجوز عن أربع صلوات ولا يجوز عن الصلاة الخامسة * وفي النجاسة الحسن بن علي رضي الله عنهما عن القديبة عن الصلوات في مرض الموت هل يجوز فقال لا * وسئل حمير الوبري وأبو يوسف بن محمد عن الشيخ الثاني هل تجب عليه القديبة عن الصلوات كما تجب عليه عن الصوم وهو جرح فقال لا كذا في التتارخانية * في فتاوى أهل سمرقند رجل صلى خمس صلوات ثم انه لم يقرأ في الاولين من إحدى الصلوات الخمس ولا يعلم تلك فانه بعيد الفجر والمغرب ولو تذكرانه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من أية صلاة تركها قالوا بعيد صلاة الفجر والوتر ولو تذكرانه ترك القراءة في ركعتين بعيد صلاة الفجر والمغرب والوتر ولو تذكرانه ترك القراءة في أربع ركعات بعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء ولا بعيد الوتر والفجر والمغرب كذا في المحيط * تارك الصلاة عدل الا يقتل كذا في الكافي في باب قضاء الفوائت

(الباب الثاني عشر في سجود السهو)

وهو واجب كذا في التبيين * هو الصحيح كذا في الهداية * والوجوب مقيد بما اذا كان الوقت صالحا حتى ان من عليه السهو في صلاة الصبح اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد السلام الاول سقط عنه السجود وكذا اذا ساقى قضاء الفائتة فلم يسجد حتى اجرت وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد السلام يسقط السهو كذا في الجرائد * وفي القنية لو بنى النفل على فرض سهائه لم يسجد كذا في النهر القائق * ومحلله بعد السلام سواء كان من زيادة أو نقصان ولو سجد قبل السلام اجزأه عن ذلك اذ رواه الاصول وياتي بتسليتين هو الصحيح كذا في الهداية * والصواب أن يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور واليه أشار في الاصل كذا في الكافي * ويسلم عن يمينه كذا في الزاهدي * وكيفيته أن يكبر بعد سلامه الاول ويحترس سجدا ويسجد في سجوده ثم يفعل ثانيا كذلك ثم تشهد ثانيا ثم يسلم كذا في المحيط * وياتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في عدة السهو والصحيح وقيل ياتي به ماني القعدة الاولى كذا في التبيين * والاحوط أن يصلي

المغرب ركعتين وقعد قدر التشهد ووطن انه أتم الصلاة فسلم ثم قام وكبر ينوي السنة ثم تذكرانه لم يتم المغرب بعد ما جعل السنة أو قبل ذلك فسدت المغرب لانه تنقل الى السنة قبل اكمال الفريضة ولو صلى المغرب ركعتين فسلم ثم تذكران صلاته قد فسدت فقام وكبر للمغرب ثانيا وصلى ثلاثا ان صلى ركعة وقعد قدر التشهد جازت المغرب والا فلا لان سنة المغرب ثانيا لم تصح فبقي في الاولى فاذا صلى ركعة وقعد يتم الصلاة والا فلا وان افتتح المغرب وصلى ركعة فظن انه يكبر للافتتاح فاتقها وصلى ثلاث ركعات جازت صلاته لان في المرة الثانية

تعد في الثانية وهي الثلاثة بقية ولو صلى المغرب ركعتين ظن أنهما لم يفتح صلى ثلاث ركعات لا تجوز صلاته لأنه في الأولى فإذا لم يفتد على رأس الأولى في المرة الثانية فقد ترك القعدة على رأس الثالثة تنفس صلاته * إذا صلى الظاهر أو بها وتذكر بعد السلام أنه ترك منها سجدة فقاموا مستقبل الصلاة صلى أربعاً وسلم وذهب فسدت صلاته لأن نية استقبال الظهر لم تنصح لأنه كان في الأولى فصارت خالطاً المكتوبة بالنسبة قبل إكمال المكتوبة فتفسد (١٣٦) صلاته * رجل صلى العشاء وسلم على رأس الركعتين على ظن أنه أتروحية

أو سلم في الظهر على الركعتين على ظن أنها جامعة أو المقيم سلم على رأس الركعتين على ظن أنه مسافر يستقبل الصلاة ولو سلم على رأس الركعتين على ظن أنها رابعة فإنه يمضي على صلاته ويسجد سهوه لأنه في المسائل الثلاث سلم مع علمه أنه صلى ركعتين فكان عامداً في السلام على رأس الركعتين فتبطل صلاته أمافي المسئلة الرابعة سلم على رأس الركعتين على ظن أنه صلى أربعاً فكان ساهياً فلم يكن عامداً بالسلام على رأس ركعتين فلا تبطل صلاته وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يني كالموطن أنه أحدث فأنصرف ثم علم أنه لم يحدث وعندهما كان له أن يني على صلاته ما لم يخرج عن المسجد وعند محمد رحمه الله تعالى لا يني فكذلك في هذه المسئلة مصلى الأربع إذا رفع رأسه عن الركوع من الركعة الثالثة فتذكر أنه لم يسجد في الثانية إلا سجدة واحدة فإنه يسجد تلك السجدة ثم يتشهد للثانية ثم يسجد للثالثة

في القعدتين كذا في فتاوى قاضيخان * وحكم السهو في القرض والنفل سواء كذا في المحيط * قال في الفتاوى القعدة بعد سجدة السهو ليست بركن وإنما أمر بها بعد سجدة السهو ليدفع ختم الصلاة بها حتى لو تركها فقام وذهب لا تنفس صلاته كذا قاله الحلواني كذا في السراج الوهاج * وفي الوالوجية الأصل في هذا أن المتركة ثلاثة أنواع فرض وسنة وواجب في الأول أن أمكنه التدارك بالقضاء حتى ولا فسدت صلاته وفي الثاني لا تنفس لانيه هاباً ركنه أو قد وجدت ولا يجبر بسجدة السهو وفي الثالث أن ترك ساهياً يجبر بسجدة السهو وأن ترك عامداً لا كذا في التارخانية * وظاهر كلام الجهم الغفرانه لا يجب السجود في العمد وإنما تجب الاعادة جبر النقصان كذا في البحر الرائق * ولا يجب السجود إلا بترك واجب أو تأخير ركن أو تقيده أو تكراره أو تغييره واجب بأن يجهر فيما يخاف وفي الحقيقة وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب كذا في الكافي * ولا يجب ترك التعوذ أو البسملة في الأولى والثانية وتكبيرات الانتقال الأولى تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد ولا يجب ترك رفع اليدين في العيدين وغيرهما ومن ذلك ما لو سلم عن الشمال أو ساهياً ولو ترك القومة ساهياً بان الخط من الركوع ساجداً في فتاوى قاضيخان أن عليه السجود عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في فتح القدير * (ثم واجبات الصلاة أنواع) * (منها) قراءة الفاتحة والسورة إذا ترك الفاتحة في الأولين أو أحدهما يلزمه السهو وإن قرأ أكثر الفاتحة ونسى الباقي لاسم وعليه وإن بقي الأكثر كان عليه السهو وأما ما كان أو منفرداً كذا في فتاوى قاضيخان * وإن تركها في الآخرين لا يجب أن كان في القرض وإن كان في النفل أو الوتر وجب عليه كذا في البحر الرائق * ولو كررها في الأولين يجب عليه سجود السهو بخلاف ما لو أعادها بعد السورة أو كررها في الآخرين كذا في التبيين * ولو قرأ الفاتحة الأخرى أو قرأ أكثرها ثم أعادها ساهياً فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين كذا في الظهيرية * ولو قرأ الفاتحة وحدها وترك السورة يجب عليه سجود السهو وكذا لو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة كذا في التبيين * ولو قرأ الفاتحة وآيتين فخراً كسأها ثم تذكر عادوا ثم ثلاث آيات وعليه سجود السهو كذا في الظهيرية * ولو قرأ الفاتحة عن السورة فعليه سجود السهو كذا في التبيين * ولو قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة لا يلزمه السهو وهو الأصح ولو قرأ في ركوعه أو سجوده أو تشهد يلزمه وهذا إذا بدأ بالقراءة ثم بالتشهد وان بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهو عليه كذا في محيط السرخسي * ولو لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لاسهو عليه في ظاهر الرواية كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الفتاوى * ولو لم يقرأ شيئاً من القرآن في الشفع الثاني ولم يسجد عن أي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال إن كان متعمداً فقد أسأه وإن كان ساهياً كان عليه سجود السهو وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا حرج عليه في العمد ولا سجود عليه في السهو وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضيخان * ومن سها عن فاتحة الكتاب في الأولى أو في الثانية وتذكر بعد ما قرأ بعض السورة يعود فيقرأ بالفاتحة ثم بالسورة قال الفقيه أبو الليث يلزمه سجود السهو وإن كان قرأ من السورة وكذلك إذا تذكر بعد الفراغ من السورة أو في الركوع أو بعد ما رفع رأسه من الركوع فإنه يأتي بالفاتحة ثم يعيد السورة ثم يسجد السهو وفي الخلاصة إذا ركع ولم يقرأ السورة ورفع رأسه وقرأ السورة وأعاد الركوع وعليه السهو وهو الصحيح كذا في التارخانية * وإذا قرأ في الركعة الأولى سورة وقرأ في الركعة الثانية سورة قبلها فلا سهو عليه كذا في المحيط * وفي الوالوجية المصلي إذا تلا آية السجدة ونسى أن

عوده إلى السجدة المتركة لا يرض الركوع ويلزمه السهو لأنه أخر السجدة في الركعة الثانية عن محلها وإن تذكر بسجد وهو ركع في الثالثة أنه ترك من الركعة الثانية سجدة فإنه يسجد السجدة المتركة ويتشهد ثم يقوم فيصلي الثالثة والرابعة بركوعهما وسجودهما - لأنه ما تذكر في الركوع والركوع قبل رفع الرأس مما يقبل الارتقا فكان عوده للسجدة المتركة رفضاً للركوع فيه تنفس بخلاف ما بعد التمام * المصلي إذا سلم ناسياً وعليه سجدة التلاوة فبعد ما خرج عن الصلاة قبل أن يتعد قدر التشهد فسدت صلاته لأن

العبد في سجدة التلاوة يرض القعدة في رواية كالعبد في السجدة الصليبية يرض القعدة باتفاق الروايات وهو اختيار شمس الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى أما العبد في سجود السهو لا يرض القعدة باتفاق الروايات * إذا سلم الإمام وعليه سجدة التلاوة فتد كرفي
مكانه بعدما تفرق القوم فإنه يسجد للتلاوة ويقعد قدر التشهد فإن سجد للتلاوة ولم يقعد فسدت صلاته لا ترض القعدة ولا تفسد صلاة
القوم لانقطاع المتابعة * المسافر إذا صلى ركعتين وسهما فيهما وسجد للسهو ثم نوى الإقامة (١٣٧) صحت نيته وينقلب فرضه أربعاً

ولو صلى الرجل ركعتين
تطوعاً وسهما فيهما وسجد
للسهو فأراد أن ينوي عليهما
ركعتين لا ينوي * من عليه
السهو إذا سلم وهو يريد أن
لا يسجد للسهو كان عليه أن
يسجد ونيته باطلة * رجل
ترك من صلاته سجدة صليبية
وسجدة للتلاوة فسلم وهو
ذاكر أحدهما فسدت
صلاته كانت المذكورة
صليبية أو تلاوة وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى إن
كان ناسياً للتلاوة وذاكراً
للصليبية فكذلك وإن
كان على العكس لا تفسد
صلاته ولو سلم وهو ذاكر
أنه قد قدر التشهد ولكنه لم
يقرأ التشهد ثم تدكر أن
عليه سجدة للتلاوة لا يعود
لأنه سلام عدو صلاته تامة
لأنه لم يترك ركناً وكذا لو سلم
وهو ذاكر أن عليه سجدة
التلاوة ثم تدكر أنه لم يشهد
فإنه لا يعود للتشهد ولا يسجد
للتلاوة وصلاته تامة * المني
إذا نسي سجدة التلاوة في
موضعها ثم ذكرها في
الركوع أو في السجود أو في
العود فإنه يجزئها ساجداً
ثم يعود إلى ما كان فيه
فيعبده استحياساً وإن لم

يسجد إيماناً ذكرها وسجدها وجب عليه سجود السهو ولأنه تارك للوصل وهو واجب وقيل لا سهو عليه
والأول أصح كذا في التناخية * إذا أراد أن يقرأ في صلاته سورة فاختار سورة أخرى لا سهو عليه
كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها) تعيين القراءة في الأولين كذا في البحر الرائق * (ومنها) رعاية الترتيب
في فعل مكرر فلا ترك سجدة من ركعة فتدكرها في آخر الصلاة سجدها وسجد للسهو وترك الترتيب فيه وليس
عليه إعادة ما قبلها ولو قدم الركوع على القراءة لزمه السجود لكن لا يعتد بالركوع فيفرض إعادة بعد
القراءة كذا في البحر الرائق * (ومنها) تعديل الأركان وهو العلم أنية في الركوع والسجود وقد اختلف في
وجوب السجود بتركه بناء على أنه واجب أو سنة والمذهب الوجوب ولو زوم السجود بتركه ساهياً وصححه
في البدائع كذا في البحر الرائق * (ومنها) القعدة الأولى حتى لو تركها يجب عليه السهو كذا في التبيين
* (ومنها) التشهد فإذا تركه في القعدة الأولى والأخيرة وجب عليه سجود السهو وكذا إذا تركه بعضه كذا
في التبيين * سواء كان في الأرض أو النفل كذا في البحر الرائق * ولو قرأ التشهد في القيام إن كان في الركعة
الأولى لا يلزمه شيء وإن كان في الركعة الثانية اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب كذا في الظهيرية
* ولو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو عليه وبعدها يلزمه سجود السهو وهو الأصح لأن بعد
الفاتحة محل قراءة السورة فإذا تشهد فيه فقهه دأخراً واجب وقبلها محل الشاء كذا في التبيين * ولو تشهد في
الأخرين لا يلزمه السهو كذا في محيط السرخسي * وإذا فرغ من التشهد وقرأ الفاتحة سهواً فلا سهو عليه
وإذا قرأ الفاتحة مكان التشهد فعليه السهو وكذلك إذا قرأ الفاتحة ثم التشهد كان عليه السهو كذا روى
عن أبي حنيفة رحمه الله في الواقعات الناطقية وذكره نال إذا بدأ في موضع التشهد بالقراءة ثم تشهد فعليه
السهو ولو بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهو عليه ولو قرأ التشهد قائماً أو راكعاً أو ساجداً لا سهو عليه هكذا
في المحيط * ولو كرر التشهد في القعدة الأولى فعليه السهو وكذا لو زاد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في المضمرات * واختلفوا في قدر الزيادة فقال بعضهم يجب
عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وقال بعضهم لا يجب عليه حتى يقول وعلى آل محمد والأول
أصح ولو كرره في القعدة الثانية فلا سهو عليه كذا في التبيين * وإذا نسي قراءة التشهد حتى سلم ثم تدكر عاد
وتشهد وعليه السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ويجب إذا قعد فيما
يقام أو قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرد أو إمام بالقيام إذا استتم قائماً أو كان إلى القيام أقرب فإنه لا يعود
إلى القعدة هكذا في فتاوى قاضي خان وسجد للسهو * ولو عاد إلى القعود تفسد صلاته على الصحيح كذا في
التبيين * وإن لم يكن كذلك فقهه ولا سهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الأصح هكذا في الهداية
والتبيين * ويعتبر ذلك بالنصف الأسفل من الإنسان إن كان النصف الأسفل مستوياً كان إلى القيام أقرب
والألا كذا في الكافي * وفي رواية إذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو ويستوي فيه القعدة
الأولى والثانية وعليه الاعتماد وإن رفع البتية وركبته على الأرض لم يرفعهما إلا سهو عليه هكذا روى عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا إذا سجد في موضع الركوع أو ركع في موضع
السجود أو كرر ركناً أو قدم الركن أو أخره في هذه الفصول كلها يجب سجود السهو وفي القدوري ومن ترك
من صلاته فعلاً وضع فيه ذكر فعلية سجود السهو ولأن الفعل إذا وضع فيه ذكره فذلك إماره كونه مقصوداً

بعد جازت صلاته وإن أخرها إلى آخر صلاته أجزأه لأن الصلاة واحدة وإن كان اماماً وصلى ركعة وترك منها سجدة فعلى ركعة أخرى
وسجد لها فتدكر المتروكة في السجود فإنه يرفع رأسه من السجود ويسجد المتركة ثم يعيد ما كان فيها لأنهم ارتفعت فيعبدها استحياساً
فأما ما قبل ذلك إلى المتركة هل ترتفع إن كان ما تخلل بين المتركة وبين الذي تدكر فيها ركعة تامة لا ترتفع باتفاق الروايات فلا يلزمه
إعادة ذلك وإن لم يكن ركعة تامة فكذلك في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرتفع إذا قرأ في الشفع

الثاني من الظهر أو العصر أو العشاء الفاتحة والسورة ساهيا لسهو عليه قرأ في صلاة الجمعة سورة السجدة وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة وقرأ تجافى جنوبهم لسهو عليه لأنه لم يقرأ الفاتحة مرتين على الولاة * (فصل فيما يفسد الصلاة) * المفسد للصلاة نوعان فعل وقول أما الأول إذا أحدث في صلاته من بول أو غائط أو ريح أو رعا في متعمدا فسدت صلاته وإن سبقه الحدث ولم يتعمد أن كان حدثا موجبه الغسل فكذلك وإن كان موجبه (١٣٨) الموضوع فإن كان بفعل الأذى فكذلك وإن لم يكن بفعل الأذى لا يفسد الصلاة بل

يتوضأ ويبنى إذا كان على بدنه دمل أو جراحة أو بثرة فمزها يده عمدا فسال منه الدم فسدت صلاته لأنه تعمد الحدث وإن لم يغزها لكتنها انشقت باصا به البدن أو الثوب في الركوع أو السجود وسال منه الدم فسدت صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو بمنزلة ما لو رماه إنسان ببنذقة أو حجرة وفيه خلاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى نقض صلاته ويمنع البناء كذا لو سقط من السقف حجر أو خشب على المصلي عشي إنسان فأدماه وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي أو وضع جبهته على الأرض في السجود فسال منه الدم من غير قصد فسدت صلاته عندهما وقبل تقسده عند الكل لأن الاحتراز عنه يمكن فإذا لم يحتز صار كأنه تعمد ذلك وكذا لو كان تحت شجرة فسقط منها غمرة فخرجته وإن لم يصبه الحدث ولكنه فعل فعلا ليس من أفعال الصلاة إن كان كثيرا منه بد نفسه صلاته وإن كان يسيرا

في نفسه فتمكن بتركه القص في صلاته فيجب جبره بسجدة السهو وإن كان فعلا لم يوضع فيه ذكر فليس فيه سجود السهو كوضع الميّن على الشمال والقومة التي بين الركوع والسجود وإذا قعد المصلي في صلاته وتشهد ثم شك أنه صلى ثلاثا أو أربعا حتى شغل ذلك عن التسليم ثم استيقن أنه صلى أربعة أتم صلاته فعليه سجدة السهو وإن شك في ذلك بعدما سلم تسليمة واحدة فلا سهو عليه وإذا أحدث في صلاته وذهب ليتوضأ فوقع له هذا الشك حتى شغل عن الموضوع ساعة فعليه سجدة السهو وكذا في المحيط * (ومنها القنوت) فإذا تركه يجب عليه السهو وتركه يتحقق برفع رأسه من الركوع ولو ترك التكبيرة التي بعد القراءة قبل القنوت بسجدة السهو ولأنه بمنزلة تكبيرات العبد كذا في التبيين * (ومنها تكبيرات العيدين) قال في البدائع إذا تركها أو نقص منها أو زاد عليها أو أتى بها في غير موضعها فإنه يجب عليه السجود كذا في البحر الرائق * وبسبب توى في الزيادة والنقصان القليل والكثير قد روى عن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله إذا سها الإمام عن تكبيرة واحدة في صلاة العبد بسجدة السهو وكذا في الذخيرة * وإذا كفي كشف الأسرار الإمام إذا سها عن التكبيرات حتى ركع فإنه يعود إلى القيام بخلاف المسبوق إذا ترك الإمام في الركوع فإنه يأتي بالتكبيرات في الركوع كذا في البحر الرائق * ولو ترك تكبيرة الركوع الثاني في صلاة العبد وجب عليه السهو ولأنه واجبة بعد التكبيرات العيدين بخلاف تكبيرة الركوع الأولى لأنها ليست ملحقة بها كذا في التبيين * السهو في الجمعة والعيدين والمكتوبة والتطوع واحد إلا أن ما شائنا قالوا لا يسجد للسهو في العيدين والجمعة للثلاث يقع الناس في فتنة كذا في المضمرات ناقلا عن المحيط * (ومنها الجهر والاختفاء) حتى لو جهر فيما يخافت أو خافت فيما يجهر وجب عليه سجود السهو واختلفا في مقدار ما يجب به السهو ومنهما قيل يعتبر في الفصلين بقدر ما تجوز به الصلاة وهو الأصح ولا فرق بين الفاتحة وغيرها * والمفرد لا يجب عليه السهو بالجهر والاختفاء لأنه من خصائص الجماعة هكذا في التبيين * وإن جهر بالتعوذ أو بالتسمية أو بالتأمين لسهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان * (فصل) سهو الإمام بوجوب عليه وعلى من خذله السجود كذا في المحيط * ولا يشترط أن يكون مقدريا به وقت السهو حتى لو أدرك الإمام بعدما سها بآيتمه أن يسجد مع الإمام تبعاله ولو دخل معه بعدما سجد سجدة السهو وتابعه في الثانية فلا يقتضي الأول وأدخل معه بعدما سجد هما لا يقضيما كذا في التبيين * سهو المؤتم لا بوجوب السجدة ولو ترك الإمام سجود السهو فلا سهو على المأموم كذا في المحيط * والمسبوق يتابع الإمام في سجود السهو ثم يقوم إلى قضاء ما سبق به ولا يعيد في آخر صلاته * واللاحق إذا سجد للسهو مع الإمام لا يعتبه ويسجد في آخر صلاته وينبغي للمسبوق أن يمكث ساعة بعد سلام الإمام لجواز أن يكون على الإمام سهو هكذا في محيط السرخسي * ولو لم يتابع الإمام في سجود السهو وقام إلى القضاء لا يسقط عنه ويسجد في آخر صلاته * ولو سلم الإمام فقام المسبوق ثم تذكر الإمام أن عليه سهوا فسجد له قبل أن يقيد المسبوق الركعة بسجدة فعليه أن يرفض ذلك ويعود إلى متابعتها ثم إذا سلم الإمام قام إلى القضاء ولا يعتد بما فعل من القيام والقراءة والركوع ولو لم يعد إلى متابعتها الإمام ومضى على قضائه فإنه تجوز صلاته ويسجد للسهو بعد فراغها استحضانا ولو سجد الإمام بعدما قيد هذا المسبوق الركعة بسجدة فإنه لا يعود فإن عاد إلى متابعتها فسدت صلاته كذا في السراج الوهاج * ولو سها الإمام في صلاة الخوف سجد للسهو وتابعه فيه الطائفة الثانية وأما الطائفة الأولى فأنها لا يسجدون بعد

لا تفسد صلاته واختلفا في القلة والكثرة قال بعضهم كل ما يقام بالدين فهو كثير وما يقام بسد واحدة فهو الفراغ يسير ما لم يتكرر فعلى هذا القول المصلي إذا ضرب ابنته مرة أو مرتين لا تفسد صلاته لأن الضرب يتم بسد واحدة وإن ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة تفسد صلاته ولو كان في صلاة الظهر أو النفل أربع ركعات فضر بها في كل ركعة مرة أو مرتين لا تفسد صلاته وإن ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة تفسد صلاته وكذا لو اتقض من عمامته كورفسوا مرة أو مرتين لا تفسد ذلك يحصل بسد

واحدة وان تم فسدت صلاته لانه لا يحصل بيد واحدة وكذا المرأة اذا تخمرت ففسدت صلاتها ولو أغلق الباب لا تفسد صلاته لان ذلك يحصل بتعدين ادخال اليد في المغلق ثم شد المغلق وان فتح الباب المغلق فسدت صلاته لانه يحتاج الى ادخال اليد في المغلق ثم تحريك المغلق وقت الفتح ثم اخراج المغلق من موضع الشد ولو شد السراويل تفسد صلاته لانه يحتاج الى استعمال اليدين وان حل الازار لا تفسد صلاته يتم بيد واحدة من غير تكرار الفعل وكذا الوزر القميص تفسد ولو حل لا تفسد (١٢٩) ولورفع العمامة ووضعها على الارض

أو رفعها من الارض ووضعها على الرأس لا تفسد

لانه يتم بيد واحدة من غير تكرار ولوزر القميص لا تفسد

ولوليس القميص تفسد ولو تنعل أو خلع نعله لا تفسد صلاته لانه لا يحتاج

الى اليدين ولا الى المعالجة ولوليس الخفين فسدت صلاته لانه لا يتم بيد واحدة

ولو ألبس دابته أو أسرجها أو نزع السرج فسدت صلاته وان أمسكها أو خلع اللجام لا تفسد

ولوليس قلنسوة أو قبضة أو نزعها لا تفسد وان رمى طبراً لم تفسد صلاته

قبل هذا اذا كان الحجر في يده أما اذا أخذ الحجر من الارض ورمى طبراً تفسد صلاته

ولو تزوج بمرحمة أو بكه لا تفسد صلاته وقد مر قبل هذا وان أكل أو شرب

عامداً أو ناسياً فسدت صلاته لانه ليس من أعمال الصلاة وهو كثير لانه عمل

اليدين والقدمين والاسنان وان ابتلع شيئاً بين أسنانه في الكتاب انه لا تفسد الصلاة

ولم يفصل قبل هذا اذا كان قايلاً فان كان كثيراً يفسد الصلاة ثم اختلفوا في القلة والكثرة بعضهم قنوا

والكثرة بعضهم قنوا

والكثرة بعضهم قنوا

والكثرة بعضهم قنوا

والكثرة بعضهم قنوا

والكثرة بعضهم قنوا

والكثرة بعضهم قنوا

والكثرة بعضهم قنوا

الفراغ من الاتمام كذا في البحر الرائق * والا لاحق لا يسجد له وهو فيما يقضى والمسبوق يسجد له وهو فيما يقضى ولو سها امامه ولم يسجد المسبوق معه وسها هو فيما يقضى بكفيه سجدة واحدة والمقيم خلف المسافر حكمه حكم المسبوق في سجدة السهو * الامام اذا سها ثم أحدث تقدم مسبوقاً أتتها الا السلام فانه يقدم رجلاً أدرك أول الصلاة فيسلم ويسجد للمسهو ويسجد معه المسبوق فان لم يكن فيهم من أدرك أول الصلاة قام كل واحد الى قضاء ما سبق به ويسجد كل واحد له وهو في آخر صلاته هكذا في محيط السرخسي * رجل صلى الظهر ركعتين في الركعة قدر التشهدان تذكريل أن يقيد الخامسة بالسجدة انها الخامسة عاد الى القعدة وسلم كذا في المحيط * ويسجد للمسهو وكذا في السراج الوهاج * وان تذكر بعد ما قيد الخامسة بالسجدة انها الخامسة لا يعود الى القعدة ولا يسلم بل يضيف اليها ركعة أخرى حتى يصير شفعا ويتشهد ويسلم هكذا في المحيط * ويسجد للمسهو واستحسانا كذا في الهداية * وهو المختار كذا في الكفاية * ثم يتشهد ويسلم كذا في المحيط * والركعتان نافلت ولا تنوبان عن سنة الظهر وعلى الصحيح كذا في الجوهرية النيرة * قالوا في العصر لا يضم اليها سادسة وقيل يضم وهو الاصح كذا في التبيين * وعليه الاعتماد لان التطوع انما يكره بعد العصر اذا كان عن اختيار وأما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الفجر اذا قام الى الثالثة بعد ما قعد قدر التشهد وقيد بها بالسجدة لا يضم اليها الرابعة كذا في التبيين * وصرح في التبيين بان الفتوى على رواية هشام من عدم الفرق بين الصبح والعصر في عدم كراهة الضم كذا في البحر الرائق * واذا لم يقعد قدر التشهد في الفجر بطل فرضه بترك القعود على الركعتين والتنفل قبل الفجر بأكثر من ركعة في الفجر مكره وبخلاف ما اذا قام الى الخامسة في العصر قبل أن يقعد في الرابعة وقيد بها بالسجدة حيث يضم اليها سادسة لان التنفل قبل العصر ليس بمكروه هكذا في التبيين * وان لم يقعد على رأس الرابعة حتى قام الى الخامسة ان تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة عاد الى القعدة هكذا في المحيط * وفي الخلاصة ويتشهد ويسلم ويسجد للمسهو كذا في التارخانية * وان قيد الخامسة بالسجدة فسد ظهره عندنا كذا في المحيط * وتحوط صلاته فلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ويضم اليها ركعة سادسة ولو لم يضم فلا شيء عليه كذا في الهداية * ثم اختلف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في وقت الفساد فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كما وضع رأسه للسجود تفسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته حتى يرفع رأسه من السجود وفرض السجود عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتأدى بوضع الرأس وعند محمد رحمه الله تعالى بالوضع والرفع كذا في المحيط * قال نضر الاسلام في الجامع الصغير والمختار للفتوى قول محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية * وفائدة الاختلاف تظهر فيما اذا أحدث في هذه السجدة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يمكنه اصلاحها وعند محمد رحمه الله تعالى يمكن فيذهب ويتوضأ كذا في المحيط * ويقعد ويتشهد ويسلم كذا في فتح القدير * والاصح أنه لا يسجد للمسهو كذا في النهاية * وان سلم بنية القطع من وجب عليه السهو فهو في الصلاة ان يسجد للمسهو ولا لا عندهما وهو الاصح وعند محمد وفر رحمه الله تعالى هو فيها وان لم يسجد فبعد السلام ان اقتدى به رجل صح عند محمد رحمه الله تعالى مطلقاً وعند محمد رحمه الله تعالى انتقض الوضوء عند خلافهما واصلاته تامة اجاعا و سقط عنه سجود السهو ولو نوى الإقامة انقلب فرضه أربعاً عنده ويسجد في آخر الصلاة

(١٧ - الفتاوى اول)

القليل بما دون الجصة وسوى بينها وبين الصوم وقال بعضهم ما دون ملء الفم لا يفسد الصلاة وفرق بين الصلاة وبين الصوم وان ضرب انساناً بسوط أو سيف فسدت صلاته وان تقلد سيفاً أو نزع له لا تفسد صلاته وكذا اذا تدرى برداه أو حمل شيئاً خفيفاً يحمل بيد واحدة أو حمل شيئاً أو ثوباً على عاتقه لم تفسد صلاته وان كان ثقيلاً لا يتحمل بالاجر بمقامته فسدت صلاته وان دفع المار بين يديه برأسه أو يديه لا تفسد صلاته وان رمى بهم فسدت صلاته لانه كثير قالوا هذا اذا أخذ القوس والسهم ووضع

النسب على الوتر عيبه فاما اذا كان القوس في يده والسهم على الوتر فرمى لا تفسد صلاته ولوركب الدابة فسدت صلاته لانه لا يتم الاباليدين وان نزل عن الدابة لم تفسد لان النزول يمكن بدون استعمال اليدين بأن يجعل رجله من جانب وي طرح نفسه على الارض قالوا هذا يشكل بما اذا حله غيره ووضعه على السرج فان صلاته تفسد ويمكن أن يجاب عن هذا فيقال ان فعل غيره انتقل اليه فصار كأنه هو الذي يركب بنفسه وهذا على قول (١٣٠) من يقدر الكثير يعمل اليدين وهو اختيار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل

رحمته الله تعالى وقال بعضهم ان كان يحمل لواءه انسان ليستيقن انه ليس في صلاة فهو كثير وان كان يشك انه في الصلاة وليس في الصلاة فهو يسير وهذا اختيار العامة وقال بعضهم يفوض ذلك الى رأى المصلى ان استغفنه واستكثره فهو كثير والا فلا قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا القول أقرب الى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه في جنس هذه المسائل لا يقدر تقدير ابل يفوض ذلك الى رأى المبتلى به ولوحول المصلى وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت صلاته وكذلك تقدم على الامام من غير عذر ولو كان في الصحراء فتأخر عن موضع قيامه فسدت صلاته قال الامام أبو علي النسقي رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته ما لم يتأخر مقدار سجوده من خلفه وكذا عن عيبيه أو عن يساره بقدر ما قلنا كافي وجه القبلة المرأة اذا طنت انها أحدثت فاستدبرت القبلة قالوا ان نزلت عن

وعنده لا يتقلب أربعاً وسقط عنه سجود السهو اذا يجابه بوجوب اطاله كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المسكار * ومن صلى ركعتين تطوعا فسها فمما وسجد السهو ثم أراد أن يصلي آخرتين لم يبين كذا في الهداية * ولو بنى صح لبقاء التحريم ويعيد سجود السهو في المختار وكذا المسافر لو بنى الإقامة بعدما سجد السهو يلزمه أربع ركعات ويعيد سجود السهو كذا في التبيين * رجل صلى العشاء فسها فمما وقرأ بحجة التلاوة فلم يسجد هاوترك سجدة من ركعة ثم سلم فالمسألة على أربعة أوجه ان كان ناسيا للكل أو عامدا للكل أو ناسيا للتلاوة عامدا للصلاة أو على العكس في الوجه الاول لا تفسد صلاته بالاتفاق لان هذا سلام السهو وسلام السهو ولا يخرج عن حرمة الصلاة وفي الوجه الثاني والثالث تفسد صلاته بالاتفاق لان سلام العدي يخرج عن حرمة الصلاة وفي الوجه الرابع في ظاهر الرواية تفسد صلاته كذا في المحيط * السهو في سجود السهو لا يوجب السهو لانه لا يتناهى كذا في التذيب * ولو سها في سجود السهو على بالتحري ولو سها في صلاته مرارا يكتفيه سجدة ان كذا في الخلاصة * ولو أم في التطوع في الليل خافت متعديا فقد آسأ وان كان سهاها فعليه السهو كذا في فتاوى قاضي خان * وفي النجعة اذا ترك الجهر في الوتر وفي التراويح يلزمه السهو كذا في التتارخية * اذا أحدث الامام وقد سها فاستخفى رجلا يسجد خلفه للسهو وبعد السلام وان سها خليفته فيما يتم أيضا كفاه سجدة ان لسهو وسهو الاول كالسها الاول مرتين وان لم يكن الاول سها وانما سها الخليفة لزم الاول سجود السهو وسهو خليفته ولو سها الاول بعد الاختلاف لا يوجب سهو شيئا كذا في الذخيرة * وفي الاصل اذا سلم في الرابعة سهاها بعد قعوده مقدار التشهد ولم يقرأ التشهد فان عليه أن يعود الى قراءة التشهد ثم يسلم ويسجد للسهو ثم يشهد ويسلم كذا في المحيط * وما يتصل بذلك مسائل الشك والاختلاف الواقع بين الامام والمأموم في مقدار المؤدى * من شك في صلاته فلم يدرك الا ناصلي أم أربعاً وكان ذلك أول ما عرض له استأنف الصلاة كذا في السراج الوهاج * ثم الاستقبال لا يتصور الا بالخروج عن الاول وذلك بالسلام أو الكلام أو عمل آخر مما ينافي الصلاة والسلام قاعداً أو ولي ومجرد النية بلغوا ولا يخرج من الصلاة كذا في التبيين * ثم اختلف المشايخ في معنى قوله أول ما عرض له قال بعضهم ان السهو ليس بعادة لانه لم يسه في غير وقت وقال بعضهم معناه أنه أول سهو وقع له في تلك الصلاة والاول أشبه كذا في المحيط * وان كرر شكك تحري وأخذ بأكثر ما به كذا في التبيين * وان لم يترجعه عنده نبي بعد الطلب فانه يبني على الأقل فيجعلها واحدة فيبشك انما ثمانية وثانية لوشك انما ثالثة وثالثة لوشك انما رابعة وعند البناء على الأقل يقع في كل موضع يتوهم أنه محل قعود فرضا كان القعود واجباً كيلا يصير تاركاً فرض القعدة أو واجباً * فان وقع في رابعي انما الاول والثانية يجعلها الاولى ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة ثالثة في أربع قعدات قعدتان مفروقتان وهي الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان كذا في البحر الرائق * واذا شك بعد السلام أو قبل السلام لكن بعد ما فرغ من التشهد يحكم بالجواز ولا يعتبر هذا الشك كذا في الخلاصة * وجل شك في صلاة أنه صلاها أم لا فان كان في الوقت فعليه أن يعيد وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه كذا في المحيط ولوشك في صلاة الفجر وهو في القيام انما الثالثة أو الاولى لا يتم ركعة بل يقعد قدر التشهد ويرفض القيام ثم يقوم فيصلي ركعتين ويقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم يشهد ثم يسجد سجدة في السهو

وان وصلاها فسدت صلاتها وليس البيت لها كالمسجد للرجل وقال القاضي أبو علي النسقي رحمه الله تعالى لا تفسد صلاتها والبيت لها كالمسجد للرجل ولو كان المقتدى على عين الامام فجاء ثالث واجتنب المؤتم الى نفسه بعدما كبر الثالث أو قبله لم تفسد صلاة المؤتم وقال بعضهم اذا اجتنبه قبل التكبير تفسد * محاذاة المرأة الرجل في صلاة مشتركة كشركة التحريم والاداء تفسد صلاة الرجل قلت محاذاة المرأة وكثرت بالغة كانت المرأة أو صغيرة متافهة لان العاقلة من أهل الصلاة تثاب عليها اقتصدت بامام نوى امامتها في

الفريضة أو اقتدت متطوعة بانفترض فان قامت بجنب امام نوى امامتها وكبرت مع الامام لم تنقض صبره الامام هو الصحيح وان تقدمت على الامام وأتت به لم تفسد صلاة الامام وحدها اذا كان يحاذي عضو منها عضو من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل يجذأها أسفل منها أو خافها ان كان يحاذي الرجل شيأ منها تفسد صلاته ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذا يصح اقتداء القاري بالامى من غير ان ينوى امامته حتى تفسد صلاة الامى (١٣١)

وان شك وهو ساجد فان شك في انها الركعة الاولى او الثانية فانه يمضي فيها سوا مشك في السجدة الاولى او الثانية لانها ان كانت الاولى لزمه المضي فيها وان كانت الثانية يلزمه تكميلها واذ رفع رأسه من السجدة الثانية بقدر التشهد ثم يقوم فيصلي ركعة * ولو شك في صلاة الفجر في سجوده أنه صلى ركعتين أو ثلاثا ان كان في السجدة الاولى أمكنه اصلاح صلاته لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة لانها ثانية فيجوز ولو كانت ثالثة من وجه لا تفسد صلاته عند محمد رحمه الله تعالى لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة وصارت كأنها لم تكن كالموسيقا الحادثة في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مسئلة (زم) وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته ولو شك في الفجر انها ثانية أم ثالثة فان لم يقع تحريه على شئ فان كان قائما بقدر في الحال ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد وان كان قاعدا والمسئلة بحالها يتحرى وان وقع تحريه انها ثانية مضى على صلاته وان وقع تحريه انها ثالثة تحترى في القعدات ان وقع تحريه انه لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاته وان لم يقع تحريه على شئ فسدت صلاته أيضا وكذا في ذوات الأربع اذا شك انها الرابعة أو الخامسة ولو شك انها ثالثة أو خامسة فعلى ما ذكرنا في الفجر فيعود الى القعدة ثم يصلي ركعة أخرى وينتهد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ويسجد للسهو ولو شك في الوتر وهو قائم انها ثانية أم ثالثة يتم تلك الركعة ويقتنم او يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقتنم فيها أيضا وهو المختار الى هنا عبارة الخلاصة * ومما لا ينبغي اغفاله انه يجب من سجود السهو في جميع صور الشك سواء عمل بالتحري أو بنى على الأقل كذا في البحر الرائق ناقلا عن فتح القدير * واذا شك في صلاته فلم يدرك ثلاثا صلى أم أربعا وتذكر في ذلك كثيرا ثم استيقن انه صلى ثلاث ركعات فان لم يكن تذكره شغل عن أداء ركعتين بان يصلي مرة فمكرر فليس عليه سجود السهو وان طال تفكره حتى شغله عن ركعة أو سجدة أو يكون في ركوع أو سجود فيطول تفكره في ذلك وتغير عن حاله بالتفكر فليس عليه سجود السهو استحسانا هكذا في المحيط * ولو غلب على ظنه في الصلاة أنه أحدث أو أنه لم يمسح يقرن بذلك لاشك له فيه ثم يمتن أنه لم يحدث أو أنه قد مسح قال أبو بكر ان كان أدى ركعتين كان حاله اليقين بالحديث أو بعدم المسح فانه يستقبل الصلاة ولا يمتن فيهما هكذا في فتاوى قاضيان * ولو علم انه أدى ركعتا وشك انه كبر الا فتتاح أو لا وهل أحدث أو لا وهل أصابت النجاسة ثوبه أو لا أو مسح رأسه أم لا استقبل ان كان أول مرة والامضى ولا يلزم الوضوء ولا غسل ثوبه كذا في فتح القدير * وفي الفتاوى العتبية لو شك في صلاته انه مسافر أو مقير يصلي أربعا ويقعد على الثانية احتياطاً كذا في التتارخانية * رجل صلى يقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة أو ركعتين أو شك في الرابعة والثالثة فلحظ الى من خلفه ليعلم بهم ان قاموا قام معهم وان قعدوا قعد معه بذلك فلا بأس به ولا سهو عليه كذا في المحيط * اذا شك الامام فآخبره عدلان يأخذ بقولهما رجل صلى وحده أو صلى يقوم فلما سلم أخبره رجل عدل انك صليت الظهر ثلاث ركعات قالوا ان كان عند المصلي انه صلى أربع ركعات لا يلتفت الى قول المخبر كذا في المحيط * وفي الظهريه قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أما أنا فاعيد بقول واحد عدل بكل حال كذا في التتارخانية * ولو شك المصلي في الخبر انه صادق أو كاذب روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يعيد الصلاة احتياطاً وان شك في قول رجلين عدلين أعاد صلاته وان لم يكن الخبر عدلاً لا يقبل قوله امام صلى يقوم وذهب فقال بعضهم

اختلفت الروايات فيه وظاهر الرواية عن محمد رحمه الله تعالى ان صلاته تفسد وقيل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا كقول محمد رحمه الله تعالى وان نجس ثوبه أو بدنه بسجدة بان رعى فأصاب الرعاف ثوبه أو بدنه ان كان قليلا فصل في اجاز وان كانت كثيرة وليس معه ثوب آخر فانه ينصرف ويتوضأ ويغسل النجاسة ويبني على صلاته لان الشرع جوز البناء في الرعاف مع انه يصيب ذلك جسده ووجهه فلا يمنع البناء المصلي اذا خاف سبق الحدث فانصرف فسقه الحدث في الطريق لا يجوز له البناء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

تعالى ولو سبقه الحدث في الصلاة فأنصرف ليتوضأ ثم أحدث متعمدا لا يجوز له البناء ولو وقع في صلاته قبل التشهد تفسد صلاته كالأحد متعمدا لو وقع بعد التشهد أو بعد ما عاد إلى سجود السهو وتنقض طهارته ولا تفسد صلاته وبه ما عاد إلى سجدة التلاوة تنقض طهارته وتفسد صلاته ما قبل هذا إذا أحدث الإمام تقدم محمداً أو جنباً أو امرأة أو صبياً أو مجنوناً أو كافراً وخرج من المسجد ففسدت صلاته الكمال (١٣٣) وان لم يخرج الإمام من المسجد حتى قدم هؤلاء رجلاً يصلح للإمامة إن قدم

المحدث أو الجنب متوضأ
هي الظهر وقال به ضمهم هي العصر فان كان في وقت الظهر في الظهر وان كان في وقت العصر في العصر
صحيح تقديمهما ولا يصح
تقديم غيرهما إلا إذا
تعمد القرآن فسدت صلاته
وكذا إذا قام القارئ يجنب
الأي يصلي صلاة الأي
تفسد صلاة الأي وقال
أبو يوسف ومحمد رجهما
الله تعالى أن تعم الأي بعد
ما قعد قدر التشهد لا تفسد
صلاته وإن تعم الأي
بعد ما سلم وعليه سهو
لا تفسد صلاته عند الكل
ولو تعم بعد ما سلم ثم تذكر
سجدة التلاوة فسدت
صلاته في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولو كانت
السجدة صليبة فسدت
صلاته عند الكل ولو
كان الأي مقتدياً بالقارئ
فتعم القرآن في وسط
الصلاة قال الشيخ الإمام أبو
بكر محمد بن الفضل رحمه
الله تعالى لا تفسد صلاته
* العار إذا وجب الثوب
في صلاته تفسد صلاته
وكذلك صاحب الجرح
السائل إذا انقطع دمه أو
خرج الوقت في خلال

هي الظهر وقال به ضمهم هي العصر فان كان في وقت الظهر في الظهر وان كان في وقت العصر في العصر
لأن الظاهر شاهد لمن يدعي ما يوافقه الوقت وإن كان مشكلاً جازاً للفريقين في القياس كذا في المحيط

* (الباب الثالث عشر في سجود التلاوة) *

سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر كذا في الهداية ١ في آخر الأعراف عند قوله ان الذين عند ربك
لا يستكبرون عن عبادته ويسجدونه وله يسجدون ٢ والرعد عند قوله ولله يسجد من في السموات والارض
طوعاً وكرهاً وظلالهم بالغدو والآصال ٣ والنمل عند قوله ولله يسجد من في السموات وما في الارض من
دابة والملائكة وهم لا يستكبرون ٤ وبني اسرائيل عند قوله ان الذين آمنوا بالله من قبله ان اتى عليهم
يخزون لا إذ كان سجداً ويقولون ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولاً ٥ ومريم عند قوله اذا أتى عليها آيات الرحمن
خروا سجداً وبكيا ٦ والاولى في الحج عند قوله الم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس
والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن بين الله فاعلم من
مكرم ان الله يفعل ما يشاء ٧ والفرقان عند قوله واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما
تأمرنا وزادهم نفورا ٨ والنمل عند قوله ويعلم ما تخفون وما تعلنون ٩ والم تنزيل عند قوله انما يؤمن
بآياتنا الذين اذا ذكروا بهم سجدوا وسجدوا لرحمنهم ١٠ وص عند قوله
فاستغفره وخرراً كعاً وأتاب ١١ وحمل السجدة عند قوله لا يسأمون ١٢ والتجم عند قوله فاسجدوا لله
واعبدوا ١٣ واذا السماء انشقت عند قوله فاعلم ان يؤمنون واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ١٤
واقرأ باسم ربك عند قوله واسجدوا وقربوا كذا في العيني * والسجدة واجبة في هذه المواضع على السائل
والسامع سواء قصد جميع القرآن أو لم يقصد كذا في الهداية * رجل قرأ آية السجدة لا يلزمه السجدة
بغير تلك الشفتين وانما تجب اذا صح الحروف وحصل به صوت سمع هو أو غيره اذا قرب الله الى نفسه كذا في
فتاوى قاضيخان * ولو قرأ آية السجدة الا الحرف الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه
وحده لا يسجد الا أن يقرأ أكثر آية السجدة بحرف السجدة وفي مختصر البحر لوقر أو اسجد وسكت ولم يقل
واقرب يلزمه السجود كذا في التبيين * رجل سمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرف فليس عليه ان
يسجد لانه لم يسمعهم تال كذا في فتاوى قاضيخان * والاصل في وجوب السجدة ان كل من كان من أهل
وجوب الصلاة ما أداء أو قضاء كان أهلاً لوجوب سجدة التلاوة ومن لا فلا كذا في الخلاصة * حتى لو كان
التالي كافراً أو مجنوناً أو صبياً أو حائضاً أو نفساء أو عقيب الطهر دون العشرة والاربعين لم يلزمهم وكذا
السامع كذا في الزاهدي * ولو سمع منهم مسلم عاقل بالغ تجب عليه لسماعه ولو قرأ المحدث أو الجنب أو سمعها
تجب عليه ما وكذا المريض * ولا تجب اذا سمعها من طير أو مختار * ومن النائم الصائم انما تجب وان
سمعها من الصدي لا تجب عليه كذا في الخلاصة * النائم اذا أخبره قرأ آية السجدة في حال النوم تجب عليه
وفي النصاب هو الاصح كذا في التارخانية * ولو قرأها سكران تجب عليه وعلى من سمعها كذا في المحيط
السرخسي * المرأة اذا قرأت آية السجدة في مملاتها ولم تسجد لها حتى حاضت سقطت عنها السجدة كذا في
المحيط * مصلى التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلاته ووجب عليه قضاءها لا يلزمه

العدالة والمقيم اذا وجد الماء وما صح الخف اذا انقضت مدة مسحه وصاحب الجبيرة اذا سقطت الجبيرة
اعادة
في الصلاة عن بره فسدت صلاته * رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يعد على الثانية لم تفسد صلاته استصحاباً ولو صلى ست
ركعات أو ثمان ركعات ولم يعد الا في آخرهن اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تفسد صلاته قياساً واستصحاباً وقال بعضهم هذا
والاول سواء مصلى الجمعة اذا خرج وقتها فسدت صلاته وهو وماتت من سواها * المرأة اذا أوضعت يدها في الصلاة تفسد صلاتها ولو جاز

الصبي وارضع من ثديها وهي كارهة فنزل لها فسدت صلاتها وان مص فضة ومصتين ولم ينزل لهنها لم تنفسد صلاتها وانعض ثلاث
صاات تنفسد صلاتها نزل اللبن أول ينزل * اذا قرأ المصلي من المصحف فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولونظر في المصحف
أو المحراب فهم ولم يقرأ لا تنفسد صلاته وهو الصحيح ولو قرأ من الانجيل أو التوراة أو الزبور هو يحسن القرآن ولا يحسن فسدت صلاته
وكذا لو أنشد شعرافيه تسبيح أو تهليل فسدت صلاته ولو أنغمى على المصلي أو جن فسدت (١٣٣) صلاته ولو كانت المرأة في الصلاة

فجامعها زوجها بين الفخذين
فسدت صلاتها وان لم ينزل
منها بله وكذا لو قبلها بشهوة
أو غير شهوة أو مسها بشهوة
ولونظر الى فرج المطلقة
طالافارجها عن شهوة
بغير مراحها ولا تنفسد
صلاته في رواية وكذا لو
نظر المصلي الى فرج امرأة
بشهوة حرمت عليه أمها
وابنتها ولا تنفسد صلاته في
رواية ولو صلى الرجل في
قيص محلول الحبيب فوق
بصره في الركوع والسجود
على فرجه ذكرناه لا تنفسد
صلاته وفي رواية تنفسد وهو
اختيار الشيخ الامام أبي بكر
محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى ولونظر انسان من
تحت القميص ورأى عورة
المصلي لا تنفسد صلاته ولو
قبلت المصلي امرأة ولم
يشتمها لم تنفسد صلاته
* اذا نام المصلي مضطجعا
متعمدا فسدت صلاته ولو
نعس في الصلاة ولم يعمد
قال نفسه حتى اضطجع
اختلفوا فيه قال بعضهم
تنتقض طهارته ولا تنفسد
صلاته وله أن يتوضأ ويبنى
وقال بعضهم لا تنفسد صلاته
ولا تنتقض طهارته كالونام

اعادة تلك السجدة * وكذا المسلم اذا قرأ آية السجدة ثم ارتد أو العياذ بالله ثم أسلم لم تجب عليه تلك السجدة
ولا تجب السجدة بكتابة القرآن كذا في فتاوى قاضخان * اذا قرأ آية السجدة بالفارسية فعليه وعلى من
سمعها السجدة فهم السامع أولا اذا اخبر السامع انه قرأ آية السجدة وعندهما ان كان السامع يعلم انه
يقرأ القرآن يلزمه والا فلا كذا في الخلاصة * وقيل تجب بالاجماع وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي
* ولو قرأ بالعربية يلزمه مطلقا لكن يعد ذر بالآخرة ما لم يعلم وان تلاها وهو أصم فلم يسمع وجب عليه
السجدة كذا في الخلاصة * اذا قرأ آية السجدة بالهجوم لم تجب السجدة كذا في السراجية * واذا تلا
الامام آية السجدة سجدها وسجد المأموم معه سواء سمعها منه أم لا وسواء كان في صلاة الجهر أو الخفافة
الا أنه يستحب أن لا يقرأها في صلاة الخفافة ولو سمعها من الامام أجنبى ليس معهم في الصلاة ولم يدخل
معهم في الصلاة لزمه السجود كذا في الجوهر النيرة * وهو الصحيح كذا في الهداية * سمع من امام فدخل معه
قبل أن يسجد سجده معه وان دخل في صلاة الامام بعد ما سجدها الامام لا يسجد ها وهذا أدركه في آخر
تلك الركعة أو ما أدركه في الركعة الاخرى يسجد ها بعد الفراغ كذا في الكافي وهكذا في النهاية * وان
تلا المأموم ولم يلزم الامام ولا المؤتم السجود في الصلاة ولا بعد الفراغ منها كذا في السراج الوهاج * ولو
سمع المصلي من أجنبى يسجد بعد الفراغ ولو سجد في الصلاة لا يجز به ولا تنفسد صلاته كذا في التهذيب
* هو الصحيح كذا في الخلاصة * هذا اذا لم يقرأ المصلي السامع غير المؤتم فان قرأها أو لا ثم سمعها فسجد ها
لم يعد ها في ظاهر الرواية وان سمعها أو لا ثم تلاها فبها رواية أن وحرم في السراج بانه لا يسجد ها كذا في
النهر الفائق * وان قرأ آية السجدة في الصلاة فان كانت في وسط السورة فالأفضل أن يسجد ثم يقوم
ويختم السورة ويركع ولو لم يسجد وركع ونوى السجدة يجز به قياسا وبناخذ ولو لم يركع ولم يسجد
وأنتم السورة ثم ركع ونوى السجدة لا يجز به ولا يسقط عنه بالركوع وعليه قضاءها بالسجود مادام في
الصلاة وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده انه اذا قرأ بعد آية السجدة ثلاث آيات ينقطع النور
ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الائمة الحسواني لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات كذا
في فتاوى قاضخان * ولو كانت بختم السورة فالأفضل أن يركع بها ولو سجد ولم يركع فلا بد من أن يقرأ
شيئا من السورة الاخرى بعد ما رفع رأسه من السجود ولورفع ولم يقرأ شيئا أو ركع جاز وان لم يركع ولم
يسجد وتجوز الى موضع آخر فليس له أن يركع بها وعليه أن يسجد مادام في الصلاة ولو كانت السجدة
في آخر السورة وبعد آيات أو ثلاث فهو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء يسجد فاذا أراد أن يركع بها جاز له
أن يختم السورة ويركع ولو سجد بها ثم قام يختم السورة ويركع فان وصل اليها شيئا آخر من سورة أخرى فهو
أفضل هكذا في المضمرة * واذا سجد وركع لها على حدة على الفور يعود الى القيام ويستحب أن لا يعقبه
بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلاث آيات ثم يركع كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * ولو قرأ آية السجدة
في الصلاة فأراد أن يركع بها احتاج الى التنية عند الركوع فان لم يوجد منه التنية عند الركوع لا يجز به عن
السجدة * ولو نوى في ركوعه اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يجز به وقال بعضهم لا يجز به هكذا في
المضمرة * والظاهر أنه لا يجوز كذا في شرح أبي المكارم * وفي البدائع ولو نوى بعد رفع الرأس من
الركوع لا يجز به بالاجماع كذا في البحر الرائق * ولو نواها في الركوع عقب التلاوة ولم ينوها لمقتضى

في السجود ولو نام في ركوعه أو سجوده ان لم يعمد ذلك لا تنفسد صلاته وان عمد فسدت في السجود ولا تنفسد في الركوع ولو كتب على
على يده أو في الهواء أو في شيء لا يثبتين لم تنفسد صلاته وان كتب على الارض متبيناً فسدت صلاته اذا كثر ولو مضغ على كفا فسدت صلاته
اذا كثر ولو أخذ من الخارج سمسمه وابتلعها فسدت صلاته في رواية ولو كان في فيه هلمجة فلا كهان فسدت صلاته وان لم يلكها فدخل في
جوفه ثم اشق يسير لم تنفسد صلاته وكذا لو ابتلع دما خرج من بين أسنانه لم تنفسد صلاته اذ لم يكن ملء الفم وكذا الوقاء أقل من مل

القيم فعاد إلى خوفه وهو لا يملك مساسه لا تفسد صلاته ولو دهن رأسه ولبسته أو أكل أو جعل ما أورد على رأسه فسدت صلاته قبل هذا إذا تناول القارورة فصب الدهن على يده ولو كان في يده فتسح برأسه أو لبسته لم تفسد صلاته ولو سلم إنسان على المصلي فاستأجر له السلام برأسه أو يده أو أصبعه لا تفسد صلاته ولو صافح المصلي رجلا يريد به التسليم فسدت صلاته ولو تسف شعرة أو شعرين بجمرة أو مرتين لا تفسد وان تسف ثلاث مرات (١٣٤) تفسد صلاته وكذا لو قتل القملة مرارا متتابعات فسدت صلاته ولو مشى في صلاته مقدار نصف واحد لم تفسد

صلاته ولو كان مقدار صفتين أو مشى دفعة واحدة فسدت صلاته وان مشى إلى صف ووقف ثم مشى إلى صف لا تفسد صلاته ولو رفع المصلي من مقامه ثم وضع من غير أن يحول عن القبلة لا تفسد صلاته ولو طالب من المصلي إنسان شيئا فأومأ المصلي برأسه بنعم أو أراه إنسان درهما وقال أجبده فوأمر برأسه بنعم لا تفسد صلاته ولو رفع المصلي القبلة في المراجعة لا تفسد صلاته ولو تفكر في صلاته فتذكر حديثا أو شعرا أو أنشأ كلاما حربيا ولم يذكر ذلك بلسانه لم تفسد صلاته ولو أنكشف ربيع شعر المرأة أو ساقها في الصلاة فسدت صلاتها والمعتبر في إفساد الصلاة انكشف ما فوق الأذنين لا ما تحته ما هو الصحيح وفي حرمة النظر نسوي بينهما هو الصحيح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ساقها ليس بعورة وذراعها كبطنها في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذراعها ليس بعورة حتى لو سلمت امرأة وذراعها مكشوفتان جازت صلاتها وفي قدمها روايتان والصحيح ان انكشف ربيع القدم بمنع الصلاة وكلف الوجه ليس بعورة وركبة الرجل والمرأة عورة وهو موقوف على حدة وانكشف ربيعها بمنع الصلاة وفي رواية الركنة مع الفخذ عضوا واحدا وكذا الذراع كرم الخصيتين عضوان مختلفان في رواية وفي رواية عضوا واحدا انكشف ربيعها بمنع الصلاة والصحيح هو الاول المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فانكشف عورته في الوضوء أو كشفها هو قال القاضي

لا يثوب عنه ويُسجد اذا سلم امامه وبعد القعدة ولو تركها تفسد صلاته كذا في القنية * اجمعوا على ان سجدة التلات تأتى بسجدة الصلاة وان لم يمتلئ ولا في كذا في الخلاصة * المصلي اذا نسي سجدة التلاوة في موضعه ثم ذكرها في الركوع أو السجود أو في القعدة فانه يجزئها ساجدا ثم يعود إلى ما كان فيه ويعيده استحيانا وان لم يعد جازت صلاته كذا في الظهيرية في فصل السهو * اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم في الركبة فكبر الامام للسجدة وحسب من كان في الركبة أنه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة فكبر فظن القوم أنه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورواؤهم ان لم يزيدوا على ذلك لم تفسد صلاتهم المصلي اذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع التالي ان قصده اتباع التالي تفسد صلاته والمستحب في غير الصلاة أن يسجد السامع مع التالي ولا يرفع رأسه قبله كذا في الخلاصة * ومن المستحب أن يتقدم التالي ويصف القوم خلفه فيسجدون وذكر أبو بكر أن المرأة تصلح اماما للرجل فيها كذا في البحر الرائق * ومن حكم هذه السجدة التداخل حتى يكتم في حق التالي بسجدة واحدة وان اجتمع في حق التلاوة والسماع وشرط التداخل اتحاد الآيات واتحاد المجلس حتى لو اختلف المجلس واتحدت الآية أو اتحد المجلس واختلفت الآية لا تداخل كذا في المحيط * ولو تبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر الوجوب عليه ولو تبدل مجلس التالي دون السامع يتكرر الوجوب عليه لا على السامع على قول أكثر المشايخ وبه نأخذ كذا في العنايه * والمجلس واحد وان طال أو أكل اقمه أو شرب شرية أو قام أو مشى خطوة أو خطوتين أو انتقل من زاوية البيت أو المسجد إلى زاوية الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلاطان وان انتقل في المسجد الجامع من زاوية إلى زاوية لا يتكرر الوجوب وان انتقل فيسه من دار إلى دار ففي كل موضع يصح الاقتداء بعمل كمن واحد وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن راعها في الصلاة كذا في فتاوى قاضيهان * وان اشتغل بالتسبيح أو التهنيد أو القراءة لا يقطع حكم المجلس ولو قرأها ثم ركب على الدابة ثم نزل قبل السير لم يقطع أيضا ولو قرأها فسجد ثم قرأ القرآن بعد ذلك طويلا ثم اعاد تلك السجدة لا تجب عليه أخرى ولو قرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة أخرى قبل أن تسير فعليه سجدة واحدة يسجد بها على الأرض ولو سارت ثم تلاها بزمه سجدة واحدة وكذا اذا قرأها ركبها ثم نزل قبل أن تسير فقرأها عليه سجدة واحدة يسجد بها على الأرض كذا في الجوهر النقيع * اعتبر تبدل المجلس دون الاعراض حتى لو قال لاقرأ ثانيا ثم قرأ في مجلسه كفته سجدة ويذكر في تسدية الثوب والدياسة وركب الأرض هكذا في الكافي وفي الانتقال من غصن إلى غصن في أضيق الاقوال هكذا في المصنوعات * ولو قرأها وهو ماش بزمه بكل قراءة سجدة وكذا ان كان يسبح في الماء في بحر أو نهر عظيم أما اذا كان يسبح في حوض أو غديره حده لم فالصحيح انه يتكرر وكذا لو قرأها حول الرمي في الطحاونة الصحيح انه يتكرر هكذا في الخلاصة * وان عمل لا كثيرا بادأ كل كثيرا أو نام مضطجعا أو باع أو نحوه تجب استحسانا لان المجلس تبدل بهذه الاعمال اسماء ارمضا قال الماعز فا كذا في محيط السرخسي * والسجدة التي وجبت في الصلاة لا تؤدى خارج الصلاة كذا في السراجية وهكذا في الكافي * ويكون آية تكرر كذا في البحر الرائق * هذا اذا لم يفسدها قبل السجود فان أفسدها فاضاها خارجها ولو بعد ما يسجد بها لا يعيدها كذا في القنية * ولو قرأ القرآن في الركوع أو السجود لا يلزمه سجود التلاوة قال رضي الله عنه وعندي انها تجب

الله تعالى ذراعها ليس بعورة حتى لو سلمت امرأة وذراعها مكشوفتان جازت صلاتها وفي قدمها روايتان والصحيح ان انكشف ربيع القدم بمنع الصلاة وكلف الوجه ليس بعورة وركبة الرجل والمرأة عورة وهو موقوف على حدة وانكشف ربيعها بمنع الصلاة وفي رواية الركنة مع الفخذ عضوا واحدا وكذا الذراع كرم الخصيتين عضوان مختلفان في رواية وفي رواية عضوا واحدا انكشف ربيعها بمنع الصلاة والصحيح هو الاول المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فانكشف عورته في الوضوء أو كشفها هو قال القاضي

الامام الاجل أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ان لم يجد بدا من ذلك لم تفسد صلاته وان وجد منه بدا بان تمكن من الاستجماع وغسل موضع النجاسة تحت القميص فابدأ عورته فسدت صلاته وكذا المرأة اذا سبقها الحدث في الصلاة واحتاجت الى البناء لها ان تكشف عورتها واعضاءها في الوضوء وتغسل اذ لم تجد بدا من ذلك وقال بعضهم المصلي اذا كشف العورة في وضوئه يستقبل الصلاة ولا يبني وكذا المرأة كما لو كشفت العورة في الصلاة تفسد صلاته والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة منصوص (١٣٥) عليه مع انها تكشف عورتها في الوضوء ظاهرا وليس هذا

كالو كشف العورة في الصلاة الا ترى أن من سبقه الحدث في الصلاة ينزع خفيه ويتوضأ ولو نزع خفيه في الصلاة تفسد صلاته وكذلك ما سمع الخلف اذا انقضت مدة مسحه في الصلاة تفسد صلاته ولو سبقه الحدث في الصلاة فذهب للوضوء ثم انقضت مدته مسحه كان له أن ينزع خفيه ويتوضأ ويبنى ولو صلى بجل مكشوف الرأس وهو يجده عما عان كان على وجه التذلل والتضرع لا بأس به وان كان على وجه التهاون يكره ولو صلى رافعا يكره الى المرفقين يكره من سبقه الحدث في الصلاة انه يستقي الماء من البئر يتوضأ ويبني اذ لم يكن عنده ماء آخر وذكر الكرني والقدرى رحمه الله تعالى ان الاستجماع يمنع البناء ولو انتمى الى نهر فيه ماء مجاوز عنه الى نهر آخر فانه يستقبل الصلاة ولو سبقه الحدث في الصلاة فذهب لتوضأ فوجد الدلو منخرقا فخرزه فانه يستقبل الصلاة ولو سبقه الحدث ويقر به بئر

ولكن تتأدى فيه كذا في الظهيرية * ولو قرأها فسجد ثم افتتح الصلاة مكانه ثم قرأها ثانيا فعليه سجدة أخرى وان كان لم يسجد لا دوى عليه سجدة واحدة حتى لو لم يؤدّها تسقط ولو تلاها في ركعة فسجد هاتم أعادها في تلك الركعة لا تجب ثانيا كذا في محيط السرخسي * المصلي اذا قرأ آية السجدة في الاولى ثم أعادها في الركعة الثانية والثالثة وسجد لا دوى عليه أن يسجد هاتم وهو الاصح كذا في الخلاصة * ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة أخرى يسجد سجدة أخرى في ظاهر الرواية قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة أخرى يسجد سجدة واحدة وسقط عنه الاولى كذا في فتاوى قاضيخان * قرأ آية السجدة في ركعة ثم أحدث فانصرف فتوضأ ثم عاد وضعا من غير عليه سجدة ثان كذا في محيط السرخسي * ولو تلا آية السجدة في الصلاة أو سمعها من غيره فسجد لها ثم أحدث فتوضأ وبني ثم سمعها منه وجبت عليه سجدة أخرى ويسجد اذا فرغ من الصلاة بخلاف ما اذا تلا آية السجدة في الصلاة ثم أحدث فتوضأ وبني ثم تلا تلك الآية لم تجب عليه سجدة أخرى كذا في الظهيرية * ولو تلاها في وقت مباح فسجد هاتم أو قات مكروهة لم تجز ولو تلاها في أوقات مكروهة فسجد في هذه الاوقات جاز ولو قرأها نازلا ثم اصابه خوف فركب فسجد أجزأه في حالة الخوف ولا يجزئه في حالة الامن كذا في محيط السرخسي * وشرائط هذه السجدة شرائط الصلاة الا التحريم وركنك ووضع الجبهة على الارض أو ما يقوم مقامه من الركوع أو الاعماء للرض أو الركب على الدابة في السفر وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الارض ويفسدها ما يفسد الصلاة من الحدث العمد والكلام والفقهية وعليه أعادتها كما لو وجدت في سجدة الصلاة الا انه لا وضوء عليه في الفقهية وكذا إذا حاذت المرأة لانتفاسها ولو نام فيها لا تنتقض طهارته على الصحيح كذا في البحر الرائق * وسنم التكبير ابتداء وانتهاء كذا في محيط السرخسي * هو الظاهر كذا في التبيين * فاذا أراد السجود كبر ولا يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا تشبه عليه ولا سلام كذا في الهداية * ويقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاثا ولا ينقص عن الثلاث كما في المكتوبة كذا في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو لم يذكر فيه شيئا يجزئه كما في المكتوبة كذا في الخلاصة * ويرفع صوته بالتكبير والمستحب انه اذا أراد أن يسجد للآية يقوم ثم يسجد واذ رفع رأسه من السجود يقوم ثم يتعد كذا في الظهيرية * ثم اذا أراد السجود ينوي بها بقلبه ويقول بلسانه أمجد لله تعالى سجدة التلاوة الله أكبر كذا في السراج الوهاج * وفي الغيبة واذا واه البس على الفور حتى لو اذاه في أي وقت كان يكون مؤذيا لا قاضيا كذا في التتارخانية * هذا في غير الصلاة أما الصلاة اذا أخرها حتى طالت القراءة لم يضر قضاءها ثم هكذا في البحر الرائق * القارئ اذا كان عنده قوم ان كانوا متأدبين للسجود ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي أن يقرأ جهر وان كانوا محدثين أو بظن انهم يسمعون ولا يسجدون أو يشق عليهم اداء السجدة ينبغي أن يقرأ في نفسه سواء كان في الصلاة أو خارج الصلاة كذا في الخلاصة * ويكره أن يقرأ السورة ويدع آية السجدة وان قرأ آية السجدة وحدها في غير الصلاة لا يكره والمستحب أن يقرأ معها آية أو آيتين كذا في فتاوى قاضيخان وان لم يقرأ معها شيئا لم يضره كذا في الخلاصة * (ومما يضل بذلك مسائل سجدة الشكر) * وسجدة الشكر لا عبرة لها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي مكروهة عنده لا يثاب عليها وتركها أولى * وقال أبو يوسف

فذهب الى الملة قالوا ان كان مؤثمة التزح والاستجماع أقل من مؤثمة الذهاب الى الماء فانه يستقي والا يذهب الى الماء المصلي اذا قام مل الغم تنتقض طهارته ولا تفسد صلاته وله أن يتوضأ ويبني وان قام أقل من مل الغم لا تنتقض طهارته ولا تفسد صلاته وان قام مل الغم ثم ابتلعه ولم يجبه وهو يقدر على ان يجبه تفسد صلاته وان لم يكن مل الغم لا تفسد صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتفسد في قول محمد رحمه الله تعالى والا حوط قوله * الامام اذا حصر من القراءة فاستخلف غيره قبل أن يقرأ مقدارا ما تجوز به الصلاة جاز في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى ولا تفسد صلاته * (وأما المفسد من حيث القول) * إذا تكلم في صلاته عامدا أو ساهيا أو ناسيا أو كثيرا قبل أن يقعد قدر التشهد فسدت صلاته وكذا إذا سلم على إنسان أو رد السلام ولو أراد أن يسلم على أحد ساهيا فقال السلام ثم علم فسكت تفسد صلاته ولو بكي في صلاته فإن سال دمه من غير صوت لا تفسد صلاته وإن ارتفع صوته فحصل به حروف إن كان من ذكر الجنة والنار لم تفسد صلاته وإن كان من وجع أو مصيبة تفسد صلاته (١٣٦) وكذا لو قال أف أو نف أو أن في صلاته فقال آم أو أه تفسد صلاته إن كان من

وجع أو مصيبة وإن كان به مرض لا يمكنه الامتناع عنه عن سجدة رحمه الله تعالى أنه قال لا تفسد صلاته لأن ما لا يمكنه الامتناع عنه يكون عفو كما لو عطس وحصل به حروف أو نجسي أو تناب فارفع صوته فحصل به حروف لم تفسد صلاته ولو لدغته عقرب أو أصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ الإمام الأجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تفسد صلاته ويكون بمنزلة الاتنين وهكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل لا تفسد صلاته ليس من كلام الناس وإن تنحى أن كان بعد ذلك تفسد صلاته وإن كان بغير عذر تفسد صلاته ولو عطس رجل فقال المصلي يرحمك الله فقال المصلي آمين فسد صلاته لأنه أجابه ولو كان يجنب المصلي العاطس رجل آخر في صلاة فلما عطس المصلي فقال له رجل ليس في صلاة يرحمك الله وقال المصليان آمين فسدت صلاة العاطس لأنه أجابه ولا تفسد صلاة غير

ومحمد رحمه الله تعالى هي قرينة ثاب عليها وصورتها عندهما أن من تجددت عنده نعمة ظاهرة أو رزق الله تعالى ولدا أو مالا أو وجود ضالة أو اندفعت عنه نقمة أو شفي مريض له أو قدم له غائب يستحب له أن يسجد شكر الله تعالى مستقبل القبلة يحمد الله فيه ما يوسعه ثم يكبر أخرى فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة كذا في السراج الوهاج * قال في الحجة ولا يمنع العباد من سجدة الشكر لما فيها من الخضوع والتعبد وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * ويكره أن يسجد شكر بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره كذا في القنية * وأما إذا سجد بغير سبب فليس بقرينة ولا مكروه وما يفعل عقب الصلوات مكروه لأن الجهال يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح يؤدى إليه فمكروه هكذا في الزاهدى

(الباب الرابع عشر في صلاة المريض)

إذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا يركع ويسجد كذا في الهداية * وأصح الأقاويل في تفسير العجز أن يلحقه بالقيام ضرر وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية * وكذلك إذا خاف زيادة المرض أو إبطاء البر بالقيام أو دوران الرأس كذا في التبيين * أو يجرد وجعا لذلك فإن لحقه نوع مشقة لم يجز ترك ذلك القيام كذا في الكافي * ولو كان قادرا على بعض القيام دون تمامه يؤمر بأن يقوم قدر ما يقدر حتى إذا كان قادرا على أن يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة أو كان قادرا على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر بأن يكبر قائما ويفرأ قدر ما يقدر عليه قائما ثم يقعد إذا عجز قال شمس الأئمة الحارثي رحمه الله تعالى هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا خفت أن لا تجوز صلاته كذا في الخلاصة * ولو قدر على القيام متكئا الصحيح أنه يصلي قائما متكئا ولا يجز به غير ذلك وكذلك لو قدر على أن يعتمد على عصا أو على خادمه فإنه يقوم ويتكئ كذا في التبيين * المريض إذا صلى في بيته يستطيع القيام وإذا خرج لا يستطيع اختلج المشايخ رحمه الله تعالى فيسه الاختار أنه يصلي في بيته قائما أو به فتى هكذا في المضمرات * ثم إذا صلى المريض قاعدا كيف يقعد الأصح أن يقعد كيف يتيسر عليه هكذا في السراج الوهاج * وهو الصحيح هكذا في العيني شرح الهداية * وإذا لم يقدر على القعود مستويا وقدر متكئا أو مستندا إلى حائط أو إنسان يجب أن يصلي متكئا أو مستندا كذا في الذخيرة * ولا يجوز له أن يصلي مضطجعا على المختار كذا في التبيين * وإن عجز عن القيام والركوع والسجود وقدر على القعود صلى قاعدا بآيما ويجعل السجود أخفض من الركوع كذا في فتاوى قاضيان حتى لو سوى لم يصح كذا في البحر الرائق * وكذا لو عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام فالمستحب أن يصلي قاعدا بآيما وإن صلى قائما بآيما جازعنا هكذا في فتاوى قاضيان * والموتى يسجد للسهو بالآيما كذا في المحيط * ويكره للموتى أن يرفع إليه عودا أو وسادة يسجد عليه فإن فعل ذلك ينظر إن كان يحضر رأسه للركوع ثم للسجود أخفض من الركوع جازت صلاته كذا في الخلاصة * ويكون مسنئا كذا في المضمرات * وإن كان لا يحضر رأسه لكن يوضع العود على جبهته لم يجز هو الأصح فإن كانت الوسادة موضوعة على الأرض وكان يسجد علم اجازت صلاته كذا في الخلاصة * وإن كان يجبهته بجرح لا يستطيع السجود عليه لم يجزته إلا بآيما وعليه أن يسجد على أنفه وإن لم يسجد على أنفه أو ألم تجز صلاته كذا في الذخيرة * وإن تعذر القعود أو ما بالركوع والسجود مستقبيا على ظهره وجعل رجليه إلى القبلة وينبغي أن يوضع تحت

العاطس لأن تأميت ليس بجواب ولو عطس المصلي فقال له رجل في الصلاة الحمد لله روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه رأسه قال لا تفسد صلاته وإن أراد به الجواب وإن قال يرحمك الله فسدت صلاته لأن الأول تحميد وليس بجواب ولو عطس المصلي فنبى أن يسكت فإن قال الحمد لله لا تفسد صلاته لأن هذا ليس بخطاب من العاطس غيره ولو قال يرحمك الله فسدت صلاته وينبغي أن لا تفسد لودعها بعد آخرها المصلي إذا نطق على من ليس في الصلاة أن أراد به قراءة القرآن لا تفسد صلاته عند الكل وإن أراد به تعظيم ذلك الرجل

تفسد صلاته لانه ليس من أعمال الصلاة ثم هل تفسد صلاته بان يفتح مرة أو يشترط فيه التكرار فيه أو ايتان والاصح أن لا يشترط وان
فتح على المصلي رجل ليس في الصلاة فأخذ المصلي بفتحها فسدت صلاته لانه تعلم وان فتح المصلي على امامه ان كان ذلك قبل أن يقرأ مقدار
ما تجوز به الصلاة ولم ينتقل الامام الى آية أخرى جاز ولا تفسد صلاته أخذ الامام بفتحها أو لم يأخذ وان كان ذلك بعد ما قرأ مرة ما تجوز
به الصلاة فان انتقل الامام الى آية أخرى لا ينبغي له أن يفتح فان فتح وأراد به (١٣٧) التعليم فسدت صلاته وان أخذ الامام

بفتحها تفسد صلاة الكل
وان قرأ الإمام مقدار
ما تجوز به الصلاة الآتية
توقف ولم ينتقل الى آية
أخرى حتى فتح المقتدى
اختلفوا فيه والعجيب انه
لا تفسد صلاة الفاتح وان
أخذ الامام بفتحها لا تفسد
صلاتهم ولا ينبغي للمقتدى
أن يفتح قبل الاستفتاح ولا
للإمام أن يلجئ المقتدى
الى الفتح لكنه يركع ان كان
قرأ قدر ما تجوز به الصلاة
أو ينتقل الى آية أخرى
المصلي اذا أخبر بخبر يسره
فقال الحمد لله أو أخبر بأمر
عجيب فقال سبحان الله أو
بخبر يهوله فقال لا اله الا الله
أو قال الله أكبر ان لم يرد به
الجواب لم تفسد صلاته في
قوله سم جميعا وان أراد به
الجواب فسدت صلاته
في قول أي خذفة ومحمد
رحمه ما الله تعالى وقيل
لوقال لا اله الا الله أو قال
وصلى الله على محمد وآل
الله أكبر لا تفسد صلاته في
قوله سم ولو أخبر بعصية أو
بخبر يسره فقال الله وانا
الله راجعون ان أراد به
قراءة القرآن دون الجواب
لا تفسد صلاته في قوله سم

رأسه وساده حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الايماء بالركوع والسجود وان اضطجع على جنبه
ووجهه الى القبلة أو أوجاهه الى القبلة كذا في الكافي * وان لم يستطع على جنبه الايمن فعلى الايسر كذا
في السراج الوهاج * ووجهه الى القبلة كذا في القنية * ولو شرع صحيح في الصلاة قائما فحدث به مرض
يمنعه من القيام صلى قاعدا يركع ويسجد وان لم يستطع قومنا قاعدا فان لم يستطع فمضطجعا كذا في التبيين
* ومن صلى قاعدا يركع ويسجد ثم صحب على صلاته قائما عند الشيعين رحمهم الله تعالى * وان صلى
بعض صلاته بالايما ثم قدر على الركوع والسجود استأنف عندهم جميعا كذا في الهداية * هذا اذا قدر
على ذلك بعد ما ركع وسجد اما اذا قدر بعد الافتتاح قبل الاداء صح له البناء كذا في الجوهر النيرة * واذا عجز
المريض عن الايماء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلاة ولا يعتبر الايماء بالعينين والحاجبين
ثم اذا خف مرضه هل يلزمه القضاء اختلفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان
كان دون ذلك يلزمه كما في الانعماء وهو الاصح * كذا في فتاوى قاضي خان * والفتوى عليه كذا في الظهيرية
* وان مات من ذلك المرض لاشئ عليه ولا يلزمه فدية كذا في المحيط * رجل صلى أربع ركعات جالسا فلما
قعد في الركعة الرابعة منها قرأ أو ركع قبل أن يشهد فهو بمنزلة القيام ويعضى كذا في فتاوى قاضي خان * وفي
الحاوي ويسجد للسهو كذا في التارخانية * ولو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية
نوى القيام ولم يقرأ ثم علم يعود ويشهد كذا في فتاوى قاضي خان * مريض صلى جالسا فلما رفع رأسه من
السجدة الأخيرة في الركعة الرابعة ظن انها نالت فقرأ أو ركع وسجد بالايما فسدت صلاته ولو كان في الثالثة
وظن انها نالت فآخذ في القراءة ثم علم انها نالت لا يعود الى التشهد بل يعضى في قراءته ويسجد للسهو في آخر
صلاته هكذا في المحيط * وفي التجريد ويقتل المريض في صلاته من القراءة والتسبيح والتشهد بما يقبله
العجيب وان عجز عن ذلك كله تركه كذا في التارخانية * مفارقة المريض للعجيب فيما هو عاجز عنه فاما فيما
يقدر عليه فهو كالعجيب فان كان يعرف القبلة ولكن لا يستطيع ان يتوجه الى القبلة ولم يجدا أحد يحمله
الى القبلة في ظاهر الرواية أنه يصلي كذلك ولا يعيد فان وجد أحد يحمله الى القبلة ينبغي ان يأمره حتى
يحمله فان لم يأمره وصلى على غير القبلة لا يجوز وكذلك اذا كان على فرش نجس ان كان لا يجد فرشاً طاهراً
أو يجده لكن لا يجده أحد يحمله الى فرش طاهر يصلي على الفرش النجس وان كان يجده أحد يحمله
الى فرش طاهر ينبغي ان يأمره حتى يحمله فان لم يأمره وصلى على الفرش النجس لا يجوز هكذا في المحيط
* مريض تحته ثياب نجسة ان كان بجبال لا يسط شيء الا ويتجسس من ساعته يصلي على حاله وكذلك اذا لم
يتجسس الثاني لكن يلقه زيادة مشقة بالتحويل كذا في فتاوى قاضي خان * ومن أغشى عليه خمس صلوات
قضى ولو أكثر لا يقضى والنجون كالانعماء وهو العجيب ثم الكثرة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد رحمه
الله تعالى وهو الاصح هذا اذا دام الانعماء ولم يفتح في المدة اما اذا كان يفتح ينظر فان كان لافاقته وقت معلوم
مثل ان يحف عنه المرض عند الصبح مثلاً فيفتق قليلاً ثم يعاوده فيفتق عليه ثم يتركه هذه الافاقه فيبطل
ما قبلها من حكم الانعماء اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفتق بغتة فيسلك
بكلام الاصحاء ثم يغشى عليه فلا عبرة به في الافاقه كذا في التبيين * ولو أغشى عليه بغيره من سبع أو أدمى
أكثر من يوم وليلة يسقط عنه القضاء بالاجاع ولو شرب الخمر حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط

(١٨) فتاوى اول) وان أراد به الجواب قال بعضهم تفسد صلاته عند الكل وهو ظاهر ولو كان بين يديه كتاب موضوع وعنده
رجل اسمه يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة أو رجل اسمه موسى فقال وما نالك يمينك يا موسى أو كان في السفينة وابنه خارج عنها فقال
يا بني اركب معنا ان قصد به قراءة القرآن لم تفسد صلاته بالاتفاق وان قصد به الخطاب بنفسه في قولهم ولو قال انا ربكم الاعلى وأراد به
الأخبار عن نفسه كما قال فرعون عليه اللعنة يصير كأنه بطل صلاته ولو قيل للمصلي من أين جئت فقال المصلي وشرع طاهراً وقصر مشياً

وان لم يكن ذلك عادة له لانفسد صلاته لانه قرآن * ولو قال بالفارسية آرى فهو بمنزلة تم ان كان ذلك عادة تفسد صلاته والافلا كالوقرأ القرآن بالفارسية وهو يحسن العربي أو لا يحسن جازي قول أى حنيقة رحمه الله تعالى * ولوسبقه الحدث في الصلاة فذهب للوضوء فقرأ القرآن في الذهاب أو في الرجوع تفسد صلاته وان سجد لتفسد المصلى اذا وسوسه الشيطان فقال لاحول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك في أمر الآخرة لم يفسد صلاته وان كان في أمر الدنيا تفسد صلاته (١٣٩) وما يفسد الصلاة الخطا في القراءة

* (فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الاحكام المتعلقة بالقراءة)

المصلى اذا أخطأ في القراءة فذلك لا يخلو من وجوه اما أن يكون الخطأ في الاعراب أو بتخفيف المشتد أو بتشديد المخفف أو بترك المدى الممدود أو بادخال المدى غيره أو بذكر حرف مكان حرف أو كلمة مكان كلمة أو آية مكان آية أو بالتقديم والتأخير أو بوصل المفصول أو ضله أو خطأ في النسبة * أما الخطا في الاعراب اذا لم يغير المعنى لا يفسد الصلاة عند الكل كالوقرأ ان المؤمن والمؤمنات أو قرأ ولم يجعل له عوجا بالنصب أو قرأ قواما مكان قواما أو قرأ الحمد لله رب العالمين نصب الدال ونصب ميم الرحيم ونون الرحمن ونصب بفتح الباء أو بكسر الباء فان ذلك لا يفسد الصلاة لان الخطأ في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز منه فيعذر وهذا لو قال رجل زيت بالخفض أو قال لامرأة زيت نصب التاء يحد لانه يفهم من الخطأ ما يفهم من الصواب وان

مستوية غير غالبة ولا ساكنة كافي الجبل يعتبر فيه أيضا ثلاثة أيام وان كان في السهل تقطع في أقل منها ولو كانت المسافة ثلاثا بالسير المعتاد فسار اليها على القوس جريا حيثما فوصل في يومين أو أقل قصر كذا في الجوهرة النيرة * وفرض المسافر في الرابعة ركعتان كذا في الهداية * والقصر واجب عندنا كذا في الخلاصة * فان صلى أربعة وعقد في الثانية قدر التشهد أجزأته والاخران نافله ويصير مسيئا لتأخير السلام وان لم يقعد في الثانية قدرها بطلت كذا في الهداية * وكذا اذا ترك القراءة في الاولين أو في ركعة منهم ما تفسد صلاته عندنا كذا في التارخانية * القصر ثابت في حق كل مسافر سفر الطاعة والمعصية في ذلك سواء كذا في المحيط * وكذا الركاب والمساكن كذا في التهذيب * ولا قصر في السنن كذا في محيط السير خشي * وبعضهم جوزوا للمسافر ترك السنن والمختار أنه لا يأتي بها في حال الخوف ويأتي بها في حال القرار والامن هكذا في الوجيز للكردي * قال محمد رحمه الله تعالى بقصر حين يخرج من مصره ويخلف دورا بالمصر كذا في المحيط * وفي الغيائية هو المختار وعليه الفتوى كذا في التارخانية * الصحيح ما ذكر أنه يعتبر بمجاوزة عمران المصر لا غير الا اذا كان غمرة قرية أو قرى متصلة ببعض المصر فحينئذ تعتبر بمجاوزة القرى بخلاف القرية التي تكون متصلة بفناء المصر فانه بقصر الصلاة وان لم يجاوز تلك القرية كذا في المحيط * وكذا اذا عاد من سفره الى مصره لم يتم حتى يدخل العمران ولا يصير مسافرا بالنية حتى يخرج ويصير مقيما بمجرد النية كذا في محيط السير خشي * ثم المعتبرة بالمجاورة من الجانب الذي خرج منه حتى لو جاوز عمران المصر قصر وان كان بمجاورة من جانب آخر بنية كذا في التبيين * وان كان في الجانب الذي خرج منه محلة منفصلة عن المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى يجاوز تلك المحلة كذا في الخلاصة * ولا بد للمسافر من قصد مسافة مدة ثلاثة أيام حتى يترخص برخصة المسافرين والالا يترخص أبدا ولو طاف الدنيا جميعها بان كان طالب آبق أو غريم أو نحو ذلك ويكتفي في ذلك قصد غلبة الظن يعني اذا غلب على ظنه انه يسافر قصر ولا يشترط فيه التيقن كذا في التبيين * ويعتبر أن يكون من أهل النية حتى ان صليوا نصرا نيا اذا خرجوا الى السفر وسارا يومين ثم بلغ الصبي وأسلم النصراني فالصبي يتم والمسلم يقصر كذا في الزاهدي * ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوما أو أكثر كذا في الهداية * هذا اذا سار ثلاثة أيام أما اذا لم يسر ثلاثة أيام فعزم على الرجوع أو نوى الإقامة يصير مقيما وان كان في المفازة ونية الإقامة انما تؤثر بخمس شرائط ترك السير حتى لو نوى الإقامة وهو يسير لم يصح وصلاحيه الموضع حتى لو نوى الإقامة في بر أو بحر أو جزيرة لم يصح واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بارأى هكذا في معراج الدراية * قال شمس الأئمة الحلواني عسكر المسلمين اذا قصدوا موضعا ومعهم اخيبتهم وخيامهم وفساطيحهم فترلوا مفارقة الطريق ونصبوا الاخبية والفساطيط وعزموا فيها على إقامة خمسة عشر يوما لم يصروا مقيمين لانهم حوله وليس بمسكن كذا في المحيط * اختلف المتأخرون في الذين يسكنون في الخيام والاخبية في المفازات من الاعراب والتركعة هل صاروا مقيمين بالنية عن أبي يوسف فيه روايتان في احدهما لا وفي الاخرى قال يصرون مقيمين وعليه الفتوى كذا في الغيائية * وان نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوما قصر هكذا في الهداية * ولو بقي في المصر سنين على عزم انه اذا قضى حاجته يخرج ولم ينو الإقامة خمسة عشر يوما قصر كذا في التهذيب * الحجاج اذا وصلوا بغداد ولم ينووا الإقامة وعزموا ان

غير المعنى تعبر افا حشبان قرأ وعصى آدم ربه فغوى نصب ميم آدم ورفع يديه أو قرأ البارئ المصور نصب الواو أو قرأ انما يحشى اقم من عباده العلماء برفع الله ونصب العلماء أو قرأ نحن خالقنا بفتح القاف وجعلنا بفتح اللام وأزنا بفتح اللام ومن يغفر الذنوب الا الله بنصب الله وما بعد لم تأويله الا الله بفتح الهاء ولا يغفر لكم بالله الغرور بفتح الغين وكسر الراء وان الله يرى من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وأنت خير المنزلين بفتح الزا وما أشبه ذلك مما لو تعبد به بكفر اذا قرأ خطأ فسدت صلاته في قول المذاهب و اختلف المتأخرون في ذلك قال محمد بن

مقاتل وأبو نصر محمد بن سلام وأبو بكر بن عبد الجني والفقير أبو جعفر الهندي وأبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام اسمعيل الزاهد وشمس الائمة الخواني رحمه الله تعالى لانه قد سجد لصلاته وما قاله المتقدمون أحوط لانه لو تمجد يكون كفر أو ما يكون كفر الا يكون من القرآن وما قاله المتأخرون أوسع لان الناس لا يعززون بين اعراب واعراب فلا تفسد الصلاة وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ظاهر لانه لا يعتبر الاعراب عرف (١٤٠) ذلك في مسائل منها اذا قال الرجل لامرأته أنت واحدة ونوى به الطلاق عنده يقع

الطلاق نصب الواحد مرة أو رفعها أو لم يرفعها * ومنها لو قال لغيره أنا قاتل أبائك في قول محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء ويحمل على الوعد ولو قال أنا قاتل أبيك يكون اقرارا في قول محمد رحمه الله تعالى على نفسه بالقتل وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء في الوجهين * ومنها لو قال لعبد رأسك رأس حر أو رأس حر أو رأس حر في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسوي بين الكل ولا يعتق وفي قول محمد رحمه الله تعالى يعتق في الوجه الثالث ثم بعده هذان ذكر أكثر مسائل هذا الفصل على قول القاضي الامام أبي بكر الزنجري رحمه الله تعالى لانه كان مشهورا بعلم القراءة * المصلي اذا قرأ اياك بكسر الكاف أو قرأ أتعبت بكسر التاء فسدت صلاته في قول المتقدمين ولا تفسد عند المتأخرين ولو قرأ ان الله لا يخلف الميعاد برفع الدال أو بكسر الدال لم تفسد صلاته عند الكل ولو قرأ ذلك كفرارة ايمانكم بكسر الالف أو قرأ ولم يلبسوا ايمانهم نصب الالف لم تفسد صلاته * وأما الوجه الثاني اذا خفف المشدق قال القاضي الامام لا تفسد صلاته بخفيف المشدق الا في

لا يخرجوا الامع الصافه ويعلمون ان بين هذا الوقت وبين خروج القافلة خمسة عشر يوما فصاعدا يتون أربعة ولو نوى الإقامة خمسة عشر يوما في موضعين فان كان كل منهما أصلا بنفسه فهو مكتمل معنى والكوفة والحيرة لا يصير مقيما وان كان احدهما متعللا تخرج حتى تجب الجمعة على مكانه يصير مقيما ولو نوى الإقامة خمسة عشر يوما بقرتين النهار في احدهما والليل في الاخرى يصير مقيما اذا دخل التي نوى البتونة فيها هكذا في محيط السرخسي * ولا يصير مقيما بدخوله أولا في القرية الاخرى كذا في الخلاصة * ذكر في كتاب المناسك أن الحاج اذا دخل مكة في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا تصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق الشرط وقيل كان سبب نفقه عيسى بن أبان هذه المسئلة وذلك لانه كان مشغولا بطلب الحديث قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة فاجتمع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر فجعلت أتم الصلاة فاقبني بعض أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال اخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدا صاحب لي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه وجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى اخطأت فانك مقيم بمكة فمالم تخرج منها لا تصير مسافرا فقلت اخطأت في مسئلة في موضعين فرجعت الى مجلس محمد رحمه الله تعالى واشتغلت بالفقه كذا في البحر الرائق * حاصر قوم مدينة في دار الحرب أو أهل البقي في دار الاسلام في غير مصر ونوى الإقامة خمسة عشر يوما فقصروا لان حالهم متردد بين قرار وفرار فلا تصح صلاتهم وان زلوا في يومهم كذا في التمراشي * ولهذا قال أصحابنا رحمه الله تعالى في تاجر دخل مدينة لم يجد نوى أن يقيم خمسة عشر يوما فالتفت الى الصلاة لا يصير مقيما لانه متردد بين أن يقضى حاجته فيرجع وبين أن لا يقضى فيقيم فلا تكون نيته مستقرة وهذا الفصل حجة على من يقول من أراد الخروج الى مكان ويريد ان يترخص برخص السفر ينوي مكانا بعد منه وهذا غلط كذا في البحر الرائق ناقل عن معراج الدراية * ومن دخل دار الحرب بامان ونوى الإقامة في موضع الإقامة صحت نيته كذا في الخلاصة * اذا أسلم الرجل من أهل الحرب في دارهم فعلموا باسلامه وطلبوه ليقبضوه فخرج هارب يريد مسيرة ثلاثة أيام فهو مسافر وان أقام في موضع محتفيا شهرا أو أكثر لانه صار محاربا بهم وكذا المستامن اذا غدر وطلبوه ليقبضوه وان كان واحدا من هؤلاء مقيما بمدينة من دار الحرب فلما طلبوه ليقبضوه اختفى فيها فاته يوم الصلاة لانه كان مقيما بهذه البلدة فلا يبرئ مسافرا مالم يخرج منها ولو كان أهل مدينة من أهل الحرب أسلموا فقاتلهم أهل الحرب وهم مقيمون في مدينتهم فانهم يتون الصلاة وكذلك ان عليهم أهل الحرب على مدينتهم فخرجوا منها يريدون مسيرة يوم فانهم يتون الصلاة وان خرجوا يريدون مسيرة ثلاثة أيام قصروا الصلاة فان عادوا الى مدينتهم ولم يكن المشركون عرضوا لمدينتهم أموافها الصلاة وان كان المشركون غلبوا على مدينتهم وأقاموا فيها ثم ان المسلمين رجعوا اليه او خلى المشركون عنها فان كانوا اتخذوها دارا ومنزلا لا يبرحونها فصارت دارا لاسلام يتون فيها الصلاة وان كانوا لا يريدون أن يتخذوها دارا ولكن يقيمون فيها شهرا ثم يخرجون الى دار الاسلام يقصرون الصلاة فيها كذا في المحيط * والاسير في دار الحرب اذا انقلت منهم ووطن على الإقامة خمسة عشر يوما في غارا ونحوه لم يصير مقيما كذا في الخلاصة * وفي التجنيس عسكر المسلمين اذا دخلوا دار الحرب وغلبوا في مدينة ان اتخذوها دارا يتون الصلاة وان لم يتخذوها دارا ولكن أرادوا الإقامة بها شهرا أو أكثر فانهم يصيرون كذا في البحر الرائق

تفسد صلاته * وأما الوجه الثاني اذا خفف المشدق قال القاضي الامام لا تفسد صلاته بخفيف المشدق الا في قول رب العالمين أو قرأ اياك عبيد يترشد يترشد بصلاته وعامة المشايخ على ان ترك المد والتشديد بغيره انما طافى الاعراب لا تفسد الصلاة في قول المتأخرين ولو قرأ أو قرأ أفعينا بالتشديد لا تفسد الصلاة ولو قرأ أو أياك انما تعين بغيره من تفسد الصلاة لانه لا يغير المعنى وكذا لو قرأ أهدنا الصراط المستقيم وأظهر لام صراط المستقيم لا يغير المعنى وكذا

ولو قرأ أصراط الذين بالآفة واللام لا تفسد صلاته ولو قرأ أيا لا تعبد وأشبع ضم الدال حتى يصير أوالم تفسد صلاته وكذا لو قرأ أمين بالتشديد لم تفسد صلاته وأما إذا أخطأ بذكر حرف مكان حرف في كلمة ولم يتغير المعنى بأن قرأ أن المسلمون أن الظالمون وما أشبه ذلك لم تفسد صلاته لأنه لا يغير المعنى لأنه يفهم بالخطأ ما يفهم بالصواب وكذا لو قرأ أيا ما كان أو بالهم تفسد صلاته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد صلاته لأنه ليس في القرآن وأن ذكر حرف فامكان حرف وغير (١٤١) المعنى فان أمكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطاء

مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد صلاته عند الكل وإن كان لا يمكن الفصل بين الحرفين إلا بمشقة كالطاء مع الصاد والصاد مع السين والطاء مع التاء اختلف المشايخ فيه قال أكثرهم لا تفسد صلاته وعن أبي منصور العراقي كل كلمة فيها عين أو واو أو قاف أو طاء أو تاء وفيها سين أو صاد فقرأ السين مكان الصاد أو الصاد مكان السين جائز إذا قرأ التحيات لله بالطاء أو قرأ الدجيات لله بالدال قال القاضي الإمام رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته ولو قرأ إذا جاء نسهر الله بالسين أو قرأ ولا يغوث ويعوق ونضر بالصاد لا تفسد صلاته ولو قرأ السميد بالسين قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وعبد الواحد الشيباني لا تفسد صلاته ولو قرأ أصا طير بالصاد لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ أسا تير بالطاء لا تفسد صلاته ولو قرأ ألاما لا طررت بالطاء تفسد صلاته وكذا لو قرأ

* وكل من كان تبعاً للغير يلزمه طاعته يصير مقيماً بأقامته ومسافراً بنبته وخروجه إلى السفر كذا في محيط السرخسي * فيصير الجندى مقيماً في القيا في بنية إقامة الأمير في المصر كذا في الكافي في نواقض الوضوء * الأصل أن من يمكنه الإقامة باختياره يصير مقيماً بنية نفسه ومن لا يمكنه الإقامة باختياره لا يصير مقيماً بنية نفسه حتى إن المرأة إذا كانت مع زوجها في السفر والريق مع مولاه والتلبيع استاذة والأجير مع مسأجره والجندى مع أميره فهو لا يصير مقيماً بنية أنفسهم في ظاهر الرواية كذا في المحيط * ثم المرأة إنما تكون تبعاً للزوج إذا وفاهامهرها المجهل وأما إذا لم يوفها فلا تكون تبعاً له قبل الدخول والجندى إنما يكون تبعاً للأمير إذا كان يرزق من الأمير كذا في التبيين * أما إذا كانت رزاقهم من أموال أنفسهم فالعبرة بنبتهم كذا في الظهيرية * المحبوس بالدين والملازم به يعتبر فيه بنية صاحب الدين أن كان المطلوب معسراً وإن كان موثقاً يعتبر فيه بنية المطلوب حتى لو عزم أن لا يقضي دينه فهو كالمعسر كذا في المضمرات * العبد إذا كان بين المولى في السفر فتوى أحدهم الإقامة دون الآخر فإن كانا بها في خدمة فالعبد يتبع يوم خدمته ويتصور يوم خدمة الآخر وإن لم يكونا بها فالتواضع أن يصل إلى أربعة اعتباراً بالأصل ويقعد على رأس الركعتين لا محالة احتياطاً كذا في الغيبة * إن لم يعلم التبع بأقامة الأصل قيل يصير مقيماً وقيل لا يصير مقيماً وهو الأصح لأن في لزوم الحكم قبل العلم به حر جاوز رده وهو مدفوع شرعاً العبد إذا خرج مولاه سألته فإن لم يخبره أتم صلاته وإن صلى أربعة أياماً ولم يقعد في الثانية ثم أخبره مولاه أنه قصد مسيرة سفرين خرج الأصح أنه لا يعيد هالمابينا كذا في محيط السرخسي * إذا أم العبد مولاه ومعه جماعة من المسافرين فلبى صلى ركعة نوى المولى الإقامة صحت بنية في حقه وفي حق العبد ولا ينظر في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى فيصلى العبد ركعتين ويقدم واحداً من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويصلي كل واحد منهما أصلاً ثم أربعاً ثم يعادى العبد أن المولى نوى الإقامة قال بعضهم يقوم المولى بأداء العبد فيصلي أصابعه أولاً ويشير بأصابعه ثم ينصب أربع أصابع ويشير بأصابعه الأربع كذا في المحيط * ولو نوى المسافر الإقامة في الصلاة في الوقت أعها من فرداً كان أو مقعداً مسبوقاً كان أو مدر كافاً كان لاحقاً فتوى الإقامة بعد فراغ امامه لم يتأخر بخلاف ما لو نوى الإقامة قبل فراغ الإمام فإن تكلم لاحقاً بعد ما نوى الإقامة صلى أربعاً كان في الوقت وإن خرج الوقت صلى ركعتين كذا في محيط السرخسي * ولو خرج الوقت وهو في الصلاة فتوى الإقامة فانه لا يتحول فرضه إلى الأربع في حق تلك الصلاة كذا في الخلاصة * المسافر إذا نوى الإقامة بعد ما سلم وعليه سهو لم يصح نية في هذه الصلاة لأنه نوى الإقامة بعد الخروج وبسقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه لو عاد إلى سجود السهو وتصح نية الإقامة وينقلب فرضه أربعاً وتصير السجدة في خلال الصلاة فيعطل وإن سجد سهو ثم نوى الإقامة تصح نية وتصير صلاته أربع سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة أو نوى الإقامة في السجدة لأنه لا يسجد للسهو عادت حرمة الصلاة فصار كما لو نوى الإقامة فيها ولو كان مسافراً في أول الوقت ان صلى صلاة السفر ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه وإن لم يصل حتى أقام في آخر الوقت ينقلب فرضه أربعاً وإن لم يسبق من الوقت الا قدر ما يسبغ فيه بعض الصلاة وإن أقام بعد الوقت يقضى صلاة السفر كذا في فتاوى قاضي خان * رجل صلى الظهر ثم سافر في الوقت ثم صلى العصر في وقته ثم ترك

الأما إذا طررت بالذال مكان الصاد تفسد صلاته ولو قرأ بالطاء مع الضاد لا تفسد صلاته ولو قرأ خاسثا وهو حسير بالصاد لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ عسب بالعين مع السين لا تفسد صلاته ولو قرأ عسب بالعين مع الصاد تفسد صلاته ولو قرأ يوم نبلي السرائر باللام تفسد صلاته ولو قرأ نبلي بالزاء لم تفسد صلاته ولو قرأ القانطين بالطاء تفسد صلاته ولو قرأ الأنفام الهاب بالسين تفسد صلاته ولو قرأ الأنفام باللام لا تفسد صلاته ولو قرأ عند الوجوه بالدال تفسد صلاته ولو قرأ أنتم أشد رهطاً بالطاء لم تفسد صلاته ولو قرأ

الامن خفف الخفة بالتأخير ما انفسد صلاته ولو قرأ يوم نبش البتة الكبرى بالتأخير ما انفسد صلاته ولو قرأ في يوم ذي مسقة بالقاف
تفسد صلاته ولو قرأ ذو قوامس مغرب الغين تفسد صلاته ولو قرأ ذل كم بأنه اذا دعى الله وعده بالعين لا تفسد صلاته ولو قرأ هم أظلم
وأنتي بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ واتي مكان وأطفي بالتاء والقاف تفسد صلاته ولو قرأ والعاديات طجما بالطاء تفسد صلاته ولو قرأ يوم
ترجف الارض والخيار بالراء تفسد (١٤٣) صلاته وكذا لو قرأ وترى الجبار بالراء تفسد صلاته ولو قرأ تحسبها جامدة بالذال تفسد

صلاته وكذا جامدة مقاربة
السفر قبل غروب الشمس ثم ذكر أنه صلى الظهر والعصر بغير وضوء صلى الظهر ركعتين والعصر أربعاً ولو
صلى الظهر والعصر وهو مقيم ثم سافر قبل غروب الشمس ثم ذكر أنه صلىهما بغير وضوء صلى الظهر أربعاً
والعصر ركعتين كذا في محيط السرخسي * مسافر أم قوم مسافر من فأحدث واستخلف مسافر آخر فبقي
الثاني الإقامة لا يغير فرض من خلقه وان نوى الامام الإقامة بعدما حدث قبل أن يخرج من المسجد
يصير فرضه وفرض القوم أربعاً كذا في الظهيرية * مسافر اقتدى بغيره فأحدث الإمام فاستخلف مقيماً
يلزم المسافر الاتمام كذا في محيط السرخسي * وان اقتدى مسافر بمقيم أم أربعاً وان أقسده صلى ركعتين
بخلاف ما لو اقتدى به بنية النفل ثم أقسده حيث يلزم الاربع كذا في التبيين * وان صلى المسافر بالمقيمين
ركعتين سلم وأتم المقيمون صلاتهم كذا في الهداية * وصاروا منفردين كل مسبق الأهم لا يقرؤون في الاصح
هكذا في التبيين * ويستحب للإمام أن يقول أتموا صلاتكم فان أقوم سفر كذا في الهداية * الخليفة اذا سافر
يصلى صلاة المسافرين كذا في الذخيرة * ولا يكره الخروج للسفر يوم الجمعة قبل الزوال بعده وان كان يعلم
أنه لا يخرج من مصره الا بعد مضي الوقت يلزمه أن يشهد الجمعة ويكره له الخروج قبل أدائها كذا في محيط
السرخسي * ولا تسافر المرأة بغير محرّم ثلاثة أيام وما فوقها والصبي الذي لم يدركه ليس بعمر وكذا المعتوه
والشيخ الكبير الذي يعقل محرم هكذا في المحيط في كتاب الاستحسان والكرهية * واذا دخل المسافر مصره
أتم الصلاة وان لم ينو الإقامة فيه سواء دخله بنية الاختيار أو دخله لقضاء الحاجة كذا في الجوهرة النيرة *
عبارة عامة المشايخ أن الاوطان ثلاثة وطن أصلي وهو مولد الرجل أو البلد الذي تاهل به ووطن سفر وقد
سمى وطن إقامة وهو البلد الذي ينوي المسافر الإقامة فيه خمسة عشر يوماً أو أكثر ووطن سكنى وهو
البلد الذي ينوي الإقامة فيه دون خمسة عشر يوماً وعبارة المحققين من مشايخنا أن الوطن ووطنان وطن
أصلي ووطن إقامة ولا يعتبر ووطن السكنى ووطنا وهو الصحيح هكذا في الكفاية * ويطلق الوطن الأصلي
بالوطن الأصلي اذا انتقل عن الاول بأهله وأما اذا لم ينتقل بأهله ولكنه استحدث أهلاً يمانية أخرى فلا يطلق
وطنه الاول ويتم فيما ولا يطلق الوطن الأصلي بانشاء السفر ووطن الإقامة ووطن الإقامة يطلق بوطن
الإقامة وبانشاء السفر وبالوطن الأصلي هكذا في التبيين * ولو انتقل بأهله ومتاعه الى بلد بقي له دور وعقار
في الاول قبل بقي الاول ووطنه واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب كذا في الزاهد * ثم تقدم السفر
ليس بشرط ثبوت الوطن الأصلي بالاجماع كذا في المحيط * وهل من شرط وطن الإقامة تقدم السفر عليه
فيه روايتان أحدهما لا يكون الا بعد السفر ثلاثة أيام والثانية يكون ووطنا وان لم يتقدمه سفر ولم يكن بينه
وبين أهله ثلاثة أيام كذا في السراج الوهاج * وهو ظاهر الرواية كذا في البحار الرائق وشرح منية المصلي
لابن أمير الحاج * المسافر اذا خاف اللصوص أو قطع الطريق ولا ينتظر الرفقة جازة تأخير الصلاة لانه بعد ذلك
منه كذا في فتاوى الغرائب * وما اتصل بذلك الصلاة على الدابة والسنة * يجوز التطوع على الدابة
خارج المصر ويؤتى حيث توجهت الدابة كذا في محيط السرخسي * فان صلى الى غير ما توجهت الدابة
لا يجوز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز في المصر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي
* والصحيح أن السافر وغير المسافر في ذلك سواء بعد أن يكون خارج المصر حتى ان من خرج الى ضياعه جاز
له أن يصلي التمتع على الدابة وان لم يكن مسافراً كذا في المحيط * تكلموا في حد خارج المصر والاصح أنه

تفسد صلاته ولو قرأها
خادمة بالخاء لا تفسد صلاته
ولو قرأ فتنة بواو الحسرين
مكان حاشين لا تفسد صلاته
ولو قرأ فليبعد وارب هذا
البيت الذي قرأ التي فهمي
بنزلة ما لو قرأ اياك نعبد
واياك نستعين ولو قرأ فظلم
تفكّهون تفكّهون بالخاء
أو تفكّهون بالعين تفسد
صلاته ولو قرأ بل الساعة
موعدهم موعدهم بالذال
أو موعدهم بالضاد أو قرأ
موعظهم بالطاء تفسد صلاته
في الوجوه كلها ولو قرأ فهل
عسى عسى بالصاد لا تفسد
صلاته وكذا لو قرأ فان
عصولك عصولك بالسين ولو
قرأ ليعبض بهم الكفار
بالضاد أو ليعبض بالذال
لا تفسد صلاته ولو قرأ
فيحققكم تخلصوا فيحققكم
بالخاء لا تفسد صلاته ولو
قرأ وربك يخلق ما يشاء
ويختار ترأربك بالنصب
لا تفسد صلاته ولو قرأ
يلبسون ثيابا خذرا بالذال
أو بالذال تفسد صلاته ولو
قرأ أن هؤلاء يحبون العاجلة
يكذبون العاجلة تفسد

صلاته ولو قرأ يعودون رجال يعودون بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ استرق السمع قرأ بالغين استرغ تفسد صلاته
ولو قرأ هذا ما لى عبيد عبيد بانون لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ كل كفار عبيد بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ فسوف ينبتهم بينهم
الله من البيان لا تفسد صلاته ولو قرأ الا لئلا الناس تفسد صلاته ولو قرأ وما آتيناهم من كتب يدرسونها ما أهلكناهم تفسد صلاته
ولو قرأ ولا يحبسن الذين كفروا التماثل لهم خير لا تقسم التماثل لهم قرأ الثاني بالنصب والاول بالكسر لا تفسد صلاته ولو قرأ

كلا اذا بلغت التراقي بلغت بالقاف لا تفسد صلاته ولو قرأ ولا تكن للتأمين خصيماً قرأ خسيماً بالسين تفسد صلاته وكذا لو قرأ خطيماً مكان خصيماً بالطاء ولو قرأ وما هو على الغيب بضنن يذنب بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ أكثر وأقبح الفساد قرأ فأرسلوا فيها الفساد لا تفسد صلاته ولو قرأ غير المغضوب غير المغضوب بالقاف تفسد صلاته وكذا لو قرأ غير المغضوب بالطاء أو بالذال تفسد صلاته ولو قرأ الظالمين بالطاء أو بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ الذين بالذال تفسد صلاته ولو قرأ (١٤٣) الصرأت بالتاء تفسد صلاته وعلى قول أبي منصور العراقي

رجه الله تعالى لا تفسد ولو قرأ الشيتان بالتاء لا تفسد صلاته ولو ترك الألف واللام في الرحمن والرحيم لا تفسد صلاته ولو قرأ قل هو الله أحت بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ أن لم يره أحد أحت بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ لم يكن له قرأ بكل له باللام لا تفسد صلاته ولو قرأ صدنا كم سددنا كم بالسين لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ عليكم تطلون لعلمكم تسطون بالسين لا تفسد صلاته ولو قرأ أم موسى فارعا بالعين لا تفسد صلاته ولو قرأ اللهم صل بالسين لا تفسد صلاته ولو قرأ لا تأخذه سنة ولا نوم قرأ لا تأخذه سنة بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا بترأبائه لا تفسد صلاته ولو قرأ أن هو لا مستبرم بدير أو مدمر لا تفسد صلاته ولو قرأ وشروه بئس بئس قرأ بئس بئس لا تفسد صلاته ولو قرأ اغماهي زجرة قرأ بالجاء تفسد صلاته ولو قرأ ونحسل طلعا هضم قرأ بالظاء أو بالذال تفسد صلاته

مقترعاً بجوز للسافر القصر فيه كذا في السراج الوهاج * وكيفية الصلاة على الدابة أن يصلي بالأيام كذا في الخلاصة * وفي الحجة ويصلي قاعداً على السرج أو الالكاف ويقرأ ويركع ويسجد ويتشهد ويسلم هكذا في التارخانية * ويجعل السجود أخفض من الركوع من غير أن يضع رأسه على شيء سائر دابته أو واقفة كذا في الخلاصة * ولو سجد على شيء وضع عنده أو على سرجه لا يجوز كذا في البحر الرائق * ويجوز أن يوحى على أي الدواب شاء كذا في السراج الوهاج * ويستوى الجواب عندنا بين أن يفتح الصلاة مستقبل القبلة وبين أن يفتتحها مستدبر القبلة كذا في المحيط * وفي الحجة هو المختار كذا في التارخانية * ويصلون فرادى فإن صلوا بجماعة فصلاة الإمام تامة وصلاة القوم فاسدة كذا في الخلاصة * وإذا صلى على الدابة خارج المصر هل له أن يسوق الدابة ذكراً شريح الإسلام في شرح السير أن المسئلة على التفصيل أن كانت الدابة تنساق بنفسها ليس له أن يسوقها فاما إذا كانت لا تنساق بنفسها فاساقها هل تفسد صلاته قال إن كان معه سوط فهميها ونحسها به لا تفسد صلاته عمل قليل كذا في الذخيرة * والسنن الرواتب نوافل حتى تجوز على الدابة كذا في التبيين * افتتح التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ أكثرهم على أنه ينزل ويتمه أنازلاً وهو المأخوذة كذا في الغياثية * وإذا افتتح التطوع على الأرض فاعتماها كبراً فاعتماها كبراً لا يجوز كذا في المتن * رجلاً في محمل اقتدى أحدهما بالآخر في التطوع أجزأهما وكذلك في الفرض حالة الضرورة كذا في السراجية * سواء كان في شق أو شقين لأنه ليس بينهما حائل يمنع صحة الاقتداء * فان كان كل واحد على دابة لم يجز صلاة المقتدى لأن بين الدابتين طريقاً مستطراً فإوانه مانع صحة الاقتداء كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز المكتوبة على الدابة إلا من عذر هكذا في فتاوى قاضي خان * وكذا الواجبات مثل الوتر والمندور والمشروع الذي أفسده وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة التي نلت على الأرض هكذا في العمى شرح الكنز * ومن الاعتذار أن يخاف لو نزل عن الدابة على نفسه أو على ثيابه أو دابته لصاً وسبعاً أو عدواً وكانت الدابة بجوارحها لنزل عنها لا يمكنه الركوب إلا بعين أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه أن يركب ولا يجده من يركبه أو كان في طين وردغة لا يجده على الأرض مكاناً يابساً هكذا في المحيط * هذا إذا كان الطين بحال يغيب وجهه فان لم يكن بهذه المثابة لكن الأرض ندية مبتلة صلى هناك كذا في الخلاصة * ولا تلزمه الاعادة إذا استطاع النزول كذا في السراج الوهاج * المعذور أن يمكنه إيقاف الدابة بوقف ويصلي بالإيمان ولو لم يوقفها لا تجوز كذا في المضمرات * وأما الصلاة على العجلة فان كان طرفها على الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي صلاة على الدابة وقد مر حكمها وان لم يكن فهي بمنزلة السير وكذا لو ركعت تحت المحمل خشبة حتى بقي قراره على الأرض لا على الدابة يكون بمنزلة الأرض كذا في التبيين * ولا تضر التجاسة على الدابة وقيل إن كانت على السرج أو الركابين تمنع وقيل إن كانت على الركابين لا تمنع والأصح عدم المنع مطبقاً كذا في العمى شرح الكنز * أما الصلاة في السفينة فالمستحب أن يخرج من السفينة للفرصة إذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي * وإذا صلى قاعداً في السفينة وهي تجري مع القدرة على القيام تجوز مع الكراهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز ولو كانت السفينة مشدودة لا تجزى لا تجوز إجماعاً كذا في التهذيب * ولو صلى فيها فان كانت مشدودة على الجدة (١) مستقرة على الأرض فصلى قائماً أجزأه

(١) قوله الجدة هو شاطئ النهر اهـ

ولو قرأ تلعبا بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ وأمطرنا عليهم مطراً قرأهما بالتاء تفسد ولو قرأ ربنا أماناً أنزلت وانعنا الرسول قرأ وانعنا بالنصب ورفع الرسول لا تفسد صلاته عند المتأخرين وكذا لو قرأ فان كذبوك فقد كذب رسل من قبلك نصب كاف كذب لا تفسد عند المتأخرين وكذا لو قرأ كذب أصحاب الأيكة برفع الكاف إن الشيطان ينزغ بينهم قرأ ينزع بالعين لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ ولا أكثر من ذلك ولا أكبر بالباء لا تفسد صلاته ولو قرأ وعسى أن تكبروا شيأ قرأ وهو ركنكم وعسى أن تحبوا شيأ قرأ وهو خير لكم لا تفسد

صلاته ولو قرأ أن الله بما يعملون قرأ بالنصب أن الله لا تفسد صلاته ولو قرأ إلا عن موعدة وغداها يقرأ بالذال موعدة أو قرأ بالصاد موعضة
تفسد صلاته ولو قرأ موعضة بالطاء لا تفسد صلاته ولو قرأ أو ما أنا بظلام للعبيد قرأ بالذال تفسد صلاته ولو قرأ للعبيد بالذال أو
بالطاء تفسد صلاته ولو قرأ قل مولا يغبطكم بالصاد لا تفسد صلاته ولو قرأ قضا غلب بالصاد أو قرأ غلظ القلب بالصاد تفسد صلاته
ولو قرأ خالصا ونجيا خلطوا ونجيا بالطاء (١٤٤) لا تفسد صلاته ولو قرأ والاعلال التي كانت عليهم والاعناق التي كانت عليهم لا تفسد

صلاته ولو قرأ بما كنتم
تتكفرون بما كنتم تكسبون
لا تفسد صلاته ولو قرأ في
البحر سربا قرأ صربا بالصاد
تفسد صلاته ولو قرأ نسبا
نصبا بالصاد تفسد صلاته
ولو قرأ إذا وينا إلى الصخرة إلى
السحرة قال السين تفسد صلاته
ولو قرأ يني اسرا بيل
اصرا بيل بالصاد تفسد
صلاته ولو قرأ فطره الله التي
فطر الناس عليها قرأهما
بالتاء أو قرأ فاطر السموات
بالتاء تفسد صلاته ولو
قرأ أو لقد فضلنا بعض النبيين
فضلنا بالصاد لا تفسد صلاته
ولو قرأ فضل الله فضل الله
لا تفسد صلاته ولو قرأ
نفضل الآيات بالسين فسدت
صلاته ولو قرأ كتاب
فصلت فضلت لا تفسد
صلاته ولو قرأ ولا تقبلوا
لهم شهادة قرأ لا تقبلوا لهم
شهادة تفسد صلاته ولو قرأ
ويدرأ عنها العذاب يذرأ
بالذال تفسد صلاته
ولو قرأ أو الطور وكتاب مسطور
والتور بالطاء تفسد صلاته
ولو قرأ مسطور مستور بالطاء
لا تفسد صلاته ولو قرأ
ومن يشاقق الرسول يساقق

وان لم تكن مستقرة ويمكنه الخروج عنها لم تجز الصلاة فيها كذا في محيط السرخسي * وان كانت موقوفة
في لجة البحر وهي تضطرب فالاصح أنه ان كانت الريح تهر كها تهر يكاشد يدها فهي كالسائرة وان حركتها
قليلا فهي كالواقفة كذا في الترمذاني * أجمعوا أنه لو كان بحال يدور رأسه لو قام تجوز الصلاة فيها قاعدا
كذا في الخلاصة * ويلزمه التوجه إلى القبلة عند افتتاح الصلاة كذا في الكافي في باب صلاة المريض
* وكما دارت السفينة يحول وجهه إليها ولو ترك تحويل وجهه إلى القبلة وهو قادر عليه لا يجزئه ولو
صلى فيها بالأيام وهو قادر على الركوع والسجود لا يجزئه في قولهم جميعا هكذا في المضمرات في باب صلاة
المسافر * ولا يصير مقبلا بنية الإقامة فيها وكذلك صاحب السفينة والملاح الآن تكون السفينة بقرب
من بلدته أو قرينة فيئند يكون مقبلا بأقامة الأصلية كذا في المحيط * وفي اللؤلؤة افتتح الصلاة في
السفينة حالة أقامته في طرف البحر فنقلتها الريح وهو في السفينة فنوى السفر يتم صلاة المقيم عند أي
يوسف رحمه الله تعالى وفي الحجة الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى احتياطا * وفي العناية ولو
كان مسافرا وشرع في الصلاة في السفينة خارج المصير فجزت السفينة حتى دخل المصير يتم أربعها كذا
في التارخانية * ولا يجوز أن ياتم رجل من أهل السفينة بامام في سفينة أخرى فان كانت السفينتان
مقروبتين يجوز كذا في الخلاصة * وفي النوازل اذا كان بحال يقدر أن يثبت من اجداهما إلى الأخرى من
غير عنق فهما بمنزلة المقروبتين وتجوز صلاة الطائفتين كذا في التارخانية * ومن اقتدى على الجذبامام
في السفينة أو على العكس فانه يتقارن كان بينهما طريق أو طائفة من النهر لم يجز الاقتداء وان كان على
العكس يجوز * واذا وقف على الاطلال يقدر بالامام في السفينة صح اقتداؤه الا أن يكون امام الامام
كذا في المحيط * واذا استوثق السفينة وهو في الصلاة استقبلها لأنه عمل كثير كذا في محيط السرخسي

* (الباب السادس عشر في صلاة الجمعة) *

وهي فرض عين كذا في التهذيب * (ثم لوجوبها بشرائط في المصلي) وهي الحرية والذكورة والإقامة والجمعة
كذا في الكافي * والقدرة على المشي كذا في البحر الرائق * والبصر هكذا في الترمذاني * حتى لا تجب الجمعة
على العبيد والنسوان والمسافرين والمرضى كذا في محيط السرخسي * ولا على المقعد بالاجماع كذا في المحيط
* وان وجد من يحمله كذا في الزاهدي * ولا على الاعمي وان وجد قائدا كذا في السراجية * والشيخ
الكبير الذي ضعف لمحق المريض فلا تجب عليه * والمطر الشديد والاختصاص السلطان الظالم مسقط
كذا في فتح القدير * وللمولى أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعيد * وعلى المكاتب الجمعة وكذلك
معتق البعض اذا كان يسعى وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى الضريبة جمعة كذا في
فتاوى قاضخان * وفي العبد الذي حضر باب الجامع مع مولاه لحفظ الدابة خلاف الاصح أنه يصلي اذا لم
يخل بحفظ دابته كذا في العيني شرح الهداية * وللسأجر أن يمنع الاجير عن حضور الجمعة وهذا قول الامام
آبي حفص رحمه الله تعالى قال أبو علي الدقاق ليس له أن يمنع في المصر ولكن يسقط عنه الاجر بقدر
اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يحيط عنه شيء وليس للاجير أن يطالب من المخطوط بمقدار
اشتغاله بالصلاة هكذا في المحيط * وظاهر المتن يشهد للدقاق كذا في البحر الرائق * ومن لاجعة عليه ان

الرسول بالسين تفسد صلاته وكذا لو قرأ كنتم تشاققون تساقون بالسين تفسد صلاته ولو قرأ قضا غلب بالسين
فسدت صلاته اذا قرأنا أرسلنا عليهم بحاقرا روحا لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ تنزل الملائكة والروح قرأ والريح لا تفسد صلاته فرا كما
يساقون إلى الموت قرأ بالسين لم تفسد صلاته ومن الجبال جلد يرض قرأ بالذال جلد لا تفسد صلاته ورتل القرآن ترتيلا قرأ ترتيلا لا تفسد
صلاته سورة ترتلناها قرأ بالصاد لا تفسد صلاته وفي عقبه قرأ وفي عقبه لا تفسد صلاته فقال لم يرتلها قرأ بالطاء ترتلنا لا تفسد صلاته

ومن كل كرب قرأ ومن كل كلب لا تنفس صلاته ولا يغرنكم بأنه الغرور قرأ بكسر الغرور تنفس صلاته سوط عذاب قرأ بالصاد ضوط
تفقد صلاته فرت من فسورة قرأ من قوصر بالصاد أو بالسین تفقد صلاته فسحقا لأصحاب السعير قرأ بالسین الشعير تفقد صلاته
أول نعرهم ما يند كرفيه من تذروا كم التذير قرأ بالصاد الضير لا تفقد صلاته ولولا أن ربطنا قرأ بالتاء تنفس صلاته وهو أنفص من
لساننا قرأ بالسین أنفص لا تفقد صلاته بل عبت ويسخرون قرأ يسخرون بالخاء (١٤٥) لا تفقد صلاته وإذا رآ آية يستسخرون

قرأ بالحاء لا تفقد صلاته
ومن يزغ منهم عن أمرنا
قرأ بالعین لا تفقد صلاته
ولو طأ آتياه قرأ بالتاء ولولا
لا تفقد صلاته من
القائل قرأ بالغين من الغالين
لا تفقد صلاته الذين
ينقضون قرأ بالصاد ينقضون
لا تفقد صلاته وكذا لو
قرأ ينقضون بالغين لا تفقد
صلاته فسيفضون اليك
رؤسهم قرأ بالقاف فسيفضون
لا تفقد صلاته وهم
لا يستكبرون قرأ بالتاء
يستكبرون لا تفقد صلاته
وان كنتلن الساعرين
قرأ بالحاء الساعرين لا تفقد
صلاته لا يجاوزونك قرأ
بالزاء لا يجاوزونك لا تفقد
صلاته ما ينطق عن
الهوى قرأ بالتاء ينطق
لا تفقد صلاته ليسأل
الصادقين عن صدقهم قرأ
الصادقين عن صدقهم
بالسين فيهما لا تفقد
صلاته وكانوا يصرون قرأ
بالسين يسرون لا تفقد
صلاته ولاتكن كصاحب
الحوت قرأ الحوط بالطاء
لا تفقد صلاته وهو
مكطوم قرأ بالذال أو بالصاد
تفقد صلاته وما يأتهم

أذاها جاز عن فرض الوقت كذا في الكنز (ولادائم اشراط في غير المصلي) * منها المصير هكذا في الكافي *
والمصير في ظاهر الرواية الموضوع الذي يكون فيه مفق وقاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام وبلغت أبيته
أنية مني هكذا في الظهيرية وفتاوى ضيخان * وفي الخلاصة وعليه الاعتماد كذا في التارخانية * ومعنى
اقامة الحدود والقدرة عليها هكذا في الغياثية * وكما يجوز أداء الجمعة في المصير يجوز أدائها في فناء المصير وهو
الموضع المتصل بالمصير متصلا بالمصرون كان مقيما بوضع بينه وبين المصير فرجة من المزارع والمراعى
فحو القلع بخار الاجعة على أهل ذلك الموضع وان كان النداء يبلغهم والغلاة والميل والامبال ليس بشئ
هكذا في الخلاصة * هكذا روى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو اختيار
شمس الأئمة الحلواني كذا في فتاوى قاضيخان * القروي اذا دخل المصرون نوى أن يكثي يوم الجمعة لزمته
الجمعة لانه صار كواحد من أهل المصير في حق هذا اليوم وان نوى أن يخرج في يومه ذلك قبل دخول الوقت
أو بعد الدخول لاجعة عليه ولو صلى مع ذلك كان أجورا كذا في فتاوى قاضيخان والتجنيس والمحيط
* ومن لا تجب عليهم الجمعة من أهل القرى والبادي لهم أن يصلوا الظاهر بجماعة يوم الجمعة اذا نوا إقامة
والمسافرون اذا حضروا يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك أهل المصير اذا قامت الجمعة وأهل السجون
والمرض ويكره لهم الجماعة كذا في فتاوى قاضيخان * وجازت بني في الموسم للخليفة أو لأمير الجواز لا لأمير
الموسم كذا في الوقاية * سواء كان أمير الموسم مقيما أو مسافرا الا اذا كان مأذونا من جهة أمير العراق أو
أمير مكة وقيل ان كان مقيما تجوز ان كان مسافرا لا تجوز والعجيج الاول هكذا في البدائع * ولا تجوز في
غيره هذه الايام كذا في محيط السرخسي * ولا جمعة بعرفات اتفاقا كذا في الكافي * ونزدي الجمعة في مصر
واحد في مواضع كثيرة وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو الاصح وذكر الامام السرخسي
انه العجيج من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه نأخذ هكذا في البحر الرائق * انا اصاب الناس مطر
شديد يوم الجمعة فهم في سعة من التخلف كذا في الخلاصة * ثم في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع
الشك في المصير وغيره وأقام أهل الجمعة ينبغي أن يصلوا بعد الجمعة أربع ركعات وينووا بها الظاهر حتى لو لم
تقع الجمعة موقعا يخرج عن عهدة فرض الوقت يبين كذا في الكافي وهكذا في المحيط * ثم اختلفوا في
نها قبل ينوي آخر ظهر عليه وهو الاحسن والاحوط أن يقول نويت آخر ظهر أدر كنت وقتها ولم أصله
بعد كذا في القنية * وفي فتاوى (أهو) ينبغي أن يقرأ الفاتحة والسورة في الأربع التي يصل بها بعد الجمعة
في ديارنا كذا في التارخانية * (ومنها السلطان) عا دلا كان أو جازها هكذا في التارخانية ناقل عن النصاب
أو من امر السلطان وهو الأمير والقاضي أو الخطباء كذا في العيني شرح الهداية * حتى لا تجوز اقامتها
بغير أمر السلطان وأمر نائبه كذا في محيط السرخسي * رجل خطب يوم الجمعة بغير إذن الامام والامام
حاضر لا يجوز ذلك الا أن يكون الامام أمره بذلك كذا في فتاوى قاضيخان * مرض الأمير فصل الشرطي
لم تجز الا بانه كذا في التارخانية ناقل عن جامع الجوامع * العبد اذا قلد عمل ناحية فصلي بهم الجمعة جاز
كذا في الخلاصة * صلاة الجمعة خلف المتقلب الذي لا منشور له من الخليفة تجوز ان كانت سرية سيرة
الامرأه يحكم فيما بين رعيته بمحكم الولاية المرأة اذا كانت سلطانية تجوز أمرها باقامة الجمعة لا اقامتها
هكذا في فتح القدير العجيج في زمانان صاحب الشرط وهو الذي يسمى شهنة والوالي والقاضي لا يقيمون

(١٩ - الفتاوى اول) من رسول قرأ من رزق لا تفقد صلاته ألم يجدك يتيم قرأ بجيمك بالتاء تفقد صلاته وقولوا قولا سديدا
بالصاد قرأ صديدا تفقد صلاته وقل جاء الحق وزهق الباطل قرأ الباطن بالنون تفقد صلاته وكانت من القاتين فاذا هم يقنطون
ومن يقنط من وجهه قرأ بالتاء مكان الطاء أو بالطاء مكان التاء تفقد صلاته ومن يقنط من كن لله ورسوله قرأ بالطاء يقنط تفقد
صلاته حتى تكون حرضا وتكون من الهالكين قرأ من الجاهلين تفقد صلاته أتهم أقرب لكم قرأ غرب تفقد صلاته خط وأئل

قرأ أو أتلف نفسه صلاته فأكثبنا مع الشاهدين قرأ أو كتمان بالميم لا تفسد صلاته وأوتى من كل شيء قرأ من كل نفس لا تفسد صلاته ولا يستنون قرأ أو لا يسطنون بالطاء لا تفسد صلاته وجوه يومئذ ناضرة قرأ بالطاء ناظرة إلى ربهم ناظرة قرأ بالاضاد ناضرة لا تفسد صلاته وتجنيها الاثنى قرأ الاثنى بالتاء قال ان وصل به الذي يصلي النار الكبرى تفسد صلاته وان لم يصل بل وقف ثم ابتدأ بالذي يصلي النار الكبرى لا تفسد صلاته وكذلك قرأ (١٤٦) وسجنيها الاثنى الذي سجنيها الاثنى الذي ان وصل به الذي يؤتى ماله يترك تفسد

الجمعة لانهم لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عهدهم وكتب في منشورهم كذا في الغيبة * والى مصرمات فصلي بهم خليفة الميت أو صاحب الشرط أو القاضي جاز فان لم يكن ثمة واحد منهم * واجتمع الناس على رجل فصلي بهم جاز كذا في السراجية * ولوعذر الاستئذان من الامام فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة جاز كذا في التهذيب * ولومات الخليفة وله ولاية واهرا على أمور المسلمين فهم على ولايتهم يقيمون الجمعة ما لم يعزلوا كذا في محيط الدر خسي * اذن الامير في الخطبة اذن في الجمعة واذنه في الجمعة اذن في الخطبة ولوقال اخطب لهم ولا تصل أجزاء أن يصلي بهم كذا في الراهدى * ولواستعمل صبي أو نصراني على مصر فالم هذا أو باع ذلك لا يقيم الجمعة الا باهر جديد الا اذا قال لهم الخليفة اذا سلمت فصل واذا بلغت فصل كذا في التهذيب * الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له أن يجمع بالناس ولو حضر مصر من امصار ولا يجمعها وهو مسافر جاز لان صلاة غيره تجوز باذنه فله ان يولى ولأن امام مصر مصران ثم نقر الناس عنه ظروف عدوا وما أشبه ذلك ثم عادوا اليه فانهم لا يجمعون الا باذن مستأنف من الامام الامام اذا منع أهل المصر أن يجمعوا لم يجمعوا وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا اذا منعهم بجمعة واحدة بسبب من الاسباب وأراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصرافا ما اذا منعهم بجمعة واحدة واضرارهم فله أن يجمعهم على رجل يصلي بهم الجمعة كذا في الظهيرية * الامام اذا عزل كان له أن يصلي الجمعة بالناس الى أن يأتيه الكتاب بعزله أو يقدّم عليه الامير الثاني فاذا جاء الكتاب بعزله أو علم بقدم الامير فصلاته باطله كذا في فتاوى قاضيخان * ولوافتح الامام الجمعة ثم حضر وال آخر فانه يعضي في صلاته كذا في الخلاصة * بلاد علم اولاد كفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة ويصير القاضي قاضيا براضى المسلمين ويجب عليهم أن يلتزموا واليا مسلما كذا في معراج الدراية * (ومنها وقت الظهر) حتى لو خرج وقت الظهر في خلال الصلاة تفسد الجمعة وان خرج بعد ما قد قدر التشهد فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وليس له أن يني الظاهر عليه الاختلاف الصلاتين كذا في التبيين * المقتدى اذا نام في صلاة الجمعة ولم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلاته ولوانتبه بعد فراغ الامام والوقت دائم أتمها بجمعة كذا في المحيط * (ومنها الخطبة قبلها) حتى لو صلا بالخطبة أو خطب قبل الوقت لم يجز كذا في الكافي * الخطبة تشمل على فرض وسنة فالفرض شيان الوقت وهو بعد الزوال وقبل الصلاة حتى لو خطب قبل الزوال أو بعد الصلاة لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية * والثاني ذكر الله تعالى كذا في البحر الرائق وكفت تحميدة أو تهليل أو تسبيحة كذا في المتون * هذا اذا كان على قصه * الخطبة اما اذا عطف حمد الله أو سبح أو هال متجيبا من شيء لا يوجب عن الخطبة اجماعا كذا في البلورة النيرة * خطب وحده أو بحضور النساء الصحيح أنه لا يجوز كذا في معراج الدراية * ولو حضر واحد أو اثنان وخطب وصلى بالثلاثة جاز كذا في الخلاصة * ولو خطب والقوم ينام أو صم جازت كذا في العيني شرح الهداية * (واما سنن الخمسة عشر) أحدها الطهارة حتى كرهت للمحدث والجنب (وثانيها) القيام هكذا في البحر الرائق * ولو خطب قاعدا أو مضطجعا جاز كذا في فتاوى قاضيخان * (وثالثها) استقبال القوم بوجهه (ورابعها) التعوذ في نفسه قبل الخطبة (وحامسها) أن يسمع القوم الخطبة وان لم يسمع أجزاء (وسادسها) البداية بحمد الله (وسابعها) الشاء عليه بجاهوا له (وثامنها) الشهادتان (وتاسعها) الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام

صلاته والا فلا ما ودعك ربك قرأ ما ودعك بغير تشديد وترك التشديد والرب أيضا فان ترك التشديد في ما ودعك لا تفسد الصلاة وفي الرب تفسد وما في قرأ بالغين وما على تفسد صلاته أسفل ساقلين قرأ بالالف واللام الساقطين لا تفسد صلاته حتى مطلع الفجر لما قال الفج انقطع نفسه فركع لم تفسد صلاته وانه على ذلك الشهيد قرأ لشديد لا تفسد صلاته وكذلك قرأ وانه لم يخطير لشديد قرأ الشهيد لا تفسد فالغريبات صحا قرأ سجا بالسجين تفسد صلاته فأثرن به نفعاً قرأ نفعاً تفسد صلاته واسوف يعطيك ربك فترضى قرأ فترضى بالطاء تفسد صلاته فأما اليتيم فلا تقهر قرأ فلا تكهر لا تفسد صلاته لا يلاف قریش قرأ لا يلاف كرش لا تفسد صلاته كلا اذا بلغت التراقي قرأ التراقي قبل لا تفسد صلاته فلتقه الحوت قرأ فالتقطه قيل لا تفسد هل أتاك حديث الغاشية قرأ العاشية تفسد صلاته وكذلك قرأ واللبل

اذا يغثنى قرأ يغثنى تفسد صلاته وذلك قطوفها تذليل لا قرأ بالاضاد لا تفسد ولو قرأ بالطاء ظلمات تفسد (وعاشرها) صلاته وكذلك قرأ أو لا ناعا بالاضاد لئلا تفسد صلاته ولو قرأ بالطاء لا تفسد صلاته فظلت أعناقهم قرأ بالاذل أو بالاضاد لم تفسد صلاته لم يجز ذلك يتيماً قرأ بذلك يتيماً لا تفسد صلاته يومئذ تحدث أخبارها قرأ أخبارها اختلقوا فيه قال بعضهم تفسد صلاته ناراضة قرأ خامية بالخاء تفسد صلاته وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر قرأ بالصبر تفسد صلاته لم يجعل كيدهم في تضليل قرأ بالاذل في تضليل لا تفسد

صلاته ولو قرأ بالطاء تفسد صلاته (٣) أنا أعطيناك الكوثر وعند الوصل يصير كالكوثر لا تفسد صلاته وإن تعدد ذلك فكذلك وكذا إنك
تعدو وبالنيستعين يصير عند الوصل كأنه قرأ آياتك تعبدوا يا أيها النستعين فهو كذلك فصل الربك والخرق وأنها تفسد صلاته ثبت يداني
لهب قرأتها أداني لهب تفسد صلاته جملة الخطب قرأتها جملة الخب تفسد صلاته رجلة الشتاء والصف قرأتها السنين والصف
تفسد صلاته وكذا لو قرأ الشطاط بالطاء كعصف قرأ كعصف تفسد صلاته يدع اليتيم قرأ (١٤٧) يدع اليتيم غير مستبد لا تفسد صلاته
ولو قرأ يدع اليتيم تسكين

الدال تفسد صلاته والله
أعلم قل أعوذ برب الفلق
قل أعوذ برب الناس ترك
تشديد الرب باختلاف فيه
قال بعضهم لا تفسد من
شرعنا في إذا وقف قرأ فسق
تفسد صلاته وكذا لو قرأ
وقب وجب ومن شرعنا
إذا حسد قرأ بالصاد حسد
لا تفسد صلاته من الجنة
والناس قرأ بالنصب من
الجنة تفسد صلاته كدهم
في تضليل قرأ بالطاء قال
بعضهم لا تصح إذا ذنك
ضعف الحماة وضعف
المجرات قرأ بالضاد وبالطاء
لا تقنك تفسد صلاته
لتكون من الغافلين قرأ
من الغافلين بالراء تفسد
صلاته لتكون من
الخاسرين قرأ من الشاكرين
تفسد صلاته ومن يكتمها
قرأ يكتبها بالياء تفسد صلاته
الالظني وإن الظن قرأ
بالضاد تفسد صلاته ذلكم
أزكى لكم وأطهر قرأ وأظهر
لا تفسد صلاته ولو قرأ
بالضاد أو بالذال تفسد
صلاته قال فرعون ذروني
أقتل فقرا بالرفع لا تفسد
صلاته إذا عواقر بالضاد

(وعاشرها) العظة والتذكير (والحادى عشر) قراءة القرآن * وتاركها مسمى كذا في الخبر الرائق
* ومقدار ما يقرأ فيمن القرآن ثلاث آيات قصار أو آية طويلة كذا في الجوهرة النيرة (والثاني عشر) إعادة
الجمعة والثناء على الله تعالى والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام في الخطبة الثانية (والثالث عشر)
زيادة الدعاء للمسلمين والمسلمات (والرابع عشر) تخفيف الخطبتين بعد سورة من طوال المفصل ويكره
التطويل (والخمس عشر) الجلوس بين الخطبتين هكذا في الخبر الرائق * ومقدار الجلوس بينهما مقدار
ثلاث آيات في ظاهر الرواية هكذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى * قال شمس الأئمة السرخسي في
تقدير الجلسة بين الخطبتين أنه إذا تمكن في موضع جلوسه واستقر كل عضو منه في موضعه قام من غير مكث
ولبت كذا في التتارخانية * والمختار ما قاله شمس الأئمة السرخسي كذا في الغبائية * والاصح أنه يكون
مستبأ بترك الجلسة بين الخطبتين كذا في القنية * والقعود قبل الخطبة سنة هكذا في العيني شرح الكنز
* وأما الخطيب فيشترط فيه أن يهمل للإمامة في الجمعة كذا في الزايدى * ومن السنة أن يكون الخطيب
على منبر اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم * ومن المستحب أن يرفع الخطيب صوته وأن يكون الجهر في
الثانية دون الأولى كذا في الخبر الرائق * وينبغي أن تكون الخطبة الثانية المجدلة للحمد لله ونستعينه الخ
وذكر الخلفاء الراشدين والعين رضوان الله تعالى عليهم * أم أجبعين مستحسن بذلك جرى النوارث كذا في
النجيب * ويكره للخطيب أن يتكلم في حال الخطبة إلا أن يكون أمرا معروفا كذا في فتح القدير
* ولا ينبغي أن يصلي غير الخطيب كذا في الكافي وإذا أحدث الإمام به دأ خطبة فاستخف رجلا ناسد
الخطبة الخطبة جاز والأفلا ولو أحدث به الدخول في الصلاة جاز كيما كان كذا في التهذيب * وإذا
خرج الإمام فلا صلاتا ولا كلام وقال لا بأس إذا خرج الإمام قبل أن يحطب وإذا فرغ قبل أن يستغل
بالصلاة كذا في الكافي * سواء كان كلام الناس أو التسبيح أو تسميت العاطس أو رد السلام كذا في
السراج الوهاج * وأما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابه في أصحابنا رجحهم الله تعالى من كره
ذلك ومنهم من قال لا بأس به وإذا لم يتكلم بلسانه ولكنه أشار بيده أو برأسه أو بعينه نحو أن رأى منكرا
من إنسان فنهأ بيده أو أخبر بخبر فأشار برأسه الصريح أنه لا بأس به هكذا في المحيط * وتكره الصلاة على
النبي عليه الصلاة والسلام كذا في شرح الطحاوى * والثاني عن الإمام في استماع الخطبة كالقريب
والانصات في حقه هو المختار كذا في جواهر الإخلاطى * وهو الاحوط كذا في النيين * وقيل يقرأ القرآن
وقيل يكت وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ويحرم في الخطبة ما يحرم في الصلاة حتى لا ينبغي أن
يأكل أو يشرب أو ينام في الخطبة هكذا في الخلاصة * ويستحب للرجل أن يستقبل الخطيب بوجهه هذا
إذا كان أمام الإمام فإن كان عن يمين الإمام أو عن يساره فربما من الإمام ينصرف إلى الإمام مستد السماع
كذا في الخلاصة * والذي عليه عامة مشايخنا أن على القوم أن يسمعوا الخطبة من أولها إلى آخرها
والدنون الإمام أفضل من التباعد عنه وهو الصحيح من الجواب من مشايخنا رجحهم الله تعالى هكذا في
المحيط * ولا يخطي رقاب الناس للدنون الإمام وذكر الققه أبو جعفر عن أصحابنا رجحهم الله تعالى أنه
لا بأس بالخطي ما لم يأخذ الإمام في الخطبة ويكره إذا أخذ لا لئلا أن يتقدم ويدفون الهرب إذا لم يكن
الإمام في الخطبة ليتسمع المكان على من يبي بعده ويثال فضل القرب من الإمام فإذا لم يفعل الأول فقد

لا تفسد صلاته أمنت طائفة قرأ بالطاء أمط لا تفسد صلاته ولو قرأ بالتاء نائفة تفسد صلاته كلما أراد وأن يخبر حوامنها أعيد وأفها
قرأ بالذال تفسد صلاته حتى إذا فرغ عن قلوبهم قرأ بالراء والغين فرغ لا تفسد صلاته وهو قراءة في مجر الكافرين من عذاب اليم قرأ في
يزيد الكافرين لا تفسد صلاته فهو أوصعوا كثير منهم قرأ بالسين وسعوا تفسد صلاته نصير من أفة وفتح قرب قرأ غريب بالغين لا تفسد
صلاته لثمعها بالناصية ناصية قرأها بالسين لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ النصفعا بالصاد لا تفسد صلاته كاذبة خاطئة قرأ كاذبة بالذال

لاتفسد صلاته وكذا لو قرأ خاطئة خاتمة بالتاء لا تفسد صلاته هل ترى من فطوره قرأ طارى بالطاء وقبور بالتاء لا تفسد صلاته فسنيسره
 ليسرى قرأ الطبرى بالطاء تفسد صلاته فأما الزيد فيذهب جفا قرأ فاما الذهب فيذهب جفاه تفسد صلاته أو كما أعلمها قرأ أو كل
 عليها لا تفسد صلاته سلمهم أيهم بذلك زعيم قرأ زعيم تفسد صلاته كيف ضرب بوالث الامثال قرأ كذا بوالث الامثال لا تفسد صلاته يومئذ
 يصدر الناس قرأ بالسين والطا بيطر (١٤٨) الناس تفسد صلاته ولو قرأ بالسين والتاء اختلفوا فيه قال بعضهم لا تفسد صلاته

واذا مسه الخسبر قرأ الخسر
 بطرح اليه لا تفسد صلاته
 لانه حذف حرفا واحدا
 وحذف الحرف لا يفسد
 صلاته وزرأ ب مبثوثة
 قرأ وزرأ ب مبثوثة قال
 يعبد الصلاة فسقناه الى
 بلديت فانزلناه الماء قرأ
 فأحييناه الماء اختلفوا فيه
 قال بعضهم لا تفسد صلاته
 اني أريد أن أنكحك قرأ رب
 اني أريد أن أنكحك تفسد
 صلاته ما ننسخ من آية
 أو ننسها قرأ من آية أو نؤتها
 أو يوتها لا تفسد صلاته
 سيقولون ثلاثة رابعهم قرأ
 ثلاثة ربه تفسد صلاته
 ومن يضل الله قرأ بالطاء
 لا تفسد صلاته الحمد لله قرأ
 برفع اللام الاول لا تفسد
 صلاته ثمانية أيام حسوما
 قرأ أحصوا ما بالصاد قال أبو
 عصمة سبعين معاذ المروزي
 تفسد صلاته فسترضع
 له أخرى قرأ فسترضع
 لا تفسد صلاته والنين
 والزيتون قرأ بالطاء والطين
 تفسد صلاته لعل أطلع
 الى اله موسى قرأ بالتاء النلع
 لا تفسد صلاته واتبع فيها
 آتاك الله قرأ بالعين واتبع
 لا تفسد صلاته وزروع

ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان الذي جاء بعده أن يأخذ ذلك المكان وأما من جاء الامام بخطب فعليه
 أن يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل في حالة الخطبة كذا في فتاوى قاضيان * فأما
 تحطى السؤل ففكره بالاجماع في جميع الاحوال كذا في البحر الرائق * المختار ان السائل اذا كان لا يمر
 بين يدي المصلي ولا يحطى رقاب الناس ولا يسأل الناس الحفاة ويسأل لامر لا يتقدمه لا بأس بالسؤال
 والاعطاء ولا يحل اعطاء سؤال المسجد اذا لم يكن * ونوعا على تلك الصفة المذكورة كذا في الوجيز للكردي
 * اذا شهد الرجل عند الخطبة ان شامجلس محتبيا أو متربعا أو كما يسر لانه ليس بصلاة عملا وحقيقة كذا
 في المضمرة * ويستحب أن يقعد فيها كما يقعد في الصلاة كذا في معراج الدراية * ان كان في النفل
 ثم شرع الخطيب في الخطبة يقطع قبل السجدة وبعدها عند الر كعتن هكذا في القنية * ولوذ كرفي الجمعة
 أن عليه التجر فان كان لا يخاف قوت الجمعة يقطعها أو يبدأ بالفجر ولو فات الوقت يتم الجمعة لسقوط الترتيب
 بضيق الوقت أما لو خف قوت الجمعة لا الوقت فعندها يبدأ بالفجر وعند مجيء الجمعة كذا في معراج
 الدراية ويكره أن يخبط مشككا على قوس أو عصا كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط * ويتقار
 الخطيب السيف في كل يامدة فتحت بالسيف كذا في شرح الطحاوي * (ومنها الجماعة) وأقلها ثلاثة سوى
 الامام كذا في التبيين * ولا يشترط كونهم من حضر الخطبة كذا في فتح القدير * ولو خطب الامام يوم الجمعة
 ونفر الناس وجاء آخرون وصلى بهم الجمعة اجزأهم كذا في محيط السرخسي * والشرط فيهم أن يكونوا
 صالحين للامامة أما اذا كانوا لا يصلحون لها كالنساء والصبيان لا تصح الجمعة كذا في الجوهر النيرة *
 وتنعقد الجمعة باثني عشر العبيد والمسافرين والمرضى وكذا بالاميين والخمس كذا في محيط السرخسي * اذا
 كبر الامام الجمعة والقوم حضور ولم يشرعوا معه كرفي الاصل أنهم اذا كبروا قبل رفع الامام رأسهم
 الركوع صحت الجمعة والامة تقبلها ولم يذ كر خلافا كذا في الغيانية * ولو كبروا مع الامام ثم نفروا خرجوا
 من المسجد ثم جاؤا وكبروا قبل رفع الامام رأسهم من الركوع اجزأهم الجمعة كذا في محيط السرخسي * اذا
 كبر الامام ومعه قوم متوضئون فلم يكبر وامعه حتى أحدوا ثم جاء آخرون وذهب الاولون جازا حسنا ولو
 كانوا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل التكبير كذا في فتاوى قاضيان * ان تفروا بعد الافتتاح قبل
 التقييد بالسجدة لم يجمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له ما كذا في التمرناشي * وان نفروا بعد
 ما قيد الر كعة بالسجدة صلى الجمعة عند علماءنا الثلاثة كذا في المضمرة * (ومنها الاذن العام) وهو
 أن تفتح أبواب الجامع فيؤذن للناس كافة حتى ان جماعة تواجته وفي الجامع وأغلقوا أبواب المسجد على
 أنفسهم وجعلوا الميجز وكذلك السلطان اذا اراد أن يجمع بحشمه في داره فان فتح باب الدار وأذن اذنا عاما
 جازت صلاته شهدا العامة أو لم يشهدوها كذا في المحيط * ويكره كذا في التناحية * وان لم يفتح باب الدار
 وأجلس البوابين عليهم لم تجزأهم الجمعة كذا في المحيط * ويجوز للسافر والعبد والمريض أن يؤموا في الجمعة
 كذا في القدوري * ومن لا عذر له لوصي الظهر قبلها كره كذا في الكثر * ويستحب للمريض والمسافر وأهل
 السجين تأخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخر بكره في الصحيح كذا في الوجيز للكردي * ان
 أدى الظهر ثم سعى الى الجمعة فادركها مع الامام بطل ظهره سواء كان معذورا كالسافر والمريض والعبد أو
 غيره وان لم يدركها فان خرج من بيته والامام فرغ منها لا يطل اجماعا وان خرج من بيته والامام فيها انقبل

قرأ بالذال لا تفسد صلاته الذي فرض عليك القرآن قرأ بالطاء فط تفسد صلاته ولبننا خالصا قرأ بالسين خالسا
 لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ انفاصا انفاصا لا تفسد صلاته انه كان يـ فيا قرأ خفيا لا تفسد صلاته وانما جميع حاذرون قرأ
 بالاضاد حاضرون لا تفسد صلاته بكل ربيع قرأ بكل ربيع بالباء لا تفسد صلاته لا تدرون أيهم أقرب قرأ بالذال لا تدرون تفسد
 صلاته لولا ان تدركه نعمة قرأ بالذال تفسد صلاته قل كل متر به في تر به وقرأ بالسين فيم ما تفسد صلاته بهجل حنيذ قرأ بالذال حنيذ تفسد

صلاته وان كنت لمن الساخرين قرأ الساجدين تفسد صلاته واليك نسعي ونحفظ قرأ بالذال تفسد صلاته فشوف نوتيه أجزا عظيما قرأ
نصله أجزا عظيما لا تفسد صلاته صحف منشورة قرأ بحنا بالسين تفسد صلاته ما سبقكم به من أحد قرأ سبغكم بالغين لا تفسد صلاته
وقالوا أننا ضللنا قرأ بالطاء ظلمنا لا تفسد صلاته وهو قراءة فمن فرض فيهن الحج قرأ بالطاء فرط أو بالذال تفسد صلاته وذروا ظاهر الإثم
قرأ بالطاء وظروا أو بالضاد وضرروا تفسد صلاته وجعل الله محاذرا من الحرت قرأ (١٤٩) بالضاد أو بالطاء مما طرأ تفسد صلاته
وتلذا لا عين قرأ بالضاد أو

بالطاء تفسد صلاته
فطاف عليهم اطاف قرأ بالطاء
تائف تفسد صلاته لقد
سمع الله قول الذين قالوا ان
الله فقير وقف عليه لا تفسد
صلاته عزيز عليه ما عنتم
وقف عليه أنت قلت
للناس وقف عليه وقال
الله لا تتخذوا وقف عليه
ألا أنهم من أفكهم يقولون
وقف عليه ثم تولوا عنه
وقالوا علم وقف عليه خسر
فنادى فقال وقف عليه ان
وقف لا تقطع النفس في هذه
المواضع لا تفسد صلاته من
بعضنا من قرأ هذا وقف
عليه قال هذا وقف حسن
وما أنتم بمصرخي وقف عليه
وانتدأ بقوله اني كفرت
قال لو تم ذلك يكفروا بطل
صلاته قال في ضلال مبين
وقف عليه وابتدأ بقوله
اقبلوا يوسف لا يأثم ولا تفسد
صلاته أعجز أن أكون
مثل هذا الغراب قرأ الغبار
قال الفقيه أبو جعفر رحمه
الله تعالى تفسد صلاته اذا
قرأ الرحمن علم القرآن
الشيطان علم القرآن تفسد
صلاته وكذا لو قرأوا ذكر في
الكتاب ادريس اذ كرى

أن يصل اليه فرغ منها بطل ظهره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلا فلهما وان خرج لا يريد الجمعة
لا يطل اجماعا كذا في الكافي * وان سعى الى الجمعة وكان سعيه بمقار بالفراغ لا يطل هكذا في التبيين
* ولو صلى الظهر في منزله ثم توجه اليها ولم يؤت بها الامام بعد الا أنه لا يبرجوا دارا كما بعد المسافة بطل ظهره في
قول البلجيين وهو الصحيح * فان كان توجه اليها ولم يصل الامام بعد او بغير عذر اختلفوا في بطلان ظهره
الصحيح أنه لا يطل واختلفوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا أنهم خرجوا قبل ان تمامها النائية الصحيح انه
يطل ظهره هكذا في الكفاية * ثم المعتبر في السعي الانفصال عن داره فلا يطل قبله على المختار كذا في فتح
القدير * ولو كان جالسا في المسجد بعد ما صلى الظهر لا يطل حتى يشرع مع الامام اتفاقا كذا في البحر
الرائق * والمريض اذا وجد خفة بعد ما صلى الظهر في بيته ثم راح الى الجمعة فصلي الجمعة لا تقض ظهره
وانقلب نفلا كذا في النهاية * ومن أدركها في التشهد أو في سجود السهو أو تم جمعة عند الشيخين رحمه الله
تعالى وكره في المصر ظهره المذخور وغيره كالمسجون والمسافر جماعة قبل فراغ الامام بعده وكره جماعة
الظهر لاهل المصر اذا لم يجتمعوا للمانع وأما أهل القرى فلهم ذلك بالاذان والاقامة من غير كراهة ذكره قاضي
خان وغيره هكذا في شرح مختصر الوقاية لابي المكارم * ويجب السعي وترك البيع بالاذان الاول * وقال
الطحاوي يجب السعي ويكره البيع عند اذان المنبر وقال الحسن بن زياد المعتبر هو الاذان على المنارة
والاصح ان كل اذان يكون قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر اول الاذان بعد الزوال سواء كان على المنبر
أو على الزوراء كذا في الكافي * وسرعة المشي والعدو الى المسجد لا تجب عندنا وعند عامة الفقهاء واختلف
في استحبابه والاصح أن يمشي على السكينة والوقار كذا في القنية * واذا جلس على المنبر اذن بين يديه وأقيم
بعد تمام الخطبة بذلك جرى التوارث كذا في البحر الرائق * وصلاة الجمعة ركعتان يقرأ في كل ركعة بفاتحة
الكتاب وأي سورة تشاء ويجهر بالقراءة فيهما كذا في محيط السرخسي * واذا كبر ولم يستطع أن يسجد على
الارض للزحام فانه ينظر حتى يقوم الناس فان وجد فرجة سجد وان سجد على ظهر رجل آخر أجزأه وان
وجد فرجة ومع هذا سجد على ظهر رجل آخر لم يجزئه هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو زجه الناس فلم
يستطع السجود فوقف حتى سلم الامام فهو لاحق حتى يعضي في صلاته بغير قراءة كذا في البحر الرائق *
لو سبق رجل يوم الجمعة ثم قام لقضاء ما فاته كان بالخيار ان شامجه وان شاخاقت كالمفرد في صلاة الفجر كذا
في الخلاصة * ويستحب ان حضر صلاة الجمعة أن يدهن ويمس طيبا ان وجدده ويلبس أحسن ثيابه ان كان
ونسحب الثياب البيض ويجلس في الصف الاول كذا في معراج الدراية

(الباب السابع عشر في صلاة العيدين)

وهي واجبة وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي * ويستحب يوم الفطر للرجل الاغتسال والسواك
وليس أحسن ثيابه كذا في القنية * جديدا كان أو غسلا كذا في محيط السرخسي * ويستحب التخم
والطيب والتبكير وهو سرعة الانتباه والابتكار وهو المسارعة الى المصلى وأداء صدقة النظر قبل الصلاة
وصلاة الغداة في مسجد حيه والخروج الى المصلى ماشيا والرجوع في طريق آخر كذا في القنية * ولا بأس
بالركوب في الجمعة والعيدين والمشى أفضل في حق من يقدر عليه كذا في الظهيرية * واستحب في عيد الفطر

الكتاب باللبس تفسد صلاته وكذا لو قرأ في أخاف أن يسلك عذاب من الرحمن عذاب من الشيطان تفسد صلاته ومن يؤمن بالله ويعمل
صالح يدخله جنات قرأ من يكفر بالله تفسد صلاته هذا اذا قرأ موصولا وان كان قرأ مفصلا ولا تفسد صلاته ولو قرأوا ربكم الرحمن قرأ
وان ربكم الشيطان تفسد صلاته وكذا لو قرأ قدس الشهد من التي قرأ بالقاف من التي تفسد صلاته ولو قرأ يدخلون في دين الله بخلون
بالتاء تفسد صلاته أنعت عليهم قرأ باللام ألعت تفسد صلاته قرأ عيسى بن لقمان تفسد صلاته لأنه لا يسمي له أب ولو قرأ

موسى بن مريم لا تقصد صلاته لان كلاهما في القرآن وليس فيه نسبة من لأمه الى الام فلا تقصد صلاته ولو قرأ موسى بن عيسى لا تقصد
صلاته في قول محمد واحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه العامة ولو قرأ عيسى بن عمران لا تقصد صلاته ولو قرأ موسى بن
لقمان قال الفقيه أبو جعفر والقاضي الامام الزرنجري رحمه الله تعالى لا تقصد صلاته بخلاف ما لو نسب عيسى الى الاب لان عيسى
لا أب له ولا كذلك موسى بن لقمان لان موسى (١٥٠) له أب الا أنه أخطأ في اسم الاب وموسى ولقمان كلاهما في القرآن فلا تقصد صلاته

ولو قرأ عيسى بن سارة تقصد

صلاته وكذلك لو قرأ مريم

انما غلبت تقصد صلاته

لأنه قرأ ما ليس في القرآن

والله أعلم * وان أخطأ في

القراءة ولم تكن المسئلة

فبذلك كان من المسائل يظهر

ان كان الخطأ في الاعراب

فقد ذكرناه ان لم يفحص

لا تقصد صلاته عند الكل

كألو قرأ ان المسلمين والمسلمات

ينصب التاء وان خُش بأن

قرأ ما لو تعبد به يكفر فكذلك

عند المتأخرين والاعادة

أحسوط وان أخطأ بذكر

حرف مكان حرف ولم يختلف

المعنى والتي قرأها تكون في

القرآن جازت صلاته عند

الكل كألو قرأ ان المسلمون

ان التاء وان لم يختلف

المعنى لكن ما قرأ ليس في

القرآن كألو قرأ كونا قيامين

بالقسط ولا تذر على

الأرض من الكافرين دوارا

وقرأ الحى القيام فسدت

صلاته في قول أبي يوسف

رحمه الله تعالى وفي قول

أبي حنيفة ومحمد رحمه

الله تعالى لا تقصد وان

اختلف المعنى ولم تكن التي

قرأها في القرآن نحو ان يقرأ

فسحقا لا صحاب الشيع

أن يأكل قبل الخروج الى المصلى ثلثا أو خسا أو سبعا أو أقل أو أكثر بعد أن يكون وترًا أو ماشاء
من أى - لو كان كذا في العيني شرح الكنتز ولوليا كل قبل الصلاة لا يأنه ولوليا كل بعده الى العشاء
ربما يعاقب عليه والاخفى كالفطر فله الا أنه يترك الاكل حتى يصلي العبد كذا في الفقيه وفي الكبرى
الاكل قبل الصلاة يوم الاخفى هل هو مكروه فيه روايتان واختارنا لا يكرهه لكن يستحب له أن لا يفعل
كذا في التارخانية * ويستحب أن يكون أول تناولهم من لحوم الاضاحى التي هي ضيافة الله كذا في
العيني شرح الهداية * الخروج الى الجبانة في صلاة العبد سنة وان كان يسعهم المسجد الجامع على هذا
عامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المضمرات * وتجوز إقامة الصلاة العبد في موضعين وأما إقامة في ثلاثة
مواضع فعند محمد رحمه الله تعالى تجوز وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز كذا في المحيط * ولا يخرج
المنبر الى الجبانة يوم العيد واختلاف المشايخ في بناء المنبر في الجبانة قال بعضهم لا يكره وقال بعضهم يكره كذا
في فتاوى قاضي خان * والصحيح أنه لا يكره كذا في الغرائب * وينبغي أن يخرج ماشيا الى المصلى على
السكينة والوقار مع غض البصر عما لا ينبغي أن يصر كذا في المضمرات * ويكره في الطريق في الاخفى
جهر أو يقطعه اذا انتهى الى المصلى وهو المأخوذ به وفي الفطر المختار من مذهبه أنه لا يجهر وهو المأخوذ به
كذا في الغيبة * أما سر الخسب كذا في الجوهر النيرة * يجب صلاة العبد على كل من يجب عليه صلاة
الجمعة كذا في الهداية ويشترط للعبد ما يشترط للجمعة الا الخطبة كذا في الخلاصة * فانما سنة بعد
الصلاة وتجوز الصلاة بدونه وان خطب قبل الصلاة جاز يكره كذا في محيط السرخسى * ولا تعاد
الخطبة بعد الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان * المستحب أن يصلي اربعاء بعد الرجوع الى منزله كذا في
الزاد * اذا قضى صلاة الفجر قبل صلاة العيد لا بأس به ولو لم يصل صلاة الفجر لا يمنع جواز صلاة العيد وكذا
يجوز قضاء القوائت القديمة قبله الكثر لو قضاها بعد ما فهو أحب وأولى هكذا في التارخانية ناقلا عن المجتهد
* ووقت صلاة العبد من حين تبضع الشمس الى أن تزول كذا في السراجية وكذا في التبيين * والفضل
أن يعمل الاخفى ويؤخر الفطر كذا في الخلاصة * ويصل الامام ركعتين في كبر تكبيرة الافتتاح ثم يستفتح
ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ جهرا ثم يكبر تكبيرة الركوع فاذا قام الى الثانية قرأ ثم كبر ثلاثا ثم ركع بالاربعة فتكون
التكبيرات الزوائد ستا ثلاثا في الاولى وثلاثا في الاخرى وثلاث أصليات تكبيرة الافتتاح وتكبيرتان
للركوع فيكبر في الركعتين تسع تكبيرات ويؤلى بين القراءتين وهذه رواية ابن مسعود وبها أخذنا
كذا في محيط السرخسى * ويرفع يده في الزوائد ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسيحات كذا
في التبيين * وبه أفتى مشايخنا كذا في الغيبة * ويرسل اليدين بين التكبيرتين ولا يضع هكذا في
الظهرية * ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين كذا في الجوهر النيرة * ويجلس بينهما جلسة خفيفة كذا في
فتاوى قاضي خان * واذا صعد المنبر لا يجلس عندنا كذا في العيني شرح الهداية * ويخطب في عيد الفطر
بالتكبير والتسبيح والتهاويل والتحميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التارخانية * ويستحب
أن يفتح الخطبة الاولى بتسعة تكبيرات تقرأ والثانية بسبع كذا في الزاهد * ويعلم الناس صدقة
النظار واحكامها وهي خمسة على من يجب ومن يجب ومن يجب ومن يجب كذا في الجوهر النيرة
* وفي عيد النحر تكبر الخطيب ويسبح ويعظ الناس ويعلمهم أحكام الذبح والنحر والقران كذا في

تقصد صلاته عند الكل ولا يبين حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور العراقي ولا يعتبر تعدد الفصل بين التارخانية
الحرفين ولا قرب المخارج كما قاله محمد بن سلمة رحمه الله تعالى انما العبرة بالافتقار الى المعنى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو جرد المثل
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قرأ أعلن أن لن يحول باللام مكان يجوز قال أبو القاسم الصفار البجلي رحمه الله تعالى لا تقصد صلاته
لان التحويل والتحويل معناه واحد ولو قرأ وفرش مر قوعة بالفتاوى اختلفوا فيه قال بعضهم فسدت صلاته لان المرقوع ثوب خلق يمزق

وشباب أهل الجنة لا تكون كذلك وقال بعضهم لا تفسد صلاته لان الرقعة عبارة عن نفس الشيء يقولون ثوب جيد الرقعة اذا كان أصله جيداً ولو قرأ أخذ برأس أخيه يحز بالحاء والراء قال بعضهم تفسد صلاته لان الحز قطع والحز ليس بقطع وقال بعضهم لا تفسد لان الحز هو التميز قد يكون قطعاً وقد لا يكون فاذا قرأ يحز اليه كان معناه خصه به هذا الاخذ حيث أخذ برأسه ولم يأخذ برأس السامري وان قرأ فعز بنا مكان فعز بنا قال بعضهم تفسد صلاته لاختلاف المعنى لان التعزير امانة والتعزير (١٥١) كرامة وقال بعضهم لا تفسد صلاته

لان في دره الحد والاكتفاء بما دون الحد كرامة قال الله تعالى لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه ان زاد حرفاً في كلمة فهو على وجهين ان لم يتغير المعنى ومثله يوجد في القرآن لا تفسد صلاته في قوله هم كمالو قرأ وأمر بالمعروف وانه على المنكر وانحى عن المنكر بزيادة الياء أو قرأ ان أرادوه اليك بزيادة دال أو قرأ أخبوا بأحسن منها أو ردوها قرأ ووردوها أو قرأ ومن يهض الله ورسوله يدخله نار الخلد يدخلهم بزيادة هم قال عامة المشايخ رجمهم الله تعالى لا تفسد صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رجمهم الله تعالى وكذا في قياس قول أبي يوسف رجمه الله تعالى في رواية وان تغير المعنى بالزيادة بأن قرأ والدليل اذا يغشى والهار اذا تجلى وما خلق الذكروا الاثني وان سعيكم لشتى بزيادة واو أو قرأ يس والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة واو فسد صلاته لانه جعل جواب القسم قسماً ففسد صلاته وان نقص حرفاً عن كلمة ان لم

التاريخانية * ويدل على تكبير التشرى كذا في الزاد * واذا كبر الامام بالخطبة يكبر القوم معه واذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الناس في أنفسهم (١) امثالاً للامر وسنة الانصات كذا في التاريخانية ناقلاً عن الحجة * اذا اقتدى بن لا يرى رفع اليدين في تكبيرات العيدين يرفع يديه لان هذه مخالفة بسيرة فلا تحل بالمطابقة كذا في الغيانية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا دخل الرجل مع الامام في صلاة العبد وهذا الرجل يرى تكبير ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ما تكبر الامام غير ذلك اتبع الامام الا اذا كبر الامام تكبيراً لم يكبره أحد من الفقهاء مضمناً لاتباعه كذا في المحيط * لكن هذا اذا كان بقرب الامام يسمع التكبيرات منه فاما اذا كان يبعده يسمع من المكبرين بأني يجمع ما يسمع وان خرج من أقاويل الصحابة لجواز ان الغلط من المكبرين فلو ترك شيئاً منها بما كان المتروك ما أتى به الامام كذا في البدائع * قال محمد رحمه الله تعالى في التكبير ولو ان رجلاً دخل مع الامام في صلاة العبد في الركعة الاولى بعد ما كبر الامام تكبير ابن عباس رضي الله عنه حاست تكبيرات فدخل معه وهو في القراءة والرجل يرى تكبير ابن مسعود رضي الله عنه ما فاته يكبر برأى نفسه في هذه الركعة حل ما يقرأ الامام وفي الركعة الثانية يتبع رأى الامام كذا في التاريخانية * ولو انتهى رجل الى الامام في الركوع في العيدين فانه يكبر للافتتاح قائماً فان أمكنه أن يأتي بالتكبيرات ويدرك الركوع فعل ويكبر على رأى نفسه وان لم يتمكن ركع واشتغل بالتكبيرات عند أي حنيفة ومحمد رجمهم الله تعالى هكذا في السراج الوهاج * ولا يرفع يديه اذا أتى بتكبيرات العيدين في الركوع كذا في الكافي * ولو رفع الامام رأسه بعد ما أتى بعض التكبيرات فانه يرفع رأسه ويتابع الامام وتسقط عنه التكبيرات الباقية كذا في السراج الوهاج * ولو أدركه في القومة لا يقضى فيها لانه يقضى الركعة الاولى مع التكبيرات واللاحق يكبر برأى امامه كن شرع مع الامام وانما فاتت به يكبر برأى الامام لانه كأنه خاف الامام بخلاف المسموع كذا في الكافي * اذا أدرك الامام في صلاة العبد بعد ما تشهد الامام قبل أن يسلم أو بعد ما سلم قبل أن يسجد للسجود أو بعد ما سجد للسجود ولم يسلم الامام فانه يقوم ويقضى صلاة العبد * ومن المشايخ من قال المذكور قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجمهم الله تعالى فاما على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصير مدركاً كصلاة الجمعة ومنهم من قال هذا بخلاف وهو الصحيح كذا في الظهيرية * في الانفع تكبير الركوع (٢) في صلاة العيدين من الواجبات لانها من تكبيرات العبد وتكبيرات العبد واجبة وفي النافع وكذا تجب رعاية لفظ التكبير في الافتتاح حتى يجب سجود السجود وانما قال الله أجل أو أعظم في صلاة العبد دون غيرها (٣) واذا نسي الامام تكبيرات العبد حتى قرأ فانه يكبر بعد القراءة أو في الركوع ما لم يرفع رأسه كذا في التاريخانية * وتؤخر صلاة عيد النطر الى الغد اذا منعهم من اقامته عذر ان غم عليهم الهلال وشهد عند الامام بعد الزوال أو قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال أو صلاه في يوم غيم فظهر أنها وقعت بعد الزوال ولا تؤخر الى بعد الغد والامام لو صلاه مع (١) قوله في أنفسهم قال ط الظاهر أنه متعلق بالتكبير والصلاة لانه يجب الانصات لجميعها اه وقوله وسنة الانصات هذا أحد أقوال ثلاثة والثاني انه فرض والثالث انه واجب والمشهور الوجوب بجرأوى (٢) قوله تكبير الركوع أي في الركعة الثانية اه بجرأوى (٣) قوله دون غيرها الاشبه وجوب لفظ التكبير في كل صلاة كما في شرح الملتقى اه بجرأوى

يتغير المعنى لا تفسد صلاته في قوله هم كمالو قرأ وأمر بالمعروف وانه على المنكر بزيادة الياء أو قرأ ان أرادوه اليك بزيادة دال أو قرأ أخبوا بأحسن منها أو ردوها قرأ ووردوها أو قرأ ومن يهض الله ورسوله يدخله نار الخلد يدخلهم بزيادة هم قال عامة المشايخ رجمهم الله تعالى لا تفسد صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رجمهم الله تعالى وكذا في قياس قول أبي يوسف رجمه الله تعالى في رواية وان تغير المعنى بالزيادة بأن قرأ والدليل اذا يغشى والهار اذا تجلى وما خلق الذكروا الاثني وان سعيكم لشتى بزيادة واو أو قرأ يس والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة واو فسد صلاته لانه جعل جواب القسم قسماً ففسد صلاته وان نقص حرفاً عن كلمة ان لم

مريم يحذف الجيم أو قرأ الليل اذا غشي والنهار اذا تجلى وما خلق الذكروا لا تثنى يحذف الواو عن ما خلق لان الواو فيه واو قسم فاذا حذف حرف القسم يصير جواب القسم ويصير نفي بعد ما كان اثباتا لوتعديبه يكثر فاذا جرى على لسانه سهواً أو خطأً تفسد صلاته قالوا على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد لان المقروء موجود في القرآن ولو كانت الكلمة ثلاثية فحذف حرفها من أولها أو وسطها كالقراءة قرأنا غير يقرأ نارياً يحذف العين (١٥٣) أو غير ياء يحذف الباء تفسد صلاته أما لتغير المعنى أو لانه يصير لغواً في الكلام وكذا لو حذف

الحرف من الآخر نحو ان يقرأ ضرب الله مثلاً يحذف الباء فان حذف على وجه الترخيم لا تفسد صلاته وشروطه أن يكون بعد النداء في اسماء الاعلام وان لا يكون الاسم ثلاثياً بل يكون رباعياً أو خماسياً فيحذف الحرف الآخر كالألف فيقرأ باللام لان الترخيم نوع من الفصاحة يقال يا حارث مكان يا حارثة ويا عائش مكان يا عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعائشة رضي الله تعالى عنها يا عائش وان قدم حرفاً على حرف في كلمة كما لو قرأ كعصف ما كول مكان كعصف أو قرأ فسورة مكان فسورة أو قرأ والعصر ان الانسان لثني بصره مكان خسر تفسد صلاته لان التقديم والتأخير بتغير المعنى وان أخطأ بذكر كلمة مكان كلمة فان كان بينهما مخالفة في المعنى والثانية لا يوجد مثلها في القرآن تفسد صلاته في قولهم كما لو قرأ ان القباد لثني خيام أو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وان كان بينهما موافقة في

الجماعة وفاتت بعض النام لا يقضي من فاتته خرج الوقت أو لم يخرج هكذا في التبيين * واذا حدث عذر يمنع من الصلاة في يوم الاضحية صلاها من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك كذا في الجوهرية النيرة * ثم العذر ههنا التني الكراهة حتى لو أخرها الى ثلاثة أيام من غير عذر جازت الصلاة وقد أساءوا في الفطر للجواز حتى لو أخرها الى الغد من غير عذر لا يجوز كذا في التبيين * ووقت من الغد كوقت من اليوم الاول كذا في التنازخاتية * امام صلى بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحية فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغد ويصلي وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تزل الشمس فان زالت يخرج من الغد ويصلي ما لم تزل الشمس فان علم بعد ما زالت في اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك فان علم يوم التحرقب الزوال نادى في الناس بالصلاة وجاهز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزول الشمس كذا في فتاوى قاضيخان * وتقدم صلاة العيد على صلاة الجنازة اذا اجتمعنا وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة كذا في القنية * والتعريف وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبهاً بالواقفين يعرفون بغيره ليس بشئ كذا في التبيين * (وما يصل بذلك تكبيرات أيام التشريق) * (الكلام في تكبيرات التشريق في مواضع) * الاول في صفته والثاني في عدده وما هيته والثالث في شروطه والرابع في وقته * أما صفته فانه واجب * وأما عدده وما هيته فهو ان يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد * وأما شروطه فاقامة وصوم ومكتوبة وجماعة مستحبة هكذا في التبيين * ولا تشترط الحرية والسلطان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الاصح هكذا في معراج الدراية * وأما وقته فأوله عقب صلاة الفجر من يوم عرفة وآخره في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق هكذا في التبيين * والفتوى والعمل في عامة الامصار وكافة الاعصار على قولهما كذا في الزا هدي * وينبغي أن يكبر متصلاً بالسلام حتى لو تكلم أو أحدث متعمداً سقط كذا في التهذيب * ولا يكبر عقب الوتر وعقب صلاة العيد (١) * ونسي صلاة من ايام التشريق فذكرها في ايام التشريق من ثلاث السنة قضاهما وكبر كذا في الخلاصة * واذا فاتته صلاة قبل هذه الايام فقضاهما فيها لا يكبر وكذا لو فاتته صلاة في ايام التشريق فقضاهما في غير ايام التشريق أو قضاهما في ايام التشريق من قابل لا يكبر عقبها وبالاقتداء يجب على المرأة والمسافر والمرأة تخافت بالتكبير وكذا يجب على المسبوق ويكبر بعد ما قضى ما فاتته ولو ترك الامام التكبير يكبر المقتدى وينتظر المقتدى الامام حتى يأتي بشئ يقطع التكبير وهو الاشياء التي تقطع البناء كالخروج من المسجد والحديث العمد والكلام كذا في التبيين * واذا أحدث الامام بعد السلام قبل التكبير الاصح انه يكبر ولا يخرج للطهارة كذا في الخلاصة

* (الباب الثامن عشر في صلاة الكسوف) *

(١) قوله وعقب صلاة العيد في البحر عن المجتبي والطيوني يكبرون عقب صلاة العيد لانها تؤدى بجماعة فاشبهت الجمعة اهـ

المعنى الا ان الثانية ليست في القرآن بان فرأ طعام الفاجر مكان الايم لا تفسد صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد وهي رحمه الله تعالى وكذا لو قرأ ان ابراهيم لا ياه حليم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان وان كانت الكلمة الثانية في القرآن فهو على وجهين اما ان كانت موافقة للاولى في المعنى أو مخالفة فان كانت موافقة لا تفسد صلاته في قولهم كما لو قرأ الحليم مكان العليم أو ما أشبه ذلك وان كانت مخالفة كما لو قرأ وعدا علينا انا كنا غافلين مكان فاعلمين أو قرأ الشيطان على العرش استوى أو ما أشبه ذلك أو غم آية الرحمة

بآية العذاب أو على العكس قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى تفسد صلاته وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان والصحيح هو الفساد لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به ولو قرأ ألتستبركتم قالوا نعم مكان بلى قالوا تفسد صلاته وكذا لو قرأ أو قال إبراهيم رب أرنى كيف تنجي الموفى قال ألم تؤمن قال نعم أو قرأ ألم بأنتمكم رسول منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا نعم أو قرأ أو لوترى أنؤفوقوا على ربهم (١٥٣) قال أليس هذا بالحق قالوا نعم أو قرأ

ويوم يعرض الذين كفروا على النار أليس هذا بالحق قالوا نعم تفسد صلاته لأن بلى إذا ذكرك عقيب النفي يراد به رد النفي والتصديق في الأثبات ونعم يكون تصديقا في النفي يقول الرجل لغيره الماعطك كذا ألم أعلم هذا العبد بأف أن قال بلى يكون رد للنفي وتصديقا للأثبات معناه لا بل اعطيتني ولا بل بعثتني فان قال نعم يكون تصديقا في النفي معناه مابعثتني ولا اعطيتني فاذا اختلف المعنى اختلفا فاحشا تفسد صلاته وان أراد أن يقرأ كلمة فجرى على لسانه شطر كلمة أخرى فرجع وقرأ الأولى أو ركع ولم يتم الشطران قرأ شطران من كلمة لو أتمها لانفسد صلاته لانفسد صلاته بشرطها وان ذكر شطران من كلمة لو أتمها تفسد صلاته تفسد صلاته بشرطها ولا شطرها ولا شطر حكم الكل هو الصحيح وان ذكر آية مكان آية ان وقف على الأولى وقفا تاما أو ادا بالثانية لانفسد صلاته كالمو قرأ أو التين والزيتون ووقف ثم ابتدأ فقد خلفنا الانسان في كبد لا تفسد

وهي سنة هكذا في الذخيرة * وأجمعوا أنها تؤدى بجماعة واختلفوا في صفة أدائها قال علماء أبي بصير ركعتين كل ركعة ركوع وسجدة تين كسائر الصلوات يقرأ فيها ما أحب كذا في المحيط * والافضل أن يطول القراءة فيه ما كذا في الكافي * ويدعو بعد الصلاة حتى تحلج الشمس بكل الانجلاء كذا في السراج الوهاج * ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وتطويل الدعاء وتخفيف القراءة فاذا خفف أحدهما طول الآخر كذا في الجوهر النيرة * ولا يصلي هذه الصلاة بجماعة الا امام الذي يصلي الجمعة قال شمس الأئمة الحلواني فان عدم الامام الذي يصلي الجمعة والعديد فانهم يصلون وحدا في مساجدهم الا اذا كان الامام الاعظم الذي يصلي الجمعة والعديد أمرهم بذلك فيستدبجوز أن يصلوا بجماعة يؤتمهم فيها امام معصوم في مسجدهم ولا يجهر بالقراءة في صلاة الجماعة في كسوف الشمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والصحيح قوله كذا في المضمرات * وليس في هذه الصلاة خطبة وهذا مذهبنا كذا في المحيط * والموضع الذي يصلي فيه الجبانة أو المسجد الجامع ولو صلوا في منزل آخر جاز والاول افضل ولو صلوا وحدا في منازلهم جاز ولو اجتمعوا ودعوا من غير أن يصلوا اجزأهم كذا في خزنة المفتين * ولا يصعد الامام المنبر للدعاء كذا في التتارخانية * ثم الامام في هذا الدعاء بالخيار ان شاء جلس مستقبلا للقبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم قال شمس الأئمة الحلواني وهذا أحسن ولو قام واعتمد على عصاه أو على قوس له ودعا كان ذلك حسنا أيضا كذا في المحيط * وان لم يصل حتى انجبت لم يصل بعد ذلك وان انجبت بعضا جاز أن يتدلى الصلاة فان سترها بحجاب أو حائل وهي كاسفة صلى وان غربت كاسفة أمسك عن الدعاء واشتغل بصلاة المغرب وان اجتمع الكسوف والجنابة بدأ بالجنابة وان كسفت في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها لم يصل كذا في الجوهر النيرة * (ومما يصل بذلك الصلاة في خسوف القمر) * يصلون ركعتين في خسوف القمر وحدا ناهي كذا في محيط السرخسي * وكذلك اذا اشتدت الاهوال والافزع كالريح اذا اشتدت والسماء اذا دامت مطرا أو لجا أو اجرت والنهار اذا اظلم وكذا اذا عم المرض كذا في السراجية * وكذا في الزلازل والصواعق وانتذار (١) الكواكب والضوء الهائل بالليل والخوف الغالب من العدو وشؤ ذلك كذا في التبيين * وذكر في البدائع انهم يصلون في منازلهم كذا في البحر الرائق

(الباب التاسع عشر في الاستسقاء) *

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة كذا في الهداية * ولا خطبة فيه ولكن دعاء واستغفار * وان صلوا وحدا فلا بأس به كذا في الذخيرة * وليس فيه قلب رداء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين * وقال لا يخرج الامام ويصلي بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كذا في المضمرات * الافضل أن يقرأ أسج اسم ربك الاعلى في الاولى وهل أتاك حديث الغاشية في الثانية كذا في العيني شرح الهداية * ويخطب خطبتين بعد الصلاة ويستقبل الناس بوجهه قائما على الارض لاعلى المنبر * ينص بين الخطبتين بجملة وان شاء خطب خطبة واحدة ويدعو الله ويسبحه ويستغفر

(١) قوله وانتشار الخ بالناء المثلثة الخ تساقطها متفرقة كافي تفسير أبي السعود ٨١

(٣٠ - انه تأوى اول) صلاته وكذا لو قرأ الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قرأ أولئك هم شر البرية وان لم يقف وقرأ موصولا ان لم تغفر الاولى بالثانية كالمو قرأ الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلم يحز الحسنى أو قرأ وجه يومئذ علم اغيرة أولئك هم الكافرون حقا لانفسد صلاته وان تغفر المعنى بأن قرأ ان الابرار في جحيم وان الفجار في نعم أو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم شر البرية أو قرأ وجه يومئذ علم اغيرة أولئك هم المؤمنون حقا لانفسد صلاته لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به وقال بعضهم لانفسد

صلاته لعموم البلوى والاول اصح وان ترك كل من آية ان لم يتغير المعنى كالوقر أو مات درى نفس ما اذا مكسب غدا وترك ذل لا تقصد صلته
لانه يفهم به ما يفهم بدون الترك وكذا الوقر أو لئن اتعت أهواهم بعد ما جاءك من العلم وترك من أقر أو جزا سبته مثلها ولم يذكر السبته
الثانية لا تقصد صلته وان تغير المعنى بترك الكلمة بأن قرأ فيهم لا يؤمنون وترك لأقر أو اذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون وترك
لا تقصد صلته عند العامة لانه أخير (١٥٤) بخلاف ما أخبر الله تعالى به لواءة بذلك يكفر فاذا أخطأ تقصد صلته وقبل لا تقصد

لان فيه بلوى وضروية
والصحيح هو الاول وان
زاد كلمة في آية فهذا على
وجهين اما ان كانت الزيادة
في القرآن أو لم تكن ان
كانت في القرآن ولا يتغير
المعنى بأن قرأ لا تعبدون الا
الله وبالوالدين احسانا وبرا
وذي القربى أو قرأ ان الله
كان غفورا رحاما عليهما
والله غفور رحيم كريم أو قرأ
وان تغفر لهم فانك انت
العزيز الحكيم العليم لا تقصد
صلته في قولهم وان كانت
الزيادة تغير المعنى وهي
موجودة في القرآن نحو وان
يسر آمن بالله واليوم
الآخر وعمل صالحا وكفر
فلهم أجرهم عند ربهم
تقصد صلته أو قرأ والذين
آمنوا بالله ورسوله وكفروا
أولئك سوف نؤتيهم أجورهم
أو قرأ فآمن أعطى واتقى
وكفر وصدق بالحسنى أو
قرأ أو آمن بخيل واستغنى
وآمن وكذب بالحسنى أو
قرأ والذين كفروا وكذبوا
بآياتنا وآمنوا أولئك أصحاب
النار لانه لو لم يترك ذلك يكفر
فاذا أخطأ تقصد صلته
وان لم تكن الزيادة موجودة
في القرآن ولا يتغير المعنى

للمؤمنين والمؤمنات وهو متكى مقوسا فاذا مضى صدر من خطبته قلب رده (١) كذا في المضمرات * وصفة
تقلب الرءاء ان كان مرعاجا جعل أسنله أعلاه وأسفله وان كان مدورا جعل الجانب الايمن
على اليسر واليسر على الايمن ولكن القوم لا يقبلون أو ديتهم هكذا في الكافي والحيط والسراج الوهاج
وفي التحفة واذا فرغ الامام من الخطبة يجعل ظهره الى الناس ووجهه الى القبلة وقلب رده ثم يشغل
بدعاء الاستسقاء فأتوا الناس فعود مسـ تقبلون ووجوههم الى القبلة في الخطبة والدعاء في دعاء الله تعالى
ويستغفر للمؤمنين ويغفر دون التوبة ويستغفرون ثم عند الدعاء ان رفع يديه نحو السماء فحسن وان ترك
ذلك وأشار بأصبعه السبابة فحسن وكذا الناس يرفعون أيديهم أيضا لان السنة في الدعاء بسط اليدين كذا
في المضمرات * وينصت القوم لخطبة الاستسقاء كذا في الحيط * ثم المستحب أن يخرج الامام بالناس ثلاثة
أيام متتابعات كذا في الزاد * ولم ينقل أكثر من ذلك ولا يخرج فيه المنبر ويخرجون مشاة في ثياب خفيفة
أو غسيلة أو مرقعة متدلين خاشعين متواضعين لله عز وجل تاكسي رؤسهم ثم في كل يوم يقصدون
الصدقة قبل الخروج ثم يخرجون كذا في الظهيرية * وفي التجربة ان لم يخرج الامام أمر الناس بالخروج
وان خرجوا بغيرانه جاز ولا يخرج أهل الزمة في ذلك مع أهل الاسلام كذا في التاريخانية * وان خرجوا
مع أنفسهم الى بيعهم أو الى كآتهم أو الى الصحراء لم ينعوا عن ذلك كذا في العيني شرح الهداية * وانما
يكون الاستسقاء في موضع لا يكون لهم أودية ولا أنهار أو بار يربون منها ويسقون مواشيهم أو زروعهم
أو يكون لهم ولا يقيمهم ذلك فأما اذا كانت لهم أودية أو أنهار فان الناس لا يخرجون الى الاستسقاء
لانهم انما تكون عند شدة الضرورة والحاجة كذا في الحيط

(الباب العشرون في صلاة الخوف)

لا خلاف ان صلاة الخوف كانت مشروعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أما بعده فعلى قول أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى بقيت مشروعة وهو الصحيح هكذا في الزاد * واذا اشتد الخوف جعل الامام الناس
طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه كذا في القدرى * وصورة اشتداد الخوف أن يحضر العدو
بحيث يرويه خفا وان اشغلوا جميعا بالصلاة يحمل عليهم هكذا في الجوهرية النيرة * فالوراء أو اسوداظونه
عدوا وصلوها فان تبين كما ظنوا جازت وان ظهر خلافه لم يجز الا اذا ظهر بعدما انصرفت الطائفة من نوبتها
في الصلاة قبل أن تتجاوز الصفوف فان لهم ان يبنوا استحسانا كذا في فتح القدير * وهذا كله في حق القوم
وأما الامام فصلاته جائزة بكل حال لعدم المفسد في حقه كذا في البحر الرائق * وكيفية صلاة الخوف ان كان
الامام والقوم مسافرين فان لم يتنازع القوم في الصلاة خافه فالأفضل للامام أن يجعل القوم طائفتين
فيأمر طائفة ليقيموا بارأما العدو ويصلي بالطائفة التي معه تمام الصلاة ثم يأمر رجلا من الطائفة التي بارأه
العدوان يصلي معهم تمام صلاتهم أيضا وان تنازع كل طائفة فقالوا اننا نصلي معك يجعل القوم طائفتين
يقفان ادهما بارأما العدو ويصلي مع الطائفة التي معه ركعة ثم تذهب هذه الطائفة الى العدو وتجيء
الطائفة التي كانت بارأه العدو والامام قاعد ينتظرهم فيصلي بهم الركعة الاخرى ثم يشهد ويسلم

(١) قوله قلب رده هذا مذهب محمد وعليه الفتوى كما في شرح درر البحار اهـ

بأن قرأ أو آمن وعصيانهم فاستحبوا المعنى على الهدى تقصد صلته لانه تغير تغيرا فاحشا لو لم يترك ذلك يكفر
فاذا أخطأ تقصد صلته هو الاصل في جنس هذه المسائل وان كانت الزيادة لا تغير المعنى بأن قرأ كلوا من ثمره اذا أثمر واستصد أو قرأ نعيم ما
فاكهة ونخل وتفتح ورمات لا تقصد صلته لانه ليس فيه تغير المعنى بل هذه زيادة تشبه القرآن وما يشبه القرآن لا يقصد الصلاة مروي
نقل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ترك آية من سورة قد قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة جازت صلته وان وصل في غير موضعه أو فصل

في غير موضعه فقد ذكرنا في غير المعنى تغيرا فاحشاً بأن وقف على الشرط وأبدأ بالجزء فقرأ أن الذين آمنون وعملوا الصالحات
 ووقف وقفا تاماً ثم ابتدأ بأولئك هم خير البرية أو قرأ من عمل الصالحين ذكر أو أتى وهو مؤمن ووقف عليه ثم ابتدأ بقوله فلنحيينه حياة
 طيبة أو فصل بين الوصف والموصوف بأن قرأ أنه كان عبداً ووقف ثم ابتدأ بقوله شكروا فمثل هذا لا يحسن ولا تفسد به الصلاة وكذا الوصل
 بين قوله لا بد كراهته تطمئن القلوب لا تفسد الصلاة وإن كان لا يحسن هذا الوقف (١٥٥) لأن مواضع الوصل والفصل لا يعرفها
 إلا العلماء وإن تغير المعنى

تغيراً فاحشاً نحو أن يقرأ
 لا اله الا هو أو يقرأ
 ويقرأ ثم يبدأ بقوله
 ابن الله ونحو ذلك قال عامة
 العلماء رحمه الله تعالى
 لا تفسد صلاته لما قلنا من
 المعنى وقال بعضهم تفسد
 وأما حكم التخفيف
 والتشديد فقد ذكرنا فيه
 قول القاضي الامام الاجل
 رحمه الله تعالى ومن العلماء
 من قال ترك التشديد إذا كان
 يغير المعنى تغيراً فاحشاً كما
 لو قرأ وظلنا عليهم الغلام
 بالتخفيف أو قرأ ان النفس
 لا مارة بالسوء بدون التشديد
 أو شدد كافي اياك تعبد
 واياك نستعين تفسد صلاته
 وينبغي أن لا تفسد لانه لو
 زاد حرفاً لا يغير المعنى
 لا تفسد الصلاة فكذا إذا
 شدد وأما ترك المدان لم يغير
 المعنى كافي قوله أنا نزلنا ما
 أعطيناك لا تفسد صلاته
 وإن غير المعنى كافي قوله دعاء
 ونداء وجزاء وما أشبه ذلك
 اختلف المشايخ فيه حسب
 اختلافهم في ترك التشديد
 إذا غير المعنى وإن كان
 الرجل ممن لا يحسن بعض

ولا يسلم معه من خلفه ولكن يذهبون إلى العدو ثم تجيء الطائفة الأولى مكان صلاتهم فيقضون ركعة بغير
 قراءة فإذا صار ركعة قد عداوا قدر التشهد ويسلمون ويذهبون إلى العدو ثم تجيء الطائفة الأخرى مكان صلاتهم
 فيقضون ركعة بقراءة وإن كان الامام والقوم مقيمين والصلاة من ذوات الأربع تقوم طائفة بأداء العدو
 ويفتح الصلاة بالطائفة التي معه فيصلي بهم ركعتين ويقعد قدر التشهد ثم تذهب هذه الطائفة بأداء العدو
 وتجيء الطائفة الأخرى التي كانت بأداء العدو والامام قاعد ينتظر مجيئهم فيصلي بهم ركعتين ثم يشهد ويسلم
 ولا يسلم معه الطائفة الثانية بل يذهبون بأداء العدو ثم تجيء الطائفة الأولى فيصلون ركعتين بغير قراءة
 ويسلمون ويقفون بأداء العدو ثم تجيء الطائفة الثانية فيصلون ركعتين بقراءة وإن كان الامام مقيماً
 والقوم مسافرين أو مقيمين ومسافرين فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان الكل مقيمين وإن كان الامام
 مسافراً والقوم مقيمين صلى بالطائفة التي معه ركعة ثم انصرفوا بأداء العدو وصلى بالطائفة الثانية ركعة
 وسلم ثم تجيء الطائفة الأولى فيصلون ثلاث ركعات بغير قراءة لأنهم مدركون فإذا أتت الطائفة الأولى صلاتهم
 انصرفوا بأداء العدو وتجيء الطائفة الثانية إلى مكان صلاتهم فيصلون ثلاث ركعات الأولى بفاتحة
 الكتاب وسورة لأنهم مسبقون فيها والآخرين بفاتحة الكتاب وإن كان الامام مسافراً والقوم مقيمين
 ومسافرين صلى الامام بالطائفة الأولى ركعة ثم انصرفوا بأداء العدو وجاءت الطائفة الثانية وصلى بهم
 ركعة فن كان مسافراً خلف الامام بقي إلى تمام صلاته ركعة ومن كان مقيماً بقي إلى تمام صلاته ثلاث
 ركعات ثم انصرفوا بأداء العدو وترجع الطائفة الأولى إلى مكان الامام فن كان مسافراً صلى ركعة بغير قراءة
 لأنه مدرك أول الصلاة ومن كان مقيماً صلى ثلاث ركعات بغير قراءة في ظاهر الرواية فإذا أتت الطائفة
 الأولى صلاتهم انصرفوا بأداء العدو وتجيء الطائفة الثانية إلى مكان صلاتهم فن كان مسافراً صلى ركعة
 بقراءة لأنه مسبق ومن كان مقيماً صلى ثلاث ركعات الأولى بفاتحة الكتاب وسورة لأنه كان مسبقاً فيها
 وفي الآخر بين بفاتحة الكتاب على الروايات كلها ولا فرق بين أن يكون العدو مستقبلاً القبلة أو مستدبراً
 هكذا في المحيط * ولو صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى ركعة فانصرفوا ثم
 بالثانية ركعة فانصرفوا فاسدة وأصله أن الانحراف في غير ما وانه مفسد وتركه في أو وانه غير
 مفسد * فعلى هذا الوجه عليهم أربع طوائف فصل في كل طائفة ركعة فصلاة الاولى والثالثة فاسدة وصلاة
 الثانية والرابعة صحيحة * وإن عادت الطائفة الثانية صلا الركعة الثالثة والرابعة بغير قراءة ثم يقضون
 الركعة الاولى بقراءة ثم ترجع الطائفة الرابعة فتصلي ثلاثاً بقراءة فيصلون ركعة بالفاتحة وسورة ويقعدون
 ثم يقومون فيصلون أخرى بالفاتحة وسورة ولا يقعدون ثم يصلون ركعة ثالثة بالفاتحة لا غير ويقعدون
 ويسلمون كذا في السراج الوهاج * ومن دخل في قسم غيره صار حكمه حكم ذلك الغير إذا دخل بعد ما فرغ
 من قسم نفسه فان صلى الظهر بالطائفة الاولى ركعتين وانصرفوا الارجل بقي حتى صلى الثلاثة ثم انصرف
 فصلاته تامة لانه وان دخل في قسم الثانية لكن لم يصرم منها الا فرغ من قسمه كذا في محيط السرخسي
 * وفي المغرب يصلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة ولو اخطأ وصلى بالاولى ركعة فانصرفوا
 وبالثانية ركعتين فسدت صلاتهم جميعاً ولو صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا
 بالاولى الثالثة فصلاة الاولى فاسدة وصلاة الثانية جائزة ويقضون ركعتين احدهما بغير قراءة والثانية

الحروف ينبغي أن يجهد ولا يعذر في ذلك فان كان لا ينطق اسانه في بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته ولا يؤثم
 غيره كذا الرجل إذا كان لا يقف في مواضع الوقف أو يتخخ عند القراءة لا يؤثم غيره وإن وجد آية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت
 صلاته عند الكل وإن قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا تجوز صلاته لأنه ترك القراءة مع القدرة عليها بخلاف الآخر إذا
 صلى وحده حيث تجوز صلاته وإن كان يقدر على أن يقتدى بغيره لأن ذلك قد يكون وقد لا يكون ولو قرأ في صلاته ما ليس في مصحف الامام

لنحو مصحف عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم ما لم يكن معناه في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكرا ولا تهللا تفسد
صلاته لانه من كلام الناس وان كان معناه ما كان في مصحف الامام تجوز صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تجوز
في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه تجوز قراءة القرآن بأي لفظ كان ومحمد رحمه الله تعالى
يجوز بلفظ العربية ولا يجوز بغيرها ولا يقل (١٥٦) كيف لا تجوز الصلاة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ورسول

الله عليه الصلاة والسلام
رغبنا في قراءة القرآن فقرأته
لانا نقول انما لا تجوز الصلاة
بما كان في مصحفه الاول لان
ذلك قد نسخ وعبد الله بن
مسعود رضي الله تعالى عنه
أخذ بقراءة رسول الله عليه
الصلاة والسلام في آخر عمره
وأهل الكوفة أخذوا بقراءته
الثانية وهي قراءة عاصم
وانما رغبنا رسول الله عليه
الصلاة والسلام في تلك
القراءة كذا ذكره الطحاوي
رحمه الله تعالى ولو قرأ
القرآن في صلاته بالمان ان
غير الكلمة تفسد صلاته لما
عرف فان كان ذلك في حرف
المد واللين وهي الياء والالف
والواو لا يغير المعنى الا اذا
خش وعند الشافعي رحمه
الله تعالى الخطأ في غير الفاتحة
لا يفسد الصلاة لان عنده
الكلام لا يقطع الصلاة اذا
لم يكن عمدا وهذا ليس بعد
لانه يريد قراءة القرآن وانما
تفسد الصلاة بالخطأ في
الفاتحة لان عنده لا تجوز
الصلاة بدون الفاتحة وان
قرأ بالالحان في غير الصلاة
اختلفوا في جوازه وعامة
الشافعي رحمه الله تعالى
كرهوا ذلك وكرهوا الاستماع

بقراءة ولو جعلهم في المغرب ثلاث طوائف فصل بكل طائفة ركعة فصلاة الاولى فاسدة وصلاة الثانية
والثالثة جائزة وتقتضي الثانية ركعتين الركعة الثانية بغير قراءة والطائفة الثالثة تقتضي ركعتين بقراءة
كذا في الجوهر النيرة * ثم الخوف من عدو ومن سبع سواء والخوف لا يوجب قصر الصلاة الا أنه يباح له
المشي في الصلاة كذا في المضمرات * ولا يقاتلون في حال الصلاة فان قاتلوا بطلت صلاتهم لان القتال ليس
من أعمال الصلاة وكذا من ركب حال انصرافه كذا في الجوهر النيرة * سواء كان انصرافه عن القبلة الى
العدو أو من العدو الى القبلة * ولا يصلي ساجدا في البحر ولا ماشيا كذا في المضمرات * وان كان ماشيا هاربا
من العدو وحضرت الصلاة ولم يتمكن الوقوف ليصلي فانه لا يصلي ماشيا عندنا بل يؤخر واذا مشى في صلاة
الخوف وجب عليه سجدة السهم وكذا في المحيط * فان اشتد الخوف صلاها ركبا فإرادى يومئذ بالركوع
والسجود الى أي جهة شاء اذا لم يقدر وعلى التوجه الى القبلة كذا في الهداية * واشتد اذا الخوف هناك
لا يدعم العدو بأن يصلوا نازلين بل يجمعونهم بالمحاربة كذا في الجوهر النيرة * ولا يصلون بجماعة ركبا
الآن يكون الامام والمقتدى على دابة فيصح اقتداء المقتدى به واذا صلى بالايام لم تلزمه الاعادة بعد زوال
العدو في الوقت وخارج الوقت والراجل يومئذ اذا لم يقدر على الركوع والسجود والراكب اذا كان طالبا
لا يصلي على الدابة وان كان مطلوبا لا بأس بأن يصلي على الدابة كذا في المحيط * ثم كل من كان يمكنه أن ينزل
فصلي راكبا تفسد صلاته عندنا كذا في المضمرات * ولو حصل الأمن في وسط الصلاة بأن ذهب العدو
لا يجوز أن يتم الصلاة الخوف ولكن يصلون صلاة الأمن من مابقي من صلاتهم ومن حول منهم وجهه عن
القبلة بعد ما انصرف العدو فسدت صلاته ومن حول منهم وجهه قبل انصرف العدو ولاجل الصلاة ثم
ذهب العدو وبني على صلاته كذا في التارخانية * قال محمد رحمه الله في الزيادات امام صلى الظهر بالناس
صلاة الخوف وهم مقيمون فلما صلى بطائفة ركعتين انحرفوا الا واحد منهم لم يفسد صلاته ولكن لا يستحب
له ذلك فان صلى مع الامام الركعة الثالثة فعلم انه أساء فيما صنع وانحرف بعد الثالثة أو بعد الرابعة قبل
ان يقعد الامام قدر التشهد فصلاته صحيحة وكذلك لو انحرف بعد ما قعد مع الامام قدر التشهد قبل التسليم
فصلاته تامة فان افتتح الامام بهم صلاة الظهر وهم مسافرون فلما صلى ركعة أقبل العدو وانحرفت طائفة
من المصلين ووقفوا بازاء العدو وبقيت طائفة مع الامام حتى أعوا فصلاهم ثم تامة أما صلاة من بقي مع
الامام فظاهر وأما صلاة من انحرف فلان هذا الانحراف في أوانه والضرورة متحققة ولو افتتح الامام بهم
صلاة الظهر وهم مقيمون فاقبل العدو وانحرفت طائفة من المصلين بعد الركعتين لم يفسد صلاتهم وان
انحرفوا بعد ما صلوا ركعة فسدت صلاتهم ولو حضر العدو بعد ما صلى الظهر ثلاث ركعات وانصرفت
طائفة ليقة وبازاء العدو ولا ذكرها الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تفسد
صلاتهم لان بعد أداء الشطر الى أن يفرغ الامام وان الانحراف للطائفة الاولى كذا في المحيط * صلاة
الخوف تجوز في الجمعة والعديد كذا في السراجية * فاذا قابل الامام العدو يوم العيد في المصفر اذا كان
يصلي بالناس صلاة الخوف يجعل الناس طائفتين ويصلي بكل طائفة ركعة فان كان الامام يرى مذهب ابن
مسعود تابعه الطائفة الاولى في الركعة الاولى والطائفة الثانية في الركعة الثانية وان كان رأى كل واحدة
من الطائفتين خلاف رأى الامام الا اذا اتين بخطا الامام ولم يقل به أحد من الصحابة فاذا فرغ الامام

أيضالانه تشبه بالنسفة لما يفعلونه في فسقهم وكذا الترجيع في الاذان وقدم قبل هذا من المسائل التي تتعلق من
بقراءة القرآن سجدة التلاوة تجب على من تجب عليه الصلاة اذا قرأ آية السجدة أو سمعها ممن تجب عليه الصلاة ولا تجب بغيره أو نفاس
أو كثر أو صغرا أو خف أو لا تجب اذا سمعها من غير ما يبر وان سمعها من تأتم اختلافوا فيه والصحيح هو الوجوب ولو نلى بالفارسية تجب عليه
وعلى من سمعها السجدة فهم السامع أو لم يفهم اذا أخبر السامع أنه قرأ آية السجدة ولو جوب بالتران لا تجب السجدة ولو تمجى

في الصلاة لا يقطع الصلاة لأنه قد قرأ الحروف التي في القرآن لكن لا ينوب عن القراءة لأنه لم يقرأ القرآن ولا يحب السجدة بكنها القرآن لأنه لم يقرأ ولم يسمع ويشترط لاداء السجدة ما يشترط للصلاة من طهارة الثوب والبدن والمكان وسر العروة واستقبال القبلة ولا يجوز التيمم مع القدرة على الماء ويطلبها ما يطل الصلاة من الكلام والحديث والفعل ولا تطلها بمحاذاة المرأة وإن نوى أن يؤمها وإن خجل فيها لا تطل طهارته ولا يجوز أدائها في الاوقات المكروهة الآن يقرأ في ذلك الوقت (١٥٧) فإن قرأ في وقت مكروه وسجد في وقت

مكروه آخر بأن قرأ عند طلوع الشمس وسجد عند الغروب اختلفت الروايات فيه والظاهر انه لا يجوز ولا يجوز أدؤها في موضع نجس وإن كان سجوده على موضع طاهر ولا يتكرر الوجوب بتكرار التسلاوة سجداً لاولى أو لم يسجد الا اذا اختلف المجلس والمجلس واحد وان طال أو كل اقامة وشرب شربة أو فام ومشى خطوة أو خطوتين أو كان راكعاً فزلا أو أفاض لا فركب أو انتقل من زاوية البيت أو المسجد الى زاوية اخرى الا اذا كانت الدار كبيرة كدار الساطان وان انتقل في المسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب وان انتقل فيه من دار الى دار ففي كل موضع يصح الاقتداء يجعل مكان واحد لا يتكرر الوجوب ولولا آية السجدة ثم نام مضطجعا أو اكل أو اشتغل بالتجارة ثم اعادها بتكرار الوجوب وسر السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن في الصلاة وإن قرأ على غصن ثم انتقل منه الى غصن آخر فأعلاها

من صلاته وانحرقت الطائفة الثانية وجاءت الاولى يقضون الركعة الثانية بغير قراءة فية فون قدر قراءة الامام أو أقل أو أكثر ثم يكبرون الزوائد ويركعون بالركعة كما فعله الامام وانما انحرقوا وجاءت الطائفة الثانية ويقضون الركعة الاولى بقراءة ويدئون بالقراءة ثم بالتكبير في رواية الزيادات والجامع والسير الكبير واحد روايتي النوادر وهو الاستحسان كذا في المحيط

(الباب الحادى والعشرون في الجنائز وفيه سبعة فصول) *

(الفصل الاول في المختصر) * اذا احتضر الرجل وجهه الى القبلة على شقه الايمن وهو السنة كذا في الهداية * وهذا اذا لم يشق عليه فاذا شق ترك على حاله كذا في الزايدى * وعلامات الاحتضار أن تسترخي قدماه فلا تنصبان ويتهو جائفه ويخسف صدغه وتثقل جملته الخصبه كذا في التبيين * وتثقل جملته وجهه فلا يرى فيها تعطف كذا في السراج الوهاج * ولقن الشهادتين وصورة التلقين أن يقال عنده في حالة النزاع قبل الغرغرة جهرا وهو يسمع أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ولا يقال له قل ولا يبلغ عليه في قولها مخافة أن يضجر فاذا قالها مرة لا يعيدها عليه الملقن إلا أن يتكلم بكلام غير ما كذا في الجوهر النيرة * وهذا التلقين مستحب بالاجماع * وأما التلقين بعد الموت فلا يلحق عندنا في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الهداية ومعراج الدراية * ونحن نعمل به ما عند الموت وعند الدفن كذا في المضمرات * ويستحب أن يكون الملقن غير متم بالدمرة بموته وأن يكون ممن يعتقده في الخير كذا في السراج الوهاج * قالوا واذا ظهرت من المختصر كلمات توجب التكة لا يحكم بكفره ويعامل معاملة موقى المسلمين كذا في فتح القدير * وحضور أهل الخير والصالح مرغوب فيه ويستحب قراءة سورة يس عنده كذا في شرح منية المصلى لابن أمير الحاج * ويحضر عنده من الطبيب كذا في الزايدى * ولا بأس بجالس الخائض والجنب عنده وقت الموت كذا في فتاوى قاضي خان * فاذا مات شدوا الحميمه وغضوا عينيه ويتولى ارفق أهله به انما غاضه بأهل مما يتقدر عليه ويشد لحياه به صابرة عريضة يشدها في لحية الاسفل ويربطها فوق رأسه كذا في الجوهر النيرة * ويقول مغضيه بسم الله وعلى له رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسده به أئله وأجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه كذا في التبيين * ويلين مفصله ويرد ذراعيه الى عضديه ثم يمد يدهما ويرد أصابع يديه الى كفيه ثم يمد يدهما ويرد يديه الى بطنه وساقيه الى فخذه ثم يمد يدهما كذا في الجوهر النيرة * ويستحب أن ينزع عنه ثيابه التي مات فيها ويسجي جميع بدنه بثوب وترك على شيء مرتفع من لوح أو سرير لئلا يصيبه نداوة الارض فيتغير ريحه ويجعل على بطنه حديد أو طين رطب لئلا ينفخ كذا في السراج الوهاج * ويستحب أن يعلم جيرانه واصدقاؤه حتى يؤثروا حقه بالصلاة عليه والدعاء له كذا في الجوهر النيرة * وكره بعضهم النداء في الاسواق والاصح انه لا بأس به كذا في محيط السير خصى * ويستحب أيضاً أن يسارع الى قضاء دينه وابرائه منه ويأذرا الى تجهيزه ولا يؤخر فان مات فجأة ترك حتى يتقرر بموته كذا في الجوهر النيرة * ويكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل كذا في التبيين * امرأه ماتت والولد يضطرب في بطنها قال محمد رحمه الله تعالى يشق بطنها ويخرج الولد لا يسع الا ذلك كذا في فتاوى قاضيخان *

اختلفوا فيه والصحيح انه يتكرر الوجوب وكذا لو قرأها مراراً في الدرس أو تسديده الثوب أو يدور حول الرحي والذي يسبح في حوض اختلفوا فيه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر الوجوب والصحيح انه يتكرر * وإن كان كل واحد منها يصلح لاداء نفسه فقرأ أحدهما آية السجدة مرتين وجمع صاحبه وصاحبه قرأ آية سجدة أخرى مرة فسميها الاول فعلى الاول سجدة ثان سجدة بقراءته يؤتيها في الصلاة لأنه قرأ آية السجدة في الصلاة مرتين فلا يلزمه الا سجدة واحدة بعد الفراغ من الصلاة

يسجد سجدة بقراءة صاحبها لان ما وجبت بقراءة صاحبها لا تكون صلاته فلا يؤتيها في الصلاة وعلى الثاني سجدة واحدة بقراءة تنويدها في الصلاة وهل يتكرر الوجوب بما سمع من صاحبه ذكر في النوادر انه يتكرر في سجدة واحدة بقراءة تنويدها لان ما وجبت بقراءة صاحبها لا تكون صلاته فلا يؤتيها يتكرر عليه الوجوب بقراءة صاحبها لان كان صاحبه مختلف حقيقة وانما جعل مقصدا ضرورة جواز الصلاة فلا يظهر الاتحاد في حق غيره وفي ظاهر الرواية (١٥٨) لا يلزمه بقراءة صاحبها الاسجدة وعليه الاعتماد لاننا انظرنا الى مكان السامع

فمكانه واحد وان نظرنا الى مكان التالي فمكانه جعل كمن واحد في حقه فيجعل كذلك في حق السامع أيضا لان السامع بناء على التلاوة وأجمعوا على انه اذا اختلف مجلس السامع في غير الصلاة واتحد مجلس التالي يتكرر الوجوب على السامع بتكرار التلاوة أما اذا اختلف مجلس التالي دون السامع اختلفوا فيه قال بعضهم يتكرر الوجوب على السامع * رجل تلاوة السجدة مرارا في الصلاة في ركعة واحدة لا يتكرر الوجوب وان قرأ مرتين في الركعتين في القياس لا يتكرر بالقياس نأخذ * المؤتم اذا قرأ آية السجدة فسمعا الامام والقوم لا تجب السجدة لآي الصلاة ولا اذا فرغوا منها وقال محمد رحمه الله تعالى سجدا اذا فرغوا من الصلاة فان سمعها رجل ليس معهم في الصلاة ذكر في النوادر ان عليه ان يسجد قبل هو قول محمد رحمه الله تعالى وان سمعوا من ليس معهم في الصلاة سجدا واذا فرغوا من الصلاة فان سجدا وفي

(الفصل الثاني في الغسل) غسل الميت حق واجب على الاحياء بالسنة واجماع الامة كذا في النهاية * ولكن اذا قام به البعض سقط عن الباقي كذا في الكافي * والواجب هو الغسل مرة واحدة والتكرار سنة حتى لو كفى بغسله واحدة أو غسسه واحدة في ما جاز كذا في البدائع * ويجوز دالميت اذا اراد غسله وهذا مذهبنا كذا في الظهيرية * ويوضع على سريره مجرور وقبل وضع الميت عليه * وكيفيته ان تدار الحجره حوالى السرير امامة أو زائفا أو خسا ولا يزاد عليها كذا في التبيين والعيني شرح الكفر * وكيفية الوضع عند بعض أصحابنا الوضع طولا كما في حالة المرض اذا اراد الصلاة بآيماء * ومنهم من اختار الوضع كما يوضع في القبر والاصح ان يوضع كما يسر كذا في الظهيرية * ويستحب أن يستتر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه الا غاسله أو من يعينه كذا في السراج الوهاج * وتستعورته بمجرقة من السرة الى الركبة كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح كذا في المحيط * ظاهر المذهب أن يستعورته بالغليظة دون الفخذين كذا في الخلاصة * هو الصحيح كذا في الهداية * ويستحبني عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وصورة استحبابه أن يلف الغاسل على يديه خرقة ويغسل السوء لأن مس العورة حرام كالنظر اليها كذا في الجوهر النيرة * ولا ينظر الرجل الى فخذه الرجل عند الغسل وكذا المرأة لا تنظر الى فخذه المرأة كذا في التتارخانية * ثم يوضأ وضوءا للصلاة الا اذا كان صغيرا يصلي فلا يوضأ كذا في فتاوى قاضيان * ويبدأ بغسل وجهه لا بغسل اليدين كذا في المحيط * ويبدأ بالميامن اعتبارا بوجاهة الغسل في حياته ولا يعضض ولا يستنشق كذا في فتاوى قاضي خان * ومن العلماء من قال يجعل الغاسل على اصبعه خرقة رقيقة ويدخل الاصبع في فمه ويمسح بها اسنانه وشفتيه ولهاثة ولثته وينقيها ويدخل في منخره أيضا كذا في الظهيرية * قال شمس الاعتصام الحوافي وعليه عمل الناس اليوم كذا في المحيط * واختلفوا في مسح رأسه والصحيح أنه يمسح رأسه ولا يؤخر غسل رجليه كذا في التبيين * والغسل بالماء الحار أفضل عندنا كذا في المحيط * ويغلى الماء بالصدر أو بالحوض فان لم يكن فالماء القراح كذا في الهداية * ويغسل رأسه ورجليه بالخطمي وان لم يكن فبالصابون وضوءه لانه يعمل عمله هذا اذا كان في رأسه شعرا اعتبر بالجملة الحياة كذا في التبيين * فان لم يكن فيكفيه الماء القراح كذا في شرح الطحاوي * ثم يضع على شقه الايسر فيغسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه ثم يضع على شقه الايمن فيغسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه لان السنة هي البدأ بالميامن ثم يجلسه ويسنده اليه ويمسح بطنه مسحا رقيقا تحترزان تلويث الكفن فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه ثم ينشفه ثوب كذا في الكفاية * ولا يسرح شعر الميت ولا لحيته ولا يقص ظفروه ولا شعره كذا في الهداية ولا يقص شاربه ولا ينفذ ابطه ولا يخلق شعراته ويدفن بجمعه ما كان عليه كذا في محيط السرخسي * وان كان ظفروه منكسرا فلا بأس بأن يأخذه كذا في المحيط * ولا بأس بأن يجعل القطن على وجهه وأن يحشي به مخارقه كالدر والقبل والاذنين والقم كذا في التبيين * الميت اذا وجد في الماء لا يذمن غسله لان الخطاب بالغسل توجه على بني آدم ولم يوجد من بني آدم فعل الا أن يحركه في الماء فنية الغسل عند الانحراج كذا في التبيين * وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي * ولو كان الميت متفصضا يتذر مسحه كنى صبا الماء عليه كذا في التتارخانية ناقلا عن العناية * وحكم المرأة في الغسل حكم الرجل ولا يرسل شعرها على ظهرها

الصلاة لم يجزهم ولم تنفسد صلاتهم * رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشرع في الصلاة فقرأ آخر مرة أخرى فانه كذا يسجد سجدة أخرى في الصلاة ولو قرأ آية السجدة خارج الصلاة ولم يسجد حتى شرع في الصلاة ثم قرأ آخر مرة أخرى يسجد سجدة واحدة في الصلاة ونسقط عنه الاولى في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النوادر ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد هاتم قرأها بعد السلام في مكانه مرة أخرى يسجد سجدة أخرى في ظاهر الرواية قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة

أخرى سجدة واحدة ومدة طالت عنه الأولى * رجل سمع آية السجدة من رجل فسمعها من رجل آخر في ذلك المكان ثم قرأها وهاجرته سجدة واحدة وقيل على رواية النوادر لا تجزيه إلا عن قراءته ولوقرأ آية السجدة في الصلاة وسمعهما أبا بصير من رجل ليس في الصلاة قرأها معه أجزأته سجدة واحدة وان سمعها من ذلك الرجل قبل قراءته أو بعدها سجدة أخرى إذا فرغ وعلى ظاهر الرواية لا يسجد وان سمع المصلي آية السجدة من رجل وقرأها وفسجدهم أحدث وذبح إلى البناء ثم عاد فسمعه (١٥٩) من ذلك الرجل مرة أخرى قالوا يسجد سجدة أخرى إذا فرغ

لاختلاف المكان حقيقة وقيل هذا على رواية النوادر وعلى هذا قالوا لوقرأ آية السجدة في الصلاة وسجدهم أحدث وذبح للبناء ثم عاد فأعادها فإنه يسجد نسجدة أخرى ويستوى سماعه وتلاوته مرتين في وجوب السجدة * إذا قرأ الإمام سجدة وسجدها ثم اقتدى به رجل آخر لم يسجد فيها يقضى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا سجد المسبوق مع الإمام ثم قرأها فيما يقضى يسجد * المصلي إذا قرأ آية السجدة على الدابة مراراً وخلفه رجل يسوق الدابة يسجد المصلي سجدة واحدة والسائق يسجد لكل مرة * إذا قرأ المصلي على الدابة عشر مرات ورجل آخر على الدابة قرأ كذلك وسمع كل واحد منهما تلاوة صاحبهما كان على كل واحد منهما سجدة لتلاوته وعشر سجدة لتلاوة صاحبه وهذا على رواية النوادر أما في ظاهر الرواية يكفيه سجدة واحدة لتلاوته * رجل قرأ آية السجدة على الأرض ثم ركب ليس له أن

كذا في التارخانية ناقل عن شرح الطحاوي * ومن استلم بعد الولادة سمى وغسل وصلى عليه وان لم يستلم ادراج في خرقه ولم يصل عليه ويغسل في غير الظاهر من الرواية وهو المختار كذا في الهداية * والاستمالة ما يعرف به حياة الولد من صوت أو حركة * ولو شهدت القابلة أو الأم على استمالة الولد فان قوله ما مقبول في جواز الصلاة عليه هكذا في المضمرات * السقط الذي لم تتم أعضاؤه ولا يصل عليه باتفاق الروايات والمختار أن يغسل ويدفن لمقوف في خرقه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وجد أكل البدن أو نصفه مع الرأس يغسل ويكفن ويصل عليه كذا في المضمرات * وإذا صلى على الأكل لم يصل على الباقي إذا وجد كذا في الإيضاح * وان وجد نصفه من غير الرأس أو وجد نصفه مشقوقاً طويلاً فإنه لا يغسل ولا يصل عليه ويلقى في خرقه ويدفن فيما كذا في المضمرات * ومن لا يدرى أنه مسلم أو كافر فإن كان عليه سمي المسلمين أو في بقاع دار الإسلام يغسل والأفلا كذا في معراج الدراية * موقى المسلمين إذا اختلطوا بموقى الكفار أو قتل المسلمين بقتل الكفار ان كان للمسلمين علامة يعرفونهم بآية بينهم وعلامة المسلمين الختان والخصاب وإس السواد فيصلى عليهم وإن لم تكن علامة ان كانت الغلبة للمسلمين يصلى على الكل وينوي بالصلاة الدعاء للمسلمين ويدفنون في مقابر المسلمين وان كانت الغلبة للمشركين فإنه لا يصل على الكل ولكن يغسلون ويكفنون ولكن لا على وجه غسل موقى المسلمين وتسكفهم ويدفنون في مقابر المشركين وان كانوا سواء لا يصل على عليهم * أيضاً واختلف المشايخ في دفنهم قال بعضهم في مقابر المشركين وقال بعضهم في مقابر المسلمين وقال بعضهم يتخذونهم مقبرة على حدة كذا في المضمرات * وان سبي صبي مع أحد أبويه أو بعده ثم مات لا يغسل حتى يقر بالسلام وهو يعقل أو يسلم أحداهما في الأجداد اختلاف وان سبي وحده غسل وصلى عليه كذا في الزاهدي * ولومات الرجل في السفينة يغسل ويكفن كذا في المضمرات * ويصل عليه وينقل ويرى في البحر كذا في معراج الدراية * ومن قتل ابني وقطع طريق لا يغسل ولا يصل عليه ما قبل هذا إذا قتل في حالة المحاربة قبل أن تضع الحرب أوزارها أما إذا قتل بعد ثبوت يد الإمام عليه ما فأنه ما يغسل ولا يصل عليه عليهم ما هو هذا حسن أخذ به الكبار من المشايخ رحمه الله * ومن يقتل الناس خنقاً لا يغسل ولا يصل عليه ومشايخنا رحمه الله تعالى جعلوا حكم المقتولين بالعصبة حكم أهل البغي على هذا التفصيل كذا في محيط السرخسي * والمكاريون في المصر بالراح بالدليل بمنزلة قطاع الطريق كذا في الذخيرة * وينبغي أن يكون غاسل الميت على الطهارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان الغاسل جنباً أو حائضاً أو كافراً جازو ويكره كذا في معراج الدراية * ولو كان محدثاً لا يكره ما اتفاقاً هكذا في القنية ويستحب للغاسل أن يكون أقرب الناس إلى الميت فان لم يعلم الغسل فاهل الامانة والورع كذا في الزاهدي * يستحب أن يكون الغاسل ثقة يستوفي الغسل ويكتم ما يرى من قبيح ويظهر ما يرى من جميل فان رأى ما ينجيه من تهلل وجهه وطيب رائحته وأشبه ذلك يستحب له أن يحدث به الناس وان رأى ما يكره من أسوداد وجهه وتنت رائحته وانقلاب صورته وتغير أعضائه وغير ذلك لم يجز له أن يحدث به أحد كذا في الجوهرية النيرة * فان كان الميت مبتدعاً مظهر البدعة ورأى الغاسل منه ما يكره فلا بأس بأن يحدث به الناس ليكون زجر الهمة عن البدعة كذا في السراج الوهاج * ويستحب أن يكون قرب الغاسل بحجرة فمع الجوزة لا يظهر من الميت رائحة كريهة فتضع بنفس الغاسل ومن يعينه كذا في الجوهرية النيرة * والأفضل أن يغسل الميت بماء وان ابتغى الغاسل

بوتحيها ولوقرأها ركباً كان له أن يوتئى بها قال شمس الأئمة الحلي في رحمه الله تعالى هذا في ركب خارج المصر وان كان المصر أو مأ تلالوته لا يجزيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولوقرأ داراً كان نزل ثم ركب كان له أن يوتئى بها لأنه إذاها كما وجبت * رجل قرأ آية السجدة في الصلاة فان كانت السجدة في آخر السورة أو قرياً من آخرها بعد آية أو آيتين إلى آخر السورة فهو بالخيار ان شاعركم بها ينوي للتلاوة وان شامسجدهم يعود إلى القيام فيجتم السورة وان وصل بها سورة أخرى كان أفضل وان لم يسجد للتلاوة على الفور حتى ختم

السورة ثم ركع وسجد للصلاة يسقط عنه سجدة التلاوة لأن هذا القدر من القراءة لا يقطع الغرور ولور كع لصلاة على الغرور وسجد يسقط عنه سجدة التلاوة نوى في السجدة السجدة للتلاوة أو لم ينو فكذا إذا قرأ بعد آيتين أجمعوا على أن سجدة التلاوة تتأدى بسجدة الصلاة وان لم ينو التلاوة واختلفوا في الركوع قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى لا بد للركوع من النية حتى ينوب عن سجدة التلاوة نص عليه محمد رحمه الله تعالى (١٦٠) وان قرأ بعد السجدة ثلاث آيات وركع لسجدة التلاوة ذكر الشيخ الامام المعروف

بخواهر زاده رحمه الله تعالى انه اذا قرأ بعد السجدة ثلاث آيات ينقطع الغرور ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى لا يقطع مالم يقرأ أكثر من ثلاث آيات واذا سجد للتلاوة يكبر للأنحطاط وقال محمد رحمه الله تعالى يكبر للرفع أيضا ويقول في سجوده ما يقول في سجود الصلاة هو الصحيح واذا ختم القرآن وسجد ثم افتتحها في مكانه فقرأ آية السجدة لا يسجد مرة أخرى * اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم كان في الرحبة فكبر الامام للسجدة وحسب من كان في الرحبة انه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة وكبر فطن القوم انه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم ان لم يزيدوا على ذلك لم تفسد صلاتهم لانهم ما زادوا الا ركوعا ويزيادة الركوع لم تفسد الصلاة * المصلي اذا قرأ آية السجدة في الصلاة فاراد ان يجزئ ساجدا فخر را كما فقد كبر في ركوعه انه نوى السجدة فخر ساجدا ثم رفع رأسه وأتم الصلاة أجزأ

الاجرفان كان هنالك غيره يجزأ أخذ الاجروا الام يجوز هكذا في الظهيرية * ويغسل الرجل الرجل والنساء النساء ولا يغسل أحدهما الا آخر فان كان الميت صغيرا لا يشتهى جاز أن يغسله النساء وكذا اذا كانت صغيرة لا تشتهى جاز للرجل غسلها او الجنب والخصي في ذلك كالفعل ويجوز للمرأة أن تغسل زوجها اذا لم يحدث بعد موته ما يوجب النجاسة من تقبيل ابن زوجها أو أخته وان حدث ذلك بعد موته لم يجز لها غسله وأما هو فلا يغسلها عندنا كذا في السراج الوهاج * ولو طلقها رجعا ثم مات عنها وهي معتقة تغسله كذا في محيط السرخسي * فان مات في آخر عدتها قبل الانقضاء ثم انقضت بعد الوفاة للمرأة أن تغسله كذا في شرح الطحاوي * والاصل فيه أن كل من يحل له وطؤها لو كان حيا بالشكاح يحل لها أن تغسله والا فلا كذا في التارخاتية ناقلا عن العتابة * والمهرودية والنصرانية كالمسلمة في غسل زوجها الكهنة أقبج كذا في الزاهدي * اذا كان للمرأة شجر ميمه باليد وأما الاجنبي فخرقة على يده بغض بصره عن ذراعيها وكذا الرجل في امرأته الا في غض البصر ولا فرق بين الشابة والعجوز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ماتت أم ولده أو مدبرته أو مكاتبته أو جاريتته لا يغسلها المولى وكذا على العكس ولو مات رجل بين النساء تيممه ذات رحم محرمة منه أو زوجته أو أمته بغير ثوب وغيره بثوب كذا في معراج الدراية * ولو مات الرجل في السفر ومعه نساء ورجل كافران فغسله يغسله يغسله * لويحليل بينهما حتى يغسله وان لم يكن معهن رجل وكانت صبوية صغيرة لا تشتهى وأطاعت أن تغسله علمتها الغسل ويحليل بينهما حتى يغسله وان ماتت المرأة في السفر ومعه امرأة كافرة أو صبي لم يبلغ حد الشهوة فانه يفعل بها كما ذكرنا في حق الرجل هكذا في المضمرات * والخشني المشكل المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة ولم يغسلها رجلا ولا امرأة وييمم وراءه * كذا في الزاهدي * وان مات الكافر وله ولي مسلم يغسله ويكفنه ويدفنه ولكن يغسل غسل الثوب النجس ويلف في خرقة ويحفر حفرة من غير مراعاة سنة التكفين والحد ولا يوضع فيه بل يلقى كذا في الهداية * وينبغي أن لا يمكن الاب الكافر من القيام بغسل ابنه المسلم اذ مات بل يدفنه المسلمون هكذا في النهاية في فصل الصلاة على الميت * واذا مات الرجل في السفر وليس هنالك ماء ظاهر ييمم ويصلي عليه هكذا في المحيط * رجل مات ولم يجد ماء فميموه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسل وصلى عليه ثانيا في قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان

(الفصل الثالث في التكفين) وهو فرض على الكفاية كذا في فتح القدير * كف الرجل سنة ازار وقصر ولنافه وكفاية ازار ولنافه ضرورة ما وجد هكذا في الكنز * والا زار من القرن الى القدم والنافه كذلك والقميص من أصل العنق الى القدم كذا في الهداية * بلا يجب ودخو يص ويكفن كذا في الكافي * وليس في التكفين عامة في ظاهر الرواية وفي الفتاوى استحسناها المتأخرون لمن كان عالما ويجعل ذنبا على وجهه بخلاف حال الحياة كذا في الجوهر النيرة * وكفن المرأة سنة درع وازار وخيار ونافه وخرقة يربط بها نديها وكفاية ازار ولنافه وخار هكذا في الكنز * وعرض الخرقة مابين الثدي الى السرة هكذا في العيني شرح الكنز والتبيين * والا ولى أن تكون الخرقة من الثديين الى الفخذ كذا في الجوهر النيرة * ويكره الاقتصاد على ثوبين لها وكذا للرجل على ثوب واحد الا للضرورة كذا في العيني شرح الكنز * والصبي المراهق في التكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة وأدنى ما يكفن به الصبي الصغير ثوب واحد والصبية ثوبان

* المصلي اذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع التالي ان قصده اتباع التالي تفسد صلاته * رجل سجد من غيره كذا فالمستحب له أن يسجد مع التالي ولا يرفع رأسه قبله * رجل قرأ آية السجدة في غير اه لاة فأراد أن يركع للسجدة في رواية يجوز ذلك * مصلي التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلاته ووجب عليه قضاءها الا يلزمه إعادة تلك السجدة وكذا المسلم اذا قرأ آية السجدة ثم ارتد والعباد بانه ثم أسلم لم يجب عليه تلك السجدة وكذا المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلاتها فلم تسجد لها حتى حاضت سقطت عنها

السجدة * رجل قرأ آية السجدة لاتنزهه السجدة بتعريفك الشفتين وانما تجب اذا صحح الحروف وحصل به صوت جمع هو او غيره اذا قرب
اذنه الى فيه * رجل سمع السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعهما من تال وكذا اذا قرأ رجل سجدة فسمعهما
رجل في الصلاة ليس عليه ان يسجد ومن قرأ آية السجدة عند نائم أو أصم فلا يسمع ولولا انه نائم أو أصم يسمع لم يكن على النائم والاصم سجدة
ولا سلام في سجدة التلاوة ولو سجد للتلاوة الى غير القبلة جاهلا فارى الكتاب (١٦١) يحجزه وأراد به اذا كان متحررا ويكره

ان يقصر السجدة ويدع آية
السجدة وان قصر آية
السجدة وحدها في غير
الصلاة لا يكره والمستحب
ان يقرأ معها آية أو آيتين
ويكره لامام ان يقصر آية
السجدة في الصلاة التي
يخافت فيها الا ان تكون
السجدة في آخر السورة
(مسائل كيفية القراءة وما
يكره فيها ويستحب) ولا بأس
بقراءة القرآن في الصلاة
على التأليف عرف ذلك
بفعل الصلاة رضى الله
تعالى عنهم والمستحب
قراءة المفصل يسيرا للامر
عليه وتخفيفا على القوم
وأما القراءة في الفرائض
بخواتيم السور روى عن محمد
رحمه الله تعالى انه لا يكره
روى عن عبد الله بن مسعود
رضي الله تعالى عنه أنه قرأ
في الفجر في السفر قل ادعوا
الله أو ادعوا الرحمن الآية
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم قرأ في الصلاة قل يا أهل
الكتاب تعالوا الى كلمة سواء
بيننا وبينكم وفي غريب
الروايات عن أبي جعفر
رحمه الله تعالى لا بأس بان
يقرأ من أول السورة أو من
وسطها أو من آخرها وان

كذا في التبيين * والخفي بكفن كك ما تكفن المرأة احتياطاً ويجنب الحرير والمعصر والمزعر كذا في
الجوهرة النيرة * وبكفن بكفن مثله وهو ان ينظر الى مثل ثيابه في الحياة لخروج العيدين وفي المرأة ينظر الى
ما تلبس اذا خرجت الى زيارة أو غيرها كذا في الزاهد * ولا بأس بالبرود والكتان والقص (١) وفي حق
النساء بالحرير والابرسم والمعصر والمزعر ويكره للرجال ذلك وأحب الاكفان الثياب البيض هكذا
في النهاية * والخلف والجدي في التكفين سواء كذا في الجوهرة النيرة * وكل ما يباح للرجال لبسه في حال
الحياة يباح تكفينه بعد الوفاة وما لا يباح له لبسه حال الحياة لا يباح تكفينه بعد الوفاة كذا في شرح
الطحاوي * وان كان بالمال كثرة وبالورثة قل فبكفن السنة أولى وان كان على العكس فكفن الكفاية
أولى كذا في الظهيرية * واذا اختلفت الورثة في التكفين فقال بعضهم بكفن في نوبين وقال بعضهم في
ثلاثة كفن في ثلاثة لانه المسنون كذا في الجوهرة النيرة * وكيفية التكفين أن يبسط للرجل اللقافة ثم
يبسط عليها الزار ثم يوضع الميت على الازار ويقمص ويضع الخنوط في رأسه وحلته وسائر جسده كذا
في المحيط * ولا بأس بسائر الطيب غير الزعفران والورس في حق الرجل كذا في الابيضاح * ويوضع الكافور
على جبهته واثني عشر ركبتيه وقدميه ثم يعطف الازار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللقافة
كذلك كذا في المحيط * وان خيف انتشار الكفن بعد بشئ كذا في محيط السرخسي * وأما المرأة فتبسط
لها اللقافة والازار على نحو ما بينا للرجل ثم توضع على الازار وتلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على
صدرها فوق الدرع ثم يجعل الثمار فوق ذلك ثم يعطف الازار واللقافة كما بينا في الرجل ثم الحرقعة بعد ذلك
تربط فوق الاكفان فوق الثديين كذا في المحيط * وتجمد الاكفان قبل أن يدرج الميت فيم اوزا واحدة
أو ثلاثاً أو خمسة ولا يراد على ذلك كذا في العيني شرح الكثر * وجميع ما يجمر فيه الميت ثلاثة مواضع
عند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خلفه كذا في التبيين
* والحرم وغير الحرم في ذلك سواء يطيب ويغطي وجهه ورأسه وتجمد الامة كما تجمر الحرة كذا في المحيط
* والكفن من ماله ان كان له مال ويقدم على الدين والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يتعلق بعين ماله
حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الحاني هكذا في التبيين * ومن لم يكن له مال فالكفن على من
تجب عليه النفقة الا الزوج في قوله محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب الكفن
على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو مات الزوج ولم يترك مالا وله
امرأة موسرة فليس عليها كفنه بالاجماع كذا في المحيط * وان لم يكن له من تجب عليه نفقته فكفنه في بيت
المال فان لم يكن فعلى المسلمين تكفينه فان عجزوا سألوا الناس كذا في الزاهد * وفي العناية وان لم
يوجد ذلك غسل وجعل عليه الاذخر ودفن ويصلى على قبره كذا في التارخانية * رجل مات في مسجد
قوم فقام أحدهم وجع الدراهم ففضل من ذلك شئ ان عرف صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفن به
محتاجاً آخر وان لم يقدر على صرفه الى الكفن تصدقه على الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان * وان سرق
كفنه وهو طري كفن كفناً نائبا من ماله فان قسم فعلى الورثة دون الغرماء وأصحاب الوصايا ولو لم تنزل
التركة من الدين فان لم يقبض الغرماء دونهم يدي بالكفن وان قبضوا الا يسترد منهم شئ وان نفخ كفاه

(١) قوله والقصب المراد به ثياب ناعمة من كان كافي القاموس

(٣١) فتاوى اول) قرأ آخر السورة في ركعة يكره أن يقرأ آخر سورة أخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح
وان أراد ان يقرأ آخر السورة في الركعتين أو سورة تامة فأكثرهما آية أفضلها - مقارئة وان أراد ان يقرأ آية طويلة مثل آية المدائنة أو
ثلاث آيات اختلفوا فيه والصحيح ان قراءة ثلاث آيات أولى واذا اختلفت الآيات مقدار قصير سورة من القرآن فالمعتبر كثرة الآتى لا كثرة
الكلمات وعدد الحروف * اذا أراد ان يقرأ القرآن في غير الصلاة فالمستحب له أن يكون على الطهارة مستقبلاً للقبلة لا بأساً بحسن ثيابه

فوب واحدون أكله السبع وبقى الكفن عادالى التركة ولو كفته أجنبي أو قريه من مال نفسه يعود الى المكفن كذا في معراج الدراية

(الفصل الرابع في حل الجنائز) سن في حل الجنائز أربعة من الرجال كذا في شرح النقاية للشيخ أبي السكام * اذا حله على سريره أخذوه بقوائمه الاربع به وردت السنة كذا في الجوهرية للنيرة * ثم ان في حل الجنائز شئان نفس السنة وكما لها أمانت السنة فهي أن تأخذ بقوائمها الاربع على طريق التعاقب بأن تحمل من كل جانب عشر خطوات وهذا يتحقق في حق الجمع وأما كمال السنة فلا يتحقق الا في واحد وهو أن يبدأ الحامل بحمل يمين مقدم الجنائز كذا في التارخانية * فيحمله على عاتقه الايمن ثم المؤخر الايمن على عاتقه الايمن ثم المقدم الايسر على عاتقه الايسر ثم المؤخر الايسر على عاتقه الايسر * ويكره حملها بين العمودين بأن يحملها رجلان أحدهما مقدمها والاخر مؤخرها الا عند الضرورة مثل ضيق المكان وما أشبه ذلك ولا بأس بأن يأخذ السرير بيده أو يضع على المنكب ويكره له أن يضع نصفه على المنكب ونصفه على أصل العنق هكذا في شرح الطحاوي * وذكر الاستيعابي أن الصبي الرضيع أو الفطيم أو فوق ذلك قليلا اذا مات فلا بأس بأن يحمله رجل واحد على يديه ويتداوله الناس بالحل على أيديهم ولا بأس بأن يحمله على يديه وهو راكب وان كان كبيراً يحمل على الجنائز كذا في البحر الرائق * ويسرع بالبيت وقت المشي بلا خيب وعلته أن يسرع به بحيث لا يضرب الميت على الجنائز كذا في التبيين * الافضل للشيعة الجنائز المشي خلفها ويجوز أمامها الا أن يتباعد عنها أو يتقدم الكل فيكره ولا يمشي عن يمينها ولا عن شمالها كذا في فتح القدير * وفي حالة المشي بالجنائز يقدم الرأس كذا في المضمرات واتباع الجنائز أفضل من النوافل اذا كان لجوار أو قرابة أو صلاح مشهور كذا في البحر الرائق * ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشى أفضل * ويكره أن يتقدم الجنائز راكباً كذا في فتاوى قاضيان * ويكره النوح والصياح وشق الجيوب في الجنائز ومنزل الميت فأما البكاء من غير رفع الصوت فلا بأس به والصبر أفضل كذا في التارخانية * ولا يتبع بناري مجرة ولا شمع كذا في البحر الرائق * ولا ينبغي للنساء أن يخرجن في الجنائز واذا كان مع الجنائز نائحة أو صائحة زحرت فان لم تنزع فلا بأس بأن يمشي معها الا أن اتباع الجنائز سنة فلا يتركه لبدعة من غيره ولا يقوم للجنائز الا أن يريد أن يشهد بها كذا في الايضاح * وكذا اذا كان القوم في المصلى وحيى بجنائز فالبعض لا يقومون اذا راوها قبل أن توضع الجنائز عن الاعناق وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * وعلى متبعي الجنائز الصمت ويكره لهم رفع الصوت بالذكور وقراءة القرآن كذا في شرح الطحاوي * فان أراد أن يذكر الله يذكره في نفسه كذا في فتاوى قاضيان * واذا وضعت الجنائز على الارض عند القبر فلا بأس بالجלוوس وانما يكره قبل أن توضع عن مناكب الرجال كذا في الخلاصة * والافضل أن لا يجلس المأموسو واعليه التراب كذا في محيط السرخسي * واذا نزلوا به للصلاة بوضع عرضا للقبلة كذا في التارخانية * ويجوز الاستنجاء على حل الجنائز كذا في فتاوى قاضيان

(الفصل الخامس في الصلاة على الميت) الصلاة على الجنائز فرض كفاية اذا قام به البعض واحداً كان أوجاعه ذكر كان أو أنثى مقطوع عن الباقيين واذا نزل الكل أتموا هكذا في التارخانية * والصلاة على الجنائز تأتي أداء الامام وحده لان الجماعة ليست بشرط الصلاة على الجنائز كذا في النهاية * ونظرها اسلام

عبادة متى قراءة القرآن نظار اولان فيه جمه ائمه العبادتين وهو النظر في المحصف وقراءة القرآن وتكلموا في قراءة الميت
القرآن في الفراش مضطجعا والاو لى أن يقرأ على وجهه يكون أقرب الى التعظيم ولا بأس بالتسبيح والتهليل مضطجعا وكذا باب الصلاة
على النبي عليه الصلاة والسلام رجل يقرأ القرآن ويجنبه رجل يكتب الفقه لا يمكنه أن يستمع كان الاثم على القارئ لانه قرأ في موضع
يستعمل الناس بأعمالهم ولا شيء على الكاتب ويكرهه غير المحصف وان يكتب بقلم دقيق احتراز عن القهقر اذا تخلف المحصف أو اسود

وماربحال لا يمكن أن يقرأ فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في أرض مخافة أن نصيبه التجاسة ويكره كتابة القرآن على ما يهرس ويبسط وكتبته على الجدران والمحاريب غير مستحسن عند البعض ولا بأس بتدبيب المحصف وتفضيضة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كره ذلك وتكلموا في النقطة والتعشير ومشايخنا رحمه الله تعالى جوزوا ذلك ولا بأس بدفع المحصف والروح إلى الصبيان من لا يباح له مس المحصف لا يكتب القرآن وإن كانت الصحيفة على (١٦٣) الأرض لا يمسها يده وهو قول محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخنا

رحمهم الله تعالى ولا بأس للحائض والجنب مس المحصف إذا كان في خريطة أو غلاف غير مشرر ويكره أن يأخذ به كما في ظاهر الروايات ولا بأس بأن يأخذ كتب الفقه بكمه وإن كان لا يتخلو عن آيات لتكرار الحاجة ولا بأس للحائض والجنب أن يعلم القرآن حرفاً حرفاً ولا يعلم آية تامة ولا ينبغي للحائض والجنب أن يقرأ التوراة والإنجيل والزبور لأن الكل كلام الله تعالى واختلفوا في قراءة القنوت والصحيح أنه لا يكره * رجل تعلم من القرآن ما تجوز به الصلاة كان تعلم الباقي وتعلم الفقه والأحكام أولى له من صلاة التطوع * رجل قرأ القرآن في غير الصلاة فلما انتهى إلى قوله يا أيها الذين آمنوا رفع رأسه وقال ليسك يا سيدي الأولى أن لا يفعل ولو فعل ذلك في الصلاة تفسد صلاته وهو الصحيح * الحربي والذي إذا طلب تعلم القرآن يعلم وكذا إذا طلب الفقه والأحكام رجاء أن يمتد إلى الحق لكنه يمنع من مس

الميت وطهارته مادام الغسل يمكن أن لم يكن بان دفن قبل الغسل ولم يمكن إخراج الألبانيش تجوز الصلاة على قبره لا ضرورة ولو صلى عليه قبل الغسل ثم دفن تعاد الصلاة لفساد الأولى هكذا في التبيين * وطهارة مكان الميت ليست بشرط هكذا في المضمرات * ويصلي على كل مسلم مات بعد الولادة صغيراً كان أو كبيراً إذا كان كان أو أنثى حرّاً كان أو عبداً الألبان وقطاع الطريق ومن غسل حاله * وإن مات حال ولادته فإن كان خرج أكثره صلى عليه وإن كان أقله لم يصل عليه وإن خرج نصفه لم يذ كر في الكتاب ويجب أن يكون هذا على قياس ما ذكرنا من الصلاة على نصف الميت كذا في البدائع * والصبي إذا وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب وحده ومات * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصلي على كل من يقتل على متاع يأخذه هكذا في الإيضاح * ومن قتل أحداً بوجه لا يصلي عليه أهانه له كذا في التبيين * ومن قتل نفسه خطأ بان ناول رجلاً من العدو ليضربه بالسيف فأخطأ وأصاب نفسه ومات غسل وصلى عليه وهذا بلا خلاف كذا في الذخيرة * ومن قتل نفسه عمدًا صلى عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وهو الأصح كذا في التبيين * ومن قتل بحق بسلاح أو غيره كافي القود والرجم يغسل ويصلى عليه ويصنع به ما يصنع بالموتى كذا في الذخيرة * والذي صلبه الإمام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان روي أبو سليمان عنه أنه لا يصلي عليه كذا في فتاوى قاضيخان * أولى الناس بالصلاة عليه السلطان إن حضر فإن لم يحضر فالقاضي ثم الإمام الحلي ثم الولي هكذا في أكثر المتون * ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الإمام الأعظم وهو الخليفة أولى أن يحضر فإن لم يحضر فإمام المصنفان لم يحضر فالقاضي فإن لم يحضر فصاحب الشرط فإن لم يحضر فإمام الحلي فإن لم يحضر فالأقرب من ذوي قرابته وبهذه الرواية أخذ كثير من مشايخنا رحمه الله كذا في الكفاية والنهاية وعراج الدراية والعناية * والأولياء على ترتيب العصباء الأقرب فالأقرب إلا الأب فإنه يقدم على الابن كذا في خزائن المفتين * قيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعندهم الابن أولى والصحيح أنه قول الكل كذا في التبيين وهكذا في الغائبية وفتح القدير * ولا حق للنساء في الصلاة على الميت ولا للصغار ولا لأقرب أن يقدم على الأبعد من شاء فإن غاب الأقرب في مكان تقوت الصلاة بحضوره فالأبعد أولى فإن قدم الغائب غيره بكتاب كان لأبعد أن يمنعه والمرضى في المصر بمنزلة الصحيح يقدم من شاء وليس لأبعد أن يمنعه فإن تساوى وليان في درجة فأكبرهم سناً أولى وليس لأحد منهما أن يقدم غير غيره إلا بإذنه فإن قدم كل واحد منهما رجلاً كان الذي قدمه الأكبر أولى كذا في الجوهرة النيرة * وفي الكبرى الميت إذا وصى بأن يصلي عليه فلا نفل للصبي باطله وعليه الفتوى كذا في المضمرات * عبد مات واختصم في الصلاة عليه المولى وأبو العبد وأبناؤه وهما حران فالقوى أحق بالصلاة عليه كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في المضمرات * ولا ولاية للزوج عند نالاة قطاع الوصلة بالموت كذا في الجامع الصغير لقاضيخان * فإن لم يكن للميت ولي فالزوج أولى ثم الخيران أولى من الأجنبية كذا في التبيين * ولو ماتت امرأة وله زوج وابن عاقل بالغ منته فالولاية للابن دون الزوج لكن يكره للابن أن يقدم أباه وينبغي أن يقدمه فإن كان لها ابن من زوج آخر فلا بأس بأن يقدمه لأنه هو الولي وتعظيم زوج أمه غير واجب عليه كذا في البدائع ولا يصلي على ميت الأمرة واحدة والتفعل بصلاة الجنازة غير مشروع كذا في الإيضاح * ولا يعبد الولي من صلى الإمام الأعظم أو السلطان أو الوالي أو القاضي أو إمام الحلي لأن هؤلاء

المحصف إذا اغتسل فلا يمنع بعد ذلك * وتعلم المرأة القرآن من المرأة خير من تعلمها من الأعمى لأن نعمتها عورتها على المولى أن يعلم عبده من القرآن ما يحتاج إليه لاداء الصلاة * رجل يقرأ القرآن ويحلى فيه ونعمة رجل يسمع أن يعلم السامع أنه لو لقنه الصواب لا يلحقه الوحشة كان عليه أن يعلمه وإن علم أنه لا يتعلم ويصير ذلك سبباً للخصومة والمنازعة فلا بأس بأن يتركه * رجل قرأ القرآن كله في يوم واحد كان قرأه القرآن له أولى من سورة الاخلاص خمسة آلاف لما جاء في ختم القرآن ما لم يجيء في غيره قالوا وينبغي لحامل القرآن أن يختم القرآن في كل أربعين

يومامره رجل قرأ في الركعة الأولى المعوذتين قال بعضهم يقرأ في الثانية الفاتحة وشيأ من البقرة يكون حاله متحلاً وقال بعضهم بعيد قل أعوذ برب الناس في الركعة الثانية ولا يقرأ شيئاً من البقرة مراعاة للنظم والترتيب وتكمله وفي الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بالجماعة واستحسنه المتأخرون فلا يمنع عن ذلك وقراءة سورة الاخلاص ثلاث مرات عند ختم القرآن يستحسنه مشايخ العراق رحمهم الله (١٦٤) تعالى الآن يكون الختم في المكتوبة فلا يكره سورة الاخلاص ولا بأس بالخلاصة

والجماعة في بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين لا تخلو عن ذلك

(باب صلاة المسافر)

إذا جاوز المقيم عمران مصره قاصدا مسيرة ثلاثة أيام وليس اليها بسير الابل أو مشي الاقدام بلزقه قصر الصلاة ويرخص له ترك الصيام أما شرط مجاوزة عمران لأن السفر فعل فلا يوجد مجرد النية فيشترط قرآن النية باذني فعل بخلاف ما إذا نوى الإقامة بحيث يصير مقبلا مجرد النية لان الإقامة ترك الفعل وترك الفعل لا يحتاج الى الفعل وأما التقدير بمسيرة ثلاثة أيام وليس اليها في ظاهـر الرواية فلقوله عليه الصلاة والسلام يمسح المقيم يوما وليلا والمسافر ثلاثة أيام وليس اليها جواز المسح لكل مسافر ثلاثة أيام لادخال الالف واللام في المسافر فكان ذلك تقييدا لا دليلا في مدة السفر وانما اعتبر مدة مشي الاقدام وسير الابل لانه الوسط وانما ذكر الابل واليالي لان المسافر لا يرتحل في كل يوم وليلا الامر يسير بالايام ويسفر باليالي وفي

أولى منه وان كان غيره ولا مله أن يعد كذا في الخلاصة * وان صلى عليه الولي لم يجز لاحد أن يصلي بعده ولو أراد السلطان أن يصلي عليه فله ذلك لانه مقدم عليه * ولو صلى عليه الولي والليت اوليا أخر بمنزلة ليس لهم أن يعيدوا كذا في الجوهر النيرة * فان صلى غير الولي أو السلطان أعاد الولي ان شاء كذا في الهداية * رجل صلى صلاة الجنائزة والولي خلفه ولم يرض به ان تابه فصلي معه جاز ولا يعيد الولي ولو كان الامام على غير الطهارة تعاد وان كان الامام على طهارة والقوم على غير طهارة صحّت صلاة الامام ولا تعاد الصلاة عليه كذا في الخلاصة * اذا صلى المريض على جنازة قاعدا وهو وليه او القوم خلفه قيام جاز رجل مات في غير بلد ثم جاء أهله فموا الى منزله ان كانت الصلاة باذن السلطان أو القاضي لا تعاد كذا في فتاوى قاضيخان * حضرت وقت صلاة المغرب جنازة تقدم صلاة الجنائزة على سنة المغرب كذا في القنية * ولا تجوز الصلاة على الجنائزة راكبا كذا في المحيط * وكل ما يعتبر بشرط الصحة سائر الصلوات من الطهارة الحقيقية والحكمية واستقبال القبلة وستر العورة والنية يعتبر بشرط الصحة صلاة الجنائزة هكذا في البدائع * فالامام والقوم ينوون ويقولون نويت أداء هذه الفريضة عبادة لله تعالى متوجها الى الكعبة مقدما بالامام ولو تنسكرا لامام بالقلب أنه يؤدي صلاة الجنائزة يصح ولو قال المقتدى اقتديت بالامام يجوز كذا في المضمرات * ومن الشروط حضور الميت ووضعه وكونه امام المصلي فلا تصح على غائب ولا على محمول على دابة ولا على موضوع خلفه هكذا في النهر الفائق * وتنفذ صلاة الجنائزة بما تنفذه سائر الصلوات الاتحادا والمرأة كذا في الزاهدي * اذا كان القوم سبعة قاموا ثلاثة صفوف يتقدم واحد وثلاثة بعده واثان بعدهم وواحد بعدهما كذا في التواريخ * يقوم للرجل والمرأة بذاء الصدروه هذا حسن موافق الامام من الميت للصلاة عليه وان وقف في غيره جاز وصلاة الجنائزة اربع تكبيرات ولو ترك واحدة منهم لم تجز صلاته هكذا في الكافي * فيكبر لا افتتاح ويقول سبحانك اللهم الخ ثم يكبر أخرى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر أخرى ويدعو لليت وجميع المسلمين وليس فيه ادعاء مؤثمة وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا وحرنا وحريرا وكبيرنا وذكرا وانثانا اللهم من أحييته منادى أحياه على الاسلام ومن توفيته منادى توفه على الايمان فان كان الميت مغفرا عن أي حسنة رحمه الله تعالى أنه يقول اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا ذخرا واجر اللهم اجعله لنا شافعا ومشفعا وهذا اذا كان يحسن ذلك فان كان لا يحسن أن يأتي بأى دعاء شاء ثم يكبر اربعة ثم يسلم تسليمين وليس بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام دعاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وهو ظاهر المذهب هكذا في الكافي * ويحذف في السلك الا في التكبير كذا في التبيين * ولا يقرأ في القرآن ولو قرأ الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به وان قرأها بنية القراءة لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة كذا في محيط السرخسي * ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الكنز * والامام والقوم فيه سواء كذا في الكافي * ولا ينوي الميت في التسليمين بل ينوي بالاولى من عن يمينه وبالشماله كذا في السراج الوفاج * وهكذا في فتاوى قاضي خان والظاهرية * ولو كبر الامام خسا فالمتقدي لا يتابع ثم ماذا يصنع في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يمكث حتى يسلم معه وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي * واذا جاز رجل وقد كبر الامام التكبيرة الاولى ولم يكن حاضر انتظر حتى يكبر الثانية ويكبر معه فاذا

الجبل يعتبر ثلاثة أيام ولياليها في الجبل وان كانت تلك المسافة في السهل تقطع بمجاورتها وفي البحر ثلاثة أيام ولياليها فرغ في البحر بعد أن تكون الرياح مستوية غير غالبية ولا ساكنة وبعضهم قدر أدنى مدة السفر بثلاث مراحل وبعضهم قدرها بأربعين وبعضها قريب من بعض ويعتبر بمجاورة عمران المهر من الجانب الذي خرج ولا يعتبر بحـده أخرى بهـذه من الجانب الآخر فان كانت في الجانب الذي خرج بهـذه من المهر وفي القديم كانت منه له بالمهر لا يفهم الصلاة في مجاوزة ذلك وهل يعتبر

مجاورة الفناء ان كان بين المصروف فناءه أقل من قدر غلوة لم يكن بينهما من رعة يعتبر مجاورة الفناء أيضا وان كان بينهما من رعة أو كانت المسافة بين المصروف فناءه قدر غلوة يعتبر مجاورة عمران المصروف ولا يعتبر في مجاورة الفناء وكذلك اذا كان هذا الانفصال بين قريتين أو بين قرية ومصر وان كانت القرى متصلة بربض المصروف يعتبر مجاورة القرى هو الصحيح وان كانت القرية متصلة بفناء المصروف لا يربض المصروف يعتبر مجاورة الفناء ولا يعتبر مجاورة القرية * الرجل اذا قصد بلدة الى مقصده طريقان (١٦٥) أحدهما مسيرة ثلاثة أيام واليهما الآخر دونهما فاسلك الأبعد كان

مسافر اعتدنا * المسافر اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق نذر كرشيا في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا أصليا بأن كان مولده وسكن فيه أو لم يكن مولده ولكنه تأكل به وجعله دارا يصير مقبلا مجرد العزم الى الوطن لانه رفض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة أيام ولياليها فيعود مقبلا يتم صلاته الى الوطن واذا خرج من هناء الى السفر بعد ذلك يقصر الصلاة فاذا انتهى الى مقصده ان كان ذلك وطنا أصليا له ونفسه ما فلنأتم الصلاة لانه صار مقبلا مجرد الدخول على التفصيل الذي قلنا وان لم يكن وطنا أصليا فانه يقصر الصلاة ما لو نزل الاقامة بها خمسة عشر يوما ثم نية الاقامة لا تصح الا في موضع الاقامة عن يتمكن من الاقامة وموضع الاقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجر والمدر والخشب لا الخيام والახبية والوبر * الغزاة اذا دخلوا دار الحرب للحاربة ونووا الاقامة لم تصح نيتهم وكذا اذا نزلوا في بعض

فرغ الامام كبر المسبوق التكبير التي فاتته قبل أن ترفع الجنازة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * وكذا ان جاء وفد كبر الامام تكبيرتين أو ثلاثا كذا في السراج الوهاج * وان جاء رجل وقد كبر الامام أربعين مرة لم لا يدخل معه في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والاصح أنه يدخل وعليه الفتوى كذا في المضمهرات * ثم كبر ثلاثا قبل أن ترفع الجنازة متتابعة الادعاء فيها كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان * ولو رفعت بالأيدي ولم توضع على الاكتاف ذكر في ظاهر الرواية أنه لا ياتي كذا في الظهيرية * وان كان مع الامام فتغافل ولم يكبر مع الامام أو كان في النية بعد ما فخر التكبير فانه يكبر ولا ينتظر تكبير الامام الثانية في قواهم لانهما كان مسمتعا جعل بمنزلة المشارك كذا في شرح الجامع الصغير وفتاوى قاضي خان * وان كبر مع الامام التكبير الاول ولم يكبر الثانية والثالثة يكبرهما ثم يكبر مع الامام كذا في فتاوى قاضي خان * ولو سلم الامام بعد الثالثة ناسيا كبر الرابعة ويسلم كذا في استاخر خانية * ولو اجتمعت الجنازة في غير الامام ان شاء صلى على كل واحد على حدة وان شاء صلى على الكل دفعة بالنية على الجميع كذا في معراج الدراية * وهو في كيفية وضعهم بالخيار ان شاء وضعهم بالطول سطر واحد أو وقف عند أفضلهم وان شاء وضعهم واحدا وراء واحد الى جهة القبلة وترتيبهم بالنسبة الى الامام كترتيبهم في صلاتهم خلفه حالة الحياة فيقرب منه الافضل فالأفضل فيصنف الرجال الى جهة الامام ثم الصبيان ثم الخفاف ثم النساء ثم المراهقات ولو كان الكل رجالا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوضع أفضلهم وأسنهم مما يلي الامام ولو اجتمع حرو وعبد فالشهوة قديم الحز على كل حال كذا في فتح القدير * واذا كبر الامام على جنازة فجيء باخرى مضى على صلاته على الاولى فاذا فرغ استأنف على الثانية وان كان لما وضعوا كبر التكبير الاخرى بنوهم ما نهى للاولى ايضا ولا تكون للثانية وان كبر الثانية بنوى الثانية وحدها فهي الثانية وقد خرج من الاولى فاذا فرغ اعاد الصلاة على الاولى كذا في السراج الوهاج * ولو أحدث الامام في صلاة الجنازة فقدم غيره جاز هو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو دفن الميت قبل الصلاة وقبل الفصل فانه يصلى على قبره الى ثلاثة أيام والصحيح أن هذا ليس بتقدير لازم بل يصلى عليه ما لم يعلم أنه قد عرق كذا في السراجية * والصلاة على الجنازة في الجبانة والامكنة والدور سواء كذا في المحيط * وصلاة الجنازة في المسجد الذي تقام فيه الجماعة مكروهة سواء كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد أو كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقي في المسجد أو الميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد والخيار كذا في الخلاصة * ولا تكرر بعد زوال المطر ونحوه كذا في الكافي * تكرر في الشارع وأراضى الناس كذا في المضمهرات * أما المسجد الذي بني لاجل صلاة الجنازة فلا تكرر فيه كذا في التبيين * ولا ينبغي أن يرجع من جنازة حتى يصلى عليه وبعد ما صلى لا يرجع الا بأذن أهل الجنازة قبل الدفن وبعد الدفن يسعه الرجوع بغير اذنهم كذا في المحيط

(الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان الى آخر) دفن الميت فرض على الكفاية كذا في السراج الوهاج * والسنة هو اللحد دون الشق كذا في محيط السرخسي * وصفة اللحد أن يحفر القبر بتمله ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة توضع فيه الميت كذا في المحيط * ويجعل ذلك كالبيت المسقف كذا في البصائر اثنى * فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق كذا في فتاوى قاضي خان * وصفة الشق أن

يكون التكفير في ظاهر الرواية وكذا الرعاة اذا كانوا يطوفون في المغاور ولهم خيام وأخبية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان نزلوا موضعا كثيرا ما والكلان ونصبوا الحمار ونووا الاقامة خمسة عشر يوما والماء والكلان يكفيم تلك المدة صاروا مقبين وكذا التراكة والاعراب ومن دخل دار الحرب بأمان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صحت نيته * الكافر اذا سلم في دار الحرب ولم يتعرضوا له فهو على اقامته وان علم أهل الحرب بسلامته فهو بمنزلة من يريد سفر ثلاثة أيام ولياليها لم تعتبر نيته وكذا الاسلام في دار الحرب اذا انفلت منهم ووطن على الاقامة خمسة

عشر ومائة غاراً ونحوه لم يصبر مقيماً الكوفي اذا نوى الإقامة بمكة ومنى خمسة عشر يوماً لم يكن مقيماً وان لم يكن بينهما مسيرة سفر لانه لم ينو الإقامة في أحدهما خمسة عشر يوماً وان تأهل به ما كان كل واحد من الموضوعين وطناً أصلياً له ومن كان مولياً عليه فالنسبة في السفر والإقامة نسبة من يلي عليه كالمراثة مع زوجها والعبد مع مولاه والجسد مع الأمير الذي يجرى عليه والأمير مع الخليفة والأكبر مع من استأجره الغريم اذا تعلق به صاحب دين (١٦٦) في السفر فله من أوجسه ان كان الغريم قادراً على قضاء ما عليه ومن قصده ان

يقضى دينه قبل أن يمضي خمسة عشر يوماً فالنسبة في السفر والإقامة نسبة المدبون وان لم يكن قادراً فالمعتبرية الحابس وحكم الأسير في دار الحرب لحكم العبد لا تعتبر نيته والرجل الذي يبعث إليه الولي أو الخليفة ليؤتي به اليه فهو بمنزلة الأسير ولو كان العبد بين مواليين في السفر فتوى أحد الموليين الإقامة دون الآخر قالوا ان كان بينهما مهاباة في الخدمة فان العبد يصلي صلاة الإقامة اذا خدم المولى الذي نوى الإقامة واذا خدم المولى الذي لم ينو الإقامة يصلي صلاة السفر واذا نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى صلى أياماً ركعتين ثم أخبره المولى كان عليه إعادة تلك الصلاة وكذا المرأة اذا أخبرها زوجها بنية الإقامة منذ أيام يلزمها إعادة الصلوات في ظاهر الرواية عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى العبد اذا أمم مولاه في السفر ونوى المولى الإقامة صحمت نيته حتى لو سلم العبد على رأس الركعتين كان عابهما إعادة تلك الصلاة وكذا العبد اذا كان مع المولى في

تحفر حفرة كالنهر وسط القبر ويبني جانباً باليمين أو غيره ويوضع الميت فيه ويسقف كذا في معراج الدراية وينبغي أن يكون مقدار عمق القبر الى صدر رجل وسط القامة وكلما زاد فهو أفضل كذا في الجوهرية النيرة * وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى طول القبر على قدر طول الانسان وعرضه قدر نصف قامته كذا في المضمرات * وحي عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه يجوز اتخاذ التابوت في بلاد نال خاوة الارض قال ولوا اتخذ تابوت من حديد لا باس به لكن ينبغي أن يفرش فيه التراب ويطن الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على عين الميت وعلى يساره ليصير بمنزلة المهد ويكره الأجر في اللحد اذا كان يلي الميت كذا في فتاوى قاضيان ويكره الدفن في الاماكن التي تسمى فساق كذا في فتح القدير * والشفع كالوتر فين دخل كذا في الكافي * ويستحب أن يكونوا أقرباء ائمة وصلحاء كذا في التتارخانية * وذو الرحم المحرم أولى بادخل المرائة من غيرهم كذا في الجوهرية النيرة * وكذا ذو الرحم غير المحرم أولى من الاجنبي فان لم يكن فلا باس للاجاب وضعها كذا في البحر الرائق * ولا يدخل أحد من النساء القبر كذا في محيط السرخسي * ويدخل الميت مما يلي القبلة وذلك أن يوضع في جانب القبلة من القبر ويحمل الميت منه ويوضع في اللحد فيكون الاخذ له مستقبل القبلة حالة الاخذ كذا في فتح القدير * ويقول واصله بسم الله وعلى مله رسول الله كذا في المتون * ويوضع في القبر على جنبه الايمن مستقبل القبلة كذا في الخلاصة * وتحمل العقدة ويسوى اللين والقص لا الأجر والخشب ويسحب قبره الى قبره ويهال التراب كذا في المتون * ولا باس بان يهياوا أيديهم وبالساحي وبكل ما أمكن كذا في الجوهرية النيرة * ويكره أن يراد على التراب الذي أخرج من القبر كذا في العيني شرح الكفر * ويستحب لمن شهد دفن الميت أن يحثو قبره ثلاث حثبات من التراب بيديه جميعاً ويكون من قبل رأس الميت ويقول في الحثبة الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى كذا في الجوهرية النيرة * ولا باس بالدفن بالليل ولكنه بالنهار امكن كذا في السراج الوهاج * ويسمى القبر قدراً الشبر ولا يربع ولا يخصص ولا باس برش الماء عليه ويكره أن يبنى على القبر أو يقعد أو ينام عليه أو يوطأ عليه أو يقضى حاجة الانسان من بول أو غائط أو يعلم بعلامته من كابة ونحوه كذا في التبيين * واذا خربت القبر فور فلا باس بتطمينها كذا في التتارخانية * وهو الاصح وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط * ومن حفر قبر لنفسه فلا باس به ويؤجر عليه كذا في التتارخانية * رجل حفر قبراً فاراد دفن ميت آخر فيه ان كانت المقبرة واسعة ويكره وان كانت ضيقة جاز ولكن يضمن ما أتفق صاحبه فيه كذا في المضمرات * والافضل الدفن في المقبرة التي فيها قبور الصالحين ويسحب اذا دفن الميت أن يجلس واساعة عند القبر بعد الفراغ بقدر ما ينحدر خور ويقسم لهما يكون القرآن ويدعون للميت كذا في الجوهرية النيرة * قراءة القرآن عند القبر وعند محمد رحمه الله تعالى لا تتركه ومشايخنا رحمه الله تعالى أخذوا بقوله وهل ينتفع والمختار أنه ينتفع هكذا في المضمرات * ويكره أن يبنى على القبر مسجداً أو غيره كذا في السراج الوهاج * ويكره عند القبر ما يعهد من السنة والمعهود منها ليس الا زيارته والدعاء عنده قائماً كذا في البحر الرائق * ولا يدفن اثنان أو ثلاثة في قبر واحد الا عند الحاجة فيوضع الرجل مما يلي القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الخنثى ثم خلفه المرأة يجعل بين كل ميتين حاجز من التراب كذا في محيط السرخسي * وان كانا رجلين يقدم في اللحد أفضلهما هكذا في المحيط

السفر فباعه من مقيم والعبد كان في الصلاة ينقلب فرضه أربعاً حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة لانه وكذا سلام عمو وقد صار العبد مقيماً مع المالك ترى * اذا أم العبد مولاه ومعهما جماعة من المسافرين فلما صلى ركعتين نوى المولى الإقامة صحمت نيته في حق عبده ولا يظن في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى فيصلي العبد ركعتين ويقدم واحد من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلاة أربعاً وهو نظير ما لو صلى مسافر بجماعة مقيمين ومسافر من فلما صلى ركعة أحدث

الامام وقدم مقبها فانه لا ينقلب فرض القوم أربعاً كذلك ها هنا ثم بماذا يعلم العبدان المولى نوى الإقامة قال بعضهم يقوم المولى بأزاه العبد فتنصب أصبعه أولاً ويشير بأصبعه ثم ينصب أربعة أصابع يده ويشير بأصابعه الأربع الكافر المسافر إذا أسلم وبينه وبين مقصده أقل من ثلاثة أيام كان حكمه حكم المقيم وكذلك الصبي إذا كان في السفر مع أبيه ثم بلغ الصبي وبينه وبين وطنه أقل من ثلاثة أيام كان مقبهاً هكذا قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال غيره (١٦٧) من المشايخ إذا بلغ الصبي يصلى أربعاً وإذا أسلم الكافر

يصلى ركعتين وقال بعضهم يصليان ركعتين فأما المسلم المسافر إذا ارتد والعباد بالله ثم أسلم من ساعته وبينه وبين وطنه أقل من ثلاثة أيام يقيم مسافراً كسالم تيمم ثم ارتد والعباد بالله ثم أسلم لا يطل تيممه فكذلك لا يطل سفره وكذلك المرأة إذا طلقها زوجها في السفر تطليقة بآنة أو ثلاثاً أو رجعية وانقضت عدتها وبينها وبين وطنها أقل من ثلاثة أيام فأما قبل انقضاء العدة في الطلاق الرجعي كان حكمها حكم الزوج إذا كان الرجل مقيمياً أول الوقت فلم يصل حتى سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة الا يرى له لومات أو أغشى عليه انغماء طويلاً أو جن جنوناً مطبقاً أو حاضت المرأة أو صارت نساء في آخر الوقت يسقط كل الصلاة فإذا سافر يسقط بعض الصلاة ولو كان مسافراً في أول الوقت ان صلى صلاة السفر ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه

* وكذا إذا كانت امرأتين هكذا في التارخانية * ولولي الميت وصار تراباً جاز دفن غيره في قبره ووزعه والبناء عليه كذا في التبيين * ويستحب في القبر والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر أو مثل القوم وان نقل قبل الدفن إلى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به كذا في الخلاصة * وكذا الوما في غير بلد يستحب تركه فان نقل إلى مصر آخر لا بأس به ولا ينبغي إخراج الميت من القبر بعد ما دفن إذا كانت الأرض مغسوبة أو أخذت بشفعة كذا في فتاوى قاضيان * إذا دفن الميت في أرض غيره بغير إذن مالكها فالملك بالخيار ان شاء أمر بإخراج الميت وان شاء سوى الأرض وزرع فيها كذا في التبيين * ولو وضع الميت لغير القبلة أو على شقه الأيسر أو جعل رأسه موضع رجله وأهبل عليه التراب لم ينش * ولو سوى عليه اللبن ولم يهل عليه التراب نزع اللبن وروى السنة كذا في التبيين * وان وقع في القبر متاع فعلم بذلك بعد ما أهالوا عليه التراب ينش كذا في فتاوى قاضيان * قالوا ولو كان المال درهماً كذا في الجرارائق * ويكره قطع الحطب والحشيش من المقبرة فان كان باباً لا بأس به كذا في فتاوى قاضيان * والمشي في المقابر بغير إذن لا يكره عندنا كذا في السراج الوهاج * (ومما يتصل بذلك مسائل) * التعزية لصاحب المصيبة حسن كذا في الظهيرية * وروى الحسن بن زباد إذا عزى أهل الميت مرة فلا ينبغي أن يعزى مرة أخرى كذا في المضمهرات * ووقف من حين يموت إلى ثلاثة أيام ويكره بعد ذلك إلا أن يكون المعزى أو المعزى إليه غائباً فلا بأس به أو هي بعد الدفن أولى منها قبله وهذا إذا لم يمنعهم جرح شديد فان رؤى ذلك قدمت التعزية ويستحب أن يعزى بالتعزية جميع أهبار الميت السكار والصغار والرجال والنساء إلا أن يكون امرأة شابة فلا يعزى بها إلا محارمها كذا في السراج الوهاج * ويستحب أن يقال لصاحب التعزية غفر الله تعالى لميتك وتجاوز عنه وتمنعه برحمته وورثك الصبر على مصيبته وأجر لك على موته كذا في المضمهرات ناقلاً عن الحجة * وأحسن ذلك تعزية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ما أخذ حوله ما أعطى وكل شئ عنده بأجل مسمى ويقال في تعزية المسلم بالكافر أعظم الله أجره وأحسن عزاءه وفي تعزية الكافر بالمسلم أحسن الله عزاءك وغفر لميتك ولا يقال أعظم الله أجره وفي تعزية الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا تنقص عدلك كذا في السراج الوهاج * ولا بأس لاهل المصيبة أن يجلسوا في البيت أو في مسجد ثلاثة أيام والناس يأتونهم ويعزونهم ويكره الجلوس على باب الدار وما يصنع في بلاد النجف من فرش البسط والقيام على قوارع الطرق من أقبج القبائح كذا في الظهيرية * وفي خزائن الفتاوى والجلوس للصبي ثلاثة أيام رخصة وتركه أحسن كذا في معراج الدرية * وأما النوح العالى لا يجوز البكاء مع رقة القلب لا بأس به ويكره للرجال تسويد الثياب وتمزيقها للتعزية ولا بأس بالتسويد للنساء وأما ما ورد من الحدود والأيدي وشق الجيوب وخدش الوجوه ونشر الشعور ونثر التراب على الرأس والضرب على الفخذ والصدور وإيقاد النار على القبور وفن رسوم الجاهلية والباطل والغرور كذا في المضمهرات * ولا بأس بان يتخذ لاهل الميت طعام كذا في التبيين * ولا يباح اتخاذ الضيافة عند ثلاثة أيام كذا في التارخانية

(الفصل السابع في الشهيد) وهو في الشرع من قتل أهل الحرب والبنى وقطاع الطريق أو وجده في معركة أو به جرح أو يخرج الدم من عينه أو أذنه أو جوفه أو به أثر الحرق أو ووطئته دابة العدو وهو راكبها أو ساقها أو كدمته بيدها أو برجلها أو نفر وادابته بضرب أو زجر فقتلته أو طعنوه بالقول وفي ماء

وان لم يصل حتى أقام في آخر الوقت ينقلب فرضه أربعاً وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة كالمبلغ الصبي في آخر الوقت أو أسلم الكافر أو طهرت الخائض أو النفساء ولم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه التحريمة أو أفاق الجنون أو الغنى عليه إذا عرض عليه شئ مما قلنا في آخر الوقت يجب الصلاة فكذلك الإقامة وان أقام بعد الوقت يقضى صلاة السفر المسافر إذا نوى الإقامة بعد ما سلم وعليه سهو لم تصح نيته في هذه الصلاة لانه نوى الإقامة بعد الخروج ويسقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى

لانه لو عاد الى سجود السهو وتصح نية الإقامة فيه فيقلب فرضه اربعاً وتصير السجدة في خلال الصلاة فيسقط وقال محمد رحمه الله تعالى تصح نية الإقامة لان عنده سلام من عليه السهو لا يخرج منه عن حرمة الصلاة فصار كالنوى الإقامة قبل السلام واذا صحت نيته بتم الصلاة اربعاً وسجد لسهو وهو بعد الفراغ وان سجد لسهو ثم نوى الإقامة تصح نيته وتصير صلاته اربعاً سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة أو نوى الإقامة في السجدة لانه لما سجد (١٦٨) للسهو عادت حرمة صلاته فصار كالنوى الإقامة في الصلاة * مسافر صلى ركعة بمسافر في

فيهم مسافر واقتدى به ثم أحدث الامام واستخلف هذا الرجل ونزع الامام ليتوضأ ونوى الإقامة والامام الثاني نوى الإقامة أيضاً ثم عاد الامام الاول الى الصلاة ماذا يفعل الامام الاول والثاني قالوا يقتدى الامام الاول بالناس في الركعة الثانية فاذا قصد الامام الثاني قصد التشهد يقوم ويستخلف رجلاً أدرك أول الصلاة ليسلم بالقوم ثم يقوم الامام الثاني ويصلي ثلاث ركعات والامام الاول ركعتين لانه لما صلى ركعتين خرج من الامامة * مسافر صلى الظهر ركعتين فقام الى الثالثة ناسياً بعد ما تعد قدر التشهد ثم تذكر ذلك في قيام الثالثة أو في ركوعها فانه يعود ويقعد وان تذكر بعد ما قصد الثالثة بالسجدة يتم صلاته اربعاً وكانت الثالثة والرابعة في سنة الظهر وان لم يكن قصد على الركعتين ان تذكر في قيام الثالثة يعود وان لم يعد حتى قضاها بالسجدة فسدت صلاته ولو كان هذا المسافر ترك القراءة في الركعتين الاوليتين

أو نارا ورماه من سورا أو سقطوا عليه حائطاً ورما نارا فينا أو هبت به اريح الينا أو جعلوها في طرف خشب رأسها عندنا أو أرسلوا الينا ماء فاحترق أو غرق مسلم أو قتل مسلم ظلماً ولم يحب به دية كذا في الكافي * وكذا ان قتل أهل الذمة أو المستأمنون هكذا في العيني شرح الهداية * ولو وجبت الدية بصلح أو بقتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة لان الواجب القصاص لكنه سقط بالصلح أو بالشبهة كذا في العيني شرح الكنز * ومن قتل مدافعاً عن نفسه أو ماله أو عن المسلمين أو أهل الذمة بآلة قتل بجديد أو حجر أو خشب فهو شهيد كذا في محيط السرخسي * ولو كان المسلمون في سفينة فرماهم العدو بالنار فاحترقوا من ذلك وتعدت الى سفينة أخرى فيها المسلمون فاحترقوا فهم كلهم شهداء كذا في الخلاصة * وحكمه أن لا يغسل ويصلى عليه كذا في محيط السرخسي * ويدفن بدمه وثيابه كذا في الكافي * ولو كان في ثوب الشهيد نجاسة تغسل كذا في العتبية * وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن نحو السلاح والجلود والفرو والحشوا والخف والقلنسوة والسر اويل وليذكر محمد رحمه الله تعالى السر اويل الا في السير وكان الشيخ أبو جعفر الهندواني يقول الاشبه أن لا ينزع السر اويل ووافقه في ذلك كثير من مشايخنا رحمه الله تعالى هكذا في المحيط * ويزاد حتى يتم الكفن وينقصر ان كان زيادة على سنة الكفن كذا في الكافي * ويجعل الخنوط للشهيد كافي الميت كذا في البحر الرائق * ويغسل ان قتل جنبا أو صبياً مجنوناً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين * وكذا تغسل ان قتلت حائضاً أو نساء من طهر تاوتم الانقطاع فان لم ينقطع تغسل ان صلح المرنى حياً ضا في الاصح هكذا في الكافي * أما لو رأته يوماً أو يومين ثم قتلت لا تغسل بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية * ويغسل من ارتث وهو من صار خلفاً في حكم الشهادة لتبيل مرافق الحياة وهو أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يداوى أو ينقل من المعركة حياً الا اذا حمل من مصرعه كيلاً نظماً والحيول ولو آواه فسطاطاً أو خيمة أو بقي حياً حتى مضى وقت الصلاة وهو يعقل فهو ميت هكذا في الهداية * ومن الارثا أن يبيع أو يشتري أو يتكلم بكلام كثير وهذا كلما اذا وجد بعد انقضاء الحرب وأما قبل انقضاءها فلا يكون مرتباً كذا في التبيين * ويغسل ان أوصى بأمر ديني أو قتل في المصر ولم يعلم انه قتل بجديدة ظلماً كذا في العيني شرح الكنز * وكذا لو قام من مكانه أو تحول الى مكان آخر هكذا في الخلاصة * وان انفلتت دابة مشرك وابس عليها أحد فوطئت مسلماً أو رمى مسلماً الى المشركين فأصاب مسلماً أو نفرت دابة مشرك فرمته أو هرب المسلمون فأخاهاهم الكفار الى نار أو خندق أو جعل المسلمون الحسك حولهم فحشوا عليها أو ما لو اغتلبوا خلافاً لا يوسع رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وان عثرت دابة رجل من المسلمين في القتال فرمته بقتله غل غل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو رأته دواب المسلمين رايات المشركين فنفرت من ذلك دابة من غير تنبيه المشركين ورمته صاحبها وقتلته غل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك لو أن المشركين تحمقوا في مدينة فهدوا المسلمون بسورها فمات رجل انسان منهم فوقع ومات غل عندهما وكذلك لو أن من المسلمين فوطئت دابة مسلم مسلماً أو صاحبها عليها أو سائق أو قائد غل وكذلك لو أن المسلمين نهبوا الحائط فوقع عليهم من قبحهم غسلاً لا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وكذلك اذا حمل على العدو فسقط عن فرسه كذا في البدائع * وان تراه انفرقان ولم يتقاتلا غل من وجد ميتاً حتى يعلم انه قتل بجديدة ظلماً كذا في التتارخانية * ولو وجد

أوفى احدهما ثم قام الى الثالثة وقرأ قالوا في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نوى الإقامة في الثالثة تجوز صلاته ولو قرأ في الثالثة وركع ثم نوى الإقامة في الركوع قالوا يجوز أيضاً * مسافر أم قوما في آخر وقت العصر فلما صلى ركعة غربت الشمس ثم جاز رجل واقتدى بدصح اقتداه فان سبق الامام الحدث واستخلف هذا الرجل الذي اقتدى به فتذكر الخاطفة انه لم يصل المظهر فسدت صلاته لان الوقت ليس بضيق عند شروعهم ولو تذكر هذه الفاتحة بعد الغروب قبل الشروع لا يصح شروعهم

فأذا تذكروا في خلال الصلاة نفوسهم صلاته وإن تذكروا الإمام الأول أنه لم يصل الظهر لم تفسد صلاته سبقه الحدث أول بسبقه لأن الوقت كان ضيقا وقت شروعه ولو تذكروا الفاتحة في ذلك الوقت لا يجتمع عن الشروع فكذا إذا تذكروا في خلال الصلاة * رجل صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج إلى السفر وصلى العصر في سفره في ذلك اليوم ثم تذكروا أنه ترك شيئا في منزله فرجع إلى منزله لأجل ذلك ثم تذكروا أنه صلى الظهر والعصر بغير طهارة قالوا يجب عليه أن يصلي الظهر ركعتين والعصر أربعاً (١٦٩) صلاة الظهر صارت كأنهم لم تكن وصارت

دينافى الذمة في آخر وقتها وهو كان مسافراً في آخر وقت الظهر فصارت ذمته صلاة السفر أما صلاة العصر خرج وقتها وهو مقيم فجب عليه * مسافر صلى شهراً جميع الصلوات ركعتين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بعيد ثلاثين مغرباً ولا بعيد غيرها وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بعيد ثلاثين مغرباً ولا بعيد صلاة العشاء والفجر والظهر والعصر بعد المغرب الأول * مسافر أتم قوماً مسافرين فأحدث فاستخلف مسافراً ونوى الثاني الإقامة لا يتغير فرض من خلفه من المسافرين ولو نوى الإمام الأول الإقامة بعدما أحدث قبل أن يخرج من المسجد صار فرضه وفرض القوم أربعة فأن استخلف الإمام واحداً من القوم يتم الخليفة صلاة الإقامة * مسافر صلى الظهر ركعتين فقام إلى الثالثة ناسياً أو مشغولاً بمسافر واقتدى به في تلك الحالة فصلاة الداخل موقوفة إن عاد الإمام إلى القعدة فسلم فصلاة الداخل تامة لأن

في المعركة ولم يكن به أثر القتل من جراحة أو خنق أو ضرب أو خروج دم لم يكن شهيداً وكذا لو خرج الدم من موضع يخرج منه من غير آفة في البطن كالأنف والذكروا الدبر وكذا لو خرج من فمه نازلاً من رأسه هكذا في البدائع * والاصل أن كل من صار مقتولاً في قتال ثلاث أهل الحرب أو البغاة أو قطاع الطريق بمعنى مضاف العدو سواء كان بالمباينة أو التسيب كان شهيداً وكل من صار مقتولاً بجوى غير مضاف إلى العدو لا يكون شهيداً كذا في المحيط

* (الباب الثاني والعشرون في السجدة) *

مسألة مبنية على أصول * (منها) السجدة متى أدت في محلها تصبح بغير النية ومتى فاتت عن محلها لا تنصح إلا بالنية ثم انما تصرفاً * عن محلها إذا تخلل بينهما وبين محلها ركعة تامة * (ومن هنا) متى وقع الشك في ترك الركعة أو السجدة فإنه يجتمع بينهما ما يخرج عما عليه يبين ويسجد السجدة على الركعة ولو قدم الركعة عليها فسدت صلاته * (ومن هنا) أن ما تردد بين الواجب والبدعي يأتي به احتياطاً وما تردد بين البدعي والسنة يترك * (ومن هنا) أنه ينظر إلى المتركة من السجدة وإلى المؤداة فأيها أقل فاعبر به لأن اعتبار الأقل أسهل كذا في محيط السرخسي والظاهرية * رجل صلى صلاة الفجر فتذكر في آخرها قبل السلام أو بعده أنه ترك منها سجدة فعليه أن يسجد هاتماً يشهد ويسلم ويسجد لله وسلم فإن علم أنها من الركعة الأولى وغالب رأيه ذلك ينوي القضاء وكذا لو لم يعلم أنها من الأولى أو الثانية ولم يقع تحريمه على شيء وان علم أنها من الثانية لا ينوي القضاء ولو تذكروا تركها من السجدة ان علم أنه تركها من الركعتين أو من الركعة الأخيرة فعليه أن يسجد هاتماً يشهد ويسلم ثم يسجد لله وسلم ولو علم أنه تركها من الركعة الأولى فعليه أن يصلي ركعة ولو لم يعلم أنه كيف تركها يسجد سجدة سجدة ينوي القضاء من الأولى ثم يصلي ركعة ومن أدرك في الركوع الثاني لا يكون مدركال تلك الركعة لأن السجدة تنضم إلى الركوع الأول هذان في رواية وفي رواية تنضم إلى الركوع الثاني فيصير مدركال على هذه الرواية وإن كان لا يعلم من أيهما تركها يسجد سجدة أو لا يشهد ولا يسلم ثم يقوم ويصلي ركعة ثم يشهد ويسلم ويسجد لله وسلم ولو تذكروا تركها من الثلاث سجدة فإنه يسجد سجدة ويصلي ركعة ثم يشهد ولا ينوي القضاء في السجدة ولو تذكروا تركها من أربع سجدة فإنه يسجد سجدة وينضم إلى الركوع الأول في رواية وفي رواية إلى الركوع الثاني ويصلي ركعة أخرى هكذا في الخلاصة * وإذا صلى صلاة المغرب وترك منها سجدة يأتي بالسجدة وسجد هاتماً يشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وإن ترك سجدة من السهو بالعل بالتحري أن لم يدركها من ركعتين أو واحدة وإن لم يقع تحريمه على شيء يأخذ بالاحتياط ويسجد سجدة ينوي بها جميعاً ما عليه أو القضاء ويشهد بعده ما ثم يصلي ركعة أخرى ثم يشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو ثم يشهد ويسلم وإن ترك ثلاث سجدة يومه بالتحري على ما هنا وإن لم يقع تحريمه على شيء يسجد ثلاث سجدة ويجلس بعدها جالساً مستحقاً لركعة تفادى صلاته ثم يصلي ركعة ثم يشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وبعد السلام وإن ترك أربع سجدة ولم يدرك ركعة من ركعتين أو ثلاث سجدة يسجد ثلاث سجدة ويجلس جلسة مستحقة ثم يقوم فيصلي ركعة ويشهد ثم يصلي ركعة أخرى ويشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وإن ترك خمس

(٢٣ - الفتاوى أول) الإمام في حرمة الصلاة حين اقتدي به وإن لم يعد ونوى الإقامة في قيام الثالثة ينقلب فرضه وفرض الداخل أربعاً لأن نوى الإقامة وهو في حرمة الصلاة يتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضى ما فاته وذلك ركعتين لأن صلاة المقتدى صارت أربعاً أيضاً * مسافر أتم قوماً مقيمين فلما صلى ركعتين نوى الإقامة لا تقضى الإقامة بل يتم صلاة المقيمين لا يصير مقيماً ولا ينقلب فرضه أربعاً * جماعة من المقيمين صلوا خلف مسافر لا قراءة عليهم فيها يقضون كذا ذكر الكرخي رحمه الله تعالى وكذلك السهو ولا يقتدى

أحدهما الآخر * أمير خرج مع جيشه في طاب العدو ولا يعلم أين يدركهم فانهم يصلون صلاة الأقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكث في ذلك الموضع أما في الرجوع ان كان مدة السفر يقصرون الصلاة الاقلا * العبد اذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسيرته المولى فانه يسأله ان أخبره أنه يسير مدة السفر صلى صلاة المسافرين وان كان دون ذلك صلى صلاة الأقامة وان لم يخبره بذلك ان كان مقبلا قبل ذلك صلى صلاة الأقامة وان كان مسافرا قبل (١٧٠) ذلك صلى صلاة السفر لعدم التغيير في حقه وكذا الاسير مع من أسره وقيل المولى

اذا نوى الإقامة فانما تظهر نيته في حق العبد اذا تلفظ به أما اذا نوى الإقامة في نفسه ولم يتلفظ به ثم أخبره بذلك بعد زمان لا يظهر في حق العبد * رجل خرج من بخارا الى أموية اختلفوا فيه قال بعضهم يكون سفرا وهو الظاهر لان الابل لا تسير في أقل من ثلاثة أيام ومن كرمينية الى بخارا ينبغي أن يكون كذلك * كوفي قدمت عليه امرأته من خراسان حاججة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقصر الصلاة الآن تطوطن بذلك وكذا في حجة النفل الآن تكون بحسبها زوجها * وللسافر أن يترك السنن عند البعض وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يركض له في ترك السنن ولا في قصرها ولا تسافر المرأة بغير محرم ثلاثة أيام وما فوقها واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اكره لها أن تسافر يوما وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو جعفر اتفقت الروايات

سجدة فلو أدى سجدة واحدة فضيف اليها أخرى فتم له ركعة ثم يصلي ركعة ويشهد ثم يصلي الثالثة ويشهد ثم يسجد سجدة في السهو قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزده هذا اذا نوى بها عن الركعة التي قيد بها بالسجدة الواحدة حتى لا تلحق بركوع آخر بعد تلك الركعة أما اذا سجد مطلقا لم ينبو يجب أن تفسد صلاته وحكم ذوات الأربع لحكم ذوات الاثنين والثلاث لوترك واحدة أو اثنين أو ثلاثة هكذا في الظهيرة * وان ترك أربع سجدة ولا يدري كيف ترك يسجد أربع سجدة ويجلس جلسة مستحقة ولو تركها تفسد صلاته ثم يصلي ركعة ويقعد ويشهد ثم يقوم ويصلي أخرى ويشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وان ترك خمس سجدة يسجد ثلاثا ولا يقعد بعد ما يصلي ركعتين ويقعد بين الركعتين احتياطا وان ترك ستا يسجد سجدتين ثم لا يقعد ثم يصلي ركعتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة وان ترك سبعا يسجد سجدة وصلى ثلاث ركعات قالوا هذا اذا نوى بالسجدة الركعة التي قيد بها بالسجدة وان سجد بغير نية ساهيا ثم تذكر بأني يسجدتين وينوي باحداهما ما عليه حتى تلحق احداهما بالركعة الاولى والثانية بالركعة الثانية فصار مصليا ركعتين ثم أصلى ثلاثا وتشهد في الثانية من الثلاث ثم صلى الاربعة جازت صلاته ولو ترك ثمانى سجدة يسجد سجدتين ويصلي ثلاث ركعات ولو صلى الفجر ثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية أو قعد وترك سجدة وهو لا يعلم كيف ترك تفسد صلاته ولو ترك سجدتين ففيه قولان والاصح أنهما تفسد وكذلك لو ترك ثلاث سجدة ولو ترك أربعة تفسد ويسجد سجدتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة ولو صلى الظهر خمسا وترك سجدة فسدت وكذلك لو ترك سجدتين في الاصح أو ترك ثلاثا أو أربعاً أو خمسا ولو ترك ستا لم تفسد وهو يكن صلى الظهر أربعاً وترك أربع سجدة كامل ولو ترك سبعاً لم تفسد ويسجد ثلاث سجدة ويصلي ركعتين ولو ترك ثمانى سجدة يسجد سجدتين ويصلي ثلاث ركعات كذا في محيط السرخسى * وان ترك تسع سجدة يسجد سجدة ثم يصلي ركعة ثم يقعد وهذه القعدة سنة ثم يصلي ركعتين ويقعد مستحقا وان ترك منها عشر سجدة يسجد سجدتين ثم يصلي ثلاث ركعات ويسجد للسجدة هكذا في الظهيرة * ولو صلى المغرب أربعاً تفسد صلاته ولو ترك سجدتين ففيه قولان وكذلك لو ترك ثلاثاً أو أربعاً ولو ترك خمسا تفسد ويسجد ثلاث سجدة ويصلي ركعة ولو ترك ستا يسجد سجدتين ويصلي ركعتين كالمغرب ثلاثا ويسجد سجدتين كذا في محيط السرخسى

(كتاب الزكاة) * (وفيه ثمانية أبواب)

(الباب الاول في تفسير ما وصفته او شرائطها) * أما تفسير ما فهمي عليك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه بشرط قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى هذا في الشرع كذا في التبيين * وأما وصفته ما فهمي فريضة محكمة يكفر جاحداً ويقتل مانعاً بها كذا في محيط السرخسى * وتجب على الفور عند تمام الحول حتى يأتيه بتأخير من غير عذر وفي رواية الرازي على التراخي حتى يأتيه عند الموت والاول أصح كذا في التذيب * وأما شرط ادائها فنية مقارنة للاداء أو لعزل ما وجب هكذا في الكنز * فاذا نوى أن يؤدى الزكاة ولم يعزل شيئاً جعل يصدق شيئاً فشيئاً الى آخر السنة ولم تحضره النية لم يجز عن الزكاة كذا في التبيين * اذا كان في وقت الصدق بحال لو سئل عما اذا تؤدى يمكنه أن يجيب من غير فكرة فذلك يكون نية منه ولو قال

على الثلاث فاما دون الثلاث قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو أهون من ذلك ولا يكون عليها في ذلك ما يكون عليها في الثلاث وقال حماد رحمه الله تعالى لأبأس للراة ان تسافر مع قوم صالحين بغير محرم والصبي الذي لا يدرك لیس محرم وكذا المعتوه والشيخ الكبير الذي يعقل محرم والحارية التي لم تحض اذا كانت مشبهة لا تسافر بغير محرم ويجوز التطوع على الدابة خارج المصر في قولهم ولا يجوز المكتوبة الامن عذر ومن الاعذار ان يخاف من نزول الدابة على نفسه أو على دابته من سبع أو أص أو كان في طريق وردغة لا يجد

على الارض موضعاً يابساً أو كانت الدابة جوارحاً لا ينزل لا يمكنه الركوب الا بعين أو كان شيئاً كبيراً لا ينزل لا يمكنه ان يركب ولا يجرد من بعينه
فجوز الصلاة على الدابة في هذه الاحوال لقوله تعالى فان خفتهم فراجل أو ركباناً ولا يلزمه الاعادة اذا قدر بمنزلة المريض اذا صلى بالاجماع على
الدابة وان كانت الدابة تسير وان قدر على إيقاف الدابة لا يجوز الا لعاء على الدابة ان كانت الدابة تسير وكما سقط الاركان عن الركاب
يسقط عنه الانحراف الى القبلة * الرجل اذا حمل امرأته من القرية الى المصر كان (١٧١) لها أن تصلي على الدابة في الطريق
اذا سكنت لا تقدر

على الركوب والنزل وكذا
الرجل لو خاف أن يصلي
فأعماه سبع أو عدو
ولو صلى فاعداً لآياه كان له
أن يصلي فاعداً وكذا لو
خاف أن يصلي فاعداً لآياه
سبع أو عدو جاز له أن يصلي
مستلقياً اذا صلى على
الدابة في محل وهو يقدر
على النزول لا يجوز له أن
يصلي على الدابة اذا كانت
الدابة واقفة الا أن يكون
المحل على عيبدان على
الارض وأما الصلاة على
الحجلة ان كان طرف الحجلة
على الدابة وهي تسير ولا
تسرف في صلاة على الدابة
تجوز حالة العذر ولا تجوز
في غيرها وان لم يكن طرف
الحجلة على الدابة جاز في
منزلة الصلاة على السرير

* (باب صلاة المريض) *

صلاة المريض ما يستطيع
لقوله صلى الله عليه وسلم
لعمران بن حصين رضي الله
تعالى عنه صل قائماً فان لم
تستطع فقاعداً فان لم
تستطع فعلى الجنب توتى
اياله فينظر ان قد رعى
القيام والركوع والسجود
يصلي قائماً ركوع وسجود

ما تصدقت الى آخر السنة فقد نوبت عن الزكاة لم يجز كذا في السراجية * اذا وكل في أداء الزكاة أجرأته
النية عند الدفع الى الوكيل فان لم يتوكل في دفعه ونوى عند دفع الوكيل جاز كذا في الجوهرية النيرة
* وتعتبر نية الموكل في الزكاة دون الوكيل كذا في معراج الدراية * فلو دفع الزكاة الى رجل وأمره أن يدفع
الى الفقراء فدفعت ولم يتوكل في دفعه جاز ولو دفعها الى الذي يلدفعها الى الفقراء جاز وجود النية من الأمر
هكذا في محيط السرخسي * فان تجدد للموكل نية أخرى بعد الدفع الى الوكيل قبل دفع الوكيل الى الفقير
كان عملاً نوى أخيراً حتى لو دفع اليه دراهم تصدق بهما عن الزكاة ماله فلم يدفع المأمور حتى نوى الآخر أن
يكون عن نذره وقعت عن ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو قال ان دخلت هذه الدار فقله على أن تصدق
بهذه المائة فدخل وهو ينوي عند الدخول أن يتصدق بهما عن الزكاة لم يجز به عن الزكاة كذا في محيط
السرخسي * واذا هلك الوديعة عند المودع فدفعت القيمة الى صاحبها وهو فقير لدفع الخصومة يديه الزكاة
لا يجز به كذا في فتاوى قاضيان في فصل أداء الزكاة * واذا دفع الى الفقير بلانية ثم نواه عن الزكاة فان
كان المال قائماً بيد الفقير أجرأه والا فلا كذا في معراج الدراية والراهدي والبحر الرائق والعيني شرح
الهداية * رجل أدى زكاة غيره عن مال ذلك الغير فاجازه المالك فان كان المال قائماً بيد الفقير جاز ولا فلا
كذا في السراجية * ومن تصدق بجميع نصابه ولا ينوي الزكاة سقط فرضها وهذا استحسان كذا في
الراهدى * ولا فرق بين أن ينوي النفل أو لم يتحضره النية * ولو دفع جميع النصاب الى الفقير ينوي به عن
التذراء واجب آخر يقع عملاً نوى ويضمن قدر الواجب * ولو وهب بعض النصاب من الفقير يسقط عنه
زكاة المؤتدى عند محمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثله وهو الاشبه
كذا في الراهدى * ولو كان له دين على فقير فأبرأه عنه سقط عنه زكاة نوى به عن الزكاة ولا لأنه كالهلاك
ولو أبرأه عن البعض سقط زكاة ذلك البعض لما قلنا وزكاة الباقي لا تسقط ولو نوى به الاداء عن الباقي كذا
في التبيين * ولو كان من عليه الدين غنياً فوهبه منه بعد الدخول في رواية الجامع يضمن قدر الزكاة وهو
الاصح هكذا في محيط السرخسي * ولو أمر فقير بقبض دين له على آخر ونواه عن زكاة عين عنده جاز كذا في
البحر الرائق * ولو وهب دينه من فقير ونوى زكاة دين آخر له على رجل آخر ونوى زكاة عين له لم يجز كذا في
الكافي * وأداء العين عن العين وعن الدين جائز وأداء الدين عن العين وعن دين يقبض لا يجوز وأداء الدين
عن دين لا يقبض يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا أراد الرجل أداء الزكاة الواجبة قالوا الا فضل الاعلان
والاظهار وفي التطوعات الا فضل هو الاخفاء والاسرار كذا في فتاوى قاضيان * ومن أعطى مسكناً
دراهم وسماها هبة أو قرضاً ونوى الزكاة فانه تجز به وهو الاصح * كذا في البحر الرائق ناقلاً عن المبتغي
والقنية * (وأما شروط وجوبها) الحرة حتى لا تجب الزكاة على العبد وان كان مأذوناً في التجارة وكذا
المدر وأما الولد والمكاتب وأما المستسقي في حكمه حكم المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في
البدائع * (ومنها الاسلام) حتى لا تجب على الكافر كذا في البدائع * ثم الاسلام كما هو شرط الوجوب شرط
لبقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كذا في الموت فلو بقي على ارتداده سنين فبعد اسلامه
لا يجب عليه شيء لتلك السنين كذا في معراج الدراية * قال الصيرفي فيما اذا أسلم الكافر في دار الحرب وأقام
سنين هناك ثم خرج اليها لم يكن للامام الاخذ منه لأنه لم يكن في ولايته وهل تجب عليه الزكاة حتى يفتي

لا يجز به الا ذلك وان عجز عن القيام وقد رعى الركوع والسجود يصلي فاعداً ركوع وسجود لا يجز به الا ذلك وان عجز عن الركوع
والسجود وقد رعى القعود يصلي فاعداً ياباً لم يجعل السجود أخفض من الركوع وكذا لو عجز عن الركوع والسجود وقد رعى القيام يصلي
فاعداً ياباً لان القيام وسيلة الى السجود فاذا سقط المقصود سقطت الوسيلة وان صلى قائماً ياباً جاز عندنا والمستحب أن يصلي فاعداً
ياباً وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز له ترك القيام ان قدر عليه ثم انما يسقط عنه القيام اذا كان يزاد مرضه أو وجعه بالقيام فان لم يكن

كذلك لكن بلغه نوع مشقة لا يجوز له ترك القيام وان قدر على بعض القيام دون اتمه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقوم قدر ما يقدر فاذا عجز بقدر حتى لو قدر على أن يكبر قائماً ولا يقدر أكثر من ذلك يكبر قائماً بقدر ما لم يقم خفت أن لا تجز به صلاته وان كان لا يقدر على القيام الامتسكنا قالوا يقوم متكئاً لا يجز به الا ذلك ويجلس المريض في صلاته كيف شاء في رواية محمد بن أبي حنيفة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه (١٧٣) يتربع عند الافتتاح وعند الركوع يترش رجله اليسرى وعن أبي يوسف رحمه الله

بالدفع ان كان علم بالوجوب وجبت عليه ويقتى بالدفع وان لم يعلم لا تجب عليه ولا يفتى بالدفع بخلاف الذي اذا سلم في دارنا فانه تجب عليه الزكاة علم أو لم يعلم كذا في السراج الوهاج * (ومنها العقل والبلوغ) فليس الزكاة على صبي ومجنون اذا وجدته الخنز في السنة كلها هكذا في الجوهر النيرة * فلو افاق في جزء من السنة بعد ذلك النصاب في أولها أو آخرها قل ذلك أو كثر يلزمه الزكاة كذا في العيني شرح الهداية * وهو ظاهر الرواية هكذا في الكافي * قال صدر الاسلام أبو اليسر وهو الاصح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * هذا في الخنز العارض بأن جن بعد البلوغ أما في الاصلي بأن بلغ مجنوناً فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة كذا في الكافي * وكذا الصبي اذا بلغ يعتبر ابتداء الحول من وقت بلوغه هكذا في التبيين * وتجب على الغني عليه وان اسهتوعب الانعام حولاً كاملاً كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها كون المال نصيباً) فلا تجب في أقل منه هكذا في العيني شرح الكافي * رجل أدى خمسة من الماشية بعد الحول الى الفقير والى الوكيل لاجل الزكاة ثم ظهر فيها درهم متوقفة لم تكن تلك الخمسة زكاة لثقة صان النصاب واذا أراد أن يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك وله أن يسترد من الوكيل ان لم يتصدق بها هكذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها الملك التام) وهو ما اجتمع فيه الملك واليد وأما اذا وجد الملك دون اليد كالصدق قبل القبض أو وجد المبدون الملك كملك المكاتب والمدينون لا تجب فيه الزكاة كذا في السراج الوهاج * وأما المبيع قبل القبض فقيل لا يكون نصيباً والصحيح أنه يكون نصيباً كذا في محيط السرخسي * ولا تجب على المولى في عبده المعدل للتجارة اذا أتى كذا في شرح المجمع لابن الملك * ولو على الزوج لو خلعها على ألف ولم يقبضها ستين * كذا في المضمرات * ولا على الراهن اذا كان الرهن في يد المهر من هكذا في البحر الرائق * وأما العبد المأذون ان كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكاة فيه على أحد بالاتفاق وان لم يكن عليه دين فكسبه ملو له وعلى المولى زكاته اذا تم الحول كذا في معراج الدراية * قيل ينبغي أن يلزمه الاداء قبل الاخذ والصحيح أنه لا يلزمه الاداء قبل الاخذ كذا في محيط السرخسي * وعلى ابن السبيل زكاة ماله لانه قادر على التصرف بنايبه كذا في فتاوى قاضي خان في فصل مال التجارة * (ومنها فراغ المال) عن حاجته الاصلية فليس في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة وكذا طعام أهله وما يتجمل به من الاواني اذا لم يكن من الذهب والفضة وكذا الجوهر والؤلؤ والياقوت والبخش والزمر ذو نحوها اذا لم يكن للتجارة وكذا الواشتري فلا تسأل الفقه كذا في العيني شرح الهداية * وكذا كتب العلم ان كان من أهله والآلات المختز في كذا في السراج الوهاج * هذا في الآلات التي ينتفع بنفسها ولا يبقى أثرها في المعول وأما اذا كان يبقى أثرها في المعول كالأشياء التي يباعها عصفراً أو زعفراناً ليصبع ثياب الناس بأجر وحال عليه الحول كان عليه الزكاة اذا بلغ نصيباً وكذا كل من ابتاع عينا يعمل به ويبقى أثره في المعول كالعصف والذهب والديبج الجلد خال عليه الحول كان عليه الزكاة وان لم يبق لذلك العين أثر في المعول كالبابون والخرض لا زكاة فيه كذا في الكفاية * (ومنها الذراغ عن الدين) قال أصحابنا رحمه الله تعالى كل دين له مطالب من جهة العبادات وجوب الزكاة سواء كان الدين للعباد كالقرض وعن البيع وضمن المنفات وارش الجراحة وسواء كان الدين من التقوا أو المكيل أو الموزون أو الثياب والحيوان وجب بخلع أو صلح عن دم عدو وهو حال أو مؤجل أو لله تعالى كدين الزكاة فان كان

تعالى انه يركع مترجماً * الاحدب اذا كان قيامه ركوعاً يشير برأسه للركوع لانه عاجز عما هو فوقه * اذا عجز المريض عن الايماء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلاة ولا يعتبر الايماء بالعينين والحاجيين ثم اذا خف مرضه هل تلزمه الاعادة اختلفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم وليله لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كافي الانعام وقال بعضهم ان كان يعقل لا يسقط عنه الفرض والاول أصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب * ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر من قطعت يدها من المرفقين وقدماه من الساقين لاصلاة عليه فثبت أن مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب * كل من لا يقدر على اداء ركن الايجدث يسقط عنه ذلك الركن ومن ابتلى بين ان يؤدي بعض الاركان مع الحدث أو بدون القراءة وبين أن يصلي بالاياء تعين عليه الصلاة بالاياء لا يجز به الا ذلك لان

الصلاة بالاياء أهون من الصلاة مع الحدث أو بدون القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار وهو التطوع على الدابة زكاة والصلاة مع الحدث أو بدون القراءة لا يجوز الا بعذر والمبتلى بين الشرين تعين عليه أهونهما ولو كان له قائماً أو قاعداً سال جرحه وان اتفق على فقهه لا يبطل فانه يقوم ويركع ويسجد لان الصلاة مع الحدث كالا تجوز من غير عذر رفع الاستلقاء أيضاً لا تجوز من غير عذر فانه يتوجب الاداء مع الحدث فيه من اجزاء الاركان وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه قال يصلي مضطجاً يؤتي ايماء

* مريض تحته ثياب نجسة ان كان لا يسهط شيئا الاو يتنجس من ساعته يعلى على حاله وكذا اذا لم يتنجس الثاني لكنه يلحفه زيادة مشقة بالتحويل * مريض صلى جالساً لم يرفع رأسه من السجدة الاخيرة في الركعة الرابعة فظن انها الثالثة فقرأ أو ركع وسجد بالايمان فسدت صلاته لانه انتقل الى الثالثة قبل اتمام المكتوبة ولولم يكن في الرابعة لكن كان في الثالثة فظن انها ثالثة فأخذ في القراءة ثم علم انها ثالثة لا يعود الى التشميد بل يعضي في قراءته ويحجل للسهو في آخر الصلاة * رجل له عبد (١٧٣) مريض لا يقدر على الوضوء عن محمد رحمه الله تعالى يجب على المولى

أن يوضئه لانه مادام في ملكه كان عليه تعاهده * ميت عليه صلوات فانتة فقضاها الوارث عنه بأمره لا يجوز فرق بين هذا وبين الحج اذا حج الوارث عن الميت بأمره جاز والفسوق ان الصلاة عبادة بدنية لا تعلق لها بالمال وتجب بدونه فلا تجزى فيها النيابة أما الحج كان عبادة بدنية فلها تعلق بالمال لا تجب بدونه فالحق التسبب فيها بالمباشرة فكفى الزكاة قال وينام المريض في الصلاة على قفاه ورجلاه نحو القبلة وعند الشافعي رحمه الله تعالى ينام على جنبه الايمن كما يوضع في البعد وعند نالو فعل ذلك يجوز والاول أولى لقوله صلى الله عليه وسلم يصلي المريض قائماً فان لم يستطع فقاعداً فان لم يستطع فعلى قفاه بوجهي ايماء فان لم يستطع فألقه أحق بقبول العذر منه وعند الزرع ينام على قفاه أيضاً لانه أيسر لخروج الروح * رجل لي صلى ركعة بقيام وركوع وسجد ثم مرض وصار الى حالة الايماء فسدت

ركعة ساعته يمنع وجوب الركعة بخلاف بين أصحابنا رحمه الله تعالى سواء كان ذلك في العين بان كان العين قائماً أو في الذمعة باسم لالتصاب وان كان زكاة الايمان وزكاة عروض التجارة ففيها خلاف بين أصحابنا فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الجواب فيه كالجواب في السواثم ولو كان الدين خراج أرض يمنع وجوب الزكاة بقدره وهذا اذا كان خراجاً يؤخذ بحق لا يمنع وجوب الزكاة ما لم يؤخذ منه قبل الحول وكذلك الأرض كان قبل ادراكها فلا وما يؤخذ بغير حق لا يمنع وجوب الزكاة ما لم يؤخذ منه قبل الحول وعلى الدراهم ثم العشرة اذا أخرجت طعاماً واستهلكه وضمن مثله ديناً في الذمعة وذلك قبل تمام الحول على الدراهم ثم الحول على الدراهم فليس عليه الزكاة هكذا في التناطانية * وكذلك المهر يمنع مؤجلاً كان أو معجلاً لانه مطالب به كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح على ظاهر المذهب وذكر البرزوي في شرح الجامع الكبير قال مشايخنا رحمه الله تعالى في رجل عليه مهر مؤجل لامرأته وهو لا يريد أداءه لا يجعل مانعاً من الزكاة لعدم المطالبة في العادة وانه حسن أيضاً هكذا في جواهر الفتاوى * وأما نفقات الزوجات فالتصر ديناً ما يفرض القاضي أو بالتراضي لا يمنع وتسقط اذا لم يوجد قضاء القاضي أو التراضي وكذا نفقة المحارم اذا فرضها القاضي في مدة قصيرة نحو مادون الشهر وأما اذا كانت المدة طويلة فلا تصير ديناً بل تسقط كذا في البدائع * وهذا كله اذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة أما اذا حقه الدين بعد وجوب الزكاة فلم تسقط الزكاة هكذا في الجوهر والنيرة * وأما الذين المعترض في خلال الحول فذكر في العيون أن عند محمد رحمه الله تعالى يمنع وجوب الزكاة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يمنع كذا في محيط السرخسي * رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة العبد بقدر الدين رجل له على رجل ألف درهم دين وكفلهم رجل بأمر المديون أو بغير أمره ولكل واحد من الاصيل والكفيل ألف درهم فخال الحول على مالهما لازكاة على واحد منهما * ولو اغتصب رجل ألفاً من رجل فخال الحول على الغاصب وأستهلكها ولكل واحد منهما ما ألف فخال الحول على مال الغاصبين كان على الغاصب الاول زكاة ألفه ولا زكاة على الغاصب الثاني كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له ألف درهم وعليه ألف درهم وله دار وخادم لغير التجارة وقيمة عشرة آلاف درهم فلا زكاة عليه لان الدين مصرف الى المال الذي في يده فانه فاضل عن حاجته، مثل التقلب والتصرف فكان الدين مصرفاً اليه فاما الدار والخادم فشغولتان بحاجته فلا يصرف الدين اليه وملك الدار والخادم لا يحرم عليه أخذ الصدقة لانه لا يربل حاجته بل يربل فيها وهو معنى قول الحسن البصري ان الصدقة كانت تحل للرجل وهو صاحب عشرة آلاف درهم قبل وكيف ذلك قال يكون له الدار والخادم والسلاح وكانوا ينفون عن بيع ذلك وعن هذا قال مشايخنا رحمه الله تعالى ان الفقيه اذا كان يملك من الكتب ما يساوي ما لا عظيماً ولكنه محتاج اليها يحل له أخذ الصدقة الا أن يملك فضلاً عن حاجته ما يساوي ما تفي درهمه هكذا في شرع المبسوط للامام السرخسي * والفاضل عن حاجته من كل تصنيف نسختان وقيل ثلاث والختار الاول هكذا في فتح القدير * واذا سقط الدين كان أبرأ الدائن من عليه الدين اعتبر ابتداء الحول من حين سقوطه وعند محمد رحمه الله تعالى تجب الزكاة عند تمام الحول الاول كذا في فتح القدير وهكذا في الكافي * وكل دين لا مطالب له من جهة العباد كديون الله تعالى من الصدور والكشارات وصدقة الفطرو وجوب الحج لا يمنع كذا في محيط السرخسي * وضمان

صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره في النواذر لان تحريره انه قد تمت موجبة للركوع والسجود فلا يجوز بدونهما * رجل صلى أربع ركعات جالساً لم يرفع رأسه من الركعة الرابعة منها فقرأ أو ركع قبل أن يتشميد قال هو بمنزلة القيام يعضي لو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثالثة نوى القيام ولم يقرأ ثم علم قال يعود ويتشميد لان يجزئ النية لا يصير قائماً * المريض اذا عجز عن الايمان فخر له رأسه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال انه يجوز صلاته وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز لانه لم يوجد منه فعل

• (باب صلاة الجمعة) • الجمعة فريضة على الرجال الاحرار العاقلين المقيمين في الامصار ولا يكون الموضع مصر في ظاهر الرواية الا ان يكون فيه مصف وقاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام وبلغت ابنته ابنته منى وكما يجوز اداء الجمعة في المصر يجوز اداؤها في فناء المصر وفناء المصر هو الموضع المعدل صالح المصر المتصل به ومن كان مقيم في عمران المصر وأطرافه وليس بين ذلك الموضع وبين المصر فرجة فعليه الجمعة ولو كان بين ذلك الموضع وبين عمران (١٧٤) المصر فرجة من المزارع والمراعي نحو القلع بخمار الجمعة على أهل ذلك الموضع وان كان النسيء يملغهم والغلاة

والذيل والامبال ليس بشئ هكذا روى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى • العبد اذا قلده على ناحية فصل في بهم الجمعة جاز ولا تجوز الانكحة بتزويجه ولا قضاءه لان أهل القضاء من كان أهلاً للشهادة والعبد ليس بأهل للشهادة فلا يكون أهلاً للقضاء والمتغلب الذي لا عهد له أى لا منشور له من الخليفة ان كانت سيرته فيما بين الرعية سيرة الامراء ويحكم فيما بينهم بحكم الولاية يجوز منه اقامة الجمعة وليس للقاضي أن يصلي الجمعة بالناس اذا لم يؤمر به ويجوز لصاحب الشرطة وان لم يؤمر به وهذا في عرفهم • وإلى المصر اذا مات فجا يوم الجمعة ان صلى بهم الجمعة خليفة الميت أو صاحب الشرطة أو القاضي جاز لانه مفوض اليهم أمر العامة ولو اجتمع العامة على تقديم رجل لم يأمره القاضي ولا خليفة الميت لم يجز ولم يكن جمعة وان لم يكن ثمة قاض ولا

اللقطة لا يمنع وكذا ضمان الدرل قبل الاستحقاق لا يمنع كذا في التتارخانية • وقالوا فيمن ضمن الدرل فاستحق المبيع ان كان في الحول يمنع وان استحق بعد الحول لا يمنع هكذا في البدائع • وان كان له نصب كما اذا كان له دراهم ودنانير وعروض التجارة وسواهم وعليه دين صرف الدين الى الدراهم والدنانير أو لافان فضل عنهم ما صرف الى العروض فان فضل عنها فالى السواهم فان كانت السواهم أجناساً مختلفة صرف الى أقلها زكاة وان استوت فيما صرف الى أي شاء هكذا في التبيين • وهذا اذا حضر المصدق فان لم يحضره فالتجارب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وأدى الزكاة من السائمة لان في حق صاحب المال ما سواه وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية أن يأخذ من السائمة دون الدراهم فلها ما صرف الدين الى الدراهم وأخذ الزكاة من السائمة كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي • له ما تان ووصيف وتزوج على مثله واسد تنقرض بر الحاجة وبقي لا تجب لان الدين صرف الى النقود والمال الفارغ وقال زفر يجب صرف الدين الى الجنس كذا في الكافي • (ومنها كون النصاب نامياً) حقيقة بالتوالي والناسل والتجارة أو تقديره بان يتمكن من الاستئمان بكون المال في يده أو في يد نائبه وينقسم كل واحد منهما الى قسمين خلقي وفي هكذا في التبيين • فالخلقي الذهب والفضة لانهم لا يصححان الا لا تتفادع باعيانهم ما دفع الخواصج الاصلية فتجب الزكاة فيها من نوى التجارة أو لم ينو أصلاً أو نوى النفقة والفعل ما سواه ما يكون الاستئمان فيه بنمية التجارة أو الاسامة ونية التجارة والاسامة لا تعتبر ما لم تتصل بفعل التجارة أو الاسامة ثم نية التجارة قد تكون صريحة أو قد تكون دلالة فالصريح أن ينوى عند عقد التجارة أن يكون المملوك للتجارة سواء كان ذلك العقد شراءً أو اجارةً وسواء كان ذلك الثمن من النقود أو العروض • وأما الدلالة فهي أن يشتري عينا من الاعيان بعروض التجارة أو يؤجر داره التي للتجارة بعرض من العروض فتصير للتجارة وان لم ينو التجارة صريحاً لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع عين معدة للتجارة ففي كتاب الزكاة من الاصل انه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية فكان في المسئلة روايتان ومشايع يلح • كانوا يحكمون رواية الجامع • ومال ملكه بعقد ليس فيه مبادلة أصلاً كالهبة والوصية والصدقة أو ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالهرو وبذل الخلع والصلح عن دم العمد وبذل العتق فانه لا يصح فيه نية التجارة وهو الاصح كذا في البحر الرائق • ولو ورثه فنواه للتجارة لا يكون لها كذا في التبيين • وفي السائمة ومال التجارة ان نوى الورثة الاسامة أو التجارة بعد الموت تجب وان لم ينو اقبل تجب وقيل لا تجب كذا في محيط السرخسي • ومن اشترى جارية للتجارة ونفوها للخدمة بطلت عنها الزكاة كذا في الزاهدي • ويشترط أن يتمكن من الاستئمان بكون المال في يده أو يد نائبه فان لم يتمكن من الاستئمان فلا زكاة عليه وذلك مثل مال الضمار كذا في التبيين • وهو كل ما بقي أصله في ملكه ولكن زال عن يده زوالاً لا يرجع عوده في الغالب كذا في المحيط • ومن مال الضمار الدين المحمود والمغصوب اذا لم يكن عليهم ائنة فان كانت عليهم ائنة وجبت الزكاة الا في غصب السائمة فانه ليس على صاحبه الزكاة وان كان الغاصب مقرراً ومنه المفقود والابقي والمأخوذ مصادرة والساقط في البحر والمدفون في الصحراء المسمى مكانه وأما المدفون في حرز ولو دارغ به اذ انسيه فلاس منه كذا في البحر الرائق • وان كان مدفوناً في أرضه أو كرمه قبل تجب الزكاة لان حشر جميع الارض الملوكة له ممكن وقيل لا تجب لان حشر جميعها متعسر بخلاف البيت والدار حتى لو كانت الدار عظيمة

اللقطة لا يمنع وكذا ضمان الدرل قبل الاستحقاق لا يمنع كذا في التتارخانية • وقالوا فيمن ضمن الدرل فاستحق المبيع ان كان في الحول يمنع وان استحق بعد الحول لا يمنع هكذا في البدائع • وان كان له نصب كما اذا كان له دراهم ودنانير وعروض التجارة وسواهم وعليه دين صرف الدين الى الدراهم والدنانير أو لافان فضل عنهم ما صرف الى العروض فان فضل عنها فالى السواهم فان كانت السواهم أجناساً مختلفة صرف الى أقلها زكاة وان استوت فيما صرف الى أي شاء هكذا في التبيين • وهذا اذا حضر المصدق فان لم يحضره فالتجارب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وأدى الزكاة من السائمة لان في حق صاحب المال ما سواه وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية أن يأخذ من السائمة دون الدراهم فلها ما صرف الدين الى الدراهم وأخذ الزكاة من السائمة كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي • له ما تان ووصيف وتزوج على مثله واسد تنقرض بر الحاجة وبقي لا تجب لان الدين صرف الى النقود والمال الفارغ وقال زفر يجب صرف الدين الى الجنس كذا في الكافي • (ومنها كون النصاب نامياً) حقيقة بالتوالي والناسل والتجارة أو تقديره بان يتمكن من الاستئمان بكون المال في يده أو في يد نائبه وينقسم كل واحد منهما الى قسمين خلقي وفي هكذا في التبيين • فالخلقي الذهب والفضة لانهم لا يصححان الا لا تتفادع باعيانهم ما دفع الخواصج الاصلية فتجب الزكاة فيها من نوى التجارة أو لم ينو أصلاً أو نوى النفقة والفعل ما سواه ما يكون الاستئمان فيه بنمية التجارة أو الاسامة ونية التجارة والاسامة لا تعتبر ما لم تتصل بفعل التجارة أو الاسامة ثم نية التجارة قد تكون صريحة أو قد تكون دلالة فالصريح أن ينوى عند عقد التجارة أن يكون المملوك للتجارة سواء كان ذلك العقد شراءً أو اجارةً وسواء كان ذلك الثمن من النقود أو العروض • وأما الدلالة فهي أن يشتري عينا من الاعيان بعروض التجارة أو يؤجر داره التي للتجارة بعرض من العروض فتصير للتجارة وان لم ينو التجارة صريحاً لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع عين معدة للتجارة ففي كتاب الزكاة من الاصل انه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية فكان في المسئلة روايتان ومشايع يلح • كانوا يحكمون رواية الجامع • ومال ملكه بعقد ليس فيه مبادلة أصلاً كالهبة والوصية والصدقة أو ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالهرو وبذل الخلع والصلح عن دم العمد وبذل العتق فانه لا يصح فيه نية التجارة وهو الاصح كذا في البحر الرائق • ولو ورثه فنواه للتجارة لا يكون لها كذا في التبيين • وفي السائمة ومال التجارة ان نوى الورثة الاسامة أو التجارة بعد الموت تجب وان لم ينو اقبل تجب وقيل لا تجب كذا في محيط السرخسي • ومن اشترى جارية للتجارة ونفوها للخدمة بطلت عنها الزكاة كذا في الزاهدي • ويشترط أن يتمكن من الاستئمان بكون المال في يده أو يد نائبه فان لم يتمكن من الاستئمان فلا زكاة عليه وذلك مثل مال الضمار كذا في التبيين • وهو كل ما بقي أصله في ملكه ولكن زال عن يده زوالاً لا يرجع عوده في الغالب كذا في المحيط • ومن مال الضمار الدين المحمود والمغصوب اذا لم يكن عليهم ائنة فان كانت عليهم ائنة وجبت الزكاة الا في غصب السائمة فانه ليس على صاحبه الزكاة وان كان الغاصب مقرراً ومنه المفقود والابقي والمأخوذ مصادرة والساقط في البحر والمدفون في الصحراء المسمى مكانه وأما المدفون في حرز ولو دارغ به اذ انسيه فلاس منه كذا في البحر الرائق • وان كان مدفوناً في أرضه أو كرمه قبل تجب الزكاة لان حشر جميع الارض الملوكة له ممكن وقيل لا تجب لان حشر جميعها متعسر بخلاف البيت والدار حتى لو كانت الدار عظيمة

خليفة الميت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز لمكان الضرورة • ولومات الخليفة وله امره وولادة على الاشياء من لا يتعقد أمور السابقين كان لهم اقامة الجمعة لانهم أقبلوا الامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يعزلوا • والجماعة شرط لصلاة الجمعة لانهم اشرطوا لان انعقاد الاداء انهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتم الانعقاد قبل التقييد بالسجدة وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يتم الانعقاد بمجرد الشروع وفائدة الخلاف انما تظهر فيما اذا حضر الناس عنه وبقي الامام وأهل الجمع فيها ثلاثة سوى الامام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ولا يشترط الاقامة والحريه في الامام ولا في مقتدى أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يشترط الاقامة والحريه في الامام ولا في مقتدى عندنا ويشترط الذكورة والبلوغ * والنصراني اذا امر على مصر ثم أسلم ليس له أن يصلي الجمعة بالناس حتى يؤمر بعد الاسلام وكذا الصبي اذا أمر ثم أدرك وكذا الواسقة في صبي أو نصراني ثم أسلم النصراني وأدرك الصبي لم يجز حكمهما ولو قيل النصراني اذا أسلمت فصل بالناس أو انقض أو قيل للصبي اذا أدرك فصل بالناس أو انقض جاز لان الفصل الاول حين (١٧٥) أمر لم يكن أهلا فلا عليك الانتقليد في المستقبل أما في الفصل

الثاني أضاف التقليد الى حالة الاهلية والتقليد يحتمل الاضافة فيصح تقلده وعن بعض المشايخ اذا أمر الصبي أو الذي قبل يوم الجمعة وفوض اليه أمر الجمعة فأسلم الذي وأدرك الصبي كان له أن يصلي الجمعة بالناس وعلى ما ذكرنا لا يجوز ذلك لان التفويض باطل * الامام اذا أحدث بعد ما صلى ركعة من الجمعة فتقدم واحد من القوم لا بتقديم أحد لا تجوز صلاتهم خلفه وان قدمه واحد من أصحاب السلطان ممن فوض اليه أمر العلامة يجوز وكذا اذا قدم القوم واحد قبل أن يخرج الامام عن المسجد جاز لا صلاح صلاتهم فان تكلم الذي قدمه الجمع أو ضحك فقهه فأمره غير أن يجتمع بالناس لا يجوز لان الامام لم يفوض التقديم الى القوم وانما جاز تقديمهم لا صلاح صلاتهم فاذا خرج عن صلاة الامام لم يبق اماما فلا يصح أمره وليس على المقعد الجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعات عند أصحابنا رحمه الله تعالى وان وجد حاملا وكذا

لا ينعقد نصابا وان كان الدين على جاحد وعليه بيعة غير عادلة قبل لا تجب والصحيح انه يجب كذا في الكافي * والدين المجعود اذا لم يكن عليه بيعة ثم صارت له بيعة بعد سنين بأن أقر عند الناس لا تجب عليه الزكاة هكذا في التبيين * وان كان القاضي عالما بالدين فعليه زكاة ماضى وفي مقر به تجب مطلقا سواء كان مليا أو معسرا أو مفلسا كذا في الكافي * وان كان الدين على مفلس فليس له القاضي فوصل اليه بعد سنين كان عليه زكاة ماضى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الجامع الصغير لقاضي خان * وان كان المدين يقر في السر ويحج في العلانية لم يكن نصابا وان كان مقرا لما قدمه الى القاضي جحد وقامت عليه البيعة ومضى زمان في تعديل الشهود ثم عدلوا سقط عنه الزكاة من يوم جحد عند القاضي الى أن عدل الشهود كذا في فتاوى قاضي خان * ولو هرب غرعه وهو يقدر على طلبه أو التوكيل بذلك فعليه الزكاة وان لم يقدر ولا زكاة عليه كذا في محيط السرخسي * وأما سائر الديون المقر بها فهي على ثلاث مراتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ضعيف وهو كل دين ملكه بغير فعه لا بد لاعتن شي نحو الميراث أو بعه له لا بد لاعتن شي كالوصية أو بفعله بدلا لعمل ليس بحال كالمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد والدية وبدل الكتابة لازكاة فيه عنده حتى يقبض نصابا ويحول عليه الحول * ووسط وهو ما يجب بدلا عن مال ليس للتجارة كعبيد الخدمة وثياب البذلة اذا قبض ما تين زكي لما مضى في رواية الاصل وقوى وهو ما يجب بدلا عن سلع التجارة اذا قبض أربعين زكي لما مضى كذا في الزاهد * (ومنها) حولان الحول على المال العبرة في الزكاة لا حول القصر كذا في القنية * وانما كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة كذا في الهداية * ولو استبدل مال التجارة أو لتقدين بجنسها أو بغير جنسها لا ينقطع حكم الحول ولو استبدل الساعة بجنسها أو بغير جنسها ينقطع حكم الحول كذا في محيط السرخسي * ومن كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول مالا من جنسه ضمه الى ماله وزكاه سواء كان المستفاد من غنائه أو لا وبأى وجه استفاد ضمه سواء كان بميراث أو هبة أو غير ذلك ولو كان من غير جنسه من كل وجه كالغنم مع الابل فانه لا يضم هكذا في الجوهر النيرة * فان استفاد به حولا فان لا يضم ويستأنف له حول آخر بالاتفاق هكذا في شرح الطحاوي * ثم انما يضم المستفاد عندنا الى أصل المال اذا كان الاصل نصابا فأما اذا كان أقل فانه لا يضم اليه وان كان يتكامل به النصاب وينعقد الحول عليه ما حل وجود النصاب كذا في البدائع * ولو كان معه نصاب من الساعة وحال عليه الحول فزكاه ثم باعها بدها ثم راعها معه نصاب من الدراهم فقدمضى عليه نصف الحول فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضم اليه من الساعة بل يستأنف حولا جديدا وعنده ما يضمه ويتركها جميعا وهذا اذا كان ثمن الساعة يبلغ نصابا بافراده أما اذا كان لا يبلغ نصابا ضمه بالاجماع كذا في الجوهر النيرة * وأما ثمن الطعام المعشور وعن العبد الذي أدى صدقة فطره فانه يضم اجماعا ولو باع المشية قبل الحول بدراهم أو بمشاة ضم الثمن الى جنسه بالاجماع بأن يضم الدراهم الى الدراهم والمشية الى المشية وان جعل المشية بعد ما زكاه بخلافه ثم باعها ضم ثمن اجماعا كذا في السراج الوهاج * وان كان له أرض فاذا خرجها ثم باعها ضم ثمنها الى أصل النصاب كذا في البدائع * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أدى زكاة الدراهم ثم اشترى به ساعة وعنده من جنس ساعة لم يضمها اليه لانها بدل مال آتيت الزكاة عنه ولو وهب له ألف ثم أفاد ألفا قبل الحول ثم رجع الواهب في

الاعمى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان وجد قائدا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يمتدى فاذا وجد قائدا يلزمه كالصحيح اذا ضل الطريق أما المقعد عاجز عن السعي فلا يلزمه وان شخ الكبير الذي ضعف وعجز عن السعي لا يلزمه الجمعة كالمريض وللولى أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعبدین وعلى المكاتب الجمعة وكذلك معتق البعض اذا كان يسمى والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد لحفظ الدابة وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى

الضريبة جعة وقال الشيخ الامام أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى للستاجر أن يمنع الاجير عن حضور الجمعة وقال أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى ليس له أن يمنع الاجير في المصر عن حضور الجمعة لكن يسقط عنه الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يحيط عنه شيء من الاجر وان كان بعيدا واشتغل قدر ربع النهار سقط عنه ربع الاجر فان قال الاجير سقط عني الربع بقدر اشتغالي بالصلاة لم يكن له ذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله (١٧٦) تعالى والى المصر اذا اعتل وأمر رجلا بأن يصلي الجمعة بالناس وصلى هو الظاهر في منزله

ثم وجد حقة فخرج وخطب نفسه وصلى بهم الجمعة أجزأته وأجزأهم * الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له أن يجتمع بالناس ولو مصر من أمصار ولا يثبته جمع بها وهو سافر جاز لان صلاة غيره يجوز بذاته فصلاته أولى * الامام اذا منع أهل مصر أن يجتمعوا لمكانه أن يصبر موضعا كان له ان ينهاهم قال النقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا اذا نهاهم مجتمعا بسبب من الاسباب أو أراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصرا فاما اذا كان نهى متعتا أو اضرا بهم فلمهم أن يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة * ولو أن اماما مصر مصرهم نفر الناس بخوف عدو أو ما أشبه ذلك ثم عادوا اليه فأنهم لا يجتمعون الا باذن مستأنف من الامام * اذا أراد الرجل أن يسافر يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو مسافر في آخر الوقت * القروي اذا دخل المصر يوم الجمعة ان نوى أن يمكثه

الهيئة بقضاء قاض فلا زكاة عليه في الالف الفائدة حتى يمضي حول من مملكه الا انه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق التسبع رجل له ما تادره - م فقال عليه ثلاثة أحوال الا يوما ثم فادخسه يركى للحوال الاول خمسة لا غير لانه اتقص النصاب في الحول الثاني والثالث يدين الزكاة كذا في محيط السرخسي * رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم - م فانت قب - ل الحول فسلخها وبيع جلد هاتحي بلغ جلد هانصابا فتم الحول كان عليه الزكاة ولو كان له غنم للتجارة فتمت قب - ل الحول ثم صار خلايساوى نصابا فتم الحول لازكاة فيه قالو الا في الفصل الاول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة فتمت قب - ل الحول فيسبق الحول ببقائه وفي الفصل الثاني هلك كل المال فبطل حكم الحول كذا في فتاوى قاضيخان * ويجوز تعجيل الزكاة بعده ملك النصاب ولا يجوز قبله كذا في الخلاصة * وانما يجوز التعجيل بثلاثة شروط احدها أن يكون الحول منعقد اعليه وقت التعجيل والثاني أن يكون النصاب الذي أدى عنه كمالا في آخر الحول والثالث أن لا يفوت أصله فيما بين ذلك فاذا كان له النصاب من الذهب أو الفضة أو أموال التجارة أقل من المائتين فعجل الزكاة ثم كمل النصاب أو كانت له ما تادرهم أو عرض للتجارة قيمتها ما تادرهم فتمت قب - ل الحول عن الزكاة واتقص النصاب حتى حال عليه الحول والنصاب ناقص أو كان النصاب كمالا وقت التعجيل ثم هلك جميع المال صار ما عجل به تطوعا هكذا في شرح الطحاوي * ولا يجوز التعجيل بعد ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة كذا في فتاوى قاضي خان * فلو كان عنده ما تادرهم فعجل زكاة ألف فان استقامد مالا أو ربع حتى صار ألفا ثم تم الحول وعنده ألف فانه يجوز التعجيل وسقط عنه زكاة الالف وان تم الحول ولم يستفد شيئا ثم استنادا فالمجل لا يجزئ عن زكاته فاذا تم الحول من حين الاستفادة كان له أن يركى كذا في البحر الرائق * ويجوز التعجيل لاكثر من سنة لوجود السبب كذا في الهداية * ولو عجل زكاة ألفين وله ألف فقال ان أصبت ألفا أخرى قبل الحول فهي عنهم والا فهي عن هذه الالف في السنة الثانية أجزأه رجل له أربع مائة درهم فظن ان عنده خمسمائة فادى زكاة خمسمائة ثم علم فله ان يحسب الزيادة للسنة الثانية كذا في محيط السرخسي * رجل له نصاب ذهب وفضة عجل عن أحدهما ما يقع عنهما لان التعيين لغو لا لتحاد الجنس بدليل الضم وان هلك أحدهما تعين الآخر كذا في السكافي * ولو ملك نصبا من حيوانات مختلفة فعجل زكاة البعض فهلا المؤدى عنه لا يقع عن الباقي كذا في محيط السرخسي * ولو عجل أداء الزكاة الى فقير ثم أيسر قبل الحول أو مات أو ارتد جاز ما دفعه عن الزكاة كذا في السراج الوهاج * قال أصحابنا رحمه الله تعالى اذا مات من عليه الزكاة سقطت الزكاة بموته كذا في المحيط

*(الباب الثاني في صدقة السواثم) وفيه خمسة فصول

*(الفصل الاول في المقدمة) تجب الزكاة في ذكورها وانما واحتياطهما والساعة هي التي تسام في البرارى القصد الدور والنسل والزيادة في السمن والغنم حتى لو أسيتم للعمل والركوب للدور والنسل فلا زكاة فيها كذا في محيط السرخسي * وكذا لو أسيتم للحم ولو أسيتم للتجارة فقيمها زكاة التجارة دون الساعة هكذا في البدائع * فان كانت تسام في بعض السنة وتعلق في البعض فان أسيتم في أكثرها فهي ساعة والا فلا كذا في محيط السرخسي * حتى لو علقها انصف الحول لا تكون ساعة ولا تجب فيها الزكاة كذا في

يوم الجمعة تلزمه الجمعة وان نوى أن يخرج من المصر في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلاة أو بعد الدخول لاجعة التبيين عليه لان في الفصل الاول صار كواحد من أهل المصر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم يصبر فلو صلى مع ذلك كان مأجورا * اذا قدم المسافر المصر يوم الجمعة على عزم أن لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الاقامة خمسة عشر يوما ويجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا تجوز في ثلاث مواضع وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * وروى أصحاب الامالي

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز في المصحين من مصر واحد الا أن يكون بينهما مبر كبير فكان حكمه حكم مصرين فان لم يكن بينهما مبر فالجمعة من سبق منهما فان صلاهما فاسدت صلاتهم جميعا وعن محمد رحمه الله تعالى جواز الجمعة في ثلاث مواضع ومن لا تجب عليهم الجمعة من أهل القرى والبوادي لهم أن يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة باذان واقامة والمسافرون اذا حضروا يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك أهل المصر اذا قاتتهم الجمعة وأهل السجن (١٧٧) والمرضى وبكرهم لهم الجماعة المقنتى اذا نام

في صلاة الجمعة فلم يستببه حتى خرج الوقت فسدت صلاته لانه لو أتتها كان قضاء وقضاء الجمعة لا يجوز ولو أتته بعد فراغ الامام والوقت قائم أتمها الجمعة لانه أدى الجمعة في الوقت وان خرج وقت الظهر قبل الفراغ عن الجمعة فسدت الجمعة وعليهم استقبال الظهر وكذا اذا خرج الوقت بعد ما قعد قد راى تشهد قبل السلام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الامام اذا عزل كان له أن يصلي الجمعة بالناس الى أن يأتيه الكتاب بعزله أو يقدم عليه الامير الثاني فاذا جاء الكتاب أو علم بقدم الامير فصلاته باطله وان صلى صاحب شرطة جاز لان عمله على حالهم حتى يعزوا * وجعل تذكر يوم الجمعة والامام في الخطبة أنه لم يصل الفجر فانه يقوم ويصلي الفجر ولا يستمع الخطبة وقضى الفجر بعد ما تفوته الجمعة * اذا تذكر في صلاة الجمعة ان عليه فجر يوم أو فاشته أخرى فهو على وجوه ان كان الوقت بحال لو اشغل بالنائنة يخرج

التيسين * وان كانت للتجارة فراعها ستة أشهر أو أكثر لم تكن ساعة الا أن ينوي أن يجعلها ساعة بمنزلة عبد التجارة اذا أراد أن يخدمه سنين فيستخدمه فهو للتجارة على حاله الا أن ينوي أن يخرج جمعة من التجارة ويجعله للخدمة كذا في الخلاصة * وان أراد صاحب الساعة أن يستعملها أو يعلفها فلم يفعل حتى حل عليه الحول كان فيما ذكره الساعة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشتراها للتجارة ثم جعلها ساعة يعتبر الحول من وقت العمل كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثاني في زكاة الابل) ليس في أقل من خمس ذود صدقة كذا في الهداية * ويجب فيما دون خمس وعشرين في كل خمس شاة * كذا في العيني شرح الكنت * والشاة من الغنم مالهاسنة وطعنت في الثانية كذا في الجوهر النيرة * فاذا بلغت خمس وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة الى خمس وأربعين فاذا كانت ستا وأربعين ففيها حقة وهي التي طعنت في الرابعة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها اجذعة وهي التي طعنت في الخامسة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنت لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين * كذا في الهداية * ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وعشرين شاة الى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقات ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقات وبنت مخاض وفي مائة وست وعشرين ثلاث حقات وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين أربع حقات الى مائتين هكذا في العيني شرح الهداية * ان شاء أدى عن المائتين أربع حقات عن كل خمسين حقة وان شاء أدى خمس بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون هكذا في فتاوى قاضيخان * ثم تستأنف الفريضة أبدا كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا والحنابلة والشافعية والظاهر * وأن في السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الابل الساعة بنت مخاض فصاعدا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * ويحسب الصغير والاعمى في العدد ولا يؤخذان في الزكاة ولا يأخذ الربى وهي المربية ولدها ولا كولة التي تسمن للذكل والحامل والنحل وخيار الساعة * ويؤخذ من أوساطها كذا في محيط السرخسي * وجب مسن ولم يوجب جددفع أعلى منها وأخذ الفضل أو دونها وأورد الفضل أو دفع القيمة الا أن في الوجه الاول للصدق أن لا يأخذ ويطلب عين الواجب أو قيمته لانه شراء ولا جبر على الشراء وفي الوجه الثاني يجبر حتى يجعل قابضا بالتخلية لانه لا يسع بل هو دفع بالقيمة كذا في الكافي

(الفصل الثالث في زكاة البقر) ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلاثين ساعة ففيها تبيع أو تبعة وهي التي طعنت في الثانية كذا في الهداية * ثم ليس في الزيادة شئ حتى تبلغ أربعين كذا في شرح الطحاوي * وفي أربعين مسن أو مسنة وهي التي طعنت في الثالثة * فاذا زادت على الأربعين وجبت في الزيادة بقدر ذلك الى ستين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ففي الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي الاثنتين نصف عشر مسنة وهذا رواية الاصل ثم في الستين تبيعان أو تبيعان هكذا في الهداية * وبعد الستين يعتبر الاربعينات والثلاثينات فيجب في كل أربعين مسن أو مسنة وفي كل ثلاثين تبيع أو تبعة ففي سبعين مسن وتبيع وفي ثمانين مسنات وفي تسعين ثلاثة أسنة وفي مائة مسنة وتبيعان هكذا في شرح

(٣٣ - الفتاوى اول) الوقت يحضو في الجمعة عند الكل لان الترتيب يسقط عند ضيق الوقت وان كان في الوقت سعة تجببت يعلم أنه لو اشغل بالنائنة لا تفوته الجمعة فانه يقطع الجمعة في قولهم ويقضى الفاشته وان علم انه لو اشغل بالنائنة تفوته الجمعة لكن يمكنه اذا اء الظهر في آخر الوقت اختلافه وافية قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقطع الجمعة ويقضى الفاشته ويصل الظهر في آخر الوقت وقال محمد رحمه الله تعالى ويقضى في الجمعة ولا يقطع * اذا حضر الرجل يوم الجمعة والمسلم ملائ ان تحطى يؤذى الناس لا يتخطى وان كان لا يؤذى

أحد بان لا يطاق ولا جسد الأبا س بأن يخطي ويدنوس الامام وذكر الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا أخذ لان المسلم أن يتقدم ويدنوس المحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة ليتسع المكان على من يجي بعده وينال فضل القرب من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان الذي جاء بعده أن يأخذ ذلك المكان أمام من جاء والامام يخطب (١٧٨) فعليه أن يستقر في موضعه من المسجد لان مشبهه وتقدمه عمل في حالة الخطبة وروى

الطحاوي * وان احتمل تقدير المسنة والتبعية فهو غير كافي وعشرين مثلاً ان شاء أدى ثلاثاً سنة وان شاء أدى أربعة أمتعة كذا في التبيين * والجاموس كالبقرة وعند الاختلاط يجب ضم بعضها الى بعض لتكامل النصاب ثم تؤخذ الزكاة من أغلبها ان كان بعضها أكثر من بعض وان لم يكن يؤخذ أعلى الادنى وأدنى الاعلى كذا في الجرارائق * وفي النافع المذكور والاختي في هذا الباب سواء * وفي الفتاوى العتائية الافضل في البقر أن يؤتى من الذكر التسيع ومن الانثى التبعية كذا في التتارخية * وأدنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في البقر تسيع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * (الفصل الرابع في زكاة الغنم) ليس في أقل من أربعة من الغنم السائمة صدقة فاذا كانت أربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها اشاة الى مائة وعشرين * فاذا زادت واحدة ففيها اشاتان الى مائتين فاذا زادت ففيها ثلاث اشياه فاذا بلغت أربع مائة ففيها أربع اشياه ثم في كل مائة شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وعليه انه قد الاجماع وأدنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الغنم هو النخى وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * والمتولد بين الغنم والظباء يعتبر فيه الام فان كانت غنماً لم وجبت فيه الزكاة ويكفل به النصاب والا فلا وكذا المتولد بين البقر الالهى والوحشى كذا في محيط السرخسى

(الفصل الخامس فيما لا تجب فيه الزكاة) لاشئ في الخيل وهذا عندهما وهو المختار للفتوى الآن تكون للتجارة كذا في الكافي * فان كانت للتجارة في حكمها حكم العروض يعتبر أن تبلغ قيمته انما بابا سواء كانت سائمة أو علوفة كذا في المضمرات * والخيول والبغال والفهد والكلب المعلم انما تجب فيه الزكاة اذا كانت للتجارة كذا في السراجية * ليس في الجمال والفصلا والجماجيل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو اخر اقواله وهو قول محمد رحمه الله تعالى واذا كان فيها واحد من المسان جعل الكل تبعه اله في انعقادها انما يادون ناديقا الزكاة كذا في الهداية * حتى لو كان له أربعون حملاً او واحدة مسنة تجب شاة وسط فان كانت المسنة وسطاً أو دونها أخذوا ان هلك بعد الحول سقطت الزكاة عنده ما وكذا لو كان له خمسون فصية الا لاحقة وسطاً تجب هي فان هلك نصف الفصيلان سقط نصف الحقة وبقى نصفها كذا في الكافي * ولا يجوز له أخذ واحدة من الصغار كذا في الجوهر النيرة * وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة كذا في الهداية

(الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة والعروض) * وفيه فصلان

(الفصل الاول في زكاة الذهب والفضة) تجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقال ذهب نصف مثقال وضروبا كان أوله يكن مصوغاً أو غير مصوغ حلياً كان للرجال أو للنساء نيراً كان أو سبيكة كذا في الخلاصة * ويعتبر فيها ما أن يكون المأوى قدراً الواجب وزناً ولا يعتبر فيه القيمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو أدى عن خمسة دراهم جيات خمسة زبوا قيمتها أربعة دراهم جيات جاز عنده ما ويكره لو أدى أربعة جيات قيمتها خمسة دراهم عن خمسة دراهم لا يجوز ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمتها لصياغته ثلثمائة أن أدى من العين يؤدى ربع عشرة وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف

هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا بأس بالخطي ما لم يخرج الامام أو لا يؤذى أحداً واختلف المشايخ رحمه الله تعالى في فضل وهو أن الدنوس من الامام أفضل أم التباعد عنه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الدنوا أفضل وقال بعضهم التباعد أفضل كيلا يستمع ما يقوله الخطيب في الخطبة من مدح النظم أو غسب ذلك * رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الارض من الزحام فانه ينظر حتى يقوم الناس فاذا رأى فرجة يسجد وان سجد على ظهر الرجل أجزأه وان وجد فرجة فسجد على ظهر رجل لم يجزوه هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الحسن رحمه الله تعالى لا يسجد على ظهر الرجل على كل حال * رجل ركع ركوعين مع الامام ولم يسجد حتى صلى الامام ثم رأى فرجة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسجد سجدتين للركعة الاولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير قراءة وان لوى حين يسجد للركعة

الثانية بطلت نيته وكانت اسجدة للاولى وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى هذا على احدى الروايتين عن وان علم ان رحمه الله تعالى فاما على الرواية الاخرى السجدتان لثانية وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان ركع مع الامام في الاول ولم يسجد وركع معه في الثانية وسجد معه فالثانية تامة ويقضى الاول بركوع وسجود امام افتتح الجمعة ثم حضر والى آخره فانه يضي في صلاته لان افتتاحه مدسح فكان بمنزلة رجل أمره الامام بأن يصلي الجمعة بالناس ثم سجد عليه ان سجد عليه قبل الدخول على يسجد والافلا

* رجل اقتدى بالامام يوم الجمعة ينوي صلاته الامام وظن ان الامام يصلي الجمعة فاذا كان الامام يصلي الظهر جاز ظهره مع الامام وان نوى عند التكبير ان يصلي الجمعة مع الامام فاذا كان الامام يصلي الظهر لا يجوز ظهره مع الامام لان في الفصل الاول نوى صلاة الامام وحسب ان الجماعة فصحت نيته وبطل حسابه * اما في الفصل الثاني نوى انه يصلي الجمعة مع الامام فاذا تبين ان الامام كان يصلي الظهر ظهره انه لم يصح اقتداؤه لمكان المغيرة * امام افتتح الجمعة ففقر الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم جاؤا قبل (١٧٩) أن يرفع رأسه من الركوع جاز ولو

خطب الامام وكبر والقوم تعوذ يتجدثون ثم جاء آخرون لم يجز كانه خطب وحده حتى يكبر الاولون قبل أن يرفع رأسه من الركوع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كبر والقوم قعود لم يجز وقبل يجب أن يكبروا قبل أن يقرأ ثلاث آيات واعتبر في الأصل أن يكبر القوم قبل أن يرفع رأسه من الركوع واذا كبر الامام ومعه قوم متوضئون فلم يكبروا معه حتى أحدثوا ثم جاء الآخرون وذهب الاولون جاز استحسانا ولو كانوا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل التكبير * الغسل يوم الجمعة سنة لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال من السنة الغسل يوم الجمعة واختلفوا ان الغسل للصلاة أم لليوم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لليوم واحتج بهذا الحديث فانه قال من السنة الغسل يوم الجمعة وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن النضر رحمه الله تعالى ليس الامر كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولا اغتسال للصلاة لا لليوم لاجتماعهم

وان أدى خمسة قيمتها خمسة جاز ولو أدى من خلاف جنسه يعتبر القيمة بالاجماع كذا في التبيين * وكذا في حق الوجوب يعتبر أن يبلغ وزنهما صابا ولا يعتبر فيه القيمة بالاجماع حتى لو كان له ابريق فضة ووزن امانة وخسون وقيمتها مائتان لا تجب فيها الزكاة كذا في العيني شرح الكنز * وفي النيسابغ ان بكت المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا تجب فيها الزكاة وان قل النقصان كذا في التناظرية * ويعتبر في الذهب وزن المناقيل وفي الدراهم وزن سبعة ونفسره ان ترز كل عشرة منها سبع مناقيل كذا في فتاوى قاضخان * والمثقال هو الدينار عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شهورات كذا في التبيين * الدراهم اذا كانت مغشوشة فان كان الغالب هو الفضة فهي كالدرهم الخالص وان غلب الغش فليس كالفضة كالسوقه في نظر ان كانت رائحة أو نوى التجارة اعتبرت قيمتها فان بلغت نصابا من أدنى الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجبت فيها الزكاة والا فلا وان لم تكن اثماتا رائحة ولا منوية للتجارة فلا زكاة فيها الا أن يكون ما فيها من الفضة يبلغ مائتي درهم بان كانت كثيرة وتخلص من الغش فان كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه كذا في كثير من الكتب وحكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة ولو استويا ففيه اختلاف واختار في الذمانية والخالصة الوجوب احتياطا كذا في البحر الرائق * والذهب المخلوط بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبية وأما اذا كانت مغشوشة فهو كله ذهب لانه أعز وأعلى قيمة كذا في التبيين * وأما الفلوس فلا زكاة فيها اذا لم تكن للتجارة وان كانت للتجارة فان بلغت مائتين وجبت الزكاة كذا في المحيط * وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقالا زكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يبلغ الزيادة أربعين درهما وأربعة مناقيل كذا في فتاوى قاضخان * ثم في كل أربعين درهما درهم وفي كل أربعة مناقيل قيراطان كذا في الهداية * وتضم قيمة العروض الى الثمن والذهب الى الفضة قيمة كذا في الكنز * حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكاة عنده خلافا لهما ولو ملك مائة درهم وعشرة دنانير أو مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير أو خمسة عشر دينار وخمسين درهما تضم اجماعا كذا في الكافي * ولو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها أقل من مائة درهم تجب الزكاة عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اختلفوا فيه والصحيح انه يجب كذا في محيط السرخسي * ولو فضل من النصابين أقل من أربعة مناقيل وأقل من أربعين درهما فانه تضم إحدى الزيادة الى الأخرى حتى يتم أربعين درهما أو أربعة مناقيل ذهب كذا في المضمرات * ولو ضم أحد النصابين الى الآخر حتى يؤدي كله من الذهب أو من الفضة لا بأس به لكن يجب أن يكون التقويم بما هو أنفع للفقراء قدر اورواجا والانيؤدي من كل واحد ربع عشره كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثاني في العروض) الزكاة واجبة في عروض التجارة كانه ما كانت اذا بلغت قيمة انصابا من الورق والذهب كذا في الهداية * ويقوم بالمضروبة كذا في التبيين * وتعتبر القيمة عند حلول الحول بعد أن تكون قيمتها في ابتداء الحول مائتي درهم من الدراهم الغالب عليها الفضة كذا في المضمرات * ثم في تقويم عروض التجارة التخيير يقوم بأهم ما شأ من الدراهم والدنانير الا اذا كانت لا تبلغ باحدهما نصابا فيتمتعين التقويم بما يبلغ نصابا كذا في البحر الرائق * اذا كان له مائة ناقص من حنطة للتجارة تساوى مائتي درهم فتم

على انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر ولو كان الاغتسال لا يوم وجب أن يعتبر واذا اغتسل بعد طلوع الفجر ثم أحدث وتوضأ وصلى لم تكن صلاة بغسل وان لم يحدث حتى صلى كان صلاة بغسل وقال الحسن رحمه الله تعالى ان اغتسل قبل طلوع الفجر وصلى بذلك الغسل كان صلاة بغسل وان أحدث وتوضأ وصلى لا يكون صلاة بغسل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النواذر اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر ثم أحدث وتوضأ ثم دخل الجمعة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون هذا كالا في شهر الجمعة على غسل وقال ان كان الغسل لليوم فهو غسل

نام له وان كان له لافته لم ينم الصلاة على وجهه فانما نهد الصلاة على وضوء وكذا لو اغتسل الا حرام فبال وضوء ثم احرم كل احرامه على وضوء امام خطبة يوم الجمعة وحده عن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا بجمعة الرجل وذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المجردة أنه يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان هنالك رجال فخطب (٢) ولا يخرج المنبر الى الجبانة يوم العيد لانه لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على عهد الخلفاء (١٨٠) الا أن يكون الامام امر بذلك اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محدث أو جنب

الحول ثم زاد السرأ وانه قص فان أدى من عينها أدى خمسة افقرة وان أدى القيمة تعتبر قيمته يوم الوجوب لان الواجب أحدهما ولهذا يبيع المصدق على قبوله وعنده ما يوم الاداء وكذا كل مكمل أو موزون أو معدود وان كانت الزيادة في الذات بأن ذهبت رطوبته تعتبر القيمة يوم الوجوب اجماعا لان المستفاد بعد الحول لا يضمن وان كان القصار ذاتا بأن ابتليت بغير يوم الاداء عندهم كذا في الكافي * وفي قومها المال في البلد الذي فيه المال حتى لو بعث عبد التجارة الى بلدة اخر فمال الحول تعتبر قيمته في ذلك البلد ولو كان في مفارقة تعتبر قيمته في أقرب الامصار الى ذلك الموضع كذا في فتح التندير ناقلا عن الفتاوى * ويضمن بعض العروض الى بعض وان اختلف اجناسها أو اما المواقيت والادائي والمواهر فلا زكاة فيها وان كانت حليا الا أن تكون للتجارة كذا في الجوهر الزينة * ولو اشترى قدورا من صفر يمسكها أو يواجرها لا تجب فيها الزكاة كالا تجب في بيوت الفلذ ولودخل من أرضه حنطة تبلغ قيمته فقيمة نصاب ونوى أو يسكنها أو يبيعها فاهل مسكنها حولا لا تجب فيها الزكاة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أن شخصاً اشترى دواب أو يبيعها فاهل * ترى جلاجل أو مقادير أو براقع فان كان يبيع هذه الاشياء مع الدواب فقيمة الزكاة وان كانت هذه مملوكة الدواب بها فلا زكاة فيها كذا في النخبة * وكذلك الهطال لو اشترى القوارير ولو اشترى جوالق لبواجرها من الناس فلا زكاة فيها لانه اشتراها لا لغيره لا للبيعة كذا في محيط السرخسي * وانجاز اذا اشترى حطباً أو مملو الاجل الخبز فلا زكاة فيه واذا اشترى سمما يبيع على وجه الخبز ففيه الزكاة كذا في الذخيرة * مضارب ابتاع عبداً أو ثوباً له وحوله زكى الكل بخلاف رب المال حيث لا يزكى الثوب والحولة لانه يملك الشراء لغير التجارة كذا في الكافي * ولو اشترى المضارب طعاماً من ذئبة عبيد التجارة وحل عليه الحول وجبت فيه الزكاة والمالك لو اشترى طعاماً من ذئبة عبيد التجارة لا تجب فيه الزكاة كذا في محيط السرخسي * المال الذي تجب فيه الزكاة ان كان أدى زكاة من خلاف جنسه أدى قد رتبة الواجب اجماعاً وكذا اذا أدى زكاة من جنسه وكان عملاً لا يجزى فيه الربا وأما اذا أدى من جنسه وكان ربواً فابو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبران القدر لا القيمة هكذا في شرح الطحاوي (مسائل شتى) ولو اشترى رجل في الزكاة فلم يدرك في أوله يركضه فبعدها كذا في المحيط والمراجية والاجر الرائق ناقلا عن الواقات * الزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في النصاب دون العفو حتى لو هلك العفو بقي النصاب بقي كل الواجب لان العفو تبع للنصاب ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصرف الهلال بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الى الذي يليه الى أن ينتهي وان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة وفي هلال البعض يسقط بقدره هكذا في الهداية * ولو استملك النصاب لا يسقط هكذا في المرجية * وامتد مال التجارة بمال التجارة ليس استهلاكاً بخلاف مواء استهلاكها بخلاف أو بخلاف جنسها الا أنه اذا حالي فيه بمال يتغير الناس في مثله فانه يضمن زكاة قدر الحاجة وان اراض النصاب بعد الحول ليس باستهلاك وان نوى المال على المستقرض كذا في البحر الرائق * وان حبس السائمة عن العلف والماء حتى هلكت ففيل هو استهلاك فيض من وقيل لا يضمن ولو زال ملك النصاب بعد الحول بغير عوض كالهبة أو بعرض ليس بمال كالهبة أو ليس بمال الزكاة كما يبيد الخدمة صار مستهلكاً فاما قدر الزكاة بقي العوض في يده ولم يبق ولو رجع في الهبة بقضاء وقبض زال الضمان وكذا بغير قضاء على الاصح كذا في الزاهد صدى * ويؤخذ من آية بني تغلب ضعف

ثم اغتسل وصلى بالناس جازوا ولو رجع الى منزله وجامع أو تغدى ثم اغتسل وصلى بالناس لا يجوز الا أن بعد الخطبة اذا خطب الامام يوم الجمعة فأحدث واستخف من لم يشهد الخطبة لا يصح حتى لو أمره هذا الرجل رجلا شهده الخطبة ليصلى الجمعة بالناس لا يجوز لان التفويض الى الاول لم يصح فلا يملك التفويض الى غيره كالأمر صديداً أو معنوياً أو كافراً أو امرأة فأمر هؤلاء رجب لا بذلك لا يجوز لان التفويض الى الاول لم يصح فلا يصح الثاني وان أحدث الامام بعد الخطبة فاستخف من شهد الخطبة لانه محدث أو جنب فأمر الخليفة رجلاً طاهر ليصلى بالناس جاز لان التفويض الى الاول **ان جازاً** ولهذا لو اغتسل كان له أن يصلى فبذلك التفويض الى غيره بخلاف ما اذا استخف رجلاً لم يشهد الخطبة لان التفويض اليه لم يصح * ولو أحدث الامام في الصلاة فاستخف رجلاً لم يشهد الخطبة جاز لان الثاني في صلاته على تحريره بانشرها

من استجمع شرائط الصلاة فكان الثاني قائماً قام الاول ولهذا لو أحدث الثاني الذي لم يشهد الخطبة في صلاته ما كان له أن يستخف كذا لو أحدث هذا الثاني كان له أن يستخف آخر لان الثاني قائم مقام الاول فيملك ما يملكه الامام الاول اذا أذن الامام رجلاً باقامة الجمعة كان ذلك اذنا له بالخطبة **هذا** لو أذن له أن يخطب كان اذا باقامة الصلاة ولو قال ان خطبهم ولا تصل بهم أجزأه أن يصلي بهم * اذا خطب الامام يوم الجمعة فلما فرغ منها أقدم عليه أميراً أو قارئاً صلي بهم الجمعة لا يجوز له أن يخطب

(121)

نعمان

الابراهيم التخي رحمه الله تعالى
لزمان كانوا فريقين فريق منهم
وكان فريق منهم يترك الجمعة
بما لم ياسبه وقال بعضهم

مادام الخطيب في جملة تعالى والثناء عليه والوعظ لتمامه فيهم الاستماع والادوات فاذا أخذ في مدح الظلمة والثناء عليهم فلا بأس بالكلام حينئذ قال شمس الأعنة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح عندنا ان من كان قريسا من الامام يستمع ويسكت من أول الخطبة الى آخرها واستماع الخطبة أفضل من رد السلام وتشميت العاطس والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام وعن أبي يوسف وهذا قول الطحاوي رحمه الله تعالى اذا قال (١٨٣) الخطيب في الخطبة بأية الذين آمنوا صلوا عليه الآية صلى على النبي عليه الصلاة

والسلام نفسه ومشايخنا رحمه الله تعالى قالوا بانه لا يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام بل يستمع ويسكت لان الاستماع فرض والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام ممكنة بعد هذه الحالة ذكر في الزوائد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا خطب الامام يوم الجمعة ثم نزل وافتتح التطوع ركعتين خفيفتين أو طويلتين قال أمره بإعادة الخطبة وان لم يعد لها أجزاء وكذا لو افتتح الصلاة فأفسدها لم يقعد على رأس الركعتين وصلى أربعاً فانه يعد الخطبة وان لم يعد لها أجزاء وكذا لو افتتح الجمعة ثم تذكر ان عليه خير يومه فانه يقضي الفائتة ويعيد الخطبة وان لم يعد لها أجزاء ويقرأ الامام في الجمعة في كل ركعة بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء ويجهري بها واختلفوا في قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الجمعة وروى أنه كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة والمنافقون وروى أنه كان يقرأ أسج اسم ربك الاعلى وحل أنالك حديث

الازكاة السنة الاولى ثم يسقط لكل سنة زكاة مائة أخرى وما وجب عليه بالسنين الماضية ولا زكاة على المستأجر في السنة الاولى والثانية بقصان نصابه في الاولى وعدم تمامه في الثانية ويرى في الثالثة ثلثمائة ثم يرى لكل سنة مائة أخرى وما استفاد قبلا الا أنه يرفع عنه زكاة السنين الماضية ولو كان آجر الدار بجمارية للتجارة قيمتها ألف والمسئلة بجبالها فلا زكاة على الآجر لان عين الجارية صارت مستحققة والاستحقاق بمنزلة الهلال وعلى المستأجر زكاة كل ما وصفوا ولو كانت الاجرة مكيلا أو موزونا بغير عينه فهو بمنزلة الدراهم وان كان بعينه فهو بمنزلة الجارية ولو سلم الدار ولم يقبض الاجرة يقبض المستأجر حكم المورج وحكم المورج حكم المستأجر كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى عبد التجارة يساوي مائتي درهم عاشرين ونقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال الحول فبات العبد عند البائع كان على البائع زكاة المائتين وكذلك على المشتري وان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري كذا في فتاوى قاضيان * باع عبد للخدمة بالف خال الحول على الثمن فردت بعيب بقضاء أو مرضا في الثمن ولو باع بعرض للتجارة فردت بعيب بعد حوله بقضاء لم يرك البائع العرض والعبد لم يرك المشتري العرض وزكى البائع العرض ان رد بلا قضاء لانه كالبيع الجديد وان نوى الخدمة ضمن زكاة العرض لانه اسم ملك كذا في الكافي * ولو أخرج زكاة المال حتى مرض يؤدى سرا من الورثة وان لم يكن عنده مال وأراد ان يستقرض لاداء الزكاة فان كان في أكبر رأيه انه اذا استقرض وأدى الزكاة واجتمع له قضاء دينه بقدر على ذلك كان الافضل له أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجح أن يقضى الله تعالى دينه في الآخرة وان كان أكبر رأيه انه اذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الافضل له أن لا يستقرض لان خصومة صاحب الدين كان أشده كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امرأة على ألف ودفع اليها ولم يعلم ان أمة خال الحول عندها ثم علم انها كانت أمة زوجت نفسها بغير إذن المولى وردت الألف على الزوج روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لازكاة على واحد منهما وكذلك رجل خلق لحيه انسان فقضى عليه بالدية ودفع الدية خال الحول ثم نبتت لحيته وردت الدية لازكاة على واحد منهما وكذلك رجل أقر رجل بدين ألف درهم ودفع الألف اليه ثم تصاد فاعيد الحول لم يكن عليه دين لازكاة على واحد منهما وكذلك رجل وهب لرجل ألفا ودفع الألف اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء أو بغير قضاء واسم ترد الألف لازكاة على واحد منهما ما كذا في فتاوى قاضيان * رجل وجبت عليه زكاة المائتين فافترس خمسة من ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لانسقط عنه الزكاة ولو مات صاحب المال بعد ما أقرز كانت الخمسة ميراثا عنه كذا في التتارخانية ناقلا عن الظهيرية * ولو تزوج امرأة على أربعين ساعة وقبضت وحال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه زكاة النصف الباقي كذا في فتاوى قاضيان في فصل مال التجارة * واذا وجبت الزكاة على رجل وهو لا يؤدى الا يحل للفقير أن يأخذ من ماله بغير علمه وان أخذ كان لصاحب المال أن يسترد ان كان قائم لو ان كان هالك يضمن كذا في التتارخانية * السلطان اذا أخذ الجبايات أو ما لا بطريق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلפו افيه والصحيح أنه تسقط كذا قال الامام السرخسي هكذا في المضمرة * وللبديل حكم المبدل حتى لو تقايضا عبدا بعدد لم ينوبا شيئا فان كانا للتجارة فهما للتجارة وان كانا للخدمة فهما للخدمة وان كان أحدهما للتجارة والآخر للخدمة

الغاشية * (باب صلاة العيدين وتكبيرات أيام التثريب) لا يجب الخروج الى صلاة العيد الاعلى من يجب عليه فبذل الجمعة ويشترط للعيد ما يشترط للجمعة من المصرو السلطان والاذن العام الا في شيتين أحدهما في الخطبة والخطبة في صلاة العيد تختلف الخطبة في الجمعة من وجهين أحدهما ان الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلاة العيد تجوز بدونها والثاني ان في الجمعة تقدم الخطبة على الصلاة وفي العيدين تؤخر عن الصلاة فان قدم الخطبة في صلاة العيد جاز أيضا ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة ويخطب في صلاة العيد

خاضعين كما هو المعتاد ويجاس بينهم جلسة خفيفة ويكبر في الخطبة في العيدين وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير ويكبر في عيد الاضحى أكثر مما يكبر في خطبة عيد الفطر فإن لم يسمعهم جاز ولا يضرب أعدهم * رجل خطب يوم الجمعة بغير اذن الامام والامام حاضر لا يجوز ذلك واختلاف المشايخ رجعهم الله تعالى في بناء المنبر في الجبانة قال بعضهم لا يكبره كيلا يحتاج الى اخراجه وقال بعضهم يكبر ويخطب قائماً أو على دابته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكبر من يذهب الى

العيد يوم الاضحى ويحجر بذلك ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل يكبر في أيام العشر في الاسواق قال النقيب أبو جعفر رحمه الله تعالى سمعت ان مشايخنا رجعهم الله تعالى برون ذلك بدعة والسنة أن يخرج الامام الى الجبانة ويستخلف غيره ليصلي في المصر بالضعفاء

والمرضى والاضراء ويصلي هو في الجبانة بالاقوياء والاصحاء وان لم يستخلف أحداً كان له ذلك ولا تخرج الشواب من النساء في جميع الصلوات وأما الجنازة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تخرج الجوز في العيدين والعشاء والفجر ولا تخرج في الجمعة والظهر والعصر والمغرب وقال أبو يوسف ومحمد رجعهم الله تعالى للجوز أن تخرج الى الجماعات في جميع الصلوات وأجمعوا على ان الجوز لا تسافر به محرم ولا تخلو برجل شابا كان أو شيخا ولها أن تصافح الشيوخ ولا يخرج العبد الى العيدين والجمعة بغير اذن المولى وإذا أذن له موله اختلوا فيه

فبدل ما كان للتجارة وللجارية وما كان للخدمة للخدمة * تقايض عبد بعبد في نصف الحول وهو للتجارة وقيمة أحدهم ألف وقيمة الآخر مائتان وتم حوالهما وظهر بالاكس عيب ينقصه مائة لم يركب واحد منهما لعدم كل النصاب في طرفي الحول فان تم الحول بعد الشراء في سبيل الرفع لانه بقي في يده ألف حول ولا يركب الاخر لعدم النصاب فان رد المعيب بلا قضاء لم يركب الا ردوان حال الحول بعد الشراء وركب المردود عليه لأنه لا يبيع جديد فصار مستهلكا وان رد بقضاء ركب المردود ولو ظهر عيب بالرفع ينقص مائتين بعد نصف حول من وقت الشراء ولا عيب بالاكس فربقضاء أو برضا ركب المردود وركب المردود عليه المأخوذ كذا في الكافي * رجلان دفع كل منهما مائة الى رجل ليؤتي عنه خلط ماله ما ثم تصدق ضمن الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وضع الزكاة على نفسه فأنتم بها الفقراء جاز ولو سقط ماله من يده فرفعه فقير فرضى به جاز ان كان يعرفه والمال قائم كذا في الخلاصة

(الباب الرابع فيمن يمر على العاشر) *

وهو من نصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات ويأمن التجار به من المصوص وكما يأخذ العاشر صدقات الاموال الظاهرة يأخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التاجر كذا في الكافي * ويشترط في العامل أن يكون حراما لم يغيرها شي كذا في البحر الرائق ناقلا عن القاية * وإذا مر عليه المسلم لم يمان التجارة أخذ منه ربع العشر على شرائط الزكاة من النصاب والحول يضعه موضع الزكاة وان مر عليه الذي يأخذ منه نصف العشر يضعه موضع الجزية والخراج ولا يسقط عنه جزية رأسه في تلك السنة ولا يأخذ منه أكثر من مرة في الحول كذا في السراج الوهاج * ومن مر على العاشر بأقل من مائتي درهم لم يأخذ منه شيئا مسلما كان أو ذميا أو حرا يعلم ان له مالا آخر في منزله أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي * ومر على العاشر مال فقال لم يحمل عليه الحول ولم يكن في يده مال آخر من جنس هذا المال قد حال عليه الحول أو قال على دين مطالب من العباد أو أدبته أنا الى الفقراء قبل اخراجه الى السفر أو أدبته الى عاشر آخر وكان في تلك السنة عاشر آخر وحاف صدق ولم يشترط في الجامع الصغير اخراج البراءة وهو الاصح فان لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يصدق وكذا اذا ادعى الاداء الى الفقراء بعد الاخراج الى السفر كذا في الكافي * وإذا أتى بالبراءة على خلاف اسم ذلك المصدق يقبل قوله مع عيبه على جواب ظاهر الرواية لان البراءة ليست بشرط كذا في البدائع * وان حلف أنه أتى الى ساع آخر فظهر كذبه بعد سنين يؤخذ منه هكذا في التارخية ناقلا عن جامع الجوامع * وكل شيء صدق فيه المسلم صدق فيه الذي كذا في الكنتز ولا يمكن اجراؤه على عومه فان ما يؤخذ من الذي جزية وفي الجزية لا يصدق اذا قال أدبته أنا لان فقراء أهل النعمة ليسوا بصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقه وهو مصالح المسلمين ولو قال في السواثم أدبته أنا الى الفقراء في المصر يصدق بل يؤخذ منه ثانيا وان علم الامام بآدائه * والزكاة هو الثاني والاول يتقاب نفسا هو الصحيح هكذا في التبيين * وفي جامع أبي اليسر لو أجاز الامام اعطاه لم يكن به بأس لانه لو أذن الامام في الابتداء أن يعطى الفقراء بنفسه جاز فكذا اذا جاز بعد اعطاء كذا في البحر الرائق * * ترتيب وأتم وأتقود وقال ليست هي صدق كذا في السراج الوهاج * مر على العاشر يعروض

قال بعضهم له أن يخاف ولا يخرج وقال بعضهم عليه أن يخرج اذا أذن المولى وان لم يأذن له المولى لكن يعلم العبد انه لو استأذنه يأذن له لا ينبغي له أن يخاف عن الجمعة والعيدين وان علم انه لو استأذنه بكروه وبأنى فانه لا يشهد الجمعة والعيدين وكذا المرأة اذا أرادت أن تصوم فطوعا بغير اذن زوجها ان علمت انها لو استأذنت زوجها يأذن لها كان لها ان تصوم ووقت صلاة العبد بعد ما ارتفعت الشمس قد مرع أورحين الى أن تزول والانضل أن يعجل الاضحى ويؤخر الفطر وليس صلاة العبد اذان واقامة بخلاف الجمعة ولا يتطوع في الجبانة

قبل صلاة العبد وله أن يتطوع بعدها والافضل أن يصلي أربع ركعات فان تطوع في بيته قبل الخروج الى المصلى اختلفوا فيه قال بعضهم يكره ومن خرج الى الجبانة ولم يدرك الامام في شيء من الصلاة شاء انصرف الى بيته وان شاء صلى ولم ينصرف والافضل أن يصلي أربع ركعات تكون له صلاة الضحى لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال من فاتته صلاة العبد صلى أربع ركعات يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية والشمس (١٨٤) وضحاها وفي الثالثة والليل اذا يغشى وفي الرابعة والضحى وروى في ذلك عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وعد اجيالا ونوابج ريل رجل أحدث في الجبانة قبل الصلاة ان خاف فوت الصلاة لو اشتغل بالوضوء كان له أن يصلي بالتيمم بلا خلاف وان أحدث بعد النمرود كان له ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن تكلم في صلاة العبد بعد دما صلى ركعة لا قضاء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى سمعت في المسئلة خلافا بين أبي حنيفة وصاحبيه على قول صاحبيه يلزمه القضاء بناء على مسئلة أخرى اذا أحدث في صلاة العبد ولم يجدهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتيمم لأن عده اذا لم يجب عليه القضاء ولم يتيمم تفوته الصلاة أصلا وعندهما لو فاتته الصلاة يمكنه القضاء فلا يتيمم (وأما كيفية صلاة العبد) ما قاله

فقال ليست هي للتجارة فالقول قوله كذا في شرح الطحاوي * ولو مر بمائتي درهم بضاعة لم يعشرها وكذا المضاربة الآن يكون في المال ربع يبلغ نصيبه نصف ما يافئو خدمته لانا مال الله كذا في الهداية * وكذا الوتر عبده أذن بمال فان كان مال المولى لا يأخذ وان كان كسبه فكذلك وهو الصحيح وان كان مولا معه يأخذ منه الا اذا كان على العبد دين يحميط بماله كذا في الكافي * ولو مر الذي بالخمر والخنزير فبيعه التجارة وهما يساويان مائتي درهم فصاعدا عشر الخمر من قيمتها ولم يعشر الخنزير في ظاهر الرواية وهو قول أبي حنيفة * ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج * ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى حكم جلود الميتة اذا مر بها الذي على العاشر قالوا وينبغي لعاشرة عشرها كذا في المحيط * ويأخذ من الحربي العشر الا أن يأخذوا من تجارنا أكثر أو أقل فيؤخذ منهم كذا وان لم يأخذوا مناشيا لم يأخذ منهم شيئا بحجزة لهم على صنيعهم وان أخذوا من جميع المال يؤخذ منهم جميع المال الا قدر ما يبلغه الى مأمونه ولا يؤخذ من مكانتي الحربيين وصبيانهم الا اذا أخذوا من صبياتنا وكاتبنا كذا في محيط السرخسي * ولا يصدق الحربي في شيء الا أن يدعى في الجوارى أنهن أمهات أولاده وفي العلمان انهم أولاده لان اقراره بالنسب وأمومية الولد صحيح فانه تمت صفة المالمية فان قال هم مدبرون لم يصدق لان التدبير لا يصح منه فان مر بمخمسين درهما لم يؤخذ منه الا أن يكونوا يأخذون من تجارنا من مثلها وان لم نعلم حل بعشر وثنا لم لأونعلم ولكن لانعلم قدر ما يأخذون منا أخذنا منهم العشر كذا في السراج الوهاج * وان مر الحربي على العاشر فعشره ثم مر مرة أخرى لم يعشره حتى يحول الحول وان عشره فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشره أيضا كذا في الهداية * ولو مر حربي بها ثم لم يعلم به العاشر حتى خرج ودخل دار الحرب ثم خرج لم يعشره لما مضى كذا في التبيين * ولو مر المسلم والذي على العاشر ولم يعلم به ثم علم في الحول الثاني بأخذهم ما كذا في محيط السرخسي والسراج الوهاج * ولو مر عليه باربعين شاة وقد دخل عليهم احوال ان أخذ منه لا أول دون الثاني كذا في السراج الوهاج * ويؤخذ من بن تغلب نصف العشر والماخوذ منهم عوض عن الجزية ولو مر صبي أو امرأته من بن تغلب بمال فليس على الصبي شيء وعلى المرأة ما على الرجل كذا في السراج الوهاج * ومن مر بعاشر الخوارج وعشره ثم مر على عاشر أهل العدة عشره ثانيا بخلاف ما اذا غلب الخوارج على بلد وأخذوا زكوة سوائهم فانه لا شيء عليهم كذا في الكافي * مر على العاشر بما يتسارع اليه الفداء كالفواكه والرطب والبقول والابن وقيمتها نصاب لم يعشره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعشره كذا في السراج الوهاج * وهكذا في محيط السرخسي والكافي * ولو مر بمواش ساعة دون النصاب وفي بيته ما يملكه نصابا أخذ منه الواجب لان الكل داخل تحت الحايبة كذا في السراج الوهاج

(الباب الخامس في المعادن والركاز)

ما يخرج من المعادن ثلاثة منطبع بالنار ومائع وما ليس بمنطبع ولا مائع * أما المنطبع كالذهب والفضة والحديد والرماس والنحاس والصفرة ففيه الخمس كذا في التهذيب * سواء أخرج حر أو عبدا أو ذمى أو صبي أو امرأته وما بقي فلا تأخذ والحربي المستأمن اذا عمل بغير إذن الامام لم يكن له شيء وان عمل باذنه فلا مائة له وما وجد في أرض عشيرة أو خراجية كذا في محيط السرخسي * اذا عمل رجلان في طلب

ابن مسعود رضي الله تعالى عنه يكبر في المعدين تسع تكبيرات خسا في الاولى وأربع في الثانية تكبيرة الافتتاح وتكبيرات الركوع منها فتكون الزوائد ست

تكبيرات في كل ركعة ثلاث تكبيرات زوائد وبوالى بين القرائتين يبدأ بالتكبير في الركعة الاولى وبالقرأة الركاز في الركعة الثانية وهو قول أكثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم وبه أخذ أصحابنا رحمه الله تعالى لان الجهر بالتكبير بدعة فلا يؤخذ بها الا بما اتفق عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه في المشهور روايتان وفي رواية يكبر ثلثي عشرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرات الركوع منها فتكون الزوائد تسع تكبيرات خمس في الاولى وأربع في الثانية وفي رواية يكبر ثلاث عشرة ثلاث أصليات

بالأكثر في تكبيرات أيام
التشريق فالا يبدأ بعد
صلاة الفجر من يوم عرفة
ويقطع بعد صلاة العصر
من آخر أيام التشريق لقوله
تعالى واذكروا الله في أيام
معدودات وأراد به أيام
التشريق ويرفع يديه مع
كل تكبيرة في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى الا
في تكبيرة الركوع وان
صلى خلف امام لا يرى رفع
اليدين في التكبيرات
يرفع المقتدى ويقرا في
العيدين في كل ركعة بفاتحة
الكتاب وأي سورة شاء ويؤخر
التكبيرات عن شاء
الافتتاح وإن أدرك الإمام
في التشهد أو بعد السلام
في سجود السهو فانه يصلي
ركعتين ويكبر بأى نفسه
فان فات صلاة النظر في

(الباب السادس في زكاة الزرع والثمار)

(٣٤ - فتاوى اول) بعدزأوبغيرعذر يصلى في اليوم الثالث فان غابت في اليوم الثالث بعدزأوبغيرعذر لا يصلى بعد ذلك * امام صلى بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من الغدو صلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحى فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغدو يصلى وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تزل الشمس وان زالت الشمس يخرج من الغدو يصلى ما لم تزل فان علم بعد ما زالت الشمس في

اليوم الثالث لا بد لي بهذا وان علم يوم التحرق الزوال لنادي بالناس بالصلاة واذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزول الشمس ولا تصلي صلاة العبد راكبا كما لا تصلي الجمعة والمكتوبة بخلاف صلاة الجنائز لانها ليست بصلاة من كل وجه هكذا قال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى في الروايات الظاهرة اذا صلوا على جنازة ركبنا في القياص تجوز وفي الاستحسان لا تجوز والسهو في صلاة العبد وصلاة الجمعة والمكتوبة (١٨٦) وصلاة التطوع سواء ومشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا لا يسجد للسهو في العبد

والجمعة كميل يقع الناس في الفتنة

(باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلاة على الجنائز والتكفين وغير ذلك) *

كل مسلم مكلف قتل ظالم لم يجب عن دمه بدل هو مال ولم يرث لم يغسل قتله أهل البغي أو قطع الطريق أو أهل الحرب بسلاح أو غيره * المسلم اذا قتل نفسه في قول أبي حنيفة ومحمد درجة ما الله تعالى يغسل ويصلي عليه * اذا مات الانسان لا بأس بأن يؤذن قرآنه واخوانه يمونه ويكره النداء في الاسواق وكيفية الغسل أن يجرد الميت عندنا ويوضع على عورته خرقة قدر ذراع يستتر من سرته الى ركبته ويستتر ركبتيه في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن النظر الى عورة الميت حرام لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله تعالى عنه لا تنظر الى نفسك ولا ميت وفي ظاهر الرواية يوضع خرقة تستر السوء وحدها ثم يغسل ماتحت الخرقة لكن لا يغسل السوء ولا يمسها

يكون الخارج منها بما يقصد بزراعتها تمام الارض هكذا في البحر الرائق * فلا عشر في الحطب والحشيش والقصب والطرفاء والسعف لان الاراضي لا تستمنى بهذه الاشياء بل تفسدها حتى لو استمنى بقوائم الخراف والحشيش والقصب وغصون النخل أو فمها دلب أو صنوبر ونحوها وكان يقطعه ويبيعه يجب فيه العشر كذا في محيط السرخسي * ويجب العشر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل ما تجزعه الارض من الحنطة والشعير والدخن والارز وأصناف الحبوب والبقول والراحين والاوراد والطراب وقصب السكر والذرية والبطيخ والقنا والخيار والباذنجان والعصفور وأشباه ذلك مما له ثمرة باقية أو غير باقية قل أو كثر هكذا في فتاوى قاضيخان * سواء سقي بماء السماء أو سحبا يقع في الوسق أو لا يقع هكذا في شرح الطحاوي * ويجب في الكان وبذره لان كل واحد منهما مامة صود كذا في شرح المجمع * ويجب في الجوز واللوز والكمون والكزبرة هكذا في المضمهرات * ويجب العشر في العسل اذا كان في أرض العشر وكذا المني اذا سقط على الشوك الاخضر في أرضه كذا في خزنة المفتين * وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بموكة كاشجار الجبال يجب فيها العشر كذا في الظهيرية * ولا عشر فيما هو تابع للأرض كالنخل والاشجار وكل ما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران لانه لا يقصد به الاستغلال كذا في البحر الرائق * ولا يجب في البرزور التي لا تصلح للزراعة والتداوي كبر البطيخ والناخوخ والشونيز كذا في المضمهرات * ولا يجب في القنب والصنوبر وشجر القطن والباذنجان والكندر والموز والبن كذا في خزنة المفتين * ولو كان في دار رجل شجرة مثمرة لا عشر فيها كذا في شرح المجمع لابن الملك * وما سقي بالدولاب والدالية ففيه نصف العشر وان سقي سحبا وبالدالية يعتبر أكثر السنة فان استوى بالجبب نصف العشر كذا في خزنة المفتين * ووقته وقت خروج الزرع وظهور الثمر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق * فلا يعمل عشر أرضه قبل الزرع لا يجوز ولو عمل بعد الزراعة بعد انبات فانه يجوز ولو عمل بعد الزراعة قبل انبات فلا يظهر أنه لا يجوز ولو عمل عشر الثمار ان كان بعد طلوعها يجوز وان كان قبل طلوعها لا يجوز في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي * ويسقط بهلاك الخارج من غير صنعه وبهلاك البعض يسقط بقدره وان استهلكه غير المالك أخذ الضمان منه وأدى عشره وان استهلكه المالك ضمن عشره وصار ديناً في ذمته ويسقط بالردة ويموت المالك من غير وصية اذا كان قد استهلكه كذا في البحر الرائق * تغلب له أرض عشرية عليه العشر مضاء فاوان استرها ذمته من تغلب فهي على حالها عندهم وكذا اذا اشترها منه مسلم أو أسلم التغلبي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان التضعيم أصلياً أو حادثاً ولو كانت الأرض اسلم باعها من ذمته غير تغلبي وقبضها فعليه الخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أخذها منه مسلم بالشفعة أو ردت على البائع ففساد البيع فهي عشرية كما كانت وفي أرض الصبي والمرأة التغلبيين ما في أرض الرجل وليس على الجوسي في داره شيء هكذا في الهداية * وان جعل مسلم داره بيتاً فانوته تدور مع مائه فان سقاه بماء العشر فهو عشري وان سقاه بماء الخراج فهو خارجي بخلاف ما اذا جعل الذي داره بيتاً ناحت يجب عليه الخراج كيفما كان وداره حرّة كذا في التبيين * وكذا المقابر كذا في البحر الرائق * ولو ان المسلم أو الذي سقاه مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم أحق بالعشر والذي بالخراج كذا في معراج الدرارية * ثم ما العشر ماء البر التي عقرت في أرض العشر وماء العين التي تظهر في أرض العشر وكذلك ماء السماء وماء البحار العظام

سده بل يجعل في يده خرقة يغسل سوائه بتلك الخرقة كيلا يمس عورته بغير خرقة كالومات المرأة بين أجنب عسري أجنبي بخرقة عند الضرورة ثم يوضأ وضوءه للصلاة الا اذا كان صغيراً الا يصلي فلا يوضأ ويبدأ بالماء من اعتبار اجماع الوضوء في حياته ولا يغمض ولا يستنشق ومن العلماء من قال يجعل الغاسل خرقة في اصبعه يمسح بها اسنانه ولهاثة ولثته ويدخل في منخره أيضاً وعليه الناس اليوم ثم يغسل كاهه والمعروف السقط الذي لم يتم أعضاؤه لا يصلي عليه بانها في الروايات واختلف في غسله واختلفوا ان يغسل ويدفن

ملء وخافى خرقة وان سقط الغلام من بطن أمه ميتا يغسل ويكفن ولا يصلى عليه وفي تسميته كلام * اذا جرى الماء على الميت أو أصابه المطر
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينوب عن الغسل لأن الأمر بالانابة بالغسل وأصابه المطر وجريان الماء ليس بغسل * الغريق يغسل ثلاثا في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية أن نوى الغسل عند الإخراج من الماء يغسل مرتين وإن لم ينو يغسل ثلاثا وعنه في
رواية يغسل مرة واحدة * اذا غسل الميت ثم خرج منه نجاسة لا يعاد الغسل * الصغير (١٨٧) والصغيرة اذا لم يبلغا حسد الشهوة

يغسلهما الرجل والنسوة
لأنه ليس لأعضائهما حكم
العورة وفي الأصل قال
قبل ان يتكلم وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أكثر
ان يغسلهما الاجنبي
الخصي والمحبوب كالفعل
ويهم الخنثى وقيل يغسل
في شبابه اذا كان للزنا محرم
يتمهما بالبدن وأما الاجنبي
فخرقة على يده ويغسل
بصره عن ذراعيها وكذا
الرجل في امرأته الا في
غض البصر ولا فرق بين
الشابة والعجوز * رجل
مات ولم يجدوا ماء فجموه
وصلوا عليه ثم وجدوا ماء
غسل ويصلى عليه ثانيا في
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى وعنه في رواية
يغسل ولا تعاد الصلاة بمنزلة
جنب تيمم وصلى ثم وجد
ماء بعد ذلك وعن محمد
رحمه الله تعالى في ميت دفن
قبل الغسل وأهلاؤه عليه
التقرب قال يصلى على قبره
ولا ينش عن محمد رحمه

عشرى كذا في المحيط * وماء أتمار شقها بجمع وماء بئر حفر في ارض خراجية خراجي وأمما سيجون
ودجلة والفرات خراجي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو أجر أرضا
عشرية كان العشر على الأجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على المستأجر كذا في الخلاصة
* ولو هلك الخارج قبل الحصاد لا يجب العشر على الأجر وإن هلك بعد الحصاد لا يسقط عن الأجر وعنده
لوهلك قبل الحصاد أو بعده فانه يهلك بما فيه هلك كذا في شرح الطحاوي * ولو أعارها من مسلم فزرعها فالعشر
على المستعير ولو أعارها من كافر فالعشر على المعير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الكافر
ولكن عند محمد رحمه الله تعالى عشر واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عشران كذا في محيط
السرخسي * وفي المزارعة على قولهما العشر عليها بالحصصة وعلى قوله على رب الأرض لكن يجب في حصته في
عينه وفي حصص المزارع يكون دينيا في ذمته كذا في البحر الرائق * ولو هلك الخارج سقط العشر عنهما عذرهما
وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قبل الحصاد كذلك وبعده لا يسقط عنه عشر حصص المزارع ويسقط في
حصته ولو استهلكه رجل بعد الاستقضاء قبل الحصاد أو سرقه فلا عشر حتى يؤدي المستهلك الضمان فيجب
على رب الأرض عشر البدل وعندهما عليهما كذا في محيط السرخسي * ولو غصب أرضا عشرية فزرعها
ان لم تقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وإن نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض كذا في
الخلاصة * واذا باع الأرض العشرية وفيها زرع قد أدرك مع زرعها أو باع الزرع خاصة فعشره على البائع
دون المشتري ولو باعها والزرع بقل ان قصه المشتري في الحال يجب على البائع ولو تركه حتى أدرك فعشره
على المشتري كذا في شرح الطحاوي * واذا باع الطعام المعشور فللمصدق أن يأخذ عشره من المشتري وإن
تفرقا وإن شاء أخذ من البائع ولو باعه بأكثر من قيمته ولم يقبضه المشتري فللمصدق أن يأخذ عشر الطعام
وإن شاء أخذ عشر الثمن وإن كان البائع حابي فيه بما لا يتغابن النام فيه فليس للتصدق إلا أخذ عشر الطعام
وإن استهلكه أخذ من البائع عشر طعام مثله إلا أن يعطيه مقدار قيمته من الثمن وإن كان المشتري
استهلكه فالصدق بالخيار إن شاء ضمن البائع وإن شاء ضمن المشتري مثل عشره إن كل واحد منهما
متلف حقه ولو باع الغنم أخذ العشر من غنمه وكذلك لو اتخذ عسيرا ثم باعه فعليه عشره من العسير كذا
في محيط السرخسي * ولا تجب أجرة العمال ونفقة البقروكرى الانهار وأجرة الحافظ وغير ذلك فيجب
إخراج الواجب من جميع ما أخرجته الأرض عشر أو نصف كذا في البحر الرائق * ولا بأكل شي من طعام
العشر حتى يؤدي عشره كذا في الظهيرية * وإن أقر العشر بحل له أكل الباقي وقال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى ما أكل من الثمرة وأطعم غيره ضمن عشره كذا في محيط السرخسي في باب ما يحتسب لصاحب
الأرض

(الباب السابع في المصارف)

(منها الفقير) وهو من له أدنى شيء وهو ما دون النصاب أو قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة فلا
يخرج عنه عن الفقر ملك نصب كثيرة غير نامية اذا كانت مستغرقة بالحاجة كذا في فتح القدير * التصديق
على الفقير العالم أفضل من التصديق على الجاهل كذا في الزاهدى * (ومنهم المسكين) وهو من لا شيء له

لا يغسل * ميت غسله أهل من غير نية الغسل أجزأهم ذلك * اذا مات الرجل وليس ثمة رجل تيممه أمته أو أمة غيره بغير ثوب الامن
يعتق بموته ولا تغسل الامت مولاهما وكذا أم الولد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى للحرمة والصائفة أن تغسل زوجها اذا مات الرجل
عن امرأته فقبلت بن الميت وارتدت والعياذ بالله أو وقعت المحرمية فيتم ما بسبب من الاسباب لم يجز لها أن تغسله اذا ظاهر الرجل من
امرأته ثم مات عنها كان لها أن تغسله منكوحه الرجل اذا تزوجت بزوجه حتى وجبت عليها العدة ثم فرق بينهما وردت الى الزوج

الاول فلت عنها وهي في العدة عن نكاح فاسد لم يكن لها أن تغسله وان انقضت عدتها في حياته أو بعد وفاته كان لها أن تغسله رجل له امرأتان فقال احدا كما قال الثاني ثلاثمائة مات قبل أن يبين لم يكن لواحدة منهما أن تغسله والهما الميراث وعليهما عدة الوفاة والطلاق اذا مات الرجل عن المرأة الجوسية لا تغسله فان أسلمت كان لها أن تغسله اذا مات الرجل عن امرأته وأختها في عدته لم تغسله وان انقضت عدة أختها كان لها أن تغسله اذا مات الرجل فقامت (١٨٨) امرأتان أختان كل واحدة منهما مائة انه تزوجها دخل بها اولاً يعلم أيتهما الاولى لم

تغسله واحدة منهما وميراث امرأته واحدة بينهما وينبغي أن يكون غاسل الميت على الطهارة ويكره أن يكون حائضاً أو جنباً ولا بأس بجسوس الحائض والجنب عنده وقت الموت * امرأته ماتت والولد يضرب في بطنها قال محمد رحمه الله تعالى يشق بطنها ويخرج الولد لا يسع الا ذلك اذا عاش الجرح في المعركة يوم اغسل وان عاش أقل من يوم لم يغسل في قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * اذا جرح الرجل فتمحمل قليلاً ثم مات غسل الآن يسقط في الموضع الذي جرح فيه فيموت فلا يغسل ومن أوصى بوصية غسل قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انما تطل الشهادة بالوصية اذا زادت الوصية على كلمتين أما الكلمة والكلمتان لا تطل الشهادة ومن قتل في حالة الحرب بفعل نفسه بأن أصابه سيفه أو سهمه غسل في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يغسل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويغسل

فيحتاج الى المسئلة لقوته أو ما يورى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الأول حيث لا تحل المسئلة له فانها لا تحل لمن يملك قوت يومه بعد ستره بدنه كذا في فتح القدير * (ومنها العامل) وهو من نصبه الامام لاستيفاء الصدقات والعشور كذا في الكافي * ويعطيه ما يكفيه وأعواداً بالوسط مدة ذهابهم ويايهم مادام المال باقياً الا اذا استغرقت كفايته الزكاة فلا يراد على النصف كذا في البحر الرائق * وان حل رجل زكاة ماله بنفسه الى الامام لا يستحق العامل من ذلك كذا في التبيين * وهكذا في محيط السرخسي * ولا يحل للعامل الهاشمي تنزيهاً لقربة النبي صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ وتحمل للغنى كذا في التبيين * فان عمل الهاشمي عليهم اوزر من غيرها لا بأس به هكذا في الخلاصة * ولو له مال في يد العامل أو وضع سقط حقه وأجزأ عن الزكاة عن المؤدين كذا في السراج الوهاج * المصدق اذا أراد أن يحل حق عمله قبل الوجوب جاز له الاخذ والافضل أن لا يأخذ كذا في الخلاصة * (ومنها الرقاب) هم المكاتبون ويعاونون في فك رقابهم كذا في محيط السرخسي * ويجوز الدفع الى مكاتب غنى علم بذلك أو لم يعلم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي * ولا يجوز لمكاتب هاشمي أن يملك يقع للمولى من وجهه والشبهة ملحقه بالحقيقة كذا في محيط السرخسي * (ومنها الغلام) وهو من زعمه دين ولا يملك نصاً باقياً من دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه أخذه كذا في التبيين * والدفع الى من عليه الدين أولى من الدفع الى الفقير كذا في المضمرات * (ومنها في سبيل الله) وهم منقطعة والغزاة الفقراء منهم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى منقطع والحاج الفقراء منهم كذا في التبيين * والصحيح قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * (ومنها ابن السبيل) وهو الغريب المنقطع عن ماله كذا في البدائع * جاز للاخذ من الزكاة قدر حاجته ولم يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته وألحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلد له لان الحاجة هي المعبرة ثم لا يلزمه أن يتصدق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى كذا في التبيين * والاستمعة راض لابن السبيل خير من قبول الصدقة كذا في التظهيرية * فهذه جهات الزكاة وللمالك أن يدفع الى كل واحد وله أن يقتصر على صنف واحد كذا في الهداية * وله أن يقتصر على شخص واحد كذا في فتح القدير * والدفع الى الواحد أفضل اذا لم يكن المدفوع نصاباً كذا في الزاهدي * ويكره أن يدفع الى رجل مائتي درهم فصاعداً وان دفعه جاز كذا في الهداية * هذا اذا لم يكن الفقير مديوناً فان كان مديوناً فادفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبقى له شيء أو يبي دون المائتين لا بأس به وكذا لو كان معيلاً جاز أن يعطى له مقدار ما لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين كذا في فتاوى قاضي خان * ونبد الاغناء عن السؤال في ذلك اليوم كذا في التبيين * وأما أهل الذمة فلا يجوز صرف الزكاة اليهم بالاتفاق ويجوز صرف صدقة التطوع اليهم بالاتفاق واختلفوا في صدقة الفطر والندور والكفارات قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز الا أن فقراء المسلمين أحب اليها كذا في شرح الطحاوي * وأما الحربى المستأمن فلا يجوز دفع الزكاة والصدقة الواجبة اليه بالاجماع ويجوز صرف التطوع اليه كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز أن يبنى بالزكاة المسجد وكذلك القنطرة والسقايات واصلاح الطرقات وكري الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تمليك فيه ولا يجوز أن يكفى به اميت ولا يقضى به ادين الميت كذا في التبيين * ولا يشتري بها عبد يعتق ولا يدفع الى أصله وان علا وفرعه وان سفل كذا في الكافي * ولا يعطى للولد المنفى

من قتل بالبحر ونحو ذلك في غير المحاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان هذا القتل يوجب الدية عنده ومن قتله ولا السبع أو احترق بالنار أو ردى من جبل أو مات تحت حدم أو قتل بقصاص أو رجم أو قتل انسان دافعاً عن نفسه أو ماله غسل ومن قتل انسه أو قتلت المرأة زوجها أو لها منه ولد يغسل لان قتله وقع موجباً للقصاص وانما وجبت الدية لانه دافعاً عن نفسه أو ماله في غسل الميت استعمل القنطرة في الروايات الظاهرة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يجعل القنطرة المخرج في مخزبه وغفره وبعضهم

قالوا يجعل في صمخ أذنيه أيضا وقال بعضهم يجعل في دبره أيضا وهو قبيح * ويكفن الميت كفن مثله وتفسيره أن يقطر إلى ثيابه في حياته لخروج الجمعة والعديد من ذلك كفن مثله أكثر ما يكفن فيه الرجل ثلاثة أثواب ليس فيها عمامة عندنا واستحسنها المتأخرون وهو مروى عن عمر رضي الله تعالى عنه وبه أخذ مالك رضي الله تعالى عنه وأدناه في الرجل ثوبان قيص ولقافة وكفن السنة للمرأة خمسة شخاروا زاروقيص ولقافة وخرقة تربط فوق ثدييه وبطنها وكفن الكفاية لها ثلاثة (١٨٩) قيص وازاروقافة فان كان بالمال

كثرة وبالورثة قلة فكفن

السنة أولى وان كان على

العكس فكفن الكفاية أولى

والمرأى في الكفن بمنزلة

البالغ والطفل الذي لم

يلغ حدا الشهوة فالأحسن

أن يكفن فيما يكفن البالغ

وان كفن في ثوب واحد جاز

ويقدم الكفن من التركة

على سائر الحقوق فان لم يترك

مالا فكفن على من يجب

عليه النفقة الا الزوج في قول

محمد رحمه الله تعالى وعلى

قول أبي يوسف رحمه الله

تعالى يجب الكفن على

الزوج وان تركت مالا

وعليه الفتوى اذا نبش

الميت وهو طري كفن ثانيا

من جميع المال فان كان

قد قسم ماله فالكفن يكون

على الوارث دون الغرما

وأصحاب الرضا يرون أن أفضل

التركة من الدين فان لم يكن

الغرما قبضوا دينهم بدئي

بالكفن وان كانوا قبضوا

ديونهم لا يستبرئ منهم شيئا

لأن مال الميت * معتق

الرجل اذا مات ولم يترك شيئا

وله حالة موسرة ومولاه الذي

أعتقه قال محمد رحمه الله

تعالى كفته على خالته

وعن أبي يوسف رحمه الله

تعالى في النوا إذا ماتت المرأة وتركت آباؤها نسفا فنها عليهم على قدر موارثهما وان لم يترك مالا ولم يكن هناك أحد يجب عليه نفقته في حياته كان كفته على الناس فان لم يقدر واسألوا الناس وفرق بين هذا وبين الذي اذ لم يجدوا باصلي فيه ليس على الناس أن يسألوا له نوبا لأن النبي يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الميت * رجل مات في مسجد قوم فقام أحدهم وجع الدراهم لتكفنه ففضل من ذلك شيئا أن علم صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفن به محتاجا آخر وان لم يقدر على صرفها إلى الكفن تصدق بها على الفقراء رجل كفن ميتا

ولا المخلوق من مائه بالرنا كذا في التمرناشي * ولا يدفع إلى امرأته للاشتغال في المنافع عادة ولا تدفع المرأة إلى زوجها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولا يجوز دفع إلى عبده ومكاتبه ومدره وأم ولده ولا إلى معتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصورته أن يعتق مالا الكلي جزأ شأنا منه أو بعتقه شريكة فيستسعه الساكت فيكون مكاتبه أما إذا اختار التضمين أو كان اجنبيا عن العبد جازله أن يدفع الزكاة إليه لأنه مكاتب الغير كذا في التبيين * ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصابا أي مال كان ذنابا ودرهم أو سواهم أو عروضا للتجارة أو غير التجارة فاضلا عن حاجته في جميع السنة هكذا في الزاهدي * والشروط أن يكون فاضلا عن حاجته الأصلية وهي مسكنه وأثاث مسكنه وثيابه وخادمه ومركبه وسلاحه ولا يشترط النماء أنه مشروط وجوب الزكاة لحرمان كذا في الكافي * ويجوز دفعها إلى من يملك أقل من النصاب وان كان صحيحا مكنته * كذا في الزاهدي * ولا يدفع إلى مملوك غني غير مكاتبه كذا في معراج الدراية * ولا يجوز دفعها إلى ولد الغني الصغير كذا في التبيين * ولو كان كبيرا فمفسرا جازا ويدفع إلى امرأته غني إذا كانت فقيرة وكذا إلى البنت الكبيرة إذا كان أبوها غنيا لان قدر النفقة لا يغنيها وبغنى الأب والزوج لا تعد غنية كذا في الكافي * ويجوز صرفها إلى الأب المعسر وان كان ابنه موسرا كذا في شرح الطحاوي * ويجوز صرفها إلى من لا يحل له السؤال اذ لم يملك نصابا وان كانت له كتب تساوى مائتي درهم إلا أنه يحتاج إليها للتدريس أو التعفظ أو التصحيح يجوز صرف الزكاة إليه كذا في فتاوى قاضي خان * سواء كانت فقرا أو وحيدا أو أديها كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو كان عنده من المصاحف وهو يحتاج إليه وان كان لا يحتاج إليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة إليه ولا يجوز له أخذها وكذا لو كان له حوائث أو دار غلة تساوي ثلاثة آلاف درهم وعلمها لا تكفي لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة إليه في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كان له ضعة تساوي ثلاثة آلاف ولا يخرج ما يكتفي له ولعياله اختلوا فيه قال محمد بن مقاتل يجوز له أخذ الزكاة ولو كان له دار فيها بستانان وهو يساوي مائتي درهم قالوا لم يكن في البستانان مائة هراق الدار من المطبخ والمغتسل وغيره لا يجوز صرف الزكاة إليه وهو بمنزلة من له متاع وجواهر والذي له دين مؤجل على إنسان إذا احتاج إلى النفقة يجوز له أن يأخذ الزكاة قدر كفايته إلى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معسرا يجوز له أخذ الزكاة في أصح الأقاويل لأنه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين موسرا معترفا لا يحل له أخذ الزكاة وكذا إذا كان جاحدا وله على الدين بينة عادلة وان لم تكن بينة عادلة لا يحل له أخذها ما لم يرفع الأمر إلى القاضي فيحلفه فإذا حلفه وحلف بعد ذلك يحل له أخذها كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له دار يسكنها يحل له الصدقة وان لم يسكن الكل هو الصحيح كذا في الزاهدي * ولا يدفع إلى بني هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث بن عبد المطلب كذا في الهداية * ويجوز الدفع إلى من عداهم من بني هاشم كذرية أبي لهب لأنهم لم ينصروا النبي صلى الله عليه وسلم كذا في السراج الوهاج * هذا في الواجبات كالزكاة والنذر والعشر والكفارة فأما التطوع فيجوز صرف إليهم كذا في الكافي * وكذا لا يدفع إلى موالهم كذا في العيني شرح الكنز * ويجوز صرف خمس الركا والمعدن إلى فقراء بني هاشم كذا في الجوهر النيرة والوكيل إذا أعطى ولده الكبير والصغير أو امرأته وهم محاربون جاز لا يسكن شيئا كذا في الخلاصة * إذا شئت وتحرى

من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل كان له ان يأخذه منه لانه ما زال عن ملكه الى الميت وان كان وهبه للورثة وكفنه الورثة فالورثة أحق به وكذا لو كفن ميتا فافتقرت له السبع كان الكفن له لانه بقي على ملكه * حتى عربان وميت ومعهما ثوب واحد ان كان الثوب ملكا للحي فله ان يلبسه ولا يكفن به الميت لانه محتاج اليه وان كان ملكا للميت والحي وارثه يكفن فيه الميت ولا يلبسه لان الكفن مقدم على الميراث * من لا يجبر على النفقة في حياته كأولاد (١٩٠) الاعمام والعلم والاحوال والخلالات لا يجبر على الكفن ثوب الجنائز اذا تخرق ولم

يترك صالحا لما اتخذ له ليس للتولي ان يتصدق به بل يبيعه ويصرف نفسه في ثوب آخر * يجوز الاستنجار على حل الجنائز وحفر القبور ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشايخ رحمه الله تعالى جواز ذلك أيضا ثم السنن في حل الجنائز عندنا أن يحملها أربعة نفر من جوانبها الأربع يطوف كل واحد منهم على جوانبها الأربع يضع مقدمها على يمينه ثم مؤخرها على يمينه ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها على يساره روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه فعل كذلك ويكره أن يضعها على أصل العنق ويقوم بين اليهودين ويسرع بالجنائز ويمشي به الأعلى بحمله ولا يطأ كيلا يتحرك الميت والمشي خلف الجنائز أفضل ويجوز المشي امامها ما لم يتبادر عن القوم ولا ينبغي أن تقدم القوم كلهم ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشي أفضل ويكره أن يتقدم الجنائز راكبا ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكاء بأن هطل

فوقع في كبرائه انه محل الصدقة فدفع اليه أو آل منه فدفع أو رآه في صف النقرة فدفع فان ظهر انه محل الصدقة جاز بالاجماع وكذا ان لم يظهر حاله عنده وأما اذا ظهر انه غني أو هاشمي أو كافر أو مولى الهاشمي أو الولدان أو المولودون أو الزوج أو الزوجة فانه يجوز وتسقط عنه الزكاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو ظهر انه عبده أو مدره أو أم ولده أو مكاتبه فانه لا يجوز وعليه أن يعدها بالاجماع وكذا المستسعى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * وإذا دفعها ولم يخطر بباله انه مصرف أم لا فهو على الجواز لا اذا تبين انه غير مصرف وإذا دفعها اليه وهو شاك ولم يتحرر وتحرر ولم يظهر له انه مصرف أو غلب على ظنه انه ليس بمصرف فهو على الفساد لا اذا تبين انه مصرف هكذا في التبيين * ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد الا أن يتقلها الانسان الى قرابته أو الى قوم هم أحوج اليها من أهل بلده ولونقل الى غيرهم اجزأ وان كان مكروها وانما يكره نقل الزكاة اذا كان الاخراج في حينها بأن آخر جهابعد الحول أما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل والافضل في الزكاة والفطر والنذور الصرف أولا الى الاخوة والاخوات ثم الى أولادهم ثم الى الاعمام والعلماء ثم الى أولادهم ثم الى الاخوال والخلالات ثم الى أولادهم ثم الى ذوى الارحام ثم الى الجيران ثم الى أهل حرفته ثم الى أهل مصره أو قريته كذا في السراج الوهاج * ثم المعتبر في الزكاة مكان المال حتى لو كان هو في بلد وماله في بلد آخر يفرق في موضع المال وفي صدقة الفطر يعتبر مكانه لا مكان أولاده الصغار وعبيده في الصحيح كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في المضمرات * وأما أخذ مظنة زكاة من الصدقات والعشور والخراج والجبائز والمصادرات فالأصح انه يسقط جميع ذلك عن أرباب الاموال اذا نفوا عنه الدفع التصديق عليهم كذا في التارخات في الفصل الثامن من الزكاة * ولو قضى دين الفقير بركاة ماله ان كان بأمره يجوز ان كان بغير أمره لا يجوز وتسقط الدين ولو دفع اليه دار السكنى ان الزكاة لا يجوز كذا في الزايدى * نوى الزكاة بما يدفع لصبيان اقربائه أولادهم يأتونه بالبشارة أو يأتي بالبالة كورة اجزأه ولو نوى الزكاة بما يدفع المعلم الى الخليفة لم يستأجره ان كان الخليفة بحال لم يدفعه يعلم الصبيان أيضا اجزأه والافلا وكذا ما يدفعه الى الخدم من الرجال والنساء في الاعباد وغيرها بنية الزكاة كذا في معراج الدراية * اذا دفع الزكاة الى الذقير لا يتم الدفع ما لم يقبضها أو يقبضها للفقير من له ولاية عليه نحو الاب والوصي يقبضان للصبي والمجنون كذا في الخلاصة * أو من كان في عياله من الاقارب أو الاجانب الذين يعولونه والماتق يقبض للقط ولو دفع الزكاة الى مجنون أو صغير لا يعقل فدفع الى أبويه أو وصيه فالوا لا يجوز كالوضع على دكان ثم قبضها فقير لا يجوز ولو قبض الصغير وهو راقي جاز وكذا لو كان يعقل القبض بأن كان لا يرمى ولا يتخذ عنه ولو دفع الى فقير معنوه جاز كذا في فتاوى قاضيان

(فصل ما يوضع في بيت المال أربعة أنواع) (الاول) زكاة السوائم والعشور وما أخذها العاشر من تجار المسلمين الذين يعمرون عليه ومحله ما ذكرنا من المصارف (والثاني) خمس الغنائم والمعادن والركاز ويصرف اليوم الى ثلاثة أصناف البتة والمساكين وابن السبيل (والثالث) الخراج والجزية وما صولح عليه بنو نجران من الحال وبنو تغلب من الصدقة المضاعفة وما أخذها العاشر من المستأمنين وتجار أهل الذمة كذا في السراج الوهاج * وتصرف تلك الاعيانا للمقاتلة وستأنفقها في بناء الحصون ثمرة الى مراد الطريق

الدمع فان كانت مع الجنائز ناتجة أو صالحة زبرت فان لم تنزح فلا بأس بالمشي معها ويكره رفع الصوت بالذكر فان أراد ان يذكر الله يذكر في نفسه وعن ابراهيم رحمه الله تعالى كانوا يكرهون أن يقول الرجل وهو يمشي معها استغفر والله غفر الله لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل الدفن بغير ان أهلها وإذا كان القوم في المصلى حتى بالجنائز قال بعضهم يقومون لها اذا رأوها قبل أن توضع الجنائز من الاغناق وقال بعضهم لا يقومون وهو الصحيح فهذا شيء كان في الابتداء ثم نسخ * اختلفت الروايات فيمن هو أحق بالصلاة على الميت ذكر في

شرح الصلاة للشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى امام الحنابلة والى من أبي الميت له أن يقدم ويصلي من غير تقديم أحد وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاب أولى ولا يتقدم امام الحنابلة الاب وعند عدم امام الحنابلة أولى من سائر العصابات وذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى السلطان أحق بالصلاة على الميت اذا حضر ثم امام الحنابلة ولا يتقدم أحد غير السلطان غير امام الحنابلة الابن الولي وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى (١٩١) اذا حضر السلطان يقدم الاولياء

فيصلي عليها وان حضر والى المصر والقاضي فالولى أولى ان يقدم عليها وان لم يحضر القاضي ولا والى وحضر صاحب الشرطة وامام الحنابلة فصاحب الشرطة أولى أن يتقدم وان كان للوالى خليفة فلم يحضر الخليفة خلفيته أولى بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر والى ولاخليفة ولا القاضي ولا صاحب الشرطة وحضر الاولياء وامام الحنابلة ينفي للاولياء أن يقدموا امام الحنابلة وان لم يحضر امام الحنابلة وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر والى أوخليفة والقاضي وصاحب الشرطة وامام الحنابلة والاولياء فاني الاولياء ان يقدموا أحدا من هؤلاء وأرادوا ان يتقدموا فلهم ذلك ولههم أن يقدموا من شاءوا ولا يتقدم أحد من هؤلاء الابناء وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر رحمه الله تعالى وبه أخذ الحسن رحمه الله تعالى مات الرجل وله اخوان لاب وأم فلا أكبر أولى فان أراد الاكبر ان

في دار الاسلام حتى يقع الامن عن قطع المصروف الطرق والى اصلاح القناطر والجسور كذا في محيط السرخسي * والى كرى الانهار والمظالم التي لاملك لاحد فيها كالجحون والقرات ودجلة كذا في شرح الطحاوي * والى بناء الرباطات والمساجد وسد البثق (١) وتحصين ما يخاف عليه البثق والى ارياق الولاة وأعوانهم والقضاة والمفتين والمحاسبين كذا في محيط السرخسي * والمعلمين والمتعلمين كذا في السراج الوهاج * ويصرف الى كل من تقلد شيئا من أمور المسلمين والى ما فيه صلاح المؤمنين كذا في محيط السرخسي * (والرابع) الاقطان هكذا في محيط السرخسي * وما أخذ من تركه الميت الذي مات ولم يترك وارثا أو تركه زو جاوز زوجة وهذا النوع يصرف الى نفقة المرضى ولدويتهم وهم فقراء والى كفن الموقى الذين لا مال لهم والى الاقطان وعقل جنايته والى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من تجب عليه نفقته وما أشبه ذلك كذا في شرح الطحاوي * فعلى الامام أن يجعل بيت المال أربعة اكل نوع بيتا لكل نوع حكمي يختص به لا يشركه مال آخر فيه فان لم يكن في بعضها شيء فلا امام أن يستقرض عليه مما فيه مال فان استقرض من بيت مال الصدقة على بيت مال الخراج فاذا أخذ الخراج يقضى المستقرض من الخراج الا أن يكون المقسالة فقراء لان لهم مظافهم فلا يصير قرضا وان استقرض على بيت مال الصدقات من بيت مال الخراج وصرفه الى الفقراء لا يصير قرضا عليهم لان الخراج له حكم النفي والغنيمة والفقراء محظ فيهما واعدا لا يعطو لهم لاستغنائهم بالصدقات كذا في محيط السرخسي * والواجب على الأئمة أن يوصلوا الحقوق الى أربابها ولا يجب ونها عنهم ولا يحل للامام وأعوانه من هذه الاموال إلا ما يكفهم وعائلاتهم ولا يجعلا منها كنوزا وما فضل من هذه الاموال قسم بين المسلمين فان قصر الأئمة في ذلك فوباله عليهم والافضل للامام والمصدق أن لا يتجمل رزقه لشهر ثمان بل يأخذ رزقه في كل شهر يدخل كذا في السراج الوهاج * ولا شيء لاهل الذممة في بيت المال الا أن يرى الامام ذمتها لاجل جوعا فعليه أن يعطيه من بيت المال لانه من أهل دار الاسلام وكان عليه احيائه كذا في محيط السرخسي * ومن له حظ في بيت المال فظفر بما هو وجه لبيت المال فله أن يأخذه ديانة ولا امام الخبير في المنع والاعطاء في الحكم كذا في القنية

(الباب الثامن في صدقة الفطر)

وهي واجبة على الحر المسلم المالك لقدار النصاب فاضلا عن حوائجه الاصلية كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يعتبر فيه وصف النماء ويتعلق بهذا النصاب وجوب الاضحية ووجوب نفقة الاقارب هكذا في فتاوى قاضخان * وانما تجب صدقة الفطر من أربعة أشياء من الخنطة والشعير والتمر والازبيب كذا في خزائن المفتين وشرح الطحاوي * وهي نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو تمر ودقيق الخنطة والشعير وسويقهما مثلهما والخبز لا يجوز الا باعتبار القيمة وهو الاصح وأما الزبيب فقد ذكر في الجامع الصغير نصف صاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه يؤكل بجميع اجزائه وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى صاع وهو قولهما ثم قيل يجوز اذا باعتبار العين والاحوط أن يراعى فيه القيمة هكذا في محيط السرخسي * ثم الدقيق أولى من (١) قوله البثق بالثلاثة بين الموحدة والقافية معناه كسر شرط التثنية ويطلق على نفس ذلك الموضع كما في القاموس اه

يقدم غيرهما فلا يصغر أن يمنعه فان قدم كل واحد منهم مارحلا آخر فالذي قدمه الاكبر أولى وكذا الابن الاكبر مع الاصغر وكذا ابنا المم عند عدم غيرهما وان كان الاخ الاصغر لاب وأم والاخ الاكبر لاب فالاصغر أولى وان كان الاصغر قدم غيره ليس للاخ الاكبر أن يمنعه لانه لاحق للاخ لا ب مع الاخ لا ب وأم فان كان الاخ لا ب وأم غائبا فكتب أن يتقدم فلان مات فلان فلاخ لا ب أن يمنعه لان الغائب بمنزلة المعدوم وحدا الغيبة فيه أن لا يقدر على أن يقدم فيدرك الصلاة ولا ينتظر الناس بقدمه وعن محمد رحمه الله تعالى امر أئمتنا

وله أبوا بن وزوج فالأب أحق بالصلاة عليهما من الابن ان كان من غير الزوج فان كان الابن من الزوج فالأب أحق ثم الزوج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أمة ماتت وحضر جنازتها الزوج وابن المولى والمولى حاضر في المصلى يحضر جنازتها فان المولى أحق من الزوج * عبد مات فاختصم في الصلاة عليه للمولى وأب العبد وابنه وهما احرا فالأب أحق بالصلاة عليه وكذا المكاتب اذا مات من غير وفاء وان ترك وفاء ان أدبت كتابته به أو كان المال (١٩٣) حاضر الا يخاف عليه التلف فالابن أحق بالصلاة عليه ويكره أن يتقدم جده وهو أب

البر والدراهم أولى من الدقيق لدفع الحاجة وما سواه من المحبوب لا يجوز الا بالقيمة وذكر في الفتاوى ان أداء القيمة أفضل من غير المنصوص عليه وعليه الفتوى كذا في الجوهرة النيرة * ولو أتى ربيع صاع من حنطة جيدة يباع قيمته قيمة نصف صاع منها أو نصف صاع من شعير جيد مكان صاع من شعير لا يجوز عن الكل بل يقع عن نفسه وعليه تكيل الباقي * وكذا لا يجوز ربع صاع من حنطة عن صاع من شعير هكذا في محيط السرخسي * فان أتى نصف صاع من شعير ونصف صاع من غر ومنأوا حنط من الحنطة أو نصف صاع شعير وربع صاع حنطة حازعنا كذا في البحر الرائق * والصاع غناية أرطال بالبغدادى والرطل البغدادى عشرون أستارا كذا في التبيين * والاستار أربعة مثاقيل ونصف مثقال كذا في شرح الوقاية * ثم يعتبر نصف صاع من بر أو صاع من غير به بالوزن فيما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله لان اختلاف العلماء في الصاع بأنه كم رطلا وهو اجماع منهم بأنه هتير بالوزن كذا في التبيين * ووقت الوجوب بعد طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر في مات قبل ذلك لم تجب عليه الصدقة ومن ولد أو أسلم قبله وجبت ومن ولد أو أسلم بعده لم تجب وكذا الفقير اذا أبى بر قبله تجب ولو افتقر الغنى قبله لم تجب كذا في محيط السرخسي * ومن مات بعد طلوع الفجر فهو واجب عليه وكذا اذا افتقر بعد يوم الفطر كذا في الجوهرة النيرة * وان تدموها على يوم الفطر جاز ولا تفصيل بين مائة ومائة وهو الصحيح وان أخروها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها كذا في الهداية * ولو عمل صدقة الفطر قبل النصاب ثم ملكه صح كذا في البحر الرائق * وفي تجنبس الملتقط من سقط عنه صوم الشهر ليكره أو لمرض لا تسقط عنه صدقة الفطر كذا في المضمرات * والمسحب للناس أن يخرجوا الفطرة بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى كذا في الجوهرة النيرة * وأما وقت أدائها فجميع العمر عند عامة مشايخنا رحمه الله كذا في البدائع * وتجب عن نفسه وطفله الفقير كذا في الكافي * والمعنوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء كان الجنون أصليا أو عارضا وهو الظاهر من المذهب كذا في المحيط * ثم اذا كان للولد الصغير أو المجنون مال فان الأب أو وصيه أو جدّه ما أو وصيه يخرج صدقة فطر أنفسهم ما ورقيقه هماما من ماله ما عدا أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يؤدى عن الجنين لانه لا يعرف حياته هكذا في السراج الوهاج * وليس على الأب أن يؤدى الصدقة عن عماله ان ابنه الصغير من مال نفسه وكذا المعنوه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وليس على الجد أن يؤدى الصدقة عن أولاد ابنه المعسر اذا كان الأب حيا وكذا لو كان الأب ميتا في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * والولدين الابوين على كل واحد منهما ما صدقة تامة كذا في الظهيرية * وان كان أحدهما موسرا والاخر معسرا أو ميتا فعلى الآخر صدقة تامة ولا صدقة على واحد منهما الا لجل أم هذا الولد كذا في الخلاصة * زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه ثم جاء يوم الفطر لا تجب على الأب صدقة الفطر كذا في التتارخانية * ويؤدى عن مملوكه للخدمة مسلما كان أو كافرا ويجب عن مدبره وأمهات أولاده عندنا وتجب عليه صدقة فطر عبده المستاجر وعبده المائنون وان كان على العبد دين مستغرق ولو كان العبد موصى بخدمته كان صدقة الفطر على مال الرقبة وكذا عبد العارية والوديعة والعبد الحائى عمدا أو خطأ لأن مالك المالك انما يزول بالدفع الى الجنى عليه مقصورا على الحال لا قبله كذا في فتاوى قاضيخان * وعن المهر ونجس في المشهور ان فضل بعد الدين قدر النصاب

المكاتب وان كان المال غائبا فالمولى أحق بالصلاة عليه * ولا ترفع الايدي في تكبيرات الجنازة الا في تكبيرة الافتتاح عند مشايخنا رحمه الله تعالى وبعض مشايخ بلخ رحمه الله تعالى يرفع الايدي رجل أدرك أول التكبير من صلاة الجنازة ولم يكبر حين يكبر الامام كبره ولا ينتظر التكبيرة الثانية لان محلها قائم فان لم يكبر حتى كبر الامام الثانية كبر الثانية مع الامام ولم يكبر الاولى حتى سلم الامام لانه لو كبر الاولى كان قضاء والمقتدى لا يشتغل بقضاء ما سبق قبل فراغ الامام وان لم يكبر مع الامام حتى كبر الامام أربعاً كبره ولا افتتاح قبل أن يسلم الامام ثم يكبر ثلاثاً قبل أن يرفع الجنازة متتابعاً لادعائها فاذا رفعت الجنازة من الارض يقطع التكبير وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يكبر حتى كبر الامام أربعاً فاتته صلاة الجنازة وان كبر مع الامام التكبيرة الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة يكبره ثم يكبر مع الامام واذا كبر الامام على

الجنازة تكبيرة أو تكبيرتين فما رجع رجل لا يكبر هذا الرجل حتى يكبر الامام فكبر معه للافتتاح ويكون مسبقا كما وكذا كبر الامام قبله بخلاف من كان حاضرا قائما في الصف ولم يكبر للافتتاح مع الامام تغافلا أو كان في النية فانه يكبر ولا ينتظر تكبيرة الامام واذا كبر الامام في صلاة الجنازة خمساً عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان واختاران لا يتابعه في التكبيرة الخامسة ولا ينتظرها اذا سلم معه رجل كبر على جنازة امرأة فحضرت جنازة رجل فكبر ينويه ونوى أن لا يكبر على المرأة فقد خرج من صلاة المرأة الى صلاة الرجل

إذا صلى المريض على جنازة
قاعداً وهو وليها والقوم
خلفه قياماً جاز وقال محمد
رحمه الله تعالى لا يجوز
* ويدعو في صلاة الجنازة
بالادعية المعروفة ولا يقرأ
بفاتحة الكتاب فان قرأ بنية
النساء لا بأس به وإن قرأها
بنية القراءة كرم ذلك قال
شمس الأئمة الحلواني رحمه
الله تعالى من أحسننا قال
قراءة الفاتحة في الشفع
الثاني من ذوات الأربع
يكون على وجه الدعاء والثناء
لأعلى وجهه القراءة وعن
محمد رحمه الله تعالى إذا
اشتري الرقيق الصغار في دار
الحرب فلت أحد منهم في
دار الحرب لا يصلي عليه إذا
ارتد الزوجان في دار ذات أحد
منهم في دار الحرب لا يصلي
عليه إذا ارتد الزوجان
والمرأة حامل فوضعت الولد
ثم مات الولد لا يصلي عليه
وحكم الصلاة عليه بخالف
حكم الميراث رجل مات في
غير بلده فصلى عليه ثم جاء
أهله وجلوه إلى منزله إن
كانت الصلاة بائناً السلطان
أو القاضي لاتعاد إذا صلى
على جنازة عند غروب
الشمس أو عند طلوعها أو

(٣٥ - الفتاوى اول) عند الزوال لا بعد بد ذلك أهل البغي اذا قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم وان قتلوا بعد ما وضع الحرب أوزارها يصلي عليهم وكذا قطع الطريق اذا قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم وان أخذهم الامام ثم قتلهم يصلي عليهم وحكم المقتولين لمعصية حكم قطع الطريق والمكابرون في المصر بالليل عزلة قطع الطريق والذي صلبه الامام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان روى أبو سلمان عنه أنه لا يصلي عليه ومن قتل مظلوما يصلي عليه ولم يغسل ومن قتل ظالما غسل ولا يصلي عليه رجل صلى على جنازة والولي خلفه

لم يباهر بذلك تابعه صلى معه لا بعد الولي وإن لم يتابعه فإن كان المصلي سلطاناً أو الامام الأعظم أو القاضي أو والي مصر أو امام حية ليس للولي أن يعيد في ظاهر الرواية وإن كان غيرهم فله الاعادة جناية تشاجرهم أقوم أقوم أقوم رجل ليس بولي وصلي وتابعه بعض القوم في الصلاة عليها فصلاتهم تامة وإن أحب الأولياء أعادوا الصلاة ولا ينوي الامام الميت في تسليمي الجنازة بل ينوي من عن يمينه بالتسليم الأولى ومن عن يساره بالتسليم الثانية وبسبب التكبير (١٩٤) الرابعة ولا يقول ربنا آتني الدنيا حسنة وإذا انتهت الجنازة الى القبر كره الجلوس للقوم قبل أن توضع عن أعناق الرجال فإذا وضعت عن الأعناق جلسوا ويكره القيام والسنة في القبر عندنا العدد فإن كانت الأرض رخوة فلا بأس بالشق وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه جواز اتخاذ التابوت في بلادنا لرخاوة الأرض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن ينبغي أن يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على عين الميت وبإساره ليصير بمنزلة اللحد ويكره الأجرفي اللحد إذا كان يلي الميت أما فيما وراء ذلك لا بأس به ويستحب اللبن والقصب وإن يكون مستمراً تفعاً من الأرض قدر شبر ويرش عليه الماء كيلا يتشرب بالريح وإن كتب عليه شيئاً أو وضع الاثجار لا بأس بذلك عند البعض ولا يخص القبر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن التجصيص والتفضيص وعن البناء فوق القبر قالوا أرادوا البناء السفط الذي يجعل على

فدفعته الى القبر جازعها لا عن الزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * رجل له أولاد وامرأة فكان الحنطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى القبر بينهم يجوز عنهم ومصرف هذه الصدقة ما هو مصرف الزكاة كذا في الخلاصة

(كتاب الصوم وفيه سبعة أبواب)

(الباب الأول في تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته وشرطه) *

أما تفسيره فهو عبارة عن ترك الأكل والشرب والجماع من الصبح الى غروب الشمس بنية التقرب من الأهل كذا في الكافي * وأنواعه فرض وواجب ونفل والفرض نوعان معين كرمضان وغير معين كال كفارات وقضاء رمضان والواجب نوعان معين كالنذر المعين وغير معين كالنذر المطلق والنفل كله نوع واحد كذا في التبيين * وسببه مختلف ففي المنذور والنذر وفي صوم الكفارة أسبابها من الحنث والقتل وسبب القضاء هو سبب وجوب الأداء هكذا في فتح القدير * وأما سبب صوم رمضان فذهب القاضي الامام أبو زيد خضر الاسلام وصدر الاسلام أبو اليسر الى أنه الجزاء الأول الذي لا يتجزأ من كل يوم كذا في الكشف الكبير * قال في غاية البيان وهو الحق عندي وصححه الامام الهندي كذا في النهر الفائق * فأنا أفاق في الآية الأولى ثم أصبح مجنوناً واستوعب الشهر كله ذكراً شمس الأئمة الحلواني لا قضاء عليه وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية * وعلى هذا إذا أفاق في ليلة في وسط الشهر ثم أصبح مجنوناً لا قضاء عليه كذا في المحيط والبحر الرائق والافاقية بزوال جميع ما به من الجنون فأما إذا أصاب في بعض كلامه فلا كذا في الزايد * ووقته من حين يطلع الفجر الثاني وهو المستطير المنتشر في الأفق الى غروب الشمس وقد اختلف في أن العبرة بالأول طلوع الفجر الثاني أو لاستطارته وانتشاره فيه قال شمس الأئمة الحلواني القول الأول أحوط والثاني أوسع هكذا في المحيط * واليه مال أكثر العلماء كذا في خزانة الفتاوى في كتاب الصلاة * تسحر على ظن أن الفجر لم يطالع وهو طالع أو أظفر على ظن أن الشمس قد غربت ولم تغرب قضاء ولا كفارة عليه لأنه ما بعد الاظفار كذا في محيط السرخسي * إذا شك في القبر فالأفضل أن يدع الأكل ولو أكل فصومه تام ما لم يتيقن أنه أكل بعد الفجر فيقضيه حينئذ كذا في فتح القدير * وإن كان أكبر رأيه أنه تسحر والفجر طالع فعليه قضاءه عملاً بغالب الرأي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه كذا في الهداية * وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * هذا إذا لم يظهر له شيء ولو ظهر أنه أكل والفجر طالع يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه هكذا في التبيين * وإذا شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد اثنان على أنه لم يطلع فافطر ثم ظهر أنه قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الإثبات ولا يعارضها الشهادة على النفي كافي حقوق العباد وإن شهدوا على طلوع الفجر وشهدوا أنه لم يطلع فأكل ثم ظهر أنه قد كان طالع لا تجب الكفارة لأن شهادتهما واحدة على الطلوع ليست بحجة تامة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو دخل عليه جماعة وهو يتسحر فقالوا الفجر طالع فقال الرجل اذن لم أصر صائماً وصرت مفطراً فأكل بعد ذلك ثم ظهر أن أكله الأول كان قبل طلوع الفجر وأكله الثاني بعد طلوع الفجر قال الحاكم أبو محمد رحمه الله تعالى إن كانوا جماعة وصدقهم لا كفارة عليه وإن كان واحداً فعليه الكفارة عدلاً كان أو غير عدل

القبر في ديارنا لما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا يخص القبر ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وسفط لأن ويدخل الميت القبر من قبل القبلة ويوضع في القبر على جنبه الايمن مستقبل القبلة ومن الناس من قال يسئل سلا وتفسيره أن توضع الجنازة عند آخر القبر حتى يكون رأسه بارزاً موضع قدميه من القبر ثم يسئل الى القبر وعندنا توضع الجنازة على رأس اللحد من قبل القبلة ثم يوضع في اللحد وهذا أولى لأنه إذا أخذ من قبل القبلة يكون وجوهاً لا تخذين الى القبلة وإذا وضعوا في القبر قالوا باسم الله وعلى مله

رسول الله وفي بعض الروايات بسم الله وبالله وفي الله وعلى الله رسول الله ولا يسع اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مغمورة واخذت بالشفعة وان وقع في القبر متاع فعلم بذلك بعد ما هالوا عليه التراب ينش ويسحب في القبر والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر اولئك القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به كذا الوما في غير بلده يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به لما روي أن يعقوب مات بمصر ونقل الى الشام (١٩٥) وموسى عليه السلام نقل تاوت

يوسف عليه السلام من حبس الى الشام بعد زمان وسعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه مات في ضيعة على أربعة فراعخ من المدينة ونقل على أعناق الرجال الى المدينة وبعد ما دفن لا يسع اخراجه بعد مدة طويلة أو قصيرة الا بعذر والعذر ما قلنا قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وقول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب لا بأس بأن ينقل الميت قدر ميل أو ميلين (بيان ان النقل من بلد الى بلد مكروه) امرأه مات ولها في غير بلدها ودفن فأرادت بنش القبر وحمل الميت الى بلد هاليس لها ذلك لما قلنا حامل مائت وقد أتى على جلها تسعة أشهر وكان الولد يقر في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رويت في المنام انها تقول ولدت لابن بنش القبر لان الظاهر ان الولد لم يكن كان الولد ميتا ولا يكسر عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلم لانها حرم ايدأوه في حياته يجب صلاته عن الكسر بعد

لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا كذا في الخلاصة * اذا قال الرجل لامرأته انظري أن القبر طالع أولافنظرت ورجعت وقالت لم يطلع فجلسها زوجهما ثم ظهر أن القبر كان طالعا قال بعضهم ان صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه والصحيح أنه لا كفارة عليه مطلقا وعلى المرأة الكفارة ان أفطرت مع العلم بالطولع هكذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة * ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر كذا في الكافي * ولو أكل ولم يتبين له شيء فعليه القضاء في الكفارة روايتان هكذا في التبيين * ومختار الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى لزوم الكفارة هكذا في فتح القدير * وان شئ أنه أكل قبل الغروب يجب عليه الكفارة كذا في التبيين * وان أفطروا كبرأيه أن الشمس لم تغرب فعليه القضاء والكفارة لان النهار كان ثابتا وقد انضم اليه كبرأيه فصار بمنزلة اليقين كذا في فتاوى قاضي خان * سواء شئ أنه أكل قبل الغروب أو لم يتبين له شيء هكذا في التبيين * اذا شهد اثنان أن الشمس غابت وشهد آخران أنها لم تغب فأفطروا ثم ظهر أنهم لم تغب فعليه القضاء دون الكفارة لاتفاق كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أراد أن يتسحرا بالتحري فله ذلك اذا كان بحال لا يمكنه مطالعة القبر بنفسه أو بغيره وذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني أن من تسحرا بكبر الرأي لا بأس به اذا كان الرجل عن لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان ممن يخفى عليه فسيبيله أن يدع الاكل وان أراد أن يتسحر بصوت الطبل المحرى فان كثرت ذلك الصوت من كل جانب وفي جميع أطراف البلدة فلا بأس به وان كان يسمع صوتا واحدا فان علم عدالته يعتمد عليه وان لم يعرف حاله يحنط ولا يأكل وان أراد أن يعتمد بصباح الديك فقد أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به انا كان قد جربه مرارا وظهر له أنه يصيب الوقت وذكر شمس الأئمة الحلواني أن ظاهرة ذهب أصحابنا رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية أنه يجوز الا فطار بالتحري كذا في المحط * (أما شروطه) فثلاثة أنواع * (شرط) وجوب الاسلام والعقل والبلوغ * (وشرط) وجوب الاداء العحة والاقامة * (وشرط) صحة الاداء النية والطهارة عن الحيض والنفس كذا في الكافي والنهاية * والنية معرفته بقلبه أن يصوم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي * والسنة أن يتلفظ بها كذا في النهر الفائق * ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم في رمضان كذا في فتاوى قاضي خان * والتسحر في رمضان نية ذكره نجم الدين النسفي وكذا اذا تسحر لصوم آخر وان تسحر على أنه لا يصح صائغا لا يكون نية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع القبر صبح رجوعه في الصيامات كلها كذا في السراج الوهاج * ولو قال نويت أن أصوم غدا شاء الله تعالى صححت نيته هو الصحيح كذا في الظهيرية * وان نوى أن يفطر غدا ان دعى الى دعوة وان لم يدع يصوم لا يصير صائغا بهذه النية فان أصبح في رمضان لا ينوي صوما ولا فطرا وهو يعلم أنه عن رمضان ذكر شمس الأئمة الحلواني عن الفقيه أبي جعفر عن أصحابنا رحمه الله تعالى في صيرورته صائغا روايتان ولا يظهر أنه لا يصير صائغا كذا في المحيط * اذا نوى الصائم الفطر ولم يحدث شيئا غير النية فصومه تام كذا في ايضاح الكرماني * ووقت النية كل يوم بعد غروب الشمس ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * ولو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائغا غدا ثم نام أو أغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وان نوى بعد غروب الشمس جاز كذا في الخلاصة * جاز صوم رمضان والنذر المعين والنقل بنية ذلك اليوم أو بنية مطلق الصوم أو بنية النقل من الليل الى ما قبل نصف النهار وهو المذكور في الجمع الصغير وذكر القدوري ما بين الزوال

موته ويكره القعود على القبر ولو وجد طريقا في المقبرة وهو يظن أنه طريق أحد أو لا يخشى في ذلك وان لم يقع ذلك في ضيقه لا بأس بان يخشى فيه ويكره قلع الحطب والحشيش من المقبرة فان كان يابسا لا بأس به لانه مادام رطبا يسبح فيؤنس الميت وعلى هذا قالوا لا يستحب قلع الحشيش الرطب من غير حاجة اذا قتل المرتد يحفر له خفية يلقى فيها الكلب ولا يدفع الى من انتقل الى دينهم لم يدفنوه بخلاف اليهود والنصارى مات رجل في السفينة فانه يغسل ويكفن ويصل عليه ويلقى في البحر ولا بأس بأن يدفن اثنان أو ثلاثة

أو خمسة في قبر واحد عند الضرورة ويجعل بين كل اثنين حاجز من التراب هكذا أمر رسول الله عليه السلام في بعض الغزوات * (كتاب الصوم) قال مولانا رضي الله تعالى عنه جمعت في هذا الكتاب بين عبادتين اختص بهما شهر رمضان صيام النهار وقيام الليل وبدأت بالصوم لأنه أهم أمال الصوم فهو مشتمل على فصول (الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب) شهادة الواحد على هلال رمضان (١٩٦) مقبولة إذا كان عدلاً مسلماً بالغافلاً حراً كان أو عبداً إذا كان أو أتي وكذا شهادة

الواحد على شهادة الواحد وشهادة المحدث في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية وقال الطحاوي رحمه الله تعالى لا تشترط العدالة في هذه الشهادة ومن المشايخ من قال أراد به المستور هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تشترط الدعوى ولا لفظة الشهادة في هذه الشهادة كما لا تشترط في سائر الاخبارات هذا إذا كان بالسماء علة فان كانت معيبة فشهادته على رؤية الهلال في المصر لا يقبل الا شهادة من يقع العلم بشهادتهم واختلفوا في تقدير ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قدره بخمسين كما في القسامة وعن محمد رحمه الله تعالى حتى يتواتر الخبر من كل جانب وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وروى انه يقبل فيه شهادة أهل محلة وان جاء الواحد من خارج المصر وشهد برؤية الهلال ثمة روى انه يقبل شهادته واليه أشار

والصحيح الأول ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم هكذا في التبيين * وانما تجوز النية قبل الزوال اذ لم يوجد قبل ذلك بعد طلوع الفجر ما ينافي الصوم واذا وجد قبله ما ينافيه من الاكل والشرب والجماع عامداً أو ناسياً فلا تجوز النية بعد ذلك هكذا في شرح الطحاوي * واذا نوى من النهار ينوي أنه صائم من آتاه حتى لو نوى أنه صائم من حين نوى لا يصير صائماً كذا في الجوهر والنيرة والسراج الوهاج * ولو أغنى عليه في ليلة من رمضان أو في يوم منه فان أفاق قبل الزوال ونوى الصوم أجزأه وكذا المجنون كذا في محيط السرخسي * وكذا إذا ارتد رجل عن الاسلام أول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام فنوى الصوم قبل الزوال فهو صائم كذا في فتاوى قاضي خان * والافضل أن يبيت النية في موضع تجوز نية من النهار هكذا في الخلاصة * وأن يعين النية كذا في الاختيار شرح المختار * واذا نوى واجباً آخر في يوم رمضان يقع عن رمضان ولا فرق بين المسافر والمقيم عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا صام المسافر نية واجب آخر يقع عنه ولو نوى النفل ففيه روايتان كذا في الكافي * والاصح أنه يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي * وأما المريض فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان كذا في الكافي * ولو نوى المسافر والمريض مطلقاً يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي * النذر المعين إذا صامه نية واجب آخر كقضاء رمضان والكفارة كان عن الواجب وعليه قضاء ما نذر كذا في السراج الوهاج * وهو الاصح كذا في البحر الرائق * وشرط القضاء الكفارة أن يبيت ويعين كذا في القنابة * وكذا النذر المطلق هكذا في السراج الوهاج * ولما شبه على المأثور شهر رمضان فصام محتجراً بإجازان كان بعده ونوى من الليل سوى يوم العيد وأيام التشريق ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * ولا تشترط نية القضاء وهو الصحيح لانه نوى ما عليه من صوم رمضان كذا في البدائع * فاذا وافق صومه شوالاً كان كاملاً أو ناقصاً فعليه قضاء يوم وان كان رمضان ناقصاً كاملاً وشوالاً ناقصاً فعليه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصاً وشوالاً كاملاً يلزمه شيء ولو وافق صومه ذال الحجة كان كاملاً أو ناقصاً فعليه قضاء أربعة أيام وان كان ناقصاً وذو الحجة كاملاً فثلاثة أيام وان كان كاملاً وذو الحجة ناقصاً فخمسة أيام وان وافق صومه ذال القعدة أو شهر آخر كان كاملاً أو ناقصاً أو الشهر الآخر كاملاً يلزمه شيء وان كان كاملاً والآخر ناقصاً فيوم هكذا في السراج الوهاج * ولو صام رمضان في دار الحرب قبل رمضان سنين لا يجوز صوم السنة الأولى بالاتفاق وهل يجوز صوم السنة الثانية قضاء عن الأولى والثالثة قضاء عن الثانية قال الفقيه أبو جعفر ان نوى صوم رمضان به ما يجوز وان نوى عن الثانية مفسراً لا يجوز وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي * اذا وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد ينبغي أن ينوي أول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان وان لم يعين الأول يجوز وكذا لو كان عليه قضاء يومين من رمضانين هو المختار ولو نوى القضاء لا غير يجوز وان لم يعين كذا في الخلاصة * اذا فطر رمضان متعمداً وهو فطر فصام أحد أو اثنين يوماً للقضاء والكفارة ولم يعين اليوم للقضاء جاز كذا ذكره الفقيه أبو الليث كذا في فتاوى قاضي خان * ومتى نوى شيئين مختلفين متساويين في الوكادة والفرضة ولا رجحان لأحدهما على الآخر بطلا ومتى ترجح أحدهما على الآخر ثبت الرأى كذا في محيط السرخسي * فاذا نوى عن قضاء رمضان والنذر كان عن قضاء رمضان استحسننا وان نوى النذر المعين والتطوع ليلاً أو نهاراً أو نوى النذر المعين وكفارة من الليل يقع عن النذر المعين بالاجماع

في الأصل وكذا لو شهد برؤية الهلال في المصر على مكان مرتفع وأما هلال شوال فان كان بالسماء علة لا يقبل الا شهادة رجلين ورجل أو امرأتين ويشترط فيه الحرية وكما تشترط فيه السارية والعدد ينبغي أن يشترط فيه لفظة الشهادة وأما الدعوى ينبغي أن لا تشترط فيها كما لا تشترط في عتق الأمة وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن تشترط الدعوى في هلال القطار وهلال رمضان كما في قول أبي حنيفة وفي الوقت على قول الفقيه

أي جعفر رحمه الله تعالى ولا تجوز فيه شهادة الحد وفي القذف وان تاب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت السماء حمضية لا يقبل فيه الا قول الجماعة كما في هلال رمضان وأما هلال ذي الحجة ذكر الحاكم رحمه الله تعالى ان هلال الاضحية كهلال القطر وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر الشهادة على هلال الاضحية كالشهادة على هلال رمضان لما يتعلق به امن امر ديني وهو ظهور وقت الحج وفي ظاهر الرواية هو كهلال القطر لان فيه منفعة الناس وهو التوسع بالحج (١٩٧) الاضحية اذا رأى الامام هلال شوال وحده لا ينبغي له أن يخرج ويأمر الناس بالخروج لمكان الاشتباه رجل رأى هلال شوال وحده وهو ممن تقبل شهادته أو لا تقبل فانه ينوي الصوم ولا ينظر في الستر لمكان الاشتباه رجل رأى هلال القطر فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان رأى هلال رمضان وحده فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان أفطر قبل أن يرد القاضي شهادته اختلفوا فيه والصحيح أنه لا تجب عليه الكفارة ومن رأى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك وال ولا قاض فان كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله وفي القطران أخبر عدلان برؤية الهلال لأبأس بأن يفطروا واذا صاموا ثلاثين يوما بشهادة واحد ولم يروا هلال شوال لم يفطروا حتى يصوموا بما أخفى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنهم لو أفطروا

كذافي السراج الوهاج * ولو نوى قضاء رمضان وكفارة الظهار كان عن القضاء استحسانا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا نوى قضاء بعض رمضان والتطوع يقع عن رمضان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو نوى الصوم عن كفارة الظهار والقتل أو عن قضاء رمضان وعن كفارة القتل يقع عن القتل بالاتفاق كذا في محيط السرخسي * ولو نوى عن كفارة وتطوع جاز عن الواجب استحسانا كذا في الذخيرة * ولو نوى المرأة في الحيض ثم طهرت قبل الفجر صبح وموها كذا في السراج الوهاج * ولو نوى صوم القضاء وكفارة البين لم يكن عن واحد منهما ما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للتعارض وعند محمد رحمه الله تعالى لمكان التناقض ولكن يصير تطوعا كذا في المحيط * واذا نوى الصوم للقضاء بعد طلوع الفجر حتى لا تصح نيته عن القضاء يصير شارعا في التطوع فان أفطر يلزمه القضاء كذا في الذخيرة

(الباب الثاني في رؤية الهلال)

يجب أن يلتزم الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب فان رآوه صاموه وان غم أو كثروه ثلاثين يوما كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا ينبغي أن يلتزموا هلال شعبان أيضا في حق أقسام العدد وهل يرجع الى قول أهل الخبرة العدول ممن يعرف علم النجوم الصحيح أنه لا يقبل كذا في السراج الوهاج ولا يجوز له نجم أن يعمل بحساب نفسه كذا في معراج الدراية * وتكررها لاشارة عند رؤية الهلال كذا في الظهيرية * واذا رآوا الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطر وهو ممن الدليل المستقبلة هو المختار كذا في الخلاصة * ان كان بالسماء على فشهدوا الواحد على هلال رمضان مقبولة اذا كان عدلا مسلما عاقلا بالغيا سراجا أو عبدا ذكرًا كان أو أنثى وكذا شهادة الواحد على شهادة الواحد وشهادة الحدود وفي القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضي خان * وأما مستور الحال فانظروا انه لا تقبل شهادته وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تقبل شهادته وهو الصحيح كذا في المحيط * وبه أخذ الحلواني كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وتقبل شهادة عبدا على شهادة عبدا في هلال رمضان وكذا المرأة على المرأة ولا تقبل شهادة المراهق ولا يشترط في هذه الشهادة لفظ الشهادة ولا الدعوى ولا حكم الحاكم حتى انه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وظاهره العدالة وجب على السامع أن يصوم ولا يحتاج الى حكم الحاكم وهل يستفسر في رؤية الهلال قال أبو بكر الاسكاف انما تقبل اذا فسر بأن قال رأيت خارج المصطفى في الصحراء أو في البلد بين خلل للصحابة وفي ظاهر الرواية انه لا تقبل بدون هذا واذا رأى الامام أو القاضي هلال رمضان وحده فهو بالخيار بين أن ينصب من يشهد عنده وبين أن يأمر الناس بالصوم بخلاف هلال القطر والاضحية كذا في السراج الوهاج * اذا رأى الواحد العدل هلال رمضان يلزمه أن يشهد به في ليلة حرا كان أو عبدا ذكرًا كان أو أنثى حتى الجارية المخدرة تخرج وتشهد بغير إذن مولاهما والفاقد اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يرد كذا في الوحيين للكردي * هذا في المصطفى وأما في السواد اذا رأى أحدهم هلال رمضان يشهد في مسجد قريته وعلى الناس أن يصوموا بقوله بعد أن يكون عدلا لم يكن هناك حاكم يشهد عنده كذا في المحيط * رجل رأى هلال

لا فطروا بشهادة واحد وشهادة الواحد لا تصلح حجة في القمار وان كانوا صاموا بشهادة رجلين فطروا واذا صاموا ثلاثين يوما وعن القاضي الامام علي السعدي أنهم لا يفطرون وان صاموا بشهادة رجلين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انما تقبل شهادة رجلين على هلال شوال اذا أخبرهم ما رأوا في غير البلد وان كانت شهادتهم انهم رأوا في البلد والبلد كثير الاهل لا يقبل فيه اقول الواحد والاثنين وانما يقبل قول جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية ثمانية وعشرين

ثم رأوا هلال شوال قالوا ان كان عدوا شعبان رؤية ثلاثين يوما وغم عليهم هلال رمضان فصاموا يوما واحدا وان صاموا تسعة وعشرين يوما
ثم رأوا هلال شوال فلا قضاء عليهم لانهم قد اكملوا الشهر ولو صام أهل بلدة ثلاثين يوما للرؤية وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوما للرؤية
فعلم من صام تسعة وعشرين يوما فاعلمهم قضاء يوم ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية وكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله
تعالى وقال بعضهم يعتبر اختلاف (١٩٨) المطالع أهل بلدة رأوا هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوما فشهد جماعة في

اليوم التاسع والعشرين
ان أهل بلدة كذا رأوا هلال
رمضان في ليلة كذا قبلكم
يوم فصاموا وهذا اليوم يوم
الثلاثين من رمضان فلم يروا
الهلال في تلك الليلة والسماء
مصححة لا يسبح الفطر غدا
ولا تترك التراخي في هذه
الليلة لان هذه الجماعة لم
يشهدوا بالرؤية ولا على
شهادة غيرهم وانما حكموا
رؤية غيرهم اذا شهد
شاهدان عند قاض لم ير
أهل بلدة على ان قاضي بلدة
كذا شهد عنده شاهدان
برؤية الهلال في ليلة كذا
وقضى القاضي بشهادتهما
جاز لهذا القاضي أن يقضى
بشهادتهما لان قضاء القاضي
حجة ولو قضى القاضي
بشهادة الواحد على هلال
رمضان فصاموا ثلاثين يوما
ولم يروا الهلال والسماء
مصححة ذكرنا ان على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا يفطرون وعن محمد رحمه
الله تعالى انهم يفطرون
وبه أخذ نصير بن يحيى رحمه
الله تعالى اذا شهد الشهود
على هلال رمضان في اليوم
التاسع والعشرين انهم رأوا
هلال رمضان قبل صومهم

رمضان وحده فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم وان أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون
الكفارة وان أفطر قبل ان يرد القاضي شهادته فالصحيح انه لا تجب عليه الكفارة كذا في فتاوى قاضي
خان * ولو شهد فاسق وقبلها الامام وأمر الناس بالصوم فافطروا هو واحد من أهل بلدة قال عامة المشايخ
تلزمه الكفارة كذا في الخلاصة * ولو أكل هذا الرجل ثلاثين يوما لم يفطر الامع الامام كذا في الكافي *
وان لم يكن بالسماء علم لم تقبل الشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وهو مفقود الى رأى الامام من غير
تقدير هو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وسواء في ذلك رمضان وشوال وذو الحجة كذا في السراج
الوهاب * وذكر الطحاوي أنه تقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر وكذا اذا كان على مكان مرتفع
كذا في الهداية * وعلى قول الطحاوي اعتمد الامام المروغيني وصاحب الاقضية والفتاوى الصغرى لكن
في ظاهر الرواية لا يسرق بين خارج المصر والمصر كذا في معراج الدراية * ويلتمس هلال شوال في ناسع
وعشرين من رمضان فمن رآه وحده لا يفطر أخذ بالاحتياط في العبادة فان أفطر قضاء ولا كفارة عليه
كذا في الاختيار شرح المختار * رجل رأى هلال الفطر وشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان
أفطر ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو شهد هذا الرجل عند
صديق له فأكل لا كفارة عليه ان صدقه كذا في فتح القدير * ولو رأى الامام وحده أو القاضي وحده هلال
شوال لا يخرج الى المصلي ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسر ولا جهر كذا في السراج الوهاب *
وان كان بالسماء علم لم تقبل الشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ويشترط فيه الحرية ولفظ الشهادة كذا
في خزائن المفتين * واذا أخبر رجلان في هلال شوال في السواد والسماء متعجمة وليس فيه وال ولا قاض
فلا بأس للناس أن يفطروا كذا في الزاهدي * وتشترب العدالة هكذا في التقاية * ولا تشترب الدعوى
ولا تقبل شهادة المحدود في القذف وان تاب وان كانت معجبة لا يقبل الا قول الجماعة كما في هلال رمضان
كذا في خزائن المفتين * وهكذا في الكافي * وذكر شيخ الاسلام ان شهادة الاثنين تقبل أيضا اذا جاء من مكان
آخر هكذا في الذخيرة * والاصح كالفطر في ظاهر الرواية وهو الاصح كذا في الهداية * وكذا غيرهما من
الاهل لا تقبل فيه الشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول أحرار غير محددين هكذا في البحر الرائق
* اذا صاموا بشهادة الواحد أو كملوا ثلاثين يوما ولم يروا هلال شوال لا يفطرون فيمأروى الحسن عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى للاحتياط وعن محمد رحمه الله تعالى انهم يفطرون كذا في التبيين * وفي غاية
البيان قول محمد أصح كذا في التهر القاتق * وقال شمس الأئمة الحلواني هذا الاختلاف فيما إذا لم يروا هلال
شوال والسماء معجبة فاما اذا كانت متعجمة فانهم يفطرون بلا خلاف كذا في الذخيرة * وهو الاشبه هكذا
في التبيين * واذا شهد على هلال رمضان شاهدان والسماء متعجمة وقبل القاضي شهادتهما صاموا ثلاثين
يوما فلم يروا هلال شوال ان كانت السماء متعجمة يفطرون من الغد بالاتفاق وان كانت معجبة يفطرون أيضا
على الصحيح كذا في المحيط * واذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا
الهلال قبل صومكم يوم ان كانوا في هذا الممر ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وان جاؤا
من مكان بعيد جازت شهادتهم لاتقاء التهمة كذا في الخلاصة * ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية
كذا في فتاوى قاضيان * وعليه فتوى الفقيه أبي الليث وبه كان يقضى شمس الأئمة الحلواني قال لو رأى

يوم ان كانوا في هذا الممر ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وما كان حقا عليهم وان جاؤا من مكان بعيد جازت
شهادتهم لاتقاء التهمة اذا رأوا الهلال نهرا قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطرون هي من الليلة المستقبلية وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى ان رأوا الهلال بعد الزوال فكذلك وان رأوا قبل الزوال فهو من الليلة الماضية وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية ان كان مجراه
امام الشمس والشمس تلوه فهو الليلة الماضية وان كان مجرا خلف الشجر فهو الليلة المستقبلية وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى

ان غاب بعد الشفق فهو الليلة الماضية وان غاب قبل الشفق فهو الليلة الآتية وعند رؤية الهلال يكره الاشارة اليه كما يفعله أهل
المجاهلة شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس أيضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحى حتى لا يجوز التضحية في هذا
اليوم اعتمادا على قول علي رضي الله تعالى عنه يوم فطركم يوم صومكم لان ذلك محتمل يحتمل انه أراد به ذلك العام دون الابد اذا سلم الحرب في
دار الحرب ولم يعط ان عليه صوم شهر رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضاء ماضى (١٩٩) ويلزمه الصوم في المستقبل وانما

يحصل العلم باخبار رجلين
عدي بن أورجل وامرأتين
وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى أنه لا يشترط فيه
العدالة والخبرة والبلوغ
وان أسلم في دار الاسلام
فعلیه قضاء ماضى بعد
الاسلام علم بذلك أو لم يعلم
اذا اشتبه على الاسير المسلم
في دار الحرب شهر رمضان
فحصرى شهر او صامه ان وافق
صومه شهر رمضان جاز وان
كان هذا الشهر قبل رمضان
لا يجوز لان الاداء لا يسبق
الوجوب وان صام شهرا
بعد شهر رمضان جاز وقيل
ينبغي أن لا يجوز لان عليه
القضاء وهو لم ينو القضاء
ومشايخنا رحمه الله تعالى
قالوا هذا اذا نوى أن يصوم
ما عليه من شهر رمضان حتى
يجوز ذلك ثم هذا انما يجوز
اذا صام شهرا وافق شهر
رمضان في العدد وصلاحيته
الايام للقضاء أما اذا وقع
الصوم في سؤال وسؤال كان
انقص من رمضان يوم
يقضى يومين أيضا وما
لأتمام العدد يوم المكان يوم
العبد وان وافق صومه
شهر رضى الحجة وهو انقص

أهل مغرب هلال رمضان يجب الصوم على أهل مشرق كذا في الخلاصة * ثم انما يلزم الصوم على متأخرى
الرؤية اذا ثبت عندهم رؤية أو تلك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة أن أهل بلدة قد رأوا هلال رمضان
قبلكم يوم فصاموا وهذا اليوم ثلاثون بحسابهم ولم يروه ولا الهلال لا يسبح فطر غد ولا يترك التراخي في
هذا الليلة لانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا برؤية غيرهم ولو شهدوا أن قاضي بلدة
كذا شهد عنده اثنان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى بشهادتهما اجاز لهذا القاضي أن يحكم بشهادتهما
لان قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به كذا في فتح القدير * اذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية
ثمانية وعشرين يوما ثم رأوا هلال شوال ان عدوا شعبان برؤيته ثلاثين يوما ولم يروا هلال رمضان قضوا
يوما واحدا وان صاموا تسعة وعشرين يوما ثم رأوا هلال شوال لا قضاء عليهم فان عدوا هلال شعبان ثلاثين
يوما من غير رؤية هلال شعبان ثم صاموا رمضان قضوا يومين كذا في الخلاصة * اذا صام أهل مصر تسعة
وعشرين يوما للرؤية وفيهم مريض لم يصم فعليه القضاء تسعة وعشرين يوما فان لم يعلم هذا الرجل ما صنع
أهل مصر صام ثلاثين يوما يخرج عن العهدة يقين كذا في المحيط

(*) الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره *

يكره وضع اليد للصائم كذا في فتاوى قاضي خان * وهكذا في المتون * قال مشايخنا المسئلة على التفصيل
ان لم يكن الملك ملتصقا لمصلا فطره وان كان مصلا ملتصقا فان كان أسود فطره وان كان أبيض لم ينفطره
الا أن في الكتاب لم يفصل كذا في المحيط * وكره ذوق شئ ومضغه بلا عذر كذا في الكنز * ومن العذر في الاول
مالو كان زوج المرأة وسيد هاسي الخلق فذاقت المرققة ومن العذر في الثاني أن لا تجد من يعض الطعام
لصبي من حائض أو نفساء أو غيرهما ممن لا يصوم ولم تجد طبيخا ولا لبنا حليبا كذا في النهر الفائق * وذكر
في التنبين أن كراهة الذوق في صوم الفرض وأما التطوع فلا بأس من كذا في النهاية * ويكره للصائم أن
يدوق العسل أو الدهن ليعرف الجيد من الردي عند الشراء كذا في فتاوى قاضي خان * وقيل لا بأس به
اذا لم يجد بئرا من شرابه أو يخاف الغبن كذا في الزاهد * وتكره له المبالغة في الاستنجاء كذا في السراج
الوهاب * وكذا المبالغة في المضضة والاستنشاق قال شمس الأئمة الخوافي وتفسير ذلك أن يكثر امساك الماء
في فمه ويغلا لأن يغرق (١) كذا في المحيط * ولو فسا الصائم أو ضرط في الماء لا يفسد الصوم ويكره له
ذلك هكذا في معراج الدراية * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكره للصائم المضضة والاستنشاق بغير
وضوء ذكره الاغتسال وصب الماء على الرأس والاستنقاء في الماء والتلفف بالثوب المبلول وقال أبو يوسف
لا يكره وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي * ويكره للصائم أن يجمع ريقه في فمه ثم يتلعه كذا في
الظهرية * ولا بأس بالسواك الرطب واليابس في الغداة والعشي عندنا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
يكره المبلل بالماء وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك وأما الرطب الاخضر فلا بأس به عند الكل كذا في فتاوى
قاضي خان ولا يكره كل ولادن شارب كذا في الكنز * هذا اذا لم يقصد الزينة فان قصد هاركة كذا في النهر
الفائق * ولا فرق بين أن يكون فطرا أو صائما كذا في التبيين * ولا بأس بالجمامة ان أمن على نفسه

(٢) قوله لأن يغرق هذا خلاف الشهر كذا في شرح المنية اهـ

من رمضان يوم يقضى خمسة أيام أيضا وما نقصان العدد أو أربعة أيام يوم النحر وأيام التشريق رجل جن في رمضان ثم أفاق بعد
سنتين في رمضان في اليوم الآخر كان عليه قضاء الشهر الذي جن فيه وقضاء الشهر الذي أفاق فيه وليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين
المنخبة قالوا هذا اذا أفاق قبل الزوال أما اذا أفاق بعد الزوال يجعل كأنه لم يغف في هذا الشهر هذا اذا بلغ عاقل ثم جن أما اذا بلغ مجنونا ثم
أفاق في رمضان في بعض الشهر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان هذا الفصل الاول سواء يلزمه القضاء ويسوى بين الجنون الطارئ

والمقارن وعن محمد رحمه الله تعالى ان هذا لا يلزمه تضاماً كان مجنوناً فيه كالصبي اذا بلغ في نصف الشهر والكافر اذا علم رجلاً جن في رمضان كله فليس عليه قضاء وان افاق شيئاً منه فعليه القضاء وان أغنى عليه في رمضان كله فعليه قضاؤه وقال الحسن البصري رحمه الله تعالى لا قضاء عليه في الانغماء كافي الجنون المستوعب وان أغنى عليه في أول ليلة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة قالوا هذا اذا نوى الصوم في تلك

(٣٠٠) الليلة قبل الانغماء ولم يذ كر ذلك في الكتاب وجعله نواياً يجعل نواياً تقديراً ثم انما يجعل نواياً تقديراً اذا الضعف اما اذا خاف فانه يكره وينبغي له أن يؤخر الى وقت الغروب وذكر شيخ الاسلام شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطروا القصد نظيراً للحجامة هكذا في المحيط * ولا بأس بالقبلة اذا أمن على نفسه من الجماع والازوال ويكره ان لم يأمن * والمس في جميع ذلك كالقبلة كذا في التبيين * وأما القبلة الفاحشة وهي أن يمض شفتيها فتكره على الاطلاق والجماع فيها دون الفرج والمباشرة كالقبلة في ظاهر الرواية * قيل ان المباشرة الفاحشة تكره وان أمن هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * والمباشرة الفاحشة ان يتعانقا وهما متحيزان وعيس فرجه فرجه او هو مكروه بخلاف هكذا في المحيط * ولا بأس بالمعاينة اذا لم يأمن على نفسه أو كان شيخاً كبيراً هكذا في السراج الوهاج * ومن أصبح جنباً واحتلم في النهار لم يضربه كذا في محيط السرخسي * التمسح مستحب ووقته آخر الليل قال الفقيه أبو الليث وهو السدس الاخير هكذا في السراج الوهاج * ثم تأخير السجود مستحب كذا في النهاية * ويكره تأخير السجود الى وقت يقع فيه الشك هكذا في السراج الوهاج * وتجميل الافطار أفضل فيستحب أن يفطر قبل الصلاة من السنة أن يقول عند الافطار اللهم لك صمت وبك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك أفطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت كذا في معراج الدراية في فصل المتفرقات * وصوم يوم الشك وهو اليوم الذي شك فيه انه من رمضان أو من شعبان ان فواه عن رمضان أو عن واجب آخر كرهه هكذا في فتاوى قاضي خان * والثاني دون الاول في الكراهة هكذا في الهداية * ثم ان ظهر انه من رمضان أجزأ عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان كان تطوعاً في الوجه الاول وان افطر لا قضاء ~~هكذا في فتاوى قاضي خان~~ * وفي الوجه الثاني يصح عانوى وهو الصحيح هكذا في الكافي * وان لم يظهر في الوجه الثاني أنه من شعبان أو من رمضان لا يقع عانوى بخلاف هكذا في المحيط * وان نوى التطوع فالصحيح أنه لا بأس به فان ظهر انه من رمضان كان صائماً عنه وان ظهر انه من شعبان كان متطوعاً فان افطر كان عليه القضاء لانه شرع ملتزماً هكذا في فتاوى قاضي خان * وان أطلق النية فهو مكروه فان ظهر ان هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعاً وان ظهر انه من رمضان كان صوماً ولا يصوم ان كان من شعبان ففي هذا الوجه لا يصير صائماً وان يصوم في وصف النية بأن ينوي ان كان الغد من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر أو ينوي أن يصوم عن رمضان ان كان الغد منه وعن التطوع ان كان من شعبان فهو مكروه أيضاً ثم ان ظهر انه من رمضان يقع عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان لا سقط الواجب في الاول وصار تطوعاً غير مضى وفيهما كذا في التبيين * أما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسماء متغيرة كذا في التبيين * أو شهد واحد فرددت شهادته أو شاهدان فاسقان فرددت شهادتهما فاما اذا كانت السماء مصحبة ولم ير الهلال أحد فليس يوم الشك كذا في الزاهدى * اختلف العلماء في يوم الشك هل صومه أفضل أو الفطر قالوا ان كان صام شعبان أو وافق صوماً كان يصومه فصومه أفضل كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا ان صام ثلاثة أيام من آخر شعبان كذا في التبيين * ولولم يوافق اختلافوا فيه واختار أن يقضى بالتطوع في حق الخواص كذا في التهذيب * ويقضى العوام بالتلوم الى ما قبل الزوال لاحتمال ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * والفواصل بين الخاصة

كان أهل تصح منه النية أما اذا لم يكن أهل في تلك الليلة بأن أغنى عليه في آخر يوم من شعبان ودام الانغماء عليه قضاء ذلك اليوم أيضاً غلام بلغ في النصف من رمضان في نصف النهار أو نصراني أسلم فانه لا بأس كل بقية يومه ويلزمه صوم ما بقي من الشهر ولا يلزمه قضاء ما مضى وان أكل في يومه لم يكن عليه قضاؤه فان كان ذلك قبل الزوال ولم يكوناً كلاً شيئاً فنوباً بالصوم قبل الزوال لا يجوز صومه معان الغرض غير ان الصبي يكون صائماً عن التطوع لانه كان أهلاً للتطوع في أول اليوم بخلاف الكافر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز صوم الصبي عن الفرض وقيل جوابه في الكافر كذلك واليه أشار في المنتقى وقيل في الكافر لا يجوز لان الكافر في أول اليوم ينافي أصل الصوم أما الصبي في أول اليوم لا ينافي وجود أصل الصوم وكما يجعل وجود النية في أكثر اليوم بمنزلة الوجود في كل اليوم فكذا البلوغ في أكثر اليوم يجعل بمنزلة

البلوغ في كل اليوم ثم في ظاهر الرواية فرق بين هذا وبين المجنون اذا افاق في يوم من رمضان قبل الزوال ولم يكن أكل والعمامة شيئاً فنوى الصوم جازع عن الفرض لان الجنون اذا لم يستوعب يكون بمنزلة المرض لا يمنع الوجوب فكان وجود النية في أكثر اليوم كوجودها في الكل ولو اسلم النصراني في غير رمضان قبل الزوال ونوى صومه التطوع كان صائماً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو افطر يلزمه القضاء فلا يلزمه رحمه الله تعالى لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة أول النهار في حكم النية فكذا في حكم الاهلية (الفصل الثاني في النية) لا يصح

الدخول في الصوم الابنية عندنا وعند فرجه الله تعالى اذا كان صحيحا مقبلا في نهار رمضان يصح منه الصوم بدون النية ثم عندنا لا بمن
النية لكل يوم وعند مالك رحمه الله تعالى يكفيه نية واحدة لجميع الشهر ويجوز الصوم بطلق النية قبل الزوال ونية صوم آخر عندنا
وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يصح الابنية الفرض ونية من الليل وصوم التطوع لا يجوز بنية بعد الزوال عندنا والندرا المعين يصح بطلق
النية ونية التطوع واذا نوى القضاء أو الكفارة في اليوم الذي نذر أن يصوم فيه كان (٣٠١) صومه عما نوى وكل صوم ليس له وقت

معين كلقضاء والندرا المطلق
والكفارة لا يجوز بنية
مطابقة المرئض أو المسافر
اذا نوى في رمضان عن
واجب آخر كان صومه عما
نوى عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وعند صاحبيه
يكون عن رمضان وان نوى
التطوع في رمضان فعن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فيه
روايتان في رواية يقع عن
التطوع وفي رواية عن
رمضان ولو نوى قضاء
رمضان والتطوع كان عن
القضاء في قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى لأنه أقوى
وعند محمد رحمه الله تعالى
يقع عن التطوع لان النيتين
قد نذرتا في مطلق النية
فيقع عن التطوع ولا ي
يوسف رحمه الله تعالى ما قلنا
ولان نية التطوع للتطوع
غير محتاج اليها فالتفريق
نية القضاء فتقع عن القضاء
ولو نوى قضاء رمضان وكثارة
الظهار كان عن القضاء
استحسانا وفي قياس يكون
تطوعا وهو قول محمد رحمه
الله تعالى لان النيتين قد
نذرتا فصارتا صامه مطلقا
وجه الاستحسان ان القضاء
أقوى لانه حق الله تعالى

والعامة هو ان من يعلم نية الصوم يوم الشك فهو من الخواص والافهم من العوام والنية أن ينوي
التطوع من لا يعتاد بصوم ذلك اليوم ولا يخطر بباله ان كان من رمضان في رمضان كذا في معراج الدراية
* رجل أصبح يوم الشك متلو مائتا كل ناسيا ثم ظهر انه من رمضان ونوى الصوم ذكر في الفتاوى أنه لا يجوز
كذا في الظهيرة باب النية ويكره صوم يوم العيدين وأيام التشريق وان صام فيها كان صائما عندنا كذا
في فتاوى قاضي خان * ولا قضاء عليه ان شرع فيها ثم أفطر كذا في الكثرة هذا في ظاهر الرواية عن الثلاثة
وعن الشيخين وجوبه كذا في النهر الذائق * ويكره صوم ستة من شوال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
متفرقا كان أو متتابعا وعن أبي يوسف كراهته متتابعة الامتناع لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا هكذا
في البحر الرائق * والاصح انه لا بأس به كذا في محيط السرخسي * وتستحب السنة متفرقة كل أسبوع
يومان كذا في الظهيرة في فصل الاوقات التي يكره فيها الصوم ويستحب * ويكره صوم الوصال وهو ان
يصوم السنة كلها ولا ينظر في الايام المنهي عنها واذا أفطر في الايام المنهية المختار لا بأس به كذا في الخلاصة
* ويكره أن يصوم أياما لا يفطر فيهن ليلا أو نهارا هكذا في السراج * والافضل أن يصوم يوما ويفطر يوما كذا
في الخلاصة * وأما صوم يوم السبت ويوم الاحد فذكر شمس الأعنة الحلواني لا بأس به اذا كان لا يعتقد تعظيم
ذلك اليوم هكذا في الذخيرة * ويكره صوم يوم النير وزوال المهرجان اذا تم ولم يوافق صوما كان يصومه قبل ذلك
أما الكلام في أفضلية الصوم في هذا اليوم فان كان يصوم قبله تطوعا فالأفضل له أن يصوم والا فالأفضل أن
لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام هكذا في الظهيرة * وهو المختار هكذا في محيط السرخسي *
ويكره صوم الصمت وهو ان يصوم ولا يتكلم كذا في فتاوى قاضي خان * ويكره أن تصوم المرأة تطوعا بغیر اذن
زوجها الا أن يكون مريضا أو صائما أو محرما بحج أو عمرة وليس للعبد والامة أن يصوما تطوعا الا باذن المولى
كيفية اكان وكذا المديروا والمدبرة وام الولد فان صام أحد من هؤلاء للزوج أن يفطر المرأة ولو لمولى أن يفطر العبد
والامة وتقتضي المرأة اذا أذن لها زوجها أو بنت ويقضي العبد اذا أذن له المولى أو أعتق فاما اذا كان الزوج
مريضا أو صائما أو محرما لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها ان تصوم وانها ما ليس كذلك العبد والامة
فان للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهرة النيرة * وكل صوم وجب على المولى بسبب باشره كالتطوع
الصوم الظهار كذا في الخلاصة * ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في
الخدمة وان كان لا يضربه له أن يصوم بغير اذنه كذا في محيط السرخسي * وأما بنت الرجل وأمه وأخته
فيمتنعن بغير اذنه كذا في السراج الوهاج * ويكره للمسافر أن يصوم اذا أجهده الصوم فان لم يكن كذلك
فالصوم أفضل اذا لم يكن رفقاؤه أو عاتمتهم مفطرين فان كان رفقاؤه أو عاتمتهم مفطرين والنفقة مشتركة
بينهم فالأفطار أفضل كذا في الظهيرة * واذا أصبح المسافر مائتا فدخل مصره أو مصر آخر فنوى الإقامة
كره له أن يفطر كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يكره صوم التطوع لمن عليه قضاء رمضان كذا في معراج
الدراية * ويستحب صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كذا في فتاوى قاضي خان
* وصوم يوم الجمعة بافتراده مستحب عند العامة كالاثني والخميس كذا في البحر الرائق * ويستحب صوم
يوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام والاشهر الحرم أربعة ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورب
ثلاثة سرد وواحد فرد * ويستحب صوم تسعة أيام من أول ذي الحجة كذا في السراج الوهاج * ويكره

(٣٦ - الفتاوى اول) وكثارة الظهار حتى لا يترجأ قضاءه وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن نذر صوم يوم بعينه فنوى النذر وكفارة
اليمين يقع عن النذر كل صوم لا يتأدى الابنية من الليل كلقضاء والندرا نوى مع طلوع الفجر جاز لان الواجب قران النية بالصوم
لا تقديما نية الفطر في النهار لا يفطر عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى اذا وجب على انسان قضاء يومين من رمضان واحدا فأراد أن
يقضيهما ينوي أول يوم وجب عليه قضاء ومن هذا رمضان وان لم ينزل ذلك أجراه وان كانا من رمضان ينوي رمضان الاول فان لم ينزل ذلك

اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجزئه * اذا أفطر في رمضان متعمداً وهو فقير فصام أحد أو ستين يوماً للقضاء والكفارة ولم يعب اليوم لا قضاء جاز ذلك كذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى فصلاً كأنه نوى القضاء في اليوم الأول وستين يوماً عن الكفارة * اذا نوى في رمضان قبل أن تغيب الشمس أن يصوم غداً فنام أو أغشى عليه أو غفل عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد لم يكن صائماً في الغداً لأن نوى بعد غروب الشمس أن يصوم غداً * اذا ارتد (٣٠٣) رجل عن الاسلام والعياذ بالله في أول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام فنوى

الصوم قبل الزوال فهو صائم وإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة * مريض أو مسافر لم ينو بالصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى به بعد طلوع الفجر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجزئه ما وبه أخذ الحسن رحمه الله تعالى * الصائم المتطوع اذا ارتد عن الاسلام ثم رجع الى الاسلام قبل الزوال ونوى الصوم قال زفر رحمه الله تعالى لا يكون صائماً ولا قضاء عليه ان أفطر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون صائماً وعليه القضاء * اذا أفطر رجلاً في شهر رمضان سنة تسعين ومائة فصام شهراً ينوي القضاء عن الشهر الذي عليه وهو يرى أنه من رمضان سنة احدى وتسعين ومائة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجزئه وان صام شهراً ينوي القضاء عن رمضان سنة احدى وتسعين ومائة وهو يرى أنه أفطر ذلك قال لا يجزئه

(الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار في الاحكام المتعلقة به)

رجل يخاف ان لم يفطر رزداً

صوم عرفه للعاج ان أضعفه كذا في البحر الرائق * وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجزه عن أفعال الحج (المرغوبات من الصيام أنواع) أولها صوم الحرم والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان وصوم عاشوراء وهو اليوم العاشر من المحرم عند عامة العلماء والصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في الظهيرية * المسنون أن يدوم عاشوراء مع التاسع كذا في فتح القدير * ويكره صوم عاشوراء مفرداً كذا في تحيط السرخسي * وصوم أيام الصيف لطولها وحرها أدب كذا في الظهيرية

(الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد)

والفسد على نوعين (النوع الاول ما يوجب القضاء دون الكفارة) اذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيلاً يفطر ولا فرق بين الفرض والنفل كذا في الهداية * ولو قيل لرجل يأكل ناسياً صائماً وهو لا يتذكر فالصحيح أنه يفسد صومه هكذا في الظهيرية * رجل نظر الى صائماً كل ناسياً رأى فيه قوة يمكنه أن يتم الصوم الى الليل فالتفت اليه بكرة أن لا يذكره وان كان يضعف في الصوم بأن كان شيخاً كبيراً به أن لا يجزئه كذا في الظهيرية في فصل الاعذار المبيحة * لو أكل مكرهاً أو غطاً عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيان * الخطي هو اذا كره للصوم غير القاصد للفطر اذا أكل أو شرب هكذا في النهر الفائق * والناسي عكسه هكذا في النهاية والبحر الرائق * اذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيلاً ينظر ولا فرق بين الفرض والنفل كذا في الهداية * وان غصهض أو استنشق فدخل الماء جوفه ان كان ذا كراهية ففسد صومه وعليه القضاء وان لم يكن ذا كراهية ففسد صومه كذا في الخلاصة * وعليه الاعتماد * ولورجى رجل الى صائم شيئاً فدخل حلقه ففسد صومه لانه بمنزلة الخطي وكذا اذا اغتسل فدخل الماء حلقه كذا في السراج الوهاج * النائم اذا شرب ففسد صومه وليس هو كالناسي لان النائم أو ذاهب العقل اذا فتح لم تؤكل ذبيحته وتؤكل ذبيحة من نسي كذا في فتاوى قاضي خان * واذا ابتلع ما لا يتغذى به ولا يتداوى به عادة كالخمر والتراب لا يوجب الكفارة كذا في التبيين * ولو ابتلع حصاة أو نواة أو حجر أو مدر أو قطناً أو شيشاً أو كغدة فعليه القضاء ولا كفارة كذا في الخلاصة * ولا كفارة في السفر جل اذا لم يدرك ولم يكن مطبوعاً ولا ابتلاع الجوزة الرطبة هكذا في النهر الفائق * ولو ابتلع جوزة يابسة أو لوزة يابسة لا كفارة عليه ولو ابتلع بيضة بقشرها أو رمانة بقشرها لا كفارة عليه كذا في الخلاصة * والفسق ان كان رطباً فهو بمنزلة الجوزة وان كان يابساً ان مضغه فعليه الكفارة اذا كان فيه لب وان ابتلعه فلا كفارة عليه عند الكل وان كان مشقوق الرأس فكذلك عند العامة لا كفارة عليه هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو أكل قشر البطيخ ان كان يابساً أو كان بحال يتقذر منه فلا كفارة عليه وان كان طرياً بحال لا يتقذر منه فعليه الكفارة كذا في الظهيرية * ولو أكل الارز والجاورس لا تجب فيه الكفارة كذا في الذخيرة * ولا كفارة بأكل العدس والمماش هكذا في الزاهدي * ولو أكل الطين الذي يغسل به الرأس ففسد صومه وان كان يعتاد ذلك هذا الطين فعليه القضاء والكفارة هكذا في الظهيرية * وان أكل ما بين أسنانه لم يفسد ان كان قليلاً وان كان كثيراً ففسد والمصة وما فوقها كثيراً وما دونها قليل وان أخرجه وأخذ به ثم أكل ينبغي أن يفسد كذا في الكافي وفي الكفارة أقاويل قال الفقيه رحمه الله تعالى والاصح أنه لا تجب الكفارة كذا في الخلاصة * واذا

عنه وجعاً أو آلاماً شدة كان له أن يفطر وكذا الحامل والمرضع اذا خافت على نفسها أو ولدها وكذا الامه اذا وضعت عن الطبخ أو اغبر وغسل الثياب ونحو ذلك ان صارت بحال خافت على نفسها فافطر فعليه القضاء دون الكفارة وكذا اذا لدغته حنة فافطر لشرب الدواء قالوا ان كان ذلك الدواء ينفعه فلا بأس به وكذا الرجل اذا كان بازاً العدو وهو يخاف الضعف على نفسه فله أن يفطر مقيماً كان أو مسافراً رجل لو صام في شهر رمضان لا يمكنه أن يصلي قائماً وان لم يصم يمكنه أن يصلي قائماً فانه يصوم ويصلي فاعداً جامعين

العبادتين * رجل أحمى غيب فافطر على ظن أن يومه يوم المرض وما حم فيه كان عليه الكفارة وكذا إذا فطرت المرأة على ظن أن يومها يوم حيض فلم يحض في ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الإفطار في يوم ليس فيه شبهة الإباحة قال مولانا رضي الله تعالى عنه هذا إذا نوى الصوم ثم أفطر بعد طلوع الفجر فان لم ينو الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة * المسافر إذا تذكرك شيئا فأنسى في منزله فدخل منزله فافطر ثم خرج قال عليه الكفارة قياسا لأنه مقيم عند الأكل حيث رفض سفره (٣٠٣) بالعود إلى منزله وبالقياس تأخذ

* الصائم المتطوع إذا دخل على بعض أخوانه فساءله أن يأكل لأبأس بأن يجيبه وإن كان صائما من قضاء رمضان كره له أن يأكل * رجل حلف بطلاق امرأته أن لم يفطر فلأن كان فلا نية متطوعا ينظر لحق أخيه الخائف وإن كان صائما عن القضاء لا يفطر * رجل أفطر في رمضان لمرض كان عليه القضاء ولا تجزيه القدينية فإن مات قبل أن يبرأ لشيء عليه لأنه لم يدرك عدة من أيام أخر وعليه أن يوصى بالقدينية ويعتبر ذلك من ثلث ماله عندنا وإن لم يوص وتبرع الورثة عنه جاز ولا يلزمهم من غير إصاء عندنا خلافا لما أفتى رحمه الله تعالى * إذا فطر المريض أياما ثم صح أياما ثم مات لزمه القضاء بقدر ما صح لأنه لم يقدر على القضاء إلا بقدر ما أدركه * إذا وجب على الرجل القضاء بان أفطر بعد ذرا وبغير عذر ولم يقض حتى عجز وصار شيخا فأنيا بحيث لا يرجي برؤه تجوز له القدينية وانما تجوز له القدينية عن صوم هو أصل بنفسه وهو صوم رمضان عند

ابتلع سممة بين أسنانه لا يفسد صومه لأنه قليل وإن ابتلع من الخراج يفسد ونسكه وفي وجوب الكفارة والمختار أنهما يجب إذا ابتلعها ولم يعضها كذا في الغيبة وقتاوى قاضي خان * وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * وإن مضغها لا يفسد إلا أن يجد طعمها في حلقه وهذا حسن جدا فيمكن الأصل في كل قليل مضغه كذا في فتح القدير * ولو مضغ حبة حنطة لا يفسد صومه لأنما ابتلاشى كذا في فتاوى قاضي خان * ولا كفارة في الظاهر في ابتلاع اللقمة المضغوطة لغیر كذا في الوجيز لا كدرى * إذا بقيت لقمة السحور في فيه نطلع الفجر ثم ابتلها أو أخذ كسرة خبز لياكلها وهو ناس فلما مضغها ذكر أنه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم قال بعضهم أن ابتلعها قبل أن يخرجها فعليه الكفارة وإن أخرجه ثم أعادها لا كفارة عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ابتلع براق غيره فسد صومه بغير كفارة إلا إذا كان براق صديقه فيمنع تلزمه الكفارة كذا في المحيط * وإن ابتلع براق نفسه من يده فسد صومه ولا تلزمه الكفارة كذا في الوجيز لا كدرى * تربط شفتاه برباطة عند الكلام أو غيره فابتلعها لا يفسد للضرورة كذا في الزاهدی * ولو سأل إمامه من فيه إلى ذقنه من غير أن يقطع من داخل فقه ثم رده إلى فيه وابتلعها لا يفطره لأنه لا يتم الخروج بخلاف ما إذا انقطع كذا في الظهيرية في المقطعات * في الحجة رجل له علة يخرج الماء من فيه ثم يدخل ويذهب في الحلق لا يفسد صومه كذا في التتارخانية * ولو بقي بالبعد المضغ فابتلعها مع البراق لم يفطره ولو دخل الحائط أنفه من رأسه ثم استشه فدخل حلقه فمد يده لم يفطره لأنه بمنزلة ريقه كذا في محيط السرخسي * ولو أكل دما في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لأنه مما يستتقره الطبع كذا في الظهيرية * الدم إذا خرج من الأسنان ودخل حلقه ان كانت الغلبة للبراق لا يضره وإن كانت الغلبة للدم يفسد صومه وإن كان سواهما فسد أيضا استحسانا صائم عمل البريسم فأدخل البريسم في فيه وخرجت منه خضرة الصبغ أو صفرة أو حمرته واختلط بالريق فصار الريق أخضر أو أصفر أو أحمر فابتلعه وهو هذا كصومه فسد صومه هكذا في الخلاصة * ولو وضع الهاليج فدخل البراق حلقه لم يفسد مالم يدخل عينه كذا في الظهيرية * ولو وضع سكر حتى وصل الماء حلقه فعليه الكفارة كذا في محيط السرخسي * وما ليس بفسد وبالكل ولا يمكن الاحتراز عنه كالذباب إذا وصل إلى جوف الصائم لم يفطره كذا في إيضاح المكرمانى * ولو أخذ الذباب أو كاه يجب عليه القضاء دون الكفارة كذا في شرح الطحاوى * ولو تناب فرفع رأسه فوقع في حلقه قطرة ماء انصب من ميزاب فسد صومه هكذا في السراج الوهاج * والمطر والثلج إذا دخل حلقه يفسد صومه وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو دخل حلقه غبار الطاحونة أو طعم الادوية أو غبار الهرس أو شبيهها أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريش أو بجوافر الدواب وأشبه ذلك لم يفطره كذا في السراج الوهاج * الدموع إذا دخلت فم الصائم ان كان قليلا كالقطرة والقطرتين أو نحوها لا يفسد صومه وإن كان كثيرا حتى وجد ملوحته في جميع فمه واجتمع شيء كثير فابتلع يفسد صومه وكذا عرق الوجه إذا دخل فم الصائم كذا في الخلاصة * وما يدخل من مسام البدن من الدهن لا يفطره هكذا في شرح المجمع * ومن اغتسل في ماء وجد برده في باطنه لا يفطره هكذا في النهر الفائق * ولو أقطر شيئا من الدواء في عينه لا يفطر صومه عندنا وإن وجد طعمه في حلقه وإذا برق فرأى أثر الكحل ولونه في براقه عامة المشايخ على أنه لا يفسد صومه كذا في الذخيرة * وهو الأصح هكذا في التبيين * إذا أفا

وقوع اليأس عن القضاء يعطى لكل يوم نصف صاع من الحنطة ويجوز فيه ما يجوز في صدقة الفطر إلا أن في القدينية يجوز طعام الإباحة أكلتان شعبتان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر ومن وجب عليه كفارة العين أو القتل أذا لم يجد ما يكفر به وهو شيخ كبير أو لم يصم حتى صار شيخا فأنيا لا تجوز له القدينية لأن الصوم هذا بدل عن غيره ولهذا لا يجوز المصير إلى الصوم إلا عند العجز عن التكفير بالمال والقدينية لا تجوز إلا عن صوم هو أصل * رجل نظر إلى صائم يأكل ناسيا فقال له أنت صائم وهذا شهر رمضان فقال الرجل لست بصائم وأكل ثم تذكر أنه كان صائما

فسد صومه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لم يكن ناسيا عند الاكل حيث أخبره الرجل بذلك ولا يفسد في قول زفر رحمه الله تعالى لانه ناس ومن رأى صائما يأكل ناسيا هل عليه أن يخبر بذلك قالوا ان كان شابا بقدر على اتمام الصوم يخبره وان كان شيخا ضعيفا لا يخبره لان الشيخ لا يقدر على اتمام فمتركه حتى يأكله ثم أخبر بذلك * ولا تصوم المرأة تطوعا الا باذن زوجها ان أمكنه وطؤها فله أن يفطرها وكذا المملوك اذا كان غائبا ولا تضره في ذلك وان (٣٠٤) أحرمت المرأة بغير إذن زوجها قالوا له أن يحللها وكذا الاجبر ان كان يضربه في الجمعة وكذلك في الصلاة

* (الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره) *
يكره مضغ العلك للصائم لانه تعرض الصوم للفساد من غير ضرورة ولا يفسد صومه قيل هذا اذا كان أبيض مضغه غيره أما اذا كان لم يضره غيره أو كان أسود فسد صومه أما الأسود فلانه يذوب فيصل الى الجوف وأما اذا كان أبيض ولم يضره غيره فلانه يتفتت واطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب دليل على ان الكل واحد ويكره للمرأة أن تضع لصبها طعاما اذا كان لها منه بد وكذا اذا ذاق شيئا بلسانها لان فيه تعرض الصوم للفساد وقال بعضهم ان كان الزوج سيئ الخلق لا بأس للمرأة أن تذوق المرققة بلسانها ويكره للصائم أن يذوق العسل والدهن يعرف الجيد من الردي عند الشراء ويستحب للصائم تعجيل الافطار قبل طلوع النجوم وتأخير السحور ولورود الاثر في ذلك وفي يوم الغيم لا يستحب تعجيل الافطار ولا يأكل حتى يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن للغرب * ولا بأس

أو استقاء مل النعم أو دونه عاد بنفسه أو أعاد أو خرج فلا فطر على الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط مل انهم هكذا في النهر الفائق * وهذا كله اذا كان التي طعاما أو ماء أو مرة فان كان بلغا فغير مفسد للصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلا لابي يوسف رحمه الله تعالى اذا ملا الفم وقوله هذا أحسن من قولهما هكذا في فتح القدير * ومن احتقن أو استعطأ أو قطر في أذنه دهنا فطر ولا كفارة عليه هكذا في الهداية * ولو دخل الدهن بغير منعه فطره كذا في محيط السرخسي * ولو أقطر في أذنه الماء لا يفسد صومه كذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * واذا أقطر في حليلة لا يفسد صومه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * سواء أقطر فيه الماء أو الدهن وهذا الاختلاف فيما اذا وصل المثانة وأما اذا لم يصل بان كان في قصبة الذكرك بعد لا يفطر بالاجماع كذا في التبيين * وفي الاقطار في اقبال النساء بفسد بلا خلاف وهو الصحيح هكذا في الظهيرية * وفي دواء الحنيفة والامة أكثر المشايخ على أن العبرة للوصول الى الجوف والدماع لالكونه رطبا أو يابس حتى اذا علم أن اليابس وصل يفسد صومه ولو علم أن الرطب لم يصل لم يفسد هكذا في العناية * واذا لم يعلم أحدهما وكان الدواء رطبا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفطر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم به فلا يفطر بالشك وان كان يابسا فلا فطر اتفاقا هكذا في فتح القدير * ولو طعن برمح أو اصابه سهم وبقي في جوفه فسد وان بقي طرفه خارجا لا يفسد كذا في التبيين * ومن ابتلع لحما برطبا على خيط تم انتزعه من ساعته لا يفسد وان تركه فسد كذا في البدائع * ولو ابتلع خشبة وطرقها في يده ثم أخرجها لا يفسد صومه ولو ابتلع كها فسد صومه كذا في الخلاصة * ولو أدخل أصبعه في استه أو المرأة في فرجها لا يفسد وهو المختار الا اذا كانت مبتلة بالماء والدهن فحينئذ يفسد للوصول الماء أو الدهن هكذا في الظهيرية * هذا اذا كان ذا كرا للصوم وهذا تنبيه حسن يجب أن يحفظ لان الصوم انما يفسد في جميع الفصول اذا كان ذا كرا للصوم والا فلا هكذا في الرازي * واذا خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقه كيلا يدخل الماء جوفه فيفسد صومه * وهذا قالوا لا يتنفس في الاستنجاء اذا كان صائما كذا في محيط السرخسي في باب الاستجمار * والصائم اذا استقصى في الاستنجاء حتى بلغ الماء مئبغ الحنيفة يفسد صومه هكذا في البحر الرائق * واذا جامع مكرها في نهار رمضان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * وعليه الفتوى * وكذا لو أكرهته المرأة كذا في الخلاصة * اذا أوجع قبل طلوع الفجر فلما خشى الصبح أخرج وأمنى بعد الصبح لا قضاء عليه وان بدأ بالجماع ناسيا أو أوجع قبل طلوع الفجر أو الناسي تذكران نزاع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * وان بقي على ذلك فعليه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية هكذا في البدائع * واذا انظر الى امرأة بشهوة في وجهها أو فرجها كرا نظرا ولا يقطر اذا أنزل كذا في فتح القدير * وكذا لا ينظر بالفكر اذا أنهى هكذا في السراج الوهاج * واذا قبل امرأته وأنزل فسد صومه من غير كفارة كذا في المحيط * وكذا في تقبيل الامة والعلام وتقبيلها زوجها اذا رأت بالادوار وجدت لذة ولم تزللا فسد عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الرازي * ولو قبل جمعة فأنزل لا يفسد كذا في المحيط * والمس والمباشرة والمصافحة والمعانقة كالقبلة كذا في البحر الرائق * ولو لمس المرأة ورأى ثيابها فامتنى فان وجد حرارة جلد هافسد والا فلا كذا في معراج

بالسواك الرطب واليابس في التعدا والعنى عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يكره في العشى وقال أبو يوسف الدراية رحمه الله تعالى بذكره الاول بالماء لان فيه ادخال الماء في الفم من غير ضرورة وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك لان المقصده هو التطهير فكان بمنزلة المضمضة وأما الرطب الاخضر فلا بأس به عند الكل * الصائم اذا سافر ثم اراد ان ينسجى له أن يفطر لان الوجوب كان ثابتا فلا يستقطع به بل باسره باختياره اذا أصبح المسافر صائما فدخل مصره أو مصره اخرى نوى الإقامة * ثم له أن يفطر لانه اجتمع

حكم الإقامة والسفر في هذا اليوم فيخرج جهة الإقامة ولا بأس لهما أن يقبل أو ينأثر إذا أمن على نفسه ما سوى ذلك ولا يفسد صومه وعن سعيد بن جبيرة رضي الله تعالى عنه أنه يفسد صومه ولنا ما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يقبل وهو صائم وتكره القبلة والمباشرة أن لم يأمن على نفسه ما سوى ذلك وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تكرر المباشرة الفاحشة وهي أن يسفر فرجهما وتجريدين وعنه في رواية أنه يكره المعانقة والمصافحة أيضا وعن (٢٠٥) أبي حنيفة رحمه الله تعالى

أنه يكره أن يأخذ الماء فيه ثم يجهه أو يصب الماء على رأسه أو يبل الثوب ويتلف به لأن فيه اظهار الخبر في العبادة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكره أن يصب الماء على رأسه أو يبل الثوب ويتلف به وهو والاستتلال سواء ولا بأس بالكحل للصائم وإن وجد طعمه في حلقه وكذا إذا دهن شاربته وكذا الجمجمة لما روى عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه احتجم وهو صائم ويكره أن يصوم يومين لا يفطر بينهما وكذا صوم الوصال وهو أن يصوم السبعة ولا ينقطع في الأيام المنهية والأفضل أن يصوم يوما ويفطر يوما ويكره صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم لانه فعل الجحوش ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان يصوم يوم الجمعة ولا يفطر ويكره صوم النيروز والمهرجان لأن فيه تعظيم أيامهم ينابغ تعظيمها وإن وافق يوما كان يصومه وقبل ذلك لا بأس به ويستحب

الدراية * ولو مست المرأة زوجها حتى أنزل لم يفسد صومه ولو كان يكلف بذلك ففيه اختلاف المشايخ كذا في المحيط * وإن مس فرج بهيمة فأنزل لا يفسد صومه كذا في السراج الوهاج * وإذا جامع بهيمة أو مميته أو جامع فيمادون الفرج ولم ينزل لا يفسد صومه وإن أنزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء دون الكفارة هكذا في فتاوى قاضيان * الصائم إذا عالج ذكره حتى أمني فعليه القضاء وهو المختار وبه قال عامة المشايخ كذا في البحر الرائق * وإذا عالج ذكره بيدها أو أنزل ففسد صومه كذا في السراج الوهاج * ولو جوعت الناقة أو المجنونة جنونا عارضا بعد دنيتهما حالة الإفاقة يفسد صومهما عند الثلاثة كذا في الخلاصة * فإن علمت امرأتان بالصحى أن أنزلنا فطهرتا والأفلا كذا في السراج الوهاج * ولا كفارة مع الانزال كذا في فتح القدير (النوع الثاني ما يوجب القضاء والكفارة) من جامع - ٤ - في أحد السبيلين فعليه القضاء والكفارة ولا يشترط الانزال في المحلين كذا في الهداية * وعلى المرأة مثل ما على الرجل إن كانت مطاوعة وإن كانت مكرهة فعليه القضاء دون الكفارة وكذا إذا كانت مكرهة في الابتداء ثم طأوعته بعده ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مكنت نفسها من صبي أو مجنون فزنى بها فعليه الكفارة بالاتفاق كذا في الزايد * إذا أكل مشهدا ما يتغذى به أو يتداوى به يلزمه الكفارة وهذا إذا كان مما يؤكل للبقاء أو للدواء أما إذا لم يقصد له ما فلا كفارة وعليه القضاء كذا في خزانة المفتين * فالصائم إذا أكل الخبز أو الأظعمة أو الأشربة أو الأدهان أو اللبن أو كل أهلية أو مسك أو زعفران أو كافور أو غالية عليه القضاء والكفارة عندنا هكذا في فتاوى قاضي خان * وكذا إذا أكل الخل والمزى وماء العصفور ماء الزعفران وماء الباقلاء والبطيخ وماء القثاء والقندوماء الزرجون (١) والمطر والثلج والبرد إذا تعبد ذلك وكذا إذا أكل طينايو كل للدواء كالطين الأرمي أو الطين الذي يقلى فيؤكل أو دقيق الذرة إذا التمه به من أو ابتلع بطيخة صغيرة وكذا إذا أكل لحما غير مطبوخ أو شحما غير مطبوخ على المختار كذا في خزانة المفتين * وإن ابتلع شعيرا كان مقليا تلزمه الكفارة وإن كان غير مقلى لا تلزمه لأن المقلى يؤكل عادة وغير المقلى لا كذا في محيط السرخسي * وفي دقيق الذرة إذا التمه بالسمي أو الدبس تجب الكفارة وكذا لو أكل الحنطة هكذا في الخلاصة * وإن أكل قوائم الذرة قال الزندويسي أرى أن عليه الكفارة لأن فيها حلالة ويلتذنها كذا في السراج الوهاج * وإن أكل ورق الشجر فإن كان مما يؤكل كورق الكرم فعليه القضاء والكفارة كذا في البحر الرائق * وعلى هذا التفصيل النباتات كلها كذا في التبيين * ولو أكل حبة عنبان مضغها فعليه القضاء والكفارة وإن ابتلعها كلها لم يكن معها ثفروها (٢) فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وإن كان معها ثفروها قال عامة العلماء عليه القضاء والكفارة وقال أبو مهيبل لا كفارة وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفارة كذا في محيط السرخسي * ولو مضغ لوزة أو جوزة رطبة أو يابسة وابتلعها كفر كذا في معراج الدراية * وفي الملح لا تجب الكفارة إلا إذا اعتاد كاهم وحده كذا في التبيين * ولو أكل الملح تجب (١) قوله الزرجون محررة قضبان الكرم كافي القاموس (٢) قوله ثفروها الثفروق بالثلثة كعصفور يقع القرة كافي القاموس

صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنه قال صوم هذه الأيام صوم النبي القرشي كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يصوم هذه الأيام من كل شهر ويقول هو صيام الدهر ومن الناس من كره ذلك مخافة التوقيت والخلق بالواجب ولا بأس بصوم يوم عرفة كان في الحضر أو في السفر إذا كان يقوم عليه ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجز عن أداء أفعال الحج ويكره للمسافر أن يصوم إذا أجهد الصوم لأن فيه اهلال النفس فان لم يكن كذلك فالصوم للمسافر

افضل عندنا ان لا يمكن رفقاه أو عامتهم مفطرين وان كان رفقاه أو عامتهم منظرين والفققة مشتركة بينهم فالافطار افضل وأما صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من يكره ذلك ومنهم من لا يكرهه وان فرقها في شوال فهو أبعد عن الكراهة والتشبيه بالنصارى وأقرب الى الجواز الا كل قبل الصلاة يوم الاصحى فيه روايتان والمختار أن لا يكره ويستحب الامساك ويكره صوم العيدين وأيام التشريق ان صام فيها كان صائما عندنا خلافا (٣٠٦) للشافعي رحمه الله تعالى ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء بصوم يوم ما قبله أو يوم ما بعده ليكون مخالفا لاهل الكتاب وان صام شعبان ووصله برضا فهو حسن وأما صوم يوم السبت وهو اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان أو من شعبان فان نوى الصوم في هذا اليوم من رمضان كره لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم السبت فقد عصى أبا القاسم ولقوله عليه الصلاة والسلام ولا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ولان فيه تشبها بالرافض فانهم يصومون يوما قبل رمضان ويفطرون يوما قبل الفطر فان صام ثم ظهر أنه من رمضان أجزأه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعا وان أفطر لا قضاء عليه لانه في معنى المظنون وان نوى واجبا آخر كره لما روينا فان ظهر أنه من رمضان جاز عن رمضان كما لو صام رمضان بنية واجب آخر اذا كان مسافرا فيقع صومه عما نوى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ظهر انه من شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم يكون تطوعا لان الصوم في هذا اليوم منهي فلا ينادى به الواجب وقال بعضهم يجوز صومه عما نوى لانه أدى الواجب في يوم يجوز فيه التطوع بخلاف يوم العيد وأصل الكراهة لا يمنع الجواز كالصلاة في الارض المغصوبة وان لم يستين لا يسقط الواجب عن ذمته لاحتمال انه كان من رمضان وان نوى التطوع يوم الشك اختلفوا في كراهته والصحيح انه لا بأس بذلك لما روى عن علي وعائشة رضي الله تعالى عنهما انه ما كانا يصومان يوم الشك وقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم محمول على صوم الفرض فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه وان ظهر انه

بعده ليكون مخالفا لاهل الكتاب وان صام شعبان ووصله برضا فهو حسن وأما صوم يوم السبت وهو اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان أو من شعبان فان نوى الصوم في هذا اليوم من رمضان كره لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم السبت فقد عصى أبا القاسم ولقوله عليه الصلاة والسلام ولا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ولان فيه تشبها بالرافض فانهم يصومون يوما قبل رمضان ويفطرون يوما قبل الفطر فان صام ثم ظهر أنه من رمضان أجزأه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعا وان أفطر لا قضاء عليه لانه في معنى المظنون وان نوى واجبا آخر كره لما روينا فان ظهر أنه من رمضان جاز عن رمضان كما لو صام رمضان بنية واجب آخر اذا كان مسافرا فيقع صومه عما نوى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ظهر انه من شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم يكون تطوعا لان الصوم في هذا اليوم منهي فلا ينادى به الواجب وقال بعضهم يجوز صومه عما نوى لانه أدى الواجب في يوم يجوز فيه التطوع بخلاف يوم العيد وأصل الكراهة لا يمنع الجواز كالصلاة في الارض المغصوبة وان لم يستين لا يسقط الواجب عن ذمته لاحتمال انه كان من رمضان وان نوى التطوع يوم الشك اختلفوا في كراهته والصحيح انه لا بأس بذلك لما روى عن علي وعائشة رضي الله تعالى عنهما انه ما كانا يصومان يوم الشك وقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم محمول على صوم الفرض فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه وان ظهر انه

الكفارة هو المختار كذا في الخلاصة * قال الصدر الشهيدي هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم (ومما يتصل بذلك مسائل) لو أكل أو شرب أو جامع ناسيا أو ظن أن ذلك فطره فأكل كل متمم الكفارة عليه وان علم أن صومه لا يفسد بالنسيان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه هو الصحيح هكذا في الخلاصة * ولو زرعه التي فطن أنه يفطره فافطر لا كفارة عليه وان علم أن ذلك لا يفطره فعليه الكفارة كذا في البحر الرائق * واذا احتلم فطن أن ذلك فطره فأكل كل بعد ذلك متمم الكفارة عليه هكذا في المحيط * وان علم حكم الاحتلام كفر كذا في الظهيرية * ولو احتجم فطن أن ذلك يفطره ثم أكل متمم الكفارة عليه القضاء والكفارة الا اذا أفتاه ففیه بالنسابة ولو بلغه الحديث واعتمده فكذا عند محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك وان عرف تأويله تجب الكفارة كذا في الهداية * واذا أكل أو شرب أو جامع نفسه أو شربه ثم أكل متمم الكفارة عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فافق له بالفطر فلا يلزمه الكفارة هكذا في فتاوى قاضي خان * اذا دخل المسافر مصره قبل الزوال ولم يتناول شيئا ونوى الصوم ثم جامع متمم الكفارة عليه وكذا اذا أفاق المجنون قبل الزوال فنوى الصوم ثم جامع كذا في السراج الوهاج * واذا أصبح غير ناسيا للصوم ثم نوى قبل الزوال ثم أكل فلا كفارة عليه كذا في الكشف الكبير * والصحيح اذا أفطر ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الاصح هكذا في الظهيرية * فالاصل عندنا انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليه في أول اليوم يباح له الفطر تسقط عنه الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو استألف فطن أن ذلك فطره فأكل كل بعد ذلك متمم الكفارة عليه القضاء والكفارة كذا في الخلاصة * ولو اغتاب انسانا فطن أن ذلك يفطره ثم أكل كل بعد ذلك متمم الكفارة عليه الكفارة وان استفتى فقيه أو تناول حديثا كذا في البدائع * وبه قال عامة العلماء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أفطرت المرأة متممة ثم حاضت أو مرضت يومها ذلك قضت ولا كفارة عليها وكذا لو أفطر ثم أنعم عليه كذا في محيط السرخسي * ولو جرح نفسه حتى صار بحال لا يقدر على الصوم قيل لا تسقط الكفارة وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو جامع بهيمة أو ميتة فطن أن ذلك فطره فأكل كل متمم الكفارة عليه الكفارة ان كان عالما وان كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفارة وكذا لو أدخل اصبعه في دبره أو سلمه قد ابتلعها ولم يغيبها من يده ثم أكل بعد ذلك متممها ولو نظر الى عاين المرأة فطن أن ذلك فطره فأكل كل بعد ذلك متممها فهو كالنسيان كذا في الخلاصة * وان أكل ميتة قد تدودت فسد صومه ولا كفارة فان لم تكن تدودت فعليه القضاء والكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن رجلا قدم ليقول في شهر رمضان فاستسقى رجلا فسقام فشربه ثم عني عنه قال الشيخ الامام ظهير الدين تجب عليه الكفارة اذا جامع امرأته طوعا نهارا متممها ثم أكرهه السلطان على السفر في ظاهر الاصول لا تسقط الكفارة هكذا في الظهيرية

(الباب الخامس في الاعتذار التي تبيح الافطار) *

(منها السفر) الذي يبيح الفطر وهو ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه كذا في الغيائية * فلو سافر ثم اراد الايباح له الفطر في ذلك اليوم وان أفطر لا كفارة عليه بخلاف ما لو أفطر ثم سافر كذا في محيط السرخسي * ولو أكل في أول النهار متممها ثم أكرهه السلطان على السفر لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية * ولو

وقال بعضهم يجوز صومه عما نوى لانه أدى الواجب في يوم يجوز فيه التطوع بخلاف يوم العيد وأصل الكراهة لا يمنع الجواز كالصلاة في الارض المغصوبة وان لم يستين لا يسقط الواجب عن ذمته لاحتمال انه كان من رمضان وان نوى التطوع يوم الشك اختلفوا في كراهته والصحيح انه لا بأس بذلك لما روى عن علي وعائشة رضي الله تعالى عنهما انه ما كانا يصومان يوم الشك وقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم محمول على صوم الفرض فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه وان ظهر انه

من شعبان كان متطوعا وان أفطر كان عليه القضاء لانه شرع ملتزما بخلاف مسئلة المظنون ان نوى ان يصوم عن رمضان ان كان غدا من رمضان وان كان غدا من شعبان فهو صائم عن القضاء وعن واجب آخر فهو مكروه لان كل واحد من النيتين مكروهة فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه لانه نوى الصوم على كل حال ونية الصوم تكفي لجواز الفرض وان ظهر أنه من شعبان لا يسقط الواجب عن ذمته ويكون صائما عن التطوع وان أفطر لا قضاء عليه لانه شرع في التطوع مسقطا لامرجا (٣٠٧) وان نوى أن يصوم عن رمضان

ان كان غدا من رمضان وان كان غدا من شعبان فهو صائم عن التطوع كره أيضا لانه نوى الفرض من وجهه الشك فان ظهر أنه من رمضان جاز عن رمضان وقيل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون صائما كما لو شرع في الصلاة ينوى الظهر والتطوع لا يصير شارعا في الصلاة في قول محمد رحمه الله تعالى وان ظهر أنه من شعبان فأفطر ينبغي أن لا يلزمه القضاء وان نوى أن يصوم عن رمضان ان كان غدا من رمضان وان كان شعبان فغير صائم ليكن صائما لانه لم ينو الصوم على كل حال وتكلموا في الأفضل في هذا اليوم ان وافق يوما كان يصومه قبل ذلك بان كان يصوم يوم الخميس أو يوم الجمعة فالصوم أفضل وان لم يكن اختل فواقبه قال محمد ابن سلمة رحمه الله تعالى الفطر أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم والاحتراز عن التشبه بالروافض وقال نصيرين يحبي رحمه الله تعالى الصوم أفضل لحديث علي وعائشة رضي الله تعالى عنهما

سافر باختياره لا تسقط عنه باتفاق الروايات كذا في الخلاصة * ولو سافر في شهر رمضان ثم رجع الى أهله ليحمل شيئاً عليه فأكل بمنزله ثم خرج القياس أن يجب عليه الكفارة لانه رفض سفره قال النقيب وبه نأخذ كذا في الغيائية * (ومنها المرض) المريض اذا خاف على نفسه التلف أو ذهب عضو يقطر بالاجماع وان خاف زيادة العلة أو امتداده فكذلك عندنا وعليه القضاء اذا أفطر كذا في المحيط * ثم معرفة ذلك باجتماع المريض والاجتماع غير محذور الوهم بل هو غلبة ظن عن أمانة أو تجربة أو باخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق كذا في فتح القدير * والعصعج الذي يخشى أن يعرض بالصوم فهو كالمرضى كذا في التبيين * ولو كان له نوبة الحمى فأكل قبل أن تظهر الحمى لا بأس به كذا في فتح القدير * ومن كان له حمى غلب فلما كان اليوم المعتاد أفطر على نوبته ثم أن الحمى تعاوده وتضعفه فأخلفت الحمى تلزمه الكفارة كذا في الخلاصة * (ومنها حمل المرأة وارضاعها) * الحمل والمرضع اذا خافتا على أنفسهما أو ولدهما أفطرا وقضتا ولا كفارة عليهما * كذا في الخلاصة * (ومنها الحيض والنفس) * واذا حضت المرأة أو نفست أفطرت كذا في الهداية * المرأة اذا أفطرت على أنه يوم الحيض ثم انها لم تحض في يومها ذلك الاظهر أن عليها الكفارة كذا في الظهيرية * ولو طهرت ليلا صامت الغدان كانت أيام حيضها عشرة وان كانت دونها فان أدركت من الليل مقدار الغسل وزيادة ساعة لطيفة تصوم وان طلع الفجر مع فراغها من الغسل لا تصوم لان مدة الاغتسال من جملة الحيض فيمن كانت أيامها دون العشرة كذا في محيط السرخسي * (ومنها العطش والجوع كذلك) اذا خيف منه ما الهلاك أو نقصان العقل كالأمة اذا ضعفت عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم وكذا الذي ذهب به موكل السلطان الى العارفة في الايام الحارة اذا خشي الهلاك أو نقصان العقل كذا في فتح القدير * (ومنها كبر السن) فالشيخ الفاني الذي لا يدر على الصيام يقطروا بطعم لعل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارة كذا في الهداية * والمجوز مثله كذا في السراج الوهاج * وهو الذي كل يوم في نقص الى أن يموت كذا في البحر الرائق * ثم ان شاء أعطى الفدية في أول رمضان مرة وان شاء أخرها الى آخره كذا في النهر الفائق * ولو قدر على الصيام بعد ما فدى بطل حكم الفداء الذي فداه حتى يجب عليه الصوم هكذا في النهاية * ولو كان صوم كفارة البين أو صوم كفارة القتل فمجز عنه وصار شحنا فانيا فأراد أن يطعم عنه لم يجز والاصل فيه أن كل صوم اذا كان أصلا بنفسه ولم يكن بدلا عن غيره جاز لا طعام بدلا عنه اذا وقع اليأس عن الصوم وكل صوم كان بدلا عن غيره ولم يكن أصلا بنفسه لم يجز الاطعام عنه وان وقع اليأس عن الصوم كفارة البين لانه بدل عن غيره فلا يجزى الاطعام عنه وأما في كفارة الظهار وكفارة الافطار في شهر رمضان اذا عجز عن الاعناق لفقره وعجز عن الصوم لكبره جازله أن يطعم مسكينا لان هذا صار بدلا عن الصيام بالنص كذا في شرح الطحاوي * ولو فات صوم رمضان بهذر المرض أو السفر واستدام المرض وانسفر حتى مات لا قضاء عليه لكنه ان أوصى بأن يطعم عنه صحت وصيته وان لم تجب عليه ويطعم عنه من ثلث ماله فان برئ المريض أو قدم المسافر وأدرك من الوقت بقدر ما فاته فيلزمه قضاء جميع ما أدرك فان لم يصم حتى أدرك الموت فعليه أن يوصي بالفدية كذا في البدائع * ويطعم عنه وليله لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير كذا في الهداية * فان لم يوص وتبرع عنه الورثة جازولا بلزمهم من غير إياء كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يصوم عنه الولي كذا في التبيين * فان صح المريض أو أقام المسافر ثم ماتا

والعصعج ما روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يصوم يوم الشك متلوما غير مظهر ولا عازم قال مولانا رضي الله تعالى عنه هذا اذا لم يكن قاضيا أو مفسيا فان كان لا فضل له أن يصوم عن التطوع بنفسه وخاصة ويقف العامة بالتلوم والانتظار الى وقت الزوال مروي ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لان المفتي يمكنه أن يصوم على وجه لا يدخل فيه الكراهة ولا كذلك غيره (الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم) اذا أكل أو شرب أو جامع ناسيا لا يفسد صومه استعسانا ولو كان مكروها أو خاطئا فسد صومه قياسا واستعسانا ان ابتلع براقه الذي فيه

أو الخياط الذي نزل من راسه إلى القدم لا يفسد صومه وكذا إذا دخل الدخان أو الغبار أو ربح العطر أو الذباب حلقة لا يفسد صومه وكذا إذا تربط شفتاه برباقة عند الكلام أو نحوها فابتلع لا يفسد صومه وكذا إذا خرج الدم من بين أسنانه والبراق غالب فابتلع ولم يحد طعمه لا يفسد صومه وإن كانت الغلبة للدم فسد صومه وإن استويا فسد احتياطا وإن داوى جائفة أو آفة إن داواها مبدوا أو أبس لا يفسد صومه عند الكل وإن داواها مبدوا رطب فسد في قول (٣٠٨) أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسد في قول صاحبيه رحمه الله تعالى قيل لا فرق

بين الرطب واليابس إذا وصل الجوف فسد صومه وإن لم يصل لا يفسد وذكر في الأصل أنه يفسد الصوم مطابقا بناء على الغالب والغالب هو الوصول إلى الجوف وذكر الشرط في تفسير المجرى * إذا احتجم لا يفسد صومه عندنا خلافا لما لا رحمه الله تعالى * الغيبة لا تفسد صومه وكذا الاختلام وكذا إذا نظر إلى امرأة فأنزل أو تفكر فأمنى لا يفسد صومه لأن فساد الصوم في الجماع عرف نساء والجماع قضاء الشهوة بماسة العضو والعضو ولم يوجد وكذا إذا جامع بهيمة ولم ينزل أو ميتة ولم ينزل أو نكح بيده ولم ينزل أو جامع فمبادون الفرج ولم ينزل وإن أنزل في هذه الوجوه كان عليه انقضاء دون التكفارة لوجود قضاء الشهوة بصفة النقصان ومن الناس من قال لا يفسد صومه في الاستمتاع بالكف وهل يباح له أن يفعل ذلك في غير رمضان إن أراد الشهوة لا يباح وإن أراد تسكين الشهوة قالوا نرجس وإن لا يكون أنما لو ابتلع سديكة

لزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة وهذا قولهم جميعا من غير خلاف وهذا هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * وإن جاء رمضان الثاني ولم يقض الأول قدم الأداء على القضاء كذا في النهر الفائق * ذكر الرازي عن أصحابنا أن الإفطار بغير عذر في صوم التطوع لا يحل هكذا في الكافي * وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر الرواية هكذا في النهر الفائق * والضيافة فيما روى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عذر وهو الاظهار هكذا في الكافي * قالوا والصحيح من المذهب أنه إن كان صاحب الدعوة ممن رضى بغير حضوره ولا يتأذى بترك الإفطار لا يفطر وإن كان يعلم أنه يتأذى بترك الإفطار يفطر ويقضى وقال الشيخ الاجل شمس الأئمة الحلواني أحسن ما قيل في هذا الباب أنه إن كان يثق من نفسه بالقضاء يفطر دفعا للآذى عن أخيه المسلم وإن كان لا يثق من نفسه بالقضاء لا يفطر وإن كان في ترك الإفطار أذى المسلم وهذا إذا كان الإفطار قبل الزوال فاما بعده فلا يفطر إلا إذا كان في ترك الإفطار عقوق الزالدين كذا في المحيط * وتكون عذرا في حق المضيف والضيف هكذا في شرح الوقاية * والضيافة ليست بعذر في الصوم الواجب هكذا في النهاية * المجنون إذا أفاق في بعض الشهر يلزمه قضاء ما مضى وإن استوعب جنونه كل الشهر لم يقضه وفي ظاهر الرواية لم يفصل بين الجنون الطارئ على البلوغ والمقارن له كذا في محيط السرخسي * ولو أفاق بعد الزوال من اليوم الأخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء وهو الصحيح كذا في الكفاية والنهاية * ولو أغمى عليه رمضان كله قضاء وهذا بالإجماع كذا في معراج الدراية * أغمى عليه أو جن بعد ما غربت الشمس وبقي كذلك أياما لم يقض يوم تلك الليلة لأنه إن كان يعلم أنه نوى الصوم فظاهر وإن لم يعلم فظاهر حاله التوبة والعمل بظاهر الحال واجب حتى لو كان مسافرا أو متهكما يعتاد الفطر في رمضان قضاء لأن ظاهر حاله لم يبدل على التوبة ولم ينو كذا في الزاهدي * الغازي إذا علم أنه يقابل العدو في رمضان وهو يخاف الضعف فله أن يفطر كذا في محيط السرخسي * فإن لم يتفق القتال فلا كفارة عليه لأن القتال يحتاج إلى تقديم الإفطار لئلا يفتقر ولا كذلك المرض هكذا في الظهيرية في المقطعات * المحترف المحتاج إلى نفقته علم أنه لو اشتغل بحرقته يلحقه ضرر مبيع للفطر يحرم عليه الفطر قبل أن يعرض كذا في القنية

(الباب السادس في النذر)

الأصل أن النذر لا يصح إلا بشرط (أحدها) أن يكون الواجب من جنسه شرعا فلذلك لم يصح النذر بعبادة المريض (والثاني) أن يكون مقصودا لا وسيلة فلم يصح النذر بالوضوء وسجدة التلاوة (والثالث) أن لا يكون واجبا في الحال وفي ثاني الحال فلم يصح بصلاة الظهر وغيرهما من المفروضات هكذا في النهاية (والرابع) أن لا يكون المنذور معصية باعتبار نفسه هكذا في البحر الرائق * فإذا قال الله على صوم يوم الحر أفطر وقضى وهذا النذر صحيح لأنه مشروع بنفسه منهي عنه وهو ترك اجابة دعوى الله تعالى وإن صام فيه يخرج عن العهدة هكذا في الهداية * ولا بد من شرط آخر وهو أن لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم أمس لم يصح نذره كذا في البحر الرائق * ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما كل أو بعد ما حاض لا يجب شيء في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * وهو المختار كذا في السراجية * وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء في قول محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره

وطرفها يده أو خشبة أو طرفها يده أو أدخل أصبعه في دبره أو خرج ريقه من الفم إلى الذقن ولم ينقطع فابتلعها لا يفسد صومه ولو كذا كان بين أسنانه شيء قد دخل حلقة وهو كاره أو متعمدا لا يفسد صومه إذا كان دون الحصة لأنه قليل فيجعل تبع الطريق وإن كان قد را الحصة فأكله متعمدا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يفسد صومه ويلزمه القضاء دون الكفارة وقال زفر رحمه الله تعالى يلزمه القضاء والكفارة وفي نوادر هشام إذا ابتلع سمسة كانت بين أسنانه لا يفسد صومه وإن تناولها من الخارج وابتلعها فسد صومه وتكلموا في وجوب

الكفارة والمختار هو الوجوب هذا اذا ابتلعها فان مضغها لا يفسد صومه لانما اتلن في باسائه فلا يصل الى جوفه شيء ولو غاض الماء فدخل الماء اذنه لا يفسد صومه وان صب الماء في اذنه اختلقوا فيه والعصم هو الفساد لانه وصل الى الجوف بشيء فلا يعتبر فيه صلاح البدن وان طعن برمح لا يفسد صومه وان بقي الزج في جوفه لانه لم يوجد منه الفعل ولا صلاح البدن ولودخل السهم جوفه وخرج من الجانب الاخر لم يفسد صومه ولو القى حجر في الجانفة ودخل جوفه لم يفسد صومه (الفصل السادس (٢٠٩) فيما يفسد الصوم وهو على نوعين)

(أحدهما) يوجب القضاء

دون الكفارة (والثاني)

يوجب القضاء والكفارة

ويدخل فيه مسائل الطلوع

والغروب * أما ما يوجب

القضاء دون الكفارة اذا

جامع مكره في نهار رمضان

عليه القضاء دون الكفارة

وكان أبو حنيفة رحمه الله

تعالى يقول أولا عليه

القضاء والكفارة لان الجامع

لا يكون الا بتثنية الالة

وتلك اشارة الاختيار ثم يرجع

وقال لا كفارة عليه وهو

قوله هالان فساد الصوم

يكون بالايلاج وهو كان

مكره في الايلاج وليس كل

من يتشترته يجامع وكذا

اذا قبل امرأة بشهوة قامني

أومسها بشهوة قامني عليه

القضاء دون الكفارة لوجود

قضاء الشهوة بصفة النقصان

والحيض والنفاس يفسدان

الصوم فيوجب القضاء

دون الكفارة ولو أكل

مكره أو مخطئا بأن تضرص

فوصل الماء جوفه ففسد

صومه وعليه القضاء دون

الكفارة وقال بعضهم

تضرص حتى دخل الماء

حلقه ان زاد في المضضة

على الثلاث ووصل الماء

كذا في الخلاصة * ولو قال الله على ان أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليلا لا يلزمه شيء ولو قدم قبل الزوال ولم يأكل صام كذا في محيط السرخسي * ولو قال الله على صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا فقدم فلان في يوم قدأ كل فيه لم يلزمه صوم ذلك اليوم ويلزمه صوم كل يوم مثله فيما يستقبل كذا في السراج الوهاج وهكذا في المحيط * وان جعل على نفسه أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان وجعل على نفسه أن يصوم اليوم الذي يعاين فيه فلان أبدا فعوفي فلان في اليوم الذي قدم فيه فلان فعليه صوم ذلك اليوم وحده أبدا ولا شيء عليه غير ذلك كذا في المحيط * اذا قال الله على ان أصوم يوما فانه يلزمه صوم يوم وتعيين الاداء اليه وهو على التراخي بالاجماع ولو قال الله على صوم نصف يوم لا يصح ولو قال الله على ان أصوم يومين أو ثلاثة أو عشرة لزمه ذلك بعين وقتا يؤتى فيه فان شاء فترق وان شاء تابع الا أن ينوي التتابع عند النذر فينشد يلزمه متتابعان نوى فيه التتابع وأطرو ما فيه أو حاضت المرأة في مدة الصوم استأنف واستأنفت كذا في السراج الوهاج * ولو أوجب على نفسه متفرقا فصام متتابعاً أجزأه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الله على ان أصوم عشرة أيام متتابعات فصام خمسة عشر يوماً أو أطرو يوماً لا بدري أن يوم الاطوار من الخمسة أو من العشرة فانه يصوم خمسة أيام آخر متتابعات فيؤخذ عشرة متتابعة كذا في الظهيرية * ولو قال الله على ان أصوم يوماً أو يوماً فاعليه صوم يوم واحد الا أن ينوي بذلك الا بد * ولو قال الله على صوم لزمه صوم يوم واحد ولو قال صوم أيام لزمه ثلاثة أيام الا أن ينوي الاكثر ولو قال صوم أيام كثيرة ولا نية له فعليه صوم عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما سبعة أيام كذا في السراج الوهاج * ولو قال الله على صوم الايام ولا نية له فعليه صيام عشرة أيام وعندهما سبعة أيام كذا في السراجية * ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر يوماً كذا في فتح القدير * وكذا لو قال الله على ان أصوم كذا يوماً يلزمه صوم أحد عشر يوماً ولو قال كذا وكذا يلزمه صوم أحد وعشرين كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال الله على صوم جمعة لزمه سبعة أيام الا أن ينوي يوم الجمعة خاصة والتعيين اليه كذا في السراج الوهاج * ولو قال صوم الجمع فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا على عشر جمع وعندهما على جميع جمع العمر ولو قال جمع هذا الشهر فعليه أن يصوم كل يوم جمعة عرفى هذا الشهر قال شمس الأئمة السرخسي هذا هو الاصح كذا في الظهيرية في المقطعات * اذا قال الله على ان أصوم يوم الخميس فهو على أقرب خميس اليه فيجب عليه صومه وحده ولا يجب كل خميس بائي الا أن ينوي ذلك ولو قال الله على ان أصوم يوم السبت ثمانية أيام فعليه أن يصوم سبتين وان قال سبعة أيام لزمه سبعة سبوت لان السبت في سبعة أيام لا يتكرر فحمل كلامه على العدد بخلاف الاول كذا في السراج الوهاج * اذا نذر أن يصوم كل خميس بائي عليه فافطر خميساً واحداً فعليه قضاءه كذا في المحيط * ولو أخر القضاء حتى صار شيخاً فانياً أو كان النذر بصيام الا بد فيجز ذلك أو باشتغاله بالعيشة لكون صناعته شاقة فله أن يفطر ويطعم لكل يوم مسكيناً على ما تقدم وان لم يقدر على ذلك لعسرتة يستغفر الله انه هو الغفور الرحيم ولو لم يدركه الزمان كالحرقه ان يفطر وينظر الشتاء فيقضى كذا في فتح القدير * وهذا اذا لم يكن نذره بالابد كذا في الخلاصة * ولو أراد أن يقول الله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر لزمه صوم شهر لان النذر يستوى فيه القصد وغيره اذا قال الله على صوم شهر لزمه ثلاثون يوماً وتعيين الشهر اليه ولا يلزمه الاداء عقيب النذر حتى لا يأنتم بالتأخير كذا في السراج الوهاج * ولو قال الله

(٢٧ - فتاوى اول) جوفه ففسد صومه وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ان نوى الصلاة المكتوبة لم يفسد صومه وان نوى

للتطوع ففسد صومه وقال بعضهم لا يفسد فيها وعن الحسن وهو قول أصحابنا رحمه الله تعالى ان كان ذا كرا صومه ففسد صومه

وان كان ناسياً لا شيء عليه وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان صب الماء في حلقه لا يفسد صومه وان أكل بنفسه ففسد صومه وان

كان نائماً فصب الماء في حلقه ففسد صومه عندنا خلافاً لزموا الشافعي رحمه الله تعالى وكذا النائم والجنونة اذا جامعهم ما زوجهما

عليه ما القضاة الكفارة وقال زفر رحمه الله تعالى لا يفسد صومهما لا تنه في معنى التسيان وانا نقول بانه حصل قضاء الشهوة على وجه لا يغلب مجرده ويؤمر وقوع مثله في القضاء فيه سد الصوم ولان في التامى العذر بما من قبل من له الحق وهاهنا بما من قبل العبد * اذا أوجب رجل رجلا فعليه ما القضاء والغسل أنزل أول نزل ولا كفارة فيه لانه بمنزلة الجماع فيمادون الفرج وان علمت المرأة ان عمل الرجل من الجماع في رمضان ان أنزلت عليه ما القضاء (٣١٠) والغسل وان لم تنزل لا تغسل عليه ما القضاء اذا أوجب قبل ما طلع الفجر فلما

خشى الصبح أخرجه وأمنى بعد الصبح لا قضاء عليه كما في الاحتلام وان بدأ بالجماع ناسيا أو أوجب قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر أو التامى في اليوم نذر ان نزع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية وان دام عليها حتى نزل ماؤه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لان الدوام على الفعل له حكم الابتداء ولا كفارة عليه لان ادخل الفرج أولا لم يكن على وجه التعدي وقال بعضهم ان مكث ولم يتعد بحركة لا كفارة عليه وان حرك بنفسه بعد التذكرو بعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة وهو نظير ما أوجب لاهر أنه ثم قال لهما ان جامعته كانت طالق فان نزع نفسه لا يحنث وان لم ينزع ولم يحرك حتى نزل ماؤه فان نزع لا يحنث وان حرك نفسه يقع الطلاق وبصير مرابعا بالحركة الثانية وكذلك قال لانه بعد ما أوجها ان جامعته كانت حرة ان نزع نفسه على الفور لا تعتق وان لم ينزع وحرك نفسه عتقت الحرة ووجب لها

على أن أصوم الشهر فعليه ان يصوم بقية الشهر الذي هو فيه واذا نوى شهرافه على ما نوى كذا في المحيط * ولو قال لله على ان أصوم شهر امتنا بعد العزمه المتتابع وان أطلق بخبر وان عين الشهر فافطر يوم ما قضاؤه ولا يستقبل وان أفطر كله بخبر في القضاء بين التفرق والتتابع كذا في الزا هدى * ولو قال لله على صوم سؤال وذو القعدة وذو الحجة قضاءه من بالاهله وكان ذو القعدة وذو الحجة ثلاثين ثلاثين وسؤال تسعة وعشرين عليه صوم خمسة أيام يوم الفطر والاضحى وأيام التشريق كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لله على صوم ثلاثة أشهر فعليه الصوم شوالا وذو القعدة وذو الحجة وكان ذو القعدة ثلاثين ثلاثين وسؤال تسعة وعشرين فعليه قضاء ستة أيام كذا في الخلاصة * ولو قال لله على أن أصوم شهر امثل شهر رمضان ان نوى المائله في التتابع يلزمه صوم شهر متتابعه وان نوى المائله في العبد أو لم يكن له نية يلزمه أن يصوم ثلاثين يوما ان شاء صام متفرقا وان شاء متتابعه كذا في المحيط * وفي النوازل وبه نأخذ كذا في التارخانية * وكذا لو أراد مثله في الوجوب له أن يفرق هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لله على صوم هذه السنة أفطر يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق وقضاها كذا في الهداية * هذا اذا قال ذلك قبل يوم الفطر فان قاله في سؤال فليس عليه قضاء يوم الفطر وكذا لو قال بعد أيام التشريق لا يلزمه قضاء العيدين وأيام التشريق كذا في فتح القدير نافلا عن غابة البيان * ولو قال لله على صوم سنة ولم يعين يصوم سنة بالاهله ويقضى خمسة وثلاثين يوما ثلاثين يوما لرمضان وخمسة أيام قضاء عن يوم الفطر والنحر وأيام التشريق ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان لان السنة المتتابعة لا تخلو عن شهر رمضان كذا في الخلاصة * واذا أوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت أيام حيضها لان تلك السنة قد تخلو عن أيام الحيض فصح الاجاب كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال دهرافه على سنة أشهر أو الدهر فعلى العبد كذا في فتح القدير * وهكذا في فتاوى قاضي خان * اذا علق المذنب بالصوم بشرط وأداءه قبل وجوده لا يجوز اجماعا واذا كان مضافا الى وقت وأداءه قبل مجيء الوقت بان قال لله على أن أصوم رجب فصام ربه الا أنه كانه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في المحيط * ولو قال ان عوفيت صمت كذا لم يجب حتى يقول لله على وهذ اقياس وفي الاستحسان ان يجب وان لم يكن تعليق لا يجب عليه قياسا ولا استحسانا كذا في الظهيرية * واذا أوجب على نفسه صوم شهر فبات قبل أن يقضى شهر يلزمه صوم شهر حتى يلزمه أن يوصي بذلك فيطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الحنطة سواء كان الشهر دينه أو بغير دينه نص عليه في باب الاعتكاف * المريض لو قال لله على أن أصوم شهر فبات قبل أن يصوم لا يلزمه شي * ولو صوم يوما لزمه أن يوصي بجميع الشهر وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه الا يصاء بقدر ما صح كذا في الخلاصة * ولو قال لله على أن أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره كان عليه أن يصوم الخامس عشر والسادس عشر كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لله على أن أصوم رجب ثم صام عن كفارة ظهاره شهرين متتابعين أحدهما رجب أجزأه ويجب عليه قضاء رجب وهو الاصح هكذا في الظهيرية في المقطعات

(الباب السابع في الاعتكاف)

لا بد من معرفة تفسيره وتقسيمه وركنه وشروطه وآدابه ومحاسنه ومفسداته ومخاطباته (أما تفسيره) فهو

العتق ولا حد عليهما وان لم يحرك لا يحنث ولا يعتق كذاها هنا الحقيقة توجب القضاء وان كان لبنا لا يثبت الرضاع فهو وكذا السعوط والوجور والقطور في الاذن أما الحنطة والوجور فلا نه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي القطور والسعوط لانه وصل الى الرأس ما فيه صلاح البدن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في السعوط والوجور والحنطة الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل والعجم هو الاول لان الكفارة موجب الاطوار ومعهنى ولم يوجد وان أفطر في احليله لا يفسد صومه في قول

أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القضاء ورؤى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
إذا صب في أحده دهن فوصل إلى المئاة كان عليه القضاء واضطرب قول محمد رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله
تعالى الخلاف فيما إذا وصل إلى المئاة أماما دام في قصة الذكر لا يفسد صومه بالاتفاق لأبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المئاة ليس لها
منفذ وإنما يخرج البول منها بطريق الترشيع وهذا الكلام يرجع إلى الطب ولودخل (٢١١) دمه أو عرق جبهته أو دم رعاfe

ملقه فسد صومه ومن
الناس من قال لو فتح فاه
فسقطت لجة أو مطرفي
فيه فأتبعه كان
عليه القضاء الصائم إذا فاه
لا يفسد صومه لقوله عليه
الصلاة والسلام من فاه
فلا قضاء عليه فان عاد إلى
جوفه فهو على وجهين أن
كان ملء الفم أو أعاده فسد
صومه في قولهم لأن ملء
الفم له حكم الخارج
فأعادته بمنزلة ابتداء الأكل
وان عاد بنفسه فسد صومه
في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى لأنه عاد إلى جوفه ماله
حكم الخارج ولا يفسد
صومه في قول محمد رحمه الله
تعالى وهو الصحيح لأنه كما
لا يمكن الاحتراز عن خروجه
لا يمكن الاحتراز عن عودته
فجعل عفو وان لم يكن
ملء الفم فان عاد لم يفسد
صومه في قولهم عند محمد
رحمه الله تعالى لعدم الفعل
وعند أبي يوسف رحمه الله
تعالى لأنه ليس له حكم
الخارج وان أعاده فسد
صومه في قول محمد رحمه الله
تعالى لوجود الفعل ولا يفسد
في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى لأن القياس ليس

فهو اللبث في المسجد معنية الاعتكاف كذا في النهاية * وينقسم إلى واجب وهو المذمور تحييرا أو تعليقاً
والى سنة مؤكدة وهو في العشر الاخير من رمضان والى مستحب وهو ما سواه كما في فتح القدير
(وما مشروط) فمنها النية حتى لو اعتكف بلا نية لا يجوز بالاجماع كذا في معراج الدراية * ومنها مسجد
الجماعة فصيح في كل مسجد له أذان واقامة هو الصحيح كذا في الخلاصة وأفضل الاعتكاف ما كان في المسجد
الحرام ثم في مسجد النبي عليه الصلاة والسلام ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم فيما كان أهله أكثر أو أوفر
كذا في التبيين * والمرأة تعتكف في مسجد بيتها إذا اعتكفت في مسجد بيتها فذلك البقعة في حقها كمسجد
الجماعة في حق الرجل لا يخرج منه الحاجة إلى أن كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي * ولو
اعتكفت في مسجد الجماعة جاز وبكره هكذا في محيط السرخسي * والأول أفضل ومسجد حرم أفضل لها
من المسجد الأعظم ولها أن تعتكف في غيره موضع صلاتها من بيتها إذا اعتكفت فيه كذا في التبيين * ولو لم
يكن في بيتها مسجد تجعل موضعه آمنه مسجداً فاعتكف فيه كذا في الزايد * ومنها الصوم وهو شرط
الواجب منه رواية واحدة وظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قوله ما أن الصوم ليس بشرط
في التطوع وليس لاقلة تقديري على الظاهر حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف إلى أن يخرج منه صح
هكذا في التبيين * ولو نذر اعتكاف ليلة أو يوم فبدأ كل فيه لم يصح ولو قال الله على أن اعتكف شهر بغير صوم
فعليه أن يعتكف ويصوم كذا في الظهيرية * ويشترط وجود ذات الصوم لا الصوم بمجبهة الاعتكاف
حتى أن من نذر باعتكاف رمضان صح نذره كذا في الذخيرة * فان صام رمضان ولم يعتكف كان عليه أن
يقضى اعتكاف شهر آخر متتابعاً يصوم فيه هكذا في المحيط * وان لم يعتكف حتى دخل رمضان آخر
فاعتكف فيه لم يجزئه لأن الصوم صار ذين في ذمته لما فات عن وقته وصار مقصوداً بنفسه والمقصود
لا يتأدى بغيره حتى لو نذر اعتكاف شهر ثم اعتكف رمضان لا يجزئه ولو أظفر وقضى صوم الشهر مع
الاعتكاف أجزأه لأن القضاء مثل الأداء هكذا في محيط السرخسي والخلاصة * إذا أصبح الرجل صائماً
منقطعاً قال في بعض النهار لله على أن اعتكف هذا اليوم فلا اعتكاف في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لأن الاعتكاف الواجب لا يصح إلا بالصوم الواجب والصوم في أول اليوم انعقد تطوعاً فلا يمكن جعله
واجباً بعد ذلك كذا في المحيط * (ومنها الإسلام والعقل والطهارة عن الجنابة والحيض والنقاس) لأن
الكافر ليس من أهل العبادة والمجنون ليس من أهل النية والجنب والحائض والنفساء ممنوعون عن
المسجد وأما البلوغ فليس بشرط الصحة الاعتكاف فيصح من الصبي الماقل ولا تسترط الذكورة والحرية
فيصح من المرأة والعبد باذن المولى والزواج ان كان لها زوج كذا في البدائع * فان أذن لها الزوج
بالاعتكاف لم يكن له أن يمنعها به وذلك وان منعها لا يصح منعه والمولى إذا منع المملوك بعد الأذن صح
منعه ويكون مسياً في ذلك وللمكاتب أن يعتكف بغير إذن المولى وليس للمولى أن يمنعه كذا في فتاوى
قاضى خان * وان نذرت المرأة بالاعتكاف فللزواج أن يمنعها عن ذلك وكذلك العبد والامة إذا نذرا به
فلهما أن يمنع كذا في المحيط * فإذا اعتق فعليه وان باتت قصت هكذا في فتح القدير * ذكر في المنتقى ولو
أذن لها في الاعتكاف شهراً فأرادت أن تعتكف متتابعاً فللزواج أن يأمرها بالتفريق ولو أذن لها في
اعتكاف شهر بعينه فاعتكفت فيه متتابعاً ليس له أن يمنعها كذا في محيط السرخسي * (وأما أدابه)

بخارج فلا يتصور إدخاله والصحيح في هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان تقياً أن كان ملء الفم فسد صومه لقوله عليه الصلاة
والسلام من تقياً فعليها القضاء ولا كفارة عليه لأن فساد الصوم عرف نصاً بخلاف القياس فلا يظهر في حق الكفارة وإذا فسد صومه
لا يتأني فيه العود وإعادة وان لم يكن ملء الفم فسد صومه عند محمد رحمه الله تعالى أظاهر النص وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
لا يفسد صومه لأن ما دون ملء الفم لا يسمى قياً مطلقاً فان عاد إلى جوفه لا يفسد صومه لأن ما دون ملء الفم ليس بخارج حكماً وان

أعاده عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية لا يفسد لانه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول وفي رواية يفسد صومه لان فعله في الاخراج والاعادة قد كثر فصار ملحقا بآل القم وان تقيا ملء القم بلغما لا يفسد صومه خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وهو بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة صائم عمل الابرسم فادخل الابرسم في فيه فخرجت خضرة الصبغ أو صغرت أو جرت واختلط بالريق فصار الريق أخضر أو أصفر أو أحر (٣١٣) فابتلعه وهوذا كرمه فسد صومه * اذا أكل الصائم ما لا يؤكل عادة كالخضرة والنواة

وكل قطن والحشيش والتراب والكاعذ والبراق الذي جعله في كنه ثم ابتلعها وسفرجل اذا لم يكن مسدرا وهو غير مطبوخ والجوزة الرطبة والطين الذي يغسل به الرأس فسد صومه فان كان يعتاد كل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة * النائم اذا شرب فسد صومه وليس هو كالناسي لان النائم اذا هب العقل اذا ذبح لم تؤكل ذبيحته وتؤكل ذبيحته من نسي التسمية وان أكل ميتة قد تدردت فسد صومه ولا كفارة عليه وان لم تكن تدردت فعليه القضاء والكفارة جميعا * وأما ما يوجب القضاء والكفارة اذا أصبح صائما في رمضان فحاص امرأته متمدا عليه القضاء والكفارة اذا نارت الحشفة أنزل أولم ينزل وعلى المرأة مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة عندنا وللشافعي رحمه الله تعالى في وجوب الكفارة على المرأة قولان في قول لا تجب وفي قول تجب ثم قال ان كانت غنية يعمل عنها الزوج كمن ماء الاغتسال وان كانت فقيرة تجب عليها ولا يجزئ عنها الزوج لانها اذا كانت فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا تجزئ في النية وان كانت المرأة مكرهة عليها القضاء دون الكفارة وكذا اذا كانت مكرهة في الابتداء ثم فيه طاوعته بعد ذلك لانها طاوعته بعد فساد الصوم وان جامعتها في دبرها أو جامع أمته في دبرها متمدا عليها القضاء والكفارة أنزل أولم ينزل في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذا اذا عمل عمل قوم لوط وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قالوا به أخذ المشايخ في رواية لا تلزمه الكفارة * الصائم اذا أكل متمدا ميتة فسد صومه أو يداوى به كالتبريد والاطعمة والاشربة والادهان والالبان عليه

فان لا يتكلم بالبحر وان يلزم بالاعتكاف عشرة من رمضان وان يختار أفضل المساجد للمسجد الحرام والمسجد الجامع كذا في السراج الوهاج * ويلزم التلاوة والحديث والعلم وتدريسه وسرا النبي صلى الله عليه وسلم والانباء عليهم السلام وأخبار الصالحين وكتابة أمور الدين كذا في فتح القدير * ولا بأس أن يتحدث بما لا يتم فيه كذا في شرح الطحاوي * (وأما محاسنه فظاهرة) فان فيه تسليم المعتكف كنيته الى عبادة الله تعالى في طلب الرزق وتبعية النفس من شغل الدنيا التي هو مائة عماسية بموجب العبد من القربى واستغراق المعتكف أوقاته في الصلاة ما حقه أو حكاما المقصد الاصل من شرعيته انتظار الصلاة بالجماعات وتشبيه المعتكف بنفسه من لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وبالذين يسجون الليل والنهار وهم لا ينامون * ومنها اشتراط الصوم في حقه والصائم ضيف الله تعالى هكذا في النهاية * (وأما فساداته) فمنها الخروج من المسجد فلا يخرج المعتكف من معتكفه ليلا ونهارا الا بعذر وان خرج من غير عذر ساعة فسد اعتكافه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * سواء كان الخروج عامدا أو ناسيا هكذا في فتاوى قاضي خان * ولا يخرج المرائة من مسجد بيتها الى المنزل هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلعت لها أن ترجع الى بيتها وتبقى على اعتكافها كذا في التبيين * (ومن الاعذار الخروج للغائط والبول وأداء الجمعة) فاذا خرج لبول أو غائط لا بأس بأن يدخل بيته ويرجع الى المسجد كما فرغ من الوضوء ولو مكث في بيته فسد اعتكافه وان كان ساعة عنه دأب حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو كان يقرب المسجد بيت صديق له يلزم قضاء الحاجة فيه وان كان له بيتان قريبين وبعيد قال بعضهم لا يجوز أن يمضي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه كذا في السراج الوهاج * وان كان خرج لحاجة الانسان له أن يمضي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه كذا في العناية * وأما الاكل والشرب والنوم فيكون في معتكفه لانه يمكنه قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة في الخروج كذا في الهداية * ويخرج للجمعة حين تزول الشمس ان كان معتكفه قريبا من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا تقوته الخطبة والجمعة واذا كان بحيث تقوته لم ينتظر زوال الشمس ولكنه يخرج في وقت يمكنه أن يأتي الجامع فيصلي أربع ركعات قبل الاذان عند المنبر وبعد الجمعة يمكنه بقدر ما يصلي أربع ركعات أو ستا على حسب اختلافهم في سنة الجمعة كذا في الكافي * فان مكث يوما وليلة أو أتم اعتكافه لا يفسده ويكره كذا في السراج الوهاج * فان خرج من المسجد بعذر بان انهدم المسجد وأخرج مكرها فدخل مسجد آخر من ساعته لم يفسد اعتكافه استحبنا كذا في البدائع * وكذا الخاف على نفسه أو ماله فخرج هكذا في التبيين * ولو خرج لبول أو غائط ففسد اعتكافه فسد اعتكافه عنده أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يفسد قال الامام السرخسي قوله ما يسر على المسلمين كذا في الخلاصة * ولا يخرج لعبادة المريض كذا في البحر الرائق * ولو خرج لجنائز يفسد اعتكافه وكذا صلاتها ولو تعينت عليه أو لانجاء الغريق أو الحريق أو الجهاد اذا كان النية عاما أو لاداء الشهادة هكذا في التبيين * وكذا اذا خرج ساعة بعد ذر المرض فسد اعتكافه هكذا في الظهيرية * ولو شرط وقت النذر والالتزام أن يخرج الى عبادة المريض وصلاة الجنائز وحضور مجلس العلم يجوز له ذلك كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * ولو سعد المئذنة لم يفسد اعتكافه بخلاف وان كان باب المئذنة خارج المسجد كذا في البدائع * والمؤذن وغيره

الكفارة عندنا وكذا إذا أكل هيلجة أو مسكاً أو كافوراً أو غالية أو زعفراناً وإن أخذ الهيلجة بغيره وجعل عصماً ولا يدخل عينها في جوفه لا يلزمه القضاء وإن جعل هذا بالقيد وبالسكر يلزمه القضاء والكفارة وكذا إذا أكل شياً من أوراق الشجر مما يأكله الناس وكذا الخل والمزى وماء العصفور وماء الزعفران وماء الباقلاء والبطيخ وماء القشاق والقندس (١) وماء الزرجون والمطر والثلج والبرد إذا تعذر ذلك وكذا إذا أكل طيناً يؤكل للدواء كالطين الارمنى يجب القضاء والكفارة وفي الطين النيسابورى عن (٢١٣) أبى جعفر الهندي وإن رجه الله تعالى أنه

قال يجب القضاء والكفارة

وقال محمد بن الحسن رحمه

الله تعالى في الرقيات الصائم

إذا أكل الطين يجب عليه

القضاء دون الكفارة إلا أن

يكون من الطين الارمنى

فإن فيه القضاء والكفارة

لأنه يؤكل للدواء وأما الطين

الذى يغلى فيه كل عن محمد

رحمته الله تعالى أنه قال

لأدري وكذا روى عن

أبى يوسف رحمه الله تعالى

قيل معنى قوله لأدري أى

لأدري أنه يدوى به أم لا

وفي ظاهر الرواية يجب

الكفارة لأنه يؤكل عادة

وإن أكل دقيقاً في بعض

الروايات عن أبى يوسف رحمه

الله تعالى لا تجب الكفارة

وعن محمد رحمه الله تعالى

تجب وفي بعض الروايات

الخلافاً على عكس هذا ولا

تجب الكفارة بأكل العجين

وفي دقيق الذرة إذا التهب من

يجب القضاء والكفارة وكذا

إذا أكل الحنطة كما هي في

قول أبى حنيفة رحمه الله

تعالى وعن أبى يوسف

رحمته الله تعالى في صائم

قضم الحنطة فأكلها عليه

القضاء والكفارة ولو مضغ

حبة الحنطة لا يفسد صومه

فيه سواء هو الصحيح هكذا في الخلاصة وفتاوى قاضى خان * ولا بأس أن يخرج رأسه إلى بعض أهله ليغسله كذا في التتارخانية * هذا كله في الاعتكاف الواجب أما في النفل فلا بأس بأن يخرج بعدد غيره في ظاهر الرواية وفي التحفة لا بأس فيه بأن يعود المريض ويشهد الجنائز كذا في شرح النقاية للشيخ أبى المكارم * (ومنهم الجماع ودواعيه) فيجزم على المعتكف الجماع ودواعيه نحو المباشرة والتقبيل والمس والمعانقة والجماع فيمادون الفرج والليل والنهار في ذلك سواء والجماع عامداً أو ناسياً ليلاً أو نهاراً يفسد الاعتكاف أنزل أول منزل وما سواه يفسد إذا أنزل وإن لم ينزل لا يفسد هكذا في البدائع * ولو أتمى بالتفكير والنظر لا يفسد اعتكافه كذا في التبيين * وكذا لو احتلم كذا في فتح القدير * ثم إن أمكنه الاغتسال في المسجد من غير أن يتأثر المسجد فلا بأس به ولا فيخرج ويغتسل ويعود إلى المسجد ولو توضأ في المسجد في نوافه أو على هذا التفصيل هكذا في البدائع وفتاوى قاضى خان * (ومنهم الاغما والجنون) نفس الاغما والجنون لا يفسد بالاختلاف حتى لا يقطع التتابع وإن أغشى عليه أياماً أو أصابه لم يفسد اعتكافه وعليه إذا برئ أن يستقبل فإن تناول الجنون وبقي سنين ثم أفاق يجب عليه أن يقضى هكذا في البدائع * وإن صار معتوهاً ثم أفاق بعد سنين يجب عليه القضاء كذا في فتاوى قاضى خان * (وأما محظوراتها) فيها الصمت الذى يعقده عبادة فإنه يكره هكذا في التبيين * وأما إذا لم يعقده فله أن يكره كذا في الجرارائق * وأما الصمت عن معاصى المسلمين في أعظم العبادات كذا في الجوهرية النيرة * ولا يفسد الاعتكاف سبب ولا جرم كذا في الخلاصة * إذا أكل المعتكف نهاراً ناسياً ليلته لأن حرمة الأكل لاجل الصوم لا لاجل الاعتكاف كذا في النهاية * والأصل أن ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع عنه لاجله لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالجماع والخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع عنه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالأكل والشرب كذا في البدائع * ولا بأس للعتكاف أن يبيع ويشترى الطعام وما لا يمتنه وأما إذا أراد أن يتخذ متجراً فيكره له ذلك هكذا في فتاوى قاضى خان والذخيرة * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ويجوز للعتكاف أن يتزوج ويراجع كذا في الجوهرية النيرة * ويلبس المعتكف ويتطيب ويدهن رأسه كذا في الخلاصة * وإذا سكر المعتكف ليلاً لم يفسد اعتكافه لأنه تناول محظور الدين لا محظور الاعتكاف كالأكل مال الغير كذا في فتاوى قاضى خان * وإذا فسد الاعتكاف الواجب وجب قضاءه فإن كان اعتكاف شهر بعينه إذا أفطر يوماً يقضى ذلك اليوم وإن كان اعتكاف شهر بغيره يلزمه الاستقبال سواء أقدمه بصدقة من غير عذر كأن يخرج والجماع والاكل في النهار أو بعد ذلك إذا مرض فاحتاج إلى الخروج أو بغير صمعه كالحيض والجنون والاعما الطويل كذا في فتح القدير * (وما يتصل بذلك من سائل) إذا أراد إيجاب الاعتكاف على نفسه ينبغي أن يذكر بلسانه ولا يكفي لإيجابه النية بالقلب ذكره شمس الأئمة كذا في النهاية * وهكذا في الخلاصة * وههنا أصلاً (أحدهما) أنه إذا ذكر الأيام بالجمع أو بالتنبيه تناول ما بآرائهم من الليالي وكذا الليالي تناول ما بآرائهم من الأيام كذا في الكافي * فلو نذر اعتكاف ثلاثة أيام أو أكثر أو يومين أو ثلاث ليل أو أكثر أو ليلتين لزمه الأيام بلياليها والليالي بأيامها لم يكن له نية فإن نوى بالأيام خاصة وبالليالي الليالي خاصة صح نية ويلزمه في الأيام اعتكاف الأيام دون الليالي ولا شيء عليه في الليالي هكذا في البدائع

لأنها تلاشي بأضغ كالقلنا في السهمة وإن أكل حبة عن أن مضغها فعليه القضاء والكفارة وإن ابتلعها لم يكن معها نفروها فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وإن كان معها نفروها اختلف المشايخ في وجوب الكفارة وفي اللوزة الرطبة والخوخة الرطبة كفارة لأنها تؤكل كاهي وأما اللوزة الرطبة أن ابتلعها عليه القضاء دون الكفارة لأنها لا تؤكل وإن مضغها فإن كان فيها لب عليه القضاء والكفارة لأنه أكل ما يؤكل زيادة وإن لم يكن فيها لب عليه القضاء دون الكفارة والربط واليابس فيه سواء واللوزة اليابسة بمنزلة اللوز

(١) قوله القندس المثلثة صحر كابت يشبه القش أو ضرب منه أو غباراه فاموس

وكذا الضحك والفسق ان كانت رطبة فهي بمنزلة الجوز وان كانت ياسة اذ مضغها كان عليه الكفارة اذا كان فيها اللب بل قلنا في الجوز وان ابتلعها ان لم تكن مشقوقة الرأس فسد صومه فلا كفارة فيه عند الكل وان كانت مشقوقة فكذلك عند عامة العلماء وقال بعضهم ان كانت مملوحة فيها لا كفارة وان لم تكن مملوحة لا كفارة فيها وان ابتلع نفاحة روى هشام عن محمد رجه الله تعالى ان عليه الكفارة لان جميعهما كقول بخلاف قشر الجوز (٢١٤) وفي قشر الرمانه وشحمها وابتلاع الرمانه والبيض القضاة دون الكفارة لانهم لا تؤكل

كذلك وان ابتلع بطيخة صغيرة أو حبة (١) صغيرة أو هليجية روى هشام عن محمد رجه الله تعالى ان عليه الكفارة وان أكل شحما غير مطبوخ اختل في وجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب ولو أكل دما في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لانه مما يستقذره الطبع وفي بعض الروايات عليه القضاء والكفارة لان بعض الناس يشربون الدم وان أكل لحما غير مطبوخ عليه القضاء والكفارة اذا بقيت لقمة السحور في فيه فطلع الفجر ثم ابتلعها أو أخذ كسرة من الخبز ليأكلها وهو ناس في المضعفها ذكر أنه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم اختلف المشايخ فيه على أربعة أقوال قال بعضهم لا كفارة عليه وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم ان ابتلعها لا كفارة عليه وان أخرجه من فيه ثم عادها وابتلعها عليه الكفارة وقال بعضهم ان ابتلعها قبل أن يخرجها عليه الكفارة وان أخرجه ثم عادها لا كفارة عليه هو الصحيح * اذا تسحر

* ولو نذر اعتكاف يوم لم يدخل الليل هكذا في فتح القدير * (وثانيهما) انه متى لم يدخل في وجوب اعتكافه الليل جاز له التقرب متى دخل الليل والنهار فانه يلزمه متتابعاً هكذا في البدائع * فلو نذر اعتكاف شهر بعينه أو بغير عينه أو ثلاثين يوماً يلزمه متتابعاً * ومتى شاء لم يعين الشهر كذا في الظهيرية * ومتى دخل في اعتكافه الليل والنهار فابتدأه من الليل لان الأصل ان كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها كذا في الكافي * فلو قال الله على أنا اعتكف يومين يدخل المسجد قبل غروب الشمس ويمكث تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا في الانام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس هكذا في فتاوى قاضخان * ولو نذر اعتكاف يوم العيد قضاءه في وقت آخر وعليه كفارة اليمين ان نوى اليمين فلو اعتكف فيه أجزأه وأساء كذا في الخلاصة * ولو اعتكف الرجل من غير أن يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لاشئ عليه كذا في الظهيرية * ولو نذر اعتكاف يوم أو شهرين فاعتكف قبله أو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام فاعتكف في غيره فانه يجوز كذا في البحر الرائق * ولو نذر اعتكاف شهر مضى لم يصح نذره هكذا في البحر الرائق في باب النذر بالصوم * ولو نذر اعتكاف شهر ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه شئ كذا في محيط السرخسي * ولو نذر اعتكاف شهر فمات أطعم لكل يوم نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعيراً أو صاعاً كذا في السراجية * ويجب عليه أن يوصي هكذا في البدائع * وان لم يوص وأجارت الورثة جاز ذلك ولو نذر اعتكاف شهر وهو مريض فلم يبرأ حتى مات لاشئ عليه وان صح يوم مات أطعم عنه عن جميع الشهر كذا في السراجية * (المتفرقات) * رجل أفطر في شهر رمضان تسعين وخمسة مائة فصام شهراً ينوي القضاء عن الشهر الذي عليه وهو يرى انه رمضان سنة إحدى وتسعين وخمسة مائة قال أبو حنيفة رجه الله تعالى يجزيه وان صام شهره راي ينوي القضاء عن رمضان سنة إحدى وتسعين وخمسة مائة وهو يرى انه أفطر ذلك قال لا يجزيه كذا في الظهيرية في باب النية وهكذا في فتاوى قاضي خان * ولو أسلم الكافر في دار الحرب وعلم بوجوب الصوم بعد رمضان لا قضاء عليه ولو علم في خلاله فالظاهر انه والمنجون فيه سواء كذا في الزاهدي * وان أسلم في دار الاسلام فعليه قضاء ما مضى علم بذلك أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضي خان في فصل رؤية الهلال * ولو أسلم قبل الزوال ولم يأكل فصام تطوعاً في ظاهر الرواية لا يصح صومه لعدم الاهلية في أول النهار والصوم لا يجزأ كذا في محيط السرخسي في باب من يلزمه الامساك * وان بلغ الصبي قبل الزوال والا كل ونوى التطوع كان متطوعاً على الصحيح هكذا في الجوهرية والنية والسراج الوهاج * قال الرازي يؤمر الصبي اذا أطاعه وذكر أبو جعفر اختلاف مشايخ بل رجه الله تعالى فيه والاصح أنه يؤمر وهذا اذا لم يضرب الصوم بيده فان أضرب لا يؤمر به وان لم يضرب فلا قضاء عليه وشئ أبو حفص أين ضرب ابن عشرين على الصوم قال اختلفوا فيه والصحيح أنه بمنزلة الصلاة هكذا في الزاهدي * كل من كان له نذر في صوم رمضان في أول النهار مانع من الوجوب أو مبيح للفطر ثم زال عنه وصار بحال لو كان عليه من أول النهار لوجب عليه الصوم كالصبي اذا بلغ في بعض النهار أو أسلم الكافر وأفاق المنجون وطهرت الحائض وقدم المسافر مع قيام الاهلية يجب عليه الامساك بقية اليوم وكذا من وجب عليه الصوم في أول النهار لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعذر عليه المضى فيه بأن أفطر متعمداً أو أصبح يوم الشك مفطراً ثم تبين أنه من رمضان أو تسحر على ظن أن الفجر لم يطالع ثم تبين أنه طالع فانه يجب عليه الامساك في بقية اليوم

على يقين ان الفجر لم يطالع أو أفطر على يقين ان الشمس قد غربت فاذا الفجر طالع والشمس لم تغرب عليه القضاء فيه ما للوجود تشبهاً المناقض ولا كفارة فيه المكان العذر وان تسحر وهو شاك في طلوع الفجر فالمسحوب له أن يدع الاكل فان أكل وهو شاك فصومه تام وان شك في غروب الشمس عليه ان يدع الاكل فان أكل وهو شاك يلزمه القضاء واختلفوا في وجوب الكفارة وان تسحر وأكبر رأيها ان الفجر طالع قال مشايخنا رجه الله تعالى عليه أن يقضى ذلك اليوم وان أفطر وأكبر رأيها ان الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لان النهار كان

فابتاعوا منه البهائم كدرايه فصارت له البهائم * اذا شهد اثنان الشمس قد غابت وشهد آخر انهما لم تغب فافطر ثم ظهر انهما لم تغب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق * واذا شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد آخر انهما لم يطلع فافطر ثم ظهر انه كان قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق * وتقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشهادة على النفي كافي حقوق العباد وان شهدوا على طلوع الفجر وشهد آخر انهما لم يطلع فافطر ثم ظهر انه كان قد طلع لا تجب الكفارة لان شهادة الواحد (٢١٥) على الطلوع ليست بحجة تامة بل هي شرط الحجة ولو دخل على

رجل جماعة وهو يتسحر فقالوا الفجر طالع فقال الرجل اذالم اصر صائما وصرت مفطرا فاكل بعد ذلك ثم ظهر ان اكله الاول كان قبل طلوع الفجر واكله الثاني كان بعد طلوعه قال الحاكم ابو محمد رحمه الله تعالى ان كانوا جماعة صدقهم لا كفارة عليه وان كان واحدا عليه الكفارة عدلا كان او غير عدل لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا * اذا قال الرجل لاهرأته انظرى ان الفجر طالع او غير طالع فنظرت فرجعت وقالت لم يطلع فحملها زوجهائهم فظهر ان الفجر كان طالعا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ان صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه وقال بعضهم لا كفارة عليه مطلقا وهو الصحيح لانه على يقين من الليل شاك في النهار وعلى المرأة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع * اذا افطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة وان افطر في رمضانين عليه لكل

تسبها بالصائمين كذا في البدائع في فصل حكم الصوم المؤقت * وكذا الذي اكل وهو يرى ان الشمس قد غابت فظهر انهما لم تغب وكذا من افطر خطأ او مكرها كذا في الخلاصة * وقيل الامساك مستحب لا واجب والصحيح الوجوب كذا في فتح القدير * واجمعوا على انه لا يجب التمسك بالصائم على الحائض والنفساء والمريض والمسافر كذا في الخلاصة * وهل تأكل الحائض سرا او جهرا قيل سرا وقيل جهرا والمسافر والمريض الا كل جهرا رواية واحدة كذا في السراج الوهاج * ومن دخل في صوم التطوع ثم افسده قضاء كذا في الهداية * سواء حصل الفساد بصدقه او بغير صدقه حتى اذا حاضت الصائفة المتطوعة يجب القضاء في اصح الروايتين كذا في النهاية * اختلف أصحابنا رضي الله تعالى عنهم في الصوم المظنون اذا افسده بان شرع في صوم أو صلا على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فافطر متعمدا قال أصحابنا الثلاثة لا قضاء عليه لكن الافضل ان يعرض فيه وعلى هذا الخلاف اذا شرع في صوم الكفارة ثم أيسر في خلاله فافطر متعمدا كذا في البدائع * اذا نوى صوم القضاء بعد طلوع الفجر ولم يصح عن القضاء هل يصح عن التطوع قال الامام النسفي انه يصح وان افطر يلزمه القضاء كذا في الخلاصة * ومن لم ينو رمضان كله صوما ولا افطرا فعليه قضاؤه كذا في الهداية * ولا كفارة بافساد صوم غير رمضان كذا في التكنيز * كفارة الفطر وكفارة الظهار واحدة (١) وهي عتق رقبة مؤمنة أو كافرة فان لم يقدر على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فعليه اطعام ستين مسكينا كل مسكين صاعا من تمر أو شعير أو نصف صاع من حنطة وانما يعتبر حال المكفر في جميع الكفارات وقت الاداء لا وقت وجوبه فان كان وقت الاداء معسرا يجزئه الصيام وان كان موسرا وقت الوجوب كذا في الخلاصة * ولو جامع مرارا في أيام من رمضان واحد ولم يكن ركنا عليه كفارة واحدة ولو جامع وكفر ثم جامع عليه كفارة أخرى في ظاهر الرواية كذا في فتح القدير * ولو افطر في يوم فاعتق ثم افطر في اليوم الثالث فاعتق ثم استحق الرقبة الاولى فلا شيء عليه وكذا لو استحق الثانية ولو استحق الثالثة فعليه اعتاق رقبة واحدة لان ما تقدم لا يجزئ عما تأخر ولو استحق الثانية أيضا فعليه اعتاق رقبة واحدة لليوم الثاني والثالث ولو استحق الاولى أيضا فعليه كفارة واحدة ولو استحق الاولى والثالثة فاعتق رقبة واحدة لليوم الثالث ولو جامع في رمضانين ولم يكن ركنا لا لأول فعليه لكل جماعة كفارة في الظاهر كذا في البدائع * اذا زمت انكفارة على السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه نعمة لاحد فيعتاق الرقبة كذا في البحر الرائق * شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة طاب يوم الخميس أيضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحية حتى لا تجوز التضحية في هذا اليوم اعتمادا على قول علي رضي الله عنه يوم نحرككم يوم صومكم لانه يحتمل انه اراد به ذلك العام دون الابد كذا في فتاوى قاضيان في فصل رؤية الهلال (٢) اعلم ان الصيامات اللازمة فرضا ثلاثة عشر * سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة اليمين وكفارة الافطار في رمضان والنداء المعلن وصوم اليمين المعلن وستة لا يجب فيها التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة الحلق وصوم جزاء الصيد وصوم النذر المطلق وصوم اليمين بأن قال والله لا صوم من شهر كذا في البحر الرائق * ثم اذا كان مخيرا في قضاء رمضان فالتابعة مستحقة مسارعة الى

(١) مطلب بيان الكفارة (٢) مطلب لا يجوز الاعتماد على قول علي يوم نحرككم يوم صومكم

فطر كفارة وقال محمد رحمه الله تعالى يكفيه كفارة واحدة * (الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط) * المسافر اذا قدم مصر وهو صائم في رمضان فأتى ان صومه لا يجزئه فافطر بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وان لم يفت بذلك فكذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لان قول بعض العلماء ان صوم المسافر لا يجوز أو رث شبهة في نفسه وكذا لو أصبح المقيم صائما ثم سافر فافطر بعد ذلك لا كفارة عليه وكذا المرأة اذا افطرت ثم حاضت والصحيح ان افطر ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عندنا خلافا

لرفع رجه الله تعالى والاصل عندنا انه اذا صار في آخر الشهر على صفة لو كان عليها في أول النهار يساح له الانظار نسقط عنه الكفارة وذلك في المنتقى انه اذا أفطر في نهار رمضان متعمدا ثم اغشى عليه ساعة لا كفارة عليه ولو أفطر في أول النهار متعمدا ثم أكرهه السلطان على السفر لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى انه تسقط عنه الكفارة ولو سافر باختياره لا تسقط عنه الكفارة اذا أكل أو شرب أو جامع (٢١٦) ناسيا فظن ان ذلك فطره فأكل متعمدا لا كفارة عليه لان صومه فسد قياسا فصار ذلك

شبهة فان كان بلغه الحديث وعلم ان صومه لا يفسد في النسيان عن أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ان عليه الكفارة وروى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى انه لا كفارة عليه وهو الصحيح * رجل ذرعه التي وهوذا كره للصوم أو ناس أو اعتسلس فظن أن ذلك فطره بوصول الماء الجوف أو الدماغ من أصول الشعر فأكل بعد ذلك متعمدا كان عليه القضاء والكفارة على كل حال وفي بعض الروايات فروين العالم والجاهل فوجب الكفارة على العالم لا على الجاهل وكذا في الذي ذرعه التي فأكل متعمدا عليه القضاء والكفارة ان كان عالما في قولهم وان كان جاهلا فكذلك في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى خلافا لابي يوسف رجه الله تعالى وقول محمد رجه الله تعالى مضطرب وان احتمل في نهار رمضان ثم أكل متعمدا كان عليه الكفارة وان كان جاهلا فكذلك عند أبي حنيفة رجه الله تعالى في ظاهر الرواية وعن محمد رجه الله تعالى ان استغنى فقها

اسقاطه عن ذمته كذا في السراج الوهاج * اعلم أن ليلة القدر يستحب طلبها وهي أفضل ليالي السنة هكذا في معراج الدراية * وعن أبي حنيفة رجه الله تعالى أنها في رمضان ولا تدرى أية ليلة هي وقد تقدم وتأخر وعندهما كذا لا أنهم معينة لا تتقدم ولا تأخر هكذا نقل عنهم في المنظومة وشروحها كذا في فتح القدير في باب الاعتكاف * حتى لو قال لعبدا أنت حر ليلة القدر فان قال قبل دخول رمضان عتق اذا انسلخ الشهر وان قال بعد مضي ليلة منه لم يعتق حتى ينسلخ رمضان من العام القابل عنه بل جواز أنها كانت في الشهر الماضي في الليلة الاولى وفي الشهر الآتي في الليلة الاخيرة وعندهما اذا مضى ليلة منه عتق كذا في الكافي * وفي ملتقى البحار قول أبي حنيفة رجه الله تعالى رابع كذا في معراج الدراية * وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * والنذر الذي يقع من أكره العوام بأن يأتي قبر بعض الصالحين ويرفع ستره فأنابا سيدي فلان ان قضيت حاجتي فلك مني من الذهب مثلا كذا باطل اجماعا نعم لو قال بالله اني نذرت لك ان شفيت مريضى أو نحو ذلك أن أطمم الفقراء الذين ياب السبيدة بنفسه أو نحوها أو أنشتري حصيرا للمجدها أو زينا لو قودها أو دراهم لن يقوم بشعائرها بما يكون فيه نفع الفقراء والنذر لله وذكر الشيخ انما هو محمول لصرف النذر لمستحقه يجوز لكن لا يحل صرفه الى الفقراء لا الى ذي علم لعلمه ولا لحاضري الشيخ الا ان يكون الحاضر واحدا من الفقراء واذا عرف هذا فما يؤخذ من الدراهم ونحوها وينقل الى ضرائح الاولياء تقربا اليهم فخرام بالاجماع ما لم يقصد بصرفها للفقراء الاحياء ولا واحدا وقد ابتلى الناس بذلك هكذا في الشهر الفائق والبحر الرائق * وكره مجاهد أن يقال جاء رمضان وذهب وقال لا أدري لعل رمضان اسم من أسماء الله تعالى ولكنه يقال جاء شهر رمضان وقد قيل بانه يكره فان محمد لم يرد على مجاهد قوله والاصح انه لا يكره كذا في محيط السرخسي

(كتاب المناسك) * وفيه سبعة عشر بابا

(الباب الاول في تفسير الحج وفرضه ووقته وشرائطه وأركانه وواجباته وسننه وآدابه ومحظوراته) (أما نفسه) فهو انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرما بنية الحج سابقا هكذا في فتح القدير (وأما فرضه) فالحج فريضة محكمة ثبتت فرضه بآيات لا من مقطوعة حتى يكفر جاحداها وأن لا يجب في العمر الا مرة كذا في محيط السرخسي * وهو فرض على الفور وهو الاصح فلا يباح له التأخير بعدد الامكان الى العام الثاني كذا في خزنة المفتين * فاذا أخره وأدى بعد ذلك وقع أداء كذا في البحر الرائق * وعند محمد رجه الله تعالى يجب على التراخي والتجمل أفضل كذا في الخلاصة والخلاف فيما اذا كان غالب ظنه السلامة أما اذا كان غالب ظنه الموت أو ما يسبب الهرم أو المرض فانه يتصيق عليه الوجوب اجماعا كذا في الجوهر النيرة * وغرة الخلاف تظهر في حق المأثم حتى يفسق وترتد شهادته عندهم بقول على الفور ولو حج في آخر عمره فليس عليه الاثم بالاجماع ولو مات ولم يحج اثم بالاجماع كذا في التبيين * (وأما وقته فاشهر معلومات) والاشهر المعلومات سؤال وذو القعدة وعشر ذى الحجة وأداء عمل شيا من أعمال الحج من طواف وسعي قبل أشهر الحج لا يجوز واذا عمل فيها يجوز كذا في الظهيرية * (وأما شرائط وجوبه) فتمها الاسلام حتى لو ملك ماله الاستطاعة حال كفره ثم أسلم بعدما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك

فاقتاه بالفطر ثم أكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وهو الصحيح وان احتجهم فظن ان ذلك فطره أو أكله أو دهنه الاستطاعة شارب فظن ان ذلك فطره فان كان جاهلا لم يسمع في ذلك حديثا ولم يفت له أحد بالفطر فافطر فعليه الكفارة لان هذا شيء لا يكون مفطرا بحال وان كان سمع في الحجة حديثا وعرف تأويله فكذلك وان لم يعرف تأويله قال أبو حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى عليه الكفارة كالأول كن عالما وقال أبو يوسف رجه الله تعالى لا كفارة عليه ولو سأل هذا الجاهل مقيما عن الحجة فافق له بالفطر فأكل متعمدا بعد ذلك لا كفارة

عليه وكذا الذي اكتمل أو دهن نفسه أو شاربه ثم أكل متمدا عليه الكفارة إذا كان جاهلا فاستفتى فافتى له بالفطر فيئخذ لا يلزمه الكفارة * رجل اغتاب فظن ان ذلك فطره فأكل به بذلك متمدا ان بلغه قوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تقطر الصائم وقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة يفترون الصائم وينقضن الوضوء الغيبة والنميمة والنظر الى محاسن المرأة واعتمد على الحديث ولم يعرف تأويله قال بعضهم هذا وفصل الحجة سواء في الوجود كاه او عامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل (٣١٧) حال اعتمد حديثا وقتوى لان العلماء

أجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا أراد به ذهاب الاجروايس في هذا قول معتبر وهذا ظن ما استند الى دليل فلا يورث شبهة وان استاك فظن ان ذلك فطره فأكل بعده متمدا عليه القضاء والكفارة عالما كان أو جاهلا لان هذا شيء يعرفه الخاص والعام وان أوجب بهيمة أو ميسرة ولم ينزل لا يفسد صومه ولا يلزم الغسل فان ظن ان ذلك فطره فأكل بعد ذلك متمدا ان كان عالما عليه القضاء والكفارة وان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة وان ابتلع سلكة ولم يفتها من يده أو أدخل خشبة في دبره ولم يفتها من يده أو أدخل اصبعه في دبره ثم أكل بعد ذلك متمدا ان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة وان كان عالما فعليه القضاء والكفارة ولونظر الى محاسن المرأة فانزل أو تفكر فانزل فظن ان ذلك فطره فأكل متمدا فهو بمنزلة التي وقال بعضهم ان كان عالما عليه القضاء والكفارة عند الكل وان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة

الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يحج حتى افتقر حيث يتقرر الحج في ذمته ديناعليه كذا في فتح القدير * ولو حج ثم ارتد ثم أسلم لزمه أخرى اذا استطاع كذا في السراجية * (ومنها العقل) فلا يجب على الجنون وفي المعتوه خلاف كذا في البحر الرائق * (ومنها البلوغ) فلا يجب على الصبي كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن الصبي حج اذا قبل البلوغ فلا يكون ذلك عن حجة الاسلام ويكون تطوعا ولو أحرمت ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة ان مضى على احرامه يكون تطوعا وان جدد التلبية أو استأنف الاحرام بعد الادراك ثم وقف بعرفة يكون عن حجة الاسلام بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * وكذا الجنون اذا أفاق والكافر اذا أسلم قبل الوقوف بعرفة جدد الاحرام كذا في البدائع * ولو جاوز الميقات بغير احرام ثم احتمل مكة وأحرمت من مكة أجزأه عن حجة الاسلام ولم يكن عليه لمجاوزه الميقات بغير احرام شيء كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها الحرية) فلا يجزئ على عبده ولو مديرا أو أم ولد مكاتباً ومبعضاً أو ماذناله في الحج ولو كان بمكة لعدم ملكه كذا في البحر الرائق * ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجزيه عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا عتق ولو أعتق في الطريق قبل الاحرام وأحرمت وجب أجزأه عن حجة الاسلام ولو أحرمت قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق لا يجزيه ذلك عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها القدرة على الزاد والراحلة) بطريق الملك أو الاجارة دون الاعارة والاباحة سواء كانت الاباحة من جهة من لامتة له عليه كالأولاد والمولودين أو من غيرهم كالاجانب كذا في السراج الوهاج * ولو وهب له مال ليحج به لا يجب عليه قبوله سواء كان الواهب ممن تعتبر منه كالاجانب أو لا تعتبر كالابوين والمولودين كذا في فتح القدير * وتفسير ملك الزاد والراحلة أن يكون له مال فاضل عن حاجته وهو ما سوى مسكنه ولبسه وخدمته وأثاث بيته قدر ما يبلغه الى مكة ذاهبا واثارا كالأماشيا وسوى ما يقضى به ديونه ويسكن لنفسه عياله ومهرمه مسكنه ونحوه الى وقت انصرافه كذا في محيط السرخسي * ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تضييق ولا تقتصر كذا في التبيين * والعمال من تزمة نفقته كذا في البحر الرائق * ولا يترك نفقة لما بعد ابائه في ظاهر الرواية كذا في التبيين * والراحلة تعتبر في حق كل انسان ما يبلغه من قدر على رأس زاملته وأمكنه السفر عليه وجب والافان كان مترفها فلا بد من أن يقدر على شق محمل ولا تثبت الاستطاعة بعقبة الاجير وهو أن يكتري رجلا ن بعير او احدا يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما مرحلة أو فرسخا ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكتري به مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن موسرا كذا في فتاوى قاضي خان * وفي النبايع يجب الحج على أهل مكة ومن حولها ممن كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام اذا كانوا قادرين على المشي وان لم يقدروا على الرحلة ولكن لا بد أن يكون لهم من الطعام مقدارا ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف الى عودهم كذا في السراج الوهاج * الفقير اذا حج ماشيا ثم أسير لاج عليه كذا في فتاوى قاضي خان * اذا وجد ما يحج به وقد قصد التزج يحج به ولا يتزوج لان الحج فريضة أو جها الله تعالى على عبده كذا في التبيين * اذا كان له دار يسكنها وعبد يستخدمه وثياب يلبسها ومتاع يحتاج اليه لا تثبت به الاستطاعة وفي التجريد ان كان له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه فعليه أن يبيعه ويحج به وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم يبلغ بها الحج أو يبلغ من مسكن وخادم وطعام وقوت فعليه الحج فان جعلها في غير الحج أم كذا في الخلاصة * وكذا من كان له ثياب لا يهتم بها كان عليه أن يبيع ويحج بتمها ان كان بتمها وفاء بالحج ولو كان له منزل

(٣٨ - الفتاوى اول) * (فصل فيمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب) * غلام بلغ في رمضان في نصف النهار ونصراني أسلم فانه لا يأكل بقية يومه وكذا المرأة اذا طهرت من الحيض والنفس بعد طلوع الفجر أو مسغه والجنون اذا أفاق والمسافر اذا قدم مصر بعد الاكل والمقيم اذا انسحر بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم به والذي أكل وهو يرى أن الشمس قد غابت فظن أنها لم تغب كل من صار على صفته في آخر النهار ولو كان عليه في أول النهار يلزمه الصوم كان عليه الامساك في بقية اليوم عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وأجمعوا على ان من أفطر

خطأ بأن تغمض ودخل الماء في حلقه أو أكل متعمداً ومكرهاً أو أفطر يوم الشك ثم ظهر أنه من رمضان يلزمه التشبه وأجمعوا على أنه لا يجب التشبه على الحائض والنفساء في الحيض والنفساء وعلى المريض والمسافر * (فصل في النذر بالصوم) رجل قال لله على صوم هذه السنة فإنه يفطر يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ويقضى تلك الأيام وعليه كفارة اليمين أن نوى اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى ولو قال لله على صوم سنة (٢١٨) ولم يعين بصوم سنة بالاهله ويقضى خمسا وثلاثين يوماً ثلاثين يوماً لرمضان وخمسة أيام

يكفيه بعضه لا يلزمه بيع الفاضل لأجل الحج كذا في فتاوى قاضي خان * إذا كان له منزل يسكنه ويمكنه أن يبيع ويشتري بثمنه منزلاً دون منه ويحج بالفضل لم يلزمه ذلك كذا في المحيط * وإن أخذ به فهو أفضل كذا في الإيضاح * ولا يجب بيع مسكنه والاقتصاف على السكنى بالإجارة اتفاقاً كذا في البحر الرائق * قالوا في كتب الفقه إذا كانت لفقيه وهو محتاج إلى استعمالها لا تثبت بها الاستطاعة وإن كانت لجاهل تثبت به الاستطاعة وإن كانت كتب الطب والعلوم تثبت الاستطاعة سواء كان محتاجاً إلى استعمالها والنظر فيها أو لا يحتاج كذا في المحيط * قال بعض العلماء إن كان الرجل تاجراً يعيش بالتجارة فلك ما لا مقداره مالو رفع منه الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً ونفقة أولاده وعياله من وقت خروجه إلى وقت رجوعه ويبيّن له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والأفلا وإن كان محترفاً يشترط لوجوب الحج أن يملك الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً ونفقة عياله وأولاده من وقت خروجه إلى رجوعه ويبيّن له آلات حرفته وإن كان صاحب ضيعة أن كان له من الضياع ما لو باع مقداره ما يكفي الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً ونفقة عياله وأولاده ويبيّن له من الضيعة قدر ما يعيش بقية الباقي يفترض عليه الحج والأفلا وإن كان حراً أو أكاراً فلك ما لا يكفي الزاد والراحلة ذهاباً وإياباً ونفقة عياله وأولاده من خروجه إلى رجوعه ويبيّن له آلات الحراثتين من البقر ونحو ذلك كان عليه الحج والأفلا كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها العلم بكون الحج فرضاً) والعلم المذكور ثبت لمن في دار الإسلام بمجرد الوجود فيها سواء علم بالفرضية أو لم يعلم ولا فرق في ذلك بين أن يكون نشأ على الإسلام أو لا فيكون علماً حكماً لمن في دار الحرب بأخبار رجلين أو رجل واحد أو اثنين أو مستورين أو واحد عدل وعندهما الاشتراط العدلة والبلوغ والحرية فيه كذا في البحر الرائق * (ومنها سلامة البدن) حتى إن المقعد والزمن والمفروح ومقطوع الرجلين لا يجب عليهم حتى لا يجب عليهم الإجماع إن ملكوا الزاد والراحلة ولا الإصغاء في المرض وكذلك الشيخ الذي لا يثبت على الرحلة وكذلك المريض كذا في فتح القدير * وهذا ظاهر المذهب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو رواية عنهم ما ظاهر الرواية عنهم أنه يجب عليهم فإن أحجوا أجزاءهم ما دام الحج مستمراً بهم فلن زال فعليهم الإعادة بأنفسهم وظاهر ما في التحفة اختياره فإنه اقتصر عليه وكذا الاستيعاب وقواه المحقق في فتح القدير كذا في البحر الرائق * وألحق بهم المحبوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس من الخروج إلى الحج وكذا لا يجب الإجماع عنهم كذا في النهر الغائق * والاعشى إذا ملك الزاد والراحلة لم يبعد فائدة لا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الإجماع بالمال فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب وعندهما يجب وإن وجد فائدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب الحج بنفسه وعن صاحبه فيه رواية أن كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ملك الزاد والراحلة وهو صحيح البدن ولم يحج حتى صار زمناً ومفلاً جازمه الإجماع بالمال بخلاف كذا في المحيط * ولو تكاف هو لأجل الحج بأنفسهم سقط عنهم حتى لو حجوا به ذلك لا يجب عليهم الإعادة كذا في فتح القدير * (ومنها أمن الطريق) قال أبو الميثان إن كان الغالب في الطريق السلامة يجب وإن كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتماد كذا في التبيين * قال الكرماني إن كان الغالب في طريق البحر السلامة من موضع حرت العادة بركوبه يجب والأفلا وهو الأصح وسيحون وجميعون والفراة والنبل أنهار لا يجاز كذا في فتح القدير * وكذا جعله كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها المحرم للمرأة) شابهة كانت أو عجزاً

قضاء عن يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان لأن السنة المتتابعة لا تتخلو عن شهر رمضان ولو قال لله على أن أصوم الشهر فعليه صوم بقية الشهر الذي هو فيه ولو قال لله على صوم هذه السنة يلزمه الصوم من حين حلف إلى أن تمضي السنة وليس عليه قضاء ما مضى قبل اليمين ولو قال لله على صوم شهر فعليه صوم شهر كامل ولو قال لله على صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة فصامهن بالاهله وكان ذوا القعدة وذوا الحجة ثلاثين وشوال تسعة وعشرين عليه صوم خمسة أيام يوم الفطر والأضحية وأيام التشريق لانه لا يتم صوم ثلاثة أشهر معينة وقد صام ما سوى هذه الأيام الخمسة ولو قال لله على صوم ثلاثة أشهر فعين للصوم شوال وذوا القعدة وذوا الحجة وكان ذوا القعدة وذوا الحجة ثلاثين ثلاثين يوماً وشوال تسعة وعشرين عليه قضاء سنة

أيام * رجل قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وأراد به اليمين فقدم فلان في يوم من رمضان كان عليه كفارة اليمين ولا قضاء عليه لأنه لم يوجد شرط البر هو الصوم بنية الشكر ولو قدم فلان قبل أن ينوي فتوى به الشكر ولا ينوي بعينه رمضان برقي بعينه لوجود شرط البر هو الصوم بنية شكر وأجرأه عن رمضان كالأصوم بنية التطوع فليس عليه قضاؤه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو قال لله على صوم مثل شهر رمضان قال إن أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وإن أراد في التتابع فعليه

أن يتابع وإن لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقا ومن نوى بالنذر عينا فافطر فعليه القضاء والكفارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القضاء دون الكفارة أن نوى النذر واليمين جميعا وأن نوى اليمين تجب الكفارة دون القضاء ولو أراد أن يقول لله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر مكان صوم يوم كان عليه صوم شهر وكذا إذا أراد شيئا آخرى على لسانه الطلاق أو العتاق أو النذر يلزمه الطلاق والعتاق والنذر ولو نذر أن يصوم أبدا فاضف عن الصوم لاشتغاله بالعبادة قاله أن يقطر (٣١٩) ويطعم لكل يوم نصف صاع من الخنطة لانه

استيقن انه لا يقدر على قضاءه فان لم يقدر على ذلك لعسرته يستغفر الله تعالى وإن لم يقدر أشده الصيف وحره كان له أن يفطر وينتظر زمان الشتاء حتى يدرك فيقضى مكان كل يوم يوما إذا لم يكن نذره بالابد ولو أوجب على نفسه حججا وعمل أنه لا يمكنه أن يحج ذلك القدر قبل موته ليس عليه أن يأمر غيره بأن يحج عنه وإن علق الصوم بشرط فصام قبله لا يجوز وإن أضافه إلى وقت فصام قبله جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا للحج ودوزفر رحمه الله تعالى إذا أوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت أيام حيضها إلا أن تلك السنة قد تخلو عن أيام الحيض فصح الإيجاب ولو قالت لله على أن أصوم يوم حيضى أو يوما أكل فيه لا يصح النذر لأنها أضافت إلى وقت لا يتصور فيه الصوم فلا يصح كالأضاف إلى الليل ولو قالت لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما كات أو بعد ما حاضت لا يجب شي في قول محمد رحمه

إذا كانت بينهما وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام هكذا في المحيط * وإن كان أقل من ذلك حجت بغير محرم كذا في البدائع * والمحرم الزوج ومن لا يجوز منا حكمه على التأيد بقراءة أو رضاء أو مصاهرة كذا في الخلاصة * ويشترط أن يكون مأونا عاقلا بالغرا كان أو عبدا كافرا كان أو مسلما هكذا في فتاوى قاضي خان * والمجوسى إذا كان يعتقد باحة منا حكمه لا يسافر معها كذا في محيط السرخسى * والمرأى كالبالغ وعبد المرأة ليس يحرم لها كذا في الجوهرية النيرة * ولا عبرة للصبي الذي لا يحتمل والجنون الذي لا يفهم كذا في محيط السرخسى * وتجب عليه النفقة والراحلة في مالها المحرم الصحيح به وعند وجود المحرم كان عليها أن تخرج حجة الاسلام وإن لم يأت لها زوجها وفي الناف له لا تخرج بغير إذن الزوج وإن لم يكن لها محرم لا يجب عليها أن تتزوج للصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ثم تكلموا أن أمن الطريق وسلامة البدن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجود المحرم للمرأة بشرط لوجوب الحج أم لا بدائه بعضهم جعلوا بشرط اللوجوب وبعضهم شرط اللاداء وهو الصحيح وغيره خلاف فيما إذا مات قبل الحج فعلى قول الأولين لا تلزمه الوصية وعلى قول الآخرين تلزمه كذا في النهاية * ومنها عدم قيام العدة في حق المرأة عدة وفاة كانت أو عدة طلاق والطلاق بائن أو رجعي هكذا في شرح الطحاوى * فلا تخرج المرأة إلى الحج في عدة طلاق أو موت وكذا لو وجبت العدة في الطريق في مصر من الأمصار وبينها وبين مكة مسيرة سفر لا تخرج من ذلك المصر ما لم تنقض عدتها كذا في فتاوى قاضيخان * وإن لزمته العدة بعد الخروج إلى الحج وهي مسافرة فإن كان الطلاق رجعي ما لم تقار زوجها والافضل لزوجها أن يرجعها وإن كان الطلاق بائنا فهو كالاجنبى كذا في السراج الوهاج * ثم ما ذكر من الشروط لوجوب الحج من الزاد والراحلة وغير ذلك يعتبر وجودها وقت خروج أهل بلده إلى مكة حتى لو ملك الزاد والراحلة في أول السنة قبل أشهر الحج وقبل أن يخرج أهل بلده إلى مكة فهو في سعة من صرف ذلك إلى حيث أحب وإذا صرف ماله ثم خرج أهل بلده لا يجب عليه الحج فأما إذا جاء وقت خروج أهل بلده فيلزمه التأهب فلا يجوز له صرفه إلى غيره فإن صرفه إلى غير الحج أو غيره عليه الحج كذا في البدائع * وأما شرائط صحة أدائه فلا ثلاثة * الاحرام والمكان والزمان هكذا في السراج الوهاج * (وأما كنهه فبيان) الوقوف بعرفة وطواف الزيارة لكن الوقوف أقوى من الطواف كذا في النهاية * حتى يفسد الحج بالجماع قبل الوقوف ولا يفسد بالجماع قبل طواف الزيارة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * (وأما واجباته فخمسة) السعي بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة ورمى الجمار والحلق أو التقصير وطواف الصدر كذا في شرح الطحاوى * (وأما سننه) فطواف القدوم والرملة فيه أو في الطواف الفرض والسعي بين الميادين الأخضرين والبيتوته بمعنى في ليالي أيام النحر والدفع من منى إلى عرفة بعد طلوع الشمس ومن مر دافئة إلى منى قبلها كذا في فتح القدير * والبيتوته بمزدلفة سنة والترتيب بين الجمار الثلاث سنة هكذا في الجرار الرائق * (وأما آدابه) فإنه إذا أراد أن يركب أن يحج قالوا ينبغي أن يقضى دينه كذا في الظهيرية * ويشاور ذار رأى في سفره في ذلك الوقت لاني نفس الحج فإنه خبر وكذا يستخير الله تعالى في ذلك وسنتها أن يصلى ركعتين بسورة الاخلاص ويدعو بالدعاء المعروف للاستخارة عنه عليه السلام ثم يبدأ بالتوبة واخلاص النية ورد المظالم والاستحلال من خصومه ومن كل من عامله كذا في فتح القدير * وقضا ما قصر في فعله من العبادات والندم على تقريطه في ذلك والعزم على عدم العود إلى مثل ذلك كذا في الجرار الرائق * ويقعز عن الرياء والسمعة والفخر ولذا كره

الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب القضاء وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شي في قول محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره ولو نذرت أن تصوم يوم كذا أو غدا فوافق يوم حيضها علمها القضاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لفرجه الله تعالى وكذا إذا نذرت صوم القدوم حائض إذا أوجب على نفسه صوم شهر فبات أن يعصى الشهر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يلزمه صوم الشهر حتى يلزمه أن يوهى بذلك فيطعم عنه كل يوم نصف صاع من الخنطة ويسعى في ذلك إن كان الشهر بعينه

أوبغير عينه قال وقد نص على هذا في باب الاعتكاف إذا أوجب على نفسه اعتكافاً فأنه قبل أن يعتكف يلزمه أن يوصي بذلك
فيطم عنه بعد موته عن نفسه كل يوم نصف صاع من الحنطة وإذا ثبت هذا في الاعتكاف فكذلك في باب الصوم وذكر بعض أصحابنا
عن أبي حفص الفقيه رحمه الله تعالى قال هشام عن محمد رحمه الله تعالى في رجل أوجب على نفسه صوم شهر فمات من ساعته روى
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يلزمه (٣٣٠) ويلزمه أن يوصي به قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى فإن كان الشهر بعينه

قال فكذلك عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى قال
هشام فقلت له ما قولك فيه
قال حتى أنظر * رجل قال
لله على أن أصوم هذا اليوم
أمس أو أمس هذا اليوم
لزمه صوم اليوم ولو قال
غده هذا اليوم أو هذا اليوم
غدا لزمه صوم أول الوقتين
الذي تقو به فإن كان أول
الوقتين الذي تقو به اليوم
وقال ذلك بعد الزوال لاشئ
عليه ولو نذر صوم الاثنين
والخمس فصام ذلك مرة
كفاه إلا أن ينوي الأبد
ولو أوجب صوم هذا اليوم
شهر أصام ما تكرم منه في
ثلاثين يوماً يعني أن كان
ذلك اليوم يوم الخميس يصوم
كل خميس حتى يمضي شهر
فيكون الواجب صوم
أربعة أيام أو خمسة أيام
وكذا لو قال لله على أن
أصوم يوم الاثنين سنة كان
عليه أن يصوم كل اثنين يمر
به إلى سنة وعن الكرخي
رحمته الله تعالى أنه قال
يصوم ثلاثين يوماً مثل ذلك
اليوم ولو نذر أن يصوم
يوماً أو يوماً يلزمه صوم يوم
الأثنين ينوي الأبد ولو قال

بعض العلماء الركوب في الحمل وقيل لا يكره إذا تجرد عن قصد ذلك ويحتمل في تحصيل نفقة حلال فانه
لا يقبل الحج بالنفقة الحرام مع أنه يسقط القرض معها وإن كانت مقصوبة كذا في فتح القدير * إذا أراد
الرجل أن يحج بحال حلال فيه شبهة فانه يستدين للحج ويقضي دينه من ماله كذا في فتاوى قاضي خان
في المقطعات * ولا بد له من رفيق صالح يذكركه إذا نسى ويصبر إذا جزع ويعينه إذا عجز وكونه من الجانب
أولى من الأقارب تبعداً عن ساحة القطيعة كذا في فتح القدير * وفي النبايع ويترك نفقة عبالة ويخرج
بنفس طيبة ويتق الله في طريقه ويكثر ذكر الله ويحجب الغضب ويكثر الاحتمال عن الناس ويستعمل
السكينة والوقار بترك ما لا يعنيه كذا في التتارخانية في تعليم أعمال الحج ويرى المكاري ما يحمله ولا يحمل
أكثر منه كذا في فتح القدير * ويحترق من يحمله فوق ما يطيقه ومن تقليل علفها المعتاد بلا ضرورة ولو
ملوكة له وتجرب بالسفر من التجارة أحسن ولو اتجرو لا ينقص ثوابه كذا في البحر الرائق ولا سيما كس في شراء
الادوات ولا يشارك في الرادوا اجتماع الرفقة كل يوم على طعام أحدهم أحل ويستحب أن يجعل خروجه يوم
الخميس اقتداء به عليه السلام والأقيوم الاثنين في أول النهار والشهر ويودع أهله وأخوانه ويستعملهم
ويطلب دعاءهم ويأتيهم بذلك وهم بأقرب ما أقدم كذا في فتح القدير * ويخرج خروج الخارج من الدنيا
ويصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع إلى بيته ويقول في دبر الصلاة حين يخرج اللهم بك
انتشرت واليك توجهت وبك اعتصمت و عليك توكلت اللهم أنت تقبلي وأنت رجلي اللهم اكفني مأهقي
وما لأهمني وما أنت أعلم به مني عز جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهني إلى
الخير أينما توجهت اللهم إلى أعوذ بك من وعاء السفر وكأبة القلب والخور بعد الكور وسوء المنظر في
الاهل والمال وإذا خرج بقول بسم الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما
تحب وترضى واحذني من الشيطان الرجيم وبقراءة الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة كذا في
الظهيرية * الحج راكبا أفضل وعليه الفتوى كذا في السراجية في المتفرقات * وفي النوازل والمختار ان الطريق
ان كان قريياً فالفضل أن يحج ماشياً وان كان بعيداً فالفضل أن يحج راكباً كذا في التتارخانية في
المتفرقات * ويكره الحج على الحمار والرجل أفضل كذا في فتاوى قاضي خان في المتفرقات * وإذا ركب الدابة
يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا لا كنا لنهتدي لولا ما أرسلناك به من قبلنا والحمد لله الذي
جعلني في خير أمة أخرجت للناس سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا المنقلبون والحمد لله
رب العالمين كذا في الظهيرية * الأحسن للعاج أن يبدأ بنفسه فإذا قضى نسكه أتى إلى المدينة في الكبري
لو كان غير حجة الاسلام يبدأ بأعيانها وان بدأ بالمدينة مع هذا في الأول جاز كذا في التتارخانية في الفصل الثالث
من الحج * ثم الركن لا يجزئ عنه البدل ولا يخلص عنه بالدم إلا بآتيان عينه والواجب يجزئ عنه البدل إذا
تركه ولو ترك المنى والآداب فلا شئ عليه وقد أساء كذا في شرح الطحاوي * (وأما محظوراته فنوعان)
أحدهما ما يفعله في نفسه وذلك ستة الجماع والحلق وقلم الاظفار والتطيب وتغطية الرأس والوجه ولبس
الخيط * والثاني ما يفعله في غيره وهو التعرض للصيد في الحلق والحرم وقطع شجر الحرم كذا في الجامع الصغير
لقاضي خان والتحفة وغيرهما كذا في النهاية * (ومما يتصل بذلك مسائل) ويكره الخروج إلى الحج إذا
كره أحد أبويه ان كان الوالد محتاجاً إلى خدمة الولد وان كان مستغنياً عن خدمته فلا بأس والجداد

لله على أن أصوم كذا يوماً يلزمه صوم أحد عشر يوماً ولو قال كذا يوماً يلزمه صوم أحد وعشرين
يوماً ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر يوماً ولو قال دهرافه وعلى ستة أشهر عندهما الدهر هو العركله ولو قال لله على أن
أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وأخره كان عليه أن يصوم الخامس عشر والسادس عشر ولو قال لله على أن أصوم جمعة أن أراد به
أيام الجمعة يلزمه سبعة أيام وان أراد به يوم الجمعة يلزمه يوم وان لم يكن له نية يلزمه سبعة أيام لان الجمعة تنكر ويراد بها يوم الجمعة

وتذ كر وادبها أيام الجمعة وفي الثاني غلب استعمالها فنصرف المطلق اليه * رجل قال لله على ان أصوم عشرة أيام متتابعة فصامها متفرقة لم يجز ولو أوجب على نفسه متفرقا فصامها متتابعة أجزأه * مريض قال لله على ان أصوم شهر رافعات فيل أن يصح لا يلزمه شيء وان صح يوم الزمان أن يوصى بجميع الشهر وقال محمد رحمه الله تعالى لزمه أن يوصى بقدر ما صح كل مريض اذا فاته صوم رمضان ثم صح وله ما ان وجوب التذمر مضاف الى وقت الصحة معنى فصار كانه قال بعد الصحة لله على ان أصوم (٢٣١) شهر ثم مات بخلاف قضاء رمضان لانه مضاف الى ادراك العدة

فيستقدر بقدره

(فصل في الاعتكاف)

الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليل بالشروط والشروع فيه اعتبارا بآثار العبادات ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ثم انما يشترط الصوم في اعتكاف أو يجب على نفسه فأما في النقل فالصوم فيه ليس بشرط في ظاهر الرواية وفي المجرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه شرط وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يصح الاعتكاف الا في مسجد تصلى فيه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد له أذان واقامة وهو الصحيح اقول عمر لا اعتكاف الا في مسجد له أذان واقامة والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل لانه في الحرم وهو مأمن الخلق ومهبط الوحي ومنزل الرحمة ثم بعده مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لانه أفضل المساجد بعده المسجد الحرام لانه

والجدا عند عدم الابوين بمنزلة الابوين كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات * ذكر في السير الكبير اذا كان لا يخاف عليه الضيعة فلا بأس بالخروج وكذا ان كرهت خروجه وزوجته واولاده أو من سواهم ممن تلزمه نفقته وهو لا يخاف الضيعة عليهم فلا بأس بأن يخرج ومن لا تلزمه نفقته لو كان حاضرا فلا بأس بالخروج مع كراهته وان كان يخاف الضيعة عليهم كذا في المحيط * ذكر في فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله تعالى اذا كان الولد امرأ صبيح الوجه فلا بد أن يمنع من الخروج حتى يأتي في الملتقط حج الفرض أولى من طاعة الوالدين وطاعتهم ما أولى من حج النفل وفي الكبرى لو كان السفر مخوفا مثل البحر لا يخرج الاباذن الوالدين كذا في التتارخانية * ويكره الخروج الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عنده مال لم يقض دينه الا باذن الغرماء فان كان بالدين كفيل ان كفيل باذن الغريم لا يخرج الاباذنهما وان كفيل بغيران الغريم لا يخرج الاباذن الطالب وحده وله أن يخرج بغيران الكفيل كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات

(الباب الثاني في المواقيت)

المواقيت التي لا يجوز أن يجاوزها الانسان الا محرما خمسة لاهل المدينة وذو الحليفة ولا لاهل العراق ذات عرق ولا لاهل الشام حنيفة ولا لاهل نجد قرن ولا لاهل اليمن يلم وفائدة التأقيت المنع عن تأخير الاحرام عنها كذا في الهداية * فان تقدم الاحرام على هذه المواقيت جاز هو الافضل اذا أمن واقعة المخطورات والافال تأخيرها الى الميقات أفضل كذا في الجوهر النيرة * وكل واحد من هذه المواقيت وقت لاهلها ومن غيرها من غير أهلها كذا في التبيين * ومن جاوز ميقاته غير محرم ثم أتى ميقاتا آخر فأحرم منه أجزاء الا أن احرامه من ميقاته أفضل كذا في الجوهر النيرة * وهذا في غير أهل المدينة لان أهل المدينة أخص بوقته كذا في السراج الوهاج * وكل من قصد مكة من طريق غير مسلكه أحرم اذا حاذى ميقاتا من هذه المواقيت كذا في محيط السرخسي * ومن حج في البحر فوقفه اذا حاذى موضع من البر لا يتجاوز الا محرما كذا في السراج الوهاج * وان سلك بين الميقاتين في البحر أو البر اجتهد وأحرم اذا حاذى ميقاتا منهما أو بعدهما أولى بالاحرام منه كذا في التبيين * فان لم يكن بحيث يجزى فعلى من حلت الى مكة كذا في البحر الرائق * ومن كان أهله في الميقات أو داخل الميقات الى الحرم فبقايتهم للحج والعمرق الحل الذي بين المواقيت والحرم ولو أخر الاحرام الى الحرم جاز كذا في المحيط * ووقت المكي للاحرام بالحج والحرم للعمرة الحسل كذا في السكافي * فيخرج الذي يريد العمرة الى الحل من أي جانب شاء كذا في المحيط * والتنعيم أفضل كذا في الهداية * ولا يجوز الا في أن يدخل مكة بغير احرام نوى النسك أولا ولو دخلها فعليه حجة أو عمرة كذا في محيط السرخسي في باب دخول مكة بغير احرام * ومن كان داخل الميقات كالبيستانى له أن يدخل مكة لحاجة بلا احرام الا اذا أراد النسك فالنسك لا يتأدى الا بالاحرام ولا حرج فيه كذا في السكافي * وكذلك المكي اذا خرج الى الحل للاحتطاب أو الاحتشاش ثم دخل مكة يباح له الدخول بغير احرام وكذلك الآفاق اذا صار من أهل البستان كذا في محيط السرخسي

(الباب الثالث في الاحرام)

وله ركن وشرط (فالركن) أن يوجد منه فعل من خصائص الحج وهو نوعان (أحدهما قول) بأن يقول مكان عبادته في حياته وجوار روضته بعد وفاته ثم المسجد الجامع ما خلا المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس ولا تعتكف المرأة الا في مسجد بيت أبي موسى موضع صلاتها في بيتها وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تعتكف الا في مسجد حيا وعندنا لا تعتكف في مسجد حيا جاز ويكره * ولا يخرج المعتكف من المسجد للحاجة لازمة شرعية كالجمعة أو الحاجة طبيعية كالبول والغائط واذا خرج لبول أو غائط لا يعتكف في منزله بعد الفراغ من الظهور وبأنى الجمعة حين نزول الشمس فيصلى قبلها أربعين ركعة أو بغيرها

أوستا ولا يكتأكثر من ذلك أم بعد ها أربعاً أوستا لان الأستار قد اختلفت بالسنة بعد الجمعة فكان هذا مبلغ سننها وقال أبو الحسن
الكرخي رحمه الله تعالى يأتي الجمعة في مقدار ما يصلي قبلها أربعاً أوستا وبعد ها أربعاً أما قبلها أربعاً أوستا أربع سنة الجمعة وركعتان
تحتية المسجد وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان منزله بعيداً من الجامع يخرج حين يرى انه يبلغ الجامع عند النداء وان كان خروجه قبل
الزوال وهو الصحيح وان قام في المسجد (٢٢٢) الجامع يوماً وليلة لا يفسد اعتكافه ويكره له ذلك ولا يعود المعتكف مريضاً

أبيك اللهم لبيك لا شريك لك الخ وهي مرة شرط والزيادة سنة وتلزمه بتركها الاساءة كذا في محيط
السرخسي * ولو كان مكان التلبية تسبيحاً أو تحميداً أو تهللاً أو تعجيذاً أو ما أشبه ذلك من ذكر الله تعالى
ونوى به الاحرام صار محرماً سواء كان يحسن التلبية أو لا يحسنها بالاجماع وكذا اذا أتى بلسان آخر أجزأه
سواء كان يحسن العربية أو لا يحسنها كذا في شرح الطحاوي * والعربية أفضل ولو قال اللهم ولم يدع عليه
فن قال يصير به شارعاً في الصلاة يقول يصير محرماً وعلى قول من قال لا يصير به شارعاً في الصلاة لا يصير محرماً
هكذا في فتاوى قاضي خان * (والثاني قيل) وهو أن يقلد بدنة وأن ساقها وتوجه معها يداً الحج يصير محرماً
وان لم يلب سواء قلد بدنة تطوعاً أو ندراً أو جزاءً صيداً ونحوه وان بعث بها على يدي رجل ولم يتوجه معها
ثم توجه لم يكن محرماً حتى يلحقها الهدى متعة أو قرآن فانه يصير محرماً حين توجه قبل أن يلحقها كذا في
محيط السرخسي * فاذا أدركها أو ساقها أو أدركها فقد اقترنت نيته بعمل هو من خصائص الاحرام فيصير
محرماً كالساقها في الابتداء كذا في الهداية * ولو اشتد قوم في بدنة وهم يؤمون البيت فقلد أحدهم
بأمرهم فقد أحرموا وبغير أمرهم صار محرماً دونهم وصفة التقليد ان يربط على عنق بدنة قطعة نعل
أو رزمة خراطة أو لحاء شجر كذا في محيط السرخسي * ولو جال بدنة أو قلداً شاة ونوى به ما لا يحرم فتوجه
معها لم يصير محرماً وكذلك اذا أشعر بدنة ونوى به الاحرام في قولهم جميعاً كذا في المضمرات * ويستحب
التجليل والتصدق بالحل والتقليد أحب من التجليل كذا في فتح القدير * والبدن من الابل والبقر كذا في
الهداية * والاشعار أن يظعن في سنامها من الجانب اليسر حتى يسيل منه الدم وهو مكروه في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقالاه وحسن كذا في المضمرات * والتجليل أن يلبس بدنة الجمل هكذا في شرح
الطحاوي * (وأما شرطه فالتنية) حتى لا يصير محرماً بالتلبية بدون تنية الاحرام كذا في محيط السرخسي
* ولا يصير شارعاً بمجرد التنية ما لم يأت بالتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر أو سوق الهدى أو تقليد البدنة
كذا في المضمرات * واذا أراد الاحرام اغتسل أو توضأ أو غسل أفضل الا ان هذا الغسل للتنظيف حتى تؤمر
به الخائض كذا في الهداية * ويستحب في حق النفساء والصبي ويستحب كمال التنظيف من قص الاظفار
والشارب وحلق الابطين والعانة والرأس لمن اعتاده من الرجال أو أرادته والاقتدير يحبه وازالة الشعث
والوسخ عنه وعن بدنه بغسله بالخطمي والاشنان ونحوهما ومن المستحب عند اعادة الاحرام جاع زوجته
أو جاريته ان كانت معه ولا مانع من الجماع فانه من السنة هكذا في البحر الرائق * وينزع الخيط والخلف
ويلبس ثوبين اذا راد اجديدين أو غسيلين والجديد أفضل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو لبس ثوباً
واحداً استبرأ عنه جاز كذا في الاختيار شرح المختار * والازار من السرة الى ما تحت الركبة والرداء على
الظهر والكفين والصدر ويشده فوق السرة وان غرز طرفه في ازاره فلا بأس به ولو خله بخلال أو مسهله
أو شده على نفسه بحبل أساه ولا شيء عليه كذا في البحر الرائق * ويدخل الرداء تحت عيئه ويأقيه على كتفه
اليسرى ويبقى كتفه الايمن مكشوفاً كذا في خزائن المفتين * ويدهن بأي دهن شامطياً كان أو غير
مطيب وأجعو على أنه يجوز التطيب قبل الاحرام بما لا يبقى عيئه بعد الاحرام وان بقيت رائحته وكذا
التطيب بما يبقى عيئه بعد الاحرام كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة كذا في فتاوى
قاضي خان * وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولا يجوز التطيب في الثوب بما يبقى عيئه على قول الكل على

ولا يشهد جنازة ولو خرج
المعتكف عن المسجد بغير
عذر ساعة بطل اعتكافه في
قول أبي حنيفة وعندهما
لا يبطل حتى يكون أكثر
من نصف يوم وعلى هذا
الخلاف اذا خرج ساعة
بعد ذل المرض لان الخروج
بعد ذل المرض لم يصير مستثنى
عن الإيجاب لانه لا يغلب
وقوعه فصارك أنه خرج بغير
عذر الا أنه لم يأت في الخروج
بعد ذل المرض وكذا اذا
خرج بغير عذر ناسياً فسد
اعتكافه وان كان ساعة في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وكذا اذا انهمدم
المسجد فانتقل الى مسجد
آخر أو أخرجه السلطان
مكرهاً أو أخرجه الغريم أو
خرج هو لبول أو غائط
ففسد الغريم ساعة فسد
اعتكافه في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى واذا جامع
المعتكف امرأته ليلاً أو
نهاراً عامداً وناسياً فسد
اعتكافه وان كان الجماع
ناسياً لا يفسد الصوم
ويباح للمعتكف الاكل
والشرب في معتكفه وان
أكل أو شرب في النهار ناسياً
لا يفسد اعتكافه وان

باشراً فيمادون الفرج فانزل فسد اعتكافه وان لم ينزل لا يفسد ولو نظر فانزل لا يفسد الصوم ويكره للمعتكف المباشرة
الفاحشة وان أمن على نفسه ماسوى ذلك ويباح للصائم اذا أمن على نفسه ماسوى ذلك لان الاعتكاف مما يتبدل ولا يفسد ما كان
الدواعي قد نصير سبباً للوقوع فيما هو محظور الاعتكاف وهو الجماع وأما الصوم لا يتبدل فإباحة الدواعي لا تصير سبباً للوقوع في الجماع
الذي هو نقيض الصوم ولا بأس للمعتكف أن يبيع ويشترى أراد به الطعام ولا بد له منه أما اذا أراد أن يأخذ متجراً فيكره له ذلك ولا

صحت في الاعتكاف ولا يفتد الاعتكاف سباب ولا جدال ولا بأس للعتكف أن ينأى في المسجد أو يخرج رأسه من المسجد إلى بعض أهله ليغسله وإن غلبه في المسجد في إناه لا بأس به لأنه ليس فيه تلاوت المسجد وصعوبة المئذنة أن كان باهما في المسجد لا يفسد الاعتكاف وإن كان أناب خارج المسجد فكذلك في ظاهر الرواية قال بعضهم هذا في المؤذن لأن خروجه للأذان يكون مستثنى عن الإيجاب أما في غير المؤذن يفسد الاعتكاف لأن الخروج من المسجد وإن كان ساعة يفسد (٣٣٣) الاعتكاف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن هذا قول الكل في حق الكل ويجوز اعتكاف التطوع أقل من يوم ولا يبطل بالخروج لعيادة المريض وفي رواية لا يجوز أقل من يوم ولا يبطل لعيادة المريض ولا بأس للمأول بأن يعتكف بأذن سيده والمرأة بأذن زوجها لان الامتناع لحق المولى والزواج فان أذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن له أن يمنعها بعد ذلك وإن منعها لا يصح منعه والمولى إذا منع المأول بعد الأذن صح منعه ويكون مستثنى من ذلك وللمكاتب أن يعتكف بغير إذن المولى وليس للمولى أن يمنعه إذا أصبح صائما عن التطوع ثم قال في بعض النهار لله على أن يعتكف هذا اليوم لا يصح نذر في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان ذلك قبل الزوال فعليه أن يعتكف وكذا إذا أصبح مفطرا يعني غيرنا للصوم ثم قال قبل الزوال لله على أن يعتكف هذا اليوم يلزمه أن يعتكف بصومه وإن لم يفعل فعليه القضاء في قول أبي يوسف

أحد الروايتين عنهما قالوا به نأخذ كذا في البحر الرائق * ثم يصلي ركعتين ويقرأ فيه ما عايشاه وان قرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وقيل يأثم الكافرون وفي الثانية بفاتحة الكتاب وقيل هو الله أحد تبركا بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فهو أفضل كذا في المحيط * وكثير من علم شايء قرؤن بعد الفراغ من سورة قل يأثم الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الآية وبعد الفراغ من سورة قالوا لا بأس بربنا آتامن لذلك رجة وهي ثلثان من أمر نار شدا كذا في خزائن المفتين * ولا يصلح ما في الوقت المكروه ويجزئه المكتوبة كذا في البحر الرائق * ثم إذا فرغ من صلاته يطلب من الله التيسير ويدعو اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني كذا في المحيط * ثم يأتي في دبر الصلاة أو بعد ما استوت به راحته والتبسية في دبر الصلاة أفضل عندنا كذا في فتاوى قاضيخان * وصفة التبسية أن يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وقوله أن النعمة لك يروى بفتح الالف وبكسر هاء وبالکسر أصح قال الكرخي يأتي به أو لا ينقص منها كذا في المحيط * وإن زاد عليها فهو حسن بأن يقول لبيك اله الخلق لبيك غفار الذنوب لبيك وسعديك والخير كله بيدك والرب غباء اليك كذا في محيط السرخسي * وأما النقص فمكروه اتفاقا كذا في البحر الرائق * ثم إذا أتى صلى على النبي المعلم للخيرات ودعا بما عايشاه الآية يخفف صوته إذا صلى عليه كذا في فتح القدير * ويكثر التبسية ما استطاع في أدبار الصلوات كذا في المحيط * وهو ظاهر الرواية وقال الطحاوي في أدبار المكتوبات دون الغائبات والنافلات هكذا في شرح الطحاوي * وكذا الكلام في ربا أو علا شرفا أو هبط وأدبا وبالاحجار وحين استيقظ من منامه كذا في المحيط * أو استعطف راحته وعند كل ركوب وزول كذا في التبيين * ويستحب في التبسية كلها دفع الصوت من غير أن يبلغ الجهد في ذلك كذا في فتح القدير * (ومما يتصل بذلك مسائل) * وإذا أتى وهو يريد القرآن أو الأقراد فهو مكافئ وإن لم يتكلم به ما في إحرامه كذا في الإيضاح * عن محمد إذا خرج الرجل إلى السفر يريد الحج فاحرم ولم تحضره النية قال هو مجمل له فان خرج ولا نية له وأحرم ولم ينوشه ما قال له أن يحمله ما شاء ما لم يطف بالبيت كذا في فتاوى قاضيخان * فإذا طاف شوطا واحدا كان إحرامه إحرام عمرة كذا في محيط السرخسي * وكذا لو لم يطف حتى جامع أو أحصر كانت عمرة لان القضاء قد وجب فأوجبنا ما هو الأقل واليسقن وهو العمرة كذا في الإيضاح * وإذا أحرم بحجة وعليه حجة الاسلام ولم ينو فرضا ولا تطوعا فهي عن حجة الاسلام تأدي بطلاق النية كذا في الظهيرية * ولو أحرم بحجتين عند الميقات أو عند غيره لم ينافيهما جميعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى والله تعالى وكذا لو أحرم بعمرتين عند الميقات أو عند غيره لم ينافيهما كذا في فتاوى قاضيخان * أحرم ولم ينو حجة ولا عمرة ثم أحرم بحجة فالأولى عمرة وإن أحرم بعمرة فالأولى حجة وإن لم ينو بالأحرام الثاني شيئا فهو قارن ولولي بالحج وهو ينوي العمرة أو ولي بالعمرة وهو ينوي الحج فهو مكافئ ولولي بحجة وهو ينوي العمرة والحجة كل قارنا كذا في محيط السرخسي * وإذا أحرم الرجل بشئ ونسيه تلزمه حجة وعمرة وإن أحرم بشئتين ونسيهما في الاستحسان تلزمه حجة وعمرة ويحمل الأمر على القرآن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أحرم بحجة ينصرف إلى حجة هذه السنة كذا في محيط السرخسي * ولو أحرم نذرا ونفلا كان نفلا أو نوى فرضا وطوعا كان تطوعا عنده وكذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأصح كذا في فتح القدير

رحمه الله تعالى وكذا إذا أصبح المقيم غيرنا للصوم في رمضان ثم نوى الصوم ثم أفطر لا كفارة عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * إذا أحرم الرجل في اعتكافه بحجة لم يملكه الإحرام لأنه لا تنافي بينهما ما في جميع بينهما ما لا أن يخاف فوت الحج فيسعد الاعتكاف لأن أمر الحج أهم لان الحج لا يمكن قضاؤه في كل وقت بخلاف الاعتكاف والعمرة ثم يستقبل الاعتكاف لتركة التتابع بالخروج * إذا أغنى على المعتكف أياما أو أصابه لم فعليه أن يستقبل الاعتكاف إذا بر الفوات التتابع وإن صار عتوها ثم أفاد بعد سنين يجب عليه القضاء كن جن وعليه

فوائت ثم أفاق بعد سنين فاذا أوجب على نفسه الاعتكاف ثم ارتد والعياذ بالله ثم أسلم سقط عنه الاعتكاف لان النذر بالقرينة قريبة فيبطل بالردة كسائر القرب * اذا قال الله على ان اعتكف شهر الزمة اعتكاف شهر بالايام والليالي متتابع في ظاهر الرواية بخلاف ما اذا نذر أن يصوم شهر افان لا يلزمه التتابع فان قوى بالشهر الايام دون الليالي لا تصح نيته وان قال الله على اعتكاف شهر بالليالي لم يزمه كالأول قال الله على اعتكاف ثلاثين يوماً لم يزمه (٢٣٤)

(الباب الرابع فيما يفعله المحرم بعد الاحرام)

واذا أحرم يتقى ما نهى الله تعالى عنه من الرفث والفسوق والجدال والرفث الجماع والفسوق هي المعاصي والخروج عن طاعة الله تعالى والجدال هي الخصامة مع رفقاءه هكذا في محيط السرخسي * ولا يقتل صيدا كذا في الهداية * ويتقى تعرض الصيد باخذ أو اشارة أو دلالة أو اعانة ولا يلبس مخيطا قصا أو قباه أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة أو خنثا الا أن يقطع الخلف أسفل من الكعبين كذا في فتاوى قاضيخان * والكعب هنا المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشرة كذا في التبيين * ويتقى ستر الرأس والوجه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضه ولا بأس بأن يضع يده على أفقه كذا في البحر الرائق * ولا يلبس الجوربين كالألبس الخفين كذا في المحيط * والمحرام من لبس الخيط هو اللبس المعتاد حتى لو اترز بالقميص والسراويل أو وضع القمام على كتفه وأدخل منكبيه ولا يدخل يده لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بأس بشدة الهيمن أو المنطقة للمحرم سواء كان في الهيمن نفقة أو نفقة غيره وسواء كان شدة المنطقة بالبريسم أو بالسببور هكذا في البدائع والسراج الوهاج * ولا يشد طيلسانه بالزر أو بالخلخال لانه يشبه الخيط ولا يكره لبس الخنز والقصب اذا لم يكن مخيطا كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يلبس ثوبا مصبوغا بعصفر أو زعفران أو غيره الا أن يكون غسिला بحيث لا ينفذ فلا بأس به قيل في النفوذ أن لا يتناثر صبغه على البدن وقيل لا تنفوح رائحته وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولا يخلق رأسه ولا شعر بدنه ويسوى في ذلك الخلق بالموسى والنورة والقلع بالاسنان وغيره ولا يقص من لحيته كذا في السراج الوهاج * ولا يأخذ من ظفروه شيئا كذا في محيط السرخسي * ولا يس طيبا بيده وان كان لا يقصه يده التطيب كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يدهن كذا في الهداية * وليس له أن يتخضب بالحناء لانه طيب كذا في الجوهر النيرة * ولا بأس بأن يتكحل بكحل ليس فيه طيب ولا يقبل المحرم امرأته ولا يمسها بشهوة كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي ولا يتكحل رأسه واذا حلق فليرق بحكة خوفا من تناثر الشعر وقتل القمل وهو ممنوع وان لم يكن على رأسه شعر أو أذى فلا بأس بالحلق الشديد كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بأن يستظل بالبيت والمحل كذا في السكاك * ولا بأس بأن يستظل بالفسطاط كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا لو دخل تحت ستر الكعبة حتى غطاه والستر لا يصب رأسه ولا وجهه لا بأس به فان كان يصب رأسه أو وجهه كره ذلك لمكان التغطية كذا في المحيط * ولا بأس للمحرم أن يحجم أو يفتصد أو يجبر الكسر أو يحتنن كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يقطع شجر الحرم غير الاذخر وكذلك الخلال كذا في شرح الطعوى

(الباب الخامس في كيفية أداء الحج)

يستحب أن يغتسل لدخول مكة وهو مستحب للعائض والنفساء ويدخل مكة من الثنية العليا وهي ثنية كداء من أعلى مكة على درب المعلى ولا يضره ليدخلها أو نهارا في حجه وكذا في عمرته كذا في التبيين * والمستحب أن يدخلها نهارا كذا في فتاوى قاضي خان * فاذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد بعد ما حط أنقاله

قال نويت الليالي يلزمه بالليالي والنهار * رجل قال لله على أن اعتكف ليلة ونوى اليوم يلزمه الاعتكاف وان لم ينو لا شيء عليه وكذلك لو نذر اعتكاف يوم قدأ كل فيه لا يصح نذره ولا يلزمه شيء ومن نذر اعتكاف ليلتين لزمه الاعتكاف بيومهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح نذره ولو قال لله على ان اعتكف ثلاث ليال صح نذره ويلزمه اعتكاف ثلاثة أيام بالليالي ولو قال لله على ان اعتكف بيوماصح نذره يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس ولو قال لله على أن اعتكف يومين لزمه الاعتكاف بليلتهم ما يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيمكث تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذا في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس لان ليلة كل يوم تتقدم عليه واهذا يقام التراخي في الليلة التي أهل فيها الهلال

من رمضان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يلزمه اعتكاف يومين لا غير ولا يدخل فيه الليل أصلا وعنه في رواية يدخل فيه الليلة المتوسطة ضرورة التتابع وفي رواية اذا نذر أن يعتكف شهر الزمة ابتداء بالليل يدخل المسجد قبل غروب الشمس واذا قال أياما يبدأ بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر ومن نذر أن يعتكف رمضان صح نذره فان اعتكف فيه أجزاء فان صام رمضان ولم يعتكف عليه أن يعتكف شهر آخر يصوم عنه أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي

يوسف رحمه الله تعالى وفي رواية أخرى عنه لا يلزمه القضاء وهو قول زفر رحمه الله تعالى فان اعتكف في رمضان آخر قضاء لا يجوز
عندنا خلافاً لفر رحمه الله تعالى هذا اذا صام رمضان ولم يعتكف فان لم يصم رمضان له ذر فقصي الصوم في شهر آخر واعتكف فيه جازوا
أو جب على نفسه اعتكافاً ولم يعتكف حتى مات يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخطة وقد ذكرناه وان كان مريضاً وقت الإيجاب ولم
يبرأ حتى مات فلا شيء عليه واذا نذر باعتكاف أيام العيد قضاء في وقت آخر لان (٢٣٥) الاعتكاف لا يكون الا بالصوم والصوم

في هذه الأيام حرام وان

نوى اليين كفر عن يمينه

لفوات البر وان اعتكف

فيه أجزاء وقد أساء ولو نذر ان

يعتكف رجلاً ففعل شهر

قبضه لا يجوز في قول أبي

يوسف خلافاً للمجد رحمه الله

تعالى وعلى هذا الخلاف اذا

نذر ان يحج سنة قبلها أو نذر

ان يصلي ركعتين يوم الجمعة

فصلاهما يوم الخميس

وأجمعوا انه لو قال لله على ان

أصدق بدرهمين يوم الجمعة

فصدق به ما يوم الخميس

أجزأه وكذا لو قال لله على

ان أصلي ركعتين في مسجد

المدينة فصلاهما في مسجد

آخر جازوا وقال زفر رحمه الله

تعالى ان كان هذا المكان

دون ذلك المكان لم يجز

وأجمعوا على ان النذر لو

كان معلقاً بان قال اذا قدم

غائب أو شفى الله مريضاً

فلانا قلله على ان اعتكف

شهر ففعل شهر أو قبل ذلك لم

يجز * اذا سكر المعتكف

ايلاً لم يفسد اعتكافه لانه

تناول محظوراً الدين لا محظور

الاعتكاف فلا يفسد

اعتكافه كالأول كل مال الغير

اذا اعتكف الرجل من غير

ان يوجب على نفسه ثم

ما اذا نذرت المرأة اعتكاف شهر ثم حاضت فانما اتصل تلك الايام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال * اذا قال لله على ان اعتكف رجلاً ففعل

رجب وهو لا يعلم انه قد مضى فلا شيء عليه يريد به اذا أوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة التي هو فيها * والاولى للرجل ان يعتكف

في رمضان عشر الماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يعتكف من كل رمضان عشر الف ليلة كانت السنة التي قبض فيها اعتكف

كذا في الجوهر النيرة * ويستحب أن يكون ما يسا في دخوله حتى يأتي باب بني شيبه فيدخل المسجد الحرام
منه متواضعا خاشعا ما يسا ملاحظا لجلالة البقرة مع التلطف بالراحم كذا في البحر الرائق * ويدخل المسجد
حافيا الآن يتضرر به كذا في الاختيار * ويقدم رجله اليمنى في دخوله ويقول بسم الله والحمد لله والصلاة
والسلام على رسول الله اللهم افتح لي أبواب رحمتك وأدخلني فيها اللهم اني أسألك في مقامي هذا أن تصلي
علي سيدنا محمد عبدك ورسولك وأن ترحمني وتقبل عثرتي وتغفر ذنوبي وتضع عني وزري كذا في التبيين
* فاذا عين البيت كبروهال ويقول لاله الا الله والله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يرجع
السلام حينئذ يناب السلام اللهم زدنيك هذا تعظيما وتشريفا ومهابة وزدني تعظيما وتشريفا من حجة
واعتره تعظيما وتشريفا ومهابة كذا في السراج الوهاج * ويدعو بمبادله كذا في التبيين * ثم يبدأ بالحجرو لا
يبدأ بغيره الا أن يكون التيمم في الصلاة فيدخل في الصلاة كذا في الظهيرية * ويستقبله ويكبر رافعا يديه
كأكبر للصلاة ثم يسلمهما كذا في فتاوى قاضيخان * وفي البدائع وغيره والصحيح أنه يرفع يديه من مكنته
كذا في النهر الفائق * ويستلمه وصفة الاستلام أن يضع كفيه على الحجر ويقبله يفعل ذلك ان أمكنه من
غير أن يؤذي أحدا ويقول عند الاستلام بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي قلبي واشرح
لي صدري ويسر لي أمري وعافني فممن عافيت كذا في المحيط * والامس الحجر يده وقبل يده وان لم يستطع
ذلك أمس الحجر شيئا يده من عرجون وغيره ثم قبل ذلك الشيء كذا في الكافي * فان لم يستطع شيئا من ذلك
يستقبله ويرفع يديه مستقبلا ياطنهما ياه ويكبر ويهمل ويحمد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا
في فتح القدير * وهذا الاستقبال مستحب وليس بواجب كذا في السراج الوهاج ولا يجعل باطن كفيه الى
السماء كما يفعل في سائر الادعية كذا في النهاية * ويقول الله أكبر الله أكبر اللهم ايمانا بأك وتصدقا بكأك
ووفاء بهك واثقا بالنبيك وسنة نبيك أنه قد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد ان محمدا عبده
ورسوله آمنت بالله وكفرت بالجهل والطاغوت كذا في المحيط * ثم أخذ بجمع يمينه مما يلي باب الكعبة
فيطوف سبعة أشواط وقد اضطلع قبل ذلك كذا في الكافي * وينبغي أن يبدأ بالطواف من جانب الحجر
الذي يلي الركن اليماني فيكون مارا على جميع الحجر بجميع يده فيخرج من خلاف من يشترط المرور كذلك
عليه وشرحه أن ينف مستقبل على جانب الحجر بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم يمضي كذلك مستقبلا
حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزه انقل وجعل يساره الى البيت وهذا في الافتتاح خاصة كذا في فتح القدير في فروع
تعلق بالطواف * ولو أخذ عن يساره فهو جائز مع الاساءة كذا في السراج الوهاج * والاضطباع هو أن يلقى
طرف رداءه على كتفه اليسرى ويخرجه تحت ابطه اليمين ويلقى طرفه الاخر على كتفه اليسرى وتكون
كتفه اليمين مكشوفة واليسرى مغطاة بطرف الرداء كذا في التبيين * ثم الشوط من الحجر الاسود الى الحجر
الاسود كذا في الكافي * وافتتاح الطواف من الحجر الاسود سنة عند عامة مشايخنا حتى لو افتتح الطواف من
غير الحجر جاز فيكره كذا في محيط الدر خسي * ويجعل طوافه من وراء الحطيم حتى لو دخل الفرجة التي بينه
وبين البيت لا يجوز كذا في الهداية * فبعد الطواف فان أعاده على الحطيم وحده أجزاء كذا في الاختيار
شرح المختار * وكلما مر بالحجر في الطواف يستلمه ان استطاع من غير أن يؤذي أحدا وان لم يستطع يستقبل
الحجر ويكبر ويهمل كذا في فتاوى قاضيخان * ويحتم الطواف بالاستلام كذا في الهداية * وان افتتح

(٢٩ - الفتاوى اول) خرج من المسجد لاثني عليه وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه أنه يعتكف يوما

* اذا نذرت المرأة اعتكاف شهر ثم حاضت فانما اتصل تلك الايام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال * اذا قال لله على ان اعتكف رجلاً ففعل رجب وقدم مضى
رجب وهو لا يعلم انه قد مضى فلا شيء عليه يريد به اذا أوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة التي هو فيها * والاولى للرجل ان يعتكف
في رمضان عشر الماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يعتكف من كل رمضان عشر الف ليلة كانت السنة التي قبض فيها اعتكف

عشرين وروى انه عليه الصلاة والسلام اعتكف العشر الوسطى فلما فرغ من اعتكافه أتاه جبرائيل صلوات الله عليه وقال ان ما نطلب ورأى يعني ليلة القدر أخبره ان ما طلبت في العشر الآخر واستدل بعض الناس بهذا الخبر ان ليلة القدر ليلة احدى وعشرين وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال ليلة القدر في رمضان فلا يدري أية الليلة هي وربما تقدم وربما تأخر وفي المشهور عنه ليلة القدر تدور في السنة قد تكون في رمضان وقد (٢٣٦) تكون في غير رمضان وروى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى انها قال

لا تقدم ولا تأخر ولكن لا يدري أية ليلة هي وانما يظهر هذا الاختلاف في رجل حلف وقال لامرأته في النصف من رمضان أنت طالق ليلة القدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق ما لم يمض رمضان من السنة المستقبلة لاحتمال ان ليلة القدر قد مضت في النصف الاول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة الثانية تكون في النصف الآخر فلا يقع الطلاق بالشك ما لم يمض رمضان من السنة الثانية وعلى قولهما اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق لانها لو كانت في النصف الآخر من السنة الاولى فقد وقع الطلاق ولو كانت في النصف الاول فقد وقع الطلاق أيضا في السنة الثانية بمعنى النصف الاول وقال بعض الناس ليلة القدر أول ليلة من رمضان وقال الحسن رحمه الله تعالى ليلة سبعة عشر وقيل هي ليلة تسعة عشر وقال زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه هي ليلة أربع

الطواف باستلام الحجر وختم به وترك الاستلام فيما بين ذلك أجراه واذا ترك رأسا فقد أساء كذا في شرح الطحاوي * ويستلم الركن اليماني وهو حسن في ظاهر الرواية كذا في الكافي * وان تركه لا يضره ولا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كذا في محيط السرخسي * ويرمل في الثلاثة الاول من الاشواط ويمشي في الباقي على هيئته كذا في الكافي * وكذا في كل طواف بعده سمي ثانيا يرمي فيه كذا في فتاوى قاضي خان * وتنسب الرمل أن يسرع في المذي ويترك فيه شبه المبارز يختبر بين الصفيين ويكون الرمل من الحجر الى الحجر كذا في المحيط * فان زاحه الناس في الرمل قام فاذا وجد مسلكا رمل كذا في محيط السرخسي * ولترك الرمل في الشوط الاول لا يرمي الا في الشوطين بعده وينسبانه في الثلاثة الاول لا يرمي في الباقي ولورمل في الكل لم يلزمه شيء كذا في البحر الرائق * ولا يرمي في طواف القدوم ان آخر السعي الى طواف الزيارة كذا في التبيين * وهذا الطواف يسمى طواف القدوم والتحية والاقاء وليس على أهل مكة طواف القدوم كذا في الكافي * فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها سقط عنه طواف القدوم كذا في الهداية * واذا فرغ من الطواف يأتي مقام ابراهيم عليه السلام ويصلي ركعتين وان لم يقدر على الصلاة في المقام بسبب المزاحمة يصلي حيث لا يعسر عليه من المسجد كذا في الظهيرية * وان لم يفي في المسجد جاز كذا في فتاوى قاضي خان * وهاتان الركعتان واجبتان عندنا يقرأ في الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ولا تجزئ به المكتوبة عن ركعتي الطواف عندنا كذا في الزاهدي * ويستحب له أن يدعو بعد صلاته خلف المقام بما يحتاج اليه من أمور الدنيا والآخرة كذا في التبيين * ويصلي ركعتي الطواف في وقت يساح له أداء التطوع فيه كذا في شرح الطحاوي * ويستحب أن يأتي زمر بعد الركعتين قبل الخروج الى الصفا فيشرب منها ويتصلع ويقرغ الباقي في البر ويقول اللهم اني أسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفاعا من كل داء ثم يأتي الملتزم قبل الخروج الى الصفا كذا في فتح القدير * ثم اذا أراد أن يسعي بين الصفا والمروة عاد الى الحجر الاسود فاستلمه كذا في التبيين * ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهل فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف كذا في فتاوى قاضي خان * والاصل في كل طواف بعده سمي العود الى استلام الحجر بعد ركعتي الطواف أما كل طواف ليس بعده سمي فلا عود فيه الى استلام الحجر كذا في الظهيرية * ثم يخرج الى الصفا والفضل أن يخرج من باب الصفا وهو باب بن مخزوم وليس ذلك سنة عندنا لو خرج من غيره جاز كذا في الجوهرة النيرة * ويقدم رجلاه اليسرى في الخروج كذا في التبيين * فيبدأ باله فاقبص عدليا والصعود على الصفا والمروة سنة حتى يكره أن لا يصعد عليها كذا في محيط السرخسي * وانما يصعد بقدر ما يصير البيت يرى منه كذا في الهداية * ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلاثا كذا في الظهيرية * ويهل ويحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله بحاجته كذا في محيط السرخسي * ويرفع يديه عند الدعاء نحو السماء كذا في السراج الوهاج * ثم يهبط منها نحو المروة ويمشي على هيئته حتى يأتي بطن الوادي فاذا كان عند الميل الاخضر سعي في بطن الوادي سعيها حتى يجاوز الميل الاخضر فاذا خرج منه يمشي على هيئته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويقوم مستقبل القبلة فيحمد الله ويكبر ويهل ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقف ما فعل على الصفا وبطوف به ما هكذا سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسمي في بطن الوادي في كل شوط كذا في محيط

وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأكثرا قال يبل على انها ليلة سبع وعشرين حكى عن أبي بكر الوراق السرخسي رحمه الله تعالى انه قال ان الله تعالى قسم كلمات هذه السورة على ليالي شهر رمضان فلما انتهت الى السابع والعشرين أشار اليها فقال هي حتى مطلع الفجر وقيل ليلة القدر ليلة الجمعة لا حارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها ليس لها شعاع كأنها طست وانما أخفى الله تعالى هذه الليلة ورفع علمها عن هذه الامة ليجتهدوا في احياء الليالي ويكثروا الطاعة في طلبها رجا أن يدركوها كما أخفى الله تعالى الساعة ليكونوا

على خوف من قيامها بغنة * (فصل في صدقة الفطر) * صدقة الفطر لا تجب الا على الحر المسلم الغني وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجب على العبد ويتحمل عنه المولى والغني الذي هو شرط لوجوب صدقة الفطر ان يملك نصيباً أو مالا قيمته قيمة نصاب فاضلا عن مسكنه وشباب بدنه وانائه وفروسه وسلاحه ولا يعتبر فيه وصف النماء وما زاد على الدار الواحدة والدستجات الثلاثة من الثياب يعتبر في الغني وكذا الزيادة على فرسين للغازي والزيادة على الواحدة من الدواب لغير الغازي من فرس أو حمار (٣٣٧) للدهقان وغيره وكذا الخادم وكتب الفقه لاهله ما زاد على نسخة من

رواية واحدة وفي التفسير والاحاديث ما زاد على الاثنين ومن المصاحف لمن يحسن القراءة ما زاد على الواحد وقيل كل من ذلك معتبر وكتب الطب والادب والنحو ونحوها كلها معتبرة في الغني وللزراع ما زاد على الثورين وآلة الحراثة ويعتبر قيمة الكرم والضبعة عند أبي يوسف وهلال رحمه الله تعالى ولو اشترى قوت سنة يابى نصيباً ففيه كلام والظاهر انه لا يعد ذلك من الغني وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر في وجوب صدقة الفطر أن يكنى ما وراء النصاب النفقة ونفقة عياله سنة وإذا كان له دار لا يسكنها أو يواجرها أو لا يواجرها يعتبر قيمتها في الغني وكذا إذا سكنها وفضل عن سكاها شيء يعتبر فيه قيمة الفضل في النصاب ويتعلق بهذا النصاب أحكام وجوب صدقة الفطر والاضحية وحرمه وضع الزكاة فيه ووجوب نفقة الأقارب وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يشترط الغني لوجوب صدقة الفطر فنده تجب

السرخسي * والسعي من الصفا إلى المروة شوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو المختار كذا في السراجية * وهو الصحيح هكذا في شرح الطحاوي * إذا سعى معكوساً بدأ بالمروة فمن أحب أن يمشي من قال يعتد به ولكن يكرهه والصحيح أنه لا يعتد بالشروط الأولى كذا في الذخيرة * وشرط السعي أن يكون بعد الطواف حتى لو سعى ثم طاف أعاد السعي ان كان بمكة ولو سعى بعد الإحلال قبل الإجماع يجوز وكتبه كذا بعد الأشهر والحض والجنبابة لا يمنعان صحة السعي كذا في محيط السرخسي * والأصل أن كل عبادة تؤدي إلى المسجد من أحكام المناسك فالطهارة ليست من شروطها كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة وروحي الجمار ونحوها وكل عبادة في المسجد فالطهارة من شروطها والطواف يؤدي في المسجد كذا في شرح الطحاوي * المفرد بالجمع إذا أتى بطواف القدوم فلا فضل أن لا يسعى بعده ولكن يسعى بعد طواف الزيارة وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا أحرّم بالجمع يوم التروية أو قبله فإن طاف وسعى قبل أن يأتي منى فهو أفضل إلا أن يكون أهل بعد الزوال يوم التروية كذا في محيط السرخسي * ولو أقيمت الصلاة والزجل يطوف أو يسعى بترك الطواف والسعي ويصلي ثم يني بعد الفراغ من الصلاة وإذا أقيمت الجنازة خرج من سعيه إليها فإذا فرغ وعاد يني على ما كان هكذا في فتح القدير * ويكره الحديث في البيع والشراء في الطواف والسعي كذا في التتارخانية * وإذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراماً إلى يوم التروية ولا يحمل له شيء من المحظورات فساداً بمكة يطوف بالبيت مائة مرة كل طواف سبعة أشواط كذا في فتاوى قاضيخان * لكنه لا يسعى عقب هذه الاطوفة في هذه المدة كذا في المحيط * ويصلي لكل أسبوع ركعتين في الوقت الذي يباح فيه التطوع كذا في شرح الطحاوي * ويكره له الجمع بين الأسبوعين بغير صلاة بينهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواء أنصرف عن شفع أو وتر كذا في السراج الوهاج * وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع للغير بما ولاهل مكة الصلاة أفضل كذا في شرح الطحاوي والجر الراتق * وعند الطواف الذي ذكره فضل من القراءة كذا في السراجية * وإذا كان قبل يوم التروية يوم خطب الإمام خطبة يعلم فيها الناس الخروج إلى منى والصلاة بعرفات والوقوف والافاضة وفي الحج ثلاث خطب أولها ما ذكرنا والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر يفصل بين كل خطبتين يوم كذا في الهداية * كلها خطبة واحدة فلا يجلس في وسطها الا خطبة يوم عرفة فانها خطبتان فيجاس بينهما وكلها تخطب بعد الزوال بعد ما صلى الظهر الا يوم عرفة فانها بعد الزوال قبل أن يصلي الظهر كذا في التبيين * ثم يروح مع الناس إلى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر وطلوع الشمس كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الصحيح ولو ذهب قبل طلوع الشمس جاز ولا أولى كذا في البدائع * ثم لا يترك التلبية في أحواله كلها في مكة وفي المسجد الحرام وغيره وبالي عند الخروج من مكة ويدعو بمشاهد ويهلل كذا في التبيين * ويبيت بمنى ويصلي ثمة صلاة الفجر يوم عرفة بغلس (١) ثم يتوجه إلى عرفات ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وبات بمنى لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان * ولو بات بمكة وصلى بها الفجر يوم عرفة ثم توجه إلى عرفات ومضى أجزأه ولكن أساء بترك الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه أن يخرج إلى منى قبل الزوال لعدم وجوب الجمعة عليه في ذلك الوقت وبعده لا يخرج مالم يصلها لوجوبها عليه كذا في التبيين * فانما

(١) قوله بغلس هذا خلاف قول الأكثر اهـ

على الفقير الذي له قوت يوم وتجب الصدقة على الصبي والمجنون إذا كان له مال عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وتجب على والده ما إذا كان غنياً وعن محمد رحمه الله تعالى في الكبير إذا بلغ مجنوناً فصدقة فطره على أبيه وإن بلغ مقيماً من لا تجب عليه لان ولاية الاب زالت ببلوغه ولا تعود بالمجنون ولو كان للولد الصغير مال أدى عنه الاب من مال الصغير استخساناً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا الوصي وقال محمد رحمه الله تعالى يؤدي من مال نفسه وإن أدى من مال الصغير من وهو قول زفر رحمه الله

تعالى وأما الاخضية ان لم يكن للصغير مال لا يجب على الاب أن يفتي عنه وان كان له مال يجب على الاب أن يفتي عنه من ماله في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجب وكذا الوصي فان فسخ الاب من مال الصغير عند سرته روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يضمن وقال محمد رحمه الله تعالى انه يضمن اعتبارا بصدقة النظر وليس على الاب أن يؤدي الصدقة عن محال ذلك انه الصغير من مال نفسه ويؤدي (٢٣٨) من مال الصغير اذا كان له مال وكذا المعتوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه

الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يؤدي لامن ماله ولا من مال الصغير وليس على الحد أن يؤدي الصدقة عن أولاد ابنه المعسر اذا كان الاب حيا بانفاق الروايات وكذا لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية لان ولاية الجسد تثبت بواسطة الاب فكانت ناقصة بعد وفاة الاب عدم حال حياته وعلى الرجل أن يؤدي صدقة الفطر عن نفسه وأولاده الصغار ولا يجب عليه أن يؤدي عن أولاده الكبار وأخوانه الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله ولا عن والديه وان كانا في عياله وقال الشافعي رحمه الله تعالى اذا كان الاب زمارا معسرا يجب على الابن ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أدى عن زوجته أو عن أولاده الكبار جاز وان لم يؤمر بذلك لانه بمنزلة المأثون عنهم عادة وعليه الفتوى ويؤدي عن مملوكه للخدمة مسلما كان أو كافرا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب عن

انتهى الى عرفات ينزل في أي موضع شاء كذا في فتاوى قاضي خان * وقرب الجبل أفضل كذا في التبيين * ولا ينزل على الطريق كيلا يضرب بالمارة هكذا في المحيط * واذا زالت الشمس اغتسل ان أحب وبصعد الامام المنبر ويؤذن المؤذن وهو عليه كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * ثم يخطب بعد الاذان خطبتين قائما ويجلس بينهما كما في يوم الجمعة كذا في محيط السرخسي * وان خطب قاعدا أجزأه ولكن القيام أفضل وان ترك أو خطب قبل الزوال أجزأه وقد أساء كذا في الجوهر النيرة * ويعلم الناس في الخطبة الوقوف بعرفة والمزدلفة والفاضة ورمي جرة العقبة في يوم النحر والنحر والحلق وطواف الزيارة وجميع المناسك الى اليوم الثاني من أيام النحر هكذا في غاية السروج شرح الهداية * ثم ينزل فيصلي الامام الظهر والعصر في وقت الظهر بأذان واقامتين ولا يجهر فيهما كذا في محيط السرخسي * ولا يتطوع بين الصلاتين غير سنة الظهر فلا يطوع بينهما كره أو أعاد أذان العصر في ظاهر الرواية هكذا في الكافي * وكذا اذا اشتغل بينهما بعمل آخر من أكل أو شرب هكذا في السراج الوهاج * ثم لجوازالجمع أعني تقديم العصر على وقتها وأدائها في وقت الظهر شرائط (منها) أن تكون مرتبة على ظهر جائر استحسانا كذا في البدائع * فلو صلى الظهر قبل الزوال على ظن ان الشمس زالت والعصر بعده أعاد الخطبة والصلاة استحسانا كذا في محيط السرخسي * (ومنها الوقت) وهو أن يكون يوم عرفة (والمكان) وهو عرفات كذا في الكفاية (ومنها الحرام الحج) قالوا ينبغي أن يكون محرما بالحج عند أداء الصلاتين حتى لو كان محرما بالعمرة عند أداء الظهر ومحرما بالحج عند أداء العصر لا يجوز له الجمع كذا في فتاوى قاضي خان * ثم لا يمتن الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقدّم بالاحرام على وقت الجمع وفي أخرى يكتفى بالتقديم على الصلاة لان المقصود هو الصلاة كذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * (ومنها الجماعة) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليست بشرط فمن صلى الظهر وحده في رحله صلى العصر في وقته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجمع بينهما المنفرد كذا في الهداية * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الزاد * ولو فاتتاه مع الامام أو فاتته واحدة منهما صلى العصر لوقته ولا يجوز له تقديم العصر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * ولا يشترط الامام بالجمع اذا ما الظهر كذا في البحر الرائق * فاذا أدرك مع الامام ركعة واحدة من الصلاتين أو شيئا من الصلاتين جاز الجمع اجماعا كذا في الجوهر النيرة * ولو نفر الناس عن الامام فصل وحده الصلاتين جاز كره مطلقا لكن ان كان بعد الشروع يجوز بالاتفاق وان كان قبل الشروع اختلفوا فيه قبل يجوز عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وقيل يجوز عندهم جميعا كذا في محيط السرخسي * ولو أحدث الامام في الظهر فاستخلف غيره يجمع المستخلف بينهما ولو جاء الامام بعدما خرج الخليفة من العصر صلى العصر في وقتها ولا يجوز له الجمع كذا في التبيين * ولو أحدث الامام بعدما خاب وأمر رجلا بالصلاة والمأمور لم يشهد الخطبة جاز له أن يصلي بهم الصلاتين جميعا ولو لم يأمر أحدا لكن تقدم واحد من الناس وصلى بهم جميعا لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان المذهب عنده ان الامام أو من يقوم مقامه شرط لجواز الجمع ولو كان المتقدم من ذي سلطان كالقاضي وصاحب الشرط وغيرهما أجزأهم بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * (ومنها) أن يكون الامام هو الامام الاعظم أو نائبه وهو شرط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الجوهر النيرة * فلو

مما ليك الكفار ولنا قوله عليه الصلاة والسلام أدوا عن كل حر وعبد صغير أو كبير يهودي أو نصراني أو مجوسي نصف صاع من بر أو صاعا من شعير أو قر ولا تجب صدقة الفطر عن عبيده للتجارة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وتجب عن أيوبه وأمهات أولاده عندنا خلافا للمالك رحمه الله تعالى ولا تجب عن مكاتبه ولا يؤدي المكاتب عن نفسه لعدم الملك له حقيقة فاذا عجز المكاتب وردي الرق لا تجب على المولى زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة لان المكاتب اذا عجز وقد كان قبل ذلك

للتجارة لم يعد الى حالة التجارة حتى لا يجب عليه صدقة فطر في المستقبل ولا زكاة التجارة لان الكتابة أبطلت صفة التجارة مع بقاء المالك فيه وصار كالوجه للخدمة ثم ترك الخدمة ولا يؤدي عن الآبق ولا عن المقصوب المجعود الذي لا يئتم به وحلف الغاصب فان عاد الآبق من الآباق أورد المقصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجب عليه صدقة ما مضى ذكره في المستقى ولا يؤدي عن عبده المأسور ويؤدي عن المرهون اذا كان فيه وفاء (٢٣٩) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في

الامالي ليس على الراهن أن يؤدي صدقة الفطر حتى يفكه فاذا افتسكه أعطى للمضى لان الرهن قبل الفكك متردد دين أن يبقى الراهن بالفكك وبين أن يصير المترهن مستوفيا دينه من مالته بالهلاك فصار كالبيع بشرط الخيار ويجب عليه صدقة فطر عبده المستأجر وعبده المأذون وان كان على العبد دين مستغرق ولا تجب صدقة الفطر عن عبيد عبده المأذون لانه ان كان على العبد المأذون دين لا يملك المولى عبيده وان لم يكن عليه دين كان العبيد للتجارة ولا تجب صدقة الفطر عن العبيد للتجارة وان اشتراهم المأذون للخدمة تجب ان لم يكن على المأذون دين وان كان عليه دين فعلى الاختلاف ولو كان العبد موصى بخدمته كانت صدقة الفطر على مالك الرقبة وكذا العبد العارية والوديعة والعبد الخاني عدا وأخطأ لان الملاك انما يزول بالدفع الى الجنى عليه مقصورا على الحال لا قبله والعبيد لو كان مبيعاً باعاً فاسداً فمروم الفطر

فلو صلى الظهر جماعة لامع الامام والعصر مع الامام لم يجز العصر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح قوله هكذا في البدائع * ولو مات الامام وهو الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطته ما ولا كل واحدة منهم ما في وقتها كذا في التبيين * واذا فرغ الامام من العصر راح الى الموقف كذا في المحيط * وعرفات كلها وفاء الا بطن عرنة كذا في الكثر * ويقف في أي موضع شاء كذا في فتاوى قاضيخان * (والوقوف شرطه شيان) أحدهما كونه في أرض عرفات والثاني أن يكون في وقته وليس القيام من شروطه ولا من واجباته حتى لو كان جالساً جازو كذا النية ليست من شروطه هكذا في البحر الرائق * والافضل أن يقف مستقبل القبلة هكذا في المحيط * (وواجبه) الامتداد الى الغروب * (وأما سنه) فلا تغتسال وانطبتان والجمع بين الاثنين وتقبل الوقوف عقيهما وأن يكون مفطراً وأن يكون متوضئاً وأن يقف على راحلته وان يكون وراء الامام بالقرب منه وأن يكون حاضر القلب فارغاً عن الامور الشاغلة عن الدعاء وينبغي أن يجتنب في موقفه طريق القوافل وغيرهم لئلا يزعج بهم وأن يقف عند العنقود السود وموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تعذر يقرب منه بحسب الامكان كذا في البحر الرائق * ووقوف الحائض والجنب ومن لم يصل الصلاتين يجزيه ولا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي * ويرفع الايدي بسطاً ويستقبل كما يستقبل الداعي بيده ووجهه كذا في البدائع * ويدعو بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم الناس المناسك ويجتهد في الدعاء ويأبى في موقفه ساعة فساعة كذا في الكافي * ويكثر الاستغفار لنفسه ولوالديه والمؤمنين والمؤمنات هكذا في الظهيرية * ولا يزالون في التلبسة والتهليل والتسبيح والثناء على الله تعالى بالخشوع والتذلل والاخلاص والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء بحوائجهم الى غروب الشمس كذا في المضمرة * وليس عن أصحابنا فيه دعاء موقت لان الانسان يدعو بما شاء كذا في البدائع * وامكن عامة دعائه بعرفات لانه لا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا نعبد الا اياه ولا نعرف رباً سواه اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم هـذا مقام المستجير العائد من النار اخرجني من النار بعفوك وأدخلني الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم اذهب عني النار فلا تنزع عني ولا تنزعني عنه حتى تقبضني وانا عليه كذا في المحيط * والسنة أن يخفي صوته بالدعاء كذا في الجوهرية النيرة * ثم وقت الوقوف بعرفة بعد زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من اول النحر فمن حصل في هذا الوقت فيها وهو عالم بها او جاهل او نائم او يقظان مفيقا او مجنون او مغنى عليه فوقف بها او مر مار ولم يقف صار مدركا للحج ولا يجزى عليه الفساد بعد ذلك كذا في شرح الطحاوي * وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركا الا اذا شبهه على الناس هلال ذي الحجة وآكلوا القعدة ثلاثين ثم تبين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر جازاً استحسنوا والقيام ان لا يجوز كالأربعين ان يومهم كان يوم التروية كذا في فتاوى قاضي خان * وان لم يدرك عرفات حتى طلع الفجر من اول يوم النحر قد فاته الحج وسقط عنه أفعال الحج ويحول احرامه الى العرة فيأتي بأفعال العرة ويحج ويجب عليه قضاء الحج من قابل كذا في شرح الطحاوي * والياي كلها تابعة للأيام المستقبل لا للأيام الماضية الا في الحج فانها في حكم أيام ماضية لا في حكم أيام مستقبلية لانه عرفة تابعة ليوم التروية حتى لا يجوز للحاج الوقوف فيها كما لا يجوز في يوم التروية وليلة النحر تابعة ليوم عرفة

قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري وأعتقه فالصدقة على البائع لان المالك للبائع كان ثابتاً قبل القبض وانما ثبت للمشتري عند القبض مقصورا وكذا اذا مر يوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع لان حق البائع ما انقطع بالقبض لبقاء ولاية الاسترداد فكان بمنزلة بيع فيه خيار وان لم يسترده البائع وأعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري لان ملك المشتري تم بالاعتاق كما يتم باسقاط الخيار في بيع فيه خيار وبالقبض في بيع لا خيار فيه * اذا اشترى عبداً قبل يوم الفطر وفي البيع خيار لاحدهما فمضى يوم الفطر ثم تم البيع وانتقض فصدقة

الفطر على من يصير العبد له وكذلك زكاة التجارة إذا كان اشتراها للتجارة وعند زفر رحمه الله تعالى صدقة الفطر تجب على من كان العبد في ملكه يوم الفطر ولو جرد السبب في حقه يوم الفطر وهو ملك الرقبة ولنا أن الملك متردد بين أن يكون للبائع أو المشتري لأن الزد بخيار الشرط فخرج من كل وجه وقال الشافعي رحمه الله تعالى صدقة الفطر على من كان له الخيار فإن كان الخيار له ما فعل البائع وإن لم يكن في البيع خيار لم يقبضه المشتري حتى مضى يوم (٢٣٠) الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على المشتري لأن ملكا المشتري ثم بالقبض وإن مات قبل أن يقبضه المشتري فلا صدقة على واحد منهما ما

حتى يجوز الوقوف فيها كما يجوز في يوم عرفة وكذا لا تجوز النسخة فيها كما لا تجوز في يوم عرفة كذا في محيط السرخسي * وإذا غربت الشمس أقاض الامام والناس معه على هينهم حتى يأتمروا بصدقة كذا في الهداية * والافضل أن يمشي على هينته فإذا وجد فرجة أسرع كذا في التبيين * وينبغي أن يدفع مع الامام ولا يتقدم عليه إلا إذا تأخر الامام عن غروب الشمس فدفع الناس قبله لدخول الوقت كذا في الاختيار شرح المختار * ويكبر ويهل ويحمد ويأبى ساعة فساعة ويكثر الاستغفار في طريقه كذا في التبيين * وإن خاف الزحام فتجهل في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به إذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس كذا في المحيط * والافضل أن يقف في مكانه كيلا يكون أخذ في الاداء وهو الاقامة قبل أو أنه وكيلًا يكون مخالفا للسنة كذا في التبيين * ولو مكث قليلا بعد غروب الشمس واقامة الامام لخوف الزحام فلا بأس به كذا في الهداية * ولو صلى المغرب بعد غروب الشمس قبل أن يأتي المزدلفة فعليه أن يعيدها إذا أتى بمزدلفة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك لو صلى العشاء في الطريق بعد دخول وقتها ولو صلى الفجر قبل أن يعيدها بمزدلفة عادتا إلى الجواز في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي * ولو خشي طلوع الفجر قبل أن يصل المزدلفة فصلاحه في الطريق جاز كذا في التبيين * ولو تقدم العشاء بمزدلفة على المغرب بصل المغرب ثم يعيد العشاء فإن لم يعيد العشاء حتى انفجر الصبح عاد العشاء إلى الجواز كذا في الظهيرية * ويستحب أن يدخل المزدلفة ماشيا كذا في التبيين * وإذا أتوا المزدلفة نزلوا حيث شاؤوا ولا ينزلون على قارة الطريق كذا في محيط السرخسي * والنزول بقرب الجبل الذي يقال له قزح أفضل كذا في فتاوى قاضي خان * فإذا دخل وقت العشاء يؤذن المؤذن ويقيم فيصلي الامام بهم صلاة المغرب في وقت صلاة العشاء ثم يصلي بهم صلاة العشاء بأذان واقامة واحدة في قول أصحابنا الثلاثة كذا في البدائع * ولا يتطوع بينهم ولو تطوع بينهم أو اشغل بشيء أعاد الاقامة ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ومن صلى المغرب أو العشاء وحده أجزأه بخلاف الصلواتين بعرفة على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى والافضل أن يصلي مع الامام بالجماعة كذا في الايضاح * ذكر الامام المحبوبي ولا يشترط في جمع المزدلفة الخطبة والسلطان والجماعة والاحرام كذا في الكفاية * وإذا فرغ من العشاء يبيت ثمة كذا في المحيط * وينبغي أن يبيت بها فلا شيء عليه ويكون مسبا بتركه كذا في التبيين * فإن مر به أمار بعد طلوع الفجر من غير أن يبيت بها فلا شيء عليه ويكون مسبا بتركه السنة كذا في البدائع * فإذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغسل ثم وقف ووقف الناس معه كذا في القدوري * ويقف الناس وراء الامام أو حيث شاؤوا كذا في محيط السرخسي * والافضل أن يكون وقوفهم خلف الامام على الجبل الذي يقال له قزح كذا في شرح الطحاوي * ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويأبى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الزاد * ويدعو الله بحاجته رافعا يديه إلى السماء كذا في المحيط * والمزدلفة كلها موقف لا يطن بحسرة كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا بلغ بطن محسرا أسرع أن كان ماشيا وحرا دابته أن كان راكبا قدر رمية ذكره الكرمانى وهو اجماع كذا في غاية السروجى شرح الهداية * ثم وقت الوقوف فيها من حين طلوع الفجر إلى أن يسفر جفا فإذا طاعت الشمس خرج وقتها ولو وقف فيها في هذا الوقت أو مر بها جاز كذا في الوقوف بعرفة وقوله أو بعده لا يجوز كذا في

وان لم يمت ورد قبل القبض بعيب أو خيار رؤية فصدقة الفطر على البائع وإن رده بعد القبض بعيب أو بخيار رؤية فالصدقة على المشتري لأن السبب قد تم وهو المالك ووجب الصدقة فلا تسقط بالتقاض السبب بعد ذلك ولا تجب عن الجمل ولو قال لعبد إذا جاء يوم الفطر فأنت حر فباع يوم الفطر عتق العبد ويجب عليه صدقة الفطر قبل العتق بلا فصل ولو كان العبد للتجارة يجب على المولى زكاة التجارة إذا تم الحول بانهجار الصبح من يوم الفطر * إذا كان المالك بين رجلين ليس علمه ما صدقة الفطر لانه لم يملك كل واحد منهما عبدا كاملا وذكر في بعض الروايات خلافا بين أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجب وعلى قولهما تجب بناء على أن قسمة الرقيق مبادلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم قسمة واحدة إلا برضاها ما فلا يكون المالك

ثابت لكل واحد منهما قبل القسمة وعندهما أفرأ يقسم القاضي جبرا قسمة واحدة فكان الملك ثابتا قبل القسمة ولو التبيين

كان العبد بين رجلين تجب الصدقة عليهم في قولهم جميعا وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجب الصدقة عليهم ما وإذا كان الابن لرجلين بأن جاءت الجارية بين رجلين بولاد فادعياء أو ادعياء لهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجب على كل واحد منهما صدقة كاملة وقال محمد رحمه الله تعالى يجب عليه صدقة واحدة ولا تجب صدقة الفطر على الكافر عن عبده المسلم وولده المسلم وتجب الصدقة على من

يسقط عنه الصوم مرض أو كبر * ويؤتى صدقة النطر عن نفسه حيث هو وعن عبيده حيث هم وفي زكاة المال مكان المال ويجوز أن يعطى الواجب عن واحد جماعة أو على العكس * ثم عندنا الواجب نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في الجامع الصغير نصف صاع من بر أو دقيق أو سويق أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الزبيب بمنزلة الشعير وقال الشافعي رحمه الله تعالى (٣٣١) لا يجوز الدقيق والسويق ولو أتى

منوين من الخبز يذ كرفي
الكتاب واختلف المشايخ
فيه بعضهم جوزوا ذلك
وبعضهم لم يجوزوا إلا على
اعتبار القيمة وهو الصحيح لأن
الخبز موزون والحنطة مكيل
فلا يجوز إلا باعتبار القيمة
وأما الأظ فلا يجوز عندنا
الإباعتار القيمة ولو أتى
أقل من نصف صاع من
الحنطة يساوي صاعاً من
الشعير مكان صاع من الشعير
لا يجوز * والصاع ثمانية
أرطال مما يستوى كيله
ووزنه نحو العدس والماش
فإن كان يسع فيه ثمانية
أرطال من العدس والماش
فهو الصاع الذي يكال
به الحنطة والشعير والتمر
هذا إذا أعطى صدقة الفطر
بالصاع فإن أعطى بالوزن
منوين من الحنطة يجوز في
قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وقال
محمد رحمه الله تعالى لا يجوز
لأن النص ورد بالصاع وهو
مكال يختلف وزن ما يدخل
فيه فإن كانت الحنطة بريّة
كان وزنها أكثر وكان العتبر
هو الكيل ولهما أن المختلفين
في الصاع قدروا بالصاع بالوزن
بعضهم بثمانية أرطال
وبعضهم بخمسة أرطال

التبيين * ولو جاوز حد المزدة قبل طلوع الفجر فعليه دم لترك الوقوف بها إذا كانت به علة أو مرض
أو ضعف يخاف الزحام فدفع منها ليل فلا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * فإذا أسفر جذا دفع منها قبل
طلوع الشمس والناس معه حتى يأتوا منى كذا في الزاد * روى عن محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أنه حد لا أسفار فقال إذا أسفر بحيث لم يبق إلى طلوع الشمس إلا مقدار ما يصلي ركعتين يذهب كذا في المحيط
* فإن دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصلي الناس الفجر فقد أساء ولا شيء عليه كذا في البدائع * ثم يأتي
بحرة العقبة قبل الزوال فيرميها بسبع حصيات في بطن الوادي من أسفل إلى أعلى مثل حصاة الخذف
ويكبر مع كل حصاة ولا يرمي يومئذ من الجمار غيرها ولا يقف عندها هكذا في شرح الطحاوي * ولو جعل
بدل التكبير تسبيحاً أو تهليلاً جاز ولا يكون مسياً كذا في البدائع * ويقطع التلبية عند أول حصاة يرميها
في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * ولا فرق بين المفرد والمتنع والقارن كذا في البحر الرائق
* والمعتبر يقطع إذا استلم الحجر وفات الحلق إذا تحلل بالعمرة يقطع التلبية حين يأخذ في الطواف فإن كان
قارناً يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني ويقطع المحصر إذا ذبح هديه ولو حلق الحاج قبل أن يرمي بحرة
العقبة قطع التلبية وإن زار البيت قبل الرمي والحلق والذبح قطعها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
تعالى كذا في محيط السرخسي * ثم يرجع إلى منى فإن كان معه ذلك ذبحه وإن لم يكن فلا يضرك لأنه مفرد
بالحج ولو كان قارناً ومتمتعاً فلا بد من الذبح ثم يحلق أو يقصر والحلق أفضل كذا في شرح الطحاوي
* هذا في غير المحصر فأما المحصر فلا حلق عليه كذا في النهر النائق * ثم التحير بين الحلق والتقصر إن شاء
عند عدم العذر فلو تذر الحلق لعرض تميز التقصير أو التقصير تعين الحلق كأن لبده بصمغ فلا يعمل فيه
إقراض ومضى نقض تناثر بعض شعره لا بالحلق ولا بالتقصير وليس للعمر إزالة شعره بغيره ما كذا في البحر
الرائق * والتقصر أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤس الشعر ربع الرأس مقدار الأغلة كذا في التبيين * وفي
البدائع قالوا يجب أن يزيد في التقصير على قدر الأغلة إذ أطراف الشعر غير متدوية عادة فوجب أن يزيد
على قدر الأغلة حتى يستوفي قدر الأغلة في التقصير يقينا كذا في غاية السروجي شرح الهداية * وحلق
الكل أفضل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم كذا في الكافي * ثم الحلق موقت بالام التحريم وهو الصحيح وأفضل
هذه الأيام أولها كذا في غاية السروجي شرح الهداية * وإذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعر بأن حلق
قبل ذلك أو بسبب آخر ذكر في الأصل أنه يجزى الموسى على رأسه لأنه لو كان على رأسه شعر كان المأخوذ عليه
اجراً للموسى وإزالة الشعر فاجز عنه سقط وما لم يجز عنه يلزمه ثم اختلف المشايخ في إجراء الموسى أنه
واجب أو مستحب والأصح أنه واجب هكذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى لو كان برأسه قروح
لا يستطيع معها أن يترامى على رأسه ولا يصل إلى تقصيره فقد حل بمنزلة من حلق رأسه لأنه يجز عن
الحلق والتقصر فسقط عنه والاحسن له أن يؤخر الإحلال إلى آخر الوقت من أيام التحريم لم يؤخر لاشئ
عليه وإن لم يكن به قروح ولكنه خرج إلى بعض البوادي ولا يجد موسى أو من يحلقه فيه يجز به إلا الحلق
أو التقصير وليس هذا بمنزلة كذا في محيط السرخسي * ولو حلق بالنزرة أجزأه كذا في السراج الوهاج
* ويعتبر في سنة الحلق الابتداء بيمين الحلق لا باليسار كذا في فتح القدير * ويستحب دفن
شعره والدعاء عند الحلق وبعد الفراغ مع التكبير وإن رمى الشعر فلا بأس به وكراهة النافذة في الكنيف

وثالث رطل فإن كان تقدير الصاع بالوزن يجوز لا إعطاء بالوزن ويجوز أن يعطى فقراء أهل الذمة ويكره ولا يجوز صرفها إلى المستأمن
ويجوز إلى زوجة الغنى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قضى لها بالحنطة لا يجوز عن أبي يوسف رحمه الله تعالى الدقيق أحب إلى
من الحنطة لأنه أقرب إلى المقصود وأندراهم أحب إلى من الكل وقال بعضهم الحنطة أحب من الدراهم وينبغي أن تكون الحنطة أولى إذا
كان في موضع يشترون الأشياء بالحنطة كما يشترون بالدراهم * ويجوز تهيئها يوم أو يومين وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية بسنة

أوستين وقال بعضهم إذا مضى النصف من رمضان وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى لا يجوز تجميلها وقال خلف بن أيوب العامري رحمه الله تعالى يجوز إذا دخل رمضان وهكذا ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو الصحيح اعتباراً بتجميل الزكاة بعد ملك التصاب * ووقت وجوبها حال طلع الفجر من يوم الفطر حتى أن مات قبله لا صدقة عليه ومن أسلم قبله كان عليه صدقة الفطر وعند الشافعي رحمه الله تعالى تجب (٣٣٣) عند غروب الشمس لا خروجه من رمضان إذا وُجد قبل صلاة العيد أفضل ولا تسقط

بأخير الأداء وإن اقمقر لانيها متعلقة بالذمة دون المال بخلاف الزكاة والله أعلم

(باب التراخي)

التراخي سنة مؤكدة للرجال والنساء نوارثها الخلف عن السلف من لدن تاريخ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها سنة لا ينبغي تركها وقال قوم من الروافض سنة لرجال دون النساء وقال قوم منهم أنه ليس بسنة أصلاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقامها في بعض الليالي ولم يواظب عليها ثم أحسدهم عمر رضي الله تعالى عنه ولا عمل السنة والجماعة ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في شأن رمضان ففرض الله تعالى عليكم صيامه وسنتكم قيامه وقال صلى الله عليه وسلم في حديث سلمان رضي الله تعالى عنه فرض الله صيامه وسنتكم قيامه وقد واظب عليها الخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم وقال عليه الصلاة والسلام عليكم بستي

والمغتسل كذا في الجرارائق * ويستحب قص أطفاره وشاربه واستحداه بعد حلق رأسه كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولا يأخذ من لحيته شيئاً ولو فعل لا يجب عليه شيء كذا في التبيين * ثم إذا حلق أو قصر حل له كل شيء حرم عليه بالأحرام إلا النساء كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا أنواع الوطء كاللمس والقبلة لا تحل له كذا في السراج الوهاج * ولا يحل الجماع فيما دون الفرج عندنا كذا في الهداية * ولولم يحاق حتى طاف بالبيت لم يحل له شيء حتى يحلق كذا في التبيين * ثم يطوف بالبيت في يومه ذلك طواف الزيارة إن استطاع أو من الغدا وبعد الغد ولا يؤخر عن ذلك ويطوف سبعة أشواط وراء الحطيم ويصلي بعد الطواف ركعتين كذا في فتاوى قاضيخان * وتحل له النساء بالحلق السابق لا بالطواف وإذا طاف منه أربعة أشواط حلت له النساء لأنها هي الركن وما زاد واجب ينجز بالدم وهو الصحيح هكذا في التبيين * ولولم يطف أصلاً لم تحل له النساء وإن طاف ومضت سنون وههنا باجتماع كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولوطاف طواف الزيارة محدثاً أو جنباً خرج عن إحرامه وتحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد حجه كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا طاف بالبيت من كسوا بأن أخذ عن يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة أشواط بعد بطوافه في حق التحلل وعليه الإعادة مادام بمكة ولوطاف من كشف العورة قدر ما لا تجوز الصلاة معه أجره وإذا طاف طواف الزيارة في ثوب كالمجنس فهذا واما لوطاف عرياناً سواء فإذا كان من الثوب قدر ما يوارى عورته طاهر والباقي نجس جاز طوافه ولا شيء عليه كذا في الظهيرية * ولولم يحل طوافه من وراء الحطيم بل طاف في وسطه في الطواف الواجب فإن كان بمكة أعاد الطواف جميعه لياق به على ترتيبه فإن لم يفعل وأعاده على الحطيم أجره عندنا كذا في السراج الوهاج * وهذا الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الركن وطواف يوم النحر كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الحج ويقال له طواف الواجب كذا في التتارخية * فإن كان سعي بين الصفا والمروة عقب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف ولم يسع والارمل وسعي كذا في الكافي * والأفضل تأخير طواف الركن ليصيراته الافتراض دون السنة كذا في الجرارائق * ثم يعود إلى منى فيقيم بها إلى الجمار في بقية الأيام ولا يبيت بمكة ولا في الطريق كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويكره أن يبيت في غير منى في أيام منى كذا في شرح الطحاوي * فإن بات في غيرهما بعد الثلاث فلا شيء عليه عندنا كذا في الهداية * سواء كان من أهل السقاية أو غيره كذا في السراج الوهاج * وعندنا لا خطبة في يوم النحر كذا في غاية السروجي شرح الهداية * فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر جرى الجمار الثلاث فيبدأ بالتي إلى مسجد الحطيم فيرميها بسبع حصيات ويكره مع كل حصاة ثم يمشي إليها وهو الجمر الأوسط فيرميها بسبع حصيات كذلك ثم يأتي جمر العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات ويكره مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقف عند الجمر الأول والوسطى في المقام الذي يقف فيه الناس كذا في الكافي * والمقام الذي يقوم فيه الناس أعلى الوادي كذا في المحيط * كل رمي بعده رمي فإنه يقف بعده وكل رمي ليس بعشر رمي فإنه لا يقف بعده لأن العبادة قد انتهت كذا في الجوهر النيرة * ويطلق القيام ويتضرع كذا في التبيين * فيحمد الله تعالى ويشئ عليه ويل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بما جرت به رفق يديه هذا من تكبيرة ويجعل باطن كفيه نحو السماء كما هو السنة في الأدعية وينبغي للعاج أن يستغفر لأولاد المؤمنين في دعائه في هذه المواقف كذا في الكافي فإذا كان من

ومنة الخلفاء من بعده وأقامها الأزواج النبي صلى الله عليه وسلم فتوحاً عاشته وأم سلمة رضي الله تعالى عنها ما خلف ذكوان وأم سلمة رضي الله تعالى عنها إجماعاً النساء أمتهن ولا تها أم الحسن البصري رضي الله تعالى عنها وكانت هي في صفهن وأئني على علي عمر رضي الله تعالى عنه ودعاه بالخير فقال نور الله مضجع عمر رضي الله تعالى عنه كما نور مساجدنا وانما الواظب النبي صلى الله عليه وسلم خشية أن تكتب علينا إليه أشار في حديث رواه عمر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فثبت أنها سنة ويستحب أدائها

بالجماعة وقال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى في التديم الافراد افضل كسائر السنن لانه اقرب الى الاخلاص وابتعد عن الربا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال من قدر أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام في مسجده فالأفضل له أن يصلي في البيت والصحيح ان الجماعة أفضل لان عمر رضي الله تعالى عنه أقامها بالجماعة بمضمر من كبار الصحابة وخيارهم رضي الله تعالى عنهم والظاهر منهم اختيار الأفضل وقال بعض العلماء اذا صلاها في البيت وحده وترك الجماعة كان مستثنا وكالسننة (٣٣٣) والحاصل ان الجماعة سنة على وجه

الكفاية ان ترك أهل المسجد كلهم فقد أساءوا وتركوا السنة وان أقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف رجل من احد الناس وصلى في بيته يكون تاركا للفضيلة ولا يكون مستثنا ولا تاركا للسننة وان كان الرجل ممن يقتدى به ويكثر الجماعة بمضمره ونقل بغيره لا ينبغي له أن يترك الجماعة لان تركه تقليل الجماعة وان صلى بجماعة في البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح ان للجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى فاذا صلى في البيت بجماعة فقد حاز فضيلة أداها بالجماعة وترك الفضيلة الأخرى هكذا قاله القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى والصحيح ان أداها بالجماعة في المسجد أفضل لان فيه تكثيرا للجماعة وكذلك في المكتبة وبات ولو كان الفقيه قارنا فالأفضل والا حسن له أن يصلي بترأة نفسه ولا يقتدي بقراءة غيره ويكره للرجل أن يستأجر رجلا ليؤم في بيته لان الاستئجار لإمامة فاسد ولو

الغد وهو اليوم الثالث من يوم التحرير الجمار الثلاث كذلك حين تزول الشمس ثم يفران أحب في يومه ذلك ويسقط عنه الرمي في اليوم الرابع وان أحب أن يمكث هناك تلك الليلة فكذلك حتى طلع الفجر لا يمكنه أن يفر في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال كذلك كذا في فتاوى قاضيخان * (والكلام في الرمي في مواضع) * (الاول) في أوقات الرمي وله أوقات ثلاثة يوم النحر وثلاثة من أيام التشريق وله يوم النحر ووقت الرمي فيه ثلاثة أنواع مكروه ومسنون ومباح فباعد طلوع الفجر الى وقت الطلوع مكروه وما بعد طلوع الشمس الى الزوال هو وقت مسنون وما بعد زوال الشمس الى غروب الشمس وقت مباح والليل وقت مكروه كذا في محيط الدرر خبي * ولورمي قبل طلوع الفجر لم يصح اتفاقا كذا في البحر الرائق * وأما وقت الرمي في اليوم الثاني والثالث فهو وما بعد الزوال الى طلوع الشمس من الغد حتى لا يجوز الرمي فيه ما قبل الزوال الا أن ما بعد الزوال الى غروب الشمس وقت مسنون وما بعد الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه هكذا روي في ظاهر الرواية * وأما وقته في اليوم الرابع فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من طلوع الفجر الى غروب الشمس الا أن ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون كذا في محيط الدرر خبي * (الثاني) أنه يجوز الرمي بكل ما كان من جنس الارض بشرط وجود الاستمالة حتى لا يجوز بالغير زوج والياقوت كذا في السراج الوهاج وهكذا في النهاية والعناية ومعراج الدراية * ويجوز بالجرو والمردو والطين والمغرة والنورة والزنج والمخ الجبلي والكحل وقبضة من تراب بخلاف الخشب والغبر واللؤلؤ والذهب والفضة هكذا في غاية السروجي شرح الهداية * (الثالث) في مقدار ما يرمي به فقول يرمي بالصغار مثل حصي الخذف كذا في المحيط * واختلفوا في مقدارها واختلفوا قدر الباقلا ولورمي بججرا كبيرا أو أصغرا جاز كذا في الاختيار شرح المختار * وليس يستحب كذا في التتارخانية * (الرابع) في صفة المرمي به فنقول ينبغي أن تكون مغسولة كذا في السراج الوهاج * ولورمي بتمسكة يمين كره وأجزأه كذا في فتح القدير * ويستحب أن يأخذ حصي الجمار من المزدلفة أو من الطريق ولا يرمي بمحصة أخذها من عند الجرة فان رمي بها جاز وقد أساء كذا في السراج الوهاج * ويكره أن يلتقط حجرا واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا كما يفعله كثير من الناس اليوم كذا في فتح القدير * (الخامس) في كيفية الرمي وقد اختلف المشايخ فيها قال بعضهم يأخذ الحصى بطرفي إبهامه وسبابته كأنه عقد ثلاثين ويرميها كذا في المحيط * وفي اللؤلؤ الجنية وهو الاسخ كذا في التتارخانية * قالوا ينبغي أن يكون بينه وبين وقوع الحصى خمسة أذرع فصاعدا وذكر في الاصل لو قام عند الجرة ووضع الحصى عندها وضعه لا يجزئه ولو طر حها طرأ جزءا لكنه سعى لمخالفته فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط * (السادس) في صفة الراي كل رمي بعده رمي فالأفضل أن يكون ماشيا والافرا كما هكذا في المتن * (السابع) في محل الرمي فنقول محل رمي الجمار الثلاث أولاها التي تلي مسجد الخيف والوسطى التي تليها والاخير ته جرة العقبة كذا في المحيط * (الثامن) أنه من أي موضع يرمي فنقول يرمي من بطن الوادي يعني من أسفل الى أعلاه هكذا في السراج الوهاج * ويقذف جانبه الايمن هكذا في شرح الطحاوي * ولورماها من أعلاه جاز الاول السنة الامن عذر كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويستقبل في الرمي جرة العقبة يجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى موقع حصياته كذا في فتاوى قاضيخان * (التاسع) في موضع وقوع الحصى فنقول ينبغي أن

(٣٠ - فتاوى اول) أقاموا التراويح بإمامين فصلى كل امام تسليمة بعضهم جؤزوا ذلك والصحيح انه لا يستحب وانما يستحب أن يصلي كل امام تروية ليدون موافقا لاهل الحرمين فلما جاز التراويح بإمامين على هذا الوجه يجوز أن يصلي الفريضة أحدهما والآخر التراويح ولو صلى امام واحد التراويح في مسجدين كل مسجد على وجه الكمال اختلف المشايخ فيه حكى عن أبي بكر الاسكاف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز قال أبو بكر سمعت أبا نصر أنه قال يجوز لاهل المسجدين جميعا كما لو أذن المؤذن وأقام وصلى ثم أتى مسجدا آخر فاذن وأقام

وصلى معهم فانه لا يكره وانما يكره اذا اذن واقام ولا يصلى معهم كذلك في التراويح ولو صلى التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كالأذن واقام مرتين في مسجد واحد واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قول أبي بكر رحمه الله تعالى هذا اذا أتم للناس مرتين فان لم يكن اماما وصلى التراويح في مسجد يجامعة ثم أدرك جماعة أخرى في مسجد آخر فدخل معهم وصلى لأبأس به كالأصل المكتوبة ثم أدرك الجماعة جاز أن يصلى معهم الا في الفجر والعصر ﴿ ثم مسائل التراويح يحجم عنها فصول تذكرها ان شاء الله تعالى ﴾ (٣٣٤)

* (فصل في مقدار التراويح) *

مقدار التراويح عند أصحابنا والشافعي رحمه الله تعالى ماروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال القيام في شهر رمضان سنة لا ينبغي تركها يصلى أهل كل مسجد في مسجدهم كل ليلة سوى الوتر عشرين ركعة خمس ترويعات بعشر تسليمات يسلم في كل ركعتين وقال مالك رحمه الله تعالى ان يصلى ستا وثلاثين ركعة سوى الوتر لما روى عن عرو على رضي الله تعالى عنهم انهما كانا بصلبان سنة وثلاثين ولما ماروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى عشرين ركعة في شهر رمضان ثم كان يوتر بثلاث بعدها خص رمضان بالذكر فالظاهر انه أراد به التراويح وهو المشهور من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين وماروي مالك رحمه الله تعالى غير مشهور وهو محمول على انهما كانا بصلبان يبر كل ترويعية أربع ركعات فرادى فرادى كما هو مذهب أهل المدينة فان صلاوا

نقع الحصة عند الجردة أو قرياً منها حتى لو وقعت بعد امنها لم يجز كذا في المحيط * ولو وقعت الحصة على ظهر رجل أو على محمل وثبت عليه أعادها وان سقطت عن المحمل أو عن ظهر الرجل في سنه ذلك أجزأه كذا في الظهيرية * (العاشرة) في عدد الحصة فتقول يرمى كل جرة بسبع حصيات وفي السبايع يرمىها بيمينه كذا في التارخانية * ولوروى إحدى الجمار بسبع حصيات رمية واحدة فهو بمنزلة حصة واحدة وكان عليه أن يرمى ستة أخرى كل واحدة برمية على حدة ومن زاد على السبع لم يضربه كذا في محيط السرخسي * (الحادية عشر) أنه يكره عند كل حصة فقرة بدم الله والله أكبر رغم الشيطان وحزبه ويقول اللهم اجعل حجي مسرورا وسعي مشكورا وذني مغفورا كذا في المحيط * (الثانية عشر) انه في اليوم الاول يرمى جرة العقبة لا غير وفي بقية الايام يرميها يبدأ بالاولى ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة كذا في المحيط * وان بدأ في اليوم الثاني بجمرة العقبة فمرها ثم بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد ان أعاد الوسطى والعقبة فحسن كذا في محيط السرخسي * رجل يرمى في اليوم الثاني الجردة الوسطى والثالثة ولم يرم الاول فان روى الاول ثم أعاد على الثانية والثالثة فحسن مراعاة الترتيب وان روى الاول وحدها أجزأه ثم أعادها كذا في التارخانية * فان روى كل جرة بثلاث أتم الاول بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم العقبة بسبع وان روى كل واحدة بأربع أتم كل واحدة بثلاث وان استقبل ربه فهو أفضل وفي مناسك الحسن اذا روى الجردة الاولى بحصة ثم روى الجردة الوسطى بحصة ثم روى الجردة الاخيرة بحصة ثم رجع فرماحن بحصة حصة حتى يرمى كل واحدة منهن بسبع على ما وصفت لك فقد تم رميه على الجردة الاولى ورمى أربع حصيات على الجردة الوسطى فعليه أن يتمها برمى ثلاث حصيات ورمى جرة العقبة بحصة فيتها برمى ست هكذا في المحيط * وعن محمد رحمه الله تعالى لو روى الجمار الثلاث فاذا في يده أربع حصيات لا يدري من ايتهن هي يرمين عن الاولى ويستقبل الجمرتين الباقيتين ولو كان ثلاثاً أعادها على كل جرة واحدة وكذلك لو كانت حصة أو حصيتين أعاد كل حصة ويجزئه كذا في محيط السرخسي * ويكره أن يقدم الرجل ثقله الى مكة ويقم حتى يرمى كذا في الهداية * ثم يأتي المحصب وهو الابطح فينزل فيه ساعة والاصح عندنا اناسه في صيرمباً تركه ثم يدخل مكة ويطوف لاصد ربيعة أشواط ولا رمل فيه كذا في السكافي * ويسمى هذا طواف الصدر وطواف الوداع وطواف الافاضة وطواف آخر عهد بالبيت وطواف الواجب كذا في التبيين * وله وقتان وقت الحواز وقت الاستحباب (فالاول) أوله بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر حتى لو طاف لذلك ثم أطال الإقامة بمكة ولو دسنة ولم ينو الإقامة بها ولم يتخذها داراً جاز طوافه وأما آخره فليس يؤقت مادام مقيماً حتى لو أقام عاماً لا ينوي الإقامة فله أن يطوف ويقع أداء (والثاني) أن يوقمه عند اعادة السفر حتى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو طاف ثم أقام الى العشاء فأحب الى أن يطوف طوافاً آخر ليكون توديع البيت آخر عهده عن مودعه كذا في البحر الرائق * ولا يلزمه شيء بالتأخير عن أيام النحر بالاجماع كذا في البدائع * وطواف الصدر واجب على الحاج اذا أراد الخروج من مكة فليس على المعتمر طواف الصدر ولا يجب على أهل مكة وأهل المواقيت ومن دونهم كذا في الايضاح * ولا يجب على الساكن والنساء ولا على فئات الحج كذا في محيط السرخسي * كوفي فرغ من أفعال الحج واتخذ مكة داراً فليس عليه طواف الصدر لانه واجب على من يصعد لاهل من يسكن هذا اذا عزم على السكنى قبل أن يحل النفر الاول والنفر الاول بعد يوم النحر يومين أما اذا عزم بعده فقد رمل طواف

بالجماعة ستا وثلاثين كما قال مالك رحمه الله تعالى لأبأس به عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا ان صلاها بالجماعة الصدر عشرين ركعة وما زاد على ذلك الى ست وثلاثين فرادى فرادى فهو مستحب وان صلاها الزيادة بالجماعة يكرهنا على ان السفل بالجماعة غير التراويح مكرهه عندنا وعندنا ليس يكرهه وكل صلى الامام ترويعية ينتظر قاعدا بين الترويعيتين مقدار ترويعية وينتظر بين الترويعية الخامسة والوتر مقدار ترويعية ثم يوتر هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وانما يستحب الانتظار بين كل ترويعيتين لان التراويح مأخوذ

من الراحة فيفعل ما قلنا تحقيقا للاسم وهو في الانتظار مخير ان شاء سيح وان شاء هل وان شاء صلي وان شاء سكت اي ذلك ففعل فهو حسن لقوله عليه الصلاة والسلام المنتظر للصلاة في الصلاة وأهل مكة يطوفون بالبيت بين كل ترويحيتين أسبوعا وأهل المدينة يصلون في ذلك أربع ركعات فصار تراويح أهل مكة مع الترويح ثلاثا وعشرين وتراويح أهل المدينة مع ما يصلون بين الترويح ثمانين ركعة تسعا وثلاثين فان استراح على رأس خمس تسليمات ولم يستريح بين كل ترويحيتين اخلوا فيه قال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم (٢٣٥) لا يستحب ذلك لانه يخاف عمل

الصدر ولا يسلط باختياره السكتي وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير
للصدر الشهيد حسام الدين * كوفي حج واتخذ مكة داراً ثم خرج منها لم يكن عليه طواف الصدر لأنه لما
استوطنها صار من أهلها فليحق بالمكي والمكي اذا خرج من مكة لا يجب عليه طواف الصدر فكذا هذا
حائض طهرت قبل أن تخرج من مكة يلزمها طواف الصدر وان جاوزت بيوت مكة مسيرة سفر وطهرت
فليس عليها أن تعود وكذا لو انقطع دمها فلم تغتسل ولم يذهب وقت الصلاة حتى خرجت من مكة لم يلزمها
العود وان خرجت وهي حائض ثم اغتسلت ثم رجعت الى مكة قبل أن تجاوز الميقات فعليها الطواف كذا في
محيط السرخسي * ومن نفروا لم يطف للصدر فإنه يرجع ما لم يجاوز الميقات فان ذكر بعد مجاوزة الميقات لم يرجع
فإن رجع رجوع مرة وان عاد بغيره ابتداء طوافه فاذا أفرغ من عمرته طاف للصدر كذا في السراج الوهاج *
قال الشيخ الامام الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا فرغ من طواف الصدر أتى المقام وصلى عنده
ركعتين ثم أتى زمزم فيشرب من ماءها كذا في الظهيرية * وكيفيته أن يأتي زمزم فيستقي بنفسه الماء فيشربه
مستقبل القبلة يتصلع منه ويتنفس فيه مرات ويرفع بصره في كل مرة * وينظر الى البيت ويسبح به وجهه
ورأسه وجسده ويصعب عليه أن يسرع ويستحب أن يأتي البيت أولاً وقبل العتبة ويدخل البيت حافياً ثم
يأتي الملتزم كذا في التبيين * وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع صدره ووجهه عليه ويرفع يده اليمنى الى عتبة
الباب ويقول السائل يا بابه أألت من فضلك ومغفرتك ويرجور حجتك كذا في الظهيرية * ويلتزمه
ساعة يسبكي كذا في الكافي * ويتشبه باستار الكعبة أن كانت قرية بحيث ينالها والوضع يديه فوق رأسه
مبسوطتين على الجدار قائمتين ~~هـ~~ كذا في البحر الرائق * ويلحق خد به الجدار وان تمكن من ذلك كذا
في الكافي * ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بحاجته كذا
في فتاوى قاضيان * ثم يستلم الحجر ويكبر الله تعالى فان أمكنه أن يدخل البيت فحسن (٢) وان لم يدخل
أجزأه كذا في محيط السرخسي * ثم ينصرف وهو عشي وراه ووجهه الى البيت متباً كما يتحسر على فراق
البيت حتى يخرج من المسجد كذا في الكافي * واذا خرج من مكة يخرج من النية السفلى من أسفل مكة
كذا في فتح القدير * والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير أنها لا تكشف رأسها وتكشف وجهها ولو سدت
على وجهها شيئا وجافته عنه جاز ولا ترفع صوتها بالتلبية كذا في الهداية * بل تسمع نفسها لا غير لاجتماع
العلماء على ذلك كذا في التبيين * ولا ترمل ولا تسعي بين الميادين ولا تعلق رأسها ولكن تقصر كذا في الهداية
* وتلبس من الخيط ما به الهام من الدرع والقميص والخمار والخف والقفازين ولكن لا تلبس المصبوغ
بورس ولا زعفران ولا عصفرا الا أن يكون قد غسل كذا في الكفاية * ولا بأس للمرأة المحرمة أن تلبس الخيط
من حرير أو غيره وتلبس الخلي ولا تستلم الحجر اذا كان هناك لجمع الا أن تجد الموضع خاليا كذا في الهداية
* وفي الحجة وليس عليها أن تصعد الصفا والمروة الا اذا وجدت خلوة كذا في التارخانية * والخنثى المشكل
كلما رأته في جميع ما ذكرناه احتياطاً كذا في التبيين

* (فصل في وقت التراويح) *

(فصل في التفرقات) ومن أغنى عليه فأهل عنه رفقاؤه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجوز ولو أصر انسابا بان يحرم عنه ما ذا أغنى عليه أو نام فأحرم المأمور عنه صح بالاجماع - حتى لو أفاق أو استيقظ

(٢٤) قوله فحسن ان لم يؤذ نفسه وأغبره ولم يكن برشوة ولا فيحرم اهـ بحر اوى

يصلون التراويح وهو لم يصل العشاء ففتح التراويح معهم ثم صلى العشاء يجوز ذلك على قول من يجوز التراويح قبل العشاء وإن وجدهم في التراويح ولم يصل العشاء صلى الوتر معهم لا يجوز وتره في قواهم ولو صلى المكتومة وعنده أنه قبل الوقت ثم ظهر أنه كان في الوقت قالوا لا يجوز ويخاف عليه في دينه ولو صلى إلى غير القبلة ثم دعا فظهر أنه كان مستقبل القبلة قال أنصربن يحيى رحمه الله تعالى بصير كافرا بأنه تعالى إذ لم يتأول قوله تعالى فابنوا لولائهم وجهه الله وأن تأول لا يصير كافرا ولا يجوز صلاته وإن أصاب القبلة ويستحب تأخير التراويح إلى ثلث

الليل والافضل استيعاب أكثر الليل بالتراويح فان آخر والتراويح الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا يستحب كما لا يستحب تأخير العشاء الى نصف الليل وبعضهم قالوا لا بأس به وهو الصحيح ولو صلى العشاء في منزله ثم أتى المسجد فوجد الناس في الصلاة فظن أنهم في التراويح فصلى معهم ثم ظهر أنه كان عشاء جاز عند البعض لانه مشغل اقدرى بالمفترض * اذا فاتت التراويح لا تقضى بجماعة وهل تقضى بغير جماعة قال بعضهم تقضى في الغد ما لم يدخل (٣٣٦) وقت تراويح أخرى وقال بعضهم تقضى ما لم يص شهر رمضان وقال بعضهم لا تقضى

وهو الصحيح وذلك لانها دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا تقضى اذا فاتت بغير فريضة فكذا التراويح واهذا لا تقضى بجماعة ولو جاز قضاؤها بعد الوقت لتقضى كما فاتت فان قضاها وحده كان نفلا مستحباً ولا يكون تراويح كسنة المغرب والعشاء وان تذكر في الليل أنه فسد عايمهم شفع من الليلة الماضية فاراد القضاء بنية التراويح يكره لانه زيادة على التراويح بنية التراويح بخلاف التطوع بين التراويح فانه لا يكره لانه لا يصلي بنية التراويح واما ما سألنا السن اذا تركها بعذر فهو معذور وان تركها بغير عذر استخفافا وتهاونا يكون مسيئاً

(فصل في نية التراويح)

ان نوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان جاز كما لو نوى الظهر أو فرض الوقت عند أداء الظهر وان نوى الصلاة أو صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز أداء السنن بنية الصلاة أو بنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو

واتى بأفعال الحج جاز كذا في الهداية * ولا يلزم النائب التجرد عن الخيط حال احرامه عن المغني عليه كذا في البحر الرائق * اختلفوا فيما لو استمرغى عليه الى وقت أداء الافعال هل يجب أن يشهدوا به المشاهد فيطاف به ويسعى ويوقف أولاً بل مباشرة الرفقة لذلك عنه تجزئه فاخترنا طائفة الاول واختار آخرون الثاني وجهه في المتوسط الاصح كذا في فتح القدير * وان أحرم عنه أو طاف به أو رمى عنه من ليس من رفقته اختلفوا فيه قيل لا يجوز به عنده وقيل يجوز به كذا في محيط السرخسي * في المنتقى عيسى بن أبان عن محمد رحمه الله تعالى رجل أحرم بالحج وهو صحيح ثم أصابه عته فقهى به أصحابه المناسك ووقفوا به فلبث كذلك سنين ثم أفاق أجزأه ذلك عن حجة الاسلام قال وكذلك الرجل اذا قدم مكة وهو صحيح أو مريض الا أنه يعقل فانغى عليه بعد ذلك فله أصحابه وهو مغني عليه وطافوا به فلما قضاوا الطواف أو بعضه أفاق وقد أغنى عليه ساعة من نهار ولم يتم ذلك يوماً أجزأه ذلك عن طوافه كذا في المحيط * ذكر الاسيحياني ومن طيف به محملاً أجزأه ذلك الطواف عن الحامل والمحمل جميعاً سواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمل أو لم ينو أو كان للحامل طواف العمرة ولله وللمحمل * وبالعكس ولو كان الحامل ليس بمحرم فلا يعمل عملاً أو جبه احرامه كذا في البحر الرائق وهكذا في شرح الطحاوي * مريض لا يستطيع الطواف فطاف به أصحابه وهو نائم ان كان لم يأمرهم لا يجزئ به وان كان أمرهم ثم نام أجزأه وكذلك اذا دخلوا به الطواف أو وجهوه نحوه فنام فطافوا به أجزأه كذا في المحيط * مريض لا يستطيع الرمي يوضع الحصاة في كفه ليرمي به أو يرمي عنه غيره بأمره كذا في محيط السرخسي في صفة الرمي * ولو قال لبعض من عنده استأجرني من يعملني فطوف بي ثم غلبته عيناه ونام ولم يمس الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلاً ثم استأجر قوما فأثروه ففعلوه ونام فطافوا به قال أستحسن اذا كان في فوره ذلك انه يجوز فاما اذا طال ذلك ونام فأنه واحد ففعلوه ونام لم يجزئ به عن الطواف ولكن الاجر لازم كذا في المحيط * استأجر وارجالاً ففعلوا امرأه فطافوا بها ونوا الطواف أجزأهم ولهم الاجرة وأجزأ المرأة وان نوى الحامل من طلب غريمهم والمحمل يعقل وقد نوى الطواف أجزأ المحمل دون الحاملين وان كان مغني عليه لم يجزئ به كذا في فتح القدير * كل طواف وجد في وقته يكون عنه وان نواه تطوعاً أو عن غيره فالمحرم بحجة اذا قدم مكة وطاف بها تطوعاً كان للقدم وان كان محرماً بالعمرة فطوافه يكون للعمرة وان كان قارناً فطوافه أولاً للعمرة ثم للحج وكذا لو طاف وقت طواف الزيارة كان لازماً وان لم ينو الطواف لذلك * ولا بد من النية ولا تعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طائلاً للغريم وأهراً بمن العدة ولا يعتبر بطوافه بخلاف الوقوف بعرفة فانه يكون واقفاً وان لم ينو هكذا في فتاوى قاضي خان في فصل كيفية أداء الحج * الصبي لو أحرم بنفسه أو أحرم عنه صار محرماً كذا في التبيين * وفي الاصل الصبي الذي يحج به أبوه يقضى المناسك ويرى الجمار اذا كان صبيلاً لا يعقل الاداء بنفسه كذا في المحيط * ولو ترك الجمار والوقوف بالمزدلفة لا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي * وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كلها يفعل ما يفعله البالغ ولو ترك بعض أعمال الحج نحو الرمي وما أشبه ذلك لم يكن عليه شيء * ثم الاب اذا أحرم عن ابنه الصغير وارتكب به بعض محظورات الاحرام لم يلزمه شيء كذا في المحيط في الحج عن الغير * وينبغي لمن أحرم عن الصبيان أن يجزئهم ويلبسهم ثوبين اذا رادوا ويحجبه ما يحجب به المحرم في احرامه فان فعل شيئاً من محظورات الاحرام لا شيء عليه ولا على وليه لاجله ولو أفسده لاقضاء عليه وكذلك

الصحيح لان صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بان ينوي السنة أو ينوي متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كافي المكتوبة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في سنة القبر انهم اتاؤا بنية التطوع وانما اتاؤا بنية السنة أو نوى الصلاة متابعة النبي عليه الصلاة والسلام فعلى هذا اذا صلى التراويح مقتبلاً بمن يصلي المكتوبة أو بمن يهلى نافلة أخرى غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز وكذلك لو كان الامام يهلى التراويح فاقا ١٥١ به رجل ولم ينو التراويح ولا صلاة الامام لا يجوز كلوا قدي

برجل يصلي المكتوبة فتدعى الاقامة ولم ينو المكتوبة ولا صلاة الامام فانه لا يجوز ولو اقتصد امام يصلي التسليمة الثانية أو العاشرة والمتدنى نوى التسليمة الاولى أو الخامسة جاز لان الصلاة واحدة وليس عليه أن ينوي التسليمة الاولى أو الثانية ألا يرى انه لو نوى بعد التسليمة الاولى الثالثة جاز وكانت ثانية وكذا الوقتى في الركعتين بعد الظهر عن يؤدى الاربع قبل الظهر صرح اقتصدوا وهذا أولى ولو اقتصدى بامام في التراويح والمتدنى نوى سنة العشاء بان لم يكن صلى السنة بعد العشاء (٣٣٧) حتى قام الامام الى التراويح جاز لان التراويح في هذا الوقت سنة العشاء فلم يختلف صلاتهم

ولو صلى العشاء والتراويح والتر في منزله ثم أتم قوما آخرين في التراويح ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولولم ينو الامامة أو لا وشرع في الصلاة فاقتصدى به الناس في التراويح لم يكره لواحد منهما ولو صلى من التراويح تسع تسليمات وشرع في الوتر فاقتصدى به رجل في الوتر ثم علم الامام أنه صلى تسع تسليمات لم يجز للمتدنى ما نوى لانه نوى التراويح والامام نوى الوتر ولو صلى التراويح بحنية الفوائت من صلاة الفجر لم تكن محسوبة عن التراويح وهذا بناء على ان التراويح لا تبنى الا بنسبة التراويح أو بنسبة السنة في هذا الوقت وهل يحتاج لكل شفع من التراويح أن ينوي التراويح قال بعضهم يحتاج لان كل شفع منها صلاة على حدة والاصح أنه لا يحتاج لان الكل بمنزلة صلاة واحدة

(فصل في مقدار القراءة في التراويح)

اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفع مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا المقدار لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانها تسع العشاء وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة من عشرين آية الى ثلاثين وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقرأ في كل ركعة عشرين آية وهو الصحيح لان فيه تحفة يفاعلى الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

إذا أصاب صيد في الحرم فلا شيء عليه كذا في شرح الطحاوى * وإذا حج الرجل باهله وولده الصغير قالوا يحرم عن الصغير من كان أقرب اليه حتى لو اجتمع والدوا يحرم عنه والد دون الاخ كذا في فتاوى قاضي خان في كيفية أداء الحج

(الباب السادس في العمرة)

وهي في الشرع زيارة البيت والسعي بين الصفا والمروة على صفة مخصوصة وهي أن تكون مع الاحرام هكذا في محيط السرخسى * العمرة عندنا سنة وليست بواجبة ويجوز تكرارها في السنة الواحدة (ووقفها) جميع السنة الا خمسة ايام نكره فيها العمرة لغير القارن كذا في فتاوى قاضي خان * وهي يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق والظاهر من المذهب ما ذكرنا ولكن مع هذا إذا هاجى هذه الايام صح ويصح بحرما بها في كذا في الهداية * في المنتقى بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامام الى رجل أهل بعمره في أول العشرة ثم قدم في أيام التشريق فاحب الى أن يؤخر الطواف حتى تغشى أيام التشريق ثم يطوف وليس عليه أن يرفض احرامه ولو طاف لها في تلك الايام أجره ولا دم عليه ولو أهل بعمره في أيام التشريق فانه يؤمر بان يرفضها وان لم يرفض ولم يطف حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لها أجره ولا دم عليه كذا في المحيط * (وأما ركعتها) فالطواف * (وأما واجباتها) فالسعي بين الصفا والمروة والحلق أو التقصير كذا في محيط السرخسى * (وأما شرائطها) فشرائط الحج الا الوقت هكذا في البدائع * (وأما سننها وأدائها) ففها هو سنن الحج وآدابه الى الفراغ من السعي * (وأما مفسدها) فالجماع قبل طواف الاكثر من السبعة كذا في البحر الرائق في باب فوات الحج ناقلا عن البدائع * المفرد بالعمرة يحرم للعمرة من الميقات أو قبل الميقات في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج ويذكر العمرة بلسانه عند التلبية مع قصد القلب فيقول لبيك بالعمرة أو يقصد قلبه ولا يذكرها بلسانه والذكر باللسان أفضل كذا في المحيط * ويجتنب المحرم بالعمرة ما يجتنب المحرم بالحج ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعل بالحج فاذا طاف وسعى وحلق يخرج عن احرام العمرة بقطع التلبية كما استمر الحرف في أصح الروايات كذا في الظهيرية

(الباب السابع في القران والتمتع)

القران هو أن يجمع بين احرامى الحج والعمرة من الميقات أو قبله في أشهر الحج أو قبلها كذا في معراج الدراية * سواء احرم بهما معاً وأحرم بالحجة وضاف اليها العمرة أو احرم بالعمرة ثم أضاف اليها الحجة الا انه اذا أحرم بالحجة وضاف اليها العمرة فقد أساء فيما صنع كذا في المحيط * اذا أراد الرجل القران يتأهب للاحرام كما يتأهب المفرد يتوضأ ويغتسل ويصلى ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد العمرة والحج ثم يلبي فيقول لبيك بعمره وحجته معاً كذا في فتاوى قاضي خان * ويذكرها بلسانه عند التلبية مع القصد بالقلب أو يقصد بهما بالقلب ولا يذكرها باللسان والذكر باللسان أفضل فاذا لبي على هذا الوجه يصير محرماً بالحرامين فيعتبر في أشهر الحج أو قبلها ويحج من عامه ذلك كذا في المحيط في تعليم اعمال الحج * ويأتى القارن بأفعال العمرة ثم يأتى بأفعال الحج كذا في محيط السرخسى * فيطوف طواف القدوم سبعة أشواط

(فصل في مقدار القراءة في التراويح)

اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفع مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا المقدار لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانها تسع العشاء وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة من عشرين آية الى ثلاثين وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقرأ في كل ركعة عشرين آية وهو الصحيح لان فيه تحفة يفاعلى الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

سنة ألف وسبعمائة فاذ قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم في التراويح والفضيلة في الختم مرتين ينبغي للامام وغيره اذا صلى التراويح وعاد الى منزله وهو يقرأ القرآن أن يصلي عشرين ركعة في كل ركعة عشر آيات احراز للفضيلة وهي الختم مرتين والزهاد واهل الاجتهاد كانوا يجتمعون في كل عشرين ركعة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كان يجتمع في شهر رمضان احدى وستين ختمة ثلاثين في الايام وثلاثين في الليالي وواحدة في التراويح وعنه (٢٣٨)

وسعي كذا في الهداية * ولوطاف الحج والعمرة طوافين متوالين من غير أن يسي بينهما سعي سعيين جاز وأساء كذا في التبيين * اذا طاف القارن لعمرة ثلاثة أشواط وسعي لها ثم طاف لحجة كذلك ثم وقف بعرفة فطاف للحجة محسوب من طواف العمرة ويقضى شوطا واحدا أو اتم طواف العمرة وبعد السعي لهما للحجة وجوبا والعمرة استحبابا وهو قارن كذا في محيط السرخسي * ان طاف القارن وسعي أولا للحج ثم طاف وسعي للعمرة فالاول للعمرة والثاني للحج كذا في الجوهر النيرة * قارن طواف لعمرة ويحتمه وسعي بنوي أن يكون لحجته كان سعيه عن العمرة كذا في اعطي * ولا يخلق بين الحج والعمرة كذا في الهداية * اذا رمى جمره العقبة يوم النحر يذبح دم القران وهذا الدم نسك من المناسك كذا في فتاوى قاضيخان * ويتحل بالخلق عندنا بالذبح كذا في الهداية * وان كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان أفضل ثم يحلق أو يقصر كذا في فتاوى قاضيخان * والمتنع من يأتي بأعمال العمرة في أشهر الحج أو يطوف أكثر طوافها في أشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك قبل أن يلم بأهله بينهما المأما صححها كذا في فتاوى قاضي خان * سواء حل من احرامه الاول أو لا كذا في محيط السرخسي * ونس من شرط التمتع وجود الاحرام بالعمرة في أشهر الحج بل اذا وافها أو ادأ أكثر طوافها فلو طاف ثلاثة أشواط في رمضان ثم دخل شوال فطاف الاربعة الباقية ثم حج في عامه كان متمتعاً كذا في فتح القدير * فلو طاف المتمتع أكثر طواف عمرته قبل أشهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويكون مفرداً بالعمرة ومفرداً بالحجة ولا يجب عليه الهدى كذا في الظهيرية * ولا يشترط أن يكون من عام الاحرام بالعمرة بل من عام فعلها حتى لو أحرز في رمضان وأقام على احرامه في شوال من العام القابل ثم طاف لعمرة من القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً كذا في البحر الرائق * والامام الصحيح أن يرجع الى أهله ولا يكون العود الى مكة مستحاً عليه كذا في المحيط * والامام الصحيح انما يكون في المتمتع الذي لا يسوق الهدى أما اذا ساق الهدى فالما منه فاسد ولا يمنع صحة التمتع كذا في السراج الوهاج * واذا اعتمر في أشهر الحج ثم حل منها ورجع الى أهله ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً واذا اعتمر في أشهر الحج وطاف لها ثلاثة أشواط وحل ورجع الى أهله ثم رجع الى مكة وقضى ما بقى عليه من عمرته وحل وحج من عامه ذلك فهو متمتع ولو كان طاف أربعة أشواط ثم رجع والمسئلة بمحالها لم يكن متمتعاً كذا في محيط السرخسي * ولو اعتمر في أشهر الحج ثم عاد الى أهله قبل أن يحل منها أو لم يأهله وهو محرم ثم عاد بذلك الاحرام فاتم عمرته ثم حج من عامه ذلك يكون متمتعاً بالاجماع وهو ما اذا طاف لعمرة ثلاثة أشواط أو أقل ثم عاد الى أهله وهو محرم ولو أنه رجع الى أهله بعد ما طاف أكثر الطواف لعمرة أو كله فلم يحل ولم يأهله محرم ما عاد أو اتم بقية عمرته وحج من عامه ذلك فانه يكون متمتعاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون متمتعاً كذا في الظهيرية * والمتنع على وجهين متمتع يسوق الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى وصفة المتمتع الذي لا يسوق الهدى أن يتدنى من الميقات فيحرم بعمرة ويدخل مكة ويطوف لهما وسعي ويحلق أو يقصر وقد حل من عمرته كذا في السراج الوهاج * والاحرام من الميقات ليس بشرط للعمرة ولا للتمتع حتى لو أحرز من دور أهله أو غيرها جازوا متمتعاً كذا في الحنفية بعد الفراغ منها ليس بحتم بل له الخيار ان شاء تحلل وان شاء بقي محرم ما حتى يحرم بالحج كذا في التبيين * ويقطع التلبية اذا ابتدأ الطواف وذلك عند استلام الحجر كذا في السراج الوهاج * ثم يقيم عكة حلالاً كذا في الهداية * وليست الاقامة بمكة

التراويح وقد قرأ فيه هل يعتد بقرآن قال بعضهم لا يعتد لحصول الختم في الصلوات الجائزة وقال بعضهم يعتد بتلك القراءة لان المقصود هو القراءة ولا فساد في القراءة ولو عمل الختم له أن يفتح من أول القران في بقية الشهر وان ختم في التاسع عشر ثم جعل بعد ذلك يصلي العشاء من غير تراويح لا يكروها ذكرنا ان المقصود هو الختم ويكره ان يجعل بختم القران في ليلة احدى وعشرين أو قبلها اذا كان القوم يملون وكما رتل فهو أحسن وكذا لو قرأ الانعام في ركعة واحدة كره اذا كان يمل القوم ولو قرأ بعض القارئ ان في سائر الصلوات بان كان القوم يملون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن يكون اهم ثواب الصلاة لا ثواب الختم وقد ذكرنا ان السنة هي الختم في التراويح وعن أبي بكر الاسكاف رحمه الله تعالى انه سئل أيجعل الامام للفریضة قراءة على خدمة أو يخطب فيقرأ البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال يميل الى ما هو

أخف على القوم وسئل أيضاً عن الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح أمر يزيد عليه أم يقتصر قال ان علم انه لا يشر على القوم من يمل الصلوات والاستغفار وان علم انه ينقل على القوم لا يزيد وعن بعض المشايخ من لم يكن عازفاً بأهل زمانه فهو جاهل ويأتي بالنهائي كل شفع واذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة أو آية وقرأ ما بعدها فالمستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقررة وليكون على الترتيب فالاول لا ينبغي للقوم أن يقدموا في التراويح الخلو وتخوان ولكن يقدمون الدرستخوان فان الامام اذا كان يقرأ بصوت حسن

يشغل عن المشي والتدبر والتفكير وكذلك كان الامام اباالاباس بان يترك مسجده وكذا لو كان غيره أخف قراعه منه وأحسن والافضل - لنعديل القراءة بين التسليمات فان خالف لآباس به أما في التسليمة الواحدة لا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الركعات ولو طول الأولى على الثانية في القراءة لآباس به بل المختار ذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى التسوية بين الركعتين كافي الظهور العصر عندهما وحكي (٢٣٩) عن المشايخ رحمه الله تعالى انهم جعلوا القرآن على خمس مائة

واربعين ركوعا وعلموا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الاخبار التي تدل على انها ليلة القدر وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلقة بعشر من الايات وجعلوا ذلك ركوعا ليقرا في كل ركعة من التراويح القدر المسنون

(فصل في الشك في التراويح)

اذا سلم الامام في ترويحة فقال بعض القوم على ثلاث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين ياخذ الامام بما كان عنده في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يدع علمه بقول الغير وان لم يكن الامام على يقين يأخذ بقول من كان صادقا عنده وكذا لو وقع الاختلاف بين الامام وبين جميع القوم ان كان الامام على يقين بعمل ما كان عنده وان وقع الشك انه صلى تسع تسليمات أو عشر تسليمات اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصلون تسليمة أخرى لان الزيادة على التراويح بالجاعة انما يكره اذا تيقنوا بالزيادة

شرطا بل معناه أنه اذا أراد ان يقيم الحج من عامه ذلك فليقم حلالا الى وقت احرام الحج ولو أقام بمكة حراما جاز كذا في السراج الوهاج * فاذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد والشرط أن يحرم من الحرم أما المسجد فليس بالازم كذا في الهداية * والمسجد أفضل ومكة أفضل من غيرهما من الحرم هكذا في فتح القدير * وهذا الوقت ليس بالازم حتى لو أحرم يوم عرفة جاز كذا في الجوهر النيرة * ولو أحرم قبل يوم التروية جاز وهو أفضل كذا في التبيين * وكما يعمل فهو أفضل كذا في الجوهر النيرة * ويقع ما ينهيه الحاج المفرد غير أنه لا يطوف طواف التحية ويرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده ولو كان هذا المتمتع بعد ما أحرم بالحج طاف طواف القدوم وسعى لم يرمل في طواف الزيارة سواء رمل في طواف القدوم أو لم يرمل ولا يسعى بعده هكذا في النهاية وفتح القدير * ويجب الدم على المتمتع شكر المأثم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يحلق رأسه حتى يذبح وان كان معسرا لا يجزئ الهدى فانه بصوم ثلاثة أيام في الحج وانما يجوز له أن يصوم ثلاثة أيام بعد احرام العمرة الى يوم عرفة ولا يجوز قبل ذلك ولا بعد يوم عرفة ولا أفضل أن يصوم هذه الايام الثلاثة يوم عرفة ويوم التروية ويوما قبلها حتى يكون آخرها يوم عرفة كذا في الظهيرية * ولا يجوز صومها الا بنية من الليل كسائر الكفارات وهو مخير في الصوم ان شاء تابعه وان شاء فرقه كذا في الجوهر النيرة * فاذا فعل ذلك ثم جاء يوم الحلق حلق أو قصر ثم يصوم سبعة أيام بعد ما مضت أيام التشريق عندنا كذا في الظهيرية * وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج حاز عندنا كذا في القدوري * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومن لم يصم الثلاثة فليس عليه صوم السبعة كذا في محيط السرخسي * ولو قدر على الهدى قبل أن يكمل صوم ثلاثة أيام أو بعدما كمل قبل أن يحلق أو يحل وهو في أيام الذبح بطل صومه ولا يحل الا بالهدى * ولو وجد الهدى بعد ما حلق وحل وقبل أن يصوم سبعة أيام صح صومه ولا يلزمه ذبح الهدى ولو صام ثلاثة أيام ولم يحل حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى فصومه ماض ولا شيء عليه هكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو لم يصم الايام الثلاثة لم يجزئه الصوم به - وذلك ولا يجزئه الا بالدم فان لم يجد هددا وحل فعليه دم للتمتع ودم للاحلاله قبل أن يذبح ولا دم عليه لترك الصوم كذا في الظهيرية * واذا عجز عن الاداء أو مات أو وصى لم تجزئه الفدية انما يلزمه الدم عنه كذا في التتارخانية * ولو صام مع وجود الهدى ينظر فان بقي الهدى الى يوم النحر لم يجزئه وان هلك قبل الذبح جاز كذا في التبيين * وحكم المقارن كحكم المتمتع في وجوب الهدى ان وجده والصيام ان لم يقدر عليه كذا في الظهيرية * فاذا أراد المتمتع أن يسوق الهدى أحرم وساق هديه كذا في القدوري * وهو أفضل من الاول الذي لم يسق كذا في الجوهر النيرة * ولو كان ساق الهدى ومن نيته التمتع فلما فرغ عن العمرة بداه أن لا يتمتع كان له ذلك يفعل بهديه ماشاء كذا في غاية السروجي شرح الهداية * القرآن في حق الاتفاقي أفضل من التمتع والافراد التمتع في حقه أفضل من الافراد وهذا هو المذكور في ظاهر الرواية هكذا في المحيط * وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة كذا في الهداية * وكذلك أهل المواقيت ومن دونها الى مكة في حكم أهل مكة كذا في السراج الوهاج * اذا خرج المكي الى الكوفة وقرن صح قرانه ولو خرج الى الكوفة وأهل الكوفة واعتزم حج لم يكن متمتعا ولو ان المكي خرج الى الكوفة وأحرم بعمرة وساق الهدى لم يكن متمتعا صح المصنف مع سوق الهدى بخلاف الكوفي كذا في المحيط * لو أحرم للعمرة قبل اشهر

ورأى الزيادة تراويعها هنا يصلون التسليمة الاخرى بنية اتمام التراويح فلا يكره كالنطوع بعد العصر انما يكره اذا شرع فيه مع العلم به أما اذا شرع في النطوع بنية العصر ثم علم انه قد كان أدى العصر فانه يتم صلاته ولا يكره كذا هذا وقال بعضهم يوترون ولا يصلون تسليمة أخرى استرازا عن الزيادة على التراويح والصحيح انهم يصلون تسليمة أخرى فرادى فرادى احتياطاً (فصل في السهو) اذا صلى الامام أربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقم في الثانية في القياس نقس صلاته وهو قول محمد وقرن رحمه الله تعالى ويلزمه قضاء هذه التسليمة

وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى لا تفسد اذا لم يفسد اختلفوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى انها تنوب عن تسليمة أو تسليتين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى تنوب عن تسليتين لان الاربع لما جاز وجب ان ينوب عن تسليتين كمن أوجب على نفسه أن يصلي أربع ركعات بتسليتين فصلى أربعاً بتسليمة واحدة ذكر في الامالي عن أبي (٢٤٠) يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز فكذا هنا وكذا الوصل في الاربع قبل الظهر ولم يقعد

على رأس الركعتين جاز استحسانا وقال الفقيه أبو جعفر والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في التراويح تنوب الاربع عن تسليمة واحدة وهو الصحيح لان القعدة على رأس الثانية فرض في التطوع فاذا تر كها كان ينبغي ان تفسد صلاة أصلاً كما هو وجه القياس وانما جاز استحساناً فأخذنا باقياس وقتنا بفساد الشفع الاول وأخذنا بالاستحسان في حق بقائه الخريجة واذا بقيت الخريجة صح شرعه في الشفع الثاني وقد أتمها بالقعدة فجاز عن تسليمة واحدة وعن أبي بكر

الاسكاف رحمه الله تعالى انه سئل عن رجل قام الى الثالثة في التراويح ولم يقعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي أن يعودو يقعدو وسلم ما لم يقعد الثالثة بالسجدة وان تذكر بعد ما ركع الثالثة وسجد فان أضاف اليها ركعة أخرى فان هذه الاربعة عن ترويحة واحدة يعني عن الركعتين وهذا الذي ذكرنا اذا صلى أربع ركعات

الحج فضاها وتحمل وأقام بحكمة فاحرم بعمره ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً فان كان حين فرغ من الاولى خرج جازاً بالميقات قبل أشهر الحج فاهل منه لعمره في أشهر الحج وحج من عامه فهو متمتع وان كان جازاً بالميقات في أشهر الحج لم يكن متمتعاً الا اذا خرج الى أهله ثم اعتمر ثم حج من عامه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده هو متمتع جازاً بالميقات قبل أشهر الحج أو بعدها كذا في محيط السرخسي * ولو اعتمر كوفي في أشهر الحج وأقام بحكمة أو ببصرة وحج من عامه ذلك صار متمتعاً كذا في المنون * ولو اعتمر في أشهر الحج ثم أفسدها أو أتمها على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً في قولهم ولو قضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك ان قضاءه قبل أن يرجع الى الميقات لا يكون متمتعاً في قولهم ولو قضى الفاسدة بعد ما يرجع الى الميقات يكون متمتعاً ولو لم يقض الفاسدة حتى يرجع الى موضع لاهله المتمتع والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون متمتعاً الا ان يرجع الى أهله ثم يعود محرماً بالعمرة كذا في فتاوى قاضيان * هذا اذا اعتمر في أشهر الحج وأفسدها ولو أنه اعتمر قبل أشهر الحج وأفسدها ثم أتمها على الفساد ولم يخرج من الميقات حتى دخلت أشهر الحج وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمتعاً بالاجماع ولو عاد الى غير أهله ولحق بموضع لاهله المتمتع والقران ثم عاد وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان رأى هلال شوال خارج الميقات ولحقته أشهر الحج وهو من أهل التمتع ثم عاد وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمتعاً وان رأى هلال شوال داخل الميقات ولحقته أشهر الحج وهو ليس من أهل التمتع وتوجه اليه النبي عن التمتع فلا يرتفع عنه النبي حتى يلحق بأهله وعند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى يكون متمتعاً في الوجهين هكذا في شرح الطحاوي ومن اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه فأنه ما أفسده مضى فيه وسقط دم التمتع كذا في الهداية * ولو تمتع وضحي لم يجزئه عن التمتع كذا في الكثر

(الباب الثامن في الجنائيات) وفيه خمسة فصول

(الفصل الاول فيما يجب بالتطيب والذهن) الطيب كل شيء له رائحة مستلذة وبعبده العقلاء طيباً كذا في السراج الوهاج * قال أصحابنا الاشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة أنواع نوع هو طيب محض معتدل للتطيب به كالسند والكافور والغير وغير ذلك تجب به الكفارة على أي وجه استعمل حتى قالوا لوداوي عنه بطيب تجب عليه الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولا فيه معنى الطيب ولا يصير طيباً بوجه ما كالنحم فسواء كل أودهن أو جعل في شقاق الرجل لا تجب الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولكنه أصل للطيب يستعمل على وجه التطيب ويستعمل على وجه الدواء كالزيت والشيرج ويهتبر فيه الاستعمال فان استعمل استعمال الادهان في البدن يعطى له حكم الطيب وان استعمل في ما كحل أو شقاق رجل لا يعطى له حكم الطيب كذا في البدائع * ولا فرق في المنع بين بدنه وازاره وفرشه كذا في فتح القدير * فاذا استعمل الطيب فان كان كثيراً فاحشاً ففيه الدم وان كان قليلاً ففيه الصدقة كذا في المحيط * واختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير فبعض مشايخنا اعتبروا الكثرة في العضو الكبير نحو الفخذ والساق وبعضهم اعتبروا الكثرة بربع العضو الكبير والشيخ الامام أبو جعفر اعتبر القلة والكثرة في نفس

ولم يقعد في الثانية وان قعد على الثانية قدر التشهد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز الا عن تسليمة واحدة وعلى الطيب قول العامة يجوز عن تسليتين وهو الصحيح لانه جمع المتفرق ولم يحل بشي فيجوز كالأول وأوجب على نفسه أن يصلي أربع ركعات بتسليتين فصلى أربعاً بتسليمة واحدة وقعد في الثانية فانه يجوز فكذا هنا وان صلى ثلاث ركعات بتسليمة واحدة فهو على وجهين اما ان قعد في الثانية أو لم يقعد فان قعد جاز عن تسليمة واحدة ويجب عليه قضاء ركعتين لانه شرع في الشفع الثاني بعد اكمال الشفع الاول فاذا أفسد

الشفع الثاني بترك الرابعة كان عليه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية ساهيا أو عامدا الأشك ان في القياس وهو قول محمد بن زفر رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى تفسد صلاته ويلزمه قضاء ركعتين لا غير وأما في الاستحسان هل تفسد صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اختلافا فيه قال بعضهم تفسد ولا يجزئ عن شيء وقال بعضهم تجزئ عن تسليمة واحدة وعلى هذا الخلاف اذا تنفل بثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية على قول الفريق الاول لا يجزئ به (٣٤١) وجه قول الفريق الثاني ان التطوع

معتبر بالكتابة ولو صلى المغرب ثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية يجوز فكذا التطوع يجوز عن تسليمة لانه لم يضم الرابعة الى الثالثة وجه من قال انه لا يجوز عن شيء وهو الصحيح انه ترك القعدة المشروعة وهي القعدة على رأس الثانية والقعدة على رأس الثالثة غير مشروعة في التطوع فصار كأنه لم يقعد أصلا فلا يجوز بخلاف ما اذا صلى أربعاً لم يقعد على رأس الثانية لان القعدة على رأس الرابعة مشروعة بخازن واذا لم تجز الثلاث عن شيء على هذا القول يلزمه قضاء الركعتين الاولتين وهل يلزمه للثالثة شيء أن كان ساهيا لشيء عليه لانه مظنون وان كان عامدا يلزمه ركعتان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده التعرعة لم تفسد فصح شروعه في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء لانه شرع في الثالثة بتصريحة فاسدة قياسا واذا أصبح الشروع في الشفع الثاني عنده اذا قد للشفع الثاني في موضعه

الطيب ان كان الطيب في نفسه بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكف من الغالية والمسك بقدر ما استكثره الناس فهو كثير وما لا فلا والصحيح أن يوفق ويقال ان كان الطيب قليلا فالعبرة للعوض لا للطيب حتى لو طيب به عضو كامل لا يكون كثيرا يلزمه دم وفيما دونه صدقة * وان كان الطيب كثيرا فالعبرة للطيب لا للعوض حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه دم هكذا في محيط السرخسي والتبيين * هـ ذ في البدن وأما الثوب والفراس اذا الترق به طيب اعتبر فيه القلة والكثرة على كل حال وكان الفارق هو العرف والافيا يقع عند المبلى كذا في النهر الفائق * ويستوى في وجوب الجزاء بالطيب الذكرو والنسيان والطوع والكراهة والرجل والمرأة هكذا في البدائع * ولو طيب جميع أعضائه فعليه دم واحد لا اتحاد الجنس كذا في التبيين * وان طيب كل عضو في مجلس على حدة فعندهما عليه لكل عضو كفارة وعند محمد رحمه الله تعالى اذا كفر للاول فعليه دم آخر للثاني وان لم يكفر للاول كفاه دم واحد كذا في السراج الوهاج * وان خضب رأسه بجناء عجب الدم وهذا اذا كان ما تعاون كان ملبدا فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس (١) كذا في الكافي * ولو خضب رأسه بالوسمة لاشئ عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الضداع فعليه الجزاء باعتبار أنه يغاف رأسه وهذا صحيح كذا في الهداية * ولا يغسل رأسه ولحيته بالخطمي فان غسل فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو غسل المحرم بأشنان فيه طيب فان كان من رأسه اشنانا كان عليه الصدقة وان كان ساهيا طيبا كان عليه الدم كذا في فتاوى قاضيخان في فصل ما يجب بلبس الخطمي * ولو مس طيبا فارتق به مقدار عضو كامل وجب الدم سواء قصد التطيب أو لم يقصد وان كان أقل من ذلك فصدقة وان لم يارتق به فلا شيء عليه وعن محمد رحمه الله تعالى فمن اكحل بكحل طيب مرة ومرتين فعليه صدقة وان كان مرارا كثيرة فعليه دم كذا في السراج الوهاج * ولو كان الطيب في أعضائه متفرقة يجمع ذلك كله فان بلغ عضوا كاملا فعليه دم والا فصدقة ولو داوى قرحة بدواء فيه طيب ثم خرجت قرحة أخرى فداها فامع الاولى فليس عليه الا كفارة واحدة ما لم تبرأ الاولى (٢) كذا في البحر الرائق * ولو كان الطيب في طعام طبخ وتغير فلا شيء على المحرم في أكله سواء كان توجدا رائحة أو لا كذا في البدائع * وان خلطه بما يؤكل بلا طبخ فان كان مغلوبا فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت معه الرائحة كره وان كان غالباً وجب الجزاء ولو خلطه بما يشرب فان كان غالباً قدم والا فصدقة الا أن يشرب مرارا فيجب دم كذا في النهر الفائق * وان أكل غير الطيب غير مخلوط بالطعام فعليه الدم اذا كان كثيرا كذا في البدائع * لو دخل ميتا قد أجزع فعلق بثوبه رائحة فلا شيء عليه لانه غير منتفع بعينه بخلاف ما لو استحمه بثوبه فعلق بثوبه فان كان كثيرا فعليه دم وان كان قليلا فعليه صدقة لانه منتفع بعينه وان لم يعلق به شيء منه فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * ولو ادهن يدهن فان كان الدهن مطيبا كدهن البنفسج وسائر الادهان التي فيها الطيب فعليه دم اذا بلغ عضوا كاملا وان كان غير مطيب بأن ادهن بزيت وشيرج فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * واذا وجب

(١) قوله ودم لتغطية الرأس استشكل بقوله هم ان التغطية بما ليس بمعتد لا توجب شيئا وأجاب عنه في رد المحتار فراجع اهـ بحاروى (٢) قوله ما لم تبرأ الاولى فان تبرأت الاولى ثم داوى الثانية فعليه كفارتان كافي الباب اهـ بحاروى

(٣١ - فتاوى اول) وأما على قول الفريق الاول لما جاز الثلاث عن تسليمة واحدة هل يجب عليه شيء لاجل الثالثة ان كان ساهيا لا يجب عليه وان كان عامدا يجب عليه ركعتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان شروعه في الشفع الثاني قد صح وفسد الشفع الثاني بترك الرابعة فيلزمه ركعتان فعلى هذا اذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمة ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على رأس الثانية في القياس وهو قول محمد بن زفر واحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قضاء التراويح لا غير وأما في الاستحسان

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من قال لا يجوز ذلك عن التراويح عليه قضاء التراويح وهل يلزمه للثالثة شيء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه ساهيا كان أو عامدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن كان ساهيا فكذلك وان كان عامدا عليه مع التراويح عشرون ركعة أخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح في قولها مهمل يلزمه قضاء شيء آخر ان كان ساهيا لا يلزمه وان كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة (٣٤٣) ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمية واحدة وقعد في

كل ركعتين فالجواب فيه ما مر في الأربع اذا قعد على رأس الركعتين من قال يجوز ثمة عن تسليمية واحدة يقول هاهنا يجوز عن تسليمية واحدة وعلى قول العامة ثمة يجوز عن تسليميتين وهو الصحيح هنا يجوز أيضا كل ركعتين عن تسليمية واحدة وهو الصحيح وقال بعضهم في الزيادة على أربع ركعات خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى اذا صلى ست ركعات بتسليمية واحدة ساهيا وقعد على كل ركعتين على قول صاحبيه يجوز عن تسليميتين لان عندهما الزيادة على الأربع مكروهة فلا تنوب الزيادة عن التراويح وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز به عن ثلاث تسليميات وذلك ست ركعات لان عنده الى الست بتسليمية واحدة لا يكره باتفاق الروايات وان صلى ثمان ركعات بتسليمية واحدة وقعد في كل ركعتين على قول صاحبيه رحمه الله تعالى يجوز عن تسليميتين لان ما زاد على الأربع مكروه عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في

الجزء بالتطيب فلا بد من ازالته من يده أو ثوبه فلو لم يزل به بعد ما كفر له اختل فوافي وجوب دم آخر لبقائه وأظهر القولين الوجوب كذا في البحر الرائق * ولا يلزمه شيء بشم الريح والطيب والبخار الطيبة مع كراهة شمه كذا في غايه السروجي شرح الهداية * ولوربط مسكاً أو كافوراً أو عنبراً في طرف ازاره لم يمتعه القدية وان ربط العود فلا شيء عليه ولو كان يجدر بارتجائه ولا بأس أن ينعقد في مكان عطاراً وموضع يتخفيفه إلا أنه يكره اذا كان جلوسه هناك لاستنشام الرائحة ولا بأس بأكل الخبيص المحرم وهو الخبز المزعفر كذا في السراج الوهاج * ولو تطيب قبل الاحرام ثم اتقل بعده من مكان الى آخر من يده فأنه لا شيء عليه اتفاقاً كذا في البحر الرائق

(الفصل الثاني في اللبس) اذا لبس المحرم المحيط على الوجه المعتاد يوم الى الليل فعليه دم وان كان أقل من ذلك فصدقة كذا في المحيط * سواء لبسه ناسياً أو عامدا عالماً أو جاهلاً مختاراً أو مكرهاً كذا في البحر الرائق * اذا أدخل منكبسه القباء دون أن يدخل يديه في الكمين لا شيء عليه وكذا اذا لبس الطيلسان من غير أن يزره وان زار القباء أو الطيلسان يوماً لم يزره دم بخلاف ما لو عقد الرداء أو شدا الأزار بجبل يوماً كره له ذلك ولا شيء عليه كذا في فتح القدير * ولو لبس المحرم المحيط أياماً فان لم ينزعه ليلاً ونهاراً يكفيه دم واحد بالاجماع وان ذبح الهدي ودام على لبسه يوماً كاملاً فعليه دم آخر بالاجماع لان الدوام عليه لبس مبتدأ الا ترى أنه لو احرم وهو مشغل على المحيط ودام على ذلك بعد الاحرام يوماً كاملاً فعليه دم ولو نزع وعزم على تركه ثم لبس ان كفر لاول فعليه كفارة أخرى بالاجماع وان لم يكفر فعليه كفارة ثان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان يلبسه بالنهار وينزعه بالليل من غير أن يعزم على تركه فلا يجب عليه الا دم واحد بالاجماع هكذا في شرح الطحاوي * ولو لبس قميصاً بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خنيزقاً وقلنسوة فعليه كفارة واحدة كذا في محيط السرخسي * ولو غطي المحرم رأسه أو وجهه يوماً فعليه دم وان كان أقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الخلاصة * وكذا اذا غطاه ليله كله سواء غطاه عامداً أو ناسياً أو نائماً كذا في السراج الوهاج * اذا غطي ربيع رأسه فصاعداً يوماً فعليه دم وان كان أقل من ذلك فعليه صدقة هكذا ذكر في المشهور ورعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا يجب الدم حتى يغطي الاكثر من الرأس والصحيح ما ذكر في المشهور كذا في المحيط * ويكره له أن يعصب رأسه أو وجهه بغير علة وان فعل ذلك يوماً كاملاً فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي * ولو عصب موضعا من جسده لا شيء عليه وان كثرت لكن يكره من غير عذر كذا في فتح القدير * ولو لحل المحرم شيئاً على رأسه فان كان من جنس ما لا يغطي به الرأس كالطست والاجانة وعدل برونحوها فلا شيء عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس من الثياب فعليه الجزاء كذا في المحيط * واذا ألبس المحرم محرماً أو حلالاً مختطاً أو مطيباً بطيب فلا شيء عليه بالاجماع كذا في الظهيرية * ولو اوضطر المحرم الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة بان اضطر الى قميص واحد فلبس قميصين أو قميصاً وجبة أو اضطر الى القلنسوة فلبس قلنسوة وعمامة وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغيره كما اذا اضطر الى لبس العمامة أو القلنسوة فلبسهما مع القميص أو غير ذلك فعليه كفارة ثمان كفارة الضرورة وكفارة الاختيار ولو لبس ثوباً بالضرورة ثم زالت الضرورة فداوم على ذلك يوماً أو يومين فداوم في شك من زوال الضرورة لا يجب عليه

رواية الجامع الصغير يجوز عن ثلاث تسليمات لان الزيادة على الست مكروهة وفي رواية الاصل يجوز عن أربع التسليمات لان على رواية الاصل الى الثمان غير مكروه وما زاد على الثمان مكروه وان صلى عشر ركعات بتسليمية واحدة وقعد في كل ركعتين عندهما يجوز عن أربع ركعات وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الرواية الثالثة يجوز عن خمس تسليمات وفي الروايات الظاهرة يجوز عن أربع تسليمات وفي الصحيح وهو قول العامة كل ركعتين يجوز عن تسليمية واحدة ولو صلى التراويح كلها بتسليمية واحدة عمدان قعد في

كل ركعتين يجوز عن الكل على قول العامة وعند البعض يجوز عن تسليمة واحدة كافي الأربع وان لم يقعد في كل ركعتين وقعد في غيرها في القياس وهو قول محمد وزفر رحمه الله تعالى تفسد صلاته ولا يجوز عن شيء وفي الاستحسان على القول الصحيح يجوز به عن تسليمة واحدة كالأصلي أربعاً بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في الصحيح انه ينوب عن تسليمة واحدة فكذا هنا * امام شرع في الوتر على ظن انه أتم التراويح * فلما صلى ركعتين تذكر انه ترك تسليمة واحدة فلم على رأس ركعتين لم يجوز ذلك (٢٤٣) عن التراويح لانه ماصلي بنية التراويح

* (فصل في امامة الصبيان في التراويح) *

اختلافوا فيه قال مشايخ العراق وبعض مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى لا يجوز وقال بعضهم يجوز عن نصير ابن يحيى رحمه الله تعالى انه سئل عنها قال يجوز اذا كان ابن عشرين وقال شمس الأئمة الصرخي رحمه الله تعالى الصحيح انه لا يجوز لانه غير مخاطب وصلاته ليست بصلاة على الحقيقة فلا يجوز امامته كاملاً المجنون وان أم الصبيان يجوز لان صلاة الامام مثل صلاة المقتدى

* (فصل في أداء التراويح قاعداً) *

اتفقوا على انه لا يستحب بغير عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز بغير عذر واستدلوا بما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو صلى سنة الفجر قاعداً بغير عذر لا يجوز فكذا التراويح اذ كل واحد منهم ماسخة مؤكدة وقال بعضهم يجوز اذا التراويح قاعداً بغير عذر وفروا بين التراويح وبين سنة الفجر وهو الصحيح لأن ثوابه يكون على النصف من صلاة القائم

الا كفارة الضرورة وان يقن بزوال الضرورة فعليه كذا رتان كفارة ضرورة و كفاً راختيار هكذا في البدائع * والاصل في جنس هذه المسائل ان الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنابية مبتدأة بل يجعل الكل للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة تعتبر جنابية مبتدأة كذا في المحيط والذخيرة والمحرم اذا مرض أو أصابه الحمى وهو يحتاج الى لبس الثوب في وقت ويستغنى عنه في وقت فعليه كفارة واحدة ما لم تزل عنه تلك العلة وان زالت عنه تلك الحمى وأصابته حمى أخرى أو زال عنه ذلك المرض وجا مرض آخر فعليه كفارة رتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * ولو حضر عدو فاحتاج الى لبس الثياب فلبس ثم ذهب فترج ثم عاد أو كان العدو لم يبرح مكانه فكان يلبس السلاح فيقاتل بالنهار ويرح بالليل فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو * والاصل في هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس كذا في البدائع

(الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار) ان حلق رأسه من غير ضرورة فعليه دم لا يجوز به غيره كذا في شرح الطحاوي * سواء حلق في الحرم أو غيره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في غير الحرم لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضي خان * وكذلك اذا حلق ربيع رأسه أو ثلثه يجب عليه الدم ولو حلق دون الربع فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي * واذا حلق ربيع لحية فصاعداً فعليه دم وان كان أقل من الربع فصدقة كذا في السراج الوهاج * وان حلق الرقبة كلها فعليه دم كذا في الهداية * وان حلق عاتقه أو ابطيه أو تنفهم أو أحدهم فعليه دم كذا في السراج الوهاج * وان حلق من إحدى الاطراف أكثرها يجب عليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي * ولو حلق موضع الخامة كان عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى ضيخان * وان أخذ من شاربته ينظر أن هذا المأخوذ كم يكون من ربيع اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلاً مثل ربع الربع يلزمه ربع قيمة الشاة كذا في الهداية * واذا حلق عضواً كاملاً فعليه الدم وان حلق بعضه فعليه الصدقة أراد به القخذ والساق والابط دون الرأس واللحية كذا في المحيط * وان تنف من رأسه أو من انفه أو لحية شعرات ففي كل شعرة كف من الطعام كذا في فتاوى قاضي خان * أصله وشعره أقل من الربع فعليه صدقة في حلقه وان بلغ الربع فعليه دم كذا في غاية السروبي شرح الهداية * واذا خبز المحرم فاحترق بعض شعره تصدق له واذا حلق المحرم رأسه أو لحية فانتثر منها شعر فعليه صدقة كذا في السراج الوهاج * اذا حلق رأسه وأخذ لحية وابطيه وكل يدينه فان فعل ذلك في مقام واحد فعليه دم واحد وان فعل كل شيء من ذلك في مقام فعليه في كل شيء من ذلك دم وهو كذا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * وان حلق رأسه فارق لذلك دماً وهو بعد في مقام واحد ثم حلق لحية فعليه دم آخر ولو حلق في شمس واحد ربيع رأسه وفي مجلس آخر ربيعاً ثم حلق حتى حلق كله في أربعة مجالس يلزمه دم واحد اتفاقاً ما لم يكفر لاول هكذا في فتح القدير * حلق رأس محرم أو حلال وهو محرم عليه صدقة سواء كان بامر أو بغير امر طائفاً كان الحلق رأسه أو مكرهاً كذا في غاية السروبي شرح الهداية * ولو حلق الحلال رأس محرم بامر أو بغير أمره كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك على الحائق كذا في فتاوى قاضي خان * وعلى الحائق الحلال صدقة كذا في غاية السروبي شرح الهداية * وان أخذ من شارب حلال أو قلم اظفاره أطعم ماشاء كذا

ووجه الفرق ان سنة الفجر سنة مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التاكيد دونها فلا يجوز التسوية بينهما فان صلى الامام التراويح قاعداً بعذر أو بغير عذر وانقضى به قوم قياماً واختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح في قول محمد رحمه الله تعالى ويصح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كافي المكتوبة وقال بعضهم يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح عند الكل وهو الصحيح لانهم لو قعدوا وحدهم اقتداهم فاذا قاموا كان أولى بالجواز واذا صح اقتداء القائم بالقاعد اختلوا في استحباب القوم قال بعضهم

المستحب للقيام أن يقعدوا احترازاً عن صورة المخالفة وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى الحاصل ان الامام اذا كان قاعداً يستحب القيام للقيام في قول أحد حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الامن عذروا وقال محمد رحمه الله تعالى يستحب لهم القيام ودوزكر أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى انه سئل عن الرجل اذا أم قاعداً في شهر رمضان يقوم القوم قال نعم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر قولهم خاصة قال بعض (٣٤٤) المشايخ رحمه الله تعالى انما ذكر قولهم لان عنده لا يصح اقتداؤهم بالقاعد وقال

بعضهم انما ذكر قولهم لان عنده المستحب للقيام ان يقعدوا ويكره للقتدى ان يقعد في التراويح فاذا أراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التكامل في الصلاة والتشبه بالمنافقين قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى وكذا اذا غلبه النوم يكره له ان يصلي مع النوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلاة من النوم تهاونا وغفلة وترك التدبر وكذا لو صلى على السطح في شدة الحر لقوله تعالى فزنا رجهم ثم أشهدوا كذا كانوا يفتقرون وكذا يكره ان يضع يده على الارض عند القيام بل يقوم بواحدة لان في وضع البدن على الارض تشبه بالمنافقين ويكره عدا لكعات في التراويح لما فيه من اظهار اللالة وكذا يكره ان يقوم عند الجوع والعطش ليت هالما يكتب علينا

(فصل في الوتر)

اختلفوا ان أداء الوتر في رمضان بالجماعة أفضل أم الاداء في منزله وحده الصحيح ان الجماعة أفضل لان عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يؤمهم في الوتر ولانه

في الهداية * من أخر الخلق حتى مضت أيام الحر فعليه دم وكذا القارئ أو المتمعن اذا أخر الذبح حتى مضت أيام الحر كذا في المحيط * قارئ خلق قبل الذبح فعليه دم ان دم للقرآن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين * وليس للمعمر أن يقص أطفاره فاذا قص أطفايريد واحدة أو رجل واحدة عن غير ضرورة فعليه دم وكذلك اذا قلم أطفايريد به ورجليه في مجلس واحد يكفيه دم واحد * ولو قلم ثلاثة أطفاير من يد واحدة أو رجل واحدة تجب عليه الصدقة ولكل ظفر نصف صاع من حنطة الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء * ولو قلم خمسة أطفاير من يد واحدة ولم يكفر ثم قلم أطفاير يده الاخرى ان كان في مجلس واحد فعليه دم وان كان في مجلسين فيلزمه دم * ولو قلم خمسة أطفاير من يد واحدة في مجلس واحد وحلق ربع الرأس وطيب عضوا في مجلس واحد أو مجالس مختلفة فعليه بكل جنس دم على حدة * ولو قلم خمسة أطفاير من الاعضاء الاربع الممتدة تجب الصدقة لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك لو قلم من كل عضو من الاعضاء الاربع أطفاير تجب عليه الصدقة وان كان جلته ستة عشر في كل ظفر نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ما شاء كذا في شرح الطحاوي * انكسر ظفر المحرم وتعلق فأخذ فلا شيء عليه كذا في الكافي * وحكم التنف والقص والاطلا بالنورة والقاع بالاسنان حكم الخلق كذا في السراج الوهاج (مسائل تتعلق بالفصول السابقة) في كل موضع اذا فعل محتسرا يلزمه الدم كاللبس والحلق والتطيب والقلم اذا فعل ذلك بعل أو ضرورة فعليه أي الكفارات شاء كذا في شرح الطحاوي * وذلك اما النسك أو الصدقة أو الصوم فان اختار النسك ذبح في الحرم كذا في المحيط * وان ذبح في غير الحرم لا يجوز عن الذبح الا اذا تصدق بجمعه على ستة مساكين على كل واحد منهم قيمة نصف صاع من الحنطة كذا في شرح الطحاوي * وان اختار الصوم صام ثلاثة أيام في أي مكان شاء كذا في المحيط * ان شاء تابع وان شاء فترق كذا في شرح الطحاوي * وان اختار الصدقة تصدق بثلاثة أصوع حنطة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والافضل أن يتصدق على فقراء مكة ولو تصدق على غيرهم فمكة جاز كذا في المحيط * ويجوز فيه التملك وطعام الاباحة على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيه الا التملك كذا في البدائع والظاهرية وشرح الطحاوي

(الفصل الرابع في الجماع) الجماع فيمادون القرج واللس والقبلة بشهوة لا تفسد الحج والعمرة أنزل أول ينزل وعليه دم كذا في محيط السرخسي * وكذا الوعانة بشهوة ولو أتى بهيمة فاولجها فلا شيء عليه الا اذا أنزل فيجب عليه الدم ولا تنسد حجته ولا عمرته كذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة * وان نظر الى فرج امرأة بشهوة فامتنع لاشي عليه كذا لو تفكر فامتنع كذا في الهداية * وكذا ان أطال النظر أو كرر كذا في غاية البروجي شرح الهداية * وكذا الا تلازم لا يوجب شيئا سوى الغسل وان استمنى بكفه فأنزل فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * اذا كان مفردا بحجة وجامع امرأة قبل وقوفه بعرفة وهما محرمان فسدت حجته اذا التقي الختان وغابت الحشفة وعليهما المضى والاعتمام على الفساد وعلى كل واحد منهما الدم وتجزي الشاة في ذلك وعليهما قضاء الحج من قابل ولا تجب عليهما العمرة كذا في شرح الطحاوي * ويستوى فيه الوطء من نسيان وعدا وكرام ونوم ومن الصبي والمجنون كذا في محيط

لما جاز الاداء بالجماعة كانت الجماعة افضل اعتبارا بالكتابة واذ اذنت الامام بقتل المقتدى أم يسكت روى عن أبي السرخسي يوسف رحمه الله تعالى انه بانا يار ان شاء قتلت وان شاء آمن وعنه في رواية انه بقتل المقتدى الى أن يبلغ الى قوله ان هذا بان الجذب الكفار ملحق حينئذ يسكت وعند محمد رحمه الله تعالى لا يقتل المقتدى ثم ماذا يصنع في رواية منه يسكت وفي رواية يسكت الى أن يبلغ الامام موضع الدعاء حينئذ يؤمن واختلفوا ان الامام يجهر بالقنوت أم لا يجهر في بعض الروايات لا يجهر في قول محمد رحمه الله تعالى ويجهر في قول أبي يوسف

تعالى أن يرفع يديه للتكبير
بعند في القنوت كما في القراءة
وقدم هذا فيما تقدم وإذا
صلى على النبي عليه الصلاة
والسلام في القنوت قالوا
لا يصلي في القعدة الأخيرة
وكذا لو صلى على النبي عليه
الصلاة والسلام في القعدة
الأولى ساهيا لا يصلي في
القعدة الأخيرة ولو كان
الامام يقنت في القومة
بين الركوع والسجود
والمقتدى لا يرى ذلك تابع
الامام وكذا في سجود السهو
قبل السلام وكذلك في
تكبيرات العبدن أمان في
تكبيرات صلاة الجنازة إذا
كبر الامام خسا لا يتابعه
المقتدى في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى لأن
ذلك منسوخ وإذا قنت في
الركعة الأولى أو الثانية
ساهيا لا يقنت في الثالثة لأن
تكرار القنوت غير مشروع
وان شاك انه قنت في الثالثة
أم لا يتحسر فإن لم يحضره
رأي يقنت لاحتمال انه لم
يقنت ولو صلى خاف من
يقنت في صلاة الفجر لا يقنت
لأن القنوت في صلاة الفجر
منسوخ وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى يقنت

(كتاب الزكاة) الزكاة فرض على المصطفى إذا ملك نصاباً بما يحولاً كاملاً والمال الثابت نوعان الساعة الرابعة التي تسقط في الرعي يطلب منها العين وهو النسل واللبن فإذا علقها في مصر أو غير مصر تهى علوفها وبعض السنة ويسمى في بعض السنة فالعبر في ذات لاكثر السنة فإن كانت رابعة في نصف السنة لم تكن سنة أشهر أو أكثر لم تكن ساعة إلا أن ينوي أن يجعلها ساعة بمنزلة عبد القيامة إذا أراد أن يستخدمه سبعين فيسقط

(كتاب الزكاة) الزكاة فرض على المصطفى إذا ملك نصيباً تامياً حولاً كاملاً والمال النامي نوعان الساعة ومال التجارة أما الساعة فهي الرعية التي تسكن في البري يطلب منها العين وهو النسل واللبن فإذا علم في مصر أو غير مصر فهي علوفة وليست بساعة وإن كان يعلفها في بعض السنة ويسمى في بعض السنة فالعبرة في ذلك لا أكثر السنة فإن كانت رابعة في نصف السنة لم تكن ساعة وإن كانت للتجارة فراعاه سنة أمروا أكثر لم تكن ساعة إلا أن ينوي أن يجعلها ساعة بمنزلة عبد التجارة إذا أراد أن يستخدمه سنين فيستخذه فهو للتجارة على حاله الآن

يؤى أن يخرجهم من التجارة ويجعلهم للخدمة وما يطلب منها المنفعة دون العين كالعوامل والحوامل فليست سائمة فان اراد صاحب السائمة أن يستعملها أو يعلقها فلم يفعل حتى حال الحول كان فيه نازكة السائمة لانها كانت سائمة فلا تخرج عن أن تكون سائمة بمجرد النسبة من غير فعل وكذا الورث سائمة فحال عليها الحول كان عليه زكاتها لانها كانت سائمة فتبقى على ما كانت وان لم ينو ولو اشترى سائمة للتجارة كان فيه نازكة التجارة لانه طلب النماء من البذل (٢٤٦) لا من العين * وذو كورا السوائم وانما هو ذكورها مع انما هي حكم الزكاة سواء والله أعلم

(فصل في صدقة الابل)

ليس فيمادون خمس من الابل السائمة نازكة وفي الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي طعنت في السنة الثانية وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي طعنت في السنة الثالثة وفي ست وأربعين حقة وهي التي طعنت في السنة الرابعة وفي احدى وستين جذعة وهي التي طعنت في السنة الخامسة وفي ستة وسبعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين فان زادت الى مائة وعشرين تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع الواجب المتقدّم ففي مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقتان وثلاث شياه كذا الى مائة وخمس وأربعين فيجب فيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخسين ثلاث حقات فاذا زادت على مائة وخسين

الى أهله وقد طاف جنباً يجب أن يعودو يعودوا حرام جديداً وان لم يعدو بيعت بدنة أجزأه إلا أن العود هو الأفضل ولورجع الى أهله وقد طاف بمحمد ثاان عاد وطاف حازوان بعث بالشاة فهو أفضل كذا في التبيين * ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فمادونه عليه شاة فلورجع الى أهله أجزأه أن لا يعود ويبعث بشاة كذا في الهداية * ولو طاف الاقل من طواف الزيارة بمحمد ثاان رجعت الى أهله تجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمتها ما فاته ينقص منها ما شاء ولو طاف أهله جنباً ورجع الى أهله يجب الدم وتجزية الشاة وان كان بمكة فاعاده طاهر اسقط ما وجب عليه وعند أبي حنيفة رحمه الله ان أعاده في أيام النحر سقط وان أعاده بعد هاتجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة هكذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة * ولو طاف طواف الزيارة وفي ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم أجزأه ولكن مع الكراهة ولا يلزمه شيء كذا في المحيط * ومن طاف طواف الصدر بمحمد ثا فاعليه صدقة وهذا هو الاصح وان طاف أقله بمحمد ثا فاعليه صدقة في الروايات كلها ونسقط بالاعادة بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو طاف طواف الصدر كله جنباً أو أكثره يجب عليه الدم وتجزية الشاة ان كان رجعت الى أهله وان كان بمكة وأعاده سقط ولا يجب عليه للتأخير شيء بالاتفاق * ولو طاف أهله جنباً ان رجعت الى أهله تجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من الحنطة وان كان بمكة وأعاده سقط بالاجماع كذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة * ولو ترك طواف الصدر أو أكثره تجب عليه شاة ولو ترك ثلاثة أشواط من طواف الصدر فعليه أن يطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر كذا في الكافي * اذا طاف للزيارة جنباً ووجبت عليه الاعادة فان طاف للصدر في آخر أيام التشريق على الطهارة وقع طواف الصدر عن طواف الزيارة وصار نازكاً طواف الصدر فيجب عليه دم لتركه وهذا بخلاف ويجب عليه دم آخر لترك طواف الزيارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو طاف طواف الزيارة بمحمد ثا وطواف الصدر في آخر أيام التشريق طاهر فاعليه دم كذا في التبيين * وان طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف طواف الصدر اجنباً فاعليه دمان في قولهم دم طواف الزيارة ودم طواف الصدر وان ترك كلا الطوافين فهو حرام على النساء بدأ وعليه أن يرجع ويوطئ طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه دم لتأخير طواف الزيارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لأنه غير موقت واذا ترك طواف الزيارة خاصة وطاف طواف الصدر فطواف الصدر يكون للزيارة وعليه ترك طواف الصدر ومن ترك من طواف الزيارة أكثره بأن طاف ثلاثة أشواط وطاف طواف الصدر كانت أربعة أشواط من طواف الصدر لطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ودم ترك أربعة أشواط من طواف الصدر في قولهم فان ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فعليه صدقة للتأخير وصدقة ترك الثلاثة من طواف الزيارة وان ترك من كل واحد منهما أربعة أشواط ماله لكل للزيارة وهي ستة أشواط وعليه ترك الباقي من طواف الزيارة ودم وترك طواف الصدر ومن طاف لكل واحد منهما أربعة أشواط كان نقصان طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه تأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة وان طاف للزيارة أربعة أشواط ولم يطف للصدر يجوز رحمه عندنا وعليه شاتان شاة لانه صان تمكن في طواف الزيارة وشاة ترك طواف الصدر يبعث بهما فبذلك كان في العام الثاني يعني كذا في فتاوى قاضي خان * ومن طاف

تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع ما كان قبل ذلك الى أن تبلغ الزيادة خمساً وعشرين فيجب فيها طواف بنت مخاض مع الحقات الثلاث التي كانت وفي ست وثلاثين من الزيادة بنت لبون وفي ست وأربعين حقة فيجب في مائة وست وتسعين أربع حقات الى مائتين ثم في كل خمسين حقة ان شاء أدى من المائتين أربع حقات وان شاء أدى خمس بنت لبون عن كل أربعين بنت لبون فاذا زادت على ذلك تستأنف الفريضة على نحو ما قلنا ويكون الخيار في جنس هذه المسائل وفي اداء القيمة عندنا من عليه الزكاة

(فصل في صدقة البقر) ليس فيملاون الثلاثين من البقر صدقة وفي الثلاثين من البقر السائمة تباع أو تبعة وهي التي طعنت في السنة الثامنة وفي أربعين من البقر مسنة وهي التي طعنت في السنة الثالثة وفي الزيادة على الأربعين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثلاث روايات في رواية في إحدى وأربعين مسنة وربع عشر مسنة أو مسنة وثلاث عشر تباع هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه لاشي في الزيادة حتى يكون البقر خمسين فإذا بلغت خمسين فقيمها مسنة وربع (٢٤٧) مسنة وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لاشي في

الزيادة على الأربعين حق يبلغ ستين ففيها تبعان أو تبعتان وبه أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى انفقوا على أن فيما زاد على الستين الاوقاص تسع وتسع ويجب في كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تباع أو تبعة ففي سبعين يجب مسنة وتباع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أو تبعة وفي مائة مسنة وتبعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتباع وفي مائة وعشرين ان شاء أدى ثلاث مسنتان وان شاء أدى أربعة أو تبعة والجواميس بمنزلة البقر

(فصل في صدقة الغنم)

ليس فيملاون الأربعين من الغنم صدقة وفي أربعين شاة شاة الى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا يؤخذ في زيادة الغنم في رواية الاصل الاثني وهو الذي طعن في السنة الثامنة وروى الحسن عن أبي حنيفة

طواف القدوم بمحذ فاعله صدقة وان كان جنباً فعليه شاة كذا في السراج الوهاج * وذ كرفي غاية البيان ان طاف بمحذ أو سعي ورمل عقبيه فهو جائز والافضل أن يعيدهم مع عقب طواف الزيارة وان طاف له جنباً وسعي ورمل عقبيه فإنه لا يعتقه ويوجب عليه السعي عقب طواف الزيارة ويرمل فيه كذا في البحر الرائق * اذا طاف للعمرة بمحذ أو جنباً فادام بمكة بعيد الطواف فان رجع الى أهله ولم يعد في الحديث تلمه الشاة في الحب تكفيه الشاة استحساناً هكذا في المحيط * ومن طاف للعمرة وسعي على غير وضوء فادام بمكة يعيدهم ما فاذا أعادهم لاشي عليه فان رجع الى أهله قبل أن يعيدهم فعليه دم لترا الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لوقوع التحلل بادهاء الركن وليس عليه في السعي شيء وكذا اذا أعاد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح كذا في الهداية * وان طاف للزيارة وعورته مكشوفة أعاد ما دام بمكة وان لم يعد فعليه دم كذا في الاختيار شرح المختار * ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم ووجه تام كذا في القدوري * وان سعي جنباً أو حائضاً ونفساء فسعيه صحيح وكذا الوسعي بعد ما حل وجامع وكذا بعد الاشهر كذا في السراج الوهاج * ولو طاف راكباً أو محملاً أو سعي بين الصفا والمروة راكباً أو محملاً وان كان ذلك من عذر يجوز ولا يلزمه شيء وان كان من غير عذر فادام بمكة فإنه يعيد واذا رجع الى أهله فإنه يترك ذلك ما عسدا كذا في المحيط * ومن أقاض من عرفات قبل الامام وقبل الغروب فعليه دم أما بعد الغروب فلا شيء عليه فان عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على الصحيح وان عاد بعد الغروب لاسقط في ظاهر الرواية لا فرق بين أن يقض باختياره أو نذبه بغيره هكذا في السراج الوهاج * ومن ترك الوقوف بعرفة فعليه دم كذا في الهداية * ولو ترك الجمار كلها أو روى واحدة أو جرة العقبة يوم النحر فعليه شاة وان ترك أقلها تصدق لكل حصة نصف صاع الا أن تبلغ قيمته شاة فينقص ما شاء كذا في الاختيار شرح المختار * ويجب شاة تأخير النسك عن مكانه كما اذا خرج من الحرم وحلق رأسه سواء كان الحلق للجم أو للعمرة عسداً أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجب دمان عسداً أي حنيفة رحمه الله تعالى بتقديم القارن والمتمتع الحلق على الذبح وعندهما يلزمه دم واحد هكذا في البحر الرائق

(الباب التاسع في الصيد)

الصيد هو الحيوان الممنوع المتوحش في أصل الخلقة وهو نوعان بري وهو ما يكون تولده وتناسله في البر ويجري وهو ما يكون تولده في الماء لان المولود هو الاصل والتعشيش بعد ذلك عارض فلا يتغير به ويحرم الاول على المحرم دون الثاني كذا في التبيين * ان قتل محرم صيداً فعليه الجزاء كذا في المتون * ويستوى في ذلك العمد والناسي والخطائي والمبتدئ يقتل الصيد والعائد الى قتل صيد آخر هكذا في السراج الوهاج * والمبتدئ في الحج والعائد فيه سواء كذا في التبيين * والمائل والمباح سواء كذا في المحيط * والجزاء قيمة الصيد بان يقوم عدلان في المكان الذي قتله فيه في زمان القتل لاختلاف القيم باختلاف الاماكن والازمنة وان كان في بركة لا يباع فيها الصيد يعتبر أقرب المواضع منه مما يباع فيه هكذا في التبيين * ثم هو مخير في القيمة ان شاء اشترى بها هدياً ونجها ان بلغت القيمة هدياً وان شاء اشترى طعاماً وتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير وان شاء صام كذا في الكافي * فان اختار الصوم قوم

رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى يجوز أخذ الجذع من الضأن كما يجوز في الاضحية والجذع من الضأن هو الذي مضى عليه أكثر السنة ولا يؤخذ من المعز الا اثني في قواهم أخذ ذلك كروا لا نفي فيه سواء قال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز أخذ ذلك الا أن يكون الكل ذكوراً ولا يؤخذ في الزكاة الا الوسط من أن ذبح ادونها ومن ادونها أرفعها ولمن عليه الزكاة ان يدفع الارتفاع ويسترد الفضل على الوسط أو يدفع الادون ويرد الفضل الى الوسط المتول من الظبي والغنم اذا كان الام من الغنم فهو من الغنم عندنا

يجب فيه الزكاة يعتبر الام كاعتبر في الرق والحرية وكذا المتولم من البقر الالهى والوحشى **وفصل في صدقة الحملان والفصلان**
والبحايل **لا** يجب فيها الزكاة ولا ينقص منها النصاب عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يجب
في الصغار ما يجب في الكبار واختلفت الروايات عن أي يوسف رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة فان كان في الصغار مسته يجب فيه ما يجب
في الكبار في قولهم الآن عندهما **ان** (٣٤٨) ما يجب فيه ما يجب في الكبار اذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا في الصغار فان

لم يكن يؤخذ الموجود لا غير
ونفسه رجلا له مائة
وتسعة عشر رجلا ومستان
يجب فيها مستنان في قولهم
فان لم يكن الامسنة واحدة
عند أبي حنيفة ومحمد
وجهما الله تعالى يؤخذ
تلك المسنة لا غير وكذا لو
حال الحول على ستين من
المجاهيل ففيها تسع واحد
عند أبي حنيفة ومحمد وجهما
الله تعالى يؤخذ ذلك
التبع لا غير وكذا لو حال
الحول على ستة وسبعين
فصلا فيها بنت لبون يؤخذ
ذلك لا غير ويحتسب على
الرجل في الساعة العمياء
والعمفا والصغيرة ولا يؤخذ
منها شيء وعن أبي يوسف
رحمته الله تعالى ليس في
الابل والبقر والغنم العي
شي لانها ليست بسائمة
وكذلك مقطوع القوائم
ولا يؤخذ الربي والا كيلة
والماخض وخل الغنم لانها
من الكرائم وقد تميناعن
أخذ الكرائم ولا يؤخذ
الهرم ولا ذات عوار بين الا
أن يشاء الصدوق * رجلا
بينهما ثمانون من الغنم كل
شاة بينهما روى هشام عن
محمد عن أبي حنيفة رحمه

المقتول طعاما وصام عن كل نصف صاع يوما وان فضل من الطعام أقل من نصف صاع كان مخيرا ان شاء صام عنه يوما وان شاء أخرجه طعاما كذا في الايضاح * وان كان الواجب دون طعام مسكين فاما أن يطعم القدر الواجب أو يصوم يوما كاملا كذا في الكافي * وان اختار الذبح فعليه الذبح في الحرم والتصدق بلحمه على الفقراء ويجوز الاطعام في أي موضع شاء وكذا الصوم هكذا في التبيين * وان ذبحه في الحل لم يجزئه عن الهدي وأجزأه عن الطعام اذا تصدق بلحمه على الفقراء على كل فقير قدر قيمة نصف صاع من حنطة اذا بلغ قيمته والا في كل واحد اذا مرق لحمه بعد الذبح وقد كان الذبح في الحرم فليس عليه بدله وان كان الذبح خارج الحرم فعليه بدله هكذا في المحيط * وان اختار الهدى وفضل منه شيء لا يبلغ الهدى فهو بالخيار في الفضل ان شاء صام عن كل نصف صاع من يوم ما وان شاء تصدق به وآتى كل مسكين نصف صاع وان شاء تصدق بالهض و يصوم بالهض وعلى هذا لو بلغت قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وآتى بالآخر أي الكفارات شاء وأجمع بين الثلاث كذا في التبيين * ولو قتل الحرم صيدا في الحرم فعليه ما على الحرم الذي كان خارج الحرم ولا يجب عليه شيء لاجل الحرم كذا في النهاية * الحلال اذا قتل صيدا في الحرم فحكه على ما ذكره لأن الصوم لا يجوز فيه والقارن اذا قتل صيدا فعليه جزاء أن كذا في شرح الطحاوي * ومن قتل مالا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يجاوز قيمته شاة وان صال السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه وكذا اذا صال الصيد كذا في السراج الوهاج * الحرم اذا قتل بازيا معلما فانه يجب عليه قيمته بازيا معلما بالغة ما بلغت صاحبه ويجب عليه قيمته غير معلم لله تعالى وكذا في كل صيد معلوم قد ألف وعلم فقتله يجب عليه قيمته معلما صاحبه وغير معلم لله تعالى كذا في شرح الطحاوي * وكذا لو ألتف حلال صيد معلوم كافي الحرم معلما هكذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد * محرم جرح صيد فان مات منه بضم قيمته وان برئ منه ولم يبق له أثر لا يضمن وان بقي له أثر يضمن النقصان وان لم يعلم أنه مات أو برئ في الاستحسان يلزمه جميع القيمة هكذا في محيط السرخسي في قتل الحرم الصيد * فان وجده بعد الجرح ميتا وعلم أن موته كان بسبب آخر ضمن الجرح فقط كذا في النهر الفائق * ولو جرح صيدا أو تنف شعره أو قطع عضوا منه ضمن ما ناقصه ولو تنف ريش طائر أو قطع قوائمه صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمته كاملة كذا في الهداية * محرم كسر بيضة من بيض الصيد فان كانت مذرة فلا شيء عليه وان كانت صحيحة ضمن قيمتها عندنا كذا في النهاية * وكذا اذا شوى بيض صيد هكذا في المحيط ومحيط السرخسي * ولو جرح صيدا فكفر ثم قتله كفر أخرى ولو لم يكفر حتى قتله لم يمته كفارة القتل ونقصان بالجراحة كذا في المحيط * وان قتل الصيد بعد ما أخرجه من حيز الامتناع هل يجب عليه جزاء آخر قال في الوجيز لا يجب عليه اذا كان قبل أن يؤدي الجزاء كذا في السراج الوهاج * حلال جرح صيد الحرم ثم ازدادت قيمته بشعر أو بدن فمات من الجراحة ضمن نقصان الجراحة وقيمة يوم مات وان انتقصت قيمته بشعر ثم مات ضمن قيمته يوم جرح ولو أدى الجزاء ثم ازدادت قيمته في الحرم بشعر أو بدن ثم مات من الجرحة ضمن الزيادة كما قبل التكفير محرم جرح صيدا في الحل ثم حل من الاحرام فزاد شعرا أو بدنا ضمن النقصان وقيمته كاملة يوم مات وان قُدي قبل الزيادة لا يضمنها فان كان محرما بعد ضمن الزيادة بعد الفداء وان كان الصيد في يده فقضى ثم مات ضمن قيمته مستقبله يوم مات * حلال

الله تعالى انه قال علم ما شان ولو كان عاتون بين اربعين رجلا رجل منهم من كل شاة فها والنصف الباقي جرح
بين تسع وثلاثين رجلا ليس على صاحب الاربعين مدقة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى قال
في الكتاب ولا يشرق بين مجموع بين متفرق ونفسه في اللفظ الاول رجل له مائة وعشرون من الغنم ليس للساعي ان يجمل كل
اربعة في مكان يأخذ من كل اربعين شاة ونفسه في اللفظ الثاني ان يكون بين رجلين اربعون شاة لكل واحد منهم مائة وعشرون ليس للصدق

ان يجمع بين الكل ويأخذ منهم ماشاة قال وما كان بين خليطين فانهم ما يترافعان بالسوية قالوا أراد بذلك اذا كان بين رجلين احدى وستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون والاخر خمس وعشرون فأخذ المصدق منهم ما بنت مخاض وبنت لبون فان كل واحد منهما يرجع على شريكه بحصة ما أخذ الساعي من ملكه كذا شريكه * (فصل في الخيل) الخيل السائمة اذا كانت كورا وانا ما يجب فيها الزكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء أعطى عن كل فرس دينار وانا شاء قومها وأعطى (٣٤٩) ربع عشر قيمتها قالوا هذا في أفراس

العرب لانها متفاوتة فاحشا أما في أفراسنا تقوم ويؤتى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وان كان الكل انا ما فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وان كان الكل ذكورا في ظاهر الرواية عنه لا يجب الصدقة وفي النوادر تجب وعلى قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى لازكاته الخيل قالوا والفتوى على قولهم ما واجبها على ان الامام لا يأخذ منها - م صدقة الخيل جبرا

(فصل في مال التجارة)

مال التجارة نوعان أحدهما ما خلق غننا وهو الذهب والفضة وزكاة الذهب والفضة ونصابها ما قال في الكتاب في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقال ذهب نصف مثقال مضروبا كان أوله يكن مصوغا كان أو غير مصوغ حليا كان للرجال أو للنساء عندنا تبرأ كان أو سبيكة يعتبر في الذهب وزن المائتين وفي الدراهم وزن سبعة وتفسيره أن وزن كل عشرة منها سبع مثاقيل وقيل في كل ياديعتبر وزن ذلك البلد

جرح صيد الحرم ولم يخرج منه عن الصيدية وجرح حلال آخر مثل ذلك ومات منه - ما فعل الأول مانقصة جرحه وهو صحيح وعلى الثاني مانقصة جرحه وهو جرح مابقي من قيمته فعليه ما نصفان فان قطع الأول يده أو رجله وأخرجه من الصيدية ثم قطع الآخر يده أو رجله ضمن الأول قيمته كاملة مات أو لا وضمن الثاني مانقصةه بقطعه فان مات ضمن الثاني نصف قيمته وبه الجنايتان ولو زاد بينهما ضمن الأول مانقصةه جناية به غير زائدة وقيمه زائدة يوم مات وبه الجناية الثانية وضمن الثاني مانقصةه جناية به زائدة ونصف قيمته يوم مات وبه الجنايتان ولو قتله الثاني أو فاقع عينه ضمن كل قيمته وبه الجناية الأولى ولو جرحه الأول غير مستمكك والثاني قطع يده أو رجله ومات منه ما ضمن الأول مانقصةه جناية به صحيحا ونصف قيمته وبه الجنايتان وضمن الثاني قيمته وبه جرح الأول مات أو لا وكذا لو كانا محرمين الا في تصيف القيمة كذا في الكافي * الحرمان اذا قتل صيد في الحل أو في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وكذلك لو أشترك عشرة من الحرمين في قتل صيد فعلى كل واحد منهم جزاء كامل كذا في شرح الطحاوي * ولو كان شريك الحرم صبيا أو كافرا لشيء على الصبي والكافر وعلى الحرم جزاء كامل حلالا قتل صيد في الحرم بضربة كان على كل واحد نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة يتقسم الغرم على عدد الرؤس وان ضربه أحدهما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهم - ما مانقصةه ضربه ثم على كل واحد منهما نصف قيمته مضروبا بضربتين ولو كان شريك الحلال محرما كان على الحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصف قيمته مضروبا بضربتين حلالا اصطاد صيدا في الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الآخر على القاتل بما غرم كذا في فتاوى قاضيان * ولو أن حلالا وقارنا قتل صيدا في الحرم فعلى الحلال نصف الجزاء وعلى القاتل جزاء آخر ولو أن حلالا ومفردا وقارنا اشتراكا وفي قتل صيد الحرم فعلى الحلال ثلث جزاءه وعلى المفرد جزاء كامل وعلى القاتل جزاء آخر وعلى هذا القياس تجرى هذه المسائل كذا في شرح الطحاوي * ولو بدأ الحلال وثني المفرد وثالث القاتل ومات فعلى الحلال مانقصةه جزاءه صحيحا من قيمته وثلث قيمته وبه الجراحات الثلاث وعلى المفرد مانقصةه جزاءه وبه الجرح الأول وقيمه وبه الجراحات الثلاث وعلى القاتل مانقصةه جزاءه وبه الاو ايمان وقيمتان وبه الجراحات ولو كانت الأولى قطع يده أو رجله أو كسر جناح أو الشاة في العينين فعلى الأول قيمته صحيحا وعلى الثاني قيمته وبه الجرح الأول وعلى القاتل قيمتان وبه الجنايتان كذا في غاية السروجي شرح الهداية * محرم بمرة جرح صيد جرحا لا يستملك ثم أضاف اليها جرحه ثم جرحه أيضا فمات من الكل فعليه للمرة قيمته صحيحا وقيمه للجمع وبه الجرح الأول ولو حبل من العمرة ثم أحرمت بالجملة ثم جرحه الثانية ضمن العمرة قيمته وبه الجرح الثاني وللجمع قيمته وبه الجرح الأول ولو كان حين حبل من العمرة قرن بجحة وعشرة ثم جرح الصيد فمات ضمن العمرة القيمة وبه الجرح الثاني وضمن للقرن قيمتين وبه الجرح الأول فلو كان الجرح الأول استمكلا كابان قطع يده والمستملك بها غرم للأول قيمته صحيحا وغرم للقرن قيمتين وبه الجرح الأول ولو كان الثاني أيضا قطع يده فهذا والجرح الأول سواء كذا في محيط السرخسي * مفرد بمرة جرح صيدا وجرحه حلال أيضا ثم أضاف المفرد إلى العمرة فجرحه أيضا فمات الصيد من ذلك كله ضمن للمرة قيمته وبه جرح الحلال وقيمه للجمع وبه الجراحات وضمن الحلال مانقصةه جرحه وبه الجرح الأول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث ولو حبل من عمره بعد ما جرحه ثم جرحه الحلال ثم قرن ثم

(٣٣ - فتاوى اول) وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه كان يوجب في كل مائتي درهم تجارية وهي الغطارية خمسة منها ويقول انها أعز النقود في بلادنا يقوم بها الاشياء ويمتري بها النساء ويشتري بها الخسيس والنفس غزلة الدراهم في ذلك الزمان وبه أخذت شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وفيما سواهما من الدراهم لا يجب الزكاة عند الكل الآن يكون النصف من كل درهم فضة أو يبلغ قيمتهما مائتي درهم أو عشرين مثقالا فان كان الفس غالبها فس بمنزلة الفلوس

والذئب من نذرة الصدرة نواها للتجارة وبلغت قيمته مائتي درهم يجب فيه الزكاة والافلا وغير الذهب والفضة من الاموال لا يكون للتجارة الابالية ولو باع عرضا كان للتجارة بمرض فان الثاني يكون للتجارة وان لم يزلان حكم البدل حكم الاصل وكذا لو كان العبد للتجارة فقتله عبدا خطأ ودفع به فان المدفوع يكون للتجارة ولو كان القتل عدا فصول من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول ولو ورث مالا (٢٥٠) وبواها للتجارة لا يكون للتجارة وان ملك مالا مية أو وصية ونوى التجارة عند قبول الهبة

والوصية لم يكن للتجارة في قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون للتجارة وعلى هذا الخلاف الماهر وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم العمدان نوى للتجارة يكون للتجارة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لا يملكه الابالقبول والعقد فكان كسبي وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقال ذهب زكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم تبلغ الزيادة أربعين درهما أو أربع مثاقيل في الزيادة ربع عشرها وبكل نصاب الفضة نصاب الذهب ونصاب الذهب بالفضة وبعرض التجارة أيضا الآن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بكل نصاب الفضة بنصاب الذهب باعتبار القيمة وعند صاحبيه رحمه الله تعالى باعتبار الاجزاء وتفسير ذلك اذا ملك مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب قيمته مائة درهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجب الزكاة وعندهما لا تجب ما لم يكن الذهب عشرة مثاقيل اشترى خادما

جرحه فأتى ضمن للعمرة قيمته وبه الجنائتان الاخران ولا قران قيمتين وبه الجنائتان الاوليان وحكم الحلال لا يختلف ولو كانت الجنائتان مستهلكات كقطع يد رجل وفق العينين فعليه للعمرة قيمته صحيحا ولا قران قيمتان وبه الجنائتان الاوليان وعلى الحلال ما نقصه جرجه مجر وحبالا اول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث كذا في الكافي * ثم اعلم ان الجزاء يتعدى بمقتول الا اذا قصده التحلل ورفض احرامه كما صرح به في الاصل * صاد المحرم صيدا كثيرا على قصد الاحلال والرفض لاحرامه فعليه لذلك كله دم لانه قاصدا الى تحليل لا الى جناية على الاحرام وتجهيل الاحلال يوجب دما واحدا كذا في البحر الرائق * اذا قتل الصيد تسميها فان كان متعديا في التسييب يضمن والافلا فاذا انصب شبكة فتعلق بهم اصيد فقتل اوحده رحمة للماء فوقع فيه اصيد ومات لاشئ عليه ولو اغان محرم محرما وحرلا على صيده من كذا في البدائع * كما يحرم على المحرم قتل الصيد يحرم عليه الدلالة على الصيد وتعلق به من الجزاء ما يتعلق بالقتل كذا في المحيط * وصفة الدلالة الموجبة للجزاء ان لا يكون المدلول عالميا بالصيد وان يصدق في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره لاضمان على المكذب وان يبقى الدال على احرامه حتى يقتله المدلول أملا للتحلل فقتله المدلول بعد ذلك لاشئ عليه وبأنه وان يأخذ المدلول الصيد قبل ان يذنبات عن مكانه حتى انه لو انقلبت عن مكانه ثم اخذ بعد ذلك فقتله لاشئ على الدال كذا في السراج الوهاج * محرم دل محرما على صيد فعلى كل واحد منهم اجزاء كامل محرم دل حلالا فقتله المدلول فعلى الدال قيمته ولا شئ على الحلال كذا في المحيط * لال دل محرما وحرلا على صيد الحرام فلا شئ على الدال وعلى القاتل الجزاء كذا في محيط السرخسي * ولو اشار اليه فان كان المشاري صيدا او يعلم به من غير اشارته فلا شئ على المشار الا انه يكره ذلك هكذا في البدائع * امر المحرم محرما بقتل الصيد وله عليه فامر الثاني ثالثا بقتله فقتله فعلى كل واحد منهم جزء كامل ولو اخبر محرم محرما بصيد فلم يره حتى اخبره محرم آخر فلم يصبه في الاول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد الجزاء ولو ارسل محرم محرما الى محرم فقال له ان فلانا بقتله فقتله في هذا الموضع صيد فذهب فقتله في الرسول والمرسل والقاتل على كل واحد قيمة الصيد وان كان المرسل اليه يراه ويعلم به فلا شئ على احد الا القاتل فان عليه الجزاء ولو ان محرما اشار الى صيد فقال لرجل خذ ذلك الصيد من وكره والمشير يرى صيدا واحدا فانطلق ذلك الرجل واخذ ذلك الصيد وصيدا آخر كان في الوكر فان على الامر الجزاء في الذي امر فيه ولا شئ عليه في الآخر ولو رأى محرم صيدا في موضع لا يقدر عليه بوجه من الوجوه الا ان يرميه فقتله محرم على قوس ونشاب ودفع ذلك اليه فرماه وقتله فعلى كل واحد منهم الجزاء هكذا في المحيط * وان استعار من محرم سكيناً فقتل بها صيدا فلا جزاء على المحرم ويكره ذلك هذا اذا قدر على ذبحه بغيره وان لم يقدر على ذبحه بغيره فانه يضمن كذا في محيط السرخسي * محرمون نزلوا بمكة يتأوفيه نواهض وحمام فامر ثلاثة منهم رابعهم باغلاق الباب فاغلقوا وخرجوا الى منى فلما رجعوا وجدوا طيوراً قد ماتت عطا شاة فعلى كل واحد منهم الجزاء كذا في غاية السروجي شرح الهداية * المحرم اذا اخذ الصيد يجب عليه ارساله سواء كان في يده أو في قصص معه أو في يته فان أرسله محرم من يده فلا شئ على المرسل لان الصائد مملك الصيد وان قتله فعلى كل واحد منهم اجزاء وللاخذ ان يرجع بما ضمن على القاتل عنه دأصحابنا الثلاثة رحمه الله تعالى ولو اصاب الحلال صيدا ثم احرم مسكنا اياه بيده فعليه ارساله فان لم يرسله حتى

هالك

للخدمة وهو نوى انه لو اصاب رجلا يبيعه فخال عليه الحول لازكاة فيه وكذا لو اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم

ليؤجره من الناس فخال عليه الحول لازكاة فيه لانه اشتراه لالة وعزمه انه لو وجد رجلا يبيعه لايبيعه وكذا الجمال اذا اشترى ابلا للسكر أو المكاري اذا اشترى حرا للسكر أو اشترى الصباغ عصفرا أو زعفراناً ليصبغ ثياب الناس بالاجرو حال عليه الحول كان عليه الزكاة اذا باع نصابا لان ما اخذ من الاجر يقابل بالعين وكذا كل من ابتاع عسلا ليعمل به ويبي في المعول كالصفا والدهن لا يباع الجلد خال عليه

الحول كان عليه الزكاة وان لم يبق لملك العبد أثر في المعلوم كالصائون والحرض لازكاته لانه لا يبق بعد العمل فكان الاجر مقابلا بالمنفعة فلا بد من مال التجارة وكذا التخاص اذا اشترى دواب للبيع واشترى لها جلا لا ومقاود فان كان لا يدفع ذلك مع الدابة الى المشتري لازكاته فيها وان كان يدفعها مع الدابة كان فيها الزكاة اذا حال عليها الحول وكذا العطار اذا اشترى قوارير ولو اشترى الرجل دارا أو عبد للتجارة ثم اجره يخرج من أن يكون للتجارة لانه لما اجره فقد قصد المنفعة ولو اشترى قدور من (٢٥١) صقر يسكنها أو يواجرها لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب في بيوت الغلة ولو دخل من أرضه حنطة يبلغ قيمته اقيمة نصاب ونوى أن يسكنها ويبيعها فامسكها حولا لا تجب فيها الزكاة كما في الميراث ويعتبر في الزكاة بكمال النصاب في طرفي الحول وعدم الانقطاع فيما بين ذلك ونقصان النصاب في خلال الحول عندنا لا يمنع وهلاك كل النصاب في خلال الحول يبطل حكم الحول * رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فماتت قبل الحول فسلخنها وبيع جلدتها حتى بلغ جلدتها نصابا فتم الحول كان عليه الزكاة ولو كان له عصير للتجارة ففقر قبل الحول ثم صار خلا ساوي نصابا فتم الحول لازكاته فيه قالوا لان في الفصل الاول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة متقوم فيبقى الحول ببقائه وفي الفصل الثاني هلك كل المال فبطل حكم الحول الا أن هذا يخالف ما روي ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى * رجل اشترى عصيرا بمائتي درهم ففقر بعد ماضت أربعة أشهر فلما مضت سبعة أشهر أو ثمانية

هلك في يده يضمن كذا في البدائع * ولا يزول ملكه بالارسال حتى لو أرسله وأخذ ما انسان يسترده اذا تحلل من احرامه كذا في شرح المجمع لابن الملك * وان أرسله انسان من يده ضمن له قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وان كان الصيد في قفص معه أو في بيته لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في البدائع * ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده حقيقة حتى اذا كان في رحله أو وقفه لا يجب عليه ارساله كذا في الكفاية * ولو أحرم وفي يده صيد في قفص أو أحرم وفي قفص صيد ولم يدخل في الحرم لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في شرح الطحاوي * ولو أدخل الحرم معه بازيا فارسا له فقتل حمام الحرم فلا شيء عليه هكذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد * حلال غصب من حلال صيد ثم أحرم الغاصب والصيد في يده يلزمه ارساله ويضمن قيمته لما ملكه وان دفعه الى المغصوب منه برئ من الضمان وقد أساء وعليه الجزاء كذا في محيط السرخسي في فصل ازالة الامن عن الصيد * اذا باع الصيد بعد ما دخل به الحرم يجب رد بيعه ان كان باقيا في يده وان كان فائتاجا بغيره كبيع المحرم الصيد ولا فرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعد ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم ولو تباع الجلالان وهما في الحرم والصيد في الحل جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وكذا ان ذبح الحلال صيد الحرم يتصدق بغيره ولا يجوز به صوم واختلفوا في جواز الذبح عنه فقيل لا يجوز به وفي ظاهر الرواية يجوز به هكذا في التبيين * الحلال اذا ذبح صيد الحرم لم يؤكل المحرم اذا ذبح صيدا في الحل أو الحرم يصير ميتة وعلى المحرم الجزاء كذا في السراجية * المحرم اذا رمى صيدا فقتله أو أرسل كلبه أو باربه المعلم فقتله فلا يحمل أكله وعليه جزاؤه ولو أكل من صيد ذبح بنفسه ان كان قبل أن يؤذى جزاءه دخل ضمان ما أكل في الجزاء وعليه جزاء واحد وان أكل بعد ما أذى الجزاء فعليه قيمة ما أكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله ما الله تعالى ليس عليه الا الاستغفار والتوبة وان أكل منه حلال أو محرم آخر فلا شيء عليه الا الاستغفار والتوبة بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * ولا بأس بان يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه اذا لم يبدل المحرم عليه ولا امره بذبحه ولا صيده كذا في الهداية * ولو كسر المحرم بيض صيد فأتى جزاءه ثم شواه فأكله لا يلزمه شيء كذا في غاية السروجي * ولو رمى صيدا بعضه في الحل وبعضه في الحرم فالعبرة لقوائمه كذا في المحيط * فان كانت قوائمه في الحرم ورأسه في الحل فهو من صيد الحرم وان كانت في الحل ورأسه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان بعض قوائمه في الحرم وبعضها في الحل فهو من صيد الحرم احتياطا وهذا اذا كان قائما ما اذا كان مضطجعا على الارض فالعبرة لرأسه للقوائمه حتى اذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان على شجرة أصلها في الحرم وأغصانها في الحل وهو على الأغصان فالعبرة لمكان الصيد لا للشجرة كذا في السراج الوهاج * ولو حصل أحد الطرفين في الحرم اما الرامي واما المرمى يجب عليه الجزاء ولو خلا الطرفان عن الحرم من غير أن يجري السهم في الحرم فلا شيء عليه اذا قتله وهو حلال وكذلك البازي والكلب اذا أرسلهما * وفي الولوالجية ولورماه وهما في الحل فدخل الصيد الحرم بعد ما جر حقه فمات فيه لم يكن عليه جزاء ويكره أكله كذا في التارخانية * واذا أرسل الحلال كلبه على صيد في الحل فاتبه الكلب وأخذ في الحرم لم يكن على المرسل شيء ولكن لا يؤكل الصيد

أشهر الا يوما صارت خلا ساوي مائتي درهم فماتت السنة كان عليه الزكاة لانه عاد للتجارة على ما كان ولو تم الحول وهي خرا لازكاته عليه * رجل آجر داره بعد وفاءه للتجارة كان للتجارة * رجل له عبد للتجارة ان قوم بالدرهم كانت قيمته أقل من مائتي درهم وان قوم بالذناير كانت قيمته أكثر من عشر مائة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان اشتراه بالدرهم بقوم بالدرهم وان كان اشتراه بالذناير بقوم بالذناير وان كان اشتراه بغير الذهب والفضة يقوم بالنقد الغالب في المصير الذي هو فيه وان كان المولى بعث عبده الى مصر آخر حاجة يعتبر بقيمة العبد في

المصر الذي فيه العبد فان كان العبد في المفارقة يعتبر قيمته في اقرب الامصار الى ذلك الموضع وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجب عليه الزكاة في احد الوجهين ولم تجب في الوجه الآخر كان عليه الزكاة وما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فذلك قوله الاول ولو اشترى أرض عشر أو أخرج للتجارة لا يجب فيها الزكاة وكذا لو اشترى بذر التجارة وزرعها في أرض عشر استأجرها كان فيها العشر لا غير وعن محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى للتجارة أرض (٢٥٢) عشر يجب الزكاة مع العشر ان زرع * اذا اشترى عبد التجارة بفترة فضة وزنها

مائتا درهم وحال عليها الحول وهو لا يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد رحمه الله تعالى لازكاة عليه حتى يساوي مائتي درهم مضروبة وكذا لو اشترى بمائة وتسعين درهما وذلك قيمته ثم صار يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد رحمه الله تعالى يعتبر الحول من حين صار يساوي مائتي درهم مضروبة فالخامس ان في عين الذهب والفضة يعتبر الوزن وفي غير الذهب والفضة لا تجب الزكاة ما لم تبلغ قيمته مائتي درهم مضروبة هذا اذا كان المال عينا فان كان ديناً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى رواية الاصل الدينون ثلاثة دين قوي وهو بدل مال التجارة والقرض ودين وسط وهو بدل مال لم يكن للتجارة كثرة ثياب البذلة وعبد الخدمة ودار السكنى ودين ضعيف وهو بدل مائيس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع والصلى عن دم العبد والدية ففي الدين القوى تجب الزكاة اذا حال الحول ويتراخي الاداء الى ان يقبض

ولو جرى الخلال الى الصيد في الحول فدخل الصيد الحرم وأصابه السهم في الحرم لا يلزمه الجزاء كذا في المحيط * وفي الخاتمة قال عليه الجزاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما أعلم كذا في التتارخانية * ولو ارسل في الحرم كلباً على ذئب وأصاب صيداً أو نصب شبكة الذئب ووقع فيه صيد لاشئ عليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو نضر بفترة فوقع في بئر أو صدم على شئ فعليه الجزاء وكذا لو كان راكباً أو سائقاً أو قائداً فأنتفت الدابة سدها أو رجلها أو وقعها صيداً فعليه الجزاء كذا في معراج الدراية * ومن أخرج ظبية من الحرم فولدت أولاداً فماتت هي وأولادها فعليه جزاؤها من الحرم وجب عليه ارسالها وتكون مضمونة عليه الى أن تصل الى الحرم فان ولدت أو زادت في بدنها أو شعرها قبل وصولها الى الحرم فماتت قبل التكفير ضمن الكل وبعد التكفير ضمن الاصل دون الزيادة ولو باعها فولدت في بد المسترى أو زادت في بدنها أو شعرها ثم مات الكل ان لم يكن البائع أدى جزاءها ضمن الكل وان كان أدى جزاءها ثم حدث الولد والزيادة ضمن الاصل دون الولد والزيادة كذا في غاية السروحي * ومن قتل قلة تصدق بما شاء مثل كف من طعام وهذا اذا أخذ القملة من بدنه أو رأسه أو ثوبه أما اذا أخذها من الارض فقتلها فلا شئ عليه سواء قتل القملة أو ألقاها على الارض وان قتل قتلين أو ثلاثاً تصدق بكف من طعام وفي الزيادة على ذلك نصف صاع من حنطة وكذا لا يجوز أن يقتل القمل لا يجوز أن يدفعه الى غيره ليقته فان فعل ذلك ضمن وكذا لا يجوز له أن يشير الى القمل ولا أن يلقى ثيابه في الشمس ليموت القمل ولأن يغسل ثيابه ليموت القمل فان ألقى ثيابه في الشمس فمات منه القمل فعليه نصف صاع اذا كان كثيراً فان ألقى ثيابه في الشمس لتخفيف فمات منه شئ ولم يكن ذلك من نيت لاشئ عليه وان دفع ثوبه الى حلال لم يقتل قلة فقتله فعلى الامر الجزاء ولو أشار الى قلة فقتلها المدلول كان عليه جزاؤها ولا شئ في قتل الكلب العور والذئب والحدأة والغراب الابقع وهو ما يأكل الجيف أماماً كل الزرع فهو صيد ولا شئ في الحية والعقرب والفأرة والزنبور والنمل والسرطان والذباب والبق والبعوض والبرغوث والقراد والسلحفاة ولا شئ في هوام الارض كالقنفذ والخنفساء كذا في فتاوى قاضيان * وكذا الحلم والوزع وصياح الليل كذا في السراج الوهاج * والضبع والنعلب الذي لا يتدنى بالاذى غالباً فله قتله ولا شئ عليه كذا في غاية السروحي * والحرم ممنوع من قتل ما يدال بالافواسق وهي التي تبتدى بالاذى كذا في الجامع الصغير لقاضي خان * وللحرم ذبح شاة وبقرة وبغير ودجاجة وبط أهلي كذا في الكتبخ * (واعلم أن شجر الحرم انواع أربعة (١) * ثلاثة منها يحل قطعها والاتقاع بها من غير جزاء وهي كل شجرة أنبتة الناس وهو من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة أنبتة الناس وهو ليس من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة نبتت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس وواحد منها لا يحل قطعه ولا الاتقاع به فإذا قطعه رجل فعليه الجزاء وهو كل شجرة نبتت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت الناس ويستوى في هذا الواحد أن يكون مملوكاً لا انسان أو لم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه أم غيلان فقطعه انسان فعليه قيمته المالكه وعليه قيمة أخرى لحق الشرع هكذا في المحيط * اذا قطع شجر الحرم وهو رطب في حد النماء والزيادة فاذا كان القاطع مخاطباً بالشرائع ان اشترى بقبته طعاماً تصدق على الفقراء على كل مسكين نصف صاع من حنطة في أى مكان شاء وان شاء اشترى بها هدباً

(١) مطاب شجر الحرم انواع

أربعين درهما وكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم وفي الدين الوسط لا يجب الاداء ما لم يقبض مائتي درهم ولا يعتبر الحول بعد القبض ويعتد بما مضى من الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية وفي الدين الضعيف لا تجب الزكاة ما لم يقبض مائتي درهم ويحل الحول بعد القبض وعن السائفة بمنزلة ثمن عبد الخدمة * ولو ورث مائتي درهم ديناً على رجل وحال عليه الحول لازكاة عليه حتى يقبض مائتي درهم ويعتد بما مضى من الحول قبل القبض وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية

أخرى لا تجب الزكاة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث سائمة كان عليه الزكاة إذا حال الحول نوى أو لم ينو وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الديون كلها سواء تجب الزكاة قبل القبض وكما قبض شيئا يلزمه أداء زكاة ذلك القدر قبل المقبوض أو أكثر الدين الكتابة فان في بدل الكتابة لا تجب الزكاة لما مضى من الحول قبل القبض وكذلك لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقيمته ألف درهم فاعتقه أحدهما وهو معسر واختار الآخر استعماه العبد فقبض السعاية بعد سنتين لازكاة عليه (٢٥٣) ما لم يحل الحول عليه بعد القبض

ولو تزوج امرأة على ابل بغير عينا فقبضت خسا من الابل لازكاة فيها في قولهم ما لم يحل الحول بعد القبض ولو تزوجها على ابل بعينها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الحول بعد القبض وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تجب الزكاة بحكم الحول الماضي ولو تزوج امرأة على أربعين شاة سائمة فقبضت خال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف الباقي ولو كان المهر عبد اطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول بها كان عليها جميع الصدقة ولو تزوجها على مائتي درهم ودفع اليها ثم طلقها بعد الحول قبل الدخول كان عليها زكاة المائتين وفي دية المقتول ان قضى القاضى بالدية من الدراهم أو الدنانير وقبض ورثة المقتول بعد الحول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض وان قضى القاضي بالدية من الابل لازكاة في قولهم

ويذبح في الحرم ولا يجوز فيه الصوم سواء كان محرما أو حلالا أو قارنا فإذا أتى قيمته يكره له الانتفاع بالملعوق ولو باع يجوز بيعه ويتصدق بقيمته وما كان يس من أشجار الحرم وخرج من حد السماء والزيادة فلا بأس بقطعه والانتفاع به كذا في شرح الطحاوي * ولو قطع الشجرة فلم يعتبر أصلها دون أغصانها فان كان أصلها في الحرم وأغصانها في الحل فهي من شجر الحرم وان كان بعض الأصل في الحرم وبعضه في الحل فهي من شجر الحرم - ساطا ويجوز أخذ الورق من شجر الحرم ولا ضمان فيه إذا كان لا يضر بالشجر كذا في السراج الوهاج * ولو قطع شجرة في الحرم فغرم قيمتها ثم غرسها مكانها ثم نبتت ثم قطعها ثانيا فلا شيء عليه لانه ملكها بالضمن كذا في البحر الرائق * ولو اشترى في قطع شجرة الحرم محرمان أو حلالا أو محرما وحلالا فعليه ماقية واحدة كذا في غاية السروحي * وان أحش حشيش الحرم وهو رطب وجبت عليه قيمته ولا شيء عليه في أخذ اليابس هكذا في شرح الطحاوي * ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع الا لأخر ولا بأس بأخذ السكاة في الحرم كذا في الكافي

(الباب العاشر في مجاوزة الميقات بغير احرام)

اذا دخل الآفاق مكة بغير احرام وهو لا يريد الحج والعمره فعليه لا دخول مكة اما حجة أو عمره فان أحرم بالحج أو بالعمره من غير أن يرجع إلى الميقات فعليه دم لتلحق الميقات * وان عاد إلى الميقات وأحرم فهذا على وجهين فان أحرم بحجة أو عمره عملا لم يخرجه عن العهدة وان أحرم بحجة الاسلام أو عمره كانت عليه ان كان ذلك في عامه أجزأه عماله لا دخول مكة بغير احرام استسنا كذا في المحيط * وكذا إذا حج من عامه فلا حجة تذرهما هكذا في النهاية * وان تحوأت السنة وباقي المسئلة بحاله لم يجزئه عماله لا دخول مكة بغير احرام كذا في المحيط في بيان مواقيت الاحرام * ومن جاوز الميقات وهو يريد الحج والعمره غير محرم فلا يتحلل اما أن يكون احرم داخل الميقات أو عاد إلى الميقات ثم أحرم فان أحرم داخل الميقات ينظر ان خاف فوت الحج متى عاد فانه لا يعود ويضئ في احرامه ولم يدم وان كان لا يخاف فوات الحج فانه يعود إلى الوقت وإذا عاد إلى الوقت فلا يتحلل ما أن يكون حلالا أو محرما فان عاد حلالا ثم أحرم سقط عنه الدم وان عاد إلى الوقت محرما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان أبي سقط عنه الدم وان لم يلب لا يسقط وعنده ما يسقط في الوجهين * ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر أقرب منه وأحرم جاز ولا شيء عليه ولو جاوز الميقات ويريد بستان بني عامر دون مكة فلا شيء عليه * كوفي جاوز الميقات بغير احرام وأهل بعمرة ثم أهل بحجة فهذا على وجهين اما أن يحرم بالعمرة أو لا ثم بالحجة أو لا ثم بالعمرة من الحرم أو قرن بينهما فان أحرم بالعمرة ثم بالحجة أو قرن بينهما فعليه دم واحد استسنا وان أحرم بالحجة أو لا ثم بالعمرة من الحرم فعليه دمان أحدهم التلح احرام بالحجة من الوقت والثاني ترك احرام العمرة من الحل * رجل جاوز الميقات فاحرم بحجة فافسدها أو فاته الحج ففضاها سقط عنه الدم الذي وجب للوقت وإذا جاوز العبد الميقات بغير احرام ثم أذن له مولاه أن يحرم فاحرم لزمه دم الوقت اذا اعتق وأما الكافر يدخل مكة ثم أسلم ثم يحرم فلا شيء عليه وكذلك الغلام يجاوز ثم يعتلم ويحرم بمنزلة الكافر كذا في محيط السرخسي * ولو جاوز الميقات قاصدا مكة بغير احرام مرارا فانه يجب عليه لكل مرة امحجة أو عمره فان خرج من عامه ذلك إلى الميقات فاحرم بحجة الاسلام

حتى يحول الحول بعد القبض كالو تزوج امرأة على ابل بغير عينا وقبضت يعتبر الحول بعد القبض اذا أجرداها أو عبدها بمائتي درهم لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كانت الدار العبد للتجارة وقبض أربعين درهما بعد الحول كان عليه مدهم بحكم الحول الماضي قبل القبض لان أجرداها للتجارة وعبد التجارة بمنزلة ثمن مال التجارة في الصحيح من الرواية وفي الاجارة الرسومة بخاري اذا جعل الاجرة وبقي المال في يد الأجر سني حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال ان

كانت الاجرة من الدراهم او من الدنانير كان زكاتها على الاجر لانه ملكها بالقبض وعند انقضاء الاجارة لا يلزمه رد عن المقبوض وانما يلزمه رد غيـره فان كان غزلة دين لحقه بعد الحول وقال الشيخ الامام الزاهد علي بن محمد البردوي ومجد الائمة السرخسي رحمه الله تعالى ان زكاتها تجب على المستاجر ايضا لان الناس به بدون مال الاجارة ديناً على الاجر وفي بيع الزفاه المعهود بسمير قد تجب زكاة الثمرة على البائع وعلى قول الشيخ الامام الزاهد (٢٥٤) علي بن محمد البردوي ومجد الائمة السرخسي رحمه الله تعالى تجب على المشتري أيضاً وفيه نوع اشكال وهو انه

أو غير هاتئ سقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة لاخيرة ولا يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة صار ديناً فلا يسقط الابتعين النية كذا في شرح الطحاوي في باب ذكر الحج والعمرة * مكى * خرج من الحرم يريد الحج وأحرم ولم يعد الى الحرم حتى وقف بعرفة فعليه شاة وان لم يستغل بأعمال الحج حتى عاد الى الحرم ان عاد ملياً سقط عنه الدم بخلاف وان عاد غير ملياً لا يسقط عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في التتارخانية * وان خرج المكي الى الحل لحاجة ثم أحرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فلا شيء عليه والمتنع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فعليه دم فان رجع الى الحرم محرماً عند هـ او محرماً ملياً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سقط عنه الدم وان رجع الى الحرم وأهل منه قبل الاحرام فلا شيء عليه بالاتفاق كذا في غاية السروجي شرح الهداية

(الباب الحادى عشر فى اضافة الاحرام الى الاحرام)

يجب أن يعلم بان الجمع بين احرامى الحج أو احرامى العمرة بدعة ولكن اذا جمع بينهما لم يمتنع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تلازمه احداهما الا أنه لا بد من رفض احدهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا فرغ من الاولى في فصل الحج يقضى الثانية في العام الثاني وفي فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج وكذلك بناء أعمال العمرة على أعمال الحج بدعة وأما بناء احرام الحج على احرام العمرة فليس ببذعة حتى ان من أحرم بحجة وطاف لها شوطاً ثم أهل بعمرة رفض العمرة هكذا في المحيط * ولزمه دم الرفض وقضاء العمرة كذا في النهاية * ولو أحرم بحجة ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف للحجة شوطاً فانه لا يرفض العمرة كذا في المحيط * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا أحرم المكي بعمرة وطاف لها شوطاً ثم أحرم بالحج فانه يرفض الحج وعليه رفضه دم وعليه حجة وعمرة كذا في الهداية * ولو أحرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشئ من أفعال العمرة فانه يرفض العمرة اتفاقاً هكذا في الكافي * فان طاف لعمرة أربعة أشواط ثم أحرم بالحج رفض الحج بخلاف وعليه دم بالرفض أيهما رفضه الا أن في رفض العمرة قضاها وفي رفض الحج قضاء وعمرة وان مضى عليه ما جزأه وعليه دم لجمعه بينهما كذا في الهداية * كوفي أحرم بالحج ثم أحرم بعمرة لم يمتنع ويصير بذلك قارناً لكنه اساءه فلو وقف بعرفات ولم يأت بأفعال العمرة فهو رافض لعمرة فان توجه اليها لم ترتفع حتى يقف فان طاف للحج للتحية ثم أحرم لعمرة لم يمتنع ولو مضى عليه ما جزأه وعليه دم لجمعه بينهما ودم كفارة لانسك واستحب أن يرفض عمرته كذا في الكافي * وانما أحرم بحج وفرغ منه ثم أحرم بحج آخر يوم الفطر لزمه الثاني ثم ان كان حلق في الحج الاول قبل أن يحرم بالثاني فلا شيء عليه وان كان لم يحلق بينهما فعليه دم سواء حلق بعد الاحرام الثاني أو لم يحلق كذا في التبيين * ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم للاحرام قبل الوقت وهو دم جبرو كفارة كذا في الهداية * الحاج اذا أهل بعمرة في يوم التحرر وأيام التشريق لزمته ويلزمه رفضها فان رفضها يجب دم لرفضها وعمرة كانها وان مضى عليها اجازة عليه دم كفارة * واذا حلق للحج ثم أحرم لا يرفضها كذا في الاصل وقال مشايخنا يرفضها وان فاته الحج ثم أحرم بعمرة رفضها وان أحرم بحج رفضه أيضاً

لو اعتبر ديناً عند الناس ينبغي أن لا تجب الزكاة على الاجر والبائع لانه مشغول بالدين ولا تجب على المشتري والمستاجر أيضاً لانه وان اعتبر ديناً للمستاجر فليس بمنفعة في حقه لانه يمكنه المطالبة قبل فسخ الاجارة ولا يملكه حقيقة فكان هذا بمنزلة الدين على الجاحد أو فوقه وثمة لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض وان كانت الاجرة عيناً وفي العين في يد الاجر في وقت انقضاء الاجارة تسقط الزكاة عن الاجر لانه استحق عليه عين مال الزكاة * رجل له مائة درهم في يده ومائة درهم أخرى دين له على غيره فقال عليها الحول ذكر عصام رحمه الله تعالى ان عليه الزكاة وهو محمول على ما اذا كان الدين بدل مال التجارة ويكون المدينون ملياً مقرباً بالدين * رجل له على رجل مائة درهم فقال الحول الا انه رآهم استفاد ألفاً فتم الحول على المائتين لا تجب عليه زكاة الاثني مائتين يأخذ من الدين أربعين درهماً فصاعداً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا تجب عليه زكاة المائتين مالم يقبض أربعين درهماً فاذا لم يقبض

عليه الاداء عن الاصل لا يجب عن الفائدة * رجل له دين على رجل وهب من ثلثه وكله بقبضه وحال الحول ثم قبضه الموهوب له كانت الزكاة على الواهب لان الموهوب له وكيل في القبض * الدين يمنع الزكاة اذا كان معاً لسان جهة العباد كالقرض وعن المبيع وضمن المتلف وارث الجراحه ومهر المرأة كان الدين عن النقود أو من المكيل أو الموزون أو الثياب أو الحيوان وجب بشكاح أو خلع أو صلح عن دم

عمده هو حال أو أجل فان كان المال فاضلا عن الدين كان عليه زكاة الفاضل اذا بلغ النصاب وان لم يمتددين بعد وجوب الزكاة لا يسقط الزكاة وجوب الزكاة في النصاب ودين الزكاة بأن استهلك النصاب بعد الحول لا يمنع الزكاة يستوى فيه المال الظاهر والباطن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى نفس الزكاة في النصاب تمنع الزكاة ودين الزكاة لا يمنع اذا ملك الرجل مائتي درهم وخسعة دراهم ففرض عليها حولان قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه عشرة دراهم لان بعض الحول الاول وجب عليه (٢٥٥) خمسة المائتين ولا يجب عليه الخمسة الزائدة زكاة لان عنده

لا يجب الزكاة فيما دون الاربعين ففرض الحول الثاني وماله مائتان سوى الزكاة الاولى فتجب عليه خمسة أخرى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه السنة الاولى خمسة دراهم وعن درهم لان عندهما يجب الزكاة في الكسور فيبقى ماله في السنة الثانية مائتان الاثنى درهم فلا يجب عليه في السنة الثانية شيء ولو ملك الرجل ألف درهم ومضى عليها ثلاثة احوال كان عليه الحول الاول خمسة وعشرون وللحول الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه زكاة تسعمائة وستين لان عنده لا تجب الزكاة فيما دون الاربعين وللحول الثالث زكاة تسعمائة وعشرين وذلك ثلاث وعشرون وعندهما تجب الزكاة في الكسور أيضا فان ضاع منها مائتان وبقي مائتان كان عليه خمسة دراهم لا غير كأنه لم يملك الا مائتي درهم فكان عليه زكاة المائتين وان ملك الرجل على رجل ثلثمائة درهم ومضى عليها

واذا فرض لزومه الدم وعليه في العمرة قضاءها وفي الحججة عمره وحجة كذا في الكفاي

(الباب الثاني عشر في الاحصار)

المحصر من أحرم ثم منع عن مضى في موجب الاحرام سواء كان المنع من العدو أو المرض أو الخبس أو الكسر أو القرع أو غيرهما من الموانع من اتمام ما أحرم به حقيقة أو شرعا وهذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في البدائع * وحد المرض الذي يثبت به الاحصار عندنا أن يقدمه عن الذهاب والركوب الا زيادة مرض والعدو ينتظم المسلم والكافر والسبع هكذا في السراج الوهاج * لو سرق نفقته أو هلكت راحلته فان كان لا يقدر على المشي فهو محصر وان كان يقدر على المشي فليس محصر واذا أحرمت ولا زوج لها ومعهها محرم ففان محرمها أو أحرمت ولا محرم معها ولكن معها زوجها ففان زوجها ففان محصره كذا في البدائع * واذا مات محرم المرأة في الطريق وبينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا فهي بمنزلة المحصر وكذا اذا حجت تطوعا بغير ان زوجها ففان محصره كذا في البدائع * وان أحرمت بجمعة الاسلام ولا محرم لها ولا زوج فهي محصرة وان كان لها محرم وزوج لها استطاعة عند خروج اهل بلدها ففان محصره وان كان لها زوج ولا محرم معها ففان الزوج فهي محصرة وهل للزوج أن يحملها روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا أن يحملها ثم الاحصار كما يكون عن الحج يكون عن العمرة عند عامة العلماء (وأما حكم الاحصار) فهو ان يبعث بالهدي أو يثمنه ليشتري به هديا أو يذبح عنه وما لم يذبح لا يحل وهو قول عامة العلماء سواء شرط عند الاحرام الا هلال بغير ذبح عند الاحصار أو لم يشترط ويجب أن يواعد يوماء معلوما يذبح عنه فيحل به - والذبح ولا يحل قبله حتى لو فعل شيئا من محظورات الاحرام قبل ذبح الهدي يجب عليه ما يجب على المحرم اذا لم يكن محصرا وأما الخلق فليس بشرط التحلل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان خلق فحسن كذا في البدائع * المحصر اذا كان لا يجد الهدي ولا غنم لا يحل بالصوم عندنا كذا في السراج الوهاج ان حل في يوم وعده على ظن انه ذبح هديه عنه في ذلك اليوم ثم علم انه لم يذبحه كان محرما وعليه دم لاحلاله قبل وقته ولو ذبح الهدي قبل يوم الوعد جازا استحسنانا كذا في غايه السروجي شرح الهداية * ثم اذا تحلل المحصر بالهدي وكان مفردا بالحج فعليه حجة وعمره من قابل وان كان مفردا بالعمره فعليه عمره مكانها وان كان قارنا فالحج يذبح هديين وعليه عمرتان وحجة كذا في المحيط * ولو بعث هديين وهو مفرد فانه يحل من احرامه يذبح الاول منهما ما يكون الاخر تطوعا وان كان قارنا لا يحل الا يذبحهما كذا في البدائع * ولو بعث بهدي واحد لتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما ما كذا في التبيين * ولو بعث بهديين ولم يبعث أحدهما للحج أو للعمره لم يضره كذا في المحيط السرخسي * وان دخل قارنا فاطاف بعمرته وجتمع فرج فاحصر قبل أن ينفق بعمرته فانه يبعث الهدي ويحل به وعليه حجة وعمره مكان حجة وليس عليه عمره - مكان عمره وعليه دم لتقصيره في غير الحرم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * والمحصر اذا قضى حجته في عامه فلا عمره كذا في غايه السروجي شرح الهداية * ولو أحرم بشي لا ينوي حجة ولا عمره ثم أحصر يحل بهدي واحد وعليه عمره استحسنانا * ولو أحرم

ثلاثة احوال ثم قبض منها مائتي درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في السنة الاولى خمسة دراهم والسنة الثانية أربعة دراهم عن مائة وستين ولا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين * قلنا لا النصاب بعد وجوب الزكاة يسقط الزكاة هلك بعد ما طلب الامام أو الساعي أو قبله عند مشايخنا رحمه الله تعالى وهل يأثم بئنا خير الزكاة بعد التمكن ذكر الكرخي رحمه الله تعالى انه يأثم وهكذا ذكر الحاشيكم الشهمي رحمه الله تعالى في المنتقى وعن محمد رحمه الله تعالى ان من أجز الزكاة من غير عز ولا يقبل شهادته فرق محمد رحمه الله تعالى بين الحج وبين الزكاة فقال

لا يأتى بتأخير الحج ويأتى بتأخير الزكاة لان في الزكاة حتى الفقراء فيأتى بتأخير حقه أما الحج خالص حق الله تعالى وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يأتى بتأخير الزكاة ويأتى بتأخير الحج لان الزكاة غير مؤقتة أما الحج فريضة يتعلق اداؤها بالوقت بخلاف الصلاة وتوعسى لا يدرك الوقت في المستقبلي * رجل مائة مائة درهم قضى عليه حولان ليس عليه زكاة السنة الثانية لان زكاة السنة الاولى صارت مانعة لوجوب الزكاة في السنة الثانية ولو حال (٢٥٦) الحول على المائتين فاستهلك النصاب قبل اداء الزكاة ثم استفاد مائتي درهم وحال

الحول على المستفاد لا تجب عليه زكاة المستفاد ولان زكاة نصاب الاول دين في ذمته فنع زكاة المستفاد ولو ملك نصابا وتزوج امرأة على مائتي درهم وحال الحول على النصاب لا تجب عليه الزكاة لان وجوب المهر حق للمرأة مانع وجوب الزكاة ولو وجبت عليه كفارة يمين أو ظاهرا أو قتل لا يمنع الزكاة ولا يمنع الدين وجوب العشر والخراج وينع صدقة الفطر * مات من عليه الزكاة تسقط الزكاة ولا تصريفا في التركة الا أنه لو أوصى بداء الزكاة يجب تنفيذ الوصية من ثلث ماله والردة بمنزلة الموت ولو أخر زكاة المال حتى مرض يؤدى سرا من الورثة وان لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لاداء الزكاة فان كان في أكبر رأيه انه اذا استقرض وأدى الزكاة واجتهد قضاء دينه يقدر على ذلك كان الافضل له أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجي ان يقضى الله تعالى دينه في الآخرة وان كان أكبر رأيه انه اذا

بشيء وسماه نفسه وأحصر يحل بهدى واحد وعليه حجة وعمره كذا في البدائع * ولو أحرمت بحجتي أو عمرتين ثم أحصر يحل بدمين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بدمى واحد كذا في غايه السروجي شرح الهداية * ومن أهل بعثين وسار الى مكة ليؤديه ما فان أحصر يلزمه هدى واحد من عمره واحدة ولو لم يسرح حتى أحصر يلزمه هديان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه عمرتان عندهما ما خلا لمحمد رحمه الله تعالى محصر بعث بالهدى ثم زال الاحصار فان علم أنه يدرك الهدى والحج يلزمه الذهاب وان علم أنه لم يدركه ما لا يلزمه وان علم أنه يدرك أحدهما فان كان يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه الذهاب وان كان يدرك الحج دون الهدى يلزمه الذهاب قياسا ولا يلزمه استحسانا كذا في محيط السرخسي * واذا أدرك هديه صنع به ما شاء كذا في المحيط * المفرد بالحج اذا تم زال الاحصار عنه فأحرم ورجع من عامه فليس عليه نية القضاء ولا عمره عليه كذا في غايه السروجي شرح الهداية * رجل أحصر بحجة أو عمره فبعث بهدى الاحصار ثم زال الاحصار وحدث احصار آخر فان علم أنه يدرك الهدى ونوى أن يكون للاحصار الثاني جاز وحل به وان لم ينو حتى ينحل لم يجزئه كذا في محيط السرخسي * ومن وقف بعرفة ثم أحصر لا يكون محصرا ومن أحصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر هكذا في التبيين * قال الجصاص هو الصحيح هكذا في البدائع * وان قدر على أحدهما فليس بمحصر لانه اذا قدر على الوقوف أمن من القوات وأما اذا قدر على الطواف فلان فائت الحج يحل به كذا في التبيين * ومن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق فعليه ترك الوقوف بمزدلفة ولم يترك الرمي دم ويطوف طواف الزيارة وعليه تأخير مدم وتأخير الحلق دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليس لتأخير الحلق والطواف شيء كذا في المحيط * هدى الاحصار لا يجوز ذبحه الا في الحرم عندنا ويجوز ذبحه قبل يوم النحر وبعد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما لا يجوزوا جمعوا أن هدى الاحصار عن العرة يجوز ذبحه في أي وقت كان بعد أن كان في الحرم هكذا في السراج الوهاج

(الباب الثالث عشر في فوات الحج)

من أحرمت بالحج فرضا كان أو مندورا أو تطوعا صححها كان أو فاسدا سواء طرأ فساده أو انفق فاسدا كما اذا أحرمت بحجامة أو فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج وعليه أن يطوف ويسعى ويحلل ويقضى من قابل ولادم عليه كذا في الهداية * وان كان فائت الحج قارنا فاته يطوف للعمرة ويسعى لها ثم يطوف طوافا آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق أو يقصر وقد بطل عنه دم القران ويقطع التلبية اذا أخذ في الطواف الذي يحل به كذا في البدائع * وان كان فائت الحج متمعا فسد ساق الهدى بطل تمتعه ويصنع بهديه ما شاء كذا في المحيط * اختلف أصحابنا فيما يحل به فائت الحج من الطواف أنه يلزم ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى باحرام الحج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى باحرام العمرة وينقلب احرامه احرام العمرة كذا في البدائع * وفائدة هذا الاختلاف تظهر فيما اذا أحرمت بحجة أخرى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرفضها حتى لا يصير محرما بحجتي وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرفضها بل يمضي فيها كذا في المحيط * وليس على فائت الحج طواف الصدر كذا في فتاوى قاضيان

(الباب) استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الافضل له ان لا يستقرض لان خصومة صاحب الدين أشد * رجل له عبد

للتجارة وعلى العبد دين لا تجب عليه زكاة العبد بقدر الدين ولو كان العبد للخدمة كان على المولى صدقة فطره * رجل له ألف درهم فاعترضه رجل ألفا وعتب منه رجل آخر هذه الألف وللغاصب الثاني أيضا ألف درهم فاستهلك الثاني الغصب وحال الحول على مال الغاصبين ثم أبرأهما المقصوب منه كان على الغاصب الاول زكاة ألفه ولا زكاة على الغاصب الثاني لان الاول ان ضمن الغصب للغصب

منه كأنه ان يرجع على الغاصب الثاني فلم يكن ماله مشغول بالدين أما الثاني ضمن الغصب فليس له ان يرجع بذلك على غيره فصار ماله مشغول بالدين قبل البراء فلا يكون سدا للزكاة * رجل عليه ألف درهم لرجل وكفل به رجل بغير ان ذنه ولا مصيل والكفيل لكل واحد منهما ألف درهم فحال الحول على ماله ما ثم أبرأهما منه صاحب الدين لازكاة على واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطالب بالدين فلا يرجع أحدهما بالدين على صاحبه * رجل التقط ألفا وعرة فها سنة ثم تصدق بها وله ألف درهم (٢٥٧) فحال الحول على ألقه كان عليه زكاة ألقه استحسن ان لا الدين

(الباب الرابع عشر في الحج عن الغير)

الاصل في هذا الباب أن الانسان له أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوما أو صدقة أو غيره كما للحج وقرأة القرآن والأذكار وزيارة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع أنواع البر كذا في غاية السروجي شرح الهداية * (العبادات ثلاثة أنواع) ماله محضة كالزكاة وصدقة الفطر وبدنية محضة كالصلاة والصوم ومركبة منهما كالحج والابانة تجرى في النوع الاول في حالي الاختيار والاضطرار ولا تجرى في النوع الثاني وتجري في النوع الثالث عند التجز كذا في الكافي * ولجواز النيابة في الحج شرائط * (منها) أن يكون المحجوج عنه عاجزا عن الاداء بنفسه وله مال فان كان قادرا على الاداء بنفسه بأن كان صحيح البدن وله مال أو كان فقيرا صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه (ومنها) استدامة العجز من وقت الاجماع الى وقت الموت هكذا في البدائع * حتى لو أجمعت عن نفسه وهو مريض يكون مراعى فان مات أجزأه وان تعافى بطل وكذا لو أجمعت عن نفسه وهو مجنون كذا في التبيين * فان أجمعت الرجل الصحيح عن نفسه رجلا ثم عجز لم تجزئه الحج كذا في السراج الوهاج * وانما شرط عجز المنوب للحج الفرض لا التملك كذا في الكنز * ففي الحج النفل تجوز النيابة طالة القدرة لان باب النفل أوسع كذا في السراج الوهاج * (ومنها) الامر بالحج فلا يجوز حج الغير عنه بغير أمره الا لو ارث صحيح عن مورثه بغير أمره فانه يجزيه (ومنها) نية المحجوج عنه عند الاحرام والافضل أن يقول بلسانه ليس عن فلان (ومنها) أن يكون حج المأمور بحج المحجوج عنه فان تطوع الحاج عنه بماله نفسه لم يجز عنه حتى يحج بماله وكذا اذا وصى أن يحج بماله ومات فمات تطوع عنه وارثه بماله نفسه كذا في البدائع * واذا دفع الى رجل مالا للحج عن ميت فأنفق المأمور شيئا من ماله نفسه فان كان في ماله وفاء بالنفقة لا يصير محض نفقا ويرجع عما أنفق من مال الميت استحسننا ولا يرجع قياسا وان لم يكن في مال الميت وفاء بالنفقة فأنفق شيئا من ماله في نظر ان كان أكثر النفقة من مال الميت جاز وقوع الحج عن الميت والا فلا وهذا استحسننا والقياس أن لا يجوز هكذا في محيط السرخسي * (ومنها) أن يحج راكبا حتى لو أمره بالحج فخرج ماشيا يضمن النفقة ويحج عنه راكبا كذا في البدائع * ثم الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره أن أصل الحج يقع عن المحجوج عنه ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحاج كذا في التبيين * والافضل للانسان اذا أراد أن يحج رجلا عن نفسه أن يحج رجلا قد حج عن نفسه ومع هذا لو أجمعت رجلا لم يحج عن نفسه حجة الاسلام يجوز عندنا وسقط الحج عن الأمر كذا في المحيط * وفي الكرماني الافضل أن يكون عالما بطريق الحج وأفعاله ويكون حرا عاقلا بالغ كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو أجمعت عنه امرأه أو عبدا أو أمة باذن السيد جاز ويكره هكذا في محيط السرخسي * واذا أمره رجلا أن يحج عنه حجة فاهل بحجة واحدة عنهم جميعا فهذه الحجة عن نفسه ولا يقع لواحد منهم ما يضمن النفقة ولا يمكنه بعد ذلك جعله عن أحدهم بخلاف ما اذا حج عن أبيه فان له أن يجعله عن أبيه ماشيا واذا أمرهم الاحرام جعله عن أحدهم ولم يعين فان مضى على ذلك الإجماع صار محالفا وان عين أحدهم ما قبل المضى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو مخالف ويقع الحج عن نفسه وقال أبو حنيفة ويحرم حجهم الله تعالى يقع عن غيره وهذا

ليس بواجب لاحتمال ان صاحب الملقطة يجبر الصدقة ولانه ليس هنا أحد يطالبه من حيث الظاهر واستهلاك النصاب بعد وجوب الزكاة بوجوب الضمان واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس باستهلاك وبغير مال التجارة استهلاك واستبدال السائمة بالسائمة استهلاك واقتراض النصاب بعد الحول ليس باستهلاك وان توى المال على المستقرض وكذا لو أعار النوب للتجارة بعد الحول ولا تجب الزكاة على المجنون اذا كان مطبقا وتجب على المجنى عليه وان استوعب الانعام حولا كاملا ولو جن في أول الحول ثم أفاق قبل ان يتم الحول كان عليه الزكاة لان المجنون اذا لم يستوعب الشهر لا يمنع الصوم فاذا لم يستوعب السنة لا يمنع الزكاة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا بلغ الصبي مجنونا ثم أفاق بعد سنين يعتبر الحول من يوم أفاق ولا يعد جماض من الحول قبل الافاقة وفي الذي جن في أول الحول ثم

(٣٣٣ - فتاوى اول) أفاق في السنة يعد جماض من الحول والذي يجن ويفيق بمنزلة العاقل * رجل أودع ماله رجلا لا يعرفه ثم وجده بعد سنين وأخذ ماله لازكاة عليه ولو أودع رجلا لا يعرفه ثم نسي سنين ثم تذكر بعد ذلك كان عليه زكاة ماضى وان سقط ماله في البحر ثم وصل اليه بعد سنين لازكاة عليه ماضى وكذا المصوب المحجود اذا رده الغاصب بعد سنين وكذا المال الذي ذهب به العدو الى دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين والعبد اذا أتى من مولاه ثم عاد اليه بعد سنين والمدفون في القلعة اذا نسي مكانه وان دفن في داره أو دار غيره ونسي مكانه

ثم وجده بعد سنين كان عليه زكاة ماضى واختلف المشايخ في المدفون في الكرم والارض اذ انسى مكانه والدين المجموع بمنزلة الساقط في الجرفان كان القاضي يعلم بالدين روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه نصاب وان لم يكن القاضي علم بالدين وله بينة عادلة فلم يقمها حتى مضى السنون روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه لا يكون نصابا وأكثر المشايخ رجعهم الله تعالى على خلافه وفي الاصل لم يجعل الدين المجموع نصابا ولم يفصل قال شمس الأئمة (٢٥٨) السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح جواب الكتاب اذ ليس كل قاض يعادل ولا كل

بينه تعادل وفي الخصومة بين يدي القاضي ذلك وكل واحد لا يختار ذلك وان كان المديون يقرب في السر ويجحد في العلانية لم يكن نصابا وان كان المديون مقرا الا أنه معسر فهو نصاب وان كان على مفلس فلسه القاضي وهو مقر يكون نصابا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى الاول وان كان مقرا فلما قدمه الى القاضي سجده فقامت عليه البينة ومضى زمان في تعديله الشهود ثم عدلوا سقطت عنه الزكاة من يوم جحد عند القاضي الى أن عدل الشهود لانه كان جاحدا وتزمت الزكاة فيما كان مقرا قبل الخصومة ولو كان الدين على ملي مقربه وهرب المديون الى مصر من الامصار فعليه الزكاة فيما يقبض منه لانه قادر على ان يطلب أو يبعث بذلك وكبلا وان لم يقدر على طلبه وعلى الوكيل فلا زكاة

عليه وعلى ابن السبيل زكاة ماله لانه قادر على التصرف بنائبه * رجل تزوج امرأة على ألف ودفع اليها ولم يعلم انها أمة فخال

بخلاف ما إذا أبهم الاحرام فلم يعين حجة أو عمرة فان له أن يعين ماشاء هكذا في شرح المجموع للصنف وان أطلق بأن سكت عن ذكر المحجوج عنه معناه ومبهم ما قال في الكافي لانصر فيه وينبغي أن يصرح التعيين هنا اجماعا لعدم المخالفة كذا في التبيين * واذا أمر غيره بالفراد بجعة أو عمرة فقرن فهو مخالف ضامن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رجعهم الله تعالى يجوز أن يأمر أحدهما باستحسانا وهذا الخلاف فيما إذا قرن عن الآخر وأما نؤوى بأحدهما عن شخص آخر أو عن نفسه فهو مخالف ضامن بخلاف ولو أمر بالحلج فاعتمر ثم حج من مكة فهو مخالف في قوله جميعا كذا في المحيط * وفي الخاتمة ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام كذا في التتارخانية * ولو أمره بالعمرة فاعتمر أو لا ثم حج عن نفسه لم يكن مخالفا وان كان حج أو لا ثم اعتمر فهو مخالف في قوله جميعا كذا في المحيط * ولو أمره أحدهما بالحلج والاخر بالعمرة ولم يأمره بالجمع فجمع برمالهم ما وان أمره بالجمع جاز كذا في محيط السرخسي * والمأمور بالحلج ينفق من مال الأمر ذاهبا وجائيا كذا في السراجية * ولو أخرج رجلا بوذى الحلج ويقم بمكة جازوا الافضل أن يحج ويرجع واذا فرغ المأمور بالحلج من الحلج ونوى الإقامة خمسة عشر يوما فصار عدا أنفق من مال نفسه ولو أنفق من مال الأمر يضمن فان أقامها أياما من غيرة الإقامة قال أصحابنا انه ان أقام إقامة معتادة مقدارا يقيم الناس به عادة فالنفقة في مال المحجوج عنه وان أقام أكثر من ذلك فالنفقة في ماله وهذا كان في زمانهم فأما في زماننا فلا يمكن الخروج للأفراد والأحاديث لجماعة قليلة من مكة الامع القافلة فدام منتظرا خروج القافلة فنفقته في مال المحجوج عنه وكذا في إقامته ببغداد والتعويل في الذهاب والاياب على ذهاب القافلة والايام * فان نوى الإقامة خمسة عشر يوما فصار عدا حتى سقطت نفقته من مال الأمر ثم رجع بعد ذلك هل تعود نفقته في مال الأمر كذا في القدوري في شرح مختصر الطحاوي أن على قول محمد رحمه الله تعالى تعود وهو ظاهر الرواية وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تعود وهذا اذا لم يكن اتخذ مكة دارا وان اتخذ مكة دارا ثم عاد لا تعود النفقة في مال الأمر بخلاف كذا في البدائع * ولو خرج المأمور بالحلج قبل أيام الحلج ينبغي أن ينفق من مال الأمر الى بغداد أو الى الكوفة ثم يقيم بها وينفق من مال نفسه حتى جاءه وان الحلج لم يتحلل وينفق من مال الميت حتى يتحقق السبب وهو الانفاق في الطريق من مال الميت كذا في محيط السرخسي * ولو أن الحاج عن الغير تشاغل بجوائج نفسه حتى فاتته الحلج ضمن المال فان حج بماله نفسه عن الميت من عام قابل أخر أدوان فاته الحلج بأفقه سماوية أو سقط من البعير قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن النفقة الماضية ونفقته في رجوعه في ماله خاصة كذا في السراج الوهاج * والمأمور بالحلج اذا أخذ طريقا آخر أبه دوا كثر نفقة فان كان الحاج يسلكه فله ذلك كذا في محيط السرخسي

(الباب الخامس عشر في الوصية بالحلج)

من عليه الحلج اذا مات قبل أدائه فان مات عن غير وصية يأثم بخلاف وان أحب الوارث أن يحج عنه حج وأرجو أن يجزئه ذلك ان شاء الله تعالى كذا ذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان مات عن وصية لا يسقط الحلج عنه وانما حج عنه يجوز عندنا باستجماع شرائط الجواز وهي بنية الحلج وأن يكون الحلج بمال الموصي أو بأكثره لا تطوعا وأن يكون راكبا لا ماشيا ويحج عنه من ثلث ماله سواء قيد الوصية بالثلث بأن أوصى أن

الحول عند هاتم علم انها كانت أمة زوجت نفسها بغير إذن المولى ورد الالف على الزوج روى عن أبي يوسف رحمه الله يحج تعالى انه لا زكاة على واحد منهما وكذلك رجل حلق لحية انسان فقضى عليه بالدية ودفع الدية اليه فخال الحول ثم بنت لحية ووردت الدية اليه لا زكاة على كل واحد منهما وكذلك رجل أقر لرجل بدين ألف درهم ثم دفع الالف اليه ثم تصاد فأبعد الحول انه لم يكن عليه دين لا زكاة على كل واحد منهما وكذلك وهب لرجل ألفا ودفع الالف ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء أو بغير قضاء واسترد الالف لا زكاة على كل واحد منهما

رجل اشترى عبد التجارة يساوي مائتي درهم واثني درهم وقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال الحول فمات العبد عند البائع كان على البائع زكاة المائتين وكذلك على المشتري أما على البائع فلا يملك الثمن وحال الحول عليه عنده وأما على المشتري لان العبد كان للتجارة وبموته عند البائع انفسخ البيع والمشتري أخذ عوض العبد مائتي درهم فان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين لانه ملك الثمن ومضى عليه الحول عنده وبانفساخ البيع لحقه دين بعد الحول فلا تسقط (٢٥٩) عنه زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري لان الثمن زال عن ملكه الى البائع فلم يملك المائتين حولا كاملا وبانفساخ البيع استفاد المائتين بعد الحول فلا تجب عليه الزكاة * رجل له على رجل ألف درهم دين وكفله به ارجل بأمر المديون أو بغير أمره وللأصيل والكفيل لكل واحد منهما ألف درهم فقال الحول على مالهما لازكاة على كل واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطابا بالالف * ولو اغتصب رجل ألفا من رجل فباع آخر واغتصب الآخر من الغاصب واستهلكه او لكل واحد من الغاصبين ألف فقال الحول على مال الغاصبين كان على الغاصب الاول زكاة ألفه ولا زكاة على الغاصب الثاني لان الاول لوضمن الغصب يرجع على الغاصب الثاني أما الثاني لو ضمن لا يرجع على الاول وانما فارق الغصب الكفالة وان كان في الكفالة أمر اذا أدى الكفيل يرجع على الاصيل لان في الغصب ليس له ان يطالب ما يجعبل اذا اختار تضمين أحدهما بغير الآخر أو تافى الكفالة ان يطالبهما

يحب عنه بثلث ماله أو أطلق بأن أوصى بأن يحب عنه هكذا في البدائع * فان لم يبين مكانا يحب عنه من وطنه عند علمنا وهذا اذا كان ثلث ماله يكتفي للحج من وطنه فأما اذا كان لا يكتفي لذلك فانه يحب عنه من حيث يمكن الاجحاج عنه بثلث ماله كذا في المحيط * ولو لم يكن له وطن فانه يحب عنه من الموضع الذي مات فيه كذا في شرح الطحاوي * واذا كان له أو طان شتى يحب عنه من أقرب أو طانه الى مكة بلا خلاف لان أبعد أو طانه هكذا في التارخية * وان أوصى أن يحب عنه من موضع كذا من غير بلده يحب عنه من ثلث ماله من ذلك الموضع الذي بين قرب من مكة أو بعد عنها وما فضل في بد الحجاج عن الميت بعد النفقة في ذهابه ورجوعه فانه يرتد على الورثة لانه لا يسهل أن يأخذ شيئا مما فضل هكذا في البدائع * ولو أوج عنه من غير وطنه مع إمكان الاجحاج من وطنه من ثلث ماله فان الوصي يكون ضامنا ويكون الحج له ويحب عن الميت ثانيا لا اذا كان المكان الذي أوج عنه قريبا الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع الى وطنه قبل الليل فينشد لا يكون ضامنا ولو أوج عنه من موضع وفضل عنه من ثلث ماله وتبين انه كان يبلغ أبعد منه فان الوصي يكون ضامنا ويحب عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفضل يسيرا من زاد وكسوة فلا يكون محالفا ويرد الفضل على الورثة كذا في الظهيرية فان خرج من بلده الى بلد أقرب من مكة فان خرج له غير الحج حج عنه من بلده في قولهم جميعا وان خرج للحج قبلت في بعض الطريق وأوصى أن يحب عنه فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحب عنه من حيث بلغ كذا في البدائع * وفي الزاد والعصيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * واذا خرج للحج وأقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة فمات به وأوصى بأن يحب عنه يحب عنه من بلده في قولهم جميعا كذا في غاية السروجي شرح الهداية * واذا أوصى بأن يحب عنه فمات الحجاج في طريق الحج يحب عنه من منزله بثلاث ما بقي من ماله وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وهذا اذا كان الثلث يكتفي للحج من منزله فان لم يكف حج عنه من حيث بلغ استحسننا كذا في النهر النائق * اوصى بحج فأوج الوصي عنه رجلا وهلك النفقة أو سرق قبل الخروج أو في الطريق أو في يد الوصي قبل أن يدفع اليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحب من ثلث ما بقي من المال كذا في التمرثاني * وهكذا في التارخية * وان أوصى بحج وماله يكتفي لحجة واحدة ولا يكتفي للثانية يحب عنه واحدة وترد الزيادة الى الورثة كذا في غاية السروجي شرح الهداية * اذا أوصى أن يحب عنه بثلث ماله وثائه يبلغ حجها فان قال أحجوا عني بثلث مالي حجة واحدة أو قال حجة ولم يقل واحدة يحب عنه حجة واحدة وان قال أحجوا عني بثلث مالي لم يرد على هذا يحب عنه حجها الى أن لا يبقى من ثلث ماله شيء والوصي بالخيار ان شاء أحج عنه حجها في سنة واحدة وان شاء أحج رجلا في كل سنة مرة والاول أفضل فان أحج الوصي بالثلث حجها وبقي شيء قليل لا يفي للحج من وطنه وبقي للحج من أقرب المواقيت أو من مكة أو ما أشبه ذلك باني بذلك ولا يرد الباقي على الورثة هكذا في المحيط * وان أوصى أن يحب عنه بثلث ماله في كل سنة حجة لم يرد في الاصل روى عن محمد رحمه الله تعالى انه كالثاني هكذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو قال الميت الوصي ادفع المال الى من يحج عني لم يكن للوصي أن يحب نفسه ولو أوصى الميت أن يحب عنه ولم يرد كان للوصي أن يحب نفسه فان كان الوصي وارث الميت أو دفع المال الى وارث الميت ليحب عن الميت فان أجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجزوا لا يجوز واذا أوصى بأن يحب عنه بماله فتبرع عنه

جميعا فكان كل واحد منهما - ما مطا بالالف * رجل له على رجل ألف درهم فقال الحول عليه ثم أبرأ المديون من الدين سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل له ألف فقال عليه الحول فاستهلكها رجل ثم ان صاحب الالف أبرأ المستهلك سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل أقرض ألفه رجلا بعد ما حال الحول ثم أبرأ المستقرض عن القرض سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل عنده متاع للتجارة وحال عليه الحول فباعه من رجل ثم أبرأ المشتري عن الثمن سقطت عنه الزكاة لان من عليه الزكاة أن يبيع ماله بمال الزكاة ويقرضه بعد الحول فاذا صار مال الزكاة دينا

بسبب تملكه صار كأنه كان ديناً من الأصل وفي الدين ما لم يقبضه لا يلزمه الاداء فإذا سقط الدين بالاراس سقطت عنه الزكاة * رجل له غنم سائمة اشتراها رجل ولم يقبضها حتى جال الحول ثم قبضها لادراكه على المشتري فيما مضى ويستقبل حولاً بعد القبض لأنها كانت مضفونة على بائعه بالثمن وكذا السائمة إذا غصبها رجل والغاصب مقر بالغصب إلا أنه يمنعها من المالك ثم ردّها على المالك بعد الحول لازكاة على صاحب الغنم فيما مضى وكذا لو كانت السائمة رهناً عند (٣٦٠) رجل بألف وللراهن مائة ألف فحال الحول على الرهن في يد المرتهن كان على

الراهن زكاة ما كان عنده من المال إلا الألف التي هي دين عليه ولا زكاة عليه في غنم الراهن لأنها كانت مضفونة بالدين فرق بين الدراهم وبين السائمة الدراهم إذا كانت غصبا عند رجل والغاصب مقر بالغصب كان على صاحبها الزكاة إذا قبض وفي غصب السائمة ليس على صاحبها الزكاة وإن كان الغاصب مقر * رجل له ألف درهم مضى عليه شهر ثم ان صاحب الألف أتلف الرجل متاعاً قيمته ألف ثم أبرأه صاحب المتاع عن ضمانه قال زفر رحمه الله تعالى يستقبل حولاً بعد الإبراء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا حال عليها الحول من ذم ملكها كان عليه زكاتها

* (فصل في أداء الزكاة) *

أداء الزكاة على نوعين أداء بعد الوجوب وتبجيل الزكاة قبل الوجوب إذا أراد الرجل أداء زكاة الواجبة قالوا الأفضل هو الإعلان والاطهار وفي التطوعات الأفضل هو الاخفاء والاسرار وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الأفضل صاحب

الوارث أو الاجنبي لا يجوز وإذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فأن أجمع الوارث رجلاً من مال نفسه ليرجع في مال الميت جاز وله أن يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك أجنبي لا يجوز ولو أوصى بأن يحج عنه فأن أجمع الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز لبيت عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضيان * وإذا أوصى الميت للحاج بما فضل في يده بعد الرجوع تجوز وصيته له ويجوز له الفضل بالوصية وهو الأصح ولو أوصى بأن يحج عنه بمائة درهم فأنه يحج عنه من حيث يبلغ ولو كانت المائة لا تخرج من ثلث ماله فأنه يحج عنه بقدر ثلث ماله من حيث يبلغ ولا تسقط الوصية وكذلك إذا أوصى بأن يحج عنه بمائة بعينها وقد هلك منها درهم أو أكثر فأنه يحج عنه بالساقى ولا تسقط الوصية هكذا في شرح الطحاوى * ولو أوصى لرجل بألف وأوصى بالسائقين وأوصى بأن يحج عنه بألف حجة الاسلام وثلاثة يبلغ ألفي درهم يقسم الثلث بينهم اثلاثاً ثم ينظر إلى حصة السائقين فيضاف إلى حجته حتى يكمل فافضل فهو للسائق ولو أوصى بأن يحج عنه بألف درهم وذلك النقد لا يزوج في الحج فلو وصى أن يصرفه إلى الدراهم التي تزوج في الحج وإن شاء يدفع الدينار بيمينها لو أمر الوصي رجلاً أن يحج عن الميت في هذه السنة واعطاه النفقة فلم يحج حتى مضت السنة وجع من قابل جاز عن الميت ولا يضمن النفقة كذا في محيط السرخسي * الحاج عن الميت إذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأ عن الميت ولو لم يمت ورجع قبل طواف الزيارة فهو حرام عن النساء فبرجع بغير أحرام بنفقته ويقضى ما بقي كذا في الذخيرة في فصل المأمور بالحج * وإن أفسد حجه بجماع قبل الوقوف رتبه ما بقي في يده من المال وضمن ما أتفق في الطريق ويقضى الحاج من مال نفسه حجة وعمرة وأما إذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النفقة وعليه الدم في ماله كذا في السراج الوهاج * أوصى أن يحج عنه فلان فأت فلان فعن محمد رحمه الله تعالى يحج عنه غيره إلا أن يقول لا يحج إلا فلان ولا يحج غيره ولو مرض المأمور في الطريق فدفع النفقة إلى غيره ليحج عن الميت لم يجز إلا أن يكون الأمر أدن له في ذلك وينبغي للوصي أن يأت في أن يحج عنه غيره إذا مرض هكذا في السراج الوهاج في فصل الحج عن الغير * الحاج عن الميت إذا مرض وانفق المال كله فليس على الوصي أن يبعث بالنفقة إليه ليرجع إذا قال الوصي للحاج إن في المال فاستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز كذا في المحيط * ولو أحرز من المبيعات أو دونه فضاع المال فانفق من مال نفسه حتى قضى المناسك ورجع إلى أهله ليرجع به على الوصي إلا بأمر القاضي في نفقته كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو ضاع مال النفقة بمكة أو بقرب منها ولم يبق من مال النفقة فأنفق المأمور من مال نفسه كان له أن يرجع في مال الميت كذا في التارخية * إذا استأجر المأمور بالحج خادماً لخدمته أن كان مثله يخدم نفسه فهو في مال نفسه وإن كان مثله لا يخدم نفسه فهو في مال الميت وللمأمور بالحج أن يدخل الحرم ويعطي أجرة الحارس وغير ذلك مما يشاء الحاج * الوصي إذا دفع الدراهم إلى رجل ليحج بها عن الميت ثم أراد أن يسترد المال عنه كان له ذلك ما لم يحرم فإذا استرد وطلب المأمور ونفقة الرجوع إلى بلده ينظر أن استرد المال لخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وإن استرد لضعف رأيه أو لجهله بأمر المناسك فالنفقة في مال الميت وإن استرد لخيانة ولا تهمه فالنفقة في مال الوصي هكذا في المحيط * لو حج عن الميت ثم اعتمر لنفسه لا يضمن النفقة وما دام مشغولاً بالعمرة فنفقته في مال نفسه فإذا فرغ منها فنفقته في مال الميت كذا في غاية السروجي شرح الهداية

المال الظاهر أن يؤدي الزكاة إلى الفقراء بنفسه لأن هؤلاء لا يضعون الزكاة موضعاً فاما الخراج فأنهم يضعونه موضعاً لان (الباب) موضع الخراج المقابلة وهو لا ممقاة لأنه لا يجمعون بيضة الاسلام قال أبو بكره خراج الصدقة إلى فقراء بلدة أخرى إلا أن يصرفها إلى أقربائه هكذا روى أبو سليمان عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل بعث كتابه إلى فقراء بلدة أخرى غير البلد الذي هو فيه قبل تمام الحول ثم تم الحول على المال في البلد الذي بعث إليه فأنه يجوز ذلك * رجل له مال في يد شريكه

في غير المصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه ولو كان مكان الزكاة وصية للفقراء فانها تصرف الى فقراء البلد الذي فيه الميت * رجل له أخ قضى القاضي عليه بنقته فكساه وأطعمه ينوي به الزكاة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاطعام خلاف ظاهر الرواية * رجل أعطى رجلا دراهم ليقصد بها على الفقراء تطوعا فلم يصدق المأمور حتى (٣٦١) نوى الأمر زكاة ماله من غير أن يلفظ به ثم تصدق بالمأمور جازت

(الباب السادس عشر في الهدى)

وهو مشتق على أمور (الاول) معرفة الهدى وهو ما يهدي من النعم الى الحرم هكذا في التبيين * ويكون هديا بجهله هديا بصريحا أو دلالة وهي اما بالنية أو بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استحسانا كذا في البحر الرائق * وهو من ثلاثة أنواع الابل والبقر والغنم كذا في الهداية * وعندنا الافضل الابل ثم البقر ثم الغنم كذا في فتح القدير * والبدن من الابل والبقر خاصة كذا في محيط السرخسي * (والثاني) ما يجوز فيه وما لا يجوز في الهدى هديا اما جاز في الضحايا والشاة جاز في كل شيء الا في موضعين من طواف طواف الزيارة تجنبوا من جامع بعد الوقوف كذا في الهداية * (والثالث) ما يسن وما يكره تقليد الهدى مسنون كذا في محيط السرخسي * بقلده هدى التطوع والمتعة والقران وكذا الهدى الذي أوجبه على نفسه بالندى ولا يقلدهم الاحصار ولا دم الجنايات فلا قلدهم الاحصار ودم الجنايات جاز ولا بأس به كذا في السراج الوهاج * ولا يسن تقليد الشاة عندنا كذا في الهداية * (والرابع) ما يقبل بالهدى وما لا يقبل ولا يركب الهدى الا في حال ضرورة وكذا الحمل لان تعظيم الهدى واجب وفي الحمل والركوب استدلاله وابتداه فينا في التعظيم فيحرم كذا في محيط السرخسي * ولوركبها أو حمل عليها فنقصت فعليه ضمان ما نقص ويصدق به على الفقراء دون الاغنياء كذا في البحر الرائق * وان كان له البنية لم يجزها وينضح ضرعها بالماء البارد حتى يتقطع لبنها ان كان قريبا من وقت الذبح فان كان بعيدا منه ويضر ذلك بالبدنة يجزها ويصدق بلبنها وان صرفه الى حاجته تصدق بثله أو بقيته كذا في الكافي * وكذا اذا صرفه الى غنى هكذا في البحر الرائق * ان ولدت تصدق به أو ذبحه معها وان باعه تصدق بمنه كذا في التبيين * فان استهلك الولد من قيمته وان اشترى بها هديا ففسن كذا في البحر الرائق * ومن ساق هديا فغضب فان كان تطوعا فلم يس عليه غيره وان كان واجبا قام غيره مقامه وان اصابه عيب كثير يقيم غيره مقامه وصنع بالمعيب ماشاء كذا في الكافي * هذا اذا كان موسرا ما اذا كان مفسرا أجزأ ذلك للمعيب كذا في السراج الوهاج * واذا عطبت البدنة في الطريق فان كانت تطوعا شربها وصنع نعلها بهما وشرب صفعة سنامها ولم يأكل هو منها شيئا ولا غيره من الاغنياء بل تصدق به وذلك أفضل من أن يترك جزا السباع وان كانت واجبة أقام غيره مقامها وصنع بها ماشاء كذا في الكافي * اذا باع هدى التطوع والحرم وعطب فيه قبل يوم النحر فان كان قد عكس فيه انقصان يمنع أداء الواجب ذبحه وتصدق به له ولا يأكل منه وان كان النقصان المتمكن يسيرا بحيث لا يمنع أداء الواجب ذبحه وتصدق به له وأكل كل وهو هذا بخلاف هدى المتعة فانه لو عطب في الحرم قبل يوم النحر ذبحه لا يجز به واذا سرق هدى رجل فاشترى مكانه أخرى فقلدها ووجهها ثم وجد الاول فان نحرهما فهو أفضل وان نحر الاول وباع الآخر أجزأه وان نحر الاول وباع الاول فان كان قيمة الآخر مثل قيمة الاول أو أكثر فلا شيء عليه وان كان أقل تصدق بفضل ما بينهما كذا في المحيط * ويجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر في الصحيح كذا في الكافي * وذبحه يوم النحر أفضل كذا في التبيين * ولا يجوز ذبح هدى المتعة والقران الا في يوم النحر كذا في الهداية * حتى لو ذبح قبله لا يجوز اجماعا وبعده كان تاركا للواجب عند الامام فيلزمه دم هكذا في البحر الرائق * ويجوز ذبح بقية الهدايا في أي وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم كذا في

عن الزكاة وكذا لو أمره بأن تصدق بها عن كفارة اليقين ثم نوى الزكاة ثم تصدق المأمور جازت عن الزكاة ولو قال ان دخلت هذه الدار قلته على أن أتصدق بهذه المائة قد دخل الدار وهو ينوي عند الدخول أن تصدق بها عن الزكاة ثم تصدق بها لم يجزه عن الزكاة لان في الفصل الاول يد الوكيل كيد الموكل ودفعه كدفع الموكل فاذا نوى الزكاة كان عاصيا نوى أماني مسئلة الدخول وجب عليه التصديق عند الدخول باليمين السابقة فلا يصح رجوعه * رجلا نذر كل واحد من ماله زكاة الى رجل لم يؤدي عنه فخلط ماله ثم تصدق صمن الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه وكذا لو كان في يد رجل أوقاف مختلفة فخلط أموال الأوقاف وغلات الوقف كان ضامنا وكذا البياع والسمسار اذا خلط أموال الناس والطحان اذا خلط حنطة الناس الا في موضع يكون الطحان مازونا بالخلط عرفا من عليه

الزكاة اذا شك انه هل أدى الزكاة أم لا قال ابن المبارك رحمه الله تعالى يؤدي الزكاة كما لو شك في أداء الصلاة في وقتها بخلاف ما لو شك في أداء الصلاة بعد خروج الوقت فانه لا يلزمه الاداء من عليه الزكاة اذا كان يؤخر ليس للفقير ان يطالبه ولا ان يأخذ ماله بغيره فان أخذ كان لصاحب المال ان يسترد ما كان قائما في يده ويضمنه ان كان هالكا فان لم يكن في قرابته من عليه الزكاة وقبيلته أخرج من هذا الرجل فكذلك ليس له ان يأخذ ماله وان أخذ كان ضامنا في الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى يرجى ان يحل له ان يأخذ رجل دفع زكاة ماله الى

رجل وامره بالاداء أعطى الوكيل ولدنفسه الكبير والصغير وامرأته وهم محاورهم جاز ولا يسلك لنفسه شيئا * رجل أمر رجلا بان
يؤدى عنه الزكاة من مال نفسه فأدى المأمور فانه لا يرجع على الأمر ما لم يشترط الرجوع وكذا لو قال لغيره ب لفلان درهم أو قال
الموهوب لرجل عوض الوهاب عن هبته من مال فتعذر المأمور ذلك لا يرجع على الأمر ولو قال لغيره انفق على عيالي أو انفق في بيته
دارى وليس بينهما خلطة ولم يذكر (٣٦٣) الرجوع فانفق المأمور وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يرجع على الأمر

وقال الشيخ الامام المعروف
بجوهر زاده رحمه الله تعالى
لا يرجع بغير شرط والمدينون اذا
أمر رجلا بقضاء دينه ففضى
المأمور يرجع على الأمر
بغير شرط وفي الحبائيات
والمؤمن المالية اذا أمر غيره
بادائها عنه فأدى المأمور
قال الشيخ الامام الزاهد
نحرا الاسلام على بن محمد
البرنوي رحمه الله تعالى
يرجع المأمور على الأمر
بغير شرط وكذا في كل
ما كان مطالباً من جهة
العباد حسا * قال رحمه الله
تعالى ومن قسم الحبائيات
والمؤمنين الثامن على
السوية ~~يكون~~ ما جورا
والرجل اذا أخذ السلطان
ليصادره فقال الزجل
خلصني أو الاسير يد الكافر
اذا أمر غيره بذلك فدفعت
المأمور ما لا وخلص الأمر
اختلفوا فيه قال بعضهم
لا يرجع المأمور في المستثنين
الابشرط الرجوع وقال
بعضهم في الاسير يرجع
وفي الذي أخذ السلطان
لا يرجع الا عند شرط
الرجوع وقال شمس الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى
يرجع في المستثنين وان لم

الهداية * ويجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم الا ان مساكين الحرم أفضل الا ان يكون
غيرهم أحوج منهم كذا في الجوهر النيرة * كل دم يجوز له أكله لا يجب عليه الصدقة به بعد الذبح
بل يستحب أن يتصدق بالثلث وما لا يجوز له أكله يجب عليه الصدقة به فلو ذبح بعد الذبح لاضمان
عليه في الكل وان استهلكه بعد الذبح ان كان مما يجب عليه الصدقة به يغرم قيمته ويتصدق به وان كان مما
لا يجب عليه الصدقة به لا يغرم شيئا ويجوز بيعه سواء كان مما يجوز أو لا يجوز ويجب عليه صدقته كذا
في السراج الوهاج * ويستحب لصاحبه أن يأكل من هدى التطوع اذا بلغ الحرم ومن هدى المتعة والقران
هكذا في التبيين * ويجوز له أن يطعم الغني ولا يجوز الا كل من بقية الهدايا كدما الكفارات والتذورات
وهدى الاحصاء والتطوع اذا لم يبلغ محله كذا في السراج الوهاج * ولا يجب تعريف الهدى وهو أن يذهب
به الى عرفات ولو عرف بهدى المتعة والقران فحسن * والا فضل في الجزور الخروف البقر والغنم الذي
ويختر الابل فيما موله أن يذبحها والاول أفضل ولا يذبح البقر والغنم قائمين ويذبحهما واستحب الجهور
استقبال القبلة والاولى أن يتولى ذبحها بنفسه اذا كان يحسن ذلك كذا في التبيين * ويتصدق بجلاها
وخطامها ولم يعط أجرة الجزار منه كذا في الكثرة * ويجوز أن يتصدق على الجزار منها سوى أجرته عند الأكثر
وان أعطاه شيئا منها الجزارة ضمنه كذا في غاية السروجي شرح الهداية * (والخامس) التذير بالهدى ان
قال الله تعالى هدى فان نوى شيئا من الانواع الثلاثة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى الشاة عندنا
وان قال الله تعالى بذنه فان نوى شيئا من النوعين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فله أن يختار أى النوعين شاء
كذا في المحيط * البدنة اذا أوجبها بالتذير فانه يضرها بحيث شاء الا اذا نوى أن يضر بمكة فلا يجوز تضررها
الا بمكة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أرى أن يضر البدن
بمكة ولو أوجب جزورا فهو من الابل خاصة كذا في البدائع * ولو نذر هديا يختص بذبحه بالحرم اتفاقا ولو نذر
جزورا يجوز في غير الحرم اتفاقا كذا في شرح مجمع البحرين لابن المالك * ولو قال الله تعالى أن أهدي شاة
فأهدى جزورا جاز واذا أدى مثل ما عينه في نذره أو أفضل منه أو أهدي قيمته أجزأه بمكة كذا في المبسوط
للإمام السرخسي

(الباب السابع عشر في التذير بالحج)

الحج كاهو واجب بإيجاب الله تعالى ابتداء على من استجمع شرائط الوجوب وهو حجة الاسلام فقهه يجب
بإيجاب الله تعالى بناء على وجوب سبب الوجوب من العبد وهو بأن يقول لله على حجة وكذا لو قال على
حجة سواء كان النذر مطلقا أو معلقا بشرط بان قال ان فعلت كذا فله على أن أجمع حتى يلزمه الوفاء اذا وجد
الشرط ولا يخرج بالكفارة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * واذا علق الحج
بشرط ثم علقه بشرط آخر وجد الشرطان يكفيه حجة واحدة اذا قال في البيه الثانية فعلى ذلك الحج كذا
في فتاوى قاضيخان * ولو قال لله على إحرام أو قال على فعله حجة أو عمره أو تعين اليه وكذا اذا
قال لله تطايد على التزام الاحرام بان قال لله على المشي الى بيت الله الى الكعبة أو الى مكة جاز وعليه حجة
أو عمره كذا في البدائع * وهو الاستحسان هكذا في محيط السرخسي * فان عين حجة أو عمره كان عليه أن

يشترط الرجوع * عامل الخراج اذا أخذ الخراج من الاكارور رب الارض غائب في ظاهر الرواية لا يرجع وذكر في الفتاوى لابي الليث
رحمه الله تعالى انه يرجع ولو أخذ العامل الخراج من الخارج لا يرجع وعامل الجباية اذا أخذ الجباية من المستأجر اجارة طوبى له أو ممن يسكن
الدار وألحاقه بالغلة فالواحد ولو أخذ الخراج من الاكارسوا * رجل دفع زكاة ماله الى رجل وامره بالاداء ثم أدى الأمر بنفسه ثم الوكيل
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوكيل علم بادائه أو لم يعلم وقالان لم يعلم لا يضمن وان علم ضمن وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه ان

علم ضمن وان لم يعلم لا يضمن * رجل وجب عليه زكاة ما بين اثنين فافترض خمسة من ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لان سقط عنه الزكاة ولومات صاحب المال بعد ان افترض الخمسة كانت الخمسة مبرأ عنه عن هشام رحمه الله تعالى قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل قال ما تصدقت به الى آخر السنة فقد نويت عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا تحضره النية قال لا يجوز به قلت فان اخرج الدراهم وصرفها في كره وقال هذه من الزكاة فجعل يتصدق ولا تحضره النية قال أرجو ان يجوز به اذا هلك (٢٦٣) الوديعة عند المودع فدفع القيمة الى

صاحبها وهو فقير يدفع الخصومة يريد به الزكاة لا يجزيه ويكره الاحتياط لمنع الزكاة وابطال الشفعة في قول محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى * رجل أدى خمسة من المائتين بعد الحول الى الفقير لاجل الزكاة ثم ظهر فيه ادبرهم مستوفى لم تكن تلك الخمسة زكاة لنقصان النصاب وان اراد ان يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك لانه لما ظهر ان الزكاة لم تكن واجبة ظهر ان الصدقة وقعت تطوعا فان رد الفقير باختياره كان ذلك هبة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيرا لا يصح رده وان دفع خمسة من المائتين بعد الحول الى رجل وأمره بأن يتصدق بها عن الزكاة فلم يتصدق حتى وجد في ماله درهما ستوقفا كان له أن يسترده من الوكيل * رجل ظن ان ماله خمسمائة قادى زكاة خمسمائة ثم ظهر ان ماله كان اربعمائة كان له أن يجعل الزكاة من السنة الثانية لان الزيادة ان لم تقع زكاة أمكن جعلها تعجلا فقبل تعجلا وكذا الناجر

يجزى أو يعتمر ما شيا ثم اذا حج أو اعتمر ما شيا متى يبدأ بالمشي ومتى يترك المشي متى طاف للزيارة وفي العمرة متى طاف وشعى وفي البداءة اختلف المشايخ بعضهم قالوا يعيش من حيث يحرم ومنهم من قال يعيش حين يخرج من بيته كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * فلوركب ادا قدما وكذا اذا ركب في أكثره وان ركب الاقل يجب عليه بحسبه من الدم وفي الاصل خبره بين الركوب والمشى قالوا والصحيح هو الاول كذا في التبيين * ولو قال الله على المشى الى الحرم أو الى المسجد الحرام لم يصح ولم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح وتلزمه حجة أو عمره ولو قال الى الصفا والمروة لا يصح في قولهم جميعا * ولو قال على الذهاب الى بيت الله أو الى الخروج أو السفر أو الى بيت الله لا يصح في قولهم جميعا * ولو قال هذه الشاة هدى الى بيت الله أو الى الكعبة أو الى مكة أو الى الحرم أو الى المسجد الحرام أو الى الصفا والمروة فالجواب فيه كالجواب في قوله الله على المشى الى بيت الله أو الى كذا وكذا على الاتفاق والاختلاف كذا في البدائع * ولو قال الله على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء كذا في المحيط * * ولو قال الله على حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان وكذا لو قال على عشر حجج في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشر سنين وكذا لو أوجب على نفسه مائة حجة لزمته * ولو قال الله على نصف حجة قال محمد رحمه الله تعالى تلزمه حجة كاملة وكذا لو قال ليسك بحجة لا أطوف فيها طواف الزيارة ولا أقف بعرفة تلزمه حجة كاملة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال الله على ثلاثون حجة فأج ثلاثين نفسا في سنة واحدة فان مات قبل أن يجي * وقت الحج جاز الكل وان جاء وقت الحج وهو حي قادر على الحج بطلت حجة واحدة وعلى هذا كل سنة تجي * كذا في المحيط * ولو قال المريض ان عافاني الله من مرضي هذا فعلى حجة فبرأ من حجة وان لم يقبل على حجة لله لان الحجة لا تكون الا لله ولو قال ان برأت فعلى حجة فبرأ وحج جاز ذلك عن حجة الاسلام ولونوى غير حجة الاسلام صح نية هكذا في الخلاصة * (مسائل شتى) * أهل عرفة وقفوا في يوم وشهدوا يومهم وقفوا قبل يوم الوقوف بان شهدوا وأنهم وقفوا يوم التروية تقبل عليهم الاعادة ولو شهدوا بانهم وقفوا بعد يوم الوقوف بان شهدوا وأنهم وقفوا يوم النحر لا تقبل وتجزئهم حجهم وهذا استحسان وان شهدوا يوم التروية ان هذا اليوم يوم عرفة فان أمكن للامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم فبارقيات شهادتهم قياسا واستحسانا وان لم يقفوا عشية فاتهم الحج فان أمكنه أن يقف معهم ليلا لانهم ارفا كذلك استحسانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الحج وان لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغد استحسانا والشهود في هذا كواحد من الناس حتى لو وقفوا بماء أو لم يقفوا مع الناس فاتهم الحج كذا في التبيين * وعليهم أن يحلوا بعمره وعليهم الحج من قابل الشهود اذا شهدوا في زمانهم الوقوف بعرفة فبارقيات شهادتهم شاهدين عدلين واذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف بعرفة فبارقيات شهادتهم الى الوقوف به ليلا لا تقبل فيه شهادة عدلين لان الوقوف يتحول بشهادتهم حتى يوقف بالليل مكان النهار فلا يقبل فيه الا الامر الظاهر كذا في المحيط * والحاصل ان في كل موضع لوقبات الشهادة لغات الحج على الكل لا يقبل الا امام الشهادة وان كثر الشهود وفي كل موضع لوقبات الشهادة لغات الحج على البعض دون البعض فبات الشهادة كذا في غاية السروجي شرح الهداية * اذا حرمت بغير حجة الاسلام وكان معها محرم فان لم يكن لها زوج فانها تنقض على ذلك هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية * وان كان لها زوج فاذا نزلها في الحج فأحرمت

اذا أمر على عامل الصدقة بمال فأخذ العامل منه أكثر من زكاة ماله على ظن ان ماله أكثر فظهر انه كان أقل فجعل الزكاة للسنة الثانية وان علم العامل مقدار ماله وأخذ منه الزيادة حولا لا تحتسب الزيادة من الزكاة لانه ما أخذ الزيادة على وجه الزكاة وانما أخذها حورا وظلما * (فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة) * اذا وهب الدين من المديون بعد الحول ينوي به الزكاة ان كان المديون غنيا لا يجوز بوضعه الواهب قد ادركه استحسانا وان كان المديون فقيرا فهو بانه دين ينوي به زكاة ماله عين عند الواهب لانه قطع عنه زكاة ذلك المال وكذا

لأنه زكاة من آخر على غيره ولو هب جميع الدين من المدينون فبذلة الزكاة عن الدين في الاستحسان يكون مؤديا وتسقط عنه الزكاة وكذا لو هب كل الدين من المدينون ولم ينويه الزكاة كأن مؤديا زكاة هذا الدين استحسانا كماله كان النصاب عينا فوجب النصاب من الفقير بعد الحول ولم ينوشيا كأن مؤديا استحسانا إذا كان النصاب عينا فتصدق بالنصاب على الفقير ولم ينوشيا كأن مؤديا قياسا واستحسانا وإن هب من المدينون خمسة من الدين ينويه (٣٦٤) زكاة المائتين لا يجوز عن المائتين قياسا واستحسانا وهل تسقط عنه زكاة

الخمسة وهو عن درهم في القياس لا تسقط وفي الاستحسان تسقط ولو هب خمسة من المائتين ولم ينوشيا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تسقط عنه زكاة الخمسة وكذلك هب من المدينون مائة وخمسة وتسعين وبقى عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو هب من المدينون مائة وستة وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ويؤدى أربعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسقط عنه زكاة ما هب وان هب خمسة تسقط عنه زكاة الخمسة وهو عن درهم وان هب مائة تسقط زكاة المائة وان هب الكل ولم ينوشيا أو نوى التطوع تسقط عنه زكاة الكل

(فصل في تجهيل الزكاة)

يجوز تجهيل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله وكما يجوز التجهيل به بعد ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصاب كثيرة رجل له مائة درهم فجهل

بالحج قبل أشهر الحج فله أن يحللها وإن أحرمت في أشهر الحج فليس له أن يحللها وإن كانت في بلاد بعيدة ويخرجون منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج أهل بلادها لم يكن له أن يحللها وإن أحرمت قبل ذلك كان له أن يحللها إلا أن يكون أحرما قبل ذلك بأيام يسيرة هكذا في المحيط * وإن أحرمت بغير أنفه فلزوجه أن يعنفها ويحللها بغير هدى ولا يثبت التحليل بقول الزوج - لئن لم يفعل بها أدنى ما هو من محظورات الأحرام من قص ظفر أو تقصير شعر أو تطيب أو تقبيلها أو تعانفها فتحل بذلك وعليها هدى الإحصار وقضاء حجة وعمرة فإذا أذن لها زوجه بالاحرام في عامها ذلك فأحرمت ونوت القضاء أو لم تنو يكون قضاء وسقطت عنها تلك الحجة ولا تجب عليها عمرة ويجب عليها دم لرفض الأول وإن تحولت السنة فلا الأنية وعليها حجة وعمرة ودم هكذا في شرح الطحاوى في باب الفدية * ولو أحرمت بحج نفل ثم تزوجت فلزوج أن يحللها عند اختلاف ما إذا أحرمت بالفرض فليس له أن يحللها إن كان له المحرم وإن لم يكن لها فإن منعها كذا في البحر الرائق * ولو جامع زوجته أو أمته المحرمة ولا يعلم بأحرما لم يكن تحليلا وفسد جهوا وإن علمه كان تحليلا ولو حللها ثم بدله أن يأنلها بعد مضى السنة كان عليها عمرة مع الحج ولو حللها فأحرمت فحللها فأحرمت فكذلك أمرا ثم حجت من عامها جزأها عن كل التحليلات تلك الحجة الواحدة ولو لم تصح بعد التحليلات الأمن قابل كان عليه الكل تحليل عمرة كذا في فتح القدير * العبد والامة إذا أحرما بغير إذن السيد له أن يعنفها ويحللها بغير هدى وعلى كل واحد منهما هدى الإحصار وقضاء حجة وعمرة بعد العتق ولو أخصر العبد والامة بعد ما أذن السيد له - كان للمولى أن يبعث عنه هدا فيبيع عنه في الحرم فيحل هكذا في شرح الطحاوى في باب الفدية * ولو أذن لعبد أو أمته جازله أن يحللها مع الكراهة وإذا أراد المولى أن يحلل عبده صنع به أدنى ما يحظره الأحرام من قص ظفر أو تقصير شعر أو تطيبه أو غيره ذلك ولا يكون محلا له بالنهي فقط ولا بقوله - لئن لم يفعل بها أدنى ما يحظره الأحرام من قص ظفر أو تقصير شعر أو تطيبه أو غيره ذلك ثم باعها يجوز البيع والشراء أن يعنفها ويحللها ما عندنا كذا في شرح الطحاوى في باب الفدية * ذكر الاستيعاب أنه لا يجوز الاستئجار على الحج ولا على شيء من الطاعات والمعاصي ولو استؤجر على الحج ودفع إليه الأجرة فخرج عن الميت فإنه يجوز عن الميت وله من الأجر مقدار نفقة الطريق في الذهاب والحج وفي طعامه وشرابه وثيابه ومركوبه وما لا بد منه نفقة وسط من غير اسراف ولا تقصير فاقض في يده بعد رجوعه رد على الورثة ولا يجعل له أن يأخذ الفضل لنفسه إلا إذا تبرع الورثة بترك الفضل للعاج وهم من أهل التبرع حل له بتجليل الورثة آياه كذا في شرح الطحاوى في أوائل كتاب الحج * المأمور بالحج عن الميت إذا رجع من الطريق وقال منعت وقد أنفقت من مال الميت في الرجوع لم يصدق وهو ضامن لجميع النفقة إلا أن يكون أمر اظاها ريد على صدق مقالته المأمور بالحج إذا قال حجبت عن الميت وأنكر الورثة أو الوصى فالقول قوله مع عينته إلا أن يكون للميت على المأمورين فقال حج عني بهذا المال حجته في نفسه بدموته فعليه أن يقيم البيعة على أنه حج بها كذا في المحيط * ولا بأس باخراج حجارة الحرم وزيادته إلى الحل عندنا وكذا ادخال تراب الحل إلى الحرم وأجمعوا على إباحة إخراج ما زرم ولا يأخذ شيئا من استنار الكعبة وما سقط منها يصرف إلى الفقراء ثم لا بأس بأن يشتري منهم كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولا يجوز اتخاذ المساويك من أركاء الحرم وما رشح ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة لا للتبرك ولا لغيره ومن أخذ شيئا

منها خمسة وعشرين عنها وما يستفيد في السنة فالحال الحول ومعه ألف درهم لا يجوز عما جعل ولولم يأت درهم منه فجهل منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في يده الأدره ما استفاد تمام ألف درهم يحجز به عما جعل ولو كان له خمسة من الأبل الحوامل فجهل شاتين عنها أو عافى بطونها ثم نعتت - قبل الحول أجزأه عما جعل وإن عمل عماله - في السنة الثانية لا يجوز * رجل له ألف بيض وألف سود فجهل خمسة وعشرين عن البيض فهلك البيض قبل الحول أجزأه ما جعل عن السود وكذا لو عمل عن السود فضاغت كان

عن البيض ولو حال الحول وهما عنده ثم ضاع أحدهما المالكين كان نصف ما قبل عجلتي وعليه تمام زكاة ما بقي وكذا لو أتى الزكاة عن أحد المالكين بعد الحول كان الاداء عنهما وفي النواذر إذا عجل عن أحدهما المالكين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد ما الحول لا يجوز شي من المعجل عن الباقي وعليه زكاة الباقي ولو كان عنده ألف درهم ومائة دينار فجعل عن الدنانير قبل الحول دينارين ونصفاً ثم ضاعت الدنانير قبل الحول وحال الحول على الدراهم جاز ما عجل عن الدراهم إذا كان يساوي خمسة وعشرين درهماً (٢٦٥) وكذا لو عجل خمسة وعشرين درهماً

عن الدراهم قبل الحول ثم هلك الدراهم جاز المعجل عن الدنانير بقيمة وان لم يهلك أحدهما حتى حال الحول ثم هلك المال الذي عجل عنه كان المعجل عن المالكين ولو حال الحول على ألف درهم ومائة دينار فادى زكاة أحدهما بعينه كان المؤدى عن المالكين ولو كان له خمس من الأبل السائمة وأربعون من الغنم فجعل زكاة أحد الصنفين وحال الحول على الصنف الآخر لم يكن المعجل زكاة عن الباقي ولا يشبه هذا الدراهم والدنانير لأن في الدراهم والدنانير بكل نصاب أحدهما بالأخر وبضم البعض البعض فكانت جنساً واحداً بخلاف السوائم ولو كان له ألف سود وألف بيض فجعل عن أحد المالكين ثم استحق المال الذي عجل عنه قبل الحول لم يكن المعجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لأن في الاستحقاق عجل عيالك فبطل نفيجه ولو زكى عن ألف درهم بعد الحول فضاقت الألف وله دين على رجل لم يكن المؤدى زكاة عن دينه ولو كان الاداء

منه لزمه رده اليها فان أراد التبرئ أتى بطيب من عنده فحسبه ثم أخذ كذا في السراج الوهاج * (خاتمة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (١)) * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى انه أفضل المندوبات وفي مناسك الفارسي وشرح المختار انه اقرب من الوجوب بل من السعة والحج ان كان فرضاً فالاحسن أن يبدأ به ثم يثني بالزيارة وان كان تنفلاً كان بالخيار فاذا نوى زيارة القبر فليست معه زيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه أحد المساجد الثلاثة التي تشد اليها الرحال وفي الحديث لا تشد الرحال الا لثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى اذا توجه الى الزيارة يكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مدة الطريق كذا في فتح القدير * ويصلي في طريقه في المساجد التي بين مكة والمدينة وهي عشرون مسجداً كذا في الكرماني في مناسكها فاذا وقع بصرة على أشجار المدينة زاد في الصلاة والتسليم كذا في غاية السروجي شرح الهداية * واذا عاين حيطان المدينة يصلي عليه ويقول اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لي من النار وأماناً من العذاب وسوء الحساب ويعتدل قبل الدخول أو بعده ان أمكنه ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويدخلها متواضعاً عليه السكينة والوقار كذا في الاختيار شرح المختار * وما يفعله بعض الناس من التزول بقرب من المدينة والمشى الى أن يدخلها أحسن وكل ما كان أدخل في الأدب والاحلال كان حسناً كذا في فتح القدير * واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما أعلا من رب الأرضين وما أسفل من رب الرياح وما ذرين أسألك خير هذه البلدة وخير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر أهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية لي من النار وأماناً من العذاب وسوء الحساب كذا في فتاوى قاضي خان * واذا دخل المسجد فقل ما هو السنة في دخول المسجد من تقديم اليمنى كذا في فتح القدير * ويقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك اللهم اجعلني اليوم من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأنجح من دعائك وأتقى من ضائتك كذا في فتاوى قاضي خان * ويكون دخوله المسجد من باب جبريل أو غيره كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويصلي عند منبره ركعتين يقف بحيث يكون عمود المنبر بجذاه منسكبه الايمن وهو موقفه عليه السلام وهو بين قبره ومنبره ثم يسجد شكر الله تعالى على ما وفقه ويدعو بما يحب ثم ينفض فتوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم فيقف عند رأسه مسة قبل القبلة ثم يدنو منه ثلاثة أذرع أو أربعة ولا يدنو منه أكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو أهيب وأعظم للحرمة ويقف كما يقف في الصلاة ويمثل صورته الكريمة البهيبة كأنه ناغم في لحده عالم به يسمع كلامه كذا في الاختيار شرح المختار * ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأدبت الأمانة ونهجت الأمة واجاهدت في أمر الله حتى قبض روحك حمداً محموداً الجزاء الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى عليك أفضل الصلاة وأزكاها وأتم التحية وأعماها اللهم اجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين وأسقنا من كأسه وارزقنا من شفاعة واجعلنا من رفقائه يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبينا عليه السلام وارزقنا العود اليه باذ الخلال والاکرام كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج * ولا يرفع صوته ولا يقتصد كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويلبسه سلام من

(١) مطلب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم

(٣٤ - فتاوى اول) والهالك قبل الحول أجزاء من زكاة دينه * (فصل في موضع فيه الزكاة) * مصرف الزكاة ما ذكر الله تعالى في قوله انما الصدقات لافقر الالة والفقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من ليس له نصاب وعنده ما يكفيه ولا يسأل الناس والمسكين هو الذي يسأل الناس ولا يجد قوتاً ولا يحل السؤال لمن كان عنده قوت يومه عند البعض وقال بعضهم لا يحل السؤال لمن كان كسوباً أو عيالك خسين درهماً ويجوز صرف الزكاة الى من لا يحل له السؤال اذا لم يملك نصاباً وان كانت له كتب تساوي مائتي درهم الا انه

يحتاج اليها للحفاظ والتدريس أو التصحيح يجوز صرف الزكاة اليه وكذا لو كان عند من المصنف وهو يحتاج اليه وان كان لا يحتاج اليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة اليه ولا أخذ الزكاة وان كان عند طعمام شهر وهو يساوي مائتي درهم يجوز صرف الزكاة اليه وان كان أكثر من شهر لا يجوز وقال بعضهم يجوز ان كان عند طعمام سنة وكذا لو كان له كسوة الشتاء تساوي مائتي درهم وهو لا يحتاج اليها في الصيف يجوز له أخذ الزكاة وكذا (٣٦٦) لو كان له حوايت أو دار غلة تساوي ثلاثة آلاف درهم وغائلا لا تنكفي لقوته وقوت

عياه يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كان له ضيعة تساوي ثلاثة آلاف ولا يخرج منها ما يكفي له ولعياه اختلافوا فيه قال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى يجوز له أخذ الزكاة ولو كان له دار فيها بستان والبستان يساوي مائتي درهم قالوا ان لم يكن في البستان ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمغتسل وغير ذلك لا يجوز صرف الزكاة اليه وهو بمنزلة من له متاع للبيت وجواهر والذي له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة جاز له ان يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى - اول الاجل وكذا المسافر الذي له مال في وطنه يجوز له ان يأخذ من الزكاة مقدار البلاغ الى وطنه وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معسرا يجوز له أخذ الزكاة في أصح الأقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المديون موسرا معترفا لا يحل له أخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا وله على الدين يئنة عادلة وان لم يكن له يئنة عادلة لا يحل له أخذ الزكاة ما لم يرفع الأمر الى القاضي

أوصاه فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يستشفع بك الى ربك فاشفع له ولجميع المسلمين ثم يقف عند وجهه مستند برقبته ويصلي عليه ماشاء ويتحول قدر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق رضي الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار السلام عليك يا رفيقه في الاسفار السلام عليك يا أمينه على الاسرار جزاك الله عنا أفضل ما جرى اماما عن أمة نبيه ولقد خلفته باحسن خلف وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلك وقالت أهل الردة والبدع ومهدت الاسلام ووصلت الارحام ولم تزل قائلا للحق ناصر الاله حتى أتاك اليقين والسلام عليك ورحمة الله وبركاته اللهم امتناع على حبه ولا تخيب سعيي في زيارته برحمتك يا كريم ثم يقول حتى يحاذي قبره رضي الله تعالى عنه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا منظر الاسلام السلام عليك يا مكسر الاصنام جزاك الله عنا أفضل الجزاء ورضي الله عن استخلفك فقد نصرت الاسلام والمسلمين حيا وميتا فكفلت اليتام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين اماما مرصيا وها ديار مهديا جعلت شملهم وأغنيت فقيرهم وجبرت كبرهم فالسلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول السلام عليك يا ضجيجي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقي وزيريه ومشيريه والمعاونين له على القيام في الدين والقائمين بعده بمصالح المسلمين جزا كما الله أحسن جزاء جئنا كما توسل بك الى رسول الله لشفع لنا وبأسأل ربنا أن يقبل سعيانا ويحيينا على ملته ويميتنا عليها ويحشرنا في زمرة ثم يدعون نفسه ولو الدية لمن أوصاه بالدعاء ولجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه صلى الله عليه وسلم كالأول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولوأنتهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك الآية وقد جئناك ساءعين وقولك طائعين أمرك مستشفعين بنبيك اليك ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية ربنا آتانا الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآية سبحانه وبك رب العزة عما يصفون الى آخر السورة ويرد في ذلك ماشاء وينقص ان شاء ويدعو بما يحضره من الدعاء ويوفق له ان شاء الله تعالى ثم يأتي اسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر فيصلي ركعتين ويتوب الى الله ويدعو بمشائه ثم يأتي الروضة وهي كالحوض المربع وفيها يصلي امام الموضع اليوم فيصلي فيها ما يتيسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يده عليها اذا خطب لتنازه بركة الرسول صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه ويأله الله ماشاء يتعوذ برحمته من سخطه وغضبه ثم يأتي الاسطوانة الحنطة وهي التي فيها بقية الخبز الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر فزل صلى الله عليه وسلم واحضنه فسكن ويجهتد أن يحيي ليله مدة مقامه بقراءة القرآن وذكر الله والدعاء عند المنبر والقبر وبينهما سرا وجهرا كذا في الاختيار شرح المختار ويكثر الصلاة بالمدينة مادام فيها كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج * ويستحب أن يخرج بعد زيارته عليه السلام الى البقيع فيأتي المشاهد والزارات خصوصا قبر سيد الشهداء حمزة رضي الله تعالى عنه ويزور في البقيع قبة العباس وفيها مع الحسن بن علي وزين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وقبة أمير المؤمنين عثمان وقبة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجاعق من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية وكثيرا من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم أجمعين ويصلي في مسجد فاطمة

فحلفه فاذا حلته وحلف بعد ذلك يحل له أخذ الزكاة وعلى هذا قالوا ان الدين المجهود انما لا يكون نصبا اذا حلفه القاضي وحلف رضي أمافي ذلك يكون نصبا حتى لو قبض منه أربعين درهما يلزمه أداء الزكاة ويجوز دفع الزكاة الى فقيرة زوجها موسر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فرضها للنفقة أو لم تفرض ولا يجوز ان يصغر والده غني فان كان الابن كبيرا جاز ولودفع الزكاة الى بنت غني يجوز في رواية عن أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذا لو دفع الى فقيرة ابن موسر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان

في عيال الغنى لا يجوز ان لم يكن جاز ولا يجوز ان عليه الزكاة ان يدفع زكاة ما له الى عبده ولا الى مديره ولا الى أم ولده ولا الى مكاتبه علم بذلك أولم يعلم ومعتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بتزلة المكاتب ولا يجوز الدفع الى عبد مولا غني ولا الى مديره ولا الى أم ولده فان دفع وهو لا يعلم لم تم علم أجزاء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك أولم يعلم ولا يجوز الدفع الى بني هاشم ولا الى موالهم فان دفع وهو لا يعلم لم تم علم جازوك لا يجوز (٢٦٧) صرف الزكاة اليهم ولا الى موالهم لا يجوز

صرف كفارة اليمين والظهار والقتل وعشر الارض وجزاء الصيد وغلة الوقف وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يجوز صرف غلة الوقف اذا كان الوقف عليهم بتزلة الوقف على الاغنياء وان كان الوقف على الفقراء ولم يسم بني هاشم لا يجوز صرفها الى بني هاشم وموالهم

هذا أول الربع الثاني من هذا الكتاب
مطلب تفسير النكاح وصفته
وركنه وشروطه

وبنو هاشم الذين لا تحمل لهم الصدقة آل عباس وآل علي وآل عقيل وآل جعفر وولد الحرث بن عبد المطلب وصبي الله تعالى عنه ولا يجوز دفع الزكاة الى الغني فان دفع الى شخص ظن انه فقير فظهر انه كان غنيا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو صرف الى فقير لم يظهر انه فقير الى أبيه أو ابنة جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في رواية الاصل ولا يجوز صرف الزكاة الى الكافر حريسا كان أو ذميا فان صرف الى شخص ظن انه مسلم فظهر انه كافر جاز في

رضي الله تعالى عنها بالبيع ويسحب أن يزور شهداء أحد يوم الخميس ويقول سلام عليكم بما صبرتم فنعى الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكم لا تحقون وبقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص ويسحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت كذا ورد عنه عليه السلام ويدعو يا صريح المستصرخين يا غياث المستغيثين يا مفرج كرب المكروبين يا مجيب دعوة المضطرين صل على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك كربة وحزنى في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف ويا دائم الاحسان يا أرحم الراحمين كذا في الاختيار شرح المختار * قالوا ليس في هذه المواقف دعاء مؤقت فبأي دعاء دعا جاز كذا في فتاوى قاضيان * ويستحب له متعة مقامه بالمدينة أن يصلي الصلاة كلها بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا أراد الزجوع الى بلده استحب له أن يودع المسجد بركتين ويدعو بما أحب ويأتي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعيد السلام عليه كذا في السراج الوهاج

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب النكاح وفيه أحد عشر بابا

(الباب الأول في تفصيله شرعا وصفته وركنه وشروطه وحكمه)

(أما تفسيره) فهو عقد يراد على ملك المتعة قصدا كذا في الكنز * (وأما مقصده) فهو أنه في حالة الاعتدال سنة مؤكدة وحالة التوفيق واجب وحالة خوف الجور مكروه كذا في الاختيار شرح المختار * (وأما ركنه) فالإيجاب والقبول كذا في الكافي * والإيجاب ما يتلفظ به أو لا من أي جانب كان والقبول جوابه هكذا في العناية * (وأما شروطه) فمن العقل والبلوغ والحرية في العقد الا أن الأول شرط الاعتقاد فلا ينعقد نكاح المجنون والصبي الذي لا يعقل والاختيار شرط النفاذ فان نكاح الصبي العاقل يتوقف نفاذه على اجازة وليه هكذا في البدائع * (ومنها) المحل القابل وهي المرأة التي أحلها الشرع بالنكاح كذا في النهاية * (ومنها) ما عاقل من العاقلين كلام صاحبه هكذا في فتاوى قاضيان * ولوعقد النكاح بلفظ لا يهملان كونه نكاحا ينعقد هو المختار هكذا في مختار الفتاوى * (ومنها) الشهادة قال عامة العلماء انها شرط جواز النكاح هكذا في البدائع * وشروط في الشاهد أربعة أم والحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا ينعقد بحضرة العبد ولا فرق بين الفتن والمدبر والمكاتب ولا بحضرة المجانين والصبيان ولا بحضرة الكفار في نكاح المسلمين هكذا في البحر الرائق * ولو كان الزوج مسلما والمرأة ذمية فالنكاح ينعقد بشهادة الذميين سواء كانا موافقين لها في الملة أو مخالفين كذا في السراج الوهاج * واسلام الشاهدين ليس بشرط في نكاح الكافرين فينعقد نكاح الزوجين الكافرين بشهادة الكافرين سواء كانا موافقين لهما في الملة أو مخالفين كذا في البدائع * ويصح بشهادة الفاسقين والاعميين كذا في فتاوى قاضيان * وكذا بشهادة المحدثين في القذف وان لم يتوبا كذا في البحر الرائق * وكذا يصح بشهادة المحدثين في الزنا كذا في الخلاصة * وينعقد بحضور من لا يقبل شهادته له أصلا كذا في تزويج امرأة بشهادة ابنه منها وكذا في تزويج بشهادة ابنه لامنها أو ابنتها لامنه هكذا في البدائع * والاصل في هذا الباب أن كل من يصلح أن يكون وليا في النكاح بولاية نفسه صلح أن يكون شاهدا ومن لا فلا كذا في الخلاصة * ويشترط العدد فلا ينعقد النكاح بشاهد واحد هكذا في البدائع * ولا يشترط وصف الذكورة حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين كذا في الهداية * ولا ينعقد بشهادة المرأتين

رواية الاصل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجوز اذا دفع الزكاة الى شخص وظن أنه فقير فاذا هو غني جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى دفع الزكاة الى فقير مدين ليقضى به دينه أفضل من دفع الى فقير آخر ولا يجوز الدفع الى الغني وهو من يملك نصيبا كاملا فاضلا عن مسكنه وأثاثه ومركبه وسلاحه وخادمه الذي يحتاج اليه وثياب بدنه ولا يجوز دفع الزكاة الى أولاده وأولاد أولادهم من قبل الذكور والامهات وان سفلوا ولا الى والديه واجدادهم وجداته وان علوا من قبل الآباء والامهات ويجوز الى سائر قرابته

للمو والاختوة والاخوان والاعمام والعمات والاخوال والخاللات ولودع الى اخته وله على زوجها مهر يبلغ نصابان كان الزوج مليحاً فمرا
لوطلبت لا يمنع عن الاداء لا يجوز صرف زكاته اليها وان كان فقيراً أو غنياً لا يعطى لوطلبت جازاً صرف اليها ولو بنى مسجداً بنية الزكاة
لا يجوز وكذا الحج والعمره واستاق العبد وكذا الوقضى دين ميت أو حي بغير أمره وان قضى دين فقير بأمره جاز ولو كفى ميتاً لا يجوز
ولا يعطى الرجل زكاته ماله زوجته عند الكل (٣٦٨) وكذا المرأة اذا دفعت الى زوجها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لصاحبه رحمه الله

بغير رجل وكذا الخنثيين اذا لم يكن معهما رجل هكذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها) سماع الشاهدين
كلامهما معاً كذا في فتح القدير * فلا ينعقد بشهادة نائمين اذا لم يسمعا كلام العاقلين كذا في فتاوى
قاضي خان * وتكلموا في الاصحين الذين لا يسمعان والصحيح أنه لا ينعقد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي
خان * وينعقد النكاح بشهادة المعتقل والاخر سان كان يسمع كذا في الخلاصة * ولو سمعا كلام أحدهما
دون الآخر أو سمع أحدهما كلام الآخر كلاهما والاخر كلام الآخر لا يجوز النكاح هكذا في البدائع * ولو كان
بمحضرة الرجاين وأحدهما أصم فسمع السميع دون الأصم فصاح السميع أو رجل آخر في اذن الأصم
لا يجوز حتى يكون سماعهما معاً كذا في فتاوى قاضي خان * وفي نظم الزندويستي اذا سمع أحد الشاهدين
كلام المرأة وسمع الشاهد الآخر كلام الزوج ثم أعاد العقد فالذي سمع كلام الزوج في العقد الاول سمع كلام
المرأة في العقد الثاني لا غير والذي سمع كلام المرأة في العقد الاول سمع كلام الزوج في العقد الثاني لا غير فان
كان العقدان في مجلسين مختلفين لا يجوز بالاتفاق وان كانا في مجلس واحد قال عامة العلماء لا ينعقد وقال
بعضهم مثل أبي سهل ينعقد وقال الزندويستي لا تأخذ بقول أبي سهل كذا في الذخيرة * وان سمعا كلام
العاقلين ولم يعرفا نقيبته قبل بأنه يصح والظاهر خلافه وعن محمد رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأة بمحضرة
تركين أو هندیين قال ان أمكنهم ما أن يعبراً معاً جازوا فلا كذا في فتاوى قاضي خان * وهل يشترط فهم
الشاهدين العقد كذا في الفتاوى أن المعتبر السماع دون الفهم حتى لو تزوج بشهادة الاعميين جاز قال
الظاهر والظاهر انه يشترط الفهم أيضاً كذا في السراج الوهاج * وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة * ولو تزوج
امرأة بمحضرة السكرارى وهم عرفوا أمر النكاح غير أنهم لا يدرون به بعد ما صحوا انعقد النكاح هكذا في
خزانة المفتين * وفي فتاوى أبي الليث رجل قال لقوم اشهدوا أنني تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت
فقات المرأة قبلت فسمع الشهود مقالته لم يروا شخصها فان كانت في البيت وحدها جاز النكاح وان كانت
في البيت معها أخرى لا يجوز رجل زوج ابنته من رجل في بيت وقوم في بيت آخر يسمعون ولم يشهدوا ان
كان من هذا البيت الى ذلك البيت كوة أو الأب منها تقبل شهادتهم وان لم يروا الأب لا تقبل كذا في
الذخيرة * رجل بعث أقواماً خطبة امرأته الى والدها فقال الأب زوجت وقبل عن الزوج واحد من القوم
لا يصح النكاح وقيل يصح النكاح وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي والتجنيس * ومن
تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا يجوز النكاح كذا في التجنيس والمزيد * امرأته وكلت رجلين زوجها
من نفسه فقال الوكيل بمحضرة الشهود تزوجت فلانة ولم يعرف الشهود فلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر
اسمها واسم أبيها وجدها لانها غائبة والغائبة تعرف بالتسمية كذا في محيط السرخسي * وكان القاضي
الامام ركن الاسلام على السغدي في الابتداء لم يشترط ذكر الجذ ثم رجع في آخر عمره وكان يشترطه وهو
الصحيح وعليه الفتوى كذا في المضمرات * وان كانت حاضرة متقبلة ولا يعرفها الشهود جاز النكاح وهو
الصحيح وان أراد الاحتياط يكتشف وجهها حتى يراها الشهود أو يذكر اسمها واسم أبيها وجدها ولو
كان الشهود يعرفونها وهي غائبة فذكر الزوج اسمها لا غير وعرف الشهود أنه أراد به المرأة التي يعرفونها
جاز النكاح كذا في محيط السرخسي * ومن امر رجلان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل والأب حاضر
صح والا فلا كذا في الكنز * قالوا اذا زوج ابنته البكر البالغة بأمرها وبمحضرتها ومع الأب شاهد آخر صح

الله تعالى ويجوز اعطاء
النهر حجة عن الجهاد والفضة
عن المضروبة والتبر عن
المصوغ وان كانت قيمة
المصوغ أكثر في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وان
كان المدفوع أقل قدر من
الواجب لكنه يساوي
الواجب في القيمة لا يجوز الا
عن قدره واذا دفع الزكاة
الى الفقير لا يتم الدفع مالم
يقبضها الفقير أو من له ولاية
على الفقير نحو الأب والوصي
يقبضان للصبي والمجنون أو
من كان في عياله من الأقارب
أو الأجانب الذين يعولونه
والمستقط يقبض المقيط ولو
دفع الزكاة الى صبي لا يعقل
أو مجنون فدفع الصبي الى
أبيه أو وصيه قالوا لا يجوز
كل ما وضع زكاته على دكان ثم
جاء فقير وقبضها فانه لا يجوز
ولو قبض الصبي وهو مرأق
جاز وكذا لو كان يعقل القبض
بأن كان لا يرى به ولا يتجدد
عنه ولو دفع الى معنوه فقير جاز
ولو دفع قوم زكاة أموالهم
الى من يأخذ الزكاة لنفقة فقير
فاجتمع عند أخذ أكثر من
ماتى درهم جاز قالوا كل من
أعطى زكاته قبل ان يبلغ مافي
يد الا خدم مائتي درهم جازت

زكاته ومن أعطى بعد ما اجتمع عند الاخذ ما تادهم لا يجوز لأن يكون الفقير مدوناً هذا اذا كان الاخذ اخذاً لأمواله بأمر النكاح
الفقير فان أخذ بغير أمره جازت زكاة الكل لان الاخذ اذا لم يكن بأمر الفقير كان الاخذ كإعلاء الدافعين فاجتمع عند الاخذ يكون مال
الدافعين جازت زكاة الكل كما لو دفع رجل مائتي درهم أو أكثر زكاة ماله الى فقير واحد ويكره أن يعطى الفقير أكثر من مائتي درهم وان أعطاه
جاز عندنا هذا اذا لم يكن انفق مديوناً فان كان مديوناً فندفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبقى له شيء أو يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا

كان حاضراً في المجلس وأن
كان الألف غائباً ونوى أن
يعطى ألفاً فاقى بجائتي
درهم فوزهما ثم بعث إلى
ثمانمائة فوزهما له جاز
المائتان من الزكاة والباقي
تطوع * السلطان الجائر
إذا أخذ صدقة الأموال
الظاهرة اختلفوا فيه
والصحيح ما قاله الفقيه أبو
جعفر رحمه الله تعالى أنه
تسقط الزكاة عن أربابها
ولا يؤمر بالاداء * ثم إن الله
ولاية الاختصاص أخذها وإن
لم يضع الصدقة في موضعها
وإن أخذ الجبايات أو مالا
بطريق المصادرة ونوى
صاحب المال عند الدفع
الزكاة اختلفوا فيه قال
بعضهم لا يصح وقال شمس
الأمعة المرحوم رحمه الله
تعالى الصحيح أنه يجوز
وتسقط عنه الزكاة ويجوز
دفع القيمة في الزكاة والنذر
عندنا

*** (فصل في النذر) ***

الدرهم فلم يصدق حتى هلك سقط النذر وان لم تهلك وتصدق بطلها جازاً أيضاً ولو قال كل منفعة تصل الى من مالاً فله على ان أنصدق
بها فهو له فلان شيئاً كان عليه ان يصدق به كما لو أرسل النذر وان لم يهب له شيئاً لكن أذن له أن يأكل من طعامه فليس عليه أن يصدق
بشيء لان في الفصل الاول ملك الناذر ما أضيف اليه النذر فيلزمه الوفاء وأما في الفصل الثاني لم يملك الطعام فلا يلزم التصديق بشيء ولو قال ان
فعلت كذا فإلى صدقة في المساكين وله ديون على الناس لا تدخل الديون في النذر ولو قال مالي صدقة قل فقرا صدقة فتصدق على فقراء

بلدة أخرى جاللان الصريف الى الفقير صرف الى الله تعالى فلم يختلف المستحق فيجوز كلوندر بصوم أو صلاة بمكة فصام وصلى ببلدة أخرى جاز عندنا ولو قال ان رزقني الله تعالى مائتي درهم فله على رزاقه عشرة فلك مائتي درهم كان عليه رزاقه المائتين خمسة وبطل التزام الزيادة لانه خلاف المشروع ولو قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة ففعل ذلك وهو لا يملك الامائتي درهم الصحيح انه لا يلزمه التصديق الا بما يملك لان فيما لم يملك لم يكن النذر (٢٧٠) مضافا الى الملك والى سبب الملك فلا يصح كمالو قال مالي في المساكين صدقة وليس

له مال لا يلزمه شيء * رجل قال كلما أكلت اللحم فله على أن تصدق بدرهم فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة أكلة ولو قال كلما شربت الماء فعلى درهم كان عليه بكل نفس درهم ولا يلزمه بكل مصدة درهم * رجل سقط عنه شيء فقال ان وجدته فله على أن أفق أرضي هذه على ابنه السبيل فوجده كان عليه الوفاء بالنذر فان وقف على من يجوز له صرف الزكاة اليه من الأقارب أو الأجانب جاز

(فصل في العشر والخراج)

الأرض نوعان عشرية وخراجية فأرض العرب كلها عشرية وهي أرض تهامة والجزاز ومكة واليمن وطائف والعمان والبحرين قال محمد رحمه الله تعالى أرض العرب من عذيب الى مكة وعدن أبين الى أقصى حجر باليمن بمهرة وسواد العراق وما سقى من أنهار الأعاجم خراجية وحد السواد طولا من تخوم الموصل الى أرض عبادان وحده عرضا من منة طع

فيه روايتان والصحيح أنه لا يصح كذا في فتاوى قاضيان والظاهرية * وفي التفريق تزوج نصفها ففقد ذكر بعضهم انه يجوز هو المختار كذا في مختار الفتاوى * (ومنها) أن يكون الزوج والزوجة معلومين فلوزوج بنته وله بنتان لا يصح الا اذا كانت احدهما متزوجة فينصرف الى الفارغة كذا في النهر الفائق * جارية سميت في صغرها باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال تزوج باسمها الآخر اذا صارت معروفة باسمها الآخر والاصح عندي أن يجمع بين الاسمين كذا في الظهيرية * رجل له بنت واحدة اسمها فاطمة قال لرجل فزوجت منك ابنتي عائشة ولم تقع الاشارة الى شخصها ذكر في فتاوى الفضلي أنه لا ينقد النكاح ولو قال زوجت ابنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت واحدة جاز كذا في المحيط * ولو كان لرجل بنتان كبرى اسمها عائشة وصغرى اسمها فاطمة وأراد أن يزوج الكبرى وعقد باسم فاطمة ينقد على الصغرى ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فاطمة لا ينقد على احدهما كذا في الظهيرية * أبو الصغيرة اذا قال زوجت بنتي فلانة من ابن فلان وقال فلان قبالت لابني ولم يسم الابن ان كان له ابن لا يجوز وان كان له ابن واحد يصح ولو ذكر أبو البنت اسم الابن فقال زوجت بنتي من ابنك فلان فقال أبو الابن قبلت صح * ختنيان صغيران قال أبو أحدهما الابن الآخر بمحض من الشهرود زوجت ابنتي هذه من ابنك هذا وقبل الآخر ثم ظهرا ان الجارية كانت غلاما والغلام كان جارية كان النكاح جائزا كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيان * ولو قال أبو الصغيرة لابي الصغيرة زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئا وقال أبو الصغيرة قبلت يقع النكاح للاب هو المختار كذا في مختار الفتاوى * وهو الصحيح كذا في الظهيرية * (وأما أحكامه) فكل استمتاع كل منهما بالآخر على الوجه المأذون فيه شرعا كذا في فتح القدير وملك الحبس وهو صبر ورتمه ممنوعة عن الخروج والبروز وجوب المهر والنفقة والكسوة عليه وحرمه المصاهرة والارث من الجانبين وجوب العدل بين النساء وحقوقهن وجوب اطاعته عليهما اذا دعاها الى الفراش وولاية تأديبها اذا لم تطعه بان نشرت واستحباب معانرتهم بالمعروف هكذا في البحر الرائق * وتحريم الجمع بين الاختين ومن في معناهما كذا في السراج الوهاج

(الباب الثاني فيما ينقذه النكاح وما لا ينقذه)

ينقذ بالايجاب والقبول وضع اللضي أو وضع أحدهما للضي والآخر لغيره مستقبلا كان كلاهما أو حالا كالمصارع كذا في النهر الفائق * فاذا قال لها أتزوجك بكذا فقالت قد قبلت يتم النكاح وان لم يقل الزوج قبلت كذا في الذخيرة * ولو قال تزوجيني نفسك فقالت انقدان لم يقصده الاستقبال هكذا في النهر الفائق * وكما ينقذ بالعبارة ينقذ بالاشارة من الآخر ان كانت اشارته معلومة كذا في البدائع * ولا ينقذ بالتعاطي كذا في النهاية * ولا ينقذ بالكتابة من الحاضر من فلو كتب تزوجتك فكتبت قبلت لم ينقذ هكذا في النهر الفائق * (وما ينقذه النكاح فهو نوعان) * صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج وما عداهما وهو ما يفيد ملك العين في الحال كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المبسوط * فينقذ بلفظ الهبة هكذا في الهداية * ووقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال وهبت بنتي لخدمتك وقبل الآخر لا يكون نكاحا كذا في الذخيرة * ان اطلب

الجبل من أرض حلوان الى أقصى القادسية المتصل بعذيب من أرض العرب وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة ولم يسلم أهلها الرجل ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ما الخراج وما الخراج ماء الانهار التي حفرها الأعاجم والسيحون والجحون والدجلة والفرات خراجية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكل بلدة فتحت صلحا وقلوا الجزية فهي أرض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الامام بين الغنائين فهي عشريه وكل بلدة فتحت عنوة وأسلم أهلها قبل ان يحكم الامام فيهم بشي كان الامام بالخيار فيها ان شاء قسمها بين

الفاقة وتكون عشيرة وإن شامتن عليهم وبعد المني كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت تسقى بعمل الخراج وأرض الجبال التي لا يصل اليها الماء عشيرة وما حي من الموات ان احيى بماء الخراج فهي خراجية وما لا يبلغها ماء الخراج وأحيى يترأى فنية ينظر الى ما حولها من الاراضي ان كان حولها أرض خراج فهي خراجية وان كان حولها أرض عشيرة فهي عشيرة وخراج الارض نوعان خراج مقاسمة وهو ان يكون الواجب شيأ من الخارج فهو الخمس والسدس (٣٧١) وما أشبه ذلك وخراج وظيفة وهو أن

يكون الواجب شيأ في الذمة

يتعلق بالتمكن من الانتفاع

بالارض في كل جرب يصلح

للزراعة في كل سنة فقيز من

الحنطة أو الشعير ودرهم

القفيز بمائة ارطال والدرهم

عشرة بوزن سبعة وقد

ذكرنا تقسيمه بالجرب

ستون ذراعاً في ستين ذراعاً

بذرعان الملك وذراع الملك

يزيد على ذراع العامة

بقبضة من قبضات الرجل

الوسط وفي كل جرب

يصلح للارطاب خمسة دراهم

وفي جرب الكرم عشرة

دراهم عرف ذلك بتوظيف

عمال عررضي الله عنه

واجازته ما فعل عماله وفي

أرض الرعفران والبستان

بقدر ما يطبق أو إلى نصف

الخارج مقدراً بالطاقة

والبستان كل أرض محوطة فيها

أشجار متفرقة يمكن زراعة

ما وسط الأشجار وليس في

الأشجار التي تكون على

المسناة شيء فان كانت

الأشجار ملتفة لا يمكن زراعة

أرضها فهي كرم فان كانت

الارض لا تطبق أن يكون

الخارج خمسة دراهم بان

كان الخارج لا يبلغ عشرة

دراهم يجوز التقصان عن

الرجل من امرأة زنى فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحاً كذا في فتاوى قاضيان * ونية بلفظ التملك والصدقة بلفظ البيع هو الصحيح هكذا في الهداية وكذا بلفظ الشراء في الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * وكذا بلفظ الجعل على الصحيح كذا في العيني شرح الكنز والدين * ولو قال لامرأة كنت لي أو صرت لي فقالت نعم أو صرت لك كان نكاحاً كذا في الذخيرة * وكذا لو قال كوني امرأة أو بمائة فقبلت أو أعطيتك مائة على أن تكوني امرأة أو قبلت كان نكاحاً كذا في الوجيز للكردي * اذا قال ثبت حق في منافع بضعك بالف فقالت قبلت صح النكاح كذا في الذخيرة * ولو قالت امرأة عترتني نفسي فقال قبلت يكون نكاحاً هكذا في فتاوى قاضيان * ولو قالت المبانة رددت نفسي اليك فقال الزوج قبلت بحضور الشاهدين يكون نكاحاً كذا في محيط السرخسي * وفي أجناس الناطقي اذا طلق امرأته ثلاثاً أو بآتيانها قال لها ارجعتك على كذا ورضيت المرأة بذلك وكان بمحض من الشهود كان نكاحاً صحيحاً وان لم يذ كر المال فان أجمعاً على ان الزواج أراد به النكاح كان نكاحاً والا فلا كذا في الذخيرة * ولو قال ذلك لأجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود فقالت المرأة رضي لا يكون نكاحاً كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لامرأة ١ مرأسيدي فقالت المرأة بأشيدم لا ينعقد الا اذا قال لها ٢ بأشيدم برزني فقالت بأشيدم يكون نكاحاً وقيل ينعقد النكاح وهو الظاهر بحكم العرف كذا في الخلاصة * اذا قال لغيره ٣ دختر خويش مراده فقال ٤ دادم ينعقد النكاح وان لم يقل الخطاب ٥ بذيرفتم ولو قال ٦ مرادادي فقال ٧ دادم لا ينعقد النكاح ما لم يقل الخطاب ٨ بذيرفتم الا اذا أراد بقوله ٩ دادى التحقيق دون السوم فينذني بعهدة وان لم يقل الخطاب بذيرفتم * وفي مجموع النوازل عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي ان في قوله دختر خويش مراده لابد أن يقول ١٠ برزني وقول الآخر ١١ برزني دادم فاما بدون ذلك فلا ينعقد النكاح عند بعض المشايخ وعند بعضهم ينعقد فلا بد من هذه الزيادة لتصر المسئلة متفقة عليها كذا في المحيط * قبل لامرأة ١٢ خويشتن رايقلان برزني دادى فقالت ١٣ دادوقيل للزوج ١٤ بذيرفتي فقال ١٥ بذيرفت ينعقد النكاح وان لم تقل المرأة دادم والزوج بذيرفتم * قبل لامرأة ١٦ خويشتن رازن من كردي فقالت ١٧ كردم ينعقد النكاح * وكذا لو قال ١٨ خويشتن رازن من كردي فقالت كردانيدم هكذا في الذخيرة * قبل لامرأة ١٩ زوجت نفسك من فلان فقالت لا ثم قالت في أثناء الكلام ١٩ من ويرأخواسم وقال الرجل قبلت صح النكاح كذا في الخلاصة * سئل نجم الدين عن قال لامرأة ٢٠ خويشتن رايرازدردم كايين برزني دادى فقالت بالسمع والطاعة قال ينعقد النكاح ولو قالت ٢١ سپاس دارم لا ينعقد لان الاول اجابة

(ترج)

١ أكنت لي فقالت كنت ٢ أكنت للزوجية فقالت كنت ٣ اعطني نفسك ٤ اعطيتها ٥ قبلت ٦ اعطيتني ٧ اعطيتك ٨ قبلت ٩ اعطيت ١٠ للزوجية ١١ اعطيتها للزوجية ١٢ هل اعطيت نفسك فلان للزوجية ١٣ اعطيت ١٤ هل قبلت ١٥ قبل بدون ضمير المتكلم الذي هو الميم الا في بعد في قوله دادم وبذيرفتم ١٦ هل جعلت نفسك لي امرأة ١٧ جعلت ١٨ هذه العبارة معناه مثل التي قبلها ١٩ انما زوجته ٢٠ هل اعطيتني نفسك للزوجية بألف درهم مهراً ٢١ قولها سپاس دارم بقرينة ذلك الفضل

ذلك حتى يصير الخراج مثل نصف الخراج وان كانت الارض تطبق الزيادة في كل بلدة فيها بتوظيف من الامام لا يجوز تغييره ولا زائد في قولهم وان لم يكن فيه ان توظيف من الامام على قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للامام أن يجعل الخراج أكثر من خمسة دراهم وعلى قول محمد رحمه الله تعالى له ذلك * أرض خراجها وظيفة ان غصبها غاصب فان كان الغاصب جاحداً ولا يئنه للمالك ان لم يرزعهما الغاصب فلا خراج على أحدهما وان زرعهما الغاصب ولم تقصم الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرراً بالغصب أو كان

للمالك مئة ولم تقصمها الزراعة فالخراج على رب الارض وان تقصمها الزراعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى الخراج على رب الارض قل نقصان أو أكثر كأنه أجرها من الغاصب بضم النقصان وعند محمد رحمه الله تعالى ينظر الى الخراج والنقصان فأيما كان أكثر كان ذلك على الغاصب ان كان النقصان أكثر من الخراج فقد دار الخراج يؤذى الغاصب الى السلطان ويدفع الفضل الى صاحب الارض وان كان الخراج أكثر يدفع الكل الى السلطان (٢٧٢) وفي سيع الوفاء اذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان أجر أرضه

والثاني وعد كذا في المحيط * امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك فقال الرجل ٢٢ بخذ اوند كاري بذير فتم يصح النكاح ولو لم يقل الرجل ذلك لكانه قال لها ٢٣ شاباش ان لم يقل بطريق الطنزي يصح النكاح كذا في الخلاصة * ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح والاعارة والاباحة والحلال والتمتع والاجارة والرضا ونحوها كذا في التبيين * ولا يلفظ الاقالة والخلع والبراءة هكذا في فتاوى قاضيخان * ولا يلفظ الشركة والكتابة هكذا في محيط السرخسي * ولا يلفظ الاعتاق والولا والايدي كذا في غاية السروجي * ولا يلفظ الغداء كذا في البحر الرائق * ولا ينعقد بلفظ الوصية لانها لو وجب الملك مضافا الى ما بعد الموت كذا في الهداية وهكذا في الكافي * وان قال أو صيت يضع أمي للحال بالف درهم وقبل الاخر ينعقد النكاح كذا في النهاية * رجل قال لا تزوج بشك فلانة مني بكذا فقال أبو الصغيرة ارفعها واذهب حيث شئت لا ينعقد النكاح كذا في الخلاصة * امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك وأردت أن تقول بمائة دينار فقبل ان قالت المرأة بمائة دينار قال الزوج قبلت لا ينعقد النكاح كذا في الذخيرة * رجل بعث جماعة الى رجل ليخطبوا ابنته فقالوا ٢٤ دختر خوشتر فلانة را بما دادي فقال دادم وقالوا بذير فتم لا ينعقد النكاح لانهم لم يضيفوا الى الخطاب * رجل وامرأة اقتربا بالنكاح بين يدي الشهود وقالوا بالفارسية ٢٥ مازن وشوئيم لا ينعقد النكاح بينهما وهو المختار كذا في الخلاصة * ولو قال ٢٦ اين زن من است بمعض من الشهود وقالت المرأة ٢٧ اين شوي من است ولم يكن بينهما نكاح سابق اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا يكون نكاحا كذا في الظهيرية * وفي شرح الجصاص المختار انه ينعقد اذا قضى بالنكاح أو قال الشهود لهما ما جعلتهما هذا نكاحا فقالا نعم ينعقد هكذا في مختار الفتاوى * وفي النتيجة سئل على السعدي عن رجل سلم على امرأة فقال سلام عليك يا زوجتي فقالت وعليك السلام يا زوجي وسمع ذلك الشاهدان قال لا ينعقد كذا في التارخانية * قيل لرجل ٢٨ دختر خوشتر را به پسر من ارزاني داشتي فقال ٢٩ داشتم لا ينعقد النكاح بينهما كذا في الذخيرة * اذا قال أبو الصغيرة شهدوا لي زوجت بنت فلان الصغيرة ابني فلانا بجر كذا فقبل لابي الصغيرة أليس هكذا فقال أبو الصغيرة هكذا ولم يرد على ذلك فالاولى أن يجرد النكاح وان لم يجرد جاز هكذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية * ولو قال بالفارسية ٣٠ خوشتر را بزني دادم بتو بهزادرم فقالت بذير فتم لا ينعقد النكاح لان لفظة بزني بالفارسية لا تقع على الرجل كذا في التهذيب * واذا قال لابي البنت زوجتني ابنتك وقال أبو البنت زوجت أو قال نعم لا يكون نكاحا الا أن يقول الرجل به بذلك قبلت لان قوله زوجتني استخباره هكذا في فتاوى قاضي خان * وفي لفظ القرض والرهن اختلاف المشايخ والصحيح عدم الانعقاد كذا في فتاوى قاضيخان * وقيل بلفظ القرض ينعقد على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لان نفس القرض عليك عندهما وهو المختار كذا في مختار الفتاوى * ولفظ السلم قيل ينعقد وقيل لا وكذا الصرف فيه قولان كذا في العيني شرح الكنز * النكاح المضاف كقوله زوجتكها داغبر صحيح أما

الخراجية أو اعدا كان الخراج على رب الارض كما لو دفعها من اربعة الا اذا كان كرما أو رطابا أو شجرا ملتفا فان اجارته واعارته باطله لان هذه اجارة وقعت على استهلاك العين ولو أجر أرضه العشرية كان العشر على رب الارض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه على المستأجر وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وان استأجر أو استعار أرضا تصلح للزراعة فغرس المستأجر أو المستعير فيها كرما أو جعل فيها رطابا كان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لانها صارت كرما فكان خراج الكرم على من جعلها كرما وان غصب أرضا عشرية وزرعها ان لم تقصمها الزراعة فلا عشر على رب الارض وان نقصنها الزراعة كان العشر على رب الارض كأنه أجرها بالنقصان * باع أرضا بزيادة خراجية اختلفوا فيه قال بعضهم ان بقي من السنة تسعون يوما فالخراج على المشتري والا

٢٢ قبلتك للسيدة ٢٣ قوله شاباش بمنزلة طيب عليك نور ٢٤ بتك فلانة اعطيتك النافق اعطيت وقالوا قبلنا ٢٥ نحن زوج وزوجة ٢٦ هذه امرأتى ٢٧ هذا زوجي ٢٨ جعلت بتك لا ثقة لابي ٢٩ جعلت ٣٠ اعطيتك نفسي للزوجية بألف درهم فقالت قبلت

فعل البائع وقال بعضهم ان بقي من السنة قد رما يتمكن المشتري من الزراعة أي زرع كان ويبلغ الزرع مبلغا تبلغ المعلق قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري والافعلي البائع وقال بعضهم ان بقي من السنة ما يتمكن المشتري ان يزرع فيها الدخن ويدرك أو تبلغ مبلغا تبلغ قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري واختاروا الفتوى يقول الاول ولو اشتري أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدارا يتمكن فيه من الزراعة فاخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع لانه ظلم

ومن ظلم ليس له أن يظلم غيره * رجل باع أرضا خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنون ولم يكن في ملك أحدهم ثلاثة أشهر لأخراج على أحد قالوا الصحيح في هذا أن ينظر إلى المشتري الآخر إن بقي في يده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه ورجل باع أرضا فباعها مع الزرع كن خراجها على المشتري على كل حال وإن باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أن هذا بمنزلة ما لو باع أرضا فأغارها وباع معها حنطة (٢٧٣) محصورة هذا الذي ذكرنا إذا كانوا

بأخذون الخراج في آخر السنة فإن كانوا يأخذون في أول السنة على سبيل التجهيل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري * رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستغلها أو لا يستغلها لا يجب فيها شيء وكذلك الرجل إذا كان له دار خلت في مصر من أمصار المسلمين جعلها بستانا أو غرس فيها نخلا وآخر جهها عن منزله ليس فيها شيء لأن ما بقي من الأرض سبع للدار وإن جعل كل الدار بستانا فإن كان في أرض العشر ففيها العشر وإن كان في أرض الخراج ففيها الخراج * من عليه الخراج إذا منع الخراج سنين لا يؤخذ منها مضي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * السلطان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض وتركه عليه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاة والفقهاء

المعاق فان كان على أمر مضي صح لانه معلوم المال فلو خطبت بنته فاحبر أنه تزوجها من فلان قبل هذا فكذبته فقال ان لم أكن زوجه ما منه فقد زوجهما من ابنيك وقبل أبو ابن عند الشهود فبان انه لم يكن تزوجهما من أحد صح النكاح كذا في النهر الفائق * وإن قال لامرأة بمحضرة الشاهدين تزوجتك على كذا ان أجاز أبي أو رضى فقالت قبلت لا يصح * رجل تزوج امرأته على أنها طالق أو على أن أمرها في الطلاق يدها ذلك محمد رحمه الله تعالى في الجامع انه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر يدها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا بدأ الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر بيدي أطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جازا للنكاح ووقع الطلاق ويكون الأمر يدها وكذا المولى إذا زوج أمته من عبدها بدأ العبد فقال زوجني أمتك هذه على ألف على أن أمرها يديك تطلقها كلما شئت فزوجها منه يصح النكاح ولا يكون الأمر بيد المولى ولو ابتدأ المولى فقال زوجتك أمي على أن أمرها يدي أطلقها كلما أريد فقال العبد قبلت جازا للنكاح ويكون الأمر بيد المولى ولو قال العبد لولاه إذا تزوجهما فامرها يديك أبدا ثم تزوجهما يكون الأمر بيد المولى ولا يمكن إخراجها أبدا كذا في فتاوى قاضي خان * ذكر شمس الأئمة السرخسي إذا تزوج امرأته على ألف إلى الحصاد والدياس اختلف مشايخنا في هذه المسئلة والاختار عندي انه ينعقد ويثبت هذا الاجل في المهر كذا في مختار الفتاوى * ولا يثبت في النكاح خيار الرؤية والعيب والشرط سواء جعل الخيار للزوج أو للمرأة أولهما ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر حتى انه إذا فعل ذلك فالنكاح جائز والشرط باطل الا اذا كان العيب هو الحب والنساء والعنة فإن المرأة بالخيار وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * فإذا شرط أحدهما لصاحبه السلامة عن العي والشال والزمانة أو شرط صفة الجمال أو شرط الزوج عليه صفة البكارة فوجد بخلاف ذلك لا يثبت له الخيار هكذا في التتارخانية * رجل تزوج امرأته على أنه مدني فإذا هو قروي يجوز النكاح ان كان كفا ولا خيار لها كذا في فتاوى قاضي خان * وفي فتاوى أبي الليث تزوج امرأته على أن أباه بالخيار صح النكاح ولا خيار كذا في الخيرية

(الباب الثالث في بيان المحرمات) وهي تسعة أقسام

* (القسم الاول المحرمات بالنسب) * وهن الامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت فهن محرمات نكاحا ووطا ودواعيه على التأيد فالامهات أم الرجل وجدته من قبل أبيه وأمه وإن علون وأما البنات فبنته الصلية وبنات ابنة وبنته وإن سفلن وأما الاخوات فالأخت لأب وأم والأخت لأب والأخت لأم وكذا بنات الاخ والأخت وإن سفلن وأما العمات فنلات عمه لأب وأم وعمه لأب وعمه لأم وكذا عمات أبيه وعمات أجداده وعمات أمه وعمات جدته وإن علون وأماعمة العمة فإنه يتظر ان كانت العمة القربى عمه لأب وأم أو لأب فعمه العمة حرام وإن كانت القربى عمه لأم فعمه العمة لا تحرم وأما الخالات فخالاته لأب وأم وخالاته لأب وخالاته لأم وخالات أبيه وأمهاته وأما خالة الخالة فإن كانت الخالة القربى خالة لأب وأم أو لأم فخالاتها تحرم عليه وإن كانت القربى خالة لأب فخالاتها لا تحرم عليه

(٣٥ - فتاوى اول) ولو جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز في قولهم السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن هو عليه كان لصاحب الأرض ان يتصدق به فان تصدق بعد الطلب لا يخرج عن الهبة اشترى أرض خراج فجعلها دارا أو بيتا فيها بناء كان عليه خراج الأرض كالأوطى عطلها والسلطان ان يحبس غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج وفي خراج الوظيفة اذا هلك الخراج فان هلك الاكثر قبل الحصاد بما سماه ولا يمكن دفعها كالحرق والغرق والبرد يسقط الخراج وإن هلك بما يمكن الاحتراز عنه ككل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لانه هلك

تقصيره وفي أرض العشر إذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وإن هلك بعد الحصاد فما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الكاريبي في ذمة رب الأرض لأن في نصيب الكار الأرض بمنزلة المستأجر فكان العشر على صاحب الأرض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لأن الواجب شيء من الخراج وإنما يفارق العشر في المصروف هذا إذا هلك كل الخراج فإن هلك الأكثروني البعض ينظر إلى ما بقي إن بقي مقدار ما يبلغ فقيرين ودرهمين (٣٧٤) يجب فقير ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج

وإنما يسقط الخراج بهلاك الخراج إذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة وإن بقي لا يسقط الخراج ويجعل كأنه الأول لم يكن وكذا الكرم إذا ذهب ثماره بأفة إن ذهب البعض وبقي البعض إذا بقي ما يبلغ عشرين درهماً أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وإن كان لا يبلغ عشرين درهماً يجب مقدار نصف ما بقي وكذلك الرطاب * السلطان إذا ذهب لرجل خراج أرضه ذكر في السير أنه لا ينبغي له أن يقبل لأنه حق الجماعة فإن كان مصرفاً كان له أن يقبل ومصرف خراج الأرض والجزية وما يؤخذ من نصارى بني تغلب للقاتلة وذرائعهم وكل ما يعود منفعة إلى عامة المسلمين نحو الكراع والسلاح والعنة للعدو وعمارة الجسور والقناطر وحفر أنهار العامة وبناء المساجد والتفقه عليها والقضاة والنفهاء * رجل غرس في أرض الخراج كرمًا فالملك يترك الكرم كان عليه خراج أرض الزرع وكذا لو غرس الأشجار المثمرة كان عليه خراج الزرع إلى

هكذا في محيط السرخسي

* (القسم الثاني المحرمات بالصهرية) وهي أربع فسرقة (الأولى) أمهات الزوجات وجداتهن من قبل الأب والأم وابن علون (والثانية) بنات الزوجات وبنات أولادهما وإن سفلن بشرط الدخول بالأم كذا في الحاوي القدسي سواء كانت الابنة في حجر أم أو تكن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وأصحابنا ما أقاموا الخلوقة مقام الوطء في حرمة البنات هكذا في الذخيرة في نوع ما يستحق به جميع المهر * (والثالثة) حليلة الابن وابن الابن وابن البنت وإن سفلوا دخل بها الابن أم لا * ولا تحرم حليلة الابن المتبني على الابن المتبني هكذا في محيط السرخسي * (والرابعة) نساء الأباؤ والأجداد من جهة الأب أو الأم وإن علوا أو سفلوا محرمات على التأييد نكاحاً ووطاً كذا في الحاوي القدسي * وثبت حرمة المصاهرة بالنكاح الصحيح دون الفاسد كذا في محيط السرخسي * فلترزوجهما نكاحاً فاسداً لا تحرم عليه أمهما بغير رد العقد بل بالوطء هكذا في البحر الرائق * وثبت بالوطء حلالة كان أو عن شبهة أو زنا كذا في فتاوى قاضي خان * فمن زنى بامرأة حرمت عليه أمها وإن علت وابنتها وإن سفلت وكذا تحرم المرنى بها على أباء الرائي وأجداده وإن علوا وأبنائه وإن سفلوا كذا في فتح القدير * ولو وطئها فأفضاها لا تحرم عليه أمها لعدم ثبوت كونه في الفرج إلا إذا حبست وعلم كونه منه كذا في البحر الرائق * وكما ثبتت هذه الحرمة بالوطء ثبتت بالمس والتقبيل والنظر إلى الفرج بشهوة كذا في الذخيرة * سواء كان بشكاح أو ملك أو بخور عندنا كذا في الملتقط * قال أصحابنا الرية وغيرها في ذلك سواء كذا في الذخيرة * والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبلة وكذا المعانقة هكذا في فتاوى قاضي خان * وكذا الوضوء بالشهوة هكذا في الخلاصة * فإن نظرت المرأة إلى ذكر رجل أولسته بشهوة أو قبلته بشهوة تعلقت به حرمت المصاهرة كذا في الجوهر النيرة * ولا تثبت بالنظر إلى سائر الأعضاء إلا بشهوة ولا بمس سائر الأعضاء إلا عن شهوة بخلاف كذا في البدائع * والمعتبر بالنظر إلى الذراع والداخل هكذا في الهداية * وعليه الفتوى هكذا في الظهيرية وجواهر الإخلاطى * قالوا والنظر إلى فرجها وهي قائمة لا تثبت حرمة المصاهرة وإنما يقع النظر في الداخل إذا كانت قاعدة متكئة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو نظرت إلى فرج امرأة بشهوة ورأسه ترقب أو زجاج يستبين فرجها تثبت حرمة المصاهرة * ولو نظرت إلى فرج امرأة ورأى فيها فرج امرأة فنظر عن شهوة لا تحرم عليه أمها وإن بنتها لم يفرجها وإنما رأى عكس فرجها ولو كانت المرأة على شط حوض أو على قنطرة فنظر إلى رجل في الماء فرجها فنظر عن شهوة لا تثبت الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح كذا في الخلاصة * ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها ونظر عن شهوة تثبت الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا نظر الرجل فرج ابنته بغير شهوة فتمنى أن يكون له جارية مثلها فوقع منه شهوة مع وقوع بصره قالوا إن كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وإن كانت الشهوة وقعت على التي غناها لا تحرم لأن نظره في هذه الصورة إلى فرج ابنته لم يكن عن شهوة كذا في فتاوى قاضيخان والذخيرة * ثم لا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامداً أو ناسياً أو مكرهاً أو مخطئاً كذا في فتح القدير * وإنما هكذا في معراج الدراية * فلا يقف زوجته ليجامعها فوصلت يدها إلى بنته منها فقرصها بشهوة وهي ممن تشتهى يظن أنها أمها حرمت عليه الأم حرمة مؤبدة كذا في فتح القدير * ولو مس شعرها بشهوة أن مس ما اتصل برأسها تثبت وإن مس ما سترسل لا تثبت وأطلق

إن ثمر الأشجار ومن كان له أرض الزعفران فزرع فيها الحبوب كان عليه خراج الزعفران وكذا إذا قلع الكرم وزرع فيها الناطق الحبوب كان عليه خراج الكرم وإذا باع الكرم وأنما كان قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهماً أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وإن كان أقل من عشرين درهماً كان عليه مقدار نصف الخراج فإن كان نصف الخراج لا يبلغ فقيراً ودرهماً لا ينقص عن فقير ودرهم لأنه كان ممتكناً من زراعة الأرض فلا ينقص عما كان وإن كان في أرضه أجرة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وإن كان في أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر

أو خلاف أو شجر لا يثر ينظر ان أمكنه ان يقطع ذلك ويجعلها من رعية فلم يفعل كل علمه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في أرض الخراج أرض يخرج منها لم كثيرا وقليل فسد ذلك وكذلك ان قدر ان يجعلها من رعية وبصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج أو كان في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج وان كان في أرض الخراج قطعة أرض سبخة لا تصلح للزراعة أو لا يصل اليها الماء ان أمكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه (٣٧٥) خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه والدين لا يمنع وجوب الخراج

لانه حق العباد فلا يمنع بالدين * اذا اشترى أرضا ولم يقبضها أو قبضها ومنعه انسان عن الزراعة لا يجب عليه خراجها لان الخراج لا يجب بدون التمكن اذا عجز صاحب الارض عن الزراعة ولم يجد ما ينفع في عمارتها يدفعها الامام الى غيره فزارعة بالتصف أو الثلث أو الربع وتكون الغلة لصاحب الارض يؤدي عنها الخراج ويسلك ما بقي وان لم يجد ما لامام من يأخذها من رعية يؤجرها الامام فيكون الاجر لصاحب الارض يؤدي عنه الخراج وان لم يجد من يشتري يدفع اليه من بيت المال مقدار ما ينفع في عمارة الارض قرضا لان الامام مأمور بشتم مال بيت المال بأي وجه يتيأله قالوا هذا في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع ولا يؤجر لان ذلك حجر وعنده الحجر

الناطق اطلاقا من غير هذا التفصيل كذا في الظهيرية * وهكذا في وسيز الكردري والسراج الوهاج * ولو مس ظفرها بشهوة تنبت كذا في الخلاصة * ثم المس انما يوجب حرمة المصاهرة اذا لم يكن بينهما ثوب أما اذا كان بينهما ثوب فان كان صفيقا لا يجيد المس حرارة المسوس لا تنبت حرمة المصاهرة وان انتشرت آلتها بذلك وان كان رقيقا بحيث تصل حرارة المسوس الى يده تنبت كذا في الذخيرة * وكذا لو مس أسفل الخلف الا اذا كان منعلا لا يجيد ان القدم كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قبل الرجل المرأة أو يمينها ثوب فان كان يجيد برد الثياب أو برد الشدة فهو وقيل وليس كذا في المحيط * والدوام على المس ليس بشرط ثبوت الحرمة حتى قيل اذا مديده الى امرأة بشهوة فوقعت على أنف ابنتها فازدادت شهوته حرمت عليه امرأته وان نزع يده من ساعته كذا في الذخيرة * ويشترط أن تكون المرأة مشتاة كذا في التبيين * والفتوى على أن بنت تسع محل الشهوة لا مادونها كذا في معراج الدراية * وقال الفقيه أبو الليث مادون تسع سنين لا تكون مشتاة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر رحمه الله تعالى أنه كان يقول ينبغي للفق أن يفتي في السبع والثمان انها لا تحرم الا ان بالغ السائل انما عجله فسخة جسمية فحينئذ يفتي بالحرمة كذا في الذخيرة والمضمرات * فلو جامع صغيرة لا تستهي لا تنبت ا - رمة كذا في البحر الرائق * ولو كبرت المرأة حتى خرجت عن حد المشتهة يوجب الحرمة لانها دخلت تحت الحرمة فلم يخرج بالكبر ولا كذلك الصغيرة كذا في التبيين * وكذا تسترط الشهوة في الذكرك حتى لو جامع ابن أربع سنين فزوجة آية لا تنبت به حرمة المصاهرة كذا في فتح القدير * ووطء الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطء البالغ في ذلك قالوا والصبي الذي يجامع مثله أن يجامع ويستهي وتستحي النساء من مثله كذا في فتاوى قاضي خان * والشهوة تعتبر عند المس والنظر حتى لو وجدنا بغير شهوة ثم اشتى بعد الترك لا تعلق به الحرمة وحد الشهوة في الرجل أن تنتشر آلتها أو تزداد انتشارا ان كانت منتشرة كذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * وبه يفتي كذا في الخلاصة * فن انتشرت آلتها فطلب امرأته أو أولها يمين فخذى ابنتها لا تحرم عليه امهاما لم تزد انتشارا كذا في التبيين * هذا الحد اذا كان شابا قادرا على الجماع فان كان شيخا أو عينا فخذ الشهوة أن يتحرك قلبه بالاشتهاء ان لم يكن متحركا قبل ذلك ويزداد الاشتها ان كان متحركا كذا في المحيط * وحد الشهوة في النساء والمحبوب هو الاشتها بالقلب والتلذذ به ان لم يكن وان كان فازدياده كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ووجود الشهوة من أحدهما يكفي بشرطه أن لا ينزل حتى لو أنزل عند المس أو النظر لم تنبت به حرمة المصاهرة كذا في التبيين * قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الشمني شرح النقاية * ولو لم ينزل لم تنبت به حرمة المصاهرة في الصحيح لانه تين بالانزال أنه غير داخ الى الوطء كذا في الكافي * ولو نظر الى دبر المرأة لا تنبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا لو وطئ في دبرها لا تنبت به الحرمة كذا في التبيين * وهو الاصح هكذا في المحيط * وعليه الفتوى هكذا في جواهر الاخلاط * واذا جامع ميتة لا تنبت به الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان * (ومما اتصل بذلك مسائل) لو أقر بجمرة المصاهرة أو أخذ به ويفرق بينهما او كذلك اذا أضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت جامعته أمك قبل - ل نكاحك يؤاخذ به ويفرق بينهما او ولكن لا يصدق في حق المهر حتى يجب المسمى دون العقر والاصرار على هذا الاقرار ليس بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال كذبت فالقاضي

على الحر العاقل البالغ باطل وكذلك قرية فيها أرض مات أربابها أو غابوا عنها وعجز أهل القرية عن خراجها فاردوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان أراد السلطان ان يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراض فاشترى أحدهم الكروم والآخر الاراضي فان اردوا قسمة الخراج قالوا ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوما وكان خراج الضيعة جملة فان علم ان الكروم كانت كروما في الاصل

لا يعرف الا كرم الاراضى كذلك يتنظر الى خراج الكرم والاراضى فاذا عرف ذلك يقسم بحله خراج الضيعة عليهم ما نسي قدر حصتهم
 * قرية خراج أرضها على التفاوت فطلب من كان خراج أرضه أكثر التسوية بينهما وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان الخراج في الابتداء كان
 على التساوى أم على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك ومن عليه الخراج أو العشر اذا ماتت يؤخذ ذلك من تركه وعن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى في رواية يسقط ذلك بالموت (٢٧٦) ويؤخذ ان خراج عند بلوغ الغلة على اختلاف البلدان ولا يحل لصاحب الارض ان
 يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج

* (فصل في العشر) *

في كل ما يخرج من الارض من
 الحنطة والشعير والدخن
 والارز واصناف الحبوب
 والبقول والراحين والاوراد
 والرطاب وقصب السكر
 والذريزة والبطيخ والقثاء
 والخباز والبادنجان والعصفر
 وأشياء ذلك لها غيرة باقية أو
 غير باقية يجب فيها العشر في
 قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى قل أو أكثر وقال أبو
 يوسف ومحمد رحمه الله
 تعالى لا يجب العشر فيما
 لا ينبت من الثمار وفيما ينبت
 لا يجب ما لم يبلغ خمسة أوسق
 والوسق ستون صاعا وان
 كان شيئا لا يوسق كالقطن
 والزعفران وأشياء ذلك قال
 محمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه
 خمسة من أقصى المقادير نحو
 الاحمال في القطن كل جل
 ثمانية من بالعراق والامناء
 في السكر والزعفران والافراق
 في العسل وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى يعتبر فيه
 القيمة ان كانت قمة الخارج
 مثل قبة خمسة أوسق من
 أدنى المؤسسات يجب فيه
 العشر والافسلا ولا يجب
 العشر في التبن ولا في الحطب
 والحشيش والقنب والصوبر

لا يصدق له ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما أقر لا تحرم عليه امرأته وذكر محمد رحمه الله تعالى
 في كتاب النكاح اذا قال الرجل لامرأته هذه أمي من الرضاة ثم أراد ان يتزوجها بعد ذلك فقال أخطأت في
 ذلك فله أن يتزوجها السحسأنا ووجه الفرق بينهما أنه ههنا أخبر عن فعله والخطأ فيها هو فعله نادى فلا يصدق
 فيه وأما في الرضاة فما أخبر عن فعل نفسه في زمان يتذكر وهو وانما سمع مع غيره وأخطأ فيه ليس بنادر كذا
 في التحنيس والمزيد * واذا قبلها ثم قال لم يكن عن شهوة أو لمساها ونظر الى فرجها ثم قال لم يكن بشهوة
 فقد ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في التقبيل بقى بثبوت الحرمة ما لم يبين أنه قبل بغير شهوة وفي المس
 والنظر الى الفرج لا يفتي بالحرمة الا اذا تبين أنه فعل بشهوة لان الاصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس
 والنظر كذا في المحيط * وهذا اذا كان المس على غير الفرج وأما اذا كان على الفرج فلا يصدق أيضا كذا في
 الظهيرية * وكان الشيخ الامام الاجل طه مير الدين المرغيناني بقى بالحرمة في القبلة في الفهم والخد والراس
 وان كان على مقنعة وكان يقول لا يصدق في أنه لم يكن بشهوة وفي الباقي ويصدق اذا أنكر الشهوة في المس
 الا أن تقوم آلتها متشرة فيما نقها كذا في المحيط * ولو أخذت مندها وقال ما كان عن شهوة لا يصدق لان
 الغالب خلافه وكذا لو ركب معها على دابة بخلاف ما اذا ركب على ظهرها وعبر به الماء كذا في الوجيز
 للكردرى * وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس والتقبيل بشهوة كذا في جواهر الاخلاط * وهل تقبل
 الشهادة على نفس المس والتقبيل بشهوة المختار أنه تقبل واليه ذهب نحر الاسلام على السردوي كذا في
 التحنيس والمزيد * وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في نكاح الجماع لان الشهوة بما يوقف عليه في الجملة اما
 بتحرك العضو من الذي يتحرك عضوه أو بانأراخر من لا يتحرك عضوه كذا في الذخيرة * وهو الممول كذا في
 جواهر الاخلاط * سئل القاضي على السعدي عن سكران باشر ابنته وقبلها وقصد أن يجامعها فقالت
 الابنة أنا بنتك فتركها هل تحرم أمها قال نعم كذا في التارخاية * قيل لرجل ما فعلت بأمرائك قال
 جامعتها قال ثبت حرمة المصاهرة قيل ان كان السائل والمسؤل هازلين قال لا يتفاوت ولا يصدق انه كذب
 كذا في المحيط * رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحلل لابنه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئتها لابنه
 أن يكذبه ويطأها لان الظاهر يشهد له ولتوسرى جارية ميراث أبيه يسعه أن يطأها حتى يعلم ان الاب
 وطئها كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امرأته على أنها عذراء فلما أراد وقاعها وجد بها قد اقتضت
 فقال لها من اقتضت فقالت أبوك أن صدقها الزوج بانث منه ولا مهر لها وان كذبها فهي امرأته كذا في
 الظهيرية * لو ادعت المرأة أن مس ابن الزوج اياها كان عن شهوة لم تصدق والقول قول ابن الزوج كذا في
 السراج الوهاج * رجل قبل امرأته بغير شهوة وقبل الاب امرأته بشهوة وهي مكرهة وانكر الزوج
 أن يكون بشهوة فالقول قول الزوج وان صدق الزوج وقعت الفرقة ويجب المهر على الزوج ويرجع
 بذلك على الذي فعل ان تعمد القاعل الفساد وان لم تعمد لا يرجع وفي الوطء لا يرجع وان تعمد الوطء الفساد
 لانه وجب الحد والمال مع الحد لا يجتمع تزوج بأمة رجل ثم ان الامة قبلت من زوجها قبل الدخول بها
 فادعى الزوج أنها قبلته بشهوة وكذبه المولى فانه سائين من زوجها لا قرار الزوج أنها قبلت بشهوة ويلزمه
 نصف المهر بتكذيب المولى اياه أنها قبلته بشهوة ولا يقبل قول الامة في ذلك لو قالت قبلته بشهوة كذا في
 المحيط * ولو أخذت ذكر الحتم في الخصومة وقالت كان عن غير شهوة صدقت كذا في خزنة الفتاوى * ذكر

والقصب الفارسي ولا في سلف التخل ولا في الطرفاء ولا في الدلب وشجر القطن والبادنجان ويجب في برز القنب وبرز الصوبر محمد
 ولو جعل أرضه مشجرة أو مة قصبه يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها القلت للدواب ولا يجب العشر فيما كان من
 الادوية كالوزو الهلجلة ولا في الكندر والاصمغ ويجب العشر في العسل اذا كان في أرض العشر وكذا المني اذا سقط على الشوك الإخضر
 في أرضه وقيل لا يجب فيه العشر لان الأرض لا تعد لذلك ولهذا الوسط على الاشجار لا يجب ويجب العشر في الاراضى الموقوفة وأرض

الصبيان والمجانين ان كانت عشرة ية وان كانت خراجة ففهم الخراج وما يجمع من غمار الاشجار التي ليست بمملوكة كاشجار الجبل يجب فيه العشر وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب والفضة والنفوس والحاس والحديد يجب فيه الخمس وان كان مما لا ينطبع كالزرنج والكحل والزاج والياقوت والقيرونج والزبرجد لاشئ فيه ولا شئ فيما يستخرج من البحر كالعنبز والاولو والسلك رجل في داره شجرة مثمرة لا عشر فيه وان كانت البلدة عشرة ية بخلاف ما اذا كانت في الاراضي ويصرف العشر (٢٧٧) الى من يصرف اليه الا كما في المسلم اذا وجد في داره معدن ذهب أو فضة

محمد رحمه الله تعالى في نكاح الاصل أن النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة والرضاع بل بنفسه حتى لو وطئها الزوج قبل التفرق لا يجب عليه الحد اشتبه عليه أم لم يشتهه كذا في الذخيرة * واذا فجر بامرأة ثم تاب يكون محرما لابنته لانه حرم عليه نكاح ابنته على التأييد وهذا دليل على أن المحرمية تثبت بالوطء الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضيان * لا بأس بأن يتزوج الرجل امرأته ويتزوج ابنته ابنتها أو أمها كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى الصغرى اذا فذل ذكر في خرقه وجامعها كذلك ان كانت خرقه لا تمنع وصول الحرة الى ذكره تحل المرأة للزوج الاول وان كانت تمنع كلفه دليل فلا تحل كذا في الخلاصة

(القسم الثالث المحرمات بالرضاع) كل من يحرم بالقربة والصهرية تجوز بالرضاع على ما عرف في كتاب الرضاع كذا في محيط السرخسي

(القسم الرابع المحرمات بالجمع) وهو نوعان الجمع بين الاجنبيات والجمع بين ذوات الارحام (أما الجمع بين الاجنبيات) فانه لا يحل للرجل أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز للعبد أن يتزوج أكثر من ثنتين كذا في البدائع * المكاتب والمذبر وابن أم الولد في هذا كالعبد كذا في الكفاية * ويجوز للحر أن يتسرى من الاماء ما شاء من العدد وان كثرت وليس للعبد أن يتسرى وان أذن له مولاه فيه كذا في الحاوي * وللحر أن يتزوج أربعاً من الحرات والاماء كذا في الهداية * ولا عداً بقرح اثنتين حرتين كاتناً أو أمتين كذا في البحر الرائق * واذا تزوج الحر نسواً على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج نسواً في عقدة فسد نكاح الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلاثاً ولو تزوج الحر في خمساً أسلم ان تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجهن جملة فترق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير كذا في فتاوى قاضيان * رجل تزوج امرأة في عقدة وثنتين في عقدة وثلاثاً في عقدة ولا يعلم أما الاولى فصح نكاحها على كل حال ولها المسمى وأما الفريقان فالبيان الى الزوج حال حياتهم أو موتهم ما فسد أو قولا في ظاهر فسادها لا مهر لها ولا ميراث كذا في التتارخانية * ولو تزوجت امرأة أو زوجة في عقد واحد فان كان لاحدهما أربع نسوة جاز نكاح الآخر هكذا في محيط السرخسي (وأما الجمع بين ذوات الارحام) فانه لا يجمع بين أختين بنكاح ولا بوطء بملك بين سواء كاتناً أختين من النسب أو من الرضاع هكذا في السراج الوهاج * والاصل ان كل امرأتين لو صورنا احدهما من أي جانب ذكر البعز النكاح بينهما برضاع أو نسب لم يجوز الجمع بينهما كذا في المحيط * فلا يجوز الجمع بين امرأة وعمتان بنكاح أو رضاعاً أو خالتهما كذلك ونحوها ويجوز بين امرأة وبيت زوجها فان المرأة لو فرضت ذكر احلت له تلك البنت بخلاف العكس وكذا يجوز بين امرأة وجارية اذا عدهم حل النكاح على ذلك الفرض ليس لقربة أو رضاع كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * فان تزوج الأختين في عقدة واحدة يفرق بينهما وبينه فان كان قبل الدخول فلا شئ لهما وان كان بعد الدخول يجب لكل واحدة منهما الاقل من مهره ثلثاها ومن المسمى كذا في المضمرات * وان تزوجها في عقدتين فنكاح الاخيرة فاسد ويجب عليه أن يفارقهما ولو علم القاضي بذلك يفرق بينهما فان فارقها قبل الدخول لا يثبت شئ من الاحكام وان

لا شئ فيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحب

رحمه الله تعالى فيه

الخمسة وان وجد في داره

ركاز فهو لصاحب الخطفة في

قول أبي حنيفة ومحمد

رحمه الله تعالى وقال أبو

يوسف رحمه الله تعالى هو

ان وجدته وان وجد في

أرضه معدن ذهب أو فضة

كان فيه الخمس في قول أبي

حنيفة رحمه الله تعالى

وذكر في الاصل انه لا شئ

فيه المسلم اذا أعار أرضه

العشرية في ظاهر الرواية

عن أبي حنيفة رحمه الله

تعالى العشر على المستعير ان

كان المستعير مسلماً وان

كان كافراً فعلى رب الارض

وان دفع أرضه العشرية

مزارعة ان كان البذر من

قبل العامل فعلى قياس قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى

يكون العشر على صاحب

الارض كما في الاجارة

وعندهما يكون على الزراع

كافي الاجارة وان كان البذر

من قبل صاحب الارض

كان العشر على صاحب

الارض في قولهم وان

غصب أرضاً عشرية وزرعها

ان نقصتها الزارعة كان

العشر على صاحب الارض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تنقصها الزارعة فعلى الغاصب في زرعه * (فصل في خراج الراس) الجزية تؤخذ من الفقير المعتمل في كل سنة اثني عشر درهما ومن وسط الحال ضعف ذلك اربعة وعشرون ومن الغنى ثمانية

وأربعون ونكاحه وفي الفقير ووسط الحال والغنى قال بعضهم من لا يملك مائتي درهم فهو فقير ومن يملك مائتي درهم الى عشرة آلاف فهو وسط الحال ومن يملك أكثر من عشرة آلاف الى ما لا يتناهى فهو غني والمعتل هو الذي يقدر على العمل وان كان لا يحسن الحرفة

ومن لا يقدر على العمل ولا يملك ما لا يفهم من أهل المواساة لا يؤخذ منه شيء وتجب الجزية على مولى القرشي عندنا الذي إذا كان غنياً بعض السنة فقيراً في البعض قالوا ان كان غنياً أكثر السنة يؤخذ منه جزية الاغنياء وان كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنياً في النصف فقيراً في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال ولو امتنع أهل النعمة عن اداء الجزية قاتلهم الامام الذي اذا عمل الجزية لستين ثم أسلم يرد عليه جزية سنة واحدة (٢٧٨) وان أدى الجزية في أول السنة ثم أسلم في السنة لا يرد عليه شيء وهذا على قول

من يقول بوجوب الجزية في أول السنة وهو الصحيح

(فصل في احياء الموات)

ذكر في شرب الاصل أرض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أرض الموات ان يفتح الامام بلدة عنوة ولم يقسم الاراضي بين الغائبين وتركها مهملة أو قسم البعض ولم يقسم البعض فاختار ولم يقسم يكون مواتاً وعنه في رواية أخرى يقوم الرجل في آخر العمر ان ويصح صيغة وسطا فالي أن يبلغ صوته به يكون من العمران وما وراء ذلك يكون مواتاً اذا لم يكن مقبرة ولا فناء لاهل القرية وعن محمد رحمه الله تعالى يعتبر الصوت من دور القرية لا من الاراضي العامرة وقال أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله تعالى يعتبر الصوت على قدر أذان الناس في العادة من غير أن يجهد نفسه هذا اذا لم يعرف انها كانت ملكاً لأحد فان عرف انها كانت ملكة لكن لا يعرف المالك في الحال ذكر القاضي الامام أبو علي السغدّي عن استاذ

فارقه بعد الدخول فلها المهر ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل وعليها العتة ويثبت النسب ويعتزل عن امراته حتى تنقضي مدة أختها كذا في محيط السرخسي * ولو تزوجها في عقدتين ولا يدري أيتهما أسبق فانه يؤمر الزوج بالبيان فان بين فعلى ما بين وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ويفرق بينهما كذا في شرح الطحاوي * ولهما نصف المهر اذا كان مهرهما متساوياً وهو مسمى في العقد وكان الطلاق قبل الدخول وان كانا محتافين يقضى لكل واحدة منهما ربع مهرها وان لم يكن مسمى في العقد تجب مئة واحدة لها ما بدل نصف المهر وان كانت القرعة بعد الدخول يجب لكل واحدة المهر كاملاً كذا في التبيين * قال أبو جعفر الهندواني معنى المسئلة اذا ادعت كل واحدة لا ولية ولا حجة لهما فيقضى بنصف المهر لهما ما اذا قالتا لا ندري أي العقدين أول فلا يقضى بشيء حتى يصطحا كذا في غاية السروجي * وصورة الاصطلاح هي أن يقولوا عند القاضي لنا عليه المهر وهذا الحق لا يعدو فانقضى طلع على أخذ نصف المهر فيقضى القاضي كذا في النهاية * واذا برهن كل واحدة على السبق فعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق في رواية كتاب النكاح وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي * وكل هذه الاحكام المذكورة بين الاثنين ثابتة بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم كذا في فتح القدير * وان أراد أن يتزوج احداهما بعد التفريق فله ذلك ان كان التفريق قبل الدخول وان كان بعد الدخول فليس له ذلك حتى تنقضي عدتهما وان انقضت عدته احداهما دون الاخرى فله أن يتزوج المعتدة دون الاخرى ما لم تنقض عدتها وان دخل باحداهما فله أن يتزوج جهادون الاخرى ما لم تنقض عدتها وان انقضت عدتها جاز له أن يتزوج بأيتهما شاء كذا في التبيين * ولا يجوز الجمع بين الاثنين استماعاً كما لا يجوز الجمع بينهما نكاحاً واذا ملك اثنين كان له أن يستمتع بأيتهما شاء فاذا استمتع باحداهما فليس له أن يستمتع بالآخرى به وذلك وكذلك لو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها كان له أن يوطئ الاولى وليس له أن يوطئ الاخرى بعد ذلك ما لم يحرم الاولى على نفسه وتحريره ايها اما بالتزويج من رجل أو بالأخراج عن ملكها ما باعنا أو هبة أو بيع أو صدقة أو كتابة كذا في شرح الطحاوي * واعناق البعض كاعتناق الكل وكذا تغليك البعض كتمليك الكل كذا في التبيين * ولو قال هي على حرام لا تحل له الاخرى كالحبض والتفاس والاحرام والصيام كذا في غاية السروجي * وان وطئها ليس له أن يوطئ واحدة منهما حتى يحرم فرج الاخرى بما قلنا وان باع واحدة منهما أو زوج أو وهب ثم ردت اليه البسعة بعيب أو رجع في الهبة أو طلق المنكوحة زوجها وانقضت عدتها لم يوطئ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى على نفسه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوج جارية فلم يوطئها حتى اشترى أختها فليس له أن يستمتع بالمشترأة لان الفراش يثبت لها بنفس النكاح فلو وطئ التي اشترىها كان جامعاً بينهما في الفراش كذا في شرح الطحاوي * فان تزوج أخته أمه له قد وطئها صح النكاح واذا جاز لا يوطئ الامه وان كان لم يوطئ المنكوحة ولا يوطئ المنكوحة الا اذا حرم الموطوءة على نفسه بسبب من الاسباب فيمنع يوطئ المنكوحة ويطأ المنكوحة ان لم يكن وطئ المملوكة كذا في الهداية * ولو تزوج أخته أمته نكاحاً فاسد لم يحرم عليه أمته الموطوءة الا اذا دخل بالمنكوحة فيمنع يوطئ الموطوءة هكذا في البحر الرائق * اختان قالت كل واحدة منهما رجل واحد قد زوجت نفسي منك بكذا وخرج الكل ايماناً منهما معا فقبل الزوج نكاح احدهما فهو جائز ولو يد الزوج فقال قد زوجتك كل واحد منكما بالف درهم فقالت احدهما رضيت وأبى

لما لم الامام رحمه الله تعالى انه يجوز للامام أن يدفعها الى رجل ويأذن له بالاحياء فتصير لحياتها وفي نوادر الاخرى

هشام عن محمد رحمه الله تعالى الاراضي اذا كان لها آثار عمار من مسنة ونحوها ولها رباب لكن لا يعرفون انه لا يبيع لاحد أن يبيعها ويملكها أو يأخذ منها تراباً وفي رسالة أبي يوسف الى هارون رحمه الله تعالى هي لحياتها وليس للامام أن يخرجها من يده وعليه فيها خراجها وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى في القصور الجزية والنواويس الجزية اذا رفع الرجل منها التراب وأقام في أرضه قال ان

كانت قصورا أو فواو يشخرت قبل الإسلام فهي بمنزلة الموت لا يامس بذلك وإن كانت خربت بعد الإسلام وكان لها أرباب لكن لا يعرفون لا يسع لأحد أن يأخذ منها شيئا لأنهم بمنزلة دورهم ونفسير الأحياء عن محمد رحمه الله تعالى أحياء الأرض لا يكون بالسقي والكراب وإنما يكون بالقاء البذر والزراعة وفي ظاهر الرواية إذا فتر نهرا أو كرمها وسقاها يكون أحياء وإن كرمها ولم يسقى أو سقى ولم يكرب لا يكون أحياء وإن حوطها وسنها بحيث يصعب الماء يكون أحياء فاما العجيرة لا يكون أحياء (٢٧٩) وصورة التعجير أن يجرى الرجل إلى أرض

موات فيحضر عليها حفرة ولا يعمرها ولا يحبسها فإن فعل به ذلك فهو أحق بها إلى ثلاث سنين فإن لم يحبسها بعد ثلاث سنين فهو والناس فيه سواء لا يكون له حق بعد ثلاث سنين ويحرم التعرض لغيره قبل ثلاث سنين وروى ابن شجاع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا حفر للموات بئرا أو ساق إليها الماء أو أجرى إليها عينا فقد أحياء وفي الفتاوى أنما يملك الموات بالأحياء بأحد الأشياء الثلاثة أما أن يبنى أو يكرب أو يجرى إليها الماء ومن أحياء أرض لم يسمه بغير إذن الإمام لا يملكها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه يملكها وذكر الناطق رحمه الله تعالى القاضي في ولايته بمنزلة الإمام في ذلك * إذا أحيى رجل مواتا ليس لها شرب وحفر لها من نهر العامة حافتا غير مملوكة وساق إليها ما يكفيها من الماء ينظر أن كان ذلك لا يضر العامة كان له ذلك وإن كان يضر العامة ليس له ذلك ولا للإمام أن يأذن له بذلك

الأخرى أن ترضى فستكاحهما باطل كذا في الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل وكل رجلان يزوجه امرأته وكل رجل آخر بمنزلة ذلك فزوجه كل واحد منهما امرأته بغير أمرها وهما أختان من الرضاة وخرج الكلام معهما باطلا ولو كان أحد السكاحين برضا المرأة أو كان كلاهما برضاها كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى رجلان لم يوكلا بنكاح وكانا فضولين زوجا رجلا أختين في عقدتين متفرقتين برضا الأختين وخطب عن كل واحدة منهما مخاطب ووقع العقدان معا فبلغ ذلك الزوج وأجاز نكاح أحدهما جازولوا أنهم جازوا جاه في عقدته بأن قال كل واحد منهما ما زوجت فلانة وقلنا في خطبتهما رجلان لا يجوزنني من ذلك كذا في الذخيرة * تزوج أختين أحدهما مدة الغير أو منكوحته يصح نكاح الفارغة كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز أن يتزوج أخت ممتدة سواء كانت العدة عن طلاق رجعي أو بائن أو ثلاث أو عن نكاح فاسد أو عن شبهة ولا يجوز أن يتزوج أختها في عدها فكذا لا يجوز أن يتزوج واحدة من ذوات المحارم التي لا يجوز الجمع بين اثنتين منهن وكذا لا يحل أن يتزوج أربع سواها عنده هكذا في الكافي * ولولا اعتق أم ولده لم يحل له تزوج أختها حتى تنقضي عدها ويحل أربع سواها عنده وعندهما تحلل الأخت أيضا كذا في فتح القدير * فإن قال الزوج أخبرتني أن عدها قد انقضت فإن كان ذلك في مدة لا تنقضي في مثلها العدة لا يقبل قوله ولا قولها إن أخبرت الآن أن تنقضي عدها هو محتمل من إسقاط سقط مستبين الخلق أو نحوه وإن كان ذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة أن صدقته أو كانت ساكنة أو غائبة فله أن يتزوج أخرى أو أختها إن شاء ذلك وكذلك إن كذبت في قول علمائنا كذا في المبسوط * ويجوز تزوج المرتدة إذا لحقت بدار الحرب تزوج أختها قبل انقضاء عدها كما إذا ماتت فإن عادت مسلمة فاما بعد تزوج الأخت أو قبله ففي الأول لا يفسد نكاح الأخت لعدم عود العدة وفي الثاني كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن العدة بعد إسقاطها لا تعود بلا سبب جديد وعندهما ليس له تزوج الأخت وعودها مسلمة يصير شرعا لحاقها كالغيبه لا يرى أنه يعاد إليها ما لها وتعود معتدة كذا في فتح القدير * ولا يجوز الجمع بين امرأتين كل منهما عمة للأخرى ولا بين امرأتين كل منهما ماحلة للأخرى وصورة ذلك أن يتزوج كل من رجلين أم الآخر ويولدها بنتا فيكون كل واحد من البنيتين عمة للأخرى ولو تزوج كل من رجلين بنت الآخر وأولدها كانت بنت كل واحد منهما ماحلة للأخرى كذا في الهداية * وحل تزوج المضمومة إلى محزومة وصورة أن يتزوج امرأتين أحدهما لا يحل له نكاحها بان كانت محزومة له أو ذات زوج أو وثنية والأخرى يحل له نكاحها صح نكاح من تحلل وبطل نكاح الأخرى والمسمى كله لتي جاز نكاحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولو دخل بآتي لا تحلل فالد كور في الأصل أن لها مهر المثل بالغام بالغ والمسمى كله للمعيلة قال في المبسوط وهو الأصح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في فتح القدير (القسام الخامس) الاما المنكوحه على الحرة أو معها لا يجوز نكاح الامه على الحرة ولا معها كذا في محيط السرخسي * وكذا المدبره وأم الولد كذا في فتح القدير * ولو جمع بين الامه والحرة في عقد واحد صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامه وهذا إذا كان يصح نكاح الحرة وحدها فإن لم يصح فضمها إلى الامه لاوجب بطلان نكاح الامه كذا في الخلاصة * ولو نكح الامه ثم الحرة صح نكاحهما كذا في فتاوى قاضيخان * فإن تزوج امه على حرة في عدة من طلاق بائن أو ثلاث لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

وكذلك ليس للإمام أن يزيد في النهر العظيم كوة أو كوتين إن كان يضر العامة وفي النهر الخاص المملوك ليس له أن يفعل ذلك أضرب صاحب النهر ولم يضر لأن حافة النهر ملكه فلا يملك حفرها أو شقها وفي نوادر ابن رستم لا يملك أن يعطى من الطريق الجادة أحد البني عليه أن كان لا يضر بالمسلمين وإن كان يضر فليس له ذلك وليس هذا إلا للخليفة قالوا والسultan أن يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة ولو بنى في أرض الموات بنى ما في بعضها أو زرع فيها زراعا قليلا كان ذلك أحياء لذلك البعض دون غيره إلا أن يكون سامعرا كثر من النصف فيكون أحياء

للكل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا كان الموت في وسط ما أحياء يكون أحياء لكل وإن كان المواسفة ناحية لا يكون أحياء لما بقي شجرة في ملك رجل لا يعرف غارها ليس لأحد أن يحتطبها بغير إذنه وكذا كل ما كان له ساق كالخشيش والشوك الأجر ونحو ذلك وإن كان ذلك كلاً بأن لم يكن له ساق فلكل أحد أن يأخذها وإن لم يكن موضع الشجر ملكاً لأحد لكنه ينسب إلى قرية أو إلى أهلها بأن كان فناء لهم فلا بأس (٢٨٠) بأن يحتطب ما لم يعلم أنه ملك وكذا الزرنج والكبريت والتمار في المروج والأودية

ولو كان في أرض رجل مملعة فأخذ انسان من ذلك الماء لاضمان عليه كالأخذ من حوض انسان ولو صار الماء لماء فلا يبيع لأحد عليه ومن أخذه كان ضامناً لأنه لم يبق ماء بل صار من أجزاء الأرض وكذا النهر إذا انشق بجري الماء بطين واجتمع في أرض انسان قد در ذراع أو أكثر لم يكن لأحد أن يأخذها من ذلك الطين وإن أخذ كان ضامناً لأن الطين بعد ما اجتمع في ملكه صار من أجزاء ملكه وفي صيد الأصل إذا جاء السيل بالتراب الكثير واجتمع في أرض انسان يكون لصاحب الأرض وكذا الفحل إذا عسلت في أرض رجل كان لصاحب الأرض بخلاف الصيد إذا باضت أو أفرخت في أرض انسان أو شجرة فإن ذلك لا يكون لصاحب الأرض والشجر وكذا الصيد إذا كس في أرض انسان وصار بحيث لا يستطيع البراح لا يصير ملكاً لصاحب الأرض وإنما يكون ملكاً لمن أخذه وكذا الصيد إذا رعى ووقع في أرض انسان ولا يدرى

وعنده ما يجوز أن كانت معدة عن طلاق رجعي لم يجز بالاتفاق كذا في الكافي * ولو تزوج أمة وحره والحرة في عدة عن نكاح فاسد أو عن وطء بشبهة ذكر الحسن أنه على الخلاف بينه وبينهما وغيره قال يجوز نكاح الأمة ههنا بالاتفاق وهو الاظهر والأشبه * وإذا تزوج الرجل حرة في عدة أمة عن طلاق رجعي ثم راجع الأمة جاز هكذا في الأخيرة * عبد تزوج حرة ودخل بها بغير إذن مولاه ثم تزوج أمة بغير إذن مولاه فأجاز المولى نكاحها ما يجوز نكاح الحرة دون الأمة كذا في محيط السرخسي في فصل نكاح العبد والأما * ولو تزوج أمة بغير إذن مولاه لم يدخل بها ثم تزوج حرة ثم أجاز المولى لم يجز * ولو تزوج ابنتها وهي حرة قبل الإجازة جاز كذا في محيط السرخسي * رجل له بنت كبيرة وأمة كبيرة فقفل الرجل قد زوجتهما كل واحدة منهما بكذا فقبل الزوج نكاح الأمة كان باطلاً لأن قبل بعد ذلك نكاح الحرة جاز كذا في المحيط * ويجوز تزوج الأمة مسلمة كانت أو كفاية وإن قدر على حرة كذا في الكافي * وبكره نكاح الأمة مع طول الحرة هكذا في البدائع * ولو تزوج اربعاً من الأماه وخمساً من الحرائر في عدة صح نكاح الأماه كذا في محيط السرخسي

(القسم السادس المحرمات التي يتعلق بها حق الغير) لا يجوز للرجل أن يتزوج زوجة غيره وكذلك المعتدة كذا في السراج الوهاج * سواء كانت العدة عن طلاق أو وفاة أو دخول في نكاح فاسد أو شبهة نكاح كذا في البدائع * ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم أنها منكوحة الغيبة وطئها متنجس كذا في فتاوى قاضيخان * ويجوز لصاحب العدة أن يتزوجها كذا في محيط السرخسي * هذا إذا لم يكن هناك مانع آخر سوى العدة كذا في البدائع * وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز أن يتزوج امرأة حامل من الزنا ولا يطؤها حتى تضع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصح والفتوى على قولهما كذا في المحيط * وكذا لا يباح وطؤها إلا بباح ودواعيه كذا في فتح القدير * وفي مجموع النوازل إذا تزوج امرأة قد زنى هو بها وظهر بهما قبل النكاح جاز عند الكل وله أن يطأها عند الكل ونسحق النفقة عند الكل كذا في الأخيرة * رجل تزوج امرأة بغير أن يسقط قدما من قبل خلقه فإن جاءت به لاربعة أشهر جاز النكاح وإن جاءت به لأقل من ذلك لم يجز لأن خلقه لا يستين إلا في مائة وعشرين يوماً كذا في الفقهية * وحمل ثابت بالنسب لا يجوز نكاحها إجماعاً وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كان الحمل من حربي كملها حرة والمسبية يجوز النكاح ولا يطؤها حتى تضع حملها رواها أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه واعتمدها الطحاوي والمنع رواية محمد رحمه الله تعالى واعتمدها الكرخي وهو الأصح المعتمد عليه هكذا في التبيين * رجل تزوج أم ولد وهي حامل منه فالنكاح باطل وإن لم تكن حامل أصح نكاحها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ومن وطئ جاريته ثم تزوجها جاز النكاح إلا أن عليه أن يستبرأ عما صابته لما نهى كذا في الهداية * وهذا الاستبراء على المولى بطريق الاستحباب دون الحتم هكذا في شرح الهداية * وإذا جاز النكاح فلزوج أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لأحب له أن يطأها حتى يستبرأها كذا في الهداية * وقال الفقيه أبو الوليث قول محمد رحمه الله تعالى أقرب إلى الاحتياط وبه نأخذ كذا في النهاية * وهذا الخلاف فيما إذا زوجها المولى قبل أن يستبرأها فلا يستبرأها قبل أن يزوجهما جاز وطء الزوج بلا

من رماه فإنه لا يكون لصاحب الأرض وإنما يكون لمن أخذه وكذا الصيد إذا ضرب صيده آخر وأقامه في دار انسان استبراء

وكذا لو نصب فساداً فعلق بها صيد لا يكون لصاحب الفسقاط وإنما يكون لمن أخذه والسمك إذا اجتمع في حوض انسان أو واجتمع بغير احتياله لا يصير ملكاً له وكذلك ماء النهر أو المطر أو الثلج إذا اجتمع في ملك انسان لا يصير ملكاً له إلا بالارز والرجل إذا كان له أرض ويجنب أرضه لرجل شجرة فنبت من عروق تلك الشجرة نالة في أرضه كانت النالة لصاحب الشجرة ويؤمر بقتلها إلا من اجزاء ملكه ولو أن رجلاً

أحبها أرضا كانت مقصبة فزعرها ثم جاء رجل وأدعى أنه ملكه رتب عليه لأن الأرض بالخراب لا تزول عن ملك المالك فتدعي المالك ويكون
الزعر للزراع إلا أن مقدار البذر واجرة الاجراء وأشباه ذلك يطيب له ويتصدق بالزيادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كالأوصاف
أرضاً فزعرها ولو أحبها أرضاً مبنية بأذن الامام وزرعها مع العشرة ثم باعها مع الزرع ان كان الزرع قد أدرك فالعشر على البائع وان كان الزرع
بقلا فالعشر على المشتري * (كتاب الحج) * الحج مرة واحدة فريضة عند اجتماع (٣٨١) الشرائط وشرائطه نوعان شرائط

الاداء وهي الزمان والمكان
والاحرام وشرائط وجوبه
* منها اعتدال الحال بالعقل
والبالوغ فلا يجب على
الصبي ولو حج الصبي كان عليه
حجة الاسلام اذا بلغ ولو خرج
الصبي الى الحج فبلغ في
الطريق قبل الاحرام ثم
أحرم وحج جازع حجة
الاسلام وكذا لو جاوز
المقات بغير احرام ثم احتلم
بمكة وأحرم من مكة أجزأه
عن حجة الاسلام ولم يكن
عليه بمجاوزة المقات بغير
احرام شيء لأنه لم يكن من
أهل الحج ولان أهل
الاحرام عند المجاوزة ولو
أحرم قبل أن يحتلم ثم احتلم
قبل الوقوف بعرفة وحج
لا يجزيه عن حجة الاسلام
ولو احتلم ثم رجع الى المقات
قبل أن يحرم فأحرم بحجة
الاسلام وحج يجزيه عن حجة
الاسلام وكذا لو لم يرجع
الى المقات بعد الاحتلام
وبعد الاحرام بعد البلوغ
قبل الوقوف بعرفة وحج
يجزيه عن حجة الاسلام
ولو أنه لم يحدد الاحرام بعد
البلوغ ومضى في حجه لم يكن
ذلك عن حجة الاسلام ولو
بلغ الصبي فضرته الوفاة
وأوصى بأن يحج عنه حجة

استبراء فافا كذا في فتح القدير * واذا رأى امرأته ترى فتزوجهما حل وطؤها قبل أن يسببها عندهما
وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحله أن يبطأها ما لم يستبرئها كذا في الهداية * الاب اذا تزوج بجارية ابنة
يجوز عندنا كذا في التاتارخانية * ويجوز نكاح المسيية لغير السابي اذا سببت وحدها دون زوجها
وأخرجت الى دار الاسلام بالاجماع ولا عدة عليها وكذلك المأجرة يجوز نكاحها ولا عدة عليها في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليها العدة ولا يجوز نكاحها ولا خلاف
في أنه لا يهل وطؤها قبل الاستبراء بحضة كذا في البدائع

(القسم السابع المحرمات بالشرك) لا يجوز نكاح المجوسيات والوثنيات وسواء في ذلك الحر أو مملوك
والاماء كذا في السراج الوهاج * ويدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسوها
والمعللة والزنادقة والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر به معتقده كذا في فتح القدير * ولا يبطأ المشركة
والمجوسية بملك اليدين ويجوز للمسلم نكاح الكنايسة الحريية والذميمة حرة كانت أو أمة كذا في محيط
السرخسي * والاولى أن لا يفسد ولا تؤكل ذبيحتهم الا للضرورة كذا في فتح القدير * ثم اذا تزوج المسلم
الكنايسة فله منعها من الخروج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج * ومن اتخاذا لغيره منزله كذا
في التتارخاني * ولا يجبرها على الفسئل من دم الحيض والنفاس والحائض كذا في السراج الوهاج * واذا
تزوج المسلم كناية حرية في دار الحرب جاز ويكره فان خرج بها الى دار الاسلام بقيت على النكاح كذا في
فتاوى قاضي خان * وان خرج وتركها في دار الحرب وقعت الفرقة بتبائن الدارين كذا في شرح الميسر
للإمام السرخسي * والبيض (١) اذا تزوج مبيضة بشم ودووي ثم أسلما جعلا وتركما كان يعتقدها
من النفاق في باطنهما وكان الزوج خلاهما ولم يكن دخل بها ثم ان المرأة تزوجت بزوجة آخر بعد اسلامها
قبل ان تقع الفرقة بينهما ما و بين زوجهما الاول قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان
كانا يظهران الاسلام ويعتقدان الكفر كان نكاحهما جائزا ولا يجوز نكاح المرأة الزوج الثاني وان
كانا يظهران الكفر أو أحدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما ويصح نكاح المرأة الثاني كذا
في فتاوى قاضي خان * وكل من يعتقد ديناً سماوياً وله كتاب منزل كعصفار ابراهيم عليه السلام وشيث
وزبور داود وعليه السلام فهو من أهل الكتاب فيجوز مناهجهم وأكل ذبائحهم كذا في التبيين * وأما
الصائبات فيجوز للمسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتكره ولا تجوز عند محمد بن كذا في ذبائحهم وهذا
الاختلاف بناء على أنه وقع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم قوم من النصارى يقرؤون الزبور ويعظمون
بعض الكواكب كعظمتها القبلية وهم اجعلوا تعظيمهم لبعض الكواكب عبادة منهم لها فسكانوا عبدة
الاوثان كذا في الكافي وهكذا في أكثر شروح الهداية * ومن كان أحد ابويه كائناً بالآخر مجوسياً
كان حكمه حكم أهل الكتاب كذا في البدائع * ولو تزوج المسلم كناية فمجهت حرمت عليه وانفسخ
نكاحها وان تزوج يهودية فتنصرت أو نصرانية فتموت لا يفسد نكاحها ولو تنصرت فمجهت حرمت عليه وانفسخ
رحمه الله تعالى لا يفسد عند محمد بن كذا في الجوهر النيرة * قال الخندي والاصل في هذا أن

(١) قوله والمبيض الخ في القاموس المبيضة كعدثة فرقة من الثوب لتبييضهم ثيابهم مخالفة للسود من
العباسيين اه فالببيض والمبيضة في كلام المؤلفين كان من هذه الفرقة اه معناه

(٣٦ - فتاوى اول) الاسلام جاز وصيته عندنا ويصح عنه وكذا النصراني اذا أسلم قبل وقت الحج وأوصى بأن يحج عنه ومن شرائط
الوجوب الحرة فلا يجب على العبد ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجوز عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا عتق ولو أعتق في الطريق قبل
الاحرام فأحرم وحج أجزأه من حجة الاسلام ولو أحرم قبل العتق ثم حدد الاحرام بعد العتق وحج لا يجزيه ذلك عن حجة الاسلام بخلاف الصبي
لان احرام الصبي لم يكن لازماً بفعل كان لم يكن ولا كذلك احرام العبد لانه من أهل الالتزام فلا يعتبر بتعديده والفقيه اذا حج ماشياً ثم أسلم

فلا يج عليه * ومن الشرأط سلامة البدن عن الامراض والعلل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجب على المفقود والمفلوج والزمن والاعمي وان ملك الزاد والراحلة وقال صاحب الزاد والراحلة تعالى سلامة البدن ليس بشرط فعدهما يجب الاحتجاج على هؤلاء وان عجزوا بأنفسهم وعنده لا يجب الاحتجاج والاعمي اذا ملك الزاد والراحلة وان لم يجد قائدا لا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاحتجاج بالمال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب (٢٨٣) وعندهما يجب وان وجد قائدا عند أبي حنيفة لا يجب الحج بنفسه كما لا يلزمه

الجمعة وعن صاحبيه رحمهما الله تعالى فيه روايتان هما فرقا على احدي الروايتين بين الحج والجمعة فقالا لوجود القائد الى الجمعة ليس بداريل هو غالب فيلزمه الجمعة ولا كذلك القائد الى الحج والمقعد والمرضى الذي عجز عن الحج اذا امر برحله ان يحج هو عنه ان مات قبل ان يبرأ جاز ذلك في قولهم وان برأ كان عليه اعادة الحج عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجب * ومن الشرأط الاستطاعة وهي أن يملك ما لا فاضلا عن مسكنه وفرشه وثياب بدنه وفرسه وسلاحه ونفقة عياله وأولاده الصغار مدة ذهابه وإيابه وان كفي ذلك الفاضل للزاد والراحلة مجلا أو زاملا أو شق يحمل كان عليه الحج ولا تثبت الاستطاعة بعقبة الآخر وهو أن يكتري رجلا ن بعيرا واحدا يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما امرحلة أو فرسخا ثم يركبه الآخر وكذلك وجد ما يكتري مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن موسرا وقال بعض العلماء

أحد الزوجين اذا صار الى حال لو استأنف العقد لا يجوز فالحائز يطل ثم اذا فسد النكاح بالتمسك ان كان من قبلها فانه يحصل التفريق ولا شيء لهما من الصداق ولا متعة ان كان قبل الدخول به او ان جاء من قبله ان كان قبل الدخول فانها نصف الصداق ان كان مسمى وان لم يكن مسمى فتجب المتعة وان كان بعد الدخول يجب جميع المهر كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز للزوجة أن يتزوج مرتدة ولا مسلمة ولا كافرة أصلية وكذلك لا يجوز نكاح المرتدة مع أحد كذا في المبسوط * ولا يجوز تزوج المسلمة من مشرك ولا كتابي كذا في السراج الوهاج * وتحل الوثنية والمجوسية لكل كافرا لا للمرتدة كذا في فتاوى قاضي خان * ويجوز نكاح أهل الذمة بعضهم ببعض وان اختلف شرائعهم كذا في البدائع * ويجوز نكاح الكايسة على المسلمة والمسلمة على الكايسة وهما في القسم سواء لا استواءهما في محلبة النكاح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان

* (القسم الثامن المحرمات بالملك) * لا يجوز للمرأة أن تتزوج بعبدها ولا العبد المشترك بينهما وبين غيرها واذا اعترض ملك اليمين على النكاح يطل النكاح بان ملك أحد الزوجين صاحبة أو شقصا منه كذا في البدائع * اذا تزوج الرجل أمته أو مكاتبته أو مدبرته أو أم ولد له أو أمة يملك بعضها لم يكن ذلك نكاحا كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك لا يجوز النكاح بجارية له فيها حق ملك تجارية من أكسب مكاتبه أو أكسب عبده المأذون والمديون كذا في محيط السرخسي * قالوا في هذا الزمان الاولى أن يتزوج جارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطء حلالا بحكم النكاح كذا في السراجية * المأذون والمدير اذا اشتريا منكوبتهما لا يطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منكوبته لا يفسد النكاح ولو اشترى المكاتب أمة فتزوجها لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان * وأما المعتق بعضه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو في حكم المكاتب فاذا اشترى زوجته لا يفسد نكاحها وعلى قولهما هو حر عليه دين فيفسد كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى الحر امرأته بشرط الخيار لا يطل نكاحه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمكاتب اذا تزوج مولاه لا يصح فان وطئها كان عليه العقر وكذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر ولو أعتق المكاتب بعد ما تزوج مولاه لا ينعقد النكاح جازا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوج المكاتب أو العبد بنت مولاه باذنه جاز النكاح فان مات المولى فسد نكاح العبد فاما نكاح المكاتب فلا يفسد بعقبة المولى عندنا كذا في المبسوط * وبعد ذلك ان أعتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز ورتق الرق يطل نكاح البنت ويسقط كل المهر ان كان قبل الدخول وان كان بعد الدخول فبقدر حصتها من رقة الزوج يسقط المهر وتبقى حصة غيرها من الورثة ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا ينعقد كذا في فتاوى قاضي خان

* (القسم التاسع المحرمات بالطلاق) * لا يحل للرجل أن يتزوج حرة طلقها ثلاثا قبل اصابه الزوج الثاني ولا أمة طلقها اثنين وكلا لا يجوز له نكاحها الا يحل له وطؤها بملك اليمين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوج أمة ثم طلقها اثنين ثم اشترىها أو عتقها لا يحل له أن يتزوجها حتى تتزوج غيره ويطأها أو يطلقها وتتقضى عدتها كذا في السراج الوهاج * (ومما يتصل بذلك مسائل) * نكاح المتعة باطل لا يفيد الحل ولا يقع عليها طلاق ولا إيلاء ولاظهار ولا يرث أحدهما من صاحبه هكذا في فتاوى قاضيخان في ألفاظ

ان كان الرجل تاجرا يعيش بالتجارة فملك ما لا مقدارا لو دفع منه الزاد والراحلة لذهابه وإيابه ونفقة عياله وأولاده من النكاح وقت خروجه الى وقت رجوعه ويقت له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والا فلا وان كان محترفا بشرط لوجوب الحج ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وإيابه ونفقة أولاده وعياله من وقت خروجه الى رجوعه ويقت له آلات حرفته كان عليه الحج والا فلا وان كان صاحب ضيعتان كان له من الضياع ما لو باع مقدارا ما يكتفي لزاد وراحلت ذهابا وإيابه ونفقة عياله وأولاده ويقت له من الضيعة قدر

ما يعيش بغيره الباقي يفترض عليه الحج والافلا وان كان حراً أو كافراً فلا مالاً يكتفي لازادوا الراحة ذاهبا ورجعا ونفقة عياله وأولادهم وقت خروجه الى رجوعه ويبقى له آلات الحراثين من البقر ونحو ذلك كان عليه الحج والافلا هذا اذا كان آفاقيا فان كان ميكائا وكان ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيرا لا يملك الزاد والراحلة وان كان الآفاقي فقيرا وتبرع ولده بالزاد والراحلة لا يثبت به الاستطاعة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وان كان المتبرع أجنبيا له فيه قولان وقيل في (٢٨٣) الاجنبى عنده لا يثبت الاستطاعة قولاً

واحدا وله في الولد قولان
* ومن شرائط أمن الطريق
حتى قال أبو القاسم الصفار
رحمه الله تعالى لا أرى الحج
قرضا من عشرين سنة حين
خرجت القرامطة وهكذا
قال أبو بكر الاسكاف رحمه
الله تعالى في سنة ست
وعشرين وثلاثمائة قبل انما
كان ذلك لان الحاج لا يتوصل
الى الحج الا بالارشاد للقرامطة
وغيرهم فتكون الطاعة سببا
للعصية والطاعة اذا صارت
سببا للعصية ترتفع الطاعة
وقال الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى ان كان الغالب
في الطريق السلامة
يفترض الحج وان كان
الغالب هو الخوف والقطع
لا يفترض ولو كان بينه وبين
مكة بحرف فهو يخوف الطريق

والسجون والجحون والدجلة
والفرات أنهار وليست
بحار ولا يثبت الاستطاعة
للرأة اذا كان بينها وبين مكة
مسيرة سفر شبابة كانت أو
عجوزا لا يحرم وهو الزوج
أو من لا يجوز تنكاحها
على التأيد لحم أو رضع
أو صهرية ويكون مأمونا
عاقلا بالغارا كان أو عبدا
كافرا كان أو مسلما وعند

النكاح * وهو أن يقول لامرأة خالية من الموانع أمتعت بك كذا مدة عشرة أيام مثلاً أو يقول يا أماه أمتعتني
نفسك يا أماه وعشرة أيام ولم يذكرا يا أماه بكذا من المال كذا في فتح القدير * والنكاح المؤقت باطل كذا في
الهداية * ولا فرق بين طول المدة وقصرها على الأصح ولا بين المدة المعلومة والمجهولة كذا في النهر القاتن
* قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني وكثير من مشايخنا قالوا اذا سمي ما يعلم يقينا أنه ما لا يعيش
اليه كالف سنة يعتقد ويطل الشرط كما لو تزوجها الى قيام الساعة أو خروج الدجال أو نزول عيسى عليه
السلام وهكذا روى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو تزوجها مطلقا وفي نيته
أن يقدمها مائة نواها فالنكاح صحيح كذا في التبيين * ولو تزوجها على أن يطلق بعد شهر فانه جائز كذا
في البحر الرائق * ولا بأس بتزوج النهاريات وهو أن يتزوجا في حال الاحرام وكذا تزويج الولي المحرم مواليته ومن ادعت
عليه امرأة تنكاحها أو قامت بينة فجعلها القاضي امرأته ولم يكن تزويجها وسعها المقام معه وان تدعه
بجامعها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولا وفي قوله الآخر وهو
قول محمد رحمه الله تعالى لا يسمع أن يطأها كذا في الهداية * ثم يجعل قضاء القاضي انشاء ولهذا يشترط أن
تكون المرأة محللا لانشاء حتى لو كانت ذات زوج أو في عدة غيره أو مطلقة منه ثلاثا لا ينفذ قضاؤه
ويشترط حضور الشهود عند القضاء في قول العامة هكذا في التبيين * وكذا لو ادعى عليه النكاح فحكه
كذلك وكذلك لو قضى بالطلاق بشهادة الزوج مع علمها حل لها التزوج آخر بعد العدة وحل للشاهد
تزوجها وحرمت على الاول وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تحل للاول وللثاني وعند محمد رحمه الله
تعالى تحل للاول ما لم يدخل بها الثاني فاذا دخل بها حرمت عليه لوجوب العدة واما الثاني فلا تحل له أبدا
كذا في البحر الرائق * ادعى رجل على امرأة تنكاحا فجحدت فصالحها على مائة على أن تقر بذلك فافترت
فهذا المال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح فان كان يحضر من الشهود صح النكاح ووسعها المائة مع
زوجها فحيها بينا وبين زوجها والا لا ينعقد النكاح ولا يسمعها المقام مع زوجها هو الصحيح كذا في المحيط

(الباب الرابع في الاولياء)

ثبت الولاية باسباب أربعة بالقرابة والولاء والامامة والملا * كذا في البحر الرائق * وأقرب الاولياء الى
المرأة الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد أبو الاب وان علا كذا في المحيط * فاذا كان للعجوزة أب
وابن أو جد وابن فالولاية للابن عندها وعند محمد رحمه الله تعالى للاب كذا في السراج الوهاج * والافضل
أن يأمر الاب لابن بالنكاح حتى يجوز به خلاف كذا في شرح الطحاوي * ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم
ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب وان سفلوا ثم الم لاب وام ثم الم لاب ثم ابن الم لاب وان
سفلوا ثم الم لاب وام ثم الم الاب لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الجد لاب وام ثم عم الجد لاب ثم
بنوهما على هذا الترتيب ثم رجل هو أبعد العصبات الى المرأة وابن عم بعيد كذا في التتارخانية * وكل
 هؤلاء لهم ولاية الاجبار على البنت والذ كفي حال صغرهما وحال كبرهما اذا جئنا كذا في البحر الرائق * ثم
مولي العتاة يستوى فيه الذكرا والانثى ثم عصبة المولى كذا في التبيين * وعند عدم العصبة كل قريب

الشافعي رحمه الله تعالى يجوز لها المسافرة بغير محرم في رفقة لها فيها نساء ثقات ويجب عليها النفقة والراحلة في مالها المحرم ليصحبها وعند
وجود المحرم كان عليها ان تخرج لحجة الاسلام وان لم يأت زوجها في النافذة لا تخرج بغير إذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب عليها ان
تزوج للمصح كالا يجب على الفقير اكتساب المال لاجل الحج ولا تخرج المرأة الى الحج في عدة الطلاق أو الموت وكذا لو وجبت العدة في
الطريق بقى مصر من الامصار وبينها وبين مكة مسيرة سفر لا تخرج من ذلك المصرا ما لم تنقض عدتها ومن له ادوا لا يسكنها أو ثياب لا يلبسها

والجديد أفضل ويقتصر شاربها ويقلم أظفارها ويدهن بأي دهن شامطيا كان أو غير مطيب * وأجمعوا على أنه يجوز التطيب قبل الأحرار
بما لا يبق عنبه بعد الأحرار وأن بقيت رائحته وكذا التطيب بما يبق عنبه بعد الأحرار كالسك والغالبة عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة
ثم يصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ثم يلبى في دبر الصلاة أو بعد ما استوت به راحته والتلبية
في دبر الصلاة عندنا أفضل وصورة التلبية أن يقول ليك اللهم ليك لا شريك (٢٨٥) لا شريك لك الحمد والنعمة لك والملك

لك لا شريك لك وإن شئت
قال أن الحمد لك بالتصحيح
وان شاء بالكسر وعنده
محمد رحمه الله تعالى الكسر
أفضل وهو اختيار الكسائي
رحمه الله تعالى لأن فيه
تكثر النشاء ويجوز
التلبية بالعريضة يجوز
بالقارسة والعريضة أفضل
ولو قال اللهم ولم يرد عليه
قال الشيخ الإمام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى هو على الاختلاف
الذي ذكرنا في الشروع في
الصلاة من قال يصبره
شارعا في الصلاة يقول
يصبره محرما وعلى قول
من قال لا يصبره شارعا في
الصلاة لا يصبره محرما
ولا يصبره محرما عندنا بمجرد
النية ما لم يضم إليها التلبية
أو يسوق الهدى ولولي
ولم ينو لا يصبره محرما في
الروايات الظاهرة ويكثر
الحرم التلبية في ادبار
الصلوات والأصوات كلها في
ركبانا أو علا شرفا أو هبط
وأيضا ويرفع صوته بالتلبية
ويتنقحظورات أحراره
وهي الرفث والقسوق
والجدال والجماع وتعرض
المسد بأخفا وإشارة أو دلالة

النسب من كل واحد منهم ما ينفرد كل واحد منهما بالتزويج كذا في السراج الوهاج * زوجها على التعاقب جاز
الأول دون الثاني وإن زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فوقعهما ولا يعلم أيهما أول بطل القعدان كذا
في فتاوى قاضي خان * وإن زوج الصغيرة أو الصغيرة أبعدا وليا فإن كان الأقرب حاضر أو هو من أهل الولاية
توقف نكاح الأبعد على إجازته وإن لم يكن من أهل الولاية بان كان صغيرا أو كان كبيرا لم يجز وإن كان
الأقرب غائبا بغيبة منقطعة جاز نكاح الأبعد كذا في المحيط * والأمة إذا غاب مولاها ليس للأقرب التزويج
كذا في السراج الوهاج * ثم قدر الغيبة بسافة القصر وهو اختيار أكثر المتأخرين وعليه الفتوى * وقال
شمس الأئمة السرخسي ومحمد بن الفضل الأصح أنه مقدر بفوات الكف الحاضر الخاطب إلى استطلاع
رأيه وهذا أحسن كذا في التبيين * وعليه التمسك كذا في جواهر الاختلاط * حتى لو كان مختفيا في البلدة
لا يوقف عليه يكون غيبة منقطعة كذا في شرح مجمع البحرين * فإن كان الأقرب جوا لا يوقف على أمره أو
كان مفقودا لا يعرف مكانه أو مختفيا في البلد لا يوقف عليه قال القاضي الإمام أبو الحسن علي السعدي
يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة فإن كان زوجها الأبعد ثم ظهر أنه كان مختفيا في المصر جاز نكاح
الأبعد كذا في فتاوى قاضي خان * ولو زوجها الأبعد لم يقيم الأقرب حتى توقف على إجازة الأقرب ثم غاب
الأقرب وتحولت الولاية إلى الأبعد لا يجوز ذلك النكاح الذي يشره الأبعد إلا بإجازة منه بعد تحول الولاية إليه
هكذا في الظهيرية * واختلاف ما يختفى ولاية الأقرب أن تزول بالغيبة أم بقيت قال بعضهم إن بابية إلا
أنه حدث للأبعد ولاية بغيبة الأقرب فتصير كأنها أوليين * ثم بين في الدرجة كالأخوين والعين وقال
بعضهم تزول ولايته وتنقل إلى الأبعد وهو الأصح كذا في البدائع * فلزوجها حيث هو ولا روية فيه وينبغي
أن لا يجوز لانهقطاع ولايته كذا في محيط السرخسي * وإن زوجها الأقرب حيث هو واختلفوا فيه والظاهر هو
الجواز كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية * فإن وقع عقد الأقرب والأبعد معا فلا يجوز كلاهما أو كذلك
إذا كان لا يدري السابق من اللاحق هكذا في شرح الطحاوي * وتطل ولاية الأبعد بمجيء الأقرب لا ما عده
لأنه حصل ولاية تامة كذا في التبيين * وأجمعوا أن الأقرب إذا غاب تنقل الولاية إلى الأبعد كذا في الخلاصة
* غاب الولي أو غفل أو كان الأب أو الجد فاسقا فللقاضي أن يزوجهما من كف * كذا في الوجيز للكردي
* لولي الصغير والصغيرة أن ينكحهما وإن لم يرضيا بذلك كذا في البرجندى * سواء كانت بكرا أو نكاحا كذا في
العين شرح الكنز * المعتوه والمعتوهة والمجنون والمجنونة كالصغير والصغيرة فلولي أن ينكحهما ما إذا كان
المجنون مطبقا كذا في النهر الفائق * وإذا زوج غير الأب والجد الصغيرة فلا حياط أن يعقد مرتين مرة بمهر
مسمى ومرة بغير مهر مسمى لا مرتين أحدهما أنه لو كان في التسمية نقصان لا يصح النكاح الأول ويصح الثاني
بمهر المثل والثاني أن الزوج لو كان حاف بطلاق امرأته تزوجه بالطلاق أن تزوج أو بة طلة كل امرأته تزوجه
ينفقد الثاني مهر المنزل ويحل وإن كان أباً أو جدا فكذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى للوجه الثاني كذا في التبيين والمزني * فإن زوجها الأب والجد فلا خيار لهما بعد
بلوغهما وإن زوجها غير الأب والجد فكل واحد منهما الخيار إذا بلغ أن شاء أقام على النكاح وإن شاء فسخ
وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويشترط فيه القضاء بخلاف خيار العتق كذا في الهداية * فإن
اختار الصغير أو الصغيرة الفرقة بعد البلوغ فلم يفرق القاضي بينهما حتى مات أحدهما أو أتاها بحمل للزوج أن

أوعاته ولا يلبس مخيطا قباء أو قميصا أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة أو خفا إلا أن يقطع الخلف أسفل من الكعبين ولا يلبس مصبوغا
بعضه أو زعفران إلا أن يكون غسلا لا ينقص أي لا يجرد منه زعفران أو زعفران ولا يغطي وجهه ولا رأسه عند نول أو يخفضه أو لا
فاخر أو الحرام من لبس الخيط هو اللبس المتخذ حتى لو أتر بلباسه أو بالسر أو بل أو وضع القباء على كتفيه وأدخل يديه في جيبه ولا يدخل
يديه لآسنه ولا يشد يلبسه بالزر أو بالخلل لأنه يشبه الجيب ولا يلبس بلباس يستعمل بالفسطاط ولا يلبس رأسه ولا يربل التفث عن نفسه

ولا يقتل القمل وإذا حرك رأسه يصحكه برفق روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يحكه بيطون الأصابع كيلا يؤذي شيئا من هوائ رأسه ولا يتناثر شعره وإن سقط في الوضوء ثلاث شعرات من لحية يلزمه الصدقة بكف من طعام ولا يغسل رأسه ولحيته بالخطمي لانه يقتل الهوام ويزيل التفت فإذا فعل فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف الحناء طيب وكذا القسط ولا يقبل المحرم امرأته ولا يحسب الشهوة فإن فعل (٢٨٦) كان عليه ما الدم وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما

يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما تجد عند دوطه الزوج من اللذة وقضاء الشهوة ولا بأس للمرأة المحرمة أن تلبس الخيط من حرير كان أو من غيره وتلبس الحلي والخف وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل وان أرخت شيئا على وجهها تجافي وجهها لا بأس به فدللت المسئلة على انها لا تكشف وجهها على الاجنب من غير ضرورة ولو جل المحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون لا بأس وان كان لا يلبسه الناس كالاجانة وشحوا لا يكون لا بأس ولا عس طيبا يلبسه وان كان لا يقصده النطيب ويكره للمحرم شم الزعفران والبخار الطيبة ولا شيء عليه في ذلك ولا بأس بأن يكحل بكحل ليس فيه طيب وان اكحل بكحل فيه طيب مرة أو مرتين عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا بأس بأن يشد الهميان والمنطقة على نفسه ولا يلبس الجوربين ولا يكره لبس الخنز والقصب اذا لم يكن مخيطا وعن أبي

يطلبها ما لم يفرق القاضي بينهما كذا في الميسوط وان زوج القاضي أو الامام ثبت الخيار هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي * سئل القاضي بديع الدين عن صغيرة زوجت نفسها من كف ولا ولي لها ولا قاضي في ذلك الموضع قال يعتقد ويتوقف على اجازتها بهد بلوغها كذا في التارخانية * واذا زوجت الصغيرة نفسها فأجاز الاخ الولي جازولها الخيار اذا بلغت كذا في محيط السرخسي * ويطل هذا الخيار في جانبها بالسكوت اذا كانت بكر او لا يعتد الى آخر المجلس حتى لو سكنت كما بلغت وهي بكر يطل الخيار وان كانت ثيبا في الاصل أو كانت بكر الا أن الزوج قد بنى بها ثم بلغت عند الزوج لا يطل خيارها بالسكوت ولا بقيامها عن المجلس وانما يطل خيارها اذا رضيت بالنكاح صريحا أو بوجد منها فاعل يستدل به على الرضا كما تمكن من الجماع أو طلب النفقة أو ما أشبه ذلك أمالوا كلت طعامه أو خدمته كما كانت فهي على خيارها اذا علمت بالاعتد ساعة ما بلغت لكن جهلت بثبوت الخيار فسكت بطل خيارها ما اذا لم تعلم بالاعتد ساعة ما بلغت كان لها الخيار اذا علمت واذا بلغت وسألت عن اسم الزوج أو عن المهر المسمى أو سئلت على الشهود بطل خيار البلوغ كذا في المحيط * ولوا جمع لها حقان الشفعة وخيار البلوغ تقول اطلب الحقيين ثم تبدأ في التفسير باختيار النفس كذا في السراج الوهاج * ولا يطل خيار الغلام ما لم يقل رضيت أو يجي منه ما يعلم انه رضى ولا يطل بالقيام في حق الغلام وانما يطل بالرضا كذا في الهداية * واذا أدركت بالحيض لا بأس بأن تختار نفسها مع رؤية الدم وان رأت الدم في الليل تقول فحقت النكاح وتشهد اذا أصبحت وتقول انما رأيت الدم الآن لانها لا تصدق أن تقول رأيت الدم في الليل وقسحت ذكره في مجموع النوازل * قال رضى الله عنه وان كان هـ ذاك كذا لكن الكذب في بعض المواضع مباح كذا في الخلاصة * قال هشام سألت محمدا رحمه الله عن الصغيرة التي تزوجها اذا حاضت فة البت الحمد لله قد اخترت فهي على خيارها فان بعثت خادمها حين حاضت تدعو الشهود لتشهد هـ م فلم تقدر على الشهود وهي في موضع منقطع عن الناس فكنت أيا ما لا تقدر على الشهود فقال الزم النكاح ولم يجعل هذا عذرا كذا في المحيط * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا اختارت نفسها أو شهدت على ذلك ولم تقدر على القاضي شهرين فهي على خيارها ما لم تمكنه من نفسها كذا في النخبة * ولو وقع الاختلاف في خيار البلوغ فقالت المرأة اخترت نفسي ورددت النكاح كما بلغت وقال الزوج لا بل سكت وسقط خيارك فالقول قول الزوج كذا في المحيط * الصغيرة والمرقوفان اذا تزوجهما المولى ثم اعتقهما ثم بلغا فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ لان خيار العتق يغني عنه حتى لو أعتق أمته الصغيرة أو لأم زوجها ما لم بلغت فان لها خيار البلوغ كما ذكره الاسي جابي كذا في البحر الرائق * ما رتد مسلم ولحق بدار الحرب وخلف امرأته وابنتها الصغيرة في دار الاسلام وزوج ام الحارية مسلما فالنكاح جائز ولها الخيار اذا بلغت فان لم تبلغ حتى لحقت الام والبنت والزوج مرتدين بدار الحرب فالنكاح بحاله فان سبي الكل واسلوا فان الحارية والام مملوكان والزوج والاب حران فان بلغت الحارية لا خيار لها ولها خيار العتق اذا أعتقت كذا في محيط السرخسي * ثم الفرقه بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترك في سبها الزوج والمرأة وكذا الفرقه بخيار العتق ليست بطلاق وبخلاف الخيرة كذا في السراج الوهاج * (والضابطة) أن كل فرق فقامت من قبل المرأة لا بسبب الزوج فهي فسخ لخيار العتق والبلوغ وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق كالابلا والحب والعنة كذا في

النهر

يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للمحرم ان يتوسد ثوبا مصبوغا بالزعفران ولا ينام عليه ولو اذن يسمي

أو نهم لاشئ عليه ولو تطيب بزيت غرم مطبوخ واستكثر كان عليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى صدقة ولو دوى بالزيت شقوف رجله أو جرحه لاشئ عليه ولو جعل الملح الذي فيه طيب في طعام قد طبخ وتغير أو كله لاشئ عليه وان لم يطبخ وربحه وجوده منه يكره ذلك ولا شئ فيه ولو جعل الزعفران في الملح فان كان الزعفران غالبا فعليه الكفارة وان كان الملح غالبا لا كفارة عليه

ولودخل ميتا فبجرفه واتصل بشيء من ذلك لاثني عليه ولو شرب رجعا تطيب به قبل الاحرام لا بأس به ولو تطيب المريض للتداوى فعليه
 أى الكفارات شاء ولا بأس للجرم ان يحتم أو يقصد أو يجبر الكسر أو يختل لان ذلك ليس من محظورات الاحرام وكذا واغتسل
 أو دخل الحمام وان خضب رأسه بالوسمة عن أى حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه الدم والوسمة ليس بطيب * (فصل فيما يوجب الكفارة
 والصدقة على الحاج) * منها تجاوز الميقات بغير احرام الا فاق اذا (٣٨٧) جاوز الميقات بغير احرام حتى رجع الى

الميقات ولي جازحه
 ويسقط عنه الدم الذي كان
 واجبا عليه بمجاوزه
 الميقات بغير احرام عندنا
 وان لم يرجع الى الميقات
 حتى أحرم بحجة أو بعمره ثم
 رجع الى الميقات ولي ان
 كان ذلك قبل أن يطوف
 بالبيت جازحه ويسقط
 عنه دم المجاوزة وان
 رجع الى الميقات ولم يلب
 عند الميقات وحج بذلك
 الاحرام جازحه ولا يسقط
 عنه دم المجاوزة في قول أى
 حنيفة رحمه الله تعالى
 وقال صاحباه رحمه الله
 تعالى جازحه ويسقط عنه
 دم المجاوزة اذ رجع الى
 الميقات محرما لى عند
 الميقات أو لم يلب ولو جاوز
 الا فاق الميقات بغير احرام
 ثم أحرم وطاف بالبيت شوطا
 أو شوطين لا يسقط عنه الدم
 الذى كان واجبا بالمجاوزه
 رجع الى الميقات أو لم
 يرجع ولو جاوز الا فاق
 الميقات بغير احرام ولم يقصد
 حجة أو عمره ودخل مكة بغير
 احرام كان عليه حجة أو عمره
 والمكي ومن كان منزله داخل
 الميقات لا يلزمه بدخول
 مكة بغير احرام شئ ولو دخل

التمرا فائق * واذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ ان لم يكن الزوج دخل به افلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار
 الزوج أو باختيار المرأة وان كان دخل به افلا مهر كاملا وقعت الفرقة باختيار الزوج أو باختيار المرأة
 كذا في المحيط * مع متوهة زوجها غير الاب والجد ثم عقلت فلها الخيار وان زوجها أوها أو جدها ثم عقلت
 فلا خيار لها كذا في محيط السرخسى * ولو زوجها الابن فهو كالاب بل أولى كذا في الخلاصة *
 واختلفوا (١) في وقت الدخول بالصغيرة فقيل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل يدخل بها اذا بلغت تسع
 سنين كذا في البحر الرائق * وأكثر المشايخ على انه لا عبرة للسن في هذا الباب وانما العبرة للطاقة ان كانت
 ضخمة سمينة تطبق الرجال ولا يخاف عليها المرض من ذلك كل الزوج ان يدخل بها وان لم تبلغ تسع سنين
 وان كانت نحيفة مهزولة لا تطبق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج أن يدخل بها وان كبر سنها وهو
 الصبيح واذا تعد الزوج المهر وطلب من القاضي أن يأمر أبا المرأة بتسليم المرأة فقال أبوها اني صغيرة لا تصلح
 للرجال ولا تطبق الجماع وقال الزوج بل هي تصلح وتطبق نظر ان كانت ممن تخرج أخرجهما وأضرها
 وينظر اليها فان صلحت للرجال امر يدفعها الى الزوج وان لم تصلح لم يأمره وان كانت ممن لا تخرج امر من
 ينظر من من النساء أن ينظرن اليها فان قلن انها تطبق الجماع ويحتمل الرجال أمر الاب بدفعها الى الزوج
 وان قلن لا يحتمل الرجال لا يؤمر بتسليمها الى الزوج كذا في المحيط * نفذ تكاح حرة مكلفة بلاولى عند
 أى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية كذا في التبيين * سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزة
 عن امرأة شافعية بكر بالعدة زوجت نفسها من حنفى بغير اذن أبيها والاب لا يرضى ورتبه هل يصح هذا
 النكاح قال نعم وكذلك لو زوجت نفسها من شافعى كذا في الظهيرية لا يجوز تكاح أخذ على البغاة
 صريحة العقل من اب أو سلطان بغير اذن أبكرها كانت أو ثيبا فان فعل ذلك فالتكاح موقوف على اجازتها
 فان اجازته جاز وان ردت به اطل كذا في السراج الوهاج * ولو ضحك البكر عند الاستمارة أو بعد ما بلغها الخبر
 فهو رضا هكذا ذكر القسودرى وشيخ الاسلام كذا في المحيط وهكذا في الكافي * وقالوا ان ضحكك
 كالسنة ثم لمسه لا يكون رضا كذا في الميسوط للامام السرخسى والكافي * وعليه الفتوى كذا في
 البحر الرائق * وان تبسعت فهو رضا وهو الصحيح من المذهب ذكره شمس الاثمة الحلو فى كذا في المحيط *
 وان بكت اختلوا فيه والصحيح أن البكاء اذا كان بخروج الدمع من غير صوت يكون رضا وان كان مع
 الصوت والصباح لا يكون رضا كذا في فتاوى قاضيان * وهو الاوجه وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * وان
 استأذن الولي البكر البالغة فسكت فذلك اذن منها وكذا اذا مكنت الزوج من نفسها بعد ما زوجها الولي
 فهو رضا وكذا لو طالت بعد اقامتها بعد العلم فهو رضا هكذا في السراج الوهاج * واذا قال لها الولي أريد أن
 ازوجك من فلان بأنفسك سكت ثم زوجها لم تقالت لأرضى أو زوجها ثم بائنها الخبر فسكت فالتسكوت
 منها رضا في الوجهين جميعا اذا كان المزوج هو الولي وان كان لها ولي أقرب من المزوج لا يكون التسكوت
 منها رضا ولها الخبر ان شاءت رضى وان شاءت ردت وان بلغها الخبر من رجل واحد ان كان ذلك الرجل
 رسول الولي يكون سكوتها رضا سواء كان الرسول عدلا أو غير عدل كذا في المضمرات * وان كان الخبر فضوليا
 شرط فيه العمد أو العدة عند أى حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في الكافي * وقال بعض مشايخنا

(١) مطلب وقت الدخول بالصغيرة

الا فاق مكة بغير احرام ثم رجع الى الميقات في تلك السنة وأحرم بحجة الاسلام سقط عنه ما كان واجبا بالمجاوزه ودخول مكة بغير احرام عندنا
 وان لم يخرج من مكة حتى مضت السنة ثم خرج الى الميقات في السنة الثانية وأحرم بحجة الاسلام وحج يجزيه حجة الاسلام ولا يسقط عنه
 الدم الذى كان واجبا عليه في العام الاول * (فصل فيما يجب على الحرم بارتكاب المحظور) * وذلك أنواع منها ما يفسد الحج ويوجب
 الدم ومنها ما لا يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما يوجب الصدقة ومنها ما يكره ولا يوجب شيئا أما الاول اذا جامع الحرم قبل الوقوف بعرفة

رحمهم الله تعالى ان كان الخبر اجنبيا ليس بولي ولا رسول عنه - ان كان الخبر رجلا واحدا غير عدل فان صدقته في ذلك ثبت النكاح وان كذبت له لا يثبت وان ظهر صدق الخبر عند أي حنفية رحمه الله تعالى وعندهما يثبت النكاح اذا ظهر صدق الخبر كذا في الذخيرة * ولو بلغها الخبر فكلت بكلام اجنبي فهو سكوت هي نافيكون اجازة هكذا في البحر الرائق * بكر بلغها خبر النكاح فاخذها العباس أو السعال فلما ذهب عنهما قالت لا أرضى جازا را اذا قالت متصلا به وكذلك اذا أخذتها ثم تركت فقالت لا أرضى جازا را في هذا الموضع أيضا كذا في الذخيرة * وتعتبر في الاستئثار تسمية الزوج على وجه تقع به المعرفة كذا في الهداية * حتى لو قال لها أريد أن أزوجه من رجل فسكت لا يكون رضا ولو قال لها أزوجه من فلان أو فلانة وذكرك جماعة فسكت فهو رضاي زوجها الولي من أبيهم - ثم شاء فان قال من جيران أو بن عمي ان كانوا جماعة يحصون فهو رضاي والافلا كذا في التبيين * وهذا كله اذا لم تفوض الامر اليه أما اذا قالت أنا راضية بما تفعله أنت بعد قوله ان اقواما يخطبونك أو زوجتي ممن تختاره ونحوه فهو استئذان صحيح وقيل يشترط ذكر المهر وهو قول المتأخرين وفي فتح القدير وهو الاوجه كذا في البحر الرائق * فان استأمرها بالاب قبل النكاح فقال أزوجه من فلان ولم يذكر المهر ولا الزوج فسكت لا يكون سكوتها رضايها لأن تردده بذلك وان ذكر الزوج والمهر في الاستئثار فسكت كان سكوتها رضايها وذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكت قالوا ان وهما من رجل فقد نكحاه لانها رضيت بشكاح لاسمية فيه والقاهر هو والنكاح عهر المثل والنكاح بلفظ الهبة وجب مهر المثل وان زوجهما عهر مسمى لا ينقد نكاح الولي لانها ما رضيت بتسمية الولي فلا ينقد نكاح الولي الا باجازه مستقبلة وان زوجهما الولي بغير استئثار ثم أخبرها بعد النكاح فسكت ان أخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا فيه والعجيب انه لا يفكر كون رضاها وذكر الزوج والمهر فسكت كان رضاها وذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التنصّل الذي تقدم في الاستئثار قبل النكاح وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكت لم يكن السكوت رضا استأمرها قبل النكاح أو أخبرها بعد النكاح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو زوجهما وليا فقالت لا أرضى ثم رضيت في المجلس لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو زوجهما الولي فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يخطبونك فقالت أنا راضية بما تنفع لزوجهما الولي من الاول فأبى أن يخرج نكاحه كان لهذا كذا في فتاوى قاضي خان * سئل الشيخ الامام الفقيه أبو نصر عن رجل زوج ولسته فلما بلغها الخبر قالت هو دميم لا أرضى به أو قالت هو دباغ لا أرضى به قال هذا كلام واحد فلا يضرها ما قتمت وبطل النكاح كذا في المحيط * واذا استأمرها الولي في نكاح رجل فأبى ثم زوجهما الولي منه فسكت كان رضا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو زوجهما الولي بحضورها فسكت اختلف المشايخ فيه والاصح أنه رضا ولو زوجهما وليا من مساويان كل واحد منهما من رجل أباحتهم ما عايط لعدم الاولوية وان سكنت بقيام موقرفين حتى تجيز أحدهما كذا في التبيين * وهو ظاهر الجواب كذا في البحر الرائق * واذا استأمر البكر الولي في التزويج من رجل فقالت غيره أولى لم يكن ذلك ذنا ولو أخبرها بعد العقد فقالت ذلك كان اجازة كذا في الذخيرة * بالغزو زوجها أبوها قبلها الخبر فقالت لا أريد أو قالت لا أريد فلانا فاختار انه يكون ردائي الوجهين كذا في التتارخانية ناقلا عن العتبية * ولو قال لها وليا اني أريد أن أزوجه من فلان فقالت يصلي فلما خرج الولي قالت لا أرضى ولم يعلم الولي بقولها حتى

فصل فيما يجب بلبس
المخيط وازالة التفث

إذا لبس المحرم ثوبا مخيطا
 يوما كان عليه الدم وإن كان
 أقل من يوم كان عليه
 الصدقة نصف صاع من بر
 وعن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى أنه إذا لبس لاكثر من
 يوم كان عليه دم وعن محمد
 رحمه الله تعالى إذا لبس
 يوما بالاساعة كان عليه من
 الدم بمقدار ما لبس وإن
 ابتسر مافيه الدم بعذر بأن

اضطر الى تغطية الرأس خوفاً من الهلاك من البرد أو المرض أو لبس السلاح لاجل المقاومة كان عليه مانع الله تعالى زوجها عليه في كتابه فقد من صيام أو صدقة أو نيك أو راد بالنسك الشاة بالصيام ثلاثة أيام وبالأطعام عام ستة ما كفى لكل مسكين نصف صاع ولوطيب المحرم بعض الشارب أو بعض اللعبة كان عليه صدقة ولوطيب عضو كامل لا كل رأس والساق والفخذ عليه دم وفي النواذر أطيب مقدار ربع الرأس كان عليه الدم وفي أقل من ذلك عليه الصدقة ولو قص كل الاظفار أو أظافر يني واحدة أو رجل واحدة

عليه الدم ولو قص أقل من يذفع عليه الصدقة عندنا لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه رجهما إله تعالى ولو قص خمسة أطراف من يدين أو رجلين عليه الصدقة وقال محمد رجه الله تعالى عليه الدم ولو اتكسر ظفر المحرم وصار بحال لا ينت فاحذله لاشئ عليه ولو قلم أطرافه واحدة في مجلس واحد أو أطرافه من يداً أخرى في مجلس آخر كان عليه كفارة أن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وقال محمد رجه الله تعالى عليه كفارة واحدة (٣٨٩) ما لم يكفر الأول وكذا إذا جامعها في مجلسين

ولو قسّم أطرافه السيدين والرجلين في مجلس واحد كان عليه كفارة واحدة ولا يخلق المحرم رأسه فان حلق كان عليه الدم حلق في الحرم أو في غيره في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وقال أبو يوسف رجه الله تعالى في غير الحرم لاشئ عليه ولو حلق موضع الخامة كان عليه الدم في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى كافي حلق الرقبة وقال في حلق موضع الخامة عليه الصدقة ولو أخذ المحرم شعر محرم آخر كان عليه الصدقة ولو حلق الحلال رأس محرم بأمرة أو بغير أمرة كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك على الخالق وإذا لبس الخيط قبل الإحرام ثم أحرم ولم ينزع فهو بمنزلة ما لبس بعد الإحرام ويكره للمسرم أن يدخل تحت ستر الكعبة ولو عصب المحرم رأسه كان عليه الصدقة ولا بأس للحرم أن يغطي أذنيه أو من لحيته مادون الذقن ولا يمسك على أنفه بشوب ولا بأس بأن يضع يده على أنفه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضه وفي

زوجها من فلان صبح ولوزو زوجها الولي فقالت نعم ما صنع قال أصبح انه اجازة ولو قالت أحسنت أو أصبت أو بارك الله لك أو لنا أو قبلت التهنئة فهو رضا وقال ابن سلام رجه الله تعالى إذا قال لها الولي أزوجك من فلان فقالت ١ باكي نيسنانه يكون رضا ولو قالت لا حاجة لي إلى النكاح أو كنت قلت لك لا أريد فهو رد للنكاح المبائر وكذا لو قالت لا أرضى أو لا أصبر أو أنا كارهة عن أبي يوسف رجه الله تعالى انه رد وأما قوله لا يعجبني أو لا أريد الأزواج فلا يكون رداً حتى لو رضيت بعد ذلك بصبغ ولو قالت لا أريد فلان فهو رد كذا في الظهيرية * وهو الاظهر والاقترب إلى الصواب هكذا في المحيط * ولو قالت أنت أعلم أو بالفارسية ١ توبه داني لم يكن ذلك رضا ولو قالت ذلك اليك فهو رضا كذا في الظهيرية * يكرز زوجها ابن عمها من نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر فسكت ثم قالت لا أرضى كان لها ذلك لان ابن الم كان أصيلاً في نفسه فضولاً في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى فلا يمل الرضا ولو استأمرها في التزوج ممن نفسه فسكت ثم زوجها من نفسه جازاً جاعاً كذا في فتاوى قاضيخان * قال الأب للبكر البالغة ان فلان يذرك بك بغير كفارة وثبت من مكاتها مرتين وهي ساكتة فزوجها جازاً كذا في غاية السروجي * ولو زوجها الولي بغير استأمر ثم اختلفا فقال الزوج بلغك النكاح فسكت وقالت لا بل رددت كان القول قولها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * فان أقام الزوج البينة على سكوتها حين بلغها الخبر فهي امرأته والا فلا نكاح بينهما ولا يمين عليهما في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما ما علمنا اليمين كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * فإذا نسكت بقضي عليها بالنكول وإن أقام الزوج بينة على سكوتها حين بلغها الخبر وأقامت بينة على الرد فيبنيها أولى كذا في المحيط * وإذا قال الشهود كأنهم حاولوا سمعها تسكمت بنبأ سكوتها بذلك كذا في فتح القدير * ولو أقام الزوج البينة أنها أجازت العقد حين أخبرت وأقامت البينة أنها ردت حين أخبرت كانت البينة بنبأ الزوج كذا في السراج الوهاج * ولو كانت البكر قد دخل بها زوجها ثم قالت لم أرض لم تصدق على ذلك وكان تمكينها إياه من الدخول بها رضا إلا إذا دخل بها وهو مكرهة فحينئذ لا يثبت الرضا فان أقامت بينة على الرد في هذه الصورة ذكر في فتاوى الفضلي أنها تقبل وقيل لا الصحيح أنها لا تقبل لان التمكين منها بمنزلة الإقرار بالرضا ولو أقربت بالرضا ثم ادعت الرد لا تصح دعواؤها ولا تقبل بنبأها فكذا هذا كذا في المحيط * ولا يقبل عليها قول وليها بالرضا لأنه يقر عليها بثبوت الملك للزوج وإقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي * رجل زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرد حتى مات زوجها فقال ورثة الزوج أنها زوجت بغير أمرها ولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث وقالت زوجتي أبي بأمرى كان القول قولها ولها الميراث وعليها العدة وإن قالت زوجتي أبي بغير أمرى فبلغني الخبر فرفضت فلا مهر لها ولا ميراث هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو استأذن الثيب فلا بد من رضاها بالقول وكذا إذا بلغها الخبر هكذا في الكافي * وكما يتحقق رضاها بالقول كقولها أرضيت وقبلت وأحسنت وأصبت وبارك الله لك أو لنا ونحوه يتحقق بالدلالة كطلب مهرها وقسمتها أو عكسها من الوطاء وقبول التهنئة والضحك بالسروور من غير استهزاء كذا في التبيين * والليث

(ترجمة)

١. لا بأس ٣ أنت أعلم

(٣٨٧ - فتاوى أول)

الشعر كثير أو في الإبط أن كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع لوجوب الدم والافلا أكثر وأن تنف من رأسه أو من أنفه أو لحيته شعرات فبكل شعرة كف من طعام ولو غطي رجل وجهه المحرم وهو نائم كان عليه الدم وإن أخذ المحرم من شاربه بطعم مسكناً ولو غسل المحرم باسنان فيه طيب فان كان من راء سماء اشتنا كان عليه الصدقة وإن كان سماء طيباً كان عليه الدم والصدقة في كل موضع نصف

صاع الا في الجراد والقمل على ما ذكر في المحرم والمهر ما ذاق لم أظفر غيره يضمن كالحلق رأسه وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يضمن في قلم الاظافر * (فصل فيما يجب بقتل الصيد والبهائم) * يحرم على المحرم صيد البر وهو الممتنع الوحشي بأصل الخلقة أما الابل والبقر اذا نذ وتوحش فليس بصيد وصيد البر ما كان متواهاً وفي الده في البر وصيد البحر ما كان على العكس والضفدع ليس من حيوان البر ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والعقرب والحدأة (٣٩٠) والغراب قالوا المستثنى هو الغراب الابقع وما يأكل الجيف وأما ما يأكل الزرع فهو

صيد ولا شيء في الحية والعقرب والفأرة والزبور والنسل والسرطان والذئب والبق والبعوض والبرغوث والقراد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهري الرواية السباع كلها صيد الا الكلب والذئب ولا فرق في الكلب بين العقور وغيره وفي العقور روايتان والظاهر انهم الصيود لا من الفواسق وفي السنن والوحشي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان ولا شيء في الدجاج والبط الذي يكون في المنازل وما يطير في الهواء صيد والحمام المسرول صيد وفي المطوقة روايتان والباشق والصقور والبازي صيد معهما كان أو لم يكن وفي قتل الصيد لا فرق في وجوب الجزاء بين المسباح والمملوك ولا شيء في هروم الارض كالقنفذ والخنفساء ويجب الجزاء في الضب والبربوع وابن عرس وكذا في القمل والقرد والخنزير قال زفر رحمه الله تعالى في القرد والخنزير لا يجب الجزاء في الجراد قملة وفي القملة الواحدة صدقة يطعم ماشاء

اذا تزوجت فقبلت الهدية بعد التزويج فذلك ليس بربا وكذا لو أكلت من طهامة أو خدمته كما كانت تحذمه قبل ذلك * ولو خلاهم ابرضا همل يكون اجازة لا رواية لهذه المسئلة قال وعندى أن هذا اجازة كذا في الظهيرية * وان زالت بكارتها بوثبة أو حيضة أو جراحة أو تعيس فهي في حكم الابكار وان زالت بكارتها بركابها فذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يكتفى بسكوتهما فان أخرجت وأقيم عليها الحد فالصحيح أنه لا يكتفى بسكوتهما وكذا ان صار الزنا عاده لها كذا في الكافي * واذا مات زوج البكر بعد ما خلاها قبل ان يدخل بها تزوج كزواج الابكار وكذا لو وقعت الفرقة بين العنين وامرأته وكذا لو زالت بكارتها بحزف الاستبراء ولو زالت بكارتها بشكاح فاسداً وجومت بشبهة تزوج كزواج الثيب هكذا في الخلاصة

(الباب الخامس في الاكفاء)

الأكفاء معتبرة في الرجال للنساء للزوم النكاح كذا في محيط السرخسي * ولا تعتبر في جانب النساء للرجال كذا في البدائع * فاذا تزوجت المرأة رجلاً خيراً منها فليس للولي أن يفرق بينهما ما كان الولي لا يتغير بأن يكون تحت الرجل من لا يكافؤه كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * الأكفاء تعتبر في أشياء (منها النسب) فقرش بعضهم أكفاء لبعض كيف كانوا اختى ان القرشي الذي ليس بهاشمي يكون كفلاً لها شمي وغير القرشي من العرب لا يكون كفلاً للقرشي والعرب بعضهم أكفاء لبعض الانصاري والمهاجري فيه سواء كذا في فتاوى قاضيخان * وبنو باهلة ليسوا با أكفاء لعامة العرب والصحيح أن العرب كلهم أكفاء كذا ذكره أبو اليسر في مبسوطه كذا في الكافي * والموالي وهم غير العرب لا يكونون أكفاء للعرب والموالي بعضهم أكفاء لبعض كذا في العنانية * قالوا الحسيب كف للنسب حتى ان الفقيه يكون كفلاً للعلوية ذكره قاضيخان والعناني في جوامع الفقه وفي النبايع والعالم كف للعربية والعلوية والاصح أنه لا يكون كفلاً للعلوية كذا في غاية السروجي * (ومنها اسلام الآباء) من أسلم نفسه وليس له أب في الاسلام لا يكون كفلاً له أب واحد في الاسلام كذا في فتاوى قاضيخان * ومن له أب واحد في الاسلام لا يكون كفلاً له أبوان فصاعداً في الاسلام كذا في البدائع * والذي أسلم نفسه لا يكون كفلاً لهما أبوان أو ثلاثة في الاسلام ويكون كفلاً لهما اذا كان في موضع قد ساعد عهد الاسلام وطال وأما اذا كان العهد قريباً بحيث لا يعرف ولا يكون ذلك عيافاً فانه يكون كفلاً كذا في السراج الوهاج * ومن له أبوان في الاسلام كان كفلاً لاهرأة لهما ثلاثة آباء في الاسلام أو أكثر كذا في المحيط * رجل ارتد والقياد بالله ثم أسلم فهو كف لمن لم يتجر عليه ردة كذا في القنية * (ومنها الحرية) فالملوك كيف كان لا يكون كفلاً للحرية وكذا المعتق أبوه لا يكون كفلاً للحرية الاصلية كذا في فتاوى قاضيخان * والمعتق يكون كفلاً لثلاثة كذا في شرح الطحاوي * والمعتق أبوه لا يكون كفلاً للحرية التي لها أبوان في الحرية كذا في فتاوى قاضيخان * والذي هو حر مسلم في الاصل بأبيه وجدته وان ولد بغيره حراً مسلماً كف لمن لها آباء حرة مسلمون ولو كان جدهم معتقاً أو كافراً أسلم لا يكون كفلاً لها والمعتق لا يكون كفلاً لاهرأة أمها حرة الاصل وأبوهام معتق وقيل لا رواية لهذه المسئلة كذا في العنانية * ومولاة أشرف القوم لا تكون كفلاً لولي الوضيع لان الولاء بمنزلة النسب حتى ان مولاة

وفي القملتين أو ثلاث كف من الحنطة وفي العشر نصف صاع وكما لا يقتل القمل لا بدعها الى غيره لقتل فان فعل ذلك يضمن وكذا لو أشار الى القمل أو ألقى ثوبه في الشمس لم يمس له الماء وغسل ثوبه لم يملك ولو ألقى ثوبه في الشمس لملك القمل فملك القمل لا شيء عليه وان ابتدأه السبع فقتله المحرم لا شيء عليه اذا كسر المحرم بيض صيداً وشوى كان عليه قيمته ان لم تكن البيضة مدرة وان خرج منها فرخ ميتاً كان عليه قيمته حياً ولو ضرب بطن ظبية فطرحت جبيناً ميتاً وماتت الظبية كان عليه ضمانها ولو قتل ظبية حاملاً يضمن

فيمتها حاملا ولو عطب الطي بنفسا ط محرم أو دعة المحرم حقة لاله فوقه فيم صيد أو نزع الصيد من المحرم فاشتد فلهك لاشئ على المحرم ولو قتل المحرم صيدا كان على كل واحد منهم ما جراه كامل ويجل للمحرم أكل لحم صيد قتلته حلال وان كان فيها صنم المحرم لا يجل ولو اشترى المحرم من محرم صيدا فلهك عند الثاني بضم البائع والمشتري كل واحد منهما قيمته ولو أحرم وفي قنصه صيدا لا يجب عليه إرساله ولو قلع المحرم سن صيدا أو تفريشه فعاد لاشئ عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى المحرم (٢٩١) اذا ذبح صيدا لا يؤكل ولو اضطر انسان

في أكل ميتة وصيد بد بجه محرم يتناول أيم ماشاء وما يضمن المحرم بحجة أو عمة بارتكاب محذور كان على القارن ضعفه لانه جنى على احرامين وجزا الصيد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قيمة الصيد بقومه الحكيمان في الموضع الذي قتل ان كان يباع في ذلك المكان وان كان لا يباع في ذلك المكان تعتبر قيمته في أقرب المواضع الذي يباع فيه الى الموضع الذي قتل ثم القاتل في ثلاث القيمة بالخير ان شاء اشترى بها هديا ويذبح بمكة وان شاء اشترى بثلاث القيمة طعاما يتصدق به على المساكين على كل مسكين نصف صاع من ذلك الطعام وان شاء نظر الى قيمة الصيد انه كم يوجد به من الطعام ثم يصوم لكل نصف صاع من بزوما وقال محمد والشافعي رحمه الله تعالى ان كان الصيد مما لا مثل له من النعم لا خيار فيه الى الحكيمان اذا حكم على القاتل بشئ من هذه الاشياء يتعين عليه ذلك وفيما له مثل من النعم لا خيار فيه للحكيمان ويجب على القاتل مثل

بني هاشم اذا زوجت نفسم من مولى العرب كان لعنتها حق التعرض هكذا في شرح الطحاوي * ومولاه الهاشمي لا تكفى مولى القرشي كذا في الترمذي * ومعقبة أشرف القوم تكون ككفا للمولى كذا في الذخيرة * وتعتبر الكفارة في الحرية والاسلام في حق العجم لانهم كانوا يقترون بهم مادون النسب هكذا في التبيين * أما في حق العرب فالاسلام الابليس بشرط كذا في المحيط * فلان تزوج عربي له أب كافر بعربية لها أباه في الاسلام فهو كفء وأما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم كذا في البحر الرائق * (ومنها الكفارة في المال) وهو أن يكون مال الكاهن وهو النفقة وهو العتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لا يملك كاهنا أو لا يملك أحدهم لا يكون كفا كذا في الهداية * موسرة كانت المرأة وموسرة هكذا في التبيين والمزيد * ولا تعتبر الزيادة على ذلك حتى ان من كان قادرا على المهر والنفقة كان كفا لها وان كانت هي صاحبة أموال كثيرة هو الصحيح من المذهب وان كان يقدر على نفقة بالكسب ولا يقدر على المهر اختلف المشايخ فيه عامتهم على أنه لا يكون كفا كذا في المحيط * والمراذيل المجل وهو ما تعارفوا به ولا يعتبر الباقي ولو كان حلالا كذا في التبيين * قال أبو نصر يعتبر في النفقة قوت سنة وكان نصير رحمه الله تعالى يقول يعتبر قوت شهر وهو الاصح هكذا في التبيين والمزيد * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان قادرا على المهر ويكسب كل يوم ما ينفق عليها كان كفا وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير لفاضي خان * والاحسن في المخترفين ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى فاضيلان * ثم انما تعتبر القدرة على النفقة اذا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح للجماع أما اذا كانت صغيرة فلا تصلح للجماع فلا تعتبر القدرة على النفقة لانه لا نفقة لها في هذه الصورة ويكتفى بالقدرة على المهر كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة وهو فقير فتركت له المهر لا يكون كفا لانه انما يعتبر حالة العقد كذا في التبيين والمزيد * رجل تزوج أخته الصغيرة من صبي له طاقة النفقة وليس له طاقة المهر قبل الاب النكاح وهو غني جاز لانه يمد غنيا بغني الاب في حق المهر دون النفقة لان العادة جرت فيما بين الناس انهم يتجهون بهور الابناء الصغار دون النفقة كذا في الذخيرة * ولو كان عليه دين بقدر المهر كان كفا لان له أن يقضى أي الدين شاء كذا في النهر الفائق * (ومنها الديانة) تعتبر الكفارة في الديانة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الهداية * فلا يكون الفاسق كفا للصالح كذا في الجمع * سواء كان معان القس أو لم يكن كذا في المحيط * وذكر السرخسي أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الكفارة من حيث المصالح غير معتبرة كذا في السراج الوهاج * رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل على ظن أنه صالح لا يشرب الخمر ووجهه الاب بشرى يامد منا وكبرت الابنة فقالت لأرضي بالنكاح ان لم يعرف أبوها شرب الخمر وغلبة أهل بيته الصالحون فالنكاح باطل أي يطل وهذه المسئلة بالاتفاق كذا في الذخيرة * وانما الخلاف بين أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبه فيما اذا تزوجها من رجل عرفه غير كف فعدت أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز لان الاب كامل الشفقة وافر الرأي فالظاهر أنه تأمل غاية التأمل ووجد غير الكف صالح من الكف كذا في المحيط * ثم الكفارة تعتبر (١) عند ابتداء النكاح ولا يعتبر استمرارها بعد ذلك حتى لو تزوجها وهو كف ثم صار فاجرا داعرا لا يفسخ النكاح كذا في السراج الوهاج * (ومنها الحسرة)

(١) مطلب الكفارة تعتبر عند ابتداء النكاح

المقتول في النعمة مدنة في جوار الوحش بقرة وفي الضبع والظبي شاة وفي الارنب عناق وفي الربوع جفرة ولا يجوز في جزاء الصيد صغار النعم الاعلى وجهه الاطعام فان بلغت قيمة المقتول جملا أو عنقا فلا يجوز الجمل والعناق في الهدى وانما يجوز انما بلغت قيمة المقتول قيمة الجذع العظيم من الضأن أو النتى من غيره واذا قتل المحرم سبعاً من سبع الوحش أو الظبي كان عليه قيمته لا يجوز له وما قال زفر رحمه الله تعالى يجب عليه قيمته بالغة ما بلغت كماله لو كان المقتول مما يؤكل لحمه وانما قول ان الضمان انما واجب بسبب الاراقة لا بسبب افساد اللحم فلا يلزمه الادم

بجلاف الماكول لان ثمة افسد اللحم فيجب عليه قيمته بالغصة ما بلغت وفي الصداق ما لا تجب قيمته بالغصة ما بلغت لان ذلك ضمان المالك فحبب قيمته بالغصة ما بلغت بجلاف الجزاء * (فصل في كيفية أداء الحج) * المحرم بالحج اذا أتى لمخظورات احرامه وقدم مكة فدخلها البلاء أو من اراد الايضره واستحب أن يدخلها من اراد وقال بعض الناس بكمه دخولها البلاء واذا دخل المسجد الحرام وشاهد البيت بكمه ويهمل ويحمد الله تعالى ثم يبدأ بالحجر فيستقبله ويكبّر (٢٩٣) رافعا يديه كما يكبر للصلاة ثم يرسلهما ويستم الحجر وتفسير ذلك أن يضع كفيه

في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه تبرأ من الحرفة ويكون البطار كفال له طار وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى صاحب الحرفة الدنيا كالبطار والحجام والحائك والكاس والديباغ لا يكون كفال له طاروا البراز والصراف هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * وكذا الخلاق لا يكون كفال لهم كذا في السراج الوهاج * والمرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الحرف متى تقاربت لا تعتبر التفاوت وتثبت الكفاة فالخائك يكون كفال للحجام والديباغ يكون كفال للكاس والصراف يكون كفال للبراز كفال للبراز قال شمس الأئمة الحلواني وعليه الفتوى كذا في المحيط * والجمل لا يعد في الكفاة (١) كذا في فتاوى قاضيان * قال صاحب الكتاب النصحية أن يراعى الاولياء المجانسة في الحسن والجمل كذا في التارخانية ناقلا عن الحجة واختلافوا في العقل قال بعضهم لا يعتبر كذا في فتاوى قاضيان * ثم المرأة اذا زوجت نفسها من غير كف صحت النكاح في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر اقول بمحمد رحمه الله تعالى آخر أيضا حتى ان قبل التفريق ثبت فيه حكم الطلاق والظهار والابلاء والنوارث وغير ذلك ولكن للاولياء حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان النكاح لا ينعقد وبه أخذ كثير من مشايخنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والمختار في زماننا للفتوى رواية الحسن وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رواية الحسن أقرب الى الاحتياط كذا في فتاوى قاضى خان في فصل شرائط النكاح وفي البرازية ذكر برهان الأئمة أن الفتوى في جواز النكاح بكرة كانت أو ثيبا على قول الامام الاعظم وهذا اذا كان لهاولى فان لم يكن صحت النكاح اتفاقا كذا في النهر الفائق * ولا يكون التفريق بذلك الا عند القاضي أما بدون فسخ القاضي فلا يفسخ النكاح بينهما وتكون هذه فقرة بغير طلاق حتى لو لم يكن الزوج دخل بها فلا شيء لها من المهر كذا في المحيط * وان دخل بها أو خلاها خالوة صحيحة يلزمه كل المسمى ونفقة العدة وعلم العدة كذا في السراج الوهاج * والذي يلي المرافعة الى القاضي المحارم عند بعض المشايخ وعند بعضهم المحارم وغير المحارم في ذلك على السواء حتى تثبت ولاية المرافعة لابن الم ومن أشبهه وهو الصحيح كذا في المحيط * ولا تثبت هذه الولاية لذوى الارحام وانما تثبت للعصبات كذا في الخلاصة في جنس خيار البلوغ * واذا تزوجت المرأة غير كف ودخل بها وقرق القاضي بينهما بمحض صومته الولي وأزماه المهر وألزمها العدة ثم تزوجها في عدتها بغير ولي وقرق القاضي بينهما ما قبل الدخول بها كان لها عليه المهر الثاني كاملا وعليها عدة مستقبله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * واذا زوجت نفسها من غير كف بغير رضا الولي فقبض الولي مهرها وجبها فهذا منه رضا وتسليم ولو قبضه ولم يجبه فما قد اختلف المشايخ والصحيح انه يكون رضا وتسليم للعقد واذا لم يقبض مهرها ولا سكن خاصم زوجها في نفقة ما وتقدر مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه رضا وتسليم للعقد استحسانا وهذا اذا كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضي قبل خصامة الولي اياه في المهر والنفقة فأما اذا لم يكن عدم الكفاة ثابتا قبل ذلك عند القاضي فلا يكون رضا بالنكاح قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * وسكون الولي عن المطالبة بالتفريق لا يطل حقه في الفسخ وان طال الزمان

(١) مطلب الجمل لا يعتبر في الكفاة

على الحجر ويقبل الحجر ان استطاع من غير أن يؤذى أحد الا ن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك والحكمة في تقبيل الحجر ماروى عن علي رضي الله عنه انه قال لما أخذ الله الميثاق على بني آدم من ذريته كتب بذلك كتابا فجعله في جوف الحجر فيحيى يوم القيامة ويشهد لمن استلمه وان لم يستطع استلام الحجر من غير أن يؤذى أحدا لا يستلمه لكن يستقبل الحجر ويشير بكفيه نحو الحجر ويكبّر ويهمل ويحمد الله تعالى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه ثم يأخذ عن عين الحجر ويطوف بالبيت طواف التحية يطوف بالبيت سبعة أشواط من وراء الحطيم من الحجر الى الحجر شوط يرمل في الثلاثة الاول يعني يهر كفيه ويرى من نفسه القوة والجلادة ويثني على هيئته في الأربع وكذا في كل طواف بعده سعي فانه يرمل فيموا كما مر بالحجر في الطواف يستلمه ان استطاع من غير ان يؤذى أحد وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبّر ويهمل واستلام الركن اليماني مستحب في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وليس واجب ثم يصلي بعد الطواف ركعتين عند المقام أو حيثما تيسر له من المسجد وان صلى في غير المسجد جاز حتى وركعتا الطواف عندنا واجبة واذا فرغ من الصلاة يعود الى الحجر ويستلمه ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبّر ويهمل وهذا الاستلام لافتتاح السعي بين الصفا والمروة فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا من أي باب شاء ويسعى بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة عندنا واجب لو تركه يلزمه الدم وعندنا ان السعي بين الصفا والمروة

وصفة السعي أن يبدأ بالصفافيه عد الصفافيه يستقبل الكعبة ثم يكبر ثلاثاً ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخره يرفع بها صوته
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بجاحته ثم ينزل من الصفافيه على المروة على هيئة حتى يصل الى بطن الوادي ثم يسعى في
بطن الوادي سعياً فاذا خرج من بطن الوادي عشى على هيئة حتى يصعد المروة فاذا صعد هاب يستقبل الكعبة ويكبر ويهلل يفعل بالمروة ما يفعل
بالصفافيه كذلك سبعة أشواط من الصفافيه الى المروة عشوط ومن المروة الى الصفافيه عشوط (٢٩٣) عند عامة العلماء رجهم الله تعالى خلافاً

لما قاله البعض فاذا فرغ
من السعي يدخل المسجد
ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة
حرماً الى يوم التروية لا يحل له
شي من المخطورات فاذا دام
بمكة يطوف بالبيت ما بدا له
كل طواف سبعة أشواط ثم
يروح مع الناس الى منى يوم
التروية بعد صلاة الفجر وطلوع
الشمس ويبست بئى ويصلي
ثم صلاة الفجر يوم عرفة
بغلس ثم يتوجه الى عرفات
فاذا انتهى اليه ينزل في أى
موضع شاء وأن خرج منها
قبل طلوع الشمس فهو جائز
ولو صلى الظهر يوم التروية
بمكة ثم خرج منها وبات بئى
لابأس به وان بات بمكة
وخرج منها يوم عرفة الى
عرفات كان مخافاً للسنة
ولا يلزمه الدم فاذا زالت
الشمس من يوم عرفة يتوضأ
أو يغتسل والغسل أفضل ثم
يصلى الظهر والعصر مع
الامام في وقت الظهر بأذان
واحد أو قائمتين يؤذن
للظهر ويقيم ثم يقيم للعصر
بعد الظهر وان فاتته
الجماعة صلى كل صلاة في
وقته في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولا يجمع
بين الصلاتين في وقت الظهر
خلافاً لصاحبيه رحمهما

حتى تلد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * أما اذا ولدت منه فليس للأولياء حق الفسخ لكن ذكر في
مبسوط شيخ الاسلام واذا تزوجت نفسها من غير كف فعلم الولي بذلك فسكت حتى ولدت أو لا دام بداله أن
يخاصم في ذلك فله أن يفرق بينهما كذا في النهاية * واذا زوجت نفسها من غير كف ورضى به أحد الأولياء
لم يكن له هذا الولي ولا لغيره أو دونه في الولانية حق الفسخ ويكون ذلك لمن فوقه كذا في فتاوى قاضي خان *
وكذا اذا زوجها أحد الأولياء برضاها كذا في المحيط * وان زوجها الولي من غير كف فدخل بها ثم باتت
من زوجها بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي أن يفسخ كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو طلقها طلاقاً رجعيّاً وراجعها بغير رضا الولي لا يكون للولي حق التفريق كذا في الخلاصة * في المتقني ابن
سماعة عن محمد رحمه الله تعالى امرأة تحت رجل هوليس بكف لها خصم أخوها في ذلك وأنها غائب عنها
غيبه منقطعة أو خاصمه ولي آخر وغيره أولى منه وهو غائب غيبه منقطعة فادعى الزوج أن الولي الأولى
زوجها يومها فقامت البينة فان أقام بينة على ذلك قبلت بينته وأخذ به على الولي الأولى والافرق بينهما ما هكذا
في الذخيرة * في المتقني بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل زوج أمه وهي صغيرة من رجل ثم ادعى
أنها ابنته يثبت النسب والنكاح على حاله ان كان الزوج كفاً فان لم يكن كفاً فهو في القياس لازم لانه هو
الذي زوج وهو ولي ولولاءها من رجل ثم ادعى المشتري أنها ابنته فكذلك اذا كان الزوج كفاً وان كان
الزوج غير كف فالقياس كذلك لانه زوجها أولى ماله وفي نكاح الاصل عبد تزوج امرأة باذن مولاه ولم
يخبر وقت العقد انه حر أو عبد ولم تعلم المرأة أيضاً ولا ولياً لها أنه حر أو عبد ثم طهر أنه عبد فان كانت المرأة
هي التي باشرت عقد النكاح فلا خيار لها ولكن للأولياء الخيار وان كان الأولياء هم الذين باشروا عقد
النكاح عليهم باقى المسئلة بمجالها فلا خيار للرأة ولا للأولياء * ويؤهل لأخبار الزوج انه حر وباتى المسئلة
بمجالها كان لهم الخيار فهذه المسئلة دليل على أن المرأة اذا زوجت نفسها من رجل ولم تشترط الكفاءة ولم
تعلم أنه كف أو غير كف ثم علمت انه غير كف فلا خيار لها ولكن للأولياء الخيار وان كان الأولياء هم الذين
باشروا عقد النكاح برضاها ولم يعلموا انه كف أو غير كف فلا خيار لواحد منهم ما دام شرط الكفاءة
أو أخبرهم بالكفاءة ثم طهر انه غير كف كان لهم الخيار وسئل شيخ الاسلام عن مجهول النسب هل هو
كف أم لا امرأة معروفة النسب قال لا كذا في المحيط * ولو انتسب الزوج لها نسباً غير نسبه فان ظهر دونه
وهو ليس بكف فحق الفسخ ثابت للكل وان كان كفاً فحق الفسخ لها دون الأولياء وان كان ما ظهر فوق
ما أخبر فلا فسخ لاحد كذا في الظهيرية * ولو كانت هي التي غرت الزوج وانتسبت الى غير نسبها الخيار
للزوج وهي امرأته ان شاء أمسكها وان شاء طلقها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو تزوج
امرأة على أنه فلان بن فلان فاذا هو أخوه لايه أو عمه لايه كان لها حق الفسخ كذا في فتاوى قاضي خان
* رجل تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاه رجل من بني قريش وأثبت القاضي نسباً منه وجعلها بنتاً
له وزوجها بحجماً فلها الاب أن يفرق بينهما وبين زوجها ولو لم يكن كذلك لكن أقربت بالرق لرجل لم يكن
لمولاه أن يبطل النكاح بينهما كذا في الذخيرة * المرأة اذا زوجت نفسها من غير كف هل لها أن
تتمتع نفسها حتى يرضى الأولياء أفتى الفقيه أبو الليث ان لها ذلك وان كان خلاف ظاهر الرواية وكثير من
مشايخنا أفتوا بظاهر الرواية ليس لها أن تتمتع كذا في الخلاصة * ولو تزوجت المرأة ونقصت من مهرها ما

الله تعالى ولو صلى الظهر وهو غير محرم بالحج ثم أحرم بالحج فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يجوز أداء العصر في وقت
الظهر الآن يكون محرماً عند الظهر والعصر جميعاً وفي رواية يجوز أداء العصر في وقت الظهر الآن يكون محرماً عند أداء العصر وهو
قولهما وعلى هذا قالوا ينبغي ان يكون محرماً بالحج عند أداء الصلاتين حتى لو كان محرماً بالعمرة عند أداء الظهر ومحرماً بالحج عند أداء العصر
لا يجوز له ان يجمع لان احرام العمرة لا اثر له في جواز الجمع بين الصلاتين فكان وجوده كعدمه ولو صلى الظهر وحده لايصلى العصر مع

الا امام في وقت الطهر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافه لفرجه الله تعالى ويكره التعاوي بين الصلاتين ان يجمع بينهما اماما كان
 او مامو فان تطوع اعادة الاذان لاجل العصر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعيد واذا
 فرغ الامام من الصلاتين راح الى الموقف والناس معه فان تخلف واحد لحاجته لا بأس به ويقف في أي موضع شاء والافضل لغیر الامام ان
 يقف عند الامام والافضل للامام ان يقف (٣٩٤) را كما فان وقف قائما أو جالسا جاز ويكره الميل ويدعوا لله تعالى لحاجته ووقت

الوقوف من حين تزول
 الشمس من يوم عرفة الى
 طلوع الفجر من يوم النحر
 لقوله صلى الله عليه وسلم من
 أدرك عرفة بليل فقد أدرك
 الحج ومن فاتته عرفة بليل
 فقد فاتته الحج بين ان الوقت
 يبقى الى طلوع الفجر من يوم
 النحر فان وقف في شئ منه
 فقد أدرك الحج وان وقف
 في غير هذا الوقت لا يكون
 مدركا الا اذا اشتبه على
 الناس هل لذي الحجة
 أو كملوا القعدة ثلاثين
 يوما ثم بين ان اليوم الذي
 وقف فيه كان يوم النحر جاز
 استحسانا والقياس ان لا يجوز
 كالتوبين ان يومهم كان يوم
 التروية وعرفات ككلمها
 موافق الا بطن عرنة واذا
 وقف يحمد الله عز وجل
 ويكبر ويهلل ويصلي على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ويدعوا لله لحاجته لما روى
 ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يفعل كذلك رافعا
 يديه كالاستطعم المسكين
 والذي كره الذي جاء فيه عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما روى عن عمرو بن
 رضي الله عنهما انه ما سالا
 رسول الله صلى الله عليه

فلولي الاعتراض عليها حتى يتم لها مهرها أو يبارقها واذا فارقها قبل الدخول فلا مهر لها وان فارقها بعده
 فلها المسمى وكذا اذا مات أحدهما قبل التفرق وهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابيس له
 الاعتراض هكذا في التبيين * ولا تكون هذه الفرقة الا عند القاضي ومالم يقض القاضي بالفرقة بينهما
 في حكم الطلاق والظهار والايلاء والميراث باق كذا في السراج الوهاج * السلطان اذا كره رجلا لزوج
 موليته من كف باقل من مهر مثلها ورزيت المرأة بذلك ثم زال الاكراه فلولي حق الخصومة مع الزوج
 حتى يبلغ مهر مثلها أو يفرق القاضي بينهما وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لاحق للولي في
 ذلك وكذلك في مسئلة اذا كانت المرأة مكروهة ثم زال الاكراه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حق
 الخصومة للمرأة مع الولي وعلى قولهما حق الخصومة للمرأة لا غير كذا في المحيط فيما يتصل بنصل معرفة
 الاولياء * واذا كرهت المرأة على أن تزوج نفسها من كف بمهر المثل ثم زال الاكراه فلا خيار لها واما اذا
 كرهت على أن تزوج نفسها من غير الكف أو باقل من مهر المثل ثم زال الاكراه فلا خيار كذا في المحيط
 * واذا كرهت المرأة على النكاح ففعلت فانه يجوز العقد ولا ضمان على المكره بحال ثم ينظر ان كان الزوج
 كف أو المسمى أكثر من مهر المثل أو مثله جاز وان كان اقل من مهر المثل وطلمت التبليغ الى مهر مثلها قال
 له اما ان تبلغ اليه والافارقة فان بلغ فها ونعت وان فارقها قبل الدخول لا يلزمه شئ وان دخل بها وهي
 مكروهة فهذا رضامنه للتبليغ الى مهر المثل وان دخل بها طاعة فهذا رضامنها بالمسمى الا أن الاولياء
 الاعتراض عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم ليس لهم ذلك * هذا اذا كان الزوج كف أو ما اذا
 كان غير كف * فللاولياء أن يفرقوا بينهما فان دخل بها ان كانت مكروهة لزمه مهر المثل وحق الاعتراض
 لعدم الكفاءة باق وان دخل بها طاعة يلزمه المسمى ولا يزداد عليه ويكون هذا رضامنها بالنكاح لان
 تمكينها من نفسها اجازة للعقد كقولها رضيت ويسقط الخياران الثابتان لها التفرق لعدم الكفاءة
 واتمام مهر المثل وبقي الخيار للاولياء في التفرق لعدم الكفاءة ولتقصان المهر عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وعندهم الهما الخيار لعدم الكفاءة لا غير ولو فرق بينهما قبل الدخول لا يلزمه شئ كذا في السراج
 الوهاج في كتاب الاكراه * ولو تزوج ولده الصغير من غير كف * بان زوج ابنة أمة أو ابنة عبد أو زوج بغية
 فاحش بان زوج البنت ونقص من مهرها أو زوج ابنة وزاد على مهر امرأته جاز وهذا عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وعندهم ما لا يجوز الزيادة والخط الاجماعتان في الناس فيه قال بعضهم
 فاما أصل النكاح فصحيح والاصح أن النكاح باطل عندهما كذا في الكافي * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى كذا في المضمرات * وأجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي كذا في فتاوى
 هاضمخان * والخلاف فيما اذا لم يعرف سوء اختيار الاب مجانة أو فسقا ما اذا عرف ذلك منه فالنكاح باطل
 اجماعا وكذا اذا كان سكران لا يصح تزويجه لهما اجماعا كذا في السراج الوهاج * وان كانت الزيادة
 والنقصان بحيث يتغابن الناس في مثله يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غير الاب والجد ممن سائر الاولياء
 كذا في المحيط * والذي يتغابن فيه الناس مادون نصف المهر وقيل مادون العشر كذا في السراج الوهاج

(الباب السادس في الوكالة بالنكاح وغيرها)

يصح التوكيل بالنكاح وان لم يحضره الشهود كذا في التاتارخانية ناقلا عن خواهرزاده * امرأه قالت

ودخل عن الدعاء في هذا الوقت فقال صلى الله عليه وسلم أكثر ما دعوا في هذا اليوم ودعوا الانبياء قبل عليهم السلام لرجل
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ذو الجلال والاكرام بيده الخير وهو على كل شئ قدير وعن علي
 رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول بعد قوله على كل شئ قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي
 سمعي نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم اني أهو بذكر من وسواس الصدور وشبهة الامور وشدة القبر فاذا غربت الشمس من يوم

عرفة أفاض الامام والناس معه على هينهم نحو المزدلفة ويقال لها المشعر الحرام يؤخرون المغرب فإذا أتوها ينزلون بها والنزول بقرب الجبل الذي يقال له قرح أفضل ثم يصلي الامام بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء ما إذا قام في أحد قول الشافعي رحمه الله تعالى بأن أذان واقامتين ولا يتطوع بين الفرضين كالأية تطوع بين الظهر والعصر بعرفات فإذا انفجر الصبح يصلي الفجر بغلس ثم يقف ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته (٢٩٥) * الوقوف بمزدلفة واجب عند العامة ولوترك يلزمه الدم

الا إذا كان بعد زوال مالك رحمه الله تعالى هو ركن كالوقوف بعرفة والمزدلفة كلها موقف الا بطن محسر والمستحب هو الوقوف عند جبل قرح ووقت هذا الوقوف ما بعد طلوع الفجر لاقبله لان قبله ليلة النحر وانما وقت الوقوف بعرفة على ما ذكرنا وليس في هذا الوقوف دعاء مؤقت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه كان يقول اللهم ان هذا جمع أسألك أن ترزقني جوامع الخير كله فانه لا يعطى ذلك غيرك اللهم رب المشعر الحرام ورب الشهر الحرام ورب الحلال والحرام ورب الخيرات العظام أسألك أن تبلغ روح محمد نبينا منا أفضل السلام اللهم أنت خير مطلوب وخير مرغوب ولك في كل وقت جائزة أسألك أن تجعل جائزتي في هذا اليوم ان تقبل لوتي وتجاوز عن خطيئتي وان تجمع علي الهدى أمرى واجعل التقوى من الدنيا همة ثم يمشي على هينته قبل طلوع الشمس الى منى فإذا أتى منى بأي جرة العتبة

لرجل زوجتي ممن شئت لا عليك أن يزوجه من نفسه كذا في التحنيس والمزيد * رجل وكل امرأه أن تزوجه فزوجه بنفسه ما لا يجوز كذا في محيط السرخسي * واذا وكل رجلاً أن يزوجه امرأه بعينها ببدل سماه فزوجه الوكيل لنفسه بذلك البدل جاز للنكاح للوكيل كذا في المحيط * وكلت رجلان يتصرف في أمورهما فزوجه من نفسه فقالت المرأة أدبت البيوع والاشربة لا يجوز النكاح لانه لو وكلته يتزوجها لا عليك أن يزوجه من نفسه فهذا أولى كذا في التحنيس والمزيد * امرأه وكلت رجلان يزوجه من نفسه فقال زوجت فلانة من نفسي يجوز وان لم نقل قبلت كذا في الخلاصة * امرأه رجلاً أن يزوجه فزوجه ابنته الصغيرة أو بنت أخيه الصغيرة وهو وليه لا يجوز وكذلك كل من بلى امرأه بغير أمرها ولو تزوجه ابنته الكبيرة برضاها ذكر في الأصل ان علي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الا أن يرضى بها الزوج وعلى قولهما يجوز ولو تزوجه أخته الكبيرة برضاها جاز بالاخلاف كذا في المحيط * الوكيل من قبل المرأة اذا زوجها من أيمه أو ابنه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * وان كان الابن صغيراً لا يجوز بالاخلاف كذا في المحيط * الوكيل بالنكاح من قبل المرأة اذا زوجها ممن ليس بكفء لها قال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وان كان كفأ الا انه اعنى أومة قعد أو صبي أو معتوه فهو جائز وكذا اذا كان خصماً أو غيباً ولو وكل رجلاً أن يزوجه امرأه فزوجه امرأه عيباً أو شلاء أو وثقاء أو مجنوناً أو صغيرة تجامع أو لا تجامع حرة أو أمة ليست بكفء له مسلمة أو كنية جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو تزوجه الوكيل أمة نفسه لا يجوز اجماعاً كذا في النهاية * ولو تزوجه شوهاء أو فوهاء لها العاب سائل وعقل زائل وشق مائل فهو على هذا الاختلاف كذا في الظهيرية * وعلى هذا الخلاف اذا تزوجه مقطوعة اليدين أو مفلوجة كذا في النهاية * امرأه أن يزوجه بغيره يضاعف وزوجه مسوداً وعلى العكس لا يصح ولو عيباً فزوجه بصيرة يصح كذا في الوجيز للكردي * امرأه بأن يزوجه أمة فزوجه حرة لا يجوز وان تزوجه بكاتبه أو مدبرة أو أم ولد جاز كذا في الخلاصة * الوكيل بالنكاح الفاسد اذا تزوجه نكاحاً جائزاً لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو وكله أن يزوجه امرأه فزوجه الوكيل امرأه جعلها الزوج طالق ان تزوجه فالتكاح جائز والطلاق واقع كذا في المحيط * رجل وكل رجلاً أن يزوجه امرأه فزوجه امرأه قد أبانها الموكل قبل التوكيل جاز اذا لم يكن الموكل شكاً اليه من سوء خلقها ونحو ذلك ولو تزوجه الوكيل امرأه فارقه الموكل بعد التوكيل لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان في كتاب الوكالة * واذا قال الرجل لغيره زوجتي امرأه فإذا فعلت ذلك فأمرها سدها فزوجه الوكيل امرأه ولم يشترط لها ذلك كان الأمر يدها ولو قال زوجتي امرأه واشترط لها على أني اذا تزوجتها فأمرها سدها فزوجه امرأه لم يكن الأمر يدها الا ان يشترط الوكيل ولو وكلت رجلاً بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج أنه اذا تزوجه بها يكون الأمر يدها ثم تزوجه من نفسه جاز للنكاح ويكون الأمر يدها حين تزوجه بها فزوجه امرأه كان الموكل آلى منها أو كانت في عدة الموكل جاز للنكاح الوكيل ولو تزوجه الوكيل امرأه هي في نكاح الغير أو في عدة الغير وهو يعلم بذلك أو لم يعلم فدخل الموكل به ولم يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الوكيل وكذلك لو تزوجه أم امرأته ولو وكل رجلاً أن يزوجه فلانة أو فلانة فآيتها ما تزوجه جاز ولا يبطل التوكيل بهذه الجهالة وان تزوجه ما جئنا في عقدة لم تجز واحدة منهما كذا في فتاوى قاضيان

فمنها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصي الخذف لا يكون أطول من النواة ويستقبل في الرمي جرة العقبة بحصلي منى عن يمينه والكمة عن يساره ويقوم حيث يرى موضع حصياته ويجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الارض عندنا كالطين والحجر والمرد وكيفية الرمي ان يضع إبهامه على وسط سبابه ويضع الحصة على رأس إبهامه فيرميها كذلك يكبر مع كل حصاة يرمى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال عند الرمي بسم الله والله أكبر ونعم الشيطان وحزبه ويقطع التلبية عند أول حصاة يرمى بها في الصحيح من الرواية ولا يرمى في ذلك

اليوم غير هاهنا كذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الأفضل أن يكون هذا الرمي راكعاً أو ساجداً
وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الرمي كذا ركعاً أو ساجداً أو قاعاً أو على ما يشاء من غير ذلك ولا يقف بعده هذا الرمي حتى يأتي منزله هكذا روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه لم يقف بعد الرمي ولم يذكر الذبح بعد هذا الرمي قبل الخلق لأنه مفرد لا يلزمه الذبح ولا أضحية عليه لأنه مسافر فأما القارن والمتنع
يذبحان بعد الرمي قبل الخلق ثم يحلق (٢٩٦) أو يقصر لانه جاء أو ان الخروج عن الاحرام والخروج انما يكون بالخلق أو التقصير

* امر رجلان يزوجه امرأتين في عقدة واحدة منهما وهو الصحيح هكذا في شرح
الجامع الصغير لقاضيخان * فان أجازت كاحهما أو نكاح احدهما نفذ كذا في البحر الرائق * ولو تزوجه في
عقدتين لزمه الأولى ونكاح الثانية موقوف على الإجازة كذا في العيني شرح الهداية * ولو وكاه أن يزوجه
امرأة بعينها فزوجه تلك وأخرى معها لزمته تلك ولو وكاه أن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجه واحدة
جاز وكذا إذا وكاه أن يزوجه هاتين المرأتين في عقدة فزوجه احدهما وتقربق العقدتين ليس بخلاف ولو
قال لا تزوجني الا اثنتين في عقدة واحدة فزوجه امرأته يلزمه وكذلك في العيني إذا ألحق بأخر كلامه
ولا تزوجني واحدة منهن مادون الأخرى فزوجه احدهما لا يجوز كذا في المحيط * ولو قال زوجني هاتين
الاختين تجوز أحدهما ما إلا أن يقول في عقدة ولو قال هاتين في عقدة وهما اختان جاز التفريق إلا أن ينه
عن التفريق كذا في التتارخانية * ولو وكل رجلاً أن يزوجه فلانة فإذا أجازها زوج فأتى بطلقةها وانقضت
عدها ثم تزوجه الوكيل أياه جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وكلاه أن يزوجه من قبلته فزوجه من قبلته
أخرى لم يجز كذا في الخلاصة * وكل رجلان يزوجه فلهما عقدة فزوجه الوكيل صحيح نكاح الوكيل فلو أن
الوكيل أقام مع المرأة ثم راودخل بها ثم طلقها وانقضت عدها فزوجه من الموكل جاز تزوجه أياه كذا في
فتاوى قاضيخان * ولو لم يتزوجها الوكيل لكن تزوجه الموكل بنفسه ثم أتى بطلقة فزوجه الموكل جاز لم يجز
كذا في الخلاصة في كتاب الوكالة * وإذا وكل رجلاً أن يزوجه امرأة بعينها فزوجه أياه باكثر من مهر مثلها
ان كانت الزيادة بحيث يتغاب الناس في مهر مثلها يجوز بلا خلاف وان كانت الزيادة بحيث لا يتغاب الناس
في مهر مثلها فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وكل رجلاً أن يزوجه امرأة بالف درهم
فزوجها بالزيادة ان كانت الزيادة مجهولة ينظر الى مهر مثلها ان كان ألفاً أو أقل جاز النكاح ويجب لها ذلك
وان كان أكثر لا يجوز ما لم يجزه الزوج وان زاد شيئا ما لم لا يجوز ما لم يجزه الزوج كذا في المحيط * ولو وكل
رجلاً أن يزوجه فلانة بالف درهم فزوجه أياه بالفيء ان أجاز الزوج جاز وان رتبطل وان لم يعلم الزوج بذلك
حتى يدخل بها فالتحريم باق ان أجاز كان عليه المسمى لا غير وان رتبطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان أقل
من المسمى والايحى المسمى وان لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل أنا أغرم الزيادة أو أنكحها النكاح لم
يكن له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان المأمور ضمن لها المسمى فاخبرها بأنه أمره بذلك ثم أنكر
الزوج الأمر بالزيادة على الألف فأنكر الأمر بالزيادة كالألف بالنكاح ولا مهر على الزوج ولها أن تطالب
المأمور بالمهر وبعد هذا أقول في رواية كتاب النكاح وبعض روايات الوكالة ان المرأة تطالب المأمور بنصف
المهر وفي بعض روايات كتاب الوكالة تطالبه بجميع المهر واختلاف المشايخ رحمه الله فيه والصحيح انما
اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع ما ذكر في كتاب النكاح ان القاضي فرق بينهما لطلبها ذلك
حتى لا تبقى معلقة فموضوع نصف المهر عن الأصل بزيادة لكون الفرق جاءت من قبل الزوج قبل الدخول
وموضوع ما ذكر في بعض روايات كتاب الوكالة انهم لم يطلب التفريق لكن قالت أصبر حتى يقر فزوجه
بالنكاح أو أجدنية على الأمر بالنكاح فبقى عليه جميع المهر بزيادة على الأصل فكذا على التكفيل كذا
في المحيط * وكل رجلان يزوجه امرأتين على أن المهر عشرة دراهم والمؤجل غناون فجعل الوكيل المهر
ثلاثين لا يصح العقد ويكون موقفاً على الإجازة فان أقدم الزوج على الوطء ولم يعلم عاصم الوكيل لا ينعقد

والخلق أفضل لانه مقدم على
التقصير في كتاب الله تعالى
والتقصير أن يقطع من رؤس
الشعر قدر أعمله ولا خلق على
النساء فإذا خلق أو قصر حل
له كل شيء الا النساء ما لم يطف
باليث وروى ذلك عن
عائشة رضي الله تعالى عنها
عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى يحل له الطيب وان
كان لا يجعل لها النساء والصحيح
ما قلنا لان الطيب داع الى
الجماع وانما عرفنا حل الطيب
بعد الخلق قبل طواف الزيارة
بلا أثر ثم يطوف بالبيت في
يومه ذلك طواف الزيارة ان
استطاع أو من الغد أو بعد
الغد ولا يؤثر عن ذلك لان
طواف الزيارة عند نموت
يوم النحر ويومين بعده
وانطواف في أول الوقت
أفضل اعتباراً بالأضحية
فإذا أخر عن وقته قضاء
وكان عليه الدم في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقال
صاحبه رحمه الله تعالى
لا يلزمه الدم ويطوف بالبيت
سبعة أشواط وراء الحطيم
ويصلى بعد الطواف ركعتين
فيصلى النساء وهذا الطواف
يسمى طواف الزيارة وطواف

الركن وطواف يوم النحر ولا يرمي في هذا الطواف ولا يسعى بعده بين الصفا والمروة لأن السعي بين الصفا والمروة
لا يجب للمرأة وقد سعى قبل طواف الزيارة فان لم يسكن رمل وسعى في الطواف الأول رمل وسعى في هذا الطواف ويسعى بعده بين
الصفا والمروة ثم يرجع الى منى ولا يبيت بمكة لما روى عن جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد الى منى
فبعثني فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر رمي بالجمار الثلاثة يبدأ بالذي تلي مسجد الخيف فيرمي بسبع حصيات مثل حصي

الخلف ويقف حيث يقف الناس ويكبر مع كل حصة ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لما يحتاجه يجعل في ذلك بطن كفيه إلى السماء ثم يأتي بحرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك يقف حيث يقف الناس ويقف مثل ما فعل في الأول ولم يرو أنه ينادي بعد رمي الأولى، والأوسطى في هذا اليوم وذكر ابن شجاع رحمه الله تعالى أنه يقول اللهم اجعل لي حجابا مبرورا وذنبا مغفورا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقول اللهم اليك أقضت (٢٩٧) ومن عذابك أشنفت واليك رغب ومنك

رهب فتقبل نسكي وارحم

تضرعي واقبل توبتي

واسحب دعوتي وعظم

أجري وأعطني سؤل ثم يأتي

بحرة العقبة فيرمي من بطن

الوادي سبعا ويكبر مع كل

حصة ولا يقوم بعد هافي

المشهور فإذا كان من الغد

وهو اليوم الثالث من النحر

يرى الجمار الثلاثة كذلك

حتى تزول الشمس ثم ينفر

أن أحب في يومه ذلك

ويسقط عنه الرمي في اليوم

الرابع أقوله تعالى فمن تعجل

في يومين فلاثم عليه وإن

أحب أن يعكس هناك تلك

الليلة فكذلك حتى طلع الفجر

لا يمكنه أن ينفر في هذا اليوم

حتى يرمي بعد الزوال لذلك

فيكون جلته سبعين حصة

سبعة في يوم الأضحي ثم

بعد ذلك في كل يوم أحدا

وعشرين في ثلاثة أيام وإن

نسر قبل طلوع الفجر من

اليوم الرابع لا يلزمه الدم في

رواية وإن أقام حتى طلع

الفجر من اليوم الرابع ويلزمه

الرمي فيرمي قبل الزوال جازي

قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى ولا يجوز في قول أبي

يوسف ومحمد والشافعي

رحمهم الله تعالى ويبيت

العقد وإن أقدم مع العلم بذلك يكون اجازة * أمرت رجلا أن يزوجه على ألفين فزوجه على ألف فدخل بها ولم تعلم فها هو أن ترد النكاح ولها مهر مثلها بالغام بلغ كذا في خزانة المفتين * وكل رجلا بان يزوجه امرأة بالف درهم فأبى المرأة حتى زادها الوكيل ثيابا من ثياب نفسه فالتكاح موقوف على اجازة الزوج لانه خالف أمره وفي هذا الخلاف مضرة للزوج لانه إذا استحق هذا الثوب تجب قيمة على الزوج لا على الوكيل لأن الوكيل متبرع فلا يجب عليه الضمان فلو لم يعلم الزوج بان الوكيل زاد في المهر حتى دخل بها فهو بالخيار ولا يكون الدخول به رضيا بخالف به الوكيل إن شاء أقام معها وإن شاء فارقها فإذا فارقها فلها الأقل مما سمي لها الوكيل ومن مهر المثل هكذا في التمسيس والمزيد * وكل رجلا أن يزوجه امرأة فزوجه الوكيل امرأة على عبد للوكيل أو عرض له صح التزويج ونفذ ولم الوكيل تسليمه وأذا سلم لا يرجع على الزوج بشئ وإن لم تقبض المرأة العبد الممهور حتى هنالك ضمن على الوكيل وترجع المرأة بقيمة العبد على الزوج ولو زوجه الوكيل امرأة أبى فدرهم من ماله بان قال زوجتك هذه المرأة بالف من مالي أو قال زوجتك هذه المرأة بالف في هذه جازا لنكاح والمال على الزوج ولا يطالب الوكيل بالألف المشار إليه كذا في الذخيرة * ولو زوجه على عبد للزوج جازو على الزوج قيمة عبده استحسانا كذا في محيط السرخسي * والعبد لا يصير مهورا لم يرض به الزوج كذا في المحيط * وكله أن يزوجه امرأة فزوجه الأياه وضمن لها عنه المهر جازا ذلك ولم يرجع به الوكيل على الزوج كذا في المبسوط * وكله أن يزوجه امرأة على ألف درهم فإن ابنت فباين الألف إلى ألفين فأبى المرأة أن تزوج نفسها فزوجه بالالفين ذكر في الأصل أن ذلك جائز لازم للزوج كذا في المحيط * وكلت رجلا بلان يزوجه من رجل بمهر أو بمائة درهم فزوجه الوكيل وأقامت المرأة مع الزوج سنة ثم زعم الزوج أن الوكيل زوجه منه بدينار وصدقه الوكيل يتظر أن أقرا الزوج أن المرأة لم توكاه بدينار فالمرأة بالخيار إن شاءت اختارت النكاح وليس لها غير ذلك وإن شاءت ردت ولها عليه مهر مثلها بالغام بأربع ولا نفقة لها في العدة وإن أنكر الزوج ذلك فكذلك كذا في محيط السرخسي * هذا إذا كان المهر مذكورا أما إذا لم يكن بان وكل رجل رجلا آخر بان يزوجه امرأة فزوجه امرأة أكثر من مهر المثل لا يتغابن الناس فيه أو وكلت رجلا بان يزوجه من رجل فزوجه بأقل من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في الخلاصة * وكله بان يزوجه امرأة بالف درهم فزوجه امرأة بمخمسين دينار أو بأذنها أو بأذنها ثم جده بالف بأذنها أو بأذنها بطل الأول بالثاني ولو كان الأول بالثاني بلا أذنها والثاني بمخمسين دينار بلا أذنها لا ينتقض الأول وإن كان الثاني بأمرها بطل الأول كذا في الكافي * وكله أن يزوجه منه غدا بعد الظهر فزوجه قبل الظهر أو بعد الغد لا يجوز ولو وكله بالتزويج على أن يأخذ حظا فزوج ولم يأخذ - ظ المهر صح كذا في الزحير للكردي * رجل قال لغيره زوج ابنتي هذه رجلا يرجع إلى علم ودين ومشورة فلان فزوجها رجلا على هذه الصفة من غير مشورة فلان جاز لأن غرضه من المشورة أن يكون النكاح ممن كان بهذه الصفة فإذا حصل الغرض فلا حاجة إلى المشورة كذا في فتاوى قاضيان * رجل أرسل رجلا ليخطب له فلانة فزوجها له جاز سواء كان بهر مثل أو غن فاحش كذا في السراجية * وكل رجلا أن يخطب له ابنة فلان فجاء الوكيل إلى أبي المرأة وقال هب ابنتك مني فقال الأب وهبت ثم أذى الوكيل أني أردت النكاح لموكلتي إن كان القول من الخطيب وهو الوكيل على وجه الخطبة

(٣٨ - فتاوى أول)

هذه الآية بمعنى ولا يبيت بمكة أسباعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكره أن يقدم الإنسان ثقله إلى مكة وبقية معنى حتى يرمى الجمار لأن ذلك يشغل قلبه فلا يرمى الجمار على وجهها ثم يأتي بالبطح فينزل به ساعة هكذا فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسمى هذا الموضع أبطح ومعه سبوا وخيافته بطوف بالبيت سبعة أشواط طواف الصدر لا يرمي فيها ويسمى هذا الطواف طواف الصدر وطواف الوداع وطواف الأفاضة وطواف آخر العهد بالبيت فإذا طاف يصلي ركعتين وهذا الطواف واجب الأعلى أهل مكة ويسقط بعدد

فاذا طاف وصلى ركعتين ثم روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا صلى بعد طواف الصدر ركعتين يأتي زمزم فيشرب من ماء زمزم ويصب على رأسه ثم يأتي المنزم ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته ويضع خده على حائط الكعبة ويتشبث باستار الكعبة هكذا روى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم انهم كانوا يفعلون كذلك ووقت الرمي بعد طلوع الفجر من يوم (٢٩٨) النحر الى غروب الشمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان آخر الى الليل رماه في الليل ولا شئ عليه وان أخره الى

الغدرماه وعليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم لا يدخل وقت الرمي في اليوم الاول والثاني من أيام التشريق حتى تزل الشمس في المشهور من الرواية وفي اليوم الثالث من أيام التشريق يجوز الرمي قبل الزوال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى لا يجوز وان لم يرم الجمار كان عليه الدم لتلك الواجب الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف بمنزلة ورمى الجمار والحق أو التقصير وطواف الصدر على الأفاقي وأول وقت طواف الزيارة عند نابع طلوع الفجر من يوم النحر وآخره في رواية المبسوط آخر أيام النحر فان أخر عنها لا شئ عليه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الدم والطواف بالبيت ماشيا أفضل ولو طاف طواف الزيارة محدثا أو جنباً خرج عن احرامه يحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد حجه الا انه

ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لا ينقذ النكاح بينهما أصلا وان كان على وجه العقد ينقذ النكاح للوكيل للوكيل وكذا اذا قال الوكيل قبلة فلان لان الوكيل لما قال هب ابتك مني وقال الاب وهبت تم العقد بينهما وأما اذا قال الوكيل هب ابتك من فلان فقال الاب وهبت لا ينقذ النكاح مالم يقل الوكيل قبلة فاذا قال قبلة فلان أو قال قبلة مطلقا ففي الوجهين ينقذ العقد للوكيل هكذا في المحيط * وان قال أبو البنت بعد ما جرى بينه وبين الوكيل مقدمات النكاح للوكيل زوجت ابني على صداق كذا ولم يقل من الخاطب أو من موكله فقال الخاطب قبلة يصح النكاح للخاطب كذا في التتارخانية * (١) الوكيل بالتزويج ليس له أن يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني بحضرة الاول جاز كذا في فتاوى قاضيان في كتاب الوكالة * اذا وكت المرأة رجلان أو وصى بالوكالة الى رجل بالتزويج فزوجها الوكيل الثاني بعد أن يوكل غيره بتزويجها فغض الوكيل الموت وأوصى بالوكالة الى رجل بالتزويج فزوجها الوكيل الثاني بعد موت الاول يجوز كذا في المحيط * اذا وكت المرأة والرجل رجلين بالتزويج ففعل أحدهما لم يجز هكذا في فتاوى قاضيان * وكل رجلان يزوجه امرأة بعينها ووكلا آخر أيضا ووكلا امرأة وكيلا كذلك فالتقي وكيلا الزوج ووكيلا المرأة فزوج أحد الوكيلين بانف وقيل وكيلا من جانبها وزوج آخر بمائة دينار وقيل الآخر من جهتها ووقع العقدان معا وأجهلا واختلف في السابق صح بهر المثل كذا في الكافي * ولو وكت رجلا لزوجته امرأة فزوجها امرأة ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتني هذه وقال الوكيل بل زوجتك هذه الاخرى كان القول قول الزوج اذا صدقه المرأة في ذلك لان ما تصادق على النكاح فثبت النكاح بمصادقه ما هذه المسئلة دليل على ان النكاح ثبت بالتصادق (٢) كذا في فتاوى قاضيان * ولو وكلته بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم الوكيل بذلك أو لم يعلم ولو أخرجه عن الوكالة ولم يعلم الوكيل بذلك لا يخرج عن الوكالة واذا تزوجهما النكاح ولو كان وكيلا من جانب الرجل بتزويج امرأة بعينها ثم ان الزوج تزوج أمها أو ابنتها خرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط * امرأة وكت رجلان بزوجها من انسان فزوجت نفسها بنكاح فاسد قبل نكاح الوكيل قال بعض مشايخ بخاري ينقض الوكيل عن الوكالة وهو اختيار الامام برهان الدين المرغيناني وبه يقتضي القاضي برهان الدين وفتوى بعض مشايخ بخاري انه لا ينزل كذا في التتارخانية ناقلا عن فتاوى آهو * ولو وكله بان يزوجه امرأة بعينها فارتدت والعياذ بالله ولحق بدار الحرب ثم سبيت وأسلمت فزوجها باياه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هر يرض كل لسانه فقال له رجل اكون لك وكيلا في تزويج ابنتك فلانة فقال المريض بالنارسية (٣) أرى أرى ولم يرد على هذا فزوجها لم يصح كذا في الظهيرية * رجل له ابن ولابنة ابنة فأكراه الاب ابنة على أن يوكله بتزويج ابنته فقال له الابن من (٤) ازتووا زرتندي تو بزارم هر چه خواهي بكن فذهب الاب وزوج ابنة الابن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصح هذا النكاح كذا في فتاوى قاضيان * ولو وكت رجلا أن يزوج امرأة وتحتة اربع نسوة انصرفت الوكالة الى حالة تلك

(١) مطلب ليس للوكيل بالنكاح أن يوكل بلاذن (٢) مطلب النكاح ثبت بالتصادق

(٣) نعم نعم (٤) انما لول منك ومن نوتك افعل ما تريد

لوطاف محدثا كان عليه شاة وان طاف جنبيا كان عليه بدنة وان طاف أكثر الطواف بأن طاف أربعة أشواط كذلك الزوج فهو كالوطاف كل الطواف فان أعاد الطواف بعد أيام النحر لا يسقط عنه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه بسقط وان طاف بالبيت تطوعا على غير طهارة عن محمد رحمه الله تعالى انه يلزمه الصدقة وقال بعض مشايخ العراق رحمه الله تعالى يلزمه الدم وان طاف الصدر على غير وضوء وكفي النواذر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه عليه الصدقة وكفي بعض الروايات ان عليه دموا على قولهما

عليه الصدقة ولو طاف للزيارة مكشوف العورة بقدر ما يمنع الصلاة جاز وعليه دم ولو طاف وعلى ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم لاشئ عليه ومن اجتاز عرفات وهو نائم أو مغمى عليه أجزأه عن الوقوف وإن حدث به ذلك قبل الإحرام فأهل عنه أصحابه جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى لا يجوز لولا أمر أصحابه قبل النوم والإغماء أن يصرموا عنه إذا نام أو أغشى عليه فأحرموا عنه جازي قولهم حتى لو أفاق واستيقظ من منامه فأتى بأفعال الحج جاز ولو أحرم بالحج ثم أغشى (٣٩٩) عليه وطافوا به حول البيت على غير جازي وأوقفوه عرفات ومن دلفقة

ووضعوا الأبحار في يده ورموا
بها وسعوا به بين الصفا
والمروة جاز وعن محمد رحمه
الله تعالى في المحرم إذا اغشى
عليه بهيم إذا طيف به تشبها
بالتوضين وعنه أيضا ولو
رمى عنه الأبحار ولم يحمل
إلى موضع الرمي جاز والأفضل
أن يرمى بالجار يده ولا يجوز
أن يطاف عنه حتى يحمل
إلى الطواف ويطاف به وكذا
الوقوف بعرفة إذا حج الرجل
بأهله وولده الصغير فإلا يحرم
عن الصغير من كان أقرب
إليه حتى لو اجتمع والدواخ
يحرم عنه الوالد دون الأخ
* إذا لم يطف الرجل طواف
الزيارة وطواف الصدر هذه
المسئلة على وجوه أن طاف
أحدهماجنباً أو محذوا فهو
على وجوه أربعة أن طاف
طواف الزيارة وطواف الصدر
كلاهما على غير وضوء فإن
طاف كلاهما جنباً ورجع
إلى أهله كان عليه بدنة
لطواف الزيارة وشاة لطواف
الصدر ولو طاف كلاهما
على غير وضوء فعليه لطواف
الزيارة وهو لطواف الصدر
صدقة في عامة الروايات وفي
بعض الروايات دم والأول

الزوج ذلك وهو ان تبين واحدة من نسائه كذا في محيط السرخسي أجمع أصحابنا أن الواحد يصلح وكلا
في النكاح من الجانبين ووليامن الجانبين ووليامن جانب أصيلا من جانب ووكيلا من جانب أصيلا من
جانب ووليامن جانب وكيلا من جانب أما الواحد فهل يصلح فصولا من الجانبين أو ووليامن جانب فصولا
من جانب أو أصيلا من جانب فصولا من جانب أو وكيلا من جانب فصولا من جانب حتى يتوقف العقد
على الإجازة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يصلح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * كل
عقد صدر من الفصولي وله قابل يتقبل سواء كان ذلك القابل فصوليا آخر أو وكيلا أو أصيلا انعقد موقفا
هكذا في النهاية * وشطر العقد يتوقف على القبول في المجلس ولا يتوقف على ما وراء المجلس كذا في السراج
الوهاب * رجل قال شهدوا أني تزوجت فلانة فبلغها الخبر فاجازت فهو باطل وكذا لو قالت المرأة بين يدي
الشهود وشهدوا أني زوجت نفسي من فلان الغائب فبلغها الخبر فاجاز لا يجوز ولو قبل فصولي عن الغائب في
الفصلين يتوقف على إجازة الغائب في قول أصحابنا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وثبت
الإجازة لنكاح الفصولي بالقول والفعل كذا في البحر الرائق * رجل زوج رجلا امرأة بغير إذنه فبلغها الخبر
فقال نعم ما صنعت أو بارك الله لنا فيما أو قال أحسنت أو أصبت كان إجازة كذا في فتاوى قاضيخان * وهو
المختار اختاره الشيخ أبو الليث كذا في المحيط * وإذا علم أنه أراد به الاستهزاء بوق الكلام على وجه الاستهزاء
حينئذ لا يكون إجازة ولو هو أن القوم فقبل المتهمة كان إجازة كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الحجة قال
الفقيه وبه نأخذ كذا في التتارخانية * زوج رجل امرأة بغير إذنه انقالت لم يعجبني ما فعلت أو قالت
(١) مراخوش نيامدين كذا لا يكون ردًا حتى لو رخصت به كذلك ينفذ النكاح كذا في الفصول العبادية
* قبول المهر إجازة وقبول الهدية ليس بإجازة كذا في فتح القدير * وفي فوائد صاحب المحيط لو قال للفصولي
بئس ما صنعت يكون إجازة في النكاح كذا عن محمد رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية يكون ردًا وعليه
الفتوى والإجازة بالفعل سوق المهر إليها وهل يشترط وصول المهر إليها قال ظهير الدين بشرط وقال مولانا
والقاضي الامام غفر الدين لا يشترط ولو خلاها هل يكون إجازة قال مولانا لا يكون وقال بعضهم نفس
الملاوة لا تكون إجازة هكذا في الفصول العبادية * رجل زوج امرأة من رجل بغير أمرها فبلغها الخبر
فقات (٢) بالنيست فهذا إجازة فكذا ذكر الفقيه أبو المثلث رحمه الله تعالى وكان الفقيه أبو جعفر
رحمه الله تعالى يفتي به كذا في الذخيرة * ولو تزوجته الفصولي أربعين عقدًا وثلاثين عقدًا فطلق واحدة
من فريق كان إجازة لنكاح ذلك الفريق كذا في فتح القدير * فصولي زوج رجلا عشرًا في عقود بلغهن
فأجرن نكاح التاسعة والعاشرة وعلى هذا عشرة رجال زوج كل واحدًا بنته من رجل وهن مدركات
فاخترن جميعًا نكاح التاسعة والعاشرة وان كانوا أحد عشر رجلا فتكاح الثلاث الأخيرة جائز وان
كانوا اثني عشر فتكاح الأربع جائز وان كانوا ثلاثة عشر فتكاح الأخيرة وحدها جائز كذا في غاية
السروحي * فصولي زوج رجلا خمس نسوة في عقود متفرقة فلزوج أن يختار أربعًا منهن ويفارق
الأخرى كذا في الظهيرية * ولو تزوج رجل أربع بغير إذنهن ثم أربعًا ثم تيسر توقف ثنتان كذا في العتبية
* قال محمد رحمه الله تعالى رجل زوج رجلا امرأة بغير إذنه ابان درهم وخاطب عن الرجل رجل آخر

(١) دو بمعنی قولہا لم یحببنی (٢) لامانع لا بأس

أصح وإن طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر على غير وضوء يصير طواف الصدر طواف الزيارة وعليه دم تركه لطواف الصدر ودم للتأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف للصدر جنباً فعليه دمان في قولهم دم لطواف الزيارة ودم لطواف الصدر وإن ترك أحد الطوافين فهو على ثمانية أوجه أن ترك كلا الطوافين فهو حرام على الرجال والنساء أبداً وعليه أن يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه لتأخير طواف الزيارة ودم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لأنه غير

ولا تسعي بين الصفا والمروة وتشهد جميع المناسك ولا تحلق لكنها تقصر وإن حاضت يوم العرق قبل أن تطوف بالبيت فليس لها أن تنفر حتى تطهر وتطوف بالبيت وإن حاضت بعدما رأيت البيت وطافت جازاها أن تنفر وليس عليها طواف الصدر * (فصل في العمرة) * العمرة عندنا سنة وليست بواجبة وقتها جميع السنة إلا خمسة أيام تنكر فيها العمرة لغير القارن يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أحرم للعمرة يوم عرفة قبل الزوال لا يكره ويجوز تنكر أrah في السنة (٣٠١) الواحدة عندنا ويحجب الحرم بالعمرة

ما يجنب المحرم بالحج ويفعل
في أحرامه وطوافه وسعيه
بين الصفا والمروة ما يفعله
الحاج وإذا طاف وسعى
وحلق يخرج من أحرام العرة
ويقطع التلبية كما استلم الحجر
في أصح الروايات * وركن
العره شيان الإحرام
والطواف بالبيت * وواجبها
شيان السعي بين الصفا
والمروة والحلق وليس
عليه ما سوى ذلك من رى
الجار والوقوف بعرفة
وطواف النخلة والصدر
والبيتونة عني والمنزلة
* المحرم بالعره إذا أحرم بالحج
أن أحرم قبل أن يطوف
العره يكون قارنا وكذا لو
أحرم بعد ما طاف لها شوطا
أو شوطين أو ثلاثا وإن
أحرم بعد ما طاف لها أربعة
أشواط كان متمتعا * رجل
أبى بحجة فنوى بقلبه العرة
أولبى بعره ونوى بقلبه الحج
أولبى بهما جميعا ونوى
أحدهما أولبى بأحدهما
ونوى كلاهما روى الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أن العبر قلنا نوى

(فصل في القرآن)

المحرمون أربعة المفرد بالحج
والمفرد بالعمرة والقارن والمتمتع

أما المفرد بالحج والعمرة فقد ذكرنا وأما القارن فالقارن من يجمع بين الحج والعمرة في الاحرام يقول لبيك بعرة وحجة * وإذا أراد الرجل القارن
يتأهب للاحرام كما يتأهب المفرد يتوضأ أو يغتسل ويصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد العمرة والحج ثم يلبى فيقول لبيك بعرة
وحجة معا قدم محمد رحمه الله تعالى العمرة في الذكر على الحج لانها مقدمة في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة الى الحج فليبدأ
بأفعال العمرة اذا دخل مكة يطوف بالبيت لعمرة سبعة أشواط كما يطوف المفرد يسعى بين الصفا والمروة ولا يحاق رأسه ولا يحمل بل يخرج الى

زوجه ما عهدها في عقدتين من رجل بغير امره فراضعت ما امره أتفا جاز الزوج نكاح احدهما لم يجز
 ولو كان اكل واحدة عم هو وليه او المسئلة لكانها فاجاز نكاح احدهما جاز ولو تزوج أمتين في عقد
 برضاها بغير إذن المولى فاعتق المولى احدهما بعينه فباع المولى النكاح فاجاز نكاح الامة لا يجوز وكذلك
 تزوج رجل رجلا متين في عقد باذنه ما واذن مولاها ما فاعتق المولى احدهما ثم بلغ الزوج فاجاز
 نكاح الامة لا يجوز وان أجاز نكاح الحرة جاز ولو أن المولى أعتقهما معاً فاجاز نكاح احدهما أو كليهما
 جاز ولو قال فلانة حرة وفلانة حرة أو أعتق احدهما ما وسكت ثم اعتق الاخرى ثم بلغ الزوج فاجاز
 نكاحهما معاً أو متعاقبا صحيح نكاح الممتقة الاولى دون الاخرى ولو كان النكاح في عقدتين فان كانتا
 لمولين فاعتق أحدهما احدهما ماله اجازة نكاح أيتهما شاء وان كانتا لرجل واحد يجوز نكاح الحرة دون
 الامة كذا في محيط السرخسي * اذا كانت تحت رجل حرة وزوجه فضولى أمة فانت الحرة وزوجه
 أخت امرأته فانت امرأته ليس له أن يجيز ~~وكذا~~ لو كان تحتها اربع نسوة فزوجه خامسة ثم ماتت
 احدها ليس له أن يجيز في الخامسة ولو زوجه خمساً دفعة واحدة ليس له أن يجيز في بعضهن هكذا في
 السراج الوهاج * حرمتها امرأته وزوجه رجل اربع نسوة بغير امره فبلغه ذلك فاجاز نكاح بعضهن لم يجز
 ولو زوجه اربع نسوة في عقود متفرقة فاجاز نكاح بعضهن جاز فان أجاز نكاحهن في هذه الصورة لم يجز
 وبطل نكاح الكل حتى لو أجاز بعد ذلك نكاح بعضهن لا يجوز ولو ماتت امرأته قبل الاجازة في العقد
 الواحد أو في العقود المتفرقة ثم أجاز نكاح الكل لم يجز كذا في المحيط * لو أن رجلاً زوج ابنته بالغمم
 رجل غائب وقبل عن الزوج فضولى فماتت أو المرأة قبل اجازة الغائب لا يبطل نكاح الاب بموته رجل
 زوج ابنته البالغ امرأته بغير اذنه فجن الاب قبل الاجازة قالوا ينبغي للاب أن يقول اجز النكاح على ابنه
 كذا في فتاوى قاضيان * واذا زوج رجل بنت اخيه من ابنه وهما صغيران ولا بنته اخيه اب ثم مات أبوها
 قبل اجازة النكاح فاجاز العلم هذا النكاح قبل بلوغها صحت الاجازة ونفذ النكاح وكذلك اذا زوج الرجل
 ابنه البالغ امرأته بغير إذن الاب فلم يبلغ حتى صار معتقها فاجاز الاب ذلك النكاح جاز وكذلك العبد اذا
 تزوج بغير إذن المولى ثم خرج عن ملكه الى ملك غيره فاجاز الثاني النكاح صحت اجازته ونفذ العقد وكذلك
 الامة اذا زوجت نفسها بغير إذن المولى فخرجت عن ملكه الى ملك غيره بالبيع أو بالهبة أو بالارث فان لم
 يحل فرجها للمالك الثاني بان ورثها جماعة أو ورثها ابنه وكان الميت وطئها أو باعها أو وهبها من جماعة أو من
 ابنه وكان الاب وطئها فالوارث الاجازة واذا كانت الجارية تحت للثاني في هذه الصورة بأن وهبها من اجنبي
 أو باعها من اجنبي أو من ابنه ولم يكن الاب وطئها أو ورثها ابنه ولم يكن الميت وطئها فانه لا تصح الاجازة من
 الثاني ولا يصح النكاح باجازة الثاني كذا في المحيط * (و) مما يمتثل بذلك مسائل الفسخ (١) العاقدون
 في الفسخ أربعة (الاول) عاقد لا يملك الفسخ بالقول ولا بالفعل وهو الفضولى فاذا زوج رجلاً امرأته بغير
 اذنه ثم قال فسخت العقد لا يفسخ * وكذا لو زوجه أخت تلك المرأة يتوقف النكاح الثاني ولا يكون فسحاً
 للاول (الثاني) عاقد يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل رجل وكل رجلان وزوجه امرأته بغيرها
 فزوجه تلك المرأة خاطب عن الفضولى فان هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول ولو زوجه أخت تلك المرأة

(١) مطلب مسائل الفسخ

عرفات ويقف ثم يطوف بالبيت للحج ويسعى بين الصفا والمروة عند ما يطوف القارن طوافين ويسعى اليهما سبعين أو مائة مرة والثاني للحج ثم يأتي بسائر ما يفعل المقر بالحلج فإذا رمى جمرة العقبة يوم التخيذ يمسح دم القارن وهذا الدم ينسك من المناسك يتوقت أيام النحر ويباح له أن يتناول منه عند ما ويجوز فيه الشاة والاشتر الذي البقرة أفضل من الشاة والحزور أفضل من البقرة كما في الاضحية وان كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان أفضل ثم يحلق (٣٠٣) أو يقصر فيحلق وان لم يطف القارن امرته حتى وقف بعرفات بعد الزوال عند ما يصير

رافضا لعمرة ولا قران لاهل مكة ومن كان منزله بين الميقات ومكة ولو أحرم بجحيتين عند الميقات أو عند غيره لم تمتا جميعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى وكذا لو أحرم بعمرتين لم تمتا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الاحدى الجحيتين واحدى العمرتين وعلى هذا الخلاف اذا أحرم بحجة ووقف بعرفة ثم أحرم بحجة أخرى عندهما يلزمه الثانية أيضا وعند محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الثانية واذا صار محرما لهما كيف يفعل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشتغل بعمل احدهما ترغفص الثانية فانما فرغ من الاولى في فصل الحج يقضى الثانية في العام الثاني وفي فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف تكرار الحج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كما قال ليبيك بجحيتين أو قال ليبيك بعمرتين يصبر محرما بهما جميعا وترغفص احدهما في مكانه قبل ان يشتغل بعمل احدهما * اذا قال لله على

لا ينسخ العقد الاول هكذا في فتاوى قاضيخان * فان أنسكهما الوكيل بعينها نكاحا آخر ينتقض الاول كذا في محيط السرخسي * (الثالث) عاقد تلك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورته رجل زوج رجلا امرأه بغير أمره ثم ان الزوج وكله بان يزوجه امرأه بغير عينها فزوجه أخت تلك المرأة ينسخ نكاح الاول ولو فسخ ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه (الرابع) عاقد تلك الفسخ بالقول والفعل جميعا وصورته رجل وكل رجلا ليزوجه امرأه بغير عينها فزوجه امرأه فخطب عنها ففسخ الوكيل هذا العقد صح فسخه ولو زوجه أخت تلك المرأة ينسخ العقد الاول هكذا في فتاوى قاضيخان * فالقضولى في باب النكاح لا يملك الرجوع قبل الاجازة والوكيل في باب النكاح الموقوف يملك الرجوع قولاه فعلا كذا في الظهيرية * ولو زوج له فضولى امرأه ثم وكل رجلا بان يزوجه له امرأه فاجاز ذلك ثم نقضه لم يصح نقضه على رواية الجامع * ولو زوج وجهه اختها بامرها بطل نكاح الاول * أحد ما لو كلبين بالنكاح المطلق لا يملك نقض ما بشره الوكيل الا خروقا فاقصدا ويملك نقضه بنكاح اختها أو بتجديد الاول بمهر آخر كذا في العناية * ولو تزوج امرأه بغير إذن ثم وكل رجلا بان يزوجه امرأه فنقض باسائه ما فعل الزوج لم يصح فان زوجه اختها ينتقض الاول ولو زوج له الوكيل امرأتين في عقدة احدهما اخت الاولى أو اربعاً في عقدة لم ينتقض نكاح الاول كذا في محيط السرخسي

(الباب السابع في المهر) وفيه سبعة عشر فصلا

* (الفصل الاول في بيان أدنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهر او ما لا يصلح مهرا) * أقل المهر عشرة دراهم مضروبة بأربع أو غير مضروبة حتى يجوز وزن عشرة تبرا وان كانت قيمته أقل كذا في التبيين * وغير الدرهم يقوم مقامها باعتبار القيمة وقت العقد في ظاهر الرواية حتى لو تزوجه على ثوب أو مكيل أو موزون وقيمتها يوم العقد عشرة قصارت يوم القبض اقل ليس لها الرجوع في العكس لهما ما نقص كذا في النهر الفائق * ولو أنقص الثوب لقوات جز منه قبل القبض فلها الخيار ان شاءت أخذته وان شاءت أخذت عشرة دراهم هكذا في محيط السرخسي * المهر انما يصلح بكل ما هو مال متقوم والمنافع تصلح مهر غير أن الزوج اذا كان حرا وقد تزوجه على خدمة اياها جاز النكاح ويقضى لها مهر المثل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى كذا في الظهيرية * ولو تزوجه على خدمة حرا أو فنانا لم يكن بامره ولم يجز وجب قيمته وان كان بامره فان كانت خدمة معينة تستدعى مخالطة لا يؤمن معها الا انكشف والفتنة وجب ان تمنع وتعطى هي قيمته أو لا تستدعى ذلك وجب تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجه على منافع ذلك الحرة حتى تصير أحر بها لانه أجبر وحدها في دفعته في الاول فكالاول وفي الثاني فكالثاني هكذا في فتح القدير * ولو تزوجه على خدمة عبده أو أمته صح كذا في النهر الفائق * ولو كان الزوج عبدا فلها خدمته بالاجماع كذا في محيط السرخسي * ولو تزوج امرأته على أن يعملها القرآن كان لها مهر مثلها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوجه على أن يرعى غنمها أو يزرع أرضها في رواية لا يجوز وفي رواية جاز كذا في محيط السرخسي * والاول رواية الاصل والجامع وهو الاصح هكذا في النهر الفائق * والصواب أن يسلم لها اجماعا استدلالا بقصة موسى وشعيب عليهما السلام وشريعة من قبلنا لئلا نأقصر الله تعالى أو رسوله بل انكار كذا في الكافي

ان أحج في هذا العام ثلاثين حجة لزمه الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * المحكي اذا خرج الى الميقات وأحرم بحجة * واذا وعمره معافاته يرفض العمرة في قوله ولوطاف للعمرة شوطا أو شوطين ثم أحرم بحجة فانه يرفض الحجة ثم يقضيها به - والعمرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال انه يرفض العمرة ولو كان طاف لعمرة أربعة أشواط ثم أحرم بحجة فانه يرفض الحجة بالاتفاق ويمضي في عمرته ثم يقضى الحجة في عامه ذلك ان بقي وقت الحجة * عن محمد رحمه الله تعالى ان خرج الرجل الى السفر يريد الحجة فأحرم ولم تحضره النية قال هو ج قبله

فان خرج ولانية له فاحرم ولم ينوشأ قال له ان يجعله ماشاء ما لم يطف بالبيت فاذا طاف بالبيت فهي عمرة وعن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لله علي المشي الى بيت الله ثلاثين سنة قال عليه ثلاثون حجة أو ثلاثون عمرة ولو قال على المشي الى بيت الله ثلاثين شهرا أو قال أحد عشر شهرا أو قال عشرة أشهر قال عليه عمرة واحدة وانما استحسن ذلك في السنين لمكان العرف * رجل قال وهو بخراسان على المشي الى بيت الله ان كملت فلانا بالكوفة فكلم فلانا بالكوفة قال عليه المشي الى بيت الله (٣٠٣) من خراسان * رجل قال اناحرم بحجة

ان فعلت كذا ففعل كان عليه حجة وكذا لو ذكر العمرة ولو قال انا اهدي الى بيت الله ان فعلت كذا ففعل لا يلزمه شيء * اذا أحرمت الرجل بشيء ونسبه يلزمه حجة وعمرة وان أحرمت شيئين ونسبهما في الاستحسان يلزمه حجة وعمرة ويحمل أمره على القرآن * رجل أوجب على نفسه الحج ماشيا قال ان شاء مشي وان شاء ركب واهراق دما وقال في الجامع الصغير عليه الحج ماشيا وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الحج راكبا أفضل من الحج ماشيا وفي ظاهر الرواية الحج ماشيا أفضل فعلى رواية الحسن اذا نذر أن يحج ماشيا فحج راكبا يخرج عن النذر وفي ظاهر الرواية يلزمه الحج ماشيا ثم اختلف الصحابة رضي الله عنهم انه متى ركب قال بعضهم يركب اذا طاف للزيارة وقال مالك رحمه الله تعالى يركب بعد ما طاف للصلاة وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه يركب بعد ما وقف ثم اختلفوا انه من أي موضع يلزمه

* واذا تزوج على تعليم الحلال والحرام من الاحكام أو على الحج والعمرة ونحوهما من الطاعات لا تصح التسمية عندنا * (ثم الاصل) في التسمية انهم اذا صحت وتقرر يجب المسمى ثم ينظر ان كان المسمى عشرة فصاعدا فليس لها الا ذلك وان كان دون العشرة بكل عشرة عند أصحابنا الثلاثة واذا فسدت التسمية أو تزلزلت يجب مكرر المثل واذا تزوجها على أن لا يحرجها من بلدها أو على أن لا يتزوج عليها لا تصح التسمية فان المذكور ليس بمثل وكذا لو تزوج المسلم المسلمة على مائة أو ديم أو خمر أو خنزير لم تصح التسمية ولو تزوجها على منافع سائر الاعيان من سكنى داره وركوب دابته والحمل عليها وزراعة أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مدة معلومة صحت التسمية كذا في البدائع * ولو تزوج العبد على رقبته باذن مولاه أمة أو مدبرة أو أم ولد جاز ولو تزوج عليها حرة أو مكاتبة لا يجوز ولا ينفذ بقيمة كذا في غايه السروحي * ولو تزوج امرأة على طلاق امرأته أو على دم عدله عليها أو على أن يبيعها كان لها مهر مثلها كذا في فتاوى قاضيان * رجل له على امرأة ألف درهم عن مبيع فتزوجها على أن أخر ذلك عنها كان لها مهر مثلها والتأخير باطل كذا في الظهيرية * رجل تزوج على ألف التي له على فلان جاز النكاح ولها الخيار ان شاءت أخذت الزوج بalf وان شاءت اتعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوكاه باقبض الدين من المديون ولو تزوج امرأة على ألف التي له على فلان الى سنة فرفضت بذلك فتزوجها على ذلك كان لها الخيار ان شاءت أخذت الزوج بالمال وان شاءت اتعت المديون فان اختارت أخذ الزوج أخذته بالمال الى سنة كذا في فتاوى قاضيان * واذا تزوجها على هذا العمد وهو ملك الغير أو على هذا الدار وهي ملك الغير فالنكاح جائز والتسمية صحيحة فبعد ذلك ينظر ان أجاز صاحب الدار وصاحب العبد ذلك فلها عین المسمى وان لم يحجز المستحق لا يطل النكاح ولا التسمية حتى لا يجب مهر المثل وانما تجب قيمة المسمى كذا في المحيط * رجل تزوج امرأة على عيب عبد اشتراه منها جاز فان كانت قيمة العيب عشرة فلها ذلك وان كانت أقل من عشرة وجب تكميل العشرة كذا في الظهيرية * وقد قالوا ان نكاح الشغار منعقد والشرط باطل ولكل واحدة من المرأتين مهر مثلها وهو أن يزوجه الرجل ابنته على أن يزوجه الزوج أخته أو أمه على أن يكون بضع كل واحدة منهما مصادق الاخرى كذا في الجوهرية النيرة * واذا سمى في العقد ما هو معدوم في الحال بان تزوجها على ما يشترطه العام أو على ما يخرج أرضه العام أو على ما يكتسب غلامه لا تصح التسمية وكان لها مهر المثل وكذا اذا سمى ما ليس بمثل الحال من كل وجه بان تزوجها على ما في بطون غنمه أو على ما في بطن جاريته لا تصح التسمية وكان لها مهر المثل كذا في المحيط * واذا تزوجها على حكمها أو حكمه أو حكم أجني كانت التسمية فاسدة ثم ان كان التزوج على حكم الزوج ينظر ان حكمه مهر مثلها أو أكثر فلها ذلك وان حكم باقل من مهر مثلها فلها مهر مثلها الا ان ترضى بالاقل وان كان التزوج على حكمها فان حكمت بمهر مثلها أو أقل فلها ذلك وان حكمت باكثر من مهر مثلها لم تجز الزيادة الا اذا رضى الزوج بالزيادة وان كان التزوج على حكم الاجنبي فان حكمه مهر المثل جاز وان حكمه باكثر من مهر المثل يتوقف على رضا الزوج وان حكمه باقل من مهر المثل يتوقف على رضا المرأة كذا في البدائع

(الفصل الثاني في ما يتأكله المهر والمتعة) والمهر يتأكله كدبا بعد معان ثلاثة الدخول والخلاوة والصبيحة وموت أحد الزوجين سواء كان مسمى أو مهر المثل حتى لا يسقط منه شيء بعد ذلك الا بالابراء

المشي قال بعضهم من الميقات والصحيح انه يمشي من بيته فان ركب في الكل أراق دما وان ركب في الاقل فعليه بقدر ذلك من قيمة الشاة صدقة * رجل قال على المشي الى بيت الله أو الى الكعبة أو الى مكة أو قال على زيارة بيت الله يلزمه حجة أو عمرة ماشيا ولو قال على الذهاب الى بيت الله أو على الخروج الى بيت الله أو الخروج الى الكعبة أو الى بيت المقدس أو الى المدينة لا يلزمه شيء ولو قال على المشي الى الحرم أو الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هذا وما لو قال على المشي الى بيت

الله سواء ولو قال على المنى الى المسجد الحرام ذكر في الاصل انه على هذا الخلاف أيضا رجل قال لله على حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان وكذا لو قال لله على عشر حجج في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشر سنين وكذا لو أوجب على نفسه مائة حجة لزمته قال على الرازي رحمه الله تعالى عليه بقدر ما يعيش من السنين وهكذا روى عن محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال لله على نصف حجة قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه حجة كاملة (٣٠٤) وكذا لو قال لبيك بحجة لأطوف فيها طواف الزيارة ولا أقف بعرفة يلزمه حجة كاملة إذا

من صاحب الحق كذا في البدائع * وان تزوجها ولم يسم لها مهرًا أو تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها أو مات عنها وكذا إذا ماتت هي فان طلقها قبل الدخول والخلوة فلها المنة ولو فرض القاضي لها مهرًا أو فرض الزوج بعد العقد في حال التأكيديت كدكيتاً كدمهر المثل وان طلقها قبل الدخول تجب المنة ولا ينصف المفروض في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * ولا تجب المنة الا اذا حصلت الفرقة من جهته كالطلاق والفرقة بالابلاء واللعان والحب والعنة وردة وابائه الاسلام وتقبيله أمها أو ابنتها بشهوة وان جاءت الفرقة من جهتها فلا تجب كدكيتاً وابائها الاسلام وتقبيلها ابن الزوج بشهوة والرضاع وخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفافة وكذا لو اشترى زوجته من المولى أو اشترىها أو كبله منه ولو باعها المولى من رجل ثم اشترىها الزوج منه تجب المنة وكل موضع لا تجب المنة فيه عند عدم التسمية لا يجب نصف المسمى عند وجودها كذا في التبيين * وفي كل محل أوجب العقد مهر المثل في الطلاق قبل الدخول تجب المنة فحسب كذا في التذيب * (المنة ثلاثة أنواع) قبض وملخفة ومقنعة وسطا لجدينا غايبة الجوده ولا رد غايبة الرادة كذا في المحيط * هـ ذافي عرفهم وأما في عرفنا فيعتبر عرفنا كذا في الخلاصة * ولوأعطاها قيمة الا ثوب دراهم أو دينار تجبر على القبول كذا في البدائع * ثم لا تزد على نصف مهر مثلها ولا تنقص من خمسة دراهم كذا في الكافي * ويعتبر فيها حالها القيام مقام مهر المثل على قول الكرخي كذا في التبيين * فان كانت من السفلة يمتنعها من الكبرياء وان كانت من الوسطى يمتنعها من القز وان كانت من نفقة الحال يمتنعها من الابريسم وهو الاصح كذا في النيساب * والصحيح انه يعتبر حاله كذا في الهداية والكافي * وقيل يعتبر بحالها محاكم صاحب البدائع * وهذا القول أشبه بالفقه كذا في التبيين * قال الولوالجي وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * ولا منعة للتوفى عنها زوجها سمي لها مهرًا أو لم يسم دخل بها أو زوجها أو لم يدخل وكذلك كل نكاح فاسد فزق القاضي فيه بينهما قبل الدخول بها وقبل الخلوة أو بعد الخلوة والزوج منكر للدخول فلا منعة فيها والعبد بمنزلة الحر في وجوب المنة اذا كان النكاح باذن المولى كذا في المحيط * (المنة عندنا على ثلاثة أوجه) منعة (واجبة) وهي للطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهرًا (ومستحبة) وهي للطلقة بعد الدخول (ولا واجبة ولا مستحبة) وهي للطلقة قبل الدخول وقد سمي لها مهرًا كذا في السراج الوهاج * والخلوة الصحيحة أن يجتمعا في مكان ليس هناك مانع يمنعه من الوطء حساً أو شرعاً أو طبعاً كذا في فتاوى قاضيان * والخلوة الفاسدة أن لا يتمكن من الوطء حقيقة كالمرض المدنف الذي لا يتمكن من الوطء ومرضاها ومرضه سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة * أما المرض فالمراد به ما يمنع الجماع أو يلحق به ضرر والصحيح أن مرضه لا يخلو عن تكسر وفتر فكان مانعاً سواء لحقه ضرر أم لا وهذا التفصيل في مرضها كذا في الكافي * اذا خلا بامرأته وأحدهما محرماً بفرض أو نفل أو في صوم فرض أو صلاة فرض لا تصح الخلوة وفي صوم القضاء والنذر والكفارة روايتان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنع في ظاهر الرواية وصلاة التطوع لا تمنع والحيض والنفاص يمنعان ولو كان معهما نائم أو أعمى لا تصح الخلوة ولو كان معهما ما صغير لا يعقل أو مغمى عليه لا يمنع الخلوة وان كان معهما ما صغير يعقل بان أمكنه أن يعبر ما يكون بينهما أو كان معهما أصم أو أخرس لا

علق الخلع بشرط ثم علقه بشرط آخر ووجد الشرطان تكفيه حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الج

(فصل في التمتع)

التمتع أفضل من الافراد والقران أفضل من الكل وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية الافراد أفضل من التمتع وقال الشافعي رحمه الله تعالى الى الافراد أفضل من الكل * التمتع عندنا من يأتي بأعمال العز أو يطوف أكثر طوافها في أشهر الحج ثم يأتي بالحج ويحج من عامه ذلك قبل أن يلبأه بينهما المأما صحبها وان أحرم بالعز قبل أشهر الحج وطاف لها في أشهر الحج ويحج من عامه ذلك عندنا يكون متمتعاً لان أداء أعمال العز مرة في أشهر الحج بمنزلة ابتداء الاحرام في أشهر الحج ولو اعتسرفي أشهر الحج ثم أفسدها أو أعتما على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً لانه لم يتم العز ولو قضى العز الفاسدة وحج من عامه ذلك ان قضاهما قبل أن يرجع الى الميقات لا يكون متمتعاً

في قولهم لانه لم يتم العز ولو قضى الفاسدة بعد ما رجع الى الميقات يكون متمتعاً ولو لم يقض الفاسدة حتى يرجع الى موضع نصح لانه التمتع والقران ثم عاد وقضى العز الفاسدة وحج من عامه ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون متمتعاً الا أن يرجع الى أهله ثم يعود محرماً بالعز ولو خرج الى الميقات قبل أشهر الحج ثم يرجع يكون محرماً في قولهم وبكالا قران لاهل مكة ومن كان في معناهم لا منعة لهم ويجب الدم على القارن والتمتع شكر المأثم الله تعالى عليه يتيسر الجمع بين العبادتين * اذا أحرم بالعز وطاف لها بعض الطواف في رمضان

وبعضه في شؤال ثم حج من عامه ذلك فان كان أكثر طواف العرة في شؤال كان متمتعاً وعليه دم المتعة وان كان أكثر طوافها في رمضان لا يكون متمتعاً ولوطاف الهاتلثة أشواط في شؤال ثم رجع الى أهله ثم عاد الى مكة وطاف ما بقى وحج من عامه ذلك فان كان أكثر الطواف في السفر الاول لا يكون متمتعاً لانه قد ارتفع له نسكان في سفرين وان كان أكثر الطواف في السفر الثاني يكون متمتعاً ولوطاف للمرة على غير وضوء في رمضان ثم أعاد الطواف في شؤال وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً المتنع اذ لم يسبق (٣٠٥) الهدى مع نفسه فلما فرغ من أفعال

المرّة يتخلل وان ساقى هدى المتعة يبقى محرماً ما لم يفرغ من أفعال الحج

(فصل في فائت الحج)

من فاته الوقوف بعرفة في وقت الوقوف فاته الحج وفائت الحج يتحلل عن احرام الحج بعمل المرّة وعليه الحج من قابل ولادم عليه عندئذ لا يتركب الجنابة وقد أتى بأحد موجبي الاحرام فان كان قارناً بطواف للمرّة ويسعى ثم يطوف طوافاً آخر لفوات الحج ويسعى ويحلق ويطل عنه دم القران وليس على فائت الحج طواف الصدر

(فصل في الاحصار)

المحصر هو المحرم بالمرّة أو الحج اذا منع عن الوصول الى البيت لمرض أو عدو أو كافر أو مسلم وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا احصار الا بالعدو وحكمه أن يعيى به هدى واحداً أو بقرّة أو بدنة أو يشتر في بدنة أو بقرّة والبدنة أفضل ويجوز فيها ما يجوز في الاضحية فان كان قارناً يعيى بهدين ويواعدهم أن يخرعوا عنه في الحرم يوم

تصح هكذا في فتاوى قاضيخان* والمجنون والمعتوه كالصبي فان كانا يعقلان فليست بخلوّة وان كانا لا يعقلان فهي خلوّة كذا في السراج الوهاج* وان كان معهما جارية للمرأة تختلفوا فيه والفتوى على انها تصح كذا في الجوهر النيرة* وجارية الرجل لا تمنع الخلوّة كذا في معراج الاربعة* وكان محمد رحمه الله تعالى أولاً يقول لو كان غمّة أمّة تصح بخلاف ما لو كان غمّة أمّة ثم رجع وقال لا تصح وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هكذا في المحيط والذخيرة وفتاوى قاضيخان* وان كان معهما زوجة الاخرى تمنع صحة الخلوّة وان كان معهما كلب عقور يمنع وان لم يكن عقوراً فان كان للمرأة فكذا وان كان للزوج صحت الخلوّة كذا في التبيين* ولو دخلت على زوجها وهو نائم وحده صحت الخلوّة علم بدخولها أو لم يعلم وهذا الجواب محمول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده لنام حكم اليقظان كذا في الظهيرية* المرأة اذا دخلت على الزوج ولم يكن معه أحد ولم يعرفها الزوج فكثت ساعة ثم خرجت أو الزوج دخل عليه ولم يعرفها الا يكون هذا خلوّة ما لم يعرفها هكذا اختار الشيوخ الامام الفقيه أبو الليث كذا في المحيط* وفي الجملة نأخذ كذا في التارخية* ويصدق انه لم يعرفها كذا في فتاوى قاضيخان* ولو عرفها هو ولم تعرفه هي تصح الخلوّة كذا في التبيين* ولا تصح خلوّة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلوّة به غيره لا يجامع مثله او الكافر اذا خلا بامرأته بعدما سلّم صحت الخلوّة ولو أسلم الكافر وامرأته مشركه فلا تصح كذا في فتاوى قاضيخان* ومن الموانع لصحة الخلوّة أن تكون المرأة رتقاء أو قرناء أو عفلاء أو شهراء كذا في التبيين* ولوطاها منها ثم خلابها قبل التكفير تصح طهرتها عليه كذا في البحر الرائق* وان خلابها ولم تكن من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم لا تصح الخلوّة وقال بعضهم تصح كذا في السراج الوهاج* وخلوة المحبوب خلوّة صحيحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وخلوة العنين والخصى خلوّة صحيحة كذا في الذخيرة* والمسكان الذي تصح فيه الخلوّة أن يكونا آمنين من اطلاع الغير عليهم ما غير اذنهما كالدار والبيت كذا في شرح الجامع الصغير لفاضيخان* ولا تصح الخلوّة في الصحراء ليس بقرية ما أخذ اذلاً ما منامروا انسان وكذا الخلوّة على سطح ليس على جوائيه ستر أو كان السستر قريباً أو قصيراً بحيث لو قام انسان يقع بصره عليهم لا تصح الخلوّة اذا خاف هجوم الغير فان أمنا صحت الخلوّة كذا في الظهيرية* ولو خلابها في الطريق ان كانت جادة لا تصح وان لم تكن صحت هكذا في السراج الوهاج* ولا تصح الخلوّة في المسجد والحمام فان حملها الى الرستاق الى فرسخ أو فرسخين وعديل الطريق كان خلوّة في الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان* ولو خلابها في خيمة في حفارة صحت الخلوّة كذا في الظهيرية* ولو حج بها فزل في حفارة من غير خيمة فليست الخلوّة صحيحة وكذا في الجبل كذا في التبيين* وفي بستان لا باب له يغلق ليست بخلوّة فان كان له باب وغلق فهو خلوّة كذا في الخلاصة* ولو خلابها في محل عليه قبة مضروبة ليلاً أو نهاراً ان أمكنه الوطء صحت الخلوّة ولو خلابها في بيت غير مسقف أو في كرم صحت في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان* وهو محمول على ما اذا كان للكرم حيطان كذا في الظهيرية* ولو خلابها في حجلة أو قبة فأرخت الستر عليه فهو خلوّة صحيحة كذا في البدائع* ولو كان ستر في البيت بينه وبين من في البيت من النساء يكون خلوّة وفي المتنقي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان الستر من ثوب رقيق يرى منه أو كان قصيراً بحيث لو قام انسان يراه ما لا يكون خلوّة هكذا في الخلاصة* وفي البيوتات الثلاثة أو الاربعة واحد بعد واحد اذا خلا بامرأته في البيت القصوى ان

(٣٩ - فتاوى اول) التحرف اذا انحرف له كل شيء وهذا الدم موقت بالحرم عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز في الموضع الذي أحصر وليس على المحصر حلق ولا تقصير ثم ان كان محرماً بالمرّة عليه قضاء المرّة اذا قدر وان كان محرماً بحجة فعليه حجة وعمره أما قضاء الحج فان كان ذلك بحجة الاسلام فعليه أدؤها وان كان محرماً بحجة النطق عليه قضاءها لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها وأما قضاء المرّة فلا يلزمها المحصر عن الحج بعد الشروع صارك فائت الحج وفائت الحج تلزمه المرّة فكان عليه قضاء المرّة اذا بعث المحصر

بألهدي ان شاء أقام في مكانه وان شاء رجع ويجوز ذبح هدى الاحصار قبل يوم النحر في العرة والحج جميعا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها رحمه الله تعالى لا يجوز في الحج المحصر اذا لم يجد الهدى فهو محرم الى ان يجد أو يطوف ويسمي بين الصفا والمروة ويحلق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يجد الهدى يقوم الهدى بالطعام ويتصدق به فان لم يجد ذلك صام لكل نصف صاع يوما ولا يكون الحاج بعد الوقوف بعرفة محصر ولا يكون محصرا (٣٠٦) في الحرم اذا مكته الطواف بالبيت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان بمكة

عدو غالب يمنع من الطواف فهو محصر ولو أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق كان عليه دم وترك الوقوف بعرفة ودم وترك الرمي ويطوف طواف الزيارة وعليه دم لتأخير ودم لتأخير الحلق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس على أهل مكة حكم الاحصار اليوم لانها دار الاسلام بخلاف زمن النبي صلى الله عليه وسلم واذابعت بالهدى ثم زال الاحصار ان أمكنه ان يدرك الهدى والحج جميعا لزمه المضي في الحج والتوجه جميعا ولو قدر على أن يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه المضي في الحج وان قدر على ذلك الحج دون الهدى لا يلزمه المضي استحسانا وهذا التقسيم يتأني على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده يجوز ذبح دم الاحصار قبل يوم النحر فأما على قول صاحبها رحمه الله تعالى الله تعالى لا يجوز الذبح فلا يتأني هذا التقسيم في الحج وانما يتأني في العرة ولو كان الاحصار بالمرض فنزال

كانت الابواب مفتوحة من أراد أن يدخل عليها يدخل من غير استئذان لا تصح الخلوة وكذا الخلوة في بيت من دار والبيت باب مفتوح في الدار اذا أراد أن يدخل عليه سماع غيرهما من المحرم أو الاجانب يدخل لا تصح الخلوة كذا في فتاوى قاضيان * وفي مجموع التوازل سئل شيخ الاسلام عن تزوج امرأة فدخلها أمها عليه وخرجت وردت الباب الا انه لم تغلقه والبيت في خان يسكنها اناس كثيرة وله هذا البيت طوابق مفتوحة والناس قعود في ساحة الخان ينتظرون من بعد هل تصح هذه الخلوة قال ان كانوا ينظرون في الطوابق يترصدون اهلها وما به العلم بذلك لا تصح وأما النظر من بعيد والقعود في الساحة فغير مانع من صحة الخلوة فانهم ما يقصد ان ينتقلوا في البيت الى زاوية لا تقع أنصارهم عليه كما في الذخيرة * تجب العدة في الخلوة سواء كانت الخلوة صحيحة أم فاسدة استحسانا لتوهم الشغل وذكر القدوري أن المانع ان كان شرعا تجب وان كان حقيقيا كالمرض والصغر لا تجب وأصحابنا أقاموا الخلوة الصحيحة مقام الوطء في حق بعض الاحكام دون البعض فأقاموها مقامه في حق تأكد المهر وبثوث النسب والعدة والنفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح أختها واربع سواها وحرمة نكاح الامة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومراعاة وقت الطلاق في حقها ولم يقيموها مقام الوطء في حق الاحصان وحرمة البنات وحملها الاول والرجعة والميراث وأما في حق وقوع طلاق آخر فغير روايتان والا قرب أن يقع كذا في التبيين * ولا تقام الخلوة مقام الوطء في حق زوال البكارة حتى لو خلا بكر ثم طلقها تزوج كالابكار كذا في الوجيز للكردي * واذنا كذا المهر لم يسقط وان جاءت الشقة من قبلها بان ارتدت أو طاعت ابن زوجها بعد ما دخل بها أو خلاها وقبل ذلك يسقط جميع المهر للحج * الفرقة من قبلها كذا في المحيط * ولا خلاف في ان أحد الزوجين اذا مات حنف أنفقه قبل الدخول في نكاح فيه تسمية نية كذا المسمى سواء كانت المرأة حرة أو أمة وكذا اذا قتل أحدهما سواء قتل أحدهما أو قتل الزوج نفسه فأما اذا قتلت المرأة نفسها فان كانت حرة لا يسقط عن الزوج شيء من المهر بل يتأكد الكل عندنا كذا في البدائع * وان كانت أمة فقتلت نفسها روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يسقط مهرها وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يسقط وهو قولهم ما وان قتلها ما ولا قبل الدخول يسقط مهرها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا لا يسقط وهذا اذا كان المولى بالغاعلا أما اذا كان صبيًا أو مجنونًا لا يسقط اجماعا كذا في الجوهر النيرة * واذ قتل السيد زوجها لا يسقط اجماعا كذا في السراج الوهاج * واذ مات أحد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه يتأكد المهر المثل عند أصحابنا كذا في البدائع * ومهر مثلها يعتبر بقوم أبيها اذا استوا وياسنا ورجالا وبلدا وعصر او عتلا ودينار و بكارة وكذا يشترط أن تستوي في العلم والادب وكما الخلق وأن لا يكون لهما ولد كذا في التبيين * وانما يعتبر حالها في السن والجمال حالة الزوج كذا في المحيط * وقالوا يعتبر حال الزوج أيضا بان يكون زوج هذه كزوج أمثالها من نساء في المال والحسب وعدمهما كذا في فتح القدير * وقوم أبيها وأخواتها وأمهات وأبها وعاتها وبنات عها ولا يعتبر مهرها بمهر أمها الا أن تكون أمها من قوم أبيها بان كانت بنت عم أبيها كذا في المحيط * فان لم يوجد في الاجانب من قبيلة هي مثل قبيلة أبيها كذا في التبيين * وفي المنتقى ويشترط أن يكون الخبر بمهر المثل رجلين أو رجلا وامراأتين ويشترط لفظ الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول قول الزوج مع يمينه كذا

المرض فهو والا لسوء ولوسرت نفقة الحاج عن محمد رحمه الله تعالى قال ان قدر على المشي لا يكون محصرا وان لم يقدر يكون محصرا فيجوز أن يلزمه الحج ماشيا وان كان لا يلزمه ابتداء كالفقير اذا شرع في الحج تطوعا يلزمه الاتمام وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قدر على المشي للمال لكنه يخاف أن يعجز يكون محصرا القارن اذا أحصر فيه ثم هدى واحدا للتحلل عن الأحرار من لا يصح ولا يتحلل به لان أو ان الخروج عن الأحرار في حقه واحدا وبالهدى الواحد لا يتحلل عنهما وان بعث به دين لا يحتاج الى ان يعين

هذا للمرأة وهذا للرجل المرأة اذا احرمت بالحلج تطوعا فنعها وزوجها فهي محصورة وللزواج أن يحلها إجماعا ومن محظورات الاحرام ولا يثبت التحلل ههنا بقول الزوج حالته ولو احرمت بحجة الاسلام وليس لها محرم فهي محصورة ولا تحلل ههنا بالابالهدى واذا احرمت العبد او الامه بغير إذن المولى فله ولى ان يحللها ما يغيبه ردى ويجب القضاء بعد العتق ولو احرمت باذن المولى ثم احصر لا يجب دم الاحصار على المولى ويجب على العبد بعد الاعتاق * (فصل في الحلج عن الميت) * (٣٠٧) انا حج عن الميت بأمره هل يسقط الحلج عن المحجوج عنه اختلاف فيه

قال بعضهم لا يقع الحلج عن المحجوج عنه ويكون له ثواب التفقة لا غير وقال بعضهم يقع عن المحجوج عنه وهو الصحيح لان الآثار تدل عليه ولهذا اشترط النية عن المحجوج عنه ويذكر الحاج في التبليغ فيقول اللهم اني أريد الحلج فيسره لي وتقبله مني ومن فلان وسئل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن ههنا فقال ذلك معلق بعيشة الله تعالى كما قال محمد رحمه الله تعالى قالوا وينبغي أن يكون الحاج رجلا حج مرة * مريض أو شيخ يدفع الى رجل مالا ليحج عنه بحجة الاسلام وأراد أن ما يفضل عن الحلج من التفقة والنياب وغير ذلك يكون للدفع اليه قال ابن شجاع رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك ان يقول دافع لئال للدفع اليه وكذلك ان تهب الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك فيه من نفسه وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا أمر غيره بأن يحج عنه ينبغي أن يفوض الامر الى الأمور

في الخلاصة * زوجت نفسها بمهر أمها جاز وفي الذخيرة هو الصحيح كذا في غاية السروجي * (الفصل الثالث في ما لا وضيم اليه ما ليس بمال) * اذا تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق فلانة وقع الطلاق على فلانة بنفس العقد كذا في المحيط * والمرأة المسمى فقط كذا في البحر الرائق * بخلاف ما اذا تزوجها على ألف وعلى أن يطلق فلانة فانه لا يقع الطلاق ما لم يطلق ثم اذا شرط التطلق ولم يطلق فلانة كان لها تمام مهر مثلها كالتزويجها على ألف درهم وكرامتها أو تزوجها على ألف درهم وعلى أن يمدى لها هدية فلم ينف بالشرط وكذلك في كل شرط لها فيه منفعة اذا لم يف الزوجه بالشرط كذا في المحيط * هـ اذا كان مهر مثلها أكثر من المسمى ولو كان المسمى مثل مهر المثل أو أكثر منه ولم يوف بما وعد فليس لها الا المسمى فان وفي بمائشرط لها فلها المسمى ولو شرط مع المسمى منفعة لا يجزي ولم يوف فليس لها الا المسمى هكذا في البحر الرائق * ولو تزوج مسلم مسلمة أو مسمى لها في عقدة النكاح ما يحل وما لا يحل مثل أن يتزوجها على مهر صحيح وارطال من خرف فالمهر مسمى لها اذا كان عشرة فصاعدا ويطل الحرام وليس لها تمام مهر مثلها لان النكاح لا منعة فيها للمسلمين كذا في السراج الوهاج * ولو تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق ضرتها فلانة على ان ردت عليه عيدا وقع الطلاق بنفس العقد وانقسم الالف والطلاق على بضعتها وعلى العبد فان كانت قيمة العبد وقيمة البضع سواء كان نصف الالف ونصف الطلاق عوضا عن العبد ونصف الالف ونصف الطلاق عوضا عن البضع صدقها قالها وانقسم البضع والعبد على الطلاق والالف أيضا وصدق بمقابلته الطلاق نصف العبد ونصف البضع وبمقابلته الالف نصف العبد ونصف البضع ويكون طلاق فلانة في هذه الصورة بائنا فان استحق العبد وذلك قبل التسليم رجع بخمس مائة حصصا العبد ورجع بنصف قيمة العبد أيضا وان كان تزوجها على ألف وعلى أن يطلق ضرتها فلانة على ان ردت عليه عيدا فلهنا لا يقع الطلاق على الضرة ما لم يطلقها وصدق الالف صدقها قالها والنصف من العبد اذا كانت قيمة البضع وقيمة العبد على السواء فبعد ذلك ينظر ان وفي لها بالشرط بان طلق فلانة فلها الخمسمائة لا غير وان لم يطلق ضرتها فلها تمام مهر مثلها كذا في المحيط * ولو تزوجها على ألف وأن يطلق ضرتها على أن ترد المرأة عليه عيدا ثم طلقها علم بان ههنا عقود ثلاثة نكاح وبيع وطلاق يجعل فانه قسم ما في جانب وهو الالف وطلاق الضرة على ما في جانبها وهو البضع والعبد فصارت نصف الالف بازاء العبد فيكون ثمنها ونصف البضع فيكون مهر او طلاق الضرة نصفه بازاء العبد فيكون ثمنها ونصف البضع فلا يصير مهر الا انه ليس بمال ولكن يعتبر حقا للمرأة فاذا طلقها فلا يحلها ما أن يطلقها قبل الدخول أو بعده وكل وجه لا يحلها ما أن يطلق الزوج الضرة أو لم يطلق فاذا طلقها قبل الدخول ولم يطلق الضرة وقيمة العبد ومهر المثل سواء ترد على الزوج ما تبين وخسين وله نصف العبد وان طلق الضرة والمسئلة بحالها فللزوجة ما تبين وخسون وكل العبد وان طلقها بعد الدخول وطلق الضرة فالالف لها والعبد له وان لم يطلق الضرة فلها مهر مثلها فان استحق العبد وطلق الزوج الضرة يرجع عليها بخمس مائة حصصا العبد من الالف ونصف قيمته وان استحق العبد ولم يطلق الضرة يرجع بالخمس مائة التي كانت ثمن العبد ولا يرجع بنصف قيمة العبد كذا في محيط السرخسي

(الفصل الرابع في الشروط في المهر) لو تزوجها على ألف وشرط عليها أن يبيع عنه قسم الالف على قيمة الثوب وعلى مهر مثلها خمسة الثوب ثمنه وحصصا البضع مهرها كذا في العتبية * ولو تزوج امرأة على ألف فية قول حج عنى بم هذا المال كيف شئت ان شئت حجة وان شئت حجة وعمرة وان شئت قرانا والباقي من المال منى للوصية كيلا يضيّق الامر على الحاج ولا يجب عليه رد ما فضل الى الورثة * رجل خرج الى الحج ومات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه ان فسر شيئا فالامر على مفسر وان لم يفسر فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحج عنه من بلده اذا كان ثلث ماله في ذلك وان كان له وطنان في موضعين يحج عنه من أقربهما الى مكة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحج عنه من حيث مات وان جاوز المأمور وهو الوصى المكان الذي مات فيه ثم أمر

وجلا ليج عنه ودفع اليه المال لا يجوز في قولهم ولو قال الميت لا وصي ان يبيع نفسه ولو وصى الميت ان يبيع عنه ولم يزد كان لا وصي ان يبيع نفسه فان كان الوصي وارث الميت او دفع المال الى وارث الميت ليج عن الميت فان اجازت الورثة وهم كبار جازوا ان لا يجوز ولا يجوز لان هذا بمنزلة التبرع بالمال المأمور بالبيع اذا خرج قبل ايام الحج كان له ان يتفق من مال الميت الى بغداد والى الكوفة والى المدينة والى (٣٠٨) مكة واذا أقام ببلدة يتفق من مال نفسه حتى يجيء أو ان الحج ثم يرحل ويتفق من

مال الميت ليكون المأمور منفقاً من مال الميت الا امر في الطريق ويكون ضامناً لما أنفق من مال الميت في اقامته هذا اذا أقام ببلدة خمسة عشر يوماً لانه مقيم وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا أقام المأمور في بلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت لا يضمن وان أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا في زماننا ان أقام أكثر من خمسة عشر يوماً تكون نفقته في مال الميت لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة وان أقام بعد خروج القافلة لا تكون نفقته في مال الميت ولو أقام بمكة بعد أداء الحج فان أقام اقامة معتادة كانت النفقة في مال الميت وان لم تكن معتادة لم تكن في مال الميت ولو عزم على اقامة زيادة على المعتاد ثم عزم على الخروج عادت نفقته في مال الميت الا ان يكون اتخذ مكة داراً فلا تعود اذا امر الرجل غيره بالحج لايصح أمره الا اذا كان عاجزاً عن الحج نفسه عجزاً يردوم الى الموت

ان لم يكن له امرأة وعلى ألفين ان كانت له امرأة أو تزوجها على ألف ان لم يخرجها من بلدتها وعلى ألفين ان أخرجهما منها أو تزوجها على ألف ان كانت مولدة وعلى ألفين ان كانت عريية وما أشبه ذلك فلا شك أن النكاح جائز وأما المهر فالشرط الاول جائز بخلاف فان وقع الوفا به فلها ما سمي على ذلك الشرط وان لم يقع الوفا به فان كان على خلاف ذلك أو فعل خلاف ما شرط فلها مهر مثلها لا ينقص من الاقل ولا يزداد على الاكثر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشرطان جائزان كذا في البدائع * ولو تزوجها على ألفين ان كانت جميلة وعلى ألف ان كانت قبيحة صح والشرطان جائزان بخلاف كذا في الخلاصة * ولو تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا هي ثيب لا تجب الزيادة كذا في القنية * رجل تزوج امرأة على أنها بكر فدخل بها فوجدها غير بكر فالمهر واجب بكمله كذا في التجنيس والمزيد * ولو تزوجها على ألف حالة أو على ألف الى سنة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحكم مهر المثل فان كان مهر مثلها ألفاً أو أكثرها ألف حالة وان كان أقل من الألف لها الألف الى سنة ولو تزوجها على ألف حالة أو على ألفين الى سنة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان مهر مثلها ألفي درهم أو أكثر فلها الخيار ان شاءت أخذت ألفي درهم الى سنة وان شاءت أخذت ألفاً حالة وان كان مهر مثلها أقل من الألف فالحق ان له يعطيه أي المأثر شاه وان كان مهر مثلها أكثر من ألف وأقل من ألفين فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * وفي الطلاق قبل الدخول يجب نصف الاقل بالاجماع كذا في العتبية * وفي المستق اذا قال لامرأة أتزوجك على ألف درهم على أن تزوجيني فلانة بمهر من عندك تعطينه اياهما فترتزوجها على ذلك كان النكاح بمصتهما من الألف اذا قسم على مهره او ليس عليها أن تزوج فلانة ولو قال أتزوجك على ألف على أن تزوجيني فلانة بألف فقبلت ذلك وتزوجت فهذه امرأة قد تزوجت بغير مهر مسمى فلها مهر مثل نساها كرجل تزوج امرأة على ألف على أن تزوجه ألف درهم ولو أن المرأة التي شرط نكاحها تزوجت نفسها وامته بخمسمائة جاز ونكاح الاولى على ما وصفت لك بغير مهر مسمى ولو تزوج امرأة على أن يهب لبيها ألف درهم فهذا الألف لا يكون مهر او لا يجبر على أن يهب فلها مهر مثلها وان سلم الألف فهو للواهب وله أن يرجع فيها ان شاء ولو قال على أن أهب لك ألف درهم فالألف مهر فان طلقها قبل الدخول وقد وقعت الهبة رجع عليه بنصف ذلك وهي الواهب كذا في المحيط * ولو تزوج امرأة على جارية على ان له خدمتها معاش أو ما في بطنها كانت الجارية وخدمتها وما في بطنها للمرأة ان كان مهر مثلها مثل قيمة الخادم أو أكثر وان كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل الا أن يسلم الزوج الخادم اليها باختياره بغير خدمة كذا في فتاوى قاضيهان * ولو تزوج امرأة على جارية بعينها واستثنى ما في بطنها فلها الجارية وما في بطنها كره الكرخي والطحاوي من غير خلاف كذا في البدائع * ولو تزوج امرأة على غنم بعينها على أن أصوافها الى كان له الصوف استثنى ما في الظهيرة * ولو قال تزوجك على أن تعطيني هذا الثوب لهما مهر المثل ولا يلزمها الثوب ولو تزوجها على ألفين على أن ألقاه أو للرحم أو للساكن أو قالت تركت ألقاه أو للرحم أو للساكن أو للبلقاء فالمهر ألف استثنى ما سواه كان هذا القول من الزوج أو من المرأة ولو قال على أن ألقاهما مالاً لبيها أو لفلان بعينه فليس بشئ لانه شرط فيه هبة باطلة وعليه تمام مهر المثل ان كان أكثر من الألف كذا في العتبية * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل

حتى لو قال الرجل لله على ثلاثون حجة فاج ثلاثين نفساً في سنة واحدة ان مات قبل ان يجيء وقت الحج جاز الكل لانه لم يعرف قدرته بنفسه عند مجي وقت الحج فجازوا ان ياموت الحج وهو بقدر بطلت حجة واحدة لانه قدر نفسه فانه قد شرط صفة الاجحاج في هذه السنة وعلى هذا كل سنة تجيء المرأة اذا لم تجد محرماً لا تخرج الى الحج الا ان بلغ الوقت الذي تجز عن الحج فحينئذ تبعت من يبيع عنها أما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فان ثبت رجلا ان دام عدم وجود المحرم الى ان ماتت فذلك جائز كل يوم اذا حج عنه

رجلا ودام المرض الى ان مات هـ اذا اذ كان الامر عاجرا عجزا برجي زواله كالمريض والباس ونحو ذلك وان كان لا يرجي زواله كالرمانة والعمى
جاز أن يأمر غيره بالحج المأمور بالحج اذا دخل مكة قبل أيام العشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال تكون نفقته في ماله الى أن يدخل
أيام العشر المأمور بالحج اذا استأجر خادما ليخدمه قالوا ينبغي أن ينظر ان كان المأمور بمن يخدم نفسه فنفقة الخادم لا تكون في مال الأمر
وان كان لا يخدم نفسه فنفقة الخادم تكون في مال الأمر لانه مأذون بذلك دلالة (٣٠٩) وللمأمور بالحج ان يدخل الحمام بقدر

المتعارف ويعطى أجر الخمارس

من مال الأمر لان ذلك من
الرواتب وله ان يهتدى من
مال الأمر وتفسيره ان يحفظ
دراهم النفقة مع الرفقة وله
ان يودع المال استحسانا
ولوضاع مال النفقة بمكة أو
بقرب منها ولم يبق مال النفقة
فاتفق المأمور من مال نفسه
كان له أن يرجع في مال
الميت وان فعل ذلك بغير
قضاء لانه لما أمره بالحج
فقد أمره بان يتفق عنه
* المأمور بالحج اذا حج ماشيا
وأمكن مؤنة لكراه كان
ضامنا مال الميت ويكون
الحج لنفسه لان الأمر
بالحج ينصرف الى المتعارف
والمتعارف هو الحج بالراد
والراحلة * المأمور بالحج اذا
ترك الطريق الاقرب واختار
الابعد بأن ترك البغدادى
طريق الكوفة وذهب في
طريق البصرة كان
الحاج يسلك ذلك الطريق
لا يضمن لان الطريق الابعد
عسى يكون أسرها با من
الاقرب * اذا دفع الوصى
المال الى رجل ليحج عن
الميت في هذه السنة فأخذ
وآخر الحج ورجع من قابل
جاز عن الميت ولا يكون

تزوج امرأته على ألفين ألفا أو ألف لايها أو ألف لايها أو قالت المرأة زوجت نفسي منك على ألفين ألفا أو ألف لايها
فذلك جائز والافان لها كذا في المحيط * ولو قال لامرأة أتزوجك على أن أهب لك ألف درهم أو على أن
أهب لك عبد فتزوجها على ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفع اليها مسمى فهو مهرها وان أبي أن
يدفع لا يجبره وكان عليه مهر مثلها لا يراد على الألف ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في فتاوى قاضيان * في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى أوليا المرأة اذا قالوا للذي يريد أن يتزوجها
زوجناك على ألف درهم على ان مائة منها لك فهو جائز والمهر تسعة مائة ولو قالوا لزوجناك على ألف درهم
على أن لنا خمسين دينار فالدرهم والدينارين كالمرأة كذا في المحيط * ولتزوجها على أربعة دنانير على أن
يعطيها بكل مائة خادما بغير عينه فالشرط باطل ولها مهر مثلها لا يراد على أربعة مائة دينار ولا ينقص عن
أربعة خدام وسط ولو كان الخدم باعياها فالشرط جائز وله أربعة خدام وسط كأنه تزوجها على ذلك كذا
في محيط السرخسي * ولتزوجها على مائة درهم على أن يسوق بذلك البها عشر من الابل الا وسط فيجوز
استحسانا كذا في فتاوى قاضيان * ابن مضاء عن محمد رحمه الله تعالى امرأة زوجت نفسها من رجل على
أن يهرى فلان ماله عليه من الدين برى فلان منه ولها على الزوج مهر مثلها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى
في الأمالي اذا زوج ابنته على أن يهرى من الدين الذي له عليه أو زوجت المرأة نفسها على أن يهرى من الدين
الذي له عليها وهو كذا قاله جماعة من العلماء كذا في المحيط * رجل تزوج امرأة بألف على أن لا يتفق
عليها ومهر مثلها مائة كان لها الألف والنفقة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لامرأة أعتقتك عن أن
تزوجيني ويكون العتق صدقا فلك فقبلت عتقت ثم ان وقت بالشرط وزوجت نفسها منه فلا شيء عليها
والايجب عليها قيمه نفسها ولو كانت لعبدها أعتقتك على أن تتزوجني بألف أو على أن تعطيني ألفا فقبل
عتق فان أبي أن يتزوجها فله قيمه نفسه وان تزوجها بألف قسم الألف على قيمه نفسه وعلى مهر مثلها اذا
أصاب الرقبة فتمت وما أصاب المهر فمهرها يتنصف بالطلاق قبل الدخول كذا في العناية

*(الفصل الخامس في المهر تدخله الجواهر) المهر المسمى أنواع ثلاثة (نوع) هو مجهول الجنس والوصف كما
لتزوجها على ثوب أو دابة أو دار فلها مهر المثل وكذا لتزوجها على ما في بطن جارية أو غنم أو على ما يثمر
نخله العام (نوع) هو معلوم الجنس مجهول الوصف كالتزوج على عبد أو فرس أو بقرة أو شاة أو ثوب
هروى يجب الوسط ان شاء أدى عينه وان شاء أدى قيمته كذا في الظهيرية * وهذا اذا ذكر العبد أو الثوب
مطلقا غير مضاف الى نفسه فاما اذا ذكره مضافا الى نفسه من قال تزوجت على عبد أو ثوب فليس له أن
يعطى القيمة لان الاضافة من أسباب التعريف كالاشارة كذا في المحيط * وتعتبر قيمة الوسط بقدر غلها
السهرو الرخص عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الكافي * وعليه الفتوى كذا
في غاية السروجي * ولو صالحا على أكثر من قيمة عبد وسط لا يجوز وباقل يجوز كذا في العناية * (نوع)
هو معلوم الجنس والصفة كالتزوج على مكمل أو موزون موصوف في الذمة بصحة التسمية ويلزمه
تسليمه هكذا في الظهيرية * ولتزوج على كتر حنطة مطلقة ولم يصفه فان شاء أعطى كتر او سطا وان شاء
أعطى قيمته كذا في محيط السرخسي * والجواب في سائر المكيلات والموزونات نظير الجواب في الحنطة
كذا في المحيط * ولتزوجها على هذا العبد أو على هذا الألف حكم مهر المثل وكذا اذا تزوجها على هذا العبد

ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستحصال دون التقيد كما لو وكل رجلا بأن يعتق عبده غدا أو يبيع غدا فاعتق أو باع بعد
غدا جاز اذا قطع الطريق على المأمور بالحج وقد اتفق بعض المال في الطريق قضى على وجهه ورجع ان مضى وانفق من مال نفسه يكون
متبرعا ولا يسقط الحج عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريق التمسك بانفاق المال في كل الطريق وان قطع عليه
الطريق وبقي شيء في يده من مال الميت فرجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم ينجح لا يكون ضامنا انما تذهب القافلة المأمور بالحج اذا

رجع وقال منعت وقد أنفق من مال الميت في الرجوع وكذب الوصي أو الوارث في المنع لا يصدق ويكون ضامنا للنفقة الآن يكون أمرا ظاهرا يشهد على صدقه الحاج عن الميت إذا قال حجبت عن الميت وكذب الوارث أو الوصي كان القول قول الحاج لأنه يدعي الخروج عن المال الذي كان أمارة في يده ولا تقبل بيعة الوارث أو الوصي أنه كان يوم النحر بالكوفة إلا إذا أقامه والبيعة على إقراره أنه لم يبيع ولو كان الحاج غريبا للميت أمر بأن يبيع عن الميت بما عليه (٣١٠) من الدين فقال حجبت لا يصدق إلا بالبيعة لأنه يدعي قضاء الدين الحاج عن الميت إذا

مات بعد الوقوف بعرفة جاز عن الميت لأنه أدى ركن الحج ولو لم يمت فرجع قبل طواف الزيارة فهو حرام على النساء ويعود بنفقة نفسه ويقضى ما بقي عليه لأنه صار جانيا في هذه الصورة * المأمور بالحج عن الميت إذا حج واعتران أعتق قبل الحج في أشهر الحج فخرج من مكة عن الميت يكون مخالفا في قولهم ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام عن نفسه وكذا لو حج ثم أعتق كان مخالفا عند العامة * الحاج عن الميت إذا كان مأمورا بالقران كان دم القران على الحاج لافي مال الميت والاصل فيه ان كل دم يجب على المأمور بالحج يكون على الحاج لافي مال الميت الا دم الاحصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ذلك يكون في مال الميت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يكون على الحاج ولو أن رجلا أمره رجلان أحدهما بالعمرة والآخر بالحج ولم يأمرهما بالجمع فجمع كان مخالفا ولو أمر بالجمع فجمع فجمع جاز ولا يكون ضامنا

أوعلى هذا العبد وأحدهما وكس حكم مهر مثلها فان كان مهر مثلها مثل أرفعهما أو أكثر فلها الارتفاع لرضاها به وان كان مثل أو كسهما أو أقل فلها الاوكس لرضاها به وان كان بينهما فلهما مهر مثلها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالها الاوكس في ذلك كله وعلى هذا الخلاف ولو تزوجها على ألف أو ألفين كذا في التبيين * ولو طلقها قبل الدخول لها نصف الاوكس بالاجماع كذا في العتبية * وان كان نصف الاوكس أقل من النعمة فيتم ذلك تكون لها النعمة هكذا في فتاوى قاضيان * ولو تزوج على بيت يتظران كان الرجل بدويا فلها بيت شعر وان كان الرجل بلديا قال محمد رحمه الله تعالى لها بيت ووسط أراد به أثاث البيت لأنه كفى عن الأثاث بالبيت لاتصال بينهما قالوا وهذا في عرفنا فانه لا ينصرف الى المتاع لأنه لا يراد به المتاع في عرفنا وانما يراد به البيت المبني من المدر وأنه لا يصلح مهر اذا لم يكن عينا كذا في محيط السرخسي * ويجب مهر المثل كالتزوج بها على دار غير عتيبة يجب مهر المثل ولو تزوجها على بيت بعينه فلها ذلك هكذا في شرح الطحاوي * وفي المشتق قال محمد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأه على ماله من الحق في هذه الدار قال أفرض لها مهر المثل لأجل وزه قيمة الدار وفي قولنا لها ما كان له من الحق في الدار لا غير وقال لها مهر المثل لا غير اذا بلغ ذلك عشرة كذا في المحيط * ولو تزوج على نصيبه من هذه الدار قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لها الخيار ان شاءت أخذت النصيب وان شاءت أخذت مهر مثلها لا يراد على قيمة الدار وان كان مهر مثلها أكثر وعلى قول صاحبيه رحمه الله تعالى لها النصيب من الدار ان كان النصيب يساوي عشرة دراهم كذا في فتاوى قاضيان * ولو تزوجها على ألف مطلق ينصرف الى ما هو أقرب الى مهر مثلها من الذهب والفضة كذا في العتبية * تزوج امرأه على ألف درهم وفي البلدة نقود مختلفة ينصرف الى الغالب منها فان لم يكن يتظر الى مهر مثلها والى تلك النقود في ذلك وافق مهر مثلها يحكم لها به كذا في التتارخانية * وفي نكاح الفتاوى رجل تزوج امرأه على ألف درهم فكسدت الدراهم وصار النقد غيرها تجب قيمة تلك الدراهم يوم كسدت هو المختار ذكره الصدر الشهبدي * والانتقطاع كالكساد والكسادة أن لا تزوج في جميع البلدان أما اذا كانت تزوج في بعض البلدان فلا تكون كاسدة في العيون فلم تسكس ولم تنقطع ولكن رخصت أو غلت لا يعتبر هذا اذا كانت رائجة وقت العقد فان كانت كاسدة تجب تلك الدراهم اذا ساوت عشرة دراهم كذا في الخلاصة * وان تزوجها بكذا من العدليات وهي كاسدة فالواجب لها مهر المثل لانها اذا كانت كاسدة كانت سلعة وزنية وهي اغتاف عرف بالاشارة أو بذكر الوزن وهو ما ذكره الوزن انما ذكره المدد كذا في المحيط * واذا تزوجها على مثل هذا الزنيل خنطة أو بوزن هذا الحجر ذهب أو على قدر مهر فلانة أو قيمة هذا العبد أو قيمة عبد يجب مهر المثل ولا يراد على المسمى والقول قول الزوج في مقدار المسمى عند فوت ما ذكر ولو ذكر دراهم أو على ناقة من هذه الابل أو على ثوب قيمته عشرة أو قال بجمع ما أم لك ونصف مهر المثل أو على سكنى دار موقوفة أو على أن يردها بقبول مهر المثل هكذا في العتبية * واذا تزوجها على ألف رطل خل فان كان الغالب في ذلك البلد خل الترفه هو عليه وان كان الغالب خل الخمر فهو عليه وكذلك لو تزوجها على كذا رطل لبن فهو على الغالب من ذلك فان لم يكن واحدا منها غلبا فلها مهر المثل كذا في المحيط * ولو تزوجها على دينار أو شيئا يجب مهر المثل ولا يراد على دينار ان ساوى عشرة دراهم كذا في غاية السروجي * رجل تزوج امرأه على عشرة دراهم وثوب ولم يصف

ولو أمر بالعمرة فاعتزم حج بماله نفسه لا يكون مخالفا ولو أمره رجلان كل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما جميع الثوب ضامنا لهما وليس له ان يجعل الحج عن أحدهما ولو أمر بالحج عن أبيه كان له ان يجعله عن أبيه ماشاء ولو أمره رجلان كل واحد منهما ان يبيع عنه فاحرم بجمعة عن أحدهما غير عين كان له ان يصرف الى أبيه ماشاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا عين قبل الاشتغال بالعمل أما اذا عين بعد ذلك بان عين بعد الطواف لا يصح تعيينه الحاج عن الغير ان شاء قال ليلى عن فلان وان شاء كفى بالتلبية العقيم

إذا أمر رجلاً بأن يبيع عنه ثم عجز لم تجز حجة المأمور الميت إذا أوصى بأن يبيع عنه بماله فتبيع عنه الوارث أو الاجنبي لا يجوز الأمور بالبيع إذا أفسد الحج بالجماع يضمن ما كان أنفق من مال الميت إذا أوصى الرجل بأن يبيع عنه فأجج الوارث رجلاً من مال نفسه ليرجع في مال الميت جازوله أن يرجع في مال الميت وكذلك كاة والكفارة ولو فعل ذلك أجنبي لا يرجع ولو أوصى بأن يبيع عنه فأجج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جازليت عن حجة الاسلام الحاج عن الميت إذا مرض (٣١١) في الطريق ليس له أن يدفع المال إلى غيره للبيع عن الميت إلا إذا

قبل له وقت الدفع أصنع ما شئت فخنشد كل له أن يدفع المال إلى غيره مرض أو لم يمرض إذا استأجر المحبوس رجلاً للبيع حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس إذا مات في الحبس ولا جبراً جرم مثله في ظاهر الرواية المأمور بالبيع عن الميت إذا خلف بعض النفقة وجب يقيتها جاز ويضمن ما خلف إذا خلط المأمور بالبيع النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وأنفق جاز وبرئ عن الضمان المأمور بالبيع إذا لم يكمه مال الميت فانفق من ماله ومال الميت قال فان كان أكثر النفقة من مال الميت وكان مال الميت يكفي الكراء أو عامة النفقة فهو جائز لانه لا يمكن الاحتراز عن القليل فيعني القليل والافهوضامن

فصل في محظورات الحرم

صيد الحرم لا يحل قتله ولا تنقيده الا ما يباح منه للحرم وقد كرنا فان قتله انسان كان عليه قيمته يدخل الاطعام في جرأته ولا يدخل

الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا أن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وإذا تزوجها على ثوب وخمسة دراهم لها مهر المثل ولو طلقها قبل الدخول فلها الخمسة ولو قال على ما في يدي وفيها عشرة دراهم ان شأته وأخذتها وان شأته أخذت مهر المثل كذا في غاية السروجي * وان تزوج امرأتين على ألف قسمت على مهر مثلهما فإن طلقهما قبل الدخول كان لهما نصف الألف على قدر مهرهما كذا في محيط السرخسي * فان قبلت احدها ما دون الأخرى جاز النكاح في التي قبلت ويقسم الألف على قدر مهر مثلهما ما أصاب حصه التي قبلت فلها ذلك القدر والباقي يعود إلى الزوج كذا في البدائع * وان لم يصب نكاح احدها ما فكل الألف للأخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو دخل بالتي لم يصب نكاحها فلها مهر المثل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ولو أن أخا وأختاً ورثا داراً من أبيهما افتزوج الاخ امرأة بيت بعينه من تلك الدار ثم مات الاخ ولم ترض الاخ بذلك قالوا تقسم الدارين ورثة الاخ والاخت فان وقع ذلك البيت في نصيب الاخ كان البيت للمرأة بمهرها وان وقع في نصيب الاخ فللمرأة قيمة البيت في تركه الزوج كذا في فتاوى قاضيان * وان تزوجها على عبد من عبده أو قيص من قصائه أو عمامة من عمامته يصب ويحب الوسط من ذلك أو القرعة كذا في غاية السروجي * ولو تزوجها على جهاز بنت فلها وسط ما يجهز به النساء كذا في التتارخانية

* (الفصل السادس في المهر الذي وجد على خلاف المسمى) * ان تزوج مسلم امرأة على هذا الدن من الخلل فاذا هو خرف فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر يجب مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو تزوجها على هذا الدن من الخرف فاذا هو خل أو على هذا الحرف فاذا هو عبد أو هذه الميتة فاذا هي ذكية فلها المثل في الاصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو قال على هذا الحرف فاذا هو عبد غيره تجب قيمته ولو كان عبداً يجب مهر المثل كذا في العتائية * وان تزوج امرأة على عبد بعينه فاذا هي جارية أو على ثوب مروى بعينه فاذا هو مروى فان عليه عبد يعدل قيمة الجارية وثوباً مروياً بقيمة المروى كذا في الذخيرة * ولو تزوجها على هذا العبد فظهر مدبراً أو مكاتباً أو على هذا الامه فظهرت أم ولد تجب في ذلك كله القيمة بالاتفاق كذا في غاية السروجي * سواء كانت المرأة تعلم بحال العبد أم لا كذا في فتاوى قاضيان * وان تزوج امرأة مسمى لها شيئاً أو أشار إلى شيء أو المشار إليه ليس من جنس المسمى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كانا حلالين فلها مثل الذي سمي وان كانا حرامين أو كان المشار إليه حراماً كان لها مهر المثل أو كان ذلك مثلاً كلاً وقت العقد لا يدرى كلاً ولو تزوج امرأة على هذا الدن من الخلل فاذا هو طلاء فلها مثل الدن من الخلل وان كان فيها خرف فلها مهر المثل وان كان المسمى حراماً والمشار إليه حلالاً اختلفت الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح ما رواه أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه أنه إذا أشار إلى حلال كان لها المشار إليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو تزوج على هذين العبدتين أو على هذين الدينين من خل فاذا أحدهما حر أو خرف فلها العبد والخل الباقي لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا لا شيء قيمه كان لها مثل ذلك الرق سمنان كان يساوي

الصوم وفي الهدى رواية أن الحرم إذا قتل صيد الحرم في القياس يلزمه قمتان وفي الاستحسان لا يلزمه الا ما يلزمه في قتل صيد الحلال ولا يجب عليه لأجل الحرم شيء حلالاً لا قتل صيد في الحرم بضربه كان على كل واحد منهما نصف قيمته وكذلك لو قتله جماعة يقسم الغرم على عدد الرؤس كافي ضمان الملائ وان ضربه أحدهما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهما نصف قيمته مضروبة بضربتين ولو كان شرك الحلال محرماً كان على الحرم جميع القيمة كذا لو قتله محرماً من نوعي الحلال نصف قيمته كذا لو كان شركه

خلالا ولو كان شريك المحرم مبيدا أو كافر لاشئ على الصبي والكافر لانهم لا يخاطبان بحق الشرع وعلى المحرم جزاء كملل حلال اصطلا
صيدا في الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد منهم اجزاء كاملة لا اختلاف السبب ويرجع الاخذ على القاتل بما عزم لانه كد عليه
ما كان على شرف السقوط بالارسال فيرجع عليه كافي غاصب الغاصب حلال دل محرم ما وحلالا على صيد المحرم لاشئ على الدال
عندنا ويضمن شجرة الحرم بالقطع كما (٣١٣) يضمن صيده لان شجر الحرم في الحرمة بمنزلة صيد المحرم الحرام من الشجر ما ينبت

عشرة وان تزوجها على ما في الرق من اليمن فاذا لاشئ فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الرق شئ آخر
من خلاف الجنس كذا في فتاوى قاضيان * وفي المتنق عن محمد رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأته على أرض
وحدها على أن قيم عشرة أجرة في قبضتها المرأة فاذا هي ستة أجرة وكان ذلك قبل أن تزوجهما فلها الخياران
شأت أخذت الأرض ولا شئ لها غيرها وان شأت ردت الأرض وأخذت قيمتها في ذلك الموضع لو كانت
عشرة أجرة فان كانت المرأة قد باعت هذه الأرض أو وهبتها وسلمت ثمنها علمت أنها ستة أجرة فلا شئ لها غير
الأرض وكذلك المولودة اذا انتقصت من وزنها والنياب اذا انتقصت من ذرعها ولو لم تكن باعتهما ولا وهبتها
ولكن غلب عليها دجلة أو نحوها من الأنهار فخرى قيم أو صارت مستهلكة ثم علمت أنها ستة أجرة به رجعت
على الزوج بتمام قيمة الأرض وكذلك اذا تزوجها على عشرة أبواب هروية بأعيانها على أن كل ثواب منها
عشاري فوجدت كلها سباعيا فهي بالخيار ان شأت أخذتها وان شأت ردتها وأخذت قيمتها لو كانت
عشارية على مثل حالها التي هي عليه فان وجدت كلها عشارية الا واحدة منها فأنها سباعية فهي بالخيار ان
شأت أخذت الثياب ولا شئ لها غيرها وان شأت أخذت الثياب العشارية ووردت الثوب الذي وجدته
سباعيا وأخذت قيمته لو كان عشاريا على مثل رقعته وجودته كذا في المحيط * ولو تزوجها على عصير بعينه
فتخذه قبل القبض روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها عصير مثلها ان قدر عليه وان عجز فقيمة كذا في
محيط السرخسي * ولو تزوج امرأته على هذه الاثواب العشرة فاذا هي تسعة قال محمد رحمه الله تعالى لها
التسعة وتعام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من قيمة التسعة وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لها التسعة لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب أحد عشر قال محمد رحمه الله تعالى
يعطيهما عشرة منها أي عشرة شاء وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل
عزل أحدهما بعزل الآخر ولها الباقي وليس لها غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل العشرة الباقية اذا عزل
الاجود بعزل الاجود ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها أكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الاجود
وأقل من قيمة الاثواب اذا عزل الآخر كان لها مهر المثل والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا
في فتاوى قاضيان * واذا تزوجها على هذه الاثواب العشرة الهروية فاذا هي تسعة فلها تسعة وثوب آخر
هروى وسط بالاجماع كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على أنها عشرة اكرار
فاذا هي تسعة اكرار كان لها التسعة وكرار مثل التسعة كذا في فتاوى قاضيان * واذا تزوج امرأته على
أرض على أن فيها ألف نخلة وحدها أو تزوجها على دار وحدها على أن أمينية بالبحر والحصن والساح
فاذا الأرض لا تغل فيها واذا الدار لا بناء فيها فهي بالخيار ان شأت أخذت الدار والأرض ولا شئ لها غير ذلك
وان شأت أخذت مهر مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها لم يكن لها الا نصف الأرض ونصف الدار على
ما وجدت عليه الا أن تكون متعتم أكثر من ذلك فيكون الحمار للزوجة ان شأت أخذت نصف الأرض أو
نصف الدار ولا شئ لها غير ذلك وان شأت أخذت المتعة كذا في المحيط

* (الفصل السابع في الزيادة في المهر والخط عنه وفيما يزيد وينقص) الزيادة في المهر صحيحة حال قيام
النكاح عند علم ثلثة كذا في المحيط * فاذا زادها في المهر بعد العقد لم يمتد الزيادة كذا في السراج
الوهاج * هذا اذا قبلت المرأة الزيادة سواء كانت من جنس المهر أو لا من زوج أو من ولي كذا في النهر الفائق

في الحرم بنفسه مما لا ينبت
الناس عادة كالشوك ونحوه
وأما ما ينبت الناس عادة
فلا ضمان عليه بقطعه وان
نبت بنفسه ولو أنبت
انسان في الحرم شجر لا ينبت
الناس عادة كالاراك وأم
غيلان لا يحرم قطعه ولا
ضمان فيه لاهل الحرم
* ولو نبتت أم غيلان في أرض
رجل فقطعها انسان كان
على القاطع قيمتان قيمة
لصاحب الأرض لان الشجر
ملكه وقيمة أخرى لحق
الحرم كما لو قتل صيدا مملوكا
في الحرم اذا قطع رجلا
شجرة الحرم وأدى قيمتها
يكره له الانتفاع بها فان
انتفع به لاشئ عليه لانه
ملك المقتطع بالضمان فلا
يغرم بالانتفاع كما لو ذبح
صيدا الحرم وأدى الجزاء ثم
أكل وان غرس المقتطوع
فثبت فله أن يقطعه ويصنع
به ما شاء ولو احتش حبشش
الحرم كان عليه قيمته
يصدق بها ولا شئ عليه
في اذخر الحرم لاستثناء النبي
صلى الله عليه وسلم ولا
باس ياخذ كما في الحرم لانها
ليست من الشجر ولا من
الحبشش والكلا ولا ضمان

في قطع ما جف من شجر الحرم وشجرة الحرم ما كان أصله في الحرم ولا عبرة للقصن فان كان بعض أصله في الحل
وبعضه في الحرم لا يجوز أخذه ترجحا للحرمة ولو روى طبراني على غصن شجرة يعتبر فيه مكان الطبران كان الصيد ولو وقع يقع في الحرم فهو من
صيد الحرم ولا فلا ولو كان رأس الصيد في الحرم وقوائمه في الحل فهو صيد الحل ولو كان على العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد قائما
وقوائمه في الحل والباقي في الحرم لا يحل أخذه لان قراره في النوم لا يكون على القوائم وكلا لا يحتش حبشش الحرم لا يبرى في قول أبي حنيفة

ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بالرعي خلال أخذ صيد من الحل وأدخله في الحرم كان عليه إرساله عندنا ولا يجوز بيعه ولو ذبحه كان عليه الجزاء ولو أرسل كلباً في الحل على صيد فدخل الصيد في الحرم فتبعه الكلب وأخذه لا يحل أكله كالأوزبعه آدمي في الحرم ولا شيء على المرسل ولو ربي صيد في الحل فنفر الصيد ووقع السم به في الحرم قال محمد رحمه الله تعالى عليه الجزاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما أعلم ولو أرسل في الحرم كلباً على ذئب وأصاب صيداً (٣١٣) أو نص شبكة للذئب ووقع فيه صيد لا شيء عليه ولو أخرج ظبية من الحرم وأدى جزاءها فولدت أولاداً وماتت الأولاد ليس عليه ضمان الأولاد ولو ذبح هذا الصيد قبل التكفير أو بعده كره أكله تزهوا لو أسامة بن بنسفة في الجزاء كان له ذلك ويجوز به الاتعاق لا لشترى ولا بأس بإخراج ججارة الحرم وترايه إلى الحل

من الحرم وأدى جزاءها فولدت أولاداً وماتت الأولاد ليس عليه ضمان الأولاد ولو ذبح هذا الصيد قبل التكفير أو بعده كره أكله تزهوا لو أسامة بن بنسفة في الجزاء كان له ذلك ويجوز به الاتعاق لا لشترى ولا بأس بإخراج ججارة الحرم وترايه إلى الحل

(فصل في المقطعات)

دخول البيت حسن ولا بأس بالمرأة عدة عرفة إلى نصف النهار الأفضل أن يبدأ الحاج بحكة فاذا قضى نسكه عير بالمدينة وإن بدأ بالمدينة جاز المحرم إذا اضطر إلى مسكة وصيد كانت المسكة أولى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف والحسن رحمه الله تعالى يذبح الصيد ولو كان الصيد مذنباً فالصيد أولى عند الكل ولو وجد صيداً وكلباً فالكلب أولى لأن في الصيد ارتكاب الخطورين ولو وجد صيداً وأمال إنسان يذبح الصيد ولا يأخذ مال الغنم ولو وجد صيداً ولحم آدمي كان ذبح الصيد أولى استحسنوا عن محمد رحمه

والزيادة غنماً كد باحدهما ثلاثاً أم بالذخول وأما بالخولة الصحيحة وأما بعت أحد الزوجين فإن وقعت الفقرة بينهما من غير هذه المعاني الثلاثة بطلت الزيادة وتنصف الأصل ولا تنصف الزيادة كذا في المضمرات وفي فتاوى الشيخ الإمام الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى أن الزيادة في المهر بعد مائة المهر صحيحة وفي أكرامه شيخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى أن الزيادة في المهر بعد الفقرة باطلة وهكذا روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وصورة ما روى بشر إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل الدخول به أو بعده ثم زاده في المهر لم تصح وكذلك إذا انقضت عدة المطلقة طلاقاً رجعيها ثم زاده في المهر به بذلك لا تصح الزيادة * وفي القدوري أن الزيادة في المهر بعد موت المرأة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز كذا في المحيط * المطلقة الرجعية إذا قال لها زوجه أزدت في مهر كذا لم تصح لأنها محجوة ولو قال لها راجعتك بمهر ألف درهم إن قبلت جاز والأفلا لأنه زيادة في المهر فتتوقف على قبولها وهل يشترط قبول الزيادة في المجلس الأصح أنه يشترط كذا في الظهيرية * امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم أن الزوج أشهد أن لها عليه كذا من مهرها ثم كفوها فيه واختار عند الفقيه أبي الليث أن إقراره جائز إذا قبلت المرأة كذا في الخلاصة * والأشبه أن لا يصح ولا يجعل زيادة بلا قصد الزيادة كذا في الوجيز للكردي * ولو تزوج امرأة بألف درهم ثم جدد النكاح بالدين اختارنا وفيه ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في كتاب النكاح أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تلزمه الألف الثانية ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تلزمه الألف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اختارنا عندنا أن لا تلزمه الألف الثانية كذا في الظهيرية * وقتوى القاضي الإمام على أنه لا يجب بالعقد الثاني شيء إلا إذا عني به الزيادة في المهر فينشد يجب المهر الثاني كذا في الخلاصة * قيل ولو وهبت مهرها ثم جدد المهر لا يجب الثاني بالاتفاق وقيل على الاختلاف كذا في معراج الدراية * وإن جدد النكاح لا احتياط لا تلزمه الزيادة بالنزاع كذا في الوجيز للكردي * إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى زوج أمته من رجل على مهر معلوم ثم اعتقها ثم زاده الزوج في المهر شيئاً معلوماً فالزيادة للمولى وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الزيادة لها ولا أجبر الزوج على دفع الزيادة إلى المولى وإن باعها فالزيادة للشترى ولا أجبر الزوج على دفع الزيادة إلى المولى قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع حرز زوج أمته بغير إذن مولاه على مائة درهم فقال الزوج للمولى أجز النكاح فقال المولى أجزته على أن تزيدني الصداق خمسين درهما فإن رضى الزوج بذلك صح ونبت الزيادة وإن لم يرض به لم تنبت الإجازة وفيه أيضاً مذكورة أعنت حتى نبت لها الخيار وقال لها زوجه أزدت في صداقك خمسين درهما على أن تختار بيني ففعلت صح الاختيار ونبت الزيادة وتكون الزيادة للمولى وبمثلها لو قال لها لك على خمسين درهما على أن تختار بيني ففعلت فلا شيء لها وبطل خيارها وفي نكاح المستقضى نكاح امرأته وهي بمحمد ثم أن الزوج مع المرأة اصطفا على أن أعطاهما ألف درهم أن أجازته للنكاح الذي ادعى فهو جائز وكذلك إذا قال لها أزيدك مائة على أن تقرتي بالنكاح ففعلت فإن وجدت بينة على أصل النكاح الأول لم يكن له أن يرجع في المائة لأنهم استنزلوا زيادة في المهر كذا في المحيط * وإن حطت عن مهرها صح الخط كذا في الهداية * ولا بد في صحة حطها من الرضا حتى لو كانت مكرهة لم يصح ومن أن لا تكون مريضة مرض الموت هكذا في البصر الرائق

(٤ - فتاوى أول) الله تعالى الصيد أولى من لحم الخنزير وعن بعض أصحابنا رحمه الله تعالى من وجد طعام الغنم لاباح له المسنة وهكذا روى عن ابن سماعة وبشر رحمه الله تعالى أن الغنم أولى من المسنة وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى وقال الكرخي رحمه الله تعالى هو بالخيار وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الحبيح تطوعاً أعظم أجرام الصدقة ثم العتق إذا أراد أن يحبيح بحال حلال فيه شبهة فإنه يستدين للحبيح ويقضى دينه من ماله وله أن يحبيح وعليه دين لا وفاء له وإن كان في ماله وفاء بالدين يقضى الدين ولا يحبيح ويكره

انثروج الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عنده مال ما يقض دينه الا باذن الغرماء فان كان بالدين كفيلا ان كان الكفيل باذن الغريم لا يخرج الا باذنه او ان كان كذبا لا يغير اذن الغريم لا يخرج الا باذن الطالب وله ان يخرج بغير اذن الكفيل ويكره الجوارعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يستوفى في الحرم قصاص في نفس ويستوفى فيما دون النفس وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقطع السارق في الحرم خلافا لهما ولودخل المربي (٣١٤) لا يتعرض له ويمنع عنه الطعام والشراب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ويكره الحج على المجرم والجمل أفضل ولا بأس للمعمر أن يتزوج ويكره الخروج الى الحج انا كره أحد أبويه ان كان الولد محتاجا الى خدمة الولد فان كان مستغنيا عن خدمته فلا بأس والاجداد والجدات عند عدم الابوين بمنزلة الابوين رجل أوصى لرجل بألف درهم وبالف للساكن وأوصى بأن يبيع عنه بالف حجة الاسلام وثلاث ماله يبلغ ألف درهم يقسم الثلث بين الكل أثلاثا ثم ما أصاب المساكين يضم الى حجة الاسلام حتى يتم الحج وما فضل من الحج يكون للساكن لان الحج فريضة والصدقة تطوع وكلاهما أحق الله تعالى فتقدم الفريضة وان كان عليه حج وزكاة وأوصى لانسان يقسم الثلث بين الكل ثم ينظر الى الحج والزكاة فيبدأ بما بدأ به الميت ذكرنا وان كان عليه فريضة ونذرا أوجبه على نفسه يبدأ بالفريضة على كل حال وان اجتمع تطوع وواجب أوجبه على نفسه يبدأ بالواجب قدم ذكره أو أخر وان كان

* واذا تزوج الرجل امرأة على عبد أو جارية أو على عين من الاعيان فزاد المهر ثم ورد الطلاق قبل الدخول فان كانت الزيادة قبل القبض وكانت متصلة متولدة من الاصل كالسمن والكبر والحسن والجمل أو كانت بيضاء احدى العينين فانكحى البياض أو كان آخر من فتكلم أو أوصم فاستمع أو كانت نخيلة فأنثرت أو أرضا فزرع فيها أو منفعة متولدة من الاصل كالولد والارث والعقر ولو براد اجز الصوف والشعر اذا أنزلها والقمر اذا جرز والزرع اذا حصد فان الاصل والزيادة يتنصفان بالاجماع هكذا في شرح الطحاوي * ولو قبضت المرأة الاصل مع الزيادة المتولدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها يتنصف الاصل والزيادة كذا في المبسوط * وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل كما اذا صبغ الثوب أو بنى في الدار بناء صارت المرأة بذلك قابضة فلا يتنصف ويجب عليها نصف القيمة يوم كسب القبض وان كانت منفعة غير متولدة منه كالهبة والكسب والغلة فان الاصل يتنصف والزيادة كلها للمرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الاصل والزيادة كلاهما يتنصفان هكذا في شرح الطحاوي * ولو كان الزوج آجره فلا جز له ويصدق بها كذا في محيط السرخسي * وان كانت بعد القبض وكانت متصلة غير متولدة من الاصل فانه اتسع التنصيف ولزوج عليها نصف القيمة يوم سلمه اليها وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تمنع التنصيف هكذا في شرح الطحاوي * وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة من الاصل فانه اتسع التنصيف وعليها نصف قيمة الاصل هكذا في البدائع * وان كانت منفعة متولدة من الاصل تمنع التنصيف بالاجماع وان كانت منفعة غير متولدة فله زيادة للمرأة والاصل بينهما نصفان هذا كله اذا حدثت الزيادة ثم ورد الطلاق قبل الدخول به أو اما اذا ورد الطلاق أولا ثم ظهرت الزيادة فاما ان يكون بعد القضاء بالنصف للزوج أو قبل القضاء قبل القبض أو بعده فان كان قبل القبض فالزيادة والاصل بينهما نصفان وبعد القضاء أو لم يوجد وان كان بعد القبض وكان بعد القضاء بالنصف للزوج فكذلك الجواب وان كان قبل أن يقضى بالنصف للزوج فالمهر في يدها كالقبوض بحكم عقد فاسد هكذا في شرح الطحاوي * ولو ارادت أو قبلت ابن زوجها قبل الدخول بها بعد ما حدثت الزيادة في يد المرأة فذلك كله لها وعليها نصف قيمة الاصل يوم قبضت كذا في البدائع * واذا انتقض المهر في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فهذا على وجوه (أحدها) أن يكون النقصان بأقضية سموية وأنه على وجهين ان كان النقصان يسيرا كان له نصف الخادم ميسرا غير ضمان النقصان ليس لها غير ذلك وان كان النقصان فاحشا فلها الخيار ان شئت تركت المهر على الزوج وضمن نصف قيمته يوم العقد وان شئت أخذت نصف الخادم ميسرا غير أن يضمن الزوج ضمان النقصان (الوجه الثاني) أن يكون النقصان بفعل الزوج وأنه على وجهين أيضا ان كان النقصان يسيرا فانه اذا أخذ نصف الخادم ويضمن الزوج نصف قيمة النقصان وليس لها أن تترك الخادم على الزوج ونصفه نصف قيمة الخادم وان كان النقصان فاحشا ان شئت أخذت نصف قيمة الخادم يوم العقد وترك الخادم وان شئت أخذت نصف الخادم وضمنت الزوج نصف قيمة النقصان * (الوجه الثالث) أن يكون النقصان بفعل المرأة وفي هذا الوجه له انصف الخادم لا شيء لها غير ذلك ولا خيار لها سواء كان النقصان يسيرا أو فاحشا * (الوجه الرابع) أن يكون النقصان بفعل الزوج في ظاهر الرواية هذا كالتقصان بآفة مماوية (الوجه الخامس) ان يكون النقصان بفعل الاجنبي وأنه على وجهين ان كان يسيرا فانه اذا أخذ نصف الخادم وتضمن الاجنبي

الكل تطوعا وكان الكل فريضة أو كان واجبا أو جبه على نفسه يبدأ بما بدأ به الميت وهي من مسائل الاصل رجل نصف مات وترك ابنين وأوصى بأن يبيع عنه بثلاثمائة وماله تسعمائة فاقرا حدا لابن بالوصية وبمعد الاخر وأخذ كل واحد منهما أربعمائة وخمسين نصف ماله ودفع المقر لرجل مائة وخمسين يبيع عن الميت بذلك ثم أقر الابن الآخر بالوصية فان حج عن الميت بمائة وخمسين بأمر القاضي يأخذ المقر من الجاهد خمسة وسبعين لان الحج اذا كان بأمر القاضي يجوز عن الميت فافضل عن الوصية يكون للورثة وقد اتفقا

على انه فضل عن الحج مائة وخمسون وذلك الفاضل في يد الجاحد فراجع المقرر عليه بنصف ذلك وان كان الحج عن الميت بمائة وخمسين بغير أمر القاضي حج عن الميت بعد اقرار الجاحد مرة أخرى بثلاثمائة لان الاول لم يجوز عن الميت لان الميت أوصى بأن يحج عنه بثلاثمائة فما صرف الى الحج الاول يجعل كالثاني فيحج مرة أخرى بثلاثمائة * (فصل في الادعية والاذكار) * اذا أراد الرجل الخروج الى الحج قالوا ينبغي أن يقضى دينه ويرضى خصومه ويتوب من ذنوبه ويخرج الى الحج خروج (٣١٥) الخارج من الدنيا ويصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وكذلك بعد

الرجوع الى بيته ويقول في
دبر الصلاة حين يخرج
اللهم بك انتشرت وبالك
توجهت وبك اعصمت
وعليك توكلت اللهم أنت
ثقتي وأنت رجائي فاكفني
ما أهمني وما ألهتهم به وما
أنت أعلم به مني عز جارك
ولاله غيرك اللهم زدني
التقوى واغفر لي ذنوبي
ووجهني للخير أينما توجهت
اللهم اني أعوذ بك من وعاء
السفر وكآبة المنقلب والطور
بعد الكور وسوء المنظر في
الاهل والمال فاذا خرج
يقول بسم الله لا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم توكلت
على الله اللهم وفقني لما تحب
وترضى واحفظني من
الشيطان الرجيم وبقراً
آية الكرسي وسورة الاخلاص
والعوذتين مرة مرة واذا
ركب الدابة يقول بسم الله
والحمد لله الذي هدانا
للاسلام وعلمنا القرآن ومن
عنا بنبيه محمد عليه السلام
الحمد لله الذي جعلني في خير
أمة أخرجت للناس سبحان
الذي سخر لنا هذا وما كنا
لنا مقرين واننا الى ربنا لنقبلون
والحمد لله رب العالمين

نصف قيمة النقصان ليس لها غير ذلك وان كان فاحشاً ان شئت أخذت نصف الخادم واتبع الاجنبى
بنصف قيمة النقصان وان شئت تركت الخادم على الزوج وأخذت من الزوج نصف قيمة الخادم يوم العقد
ثم الزوج يتبع الجاني بجملة النقصان هذا اذا حصل النقصان في يد الزوج وان حصل النقصان في يد المرأة
ثم طلقها قبل الدخول بها فان كان باقية سماوية والنقصان يسيراً أخذ الزوج نصف المهر معيبا ليس له غير
ذلك وان كان النقصان فاحشاً ان شاء أخذ النصف كذلك معيبا من غير ضمان النقصان وان شاء ترك ذلك
على المرأة وضمن نصف قيمته صحها يوم القبض وان كان هذا النقصان في يد المرأة بعد الطلاق عامة المشايخ
رحمهم الله تعالى على أن للزوج أن يأخذ نصفها مع نصف النقصان وهكذا كراقدوري في شرحه وهو
الصحيح * وان كان النقصان قبل الطلاق أو بعد الطلاق بفعل المرأة فهذه ومالو كان النقصان باقية سماوية
سواء وان كان النقصان بفعل المهر فكذلك الجواب أيضاً وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الاجنبى
ينقطع حق الزوج عن المهر وعليها نصف القيمة للزوج يوم قبضته لان الاجنبى قد ضمن الارش فتصير هذه
الزيادة منفصلة الآن تكون هي أبرأت الجاني عن الجذابة أو هلك الارش في يدها قبل الطلاق فحينئذ
ينصف لزوج المانع وان كان هذا النقصان بعد الطلاق ذكر الحاكم الشهيديان هذا ومالو حصل النقصان
قبل الطلاق سواء ذكر كراقدوري في شرحه ان الزوج يأخذ نصف الاصل وهو بالخيار في الارش ان شاء اتبع
الجاني واخذ منه نصف الارش وان شاء أخذ من المرأة وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الزوج فهذا
ومالو كان النقصان بفعل الاجنبى سواء وان هلك المداق في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فلها على
الزوج نصف القيمة يوم العقد وان هلك في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فلها على المرأة نصف القيمة يوم
القبض كذا في المحيط * وليس للمرأة خيار الرؤية في المهر ولا ترده الا بعيب فاحش وانما لا يرده المهر بالعيب
اليسر اذا لم يكن مكبلاً أو موزوناً ما اذا كان مكبلاً أو موزوناً فترده بالعيب اليسر كذا في الظهيرية * ولو تزوج
امراً على أمة بعينها ماتت في يدها ثم علمت أنها عيابة رجعت عليه بنقصان أتمى كافي البيع وان لم تكن
الامة معينة فالمرأة تضمن قيمتها عيابة ويضمن الزوج قيمة خادم وسط فينقصان ويرد عليها فضل ذلك وان
كانت قيمتها عيابة أكثر من قيمة خادم وسط لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ كذا في محيط السير خبى
(الفصل الثامن في السمعة) اذا تزوج امرأة على صداق في السر وسمع في العلانية بأكثر من ذلك
فالمسئلة على وجهين (الاول) أن يتواضع في السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر من كان ماتعاقدا
عليه في العلانية من جنس ما تواضع عليه في السر الا أنه أكثر مما تواضع عليه في السر فان اتفقا على
المواضعة أو أشهد الرجل عليها أو على وليها أن المهر هو المسمى في السر والزيادة سمعة فالمهر ما تواضع عليه في
السر وان اختلفا فادعى الزوج المواضعة في السر على ألف وانكرت المرأة المواضعة على ذلك فالمهر هو المسمى
في العقد ويكون القول قول المرأة الآن يقوم للزوج بينه وان كان ماتعاقدا عليه في العلانية من خلاف
جنس ما تواضع عليه فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا على المواضعة ينقصد
النكاح بمهر المثل واذا تواضع الرجل والمرأة في السر ان المهر دنائير ويتزوجها في العلانية على أن لا مهر لها
كان مهرها الدنانير التي تواضع عليها في السر وان تزوجها في العلانية على أن لا تكون الدنانير مهرها أو
تزوجها في العلانية وسكت عن المهر ينقصد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعاً (الوجه الثاني) أن يتعاقدا

و يلبى عند حرامه فاذا دخل الحرم يقول اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرمك وأمنك والعبد عبدك وهذا مدام العائد المسحور بك من النار
فقنى من عذابك يوم تبعث عبادك ووقفى لما تحب وترضى وحرم لحى ودمى وشعرى وبشرى على النار واذا رأى الكعبة يقول الله أكبر
الله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام حنينا بنا بالسلام اللهم زد بيتك هذا تعظيماً وتشرىفاً وتكراماً ومهابة وزد من حج واعتمر
تعظيماً وتشرىفاً ومهابة وتكراماً واذا دخل المسجد الحرام يقول بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب

رحمك السلام على ملائكة الله أنهم بدأوا لاله الا الله وأن محمد عبده ورسوله بسم الله دخلت وعلى الله توكلت اللهم اهد قلبي وسدد لساني
واقبل توبتي وثبني بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة اللهم اني أسألك في مقامي هذا أن ترحمني وتقبل عثرتي وتضع غي وزري اللهم
أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ثم يبدأ بالحج ويستلم ولا يبدأ بغيره لأن يكون القوم في الصلاة فيدخل في الصلاة ويقول عند
استلام الحجر بسم الله الله أكبر أشهد (٣١٦) أن لا اله الا الله وأنهم بدأوا محمد عبده ورسوله آمن بالله وكفرت بالحبث والطاغوت

واللات والعزى وما يعبدون
من دون الله ان ولي الله
الذي نزل الكتاب وهو يتولى
الصالحين لا اله الا الله ايماننا
بك وتصدقنا بك وفاء
بعهدك واتباعا لسنة نبيك
اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي
قلبي واشرح لي صدري
ويسر لي أمري وعافني فمين
نعاف فان لم يمكسه تقبل
الحج عيس الحجر بيديه ثم
يمسح بيديه وجهه وان لم
يقدر على استلام الحجر لرجله
يقوم بمحذاها بالحجر مستقبل
الحجر ويرفع يديه ويقول الله
أكبر الله أكبر لا اله الا الله
والله أكبر أشهد أن لا اله الا
الله وأن محمد عبده ورسوله
ثم يقول ما يقول عند
استلام الحجر ويمسح وجهه
بيديه وكما يحرف في الطواف
بالركن اليماني يقول ربنا
آتنا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار وعند الركن العراقي
يقول رب اغفر وارحم وتجاوز
عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم
فحج من حرجهم ويقول
تحت الميزاب اللهم اظني
تحت ظل عرشك يوم لا ظل
الا ظل عرشك لا اله غيرك

في أسرع مهز ثم أقر في العلانية بأكثر من ذلك فان اتفقا على ما تواضعا في السر وأشهد أن الزيادة في
العلانية سمعة فالمهر والمذكور عند العقد في السر فاما إذا لم يشهد أن الزيادة في العلانية سمعة ففي شرح
مختصر الطحاوي على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إن المهر هو مهر العلانية ويكون هذا زيادة
على المهر الاول سواء كان من جنسه أو من خلاف جنسه غير أنه إذا كان خلاف جنسه فجميعه يكون زيادة
على المهر الاول وان كان من جنسه فيقدر الزيادة على المهر الاول يكون زيادة وذ كرشيع الاسلام رحمه الله
تعالى انهم ما إذا اتفقا في السر بألف وأظهر في العلانية خلاف ذلك ثم اختلفا فقال الزوج ما أقررت به في
العلانية هزل وقالت المرأة لا بل جسد فالقول قول المرأة والمهر هو المذكور في العلانية لأن يقوم للزوج
بينة على ما ادعى هكذا في الذخيرة

(الفصل التاسع في هلاك المهر واستحقاقه) لو تزوجها على شيء بعينه وهلك قبل التسليم أو استحق فان
كان ذلك من ذوات الامثال رجعت على الزوج بالمثل والاقبال قيمة كذا في المحيط * وكذلك لو هبت العين
المهورة للزوج ثم استحق ترجع عليه بقيتها كذا في الظهيرية * ولو استحق نصف الدار المهورة ان شئت
أخذت الباقي ونصف القيمة وان شئت أخذت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول بها فليس لها الا النصف
الباقى كذا في محيط السرخسي * ولو تزوج امرأته على أبيها عتق فان استحق الاب ثم ملكه الزوج قبل
القضاء بالقيمة لها لم يكن لها الا الاب ولو ملكه الزوج بالقيمة لها فليس لها ان تاخذ الاب واذا ملكه الزوج
في الفصل الاول لا تملك المرأة الا بالقضاء أو بتسليم الزوج اليها ويجوز تصرف الزوج فيه قبل القضاء للمرأة
والتسليم اليها كذا في الظهيرية * ولو تزوجها على عبد الغير أو على عبد نفسه ثم استحق تجب قيمة العبدان
لم يجز المستحق ولو وصل العبد اليه بسبب قبل القضاء عليه بالقيمة يؤمر بتسليم عينه كذا في العتامية

(الفصل العاشر في هبة المهر) للمرأة أن تهب مالها الزوجها من صداق دخل بها زوجها أو لم يدخل وليس
لأحد من اوليائها أب ولا غيره الاعتراض عليها كذا في شرح الطحاوي * وليس للاب أن يهب مهر ابنته
عند عامة العلماء كذا في البدائع * وللولي أن يهب صداق امته من زوجها أو كنفك مدبرته وأم ولده وأما
المكاتبه فالمهر لها وهبة المولى لا تصح ولا يبرأ الزوج بدفعه الى المولى كذا في شرح الطحاوي * امرأته الميت
اذا وهبت المهر من الميت جاز ولو وهبت طالة الطلق ثم مات لا تصح كذا في السراجية * ولو وهبت من
ورثته يجوز ولو وهبت مهرها بشرط فان وجد الشرط يجوز وان لم يوجد يعود المهر كما كان هكذا في
التارخانية * فان تزوجها على ألف فقبضت مهرها ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها بمائة مائة
وكذا اذا كان المهر مكيلا أو موزونا آخر في الذمة لم يدم تعينها فان لم تقبض الا ألف حتى وهبتها ثم طلقها
قبل الدخول به لم يرجع واحد منهم على صاحبته بشيء ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الا ألف كلها
المقبوض وغيره أو وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول به لم يرجع واحد منهم بشيء على صاحبه عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى ولو كانت وهبت أقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها الى تمام النصف
كذا في الهداية في المشتق ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى ولو دفع الا ألف كلها اليها ثم اختلعت فيه بألف قبل
أن يدخل به لم يرجع عليها في القياس بخمسمائة وفي الاستحسان لا يرجع عليها بشيء كذا في المحيط * ولو
تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالعروض فوهبت له نصفه أو كله قبضت أو لم تقبض ثم طلقها قبل الدخول لم

يا أرحم الراحمين وعند الركن الشامي يقول اللهم اجعله حجاجا مبرورا وذنبا مغفورا وسعيام مشكورا
وتجارة لن تزور رحمتك يا عزيز يا غفور ويقول في جميع طوافه اللهم اني أعوذ بك من الكفر والشك والشرك والنفاق والفقر والذل
وسوء الاخلاق وبعد الطواف يصلي ركعتين عند المقام أو حيث ما تيسر يقرأ في الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله
أحد وان قرأ غير ذلك جاز ثم يدعو للمؤمنين والمؤمنات ويقول بعد ذلك اللهم وفقني لما تحب وترضى وحبني عما تكره ونسخط وثبني

على ملة نبيك وخذلك ابراهيم عليه السلام ثم يخرج الى الصفا فيصعد الصفا ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلاثا ويقول بين كل تكبيرتين لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخره لا اله الا الله ولا نعبد الاياه لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون والحمد لله رب العالمين الحمد لله الذي صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله الها واحد احد احد اصدالم يتخذ صاحبة ولا ولدا اللهم اجعل هذا حجامبر وراوس عيامشك وراوعلامقبولا وتجارة لن (٣١٧) تبور برحمتك يا ارحم الراحمين واذا نزل من الصفا يقول اللهم

استعملني لسنتك وسنة نبيك ووفني على مانتك وملة رسولك واعذني من مضلات الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول في بطن الوادي في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم واهدني للتي هي اقوم ونجني من حرجهم فانك تعلم ولا أعلم ثم يصعد المروة وينظر الى البيت فيقول مثل ما قال على الصفا ويقول ايضا على الصفا والمروة اللهم اعصمني على دينك وطواعيتك وطواعية رسولك وجنبي معاصيك اللهم اذهب عني لاسلام فلا تنزعني ولا تنزعني منه حتى توفي عليه اللهم يسر لي اليسرى وجنبي العسرى واغفر لي في الآخرة والاولى اللهم أعني ولا تعن علي وانصرني ولا تنصر علي واجعلني لك شاكر اذا كرا واهبا واواها منيبا تقبل توبتي واغسل حوبتي واهد قلبي وسدد لساني فاذا كان يوم التروية وذهب الى منى ودخل منى يقول هذا منى وهو عماد للتنا

رجع عليا ابني رلوز وجها على حيوان أو عرض في الذمة فكذا الجواب كذا في الكافي * سواء قبضت أو لم تقبض هكذا في الكافية * واذا وهبت الصداق من اجنبي وسلطته على القبض فقبض ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بنصفه * ولو قبضت الصداق ووهبت من الاجنبي ثم وهبت من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بالنصف الدين والعين فيه سواء كذا في المحيط * اذا باعته المرأة أو وهبت على عوض ثم طلقها رجع عليها بمثل نصفها فماله مثل أو بنصف القيمة فيما لا مثل له ثم ان كانت باعته قبل القبض فعليها نصف القيمة يوم البيع وان كانت قبضت ثم باعته فعليها نصف القيمة يوم القبض كذا في البدائع * رجل قال لاطلقتك لا تزوجك ما لم تهينني مالا على من المهر فوهبت مهرها على أن يزوجهما ثم أبى أن يزوجهما فالمهر باق على الزوج أو لم يزوجه كذا في الخلاصة * مثل عن قال لامرأته أبرئني من مهرك حتى أهبل لك كذا فقالت أبرأتك ثم أبى الزوج أن يعطيها شيئا فالمهر بماله كذا في الحاوي * امرأة أقربت بانها مدركة ووهبت مهرها من زوجها قالوا ينظر الى قدتها فان كان قدتها قد المذركات صح اقرارها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها وان لم يكن قدتها قد المذركات لا يصح اقرارها قال رضى الله تعالى عنه وينبغي للمضاي ان يحتاط في ذلك ويسألها عن سنه او يقول لها بما اذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام أقتر بالبلوغ ان القاضى يسأله عن وجهه ويحتاط في ذلك كذا في فتاوى قاضيان * اختلفا في هبة المهر فقالت

وهبتة لا بشرط أن لا تطلقني فقال بغير شرط قالوا قولها كذا في القنية (الفصل الحادي عشر في منع المرأة نفسها بمهرها والتأجيل في المهر وما يملق بهما) في كل موضع دخل بها أو صححت الخلوة وتأكدا كل المهر ولو أرادت أن تمنع نفسها لاستيفاء المجل لها ذلك عنده خلافا لهما وكذا لا يمنع من الخروج والسفر والحج التطوع عنده الا اذا خرجت خروجا فاحشا وقبل تسليم النفس لها ذلك بالاجماع وكذا اذا دخل بها وهي صغيرة أو مكرهة أو مجنونة فلا بد حبسها حتى توفي لها المجل كذا في القنية * ولو دخل الزوج بها أو خلاها برضاها فلها أن تمنع نفسها عن السفر بها حتى تستوفي جميع المهر على جواب الكتاب والمجل في عرف ديارنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك وكان الشيخ الامام الفقيه الزاهد أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يفتي في السفر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي منع النفس بقولهما واستحسن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اختياره كذا في المحيط * واذا أوفاهما مهرها نقلها الى حيث شاء وكثير من المشايخ على أنه ليس للزوج أن يسافر بها في زمانها وان أوفاهما المهر ولا يمكن نقلها الى القرى أين أحب وعليه الفتوى وله أن ينقلها من القرية الى المصر ومن القرية الى القرية كذا في الكافي * زوج ابنته البكر البالغة فأراد أن يحوّلها الى بلد آخر بعيله فله أن يحملها معه وان كره الزوج ذلك اذا لم يكن أعطاها المهر وان كان قد أعطاها المهر فليس له ذلك الا برضا الزوج كذا في المحيط * فان أعطاها المهر الا درهم واحد فلها أن تمنعه عن نفسها وليس له استرجاع ما قبضت كذا في السراج الوهاج * صغيرة زوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق كان لمن له حق امساكها قبل النكاح أن يردّها الى منزله وينعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض كذا في فتاوى قاضيان * واذا زوج الم بنت أخيه وهي صغيرة بصداق مسمى وسلمها الى الزوج قبل قبض جميع الصداق فالتسليم فاسد وترد الى بيتها كذا في التجنيس والمزيد ولا يشترط احضار المرأة لاستيفاء الاب مهر ابنته ولو طالب الزوج الاب بتسليم المرأة

عليه من المناسك فنق علينا بجموع الخيرات كما مننت على أوليائك وأهل طاعتك وانما أنا عبدك وابن عبدك ناصيتي بيدك تفعل بي ما أردت اللهم واياك أدعو ومك أرجو فبلغني صالح أملى واغفر لي ذنبي وقضى عذاب النار واذا توجه الى عرفات يقول اللهم اياك توجهت وعليك توكلت وبك اعتمدت واياك أردت أسألك أن تبارك لي في سفري وأن تقضى لي بعرفات حاجتي وأن تغفر لي ذنوبي يا ارحم الراحمين واذا وقف بعرفات يكثر الثناء على الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاستغفار لنفسه وللوالدين

والمؤمنين والمؤمنات وليكن عامة دعائهن يعرفات لاله الا الله وحده لا شريك له الى آخره لاله الا الله لا نعبد الا الله لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تتخلف المعباد اللهم وهذا مقام المسخير العائذ بك من النار فاجزني من النار بعفوك وأدخني الجنة برحمتك اللهم اذهب عني النار فلا تنزع عني ولا تنزعني منه حتى تقبضي وأنا عليه ووفقني لما اقترضت علي وأعني على طلب رضاك وأداء حقك (٣١٨) واجعلني من أعظم عبادك نصيبا من خير تقسمه في هذه المعيشة بين عبادك

اله الحين من نورهم هدى به
أورجته تشرها أورق
بسطه أوضرت كشفه أو
بلاه تدفعه أوفنته تصرفها
اللهم آمن روعتي واستر
عورتني وأقمت عثرتي واقض
عني ديني واغفر لي ولوالدي
وقرأتي وأحبتي اللهم انك
دعوت الى الحج ووعدت
المغفرة على شهود مناسكك
وقد أحبتك ولكل وفد
جائز فاجعل جائزتي من
موقفي هذا أن تغفر لي ذنوبي
وبوئني في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب

النار وإذا فاض من عرفات
الى المزدلفة يقول لاله الا
الله الله اكبر الحمد لله الذي
لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك
في الملك اللهم اليك أقضت
ومن عذابك أسفقت واليك
رغبت ومنك رعبت فاقبل
نسكي واجح حوبي وأعظم
أجري وزدني التقوى وسلم
دينني وزدني علما وحلما وإذا
أتى المزدلفة يقول اللهم
هذا جمع أسألك أن ترزقني
فيه جوامع الخير كله اللهم
رب المشعر الحرام ورب
الركن والمقام ورب البلد
الحرام ورب المسجد الحرام
ورب الحل والحرام أسألك

فان كانت في منزله فعليه تسليما اليه وان لم تكن ولا يقدر على تسليمها فليس له قبض الصداق وان كانت
في منزله ولكن اتهمه الزوج في تسليمها فالقاضي يأمر الاب بأن يعطيه كفيلا بالمهر ويأمر الزوج بدفع المهر
اليه ولو كانت الخصومة في المهر بالكوفة والبت بالبصرة لا يكاف الاب - نقل البت الى الكوفة ولكن
يقال للزوج ادفع المهر الى الاب واخرج معه الى البصرة وتأخذ المرأة هناك كذا في محيط السرخسي * وان
ينواقدر المجل بمجل ذلك وان لم يبينوا شيئا ينظر الى المرأة والى المهر المذكور في العقدان كما يكون المجل لمثل
هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك مجلا ولا يقدر بالبيع ولا بالنس وانما ينظر الى المتعارف وان
شرطا في العقد نجعل كل المهر يجعل الكل مجلا وترك العرف كذا في فتاوى قاضيان * ولو باعها بالمهر
متاعا فلها أن تمنع نفسها منه حتى تقبض المتاع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وإذا قبضت المهر فاذا هو
زيوف أو دراهم لا تنفق فلها أن تمنع نفسها منه حتى يبدلها ولو كان دخل به ابرضاها ثم وجدت المهر
المقبوض زوفا وما أشبه ذلك أو كان متاعا اشتريت منه وقبضته فاستحق بعد ما دخل بها فليس لها أن تمنع
نفسا منه كذا في المحيط * في المتني اذا كان المهر حالا فاحالت عليه غيرة لها بالمهر فلها أن تمنع نفسها منه
حتى يأخذ غريمها المهر ولو كان الزوج أحالها بالمجل على غريم له على ان أبرأته من المهر ففي الاستحسان ليس
له أن يدخل بها حتى تأخذ المهر هكذا في الذخيرة * وإذا كان المهر مؤجلا فاعلموا ما في الاجل ليس لها
أن تمنع نفسها التمس في المهر على أصل أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع * تزوج امرأة
على ألف الى سنة فاراد الزوج الدخول بها قبل السنة قبل أن يعطيها شيئا فان شرط الزوج الدخول بها في
العقد قبل السنة فله ذلك وليس لها المنع عنه بخلاف كذا في جواهر الاخلاط * وان لم يشترط قال محمد
رحمه الله تعالى له ذلك كالبيع وبه كان يفتي الامام الاستاذ فخر الدين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس
له ذلك وبه كان يفتي الصمد الشافعي كذا في الخلاصة * ولو شرط عليها أن يدخل بها قبل انفاء المجل صح
الشرط ولو كان المهر مؤجلا ثم عمل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أن تمنع كذا في العتبية * ولو كان
بعضه عاجلا وبعضه آجلا فاستوفت العاجل وكذلك لو أجلته بعد ائتمه لومة ليس لها أن تحبس
نفسها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أن تحبس نفسها الى استيفاء البدل عند الاجل كذا في شرح
الجامع الصغير لقاضيان * ولو قال نصفه مجل ونصفه مؤجل كجرت العادة في دينار ولم يذكر الوقت للمؤجل
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا وقال بعضهم يجوز ويقع ذلك على وقت وقوع
الفرقة بالملوت أو بالطلاق وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ما يؤيد هذا القول كذا في البدائع * لا خلاف
لاحد أن تأجيل المهر الى غاية لومة فهو مشرأوسه صحيح وان كان لا الى غاية معلومة فقد اختلف المشايخ
فيه قال بعضهم يصح وهو الصحيح وهذا لان الغاية - لومة في نفسها وهو الطلاق أو الموت لا يرى أن
تأجيل البعض صحيح وان لم ينص على غاية معلومة كذا في المحيط * وبالطلاق الرجمي يتجمل المؤجل ولو
راجعها لا يتأجل كذا أفتي الامام الاستاذ كذا في الخلاصة * ولو ارتدت والى اذ بالله تعالى ثم أسلمت
وأجبرت على النكاح هل لها أن تطالبه بيقية المهر فيه اختلف المشايخ كذا في المحيط * في المتني ولو تزوج
امرأة على ثوب موصوف الى أجل فلما حل الاجل غصبت من الزوج ثوبا على تلك الصفة فهو قصاص كذا
في الذخيرة * رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة مؤجلا فاعطاها قمعة

ان تبلغ روح محمد صلى الله عليه وسلم أسألك بنور وجهك الكريم أن تغفر لي ذنوبي وترحمي وتجمع علي الهدي أمري
وتجعل التقوى زادي وذخري والجنة مأبى وهدى رضاك عني في الدنيا والآخرة يا من هو خير كله أعطني من الخير كله واصرف عني الشر كله
اللهم حرم لحمي وعظمي وشعبي وسائر جوارحي على النار برحمتك يا أرحم الراحمين وانار لي الجمار بكرم كل حصة ويقول اللهم اجعله
جمايرا وروادنا مغفورا وسعيا مشكورا واذا وجهه هديه الذبح يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما أنا من

المشركين انصلاقي ونسكي ومحياي ومعاي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أهرت وأنا أول المسلمين اللهم هذا منك ولك واليك اللهم تقبله مني كما تقبلت من ابراهيم عليه السلام بفضلك وجودك يا أكرم الأكرمين ويقول عند الخلق اللهم بارك في نفسي واغفر لي ذنوبي واجعل لي بكل شعرة منها نورا يوم القيامة ثم يرجع الى مكة ويطوف طواف الصدر ويشرب من ماء زمزم فانه دواء لكل داء وشفاء عن كل بلاء قال صلى الله عليه وسلم ان ماء زمزم لما يشرب يقول عند شرب الماء اللهم افي أسألك رزقا واسعا (٣١٩)

يا أرحم الراحمين اللهم هذا غياث ولد ابراهيم خليلك فاغني من كذا واذك كذا واذ اوقف الى المتترم يلتمز به ويرفع يده الي عتبة الباب ويقول السائل سيالك يسألك من فضلك ومغفرتك ويرجو رحمتك ويكثر التضرع والدعاء ويقول عند وداع البيت اللهم لك حجبت وبك آمنت وعليك توكلت ولك أسلمت واياك أردت فتقبل نسكي واغفر لي ذنوبي وكفر عني سيأتي واستعملني في طاعتك أداما أبقيتني وأعذني من النار اللهم افي أسودعك ديني وأمانتي وخواتيم علي فاحفظها علي وعلى كل مؤمن ومؤمنة لك سمع الدعاء اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني العود اليه وأحسن أوبرتي حتى تبلغني أحلي وأكفني مؤنتي ومؤنة عيالي وجيع خلقك آيرون ناسبون عابدون ساجدون وللرب حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله وحده لا شريك له واذا أتى المدينة لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنبها

النياب كان لها أن لا تقبل القصة وان لم يكن لها أجل لم يكن لها أن تنفع عن أخذ القصة كذا في الظهيرة رجل تزوج امرأة بألف على أن يقدها ما تيسر له والبقية الى سنة كل ألف كله الى سنة الا أن تقيم المرأة البينة انه تيسر له منها شي أو كله فتأخذه كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة زوجت بنتها وهي صغيرة وقبضت صداقها ثم أدركت فان كانت الام وصيتها فلها أن تطالب أمها بالصداق دون زوجها وان لم تكن الام وصيتها فلها أن تطالب زوجها والزوج يرجع على الام وكذا في غير الاب والجد من الاولياء رجل قبض مهر ابنته من الزوج ثم ادعى عليه الرذاتيان كانت المرأة بكر الميمتدق الايبنة وان كانت ثيبا صدق كذا في محيط الدر خشي في باب انكاح الصغرى والاب والجد والقاضي قبض صداق البكر صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا نكحت وهي بالغة صح النكاح وليس لغيرهم ذلك والوصي يملك ذلك على الصغيرة وفي البنت البالغة حق القبض لها دون غيرها ولو أقر الاب انه قبض صداقها في صغرها وهي صغيرة وقت الاقرار يصدق وان كانت بالغة حين أقر لا يصدق ولم يضمن الاب للزوج شيئا لانه صدقه الا أن يقبض بشرط أن تبرأ بنته كذا في العتاسية في النصل الثاني فيمن لا يجوز نكاحها بالمحرمة وغيره من كتاب النكاح * رجل تزوج بالغة ودفع اليها بمهرها ضيعة فلما بلغها الخبر قالت لا أرضى بما فعل الاب فهذا على وجهين أما ان كان ذلك في بلد لم يجز التعارف بدفع الضيعة بالمهر أو في بلد جرى التعارف في الوجه الاول لم يجز بكرا كانت أو ثيبا وفي الوجه الثاني جاز هذا اذا كانت المرأة بالغة وان كانت صغيرة تأخذ الاب مكان المهر المسمى ضيعة لا تساوي المهر فان كان في بلد لم يجز التعارف انهم يأخذون الضيعة بأضعاف قيمتها لم يجز وان كان في البلد جرى التعارف انهم يأخذون الضيعة بأضعاف قيمتها جاز صغرة لا يستمتع بها زوجها فللاب أن يطالب الزوج بمهرها كذا في التجنيس والمزيد

(الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يحكم مهر المثل فان شهدا لاحدهما كان القول قوله مع البين على دعوى الاختلاف قال الزوج المورأنا وقالت هي ألفان ومهر مثلها ألف وأقل كان القول قوله مع البين بالله ما تزوجها بألفي درهم فان نكل تبنت الزيادة وان حلف لا تبنت وأيهما أقام البينة قضى له وان أقاما جميعا بقضى بينهما وان كان مهر مثلها ألفين أو أكثر كان القول قولهما مع البين بالله ما تزوجت بألف فان نكلت تبنت ألف وان حلفت فلها ألفان أو بالتسمية لاختلاف الزوج فيها أو ألف يحكم مهر المثل له الخيار فيها ان شاء أدى من الدراهم وان شاء من الدنانير وأيهما أقام البينة بقضى بينهما وان أقاما جميعا بقضى بينهما الزوجون كان مهر مثلها ألفا وخمسة مائة فما كان نكل الزوج لزمه ألفان بطريق التسمية وان نكلت هي بقضى بألف وان حلفتا جميعا بقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة يحكم مهر المثل ويخير الزوج في الخمسمائة وأيهما أقام البينة قبلت بينهما وان أقاما بقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة بطريقه كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى ان التحالف في فصل واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا لاحدهما أما اذا كان مهر المثل شاهدا لاحدهما كان القول قول من شهد له مهر المثل مع يمينه ولا ينفذ الفان وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغرى قاضيخان * وذكر الكرخي اذا لم تكن له ما يمينه فانها أولادها حلفا يحكم مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما

بالسكنة والوفاء والهيبة والاجلال لانهم محل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومهبط الوحي ونزول الملائكة روي أنه ينزل في كل يوم سبعون ألف ملك يحفون بالقبر الى قيام الساعة واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما أظللن ورب الارضين وما أقللن ورب الرياح وما ذرين أسألك خبر هذه البلدة وخبر أهلها وخبر ما فيها ونعوذ بك من شرها ومن شر ما فيها وشر أهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب واذا دخل المسجد يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب

رحمتك اللهم اجعلني اليوم من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأنجح من دعاك وابتغي رضاك ثم يصلي ركعتين حيث شاء من المسجد وان أراد الموضع الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيه الصلاة بالناس يأتي المنبر وعن يساره ثابوت موضوع فيصلي خلف الثابوت فذلك مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا صلى ركعتين يقصد القبر على سكينته وقارو فراغ قلب من أمور الدنيا ويذهب إلى موضع من وجه القبر وفي ذلك الموضع (٣٣٠) رخامة يضاهي كبة في حائط القبر فيكون فوق رأسه قنديل كبير معلق فإذا وقف

هناك فقد وقف عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونجحت الأمة وجاهدت في أمر الله حتى قبضك الله تعالى حبيداً محموداً فجاءك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى الله عليك أفضل الصلاة وأزكاهم اللهم اجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين وأعطه الدرجة والوسيلة وأوردنا حوضه واسقنا بكأسه وارزقنا شفاعته واجعلنا من رفائه يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من قبري نبينا صلى الله عليه وسلم وارزقنا العود إليه يا ذا الجلال والإكرام ويدعو صاحبه أي بكرو وعرضي الله عنهما فيقول السلام عليكما ويسأل حاجته ويكثر الصلاة بالمدينة مادام فيها لما جاء في الآثار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تعدل ألف صلاة فيما سوا من المساجد قالوا ليس

الله تعالى قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي وهو الاصح هكذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وان كان المهر ديناً موصوفاً في الدقة بأن تزوجها على مكيل موصوفاً أو موزون موصوفاً أو موزوع موصوفاً فاختلاف في قدر الكيل والوزن والذرع فهو كالإختلاف في قدر الدراهم والدنانير وان كان الإختلاف في جنس المسمى بأن قال الزوج تزوجتك على عبد و قالت على جارية أو قال الزوج تزوجتك على كترش عير و قالت على كرخضة أو على ثياب هروبة أو قال على ألف درهم و قالت على مائة دينار أو في نوعه كالتزويج مع الرومي والدنانير الصورية مع المصرية أو في صفته كالجودة مع الرداءة فالإختلاف فيه كالإختلاف في العينين الدراهم والدنانير فان الإختلاف فيهما كالإختلاف في ألف والألفين لان كل واحد من الجنسين والتوعين والموصوفين لا يملك إلا بالتراضي بخلاف الدراهم والدنانير فانها ما كانا جنسين مختلفين لكنهما في باب مهر المثل جمعاً بجنس واحد لان مهر المثل يقضى من جنس الدراهم والدنانير بخلاف أن يستحق مائة دينار من غير تراض هذا اذا كان المهر ديناً فاما اذا كان عيناً فان الإختلاف في قدره فان كان مما يتعلق بالعقد بقدره بان تزوجها على طعام بعينه فاختلاف في قدره فقال الزوج تزوجتك على هذا الطعام بشرط انه كثر و قالت المرأة تزوجتني عليه بشرط انه كثر ان كان فهو مثل الإختلاف في ألف والألفين وان كان مما لا يتعلق بالعقد بقدره بان تزوجها على ثوب بعينه كل ذراع منه يساوي عشرة دراهم فاختلفا فقال الزوج تزوجتك على هذا الثوب بشرط انه ثمانية أذرع و قالت انه عشرة أذرع لا يتحالفان ولا يحكم مهر المثل والقول قول الزوج بالاجماع وان اختلفا في جنسه وعينه كالعبد والجارية بان قال الزوج تزوجتك على هذا العبد و قالت المرأة على هذه الجارية فهو مثل الإختلاف في ألف والألفين الا في فصل واحد وهو اذا كان مهر مثلهما مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها بخلاف ما اذا اختلفا في الدراهم والدنانير فقال الزوج تزوجتك على مائة دينار أو أكثر فلها مائة دينار كما مر كذا في البدائع * ولو أنهما تصادقا على المهر وهو عين كالعبد والعروض ونحوه فهلك عند الزوج ثم اختلفا في قيمته فالقول قول الزوج بالاجماع انما في شرح الطحاوي * ولو قال تزوجتك على عبدى الاسود و قيمته ألف وقدمات في يدي و قالت المرأة لا بل تزوجتني على عبدك الأبيض و قيمته ألفا درهم وقدمات في يدك فانه يحكم مهر المثل ويتحالفان ان كان مهر المثل بين الدعويين ولو تزوجها على كربة بعينه فهلك فاختلفا في مقداره أو صفته أو تزوجها على ثوب بعينه أو نفقة فضة بعينها أو ابريق فضة بعينه فهلك واختلفا في الذرع أو الوصف أو الوزن ففي كل ما ذكرنا أن القول قول الزوج قبل الهلاك كان القول قوله أيضاً بعد الهلاك كذا في المحيط * ولو اختلفا في الوصف والقدر جمعاً فالقول للزوج في الوصف والقول للمرأة في القدر الى تمام مهر مثلهما كذا في الظهيرية * ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الزوج تزوجتك على أمي هذه وعي أم المرأة وأقاما البينة فالبينة بينة المرأة وتعنى الأمانة على الزوج باقراره ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها بألف درهم وأقامت المرأة البينة على أنه تزوجها بمائة دينار أو أقام أبو المرأة وهو عبد الزوج أنه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الأب فان أقامت أمها وهي أمة الزوج مع ذلك أنه تزوج ابنتها على رقبته فالبينة بينة الأب والأم ونصفهما جميعاً مهر لها ويسمى الوالدان للزوج في نصف قيمتهما ولو لم يكن كذلك ولكن أقامت المرأة البينة أنه تزوجها بمائة دينار أو أقام الزوج البينة أنه تزوجها بألف درهم فقط القاضى بينة المرأة بالنكاح

في هذه المواقف دعاء مؤت فبأي دعاء عاجز وما ذكرناه من الادعية بعضها مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمائة وبعضها عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين فالتبرك بهم يكون أقرب الى القبول وعليه بقراءة كتاب الله تعالى مادام راكعاً وبالتسبيح مادام عاملاً وبالادعاء ما كان خالياً والحمد لله رب العالمين (كتاب النكاح) قال رضى الله عنه أبواب النكاح ثمانية أبواب (الباب الأول فيما يتعلق به انعقاد النكاح) وأنه يشتمل على فصول ثلاثة (الفصل الأول في الالفاظ التي يتعقد بها النكاح)

ينعقد بلفظ النكاح والتزويج كان على وجه الخبر عن الماضي نحو أن تقول المرأة تزوجت نفسي منك بكذا بحضور من الشهود فيقول الرجل قبلت أو يكون على وجه الاستقبال بأن يقول الرجل للمرأة أتزوجك على كذا فتقول المرأة قبلت أو يكون بلفظة الأمر بأن يقول الرجل للمرأة زوجي نفسك مني بكذا فتقول المرأة تزوجت وكما ينعقد العقد بلفظة النكاح والتزويج ينعقد بما يصح كون عليه كافي الإيعان عندنا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال كل ما يفيد ملك الرقبة في الأمة يفيد ملك النكاح (٣٣١) في الحرة إذا قالت المرأة لرجل عند

الشهود تصدقت بنفسي عليك ووهبت نفسي منك على وجه النكاح فيقول الرجل قبلت كان نكاحا وكذا لو قالت ملكت نفسي منك أو قال لها الرجل ملكي نفسك مني فقالت ملكت يكون نكاحا ولو قالت بهت نفسي منك بكذا فقال اشترت أو قبلت يكون نكاحا في الصحيح من الجواب وكذا لو باع الأب ابنته بشهادة الشهود يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة عرسك نفسي فقال قبلت ولو قالت أجهتك نفسي أو أعرتك أو أحللتك أو أقرضتك أو أودعتك أو رهنك فقال قبلت لا يكون نكاحا وبنت به الشبهة ولو قالت أجزتك نفسي بكذا فقال قبلت أو استأجرت لا يكون نكاحا وقال الكرخي رحمه الله تعالى يكون نكاحا ولو قالت ووهبت نفسي منك فقال الرجل أخذت قالوا لا يكون نكاحا ولو قالت المرأة رجل تزوجت على ألف فقال الرجل أجزت فقالت المرأة قبلت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

بمائة دينار إن ابنا المرأة وهو عبد للزوج أقام البينة أنه تزوج المرأة على رقبتها فإن القاضي يبطل القضاء الأول ويقضو بان الأب هو المهر ولو كان الزوج يدعى أنه تزوجها على أبيه أو صدقه الأب في ذلك فأقاما البينة وأدعت المرأة أنه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضى القاضي ببينة الأب والزوج وجعل الأب صداقا أو أعتقه من ماله أو جعل ولده لها ثم أقامت المرأة البينة أنه كان تزوجها بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة ويقضى القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل أباه حرا من مال الزوج وأبطل الولاء الذي كان قضى به للمرأة كذا في فتاوى قاضيان * ولو اختلفا بعد الطلاق فإن كان بعد الدخول أو قبل الدخول بعد الخلوة فالجواب فيه كالجواب فيما لو اختلفا حال قيام النكاح وإن كان قبل الدخول به أو قبل الخلوة فإن كان المهر دينيا فاختلاف في الألف والالفين فالتقوى قول الزوج وتنصف ما يقول الزوج ولم يذكر الخلاف ذكر الكرخي وحكي الإجماع وقال نصف الألف في قولهم وذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وقال ينبغي أن يكون القول قول المرأة إلى مئة مثلهما أو القول قول الزوج في الزيادة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح هو الأول وقبل لا خلاف بين الروايتين في الحقيقة وإنما اختلفت لاختلاف وضع المسئلة فوضع المسئلة في كتاب النكاح في الألف والالفين فلا وجه لتكثير المتعة ووضعها في الجامع الكبير في العشرة والمائة بان قال الزوج تزوجتك على عشرة دراهم وقالت المرأة تزوجتني على مائة درهم ومتعة مثلها عشرون وإن كان المهر عينا كما في مسئلة العبد والجارية فلها المتعة إلا أن يرضى الزوج أن يأخذ نصف الجارية كذا في البدائع * ولو كان الاختلاف في أصل المسمى بأن نقاه أحدهما وأدعاه الآخر يجب مهر المثل وهو هذا بالاتفاق كذا في التبيين * ولا يزداد على ما ادعت المرأة ولو كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص مما ادعاه الزوج لو كان هو المدعى لها كذا في البحر الرائق * ولو كان الاختلاف بعد الطلاق قبل الدخول يجب المتعة بالاتفاق كذا في فتح القدير * وإن كان الاختلاف بعدم موت أحدهما فالجواب فيه كالجواب في حياته ما حال قيام النكاح في الأصل أو في المقدار كذا في الإيضاح شرح الكنز * وإن مات الزوجان ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج ولا يستثنى المستكبر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولما تمسك تفسير أن أحدهما أن يدعى أنه تزوجها بأقل من عشرة توبه أخذ بعض مشايخنا والثاني أن يدعى أنه تزوجها بما لا يتزوج مثل تلك المرأة فتقبل ذلك المهر توبه أخذ عامة المشايخ وهو الصحيح كذا في المحيط * وإن وقع الاختلاف بين ورثته ما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقضى بمهر المثل قالوا واقتوى على قولهما كذا في فتاوى قاضيان * وقال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا كله إذا لم تسلم المرأة نفسها فإن سلمت نفسها ثم وقع الاختلاف في حال الحياة أو بعد الممات فانه لا يحكم بمهر المثل لأننا علم أن المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تستحل شيئا من مهرها عادة فيقال لا بد أن تقر بما استحل من إحصائها بالمتعارف ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا كذا في محيط السرخسي * إذا مات الزوجان وقدمى لهما مهر رأت ذلك بالبينة أو بتصادق الورثة فلا ورثتهان يأخذوا ذلك من ميراث الزوج هذا إذا علم أن الزوج مات أولا وأعلم أنه مامتا معا ولم تعلم الأولية وأما إذا علم أنه مات أولا فليسقط منه نصيب الزوج كذا في فتح القدير * ولو اتفقت الورثة على عدم تسمية المهر في العقد يقضى بمهر المثل على قول صاحبه وعليه الفتوى كذا في جواهر الإخلاط * لو أبرأت زوجها

(٤١ - فتاوى أول) يكون نكاحا وعنه أيضا إذا قال الرجل لاى البنت زوجتني ابتك فقال أبو البنت تزوجت أو قال نعم لا يكون نكاحا إلا أن يقول الرجل بعد ذلك قبلت فرق بين هذا وبين ما إذا قال زوجتني ابتك فقال أبو البنت تزوجت أو فعلت فانه يكون نكاحا قال لان قوله زوجتني استخبار وليس بعتد بخلاف قوله زوجتني لانه توكل إذا طلب الرجل من امرأة زفافا قالت ووهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا وهو بمنزلة ما لو قال أبو البنت ووهبت منك لخدمك فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة

فدبت نفسي منك لم يكن نكاحا وهو الصحيح رجل قال لغريمي الفارسية دختر خویش را امر ادا دی فقال دادم لا يكون نكاحا وكذا وقال
لامرأة امرأش أو امرأ ابنته يدى فقالت بأشيدم لا يكون نكاحا حتى يقول بذي فتم ولوقال امرأ ابنته يدى فقالت بأشيدم يكون نكاحا
رجل قال أين زن مننت بحضرم من الشم ودفقات المرأة أين شوى مننت ولم يكن بينهما نكاح اختلاف المشايخ فيه * ذكر البيهقي رحمه
الله تعالى في كتابه رجل وامرأة ليس (٣٣٣) بينهما نكاح اتفاقا أن يقر بالنكاح فاقترأ لم يلزمهما قال لان الاقرار اخبار عن أمر

متقدم ولم يتقدم وكذلك في
البيع اذا اقربا بيع لم يكن
ثم اجاز لم يجز * وذكر في صلح
الاصل رجل ادعى على
امرأة نكاحا فحصدت
فصلحها على مائة درهم على
ان تقر له بالنكاح فأقرت له
بالنكاح جاز الاقرار قال
لانها تزعم انها زوجت
نفسها منه اتماما بمائة درهم
وهذا بخلاف ما اذا ادعت
المرأة الخلع على زوجها فحصد
ثم فصلحها الزوج على مائة
درهم على ان تتبرأ من
الدعوى فإنه لا يجوز وذكر
في التوازل رجل وامرأة
أقرا بين يدي الشهود
بالفارسية مازن وشوئيم
لا ينفق النكاح بينهما
وكذا وقال لامرأة هذه
امرأتى وقالت هي هذا
زوجى لا يكون نكاحا وان
قال لها ما الشهود رضى بها أو
أجرتنا فلنا لارضينا أو أجرتنا
لم يكن نكاحا لان الاجازة
تنفذ للعقد وليست بانشاء
ولو قال الشهود جعلنا هذا
نكاحا فقالا نعم كان نكاحا
لان الجعل عبارة عن الانشاء
وقال مولانا رضى الله عنه
وينبغي أن يكون الجواب
على التفصيل ان اقربا عقد

من مهرها أو وهبته اياه ثم ماتت بعد مدة فقالت الورثة أبرأته في مرضه وانكر الزوج فالقول قوله
كذا في التبيين * امرأ ادعت على زوجها بعد موتها ان لها عليه ألف درهم من مهرها فالقول قوله الى
تمام مهرها عذابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * قال هشام سألت محمد رحمه
الله تعالى عن امرأة ادعت أن هذا الرجل تزوجها بالكوفة منذ سنة على الفين وأقامت على ذلك بينة وأقام
الزوج بينة أنه تزوجها بالبصرة منذ سنتين على الف قال البينة بينة المرأة قلت وان كان معها ولدا أكثر من
سنتين قال وان كان كذا في النخبة * الزوج اذا أبى ان يكتب خط المهر لا يجبر ولو كان في خط المهر دنائير
والعقد بالدرهم تجب الدرهم ولا تجب الدنانير بالخط قال رضى الله تعالى عنه تأويله بينه وبين الله تعالى
أما القاضي فيجبره على الدنانير الا اذا علم أن العقد بالدرهم كذا في التتارخانية ومن بعث الى امرأته شيئا
فقال هو هدية وقال هو من المهر فالقول قوله في غير المهر لا كل كالشوا والمهم المطبوع والفواكه التي
لا تبقى فان القول قوله اياه استحسانا بخلاف ما اذا لم يكن مهيا فلا كل كالعسل والسمن والجوز واللوز هكذا
في التبيين * وذكر الفقيه أبو الليث المختار أن القول قوله في مناع لم يكن واجبا على الزوج كالحلف والملاة
ونحوه وفي مناع كان واجبا عليه كالنحو والدرع ومناع الليل فليس له أن يحتسب من المهر كذا في
محيط السرخسي * ثم اذا كان القول قول الزوج ترد عليه المتاع ان كان قائما وترجع مهرها لانه يبيع
بالمهر ولا يتغير به الزوج بخلاف ما اذا كان من جنس المهر وان كان هالكالا ترجع ولو قالت هي من المهر
وقال هو هدية فان كان من جنس المهر فالقول قوله وان كان من خلافه فالقول قوله كذا في التبيين
* أعطاهامالا وقال من المهر وقالت من النفقة فالقول للزوج الا أن تقيم هي البينة كذا في فتح القدير
رجل بعث الى امرأته متاعا وبعث أبو المرأة الى الزوج متاعا أيضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداقا
كان القول قول الزوج مع عينته فان حلف ان كان المتاع قائما كان للمرأة أن ترد المتاع لانها لم ترض بكونه
مهر او ترجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكالا كان صداقا
وان لم يكن مثليا لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما الذي بعث أبو المرأة ان كان هالكالا ترجع على
الزوج بشئ وان كان قائما وكان الاب بعث ذلك من مال نفسه يسترد من الزوج وان بعث الاب ذلك من مال
الامة البالغة برضاها فلا رجوع فيه كذا في فتاوى قاضيان * سئل على بن أحمد عن رجل أرسل الى أهله خطيبته
دنانير ثم اتخذوا له ثيابا كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو قد تها من المهر هل يكون القول قوله فقال القول قول
البائع قيل له لو دفع اليهم دنانير فقال افقة والبعض الى أجرة الحائك والبعض الى ثمن الشاة للشراء والبعض
الى الجوزقة (١) كما هو العادة ثم بعد ذلك فزفت اليه ثم بعد ذلك يدعى أنى بعث الدنانير لاجل المهر يقبل قوله
قال اذا صرح بالقول لا يقبل قوله في التعيين وسئل أبو حامد عن رجل خطب لانه خطيبة وبعث اليها درهم
ثم مات الاب وطلب سائر الورثة الميراث من هذا المال المبعوث فقال ان تحت الوصلة بينهما فهو ملك لابنه
وان لم تتم فهو ميراث وان كان الاب حيا رجع الى بيانه وسئل والذي عن بعث الى الخطيبة سكر او جوزا
ولو زاولت او غيرهما ثم بداهم فتركو المعاقدة هل لهذا الخطيب أن يرجع عليهم باسترداد ما دفع فقال ان
فرق ذلك على الناس باذن الدافع ليس له حق الرجوع وان لم يأن له في ذلك فله ذلك كذا في التتارخانية *

(١) قوله الى الجوزقة في القاموس جوزق القطن بالفتح معرب

ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان أقرت المرأة أنه زوجها وأقر الرجل انما امرأته يكون ذلك نكاحا ويتضمن تزوج
اقربا به بذلك انشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقربا عقد لم يكن لان ذلك كذب محض وهو كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال الرجل
لامرأة لست لي بامرأة وبوي به الطلاق يقع ويجعل كانه قال لست لي بامرأة لاني قد طلقتك ولو قال لم كن تزوجها ونوي به الطلاق
لا يقع لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه * رجل قال للبانة أو المختلعة راجعتك على كذا بحضور من الشهود يكون نكاحا وان لم يذكر

مألا قالوا لم يكن نكاحا وهكذا ذكر الحالم رحمه الله تعالى في المنتقى وكذا لو قالت المباشرة لزوجها ردت نفسى عليك وهو بمنزلة الرجم وقال بعضهم اذا قال للبانية اولي بغيرك رجعتك بمحض من الشهود فقالت قبلت يكون نكاحا ولو قال ذلك لاجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود فقالت المرأة رضيت لا يكون نكاحا * رجل قال لا خير زوج ابنتك مني بألف درهم فقال أبو البنت بمحض من الشهود ادفعها واذهب بها حيث شئت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون (٣٣٣) ذلك نكاحا أبو الصغير اذا قال بين

يدي الشهود اشهدوا اني قد تزوجت فلانة بنت أحمد يريد به أبو الصغير من ابني فلان بمهر كذا وقال لا يها ليس هكذا فقال أبوها هكذا ولم يزيد على ذلك قالوا الاولى ان يجدد النكاح وان لم يجدد اجاز * امرأة وكنت رجلا لزوجها من نفسه فذهب الوكيل الى جماعة من الشهود وقال اشهدوا اني قد تزوجت فلانة والشهود لم يعرفوا فلانة لم يجز هذا النكاح الا أن يذكر اسمها واسم أبيها واسم جدتها وهو كالأول قال تزوجت امرأة وكنتي ولو كانت المرأة حاضرة مستقبلة فقال تزوجت هذه وقالت المرأة زوجت نفسى جاز لانها مغلوقة بالاشارة أما الغائبة لا تعرف الا بالاسم والنسب فان كان الشهود يعرفون المرأة الغائبة وذكر الزوج اسمها لا غير جاز النكاح اذا علم الشهود انه أراد ذلك المرأة * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل رجل طلب من امرأة ان تجعل أمرها في النكاح في يده ليزوجها من نفسه على صداق كذا ففعلت فقال الوكيل بمحض

تزوج امرأته وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة على ذلك عوضا ثم رقت اليه ثم فارقتها وقال انما بعثت اليك عارية وأراد أن يستتر ذلك وأرادت المرأة أن تسترد العوض فالقول له في الحكم واذا استرد ذلك من المرأة كان للمرأة أن تسترد منه ما عوضته عليه كذا في المحيط * قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ان صرححت حين بهمت أنما أعوض فكذا وان لم تصرح بذلك لكنها حسبت ونوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتهما كذا في فتاوى قاضيان * في الحجة ولو أرسل الى المرأة ناكحة مسل أو طيبا ثم قال كان من المهر فالقول قوله * وفي الحاشي فان وجهت هي اليه عوضا لذلك الطيب وحسبت أن زوجها وجهه الطيب اليها هدية فلما ظهر الخلاف أرادت الرجوع في العوض هل لها ذلك قال ليس لها ذلك ثم ينظر ان كان الطيب قائما يسترد الزوج اذا لم ترض بذلك مهرا وان كان هالكا وله مثل يسترد المثل وان لم يكن له مثل خفيته تصير قيمته قصاصا بمهرها كذا في التتارخانية * امرأة ماتت فالتحذت أمها ما تبايعت الى أم المرأة بقرة فذبحت البقرة وأنتقتها في أيام المأتم ثم أراد الزوج أن يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفقا به بعث اليها لتدفع وتطم من اجتماع عندها في المأتم ولم يذكر القيمة لا يرجع وان اتفقا به بعث اليها وذكر القيمة كان له أن يرجع عليها وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول أم المأتم مع غيرها قال رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون القول قول الزوج كذا في فتاوى قاضيان * وفي مجموع النوازل بعث الى امرأته أيام العيد دراهم فقال (٢) عدي أو قال سيم شكر ثم ادعى انه من المهر لا يصدق كذا في المحيط

* (الفصل الثالث عشر في تكرار المهر) * رجل قال لامرأة كلمتزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاق واحد ويلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لم تزوجها أو لا وقع عليها طلاق واحد ولزمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها فانه هذا دخول عن شبهة لان على قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق المعلق بالزوج فتجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر وهو طلاق به قب الرجعة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما اذا تزوج المعتدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكوا وان كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح الثالث لانها في عده عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر الثالث ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطئ المنكوحة ولو قال كلمتزوجتك فانت طالق بائن فتزوجها ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة بانت منه بثلاث وعليه خمسة مهر ونصف في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى نصف مهر بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه وطئها عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه وطئ عن شبهة فيجتمع عليه خمسة مهر ونصف * واذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني في قول

ترجمة
(٢) عدي أو حق حلاوة

من الشهود وزوجت من نفسى امرأة جعلت أمرها في النكاح يدي على كذا من الصداق وهو كلف المرأة ما يجوز ذلك النكاح وقال شمس الاعانة لو في رحمه الله تعالى هذا على قول الخصاص أما على قول من يشأنا ومشايعهم الله تعالى لا يجوز ما لم يذكر اسمها ونسبها ثم قال شمس الاعانة السر خسر رحمه الله تعالى وان خصا فان كان كبير في العلم يجوز الاقدام به وذكر أيضا الحالم الشهد بمرجه الله تعالى في المنتقى كما قال الخصاص رحمه الله تعالى جارية سميت في مفرها باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال لا تزوج باسمها الاول اذا صارت معروفة بالاسم

فاطمة جاز النكاح على
الصغيرة ولو قال زوجت ابنتي
الكبرى فاطمة فنقال الزوج
قبلت قالوا لا يجوز نكاح
واحدة منهما وقال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى اذا ذكر وافي
النكاح اسم رجل غائب
وكنية أبيه ولم يذكر واسم
أبيه ان كان الزوج حاضرا
وأشاروا اليه جاز وان كان
غائبا لا يجوز ما لم يذكر اسمه
واسم أبيه واسم جده قال
والا - تسلط ان ينسب إلى
الحلة أيضا قيل له فان كان
الغائب معروفا عند الشهود
قال وان كان معروفا لانه
لا يتم إضافة العقد اليه
وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة
اذا ذكر الزوج اسمها لا غير
وهي معروفة عند الشهود
وعلم الشهود انه أراد تلك
المرأة يجوز النكاح الوكيل
بالنكاح من قبل الرجل
اذا قال لابي البنت وهبت
انكحني فقال الاب وهبت
فقال الوكيل مجيبا له قبلت
ثم ادعى الوكيل انه قبل
النكاح لموكله الا انه أضر
ذلك ولم يصرح قالوا ان كان
هذا القول من الخاطب
الوكيل على وجهه ان الخطبة
ومن الاب أيضا على وجهه

الاجابة لاعلى وجه المقدم بذكر
أقواما الى والد امرأة للقطبة فقه
النكاح بغضه شهود فلا يجوز
بهنا ان يباشر العقد أحدهم أي

الاجابة لاعلى وجه العقد لم يكن نكاحا وان كان كلاهما على وجه العقد لم العقد للوكيل وفي الجامع الصغير رجل بعث بلزمه اقواما الى والدا امرأة للخطبة فقال ابو البنت زوجت ذكرانه لا يكون نكاحا لانهم جميعا امرأوا بالخطبة من تكلم منهم ومن لم يتكلم فبقي النكاح بغير شهود فلا يجوز الا ان يكون الزوج حاضر اخذت بصيرة القوم شهودا وقال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين لان الناس يريدون بهذا ان يباشر العقد احدى ايمهم كان وعن ابي حفص السفيكردي رحمه الله تعالى رجل سأل رجلا ان يزوجه ابنته من ابنه فقال ابو البنت

وهيها منك فقال أبو الغلام قبلت كانت منك وحة لابي الغلام ولو قال والد البنت لابي الغلام وهيها لك فقال أبو الغلام قبلت كان النكاح للغلام لان معنى قوله وهيها لك أي لاجلك ونظير هذا ما قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير في مسائل تسليم الشفعة كذا الناطني رحمه الله تعالى رجل قال لا خير جئتكم خاطبا البنت فقال الاب ملكك كان نكاحا امرأه قالت لرجل جعلت نفسي لك بألف درهم بمحض من الشهود فقال الرجل قبلت كان نكاحا * رجل قال لامرأة بمحض من الشهود (٣٣٥) خويش بن دادي ولم يقل برفي دادي

فقلت داد ولم تقل دادم أو قيل لرجل في نكاح امرأه بواين نكاح بذيرفتي فقال بذيرفت ولم يقل بذيرفتم قالوا يجوز ذلك وكذا لورجى بين رجلين مقلعتا في بيع فقال البائع بع هذا العبد بألف درهم وقال المشتري اشتريت جاز وان لم يقل البائع بع منك وكذا لو قالت المرأة في طلب خلع خويش بن خريم فزوجني فقال الرجل فروخت فانه يصح ذلك وان لم تقل المرأة خويش بن خريم أنزول لم يقل الزوج فروخت رجل أراد أن يزوجه لانه الصغير امرأه صغيرة فقال أبو الصغيرة زوجت ابنتي من ابنك فقال أبو الصغيرة قبلت جاز وان لم يقل قبلت لابني لان البواب يتضمن إعادة ما في السؤال * رجل خطب لابنه الصغير امرأه فلما اجتمعا للعقد قال أبو البنت بالفارسية ترا دادم برفي أين دختر بهز لودرهم فقال أبو الابن بذيرفتم يجوز النكاح للاب لان الاب أضاف النكاح الى نفسه وان جرت الخطبة بينهما لاجل الابن رجل قال لغیره جئتكم خاطبا البنت أو قال جئت زوجتي ابنتك أو قال

يلزمه مهر واحد كذا في محيط السرخسي * غلام ابن أربع عشرة سنة جامع امرأه وهي نائمة لا تدري ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا عقروان كانت بكر او اقضها يلزمه مهر مثلها وكذا لو كانت أمة ان كانت ثيبا لاشئ عليه وان كانت بكر او اقضها عليه مهرها وكذا المجنون كذا في فتاوى قاضيان * الصبي اذا زنى بصبيبة فعليه المهر وان أقرب ذلك لامهر عليه واذا زنى الصبي بامرأة حرة بالغه فأذهب عذرتها ان كانت مكروهة ضمن الصبي المهر وان كانت طائفة دعتة الى نفسه افلامهر عليه والصبيبة اذا دعت صبيها الى نفسها واذهب عذرتها فعليه المهر لان امرها لم يصح في اسقاط حقه بخلاف البالغة والامة اذا دعت صبيها فزنى به الزمة المهر لان امرها لم يصح في حق المولى كذا في المحيط * والمراد من المهر العقر ونفس العقر الواجب بالوطء في بعض المواضع وتقديره قال الشيخ الامام نجيد الدين سالت القاضي الامام الاسدي جابي عن ذلك بالفتوى فكتب هو العقر انه ينظر بكم تستأجر لاني لو كان حلالا ليجب ذلك القيد وكذا نقل عن مشايخنا كذا في الخلاصة * وفي الحجة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال نفس العقر هو ما يتزوج به مثلها وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * رجل وقع على امرأته فلما خالطها طلقها وهو على تلك الحال ثم أتم جماعه بعد الطلاق وقضى حاجته وتنفى قال محمد رحمه الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس عليه حد ولا مهر لان البكر فعل واحد فاذا كان أوله وآخره حلالا لا يجب الحد ولا المهر الا اذا أخرج ثم أدخل بعد الطلاق أما اذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى أنزل فلامهر عليه ولو كان الطلاق رجعا على قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصير مراحعا واذا قال لامته بعد التقاء الخنثيين أنت حرة ثم أتم الجماع لا عقرب عليه في قول محمد رحمه الله تعالى الا اذا أخرج بعد العتق ثم أدخل كذا في فتاوى قاضيان * رجل تزوج امرأه وتزوج ابنه بنتها فزنت امرأه كل واحد منهم ما الى الآخر فوطئا على التعاقب فعلى الواطئ الاول جميع مهر الموطوءة ونصف مهر امرأته ولا يلزم الواطئ الاخير مهر امرأته فان وطئا معا فلا شئ على واحد منهم - حال امرأته رجل وابنه تزوجا اجنبيتين وزنت كل واحدة منهما الى زوج صاحبة فوطئا كل واحد منهما على كل واحد منهما عقر التي وطئا وليس على كل واحد منهما ما مهر امرأته أخوان تزوج أحدهما امرأه والاخر أختها فزنت كل واحدة منهما الى غير زوجها فوطئا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بابت عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل واحد منهما الامر أنه نصف مهرها وعليه التي وطئا عقرها وليس لاحدهما أن يتزوج امرأته بعد ذلك ولزوج الام أن يتزوج البنت التي وطئا وليس لزواج البنت أن يتزوج الام وكذلك لو لم يكن بين الزوجين قرابة فالحكم لا يختلف كذا في الظهيرية * رجل زفت اليه غيرة امرأته فوطئا الزمة مهر مثلها ولا يرجع على الزاف فان كانت امرأته حرة المرأة وللزوجة نصف المهر قبل الدخول زفت امرأته الاب قبل الدخول الى الابن ودخل بها لم يرجع الاب على الابن بنصف المهر لانه وجب على الابن مهر المثل ولو قبلها بشهوة لم يده الفاسد رجوع الاب على الابن بنصف المهر لانه لا مهر على الابن وروى ابن مسماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مريض وهب من مريض جاريته ووطئا الموهوب له وعقرها مائة وقيمة اثنتان ثم وهب الموهوب له من الواهب ثم مات من مريضهما فلا عقرب على الموهوب له قال محمد رحمه الله تعالى في مريض وهب جاريته من رجل ثم وطئا عند الموهوب له وعليه دين مستغرق ثم مات المريض لا عقرب عليه ولو قطع الواهب

جئت لتزوجني فقال الاب قد زوجتك أو قال لمكتهامك فهو نكاح لازم * وأما انعقاد النكاح بالوصية ان قال أبو البنت أو صيت بابتى لك الآن بمحض من الشهود فيقول الرجل قبلت يكون نكاحا وان قال أو صيت لك بابتى بعد موتى لم يكن نكاحا ولو قال أو صيت بابتى لك ولم يزد فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا ولقطة الامر في النكاح لا يجاب وقد كرنا وكذلك في الطلاق اذا قالت المرأة طلقني على ألف فقال طلقك كان تاما وكذا في الخلع وكذا لو قال لغيره كفل لي بنفسك هذا أو قال كفل لي بماء عليه فقال تكفلت فمت بك كفاة وكنا

ولو قال هذا العبد فقال وهبت ولو قال الواهب ابتداء وهبت منك هذا لا يجوز ما لم يقل قبلت وكذا لو قال البائع للشري أقتل
 البع فقال أقتل لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تتم الاقالة وان لم يقل قبلت وكذا لو قال الرجل تصدقت
 بهذا عليك على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يتم من غير قبول ولو قال المديون لرب دينه أبرئت فقال أبرأت يتم البراء ولو قال صاحب
 الدين لمدينه ابتداء أبرأتك من الدين (٣٣٦) الذي على عليك صح من غير قبول لكن لو رد المديون يطل ابرأؤه وبراء الكفيل لا يترد

بالرد وكذا الوكالة لا تحتاج الى القبول ويطل بالرد ولو وقف
 أرضا على رجل ونسبه فقال الموقوف عليه لا أقبل
 اخلفه وإفسيه قال هلال رحمه الله تعالى يطل الوقف
 وقال الانصاري رحمه الله تعالى يصح الوقف ولا يطل
 بالرد في قبول النكاح يكون في المجلس بمنزلة قبول البيع
 * رجل قال بحضرة الشاهدين تزوجت فلانة فبلغها
 بحضرة الشاهدين فقبلت لم يجز في قول أبي حنيفة
 ومحمد رحمه الله تعالى ولو أرسل الرجل رسولا إليها
 أو كتب إليها كتابا في تزوجتك على كذا فقبلت
 بحضرة الشاهدين ان معها كلام الرسول أو قرأ الكتاب
 عليه ما قبلت جاز وان لم يسعها كلام الرسول أو لم يقرأ الكتاب عليه ما قبلت
 لا يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك ولا ينقد النكاح بلفظة
 المتعة وهي باطلة عندنا لا تنقد الحل خلافا لابن عباس ومالك رضي الله
 تعالى عنهما وتفسيرها أن يقول الرجل لامرأة أمتع بك بكذا من المال كذا مدة فرضيت فأنتم الاتقيد الحل ولا يقع عليه إطلاق ولا إبداء ولا

يدها فلا شيء عليه خلاف الصحيح اذا وطئها ثم رجع في هبة يلزمه العقر كذا في محيط السرخسي * مريض
 وهب جاريته لانساة وعليه دين مستغرق ثم ان الموهوب له وطئ الجارية ثم مات الواهب ونقضت الهبة
 لمكان الدين يضمن الموهوب له عقر الجارية كذا في الظهيرية * في نوادر المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 رجل غصب امرأته جامعها فيما دون الفرج وجاءت بولد فان كانت بكر افعليه المهر وان كانت ثيبا فلا مهر
 عليه كذا في التتارخانية (الفصل الرابع عشر في ضمان المهر) زوج ابنته انه غيرة أو الكبيرة وهي بكر أو مجنونة رجل اوضح
 عنه مهرها صح ضمانه ثم هي بالخيار ان شاءت طالبت زوجها أو وليها ان كانت أهلا لذلك ويرجع الولي بعد
 الاداء على الزوج ان ضمن بأمره كذا في التبيين * زوج ابنته من رجل على ألفي درهم وأنشد على نفسه انه
 زوج فلانة من فلان بألفي درهم على ان ألف درهم من مالي وعلى فلان ألف درهم فقبل الزوج فالمهر كله
 على الزوج والاب ضامن عنه ألف درهم فان أخذت المرأة ذلك من أبيها أو من ميراثه كان للاب أو لورثته أن
 يرجع بذلك على الزوج كذا في المحيط * واذا زوج ابنه الصغیر امرأته ضمن عنه المهر وكان ذلك في صحته
 جازا إذا قبلت المرأة الضمان واذا أتى الاب ذلك ان كان الآداء في حالة الصحة لا يرجع على الابن بما أدى
 استحسانا الا اذا كان بشرط الرجوع في أصل الضمان كذا في الذخيرة * ثم للمرأة أن تطالب الولي بالمهر
 وليس لها أن تطالب الزوج ما لم يبلغ فاذا بلغ تطالب أبيها شاعت كذا في التبيين * اذا ضمن الاجنبي بأمر
 الاب يرجع وكذا الوصي لو أدى مهره يرجع فان مات الاب قبل أن يؤدي فالمرأة بالخيار ان شاءت أخذت
 من الاب وان شاءت من تركه الاب ثم بعد ذلك ترجع الورثة على الابن عند أصحابنا الثلاثة رحمه الله تعالى
 كذا في الخلاصة * فان كان الضمان في حالة الصحة والاداء في حالة المرض ذكرنا خلاصا في أدب القاضي
 أنه لا يكون متبرعا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجب ذلك من ميراث الابن كذا في الذخيرة
 * وفي الباقي اذا قال الاب اشهدوا بأني قد زوجت ابنتي فلانة لم يلزمه الا أن يؤدي فيكون صله عند أبي
 يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * ولو كان الابن كبيرا وضمن الاب عنه بغير أمره في صحته ثم مات
 الاب وأخذت المرأة من تركته لم ترجع ورثته بالاجماع والمجانين كالمصبيان في ذلك كذا في فتاوى
 قاضيخان * هذا كما اذا حصل الضمان في حالة الصحة واذا حصل الضمان في مرض الموت فهو باطل لانه
 قصد به هذا الضمان ايصال النفع الى الوارث والمريض مجبور عن ذلك فلا يصح كذا في الذخيرة * واذا خطبها
 وضمن لها المهر وقال أمرني الزوج بذلك فزوجت نفسها ثم حضر الزوج وصدق الرسول في الرسالة والامر
 بالضمان صح النكاح وصح الضمان اذا كان الرسول من أهل الضمان واذا أدى الضمان رجع بذلك على
 الزوج وان كذبه في الامر بالضمان وصدق في الرسالة صح النكاح ونصح الضمان فيما بين المرأة والرسول
 لا في حق المرسل حتى كان للمرأة أن ترجع على الرسول بالهناق ولا يرجع الرسول على الزوج بما أدى
 وان كذبه في الرسالة والامر بالضمان ولا يثبت له على ذلك فالنكاح باطل ولا مهر على الزوج ولها أن تطالب
 الرسول بالمهر وبعد هذا الاختلاف الروايات ذكر في نكاح الاصل وفي بعض روايات كتاب الوكالة أن المرأة
 تطالب الرسول ببعض الصداق وذكر في بعض روايات كتاب الوكالة أنها تطالب الرسول بجميع المهر فقبل
 في المسئلة روايتان وقيل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهو الصحيح وقد ذكرنا في فصل الوكالة

يقول الرجل لامرأة أمتع بك بكذا من المال كذا مدة فرضيت فأنتم الاتقيد الحل ولا يقع عليه إطلاق ولا إبداء ولا
 ظهار ولا يرث أحدهما من صاحبه وكذا لو قال تزوجتك منعة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الهارونيات ينعقد به النكاح وبلغ قوله
 متعة ولو قال تزوجتك شهر فرضيت عندنا يكون متعة ولا يكون نكاحا وقال زفر رحمه الله تعالى يصح النكاح ويطل الشرط كالزوجها
 بشرط ان يطلقها بعد شهر يجوز النكاح ويطل الشرط وكما لو قال بعثك هذا بكذا لمتعة جاز البيع ويطل الشرط وقال الحسن بن

زياد رجه الله تعالى ان ذكر او قتل لا يعيشان أكثر من ذلك يجوز النكاح لانه تأيد معنى وان ذكر او قتل يعيشان أكثر من ذلك لا يصح لانه
توقيت وعندنا الكل سواء رجل تزوج امرأة بلفظ العربية أو بلفظ لا يعرف معناه أو تزوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا لفظ يتخذ
به النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعرفا معنى اللفظ ولم يعلم ان هذا اللفظ يتعقده النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق
والتدبير والنكاح والخلع والابراء عن الحقوق والبيع والتملك فالطلاق والعتاق (٣٣٧) والتدبير واقع في الحكم ذكره في
عتاق الاصل في باب التدبير

وإذا عرف الجواب في الطلاق
والعتاق ينبغي أن يكون
النكاح كذلك لان العلم
بعضه من اللفظ انما يعتبر لاجل
القصد فلا يشترط فيما
يستوى فيه الحد والهرل
بخلاف البيع ونحو ذلك
وأما في الخلع اذا قلن الرجل
امراته اختلعت نفسي
منك بغيره ونفقة عدتي
فقال ذلك اختلعت المشايخ
فيه قال بعضهم اذا لم تعرف
معنى اللفظ أو لم تعلم ان هذا
لفظ الخلع فيما بين الناس
لا يصح الخلع وهو الصحيح
قال مولانا رضى الله تعالى
عنه ينبغي أن يقع الطلاق
ولا يبرأ الزوج عن المهر
ونفقة العدة كما لو خالع
امراته الصغيرة فقبلت فانه
يقع الطلاق ولا يقطع المهر
والنفقة وكذا اذا قلن ان
تبرئ زوجي عن المهر بالعربية
وكذا المسدود اذا قلن رب
الدين لفظه الابراء لا يبرأ
رجل قال لامرأة تزوجتك
على كذا من الدراهم بعصر
من الشهود فقالت قبلت
النكاح ولا أقبل المهر أو
قال رجل لرجل زوجتك
ابنتي على كذا فقال الزوج

كذافي الخيط * ولو قال لي امرأتى الزوج بشي لكني أزوجه منه وأضمن المهر ولعلها يجيز ففعلت وأنكر
الزوج الرسالة بطل ذلك كله كذا في العناية في فصل من لا يجوز نكاحه بالحرمية * ولو قيل بالتزويج اذا
ضمن لها المهر وأدى ان كان بأمره يرجع عليه والا فلا كذا في الخلاصة في فصل الوكالة بالنكاح
(الفصل الخامس عشر في مهر الدمي والحرى) ما صلح مهران نكاح المسلمين فانه يصلح مهران نكاح
أهل الذمة وما لا يصلح مهران نكاح المسلمين لا يصلح مهران في نكاحهم أيضا لان الحر والخنزير ككذا في
البدائع * ولو نكح دمي ذمية بمئة أو دم أو نكحها بغير مهر ما نفيها أو سكا عنه وذلك العقد جائز عندهم
فوطئت أو طلقت قبل الوطء أو مات الذي عنها لا مهر لها في الصورتين عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا
في العيني شرح الكنز * سواء أسلم أو وقع أحدهما الامر اليسا أو ترافعا وهذا اذا لم يدينوا بمهر المثل بالنفي
هكذا في فتح القدير * وكذا الحرى بان ان نكحت ادعى مئة أو دم أو على أن لا مهر لها في دار الحرب لا مهر لها
بالانفاق بين أصحابنا الثلاثة كذا في العيني شرح الكنز * سواء أسلم أو ترافعا هكذا في فتح القدير * فان
تزوج دمي ذمية على خمر أو خنزير ثم أسلم أو أسلم أحدهما فان كان الخمر أو الخنزير بعينه ولم تقبض فليس
لها الا المعين وان كان بغير عينه بان كان في الذمة فله في الخمر القيمة وفي الخنزير مهر مثلها وهو قول أبي حنيفة
رجه الله تعالى وقال أبو يوسف رجه الله تعالى لها مهر مثلها سواء كان بعينه أو بغير عينه وقال محمد رجه الله
تعالى لها القيمة سواء كان بعينه أو بغير عينه ولا خلاف في أن الخمر أو الخنزير اذا كان دينان في الذمة ليس لها
غير ذلك هذا كله اذا لم يكن المهر مقبوضا قبل الاسلام فان كان مقبوضا فلا شيء للمرأة كذا في البدائع
* ولو طلقها قبل الدخول ففي المعين لها نصف المعين عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وفي غير المعين في الخمر لها
نصف القيمة أو في الخنزير لها المنة كذا في الكافي

(الفصل السادس عشر في جهاز الزانية) لو جهزها بنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه
الفتوى * ولو أخذ أهل المرأة شيئا عند التسليم للزوج أن يسترده لانه رشوة كذا في البحر الرائق * واذا بعث
الزوج الى أهل زوجته أشياء عند زفافها منها ديباج فلما زفت اليه أراد أن يسترد منها المرأة الديباج ليس له
ذلك اذا بعث اليها على جهة التملك كذا في النصول العمادية * جهز بنته وزوجها ثم زعم ان الذي دفعه اليها
ماله وكان على وجه العارية عندها وقالت هو ملكي جهزني به أو قال الزوج ذلك بعد موتها قال قول قولهما
دون الاب وحكي عن علي السعدي ان قول قول الاب وذ كرمته السر خسي وأخذ به بعض المشايخ وقال
في الواقات ان كان العرف ظاهر عندك في الجهة ازكافي ديارنا فاقول قول الزوج وان كان مشتركا فاقول
قول الاب كذا في التبيين * قال الصدر الشهيد رجه الله تعالى وهذا التفصيل هو المختار لانتوى كذا في النهر
الفائق * واذا كان القول للزوج وأقام الاب بينة قبلت بينته والبيئة الصحيحة أن يشهد عند التسليم الى
المرأة في انما سالت هذه الاشياء بطريق العارية أو يكتب نسخة معلومة وتشهد الالة على اقرارها أن
جميع ما في هذه النسخة ملك والى عارية في يدي منه لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط كذا في البحر الرائق
* ولو تزوج ابنته البالغة وجهزها بأمتعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقد ووزجها من آخر فليس لها
مطالبة الاب بذلك الجهة از ولو كان لها على أبيها دين فجوز لها أبوها ثم قال جهزتها بدينها على وقالت بما لك
قال قول للاب ولودفع الى أم ولد شيئا اتخذته جهازا لبنت ففعلت وسلمته اليها لا يصح تسليمها اليها ما لم يسلمها

قبلت النكاح ولا أقبل المهر قالوا لا يصح النكاح وهو باطل ولو قال قبلت النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح بما سمى من المهر
وذ كرفي لمتنى عبد تزوج امرأة على رقبته بغير ان المولى فبلغ المولى فقال أجب النكاح ولا أجزه على رقبته قال يجوز النكاح ولها الاقل
من مهر المثل ومن قيمته بياغ فيه وذ كرفي الخاتم مثل ذلك فقال أمة تزوجت بغير ان المولى على مائتي درهم فبلغ المولى فقال أجز النكاح
على خسين دينار ورضي به الزوج جاز قالوا لان كلام المولى ليس برذل للنكاح بل هو رد للتسمية بغيره لا يكون رد للنكاح لان النكاح

ينعقدون التسمية فإن يني من التسمية رجل قال لامرأة بحضرة الشاهدين تزوجتك على كذا أن أجازأي أودى فقالت قبلت
لا يصح لأنه تعليق والتكاح لا يحتمل التعليق ولو قال تزوجتك على أي بالخيار يجوز التكاح ولا يصح الخيار لأنه لا معلق بالتكاح بالشرط بل
بأنه التكاح بشرط الخيار فيطرح شرط الخيار * رجل تزوج امرأة على أنه متى فاذا هو قروى يجوز التكاح أن كان كفأ ولا خيار لها *
رجل طلب من امرأة تكاح بحضرة من (٣٣٨) الشهود فقالت المرأة لي زوج فقال الرجل ليس لك زوج فقالت المرأة أن لم يكن لي زوج

أبوها صغيرة نسجت جهازا لعمال أمها وأبيها وسعها حال صغرها وكبرها فماتت أمها فسلم أبوها جميع الجهاز
إليها فليس لأختها دعوى نصيبهم من جهة الام امرأة نسجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من ابريسم كان
يشتره أبوها ثم مات الأب فهذه الأشياء لها باعتبار العادة ولودعت الام في تجهيزها لنفسها أشياء من أمتعة
الأب بحضرة وعلمه وكان ساكنا وزفت الى الزوج فليس للأب أن يسترد ذلك من بنته وكذلك لو أنفقت الام في
جهازها ما هو معتاد والأب ساكت لا تنصن هكذا في القنية * تزوجها وأعطاه ثلاثة آلاف دينار بدست
بيمان (١) وهي بنت موسر ولم يعطها الأب جهازا أفنى الامام جمال الدين وصاحب الحيط بأنه يتمكن من
مطالبة الجهاز من الأب على قدر العرف والعادة وان لم يجهز له طلب دست بيمان قال وهذا اختيار الأئمة غتر
رجلا وقال أزوج بنتي منك بجهاز عظيم وأردت عليك دست بيمان كذا دينار فاخذت دست بيمان وأعطاه
بلا جهاز لا رواية فيه إلا أن صدر الاسلام برهان الأئمة ومشايخ بخاري أجابوا بأنه ان لم يجهزها يسترد ما زاد
على دست بيمان مثلها وقد راجع الجهاز بدست بيمان صدر الاسلام وعبد الدين النسفي اكل دينار من دست
بيمان ثلاثة دنانير أو أربعة دنانير من الجهاز فان لم يفعل هذا القدر استرد منه دست بيمان وقال الامام
المريغيناني الصحيح انه لا يرجع على أبي المرأة بشئ لأن المال في التكاح غير مقصود كذا في الوجيز لا كروى
* رجل جهز لابنة له فمات قبل التسليم اليها وطلب بقية الورثة نصيبهم من الجهاز فان كانت الابنة بالغة وقت
التجهيز فلباقى الورثة نصيبهم هكذا كروى والصحيح لانها اذا كانت بالغة ولم يسلم اليها الا يصح القبض والملك
بجواز ما اذا كانت صغيرة حيث لا نصيب للباقيين لانها اذا كانت صغيرة كان لأب قابضها كذا في جواهر
القضاوي * امرأة دفعت متاعا لها الى الزوج وقالت (٢) ابن رافروش وذر كعتداني خرج كن ففعل هل
عليه قيمته له انهم كذا في فتاوى الجندي * رجل أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها اذا انقضت
عدها فلما انقضت عدها أبت أن تتزوج ان شرط في الانفاق الزوج يرجع عليها بما أنفق زوجت نفسها
أم لا ذكره الصدر الشهيد * والصحيح انه لا يرجع لو زوجت نفسها وان لم يشترط لكن أنفق على هذا الطمع
اختلاف المشايخ فيه والاصح انه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى * وقال الشيخ الامام
الاسم تاذرجه الله تعالى الاصح انه يرجع زوجت نفسها منه أو لم تزوج لانها ارشوة وهكذا اختاره في الحيط
* وهذا اذا دفع الدراهم اليها التسق على نفسها ما اذا أكلت معه لا يرجع عليها بشئ ولو عمل في كرم رجل
على طمع أن يزوج بنته منه فلم يزوج يرجع بأجر المثل شرط الزوج أم لا اذا علم أنه يعمل لهذا الغرض قال
الاساذن طهر الدين خالي رحمه الله تعالى لا يرجع كذا في الخلاصة * رجل خطب ابنة رجل فقال أبو البنت بلى
ان كنت تنقد المهر الى ستة أشهر أو الى سنة أو زوجها منك ثم ان الرجل بعد ذلك بعث بمدايا الى بيت الأب
ولم يقدر على أن ينقد المهر فلم يزوج ابنته منه هل له أن يسترد ما بعث للمهر وهو قائم أو هالك
يسترد وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شئ له من ذلك امرأة لها مال بك قالت
لزوجها أنفق عليهم من رى ففعل فقالت لا أحسب من مهرى لانك استخدمتهم قال أبو القاسم ما أنفق

فقد زوجت نفسي منك
وقبل الزوج ولم يكن لها
زوج فالواجب لهذا التكاح
لان التعليق بشرط كائن
تخير جنينان صغيران قال
أب أحد هما لأب الآخر
بحضرة من الشهود زوجت
ابنتي هذه من ابنتك هذا
فقبل الآخر ثم ظهر أن
الجارية كانت غلاما والغلام
كان جارية قال التكاح
جائز وهو نظير ما ذكرنا اذا
جعل لرجل في عقد التكاح
نفسه محلا للتكاح * ولا
ينعقد التكاح بلفظة الاقالة
ولا بلفظة الخلع والصلح
ولا بلفظة البراءة ولو أضاف
التكاح الى نصف المرأة
فيه روايتان والصحيح انه
لا يصح لاجتماع ما يجب
الحل والحرم في ذات واحدة
فتخرج الحرمة وينعقد
التكاح بلفظ واحد اذا
كان الماقد وليا للصغيرين
بأن كان جديا لهما أو
عمالهما فقال زوجت فلانة
من فلان وكذا الوفا لرجل
زوجت بنتي فلانة ابن أخي
فلان وكذا القاضى اذا
قال زوجت هذه الصغيرة
من هذا الصغير والمولى اذا
زوج أمته من عبده الصغير

ترجمة
(١) دست بيمان هو ما يعطيه الزوج للعروس على سبيل الهدية ومعربه دست بيمان (٢) بع هذا وأصرفه
في لوازم البيت

والمعتق اذا زوج معتقه الصغير وكذا لو كان الواحد وكيلامن الجائنين أو وليامن جانب ووكيلامن جانب عليهم
أو وليامن جانب وأصيلامن جانب فيقول زوجت ابنة عمي فلان من نفسي أو يقول معتق الصغيرة زوجت هذه الصغيرة من نفسي أو كان
وكيلامن قبل المرأة فنزوج موكلته من نفسه أو كانت المرأة وكيلارجل فيقول زوجت نفسي فلانا فان في هذه المسائل ينعقد التكاح
بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد يجابا وقبلوا وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى هذا اذا ذكر لفظها أو أصل في ذلك

أما إذا ذكر لفظاً هو نائب فيه لا يكتب بلفظ واحد وصورة ذلك إذا زوج امرأة من نفسها قال زوجت فلانة من نفسي لا يكتب بلفظ واحد لأنه في التزويج نائب وإن قال تزوجت فلانة جازاً لا في التزويج أصيل * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لامرأة زوجيني نفسك على ألف فقالت لا أفعل إلا بألفين فقال الرجل اتقي الله واخشي فقالت قد فعلت كان جازاً وعن محمد رحمه الله تعالى مثل ذلك * وينعقد النكاح بلفظ الصبي موقوفاً على إجازة الولي إن كان عقداً يملكه الولي كالأول (٣٣٩) تزوج الصبي أمته ينعقد ويتوقف على إجازة الولي إذا قال الرجل

لامرأة تزوجتك بألفان رضي فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأمان أن كان فلان حاضراً في المجلس ورضي جازاً استحساناً وإن كان غائباً لم يجز وإن رضي بعد ذلك

* (فصل في النكاح على الشرط) *

رجل تزوج امرأة على أنها طالق أو على أن أمرها في الطلاق يسهل هذا كرمحمد رحمه الله تعالى في الجامع أنه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر بينهما وذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد إذا تزوج امرأة على أن طالق إلى عشرة أيام أو على أن يكون الأمر يسهل بعد عشرة أيام إن النكاح جازاً والطلاق باطل ولا تملك أمرها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا بدأ الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن أنت بدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر يسهل أطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جازاً النكاح ويقع الطلاق

عليهم بالمعروف يكون مهرًا كذا في فتاوى قاضيان

* (الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت) قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت القرعة بفعل من الزوج أو من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمغازل والصندوق وما أشبهه ذلك فهو للمرأة الآن يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والقوم ونحو ذلك فهو للرجل الآن تقيم المرأة البينة على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخادم والفرس والشاة والنور فهو للرجل الآن تقيم المرأة البينة على ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وإذا مات أحدهما ثم وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما يصلح للرجل فهو للرجل إن كان حياً ولو ورثته إن كان ميتاً وما يصلح للنساء فهو على هذا وما يصلح لهما فعلى قول محمد رحمه الله تعالى هو للرجل إن كان حياً ولو ورثته إن كان ميتاً وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى المشكل للباقي منهما وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بملكه فهو للرجل كذا في المحيط * وإن كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً فكل ما كان مملوكاً كان للمالك كذا في الفتاوى قاضيان * وإن كانا مملوكين أو كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات أنهم مساوون كذا في فتاوى قاضيان * وإن كانا مملوكين أو كانا صغيرين ذكر في بعض كذا في المحيط * ولا فرق في هذه الوجوه بين ما إذا كان البيت الذي يسكنان فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج جرة في عيال أحدان كان الابن في عيال الأب والأب في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشتباه لا الذي يعول كذا في فتاوى قاضيان * وإن كانت له نسوة ووقع الاختلاف بينه وبينهن في المتاع فإن كن في بيت واحد فمتاع النسوة بينهن على السواء وإن كانت كل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل امرأة فهو بينهما وبين زوجها على ما وصفت ولا يشارك بعضهن بعضاً كذا في المحيط * ولو أقرت المرأة بمتاع أنها اشتريته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة وإن اختلفا في البيت الذي يسكنان فيه يهدى كل واحد أنه له فالقول للزوج فإن أقامت البينة أو أقامها بقضى بينة المرأة ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فأقامت البينة أن الدار لها وإن الرجل أقامها أو أقامها بقضى بينة الرجل البينة أن الدار له والمرأة أمراً أنه تزوجها بألف درهم دفع إليها ولم يقيم بينة أنه عرفته بقضى بالدراة الرجل للمرأة ولا نكاح بينهما وإن أقام البينة أنه حر الأصل والمسألة بحالها يقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدراة للمرأة كذا في فتاوى قاضيان * ولو اختلفا في متاع من متاع النساء وأقاما البينة يقضى به للزوج كذا في المحيط * إذا غزلت المرأة قطن زوجها اختلفا في الغزل قبل القرعة أو بعدها فإن أذن لها بالغزل بان قال اغزليه لي كان الغزل للزوج ولا أجر لها عليه فإن ذكر لها أجرها لم يملكها كان له ذلك وإن ذكر أجرها لم يملكها وإن كان الغزل والغزل والسكر باس لهما كان الغزل للزوج ولها أجر مملوها وإن اختلفا في الأجر فقالت غزلت باجر وقال بغير أجر فالقول للزوج مع عينه ولو قال اغزليه لنفسك كان الغزل لهما ولا شيء عليهما وإن اختلفا فقال أذنت لك لتغزليه لي وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع العين ولو قال اغزليه

(٤٣ - فتاوى أول) ويكون الأمر يسهل إن البداءة إذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح أما إذا كانت البداءة من قبل المرأة يصير التفويض بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال صار كأنه قال قبلت على أنك طالق أو على أن يكون الأمر يسهل فيصير مرفوعاً بعد النكاح وكذا المولى إذا تزوج أمته من عبده إن بدأ العبد فقال زوجني أمتك هدم على ألف على أن أمرها يسهل ذلك طلقها كما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الأمر يسهل المولى ولو بدأ

المولى فقال لا زوجتك أمي على أن أمرها يدي أطلقها كلها أريد فقال العبد قبلت جازا لنكاح ويصير الامر بيد المولى وعن هذا قالوا مطلقه الثلاث اذا ارادت ان تزوج المحلل وتحاف ان لا يطلقها فاحلها لها في ذلك ان تقول زوجت نفسي منك على أن أمرى يدي أطلق نفسي كلها أريد ثم قبل الزوج فيكون الامر بيدها بعد النكاح تطلق نفسها متى شئت أو يقول المحلل تزوجتك على أنك طالق بعد ما تزوجتك الى عشرة أيام أو على أن أمرك (٣٣٠) بيدك بعد ما تزوجتك تطاقت نفسك كلها تريد ان تقول المرأة قبلت تطلق بعد

ليكون الغزل لنا فالغزل له ولها أجزا المثل ولو قال اغزليه ولم يرد عليه فالغزل له وان لم يها عن الغزل فغزلت كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجهها وان اختلفا فقال صاحب القطن غزرت باذني وقالت غزرت بغير اذنك فالقول قوله وان حل قطننا الى بيته ولم يقل شيئا فغزلته ان كان الزوج يباع القطن كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن وان لم يكن يباع القطن ان كان الزوج يبيع الاذن كان القول قوله كما لو طبخت طعاما من اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون للزوج وكذا لو اختلفا في الكبر باس فقال للمرأة دفعت الى الحائك لينسجها باذني وقالت دفعت بغير اذنك فالقول للزوج كذا في فتاوى قاضيه خان * وفي نكاح فتاوى أبي الليث امرأه غزلت قطن زوجها باذنه وكانا يبيعان من ذلك الكبر باس ويشتريان بالثمن أمتعة لحاجة بينهما ما واخذوا ببعض الكبر باس ثياب البيت فجميع ذلك من الكبر باس وما اشترى به للرجل الا الاشياء التي اشترى الزوج لها أو علم عاقبانه اشترى لها فللمرأة ذلك وفي يسوع فتاوى أبي الليث رجل كان يدفع الى امرأته ما تحتاج اليه وكان يدفع اليها الحياء نادرهم ويقول اشترى بها ما تحتاجين فاشترى وتغزل ثم تباع وتشتري بثمنها أمتعة البيت كانت الامتعة لها كذا في الذخيرة غزلت القطن باهم الزوج لتجعل له منديلا فانت قبل النسج فهو لصاحب القطن رجل قوام على امرأته ينفق عليها ويشترى لها من الجوزة فتهى تغزلها ويدفع الرجل غزلها الى الحائك فينسجها أو ابائهم وقعت الفرة فان كان نسجها لبيع أو يتخذ الثياب فهي له وان كان لها فهي لها كذا في القنية

(الباب الثامن في النكاح الفاسد وأحكامه)

اذا وقع النكاح فاسدا فترق القاضى بين الزوج والمرأة فان لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عتة وان كان قد دخل بها فلا الاقل مما سمي لها ومن مهر مثلها ان كان غمة مسمى وان لم يكن غمة مسمى فلها مهر المثل بالغا ما بلغ وتجب العتة ويعتبر الجماع في القبل حتى يصير مستوفيا للمعة ودعليه وتعتبر العتة من حين يفرق بينهما عند علماء الثلاثة كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل الطلاق في النكاح الفاسد يكون متاركة ولا ينتقص من عدد الطلاق كذا في الخلاصة * والمتاركة في الفاسد بعد الدخول لا تكون الا بالقول كتحليل سبيلك أو تركتك ومجرد انكار النكاح لا يكون متاركة أمالوا أنكر وقال أيضا ذهبي وتزوجي كان متاركة لكن لا ينتقص من عدد الطلاق وبعد مجيئ أحدهما الى الآخر بعد الدخول لا تحصل المتاركة وقال صاحب المحيط وقبل الدخول أيضا لا تنفذ الا بالقول ولكل فسحة بغير محضر صاحبه وبعده لا الا بمحضر صاحبه كذا في الوجيز للكردرى * وعلم غير المتاركة بشرط لصحة المتاركة هو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا تنفذ عتتها كذا في القنية * والصحيح ان علمها بالمتاركة لا يشترط كالا يشترط في الطلاق * وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد ولا نفقة وان صالح على النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز كذا في الوجيز للكردرى * ويثبت نسب الولد المولود في النكاح الفاسد وتعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى قاله أبو الليث كذا في التبيين * والنكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول حتى لو تزوج امرأه نكاحا فاسدا بان مس أمها بشهوة ثم تركها له أن يتزوج الام كذا في الخلاصة * الحراذ اشترى امرأته ففسد النكاح بخلاف العبد المأذون اذا اشترى امرأته كذا في السراجية * وبالدخول في النكاح الفاسد لا يصير

عشرة أيام ويصير الامر بيدها وكذا لو قال العبد لمولاه اذا تزوجتها فأمرها بذلك أبدأ ثم تزوجها يكون الامر بيد المولى ولا يمكنه اخراجها أبدا * امرأه أطلقها زوجها فاذا ارادت أن يتزوجها الزوج فقال الزوج لا تزوجك حتى تهبيني مالك على من المهر فوهبت مهرها على ان يتزوجها ثم ابى ان يتزوجها قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى الهبة باطله وفي بالشرط أو لم يف لانها جعلت المال عوضا للزوج على نكاحها وفي النكاح لا يكون العوض على المرأة وقال الخلف رحمه الله تعالى تصح الهبة تزوجها أولم يتزوجها وسألتني نظير هذا في كتاب الهبة وعن أبي القاسم الصفار رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأه على ان يأتي بعبده الا بقاء قال يجوز النكاح ولها مهر متاتها وعنه اذا تزوج امرأه على انها بكر فوجدها غير بكر كان عليه كل المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها لا تنسحق بعقد النكاح * رجل تزوج أمة الغير على ان كل ولد تلده فهو حرة

النكاح والشرط لانه لو لم يكن الشرط يكون الولد رقيقا فكان الشرط مفيدا * رجل تزوج امرأته على ألفي درهم ان كانت جميلة وعلى ألف ان كانت قبيحة قالوا يصح النكاح والشرطان عندهم حتى لو كانت جميلة كان المهر ألفي درهم وان كانت قبيحة كان المهر ألفا لانه لا خطر في التسمية لان المان تكون قبيحة أو جميلة بخلاف ما اذا تزوجها على ألف ان أقام بها وعلى ألفين ان أخرجهما من بلدها فان الشرط الثاني لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان غمة تعلق التسمية بما لا يعرف وحده وقت العقد فلا تصح التسمية

الأن هذا المعنى بشكل بل وتزوجها على ألف درهم ان لم يكن له امرأه وعلى ألفين ان كان له امرأه فان ثمة لا يصح الشرط الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الشرط ثانيا وقت العقد * امرأه طلقها وتزوجها ثلاثا فتزوجها رجل على قصد التحليل اختلفت الروايات فيه والحاصل انما اذا تزوجت ومن قصد هذا التحليل لانهم لم يشترطوا ذلك حلت الاول وان شرطوا الاحلال في القول وتزوجها على ذلك صح النكاح وتحل الاول في قول أبي حنيفة وتزوجها الله تعالى وبكره ذلك الاول (٣٣١) والثاني وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

لا يصح نكاح المحلل ولا تحل الاول وقال محمد رحمه الله تعالى يصح نكاح المحلل ولا تحل الاول ولو طلقها الزوج الثاني ثلاثا قبل الدخول فتزوجت بثالث ودخل بها حلت الاول والثاني ولو كان الثاني مجبوا فحكت عنده حينئذ ولدت ولدا حلت للزوج الاول وبثبت نسب الولد من المجهوب ولو كانت المرأة صغيرة لا يجامع مثلها فتزوجها رجل ووطئها قال محمد رحمه الله تعالى ان

أفصاها الزوج الثاني لا تحل الاول به - هذا الوطء وان لم يقضها حلت الاول * رجل تزوج امرأته على ان ينفق عليها في كل شهر مائة دينار قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى النكاح جائز ولها نفقة مثلها بالمعروف * رجل تزوج امرأته على ألف درهم على أن لا تزني ولا يرثها جاز النكاح ويتوارثان وليس لها الألف درهم كان مهر مثلها أقل من ذلك أو أكثر

(فصل في شرائط النكاح)

منها الشهادة عندنا وقال مالك رحمه الله تعالى الشرط

محضنا ولو وطئها بعد التقرب يحد كذا في معراج الدراية * واذا تزوجها نكاحا فاسدا وخطبا وجاءت بولد وأنكر الزوج الدخول فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية قال ثبت النسب ويجب المهر والعدة وفي رواية قال لا يثبت النسب ولا يجب المهر ولا العدة وان لم يحل به الا يلزمه الولد كذا في المحيط * غاب (١) عن زوجته البكر سنين فتزوجت وجاءت بأولاداً وسبيت امرأه فتزوجها حرة وانت بأولاداً وأدعت الطلاق وأعدت وتزوجت بأخرى وولدت أو نعتي اليها زوجها فاعتمدت وتزوجت بأخرى فولدت فالولد عند الامام الاول نفاه الاول أو ادعاه الثاني أو نفاه لاقل من ستة أشهر أو أكثر من سنتين وللزوج الثاني أن يدفع الزكاة اليهم وتقبل شهادتهم له كذا في الوجيز للكردي وروى عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الاولاد للزوج الثاني ويرجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في التنجيس * وهكذا في فتاوى قاضيان والسراجية وبه أفتى الصدر الشهيد * وقال الامام ظهير الدين الفتوى على انه لا بد لان الولد لا يراش بالنص ولو كان الاول حاضرا والمسئلة بمثلها فالولد الاول كذا في الوجيز للكردي * رجل تزوج امرأته أسقطت سقطا قد استبان خلقه لاربعة أشهر من وقت النكاح جاز ولو كان لاربعة أشهر الا يوما لا يجوز المطلقة اذا تزوجت ثم قالت كنت معتدة ينظر ان كان بين طلاق الاول وبين تزوج الثاني أقل من شهرين صدقت وفسد النكاح وان كان شهران فصاعد ان صدق وصح النكاح كذا في الخلاصة

(الباب التاسع في نكاح الرقيق)

نكاح القن والمكاتب والمدبر والامة وأم الولد بلاذن السيد موقوف ان أجاز نفذ وان رد بطل فان تكلموا بالاذن فالمهر عليهم ويبيع القن فيه لا الاخران بل يسعيان كذا في الوقاية * وكذا ولد أم الولد ومعتق البعض لا يباعان فيه بل يسعيان هكذا في التبيين * وكذا المكاتبه لا تملك تزويج نفسها بدون اذن المولى وكذا المأذون لانه أعاد أن له في التجارة والنكاح ليس منها وكذا المدبرة لا تزوج نفسها كذا في السراج الوهاج * ثم اذا بيع العبد مرة ولم يفت الثمن بالمهر لا يباع ثانيا بل يطالب بعد العتق لانه يبيع بجميع المهر بخلاف النفقة حيث يباع لها مرة بعد أخرى ولو مات العبد سقط المهر والنفقة كذا في التبيين * وما يجب على العبد بغير اذن المولى من المهر يؤاخذ به بعد العتق كذا في فتاوى قاضيان * باع عبده بعد ما تزوجها امرأته فالمهر في رقبته الغلام يدومعه - أي ينادى به والصحيح كدين الاستهلاك * زوج عبده مرة ثم أعفقه فخير في نصيب المولى أو العبد يضمن الاقل من قيمته ومن مهرها زوج مدبره امرأته ثم مات المولى فالمهر في رقبته العبد يؤاخذ اذا أعتق كذا في القنية * رجل تزوج عبده امرأته بالف درهم ثم باعه منها بمائة درهم بعد ما دخل العبد بها فانما تأخذ التسعة بمهرها ويطل النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد رجل آخر دين ألف درهم فأجاز الغريم بيع العبد من المرأة كانت التسعة بين الغريم وبين المرأة يضرب فيه الغريم بالف والمرأة بالف ولا تتبعه المرأة بذلك ويتبعه الغريم عما بقي من دينه اذا عتق كذا في فتاوى قاضيان * وعمل المولى اجبار جميع بمالكه الا المكاتب والمكاتبه كذا في العناية * فهو - لا يجبر ان على النكاح وان كان صغيرين وهذا من أغرب المسائل حيث اعتبر فيه رأى الصغير

(١) مطلب غاب زوجها فتزوجت بغيره

هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها بحضرة الشهود بشرط التكمين لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود بشرط الاعلان جاز والشاهد فيه كل من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه فيصح بشهادة الفاسقين والاعميين والمحدودين ورجل وامرأتين ولا ينقض بشهادة المراتين بغير رجل ولا بشهادة العبد والجنونين والصبيان والخمسين اذا لم يكن معهما رجل ولا بشهادة الثائمين اذا لم يسمعوا كلامهما قاضين ولا يصح نكاح المسلمين بشهادة الكافرين ويصح نكاح المسلم الذمية بشهادة الذميين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في يصح

والصغيرة تزويجه ما حتى قالوا زوجه ما المولى بغير انهم ما توقف على اجازتها ما فان ادبها المال وعقبا
لا يعتبر رأيهم ما مادام صغيرين بل بتقديره المولى أو الولي هكذا في التبيين * ولورضيت المكاتب الصغيرة قبل
الاداء ثم عتقت لا خيارا لها للعالم لانها صغيرة ولها خيار العتق اذا بلغت كذا في الكافي * ولو ان هذه المكاتب
لم ترض بالنكاح ولم تنقضه حتى عجزت ورددت في الرقب بطل النكاح حتى لو اجازته لم تعمل اجازته ولو كان مكان
المكاتب مكاتب صغير وقد زوجه المولى امرأة بغير رضاه ثم عجز ورددت في الرقب بطل النكاح بل يبقى موقوفا على
اجازة المولى كذا في المحيط * والاذن بالنكاح يتناول الفاسد ايضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا
يتناول الا الصحيح كذا في التبيين * فاذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم أراد أن يتزوج أخرى نكاحا صحيحا
ليس له ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاذن انتهى بالنكاح الفاسد كذا في البدائع * واذا اذن
للعبد في النكاح مطلقا فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها لم يملكه المهر في الحال في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى كذا في المحيط * ولو اذن له بنكاح فاسدا ودخل بها لم يملكه المهر في الحال في قولهم جميعا كذا في
البدائع * اذن للعبد في النكاح مطلقا فتزوج امرأتين في عقدة لم يحز تزوج واحدة منهما الا اذا اقترن به
ما يدل على التعميم بان قال تزوج ما شئت من النساء أو ما شئت من الخيول ثم تزوج ثنتين فان قال المولى
عني به امرأتين جاز نكاحهما كذا في المحيط * ولو تزوج العبد والامة بغير اذن المولى ثم اجاز قبل الدخول
أو بعده يجب مهر واحد وهو المسمى وان طلقها بالعبد قبل الاجازة بطل التوقف كذا في العتبية * كل
ما وجب من مهر الامة فهو للمولى سواء وجب بالعقد أو بالدخول وسواء كان المهر مسمى أو مهر المثل وسواء
كانت الامة ممتعة أو مدبرة أو أم ولد الا المكاتب والمعتق بعضهم فان المهر لهما كذا في البدائع * زوج امته
أو تزوجت باذنه ثم عتقت فلها الخيار والمهر للمولى كذا في التمرثني * اذا زوج امته ثم اعطتها ثم زاد الزوج
في مهرها فالزيادة للمولى واما ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الزيادة لها
وكذا لولها باعها ثم زاده فالزيادة للمشتري كذا في المحيط * اذا تزوج العبد بغير اذن المولى وقال له المولى طلقها
رجعية تكون اجازة كذا في التبيين * ولو قال له المولى طاقها أو قال له فارقها لم يكن اجازة كذا في البدائع
* ثم الاصل فيه ان اذن السيد يثبت بالتصريح كقوله أجزت أو رضيت به أو اذنت فيه ويثبت ايضا
بالدلالة قولاً أو فعلاً مثل أن يقول عند سماعه هذا حسن أو صواب أو نعم ما صنعت أو بارك الله فيها أو لا
بأس بها أو يسوق اليها مهرها أو شيئا منه بخلاف الهدية قال الفقيه أبو القاسم لا يكون شيء من هذه
الاقوال اجازة والاخذ اختياراً أي الليث وبه كان يفتي الصدر الشهيدي الا اذا علم انه قاله على وجه الاستهزاء
والاذن في النكاح لا يكون اجازة فان اجاز له بعد ما صنع جازا استحسنانا كالعبد اذا زوجه فضولي فاذن له
مولاه في التزويج فاجاز ما صنع الفضولي كذا في التبيين * نكحت أمة بغير اذن مولاه على مائة درهم فقال
المولى لا زوج أجزت على ان تزيد لي خمسين درهم ما أو أبي الزوج ذلك فليس هذا باجازة ورد للمولى أن يحجز
وكذا لو قال لأجز حتى تزيد لي خمسين أو لا يزيد خمسين وان قبل صارت الزيادة مع الاصل مهر او لو قال
لأجزه ولكن زد لي خمسين أو قال لأجز النكاح وأجزه ان زدني عشرة فهو رد وبطل النكاح الا قول
ولو قال أجزت بخمسين دينار أو رضيت الزوج صح النكاح بخمسين ديناراً كذا في الكافي * قال الزوج
للعقبة لك خمسون درهم ما على ان تختاريني لزم العقد ولا نفي لها ولو قال اختاريني ولك خمسون زيادة على

بمحضرة الاصمين وان لم يسمعا
لان الشرط محضرة الشهود
دون السماع وعامة المشايخ
قالوا لا يجوز بشرط والسماع
وذلك رأيا القدوري
رحمه الله تعالى شرط سماع
الشاهدين فان سمعا كلام
العاقدين ولم يعرفا نفسه
قبل بأنه يصح والظاهر
خلافه وعن محمد رحمه
الله تعالى اذا تزوج امرأة
بمحضرة تركمين أو هندية
لم يعرفا كلام العاقدين قال
ان أمكنهما أن يعبرا ماسمعا
جاز والا فلا وفي المنتقى
اذا تزوج امرأة بشهادة
الشاهدين فسمع أحد
الشاهدين ولم يسمع الآخر
ثم أعاد على الذي لم يسمع
قال النكاح جائز استحسانا
اذا كان المجلس واحدا وان
اختلف المجلس لا يجوز
قال الحاكم أبو الفضل
رحمه الله تعالى حكى عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أنه
لا يجوز حتى يسمعا معا
ولا نص عن أصحابنا رجعهم
الله تعالى في النكاح
بشهادة الآخرين اما على
قول القاضي الامام على
السفلى رحمه الله تعالى
لاشأنه بنقله عن غيره

الشرط حضرة الشاهدين دون السماع وعلى قول غيره اذا كان يسمع كلام العاقلين

ينبغي أن يصح وإن لم يكن أهلاً لاداء الشهادة إذا تزوج الرجل امرأته شهادة بنيه من غيرها أو بشهادة ابنيها من غيره يجوز وإن تزوجها بشهادة ابنيه من أبيها ظاهر الرواية يجوز وفي المنتقى أنه لا يجوز وإن تزوجها بشهادة ابنيه من غيرها ثم تحادف اشهد الابنان بعد الاب والمرأة تدعى جازت شهادة الابن وإن ادعى الاب والمرأة تحجدا لا تقبل شهادة ابنيه وإن كان النكاح بشهادة ابنيها من غيره

ثم تجاهد ان ادعت الام لاتقبل شهادة ابنها وان بجدت والزواج يدعى جازت شهادة الابن وان كان النكاح بشهادة ابنيه منها فاما بجد
لاتقبل شهادة الابن واذا زوج الرجل ابنته بشهادة ابنه جاز النكاح فان تجاهد ابعد ذلك وشهد الابن عند جود الزوج ودعوى
الاب ان كانت صغيرة لاتقبل شهادتهما وان كانت كبيرة ان ادعى الزوج وبجد الاب قبلت شهادتهما بالاجماع وان ادعى الاب وبجد الزوج
لاتقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه (٣٣٣) الله تعالى تقبل ولزوج ابنته الكبيرة

بشهادة ابنه فجحدت الرضا
وادعى الاب لاتقبل شهادة
الابن على الرضا فالخامس
ان الشهادة لاختهما وعلى
اختهما تجوز وشهادتهما
على أبيهما فيما يجحد الاب
مقبولة وان شهدا ليهما
فما يدعى الاب فان كان
للاب فيه منفعة نحو ان
يشهد بعقد له تعلق
حقوقه بالاب لاتقبل وان
لم يكن للاب فيه منفعة الا
ان الاب يدعى لاتقبل
شهادة ابنه في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى
فيل هو قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وأصل
المسئلة رجل قال لعبدته ان
كذلك فلان فانت حر فشهد
ابن فلان ان أباهما كام العبد
فان كان الاب يجحد جازت
شهادتهما وان كان الاب
يدعى لاتقبل في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى لانه
يعتبر الدعوى وعلى قول
محمد رحمه الله تعالى تقبل
لانه يعتبر منفعة الوالسلع
قبول شهادة الولد * وشهادة
الانسان فيما يباشره مدونة
بالاجماع سواء يباشره لنفسه
أو لغيره وهو خصم في ذلك
أولم يكن فلا يجوز شهادة

صدائق وصحت وتجب الزيادة للمولى كذا في محيط السرخسي * ولتزوجت بغير شهود حتى أجاز المولى
بمحضرهم لا يصح كذا في الكافي * الاب والجد والوصى وانقاضى والمكاتب والشرىك والمفاوض علىكون
تزوج الامه ولا يملكون تزويج العبد والعبد المأذون والصبي المأذون والمضارب والشرىك شركة عنان
لا يملكون تزويج الامه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولزوج الاب أو الوصى أمة الصبي من
عبد له لا يجوز كذا في الخلاصة * واذا زوج أمته من عبده لامهر لها عليه كذا في المحيط * زوج أمته من
عبد له على أن أمرها يدها ان ابتداء المولى فقال زوجتها منك على أن أمرها يدها أطلقها كلما يريد وقبل
العبد صح وصار الامر يدها وان ابتداء العبد وقال زوجتي أمته على أن أمرها يدها أطلقها كلما تريد
فزوجها لم يصح الامر يدها كذا في الوجيز للكردي * ولزوج الاب جارية ابنه من عبده ابنه جاز عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى خلافا لفرجه الله تعالى لانه لا يتعلق المهر برقبة العبد ولا يكون فيه ضرر فيملك
الاب كذا في محيط السرخسي * واذا تزوج العبد أو المكاتب أو المدبر أو ابن أم الولد بغير إذن المولى ثم
طلقها فلا تقبل اإجازة المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح وليس بطلاق على الحقيقة حتى لا ينقص
من عدد الطلاق ولو وطئها بعد الطلاق يلزمه الحد فان أجاز المولى هذا النكاح بعد ذلك لان عمل اإجازته
وان أذن له أن يتزوجها بعد هذا الطلاق كرهت له أن يتزوجها ولم أفرق بينهما ما ان فعل كذا في المحيط
* ولزوج أحد المولدين أمته ودخل بها الزوج فلا آخر لانه نقص فان نقص فله نصف مهر المثل وللزوج
الاقل من نصف مهر المثل ومن المسمى كذا في الظهيرية * مجهولة النسب أفرت بالرق لابي الزوج وقال
الزوج هي حرة الاصل ثم مات الاب انفسخ النكاح كذا في العناية * أمة تزوجت بلا إذن المولى فباعها
فأجاز المشتري النكاح ان كان دخل بها الزوج صح والا فلا لان الحبل البات اذا طرأ على الموقوف أبطله
حتى لو كان المشتري عن لا يحل له وطؤها ويجوز مطلقا كذا في الوجيز للكردي * وكذا المكاتبه اذا تزوجت
بغير إذن المولى فباعت المولى فأجاز الوارث نكاحها صح اإجازته كذا في فتاوى قاضيان * ويجوز نكاح
المكاتب باذن الوارث كذا في العناية * اذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته
أمة أو مدبرة أو أم ولد باذن مولاهن جاز النكاح وصار العبد لمولاهن وان تزوج حرة على رقبته لا يجوز
وكذلك لو تزوج مكاتبه على رقبته كان النكاح باطلا هذا اذا أذن له أن يتزوج على رقبته امرأة أما اذا أذن
له أن يتزوج امرأة ولم يقل على رقبته فتزوج امرأة حرة أو مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد على رقبته جاز النكاح
بقيمتها استحسنانا كذا في المحيط * هذا اذا كانت قيمته مثل مهر المثل أو أكثر مما يباع فيه فان كان مما
لا يباع فيه فلا يجوز حتى اذا دخل بها في ذلك لم يبيع في المهر حتى يعتق كذا في الكافي * واذا أمر مكاتبه
أو مدبره أن يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته أمة أو مدبرة أو أم ولد جاز وكذا اذا تزوج حرة أو مكاتبه
واذا صح النكاح يجب على المكاتب والمدبر قيمتهما يسعيان في ذلك عبد تزوج حرة أو أمة أو مكاتبه أو أم
ولد أو مدبرة على رقبته بغير إذن المولى فبلغ المولى ذلك فأجازه فان كان تزوج أمة أو مدبرة أو أم ولد عملت
اإجازته وصح وان كان تزوج حرة أو مكاتبه لاتعمل اإجازته وان كان قد تزوج على رقبته حرة وقد دخل بها لزمه
الاقل من قيمتها ومن مهر المثل وبعد ذلك ينظر ان دخل بها بعد ما أجاز المولى النكاح يكون ذلك دينافي

الوكيل بالنكاح والوكيل بالنكاح اذا زوج الموكلة بمحضرة أبيها وشاهد آخر جاز النكاح وكذا لو زوجت المرأة نفسها بشهادة أبيها
وشاهد آخر وكذا لو وكل الرجل رجلا بأن يزوجه ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل بمحضرة الاب وشاهد آخر جاز ولو ادعت المرأة النكاح على
رجل وهو يجحد فقامت شاهدين واختلفا في المهر فشهد أحدهما أنه تزوجها بألف وشهد الآخر أنه تزوجها بألف وخمسمائة والمرأة تدعى
النكاح بألف وخمسمائة جازت شهادتهما ويقضى لها بألف ولو كان الزوج هو الذي يدعى والمرأة تجحد النكاح وشهد الشاهدان على هذا

الوجه لا قبل ثم ادعى الزوج ان اباه (٤٣٣) زوجها في الصغير كان القول قول المرأة وان اقامت المرأة البينة انها كانت بنت عشرين فجحد فأقامت شاهدين يقضي بالنكاح وجوده لا يكون طلاقا ولو اختلف الزوجان فقال أحدهما كان النكاح بشهود وقال الآخر لم يكن بشهود فالقول قول من يدعى النكاح بشهود وكذا لو اختلفا في الصحة والفساد على غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة ان اباهما زوجها وهي بالغه لم ترض وادعى الزوج ان اباهما (٤٣٤) زوجها في الصغير كان القول قول المرأة وان اقامت المرأة البينة انها كانت بنت عشرين

سنة وقت النكاح وأقام الزوج البينة انها كانت بنت ثمان سنين كانت البينة بينة المرأة اذا زوج الرجل ابنته بشهادة السكران وسعوا كلام العاقدين وعرفوا جاز النكاح وان كانوا لا يدرونه بعد زوال السكر * رجل تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله كان باطلا لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بشهود وكل نكاح يكون بشهادة الله وبهضم جعلوا ذلك كفسرا لانه يعتقد ان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو كفر * رجل قال بين يدي الشهود تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت فقالت المرأة قبلت فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فان لم يكن في البيت الا امرأة واحدة جاز والا فلا وكذا لو وكلت المرأة رجلا فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فهو على هذا الوجه واذا اختلف الزوجان فقال الرجل تزوجتك وأنا صغير بغير إذن الولي وقالت المرأة تزوجتني بعد البلوغ كان القول قوله ويقول القاضي أعجز هذا العقد فان أجاز جاز وان رد

رقبته يباع فيه إلا أن يفديه المولى وان دخل بها قبل إجازة المولى النكاح يؤخذ بما لزمه بعد العتق (١) وان كان تزوج على رقبته أمة أو مديرة أو أم ولد وقد دخل بها ان دخل بها بعد إجازة المولى النكاح لا يجب الا المسمى وهو رقبة العبد للمولى بهض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ما ذكر جواب الاستحسان كذا في المحيط * عبد تزوج أمة بغير إذن المولى ثم تزوج حره فأجاز المولى نكاحهما ما جاز نكاح الحره ولو تزوج حره ثم أمة وأجاز نكاحهما ما جاز نكاح الحره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك عبد تزوج امرأة ثم امرأة ثم امرأة فبلغ المولى فأجاز الكل ولم يدخل بهن جاز نكاح الثالثة وان دخل بهن فسد نكاحهن كذا في الظهيرية * ولو تزوج بغير إذن سيده أمة ثم حره ثم أمة ثم أجاز السيد نكاحهن تجوز الامة الأخيرة ولو تزوج حرين ودخل باحدهما ثم تزوج أمة فأجاز المولى كله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز نكاح الحرين ولو تزوج أمتين في عقد ودخل باحدهما ثم تزوج حرين في عقد ودخل باحدهما ثم أجاز المولى نكاح أحد الفريقين لم يجوز نكاح شئ ممنه كذا في محيط السرخسي * عبد تزوج حره وأمة ثم حره وأمة فأجاز المولى الكل جاز نكاح الحرين وان دخل بهن فسد نكاحهن فسد عبد تزوج حره فقال العبد لم يأذن لي المولى وقد نفص النكاح هو وقالت المرأة قد أذن يفرق بينهما لاقراره ان النكاح فاسد ويلزمه كمال المهر ان كان دخل بها ونصف المهر ان لم يدخل بها ولها نفقة الامة كذا في الظهيرية * وكذا اذا قالت لأدري أذن أم لا كذا في التارخانية نافلا عن جامع الجوامع * ومن زوج عبدا ما دون الامة مديونا امرأته جاز والمرأة اسوة للغير ما ان كان النكاح بمهر المثل أو أقل فلزوجته منه باكية طواب بالزيادة بعد استيفاء الغرامة كدين الصحة مع دين المرض كذا في فتح القدير * ولو باعها المولى من الزوج سقط المهر لان الفرقه من قبل المولى قبل الدخول كالحرة ترد أو تقبل ابن زوجها قبل الدخول كذا في التمرناشي * وكذا يسقط المهر لو أعتقها قبل الدخول فاختلفت الفرقه ولو باعها أو ذهب به المشتري من المصر أو غيبها بموضع لا يصل اليه الزوج تسقط المطالبة بالمهر حتى لو أحضرها بعد فله المهر هكذا في الضر الرائق * ولو باعها من آخر ثم اشتراها الزوج فعلى الزوج نصف المهر للمولى الأول كذا في التمرناشي * ولو تزوجت بغير إذن مولاه أو فوطها المولى فقد انفسخ وكذا لو قبلها بشهوة علم به أو لم يعلم كذا في العنابية * ولو اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض ان تم البيع كان النكاح جائزا وان اتقص البيع بطل النكاح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلاف لما حذر به الله تعالى وبقول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبقى كذا في الظهيرية * وحق المالك يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع البقاء لحق الاسترداد في البيع الفاسد يمنع البائع من النكاح ولو زوجها ابنته ثم مات الاب حتى ثبت حق الاسترداد لابن لا يفسد النكاح حتى يسترد ما كذا في العنابية * ولو تزوجها الابن بعد موت الاب لا يصح وكذا اذا تقاضا عبدا بامه فقبض بائع الغلام وزوجها من بائعها ثم هلك الغلام قبل قبضه لم يفسد النكاح ولو تزوج ابتداء بعد هلاك الغلام لم يجوز كذا في الكافي واذا اشترى المالك ابنته زوجها أو زوجة المولى لا يفسد النكاح ولو أبانها ثم أراد ان يتزوجها لا يجوز وكذا الوصاة الابن يتبعه مكاتبه أو عبده الموصى بعقده وكان على الميت دين مستغرق لم يفسد نكاح البنت وكذا الوصية بعق أحد هماغير معين تمنع فساد نكاح (١) قوله بعد العتق طرف لقوله يؤخذ وفي نسخة قبل العتق وعليها فالطرف متعلق بقوله لزمه اه معصمه

بطل وان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك إجازة * الوكيل بالنكاح اذا ادعى انه أشهد عند العقد أو انكر المولى كان البنت القول قول الوكيل بالنكاح وثبت الحرمة باقرار المولى نكاح الوكيل بغير شهوده اذا شهد الرجل على امرأته انه أمة فلان المدعى كان أو فاقها المهر جازت شهادته والا فلا ومن شرائط النكاح الولي وهو شرط الصحة العقد في الصغار والمجانين والمماليك واختلفوا في المأقلة بالغلظة اذا زوجت نفسها روى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى ان نكاحها باطل وروى أبو حنيفة عنه رحمه الله تعالى انه ان لم يكن لها

ولي يجوز فان كان لها ولي يتوقف على اجازة الولي ان اجاز جاز وان رد بطل سواء كان الزوج كفاً ولم يكن الا انه اذا كان كفاً كان للقاضي ان
يجتد النكاح ولا تحل لزوجها من غير تجديد وقال مالك والشافعي رحمه الله تعالى لا ينقد النكاح بعبارة النساء زوجت نفسها أو أمتها
أو نوكت عن غيرها وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز النكاح بكرة كانت أو ثيباً زوجت نفسها كفاً أو غير كفاً
لانه اذا لم يكن كفاً كان للاولياء حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة (٣٣٥) رحمه الله تعالى انه يجوز النكاح ان كان

كفاً وان لم يكن كفاً لا يجوز
النكاح أصلاً واختلفت
الروايات عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى والمختار في
زماننا للفتوى رواية الحسن
رحمه الله تعالى قال الشيخ
الامام شمس الانعم السرخسي
رحمه الله تعالى رواية الحسن
أقرب الى الاحتياط اذ ليس
كل ولي يحسن المرافعة الى
القاضي ولا كل قاض يعدل
فكان الاحوط سداد باب
التزوج عليها من غير كفاً
وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى الاحوط ان يجعل
العقد موقفاً على اجازة
الولي الا ان الزوج اذا لم يكن
كفاً يصح فسخ الولي وان
كان كفاً لا يصح فسخه
فان كان الزوج طلقها قبل
المرافعة الى القاضي وهو
كف يصح طلاقه عليها وكذا
الايلام والظهار وان مات
أحدهما يتوارثان وعلى
قول محمد رحمه الله تعالى ان
طلقها زوجها قبل المرافعة
الى القاضي يكون متاركة
حتى لو اجاز الولي بعد ذلك
نكاح المرأة لا يصح اجازته
لكن لا تحرم المرأة به هذا
الطلاق وان طلقها هذا
الرجل ثلاثاً كره له ان

البت في حق العبد الذي تحته ولو كانت تحته ما بنتان لارواية لهذا ولو أوصى له بزوجه لم يفسد حتى
يقبل بعد موته ولو كان على العبد دين للبنات أو غيرها يفسد النكاح لان دين العبد لا يمنع الارث كذا في
العتابية ومن زوج أمته لا يجب عليه تبويها فخدمه ويطؤها الزوج ان ظفرهم او كذا ان اشترط التبوئة
لا يجب عليه شيء لانه لا يمتصيه العقد فان بوا دأمة به منزلاتها النفقة والسكنى ولو بدله أن يستخدمها
بعد التبوئة فله ذلك فلو طلقها بائناً بعد التبوئة تجب لها النفقة والسكنى وقبلها وبعد الاسترداد لا تجب
والمكتوبة في هذا كالحرة كذا في التبيين * واذا زوج الرجل مدبرة أو أم ولد أو أماً يبتاع مع زوجها ثم بدله
أن يستخدمها ويردها الى منزله فله ذلك وكذلك لو كان شرط ذلك للزوج كان الشرط باطلاً لا يمنع ذلك من
استخدامها كذا في المحيط * وقد قالوا في الامه اذا بواها فكانت تخدم مولاه في بعض الاوقات من غير أن
يستخدمها ثم تسقط نفقتها وكذا المدبرة وأم الولد كذا في السراج الوهاج * زوج أمته رجلاً فالاذن في العزل
الى المولى كذا في الكافي * العزل ليس بمكروه برضا امرأته الحرة أو برضا مولى امرأته الامه وفي الامه
المالوكة بغير رضاها قالوا وكذلك المرأة يسعها أن تعالج لاسقاط الحبل ما لم يستن شيء من خلقة وذلك
ما لم يتم له مائة وعشرون يوماً ثم اذا عزل وظهر بها حبل هل يجوز نفقه قالوا ان لم يعد الى وطنها أو عاد بعد
البول ولم ينزل جازة نفقه والا فلا كذا في التبيين * لو أعتقت أمه أو مكاتبه خبرت ولوزوجها حراً كذا في
الكنز * ولا فرق في هذا بين أن يكون النكاح برضاها أو بغير رضاها كذا في التبيين * ثم الكلام في خيار
العتق في فصول (أحدها) ان خيار العتق ثبت للاتحاد دون الذكر (والثاني) أن خيار العتق لا يبطل
بالسكوت ويبطل بقول أو فعل يدل على اختيارها النكاح (والثالث) انه يبطل بالقيام عن المجلس (والرابع)
أن الجاهل بخيار العتق عذر حتى لو علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار لا يبطل خيارها ان قامت عن المجلس على
ما عليه اشارات الجامع وهو قول الكرخي وجاعة من مشايخنا رحمه الله تعالى خلافاً لما قاله القاضي
الامام أبو طاهر الدباس (والخامس) ان الفرقه بخيار العتق لا يحتاج فيها الى قضاء القاضي كذا في المحيط *
والعبد اذا تزوج بغير إذن مولاه ثم أعتق صح نكاحه ولا خيار له وكذلك لو باعه فاجاز المشتري وكذلك لو
أجاز ورثته بعد موته هكذا في السراج الوهاج * واذا زوجت الامه نفسها بغير إذن المولى وأجاز فالمهر للمولى
أعتقها بعد ذلك أو لم يمتها والدخول حصل بعد اعتاقه وقبله وان لم يجز حتى أعتقها جازاً العقد ولا خيار
لها الا انه ينظر ان لم يكن دخل بها الزوج فالمهر لها وان كان دخل بها قبل العتق فالمهر للمولى هذا اذا كانت
كبيرة وأما اذا كانت صغيرة فاعتقها فانه عندنا يتوقف على اجازة المولى ان لم تكن لها عصبه سواء وان كانت
لها عصبه غير المولى فاذا أجاز العقد جاز واذا أدركت بعد ذلك فلها خيار الادراك الا اذا كان مجيز العقد
أباً أو أماً وجداً فانه لا خيار لها كذا في شرح الطحاوي * فان كانت تزوجت بغير إذنه على ألف ومهر مثلها
مائة فدخل بها الزوج ثم أعتقها مولاها فالمهر للمولى وان لم يدخل بها فالمهر لها كذا في السراج الوهاج *
ولو تزوجت مدبرة ثم مات المولى وقد خرجت من التملك جاز النكاح وان لم يخرج لم يجز حتى تؤدي السعاية
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز كذا في الظهيرية * أم ولد تزوجت بغير إذن مولاهم ثم أعتقها
مولاها أو مات عنها لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يجز النكاح وان دخل بها جاز كذا في الخلاصة *
ولو طرأ الرق على النكاح فهو كالقارن في حق ثبوت خيار العتق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وذلك نحو

يتزوجها قبل التزوج بزواج آخر أو أجمعوا على انها لو أقرت بالنكاح صح اقرارها ومن شرائط النكاح رضا المرأة اذا كانت بالغة بكرة كانت
أو ثيباً فلا يملك الولي اجبارها على النكاح عندنا فان استأمرها الاب قبل النكاح فقال أزوجك ولم يذ كر المهر ولا الزوج فسكت لا يكون
سكوتها رضاً ولها أن ترد بعد ذلك وكذا لو قال لها أزوجك جبراني أو بغي وهم لا يحصون لان الرضا بالجهول لا يقق وان ذ كر الزوج
والمهر في الاستمثار فسكت كان سكوتها رضاً وان ذ كر الزوج ولم يذ كر المهر فسكت قالوا وان وهباً من رجل ودخل فنفذ نكاحه لانها رضيت

بنكاح لا تسمية فيه وانما هو النكاح به المثل والنكاح بلفظة الهبة يوجب مهر المثل وان زوجها مهر مسمى لا ينفذ كالحال
لانها ما رضى بتسمية الولي فلا ينفذ كدكاح الولي الا باجازه مستقلة وان زوجها الولي بغير استثمار ثم اخبرها بعد النكاح فسكت ان اخبرها
بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون رضا كالمهر ما قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر وان ذكر الزوج والمهر
جميعا فسكت كان رضا وان ذكر الزوج (٣٣٦) ولم يذكر المهر فهو على التفصيل الذي تقدم في الاستثمار قبل النكاح وان ذكر

المهر ولم يذكر الزوج
فسكت لم يكن السكوت
رضا استثمارها قبل
النكاح أو أخبرها بعد
النكاح لان الزوج أصل
فيها انتمتع الرضا وان
سمى الولي رجلا في الاستثمار
قبل النكاح فقالت غيره
أحب الى لم يكن ذلك اذا
وان كان ذلك بعد النكاح
لم يكن قولها غيره أحب الى
رد النكاح لان هذا
الكلام محتمل فلا يبط
به النكاح المتعقد وقبل
النكاح وقع الشك في
انه قاده فلا يتعقد بالشك
بكر زوجها ولها قبلها الخبر
ففسكت كان ذلك رضا لان
الصحة اماره السرور وان
بكت اختلفوا فيه والصحيح
ان البكاء اذا كان بخروج
الدمع من غير صوت يكون
رضا وان كان مع الصوت
والصياح لا يكون رضا وان
أخذها السعال أو العطاس
حين أخبرت فلما ذهب
السعال أو العطاس قالت
لأرضي صهرها وكذا لو
أخذها ثم تركت فقالت
لأرضي مع الرد لان السكوت
كل عن اضطرار ولو قال لها

الحرية اذا تزوجت ثم سببت فأعتقت والمسلمة اذا تزوجت ثم ارتدت مع زوجها ولحقها دار الحرب ثم سببت
اعتقت فلها الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى انه لا يثبت لها الخيار قال
القنطوري قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن يثبت خيار العتق مرة بعد أخرى نحو أن تعتق فتختار
زوجها ثم ترد مع الزوج ثم تسبي فتعتق فتختار نفسها وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت خيار واحد واذا
اختارت المعلقة نفسها قبل الدخول بها فلا مهر لها أصلا وان اختارت بعد الدخول بها وجب المسمى
لسيدها ولو اختارت زوجها كان المسمى لسيدها دخل بها وألم يدخل بها كذا في المحيط * ولو أعتقها فصولي
ثم زوجها ودفع المهر للولي ثم أجاز المولى العتق نفذ العتق والنكاح ولها أن تسترد المهر من المولى ولو باعها
الفضولي ثم زوجها ثم أجاز المولى البيع فلا يشتري أن يجبر النكاح أو يفسخ كذا في العناية * في المنتقى
ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى عبد تزوج حرة بغير إذن مولاه ودخل بها ثم تزوج بامة لم يكن تزوجه
الامة في عتق الحرة رد النكاح الحرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى هورد ولو تزوج حرة فدخل بها ثم تزوج أختها لم يكن ذلك رد النكاح الاول وفي نوادر بشر بن الوليد
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد تزوج بغير إذن مولاه أمة رجل باذنه ثم قال لاجبة في نكاحها فهذا رد
له ولو لم يقل ذلك حتى دخل بها ثم تزوج بعض من لا يصح له نكاحها في عتقها لم يكن ذلك نقضا للنكاح وفي
المنتقى اذا تزوج العبد حرة باذن المولى على غير مهر ثم جعل المولى العبد لأمرة بغير مهرها وقبلت ذلك انتقض
النكاح وعليها أن ترد العبد وان لم يكن دخل بها قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل زوج أخته
برضاها من رجل بغير أمر الزوج والزوج بالغ عاقل خاطب عنه أبوه وأخيه بغير أمره حتى توقف النكاح
على اجازة الزوج فأعتق المولى الامة قبل أن يجبر الزوج النكاح بنى النكاح كذلك موقوف على اجازة الزوج
وأى من الامة أو الزوج شاء انتقض هذا النكاح ثم نقض الصحيح وان لم يعلم به الزوج ولو أراد المولى أن
ينقض هذا العقد بعد العتق قبل اجازة الزوج لم يذ كر هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمه
الله تعالى فيه والصحيح انه ليس له ذلك وان أجاز الزوج النكاح بعد ما عتقت حتى نفذ النكاح لم يكن لها
خيار العتق ويكون المهر للمعلقة فلو كان المولى زوجها بغير رضاها وبقي المسئلة بحالها ثم ان الامة بعد
ما عتقت نقضت النكاح قبل اجازة الزوج أو بعد اجازة الزوج فانه يعمل بنقض ما في الحالين كذا في المحيط *
وان زوجت الامة بغير إذن ومن جانب الزوج فضولي فنقضت قبل اجازة الزوج بعد العتق أو قبله لم يصح
نقضها واذا عتقت وأجاز الزوج لا ينفذ الا باجازتها لان الاجازة بمنزلة الانشاء كذا في العناية * رجلا شهدا
على رجل انه اعترف جاريته هذه وهو يجحد ففضى القاضي بالعتق ثم رجع عن شهادتهما ثم تزوج أحدهما
الجارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان تزوجها قبل القضاء بالقضية عليها ما يترق بينهما وبعد القضاء جاز
نكاحه مسلم اذن لعبد النصراني في التزوج فأقامت المرأة شهودا من النصارى انه تزوجها اتقبل (١) ولو
كان العبد مسلما والمولى نصرانيا لم يجز كذا في الظهيرية * تزوج أمة ابنه فولدت لم تصر أم ولد له وعلمه
المهر وعتق الولد على أخيه بالقرابة تزوج أمة أبيه فولدت لم تصر أم ولد له وعتق الولد على أبيه كذا في
التمرتاني * واذا استولنا اب أمة ابنه بنكاح فاسد أو وطء بشبهة فعندنا لا تصير أم ولد له كذا في المبسوط *

(١) مطلب في العبد المسلم اذا أذن له مولاه النصراني بالنكاح

قبل النكاح ان فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني من فلان فاني لأأريه فزوجها قبلها الخبر فسكت جاز النكاح لان الرد
قبل النكاح لا يبدل على الرد بعده لاحتمال تبدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت قلت اني لأأريه فلانا ولم ترد على ذلك لا يجوز النكاح
لانها أخبرت بعد العقد انها على الحالة الاولى لم تبدل حالها * بالغة زوجها ولها قبلها الخبر فقالت لا أريد الزوج أو قالت لا أريد فلانا يكون
ردا وقال بعضهم ان قالت لا أريد الزوج لا يكون ردًا والصحيح هو الاول لان قولها لا أريد الزوج رد لجميع الأزواج فيكون رد الفلان وغيره

ولو زوجه الأولى فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يخطبونك فقال ان اراضية بما تفعل فزوجه الأولى من الاول فابت ان تجبر نكاحها
كان لها ذلك لان قولها ان اراضية ينصرف الى غير الاول لان تقدير كلامها كله قال لها اذا ابيت فلانا قد خطبك قوم آخرون فقالت انما
راضية بما تفعل سوى الاول وهذا كرجل طلق امرأته فقال لرجل اني كرهت حبة فلانة فطلقها فزوجه امرأته رضاهما في فزوجه
المطلقة لا يجوز ويكون الامر على غيرها وكذا الوباغ عبده ثم امر انسانا ان يشتري (٣٣٧) له عبدا فاشترى ذلك العبد لا يجوز فسكنا

هنا الولي اذا زوج البكر
البالغة ثم اختلف الزوج
والمرأة فقال الزوج بلغك
النكاح فسكت فقالت
لا بل رددت كان القول قولها

عندنا كالمستعير اذا دعي
ردا لوديعة وانكر المعتبر كان
القول قول المستعير لانه
ينكر وجوب الضمان على
نفسه كذا ههنا لان الزوج
يدعي لزوم العقد والمرأة
تنكر فكان القول قولها

وان أقاما البينة كانت البينة
بينة المرأة على الرذائل
قامت على الاثبات صورة
وبينة الزوج قامت على
النفي وان أقام الزوج
بينة انها طازت العقد
وأقامت المرأة بينة على الرد
كانت البينة بينة الزوج
لانهم ما استويا في الاثبات
صورة وبينة الزوج ترجحت
بلزوم العقد ولا يمين عليها في
قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى وان كان الزوج دخل
بها طوعا لم تصدق في دعوى
الرد وان كان دخل بها
كرها صدقت في دعوى الرد
* السكوت جعل رضائي
مسائل معدودة منها بكر
زوجها ولها فعلت بذلك
فسكتت كان سكوتها رضا

حررت تحت عبد قالت لسيدها عتقه عني بألف ففعل عتق العبد وفسد النكاح وسقط المهر وعليها للمولى ألف
وكذا لو قال رجل تحتها أمة مولاهما عتقها عني بألف ففعل عتقت الأمة وفسد النكاح والمولى على الزوج
ألف ولو قالت عتقه عني ولم تسم ما لاقاعته لم يفسد النكاح والولاء للمعتق عند أبي حنيفة ومحمد ورجهما
الله تعالى كذا في السكافي

(الباب العاشر في نكاح الكفار)

كل نكاح جائز بين المسلمين فهو جائز بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين فهو أوع (منها النكاح بغير
شهود) اذا تزوج الذي ذمة بغير شهود وهم يدينون ذلك فهو جائز حتى لو أسلما بقران على ذلك عند علمائنا
الثلاثة وكذلك اذا لم يسلموا ولكن طلبا من القاضي حكم الاسلام أو طلب أحدهما ذلك فالقاضي لا يفرق
بينهما (ومن هنا نكاح معتدة الغير) اذا تزوج الذي باهرأه هي معتدة الغيران وجبت العدة من مسلم كان
النكاح فاسدا بالاجماع ويتعرض لهم في ذلك قبل الاسلام وان كانوا يدينون جواز النكاح في حالة العدة
وان وجبت العدة من كافر وهم يدينون جواز النكاح في حالة العدة فاداموا على الكفر لا يتعرض لهم
بالاجماع كذا في المحيط * اذا تزوج الكافر في عدة كافر وذا في دينهم جائز ثم أسلما أقراعليه هذا قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * وقال أبو يوسف ومحمد ورجهما الله تعالى لا يقران عليه والصحيح قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * ولا يفرق القاضي بينهما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أسلما أو أسلم أحدهما ترافعا أو رافع أحدهما هكذا في المحيط * في المبسوط ان الخلاف بينهم فيما اذا كانت
المرافعة والاسلام والعدة قائمة أما اذا كان بعد انقضاءها فلا يفرق بالاجماع كذا في فتح القدر * (ومنها
نكاح المحارم) لو كانت منكوبة الكافر محرما له بأن كانت أمه أو اخته هل لهذه الانكحة حكم الصحة
فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هي صحيحة بينهم حتى يترتب عليها وجوب النفقة ولا يسقط احصائه
بالدخول به بعد العقد وقبل عنده هي فاسدة وهو قولهما والصحيح الاول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا
والجمع بين المحارم والنكاح كذا في التبيين * ولا يتوارثان به بالاجماع كذا في الظهيرية فان أسلما أو أسلم
أحدهما يفرق بينهما بالاجماع وكذلك اذا لم يسلموا ولكن رفعا الامر الى القاضي كذا في المحيط * وان رفع
أحدهما الامر الى القاضي وطلب حكم الاسلام لم يفرق بينهما اذا كان الآخر بأبي ذلك وعندهما يفرق
بينهما كذا في السكافي * وما داموا على الكفر ولم يترافعا البينا لا يتعرض لهم بالاتفاق اذا كانوا يدينون ذلك
كذا في المحيط وهكذا في العتائية * وانفقوا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو تزوج أختين
في عدة واحدة ثم فارقا أحدهما قبل الاسلام ثم أسلما الباقي نكاحهما على الصحة حتى يقرأ عليه كذا
في الكفاية * اذا طلق الذي امرأته الذمية ثلاثا ثم أقام عليها قيامه عليها قبل الطلاق قبل أن يتزوج بها
آخر وقبل أن يحدث عقد النكاح عليها أو خالع امرأته ثم أقام عليها قبل تجديد النكاح فانه يفرق بينهما
وان لم يترافعا الى القاضي ولو طلقها ثلاثا ثم جدد عقد النكاح عليها غير أنها لم تتزوج بزواج آخر فانه
لا يفرق بينهما كذا في السراج الوهاج * ذمي تزوج مسلمة يفرق وان أسلم وقالت تزوجتني وأنا مسلمة وقال
بل مجوسية فالقول لها او يفرق لدعواها التحريم كذا في التتارخية * اذا زوجت صبية من صبي وهما

(٣٤ - فتاوى اول) منها ومنها اذا تواضع رجلان في السر ان تظهر البيع علانية وهو بيننا التجئة ثم قال أحدهما لصاحبه انقلنا
في السر هكذا وقد بد الى ان أجعله يبيعا صحيفا فسكت الآخر ثم تباعا كان البيع صحيفا ومنه اذا أسلم المشركون عبد الرجل ثم وقع في الغنمة
بعد ذلك وقسم ومولاه الاول حاضر فسكت ولم يطلب العبد بطل حقه في أخذ العبد ومنها المشتري اذا قبض المبيع قبل نقد الثمن والبائع
براه ولم ينفعه من القبض كان اذا ومنها المولى اذا رأى عبده يبيع ويشتري ولم ينفعه فسكت يكون ذلك اذا ومنها رجل اشترى عبدا على انه

بالخيار ثلاثة أيام فرأى المشتري العبد يبيع ويشترى فسكت لزمه البيع وبطل خياره وان كان الخيار للبائع لا يبطل خياره ومنها الشفيع اذا علم بالبائع فسكت بطلت شفيعته ومنها اذا بيع العبد وهو حاضر فسكت وفي بعض الروايات فانقاذ البائع أو التسليم ثم قال أنا حر لا يقبل قوله ومنها رجل قال والله لا أنزل فلان في داري وفلان نازل فيها فسكت الحالف يحنث في عينه ولو قال له المالك اخرج فابي أن يخرج فسكت الحالف بعد ذلك (٣٣٨) لا يحنث في عينه ومنها امرأة ولدت ولدافهني الناس زوجها بالولد فسكت لزمه الولد حتى لا يملك نفقه بعد ذلك ومنها

الموهوب له اذا قبض الموهوب في مجلس الهبة فسكت الواهب يكون ذلك اذا بالقبض وتم الهبة استحسانا وكذلك في البيع الفاسد على الرواية التي يعتبر القبض باذن البائع لا فائدة للملك اذا قبض بمحضرة البائع والبائع يسكت صح قبضه ويقيده الملك ومنها أم ولد جاءت بولد فسكت المولى حتى مضى يوم أو يومان لزمه الولد ولا يصح نفقه بعد ذلك ولو زوجت المرأة نفسها من غير كف فباع المولى فسكت المولى لم يكن رضا فان قبض مهرها وجهازها به كان رضا وان خاصم الزوج في المهر والنفقة في القياس لا يكون رضا وفي الاستحسان لا يكون رضا رجل زوج ابنته الذكر البالغة من غير كف ففعلت بذلك فسكت قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا وقال بعضهم في قول أبي حنيفة يكون رضا لان على قول أبي حنيفة الابولى في نكاح من غير كف ولو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كمالو زوجها من كف والجد عند

من أهل الذمة فأدركا فان كان المزوج أباً فلا خيار لهما وان كان المزوج غير الأب والجد فلهما الخيار عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى كذا في المحيط * ولو أسلم أحد الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان أسلم والآخر بينهما كذا في الكنز * وان سكنت ولم يقل شيئاً للقاضي يعرض الاسلام عليه مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث احتياطاً كذا في الذخيرة * ثم لا فرق بين أن يكون المصير صبياً أم ابناً أو بالغاً حتى يفرق بينهما بآبائه وهذا على قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى ولو كان أحدهما صغيراً غير مميز ينظر عقله كذا في التبيين * فاذا عقل عرض عليه الاسلام فان أسلم ولا ينتظر بلوغه وان كان مجنوناً يعرض على أبيه الاسلام فان أسلم أو أسلم أحدهما والآخر بينهما كذا في الكافي * فان أسلم الزوج وأبى المرأة لم تكن الفرقة طلاقاً وان أسلمت المرأة وأبى الزوج وفرق تكون الفرقة طلاقاً عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ثم اذا وقعت الفرقة بينهما بالاباء فان كان بعد الدخول فلهما المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان بآبائهما فلها نصف المهر وان كان بآبائهما فلا مهر لها كذا في التبيين * ولو أسلم زوج الكتابي بنى نكاحه ما كذا في الكنز * واذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب ولم يكونا من أهل الكتاب أو كانا والمرأة هي التي أسلمت فانه يتوقف انقطاع النكاح بينهما على مضى ثلاث حيض سواء دخل بها أو لم يدخل بها كذا في الكافي * فان أسلم الآخر قبل ذلك فالنكاح باق ولو كانا مسلمين فاليمينونة اما يعرض الاسلام على الآخر أو بانقضاء ثلاث حيض كذا في العتبية * وهذا الحيض لا تكون عدته ولهذا يستوى فيها المدخول به أو غير المدخول به اثم اذا وقعت الفرقة قبل الدخول بذلك فلا عدته عليهم وان كان بعد الدخول والمرأة حرة فكذلك وان كانت هي المسلمة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ورجعها الله تعالى كذا في الكافي * ولو كانت لا تحيض أصغر أو كبر لا يمين الإجماع ثلاثة أشهر كذا في البحر الرائق * ولو أسلمت المرأة وخرج الزوج مستأمناً لا يمين الإجماع ثلاث حيض وكذلك لو صار ذمياً بعد ما خرج مستأمناً حتى لو خرجت المرأة يعرض الاسلام عليه فان أسلم لم يفرق بينهما وكذلك لو أسلم الزوج ثم خرجت الزوجة ذميمة لم تبين حتى تحيض ثلاث حيض فاذا وقعت الفرقة بمضى ثلاث حيض ذكر في السير الكبير أنها فرقة بطلاق عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وتبين الدارين سبب الفرقة لا السبب حتى لو خرج أحد الزوجين مسلماً أو ذمياً من دار الحرب الى دار الاسلام وقعت الفرقة كذا في التبيين * حربي خرج المستأمناً من قبل الذمة بآبائهما أمر أنه وان سبي أحدهما وقعت اليمينونة بينهما ما تبين الدارين وان سبياً معاً لم تقع اليمينونة كذا في السراج الوهاج * ولو خرج الحربي مستأمناً أو دخل المسلم دار الحرب مستأمناً لم تقع الفرقة بينه وبين امرأته كذا في الكافي * وكذا الخروج من منعة أهل البقي الى منعة أهل العدل أو بالعكس لا تقع به الفرقة كذا في التبيين * مسلم تزوج حرة في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بآبائهما ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين كذا في الظهيرية * وتسكن المهاجرة الحائلة بلا عدته خرجت من دار الحرب الى دار الاسلام مسلمة أو ذميمة وكذا اذا أسلمت في دار الاسلام أو صارت ذميمة وهذا عند أبي حنيفة ورجعها الله تعالى وقالوا يجب العدة هكذا في التبيين * ولو سبي وتحتة أخذت أو أربع أو خمس فسيين معه بطل نكاح الكل عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجعها الله تعالى سواء كان بعقود أو بعقده ولو كان تحت كفر أو ختان أو خمس فأسلمن معافات كان بعقود صح نكاح الاخت الأولى

عدم الاب في ذلك بمنزلة الاب أما غير الاب والجد ليس بولي في الانكاح من غير كف فلم يكن سكوتها رضا كزوجها الاجنبي والاربع من كف فسكت لا يكون سكوتها رضا ولا بتمن النطق * رجل قال لاجنبيه اني أريد أن أزوجه من فلان فقال بالفارسية نوبه داني قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يكون ذلك اذا وقال بعضهم قولها نوبه داني وقوله انوادي في عرف بلادنا يكون اذا وان قالت فلك البك يكون نوبه داني قولهم وذكر الناطقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد استأن من مولاة في الزوج فقال المولى أنت أعلم لا يكون

ذلك اذا ناولوه قال ذلك اليك كان ادنا وتقرىضا * رجل تزوج امرأه بغير انهما قبلها الخبر فقالت بالكفست قال بعضهم يكون اجازة والاولى
أن لا يكون اجازة * رجل زوج ابنته البالغة فلما بلغها الخبر لم تتكلم ثم سلت في اليوم الثاني فقالت لا أرضى بما فعل أبى وتزوجت بآخر قال
أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى ان لم تعلم الزوج أو لم تعلم الصداق فلما علمت بذلك ردت بطل نكاح الاب بكر زوجها ولها فقلت بعد سنة
حين بلغنى النكاح قلت لا أرضى كان القول قولها ولو قالت بلغنى النكاح قبل سنة (٣٣٩) فرددت لا يقبل قولها ولو بلغها الخبر

وعندها قوم فقلت قد

رددت النكاح حين بلغنى

الأنهم لم يسمعو ذلك منى

لا يقبل قولها لان القوم اذا لم

يسمعوها ردها كان الثابت

عندهم سكوتها فيثبت

الرضا * صغيرة تزوجها ولها

غير الاب والجد فقالت بعد

ما أدركت انى قد اخترت

نفسى حين أدركت لا يقبل

قولها بخلاف الفصل الاول

لان خيار البلوغ فسبح

للنكاح النافذ فكانت مدعية

ابطال الملك الثابت * رجل

زوج ابنته البالغة ولم يعلم

الرضا والرد حتى مات زوجها

فقلت ورثة الزوج انها

زوجت بغير أمرها ولم تعلم

بالنكاح ولم ترض فلا ميراث

لها وقالت هي زوجتى أبى

بأمرى كان القول قولها

ولها الميراث وعليها العدة

وان قالت زوجتى أبى بغير

أمرى فبلغنى الخبر فرضيت

لامهر لها ولا ميراث لانها

أقرت ان العقد وقع غير نافذ

فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك

لا يقبل قولها للمكان التهمة

* بكر زوجها ابن عمها من

نفسه وهى بالغة فبلغها الخبر

فسكتت ثم قالت لا أرضى

كان لهذا لان ابن الم كان

والاربع الاول وبطل الباقي فان تزوجته بعقد فان كانوا من أهل الذمة بطل الكل بخلاف مينا
الا اذا ماتت واحدة أو بادت قبل اسلامه صح نكاح الاربع الباقية وان كانوا من أهل الحرب فكذلك فى
قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى كذا فى العتابة * وان سببت معه ثنتان لم يفسد نكاحهما
وفسد نكاح اللتين بقيتا فى دار الحرب كذا فى السراجية * ولو كان الحربى تزوج أم أو بنتا ثم أـ لم فان كان
تزوجهما فى عقد واحدة فنكاحهما باطل وان كان تزوجهما متفرقا فنكاح الاول جائز ونكاح الاخرى
باطل فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى وهذا اذا لم يكن دخل بواحدة منهما ما لو لونه كان دخل
بهما جميعا فنكاحهما باطل بالاجماع وان كان دخل باحدهما فان كان دخل بالاولى ثم تزوج الثانية
فنكاح الاول جائز ونكاح الثانية باطل بالاجماع كذا فى البداة * ولو لم يدخل بالاولى ولكن دخل
بالثانية فان كانت الاولى بنتا والثانية أم أو أختا فنكاحهما باطل بالاتفاق وان تزوج الأم أو أختا ولم يدخلا بها ثم تزوج
البنت ولا يحل له أن يتزوج الأم كذا فى السراج الوهاج * ارتد أحد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة بغير
طلاق فى الحال قبل الدخول وبعده ثم ان كان الزوج هو المرتد فلها كل المهران بدخل بها ونصفه ان لم يدخل
بها وان كانت هى المرتدة فلها كل المهران بدخل بها وان لم يدخل بها فلا مهر لها وان ارتد أم أو بنتا ثم أسلم معا
فهما على نكاحهما استحسانا ولو أسلم أحدهما بعد دار تداهما معا وقعت الفرقة بينهما كذا فى الكافى *
وان لم يعرف سبق أحدهما فى الارتداد يجعل فى الحكم كأنهما وجد معا كذا فى الظهيرية * ولو أوجرت كلمة
الكفر على لسانها غايظة لزوجها أو أختها لنفسها عن حبالة أو لاستيجاب المهر عليه بنكاح مستأنف
تحرر على زوجها فتغير على الاسلام والكل قاض أن يجدد النكاح بأدى شئ ولو بدى نار فخطت أو رضيت
وليس لها أن تتزوج الا بزوجها قال الهندوانى أخذ بهذا قال أبو الميث وبه نأخذ كذا فى التمرناشى * فان
أسلم الزوج وتحتته كابية ثم ارتدت بآنت كذا فى محيط السرخسى * والولد يتبع خير الابوين دينا كذا فى الكنز
* هذا اذا لم تختلف الدار بأن كذا فى دار الاسلام أو فى دار الحرب أو كان الصغير فى دار الاسلام وأسلم الوالد
فى دار الحرب لانه من أهل دار الاسلام حكوا وأما اذا كان الولد فى دار الحرب والوالد فى دار الاسلام فاسلم
فلا يتبعه ولده ولا يكون مسلما كذا فى التبيين * والمجوسى شر من الكفاى كذا فى الكنز * ولو كان أحد
الزوجين كفايا والآخر مجوسيا فالولد كفاى يجوز للمسلم منا كخته ويحل له ذبحه كذا فى غاية السروجى *
مسلم تزوج نصرانية ثم تمسعا معا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقع الفرقة وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقع
كذا فى الظهيرية * ولو كانت تحت مسلم نصرانية فتهربا جميعا وقعت الفرقة بينهما بالاتفاق لان سبب
الفرقة جاء من قبل الزوج خاصة كذا فى السراج الوهاج * ولو تزوج مسلم صبية لها أبوان مسلمان فارتد
ابن الصغيرة من زوجها وان لحقها بدار الحرب بآنت ولومات أحد الابوين فى دارنا مسلما أو مرتدا ثم ارتد
الآخر ولحقها بدار الحرب لم تبين من زوجها كذا فى الظهيرية * صبية نصرانية تحت مسلم تمسج أبوها
وقدمت الأم نصرانية لم تبين كذا فى محيط السرخسى * مسلم تزوج صبية نصرانية زوجها أبوها وأبوها
نصرانيان ثم تمسج أحدهما بوقبى الآخر على النصرانية فالابنة لا تبين من زوجها ولو كان الابوان
تمسجا والجارية صبية على حالها تبين من زوجها وان لم يدخلا دار الحرب وليس لها من المهر قليل

أصلا فى نفسه فزوليا فى جانب المرأة فلم يتم العقد فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلا يعمل الرضا ولو استأمرها فى التزوج من
نفسه فسكتت ثم تزوجها من نفسه جازا جازا * رجل زوج رجلا امرأه بغير انهما قبلها الخبر فقال نعم ما صنعت أو بارك لنا الله فيها أو قال
أحسنتم أو أصبت كان اجازة لا اذا علم انه أراد به الاستهزاء بسوق الكلام على وجه الاستهزاء فحينئذ لا يكون اجازة هكذا ذكر الشيخ الامام
المعروف بنحو اخر زاده رحمه الله تعالى فى شرح كتاب الاكراه عن أبى نصر بن سلام عن محمد بن سلمة رحمهما الله تعالى ولو قال لا بأس فانه

لا يكون اجازة وعن محمد بن مسلمة قوله بشما صنعت يكون اجازة وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى قوله نعم ما صنعت او احسنت او اصبت يكون اجازة وبشما صنعت لا يكون اجازة ولوقال اسأت قيل انه اجازة ولوهناك القوم يقبل التهنئة كان اجازة * صبي تزوج بالغة فغاب فلما حضر تزوجت المرأة بزواج آخر وقد كان الصبي اجاز بعد بلوغه النكاح الذي باشره في الصغر فان كانت المرأة تزوجت بزواج آخر قبل اجازة الصبي جاز النكاح الثاني لانها غفلت الفسخ (٣٤٠) قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير يتظر ان كان النكاح في

ولا كثير وكذلك الجواب فيما اذا بلغت معتوهة لانها اذا بلغت معتوهة بقيت تابعة للابوين والدار في الدين لانه ليس للمعتوهة اسلام نفسها حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه امرأة بالغة مسلمة صارت معتوهة ولها انوان مسلمان زوجها أوها وهي معتوهة حتى جاز النكاح ثم ارتد الابوان والعايد بالله تعالى ولحقا لم يدار الحرب لم تبين من زوجها والصغيرة اذا عقلت الاسلام ووصفته ثم صارت معتوهة كانت بمنزلة هذه مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها انوان نصرانية فكبرت وهي لا تعقل دينها من الاديان ولا تصفه وهي معتوهة فانهم ابين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معتوهة بآنت من زوجها كذا في المحيط * ولا مهر لها قبل الدخول وبعده يجب المسمي ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها أهو كذلك فان قالت نعم حكمها بالاسلامها فان قالت أعرفه وأقدر على وصفه ولا تصفه بآنت ولوقالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولوقالت الاسلام ولم تصفه لم تبين وان وصفت المحوسية بآنت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلا فالأبي يوسف رحمه الله تعالى وهي مسئلة ارتداد الصبي كذا في الكافي * رجل ارتد مرارا وجدد الاسلام في كل مرة وجدد النكاح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحل له امرأته من غير اصابة الزوج الثاني ولزوج المرتدة أن يتزوج باربع سواها اذا لحقت بداء الحرب رجل تزوج امرأة فغاب عنها قبل الدخول فآخبره بخبرها أنها قد ارتدت والخبر حذر أو مملوك أو محذوف في ذنف وهو ثقة عنده وسعه أن يصدقه ويتزوج أربع سواها وكذا اذا كان غير ثقة وأكبر رأيه انه صادق وان كان أكبر رأيه انه كاذب لا يتزوج أكثر من ثلاث وان أخبرت المرأة أن زوجها قد ارتد لها أن تتزوج بأخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان وفي رواية السير ليس لها أن تتزوج قال شمس الأئمة السير خفي الأصح رواية الاستحسان كذا في فتاوى قاضيان في باب الرقة * ان ارتد السكران الذاهب العقل لم تبين منه امرأته في الاستحسان كذا في السراج الوهاج وفي فصل الرقة

(الباب الحادى عشر فى القسم)

ومما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما كما في البيتوتة عندها للعبية والمؤانسة لافيا لا يملك وهو الحب والجماع كذا في فتاوى قاضيان * والعبد كالحرة في هذا كذا في الخلاصة * فيسوى بين الحديدة والقديمة والبكر والتيب والصغيرة والمرضة والرثاء والمجنونة التي لا يخاف منها والخاص والنفساء والحامل والحائل والصغيرة التي يمكن وطؤها والحرة والمولى منها والظاهر منها كذا في التبيين * وكذا بين المسلمة والكافية كذا في السراج الوهاج * والزواج الصحيح والمريض والمحبوب والخصي والعين والبالغ والمراهق والمسلم والذمي في القسم سواء كذا في فتاوى قاضيان * ولو كانت احداهما حرة مسلمة أو ذمية والاخرى أمة أو مكاتب أو مدبرة أو أم ولد فانه يجعل للحرّة يومين وللمتّى وللامّة يوما وليلة كذا في الخلاصة * ولو أقام عند الامّة يوما فاعتقت يقيم عند الحرّة يوما وكذا لو أقام عند الحرّة ثم اعتقت الامّة ينتقل الى العسيقة لان المقتضى قد زال كذا في التبيين * ولا قسم للمملوك بملك العين كذا في البندانع * وعمد القسم الليل ولا يجمع المرأة في غير نومها ولا يدخل بالليل على التي لا قسم لها ولا بأس أن يدخل عليها بالنهار لاجابة ويعودها في مرضها في ليلة غير هافان ثقل مرضها فلا بأس أن يقيم عندها حتى تشفى أو تموت

الصغير بمهر المثل أو بما يتعاب الناس فيه لا يجوز النكاح الثاني لانه كان موقوفاً ففسخ اجازة الصبي بعد البلوغ وان كان بغير كثير لا يتعاب الناس فيه ولا الصغير أب أو جد فسد كذلك لانها ما يملك النكاح عليه بغير كثير فيسوق فقد الصغير على اجازتهما فيمنع بالاجازة بعد البلوغ وأن لم يكن للصغير أب أو جد جاز الثاني من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الاجازة * وجعل زوج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل وقيل انوال ابن بغير أمر الابن ثم مات أبو الصغيرة قبل أن يجيز الابن الكبير بطل النكاح لان أبا الصغيرة كان علق فسخ هذا النكاح الموقوف وكان موته قبل النفاذ بمنزلة الفسخ كطرفة اذا تزوجت نفسها من رجل غائب وقيل عن الغائب فضولي كان للمرأة أن تفسخ ذلك النكاح وموتها قبل النفاذ يكون فسخاً كذلك ههنا ولو أن رجلاً زوج ابنته البالغة من رجل غائب وقيل عن الزوج فضولي غلبت أبو المرأة قبل اجازة الغائب لا يبطل نكاح الاب بعمونة لان الاب لو أراد

فسخ النكاح لا يملك في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لانه فضولي فلا يبطل النكاح بعمونه * رجل تزوج ابنة البالغ امرأه بغير كذا انه نحن الابن قبل الاجازة قالوا ينبغي للاب أن يقول أجزت النكاح على ابني لان الاب يملك انشاء النكاح عليه بعد الجنون فملك الاجازة * عبد تزوج امرأه بغير إذن المولى ثم امرأه فبلغ المولى فاجاز السك فأن لم يكن دخل بهن جاز نكاح الثالثة لان الاقدام على نكاح الثالثة كان فسخاً للنكاح الاولى والثانية فتوقف نكاح الثالثة فيفسخ بالاجازة للمولى وان كان دخل بهن لا يصح نكاحهن لان الاقدام على نكاح

١١ خالته في عدة الاولى والثانية لم يصح فلم يكن فيهما المأقبات فلا تصح اجازة المولى كالزوجين في عقد واحد وكذا الحر اذا تزوج عشرين سنة
 بغير اذنهن في عقد متفرقة فبلغن فأجرن جميعا جازنكاح التاسعة والعاشر لانهما تزوج الخامسة كان ذلك فيمخالص الكاح الاربع قبلها
 فاذا تزوج التاسعة كان ذلك فيمخالص الكاح الاربع قبلها فتيوقف نكاح التاسعة والعاشر على اجازتهما * أمة تزوجت بغير اذن المولى ثم
 باعها المولى فاجاز المشتري نكاحها ان كان الزوج دخل بها بصحت اجازة المشتري وان (٣٤١) لم يكن دخل بها الزوج لا تصح اجازة
 المشتري لانه اذا لم يكن دخل

بها حلت للمشتري بملك العين
 والحل البات اذا طرأ على
 الحل الموقوف بطله وأما
 اذا دخل بها الزوج تجب
 عليها العدة بهذا الدخول
 فلا يحل فرجها للمشتري
 فتصح اجازة المشتري وكذا
 الامه اذا تزوجت بغير اذن
 المولى فبات المولى قبل
 الاجازة فاجاز الوارث نكاحها
 ان كان المورث أو الزوج
 دخل بها بصحت اجازة
 الوارث لانهم لا يتحل للوارث
 وان كان لم يدخل بها المورث
 ولا الزوج لا تصح اجازة
 الوارث لان الوارث ملكها
 بموت المورث وحلت له
 فبطل النكاح الموقوف
 * أم ولد تزوجت بغير اذن
 المولى ثم اعتقها فان لم يدخل
 بها الزوج قبل العتق لم يجز
 النكاح بموت المولى لانه
 فرجب عليها عدة العتق
 والعدة تمنع نفاذ النكاح
 وان كان الزوج دخل بها
 قبل العتق جاز النكاح
 بموت المولى لان قيام عدة
 الزوج يمنع وجوب عدة
 العتق وكذا المكاتب اذا
 تزوجت بغير اذن المولى
 فبات المولى فاجاز الوارث

كذا في الجوهر النيرة * والاختيار في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون طريقة
 كذا في التبيين * ولو أمره القاضي بالقسم والتسوية فمخافته الى القاضي أو جعده القاضي عقوبة
 لا تركابه المحظور يأمره بالعدل ولو أقام عند احدى امرأتيه شهر اقبل الخصومة أو بعدها ثم خاصمته
 الاخرى في ذلك أمره القاضي بالتسوية بينهما في المسئلة قبل وماضى كان هدر ليس لها أن تطلب أن يقيم
 عندها مثل ذلك ولو أقام عند احدى امرأتيه زيادة باذن الاخرى جاز وكان لها أن ترجع عن ذلك ولا يكون
 الاذن لازما كذا في فتاوى قاضيان * ولو وهبت احدى المراتين القسم لصاحبتها جاز ولها أن ترجع متى
 شامت كذا في السراج الوهاج * وان رضيت احدى الزوجات بترك قسمها لصاحبتها جاز ولها أن ترجع في
 ذلك كذا في الجوهر النيرة * ولو تزوج امرأتين على أن يقيم عند احدهما أكثر أو أعطت لزوجها مالا
 أو جعلت على نفسها جعلا على أن يزيد قسمها أو حطت من المهر لكي يزيد قسمها فالشرط والجمع باطل
 ولها أن ترجع في ماله كذا في الخلاصة * وكذلك لو بذل الزوج للواحدة مالا على أن تبذل لزوجته لصاحبتها
 أو بذلت هي المال لصاحبتها لتترك زوجها لا يجوز والمال يسرد كذا في التارخية * ولو كان للرجل امرأة
 واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يشتغل بصحبة الامه فقطظمت المرأة الى القاضي أمره القاضي أن
 يبيت معها اياما أو يفطر لها أحيانا أو كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أو لا يجمل لها يوما وليلة ولا زوج ثلاثة أيام
 ولياليها ثم رجعت فقال يَوْمُ الزَّوْجِ أَنْ يَرَاهَا فَيُؤْنَسَ بِصَحْبَتِهَا يَوْمًا أَوْ أَحْيَانًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ
 مَوْقُوتٌ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِيَانِ * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * وفي المتن ولو كانت عنده امرأتان
 وله أمهات أو اولاد سراري أقام عند كل واحدة منهم ما يومًا وليلة ويقيم في يومين وليلتين عند من شاء من
 السراري ولو كان عنده أربع نسوة أقام عند كل واحدة منهم يوما وليلة ولم يكن عند السراري الاوقفة
 شبيهة بالمارة كذا في فتاوى قاضيان * وله أن يسافر ببعض نسائه دون البعض والاولى أن يقرع بينهم
 تطيبا للقلوب ثم اذا قدم من السفر ليس للاخرى أن تطلب من الزوج أن يسكن عندها مثل ما كان عند
 التي سافر بها واذا كانت له امرأة أو أراد أن يتزوج عليها أخرى وخاف أن لا يعدل بينهما لا يسعه ذلك وان
 كان لا يخاف وسعه ذلك والامتناع أولى ويؤجر بترك ادخال الغم عليها كذا في السراجية * والمصحب أن
 يسوي بينهم في جميع الاستمتاع من الوطء والقبلة وكذا بين الجوارى وأمها الاولاد ولا يجب شيء كذا
 في فتح القدير * (وما يتصل بذلك مسائل) لا يجوز أن يجمع بين ضربتين أو الضرائر في مسكن
 واحد الا برضاهن للزوم الوحشة ولو اجتمعت الضرائر في مسكن واحد بارضا بكمه أن يطأ احدهما بحضرة
 الاخرى حتى لو طلب وطأها لم تلزمها الاجابة ولا تبصر في الامتناع ناشئة ولا خلاف في هذه المسائل وله أن
 يجبرها على الغسل من الجنابة والحيض والنفاس الا أن تكون ذميمة وله جبرها على التطيب والاستحداد
 كذا في البحر الرائق * وله أن يمنعها من كل ما يتأذى من راحته ومن الغزل وعلى هذا أنه يمنعها من
 التزين بما يتأذى بريحه كان يتأذى برائحة الحناء الاخضر وشحوه وله ضربها بترك الزينة اذا كان يريد بها
 وترك الاجابة وهي طاهرة والصلاة وشروطها كذا في فتح القدير * رجل له امرأة لا تصلي له أن يطلقها وان لم
 يقدر على ايقام مهرها فان أرادت أن تخرج الى مجلس العلم بلائنه لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة
 وزوجها عالما بها أو جاهلا لكنه يسأل عالما لا تخرج والا فلها أن تخرج وان كان لها أب زمن وليس لهن

نكاحها بصحت اجازته لانها لا تورث فينفذ النكاح باجازه الوارث * ولي الصغير والصغيرة اذا قال زوجت الصغيرة أو مس لا يصدق
 الا بالينة أو بتدقيق الصغير بعد البلوغ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا مولى العبد اذا أقر بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل
 وقال صاحبه رحمه الله تعالى يصدق ومولى الأمة يصدق بالاجماع واختلفوا في موضع الخلاف قيل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير أو تكبر
 النكاح فاقروا الى أمه أو اقروا الى النكاح في الصغير صح اقراره والعصم ان الخلاف فيما اذا أقر في صغيرهما فبلغا أو تكبرا لم يصح اقرارهما

من رجل آخر فبلغها
فسكتت جازنكاح الاب
لان الاخ ليس بولى فلم يكن
سكوتها فى نكاح الاخ رضا
اذا تزوج الصغير أو الصغيرة
بغير إذن الولى فبلغالم يحز
نكاحهما حتى يحجزا بعد
البلوغ* والعبد أو الامسة
اذا تزوج بغير إذن المولى
ثم أعتقا جازنكاحهما من
غير اجازة

لا يجوز نكاح العبد
والمكاتب والمكاتب والمدير
والمديرة وأُم الولد بغير إذن
السيّد وكذلك معق
البعض على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ويجوز
نكاح المولى على العبد بغير
إذنه وإن كان كبيراً كما يجوز
نكاح الأمة وعن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى في
رواية وهو قول الشافعي
رحمه الله تعالى لا يملك
المولى ابناً للعبد ولا يجوز
تزوج المولى على المكاتب
والمكاتبه إلا بإذنهما وإن
كانا صغيرين ولو زوج المولى
مكاتبته الصغيرة بغير إذنها
فعتقته لا يسل نكاح المولى
لكن لا يجوز إلا بإحراز المولى

وان عجزت بطل نكاح المولى بمجرد ولادته مكانه المغير مرة بغيره فانه فتنق أو عجز لا يطل نكاح المولى لكن لا يجوز الا باجازه المولى وما يجب للامه والمدبره وأم الولد من المهر بنكاح أو بدخول عن شبهة يكون للمدبر مهر المكاتبه ومعتقه البعض يكون له المال للمولى وإذا وجب المهر على المهر على العبد بنكاح باذن المولى يساع فيه وما يجب على المكاتب والمدبر ببيعان في ذلك وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك لو اخسبه بعد العتق وليس للرجل ان تزوج عبدا له الصغر ولأن تزوج أمتهوا لحد غيرة الاب وكذا الوصي والقاضي

زوجه أخت تلك المرأة
يتوقف الثاني ولا يكون
فسخا الاول وعاقديفسخ
بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو
الوكيل * رجل وكل رجلا
ليزوجه امرأه بعينها فزوجه
تلك المرأة وخاطب عنها
فضولي فان هذا الوكيل
يملك الفسخ بالقول ولوزوجه
أخت تلك المرأة لا يفسخ
العقد الاول وعاقديملك
الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول
وصورته رجل زوج رجلا
امرأة بغير امره ثم ان الزوج
وكله أن يزوجه امرأة بغير
عينها فزوجه أخت تلك
المرأة يفسخ نكاح الاولى
ولو فسخ ذلك العقد بالقول
لا يصح فسخه وعاقديملك
الفسخ بالقول والفعل جميعا
وصورته رجل وكل رجلا
ليزوجه امرأة بغير عينها
فزوجه امرأه وخاطب عنها
فضولي فان فسخ الوكيل
هذا العقد صح فسخه ولو
زوجه أخت تلك المرأة
يفسخ العقد الاول

رجل له ابن ولابنه ابنة
فاكره الاب لابنه على أن
يؤكله في تزويج ابنته فقال

ابن من انووا زفر زندي تو بزارم هر چه خواهي بكن فذهب الاب وزوج ابنة الابن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله تعالى لا يصح هذا النكاح لعان أحداهما لما قال هر چه خواهي بكن في تزويجها فكان الكلام محتملا يصحتم ان
أراد بذلك الردوان كرهه الاب ولانه لا يراد به هذا في حالة الغضب التوكيل ولا من مثل هذا الكلام لا يراد به التحقيق قال الله تعالى فمن شاء
فليؤمن ومن شاء فليكفر وعم قال لابنة اخيه الشيب اني أريد ان أزوجه من فلان فقالت يصلح فلما فارقهها الم قالت لا أَرْضَى ولم يعلم الم

بذلك زوجها جازئها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه كالأوكيل فلا ينزل قبل العلم بالغة وكلت رجلا تزوجها من فلان بألف درهم فزوجها الوكيل بخمسائة فلما أخبرت بذلك قالت لا ينبغي هذا لأجل نقصان المهر فقبل لها لا يكون لك منه الا ما تريدن فقالت رضيت قال الفقه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز النكاح لان قولها لا ينبغي ليس برذل للنكاح فاذا رضيت بعد ذلك فقد صادفت اجازتها عقدا موقوفا ففصح الاجازة * رجل أمر رجلا لبيع غلاما له بمائة دينار فباعه بالمأمور (٣٤٥) بألف درهم ثم قال لا أمرت بعت الفسلام فقال المولى أجزت ذكري

المتقي انه يجوز البيع بألف درهم وكذلك هذاني النكاح ولو قال الأمر حين أخبره المأمور بالبيع قد أجزتك بما أمرتك به لم يجز بيع المأمور * رجل وكل رجلا ليزوجه فلانة فتزوجها الوكيل صح نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشراشي بعينه اذا اشترى لنفسه صح ولا يكون مشتريا لنفسه لان الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كأنه اشترى لنفسه ثم باعه من الموكل لان ملك اليمن مما يقبل الانتقال عنه الى غيره وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه فلأن الوكيل أقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجها من الموكل جازله أن يزوجه اياه مريض كل اسانه فقال له رجل أكون وكيلاً في تزويج ابنتك فلانة فقال المريض بالفارسية أرى أرى ولم يرد على ذلك لم يصروا وكيلاً لان قوله أرى محتمل يحتمل أن يكون توكيلاً في الحال

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو أظهر وأحوط هكذا في التبيين * قيل الاصح قول محمد رحمه الله تعالى كذا في شرح مجمع البحرين لابن المثلث * ولو استويا تعلق التحريم بما اجتمعا كذا في النهر الفائق * ولو جعل اللبن مخضاً أو رابياً أو شرباً أو جبناً أو أقطاً أو مصللاً فتناوله الصبي لا يثبت التحريم لان اسم الرضاع لا يقع عليه كذا في البدائع * في ملتقط المختص صبية أرضعها بعض أهل القرية لا يدري من أرضعته امنهن فتزوجها رجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم كذا في المضمرات * وان تزهر وان ذلك فهو أفضل كذا في الدخيرة في كتاب الاستحسان * والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وان فعلن ذلك فليحفظن أو يكتبن كذا سمعت من مشايخي رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * ولا فرق في التحريم بين الرضاع الطارئ والمقدم كذا في المحيط * فلأن رجلاً تزوج صغيرة فجاءت أم الزوج من النسب أو من الرضاع أو اخته أو بنته فأرضعت الصغيرة حرمت عليه ويجب لها عليه نصف المهر ويرجع به على المرضعة ان تعدت الفساد وان لم تعد لم يرجع كذا في السراج الوهاج * واذا أرضعت أجنبية ثلثين لها المثلث من رجل واحد صغيرتين تحت رجل حرمتا على زوجها ولم تغرماً شيئاً وان تعدت النسب كذا في فتح القدير * ولو تزوج صغيرتين رضعتين فجاءت امرأة أجنبية فأرضعتهم مائة أو على التعاقب حرمتا عليه ويجوز أن يتزوج احدهما أيتهما شاء فان كن ثلثاً فأرضعتن جميعاً حرمت عليه وله أن يتزوج واحدة منهن أيتهن شاء وان أرضعتن على التعاقب واحدة بعد واحدة حرمت عليه الاوليان وكانت الثالثة امرأته وكذا اذا أرضعت الثلثين معاً ثم الثالثة حرمتا والثالثة امرأته ولو أرضعت الاولى ثم الثلثين معاً حرمت جميعاً كذا في البدائع * يجب عليه لكل واحدة منهن نصف المهر ويرجع به على المرضعة ان كانت تعدت الفساد كذا في المضمرات * فان كن أربع صبايا فأرضعتن معاً واحدة بعد أخرى فسد نكاح الجميع كذا في السراج الوهاج * وكذا لو أرضعت واحدة ثم الثلاث معاً حرمتا في فتح القدير * ولو أرضعت الثلاث منهن معاً ثم أرضعت الرابعة لا تحرم الرابعة كذا في المحيط * واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ثم ان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها ولا صغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت تعدت الفساد وان لم تعد فلا شيء عليها وان علمت أن الصغيرة امرأته كذا في الهداية * وتعد بان تعلم قيام النكاح وأن الرضاع منها مفسد وتعد به لدفع الجوع أو الهلاك عند خوف ذلك فلا تعلم النكاح أو علمته ولم تعلمه مفسداً أو علمته مفسداً ولكن خافت الهلاك أو قصدت دفع الجوع لا يرجع والقول قول الكبيرة في ذلك مع يمينها وعن محمد رحمه الله تعالى انه يرجع في الوجهين ما اذا قصدت الفساد وما اذا لم تقصد والصحيح ظاهر الرواية عنه وهو قولهما كذا في فتح القدير * وان كانت مجنونة لا يرجع عليها وللمجنونة نصف الصداق ان كان قبل الدخول كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا المعتوهة هكذا في المحيط * وكذا المكروهة هكذا في فتح القدير * وكذا الصغيرة اذا جاءت الى الكبيرة وهي نائمة فأخذت نديها وأرضعت منها بائناً ولكل واحدة منهما نصف الصداق ولا يرجع به على أحد كذا في السراج الوهاج * ثم الكبيرة حرمتا مؤبدة وكذا الصغيرة ان كان دخل بالأم أو كان اللبن منه وان لم يكن جازله أن يتزوج بها نائياً كذا في النهر الفائق * ولو كانت تحتها صغيرة وكبيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة بائناً وكذلك لو أرضعتها أخت الكبيرة ولو أرضعتها الكبيرة أو خالتها لم تبين واحدة منهما كذا في المحيط * ولو أخذ رجل ابن

(٤٤ - فتاوى اول) ويحتمل أن يجعله وكيلاً في الزمان الثاني ويحتمل التأمل والتدبر أرى أبعلك وكيلاً فلا يصروا وكيلاً بالاشت ولو وكل رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجها الوكيل بانه نفسه ان كانت ابنة صغيرة لا يجوز في قولهم وان كانت كبيرة فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى يجوز ذلك ولو تزوجه الوكيل أخته يازي في قولهم جميعاً والوكيل من قبل المرأة اذا زوجها من أبيه أو ابنه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوكيل بالنكاح من قبل المرأة اذا زوجها من ليس بكف لها قال بعضهم

يصح في قول أحد حنفية رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وان كان كفا
 الآلة أعي أو مقعد أو وصي أو معتوه فهو جائز وكذا اذا كان خفياً أو غيباً ولو وكل رجلاً بأن يزوجه امرأة فزوجه امرأة غيباً أو مشغولاً
 أو رقيقاً أو مجنوناً أو صغيراً تجلح أو لا تجلح حرة أو أمة كفا وليس بكف له مسلمة أو كفايسة جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو
 وكل رجلاً بأن يزوجه أمة فزوجه حرة (٣٤٦) لا يجوز وان زوجه مكاتباً أو مدبرة أو أمة ولا جاز لان من في النكاح كالامة ولو وكل رجلاً

ليزوجه امرأة فزوجه
 امرأة حرة أو فزوجه
 امرأة حرة أو فزوجه امرأة
 كان الموكل ألى منها أو كانت
 في عدة الموكل صح انكاح
 الوكيل ولو زوجه الوكيل
 امرأة وهي في نكاح الغير
 أو في عدة الغير وهو يعلم
 بذلك أو لم يعلم فدخل بها
 الموكل ولم يعلم بذلك فرق
 بينهما وعليه الأقل من المسمى
 ومن مهر المثل لان موجب
 الدخول في النكاح الفاسد
 الأقل من المسمى ومن مهر
 المثل ولا يرجع الزوج بذلك
 على الوكيل وكذا لو زوجه
 أم امرأته * رجل أرسل
 رجلاً ليخطب له امرأة بعينها
 فذهب الرسول وزوجه إياه
 جاز لانه أمره بالخطبة وتقام
 الخطبة بالعقد ولو وكل
 رجلاً ليزوجه امرأة فزوجه
 امرأة ثم اختلف الزوج
 والوكيل فقال الزوج
 زوجتي هذه وقال الوكيل
 بل زوجتك هذه الأخرى
 كان القول قول الزوج اذا
 صدقته المرأة في ذلك لانها
 تصادق على النكاح فيثبت
 النكاح بتصادقهما وهذه
 المسئلة تدل على ان النكاح
 يثبت بالتصديق ولو وكل

الكبيرة فأو جرتين يغرم الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل بذلك اذا
 شهد الفساد وهو الصحيح رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فأرضعها أم الموطوءة بآث الصبية
 رجل تزوج صبية ثم عتها لا يصح نكاح العمة فان أرضعت أم العمة الصبية لا تحرم الصبية على زوجها كذا في
 فتاوى قاضيهان * ولو تزوج كبيرة وصغيرة فإرضعتهما الكبيرة فان أرضعت ماعا حرم من عليه ولا يجوز
 له أن يتزوج الكبيرة أبداً ولا يجوز له أن يجمع بين الصغيرتين نكاحاً أبداً ويجوز أن يتزوج واحدة منهما ان كان
 لم يدخل بالكبيرة وان كان قد دخل به لا يجوز كافي النسب وان أرضعت ماعا على التعاقب واحدة بعد أخرى
 فقد حرمت الكبيرة مع الصغيرة الأولى وأما الصغيرة الثانية فأنها أرضعت ماعا بعد ما بآث الكبيرة فلم يصر
 جامعاً لكنها ربيته من الرضاع فان كان قد دخل بآثها تحرم عليه والأول ولا يجوز نكاح الكبيرة بعد ذلك
 ولا يجمع بين الصغيرتين ولو تزوج كبيرة وثلاث صبيات فأرضعتن على التعاقب واحدة بعد أخرى حرم من
 جميعاً لانهم أَرْضَعَتِ الأولى صارت بنتاً لها فحصل الجمع بين الأم والبنت فحرم ما عليه فلما أرضعت الثانية
 فقد أَرْضَعَتِها والكبيرة والصغيرة مباحات فلا تحرم بسبب الجمع لعدم الجمع ولكن ينظر ان كان قد دخل
 بالكبيرة فحرم عليه للحال لانها ربيته وقد دخل بآثها وان كان لم يدخل به لا تحرم عليه للحال حتى ترضع
 الثالثة فاذا أرضعت الثالثة حرم ما عليه لانها صارت أختين والحقكم في تزوج الكبيرة بعد ذلك والجمع بين
 الصغيرتين وتزوج الصغار على نحو ما ذكرنا كذا في البدائع * واذا تزوج كبيرة وثلاث صغيرات وأرضعت
 واحدة ثم ثنتين ماعا حرم من جميعاً وان أرضعت ثنتين ماعا ثم الثالثة حرمت الكبيرة والأوليان ولا تحرم الثالثة
 هكذا في فتاوى قاضيهان * ولو تزوج كبيرتين وصغيرتين ولم يدخل بهما الكبيرتين بعد حتى عدت الكبيرتان
 الى إحدى الصغيرتين وهي زينب فأرضعتهما احداهما بعد الأخرى ثم أرضعتا الصغيرة الثانية وهي عورة
 احداهما بعد الأخرى بآث الكبيرتان والصغيرة الأولى وهي زينب والصغيرة الثانية وهي عورة امرأته ولو
 أن إحدى الكبيرتين أرضعت الصغيرتين واحدة بعد أخرى ثم أرضعت الكبيرة الأخرى الصغيرتين واحدة
 بعد أخرى فان كانت الكبيرة الثانية بدأت بالتي بدأت بها الصغيرة الأولى وهي زينب بآث الكبيرتان
 والصغيرة الأولى وهي زينب والصغيرة الأخرى وهي عورة امرأته ولو بدأت الكبيرة الثانية بالصغيرة الأخرى
 حرم من عليه جملة كذا في المحيط * رجل له امرأتان كبيرة وصغيرة ولابنه امرأتان صغيرة وكبيرة فأرضعت
 امرأته الأب امرأته الابن وامرأته الابن أمه الأب والابن منهن ما فقد بآث الصغيرتان ونكاح الكبيرتين
 ثابت وكذا لو كان مكانهما أخوان ولو كان رجل وعمة فنكاح امرأته الابن ثابت وتبين امرأته الم الصغيرة
 منه كذا في البحر الرائق * ولو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة فأرضعت هذه الكبيرة تلك الصغيرة بآثه
 أو بآث غيره حرمت عليه لان امرأته كذا في المحيط * ولو طلق رجل امرأته ثلاثاً ثم أرضعت المطلقة
 قبل انقضاء عدتها امرأته صغيرة بآث الصغيرة لانها صارت بنتاً لها فحصل الجمع في حال
 قيام العدة كالجمع في حال قيام النكاح كذا في البدائع * ولو طلق امرأته ثلاثاً ثم ان آخت المعتدة أرضعت
 امرأته صغيرة قبل انقضاء عدة المطلقة بآث الصغيرة كذا في الظهيرية * ولو تزوج رجل ام ولد له مكرهه
 صغيراً فأرضعت لبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاه كذا في البدائع * رجل له ام ولد فزوجه من
 صبي ثم أعتقه فاختارت نفسها ثم تزوجت بآخر فولدت فجاءت الى الصبي فأرضعت بآث من زوجها لانها

رجلاً ليزوجه فلانة أو فلانة فابنتها مازوجه جاز ولا يطل التوكيل به بعد الجهالة وان زوجهما جميعاً في عدة لم يجوز واحد
 منهما كالأول وكل رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة ثم وكل آخر بمثل ذلك فزوجه احدهما امرأة
 والاخر أختها ان كفا على التعاقب جاز الاول وان وقع ما عابطلا انما قال الرجل لغيره زوجتي امرأة فاذا فعلت ذلك فامرأته يداه فزوجه
 الوكيل امرأته ولم يشترط لهاد ذلك ان لا امرأته يداه ولو قال زوجتي امرأة واشترط لها على اني اذا تزوجتها فامرأته يداه فزوجه امرأته لم يكن

الامر يسدها الآن يشترط الوكيل لان الزوج ما شرط الامر لها بنفسه بل فوض ذلك الى الوكيل بخلاف الاول ولو وكلت المرأة رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج انه اذا تزوجها يكون الامر يسدها ثم زوجها منه جازا لنكاح ولا يكون الامر يسدها حين زوجها ولو وكل رجلا أن يزوجه فلانة فاذا الهازوج فبات عنها وطلقتها وانقضت عدتها ثم زوجها الوكيل اياه جاز ولو وكل رجلا أن يزوجه فلانة ثم زوجها الموكل ثم بانها لم يكن للوكيل أن يزوجه اياه اذا وكلت المرأة رجلا أن (٣٤٧) يزوجهما تزوجهما على مهر صحيح أو فاسد أو وهما من رجل بالشهود أو صدق بها على رجل فهو جائز فان تزوجت المرأة قبل أن يزوجه الوكيل يخرج الوكيل من الوكالة

* امرأة لها زوج قالت لرجل اني أختلع من زوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجني فلانا جاز ذلك على ما قالت * اذا وكلت المرأة الرجل رجلين بالتزويج أو بالتخلع أو بالعقد على مال ففعل أحدهما لم يجز ولو وكل رجلين بطلاق أو عتاق بغير مال ففعل أحدهما جاز * الوكيل بالنكاح كالرسول لا يملك قبض المهر للمرأة وكذلك ولي الكبيرة الاب والجد فانهم ما يملكان قبض مهر الكبيرة اذا كانت بكر استحسنانا اذا وكل رجلا بان يزوجه فلانة بالف درهم فزوجها اياه بالثمين ان أجاز الزوج جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالحجاب ان أجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح ويجب مهر المثل ان كان أقل من المسمى والاوجب المسمى وان لم يرز الزوج بالزيادة فقال الوكيل أنا غرم الزيادة

صارت امرأة منهم الرضاع كذا في اتراحية * الرضاع يظهر بأحد أمرين أحدهما الاقرار والثاني البينة كذا في البدائع * ولا يقبل في الرضاع لاشهاد درجلين أو رجل وامرأتين عدول كذا في المحيط * ولا تقع الفرقة بالابتريق القاضى كذا في التمر والفائق * واذا شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان وفرق بينهما فان كان قبل الدخول بها فلا شيء لهما وان كان بعد الدخول بها يجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا تجب النفقة والسكنى كذا في البدائع * ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عند ما ليس بها المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها كذا في فتاوى قاضيان * وان كان المخبر واحد او وقع في قلبه أنه صادق فالأولى ان يتزوه بأخذ الثقة وجد الاخبار قبل العقد أو بعده ولا يجب عليه ذلك كذا في المحيط * ولو تزوج امرأة فقالت امرأة ارضعتكم فهو على أربعة أوجه ان صدقها فسد النكاح ولا مهر لها ان لم يدخل بها وان كذبها فالنكاح بطل لكن اذا كانت عدلة فالتزوه أن يفارقها كذا في التهذيب * واذا فارقها فالأفضل له أن يعطيها نصف المهر ان كان قبل الدخول والا فضل لها ان لا تأخذ شيئا منه وان كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج أن يعطيها كمال المهر والنفقة والسكنى والأفضل لها أن تأخذ الأقل من مهر مثلها ومن المسمى ولا تأخذ النفقة والسكنى وان لم يطلقها فهو في سعة من المقام معها كذا في البدائع * وكذلك اذا شهدت امرأتان أو رجل وامرأة أو رجلان غير عدلين أو رجل وامرأتان غير عدول كذا في السراج الوهاج * وان صدقها الرجل وكذبها المرأة فسد النكاح والمهر بجماله وان صدقتها وكذبها الرجل فالنكاح بجماله ولكن لها أن تخلفه ويترق اذا نكل كذا في التهذيب * ولو تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي أختي من الرضاة أو ما أشبهه ثم قال أو هممت ليس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحسنانا ولو ثبت على هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو لم يجد بعد ذلك لا ينفقه بحجوده كذا في المحيط * وان كانت المرأة صدقته فلا مهر لها وان كذبته فلها نصف المهر وان كان قد دخل بها فلها جميع المهر والنفقة والسكنى ان كذبته وان صدقته فلها الأقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء لهما من النفقة والسكنى كذا في المضمرات * ولو أقر الزوج بهذا قبل النكاح فقال هذه أختي من الرضاع أو أختي من الرضاع ثم قال أو هممت أو أخطأت جاز له أن يزوجهما ولو قال هو حق كما قلت لم يجز أن يزوجهما ولو تزوجهما فارق بينهما ما ولو وجد الاقرار فشهد اثنان على الاقرار فرق بينهما كذا في السراج الوهاج * واذا أقرت المرأة أن هذا أخي من الرضاة أو أختي من الرضاة أو ابن أخي أو ابنة أخي ثم أكذبت المرأة نفقهها وقالت أخطأت فزوجها فالنكاح جائز وكذلك لو تزوجهما قبل أن تكذب نفسها ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت أقررت قبل النكاح انك أخي وقد قلت ان ما أقررت به حق حين أقررت بذلك وقد وقع النكاح فاسد اذ فانه لا يفرق بينهما ولو كان هذا القول من الزوج يفرق بينهما ولو أقر بذلك جميعا ثم أكذبا أنفسهما وقالوا أخطأنا ثم تزوجهما كان النكاح جائزا كذا في الذخيرة * واذا قالت هذا أخي رضاعا أو صرت عليه جاز له أن يزوجهما لان الحرمة ليست اليها قالوا به يفتى في جميع الوجوه كذا في البحر الرائق * ولو أقر بالنسب فقال هذه أختي من النسب أو أختي أو ابنتي وليس لها نسب معروف وتصلح أن تكون أمه أو بنته فانه يسئل مرة أخرى فان قال أو هممت أو أخطأت أو غلطت فهم على النكاح في الاستحسان وان قال هو كما قلت فانه يفرق بينهما كذا في السراج

والزمن النكاح لم يكن له ذلك امرأة وكلت رجلا بالتصرف في أمورهما فزوجها من نفسه لا يجوز لانها لو وكلت بالنكاح لا يملك التزويج من نفسه فهما أولى * رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأته كما فاسدا فزوجها امرأته كما جاز لم يجز لان النكاح الفاسد ليس بنكاح فلا يفيد شيئا من أحكام النكاح ولهذا لو حال أن لا يتزوج نكاحا فاسدا لا يحنث وهذا بخلاف البيع اذا وكله بالبيع الفاسد فباع بيعا جازا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الفاسد يبيع بفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيصنف بالبيع الفاسد

* امرأته وكلت رجلين زوجها بأربعة درهم فزوجها الوكيل فقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج أن الوكيل زوجها منه بدينار فصدقه الوكيل في ذلك فان كان الزوج مقراً أن المرأة لم توكله بدينار كانت المرأة بالخيار أن شاءت أجازت النكاح بدينار وليس لها غير ذلك وإن شاءت ردت النكاح ولها عليه مهر مثلها بالغاً ما بلغ بخلاف ما تقدم لأن ثم المرأة رضيت بالمسمى فإذا بطل النكاح وجب العقر بالدخول لا يزاد على ما رضيت إمامنا المرأة (٣٤٨) ما رضيت بالمسمى في العقد فكان لها مهر المثل بالغاً ما بلغ وليس لها نفقة

العدة لان العدة لم تجب بحكم النكاح وإنما وجبت بالدخول عن شبهة فلا تجب فيها النفقة وإن كان الزوج يدعى التوكيل بدينار وهي تنكر فذلك كان القول قولها مع اليمين وهذا أمر يختاط فيه ينبغي أن يشهد على أمرها ويخبرها بعد العقد إذا خالف أمرها وكذا الولي إذا كانت بالغت يفعل ما يفعل الوكيل * وكيل المرأة إذا زوجها أو الأب إذا زوج البالغة أو الصغيرة بهر مسمى ثم إن الوكيل أو الأب أبرأ الزوج من كل المهر أو من بعضه وشرط الضمان على نفسه لم تنفع الهبة والابراء إلا أن تجيز المرأة إذا كانت بالغت وشرط الضمان باطل لأنه لو كثر عن المرأة وقال أكرز رضاك هد وبستان من ضامن مرشوى رايج زن بستان فبطلان الكفالة تظاهر * رجل قال لا آثر أن أخذه لأن ماله عليك من الدين فانا ضامن بذلك أو وأدبه الكفالة للمرأة فقال أكرز نطلب كند من ضامن أمرا كه أزال خود بدهم وهذه كفالة للمرأة وهي غائبة فلا يصح في قول أي حنفية ومحمد رحمه الله تعالى إلا أن يقبلها حاضر المرأة في المجلس والحيالة

الوهاب * وإذا كان مثلها لا يولد لمثله لم يثبت النسب ولا يفرق بينهما كذا في المبسوط * ولو قال لامرأته هذه ابنتي من نسب وثبت عليه ولها نسب معروف لم يفرق بينهما وكذا لو قال هذه أمي وله أم معروفه وثبت على ذلك لا يفرق بينهما كذا في المحيط

(كتاب الطلاق) وفيه خمسة عشر باباً

(الباب الأول في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه ووصفه وتقسيمه وفيه يقع طلاقه وفيه لا يقع طلاقه)

(١) (أما تفسيره) شرعاً فهو رفع قيد النكاح حالاً أو مآلاً بلقظ مخصوص كذا في البحر الرائق * (وأما ركنه) فقوله أنت طالق ونحوه كذا في الكافي * (وأما شرطه) على الخصوص فثبوت (أحدهما) قيام القيد في المرأة نكاحاً أو عدة (والثاني) قيام حل محل النكاح حتى لو حرمت بالمصاهرة بعد الدخول بها حتى وجبت العدة فطلقها في العدة لم يقع لزوال الحل وإذا طلقها ثم راجعها بقي الطلاق وإن كان لا يزال الحل والقيد في الحال لأنه من يلزمها في المال حتى انضم إليه ثنتان كذا في محيط السرخسي * (وأما حكمه) (٢) فوقع الفرقة بانقضاء العدة في الرجعي وبدونه في البائن كذا في فتح القدير * وزوال حل المناكحة متى تم ثلاثاً كذا في محيط السرخسي * (وأما وصفه) فهو أنه محظور نظر إلى الأصل ومباح نظر إلى الحاجة كذا في الكافي * (وأما تقسيمه) فإنه نوعان سني وبدعي وكل واحد منهما نوعان نوع يرجع إلى العدد ونوع يرجع إلى الوقت (أما الطلاق السني في العدد والوقت فنوعان حسن وأحسن فالأحسن أن يطلق امرأته واحدة رجعية في طهر لم يجامعها فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدتها أو كانت حاملاً فداستبان حملها وأحسن أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه ثم في طهر آخر ثم في طهر آخر أخرى كذا في محيط السرخسي * (والسنة) في العدد يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها وفي الوقت ثبت في حق المدخول بها خاصة وغير المدخول بها يطلقها في حالة الطهر والحيض كذا في الهداية * والمرأة التي خلابها زوجها في حق مراعاة وقت الطلاق بمنزلة المدخولة كذا في المحيط * المسلمة والكافية والامة في وقت طلاق السنة سواء كذا في التتارخانية * قبل بؤخر الطلقة الأولى إلى آخر الطهر كيلاً تتضرر بتطويل العدة وفيه يلطلقها عقيب الطهر كيلاً يئلي بالإيقاع عقيب الوقاع وهو لا يظهر كذا في التبيين * ثم الطهر الذي لم يجامعها فيه إنما يكون وقتاً للطلاق السني إذا لم يجامعها ولم يطلقها في الحيضة التي سبقت على هذا الطهر فإن الجماع في حالة الحيض والطلاق في حالة الحيض يخرج كل واحد منهما الطهر الذي عقبيه من أن يكون محلاً للطلاق السني نص عليه في الزيادات وهذا إذا لم يراجعها من طلاقها في حالة الحيض فاما إذا راجعها فقد ذكر في الأصل أنها إذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها إن شاء وهذا إشارة إلى أن المراجعة لا يعود الطهر الذي عقيب الحيض محلاً للطلاق السني وذكر الطحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة وهذا إشارة إلى أنه يعود محلاً للطلاق السني قال أبو الحسن رحمه الله تعالى ما ذكره الطحاوي قول أي حنفية رحمه الله تعالى وما ذكر في الأصل قولهما ولو طلقها في حالة الحيض ثم تزوجها ثم أراد أن يطلقها في الطهر الذي يلي هذه الحيضة فهذا الطلاق يكون سنياً بالاتفاق كذا في الذخيرة * ولو

(١) مطلب تفسير الطلاق وركنه وشرطه (٢) مطلب حكمه ووصفه وتقسيمه

أبناها لها إن كانت كبيرة أن يقول الوكيل أو الولي إن المرأة أمرتني بالهبة والابراء فان أنكرت ذلك وأخذت منك غير حق فانا ضامن لك بذلك فيصح هذا الضمان وإن كانت المرأة صغيرة قالوا الحيالة في أن لا يكون الزوج مطالباً بالاجماع أن يقول الأب وقت عقد النكاح بالغارسية دختر خویش فلانة را بتو بزنی دادم بدو وهر اردم بدانك بانصد دم ترا بود فإنه يصح ذلك وبصر هذا الكلام للاستثناء كأنه قال

رحم الله تعالى يكون كفاً ولا تعتبر القدرة على المهر والنفقة وفي بعض الروايات تعتبر القدرة على النفقة دون المهر وعن بعض المشايخ رحمه الله تعالى إذا زوج الصغرة أخوها من صبي ليس له طاقة للمهر وأبوه غني وقبل النكاح أبوه جازلان الصغرة بعد غنيا في المهر بمال الأب ولا بعد غنيا في النفقة لأن الآباء يتحملون المهور والغالية ولا يتحملون النفقة المادرة أما من ليس له أب غني لا بد له من القدرة على المهر ثم اختلفوا في المهر قال بعضهم تعتبر القدرة (٣٥٠) على أداء كل المهر وقال بعضهم تعتبر القدرة على أداء نصف المهر وفي ديارنا تعتبر القدرة على أداء

المهر واختلّفوا في النفقة أيضاً مع اعتبارها عند الكل قال بعضهم الشرط أن يملك نفقة سنة وقال بعضهم أن يملك نفقة شهر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قدر على إيفاء ما يعجل له من المهر ويكسب كل يوم مقدار ما ينفق عليها يكون كفاً وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا قدر على إيفاء ما يعجل لها من المهر ونفقة شهر كان كفاً والاحسن في المختارين ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا ملك الرجل ألف درهم وعلمه دين ألف درهم وتزوج امرأة بألف ومهر مثلها ألف قالوا يجوز ذلك لأنه قادر على أن يقضى دين المهر بالألف التي في يده ومما تتلق به الكفاة عند البعض الدابة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الفاسق إذا كان معتلماً يخرج سكراناً لا يكون كفاً للصالح من بنات الصالحين وإن كان يسر ذلك ولا يعلن يكون كفاً وعن محمد رحمه الله تعالى إذا

للحال شيء حتى يأتي وقت السنة ولو قال لامرأته المدخولة وهي من ذوات الاقراء أنت طالق ثلاثاً للسنة فهو على وجهه أن نوى أن يقع عند كل طهر تطليقة فهو على ما نوى وكذلك إن لم ينو شيئاً فهي طالق عند كل طهر تطليقة وإن نوى أن يقع الثلاث جله للحال صحت نيته لأن وقوع الثلاث جله عرف بالسنة وإن نوى أن يقع عند رأس كل شهر تطليقة فهو على ما نوى ولو كانت آيسة أو صغرة مدخولة فقال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة وقعت في الحال واحدة وطهر الحال ولم يطأها أو يقع بعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى كذا في المحيط * وإن نوى أن يقع الثلاث الساعة جله كان كذا في محيط السرخسي * وكذلك الحامل إن لم تكن له نية أو نوى كذلك كذا في التبيين * ولو قال لها قبل الدخول أنت طالق ثلاثاً للسنة تقع واحدة ساعة تكلمه فإن تزوجها وقعت أخرى ساعة تزوجها وكذا الثالثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * وكذلك لو كانت حاملاً فقال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة حتى وقعت واحدة ساعة ماتكم به ووقعت الأخرى ولو وضعت حملها بعد ذلك يوم وتزوجها كذا في الذخيرة * ولو قال أنت طالق للسنة ولم يقل ثلاثاً إن كانت من ذوات الاقراء تقع عليها تطليقة إذا صادف الوقت ووقته طهره لا جاع فيه ولو لم يصادف الوقت لا يقع إلى أن يصادف الوقت فإذا صادف الوقت نفذ ولو كانت من ذوات الأشهر أو كانت حاملاً تقع عليها تطليقة حال ما تلفظ به كذا في شرح الطحاوي * ولو نوى ثلاثاً جله أو متفرقاً على الأظهار صرح هكذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام وصاحب الاسرار * وذكره في الإسلام والصدور والشم بدو جماعة منهم صاحب الهداية أنه لا تصح نية الجملة فيه كذا في التبيين * حتى لا يقع أكثر من واحدة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * ولو قال أنت طالق للسنة فأراد به واحدة لم تكن بائنة كذا في محيط السرخسي * ولو أراد نيتين لم تكن نيتين ولو أراد بقوله طالق واحدة وبقوله للسنة أخرى لم يقع الا واحدة كذا في التناخانية * وإذا قال لامرأته أنت طالق كل شهر للسنة فإن كانت قد أيست من الحيض تعتد بالشهر ونفي طالق ثلاثاً عند كل شهر واحدة وإن كانت تعتد بالحيض فهي طالق واحدة إلا أن ينوي ثلاثاً عند كل شهر واحدة فيكون ثلاثاً كذا في المحيط * ولو قال لها وهي ممن لا تبيض أنت طالق للشهر ونفي طالق عند رأس كل شهر واحدة ولو قال أنت طالق للحيض وهي ممن تبيض وقعت عند كل حيض تطليقة وإن كانت ممن لا تبيض لم يقع شيء كذا في محيط السرخسي * ولو قال مع ذلك للسنة تقع واحدة في الحال إن كانت طاهرة من غير جماع ثم عند كل شهر وعند كل حيض إذا طهرت في قوله للحيض كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالق نيتين للسنة وقع عند كل طهر لم يجامعها فيه تطليقة كذا في البدائع * ذكر المولى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته أنت طالق تطليقتين أو لاهما للسنة فإن كانت طاهرة من غير جماع وقعت عليها التي هي للسنة أولاً ثم تتبعها الأخرى فإن كانت حائضاً أخرت التطليقتان جميعاً حتى تطهر ثم تقعان التي للسنة قبل الأخرى ولو قال لها أنت طالق نيتين أحدهما للسنة والأخرى للبدعة أو قال أنت طالق واحدة للسنة والأخرى للبدعة فإن كان الوقت وقت السنة تقعان جميعاً تقع السنة أولاً وتتبعها البدعة وإن لم يكن الوقت وقت السنة تقع البدعة وتأتي السنة وإن بدأ بالبدعة والوقت ليس وقت السنة تقع البدعة وتتاخر السنة كذا في المحيط * ولو قال لامرأته أنت طالق نيتين للسنة أحدهما بائن فله أن يجعل البائن أيهما شاء وإن لم يبين حتى حاضت وطهرت بانت بتطليقتين كذا

كان الفاسق محترماً معظمه عند الناس كأعوان السلطان وغيرهم يكون كفاً لبنات الصالحين وإن كان مستحقاً عند الناس لا يكون كفاً قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم ينقل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية في هذا شيء والصحيح أن عنده الفسق لا يمنع الكفاة وقال بعض مشايخ بلج رحمه الله تعالى الفاسق لا يكون كفاً لبنات الصالح معتلماً كان الفاسق أو لم يكن وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ومنها الحرف في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر

الله تعالى الفقيه يكون كفاً

نہیں سکوتہ بعد ما علم وان طال

الم تلاحظ منه ولا تطل - وقالوا

لم يكن لها أن يفسخ ولو زوجت نفسها غير كف ودخل بها ثم فسخ القاضي العقد بينهما بمحضة الولي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير ولي ثم فرق القاضي بينهما قبل الدخول كأن على الزوج كل المهر الثاني وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا مهر على الزوج وعليها بقية العدة الأولى عند محمد رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى لا عدة عليها وهذه خمسة مسائل على هذا الخلاف منها (٣٥٢) هذه المسئلة ومنها إذا طلق الرجل امرأته المدخولة تطليقة بآئنة ثم تزوجها في

العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني عندهما عليه كل المهر وعلى قول زفر ومحمد رحمهما الله تعالى نصف المهر بالنكاح الثاني * ومنها إذا طلق امرأته بآئنة بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت والعياذ بالله ثم أسلمت على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى عليه كل المهر وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا يجب عليه المهر الثاني * ومنها المنكحة إذا كانت أمة فطلقها بعد الدخول تطليقة بآئنة ثم تزوجها في العدة ثم أعتقت فاختارت نفسها قبل الدخول * ومنها إذا طلق امرأته بعد الدخول تطليقة بآئنة ثم تزوجها في العدة ثم وقعت الفرقة بينهما باللعان أو بخيار البلوغ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الدخول في النكاح الأول يجعل دخولا في النكاح الثاني في حق تأكد المهر وجوب العدة وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى الدخول في النكاح الأول لا يكون دخولا في النكاح الثاني لا في حق المهر

فقال لها أنت طالق للسنة ثم اشترته وقع الطلاق إذا جاء وقت السنة وفي الظهيرة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع وفي العتابة والقنوى على هذا كذا في التارخانية * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا السنة وهي طاهرة بظهر جامعها فيه ثم اشتراها ثم أعتقها مكانه فأنه أعتقها بيمينتين فإذا طهرت من الحيضة الأولى وقع بها تطليقة وتبين بالحيضة الأخرى فلا يقع طلاق آخر ولو كانت حائضا حين ما قال لها هذه المقالة ثم اشتراها أو أعتقها في تلك الحيضة ثم طهرت من تلك الحيضة لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه قد وقعت الفرقة بينهما بفساد النكاح ولا يقع طلاق السنة بعد فرقة كانت بين الزوج وامرأته إلا بعد شهر أو بعد حيضة وكذا المعتقة إذا اختارت نفسها في حالة الحيض وقد كان الزوج قال لها أنت طالق للسنة لم يقع عليها الطلاق إذا طهرت من هذه الحيضة كذا في المحيط * وكذا في الزيادة لو أمر رجل أن يطلق امرأته للسنة وهي مدخول بها فقال لها الوكيل أنت طالق للسنة أو قال إذا حضت وطهرت فانت طالق فحاضت وطهرت لم يقع شيء حتى لو حضت وطهرت ثم قال لها الوكيل أنت طالق طلقت ولو قال له طلق امرأتي ثلاثا للسنة فطلقها ثلاثا للسنة للحال وقعت واحدة وينبغي أن يطلقها أخرى في طهر آخر ثم يطلقها أخرى في طهر آخر كذا في محيط السرخسي * ولو كان الزوج غائبا أو أراد أن يطلقها للسنة واحدة فإنه يكتب اليها إذا جاءه كتابي هذا ثم حضت وطهرت فانت طالق وإن أراد أن يطلقها ثلاثا للسنة يكتب اليها إذا جاءه كتابي هذا ثم حضت وطهرت فانت طالق ثم إذا حضت وطهرت فانت طالق كذا في شرح الطحاوي * وفي المبسوط وإن شاء أو جزى كتب إذا جاءه كتابي هذا فانت طالق ثلاثا للسنة فيقع بهذه الصفة وإن كانت لا تحيض كتب إذا جاءه كتابي هذا ثم أهل شهر أنت طالق أو فانت طالق ثلاثا للسنة كذا في الجبر الرائق * (ألفاظ طلاق السنة) (١) على ما روى عن بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى للسنة وفي السنة وعلى السنة وطلاق سنة والعدة وطلاق عدة وطلاق العدل وطلاق أعدل وطلاق الدين أو الاسلام وأحسن الطلاق وأجله وطلاق الحق أو القرآن أو الكتاب كل هذا يحمل على أوقات السنة بلائيه ولو قال أنت طالق في كتاب الله أو بكتاب الله أو معه فان نوى طلاق السنة وقع في أوقاتها والأوقع في الحال لأن الكتاب يدل على الوقوع للسنة والبدعة فيحتاج إلى النية ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاء أو الفقهاء أو طلاق القضاء أو الفقهاء فان نوى السنة دين وفي القضاء يقع في الحال ولو قال عدلية أو سنة وقع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للسنة ولو قال حسنة أو جميلة يقع في الحال وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير يقع في الحال في كليهما ولو قال طالق للبدعة أو طلاق البدعة ونوى الثلاث في الحال يقع وكذا الواحدة في الحيض والظهر والذي فيه جامع وإن لم تكن له نية فإن كانت في طهر فيه جامع أو في حالة الحيض أو النفاس وقعت واحدة من ساعته وإن كانت في طهر لا جامع فيه لا يقع للحال حتى تحيض أو يجامعها في ذلك الطهر كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق تطليقة حقا طالت الساعة ولو قال أنت طالق تطليقة بالسنة أو مع السنة أو بعد السنة كان للسنة هكذا في محيط السرخسي * (ألفاظ طلاق البدعة) (٢) فتوأن يقول أنت طالق للبدعة

(١) مطلب ألفاظ طلاق السنة (٢) مطلب ألفاظ طلاق البدعة

ولا في حق العدة الآن عند زفر رحمه الله تعالى أنه تسقط عنها بقية تلك العدة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تسقط وكذلك لو كان النكاح الأول فاسدا ودخل بها أو كان وطئها بشبهة ووجبت عليها العدة ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم فارقها قبل الدخول ولو كان النكاح الأول جائزا ودخل بها ووقعت الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم فرق بينهما قبل الدخول لا يجب المهر الثاني في قولهم ولو كان النكاح الثاني بعد انقضاء العدة ثم وقعت الفرقة بينهما قبل الدخول كان الجواب فيه عند الكل كما قال محمد وزفر رحمهما الله

تعالى في الفصول المتقدمة * رجل تزوج امرأة وانتسب إلى قبيلة ثم طهرانه من غيرهم فان كان ما ذكر شرهما طهر وهو كف لها بما طهر
 بأن تزوج عربية على انه عربي فطهرانه قرشي أو ذكر انه عجمي فاذا هو عربي كان العقد لازما ولو كان ما طهره خيرهما ذكر وليس يكف لها
 بأن تزوج قرشية على انه عجمي فاذا هو عربي كان النكاح لازما في حقها ويكون للادوليا حق الاعتراض وان كان ما طهره شرهما ذكر وليس
 بكف لها بما طهره بأن تزوج عربية على انه عربي فاذا هو عجمي كان لها حق الفسخ (٣٥٣) وان رضيت كان للادوليا حق الفسخ
 وان كان ما طهره شرهما

ذكر وهو كف لها بأن
 تزوج عربية على انه قرشي
 فاذا هو عربي كان لها حق
 الفسخ عند أصحابنا الثلاثة
 رحمه الله تعالى خلافا لغير
 رحمه الله تعالى وكذا لو
 تزوج امرأة على انه فلان
 ابن فلان فاذا هو أخوه لا يسه
 أو عمه لا يسه كان لها حق
 الفسخ وان كان ككفها
 * رجل زوج ابنته الصغيرة
 من رجل ذكرانه لا يشرب
 المسكر فوجدته شربا
 مدمنا فبلغت الصغيرة
 وقالت لا أرضى قال الفقيه
 أبو جعفر رحمه الله تعالى
 ان لم يكن أبو البنت يشرب
 المسكر وكان غابا أهل بيته
 الصلاح فالتكاح باطل لان
 والد الصغيرة لم يرض بعدم
 الكفاءة وانما زوجها
 منه على ظن انه كف
 وذكر في الاصل امرأة
 زوجت نفسها رجلا لم تعلم
 انه حر أو عبد طهرانه أذن له
 في النكاح لا خيار لها ويكون
 الخيار للادوليا وان زوجها
 الادوليا برضاها أو لم يعلموا
 انه حر أو عبد ثم علموا انه كان
 عبد الاخيلا ولا حدهم

أوطلاق البدعة أو طلاق الجور أو طلاق المعصية أو طلاق الشيطان فان نوى ثلاثا فهي ثلاث هكذا
 في البدائع
 * (١) فصل فمن يقع طلاقه ومن لا يقع طلاقه يقع طلاق كل زوج اذا كان بالغاعا فلا سواء كان حرا أو
 عبدا طائعا أو مكرها كذا في الجوهرية النيرة * وطلاق الملاحب والمهازل به واقع وكذلك لو أراد أن يتكلم
 بكلام فسبق لسانه بالطلاق فالطلاق واقع كذا في المحيط * وفي الجامع الاصغر سئل راشد عن أراد أن يقول
 زني طالق فجري على لسانه عمره في القضاء تطاق التي سمي وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما
 واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ولا يعلم معنى قوله أنت طالق فانه يقع الطلاق واذا قال لامرأته أنت
 طالق ولا يعلم ان هذا القول طلاق طلق في القضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى فكذا في الذخيرة
 (١) * ولا يقع طلاق الصبي وان كان يعقل والمجنون والنائم والمبرسم والمغني عليه والمدعوش هكذا في فتح
 القدير * وكذلك المعتوه لا يقع طلاقه أيضا وهذا اذا كان في حالة العتمة أو ما في حالة الافاقة فالصحيح انه واقع
 هكذا في الجوهرية النيرة * طلق النائم فلما انتبه قال لها طلقك في النوم لا يقع وكذلك لو قال أجزت ذلك
 الطلاق ولو قال أوقعت ذلك يقع ولو قال أوقعت الذي تلفظته في النوم لا يقع * طلق المبرسم فلما صحا قال
 قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلته لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره
 وحكاية صدق والا لا كذا في الوجيز للكردي * ولو طلق الصبي ثم بلغ فقال أجزت ذلك الطلاق لا يقع ولو
 قال أوقعت وقع لانه ابتداء الايقاع كذا في البحر الرائق * ولو أن رجلا طلق امرأة الصبي فقال الصبي بعد
 بلوغه أوقعت الطلاق الذي أوقعه فلان يقع ولو قال أجزت ذلك لا يقع شيء كذا في المحيط * ولو كان الصبي
 وكذا لا بالتطليق من قبل رجل فطلق الصبي صح كذا في التتارخانية * حكى عيين رجل فلما بلغ إلى ذكر
 الطلاق خطر بباله امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واستئناف الطلاق وكان موصولا بحيث
 يصلح للايقاع على امرأته يقع لانه أوقع وان لم ينوشه لا يقع لانه محمول على الحكاية كذا في الفتاوى
 الكبرى * وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر أو النبيذ وهو مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في
 المحيط * ولو أكره على شرب الخمر أو شرب الخمر اضرة وسكر وطلق امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه كما
 لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيخان * أجه وأنه لو سكر من البخ أو لبن الرمال
 ونحوه لا يقع طلاقه وعناقه كذا في التهذيب * ومن سكر من البخ يقع طلاقه ويحد لنفسه هذا الفعل بين
 الناس وعليه الفتوى زماننا كذا في جواهر الاخلاط * وان شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب
 والقواكه والعسل اطلق أو أعتق اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الصحيح أنه كما لا يلزمه
 الحد لا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيخان * ومن شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل فسكر
 وطلق لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ويقتى بقول محمد رحمه
 الله تعالى كذا في فتح القدير * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا شرب النبيذ ولم يوافقه فارتفع وصعد فزال
 عقله بالصداع لا بالشرب فطلاق لا يقع ولو زال عقله بالضرب أو ضرب هو على رأسه حتى زال عقله وطلق
 لا يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضيخان * وأجمعوا على أنه لو أكره على الاقرار بالطلاق لا ينفذ اقراره كذا في

(١) مطلب من لا يقع طلاقه

(٤٥ - فتاوى اول) وعنده لو ذكر الزوج انه حر فزوجه هو هامة ثم طهرانه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على ان المرأة
 اذا زوجت نفسها رجلا ولم يشترطها الكفاءة ولم تعلم المرأة انه كف وليس يكف ثم طهرانه غير كف لا خيار لها وكذا الادوليا اذا زوجها
 برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا وان شرط الكفاءة أو أخبرهم بالكفاءة فزوجه هو هامة غير كف كان لها الخيار والسكران اذا
 زوج بنته الصغيرة وقصر في مهر مثلها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لو فعل الصالح ذلك يجوز في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبه رحمه الله تعالى أما السكران فليس من أهل الرأي والمشورة فلا يتخذ عقده على الصغيرة بأقل من مهر مثلها وان زوجها الصاحي من غير كف لا يجوز في قول صاحبه واختلقوا في قول أبي حنيفة والظاهر الجواز وان زوجها السكران من غير كف لا يجوز عند الكل واختلفت الروايات عنهما في الاب والجد اذا زوجا الصغيرة بأقل من مهر المثل في رواية عنهما العقد قاسد وفي رواية عنهما العقد

(٣٥٤)

فسد التسمية ويجوز العقد بغير المثل امرأة زوجت نفسها غير كف كان للولي أن يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ وان لم يكن للولي ذارحم محرم منها كالمهر ونحوه وقيل من لا يكون محرماً لا يكون له حق الاعتراض والصحيح هو الاول غير الاب والجد اذا زوج الصغيرة من رجل كان جسده معتق قوم ولم يكن مسلماً في الاصل وانما صار مسلماً وللصغيرة آباء أحرار مسلمون ثم أدركت الصغيرة فجازت النكاح لم يجز لان هذا النكاح لم يكن له مجيز حال وقوعه فلم يتوقف فلا تلحقه الاجازة وكذا لو انعمت الكفاة بسبب آخر لا ينعقد نكاح غير الاب والجد امرأة زوجت نفسها غير كف قالوا لها ان تنزع نفسها ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى الولي بهذا العقد لان الظاهر من حال الولي ان لا يرضى فلو وطئها الزوج فعسى تحبل فيعذر الفسخ ويلحقهم العار بنسب من لا يكونونهم والله أعلم

شرح الطحاوي * رجل أكرهه السلطان لي وكل بطلاق امرأته فقال لخافة الضرب والحبس أنت وكيلك ولم يزد على ذلك فطلق الوكيل امرأته ثم قال الموكل لم أوكله بطلاق امرأتك قالوا لا يجمع منه ويقع الطلاق كذا في البحار الرائي * ولو وكل رجلاً ليطلق امرأته فشرى الوكيل الخمر فطلق امرأته قال بعض المشايخ لا يقع وأكثر المشايخ على أنه يقع كذا في التتارخانية * ويقع طلاق الآخرس بالاشارة يريد بالآخرس الذي ولد وهو آخرس أو طراً عليه ذلك ودام حتى صارت اشارته مفهومة كذا في المضمرات * سواء قدر على الكتابة أم لا كذا في معراج العداية وفتح القدير * وان لم تكن له اشارته معروفة يعرف ذلك عنه أو يشك فيه فهو باطل كذا في المبسوط * وان طراً عليه الآخرس ولم يدم لم تعتبر اشارته وطلاقه المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجعي كذا في المضمرات * وفي آخر النهاية عن الترمذي تقديره بسنة وعن الامام انه لا بد أن يدوم الى الموت قالوا وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * واذا كان الآخرس يكتب كتاباً يجوز به طلاقه كذا في الهداية في مسائل شتى * سئل بعضهم عن سكران قال لامرأته ٢ أي سرخ بك بماه مائندرويت كدبانوي من طلاق دادة شويت قال ينظر ان كانت المرأة ثيباً وكان قبل هذا الهازوج طلقها ثم تزوجها هذا فانه لا يقع الطلاق بهذا اللفظ ان لم تكن له بينة الطلاق وان لم يكن لها قبل هذا زوج يقع الطلاق نوى أو لم ينو كذا في التتارخانية * واذا ارتد الزوج وطلق بدار الحرب لم يقع على المرأة طلاقه فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع الطلاق عليه ولو ارتدت المرأة ولحقها بدار الحرب لم يقع طلاق الزوج عليها فان عادت قبل الحيض لا يقع طلاق الزوج عليه اعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع كذا في النخبة * ولو اشترى امرأته وطلة لم يقع الطلاق عليها كذا اذا ملكته أو شقصا منه لا يقع ولو اشترت زوجها ثم اعتقه ثم طلقها وقع طلاقه عليه وعلى هذا لو اشترى زوجته ثم اعتقه ثم طلقها وهي في العدة وقع طلاقه لزال المانع كذا في التبيين * واذا تزوج العبد امرأة يقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته كذا في الهداية * واعتبار الطلاق بالنساء عندنا حتى يكون طلاق الامة نثنين حراً كان زوجها أو عبداً وطلاق الحرة ثلاثاً حراً كان زوجها أو عبداً كذا في الكافي

(الباب الثاني في ايقاع الطلاق وفيه سبعة فصول)

* (الفصل الاول في الطلاق الصريح) * وهو كائن طالق ومطلقة وطاقتك ونقع واحدة رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينو شيئاً كذا في الكنز * ولو قال لها أنت طالق ونوى به الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى والمرأة كالتقاضي لا يحل لها أن تمكنه اذا سمعت منه ذلك أو شهده به شاهد عدل عندها ولو قال لها أنت طالق عن وثاق لم يقع في القضاء شيئاً وكذا لو قال أنت طالق من هذا القيد ولو نوى بقوله أنت طالق الطلاق من العمل لم يصدق ديانة وقضاء ولو قال أنت طالق من عمل كذا أو من هذا العمل دين ديانة ولا يدين قضاء كذا في التبيين * ولو قال أنت طالق من غل أو من قيد كرهذه المسئلة في المتن في الموضوعين وأجاب في أحد الموضوعين انه لا يقع الطلاق في القضاء وأجاب في الموضوع الآخر انه يقع الطلاق في القضاء وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق من

ترجمة
(٢) يا حبيرو الشقة وجهك يشبه القمر يا سيدى طلاقك زوجك

* (فصل في الاولياء) *

الاصل في اعتبار الولي قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وهو شرط جواز النكاح في الصغار والمالك والمجانين هذا والولاية تثبت باسباب أقواها ملك اليمين لا يصح نكاح المملوك الا باذن المولى والمولى يملك اجبار عبده على النكاح عندنا وواجب الامة عند الكل والمملوك اذا كان بين رجلين لا يزوجه أحدهما ثم بعده ملك اليمين العصبية لقوله عليه السلام النكاح الى العصباء وأقرب العصباء الى الصغيرة والصغيرة الاب ثم الجد والاب وان علا والابن من العصبية يزوجه الام المجنونة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يزوجه

الآن يكون الابن من عشرينها واختلاف أصحابنا في الاب والابن اذا جتمع المجنونة قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى الابن أحق بتزويجها وقال محمد الأب أحق لأنه يملك التصرف في المال والنفس والابن لا يملك التصرف في مالها وكذلك ابن الابن وان سفل ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب وان سفلوا ثم الم لاب وأم ثم الم لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الاب لاب وأم ثم عم الاب لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب وما ذكرنا كله مذهب أصحابنا (٣٥٥) رحمهم الله تعالى وقال الشافعي رحمه

الله تعالى ليس له - ير الاب والجد تزويج الصغيرة والصغير ولولي تزويج الذيب الصغيرة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وبعد العصابات من الاقارب الولاية عندنا لمولى العتاقة لانه عصبة ثم عصبة مولى العتاقة وعند عدم العصبة كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا ولاية لذوى الارحام وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب والاقرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت لاب وأم ثم الاخت لاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العتات والاقوال والخالات وأولادهم على هذا الترتيب فاذا اجتمع الجد القاسد والاخت فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الولاية للجد وبعد هؤلاء لمولى الموالاة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه ومادام له قريب فالقاضي

هذا القيد أو من هـ - ذا الغل طلقت ولم يدين في القضاء كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ثلاثا من هذا العمل طلقت ثلاثا ولا يصح صدق قضاءه لم ينو الطلاق كذا في الاختيار شرح المختار * رجل قال لامرأته يا مطلقه ان لم يكن لها زوج قبل أو كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق وقم الطلاق عليه أو ان كان لها زوج قبله وقد كان طلقها ذلك الزوج ان لم ينو بكلامه الاخبار طلقت وان قال غنيت به الاخبار دين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يدين في القضاء اختلقت الروايات فيه والصحيح انه يدين ولو قال نويت به الشتم دين فيما بينه وبين الله تعالى في القضاء ولو قال لها أطلقتك ان نوي به الطلاق يقع والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أنت مطقة أو بامطقة تنسكين الطاء والتخفيف لا يكون طلاقا بالنية كذا في السراج الوهاج * وان قال انت الطلاق أو انت طالق الطلاق أو انت طالق طلاقا فان لم تكن له نية أو نوى واحدة أو نيتين فهى واحدة رجعية وان نوى ثلاثا ثلاثا ولو قال أنت طلاق يقع الطلاق به ولا يحتاج فيه الى النية ويكون رجعيًا وتصحبه الثلاث ولا تصحبه النيتين فيها كذا في الهداية * هـ اذا كانت حرة أما اذا كانت أمة فتقع نتيان أو يكون قد نكح على الحرة واحدة فتقع نتيان اذا نكحها مع الاولى كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق الطلاق وقال غنيت بقولي طالق واحدة وبقولي الطلاق أخرى يصدق فتقع رجعتان ان كانت مدخولا به أو لا لغا الكلام الثاني كذا في الكافي * وفي المتن رجل قال لامرأته لك الطلاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان نوى الطلاق فهى طالق وان لم تكن له نية فلا شئ عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان نوى الطلاق فهو طلاق والا فلا امر بيدها ولو قال عليك الطلاق فهى طالق اذا نوى ولو قال لها طلاق عليك واجب وقم كذا اذا قال لها الطلاق عليك واجب ذكره الباقى في فتاواه * ولو قال طلاقك على لا يقع ولو قال طلاقك على واجب أو لازم أو فرض أو مباح ذكره الشيخ الامام الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في فتاواه خلافا بين المتأخرين منهم من قال تقع واحدة رجعية نوى أو لم ينو ومنهم من قال لا يقع نوى أو لم ينو ومنهم من قال في قوله واجب يقع بدون النية وفي قوله لازم لا يقع وان نوى والغارق العرف وعلى هذا الخلاف اذا قال لها ان فعلت كذا فطلقك على واجب أو قال لازم أو قال ثابت ففعلت واختيار الصدر الشهيد الوقوع في الكل كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسى * وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين الحسن بن على المرغيناني رحمه الله تعالى يقضى بعدم الوقوع في الكل كذا في المحيط * وفي الفتاوى الكبرى للخاصي المختار انه يقع في الكل كذا في فتح القدير * روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فبين قال لامرأته كوني طالقاً وأطلقى قال أرام واقعاً ولو قال لها أنت طالق طالق أو أنت طالق أنت طالق أو قال قد طلقتك قد طلقتك أو قال أنت طالق وقد طلقتك تقع نتيان اذا كانت المرأة مدخولا بها (١) ولو قال غنيت بالثاني الاخبار عن الاول لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لامرأته أنت طالق فقال له رجل ما قلت فقال طلقتها أو قال قلت هي طالق فهى واحدة في القضاء كذا في البدائع * واذا قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق ولم يعلقه بالشرط ان كانت مدخولة طلقت ثلاثا وان كانت غير مدخولة طلقت واحدة وكذا اذا قال أنت طالق فطالق أو ثم طالق ثم طالق أو طالق طالق كذا في السراج الوهاج * رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق

(١) مطلب اذا كرر الطلاق على المرأة المدخول بها ونوى الاخبار

ليس بولي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه مادام له عصبة فالقاضي ليس بولي ثم القاضي انما يملك نكاح من يحتاج الى الولي اذا كان ذلك في عهده ومنشوره وان لم يكن ذلك في عهده ومنشوره لم يكن وليا فان زوجها القاضي ولم يأذن له السلطان بذلك ثم أذن له بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جاز استحسانا كالعبد فان تزوج بغير اذن المولى ثم أذن له المولى بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جاز استحسانا ولو صلى ليعمل نكاح الصغير والصغيرة أو صلى اليه الاب في ذلك أو لم يوص وروى هشام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول مالك ان

أوصى إليه الأب جازله تزويج الصغير والصغيرة وقال ابن أبي ليلى هو ولي في الوجهين ولو كان الصغير أو الصغيرة في حجر رجل يعولهما كالمثقل ونحوه فإنه لا يملك تزويجهما ولا ولاية لهي والمجنون ولا المألول ولا الكافر على المسلم والنفسق لا يمنع الولاية وإذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان كالأخوين والعمين فأيهم أزواج جازعندنا وان زوجها على التماثل جاز الأول دون الثاني وان زوجها كل واحد منهم آمن رجل آخر فوقعهما أو لم يعلم (٣٥٦) أمهم ما أول بطل العقدان وقال مالك رحمه الله تعالى لا ينفرد أحد

الولين بالانكاح كما لا ينفرد واحد من المولين في العبد والامة المعتقة وان زوجها الابعد والاقراب حاضر يتوقف على اجازة الاقراب وان كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جاز انكاح الابعد عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى اذا غاب الاقرب تنتقل الولاية الى السلطان والقاضي وقال زفر رحمه الله تعالى لا يزوجه أحد حتى يحضر الاقرب أو يزوجه أو وكيل الاقرب فان زوجها أو وكيل الاقرب حيث هو اختلفوا في جواز انكاحه والظاهر هو الجواز وتكلموا في الغيبة بالمنقطعة بعضهم قدرها بانقطاع الخبر والقوافل وبعضهم قدرها بمسيرة سنة وبعضهم قدرها بمسيرة شهر وقال أكثرهم ان كان في موضع لا ينظر الكف بمجيء الخبر منه فهي منقطعة وأشار في الكتاب الى ان أدنى مدة السفر يكفي للانقطاع وهو قول محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى وسفيان

فقال غنيت بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة افهامهم صدق ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيخان (١) متى كرر لفظ الطلاق بحرف الواو أو بغير حرف الواو يصدق الطلاق وان عني بالثاني الاول لم يصدق في القضاء كقوله بما طلقتك أنت طالق أو طلقتك أنت طالق ولو ذكر الثاني بحرف التفسير وهو حرف الفاء لا تقع أخرى الابائية كقوله لم طلقتك فانت طالق كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالق واعتدى أو أنت طالق اعتدى أو أنت طالق فاعتدى فان نوى واحدة تقع واحدة وان نوى ثنتين تقع ثنتان وان لم تكن له نية ان قال أنت طالق فاعتدى تقع واحدة وان قال اعتدى أو واعتدى تقع ثنتان كذا في محيط السرخسي * ولو طلقتها ثم قال لها طلاق (٢) دامت تقع أخرى ولو قال طلاق (٣) دامت لا تقع أخرى * ولو قال أنت طالق واحدة واحدة تقع واحدة * ولو قال أنت طالق وانت تقع ثنتين وفي الفتاوى واحدة كذا في الظهيرية * ولو قال لها أنت طالق ثم قال لها بما طلقتك لا تقع أخرى روى ابن سماعه في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل له امرأتان لم يدخل واحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا أصدقهما أي منهما ومنه وكذا لو قال امرأتى طالق واما في طالق ولو كان دخل بهما وبقى المسئلة بحالها فله أن يوقع الطلاقين على احدهما كذا في الذخيرة * امرأة قالت لزوجها اطلقني وطلقني فقال الزوج قد طلقتك ثلاثا نوى الزوج الثلاث أو لم ينو ولو قالت بغير حرف الواو وطلقني طلقني فقال الزوج قد طلقتك ثلاثا نوى واحدة أو لم ينو - ما يقع واحدة كذا في المحيط * قال أبو القاسم الصفار اذا قال الرجل لامرأة أنت طلقتك غير مرة طلقت ثنتين وفي وانعادت الناطقي رجل قال لامرأة أنت طالق كذا كذا تقع ثلاث كأنه قال أنت طالق أحد عشر كذا في التتارخانية * امرأة قالت لزوجها اطلقني فقال لها لست لي بامرأة فلو اهدأ جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية (٤) امرأة قالت لزوجها اطلقني فقال لها أنت واحدة طلقت واحدة * رجل طلق امرأته واحدة أو ثنتين فدخلت عليه أم امرأته فقالت طلقتك ولم تحفظ حق أيها وعاتبتك في ذلك فقال الزوج هذه ثمانية أو قال الزوج هذه ثالثة تقع أخرى ولو عاتبتك ولم تذكر الإطلاق فقال الزوج هذه المقالة لا تقع الزيادة الابائية كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المتن امرأة قالت لزوجها اطلقني فقال الزوج قد فعلت طلقتك فان قالت رذني فقال فعلت طلقتك أيضا روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى قيل لرجل أطلعت امرأة ثلثا قال نعم واحدة قال القياس أن يقع عليها ثلاث تطليقات ولكنا نستحسن ونجعلها واحدة وفيه اذا قالت المرأة طلقني ثلاثا فقال الزوج قد أبنتك فهذا جواب وهي ثلاث كذا في المحيط * ولو قالت طلقني ثلاثا فقال أنت طالق أو فانت طالق فهي واحدة ولو قال قد طلقتك فهي ثلاث كذا في السراج الوهاج * ولو قالت أنا طالق فقال نعم طلقتك ولو قاله في جواب طلقني لا نطلق وان نوى قيل لرجل ألسنت طلقت امرأة فكيف لي بطلاق كنه قال طلقتك لانه جواب الاستفهام بالانبات ولو قال نعم لا نطلق لانه جواب الاستفهام بالنفي كنه قال ما طلقتك كذا في الخلاصة * ولو حذف القاف من طالق فقال أنت

- (١) مطلب كرر الطلاق بالواو أو بغيرها ونوى بالثاني الاول (٢) طلقتك (٣) طلق بصيغة الماضي (٤) مطلب لو قال أنت واحدة في جواب قول المرأة طلقني

التوري وأبي عصة سعيد وابن معاذ المروزي رحمه الله تعالى وعليه فتوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى قال هو من بخار الى نفسه غيبة منقطعة فان كان الاقرب حيث هو جوا لاوافق على أثره أو كان مفقودا لا يعرف مكانه أو محتجبا في البلدة لا يوقف عليه قال القاضي الامام أبو الحسن علي السغدري رحمه الله تعالى يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة لانه لم يأت ذر الوصول اليه والاتقاء برأيه كان بمنزلة الميت فان كان زوجها الابعد ثم ظهر انه كان محتجبا

في المصر جازنكاح الابد واذ ازوج الرجل ابنه امرأه باكثر من مهر مثلها أو زوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها أو وضعها في غير كف أو زوج ابنه الصغيرة أو امرأه أليست بكف له جازني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى لا يجوز ان تحش وأجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي وإذا بلغ الصغير أو الصغيرة وفد زوجها الاب أو الجد لاخبار له - ما وله - ماخبار البلوغ في نكاح غير الاب والجد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لاخبار له ما اذا

(٣٥٧)

بلغت وهي بكر فسكت ساعة بطل خيارها فان اختارت نفسها كما بلغت وأشهدت على ذلك صح فأما في الغلام والجارية التي هي تيب لا يطل خيار البلوغ بسكوتهم ولا يقتصر على المجلس وهي على خيارها ما لم تنص على الرضا أو تفعل ما يدل على الرضا نحو والتكبن من الوطء وطلب النفقة وان أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فهي على خيارها * وخيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه أحدها ان خيار العتق يبطل بالقيام عن المجلس وخيار البلوغ في الغلام والتيب لا يبطل بالقيام عن المجلس والثاني ان الجهل بخيار البلوغ لا يعتبر عذرا حتى ان الصغيرة اذا قالت لم أعلم بخيار البلوغ انما سكنت لاجل ذلك لا تعد ذري يطل خيارها والمعتقة اذا قالت ذلك عذرت ولا يطل خيارها وان كان ذلك بعد زمان ومنها ان خيار العتق يثبت للامة دون الغلام وخيار البلوغ يثبت لهما جميعا

طال فان كسر الام وقع بلائمة والا فان كان في مذاكرة الطلاق أو الغضب فكذاك والوقوف على النية وان حذف الام فقط فقال أنت طالق لا يقع وان نوى وان حذف الام والقاف بان قال أنت طاو سكت أو أخذ انسان في لا يقع وان نوى كذا في البحر الرائق * رجل قال لامرأته ترائلق * ههنا خمسة ألفاظ * تلاق وتلاغ وتلاغ وتلاغ وتلاغ عن التلا عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه يقع وان تعدد قصد أن لا يقع ولا يصدق قضاء ويصدق ديانة الا اذا شهد قبل أن يتلفظ به وقال ان امرأتي تطلب مني الطلاق ولا ينبغي لي أن أطلقها فالتلفظ بقطعها لغيرها وتلفظ بطلبها وبذلك عند الحنابلة لا يحكم بالطلاق بينهما وان كان في الابتداء يفرق بين العالم والجاهل كما هو جواب شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ثم رجع الى ما قلناه وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هذا استفتيت في ذكره قال لامرأته ترائلق بالتاء والكاف وهو عندهم بالتركي الطحال فقال أردت به الطحال وما أردت به الطلاق وأفتيت أنه لا يصدق في القضاء كذا في الذخيرة رجل قال لغيره أطلق امرأتك فقال نعم بالهجر أو قال بلي بالهجر ولم يتكلم به يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال لهما ابتداء أنت طالق يعني طالق يقع كذا في الخلاصة (١) * ولو قال نساء أهل الدنيا والى طوالق وهو من أهل الري لا تطلق امرأته الا ان نواها رواه هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولا فرق بين ذكر لفظ جميع وعدمه في الاصح وفي نساء أهل السمكة أو الدار وهو من أهلها ونساء هذا البيت وهي فيه تطلق كذا في فتح القدير * ولو قال نساء هذه البلدة أو هذه القرية طوالق وفيها امرأته طلقت كذا في فتاوى قاضيخان (٢) * ولو قال أنت ثلاث وقعت ثلاث ان نوى ولو قال لم أنو لا يصدق اذا كان في حال مذاكرة الطلاق والاصدق ومثله بالفارسية توبسه على ما هو المختار للفتوى * ولو قال أنت أطلق من فلانة وفلانة مطلقة أو غير مطلقة فان عني به الطلاق وقع والا فلا وهذا بخلاف ما اذا قالت له مثلا فلان طلق زوجة فقال له ذلك فانه يقع وان لم ينو كذا في فتح القدير (٣) * ولو قال لامرأته أنت مني ثلاث ان نوى الطلاق طلقت وان قال لم أنو الطلاق لم يصدق ان كان في حال مذاكرة الطلاق ولو قالت لزوجها طلقني فأشار بثلاث أصابع وأراد بذلك ثلاث تطليقات لا يقع ما لم يقل بلسانه هكذا كذا في الظهيرية * وفي المنتقى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل زينا امرأته طالق فخاصمته زينب الى القاضي في الطلاق فقال لي امرأته أخرى بلادة كذا اسمها زينب فاياها عنيت ولم يقم على ذلك بينة فان القاضي يطلق هذه المرأة وبينهما من كان الطلاق بائنا وان أحضرت تلك واسمها زينب وعرفها القاضي بذلك فانه يقع الطلاق عليها ويرد اليه الاولى ويطل طلاقها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فبين قال لامرأته طالق وله امرأته معروفة فقال لي امرأته أخرى وجاءت امرأته أخرى وأدعت أنها امرأته وصدقها الزوج في ذلك فقال اياها عنيت أو قال اخترت أن أوقع الطلاق على هذه فان أقام البينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق صرف الطلاق عن المعروفة وان لم يقم له بينة على ذلك وقضى القاضي بطلاق المعروفة ثم قامت له بينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق وقبل أن يقضى القاضي بطلاق المعروفة وقال الزوج عنيت بالطلاق بالمجهولة

(١) مطلب لو قال نساء أهل الدنيا أو البلدة طوالق وفيها امرأته (٢) مطلب لو قال أنت ثلاث

(٣) مطلب لو قال أنت مني ثلاثا

ومنها ان خيار العتق لا يبطل بالسكوت وان كانت بكر أو خيار البلوغ يبطل بسكوت البكر ومنها ان خيار العتق لا توقف الفرقه على القضاء بل تثبت بنفس الاختيار وفي خيار البلوغ لا تقع الفرقه ولا يبطل النكاح ما لم يفسخ القاضي العقد بينهما فان كان ذلك قبل الدخول يسقط كل المهر سواء كان ذلك من قبل الرجل أو من قبل المرأة وبعد الدخول لا يسقط شي من المهر وللصغيرة والصغير خيار البلوغ في انكاح القاضي في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وهو قول محمد رحمه الله تعالى واذ ازوج ابنته الصغيرة وضعن لها المهر عن زوجها صح

الضمان فإذا بلغت وأخذت الاب بالضممان لم يرجع الاب على الزوج ان كان الضمان بغير أمره ويرجع ان كان بأمره فان كان ضمان الاب في مرض موته لم يصح وان زوج الاب ابنه الصغير امرأة وضمن عنه المهر ان كان في صحة الاب جازوا أن أخذت المرأة المهر من الاب في القياس يرجع الاب على الصغير في ماله وفي الاستحسان لا يرجع ولو مات الاب وأخذت المرأة المهر من تركته فليسائر الورثة ان يرجعوا في نصيب الصغير بذلك عندنا خلافاً للفرق (٣٥٨) رحمه الله تعالى ولو كان الابن كبيراً وضمن عنه الاب بغير أمره في صحته ثم مات

وأخذ الضمان من تركته لم يرجع ورثته بالاجماع ولو كان الاب ضمن المهر عن ولده الصغير في مرض موته لا يصح الضمان والمجانين كالصبيان في ذلك سواء وإذا ضمن عن ابنه الصغير وأدى كان متطوعاً الا اذا أنشده عند الاداء انه يردى ليرجع فينبذ لا يكون متطوعاً ولا يزوج البكر البالغة أبوها على كره منها خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى وفي الثيب لا يزوج بالاجماع وان زوج البكر البالغة عاقلة أبوها وهو كافراً أو عبداً فرضيت باللسان جازي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وان سكنت لا يجوز بالاجماع واذا بلغ الابن معتوهاً أو مجنوناً بقي ولاية الاب عليه في ماله ونفسه واذا بلغ عاقلاً لم جن أو صار معتوهاً هل تعود ولاية الاب في المال والنفس اختلفوا فيه قال أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى لا تعود في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتكون الولاية للسلطان وقال محمد رحمه الله تعالى

فالقاضي يبطل ما قضى به من طلاق المعروفة ويردها اليه ويوقع الطلاق على الجهولة وكذلك لو كانت المعروفة قد تزوجت وفيه أيضاً اذا تزوج امرأتين احدهما نكاحاً صحيحاً والاخرى نكاحاً فاسداً واسعهما واحدة قال فلانة طالق ثم قال عني التي نكاحها فاسد لم يصدق قضاء وكذلك اذا قال احدي امرأتين طالق ثم قال عني التي نكاحها فاسد لم يصدق قضاء كذا في المحيط في الفصل الثاني عشر * ولو قال فلانة طالق ولم ينسبها أو اتسبها الى أبيها أو أمها أو أختها أو ولدها أو امرأتها بذلك الاسم والنسب فقال عني أخرى أجنبية لا يصدق في القضاء ولو قال هذه المرأة التي عني امرأتى وصدقته في ذلك وقع الطلاق عليها ولم يصدق في ابطال الطلاق عن المعروفة الا أن يشهدا انهم ودعا نكاحها قبل أن يتكلم بالطلاق أو على اقرارهما به قبل ذلك أو صدقة المرأة المعروفة كذا في فتح القدير * رجل قال طلقت امرأة أو قال امرأتى طالق ثم قال لم أعن امرأتى يصدق ولو قال عمره طالق وامرأتى أنه عمره وقال لم أعن امرأتى لم يصدق قضاؤه كذا في المحيط (١) * ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان كاناها معروفة كان له ان يصرف الطلاق الى ايتهما شاء كذا في فتاوى قاضيخان * قال في الجامع الكبير ولو قال كنت طلقت امرأة كانت لي أو قال كنت طلقت امرأة تزوجتها أو قال كنت لي امرأة فطلقتها وادعت المعروفة انها هي وقال الزوج كانت لي امرأة أخرى غير المعروفة واياها طلقت فالقول قول الزوج لان الزوج لم يقر بالايقاع في الحال في هذه الصورة حتى يتعين المعروفة هكذا في الذخيرة * ولو قال كنت لي امرأة فاشهدوا أنها طالق فادعت المعروفة انها هي فالقول قول المعروفة لان قوله فاشهدوا اشهاد للحال فيكون قوله انها طالق انشاء لطلاق الحال فلو قال طلقت امرأتى أو قال امرأتى طالق أو قال امرأتى من نسائي طالق وباقي المسئلة بمجالها يقع الطلاق على المعروفة في الحكم لان هذا الكلام ايقاع للحال كذا في المحيط * رجل له امرأتان اسم احدهما زينب واسم الاخرى عمرة فقال لعمرة انت زينب فقالت نعم فقال أنت طالق اذن لا تطلق في الاصل رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال لبازينب فأجابته عمرة فقال أنت طالق ثلاثاً طلقت الجمية ولو قال نويت زينب طلقنا هذه بالاشارة وتلك بالاعتراف كذا في الخلاصة * ولو قال لبازينب انت طالق فلم يجبه أحد طلقت زينب ولو قال لامرأتى ينظر اليها ويشير اليها بان زينب أنت طالق فاذا هي امرأتى أخرى اسمها عمرة يقع الطلاق على عمرة تعتبر بالاشارة وبطل التسمية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لبازينب أنت طالق ولم يشر الى شيء غير أنه رأى شخصاً ظنه زينب وهي غيرها طلقت زينب قضاء لا ديانة كذا في التارخانية * قال امرأتى عمرة بنت صبيح طالق وامرأتى عمرة بنت حفص ولا تية له لا تطلق امرأتى فان كان صبيح زوج ام امرأتى وكانت تنسب اليه وهي في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأتى أنه لا يصدق قضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع ان كان يعرف نسبها وان كان لا يعرف يقع أيضاً فيما بينه وبين الله تعالى وان نوى امرأتى في هذه الوجوه طلقت امرأتى في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في خزنة المفتين * ولو قال امرأتى الحشمية طالق ولا تية له في طلاق امرأتى له ليست بحشمية لا يقع عليها وعلى هذا اذا سمى بغير اسمها ولا تية له في طلاق امرأتى فان نوى طلاق امرأتى في هذه الوجوه طلقت امرأتى كذا في الذخيرة * ولو كانت له امرأتان بصيرة فقال امرأتى هذه العمياء طالق وأشار الى البصيرة تطلق البصيرة ولا تعتبر (١) مطلب لو قال امرأتى طالق وله امرأتان له أن يوقع الطلاق على ايتهما شاء

التسمية

تعود ولاية الاب في المال والنفس استحسننا وقال محمد بن ابراهيم الميداى رحمه الله تعالى عندنا تعود ولاية الاب

وعلى قول زفر رحمه الله تعالى تثبت الولاية للسلطان وأما اذا جن الاب أو صار معتوهاً هل يكون للابن ولاية التصرف في ماله ونفسه فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الابن اذا جن امرأتى جاءت الى القاضي وقالت اني أريد أن تزوج وليس لي ولي ولا يعرفني أحد فللقاضي أن يأنن لها بالنكاح ويقول أذنت لك ان لم تكوني قرشية ولا عريية ولا مملوكة ولا ذات زوج ولا في عدة الغير وكذلك لو كان لها ولي فابى أن يزوجهما

كان للقاضي أن ياذن لها بالتزويج وإن لم يكن لها ولي وأرادت الاحتياط برفع الأمر إلى القاضي حتى يزوجه القاضي بأنهما أو ياذن لها بالسكاح وإن كرهت أن ترفع الأمر إلى القاضي فطالبت بأبائها بالتزويج فزعم الأب أنه كان زوجها وهي صغيرة من رجل والرجل غائب فأقام الأب بينة على ذلك قالوا لا يلتفت إلى بينته لأنها قامت على غائب ليس عنه خصم حاضر وللاب أن يزوجه فان أبي الأب ترفع الأمر إلى القاضي حتى يزوجه أو تعقد بنفسها قالوا وذلك أولى لهما من ترك النكاح (٣٥٩) لان محمد رحمه الله تعالى رجع

إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النكاح بغير ولي غير الأب والجد إذا تزوج الصغير قالوا لا يحوط أن يزوجه امرأتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير تسمية لوجهين أحدهما أنه لو كان في التسمية نقصان فاحش ولم يصح النكاح الأول يصح النكاح الثاني بمهر المثل والثاني إن الزوج لو حلف بطلاق امرأته يتزوجها بلفظة أن تزوجت امرأة أو بلفظة كل امرأة تزوجه فهي طالق فإذا تزوجهما ينحل البين بالنكاح الأول ويقع عليها الطلاق ففحل بالنكاح الثاني وإن كان المزوج هو الأب أو الجد ينبغي أيضا أن يباشر النكاح على هذا الوجه مرتين عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لما ذكرنا من الوجهين لأن عندهما الأب والجد لا يملكان النكاح بأقل من مهر المثل نقصانا فاحشا كما لا يملك غير الأب والجد عند الكل وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملكان النكاح بأقل من مهر المثل فيباشر النكاح مرتين على هذا

التسمية والصفة مع الإشارة كذا في خزائن المفتين * ولوقال فاطمة الهـمدانية أو العوزاء طالق وامرأته فاطمة وليست بهمدانية ولا عوزاء لم تطلق ولو ذكر نسبها طلقت وإن وصفها بصفة ليست فيها لان الغائب يعرف بالاسم والنسب كذا في العتبية * ولوقال بإجازة أنت طالق وهو يشير إليها طلقت كذا في محيط السرخسي * إن سمي امرأته بـهـها وباسم أبيها بان قال امرأتى عمر بنت صبيح بن فلان أو قال أم هذا الرجل التي في وجهها الخال طلقت امرأته سواء كان في وجهها الخال أو لم يكن كذا في المحيط * وكذا لو قال امرأتى بنت صبيح أو بنت فلان التي في وجهها خال طالق ولم يكن بها خال طلقت كذا في محيط السرخسي * ولوقال امرأتى عمر تام وليدى هذه الجالسة طالق ولا نية له والجالسة غيرها وليست بامرأته لم تطلق كذا في البحر الرائق * امرأته قالت لرجل أسمى فلانة بنت فلان القلانية فتزوجها ثم قال كل امرأته طالق ثلاثا إلا فلانة بنت فلان القلانية وكانت غيرها طلقت في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الظهيرية * ولو قال لها أنقضتك طلاقك لا يقع واختلف المشايخ رجعهم الله تعالى في قوله رهنك طلاقك والصحيح أنه لا يقع * رجس قال لامرأته خذى طلاقك فقالت أخذت يقع الطلاق وفي العيون شرط النية والأصح أنها ليست بشرط رجل قال لامرأته طلاقك الله تعالى تطلق وإن لم ينو كذا في الخلاصة * وهو الأصح هكذا في المحيط * وفي المنتقى لو قال لامرأته قد شاء الله تعالى طلاقك أو قضى الله تعالى طلاقك أو قد شئت طلاقك لم يكن طلاقا إلا أن ينوى ولو قال دويت طلاقك أو أحبيت طلاقك أو رضيت طلاقك أو أردت طلاقك لا تطلق وإن نوى هكذا في الخلاصة * ولوقال برئت من طلاقك اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يقع كذا في فتاوى قاضيهان * ولوقال أنا برىء من طلاقك أو برئت إليك من طلاقك فالصحيح أنه لا يقع وإن نوى كذا في محيط السرخسي * ولوقال برئت من طلاقك اختلف المشايخ رجعهم الله تعالى فيه إذا نوى وإن لم ينو لا يقع والأصح أنه يقع كذا في الخلاصة * رجس قال لامرأته أنت طالق وأنا بالخيار ثلاثة أيام يقع الطلاق ويبطل الخيار رجس سمي امرأته مطلقة فقال سميتك مطلقة لا يقع الطلاق عليه إلا فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء كذا في فتاوى قاضيهان * إذا قال وهبت لك طلاقك فهو ذامر صحيح حتى يقع الطلاق قضاء وإن لم ينويه الطلاق وإذا قال نويت أن يكون الطلاق في يدي لا يصدق قضاء ويصدق بياته ولو أراد أن يطلقها فقالت هب لي طلاق أى عرض عنه فقال وهبت لك طلاقك صدق في القضاء ولو قال أعرضت عن طلاقك ينوى الطلاق لم تطلق كذا في المحيط * ولوقال تركت طلاقك يريد به الطلاق تطلق ولو قال ما نويت به الطلاق صدق في القضاء كذا في الخلاصة * ولوقال خذت سبيل طلاقك ينوى الطلاق يقع كذا في الظهيرية * رجل (١) قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا كان السكوت لا تقطع النفس يقع الثلاث وإن كان لا لا تقطع النفس لا يقع الثلاث ولو قال أنت طالق فقبل له بعد ما سكت كم قال ثلاثا يقع الثلاث كذا في الخلاصة * سئل كم طلقتها فقال ثلاثا ثم زعم أنه كان كذبا لا يصدق في القضاء كذا في التتارخانية * ولوقال أنت طالق وهو يريد أن يقول ثلاثا فقبل أن يقول ثلاثا أمسك غيره فمات تقع واحدة كذا في محيط السرخسي في باب التشكيل والتخير * ولو أخذ انسان فقه ثم قال ثلاثا فثلاث وهو

(١) مطلب لو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا

الوجه احتياط للوجه الثاني وإنما يباشر النكاح الثاني بغير تسمية لأنه لو سمي المهر في النكاح الثاني وعند البعض إن الرجل إذا جدد النكاح في المنكوحه يلزمها مهران رجعاً ترفع ذلك إلى قاض يرى ذلك فيقضي بالمهرين الولي إذا جحد جنونا مطبقاً تزول ولايته وإن كان يحسن ويصدق لا ينفذ تصرفه في نفسه وماله في حاله جنونه وينفذ ذلك في حالة الإفاقة وتكلموا في الجنون المطبق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو مقدر بأكثر السنة وقال محمد رحمه الله تعالى هو مقدر بالشهر في الصوم وفي الزكاة مقدر بالسنة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى

انه رجع الى قول محمد رحمه الله تعالى * (باب في المحرمات) * حرمة النكاح على نوعين مؤبدتين وغير مؤبدتين فالمؤبدة تثبت بالنسب والرضاع والصهرية أما المحرمات بالنسب ما نص الله تعالى في قوله حرمت عليكم أمهاتكم الآيات الام بالرشدة والزنية حرام وكذلك الجلبة القرى والبعدى من قبل الاب أو الام وكذا البنت وأولاد البنت وان سفلن وبنات الابن كذلك المخلوقة من ماء الزنا حرام عندنا وكذا الاخوات من أى جهة كن وبنات (٣٦٠) الاخوات وان سفلن وكذلك بنات الاخ وان سفلن وكذا العمت والخالات من

محول على ما اذا قال على الفور عند رفع اليد من فمه كذا في الظهيرية * ولو قالت لزوجها طالق ثلاثا فإراد أن يطاقها فأخذ انسان فبه سده فلما رفع يده قال (١) دادم فانهم انطلق ثلاثا هكذا حكى فتوى شمس الاسلام كذا في الذخيرة * ولو أضاف الطلاق الى جلستها أو الى ما يعبر به عن الجلبة وقع الطلاق وذلك مثل أن يقول أنت طالق أو يقول رقبتيك طالق أو عتقتك طالق أو ورجلك طالق أو بدتك أو جسديك أو فرجك أو رأسك أو وجهك كذا في الهداية * وكذا اذا قال نفسك كذا في السراج الوهاج * ولو أضاف الى جزء لا يعبر به عن جميع البدن كالأذن أو رجليك أو أوصبعك طالق لا يقع كذا في محيط السرخسي * ولو قال يدك طالق وأراد به العبارة عن جميع البدن طلقت كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا قال سرتك طالق وكذا اللسان والاذن والاذن والساق والفخذ كذا في الجوهر النيرة * والاصح أنه لا يقع في الظاهر والبطن والبضع كذا في الكافي (٢) * وان أضاف الى جزء مشاع نحو أن يقول نصفك طالق أو ثلثك طالق أو ربعك طالق أو جزء من ألف جزء منك يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان * وإذا قال دمك طالق فيه روايتان والصحيحة منهما أنه يقع كذا في السراج الوهاج * والمختار في الدم أن لا يقع كذا في الخلاصة * ولو قال شعرك طالق أو ظفرك أو ريقك لم يطاق بالاجماع كذا في السراج الوهاج * وكذا السن والعرق والحمل كذا في فتح القدير * ولو قال الرأس منك طالق أو الوجه أو وضع يده على الرأس أو العنق وقال به هذا العضو طالق لم يقع في الاصح كذا في التبيين * ولو قال هذا الرأس طالق وأشار الى رأس امرأته الصحيح أنه يقع كذا في السراج الوهاج كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال يدك طالق لا يقع ولو قال استك طالق يقع قال المرغيناني (٣) لو قال قبلك طالق لا روية فيه * وينبغي أن يقع كذا في غاية السروجي * ولو قال نصفك الأعلى طالق واحدة ونصفك الأسفل طالق ثنتين فلا روية لهذه المسئلة عن المتقدمين وعن المتأخرين رحمه الله تعالى وقد صارت هذه المسئلة واقعة بخارى فاتفق بعض مشايخنا رحمه الله تعالى بوقوع الواحدة بالإضافة الى النصف الأعلى لان الرأس في النصف الأعلى فيصير مضافا الى رأسها وأفتى بعضهم بوقوع الثلاث بالإضافة الى الرأس لان الرأس في النصف الأعلى والفرج في النصف الأسفل فيصير مضافا الى رأسها بالإضافة الى النصف الأعلى والى فرجها بالإضافة الى النصف الأسفل كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق نصف تطليقة تقع واحدة كاملة * ولو قال أنت طالق نصف تطليقة فهي كواحدة كذا في محيط السرخسي * ولو قال ثلاثا نصف تطليقة يقع ثنتان وهو الصحيح وكذا أربعة أنصاف تطليقة كذا في العتبية * ولو قال أنت طالق نصف تطليقتين تقع واحدة * ولو قال نصف تطليقتين يقع ثنتان * ولو قال ثلاثة أنصاف تطليقتين فهي ثلاث * ولو قال أنت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلاث لأنه أضاف كل جزء الى تطليقة منكورة والنكرة اذا كررت كانت الثانية غير الاولى * ولو قال نصف تطليقة وثلاثا وسدسها تقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطليقة بان قال أنت طالق نصف تطليقة وثلاثا وربعها نصف تطليقة تقع واحدة وقيل تقع ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح كذا في الظهيرية * اذا قال لها أنت طالق نصف ثلاث تطليقات تقع طائفتان وإذا قال أنت طالق نصف ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا في الذخيرة

(١) أعطيت (٢) مطلب اذا أضاف الطلاق الى جزء مشاع من المرأة (٣) مطلب قبلك طالق يقع

بالمرأة وأما المحرمات بالوطء الحلال فوطء الاب والجد وان علجك اليمين موطوءة الابن وابن الابن وان سفل وأم الموطوءة فوجدتها وان علت وبنات الموطوءة وبنات اولادها كذلك وأما الموطوءة عن شبهة وهي الحارية المشتركة بينه وبين غيره اذا وطئها أحدهما يحرم عليه أصولها وفروعها وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه والزنا في القبل بمنزلة الوطء الحلال في ذلك عندنا ووطء الصغيرة التي لا تنسهي لا يوجب حرمة المصاهرة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الى وسمها بعلت اليمين أو بغير ملك وقال أبو

الوجوه الثلاثة وعات الاصول وخالاتهم أم الامة حرام وعمة الامة لاب وأم الاب كذلك وأما عمة الامة لام لا تحرم وأما المحرمات بالرضاع فلا يحرم من النسب يحرم بالرضاع وانما يفارق الرضاع النسب في مسائل منها تحرم على الرجل أخت ولده من النسب ولا تحرم أخت ولده من الرضاع ومنها أنه لا يحل للرجل ان يتزوج بجدته ولده من النسب وتحل بجدته ولده من الرضاع ومنها لا يحل للرجل ان يتزوج بأم أخيه أو أم أخته من النسب ويحل من الرضاع وسند كرمائل الرضاع بعد هذا في باب على حدة ان شاء الله تعالى * (وأما المحرمات بالصهرية) * الصهرية تثبت بالعقد الجائز وبالوطء حللا أو عن شبهة أو زنا أما المحرمات بالعقد فمكروهة الاب والجد من قبل الاب أو الام وان علا ومكروهة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفل وأم المرأة وجدتها القرى والبعدى دخل بالمرأة أو لم يدخل وبنات المرأة وان سفلن ان كان دخل

بالمرأة وأما المحرمات بالوطء الحلال فوطء الاب والجد وان علجك اليمين موطوءة الابن وابن الابن وان سفل وأم الموطوءة فوجدتها وان علت وبنات الموطوءة وبنات اولادها كذلك وأما الموطوءة عن شبهة وهي الحارية المشتركة بينه وبين غيره اذا وطئها أحدهما يحرم عليه أصولها وفروعها وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه والزنا في القبل بمنزلة الوطء الحلال في ذلك عندنا ووطء الصغيرة التي لا تنسهي لا يوجب حرمة المصاهرة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الى وسمها بعلت اليمين أو بغير ملك وقال أبو

يوسف رحمه الله تعالى يوجب حرمة المصاهرة وتكلموا في المرأة التي تبلغ حد الشهوة قال بعضهم اذا بلغت تسع سنين فقد بلغت حد الشهوة وابنة خمس سنين لم تبلغ أما ابنة ست أو سبع أو ثمان ان كانت عجلة فحزمة فقد بلغت حد الشهوة وان لم تكن فالى ثنى عشرة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانت ابنة خمس سنين وتشتهى مثلها فتشبهى بها ولا توقيت فيه رواه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية عن أبي حنيفة ان وطئها ولم يقضها ثبت حرمة المصاهرة وان أفضاها لا ثبت (٣١١)

في النوادر اذا وطئ جارية هي بنت خمس سنين في الدبر وماتت ولا يدري انها هبل كانت تشتهى حرمت عليه أمها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ما دون سبع سنين لا تكون مشتهة وعليه الفتوى الزوج المحلل اذا وطئ المرأة فأفضاها لا تحلل للزوج الاول وأما الحرمة بدوعى الوطء اذا مسها أو قبّلها بشهوة ثبتت حرمة المصاهرة وان أنكر الشهوة كان القول قوله الا أن يكون ذلك مع انتشار الالة والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبلة وان مسها وعليها ثوب ضيق لا تصل حرارة المسوسة ولينها الى يده لا تثبت الحرمة وان كان الثوب رقيقا تصل اليه حرارة المسوسة ولينها تثبت الحرمة كاللومس متجردا وكذا اللومس أسفل الخلف الا اذا كان منعلا لا يجديلن القدم ومس المرأة الرجل في الحرمة كس الرجل المرأة ولو قبّل الرجل أم امرأته ثبتت الحرمة ما لم يظهر انه قبلها بغير شهوة وفي المس ما لم يعلم انه كان عن الشهوة لا تثبت الحرمة لان تقبيل

ولو قال انت طالق واحدة ونصف أو قال واحدة وربعا أو ما أشبه ذلك تقع ثنتان ولو قال واحدة ونصفها أو قال واحدة وربعا تقع واحدة كذا في المحيط * وهكذا في البدائع * وهذا أقول بعضهم واختارانه يقع ثنتان كذا في السراج الوهاج والجوهر النيرة * واذا طلقها ثلاثا أو أربع أو ربعا يقع واحدة في المعرف وثلاث في المنكر ولو قال خمسة أربع يقع ثنتان في المعرف وثلاث في المنكر وعلى هذا في كل جزء سماه كالاخماس والاعشار كذا في التبيين * ولو طلق امرأته واحدة ثم قال للآخرى اشركتك في طلاقها طلقت واحدة ولو قال للثالثة قد اشركتك في طلاقها طلقت ثنتين ولو قال للرابعة اشركتك في طلاقها طلقت ثلاثا ولو كان الطلاق على الاول بمال مسمى ثم قال للثانية قد اشركتك في طلاقها طلقت ولم يلزمها المال ولو قال قد اشركتك في طلاقها على كذا من المال فان قبلت لزمها الطلاق والمال والا فلا كذا في الظهيرية * ولو قال فلانة طالق ثلاثا أو فلانة معها أو قال أشركت فلانة معها في الطلاق طلقتا ثلاثا كذا في محيط السرخسي * ولو قال ثلاث نسوة له أنتن طواقي ثلاثا أو طلقتكن ثلاثا يقع على كل واحدة ثلاث ولا ينقسم بخلاف ما لو قال أو قعت بينكن ثلاثا فانها تقسم بينهن فتقع على كل واحدة طلاقة كذا في غاية السروحي * ولو قال اشركتك في تطليقة فهذا وما لو قال بينكن تطليقة سواء كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال لاربعة نسوة أنتن طالقات ثلاثا يقع على كل واحدة ثلاث ولو قال لامرأة انت طالقتي خمس تطليقات فقالت ثلاث تكفيني فقال ثلاث لك والباقي على صواحبك وقع الثلاث عليها ولم يقع شيء على غيرها لان الباقي بعد الثلاث صار لغوا فقد صرف اللغو على صواحبها فلا يقع شيء كذا في محيط السرخسي * ولو قال لاربعة انتن طواقي ثلاثا ينوي ان الثلاث بينهن فهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى فتطلق كل واحدة واحدة كذا في فتح القدير * ولو كانت له امرأتان فقال بينكما تطليقتان طلقت كل واحدة طلاقة وكذا اذا قال اشركت بينكما في طلقتين وليس كذلك اذا طلق امرأته تطليقتين ثم قال لآخرى قد اشركتك في طلاقها فانه يقع عليها طلقان أيضا كذا في السراج الوهاج * ولو طلق احداهن واحدة والآخرى ثنتين ثم قال للثالثة اشركتك معها ما يقع الثلاث عليها مدخولة كانت أو غير مدخولة ولو طلقهن على التفاوت ثم اشرك غيرهن مع احداهن غير عين بخير كذا في العنانية * وفي الباقي اذا طلق امرأته ثلاثا ثم قال لامرأة أخرى جعلت لك في هذا الطلاق نصيبا فان نوى واحدة فواحدة ونوى نصيبا في كل واحدة من الثلاث فثلاث * وفي المتن اذا طلق امرأته ثم تزوجها ثم قال لامرأة أخرى له قد اشركتك في طلاق فلانة طلقت ولو قال اشركتك في طلاق فلانة ولم يكن طلقها أو كانت فلانة تحت زوج آخر قد طلقها أو لم يطلقها ففي امرأته الغير لا يلزم امرأته طلاق ان كان طلقها أو لم يطلقها نوى الزوج طلاقا أو لم ينو في امرأته كذا لا تطلق الثانية اذا لم يكن طلق تلك ولا يكون هذا اقرارا بطلاق تلك رواه بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وأبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى مطلقا واذ في الباقي ولا يكون هذا اقرارا بطلاق تلك الا أن يقول اشركتك في طلاق فلانة التي طلقها وفي الباقي أيضا لو أشركها في طلاق امرأته الغير لا يصح الا أن يقول أنا أوقع طلاقه الذي أوقع عليها على امرأتى وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في أمة أعققت واختارت نفسها فقال زوجها لامرأته أخرى له قد كنت أشركتك في طلاق هذه لا يقع عليها الطلاق وكذلك كل فرقة بغير طلاق ولو قال قد اشركتك في فرقة هذه أو قال قد اشركتك في بينونة ما بيني

(٤٦ - فتاوى اول) النساء غالبا يكون عن شهوة والعانة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير ودليل الشهوة على قول أبي الحسن القمي رحمه الله تعالى انتشار الالة عنه وذلك ان لم يكن منتشر قبل ذلك وان كان منتشر قبل ذلك فعلامة الشهوة زيادة الانتشار والشدة وفي الشيخ والعين علامة الشهوة أن يحررك قلبه بالاشتاء ان لم يكن متحركا قبل ذلك وان كان متحركا قبل ذلك فحد الشهوة ان يزداد التحرك والاشتاء وقال عامة العلماء الشهوة أن يجبل قلبه اليها وتشتهى أن يواقعها والنظر الى الفرج عن الشهوة ثبت حرمة

المصاهرة عندنا وتكلموا في النظر الى الموضع الذي ثبت الحرمة قال بعضهم هو النظر الى منبت العانة وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى
وقال بعضهم هو النظر الى الشق وقال بعضهم هو النظر الى داخل الفرج وهو رواية ابن زبارة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلمه
الفتوى حتى قالوا لو نظر الى فرجها وهي قائمة لا ثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر في الداخل اذا كانت قاعدة متكئة ولو نظر الى دبرها
لا ثبت الحرمة ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم (٣٦٢) على الفاعل أم المفعول به وانتهى وكذلك لو لاط امرأة لا يحرم عليه أمها
وابنتها ولو مس امرأة بشهوة فامسني أو نظرت الى فرجها فامسني لا ثبت حرمة المصاهرة ولو مس شعرا امرأة عن شهوة قالوا لا ثبت حرمة المصاهرة وذكر في الكيسانيات انها تثبت وإذا فجر الرجل بامرأة ثم تاب يكون محرما لا ينم لأنه حرم عليه نكاح ابنته على التأيد وهذا دليل على ان المحرمية تثبت بالوطء الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة ولو نظر الى فرج امرأة عن شهوة وراء ستر رقيق أو زجاج يستبين فرجها ثبت حرمة المصاهرة ولو نظر الى امرأة ورأى فيها فرج امرأة فنظر عن شهوة لا يحرم عليه أمها وابنتها لأنه لم يفرجها وانما رأى عكس فرجها ولو كانت المرأة على شط حوض أو على قنطرة فنظر الرجل في الماء فرأى الرجل فرجها فنظر عن شهوة لا ثبت الحرمة ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها من الخارج فنظر عن شهوة ثبت الحرمة اذا تزوج الرجل امرأة وخلا بها وهو صائم صوم رمضان أو محرم ثم طلقها روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه

ويبينها تطليقة بائمة وان نوى ثلاثا ثلاث وان قال لم أو اطلاق لم يدين في القضاء ودين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو قال لا ربعة نسوة ينسكن تطليقة طلقت كل واحدة واحدة وكذا اذا قال ينسكن تطليقتان أو ثلاث أو أربع الا اذا نوى ان كل تطليقة ينسكن جميعا فيقع في التطليقتين على كل منهما تطليقتان وفي الثلاث ثلاث ولو قال ينسكن خمس تطليقات ولا يله طلقت كل تطليقتين وكذا ما زاد الى ثمان فان زاده على الثمن فقال تسع طلقت كل ثلاثا كذا في فتح القدير * ولو قال انت طالق وانت يقع ثنتان وفي الفتاوى واحدة ولو قال وانت لا امرأة أخرى يقع عليه أو لو قال انت طالق وانت طالق وانت طالق يقع على الاولى ثنتان وعلى الثانية واحدة ولو قال انت طالق أو لا بل انت تقع واحدة ولو قال ثانيا أنت للاخرى لا يقع بدون النية فأما وانت فيقع كقوله هذه طالق وهذه يقع عليه ما ولو قال هذه طالق هذه لم يقع على الاخرى بدون النية ولو قال هذه طالق وهذه طالق طلقنا ولو قال هذه طالق لم تطلق الاولى الا ان يقول طالقان ولو قال لهن أنت ثم أنت ثم أنت طالق طلقت الاخيرة وكذا يجزى الوأو ولو قال طالق طلقن ولو قدم الطلاق طلقن كذا في الظهيرية * وهكذا في العتابة * وكذا لو كان له اربع نسوة فقال لواحدة ما كنت ثم أنت للمرأة الاخرى ثم أنت طالق للارابعة طلقت الرابعة كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال أنت طالق وانت وأنت لا طلقت الاوليان فقط ولو قال أنت طالق ثلاثا وهذه معك أو مثلك أو قال وهذه الاخرى معك وعني به جالسة معك لم يصدق وطلقتا ثلاثا فأما قوله ان طلقك فلهذه من ذلك أو معك فطلق الاولى ثلاثا فيقع على الاخرى واحدة لان قوله ان طلقك يتناول طلاقه واحدة ولو قال ابتداء هذه طالق معك لم يقع على الخاطبة الا بالنية كذا في العتابة * ذكر في الاصل فمن كان له ثلاث نسوة قال هذه طالق أو هذه وهذه طالقت الثالثة في الحال ويخير الزوج بين الاولى والثانية كذا في المحيط * له اربع نسوة قال انت طالق أو هذه وهذه * وهذه فله الخيار في احدى الاوليين وابقى على الاخرين كذا في محيط السرخسي * ولو قال هذه طالق أو هذه وهذه طلقت الثالثة والرابعة وله الخيار في الاوليين ولو قال هذه طالق أو هذه أو هذه طلقت الاولى والرابعة وله الخيار في الثانية والثالثة كذا في المحيط * ولو قال انت طالق لا بل هذه أو هذه لا بل هذه طلقت الاولى والاخرى وله الخيار بين الثانية والثالثة ولو قال عمرة طالق أو زنبان دخلت الدار فدخلها خسر في ابقاعه على أيهما شاء ولو قال انت طالق ثلاثا أو فلانة على حرام وعني به اليمين لم يجبر على البيان حتى تغضي اربعة أشهر فإذا مضت ولم يقربها يجبر على أن يوقع طلاق الابلاء أو طلاق التصريح ولو قال امرأة طالق أو بعدد حركات قبل البيان فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق العبد وسعى في نصف قيمته وبطل الطلاق وللرأة نصف الميراث وثلاثة ارباع الصداق ان كانت غير مدخولة ولا ميراث لها من السعاية كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى اذا قال لها أنت طالق لا بل طالق فهي طالق ثنتين وكذا لو قال انت طالق واحدة لا بل واحدة وكذلك لو قال انت طالق واحدة لا بل طالق واحدة * وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لها أنت طالق لا بل أنت طالق واحدة واحدة بالكلية لا بل ولا يلزمه بالكلية الثاني شيء الا أن ينوي ولو قال أنت طالق لا بل انتما من الاولى تطليقتان والاخرى واحدة وفي الاصل لو قال لها كنت طلقك أمس واحدة لا بل ثنتين وقعت ثنتان كذا في المحيط * ولو قال للدخولة أنت طالق واحدة لا بل ثنتين يقع

يحل له ان يتزوج بابتها ولو نظر الى غير الفرج من الاعضاء عن شهوة أو نظر الى الفرج لاعتن شهوة لا ثبت الحرمة ولو الثلاث أركب امرأة أو تزوجها ومنها جائب مضيق لا ثبت الحرمة وكذا لو احتمل على امرأة لا ثبت الحرمة وكذا لو جامع ميتة لا ثبت الحرمة وانا كانت المرأة مع ابنة مشتمة لها في فراش قد الرجل يدها امرأته ليحرقها الى فراشه ليحرقها فأصاب يد الرجل ان المرأة تقرب ما باضعه على فان امرأته فان وقعت يدها على الابنة وهو يشتهي بها حرمت عليه امرأته وان كان يظن انها امرأته لوجود المس عن شهوة وان اختلفا

في الشهوة فالقول قول الزوج لانه ينكر المحرمه واذا نظر الزجل الى فرج ابنته بغير شهوة فتعنى أن تكون له جارية مثلها فوقع منه شهوة مع وقوع بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشهوة وقعت على التي غناها لا تحرم لان نظره في هذه الصورة الى فرج الابنة لم يكن عن شهوة امرأته لها زوج حدة يكون محرما لها ان كان دخل بالحدة كانت الجدة من قبل الاب أو من قبل الام وأما زوج بنتها وزوج بنت ولدها يكون محرما لها يدخل بهما أو لم يدخل لان البنت لا تحرم (٣٦٣) بنفس نكاح الام فلا تحرم بنفس نكاح الجدة أما الام فحرم بنفس نكاح البنت عندنا

فحرم بنفس نكاح بنت البنت وبنت الابن ولا بأس للمرأة ان تسافر مع ابن زوجها لانه محرم ولكن لا يرفعها ولا يضعها بخافة ان يقع في قلبه شيء صغيرة فزعت في المنام فهربت الى فراش والدها عريانة واتقشر لها بوها وهي ابنة عثمان سجين قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أخشى ان تحرم والدتها على أبيها ووطء الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطء البالغ في ذلك قالوا والصبي الذي يجامع مثله أن يجامع وبشبهتي ونسختي التماس من مثله وأما المحرمات لاعلى سبيل التأيد تسعة منها زيادة على العدد المشروع والعدد المشروع للآحراد هو الأربع من الحرائر والامام أو المملوك له ان يتزوج امرأتين لا غير عندنا واذ تزوج الحرة خمساً على التعاقب جاز نكاح الأربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج خمساً في عقدة فسد الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلاث نسوة

الثلاث ولو قال ذلك لغیر المدخولة تقع واحدة ولو قال أنت طالق وطالق وطالق لابل هذه طلقت الأخيرة واحدة والاولى ثلاثاً ولو قال ثلاث نسوة أنت طالق وأنت لابل أنت طلق جميعاً كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها هي غير مدخول بها هذه طالق واحدة واحدة واحدة لابل هذه الأخرى فالأخرى تطلق ثلاثاً والاولى واحدة وان كانت مدخولة فثلاث كذا في العتبية في فصل الكليات * رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة لابل غدا طلقت للحال واحدة فاذا انشق الفجر من الغد هي في العدة تقع أخرى كذا في فتاوى قاضخان * اذا قالت أنت طالق رجعي والأخرى بائن لابل هذه فعلى الاولى ثنتان وعلى الأخرى واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثاً لابل هذه طلقت ثلاثاً ولو قال لابل هذه طالق الثانية واحدة كذا في العتبية في فصل الكليات * ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة أولاً ولائني لا يقع شيء وقال محمد رحمه الله تعالى تقع واحدة رجعي ولو قال أنت طالق أولاً ولائني أو غير طالق لا يقع شيء اتفاقاً كذا في الكافي * ولو قال ثلاثاً ولا قيل على الخلاف والاصح أنه لا يقع كذا في العتبية في فصل الكليات * في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا شك في أنه طلق واحدة أو ثلاثاً (١) فهي واحدة حتى يثبت أو يكون أكبر ظنه على خلافه فان قال الزوج عزمت على اني ثلاث أو هي عندي على اني ثلاث اضع الامر على أشده فاخبره عدولاً وحضروا ذلك المجلس وقالوا كانت واحدة قال اذا كانوا عدولاً صدقهم وأخذ بقولهم كذا في الذخيرة في الحادى عشر * ولو قال أنت طالق واحدة أو ثنتين فالبيان اليه ولو قال ذلك لغیر المدخولة تقع واحدة ولا يخبر الزوج كذا في الظهيرية * ذكر القيدوري اذا ضم الى امرأته ما لا يقع عليه الطلاق مثل الجرو والبهيمة وقال احداً كطالق أو قال هذه طالق أو هذه طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو جمع بين منكوحتيه وبين رجل وقال احداً كطالق أو قال هذه طالق أو هذا لم يقع الطلاق على منكوحتيه الابانية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ضم الى امرأته أجنبية وقال احداً كطالق أو قال هذه طالق أو هذه لا تطلق امرأته الابانية لان الاجنبية محل للثلاث خبراً وان لم تكن محلالة انشأوا هذه الصيغة بحقه فبها اخبار ولو قال في هذه الصورة طلقت احداً كطالقت امرأته من غير نية ذكره في طلاق الاصل * ذكر هشام في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته ولا جنبية احداً كطالق واحدة والأخرى ثلاثاً وقعت الواحدة على امرأته قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل له امرأتان رضيعتان فقال احداً كطالق ثلاثاً طلقت احدهما والبيان اليه فلو أنه لم يبين الطلاق في احدهما احتج جاءت امرأته فأرضعتهم اماً وعلى التعاقب باتت جميعاً كذا في المحيط * ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال احداً كطالق لا تطلق الحية كذا في فتاوى قاضخان * قال في الزيادة رجل تحتته حرة وأمة وقد دخل بها فقال احداً كطالق ثنتين ثم اعتقه الامه ثم بين الزوج الطلاق في المعتقة قال تحرم حرة غليظة ولو كانتا متين فقال الزوج احداً كطالق ثنتين ثم اعتقهما جميعاً ثم مرض وبين الطلاق في احدهما فانها تحرم حرة غليظة والميراث بينهما نصفين لان البيان في حق الميراث كله عدم كذا في المحيط * رجل تحتته أمتان لرجل فقال المولى احداً كطالرتة ثم قال الزوج التي اعتقها المولى طالق ثنتين امر المولى بالبيان دون الزوج فاذا بين العتق في احدهما طلقت هي ثنتين ولا تحرم حرة غليظة وتعتد بثلاث حيض وان مات

(١) مطلب اذا شك أنه مطلق واحدة أو ثلاثاً

ولو تزوج الحرة خمساً ثم أسلموا ان تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الأربع الاول ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجهن جملة فرق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير وقال محمد ورفق والشافعي رحمه الله تعالى له ان يختار منهن أربعاً كيفما تزوج والحر اذا تزوج عشر نسوة على التعاقب جاز نكاح التاسعة والعاشره لانهما تزوج الخامسة كان ذلك دليلاً على فساد نكاح الأربع قبلها انما تزوج التاسعة دل ذلك على فساد نكاح الأربع قبلها فيجوز نكاح التاسعة

والعاشرة ومنه بالجمع بين الاختين نكاحا مرتين كاتسا وأمتين ان تزوجهما جله بطلا وان تزوجهما على التعاقب صح الاول وبطل الثاني
 ومنه بالجمع بين الاختين وطأ اذا وطئ الرجل أخت امرأته بشبهة تجب العدة على الموطوءة وما لم تنقض عدتها لا يحل له ان يوطأ المنكوحه
 ولو اشترى أمتين أختين ليس له أن يوطأهما فان وطئ واحدة منهما لا يحل له وطأ الاخرى حتى يحرم فرج الموطوءة على نفسه ببيع أو هبة
 أو صدقة أو كتابة أو عتق أو تزويج (٣٦٤) وان وطئها ليس له أن يوطأ واحدة منهما حتى يحرم فرج الاخرى كما قلنا وان يباع

واحدة منهما أو زوج أو
 وهب ثم ردت المبيعة بعيب
 أو رجع في الهبة أو طلق
 المنكوحه زوجها وانقضت
 عدتها لم يوطأ واحدة منهما
 حتى يحرم الاخرى على نفسه
 لما قلنا ومنه بالجمع بينهما
 وطأ حكم كما اذا ملك أخت
 منكوحه لم يوطأ المملوكه
 ولوملك جارية ووطئها ثم
 تزوج أختها جاز النكاح
 عندنا ولا يوطأ واحدة منهما
 حتى يحرم المملوكه على
 نفسه بما قلنا ولو تزوج
 أختين معا وفسد نكاحهما
 ثم فارقه ماله ان يتزوج
 واحدة منهما للحال وان
 تزوجهما في عقدة وفسد
 نكاحهما ووطئهما كان
 عليهما العدة ومادامت في
 العدة لا يجوز له نكاح
 احدهما فان انقضت
 احدهما ما جاز ان يتزوج
 الاخرى ولو تزوج امرأته ثم
 نكح أختها جاز نكاح
 الاولى وبطل نكاح الثانية
 فان وطئ الثانية لم يوطأ
 الاولى حتى تنقضي عده
 الثانية ومنه اذا جمع بين
 الاختين في نكاح وعدة
 نكاح اذا تزوج امرأة
 وأختها في عدتها من طلاق

المولى قبل البيان شاع العتق فيه ما قال الزوج الآن يؤمر بالبيان فان بين الزوج في احدهما ما تحرم حرمة
 غليظة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان ما استمعا وطأها اثنتان وعدتها حاضتان وان لم يمت المولى
 وانكته غاب لا يؤمر الزوج بالبيان فان بدأ الزوج وقال احدا كما طالق ثنتين ثم قال المولى التي طلقها الزوج
 فهي حرة يؤمر الزوج هنا بالبيان فاذا بين الزوج في احدهما الطلاق طلقت وعتقت عقيب الطلاق
 فتحرم حرمة غليظة وتعد بثلاث حيض وفي بعض النسخ بحيضتين كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله
 تعالى في الجامع اذا كان للرجل امرأتان وقد دخل بهما ان قال لهما ما نكحنا طالقان طلقت كل واحدة
 منهما اطلاقا رجعية فان لم يراجع واحدة منهما حتى قال لهما احدا كما طالق ثلاثا كان له البيان فان لم
 يبين حتى انقضت عدة احدهما تعينت الباقية للثلاث وان انقضت عدتها ما لم تقع الثلاث على واحدة
 منها ما قالوا أراد به أنه لا تقع الثلاث على واحدة منها ما بعينها ما يقع الثلاث على واحدة منهما ما بعينها ثم
 قال وليس له أن يوقع الطلاق على واحدة منهما بعينها قالوا أراد بذلك أنه ليس له أن يوقع الطلاق على واحدة
 منهما ما بعينها مصادا بالبيان اماله ذلك حكما للنكاح بأن يتزوج احدهما ما بعد انقضاء العدة فلا تنقض
 عدتها ثم أراد ان يتزوجها ما لم يحز ولو تزوج باحدهما اجاز وتعين الاخرى للطلاق الثلاث ولو لم
 يتزوج واحدة منهما حتى تزوجت احدهما ما زواج آخر ودخل بها ثم فارقه أو مات عنها فانقضت عدتها
 ثم نكحهما الاول جميعا جاز وكذلك لو انقضت عدتها ثم ماتت احدهما فتزوج الثانية جاز نكاحها لانه لم
 يوجد في الميتة ما يوجب تعينها بالواحدة حتى تعين الحية بالثلاث بخلاف ما اذا كانتا حيتين وتزوج
 باحدهما ماله ان النكاح لا يصبح الا في المطلقة بواحدة فتعين المتزوجة الواحدة قال في الزيادات رجل
 تحت أمتان لرجل لم يدخل بهما فقال احدا كما طالق ثنتين ثم اشترى احدهما ما تعينت الاخرى للطلاق
 كما لو ماتت احدهما ولو اشترى اهما معا يبيح الطلاق بينهما بما لا يملك الزوج البيان في احدهما ولو
 وطئ احدهما ما يملك الميمن تعينت الاخرى للطلاق لان حمل امرءة على الصلاح واجب وذلك بحمل وطئها
 على الحلال وذلك بانتفاء الطلاق عنها لان الامة المطلقة بتطيقتين كالأنخل يملك لمة كاح لا يملك لمة الميمن
 ولو قال لا امرأتين له وقد دخل بهما احدا كما طالق واحدة والاخرى ثلاثا ولا يملكه في واحدة منهما فله أن
 يوقع الثلاث على ايهما شاء مادامت في العدة واذا انقضت عدتها ليس له أن يوقع الثلاث على احدهما
 بعينها وان انقضت عدة احدهما ما بانتهى بواحدة والاخرى طالق ثلاثا وان لم يكن دخل بهما وبقي
 المسئلة بمجالها فليس له أن يوقع الثلاث على احدهما ما بعينها فان تزوج باحدهما في هذه الصورة جاز وليس
 له أن يتزوج الاخرى كذا في المحيط * ولو طلق احدي نساءه الاربع ثلاثا ثم اشتبهت وانكرت كل واحدة
 أن تكون هي المطلقة لا يقرب واحدة منهن لانه حرمت عليه احدها من ويجوز أن تكون كل واحدة وقد
 قال أصحابنا رحمه الله تعالى كل ما لا يباح عند الضرورة لا يجوز التحري فيه والقروج من هذا الباب ولهذا
 قالوا اذا اختلطت الميتة بالمذبوحة انه يحترى لان الميتة تباح عند الضرورة وان استعد من عليه الى الحاكم
 في النفقة والجماع اعدى عليه وجسسه حتى يبين التي طلقها منهن وتزومه نفقة منهن وينبغي أن يطلق كل
 واحدة مطلقة واحدة فاذا تزوج من بغير مجاز له التزوج بهن وان لم يتزوجن فالافضل أن لا يتزوج بواحدة
 ولو تزوج بالثلاث صح نكاحهن وتعينت الاربعة للطلاق وكذا قالوا في الوطء لا يقربهن احتسابا فان قرب

بائن في نكاح صحيح أو في العدة من نكاح فاسد لا يصح عندنا ولو قال زوج المعتدة أختي حتى لقي عدتها قد انقضت وذلك

الثلاث
 في مدة تنقضي في مثلها العدة كان له ان يتزوج باختر أو أربع سواها عندنا خلافا لغيره وخلافا لما في رحمه الله تعالى ان كان الطلاق
 رجعيًا ومنه بالجمع بين الاختين نكاحا وعدة عتاق صورتها اذا عتق أم ولده كان عليهما الاعتداد بثلاث حيض ولا يحل له ان يتزوج باختر
 ولا بأربع سواها في عدتها عندنا فزوجه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز كلاهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى

لا يجوز نكاح الاخت ويجوز نكاح الاربع * ومنها الجمع بين ذواتي رحم محرم لا يجوز له ان يتزوج امرأته على عمها ولا على خالتها ولا على ابنة اختها ولا على ابنة أخيها ولو تزوجها ما لا يصح نكاحهما قالوا كل امرأتين لو كانت احدهما اذكرا ولاخرى أنثى حرم النكاح بينهما لا يجوز أن يجمع بينهما في النكاح الا في مسئلة اذا جمع بين امرأته وبين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فانه يجوز ذلك * ومنها الجمع بين الحرة والامة في النكاح ان نكحهما مجله صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامة وان نكح (٣٦)

نكح الحرة ثم الامة لا يصح نكاح الامة ولو تزوج الامة وحرة في عتده لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه رحمه الله تعالى ولو جمع بين خمس حرائر وأربع اماء في عقدة صح نكاح الامة ولو تزوج حرة وامة معا والحرة في نكاح الغير أو في عدة الغير صح نكاح الامة ولو تزوج أمة بغير بطل نكاح الامة لا يعمل فيه اجازة المولى بعد ذلك ولا يجوز للعبد ان يتزوج أمة على حرة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وطول الحرة عندنا لا يمنع نكاح الامة * ومن المحرمات الكافرة بكفر مخصوص لا تحل الوثنية للمسلم وتحل لكل كافر الا المرتد ولا يجوز نكاح المرتدة لاحد والمجوسية لا تحل للمسلم وتحل لكل كافر الا المرتد ويجوز نكاح الصائبة للمسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز للمسلم نكاح اليهودية والنصرانية واذا تزوج المسلم كاتبة خرية في دار الحرب جاز ويكره فان

الثلاث تعينت الاربعة للطلاق وليس له أن يتزوج بالكل قبل أن يتزوج بزوج آخر فان تزوجت واحدة منهن بزوج ودخل بها ثم تزوج الكل ذكر في الجامع انه يجوز نكاح الكل ولو ادعت كل واحدة انها المطلقة ثلاثا يحلف الزوج فان نكل وقع على كل واحدة الثلاث وان حلف لهن فالحكم كقوله ان قبل اليمين كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا اذا كانتا اثنتين فتزوج احدهما تعينت الاخرى للطلاق هذا اذا كان الطلاق ثلاثا فان كان بائنا ينكحهن جميعا نكاحا جديدا ولا يحتاج الى الطلاق وان كان رجعي اراجعهن جميعا واذا كان الطلاق ثلاثا فماتت واحدة منهن قبل البيان فلا حسن أن لا يبطأ الباقيات الابد ببيان المطلقة وان وطئن قبل البيان جاز كذا في البدائع * ولو قال لامرأتين له احدا كما طالق ولم يبين حتى ماتت احدهما ما طلق الباقية وكذا لو لم تمت ولكن جامع احدهما مأوقها أو حلف بطلاقها وظاهر منها أو طلقها تعينت الاخرى للطلاق ولو ماتت احدهما قبل عدتها اياها لم يرتبها وطلقت الباقية كذا في الخلاصة في جنس الفاظ الطلاق * ولو طلق واحدة بعينها ثم قال أردت بهذا الطلاق التعيين كان القول قوله كذا في الظهيرية * ولو قال انت طالق من واحدة الى اثنتين أو مابين واحدة الى اثنتين فهي واحدة ولو قال من واحدة الى ثلاث أو مابين واحدة الى ثلاث فهي ثلاثان وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو نوى واحدة في قوله من واحدة الى ثلاث أو مابين واحدة الى ثلاث يدين ولا يصدق في القضاء كذا في غاية السروحي * ولو قال من واحدة الى عشرة يقع ثنتان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولو قال انت طالق مابين واحدة الى أخرى ومن واحدة الى واحدة فهي واحدة كذا في السراج الوهاج * روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لو قال انت طالق مابين واحدة وثلاث فهي واحدة كذا في المحيط * ولو قال ثنتان الى ثنتين فثنتان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في العتبية * ولو قال انت طالق الى الليل أو قال الى شهر أو قال الى سنة فهو على ثلاثة أو وجهه اما أن ينوى الوقوع للعالم ويجعل الوقت للامتداد وفي هذا الوجه يقع الطلاق للعالم واما أن ينوى الوقوع بعد الوقت المضاف اليه وفي هذا الوجه يقع الطلاق بعدمضي الوقت المضاف اليه وان لم تكن له نية أصلا لا يقع الطلاق الا بعد مضي الوقت المضاف اليه عندنا * ولو قال لها انت طالق الى الصيف أو قال لها الى الشتاء فهذا ما لو قال الى الليل أو الى الشهر سواء وكذلك اذا قال الى الربيع أو قال الى الخريف كذا في المحيط * ولو قال انت طالق الى حين أو الى زمان فان نوى وقتا دون وقت فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على ستة أشهر ولو قال أنت طالق الى قريب لم ينو شيئا فهو على شهر الا يوما كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * ولو قال انت طالق من هناء الى الشام فهي واحدة عليك الرجعة كذا في الهداية * ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين فان نوى واحدة وثنتين وهي مدخول بها وقعت ثلاث ولو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة وان نوى مع وقع ثلاث مدخولة كانت غير مدخولة هكذا في فتح القدير * وان نوى الطرف تقع واحدة لان الطلاق لا يصلح ظرفا فيلغوز كذا في السراج الوهاج * وكذلك اذا قال واحدة في ثلاث ونوى واحدة وثلاثا أو نوى واحدة مع ثلاث يقع الثلاث وكذلك اذا قال أنت طالق ثنتين في ثنتين ونوى ثنتين وثنتين أو ثنتين مع ثنتين يقع الثلاث وان لم تكن له نية أو نوى الضرب والحساب في قوله واحدة في ثنتين تقع واحدة لا غير وفي قوله واحدة في ثلاث كذلك وفي قوله ثنتين في ثنتين يقع ثنتان لا غير كذا في المحيط * ولو قال انت طالق

خرج بها الى دار الاسلام بقيا على النكاح والمبعض اذا تزوج مبعضة بشهود وولي ثم أسلم جميعا وتركها ما كانا يعتقدانه من النفاق في باطنهما وكان الزوج خلافا أو لم يحل بها ثم ان المرأة تزوجت بزوج آخر بعد اسلامها قبل ان تقع السرقة بينهما وبين زوجها الاول قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانا يظهران الاسلام وبعثتهما الكفر كان نكاحهما باجرا ولا يجوز نكاح المراتم مع الزوج الثاني وان كانا يظهران الكفر أو احدهما كذا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما ويصح نكاح المراتم مع الثاني ويجوز للمرنكاح

الامة الكفاية عندنا خلافاً لما في رحمه الله تعالى ولا يجوز نكاح منكوحة الغير ومعتدة الغير عند الكل ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم انهم منكوحة الغير فوطئها تجب العدة وان كان يعلم انهم منكوحة الغير فوطئها لا تجب العدة حتى لا يحرم على الزوج وطؤها والمهاجرة لاعدته عليها ولو ان تزوج للحال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباهما رحمه الله تعالى عليها العدة ولا يجوز نكاحها قبل انقضاء العدة ولو هاجر (٣٦٦) الزوج كان له ان يتزوج باختها أو ربيع سواها وان كانت المهاجرة حاملاً لا تزوج في

رواية محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان لها ان تزوج لكن لا يطؤها زوجها حتى تضع الحمل ويجوز نكاح الحامل من الزنا ولا يقربها زوجها حتى تلد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز نكاحها واذا رأى الرجل امرأة تزنى فتزوجها جاز النكاح وللزوج ان يطأها من غير استبراء وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له ان يطأها من غير أن يستبرئها وان تزوج الذي كافرة معتدة من كافر جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أسلمها بقا على النكاح وان ترفعها الأمر الى القاضي لا يبطل القاضي النكاح بينهما خلافاً لابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت الكفاية في عدة مسلم لا يجوز للمسلم ولا للذي ان يتزوجها حتى تنقضي عدتها والذي اذا أبان امرأته الذمية فتزوجها مسلم أو ذمي من ساعته ذكر بعض المشايخ رحمه الله

بمكة أو في مكة فهي طالق في الحال في كل البلاد وكذلك قوله انت طالق في الدار وان عني به اذا أنت مكة يصدق ديانة لا قضاء ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة ولو قال في دخولك الدار يعلق بالفعل كذا في الهداية * وان قال انت طالق في الشمس وهي في الظل كانت طالقاً مكانها وان قال أنت طالق في صلاتك لم تطلق حتى تترك وتسجد سجدة وان قال في صومك كانت طالقاً حين يطعم الفجر كذا في السراج الوهاج * ولو قال في مرضك أو وجعك لم تطلق حتى غرض كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق طلاقه فمداخله الدار فانه يقع في الحال كذا في غايه السروحي * ولو قال لها أنت طالق في حيضك أو مع حيضك حين رأيت الدم تطلق بشرط أن يستمر بها الدم الى ثلاثة أيام ولو قال أنت طالق في حيضك أو مع حيضك فمالم تحض وتطهر لا تطلق ولو كانت حائضاً في هذه الفصول كاهلا تطلق مالم تطهر من هذه الحيضة وتحيض مرة أخرى كذا في البدائع ونشرح الطحاوي * ولو قال أنت طالق بدخولك الدار أو بحيضك لم تطلق حتى تدخل أو تحيض كذا في البحر الرائق * ولو قال أنت طالق في ثوب كذا وعليها غيره طلقت للحال وكذا اذا قال انت طالق وأنت مريضة وان قال غيبك اذا البست واذا امرضت دين فيما بينه وبين الله تعالى لافي القضاء كذا في فتح القدير * ولو قال لها انت طالق في ذهابك الى مكة أو في لبسك ثوب كذا لم تطلق حتى تفعل ذلك الفعل كذا في المحيط * ولو قال لها انت طالق في علي أو حسابي أو رأيي يقع الطلاق بخلاف قوله انت طالق فيما علم كذا في الظهيرية

الفصل الثاني في اضافة الطلاق الى الزمان وما يتصل بذلك * لو قال لها انت طالق في الغد أو قال غدا ولا نية له يقع الطلاق حين يطعم الفجر من الغد وان قال نويت به الوقوع في آخر الغد فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى في الفصاين وهل يصدق قضاء أجه واعي أنه لا يصدق في قوله غدا واختلفوا في قوله في الغد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصدق وقال لا يصدق وعلى هذا اذا قال انت طالق رمضان أو في رمضان أو قال أنت طالق شهراً أو في شهر ولو قال أنت طالق في رمضان فهو على أول رمضان يأتي وكذلك اذا قال لها أنت طالق في يوم الخميس فهو على أول خميس يأتي ولو قال غيبك رمضان الثاني لا يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في المحيط في الفصل الثالث عشر * ولو قال لها يوم الخميس انت طالق يوم الخميس أو في يوم الخميس فهو على يوم الخميس القائم كذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل اذا قال لها انت طالق يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وهو في يوم الجمعة فانه يقع الطلاق ولا يكون على الجمعة الآتية الا أن ينوي كذا في المحيط * رجل قال في شعبان أنت طالق في رمضان تطلق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو قال انت طالق في الصيف أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور كذا في فتاوى قاضيان * رجل حلف وقال لا امرأته في النصف من رمضان انت طالق ليله القدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق مالم يحض رمضان من السنة المستقبلة وعلى قوله ما اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان في باب الاعتكاف * والحالف لو كان من العوام بحث في ليله السابع والعشرين من رمضان الذي حلف فيه لكثرة عرقهم كذا في الحاوي * ولو قال أنت طالق بعد ستة تطلق بعد ما غربت الشمس من اليوم السابع يعرف الناس كذا في التتارخانية * ولو قال انت طالق اليوم غداً أو غداً اليوم ويؤخذ بالوقت الذي تقويه فيقع

تعالى انه يجوز له نكاحها ولا يحل له وطؤها حتى يستبرئها بجميعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث حيض وروى أصحاب الامالي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا عدة عليها وقال شمس الائمة الدر خسي رحمه الله تعالى اختلف المشايخ في وجوب للعدة على الذمية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم لا عدة عليها وقال بعضهم يجب العدة لانهم اضعية لا تنع النكاح كالاستبراء بين المسلمين بخلاف ما اذا كانت الذمية معتدة من مسلم لان تلك العدة قوبة

بجفاف ماذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ثم تزوجها بعد مدة فقالت تزوجتني قبل أن أتزوج بزوج آخر كان القول قولها ولا يكون أقدامها
على نكاح الأول أقرأ منها بأن تزوجت بزوج آخر لان انقضاء العدة لا يعرف إلا بقولها فجعل أقدامها على النكاح بمنزلة إقرارها بانقضاء
العدة ولا كذلك النكاح لان الوقوف على نكاح الثاني يمكن فلم يجعل أقدامها إقراراً منها بوجود النكاح فان كان الزوج الأول تزوجها
بعد شهر ثم قال لها تزوجتك قبل إصابه (٣٦٨) الزوج الثاني أو تزوجتك قبل الثاني وقالت المرأة لا بل كان بعد ذلك كان القول

قول المرأة وبفسد النكاح
بإقرار الزوج ولها عليه
نصف المسمى ان كان لم يدخل
بها والكل ان كان دخل بها
* اذا تزوج الرجل امرأة قد
كان لها زوج طلقها فقال
الزوج الثاني تزوجتك قبل
انقضاء العدة وقالت المرأة
قد كنت أسقط بعد
الطلاق سقطا استبان
خلقه كان القول قول الزوج
ويفرق بينهما ولو قالت
المرأة بعد النكاح قد كنت
أسقط قبل نكاحك بعد
طلاق الأول سقطا استبان
خلقه وقال الزوج تزوجتك
قبل انقضاء العدة كان
القول قولها ويفرق بينهما
ولها عليه المهر ان كان دخل
بها ونصف المهر ان لم يدخل
بها وفي الوجه الأول يفرق
بينهما ولا مهر على الزوج ان
لم يكن دخل بها * امرأة
زوجت بزوج ودخل بها ثم
قالت لم أكن رضى بنكاح
الاب وقد وردت نكاح الاب
حين علمت وأقامت البينة
على ذلك قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله تعالى تقبل بينهما على
رد النكاح وقال القاضي
الامام أبو علي النسفي رحمه

اذا قال لامرأته أنت طالق بعد أيام فأتبع بعد سبعة أيام وروى المصنف عنه اذا قال لها اذا كان ذو
القعدة فانت طالق وقد مضى بعضه قال هي طالق ساعة ما تكلم واذا قال أنت طالق في مجي يوم
ان قال ذلك ليلة طلعت كطلع الفجر من اليوم الحائض وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلعت اذا جاءت
الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني ولو قال أنت طالق في مضي يوم ان قال ذلك ليلة طلعت اذا غربت
الشمس من الغد وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلعت اذا جاءت الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني
ولو قال أنت طالق في مجي ثلاثة أيام ان قال ذلك ليلة طلعت كطلع الفجر من اليوم الثالث وان قال ذلك في
ضحوة من النهار طلعت اذا طلع الفجر من اليوم الرابع ولو قال أنت طالق في مضي ثلاثة أيام فان قال ذلك
ليلة طلعت اذا غربت الشمس من اليوم الثالث اذ به يتم الشرط هكذا وقع في بعض نسخ الجامع ووقع في
بعضها الا تطلق حتى مجي مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الليلة الرابعة وهكذا كرا القدر في شرحه
كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق أمس وقد تزوجها اليوم لم يقع شيء ولو تزوجها أول من أمس وقع الساعة
ولو قال أنت طالق قبل أن أتزوجك لم يقع شيء كذا في الهداية * ولو قال أنت طالق اذا تزوجتك قبل أن
أتزوجك أو أنت طالق قبل أن أتزوجك اذا تزوجتك أو اذا تزوجتك فانت طالق قبل أن أتزوجك ففي
الصورتين الأولين يقع عند التزوج اتفاقاً وفي الثالثة لا يقع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في
فتح القدير * ولو قال لامرأته أنت طالق قبل دخولك الدار بشهر أو قال لها أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر
فدخلت الدار أو قدوم فلان قبل تمام الشهر من وقت البين لا تطلق ولودخلت الدار أو قدوم فلان تمام الشهر
من وقت البين يقع الطلاق ومن قال لامرأته أنت طالق قبل هذا الشهر تطلق في الحال ثم عند علمائنا
الثلاثة رحمهم الله يقع الطلاق مقارناً لدخول وقت الدخول والقدوم حتى لو خالها
في وسط الشهر ثم دخلت الدار أو قدوم فلان تمام الشهر وهي في العدة لا يظهر بطلان الخلع هكذا في المحيط *
ولو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر فان مات فلان تمام الشهر طلقت مستنداً إلى أول الشهر وهذا
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تطلق بعد الموت ولو مات فلان قبل تمام الشهر لا تطلق إجماعاً ولو قال
أنت طالق قبل شهر رمضان بشهر يقع في أول شعبان اتفاقاً ولو قال أنت طالق ثلاثاً أو بأكثر قبل موت فلان
بشهر ثم خالها في أثناء الشهر ثم مات فلان تمام الشهر ان كانت في العدة يقع الثلاث مستنداً ويطل الخلع
ويرد الزوج بدل الخلع إلى المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقع الثلاث ولا يطل الخلع ويصير
مع الخلع ثلاثاً وان مات فلان بعد العدة بان وضعت حملها ولم تكن قد دخل بها ولم تحب العدة لا يقع الثلاث
ولا يطل الخلع بالاجماع كذا في السراج الوهاج * واذا قال أنت طالق قبل موتي بشهر أو قبل موتك ثم مات
الزوج أو المرأة عنده يقع الطلاق قبل الموت في آخر جزء من أجزاء حياته مستنداً وعندهما لا يقع كذا في
محيط السرخسي * ولو قال أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فان أحدهما قبل تمام الشهر لم تطلق
بهذه البين أبداً وان مضى شهر من وقت البين ثم مات أحدهما طلقت ولا ينتظر موت الآخر ولو قال أنت
طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم أحدهما تمام الشهر من وقت البين ثم قدم الآخر بعد ذلك طلقت
لان وجود القدومين بمنع عادة فسقط اعتبارهما ولو قال لامرأته أنت طالق قبل يوم الاضحي والنظر بشهر
فانها تطلق اذا اهل هلال رمضان لان الفطر مع الاضحي لا يوجدان معافاة وقوع الطلاق بصفة التقدم

الله تعالى لا تقبل بينهما لان التمكن بمنزلة الإقرار على جواز النكاح فكانت مكذبة طاهراً * رجل تزوج امرأة ثم
أقرأن فلاناً تزوجها واطلقتها وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت المرأة هو زوجي على حاله لم يطلقني لم يفرق بينهما فان حضر الغائب وأنكر
الطلاق يقضى له بالمرأة ويفرق بينهما وبين الآخر فان أقر الأول بالنكاح والطلاق وانقضت العدة وكذبته المرأة في الطلاق فالطلاق واقع
وعليه العدة كأنه طلقها للحال ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في ذلك كانت المرأة لا آخر وان أنكرت ما أقر به الأول من

النكاح والطلاق كانت المرأة لا تسخر ولو تزوج امرأته ثم قال كان لها زوج قبلي طلقها وانقضت عدتها وقالت المرأتان لم يطلقني وأما امرأته وقال زوجها الاول طلقك وانقضت عدتك كان القول قوله اذا تزوج الرجل امرأته فقالت المرأة تزوجتني بغير شهود أو في العدة أو كنت أمة فتزوجتني بغير إذن المولى أو تزوجتني حال ما كنت مجوسية وأنكر الزوج ذلك وادعى النكاح الجائر كان القول قول الزوج ولو ادعى الزوج فساد النكاح بشئ مما ذكرنا فأنكرت المرأة وادعت الصحة ففرق بينهما ولها عليه (٣٦٩) نصف المهر إن كان لم يدخل بها والكل إن

دخل بها رجل أقر أن هذه المرأة أمه أو أخته من الرضاع أو بنته ثم أراد أن يتزوجها وقال أو همت أو أخطأت أو نسيت وصدقته المرأة فيما ادعى من النسيان والغلط كان له أن يتزوجها وإن ثبت الرجل على إقراره وقال هو حتى كافلت لم يكن له أن يتزوجها وإن كان إقراره بذلك بعد ما تزوجها فرق بينهما ما إن ثبت على إقراره وكذلك أقرت المرأة بذلك وأنكر الزوج ثم كذبت المرأة نفسها وقالت أخطأت أو غلطت فتزوجها جاز النكاح وإن كان إقرارها بذلك بعد النكاح بقاء على النكاح ولو تزوج امرأة ثم قال بعد ذلك هي أختي أو بنتي أو أختي من الرضاع ثم قال أو همت ليس الأمر كما قلت لا يفسد النكاح بينهما ولو ثبت على إقراره وقال هو حتى كافلت أو أشهد عليه شهودا فرق بينهما فإن جحد بعد ذلك لا ينفعه بخوده وكذلك قال هذه ابنتي أو أختي وليس لها نسب معروف ثم قال أو همت صدق ولو قال لعمري أو لأمته هذا ابني أو ابنتي يعق ولا يشترط

واغتبر اتصال الشهر بأحدهما دون الآخر كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق قبل يوم الاصحى يقع الطلاق في الحال وكذا لو قال أنت طالق تطليقة قبلها يوم الاصحى يقع الطلاق في الحال هكذا في الذخيرة * ولو قال أنت طالق قبل أن تحيض حيضة بشهر فكثت شهرا ثم رأت يوما أو يومين دمها لم تطلق حتى تراه ثلاثا فإذا استمر ثلاثا قبل هي طالق قبل ذلك بشهر * وإذا أتت بحنفية رجمه الله تعالى والصحيح أنها تطلق للحال كذا في محيط السرخسي * وفي المتن عن محمد رجمه الله تعالى إذا قال لامرأته أنت طالق قبل غدا وقيل قدوم فلان فهو وقيل ذلك طرفة عين قال الحاكم أبو الفضل رجمه الله تعالى هذا الجواب في قوله وقيل قدوم فلان غير مستقيم والصحيح أنه يقع الطلاق إذا قدم فلان كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق بعد يوم الاصحى تطلق حين يصح الليل ولو قال بعد هاتين الاصحى طلقك للحال ولو قال مع يوم الاصحى طلقك حين يطلع فجره ولو قال مع يوم الاصحى طلقك للحال كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت طالق مع موفى أو مع موتك لا يقع شئ كذا في الكافي * وإذا قال أنت طالق قبل يوم قبله يوم الجمعة أو قال بعد يوم بعد يوم الجمعة يقع الطلاق عليهما يوم الجمعة في المسئتين جميعا ولو قال أنت طالق بشهر غير هذا اليوم أو سوى هذا اليوم كان كما قال وكانت طالقة بعد مضي ذلك اليوم ولا يشبه هذا قوله لا هذا اليوم فان هنالك تطلق حين تكلم كذا في المحيط * والأصل أن الطلاق إذا علق بغيره لم يقع عند آخره إلا أنه ابن وقع عند أولهما صارته ملقا بأحدهما وإن علق بأحد الفاعلين يقع عند أولهما وإن علق بالفاعل والوقت يقع لكل واحد تطليقة لانهما مختلفان وإن علقه بوقت أو بفعل فإن سبق الفعل وقع ولم ينظر الوقت وإن سبق الوقت لم يقع حتى يوجد الفعل ويجعل كأنهما وقتان أضيف الطلاق إلى أحدهما * ولو قال إذا جاء فلان وإذا جاء فلان فأنت طالق لا يقع إلا بعد مجيئهما جميعا ولو قدم الجزاء قال أنت طالق إذا جاء فلان وإذا جاء فلان فأيهما جاء طلقك وكذلك لو توسط الجزاء كذا في محيط السرخسي * ولا يقع بالثاني شئ إلا إذا نوى ذلك كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق إذا جاء غد وبعد غد يقع في آخره ولو قال وهي مضطجعة أنت طالق في قيامك وقعودك لم تطلق حتى تغلظهما فإن كانت قاعدة فدامت ثم قامت أو كانت قائمة فدامت ثم قعدت طلقك ولو قال أنت طالق في قيامك وفي قعودك طلقك بايهما وجد ولو وجد لم يقع إلا واحدة ولو قال أنت طالق إذا جاء فلان وإذا جاء فلان فأيهما وجد طلقك واحدة وكذلك لو قال أنت طالق إذا جاء رأس الشهر أو إذا قدم فلان فأيهما وجد وقع ولو قال أنت طالق رأس الشهر أو إذا قدم فلان أو وجد القدم أو لا يقع وإن جاء رأس الشهر أو لا يقع ولو قال أنت طالق إذا جاء رأس الشهر أو إذا قدم فلان فأيهما وجد لا يقع حتى يقدم فلان كذا في محيط السرخسي * وإن قال أنت طالق رأس الشهر أو إذا قدم فلان فلا تعلق بكل واحد طلاق فيقع في الوقت الموصوف واحدة وعند الشرط أخرى كذا في الكافي آخر فصل الطلاق قبل الدخول * وإذا قال لامرأته أمة إذا جاء غد فانت طالق فثنتين وقال لها المولى إذا جاء غد فانت حرة في الغد لم تحمل له حتى تنكح زوجا غيره ومهنته ثلاث حيض وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجمهما الله تعالى كذا في الهداية * ولو قال إذا طلقك فانت طالق وإذا لم أطلقك فانت طالق ولم يطلق حتى مات وقع تطليقتان ولو قال إذا لم أطلقك فانت طالق وإذا طلقك فانت طالق فانت طالق قبل أن يطلق وقع تطليقة واحدة كذا في التبيين * ولو قال أنت طالق ما لم أطلقك أو متى لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك وسكت طلقك باتفاق العلماء فلو قال موصولا أنت طالق برحتى لو قال متى لم أطلقك فانت طالق ثلاثا ثم وصل قوله أنت

(٤٧ - فتاوى اول) الثبات على إقراره وكذا لو قال لامرأته هي ابنتي من النسب ولها نسب معروف لا يفرق بينهما وإن كان مثلها بولدها أو بولدها لا يثبت النسب ولا يفرق بينهما وملاك الميعن يمنع انعقاد نكاح المولى إذا تزوج الرجل أمة أو مكاتبته أو مدبرته أو أم ولدته أو أمة عتق بعضهم لم يكن ذلك نكاحا ولو تزوج أمة الغير ثم ملكها

أوملك بعضها بطل النكاح والمأذون والمدير اذا اشترى ما منكوحتهما لا يبطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منكوحته لا يفسد النكاح ولو اشترى المكاتب أمة فتزوجها لا يصح ولو اشترى الحر امرأته بشرط الخيار لا يبطل نكاحه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا المرأة اذا تزوجت نفسها من عبدها أو المكاتب اذا تزوج مولاه لا يصح فان وطئها كان عليه العقر وكذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر لان النكاح اذالم (٣٧٠) يعتبر كان بمنزلة العدم ولو عتق المكاتب بعد ما تزوج مولاه لا ينقلب النكاح جائزا ولو تزوج المكاتب

ابنة المولى برضا المولى جاز فان مات المولى لا يبطل النكاح بعد ذلك ان عتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز ورثة في الرق يبطل نكاح البنت ويسقط كل المهران كان قبل الدخول وان كان بعد الدخول فبقدر حصته من رقبته الزوج يسقط المهر وتبقى حصته غيرها من الورثة ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا ينعقد واذا تزوج الرجل بجارية ولده جاز عندنا فان ولدت منه أولادا عتقوا على المولى لان الولد يتبع الام في الرق والحرية فاذا املاك المولى أخاه يعتق ولا يصير الجارية أم ولدا لاب عندنا خلافا لفرقة رحمه الله تعالى وكذا لو ولدت منه أولادا بنكاح فاسد أو بالوطء عن شبهة ولو ولدت منه بنجور تصير الجارية أم ولده ولو تزوج الابن جارية أبيه باذن الاب جاز النكاح فان ولدت منه هذا كان الولد حرا لان المولى ملك ابن ابنته ولا تصير الجارية أم الولد للابن لعدم المالك ولو كان الابن وطئها بغير نكاح أو

طالق قال أصحابنا برؤوقعت واحدة ولو قال حين لم أطلقك ولا نية له فهي طالق حين سكنت وكذا زمان لم أطلقك وحيث لم أطلقك ويوم لم أطلقك وان قال زمان لا أطلقك أو حين لا أطلقك لا تطلق حتى تمضي ستة أشهر ان لم تكن له نية كذا في فتح القدير * ولو قال يوم لا أطلقك لم تطلق حتى يمضي يوم كذا في العتبية في الفصل الثاني فيما يكون شرطه معنى * ومن قال لامرأته يوم أتزوجك فانت طالق فتزوجها بالاطلاق ولو قال عنيت به بياض النهار خاصة دين في القضاء كذا في الهداية * واذا قال ليله أتزوجك فانت طالق يقع الطلاق اذا تزوجها بالاطلاق كذا في السراج الوهاج * ولو قال يوم أتزوجك فانت طالق قال ذلك ثلاث مرات فتزوجها يقع الثلاث كذا في محيط السرخسي * ولو قال كلما أطلقك فانت طالق وسكت يقع الثلاث متتابعات ولا يقع جملة حتى لو كانت غير مدخول بها وقعت عليها واحدة لا غير كذا في التبيين * ولو قال اذالم أطلقك فانت طالق واذا ما لم أطلقك فانت طالق فانه يرجع الى نيته فان قال نويت به الايقاع في الحال طلقت من ساعتها وان قال نويت به في آخر العمر فهو بمنزلة قوله ان لم أطلقك فانت طالق فان لم تكن له نية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع عليها الطلاق حتى يموت أحدهما أو قال طلقت حين ماسكت كذا في المضمرة * ولو قال انت طالق اذالم أطلقك واذا ما لم أطلقك لم تطلق حتى يموت أحدهما ان عني به الشرط وان عني به متى وقع الطلاق كما سكت وان لم تكن له نية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تطلق حتى يموت أحدهما وعندهما كما سكت يقع كذا في الكافي * رجل قال كلما فعدت عندك فامرأته طالق فقعده ساعة طلقت ثلاثا ولو قال كلما نبرت بك فانت طالق فضرها يديه جميعا طلقت ثنتين وان ضربها بكنك واحدة لا تطلق الا واحدة وان وقعت الاصابع متفرقة رجل قال لامرأته كلما طلقتك فانت طالق فطلقتها واحدة يقع طلاقا فان طلاقا بالطلاق وطلاق بقوله كلما طلقتك فانت طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق فطلقتها واحدة طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيان

* (الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه) * اذا قال أنت طالق مثل عدد كذا شيء لا يعد له كالشمس والعمرو ما أشبه ذلك فهي واحدة بآية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا قال عدد ما في يدى من الدراهم وليس في يده شيء تقع ثلاثة واحدة وكذا اذا قال عدد ما في الحوض من السمك وليس في الحوض سمك كذا في المحيط * ولو أضاف الطلاق الى عدد معلوم النفي كعدد شعر بطن كفي أو مجهول النفي والاشبات كعدد شعرا بليس ونحوه تقع واحدة أو من شأنه الشبوت لكنه زائل وقت الخلف يعارض كعدد شعرا ساقى أو ساقى وقد تنوزل يقع لعدم الشرط كذا في فتح القدير * ولو قال بعدد الشعر الذي على فريجك وقد كانت طمت وليس عليه شعر قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع كذا لو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي وقد طلى كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال انت طالق عدد شعرا رأسي وقد طلى لا يقع شيء ولو قال انت طالق عدد ما في هذه القصعة من الثريدان قال ذلك قبل صب المرقعة عليه فهو ثلاث وان قال بعد صب المرقعة فواحدة كذا في مختار الفتاوى * ولو قال انت طالق كالف أو مثل انت فان نوى ثلاثا فهو ثلاث بالاجماع وان نوى واحدة أو لم تكن له نية فهي واحدة بآية في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا قال انت طالق واحدة كالف فهي واحدة بآية في قولهم جميعا واذا قال لها انت طالق كعدد آلاف أو كعدد ثلاث أو مثل عدد ثلاث فهي ثلاث في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو نوى غير ذلك فنيته باطلة هكذا في البدائع * ولو

شبهة نكاح لا يثبت النسب منه وان ادعى الولد فان صدقه الاب في انه وطئها وان الولد منه عتق على الاب باقراره لانه قال لوملك ابنه من الزنا يعتق عليه فكذا اذا املاك ابن ابنه من الزنا فان قال الابن علمت انهم التحل لي كان عليه الحد وان قال طننت انهم التحل لا يحد صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك انسان فان أخبر بذلك عدل فثمة يؤخذ بقوله فلا يجوز النكاح بينهما وان كان الخبر بعد النكاح وهما كبيران فالاحوط ان يفارقهما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه

أمر بالمفارقة صبية أرضعها قوم كثير من أهل قرية أقلامهم أو أكثرهم ولا يدري من أرضعها أرادوا أحد من تلك القرية أن تزوجها قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى أن لم يظهر له علامة ولم يشهد له بذلك كان في سعة من نكاحها * (فصل في مسائل النسب) * رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا فدخل بها الحفاته بولد لسته أشهر ثبت النسب منه واختلقوا في اعتبار هذا الوقت أنه يعتبر ستة أشهر من وقت النكاح أو من وقت الدخول قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر من وقت النكاح (٣٧١) وقال محمد رحمه الله تعالى يعتبر ستة أشهر من

وقت الدخول وعليه الفتوى وفي النكاح الصحيح أجمعوا على أنه تعتبر المدة من وقت النكاح وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لابد من الخلقة الصحيحة * رجل زنى بامرأة فثبت منه فلما استبان حملها تزوجها الزاني ولم يبطأها حتى ولدت قالوا إن لم تكن في عدة الغبر جاز النكاح وعلم ما التوبة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن جاءت بولد لسته أشهر فصاعدا من وقت النكاح جاز النكاح وبثب النسب وإن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه إلا أن يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزنا * رجل اتهم بامرأة ظهر بها حمل فزوجها أبوها منه والزواج ينكر أن يكون الحمل منه جاز النكاح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأن عندهما يجوز نكاح الحامل من الزنا لكن لا يحل للزوج وطؤها حتى تضع حملها * رجل تزوج امرأة فثابت بسقط استبان خلقه أو بعض خلقه قالوا إن جاءت لاربعة أشهر جاز

قال أنت طالق ثلاث نوى ثلاثا فثلاث وإن نوى واحدة أو لم تكن له نية فهي واحدة بآئنة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ولو قال كالنجوم فواحدة عند محمد رحمه الله تعالى إلا أن ينوي العدد فثلاث كذا في الاختيار شرح المختار * وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال أنت طالق كعدد النجوم يقع ثلاث كذا في التبيين * رجل قال لامرأته أنت طالق عدد النجوم أو عدد التراب أو عدد البحار طلقث ثلاثا ولو قال أنت طالق واحدة مثل الثلاث تقع واحدة بآئنة ولو قال أنت طالق مثل الأساطين أو مثل الجبال أو مثل البحار تقع واحدة بآئنة في قول أبي حنيفة ووزن رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال كعظم الجبل فهي واحدة بآئنة وإن نوى ثلاثا فثلاث كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الكليات * وإن قال أنت طالق عدد الرمل فهي ثلاث أجماعا هكذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق مل البيت فهي واحدة بآئنة الآن نوى ثلاثا كذا في الهداية * وإذا قال أنت طالق مل الدار أو مل الجبل فإن نوى ثلاثا فثلاث وإن نوى واحدة أو فثنتين أو لم تكن له نية فهي بآئنة وإذا قال أنت طالق واحدة مثل الدار أو قال مل الدار فهي واحدة بآئنة كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق مثل عظم السمسم أو عظم حبة أو عظم خردلة كان بآئنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا عند ما كذا في محيط السرخسي * ثم الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه متى شبه الطلاق بشيء يقع بآئنة صغيرا كان أو كبيرا سواء ذكر العظم أم لا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى إن ذكر العظم يكون بآئنا ولا يكون رجعيا سواء كان المشبه به صغيرا أم كبيرا أو محمد رحمه الله تعالى قيل مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل مع أبي يوسف رحمه الله تعالى * وبين ذلك إذا قال أنت طالق مثل عظم رأس الأبرة كان بآئنة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال مثل رأس الأبرة أو مثل حبة الخردلة فهو بآئنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ورجعي عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن قال مثل الجبل كان بآئنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون رجعيا ولو قال مثل عظم الجبل كان بآئنا أجماعا وإن نوى هذه الانفاظ كلها ثلاثا كانت ثلاثا كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق كالثلج فهو بآئنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما إن أراد به البياض فهو رجعي وإن أراد به البرد فهو بآئنة ولو قال أنت طالق مثل سحجة داني فواحدة كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالق نصف درهم أو مثل سحجة درهم أو مثل سحجة خمسة دراهم أو مثل خمسة دنانير تقع واحدة ويكون بآئنة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو قال مثل سحجة داني ونصف أو مثل سحجة دانيين فثنتان وكذا مثل ثلاثة دراهم لأن له سحجتين ولو قال مثل سحجة دانيين ونصف أو مثل سحجة ثلاثة أرباع درهم تقع الثلاث كذا في العناية * ولو قال مثل سحجة ثلثي درهم يقع ثنتان لأن له سحجتين ولو قال مثل سحجة ألف درهم تقع واحدة كذا في محيط السرخسي * والحاصل أن التحويل على عدد السحجات المتعارفة فيما بين الناس كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق هكذا وأشار بإصبع واحدة فهي واحدة وإن أشار بإصبعين فهي ثنتان وإن أشار بثلاث فثلاث ويعتبر في الأصابع المنشورة دون المضمومة كذا في فتاوى قاضي خان * وهذا هو المعتمد كذا في البحر الرائق في باب التعليق * وإن قال عنت الكف أو المضمومة لا يصدق قضاء ولو قال أنت طالق مثل هذا وأشار بثلاث أصابع ونوى ثلاثا فثلاث وإن نوى واحدة فواحدة كذا في

النكاح وإن جاءت لاربعة أشهر أو ما لا يجوز لأن الخلق لا يستبين في أقل من مائة وعشرين يوما فإذا أسقطت سقطا استبان خلقه كان السقط من زوج قبله لا يجوز النكاح وإن ولدت ولدا تاما إن ولدت لسته أشهر من وقت النكاح ثبت النسب منه ويجوز نكاحه وإن ولدت لأقل من ذلك لا يجوز نكاحه في التام تعتبر الشهور بالأهلة وفي الناقص يعتبر بالأيام ولو كان النكاح في عشر من الشهر يعدل بأعشر يوم من هذا الشهر وخمسة أشهر بالأهلة وعشرة أيام من الشهر السادس وكذلك في عدة الالبسة * رجل غاب عن امرأته

وهي بكر أو ثيب فتزوجت بزواج آخر وولدت كل سنة ولما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الأولاد الأول ويجوز الأول دفع الزكوة عنهم ويجوز شهادتهم له ولا يجوز للزاني دفع الزكاة إلى ولده من الزنا وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع عن هذا وقال لا تكون الأولاد الأول وانما هم للثاني وعليه الفتوى ولا يجوز للزوج دفع الزكاة إلى ولده الملاءنة ولا تقبل شهادته له وذلك كرهشام رحمه الله تعالى في النواذر تجوز بهادة ولد الملاءنة للزوج * رجل (٣٧٣) تزوج امرأة فولدت ولدا الملاءنة أشهر فقال الزوج الولد ولي بسبب أو جبان

يكون الولد لي فقالت المرأة لا بل هو من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها وإن جاءت بالولد لا كثر من اثنين من وقت النكاح والمثلة بحالها كان القول قول الزوج وفي رواية الحسن رحمه الله تعالى القول قول المرأة أيضا عبد تزوج أمة بادن مولاها ثم اشتراها رجل فادعى المشتري أنها مولاها ومثلها مولا للثمة فهما ولدها ويفسد النكاح بينهما وإن أنكر ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى أمة فولدت منه ثم جاءه رجل وأقام بينة أنها امرأته زوجها منه مولاها قال أجبها امرأته وأجعل الولد الزوج لأنه صاحب فراش ويعتق الولد على المولى لدعواه أنه ولده * رجل تزوج امرأة فقامت بولد تام لأقل من ستة أشهر قال محمد رحمه الله تعالى النكاح فاسد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * محبوب تزوج امرأة فكانت عنده زمانا ثم جاءت بولد قال أبو يوسف رحمه

فتاوى قاضيان * ولو قال أنت طالق مثل هذا وهذا وأشار بثلاث أصابع فان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة بآئنة وكذا إذا لم تكن له نية كذا في البدائع * ولو قال أنت طالق بائن أو البتة أو أخش الطلاق أو طلاق الشيطان أو البدعة أو أشد الطلاق أو ليحبل أو تطليقة شديدة أو عريضة أو طيلة قوى واحدة بآئنة أن لم ينو إلانا ولو نوى بقوله أنت طالق واحدة وبقوله بائن ونحوه أخرى تقع ثنتان ويكون بائنا * الأصل أنه متى وصف الطلاق أن كان وصفه لا يوصف به الطلاق بلغوا الوصف ويقع رجعه بمثل أن يقول أنت طالق طلاقا لم يقع عليك أو على أتى بالخيار ومتى وصفه بصفة يوصف بها الطلاق فلا يخلو ما لا تنبي عن زيادة كقوله أحسن الطلاق أو أفضله أو أسمنه أو أجله أو أعده أو أخيره أو تنبي عن زيادة كقوله أشد الطلاق ونحوه فالأول رجعي والثاني بائن على أصولهم ولو قال أنت طالق أقبح الطلاق أو أخشيه أو أسوأه أو أغلظه أو أشره أو أطوله أو أكبره أو أعرضه أو أعظمه ولم ينو شيئا أو نوى واحدة أو ثنتين في غير الآلة كانت واحدة بآئنة وإن نوى ثلاثا فثلاث كذا في التبيين * ولو قال أنت طالق طوله وعرضه كذا فهي واحدة بآئنة وإن نوى الثلاث لا يقع كذا في محيط المترخي * رجل قال لامرأته أنت طالق عامة الطلاق أو رجل الطلاق يقع طلاقا ولو قال أنت طالق أكثر الطلاق ذكر في الأصل أنه يقع ثلاثا ولو قال أقل الطلاق تقع واحدة ولو قال أنت طالق كل التطليقة طلقت واحدة ولو قال أنت طالق كل تطليقة طلقت ثلاثا دخل بها ولم يدخل وكذا لو قال أنت طالق بعد كل تطليقة أو مع كل تطليقة أو قال أنت مع كل تطليقة طالق طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لامرأته أنت طالق لأقل ولا كثير تقع الثلاث واختار وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقع ثنتان وهو الأشبه ولو قال لا كثير ولا يقع واحدة كذا في الخلاصة * ولو قال كل الطلاق فهي واحدة ولو قال كثير الطلاق فهي ثنتان ولو قال أنت طالق الطلاق كله فهي ثلاث ولو قال عددا من الطلاق فهي ثنتان وكذلك إذا قال عددا الطلاق ولو قال عددا الطلاق فهي ثلاث ولو قال أنت طالق وأخرى فهي واحدة ولو قال أنت طالق واحدة وأخرى فهي ثنتان ولو قال أنت طالق غير واحدة فهي ثنتان ولو قال أنت طالق غير ثنتين فهي ثلاث كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق واحدة تكون ثلاثا أو تصير ثلاثا أو تعود ثلاثا أو تتم ثلاثا أو تستكمل ثلاثا فهي ثلاث كذا في الترتاشي * ولو قال أنت طالق ثمان ثلاث أو مائة ثلاث فهي ثلاث ولو قال أنت طالق آخر ثلاث تطليقات فهي واحدة ولو قال طلبة ثلث آخر ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا في المحيط * رجل قال لامرأته أنت طالق أكثر من واحدة وأقل من ثنتين قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القياس أن يقع ثنتان لكن ذكر في اختلاف العلماء أنه يقع الثلاث كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت طالق تطليقة حسنة أو جيلة كانت طالق عليك رجعتها حائضا كانت أو غير حائض ولم تكن هذه التطليقة للسنة كذا في فتح القدير * ولو قال لامرأته أنت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق أو ما لا يقع أو على أتى بالخيار ثلاثة أيام تقع واحدة وبطل الخيار وكذلك لو قال أنت طالق تطليقة تطهير الهواة كذا في الظهيرية * وإن قال أنت طالق على أن لا رجعة في عليك بلغو عليك الرجعة كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق لوين من الطلاق فهي ثنتان ولو قال ألوانا من الطلاق فهي طالق ثلاثا قال نوبت ألوان الحرة والصفرة فانه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك إذا قال ألوانا أو ضربا أو وجوها

الله تعالى الولد وله ويجعلها ذل للزوج كان قبله طلقها ثلاثا * رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول فهي وتزوج بباينها فجاءت الام بولد لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق فنفاه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بآئنه وإن تزوج الام بعد ذلك ولا ينفعه عن ذلك زعمه أن نكاح البنت كان جائزا امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج وولدت ولدا ثم جاء الزوج الأول حيا كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا الولد الأول ثم رجع وقال الولد الثاني * رجل طلق امرأة بآئنه أو رجعا فتزوجت

في العدة ثم ولدت لستين من طلاق الاول أو ستة أشهر أو أكثر من نكاح الثاني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الولد للاول بخلاف ما تقدم
لا لاول جعلناه للثاني لحكمتنا بقضاء العدة عن الزوج الاول فلا يحكم بمنزلة أم ولد أعتقها مولاهما أو مات عنها ولم يمتها العدة ثم تزوجت في العدة
بجاءت بولد لستين من حين مات المولى أو أعتق ولد ستة أشهر منذ تزوجت فادعيها جميعا قال الولد للمولى في قولهم لمكان العدة التي كانت
بجاءت بولد لستين من حين مات المولى فولدت لستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح (٣٧٣) فادعيها للمولى والزوج فان لم يولد يكون
للزوج في قولهم جميعا فلو

طلقها طلاقا رجعيا فترجعت
رجلا في العدة ثم طلقها
الزوج الثاني فجاءت بولد
لستين وشهر من طلاق
الاول ولستة أشهر فصاعدا
من طلاق الثاني فان الولد
يكون للثاني لانا لوجعناه
للاول لحكمتنا بالرجعة
امرأة طلقها وزوجها ثلاثا
وهي آيسة فاخبرت بعد
شهر أن بنتها قد انقضت
بالشهر ثم جاءت بولد لاكثر
من ستين قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى تنقض
عدتها بالولادة ولا يكون الولد
للزوج الا أن يدعى رجل
تزوج امرأة وطلقها من
ساعة فجاءت بولد على تمام
ستة أشهر من وقت النكاح
كان الولد ولده عندنا خلافا
لرفر رحمه الله تعالى وان جاءت
بالولد لاكثر من ستة أشهر
من النكاح أو لاق من ذلك
لا يكون للزوج امرأة قالت
في عدة الوفاة لست بحامل
ثم قالت من الغدا أنا حامل
كان القول قولها فان قالت
بعد أربعة أشهر وعشرة
أيام لست بحامل ثم قالت
أنا حامل لا يقبل قولها الا
أن تأتي بولد لاقل من ستة

فهو ثلاث هكذا في المحيط * ولو قال أنت طالق أطلق الطلاق لا يقع بدون النية كذا في العتبية في فصل
الكذابات * رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جمعت تلك التطليقة بأربعة أو قال جعلتها
ثلاثا اختلفت الروايات فيه والصحيح أن علي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير بأثنا وثلاثا وعلى قول
محمد رحمه الله تعالى لا تصير بأثنا ولا ثلاثا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح جعلها بأثنا ولا يصح
جعلها ثلاثا ولو طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال في العدة ألزمت امرأتى ثلاث تطليقات بثلاث
التطليقة أو قال ألزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهو على ما قال ولو طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت
ثلاث التطليقة بأربعة لا تصير بأربعة ولو قال لها بعد الدخول اذا طلقك واحدة فهي بأثنا أو هي ثلاث فطلقها
واحدة فانه يملك الرجعة ولا يكون بأثنا ولا ثلاثة لان قوله قبل زول الطلاق ولو قال اذا دخلت الدار
فأنت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بأربعة أو قال جعلتها ثلاثا قال هذه المقالة قبل دخول الدار لا تلزمه
هذه المقالة كذا في فتاوى قاضيخان

(الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول) اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا قبل الدخول به او وقع عليها فان
فريق الطلاق بان بالاولى ولم تقع الثانية والثالثة وذلك مثل أن يقول أنت طالق طالق طالق وكذا اذا قال
أنت طالق واحدة وواحدة وقعت واحدة كذا في الهداية * والاصل في هذه المسائل أن الملقوظ به أو لآن
كان موقعا أو لا وقعت واحدة وإذا كان الملقوظ به أو لا موقعا آخر وقعت ثنتان فلو قال أنت طالق واحدة
قبل واحدة وقعت واحدة وكذا اذا قال واحدة بعد واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة قبلها واحدة
وقعت ثنتان وان قال واحدة بعد واحدة يقع ثنتان وكذا اذا قال واحدة مع واحدة أو واحدة وفي
المدخول به يقع ثنتان في الوجوه كلها هكذا في السراج الوهاج * ولو قال واحدة قبلها ثنتان فثلاث
كقوله واحدة مع ثنتين أو معهما ثنتان وكذا واحدة قبلها ثنتان أو واحدة بعد ثنتين فثلاث كذا في العتبية
* ولو قال أنت طالق ثنتين مع طلاق اية فطلقها واحدة تقع واحدة ولو قال أنت طالق وبعد طالق ان
دخلت الدار تقعان بالدخول كذا في الظهيرية * ولو قال لها ولم يدخل بها أنت طالق احدى وعشرين تقع
الثلاث عند علمائنا الثلاثة ولو قال أحد عشر تقع الثلاث في قولهم ولو قال واحدة وعشر وقعت واحدة
ولو قال واحدة ومائة أو واحدة وألفا كانت واحدة في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى تقع الثلاث كذا في المحيط * وفي المتن اذا طلق امرأته ولم يدخل بها ثنتين ثم قال كنت
طلقها واحدة قبل الثنتين فاني لأبطل عنها الثنتين وألزمها التي أقرت به ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
كذا في الذخيرة * وان قال واحدة ونصفا وقع ثنتان في قولهم جميعا وان قال نصفاً واحدة وقع ثنتان عند
أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى واحدة وهو الصحيح كذا في الجوهرية البيرة * ولو قال أنت
طالق واحدة وأخرى يقع ثنتان كذا في البحر الرائق * واذا قال أنت طالق ثلاثا أو نحو من العدة فانت بعد
قوله أنت طالق قبل قوله ثلاثا أو نحو لم يقع شيء كذا في التبيين * ولو قال أنت طالق البتة أو طالق بأثنا
فجاءت قبل أن يقول البتة أو بأثنا لا يقع شيء كذا في البحر الرائق * ولو قال أنت طالق اثم بدو ثلاثا فواحدة
ولو قال فاشهدوا فثلاث كذا في العتبية * وان قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق واحدة وواحدة فدخلت
الدار وقع عليها واحدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد ثنتان وأما اذا خرج يقع ثنتان اجماعا كذا في

أثم من موت زوجها اقية قبل قولها ويصل اقرارها بانقضاء العدة * رجل خالع امرأته بعهرها ونفقة عدتها وكل حق لها عليه فافترت المرأة
وقت الخلع وقالت أنا حائض غير حامل من زوجي ثم أقرت في الشهر من قبل أن أقتر بانقضاء العدة وقالت أنا حامل من زوجي وأنكر الزوج
الحمل لا يصح دعواها * رجل له جارية غير محصنة فتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجاءت بولد أو كبرطن المولى ان الولد ليس منه كان في سعة
من نفيه وان كانت محصنة لا يسهه نفيه لانه ربما يعزل فيقع الماء في الفرج الخارج ثم يدخل فلا يعتمد على العزل جارية هربت من

مولاهو ما ثم وجدها ويطرها ويزل عنها فظهر بها حبل وولدت بعد ستة أشهر من دهرت ومات الولد فان كانت الحاربة هربت الى ممتهم بها كان المولى في سعة من بيع الحاربة وان كانت الحاربة عفيفة لم يظهر منها فجور لا ينبغي له ان يبيعها بل ينبغي ان يقروا بشتمها ثم أم ولد له حتى لا تباع بعد موته لان الغالب ان الولد يكون منه فيلزمه ذلك ديانة ولا يعتمد على العزل * رجل زوج أمته من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى انه منه ثبت النسب لانه أقرب نسب (٣٧٤) من ملكه وليس له نسب معلوم ولو كان الزوج مجبوا لم يثبت النسب من المولى لانه

ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل المهر لمكان الدخول حكما * رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا فوالت لاقل من سنتين يوم فنفاه ثم ولدت ولدا آخر بعد سنتين يوم فهما ابناه وتثبت الرجعة لانهم ما بوا امان خلقا من ماء واحد والولد الثاني من علوق بعد الطلاق فكان الاول كذلك والوطء بعد الطلاق رجعة * رجل طلق امرأته طلاقا بائنا بعد الدخول فخرج منها ارم من الولد قبل سنتين ثم خرج الباقي بعد سنتين فان الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج أكثر الولد قبل سنتين * رجل تزوج صغيرة يجامع مثلها ولم تبلغ الحيض فدخل بها ثم طلقها تطليقة رجعية فقالت بعد شهر أنا حامل ينظر ان جاءت بولد لاقل من سنتين من وقت الطلاق أولا أكثر من سنتين من وقت الطلاق أولا لاقل من ستة أشهر من حين قالت أنا حامل كان الولد للزوج

* (باب في ذكر مسائل المهر)

المهر لا يكون الا من مال متقوم فان سمي مالا مجهول

الجوهرة النيرة * وان علق الطلاق بالشرط ان كان الشرط مذكورا فاقبال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وعندها ما يقع الثلاث وان كانت مدخولة بانث ثلاث اجاعا الا ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولغا الباقي يتبع بعضها به ضافي الوقوع وعندها ما يقع الثلاث جلة واحدة وان كان الشرط مؤخرا فقال أنت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار أو ذكره بالفاء فدخلت الدار بانث ثلاث اجاعا سواء كانت مدخولة أو غير مدخولة هذا كله اذا ذكره بحرف العطف فان ذكره بغير حرف العطف ان كان الشرط مذكورا فاقبال ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق وهي غير مدخولة فالاول بالشرط والثاني يقع للحال والثالث لغو ثم اذا تزوجها ودخلت الدار ينزل الملق وان دخلت بعد البينونة قبل التزوج حنت ولا يقع شيء وان كانت مدخولة فالاول معاق بالشرط والثاني والثالث يقعان في الحال وان أخر الشرط فقال أنت طالق طالق طالق ان دخلت الدار وهي غير مدخولة فالاول ينزل للحال ولغا الباقي وان كانت مدخولة ينزل الاول والثاني للحال ويتعلق الثالث بالشرط كذا في السراج الوهاج * ولو عرف بحرف الفاء فقال لغبر المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق فطالق فطالق فدخلت فهو على الخلاف فيما ذكرنا السرخي فعنده تبيين واحدة ويسقط ما بعدها وعندها ما يقع الثلاث وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انه تقع واحدة بالاتفاق وهو الاصح ولو عطف بتم وأخر بالشرط كانت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فان كانت مدخولة بها فعنده يقع في الحال ثنتان وتعلق الثالثة بالشرط وان كانت غير مدخولة بها وقعت واحدة في الحال وثانيتها وان قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق وهي مدخولة بها تعلقت الاولى ووقعت الثانية والثالثة وان لم تكن مدخولة بها تعلقت الاولى ووقعت الثانية ولغت الثالثة وعندها ما تعلق الكل بالشرط فقدم ما وأخره الا ان عند وجود الشرط يقع الثلاث ان كانت مدخولة بها في غير المدخول بها اطلاق واحدة فقدمه أو أخره كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار فانت قبل قوله ان دخلت لم تطلق ولو قال أنت طالق وانت طالق ان دخلت الدار فانت المرأة عند الاول أو في الثاني لا يقع كذا في البحر الرائق * ولو قال لغبر المدخول بها أنت طالق وطالق ان دخلت الدار بانث بالاولى ولم تتعلق الثانية بالدخول وفي المدخولة تقع واحدة في الحال وتعلق الثانية بالدخول ان دخلت في العدة وقعت كذا في الظهيرية * وفي المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق واحدة بعدها واحدة ان دخلت الدار بانث بالاولى ولم يلزمها البين لانها مذمومة قطع ولو قال أنت طالق واحدة قبل واحدة فدخلت الدار لم تطلق حتى تدخل فاذا دخلت طلقت واحدة ولو قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واذا دخلت وقع عليها ثنتان ولو قال أنت طالق واحدة بعدها واحدة أخرى ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واذا دخلت وقع عليها ثنتان كذا في المحيط

(الفصل الخامس في الكنایات) لا يقع بها الطلاق الابالية أو بدلالة حل كذا في الجوهرة النيرة * ثم الكنایات ثلاثة أقسام (ما يصلح جوابا بالغير) أمرك بذلك اختاري اعطدي (وما يصلح جوابا بالردا لغير) اخرجي اذهبي اعزبي قومي تقضي استمري تخمري (وما يصلح جوابا بوشتم) خيبة بربقة بته بانه حرام

الجنس بأن تزوج امرأة على دابة أو ثوب كان لها مهر المثل بالغ ما بلغ لان التسمية لم تنصح وكذلك تزوجها على دار ولم * والاحوال بين موضع الدار ولتزوج امرأة على عبد أو ثوب هروى صحت التسمية واما الوسط من ذات ولا يجب مهر المثل والزواج بالخيار ان شاء أعطاهما الوسط من ذلك وان شاء أعطاهما قيمة الوسط ولتزوجها على كسر خطبة ولم يصف كان له الخيار ان شاء أعطى كرا و سلطان شاء أعطاهما قيمة الوسط وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه الوسط بعينه ولو وصف الكسرة فقال وسطا ورديا كان عليه

فان لم تقبض الثوب حتى بلغت قيمته عشرة دراهم فلها الثوب ودره—مان تعتبر قيمة الثوب يوم العقد ولو تزوج امرأة على تبرضة وزنه عشرة ولا يساوى عشرة مضروبة كان لها ذلك ولا تجب الزيادة وفي سرقة مثلها لا يقطع ما لم تبلغ قيمتها عشرة مضروبة يعتبر الوزن والقيمة جميعا احتياالا للدره وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقطع في الدراهم الزيفة والنهرجة اذا تزوج فيما بين الناس وفي الزكاة تجب في كل مائتي درهم زئوف خمسة منها ولو تزوج امرأة على ألف من دراهم البلد فكسدت قبل القبض فصار النقص غيره اقالوا ان كانت تلك الدراهم تزويج وجدت فلها تلك الدراهم لا غير وان قلت قيمتها من الذهب وان انقطعت تلك الدراهم فلا توجد أو صارت لاتزوج فيما بين الناس كان على الزوج قيمة تلك الدراهم قبل الكساد ولو كانت غنا فكسدت قبل القبض فقد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن

هذا اختاروا في زماننا تسمية الدراهم والدنانير في المهور * رجل تزوج امرأه على قيمة هذا العبد أو على قيمة هذه الدار جاز النكاح عهر مثلها لا تسمى مجهول الجنس * رجل تزوج امرأه على الألف الذي له على فلان جاز النكاح ولها الخيار إن شاءت أخذت الزوج بألف وإن شاءت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوكلاها بقبض الدين من المديون ولتزوج جهاء على أن أبرأ فلان عما له عليه من الدين يرى فلان ولها مهور منها على الزوج ولتزوج جهاء على الألف التي له على فلان إلى سنة فرفض بذلك فتزوج جهاء على ذلك كان لها الخيار إن شاءت أخذت

الزوج بالمال وان شئت اتبعت المديون فان اختارت أخذ الزوج أخذته بالمال الى سنة ولتزوج امرأته على هذه العشرة الاثواب فاذا هي تسعة قال محمد رحمه الله تعالى لها التسعة وتعام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من قيمة التسعة وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لها التسعة لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب أحد عشر قال محمد رحمه الله تعالى يعطيها عشرة من أي عشرة شاء وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٣٧٦) ان كان مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل أخنها بعزل الآخر ولها غير ذلك وان كان

مهر مثلها مثل العشرة
الباقية اذا عزل الاجود
يعزل الاجود ولها العشرة
الباقية لا غير وان كان مهر
مثلها أكثر من قيمة الاثواب
اذا عزل الاجود وأقل من
قيمة الاثواب اذا عزل الآخر
كان لها مهر المثل وهو بمنزلة
مال الزوج امرأة على هذا
العبد أو على هذا العبد
وأحدهما أو كس والآخر
أرفع والفتوى على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
* رجل تزوج امرأة على
حنطة يعينها على انها عشرة
اكرار فاذا هي تسعة
اكرار كان لها التسعة وكرر
آخر مثل التسعة ولتزوج
امرأة على قراح على انها
عشرة أجرة فاذا هي خمسة
أجرة لها الخيارات شات
أخذت القراح كلها وان
شأت أخذت قيمة عشرة
أجرة مثل هذا القراح *
رجل قال لامرأة زوجيني
ففسك على أربعة آلاف
درهم على ان تدعى لوالدي
ألفا ولوالدي ألفا فقبلت
جازا لنكاح بالثمن درهم سواء
كان مهر مثلها أقل أو أكثر
اذا كان الترتل من قبل المرأة
لشخص مسمى ويكون

* روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا قال وهبتك لاهلك أو لا ييك أو لامك أو للارواح فهو
طلاق اذا نوى وان قال وهبتك لآخر أو لأك أو لملك أو لفلان الاجنبي لم يكن طلاقا كذا في السراج
الوهاج * ولو قال لها وهبت نفسك منك فهو من جملة الكنايات ان نوى به الطلاق يقع والافلا ولو قال لها
أبجبتك لا يقع وان نوى كذا في المحيط * ولو قال صرت غير امرأتى في رضا أو سخط تطلق اذا نوى كذا في
الخلاصة * ولو قال لم يبق بيني وبينك شيء ونوى به الطلاق لا يقع وفي الفتاوى لم يبق بيني وبينك عمل ونوى
يقع كذا في العتبية * ولو قال أنا باري من نكاحك يقع الطلاق اذا نوى ولو قال ابعدي عني ونوى الطلاق
يقع كذا في فتاوى قاضيان * ومن الكنايات نفي عني ونجوت (١) مني كذا في فتح القدير * رجل قال لامرأته
أربعة طرق عليك منبوحة لا يقع به ذاشي وان نوى الا اذا قال خذي أي طريق شئت وقال نويت الطلاق
ولو قال ما نويت صدق ولو قال لها اذهبي أي طريق شئت لا يقع بدون النسبة وان كان في حال مذاكرة
الطلاق وفي المنتقى لو قال لها اذهبي ألف مرة ونوى الطلاق يقع الثلاث وفي مجموع النوازل لو قال لها
اذهبي الى جهنم ونوى الطلاق يقع كذا في الخلاصة * ولو قال اعتقك طمعت بالنية كذا في معراج الدراية
* وكوفي حرة أو عتقي مثل أنت حرة كذا في البحر الرائق * ولو قال بعث طلاقك فقالت اشترت فهو رجمي
ولو قال بعهرتك فهو بائن وكذلك في قوله بعث نفسك امرأة قال لها زوجها أنا استسكف عنك فقالت المرأة
كالزنا في الفم فان كنت تستسكف عنها فارم بها فقال الزوج تف تف ورمي بالزنا وقال رميت ونوى به
الطلاق لا تطلق كذا في الظهيرية * ظن الزوج أن نكاح امرأته وقع فاسدا فقال تركت هذا النكاح الذي
بيننا وبين امرأتى فظهر أن نكاحها كان صحيحا لا تطلق امرأته * ولو قال لامرأته أنا باري من ثلاث
تطلقاتك قال بعضهم يقع الطلاق اذا نوى وقال بعضهم لا يكون طلاقا وان نوى وهو الظاهر * ولو قال
لها أنت السراج فهو كما قال لها أنت خلية كذا في فتاوى قاضيان * واذا قال لها أبرأتك عن الزوجية يقع
الطلاق من غير نية في حالة الغضب وغيره كذا في الذخيرة * في مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها أنا باري شئت منك
فقال الزوج أنا باري منك أيضا فقالت انظر ماذا تقول فقال ما نويت الطلاق لا يقع الطلاق لعدم النية كذا
في المحيط * ولو قال صفت عن طلاقك ونوى الطلاق لم تطلق وكذا لفظ لا يحتمل الطلاق لا يقع به الطلاق
وان نوى مثل قوله بارك الله عليك أو قال لها أطعميني أو اسقيني ونحو ذلك ولو جمع بين ما يصلح للطلاق وبين
ما لا يصلح له بال قال اذهبي وكلتي أو قال اذهبي ويبي الثوب ونوى الطلاق بقوله اذهبي ذكري باختلاف زفر
وبعقوبان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون طلاقا وفي قول زفر يكون طلاقا كذا في البدائع
* ولو قال لها اذهبي فتزوجي تقع واحدة اذا نوى فان نوى الثلاث تقع الثلاث وفي الفتاوى لو قال اذهبي
فبيعي الثوب أو اذهبي فتقنعي أو قومي فكلتي وأراد بقوله اذهبي الطلاق لا يقع كذا في الخلاصة * ولو قال
تزوجي زوجي بالملك لي فهو اقرار بالثلاث ولو قال تزوجي ونوى الطلاق أو الثلاث صحيح وان لم ينو شيئا لم
يقع كذا في العتبية * رجل قال لا تحران كنت تضربني لاجل فلانة التي تزوجتها فان تركتها اخذها ونوى
الطلاق تقع واحدة بائنة كذا في الخلاصة * ولو قال اعتدي اعتدي فهذه المسئلة تحتمل وجوها
أن ينوي بكل من هذه الاطراف طلاقا وبالاولى طلاقا لا غيرا وبالاخرى طلاقا لا غيرا

(١) قوله ونجوت بالجيم كما رأيت في نسخة في الفتح وفي القاموس نجا نحو اخلص اه

النكاح على الحاصل ولتزوج امرأة على أربع مائة دينار على أن يعطيها مائة أربع مائة من الخدم باعياها فهو جائز أو
وكذا لتزوجها على أن يعطي أربع مائة من الخدم كل خادم مائة دينار أو تزوجها على أربع مائة دينار على أن يعطيها هذه الجارية بعينها بمائة
وهذا البيت بمائة وعلى أن يعط عنه مائة وعلى أن مائة على ظهره صح هذا الشرط وكذا لتزوجها على أربع مائة دينار على أن يعطي بكل
مائة خادم يجوز الشرط ولها أربع مائة من الخدم الاوسط وكذا لتزوجها على مائة درهم على أن يسوق بذلك اليها عذرا من الابل الاوسط

فجوز استعسانا والقياس بخلاف ذلك قال محمد رحمه الله تعالى ما لا يجزى في النكاح ما لا يجزى في البيع ولتزوج امرأة على طلاق امرأته
أخرى أو على دم عدله عليها أو على وليها أو على أن يعلمها القرآن أو على أن يحج بها كان لها مهر مثلها ولتزوجها على حجة كان لها قبة حجة
وسط ولتزوجها وهو حر على أن يتقدمها سنة كان لها مهر مثلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا ولتزوجها على
أن يري غنمها سنة أو يزرع أرضها سنة في رواية الأصل ولتزوجها على خدمة (٣٧٧) حر آخر سنة ورضى ذلك الحر كان لها عين

الخدمة ولو قال الرجل
زوجتك ابنتي هذه على أن
تزوجني ابنتك فلانته جاز
النكاح ولكل واحد منهما
مهر مثلها وكذا ولتزوجها
على ثوب يساوي خدينتين
درهما كان لها مهر المثل
ولتزوجها على هذا العبد
فاذا هو حر أو على هذا الدين
من الخلل فاذا هو حر أو على
هذه الشاة فاذا هي خنزير أو
على هذه الشاة الذكينة فاذا
هي ميتة كان لها مهر المثل
ولو قال تزوجتك على هذا
الحرف فاذا هو عبد أو على هذا
الخنزير فاذا هو شاة أو على
هذه الشاة الميتة فاذا هي
ذكينة أو على هذا الحرف فاذا
هو خمل روى محمد عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى
أنها مهر المثل وروى أبو
يوسف عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أن لها
المشار إليه وهو الصحيح
ولو جمع بين مال وغير مال
فقال تزوجتك على هذين
العبدين فاذا أحدهما حر
أو على هذين الدينين من الخلل
فاذا أحدهما حر في ظاهر
الرواية عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى لها مهر مال أن
كان يساوي عشرة دراهم

أو بالاولى والثالثة طلاقا لا غير أو بالثانية والثالثة طلاقا وبالاولى حيفا في هذه الوجوه الستة تطلق
ثلاثا أو ينوي بالثانية طلاقا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثانية حيفا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثالثة حيفا
لا غير أو بالآخر بين طلاقا لا غير أو بالاولين حيفا لا غير أو بالاولى والثالثة حيفا لا غير أو بالاولى والثانية
طلاقا وبالثالثة حيفا أو بالاولى والثالثة طلاقا وبالثانية حيفا أو بالاولى والثالثة حيفا وبالثالثة
طلاقا وبالاولى والثالثة حيفا والثالثة طلاقا أو بالثانية حيفا لا غير ففي هذه الاحد عشر وجهات تطلق
ثنتين أو ينوي بكل منها حيفا أو بالثالثة طلاقا لا غير أو بالثانية حيفا لا غير أو بالثالثة طلاقا وبالثالثة
حيفا لا غير أو بالثانية والثالثة حيفا أو بالاولى طلاقا أو بالآخر بين حيفا لا غير ففي هذه الوجوه الستة
تطلق واحدة * أول من يوبى بكل منها شيئا فلا يقع في هذا الوجه شيء كذا في فتح القدير * رجل قال لامرأته
اعتدي اعتدي وقال نويت بكل تطلق واحدة من فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء تطلق
ثلاثا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال اعتدي ثلاثا وقال نويت باعتدي طلاقا ونويت بثلاث ثلاث
حيض فهو كما قال في القضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * في المبسوط قال لها اعتدي فاعتدي
أو اعتدي واعتدي أو قال اعتدي اعتدي ونوي الطلاق يقع ثنتين في القضاء كذا في غاية السروجي
* في المتن إذا قال لها اعتدي بامطلة وعني بقوله اعتدي الطلاق فهي طالق تطليقتين أحدهما بقوله
اعتدي والثانية بقوله بامطلة وإن قال نويت أنهما مطلقتان بما لم يبينهما من الطلاق باعتدي يدين فيما بينه
وبين الله تعالى ولو قال لها ييني فانت طالق فهي واحدة إذا لم ينو بقوله ييني طلاقا ولو قال حرمت نفسي
عليك فاستتري ونوي بهما طلاقا فهي واحدة بانه لا يقع على بائن بائن وكذلك إذا قال نويت بقولي
حرمت نفسي واحدة وبقولي استتري ثلاثا فهي واحدة ولو قال لم أنوبقولي حرمت نفسي شيئا أو أردت
بقولي فاستتري واحدة أو ثلاثا فهو كما نوي كذا في المحيط * ولو قالت لزوجه طلاقا فقال اعتدي ثم قال لم
أنو الطلاق لم يصدق كذا في التتارخانية * الطلاق الصريح يلحق الطلاق الصريح بان قال أنت طالق
وقعت طلاقا ثم قال أنت طالق تقع أخرى ويلحق البائن أيضا بان قال لها أنت بائن أو خالعهما على مال ثم قال
لها أنت طالق وقعت عندنا والطلاق البائن يلحق الطلاق الصريح بان قال لها أنت طالق ثم قال لها أنت
بائن تقع طلاقا أخرى ولا يلحق البائن البائن بان قال لها أنت بائن ثم قال لها أنت بائن لا يقع الاطلاق واحدة
بانه لا يمكن جعله خبرا عن الاول وهو صادق فيه فلا حاجة الى جعله انشاء لانه اقتضاء ضروري حتى
لو قال غنيت به البيئونة الغليظة ينبغي أن يعتبر وتثبت به الحرمة الغليظة الا اذا كان البائن مع لقابان قال
ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال أنت بائن ثم دخلت الدار وهي في العدة تطلق كذا في العيني شرح الكنز
* ولو قال لها أنت بائن أو خالعهما ثم قال لها ان دخلت الدار فانت بائن ونوي الطلاق فدخلت وهي في العدة
لا يقع الطلاق ولو قال لامرأته والله لا أفر بك ثم قال لها قبل مضي أربعة أشهر أنت بائن ونوي به الطلاق
أو خالعهما يقع الطلاق ثم اذا مضت أربعة أشهر ولم يفر بها يقع الطلاق أيضا ولو خالعهما أولا ثم قالها أنت
بائن لا يقع شيء كل حكم عرفته في الطلاق الصريح فكذلك في قوله أنت واحدة واعتدي واستتري في رجل
كذا في السراج الوهاج * فلو أباها أو خالعهما ثم قال لها في العدة اعتدي ناويا وقوع الثاني في ظاهر الرواية
كذا في البحر الرائق * رجل طلق امرأته على جعل بعد الخلع في العدة وقوع الطلاق ولم يجب المال أما

(٤٨ - فتاوى اول) وان كان لا يساوي عشرة دراهم يكمل لها عشرة كانه سمي المال لا غير ولو أشار الى ما لئن فقال تزوجتك على هذا
العبد أو على هذا العبد أو أحدهما أو كس والآخر أرفع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أن كان مهر المثل مثل الاوكس أو أقل منه فلها
الاوكس وان كان مهر المثل مثل الارفع أو أكثر من الارفع فلها الارفع وان كان أكثر من الاوكس وأقل من الارفع كان لها مهر المثل لا يزداد
على الارفع ولا ينقص عن الاوكس وان طلقها قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس على كل حال الا أن يكون نصف الاوكس أقل من

المتعة فينتد تكون لها المتعة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لها الاوكس على كل حال ان كان يساوي عشرة دراهم أو أكثر وعلى هذا الخلاف اذا تزوجها على ألف درهم أو على ألفين فان أعتقت المرأة أو كسها قبل الطلاق فان كان مهر مثلها مثل الاوكس أو أقل منه جاز عققتها في الاوكس وان أعتقت الارفع وكان مهر مثلها أكثر من قيمته جاز عققتها وان كان أقل منه لم يجز ولا يجوز عققتها في الارفع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال (٣٧٨) ويجوز في الاوكس وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى

وقوع الطلاق فلا تنه صريح فيلحق ولو طلقها على مال أو خالعها بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها بمال ثم خالعها في العدة لا يصح * ولو قال لها بعد البينونة خالعك بنوي الطلاق لا يقع شيء كذا في الخلاصة في الجنس السادس في بدل الخلع * اذا قال لها انت بائن غدا بنوي به الطلاق ثم بائها اليوم ثم جاء الغد تقع عليها تطبيقه بالشروط عندنا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وينبغي على قياس هذه المسئلة أنه اذا قال لها ان دخلت الدار فانت بائن بنوي به الطلاق ثم قال لها ان كنت فلا نا فانت بائن بنوي به الطلاق ثم دخلت الدار وقع عليها تطبيقه واحدة ثم كملت فلا نابعد ذلك تقع عليها تطبيقه أخرى كذا في الذخيرة * ولو قال للبائنة أنت طالق بائن فانه يلحقها ولو قال انت بائن لا يقع ولو قال لها البئنك بتطبيقه لا يقع كذا في الخلاصة في جنس فمين يكون محلا للطلاق * كل فرقة توجب حرمة مؤبدة كحرمة المصاهرة والرضاع فان الطلاق لا يلحقها وان كانت في العدة وكذلك لو اشترى امرأته بعد ما دخل بها لا يلحقها الطلاق لانها ليست بمعقدة كذا في البدائع (الفصل السادس في الطلاق بالكاتبه) * الكتابة على نوعين من سومة وغير من سومة ونعني بالمرسومة ان يكون مصدر او معنونا مثل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدر او معنونا وهو على وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وقرائه ففي غير المستبينة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا فلا وان كانت من سومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو المرسومة لا تخلو ما أن ارسل الطلاق بأن كتب أمابعد فانت طالق فكما كتب هذا يقع الطلاق وتزعم العدة من وقت الكتابة * وان علق طلاقه بجمعي الكتاب بان كتب اذا جاءك كذاي هذا فانت طالق فالم يجي اليها الكتاب لا يقع كذا في فتاوى قاضيان * وان كتب اذا جاءك كذاي هذا فانت طالق فكذلك حوائج فجاءها الكتاب فقرأت الكتاب أو لم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة * رجل كتب الى امرأته بجوائح وكتب في آخره أمابعد فاذا جاءك كذاي هذا فانت طالق فبدا له فجاء كتابه الطلاق فجاء الكتاب تطلق ولو جاءها كذاي الحوائج وترك كتابه الطلاق ثم بعث به اليها لم تطلق لانه اذا جاءها الحوائج بطل الكتاب فلم يتحقق الشرط وان كتب في أول الكتاب أمابعد فاذا جاءك كذاي هذا فانت طالق ثم كتب الحوائج في آخره ثم محال الطلاق وبقي ما بعده لم تطلق وان محاماه به مده وترك الطلاق طلقت كذا في الظهيرية * ولو كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب قبله وبعدده حوائج ثم محال الطلاق وبعث بالكتاب اليها وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق أقل أو أكثر كذا في فتاوى قاضيان * ولو كتب اليها أمابعد فانت طالق ثلاثا ان شاء الله تبارك وتعالى موصولا بكتابه لا تطلق وان كان مفصولا تطلق كذا في الظهيرية * ولو كتب الى امرأته اذا جاءك كذاي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى أيها فأخذ الاب ومزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع أمورهما فوصل الكتاب الى أيها في بلدها وقع الطلاق وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان أخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو ممزق ان كان يمكن فهمه وقرائه وقع الطلاق عليها والا فلا كذا في فتاوى قاضيان * واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه (١) أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لاروايه لهذه المسئلة

اذا أعتقت أحدهما قبل الطلاق أو بعده بطل عققتها وان أعتقهما الزوج جميعا جاز عقته فيهما ويضمن قيمة أيهما شاء وان أعتقهما المرأة جميعا قبل الطلاق أو بعده فأيهما صار لها عتق ولو تزوج امرأته على خادمة بعينها فكذلك اذا دفع الخادمة اليها فاعتقها قبل الدخول فالعتق باطل وان أعتقها بعد الدخول فاعتق جائز ولو تزوج امرأته على ألف وعلى ان يطلق فلانة أو على ألف وعلى ان يعفو عن دم عمه عليها أو على ألف وعلى ان يعتق أخاها ان وفي بالشروط كان لها الالف لا غير وان لم يف بكل لها مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من الالف ولو تزوجها على أحد هذين العبدتين أيهما اشئت انادفعته اليك فانه يعطيهما أيهما شاء ولو كان هذا في الخلع تعطيه أيهما اشئت المرأة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تزوجها على ألف ان أقام بها وعلى ألفين ان أخرجها من بلدها أو على ألف ان لم يكن له امرأته وعلى ألفين ان كان له امرأته قال أبو حنيفة رحمه

(١) مطلب اذا كتب الطلاق واستثنى باللسان أو عكس لا يقع الطلاق

الله تعالى الشرط الاول جائز ان وافق الشرط كان لها الالف لا غير وان خالف كان لها مهر المثل لا يزداد على ألفين ولا ينقص ويذهب عن ألف ولو تزوجها على ألف حالة أو ألفين الى سنة ان كان مهر مثلها يبلغ ألفي درهم اختارت ما شاءت ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا لاشي فيه كان لها مثل ذلك الرق سمنان كان يساوي عشرة وان تزوجها على ما في الرق من السمن فاذا لاشي فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الرق شيء آخر من خلاف الجنس ولو تزوج امرأته على جارية على ان له خدمتها ما عاش أو ما في بطنها له كانت الجارية وخدمتها

وما في بطنها المرأة ان كان مهر مثلها مثل قيمة الخادم أو أكثر وان كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل الا أن يسل الزوج الخادم اليها باختياره وبغير خدمة ولو تزوج امرأة على غنم بعينها على ان أصواتها الى كان له الصوف استقصانا ولو تزوج امرأة على ألف على أن لا يرنها ولا ترثه جاز السكاح بألف كان مهر مثلها أقل أو أكثر ولو قال لامرأة تزوجك على أن أهب لك ألف درهم أو على أن أهب لك عبدى هذا فتر وجهها على ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفع اليها مسمى فهو مهرها (٣٧٩) وان أبي أن يدفع لا يجبر وكان عليه مهر مثلها ولا يراد على ألف

ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تزوج امرأة على عبد فانا هو مدبر أو مكاتب أو أم ولد والمرأة تعلم بحال العبد أو لم تعلم كان لها قيمة العبد * رجل له على امرأة ألف درهم من غنم يسع فتر وجهها على أن آخر ذلك عنها سنة كان لها مهر المثل والتأخير باطل * رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا ثم راجعها وقال لها زدت في مهر لم يصح لانها مجهولة ولو قال راجعتك بمهر ألف درهم ان قبلت جازوا لا فلا لان هذا مزية في المهر فتتوقف على قبولها ولو تزوج امرأة بألف ثم حدد السكاح بألفي درهم اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى في كتاب السكاح ان على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الالف الثانية ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه الالف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا ان على قولها ما يلزمه الالف الثانية وعلى قول

وينبغي أن يصح كذا في الظهيرية * رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لا آخر اكتب الى امرأتى كتابا ان خرجت من منزل فانت طالق فكتب فخرجت المرأة بعد ما كتب قبل فراءته عليه ثم قرأ عليه وبعث به الى المرأة لم تطلق بالخرج الاول وكذا لو كتب الكتاب على هذا فقرأه على الزوج قال للكتاب قد شرطت ان خرجت الى شهر او بعد شهر كان الحاق هذا الشرط جائزا ذكره في الجامع كذا في محيط السرخسي * ولو كتب الى امرأته كل امرأته الى غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاسن الاخير ثم بعث الكتاب لا تطلق كذا في الظهيرية * في المتن لو كتب كتابا في قرطاس وكان فيه اذا أتاك كتابي هذا فأنت طالق ثم نسخته في كتاب آخر أو امر غيره أن يكتب نسخة ولم يعمل هو فأناها الكتابان طلقت تطبيقيتين في القضاء اذا قرأتهما كتابا أو قامت به بينه وأما فيما بينه وبين الله تعالى فيقع عليها تطبيقية واحدة بأيهما أتاها هو يبطل الآخر لانها نسخة واحدة وفيه أيضا رجل استكتب من رجل آخر الى امرأته كتابا بطلاقها وقرأه على الزوج فأخذ منه وطواه وختم وكتب في عنوانه وبعث به الى امرأته فأتاها الكتاب وأقر الزوج انه كتابه فان الطلاق يقع عليها وكذلك لو قال لذلك الرجل ابنتي هذا الكتاب اليها أو قال له اكتب نسخة وابعث بها اليها وان لم تقم عليه الديانة ولم يقرأه كتابه ولكنه وصف الامر على وجهه فانه لا يلزمه الطلاق في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يلقه بنفسه لا يقع به الطلاق اذا لم يقرأه كتابه كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

* (الفصل السابع في الطلاق بالانفاذ الفارسية) * والاصل الذي عليه الفتوى في زماننا هذا في الطلاق بالفارسية انه اذا كان فيه اللفظ لا يستعمل الا في الطلاق فذلك اللفظ صريح يقع به الطلاق من غيرية اذا أضيف الى المرأة وما كان بالفارسية من الانفاذ ما يستعمل في الطلاق وفي غيره فهو من كتابات الفارسية فيكون حكمه حكم كتابات العربية في جميع الاحكام كذا في البدائع * اذا قال الرجل لامرأته ٢ بهشتم ترازني فاعلم بأن هذه اللفظة استعمالها أهل خراسان وأهل عراق في الطلاق وأنها صريحة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى كان الواقع بهار رجعيما يقع بدون النية * وفي الخلاصة به أخذ النقيب أبو الليث وفي التنقيدي عليه الفتوى كذا في التواريخ * واذا قال ٣ بهشتم تراولم يقل ٤ اززني فان كان في حالة غضب ومذاكرة الطلاق فواحدة تلك الرجعة وان نوى بآثنا أو ثلاثا فهو كالمؤى وقول محمد رحمه الله تعالى في هذا كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو قال الرجل لامرأته ٥ تراجنك بازداشتم أو ٦ بهشتم أو ٧ يله كردم ترا أو ٨ پای كشاده كردم ترا فهذا كله تفسير قوله طلقتك عرفا حتى يكون رجعيما يقع بدون النية كذا في الخلاصة * وكان الشيخ الامام طهر الدين المرعشي رحمه الله تعالى يفتي في قوله بهشتم بالواقع بلانية ويكون الواقع رجعيما ويبقى فيما سواها باشتراط النية ويكون الواقع باثنا كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته ٩ ييك طلاق دست بازداشتم يقع الطلاق باثنا ولو قال ١٠ ييك

٢ تركتك من الزوجية ٣ تركتك ٤ من الزوجية ٥ فككت ييك ٦ تركتك ٧ سبيتك ٨ فككت رجلا ٩ فككت ييك بطلاقة واحدة

أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه وذ كر عصام الدين رحمه الله تعالى ان عليه ألفين ولم يذ كرفيه خلافا وذ كر شمس الانعم الخلو في رحمه الله تعالى في شرح الحيل اذا جدد السكاح في المنكوحة وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يلزمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر واليه أشار شمس الانعم السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السكاح قال ولا نارضى الله عنه وينبغي ان لا تلزمه الالف الثانية لانه لا يثبت زيادة لفظا ولو ثبتت الزيادة ان ثبت في ضمن السكاح فاذا لم يصح السكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه ولهذا لو باع شيئا بألف ثم باعه بألف وخمسمائة

كان البيع الثاني فسخا للبيع الاول والزيادة في الثمن والزيادة في المهر سواء ولو لم يكن ان يجعل العقد الثاني زيادة يجعل البيع الثاني زيادة ولا يجعل فسخا وهذا لو كان النكاح الاول بالف والثاني بالف لا يجعل لمال الثاني زيادة في المهر امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج أقر بين يدي الشهود ان لهاعليه كذا وكذا من المهر تركه وفي ذلك قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى بصره اقراره اذا قبلت ويجعل على انه زاد في مهرها والزيادة (٣٨٠) في المهر بعد هبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لان الزيادة في المهر لا تصح من غير

قبول المرأة * رجل قال لامرأته ان اقررت بمهرك فأنك طالق ثم أراد ان يفسر وهو صحيح فان المرأة تبني شيئا من مالها بمقدار ما يريد أن يقر لها من المهر بعد البراءة فيقر على نفسه لها بشئ المبيع فلا يحنث في عينه وان كان الزوج مريضا لاجلته له في ذلك * رجل قال لامرأته أبريني من مهرك حتى أهب لك فأبرأته وأبى الزوج ان يهب لها شيئا قال نصبر رحمه الله تعالى لا يبرأ الزوج عن المهر * رجل تزوج امرأة بالف على ان كل الف مؤجل ان كان الاجل معلوما صح التأجيل وان لم يكن لا يصح وانما لم يصح التأجيل يؤمر الزوج بتجهيل قدر ما يتعارفه أهل البلدة فهو خذمنه الباقي بعد الطلاق أو بعد الموت ولا يجبره القاضي على تسليم الباقي ولا يجبره ولو ان أخا أو اختا ورثا دارا من أبيهما فزوج الاخ امرأة سبب بعينه من تلك الدار ثم مات الاخ ولم ترض الاخ بذلك قالوا تقسم الدارين ورثة الاخ والاخت فان وقع ذلك البيت في نصيب الاخ كان البيت للمرأة بغيرها وان وقع في نصيب الاخ فمل المرأة قيمة البيت في تركه الزوج كالتزوج امرأته بعد فاسخ العبد من يد المرأة كان لها ان ترجع بقيمة العبد نية على الزوج وان كان الاخ تزوج امرأته على مال ثم أعطاها بذلك المال يتابعه من تلك الدار والمسئلة بها الماطل البيع ويبقى على الزوج المهر الذي تزوجها عليه * جماعة قالوا الرجل زوجه فلانة بالف درهم على ان مائة منها لك ورضيت المرأة جاز النكاح شتمهاته ويكون هذا بمنزلة الاستثناء * رجل تزوج امرأته نكاحا فاسدا على خادمة بعينها فاعتقها قبل ان يدخل بها فالتق باطل وان اعتقها بعد ما دخل بها جاز العتق

طلاق دست بازداشتم يقع رجعي كذا في التجنيس والمزيد * امرأة قالت لزوجها ٢ مر اطلاق ده فقال الزوج ٣ داه كبر وكبره كبر أو قال داه بادو كبره بادان نوى يقع ويكون رجعا وان لم ينو لا يقع * ولو قال ٤ داه است أو كبره است يقع نوى أو لم ينو ولا يصدر في ترك النية قضاء * ولو قال ٥ داه استكار أو كبره استكار لا يقع وان نوى ولو قال لها بعد ما طلبت الطلاق ٦ داه كبر وبرو لا يقع أخرى الا اذا نوى اثنتين ولو قالت لا كفي بالواحدة فقال ٧ دو كبران نوى به الاثنتين من الطلاق طلقت ثلاثا ولو قال لها بعد ما طلبت منه الطلاق ٨ كفته كبر لا يقع وان نوى كذا في الخلاصة * ولو قالت ٩ دست ارم من بازداشتم فقال بازداشته كبر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بائنا كذا في الحيط * ولو قالت ١٠ مر امدار فقال الزوج ١١ ناداشته كبر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بائنا كذا في الذخيرة * ولو قالت ١٢ مر اطلاق ده فقال لأفعل فقال ١٣ اكر بدهي بروم شوي كنم كفت بكن خواهي يكي خواهي ده لا يقع كذا في العتائية * امرأة قالت ١٤ مر اسه طلاق ده فقال الزوج ١٥ دايم بالياه فان كان هذا لغة أهل بلدة من البلدان ولم يكن لغة السرخسي * ولو قال ١٦ ترايت طلاق واين طلاق أولين وآخرين است تقع واحدة كذا في الخلاصة * ولو قال لها ١٧ نوسه ده ونوى الطلاق يقع كذا في خزانه المفتين * رجل قال لامرأته ١٨ دست ارم من بازداشتم فقال المرأة بازداشتم بسه طلاق فقال الزوج من نيزازو بازداشتم ان نوى الواحدة فواحدة وان نوى الثلاث فثلاث وان لم ينو شيئا لا يقع شيء رجل قال لامرأته ١٩ مر اباكر نيسي ونوى به الطلاق لا يقع رجل قال لامرأته ٢٠ هزار طلاق ترا وقع الثلاث رجل قال لامرأته في حال مذاكرة الطلاق ٢١ هزار طلاق بدامت در كردم طلقت ثلاثا ولو قال ما نويت به ايقاع الطلاق فالقول قوله مع عينه رجل قال لامرأته ٢٢ نوسه طلاق باش ان نوى ايقاع الثلاث يقع والا فلا كذا في الظهيرية * ولو قالت طلقني فقال ٢٣ سه طلاق بدامن تودرنه ادم برو يقع الثلاث كذا في العتائية * ولو قال بالنارسية ٢٤ تو طلاق يقع كذا لو قال لها ٢٥ تو طاق وكذا لو قال لها ٢٦ تو طلاق باش او سه طلاق باش او سه طلاقه باش او سه طلاقه شو تطلق من غير نية وبه كان يفتي الامام الاستاذ تظهير الدين خالي رحمه الله تعالى وفي باب السنن لا تطلق من غير

(ترجمة)

٢ اعطى الطلاق ٣ افرضي انه أعطى وفعل (أو قال) ايكن معطى أو ليكن فعل ٤ اعطى أو فعل ٥ ظني انه اعطى أو ظني انه فعل ٦ افرضي انه اعطى واذهبي ٧ افرضي اثنتين ٨ افرضي انه قيل ٩ كف بذلك عني فقال افرضي انما كفت ١٠ لا تمسكني ١١ افرضي انك لم تمسكني ١٢ اعطى الطلاق ١٣ ان كنت تعطيني اذهب أتزوج فقال افعلي ان أردت واحدا أو عشرة ١٤ اعطى ثلاث طلاقات ١٥ (دايم) كلمه من قبيل المهر ١٦ اعطيتك طلقة وهذا هو الطلاق الاول والاخر ١٧ اعطيتك ثلاثا ١٨ كفي بذلك عني فقالت المرأة كفت بثلاث طلاقات فقال الزوج وأنا أيضا كفت عنك ١٩ است تنفعيني ٢٠ لك ألف طلاق ٢١ جعلت في ذيلك ألف طلاق ٢٢ كوني ثلاث طلاقات ٢٣ وضعت ثلاث طلاقات في ذيلك فاذهبي ٢٤ أنت طلاق ٢٥ أنت طالق ٢٦ كوني طلاقا أو كوني ثلاث طلاقات ٢٧ مثل الذي قبله

وقع في نصيب الاخ فمل المرأة قيمة البيت في تركه الزوج كالتزوج امرأته بعد فاسخ العبد من يد المرأة كان لها ان ترجع بقيمة العبد نية على الزوج وان كان الاخ تزوج امرأته على مال ثم أعطاها بذلك المال يتابعه من تلك الدار والمسئلة بها الماطل البيع ويبقى على الزوج المهر الذي تزوجها عليه * جماعة قالوا الرجل زوجه فلانة بالف درهم على ان مائة منها لك ورضيت المرأة جاز النكاح شتمهاته ويكون هذا بمنزلة الاستثناء * رجل تزوج امرأته نكاحا فاسدا على خادمة بعينها فاعتقها قبل ان يدخل بها فالتق باطل وان اعتقها بعد ما دخل بها جاز العتق

* رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة الى أجل معلوم فأعطاه أقيمة الثياب كان لها ان لا تقبل القيمة ولو لم يكن لها أجل لم يكن لها ان تمتنع عن أخذ القيمة قال محمد رحمه الله تعالى وأصل هذا ان كل ما جازا السلم فيه فلها ان لا تأخذ الا المسمى وما لم يجز فيه السلم كان الزوج أن يعطيها القيمة والسلم في الثياب جائزا اذا كانت مؤجلة ولا يجوز دون الاجل فله أن يعطيها القيمة لا في المكمل والموزون لها ان لا تأخذ القيمة وان لم تكن مؤجلة لان المكمل والموزون يصلح مهر او تمنا (٣٨١) من غير ذكر الاجل اما الثوب الموصوف

وان صلح مهر الا ان الثوب يتعين بالتعيين فكان بمنزلة العبد ومن تزوج امرأة على عيب بد بغير عيبه كان له أن يعطي القيمة * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة بأربعة دراهم فتزوج امرأة بأربعة دراهم وأكل القاضي لها عشرة قال محمد رحمه الله تعالى لا يحسن في عيبه وكذا لو زادها الزوج بعد ذلك على مهرها * رجل قال لامرأة تزوجتك على ألف درهم فقالت ما زوجتك نفسي ثم قالت بعد ذلك زوجتك نفسي جاز وكذا لو سكت الزوج وافترقا ثم قالت المرأة صدقت قد زوجتك نفسي على ألف كان جائزا * رجل قال تزوجت هذه وهي أمة له معروفة قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذلك اقرا بالعتق والنكاح باطل * رجل قال لامرأة تزوجتك على ناقة من ابلي هذه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لهم مهر مثلها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعطيها ناقة من ابله ماشاء * رجل تزوج امرأة بألف على ان يقدما تسره والبقية الى سنة كان

نية كذا في الخلاصة * رجل شاجر مع امرأته فقال لها بالفارسية ٢ هز اطلاق ترا ولم يرد على وقع هذا عليها ثلاث تطلقات امرئة قال لها زوجها أنت طالق واحدة فقالت له المرأة ٣ هز ارفق الزوج هز ارفق هذا على وجهين اما ان ينوي شيئا أو لم ينو في الوجه الاول هو على ما نوى وفي الوجه الثاني لا يقع امرأته قالت لزوجها كيف لا تطلقني فقال الزوج لها بالفارسية ٤ نوازسر تا اطلاق كر دئسأل الزوج عن مراده امرأته سألت زوجها الطلاق فقال الزوج بالفارسية ٥ يك طلاق دادمت ودو طلاق دادمت تطلق ثلاثا رجل قال لامرأته ٦ تر ايسار طلاق ولم تكن له نية يقع تطلقتان رجل قال لا تخر تزوجت امرأة أخرى فقال نعم فقال لم تطلق المرأة الاولى فقال بالفارسية ٧ از برای ترا ولم يكن تزوج امرأة أخرى ولم يطلق الاولى ولم يرد بذلك الطلاق لا تطلق رجل قال لامرأته ٨ من طلاق ترا دادم فهذه على ثلاثة أوجه ان نوى الايقاع أو التزويض أو لم ينو شيئا في الوجه الاول يقع وفي الوجه الثاني لا يقع وفي الوجه الثالث يقع كذا في التجنيس والمزيد * ولو قال ٩ دست باز داشتی تر اقبه اختلاف الشيخين لكن على نحو ما ذكرنا في قوله ١٠ بهستم في فتاوى النسائي اذا قالت ١١ دست باز داشتی مرا فقال داشتم فهو بمنزلة ما لو قال ١٢ دست باز داشتی واذا قالت ١٣ مرادر کار خدای کن فقال الزوج ١٤ ترادر کار خدای کردم أو قالت ١٥ مرابجادی بخش فقال الزوج ١٦ بخشیدم ان نوى الطلاق يقع وان لم ينو لا يقع كذا في النخبة * قالت له طلقني فقال ١٧ ترا کدام طلاق مانده است یا کدام نكاح فهو اقرار بالثلاث كذا في القنية * سئل نجم الدين عن امرأة طلقني فقال لها ١٨ نه ترا طلاق مانده است نه نكاح برخیز و نه كبر قال هذا اقرار انه قد طلقها ثلاثا كذا في المحيط * رجل قال لامرأته ١٩ دست باز داشتی يك طلاق فقالت المرأة ٢٠ باز كوي تا كواهان بشنوند فقال الزوج ٢١ دست باز داشتی يك طلاق فلما افترقا قالت له أجنبية ٢٢ زن را دست باز داشتی فقال دست باز داشتی يك طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية والثالثة ٢٣ دست باز داشتی يكون انشأه فقطل ثلاثا الا اذا قال غيب بالثانية والثالثة الاخبار ولو قال ٢٤ دست باز داشتی ام يكون اخبارا كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال ٢٥ چهار راه برو كشاده است لا يقع الطلاق وان نوى ما لم يقل خذي أيماشت عند أكثر المشايخ وانه منقول عن محمد رحمه الله تعالى واذا قال لها ٢٦ چهار راه برو كشادم يقع الطلاق اذا نوى وان لم يقل خذي أيماشت وفي مجموع النوازل لو قالت ٢٧ دست از من بدار فقال لها ذهبي الى جهنم يقع الطلاق سئل نجم الدين عن امرأة

(ترجمة)
٢ ألف تطلقه لا ٣ ألف ٤ أنت مطلقة من الرأس الى القدم ٥ أعطيتك مطلقة وأعطيتك طلقين ٦ لك طلاق كثير ٧ من أجلك ٨ أعطيتك الطلاق ٩ فككت يدك ١٠ سبت ١١ هل فككت يدي فقال فككت ١٢ فككت اليد ١٣ اجعلني في طاعة الله ١٤ جعلتك في طاعة الله ١٥ هبني لله ١٦ وهبتك ١٧ أي طلاق بقي لك وأي نكاح ١٨ ما بقي لك طلاق ولا نكاح قوي واذهي ١٩ فككت يدك بطلقة ٢٠ قل ثانيا حتى تسمع الشهود ٢١ فككت يدك بطلقة ٢٢ هل فككت يدا امرأتك فقال فككت يدها بطلقة ٢٣ فككت يدها ٢٤ فككت يدها والفرق لا يظهر الا في الفارسي ٢٥ الطرق الاربعة مفتوحة عليك ٢٦ فكت لك أربعة طرق ٢٧ ارفع يدك عني

الالف كله الى سنة الا ان تقيم المرأة البينة انه تسره منها شي أو كاهن أو أخذها * رجل تزوج امرأة على بيت وخادم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لها ثمانون دينارا قيمة الخادم أربعون وأربعون قيمة البيت وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقدر بالاربعة ويعتبر فيه قيمة الغلام والخص والفتوى على قولهما اذا تزوج امرأة وسعى لها شي أو أشار الى شي والمشار اليه ليس من جنس المسمى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كانا حلالين فلها مثل الذي سعى وان كانا حرامين أو كان المشار اليه حراما كان لها مهر المثل اذا كان مشكلا وقت العقد لا يدري

كما لو تزوج امرأته على هذا الحد من الخلل فاذا هو طلاقا مثل الدن من الخلل وان كان فيه خرقا لمهر المثل وان كان المسمى حراما والمشار اليه حلال اختلفت الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح ما روى أبو يوسف رحمه الله تعالى انه اذا أشار الى حلال كان لها المشار اليه ولو قالت تزوجتك على الشاة التي في هذا البيت فاذا في البيت خنزير او ليس فيه شيء كان لها شاة وسط وتبطل الاشارة * رجل تزوج ابنته فقال اشهدوا اني زوجت فلانة (٣٨٣) من فلان بألف درهم على ان على من مالى ألف درهم وعلى فلان يريد به الزوج ألف درهم

فقال الزوج قبلت ذلك كان لها المهر كله على الزوج وهذا ضمان من الاب بألف درهم فاذا قبل الزوج ذلك صار كأنه امرأه بالضمان عنه فاذا أخذت المرأة من أبيها أو من ميراثه ألفا كان للاب أو لورثته ان يرجعوا بذلك على الزوج ولو قال اشهدوا اني زوجت ابنتي فلانة من فلان بألف درهم من مالى فقال الزوج قبلت جابر النكاح ولا ضمان على الاب * رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا أن تكون منعتهما أكثر فيكون لها ذلك امرأة قالت زوجتك نفسي على ألفي درهم ألف منها تركت لله وللرحم فقال الزوج قبلت فالمهر ألف درهم * رجل تزوج ابنته من رجل على ان أبرأ الزوج الاب من دينه الذي له عليه أو زوجت الابنة نفسها على ان أبرأ الزوج أباه عن دينه وهو كذا فالبراءة جائزة ولو لها مهر مثلها وكذا لو قالت على ان تبرئ من ذلك مهرى * رجل تزوج امرأة على عبدها

٢ دادمت طلاقا سرخو يش كبر وروى خويش طلب كن قال الطلاق الاول رجعي فان لم ينو بقوله ٣ سرخو يش كبر طلاقا آخر بيني الاول رجعي ولا يقع به هذا القول شيء وان نوى به الطلاق كان طلاقا بائنا ويصير الاول مع الثاني بائنا كذا في الذخيرة * ولو قالت ٤ كرا ن بخريدي بعيب بازده فقال بعيب بازدا دمت ونوى يقع به الطلاق ولو قال ٥ بعيب بازدا دم بغير التام لا يقع وان نوى كذا في الخلاصة * ولو قال أبو المرأة لزوجها ٦ كرا ن خريدها من عن بازده فقال بتو بازدا دم يقع الطلاق اذا نوى كذا في الظهيرية * ولو قالت ٧ سو كند خور بطلاق من ككه فلان كرا ن كنكم فقال خورده كبر حكي فتوى شيخ الاسلام الاوزنجندي رحمه الله تعالى أنه لا تطلق امرأة قالت لزوجها ٨ من يكسوي نويكسوي فقال الزوج ٩ هجنين كبر لا تطلق امرأة قالت لزوجها ١٠ تو بر من چرا أمده كه من زن تونه أم فقال ١١ في كبر لا تطلق * رجل دعا امرأته الى الفراش فأبت فقال لها اخرجي من عندي فقالت طلقني حتى اذهب فقال الزوج ١٢ اكرار زوي تو جنين است جنين كبر فلم تقل شيئا وقامت لا تطلق كذا في المحيط * رجل تزوج امرأة فقبل له ١٣ چرا كرده فقال كرده نا كرده كبر او نا كرده تری كبر يقع اذا نوى وقيل لا يقع وان نوى وبه يفتي كذا في الخلاصة * رجل أكل خبزا أو شرب خمر فقال ١٤ نان خوردم ونييد زن مابسه ثم قال له رجل بعد ما سكت ١٥ بسه طلاق فقال الرجل بسه طلاق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان * في الفتاوى رجل قال لامرأته ١٦ اكر تون مني سه طلاق مع حذف اليه لا يقع اذا قال لم أو الطلاق لانه لما حذف لم يكن مضيفا اليها امرأة طلقت الطلاق من زوجها فقال لها ١٧ سه طلاق برداروردي لا يقع ويكون هذا تفويض الطلاق اليها وان نوى يقع ولو قال لها ١٨ سه طلاق خود برداروردي يقع بدون التنية ولو قالت طلقني فضر بها وقال لها ١٩ اينك طلاق لا يقع ولو قال ٢٠ اينك طلاق يقع وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن ضرب امرأته فقال ٢١ دار طلاق قال لا تطلق وسئل الامام أحمد القلانسي رحمه الله تعالى عن وكرا مرأته وقال ٢٢ اينك يك طلاق ثم وكرها ثانيا وقال ٢٣ اينك دو طلاق وكذا الثالث قال تطلق ثلاثا فشيخ الاسلام يقول سمي بالضرب طلاقا فيسبطل والامام أحمد يقول سمي الطلاق فيقع * سكران هربت منه امرأته فتبعها ولم يظفر بها فقال بالفارسية ٢٤ بسه طلاق ان قال غنيت امرأتي يقع وان لم يقل شيئا لا يقع كذا في الخلاصة * ولو قال لها ٢٥ دار طلاق لا يقع في جنس الاضافة اذا لم ينو لعدم الاضافة اليها وقيل يقع من غيرنية وهو الاشبه لان قوله دار في العادة وقوله خذسواء

(ترجمه)

٢ اعطيتك الطلاق املي امري نفسك واطلي رزقك ٣ املي امري نفسك ٤ اشتريت غاليا فرد به بالعيب فقال رددتك بالعيب ٥ رددت بالعيب ٦ اشتريت معنى غاليا فردته على فقال رددتها لك ٧ احلف بطلاق اني لا افعل - هذا الامر فقال افرضي اني - حلفت ٨ أنا في ناحية وأنت في ناحية ٩ افرضي هكذا ١٠ لم جئت على وأنا لست امرأتك ١١ افرضي انك لست ١٢ ان كان مرادك هكذا افرضي هكذا ١٣ لم فعلت فقال افرضي الذي فعل لم يفعل ١٤ اكنا خبزنا وشربنا ثيابنا سوا بنا ثلاث ١٥ بثلاث طلقات ١٦ ان كنت امرأتي طالق ثلاثا ١٧ خذي ثلاث طلقات وذهبت ١٨ خذي ثلاث طلقاتك وذهبت ١٩ هالك الطلاق ٢٠ هالك طلاقك ٢١ خذي الطلاق ٢٢ هالك طلقه ٢٣ هالك طلقتين ٢٤ بثلاث طلقات ٢٥ خذي الطلاق

ذكر في النوادر ان للمهر مثلها وليس هنا بمنزلة ما لو تزوج امرأته على عبد الغير لان ثمة لو أجاز صاحب العبد كان العبد مهورا وهما عبد ولو المرأة لا يصير مهرها * اذا تزوج الرجل امرأة بألف على ان ترد المرأة عليه ألفا جاز النكاح ولها مهر مثلها كما لو تزوجها على ان لا مهر لها ولو تزوج امرأته على ان يهب الزوج لبيها ألف درهم كان لها مهر المثل وهب لبيها ألفا ولم يهب فان وهب كان له ان يرجع في الهبة ولو تزوج امرأته على ان يهب لبيها ألف درهم فالألف مهرها فان طلقها قبل الدخول به أو دفعه الى الاب رجوع عليها بنصف الألف

وهي الواهبة * رجل تزوج عبدا امرأة بألف درهم ثم باعته بتسعمائة درهم بعد ما دخل العبد بها فانما تأخذ التسعمائة بمهرها ويصل
النكاح ولا ترجع المرأة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد رجل آخر دين ألف درهم فاجاز الغريم بيع العبد من المرأة
كانت التسعة بين الغريم وبين المرأة يضرب فيها الغريم بألف والمرأة بالالف ولا تتبع المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقي من دينه هذا
عتق * رجل تزوج امرأة على حكمها جازا النكاح ولها ما حكمت بقدر مهر المثل أو أقل (٣٨٣)

لم يصح حكمها على الزوج
ما لم يرض به * ولو كان الحكم
للزوج فحكم بقدر مهر
المثل أو أكثر جازا حكم
بأقل من مهر مثلها لم يصح
حكمه الا برضا المرأة وكان لها
مهر مثلها وكذا لو شرط في
النكاح حكم رجل أجنبي
فحكم بقدر مهر المثل جاز
حكمه وان حكم بأكثر من
ذلك لا يصح حكمه على
الزوج وان حكم بأقل من
مهر المثل لا يلزمها حكمه
وكان لها مهر المثل * رجل
قال لامرأة تزوجتك على
دراهم ولم يذكرا العدد كان
لها مهر مثلها ولا يشبه هذا
الخلع اذا تزوج امرأة على
أقل من ألف ومهر مثلها
ألفان كان لها ألف درهم
لان النقصان عن الالف لم
يصح لمكان الجهالة فصار
كأنه تزوجها على ألف وان
كان مهر مثلها أقل من
عشرة قال محمد رحمه الله
تعالى لها عشرة دراهم *
رجل تزوج امرأة بألف
على ان لا ينفق عليها ومهر
مثلها مائة كان لها الالف
والنفقة اذا تزوج بذات
رحم محرم منه نحو الام
والبنت والاخت والعمة

ولو قال لها خذي طلاقك يقع من غيرنية كذا ههنا كذا في المحيط * سئل شمس الأئمة الا وزجندى رحمه الله
تعالى عن امرأة قالت لزوجها لو كان الطلاق بيدي لطلقت نفسي ألف تطليقة فقال الزوج ٢ من
نيزه زار دادم ولم يقل ٣ دادم ترا قال يقع الطلاق امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال الزوج ٤
اينك هزارة لا تطلق من غيرنية * رجل طلق امرأته فقبيل له في ذلك فقال ٥ دادمش هزار ديكر تطلق
ثلاثا من غيرنية امرأة قالت لزوجها ٦ من برتوسه طلاقه أم فقال الزوج ٧ يشي أو قال سه طلاقه
يشي أو قال سه مكوجه صد كوفه هذا كله اقراره بالثلاث فيقع عليها ثلاث تطليقات سئل الفقيه
أبو بكر رحمه الله تعالى عن قال لامرأته ٨ هزار طلاق بويكي كردم قال يقع ثلاث تطليقات وكذلك
اذا قال ٩ هزار طلاق ترا بكي كنم ونوى الطلاق يقع ثلاثا كذا في الذخيرة * سئل نجم الدين رحمه الله تعالى
عن قال لامرأته فخذ النكاح بيننا احتياطا فقال بين وجه الحرمه ونازعته في ذلك فقال ١٠ سزاي اين
زنكان اين است كه همجنين حرام مي داري قال يكون اقرارا بالحرمه ولو قال ١١ سزاي اين زنكان آنست
كه حرام داري ولم يقل ١٢ همجنين لا يكون اقرارا بحرمه هذه لعدم الاضافة بخلاف الاول لان قوله ١٣
اين زنكان وهمجنين تحقيق الحرمه منه كذا في الخلاصة في جنس المتفرقات * سئل شيخ الاسلام الفقيه
أبو نصر عن سكران قال لامرأته أتريدن أن أطبقك قالت نعم فقال بالفارسية ١٤ اكرتوز مني يك طلاق
دو طلاق سه طلاق قومي واخر جي من عندي وهو يزعم أنه لم يرد به الطلاق فالقول قوله كذا في المحيط
* سئل أبو بكر عن سكران قال لامرأته ١٥ بيزارم بيزارم توهر اجيزي نباشي فقالت المرأة الى متى
تقول فاني أخاف لم يبق بيني وبينك شي فقال الزوج ١٦ چنين خواهم فلما سمعها قال لم أذكر شيئا من ذلك
فقال أرجوا أنها لا تطلق وهي امرأته كذا في التتارخانية * في فتاوى النسفي رجل قال ١٧ آن زن كه
مرا بختانه است بسه طلاق وليست امرأته في بيته وقت الطلاق تطلق امرأته ولو قال ١٨ اين زن كه
مرا بانيخانه اند راست بسه طلاق وليست هي في هذا البيت وقت الطلاق لا تطلق كذا في الخلاصة والمحيط
* في فتاوى النسفي اذا قال لامرأته المدخول بها ١٩ ترايك طلاق ترايك طلاق فها بمنزلة قوله أنت طالق
أنت طالق كذا في الذخيرة * ولو قالت ٢٠ مرا طلاق ده ومرا طلاق ده ومرا طلاق ده فقال دادم تقع ثلاث
ولو قالت ٢١ مرا طلاق ده مرا طلاق ده مرا طلاق فقال دادم تقع واحدة ولو قالت ٢٢ مرا طلاق كن

ترجمة
٢ وأنا أيضا أعطيت ألف طلاق ٣ أعطيتك ٤ هالك ألفا ٥ أعطيتها ألفا آخر ٦ أنا طالق منك ثلاثا
٧ أكرتوا قال أكثر من ثلاث تطليقات أو قال لا تقولي ثلاثة قولي كم مائة ٨ ألف تطليقتك جعلتها واحدة
٩ ألف تطليقتك اجعلها واحدة ١٠ الاثني بهذه النساء ثلثين مع الحرمه هكذا ١١ الاثني بهذه
النساء ثلثين مع الحرمه ١٢ هكذا ١٣ هذه النساء وهكذا ١٤ ان كنت امرأتي طليقة وطليقتين
وثلاث طليقات ١٥ أنا متا دمتا دمتا أنت لم تكوفي شيئا ١٦ أريد هكذا ١٧ المرأة التي هي في البيت
بثلاث طليقات ١٨ هذه المرأة التي هي في هذه الدار بثلاث تطليقات ١٩ لك طليقة لك طليقة ٢٠ أعطني
الطلاق واعطني الطلاق فقال أعطيت ٢١ أعطني الطلاق أعطني الطلاق أعطني الطلاق
فقال أعطيت ٢٢ طلقني طلقني فقال فعلت فعلت فعلت

والخاله أو تزوج بامرأة أبيه أو ابنه ودخل بها لاحد عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مهر مثلها بالتمام يبلغ وقال أبو يوسف ومحمد
والشافعي رحمه الله تعالى ان علم انها ذات رحم محرم منه عليه الحد ولا مهر عليه وان لم يعلم كان عليه المهر ولا حد عليه اذا تزوج امرأة
على ألف الى سنة كان لها الالف بعد سنة وله ان يدخل بها قبل السنة وقبل ان يعطى شيئا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى أولا كما قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ثم رجوع وقال لها ان تنزع نفسها حتى يوفيا عشرة دراهم ثم رجوع وقال

لها ان تمنع نفسها حتى يوفى بها كل المهر اظهارا لخطر البضع وثبت على ذلك اذا تزوج امرأه وسمى لها شيئين أحدهما مال والاخر ليس بمال لكن لها فيه منفعة كطلاق الضرة وان لا يخرجها من البتة ونحو ذلك ولم يف بالشرط كان لها مهر المثل **ومهر المثل** معتبر بنساء عشرينها من قبل الأب كالاخوات لأب والعمات وأعمات الأب من كانت مثلهن في المال والجمال والسن والحسب والنسب والعصر في هذا البلد وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى مهر المثل (٣٨٤) يعتبر بقوم الأم من الخالات ونحوهن واذا وجب مهر المثل بحكم النكاح ثم طلقها قبل

الدخول بها كان لها المنفعة

(فصل في المنفعة)

المنفعة ثلاثة أبواب درع وخمار وملحفة على قدر حال الرجل فان كانت متعتها أكثر من نصف مهر مثلهما كان لها المنفعة لا يزداد على نصف مهر المثل عندنا وكذا لو تزوج امرأته ولم يسم لها مهرًا ثم فرض لها الزوج او القاضي مهرًا ثم طلقها قبل الدخول بها كان لها المنفعة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف الآخر وقال أبو يوسف أولا والشافعي رحمه الله تعالى لها نصف المهر ورض ولو تزوج امرأته ولم يسم لها مهرًا أو كفل رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما تجوز الكفالة بالسمى فان دخل بها الزوج يؤخذ الكفيل بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها ووجبت المنفعة لا يؤخذ الكفيل بالمنفعة ولو أخذت المرأة بالسمى أو بمهر المثل رهنًا جاز فان أخذت رهنًا بالسمى وهلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول ان هلك الرهن قبل الطلاق يلزمها رد نصف المهر لانها

مراطلاق كن مراطلاق كن فقال كرم كرم كرم تطلق ثلاثا وهو الاصح * ولو قالت لزوجه ٢ مراطلاق ده فقال ابن نيزاده وان يقع اذا نوى ولا يقع بدون النية كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين في الخلع * امرأته قالت لزوجه ٣ من وكيل تو هستم فقال هستي فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج ٤ تو بمن حرام كشتي ما راجدا يابود ان نوى بالتوكيل الطلاق دون العدد تقع واحدة رجعية وان نوى المفارقة دون العدد تقع واحدة بائنة وهذا عندهما وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يقع كالوكيل بالواحدة اذا طلق ثلاثا كذا في الخلاصة وعليه الفتوى * سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن خال امرأته ثم قال لها في عدتها ٥ دامت سه طلاق ولم يزد عليه قال ان نوى ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا والا فلا ٦ زن را كفت تراطلاق دادم مردمان ملامت کردند كفت ديكر دادم نكفت ويراونكفت طلاق قال يقع اذا كان في العتة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين * رجل قيسله ٧ اين فلانه زن تو هستم فقال هست ثم قيسله ٨ اين زن تو سه طلاقه هست فقال هست وهو يزعم أنه لم يسمع قوله ٩ سه طلاقه وانما سمع ١٠ اين زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء وهذا اذا قال ١١ زن تو سه طلاقه هست بصوت جهير اما اذا لم يكن كذلك صدق قضاء رجل قال لغيره ١٢ زن از تو سه طلاق گماين کار نکرده فقال هز اطلاقه يكون جوابا حتى لو لم يكن هذا الشخص فعلى ذلك الامر لا يقع الطلاق كذا في الظهيرية * قالت لزوجه ١٣ من بانو عياشم فقال الزوج ١٤ مباش فقالت طلاق بدست تو است مراطلاق كن فقال الزوج ١٥ طلاق ميكنم طلاق ميكنم وكررت ثلاثا طلقت ثلاثا بخلاف قوله ١٦ كتم لانه استقبال فلم يكن تحقية بالتسكيك * وفي المحيط لو قال بالعريسة أطلق لا يكون طلاقا الا اذا غلب اسمها له الحال فيكون طلاقا وفي مجموع النوازل سئل نجم الدين عن امرأته قالت لزوجه ١٧ حلال خدا بر تو حرام فقال آرى حرمت عليه بتطليقة سئل نجم الدين عن رجل قال لامرأته اذهبي الى بيت أمك فقالت ١٨ طلاق ده تا بروم فقال تو برو من طلاق دادم فرستم قال لا تطلق لانه وعد كذا في الخلاصة * ولو قال لها ١٩ تراطلاق أو طلاق ترا فهي طلاق ولا فرق بين التقديم والتأخير كذا في خزائن المفتين * سئل شيخ الاسلام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى عن قال

٢ أعطى الطلاق فقال هذا أعطى أيضا وذلك ٣ أنا وكيك فقال أنت وكيلى ٤ أنت صرت على حرام اللائق بنا الانفصال ٥ اعطيتك ثلاث طلقات ٦ قال لامرأته اعطيتك الطلاق فلامه الناس فقال ثانيا أعطيت ولم يقل لها ولم يلفظ بطلاق ٧ هل فلانة هذه امرأتك فقال نعم ٨ امرأتك هذه طالق ثلاثا فقال نعم ٩ طالق ثلاثا ١٠ أهذه امرأتك ١١ امرأتك طالق ثلاثا ١٢ امرأتك طالق منك ثلاثا انك لم تفعل هذا الشيء فقال ألف تطليقة ١٣ أنا لا أكون معك ١٤ لا تكوفي فقالت اطلاق يسهلك طلقنى ٢٣ أطلق أطلق ١٥ سأطلق ١٦ حلال الله عليك حرام فقال نعم ١٧ طلقنى حتى اذهب فقال اذهبي أنت وأنا أرسل لك الطلاق دائما ١٨ لا الطلاق أو الطلاق لك

تصير مستوفية مهرها بلاك الرهن اذا كان بالرهن وفاء بالمهر وان هلك الرهن بعدما طلقها قبل الدخول عندنا لامرأته تصير مستوفية نصف المهر وبهالك النصف الباقي أمانة كالوهر المرتين الدين من الراهن ثم هلك الرهن عندنا بهالك أمانة وعندنا ففرجه الله تعالى بهالك مضمونا بالدين هذا اذا كان رهنًا بالسمى وان كان رهنًا بمهر المثل وهلك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن بسقط عنها قدر المنفعة وان هلك بعد الطلاق ان هلك قبل أن يتحدث المرأة حدًا بالمنفعة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخرا بهالك أمانة قولها

المتعة على الزوج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أولاً وهو قول محمد رحمه الله تعالى يهلك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وإن أحدثت حساباً بالمتعة بعد الطلاق ثم هلك الرهن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخر أهلك بغير المثل قبل المهر المثل وتنقص عنه المتعة وقال محمد وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول يهلك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ إذا وقعت الفرقة بين الزوجين قبل لدخولهما بفعل من قبل المرأة كالردة وتقبيل ابن الزوج وخيار البلوغ (٣٨٥) من قبل الغلام أو المرأة وخيار العتق إذا كانت المرأة أمة أو

مكاتبه زوجها مولاها بآذانها وهي صغيرة أو كبيرة ثم عتقت واختارت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب شيء وكذا لو كانت أمة فقتلها مولاها قبل الدخول بها عمداً أو خطأ يسقط كل المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه لا يسقط شيء ولها كل المهر ولو قتلت الأمة نفسها عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان والصحيح أنه لا يسقط ولو أبت في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ونكاح محجوس فأسلم الزوج وأبت المرأة الإسلام يفرق بينهما ويسقط كل المهر

فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر

إذا زوجت المرأة ولها مهر معلوم كان لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر فإن كان في موضع يجعل البعض

لامرأته وكانت له امرأتان ٢ سه طلاقاً أن يذكر ترا دادم بواين سه طلاق بوى دهن كفت اين سه طلاق بوى دادم وميدانم كه اين زن سه طلاقه شد ديكر كه خطاب باوى كرد طلاق شود يانه فقال نه اين طلاق شودونه آن رجل من عادته أن يقول إذا رأى صبياً ٣ أى ما درت شش طلاقه فسكرو من الخرفاً ما به فظنه صبياً أجنياد فقال ٤ روى ما درت شش طلاقه ولم يعلم أنه ابنه طلق امرأته ثلاثاً رجل طلق امرأته ثنتين فقبل له ٥ بيتاً آشتى كمت فقال ميان ما ديوارا هنى ميبايد لا تطلق امرأته ثلاثاً ولا يكون هذا قراراً بالطاقت الثلاث امرأته قالت لزوجها ٦ من بروسه طلاقه أم فقال توجه سه طلاقه توجه هزارة طلاقه لا تطلق امرأته كذا في الظهيرية * سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن قالت له امرأته ٧ مراراً يا بواين يا سيدن نيست مر طلاق ده فقال الزوج ٨ چون تو روى طلاق داده شدو قال لم أفو الطلاق هل يصدق قال نعم ووافقه في هذا الجواب بعض الأئمة كذا في الذخيرة * رجل اتهم امرأته برجل ثم رأى ذلك الرجل في بيته فغضب وقال ٩ زن غررا طلاق دادم قيل يقع الطلاق إذا نوى وقيل بالوقوع من غيرنية * رجل جمع الأصدقاء وأمر امرأته أن تختذلهم طعاماً فلم تفعل وذهبت عن بيت الزوج فقال الزوج ١٠ زنيكه دوست و دشمن مر انبوداز من بسه طلاق ذكر في مجموع النوازل أنه تطلق امرأته رجل قال نخدمه وهم يذكرون امرأته بسوء ١١ جندان كرديد كه بسه طلاق كرديدش أو جندان كرديد كه سه طلاقه كرديدش يقع الطلاق عليها كذا في المحيط * ولو قال لها ١٢ دادمت بك طلاق وسكت ثم قال ١٣ ودو طلاق وسه طلاق تقع الثلاث ولو قال ١٤ ترايك طلاق وسكت ثم قال ١٥ ودو يقع الثلاث ولو قال دو بغير الواو انوى العطف تقع الثلاث وإن لم ينو تقع واحدة كذا في الخلاصة * ولو قال ١٦ ترا طلاق دادم خرى كفت خريدم وخوش راسه طلاق دادم شوى كفت رستى ان عنى بقوله ١٧ رستى الاجازة وقع الطلقات الثلاث والافواحدة رجعية كذا في العنانية * ولو قال لها ١٨ از تو بيزار شدم لا يقع بدون النية ولو قالت ١٩ بيزار شو از من ودست باز دار از من فقال بيزار شدم نشترط النية ويقول لها هذا لا يصير حال مذاكرة الطلاق ولو قال لها ٢٠ مر بابو كارى نيست و ترا بمن فى اعطينى ما كان لى عندك واذهبي حيث شئت لا يقع بدون النية كذا في الخلاصة * سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال لامرأته

٢ ثلاث طلقات تلك الأخرى أعطيتها لك وأنت أعطيتها هذه الثلاث طلقات فقال المرأة أعطيتها هذه الثلاث طلقات وأعلم أن هذه المرأة طلقت ثلاثاً فهل تطلق الأخرى التي كان الخطاب معها أم لا فقال لا تطلق هذه ولا تلك ٣ بأبها الذى أمه مطلقه ست طلقات ٤ اذهب بأبها الذى أمه مطلقه ست طلقات ٥ تعال حتى نصلحك فقال لا لازم مينا جاد من حديد ٦ أنا طالق منك ثلاثاً فقال أى ثلاث طلقات أنت وأى ألف تطلقه أنت ٧ أنا ليس لى معك انتظام اعطى الطلاق ٨ لمثل وجهك اعطى الطلاق ٩ طلقت المرأة القحبة ١٠ المرأة التي ليست لصديقي ولا عدوى طالقة منى ثلاثاً ١١ فعلتم كثيرا حتى جعلتموها مطلقه بالثلاث ١٢ أعطيتك طلاقة ١٣ وطاقتين وثلاث طلقات ١٤ لك طلاقة ١٥ وثنتان ١٦ أعطيتك الطلاق هل اشتريت فقال اشتريت وأعطيت نفسي ثلاث طلقات فقال الزوج خلصت ١٧ خلصت ١٨ زعلت منك ١٩ از غل منى وآخر يذك عنى فقال صرت زعلانا ٢٠ ليس لى معك شغل وليس لى شغل

(٤٩ - فتاوى أول) ويترك الباقي في الذمة إلى وقت الطلاق أو الموت كما هو عرف ديارنا كان لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر وهو الذي يقال بالفارسية دست بيمان وليس لها أن تطالبه بكل المهر فإن يئسوا فليترك المهر للمحل يهل ذلك وإن لم يئسوا شيئاً ينظر إلى المرأة وإلى المهر المدكور في العقد أنه كم يكون المجل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك مجعلاً ولا يشترط ذلك بالربع ولا بالنكاح وإنما ينظر إلى المتعارف لأن الثابت عرفاً كان ثابت شرطاً وإن شرطوا في العقد تعجيل كل المهر يجعل الكل مجعلاً ويترك العرف وإن كان البعض مجعلاً وأنه كان له أن

يدخل به لان الدخول بعد أداء المجل مشروط عرفا فيعتبر على ما كان مشروطا نصا وان كان كل المهر مؤجلا وشرط الدخول قبل أداء شيء كان له أن يدخل بها كما قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فان لم يدخل بها حتى حل الاجل كان له أن يدخل بها قبل اعطاء المهر ولو تزوج امرأته بمهر مجمل كان لها أن تخرج في حوائجها بغير إذن الزوج ما لم تقبض مهرها وكذا لو كان البعض مجلا وكان لها أن تخرج قبل أداء المجل وبعد أداء المجل ليس لها ان (٣٨٦) تخرج الا باذن الزوج صغيرة تزوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق

كان لمن له حق امساكها قبل النكاح ان يردها الى منزله ويعتقها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض لان منع النفس بالصداق حق المرأة فلا يبطل ذلك بابطال الصغيرة وكذا الرجل اذا زوج ابنته أخيه وهي صغيرة وسلمها الى الزوج قبل قبض الصداق كان له ان يعتقها من الزوج لان الم لا يملك تساهها الى الزوج قبل قبض الصداق فلم يصح تسليمها اذا اراد الرجل أن يتقل المرأة من بلد الى بلد بغير إذن ان كان ذلك قبل ايقام المهر لا يملك وله ذلك بعد ايقام المهر في ظاهر الرواية وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى لا يملك نقلها من بلد الى بلد وان أوفاهامهرها وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لان الزمان قد فسد يخاف عليهما من الضر في الغربة ما لا يخاف عليهما في عسيرتها وله ان يخرجها من المصر الى القرية ومن القرية الى المصر ومن القرية الى القرية لان النقل الى مادون السفر لا يعد غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل من محله الى محله * رجل زوج ابنته الصغيرة كان له ان يطالب الزوج بالمهر وليس له ان يطالبه بالثقة اذا كانت لا تطبق الرجال فتاوى ولا يحتمل الجماع لان الثقة جواز الاحتباس لحق الزوج والصغيرة التي هذه حالها لم تكن محبوسة لحق الزوج أما المهر بدل البضع وقد ملك بضعها فيطالب به * امرأة تزوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ثم أدركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه يرى بدفع المهر الى الام وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم يرجع بذلك على الام لان الام

٢ برخصو بخيانة ما درو رسه ماهه عده من بدارتم قال دادمت يكي طلاق ثم قال ابن سخن آخرين بدان كفتم كه بايد كه معنی سخن اول ندانسته باشی هل له أن يتزوجها بعد ذلك قال لا وقد طلقت ثلاثا كذا في الظهيرية * ولو قال لها ٣ نوازم چنان دوری چنانكه مکه از مدینه لا يقع الطلاق بدون النية رجل قال لاخر ٤ زن تو بر تو هزار طلاقه است فقال له الاخر ٥ زن تو بر تو هزار طلاقه است أفنى الشيخ الامام النسفي أنه تطلق امرأته قال رحمه الله تعالى ولكن هذا في رواية ابن سماعة وفي ظاهر الرواية لا تطلق ولو قال لامرأته ٦ تو مرا نشانی تا قیامت أو همه عر لا يقع الطلاق بدون النية ولو قال ٧ ویراشوی حلاله می باید صارت مطلقة الثلاث كذا في الخلاصة * ولو قال لها ٨ توحيلة خویشتن كن لا يكون اقرا را منه بالثلاث ولو قال ٩ حيلة زن ان كن يكون اقرا بالثلاث اذا نوى ولو قال ١٠ میان ماراه نیست ان نوى الثلاث فثلاث والا فلا شيء ولو قال ١١ این ساعت میان ماراه نیست ایس بشی بالنية لو قال ١٢ میان ما دیوار هئین می باید لا يقع كذا في الوجيز للكردي * قالت مرا طلاق ده هرسه ثم قالت دادی فقال دادم نه ان قال مثقلا فانه يدل على الرد لا يقع وان قال مخفيا يقع وكذلك لو قال دادم ولم يقل نه كذا في التارخانية ناقلا عن الحجة * في مجموع النوازل امرأته قالت لزوجها ١٣ آخر زن تو ام فقال الزوج ١٤ نه نوونه زنی تو لا يقع بهذا شيء كذا في المحيط * ولو قال ١٥ وزن من نبی لا يقع وان نوى هو المختار كذا في جواهر الاخلاط * سئل الدوسي عن قال لامرأته ١٦ هشته هشته حرا می قال لا يصدق في انه لم يرد به الطلاق وطلقت ثلاثا كذا في الحاوي * في النسبة سئل عن امرأة قالت لزوجها ١٧ با تو نمی باشم قال ناباشیده كبر فقالت ابن چه سخن بود آن كن كه خدای تعالی ورسول خدا فرمود نیکو و بیکو طلاق تا بروم فقال طلاق کرده کبر برو هل يقع الطلاق ان نوى الايقاع تقع واحدة قيل أليس قوله ١٨ طلاق کرده کبر واحدة وقوله برو واحدة فقال يراد بهما الواحدة الا أن نوى اثنين فتصح كذا في التارخانية * سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة عن طلق امرأته طلقين ولا يدري من حيث الظاهر وقوع الثلاث عليها فقيل له لم لا تزوجها فقال ١٩ وی مرا نشاید تا روی دیگری نه بیند ثم يقول عنيت به وجهه أبيها وأموالها لم أطلق ثلاثا قال ٢٠ این افراد بود بیه طلاق شدی آن زن بچكم كذا في الظهيرية * في

ترجئة
٢ قومی واذهی الى بیت أمك واعتدی الثلاثة أشهر منی ثم قال أعطيتك طلاقه ثم قال وهذا الكلام الاخير قلته لثلاثا كوفي جاهله بمعنى الكلام الاول ٣ أنت بعیده معنی مثل بعد مکه عن المدينة ٤ امرأتك عليك طالق ألفا ٥ امرأتك مطلقة عليك أيضا ألف تطليقة ٦ أنت لاتليقين لي الى يوم القيامة أو مدة العمر ٧ اللازم لها زوج محلل ٨ افعلى حيلة نفسك ٩ افعلى حيلة النساء ١٠ ليس فينا طريق ١١ في هذه الساعة ليس بيننا طريق ١٢ اللازم بيننا جدار من حديد ١٣ أنا امرأتك ١٤ لأنك ولا زوجيتك ١٥ أنت لست امرأتي ١٦ مطلقة مطلقة بالسكون أنت حرام انت حرام ١٧ أنا لا أكون معك قال افرضي عدم الكون فقالت ما يكون هذا الكلام افعلى ما امر الله تعالى ورسوله به وقل الطلاق جيدا لاذبح فقال افرضي أن الطلاق وقع اذهي ١٨ افرضي أن الطلاق وقع وقوله اذهي ١٩ لاتليق لي مالم تزوجه آخر ٢٠ يكون هذا اقرا بثلاث طلقات تلك المرأة حكما

محله الى محله * رجل زوج ابنته الصغيرة كان له ان يطالب الزوج بالمهر وليس له ان يطالبه بالثقة اذا كانت لا تطبق الرجال فتاوى ولا يحتمل الجماع لان الثقة جواز الاحتباس لحق الزوج والصغيرة التي هذه حالها لم تكن محبوسة لحق الزوج أما المهر بدل البضع وقد ملك بضعها فيطالب به * امرأة تزوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ثم أدركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه يرى بدفع المهر الى الام وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم يرجع بذلك على الام لان الام

اذالم تنكح وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها فكان الدفع اليها كالدفع الى أجنبي وكذا الجواب فيما سوى الاب والجداني
 الاب والقاضي لان غيره هو لا يملك التصرف في مال الصغيرة ولا يملك قبض صدقها وان كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة * رجل زوج ابنته
 وهي بكر أو صغيرة وطلب مهرها من الزوج كان له ذلك اذا كان الزوج مقرا بالنكاح والمهر ومقرا بأنه لم يدخل بها وكان للاب ان يخاصم
 الزوج في المهر والنفقة ولا يشترط احضار المرأة عندنا ولو وهب الزوج لها (٣٨٧) هبة أو بعث اليها هدية لم يكن قبض الاب

قبضها وكان للزوج أن
 يأخذ ذلك من الاب وان
 كانت المرأة بالغعة نيبأ أو
 كانت بكرا وكان الزوج
 جاحدا لم يكن للاب أن
 يخاصم الزوج الا بوكالتها
 فان قال الزوج دخلت بها
 فليس لك أن تأخذ الصداق
 الا بوكالتها وأنكر الوكالة

وقال الاب لابل هي بكري
 منزلي ولاينة للزوج وطلب
 من القاضي تحليف الاب
 على العلم بذلك عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى انه يحلف
 لان الاب لو أقر بذلك صح
 اقراره على نفسه وتطل
 خصومه فيحلف وذكر
 الخصاص في أدب القاضي
 انه لا يحلف لانه لا يدعى على
 الاب شيئا فلا يحلف الاب
 كالوكيل بقبض الدين
 اذا قال له الغريم ان الموكل
 قد أبرأني عن الدين أو قد
 أوفيت به وأراد ان يحلف
 الوكيل ليس له ذلك فان قال
 الزوج انه يأخذ الصداق
 ولاسلم البنت فان تصادقا
 ان البنت صغيرة لا يحتمل
 الجماع أمر الزوج بدفع
 الصداق الى الاب ولا يلتفت
 الى كلام الزوج وان قال
 الاب هي بكيرة لا أعرف

فتاوى النسق رجل قال لامرأته بعد ما قالت له في خصومة وقعت بينهما ٢ من بالوتعياشتم اكرنباني
 بس أنت طالق واحدة وثنتين وثلاثا فقالت ٣ مياشتم يقع الثلاث وعلى هذا رجل لامه أبوه لاجل
 أمرأته فقال الابن ٤ اكر تراخوش نيسيت بس دادمش سه طلاق فقال الاب ٥ مراخوش است وهو
 نظير مسئلة الشتم والمجازاة - تي لولم يقل ٦ بس يكون تعليقاً والمسلتان لاشتمان قوله لها ٧ اكر مرا
 شخوأي ترا طلاق فقالت ميخوأي لا تطلق لان هذا تعليق بالارادة وانها أمر باطن لا يوقف عليه فيتعلق
 بالاختيار وأما قوله ٨ بس دادمش فتحقيق كذا في الخلاصة * ولو قال لامرأته ٩ دورباش ازني يقع
 اذا نوى ولو قال ١٠ بيزارم از زن وخواسسته أن ان نوى طلاقا يكون طلاقا ولا فلا هكذا في التارخانية
 والله أعلم بالصواب

(الباب الثالث في تفويض الطلاق) وفيه ثلاثة فصول

* (الفصل الاول في الاختيار) * اذا قال لامرأته اختاري ينوي بذلك الطلاق أو قال لها طلقي نفسك
 فلها أن تطلق نفسها مادامت في مجلسه اذالك وان تطاول يوما أو أكثر ما لم تقم منه أو تأخذ في عمل آخر وكذا
 اذا قام هو من المجلس فالامر في يدها مادامت في مجلسه اولى من الزوج أن يرجع في ذلك ولا ينهاها جمل
 اليها ولا يفسخ كذا في الجوهرة النيرة * اذا قامت عن مجلسه اقبل أن تختار نفسها وكذا اذا اشتغلت بعمل
 آخر به لم انه كان قاطعا لما قبله كما اذا دعت بطعام لتأكله أو نامت أو نشطت أو اغتسلت أو أخذت أو
 جاءه بهار وجهها أو خاطبت رجلا بالبيع والشراء فهذا كله يبطل خيارها كذا في السراج الوهاج * ولو
 شرب ماء لا يبطل خيارها لانهم انشرب لتتمكن من الخصومة وكذلك اذا أكلت شيئا سيرا من غير أن تدعو
 بطعام كذا في التبيين ان نامت قاعدا أو لبست ثيابا من غير أن تقوم أو فعلت فعلا لا يعلم انه ليس
 باعراض لم يبطل خيارها ولو قالت ادعوا لي شهودا أنهم دهم على اختياري أو ادعوا لي أبي لاستشيريه أو
 كانت قائمة فالتكاث أو قدمت فهي على خيارها وكذا اذا كانت قائمة فالتكاث فهي على خيارها على
 الاصح وان اضطجعت فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان احدهما يبطل خيارها وبه قال زفر رحمه
 الله تعالى والثانية لا يبطل * وان كانت قائمة فركبت بطل خيارها وكذا اذا كانت على دابة فركبت على
 دابة أخرى كذا في السراج الوهاج * ولو كانت متمكنة فاستوت قاعدة لا يبطل خيارها كذا في الظهيرية
 ولو كانت راكبة فترزت أو على العكس بطل خيارها كذا في الخلاصة * وان كانت تسير على دابة أو في
 محمل فوقفت فهي على خيارها وان سارت بطل خيارها الا أن تختار مع سكوت الزوج لان سير الدابة
 ووقوفها مضافان اليها فاذا سارت كان كمجلس آخر كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كانت على دابة واقفة
 فسارت بطل خيارها وان كانت واقفة فاجابت ثم سارت أو كانت سائرة فاجابت كما سمعت في خطوتها تلك

زوجة
 ٢ أنا لا أكون معك اذالم تكوني حينئذ ٣ أكون ٤ ان كانت ليست تعجبك حينئذ أعطيتها ثلاث
 طلقات ٥ تعجبي ٦ حينئذ ٧ ان كنت لا تريدني فلك طلاق فقالت أريدك ٨ حينئذ أعطيتها
 ٩ كوني بعيدة عني ١٠ أنا متاذمن النماء ومن تزوجهن

مكانهم ولا أقدر على تسليمها ومع ذلك يريد أخذ الصداق من الزوج ليس له ذلك وان قال الاب هي بكيرة في منزلي أنا أخذ صداقها وأجهزها به
 والزوج يطلب تسليم المرأة فان القاضي بأمر الزوج بدفع الصداق الى الاب لان العادة تجرت بتعجيل الصداق وتأخير تسليم المرأة والنائب
 عرفا كالتاب شرط الا انه يأخذ من الاب كفيلا باوهر حتى لو سلم البنت اليه برئ التكفيل وان عجز عن تسليم البنت يتوصل الزوج الى حقه
 بأخذ المال من الكفيل لان الاب اذا كان عاجزا عن تسليم البنت لا يكون له حق قبض الصداق اذا كانت بكيرة وان كانت الخصومة بين

عليه كالأو كبل يقبض الدين إذا أقر يقبض الدين وصداقه المديون وكذبه الطالب ولو كان الاب حين قبض المهر من زوجها قال
أخذ منك على أن أبرئك من ابنتي والمسئلة بحالها كان للمرأة أن تأخذ المهر من الزوج يرجع الزوج بذلك على الاب كالأو كبل يقبض
الدين إذا قال للديون أخذ منك على أن أبرئك من فلان صاحب الدين ثم أنكر الطالب الوكالة وأخذ المال من المديون كان للديون أن
يرجع بذلك على الوكيل * امرأه سلمت نفسها إلى زوجها وقبل استيفاء المهر (٣٨٩) ثم منعت نفسها لاستيفاء المهر كان

لها ذلك في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وقال
أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى ليس لها أن تمنعه من
الوطء واشتهت الروايات
عنها في الامتناع عن
المسافرة وعلى قول أبي
القاسم الضرر رحمه الله
تعالى لها أن تمنع عن
المسافرة وأن استوفت
مهرها وقد ذكرنا * امرأة
ماتت فقال الزوج وهبت
مهرها معنى في صحته أو قالت
الورثة لا يسأل وهبت في
مرضها الذي ماتت فيه
قال بعض مشايخنا رحمه
الله تعالى القول قول الزوج
وذكر في وصايا الجامع الصغير
ما يدل على أن يكون القول
قول الورثة لأنهم أنكروا
سقوط الدين ولأن الهبة
حادث في حال إلى أقرب
الأوقات * امرأة طالبت
زوجها بغير مهر فقال الزوج
مرأة وفيها ومرة قال أدبت
إلى أبيها قالوا لا يكون
متنقضا إلا الأداء إلى الاب
وهو يقبض للبنت بمنزلة
الأداء إليها * امرأة أقرت
أنها مدركة ووهبت مهرها
من زوجها قالوا ينظر إلى
قدحها فإن كان قدحها قدر

ولا يقع شيء بخلاف ما لو قال اختاري نفسك فقالت فعلت حيث يقع كذا في غاية السروجي * ويشترط
ذكر النفس متصلا وان انفصل فإن كان في المجلس صححوا فلا وتكرار قوله اختاري يقوم مقام ذكر
النفس وكذا قوله اختار أبي أو أمي أو أهلي أو الأرواح يغني عن ذكر النفس كذا في التبيين * بخلاف
قولها اخترت قومي أو ذارحم محرم لا يقع وينبغي أن يحمل على ما إذا كان لها أب أو أم أما إذا لم يكن ولها أخ
فينبغي أن يقع ولو قال اختاري فقالت اخترت نفسي لابل زوجي يقع ولو قدمت زوجي لا يقع ولو قالت
اخترت نفسي أو زوجي لم يقع ولو عطف بالواو فلا اعتبار لا تقدم ولا يؤخر ولو أخبرها ثم جعل لها أن يقع على
أن تختار ما فاختارته لا يقع ولا يجب المال كذا في فتح القدير * ولو قال لها اختاري فقالت اخترت ثم قالت
عنيت نفسي إن كان ذلك في المجلس طلقت وصدقت وإن قالت بعد القيام عن المجلس لا تنطق ولا يقبل
قولها كذا في فتاوى فاضل خان في فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة * ولو قال لها اختاري
فقالت أنا اختار نفسي فهي طالق استحبنا كذا في الهداية * ولو قال لها اختاري فقالت أمنت نفسي أو
سرت نفسي أو طلقت نفسي كان جوابا ويقع به الطلاق باننا كذا في السراج الوهاج * وإن كان
التفويض مقرونا بذكر الطلاق بان قال لها اختاري الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة رجعية
* وإن ذكر الثلاث في الخبر بان قال لها اختاري ثلاثا فقالت اخترت يقع الثلاث كذا في البدائع * ولو قال
لها اختاري اختاري اختاري فقالت اخترت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة أو اختارة وقع الثلاث بلائنة
وكذا لا يحتاج فيه إلى ذكر النفس كذا في رواية الجامع وفي رواية الزيادة تشترط النية وإن كرر قوله
اختاري * ثم وقوع الثلاث بقولها اخترت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعنده ما تطلق واحدة (١) * ولو قالت اخترت اختارة أو الاختارة أو مرة أو مرة أو دفعة أو دفعة أو
بواحدة أو اختارة واحدة تقع ثلاث في قولهم جميعا ولا فرق بين أن يذكر الأخيرين أو أوفاء أو ثم أولم
يذكر كذا في التبيين * ولو قالت طلقت نفسي أو قالت أنا طالق فهو جواب لكل وتطلق ثلاثا كذا في
المحيط * ولو قال لها اختاري ثلاث مرات فقالت اخترت التطليقة أو اخترت التطليقة الأولى تقع واحدة
بالإجماع كذا في الظهيرية * ولو قال لها اختاري اختاري اختاري أو ذكر الخبرين بحرف الناء فقالت قد
طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي تطليقة فهي واحدة بانها كذا في البدائع * ولو قالت اخترت نفسي
قبل تكرار الزوج بطل ما بعده كذا في العناية * وإذا قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت قد بطلت
واحدة بطل ذلك كله كذا في المحيط * وإن قال لها اختاري اختاري اختاري فاختارت نفسها فقال
الزوج نويت بالاول الطلاق وأردت بالآخرين أن أفهمها لم يصح في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله
تعالى كذا في السراج الوهاج * ولو قال اختاري اختاري اختاري بالف فقالت اخترت جميع ذلك وقعت
الأوليان بلائني والثالثة بالف وكذا لو قالت اخترت نفسي اختارة أو واحدة أو واحدة كذا في معراج
الدراية * وإن قالت اخترت نفسي بالاولى أو الوسطى أو الأخيرة فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعنده ما إن اختارت بالاولى والوسطى تقع واحدة بلائني وإن اختارت بالثالثة تقع بالف كذا في الكافي
* ولو قالت طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي تطليقة فهي واحدة بانها كذا في التبيين * تسئل المرأة عن ذلك

(١) قوله وعنده ما تطلق واحدة هو المختار في الدر وغيره اهـ معجمه

المدركات صح إقرارها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها وإن لم يكن قد حاق قدر المدركات لا يصح إقرارها قال مولانا
رضي الله تعالى عنه وينبغي للقاضي أن يمتط في ذلك ويسألها عن سننها ويقول لها بماذا عرفت ذلك كالأو قال في غلام أقر بالبلوغ أن
القاضي يسأله عن وجهه ويهبط في ذلك رجلا اشترى لامرأته مائة دينار دفع إليها بضارها ثم حتى اشترت متاعا ثم اختلفا فقال الزوج
هو من امرأته فقالت المرأة هدية ذكرك في الكتاب إن النول قول الزوج إلى الطعام الذي يؤكل وفسر ذلك وقالوا إن كان نكرا أو دوقا

أو عسلاً أو سيبايني كان القول فيه قول الزوج وان كان مثل اللحم والخبز أو لشيء الذي لا يقبل فيه قول الزوج وقال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى كل منافع الزوج على الزوج شراؤه لها كان القول فيه قول الزوج انه من المهر وما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والخمار ومنافع البيت لا يقبل فيه قول الزوج فقبل له الخلف والملاءة قال ليس على الزوج أن يهيئ لها أمر الخروج وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قول أبي القاسم (٣٩٠) الصفار رحمه الله تعالى حسن وبه نقول * رجل بعث إلى امرأته متاعا وبعث أبو

المراة إلى الزوج متاعا أيضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداقا كان القول فيه قول الزوج مع عيने فان حلف ان كان المتاع قائما كان للمرأة ان ترد المتاع لانها لم ترض بكونه مهر أو يرجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكا ان كان شيئا مثل ياردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثلها لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما الذي بعث أبو المرأة ان كان هالكا لا يرجع على الزوج بشيء وان كان قائما وكان الأب بعث ذلك من مال نفسه يستتره من الزوج لانه هبة لغير ذى رحم محرمة فكان له أن يرجع وان بعث الأب ذلك من مال الابنة البالغة برضاها فلا رجوع فيه لانه هبة من المرأة وأحد الزوجين اذا وهب من الآخر لا يرجع * رجل تزوج امرأة وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة لذلك عوضا وزفت اليه ثم فارقها فقال الزوج كنت بعثت ذلك عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة استرداد العوض أيضا قالوا القول

فان قالت عني الاول والثانية وقعتا بلا شيء أو الثالثة بآب كذا في فتح القدير * وان قال اختاري واختاري واختاري بالثلاث فقلت اخترت واحدة أو بواحدة يقع الثلاث بألف اجماعا وان قالت بالاولى أو الوسطى أو الاخرة فكذلك عنده وعند غيره ما لا يقع شيء كذا في الكافي * ولو قال اختاري واختاري بألف فقلت اخترت تطلقه أو طأنت نفسي لم يقع شيء اجماعا كذا في محيط السرخسي * ولو قالت طلق واحدة لم يقع عندهم ولو ذكر لكل تحبير ما لا على حدة اختارت ماشاءت كذا في العنانية * ولو قال لها اختاري من ثلاث تطلق ما شئت فلها اختيار واحدة أو اثنتين عندها في حنفية رحمه الله تعالى لا غير وعندهم ما نقل أن تطلق نفسها ثلاثا كذا في فتح القدير * واذا قال لها اختاري فقلت لا اختارك أو قالت لا أريدك أو قالت لا حاجة لي بك فهذا كله باطل ولو قالت لا اختار اطلاق فهذا رد الامر وان قالت هو بيت زوجي أو أحبته فمضى على خيارها وان قالت كرهت فراق زوجي فقد اختارته وان قالت اخترت أن لا أكون امرأته فكذلك بآب كذا في المحيط * ولو قال اختاري تطلقه فقلت لا فقلت اخترت ما تقع رجعية ولو قال اختاري تطلقين فاختارت واحدة تقع ولو قال لرجل خيرا امرأتى فمضى تحبيرها لم يكن الخيار لها ولو قال أخبرها بالخيار فقبل أن يخبرها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع كذا في محيط السرخسي * واذا قال لها اختاري نفسك اليوم أو هذا الشهر أو سنة أو سنة فله أن يختار نفسها مادام الوقت باقيا سواء أعرضت عن المجلس أو اشتغلت بعمل آخر أو لم تعرض فهو سواء * ولو كان لها الخيار في ذلك الوقت الموقت ولو قال اختاري اليوم أو هذا الشهر فلها الخيار فيما بقي من اليوم أو الشهر لا يرد على ذلك ولو قال يوما فمضى ومن ساعة تكلم إلى منها من الغد ولو قال شهرا فمضى ومن الساعة التي تكلم فيها إلى أن يستكمل ثلاثين يوما والخيار اذا كان موقتا يطل بعض الوقت سواء علمت أو لم تعلم بخلاف ما اذا كان غير موقت كذا في السراج الوهاج * ولو قال اختاري اليوم واختاري غدا فرددت في اليوم لا يطل في الغد ولو قال اختاري في اليوم وغدا فرددت في اليوم يطل أصلا كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثاني في الامر باليد) الامر باليد كالتحجير في جميع مسائله من اشتراط ذكر النفس أو ما يقوم مقامه ومن عدم ملك الزوج الرجوع وغير ذلك سوى ثلثة فانه انصح ههنا في التحجير كذا في فتح القدير * اذا قال لامرأته أمرتك بكذا في نوى الطلاق فان كانت تسمع فأمرها بكذا مادامت في مجلسها وان لم تسمع فأمرها بكذا اذا علمت أو بلغها كذا في المحيط * وان كانت غائبة فهو على وجهين ان أطلق الكلام فلها الخيار في المجلس الذي يبلغها فيه وأما اذا جعل الامر اليها موقتا بوقت فان بلغها مع بقائه من الوقت فلها الخيار في بقية الوقت وان مضى الوقت قبل أن تعلم ثم علمت فلا خيار لها كذا في السراج الوهاج * وان قال لها أمرتك بكذا في نوى ثلاث فقلت نفسي واحدة فهي ثلاث كذا في الهداية * ولو قال أمرتك بكذا في نوى الثلاث وطلعت نفسها ثلاثا كان ثلاثا وان نوى اثنتين فهي واحدة وكذا اذا قالت طلق نفسي واخترت نفسي ولم تذكر الثلاث فهي ثلاث وكذا اذا قالت أنت نفسي أو حرمت نفسي وغير ذلك من الالفاظ التي تصلح جوابا ولو قالت طلق نفسي واحدة أو اخترت نفسي بتطلقه فهي واحدة بآب كذا في البدائع * اذا جعل أمرها بكذا فاختارت نفسها في مجلس علمها بآب واحدة وان كان الزوج أراد ثلاثا فثلاث وان نوى اثنتين أو واحدة أو لم تكن له نية في العبد فهي واحدة كذا في

الزوج في مناعه لانه أنكر التملك وللمرأة أن تسترد ما بعثت لانها تزعم انها بعثت عوضا للهبة فان لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضا فكان لكل واحد منهما أن يسترد متاعه وقال أبو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت انها عوض فكذلك وان لم تصرح بذلك لكنها حبست ونوى ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها * رجل خطب ابنة رجل فقال أبو البنت بلى ان كنت تنقد المهر إلى سنة أشهر أو إلى سنة أزوجهامتك ثم الرجل بعد ذلك بث هدايا إلى بيت الاب ولم يقدر على ان ينقد المهر فلم يزوج

منه هل له أن يستر ما بعث قالوا ما بعث لله وهو قائم أو هالك يسترد وكذلك ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شيء له في ذلك امرأة لها ما يملك قالت لزوجهما أنفق عليهم من مهرى ففعل فقالت لأحسبه من مهرى لانك استخدمتهم قال أبو القاسم البلخي رحمه الله تعالى ما أنفق عليهم بالمعروف يسكون من المهر رجل زوج ابنته وسلمها الى زوجها بجهاز ثم قال كان الجهاز عارية اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الاب لان التملك يستفاد من جهته فاذا أنكر (٣٩١) التملك كان القول قوله وقال بعضهم

لا يقبل قوله الا بينة لان الجهاز اذا لم يكن ملك المرأة فاذا أنكر ذلك كان مكذبا ظاهرا قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشرف والكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان الاب من جله من لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله فان أراد الاب ان يملكه ولاية الاسترداد يشهد عند بعث الجهاز انه عارية أو يجعل للجهاز نسخة ويكتب في ذلك اقرارا للبنت انها عارية في يدها ويشهد على ذلك قالوا وعام الاحتياط في ذلك ان يشتري الاب جميع ما في نسخته من البنت بشئ معلوم ثم انها تبئري الاب عن البنت ان كانت بالغة لاحتمال ان الاب كان اشتري لها بعض ذلك في صغر هاف كان الاحوط ما قلنا رجل خطب امرأة وهي تسكن في بيت أختها وزوج أختها لا يرزى بنكاح هذا الرجل الا أن يدفع اليه دراهم فدفع الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان الزوج أن يسترد

الحيط * اذا قال أمرك بيدك في تلبية فهي تلبية رجعية وفي المتني اذا قال أمرك بيدك في ثلاث تلبقات فطلعت نفسها واحدة أو اثنتين فهي رجعية كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته أمرك ثلاث تلبية أنك بيدك فقالت المرأة لا تطلقني بلسانك لم يكن ذلك ردا وكان لها أن تطلق نفسها كذا في فتاوى قاضيان * واذا جعل أمرها يدها فقالت قبلت نفسي طلقت وكذا اذا جعل أمرها يدها فقالت قبلتها طلقت كذا في فصول الاستروشي * ولو قال أمرك في يديك أو في كفك أو في عينك أو في شمالك أو جعلت الامر بيدك أو فوضت الامر بيدك أو فوضت الامر كله في يديك ونوى الطلاق صح ولو قال في عينك أو رجلك أو رأسك أو نحوها لم يصح الا بالنية ولو نوى بالامر باليد واحدة ثم نوى ثلاثا لم يصح وكذا لا تصح نية الثنتين الا في الامة كذا في العتابة * ولو قال أمرك في فك أو لسانك فهذا كقوله أمرك بيدك * ولو قال لها أمرك بيدك المختار ان هذا كقوله أمرك بيدك كذا في الخلاصة * ولو لم يرد الزوج بالامر باليد طلاقا فليس الامر بشئ الا أن يكون في حالة الغضب أو في حالة مذاكرة الطلاق ولا يدين في الحكم أنه لم يرد به الطلاق في الحالتين وان ادعت المرأة نية الطلاق أو انه كان في غضب أو مذاكرة الطلاق فالقول قوله مع اليقين وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب ومذاكرة الطلاق ولا تقبل بينهما في نية الطلاق الا أن تقيم البينة على اقرار الزوج بذلك كذا في الظهيرية * واذا جعل أمرها يدها وطلعت نفسها وقال الزوج انما طلقت نفسك بعد اشتغالك بكلام أو بعمل وقالت بل طلقت نفسي في ذلك المجلس من غير أن اشتغل بكلام آخر وبشي آخر فالقول قوله او وقع الطلاق كذا في فصول الاستروشي * ودعوى المرأة على زوجها أنه جعل أمرها يدها لا تنفع أما لو طلعت المرأة نفسها بحكم الامر ثم ادعت وقوع الطلاق ووجوب المهر بناء على الامر فإنه يسمع وليس للمرأة أن ترفع الامر الى القاضي حتى يجبر الزوج على أن يجعل أمرها يدها كذا في الخلاصة * جعل أمرها يدها ان قام فقام وطلعت نفسها فدعى انها لم تطلق نفسها في مجلس علمها وادعت الايقاع في مجلس العلم فالقول لها واذكر الحاكم قال جعلت أمرك بيدك أمس فلم تطلقني نفسك فقالت اخترت فالقول له كذا في الوجيز للكردي * سئل جدي رحمه الله تعالى عن جعل أمر امرأته بيدها ٢ اكرقار كند ثم قام فطلعت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت منذ ثلاثة أيام ولم تطلقني في مجلس علمك وقالت المرأة لا بل علمت الا أن فطلعت نفسي على الفور فالقول ان اجاب أن القول للمرأة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين * رجل جعل أمر امرأته يدها فقالت للزوج أنت على حرام أو أنت مني بائن أو أنا عليك حرام أو أنا منك بائن فهذا كله طلاق ولو قالت أنت حرام ولم تقل على أو قالت أنت بائن ولم تقل مني فهو باطل ولو قالت أنا حرام ولم تقل عليك أو قالت أنا بائن ولم تقل منك فهذا كله طلاق كذا في المحيط * رجل جعل أمر امرأته يدها في الطلاق فقالت لزوجهما طلقتك كان باطلا كالأضاف الزوج الطلاق الى نفسه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لها أمرك بيدك اليوم وبعد غد لم يدخل فيه الليل حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع وان ردت الامر في يومها بطل أمر ذلك اليوم وكان لها الامر بعد الغد كذا في الذخيرة * وكذا لو قالت في اليوم أبطلت كل ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لها أمرك بيدك

ترجمة
٢ ان قام

مادفع اليه لانه رشوة * امرأة في عدة الغير جاء اليها رجل فقال أنا أنفق عليك مادمت في العدة بشرط أن تزجي نفسك مني اذا انقضت عدتك فرفضت وأنفق علم في العدة فانه يرجع عليها بما أنفق لانه أنفق عليها بشرط فاسد وان أنفق عليها من غير شرط لكن علم انه أنفق عليها ليعتبرها في ذلك قال بعضهم يرجع عليها بما أنفق لانه اذا علم بذلك كان بمنزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه أنفق على قصد التزوج لا على شرط التزوج قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لم يتزوجها لا يتفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط

كالمستقرض اذا اهدى الى المقرض شيء لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان حراما وكذا القاضى لا يجيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا لا يهدى اليه ويكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا امرأه ادعت بعد وفاء زوجها ان لها عليه ألف درهم من المهر قبل قولها الى تمام مهر مثلها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده يحكم بمهر المثل امرأته ماتت فالتحذت أمهما بما وعث الزوج الى أم المرأة بقرة (٣٩٣)

انه بعث اليها التذميج ونظم من اجتمع عندها في المأثم ولم يذكر القيمة لا يرجع لانها استهلكته وانتهت باذنه من غير شرط الرجوع وان اتفقا انه بعث اليها ذكر القيمة كان له أن يرجع عليها لانهما اتفقا انه شرط عليها الرجوع لان القيمة لا تذكر في الهدايا وانما تذكر ليرجع فكان ذكر القيمة بمنزلة شرط الرجوع وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول أم المرأة مع يمينها لان حاصل الاختلاف راجع الى شرط الضمان لان ذكر القيمة بمنزلة اشتراط الضمان قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون القول قول الزوج لان أم المرأة تدعى الاذن بالاستهلاك بغير عوض وهو يتكرر ذلك فيكون القول قوله كن دفع الى غير مدراهم فاتفقها فقال صاحب الدراهم اقترضتها وقال القابض لا بل وهبتي كان القول قول صاحب الدراهم

*) (فصل في تكرار المهر)

المهر يتكرر بالعقد مرة وبأول طهر أخرى ومرة يتكرر بها أما الثالث رجل زنى

اليوم وغدا دخلت الليلة تحت الامر وان ردت الامر في يومها اذ لم يكن لها الامر في الغد كذا في الذخيرة * وفي الولوالجية وعليه الفتوى كذا في التارخانية * رجل قال لامرأته امرئك يبدلك اليوم وغدا وبعد غد فردت في اليوم بطل كله وليس لها أن تختار نفسها بعد ذلك وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء أنه لو قال امرئك يبدلك اليوم وأمرئك يبدلك غدا فلهما أمران حتى اذا اختارت زوجها اليوم ثم جاء الغد صار الامر يدها وهو الصحيح كذا في الكافي * ولو اختارت نفسها اليوم فطاعت ثم تزوجها قبل مجيء الغد فأردت أن تختار نفسها فلها ذلك وتطلق أخرى اذا اختارت نفسها كذا في البدائع * ولو قال امرئك يبدلك يوم يقدم فلان فهو على اليوم دون الليل ولو قدم فلان ولم تعلم بقدمه حتى غربت الشمس خرج الامر من يدها كذا في العناية * ولو قال لها امرئك يبدلك اليوم غدا فردت في اليوم بطل الامر كذا في فتاوى قاضيان * وان قال امرئك يبدلك يوما أو شهرا أو سنة أو قال اليوم أو الشهر أو السنة أو قال هذا اليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة لا يقيدها بالمجلس ولها الامر في الوقت كله تختار نفسها فيما شئت منه ولو قامت من مجلسها أو تشاغت بغير الجواب لا يبطل خيارها ما بقي شيء من الوقت بلا خلاف غير أنه ان ذكر اليوم أو الشهر أو السنة منكر فافلها الامر من الساعة التي تكلم فيها الى مثلها من الغد والشهر والسنة ويكون الشهر ههنا بالايام وان ذكر عمرها فلهما الخيار في بقية اليوم وفي بقية الشهر وفي بقية السنة ويعتبر الشهر ههنا بالاهلال * ولو اختارت نفسها في الوقت مرة ليس لها أن تختار نفسها مرة أخرى ولو قالت اخترت زوجي أو لا اختار الطلاق ذكر في بعض المواضع أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يخرج الامر من يدها في جميع الوقت حتى لا تملك أن تختار نفسها بعد ذلك وان بقي الوقت كذا في البدائع * ولو قال لها امرئك يبدلك في هذا الشهر فاخترت زوجها خرج الامر من يدها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبطل الامر في ذلك المجلس لافي مجلس آخر وفي بعض الروايات ذكر خلاف على تكس هذا والصحيح هو الاول كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو قال امرأتي يبدل فلان شهرا فهو على الشهر الذي يليه ويبطل بغيره بلا علم كذا في الكافي * ولو قال امرئك يبدلك بأفردته مرة يبطل ذكر بكره امرئك يبدلك اليوم أو شهرا فردته لم يبطل خيارها فيما بقي من المدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التارخانية * ذكر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لها امرئك يبدلك رأس الشهر كان الامر يدها الليلة التي يهل فيها الاهلال ومن الغد الى الليل ولو قال لها امرئك يبدلك في رأس الشهر كان لها المجلس ما حتى تغرب الشمس قال الأثرى انه لو قال لها امرئك يبدلك غدا كان لها الغد كله ولو قال في غد كان على المجلس حتى تغرب الشمس من الغد وذكر ابراهيم ما يخالفه مذاقة دروي عنه اذا قال امرئك يبدلك رمضان أو قال في رمضان فهو ماسوا والامر في يدها رمضان كله وكذلك اذا قال امرئك يبدلك غدا أو في غده فهو ماسوا كذا في المحيط * ولو قال امرئك يبدلك اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم فهو على مجلسه أو هو صحيح موافق لقوله أنت طالق غدا وأنت طالق في الغد كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها امرئك يبدلك الى عشرة أيام فأمرها في يدها من هذا الوقت الى مضي عشرة أيام ويحفظ انقضاء العشرة بالساعات ولو أراد الزوج أن يكون الامر يدها بمضي عشرة أيام دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في الظهيرية * رجل

قال قال

بامرأة فترجوها وهو على بطنها كان عليه مهران مهر المثل بالزنا لان أول الفعل كان حراما الا أن الفعل في حق قضاء قال ثموة كفعل واحد فاذا صارت حلالا في آخره لم يجب الحد بأوله فصار آخر الفعل شبهة في أوله والفعل الحرام لا يخلو عن غرامة أو عقوبة فاذا انتفت العقوبة بقيت الغرامة فيجب مهر المثل ويجب السمي بالعقد لان السمي يتأ كديا لمخلو بقاء تمام الوطء أولى وأما الثاني رجل حمل قال لامرأة كلمت زوجتك فانت طالق تزوج بها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقان فيلزمه مهران ونصف

في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى لانهما تزوجها وأوقع عليها طلاق واحد ولمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها وهذا دخول عن شبهة لان على قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق المعلق بالتزوج فتجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر وهذا طلاق يعقب الرجعة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى لان عندهما اذا تزوج العدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وان كانت العدة بالدخول (٣٩٣) عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب

الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح الثالث لانها في عدته عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر الثالث قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذه المسئلة نظير رواية فيما قلنا اذا جدد النكاح في المنكوحه لا يلزمه مهر الثاني ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطئ المنكوحه ولو قال كلمتا تزوجتك فانت طلاق بائن فتزوجها ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة بانت منه بثلاث وعليه خمس مهر ونصف في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى نصف مهر بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه وطئها عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث لان النكاح الثالث صافها وهي مبانة فاعتبر النكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه دخول عن شبهة فيجتمع

قال لا آخر أمر أتي بيدك الى سنة صار الامر بيده الى سنة حتى لو أراد أن يرجع لا عليك واذا تمت خرج الامر من يده كذا في التجنيس والمزيد * وفي الفتاوى الصغرى لو قال لاجنبي أمر أتي بيدك يقتصر على الجباس ولا عليك الرجوع قال في المحيط وهو الاصح كذا في الخلاصة * المفوض اليه ان كان يسمع فالامر بيده مادام في ذلك المجلس وان لم يسمع أو كان غائبا فباغيا يصير الامر بيده اذا علم أو بلغه الخبر ويكون الامر في يده مادام في مجلس العلم والقبول في المجلس ليس بشرط ولكن اذا رد المفوض اليه ذلك يرتد به كذا في الذخيرة * رجل قال لغيره قل لامرأتى أمرك بيدك لا يصير الامر بيدها ما لم يقل المأمور لها بذلك لان هذا أمر بالتفويض ولو قال لغيره قل لامرأتى ان أمرها بيدها يصير الامر بيدها قبل الاخبار كذا في الظهيرية * ولو قال لغيره طلق امرأتى فقد جعلت ذلك اليك فهو تفويض يقتصر على المجلس وللزوج أن يرجع عنه واذا طلقها في المجلس تقع واحدة رجعية وكذا لو قال جعلت اليك طلاقها فطلقها بقية نصر ويكون رجعا ولو قال لغيره طلق امرأتى وقد جعلت أمرها بيدك أو قال جعلت أمرها بيدك وطلقها كان الثاني غير الاول لان الواو للعطف فاما حرف الفاء في هذه المواضع فيكون لبيان السبب فلا عليك الا واحدة واذا ذكر بحرف الواو فطلقها الوكيل في المجلس تبين بتطبيقاتين لان الواقع يحكم الامر يكون بائنا فاذا كان أحدهما بائنا كان الآخر بائنا ضرورة انه لا عليك الرجعة فان طلقها الوكيل بعد التيام من المجلس تقع واحدة رجعية وكذا لو قال أمرها بيدك فطلقها كذا في فتاوى قاضيان * في الجامع اذا قال لرجل أمرها أتي بيدك فطلقها فاطلقها الوكيل قبل أن يقوم عن المجلس فهي واحدة بائنة الا أن ينوي الزوج ثلاثا فيكون ثلاثا ولو قام الرجل عن مجلسه قبل أن يطلقها بطل الامر وكذلك لو قال طلقها فأمرها بيدك كان هذا وما تقدم سواء كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل لو قال للصكالة كتب لها خط الامر على أتي متى سافرت بغير إذنهما فهي تطلق نفسها واحدة ككلمات فقالت لأريد واحدة وطلبت الثلاث وأبي الزوج ولم يتفقا وخارجا يصير الامر بيدها في تطليقة واحدة كذا في الفصول العمانية في الفصل الثالث والعشرين * ولو جعل أمر امرأته بيدها أو بيد اجنبي ثم حن الزوج جنونا مطبقا لا يطل الامر باليد ولو جعل أمر امرأته يدصبي أو مجنون أو عبدا أو كافر فهو في يده قبل أن يقوم من ذلك المجلس كالمفوض ذلك الى المرأة ولو قال لامرأته وهي صغيرة أمرك بيدك ينوي الطلاق فطلعت نفسها صح ووقع الطلاق كذا في فصول الاستروتنى * ولو جعل أمر امرأته بيدها صح وبقصر على المجلس الا أن يقول طلقها متى شئت أو تطلق نفسها متى شئت ولو جعل أمرها بيد رجلين لا ينفرد أحدهما فان قالوا كذا فقتلنا في المجلس فانكرا الزوج حلف بالله ما يعلم ان الامر كذلك ولو نوى الثلاث فطلقها أحدهما واحدة والاخر ثنتين أو ثلاثا وقعت واحدة لاتفاقهما عليها كذا في العناية * ولو قال أمر أتي يدي ويديك أو قال جعلت أمرها يدي ويديك فطلقها المخاطب لم يجز طلاقه الا أن يجيز الزوج كذا في المحيط * ولو قال أمر أتي يديك أو قال جعلت أمرها بيد الله ويديك يريد به الطلاق فطلقها المخاطب يقع كذا في الكافي * في المنتقى رجل جعل أمر امرأته بيد أبيه فقال أبوها قد قبلتها طلق كذا في المحيط * ذكر في أجناس الناطقي شهد رجلان على رجل وقالاشهدان فلانا أمرنا أن نبلغ امرأته انه جعل أمرها بيدها وبلغناها وقد طلقت نفسها بعد ذلك جازت شهادتهما ولو قالاشهدان فلانا قال لنا جعل أمر أتي

(٥٠ - فتاوى اول) عليه خمس مهر ونصف وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجب عليه أربع مهر ونصف مهر بالنكحة الثلاثة قبل الدخول وثلاث مهر وبالوطء ثلاثا عن شبهة وعلى هذا الخلاف اذا تزوج امرأته ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني لان النكاح الثاني اتصل به الدخول في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى وعليها الاستقبال العدة عندهما وعلى هذا الخلاف لو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى بانت من زوجها قبل

السخول بفعل من قبلها كالدخول وطاعة ابن الزوج عنده ما يجب عليه مهر كامل وعلى هذا الخلاف إذا كانت أمة فاعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عنده ما يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني وعلى هذا الخلاف إذا تزوجت المرأة غير كف ودخل بها فرفع الولي الأمر إلى القاضي وفرق بينهما فوجب المهر والعدة ثم تزوجها هذا الرجل بغير ولي وفرق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب إلهام مهر كامل (٣٩٤) ويلزمها عدة مستقبله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعلى هذا أيضا

رجل تزوج صغيرة زوجها ولها ودخل بها فبلغت واختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها عندهما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله وعلى هذا أيضا رجل تزوج صغيرة زوجها ولها ودخل بها فبلغت واختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها عندهما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله وعلى هذا أيضا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله ثم أسلمت فترزجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول بها وعلى هذا أيضا رجل تزوج أمة ودخل بها ثم اعتقت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعلى هذا أيضا رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وأما ما يكرر بالوطء رجل تزوج امرأة

بيدها فجعلنا أمرها بيدها لم يجز كذا في فصول الاستروشي * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان له امرأتان فقال امرأته كما يديكم تطلق واحدة منهما لا باجتماعهما ولو قال لامرأته أنك يديك وأمر امرأتين يديك فطلقت فلانة ثم طلقت نفسها يقع ولو قال لها امرأتين يديك أو طلق أي نسائي شئت فليس لها أن تطلق نفسها كذا في محيط السرخسي * ولو قال امرأته من نسائي في يديك ينوي الطلاق فطلقت واحدة فقال الزوج عنيت أخرى لم يصدق قضاء كذا في الفتاوى الصغرى * ولو قال امرأته يديك أو امرأته يديها فإن طلقت في المجلس طلعت الأخرى ولو طلقتا معا طلقت أحدهما والبيان إليه كذا في العتبية * فصولي قال لامرأته الغير جعلت أمرك يديك فقالت المرأة قد اخترت نفسي فبلغ الزوج ذلك فأجاز ذلك كله لا يقع الطلاق باختيارها لكن يصير الأمر بيدها في مجلس علمها باجتماع الزوج وكذلك لو قالت المرأة بنفسها قد جعلت أمرى يدي وطلعت نفسي فأجاز الزوج ذلك كله لا يقع الطلاق ولكن يصير الأمر بيدها ولو قالت جعلت أمرى يدي وطلعت نفسي فأجاز الزوج ذلك تقع واحدة رجعية للعالم ويصير الأمر بيدها حتى لو اختارت نفسها تقع تطليقة أخرى بآئنة ولو قالت المرأة اخترت نفسي وقال الزوج اجزى لا يقع وإن نوى الطلاق ولو قالت أنت نفسي وقال الزوج اجزى يقع إذا نوى ولو قالت حرمت نفسي عليك فقال الزوج اجزى يصير الزوج موليا لأن تحرير المولاة لا يملك لكن في عرفنا صار طلاقا فطلق كذا في الظهيرية وإذا قالت المرأة لزوجها قد طلقت نفسي فقال الزوج قد اجزى ذلك فهذا جائز وتقع عليه تطليقة رجعية ولا تشترط طينة الطلاق من الزوج عند قوله اجزى لوقوع الطلاق ولو نوى الزوج الثلاث عند قوله اجزى لا تصح نيته ولو قالت المرأة جعلت أمرى يدي فقال الزوج اجزى ذلك وهو يريد الطلاق صار اختيارها كذا في المحيط في الفصل الثامن في الطلاق الذي يكون من غير الزوج * أخبرنا فلا نطلق امرأتك فقال نعم ما صنع أو بنس ما صنع قيل في الأول يقع وفي الآخر لا يقع هو الظاهر والمأخوذ به كذا في جواهر الاختلاط * ولو قالت كنت جعلت أمس أمرى يدي فاخترت نفسي وقال الزوج صدقت وأجرت ذلك صار بيدها الآن واختيارها قبل ذلك باطل ولو قالت قلت أمس أمرى يدي اليوم فقال اجزى لم يصح لأن اليوم قد مضى كذا في العتبية * ولو قال امرأته زيد طالق فقال زيد اجزى أو رضيت أو أزمته نفسي لزمه الطلاق كذا في المحيط في الفصل الثامن * ولو قال لها بعث منك أمرك يديك بالف درهم إن اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق ولزمها المال كذا في خزنة المفتين * ولو قال لها أمرك يديك وأمرك يديك أو قال جعلت أمرك يديك وأمرك يديك كأنه تفويض وكذلك لو قال أمرك يديك فأمرك يديك ولو قال جعلت أمرك يديك فأمرك يديك فهو تفويض واحد كذا في محيط السرخسي * وإذا جمع الزوج بين ألفاظ التفويض وهي قوله أمرك يديك اختارى طلق فإن ذكرها بغير حرف صلة يجعل كل واحد كلاما مبدا أولوذ كرها بخبر الفاء فالمدكور بخبر الفاء يجعل تفسيره أن صلح تفسيرها ولفظة الاختيار تصلح تفسير الأمر باليد والأمر باليد لا يصلح تفسير الاختيار والطلاق يصلح تفسير الأمر والاختيار والأمر لا يصلح تفسير الأمر وكذلك الاختيار لا يصلح تفسير الاختيار لأن الشيء لا يصلح تفسير النفسه وإذا لم يصلح تفسيره يجعل علة لما تقدم وإن تعذر جعله علة يحمل على العطف ولو ذكرها

نكاحا فاسدا ووطئها مرارا ثم فرق بينهما قال محمد رحمه الله تعالى عليه مهر واحد وإنما قال ذلك لأن الوطأت حصلت بشبهة بخبر واحد وهو شبهة النكاح الفاسد ومنها إذا اشترى جارية ووطئها مرارا ثم استحققت كان عليه مهر واحد لأن الوطأت كانت بناء على سبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر وإن استحق نصفها كان عليه نصف مهر المستحق وفي الجارية بين رجلين إذا وطئ أحدهما مرارا كان عليه بكل وطء نصف مهر قال هشام رحمه الله تعالى لأنه حين وطئ كان يعلم أن نصفها ليس له رجل وطئ جارية ابنه مرارا كان عليه

مهر واحد لان الكل كانت بشبهة واحدة وهى شبهة حق التملك ولو وطئ الابن جارية آية مهر اراد على الشبهة كان عليه بكل وطئ مهر لان
المهر وجب بسبب دعوى الشبهة لانه لو لم يدع الشبهة كان عليه الحد فاذا تكرر دعوى الشبهة تكرر المهر بخلاف الاب لان الاب لا يحتاج الى
دعوى الشبهة واذا وطئ الرجل جارية امرأته مهر اراد على الشبهة فهذا كالموطئ جارية آية مهر اراد على الشبهة كان عليه لكل وطئ مهر
لانه يحتاج الى دعوى الشبهة ولو وطئ الرجل مكاتبته مهر اراد كان عليه مهر واحد لان سبب (٣٩٥) الكل واحد وهو قيام ملك المكين

ولو وطئ مكاتبته بينه وبين
آخر مهر اراد كان عليه في
النصف الذى له بالوطأت
نصف مهر واحد وفي
النصف الآخر بكل وطء
نصف مهر وذلك كله للمكاتبه
* رجل وطئ امرأته مهر اراد
ثم ظهر انه كان حلف
بطلانها ووقع الطلاق كان
عليه مهر واحد كالموطئ
اشترى جارية ووطئها مرارا
ثم استحققت كان عليه مهر
واحد غلام ابن أربع
عشرة سنة جامع امرأته وهى
نامة لا تدري ان كانت ثيبا
ليس عليه حد ولا عقرب
وان كانت بكر او اقنضها
بإزسه مهر مثلها وكذا
لو كانت أمة ان كانت ثيبا
لا شيء عليه وان كانت
بكر او اقنضها عليه مهرها
وكذا المجنون رجل وقع
على امرأته فلما خالطها
طلقها وهو على تلك الحال
ثم أتم جامعها بعد الطلاق
وقضى حاجته ثم تنحى قال
محمد رحمه الله تعالى وهو
احدى الروايتين عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى ليس
عليه حد ولا مهر لان الكل
فعل واحد فاذا كان أوله
 وآخر محلا لا لا يجب عليه

بحرف الواو فهو للعطف والمعطوف لا يصلح تفسير المعطوف عليه واذا عطف البعض على البعض فالتفسير
المذكور في آخره يجعل تفسير الكل كذا في المحيط * واذا كرر الخيار والامر باليد بغير واو ذكر في آخره
تفسيرا كان ذلك تفسير الما عليه دون ما قبله كذا في غاية السروجى * واذا قال لها امرتك بيدك طلق
نفسك أو قال لها اختارى طلق نفسك فقالت اخترت نفسي فقال الزوج لم أرد الطلاق كان مصداقا ولا يقع
عليها شيء ولو قال لها امرتك بيدك فاختارى فطلق نفسك فقالت اخترت نفسي وقال الزوج لم أرد شيء
من ذلك الطلاق فانه لا يصدق على ذلك وتقع تطلقة بآنة بقوله امرتك بيدك مع عيینه بالله ما أراهيه الثلاث
ولو قال لها اختارى فأمرتك بيدك فطلق نفسك فقالت قد اخترت نفسي أو قالت طلقت نفسي فهى طالق
تطلقة بآنة بقوله امرتك بيدك كذا في المحيط * واذا قال امرتك بيدك فطلق نفسك أو قال اختارى فطلق
نفسك فقالت طلقت نفسي أو اخترت نفسي تقع واحدة بآنة * ولو قال امرتك بيدك وطلق نفسك أو قال
اختارى وطلق نفسك فقالت اخترت نفسي لا يقع شيء اذ لم ينو الزوج الطلاق * ولو قالت طلقت نفسي
تقع تطلقة رجعية بالصرح الآن يكون قد نوى الثلاث بقوله وطلق نفسك ولو قال امرتك بيدك
واختارى وطلق نفسك فاختارت نفسها لم يقع شيء وكذا لو قال امرتك بيدك واختارى فاختارى أو قال
اختارى وأمرتك بيدك فأمرتك بيدك ولو قال امرتك بيدك واختارى فطلق نفسك فاختارت نفسها طلقت
ثنتين مع عيینه أنه لم يرد الثلاث بالامر وكذا لو قال اختارى واختارى فطلق نفسك أو قال امرتك بيدك
وأمرتك بيدك فطلق نفسك كذا في غاية السروجى * واذا قال قد جعلت امرتك بيدك فأمرتك بيدك فطلق
نفسك فالامر واحد والثالث صار تفسير الامر كذا في العتابة * وان قال اختارى فاختارى فطلق
نفسك فقالت اخترت نفسي تقع باثنتان وكذا لو قال امرتك بيدك فأمرتك بيدك فطلق نفسك وان قال
اختارى فطلق نفسك وأمرتك بيدك فقالت اخترت نفسي تقع باثنتان ولو قال امرتك بيدك فاختارى فطلق
نفسك فاختارت نفسها أو قال اختارى فطلق نفسك فأمرتك بيدك فاختارت نفسي واحدة بآنة كذا في
الكافي * ولو قال اختارى فأمرتك بيدك وطلق نفسك فاختارت نفسها لا يقع شيء وان طلقت تقع واحدة
هكذا في محيط السروجى * وان قال امرتك بيدك فاختارى واختارى وطلق نفسك أو فطلق نفسك
فقالت اخترت نفسي تقع واحدة بآنة ولا يصدق الزوج في ترك النية وان قال طلق نفسك فأمرتك بيدك
أو جعلت الخيار بيدك فطلق نفسك أو طلق نفسك فقد جعلت الخيار بيدك فطلقت نفسها فهى واحدة
بآنة وان قال طلق نفسك فاختارى فقالت اخترت نفسي تقع واحدة بآنة وان قالت طلقت نفسي تقع
باثنتان وان قال امرتك بيدك اختارى اختارى فطلق نفسك أو لم ينو شيئا فقالت اخترت نفسي تقع
واحدة بآنة ولو قال امرتك بيدك وسكت ثم قال طلق نفسك ما يجب عليك ان تطلق نفسك ولم ينو بالامر
شيئا فقالت اخترت نفسي لا يقع شيء لو قالت طلقت نفسي تقع واحدة رجعية وان قال امرتك بيدك
فاختارى واختارى أو قال اختارى فأمرتك بيدك وأمرتك بيدك أو قال امرتك بيدك اختارى أو
قال اختارى أمرتك بيدك فأمرتك بيدك أو قال امرتك بيدك اختارى واختارى ولم ينو شيئا لا يقع في الوجه
كاهما ولو قال جعلت امرتك بيدك فأمرتك بيدك فاختارت نفسها تقع واحدة بآنة بالنية أو بالقرينة بان
يكون في حال مذاكرة الطلاق وان نوى الثلاث يكون ثلاثا ولو قال جعلت امرتك بيدك وأمرتك بيدك

الحد ولا المهر الا اذا أخرج ثم دخل بعد الطلاق أما اذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى أنزل فلا مهر عليه وعن أبي يوسف رحمه
الله تعالى وهو قول زفر رحمه الله تعالى يجب المهر وان لم يخرج ثم دخل بعد الطلاق وعلى هذا الخلاف لو كان الطلاق رجعيا على قول محمد
واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصير مراحما وفي رواية أخرى وهو قول زفر رحمه الله تعالى يصير مراحما وعلى هذا
أيضا اذا قال لامنه بعد اتقاء الختانين أنت حرة ثم أتم جماعه لا عقرب عليه في قول محمد رحمه الله تعالى الا اذا أخرج بعد العتق ثم أدخل أخوان

زواج أحدهما امرأه والأخرى امرأة فدخلت كل واحدة منهما على غير زوجها فوطئها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بآث عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل واحد منهما امرأته نصف مهرها وعليه لاتي وطئها عقربا وليس لاحدهما ان يتزوج امرأته بعد ذلك لان امرأته كل واحد منهما صارت حراما لوطئ الموطوءة والزواج الام ان يتزوج الابنة التي وطئها لانه لم يأتها وليس لزواج البنت ان يتزوج الام لانها حرمت عليه بنكاح البنت وكذا لو لم يكن بين الزوجين (٣٩٦) قرابة رجل وابنة تزوجا أختين فأدخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبتها

فوطئها كان على كل واحد منهما من جماعتها وطئها لانه وطئ عن شبهة وليس على كل واحد منهما مهر امرأته لانها باتت قبل الدخول بنفسه من قبلها وهو مطاوعها رجل تزوج امرأته ابنتها فأدخلت كل واحدة منهما على زوج الاخرى فوطئها كان على الواطئ الاول نصف مهر امرأته لانها باتت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبل الزوج وعليه جميع مهر الموطوءة ولا شيء على الواطئ الاخر لامرأته لان امرأته باتت منه قبل الدخول بوطئ الاول بمطاوعها وان كان الوطاء منهما معافلا شيء على واحد منهما لامرأته * رجل قال لامرأته قبل الدخول أنت طالق حين أدخلوك أو قال إذا خلوت بك فأنت طالق فخلأ بها وجامعها كان عليه مهر ونصف مهر بالخلو لان المهر انما يتأخذ بالخلو اذا وجد فيه امدة بقدر على وطئها ولم توجد هنا وان لم يدخل بها كان عليه نصف مهر

(فصل في الخلو ونكاح المهر)

المهر يتأخذ بثلاث بالوطء

فأختارت نفسها تقع باثنتان ولو قال طلق نفسك طلاقا ملك الرجعة فقد جعلت أمرك بيدك في ثلاث تطليقات بواثن فأختارت نفسها أو طلقت يقع الثلاث كذا في الكافي * ولو قال طلق نفسك واختراري فأختارت تقع باثنتان وان طلقت يقع اثنتان كذا في محيط السرخسي * ولو قال لامرأته أمرك بيدك لكي تطلق نفسك أو حتى تطلق نفسك فطلعت نفسها فهو بائن كذا في فصول الاستروشي * ولو قال لامرأته أنت طالق أو أمرك بيدك لم تطلق حتى تختار نفسك هي في مجلسها حينئذ يخبر الزوج ان شاء أو وقع بتطليقه وان شاء أو وقع باختيارها كذا في محيط السرخسي * ولو قال أمرك بيدك فأختاري أو قال اختاري فأمرتك فالحكم للامرء باليد حتى لو نوى الثلاث يصح وان أنكرها أو أقرت بواحدة يحلف كذا في غاية السرخسي * ولو قال لامرأته أمرك بيدك فطلق نفسك غدا فقول له طلق نفسك غدا مشورة فلها ان تطلق نفسها في الحال كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين ان قال أمرك بيدك فطلق نفسك ثلاثا للسنة أو قال اذا جاء غدا فلها ان تطلق نفسها ثلاثا في مجلسها او السنة أو الشرط لغومته وان قال أمرك بيدك فطلق نفسك ثلاثا للسنة أو اذا جاء غدا - ولم ينبذ بالامر شيئا لغا الامر وصح غيره فلها ان تطلق نفسها ثلاثا للسنة أو اذا جاء غدا كذا في الكافي * التفويض المعلق بشرط اما ان يكون مطلقا عن الوقت واما ان يكون موقتا فان كان مطلقا بان قال اذا قدم فلان فأمرتك بيدك فقدم فلان فأمرها يدها اذا علمت في مجلسها الذي قدم فيه وان كان موقتا بان قال اذا قدم فلان فأمرتك بيدك يوما وقال اليوم الذي يقدم فيه فاذا قدم فلها الخيار في ذلك الوقت كله اذا علمت بالعدوم غير انه اذا ذكر اليوم منكر يقع على يوم تام وان عرفه يقع على بقية اليوم الذي يقدم فيه ولا يسلط بالقيام عن المجلس وليس لها ان تختار غيره في الوقت كله لامرأة واحدة ولو لم تعلم بقدمه حتى مضى الوقت ثم علمت فلا خيار لها بهذا التفويض أبدا كذا في البودائع * ولو قال أمرك بيد فلان شهر افه هو على الشهر الذي يليه ويسلط بغيره وان لم يعلم فلان ولو قال اذا مضى هذا الشهر فأمرها يدها فلان فمضى الشهر فأمريده في مجلس علمه وان علم بعد شهرين لان التفويض معلق بمضى الشهر والمعلق بالشرط يصبر مر سلا عند وجود الشرط ولو أرسل التفويض بعد مضي الشهر يقتصر على مجلس علمه فكذا هذا * ولو قال أمرك بيد فلان اذا مضى شهر ثم مضى شهر ثم علم أحدهما فقام قبل الطلاق بطل الامر فان طلق فهو موقوف حتى يعلم الآخر فان طلق في مجلس العلم يقع والابطل كذا في محيط السرخسي * قال المديونة ان لم تقض حتى الى شهر فأمر امرأتك يكون بيدي فقال المديون وليكن كذلك ووجد الشرط له ان يطلقها كذا في الوجيز للكردي * ولو قال اذا جاء شهر كذا فأمرتك بيدك يوما منه أو قال من ساعة من يوم الجمعة ولم تكن له نية فليس بشيء الا ان يبين ذلك اليوم والساعة في المجلس كذا في الغاية * في المنتقى اذا قال لها اذا هل الهلال فأمرتك بيدك فان علمت أن الهلال قد أهل ولم تختبر نفسها في ذلك المجلس خرج الامر من يدها وان جاءت بعد الهلال بأيام وقالت لم أعلم به فان جاءت بأمر أرى انها كاذبة فيه لم أقبل قولها كذا في المحيط * واذا قال لامرأته اذا تزوجت عليك امرأته فأمرتك تلك المرأة بيدك ثم خالعهما أو طلقها بآث أو ثلاثا ثم تزوج امرأته أخرى لا يصبر أمرها يدها اذا قال لها اذا تزوجت امرأة فأمرتك المرأة بيدك ولم يقل عليك ثم طلقها بآث أو ثلاثا وخالعهما ثم تزوج امرأته أخرى يصبر

وموت أحد الزوجين وبالخلوة الصحيحة والخلوة الصحيحة ان يجتمع في مكان ليس هنالك مانع يمنع من الوطاء أو شرعا أو طبعيا اذا الامر خلا بامرأته وأحدهما يصبر لا يقدر على الجماع أو يحرم بفرض أو نقل أو في صوم فرض أو صلاة فرض لا تصح الخلوة وفي صوم القضاء والتندر والكفارة روايتان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنع الخلوة في ظاهر الرواية وقيل بأنه يمنع بعد الزوال وصلاة التطوع لا تمنع الخلوة والحيض والنفاس يمنع الخلوة لانه يمنع شرعا وطبعيا ولو كان معهما نائم أو أعشى لا تصح الخلوة وقيل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

النائم لا يمنع الخلوة ولو كان معهم ما صغير لا يعقل أو منغى عليه لا يمنع الخلوة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المنغى عليه والمجنون يمنع وإن كان معهم ما صغير يعقل بأن أمكنه أن يعبر ما يكون بينهم لا تنصح الخلوة ولو كان معها أصم أو أخرس لا تنصح الخلوة ولو كان معها جارية أحدهما أو امرأة له أخرى كان محمد رحمه الله تعالى يقول أو لا جارية الرجل لا تنصح الخلوة لأن له أن يجامعها بحضرة جاريته أو امرأة له أخرى ثم يرجع وقال جارية أحدهما تمنع الخلوة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى هذا (٣٩٧) يكره الوطء بحضرة امرأة له أخرى ولو

كان معهم ما كب أحدهما
حكى عن الشيخ الامام
شمس الانعام الحلي في رحمه
الله تعالى انه قال كب
المرأة يمنع فانه لا يتحمل ان
تكون سيدة مستقرشة
وعسى يعقره بخلاف كب
الرجل ولا تنصح الخلوة في
المسجد والحمام وقيل في
الليل تنصح الخلوة في المسجد
كأفي الحمام ولا تنصح الخلوة
في الطريق الجادة فان حملها
الى الرستاق الى فرسخ أو
فرسخين وعدل بها عن
الطريق كان خلوة في الظاهر
ولو دخلت على الرجل
امرأته ولم يعرفها أو دخل
الرجل على امرأته فكت
ساعة ثم خرج ولم يعرفها
اختلفوا فيه قال الفقيه
أبو الليث رحمه الله تعالى
لا يكون خلوة ويصدق انه لم
يعرفها ولا تنصح الخلوة في
صحراء ليس بقرى بها أحد
إذا لم يأمنوا برؤسهم
وكذا الخلوة على سطح ليس
بجوانبه سراً وكان الستر
رقيقاً أو قصيراً بحيث لو قام
انسان يقع بصره عليهما
لا تنصح الخلوة إذا خاف اطلاع
الغير عليهما فان أمتنا عن
ذلك حجت الخلوة ولو خلاها
في محل عليها قبعة ضرورية

الامر يدها وإذا قال لها ان تزوجت عليك في هذا النكاح فأمر لك يديك أو قال فأمرها يديك ثم انه
طلقة أو واحدة بآنة ثم تزوجها ثم تزوج امرأته أخرى لا يصير الامر يديها كذا في الذخيرة * ولو قال ان
تزوجت عليك ما دمت في نكاحي أو ما كنت في نكاحي فأمر لك يديك ثم طلقها بآنة أو خالفها ثم تزوجها
ثم تزوج عليها ففي قوله ما دمت في نكاحي لا يصير الامر يديها وفي قوله ما كنت في نكاحي كذلك على رواية
أيمان مختصر الكرخي فانه ذكر فيه أن قوله ما دمت أو ما كنت سواء وفرق في مجموع النوازل بين قوله
ما كنت وبين قوله ما دمت وأشار الى أن في قوله ما كنت يصير امرأته يديها ولو تزوج عليها بعد ما تزوجها
بعد الخلع لانه ثبت كون بعد كون ولا تثبت ديمومة بعد ديمومة كذا في فصول الاستروشي * جعل أمر
امرأته يدها ان تزوج عليها امرأته ثم انه ادعت على الزوج انك تزوجت علي فلانة وفلانة حاضرة تقول
زوجت نفسي منه وشهد الشهود على النكاح بصير الامر يدها ولو كانت غائبة عن المجلس وأقامت
هذه بينة انك تزوجت علي فلانة بنت فلان بن فلان وصار امرأتي يدي هل تسمع فيه روايتان والاصح
انها لا تسمع لانها ليست بمخصم في اثبات النكاح عليها كذا في الفصول العادية * ولو قال لها ان دخلت الدار
فأمر لك يديك ثم طلقها واحدة بآنة أو اثنتين بآنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم دخلت الدار وصار الامر
يدها سواء تزوجها في العدة أو بعد ما انقضت عدتها مدخولة كانت أو غير مدخولة حتى لو تزوجها
فطلقت نفسها يقع كذا في الخلاصة * إذا قال لامرأته ان دخلت دار فلان فأمر لك يديك فدخلت دار فلان
ثم طاعت نفسها طاعت نفسها قبل أن تزيل المسكن الذي فيه سميت داخله طلقت وان مشت خطوتين
ثم طاعت نفسها لا تطلق كذا في المحيط * في المتن لو قال لامرأته ان غبت عنك فكت في غيبي يوماً أو
يومين فأمر لك يديك قال اذا مكث يوماً فأمرها يدها وهذا على أول الامر ين رجل جعل امرأته
يدها على أنه ان غاب عنها كذا مدة تطلق نفسها متى شئت فغاب عنها الى آخر المدة ثم حضر في اليوم الاخير
من تلك المدة فاذا هي غيبت نفسها حتى تمت المدة افتى الشيخ الامام الاستاذ رضي الله تعالى عنه أنه يبقى
الامر في يدها وافتى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله تعالى أنه ان كان لا يعلم بمكانها لا يصير الامر يدها قال
وهذا اذا كانت مدخولة فأما قبل أن يدخل بها الوطء ان تلك المدة فلا يصير الامر يدها ولو كانت
مدخولة فغاب عنها تلك المدة لكنه في المصر لا يجي الى بيتها بصير الامر يدها قال هكذا افتى الشيخ القاضي
الامام ولو قال ان غبت عن كورة بخاري فأمرها يدها فاذا خرج عن الكورة الى الرستاق بصير الامر في
يدها كذا في الخلاصة * ذكر في فتاوى القاضي الامام الاستاذ فظهر الدين رحمه الله تعالى لو جعل امرأته
يدها على أنه متى غاب عنها عن بخاري من المسكن الذي يسكنان فيه شهرين فهي تطلق نفسها متى شئت
فغاب عن بخاري شهرين وذلك قبل أن يفي بها وطلقت المرأة نفسها قبل بئنها لا تطلق لانه لم يغيب عنها من
مكان يسكنان فيه اذ راد بالمسكن الذي يسكنان فيه مكان السكنى والازدواج كذا في فصول الاستروشي *
* ولو قال ان غبت عن بخاري فاسم بخاري يطلق على القصبة على قول أكثر المشايخ قال الامام
السرخسي باسم بخاري من كرمسة الى فبر كذا في الخلاصة * جعل أمرها يدها متى شئت في الطلاق
ان خرج من بلدة بخاري بلا انها تخرج الى كولة مرأى ومكث فيها يومين لا تطلق كذا في الوجيز للكردي
* سئل نجم الدين النسفي عن قال لغيره ان غبت من هذه البلدة ومضى على غيبي ستة أشهر فأمر امرأتني

ليلاً أو نهاراً ان أمكنه الوطء حجت الخلوة ولو خلاها في بيت غير مسقف أو في كرم حجت الخلوة في الظاهر وكذا الخلاها في خيمة في مفازة
حجت الخلوة كما في المحل ولو زل في طريق الحج في غير خيمة وخلاها لا تنصح الخلوة وفي البيوتات الثلاثة والأربعة واحد بعد واحد اذا خلا
بامرأته في البيت القصوى ان كانت الابواب مفتوحة من أراد أن يدخل عليها ان يدخل من غير استئذان لا تنصح الخلوة وكذا الخلاها في بيت
من دار للبيت باب مفتوح في الدار اذا أراد أن يدخل عليها غيرهما من المحارم أو الاجانب يدخل لا تنصح الخلوة ولو اجتمع مع امرأته في

الخلفان على رواق والناس قعود في سفلى الخان لوتظروا اليهما بقع بصرهم عليهما لاتصح الخلوة من يرضى جى بامرأته وأدخلت عليه في بيته وهو لا يشعر بها فخرجت بعد الصبح فاخبر الزوج بذلك فقال لم أشعر بها ثم طلقها وادعت المرأة أنه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم وان علم الزوج وهو يقدر على وطئها صحت الخلوة وكان عليه كل المهر خلوة العينين صحيحة وكذا خلوة المحبوب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والرتق يمنع الخلوة لانه يمنع الجماع وذكر (٣٩٨) في كتاب طلاق الاصل ان العدة تجب على الرتق ولها نصف المهر ولا تصح خلوة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلوة

بضغيرة لا يجامع مثلها وفي كل موضع صحت الخلوة وطلقها لا يكون له حق الرجعة و بعد ما صحت الخلوة كان لها كل المهر وان أقرت المرأة انه لم يجامعها في ظاهر الرواية الكافر اذا خلا بامرأته بعد ما أسلمت صحت الخلوة ولو أسلم الكافر و امرأته مشركة فخلا بها لاتصح الخلوة وفي كل موضع فسدت الخلوة مع القدرة على الجماع حقيقة فطلقها كان عليها العدة استحسانا وان كان عاجزا عن الجماع حقيقة لا تجب العدة اذا قال ان تزوجت فسلانة فخلوت بها ففهي طالق فتزوجها و خلا بها كان لها نصف المهر وقد ذكرنا والله أعلم بالصواب

*) فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومناخ البيت *

اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يحكم مهر المثل فان شهدا لاحدهما كان القول قوله مع اليمين على

بيدك حتى تخلعها يسقية مهرها ونفقة عذتها فقاب ولم يحضر حتى مضت المدة قال هو بنو كبل مطلق حتى لا يبطل بالقيام عن المجلس وغيره من مشايخ سمرقند وبخارى أفتوا بأنه عليك حتى يبطل بالقيام عن المجلس وهو الصحيح كذا في الظهيرية * رجل جعل امرأته يدها على انه ان لم يعطها كذا في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى شئت فمضى ذلك الوقت وطلقت نفسها ثم اختلفا فقال الزوج أعطيني في ذلك الوقت وانكرت المرأة ذلك فالقول قول الزوج في حق الطلاق حتى لا يحكم بوقوع الطلاق عليها أصل المسئلة مسئلة ذكرها في المنتقى وصورتها رجل قال لاني امرأته ان لم أتك الى أربعين يوما فأمرأتي بيدك فاذا مضى أربعين يوما بلبس اليها من الساعة التي تكلم فيها فأمرها يدها ما دام في مجلسه ذلك فان قال الزوج بعد ذلك قد أتيتك وقال أبو المرأة لم تأتني فالقول قول الزوج كذا في الذخيرة * ولو جعل امرأته يدها على انه ان غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل نفقتها اليها فهي تطلق متى شئت نفسها بعت اليها خمسة دين درهما قال ان لم يكن هذا قدر نفقتها هذه المدة صار امرأته يدها ولو كانت النفقة مفروضة فوهبت النفقة من زوجها فمضت المدة ولم تصل اليها النفقة لا يصير الامر يدها وترفع اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلم تهب النفقة واكن الزوج قال بعت النفقة اليها وومات اليها وانكرت هي ينبغي أن يكون القول قوله وقال هكذا سمعت من القاضي الامام الاسمه تاذخر الدين رحمه الله تعالى ثم رجع بعدمدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي ايفاء حق وفي فصول الاسماء تروشنى ويكون القول قولها وهو الاصح كذا في الخلاصة * ذكر في الذخيرة وأحاله الى المنتقى اذا قال لامرأته ان لم أرسل اليك هذا الشهر بنفقة فكأن طالق أو قال ان لم أرسل اليك بنفقة هذا الشهر فانت طالق فإرسالي على يدي أنسان فضاغت من يد الرسول لا يبحث لانه قد أرسل كذا في فصول الاسماء تروشنى * جعل امرأته يدها متى شئت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى أن يمضي الشهر هذا فإرسالي اليها يدرج ولم يجد الرسول منزلها واوطأها بعد مضى الشهر وأجاب القاضي الاسماء تروشنى بأن امتلك الايقاع وفيه نظر لان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير الامر يدها لان الشرط عدم الارسال وقد أرسلها اليها قال لها ان لم أرسل اليك خمسة دنانير بعد عشرة أيام فأمرك بيدك في الطلاق متى شئت فمضت الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به الفور لها الايقاع وان لم يرد به الفور لا تملك الايقاع حتى يموت أحدهما كذا في الوجيز للكردي * رجل أراد أن يغيب عن امرأته من سمرقند فطالبت بالنفقة فقال ان لم أبعث بنفقة من كش (١) الى عشرة أيام فأمرك بيدك التلطي نفسك متى شئت فبعث اليها نفقتها قبل انقضاء عشرة أيام لكن من موضع آخر هل يصير امرأته يدها في فتاوى ظهير الدين ما يدل على انه يصير الامر يدها فانه ذكر فيها لو قال ان لم أبعث بنفقة من كريمة الى عشرة أيام فانت طالتي فبعث من موضع آخر قبل انقضاء عشرة أيام يبحث في عنه كذا في الفصول العمادية * ان لم تصل اليك نفقة عشرة أيام فأمرك بيدك فنسرت بأن ذهبت الى أبيها بلا اذنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يقع كذا في الجبر الرائق * ان غبت عنك فأمرك بيدك فامره الظالم لا يصير الامر يدها وقال الشيخ ان أجبره على الذهاب فذهب بنفسه صار يدها كذا في الوجيز للكردي * اذا جعل امرأته يدها متى ضربها بغير جنسية فهي تطلق نفسها فاضربها ثم اختلفا فقال الزوج ضربتها

(١) قوله من كش هو بضم الكاف قرية بجرجان كما في القاموس اه

دعوى الاخر فان قال الزوج المهر ألف وقالت هي ألفان ومهر مثلها ألف أو أقل كان انقوت قوله مع اليمين بالله ما تزوجها بألفي درهم بخيانة فان نكلت ثبت الزيادة وان حلف لا ثبت وأيهما أقام البينة قضى له وان أقام جاعبا يقضى بينهما وان كان مهر مثلها ألفين أو أكثر كان القول قولها مع اليمين بالله ما تزوجت بألف فان نكلت ثبت الالف وان حلفت فلها ألفان ألف بالتسمية لا خيار لان الزوج فيها ألف بحكم مهر المثل له الخيار في ان شاء أدى من الدراهم وان شاء أدى من الدنانير وأيهما أقام البينة يقضى بينهما وان أقام جاعبا يقضى بينهما الزوج

وان كان مهر مثلها ألفاً وخمسة مائة فما كان نكاح الزوج لزمه ألفان بطريق التسمية وان نكحت هي يقضى باللف وان حلفا جميعا يقضى باللف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة بمهر المثل ويخير الزوج في الخمسة مائة وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقام البينة يقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة بطريق مهر المثل وان اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى يحكم بعمته مثلها فأيهما شهد له كان القول قوله مع عيने على دعوى (٣٩٩) الاخر فان كانت المتعة بينهما تخالفا

في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع الصغير القول قول الزوج مع عيने وقال أبو يوسف رجه الله تعالى القول قول الزوج في الوجه كله الا أن يأتي بشئ مستنكر واختلف الناس في المستنكر قال الحسن ابن زياد رجه الله تعالى المستنكر أن يكون مهر مثلها عشرة آلاف درهم والرجل يدعى النكاح بعشرة وقال سعيد بن معاذ المروزي المستنكر أن يقول الرجل تزوجتها بخمراو خنزيرا وقال بعضهم المستنكر أن يدعى الزوج النكاح بما لا يتزوج مثلها به عادة وعليه الاعتماد وان اختلفا في أصل التسمية أحدهما يدعى تسمية المهر والاخر تسمى كان القول قول المنكر ويقضى لها بهر المثل وهذا ومالو اختلف الزوجان قبل الطلاق في الوجه سواء وان مات أحدهما واختلف الحى وورثته الميت فهنا ومالوا اختلف الزوجان في حياتهما سواء وان ماتا جميعا واختلف ورثتهما في قدر المسمى قال أبو حنيفة

بجناية فالقول قول الزوج كذا في الذخيرة * رجل جعل امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها متى شئت فخرجت من البيت بغير إذن الزوج فضر بها رجل بصير الامر بيدها فقد قيل لا يصير الامر بيدها ان أو في صداقها المعجل وان لم يوفها ذلك فلها أن تذهب الى بيت أبيها من غير إذنه وتتمتع نفسها بالاستيفاء المعجل فلا يكون الخروج بجناية وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يفتي بأن الامر لا يصير في يدها من غير تفصيل وكان يقول خروجها من البيت جناية مطلقا والاول أصح كذا في المحيط * قال لها ان لم أعطك دينارين الى شهر فأمر بك يديك فاستدانت وأحالت على زوجها ان أدى الزوج المال الى الخنثال قبل مضى المدة ليس لها الايقاع الطلاق وان لم يؤت ملكك الايقاع أمر بك يديك ان خرجت من البلدة الا بذلك فخرج من البلد وخرجت في مشايعة لا يكون اذنا ولا استأذنها فأشارت لم يذكر حكمه كذا في الوجيز للكردي * سئل جئت رجه الله تعالى عن رجل جعل امرأته يدها في امر كذا كذا ثم قام فطلعت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مذلة ثلاثه أيام ولم تطلق في مجلس علمك وقالت المرأة لا بل علمت الا ان فطلعت نفسها على القولين يكون أجاب أن القول للمرأة كذا في الفصول العمادية * ولو جعل امرأته يدها شرب المسكر أو غاب عنها فوجد أحد الامرين وطلعت نفسها ثم وجد الاخر لا يكون لها أن تطلق نفسها مرة أخرى ولو جعل امرأته يدها على انه متى ضربها أو غاب عنها فان شئت طلعت نفسها واحدة وان شئت ثنتين وان شئت ثلاثا فان طلعت نفسها واحدة بعد وجود الشرط هل لها أن تطلق نفسها أخرى في ذلك المجلس قال ليس لها ذلك كذا في فصول الاستروشي * ان غبت عنك ستة أشهر ولم تصل بك نفسي ونفقتي في هذه المدة فأمر طلاقك يديك ثم غاب عنها ولم تصل اليها بنفسه ووصلت نفقته كان الامر بيدها لان الطلاق ههنا معلق بعدم الفعلين في المدة ولم يوجد ذلك فيبحث أما اذا علقه بوجود الفعلين فلا يبحث ما لم يوجد كلاهما حتى لو قال والله لا دخلن هاتين الدارين أو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق قد تم الطلاق او اخر لا تطلق الا بدخول الدارين كذا في جواهر الاخلاطى * جعل امرأته يدها وهي صغيرة على انه متى غاب عنها سنة تطلق نفسها بالاختسان يلحق الزوج فوجد الشرط فأبرأته عن المهر ونفقة العدة وأوقعت طلاقها يقع الرجعي ولا يسقط المهر والنفقة كذا في الوجيز للكردي * رجل جعل امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جناية تطلق نفسها فطلعت النفقة وأحلت ولازمته فهذا ليس بجناية أما اذا شتمته أو ضربت يابه أو أخذت لحية فهذه جناية ولو قالت لزوجها يا حار أو يا بابه أو ٣ خذ ابنتي مراكدها فهذه جناية منها ولو جعل امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها فكشفت وجهها عن غير محرم أفتى الشيخ الامام الاستاذ رجه الله تعالى انه يكون جناية وقال القاضي الامام غير الدين رجه الله تعالى لا يكون جناية قال وهذا موافق لما قال القدوري ان وجهها وكفيه ليس ببعورة كذا في الخلاصة * والصحيح أنها ان كشفت وجهها عندهم من يدها فهو جناية كذا في الظهيرية * ولو أهدت صوتها أجنبيا يكون جناية بأن كملت أجنبيا أو تكلمت عامدة ليسمع أجنبيا أو شاعبت مع الزوج فسمع صوتها أجنبيا كذا في الخلاصة

٢ ان قام ٣ الله يأخذ عركه

رجه الله تعالى القول قول ورثة الزوج قل أو كثر وقال أبو يوسف رجه الله تعالى القول قول ورثة الزوج الا أن يأتي بشئ مستنكر وقال محمد رجه الله تعالى يحكم بمهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشئ في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقالارجهما الله تعالى يقضى بمهر المثل وقالوا والفتوى على قولهما ولو تزوجها على عبد بعينه وهلاك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمته كان القول للزوج وكذا ولو تزوجها على ثوب بعينه فهلاك الثوب قبل التسليم واختلفا في قيمة

الثوب كل القول قول الزوج وكذا الزوج على ابريق فضة أو ذهب فهل قبل التسليم واختلاف في وزنه كان القول قول الزوج في هذه المسائل وان تزوجها على ثوب بعينه وقيمه عشرة فتغير السعر الى ثمانية كان لها ثوب لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوم العقد ثمانية واذا زاد السعر وصارت قيمته عشرة فلها ثوب ودرهمان ولو كانت قيمة الثوب مائة فانتقصت قيمته قبل التسليم وصارت خمسة خربت المرأة ان شاعت أخذت الثوب ناقصا وان (٤٠٠) شاعت أخذت قيمته يوم العقد ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الرجل

تزوجتك على أمي هذه وهي أم المرأة أو أقالما البينة فالبينة بينة المرأة لان بينها قامت على حق نفسها وبينة الزوج على حق الغير وتعتق الامسة على الزوج باقراره ولو أقام الزوج البينة انه تزوجها بألف درهم وأقامت المرأة بينة انه تزوجها بمائة دينار أو أقام أبو المرأة وهو عبد الزوج بينة انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب فان أقامت أمها وهي أمسة الزوج مع ذلك بينة انه تزوج ابنتها على رقبته فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعا مهر لها ويسعى الولدان للزوج في نصف قيمتهما ولو لم يكن كذلك ولكن أقامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار أو أقام الزوج البينة انه تزوجها بألف درهم فقتضى القاضي بينة المرأة فالتكاح بمائة دينار ثم ان أبأ المرأة وهو عبد الزوج أقام البينة انه تزوج المرأة على رقبته فان القاضي يبطل القضاء الاول ويتضى بان الاب هو المهر ولو كان الزوج يدهي انه تزوجها على أيها

ولوشمت أجنيا كان جنابة كذا في البحر الرائق * جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة فحقت جنابة شرعية حتى استحققت الضرب فلم يضربها ثم بعد أيام جنت جنابة غير شرعية فضر بها وطلقت المرأة نفسها بحكم الامر فقال الزوج اني ضربتك لاجل الجنابة الاولى فليس لك أن تطلق نفسك وقالت بل ضربتني لاجل الجنابة الثانية ولي أن أطلق نفسي فالقول قول الزوج هكذا في العتابة * ولو جعل أمرها يدها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فلعمم الزوج ثم لعنته المرأة فضر بها تكلموا فيه بعضهم قالوا هذا ليس بجنابة وعامة المشايخ على انه جنابة وهو الصحيح وكذلك اذا قذف الزوج أم امرأته ثم قذفت المرأة أم زوجها كذا في الظهيرية * * ولو جعل الامر يدها ان ضربها بغير جنابة شرعية فقالت له وقت الخصومة يا ابن الاجبر أو يا ابن الاعرابي فضر بها وانه كما قالت لهما أن تطلق نفسها ولو قالت يا ابن النسيان ان كان كما قالت فلا معتبر به لما ولا يكون جنابة كذا في البحر الرائق * ولو قال لهما أي بليد فقالت له مثل ذلك يكون جنابة وهذا اذا صرح بما قال الزوج وان قالت ٢ نوتى فبنيه اختلاف المشايخ والاصح انه جنابة وصار كأنها قالت ٣ توخود بليدي كذا في خزنة المفتين * * ولو جعل أمر امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جنابة منها فهي تطلق نفسها متى شئت فخاصمت المرأة الى القاضي وقالت انه ضربني بغير جنابة فطلعت نفسي وطلبته بقبية المهر فسأل القاضي الزوج لماذا ضربتها فقال الزوج بقصد ٤ نردم فقالت المرأة للقاضي انه أقز بالضرب وأقز بشرط صحة يقع الطلاق فخره بتسليم قبية المهر الى خباء الزوج بعد ذلك عند القاضي وادعى انه ضربها بجنابة كانت منها أو أقامت على ذلك بينة فاستفتوا عن صحة دعواه فانفتقت الاجوبة على فساد ملكان التناقض كذا في الذخيرة * رجل جعل الامر يده زوجته بتطليقة لو ضربها بغير جنابة فصعدت السطح من غير ملاءة تكون هذه جنابة اذا صعدت للنظارة والا فلا ولو جعل الامر يدها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لهما أعطيني البطيخ فالتفته اليه على هيئة الاهانة فضر بها يكون جنابة وان لم تلقه على طريق الاهانة لا يكون جنابة ولو جعلت في أمر هو معصية فقال لهما لا تنعني هذا فقالت بحبيبة له طابت نفسي به ثم ضربها كان هذا القول منها جنابة وان جعلت في أمر ليس بمعصية لا يكون جنابة كذا في جواهر الاخلاط * * ولو جعل أمر امرأته يدها ان ضربها فامر غيره فضر بها اهل يصير أمرها يدها فهذه مسئلة الخلف على أن لا يضرب امرأته فامر غيره فضر بها فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم يحنث كما اذا حلف لا يضرب عبده فامر غيره فضر به يحنث وقيل لا يحنث ولو أوجعه أو قرصها أو مدت شعرها أو عضها أو خنقها فأقام لها يصير الامر يدها وهذا اذا لم يكن في حالة المزاح أو في حالة المزاح لو فعل ذلك مما زحمة فانه لا يصير الامر يدها وان أوجعه أو كذا اذا اصاب رأسه أو نفا في حالة المزاح فأدماها لا يحنث وهو الصحيح كذا في فصول الاستروشي * واعطاؤها شيئا من بيته بلا اذنه حيث لم تجر العادة بالمساحة به جنابة وكذا دعائها على موكدا قولها أزواج النساء رجال وزوجي لا * ولودعها الى كل الخبز المجرد فغضبت لا يكون جنابة كذا في البحر الرائق * جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لهما أدتلك أن تذهبي في كل عشرة أيام الى بيت أبويك فقت عشرة أيام أو أزيد ولم تذهب اليه فآزرها أبوها ثم

ترجة
٢ أنت ٣ أنت أيضا بليد ٤ لم أضربها قصدا

وصدقه الاب في ذلك وأقاما البينة وادعت المرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقتضى القاضي بينة الاب ذهبت والزوج وجعل الاب صداقا أو أعظم من ماله او جعل ولاه لهما ثم أقامت المرأة البينة ان كان تزوجها بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة وبقتضى القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل أباهما حر من مال الزوج وبطل الولاء الذي كان قضى به للمرأة لان الاب كان حرا باقرار الزوج قبل أن يقضى القاضي بغيره وانما قضى القاضي بالولاء دون العتق فكذلك بطل الولاء بينة المرأة بعد ذلك والله أعلم بالصواب

(فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت) اختلف المشايخ في هذه المسئلة على تسعة أقوال قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت الفارقة بفعل من الزوج أو من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمغازل والصندوق وما أشبهه فهو للمرأة الآن يقيم الزوج البيعة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والقرص ونحو ذلك فهو للرجل الآن تقيم المرأة البيعة (٤٠١) على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخدام والفرش والشاة

والستور فهو للرجل الآن تقيم المرأة البيعة على ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل ولو مات الرجل وبقيت المرأة ووقع الاختلاف بين المرأة ووارث الرجل فما يكون للرجل عادة كان القول فيه قول الوارث والباقي للمرأة وان ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون للنساء فالقول في ذلك قول وارث المرأة والباقي وهو المشكل الحي منه ما وهو الرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الحكم بعدموت أحدهما هو الحكم في حياتهما وان كان أحدهما حرا والآخر مملوكا محجورا كان أو ماذونا ومكاتباً كان المتاع كله للحر منهما أيهما كان وقال أصحابه رحمهما الله تعالى ان كان المملوك محجورا فكذلك وان كان ماذونا ومكاتباً فالجواب فيه كالجواب في الحرين ولو كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فهذا مملوكا مسلمين سواء ولو كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً أو كانا صغيرين ذكر في بعض

ذهبت بلا اذنه فضر به اصابا لا يريد بها جاءت أم المرأة الى بيت الزوج فقال جاءت أمك الكلبة فقالت الكلبة أمك وأخيتك فضر به الا يصير الامر بيدها كذا في الوجيز للكردي * ولو جاء ضيف فامر الزوج المرأة أن تبسط للضيف الطنفسة لاجل أن ينام فلم تفعل فضر به اصابا أمرها يدها ولو ضرب الترتك غسل الثياب أو ترك الطبخ فهو ماضرب بغير جنابة كذا في خزائن الفتيين * ولو جعل أمرها يدها على انه متى شتمها فهي تطلق نفسها فقال لا تغزق حرك (١) أولاً تأكل العذرة أو كلى أو اضرب رأسك على الجدار لا يصير الامر بيدها كذا في الخلاصة * جعل أمرها يدها على انه متى ضربها تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما خصومة الا زواج فطلقت نفسها بعد وجود الشرط يجب المهر ولو قال بغير خسران لا يجب المهر كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لامرأته أمرك بيدك كلما شئت فلها أن تختار نفسها كلما شئت في ذلك المجلس أو في مجلس آخر حتى تين بثلاث الا انها لا تطلق نفسها في ذلك المجلس أكثر من واحدة فلو شامت طلقته واحدة تقع واحدة ولو شامت أخرى وهي في العدة تقع أخرى وكذا لو شامت الثالثة وهي في العدة ولكن اذا وقع الثلاث وتزوجت بزواج آخر وعادت اليه وشامت لم يقع عندنا شيء وقد بطلت البيعة بوقوع الثلاث ولو شامت واحدة حتى وقعت عليها وانقضت عتتها وتزوجت بزواج آخر وعادت الى الأول عادت بثلاث تطليقات عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ولو شامت بثلاث تطليقات ثلاث مرات وقع عليها ثلاث تطليقات واحدة بعد أخرى كذا في فصول الاستروشي في الفصل الحادي والعشرين * ولو شامت مرة واحدة فطلقت ثم تزوجها بعد العدة كان لها المشيئة فيما بقي من الثلاث كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال لها أمرك بيدك اذا شئت أو متى شئت فلها أن تختار نفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره في أي وقت شامت ولو اختارت زواجها خرج الامر من يدها وكذلك في قوله أمرك بيدك اذا ما شئت أو متى شئت كذا في فصول الاستروشي * ولوردت الامر لم يكن رداً ولو قامت عن مجلسها أو أخذت في عمل آخر أو كلام آخر فلها أن تطلق نفسها الا انها لا تملك أن تطلق نفسها الا واحدة كذا في البدائع * وان قال أمرك بيدك كيف شئت تقتصر مشيئته على المجلس وكذا في قوله ان شئت أو ما شئت أو كم شئت أو أين شئت أو أينما شئت وكذا لو قال لامرأته أمرك بيدك حيث شئت يقتصر على المجلس هكذا في الفصول العمدية * ولو قال لها اختاري اذا شئت أو أمرك بيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها فاخارت نفسها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تطلق ثانياً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تطلق ثانياً قال شمس الأئمة السرخسي قوله ضعيف كذا في الخلاصة * قال لامرأته أمر فلانة بيدك لتطلقها متى شئت فهذا مشورة والامر بيدها في ذلك المجلس ذكره في المنتقى كذا في المحيط * ولو جعل أمرها يدها ثم طلقها طلاقاً شاعراً خرج الامر من يدها في ظاهر الرواية ولو طلقها واحدة رجعية بقي الامر على حاله قالوا هذا اذا كان الامر منجزاً أما اذا كان معلوماً بأن قال ٢ اكرز ابنم أو ما أشبهه ذلك فامر بك بيدك ثم انه خالعهما أو طلقها طلاقاً شاعراً لم يطل الامر حتى لو تزوجها ثم ضربها اصابا لا يريد بها أو بعد ما انقضت العدة كذا في الذخيرة * لو قال لها أمرك بيدك مادامت امرأتى فهذا على النكاح ويطل بآبائهما بخلاف ما اذا طلقها

ترجمة

(١) قوله حرك أي فربك ٥١ بجزاوى ٢ ان ضربتك

(٥١ - فتاوى اول) الروايات انها سواء وذكر في البعض وقيد فقال لو كان الزوج بالغاً والمرأة غيرة لا انها بلغت مبلغ الجاهل فهو وما لو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذه الوجوه بينهما اذا كان البيت الذي يسكنان فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج في عيال أحدهما كان الابن في عيال الاب أو الابن في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشياء الذي يقول في قولهم كذا ذكر في الكيسانيات وروايد ابن رستم ولو كان للرجل أربع نسوة فوقع الاختلاف في المتاع بينهما وبينه فان كن في بيت واحد فاصح للنساء يكون بينهما وان كانت

هل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل واحد منهما يكون بينهما وبين زوجها على الوجه الذي ذكرنا في الزوجين لا يشارك بعضهن بعضا في ذلك لانه لا يدلو واحدة منهما على ما في بيت الاخرى فلا تستحق شيئا من ذلك الابينة ولودعت المرأة بمتاعها اشتريته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة ولومات الزوج فقال وارثه للمرأة قد كان والذى طلقك ثلاثا في العدة وأراد أن يأخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله الابالينة ويكون المتاع لها في قول أبي حنيفة (٤٠٣) رحمه الله تعالى لان عنده المشكل للحي من مائة يكون القول قولها مع غيرها

بالله ما تعلم انه طلقها فان نكحت أو أقرت كان المشكل للوارث كما لو وقعت انكسوة بين الزوجين بعد الطلاق وان كان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة كان المشكل لوارث الزوج لانها صارت أجنبية ولم يبق لها يد وان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها تترث فلم تكن أجنبية وكان هذا بمنزلة ما لو مات الزوج قبل الطلاق وان اختلف الزوجان في البيت الذي يسكن فيه كل واحد يدعي انه له كان القول في ذلك قول الزوج وان أقامت المرأة البينة أو أقامت جميعا يقضى بينة المرأة لانها خارجة بمعنى ولو كانت الدار في يد رجل أو امرأة وأقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدا وأقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بالف درهم ودفع اليها ولم يقم بينة انه حر فانما يقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت البينة على رق الرجل والرجل لم يقم البينة على الحرية فيقضى

رجعيا ويختلف ما اذا جعل امرها يدها مطلقا ولم يقل ما دعت امرأتى ثم أبانها ثم تزوجها حيث يكون الامر بجماله في أظهر الروايتين وعليه الفتوى كذا في القياسية * رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المرأة اللهم نجني منه فقال الزوج ان كنت تريد النجاة مني فامركي بيدك وعن الطلاق ولم ينو الثلاث فقالت طلقك نفسي ثلاثا فقال الزوج نجوت لم يقع عليها شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التخييل والمزيد * امرأة قالت لزوجها تريد أن أطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقك ان كان الزوج نوى تزويجها بغير طلاق واحدة وان عنى بذلك طلقك نفسك ان استطعت لا تطلق رجل قال لغيره أتريد أن أطلق امرأتك ثلاثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلقك امرأتك ثلاثا فأتوا بطلاق ثلاثا والصحيح ان هذا وماتت ثم ساء انما يقع الطلاق اذا أراد الزوج تفويض الطلاق اليه كذا في فتاوى قاضيان * قال لامرئى زوجي ابتك على ان امرأتي بيدك ان شئت طلقها وان شئت لم تطلقها فزوج الرجل ابنته ثم طلق امرأته قال ان طلقها في ذلك المجلس طلق وان قام لم تطلق كذا في الحماوى * ولو قال امرأتك ثلاثا تطلقك بيدك ان أبرأتني عن مهرك فقالت وكفى حتى أطلق نفسي فقال أنت وكيلي (١) لتطلق نفسك فاذا أبرأتني عن المهر وأولام طلقك في المجلس يقع وان لم تبرئه لا يقع ولو قالت لزوجها تركت مهرى عليك على أن جعلت امرئى يدي ففعل ذلك فمهرها قائم لم تطلق نفسها كذا في محيط السرخسي * لو أكره أن يجعل امرأته في يدها ففعل صح وعن أبي نصر لو أكره أن يكتب على القرطاس امرأته طالق أو امرها يدها لم يصح الا اذا نوى كذا في القياسية * عبد قال لولاه زوجي أمتك هذه على أن امرها بيدك فزوجها لم يصبر الامر يدها وان بدأ المولى فقال لزوجها منك على ان امرها يدي فقبل العبد صار الامر يده كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثالث في المشيئة) اذا قال لها طلق نفسك سواء قال لها ان شئت أو لا فله ان تطلق نفسها في ذلك المجلس خاصة وليس له أن يعزلها وكذا اذا قال لرجل طلق امرأتى وقرنه بالمشيئة فهو كذلك وان لم يقرنه بالمشيئة كان نو كيدا ولم يقتصر على المجلس ويملك العزل عنه كذا في الجوهر النيرة * ولو قال لها طلق نفسك فليس له ان يرجع عنه ولو قال لها طلقك فمهرتك لا يقتصر على المجلس لانه نو كيل كذا في الكافي * قال لامرأته طلقك نفسك ونوى الثلاث فطلعت نفسها ثلاثا فمهرها قائم ومهرها قائم أو قالت طلقك نفسي ثلاثا ولو طلعت واحدة أو اثنين وقعت ولو طلعت واحدة وسكتت ثم نيتين وقعت واحدة كذا في التمرناشي * وان نوى نيتين تقع واحدة الا اذا كانت أمة كذا في السراج الوهاج * وان نوى واحدة لم يقع شيء باقناع الثلاث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقع واحدة ولو طلعت واحدة ولا لية للزوج أو نوى واحدة فهي رجعية وكذا لو قالت أبت نفسي أو أنا حرام أو بأت أو بته أو برية كذا في التمرناشي * ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق وخرج الامر من يدها كذا في فتح القدير * ان قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلعت واحدة فهي واحدة ولو قال لها طلق نفسك واحدة فطلعت نفسها ثلاثا لا يقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقع كذا في الهداية * اذا قال لها طلق نفسك واحدة فطلعت نفسها واحدة واحدة واحدة تقع واحدة وتلغو الزيادة ولو قال لها طلق نفسك تطليقة رجعية فطلعت بائنة أو قال لها

(١) قوله وكيلي هو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث اه بجمراوى

بالرق واذا قضى بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وان كان الرجل أقام البينة انه حر الاصل والمسئلة بجماله طلق يقضى بجمرة الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة لانها قضينا بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة خارجة فيقضى بالدار لها كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وان أقامت البينة يقضى بينة المرأة ولو اختلفا في متاع من متاع النساء أو أقامت البينة يقضى به للزوج ولا اختلاف في هذا المتاع وفي النكاح فأقامت المرأة البينة ان المتاع لها وان

الرجل عبدها وأقام الرجل البينة ان المتاع له وأنه تزوج المرأة بألف ونقدها فانه يقضى بالرجل انه عبد المرأة ويقضى لها بالمتاع أيضا كالمثلث
في الدار وان أقام الرجل البينة انه حر الاصل يقضى له بالحرية وبالمرأة والمتاع أيضا لانه في متاع النساء يحتاج الى البينة وان كان المتاع
مشكلا يكون للرجل والنساء يقضى بحريته ويقضى له بالمرأة أيضا ويقضى بالمتاع للمرأة لان بينة المرأة في المشكل أولى لانها خارجة اذا
غزلت المرأة قطن زوجها ثم اختلفا في الغزل قبل الفرقة أو بعد هافا المسئلة على وجوه (٤٠٣) اما ان أذن لها بالغزل أو منى عن

الغزل أو لم يأذن لها ولم ينه
فان أذن لها بالغزل ان قال
اغزليه لي كان الغزل للزوج
ولا أجر لها عليه لانه لم أمر
بالغزل ولم يذكر لها أجرة كان
ذلك استعانة منها وان ذكر
لها أجرة ان سمي لها أجرة
معلوما كان لها ذلك لانه
استأجرها العمل غير مستحق
عليها بأجر معلوم وان ذكر
أجرة مجهولا أو شرط أن
يكون الغزل أو التكرار
لها ما كان الغزل للزوج ولها
أجر مثلها لانه استأجرها
ببعض ما يخرج من العمل
فيكون في معنى قفيز
الطعمان وهو كالدفع غزلا
الى حائك لينسجه بالنصف
وان اختلفا في الأجر فقالت
المرأة غزلت بأجر وقال الزوج
بغير أجر كان القول قول
الزوج مع عينه لانه أنكر
الاجارة والاجر ولو قال
اغزليه لنفسك كان الغزل
لها ولا شيء عليها لانه تبرع
عليها بالقطن وان اختلفا
فقال الزوج انما أذنت لك
لتغزليه وقالت لا بل قلت
اغزليه لنفسك كان القول
قول الزوج لان الأذن يستفاد
من جهته فيكون القول

طلق نفسك تطليقة بآنية فطلقت رجعية يقع ما أمر به الزوج لا ما أنت به كذا في البدائع * ولو قال
لامرأتين له طلاقا أنفسكما ثلاثا أو قد دخل به ما فطلقت كل واحدة منهما ما نفسها وصاحبها على التعاقب
طلقت كل واحدة منهما ما ثلاثا بتطليق الأولى لا بتطليق الأخرى لان تطليق الأخرى بعد ذلك نفسها
وصاحبها باطل ولو بدأت الأولى فطلقت صاحبها ثلاثا ثم طلقت نفسها طلقت صاحبها دون نفسها
لانها في حق نفسها مالكة والتحكيم يقتصر على المجلس فإذا بدأت بطلاق صاحبها خرج الامر من يدها
و بتطليقها نفسها الا يبطل تطليقها الأخرى بعد ذلك لانها في حق الأخرى وكيله والوكالة لا تقتصر على
المجلس كذا في الظهيرية * في المستق عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن قال لامرأته طلاقا أنفسكما ثم
قال بعده لا تطلقا أنفسكما فكل واحد منهما أن تطلق نفسها ما دامت في ذلك المجلس ولم يكن لها أن تطلق
صاحبها بعد انتهى كذا في محيط السرخسي في الفصل الرابع من باب الطلاق بالمشيئة * اذا قال
لامرأتين له طلاقا أنفسكما ثلاثا ان شئنا فطلقت احدهما نفسها وصاحبها ثلاثا في المجلس لم تطلق واحدة
منهما ما فان طلقت الأخرى نفسها وصاحبها بعد ذلك ثلاثا قبل القيام عن المجلس طلقتا ثلاثا ولو طلقت
احدهما لم يقع الطلاق ولو قامت عن المجلس ثم طلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبها ثلاثا لم تطلق
واحدة منهما كذا في المحيط * ولو قال طلقي نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت نفسك واحدة أو ثنتين لا يقع شيء
في قولهم جميعا كذا في البدائع * ولو قالت في هذه المسئلة شئت واحدة وواحدة فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
متصلا ببعض طلقت ثلاثا ما دخل به أو لم يدخل كذا في التبيين * ولو قال لها طلقي نفسك واحدة ان شئت
فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما تقع واحدة كذا في الكافي * وان
قال لها طلقي نفسك متى شئت فلها أن تطلق في المجلس وبعده ولها المشيئة مرة واحدة وكذا قوله متى
ما شئت واذا ما شئت ولو قال كلما شئت كان ذلك لها أبدا حتى يقع ثلاث كذا في السراج الوهاج * ولو قال
طلقي نفسك كيف شئت لها أن تطلق كما شاءت بآنية أو رجعية واحدة أو ثنتين أو ثلاثا ويختص بالمجلس كذا
في التهذيب * ولو قال طلقي نفسك ان شئت وطلقي فلانة اخر أمة أخرى ان شئت فقالت فلانة طالق وأنا
طالق أو قالت أنا طالق وفلانته طالق طلقتا جميعا كذا في فتاوى قاضيجان * ولو قال لها طلقي نفسك ثلاثا
ان شئت فقالت أنا طالق لا يقع شيء الا أن تقول أنا طالق ثلاثا كذا في التتارخانية * ولو قال لها طلقي نفسك
ان شئت فقالت قد شئت ان أطلق نفسي كان باطلا رجل قال لامرأته طلقي نفسك اذا شئت ثم جن
الرجل جنونا مطبقا ثم طلقت المرأة نفسها قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء يملك الزوج أن يرجع عن كلامه
يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له أن يرجع عن كلامه لا يبطل بالجنون كذا في فتاوى قاضيجان * في
المستق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لها طلقي نفسك واحدة بانتمعتي شئت ثم قال لها طلقي نفسك
واحدة أم لك الرجعة متى شئت فقالت بعد أيام أنا طالق فهي طالق واحدة يملك الرجعة ويصير قولها
جوابا لكلام الآخر كذا في المحيط * رجل قال لامرأته طلقي نفسك عشر ان شئت فقالت طلقت نفسي
ثلاثا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيجان * ولو قال لها طلقي نفسك ان شئت فقلت لا يقع كذا في
البدائع * في الزيارات اذا قال لامرأته اذا جاء غدف طلقي نفسك بألف درهم ثم رجعت قبل مجي الغد لا يعمل
رجوعه ولو كانت المرأة قالت اذا جاء غدف فطلقي على ألف درهم ثم رجعت قبل مجي الغد يعمل رجوعها

قوله مع البين ولو قال لها اغزليه لي يكون الغزل لها ما كان الغزل للزوج ولها أجر المثل وقد كرنا
لزوج لان الظاهر من حاله انه يرضى بالغزل له وانها هاجت الغزل فغزلت كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها لانها اغزلته غصبا
فتضمن مثل ذلك القطن كن غصب حنطة فطحنها كان الدقيق للغاصب وعاميه مثل تلك الحنطة وان اختار انفصال صاحب القطن غزليه
بأذن وقالت غزله بغير اذنك كان القول قول صاحب القطن لان المرأة تدعي تلك القطن وهو ينكر وان حل قطن الى بيته ولم يقل شيئا

فقرت ثمان كان الزوج يبيع القطن كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر من حاله انه كان يشتري القطن لاجل البيع وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج يدعي الاذن كان القول قوله لان الظاهر من حاله انه يحمل القطن الى بيته لغزل المرأة فكان الاذن بائنا دلالة كما لو طيقت طعما لمن اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون للزوج ولان الزوج اذا كان يدعي الاذن والمرأة تدعي عليه تلك القطن وهو منكر وكذلك لو اختلفا في الكرباس (٤٠٤) فقال الزوج للمرأة دفعت الى الحائك باذن لينسجه وقالت دفعت بغير اذنك

كان القول قول الزوج اذا غزلت المرأة قطن زوجها باذنه وكذا في بيعه ان من ذلك الكرباس ويشتريان بالثمن اتمعة لحاجتهما واتخذوا بعض الكرباس ثياب البيت فجميع ما اتخذ من ذلك الكرباس وما اشترى من ثمنه للرجل لان المرأة تعمل للرجل فيكون ذلك للرجل الاشياء اشترى لها وسمى عند الشراء او علم عادة انه اشترى لها ودفع اليها فيكون لها رجل كان يدفع الى امراته ما يحتاج اليه وكان يدفع اليها احيانا من الدراهم ويقول اشترى بها قطننا واغزلي فكانت تشتري وتغزل ثم يبيع وتشتري بها اتمعة للبيت كانت الامتعة للمرأة لانها اشترت من غير وكيل الزوج اياها بالشراء فكانت مشتريه لنفسها والله اعلم

(فصل في دعوى النكاح)

امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فجدها فانه يستحق باقده ما هي بزوجته الى وان كانت زوجة لي فهي طالق

كذافي التنازلية * ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت يقع ويختص بالجلس كذافي التهذيب * اذا قال انت طالق ان اردت او رضى او هويت او احببت فقالت شئت او اردت في المجلس يقع الطلاق كذافي الحاوي * واذا قال لها انت طالق ان اعجبك او وافقك فقالت شئت وقع كذافي التنازلية * ولو قال انت طالق ان شئت فقالت احببت لا يقع كذافي غايه السروجي * ولو قال لها شائي الطلاق ونواه فقالت قد شئت يقع استحسانا وان لم تكن له نية لا يقع ولو قال شائي طلاقك يقع بلا نية ولو قال ان شئت فانت طالق فقالت نعم او قبلت او رضى لا يقع ولو قال انت طالق ان قبلت فقالت شئت حكى عن الفقيه أبي بكر البلخي انه يقع الطلاق هكذا في محيط السرخسي * ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال الزوج شئت ينوي الطلاق بطل الامر حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى كذافي الهداية * ان قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان كان كذا فهو على وجهين اما ان علقته مشيئتها بشي ماض قد وجد في هذا الوجه يقع الطلاق واما ان علقته مشيئتها بشي لم يوجد بعد وفي هذا الوجه لا يقع الطلاق ويخرج الامر من يدها وعن هذا قلنا اذا قالت شئت ان شاء أي كان ذلك باطلا وان قال الاب بعد ذلك شئت لا يقع الطلاق هكذا في المحيط * رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثا فان شئت فقالت انا طالق فهو باطل وان قالت انا طالق ثلاثا فهو ثلاث كذافي فتاوى فاضيلان * ولو قال لها انت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت ثلاثا لا يقع عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقع واحدة كذافي محيط السرخسي * قال انت طالق ثلاثا فان شئت ففشات واحدة لم يقع ولو شأت واحدة واحدة واحدة طلقت ثلاثا دخل بها أو لا ولو شأت واحدة وسكتت فقد أعرضت حتى لو شأت بعدها لم يقع كذافي التمرناشي * رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت وشئت وشئت فقالت شئت لا يقع شيء حتى تقول ثلاث مررات شئت كذافي فتاوى فاضيلان * ولو قال انت طالق واحدة ان شئت فقالت قد شئت نصف واحدة لا تطلق كذافي محيط السرخسي * داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت انت طالق ثنتين ان شئت فقالت قد شئت واحدة قد شئت ثنتين قال اذا وصلت فهي طالق ثلاثا كذا في فتاوى فاضيلان * ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ان شأت فترزوها فلها المشيئة في مجلس العلم كذافي محيط السرخسي * ولو قال لها انت طالق ان شاء فلان بتقيد بمجلس علم فلان فاذا شاء في مجلس علمه وقع الطلاق وكذلك اذا كان غائبا فابلاغه الخبر يقتصر على مجلس علمه كذافي البدائع * ولو قال لامرأته انت طالق وطالق وطالق ان شاء زيد فقال زيد قد شئت تطليقة واحدة لا يقع شيء وكذلك لو قال شئت اربعا كذافي محيط السرخسي * رجل قال لامرأته ان شئت وان لم تشائي فانت طالق فهذه المسئلة على وجه (منها) اذا قدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق (أو قدم) الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان لم تشائي (أو وسط) الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي وكل ذلك على وجهين (أحدهما) اذا أعاد كلمة الشرط فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق (أو لم يعد) وذ كر حرف العطف فقال ان شئت ولم تشائي فانت طالق (والالفاظ ثلاثة) المشيئة والاباء والكرهات فان لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة قدم الطلاق على المشيئة أو آخر أو وسط وان أعاد كلمة الشرط ان قدم المشيئة

بائن أما الاستحلاف فلا ن على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يستحلف على النكاح والفتوى على قولهما فقال وأجمعوا على انه يستحلف على النكاح بعد الطلاق البائن والموت لاجل المال وانما يستحلف على هذا الوجه لانهم لو كانت صداقة لا يطل النكاح بمجوده فاذا حلف بقي معطلة وقال بعضهم يستحلف على النكاح فاذا حلف يقول القاضي فرقت بينكما * رجل تزوج امرأته بشمادة شاهدين فانكرت المرأة وتزوجت غيره ومات الشهود وليس للزوج ان يسقط المرافعة في قولهم لان الاستحلاف شرع لرجاء

النكول ولو أقرت المرأة بشكاح الاول لا يصح اقرارها على الزوج الثاني فلا تستحق لكن يستحق الزوج الثاني فان حلف انقطعت
الخصومة وان نكل الزوج الثاني صار مرقا بشكاح الاول حينئذ تستحق المرأة فان حلفت لا يثبت نكاح الاول وان نكلت يقضى
بها الاول رجلان ادعى نكاح امرأته ووجدت لهما أقامهما أقام البينة يقضى له فان أقام البينة وليست هي في يد أحدهما تبطل
البينة لان النكاح حالة الحياة لا يحتمل الشركة وليس أحدهما أولى من الآخر (٤٠٥) وان أقام كل واحد

منهما البينة انه لا وكانت
المرأة في يد أحدهما يقضى
بها لصاحب اليد وكذا لو
أقاما البينة وادعى أحدهما
الدخول وشهد بشهوده
بالنكاح والدخول يقضى له
وان أقام كل واحد منهما
البينة على النكاح
والدخول لا يقضى لأحدهما
وان ادعى النكاح ووقت
أحدهما وشهد بشهوده على
النكاح والوقت فهو أولى
وان وقت أحدهما ولم
يؤت الآخر الآن المرأة
في يد الذي لم يؤت يقضى
لذي اليد وكذا لو وقت
أحدهما ولم يؤت الآخر
الآن الذي لم يؤت أقام
البينة على النكاح والدخول
كان هو أولى وان وقتا
واحداهما سبق فالأسبق أولى
على كل حال وان أقاما البينة
على النكاح ولم يؤتا فأقرت
هي لأحدهما يقضى للقرله
وان أقاما البينة على
النكاح والمرأة تقر لأحدهما
اختلفوا فيه قال بعضهم
لا يقضى للقرله لان الاقرار
قبل البينة يطل بينة الآخر
فلا يقضى الاقرار بعد
البينة وقال بعضهم
يقضى للقرله لان اقرار

فقال ان شئت وان لم تشأى فانت طالق لا يقع الطلاق أبدا وكذا لو قال ان شئت وان أبيت فانت طالق أو
ذكر الكراهة مكان الابهاء وان قدم الطلاق على المشيئة فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشأى فقالت في
مجلسها شئت طلقت وكذا لو قامت عن مجلسها قبل أن تقول شيئا طلقت لعدم المشيئة وان وسط الطلاق
فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشأى فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرطين وان ذكر الابهاء وقت
الطلاق على الشرط فقال أنت طالق ان شئت وان أبيت وقالت شئت أو قالت أبيت يقع الطلاق وان
قامت عن مجلسها قبل أن تقول شيئا لا يقع والكراهة بمنزلة الابهاء وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت
طالق وان أبيت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد رحمه الله تعالى هذا اذا لم ينوش شيئا فان نوى ونوع
الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها قدم الطلاق على الشرط أو آخر أو وسط كذا في فتاوى
فاضل خان * اذا قال لها أنت طالق ان شئت أو لم تشأى ان شئت في المجلس طلقت بحكم المشيئة وان قامت
عن مجلسها طلقت أيضا واذا قال لها أنت طالق ان شئت أو أبيت فهو على أحد الأمرين في مجلسها ان
شئت في المجلس طلقت وان قالت في المجلس أبيت طلقت أيضا وان قامت قبل ان تشأى أو تآبى لا تطلق ولا
يكون الابهاء بالكلية هذا اذا لم تكن لازمة فان نوى ايقاع الطلاق عليها على كل حال فهو على ما نوى
فيقع الطلاق عليها لا محالة هكذا في المحيط * ولو قال ان شئت فانت طالق وان لم تشأى فانت طالق طلقت
للعال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغين فانت طالق لا تطلق ولو قال انت
طالق ان أبيت أو كرهت طلاقك فقالت أبيت تطلق ولو قال ان لم تشأى طلاقك فانت طالق ثم قالت لا اشأى
لا تطلق كذا في محيط السرخسي * ان قال لها ان كنت تحبينى أو تبغينى فانت طالق فقالت أنا أحبك
أو أبغضك وقع الطلاق وان كان في قلبها خلاف ما أظهرت وهذا الجواب انما يكون على المجلس ولو قال
لها ان كنت تحبينى بقلبك فانت طالق فقالت أنا أحبك وهى كاذبة طلقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى هكذا في السراج الوهاج * ولو قال انت طالق واحدة فان كرهت فثنتان فان كرهت يقع
الثلاث احدها بالاول وثنتان بالتعليق فان سكنت فواحدة كذا في العناية * بشر من الوليد عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الآن تشأى واحدة فقامت من مجلسها قبل ان
تشأى شيئا طلقت ثلاثا وان شئت واحدة قبل أن تقوم لزمته تطلق واحدة وكذلك لو قال أنت طالق ثلاثا
الآن تريد واحدة أو الآن تهوى واحدة أو الآن تحب واحدة وكذلك لو قال لها انت طالق ثلاثا الآن
تشأى فلان واحدة أو الآن تهوى فلان واحدة أو الآن يحب فلان واحدة أو الآن يريد واحدة فهو مثل
ذلك وان لم يكن فلان حاضر فله ذلك اذا علم به في المجلس الذي يعلم فيه كذا في المحيط * ولو قال لها أنت طالق
ثلاثا الآن ترى فلان غير ذلك فهذا على المجلس فان قام فلان عن المجلس قبل أن يرى غير ذلك طلقت المرأة
ثلاثا وهذا ما لو قال لها أنت طالق ثلاثا ان لم ير فلان غير ذلك سواء وذلك يقتصر على المجلس ولو قال
أنت طالق ثلاثا الآن أرى غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس حتى لو قال بعد ما قام عن المجلس رأيت غير
ذلك لا يقع الثلاث وكذلك اذا قال الان أشأى أنا غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس واذا قال لامرأته
أنت طالق ان شئت فلان وان أحب أو ان رضى أو ان هوى أو ان أرد فبلغ ذلك فلان فله مجلس علمه بخلاف
ما اذا قال ان شئت أنا أو أحببت أنا حيث لا يقتصر على المجلس واذا لم يقتصر على المجلس في حق الزوج اذا

المرأة لأحدهما بمنزلة اليد ولو أقاما البينة وهى في يد أحدهما يقضى لصاحب اليد ولو كانت المرأة في يد أحدهما فشهدت بشهوده انها امرأته أو
شهدوا انها منكوحته وحلله وشهود الآخر شهدوا انه تزوجها اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل بينة ذى اليد لان بينة ذى اليد اختلفت على
بينة الخارج اذا شهدوا على السبب أما اذا شهدوا على هذا الوجه كان هذا بمنزلة مطلق الشهادة على مطلق الملك فلا تقبل بينة ذى اليد وقال
بعضهم لا تقبل لان شهادة الشهود وانما امرأته أو منكوحته وحلله بمنزلة الشهادة على السبب لان المرأة لا تصير منكوحته وحلله الا بسبب

معين وهو النكاح والحكم اذا تعلق بسبب معين كان ذلك الحكم وذو السبب سواء بخلاف الملك لان الملك يثبت باسباب كثيرة وليس بعضهم بأولى من البعض فلا يعين السبب رجل ادعى نكاح امرأته وهي تنجده فشهدوا انها امرأته وقضى القاضي بها ثم جاء آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاء صح ظاهر فلا يمتل مالم يظهر خطؤه بيقين وذلك بأن يؤقت الثاني وقتا يكون قبل الاول ولو أن رجلين ادعيا نكاح امرأة (٤٠٦) وقد كان دخل بها أحدهما وهي في بيت الآخر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى صاحب البيت أولى ولو ادعى زيد وعمر نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى لزيد وعليه القموى ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فان سالها القاضي وقال من زوجك فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا فان القاضي يقضى بها لعمر وقال أسحق بن ذلك في جواب المنطق وكذا في البيع وكذا لو قال رجل لاختين فاطمة وخديجة تزوجت فاطمة بعد خديجة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بنكاح فاطمة ولو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل أمس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة فهي للذي أقرت بنكاحه أمس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي تنجده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل الشهود بأيهم مبادأت أقضى به ولو قالت تزوجت ما جميعا هذا أمس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الامس ولو أن رجلين

قال ان شئت أنا فالزوج كيف يقول حتى يقع الطلاق لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شيء من الكتب قال مشايخنا رحمه الله تعالى وينبغي أن يقول شئت الذي جعلته الى ولا تشد ترطية الطلاق عند قوله شئت ولا يشترط أن يقول شئت طلاقك ولو قال لها أنت طالق إن لم يشأ فلان فقال فلان في المجلس لا أشاء طلقك ولو قال ذلك لنفسه ثم قال لا أشاء لا تطلق حتى يموت كذا في الذخيرة * ولو قال لامرأة أنت شئت فافاة طالق ان فشئت احدهما لا يقع ولو قال لرجلين ان شئتاهم في طالق لثلاثا فشئت أحدهما واحدة والاخر ثنتين لا يقع * ولو قال لامرأة أنت شئت فانت طالق ثم قال لاخرى طلاقك مع طلاق هذه يقع عليهم ما عشتهم الاولى ان أراد به الطلاق وان لم يرد به الطلاق يصدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال ان شئت وشاء فلان تعلق عشتهم كذا في الكافي * ولو قال أنت طالق اذا شئت وشاء فلان فقالت قد شئت ان شاء فلان فقال فلان شئت لا يقع كذا في محيط السرخسي * واذا قال لها أنت طالق غدا ان شئت فلها المشيئة في الغد ولو قال ان شئت فانت طالق غدا فلها المشيئة في الحال ولم يذ كر في المسئلة خلافا قالوا وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن لها المشيئة في الغد في المستثنين جميعا وعلى هذا اذا قال لها اختاري غدا ان شئت اختاري ان شئت غدا أمرك بيدك غدا ان شئت أمرك بيدك ان شئت غدا فامشيئة في الغد في الحالين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا قال لها طالق نفسك غدا ان شئت طالق نفسك ان شئت غدا ان شئت فطالق نفسك غدا لم يكن لها أن تطلق نفسها حتى يجي غدي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان قدم المشيئة فلها أن تطلق نفسها في الحال فتقول في الحال طلق نفسي غدا كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق غدا ان شئت فقالت شئت الساعة لا يقع فان شئت بعد ذلك في الغد يقع كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها ان شئت الساعة فانت طالق غدا أو نوي ذلك ولم يقل الساعة فقالت شئت أن أكون غدا طالق او وقع الطلاق في الغد ولو قالت شئت أن يقع الطلاق في اليوم فانه لا يقع الطلاق اليوم ويخرج الامر من يدها كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق أمس ان شئت فلها المشيئة في الحال كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت طالق رأس الشهر ان شئت كانت المشيئة لها رأس الشهر رجل قال لامرأة أنت طالق إن لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان لا أشاء لا تطلق لان له أن يشأ في اليوم كذا في فتاوى قاضيجان * ولو قال لها اذا جاء غدا فانت طالق ان شئت كان لها المشيئة في الغد كذا في المحيط * ولو قال لها أنت طالق اذا شئت ان شئت أو أنت طالق ان شئت اذا شئت فها مسوا تطلق نفسك متى شئت وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان اخر قوله ان شئت فكذا وان قدمه تعتبر المشيئة في الحال فان شئت في المجلس تطلق نفسها بعد ذلك اذا شئت ولو قامت من المجلس قبل أن تقول شيأ بطل وقال شمس الائمة في ان شئت فانت طالق اذا شئت هنا مشيئتان الاولى على المجلس والاخرى معلقة اليها معلقة بالوقت حتى شامت بعدهم هذا طلقك قال وان لم يقل شئت حتى قامت عن المجلس فلا مشيئة لها ولا فرق بين أن يقول ان شئت الساعة أو لم يذ كر الساعة هكذا في فتح القدير * ولو قال لها أنت طالق متى شئت أو متى شئت أو اذا شئت أو اذا ما شئت فلها أن تشاء في المجلس وبعد القيام عن المجلس ولوردد لم يكن رد ولا تطلق نفسها الا واحدة كذا في الكافي * ولو قال أنت طالق زمان شئت أو حين شئت فهو بمنزلة قوله اذا شئت فلا يقتصر على المجلس كذا في غاية السروجي

أما ما جعلا البينة على نكاح امرأته بعد موتها يقضى لهما بغير زوج واحد لان حكم النكاح بعد الموت الميراث وهو ولو مات أحد المدعين فأقرت المرأة أن نكاح الميت كان أولا صح تصديقها رجل ادعى على امرأته انها امرأته وأقام البينة على ذلك وادعت المرأة انها امرأته هذا الرجل الآخر وذلك الرجل يجحد وأقامت البينة على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى تقبل بينة الزوج المدعى لان الشهود لما شهدوا عليها بالنكاح فقد شهدوا على اقرارها انها امرأته واقرارها على نفسها اصدق من بينتها ألا ترى أن رجلا

لأقام البينة على رجل أنه اشترى منه ثوبه هذا وأقام صاحب الثوب البينة على رجل آخر أنه باعه منه وهو يجحد فان البينة بينة المدعى على صاحب الثوب لما قلنا ولو قالت المرأة حين أقامت البينة على الرجل أنها امرأته ادعاه ذلك الرجل كانت البينة بينة المرأة وذلك كامرأة أقام البينة عليها جلان بالكاح ولم يؤتأفهم. اصدقه المرأة فهو زوجها امرأة قالت لرجل أنا امرأتك فقال مجيبا لها أنت طالق كان اقرارا بالكاح وهي طالق ولو قالت لرجل أنا امرأتك فقال ما أنت لي بزوج وأنت (٤٠٧) طالق فليس هذا باقرار عند أبي

حنيفة رحمه الله تعالى امرأة قالت لرجل زوجتك نفسي فقال لها فأنت طالق يقع الطلاق وإن قال أنت طالق لا يقع شيء ولا يكون اقرارا بالنكاح ولو ادعى على امرأة نكاحا وأقام البينة وأقامت المرأة البينة أنها امرأته وإن أباها زوجها منه كانت البينة بينة الزوج صدقته المرأة المدعى عليها أم كذبت به ولو ادعى على امرأة نكاحا وأقام البينة وأقامت المرأة البينة أن أختها امرأة المدعى والرجل المدعى ينكر ذلك ويقول ما هي بزوجتي فإن القاضي يقضي بنكاح الشاهدة أنها امرأة المدعى ولا يقضي بنكاح الغائبة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أقامت الشاهدة البينة على اقرار المدعى بنكاح الغائبة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يتوقف القاضي ولا يقضي بنكاح الشاهدة فإن حضرت الغائبة وأقامت البينة على ما دعت أختها يقضي بنكاحها إذا أقامت هي البينة ولا يقضي بنكاحها

* ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبدا كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا كذا في المحيط * ولو طلقت نفسها ثلاثا بالجهل لا يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما تقع واحدة ولا يرتد بالرجوع ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فطلقت نفسها ثلاثا ورجعت بزوج آخر ثم عادت اليه وطلقت نفسها لا يقع ولو طلقت نفسها طلاقا أو طلقتين ثم تزوجت بزوج آخر ثم عادت إلى الأول يملك عليها الثلاث عندهما ولها أن تطلق واحدة واحدة إلى أن توقع الثلاث خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولو قال لها كلما شئت فأنت طالق ثلاثا فاشمت واحدة فذلك باطل كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق حيث شئت أو أين شئت لم تطلق حتى تشاء وإن قامت عن مجلسها فلا مشيئة لها وإن قال لها أنت طالق كيف شئت طلقت تطلقة يملك الرجعة قبل المشيئة فإن قالت قد شئت واحدة بأشئ أو ثلاثا أو قال الزوج نويت ذلك فهو كما قال أما إذا ردت ثلاثا أو الزوج واحدة بأشئ أو على القلب فيقع واحدة رجعية وإن لم تحضره النية تعتبر مشيئتها فيا قالوا جري على موجب التحير كذا في الهداية * وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يقع شيء ما لم تشأ فإن شأت أو وقعت واحدة رجعية أو بأشئ أو ثلاثا بغير مطابقة إرادته وما قاله أولى وغرر الخلاف تظهر في موضعين فيما إذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما إذا كان ذلك قبل الدخول فإنه تقع عنده طلاق رجعية وعندهما لا يقع شيء والرد كالقيام هكذا في التبيين * وإن قال لها أنت طالق كم شئت أو ما شئت طلقت نفسها ما شأت واحدة أو شئت أو ثلاثا ما لم تقيم من مجلسها أو تأخذ في عمل آخر يتعلق أصل الطلاق بمشيئتها فإن ردت الأمر كان ردا ولو قال لها طالق نفسك من ثلاث ما شئت أو اختاري من ثلاث ما شئت فلها أن تطلق نفسها واحدة أو شئت وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لها أن تطلق نفسها ثلاثا أيضا كذا في الكافي * وعلى هذا الخلاف لو قال طلق من نسائي من شئت فليس له أن يطلق جميع نسائه وعندهما له ذلك كذا في غاية السروجي * ولو قال طلق من نسائي من شئت فشئت كلهن له أن يطلقهن كذا في فتح القدير أو لواء المرأة إذا طلبوا من الزوج أن يطلقها فقال الزوج لا يبيها ما تريد مني أفعل ما تريد وخرج ثم طلقها أو بها لم تطلق إن لم يرد الزوج التفويض ويكون القول قوله أنه لم يرد به التفويض كذا في الخلاصة * وإذا قال لرجل طلق امرأتك فله أن يطلقها في المجلس وبعده وله أن يرجع كذا في الهداية * إن قال لها طلق نفسك وصاحبك فلها أن تطلق نفسها في المجلس لأنه تفويض في حقها ولها أن تطلق صاحبك في المجلس وغيره لأنه تفويض في حقها وإن قال لرجلين طلقا امرأتك ان شئت فليس لأحدهما التفريد بالطلاق ما لم يجتمعا عليه وإن قال طلقا امرأتك ولم يقربهما بالمشيئة كان نو كيدا وكان لأحدهما أن يطلقها كذا في الجوهر النيرة * إذا وكل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما أن يطلقها إذا لم يكن الطلاق بمال ولو وكلهما بالطلاق وقال لا يطلقها أحدكما بدون صاحبه فطلقها أحدهما ثم طلقها الآخر أو طلق أحدهما وأجاز الآخر لا يقع شيء ولو قال لرجلين طلقا جميعا ثلاثا فطلقتها أحدهما واحدة ثم طلقها الآخر تطلقتين لا يقع شيء حتى يجتمعا على الثلاث كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لرجلين طلقا ثلاثا بغير ذلك واحد منهما بالطلاق وكذا يملك أحدهما واحدة والآخر تبيين كذا في العتابة * ولو قال لغيره أنت وكيلي في طلاق امرأتك ان شئت فشاء في المجلس فهو جائز وإن قام الوكيل عن المجلس قبل أن يشاء بطل التوكيل كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا

بتلك البينة التي أقامت الشاهدة وتفرق بين الزوج والشاهدة فإن أنكرت الغائبة نكاحها يقضي بنكاح الشاهدة ولو أقر الرجل بنكاح الغائبة بسأله القاضي هل كان بشئ وبين الغائبة فرقة فإن قال لا يطل نكاح الحاضرة ولو قال كنت طلقت الغائبة وأخبرتني بأفشاء عدتها وكذبت الشاهدة في طلاق الغائبة يقضي بنكاح الشاهدة فإن حضرت الغائبة وصدقته في النكاح وكذبت به في الطلاق يقع الطلاق عليها من حين اقرار الزوج بطلاقها ولو ادعى نكاح امرأة أو أقام البينة وأدعت المرأة أنه تزوج بأمرها أو أيتها فهاذا وما

لواتعت نكاح الاخت سوا حتى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أقامت الشاهدة البيعة أنه تزوج بأمة أو دخل بها أو قبلها أو مسها عن شهوة أو نظر إلى فرجها عن شهوة ففرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعى ولا يقضى بنكاح الغائبة * رجل تزوج امرأة ثم أقر أن فلانا كان زوجها طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها فقالت المرأة هو زوجي على حاله لا يقبل قول المرأة ولا يفرق بينها وبين الزوج فان حضر الغائب وأنكر الطلاق يقضى له بالمرأة ويفرق (٤٠٨) بين المرأة وزوجها الثاني وان أقر الأول بالنكاح والطلاق وانقضت الأعدة كما قال

الزوج الثاني وكذبته المرأة في الطلاق وقع الطلاق عليها من الزوج الأول حين أقر الزوج الأول بالطلاق وعليها العدة من ذلك الوقت ويفرق بينهما وبين الثاني وان صدقته في جميع ما قال كانت امرأة الثاني ولو قال الزوج كان لها زوج قبل طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت المرأة لم يطلقني ذلك الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة فان حضر رجل وادعى أنه الزوج الذي أقر به الثاني وصدقت المرأة في ذلك وكذبه الزوج الثاني كان القول قول الزوج الثاني لانه ما أقر بالنكاح المعلوم ههنا والله أعلم

*) فصل في الشهادة على النكاح *

يجوز الاعتماد على الشهرة والتسامع لتحمل الشهادة في خمس مسائل أربع منها معروفة النسب والنكاح والموت والقضاء وواحدة منها ذكرها الخصاص رحمه الله تعالى وهو الدخول من الزوج وذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي أن الشهادة على أصل الوقف

قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا ان شئت لا يصير وكيلها مالم تشأ ولها المشيئة في مجلس علمها واذا شئت في مجلس علمها حتى صار وكيلها لطلقها الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو قام عن مجلسه بطل التوكيل ولا يقع طلاقه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة اخلوا في رحمته الله تعالى ينبغي أن يحفظ هذا فان البلوى فيه نعم فان عامة كتب الطلاق التي يكتبها الزوج من العربية يكون فيها كتب اليمين هذا الكتاب سل امرأتى هل تشاء الطلاق فان شئت فطلقها ثم ان الوكلاء كثيرا ما يؤخرون الايقاع عن مجلس مشيئتها ولا يدرون أن الطلاق لا يقع واذا قال لغيره أنت وكيلي في طلاقها على اني بالخيار أو على اني بالخيار أو على أن فلانا بالخيار فالو كالة جائزة والخيار باطل واذا قال لغيره طلق احدي نسائي وطلق واحدة منهن بعينها صح وليس للزوج أن يصرف الطلاق الى غيره هاو كذا اذا طلق واحدة منهن لا بعينها صح ويكون الخيار للزوج كذا في المحيط * رجل قال لا خير وكتكت في جميع أموري فطلق الوكيل امرأتى أنه اختل فوافيه والصحيح أنه لا يقع ولو قال وكتكت في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامّة في البساتين والانكحة وكل شيء كذا في فتاوى قاضيان * وكله بأن يطلق امرأتى أنه تلبية فطلقها ثنتين لا يجوز عنده وعندهما ما يقع واحدة كذا في الفتاوى الصغرى * رجل وكل غيره بالطلاق فطلقها الوكيل ثلاثا ان كان الزوج نوى بالتوكيل التوكيل بالثلاث طاعت ثلاثا وان لم ينو الثلاث لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لغيره طلق امرأتى رجعية فقال لها الوكيل طلقك بائن تنقح واحدة رجعية ولو قال الوكيل أبنها لا يقع شيء ولو قال للوكيل طلقها تطليقة بائنة فقال لها الوكيل أنت طالق تطليقة رجعية تقع واحدة بائنة رجل قال لغيره طلق امرأتى بين يدي أخي فلان فطلقها بغير محضر من الاخ وقع الطلاق كما لو قال لطلقها بين يدي الشهود فطلقها بغير محضر من الشهود يقع رجل قال لغيره لا أنفك عن طلاق امرأتى لم يكن ذلك بوكيلا ولو رأى انسانا يطلق امرأتى فلم ينهه لا يصير المطلق وكيله ولا يقع الطلاق كذلك ههنا كذا في فتاوى قاضيان * قال لغيره طلق امرأتى بائننا السنة وقال لا خير طلقها رجعية بالسنة فطلقها في طهر واحد طلقت واحدة ولزوج الخيار في تعيين الواقع كذا في البحر الرائق * ولو وكل غائبا بطلاق امرأتى فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة فطلاقه باطل لان الوكالة بطلاقه لا تثبت قبل العلم كذا في فتاوى قاضيان * من قال لامرأتى انطلقى الى فلان حتى يطلقك فذهبت فطلقها فلان صح ولا يصير فلان وكيله بالتطبيق وان لم يعلم بوكالته وذكر في الزيادات ما يدل على انه لا يصير وكيله بالتطبيق قبل العلم قبل في المسائلتين روايتان وقيل ما ذكر في الزيادات قياس وما ذكر في الاصل استحسان ثم على رواية الاصل وهو جواب الاستحسان اذا صار وكيله وان لم يعلم لو أن الزوج نهي المرأة عن الانطلاق الى فلان لا يصير فلان معزولا بنهي المرأة قبل العلم بالنهي وصار الجواب فيه نظير الجواب فيمن وكل رجلا أن يطلق امرأتى ثلاثا ثم قال للمرأة نهيت فلانا أن يطلقك فان فلانا لا ينزل ما لم يعلم بالنهي لانه لو انزل انزل بالنهي مقصودا لا تبعا لنهي المرأة عن شيء وما فرض اليها شيئا حتى يصح نهي الغائب بطريق التبعية وتعدا القول بانزاله مقصودا بالنهي قبل العلم فلهذا لا ينزل قبل العلم هذا اذا نهي المرأة قبل الانطلاق الى ذلك الرجل أما اذا نهاها بعد الانطلاق الى ذلك الرجل فلا يصير فلان معزولا وان علم بالعزل وقبل الانطلاق يصير معزولا اذا علم بالنهي والعزل وهذا بخلاف ما لو قال لاجنبي انطلق الى فلان وقل له حتى يطلق امرأتى ثم نهاها

فجوز بالشهرة والتسامع ولا تجوز على شرائط الوقف وكما تجوز الشهادة على النكاح بالتسامع فجوز بالمهر أيضا بالشهرة والتسامع وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المنتقى والشهادة على نوعين عرفي وهو أن يسمع من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب وشرعي وهو أن يشهد عنده رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير استنفاذ ويقع في قلبه أن الامر كذلك ولا يكتفي بشهادة الواحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا شهد واحد عدل بعون رجل وقال انا ما كنت مونه

حل له أن يشهد على موته والصحيح أن الموت بمنزلة النكاح وغيره ولا يكتفى فيه بشهادة الواحد ولو رأى رجلاً وامرأة يسكنان في منزل وينسبط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج حل له أن يشهد على نكاحهما ولو قدم عليه رجل من بلدة وانتسب له وأقام عنده دهرالم يسمعه أن يشهد على نفسه حتى يلقى من أهل تلك البلدة رجلين عدلين عن يعرفه ويشهد له على نسبه وإذا تحمل الشهادة بالشمرة والتسامع فشهد عند القاضي وأبهم جازت شهادته وإن فسروا قال الله على النكاح (٤٠٩) أو على النسب لأنني سمعت ذلك من قوم

لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل شهادته من رأى داراً أو عينا في يد رجل يتصرف فيه تصرف المالك ووقع في قلبه أنه ملكه حل له أن يشهد على أنه ملكه فان شهد وفسر فقال أشهد أنه لاني رأيت به في يده يتصرف فيه تصرف المالك لا تقبل شهادته كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ولم يفصل بين الموت وغيره وفي بعض الروايات في الموت تقبل شهادته وإن فسر وإذا سمع الرجل نكاحاً أو موتاً أو نسباً ووقع في قلبه أنه حق ثم شهد عنده عدلان بخلاف ما وقع في قلبه أو لم يسمعه أن يشهد بما وقع في قلبه أو لا الآن يستيقن بكذبهما وإن شهد عنده عدل بخلاف ما وقع في قلبه أو لا وسمعه أن يشهد بما وقع في قلبه أو لا الآن يقع في قلبه أن هذا الواحد صادق فيما يشهد وإن عاين رجلاً نكاح امرأة أو بيع جارية أو قتل عدماً أو أقر رجلاً على نفسه عمال ثم شهد عند الشاهد رجلاً عدلان فلا نأطلق امرأته ثلاثاً

بعد ذلك صح النهي ولو نهي المرأة عن الانطلاق لا يصح وهذا بخلاف ما لو قال لغيره إن جاءتك امرأتى فطلقها أو قال إن خرجت إليك امرأتى فطلقها ثم إنه نهي الوكيل عن الإيقاع بعد نهي المرأة إليه وبعد خروجها إليه يصح النهي إذا علم كإقبال الجنى والخروج كذا في المحيط * رجل وكل رجلاً بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره اختلقوا فيه والصحيح أنه يقع رجل وكل رجلاً بطلاق امرأته ثم طلقها الموكل بأنما أورجعيها ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة ولا ينزل بإبائه الموكل إذا لم يكن طلاق الوكيل عمال فان لم يطلقها الوكيل حتى تزوجه الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقه عليها وإن كان الموكل تزوجهها بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذا لو ارتد الزوج أو المرأة والعياذ بالله تعالى ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة وإن لحق الموكل بدار الحرب مرتداً وقضى القاضي بلحاظه بطلت الوكالة حتى لو عاد مسلماناً وتزوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعياذ بالله كان على الوكالة وإن لحق بدار الحرب الآن بقضى القاضي بلحاظه كذا في فتاوى قاضيخان * الوكيل بالطلاق ليس له أن يوكّل غيره وإذا وكل صبياً عقلاً أو عبداً بالطلاق صح كذا في السراجية * ولو وكره فرد ثم طلق لم يقع ولو سكت بلا قبول ثم طلق وقع ولو قال له طلقها غداً فقال الوكيل أنت طالق غداً كان باطلاً ولو قال له طلقها فقال الوكيل أنت طالق إن دخلت الدار فدخلت لم يقع وإذا قال لغيره طلق امرأتى ثلاثاً فطلقها أو قال لا يصح وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى نصف تطليقة فطلقها الوكيل تطليقة لا يقع شيء كذا في البحر الرائق * الوكيل بالطلاق المنجز إذا علق لا يصح كذا في القنية في كتاب الوكالة * رجل أراد السهر فوكل رجلاً بطلاق امرأته ثم عزله بغير محضر من المرأة إن لم يكن التوكيل بطلب المرأة يصح عزله وإن كان التوكيل بطلب المرأة لم يصح عزله إلا بمحضر منها قال شمس الأئمة السرخسي والصحيح أنه يملك عزل الوكيل بالطلاق وإن كان بطلب المرأة ولو وكره رجلاً بالطلاق وقال كلما عزلتلك فانت وكيلي قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله بتجدد الوكالة قال الشيخ شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه يملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الإمام رحمه الله تعالى إذا قال عزلتلك عن جميع الوكالات ينزل وينصرف ذلك إلى المعلق والمنجز وقال بعضهم يقول عزلتلك كما وكنتك وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتلك عن الوكالة المطلقة كذا في التارخانية * ولو قال لغيره طلق امرأتى فأبى أو قال أبى فطلقها فهو وكيل لا يقتصر على المجلس والزوج أن يرجع عنه وإذا طلقها الوكيل تقع واحدة بآئنه وليس له هذا الوكيل أن يوقع أكثر من واحدة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال طلقها على أن لا يخرج من البيت شيأ فقال لها طلقك على أن لا تخرجي من البيت شيأ فقبلت طلقك أخرجت أو لم تخرج ولو قال طلقك بشرط أن لا تخرجي من البيت فان أخرجت لا تنطق وإن اختلفا فالقول قول الزوج لأنه منكر كذا في العناية * رجل قال لغيره طلق امرأتى هذه فقبل الوكيل وغاب الموكل لا يجبر الوكيل على الطلاق ولو جعل طلاق امرأته بيد رجل فجن الجعول إليه فطاق قال محمد رحمه الله تعالى إن كان لا يملك ما يقع طلاقه ولو جن الموكل بالطلاق إن جن ساعة ثم أفاق فالوكيل على وكالته ولو جن زماناً نادماً بطلت وكالته إذا قال لغيره طلق امرأتى إذا حاضت وطهرت فقال لها الوكيل إذا حاضت وطهرت فانت طالق كان باطلاً كذا في فتاوى قاضيخان

(٥٣ - فتاوى أول) بمحضرتهم ما أو أن مشتري الجارية أعتق الجارية أو أقر بائع الجارية قبل البيع أنه أعتقها أو أن امرأة واحدة أرضعت الزوجين في صغرهما في الحولين ثم إن المرأة أنكرت النكاح وأنكرت الجارية بملا المشتري لا يسمع الشاهد أن يشهد على نكاح المرأة ولا على بيع الجارية لأن الشاهد ينوشه إذا عند المرأة بالطلاق الثلاث وعند الجارية ببيعةها لا يجوز للمرأة ولا للجارية أن تدعه بجاءهما فكذلك لا يجزى الشاهد أن يشهد على النكاح والبيع وإن شهد عند الشاهد الذي عاين النكاح وبيع الجارية عدل واحد

بالطقات الثلاث وعق الجارية لا يحل للشاهد ان يمنع عن الشهادة على البيع والنكاح * (فصل في العنين) * نكاح العنين جائز فان علمت المرأة وقت النكاح انه عني لا يصل الى النساء لا يكون لها حق الخصومة كما لو علم المشتري بالعيب وقت البيع وان لم تعلم وقت النكاح وعلمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة ولا يبطل حقها بترك الخصومة وان طال الزمان ما لم ترض بذلك وكذا لو كان الرجل يصل الى غيرها من النساء والجواري ولا يصل اليها كان (٤١٠) لها حق الزوجية والخصومة واذا خاصمتها الى القاضي فان القاضي يسأل الزوج فان قال قد

وصلت اليها في هذا النكاح وانكرت المرأة ان كانت ثيبا كان القول قوله وان قالت ان ابكر فالقاضي يريه النساء والمرأة الواحدة تكفي والثنتان أحوط فان قلن هي ثيب كان القول قول الزوج وان قلن هي بكر كان القول قولها في عدم الوصول اليها وان شهد البعض بالبكارة والبعض بالثيابة يريه غيبرهن فاذا ثبت عدم الوصول اليها أجله القاضي سنة طلب الرجل التأجيل أو لم يطلب ونشهد على التأجيل ويكتب لذلك تاريخا وكذا لو أقر الزوج انه لم يصل اليها أجله سنة وتكلموا انه يؤجله سنة قرية أو شسبية قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في

* قال لا تحزوا جني فلانة وطلقها ثلاثا ثم ظهر أن الآخر قد تزوجها قبل الامر أو بعده نفسه ينبغي أن يبقى وكيل بالطلاق كذا في القنية في كتاب الوكالة * الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في التارخانية * الرسالة أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد انسان فيذهب الرسول اليها ويبلغها الرسالة على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في البدائع * وفي فوائد نظام الدين ٢ أمر بدست زن نهاده كه كرفلان كار كنم تو پای خود را كشاده كني هر كاه كه خواهی آن كار كرد و پیش از پای كشاده كردن باشوی خلع كرد پس از آن پای تواند كشاده كردن بانی أجاب رحمه الله تعالى بآندوا كرمده كندشته باشد باز نكاح كند و آندایانی قال فی ذ كرفی الزیادات فی الباب الاول اذا امر رجلا أن يطلق امرأته بألف ثم أبانها بنفسه ليس للوكيل أن يطلقها وكذلك ان جدد النكاح ولو طلق امرأته بألف ثم وكل رجلا بأن يطلق امرأته على مال فطلقها على مال وقبلت طلقت ولا يجب المال ولو جدد النكاح في العدة فطلقها الوكيل وقبلت طلقت ويجب المال ولو انقضت العدة ثم جدد النكاح فطلقها وقبلت لا يقع في فوائد جدي رحمه الله تعالى قال الامر أنه ٣ اكرز بر تو زن خواهم امر وی بدست تو نهادم فثبت حرمة المصاهرة بينه وبين امرأته لمسه أمها هل يبقى الامر في يدها بعد ثبوت الحرمة حتى لو تزوج امرأته لكانت تطلقها قال يبقى الامر في يدها انصو ر قضاء القاضي به فانه لو قضى بجواز نكاح التي زنى بأمها أو ابنتها فذ عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية * جعل امرها يدها ٤ برانكها كركابین بخشی پای خود كشاده كني متى شئت وكانت وهبت مهرها له قبل أن يجعل الامر يدها قال شيخ الاسلام نظام الدين وبعض أصحابنا لهما أن تطلق نفسها أو الوكيل لهما أن تطلق نفسها كذا في الوجيز للكردي ٥٥ مردی بدست زن را كفت كه كركابه از رفتن من بر آید و من بزونه آمده باشم و نفقه من بتوزر سیده باشد امر تو بدست تو نهادم تا هر چه بقت بایدت پای خود كشاده كنی پیش از كندشتن بكاه نفقه رسید اما مردنه آمد امر زن بدست زن نشد و بشرط امر كه بدست زن شود و وجه بر است تا آمدن و نفقه نارسیدن یکی ازین دو یافت و یکی بخلاف قوله من و نفقه من نرسد و یکی رسید امر بدست وی شود رأیت فتوی أجاب عنهما شيخ الاسلام علاء الدين محمود الحارثي المروزي وصورته رجل قال الامر أنه ان غبت عنك شهر افأمرك بذلك ٦ این مرد را كافر اسیر بردنه و بذاته هل بصیر امرها یدها أجاب

ترجمة

٢ جعل الامر بيد المرأة على انه ان فعلت هذا الامر فلان تطلق نفسك كلما أردت ففعل هذا الامر وقبل أن تطلق نفسها تخالعت مع الزوج فهل تلك بعد ذلك ان تطلق نفسها أم لا أجاب رحمه الله تعالى بانها تلك ذلك فاذا مضت العدة وتزوجها ثانيا هل تملك أم لا قال لا ٣ ان كنت أتزوج عليك امرأه جعلت امرها يديك ٤ على انك ان وهبت مهرك فلك طلاق نفسك ٥ رجل سافر وقال لامرأته ان مضى شهر من وقت ذهابي ولم أرجع اليك ولم تصل اليك نفقتي فقد جعلت امرك يديك حتى تطلق نفسك متى أردت فوصلتها النفقة قبل مضى شهر لكن الرجل لم يأت لا يكون أمر المرأة يدها لان شرط الامر شيان عدم المحي و عدم وصول النفقة فوجد أحد الشيتين ولم يوجد الآخر بخلاف قوله ان كانت لاتصلك نفقتي ولا أنا ووصل أحدهما بصير الامر يدها ٦ فأسر لكنا هذا الرجل

الكتاب وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه يؤجله سنة شمسية بالإمام وهكذا قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والناطقي رحمهما الله تعالى رجاء ان يوافق العالج في الايام التي يقع التفاوت فيها بين الشمسية

والقمرية ولا يكون هذا التأجيل الا عند قاضي مصر أو مدينة فان أجلته المرأة أو أجله غير القاضي لا يعتبر ذلك ٢ في التأجيل ويحتسب على الرجل شهر رمضان وأيام حيضها وان مرض أحدهما مرضا شديدا لا يستطيع معه الجماع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يحتسب عليه ما دون السنة وان كان يوما في رواية ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب عليه ويغرض له لذلك هو ما دون ذلك يحتسب وعن محمد رحمه الله تعالى لا يحتسب الشهر وما دونه يحتسب وهو أصح الاقاويل ولو هربت المرأة من

زوجها لا يحتسب تلك الايام على الزوج وان غاب الزوج بحج أو عمة يحتسب عليه ولو حبس الزوج فلم تأنه المرأة لا يحتسب على الزوج وكذا لو حبسته المرأة عجزها ولم تأنه وان أتته الى السجن وثمة مكان يمكنه الخلوة والجماع يحتسب عليه وكذا لو حبست المرأة بحق وكان الزوج يصل اليها ويمكنه الخلوة والمبيت معها يحتسب تلك المدة والا فلا وان كانت المرأة محمرة بحجة الاسلام لا يحتسب على الرجل حتى تفرغ وان أحرمت بعد التأجيل لا يحتسب على الرجل ويعوض له عن تلك الايام وان كان (٤١١) الزوج مظاهرها من ان كان قادرا على

الاعتاق أو جله القاضي سنة وان كان عاجزا عن الاعتاق أمهله القاضي شهرين للكفارة ثم يؤجل وان ظاهر بعد التأجيل لا يلتفت اليه ويحتسب ذلك عليه واذا مضت السنة مات القاضي أو عزل قبل أن تحضر المرأة وولي غيره فقدمته الى القاضي الثاني وأقامت البينة ان فلانا القاضي كان أجله في أمرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضي الثاني يبنى على الاول وان مضت السنة من وقت التأجيل ولم تخصمه زمانا لا يطل حقه وان طأوعته في المضاجعة في تلك الايام فان خصمته الى القاضي ان كانت ثيبا كان القول قوله وان أقر الزوج انه لم يصل اليها أو قالت أنا بـ كـ فتنظر اليها النساء وقلن انها بكر خيرا القاضي فان اختارت زوجها أو قامت عن مجلسها قبل الاختيار أو أقامها أعوان القاضي أو أقام القاضي عن مجلسه بطل حقه كما في خيار الخنزة فان اختارت الفرقة في مجلسها بأمره القاضي بالتفريق ولا تقع الفرقة

٢ في و كان والذى يقول ان أجبره على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي أن يتحقق الشرط وهو الغيبة لان الاتيان مكرها أو ناسيا أو عامدا سواء في تحقق الخلع كذا في الخلاصة * وفي مستفتيات صاحب المحيط قال لها ٣ اكرده رزاقا غائب شوم ونفقة من يتوزر سدا من توبدست توئم مادم ده روز كذشت واختلعا في وصول النفقة شوى ميكويد كه رسا نيدهام وزن منكر است أجاب رحمه الله تعالى قول قول زن باشد تا امر بدست وي باشد و اين روايه أصل است و روايه منتقى برعكس اين است كذا في الفصول العبادية * قال الآخر ٤ اكرسيم من ندهى الى وقت كذا امر بدست من نهادى طلاق زن خواستى را فقال نهادم فلم يعطه المال حتى مضى ذلك الوقت وقد تزوج امرأة فليس لصاحب المال أن يطلقها ولو كان قال ٥ اكرسيم من ندهى الى وقت كذا امر بدست من نهادى طلاق زن را كه بخواهى و باقى مسئله بمجالها فله أن يطلقها كذا في المحيط * رجل جعل أمر امرأته يدها فقلت ٦ دست باز داشتى ولم تقل خويشتن والابن ولو قالت عنيت نفسى ان كان المجلس قائما تصدق والا فلا وبعض مشايخنا قالوا ينبغي أن يقع كذا في الظهيرية * ولو قالت ٧ افكندم وقالت ما نويت طلاقا صدقت ولو قالت نويت طلاقا ولو قالت ٨ طلاق افكندم يقع بدون النية كذا في الخلاصة * ذكر شيخ الاسلام قال لها ٩ امر بدست توئم مادم شش ماه را فالامر يدها عند تمام ستة أشهر كذا في الوجيز لا كدرى * وفي فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود رحمه الله تعالى ١٠ مردى مرزن خود را كفت كه اكرده روز نفقه تو از من يتوزر سدا بعد از ان بای خود را كشاده كن ثم انما صارت ناشئة حتى مضت المدة فينبغي أن لا تطلق نفسها وقد وقع الاستفتاء عن قال لامرأته ١١ اكر يكاه نفقه تو ترسانم يتوا من توبدست تو بعد از ان زن ييدستورى شوى بخانه بدر بخشم رفت و يكاه باشيد و اين مرد نفقه نفرستاد ينبغي أن لا يصير أمرها يدها وقد وردت الفتوى عن قال لامرأته ١٢ اكر بعد از ده روز پنج دينار زير تو ترسانم فامر كـ ييدل لتطلق نفسك متى شئت ١٣ ده روز كذشت و آن زرت رسا نيدهل لها أن تطلق نفسها قالت نعم ١٤ اكر مراد شوى آن بوده است كه اكر بر فورده روز تمام شدن ترسانم بای خود را كشاده كرداند و ان لم يرد به الفور ليس

٢ لا ٣ ان كنت أغيب عنك عشرة أيام ولم تصل اليك نفقتى فقد جعلت أمر كـ ييدل فمضت عشرة أيام واختلعا في وصول النفقة فالزوج يقول أوصلتها والمرأة منكرة أجاب رحمه الله تعالى بأن القول قول المرأة حتى يصير الامر يدها وهذه رواية الاصل ورواية المنتقى بعكس هذه ٤ ان كنت لاتعطينى دراهمى الى وقت كذا فهل وضعت الامر يدي في طلاق المرأة التى تزوجتها فقال وضعت ٥ ان كنت لاتعطينى دراهمى الى وقت كذا فهل وضعت الامر يدي في طلاق المرأة التى ستزوجها ٦ فكذلك البدل لم تقل بنفسى ٧ أو وقعت ٨ أو وقعت الطلاق ٩ جعلت الامر ييدل ستة أشهر ١٠ رجل قال لامرأته ان كانت نفقتك لاتصل منى عشرة أيام فطلق نفسك ١١ ان لم أوصل لك نفقتك شهرا فامر كـ ييدل وبعد هذا ذهبت المرأة الى بيت ابيها غاضبي من غير ان الزوج ومكثت شهرا ولم يعث هذا الرجل نفقة ١٢ ان لم أوصل لك بعد عشرة أيام خمسة دنانير ذهب ١٣ فمضت العشرة أيام ولم يعث لها ذلك الذهب ١٤ ان كان مراد الزوج انه ان لم أوصل لك على الفور عند تمام العشرة الايام فلها أن تطلق نفسها

باختيارها فان أبى الزوج أن يفرق يقول القاضي فرقت منك فيلزمه المهر وعليها العتة وان طلب من القاضي أن يؤجله سنة أخرى لا يجيبه القاضي فان أجله المرأة سنة أخرى كل لها ان ترجع عن الاجل وكما يؤجل العين يؤجل الخصى سنة وكذا الشيخ الكبير وان قال لأرجو أن أصل اليها والغلام الذى هو ابن أربع عشرة سنة اذا لم يصل الى امرأته وله امرأته أخرى يجامعها أو يجامع الجارية كان للمرأة أن تخصمه ويؤجل سنة وكذا الخنثى اذا كان يبول من مبال الرجل يؤجل سنة ولو وجدت المرأة زوجها امرضا لا يقدر على الجماع لا يؤجل

مالم يصح وان طال المرض والمعتوه اذ ازوجته وليه امرأة فلم يصل اليها اجله القاضي سنة بحضرة الخصم عنه وتاجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها فوفق القاضي بينهما بعد مضي الاجل ثم تزوجها امرأة أخرى لا خيار لها ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك وصار عنيها لم يكن لها حق الخصومة ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كما يؤجل العنين ولو تزوج

لهذا لم يمت أحدهما واستصوب والذي هذا الجواب كذا في فصول الاستروشي * مثل بعض اساتذتنا عن قال لامرأته ٢ اكر ازين شهر يديستوري تو بروم امر تو بدست تو نم دادم ناباي خود ككشاده كني هروقت كه خواهي اين مرد كو ك سر ارفت دوشماروز باشيديستوري زين بای ككشاده كردن تواند يانی أجابني والله أعلم واقعة الفتوى رجل غاب عن امرأته ٣ بعد از سه ماه نامه آمد ازین مرد دون نامه نوشته بود كه اكر از وقت غيبت من دو ماه بر آید تو من درین مدت بنو زسد بای خود ككشاده كني هرگاه كه خواهي ومع لم يمت كه اين مرد اين نامه رابع بعد از ان نوشته كه يكماه بیش بر غيبت او نيامده بوده است اما آرنده نامه در راه دير مانده است درین صورت اين زن پای خود تواند ككشادن يانی چون سه ماه گذشته و اين زن را علم نبوده است قيل في باب ما يجعل فيه امرأته الى غيره بالوقت في آخر ايمان الجامع انه يصير الامر يديها وفي فوائد شيخ الاسلام برهان الدين ٤ امر بدست زن نهاد كه ويراي جنبات شرعي زنند پس از ان اين زن را كفت كه هر ده روزي ترا دستوري دادم تا بخانه پدر و مادر روی ده روز گذشت و از ده وز شد پدر و مادر آمدند و با ایشان رفت بخانه ایشان بدین جنبات يديستوري رفتن بر ذهل بصير امرها يديها أجاب نعم بصير والله أعلم و رأيت فتوى أجاب عنها ما عني نظام الدين رحمه الله تعالى وصورتهما جعل امرأته يديها ان ضربها بغير جنبات شرعية ٥ پس مادر زن بخانه آن مرد آمد مرد كفت زن را كه اين مادر ماده سك است چرا آمده است زن كفت مادر تست و خواهر تو مردن را بزدا امر بدست زن نشود كذا أجاب رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمدية * جعل امرأته يديها على انه متى ضربها بغير جنبات فهي تطلق نفسها ثم قال لها الزوج ٦ لعنت بر تو باد فقالت لعنت خود بر تو باد ككلموا فيه بعضهم قالوا هذا ليس بجنبات منها لانها بانية و ليست ببادئة وعامتهم على ان هذا جنبات منها وهو الاصح وعلى هذا اذا قال لها ٧ أي مادر تست سياهه فقالت المرأة مادر تست سياهه فعلى قول الاولين هذا ليس بجنبات والعامة تكلموا فيما بينهم قال بعضهم ان كانت أم الزوج حية فهذه ليس بجنبات منها في حقه وان كانت أمه ميتة

ان كنت أذهب من هذه البلدة بلا انك فقد وضعت امرك بيدك انطلق نفسك أي وقت أردت فذهب ذلك الرجل الى كوك سرامكث يومين بغیر اذن المرأة هل غلب ان تطلق نفسها أولاً أجاب لا ٣ وبعد ثلاثة أشهر جامعكثوب من ذلك الرجل وكان كتب في هذا المكتوب أنه ان مر شهران من وقت غيبتی ولم آتک في هذه المدة فلك أن تطلق نفسك أي وقت أردت وصار معلوماً أن هذا الرجل كتب هذا المكتوب بعد أن لم يأت على غيبتة أكثر من شهر لكن تأخر حامل المكتوب في الطريق في هذه الصورة هل تقدر هذه المرأة أن تطلق نفسها أولاً حيث مضت ثلاثة أشهر ولم يكن لها علم ٤ جعل الامر يديها المرأة على انه لا يضربها بغير جنبات شرعية فبعد ذلك قال لها أعطيتك اذنا بالذهب الى بيت أهلك وأملك في كل عشرة أيام قضت عشرة أيام وصارت اثني عشر يوماً فاجهاها أبوها وأماها وذهبت معها الى بيتهم فاضربها بجنبات الذهب بلا اذن ٥ فبعد ذلك جاءت أم المرأة الى بيت هذا الرجل فقال الرجل للمرأة ان هذه الام ككلمة لم جاءت فقالت المرأة أملك وأختك الكلبة فاضرب الرجل المرأة لا يكون الامر يديها ٦ عليك اللعنة فقالت عليك اللعنة ٧ يا أيها التي أمها تحبة فقالت أملك القحبة

ابطال تفريق القاضي ولو وجدت المرأة زوجها محبوباً وهو رتقاء لا خيار لها ولو وجدت زوجها محبوباً فأقامت معه زماناً وهو فها يضاها كانت على خيارها ولو قالت المرأة ٥ ومحبوب والزوج ينكر فان كان يعرف حقيقة حاله بالمس من غير نظريس وراء الثوب ولا فكشف عورته وان كان لا يعرف الا بالنظر أمر القاضي أمينا بالنظر الى عورته فيخبره بحاله لان النظر الى العورة مباح عند الضرورة رجل تزوج امرأة وكان يأتيها فيكون الفرج حتى ينزل وتنزل المرأة ولا يصل اليها في فرجها وأقامت معه كذلك زماناً وهي بكر أو ثيب ثم خاصته

امرأة ولم يصل اليها فوفق القاضي بينهما بسبب العنة ثم تزوج هذا الرجل امرأة أخرى تعلم بحالها مع المرأة الاولى اختلفت الروايات فيه والصحيح ان الثانية حق الخصومة لان الانسان قد يهجر عن امرأة ولا يهجر عن غيرها ولو وجدت المرأة زوجها محبوباً خيراها القاضي في الحال ولا يؤجل لان الاكلة المقطوعة لا تثبت فلا يفسد التاجيل فان كان خلاصاً فلها كل المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليها العدة اذا فارقتها وان كان ذلك قبل الخلوة لها نصف المهر ولا عدة عليها وان فرق القاضي بينهما بعد الخلوة ثم جاءت بالولد الى سنتين يثبت النسب منه ولا يطل تفريق القاضي وفي فصل العنين اذا فرق وهو يدعى الوصول اليها جنبات بولد اقل من سنتين يثبت النسب ويطل تفريق القاضي وكذا لو شهد شاهدان بعد تفريق القاضي على اقرار المرأة قبل التفريق انه وصل اليها يطل تفريق القاضي ولو أقرب بعد التفريق انه كان وصل اليها لم تضدق على

ابطال تفريق القاضي ولو وجدت المرأة زوجها محبوباً وهو رتقاء لا خيار لها ولو وجدت زوجها محبوباً فأقامت معه زماناً وهو فها يضاها كانت على خيارها ولو قالت المرأة ٥ ومحبوب والزوج ينكر فان كان يعرف حقيقة حاله بالمس من غير نظريس وراء الثوب ولا فكشف عورته وان كان لا يعرف الا بالنظر أمر القاضي أمينا بالنظر الى عورته فيخبره بحاله لان النظر الى العورة مباح عند الضرورة رجل تزوج امرأة وكان يأتيها فيكون الفرج حتى ينزل وتنزل المرأة ولا يصل اليها في فرجها وأقامت معه كذلك زماناً وهي بكر أو ثيب ثم خاصته

الى القاضي أجله القاضي سنة ويفعل ماقلنا زوج الامة اذا كان محبواً وعينا كان الخيار الى المولى في ذلك في قول أبي حنيفة وزفر رجما
الله تعالى فان رضى المولى لاحق للامة وان لم يرض كانت الخصومة اليه كما في العزل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الخيار الى الامة لا الى
المولى كما قال هوفي العزل واختلاف في قول محمد رحمه الله تعالى ذكر بعضهم قوله مع أبي يوسف كما في العزل عنده وبعضهم ذكره واوله ههنا
مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا فرق القاضي في الحب والعنة كان طلاقاً تاماً (١٣ ع) * (فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح) *

الخيارات أنواع منها ما يثبت
في جميع التصرفات وهو
خيار اجازة عقد الفضولي
وعند الشافعي رحمه الله
تعالى خيار عقد الاجازة
لا يتصور لان عنده عقد
الفضولي لا يتوقف فلا
يتصور الاجازة منه ومنها
ما يثبت في التصرفات التي
تحتل الفسخ ولا يثبت
فيما لا تحتل الفسخ كالنكاح
والطلاق والعقاق وهو
خيار الشرط اذا شرط الخيار
في النكاح عندنا يصح
النكاح ويطل الشرط
وعند الشافعي رحمه الله
تعالى شرط الخيار يطل
النكاح ومنها خيار الرؤية
لا يثبت في النكاح لافي
المرأة ولا في المهر ومنها
خيار العيب وهو حق الفسخ
بسبب العيب عندنا
لا يثبت في النكاح فلا ترد
المرأة بعيبها وقال
الشافعي له أن يرد المرأة
بعيوب خمسة بالجنون
والجذام والبرص والقرن
والرتق له أن يفسخ النكاح
ويرد المرأة ان رد قبل
الدخول بسقط كل المهر
وان كان بعد الدخول كان

فهذا اجنبية منها في حقه وبعضهم قالوا لا يصير الامر بيدها سواء كانت ام الزوج حية أو ميتة فلو قالت له
٣ خديت منك دهاد فهذا اجنبية منها وكذلك اذا قالت له ٣ أي خديت ان ترس كلف فهذا اجنبية منها ولو
قالت له ٤ أي بدخوي فان كان كذلك فهذا ليس بجنابة وان لم يكن كذلك فهو جنابة ولو قال لها
لا تفعل هكذا فقالت ٥ خوش می آرم ان كانت قالت ذلك في فعل هو معصية فهذا اجنبية وان كانت
قالت في فعل هو ليس بمعصية فهو ليس بجنابة في المنتقى وانا قالت لزوجه طلاق في قول الزوج ٦ من
طلاق تو بدست تو نهادم فقالت من خود را طلاق دادم وقال الزوج من نیز ترا طلاق دادم يقع اطلاقه
كذا في المحيط * ولو قالت ٧ أي بی مزه يكون في حق الشر يف جنابة كذا ذكره في العدة * وسئل
والذي عن ٨ امر بدست زن نهاده که بی جنابة تر ند زن در پیش زن ان دیگر گفت اگر شو بان شما مرد اند
شوی من باری مرد بدست فضرهم الزوج اجاب لا يصير الامر بيدها وهذا اجنبية منها والله أعلم ذكر في
فتاوى الديناري ٩ امر بدست زن نهاده که او را هیچ گاه نزنم مگر که بجنابة فلان برود بدستوری من زن
بدستوری شوی بجنابة فلان رفت وشوی با او جنك كرد وشوی را دشنام داد شوی آن زن را زد زن گفت
من بچكم امر خود پای خود كشاده كردم شوی گفت من بدان سبب زده ام که بجنابة فلان رفتم بدستوری
من قال القول قول الزوج وذکر في طلاق فتاوى الديناري قالت لزوجه ١٠ بطلاق من سوگند خورده
که مرا یکگاه زنی وزدی من بر تو طلاقم مرد گفت که من یکگاه شرعی زده ام قال القول قول الزوج
فلو قال الزوج بعد ذلك ١١ من ترا گفته بودم که بجنابة خواهرت مرو و مرا از انجا سخت می آید کنون
رفتم بدان سبب زده ام زن منکر است مرد رفت خانه خواهر را و قول قول که باتسد کواه بر که بود قال القول
قول الزوج ولا تسمع البينة في هذا رجل قال لاخر في مجلس شرب الخمر ١٢ هر زنی را که خواسته ام
برای تو خواسته ام داشتن ورها کردن بدست تو بوده است فقال ذلك الرجل ١٣ اگر چنین است دادم زن
ترا یک طلاق و دو طلاق و سه طلاق هل يقع قال لا لا قوله ١٤ در دست تو بوده است اخبار عن كون الامر
بيده في الزمان الماضي وليس من ضرورة كونه في يده بقاءه بل الامر المطلق مقتصر على المجلس وقد تبدل

ترجمة
٣ الله يأخذ عرك ٣ يا من ليس يخاف الله يا كافر ٤ يا نعيم الاخلاق ٥ افعل طيبا ٦ أنا وضعت
طلاقك سدا فقالت طلقت نفسي وقال الزوج وأنا ياضا طلقك ٧ يا عديم الذوق ٨ جعل الامر بيد
المرأة على أنه لا يضربها بغير جنابة فقالت المرأة عند النساء الاخر ان كانت ازواجكن رجالا فيكون زوجي
غير رجل ٩ جعل الامر بيد المرأة على انه لا يضربها بغير ذنب الا اذا ذهبت الى بيت فلان بغير ذني فذهبت
المرأة الى بيت فلان بغير ان الزوج فتشاجر معها واشتمته فضرهم فقالت المرأة أنا خلصت نفسي بمقتضى
أمرك فقال الزوج أنا ضربه بك بسبب انك ذهبت الى بيت فلان بغير ذني ١٠ حلفت بطلاقك
لا تضربني بغير ذنب وضربتني فانا ملقة منك فقال الرجل ما ضربتك بغير ذنب شرعي ١١ كنت قلت
لأنك لا تذهبي الى دار اخلك فاني أنضرب من ذلك والا نذهب وضربتك بهذا السبب والمرأة تنكر الذهاب
الى بيت اخنها فالقول قول من والبينة على من ١٢ كل امرأة تزوجت من أجل ما فاسا كها وتسريحها
كان بيدك ١٣ ان كان هكذا فقد طلقت امرأتك ملقة ومثلتين وثلاث طلاقات ١٤ كل بيدك

لها مهر المثل كما هو حكم الفسخ وان وجدت المرأة زوجها خونا أو جذا ما أو برصا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى ليس لها
حق الفرقة وقال محمد رحمه الله تعالى لها حق الفرقة وان وجدت المرأة في مهرها عيبا لا ترد في البسر وترد في الفاحش الا ان يكون المهر
مكيلا أو موزنا فترد في البسر والفاحش وان وجدت زوجها محبواً وعينا لم يكن لها حق الفسخ وكان لها حق المطالبة بالامساك بالمعروف
أو التفريق بناء عليه ولهذا كانت الفرقة بسبب الحب والعنة طلاقاً * وأما الخيارات التي تتعلق بالنكاح أربعة خيار الخيرة وخيار

العتق وخيار الفسخ لعدم الكفاءة وخيار البلوغ أما الاول اذا قال لامرأته اختاري او اختاري نفسك ينوي به الطلاق فقالت اخترت نفسي يقع تطليقة بانه وهذا الخيار يختص بجانب المرأة ولا يسلط بسكوتها بكرة كانت أو ثيبا بل يتعدى آخر المجلس الا اذا ردت او قامت أو أعرضت والفرقة بهذا الخيار لا تحتاج الى قضاء القاضي وأما خيار العتق للذكورة اذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فمقتضى قبل الدخول أو بعده كان لها حق الفسخ (٤١٤) حرا كان الزوج أو عبدا عندنا وكذا المكاتب الصغيرة أو الكبيرة اذا زوجها المولى

فيسل حتى لو قال ٢ در دست تو است فهو اقرار بقيام الامر في يده فيصح التطليق كذا في فصول الاستروشي * في فوائده حتى رحمه الله تعالى ٣ امر بدست زن نهادا كريكه رادودينار تونرسا من بايت كشاده كن زن را وام خواهي بود يوي حواله كرد ياي نوآند كشاديس از كدشتن مدت آجاب في والله أعلم ان آداءه الى المتهال قبل مضى المدة وان لم يؤد ٤ نوآند وفي فوائده ٥ امر بدست زن نهادا كه بيدستوري نواز شهر نروم مرد از شهر بيرون رفت وزن او را مشايبت كرد هل يكون اذا قال لا واقعة الفتوى ٦ امر بدست زن نهادا كه بي دستوري وي كثيره مخرد فذهب مع زوجها الى النخاس واختارت جارية فاشتراها الزوج ٧ اين پس نديدن زن دستوري بود آجاب بعض أهل زمانها وان كان ليس لذلك اهلا ٨ بود حتى لا يصير الامر بيدها وقد آجبت بصير الامر بيدها كذا في الفصول العبادية * وفي مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها ٩ يك سخن كويم رواداشتي أو قالت يك كار كنم رواداشتي فقال الزوج داشتم فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شيء والقول قول الزوج انه لم يرد الطلاق كذا في المحيط * علق الطلاق بالضرب بغير جنابة فخرجت المرأة من البيت الى الرقيقة ١٠ تا آتش در خانه آرد وكن في الرقيقة رجل اجنبي ولم يكن قصدا للمرأة رؤية الاجنبي فضر بهم الزوج لا تطلق لانه ضرب بالجنابة كذا في خزائن المفتين * ١١ بيكي ديكرى را جنين گفت كه هرگاه كه بي دستوري من از شهر بروي امر زن خوشتن بدست من نهادي گفت نهادم بكار دستوري داد پس ازان نوآند رفتن بي دستوري وي آجاب علاه الدين رحمه الله تعالى ١٢ نوآند چه هرگاه هر وقت است و هر وقت بكار فراراز كرده كذا كتبت عن فوائده * قال لامرأته ١٣ اكر بعد سر هرشش ماهي ترا بهر مادر و پدر نبرم امر تو بدست تو نهادم ياي خود بيك طلاق باش بكشاي هرگاه كه خواهي وزن قول كرد تفويض رادر مجلس پس ازين يكسال كذشت و اين شوي اين زن را جنانه پدر و مادر نبرد هل لها ان تطلق نفسها كانت مسئلة واقعة الفتوى بمرغنان فارس هل لها ان تطلق نفسها فكتبت نعم لها ذلك ووافقني اهل الافتاء بسمه قديمي في جواب * في فوائده حتى رحمه الله تعالى ١٤ بيكي جنين گفت كه من سبكي نخورم و فارة كنم و زنا كنم اكر يكمن زن از من بسط طلاقا كريكى ازين

٢ بيدك ٣ جعل الامر بيد المرأة انه ان لم أوصل لك في الشهر دينارين خلصى نفسك وكان للمرأة ان تدائن فقولته عليه هل تقدر ان تخاص نفسك بعد مضى المدة آجاب لا ٤ تقدر ٥ جعل الامر بيد المرأة على أنه لا يخرج من البلدة بغير اذن خارج الرجل من البلدة وشعته المرأة ٦ جعل الامر بيد المرأة على أنه لا يشترى جارية بغير اذن ٧ فهل يكون استحسان المرأة هذا اذا ٨ يكون ٩ سأقول لك كلمة هل تخفيها أو قالت سأفعل امر اهل تنفذه فقال الزوج انقذه ١٠ لاجل أن تأتي بنار ١١ رجل قال لا خير كلما خرجت من البلدة بغير اذني فهل جعلت امر امرأتك بيدي فقال جعلت فأعطاء اذنا مرة فبعد ذلك هل يقدر أن يذهب بغير اذنه ١٢ يقدر لان كلما يعنى كل وقت وكل وقت ينحل مرة واحدة ١٣ ان لم أوصل لك الى بلدة أيك وأمل في رأس كل ستة أشهر فقد جعلت امر لك بيدك تطلق نفسك بطلقة بانه أي وقت أردت وقبلت المرأة هذا التفويض في المجلس فمضى بعد ذلك عام وهذا الرجل لم يوصل المرأة الى بيت أبيها وأمها ١٤ رجل قال لأشرب المثلث ولا أقامر ولا أزني وان فعلت فأمرأتى مني بثلاث طلاقات فان فعل واحدا من هذه الاشياء طلقت امرأته

برضاها فعتقت بالاداء أو أعتقها المولى كان لها خيار العتق عندنا وهذا الخيار بمنزلة خيار الخيرة عندنا من حيث انه يختص بالمرأة ووقوع الفرقة منها لا يتوقف على القضاء ولا يسلط بالسكوت بل يتعدى آخر المجلس الا اذا أبطلت الخيار بلسانها أو دلالة وانما يفارق هذا الخيار خيار الخيرة من وجه واحد وهو ان الفرقة في خيار العتق لا تكون طلاقا وفي خيار الخيرة تكون طلاقا وأما الخيار لعدم الكفاءة اذا زوجت المرأة نفسها غير كف فكان لا وليا من العصبه حق الفسخ وهذا التفسير لا يتم الا بقضاء القاضي وقبل القضاء النكاح قائم بجميع أحكامه من الطلاق والظهار والتسارث وخيار الولى لا يسلط بسكوته ولا بالامتناع عن المطالبة بالتفريق وان طال الزمان ما لم تلد ويكون فسخا لا طلاقا حتى لو كان قبل الخلوة الصحيحة يسقط كل المهر وبعد الخلوة لا يسقط وعليه نفقة العدة وان أجاز الولى بطل حقه وكذا اذا أخذ مهرها وان زوجها الولى غير كف ثم وقعت الفرقة بينهما كما زوجت نفسها من هذا الزوج بغير ولى كان للولى ان يفرق بينهما ولو زوجها الولى غير كف فطلقاتها الزوج طلاقا رجعا ثم راجعه الم يمكن لهذا الولى ان يفرق بينهما ولو طلقها طلاقا بانه ثم تزوجها بغير اذن ولى كان للولى ان يفرق بينهما ورضا الولى بالعدة الاول يكون رضا بالعدة الثاني ولو زوجها أحد الاولياء غير كف لم يكن لهذا الولى والى دونة حق التفريق وأما خيار البلوغ غير الاب والجد اذا زوج الصغير

كارها زوجت نفسها من هذا الزوج بغير ولى كان للولى ان يفرق بينهما ولو زوجها الولى غير كف فطلقاتها الزوج طلاقا رجعا ثم راجعه الم يمكن لهذا الولى ان يفرق بينهما ولو طلقها طلاقا بانه ثم تزوجها بغير اذن ولى كان للولى ان يفرق بينهما ورضا الولى بالعدة الاول يكون رضا بالعدة الثاني ولو زوجها أحد الاولياء غير كف لم يكن لهذا الولى والى دونة حق التفريق وأما خيار البلوغ غير الاب والجد اذا زوج الصغير

والصغيرة كان لهما خيار البلوغ وان زوجهما القاضي فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الظاهر ثبوت الخيار في نكاح القاضي وكذا اذا زوج الصغيرة أمها عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في خيار البلوغ روايتان والظاهر بثبوتها وما المعتبرة اذا زوجها أخوها أو غيرها ثم عقلت كان لها الخيار كالصغيرة اذا بلغت وان زوجها الاب أو الجدة لا خيار لها وان زوجها ابنتها لا رواية فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا ينبغي (٤١٥) أن لا يكون لها الخيار كالزوجة الاب وعن محمد رحمه

الله تعالى ان لها الخيار والمولى اذا زوج أمته الصغيرة فعتقت ثم بلغت كان لها خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلافوا فيه والصحيح انه لا يكون لها خيار البلوغ لان المولى يملك الرقبة والكسب جميعا فكانت ولايته فوق ولاية الاب والجد ثم خيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه منها ان خيار العتق يثبت ثلاثي خاصة وخيار البلوغ يثبت للذكور والانثى ومنها ان خيار العتق اذا ثبت للبكر لا يطل بسكوتها بل يعتد الى آخر المجلس وخيار البلوغ يطل بسكوت البكر وخيار البلوغ للثيب والغلام لا يطل الا بابطال نصابان قال الغلام نفقت النكاح ونوى به الطلاق عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يكون طلاقا وان نوى ثلاثا وثلاثين ومنها ان الفرقة بخيار العتق يثبت بقولها اخترت نفسي وفي خيار البلوغ لا تقع الفرقة ما لم يفرق القاضي بينهما وعند تفرق القاضي يسقط كل المهر ان كانت الفرقة قبل

كأرضها بكند زنش طلاق شود ثم قال ولا خلاف في النفي واختلفوا في الاثبات وهو ما اذا قال ٢ اكر من سبكي خورم وقرار كنم وزنا كنم امر زن بدست وى نهادم ثم فعل واحد منها لا يصير الامر بيدها عند بعضهم ويصير بيدها عند الآخرين وقال رحمه الله تعالى الغرض من مثل هذه الالفاظ منع النفس وزجرها عن ارتكاب المحظور وكل واحد من هذه الافعال بانفراده يصلح غرضه فينبغي ان لا يتوقف على السكوت وان كان اللفظ للجمع كذا ذكر شيخ الاسلام برهان الدين * وفي فوائد العلامة ٣ مردى امر زن خود را كفت كه اكر من سبكي خورم وجوش سيدة و عصير و بكني امر بدست تو نهادم تا پاى خود بكشاي هرگاه كه خواهى زن قبول كرد مرد بكني خور و ديكر هائى امر بدست زن شود بخوردن بكني باى اُجاب شود ككه معلق بهر يك بكنيست جدا نه بجمعه هكذا اُجاب معللا ووافقه الباقر من أهل زمانه ٤ امر بدست زن نهاده كه اكر او را بر ند بجنائيه و بى جنائيه پاى خود بكشاي هرگاه كه خواهد و زن قبول كرد به دازين مرد مرا ين زن را بر ند بجنائيه زن تو آنپاى كشاده كردن باى اُجبست و آنده قلت وما اختار الشيخان الامامان جدى والعلامة السمرقندى رحمه الله تعالى وأهل زمانه ما فمياذ كرناه هو اختيار الشيخ الكبير أبى بكر محمد بن الفضل البخارى رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية

(الباب الرابع في الطلاق بالشرط ونحوه وفيه أربعة فصول)

(الفصل الاول في الفاظ الشرط) ألفاظ الشرط ان وانا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى ما في هذه الالفاظ اذا وجد الشرط انشأت العين وانتهت لانها لا تقتضى العموم والتكرار فوجود الفعل مرة ثم الشرط وانشأت العين فلا يتحقق الحث بعده الا في كلما لانها توجب عموم الافعال فاذا كان الجزء الطلاق والشرط بكلمة كلما تكرر الطلاق بتكرار الحث حتى يستوفى طلاق المثلث الذي حلف عليه فان تزوجها بعد زوج آخر وتكرر الشرط لم يحث عندنا كذا في الكافي * ولو دخلت كلمة كلما على نفس الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق أو كلما تزوجت فانت طالق يحث بكل مرة وان كان بعد زوج آخر هكذا في غاية السروحي * ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج نسوة طلقن ولو تزوج امرأة واحدة مرار لم تطلق الامرأة واحدة كذا في المحيط ولو نوى بعض النساء صحت نيته بانه لا نساء وقال الخصاص تصح نيته في القضاء أيضا والفتوى على ظاهر المذهب وان أخذ بقول الخصاص اذا كان الحالف مظلوما فلا بأس به كذا في البحر الرائق * ومن جملة ألفاظ الشرط لو ومن وأى وأيان واين وأنى كذا في التبيين * ومنها في اذا دخل على الفعل كقوله انت طالق في دخول الدار يعنى ان دخلت الدار هكذا في العنانية * والالفاظ التي للشرط بالفارسية ٢

٢ ان كنت اشرب المثلث وأقامر وأزنى فقد جعلت امر المرأة بيدها ٣ رجل قال لامرأة ان كنت اشرب المثلث والعصير والنيذ قد جعلت الامر بيدك لا اجل أن تطلق نفسك متى شئت فقبلت المرأة فشراب الرجل نية لا لم يفعل غير ذلك فهل يكون الامر بيد المرأة بشرط النيذ أم لا اُجاب يكون لانه معلق بكل واحد بانفراده لا بالجملة ٤ جعل الامر بيد المرأة على أنه ان كان يضربها بجنائيه أو بغير جنائيه فلها ان تطلق نفسها متى شئت وقبلت المرأة ذلك وبعد هذا ضرب الرجل بجنائيه فهل تقدر المرأة على أن تطلق نفسها أم لا اُجبست تقدر ٢ مطلب ألفاظ الشرط بالفارسية

الدخول وان كانت بعد الدخول كان لها المهر المسمى وخيار البلوغ اذا ثبت للثيب لا يطل الا بابطال نصاب أو بالتسكين من الزوج أو طلب المهر أو طلب فرض النفقة بخلاف خيار العتق وخيار الخيرة فان ذلك يطل بالقيام عن المجلس ومنها ان خيار العتق اذا علمت بالنكاح والعتق ولم تعلم بالخيار كان له الخيار اذا علمته وتعدربا بالجهل وفي خيار البلوغ اذا علمت بالزوج والمهر ولم تعلم بالخيار لا تعدربا بالجهل والفرقة بخيار البلوغ لا تكون طلاقا كالفرقة بخيار العتق وخيار عدم الكفاءة فان بلغت الثيب في جوف الليل ولم تقدر على الاشهاد قال محمد رحمه الله تعالى كما

رأت الدم تقول اخترت نفسي ونقضت النكاح فإذا أصبحت تشهد وتقول رأيت الدم الساعة واخترت نفسي فقبل له أسمع له ذلك قال نعم لانهم لو اخبرت انهم رأوا الدم في الليل واخترت نفسي لا يقبل قولها ويطلب خيارها وروى عنه انه لو قالت عند الشهود وعند القاضي نقضت النكاح حين بلغت يقبل قولها فان وقت فقالت بلغت أمس واخترت نفسي لا يقبل قولها ولو قالت لم أعلم بالنكاح الا الآن واخترت نفسي قبل قولها ولو بلغت فقالت (٤١٦) الحمد لله اخترت نفسي كانت على خيارها ولو بلغت في مكان منقطع عن الناس فبعثت

الحارية لتأتى بشهود
تشهدهم بطل خيارها الا ان
يكون على الفور وينبغي
أن تقول في فور المبلغ
اخترت نفسي ونقضت
النكاح فإذا قالت ذلك
لا يطل حقه بالتأخير حتى
يوجد التمكن وأما إذا
ثبت لها خيار المبلغ
والشفعة فتقول طلبت
الحقين ثم تفسر وتبدأ في
التفسير بالاختيار وقيل
تطلب الشفعة وتبكي
صراخا فيكون البكاء بهذه
الصفة رد النكاح مع طاب
الشفعة على قول من يجعل
البكاء بهذه الصفة ردا
للكاح

* (باب الرضاع) *

الرضاع في اثبات حرمة
المناكة بمنزلة النسب
والصهرية كما ان الحرمة
بالنسب اذا ثبتت في الامهات
والبنات تعدى الى الجدات
والنوافل فكذا اذا ثبتت
بالرضاع تعدى الى أصول
المرضة وفروعها واخوتها
وأخواتها وهذه الحرمة كما
ثبتت في جانب الام تثبت في
جانب الاب وهو الفعل الذي
ينزل لبنه بوطئه وقال الشافعي
رحمه الله تعالى الحرمة

عنده وينقص عندهما كذا في فتح القدير
الفصل الثاني في تعليق الطلاق بكلمة كل وكلمة لو قال كلما دخلت هذه الدار فامرأتى طالق وله أربع
نسوة فدخلها أربع مرات ولم يعن واحدة منهم بعين يقع بكل دخلة واحدة ان شاء فرفها عليهن وان شاء
جمعها على واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فكلما كملت فلا نفاذ طالق فاليمين الثانية تصير معلقة
بالدخول فاذا دخلت الدار انقضت اليمين الثانية فاذا كملت ثلاث مرات بعد ذلك طلقت ثلاثا كذا في البحر
الرائق * اذا قال الرجل لرجلين كلما أكلت عندكما فامرأتى طالق وتغدى عند أحدهما اليوم
وتغدى عند الآخر من الغد طلقت امرأتى ثلاثا لانه لما تغدى عند الاول وأكل ثلاث لقعات أو أكثر
كانه أكل عند ثلاث مرات واذا تغدى عند الآخر فكلما أكل عند أحدهما ثلاث مرات تغدو جدالا كل
عندهما ثلاث مرات والا كل عندهما في كل مرة شرط وقوع التطليقة وكذلك اذا قال لا أحدهما كلما
أكلت عندك ثم أكلت عنده فامرأتى طالق كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط * رجل قال لامرأته
كلما تكلمت كلاما حسنا فامرأتى طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر طلقت واحدة ولو
قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله الله أكبر طلقت ثلاثا كذا في الخلاصة في جنس من حلت لا يكلم فلانا
* ولو قال لامرأته وقد دخل بها ما لم يدخل بها ما أدخل بها حلفت بطلاقها
فواحدة منها طالق أو قال فاحدا كما طالق وكرر مرتين لا يقع شيء ولا يذكر في الكتاب أنه لو قال ذلك في
المرأة الثالثة وقال لا يقع الا اذا عني بالواحدة في المرة الثالثة غير الواحدة في المرة الثانية فحينئذ يصير ما عا

لا تثبت في جانب الاب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن الفعل فعندنا الفعل أبو الرضيع وأم الفعل جدته واخوته بطلاقهما
عماته وأولاد الفعل اخوته لا يحل للرضيع ان يتزوج واحدة منهم ولا نكاح موطوءة الفعل ومنكوحته ولا لغيره نكاح موطوءة الرضيع
ولا منكوحته ولو كان للفعل امرأتان حبلى منهن فارضعت كل واحدة منهم ماضيا كان الرضيعان اخوين لاب وان كان أحدهما بنتا
لا يجوز النكاح بينهما ولو كانا اثنين لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لرجل كما لا يجوز الجمع بين الاختين من النسب قبل الرضاع وكثيره سواء

عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يثبت الرضاع بمادون خمس رضعات في خمسة أوقات يكتفي الصغير بكل واحدة منهن وقال أصحاب الطواهر لا بد من ثلاث رضعات وكما يحصل الرضاع بالخص من الثدي يحصل بالصلب والسعوط والنحو والوجور ولا يحصل بالاقطار في الأذن والاحليل والخائفة والائمة ولا بالحقة في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى يحصل بالاحتقان ووقت الرضاع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدار ثلاثين شهرا إذا ارتضع في هذه المدة ثبت الحرمة فطم على رأس (٤١٧) الحولين أو لم يقطع ولو ارتضع بعد حولين

ونصف لا يثبت الحرمة فطم أو لم يقطع قال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى وقته مقدر بحولين ان ارتضع في الحولين ثبت الحرمة فطم أو لم يقطع وبعد الحولين لا يثبت فطم أو لم يقطع وقال زفر رحمه الله تعالى وقته مقدار ثلاث سنين وأجمعوا على ان مدة الرضاع في استحقاق أجرة الرضاع على الأب مقدر بحولين حتى ان المطلقة اذا طالبت بعد الحولين بأجرة الرضاع فابى الأب ان يعطى لا يجبر ويحب في الحولين وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا فطم الصبي في الحولين فتمعود الصبي واكتفى بالطعام فأرضع لا يثبت حرمة الرضاع وفي ظاهر الرواية اذا أرضع في مدة الرضاع ثبت به الحرمة على كل حال * اذا مص الرجل ثدي امرأته وشرب لبنها لم يحرم عليه امرأته لما قلناه لا لارضاع بعد الفصال بكرم تزوج قطزل لها لبن فأرضعت صبياصارت أم للصبي ونبت جميع أحكام الرضاع بينهما حتى لو تزوجت البكر رجلا

بطلاقهما فيحيث في البين الاولى ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منه كما في طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منك فواحدة منك طالق تقع واحدة واليه البيان * ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منك فواحدة منك طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منك فهي طالق وقع التطليقتان وله الخيار ان شاء جعلهما على واحدة وان شاء علم - ما ولو قال لهما وقد دخل باحدهما دون الاخرى كلما حلفت بطلاقكما فأتت طالقان قاله ثلاث مرات انعدت الاولى وانحلت بالثانية ويقع على كل واحدة واحدة والثالثة انعدت في حق المدخولة ولا تدخل الثانية بالثالثة لعدم تمام الشرط وهو الحلف بطلاقهما فلينزج غير المدخولة وقال لهما ان دخلت الدار فانت طالق تدخل الثانية والاوى ويقع على كل واحدة تطليقتان لان بعض الشرط كان موجودا بالحلف بطلاق المدخولة في المرة الثالثة والاوى تمام الشرط فبين كل واحد مدة ثلاث ولولم يتزوج غير المدخولة ولكن قال لهما ان تزوجتك ودخلت الدار فانت طالق صححت البين وانحلت الاولى والثانية الا ان المدخولة في ملكه فبانت ثلاث وغير المدخولة ليست في ملكه فلغا في حقها وتدخل البين الاولى والثانية لا الى جزء الا ان البين منه مقدمة بكلمة كلما فلا يظهر أثر الانحلال فبقينا فاذا تزوجها بعد ذلك وحلف بطلاقها يقع عليها تطليقتان ولو قال للمدخولة اذا تزوجتك فانت طالق لا يصح لانها مبانة الا اذا قال ان تزوجتك بعد ما تزوجت بزوجة اخرى فانت طالق حينئذ تصح البين لانه اُضيف الى المالك كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو قال لواحدة منهن كلما حلفت بطلاقك فالباقي طوالت ثم قال للثانية مثل ذلك ثم للثالثة طلقت الثالثة والرابعة ثلاثا ثلاثا والثانية تثنين والاوى واحدة لان بالكلام الثاني صار الحلف بطلاق الاولى وبالکلام الثالث صار الحلف بطلاق الاولى والثانية ولو كان سكان كلما اذا طلقت الثالثة والرابعة كل واحدة تطليقتين والاوى والثانية كل واحدة واحدة كذا في العنابة * ولو قال كل امرأتين نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة للحال ولودخلت الدار وهي في العدة طلقت أخرى هكذا كره في المنتقى قال أبو الفضل هذا خلاف ما في الجامع كذا في الذخيرة * في النوازل قال نصير سألت حمدا بن زباد عن رجل قال لامرأته كلما دخلت هذه الدار دخلت هذه الدار دخلت هذه الدار دخلت فانت طالق قد دخل الدار دخلت قال تطلق ثلاثا كذا في التارخانية * ولو قال لامرأتين كلما تزوجتك فانت طالقان فتزوج احداهما امرأة والاخرى امرأتين طلقا واحدة الا اذا تزوج الاولى مرة أخرى طلقا أخرى ولو قال كلما تزوجت امرأتين فلهما طالقان فتزوج ثلاثا طلقن لانه وجد في كل واحدة الشرط وهو تزوج امرأتين ولو قال كلما كنت عندكما فامرأته طالق فأكل عند كل واحدة ثلاث لقمات طلقت ثلاثا كذا في العنابة * ولو قال كل امرأة لي وكلما تزوجت امرأة لي ثلاثين سنة فهي طالق ان دخلت الدار وفي ما يملكه امرأته ثم تزوج امرأته أخرى ثم طلقها ما جيعا ثم تزوجها ما ثانيا ثم دخل الدار طلقت كل واحدة منهما ثلاثا واحدة بالبقاء وثنتين بالحلف ولو كان حين طلقها لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها طلق كل واحدة واحدة بالحنث كذا في المحيط * واذا قال كلما دخلت هذه الدار وكلت فلانا وفكمت فلانا فامرأته نسائي طالق قد دخل الدار دخلت وكلت فلانا مرة واحدة لم تطلق الامرة واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق قد دخل الدار ثلاثا وكلت فلانا مرة طلقت ثلاثا ولو قال كلما تزوجت امرأته قد دخلت الدار فهي طالق فتزوجها ثلاث مرات ثم دخل الدار

(٥٣ - فتاوى اول) ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها كان هذا الزوج ان يتزوج الصبية وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان يتزوجها لانها صارت من الرأب التي دخل بأمها ويثبت الرضاع بلبن الميتة - وما حبل اللبن قبل الموت أو بعده وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يثبت الرضاع بلبن يحلب بعد الموت كما لا يثبت حرمة المصاهرة بوطء الميتة واذا نزل لرجل لبن فأرضع به صبيلا لا يثبت به حرمة الرضاع * لا بأس للرجل ان يتزوج بمرضعة ولده وأخت ولده من الرضاع لان نكاح أخت ولده من النسب جائز اذا لم تكن ولدهم وطءه فان الحارمة اذا

كانت بين رجلين فجاءت بولد واحد ولكل واحد من الشريرين ابنة من امرأة أخرى كان لكل واحد من المولين ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت أخت ولده من النسب ونظائرهما كثيرة لذا ارضع الصبيان من لبن هيمه لا تثبت به حرمة الرضاع بينهم ما واذا جعل لبن المرأة في طعام فاطم صبيان ان طبخ الطعام بأن طبخ لبنها أرز لا تثبت الحرمة بينهم في قولهم جميعا كان اللبن غالباً ومغلوباً وان يطبخ الطعام باللبن ان كان الطعام غالباً لا تثبت الحرمة في قولهم (٤١٨) قيل هذا اذا كان لا يتقاطر منه اللبن عند رفع اللقمة وان كان يتقاطر تثبت

الحرمة والاصح انها لا تثبت وان كان الطعام مغلوباً باللبن لا تثبت الحرمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه تثبت الحرمة كالماء خلط لبن الأدمي بلبن الشاة ولبن الأدمي غالب تثبت الحرمة وكذا لو زردت خبزاً في لبنها وتشرب الخبز اللبن أولت سوياً بلبنها ان كان يوجده منه طعم اللبن تثبت الحرمة هذا اذا أكل الطعام لقمه لقمه فان حسي حسوا تثبت الحرمة في قولهم وان خلط لبن المرأة بالماء وسقى صبيان ان كان اللبن غالباً تثبت الحرمة في قولهم وان كان اللبن مغلوباً لا تثبت وكذا لو جعل الدواء في لبن المرأة ان كان الدواء غالباً لا تثبت الحرمة عندنا وان كان مغلوباً باللبن تثبت الحرمة ثم فسّر محمد رحمه الله تعالى فقال ان لم يغير الدواء اللبن تثبت الحرمة وان غير لا تثبت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان غسب طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعاً وان غير أحدهما دون الآخر يكون رضاعاً وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا جعل

مرة تقع طلاقة واحدة ولو دخلها مرة أخرى طلق أخرى ولو دخلها ثلاثاً طلق ثلاثاً وانظره لوقال لامرأته كلما كملت فترة وجوزة فانت طالق فكل ثلاث غترات وجوزة واحدة لا يقع الا واحدة ولو أكل جوزة أخرى طلق أخرى ولو أكل جوزة ثالثة طلق ثلاثاً كذا في شرح التلخيص الجامع الكبير * قال ابن سميعة سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال ولو قال كلما دخلت هذا الدار فكلت فلاناً طالق قال فهذا عليه ما يكون الفاسخ فان بدأت فدخلت الدار ثلاث دخلات ثم كملت فلاناً مرة طلق ثلاثاً ولو دخلت الدار دخله ثم كملت فلاناً ثلاث مرات طلق ثلاثاً كذا في البدائع في كتاب الايمان * ولو قال كلما دخلت الدار فانت طالق ان كملت فلاناً فدخل الدار مراراً ثم كمله مراراً يبحث في الايمان كلها ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ان دخلت الدار فتزوجها مراراً ودخلت مرة طلق ثلاثاً كذا في البحر الرائق * رجل قال كل امرأة أتزوجها أبداً في قرية كذا فهي طالق ثم أخرج امرأته من تلك القرية فتزوجها لا تطلق وكذا لو لم يخرجها من تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يبحث ولو قال كل امرأة أتزوجها من قرية كذا فتزوج امرأته من تلك القرية بحث حيثما تزوجها كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال كل امرأة ألى تسكون بخاري فهي طالق ثلاثاً الصحيح أنه يراد به طلاق امرأة يتزوجها بخاري وعن هذا قالوا لو تزوج امرأة في غير بخاري ثم نقلها الى بخاري ويكون هو معها فيه لا تطلق وهو الصحيح كذا في الخلاصة في كتاب الايمان في الجنس الثالث في المنكوحة * رجل له امرأة لم يدخل بها فقال كل امرأة ألى وكل امرأة أتزوجها الى ثلاثين سنة فهي طالق ان دخلت الدار فتزوج امرأة وطلقها وطلق التي كانت عنده ثم تزوجها في الثلاثين سنة ثم دخل الدار طلق القديمة تطليقتين باليمين سوى التطليقة التي أوقع عليها بالتخيير فتطلق ثلاثاً وأما الجديدة فتطلق واحدة باليمين سوى ما أوقع عليها بالتخيير فتطلق تطليقتين ولو أن الزوج حين طلقها أول مرة لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها طلق القديمة واحدة بالحنث في يمين التزوج بنفس التزوج وان كان المنعقد في حقها يمينين يمين التزوج ويمين الكون فأما الجديدة فلا يقع عليها بالحنث شيء كذا في المحيط * ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلاناً لأمراً له أو كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلاناً طلق وفلاناً طلق وفلاناً طلق ولا ينتظر التزوج والدخول فان تزوجها بعد ذلك أو دخلت الدار وهي في العدة طلق أخرى كذا في الظهيرية * ولو قال كل امرأة أتزوجها أبداً أو قال الى ثلاثين سنة فهي طالق ان كملت فلاناً فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلق كل امرأة يتزوجها في تلك المدة فان لم تكن اليمين موقفة بان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثاً ان كملت فلاناً فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلق التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام ولو قال ان كملت فلاناً فكل امرأة أتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليمين مطلقة أو موقفة فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام بحث فنته كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال كل امرأة أتزوجها ان دخلت الدار فهي طالق قدم المؤخر في تزوج قبل الدخول لم تطلق ومن تزوج بعده طلق ويجعل الدخول شرطاً لانقضاء وصار الشرط الاول شرطاً للحنث وتقديره ان دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق ولو قال كل امرأة أملكها فهي طالق ان دخلت الدار أو قدم الدخول يتناول من مملكه لا من سيملك وان عني الاستقبالة صدق في التغايط فطلق من

اللبن في دواء أو خلط بالماء لا تثبت الحرمة على كل حال ولو خلط لبن المرأة بلبن امرأة أخرى فأبصر صبيها قال أبو يوسف كانت

رحمة الله تعالى وهي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى الرضاع من أكثرهما فان استويا يكون منهما وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت الرضاع منهما على كل حال امرأة لها لبن طلقها زوجها وتزوجت بزواج آخر فلبت من الثاني وأرضعت صبيها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الرضاع من الاول ما لم تلد من الثاني فاذا ولدت كان الرضاع من الثاني وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية ان عرفت نزول

اللين من الحمل الثاني فالرضاع من الثاني ويقتطع حكم الاول وفي رواية اذا حبلت من الثاني يقطع حكم الاول وقال محمد رحمه الله تعالى الرضاع منهم حتى تضع الحمل من الثاني اذا ولدت المرأة من زوجها ولدا فطلقها الزوج وتزوجت بآخر فارضعت بلبن الاول ولدا وهي تحت الزوج الثاني فان الرضاع يكون من الزوج الاول لان نزول اللبن الاول كان منه * رجل تزوج امرأة ولم تدم منه قط ثم نزل اليها لبن فارضعت صبيها كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي اولاده هذا الرجل من غير هذه المرأة (٤١٩) * رجل زنى بامرأة فولدت منه

وارضعت به هذا اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لاحد من آبائه وأولاده نكاح هذه الصبية وذلك في الدعوى رجل قال للمملوك هذا ابني من الزنا ثم اشتراه مع أمه عتق المملوك ولا تصير الحارية أم ولده * رجل تزوج امرأة فولدت منه ولدا فارضعت ولدا ثم ليس لبنها ثم درلها لبن بعد ذلك فارضعت صبيها كان لهذا الصبي ان يتزوج اولادها الرجل من غير المرضعة * الرضاع الطاريء على النكاح بمنزلة السابق بيانه انما تزوج صبيبة فطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فارضعت تلك الصبيبة حرمت الكبيرة على زوجها لانها صارت من أمهات نسائه وكذلك الزوج رضعة فارضعتا أمه أو أخته أو ابنته حرمت الرضعة على زوجها وكذا لو تزوج رضيعتين فارضعتا امرأة واحدة معاً أو واحدة بعد واحدة بطل نكاحهما لانه صار جامعاً بين الاختين ولكل واحد منهما نصف الصداق يرجع الزوج بذلك على المرضعة ان تمتدت الفساد عندنا والتعدان

كانت في ملكه باعبار الظاهر ومن سلك باقراره كذا في الكافي في كتاب الايمان في باب اليمين بالعق والطلاق * في نوادر ابن ماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال كل امرأة أتزوجها تشرب السويق فهي طالق أو قال كل امرأة أتزوجها تلبس المعصفر فهي طالق فهذا على أن تشرب السويق وتلبس المعصفر بعد التزوج الآن تكون نيته على ما قبله كذا في الذخيرة في آخر متفرقات باب التعلق * ولو قال لامرأة كل امرأة أتزوجها مادامت حية فهي طالق فتزوج تلك المرأة بعينها لا يحنث وهذا على غير تلك المرأة وكذا لو قال هذا لامرأة ثم طلقها باناسم تزوجها لا تطلق كذا في فصول الاستروشي في الفصل العشرين فيما يطل من العقود بالشرط * ولو قال كل امرأة أتزوجها باسمك فهي طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق وان كان نواها عند اليمين كمالو قال كل امرأة أتزوجها غيرك فهي طالق لا تدخل هي في اليمين وان نواها رجل له أربع نسوة قال كل امرأة لي طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بعينها تطلق بائنة ثم دخلت الدار وهي في العدة تطلق جميعا * رجل قال كل امرأة لي طالق وينوي بذلك من كانت في نكاحه ومن يستنيدها بعد ذلك لا يقع على من يستنيدها كذا في فتاوى قاضيان * لو قال كل امرأة لي طالق ان فعلت كذا ولو لم يستل امرأة أو نوى امرأة يتزوجها بعد ذلك صح كما اذا قال كل امرأة تكون لي والى هذا ذهب شمس الاسلام محمود وقال نجم الدين رحمه الله تعالى لا تصح وقال السيد الامام رحمه الله تعالى بالقول الاول ناخذ كذا في فصول الاستروشي * روى عن محمد رحمه الله تعالى ولو قال لوالديه كل امرأة أتزوجها مادامت حية فهي طالق فمات أحدهما بطلت اليمين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي (١) * ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فهذا بمنزلة ما لو قال كل امرأة أتزوجها وكذا لو قال كل امرأة تصير حلالا لي كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في اليمين بالنكاح * رجل يعلم أنه كان حلف بطلاق كل امرأة تزوجها ولا يدري أنه كان بالغ وقت اليمين أو لم يكن فتزوج امرأته لم يحنث لانه شك في صحة اليمين فلا يحنث بالشك كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال كل امرأة أتزوجها ما لم أتزوج فاطمة فهي طالق فماتت فاطمة أو غابت فتزوج غيرها طلقت في الغيبة ولا تطلق في الموت ولو قال لامرأة كل امرأة أتزوجها فقد بعت طلاقها منك بدوهم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت عنده حين علمت نكاح غيرها قبلت أو قالت طلقها أو قالت اشترت طلاقها طلقت التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل أن يتزوج أخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الإيجاب كذا في البحر الرائق * اذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج نكاحا فاسدا ثم تزوجها نكاحا صحيحا طلقت كذا في الفتاوى الكبرى * في الملتقط ولو قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق يعني على رقبته (٢) لا يحنث اذا تزوج امرأة أخرى كذا في التارخية * اذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فزوجه فضولي وأجاز بالهمل (٣) بان ساق المهر ونحوه لا تطلق بخلاف ما اذا وكل به لا تنقل العبارة اليه في المستحق ان تزوجت فلانة فهي طالق وان أمرت من يزوجها فهي طالق فامر انسانا فزوجهما منه طلقت ولو تزوجها من غير ان يأمر أحدا لا تطلق وان أمر بعد ذلك رجلا فقال زوجني فلانة وهي امرأته على حالها طلقت ولو قال ان تزوجت (١) مطلب لو قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي الخ (٢) مطلب لو قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق الخ (٣) مطلب اذا علق الطلاق على الزوج فزوجه فضولي وأجاز بالهمل لا يحنث

ترضعها من غير حاجة لها الى الارضاع بأن كنت شبعي ونقبل قولها انهم لم تعد الفساد وان كانت مجنونة وهي امرأته لا يرجع عليها والمجنونة نصف الصداق ان كان قبل الدخول وكذلك لو أخذ الصبي لدى الكبيرة وهي نائمة فارضعت فالثالثة بمنزلة المجنونة ولو أخذ رجل لبن الكبيرة فأوجر صبيتين يغرم الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل ان تعمد الفساد وهو الصحيح ولو تزوج ثلاث رضيعات فمات امرأة وأرضعت من علي التعاقب أو أرضعت ثنتين ثم الثالثة حرمت الاوليان لانه صار جامعاً بين الاختين في نكاح وبقيت

الثالثة امرأته لانها صارت أختا لاوليين بعد ما فسد نكاح الاوليين فان أرضعت واحدة منهن أو لاثنتين معا حرمن جميعا لان الاختية ثبتت دفعة واحدة ولتزوج صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة بتأجيلها ولا مهر ولا كبيرة ان كان لم يدخل بها لان الفرة جاءت من قبلها ولا صغيرة نصف المهر لانها باتت بفعل الغير ثم رجع الزوج بنصف مهر الصغيرة على الكبيرة ان تعمدت الفساد وان لم تعمد لا يرجع وله ان يتزوج الصغيرة بعد ذلك لانها (٤٣٠) صارت ابنة امرأته ولم يدخل بها وليس له ان يتزوج الكبيرة على كل حال لانها أم امرأته وان كان

دخل بالكبيرة لا يحل له أيضا نكاح الصغيرة ولو تزوج كبيرة وثلاث رضيعات فأرضعتن الكبيرة واحدة بعد واحدة أو أرضعت واحدة ثم ثنتين معا حرمن جميعا أما الكبيرة والصغيرة الاولى لانهما صارتا أما و بنتا وأما الباقيتان فلانهما صارتا أختين في نكاح واحد وان أرضعت ثنتين معاً ثم الثالثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة لانها صارت ابنة امرأته بعد ما باتت امرأته قبل الدخول وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فأرضعت الكبيرة الصغيرة ثم صغيرة باتت الكبيرة والصغيرة الاولى أما الكبيرة الاولى فلا تنها باوضاع الاولى صارت أم امرأته فبطل نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانهما اجتماع في نكاح واحد وأما الكبيرة الثانية فلا تنها باوضاع الصغيرة الاولى صارت أم امرأة كانت له فبطل نكاحها والصغيرة الثانية امرأته لانها صارت ابنة امرأته التي

فلانة أو امرأت انسانا ان يزوجنهما فهي طالق فأمر غيره فزوجه تلك المرأة لم تطلق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان تزوجت فلانة أو خطبتها فهي طالق فخطبها فتزوجها لا تطلق حتى لو تزوج قبل الامر في المسئلة التي قبلها وقبل الخطبة في هذه المسئلة وقع بان قال ابتداء بمحضرة رجلين تزوجت بآلف فقبلت طلق هكذا في فتح القدير

(الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان واذا وغيرهما) * اذا أضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح نحو أن يقول لامرأة ان تزوجت فانت طالق أو كل امرأة تزوجها فهي طالق وكذا اذا قال اذا فتي وسواء خص مصر أو قبيلة أو وقتاً أو لم يخص واذا أضافه الى الشرط وقع عقيب الشرط انفاً قاً مثلاً ان يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ولا تصح اضافة الطلاق الا ان يكون الخالف مالكا أو يضيفه الى ملك والاضافة الى سبب الملك كالزوج كالاضافة الى الملك فان قال لاجنية ان دخلت الدار فانت طالق ثم نكحها فدخلت الدار لم تطلق كذا في الكافي * ولو قال كل امرأة أجمع معي في فراش فهي طالق فتزوج امرأة لا تطلق ولو قال نصف المرأة التي تزوجنيها طالق فزوجه امرأته أو غيرها امرأه لا تطلق ولو تزوج امرأة على انها طالق لم تطلق كذا في فتح القدير * التعاقب بصريح الشرط وهو ان يذكر حرف الشرط يؤثر في المرأة المعينة وغير المعينة والتعليق بمعنى الشرط يعمل في غير المعينة كالحال المرأة التي تزوجها فهي طالق ولا يعمل في المعينة بان قال هذه المرأة التي تزوجها فهي طالق فتزوجها لا تطلق كذا في معراج الدراية * ثم الشرط ان كان متأخراً عن الجزاء فالتعليق صحيح وان لم يذكر حرف الفاء اذ لم يتخلل بين الجزاء وبين الشرط سكوت ألا ترى أن من قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار يتعلق الطلاق بالدخول وان لم يذكر حرف الفاء لم يتخلل بينهما مسكوت وان كان الشرط مقترناً على الجزاء فان كان الجزاء اسماً فاعلم يتعاقب بالشرط اذ ~~كان~~ الجزاء بحرف الفاء حتى ان من قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق يتعلق الطلاق بالدخول ولو قال ان دخلت الدار انت طالق يقع الطلاق للحال الا اذا قال غيب به التعليق فحينئذ يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء واذا كان الجزاء فعلاً ماضياً مستقبلاً أو فعل ماضٍ فالجزاء يتعلق بالشرط بدون حرف الفاء ويقتضى على هذا الاصل ما اذا قال لها ان دخلت الدار وانت طالق فانها تطلق للحال وان قال غيباً التعليق لا يدين أصلاً كذا ذكر في الجامع وبعض مشايخنا قالوا يستل الزوج كيف نويت ان قال باضه ما حرف الفاء لا تصح نيته أصلاً وان كان بالتقديم والتأخير تصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها فان دخلت الدار انت طالق تطلق للحال وان عني التعليق دين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها انت طالق وان دخلت الدار فانت طالق تطلق للحال وان عني التعليق لا يدين أصلاً لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ما اذا نوى به بيان الحال معناه أنت طالق في حال دخولك الدار وحكي عن أبي الحسن الكرخي رحمه الله تعالى أنه قال يجب أن تصح نيته لان الواو في مثل هذا يذكّر الحال كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ان ولم يرد عليه تطلق في الحال في قول محمد رحمه الله تعالى ولا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ~~وكذا~~ لو قال أنت طالق ثلاثاً لولا أو قال والا وقال ان كان أو قال وان لم يكن لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ محمد بن سلمة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت طالق دخلت فخرج لعدم التعليق ولو قال أنت طالق أنت دخلت فخرج الهمة وقع في الحال وهو

بانت منه قبل الدخول وليس في نكاحه غيرهما فلا تحرم رجل زوج ام ولده من عبد صغيره فارضعه من لبن السيد حرمت المرضعة على مولاهما وعلى زوجها الصغير ما على المولى فلا تنها صارت منه كوحدة ابنة فحرم على المولى وتحرم على الزوج الصغير لانها صارت موطوءة الاب ولانها أمه رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فأرضعتها أم الموطوءة بانته الصبية لانها صارت أخت الموطوءة والموطوءة في عدته فيبطل نكاح الصبية رجل تزوج صبية ثم عمتها لا يصح نكاح العمة فان أرضعت أم العمة الصبية

قول
بانت منه قبل الدخول وليس في نكاحه غيرهما فلا تحرم رجل زوج ام ولده من عبد صغيره فارضعه من لبن السيد حرمت المرضعة على مولاهما وعلى زوجها الصغير ما على المولى فلا تنها صارت منه كوحدة ابنة فحرم على المولى وتحرم على الزوج الصغير لانها صارت موطوءة الاب ولانها أمه رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فأرضعتها أم الموطوءة بانته الصبية لانها صارت أخت الموطوءة والموطوءة في عدته فيبطل نكاح الصبية رجل تزوج صبية ثم عمتها لا يصح نكاح العمة فان أرضعت أم العمة الصبية

لا تحرم الصبية على زوجها لان نكاح العمة لم يصب فلا يصير جاهبا عين الاختين رجل تزوج رضيعتين فقامت امرأتان لهما ابن من رجل واحد فأرضعت إحدى المرأتين رضيعته وأرضعت المرأة الأخرى الرضيع الثانية بآب الرضيعتان عن زوجها لانهم ماصارتا اختين تحت رجل واحد ففسد نكاحهما ولا ضمان على المرزعتين وان تعدتا لفساد لان المقدس للنكاح الاختية والاختية حصلت بفعلهما بما جعله فلم يكن الفساد حاصلًا بهن احداهما خاصة فلا يجب الضمان كرجل قال (٤٣١) لامرأتين له في مرض موته ان دخلتما الدار فأتتا طالتان ثلاثا

فدخلتا باننا ولا تحرمان عن الميراث لان وقوع الطلاق حصل بصنعهما جله لا بفعل احداهما ولو كانت الكبيرتان لهما ابن من زوج الرضيعتين والمسئلة بحالها ذكر في بعض المواضع انه لا يجب الضمان على الكبيرتين لان فساد النكاح لا يضاف الى احداهما خاصة وكان هذا الجواب وقع موهوالا ن سبب فساد نكاح الصغيرتين ههنا صرورتهما بتبين لزوجهما لا الاختية فكل كبيرة تفردت بافساد نكاح الصغيرة التي أرضعتها رجل تزوج امرأة فشهدت امرأته انها أرضعتها لا تثبت الحرمة بقولها وان كانت عدلة وان تزوج كان أفضل وقال مالك رحمه الله تعالى تثبت الحرمة بشهادة امرأة واحدة لانهم باب الديانة فتثبت بقول الواحد كمالو اشترى لحافا فآخبره عدل انه ذبيحة الجوسى يحرم عليه وانا نقول هذه شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت الحرمة

قول الجمهور وبقوله ادخل الدار وانت طالق يتعلق بالدخول لان الحال شرط مثل أدى الى أننا وانت طالق لا تطلق حتى تؤدي كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق ثم ان دخلت الدار فانه يقع الطلاق ولو نوى التعليق لا تصح نيته أصلا وأما اذا نوى المقارنة بان نوى وقوع الطلاق بمقارنا لدخول الدار فعامته مشايخنا رحمهم الله تعالى على أنه لا تصح كذا في المحيط * ولو قال لامرأة أنت طالق ان كانت السماء فوقنا أو قال أنت طالق اذا كان هذا في الليل أو في النهار يقع الطلاق للحال لان هذا تحقيق وليس تعليق بشرط لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وهذا موجود ولو قال ان دخل الجمل في سم الخياط فأنت طالق لا يقع الطلاق لان غرضه منسبه تحقيق النفي حيث علقه بأمر محال كذا في البدائع * رجل قال لامرأة ان لم ترضي علي الديار الذي أخذته من كسبي فأنت طالق فاذا الدينار في كسبه لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان * سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال ان لم تفتحني الباب الليلة فأنت طالق ولم يكن في الدار أحد ففتحت اليلة ولم يفتح لا تطلق كذا في النهر الفائق ناقلا عن القنية * اذا قال لامرأة وهي حائض ان حضت أو قال لها وهي مريضة ان مرضت فأنت طالق فهذا على الحيض والمرض في المستقبل فان نوى ما يحدث من هذا الحيض أو من هذا المرض فهو على ما نوى ولو قال لها ان حضت غدا فأنت طالق وهو يعلم انها حائض فهذا على هذه الحيضة فاذا دام حتى أسفر الفجر من الغد طلقت بعد أن تكون ثلاثا الساعة تمام الثلاث أو زائد عليه فان كان لا يعلم بحيضها فلهذا على حدوث الحيضة في الغد وكذلك اذا قال لها ان حميت وهي محجومة أو قال ان صدعت وهي مصدوعة فهذا على التفسيير الذي قلنا في الحمض والمرض ولو قال لها وهي محجومة ان صدعت فأنت طالق وقع الطلاق حين سكت به في الحال وكذلك اذا قال ان بصرت ان سمعت فأنت طالق وهي بصيرة وسميعة وقع للحال قال وأما القيام والقعود والركوب والسكنى فهو على أن يكثر ساعة بعد اليقين وأما الدخول فلا يكون الا على دخول مستقبل وكذلك الخروج لا يكون الا على خروج مستقبل وكذلك الحمل اذا قال للحبل ان حملت فهذا على حمل مستقبلي وكذلك الضرب والا كل على الحادث بعد اليقين كذا في المحيط * ولو قال لامرأة أنت طالق مالم تحبضي أو مالم تحبلي وهي حائض أو حبلى في حال الحلف فهي طالق حين سكت فان كان يعني ما هي فيه من الحيض دين فيما بينه وبين الله تعالى فاما في الحبل فلا يصدق كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق اذا صمت يوما طلقت حين تغيب الشمس في اليوم الذي تصوم فيه كذا في الكافي * واذا قال اذا صمت فصامت ساعة مقرونة بالنية طلقت هكذا في النهاية * اذا قال اذا حضت فأنت طالق فترأت الدم لم يقع الطلاق حتى يسمر ثلاثة أيام لان ما ينقطع دونها لا يكون حيضا فاذا تمت ثلاثة أيام حكمنا بالطلاق من حين حضت كذا في الهداية * ولو قال اذا حضت حيضة فأنت طالق لم تطلق حتى ينقطع الحيض وتدخل في الطهر وذلك بالانقطاع على العشرة أو بعض العشرة مع استمراره أو بالانقطاع والغسل أو بالانقطاع وبما يقوم مقام الغسل اذا كان دون العشرة كذا في غايه السروحي * ولو قالت بعد عشرة حضت وطهرت وكذبها تطلق ولو قالت بعد مضي شهر اني حضت وطهرت ثم حضت حيضة أخرى وأنا لان حائض لا يقبل خبرها ولكن اذا طهرت يقع لانها أخرت الاخبار عن أوانه فصارت منهمة كذا في الكافي * واذا قال لها ان حضت نصف حيضة فأنت طالق لا تطلق مالم تحض وتطهر وكذا اذا قال اذا حضت سدس

كألو قامت على الطلاق وان شهد بذلك امرأتان أو رجل عدل فكذلك وكذا لو شهد أربع نسوة وقال الشافعي رحمه الله تعالى يفرق بينهما بشهادة الأربع وكما يفرق بينهما بعد النكاح ولا تثبت الحرمة بشهادتهن فكذلك قبل النكاح وان أراد الرجل ان يخطب امرأة فشهدت امرأته قبل النكاح انها أرضعتها كما في سعة من تكذيبها كالمشهدت بعد النكاح ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندهما لا يسعها المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي ثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها اذا أقر الرجل

بأمرها فانها أختهم من الرضاع ولم يصير على اقراره كان له ان يتزوجها وان أصغر لا يحل له ان يتزوج ولو أقر بعد النكاح بذلك ولم يصير على اقراره لا يفرق بينهما وان أصغر فرق بينهما وكذا اذا أقرت المرأة قبل النكاح ولم تصر على اقرارها كان لها ان تزوج نفسها منه فان أقرت بذلك ولم تصر ولم تكذب نفسها حتى زوجت نفسها منه جاز نكاحها لان النكاح قبل الاصرار وقبل الرجوع عن الاقرار بمنزلة الرجوع عن اقرارها وقد مرّت هذه الجملة في فصل المحرمات (٤٣٣) فان قالت المرأة بعد النكاح كنت أقرت قبل النكاح انه أخى من الرضاع وقد قلت

ان ما أقرت به حق حين أقرت بذلك فلم يصح النكاح لا يفرق بينهما وعنده لو أقر الزوج بعد النكاح وقال كنت أقرت قبل النكاح انها أختى من الرضاع وقلت انه حق فان القاضي يفرق بينهما لان المرأة أقرت بعد النكاح ان الزوج أخوها من الرضاع وأصرت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فكذلك اذا أسندت قلت الى ما قبل النكاح أما الزوج لو أقر بعد النكاح وأصّر على اقراره فرق بينهما فكذلك اذا أسند اقراره الى ما قبل النكاح والله أعلم

(فصل في الحضنة)

أحق الناس بحضنة الصغير حال قيام النكاح وبعد الفقرة الام فان ماتت الام أو تزوجت فام الام فان ماتت أو تزوجت فام الاب فان ماتت أو تزوجت فالأخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فالأخت لام فان ماتت أو تزوجت فالأخت لام لم تختلف الرواية في ترتيب هذه الجملة انما اختلفت الرواية بعد

حضة أو ثلث حضة وكذلك اذا قال اذا حضت نصف حضة فأنت طالق واذا حضت نصفها الاخر فأنت طالق لا يقع الطلاق ما لم تحض وتطهر فاذا حضت وطهرت تقع طلقتان كذا في البدائع * قال اذا حضت نصف حضة فأنت طالق واذا حضت حضة فأنت طالق فانها تطلق طليقتين معا اذا حضت وطهرت كذا في الجامع الكبير * ولو قال ان حضت نصف يوم يقع نصفه كذا في العناية * ولو قال اذا حضت حضة فأت طالق خاضت الاولى في غير ملك والثانية في ملك طلقت وكذلك ان تزوجها قبل أن تطهر من الحضة الثانية بساعة أو بعد ما انقطع عنها الدم قبل أن تغسل وأيامها دون العشرة فاذا اغتسلت أو مضى عليها وقت طلاق طلقت كذا في البصر الرائي * اذا قال لاهر أنه اذا حضت حضة فأنت طالق واذا حضت حضة فأت طالق خاضت حضتين وقع عليها تطليقتان وكانت الحضة الاولى كمال الشرط في البين الاولى وبعض الشرط في الثانية ولو قال اذا حضت حضة فأنت طالق ثم اذا حضت حضتين فأنت طالق خاضت حضة وقع عليها تطليقتان وكانت الحضة الاولى كمال الشرط في البين الاولى وبعض الشرط في الثانية ولو قال اذا حضت حضة فأنت طالق خاضت حضة وقع عليها الطلاق باليمين الثانية ما لم تحض بعد ذلك حضتين أخريين غلبا بكامة ثم فان قال غلبت به الاولى صدق ديانة لا قضاء في البقية اذا قال لها اذا حضت فأنت طالق ثم قال كلما حضت حضتين فأنت طالق وقع بأول الحضة طلاق وبانقضائها وحضة أخرى بعدها يقع تطليقة أخرى كذا في المحيط (١) * وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا برهنت وما لا يعلم الامنها فالقول لها في حقها كان حضت فأنت طالق وفلائة وان كنت تحبين فأنت طالق وفلائة فقالت حضت أو أحبك طلقت هي فقط وانما يقبل قولها اذا أخبرت والحيض قائم فاذا انقطع لا يقبل قولها ولو قال لها ان حضت حضة يقبل في الطهر الذي يلي الحضة لانه الشرط فلا يقبل قبله ولا بعده هذا اذا كذبها الزوج وأما اذا صدقها فتلحق بضرها أيضا كذا في التبيين * وهذا أيضا اذا لم يعلم وجود الحيض منها أما اذا علم طلقت فلائة أيضا كذا في الجوهر النيرة * لو قال ان حضت فعبدي حروضرتك طالق فقالت حضت وكذب الزوج لا يقع الطلاق والعنق فان صدقها الزوج وتعدى الدم ثلاثة أيام عتق وطلقت من حين رأت ويمنع الزوج عن وطء المرأة واستخدام العبد في الثلاثة وكذا لو تزوجت الضرة بزوج آخر وهي غير موطوءة وتعدى الدم ثلاثة أيام جاز نكاحها وقبل ثلاثة أيام القول قولها في انقطاع الحمل وبقائه حتى لو قالت في الثلاثة انقطع دمي وصدقها لم يعتق ولم تطلق بضرها وظهر بطلان نكاح الضرة وان قالت بعد مضي الثلاث انقطع دمي في الثلاث وصدقها الزوج وكذب العبد والضرة فالقول للعبد والضرة وصح نكاح الضرة فان قالت حضت وصدقها الزوج ثم قالت كان الطهر قبل الدم عشرة أيام لم تصدق ولو قالت رأيت الدم ثم قالت الطهر قبل الدم عشرة أيام صدقت وان قال الزوج كان طهره قبل الدم عشرة أيام وقالت لا بل كان عشرين يوما فالقول لها كذا في الكافي * ولو قال لاهر أنه اذا حضت فأت طالق فقالنا جميعا قد حضنا ان صدقها مطلقا جميعا وان كذبها لم تطلق وان صدق واحدة وكذب الاخرى طلقت المكذبة ولم تطلق المصدقة لوجود كمال الشرط في المكذبة لان كل واحد منهما مخبر عن نفسها بشهادة على صاحبها وهي مصدقة على نفسها بكذبة في حق غيرها فاذا صدق احدهما وجد الشرطان في حق المكذبة وهو اخبارها عن نفسها وتصديقها لصاحبها وأما المصدقة فتصدق بها أحد الشرطين ولو قال

(١) مطلب اختلاف الزوجين في وجود الشرط

هذا في الخالة والاخت لاب في رواية كتاب السكاح الاخت لاب أولى من الخالة وفي رواية كتاب الطلاق الخالة أولى لهما وبنات الاخوات أولى من بنات الاخوة وبنات الاخت لاب وأم وأولام أولى من الخالات في قولهم واختلفت الرواية في بنت الاخت لاب مع الخالة والصحيح ان الخالة أولى وأولى الخالات الخالة لاب وأم ثم الخالة لام ثم الخالة لاب وبنات الاخوة أولى من البنات والترتيب في العمت على نحو ما قلنا في الخالات ولاحق للامة وأم الولد في الحضنة وأمل الذمة في الحضنة بمنزلة أهل الاسلام ولاحق للرتبة وانما

يطل حق الحضانة لهؤلاء النسوة بالتزوج إذا تزوجن بأجنبي فإن تزوجن بذي رحم محرم من الصغيرة كالجدة إذا كان زوجها أحد الصغيرة أو الأم لو تزوجت بعم الصغيرة لا يطل حقها والنساء أحق بالحضانة ما لم يستغن الصغيران استغنى بأن كان يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده وفي رواية ويستغنى وحده فالأب بالغلām أولى والأم بالجارية حتى تحيض وعن محمد رحمه الله تعالى حتى تبلغ حد الشهوة ومن لا ولد لها من النساء لا يبقى لها حق الحضانة بعد الاستغناء في الغلام والجارية وبعد ما استغنى الغلام (٤٣٣)

أولى يقدم الأقرب فالأقرب ولا حق لابن الأم في حضانة الجارية فإذا اختلف الزوجان فادعى الزوج أن الأم تزوجت بزواج آخر وأنكرت المرأة كان القول قولها وإن أقربت أنها تزوجت بزواج آخر لكن ادعت أن ذلك الزوج طلقها وعاد حقها في الحضانة فإن لم تعين الزوج كان القول قولها وإن عيّن الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق ولو اختلف الزوجان في سن الولادة فقالت الأم هو ابن ست سنين وأنا أحق بما سكه وقال الولد هو ابن سبع سنين وأنا أحق به فإن القاضي لا يحلف أحدهما لكن ينظر إلى الصبي إن راه يستغنى عن الولادة بأن كان يأكل وحده ويلبس وحده ويشرب وحده يدفعه إلى الأب والأفلاان القاضي لم يعجز عن الوقوف على ما يطل حق الأم وهو الاستغناء وإذا خلع الرجل امرأته وله منها ابنة إحدى عشرة سنة ففوضها إلى نفسها أو أخرجها من بيتها في كل وقت وترك البنت ضائعة كان للأب أن يأخذ

لها إذا حضمتا حيضة فانتما طائفتان أو إذا ولدتا مولدا فانتما طائفتان كان ذلك على حيضة واحدة تكون من أحدهما أو على ولي يكون من أحدهما ثم إذا قالت أحدهما حضت أن صدقها طلقا جميعا وإن كذبها طلقت هي وحدها دون صاحبها وإن قالت كل واحدة منهما حضت طلقا جميعا سواء صدقها أو كذبها كذا في السراج الوهاج * وإن كن ثلاثا فقال أن حضت فأتين طوالت فقلن حضت ما تطلق واحدة منهن إلا أن يصدقن وكذا أن صدق واحدة منهن فأن صدق ثنتين وكذب واحدة طلقت المكذبة ولو كن أربعا والمسئلة بمجاله الم يطلن إلا أن يصدقن وكذا أن صدق واحدة أو ثنتين وإن صدق ثلاثا وكذب واحدة طلقت المكذبة وحدها دون المصدقات كذا في التبيين * قال لسانه الأربع إذا حضت حيضة فأتين طوالت فقلت واحدة حضت حيضة وصدقها الزوج طلقن ولو قال كلما حضت حيضة فأتين طوالت فقلت واحدة حضت حيضة وصدقها الزوج طلقن ولو قال كلما حضت حيضة فأتين طوالت فقلت كل واحدة حضت حيضة فإن كذبهن طلقت كل واحدة تطليقة وإن صدق واحدة دون الثلاث طلقت كل واحدة من الثلاث ثنتين والمصدقة واحدة وإن صدق ثنتين طلقت كل مصدقة ثنتين وكل مكذبة ثلاثا وإن صدق ثلاثا طلقت كل واحدة ثلاثا بالثبوت ثلاث حيض في حق المصدقات وأربع حيض في حق المكذبة كذا في البحر الرائق * قال لا مرأته المدخولة كلما حضت حيضتين فأت طالق فاضت حيضتين تقع واحدة ثم إذا حضت أخرى بين تقع أخرى فإن حضت أخرى لم يقع شيء لأن العدة انقضت بالحيضة الأولى من الشرط الثالث ولو قال إذا حضت حيضة فأت طالق ثم قال كلما حضت فأت طالق فإن رأت الدم طلقت واحدة وإذا طهرت تقع أخرى كذا في محيط السرخسي في كتاب الإيمان في باب يقع الطلاق بالحيض ولو قال لها إن لم أجتمعك في حيضتك حتى تطهرى فأت طالق ثم قال لها بعد ما طهرت كنت قد جامعتها في الحيض فالقول قوله ولا يقع عليها شيء كذا في التتارخانية * ولو قال فإذا حضت فأت طالق فقلت حضت ثم ولدت فإن ولدت لستة أشهر وقبل عام ثلاثة أيام لا يقع لأنه ظهر أنها كانت حامل قبل تمام ثلاثة أيام وإن كانت لستة أشهر ومن بعد ثلاثة أيام بآث وزمه الولد ولو كانت حائضا فقال أن طهرت فأت طالق فقلت طهرت وكذبها الزوج تصدق في حق نفسها دون غيرها فإن صدقها وطلقت الضرة ثم ادعت معاودة الدم في العشرة لا تصدق وكذا لو قال أن طلقك للسنة فقلنا طالق ثم قال أنت طالق للسنة فاضت وطهرت فقال الزوج جامعتك في الحيض أو طلقك لا يقع على الضرة ويقع عليها وكذا لو علمت طلاقها تقع أخرى وإن قال الزوج ذلك في أيام حيضها لا يقع الطلاق عليها أيضا كذا في العناية * إذا قال لها إن كنت تحمين أن يعذبك الله بنار جهنم فأت طالق وفي ثلاثة وعبدى حر فقلت أحب طلقك ولم تطلق فلانة ولم يعق العبد وهو بمنزلة قوله إن كنت تحميني أو تغصيني وإن قال لها إن كنت تحميني بقربك فأت طالق فقلت أحبك وهي كاذبة طلقت قضاء ودبابة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجها ما الله تعالى وإذا قال لامرأته أنت طالق إن كنت أنا أحب كذا ثم قال است أحب وهو كاذب فيه فهي امرأته ويسعه أن يطأها فيما بينه وبين الله تعالى ثم أعلم أن التعليق بالحجبة كالتعليق بالحيض لا يفترقان إلا في شيتين أحدهما أن التعليق بالحجبة يقتصر على المجلس لكونه تخيرا حتى لو قامت وقالت أحبك لا تطلق والتعليق بالحيض لا يطل بالقيام كسائر التعليقات وثانيهما أنها إذا كانت كاذبة في

البنت لأن للأب ولاية أخذ الجارية إذا بلغت حد الشهوة والاعتماد على هذا الرواية لفساد الزمان وإذا بلغت إحدى عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم صغيرة لها أب معسر وعمه موسرة أرادت العمة أن تربي الولد بماله إجمالا ولا تمنع الولد عن الأم والأم تباي ذلك وتطالب الأب بالأجر ونفقة الولد اختلوا فيه والصحيح أن يقال للأم ما إن عسك الولد بغير أجر وما إن تدفع إلى العمة وإذا امتنعت الأم عن أمسالك الولد وليس لها زوج اختلوا فيه قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث رجها ما الله تعالى تجبر الأم على أمسالك الولد وقال

• شايخنا رحمه الله تعالى لا يجبر امرأة حلفت بالفارسية فقالت اكر من امشب ان يجبره اذ ارم جفاتي امرأة أخرى وجهه في المهد وأمسكت الصبي الا أن الحالفة أرضعته فالواحتن في عيها لان امسك الرضيع يكون بالارضاع حالة الصغيرة اذا ثبت ان عمك الصغيرة وتعاهد قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يجبر والصحيح انهم لا يجبر لان الام لا تجبر في الصحيح فالخالة أولى امرأة خرجت من منزلها وتركت صبيها في المهد (٤٣٤) فسقط المهد ومات الصبي لاشي عليها لانهم لم يضيع فلا تضمن كلوا خرجت من

الاخبار تطلق في التعليق بالحبيسة وفي التعليق بالحبيسة لا تطلق فيما ينسب مو بين الله تعالى كذا في التبيين * ولو قال لهما اذا ولدتما أو قال لهما اذا ولدتما ولدين فانتما طالق فانما طالق وانما طالق واحدة منهما ما لم تلد كل واحدة منهما ماولدا وكذلك في قوله ان حضمتا حبيصتين واذ قال لهما ما اذا ولدتما ولدين فانتما طالق فانما طالق واحدة منهما ولدين أو قال انا حضمتا حبيصتين فانتما طالق فانما طالق واحدة منهما ما حضمتين لا تطلق واحدة منهما ولو حاضت كل واحدة منهما حبيصة أو ولدت كل واحدة منهما ماولدا فانتما طالق ولا تشترط ولادة كل واحدة منهما ماولدين كذا في المحيط * ولو قال لامرأة اذا ولدت فانت طالق فقالت ولدت وكذبها الزوج ولم يكن الزوج أقر بالحبل ولا كان الحبل ظاهرا وشهدت القابلة على الولادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضي بشهادة القابلة وعندهما يقضي بوقوع الطلاق بشهادة القابلة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان في باب ما يثبت به النسب وما لا يثبت * ان قال اذا ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدا مينا طلقت كذا في الجوهر والنية * قال الحاکم في الكافي اذا قال لها اذا ولدت ولدا فانت طالق فأسقطت سقطا قد استبان بعض خلقه طاعت فان لم يثبت خلقه لم يقع به الطلاق كذا في غاية البيان * ولو قال ان ولدت ولدين فانت طالق فولدت أحدهما في ملكه والثاني في غير ملكه ثم عادت اليه لم تطلق ولو ولدت الاول في غير ملكه والثاني في ملكه تطلق كذا في محيط السرخسي * اذا قال ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق فثنتين فولدت غلاما وجارية ولم يدرك الاول ولم يولد له غلاما واحدة قضاء وفي الاصل طلاق ثنتان تنزها وقدا نقضت العدة حتى لو طلقها واحدة غيرها أو كانت أمة لا يردها الا بعد زوج آخر لاحتمال تقدم الجارية ولادة والعدة منقضية هذا اذا لم يعلم أيهما أول وان علم الاول منهم فلا اشكال فيه وان اختلفا فاقول قول الزوج لانه منكر كذا في التبيين * فان ولدت خنثى وقعت واحدة ووقعت الاخرى حتى تبين حاله كذا في البحر الزاخر * وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يدرك الاول منهن تقع ثنتان في القضاء وفي التنزه ثلاث ولو ولدت غلامين وجارية لم يزمه واحدة في القضاء وفي التنزه ثلاث ولو قال ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كان جارية فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان الحمل اسم لكل فالحمل يمكن السكك جارية أو غلاما لم تطلق وكذا ان قال ان كان مافي بطنك غلاما والمسئلة بماله الان كلمة ماعامة ولو قال ان كان في بطنك والمسئلة بمالهها وقع ثلاث كذا في التبيين * ولو قال كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدين في بطن واحد بان كان بينهما أقل من ستة أشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولا يقع طلاق آخر ولو ولدت ثلاثة أو اربعة ثنتين ولو ولدت ثلاثين كل ولدين ستة أشهر وقع ثلاث وتعد ثلاث حبيص * ولو قال لامرأة تيه كلما ولدتما ولدا فانتما طالق فولدت احدهما ثم الاخرى ثم الاولى ثم الاخرى ثم في بطن واحد حتى ولدت كل واحدة ولدين طلقت الاولى ثنتين وانقضت عدتها بولدها الثاني والاخرى ثلاثا وانقضت عدتها بولدها الثاني ولو كان بين ولدي كل واحدة ستة أشهر فاكثرا ستين طلقت الاولى ثنتين وانقضت عدتها بولدها الثاني وبثنتا بولدين طلقت الاخرى واحدة وانقضت عدتها بولدها الاول ولا يثبت نسب ولدها الثاني ولو قال لامرأة الحامل اذا ولدت ولدا فانت طالق فثنتين ثم قال ان كان الولد الذي تلدينه غلاما فانت طالق فولدت غلاما طلقت ثلاثا ولو قال ان كان الولد الذي في بطنك غلاما والمسئلة بمالهها طلقت واحدة لان شرط البين كونه في بطنها

منزلها جامع طرار وطستر مافي البيت لاضمان عليها * اذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر اكان للاب ان يضما الى نفسه وان كانت نيبا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مائة ونة على نفسها والغلام اذا عسل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له ان يضمه وليس عليه نفقته الا ان يتطوع

• (باب النفقة) •

النفقة تتعلق بأشياء منها الزوجية والاحتباس فحبس على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقر والغنية دخلها ولم يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة تجتمع مثلها فان كانت لا تجتمع لان نفقة لها والمنكوحة اذا كانت أمة ان بواها المولى يتناولها النفقة والافلا وكذا المدبرة وأم الولد والمتبوءة ان يحل بينها وبين زوجها ولا يستخدمها المولى وان بواها المولى يتناولها ان يستخدمها كان له ذلك فان بواها بيتا وكانت تسير الى المولى في أوقات وتخدمه

من غير استخدام لا تسقط نفقتها والمكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كالحره ولا تحتاج الى التبوء والعبد اذا تزوج باذن مولاه كان عليه نفقة المرأة يساع في النفقة من بعد أخرى ولا نفقة للريضة اذا تزوجت الى بيت زوجها فان زفت قالوا لها النفقة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا نفقة لها ان كانت لا تطيق الجماع وان زفت المرأة الى زوجها وهي حبيصة فرضت في بيت الزوج مرضا لا يجمل الجماع ان كان بنى بها كان لها النفقة لان المرأة لا تسلم عن المرض في غيرها وان كان لم يدخل بها فرضت مرضا لا يجمل

الجماع لانفقة لها وان أنعم عليها فعمله كثيره وعزلة المرض وان بنى في منزلها ثم مرضت مرضا لا يحتمل الجماع وزهبت الى منزل الزوج وهي مريضة على حالها كان له الخيار ان شاء أمسكها وعليه النفقة وان شاء ردها الى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيرة قالوا انما تجب النفقة على الزوج للمرأة المريضة في بيته والصغيرة التي لا تجماع اذا كان يمكن الزوج من الانتفاع بها مع ذلك المرض بوجه ما فان كان لا يمكن لانفقة لها ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى (٤٣٥) دارا فيها قالوا ان كانت بحال يمكنها النقل الى منزل الزوج بمحفة أو

فمحوها فلم تنتقل لانفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة ويجب على الصغير نفقة امرأته الكبيرة فان كان صغيرا لا يطيقان الجماع لانفقة لها وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الاب نفقة امرأته وله ويستدين الاب عليه غير رجوع بذلك على الابن اذا أسر والنفقة الواجبة لما كوله والمبوس والسكنى اما لما كوله فالدقيق والماء والحطب والملح والدهن فان قالت لا أطبخ ولا أخبز قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والخبز على الزوج ان ياتيا بطعام مهيا أو ياتيا بعين يكفيها عمل الطبخ والخبز وفرق بين المرأة وخادمها وخادم المرأة اذا امتنع عن الطبخ والخبز لا يجب لها النفقة على زوج المرأة لان نفقة الخادم مقابلة بالخدمة فاذا لم يخدم لا يجب وأما نفقة المرأة فقابلة بالاحتساب وقد احتسبت بحق الزوج فكان لها النفقة على الزوج وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا امتنع المرأة

وبالولادة تبين كون الغلام في بطنها فبين ان الطلاق من ذلك الوقت لا عند الولادة وقد افضت العدة بوضع الحمل فلا يقع بالولادة كذا في محيط السرخسي وفي الاصل اذا قال كمل ولدت ولدا فانت طالق وقال لها اذا ولدت غلاما فانت طالق فولدت غلاما فانه يقع عليها تطليقتان باليمين كذا في المحيط * ولوعلق طلاقها بحبلها لم تطاق حتى تلد لا كثر من سنتين من وقت اليمين ويندب أن يستبرأ قبل أن يطأها لئلا تصوره كذا في النهر الفائق * ولو قال ان لم تكو في حاء لافانت طالق ثلاثا فانت طالق من سنتين منذ وقت اليمين لا تطلق في الحكم وان جاءت لا كثر من سنتين يوم طلقت وان حاضت بعد اليمين لا يقربها لاحتمال ان لا تكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي أن يقربها حتى تضع كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لامرأة ان خطبتك أو تزوجتك فانت طالق فخطبها أو لا ثم تزوجها لا تطلق فان تزوجها قبل الخطبة بان زوجها منه فضولي فبلغها فاذا جازت طلقت كذا في الخلاصة في كتاب الايمان * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لامرأة ان لا يملكك ما ان خطبتك أو تزوجتك كما فانت طالق فخطبها ثم تزوجها لم تطلق ولو تزوجها من غير خطبة في ععدة أو عقتين طلقت ولو خطب واحدة وتزوجها ثم خطب الاخرى وتزوجها لم تطلق ولو خطب واحدة ثم تزوجها مطلقا ولو تزوج واحدة فطلقها ثم تزوجها مطلقا كذا في المحيط * فان عقت عينا بالفارسية بان قال اكر فلانة راجعواهم أو قال هر زني را كه بخواهيم في كل موضع يكون هـ ذال اللفظ منهم تفسير الخطبة لا تنقدا اليمين وفي كل موضع يريدون بهذا اللفظ الزوج تنقدا اليمين اذا كان مراده ذال وقع الطلاق اذا تزوجها وفي عرف ديارنا قولهم بخواهيم نفسهم يقولهم نكحت أو تزوجت فتعقد اليمين ولا يثبت بالخطبة فاذا تزوجها يقع الطلاق ولو كان الرجل عارفا بحقيقة هـ ذال لانه انما للخطبة فقال غيب بها الخطبة لا يصدق قضاء ويصدق ديانة كذا في الذخيرة * ولو قال اكر فلانة راجعوا هـ ذال كرمي كرم فعل الخطبة ولو قال اكر زن كرم هذا بمنزلة قوله ان تزوجت امرأة ولو قال اكر زن ارم اختلف المشايخ فيه والفتوى على انه على الزفاف ولو قال اكر دختر فلان مراده دختر فلان مطلق فزوجها لا تطلق ولو قال اكر ويرازني دهن دهن أو قال داده شود والمثلة بحالها المختار ان لا تطلق أيضا * وفي فتاوى التتبي اكر فلان كرم هر زني كه بخواهيم خواستن از من بطلاق ففعل ذلك الفعل ثم تزوج لا تطلق * وفي الفتاوى الصغرى لو قال لنكوحته ان تزوجتك أو قال بالفارسية اكر تر ازني كرم فانت طالق فهذا ينصرف الى العقد ولا ينصرف الى الوطء وكذا لو قال بالفارسية اكر تر انكاح كرم فاذا تزوجها لم تطلق فاذا فارقتها ثم تزوجها طلقت أما اذا قال لنكوحته أو لامرأة لا يحل له نكاحها ان نكحتك فانت طالق فينصرف الى الوطء حتى لو طلق امرأته ثم تزوجها لا تطلق كذا في الخلاصة في كتاب الايمان * رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق تطلق امرأته تطليقة بائنة فتزوجها لم تطلق كذا في التجنيس والمزيد * ولو قال ان زنت بفلانة أو خاطبتها قال ان زنت بك فكل امرأة تزوجها فهي طالق فزني بها ثم تزوج بالزينة لا تطلق كذا في الخلاصة * ولو قال لوالديه ان زوجتني امرأة فهي طالق ثلاثا فزوجه

٣ ان كانوا يعطوني بنت فلان فله الطلاق ٤ ان كانوا يعطوها لي بالزوجية ٥ ان كنت أتزوجك ٦ ان كنت أنت كرمك

(٥٤ - فتاوى اول) عن الطبخ والخبز انما يجب على الزوج ان ياتيا بطعام مهيا اذا كانت المرأة من نبات الاشراف لا يتخدم بنفسها في أهلها أولم تكن من نبات الاشراف ولكن بها على لا تقدر على الطبخ والخبز اما انما تكن كذلك لا يجب على الزوج ان ياتيا بطعام مهيا ولا تقدر في النفقة عندنا وانما يجب عليه كفافية بالمعروف وذلك يختلف باختلاف الاوقات والاماكن وكما يجب لها عند الكفاية من الخبز كذلك الادام لان الخبز لا يؤثر كل عادة الاماكن وما قالوا في تأويل قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم ان أهلي ما يطعم

الرجل أهلها خبز واللحم وأوسط ما يطعم الرجل أهلها خبز والزيت وأدنى ما يطعم أهلها خبز واللبن أما الدهن فلا بد منه خصوصاً في ديار الحار وهذا كله في عرفة هم أما في عرفان نفقة المرأة تختلف باختلاف الناس والاقوات ولا تقدر النفقة بالدرهم وقال الشافعي رحمه الله تعالى النفقة مقدرة على الموسر مدان وعلى وسط الحال مذبذبة وعلى العسر مد واحد وهذا غير صحيح لان الواجب الكفاية والكفاية تختلف باختلاف الأشخاص (٤٣٦) والاقوات وأما اللبس ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقد رالكسوة بدرعين

وخمارين وملحفة في كل سنة واختلاف في تفسير الملحفة قال بعضهم هي الملاءة التي تلبسها المرأة عند الخروج وقال بعضهم هي غطاء الليل يلبس في الليل وذكر درعين وخمارين أراد به صيفيان وشتويان فالصيف ما يكون رقيقاً يصلح في زمان الحار والشتوي ما يكون ثخيناً يصلح لدفع البرد ولم يذكر السراويل في الصيف ولا بد منه في الشتاء وهذا في عرفهم أما في ديارنا يجب السراويل وشباب آخر كالجبة والفراس الذي ينلم عليه واللعاف وما يدفع به أذى الحار والبرد في الشتاء والصيف درع خز وجبة خز وخمارا برسيم ولم يذكر الخلف والمكعب في النفقة لان ذلك انما يحتاج اليه للخروج وليس على الزوج تهمة أسباب خروج المرأة ثم النفقة انما تجب على قدر يسار الرجل وعسرته وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة وقال انصاف رحمه الله تعالى يعتبر حالهما وتفسير ذلك ان الرجل اذا كان من الاشراف ان يأكل

امراً بغير امره لا تطلق كذا في فتح القدير * ولو قال لوالديه ان تزوجتما في امرأة فهي طالق فزوجه امرأة بامرهم قالوا لا تصح هذه البيِّن ولا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح وتطلق وهو الصحيح * رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهي طالق وليس لفلان بنت ثم ولدت له بنت فزوجه الخالف قالوا لا يحسن في عيِّنه وبشروط قيام البنت وقت البيِّن ولا يدخل في البيِّن ما يحدث بعد البيِّن رجل قال ان تزوجت امرأة مدامت في الكوفة فهي طالق فقارق الكوفة ثم عاد اليها فزوج امرأته لا تطلق كذا في فتاوى قاضيخان * قال ان تزوجت فلانة أبدا فهي طالق فزوجه امرأة فطلقت ثم اذا تزوجه أخرى لا يقع قال لاجنبية مدامت في نكاحي فكل امرأته تزوجهان فهي طالق ثم تزوجهان فزوج عليها امرأة لا يقع ولو قال ان تزوجتك مدامت في نكاحي فكل امرأته تزوجهان فالمسئلة بما لا يقع كذا في الوجيز للكردي * رجل له مطلقة فقال ان تزوجتها فخلال الله على حرام فزوجهان تطلق ولو قال لامرأته ان تزوجت عليك ما عشت فخلال الله على حرام ثم قال ان تزوجت عليك فاطلاق على واجب ثم تزوج عليها يقع على كل منهما تطليقة بالبيِّن الاولى وتقع أخرى على واحدة منهما بالبيِّن الثانية يصرفها الى أيتهما شاء كذا في فتح القدير * رجل قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق فزوج في السنة الخامسة تطلق كذا في التبيين والمزيد * ولو قال ان تزوجتك فانت طالق قبله ثم نكحها بوقعه أبو يوسف وقال لا يقع كذا في فتح القدير * ولو قال ان تزوجت عليك فالتى أتزوج طالق فطلق امرأته طلاقاً ثنائياً تزوج امرأته أخرى في عدتها لا تطلق * ولو قال رجل ان تزوجت زينب بعد عمة فهما طالقان فزوجهما كذلك أو قال مع عمة فزوجهما معاً أو قال على عمة فزوجهما زينب بعد تزوج عمة وعمة في نكاحه طالقاً في هذه الوجوه ولو تزوجهما على خلاف ما ذكر لم تطلقا ولو قال ان تزوجت زينب قبل عمة فهما طالقان فزوجهما زينب بطلت ولا يتوقف على تزوج عمة ولا تطلق عمة اذا نكحها ولو قال قبيل عمة فتسكن زينب لا تطلق ما لم يتزوج عمة بعده على الفور لكن ان تزوج عمة بعده على الفور لا تطلق عمة وطلقت زينب رجل تزوج امرأة غيره ثم قال لها ان مات مولد فانت طالق ثنتين فالت المولى والزوجه وارثه وقع الطلاق ولم تحل له حتى تسكن زوجا غيره عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الكافي * وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال ان تزوجت امرأة بعد امرأة فهي طالق فزوج امرأته ثم امرأتين في عقدة طلقت واحدة من الاخرين والخيار اليه ولو تزوج امرأتين في عقدة ثم امرأته طلقت الاخرية ولو قال ان تزوجت امرأتين في عقدة ثم امرأته طلقا فان فزوج ثلاثا طلقت ثنتان منه والبيان اليه كذا في محيط السرخسي * رجل له ثلاث نسوة فقال لاحداهن ان طاعتك فالأخرى طالقان ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم طلق الاولى واحدة طلقت كل واحدة من الاخرين واحدة ولو لم يطلق الاولى لكن طلق الوسطى تقع على الاولى تطليقة وعلى الوسطى والاخرية على كل واحدة منهما تطليقتان ولو طلق الاخرية تقع على الاخرية ثلاث وعلى الوسطى ثنتان وعلى الاولى واحدة ولو كان له أربع نسوة فقال لواحدة منهن ان لم أبت عندك الليلة فالثلاث طوائق ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم قال للرابعة مثل ذلك ثم بات عند الاولى وقع عليها ثلاث ويقع على كل واحدة مما لم يبت عندهن تطليقتان ولو بات مع الثنتين وقع على كل واحدة منهما تطليقتان وعلى الاخرين

الحواري والطير المشوى والبايات والمرأة فقيرة تأكل في أهلها خبرا الشعر يطعمها الزوج خبر البر وباجة أو باحتين على ولو كانا موسرين كان عليه نفقة الموسرين لا امراف فيه ولو كانا معسرين كان عليه نفقة المعسرين لا اعتبار فيه وان كانت المرأة موسرة والزوج معسر يطعمها خبر البر وباجة يتكلف لذلك والناشرة لا نفقة لها وهي التي خرجت عن منزل الزوج بغير اذنه بغير حق فان كانت لم تسلم نفسها ومنعت نفسها الاستيفاء المهران كان المهر مؤجلاً أو وهبته مهرها ثم منعت نفسها كانت ناشئة وان كانت سلمت نفسها ثم منعت

لاستيفاء المهر لم تكن ناشئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبنا رحمه الله تعالى تكون ناشئة ولو كان الزوج ساكنا معها في منزله اغتنت زوجها من الدخول عليها كانت ناشئة الا اذا منعت ليجزأها الى منزله أو يكتري لها منزلا فينشد لا تكون ناشئة ولو كانت مقبلة في منزله ولم تمكنه من الوطء لا تكون ناشئة وان غصبها غاصب وهرب بها كرها ثم عادت اليه لا يجب عليه نفقة المأضي وكذا اذا حبست ظملا أو بحق ذكر في الأصل والجامع الكبيرانه لا يجب لها النفقة من غير تفصيل عن أبي (٤٣٧) حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي

يوسف ان حبست بدین لا تقدر على أدائه تجب لها النفقة فان كانت تقدر على الاداء ولم تؤد لا نفقة لها وهذا اذا كان الزوج لا يقدر على الوصول اليها في الحبس وان وجدته مكانا يصل اليها قالوا يجب لها النفقة وان خرجت الى الحج مع محرم لا نفقة لها في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لها نفقة الاقامة لان نفقة السفر وان حجت مع الزوج حجة الاسلام أو نفلا كان لها نفقة الحضر لان نفقة السفر وتفسير ذلك ان ينظر لو كانت في الحضر يكفيها النفقة بدرهم وفي السفر لا يكفي الا ربع دينار أو أكثر ينقضي عليها في السفر بدرهم ولا يلزمه الزيادة وان حبس الزوج بدین فان لم تمتنع المرأة من اتيانها كان لها النفقة وان حبس في سجن السلطان ظملا اختلفوا فيه والصحيح انها تستحق النفقة والرقاء تستحق النفقة * رجل تزوج بامرأة وأوقاها مهرها الا ان الزوج يسكن في أرض الغصب أو في دار الغصب فامتنعت

على كل واحدة تطليقة ولو بات مع الثلاث وقعت على كل واحدة منهن تبين واحدة ولا يقع على هذه التي لم يبت عندها شيء * رجل له أربع نسوة فقال كل امرأة لم أجامعها منكن الليلة فالأخريات طوالق فجامع واحدة منهن فطلع الفجر طلقت الجماعة ثلاثا وسائرهن طلقت كل واحدة منهن ثنتين كذا في الفتاوى الكبرى * ولو كان له ثلاث نسوة فدخل بهن فارتد عنهن ثم أسلم فقال ان تزوجت امرأة فنهى طالق وان تزوجت امرأة تبين فها طالقان وان تزوجت ثلاثا فنهى طوالق فتزوج بهن في العدة بعقد طلقت الاولى ثلاثا ثم ادخلت في الايمان الثلاث وطلقت الثانية ثنتين لانه حين تزوجها كانت اليمين الاولى معلقة فبقيت داخله في اليمينين وطلقت الثالثة واحدة لانه حين تزوجها كانت اليمين الاولى والثانية معلقين كذا في العتبية * واذا قال ان دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فنهى طالق وفلانة هذه وأشار الى المرأة التي في نكاحه فدخل الدار حتى وقع الطلاق على فلانة ثم تزوج فلانة طلقت واذا قال الرجل ان فعلت كذا ما لم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوجها فنهى طالق ففعل ذلك الفعل ثم تزوجها فطلقت كذا في الذخيرة * اذا كان الشرط ذا وصفين بان قال لها ان دخلت دار زيد ودار عمرو وأقال لها ان كلمت أبا عمرو وأبا يوسف فانت طالق يشترط وقوع الطلاق أن يكون آخرهما في الملك حتى لو طلقها بعد ما علق طلاقها بشرطين وانقضت عدتها ثم وجد أحد الشرطين وهي مبانة ثم تزوجها فوجسد الشرط الآخر وقع عليها الطلاق المعلق وقال زفر رحمه الله تعالى لا تطلق وتنقسم هذه المسئلة عقلا الى أربعة أقسام اما أن يوجد الشرطان في الملك فيقع بالاتفاق أو يوجد في غير الملك فلا يقع بالاتفاق أو يوجد الأول في الملك والثاني في غير الملك فلا يقع أو يوجد الأول في غير الملك والثاني في الملك وهي الخلافية المذكورة فيما تقدم كذا في التبيين * قال لها ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق أو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار وهذه الدار أو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وهذه الدار لا يقع الطلاق الا عند دخول الدارين جميعا وكذلك اذا كان العطف بحرف الفاء بان قال ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فانت طالق أو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار فهذه الدار أو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق فهذه الدار فنهى طالق فكله سواء فلا يقع الطلاق الا عند دخول الدارين جميعا كما في النص من الاول الا أن هناك ليراعى الترتيب في دخول الدارين وههنا يراعى وهو أن تدخل الدار الثانية بعد دخولها الاولى وكذلك ان كان العطف بكلمة ثم بان قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثم هذه الدار فهذه الدار فنهى طالق فكل واحد منهما الا أن ههنا لا بد أن يكون دخول الدار الثانية مقترنا بدخول الاولى كذا في البدائع * قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق ان دخلت هذه الدار فانت طالق فانهما وانقضت عدتها فدخلت الاولى ثم تزوجها فدخلت الاخرى لم تطلق لان دخول الاولى معتبر ولم يوجب كذا في الترتيب * ولو قال لامرأة ايمان ان دخلت هذه الدار فانت طالق لم تطلق واحدة حتى تدخل الاخرى كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها ان دخلت هاتين الدارين فانت طالقان فدخلت واحدة من الدارين لم تطلق الاخرى فدخلت الاخرى طلقت كل واحدة منهما استحسانا وكذا اذا قال لها ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالقان فدخلت واحدة من الدارين لم تطلق الاخرى فدخلت الاخرى طلقت كل واحدة منهما استحسانا وكذا اذا قال لها ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالقان فدخلت واحدة من الدارين لم تطلق الاخرى فدخلت الاخرى طلقت كل واحدة منهما استحسانا وكذا في المحيط

المرأة قمت منه وخرجت من منزله كان لها النفقة لانها محقة وليست بناشئة * رجل غاب عن امرأته وتزوجت امرأته بزوج آخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الاول وفرق القاضي بينهما وبين الزوج الثاني فكان عليها المدة ولا نفقة لها في عدتها الا على الثاني أما الثاني فلان نكاحه كان فاسدا والنكاح الفاسد لا يوجب النفقة لاقبال الفرق ولا بعدا في العدة وأما الزوج الاول فلانها صارت ناشئة * رجل طلق امرأته ثلاثا بعد الدخول فتزوجت بزوج آخر قبل انقضائه العدة ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما فكلها

لا يكون لها النفقة وكذا
إذا طأعت ابن الزوج أو
قبلته أو فعلت ذلك في العدة
عن طلاق رجعي سقطت
النفقة ولو كانت العدة من
طلاق بائناً أو ثلاثاً لتسقط
بذلك كونا المأكول والكسوة
أما السكنى فحقها في بيت
على حدة تأمن على متاعها
ولا تستحي عن غيره ممن
معاشرة الزوج فان كان
لأرجل والده أو أخت أو ولد
من غيره في منزلها فبالت
صير في منزل على حدة
كان لها ذلك لانها تأمن
على متاعها وتستحي عن
المعاشرة اذا كان البيت واحداً
فان كانت داراً فبما يوت
وأعطى لها بما تغلق وتفتح
لم يكن لها ان تطلب بيتاً آخر
اذا لم يكن ثمة أحد من احوال
الزوج يؤذيها فان لم يكن
هناك أحد فشكت الى
القاضي ان الزوج يؤذيها
ويضر بها وسألت مسكناً
بين قوم صالحين يعرفون
احسانه واساءته ان علم
القاضي ان الامر كما قالت
زجره القاضي عن ذلك
ومنعه من التعدي وان لم

يعلم القاضي ذلك نظر القاضي ان كان جيران الدار قوم صالحين أقرها القاضي هناك وسأل عن جيرانه افان
أخبروا ان الامر كما قالت المرأة فجزه القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وان ذكر الجيران انه لا يؤذيها بتركها القاضي في تلك وان
لم يكن في جيرانه من يثق به امره القاضي ان يسكنها بين قوم صالحين واذا أراد الزواج ان يمنع أباءها وأمهاتها وأحد من أهلها عن
الدخول عليها في منزلها فاختلعه قال بعضهم ان يمنع عن الدخول ولا يمنعهم عن الظهور والتكلم والقيام على باب الدار والمرأة في الداخل

وينع من النظر من لا يكون محرما وبثمه الزوج وقال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وما يمنعهم عن الكينونة عندها وبه أخذ مشايخنا رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى وهل يمنع غير الابوين عن الزيارة قال بعضهم له ان يمنع وقال بعضهم لا يمنع المحرم عن الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بل رحمهم الله تعالى في كل سنة وعليه الفتوى وكذا لو أرادت المرأة ان تخرج لزيارة المحارم كالحالة والعمة والاخت فهو على هذه الاقاويل وان كان لها خادم يفرض عليه (٤٣٩) نفقة خادمها ولا تقرض لا كثر من خادم واحد في قول أبي حنيفة

ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقرض نفقة خادمين قالوا انما تقرض لها نفقة الخادم اذا كانت المرأة من بنات الأشراف ولم يأتها الزوج بطعام مهيا وان قال الزوج أن لا يخدمك أو يتخذ لك جارية ممن جوارى الصبيح ان الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة عن بيته ونفقة الخادم أدنى الكفاية لا تبلغ نفقة المرأة وتقرض لخادمها قيصا وازاكر باس وكساء كالحص ما يكون وخف لانها تحتاج الى الخروج لداستها الخارجية من الرسالة الى الابوين ونحو ذلك ولا يفرض لخادمها الخمار لان شعرها ليس بعورة ذي تزوج يحارمه فطابت النفقة فان القاضي يقضى لها بالنفقة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها رحمه الله تعالى لا يقضى ويجب على المعسر نفقة خادم المرأة ولا تستحق المرأة نفقة الخادم على زوجها اذ لم يكن لها خادم في ظاهر الرواية موسرا كان الزوج أو معسرا

فهي طالق ثم تزوج فلانة طلقت تطليقتين كذا في المحيط * ولو قال امرأتى طالق ان دخلت الدار وعبدى حرو على المنى الى بيت الله ان كلمت فلانا فالطلاق على الدخول والعق والمشي على الكلام كذا في التتارخانية * في الفتاوى لو قال لامرأته ان تركتى أدخل دارك فلم اشترك حليا فانت طالق فتركته فدخل فلم يشتر الحلى على الفور فبين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيه اختلاف واختار أنه يحتمل قال رضى الله عنه ومن هذا الجنس صارت واقعة صورتها لو قال لامرأته ان بعث بقرتك فلم أقبله فانت طالق فباعته البقرة فلم يقبله على الفور أو فتوا على أنها لا تطلق وفي الزيارات رجل قال امرأتى طالق ان لم أخبر فلانا بما فعلت حتى يضربك فأخبر فلانا فلم يضربه بالخالف واليمين على الخبر خاصة كذا في الخلاصة * قال لها أنت طالق ان دخلت هذه السكة فدخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة لا يحتمل قال لا يخفى امرأته ان لم تدخل بيتي كما كنت فأمرأتى طالق فان كان بينهما كلام يدل على الفور فهو على الفور لان الحال أوجب التقييد والا كانت اليمين على الابد وتقع اليمين على الدخول المعتاد قبل اليمين حتى لو امتنع الاخر مرة كما كان مع ناديا يحتمل كذا في خزائن المفتين * اذا قال ان لم أدخل دارين الدارين اليوم فأمرأتى طالق أو قال ان لم أضرب فلانا سوطين اليوم فأمرأتى طالق فدخل احدى الدارين وضرب أحد السوطين ولم يضرب الاخر ولم يدخل الاخرى حتى مضى اليوم حنت في يمينه لان شرط البر دخول الدارين وضرب السوطين ولم يوجد ففقد شرط البر وعند فوات شرط البر يتعين الحنت وكذا اذا قال ان لم أكلم فلانا وفلانا اليوم فعبده حر وكلم أحدهما دون الاخر حتى مضى اليوم حنت في يمينه فصار الاصل أن اليمين متى عقدت على عدم الفعل في محالين يتقضيها الى شرط السبر وعند فوات شرط البر يتعين الحنت ولو قال ان لم أدخل الليلة المدينة ولم ألق فلانا فأمرأتى طالق فدخل فلم يصادف في منزله ولم يلقه الى أن أصبح فان كان عالما بأنه غائب عن المنزل وقت الحلف يحتمل في يمينه وان لم يكن عالما بذلك وقت الحلف لا يحتمل في يمينه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث على قياس المسئلة المتقدمة ينبغي أن يحتمل في يمينه * أيضا لما ذكرنا من المعنى فتأمل عند الفتوى * وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته ان دخلت هذه الدار ولم تعطيني ثوب كذا فانت طالق فدخلت الدار قبل اعطاء الثوب طلقت أعطته الثوب بعد ذلك أو لم تعطه ولو أعطته ثم دخلت لم تطلق لان الواو في مثل هذا الحال كقوله ان دخلت الدار وانت راكبة ولو قال ان لم تعطيني هذا الثوب ودخلت الدار لم يقع الطلاق حتى يجمع أمر ان دخول الدار وعدم الاعطاء وعدم الاعطاء انما يتحقق بموت أحدهما أو بلاك الثوب فأما اذا مات أحدهما أو هلك الثوب ودخلت الدار فقد اجتمع الأمران فطلق كذا في الذخيرة * أراد أن يشتري جارية فقال لامرأته ان اشتريت الجارية فتدخل غيرة من ذلك عليك فانت طالق فلا تأفأ ترى ودخلت عليها الغيرة فان دخلت عقيب الشراء وقع عليها الطلاق وان دخلت بعد الشراء برمان لا يقع وهذا اذا ظهرت الغيرة منها بلسانها بكلمة قبيحة أو بلحاج أما اذا دخلت في قلبها ولم تسكنها فلا تطلق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كلمت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلقان بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني ولو دخلت الدار طلقت ثنتين ولو كلمت فلانا طلقت واحدة كذا في فتاوى قاضيان * ولو دخل الشرط فقال أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان دخلت الدار وأقدم الشرط

* امرأته طلبت من القاضي ان يفرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج صاحب مائة وطعام كثير لا يفرض لها النفقة وان لم يكن كذلك يفرض لها النفقة بالمعروف شهر اشهر قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ذلك يختلف باختلاف حال الزوج ان كان محترفا يفرض عليه النفقة يوما وما لا نه عسى لا يقدر على تحصيل نفقة الشهر دفعة واحدة وان كان من التجار يفرض عليه شهر اشهر وان كان من الدهاقين يفرض سنة فسنة ينظر الى ما كان أيسر ويفرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة أشهر كسوة واذا فرض القاضي على الزوج لا تطالبه

نفقة ماضى من الزمان قبل الفرض لان عندنا لا تميز النفقة ديناً بالقبض أو بالقاضى فان كانت المرأة مستعانة قبل الفرض وأنفقت على نفسها لترجع بذلك على الزوج وان فرض لها القاضى أو صالحت زوجها من النفقة على شئ معلوم كل شهر فلم ينفق عليها حتى أنفقت من مال نفسها واستدان رجعت بذلك على الزوج أمرها القاضي بالاستدانة أول ما يمر ولو صالحت زوجها من النفقة على ما لا يكفها كان لها ان ترجع عن ذلك (٤٣٠) الصلح وتطلب الكفاية وان فرض لها القاضي الكسوة لستة أشهر وأعطاها فاضاعت الكسوة وأسرفت لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم يمض ستة أشهر وكذا لو لبست الكسوة لبساً غير معتاد فخرقت قبل مضي المدة ولو لبست لبساً معتاداً فخرقت قبل الوقت قضى القاضي لها بكسوة أخرى وان مضت المدة والكسوة قائمة ان لم تلبسها في تلك المدة يقضى لها بكسوة أخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعهما ثوب آخر قضى القاضي بكسوة أخرى وان لم تلبس معها ثوباً آخر خرفت المدة والكسوة قائمة لا يقضى بكسوة أخرى ما لم تخرق تلك الكسوة وكذا النفقة على هذه التفاصيل ان هلكت أو أسرفت أو مضى المدة لا يقضى بنفقة أخرى وان لم تسرف فلم يبق يقضى بنفقة أخرى ويقضى القاضي بالكسوة والنفقة على قدر يسار الرجل وقدرته فان قال الرجل أنا معسر وعلى نفقة المعسرين كان القول قوله الا أن تقيم المرأة البيينة وفي غن الميسر والفرض اذا ادعى المدبون انه معسر لا يقبل قوله قالوا

ما لم تدخل لا يتبع الطلاق فاذا دخلت وقعت ثلاث تطليقات بالاتفاق كذا في الخلاصة * رجل قال لغيره ان ان لم تنك غد ان استطعت فامر أنه طالق ولم يمرض ولم يمنعه سلطان ولا غيره ولم يجبي أمراً لا يقدر معه على اتيانه فلم يأت حنث في عينه وهذا اذا لم تكن له نية أو نوى الاستطاعة من حيث الاسباب وان نوى الاستطاعة الحقيقية التي تحدث مع الفعل وهي الاستطاعة من حيث القضاء والقدر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء وفي رواية أخرى يصدق قضاء أيضاً كذا في الجامع الصغير لقاضيان * ولو قال ان لم أخرج من هذه الدار اليوم فامر أنه طالق ففقد الحالف ومنع من الخروج أياً ما بحث الحالف وهو الصحيح * ولو حلف أن لا يسكن هذه الدار ففقد ومنع من الخروج لا يبحث كذا في خزائن المفتين * اذا قال لامرأته ان أكلت من القدر التي تطبخين أنت فأنت طالق فان أوقدت هي النار فهي طابخة سواء حصل الايقاد بعد ما وضعت القدر على الكانون أو في التنور أو قبل ذلك وسواء حصل وضع القدر على الكانون منها أو من غيرها وان أوقدت النار غيرها فهي ليست بطابخة حصل الايقاد بعد ما وضعت هي القدر على الكانون أو قبل ذلك واليه أشار في القدروري حيث قال الطابخة التي توقد النار دون التي تنصب القدر وتنصب الماء وتلقى الابازير واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انها تكون طابخة اذا وضعت القدر في التنور أو على الكانون بعد ما يقاد النار وان حصل الايقاد من غيرها قال الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى في واقعته وعليه الفتوى كذا في المحيط * رجل قال لامرأته انك تنسدين كل طعام فان أدخلت عليك طعاماً الى شهر فانت طالق فادخل الحالف لما لا يجزئ من الميسر لا يبحث في عينه لان عينه وقعت على الادخال لمنفعة البيت دلالة كذا في الظهيرية * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا أراد الرجل أن يجامع امرأته فقال لها ان لم تدخلي معي في البيت فانت طالق فدخلت بعد ما سكنت شهونه وقع الطلاق عليها وان دخلت قبل ذلك لا تطلق كذا في المحيط * حلف الرجل أنه يطأ امرأته الليلة كالدرا فقتل محمد فقال لا أدري هذا وقال أبو يوسف هذا على المبالغة في الجماع فان بالغ بر في عينه كذا في فتاوى قاضيان * قال لامرأته انك طالق ان لم اجامع فلانة ألف مرة فاليين على كثرة العدد لا على كمال الالف ولا تقديريه وقالوا سمعون كثير كذا في الفتاوى الكبرى * قال لامرأته انك أسبعتك من الجماع فانت طالق قال لا يعرف ذلك الا بقولها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والشيخ الامام أبو حفص البخاري انه ان جامعها ودام على ذلك حتى أنزلت فقد أسبعتها ولا تطلق وقال الفقيه وبه نأخذ كذا في المحيط * رجل قال لامرأته انك اكرامشب تزديك من ينائي فانت طالق فجأت الى الباب ولم تدخل تطلق ولودخلت البيت وهونا ثم لا تطلق والشرط أن تجي اليه بحيث لو منعه اليه اتصل اليها كذا في الخلاصة في الفصل الثامن عشر من الايمان * امرأة نامت في فراشها فدخلها زوجها الى فراشه فابت فقال لها ان لم تجيبي الى فراشي الليلة فانت طالق فجلبهم الزوج كرها الى فراشه من غير أن تضع قدمها على الارض فنامت معه الليلة لا تطلق رجل غاب عن داره ساعة ثم رجع نظن أن المرأة غائبة عن الدار فقال ان لم آتيها مرة أخرى الى دارى الليلة فهي طالق ثلاثاً فلما أصبح قالت المرأة كنت في هذه الدار لم يبحث كذا في خزائن المفتين * رجل قال

رجعة
ان لم تجيبي عندى الليلة

وكذلك في المهر والكفالة وقال بعض الناس يحكم الرأي فان أقامت المرأة البيينة انه موسر قضى عليه بنفقة لامرأته

الموسرين وان أقام البيينة كانت البيينة بين المرأة وان لم تكن لها بيينة وطلبت من القاضي ان يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسناً وان أخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدلان انه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وان لم يتلفظ بلفظ الشهادة ويشترط العدول العدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظة الشهادة وان قالوا سمعنا انه موسر أو بلغنا ذلك لا يقبل

القاضي ذلك ولوقضى القاضي على الزوج نفقة الميسرة ثم أيسر خفاصته الى القاضي فرض القاضي عليه بنفقة الميسرة لان النفقة تجب ساعة فساعة وهو نظير ما لو شرع في صوم الكفارة ثم أيسر كان عليه التكفير بالمال وكذا لو فرض القاضي عليه النفقة بالدرهم وهي لا تنكته بها فان القاضي يزيد في النفقة ولوقضى القاضي عليه بالنفقة فغلا الطعام أو رخص فان القاضي يغير ذلك بالحكم ولوقالت المرأة انه يريد السفر فخلى كفيلا بالنفقة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبره القاضي (٤٣١) على اعطاء الكفيل كما لا يجبر القاضي

على اعطاء الكفيل بالدين المؤجل اذا خاف الطالب أن يغيب المدين قبل حلول الاجل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يأخذ من الزوج كفيلا بالنفقة وهكذا عن محمد رحمه الله تعالى في بعض الروايات ثم عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية ان القاضي يسأل الزوج كم تغيب فان قال شهرا يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد وان قال أغيب شهرين يأخذ كفيلا بنفقة شهرين وكذا السنة وأما في الدين المؤجل قالوا على قياس ما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النفقة لو أخذ كفيلا كان حسنا وذكر في المتن ان يأخذ كفيلا بالدين المؤجل اذا أراد المطلوب أن يسافر قبل حلول الاجل وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اذا بقي من الاجل شيء قليل فأراد الغريم أن يسافر وسأل الطالب من القاضي أن يأخذ منه كفيلا أو يمنعه من السفر فان

لا مرأته ان غت على ثوبك فانت طالق فاضطجع على وسادة لها أو وضع رأسه على مفرقة لها أو اضطجع على فراشها أو وضع جنبه أو أكسرت بدنه على ثوب من ثيابها حنث لانه بعد ثأنا ولو انكأ على وسادة لها أو جلس عليها لم يحنث ما لم يضع جنبه أو أكثر جسده رجل كان مع نفر على سطح فأراد أن يذهب فأرادوا منعه ووضع رجله على ناحية السطح وقال ان بنت اللبلة أو أكلت ههنا فأمر أنه طالق ويريد الموضع الذي وضع الرجل عليه فنام أو أكل في غير ذلك الموضع من السطح تطلق امرأته قضاء ولا تطلق ديانة كذا في الخلاصة في الفصل السادس والعشرين من الايمان * رجل قال لامرأته ان لم أت معك الليلة مع قبضك هذا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان بت معك قبضى هذا فخاري حرة فلبس الرجل قميصا وبات لا يحنثان لان شرط الحنث في جانب المرأة أن تبث معه وهي لا بسة قبضها او شرط البر في جانب الرجل أن يبث معها وهو لا بلس قبضها وقد وجد * رجل قال لامرأته ان لم أطأك مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا ثم قال ان وطئتك مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك أن يطأها بغير مقنعة فلا يحنث مادامت المقنعة قائمة وهم ماحيان وان مات أحدهما أو هلكت المقنعة حنث في عينه كذا في فتاوى قاضيهان * واذا قال لها انك لم جامعك على رأسه ذال الرمح فانت طالق فالحيلة في ذلك أن ينقب السقف ويخرج رأس الرمح من السطح ويجمعه عليه ولو قال لها ان لم أجامعك وسط النهار وسط السوق فانت طالق فالحيلة في ذلك أن يحملها في الماري ويدخل في السوق بفعل ذلك الفعل * واذا قال لامرأته ان بت اللبلة الا في حجرى فانت طالق فبات في فراشه ولم يأخذها في حجره حقة لا يقع الطلاق ولو قال بالارسية ٣ بكاز من اندرو باقى المسئلة بمجالها يجب أن تطلق كذا في المحيط * امرأة قالت لزوجها انك غت مع هذه الجارية وقال الزوج ان غت مع هذه الجارية فانت طالق ثلاثا فقالت المرأة ان كان في عينك هذه معنى فأنا طالق فقال الزوج نعم فان لم يعن الزوج معى سوى ما نطق به لم تطلق والاطلقت كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته ان وطئتك مادمت معى فانت طالق ثلاثا ثم أراد الحيلة قال محمد لجارته ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجاران كانت امرأتك عندك البارحة فأمر أنه طالق ثم قال بعدما سكت ولا غيرها ثم بين انه كانت عنده امرأته أخرى قال نصير يحنث وقال محمد بن سلمة لا يحنث وهذا بناء على أن الحالف متى ألحق الشرط مع اليمين المعقودة ان كان الشرط لا يلتحق باليمين بالاجماع وان كان عليه فعلى هذا الخلاف وما قاله نصير أقرب الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده الشرط الفاسد يلتحق بالبياعات التامة والمختار قول محمد بن سلمة وعليه الفتوى لان تحلل السكات يمنع تعلق الجزاء بالاولى فلا تمنع الثاني اولى قال رضى الله تعالى عنه والامام خالى يفتى بقول محمد بن سلمة كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر في اليمين في الشرب * قال لها ان غسلت ثيابى فانت طالق فغسلت كعبه أو ذيله لا تطلق كذا في التبنيس * قال لها ان لم تكوفى غسلت هذا القصعة فانت طالق وكانت المرأة امرأت خادها فغسل القصعة فغسلها فان كان من عادة المرأة أن تغسل بنفسها الا غير وقوع الطلاق وان كان من عادة المرأة أنها

ترجمة

٣ في حجرى

القاضي لا يجبره الى ذلك ولا يأخذ منه كفيلا قال وهذا في قولهم جميعا ولم يستحسن أبو يوسف رحمه الله تعالى في الدين المؤجل فكان هذا قضاء عليه وان كف للزأمر رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلا إلا بنفقة شهر واحد وهو بمنزلة ما لو أجزأه كل شهر كانت الاجارة في شهر واحد حتى كان لصاحب الدار أن يخرج من الدار اذا أجزأه رأس الشهر الثاني وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كف بنفقة كل شهر كان على الابد استحصانا وكذا لو قال رجل لامرأته تزواجى فلانا على انى ضامن بنفقة كل شهر كان على الابد ولو قال الكفيل كفلتك عن

زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة السنة وكذا الوفاة كفلت لك بالنفقة أبدا أو ما عشت كان كفيلا بالنفقة مادامت في نكاحه وإذا كفل
 انسان بنفقة شهر أو سنة فطلقة أزواجه بائنا أو رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة * رجل خاصته المرأة إلى القاضي في النفقة فقال أبو
 الزوج أنا أعطيك النفقة فأعطاهم مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب أن يسترد منها ما أعطاهم من النفقة لأن إعطاء الأب بمنزلة إعطاء
 الابن ولو عجل الابن النفقة ثم طلقها (٤٣٣)

فقرض وهو معسر فان
 القاضي يأمره بالاستدانة
 ثم ترجع على الزوج إذا أسير
 ولا يجبره في النفقة إذا علم
 أنه معسر وان لم يعلم القاضي
 أنه معسر وسألت المرأة حبسه
 بالنفقة لا يجبره القاضي في
 أول مرة **لكن** يأمره
 بالاتفاق ويجبره أنه يجبره
 ان لم ينفق فان عادت المرأة
 بعد ذلك مرتين أو ثلاثا
 حبسه القاضي وكذا في دين
 آخر غير النفقة وإذا حبسه
 القاضي شهرين أو ثلاثة
 يسأل عنه وفي بعض
 المواضع ذكر أربعة أشهر
 والصحيح أنه ليس بمقدر بل
 هو مفوض إلى رأي القاضي
 ان كان في أكبر رأيه أنه لو كان
 له مال يفخرو بوذي الدين
 يحل سبيله ولا يمنع الطالب
 عن ملازمته بل للطالب ان
 يدور معه أينما دار ولا يقعه
 في مكان ولا يمنعه عن
 التصرف وان كان غنيا
 لا يجبره حتى بوذي الدين
 والنفقة الإبرضا الطالب
 فان كان له مال حاضر أخذ
 القاضي الدراهم والدنانير
 من ماله ويؤدي منها النفقة
 والدين لان صاحب الحق لو
 ظفر بجنس حقه كان له أن

لأنفس الاتحادها وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كان من عاداتها أن تفصل بنفسها وبجناحها فالظاهر أنه
 يقع الا إذا عني الزوج الأمر للخدام بالغسل فلا يقع حينئذ كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال ان
 غسلت امرأته ثيابه فهي طالق فغسلت لفاقة قالوا لا يكون حاشا الا إذا نوى ذلك رجل قال لامرأته ان
 اشتريت لك الماء فانت طالق فدفع إلى سقاء درهمها ليصب الماء في الخاية هل يحنث في عينه قيل ينظر ان
 كان الماء في الكيزان عند دفع الدرهم إلى السقاء يحنث وان لم يكن لا يحنث لان الماء متى كان في الكيزان
 عند دفع الدرهم اليه يصير مشترى ما اذا لم يكن فيصير مستأجرا كذا في الظهيرية * رجل قال لامرأته
 ان شكوت مني إلى أخيك فانت طالق فجاء أخوها وعند صاحبها لا يعقل فقالت المرأة يا صبي ان زوجي فعل
 بي كذا وكذا حتى يسمع أخوها لا تطلق لأنها خاطبت الصبي دون الأخ ولو قال لامرأته ان لم تسكتي فانت
 طالق فقالت لا أسكت ثم سكنت لا يحنث ألا ترى أنه لو قال لها ان سكنتي فانت طالق فقالت اني أحنث
 وهي ساكتة لا يحنث وقولها لا أحنث ليس بشئ إذا تركت ذلك وكذا الوفاة لها وقد كلفت في انسان ان أعدت
 على ذكر فلان فانت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكر فلان أو قالت لما نهيتني عن ذكر فلان لا أذكر
 فلانا لا يحنث لان هذا القدر مستثنى عن اليمين ولو قالت لما نهيتني عن ذكر فلان أو ان نهيتني عن ذكر
 فلان ففقد ذكره يحنث ولو ذكر اسم فلان بالهجوم لا يحنث هكذا في الخلاصة في الفصل التاسع في
 اليمين في الكلام * في الفتاوى سئل أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا قالت المرأة زوجها لا طاعة لي بالكون معك
 جاعة فقال لها ان كنت جائعة في بقي فانت طالق قال اذا لم يكن كذلك في غير الصوم لا تطلق كذا في المحيط
 * رجل خلع امرأته ثم قال في العدة ان أنت امرأتى فانت طالق ثلاثا ولم يرد بهذا الكلام الايقاع لا يقع
 لانها ليست بامرأته مطلقا كذا في التتارخانية * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا قال لها يا فارسية
 اري ثوبك من ثيابي فانت طالق ثلاثا فخالعها بعد ما طلع الفجر من الغد ينظر ان كان امرأته الزوج من
 كلامه السابق منع كونها امرأة له في شيء من الغد فاذا خالعها لم يطالع الفجر طلق ثلاثا وان
 لم تكن له نية اذا خالعها قبل غروب الشمس من الغد لا تطلق بحكم اليمين فان خالعه قبل غروب الشمس
 من الغد ثم تزوجها قبل غروب الشمس طلق بحكم اليمين ولو خالعه قبل غروب الشمس ثم تزوجها في
 اليوم الثاني لا تطلق بحكم اليمين كذا في المحيط * رجل حلف لا يطلق امرأته خالعه ارجل عنه بغير أمره
 وعلمه فبلغه الخبر وأجاز فان أجاز باللسان بأن قال أجزت حنث وان أجاز بالفعل ولم يقل لمسه شيئا ولكن
 أخذ بيد الخلع وقع الطلاق ولم يحنث كذا في التجنيس والمزيد * رجل قال لامرأته ان قلت لك أنت طالق
 فانت طالق فقال قد طلقك تطلق أخرى في القضاء وان عني طلاقا بذلك القول دين في ما بينه وبين الله
 تعالى كذا في فتاوى قاضخان في باب تعليق الطلاق * رجل قال لامرأته ليلا يا فارسية ٣ اكرت امشب
 دارم توبه طلاق فطلقة في الليل طلاقا بائنا قضى الأيسل ثم تزوجها بشكاح جديد لم تطلق وكذا الوفاة
 ٤ اكرت ارجلهم وزدارم فطلقة بائنا في هذا اليوم كذا في التجنيس والمزيد * رجل ذكر عده فقيهه من
 فقهاء البلدة فقال ان كان هو فقيها فامرأتى طالق ان أراد به ما يسميه الناس فقيها في العرف أو لم يرد به شيئا

ترجمة

٢ ان كنت امرأتى غدا ٣ ان أمسكتك الليلة فانت طالق ثلاثا ٤ ان أمسكتك غير اليوم

ياخذ وكذا اذا ظفر بطعام في النفقة وان كان الدين دراهم فوجيد تأخير مدونه في القياس ليس له ان يأخذ وفي الاستحسان له ان
 يأخذ ولا يبيع القاضي عروضة في النفقة والدين في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى للتاضي أن يبيع وإذا
 فرض القاضي النفقة للمرأة كل شهر فقت أشهر ولم يوف حتى مات أحد الزوجين سقطت النفقة ولو كذبت المرأة استدانت بعد الفرض بامر
 القاضي ثم مات أحد الزوجين قبل القبض لا يسقط المستدانة ولو فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة فاستدانت أو صالحت

زوجها من النفقة كل شهر على شيء معلوم فاستدانت أوله تستدن كان لها ان ترجع على الزوج بما فرض لها القاضي مادام حيين وان مات أحدهما لم يكن له ان يرجع في ترك الميث وكما تسقط المفروضة بموت أحد الزوجين هل تسقط بالطلاق اختلافوا فيه قال بعضهم لا تسقط وقال القاضي الامام أبو علي النسبي وجدت رواية في السقوط وذكر الباقي ان على قول محمد تسقط ولا رواية فيه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى زاد الخصاص لسقوط النفقة (٤٣٣) المفروضة شيئا آخر فقال تسقط بموته وبموتها وتسقط اذا طلقها وأبناها

ولو فرض القاضي للطلقة نفقة العدة فلم يأخذ حتى انقضت العدة هل تسقط كانت تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط وذكر شمس الأئمة الحلواني اذا فرض القاضي للمرأة نفقة العدة فلم تستوف حتى مات أحد الزوجين تسقط وكذا اذا انقضت عدتها قبل القبض * القاضي اذا فرض للمرأة النفقة فقال الزوج استقرضني كل شهر كذا أو نفقي على نفسك ففعلت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان يقول الزوج ترجع بذلك على * امرأة جاءت الى القاضي وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجي فلان بن فلان فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي ان يفرض لها النفقة فهذا على وجهين اما ان كان للغائب مال حاضري منزله من جنس النفقة كالدراهم والدينار أو الطعام أو الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انها منكوبة الغائب فان القاضي بأمرها أن تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير سرف

وقع الطلاق وان أراد به الفقيه حقيقة فكذا في القضاء ما فيها بينه وبين الله تعالى فلا يقع لانه ليس بفقيه حقيقة لما روى عن الحسن البصري رضي الله تعالى عنه أن رجلا سمعاه فقيها فقال له الحسن وهل رأيت فقيها قط انما الفقيه الزاهد عن الدنيا أي المعرض عن الدنيا والراغب في الآخرة البصير بعيوب نفسه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال ان بلغ ولدي الختان ولم أختنه فأمر أن يطاق فوق الختان عشرين فان نوى أول الوقت لا يحنث ما يبلغ سبع سنين وان نوى آخر الوقت قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار انه اثنا عشرة سنة يعني أقصاه كذا في الخلاصة * رجل قال ان بلغ ولدي الختان فلم أختنه فأمر أنه يطاق قال أبو الليث اذا أخر الختان عن عشرين ينبغي أن يحنث وغيره من المشايخ قال لا يحنث ما لم يؤخر الختان عن اثنتي عشرة سنة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * قال لها ان لم أعامل معك على الخدمة كما كنت أعامل فانت طالق ان كانت له خدمة يقيدها والاي رجوع الى يمينته كذا في البرازية * رجل قال ان كنت أخاف من السلطان فأمر أنه طالق ان لم يكن به ساعة حلف خوف من السلطان ولا سبيل من أن يخاف من السلطان بخيانة جنائها لم يحنث * رجل اتهم بصبي فقيل له ان فلانا يقول رأيت به سمر معه فقال ان رأيت أسمر معه فأمر أنه طالق وقد رآه قد ساره في أمر آخر وجوب أن لا يحنث * رجل قال ان كان في يمينته نار فأمر أنه طالق وفي يمينته سراج ان حلف لاجل ان بعض جيرانه طلب منه النار ليستوقد منها نارا تطلق وان كانت العين لاجل أنهم طلبوا الخبر أو نحوه أو لم يكن هذا السب لا يحنث كذا في الخلاصة * اتهم بصبي فقال بالفارسية اكر من باوى ناحنا طي كنم فأمر أنه طالق وقد كان نظرا الى هذا الصبي وقبله طلق امرأته كذا في الفتاوى الكبرى * ان اشترت أمة أو تزوجت عليك امرأته فانت طالق واحدة قالت لا أرضي بواحدة فقال فانت طالق ثلاثا ان لم ترض بواحدة قال هذا الكلام يراد به هذا الشرط يعني لا يقع في الحال شيء قال لها ان كان الله يعذب الموحد من فانت كذا قال لا يحنث ما لم يتبين قال الفقيه لان من الموحد من يعذب ومن لا يعذب فاشتبه الامر فلا يقضى بالشك كذا في الحاوي * رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فأمر أنه طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من المشركين من لا يعذب فلا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان * قال لامرأته ان دخلت دار فلان مادام فلان فيها فانت طالق ثم ان فلانا تحول عن تلك الدار زمانا ثم عاد اليها اقبل لا يحنث وهو مأخوذ الفقيه أبي الليث وقيل يحنث والعجيب أنه لا يقع كذا في جواهر الاخلاط في فصل الخلع * اذا قال لامرأته في حالة الغضب ان فعلت كذا الى خمس سنين تصيري مطلقة مني وأراد بذلك نحو يفها ففعلت ذلك الفعل قبل انقضاء المدة التي ذكرها فانه يسئل الزوج هل كان حلف بطلاقها فان أخبر أنه كان حلف يعمل بخبره ويحكم بوقوع الطلاق عليها وان أخبر أنه لم يخلف به قبل قوله كذا في المحيط * سكران دعا امرأته الى فراشه فأبت فقال لها ان امتثلت وساعدتني والافانت طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد الميث لا يحنث وان دعاها في المستقبل ولم تساعد حنت قال مولانا وينبغي أن يحنث اذا لم تساعد وان لم يجدد الدعاء لان الناس يريدون بهذا الامتثال للامر السابق سكران اعطى امرأته درهما فقالت المرأة انك اذا صحت تأخذمني فقال ان أخذت منك فانت

ترجة
٢ ابن فعلت معه عدم التحفظ

(٥٥ - فتاوى اول) ولا تقتر بعمدا يحلفها القاضي بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن ينسكب بسبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذ منها كقبلا لانها لو طهرت على مال الزوج بشيء من جنس النفقة كان لها ان تأخذ ذلك سرا أو جهرا وان كره الزوج فكان أمر القاضي اعانة لها على استيفاء الحق ولم يكن قضاء الا أنه يأخذ منها كقبلا أو يحلفها نظرا للغائب وان كان القاضي لا يعلم نكاحها وليس للغائب مال حاضرا قامت المرأة البينة على النكاح لا يقبل القاضي يمينها قال الحاكم الشهيد رحمه الله وهذا قول أبي يوسف والآخر وهو قول محمد

رحمه الله تعالى وقال شمس الأئمة السرخسي لا تقبل بيعة المرأة عندنا بالاتفاق وانما تقبل عند زفر رحمه الله تعالى قال وفروق أبو يوسف رحمه الله تعالى بين ما إذا كان الغائب مال حاضر وبين ما إذا لم يكن ان كان له مال حاضر يقبل القاضي بينها وان لم يكن لا يقبل وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قال مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا يظنون أن بيعة المرأة على الزوج لا تقبل عند أصحابنا إذا لم يكن له مال حاضر وتقبل عند زفر رحمه الله تعالى وانما (٤٣٤) عرفنا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه المسئلة كما هو قول زفر رحمه الله تعالى

من الخصاف فقال تقبل بيعة المرأة على قول أبي يوسف وزفر رحمه الله تعالى في فرص النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وليس في قبول البيعة على هذا الوجه - به ضرر بالغائب فان الغائب اذا حضر ولو أقر بالنكاح كان لها ان تأخذ النفقة المفروضة وان أنكر النكاح كان القول قوله وعليه إعادة البيعة على النكاح ويجوز أن تقبل البيعة في حكم دون حكم كما لو وكل رجلا بنقل عياله أو عبده إلى بلد فأقامت المرأة البيعة على الطلاق والعبد على العتق تقبل هذه البيعة في قصر يد الوكيل ولا تقبل في الطلاق والعاق وعنه أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية إذا لم يعلم القاضي بالنكاح وليس للغائب مال حاضر فأقامت المرأة البيعة على النكاح يقول لها القاضي ان كنت صادقة فقد فرضت لك النفقة على الغائب وان كنت كاذبة لم أفرض لك فان كانت صادقة تستحق النفقة والا فلا والبضاعة في زمانا يقبلون البيعة على النكاح لفرض

طالق فأخذوه وسكران لا يحنث في يمينه لان شرط الحنث بعد الافاقة سكران قال لامرأته وهبت داري هذه لك ثم قال ان لم أقل هذا من قلبي فانت طالق ثلاثا ثم أفاق ولا يذ كر شيئا من ذلك قالوا لا تطلق امرأته لان الظاهر ان ما يقول في تلك الحالة يقول بقلبه كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فانت طالق فمات فلان فصارت الدار ميراثا فدخلت ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنث وان كان عليه دين مستغرق قال الفقيه أبو الليث لا يحنث أيضا وعليه الفتوى * رجل جالس في بيت من المنازل فقال ان دخلت هذا البيت فأمر أنه طالق فاليمن على دخول ذلك البيت هذا في العربية أما لو عقد اليمن بالفارسية وقال ١ ٢ ٣ من يابن خانه اندر آيم فأمر أنه طالق فاليمن على دخول المنزل فان قال غيب دخول ذلك البيت صدق ديانة لا قضاء فلو أشار إلى ذلك البيت بالحكم كذلك بكل حال كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر * رجل قال لامرأته ان دخلت دارا فانت طالق ففسكن أخوها الحالف دارا أخرى ودخلت المرأة الدار الحديثة قال بعضهم ان كانت يمينه بغير الحنث من تلك الدار الأولى لا يحنث في يمينه وان كانت يمينه لأجل الاخ حنث في يمينه وان لم تكن لنية حنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان دخلت المرأة الدار التي كانت لأخييه وقت اليمن ان كانت الدار في ملك الاخ الا انه لا يسكن فيها حنث في يمينه وان خرجت تلك الدار عن ملك الاخ بعد اليمن يبيع أو هبة أو غير ذلك لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ٣ ١ ٢ ٣ كرتو كرد آستانه فلان كرتي فانت طالق فقال غيب به الدخول وهي تحوم حومهم ولا تدخل دارهم تطلق ولو قال لامرأته ٤ بجانه فلان اندر آي ترا طلاق ولم يقبل كرتو ولا چون تطلق في الحال * رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فنتسائي طوالت فدخلت الدار وقع الطلاق عليها وعلى غيرها قال رضي الله عنه والاعتماد على هذا كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر * رجل اتهم امرأته برب رجل فدخل الزوج داره فوجد الرجل المتهم جالسا في موضع من الدار والمرأة نائمة في ناحية أخرى من الدار فلما خرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان زوج المرأة انك لم تأخذ ذفلا ناعم امرأتك خاف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلما ناعم امرأته لا يحنث في يمينه * رجل قال لامرأته اذا رفعت من شعري وبعثت به إلى الفساحي فانت طالق وكانت في منزله دابة تربي بالشعر وفي معلقها شعر وقد فضل منها مقدار كف فبعثت المرأة بذلك الشعر مع شعرها إلى الفساحي فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحنث في يمينه لان ذلك القد في اليمن لا يراد عادة وان كان يظن بذلك يحنث في يمينه والصحيح أنه لا يحنث اذا خلطه بشعرها ثم بعثت به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * رجل اتهم امرأته بالحرام فقال لامرأته ٥ اكرتياك سال حرام كنم فانت طالق فهذا على الجماع بمعانيها بتدخل الفرجين وتعرف أنهم ليست بمملوك ولا بزوج له أو يشهد غيرها على ذلك أربعة نفر أو بقرمزة لان هذا على الزنا ولا يثبت الا به إذا كان بجده عند الحاكم أنه لم يفعل وليس لامرأته يمينه حلفته عند الحاكم فان حلف وسعها المقام معه ولو قال لها ٦ اكرتوبا كسي

(ترجمة)

٣ ان كنت أدخل هذه الدار ٣ ان حنث حول عتبة فلان ٤ ان تدخل أو لم تدخل بيت فلان فانت طالق بحذف ادائي الشرط وهما كرتو چون بمعنى ان ولما في العربي ٥ ان فعلت الحرام إلى سنة ٦ ان فعلت حراما مع أحد

النفقة لانه مجتهد فيه ولذا من حاجة وعلى قول من يقبل هذه البيعة لا تحتاج المرأة إلى إقامة البيعة ان الغائب لم يحلف لها النفقة وكلا يفرض القاضي على الغائب إذا لم يعلم بالنكاح في ظاهر الرواية لا يأمرها بالاستدانة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا يأمرها بالاستدانة ثم يرجع وعلى هذا لو كان للغائب ودیعة في يد رجل من جنس النفقة أو دين على رجل فطلبت المرأة نفقتها من الودیعة أو الدين ان كان المودع والمديون مقر بالودیعة والنكاح والدين يأمرهما بإداء النفقة نظر المرأة كالمال موضوعا في بيته بعد

حرام

ما يحلفه بالله ما استوفيت النفقة أو بأخذهما كفيلا في قولهم وإن شاعضتهما ومعنى هذا الضمان أن يقول لها لا أصدقك ولكني أقربك فان كنت صادقة فلا شيء عليك وإن كنت كاذبة استرد منك المال والوديعة أولى من الدين في البداية لانفاق عليها وبدماء امر القاضى المودع أو المديون إذا قال المودع دفع المال إليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الاينة ولو كان على الغائب دين آخر غير النفقة فأحضر صاحب الدين غريبا آخر للغائب أو مودعا للغائب لا يأمر القاضى المودع (٤٣٥) والمديون بقضاء الدين وإن كان

مقربا للمال والدين ولودفع المودع الوديعة الى امرأة صاحب الوديعة لاجل النفقة أو الى ولده أو الى والديه ان دفع بأمر القاضى لاضمان عليه وان دفع بغير أمر القاضى كان ضامنا كما لو قضى المودع بالوديعة دينا لصاحب الوديعة فانه المدين جاحدا للمال والنكاح فأقامت المرأة البينة على ما دعت لم تقبل بينتها أمافي المال فلا تنها تثبت مالا للغائب وانها ليست بخصم عنه وأما إذا أقامت البينة على النكاح فلا تنها تثبت النكاح على الغائب وليس عن الغائب خصم حاضر فلا تقبل البينة في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه رجحهما الله تعالى ولو أن المرأة استدانت على زوجها الغائب بعني اشترت طعاما بالنسيئة لتقضى الثمن من مال الغائب ان استدانت بغير أمر القاضى لا يلزم زوجها في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه حتى لو حضر الغائب لا يكون لها أن ترجع على الغائب

حرام كفى فانت طالق ثلاثا فأبانتها فجاءها في العدة طلق عندهما لانها يعتبران يوم اللفظ وأبو يوسف رحمه الله تعالى به تبرأ الغرض في قياس قوله لا تطلق وعليه الفتوى ولو قال لها ان قبلت أحدا فانت طالق ثلاثا قبلته تطلق كذا في الخلاصة * رجل قال لامرأته ان حلت لك التكة بحرام منذ أنت امرأتى فانت طالق فقالت أخذنى رجل فجاءه كرها قالوا ان كانت بحال لا تقدر على المنع لا يحنت وان قدرت حنت إذا صدقها الزوج في ذلك رجل قال ان اغتسلت من الحرام فأمرأته طالق فعانتى أجنبية فأمنى واغتسل قالوا يرجى أن لا يكون حاشا ويمينه تكون على الجماع رجل قال ان أدخلت فلا يابى فأمرأته طالق لا يحنت في عيینه ما لم يدخل فلان بأمر الحالف ولو قال ان دخل فلان يبقى فدخل فلان بأذن الحالف أو بغرضه بعلمه أو بغرضه كان الحالف حاشا في عيینه كذا في فتاوى قاضيان * وإذا قال ان ضربت فأمرأتى طالق فخرج منه الضراط من غير قصد لا تطلق وهو نظير ما لو حلف أن لا يدخل فادخل مكرها أو حلف أن لا يخرج فخرج مكرها كذا في المحيط * ولو قال لامرأته ان سرتك فانت طالق فضر بها فقالت سرتى لا تطلق لانه لم أعلم أنها كاذبة ولو أعطاه ألف درهم فقالت لم يسرنى فالقول قولها لانه يحتمل أنها طلبت ألفين فلا يسرها ألف كذا في محيط السرخسى في باب الحلف على الشتم والضرب * رجل قال لامرأته ان دخل فريئت دارى فانت طالق فدخل فيها اقرب المرأة والرجل قيل بأنه يحنت لان القرابة لا تجزأ فيكون قريبا لكل واحد منهما وقيل ينتظر ان كان دخل لعمل يحتمل به لا يحنت وان كان دخوله لعمل يخص بها حنت * امرأة حلت ثوبا من ثياب زوجها فقال لها الزوج ان لم تردى النوب اليوم فانت طالق فذهبت لترد فحقها زوجها وهى تأخذ من العيبة (١) لترد على الزوج فأخذ الزوج من العيبة أو منها قبل أن تدفع اليه لا يحنت استحسانا به أخذ الشيخ الفقيه الزاهد أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * رجل قال لامرأته ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فانت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فجاء ربي حرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانا قائمين عند المقالة برزت المرأة وحنت الزوج وان كانا قاعدين برز الزوج وحنت المرأة لان فرجها حالة القيام أحسن من فرج الزوج وحالة القعود الامر على العكس وان كان الرجل قائما والمرأة قاعدا قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا أعلم هذا قال وينبغى أن يحنت كل واحد منهما لان شرط البر في كل عين أن يكون فرج أحدهما أحسن وعند التعارض لا يكون أحدهما أحسن فيحنت كل واحد منهما سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان أوسع دبراً منك فانت طالق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا شيء غير معلوم ولا مقدور فلا يحنت كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لامرأته اني له أوسع كبراً من طالق يقع على أعجفها وقال الشيخ الامام ظهير الدين يقع على أربطهما كذا في الخلاصة * رجل وامرأة تشاجرا فقالت المرأة ٢ من بارخذاي نوام فقال الزوج ان كان كذلك فانت طالق ان لم تكن أفضل منه لم يقع لان العلو والتفوق انما يكون باعتبار الفضل والعلم والحسب والنسب كذا في محيط السرخسى * رجلان قال كل واحد منهما لصاحبه ان لم يكن رأسى أثقل من رأسك فأمرأته طالق قالوا طريق معرفة ذلك انهما انا ما ادعيا فأيهما

ترجحه (١) قوله من العيبة هي ما يجعل فيه الثياب كما في القاموس اه بحرأوى ٢ أناسيدتك

وان استدانت بأمر القاضى رجعت بذلك على زوجها والمفقود في جميع ما ذكرنا بمنزلة غائب آخر ولا يساع على الغائب عروضة في النفقة وإذا ذهبت الرجل الى امرأته ثوب فقال الزوج هو مهر أو قال هو من الكسوة وقالت المرأة هي صلة كان القول قول الزوج وكذا لو أعطاهم ذراهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية كان القول قول الزوج وكذا لو كان على الرجل دين مختلف فأتى شيأ وقال هو من دين كذا كان القول قوله لانه هو المالك وكذا الزوج الآن تقيم المرأة البينة انه بعث اليها هدية وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة الزوج

وكذا لو أهام كل واحد منهما البينة على إقرار الآخر كانت البينة بينة المملك وكذلك لو اختلف الزوجان بعد فرض النفقة في مقدار المقرض أو فيما مضى من الزمان بعد فرض القاضي كان القول قول الزوج لأنه ينكر الزيادة والبينة بينة المرأة لأنها تثبت الزيادة * رجل له عمامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة لأنه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك في النفقة ولا يباع على الزوج الحاضر عروضة في الدين والنفقة في أبي حنيفة (٤٣٦) رحمه الله تعالى لأن ذلك جبر وهو لا يرى الحجر وقال صاحباه رحمه الله تعالى

كان أسرع جواباً فأمر أس الآخري يكون أثقل منه كذا في فتاوى قاضيان في باب التعليق في كتاب رزين * رجل قال لامرأته إن لم يكن ذكراً أشد من الحديد فانت طالق لا طلاق لأنه لا ينقص بالاستعمال كذا في الخلاصة في كتاب الطلاق * رجل اتخذ ضيافة فدخل رجل من قرية أخرى فقال إن لم أذبح على وجه هذا القادم بقرة من بقرة ذبح بقرته طالق إن ذبح بقرته قبل أن يرجع هذا القادم بقرته في يمينه والاحتقان ذبح بقرته امرأته لم يبر في يمينه إلا إذا جرى بينه وبين امرأته من الانبساط والالفة ما لا يميز كل واحد منهما ماله من مال صاحبه ولا يجري بينهم مجادلة فيما يتناول كل واحد منهما من مال صاحبه قط فحينئذ رجوت أن يبر وأن ذبح بقرته نفسه لأجله لكن ما ضاف بعد الذبح بلعها فان كانت القرية التي انتقل منها هذا القادم قريبة من هذه القرية برلان شرط البر قد تحقق وإن كانت بعيدة مما بعد سفر أخاف أن لا يبر لأن مثل هذا إذا قدم يتخذون الضيافة لأجله فتقع اليقين على الضيافة بعد الذبح كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا قال إن تركت فلا ندخل هذه الدار فأمر أني طالق فإن كان الخالف يملك هذا الدار فشرط بره أن يمنع عن الدخول بالقول والفعل هكذا ذكر الصدر والشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته * وفي النوازل شرط بره مملك المنع ولم يتعرض للملك الدار فقال إن كان الخالف يملك المنع عن الدخول فهو على النهي والمنع جعاً وإن كان لا يملك المنع فهو على النهي دون المنع وكان الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى يعتبر مملك المنع وعليه الفتوى * وإذا قال لامرأته أنت طالق إن جامعته إلا من عذراً أو بلية أو ضرورة كان بعد ذلك يأنها فيما دون الفرج فاختطأ لخطاها فنهى عذراً إذا كان معه على الخطا وهو لا يريد ذلك كذا في الذخيرة * امرأة قالت لزوجها إنك تغيب ولا تخلف لي النفقة فغضب الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاماً عظيماً يحتاج إلى الغضب فقال الزوج إن لم يكن كلاماً عظيماً فانت طالق فإن أراد به المجازاة صلت للمحال وإن أراد به التعليق دون المجازاة قالوا إن كان الرجل محترماً أقدركم مثل هذه الشكاية أهانه لا تطلق وإن لم يكن محترماً أقدركم طلق رجل قال لامرأته إن لم تقومي الساعة وتجيئي إلى دار والدي فانت طالق فقامت من ساعها قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج لا يحنث ولو أتدبرها البول فبالت ثم لبست الثياب للخروج لا يحنث ولو بقي في التشاجر وطال الكلام بينهما ما لا يقطع الفور ولو خافت فوت الصلاة فصلت قال نصير رحمه الله تعالى حث وقال بعضهم لا يحنث كذا في الظهيرية * وبه بقى كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته إن لم تصلي اليوم ركعتين فانت طالق فحاضت قبل أن تشرع في الصلاة أو بعد ما صلت ركعة حكى عن الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أنه كان يقول إن كان من وقت الحلف إلى وقت الحيض مقداً ما يمكنها أن تصلي ركعتين تنقذ اليمين عند الكل وتطلق وإذا كان أقل من ذلك لا تنقذ اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تطلق وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تنقذ اليمين وتطلق والصحيح أن اليمين تنقذ عند الكل على كل حال ويقع الطلاق كذا في التارخية ناقلاً عن الذخيرة قال لامرأته إنك تسرقين من دراهمي فقالت بئ فقال الرجل لورفت من دراهمي فانت طالق فوجدت المرأة امرأة مطروحة حين كنت الدار فرفعتها ووضعها في ناحية وأخبرت زوجها أن رفعت لا تعبس عنه أرجو أن لا تطلق قال لها إن رفعت من كيس دراهم فانت طالق فحلت رأس الكيس وأمرت ابنتها رفعت قال في الكتاب أخاف أن تطلق

تباع عروضة في الدين والنفقة وإذا استجملت المرأة نفقة عدة ثم مات قبل مضي تلك المدة ليس للزوج أن يسترد شيئاً من ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يسلم لورثتها حصة ما مضى من المدة ويرد الباقي على الزوج إن كان قائماً ومن تركها إن لم يكن قائماً لأنه يحل النفقة لاسقاط الواجب وقد بطلت النفقة بالموت فيسترد المجل لفوات الفرض كالأعطى لامرأة نفقة ليتزوجها فماتت كأنه أن يسترد ذلك ولو أعطى النفقة للتي طلقها ثلاثاً في عدة الحمل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن أعطاهم دراهم كأنه أن يرجع إلا أن يكون على وجه المصلحة وقال غيره من المشايخ رحمه الله تعالى أن أعطى النفقة وشرط فقال أنفق عليك على أن تزوجيني فزوجت نفسها منه أو لم تزوج كأنه

أن يرجع عليها وإن لم يذكر ذلك إلا أنه عرف دلالة أنه ينفق لأجل ذلك قال بعضهم لا يرجع وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى يرجع بذلك على كل حال لأنه رشو قال أن ينص على المصلحة امرأة لها زوج معسر وابن ميسر يقال لابن أقرضه ويحبر عليه فإن أبي يفرض عليه النفقة امرأة قالت لزوجها أنت بري من نفقتي أبداً ما كنت امرأته إن لم يكن فرض القاضي عليه النفقة كانت البراءة باطلة لأنها أبرأته قبل الوجوب وإن كان القاضي يفرض عليه النفقة لكل شهر كذا

فقال أنت بري من نفقتي أبدا ما كنت امرأتك صحت البراءة من نفقة شهر واحد لا غير ولو أبرأته بعد مضي أشهر صحت البراءة عما مضى دون ما بقي كما لو أبرأه كل شهر بكذا وكل سنة بكذا فغضى بعض السنة أو بعض الشهر صحت الاجارة من الشهر الاول ومن السنة الاولى وذكر في كتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شيء ان كانت العدة بالشهر صرح الصلح وان كانت بالحيز لا يصح ولو صالحته المعتدة من سكاها على دراهم معلومة لا يصح في الوجهين لان السكنى حق الله تعالى (٤٣٧) فلا يصح اسقاط المرأة * رجل

اتهم امرأته برفع دراهمه فقال لها بالقارسية ٣ اكر ازدرم من تو برداري فانت طالق ثلاثا ثم اوجدت دراهم زوجها في منديل فرفعت وأعطت امرأته وقالت لها ارفعي منها شيئا فرفعت المأمورة بعض الدراهم ودفعته الى المرأة وقع الطلاق قال لها ان سرقت من دراهمي الى سنة فانت طالق ثم دفع اليها دراهم -
لتنظر اليها فرفعت من ذلك شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج ارفعت من هذه الدراهم شيئا ففالت نعم
لا على وجه السرقة ووردت على الزوج ان ردت بعد ما فارقت طلقت وان ردت قبل ان تفارقه لا تطلق وان
أنكرت طلقت أيضا امرأته رفعت من كيس زوجها درهما واشترت لحما وخطت اللحم الدرهم بدراهمه
فقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فانت طالق ثلاثا غضى اليوم وقع الثلاث والحيلة في ذلك
أن نأخذ المرأة كيس اللعاب فتسلمه الى الزوج فقد دبر في عينه كذا في الفتاوى الكبرى * قال لها ما فعلت
بالدرهم قالت اشترت اللعاب قال ان لم تردى على ذلك الدرهم فانت طالق وقد غاب الدرهم من يد القصاب
قال ما لم يعلم أن ذلك الدرهم أذيب أو سقط في البحر لا يحنث سرق من دراهم زوجها من كيسه فخطتها
بدراهم غيره فقال الزوج ان لم تردى الدراهم بعينها فانت كذا فان ترد عليه واحد او احد افقدت بعينها
كذا في الحاوى * وضع دراهمه على يدي امرأته فاتهم بها عند الاسترداد فقال لها بالقارسية ٣ اكر تو درم
برداشتي سه طلاق هستي على وجه الاستهزام ففالت المرأة ٤ هستم ثم بان أنها كانت رفعت فان نوى
الزوج به الايقاع عند الحنث يقع الطلاق وان نوى مجرد تخويفها لا يفي كذا في الفتاوى الكبرى
* رجل قال لابن ان سرقت من مالي شيئا فأملك طالق فسرق من دار الاب اجر ذروني عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى انه سئل عن هذه فقال ان كان الاب يجعل بذلك على الابن طلقت امرأته (٥) وسئل محمد رحمه الله
تعالى عن هذه فلم يجبه فقيل له ان أبابوسف أجاب كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا أبو يوسف رجل
قال لا امرأته ان أعطيتك درهمًا تشتري به شيئا فانت طالق فدفع اليها درهما وأمرها أن تعطي فلانا
ليشتري به شيئا للمرأة ثم تذكر الرجل عينه فاسترد الدرهم منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء بنفسها لا يحنث
وان كانت لا تشتري بنفسها يحنث رجل قال لا امرأته ان بعثت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا فانت
طالق ثم ان الخائف أمر جاريته أن تعطي أهل تلك الدار كل ما طلبوا فجاءه ان من تلك الدار فطلب شيئا
فأعطت الجارية ففعل المولى بذلك ففكره وغضب فقالت امرأته الخائف للجارية اذهبي واحلي من دار
المولى بأجود من ذلك الى تلك الدار ففعلت الجارية فلما علم بالدليل أنه فعل ذلك لأجل المولى لا طاعة
لمولاتها لا يحنث وان علم أنه فعل ذلك طاعة لمولاتها حنث الخائف وان لم يكن هناك دليل تسئل الجارية
ويقبل قولها أنها فعلت ذلك طاعة لمولاتها أو لأجل المولى هكذا ذكر في الكتاب * قال مولا نارضى الله عنه
ويحتمل أن تكون صورة المسئلة اذا سأل أهل تلك الدار من الجارية شيئا أبت ولم تعط فأخبر المولى بذلك
فكره فقالت امرأته الخائف للجارية ارفعي من دار المولى أجود من ذلك واحلي الى تلك الدار المسئلة الى
آخرها كذا في فتاوى قاضيخان * قصار ذهب عن حافوته ثوب لغيره فاتهم القصار أخيره خلف الاجير

٣ ان رفعت من دراهمي ٣ ان كنت رفعت دراهم فانت طالق ثلاثا ٤ نعم
(٥) مطلب مدح محمد لابن يوسف حين سئل فلم يجب مثل ما أجاب أبو يوسف

قال لغيره استند على امرأتي وأنفق عليها كل شهر كذا فقال المأمورة نفقت وصدة نفقة المرأة لا يرجع المأمور بذلك على الزوج الا ان يكون القاضي فرض لها كل شهر عشرة دراهم فاذا أقرت المرأة ان المأمور أنفق عليها قبل قولها انها أخذت بقضاء القاضي أما في الوجه الاول انما أخذت لتوجب على زوجها دينًا فلا يقبل قولها وكذلك هذا في الولد الصغير * رجل قال لغيره أنفق على امرأتي وأعلى عيالي فانفق المأمور بالمعروف قال الشيخ الامام الاجل * من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى للمأمور ان يرجع على امرأته أنفق * المجز عن الاتفاق لا يوجب حق

الفراق وقال الشافعي رحمه الله تعالى لها أن تطلبين من القاضي أن يفرق بينهما ويكون ذلك من حوائجهم على هذا الخلاف إذا عجز عن إيفاء المهر المجل قبل الدخول فإن فرق القاضي بينهما وهو شفعوى المذهب نفذ قضاؤه لأنه قضى في فصل مجتهد فيه ليس فيه نص ولا إجماع فينفذ قضاؤه عند الكل وإن كان القاضي حنفياً لا ينبغي أن يقضى بخلاف مذهبه إلا إذا كان مجتهداً ووقع اجتهاده على ذلك وإن قضى بخلافه ألبتة من غير اجتهاد عن أبي حنيفة (٤٣٨) في نفاذ قضاؤه روايتان وكذا في كل فصل مجتهد فيه وإن لم يقض القاضي ولكنه

أمر شفعوى باليقضى بينهما في هذه الحادثة إن لم يكن القاضي مأذوناً بالاستخلاف أو كان مأذوناً لأن القاضي أو المأمور أخذ في ذلك شيئاً لا ينفذ قضاؤه عند الكل لأن قضاء القاضي فيما ارتضى باطل عند الكل وإن لم يأخذ شيئاً ففرق المأمور جاز تفريقه وإن كان الزوج غائباً فرفعت المرأة الأمر إلى القاضي وأقامت المرأة البينة على أن زوجها الغائب عجز عن النفقة وطلبت من القاضي أن يفرق بينهما فإن كان القاضي حنفياً فقد ذكرنا وإن كان شفعوياً وفرق بينهما قال مشايخ سمرقند رحمه الله تعالى جاز تفريقه لأنه قضى في فصلين للتفريق بسبب العجز عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه وعندنا القضاء على الغائب لا يجوز لكن لو قضى ينفذ قضاؤه في أظهر الروايتين فجاز التفريق وقال الشيخ الإمام الأجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى لا يصح هذا التفريق لأن القضاء على الغائب لا يجوز عند

٢ ان كنت خسرته ٣ ان كان معي درهم ٤ ان كان معي فضة ٥ ان أعطيت أحداً شيئاً

الشافعي رحمه الله تعالى ونفذ في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها ثبت المشهود به وهنالك الباب ثبت المشهود به عند القاضي وهو العجز عن المال غادوراً ثم فعسى يصير الغائب غنياً ولا يعلم به الشاهد لما بينهما من المسافة وكان الشاهد مجازفاً في هذه الشهادة فإذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه رجل يسكن في أرض المملكة يريد به أرض السلطان وبأخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا أقدم معك في أرض المملكة ولا آكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وإنما ذلك يكون على زوجها ولو امتنع المرأة عن

السكنى معه نصير ناشرة وقد ذكرنا قبل هذا أن الزوج إذا كان يسكن في أرض الغصب قامت منه لا نصير ناشرة ويكون لها النفقة على زوجها لان الغصب حرام لاشبهه فيه بخلاف أرض السلطان وماله * (فصل في القسم) * وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملك وهو البيتوته عندها العصبية والمؤانسة لافيا لا عيلا وهو الحب والجماع لان الحب عمل القلب والجماع ينبت على النشاط وكل ذلك لا يتعلق باختياره اليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا قسمي (٤٣٩) فيما أملك ولا توثأخذني فيما لا أملك

حراً وعبد تحتها امرأتان عليه أن يسوي بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوماً وليلة أو ثلاثة أيام وليلتين ثم يرى في البداءة إليه * الثيب والبكر والمراهقة والبالغة والعاقلة والمجنونة والمسلمة والكافية في القسم سواء وكذا الزوج الصحيح والمريض والمجبوب والخصي والعنيد والبالغ والمراهق والمسلم والذي * والجديدة والعسقة في القسم سواء عندنا كانت الجديدة بكراً أو ثيباً إذا أقام عند الجديدة ثلاثة أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك وله أن يبدأ بالجديدة * قال الشافعي رحمه الله تعالى ان كانت الجديدة بكراً يكون عندها سبعة أيام ثم يسوي بينهما بعد ذلك ويقيم عند كل واحدة منهما يوماً وليلة وان كانت الجديدة ثيباً يقيم عندها ثلاثة أيام وليلتين ثم يسوي بينهما ولو كانت تحت الرجل أمسة أو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد فتزوج عليها حرة فله حرة بومان وللأمسة يوم وان أقام عند الأمسة يوماً اعتقت لم يقيم عند الحرة الاخرى الا يوماً

الباب وبعض قدمها بحيث لو أغلق الباب كان ذلك خارجاً فان كان اعتمادها على البعض الداخل أو عليها لا تطلق وان كان اعتمادها على البعض الخارج طلقت كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا قال لها ان خرجت من هذه الدار من غير أني فانت طالق فاذن لها بالعربية وهي لا تعرف العربية فخرجت تطلق ونظير هذا ما لو أذن لها وهي نائمة أو غائبة هكذا ذكر في النوازل * وفي أيام الاصل إذا أذن لها من حيث لا تسمع لم يكن إذا وان خرجت بعد ذلك طالقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي المتقي إذا قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الا امرأتي فالامرأتي اسمها الامر بنفسه أو رسوله فان أشهد قوماً على ذلك لم يكن أمراً فالأمر هؤلاء الذين أشهدهم الزوج على الامر بلفظها أن الزوج قد أمرها بالخروج ان لم أمرهم أن يلفظوها فخرجت فهي طالق وان أمرهم أن يلفظوها فخرجت بعد ذلك لا تطلق وفي الارادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها رضاه وادارته حتى لو خرجت بعدما قال رضيت أردت هويت لا تطلق وان لم تسمع هي ذلك بخلاف وفي النوازل إذا قال لها ان خرجت بغير أني فانت طالق فاستأذنته للخروج الى بعض أهلها فاذن لها فلم يخرج الى ذلك لكنهم انكس الدار فخرجت الى باب الدار وقمع الطلاق فان تركت الخروج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها الذي أذن لها في الخروج قال أخاف أن يقع الطلاق عليها لان هذا اذن في الخروج في هذا الوقت عادة كذا في المحيط * اذا حلف أن لا يخرج من المصر فان خرج فامرأته عاتشة كذا وامرأته فاطمة لا تطلق اذا خرج كذا في الوجيز للكردي * ولو أذن لها بالخروج الى بعض أهلها فأهلها أبواها فان لم يكونا في الاحياء فأهلها كل ذي رحم محرم منها فان كان لها أبوان لكل واحد منهم ما منزل على حدة بان تزوجت الام وتزوج الأب فالأب منزل الاب كذا في الخلاصة * قال لها ان خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع الطلاق لتركها الاضافة لها كذا في القسمة في باب فيما يكون تعليقاً أو تحيزاً * قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فانت طالق فوقع فيه اغرق أو حرق غالب فخرجت لا يحنث كذا في القسمة في باب البين في الفعل ولو قال لامرأته ان خرجت من هذا البيت بغير أني فانت طالق وقد كانت رهنهت محدوداً لها فاستأذنت للخروج فقال لها ذهبي واربعي الدراهم واقبضي الرهن فخرجت وذهبت فلم تجده واحتاجت الى الخروج مراراً لا تطلق كذا أنبى الامام النسفي رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * اذا قال لامرأته أنت طالق ان خرجت من هذه الدار الا باذني أو قال الا برضائي أو قال الا بعلي أو قال لها أنت طالق ان خرجت من هذه الدار بغير أني فلهما سواء لان كلمة الا غير الاستثناء فالجواب فيها أن بالاذن مرة لا تنهي الامين حتى لو أذن لها بالخروج مرة وخرجت ثم خرجت بعد ذلك بغير أني طالقت وهو نظير ما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا بعطفة فانت طالق فخرجت بغير ملحفة طلقت كذا في المحيط * لو أذن لها مرة فقبل أن تخرج منها عن الخروج ثم خرجت بعد ذلك يحنث كذا في البدائع * وإذا نوى في الاذني الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر كذا في الوجيز للكردي * والحيلة في عدم الحنث أن يقول أذنت لك بالخروج في كل مرة أو يقول أذنت لك كلما خرجت فحينئذ لا يحنث وكذا إذا قال كلما شئت الخروج فقد أذنت لك أو أذنت لك بالخروج أبداً أو أذنت لك الدهر كله فانها ما به بعد ذلك ما عاها فعد محمد رحمه الله تعالى يصح نفيه كذا في السراج الوهاج * وهو اختيار الفضلي وعليه الفتوى * وان قال أذنت لك عشرة أيام فخرج فيها ما شئت وان قال ان فعلت كذا فعد

ولو أقام عند الحرة يوماً ثم اعتقت الامة يتحول الى المعتقة ولو أقام عند إحدى امرأتيه زيادة باذن الاخرى جاز وكان لها أن ترجع عن ذلك ولا يكون الاذن لازماً ولو جعلت المرأتين زوجاً جعل لاهي القسم يوماً ففعل لم يجوز لها أن تسترد المال وكذا لو حطت عنه شيئاً من مهرها أو زاد لها الزوج في المهر أو جعل لاهي على أن تجعل يومها فلانة فهو باطل ولو أمره القاضي بالقسم والتسوية فجاءه رافعه الى القاضي أو جعها القاضي عقوبة لا تركا به المحذور وبأمره بالعدل ولو أقام عند إحدى امرأتيه شهراً قبل الخصومة أو

بعدها ثم خاصته الاخرى في ذلك أمره القاضي بالتسوية بينهما في المستقبل وماضى كان هدر او ليس لها أن تطلب ان يقيم عندها مثل ذلك ولو كان عنده امرأة طعنت في السن فاو اد أن يستبدل بها شابة فطلبت القديعة أن يمسخها ويترج أخرى ويقيم عند الجديدة أياما وعند الاولى يوما فتزوج على هذا الشرط جاز فيه نزل قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها اشوزا أو اعراضا الآية واداسا فرمع احدى امرأته بغير اقراع جاز عندنا والاقراع أفضل (٤٤٠) وقال الشافعي لا يجوز الا بالاقراع فلو أنه سافر مع احدى امرأته فلما قدم طلبت التي لم

يسافر معها ان يقيم عندها مثل تلك المدة لم يكن لها ذلك وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان سافر بغير اقراع يكون ذلك محسوبا عليه في حق الاخرى فيقيم عنده الاخرى مثل تلك المدة ولو كان للرجل امرأة واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يشتغل بعجبة الاماء فتطلعت المرأة الى القاضي أمره القاضي أن يبيت معها أياما ويفطرها أحيانا وكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى ألا يجعل لها يوما وليله وللازواج ثلاثة أيام وليا لهما ثم يجمع فذال يوم الزوج أن يراها فيؤنسها بعجبه أو أياما أو أحيانا من غير أن يكون في ذلك شيء مؤقت وفي المتن في اذا تزوج امرأة وله أمهات أو اولاد وسرارى فقال كون عندهن وأتبعها اذا بدلى لم يكن له ذلك ويقال مكن عندها في كل أربع من الايام يوما وليله وكن في الثلاث البواقي عند من شئت ولو كان عنده امرأتان وله أمهات أو اولاد وسرارى أقام عند كل واحدة منهما يوما وليله ويقيم في يومين وليلتين عندهن شاء من

أذنت لا يكون اذنا كذا في الوجيز للكردرى * ولو قال أنت طالق ان خرجت من هذه الدار حتى اذن لك أو أمر أو أرضى أو أعلم جواهرها أن ذلك على الاذن مرة واحدة حتى لو اذن لها مرة فخرجت ثم عادت ثم خرجت بغير اذن لا يحنث فان أراد بقوله حتى اذن في كل مرة فهو على ما فوى في قولهم جميعا هكذا في البدائع * ولو قال لها أنت طالق ان خرجت من هذه الدار الا أن اذن لك فهذا هو الموالى قال حتى اذن لك سواء حتى تنتهى اليين بالاذن مرة كذا في المحيط * ولو حلف بطلاق امرأته على جارية ثم قال للخروج فقال للجارية فاشترى بهذه الدراهم لحما فهذا اذن بالخروج كذا في الخلاصة * ولو قال لها ان خرجت الى أحد الاباذن فانت طالق فاستأذنته في الخروج الى أيها فاذن لها فخرجت الى أيها طلقت كذا في خزانة المفتين * وفي المتن في اذا قالت امرأة لزوجها ائذن لي في الخروج الى بيت أبي فقال ان أذنت لك في ذلك فانت طالق ثم قال لها اذنت لك في الخروج ولم يقل الى أين لا يحنث في عيونه وهذا بخلاف ما لو استأذنت الغلام مولاه في تزوج أمه رجلا فقال له المولى ان أذنت لك في تزوجها فامرأته طالق ثم قال بعد ذلك قد أذنت في تزوج النساء أو قال أذنت لك في التزوج حنث في عيونه واذا قال لعبدته ان اشترى هذا العبد بذا في فامرأتى طالق ثم اذن له في التجارة فاشترى هذا العبد طلقت امرأته المولى ولو قال له أذنت لك في شراء البر فاشترى هذا العبد لا تطلق امرأته المولى رجل قال امرأتى طالق ان دخلت هذه الدار الا أن اذن يا مري فلان فهذا على الامر مرة واحدة ولو قال الا أن اذن يا مري في به فلان فلا بد من الامر في كل مرة ولو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار الا بذا في فانت طالق ثم قال لها اطيعي فلان في جميع ما أمرت به فامرأته فلان بالخروج فخرجت طلقت من قبل أن الزوج لم ياذن لها بالخروج وكذلك لو قال الزوج لرجل ائذن لها في الخروج فاذن لها فخرجت طلقت وكذلك لو قال ذلك الرجل ان زوجك قد اذن لك وكذلك لو قال لها الزوج ما أمرت به فلان فقد أمرتكم ثم اذن لها فلان بالخروج فخرجت طلقت ولو قال الزوج لرجل قد اذن لها بالخروج فبلغها ذلك ثم خرجت لم تطلق كذا في المحيط * في فتاوى الاصل اذا قال لامرأة لا تخرجي من الدار بغير اذني فاني قد حلفت بالطلاق فخرجت من الدار بغير اذن لا تطلق كذا في التتارخامة * قال لها ان خرجت من هذه الدار الا من أمر لا بد منه فانت طالق فأرادت تدعى حقان قدرت على أن توكل بحنث لو خرجت وان لم تقدر على أن توكل لم يحنث حلف بطلاق امرأته أن لا تخرج امرأته بغير علمه فخرجت وهو يراها فنعها لم يحنث اتهم امرأته بجواره فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذني فانت طالق ثم قال لها اذنت لك فيما يبدولك الا من باطل فخرجت ودخلت منزل الجار الذي به اتهمت فان لم تكن فوت عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا أمر باطلا سواء لا يحنث وان وجد منها بعد ذلك أمر باطل لانهم لم يخرج لامر باطل وان كانت فوت دخول ذلك البيت عند الخروج لامر باطل حنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو حلف على امرأته بطلاقها أن لا تخرج من الدار الا بذا في أو حلف السلطان رجلا بطلاق امرأته أن لا يخرج من البلدة الا بذا في أو حلف صاحب الدين مدونه أن لا يخرج من البلدة الا بذا في فاليين مقيدة بحال قيام الزوجية والسلطنة والدين فان بانبت المرأة وعزل السلطان وسقط الدين سقطت اليين ثم لا تعود لها وان عادت الولاية للزوج والسلطان وعاد الدين رجلا خرج مع المولى وحلف بالطلاق أن لا يرجع الا بذا في وسقط منه شيء ورجع لذلك لا تطلق ولو قال امرأته طالق ان خرجت من الدار الا بذا في

السرارى ولو كان عنده أربع نسوة أقام عند كل واحدة منهن يوما وليله ولم يكن عند السرارى الا وقفة شبه المار ويكره للرجل فلان أن يبطأ امرأته وعندها ما يصح بعقل أو أعى أو ضررها أو أمته أو أمته رجل له امرأة وأمة فقالت المرأة لا أسكن مع أمة فطلبت يتنا على حدة ليس لها ذلك والله أعلم * (فصل في نفقة العدة) * المعتدة عن الطلاق تسحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعي أو بائنا أو نكاحا مسلا كانت أو لم تكن وقال الشافعي رحمه الله تعالى المبتوتة لا تسحق النفقة وتسحق السكنى الا اذا كانت حاسلا فتكون لها

النفقة وعندنا تستحق النفقة على كل حال والمبانة بالخلع والايلاء واللهان ورثة الزوج ومجاعة أمهاني النفقة سواء والاصل فيه ان الفرقه اذا وقعت من قبل الزوج بمباح أو محذور تستحق النفقة والسكنى وكذا اذا أقر الزوج ان نكاح امرأته كان فاسدا وكذبته المرأة ورفق القاضي بينهما بعد الدخول كان لها النفقة والسكنى . أما اذا وقعت الفرقه من قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح كخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاءة كان لها النفقة والسكنى وان وقعت بفعل محذور كالردة وطاوعة ابن الزوج ليس لها النفقة ولها السكنى وان اختلعت عيال ولم تذكرفنقة العدة كان لها النفقة وان اختلعت على نفقة العدة سقطت النفقة وان اختلعت على نفقة العدة والسكنى نسقط نفقة العدة وكان لها السكنى وان اختلعت بشرط البراءة عن مؤنة السكنى بأن قالت اكرى بينا واعتدت فيه كان عليه ان تكبرى بينا وتعتد فيه وان طلقت المرأة وهي في بيت كراء كان الكراء على زوجها (٤٤١) مادامت في العدة وان أبرأته عن نفقة

العدة بعد الطلع لا يصح الإبراء * المنكوحه اذا كانت أمة قد بوأها المولى بيتا فطلقت ثم أعتقت واختارت نفسها كان لها النفقة فان أخرجها المولى من بيته سقطت نفقتها فان أعادها الى بيته بعد ذلك عادت النفقة وان لم يكن المولى بوأها بيتا حل قيام النكاح فبوأها بعد الطلاق لان نفقة لها واذا طلق الرجل امرأته وجبت النفقة فارتدت والعياذ بالله سقطت نفقتها فان أسلمت عادت النفقة وان ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم عادت مسالمة الى دار الاسلام لم تعد النفقة والمنكوحه اذا ارتدت ثم أسلمت لا يكون لها النفقة وان طاوعت المعتدة ابن زوجها بعد الطلاق لا تسقط النفقة وان طلقها وهي ناشرة فلها ان تعود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة

فلان مات فلان قبل الاذن بطلت الميمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط * رجل قال لامرأته ان خرجت في غير حق فانت طالق فخرجت في جنازة والدها وأخ لا تطلق وكذلك كل ذي رحم محرم وكذلك خروجها الى العروس أو خروجها فيما يجب عليها كذا في البدائع * تشاجر مع امرأته فقال لها ان خرجت من هذا اليوم فان رجعت الى سنة فانت طالق ثلاثا فخرجت اليوم الى الصلاة أو الى غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب الميمن خروج الا تنقل أو السفر لا تطلق لان الميمن مقيدة بذلك النوع من الخروج كذا في الفتاوى الكبرى * قال لامرأته ان تركت هذا الصبي حتى يخرج من الدار فانت طالق فغفلت عنه وخرج أو قامت تصلي فخرج فانها لم تتركه فلا تطلق كذا في التتارخانية * رجل هو يغيث ففقال لامرأته طالق ما لم يخرج الى الكوفة فكث ساعة الا أنه بما كس في تلك الساعة مع المكارى في الكراء قالوا لا يبحث في عيینه وعليه الفتوى ولو اشتغل بالوضوء للصلاة المكتوبة ونحوها فهو عذر ولا صلاد لا تطوع والا كل والشرب فليس بعد زيف يكون حائنا كذا في الظهيرية قال لامرأته ان خرجت الى منزل والديك فانت طالق ثلاثا فهو على الخروج عن قصد وصلت أو لم تصل ولو قال ان أتيت فهو على الوصول قصدت الخروج الى المنزل أو لم قصد كذا في الفتاوى الكبرى * قال محمد بن سلمة الذهاب بمنزلة الخروج وهو الصحيح وهذا اذا لم ينو شيئا وان نوى به الا بئان أو الخروج صححت نيته كذا في شرح الجامع الصغير اذا ضيخان * سئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن امرأة خرجت الى ضيافة فقال الزوج لها ان مكثت هناك أكثر من ثلاثة أيام فانت طالق فرجعت في اليوم الثالث الى قرية زوجها ولم تدخل قرية زوجها ثم رجعت ومكثت هناك أياما قال لا أفتي بالطلاق غير أن الاحتياط فيه أولى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان دخلت عمران قرية زوجها ثم رجعت لا تطلق وان لم تدخل ينبغي أن تطلق كذا في المحيط * ان خرجت من بيتي فانت كذا فخرجت الى الدار فقط يقع ولو ان خرجت فقط لا يابا خروج الى الحلة والفتوى على أنه لا يبحث الا بالخروج الى اقل فيه ما ولو فارسي أو عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * ولو قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فنزلت دار الجار لا يبحث هو الاصح كذا في الخلاصة * رجل قال لامرأته ان ارتقيت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت إحدى قدميهما على السلم ثم تذكرت فرجعت طالقت ولو قال ان وضعت قدمي في هذه الدار فانت طالق فوضع إحدى قدميه في الدار لا يبحث لان وضع القدم في الدار صار كتابة عن الدخول بخلاف ما تقدم كذا في الظهيرية * ولو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق أو وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت القدم في السكة حث رجل قال لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارتقت بعض السلم لا يبحث هو المختار

(٥٦ - فتاوى اول) فان طالت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة الى ان تصير آيسة وتتقضى عدتها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع الميمن ولو أقام الزوج البيينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت سنتان ولم تلد وقالت كنت أظن اني حامل ولم أحض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعد ذلك لان هذا مما يشبهه فكان لها النفقة الى أن تنقضى عدتها بالحيض أو تصير آيسة فتقضى عدتها بالاشهر * أم الولد اذا أعتقت ووجبت لها العدة ليس لها النفقة واذا خرج أحد الزوجين الحربين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لانتفة للمرأة * رجل كف لامرأته عن زوجها نفقة كل شهر ابتداء طلقها زوجها كان للمرأة ان تطالب الكفيل بالنفقة لان نفقة العدة بمنزلة نفقة النكاح * المعتدة اذا لم تخصص في نفقة العدة حتى انقضت عدتها لان نفقة لها وكذا لو كان

القاضي فرض لها نفقة العدة فلم تأخذ حتى مات أحدهما سقطت النفقة وإن لم يمت أحدهما وانقضت العدة اختلفوا فيه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى تسقط النفقة ولو كان الرجل غائبا فاستدتت العدة ثم قدم الغائب بعد انقضاء العدة لم يكن ذلك على الرجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وقد ذكرناه في نفقة النكاح فكذلك في نفقة العدة وإذا حبست المعتدة بحق عليها تسقط النفقة كما لو حبست المنكوبة وكما تسحق المعتدة نفقة العدة تستحق الكسوة وإذا طلق الرجل امرأته بعد الدخول وهي صغيرة تجامع مثلها كان عليها العدة ثلاثة أشهر ويكون لها النفقة وقال الشيخ الأنعم أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن لم تكن مراقة كانت عدتها بثلاثة أشهر وإن كانت مراقة لا تنقضي عدتها بالثلاثة أشهر لاحتمال أنها حبست بالوطء فينفق عليها ما لم يظهر فراغ رجها فإن حاضت استقبلت (٤٤٣) العدة بالحيز ويتفق عليها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها بالحيز المعتدة إذا

لأنهم أتعد السطح كذا في التجنيس والمزيد * امرأة تخرج من دارها إلى سطح جاره فانقضت الرجل فقال إن خرجت من هذه الدار إلى سطح دار الجار أو إلى الباب فانت طالق فخرجت إلى سطح جاره ثم بحثت ولم تتقدم هذه المقدمة حث لأن الاقطاع كذا في الفتاوى الكبرى * امرأة كانت تبكي في بيتها فقال زوجها الصهر إن لم تخرج ابتك من هذا البيت وتبكي هناك فهي طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال القاضي أبو الليث رحمه الله تعالى إن كان يسمع بكاءها في البيت أحد طلق إذا بكيت لأنه إنما يمنعها عن البكاء لأجل ذلك وإن لم يكن كذلك فلا يحنث بكتائها بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان * في التوازل سئل أبو جعفر عن رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من هذه الدار وكانت يجنب داره مرة فمضها إلى الشارع وقد سلب الخربة وأخذت خوخة إلى داره فراقها فخرجت المرأة من الخوخة هل يحنث قال إن كانت الخربة أصغر من الدار رجوت أن لا يحنث كذا في التتارخاتية * قال لها إن خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كرمها في الدار إن كان الكرم بعد من الدار بأن يفهم الكرم بذر الدار لا يحنث وإن كان لا يعد ولا يفهم حث لأن في الوجه الأول الكرم في الدار وفي الثاني لا وإنما بعد من الدار يفهم بذر كرها إذا لم يكن كبيرا أو لم يكن منقعه إلى غير الدار كذا في الفتاوى الكبرى * امرأة ذهبت إلى منزل والدها في قرية أخرى فتبعها زوجها وسألها العود إلى منزله فابت خلف الزوج بطلاقها إن لم تذهب إلى منزله تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها إلى منزله قبل انفجار الصبح قالوا إن كان أكثر الليلة في تلك القرية يخالف عليه الحنف وأنها ذهبت قبل أن يضي أكثر الليلة يبرح أن لا يكون حاشا والصحيح أنه لا يحنث إذا ذهبت معه قبل مضي الليلة * امرأة كانت مع زوجها في منزل والدها فقال لها الزوج أذهبي معي فابت فقال الزوج إن لم تذهبي معي فانت طالق ثلاثا فخرج الزوج وخرجت هي على أثره وبلغت المنزل قبله قالوا إن خرجت بعده يحنث لا يعد ذلك خروجا معه حث رجل قال لامرأته عند خروجها إن رجعت إلى منزلي فانت طالق ثلاثا فجلست ولم تخرج زمانا ثم خرجت ثم رجعت فقال الزوج كنت نويت الفور قال بعضهم لا يصدق قضاء وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * دعا امرأة إلى الوفاق فابت فقال متى يكون فقالت غدا فقال إن لم تفعل في هذا المراد غدا فانت طالق ثم نسيه حتى مضى الغدا لا يحنث ولو قال لها في منزل والدها إن لم تحضري منزلي الليلة فانت طالق فنعها الوالد من الحضور وطلق هو المختار كذا في البحر الرائق * رجل بين يديه امرأة متلفة فقيل له هذه المتلفة امرأة أنك ثم قيل له احلف بثلاث تطليقات إن لم تكن لك امرأة سوى هذه خلف بثلاث تطليقات إن ليس له امرأة سوى هذه وكانت المرأة المتلفة أجنبية اختلفوا فيه والفتوى على أنه تطلق امرأته قضاء وكذا لو تزوج امرأة بطل فذهب المرأة بغير علمه إلى ترمذ

لم تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تستحق النفقة لأنها ناشئة المعتدة إذا أبت أن تطبخ فهي كالمنكوبة إن كانت من بنات الأشراف أو بهاءة لا تستطيع الطبخ والخبر كان على الزوج أن يأتى بطعام مهيا أو يأتى بمن يطبخ ويخبز وإن لم تكن من بنات الأشراف وليس بهاءة فعلى الزوج أن يأتى بالدفق ونحو ذلك المعتدة عن وفاة تكون نفقة ما لها والمنكوبة نكاحا فاسدا إذا فرق القاضي بينهما بعد الدخول ووجب العدة ليس لها النفقة * رجل تزوج منكوبة الغير ودخل بها فان كان لا يعلم أنها منكوبة الغير كان عليها العدة ولا نفقة لها وإن كان يعلم أنها منكوبة الغير لا عدة عليها وفي النكاح بغير مهر وإذا دخل بها كان عليها العدة

على كل حال وإذا دخل على معتدة لأجل الاطلاع هل يساح له ذلك فيه روايتان وإذا دفع الرجل زكاة ماله إلى معتدة أو شهد لها بشئ لم يجز * رجل طلق امرأته ثلاثا وكتب فلما حاضت حيضتين دخل بها فجلت ثم أفر بالطلاق كان عليه النفقة ما لم تضع حملها والله أعلم * (فصل في حقوق الزوجية) * للزوج أن يمنع المرأة من الغزل وله أن يضربها على أربعة من أركان الزينة إذا أراد الزوج الزينة والثانية ترك الاجابة إذا أراد الجماع وهي طاهرة والثالثة ترك الصلاة في بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى ليس له أن يضربها على ترك الصلاة وترك الغسل عن الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة والرابعة الخروج عن منزله بغير إذنه بعناء المهر * رجل له امرأة لا تصلى كان له أن يطلعهما وإن لم يكن له مال يوفيهام مهرها وحكي عن أبي حفص البخاري أنه قال إن لقي الله ومهرها في عنقه أحب إلى من أن يطا امرأة لا تصلى * رجل يريد أن يطلق امرأته بغير ذنب أو فاهها المهر ونفقة العدة وسع له ذلك لأنه تسريح

باحسان واذا ارادت المرأة ان تخرج الى مجلس العلم بغير ذننه وان كان الزوج جاهلا وسال عالما عن ذلك فكذلك وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها ان تخرج
 بغير ذننه لان طلب العلم فيما يحتاج اليه فرض على كل مسلم ومسلمة فيقدم على حق الزوج وان لم يقع لها نازلة و ارادت ان تخرج الى
 مجلس العلم لتتلم مسائل الصلاة والوضوء فان كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكر لها ذلك ليس لها ان تخرج بغير ذننه فان كان الزوج
 لا يحفظ المسائل فالاولى له ان ياذن لها بالخروج فان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسع لها ان تخرج بغير ذننه ما لم يقع لها نازلة امرأة لها ب
 زمن ليس له من يقوم عليه وزوجها يمنعها عن الخروج اليه وتعااهده كان لها ان تعصى زوجها وتطيع والدهم مؤثما كان الوالد او كافرا لان
 القيام بتعاهد الوالد فرض عليها فيقدم على حق الزوج قالوا ليس للمرأة ان تخرج بغير ذنن الزوج الا باسباب
 معمدودة منها اذا كانت في

(٤٤٣)

منزل يخاف السقوط عليها
 ومنها الخروج الى مجلس
 العلم اذا وقعت لها نازلة
 ولم يكن الزوج فقيها ومنها
 الخروج الى الحج الفرض
 اذا وجدت محرما ويجوز
 للزوج ان ياذن لها بالخروج
 ولا يصير عاصيا بالاذن ومنها
 الخروج الى زيارة الوالدين
 وتزيتهم وعبادتهم وزيارة
 المحارم المرأة اذا كانت
 قابلة فاستاذنت الزوج
 لرفع الولد وكذا اذا كانت
 تغسل الموتى والمجلس
 العلم واذا كان عليها حق
 اولها حق على غيرها وليس
 لها ان تعطى شيئا من ماله
 بغير ذننه ولا تصوم لغير فرض
 وليس عليها ان تعمل بيدها
 شيئا من زوجها فاضاء من الخبز
 والطبخ وكس البيت وغير
 ذلك * رجل له أم شابة
 تخرج الى الوليمة والمصيبة
 وليس لها زوج لم يكن للابن

ثم حلف ان كانت له امرأة بتزديفها طالق تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيان * رجل اراد ان يتزوج
 امرأة فأتى أهل المرأة أن يزوجه ما منعه لما له امرأة أخرى فذهب الخاطب بامرأته الأولى الى المقبرة
 وأجلسها هناك ثم قال لاهل هذه المرأة كل امرأة على سوى التي في المقبرة فهي طالق ثلاثا فحسبوا ان ليست له
 امرأة في الاحياء فزوجه ما منعه هذه المرأة صبح التكاح ولا يبحث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لامرأته
 ان لم تجيئي غدا بكذا فانت طالق فبعثت به غدا على يد انسان ان نوى الوصول اليه لا يبحث وان نوى حملها
 أو لم ينو شيئا يبحث كذا في التمرناشي * رجل قال لمدونه امرأته طالق ان لم تقض ديني فقال المدون نعم
 فقال له الرجل قل نعم فقال نعم وأراد جوابه فاليمن لازمة وان دخل بينهما انقطاع كذا في خزائن المفتين
 * رجل ادعى على غيره ألف درهم فقال المدعي عليه امرأتي طالق ان كان لك على ألف درهم فقال المدعي
 ان لم يكن لي عليك ألف درهم فأمر أتي طالق فأقام المدعي البينة على حقه وقضى القاضي به ففرق بين المدعي
 عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وعليه
 الفتوى فان أقام المدعي عليه البينة بعد ذلك انه كان أو فاه ألف درهم قبل دعواه يطل تغريق القاضى
 بين المدعي عليه وبين امرأته وتطلق امرأته المدعي ان كان المدعي يزعم له ان لم يكن له على المدعي عليه إلا ألف
 درهم وان أقام المدعي البينة على اقرار المدعي عليه بألف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعي عليه وبين
 امرأته قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو عاين اقرار
 المدعي عليه على نفسه بألف درهم للمدعي فرق القاضي بينه وبين امرأته والله أعلم كذا في فتاوى قاضيان
 * ولو قال لها ان شئت فانت طالق وان لعنتي فانت طالق فلعنته تقع تمامية واحدة كذا في الفتاوى
 الكبرى * وفي النوازل قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في التتارخانية * ولو قالت له لا بارك الله فيك
 لا تطلق وكذلك لو قالت له يا جاهل يا حذر يا بلة لا تطلق لان هذا ليس بشتم كذا في المحيط * ولو قال لها ان
 شئت فانت طالق فلعنته طلقت امرأته كذا في الظهيرية * قال لها ان شئت أمي أو ذكرتا بسوء فانت
 طالق ثم قال لها كانت أمك سلام عليك فقالت المرأة لا بل أمك فان كان الحلف ببلح أو بيلدة يسمون
 السائل سلام عليك حيث أضاف بلاد ما وراء النهر وبلاد لا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا ذكرا بسوء لا يبحث
 جرى بينه وبين امرأته تشاجر من قبل أخته فقال لها ان سببت أختي بين يدي فانت طالق ثلاثا ثم دخل
 الزوج عليها وهي تشاجر مع أخته وتسميها فسمع الزوج ان سبها وهي تراه طلقت لانها سبها بين يديه كذا في
 الفتاوى الكبرى * رجل قال ان شئت أحدنا فامرأته طالق فشتم ميثا طلقت امرأته رجل قال لامرأته
 ان قد فتنك فانت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلق لان هذا في العرف يعد قد فالمرأة وان كان في الحقيقة

ان ينعها ما لم يثبت عندنا انها تخرج للفساد في تذكير رفع الامر الى القاضي فانما امره القاضي بالمتع كان له ان ينعها لانه قام مقام القاضي
 وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلي والمرأة تاتي ان تكون معه قال ليس لها ذلك كرجل عليه دين لرجل وعلى رب الدين
 حقه وق الله تعالى من الزكاة والحج والعشر وهو لا يؤدى حقوق الشرع ليس للدين ان يمنع عن قضاء الدين ويقول انه لا يؤدى حقوق
 الشرع فلا يؤدى حقه * رجل فاسق يتخذ الضيافة لفساق كان للمرأة ان تخبر وتطبخ الا انها تنوى عند الطبخ والخبز انهم ما داموا مشغولين
 بالا كل يمتنعون عن الشرب يكن جالس عند الفساق ينوى انهم يمتنعون عن الفسق في تلك الساعة كان له ذلك ويؤجر عليه والله أعلم
 * (فصل في المرأة التي لا تدري انهم منكوبة أو مطلقة) شاهدان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلاثا وهي تدعى الطلاق أو تنكر
 أو قالت لا أدري قبلت هذه الشهادة لانها قامت على حق الله تعالى فلا يشترط فيه الاثبات فادعوا القاضي بالعدالة فبقي بينهما وبين

زوجها بقبض لها نفقة العدة والسكنى لان المبتوتة تستحق نفقة العدة وان لم يعرفها ما للقاضي بالعدالة يسأل عن حاله ما ويجمع الزوج عن الخلوة والدخول عليها عدلا كان الزوج أو فاسقا ولا يخرجها عن منزله لانها منكم كوحدة أو معتدة لكن يجعل معها امرأة عدلة نفقة تمتع الزوج عن الدخول عليها فان طلبت النفقة في مدة المسئلة عن الشهر وفرض لها القاضي نفقة العدة ادعت الطلاق أو لم تدع لانها لو لم تكن مطلقة تصير ممنوعة عن الزوج فتسقط النفقة ولو كانت مطلقة كان لها النفقة فلا تسقط النفقة بالشك فان طالت المسئلة عن الشهود ووجد منها ما تنقضي به العدة لم يعطها النفقة بعد ذلك لانها لو كانت منكوحه فهي ممنوعة عن الزوج ولو كانت مطلقة فقد انقضت عدتها وتيقن سقوط النفقة فان عدلت البينة بعد ذلك يقضى بالطلاق ويسلم لها ما أخذت وان ردت البينة لم يخل القاضي بينهما وبين زوجها وترد على (٤٤٤) الزوج ما أخذت من النفقة لانه ظهر انما أخذت النفقة وهي ناشئة وكذا لو قضى

فدفع لهما كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ان قد فتيتي فانت طالق فقالت لها ابن الزانية لا يحنث قال الفقيه لكن في زمانا يحنث كذا في التتارخانية * قالت له امرأته يا سفلة فقال لها ان كنت سفلة فانت طالق وأراد به التعليق لا تطلق ما لم يكن سفلة فتكلموا في معنى السفلة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المسلم لا يكون سفلة انما السفلة هو الكافر وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى * وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن السفلة هو الذي لا يبالي بما قال وما قيل له وعليه الفتوى هكذا في التجنيس والمزيد * قالت له يا كشيخان فقال الزوج ان أنا كشيخان فانت طالق ونوى التعليق قال أبو عصمة الكشيخان من سمع ان أحدا من الرجال مسديده الى امرأته بسوء ولا يبالي أملوا وضربها فليس بكشيخان امرأته قالت لزوجه يا بغال أو قالت يا قلبان فقال ان أنا بغال أو قال ان أنا قلبان فانت طالق ثلاثا ينوي الزوج ان أراد المكافأة بما قالت ونوى بالفارسية ٢ خشم راندن وقع الطلاق كما قال هـ هذه المكافأة سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن وان أراد التعليق لم يقع ما لم يكن الرجل كذلك البغال والقلبان كل واحد منهما أن يكون الرجل عالما بفجور امرأته راضيا بذلك وان لم يكن له نية ففهم من جملة على المكافأة ومنهم من جملة على التعليق ومنهم من قال وهو المختار ان كان في حالة الغضب يحمل على المكافأة لانه هو الظاهر وان كان في غير حالة الغضب يحمل على التعليق لانه هو الظاهر قالت له انك قرطبان فقال الزوج ان علمت أني قرطبان فانت طالق ثلاثا لا تطلق ما لم تقبل علمت أنك قرطبان كذا في الفتاوى الكبرى * امرأته قالت لزوجه يا كوسج فقال ان كنت كوسجا فانت طالق وأراد به التعليق فالتختم ان كان كانت لحيته خفيفة غير متصلة تطلق والا فلا لانه هو الكوسج في معارف الناس كذا في محيط السرخسي * وتكلموا في تفسير الكوسج والاصح انه ان كانت لحيته خفيفة فهو كوسج كذا في الخلاصة ووجيز الكردي * وروى المصنف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال لامرأته ان لم تكوني أسفل مني فانت طالق فهذا على الحساب فان كان أحسب منها لا يحنث وان كانت أحسب منه تطلق وان كان الامر مشكلا فالقول قول الزوج أنا أحسب منها مع يمينه كذا في محيط السرخسي في باب الخلف على الشتم والضرب ولو قال له ان شئت فانت طالق فقالت المرأة لولدها الصغیر منه ٣ أي بلايه يحبه ينظر ان قالت ذلك لكرامة عن الولد لا يقع الطلاق وان قالت ذلك لكرامة عن الولد تطلق كذا في المحيط * امرأته قالت لولدها ٤ أي بلايه زاده فقال الزوج ان كان هو بلايه زاده فانت طالق ثلاثا فهذا على ثلاثة أوجه اما ان يريد به المجازاة أو لم يريد به شيئا أو أراد التعليق

القاضي بالطلاق ثم ظهر ان الشهود كانوا عبيدا ردت على الزوج ما أخذت من النفقة وكذا لو تزوج امرأته فطلبت النفقة وفرض لها القاضي فأخذت النفقة أشهر اثم شهد الشهود انها أخته من الرضاع وفرق القاضي بينهما رجوع الزوج عليها بما أخذت من النفقة لانه ظهر انها أخذت بغير حق هذا اذا أخذت بعد فرض القاضي فان أعطاه الزوج سمحالم يرجع الزوج عليها بشيء ولو شهد الشهود عن أمة في يدرجها انها حرة قبلت البينة لما قلنا في الطلاق فان لم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حاله ويقرر نفقة في مدة المسئلة عن الشهود ويجبره على اعطاء النفقة ويضعها على يدي امرأته عدلة وفي فصل الطلاق ذكرنا

٢ المشاجرة ٣ بالبن الذميمة القبيح الفعل ٤ بالبن الذميمة القبيح الفعل

انه لا يخرجها عن منزله لانها منكوحه أو معتدة فلا يجوز اخراجها وهن ان كانت حرة جاز اخراجها عن منزله فيضربها ويضعها على يدي امرأته عدلة وتكون أجرة الامينة في بيت المال لانها معاملة لله تعالى ويؤمر المديعي عليه بالنفقة وان طالت المسئلة عن الشهود بخلاف فصل الطلاق فان عدا اذا وجد ما ينقضي به العدة تسقط النفقة وهن ما لم يرض القاضي بالحرية لا تسقط وانما يجبره القاضي على النفقة لان الادعى من أهل الخصومة فيجبر في حقه بخلاف غير الادعى من الحيوانات فان نفقة الحيوانات تجب على المالك لانيته ولا يجبر فيها الجبر لانها ليست من أهل الخصومة فان أعطى المديعي عليه النفقة ثم عدت البينة وقضى بغيره تراجعت المديعي عليه عليها ما أخذت من النفقة سواء ادعت انها حرة الاصل وأدعت الاعتراف على المولى أو لم تدع الحرية لانه ظهر انما أخذت النفقة بغير حق وهكذا لو أكلت شيئا من ماله بغير اذنه وان ردت البينة ردت الحرية على المولى

فالكلام

ولا يرجع المولى عليها بشئ لأنه أنفق على مملوكه ولا يرجع أيضا بما أخذت من ماله بغيره لأنه لا يرد المولى لا يستوجب على مملوكه ضمان المال وكذا رجل في يده أمة شكت عند القاضي أنه لا يتفق عليها أمره القاضي بأن يتفق عليها أو يبيع وإن أجبره القاضي على النفقة فأعطاه النفقة ثم قامت البينة أنها حرة الأصل وقضى القاضي بالحرية يرجع المولى عليها ابتلاك النفقة وبما أخذت من ماله بغيره لأنه لا يرجع عما أكلت بآذنه رجل ادعى أمة في يد رجل أنه فأنكر المدعى عليه فأقام المدعى بينة على ما ادعى بضعها القاضي على يدى عدل حتى يسأل عن الشهود ويأمر المدعى عليه بالاتفاق عليها القيام الملك من حيث الظاهر فان أنفق عليها ثم ردت البينة بقيت الحرة للمدعى عليه ولا شئ عليها لأنه ظهر أنه أنفق على مملوك نفسه فان عدلت البينة وقضى القاضي للمدعى لم يرجع المدعى عليه بما أنفق لأنه ظهر أنها كانت مغصوبة أكلت من مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب هذا في قول أبي (٤٤٥) حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول

أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنه يكون ذلك ديناً في رقبة الأمة تباع فيه أو يقدّم المولى فإن بيعت أو فداها المولى يرجع المولى على المدعى عليه بالأقل من قيمته ومن النفقة التي لحقها وإن كان المدعى عبداً إن كان صغيراً أو مريضاً لا يقدر على الكسب فهو بمنزلة الأمة ويؤمر المدعى عليه بالانفاق كما قلنا في الأمة لكن لا يؤخذ العبد من المدعى عليه بل يترك في يده ويؤخذ منه كقيل بالمدعى به إلا أن يكون المدعى عليه مخوفاً يخاف أنه يغيبه فينثذ ويؤخذ منه وإن كان العبد كبيراً يقدر على الكسب يترك العبد في يد المدعى عليه لما قلنا ولا يجبر على النفقة بل يؤمر العبد بالكسب والنفقة على نفسه من كسبه والأمة إذا كانت تقدر على الكسب كالخبر والخطاطة ونحوهما فهي بمنزلة

فالكلام في الوجه الأول والثاني قد مر وأما في الوجه الثالث فلم تطلق في الحكم عدم الشرط وإن علمت المرأة أنه من الزنا وقع عليها الطلاق لأنه وجد الشرط في حقها ولا يسهلها المقام معها لأنها مطلقة الثلاث كذا في التجنيس * وإن قالت ذلك لشيء كرهته منه لا يقع هكذا في محيط السرخسي * رجل قال لامرأته إن لم أقل عند أخيك بكل قبج في الدنيا عندك فأنت طالق فهذا يقع على ثلاثة أنواع من القبح والفواحش فلما قال ذلك عند الأخ تحقق شرط البر فيمنع أن يقول للأخ من ساعته إنما قلت ذلك لأجل البين وهي برة من هذه الأشياء كذا في الخلاصة * وفي النوازل ولو قال له قبل ذلك لا يجوز لأنه لا يكون بعد ذلك قول قبج كذا في التارخانية * رجل تشاجر مع أخيه وأخته فقال لها بالفارسية ٣ اكر من شئ وأيا يكون خزانة رنكنم تكاهو في ذلك والأصح أنه يراد بهذا القهر والغلبة فلا يحنث حتى يموتاً ويموت الخالف كذا في فتاوى قاضيان في باب الخلف على الشتم * وقيل يحنث للعالم وعليه الفتوى كذا في مس السهم كذا في محيط السرخسي ومنهم من قال يحنث للعالم لأن العجز يتحقق الآن ينوي به القهر والغلبة والتضييق عليهم بما فيه تشدّص النية ولا يحنث حتى يموت الخالف أو الخلو في عليه قبل أن يفعل ما نوى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى والمحيط والتجنيس وفتاوى قاضيان في باب التعليق والخلاصة * قال لامرأته إن أغضبتك فأنت طالق فضرب صيها لها فغضبت يتظر أن ضربه في شئ ينبغي أن يضرب ويؤذّب عليه لا تطلق وإن ضربه في شئ لا ينبغي أن يضرب ويؤذّب عليه تطلق كذا في المحيط * سئل والذى عن قال لامرأته في حالة الغضب إن لم أكسر عظامك وأشج لحومك فأنت طالق ثلاثاً فقال لو ضربها حتى لا تكاد تبرح عن مكانها لا يحنث ويكون هذا مجازاً عن الضرب الشديد وسئل أيضاً عن قال لامرأته إن لم أزن منك السحجات فأنت طالق ثلاثاً فقال لو أذاها أذى بليغا وناقضها في كل أمر لا يحنث كذا في التارخانية ناقلاً عن البينة * رجل قال لامرأته إن لم أضرب اليوم ولداً حتى ينشق نصفين طالت ثلاثاً ثم ضربه على الأرض فلم ينشق طلقت ثلاثاً كذا في محيط السرخسي في باب الخلف بالشتم والضرب * ولو قال لامرأته إن لم أضربك حتى أترك لأحبة ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على أن يضربها ضرباً مومعاً شديداً فإذا فعل ذلك برى عينه وقوله حتى تنوي أو تشتم كي أو حتى تستغني مالم يوجد حقيقة هذه الأشياء لم يبر ولو قال لها إن ضربتك بغير جرم فأنت طالق فوضعت القصة على المائدة ومالت وصبت على رجله فتضرر فضرر بها لا يحنث وإن كان بغير قصد لأنها مؤاخذه بالخطأ في الأحكام الدنيوية

ترجمه
٢ ان لم أجمع لكم في دبر الحمار

العبد والرجل إذا أخذ عبا أو رفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي يأمر الذي في يده أن يتفق عليه ويرجع على المولى بذلك ولا يؤمر العبد بالكسب كإبناق والله أعلم * (فصل في نفقة الأولاد) * نفقة الأولاد الصغار والانات المعسرات على الأب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط بفقره ولا يجب عليه نفقة الذكور الكبار إلا أن يكون الولد عاجزاً عن الكسب لزمانة أو مرض فتكون نفقته على والده ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة عاجز لأن من لا يحسن العمل لا يستأجره الناس قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وقد لا يقدر الرجل على الصنيع على الكسب لحرفة أو لكونه من أهل البيوتات فإذا كان هكذا كانت نفقته على والده وإن كانت له قوة العمل قال وهكذا قالوا في طالب العلم إذا كان لا يهتدى إلى الكسب لانه لا تسقط نفقته عن والده ويكون كالزمن والآن والولد الصغير إذا كان رضيعاً فإن كانت الأم في نكاح الأب والغير يأخذ بغيره لا يجبر الأم على الارضاع وإن لم يأخذ الولد بغيره قال شمس

الاثمة الخلو في رجه الله تعالى في ظاهر الرواية لا تجبر أيضا وعن أبي خنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى تجبر قال شمس الأثمة السرخسي رحمه الله تعالى تجبر ولم يذكر فيه خلافا وعليه الفتوى فان لم يكن للاب ولا الولد الصغير مال تجبر الام على الارضاع عند الكل وان استأجر الام على ارضاع الولد وهي في نكاحه لا تستحق الاجر في قولهم وان استأجرها لارضاع ولد ليس منها كان لها الاجر وان كان طلق الام وانقضت عدتها فاستأجرها لارضاع الولد صح الاستحجار وهي أولى من الاجنبية وان كانت الام في العدة من طلاق بائن أو ثلاث فاستأجرها لارضاع الولد فيه روايتان في رواية الاصل تستحق الاجر وفي رواية الاجارات لا تستحق وان أبت الام ان ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الاب ان يستأجر أمه ترضعه عند الام ولا ينزع الولد من الام فان قالت أنا أَرْضَعُهُ بِمَا تَرْضَعُ الظرف هي أولى وان طلبت الزيادة ليس لها ذلك وبعد الطعام يفرض القاضي نفقة الصغار على (٤٤٦) قدر طاقة الاب ويدفع الى الام حتى تنفق على الاولاد لانها تصالح الطعام لا كل الولد

فان لم تكن الام نفقة يدفع
الى غيرها بالنفق على الولد
* امرأه طلقها وزوجها ولها
اولاد صغار فافتقرت اليها
قبضت نفقتهم خمسة أشهر
ثم قالت بعد ذلك كنت
قبضت عشرين ونفقة
مثلهم في مثل تلك المدة مائة
درهم ذكر في المتن أن هذا
على نفقة مثلهم ولا تصدق
انها قبضت عشرين فان
قالت بعد اقرارها بقبض
النفقة ضاعت النفقة
فانما ترجع على أبيهم بنفقة
مثلهم * امرأه اختلعت
من زوجها على ان أبرأته
من نفقتها ونفقة ولدها
رضيعا كان أم لا وعلى نفقة
ما في بطنها من الولد قال عليها
ان ترد المهر الذي أخذت
ولا نفقة عليها للولد
ويحتسب لها نفقتها ما دامت
في العدة * امرأه ادعت على
زوجها انه لم ينفق على ولدها
الصغير قالوا ان كان القاضي
فرض عليه نفقة الولد

غير أن الام ساقط كذا في الخلاصة في الفصل الحادى والعشرين في الميكن في الضرب * رجل ضرب رجلا
ضربا وجعا فقال المضرِب ٢ اكر من مزاى ونكمت فامرأته كذا غضى زمان ولم يجاز قالوا هذا
لا يقع على المجازاة الشرعية من القصاص أو الارش أو التعزير أو نحوه انما يقع على الاسامة باى وجه يكون
فان نوى القود فهو على القود وان لم ينو يكون مطلقا كذا في فتاوى قاضيان * وفي مجموع النوازل بهذه
العبارة لو قال ٣ اكر من نكمت باؤامروا نكمتى بايد كردن فامرأته طالق فغضى اليوم ولم يصنع في حقه
شيئا الا احسان ولا الاسامة لا يبحث لانه فعل في حقه ما ينبغي وهو العفو الا اذا قال غيت به الضرب
أو الشتم فاذا لم يفعل يبحث ولو قال لامرأته ٤ اكر ترابحون اندر نكمت فانت طالق فغضب انفها
حتى خرج الدم وتلطخت في ابها بر في عيونه ان كان مراده هذا القدر لان الظاهر ان الكمال غير مراد
ولو قال ٥ اكر اين كوى راتر كستان نكمت فانت طالق كماذا بير قال ان ساء عليهم اترا كا كثيرة بزفي
عينه ولو قال ٦ اكر فردا من باؤو چنان نكمت كه سك با بيان آرد كند فامرأته طالق قال يترقب بعض ثيابه
ويجروه بلبقه على الارض حتى يبرك كذا في الخلاصة في الفصل الحادى والعشرين من كتاب الايمان
* قال المعلى سألت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل حلف بطلاق امرأته ليعض بنم احتى يقتلها أو حتى ترفع
ميسة ولا ية له قال ان ضربها ضربا شديدا كاشدا لضرب بر في عينه كذا في البسائع * ولو قال لامرأته
اذا دونت منى فانت طالق فغضب ابنه فدنث منه لتدفع الضرب عنه اذا كانت بحالة التولدت يدها
فرقت بينهما ما حث كذا في الخلاصة * قال لعبدته ان لقيتك فلم أضربك فامرأته طالق فرأى العبد من
قدر ميل أو على ظهري لا يصل اليه لا يبحث كذا في الفتاوى الكبرى * سئل الشيخ أبو الحسن عن
رجل كان يضرب امرأته فأرادت الجماعة من النساء منعه فقال ٧ اكر مراباز داريدار زدن فغضب طالق
ثلاثا فنعسه ولم يمنع وهو عنعنهن قال طلقت ثلاثا وانه صحيح كذا في المحيط * قال لها ان اذيتك فانت
طالق فاشترى جارية ونسراها فان كان عند الميكن ما يصرف معنى الايذاء اليه سوى ما فعل لا تطلق لان
الميكن انصرف الى ذلك والاطلاق لان المرأة تعد هذا أذى حتى لو لم تعد لا يقع قال لست تجيبين فقالت
ان لم أحبك فانت طالق ثلاثا فقال لها الزوج بالفارسية ٨ خودتو ان قالت لا أحببك قبل أن تفارقه
وقع الطلاق فان فارقه قبل أن تقول شيئا لم يقع لان قوله خودتو ينفرد الى ما ذكرت من الطلاق

ترج

٢ ان لم أجاز ٣ ان لم أفعل معك اليوم الذى يلىق فعله ٤ ان لم أجمع لك فى دمك ٥ ان لم أجعل هذه القرية
اترا كا ٦ ان لم أفعل معك غدا كما يفعل الكلب بجرب الدقيق ٧ ان منتهى من الضرب ٨ بل أنت

المعلق

أو فرض الزوج على نفسه فادعت المرأة ذلك بعد ما مضى مدة وأنكر الزوج حلف والا فلا رجله عشر

له ولد صغير ان كان الرجل بقدر على الكسب يجب عليه أن يكسب وينفق على ولده وان كان لا يقدر على الكسب يفرض القاضي
عليه النفقة وبأمر الام حتى تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الاب اذا أيسر وكذا لو كان الاب يجده نفقة الولد ويمتنع من الانفاق
يفرض القاضي عليه النفقة ثم ترجع الام عليه بذلك وكذا لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة فاستدانت الام
وأنفقت بأمر القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب ويحبس الاب بنفقة الولد وان كان لا يحبس بساير ديونه ولو فرض القاضي النفقة
على الاب فلم تستدين الام أو كل الولد بمسئلة الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسئلة الناس نصف الكفاية بقط نصف
النفقة عن الاب ونصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكلوا من مسئلة الناس لا يرجع على الذى

فرضت عليها النفقة بشئ إلا المرأة إذا فرضت لها النفقة فأكلت من مال نفسها أو من مسئلة الناس كان لها أن ترجع بالفروض على زوجها
 * رجل غاب ولم يترك لأولاده الصغار نفقة ولا معهم مال تجبر الام على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الاب * صغير بلغ حد الكسب ولم يبلغ مبلغ
 الرجال كان لابن يسلمه في عمل أو يؤجره لعمل أو خدمة وينفق عليه من ذلك وإن كان الولد بنتا لا يملك دفعها الى غير المحرم للخدمة لان
 الخلوة مع الاجنبي حرام فان فضل شئ من كسب الولد عن نفقته يسكه الاب الى ان يبلغ الصغير فان كان الاب مبدرا يخاف منه على المال
 أخذ القاضي ذلك منه ويضعه على يدي عدل ليحفظه الى ان يبلغ الصغير وكذا في كل أموال الصغير فان كان للصغير أم يات عن زوجها
 واحتاجت الى النفقة كان لها أن تأكل من كسب ولدها صغيرا كان الولد أو كبيرا ونفقة البنت البالغة في ظاهر الرواية تكون على الاب
 خاصة وكذا الغلام اذا بلغ أعمى أو به زمانة أو علة لا يقدر على الكسب واحتاج الى (٤٤٧) النفقة كانت نفقته على الاب خاصة
 وقال انضاف رحمه الله

وقال انضاف رحمه الله تعالى نفقة البنت البالغة والغلام البالغ الزمن والعاجز عن الكسب تكون على الابوين على الاب الثلثان وعلى الام الثلث وفي ظاهر الرواية البنت البالغة والغلام البالغ الزمن بمنزلة الصغير نفقته تكون على الاب خاصة وأبوالاب عند عدم الاب في النفقة بمنزلة الاب * رجل به زمانة أو به علة لا يقدر على الحرفة وله ابنة كبيرة فقيرة لا يجبر على نفقتها ويحجب عن نفقة الاولاد الصغار فان كان للصغير مال غائب يؤمر الاب أن ينفق عليه ثم يرجع في مال ولده فان أنفق الاب بغير أمر القاضي لا يرجع الا اذا نوى عند الاتفاق أن يرجع بذلك في مال الولد حينئذ يرجع بذلك ديانة وان أشهد عند الاتفاق أنه يتفق ليرجع كان له أن يرجع * صغير له أب معسر وجد

المعلق بالشرط فصار قائل بل انت طالق ثلاثا ان لم تحبيني دعا امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تصنع بي وتكفيك فلانة لامرأة أجنبية فقال الزوج ان كنت أحبها فانت طالق تكلموا فيه واختار ان لا تطلق ما لم يقل الزوج أحبها وان كان يحبها الان الطلاق معلق بالاخبار عن المحبة قال لها ان لم تكوني أهون علي من التراب فانت طالق ثلاثا ان استهان به استهان به بعد افرط فيها لا يبحث لانها أهون عليه من التراب كذا في الفتاوى الكبرى * سئل أبو القاسم عن النساء يجتمعن ويغزلن لانفسهن ولغيرهن أيضا فغضب زوج امرأته فقال لها ان غزيت لأحد أو غزل لك أحد فانت طالق ثم ان امرأته من وجهت الى بيت هذه المرأة فظنت تغزله فغزله أمه قال ان كان من عادة أولئك النسوة ان كل واحدة تغزل بنفسها لا تطلق ما لم تغزل هي بنفسها كذا في المحيط * رجل قال لامرأته اكرري سمان تو بكار برم بكار يا بكار يد مرا فانت طالق فاستبدل غزلها بغزل آخر أو كرر باسنان من غزلها بكار ياس آخر فليس ذلك قال أبو بكر البجلي لا يبحث في عيने كذا في الظهيرية وان اتخذ منه شبهة فاصطادها الصحيح انه يكون حائشا لانه استعمل فيما يليق كذا في خزنة المفتين في كتاب الايمان * ولو قال اكرري سمان تو بكار برم فليس ثوبا من غزلها قال أبو بكر لا يبحث في عيने فصيل ٤ اكرري بكار يد قال أخاف أن يكون حائشا رجل قال اكرري سمان تو برتن من أيد فانت طالق فوضع يده على غزلها أو خاط بغزلها ثوبا وليس أو اتكأ على مرفقة من غزلها أو نام على فراش من غزلها قالوا عيने تقع على اللبس خاصة ولا يبحث في هذه الوجوه * ولو قال اكرري جامه برتن من أيد فامرأته طالق وكان ذلك قبضا خفيا على عاتقه قالوا تقع عيने على اللبس المعتاد في ذلك الثوب كذا في الظهيرية ٧ اكرري سمان تو بكار يد يا بسودوزيان من اندريد فكذا فباعته غزلها واشترت بثمنه فقاعا وسقت زوجها لا يبحث في عيने لانه لم يدخل عين الغزل ولا ثمنه في ٨ سودزيانه لان الدخول في سودزيانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد كذا في فتاوى قاضخان * قال لها يا الفارسية اكرري سمان تو بكار يد يا بسودوزيان من در ايد فانت طالق ثلاثا فغزلت وأبست نفسها وصيها ثم اطلقت فان قضت دينا على زوجها لم تطلق أيضا لانه لم يدخل في ملك الزوج وان عملت المرأة في البيت من الخبز والطبخ وأشباه ذلك لا تطلق أيضا لعدم شرط الخنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال اكر من ترايوشام از كار

ترجة

٣ ان انتفعت بغزلك أو نفعتي ٣ ان انتفعت بغزلك ٤ ان كان ينفعني ٥ ان أنى غزلك على بدني ٦ ان جامه هذا الثوب على بدني ٧ ان كان غزلك ينفعني أو قال ينفعني أو يضرنى ٨ النفع والضرة ان كان غزلك أو شغلك ينفعني أو يضرنى ١٠ ان ألبستك من شغلي

أبوالاب مؤسر وللصغير مال غائب يؤمر الجد بالاتفاق عليه ويكون ذلك دينا له على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان له ذلك دينا على الاب وان كان الاب زمانا وليس للصغير مال يقضي بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك على أحد وكذا لو كان للصغير أم مؤسرة أو جدة مؤسرة الاب مؤسر يؤمر بأن تنفق على الصغير ويكون ذلك دينا على الاب ان لم يكن الاب زمانا فان كان زمانا لم ينفق عليه * ويجبر الكافر عن نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزمن ولا يجبر على نفقة ولده المملوك * رجلان بينهما جارية خفأت بولد فادعياه كانت نفقة الولد علىهما * (فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام) * الابن المؤسر يجبر على نفقة أبويه المعسرين ولا يجبر على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكاه ان كان الوالد يقدر على العمل ان كان الوالد زمانا ولا يقدر على العمل وللابن عيال كان على الابن ان يضم الاب الى عياله وينفق على الكل والموسر في هذا الباب من عياله ما لا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقدارا تجب فيه

الزكاة فان كان للفقير انسان أحدهم افاق في الغنى والاخر عليل نصيبا كانت النفقة عليهم على السواء وكذا لو كان أحدا لابنين مسلما والاخر ذميا كانت النفقة عليهم على السواء الفقير لا يجبر على النفقة الا لربعة الولد الصغير والبنات البالغة ابكارا كن أو ثنيات والزوجة والمملوك وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل له أب معسر والابن محترف يكسب كل يوم درهما يكفي له ولعائلة أربعة دنانير كان عليه ان يصرف الفضل الى أبيه وكما يجبر على الابن الموسر نفقة والده الفقير يجب عليه نفقة خادم الاب امرأة كانت الخادم اوجارية اذا كان الاب محتاجا الى من يخدمه وليس على الاب نفقة امرأته الابن ابن فقير محترف وله أب فقير محترف لا يجبر الابن على نفقة الاب وقد ذكرنا فان كان الاب زمنيا يجبر الابن على نفقة امرأته نفسه وولده الصغير وابنته الكبيرة وعلى نفقة الاب أيضا وان كان الابن زمنيا يجبر على نفقة امرأته نفسه وولده الصغير ولا يجبر على (٤٤٨) نفقة ابنته الكبيرة كذا ذكره الناطق رحمه الله تعالى ولا على نفقة أبيه وأمه

كرده خويش فأتت طالق ثم ان المرأة رفعت الى زوجها كرماسا لينسجه لها باجر فأخذ الاجر ونسج فلبست لا يحسن لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرط الحنث الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل فلبست بغير امره لا يكون حائلا لعدم الالباس كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الحلف باللبس * ولو قال لامرأته ان وضعت يدك على الدول فأتت طالق فوضعت يدها على الدول ولم تغزل لا تطلق ولو قال لامرأته وهو لابس من غزلها م آ ن جامه كه پوشيده ام دريدو كذشتان لبست من غزلك فأتت طالق فلم ينزع ما كان لابس اطلق امرأته أمالو قال ٣ اكر جزاين بيوشم فكذا فلم ينزع لا يحسن كذا في الخلاصة * ولو قال ان بعث غزلك فأتت طالق فباع غزلا للناس فيه غزلها حنث وان لم يعلم بذلك كذا في الفتاوى الصغرى * امرأته تريد ان تقطع لزوجها قباء فقال الزوج بالفارسية يا كراين قبا كه تو مبيري اكنون من بيوشم فأتت طالق فقطعت بعد ذلك بسنة فلبس طمخت لانه ليس بفور كذا في خزانه المقتنين * امرأه كانت ترفع من مال زوجها وتدفع الى امرأته لتغزل لها القطن فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فأتت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت من النامي شيئا من حوائج البيت وأقرضت رغبة أو كانت الجارة تخبر في بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فاعطته او الزوج لم يكن يكره ذلك منها وانما يكرهه تدفع للغزل فان لم تكن هي تتولى شراء الحوائج بحال الزوج باذنه عادة حنث الزوج وان كانت تتولى لم يحسن لانه هذا اتفاق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال ان انتعت به هذه الخنطة فامرأته طالق فباعها وانتفع بثمنها لا يحسن في عينه كذا في خزانه المقتنين * رجل اشترى منمن من اللحم فقال امرأته هذا أقل من من وحلفت عليه فقال الزوج ان لم يكن منافا فأتت طالق فانه يطبخ قبل أن يوزن فلا يحسن الرجل ولا المرأة كذا في الخلاصة في اليمين في الاكل * رجل قال ان عمرت في هذا البيت فامرأته طالق فخرّب حائطين هذا البيت وبين جاره فعمره وقصده به عمارة بيت الجار لا عمارة هذا البيت قالوا لا يحسن في عينه وقصده باطل رجل قال ان كذبت فامرأتي طالق ففشل عن أمر فخرّل رأسه بالكذب لا يحسن في عينه ما لم يتكلم كذا في فتاوى قاضيخان * حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل جوفه ان دخل جوفه بغير صفة لا يحسن ولو أمسكه في فيه ثم شربه بعد ذلك يحسن ولو قال ان شربت الخمر فأتت طالق فشهد على شرب الخمر رجلا وامرأته أن لا تقبل في حق الحد ولا في حق الطلاق وقيل تقبل في حق الطلاق وهو

وان كان الاب زمنيا والجد أبو الاب عند عدم الاب بمنزلة الاب وأما الجد من قبل الام ذكر الناطق انه بمنزلة الاخ لا ينفق عليه وان كان فقيرا اذا كان صحيح البدن لازمان به وقال الخصاص رحمه الله تعالى الجد من قبل الام اذا كان فقيرا ينفق عليه وان لم يكن رضنا وهو بمنزلة أبي الاب * فقيره له أخ موسر وبنت بنت موسر كانت نفقته على بنت البنت لا على الاخ وكذا لو كانت على البنت خاصة ولو كان له ابن وابنة كانت نفقته عليهما على السواء وقال بعضهم تكون نفقته عليهما أثلاثا على قدر الميراث والفتوى عن الاول * امرأه له ازوج فقير وأخ موسر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجبر الاخ على ان ينفق عليها ثم يرجع على الزوج معسرة لها مسكن

ترجمة

٢ ذلك الثوب الذي لبسته تمزق وانقضى ٣ ان لبست غير هذا ٤ ان لبست هذا القباء الذي تقطع عنه الان

الخيار

نسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر الاخ على نفقتها وقال الخصاص رحمه الله تعالى يجبر وقال شمس الأئمة

الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح قول الخصاص والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذي الرحم المحرم وفرق بين ذوي الارحام وبين الوالدين والمولودين قال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك الدار لا يمنع النفقة الا أن يكون فيها فضل مال بأن كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبع الناحية الاخرى وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفية يمكنه ان يبيعها ويشترى بئها خسيصة ينفق الفضل على نفسه فيئذ لا تجب له النفقة ابنة معسرة لها مسكن ولها أب موسر يجبر الاب على نفقتها الا ان يكون في المنزل فضل ولا يساع على الغائب ماله لاجل النفقة الا لا يوزن فانهما يبيعان عروض الابن الغائب في نفقته ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا ما رحمه الله تعالى لا يجوز للابوين بيع العروض

للغائب لاجل النفقة كما لا يجوز بيع العقار في قولهم والمرأة اذا باعت مال زوجها الغائب لاجل النفقة لا يجوز في قولهم الاب اذا أنفق مال ولده الغائب على نفسه خضر الابن وادعى ان الاب كان موسراً وقت الاتفاق وأنكر الاب يعتبر حاله وقت الخصومة فان كان الاب معسراً وقت الخصومة كان القول قوله والأفلا وان أقام البينة على دعواهما كانت البينة بينة الابن لأنها ثبتت أمراً عارضاً حريماً دخلاً دار الاسلام بامان ولهما ولد مسلم لا يجب نفقتهما على ولدهما ويجب على المسلم نفقة أبويه الذميين وكذلك نفقة الولد المسلم على الاب الكافر * صغير مات أبوه وله أم وجد أب الاب كانت نفقته عليهم ما نلنا الثلث على الام والثلثان على الجد صغير له حال موسر وابن عم موسر كانت نفقته على الخال لأنه محرم ونفقة المحارم تجب على ذى الرحم المحرم لا على كل من يرث معسر له ابن صغير معسر أو ابن كبير من معسر وللرجل ثلاث أخوة متفرقين أهل يسار كانت نفقة الرجل على أخيه لاب وأم (٤٤٩) وأخيه لام أسداً اعتباراً بالميراث وأما

نفقة ولده تكون على الم لاب وأم خاصة اعتباراً بالميراث والاصل فيه أن يجعل كل من كان محتاجاً في حكم النفقة كالعدم وتكون النفقة بعده على من كان وارثاً بقدر الميراث ولو كان الولد ابنة كانت نفقة الاب والبنات على الاخ لاب وأم خاصة أما نفقة البنات لما قلنا ان يجعل الاب كالعدم كما جعلناه في الابن في المسئلة الاولى وأما نفقة الاب لان وارث الاب هنا الاخ لاب وأم لأنه يرث مع البنات ولا يرث غيرهم من الاخوة فلا تجعل الابنة كالعدم بل تعتبر الوارثة مع وجود البنات والاخ لام لا يرث مع البنات بخلاف الابن لان أحداً من الاخوة لا يرث مع الابن فست الحاجة الى ان يلحق الابن بالمعدم واذا جعلنا الابن معدوماً كان ميراث الاب بين الاخ لاب وأم والاخ لام على ستة

المختار لا فتوى كذا في خزانة المفتين * رجل حلف أن لا يشرب المسكر الى سنة فشرّب في غير مجلس الشرب ورأوه مسكران وهو يجعد شرب المسكر فشهدوا عند القاضي فلم يقض القاضي قال ابو القاسم للقاضي أن يخطأ ولا يقبل شهادة من لا يعميان الشرب وعلى المرأة أن تحتاط لنفسها في المفارقة بالغداء رجل قال لانسان شيئاً نقول هذا من السكر فقال امرأته طالق ان قلت هذا من السكر ولست بسكران قالوا ان كان كلامه محتطاً ويعتسكركان عند الناس يحنث في عينه رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثلاثاً وغب فلان فأقامت امرأته الحالف البينة أن الغائب طلق امرأته بعد عيّن زوجها قال أبو نصر الدبوسي لا تقبل هذه البينة وهو الصحيح رجل قال لامرأته لذهبي الى فلان واستردّي منه كذا واجليه الى الساعة فان لم تحمليه فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد ثم استردت منه في اليوم الثاني وجلته اليه قالوا يحنث في عينه لان قوله اجليه الى الساعة تنصيص على الفور ~~س~~كران ضرب امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فانت طالق وكان ذلك عند العصر فعادت اليه عند العشاء قالوا يحنث في عينه لان عينه تقع على الفور وان قال لم أقوال الفور لا يصدق قضاء وفي المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق بفسلت ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يحنث في عينه رجل قال ان كنت فعلت كذا ٣ ابر زن كه مر ابجانه است طلاق وقد كان فعل الان امرأته لم تكن في بيته وقت البين حنث في عينه لان المراد من هذا الكلام هو المنكوحه ولو قال ٣ ابر زن كه مر ادرين خانه است كذا وليست امرأته في البيت الذي عينه لا تطلق امرأته لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحه صبي قال ان شربت فكل امرأته تزوجها فهي طالق فشرّب وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا البالغ ٤ ارى حرام است بر من قالوا هذا اقرار منه بالحرمة فخرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح رجل قال لامرأته بالفارسية اكرتوا مشب بدن خانه در باشي فانت كذا فخرجت مع زوجها من ساعتها وباتت معه في منزله قالوا ان أراد بذلك أن تنتقل بمعاها وقتها يحنث ان تركت قلمشائمه وان أراد النقل بنفسها لا يحنث وان أشكل على المرأة حلقته فان حلف بحسبه على الله تعالى وهذا ظاهر فيما اذا وقت فقال ٦ اكرين دوروزا ينجاباشي وان وقت بسنة كان ذلك على الانتقال بنفسها ومتاعها وقتها وان لم يوقت ولم تكن له بنة وقت البين يحمل على الانتقال بنفسها رجل أراد

٣ فهذه المرأة التي لي في البيت طالق ٣ هذه المرأة التي لي في هذا البيت كذا ٤ نعم حرام على ٥ ان بقيت الليلة في هذا الدار ٦ ان بقيت هتين الليلتين في هذا الحل

(٥٧ - فتاوى اول) فحب النفقة عليهما كذلك ولو كان مكان الاخوة أخوات متفرقات والولد ذكر فنفقة الاب على اخواته على خمسة لان أحداً من الاخوات لا يرث مع الاب فيجعل الابن كالعدم واذا جعلنا الابن معدوماً كان ميراث الاب بينهما على خمسة ثلاثة أنجاس للاخت لاب وأم وخمس للاخت لاب وبطريق الرد فحب النفقة كذلك ونفقة الابن تكون على الاخت لاب وأم خاصة عند علمنا تارحهم الله تعالى لان ميراث الولد عند عدم الوالد يكون للعمة لاب وأم خاصة وكذلك النفقة والاصل في هذا انه اذا اجتمع لمن تجب له النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يهرز كل الميراث يجعل كالعدم ثم ينظر الى من يرث من تجب له النفقة فجعل النفقة عليهم على قدر مواريتهم وان كان المعسر لا يهرز كل الميراث فقس النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر لاظهاره ما يجب على الموسر فحب كل النفقة على الموسر ين على اعتبار ذلك بيان هذا الاصل صغيره أخت لاب وأم وأخت لام

وأنت لابوأم الأم والأخت لابوأم موسر نان ومن سواهما معسر كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لابوأم على أربعة ولا شيء على غيرهما ولو جعل من لا تجب عليه النفقة كالمدة أم أصلاً كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لابوأم أخماساً ثلاثة أخماس على الأخت لابوأم والخمس على الأم اعتباراً بالميراث * صغيرة أم موسرة وله أخوان موسر نان أخ لابوأم وأخ لابوأم كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لابوأم أسداساً سدس على الأم وخمسة أسداس على الأخ لابوأم اعتباراً بالميراث * رجل مات وترك ولداً صغيراً وأباً كانت نفقة الصغير على الجد فان كانت للصغير أم موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والأم اثلاثاً في ظاهر الرواية اعتباراً بالميراث وفي رواية الحسن رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كانت نفقة الصغير على الجد كالمدة (٤٥٠) ولو كانت الأم موسرة وللصغير أخ موسر لابوأم وجد موسر أبو الأب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وهو

السفر خلفه صهره وقال ان غبت بعده هذا عن امرأتك فلم ترجع اليها عند رأس الشهر فامر أنك طالق فقال الختن بالفارسية ٢ هست ولم يزد على ذلك ثم غاب أكثر من شهر طلفت امرأته لأنه أجاب كلام الصهر والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان * رجل وضع لقمة في فيه فقال له رجل ان أكلتها فامرأته طالق فقال له آخران آخر جتها فعبدي حر قالوا يا كل بعضها ولبقى بعضها فلا بحث أحدهما كذا في خزنة المفتين * ولو قال لامرأته ٣ اكرمي غداري فأنت طالق فدعت الى غيرها لميسك ان حاف لاجل اللوث لا يبحث وان حلف لاستغاليا بالطيور يبحث كذا في الخلاصة في الفصل الرابع والعشرين * ولو قال لامرأته زينب أنت طالق اذا طلقت عمة ثم قال لعمرة أنت طالق اذا طلقت زينب ثم طلق زينب يقع على عمة ولا يقع على زينب ولو لم يطلق زينب ولكن طلقت عمة تقع على زينب واحدة وعلى عمة أخرى قبل في الصورة الأولى وجب أن تقع على زينب أخرى وفي الثانية يجب أن لا تقع على عمة أخرى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * اذا قال لامرأته أنت طالق لودخلت الدار لم تطلق حتى تدخل كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق لو حسن خلقك سوف أراجعه وقع الطلاق الساعة وهذا ليس بيمين وانما هو عدة كذا في فتاوى الكرخي * ولو قال أنت طالق لادخلت الدار فهذا مثل قوله أنت طالق ان دخلت الدار فلا تطلق حتى تدخل لان لا حرف نفي أكد به بالحلف فكانه نفي دخولها ولذلك يتعلق الطلاق بدخولها كذا في البسائط * رجل قال لامرأته أنت طالق لودخلت الدار لطلقك فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار كأنه قال اذا دخلت الدار لطلقك فان لم أطلقك فأنت طالق فان دخلت الدار بلزمه أن يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت الزوج أو توت المرأة يقع الطلاق وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فعبدي حر ان لم أضربك رجل قال لامرأته ادخلي الدار وأنت طالق فدخلت الدار طلقت لان جواب الامر بحرف الواو كجواب الشرط بحرف الفاء كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال أيتها امرأة اتزوجه افوي طالق فهذا على امرأة واحدة الا أن ينوي جميع النساء وهذا بالعبدية ولو قال بالنارسية ٤ هر کدام زن که بزنی کنم يقع على كل امرأة قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والمختار انه يقع على امرأة واحدة ولو قال أيتها امرأة زوجت نفسها مني فهي طالق يتناول جميع النساء ولو قال ٥ هر چه زن بزنی کنم يقع على كل امرأة مرة واحدة الا أن ينوي التكرار ولو قال ٦ هر چه که زن بزنی کنم يقع

ترجمه
٢ نعم ٣ ان مسكت طيرا ٤ مثل ما قبله وانما الفرق بالنسبة للغات ٥ كل امرأة تزوجتها ٦ اي وقت تزوجت امرأة

موسر ان فقصى عليهم ما بالنفقة فأني أحدهما ان ينفق يقضى على الآخر بجميع النفقة ثم يرجع فوعلى أخيه بنصف على ذلك * امرأة معسرة لها ثلاث بنات أخوة متفرقين أو ثلاث بنات أخوات متفرقات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل النفقة تسكون على التي من قبل الأب والأم وقال محمد رحمه الله تعالى في بنات الأخوات خمس النفقة على بنت الأخت لام والخمس على بنات الأخت لاب وثلاثة أخماس على بنت الأخت لابوأم وفي بنات الأخوة سدس النفقة على بنت الأخ لام والباقي على بنت الأخ لابوأم ولا شيء على الأخرى والله أعلم * (فصل في نفقة المملوك) * عبد أو مدبر تزوج امرأة باذن المولى كان عليه نفقة المرأة فان ولله أو لاد لا تجب عليه نفقة الأولاد حرة كانت المرأة أو مملوكة أما اذا كانت حرة فولدها يكون حراً فلا تجب عليه نفقة الولد الحرة وان كانت مملوكة كان الولد مملوكاً للمولى الأم فكانت نفقتهم على مولى الأم وكذا المكاتب اذا تزوج امرأة لا تجب عليه نفقة الولد الا أن يكون له ولد في مكانته من أمته فتجب على

المكاتب نفقة هذا الولد وكذا المكاتب اذا تزوج أمة فولدت منه أو ولاداً ثم اشتراها أو لم تلد حتى اشتراها فولدت كانت نفقة الولد على المكاتب ولتزوج المكاتب مكاتبه ومكاتبهما واحد ومولاهما واحد فولد لهما ولد في المكاتب فان نفقة الولد تكون على الام لان المولود يكون تبعاً للام ويكون كالمولود لها فكأن نفقته عليها وكذا الحر اذا تزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة كان عليه نفقة المرأة الأُن في الامه والمدبرة وأم الولد لا يجب على الزوج نفقة ما لم يوثق المولى يتأوى في المكاتبه تجب نفقته على زوجها ولا يشترط التبوته ولا يجب على الزوج نفقة الاولاد انما تكون نفقة الولد على مولى الام اذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فان كان مولى الامه والمدبرة وأم الولد فقير او الزوج أبوالاولاد غنيا هل يجب على الاب نفقة الاولاد في ولد الامه لا يجب على الزوج لان ولد الامه يكون مملوكاً لمولى الامه فيستحق عليه المولى أو يبيعه كالموحد على المولى عن الاتفاق على الامه وان كان الولد من المدبرة أو أم الولد ومولى الام فقير لا يمكن (٤٥١) البيع ههنا فيؤثر الاب ان ينفق على الولد ثم يرجع على المولى * رجل

زوج أمته من عبده وبوأها يتأولم يوثقها كانت نفقة الامه والعبدة على مولاهما فان أبي ان ينفق عليهما أمر بالبيع * رجل زوج ابنته من عبده فطلبت النفقة تفرض لها النفقة على زوجها * رجل تزوج أمة ولم يوثقها المولى يتأوى حتى يطلقها طلاقاً رجعياً كان لمولاهان بأمر الزوج ليتخذ لهما بيتاً وينفق عليهما في العدة وان كان الطلاق بائناً ليس للمولى ان يتخلى بينها وبين زوجها وهل له ان يطلب نفقة العدة قال الخصاص رحمه الله تعالى له ذلك وقال بعض العلماء ليس له ذلك وهو الصحيح لانها كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التبوته فلا تستحق بعد الطلاق البائن ولو كان الطلاق رجعياً ثم عتقت كان لها ان تطلب من زوجها أن يوثقها ويتأوى وينفق عليها

على امرأة مرة واحدة ثم تخلى ولو قال ٢ ازين روز تاهزار سال هر زني كه ويراست فهي طالق وليست له امرأة فتزوج امرأة لا تطلق كذا في الخلاصة * ولو قال أمة نسائي كلتك فهي طالق فكأنه طلق ولو قال أمة نسائي كلمتها فهي طالق فكأنه من معاظمت واحدة والخيار الى الزوج في البائن كذا في شرح الجامع الكبير للحميري * قال لامرأة أين له أيتكم أكلت هذه الرمانة فهي طالق فأكلت منها جميعاً لم تطلق واحدة منهم * كذا في خزانة المفتين * اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق يازانية ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا يجب حصد ولا لعان لان قوله يازانية نداء والتداء ليس بفواصل كقولك أنت طالق يازانية ان دخلت الدار وكذا لو قال أنت طالق يازانية بنت الزانية ان دخلت الدار ولو قدم التداء فقال يازانية أنت طالق ان دخلت الدار فهو قاذف لها حين تسلم به بلاعتها واذا صح القذف ينظر ان لعانها أو لا ثم دخلت الدار وهي في العدة طلقت لبقاء المحلوبة وان دخلت الدار أو لا ثم خاصمت في القذف ان كان الطلاق رجعياً بلاعتها وان كان بائناً ولو قال أنت طالق يا طالق ان دخلت الدار لم تطلق في الحال وبه ملق ولو قال يازانية بنت الزانية أنت طالق ان دخلت الدار يصير قاذفاً لهما ولأمة في الحال وتعلق الطلاق بالدخول هكذا في شرح الجامع الكبير للحميري * ولو بدأ بالتداء بالطلاق فقال يا طالق أنت طالق ان دخلت الدار وقع طلاق بقوله يا طالق وتعلق طلاق آخر بدخول الدار اذا أتى بالتداء في آخر الكلام بان قال أنت طالق ان دخلت الدار يازانية فان الطلاق يتعلق بالدخول لانه علق الطلاق بالدخول ثم ناداه بعد ذلك فصار قاذفاً وفي قوله أنت طالق ان دخلت الدار يا طالق تعلق الاول بالدخول ووقع بقوله يا طالق طلاق هكذا في البدائع * رجل قال لامرأته واسمها عمرة ان دخلت الدار يا عمرة فأنت طالق ويا زينة فدخلت عمرة الدار طلقت ويسئل عن بنته في زينة فان قال نويت طلاقها طلقت أيضاً ولو قال ذلك بغيره ووافق قال نويت طلاقها مع عمرة طلاقاً جميعاً ولو قدم الطلاق فقال يا عمرة أنت طالق ان دخلت الدار ويا زينة فدخلت عمرة الدار طلقتا جميعاً ولو قال لم نوطق زينة لا قبل قوله ولو قال أنت يا عمرة طالق ويا زينة لم تطلق زينة الا أن يوثقها الا ترى أنه لو قال لثيافلان على ألف درهم وبافلان كان المال للاول ولو قدم المال فقال لك ألف درهم على يازيد وباسم كان المال لهما جميعاً ولو قال يا عمرة أنت طالق ويا زينة فعمرة طالق دون زينة الا أن يوثقها ولو قال أنت طالق يا عمرة يا زينة لا تطلق زينة الا أن يوثقها ولو قدم اسمها فقالت يا عمرة يا زينة أنت طالق لم تطلق الا أن يوثقها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أول امرأة تزوجها

٢ من هذا اليوم الى ألف سنة كل امرأة هي له

حتى تنفقي عدتها وان كان الطلاق بائناً ليس لها ان تأخذه بالسكنى لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق اذا لم يكن بوأها بيتاً فكذلك بعد الطلاق وهذا يؤيد قول بعض العلماء في المسئلة الاولى * رجل وجد عبداً آبقاً فأخذه ليرده على مولاه فأنتفق عليه ان أنفق بغير أمر القاضى كان متطوعاً لا يرجع عليه وان كان رفع الامر الى القاضى وسأل عن القاضى أن يأمره بالنفقة ينظر القاضى في ذلك فان رأى الاتفاق أصلح أمره بالاتفاق وان خاف أن تأكله النفقة يأمره القاضى بالبيع وامساك الثمن وكذا اذا وجد دابة ضالة في المصر أو في غير المصر ولو ان رجلاً غصب عبداً كانت نفقته عليه الى أن يرده على المولى فان طلب من القاضى أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجبه لان المغصوب مضمون على الغاصب الا أن يكون الغاصب مخوفاً يخاف منه على العبد فينذره بأخذه القاضى ويبيعه ويمسك الثمن * ولو أودع رجلاً عبداً فغاب المودع الى القاضى وطلب منه أن يأمره بالنفقة أو بالبيع فان القاضى يأمره بأن يواجر العبد وينفق عليه من أجره

وان رأى ان يبيعه فعل رجل أوصى بعبده لانسان ويخدمته لاخر كانت نفقته على صاحب الخدمة فان مرض في يد صاحب الخدمة ان كان مرضا لا يبيعه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الخدمة وان كان مرضا يبيعه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبة وان تطاول المرض ورأى القاضي ان يبيعه باعه ويشترى بثمنه عبدا يقوم مقام الاول في الخدمة وعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا ففعل به ما يفعل بالوديعة عبيدين رجلين غاب أحدهما وتركه عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضي وأقام البينة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البينة وان شاء لم يقبل وان قبل بأمره بالنفقة ويكون الحكم فيه ما هو الحكم في الوديعة عبدا صغيرا وزمن أو معتوه أعتمقه مولاه لا يجب على المعتق نفقته بحال ما * (كتاب الطلاق) * يشتمل هذا الكتاب على أبواب الباب الاول يشتمل على فصول الفصل الاول في صريح الطلاق (٤٥٣) وما يقع به واحدة أو أكثر * رجل قال لامرأته طلاقك وأنت مطلقة أو شئت

طلاقك أو رضيت طلاقك أو أوفقت عليك الطلاق أو قال خذي طلاقك أو قال وهبت لك طلاقك ولم ينو شيئا يقع طلاق واحد ولو قال أردت طلاقك لا يقع * امرأة قالت لزوجه اطلق فلان امرأته فطلقتها فقال الزوج فأنت أطلق منه أفهى طالق وكذا لو قال فأنت أطلق من فلانة * رجل قال لامرأته المذمومة أنت بائنة أنت طالق أنت بائنة نوى بالاولى طلاقا ففى ثلاث وان لم ينو بالاولى طلاقا يقع ثنتان ولو قال لامرأته أنت بائنة وفوق القاضي بينهما ثم قال كنت قلت لها أمس أنت بائنة فانه يقع الاولى والثانية ولا يصدق في ابطال ما وقع القاضي * رجل قال لغيره اطلقت امرأتك فقال نعم بالهجاء أو قال بلى بالهجاء ولم يشكلم به يقع الطلاق * رجل قال لامرأته كل امرأه أتزوجها ففى طالق وأنت طالق

ففى طالق فتزوج امرأه اطلقت فتزوج بعدها أخرى أو لم يتزوج كذا في المحيط * ولو قال أول امرأه أتزوجها ففى طالق فتزوج امرأتين ثم امرأه لا يقع ولو تزوج امرأتين في عقد واحد ما نكحهما فاسدا تطلق التي نكحها صحيح ولو قال آخر امرأه أتزوجها ففى طالق فتزوج امرأه ثم امرأه لا يقع على الاخير حتى يموت الزوج واذا مات الزوج يقع الطلاق عليها من حين التزوج عند أبي حنيفة رجما لله تعالى حتى لو دخل بها الزممه مهر ونصف نصف بالطلاق قبل الدخول ومهر بالدخول بناء على عقد فاسد وتعتد بثلاث حيض وعندهما يقع مقصورا على المال وعليه مهر مثل وعليها عدة الوفاة والطلاق عند محمد رجما لله تعالى وعند أبي يوسف رجما لله تعالى عليها عدة الطلاق كذا في محيط السرخسي * قال في الجامع اذا قال الرجل آخر امرأه أتزوجها ففى طالق فتزوج مرة ثم تزوج زينب ثم طلق عمره قبل الدخول بها ثم تزوج مرة ثانيا ثم مات الحالف طلق زينب ولا تطلق مرة ولو نظر الى عشرة نسوة وقال آخر امرأه أتزوجها منكن طالق فتزوج واحدة منهن ثم تزوج أخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم مات فالطلاق واقع على التي تزوجها مرة دون التي تزوجها مرتين وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء فيما اذا مات الزوج بعد تزوج الثانية وانما تفترقان فيما اذا لم يموت الزوج حتى تزوج العاشرة بان تزوج مثلاً أربعاً وفارقهن ثم تزوج أربعاً أخرى وفارقهن ثم تزوج التاسعة ثم تزوج العاشرة فان العاشرة تطلق كما تزوجها مات الزوج أو لم يموت وفي المسئلة الاولى لو تزوج عشرة نسوة على التفاريق فالعاشرة لا تطلق ما لم يموت الزوج * ولو قال آخر تزوج أمة فالتى أتزوج طالق فتزوج امرأه وطلقها ثم تزوج أخرى ثم تزوج التي طلقها ثانياً فان الزوج طلق التي تزوجها مرتين لا التي تزوجها مرة وكذلك لو نظر الى عشرة نسوة وقال آخر تزوج أمة منكن فالتى أتزوج طالق فتزوج واحدة وطلقها ثم تزوج أخرى ثم تزوج التي طلقها ثم مات الزوج طلق التي تزوجها مرتين ولو تزوج العاشرة لم تطلق العاشرة حتى يموت الزوج كذا في المحيط * ولو قال أول امرأه أتزوجها ففى طالق فأقر بعد اليمين بتزوج امرأه فادعت الطلاق وادعت انها الاولى فيقال قد تزوجت فلانة قبلك وصدقته فلانة أو كذبت لم يصدق في القضاء على التي أقر بنكاحها أو تزوجها معاينة وطاعة لانه أقر بوجود الشرط وهو الاولية في التزوج فكان مقرا بوقوع الطلاق والطلاق لا يقع الاعلى المنكوحه وقد ظهر بنكاحها دون نكاح غيرها فكان مقرا بوقوع الطلاق عليها ظاهراً فاذا ادعى صرفه عنها الى غيرها لا يصدق في الصرف حتى لو أقام البينة على ما ادعاه قبلت بينته وطلقت تلك دون المعروفة لانها هي الاولى وتطلق الاخرى أيضا لاقراءه على نفسه بجرمتها ثم الاخرى ان صدقته فلها نصف المهر وان كذبت في النكاح فلا شئ لها وان صدقته المعروفة ان الجهولة كانت هي الاولى لا يقع على المعروفة في ظاهر الرواية

تطلق امرأته الساعة ولو قال غيبته به التعليق لا يصدق قضاء ولو قال كل امرأه أتزوجها ففى طالق وأنت ان نوى وقوع ولو الطلاق عليها الحال يقع والا فلا كذا ذكر في المنتقى ولو قال فلانة التي أتزوجها غدا ففى طالق وانت يقع الطلاق عليها الساعة ولا يقع على التي يتزوجها ولو قال المرأة التي أتزوجها غدا ففى طالق وأنت لا يقع الطلاق على امرأته حتى يتزوجها غدا الا ان ينوى ولو قال كل امرأه أتزوجها ففى نساء طواق وقع الطلاق على نساءه الساعة ولو قال لامرأتين له هذه طالق هذه لامرأته أخرى طلقنا جميعا وكذا لو قال وهذه أوفه ذم كذا العتق كذا ذكر في المنتقى * رجل قال لامرأته طالق ولم يسم وله امرأه معروفة طلق امرأته استحسانا فان قالى امرأه أخرى واباه غيبته لا يقبل قوله الا ان يقيم البينة ولو قال امرأته طالق وله امرأتان كلتا معروفتان كان له ان يصرف الطلاق الى أيتهما شاء * رجل قال لامرأتي على ألف درهم وله امرأته معروفة فقال لى امرأه أخرى والدين لها كان القول قوله ولو قال امرأتى طالق

وله على ألف درهم فالطلاق والدين للمعروفة ولا يصدق في الصرف إلى غيره أو كذا الويد بأبوال فقال لا امرأتى على ألف درهم وهي طالق وكذا لو قال امرأتى طالق ثم قال لا امرأتى على ألف درهم ثم قال لى امرأته أخرى وأياها عنيت صدق في المال ولا يصدق في الطلاق ولو كان له امرأتان لم يدخل بهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق باتساوان قال أردت واحدة منه لا يصدق وكذا لو قال امرأتى طالق وامرأتى طالق وكذلك العتي ولو كان دخل بهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق كان له أن يقع الطلاقين على أحدهما * امرأة قالت لزوجهماطلقنى فقال فعلت طلقت فان قالت زدنى فقال فعلت طلقت أخرى ولو قالت المرأة لزوجهماطلقنى ثلاثا فقال فعلت أو قال طلقت طلقت ثلاثا ولو قال مجيبا لها أنت طالق أو قال فانت طالق تقع واحدة * رجل قال لامرأة أنه طاقى نفسك فقالت أنا حرام عليك أو قالت أنا بائن أو قالت أنا خالصة أو برية طلقت * كل لفظ يكون من الزوج طلاقا إذا أجابت المرأة بذلك يقع الطلاق (٤٣٣) * رجل قال لامرأة أنه عمرة

بنت صبيح طالق وامرأته
عمرة بنت حفص ولانثله
لا تطلق امرأته فان كان
صبيح زوج أم امرأته وكانت
تنسب اليه وهي في حجره
فقال ذلك وهو يعلم نسب
امرأته أو لا يعلم طلقت
امرأته ولا يصدق قضاء
وفيما بينه وبين الله تعالى
لا يقع الطلاق ان كان يعرف
نسبها وان كان لا يعرف يقع
أيضا فيما بينه وبين الله
تعالى وان نوى امرأته في
هذه الزحوه طلقت امرأته
في القضاء وفيما بينه وبين
الله تعالى * رجل قال
امرأته الحبشية طالق
وامرأته ليست بحبشية
لا يقع الطلاق ولو كان له
امرأة بصيرة فقال امرأته
هذه العياء طالق وأشار الى
الى البصيرة تطلق البصيرة
ولا تعتبر التسمية والصفة مع
الاشارة * رجل له امرأتان
عمرة وزينب فقال يا زينب
فأحطته عمرة فقال أنت

طالقي ثلاثا وقع الطلاق على التي أجابت ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل لانه أخرج الطلاق جوابا بالكلام التي أجابت وان قال
يويت زينب طلقت زينب ولو قال يارب أنت طالق فليجبه أحد طلقت زينب ولو قال لامرأة أنت طالق فليجبه أحد طلقت زينب أنت طالق
فإذا هي امرأة له أخرى - هـ امرأة يقع الطلاق على امرأة تعتبر الإشارة وسطى التسمية رجل قال لامرأته وقد دخل بها إذا طلقته فانت
طالقي ثم طلقها يقع عليها طلاقان وكذا لو قال ان طلقته أو متى طلقته أو متى ما طلقته وكذا لو قال كلما طلقته فانت طالقي ثم طلقها
واحدة يقع عليها طلاقان ولو قال كلما يقع عليك طالقي فانت طالقي ثم طلقها واحدة طلقت ثلاثا رجل قال لامرأة المدخول بها أنت
طالقي أنت طالق يقع عليها طلاقان ولا يصح في قضاء ان قال نويت بالثانية انك رجل وكذا لو قال قد طلقته قد طلقته أو قال أنت طالقي قد
طلقتك يقع طلاقان ولو قال أنت طالقي فقال له رجل أو امرأة ماذا قلت فقال قد طلقته أو قلت هي طالقي يقع واحدة في القضاء وفيما بينه

وبين الله تعالى * رجل قال لامرأته أنت طالق عامة الطلاق أو جل الطلاق يقع طلاقاً ولو قال أنت طالق كل الطلاق يقع الثلاث ولو قال أنت طالق أكثر الطلاق ذكر في الأصل أنه يقع ثلاث ولو قال أقل الطلاق يقع واحدة ولو قال أنت طالق لأقليل ولا كثير اختلفت فيه الأقارب باختلاف الروايات قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقع طلاقاً وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقع واحدة وقال الفقيه أبو النصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى يقع ثلاث والأظهر ما قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ولو قال أنت طالق عدداً ذكر ابن سماعة رحمه الله أنه يقع ثنتان ولو قال أنت طالق حتى يستكمل ثلاث تطليقات ذكر بشر بن الوليد رحمه الله تعالى أنه يقع ثلاث وإن نوى غيره لا يدين في القضاء ولو قال أنت طالق كل التطليقة طلقت واحدة ولو قال أنت طالق كل تطليقة طلقت ثلاثاً دخل بها أو لم يدخل بها وكذا لو قالت (٤٥٤) أنت طالق بعد كل تطليقة أو مع كل تطليقة أو قال أنت مع كل تطليقة طالق طلقت ثلاثاً ولو قال

لامرأته أنت طالق مع كل امرأة لم وله أربع نسوة ظلقن جميعاً فإن نوى في هذه المسائل بعض النساء وبعض الطلاق لا يصدق قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال أنت طالق ثلاثة انصاف تطليقة يقع ثنتان ولو قال ثلاثة انصاف تطليقتين يقع الثلاث ولو قال أنت طالق نصي تطليقة فهو واحدة ولو قال أنت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وربيع تطليقة فهي ثلاث ولو قال نصف تطليقة وربعها وسدسها فهي واحدة * رجل قيل له إن فلاناً طلق امرأتك أو أعتق عبداً فقال نعم ما صنع أو بدسها صنع اختلفوا فيه قال الشيخ الإمام الأجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق فيهما رجل قال لغيره طلقت

الجامع الكبير * ولو قال إن دخلت هذه لابل هذه الدار أنت طالق لم تطلق حتى تدخل الدار الثانية بخلاف ما لو قال إن دخلت هذه الدار أنت طالق لابل هذه الدار فأيتها ما دخلت طلقت كذا في محيط السرخسي * ولو قال لامرأته أنت طالق إن دخل فلان هذه الدار لابل فلان فأيتها ما دخل طلقت ولو دخل لم تطلق إلا واحدة وإن عني رد الجزاء يكون على ما عني فإن دخل الثاني لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى وطلقت في القضاء وكذا لو قال أنت طالق إن دخلت هذه الدار لابل فلان ولو قال إن تزوجت فلانة فبى طالق لابل فلانة والثانية امرأته فانها لا تطاق الساعة لأن الكلام الثاني غير مستقل فتعاقى بالشرط كذا في شرح الجامع الكبير للحمصري * ولو قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً لابل فلانة فدخلت الأولى الدار طلقت كل واحدة منهما ثلاثاً ولو قال في هذه المسئلة لابل فلانة طالق طالت الثانية في الحال واحدة وتعاقى الثلاث في حق الأولى ولو قال إن دخلت فانت حرام لابل فلانة طلقت كل واحدة طلاقاً بثاناً بدخول الأولى ولو قال لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال رجعيًا والأولى عند الدخول بثاناً كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * في القدوري إذا قال لهما إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق لابل هذه فدخلت الأولى الدار طلقنا ثلاثاً ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة لابل ثلاثاً إن دخلت الدار طلقت واحدة للحال ووقع طلاقاً عند دخول الدار إن كانت المرأة مدخولاً بها ولو قال لهما إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة لابل ثلاثاً لم تطلق شيئاً حتى تدخل الدار وإذا دخلت الدار طلقت ثلاثاً سواء كانت مدخولاً بها أو لم تكن كذا في المحيط

(الفصل الرابع في الاستثناء) إذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله تعالى متصلاً به لم يقع الطلاق وكذا إذا ماتت قبل قوله إن شاء الله تعالى كذا في الهداية بخلاف ما إذا مات الزوج بعد قوله أنت طالق قبل قوله إن شاء الله تعالى وهو يريد الاستثناء حيث يقع الطلاق وانما يعلم ذلك فيما إذا قال قبل الإيقاع إن طلق امرأتى وأستثنى كذا في الكفاية * ولو قال أنت طالق إلا أن يشاء الله تعالى وإن شاء الله فهو مثل إن شاء الله كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق ما شاء الله كان وكذا لو قال أنت طالق إلا ما شاء الله لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيخان * إذا قال أنت طالق فيما شاء الله لم يقع الطلاق إذا كان متصلاً كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق إن لم يشاء الله لم يقع إلا أن يوقته بأن يقول اليوم مضى اليوم تطلق بحكم البين كذا في العتبية * ولو قال لهما أنت طالق ما لم يشاء الله لا يقع شيء كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال لهما أنت طالق كيف شاء الله طلقت للحال كذا في محيط السرخسي * في المنتقى إذا قال لهما أنت طالق ثلاثاً إلا ما شاء الله أنها تطلق واحدة قال ثمة وأجعل الاستثناء على الاكترواد كبر بعد ذلك مسائل أنت طالق

أمرأتك فقال أحسنت أو قال أسأت على وجه الإنكار لا يكون إجازة ولو قال أحسنت برحمتك الله حيث خصصتني ثلاثاً منها أو قال في اعتاق العبد أحسنت قبل الله منك كان إجازة * رجل قال لامرأته أنت طالق بعدد شعر أبيس يقع واحدة ولو قال بعدد الشعر الذي على فرجك وقد كانت طالت وليس عليه شعر قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع كذا لو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي وقد طلى ولو قال بعدد الشعر الذي في بطن كفي فإنه يقع ويلغوز كذا الشعر لأن بطن الكف ليس موضع الشعر بخلاف ظهر الكف * رجل قال لامرأته ثلاث تطليقات عليك طلقت ثلاثاً ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة فقالت المرأة خواهي هزار فقال الزوج هزار ولم ينوشها قالوا هذا إلى الوقوع أقرب * رجل قال لامرأته هزار طلاق فبكي كردم قالوا يقع الثلاث كأنه قال طلقك ثلاثاً بدفعة واحدة ولو قال هزار طلاق فبكي كيم وأراد به إيقاع الطلاق قالوا طلقت ثلاثاً ولو قال هزار طلاق دادمه استند لا يكون طلاقاً ولو قال لهما ترا سه طلاق يقع

طلقت امرأته ولو قال احدا كما طلق ولم ينوشيا لا تطلق امرأته وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انها تطلق ولو جمع بين امرأته
وماليس يجعل للطلاق كالجمعة والحجر وقال احدا كما طلق طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهم أو قال بمحمد رحمه الله
تعالى لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال احدا كما طلق لا تطلق الحية ولو قال فلانة طالق ثلاثا وفلانته معها الامرأة له أخرى
طلقتا ثلاثا وكذا الوفا فلانة طالق ثلاثا ثم قال أشركت فلانة معها طلقت كل واحدة ثلاثا ولو قال لنسائه الاربع بينك نطلقة طلقت
كل واحدة تطليقة وكذا الوفا بينك نطلقات أو قال ثلاث أو أربع الا ان ينوي قسمة كل واحد بينهما فتطلق كل واحدة ثلاثا ولو قال بينك
خمس نطلقات بقع على كل واحدة طلاقا فان هكذا الى غماني نطلقات فان زاد على الثمان طلقت كل واحدة ثلاثا وكذا الوفا قال أشركتكن في
تطليقة فهذا وما الوفا بينك تطليقة (٤٥٦) سواء رجل قال كنت طلقت امرأتى أو كنت طلقت احدى نسائى أو قال كنت طلقت

امراًة الى يقال لها زينب أو
كنت طلقت زينب وزينب
للحال امرأته يقع الطلاق على
امرأته للحال ولا يصدق في
صرف الطلاق الى غيرها ولا
في الاسناد ولو قال طلقت
أول امرأته تزوجتها أو قال
طلقت امرأة كانت لي أو
قال كانت لي امرأة فاشهدوا
انها طالق طلقت امرأته
للحال في هذه المسائل الا ان
يقر بطلاق ماض في نكاح
ماض نحو ان يقول كنت
طلقت امرأة كانت لي أو
قال كانت لي امرأة فطلقتها
أو قال كنت طلقت أول
امرأته تزوجتها أو قال كنت
طلقت امرأة كانت لي يقال
لها زينب أو قال كنت طلقت
امرأته تزوجتها لا يقع الطلاق
على التي تكون في نكاحه
في هذه المسائل اذا قال
نيت غيرها رجس قال
لامرأته أنه أنت طالق كل سنة
ثلاثا يقع الثلاث من
ساعته وكذا لو قال لامرأته

لحقق العدم ولا ترث غير المدخولة وان فر لعدم العدة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * قال المعلى قال
محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق لولا دخولك الدار أو أنت طالق لولا هرك أو أنت طالق لولا
شرفك فهذا كله استثناء ولا يقع الطلاق وكذا لو قال لولا الله كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * في
مجموع النوازل لو قال لها أنت طالق لولا أبوك أو لولا حسنك أو لولا جلالك أو لولا أني أحبك لا تطلق والكل
استثناء كذا في الخلاصة * التعليق عيشة الله تعالى اعدام وابطل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو تعليق بشرط الآن الشرط لا يوقف عليه فلا يقع كالمعلق عيشة
غائب ولهذا شرط أن يكون متصلا كسائر الشروط وفيه خلاف بالعكس بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله
الله تعالى وثمرة الخلاف تظهر في مواضع منه اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب بان قال ان شاء الله
تعالى أنت طالق فمدهما لا يقع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع وكذا لو قال ان شاء الله وأنت طالق
أو قال كنت طلقا أمس ان شاء الله لا يقع عندهما ويقع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنه اذا جمع
بين عيني بن قال أنت طالق ان دخلت الدار وعبدى حر ان كبت زيدا ان شاء الله تعالى ينصرف الى الجملة
الثانية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما ينصرف الى الكل ولو أدخل في الابقاعين بان قال أنت
طالق وعبدى حر ان شاء الله ينصرف الى الكل بالاجماع ومنه انه اذا حلف انه لا يحلف بالطلاق أو باليمين
يحسب بذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للشرط وعندهما لا يحسب كذا في التبیین * ذكر في أيمان
الجامع أن ان شاء الله تعالى ينصرف الى اليمينين في ظاهر الرواية كذا في غاية السروجي * ولو قال ان شاء
الله فأنت طالق لا تطلق في قولهم ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق وان شاء الله أو أنت طالق فان شاء الله
لم يكن مستثنا كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا يقع الطلاق
بدخول الدار والاستثناء فاصل هكذا في الوجيز للكردي ولو قال أنت طالق ان شاء الله أنت طالق
فلا استثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان شاء الله أنت طالق
وقعت واحدة في الحال كذا في البحر الرائق * ولو قال أنت طالق واحدة ان شاء الله وأنت طالق ثنتين ان لم
يشأ الله قالوا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيخان * وفي النوازل اذا قال لامرأته أنت طالق اليوم واحدة
ان شاء الله وان لم يشأ الله فمنتين فمضى اليوم ولم يطلقها او وقع ثنتان وانطلقها واحدة قبل مضي اليوم لا يقع
عليها الا تلك الواحدة كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ان شاء الله لا بل هذه فلا استثناء عليهم او لا مشيئة
للأخرى لانه جعل رجوعا عنه كانه قال أنت طالق ان شاء الله لا بل هذه طالق ان شاء الله فان نوى الرجوع
عن الشرط وهو المشيئة صح نية لانه محتمل كلامه وفيه تغليظ عليه كذا في شرح الجامع الصغير للعصيري

يوم الخميس أنت طالق يوم الخميس أوقال أنت طالق في يوم الخميس يقع الطلاق عليه الحال * رجل قال لامرأته بالفارسية * وان
أكرام سال زن خواهم فهمي طالق فتزوج امرأته قبل أن تسلاخ ذى الحجة من هذه السنة طلقت * رجل طلق امرأته ثم قال لها في العدة قد
طلقتك أوقال بالفارسية ترا طلاق دادم يقع تطليقة أخرى ولو قال كنت طلقتك أوقال بالفارسية طلاق دادم ترا لا يقع أخرى * رجل
قال لامرأته انت طالق اولاً لا يقع الطلاق في قولهم ولو قال أنت طالق ثلاثاً ولا ولا قال انت طالق واحدة ولا ولا قال ولا شيء يقع واحدة في
قول محمد وأبي يوسف الاول ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال لا يقع شيء ولو قال انت طالق أولاً شيء روى أبو سليمان رحمه الله تعالى انه
لا يقع ولم يذكر فيه خلافاً وذكر في رواية أبي حفص ان علي قول محمد رحمه الله تعالى يقع واحدة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقع
شيء * امرأة قالت لزوجها امرا طلاقه فقال الزوج دادم كبراً أوقال كبراً كبراً أوقال دادم ماداً أوقال كبراً ماداً أختلف المشايخ فيه وما العاصم انه

انه لا يقع الطلاق في قولهم
وذكر الكرخی رحمه الله
تعالى انه على هذا الخلاف
أيضاً ولو قال والله ما أنت
لی بامرأة أو قال على حجة ان
كنت لی بامرأة أو قال
ما كنت لی بامرأة أو قال لم
أكن تزوجتك لا يقع
الطلاق وان نوى * رجل
قال كل امرأة لی طالق أو
قال امرأة لی طالق لا تدخل
فیه المعدة عن البائن ولو
قال لها أنت طالق يقع
وكذا لو قال للمختلعة ان زن
من بسه طلاق يقع الثلاث
* رجل أضاف الطلاق الى
بعض المرأة ان أضاف الى
جزء شائع نحو أن يقول
منك طالق أو تلك طالق أو
ربك طالق أو جزء من ألف
جزء منك يقع الطلاق وكذا
لو أضاف الى بعض جامع
نحو أن يقول رأسك طالق
أو فركك طالق أو رقبته
طالق أو وجهك أو روحك
طالق أو جسدك يقع

(٥٨ - فتاوى اول) الطلاق ولو قال دملطالق فيه روايتان ولو قال بطنك أو ظهرك قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق وإن أضاف إلى جزء من غير جامع فهو أن يقول شعرك طالق أو صدرك أو فخذك أو رجلك أو يديك أو دبرك وما أشبه ذلك لا يقع الطلاق ولو قال هذا الرأس طالق وأشار إلى رأس امرأته الصحيح أنه يقع كالقول رأسك هذا طالق ولهذا لو قال لغيره بعت منك هذا الرأس بالف درهم وأشار إلى رأس عبده فقال المشتري قبلت جاز البيع رجل قال لغيره أخبرا امرأتى بطلاقها أو بنسرها بطلاقها أو أحل إليها طلاقها أو أخبرها أنها طالق أو قل لها إنها طالقت فقال لا يتوقف على وصول الخبر إليها ولا على قول المأمور ذلك ولو قال قل لها أنت طالق لا يقع الطلاق ما لم يقل لها المأمور ذلك ولو قال اكتب لها طلاقا ينبغي أن يقع الطلاق للمصلح كالقول أحل لها طلاقا أو كالقول اكتب إلى امرأتى أنها طالقت رجل قال لا امرأته أنت طالقتي مثل نسخة داني يقع واحدة ولو قال مثل نسخة داني ونصف

يقع تطليقتان وكذا الوفاك مثل درهمين يقع واحدة ولو قال مثل ثلاث دراهم يقع طلاقان فالحاصل انه اذا شبه الطلاق بما يوزن بسبعة واحدة يقع واحدة وان شبه بما يوزن بسبعين يقع تطليقان وان شبه بما يوزن بثلاث سنجات أو أكثر يقع الثلاث فالدائق يوزن بسبعة واحدة وكذلك الدرهمان ودائق ونصف دائق يوزن بسبعين وكذا ثلاثة دراهم فعلى هذا يخرج هذا الجنس من المسائل اذا جاع بين امرأتين احدهما ما صححة النكاح والاخرى فاسدة النكاح فقال احدا كما طالق لا تطلق صححة النكاح كالوجه بين منكوحة وأجنبية وقال احدا كما طالق ولو كان له امرأتان اسم كل واحدة منهما زينب واحداهما صححة النكاح والاخرى فاسدة النكاح فقال زينب طالق طلقت صححة النكاح فان قال عنيت به الاخرى لا يصدق قضاء كما لو قال زينب طالق وامرأة زينب طلقت امرأته فان قال عنيت زينب أجنبية لا يصدق قضاء (٤٥٨) وكذا الوفاك احدى امرأتين طالق طلقت صححة النكاح ولو جع بين صححة النكاح

(١) أن يزيد المستثنى على المستثنى منه كقوله أنت طالق ثلاثا الأربعة وأن يستثنى بعض التطليقة كقوله أنت طالق الانصفا هكذا في الخلاصة * ولو قال ثنتين ونصفا الانصفا لا يصح الاستثناء ويقع الثلاث ولو قال أنت طالق ثنتين ونصفا الاثنتين ونصفا عند محمد درجة الله تعالى تقع واحدة لان بعد الاستثناء يبقى نصف تطليقة ولو قال واحدة ونصفا الا واحدة تقع واحدة كذا في العتابة * ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة ونصفا يقع عليها ثنتان كذا في البدائع * رجل قال لامرأة أنت طالق ثلاثا الا نصفها يقع ثنتان ولو قال الا انصافهن يقع الثلاث كذا في فتاوى قاضيان * واذا قال أنت طالق ثلاثا الا نصف تطليقة وقع الثلاث وهو قول محمد درجة الله تعالى وهو المختار كذا في فتح القدير * ولو قال أنت بائن الابائنا فان نوى بالاولى ثلاثا وبالاخرى واحدة يصح الاستثناء ويقع ثنتان وكذا أنت طالق واحدة البتة الا واحدة ينوى بالبتة ثلاثا كذا في العتابة * رجل قال لامرأة أنت بائن ينوى بذلك ثلاثا الا واحدة طلقت ثنتين بائنتين وكذا الوفاك أنت طالق ثلاثا يواثن الا واحدة طلقت ثنتين بائنتين ولو قال أنت طالق ثلاثا واحدة أو قال ثلاثا لبتة الا واحدة يقع رجعتان وكذا الوفاك أنت طالق ثلاثا الا واحدة بائنة أو واحدة بة يقع تطليقتان رجعتان كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت طالق ثنتين بائنتين الا واحدة فالواقع بائن كذا في الكافي * ولو قال لها أنت طالق ثلاثا الا واحدة بائنة أو واحدة بة طلقت تطليقتين رجعتين قال في الزيادات اذا قال أنت طالق اثنتين البتة الا واحدة فهي طالق واحدة بائنة وكذلك اذا قال لها أنت طالق ثنتين الا واحدة البتة فهي طالق واحدة بائنة أو قال الا واحدة بائنه طالق واحدة رجعية قال في الكتاب الا أن ينوى أن يكون البائن صفة للثنتين فينشد تطلق واحدة بائنة لانه نوى ما يحتمل لفظه كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق بائن وأنت طالق غير بائن الا ذلك البائن لا يصح الاستثناء كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة أو ثنتين طوبى بالبيان فان مات قبله طلقت واحدة في رواية ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول محمد درجة الله تعالى وهو الصحيح كذا في فتح القدير * ولو قال ثلاثا الا شيئا يقع ثنتان وكذا الا بعضهم ولو قال ثنتين الا نصف طلقة أو الاشياء يقع ثنتان عند محمد درجة الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى استثناء النصف استثناء الواحدة كذا في العتابة * وفي المنتقى اذا قال لها أنت طالق ثلاثا الا واحدة أو لاشي فهذه

(١) قوله ان يزيد الخ عبارة الخلاصة وما يطل الاستثناء أربعة احدها ما ذكر اعني عدم الاتصال الثاني أن يزيد المستثنى على المستثنى منه الخ الثالث أن يكون مساويا للخ الرابع أن يستثنى بعض التطليقة الخ انتهت فكان الاولى ذكرها بلفظها الخ قوله عن الركعة اه بحرأوى

وفاسدة النكاح فقال طلقت احدا كما طلقت صححة الشكاح كالوجه بين منكوحته وأجنبية فقال طلقت احدا كما طلقت منكوحته النائم اذا طلق امرأته فأخبر بذلك بعد الاتباه فقال أجزت ذلك الطلاق لا يقع وكذا الصبي اذا طلق امرأته أو طلقها أجنبي فأجاز بعد البلوغ * ولو قال النائم بعد الاتباه أو وقعت ذلك الطلاق أو قال جعلت ذلك الطلاق طلاقا يقع الطلاق وكذا الصبي اذا قال ذلك بعد البلوغ * رجل له امرأتان فقالا لاحداهما أنت طالق أربعة فقالت الثلاث تكفي في فقال الزوج أو وقعت الزيادة على فلانة لا يقع على فلانة شيء وكذا الوفاك الزوج الثلاث لك والباقي لصاحبتك لا تطلق الاخرى * رجل قال لامرأة أنت طالق واحدة أو ثنتين يقع واحدة ولا يجبر

* رجل قال لامرأة قد طلقك الله أو قال لعبدك الله ذكر في الواقعات انه يقع نوى أو لم ينو ذكر في العميون والبقالي يستثنى ان نوى يقع والا فلا اذا سأل الغير وقال طلقت امرأتك فقال طلقك الله فينشد يقع وكذا العتق * رجل قال لامرأة في غضب أو خصومة اي هزأ طلاقه بروتا طلقت ثلاثا وكذا الوفاك اي طلاق دأده طلقت ولو قال اي سه طلاقه طلقت ثلاثا ولو قال لها يا عريسة اذهبي ألف مرة ينوى الطلاق طلقت ثلاثا * رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعلت تلك التطليقة بائنة أو جعلتها ثلاثا اختلفت الروايات فيه والصحيح ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى بصير بائنا وثلاثا وعلى قول محمد درجة الله تعالى لا يصير بائنا وثلاثا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح جعلها بائنا وثلاثا ولا يصح جعلها ثلاثا ولو طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال في العدة انزمت امرأتى ثلاث تطليقات بتلك التطليقة أو قال انزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهو على ما قال وان قال انزمتها ثلاثا فانها ثلاث وان قال انزمتها

تطلقتهن فهو ثنتان ولو طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت تلك التطليقة بائنة لا تصير بائنة لأنه لا يملك إبطال الرجعة ولو قال لها بعد الدخول إذا طلقك واحدة فهو بائن أو هي ثلاث فطلقها واحدة فانه يملك الرجعة ولا يكون بائنا ولا ثلاثا لأنه قدم القول قبل نزول الطلاق ولو قال لها إذا دخلت الدار فأنت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بائنة أو قال جعلتها ثلاثا قال هذه المقالة قبل دخول الدار لا تلزمه هذه المقالة لأن التطليقة لم تقع عليها إذا قال لأمراة به - الدخول ترايك طلاق ترايك طلاق يقع الثلاث كما لو قال لها بالعربية أنت طالق أنت طالق أنت طالق فانه يقع الثلاث ولو قال لأمراة ترا طلاق أو قال دامت طلاق ونوى الثلاث صحت نيته رجل قال لأمراة ترا تلغ فهد خمسة ألفاظ أحدها هذه والثانية ترا طلاع والثالثة ترا تلال والرابعة ترا طلال والخامسة ترا تلغ ونقل عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه يميز بين العالم والجاهل فقال إذا كان عالما لا يقع (٤٥٩) وان كان جاهلا يقع ثم رجع وقال يقع الطلاق في هذه المسائل كلها

ولا يفرق بين العالم والجاهل لان العوام يزعمون الكل طلاقا ولا يميزون ومن الناس من لا يحسن الكلام وقد يقصد الطلاق ويحجر على لسانه ذلك في الغضب والخصومة قيل له فان كان الرجل عربيا قال وان كان عربيا فكذلك لان من العرب من يذكر الكاف مكان القاف فان قال نهدت ذلك كما يقع الطلاق لا يصدق قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى الآن يشهد قبل التلفظ فيقول للشهود ان امرأتي تطلب مني الطلاق وأنا لا أريد فانا أتلفظ بهذا قطعاً لخصومتها ثم يتلطف بذلك ويسمع الشهود ذلك فان شهدوا بذلك عند القاضي حينئذ لا يقضى القاضي بالطلاق وعن الشيخ الإمام هذا قال استفتيت عن تركي قال لأمراة ترا تلاق وفي التركية يقال

يستثنى شيئا وطلقت ثلاثا كذا في المحيط * قال لها أنت طالق أربعا واحدة قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يقع ثلاث وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يقع ثنتان والاول اصح كذا في الحاوي * ولو قال لأمراة أنت طالق أربعا الثلاثا تقع واحدة أو خمسة الا واحدة يقع الثلاث كذا في فتح القدير * ولو قال خسا الا ثلاثا يقع ثنتان كذا في العنابية * وإذا قال انت طالق عشرة اقسام اتقع واحدة وإذا قال اثنتا عشرة يقع اثنتان وإذا قال الاسبعا يقع ثلاث وكذلك لو قال الاستا أو خسا أو أربعا أو ثلاثا أو ثنتين أو واحدة يقع ثلاث كذا في البدائع * ولو قال أنت طالق ثلاثا الا اثنتين الا واحدة يقع ثنتان كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا الا واحدة وقعت واحدة لانه يجعل كل استثناء مما يليه فاذا استثنى الواحدة من الثلاث بقي ثنتان يستثنى من الثلاث فتبقى واحدة كذا في الجوهر النيرة * وإذا قال انت طالق عشرة الاتساعا الا اثنتا عشرة فاستثنى ثمانية من تسع تبقى واحدة استثناءها من العشر فكأنه قال انت طالق تسعة اطلق ثلاثا وان قال عشر الاتساعا الا واحدة فاستثنى واحدة من التسع يبقى ثمان استثناءها من العشر يبقى اثنتان كذا في السراج الوهاج * عن ابن سماعة فبين قال لها انت طالق أربعا الا ثلاثا الا اثنتين قال يقع الثلاث كأنه قال انت طالق أربعا الا واحدة كذا في الحاوي * ولو قال انت طالق ثلاثا الا واحدة الا واحدة يقع ثنتان والاستثناء الاخير باطل كذا في غاية السروجي * ان قال ثلاثا الا ثلاثا الا اثنتين الا واحدة يقع واحدة ولو قال عشر الاتساعا الا اثنتا عشرة يقع ثنتان كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال لأمراة أنت طالق ثلاثا غير ثلاث غير ثنتين قال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان كذا في فساوي قاضيخان * في الخانية رجل قال لأمراة أنت طالق أبا ما خلا اليوم طلقت للحال كأنه قال أنت طالق تطليقة لا تقع عليك اليوم كذا في التارخانية * ولو قال أنت طالق ثلاثا لا غير واحدة فالمستثنى ثنتان كذا في العنابية * ولو قال لأمراة أنت طالق ان كلمت فلانا الآن يقدم فلان ينزل الطلاق بكلامها قبل قدوم فلان يقدم فلان أو لم يقدم ولا ينزل بكلامها بعد قدومه ولو قال لها أنت طالق الآن يقدم فلان ينزل الطلاق بفوت قدوم فلان في العمر به - نى انه لو لم يقدم حتى مات ينزل الطلاق في آخر احوال حياته وان قدم فلان لم تطلق كذا في شرح المختص الجامع الكبير * وإذا قال لأمراة أنت طالق ثلاثا الا واحدة غدا أو قال الا واحدة ان كلمت فلانا لا يقع شيء قبل مجي الغد والكلام وعند الكلام ومجي الغد يقع ثنتان * رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يكلم فلانا الا ناسيا فكله ناسيا ثم كلمها فلانا كرا كان حائشا ولو قال لأمراة أنت طالق ان كلمت فلانا الا أن الشئ فكله ناسيا ثم كلمها فلانا كرا الا يكون حائشا لان كلمة الآن لا غاية رجل قال لغيره لا جيتك الى عشرة أيام الا أن أموت ونوى بقلبه ان لم يميت أبا فان كانت يمينه بالله

للطحال تلاق وقال الزوج أردت الطحال وما أردت به الطلاق فقلت يقع الطلاق ولا يصدق في إقضاء لان هذا مما يجري على لسان الناس خصوصا في الغضب والخصومة فيكون الطلاق واقعا ظاهرا ولا يصدق قضاء * رجل طلق امرأته أو أعتق عبده أو دبر بالعربية وهو لا يعلم ان كان يعلم ان هذا ابتاع الطلاق والعناق ولكن لا يعرف معنى اللفظ يقع الطلاق والعناق ويصح التدبير وان كان لا يعرف معنى اللفظ وان كان لا يعلم ان هذا طلاق أو عناق الا أن الرجل لقن أن يقول طلقت امرأتي أو امرأتي طالق فقال ذلك فكذلك الجواب يقع الطلاق والعناق وان باع بالعربية وهو لا يعرف معنى اللفظ لا يبيع والشراء وان لقنت المرأة أن تقول أبرأت زوجي عن المهر فقالت ذلك لا يبرأ الزوج عن المهر وسأى في جنس هذا في فصل الخلع ان شاء الله تعالى ولو قال لأمراة أنت طالق ان شاء الله وهو لا يعرف معنى قوله ان شاء الله لا يقع الطلاق لان الطلاق مع الاستثناء باطل وعلم المروجه له فيه سواء قالوا هذا كسكرت البكر لما جعل رضاشرا ولا يفرق بين العلم والجهل

وهذا الجواب ظاهر فيما اذا علم ان الاستثناء اذا اقترن بالطلاق يبعث الطلاق وان لم يعلم ذلك فكذلك الجواب وان كان يعرف الاستثناء وقصد ايقاع الطلاق جفري الاستثناء على لسانه من غير قصد لا يقع الطلاق ايضا وروى عن شتاد بن حكيم انه قال اختلفت انا وخلف بن اوب في هذه المسئلة فقلت الاستثناء صحيح والطلاق باطل وقال خلف رحمه الله تعالى الاستثناء باطل والطلاق واقع قال خلف رحمه الله تعالى فראيت أبا يوسف رحمه الله تعالى في المنام فقلت له اختلفت انا وشداد في مسئلة فقال لي أبو يوسف رحمه الله تعالى سل فسألته فقال يصح الاستثناء فقلت له قال رأيت لوقال لها أنت طالق جفري على لسانه أو غير طالق أكان يقع الطلاق قلت لا قال فهو كذلك وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل أراد أن يقول لله على صوم يوم جفري على لسانه صوم شهر قال محمد رحمه الله تعالى عاينه صوم شهر ولو أراد أن يقول شيأ جفري على لسانه النذر أو الطلاق (٤٦٠) أو العتاق قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في النذر يلزمه المنذور به بلا خلاف وفي

الطلاق والعناق يقع الطلاق
والعناق في قول محمد رحمه
الله تعالى وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى لا يقع
الطلاق فيما بينه وبين الله
تعالى ويقع العناق وعن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى على
عكس هذا يقع الطلاق
ولا يقع العناق والظاهر من
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وقوع الطلاق والعناق
كما قال محمد رحمه الله تعالى
ولو جرى على أسانه كلمة
كفر لا يكسر بالاختلاف
رجل قال لا امرأه أنت
طالق لو نيت طلق نيت ولو
قال أنت طالق ثلاثة ألوان
طلق ثلاثة إذا قال
لا امرأه أنت طالق أنت أو
قال أنت طالق وأنت قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى
يقع واحدة وقال محمد رحمه
الله تعالى يقع ثنتان ولو
قال ذلك لا امرأه أنت فقال
أنت طالق أنت للرأه الأخرى
أو قال فأنت أو قال وأنت
يقع الطلاق عليهما امرأه

لا يحنث وإن كانت بطلاق أو عتاق لا يصدق قضاء رجل قال لا امرأته إذا دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا لا يقين عليك إلا بعد كلام فلان فدخلت الدار طلقت ثلاثا وكلام فلان باطل كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت طالق ثلاثا لا واحدة ان حضت وطهرت أو أوان دخلت الدار فالشرط انصرف الى المستثنى منه كأنه قال أنت طالق ثلاثا ان فعلت كذا لا واحدة يتعلق بالشرط نثنان كذا هذا كذا في شرح الزيادات لعناني * في الوالوجية لو قال أنت طالق ثلاثا لا واحدة للسنة كانت طاقا نثنان للسنة عند كل طهر تطليقة واحدة كذا في البحر الرائق * وشرط الاستثناء أن يتكلم بالحروف سواء كان مسهوعا أو لم يكن عند الشيخ الامام الفقيه أبي الحسن الكرخي وكان الشيخ الامام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول انه لا بد وان يسمع نفسه وبه كان يفتي الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل كذا في المحيط * والصحيح ما ذكره الفقيه أبو جعفر كذا في البدائع * ويصح استثناء الاصم كذا في فتاوى قاضيان * وفي المنقط المرأ إذا سمعت الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسهها أن تمكن من الوطء كذا في التتارخانية * وشرط صحة الاستثناء أن يكون موصولا بما قبله من الكلام عند عدم الضرورة حتى لو حصل الفصل بينهما بسكوت أو غير ذلك من غير ضرورة لا يصح فأما إذا كان لضرورة النفس فلا يمنع الصحة ولا يعد ذلك فصلا إلا أن يكون سكتة هكذا روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في البدائع * ولو عطس أو تجشأ أو كان بلسانه قبل فطال تردده ثم قال ان شاء الله صح الاستثناء كذا في الاختيار شرح المختار * قال أنت طالق تجزى على لسانه بلا قصد الاستثناء لا يقع كذا في الوجيز لا كردري * وهو الظاهر من المذهب كذا في فتح القدير * رجل حلف بالطلاق وأراد أن يقول في آخرها ان شاء الله فأخذ انسان فيه فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع يده عن فمه موصولا يصح الاستثناء كالتوخل بين الطلاق وبين الاستثناء عطاس أو جشاء كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله أو ثلاثا واحدة ان شاء الله أو قال أنت طالق وطالق وطالق وطالق ان شاء الله لا يصح الاستثناء وطلقت ثلاثا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما صح ولم تطلق كذا في محيط السرخسي * لو قال أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله صح بالاجماع وكذلك أنت طالق وطالق وطالق ان شاء الله لانه لم يتخلل بينهما كلام لغو كذا في الاختيار شرح المختار * قال أنت طالق أربعان شاء الله كان الاستثناء صحيحا في قولهم كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا أو قال ثلاثا البتة ان شاء الله لا يصح الاستثناء كذا في غاية السروجي * وفي المجتبى من الايمان لو قال أنت طالق رجعيان شاء الله يقع ولو قال ثلاثا لا يقع كذا في البحر الرائق * رجل قال لا امرأته أنت طالق ثلاثا فاعلى ان شاء الله صح الاستثناء ولو قال أنت طالق ثلاثا فاعلى ان شاء الله أو قال انهي ان شاء الله ثلاثا

قالت لزوجها طلقني فأبى فقال دادى إن كان في قوله دادم أمضى تثقيل لا يقع الطلاق * رجل قال لامرأته اذهبي ألف وبطل
مرة ينوى الطلاق طلقت ثلاثا ولو قال لامرأته المدخول بها أنت طالق أنت طالق يقع ثنتان وإن نوى التكرار صدق ديانة لا قضاء ولو قال
ذلك لغير المدخول بها تقع واحدة ولو قال لغير المدخول بها أنت طالق واحدة لا بل ثنتين طلقت واحدة * رجل قال لامرأته ترا طلاق أو قال
طلاق ترا فهي طالق ولا فرق بين القديم والتأخير ولو قال بالفارسية دامت بك طلاق وسكت ثم قال دو طلاق وسه طلاق طلقت ثلاثا إن كان
ذلك بعد الدخول ولو قال ترا بك طلاق وسكت ثم قال دو طلاق طلقت ثلاثا ولو قال دو طلاق بغير حرف العطف إن نوى العطف طلقت
ثلاثا وإن لم ينو لا يقع إلا واحدة * رجل قال لامرأته ترا سه ذكر في النوازل أنها لا تطلق وقال الصدر والشهيد رحمه الله تعالى عندي أنها تطلق
قال لامرأته أنت واحدة ونوى به الطلاق يقع واحدة * أعرب الواحدة ولم يرب ولو قال لامرأته نويسه في حال هذا كراة الطلاق أو الغضب

طلعت ثلاثا ولو قال لها في غضب أو خصومة أي هزأ طلاقه بزوج طلقت ثلاثا وكذا لو قال أي سه طلاقه ولو قال أي طلاق داده يقع واحدة وإذا جرت الخصومة بينها وبين زوجها فقامت لتخرج فقال الزوج سه طلاق يا خويشتن بر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى نوى الإيقاع يقع وإن لم يكن له نية فكذلك لأنه إيقاع ظاهر قالت المرأة لزوجها امرأه فقال الزوج نادشته كيرونوى الطلاق طلعت ولو قال مرأسه طلاق ده فقال الزوج كفته كي قال الشيخ الإمام هذا يقع وإن نوى ولو قال لامرأته ترأسه طلاق داده مستند لا يقع لأنه ذكر الإيقاع دون الوقوع رجل طلق امرأته فقيل له أشتى غيبكى فقال امرأتى شايد لا يكون أقرارا بالثلاث رجل طلق امرأته تطليقتين ثم تزوجها ووفاهما مهرها وأخرجها من منزله فقال له رجل لم لا تعيدها إلى منزلك وهي بعد امرأتك بتطليقة فقال الزوج دو طلاق خود شده است وابن طلاق ديكر شد قال الشيخ الإمام هذا إن أراد به الإيقاع يقع (٤٦١) وإن أراد به الإخبار فهي امرأته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء

وبطل الاستثناء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أنت طالق يا امرأة إن شاء الله لا يقع الطلاق كذا في البدائع * وفي المنتقى إذا قال أنت طالق ثلاثا يا امرأة بنت عبد الله إن شاء الله لا تطلق ولو قال أنت طالق ثلاثا يا امرأة بنت عبد الله بن عبد الرحمن إن شاء الله تطلق كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ثلاثا يا طالق إن شاء الله لم تطلق ولو قال يا طالق أنت طالق ثلاثا إن شاء الله تعالى إن شاء الله تعالى الاستثناء بالثلاث وتقع واحدة في الحال وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن في قوله أنت طالق ثلاثا يا طالق إن شاء الله يقع الثلاث والاول هو الصحيح ذكره الإمام غير الاسلام كذا في شرح تلميذ الجامع الكبير * ولو قال يا زانية أنت طالق إن شاء الله يكون الاستثناء عن الطلاق خاصة ويلاعها كذا في شرح الجامع الكبير للصغرى * ولو قال أنت طالق يا زانية إن شاء الله يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لها أنت طالق يا زانية بنت الزانية إن شاء الله فالاستثناء عن الكل حتى لا يقع الطلاق ولا يلزمه مد ولا لعان كذا في التتارخانية * ولو قال أنت طالق ثلاثا يا فلانة الواحدة تقع ثنتان ولا يكون قوله يا فلانة فاصلا كذا في الفتاوى الصغرى * ولو قال أنت طالق حتى يطيب قلبك إن شاء الله يكون فاصلا يقع الطلاق ولا يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضيخان * طلق أو خالع ثم ادعى الاستثناء أو الشرط ولا منازع لا إشكال في أن القول قوله كذا في فتح القدير * إذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها أنت طالق إن شاء الله وكذبه المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة أن القول قول الزوج كذا في فتاوى قاضيخان * فان شهد الشهود بجمع أو طلاق بغير الاستثناء بان قالوا إنهم مدأنه خالع بغير استثناء أو قالوا طلق بغير استثناء أو قالوا طلق ولم يستثن لا يقبل قول الزوج فان قالوا لم نستع منه كلمة غير كلمة الخلع والطلاق كان القول للزوج ولا يرفق القاضي بينهما لأن يظهر منه ما يكون دليلا على صحة الخلع من قبض البذل أو سبب آخر خفية يكون القول لها كذا في الفتاوى الصغرى * عن نجم الدين النسفي عن شيخ الاسلام أبي الحسن أن مشايخنا استحسنوا في دعوى الاستثناء في الطلاق أنه لا يصح مدق الأبيسية لأنه خلاف الظاهر وقد فسدت أحوال الزمان فلا يؤمن من التلبيس والكذب كذا في الفتاوى الغيبية * ولو قال الزوج طلقك أمس فقلت إن شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وكذا في النوازل خلافاً بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال علي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى احتياطاً رجل طلق امرأته ثلاثاً فشهد عنده عدلان أنك استثنيت موصلاً وهو لا يدرك ذلك قالوا إن كان الرجل في الغضب ويصر بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله أن يعتمد على قوله ما والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان

تقع أخرى * رجل قال لامرأته أنت طالق أكثر من واحدة وأقل من ثنتين قال الشيخ الإمام هذا القياس إن يقع ثنتان لكن ذكر في اختلاف العلماء أنه يقع الثلاث * رجل قال إحدى امرأتى طالق وليس لها إلا امرأة واحدة طلعت امرأته * رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق وقال غيب بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة افهامها صدق ديانه وفي القضاء طلعت ثلاثا * رجل قال لامرأته أنت طالق وقال غيب به الطلاق عن الوثاق صدق ديانه لا قضاء ولو قال ما غيب به الطلاق عن النكاح لا يصدق أصلاً وإن صدقته المرأة في ذلك لا يلتفت إلى تصديقها ولو قال أنت طالق من عمل كذا طلعت قضاء * رجل قال له غيره أنت امرأة غير

هذه فأجاب وقال كل امرأة طالق ذكر في النوازل أنه لا تطلق امرأته امرأة قالت لزوجها أتريد أن أطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلعت نفسي قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى قوله نعم يحتمل الرديعي طلق إن استطعت ويحتمل التفويض فأى شئ نوى صحت نيته وكذا لو قال رجل لغيره أتريد أن أطلق امرأتك فقال خواهم أو قال هلا يده فهو على هذين الوجهين * رجل قال لغيره خواهي تازنت را طلاق كيم فقال الزوج خواهم فقال الرجل دادمش سه طلاق قال بعض المشايخ لا يقع شئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجعل هذا بمنزلة ما لو قال لامرأته طلق نفسك فقالت طلعت نفسي ثلاثا لا يقع شئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال ذلك الرجل دادمش طلاق يقع واحدة وإنما يصح هذا الجواب إذا أراد الزوج تفويض الطلاق إليه أما إذا أراد به الدلالة يقع الطلاق * رجل عرف أنه كان مجنوناً فقالت له امرأته طلقني البارحة فقال الزوج أصابني الجنون ولا يعرف ذلك إلا بقوله كان القول قوله وطلاق العتوم غير واقع كطلاق المجنون

وتكاملوا في الفصل بين المعقود والمجنون قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه وافتعاله الا نادرا والعاقلة ضد المعقود من تحتل كلامه وافتعاله فيكون ذلك غالبا وهذا غالبا كما نساوا وقال بعضهم المجنون من يفعل الافعال القبيحة عن قصد والعاقلة من يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين لكن لا عن قصد وانما يفعل عن ظن الصلاح والمعقود من يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين لكن عن قصد بفعل ذلك مع ظهور وجه الفساد * رجل طلق امرأته وهو صاحب برسام فلما صبح قال قد طلقت امرأتى ثم قال انى كنت اظن ان الطلاق في تلك الحالة كان واقعا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى حين ما أقر بالطلاق ان ردته الى حالة البرسام وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حالة البرسام فهو أخوذ بذلك قضاء وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كذلك اذا لم يكن اقاربه بذلك في حال هذا كره الطلاق * رجل قال لامرأته أنت طالق كل يوم مرة (٤٦٣) وكل يومين مرتين يقع عليها في اليوم الاول واحدة وفي اليوم الثاني ثلاث ان كان الطلاق يزيد على

الباب الخامس في طلاق المريض

قال الشيخ دى الرجل اذا طلق امرأته طلاقا رجعيا في حال صحته أو في حال مرضه برضاها أو بغير رضاها ثم مات وهي في العدة فانهم ما يورثان بالاجماع وكذا اذا كانت المرأة كاذبة أو مملوكة وقت الطلاق فاسلمت في العدة أو اعتقت في العدة فانهم اترث كذا في السراج الوهاج * ولو طلقها طلاقا بائنا أو نكاحا ثم مات وهي في العدة فكذلك عندنا ترث ولو انقضت عدتها ثم مات لم ترث وهذا اذا طلقها من غير سؤالها فأما اذا طلقها بسؤالها فلا ميراث لها كذا في المحيط * ولو أكرهت على سؤال طلاقها ترث كذا في معراج الدراية * ويعتبر وجود الاهلية ههنا وقت الطلاق ودوامها الى وقت الموت كذا في البدائع * في المبسوط لو كانت المرأة أمة أو كاذبة حين أباينها في مرضه ثم اعتقت الامه وأسلمت الكاذبة فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير الحصري * ولو طلق المريض امرأته ثلاثا ثم ارتدت ثم أسلمت ثم مات الزوج وهي معتدة لا ترث كذا في محيط السرخسي * واذا ارتد الرجل والعباد بالله تعالى فقتل أو لحق بدار الحرب أو مات في دار الاسلام على الردة ورثته امرأته وان ارتدت المرأة ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب ان كانت الردة في الصحة لا يرثها الزوج وان كانت في المرض ورثها زوجها استحسنوا وان ارتد ما عاظم أسلم أحدهما مات أحدهما مات المسلم منهم حال يرثه المرتد وان مات المرتد ان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث كذا في فتاوى فاضيل * اذا جامعها ابن المريض مكرهه لم ترث قال في الاصل الا ان يكون الاب امر الابن بذلك فينتقل فعل الابن الى الاب في حق الفرقة كانه بائنا بنفسه فصير فارا كذا في المحيط * ولو طلق المريض امرأته ثلاثا ثم جامعها ابنة أو قبلها بشهوة ورثت كذا في محيط السرخسي * ولو طلقها ثلاثا وهو مريض ثم قبلت ابن زوجها ثم مات وهي في العدة لميراث كذا في المحيط * اذا طاعت المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استحسنوا كذا في فتاوى فاضيل * واذا طلقها بائنا في مرضه ثم صبح ثم ماتت لا ترث كذا في النباية * وان قالت طلقني للرجعة فطلقها ثلاثا أو واحدة بائنة ورثته كذا في غايه السروحي * واذا قال لها في مرضه أمر بك بكذا واختاري فاخترت نفسها أو قال لها طلق نفسك ثلاثا ففعلت أو اختلعت من زوجها ثم مات الزوج وهي في العدة لا ترث كذا في البدائع * واذا طلق نفسها ثلاثا فأجاز ترث لان المبطل لا يرث اجازته كذا في التبيين * قالوا فمن طلق زوجته في مرضه ودأبه المرض أكثر من سنتين فمات ثم جاءت بولد بعد موته لا قبل من سنته أشهر انه لاميراث لها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في البدائع * انما يشبث حكم الفرار اذا تعلق حقه بجماله وانما يعلق به بمرض يخاف منه الهلاك غالبا

كان الطلاق يزيد على الثلاث * رجل قال لامرأته طلقك آخر تطليقات ذكر في المتن انها تطلق ثلاثا ولو قال انت طالق آخر التطليقات لا يقع الا واحدة * رجل قال لامرأته أنت طالق الى سنة يقع الطلاق بعد سنة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * رجل قال لامرأته في حال هذا كره الطلاق ههنا طلاق بذاتك در كردم طلقت ثلاثا ولو قال ما نويت به ايقاع الطلاق كان القول قوله مع عينه * رجل وقعت الخصومة بشهو بين امرأته فقالت المرأة ضع ثلاث تطليقات ههنا وهناك ثلاث قصبات صغار بما يكون للحائض الا غزل فأبان الرجل بأصبع رجله واحدة وقال ههنا طلاقك ثم وثم حتى نحاها عن اما كنتم انتم قال ادفعيه الى الحائض لينسجه في ثوبك قالوا ينبغي

ان لا تطلق امرأته لانه جعل القصب طلاقا * رجل قال لنساء العالم أو نساء الدنيا طواقي لا تطلق امرأته ولو قال نساء هذه البلدة أو هذه القرية طواقي وفيما امرأته طلقت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال نساء بغداد طواقي وفيما امرأته لا تطلق وعن محمد رحمه الله تعالى طواقي * رجل قال لامرأته أنت طالق في قول الفقهاء أو في قول القضاة أو في قول المسلمين أو في القرآن أو في قول فلان القاضي أو فلان المفتي طلقت قضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى ما لم ينو * رجل طلق امرأته واحدة أو اثنين فندى ولا يدرى أنه طلقها واحدة أو اثنين أو ثلاثا فقال روى دكرى نه نبيد ثم زعم انه يحل له ان يتزوجها قالوا لا يصدق قضاء * رجل قيل له اين فلانة زن تو هست فقال هست فتزوجها ثم قيل له اين زن تو سه طلاق هست فقال هست وهو يزعم انه لم يسمع قوله سه طلاقه وانما سمع اين زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء * رجل قال لامرأته قولى انما طالق لا يقع ما لم تقل ولو قال لغيره قل لها انما طالق طلقت للعالم * رجل قال

لامرأته أنت مني ثلاثان نوى الطلاق طلقت ثلاثا وان قال لم أنو الطلاق ان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق لم يصدق قضاء وان لم يكن في حال مذاكرة الطلاق قالوا نحن نرى ان لا يصدق قضاء امرأة قالت لزوجهما طلقتي فأشار اليها بثلاثة أصابع ونوى به ثلاث تطليقات لا تطلق ما لم يتلفظه. وذكر في كتاب الطلاق اذا قال لامرأته أنت طالق وأشار اليها بثلاث أصابع ونوى به الثلاث ولم يذكر بلسانه فانها تطلق واحدة * رجل رأى شخصا وظن انها عمرة فقال يا عمرة أنت طالق ولم يشر الى هذا الشخص فاذا الشخص غير عمرة وامرأته عمرة تطلق امرأته لان المعبر عنه عدم الإشارة هو الاسم وقد وجد * رجل قال لامرأته جه طلاق كرده جه في لا تطلق امرأته ولو قيل لرجل اطلقت امرأتك فقال عدها مطلقه او احسبها مطلقه لا تطلق امرأته امرأة قالت لزوجهما طلقتي فقال لست لي بامرأة قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية امرأة قالت لزوجهما طلقتي فقال لها أنت واحدة طلقت واحدة. (٤٦٣) * رجل طلق امرأته واحدة أو

ثنتين فدخلت عليه أم
امرأته فقالت طلقها ولم
تحفظ حق أيها وعانت به في
ذلك فقال الزوج هي ثانية
أو قال الزوج هذه ثالثة تقع
أخرى ولو عانت به ولم تذكر
الطلاق فقال الزوج هذه
المقالة لاتقع الزيادة الا بالنية
* رجل قال لامرأته أنت
طالق ونوى به الطلاق يقع
الطلاق ولو قال أنت طالق
لا يقع شيء وان نوى لان
حذف آخر الكلام معناد
في العرب وقال الفقيه أبو
القاسم رحمه الله تعالى لو أن
عجما قال ذلك بالقارسية
وحذف الحرف الآخر لا يقع
وان نوى لانه غير معتاد في
العجم ولهذا قالوا لو قال لعبد
نواز ولم يذكر الذال لا يقع
وان نوى وقال الصدر
الشهيد رحمه الله تعالى
لا فرق بين العربية
والفارسية اذا نوى صحت
نيته وهذا كله اذا قال أنت

بأن يكون صاحب فراش وهو الذي لا يقوم بحوائجها في البيت كإعتاده الاصحاح وان كان بقدر على القيام بتكليفه والذي يقضى حوائجها في البيت وهو يشتكي لا يكون قارا لان الانسان قلما يتخلو عنه والصحيح أن من عجز عن قضاء حوائجها خارج البيت فهو مريض وان أمكنه القيام به في البيت اذ ليس كل مريض يعجز عن القيام به في البيت كالقيام بالبول والغائط كذا في التبيين * والمرأه اذا كانت مريضة بحيث لا يمكنها القيام للصعود على السطح كانت مريضة والا فلا وقد ثبت حكم الفرار بما هو في معنى المرض في نوجه الهلاك الغالب فان كان الغالب من حاله السلامة كان كالصحيح ولا يكون قارا فان كان محصورا أو في صف القتال أو نازلا في مسببة أو راكب سفينة أو محبوسا بقود أو رجم فهو سليم البدن عيانا والغالب من حاله السلامة اذا لم يكن لدفع بأس العدو وكذا المنعة وقد يتخلص عن الحبس والسببية بنوع من الخيل وان خرج للبارزة أو قدم ليقتل في قتل مستحق عليه أو انكسرت السفينة فبقى على لوح أو بقي في فم سبع فالغالب منه الهلاك فيحقق منه الفرار والمقعد المفلوج مادام يزاد ما به كالمرضى فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي * وكذلك المدقوق على هذا وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفق الصدرا الكبير برهان الأئمة والصدرا الشهيد حسام الأئمة كذا في المحيط * صاحب السبل اذا طالع به ذلك فهو في حكم الصحيح الا اذا تغير حاله من ذلك التغير فيكون حال التغير من مرض الموت وكذا الزمن وبأس الشق كذا في البدائع * فسر أصحابنا التطاول بالسنة فاذا بقي على هذه العلة سنة فتصرفه بعد سنة كتصرفه حال صحته كذا في التمرناشي * صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضيان * ولو أعيد المخرج للقتل الى الحبس أو رجع المبرز بعد المبرز الى الصف صار في حكم الصحيح كالمرضى اذا برأ من مرضه كذا في البدائع * ولو كان الزوج مكرها في الطلاق فان كان بوعد تلف لا يصير قارا وان كان بحبس أو قيد يصير قارا كذا في العتامية * واذا طلقها في مرضه ثلاثا ثم قتل أو مات بغير ذلك المرض غير انه لم يصح فله الارث كذا في الكافي * ولو طلقها في مرضه ثم قتله لم ترث لانه لا ميراث للقاتل كذا في محيط السرخسي * المرأة كالرجل حتى لو باشرت بسبب الفراق من خيار البلوغ والعتيق وتمكن ابن الزوج والارتداد ونحو ذلك بعدما حصل لها ما ذكرنا من المرض وغيره من الزرع لكونها قارة والحامل لا تكون قارة الا اذا جاءها الطلاق كذا في التبيين * ولو فرق بين المريضة وزوجها لعنة بأن كان الزوج عينا فأجل سنة فلم يصل اليها فخيرت وهي مريضة فاخترت نفسها ثم ماتت في العدة أو لجب بأن طلق امرأته طلاقا ثابعا - دما دخل بها ثم فترجها في العدة فعملت بذلك وهي مريضة فاخترت نفسها ثم ماتت في العدة لم يرث الزوج في المثلتين كذا في شرح الخبص الجامع الكبير * واذا قذفها

طال لا يكسر اللام وان قال بكسر اللام يقع الطلاق وان لم ينو ويكون الاعراب قائما مقام الحرف هذا اذا لم يكن في حال مذاكرة الطلاق ولا في حال الغضب وان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق أو في حالة الغضب يقع الطلاق وان لم ينو ولو قال انت طوا سكت أو أخذ انسان فنه لا يقع الطلاق وان نوى لان العادة ما جرت بحذف حرفين من الكلام ولو قالت المرأة لزوجهما طلقتي فقال دأيم ان كان ذلك في موضع يكون ذلك عرفهم يقع الطلاق امرأة قالت لزوجهما كيف لا تطلقني فقال الزوج توخو سرنا بى طلاق كرده قالوا ان نوى الطلاق يقع والا فلا قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يقع الطلاق على كل حال لان معنى كلامه أنت بجميع أجزائك مطلقه ولو قال ذلك يقع الطلاق وان لم ينو قالوا أنت مطلقه * رجل أراد ان يقول لامرأته أنت طالق ثلاثا فلما قال أنت طالق اخذ انسان فنه او مات يقع واحدة ولو قال انت طالق ثلاثا وماتت المرأة بعد قوله انت طالق قبل قوله ثلاثا لا يقع شيء وكذا لو قال انت طالق واحدة فصادفها

قوله أنت طالق وهي حية وصادفها قوله واحدة وهي ميتة لا يقع شيء * رجل قال لامرأته هبت لك تطليقتك يكون نفريضان طلقت نفسها في المجلس يقع والافلا بخلاف قوله هبت لك طلاقك فانه يقع الطلاق وقد ذكرنا اذا اراد الرجل ان يطلق امرأته فقالت المرأة هب لي طلاق فقال وهبت يريد به ترك الطلاق والاعراض عنه فهي امرأته * رجل قال لامرأته أنت طالق وانا بالخيار ثلاثا أيام يقع الطلاق ويطلق الخيار * رجل سمي امرأته مطلقة فقال سميتك مطلقة لا يقع الطلاق عليها الا فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء * رجل قال لامرأته أنت طالق عدد النجوم أو عدد التراب أو عدد البحار طلقت ثلاثا وكذا لو قال أنت طالق مثل الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة مثل الثلاث يقع واحدة بآنية ولو قال أنت طالق مثل الاساطين أو مثل الجبال أو مثل البحار يقع واحدة بآنية في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى (٤٦٤) يقع واحدة رجعية وهذا الجنس يأتي في فصل التشبيه ان شاء الله تعالى * رجل قال لامرأته

قبل الدخول بها أنت طالق
احدى وعشرين طلقت
ثلاثا عندنا وقال زفر رحمه
الله تعالى يقع واحدة ولو
قال واحدة وعشرين
او واحدة وثلاثا يقع واحدة
في قولهم الا في رواية عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى
ولو قال احده عشر طلقت
ثلاثا ولو قال واحدة وعشرة
طلقت واحدة * رجل قال
لامرأته المدخولة أنت طالق
فقلت لا اكفي بواحدة
فقال دو كبر ان نوى اثبات
الطلاق طلقت ثلاثا *
رجل قال لامرأته ان
تكوني امرأتى فانت طالق
ثلاثا قالوا ان لم يطلقها
تطليقة بآنية عند فراغه من
اليمين طلقت ثلاثا * رجل
قال لامرأته أنت طالق مع
كل شربة لم تطلق حتى يشرب
ولو قال أنت طالق مع كل
تطليقة وكان ذلك بعد
الدخول طلقت للحال ثلاثا
* رجل له بنت ذوات ازواج

فالتعنوا وهي مريضة وفتق القاضي بينهما مامات وهي في العدة لا يرمي الزوج كذا في السراج الوهاج
* واذا كانت المطلقة في المرض مستحاضة وكان حيضها مختلفا في الميراث تأخذ بالاقل وان كان حيضها
معلوما فانه قطع الدم عنها وكانت أيامها أقل من عشرة فان مات قبل أن تغتسل أو قبل أن يذهب وقت الصلاة
ترث وكذلك ان اغتسلت وبقي عضولها بصبه الماء كذا في الظهيرية * فرق بالعنة والجلب في مرض الزوج
ومات في عده لم ترثه لرضاها بالفرقة كذا في التمر تاشي * ولو قذف امرأته في المرض ولا عنها في المرض
ورثت في قولهم جميعا وان كان القذف في العجة واللعان في المرض ورثت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى كذا في البدائع * واذا آلى منها في المرض فانه قضت مدة الابلاء في المرض ورثت مادامت
في العدة وان كان الابلاء في العجة ومضت المدة في المرض لم ترث ولو قال لهابي مرضه كنت طلقتك ثلاثا
في صحتي وانقضت عدتك فصدقته ثم أقراه بدين أو أوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز اقراره ووصيته وان طلقها ثلاثا في مرضه بأمرها ثم أقترلها
بدين أو أوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا كذا في السراج الوهاج * وانما
يكون لها الاقل منها عندنا لو مات الزوج وهي في العدة ما اذا مات بعد انقضائها فلها جميع ما أقترلها به
كذا في الفصول العمادية * واذا مات الرجل فقالت امرأته قد كان طلقني ثلاثا في مرض موته ومات وأنا
في العدة ولي الميراث وقالت الورثة طلقك في صحته ولا ميراث لك فالقول لها كذا في الذخيرة * ولو قالت
الورثة كنت أمة واعتقت بعد موته وهي تقول ما زلت حرة فالقول لها كذا في غاية السروجي * لو كانت
المرأة أمة قد اعتقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياة الزوج وادعت الورثة انه كان بهد موته كان
القول قول الورثة فان قال مولى الامة كنت أعتقته في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة
كاتبية تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها فادعت أسلمت في حياة الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج
كان القول قول الورثة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قالت طلقني وهونائم وقالت الورثة طلقك في البقعة
كان القول قولها كذا في التارخانية * ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت طلقتك ثلاثا في صحتي أو قال
جاءت أم امرأتى أو ابنة امرأتى أو قال تزوجتها بغير ثمود أو كان بيننا رضاع قبل النكاح أو قال تزوجتها
في العدة وأنكرت المرأة ذلك بانته منه ولها الميراث فان صدقته فلا ميراث لها كذا في الفصول العمادية
* واذا طلق امرأته ثلاثا في مرض موته ومات وهي تقول لم تنقض عدتي قبل قولها مع اليمين وان تطاوت
المدة فاذا حلفت أخذت الميراث وان نكحت فلا ميراث لها كالأقرب بانقضاء العدة ثم أنكرت وان لم تقبل
شيئا ولكنها تزوجت بزواج آخر في مدة تنقض في مثلها العدة ثم قالت لم تنقض عدتي من الاول فانها

فقال زوج واحدة منهم دخترتاك طلاق دادم يقع الطلاق على امرأته * رجل قال لامرأته تراكي أو قال تراسه
قال الصدر الشهد بدرجة الله تعالى طلقت ثلاثا ولو قال تو يكي أو قال تو سه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق قال مولانا رضى
الله تعالى عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق أو في حالة الغضب يقع الطلاق وان لم يكن لا يقع الا
بالينة كالألوق بالعمرية أنت واحدة ولو قال اين زن كه مراست بيه قال أبو نصر الدوبوسي رحمه الله تعالى لا يقع وقال أبو بكر العياضي
رحمه الله تعالى ان نوى الطلاق يكون طلاقا ولو قال لامرأته أنت ثلاث قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان نوى يقع
* رجل قال لامرأته دست بازداشتي بیک طلاق فقلت المراقباز كوى تا كواهان بشنوند فقال الزوج دست بازداشتي بیک طلاق فلما
افترقا قالت له اجنبية زن را دست بازداشتی فقال دست بازداشتی بیک طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية والثالثة دست بازداشتی يكون انشاء

فتطلق ثلاثا الا اذا قال غنيت بالثانية والثالثة الاخبار ولو قال دست بازاد شتم يكون اخبارا رجل قال لامرأته وبسه طلاقا بش ان نوى ايقاع الطلاق يكون طلاقا والا فلا لان هذا الكلام محتمل يحتمل انه اراد بذلك وبسه طلاقا ملكت منى فلا بد من النية وكذا لو قال أنت بثلاث تطليقات يحتمل ذلك أيضا الا أنه غلب استعماله في ايقاع الطلاق حتى لو ظهر ما يدل على انه اراد به الملائ لا يقع * رجل قال لامرأته أنت طالق كذا كذا طلقت ثلاثا لان كذا يستعمل في العدد وأقل عدد دين ليس بينهما حرف العطف أحد عشر فتطلق ثلاثا * رجل قال لامرأته أنا أستكشف منك كالبراق في الفم فقالت المرأة فان كنت تستكشف عنها فارمهم افضال الزوج فذهب وروى بالبراق وقال ربيت ونوى به الطلاق لا تطلق لانه لو قام ونوى به الطلاق لا تطلق فكذا اذا برق ونوى به الطلاق * رجل قال له غيره تزوجت امرأة أخرى فقال نعم فقال له لم طلقت الاولى فقال بالفارسية از بلات ترا ولم يكن تزوج (٤٦٥) امرأة أخرى ولا كان طلق الاولى ولم يرد به الطلاق لا تطلق امرأته

لا تصدق على الثاني وهي امرأة الثاني ولا ميراث لها من الاول وجعل اقدامها على التزوج اقرارا منها بانقضاء عدها دلالة ولو لم تزوج ولكن قالت أنست من الحيض واعتدت ثلاثة أشهر ثم مات الزوج وعومت عن الميراث ثم تزوجت بعد ذلك بزواج وجاءت بولد أو حاضت فلها الميراث من الاول ونكاح الآخر فاسد كذا في المحيط * اذا قال الرجل لامرأته وهو صحيح اذا جاء رأس الشهر أو اذا دخلت الدار أو اذا صلى فلان الظهور أو اذا دخل فلان الدار فانت طالق وكانت هذه الاشياء والزواج مريض لم ترث وان كان القول في المرض ورثته الا في قوله اذا دخلت الدار كذا في الهداية * ان علق الطلاق بالشرط ان علقه بفعل نفسه فانه يعتبر وقت الخنث ان كان مريضا هو في العدة ورثت سواء كان التعليق في الصحة أو المرض كان له منه بدأ ولم يكن وان علقه بفعل أجني يعتبر فيه وقت الخنث واليهي جميعا ان كان مريضا في الحالين ورثت والا فلا سواء كان له منه بدأ ولم يكن كما اذا قال اذا قدم فلان كذا في السراج الوهاج * وكذلك الجواب اذا علقه بالتعليق بفعل سماوي فهو صحيح رأس الشهر وما أشبهه كذا في المحيط * وان علقه بفعل المرأة ان كان لها بد من ذلك لم ترث سواء كان التعليق والفعل كلاهما في المرض أو التعليق في الصحة والفعل في المرض وان كان فعلا لا بد لهما منه كالاكل والشرب والنوم والصلاة والصوم وكلام الابوين والاقتضاء من الغريم فان كان التعليق والفعل كلاهما في المرض ورثت اجماعا وان كان التعليق في الصحة والفعل في المرض فكذلك أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كما اذا علق الطلاق بفعل نفسه كذا في السراج الوهاج * اذا قال في صحته لامرأته ان لم ات بالبصرة فانت طالق ثلاثا فلم يأتها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ورثها ولو قال لها ان لم تأتني بالبصرة فانت طالق ثلاثا فلم تأتها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ولم يرثها كذا في البدائع * ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول طلاقا ثم قال لها اذا تزوجت طالق ثلاثا ثم تزوجها في العدة طلقت ثلاثا فان ماتت وهي في العدة فهو في عتمة متقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في بطل حكم ذلك الغرير بالزوج وان وقع الطلاق بعد ذلك الا أن الزوج حصل بفعله فلا يكون فارا كذا في فتاوى قاضيخان * مريض قال لامرأته وهي أمة أنت طالق ثلاثا غدا وقال المولى أنت حرة غدا فجاء الغد ووقع الطلاق والعاقبة معا ولا ميراث لها وكذلك لو كان المولى تكلم بالعق أو لا ثم قال الزوج بعد ذلك أنت طالق غدا ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا كان فارا فان قال لها المولى أنت حرة غدا او قال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد غدا فان كان يعلم عقالة المولى فهو فارا وان لم يعلم فليس بشا كذا في الظهيرية * رجل قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلاثا فمرضت وماتت في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة وقال

لا تصدق على الثاني وهي امرأة الثاني ولا ميراث لها من الاول وجعل اقدامها على التزوج اقرارا منها بانقضاء عدها دلالة ولو لم تزوج ولكن قالت أنست من الحيض واعتدت ثلاثة أشهر ثم مات الزوج وعومت عن الميراث ثم تزوجت بعد ذلك بزواج وجاءت بولد أو حاضت فلها الميراث من الاول ونكاح الآخر فاسد كذا في المحيط * اذا قال الرجل لامرأته وهو صحيح اذا جاء رأس الشهر أو اذا دخلت الدار أو اذا صلى فلان الظهور أو اذا دخل فلان الدار فانت طالق وكانت هذه الاشياء والزواج مريض لم ترث وان كان القول في المرض ورثته الا في قوله اذا دخلت الدار كذا في الهداية * ان علق الطلاق بالشرط ان علقه بفعل نفسه فانه يعتبر وقت الخنث ان كان مريضا هو في العدة ورثت سواء كان التعليق في الصحة أو المرض كان له منه بدأ ولم يكن وان علقه بفعل أجني يعتبر فيه وقت الخنث واليهي جميعا ان كان مريضا في الحالين ورثت والا فلا سواء كان له منه بدأ ولم يكن كما اذا قال اذا قدم فلان كذا في السراج الوهاج * وكذلك الجواب اذا علقه بالتعليق بفعل سماوي فهو صحيح رأس الشهر وما أشبهه كذا في المحيط * وان علقه بفعل المرأة ان كان لها بد من ذلك لم ترث سواء كان التعليق والفعل كلاهما في المرض أو التعليق في الصحة والفعل في المرض وان كان فعلا لا بد لهما منه كالاكل والشرب والنوم والصلاة والصوم وكلام الابوين والاقتضاء من الغريم فان كان التعليق والفعل كلاهما في المرض ورثت اجماعا وان كان التعليق في الصحة والفعل في المرض فكذلك أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كما اذا علق الطلاق بفعل نفسه كذا في السراج الوهاج * اذا قال في صحته لامرأته ان لم ات بالبصرة فانت طالق ثلاثا فلم يأتها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ورثها ولو قال لها ان لم تأتني بالبصرة فانت طالق ثلاثا فلم تأتها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ولم يرثها كذا في البدائع * ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول طلاقا ثم قال لها اذا تزوجت طالق ثلاثا ثم تزوجها في العدة طلقت ثلاثا فان ماتت وهي في العدة فهو في عتمة متقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في بطل حكم ذلك الغرير بالزوج وان وقع الطلاق بعد ذلك الا أن الزوج حصل بفعله فلا يكون فارا كذا في فتاوى قاضيخان * مريض قال لامرأته وهي أمة أنت طالق ثلاثا غدا وقال المولى أنت حرة غدا فجاء الغد ووقع الطلاق والعاقبة معا ولا ميراث لها وكذلك لو كان المولى تكلم بالعق أو لا ثم قال الزوج بعد ذلك أنت طالق غدا ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا كان فارا فان قال لها المولى أنت حرة غدا او قال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد غدا فان كان يعلم عقالة المولى فهو فارا وان لم يعلم فليس بشا كذا في الظهيرية * رجل قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلاثا فمرضت وماتت في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة وقال

(٥٩ - فتاوى اول) قضاو كذا لو قال بنت فلان طالق ذكر اسم الاب ولم يذكر اسم المرأة وامرأته بنت فلان وقال لم أعين به امرأتى لا يصح صدق قضاء وتطلق امرأته كما لو ذكر اسم امرأته ولو قال عمة طالق وامرأته عمة طلقت امرأته ولا يصح صدق قضاء في صرف الطلاق عنها وكذا لو لم ينسبها الى أبيها وانما تنسبها الى أمها أو الى ولدها طلقت امرأته وكذا لو أخذته أم امرأته وقالت لا أدعك تخرج الى السفر حتى تطلق ابنتي فقال دختر را من من طلاق وقال لم أنو امرأتى طلقت امرأته قضاء * رجل قال لامرأته في الغضب اربوزن من سه طلاق وحذف الياء لا تطلق امرأته لانه ما أضاف الطلاق اليها * رجل بين يديه امرأته متلفعة فقيل له هذه المتلفعة امرأتك ثم قيل له احلف بثلاث تطليقات ان لم تكن لك الامرأتى هذه خلف بثلاث تطليقات ان ليست له امرأته سوى هذه وكانت المرأة المتلفعة أجنبية اختلفوا فيه والفتوى على انه تطلق امرأته قضاء وكذا لو تزوج امرأته ببيع فذهب المرأة بغير علمه الى ترمذ ثم حلف ان كانت له امرأته بترمذ

فهى طالق طلقت امرأته رجل أكل خبزا وشرب خمرًا ثم قال نان خورديم ونبيذ خورديم زنان ما به ثم قال له رجل بعد ما سكت به طلاق فقال الرجل به طلاق لا تطلق امرأته لأنه لما فرغ من الكلام ومكث ساعة كان هذا ابتداء كلام ليس فيه إضافة إلى شيء رجل قال له يوفه امرأته طالق ان لم تقض حتى اليوم فقال المديون ناعم ولم يرد به الجواب فقال له رب الدين قل نعم فقال نعم يريد به جوابه كانت البين لازمة له لأنه اذا لم يتخلل بينهما شيء طويل ولم يأخذ في كلام آخر كان الكل كلاما واحدا رجل قال لغيره زن انزو به طلاق كذا بن كارتكرده فقال به زار طلاق يكون جوابا حتى لو لم يكن هذا الشخص فعل ذلك الامر لا يقع الطلاق رجل قال له غيره هل لك امرأه الا طالق فقال لا طلقت امرأته ولو قال نعم لا تطلق لان في المسئلة الاولى يكون فائلا ليست امرأتي الا طالق ولو قال ذلك طلقت امرأته وأما في المسئلة الثانية صار قائلا امرأتي غير طالق ولو قال كذلك (٤٦٦) لا تطلق رجل حكى عين رجل ان دخلت الدار فامرأتي طالق فلما انتهى الحاكى الى ذكر الطلاق خطر به اليه

امرأته قالوا ان نوى عنه ذكر الطلاق ترك الحكاية واستثناف الطلاق وكان كلامه يصلح ايعا لالطلاق على امرأته يقع وان لم ينو الاستثناف لا يقع ويكون كلامه محمولا على الحكاية رجل قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا وان كان سكوته لا تقطع النفس تطلق ثلاثا وان لم يكن لا تقطع النفس تقع واحدة لان السكوت لا تقطع النفس لا يفصل رجل قال لامرأته أنت طالق وسكت فقبل له كم فقال ثلاثا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تطلق ثلاثا قالوا يحتمل ان هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خاصة فان عنده اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ونوى الثلاث صححت نيته ويحتمل ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان

أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى لا ترضى ولا ترضى هو الاول كذا في فتاوى قاضيخان * أمة تحت عبد قال لها المولى انتم اسحران غدا وقال الزوج انت طالق ثلاثا غدا لم يكن لها الميراث وان قال لها انت طالق ثلاثا بعد غدا في القياس لا ميراث لها وفي الاستحسان اذا كان يعلم بمقالة المولى فلها الميراث وان لم يعلم فلا ميراث لها * امرأه ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا فجد وحلفه الفاذنى خلف ثم صدقته المرأة ومات الزوج ان رجعت الى تصديقه بعد موت الزوج لا يصح تصديقه * مريض قال لامرأته اني قد دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فدخلت الدار مع امهات مات وهما في العدة ورتنا فان دخلت احدهما قبل الاخرى ورثت الاولى دون الثانية رجل قال لامرأته في صحته اذا شئت أنا ولسان فانت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء الزوج والاجنبى الطلاق معا وشاء الزوج ثم مات الزوج لا ترضى وان شاء الاجنبى أو لا ثم الزوج ترضى كذا في الظاهر يرية * اذا قال المسلم المريض لامرأته الكفاية اذا أسلمت فانت طالق ثلاثا فأسلمت ثم مات الزوج يكون كذا في فتاوى قاضيخان * لو كانت المرأة حرة كفاية فقال لها أنت طالق ثلاثا غدا ثم أسلمت قبل الغدا أو بعده فلا ميراث لها ولو أسلمت ثم طلقها ثلاثا وهو لا يعلم باسلامها فلها الميراث * واذا أسلمت امرأة الكافر ثم طلقها ثلاثا وهو مريض ثم أسلم ثم مات وهي في العدة فلا ميراث لها وكذا العبد اذا طلق امرأته في مرضه ثم اعتق وأصاب مالا فلا ميراث لها ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا فهو وفار ولو كانت المرأة أمة أيضا فقال في مرضه اذا اعتقت أنا وانت فانت طالق ثلاثا ثم اعتقها فلها الميراث ولو قال انت طالق غدا ثلاثا ثم اعتقا اليوم فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير للعبصري * رجل اعتق أمة وهي تحت الزوج ثم طلقها الزوج ثلاثا في مرضه وهو يعلم بعقتها أو لا يعلم كان فارا كذا في فتاوى قاضيخان * أمة تحت حر اعتقت ووهب لها مال فاختارت نفسها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورث زوجها رجل قال لامرأته في مرضه وقد دخل بها مطلقا أنفسكم ثلاثا فطلقت كل واحدة نفسها وصاحبتهما على التعاقب فطلقتا ثلاثا بتطليق الاولى وتطليق الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبتهما باطل وورثته الثانية دون الاولى بخلاف ما اذا بدأت الاولى فطلقت صاحبتهما دون نفسها حيث يقع الطلاق على صاحبتهما ولا يقع عليها وورثتا وكذا لو ابتدأت كل واحدة بتطليق صاحبتهما وان طلقت كل واحدة نفسها وصاحبتهما معا طلقا ولم ترضى وان طلقت احدهما بائن قالت احدهما طلقت نفسي وقالت الاخرى طلقت صاحبتي وخرج الكلامان معا طلقت تلك الواحدة ولا ترضى وان طلقت احدهما نفسها ثم طلقها صاحبتهما طلقت ولا ترضى وعلى العكس ترضى هذا كله اذا كانتا في مجلسهما ذلك فان قامت من مجلسهما ثم طلقت كل واحدة نفسها وصاحبتهما ثلاثا معا وعلى التعاقب أو طلقت كل واحدة صاحبتهما ورثتا ولو طلقت كل واحدة منهما نفسها لم تطلق واحدة

عنده اذا طلق الرجل امرأته ثم قال جعلتها ثلاثا يصير ثلاثا رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة فقالت له هزارق قال هزار منها ينوى الإيقاع فهو على ما نوى رجل قال لامرأته أنت طالق ما لا يقع عليك أو ما لا يجوز عليك طلقت واحدة وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا لا يقع عليك أو لا يجوز طلقت ثلاثا رجل قال لامرأته أنت طالق في مكة وهما في غير مكة طلقت للحال وكذا لو قال أنت طالق في ثوب كذا وهي في ثوب آخر يقع للحال ولو قال أنت طالق في الليل والنهار طلقت واحدة ولو قال أنت طالق في الليل وفي النهار يقع ثنتان ولو قال لامرأته في الليل أنت طالق في ليلتك ونهارك طلقت للحال ولو قال لامرأته في الليل أنت طالق في نهارك وليلتك طلقت غدا ولو قال أنت طالق غدا اليوم طلقت غدا ويطلد ذكر اليوم ولو قال أنت طالق اليوم غدا طلقت في الحال * والاصل فيه انه اذا ذكر وقتين ليس بينهما حرف العطف يقع الطلاق في الوقت المذكور ولا ويطلد ذكر الثاني ولو قال لها أنت طالق اليوم واذا جاء غدا يقع للحال واحدة فاذا جاء

غد وهي في العدة يقع أخرى * رجب - ل قال في شعبان أنت طالق في رمضان تطاق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو قال أنت طالق في غد تطلق حين يطلع الفجر من الغد ولو قال أنت طالق في الصيف أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور وتكلموا في معرفة هذه الاوقات قال بعضهم الصيف ما يحتاج فيه الى الحشو والوقود والشتاء ما يحتاج فيه الى الحشو والوقود الا ان الربيع يكون في آخر الشتاء والخريف يكون في آخر الصيف وقال بعضهم الصيف ما يكون فيه على الاشجار أوراق وثمار والربيع ما يكون فيه على الاوراق دون الثمار وكذا الخريف * رجل اشترى منك حوتة لا يقع عليها الطلاق معلقا كان أو مخبزا مادامت لم تكن له وكذا لو كان آلى منها ثم اشترىها ثم انتهت مدة الايلا لا يقع عليها الطلاق ولو اعتقها بعد ما اشترى اذ وقع طلاقه عليها معلقا كان أو مخبزا ولو علق العبد طلاق امرأته (٤٦٧)

الحرة بشرط أو قال لها أنت طالق لسنة ثم ملكت المرأة زوجها فطلقها أو وجد بشرط الطلاق المعلق أو جاء وقت السنة يقع عليها الطلاق مادامت في العدة * رجل قال لامرأته أنا منك طالق ونوى به الطلاق لا يقع ولو قال أنا منك بائن أو أنا عليك حرام ونوى به الطلاق يقع * المرتد اذا لحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع فان عاد مسلما وهي في العدة يقع والمرتدة اذا لحقت بدار الحرب فطلقتها زوجها ثم عادت الى دار الاسلام مسلمة قبل الحيض عنه أدى حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع طلاقه وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يقع والله اعلم

* فصل في الكتابات والمطلقات *

الكتابة ما يحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا نصا وهي ثلاثة اقسام والاحوال ثلاثة حالة

منه ما ولو قال في مرضه طلقا لنفسه كما ثلاثا ان شئت فقل طلق احدها ما تقسمها واما احبها لا تطلق واحدة منهم ما حتى تطلق الاخرى نفسها واما احبها فلو طلقت الاخرى بعد ذلك تقسمها واما احبها ثلاثا تطلقها وورثت الاولى دون الثانية ولو خرج الكلامان منه ما عاياتا وورثتا ولو قامتا عن المجلس ثم طلقت كل واحدة كتبتهم مائة مائة لا يقع ولو قال في مرضه امر كبايد بكما يريده الطلاق يصير طلاقهما مفوضا اليهما بطريق التوكيد حتى لا تنفرد احدهما بالطلاق ويقتصر على المجلس كفي التعليق بالمشيئة الا انهما ينفترقان في حكم واحد وهو انهما اذا اجتمعتا على طلاق واحدة منهما فها يقع في قوله ان شئت ما يقع ولو قال طلقا لنفسك كبايد درهم فقات كل واحدة منهما طلقت نفسها وصاحبتي بالف معا واما عاياتا بالثبوت ويقسم على مهرهما ولو لم ترنا بحال ولو طلقت بحضرتها من الالف لم ترث وان قامت من المجلس بطل الامر في حق نفسها كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته اتيه لدخول بها احدا كما طلق ثلاثا ثم بين في مرض موته في احدها التحريم عن الميراث وصار الزوج فارا بالبيان فان كانت له امرأة أخرى غيرهما كان لها نصف الميراث فان ماتت التي بين الطلاق فيها قبل موت الزوج فلا ميراث لهما وضح البيان فيها وكان الميراث للآخرى ولو كانت له امرأة أخرى كان بينهما نصفين فان ماتت الاخرى وبقيت التي بين الطلاق فيها ثم مات الزوج كان لها نصف الميراث لان البيان صح فيها في حق النصف الذي لم يكن لهما ولم يصح في حق النصف الذي كان لهما فكانت منكوحه من وجه فلا تستحق الا النصف حتى لو كانت معها امرأة أخرى فالربيع لهما وثلاثة الارباع للمرأة الاخرى فان ماتت احدها ماتت موت الزوج وقبل بيانه تعينت الاخرى للطلاق ولا ميراث لهما فان لم يمت الزوج ولم يبين حتى ولدت احدها الاقل من سنتين ولا كثير من ستة أشهر ولدا من وقت الطلاق فهذا البس ببيان والزوج على خياره فان في الزوج هذا الولد يؤثر بالبيان فان قال غيب عنه ما لا يقاوع التي لم تلد بلا عن بينه وبين التي ولدت ويقطع نسب الولد منه ويلحق بالام وان قال غيبت التي ولدت يجب الحد والنسب ثابت وان قال لم أعن عند الايقاع واحدة منهما ولكن أعني باليهام التي ولدت فيهما احدا ولا اهان والنسب ثابت وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت الايقاع تعينت الاخرى للطلاق لاننا نعلمنا بالوطء بعد الطلاق ههنا وتعينت التي ولدت للتمسكح فان في الولد يجري اللعان ولا يقطع النسب لانه ما حكم الشرع بانه لوط منه وبالنسب وعلق به حكمه هو كون الوطء منه بانه هذا يكون مانعا من قطع النسب وان ولدت احدا ما الاقل من سنتين من وقت الايقاع والاخرى ولدت لاكثر من سنتين تعينت للطلاق صاحبة الاقل فاذا وقع الطلاق على صاحبة الاقل فحكم عدتها يتطرقان كان بين ولادتهما وبين ولادة صاحبة الاكثر بعدها اقل من ستة أشهر فعدتها تنقض بوضع الحمل وان كان بينهما ستة

مطلقة وهي حالة الرضا وحالة من كره الطلاق وهي ان تسأل المرأة طلاقها أو يسأل غيرها طلاقها او حالة الغضب والخصومة في حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ من الكتابات الابائية ولو قال لم أعن به الطلاق كان القول قوله وفي حالة من كره الطلاق يقع الطلاق بثمانية افعال ولو قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء وهي قوله أنت خلية بريبة بة بائن حرام اعتدى امرئك بذلك اختارى وفي حالة الغضب يقع الطلاق بثلاثة من هذه الثمانية واذا قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء وتلك الثلاثة اعتدى امرئك بذلك اختارى وفي الخمسة الباقية من الثمانية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لم أنو الطلاق لا يقع ويصدق قضاء لانهم يتصلح للشم فحكم على الشم في الغضب والخصومة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لم أنو الطلاق لا يصدق ولا يصدق في حالة من كره الطلاق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء الحق بهذه الخمسة اربعة أخرى لا ملك على عليك لا سبيل لي عليك خلية سبيلك الحق باهلك لو قال ذلك في حال من كره الطلاق وفي الغضب وقال لم أنو

به الطلاق يصدق قضاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وفيما سوى ذلك من الكليات نحو قولك حبلك على غاربك فتعني تخمري استتري قومي أخرجي أذهبي انتقلي انطلقی تزوجي اعزبي لا تنكح لي عليك وهبتك لاهلك قبل الادل أولم يقبل لا يقع الطلاق الابالية وإذا قال لم أنو الطلاق كان مصدقا وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو قال وهبتك لاهلك أو لا يك أو لا منك أو لا تزوج ونوى الطلاق يقع ولو قال وهبتك لخالك أو لأخيك أو لأختك أو لفلان الاجنبي لا يقع الطلاق وان نوى وكذا لو قال لا حاجة لي فبك وعن محمد رحمه الله تعالى ولو قال لها افلحي ونوى الطلاق يكون طلاقا ولو قال في حالة مذاكرة الطلاق فارتدت أو بابتك أو أنت أو بنت منك أو لا سلطان لي عليك أو برحتك أو وهبتك لنفسك أو تركت طلاقك أو خليت سبيل طلاقك أو سبتك أو أنت سائبة أو أنت حرة أو أنت اعلم بشأنك فقالت اخترت (٤٦٨) نفسى يقع الطلاق وان قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء ولو قال لها لا تنكح بيني

وبينك أو قال لم يبق بيني وبينك نكاح أو قال فسخت نكاحك يقع الطلاق إذا نوى ولو قالت امرأة لزوجها است لي بزواج فقال الزوج صدقت ونوى به الطلاق يقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لها توامرا اجيزي نباشي وكر ذلك لا يكون طلاقا وكذا لو قال توامرا كسنيئة ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل يقع الطلاق إذا نوى وكذا لو قال أنا بريء من نكاحك يقع الطلاق إذا نوى ولو قال لا حاجة لي فبك ونوى الطلاق لا يقع وكذا لو قال مرا بكاري سبتى وكذا لو قال ما يريدك ولو قال لها ابعدي عني ونوى الطلاق يقع ولو قال لها اذهبي فتعني أو الثوب أو اذهبي فتعني أو قومي فكلى ونوى الطلاق بقوله أذهبي وبقوله قومي لا يقع الطلاق ولو قال لها اربع طرق عليك مفتوحة ونوى الطلاق لا يقع الا ان

أشهر فصادف عدة صاحبة الاقل بالحيض وان أقر الزوج بوطء صاحبة الاقل أو لا طلقت صاحبة الاكثر بأقراره ولا يصدق في صرف الطلاق عن صاحبة الاقل فطلعتا ولو جات كل واحدة بولد لاكثر من سنتين من وقت الابقاع وبين الولادتين يوم أو أكثر فولدت الأولى تكون سائلا للطلاق في الاخرى فإذا جاءت الاخرى بعده بولد فالطلاق الواقع فيها لا يتحول الى غيرها وصار كل واحد منهما ثم الاخرى وقع الطلاق على الجماعة آخر كذا هو هنا وتقتضى عدة المطلقة بالولادة ونسب الولد كذا في شرح الزبادات للعتابي * ولو ماتت احدهما قبل البيان فقال الزوج اباها عنيت لم يرثها ولو طلقت الثانية وكذلك اذا ماتت باجتماع احدهما بعد الاخرى ثم قال عنيت التي ماتت أو لم يرث منها ولو ماتت باجتماع معان سقط عليهما حائظ أو غرقا يرث من كل واحدة منهما نصف ميراثها وكذلك اذا ماتت احدهما بعد الاخرى لكن لا يعرف النكته والتأخر فهذا بمنزلة موتهما معا ولو ماتت معاً عن احدهما بعد موتها ما وقال اباها عنيت لا يرث منها ولا يرث من الاخرى نصف ميراث الزوج ولو ارثت باجتماع قبل البيان فانقضت عدتها ما وباتت لم يكن له أن يبين الطلاق الثلاث في احدهما كذا في البدائع * ولو فوّض طلاق امرأته الى اجنبي في العدة فطلقة الاجنبي في المرض ان كان التفويض على وجه لا يملك عزله عنه لم يرث مثل أن يملكه الطلاق وان كان التفويض على وجه يمكنه العزل مثل أن يملكه بالطلاق فطلق في المرض ورثت كذا في السراج الوهاج

* (الباب السادس في الرجعة وفيما يتعلق به المطلقة وما يتصل به)

الرجعة ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العدة كذا في التبيين * وهي على ضربين سني وبدعي (فالسني) أن تراجعها بالقول ويشهد على رجعتها شاهدين ويعلمها بذلك فإذا راجعها بالقول نحو أن يقول لها راجعتك أو راجعت امرأتى ولم يشهد على ذلك أو أشهد ولم يعلمها بذلك فهو بدعي يخالف للسنة والرجعة صحيحة وان راجعها بالفعل مثل أن يبطأها أو يقبلها بشهوة أو ينظر الى فرجها بشهوة فانه يصير مراجعاً عنسداً الا انه يكره ذلك ويستحب أن تراجعها بعد ذلك بالاشهاد كذا في الجوهر والنيرة * (الفاظ الرجعة صريح وكناية) (فالصريح) راجعتك في حال خطابها أو راجعت امرأتى حال غيبتها وحضورها أيضاً ومن الصريح ارجعتك ورجعتك ورددتك وأمسكتك ومسكتك بمنزلة أمسكتك فهذه بصير مراجعاً بها بالانية * (والكناية) أنت عندي كما كنت وأنت امرأتى فلا يصير مراجعاً بالانية كذا في فتح القدير * ولو قال لها أي رقتك باز أو ردت ان عني به الرجعة بصير مراجعاً كذا في الخلاصة * وان راجعها بلفظ

أبها الذاهبة ارجعتك

يقول أربع طرق عليك مفتوحة فخذ في أي طريق شئت فخذ فيقع الطلاق إذا نوى ولو قال بجهل راء برئ كشادم التزويج لا يقع الطلاق سالمينو ولو قال توامرا اريدون وقال لم أنو الطلاق كان النول قوله ولو قالت المرأة لزوجها طلقني فقال لا فاعل فقالت ان لم تطلقني أذهب وأتزوج فقال الزوج خواهي شوي كن وخواهي دوست لا يقع الطلاق لان هذا اظهار له المبالاة ظن الرجل ان نكاح امراته وقع فاسد فقال تركت هذا النكاح الذي بيني وبين امرأتى ثم ظهر ان نكاحهما كان صحيحاً لا تطلق امراته ولو قال لامرأته أنا بريء من طلاقك لا يكون طلاقاً ولو قال برئت اليك من طلاقك يقع الطلاق نوى أولم ينو ولو قال أنا بريء من ثلاث تطلة فانك قال بعضهم يقع الطلاق إذا نوى وقال بعضهم لا يكون طلاقاً وان نوى وهو الظاهر قالت له امرأته ككران تخريده بعيب بازده فقال بازدام قال لا يقع الطلاق ولو قال اب المرأة لزوجها ككران تخريده ازم من يمن بازده قال بتوا بازدام يقع الطلاق إذا نوى كانه قال لها افلحي بأهلك ولو قال لها

انت السراج فهو كالوقال لها انت خاتمة قالت المراتل زوجها طلقني فقال الزوج ان شئت الف مرة لا يقع شيء ولو قال بيزار من وان خواسته ان نوى طلاقا يكون طلاقا والا فلا والواقع بالكليات بائن عندنا الا الواقع بثلاثة اعتدى استبرق في رجل انك أنت واحدة فانه يقع به او واحدة رجعية وان نوى الثلاث بالكليات تصح نيته الا في أربعة اعتدى استبرق في رجل انك أنت واحدة اختاري فقالت اخترت نفسي فانه لا تصح نيته الثلاث في هذه الاربعة ولا تصح نيته الثنتين في الكليات ولو وقع الطلاق بالقارسية فقال دست بازداشتم ونوى الطلاق قال بعضهم هو تفسير قوله خلت سبيلك لا يقع الطلاق ما لم ينو اذا نوى يقع واحدة رجعية وقال بعضهم هو تفسير قوله طلقك يقع الطلاق بلانية وتكون رجعية وقال الفقيه ابو العباس والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تقع واحدة بائنة ولا يصدق انه لم ينو الطلاق وعليه الفتوى ولو قال باي كساده كردمت تقع واحدة رجعية في قولهم ولا يحتاج الى النية (٤٦٩) لانه تفسير قوله طلقك ولو قال بك طلاق دست بازداشتم يكون

رجعيا ولا يصدق انه لم ينو الطلاق ولو قال جئت بازداشتم از تو ونوى الطلاق قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى يقع واحدة بائنة وقال غيره يقع واحدة رجعية والاول اصح وفي فتاوى النسي لو قال لها تبارك كرم اورها كرم او دست بازداشتم او قال تراشتم لا يقع الطلاق ما لم ينو وكذا لو ل دست بازداشتم او رها كرها كردمت ولو نوى الطلاق في قوله رها كردمت او باله كردمت يقع واحدة بائنة وفي قوله دست بازداشتم يقع واحدة رجعية وان قرن الطلاق بهذه الالفاظ نحو ان يقول دست بازداشتم بك طلاق يقع واحدة رجعية ويكون العمل للطلاق كما لو قال امرك بيدك في نطقه او اختاري نفسك بتطبيقه فاخترت نفسها يقع واحدة رجعية ولو قال بهشتم او بهشتم

الترويج جاز عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وكذا اذا تزوجها صامرا جعلها هو المختار كذا في الجوهر النيرة * ولو قال لها انك حنتك كن رجعة في ظاهر الرواية كذا في البدائع * ولو قال راجعتك عهر ألف درهم ان قبضت المرأة ذلك صح والا فلا ان هذه زيادة في المهر فيستلزم قبولها وهذا بمنزلة ما لو حدد النكاح كذا في المحيط * وكما ثبت الرجعة بالقول ثبت بالفعل وهو الوطء والممس عن شهوة كذا في النهاية * وكذا التقبيل عن شهوة على الفم بالاجماع فان كان على الخد أو الذن أو الجبهة أو الارس اختل فوافيه وظاهر ما أطلق في العيون القبلية في أي موضع كانت توجب حرمة المصاهرة وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة * النظر الى داخل فرجها بشهوة رجعة كذا في فتح القدير ولا يكون بالنظر الى شيء من بدن سواي الفرج رجعة كذا في التبيين * كل ما ثبت به حرمة المصاهرة ثبت به الرجعة كذا في التارخية * ويكره التقبيل والممس بغير شهوة اذا لم يرد به المراجعة وكذا يكره ان يراها متجردة بغير شهوة كذا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع * اذا كان المس والنظر من غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع كذا في السراج الوهاج * لافرق بين كون القبلة والنظر والمس منها أو منه في كونه رجعة اذا كان ما مدر منها بالعلم ولم يتعدها اتفاقا فان كان اختلاسا منه بان كان ناعما مثلا لا يتم كونه أو فعلاته وهو مكره أو معهود كشيخ الاسلام وشمس الأئمة على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ثبت الرجعة بهذا اذا صدقها الزوج في الشهوة فان أنكر لا ثبت الرجعة وكذا اذا مات فصدقها الورثة ولا تقبل البينة على الشهوة كذا في فتح القدير * وان شهدوا على الجماع جازا جماعا كذا في السراج الوهاج * اذا أدخلت فرجها في فرجها وهو قائم أو مجنون كن رجعة اتفاقا كذا في فتح القدير * ولو قالت لا زوج راجعتك لم يصح كذا في البدائع * الخلو بالمنة ليست برجعة لانها لا تختص بالملك وكل فعل لا يختص بالملك اذا فعل الزوج بالمعتدة لا يكون رجعة كذا في المحيط * اذا قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالق ثلاثا جامعها فلما اتى الختانان فطلقت ولبت ساعة لم يحب عليه المهر وان أخرجه ثم أدخله وجب عليه المهر وان كان الطلاق رجعيا بصيرمرا جعيا باللب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلا لمحمد رحمه الله تعالى ولو تزعم ثم أبلغ صامرا جعيا بالاجماع هكذا في الهداية * وادأل لها ان لمستك فانت طالق فلمها فاذا رفع يده عنها ثم أعادها فاسما ثانيا فهو رجعة اذا قال لمستك حمة اذا راجعتك فانت طالق تنصرف يمينه الى الرجعة الحقيقية لا الى العقد حتى لو طلقها ثم تزوجها لا تطلق ولو راجعها تطلق لو قال لا جندية ان راجعتك تنصرف يمينه الى العقد قال المطلقة طلاقا رجعيا ان راجعتك فانت طالق ثلاثا فاقضت عدتها ثم تزوجها لا تطلق ولو كن الطلاق بائنا تطلق كذا في المحيط * وان نظر الى دبرها بشهوة لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهر النيرة * اختلفوا في الوطء في الدبر قيل انه ليس برجعة

ازني لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان ذلك في ذكرك طلاقا أو خصومة واذا نوى الطلاق يقع واحدة رجعية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه حين خالط العجم وجدده ذاصر يحا في العجم فقال يقع الطلاق وان لم ينو في أي حال كان ولا يدين قضاء انه عني به التزك للزوج وان نوى بائنا أو ثلاثا فاهو عني ما نوى لانه يحتمل ذلك في نكاحه * رجل قال لمستك حمة الامة أنت بائن ونوى الثنتين صحت نيته ولو قال ذكرا لحرمة طلقها واحدة ونوى الثنتين يقع واحدة * رجل قال لامرأته اعتدى اعتدى وقال نويت بكل تطبيقه واحدة دين فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء تطلق ثلاثا ولو قال عني بالاولى الملاق ولم أعرب بالباقيتين شيئا طلقت ثلاثا ولو قال لم أعرب بالاولى شيئا ونويت بالثانية والاولى والثانية شيئا ونويت بالثالثة الطلاق فهي طلبة رجعية ولو قال لم أعرب بالاولى والثالثة شيئا ونويت بالثالثة الطلاق طلقت ثنتين ولو قال عني بالاولى الطلاق وبالباقيتين العدة صحت نيته ولو قال

بالشرب أو ضرب هو على رأسه حتى زال عقله فطلق لا يقع طلاقه وإن شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والقواكه والعسل اذا طلق أو
أعتق اختلافوا فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى الصحيح انه كالا يتركه الحد لا ينفذ تصرفه وطلاق اللاعب والهازل واقع ومن زل
عقله بالبلخ أو لبن الرمال لا ينفذ طلاقه وعتاقه * (فصل في الطلاق بالكتابة) * الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني
بالمرسومة أن يكون مصدرها معنوا مثل ما يكتب الى غائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدرها معنوا وهو على وجهين مستبينة وغير مستبينة
فالمستبينة ما يكتب على الصحيفة والحائط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه
وقراءته ففي غير المستبينة لا يقع الطلاق وإن نوى وإن كانت مستبينة لكن غير مرسومة فإن نوى الطلاق يقع والا فلا فإن كانت مرسومة
يقع الطلاق نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا يخلو ما ان أرسل الطلاق بأن كتب أو ما بعد فانت (٤٧١) طالق فلما كتب هذا وقع الطلاق وتزمنها

العدة من وقت الكتابة وإن
علق طلاقها بجي الكتاب
بأن كتب اذا جاءك كتابي هذا
فأنت طالق فان لم يجي اليها
الكتاب لا يقع وإن كتب
اذا جاءك كتابي هذا فأنت
طالق وكتب بعد هذا حوائج
خفاءها الكتاب وقرأت أولم
تقرأ يقع الطلاق وإن بدله
بعد ما كتب فحما الحوائج
وترك اذا جاءك كتابي هذا
فأنت طالق فحماها الكتاب
وقع الطلاق لأن قوله كتابي
هذه الإشارة الى ما كتب قبل
الطلاق واذا وصل اليها ذلك
وقع الطلاق وإن بدله بعد
ما كتب فحما اذا جاءك كتابي
هذا فأنت طالق وترك الحوائج
فوصل اليها ذلك لا يقع
الطلاق لأن شرط وقوع
الطلاق أن يصل اليها ما كتب
قبل قوله هذا فاذا لم يحاذ ذلك لم
يصل اليها ما يتعلق به الطلاق
هذا اذا كتب الحوائج بعد
الطلاق فان كتب الحوائج
أولاً ثم كتب بعد هذا اذا جاءك

اجماع في الصحيح كذا في التبيين * ولو صدقه المولى والامة ثبت الرجعة اتفاقاً ولو كذباه لم تثبت اتفاقاً
كذا في النهر الفائق * وإن قالت قد انقضت عدتي فقال المولى والزوج لم تنقض فالقول قولها كذا في
الهداية * ولو قالت انقضت العدة بالولادة لا يقبل الابينة أو أسقطت سقطا مستبين بعض الخلق فللزواج
أن يطلب عيها على أن أسقطت بهذه الصفة بالاتفاق ولا فرق في هذابين الامة والخزرة هكذا في فتح القدير
* المولى لو قال للزوج أنت قد راجعتنا أنكر الزوج لم يقبل قول المولى عليه كذا في الجوهر النيرة * ان
قالت قد انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض بعد فلا رجعتها ولو راجعها ولم يعلم بها حتى انقضت عدتها
وتزوجت بغيره فهي امرأته دخل به الثاني أو لم يدخل ويفرق بينها وبين الثاني وفي المغني هـ هذا هو الصحيح
كذا في غاية السروجي * وتنقطع الرجعة أن حكم بخروجها من الحيضة الثالثة أن كانت حرة والثالثة أن
كانت أمة لتمام عشرة أيام مطلقاً وان لم ينقطع الدم كذا في البحر الرائق * وإن انقطع لقل من عشرة أيام لم
تنقطع حتى تغتسل أو يمضي عليه وقت صلاة كذا في الهداية * فإن كان الطهر في آخر الوقت فهو ذلك
الزمن اليسير الذي تقدر فيه على الاغتسال والتعريفة لا مادونه وإن كان في أوله لم يثبت هـ هذا حتى يخرج
جميعه لأن الصلاة لا تصير ديناً إلا بذلك كذا في البحر الرائق * أما ما ذابني من الوقت مقدار ما لا يسع فيه
الاغتسال أو يسع الاغتسال لا غير فلا يحكم بظهورها بمضي ذلك الوقت حتى تغتسل أو يمضي وقت صلاة
كامله أخرى كذا في شاهان شرح الهداية * ولو ظهرت في وقت مهمل كوقت الشروق لا تنقطع الرجعة
الى دخول وقت العصر كذا في البحر الرائق * التي كانت عادتاً هامة خساومرة ستانم استحيضت تأخذ
بالاقل في انقطاع الرجعة وبالاكثر في حق الزوج بزواج آخر كذا في العناية * وإذا كانت الماطقة كتابية
فقد قالوا ان الرجعة تنقطع عنها بنس انقطاع الدم كذا في البدائع * ولو راجعها بعد هذا الغسل الذي
قلنا ان به تنقطع الرجعة ثم عاودها ولم يجاوز العشرة صححت رجعتها وكذا الكلام في التيمم كذا في النهر الفائق
* وإن لم تغتسل ولم يعض عليها وقت صلاة كامله بل تيممت بأن كانت مسافرة لم تنقطع الرجعة بمجرد التيمم
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وتنقطع اذا تيممت وصلت فريضاً أو نفلاً
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * فلما شرعت به في الصلاة لا يحكم
بانقطاع الرجعة عندهما ما لم تفرغ من الصلاة وهو الصحيح من مذهبهما كذا في المحيط * ولو تيممت وقرأت
القرآن أو مسّت المصحف أو دخلت المسجد قال الكرخي تنقطع به الرجعة وقال أبو بكر الرازي لا تنقطع
الرجعة كذا في غاية السروجي * ولو اغتسلت بسوء الجمار انقطعت الرجعة بنفس الاغتسال بالإجماع
ولكنه لا التحل للزواج ولا تصلى بذلك الغسل ما لم تقيم كذا في البدائع * وإن اغتسلت ونسيت شيئاً من

كتابي هذا فأنت طالق ثم محال الحوائج وتركها اذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق فحماها ذلك لم يقع الطلاق لأن شرط وقوع الطلاق ههنا وصول
ما كتب من الحوائج قبل قوله اذا جاءك كتابي هذا ولم يصل اليها ذلك وإن محاقوله اذا جاءك كتابي هذا وترك ما قبله بوصول اليها ذلك وقع الطلاق
فالحاصل ان ما كتب قبل قوله كتابي هذا أصل وما بعده تبع والعبرة بالأصل دون التبع ولان الكتاب يسب الى المهم والمهم ما يبدأ بذكره ولو
كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب قبله وبعده حوائج ثم محال الطلاق وبعث الكتاب اليها وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق أقل أو أكثر
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذلك ان كان ما قبل الطلاق أكثر وإن كان الاكثر ما بعد الطلاق لا تطلق وإن كان فصل الطلاق في آخر
الكتاب فحما ما قبل الطلاق أو محماً أكثر ما قبل الطلاق من الكلمات وترك فصل الطلاق لا تطلق رجل كتب الى امرأته كل امرأتي غيرك
وغير فلانة طالق ثم محال اسم فلانة وبعث الكتاب اليها لا تطلق فلانة ولو كتب الى امرأته ما بعد أنت طالق ثلاثاً شاء الله ان كان موصولاً

بكتابه لا تطلق وان كتب الطلاق ثم فتر فترة ثم كتب ان شاء الله تعالى طلقت امرأته لان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضروفى الخطاب يعتبر الاسم متناهما وصولا ولا يعتبر مقصولا ولو كتب الى امرأته اذا جاءه كفى هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى أيها فافأخذ الاب ومزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع أمورها وقع الطلاق لان وصول الكتاب الى الاب وهو متصرف في أمورها كوصول الكتاب اليها وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان أخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو ممزق ان كان يمكن فهمه وقراءته يقع الطلاق عليها والافلا* رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان ابن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة ههنا * الاخرس اذا كان لا يكتب وله اشارة (٤٧٣) معروفة في التصرفات في القياس لاينة تشي من تصرفاته من الطلاق والعناق والبيع ونحوه

كما لا ينفذ من المريض الذي
تقول لانه يحرضه وهو قول
مالك وابن ابي ليلى رحمه الله
وعلى وعندنا ثابت هذه
التصرفات بشارته المعهودة
كما ثبت بكتابته لانه لا يرجي
منه العبارة فتقام الاشارة
مقام العبارة كما تقام الكتابة
مقام العبارة والله أعلم

(باب التعليق)

رجل قال لامرأته أتريدين
ان أطلقك فقالت نعم فقال لها
اكرتوزن مني بك طلاق
وسه طلاق وهزار طلاق
قوي واخرجني من عندي
وهو يزعم انه لم يردبه الطلاق
كان القول قوله لانه لم يصف
الطلاق اليها * رجل قال
لامرأته اكرتوبخانه مادرروي
ترا طلاق فذهبت الى باب
دارها ولم تدخل اختلاف
المساجح فيه والصحيح انها
لا تطلق لانهم يريدون بهذا
المتع عن الدخول فلا تطلق
بدونه * رجل قال لامرأته
اكرتوباكسي حرام كني

بذنه لم يصبه الماء فان كان عضوا كاملا فاقوه لم تنقطع الرجعة وان كان أقل من عضو انقطعت قال في
النياسيع وذلك قدر اصبع أو اوصبعين وهـ ذاستحسان كذا في السراج الوهاج * وكذا بعض الساعد
والعضد والعضو الكامل كاليد والرجل كذا في فتح القدير * واذا اغتسلت عن الحيضة الثالثة فيمادون
العشرة لكنهم اترك المضيضة أو الاستنشق ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية هشام
لا تنقطع الرجعة في رواية أخرى تنقطع كذا في غاية البيان * وقال محمد رحمه الله تعالى تبين من زوجهما
ولكنهما التحمل للازواج كذا في البدائع * ان كان الباقي أحد المتخزين فالرجعة باقية بالاتفاق كذا في
المحيط * ولو جاءت بولد قال محمد رحمه الله تعالى اذا خرج نصف الولد غير الرأس يعني من الهجر الى المنكبين
انقضت العدة ولا تنصح الرجعة في هـ هذه الحائنة كذا في السراج الوهاج * خلا بامر أنه ثم طلقها وقال لم
أجامعها فصدقته أو كذبته لا رجعة له فان راجعها مع ذلك ثم ولدت لاقول من سنتين يوم قبل أن تخبر
بانقضاء العدة صححت تلك الرجعة كذا في التمرناشي * ولو طلق امرأته وهي حامل أو بعد ما ولدت في عهته
وقال لم أجامعها فلا رجعة لان الحمل متى ظهر في مدة يتصور أن يكون منه بأن ولدت اسنة أشهر فصاعدا
من يوم التزوج جعل منه وكذا اذا ولدت في عهته في مدة يتصور أن يكون منه بأن ولدت اسنة أشهر
فصاعدا من يوم التزوج جعل منه حتى ثبت نسب منه في الموضعين ولو قال لا امرأته ان ولدت فانت طالق
فولدت ثم ولدت ولدا آخر به اسنة أشهر من وقت الولادة الاولى صارت مراجعة وان جاءت به لاكثر من
سنتين ما لم ينقض بانقض عدها بخلاف ما اذا كان بين الولدين أقل من اسنة أشهر حيث لا تكون مراجعة
كذا في التبيين * المطلقة طلاقا راجعيا اذا جاءت بالولد لاكثر من سنتين كان رجعة وان جاءت لاقول من سنتين
لا يكون رجعة كذا في المحيط * قال كمالا ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة فان كان بين كل ولدين ستة أشهر
طلقت بالاول وبعلق الثاني صار مرجعا وبولادته طلقت أخرى وبعلق الثالث صار مرجعا وبولادته
طلقت أخرى فتمتعدها كذا في التمرناشي * المطلقة الرجعية تشوف وتترين ويستحب لزوجهما أن
لا يدخل عليهما حتى يؤذنها أو يسهما خفوق نعليه اذا لم يكن من قصده المراجعة وليس له أن يسافر بها حتى
يشهد على رجعتها كذا في الهداية * وكذا لا يحل اخراجها الى مادون السفر كذا في النهر الفائق * وكما يكره
السفر بها تنكره الخلوة وقال السرخسي انما تنكره الخلوة اذا لم يأمن غشيانها كذا في فتح القدير * والطلاق
الرجعي لا يحرم الوطء حتى لو وطئها لا يغرم العقر كذا في الكناية * ولو طلق امرأته الامرة رجعية ثم تزوج حرة
كان له أن يراجع الامة كذا في البحر الرائق
* (فصل فيما تحل به الماطقة وما يتصل به) * اذا كان الطلاق بائنا دون الثلاث فله أن يتزوجها في العدة

فأنت طالق فأبأنها تم جامعها في العدة قالوا على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى تطلق امرأته وجعلنا هذا فرعا عما وبعد
لو قال لامرأته كل امرأة أنزوجهافهي طالق ثم أبأنها تم تزوجهاطلقت عندهما العموم للفظ ولا تطلق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ
الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لأن الظاهر أنه لا يريد بهام هذا اليمين رجل قال لغيره زنوى ازوى بسه طلاق أكرؤهمان من نياى قال الفقيه
أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا تعليق صحيح كأنه قال ان لم تجي الى ضيفا فامراتى طالق وكذا لو انهم امرأته برفع شئ فقال نوا زن بسه طلاق
أكرؤاين نه برداشته اى ولم تكن رفعت تطلق ثلاثا لانه تعليق الطلاق بعدم الرفع عرفا رجل قال اكرمر اجز فلانة زن باشد هز ارطلاق
أكرمر اجز فلانة زن باشد هز ارطلاق اكرمر اجز فلانة زن باشد هز ارطلاق اكرمر اجز فلانة زن باشد هز ارطلاق اكرمر اجز فلانة زن باشد هز ارطلاق
أكرمر اجز فلانة زن باشد هز ارطلاق اكرمر اجز فلانة زن باشد هز ارطلاق اكرمر اجز فلانة زن باشد هز ارطلاق اكرمر اجز فلانة زن باشد هز ارطلاق
أكرمر اجز فلانة زن باشد هز ارطلاق اكرمر اجز فلانة زن باشد هز ارطلاق اكرمر اجز فلانة زن باشد هز ارطلاق اكرمر اجز فلانة زن باشد هز ارطلاق

الثامنة وكذا لو قال اكرم ابدن جهان ربن بدسة طلاق فتزوج امرأه طلقت فان تزوج اخرى لا تنطق الثانية لان هذا العين لم يتناول الامرأة واحدة * رجل قال لامرأته بوهزار طلاق كرفلان كاركنى وأراد به التعليق قالوا لاية ملق ولا يكون تقييذا ولو قال كرفلان كاركنى هـزار طلاق وأراد به التعليق كان تعليقا وعند المتأخرين يتعلق في وجهين لانه انما جعل تعليقا في تقديم الشرط باضمار الخطاب فيه فينتفى ان يجعل تعليقا في تأخير الشرط و باضمار الخطاب ايضا * رجل قال اكرمن هرگز كشت كنتم بهذه القرية فامرأتى طالق قالوا ان زرع فيها زرعاً أو فاليزاً أو قطناً كان حاشا وان سقى زرعاً أو حصده لا يكون حاشاً * وكذا اذا كرب ولم يذرب لا يحنث * ولو دفع الى غيره من زراعة أو استأجر أجيراً فزرع أجيده ان كان الحالف ممن يباشر ذلك بنفسه لا يحنث الا ان يعنى ان لا يأمر غيره بذلك فينبذ يكون حاشاً * وان زرع غلامه أو أجيده الذي كان يعمل له ذلك قبل اليين (٤٧٣) حنث في عينه الا ان يعنى عمله بنفسه

* رجل قال لامرأته أنت طالق كه اين كاركرده أم أو قال كه اين كار نكرده أم وهو صادق فيما يقول اختلف المشايخ فيه قال عامتهم منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا تحييز وليس بتعليق الا ان يكون ذلك في موضع لا يكون تعلقهم الابهـذا اللفظ وقال بعضهم هو تعليق والذي يصح هذا القول ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار فهو عيني كأنه قال دخلت الدار ان لم أكن دخلته فامرأته طالق * ونفسه بذلك بالفارسية زن ازوى بطلاق كه اين كاركرده است فان كان فعل ذلك الفعل لا يحنث وان لم يكن فعـل حنث في عينه وفي عرفنا يستعمل هذا في التعليق فان القاضى يحلف المذمى عليه بالله تعالى

وبعد انقضاءها وان كان الطلاق ثلاثا في الحرة وثنتين في الامه لم تحل له حتى تستكح زوجها غيره فكاحا صححها ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها كذا في الهداية * ولا فرق في ذلك بين كون المطلقة مدخولا بها أو غير مدخول بها كذا في فتح القدير * ويشترط أن يكون الابلاخ موجبا للغسل وهو التقاء الختانين فكذا في العيني شرح الكفر * أما الانزال فليس بشرط للاحلال واذا وطئها انسان بالزنا وبشبهة لا تحل لزوجه لعدم النكاح وكذا اذا وطئها المولى بمثل الميـن بأن حرمت أمته المنكوحه على زوجها حرمة غليظة وانقضت عدتها فوطئها المولى لا تحل لزوجه كذا في البدائع * ولو وطئها الزوج الثاني في حيض أو نفاس أو احرام أو صوم حلت للاول كذا في محيط السرخسي * ولو جامع المفضاة لا يحل لها ما لم تحمل ولو صغيرة لا يجمع مع مثله الا يحللها وان كان مثله يجمع حلت وان أفضاها كذا في النهر النائق * وفي الانواع الصبي المراهق في التحليل كالبالغ اذا جامعها قبل البلوغ وطئها بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ وغير واقع كذا في التناحرانية * فسر المراهق في الجامع الصغير فقال غلام لم يبلغ ومثله يجمع جامع امرأته وجب الغسل عليها وأحلها للزوج الاول ومعنى هذا الكلام أن تحرك أنه ويشتمى كذا في الهداية * ولو كان الزوج الثاني مجنونا حلت للاول كذا في الخلاصة * ولو كان الزوج الثاني عبداً أو مديراً أو مكافئاً فزوجهها باذن المولى ودخل بها حلت للزوج الاول كذا في المحيط * ولو تزوجت عبداً بغير إذن سيده فدخل بها ثم أجاز السيد النكاح فلم يطأها بعد ذلك حتى يطلقها لا تحل للاول حتى يطأها بعد الاجازة كذا في فتح القدير * ولو كان مجبواً لا تحل للاول فان حبلت وولدت حلت للاول فصار محصنة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ولو كان مسلولاً حلت للاول كذا في المحيط * وفي الثناوى الصغرى اذا فذ كره بخرقه وادخله فزوجه فان وجد الحرارة تحل والا فلا كذا في الخلاصة * ولو أوج الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع بقوته بل بمساعدة اليد لا تحل للاول الا ان تنتشر آتته وتعمل كذا في البر الرائق * واذا كانت النصرانية تحت مسلم طلقها ثلاثا فتزوجت نصرانياً ودخل بها ثلاثاً لم يملك الذي طلقها ثلاثا واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فتزوجت بزوج آخر وطئها الزوج الثاني ثلاثا قبل الدخول بها ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت للزوجين الاولين فأبهم تزوج صح كذا في المحيط * ولو لارتدت المطلقة ثلاثا ولحق بدار الحرب ثم استرقها أو طلق زوجته الامه ثنتين ثم ملكها في هاتين لا يحل له الوطء الا بعد زوج آخر كذا في النهر النائق * واذا طلقها ثلاثا ثم قالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج وطلقني وانقضت عدتي والمدة تحتهم ذلك جاز للزوج أن يصدقه اذا كان في غلب ظنه أنها صادقة كذا في الهداية واختلف أصحابنا في تلك المدة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصدق في أقل من ستين يوماً اذا كانت حرة

(٦٠ - فتاوى اول) كه تراين مال دادنى نيست نوى * رجل قال لامرأته أنت طالق لا دخلت الدار فهو كقوله أنت طالق ان كنت دخلت الدار * ولو قال أنت طالق دخلت الدار طلقت للعلل لانه لم يوجد منه ما يكون تعليقا * رجل قال لامرأته أنت طالق نودخلت الدار لا طلقك فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار كأنه قال اذا دخلت الدار اطلقك فان لم اطلقك فأنت طالق فان دخلت الدار يلزمه أن يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت المرأة أو يموت الزوج يقع الطلاق وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فعبدى حران لم أضربك * رجل قال لامرأته ادخلى الدار وأنت طالق فدخلت طلقت * وكذا لو قال ذلك بعد له لان جواب الامر بحرف الواو وكواب الشرط بحرف الفاء * ولهذا لو قال لعبد ما دالى ألفاً وأنت حر كان تعليقا باداة ألف * رجل حلف بالفارسية وقال هرگاه كه من اين كار كنم فكذا * فهذه جملة الفاظ الفارسية هر وقت وهرگاه وهرچه كه وهر زمان وهرمى وهرميشه وهر بارى واحدة منها يتكرر الحنث بشكرام

يقع الطلاق عامها بر المرأة وبه - هذا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطليقا ألا ترى أن محمدا رحمه الله تعالى قال في الكتاب قال رجل
لامرأته طلقك ثلاثا على ألف درهم فلم تقبلي فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع عليها الطلاق سمي كلام الزوج تطليقا من
غير وقوع الطلاق - وهذا لأن التطليق نوعان تطليق عيال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو إيجاب الطلاق بخلاف
التعليق لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الإيجاب عدم ما قبل وجود الشرط أمافعله أنت طالق على ألف تطليق في الحال
لأن كلمة على لا تقتضي عدم المذكور وأبلا لا تقتضي وجوده تقول لرجل أكرمتك على أن تنكر مني فيقتضي ذلك وجودا لا كرام منه أولا
ولو قال أكرمتك بأن تنكر مني لا يقتضي ذلك وجودا لا كرام منه وإنما يقتضي ذلك وجودا لا كرام منه بعدا كرام المخاطب وبصر كأنه
قال أنت أكرمتني أكرمتك ولو قال لامرأته إن سألني الليلة طلاقك فقلت طلاقك (٤٧٥) فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة لم أسألك
الليلة الطلاق فجميع ما أم لك

الليلة الطلاق فجميع ما أم لك
صدقة على المساكين فسألت
المرأة طلاقها في الليلة وقال
لها الزوج أنت طالق إن شئت
فقالت المرأة لا أشاء ومضت
الليلة لا تطلق ويكون الزوج
بارا ولو سألته طلاقها في الليلة
فقال الزوج أنت طالق إن
دخلت الدار فمضت الليلة ولم
تدخل طلقت لأن التعليق
بمشتتها تفويض الطلاق
إليها ولهذا يقتصر على
المجلس والتطليق رفع القيد
وفيما يرجع إلى رفع القيد
لا فرق بين أن يطلق وبين
أن يفوض الطلاق إليها
ولا كذلك التعليق بدخول
الدار ونحوه لأن ذلك ليس
بتفويض ولهذا لا يقتصر على
المجلس فإذا لم يصير الطلاق
سدها لا يصير الزوج مطلقا
فيصير حائنا * رجل قال
لامرأته إن تكلمت بطلاقك
فعبدي حر ثم قال إن شئت
فأنت طالق فقالت لا أشاء
قال بعضهم يعتق عبده لأن

وليس التوبة بشئ ولو شرط أبكره وتحمل عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * وهو
الصحيح كذا في المضمرات * وإذا طلق امرأته طلاقا أو طلاقين وانقضت عدتها وتزوجت بزواج آخر
ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها الأول عادت إليه بثلاث تطليقات وبهدم الزوج الثاني
الطاقة والطاقتين كما هي - دم الثلاث كذا في الاختصار شرح المختار * وهو الصحيح كذا في المضمرات * في
التوازل إذا شهد عند المرأة أمشاه - دان أن زوجها أطلقها ثلاثا إذا كان زوجها غائبا يسعه أن يتزوج وإن
كان حاضرا لا كذا في الخلاصة * علق الطلاق الثلاث بشرط ووجد الشرط وتخاف أنه لو عرضت عليه
أن تنكره واسد - فتت المرأة فافتوا بوقوع الثلاث وتخاف أنه لو علم أنكر الحلف لها أن تتزوج بآخر وتحمل
نفسها سرا منه إذا غاب في سفر فإذا رجع التست منه تجديد النكاح أشد ذلك خالف فيها إلا أنكار الزوج
للطلاق كذا في الوجيز للكردي * سئل شيخ الإسلام يوسف بن اسحق الخطي عن طلاق امرأته ثلاثا وكنتم
عنها جعل بطؤها فمضت ثلاث حيض ثم أخبرها بذلك هل يجوز لها أن تتزوج بزواج آخر قال لا لأن الوطء
جري بينهما شبهة النكاح وأنه موجب للعدة إلا إذا كان من آخر وطئها جرت ثلاث حيض قيل له فإن كانتا
عالمين بالحرمة مقرين بوقوع الحرمة الغلظة ولكن بطؤها فمضت ثلاث حيض ثم أرادت أن تتزوج
بزواج آخر قال يجوز ذلك ما إذا كان مقرين بالحرمة كان الوطء زنا والزنا لا يوجب العدة ولا يمنع من
أن تتزوج وبه تأخذ إلا إذا كانت حبلية - لي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى تضع حملها وعلى
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز كذا في التتارخية * وسئل شيخ الإسلام أبو القاسم رحمه الله تعالى عن
امرأة سمعت من زوجها أنه طلقها ثلاثا ولا تقدر أن تمنع نفسها منه هل يسعه أن تقتله قال لها إن تقتله
في الوقت الذي يريد أن يقر بها ولا تقدر على منعه إلا بالقتل وهكذا كان فتوى شيخ الإسلام أبي الحسن
عطاء بن حرة والامام أبي شجاع وكان الشافعي الامام الاسمي يوجب ليس لها أن تقتله كذا في المحيط
* وفي المتنق وعليه الفتوى قال الشيخ الامام نجم الدين يحيى به جواب السيد الامام أبي شجاع يقول لها
أن تقتله فقال انه رجل كبير وله مشايخ كبار لا يقول ما يقول الا عن صحة فالاعتداد على قوله كذا في
التتارخية * وإذا شهد عند المرأة أمشاه - دان أن زوجها أطلقها ثلاثا وهو يحدد ذلك ثم ماتا أو غابا
قبل أن يشهدا عند القاضي لم يسعهما أن تقوم معه وأن تدعه يقر بها فإن حلف الزوج على ذلك والشهود
قد ماؤا فردها القاضي عليه لا يسعهما المقام معه وينبغي لها أن تقتدي بما لها أو تهرب منه فإن لم تقدر
على ذلك قتله متى علمت أنه يقر بها لكن ينبغي أن تقتله بالدواء وليس لها أن تقتل نفسها وإذا هربت منه
لم يسعهما أن تعدوا وتتزوج بزواج آخر قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الاستبصار هذا جواب

شرط العتق التكلم بطلاقا وقد وجد وكذا لو قال لغيره إن تكلمت بطلاقك فعبدي حر ثم قال أنت زان إن شاء الله تعالى يعتق عبده وكذا لو
قال إن تكلمت بالشرك ثم قال إن الشرك لظالم عظيم وقال الحسن رحمه الله تعالى ينوي في جميع ذلك وله ما نوي فإن لم ينو شيئا فلا أراه حائنا
قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القول الاول أحب إلى توبه ضمهم اختار قول الحسن رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته إن حلفت
بطلاقك فأنت طالق ثم قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق إن شاء الله تعالى لا يحث في يمينه ولا يطلق امرأته لأن الاستثناء في آخر الكلام
يطل حكم ما قبله وإذا بطل الطلاق بطل البين لأن البين لا يبق بدون الجزاء - وهذا لو قال إن أقررت لفلان بعشرة دراهم فأمر أني طالق
ثم قال لفلان على عشرة دراهم الا يحث في يمينه لأنه ما أقرله بعشرة وإنما أقرله بتسعة - ولو قال إن حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم
قال لها أنت طالق إن شاء الله طلق امرأته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا تطلق في قول محمد رحمه الله تعالى لان على قول أبي يوسف

يقع ثنتان اذا دخلت الدار مرة واحدة ولوقال لامرأته أنت طالق واحدة ان شئت ثنتين فان شامت ثنتين فهي واحدة ولوقال أنت طالق ان دخلت الدار طالق يقع واحدة للحال والاولى اذا دخلت الدار ولوقال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا تنصرف الثلاث الى الطلاق الا أن ينوي الدخول ولوقال أنت طالق ان دخلت الدار عشر مرات لا الى الطلاق ولوقال أنت طالق ان دخلت الدار طالق وكان ذلك قبل أن يدخل بها طالقت للحال واحدة بالوسطى واذا تزوجها فدخلت الدار طلقت بالاولى * رجل قال لامرأته طالق ثلاثا ان دخل الدار اليوم فشهد شاهدان انه دخل فقال الحالف عبيد حران كانا رأينا في دخلت الدار لم يعق عبيده يقولهما رأينا به دخل الدار حتى يشهد شاهدان غير الاولين ان الاولين رأياه دخل الدار وكذا لوقال الحالف للاولين عبيد حران لم يكونا شهدا على بزور لا يعق عبيده * رجل قال لامرأته أخبرني بأمر كذا فقلت لا فقال الزوج ان لم تخبريني فانت طالق ثلاثا (٤٧٧) قال محمد رحمه الله تعالى هذا يكون

على الابد الا أن ينوي الفور * رجل قال لامرأته أنت طالق ان كنتك سنة اذهبي يا عمة الله قال قد كلمها وحثت في عينه * رجل قال لامرأته اذا قلت لك يا زانية فانت طالق ثم قال لانها يا ابن الزانية طلقت امرأته فان نوى أن يوجهها دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدن في النضاء * رجل قال لامرأته قبل الدخول اذا حضت فانت طالق وقد حضت وتزوجت من ساعتها ثم مات قال محمد رحمه الله تعالى ميراثه الزوج الاول دون الثاني وقال لا يدري أكان ذلك حيا أم لا * رجل له امرأة بنت أربع عشرة وغلالم ابن أربع عشرة فقال للمرأة اذا حضت فانت طالق وقال للغلام اذا احتلمت فانت حرم فقال الجارية قد حضت وقال الغلام قد احتلمت قال تصدق الجارية ولا يصدق الغلام قال لان

وان حلف بحج أو عمره أو صوم أو صدقة فليس ببول اجماعا وكذا اذا قال ان قربتك فانت على كظهر أمي لم يمين موليا ثم اذا صحح اليل الذي فهو في أحكامه كالمسلم الا انه اذا وطئ واليمين بالله لم يلزمه كفارة كذا في السراج الوهاج * (اللفاظ التي يقع بها الابلاء نوعان) صريح وكناية (أما الصريح) فكل لفظ يسبق الى الفهم معنى الوقاع منه لقوله لا أقربك لأجامعك لا أطولك لا أبضعك لا اغتسل منك من جنبه لان المباضة المضافة اليها راد بها الوقاع عادة والغسل من الجنبه منها لا يكون الا من الجماع في الفرج وكذلك لوقال لا اقتضك وهي بكر لان الاقتضاض لا يكون الا بالجماعة كذا في محيط السرخسي * ولوقال لا وطئت في الدبر أو فيمادون الفرج لم يصرمه ولوقال لا جامعك الا جماع سو سئل عن بنته فان قال أردت الوطء في الدبر صار موليا وان قال أردت جماعا ضعيفا لا يزيد على شئ والتقاء الختانين فليس ببول وكذا ان لم تكن له نية وان قال أردت دون ذلك فهو بول كذا في فتح القدير * وفي النسياع في هذه الالفاظ لا يصدق في القضاء لانه لم يرد به الجماع ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التارخانية * (وأما الكناية) فكل لفظ لا يسبق الى الفهم معنى الوقاع منه ويحتمل غيره فلي نوى لا يكون ابلاء كقوله لا أمسها لا أنهم الا أدخل بها لا اغشها لا يجمع رأسها ورأسى لا أبيت معك في فراش لا أصاحبها لا يقرب فراشها أوليس وأنهم أو لا يغتظنها كذا في محيط السرخسي * ولوقال ان نمت معك فانت طالق ثلاثا ولا نية له فهو ابلاء ووقع على الجماع عرفا كذا في الظهيرية * (وهي) الاصابة والمباضة والذوق كذا في العيني شرح الكنتز * في النسياع وينعقد الابلاء بكل لفظ تنعقد به اليمين كقوله والله وبالله وتالله وجلال الله وعظمة الله وكبرياء الله وسائر اللفاظ التي تنعقد به اليمين ولا تنعقد بكل لفظ لانه قد بد اليمين كقوله وعلم الله لا أقربك أو قال على غضب الله أو سخط الله أو ما أشبهه لا تنعقد به اليمين وفي المنافع وأهل الابلاء من كان أهل الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما من كان أهلا لوجوب الكفارة كذا في التارخانية * ولا يكون موليا الا بالحلف على الجماع في الفرج فان كان يحنث بدون الجماع في الفرج لا يكون موليا * رجل قال لامرأته والله لا يس جلدك لاني جلدك لا يكون موليا لانه يحنث في عينه بالمس بدون الجماع في الفرج ولوقال لايس فرجك برك يكون موليا لانه يراهم هذا الكلام الجماع ولوقال ٢ اكر يا توخيم فانت طالق ولم ينوشيا يكون موليا مراد النام من هذا الجماع فان نوى المباضة لا يكون موليا فان ضاحجها ولم يجامعها كان حاشا ولوقال ٣ اكر من دست بزك فراكتم تاكسكس فعلى كذا ولم يقر بها أربعة أشهر ريتين بتطبيق لانه

ترجمة

٢ ان نمت معك ٣ ان رفعت يدي على المرأة الى سنة

في الغلام يمكن أن ينظر كيف يخرج منه المني وأما خروج الدم من الفرج لا يعلم انه حيض ولا يقف عليه غيرها فقبل قولها امرأة قالت لزوجها طالق طلقني فقال الزوج طالقت ان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثلاثا فثلاث ولوقالت طلقني وطلقتني فقال الزوج طلقت فهي ثلاث وكذا لوقالت خبرني خبرني فقال قد فعلت فطلقت نفسها فهي واحدة وان قالت خبرني وخبرني فقال قد فعلت وطلقت نفسها فهي ثلاث رجل قال لامرأته ان وطئتك ما دمت معي فانت طالق ثلاثا ثم أراد الخيلة قال محمد رحمه الله تعالى يطلقها ان طلقة نائة ثم تزوجهام من ساعتها فلا يحنث * رجل قال لامرأته أنت طالق وان دخلت الدار طلقت للحال ولوقال ان دخلت الدار أنت طالق أو قل فان دخلت الدار أنت طالق طالقت للحال في هذه المسائل ولوقال أنت طالق ان ولم يزد عليه تطلق للحال في قول محمد رحمه الله تعالى ولا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لوقال أنت طالق ثلاثا ولا أو قال والا أو قال ان كان أو قال

ان لم يكن لا يطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى * رجل به فاقاة أو ثقل في لسانه لا يمكنه اتمام الكلام الا بعدة خلف بالطلاق وذكر الشرط أو الاستثناء بعد تردد وتكلف ان كان معروفا بذلك جازا استثناءه وتعليقه * رجل قال بالفارسية امرأته طالق اكرمن وقطع الكلام قال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته أنت طالق أبدا مذكلا اليوم طلقت للعالم كأنه قال أنت طالق تطلقه لا يقع عليك اليوم * رجل قال كل امرأتي طالق الا هذه وليس له امرأه سواه الا تطلق امرأته امرأه قالت لزوجهما طلقني ثلاثا فقال الزوج أنت طالق فهي واحدة الا أن ينوي ثلاثا ولو قال قد فعلت طلقت ثلاثا وكذا لو قال قد طلقتك ولو قالت المرأة طلقني فقال الزوج قد طلقك ينوي ثلاثا فهي واحدة ولو قال لامرأته طلق نفسك فقالت قد فعلت والزوج ينوي ثلاثا فهي ثلاث (٤٧٨) امرأته ادعت على رجل انها امرأته خلف الرجل بطلاق امرأته أخرى ما هي بامرأته

فأقامت المدعية البيعة انها امرأته فقال الزوج قد كانت امرأتي فطلقتها قال لا يحنث في عيने * رجل ادعى قبل رجل مالا خلف المدعى عليه بطلاق امرأته مالا المدعى عليه شيء وشهد شاهدان أن على المدعى عليه ألف درهم وقضى القاضي عليه بألف درهم للمدعى فالدعى عليه يقول ماله على شيء حنث الخلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول محمد رحمه الله تعالى ولو شهد شهود المدعى ان المدعى أقرضه ألفا وقضى القاضي عليه بألف لا يحنث في قولها ما * رجل حلف بطلاق وحنث في عيने ولا يدري انه كان حلف بواحدة أو بثلاث قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقتصر في ذلك ويعمل بما يقع عليه التحري وان استنوى ظنه يأخذ بالاكثر احتياطا * رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال لامرأته أخرى وأنت طالق تطلق الثانية للعالم ويتعلق بالطلاق الأولى بالدخول ولو قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته وأنت طالق طلقت امرأته للعالم ولو قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته وهذه كن على النكاح كله * رجل قال لامرأته المدخول به أنت طالق وأنت أو قال أنت طالق وأنت أو قال أنت طالق فانت طلقت المرأة واحدة الا أن ينوي بالكلام الثاني طلاقا آخر فيلزمه ذلك ولو قال أنت طالق وأنت لامرأته أخرى أو أنت أو فانت طلقت جميعا فان قال لم أقبالكلام الثاني طلاقا لا يدين في القضاء ولو قال أنت طالق وأنتا وضم اليها امرأته أخرى طلقت الأولى تنسين والاخرى واحدة اذا ضم اليها من يلزمها الطلاق لزوم الأولى من الطلاق مثل ما يلزم صاحبها في الكلام الثاني وكذا لو قال ثم أنتما ولو قال فانتما ولو قال لهما أنت طالق لا بل أنت فهي طالق واحدة بالكلام الاول ولا يلزمها بالطلاق الثاني طلاق آخر الا أن ينوي ولو قال

يراد به في العرف الجماع ولهذا الجماع في السنة فيمادون الفرج لا يحنث في عيने كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال أنا منك مول فان عني به الخبر كذا بفليس بمول فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في الاضامان عني به الايجاب فهو مول في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو قال اذا قررتك فعلى صلاة لا يكون موليا كذا في الكافي * ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الله على أن أعتق عبدي هذا عن ظهاري ان قررت امرأتي فلانة وهو مظاهر أو ابليس مظهرا لا يكون موليا ولو قال عبدي هذا عن ظهاري ان قررت امرأتي فهو مول مظهرا كان أو غير مظهرا ويجزى عن ظهاري يدينه اذا كان مظهرا او قد قررتها ثم قال كل شيء يعتق اذا قررت امرأته فهو مول وكل شيء لا يعتق الا بفعل آخر لا يكون موليا كذا في المحيط * ولو قال لامرأته ان قررتك أو دعوتك الى فرأيتي فانت طالق لا يكون موليا كذا في فتاوى فاضيل خان * قال لها ان اغتسلت من جنباتي ما دمت امرأتي فانت طالق ثلاثا أو أعاد هذا القول ولم يعلم هذا القول وكانت المرأة حامل ولم يجامعها قبل وضع الحمل فوضعت حملها بعد هذه المقالة بأربعة أشهر فصاعدا وقع عليها واحدة بانه بعضى الاربعة الأشهر وانقضت عدتها بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك جاز ولا يحنث به كذلك كذا في الفتاوى الكبرى * ولو حلف بأن يقول ان قررتك فعلى حجة أو عمرة أو صدقة أو صيام أو هدي أو اعتكاف أو عي أو كفارة عي فهو مول ولو قال فعلى اتباع جنازة أو سبعة تلاوة أو قراءة القرآن أو الصلاة في بيت المقدس أو تسبيحة فليس بمول ويجب صحة الابلاء فيه ولو قال فعلى مائة ركعة ونحوه مما يشق عادة ولو قال فعلى أن تصدق على هذا المسكين بهذا الدرهم أو مالي به في المسكين لا يصح الا أن ينوي التصديق به ولو قال كل امرأته تزوجها فهي طالق يصير موليا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو قال ان قررتك فعلى صوم شهر تذا فان كان ذلك الشهر رضى قبل مضي الاربعة الأشهر لم يكن موليا وان كان لا بعضى قبل مضي الاربعة الأشهر فهو مول كذا في البدائع * ولو قال ان قررتك فعلى اطعام مسكين أو صوم يوم فهو مول بالاتفاق كذا في المبسوط للسرخسي * حلف لا يقربها في زمان أو في مكان معين لا يصح كون موليا حلف لا يقربها وهي حائض لا يكون موليا كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت على مثل امرأته فلان وقد كان فلان الى من امرأته فان نوى الابلاء كان موليا والا فلا ولو قال أنت على كليلة ونوى اليمين يكون موليا ولو قال لامرأته ان قررتك فانت على حرام ونوى اليمين يصير موليا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما لا يصير موليا حتى يقربها ولو الى من امرأته ثم قال لامرأته أخرى أشركتك في ابلاؤها لا يصير موليا وذكر الشيخ الكرخي لو قال لامرأته أنت على حرام ثم قال لامرأته أخرى قد أشركتك معها كان موليا ثم ما وفرق بينهما كذا

فانت طالق ثم قال لامرأته أخرى وأنت طالق تطلق الثانية للعالم ويتعلق بالطلاق الأولى بالدخول ولو قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته وأنت طالق طلقت امرأته للعالم ولو قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته وهذه كن على النكاح كله * رجل قال لامرأته المدخول به أنت طالق وأنت أو قال أنت طالق وأنت أو قال أنت طالق فانت طلقت المرأة واحدة الا أن ينوي بالكلام الثاني طلاقا آخر فيلزمه ذلك ولو قال أنت طالق وأنت لامرأته أخرى أو أنت أو فانت طلقت جميعا فان قال لم أقبالكلام الثاني طلاقا لا يدين في القضاء ولو قال أنت طالق وأنتا وضم اليها امرأته أخرى طلقت الأولى تنسين والاخرى واحدة اذا ضم اليها من يلزمها الطلاق لزوم الأولى من الطلاق مثل ما يلزم صاحبها في الكلام الثاني وكذا لو قال ثم أنتما ولو قال فانتما ولو قال لهما أنت طالق لا بل أنت فهي طالق واحدة بالكلام الاول ولا يلزمها بالطلاق الثاني طلاق آخر الا أن ينوي ولو قال

في

أنت طالق لا بل أنت لزم الأولى بطلقة واحدة والأخرى واحدة رجل له ثلاث نسوة فقال لواحدة إذا طلقك فالأخرى طالق ثم قال
للأخرى مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم طلق الأولى واحدة فانه يقع على الآخرين واحدة واحدة ولولم يطلق الأولى ولكنه طلق
الوسطى واحدة فانه يقع على الثالثة والأولى واحدة واحدة ثم يعود على الثالثة وعلى الوسطى وعلى كل واحدة تطليقة أخرى ولا يقع على
الأولى شئ سوى الطلاق الأول ولولم يطلق الأولى والوسطى ولكنه طلق الثالثة فانه يقع على الثالثة ثلاث تطليقات وعلى الوسطى
والأولى على كل واحدة ثنتان رجل له امرأتان زينب وعرة فقال عمره طالق الساعة أو زينب طالق إذا دخلت الدار لم يقع الطلاق على
احدهما حتى يدخل الدار فإذا دخل خبر في إيقاعه على أيتهما شاء رجل قال لامرأته أنت طالق أو لست برجل أو أنا غير رجل فهي طالق
لانه رجل وهو كاذب في كلامه ولو قال أنت طالق أو أنا رجل كان صادقا ولم تطلق امرأته (٤٧٩) رجل قال لامرأته اسمها عمة

ان دخلت الدار يا عمة فأنت
طالق ويا زينب فدخلت
عمره الدار طلق وبسئل
عن نيته في زينب فان قال
نويت طلاقها أيضا طلق
أيضا ولو قال ذلك بغيرها
فقال نويت طلاقها مع عمة
طلقتا جميعا ولو قدم
الطلاق فقال يا عمة أنت
طالق ان دخلت الدار
ويا زينب فدخلت عمة
الدار طلقا جميعا ولو قال
لم أؤطلق زينب لا يقبل
قوله ولو قال أنت يا عمة
طالق ويا زينب لم تطلق
زينب الآن ينويها قال
ألا يرى انه لو قال للثلاث
على ألف درهم ويا فلان كان
المال للأول ولو قدم المال
فقال لك على ألف درهم
على يا زيد ويا سالم كان المال
لها جميعا ولو قال يا عمة
أنت طالق يا زينب فعمرة
طالق دون زينب الآن
ينويها ولو قال أنت طالق
يا عمة يا زينب لم تطلق زينب

في الظهيرة * ان قال لأقربكما كان موليما فادامت أربعة أشهر ولم يقر بهما بتاجيعا وان قرب
واحدة منهما بطل الأيلاء والباقية على حاله ولا تجب عليه كفارة وان قر بهما جميعا بطل الأيلاء وهما
ووجبت كفارة عین وان مات احدهما قبل مضي أربعة أشهر بطل الأيلاء ولا تجب كفارة العین وان
قرب بعد ذلك بالاتفاق وان طلق احدهما لا يبطل الأيلاء كذا في السراج الوهاج * قال للنسائه الأربع
والله لا أقربكن صار موليما منهن الحال حتى لو لم يقر بهن حتى مضت المدة أربعة أشهر برتجيهما وهذا قول
أصحابنا الثلاثة وهو المستحسن ان كذا في البدائع * ولو قال لاربعة نسوة لا أقربكن إلا فلانة أو فلانة فانه
لا يكون موليما منهن جميعا حتى لا يحنث ان قر بهما ولا تقع الفقرة بينه وبينهما مضي المدة من غير قربان كذا
في الفصول الحمادية * ولو آلى من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحدة تقع طلقة واحدة عندهما استحسانا
وفي مجلسين يتعدد كذا في الظهيرة * اذا قال والله لا أقرب احدا بكافانه يصير موليما من احدهما حتى
لو وطئ احدهما حاله الكفارة وبطل الأيلاء ولو مات احدهما ما أؤطلق احدهما ثلاثا أو بانت بالردة
نعيت الثانية لا يبطل الزوال المزاحة ولولم يقر باحدهما حتى مضت المدة بانت احدهما بغير عین وله أن
يختار الطلاق على أيتهما شاء ولو أراد أن يعين الأيلاء في احدهما قبل مضي أربعة أشهر لا يملك ذلك حتى لو
عين احدهما ثم مضت أربعة أشهر لم يقع الطلاق على المعينة بل يقع على احدهما بغير عینها ويخبر في ذلك
فلو لم يقع على واحدة منهما حتى مضت أربعة أشهر أخرى وقعت طلقة على أخرى وبانت كل واحدة
منها بتطليقة في ظاهر الرواية كذا في البدائع * ولو باتت بعضى المدين ثم تزوجها مع ما يكون موليما من
احدهما ولو تزوجها مع ما صار موليما من احدهما ولا تعين الأولى لا بالسبق ولا بالتعین إلا أنه اذا
مضت مدة الأيلاء من يوم تزوجها أو لبانت الأولى بسبق مدة الأيلاء فادامت أربعة أشهر أخرى مندبات
الأولى بانت الأخرى كذا في الكافي * وان قال لأقرب واحدة منك صار موليما منهن ما فادامت أربعة
أشهر ولم يقر بهما بتاوان قرب واحدة منهما بطل الأيلاء وتجب الكفارة كذا في السراج الوهاج * ولو
حلف لا يقرب زوجته وأمه أو زوجها وأجنبية لا يصير موليما ما يقرب الأجنبية وأمه فاذا قرب بهما
صار موليما لانه لا يمكنه قربانهم بعد ذلك إلا بالكفارة كذا في الاختيار شرح المختار * رجل قال لامرأته
وأمت والله لا أقرب احدا كما لم يكن موليما إلا الآن يعني امرأته فان قرب احدهما حنث فان أعقق الأمة ثم
تزوجها لم يكن موليما أيضا ولو قال والله لا أقرب واحدة منك فهو مولود من الحر استحسانا كذا في شرح
الجامع الكبير للعصري * لو كان له امرأتان حرة وأمة فقال والله لا أقربكما صار موليما منهن ما عا فاذا
مضى شهران ولم يقر بهما بتاوانت الأمة وادامت شهران آخران بانت الحرة أيضا ولو قال والله لا أقرب

الآن ينويها ولو قدم اسمها فقال يا عمة يا زينب أنت طالق لم تطلق الأولى الآن ينويها * رجل قال لامرأته ان دخلت
الدار فأنت طالق فهذا على دخله واحدة ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ان دخلت الدار فهذا على دخلتين * رجل قال لامرأته ان قلت
لا أنت طالق فأنت طالق ثم قال قد طلقتك تطليقتين واحدة بالتطليق واحدة بالعین * رجل قال ان تزوجت امرأة فهي طالق وان
تزوجت امرأتين فهما طالقان فتزوج امرأتين معا فهما طالقان واحدة واحدة واحدهما طلق ثنتين * رجل قال لامرأته أنت طالق أنت
طالق أنت طالق ان شاء زيد فقال زيد شئت تطليقة واحدة قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى لا يقع شئ * ولو قال شئت أربعاً فكذلك في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقع الثلاث اذا قال شئت أربعاً امرأته ماتت بالسرقه فأمرت
زوجها حتى يحلف بطلاقها انهم لم يسرق الخلف الزوج فقالت المرأة قد كنت سرقة وصرت حائضا فما حلفت كن للزوج أن لا يهدمها لانها

وهو يحمله شرب المسكر فشهدوا عند القاضي فلم يقض القاضي قال أبو القاسم رحمه الله تعالى للقاضي ان يحتاط ولا يقبل شهادة من لا يعان
الشرب وعلى المرأة ان تحتاط لنفسها في المفارقة بالفداء * رجل قال لامرأته اكرار كرهه فوسودوزيان من در ايد فانت كذا فعملت في البيت
من خبز أو طبخ لا يحنت في عيینه * رجل وضع دراهمه في يدا امرأته ثم قال لها اكرار من درم برداشته فانت طالق ثم تبين انها رفعت فقال الزوج
انما قلت ذلك بطريق الاستفهام والتخويق قال النقيب أبو جعفر رحمه الله تعالى ان لم ينوشيا يحنت في عيینه وان نوى الاستفهام كان القول
قوله مع عيینه قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن لا يصدق قضاء لانه عين ظاهرا * رجل قال لامرأته اكرار فدر از من باشي فانت
كذا فلما جاء الغد قالت من زن توئی باشم فخلعها في صبيحة الغد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ان لم يكن له نية فخلعها قبل غروب
الشمس من الغد كان بارا فان تزوجها بعد غد كانت امرأته بتطبيقين وان نوى (٤٨١) بقوله ان كنت امرأتي غدا في شيء من

الغد وأخر الخلع الى ما بعد
طلوع الفجر من الغد كان
حاشا ولو قال لامرأته ان
تكوني امرأتي فانت طالق
ثلاثا فان لم يطلقها واحدة
بأنه متصلة بعينه تطلق
ثلاثا ولو قال لامرأته ان
أنت امرأتي فانت طالق
ثلاثا طلقت ثلاثا ولو قال
ذلك للعدة عن طلاق
رجعي فكذلك وان قال
ذلك للبانة في العدة فان
أراد به النكاح المطلق أولم
يكن له نية لا يقع عليها اطلاق
آخر وان نوى به الزوجية
التي تكون بعد البان في
العدة طلقت أخرى * رجل
قال لامرأته ان تكوني
امرأتي غير غدا فانت طالق
ثلاثا ثم طلقها واحدة بأن
قبل الغد ومضى الغد بطل
اليمين وله ان يتزوجها بعد
ذلك امرأته تخصم ختنها
فقال لها تزوجها اكرار
باوى داورى كنى بنيه يا به بد
فانت كذا قالت المرأة

لا يمكنه قربان الحرة الابن يلمه لان الجزاء طلاق احدهما وقد تعين طلاق من بقي محلا اذا انقضت عدة
الاولى وكذا لو كانت حرتين الا ان المدة اربعة أشهر ولو قال ان قربت واحدة منك فالأخرى طالق فهو ومول
منها ما طلقت الامة بعد شهرين فان مضى شهران آخران والامة في العدة طلقت الحرة وان انقضت عدة
الامة قبل ذلك لم يقع على الحرة شيء ولو كانت حرتين باتا بعد مضى أربعة أشهر ولو قال ان قربت واحدة
منك فالأخرى طالق فهو ومول منها ما بان الامة بعد مضى شهرين فاذا مضى شهران آخران بان
الحرة سواء كانت الامة في العدة لم تكن وان كانت حرتين بان كل واحدة بتطبيقين بأربعة أشهر
ولو قرب احدهما حنت ولكن لا تقع التطليقة واحدة على الابهام وبطلت اليمين الا اذا قال ان قربت
واحدة منك فهي طالق فانه اذا قرب احدهما يقع الطلاق عليها لا تبطل اليمين حتى ولو قرب الأخرى
طلقت أيضا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * قال والله لا أقرب هذه أو هذه فخصت المدة بالتأجيل
كذا في الفصول العمادية * ولو قال ان قربت هذه وهذه فهو وكقوله ان قربت كذا بكى بصر موليا منها ما
ان قربت هذه ثم هـ لم يصبر موليا كذا في معراج الدراية * رجل آلى من امرأته ثم طلقها بتطبيقين بأن
مضت أربعة أشهر من وقت الايلاء وهي في العدة طلقت أخرى بالايلاء وان انقضت عدتها ثم تمت مدة
الايلاء لا يقع الطلاق بالايلاء * رجل آلى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة
كان الايلاء على حاله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الايلاء تقع عليها تطليقة أخرى يحكم بالايلاء وان
تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة كان موليا لكن تعتبر مدة الايلاء من وقت التزويج * رجل آلى من
امرأته بعد ما طلقها بتطبيقين بأن لا يكون موليا كذا في فتاوى قاضيان * وان آلى من المطلقة الرجعية
كان موليا فان انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الايلاء سقط الايلاء كذا في السراج الوهاج * ولو آلى من
امرأته ثم طلق مرتد ابا الحرب ثم مضت أربعة أشهر لأمين للايلاء لزوال الملك ووقوع البيسنة بالردة
وفي بطلان الايلاء والظهار بالردة روايتان والمختار هذا حلف بطلاق امرأته أن لا يطلق امرأته فآلى
منها فخصت المدة حنت ووقع عليها طلاق بالايلاء وطلاق بالحلف ولو حلف وهو عتيق فترق القاضي بينهما
لا يقع وهو المختار كذا في التتارخانية * عبد آلى من امرأته الحرة ثم ملكته الحرة لا يبقى الايلاء ولو باعته أو
أعتقه فترزوجها ثانيا بعد الايلاء كذا في الظهيرية * ولو قال والله لا أقرب بك شهرين وشهرين كان موليا
وكذا اذا قال لا أقرب بك شهرين وشهرين بعد شهرين فترزوجها في شهرين فترزوجها في شهرين
ومكث يوما وقال والله لا أقرب بك شهرين بعد شهرين فترزوجها في شهرين فترزوجها في شهرين
شهرين ومكث ساعة ثم قال والله لا أقرب بك شهرين لم يكن موليا ولو قال والله لا أقرب بك شهرين ولا شهرين

(٦١ - فتاوى اول) ختنها اتمان تطلقها واما ان تسكها وتفق عليها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان لم يكن ختنها استشارها
في ذلك الامر بل ابتدأت المرأة بهذا الكلام أخاف ان يحنت الخالف * رجل قال اكرار من أمشب درين سراى باشم فامرأته كذا ونوبه من
ساعته للخروج فخرج وصار بحال لا يمكنه ان يخرج حتى أصبح قال أبو القاسم رحمه الله تعالى حنت في عيینه فتبيل له لو جس كرهاته فكفر ثم
قال ينبغي أن لا يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ففرق بينه وبين الحن في الحن يمكنه أن يستأجر من يحمله ويخرجه
أو يستعين بغيره في ذلك قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن لا يحنت في الحن أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده القدرة
بالغير لا تعتبر كفي الصلاة والحج والتميم وغير ذلك * رجل قال لامرأته اكرار من بوى باشي فانت طالق ثلاثا فطلق ثلاثا فان تزوجها
بعد ذلك لا يحنت مرة أخرى لان اليمين انحلت بأحد الشرطين فلا يحنت مرة أخرى كذا قال لأجنبة ان تزوجتك أو خطبتك فانت طالق

وخطبها ثم تزوجها لا يحنث بالتزوج. رجل رأى امرأته تعانق أختها وقبلها فقال انك تحبينها أكثر مما تحبينني قالت نعم فقال الزوج
اكرهينني است فأنت طالق طاعت امرأته لان المحبة تعرف بالقبولها. رجل قال لاهلها اكرهينني بيرون شوي تامن فقر مايم فانت
طالق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ان نوى الاذن في كل مرة صحت نيته وان نوى الاذن مرة واحدة فكذلك وان لم يكن له نية فهذا
على مرة واحدة ثم قال الا اني أخاف ان يكون مراد الناس خلاف هذا. رجل قال لامرأته شوتوكيل من باش هر چه خواهي يكن فقالت
أكره وكيل توأم خود راست بازداشتم تسه طلاق فقال الزوج ما أردت التوكيل بذلك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان ذلك حال طلب
الطلاق لا يقبل قول الزوج ويقع واحدة رجعية وان لم يكن ذلك حال طلب الطلاق كان القول قول الزوج قال مولانا رضي الله تعالى عنه
وينبغي ان يقع الطلاق لعموم اللفظ. رجل (٤٨٣) هو يبعد ان يقال امرأتى طالق ما لم أخرج الى الكوفة فكث ساعة الا انه بما كس

في تلك الساعة مع المكارى
في الكراء قالوا لا بحث في
عينه وعليه الفتوى الا اذا
مكث ولم يشتغل بأمر
الخروج لحينه فذا بحث في
عينه ولو اشتغل بالوضوء
للصلاة المكتوبة ونحوها
فهذا عذر ولو صلاة التطوع
والاكل والشرب ليس بعذر
فيكون حاشا امرأة قالت
لزوجها لا طاق في بالكىثونة
معلك جائعة فقال الزوج ان
كنتي جائعة في بيتي فانت
طالق قالوا ان لم تكن جائعة
في غير الصوم لا يكون حاشا
امرأة خرجت الى ضيافة
فقال الزوج ان مكثت هناك
أكثر من ثلاثة أيام فانت
طالق فرجعت في اليوم
الثالث الى قرية زوجها ثم
ذهبت الى تلك الضيافة
ومكثت هناك أياما قال الفقيه
أبو الليث رحمه الله تعالى ان
دخلت عمران قرية زوجها
حين رجعت ثم ذهبت بعد
ذلك لا لبحث وان لم تدخل

مران قرية زوجها يسقي أن يحنث * رجل قال لا مرأته أنكر ريسمان نو بكار برم بابكار آيد مرأته فأنث طالق فاستبدل غزلها بغزل غير
آخر أو كر باسانج بغزلها بكر باس آخر فليس ذلك قال أبو بكر البلخي رحمه الله أنه إلى لا يحنث في عينه ولو قال أنكر ريسمان نو بكار برم فليس
نو بامن غزلها قال أبو بكر لا يحنث في عينه فقيل أنكر بكار آيد فقال أخاف أن يكون حاشا باللبس * رجل قال أنا انتفعت بهذه الحنطة
فأمر أنه طالق فباعها وارتفع بنمها قال لا يحنث في عينه ولو قال أنكر ريشة نو برتن من آيد فأنث طالق فوضع يده على غزلها أو خاط بغزلها
نو باللبس أو انكأ على مرفقة من غزلها أو نام على فراش من غزلها قالوا عينه تقع على اللبس خاصة ولا يحنث في هذه الوجوه * رجل حلف
وقال أنكر كسي را نبيذهم فسقي رجلا وأهدى إلى رجل قال أبو القاسم رحمه الله تعالى أن نوى السقي أو الدفع فهو على ما نوى وإن لم يشو شيئا
كانت عينه على السقي والدفع * رجل قال لا مرأته أنكر زرد من برداري فأنث طالق فوجدت المرأة زاردهم زوجها في منديل فاعطت امرأة

عينه لغيره من تلك الدار الاولى لا يحث في عينه وان كانت عينه لاجل الاخ حث في عينه وان لم يكن له في عينه نية يحث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فان دخلت المرأة الدار التي كانت لآخيه وقت البين ان كانت الدار في ملك أخيه الا انه لا يسكن فيها حث في عينه وان خرجت تلك الدار عن ملك الاخ بعد البين يبيع أو هبة أو غير ذلك لا يحث وان مات الاخ وصارت داره ميراثا لورثته فان دخلت بعد ما وصارت ملكا لاحد الورثة بالقسمة لا يحث وان دخلت قبل القسمة اختلفوا فيه والاصح أن لا يكون حاشا وان مات صاحب الدار وعليه دين مستغرق فدخلتها حث في عينه * رجل قال لامرأته ان ذهبت الى قرية كذا فانت طالق فذهبت الى قرية أخرى الا انها مرت في ضياع تلك القرية قالوا ان لم تدخل في عرائنها لا يحث في عينه * رجل قال لامرأته ان لم أشبعك من الجماع فانت طالق حكى عن الفقيه أبي حفص البخاري رحمه الله (٤٨٤) تعالى انه قال ان جامعها حتى أنزلت فقد أشبعها * رجل قال لامرأته ان حملت التسعة

بالحرام منذ كنت امرأتى فانت طالق فقالت أخذنى رجل وجامعنى كرها قالوا ان كانت بمال لا تغدر على المنع لا يحث وان قدرت حث اذا صدقها الزوج في ذلك * رجل قال لامرأته ان لم أقل عندك مع أخيك بكل قبج في الدنيا فانت طالق قالوا ان قال مع أخيها عنها بما هو من أخلاق الثمام واللصوص والخادعين والقائلين بصير بارا في عينه وياثم بذلك وعينه هذه تقع على الكثير من ذلك وأقله ثلاثة أنواع من القبح وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ينبغي للحالف أن يقول عند الاخ بعد ما قال من القبايح انما قلت ذلك لاجل البين وهي بريبة عن ذلك فيكون هذا الكلام توبة منه عما قال فيها ويكون بارا * رجل قال ان اغسلت من الحرام فامرأته طالق فعانق أجنبية فأمنى واغتسل قالوا يرجى أن لا يكون حاشا وعينه يكون على الجماع * رجل قال ان أدخلت فلانا في بيتي فامرأته طالق لا يحث في عينه ما لم يدخل فلان بالمر الحالف ولو قال ان اشتريك دخل فلان بيتي فدخل فلان باذن الحالف أو بغير اذنه بعلمه أو بغير علمه كان الحالف حاشا في عينه ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فدخل فلان بعلم الحالف فلم يعمه حث في عينه والا فلا * رجل قال لامرأته ان كنت فلانة فانت طالق فدعيت امرأته الحالف الى عرس فلانة المرأة التي حلف الزوج عليها متقبية وقالت لامرأة الحالف أين الشاة فقالت امرأته الحالف شاة ولم ترد على ذلك ثم رفعت المتقبية فقاما فقالوا ان قصدت جوابها فقد كلمتها وحث الحالف * رجل قال لامرأته ان أكلت من لبن بقرتك أو من مصلها فانت طالق فباعت المرأة بقرتها من زوجها ثم حلبت وأكل الحالف لا يحث في عينه قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا اذا كانت العين ملكا للمرأة * رجل قال لاسنان يقول شيا تقول هذا من السكر قال امرأتى طالق ان قلت هذا من السكر ولست بسكران قالوا ان كان كلامه مختلطا أو بعد سكران عند الناس يكون

فيه لم يكن * وليا به هذه البين أبدا فان جامعها في يومين حث حين تغرب الشمس من اليوم الثاني ولو قال والله لا أقرب بك الا يوما أو الا في يوم أو الا يوما واحدا أو أقرب بك فيه أو الا في يوم واحد أو أقرب بك فيه لم يكن مولا حتى يقربهما في يوم فاذ مضى ذلك اليوم صار مولا منهما ولو جود علامة الايلاء ولو قربهما في يومين متفرقين بأن قرب احدهما يوم الخميس والاخرى يوم الجمعة حث وسقط البين وكذا لو قربهما في يوم الخميس ثم قربهما في يوم الجمعة فان قربهما في يوم الخميس ثم قرب احدهما يوم الجمعة فهو مولا من التي لم يقربها في يوم الجمعة وسقط الايلاء من الاخرى ولو قرب احدهما يوم الخميس ثم قربهما في يوم الجمعة كان مولا من التي لم يقربها يوم الخميس اذا غربت الشمس من يوم الجمعة ولا يكون مولا من التي قربها يوم الخميس فان قرب التي قربها في يوم الخميس بعد ذلك لا يحث وان قرب الاخرى حث وسقط الايلاء عنهم ولو قرب احدهما يوم الاربعاء ثم قربها يوم الخميس تعين يوم الخميس للاستثناء ثم اذا قرب الثانية يوم الجمعة حث وسقط البين لو جود قرب بانها في غير يوم الاستثناء ولو قرب يوم الجمعة التي كان قربها يوم الاربعاء لم يحث لان الشرط قرب بانها قرب بالان احدهما وقد قرب احدهما مرتين والايلاء باقى حتى التي لم يقربها يوم الاربعاء * رجل قال لامرأته والله لا أقرب بك الا يوما واحدا لم يكن مولا حتى يعصى يوم الخميس ثم هو مولا ولو قال الا يوما خميس لم يكن مولا أبدا كذا في شرح الجمع الكبير للعصيري في باب الاستثناء من البين التي تقع على الواعد وعلى الجماعة * ولو قال وهو بالبصرة والله لا أدخل الكوفة وامرأته بها لم يكن مولا كذا في المهداية * ولو جعل للايلاء غاية ان كان لا يرجى وجودها في مدة الايلاء كان مولا كذا اذا قال والله لا أقربك حتى أصوم المحرم وهو في رجب أو لا أقربك الا في مكان كذا وبينه وبينه مسيرة أربعة أشهر فصاعدا فانه يكون مولا وان كان أقل من ذلك لم يكن مولا وكذا اذا قال حتى تغطى طفلك وبينها وبين الفطام أربعة أشهر فصاعدا وان كان أقل من ذلك لم يكن مولا وان قال لا أقربك حتى تطلع الشمس من مغربها أو حتى تخرج الدابة أو الدجال كان القياس أن لا يكون مولا وفي الاستحسان يكون مولا وكذا اذا قال حتى تقوم الساعة أو حتى يلج الجمل في سم الخياط فانه يكون مولا وان كان يرجى وجودها في المدة مع بقاء النكاح فانه يكون مولا أيضا مثل أن يقول والله لا أقربك حتى تموت أو أموت أو حتى أقتل أو تقتلني أو حتى أطلقك أو حتى أطلقك ثلاثا فانه يكون مولا بالاتفاق وكذا اذا كانت أمة فقال لا أقربك حتى أملكك أو أملك شقصا منك فانه يكون مولا ولو قال حتى أشتريك لا يكون مولا أيضا ولا يفسد النكاح وان كان يرجى وجودها مع بقاء النكاح ان كان مما يحلف به وينذر أو وجهه على نفسه كان مولا مثل أن يقول ان قربتك فبغدي حر كذا في السراج الوهاج * ولو قال والله لا أقربك حتى أشتريك لنفسى الصحيح انه لا يصير مولا حتى يقول

يكون على الجماع * رجل قال ان أدخلت فلانا في بيتي فامرأته طالق لا يحث في عينه ما لم يدخل فلان بالمر الحالف ولو قال ان اشتريك دخل فلان بيتي فدخل فلان باذن الحالف أو بغير اذنه بعلمه أو بغير علمه كان الحالف حاشا في عينه ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فدخل فلان بعلم الحالف فلم يعمه حث في عينه والا فلا * رجل قال لامرأته ان كنت فلانة فانت طالق فدعيت امرأته الحالف الى عرس فلانة المرأة التي حلف الزوج عليها متقبية وقالت لامرأة الحالف أين الشاة فقالت امرأته الحالف شاة ولم ترد على ذلك ثم رفعت المتقبية فقاما فقالوا ان قصدت جوابها فقد كلمتها وحث الحالف * رجل قال لامرأته ان أكلت من لبن بقرتك أو من مصلها فانت طالق فباعت المرأة بقرتها من زوجها ثم حلبت وأكل الحالف لا يحث في عينه قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا اذا كانت العين ملكا للمرأة * رجل قال لاسنان يقول شيا تقول هذا من السكر قال امرأتى طالق ان قلت هذا من السكر ولست بسكران قالوا ان كان كلامه مختلطا أو بعد سكران عند الناس يكون

حاشا في يمينه * سكران دعا امرأته الى فراشه فابت فاقال لها ان امتثلت امرى وساعدتني والافانت طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد الامين لا يحنث في يمينه فان دعاها في المستقبل ولم تساعده حنث قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي ان يحنث اذا لم تساعده وان لم يحنث الدعاء لان الناس يريدون بهذا الامثال لا امر السابق * سكران اعطى امرأته درهما فقالت المرأة انك اذا صحت تاخذني فقال ان اخذت فانك طالق ثم اخذوهو سكران لا يحنث في يمينه لان شرط الحنث الاخذ بعد الصحو جماعة من النساء اجعن بغزل لغبرهن على جهمة القرض فغضب زوج واحدة وقال لها ان غزيت لاحدا او غزل احدك فانت طالق فبعثت امرأه الى بيت هذه المرأة فطعناتها تغزل لها فغزات أم هذه المرأة قالوا ان كانت المرأة تغزل بنفسها فغزلت غيرها لا يقع الطلاق وعليها بغزل غيرها سكران قال لامرأته وهبت داري هذه لك ثم قال ان لم اقل هذا من قلبي فانت طالق ثلاثا ثم افاق ولا يدكر شيئا من ذلك قالوا الاتفاق (٤٨٥)

تلك الحالة يقول من قلبه
*سكران قالت له امرأته سر
برزئين نه فقال اكرمن سر
برزئين نهم تراطلاق وتنفس
فقال مكرم مراد خویش
قالوا ان كان سكونه لا انقطاع
النفس يصح الاستثناء
ويخرج وضع الرأس على
الارض مراد من ان يكون
شرط للمحض وان كان سكونه
لا لانقطاع النفس لا يصح
الاستثناء فان قال السكران
لست اذكر من ذلك شيئا
كانت عينه عن فور لانه يريد
به النور ظاهر * رجل قال
لامرأته اذا دخلت الشام
فاذا لم اُفارقك فانت طالق
فهذا على الابد ولو قال
وان لم افارقك يكون على
الفور حين يدخل رجل
دفع الى امرأته درهما
قال لها ما فعلت بالدرهم
قالت اشتريت اللحم فقال
الزوج ان لم تردى على ذلك
الدرهم فانت طالق وقد
ضاع الدرهم من يد القصاب

قالوا لم يعلم انه اذيب ذلك الدرهم أو سقط في البحر لا يحنث * رجل قال لامرأته ان غسلي ثيابي فانت طالق فغسلت كنه أو ذبله اختلفوا فيه قال الفقيه أبو الليث وأبو سلمة رحمه الله تعالى لا يحنث في عيینه * رجل أبان امرأته فقيل له انك تراجعها بعد شهر فقال الزوج ان راجعتها فهي طالق ثلاثا فزوجها في العدة أو بعد انقضاء العدة حنث في عيینه وان كان الطلاق رجعي افتزوجها لا يحنث في عيینه * رجل قال لامرأته ان اغتسلت عن جنبابة ما دمت امرأتي فانت طالق ثلاثا فذكر هذا القول مرتين أو ثلاثا وكانت المرأة حامل فام بجماعها حتى وضعت حملها ان وضعت حملها بعد ما مضت أربعة أشهر من وقت الدين بابت واحدة بحكم الایلاء وتنقض عدها بوضع الحمل فان وطئها بعد ذلك كان واطأ الاجنبیة وعليه التوبة والاستغفار ولها عليه مهر مثلها ان لم يعلم الزوج ان كلامه كان ایلاء وانما حرمت عليه وبطل العین فان تزوجها بعد ذلك كانت امرأته بتطيقین ولا یحنث بوطئها بعد ذلك امرأته لذلها ورجل یلزمنا قال الخرجی ان لم تثبت ذهاب البیوم فی فی

طالق ثلاثاً فهو كما قال ان لم يثبت زناها اليوم تطلق ثلاثاً وان ثبت ذلك يكون باقرار المرأة أو بأربعة من الشهود رجل قال لامرأته في غضب ان فعات كذا الى خمس سنين تصيري مطلقة ففعلت قالوا ان كان الرجل حلف بطلاقها يقع الطلاق وان لم يكن حلف بطلاقها هو اطلاق ذلك على وجه التخويف لم يقع ويكون القول قول الزوج اني قلت ذلك على وجه التخويف رجل قال لامرأته ان بنى الائمة الا في بحري فانت طالق ثلاثاً فكانت في فراشه ثلث الائمة الا ان الزوج لم يكن اخذها في بحره لا يحنث في عيने ولو قال بالفارسية كركبكم من أندرياني قالوا ينبغي ان يكون حائلاً لان هذا الكلام لا يتناول الاحقة الحجر رجل قال لامرأته ان لم أت معك الائمة مع قصصك هذا فانت طالق ثلاثاً وقالت المرأة ان أت معك مع قصص هذا فخاري حتى حرق قلب الرجل فقصها وبات لا يحنث لان شرط الحنث في جانب المرأة ان تبين معناه وهي لابسعة قصصها وشرط البري (٤٨٦) جانب الرجل ان يبين معناه وهي لابسعة قصصها وقد وجد رجل قال لامرأته ان لم أطالك

مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثاً ثم قال ان وطئت مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثاً فالجيم له في ذلك ان يطأها بغيره منعسة فلا يحنث مادامت المقنعة قائمة ودما حبان فان مات أحدهما أو هلكت المقنعة حنث في عيने رجل حلف لا يجماع امرأته فيما دون الفرج فلا عيبا ومس ذكره احدى فخذها أو أدخل ذكره باطن احدى ركبتيها أو نزل لا يكون حائلاً في عيने ويكون عيته على المباشرة رجل حلف ان لا يجماع نكته بجلال أو حرام في القرية فجامع امرأته من غير حل التكة بان لم يجمع سراويله أو لم يجمع سراويل أو ما غيرهما حتى حل نكته فان كان نوى حقيقة حل التكة لا يحنث ويكون مصداق ذلك قضاء وديانة لانه نوى الحقيقة وان كان نوى بذلك الجماع

الوصول الى السجين ومنع العدو والسلطان نادر على شرف الزوال والحبس بحق لا يعتبر في النفي باللسان و بظلم يعتبر كالعائب كذا في غايه السروجي هل يكفي الرضا بالقلب من المريض قبل نعم حتى ان صدقته كان فيما وقيل لا وهو أو وجهه ثم هذا اذا كان عاجزاً من وقت الالبلاء الى أن تغضى أربعة أشهر حتى لو آلى منها وهو قادر فكث قد رما يمكنه جاعها ثم عرض له العجز بمرض أو بعد مسافة أو حبس أو جب أو أمر ونحو ذلك أو كان عاجزاً حين آلى وزال العجز في المدة لم يصح فيؤه باللسان كذا في فتح القدير ولو كان المانع شرعياً كان محرماً بينه وبين الحج أربعة أشهر وفيؤه بالجماع لا غير والنفي باللسان لا يصح كذا في التناظرية * المريض المولى اذا جامع امرأته فيما دون الفرج لا يكون ذلك منه فيا وان قربها في حالة الحيض يكون فيا كذا في الظهيرية * الزوج اذا كان مريضاً حين آلى ثم مرضت المرأة ثم صح الزوج قبل مضي أربعة أشهر وفيؤه باللسان عند زفر رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون فيؤه بالجماع كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * وان كان الالبلاء معلقاً بالشرط فانه يعتبر الصحة والمرض في حق جواز النفي باللسان حال وجود الشرط لا حاله وجود التعليق ولو قال المريض لامرأته لا أقر بك أبداً ولم يفي حتى بانث ثم صح بعد البينونة ثم مرض ثم تزوجها يكون فيؤه بالجماع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * مريض قال لامرأته والله لا أقر بك فكث عشرة أيام ثم قال والله لا أقر بك يصبر موليا الالبلاء وانعقدت مدتان مدة من اليمين الاولى ومدة من الثانية فان قام بالقول قبل مضي المدينتين صح وارتفعت المدتان كالجامعها فان دام المرض حتى تمت المدتان تأكد ذلك النفي وان صح قبل مضي المدة الاولى بطل ذلك النفي ويكون فيؤه بالجماع وان لم يفي بالة قول وقع طلاقاً بمضي المدينتين واحدة بمضي أربعة أشهر من اليمين الاولى وأخرى بمضي عشرة أيام بعده وان جامع يحنث في اليمينين وتلزمه كفارتان وان لم يبرأ من مرضه ولم يفي بالة قول حتى مضت المدة من الالبلاء الاولى بانث بتطليقة فان صح في العشرة الباقية من الالبلاء الثاني بالجماع وان لم يقدر على الجماع أبداً وان لم يصح في العشرة الباقية من الالبلاء الثاني ان قام بلسانه في العشرة الباقية بطل الالبلاء الثاني وان لم يفي بانث بتطليقة أخرى فان قام بلسانه في المدة الاولى صح في حق الاول حتى لا يقع الطلاق بمضي المدة الاولى فان صح في العشرة بطل حكم ذلك النفي ويكون فيؤه بالجماع ولو لم يفي بالجماع حتى بانث ثم تزوجها وهو مريض فهو مولى بالالبلاء الثاني ولو قربها حنث في اليمينين ولم يمت كفارتان كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * وانما يعتبر النفي باللسان في حق المريض حال قيام الزوجية لا بعد البينونة حتى ان المريض اذا آلى من امرأته ومضت أربعة أشهر ولم يفي بها حتى بانث منه بتطليقة ثم فاء اليها بلسانه بعد ذلك لا يبطل الالبلاء حتى لو تزوجها وهو مريض على حاله

حنث في عيने حلف ان لا يفتح سراويله على امرأته وأراد به الجماع يكون موليا وان لم تنوبه الجماع لا يكون موليا ثم وان فتح سراويله لاجل البول ثم جامعها لا يحنث لان فتح السراويل عليها ان يفتح لجامعها فان فتح السراويل لجامعها فلم يجماع قالوا ينبغي ان يكون حائلاً لوجود شرط الحنث وهو فتح السراويل لجامعها حلف أن لا يغتسل عن هذه عن جنباته فجامع هذه ثم جامع أخرى أو على العكس يحنث في عيने لان عيने وقع على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال فكذلك لانه اغتسل عنها وعن غيرهما فيحنث كما لو حلف ان لا يتوضأ من رعا فوضأ من رعا وغيره يحنث في عيने وكذلك لو حلف امرأته بهذا اليمين ثم أصابها زوجها واحتضت ولو قال لامرأته ان اغتسلت منك عن جنبات فانت طالق فجامعها وقع الطلاق وان لم يغتسل رجل قال لامرأته ان اغتسلت منك الى شهر فانت طالق فجامعها في الغارز وتيم حنث في عيने لان عيने وقعت على الجماع ولو حلفت امرأته ان لا تغتسل رأسها عن جنبات زوجها فاحتضت زوجها

في الجماع حنث في عيניה لان عينها يقع على التمكن عن اختيار وان جامعها مكرهة بحيث لا يمكن دفعه لا تحنث في عينها رجل قال لامرأته ان لم اجمعك على رأس هذا الرمح فانت طالق فساد ما حيين والرمح قائم لا يحنث رجل قال لامرأته ان لم اجمعك انما ارا في وسط السوق فانت طالق ثلاثا وطلب الحيلة في ذلك فجعلوا الحيلة ان يحمله على العماري ويدخل السوق فيطأها رجل قال لامرأته انك حرام كرده تراسه طلاق وقد كانت قبلت رجلا غير محرم او جامعها اجنبي فيمادون الفرج لا يحنث في عينها لان عينها يقع على الجماع عرفا ولو قال لامرأته بالفارسية اكرهتني كسى حرام كنى فانت طالق ثلاثا فطلقه ابانته ثم جامعها في العدة قالوا في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى يحنث وتطلق ثلاثا في قول أبي يوسف رجهما الله تعالى لا تطلق لان ما يعتبران عموم اللفظ وأبو يوسف رجهما الله تعالى يعتبر الغرض امرأته حلفت بالله كره حرام ذكر دستم وعنت انهم لم يحرم الزنا وانما حرمه الله تعالى (٤٨٧) وقد كانت زنت لا تحنث في

عينها وكذا لو حلف الرجل بهذه اليمين وعنى به ذلك لانه نوى ما يحتمل لفظه ان كان الخائف بالطلاق والعتاق لا يصدق قضاءه رجل قال لامرأته ان فعلت حراما فانت طالق ثلاثا ثم انما تكلمت بالكفر ولم يعلم بالحكمة واقاما على ذلك اباما لا يحنث في عينها لان عينها وقعت على الزنا وانه وطنها عن شبهة فلا يحنث كمالو حلف أن لا يفعل حراما فتزوج امرأة نكاحا فاسدا وجامعها لا يحنث لان عينها يقع على الحرام المطلق ولو حلف بطلاق امرأته أن لا ينظر الى وجهها لا يحنث ولو نظر الى وجهها من وراء سترة رقيق أو زجاج أو في ماء حنث في عينها لانه نظر الى وجهها ولو نظر في امرأة لا يحنث لانه نظر الى عكس وجهها * امرأة اتهمت زوجها بغلام خلفته أن لا يأتي حراما من

ثم مضت أربعة أشهر ولم يغنى اليها بان بتطليقة أخرى وأما التي بالجماع فكما يعتبر حال قيام الزوجية يعتبر بعد البيونة حتى ان الصحيح اذا آلى من امرأته ومضت أربعة أشهر وبانت منه بتطليقة ثم جامعها بعد ذلك يطل الا بلاء حتى لو تزوجها بعد ذلك ومضت أربعة أشهر أخرى من غير جماع لا يقع عليها طلاق آخر كذا في المحيط * ولواختلفا في المدة فالقول قول الزوج غير أنه لا يسع المرأة أن تقيم معه اذا كانت تعلم كذبه بل تهرب أو تفدي بها لافرا عن المعصية وان اختلفا بعد مضى المدة وادعى الزوج انه جاء بها في الاربعة الاشهر لم يصدق الا أن تصدقه المرأة كذا في التتارخانية * ولو قال ان قربتك فوالله لا أقر بك بصير موليا عند القربان كذا في محيط السرخسي ولو قال ان شئت فوالله لا أقر بك فان شئت في المجلس صار موليا وكذا ان شاء فلان فهو على محاسنه كذا في العتبية * اذا قال الرجل لامرأته أنت على حرام وذلك في غير حال مذكورة الطلاق ان نوى به الطلاق كان طلاقا بائنا وان نوى ثلاثا ثلاث وان نوى ثنتين لا يصح الا اذا كانت أمة وان نوى الظهار كان نوى ظهارا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وان نوى اليمين أول ينوشيا فهو بلاء وان نوى الكذب فهو كذب في ظاهر الرواية وعلى هذا لو قال لها حرمتك على أولم يقل على أوائت محرمة على أو حرام على أولم يقل على أو قال أنا عليك حرام أو محرم أو حرمت نفسي عليك ويشترط ذكر قوله عليك في تحريم نفسه حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا تطلق وكذا في البيونة بخلاف نفسها قال وهذا جواب المتقدمين كذا في الخلاصة في الفصل الثاني من الكتابات * واذا قال لامرأته أنت على حرام سئل عن نيته فان قال أردت الكذب فهو كما قال وقيل لا يصدق في القضاء لانه يمين ظاهرة وان قال أردت الطلاق فهو تطليقة بائنة الا أن يقول فويت به الثلاث فهو ثلاث وان قال أردت التحريم أولم أرد به شيئا فهو عيّن بصيره موليا ومن المشايخ من يصرفه الى الطلاق من غير نيته المعروف قال صاحب الكتاب يأتي في الايمان وعليه الفتوى كذا في غاية السروج * قال لامرأته أنت على كالمية أو كالدم أو كالحكم الخنزير أو كالجرسئل عن نيته فان نوى كذبا فهو كذب وان نوى التحريم فهو بلاء وان نوى الطلاق فهو طلاق كذا في السراج الوهاج * ولو قال ان قربتك فانت على حرام فان نوى به الطلاق فهو مول عندهم جميعا وان نوى اليمين فهو مول للحال عند أبي حنيفة رجهما الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى لا يكون موليا ما لم يقرها به كذا في البدائع * ولو قال ان قربتك فانت طالق فمضت المدة فقال كنت قربتها في المدة لم يصدق ووقع طلاق آخر باقراره كذا في العتبية * ولو قال أنتما على حرام يكون موليا من كل واحدة منهما ما ويحنث بوطئها كذا في فتح القدير * قال لامرأته أنتما على حرام ونوى لاحدهما الثلاث وللأخرى واحدة فهما طالقان ثلاثا في قول أبي يوسف رجهما الله تعالى وقال أبو حنيفة رجهما الله

الرجال فقبل غلاما أو مسة شهوة لا يحنث فان جامع الغلام في الفرج أو في غير الفرج يحنث وان لم ينزل لانه هو المراد عرفا رجل قال ان أتيت حراما فامرأته طالق فأتى بجمعة لا تطلق امرأته لانه لا يراد باليمين الا اذا كان الخالف ردا قايما من الجهال عشي خلف الدواب رجل اتهم بصبي فقال بالفارسية اكرهتني يا بوي ناحفاضي كرده أم فامرأته طالق وقد كان نظر الى هذا الصبي وقبلة حنث في عينها لان هذا يسمى ناحفاظيا رجل حلف لا يقبل فلانا فقبل يده أو رجله اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحنث وقال بعضهم يحنث في المتحى وقال بعضهم ان عقد اليمين بالفارسية لا يحنث ما لم يقبل وجهه متحيا كان أو أهرد وفي العربية فرق بين المتحى وغيره وهو الصحيح رجل له تلميذ فاتهمه والد التلميذ به خلف الاستاذ انه لم يفعل شيئا مما اتهمه به ولم يتفكر في ذلك فقال والد التلميذ ان هذا التلميذ الاخر يقول رأيت به سمر معه فقال الاستاذ ان رأيت هذا التلميذ أسمر معه فامرأتي طالق وقد كان التلميذ راها يساره في شيء من أموره بأن يشتري شيئا أو يحمل الى منزله شيئا لا ينبغي له أن يعلم

بذلك غيره قالوا زجره أن لا يكون حاشا لانيمنه يقع على المسافة في النوع الذي اتهم به والتلذبه فلا يبحث بدونه كالواهمته المرأة بجارية فقال الرجل اكرساوم ورافأت طالق ثم ضرب الجارية لا يبحث لان يمينه انصرف الى المس الذي تكلمه المرأة وكذا لو حلف الرجل وقال ان وضعت يدي على جاري فمسي حرة فضربها او وضع يده عليها لا يبحث في يمينه ان كان يمينه لاجل المرأة او لاهم يدي على انه يريد به الوضع في غير الضرب رجل اتهم امرأته برجل فدخل الزوج داره فوجد الرجل المتهم جالسا في موضع من الدار والمرأة نائمة في ناحية أخرى من الدار فلما خرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان زوج المرأة انك لم تأخذ فلانا مع امرأتك خلف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلانا مع امرأته لا يبحث في يمينه لان أخذ المتهمة مع المرأة عرفان يجدهم مع المرأة في عمل اماوطا أو معانقة أو كلاما فلا يبحث بدون ذلك امرأة قالت لزوجه انك غت مع فيمينك هـ هذه معنى فأنا طالق فقال الزوج نعم فان كان الزوج لم يرمع معنى سوى ما نطق به لا يبحث والا يكون حاشا وتطلق امرأته قيل لرجل انك تبخل بفلانة كذا وكانت تلك المرأة عسلى السطح وامرأة أخرى على سطح آخر والسطوح متصلة بعضها ببعض والبليلة مظلمة فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فامرأته طالق ثلاثا ولم يسمها أو اشار يده الى امرأة أخرى غير التي اتهم بها وقد كان فعل ذلك بتلك المرأة اني اتهم بها طلقت امرأة الخالف قضاء لان قوله في اليمين تلك المرأة انصرف الى المرأة المذكورة أولا ولا تطلق ديانته لانه اشار الى غيرها وكذا رجل اذنى على رجل مالا فأنكر خلفه القاضي بالله ماله عليك هذا المال خلف وأشار باصبعه في كفه الى رجل آخر ليس له عليه حق لا يبحث ديانة امرأة كانت تشتم زوجها فقال الزوج ان شتمتي فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة لولدها الصغرى هـ

(٤٨٨)

نعم اني هو كما نوى ويجب أن يكون هذا على قول محمد رحمه الله تعالى أيضا والفتوى على قوله ما لو قال نويت الطلاق لاحداهم او اليمين للآخرى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع الطلاق عليهم ما وعلى قوله ما يجب أن يكون كما نوى ولو قال لثلاث نسوة انتن على حرام ونوى لاحداهن طلاقا وللثانية عينا وللثالثة نسوة الكذب طلقن جميعا هكذا ذكر في الكتاب وهو ذاب يجب أن يكون على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما على قياس قوله ما نوى كما نوى كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الاول في ألقاظ العزم ولوقال أنت على حرام قاله مرتين نوى بالاولى الطلقة وبالثانية اليمين فهو كما نوى في قوله هـ ولو قال أنت على كتمان فلان لا تحرم وان نوى كذا في محيط السرخسي اذا قالت لزوجه انك على حرام أو قالت أنا عليك حرام كان يمينها وان لم تنو كما في جانب الزوج حتى لو مكنت زوجها حانت في يمينها ولو لم تنو الكفارة كذا في الذخيرة

(الباب الثامن في الخلع وما في حكمه) وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه وما يتعلق به) الخلع ازالة ملك النكاح يبدل بلفظ الخلع كذا في فتح القدير وقد يصح بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالنارسية كذا في الظهيرية (وشروطه) شرط الطلاق (وحكمه) وقوع الطلاق البائن كذا في التبيين وتصح بنية الثلاث فيه ولو تزوجها امرارا وخلعها في كل عقد عندنا لا يجعل له نكاحا بعد الثلاث قبل الزوج الثاني كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيضان حضرت السلطان يست بشرط لجواز الخلع عند عامة العلماء والصحيح قولهم هكذا في البدائع اذا تشارك الزوجان وخافا أن لا يفيحدا ود الله فلا بأس بان تقتدى نفسها هـ بمعمال يخلعها به فاذا فعل ذلك وقعت تطلقه بنية ولزمها المال كذا في الهداية ان كان النشوز من قبل الزوج فلا يصلح له أخذ شيء من العوض على الخلع وهذا في حكم الديانة فان أخذ جاز ذلك في الحكم ولزم حتى لا تملك استرداده كذا في البدائع وان كان النشوز من قبلها كرهنا له ان يأخذ أكثر مما عطاها من المهر ولكن مع هـ لا يجوز أخذ الزيادة في القضاء كذا في غاية البيان لو قال خلعت نفسك بكذا فقالت خلعت قبل يصح وقبل لا يصح مطلقا واختار انه لا يصح الا اذا أراد به التحقيق لانه سوم ظاهرا كذا في محيط السرخسي لو قال خلعت بكذا فقالت نعم فليس بشيء كما تم فالت نعم خلعتني ولو قالت رضيت أو أجزت صح وكذا لو قال طلقني بكذا فقال نعم فليس بشيء لانه وعد بخلاف قولها أنا طالق بألف فقال نعم يقع كانه قال نعم أنت طالق بأن كذا في غاية السروج وبسطة الخلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر بما يتعلق بالنكاح كذا في كبر الدقائق والطلاق على مال فيه روايتان والصحيح انه لا يوجب البرائة كذا في الخلاصة اذا كان الخلع باللفظ الخلع

في يمينك هـ هذه معنى فأنا طالق فقال الزوج نعم فان كان الزوج لم يرمع معنى سوى ما نطق به لا يبحث والا يكون حاشا وتطلق امرأته قيل لرجل انك تبخل بفلانة كذا وكانت تلك المرأة عسلى السطح وامرأة أخرى على سطح آخر والسطوح متصلة بعضها ببعض والبليلة مظلمة فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فامرأته طالق ثلاثا ولم يسمها أو اشار يده الى امرأة أخرى غير التي اتهم بها وقد كان فعل ذلك بتلك المرأة اني اتهم بها طلقت امرأة الخالف قضاء لان قوله في اليمين تلك المرأة انصرف الى المرأة المذكورة أولا ولا تطلق ديانته لانه اشار الى غيرها وكذا رجل اذنى على رجل مالا فأنكر خلفه القاضي بالله ماله عليك هذا المال خلف وأشار باصبعه في كفه الى رجل آخر ليس له عليه حق لا يبحث ديانة امرأة كانت تشتم زوجها فقال الزوج ان شتمتي فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة لولدها الصغرى هـ

اي بلانه بجه قال القاضي ابو جعفر رحمه الله تعالى ان قالت المرأة لشيء كرهت من الولد لا طالق وان قالت لشيء كرهت من ابني تطلق ثلاثا رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان وفلان يدخل في دارك فأنت طالق فدخلت المرأة دار فلان وفلان لم يدخل دارها حنت في يمينه لانه يراي بيمين احدهما دون الجمع رجل قال لامرأته لم لا تغسلين هذه القمعة فقالت المرأة غسلتها فقال الزوج ان لم تكوني غسلتها فأنت طالق ثلاثا وكانت المرأة أمرت خادمها بذلك وغسل خادمها قالوا ان كانت المرأة لا تغسل بنفسها عادة وانما أمرت خادمها لا يبحث الزوج وان كانت المرأة تغسل بنفسها عادة وعنى الزوج ذلك وقوع الطلاق رجل قال لامرأته ان غت على نوبك فأنت طالق فأتتك على وسادة وسادتها واضطجع على فراشها أو وضع رأسه على مرفقها قالوا ان وضع جنبه أو أوكف برئنه على نوبها حانت وان اتكا على وسادة

أوجلس عليها لا يحنث * رجل قال لامرأته اكرمن ازيدك كرم كرده تو بخورم فأنت طالق فسخت قدرا طبعها غيرها وأكل الخائف لا يحنث لانه يراد بهذا الطبع * رجل قال لامرأته ان اكلت من القدر التي تطبخين فأنت طالق فوضعت المرأة قدرا في تنورة فنه نار قد أوقدت المرأة فأكل الخائف من ذلك طلق وان كان قدأ وقد غير هاتك ما وفيه والصحيح انها تطلق أيضا لان التنور لو كان في سكة تو قد فيه النار امرأة وتضع كل واحدة معه قدرها كان ذلك طعنا من كل واحدة وان لم تكن في التنور نار فوضعت قدرها في التنور ثم أوقدت هي النار طلق اذا أكل الخائف من ذلك * وان أوقد غيرهما لم تطلق لان وضع القدر في التنور الذي ليس فيه نار لا يسمى طعنا وكذا الكناون على هذا الوجه * امرأة قالت لزوجها تعال حتى تتغذى خائف أن لا يتغذى إلا أن تعالج غدا في قفيز من ملح قالوا تطبخ البيض في قدر فيه قفيز من ملح ثم تغذى ولا يحنث * رجل قال لامرأته انك تقسدين كل طعام فان أدخلت عليك (٤٨٩) طعاما لم يسرف أنت طالق فأدخل

الخائف لهما الإلزام لا يحمل اليهم لا يحنث في يمينه لان يمينه وقعت على الإدخال لمنفعة البيت دلالة * رجل قال لامرأته ان لم تحبيني فمتاع كذا غدا فأنت طالق فبعثت المرأة ذلك المتاع على يد انسان فان كان الخائف نوى وصول المتاع اليه غدا لا يحنث لانه نوى تحملا لفظه وان لم ينو شيئا أو نوى حملها بنفسها حنث ولا يكون الممين على الوصول الابائية * امرأة كانت ترفع من مال زوجها وتدفع الى غيره النخل لها فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فأنت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت بذلك شيئا من الفاي حوائج البيت أو كانت جارة لها تتخبر في بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فأعطتها أو أقرضها خبرا ان كان الزوج لا يكره ذلك منها لا يحنث في القرض واعطاء الدقيق وأما في

هل تقع البراءة عن دين آخر غير المهر عند أي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * وكذلك المباشرة هل توجب البراءة عن سائر الدين فيه اختلاف المشايخ والصحيح انها لا توجب * ولفظة البيع والشراء اختلف المشايخ فيها والصحيح انها كالطبع والمباشرة كذا في الفتاوى الصغرى * ولا تقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط فان شرط البراءة عن ذلك فان وقت لذلك وقتا جازا والا فلا واذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام الوقت كان لازواجا أن يرجع عليها بمحصة الاجر الى تمام المدة كذا في فتاوى قاضيان * واذا خالعهما على مال مسمى معروف سوى الصداق فان كانت المرأة مدخولاها والمهر مقبوضا فانتهى الى الزوج بدل الخلع ولا يتبع أحدهما صاحبه بعد الطلاق بشيء وان كان المهر غير مقبوض فالمرأة تملك الى الزوج بدل الخلع ولا ترجع على الزوج بشيء من المهر عند أي حنيفة رحمه الله تعالى أما اذا كانت المرأة غير مدخول بها والمهر مقبوضا فان الزوج يأخذ منه بدل الخلع ولا يرجع عليها بنصف المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يكن المهر مقبوضا يأخذ الزوج منه بدل الخلع وهي لا ترجع على زوجها بنصف المهر عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وأما اذا بارأها بماله لم يوسى المهر فالجواب فيه عند أي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كالجواب في الخلع عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحط ان خالعهما على مهر فان كانت المرأة مدخولاها والمهر مقبوضا فمهرها يرجع الزوج عليها مهرها وان لم يكن مقبوضا سقط عن الزوج جميع المهر ولا يتبع أحدهما صاحبه بشيء وان لم تكن مدخولاها فان كانت قبضت مهرها وهو ألف درهم رجع الزوج عليها الى الاستحسان بألف وان لم تكن قبضت في الاستحسان يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها بشيء وان خالعهما على عشر مهرها ومهرها ألف درهم فان كانت المرأة مدخولاها والمهر مقبوضا رجع الزوج عليها بمائة ويسلم لها الباقي في قولهم جميعا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج كل المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تكن المرأة مدخولاها فان كان المهر مقبوضا رجع الزوج بعشر نصف المهر وذلك خسران لان مهرها عند الطلاق نصف المهر فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وان لم يكن المهر مقبوضا يرى الزوج عن جميع مهرها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * هذا اذا خالعهما على جميع مهرها أو بعض مهرها وان بارأها على جميع مهرها أو على بعض مهرها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الجواب فيه كالجواب في الخلع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحط * رجل خلع امرأته بما لها عليه من المهر ثم ظهر أنه لم يكن لها عليه شيء

(٦٢ - فتاوى اول) شراء ما يحتاج اليه في البيت ان كانت هي تتولى الشراء من الفاي لا يحنث لان الزوج لا يكره ذلك ولا يريد باليمن وان لم تكن هي تتولى الشراء بنفسها حنث اذا اشترت بذلك شيئا من الفاي * رجل قال لامرأته اذا رفعت من شعيري شعيرين به الى الفاي فأنت طالق وكانت في منزله دابة ترى بالعمرويين يديها شعيرة ففضل من أكلها مقدار كف فبعثت المرأة ذلك الشعير مع شعير لها الى الفاي فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحنث في يمينه لأن ذلك القدر لم يدخل في اليمين عادة وان كان الزوج يرضى بذلك ويعتبره حنثا في يمينه * رجل قال لانه ان سرفعت من مالي شيئا فأمك طالق فسرق من دار الاب آجرة روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه سئل عن هذه فقال رحمه الله تعالى ان كان الاب يعمل بذلك على الابن طلق امرأته وسئل محمد رحمه الله تعالى عن هذه فلم يجبه فقيل له ان أبا يوسف رحمه الله تعالى أجاب كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا الا أبو يوسف رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته ان أعطيتك درهما لتشتري به شيئا فأنت طالق فدفع

طالق فاذا الدين نافي كيسه لا تطلق امرأته * رجل حلف الوكيل أو الأكاران لا يسرق فاخذ الغنم والقوا كفاكل أو حمل للاكل لا يحنت لانه لا يعد سرقة وان حمل للاكل ولصاحب الكرم نصيب في ذلك ولم يخبر صاحب الكرم بذلك ولم يكن من رآه ان يخبره بذلك حنت لانه يعد سرقة وفيما كان من الحبوب وغلة خيار زاد اذا أخذ شيئاً من ذلك على وجه الحفظ بل لنفرد به حنت في عينه وغير الوكيل والاكابر اذا حمل شيئاً من جميع ذلك على وجه الخفية حنت في عينه لانه سرقة * رجل اتهم بسرقة شيء فحلف انه لم يسرق ذلك الشيء ولم يرد وقد كان راه قبل ذلك الا انه لم يسرقه قالوا عينه يتقدم بالزوجة عند السرقة دلالة ولا يحنت في عينه * رجل له ثوب فسرق منه أو غصبه غاصب فحلف صاحب الثوب وقال ان كان لي ثوب كذا وسمى ذلك الثوب فامرأته طالق لو ان عرف ان ذلك الثوب كان هالكاً وقت عينه لا يحنت وان عرف انه كان قائماً ولم يعرف حاله حنت في عينه لان القيام أصل هذا كل رجل اذا باع ثوب (٤٩١) الغير بغير أمر المالك وسلمه الى المشتري

فاجاز صاحب الثوب به
ان علم ان الثوب كان قائماً
وقت الاجازة أو لا يدري انه
قائم أو هالك سمعت الاجازة
وان علم انه كان هالكاً وقت
الاجازة لا تصح * رجل دفن
ماله في منزله فطلب ولم يجد
فحلف بالطلاق انه ذهب ماله
قالوا ان لم يأخذ منه انسان
يخاف عليه الحنت لانه لم
يذهب الا اذا نوى الذهاب
عن طابعه * قصار ذهب عن
حاوية ثوب لغيره فاتهم
القصار أجبر وحلف الاجبر
بالفارسية وقال اكر من
ترازيان كرده أم فامرأته
طالق وقد كان رفع الثوب
حنت في عينه لان مقصود
الحالف من اليمين الجنابة
عليه فيما كان في يده لا لازالة
ملكه * رجل دخل منزل
رجل وسرق منه ثوباً فلم
يطلبه حتى دفع السارق الى
المسروق منه دراهم فحلف
المسروق منه دراهمه وحلف
قال أبو القاسم رحمه الله

اختلفت من زوجها بما عليه من المهر ورضاع ولده الذي هي حامل به اذا ولدت الى ستين جاز فان مات
أو لم يكن في بطنها ولا ترد قيمة الرضاع ولو مات بعد سنة ترد قيمة الرضاع سنة وكذا اذا ماتت هي عليها قيمته
ولو كانت قالت عشرين رجوع عليها باجرة الرضاع سنتين ونفقة باقي السنين الا ان قالت عند الخلع ان مات
أو ماتت فلا شيء علي فهو على ما شرطت قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * خلعها على نفقة
ولده عشرين سنين وهي معسرة فطالبته بنفقة يجبر عليها وما شرط عليها دين وعليه الاعتماد كذا في غايه
السروحي * رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على أن يكون الولد عند الأب سنين من ماله صاع الخلع
ويبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حق الولد فلا يبطل باطاله ما وكذا لو طلق الرجل امرأته
على أن تملك المرأة الولد بنفقة الى بلوغ الولد وعلى أن تترك المرأة مهرها عليها فقبلت ثم انها أتت أن تملك
الولد فانما تجبر على ذلك وان لم تفعل كان عليها أجر امسك الولد الى بلوغه امرأته اختلفت على انها برئت
من النفقة والسكنى ثم الخلع ويرأى عن النفقة ولا يبطل السكنى وان اختلفت على أن مؤنة السكنى عليها
كان عليها أن تكتري بيتاً من زوجها أو من غيره فتعند فيه امرأته اختلفت من زوجها على نفقة ولده منها
ما عاش قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليها أن ترد المهر الذي قبضت امرأته اختلفت من زوجها على ان
جعلت صداقها للولدها أو على أن تجعل صداقها لفلان الاجنبي قال محمد رحمه الله تعالى الخلع جائز والمهر
للزوجه ولا شيء للولد ولا الاجنبي كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال اخلي نفسك فقلت خلعت نفسي منك
واجاز الزوج جاز بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها اخلي نفسك فقلت خلعت نفسي لا يكون
الاعمال الا أن ينوي بغير مال ولو قال لغيره اخلي امرأتى ليس له أن يخلعها بلامال كذا في الوجيز ليس كدرى
* ولو قال لها اخلي نفسك فقلت طلقت نفسي لزمها المال الا أن ينوي بغير مال كذا في محيط السرخسي
* امرأته قالت لزوجها اخلي على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج
يكون جواباً ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعاً والختان يجعل جواباً وان قال بعد ذلك
لم أعني به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا لو قالت المرأة لزوجها اختلفت منك فقال لها
طلقتك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم تقع واحدة رجعية وقال بعضهم يسئل الزوج
عن النية فان قال نويت به الجواب يكون جواباً في المسئلة الاولى ينبغي أن يسأل الزوج عن النية أيضاً
كذا في فتاوى قاضيخان * قالت اخلي بكذا فقال في جوابه اطلعتك بالسنة فهو ابتداء بخلاف كذا
في غايه السروحي * امرأته قالت لزوجها اخلي أو قالت خويشتن خريدم فقال الزوج يجيبها لها أنت

ترجمة
اشترت نفسي

تعالى ان كان الثوب ذهب من يد السارق لا يحنت المسروق منه لانه صادق وان كان قائماً فلا أقول ان المسروق منه يحنت لان على قول
بعض الناس للمسروق منه وللغصب منه ان يحبس عن الغاصب والسارق ماله حتى يأخذ حقه قال رضى الله تعالى عنه لا بد من النظر في
هذا الجواب وينبغي ان يحنت لان الثوب اذا كان قائماً فحق المسروق منه في ثوبه لا في قيمته ولهذا لو ظفر صاحب الدين بعين من اعيان
المدينين ليس له ان يأخذها باتفاق الروايات أما من له دراهم على انسان اذا ظفر بدنانير مدينه كان له أن يأخذ الدنانير في رواية كتاب العين والدين
لان الدراهم مع الدنانير جلا جنساً واحداً في بعض الاحكام لاتحاد المقصود منها ما يوهو الثمنية أما الأعيان لم تجعل جنساً للامان لاختلاف
الصورة والمقصود وذكر في الكتاب رجل رهن عينا بدين ثم جاء الراهن وأراد أن يأخذ عينه من المرتهن ووجد دين المرتهن وأراد أن يحلف
المرتهن ماله هذا العين في يده كان المرتهن أن يحلف بالله ماله عندى هذا العين الذي يدعى وينوى بذلك ماله عندى هذا العين الذي يجب على

تسليمه اليه ولا يحلف من غير هذه النية هذا اذا كان الثوب قائما فان كان الثوب هالكا عند السارق ففي هذا الجواب أيضا نظر لان على قول أي حنفية رحمه الله تعالى حق المسروق منه في الثوب بعد هلاكه قائم ولهذا المصالح من الثوب على أضعاف قيمته جاز الصلح عنده وانما ينتقل - حقه عن الثوب الى القيمة باقضاء ولعل القاضي يقضى بالقيمة من الذنابير لامن الدرهم * رجل حلفه الاصوص بالطلاق الثلاث ان ليس معه دراهم غير ما أخذوا منه خالف بالطلاق على ذلك قالوا ان كان معه أقل من ثلاثة دراهم لا يبحث لانه ذكر في المين الدرهم واسم الدرهم لا يتناول مادون الثلاث وان كان معه ثلاثة أو أكثر فان كانت المين بالطلاق وقع الطلاق علم الحالف ما كان عنده أو لم يعلم وان كانت المين بالله تعالى فار كان الحالف علم بما كان عنده من الدرهم لا كفارة عليه لان يمينه كانت غموسا وان لم يعلم بذلك لا كفارة عليه أيضا لان يمينه كانت لغوا وان حلف (٤٩٣) بالفارسية وقال اكر بامن دري هست وكان معه دراهم أو أكثر ففي المين بالطلاق

طالق ما ربحته قوله خلعت هكذا ذكر في النوازل والفتاوى على أنه ان أراد به الجواب يكون جوابا ولو قال ٢ فروختم بك طلاق يكون جوابا بدون النية قال الامام الاستاذ تظهير الدين قوله انت طالق او ٣ بك طلاق باي كشاده كردم يكون جوابا بدون النية قال في المحيط وهكذا فتوى شمس الاسلام الاورد جندی وهو الصحيح كذا في الخلاصة * وهل يبرأ الزوج عن المهر اختلعا فيما بينهما قال بعضهم لا يبرأ وهو الاصح كذا في الذخيرة * اذا قال الرجل لامرأته ابعت مني او قال اشترت مني ثلاث تطلقات بهرك ونفقة عدتك فقالت اشترت الصحيح انه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج بعد كلامها بعت كذا في فتاوى قاضيخان * الا اذا أراد به التحقيق دون المساومة كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها اشترى ثلاث تطلقات بهرك ونفقة عدتك فقالت اشترت يتم الخلع بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لامرأته بعت منك ثلاث تطلقات بهرك ونفقة عدتك فقالت امرأته محببة له بعت ولم نقل اشترت قال الفقيه أبو الليث لا يقع وعليه الفتوى * ولو قالت بعت منك مهري ونفقة عدتي فقال الزوج اشترت * خيزرو وقامت وذهبت الظاهر انهم لا يطلق لكن الا حوطا بحد النكاح ان لم يكن قبل ذلك طلاقا ولو قال لها بعت منك تطلقه بهرك ونفقة عدتك فقالت بالنارسية * بجان خريدم بقع الطلاق كذا في الفتاوى الكبرى * امرأة قالت لزوجها بعت طلاقا * ووهبت أوقافا ملكك فقبل الزوج قبلت ونوى به الطلاق لا يقع شيء رجل قال لامرأته بعت منك تطلقه بهرك ونفقة عدتك بمثل ما جاجر يل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت قبلت قالوا ان كانت طاهرة ولم يجامعها في ذلك الظهر طلقت كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال بعت منك طلاقا بهرك فقالت طلقك بدعي بانت منه بمهرها بمنزلة قوله اشترت وقيل يقع رجوعا والا اول أصح ولو قال بعت منك تطلقه فقالت اشترت يقع الطلاق رجوعا بجانا لانه صريح كذا في محيط السرخسي * ولو قال بعت نفسك منك فقالت اشترت يقع طلاق بائن كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لامرأته بعت منك تطلقه بثلاثة آلاف درهم قال ذلك ثلاث مررات وقالت المرأة بعد كل كلام اشترت ثم قال الزوج أردت التكرار والاخبار عن الاولى والثانية والثالثة لا يصدق قضاء فيقع ثلاث تطلقات ويلزمها ثلاثة آلاف كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في الخلاصة والوجيز للكردي * وبه أخذ الفقيه كذا في العتبية * ولو قال لها قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال لها قد خلعتك على مائة على من المهر قال ذلك ثلاث مررات فقالت المرأة قبلت أو رضيت طلقت ثلاثا لانه لم يقع الا بقولها

يقع الطلاق وفي المين بالله كان الحكم ما قلنا ولو قال اكر بامن سيم أستان كان معه ما لوعلم السراق بذلك أخذوا منه حنت والافلان يمينه يقع على ما يطلبون منه جماعة قطعوا الطريق على رجل وأخذوا منه ماله وحلفوه بالطلاق ان لا يجبر أحد من اجبرهم فاستقبله القافلة فقل للقافلة على الطريق ذباب ففهم القافلة وانصرفت قالوا ان أراد بالذباب الاصوص طلقت امرأته لانه أخبر بامرهم وان أراد حقيقة الباب ليرجعوا لا يبحث لانه لم يجبر يجبرهم * جماعة دخلوا في الليل على رجل وذهبوا بكل شيء وحلفوه بالاجابة بامرهم وهم في السكة يراهم فاحيلة فيه ما نقل عن أي حنفية رحمه الله تعالى أن يكتب أسامي جيرانه ويامر حتى يعرض عليه فيقال هل كان السارق

٢ بعت بطلقة ٣ خلعتك بطلقة * قوي واذهبي * اشترت بروحي

فيسكت أو يقول لا أدري فيظهر السارق ولا يبحث الحالف * رجل قال لامرأته بعد ما أصبح ان لم أجامعك الليلة فانت طالق ولم ينو ولو شأن كان يعلم انه أصبح كانت يمينه على الله القابلة وان نوى الليلة الماضية لا ينعقد يمينه في قول أي حنفية وتحد رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته ان وضعت جنينك الليلة حتى اضربك فانت طالق فلم يقدر على ضربها تلك الليلة ولم تضع جنينها ونامت قاعدة لا يبحث في يمينه * رجل قال لامرأته ان شطت أحدا فانت طالق فانت المرأة مرة أخرى قد سرت رأسها فعدت شعرها قالوا تطلق المرأة قال مولانا رضي الله تعالى عنه وفي هذا الجواب نظر لان ذلك لا يعدم طلاق رجل قال لامرأته ان كان فلان دخل هذه الدار اليوم فانت طالق ثم قال ان لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم فبعد ما طلقت امرأته وعق عنه لان كل عین اقرار منه بالحنث في المين الثانية * امرأة حملت ثوبا من ثياب زوجها فنقل لها الزوج ان لم تردى الثوب اليوم فانت طالق فذهبت لترد ثوبا فها هو زوجها وهي تأخذ من العيبة لترد على الزوج فاخذ الزوج

من العيبة أو منها قبل ان تدفع اليه لا يحنث استحسانا به أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى * رجل ادعى على غيره ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق ان كان لك على ألف درهم وقال المدعى ان لم يكن لي عليك ألف درهم فامرأتى طالق فأقام المدعى بينته على حقه وقضى القاضي به فرق بين المدعى عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فان أقام المدعى عليه البينة بعد ذلك انه كان أوفاه ألف درهم قبل دعواه يطل فريق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته وتطابق امرأته المدعى ان كان المدعى يزعم انه لم يكن له على المدعى عليه إلا ألف درهم وان أقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بألف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته قال مولانا زكى الله تعالى عنه وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالنائب عيانا ولو عيانا اقرار المدعى عليه على نفسه بألف درهم للمدعى فرق القاضي بينه وبين امرأته (٤٩٣) * امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلاثا وهو يشكر ولا تفتك - در المرأة

على منع نفسها منه ومعها ان تفتك - له لانها عجزت عن دفع الشرع نفسها فباح لها القتل ولكن ينبغي ان تقتله بالدواء لا بالآلة القتل لانها لو قتله بالآلة جارحة تقتل قصاصا * رجل قال لامرأته ان فعلت كذا فسنأتى طواقك ففعلت ووقع الطلاق عليها وعلى غيرها لان المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فصار كأنه قال بعد الشرط سنأتى طواقك * رجل قال لامرأته ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فأنت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فخارتى حرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانا قائمين عند المقابلة برت المرأة وحنث الزوج ولو كانا قاعدين برز الزوج وحنث المرأة لان فرجها حالة القيام أحسن

ولو قال قد بارأتك قد بارأتك ولم يسم شيئا فقالت قد رضيت أو أجزت فهي ثلاث بغير شيء لو قالت قد خلعت نفسي منك بألف قد خلعت نفسي منك بألف قد خلعت نفسي منك بألف فقال الزوج أجزت أو رضيت كان ثلاثا بثلاثة آلاف درهم كذا فى الخلاصة * رجل قال لامرأته بعت منك أمرا بألف درهم فقالت فى المجلس أجزت نفسي يقع الطلاق بألف درهم رجل باع من امرأته تطليقة بجميع مهرها وجميع مالها فى البيت غير ما علم من القميص فقالت اشترت وعليها حلى وثياب كثيرة يقع طلاق بائنا بما يكون فى البيت وجميع ما يكون عليها من الثياب والحلى يكون للمرأة رجل باع من امرأته تطليقة بما عليها من المهر والزواج به - لم انه لا مهر لها عليه تقع واحدة رجعية كذا فى فتاوى قاضيان * امرأة قالت لزوجها اشترت نفسي منك بما أعطيت وأردت به الايجاب دون العدة فقال الزوج اعطيت يقع الطلاق هذا اذا قالت اشترى نفسي بالعربية أما اذا قالت بالفارسية ان قالت خرى والمثله بحالها يصح ولا تنوى المرأة وان قالت خرم لا يصح ولا تنوى لان فى الفارسية لا لايجاب انظروا هو قولها خرى وللعدة لفظا وهو قولها خرم فلا تنوى فاما فى العربية فلهما لفظ واحد وهو قولها اشترى نفسي فتوى * امرأة قالت لزوجها وهبت لك مهرى ثم قالت عوضنى فقال الزوج عوضتك بثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا فى التجنيس والمزيد * رجل أمر امرأته أن تشتري رأسا مشوبا فاشتريت فقال الزوج لها شريدى ووزعت أنه يسأل عن الرأس المشوى فقالت خريدىم وقال الزوج فروختم لا يصح الخلع ولكن انوى الطلاق يقع كذا فى الخلاصة * المسلمة اذا قالوا للمرأة اشترت نفسك بتطليقة بكل حق يكون للنساء على الرجال من المهر ونفقة العتة فقالت نعم اشتريت فقبل للزوج بعت أنت فقال نعم يصح الخلع ويبرأ الزوج وان لم يقولوا لها اشتريت نفسك منه لان شراءها بنفسها لا يكون الا من الزوج كذا فى الفتاوى الكبرى * وبه يقتضى كذا فى الخلاصة * لو أردت أن تحتل نفسك من زوجها او اجتمع القوم وقالوا ولا للمرأة اشترت نفسك بجميع الحقوق التى لك عليه فقالت اشتريت ثم قالوا للزوج بعت فقال بعت وكان فى ضميره انه باع متاعا من متاع البيت فالطلاق واقع فى الحكم خلع امرأته بتطليقة واحدة فقال له رفاقه ففعلت هكذا فقال بالفارسية رروسه بار لا يقع بهذا الكلام شئ لان هذا ليس بايجاب خلع امرأته فقبل له كم نويت قال ما نشاء ان لم ينو الزوج شيئا تطلق واحدة قالت لزوجها خلعتى وقالت بالفارسية سه خواهم فقال سه بار ثم خلعتها بعد ذلك بتطليقة تقع واحدة لانه لم يقع شئ بقوله سه بار هكذا فى الفتاوى الكبرى

ترجمة

٣ اذهب ثلاث مرات ٣ اطلب ثلاثا فقال ثلاث مرات

من فرج الزوج والامر على العكس فى حالة القعود وان كان الرجل قائما والمرأة قاعدة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا أعلم هذا ويشبه أن يحنث كل واحد منهما لان شرط البر فى كل يمين ان يكون فرج أحدهما أحسن وعندا التعارض لا يكون أحدهما أحسن فيحنث كل واحد منهما * سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان أوسع ذرا منك فأنت طالق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا شئ غير معلوم ولا مقدور فلا يحنث * رجلان قال كل واحد منهما صاحبه ان لم يكن رأسى أثقل من رأسك فامرأته طالق قالوا طرقت معرفة ذلك انهما اذا ناما دعيا فأيهما كان أسرع جوابا فمرأته الاخر يكون أثقل منه * رجل حلف أن فلانا ثقیل وهو عند الناس غير ثقیل وعند الحالف ثقیل لا يحنث فى يمينه الا ان ينوى ما عند الناس لان يمينه يقع على ما عنده * رجل هدده رجل بسلطان فقال المهددان كنت أخاف من السلطان فامرأتى طالق قالوا ان لم يكن به ساعة حلف خوف من السلطان ولا كان له جهة الخوف من جتاه يخاف على نفسه بسببها من

السلطان يرجي ان لا تطلق امرأته رجل تشا مع أخيه وأخته فقال لهم يا الفارسيه اكرمن تسلموا يكون حزانكم فامرأته طالق
تكموا في ذلك قال بعضهم لا يحنث ماداموا في الاحياء وقال بعضهم يحنث الجمال لانه عاجز عن ذلك ظاهر الا ان ينوي بذلك القهر والتضييق
عليهم ما فلا يحنث ماداموا في الاحياء فان مات الخالف أو - دالاخوين قبل أن يفعل ذلك حنث وعليه الاعتماد * امرأة قالت لزوجها
يا سقله أو قالت يا قرطبان أو يا كشيخان أو يا فقال أو شيامن الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فانت طالق فلا ناختلفوا في ذلك قال النقيب
أبو جعفر وأبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى نطق المرأة كما قال كان لزوج كما قالت أو لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازاة
ظاهرا جزاء لا يذنها زوجها فان قال لزوج نويت به التعليق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ان كان في يمينه وبين الله تعالى ولا يدين في
النساء لانه محمول على المجازاة ظاهرا (٤٩٤) وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان ذلك في حالة الغضب

فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب ينوي في ذلك فان قال نويت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والافلا واختلفوا في معنى هذه الالفاظ أما السفلة عن أي حنيفة رحمه الله تعالى المسلم لا يكون سفلة إنما السفلة هو الكافر وبه أخذ المشايخ رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى السفلة هو الذي لا يبالي بما يقال له من وجوه الذم والشتم وعن محمد رحمه الله تعالى السفلة هو الذي يلبس بالحمام ويقامر وقال خف بن أيوب رحمه الله تعالى السفلة هو الذي ادعى الى الطعام يحمل شيئا من المائدة وقيل هو الطفيلي وقيل هو الخائف والحجام والداغ وقيل هو الذي يختلج الى القضاة وأما قرطبان قال أبو بكر الاسكاف

الفصل الثاني فيما جاز أن يكون بدلا عن الخلع وما لا يجوز * ما جاز أن يكون مهورا جاز أن يكون بدلا في الخلع كذا في الهداية * واذا وقعت المخالعة على خرا وخزير أو ميسة أو دم وقيل الزوج ذلك منها ثبت الفرقة ولا شيء على المرأة من جعل ولا ترد من مهرها شيئا كذا في الحاوي القدسي * ولو خلعهما على عبد نفسه أو طلقها عليه لا يلزمها شيء لكن لا بد من القبول لوقوع الطلاق ثم في كل موضع لم يجب المال وكان بلفظ الخلع أو البيع كان بائنا وفي كل موضع كان بافظ الطلاق يكون رجعيًا بعد الدخول كالوطقة على خرا أو على براءتها من دين لها عليه غير المهر أو على براءتها غنمه من كفالة نفس أو على تأخير دين لها عليه صحت البراءة والتأخير ان كان الى وقت معلوم ويكون الطلاق رجعيًا كذا في العتبية * ان سمي في الخلع ما احتمل أن يكون مالا وأن لا يكون مالا بان اختلفت على ما في بيتها أو على ما في يدها من شيء ينظر ان كان في يدها أو في بيتها في تلك الساعة شيء فذلك الزوج وان لم يكن في يدها أو في بيتها فلا شيء للزوج وكذلك اذا اختلفت على ما في بطون غنمها أو جاراتها أو تنص على الولد واذا سمي في الخلع ما هو مال الا أنه ليس بوجود في الحال وانما هو جدي في الثاني بان اختلفت على ما يثر نخيلها العام أو على ما تكتسب العام وجب عليها رد ما قبضت من المهر وجب ذلك أم لا اذا سمي في الخلع ما هو مال لا يتعلق وجوده بالزمان الا أنه مجهول لا يوقف على قدره بان اختلفت على ما في بيتها أو في يدها من المتاع أو اختلفت على ما في نخيلها من الثمار أو اختلفت على ما في بطون غنمها من ولد أو على ما في ضرع غنمها من لبن ان كان هنالك ما سمي في الخلع فللزوج ذلك وان لم يكن هنالك شيء لزمه ما قبضت من المهر اذا سمي في الخلع ما هو مال أو له مقدار معلوم بان اختلفت على ما في يدها من دراهم أو دنانير أو فلولس فان أقل ما يطلق عليه اسم الدراهم ثلاثة فله كان مقداره مع لوم ان كان في يدها ثلاثة دراهم فصاعدًا فللزوج ذلك وان لم يكن في يدها شيء من ذلك فله ثلاثة وثمانين الدراهم أو الدنانير وعددا من الفلولس وان كان في يدها درهما ثورم باثلاث دراهم اذا سمي في الخلع ما هو مال وأشارت الى ما ليس بمال بان اختلفت على هذا الدن من الخلل فاذا هو خزان علم الزوج بكونه خرا فلا شيء له وان لم يعلم رجوع عليها بالمهر الذي أعطاه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * لو خلعهما على عبد بعينه ثم ظهر أنه حر أو ميت ردت ما أعطاهما وان استحق ثلزمها قيمته وان ظهر حلال الدم فقبل رجوع بغيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بالذمة وان ولو خلعهما على عبد بعينه قيمته ألف على أن يرده الزوج اليها ألفا ثم استحق العبد رجوع الزوج عليها بألف درهم ونصف قيمة العبد لان نصف العبد يسع بألف فاذا استحق رجوع بثمنه وهو ألف ونصف العبد بدل الخلع فيرجع بغيره بغيره كذا في العتبية * اختلفت مع زوجها على مهرها وثقة عدتها على ان الزوج يردها على عشرين درهما صريح ولزم

رحمه الله تعالى القرطبان هو الذي اذا رأى أجنبيا مع امرأته أو أهله أو محارمه بدعه ولا يعرض وقال ابو القاسم على الصغار رحمه الله تعالى هو المسبب للجمع بين أجنبي وأجنبية لانه مدموم وقيل هو من يبعث امرأته مع غلامه البالغ أو مزارعه الى الضيعة أو يأذن لها في الدخول على امرأته عند غيبته وأما يقال فهو القرطبان سوله وأما كشيخان - كي ان امرأته جاءت الى أبي عصمة المروزي وقالت ان زوجي بأمر في كل يوم بالطبخ فقلت له يوما أي كشيخان الى أمي أطبخ فقال لي ان كنت كشيخانا فانت طالق قال أبو عصمة رحمه الله تعالى ان كان زوجك اذا سمع أن رجلا عديده اليك بسوء ولا يبالي فهو كشيخان وان لم يرض بذلك وضربك على ذلك فهو ليس بكشيخان وأما الماسجن قال شمس الأئمة الحاوي رحمه الله تعالى هو الذي لا يبالي بما سمع ويقال بالنارسية نيب سبب * امرأة قالت لزوجها انك قرطبان فقال الزوج ان علمت اني قرطبان فانت طالق فلا ناقلنا ان لا نطلق ما لم تقل علمت لانه خلق الطلاق بعلمها وعلمها لا يقف

عليه غير هاتفتك بالخبار عنها ولو قالت لزوجها يا كوسج فقال الزوج ان كنت كوسج فانت طالق ثلاثا ونوى به التعليق عن أبي خنيفة
 رحمه الله تعالى انه قال بعد اسبوعه ان كانت ثمانا وعشرين طلقت لانه كوسج وان كانت اسبوعا ثلاثا او كثر فليس بكوسج وفي عرفنا
 الكوسج من كانت شعور طبعته على الذقن دون الخدين او كانت على الذقن والخدين الا ان اطافات متفرقة غير متصلة وان كان شعور الخدين
 متصلة بشعور الذقن فهو خفيف اللحية وليس بكوسج امرأة قالت لولدها بالفارسية أي بلايه زاده فقال الزوج ان كان هو بلايه زاده فانت
 طالق ثلاثا فانوى المجازاة طلقت وان نوى التعليق ان علمت المرأة انه من الزنا تطلق ثلاثا ولو شرط الطلاق ولا يسميها المقام معه وان
 علمت انه ليس من الفجور لا تطلق * رجل قال لامرأته ان شئت أمي أودك كرم ابسوء فانت طالق ثم قال لامرأته كانت أمك سلام عليك
 فقالت المرأة لابل أمك قالوا ان كان ذلك في بلدي بعدون هذا كرم ابسوء كبح وغيره طلقت امرأته (٤٩٥) لان في عرفهم هذا عبارة عن المكذبة

أما في عرفنا فهو عبارة عن
 انشاء السلام فلا يكون هذا
 ذكرا بسوء فلا تطلق * رجل
 قال ان شئت أحد اف امرأته
 طالق فشمتم ميتا طلقت امرأته
 * اذا قال لامرأته اذا شئتني
 فانت طالق وان لغنتي فانت
 طالق فلعنته تقع واحدة ولو
 قال لها ان شئتني فانت طالق
 فلعنته طلقت امرأته * رجل
 قال لوالدته بالفارسية
 اگر تو مرا ترکي امروز
 فامرأته طالق فخرج من
 المنزل فقالت والدته مه
 نوباش ومه زن نوباش فسمع
 الحالف ذلك طلقت امرأته
 * رجل قال لامرأته ان
 أغضبتك فانت طالق فضرب
 صبيها فغضبت قالوا ان
 ضربه لشيء ينبغي أن يؤدب
 الولد على ذلك لا تطلق لان
 هذا ليس موضع الغضب
 فلا يعتبر غضبها وان ضربه
 في موضع لا ينبغي أن يؤدب
 الولد تطلق امرأته اذا قال
 لامرأته ان سرتك فانت
 طالق فضربها فقالت سرتي

على الزوج عشرون درهما ما كذا في الوجيز للكردي * ان اختلفت على عبد لها آبق على انه بريئة من
 ضمانه لم تبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت أو تسليم قيمته ان عجزت كذا في السراج الوهاج * لو خالعهما على
 حيوان موصوف نحو الفرس والبغل والحمار وغير ذلك فالخلع جائز وله الوسط من ذلك وهي بالخيار ان شئت
 دفعت اليه الوسط وان شئت دفعت اليه قيمته وان خالعهما على حيوان غير موصوف وقع الطلاق ويجب
 عليهما ان ترد ما استحققت عليه بالنكاح كذا في الزينبيع * لو خالعهما على دراهم معينة فوجدها مستوفية يرجع
 بالحياد وكذلك الثوب على انه هروى فاذ هو مروى يرجع به مروى وسط كذا في محيط السرخسي * قال
 خلتك فقالت قبلت لا يسقط شيء من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا يدخل لقبوله احتيازا
 نوى الزوج الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم أرد الطلاق لا يقع ويصدق ديانته وقضاء * لو خالعهما
 ولم يذكر العوض الصحيح أنه يبرأ كل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مهر ترتد مساق اليها من المهر لان
 المال مذكور يذكر الخلع عرفا كذا في الوجيز للكردي وهكذا في الخلاصة * لو قال خلتك على كذا
 وسمى مالا معلوما يقع الطلاق ما لم تقبل وان قال الزوج بعد قبول المرأة لم أؤبه بالطلاق لا يصدق قضاء
 كذا في فتاوى قاضيخان * ان اختلفت بحكمه أو بحكمها أو بحكم اجنبي فهو جائز كافي الصداق الآن
 هنالك المعيار مهر المثل وهنالك المعيار ما أعطاهما فان اختلفت بحكمه فحكم الزوج عليها بقدر ما أعطاهما
 أو بأقله فذلك صحيح وان حكمها أكثر من ذلك لم تلزمها الزيادة الا أن ترضى به وان كان بحكمها فان حكمت بما
 أعطاهما الزوج أو أكثر جاز وان حكمت بأقل من ذلك لم يثبت النقصان الا أن يرضى الزوج بذلك كذا في
 المبسوط * وان كان الحكم الى الاجنبي فان حكم بقدر المهر جاز وان حكم بزيادة أو نقصان لم تجز الزيادة
 الا برضا المرأة والنقصان الا برضا الزوج كذا في البدائع * اذا اختلفت المرأة من زوجها على أن تعتق
 أباه ففعلت فاعتق عنها والاب مولى لها ولو اختلفت على أن تعتق أباه عنه ففعلت فاعتق عن الزوج ثم
 في الفصل الاول هل يرجع عليها بما ساق اليها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم يرجع والاصح
 أنه لا يرجع عليها بشيء كذا في التارخاتية

(الفصل الثالث في الطلاق على المال) ان طلقها على مال فقيل وقع الطلاق ولزمها المال وكان
 الطلاق بائنا كذا في الهداية * طلقها قبل الدخول على ألف ولها عليه ثلاثة آلاف مهر يسقط الالف
 وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف وخمسمائة ونقصا بألف ولا ترجع عليه بخمسمائة عند
 البلخي وترجع عنده وغيره عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي ولو جعل مهرها ثلاثا فطلقها تطليقة
 على ثلث مهرها وطلقها ثانيا وثالثا كذلك يقع الثلاث ويسقط ثلث المهر ويضمن الزوج ثلثي مهرها كذا

قالوا لا تطلق امرأته لانه لا يتحقق بكذبها قال مولانا رضي الله تعالى عنه وفيه اشكال وهو ان السرور بما لا يوقف عليه فينبغي ان يتعلق الطلاق
 بخبرها ويقبل قولها في ذلك وان كانت تتيقن بكذبها كالمو قال ان كنت تحمين ان يعد بك الله تعالى بنار جهنم فانت طالق فقالت احب يتع
 الطلاق عليا ولو اعطاها ألف درهم فقالت لم تسرفي كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طابت ألفين فلا يسرها الالف ولو
 قال لها ان آذيتك فانت طالق فاشتري جارية وتسرها ان كان كلامه بناء على مقدمة يصرف معنى الاذى اليها سوى ما فعل لا تطلق لان العيب
 انصرف الى تلك المقدمة وان لم يكن تطلق لان هذا معنى بعد أدنى * رجل أراد ان يشتري جارية فقال لامرأته ان اشتريت جارية فتدخل
 بيتي من ذلك غير فانت طالق ثلاثا فاشتري جارية ودخلت عليها الغيرة قالوا ان دخلت الغيرة عقيب الشراء يقع الطلاق وان دخلت بعد
 الشراء برمان لا تطلق لانه على الطلاق بدخول الغيرة عقيب الشراء بلا فصل وانما يعلم ذلك بكلامها من الجراح والتكلم بها القبيح اما اذا دخلت

الغيرة ولم تتكلم به الا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كمن حلف لا يعادى فلا نافع ادائه بقلبه وحفظ لسانه وجوارحه لا يحنث في عيئه * رجل قال لامرأته لست تحمينني فقالت له ان لم احبك فأنت طالق ثلاثا فقال لها الزوج بالفارسية خودتوني فقالت لا احبك ان قالت لا احبك قبل الافتراق عن المجلس طلقت ثلاثا وان فارقته قبل ان تقول شيئا لا تطلق لان قوله خودتوني ينصرف الى كلامها من وصف الزوج بالطلاق المعلق فصار الزوج قائلا بل أنت طالق ثلاثا ان لم تحمينني * رجل دعا امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تصنع بي وكيفك فلا تفرأه لا جنية فقال الزوج ان كنت احبها فانت طالق تكلموا في ذلك والصحيح انها لا تطلق ما لم يقل الزوج احبها * رجل قال لامرأته ان لم تكوني علي هون من التراب فأنت طالق ان كان يستهينها استهانة فاحشة يقول الناس انها هون عليه من التراب لا تطلق * رجل قال لامرأته ان قد فتكت (٤٩٦) فأنت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلق لان في العرف هذا بدقذا للمرأة وان

كان في الحقيقة قد فداها لامها رجل قال لامرأته ان شئتك فأنت طالق ثم قال لها لا بارك الله فيك لا تطلق لانه لو علق علق عبده بشئته ثم قال لا بارك الله فيك لا يعتق عبده فكذا الطلاق رجل اتخذ ضيافة لقوم فدخل رجل من قرية اخرى فقال ان لم اذبح على وجه القادم بقرة من بقوري فامرأته طالق فذبح بقرة فقبل ان يرجع القادم من بقوره بر في عيئه ولا حنث وان ذبح بقرة امرأته يحنث لان شرط البر ذبح بقرة من بقوره الا اذا كان بينه وبين امرأته من الانبساط ما لا يترك واحدا منهما ماله عن مال صاحبه ولو تناول احدهما من مال صاحبه لا تجزى المجادلة بينهما ولو ذبح بقرة من بقوره لكن ما اضافه بلحمها حتى يرجع القادم قالوا ان كانت القرية التي انتقل اليها القادم قرية

في الفتاوى الكبرى * لو قالت طلقني ثلاثا بالالف فطلقتها واحدة فعليها ثلاثة آلاف ولو قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقتها واحدة فليس عليها عند أبي حنيفة رجة الله تعالى وعلك الرجعة لو قال الزوج طلقني نفسك ثلاثا بالالف أو على ألف فطلقت نفسها واحدة لا يقع شيء كذا في الهداية * امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا بالالف وقد كان الزوج طلقها اثنتين فطلقتها واحدة يجب الالف كذا في الظهيرية * امرأة قالت لزوجها طلقني واحدة بالالف فقال لها الزوج أنت طالق واحدة واحدة وواحدة يقع الثلاث واحدة بالالف وثنتان بغير شيء عند السكك كذا في فتاوى قاضيجان * قال أنت طالق أربعة بالالف فقبلت طلقت ثلاثا بالالف ولو قبلت الثلاث بالالف لم يقع لو قالت طلقني واحدة بالالف درهم أو على ألف درهم فقال أنت طالق ثلاثا ولم يذكر الالف طلقت مجابا عنه وعندهما طلقت ثلاثا وعليها الالف بازاء الواحدة لو قالت طلقني واحدة بالالف أو على ألف فقال أنت طالق ثلاثا بالالف لا يقع عنده شيء ما لم تقبل المرأة واذا قبلت السكك يقع الثلاث بالالف وعندهما ان لم تقبل المرأة فهي طالق واحدة ولا تقع الثمان الباقيات وان قبلت فهي طالق ثلاثا احدها بالالف واثنان بغير شيء كذا في السكك * حكى أبو الحسن عن أبي يوسف رجة الله تعالى أنه رجع الى قول أبي حنيفة رجة الله تعالى في هذه المسئلة وهكذا ذكره في الجامع كذا في غايه السروجي * ولو قال لها أنت طالق على ألف فقبلت طلقت وعليها الالف وهو كقولها أنت طالق بالالف ولا بد من القبول في الوجهين كذا في الهداية * لو قال أنت طالق وعليك ألف فقبلت أو قالت طلقني وألف فطلقتها طلقت بلا مال عند أبي حنيفة رجة الله تعالى وعندهما بالمال كذا في محيط السرخسي * ولو زاد الزوج على حرف الجواب فقال طلقني ثلاثا بالالف عند أبي حنيفة رجة الله تعالى يتوقف على قبولها فان قبلت يقع الثلاث ويلزمها ألف وان لم تقبل بطل وعلى قولهما يقع الثلاث بالالف قبلت أم لا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيجان * ولو قالت طلقني وألف فقال طلقني على ألف التي سميتها ان قبلت يقع الطلاق ويجب المال وان لم تقبل لم يقع ويجب المال عنده وعندهما يجب ويقع كذا في محيط السرخسي * لو قالت طلقني بألف فقال أنت طالق وعليك ألف يقع بألف ولو قال أنت طالق ثلاثا بالالف فقالت قبلت واحدة بالالف وقع الثلاث بألف وان قالت قبلت بالالفين وقع ولم يلزمها الالف ولو قال ان أعطيني ألفا أنت طالق فأعطته ألفين طلقت وكذا لو قالت قبلت بألفين كذا في غايه السروجي * قال لا جنية أنت طالق على ألف ان تزوجتك وقبلت ثم تزوجها لا يعتبر القبول الا بعد التزوج كذا في النهر الفائق * لو قالت طلقني ثلاثا بالالف درهم

لا يحنث في عيئه وان كانت بعيدة بحيث يعد سفرها يخاف عليه الحنث لان في مدة السفر يتخذون الضيافة لاجل بعده طلقني الذبح فيصرف البين اليه * امرأة قالت لزوجها انك تغيب ولا تحنث لي نفقة فغضب الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاما عظيما يحتاج الى الغضب فغضب فقال الزوج ان لم يكن عظيما فأنت طالق ثلاثا واراد به التعليق دون الجزاء قالوا ان كان الرجل محترما فادركه يكون مثل هذه الشكايه اهانته لا تطلق لان شكايته بالذهب بلا نفقة لعيله يكون عظيما وان لم يكن محترما فادركه طلقت * رجل قال ان بلغ ولدي اثنتان فلم اخنسه فامرأته طالق قال الفقيه ابو الليث رجه الله تعالى اذا اخرا اثنتان عن عشرين ينبغي ان يحنث لان عشرين سنين نهاية وقت اثنتان فان الصبي اذا بلغ عشرين يضرب على ترك الصلاة فهو بالختان حتى يكون أبلغ في التطهير وغيره من المشايخ قال لا يحنث ما لم يؤخر الختان عن ثني عشرة سنة وعليه الفتوى لان هذا في مدة يتصور فيها بلوغ الغلام فان الصبي اذا بلغ هذا المبلغ وقال احملت يقبل

قوله ويحكم ببلوغه وقبل ذلك لو قال احتلت لا يقبل قوله ولا يحكم ببلوغه * رجل قال لعبدته ان احتلت فانت حر فقال الغلام احتلت وهو مشكل قبل قوله لان احتلامه لا يقف عليه غيره فيقبل قوله في ذلك كقولها لانه وهي مشكلة الحال اذا حضت فانت حرة او قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فقالت حضت قبل قولها وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يقبل قول الغلام وبقيل قول الجارية والمرأة لان الاحتلام امر يقف عليه غيره في الجملة * ولهذا جازت الشهادة على الاحتلام بخلاف الحيض * رجل قال لامرأته وهي حائض اذا حضت فانت طالق فهو على حيض في المستقبل ولو قال لها اذا حضت غدا فانت طالق فهو على دوام ذلك الحيض الى الغد ان دام الى أن يطلع الفجر من الغد طلقت لان الحيضة الثانية لا يتصور حدوثها في الغد فيحكم على الدوام اذا علم وكذا لو قال لامرأته المريضة اذا مرضت فانت طالق فهو على مرض في المستقبل ولو قال ان مرضت غدا (٤٩٧) فهو على دوام ذلك المرض ظاهرا ولو قال

لصحة اذا صححت فانت

طالق يقع الطلاق كما لو سكت

عن البين لان الصحة أمر

يتدو في مثله للدوام حكم

الاتداء فيبحث للحال كما لو

قال لقائم اذا قمت ولقاء اذا

قعدت وللصبر اذا بصرت

وللملوكة اذا ملكتك فانت

حرة فانه يبحث كما سكت عن

البين لان للدوام حكم

الاتداء والحيض والمرض

وان كان مما يتبدأ ايضا لان

الشرع لما علق بالجملة

أحكاما لا يتعلق ذلك بكل

جزء من أجزائه فقد جعل

الكل شيئا واحدا * رجل

قال لامرأته اكرمني ترا

ازكركرده خویش پوشانم

فانت طالق فدفع المرأة

غزلهما الى زوجها لينسج لها

باجرة معلومة ودفعته اليه

الاجر فنسج الزوج ولبست

المرأة لا يبحث لان الكرايس

كسب المرأة لا كسب الزوج

ولان الشرط هو الالباس

ولم يلبسها ومالبست هي

طلقتي ثلاثا بمائة دينار فطلقها ثلاثا طلقت بمائة دينار ولو كان الايجاب من الزوج بما يلبسها المالا ان كذا في الظهيرة * قالت المرأة لزوجها طلقني وضري على ألف درهم فطلق فضرتها وطلقتها يجب نصف الالف اذا كان مهر مثلها ما على السواء كما لو قالت طلقني وضري على ألف درهم وان كان مهر مثلها ما على الثانية وتجب حصصة المطلقة من الالف من المشايخ من قال هذا على قوله ما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجب شيء ومنهم من قال هذا على قول الكل والاصح الاول واذا كان للرجل امرأتان فسألتها أن يطلقها ما على ألف درهم أو بالف درهم فطلق احداهما لم يلزم المطلقة حصتها من الالف فان طلق الاخرى لم يلزمها حصتها أيضا ان كان طلقها في المجلس كذا في الذخيرة * وان افترقوا قبل أن يطلق واحدة منهم ما بطل ايجاب ما لا افتراق فان طلقها ما بعد ذلك كان الطلاق واقعا بغير بدل كذا في المبسوط * واذا قال لامرأته أنت طالق واحدة بالف درهم فقالت قبلت نصف هذه التطليقة طلقت واحدة بالف بلا خلاف ولو قالت قبلت نصفها بنحو مائة كان باطلا ولو قالت المرأة لزوجها طلقني واحدة بألف درهم فقال الزوج أنت طالق نصف تطليقة طلقت واحدة بألف درهم ولو قال أنت طالق نصف تطليقة بنحو مائة طلقت واحدة بنحو مائة كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ثلاثا لثلاث سنين بالف درهم وهي طاهرة وقعت واحدة بثلاث الالف ثم الثانية في الظهر الثاني بغير شيء الا اذا تزوجها قبله ثم الثالثة هكذا ولو قال ثلاثا لثلاث سنين احدها بالف فالثالثة وان كان قبل الدخول تقع واحدة بغير شيء ثم اذا تزوجها لم تقع ولو قال أنت طالق بعد غد بألف وغدا بالف واليوم بالف فقبلت يقع في الحال بالف فاذا جاء غدا لا يقع الا اذا تزوجها قبله فتقع أخرى بالف وكذا بعد غد ولو قال أنت طالق تنتين احدهما بالف تقع واحدة في الحال وتعلق الاخرى بالقبول ولو قالت ان طلقتي فلان ألف او قال الزوج ان جئتني بالف أو أعطيتني أو أديتني ألف درهم فانت كذا فهو على المجلس كذا في العتبية * ولو قال لها أنت طالق ثلاثا اذا أعطيتني ألفا ومتى أعطيتني ألفا فهي امرأته على حالها حتى تعطيها ذلك ومتى اعطته في المجلس أو بعده فالطلاق واقع عليها وليس للزوج أن يمنع منه اذا أتته به لأنه يجبر على القبول ولكن اذا وضعته بين يديه طلقت وهو اسقطان كذا في المبسوط * (الاصل) أنه متى ذكر طلاقين وذكر عقيبهما لا يكون مقابلا بهما الا اذا وصف الاول بما ينافي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلا بالثاني وان شرط وجوب المال على المرأة حصول البينونة فلو قال لها أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بالف أو على انك طالق غدا أخرى بالف أو قال اليوم واحدة وغدا أخرى رجعية بالف فقبلت تقع واحدة بنحو مائة في الحال وغدا أخرى بغير شيء الا ان يعود ملكه قبله كذا في فتح القدير * ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة أم لك الرجعة

(٦٣ - فتاوى اول) بامرأة فلا يبحث وان كان القطن من الزوج فكذلك لا يبحث أيضا المعنى الثاني * اذا قال لامرأته أنت طالق في صومك فنوت الصوم طلقت حين يطلع الفجر ولو قال أنت طالق في صلاتك لم تطلق حتى ترك وتسجد لانه جعل الصوم والصلاة شرطا لفصا كالحرف الشرط ولو قال أنت طالق لدخولك الدار أو قال لحيضك تطلق في الحال ولو قال أنت طالق بدخولك الدار أو بحيضك لا تطلق حتى تدخل أو بحيض أو بدخول الدار أو في حيضك لا تطلق حتى تدخل أو بحيض امرأته ذهبت الى منزل والدها في قرية أخرى فبقيها زوجها وسألها العود الى منزله فانت خلف الزوج بطلاقها ان لم تذهب الى منزله تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها الى منزله قبل انفجار الصبح قالوا ان كان أكثر الليالي في تلك القرية يخاف عليه الخنث وان ذهب قبل ان يمضي أكثر الليالي يرجي ان لا يكون حاتا والصحيح انه لا يبحث اذا ذهبت معه قبل مضي الليلة * امرأة كانت مع زوجها في منزل والدها فقال لها زوجها اذهبي معي فانت

فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت طالق ثلاثا فخرج الزوج وخرجت هي على أثره وبلغت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعده بحيث لا يعد ذلك خروجا معه حنث * رجل قال لامرأته ان لم تتدوي الساعة وتجيئي الى دارو الذي فانت طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج فخرجت هي ايضا وانت دارو الدتة بعد ما اتاها الزوج لا يبحث لان المرأة لما قامت تهيبا للخروج لا ينقطع الفور فانهم الواخذ بها البول فبالت ثم لبست الثياب للخروج لا يبحث ألا ترى انه لو قال لهما ان لم تجيئي الى فراشي الساعة فانت طالق وهما في التشاير فقال الكلام بينهما لا ينقطع الفور حتى لو ذهبت الى الفراش لا يبحث وان خافت فوت الصلاة فصلت قال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى حنث الزوج لان الصلاة عمل آخر بخلاف ما اذا كانا فيه وقال بعضهم لا يبحث * رجل أراد ان يجامع امرأته فلم تطاوعه فقال لهما ان لم تدخلي (٤٩٨) معي البيت فانت طالق ثلاثا فلم تدخل في ذلك على الفور ودخلت بعده قالوا ان دخلت بعده

على أنك طالق غدا أخرى بألف درهم فقبالت وقع عليها واحدة للحال بغير شيء فإذا جاء الغد تنقع عليها انطليقة
أخرى بألف درهم ولو قال لها أنت طالق اليوم تطليقة بأية على أنك طالق غدا أخرى بألف درهم وقعت
في الحال واحدة بغير شيء ثم إذا جاء الغد تنقع عليها أخرى بغير شيء فإن تزوجها قبل مجيء الغد ثم جاء الغد تنقع
تطليقة أخرى بالألف ولو قال لها أنت طالق واحدة وأنت طالق أخرى بألف درهم فقبالت وقعت الطلقتان
بألف وانصرف البذل اليهما وكذلك لو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى بألف درهم فقبالت وقعت
في اليوم واحدة بنصف الألف وغدا أخرى بنصف الألف إن تحلل الزوج ولو قال لها أنت طالق الساعة
واحدة أم لك الربعة وغدا أخرى أم لك الربعة بألف درهم أو قال أنت طالق الساعة بأية وغدا أخرى
بأية بألف درهم أو قال أنت طالق الساعة واحدة بغير شيء وغدا أخرى (٣) بغير شيء بألف درهم فالبدل
ينصرف اليهما ويكون تطليقة بنصف الألف فتقع واحدة في الحال بنصف الألف وغدا أخرى مجانا الآن
يتزوجها قبل مجيء الغد ثم جاء الغد فينقذ بنصف الألف ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة
أم لك الربعة أو قال بأية أو قال بغير شيء وغدا أخرى بألف درهم فالبدل ينصرف إلى التطليقة الثانية
ولو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى أم لك الربعة بألف درهم ينصرف البذل اليها ما كذا في
الحيط * لو كانت له امرأتان فقال احدهما لك طالق بألف درهم والآخرى بجمعه مائة فقبلتا طلقنا وعلى كل
واحدة خمسمائة لأن ما وراءه مشكوك على كل واحدة ولو قال والآخرى بئنة دينار لاشئ عليهم الوقوع
الشك في كل واحدة منهم ما كذا في العتبية * لو طلقتها على أن تبرئه عن كفالة نفس فلان فالطلاق رجعي
لو طلقتها على أن تبرئه عن الألف التي كفلها لها عن فلان فالطلاق بائن كذا في التراضية * طلقني على أن
أزخر مالي عليك فطلقها فإن كانت للتأخير غاية معلومة صح التأخير وإن لم تكن لا يصح والطلاق رجعي على
كل حال كذا في الخلاصة * ويصح التأجيل في بدل الخلع مع جهالة مستدركه كالحصاد والدياس لا الفاحشة
كالعطاء وهبوب الريح والميرة وحيث لا يصح التأجيل يجب المالك حالا فيجوز اختلاعها على زراعة أرضها
وركوب دابته أو خدمتها على وجه لا يلزم خلوتها أو خدمتها أجني كذا في فتح القدير * ويعتبر الخلع من
جانبه تعليقا لالطلاق بقبولها حتى لم يصح رجوعه عنه ولم يبطل بقيامه عن المجلس ويصح إذا كانت غائبة
وإذا بلغها فلها الخيار في مجلسها ويصح تعليقه بالشرط والاضافة إلى الوقت كقولنا إذا جاء غدا أو إذا قدم
فلان فقد خالعتك على ألف فالقبول إليها بعد مجيء الغد والفسد وموجبه جانبها يعتبر عليك بعوض كالبيع
(٣) قوله بغير شيء بألف درهم هكذا في الأصل الذي بأيدينا وحرره فعمى أن يكون قوله بغير شيء رأيا خطأ
واقه أعلم بالصواب اهـ معجحه

ماسكت شهوته طلق
 رجل دعا جاريته الى فراشه
 فابت فقال ان لم تحبني
 الليلة فانت حرة فجات من
 ساعتها فلم يجامعها الا تعق
 وكذا الوقال ذلك لامرأته
 وكذا الوقال لامرأته ان لم تأتني
 الليلة حتى أضربك فاناه
 ولم يضربه خنت في قول
 أبي يوسف رحمه الله تعالى
 وقال محمد رحمه الله تعالى
 لا يحنث وعليه الفتوى
 ولو قال لامرأته ان لم تأتيني
 لاجامعك فانت طالق فجات
 ولم يجامعها لا يحنث في عينه
 رجل قال لجماعة بالفارسية
 اكر بحانة من مهمان بزوت
 فامرأته طالق فذهبوا الى
 بيته ولم ياكلوا شيئا لا يحنث
 في عينه رجل قال لامرأته
 عند خروجها ان رجعت الى
 منزلي فانت طالق ثلاثا
 فجلست ولم تخرج زمانا ثم
 خرجت ثم رجعت فقال
 الزوج كنت نويت الفود
 قال بعضهم لا يصدق قضاء
 وقال بعضهم يصدق وهو

الصحيح لان يمينه ينصرف الى الخرجة التي قامت اليها من غيرنية الزوج فاذا نوى الفور كان أولى ان يكون مصداقاً * رجل قال حتى لامرأته ان يصعدت هذا السطح فانت طالق فارفعت بعض السلم لايبحث في يمينه هو الصحيح ولو قال لها ان ارتقيت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت احدى قدميها على السلم ثم تذكرت فرجعت طلقت لان الحنث يتعلق بوضع القدم على السلم ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فامرأته طالق فوضع احدى قدميه في الدار لايبحث في يمينه لان وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول عرفاً فلا يبحث الا بالدخول أما في هذه المسئلة لما ذكرنا الارتفاع ووضع القدم على السلم فقد بالغ في يمينه فتعلق الحنث بوضع القدم هذا كما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار أو وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت قدمها في السكة حنث ولو ذكر الخروج ولم يذكر معه وضع القدم في السكة فوضعت احدى قدميها في السكة لايبحث * رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فأمرأته طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من

المشركين من لا يهذب فلا يحنث * رجل قال ان زرت فلانا حياً أو ميتاً فامرأته ما التي فشيء جنازته قالوا لا يكون حياً لان التشيع لا يسمي زيارة وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يحنث * رجل قال ان أنفقت من مال امرأتى فهي طالق فأحرقت المرأة سرقينها لها تحت قدر ابريسم له بغير امره لا يحنث في عيینه * رجل قال ان عرت في هذا البيت فامرأته طالق تخرب حائط بين هـ ذا البيت وبين جاره فعمره وقصده عبارة بيت الجار لا عبارة هذا البيت قالوا يحنث في عيینه وقصده باطل * رجل قال لا يحجبني ان لم أذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأتى طالق فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم للصوم وحبسوهم قالوا لا يحنث في عيینه وهـ ذا الجواب يوافق قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * أصل المسئلة اذا حلف ليشرب من الماء الذي في هـ ذا الكوز اليوم فاهرقه قبل مضي اليوم لا يحنث عندهما * رجل قال ان ركبت فامرأته طالق فهو على ركوب الدواب من القرس والجل والجمار والبغل ونحو ذلك لا على ظهر انسان (٤٩٩) وحائط وظهر انسان قال بعضهم

حتى يصبح رجوعها قبل قبوله ويطلق بقيامها عن المجلس ولا يتوقف حال الغيبة ولا يجوز التعليق بشرط والاضافة الى وقت كذا في محط السرخسي * صح شرط الخيار في الخلع لها لاله كذا في كذا الدقائق * والطلاق على مال بمنزلة الخلع في أحكامه الا ان البطل اذا بطل بقي الطلاق بائناً وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعيًا واذا وجب يقع بائناً كذا في محيط السرخسي * قال لامرأته أنت طالق على ألف على ألف بالخيار ثلاثة أيام فقبلت بطل الخيار ووقع الطلاق ولو قال لامرأته أنت طالق على ألف على ألف بالخيار ثلاثة أيام فقالت قبلت ان ردت الطلاق في الايام الثلاثة بطل الطلاق وان اختارت الطلاق في الايام الثلاثة وقع الطلاق ويجب الالف للزوج كذا في الكافي * لو اخلعوا وهما عريانان كان كلام كل واحد منهما مامتصلاً بالآخر صرح الخلع وان لم يكن متصلاً لا يصح ولا يقع الطلاق أيضاً كذا في الخلاصة * قالت سألتك ثلاثاً بالالف فطلقتني واحدة وقال الزوج سألت واحدة فالقول لها والابينة له ومن قال لامرأته طلاقك أمس على ألف درهم فلم تقبلي فقالت كنت قبلت فالقول قول الزوج مع عيینه مكذافي غاية السروجي * لو قال بنت طلاقك أمس بألف فلم تقبلي فقالت قبلت فالقول قولها لان الاقرار بالبيع اقرار بالقبول لانه شرطه كذا في العتايية * لو قالت سألتك ان تطلقني بمائة درهم وقال الزوج بل بالالف فالقول قولها وان أقاما البينة فالبينة بينة الزوج هكذا في المبسوط * اذا قالت لزوجها سألتك ان تطلقني ثلاثاً بالالف فلم تطلقني الا واحدة وقال بل طلاقك ثلاثاً فان كانا في المجلس فالقول قوله وان كانا قد افترا فالقول قولها وله عليم ائتلك الالف ويقع عليها ثلاث تطليقات ان كانت في العدة وكذا اذا قالت سألتك ان تطلقني وصاحبتى بالالف فطلقتني وحدي فقال الزوج بل طلاقك جميعاً فان كانا في المجلس الذي وقع فيه الايجاب فالقول قوله وان افترا فمن المجلس فالقول قولها وعلى المرأة حصص من الالف لا اعترافاً بذلك كذا في السراج الوهاج * وكذلك ان قالت لم تطلقني ولا صاحبتى في ذلك المجلس فالقول قولها مع عيینه ما وعلى الزوج أن يثبت المال بالبينة ولكن الطلاق واقع عليه باقرار الزوج كذا في المبسوط * المرأة اذا اخلعت مع زوجها على مال ثم أقامت البينة على زوجها أنه طلقها ثلاثاً أو بأكثر قبل الخلع وقبل ويسترد بدل الخلع والتفاضل لا يمنع قبول البينة ههنا كذا في الخلاصة * لو أقامت بينة ان زوجها المجنون خاله في صحته وأقام وليه أو هو بعد الافاقة بينة انه خاله في جنونه فبينة المرأة أولى كذا في القضية * لو قال طلقتم ثلاثاً بالالف درهم فقالت المرأة هـ ذا منك اقرار ماض وقد كنت قبلته منك وقال الزوج كان هـ ذا مني اقرارا مستقبلا حين تكلمت فلم تقبلي فالقول قول الزوج وان أقاما البينة أخذت بينة المرأة كذا في

ظهر انسان قال بعضهم يحنث في عيینه وقال بعضهم لا يحنث وهو الصحيح لان الا دعي لا يسمي امرأته * رجل قال ان كذبت فامرأتى طالق فسنل عن امرئ فخرت رأسه بالكذب لا يحنث في عيینه ما لم يتكلم * رجل قال ان ضرطت فامرأتى طالق فخرج منه ريح بغير اختياره لا يحنث في عيینه كمالو حلف لا يدخل دار فلان فادخل مكرها * رجل قال ان زنت فامرأتى طالق فشهد عدلان على اقراره بالزنا طقت امرأته ولا يحد وان شهد عدلان بمعينة الزنا لا يحنث في عيینه ولا تطلق امرأته وان شهد أربعة فعدل منهم اثنان لا تطلق أيضاً * رجل قال لامرأته ان فارقتك فكل امرأه أضع رأسي مع رأسها على المرفقة فهي طالق ففارقها وتزوج امرأة ووضع رأسه مع رأسها على المرفقة لم تطلق لانه ما أضاف الطلاق الى

المالك ولا الى سبب الملك * رجل قال لعوزانك أحي فقالت لست أمك فقال الزوج ان لم أفخر بأموستك فامرأته طالق قالوا لا يحنث في عيینه ما لم يقل بلسانه لا أفخر * رجل قال لامرأته وفي يديها قدح فيه ماء فقال لها ان شربته فانت طالق وان وضعت فانت طالق وان صببته فانت طالق قالوا ترسل فيه ثوباً حتى ينشف الماء قال مولانا رضي الله تعالى عنه لا حاجة الى هذا التكلف فانه لو أخذ منها غيرها أو دفعت الى غيرها لا يحنث في عيینه * رجل قال لامرأته ان اشتريت جارية أو تزوجت عبدك فانت طالق واحدة فقالت لا ارضي بواحدة فقال لها فانت طالق ثنتين ان فعلت شيئاً من ذلك فقالت لا ارضي بنتين فقال فانت طالق ثلاثاً ان لم ترضي بنتين ولم يقل في هذه المرة ان فعلت شيئاً من ذلك قال ابو نصر بن سلام رحمه الله تعالى الكلام الثلاث بناء على ما تقدم ظاهراً * رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثلاثاً وغاب فلان واقامت امرأته الحالف البينة ان الغائب طلق امرأته بعد عيدين زوجها قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى لا تقبل هذه البينة

وهو الصحيح لأنها قامت على شرط حقها فيما يضر به الغائب وهذا بخلاف ما لو علق طلاق امرأته بدخول فلان الدار فأقامت امرأته الخالق البينة ان فلان داخل الدار فأنت قبل ويقضى بطلاق الحاضرة لان هذه بينة قامت على شرط حقها فيما لا يضر للغائب * رجل قال لامرأته اذهبي الى فلان واستردى منه كذا او اجليه الى الساعة فان لم تحمله فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد ثم استردت منه في اليوم الثاني وحجته اليه قالوا يبحث في عينه لان قوله اجليه الى الساعة تنصيص على الفور * رجل قال لامرأته ان وطئت امتي فانت طالق فقالت الامة انه وطئني وكذبها المولى كان القول قول المولى فان علت المرأة ذلك لم يسعها المقام معه ولان تدعيه ان يجامعها وان قال المولى اكرهه ام خوش او ردهم كان ذلك اقرارا منه ويبحث في عينه * سكران ضرب امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فانت طالق وكان ذلك عند العصر (٥٠٠) فعادت اليه عند العشاء قالوا يبحث في عينه لان عينه يقع على الفور وان قال لم أوالف فور

لا يصدق قضاء * وفي المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يبحث في عينه * رجل قال ان كنت فعلت كذا اين زن كه مرا بخانة است طلاق وقد كان فعل الا ان امرأته لم تكن في بيته وقت البين بحث في عينه لان المراد من هذا الكلام هو المنكوحه ولو كان قال اين زن كه مرادين خانه است كذا وليست امرأته في البيت الذي عينه لا تطلق امرأته لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحه * صبي قال ان شربت فكل امرأته اترجها فهي طالق فشرب وهو صبي فتزوج وهو بالغ وظن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا البالغ ارى حرامست برمن قالوا هذا اقرار منه بالحرمه فحرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح لانه ما اقربا الحرمه ابتداء وانما اقربا السبب الذي تصادق عليه وذلك السبب باطل * رجل قال لاهراته ان اشتريت بالخبر ما فانت طالق فاشترت بالخبر لا يقبل من السقاما حله من الوادي تطلق امرأته وان دفعت الخبر الى السقاء وقالت احمل الماء النيب هذا الخبر قال بعضهم لا يبحث في عينه لان هذا استخبار وليس بشراء * امرأة كانت تبكي في ميتة فقال زوجها الصهره ان لم تخرج ابنتك من هذا البيت وبكي هناك فهي طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى ان كان يسمع بكاءها في البيت احد طلقت اذا بكيت لانه انما منعها من البكاء لاجل ذلك وان لم يكن كذلك فاذا خرجت قبل ان تبكي بهما البين بطل البين فلا يبحث بكتاها بعد ذلك * امرأة قالت لزوجها ان خبزت حتى تأكل فخاريتي حر فخبزت بخارها فاكل منه الزوج لا تبحث لان معنى كلامها ان خبزت لاجلك فاذا لم تحبزي لاجله لا تبحث * رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان بغيري فانت طالق فاردت ان تذهب الى دار فلان فقال لها توهمي شو برمن چه ايد هذا وعيد وليس بان فلان

التراخية * لو قال أنت طالق غدا على عبدك هذا فقبلت في الحال وباعت العبد ثم جاء غدا فعلمها قيمته ولو طلقها ثلاثا قبل مجي الغد بطل ذلك كذا في العتاييه * سئل شيخ الاسلام على بن محمد الاسدي عابي عن رجل وامرأته اخذتا قبل الزوج كم كان بينهما من الخلع فقال كان بينهما مرتين فقالت المرأة بل كان الخلع بينهما ثلاث مرات قال القول قول الزوج قال نجم الدين النسي رحمه الله تعالى فسئلت عن هذه المسئلة فقالت ان كان هذا بعد نكاح جرى بينهما فقلت المرأة النكاح لم يصح لان النكاح كان بعد الخلع الثالث وقال الزوج هو صحيح لانه كان بعد الخلعين فالقول قول الزوج اما اذا كان الاختلاف بينهما بعد انقضاء عدتها قبل النكاح فلا يجوز النكاح بينهما ولا يحل للناس ان يحموا بها على النكاح وبه قد واصلنا بينهما كذا في الظهيرية * طلبت من زوجها ان يحلها على مال فاشهد الرجل عدلين ان امرأته اذا قالت من از تو خوشترين خريدم يا ودي أقول لها من فروتم ولا أقول من فروختم ثم اجتمعا عند القاضي للاختلاف وفعلا ذلك عند القاضي وسمع القاضي ذلك ثم يقول الزوج بعد ذلك اني لم أقل فروختم وانما قلت فروتم والشاهدان يشهدان على ذلك ان سمع القاضي فروختم يحكم بجمعة الخلع ولا يلتفت الى شهادة الشاهدين ولا عبرة لذلك الاشهاد وأما اذا قال القاضي لأتقين انه تكلم بالخلاء وبالفاء وشهد الشاهدان أنه تكلم بالفاء تسمع شهادتهما ويطلق الخلع ولو شهد بعض من شهد المجلس أنه قال فروختم فانه يقضى بشهادتهما ويحكم بجمعة الخلع كذا في الفصول العبادية * اذا وقع الخلع على بدل مسمى دفعت المرأة اليه مقدار المسمى وقالت انه بدل الخلع وقال الزوج قبضت بجمعة كذا غير جمعة الخلع فقد قيل القول قول الزوج وبه كان يبقى ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقيل القول للمرأة لان التملك صدر من المرأة فيكون القول قولها في بيان جمعة التملك وهذا الاصل كثير في الشرع كذا في المحيط * لو اختلفا في جنس ما وقع عليه الخلع أو نوعه أو قدره أو وصفته فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة كذا في البدائع * وكذا لو قالت اختلعت بغير شيء فالقول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فتح القدير * لو اختلفا فقالت المرأة الخلع بيننا صحيح وقالفت ثم خلعت القول قوله وهو انكار الخلع كذا في الخلاصة * اذا خلع امرأته بالفارسية من خريدم وفروختم فقال الزوج كان في ضميري اني بعث رأس الشاة أو قال قلت فروختم من الايقاد أو قالت قلت فروتم بالفاء فقد قيل القول في ذلك قوله مع البين الا اذا كان قبض بدل الخلع حينئذ لا يقبل قوله لان الظاهر يكذبه وقد قيل لا يقبل قوله قضاء وان كان لم يقبض بدل الخلع لان كلامه خرج جوابا والجواب يتقيد بالسؤال والسؤال عن تعليق النفس فينصرف الجواب اليه وعلى هذا اذا قال كان في ضميري اني بعث يندقباني

ترجمة
٢ اشترت نفسي منك بآباء ٣ لفظه مهمل ٤ بعث ٥ اشترت وبعث ٦ أو قدت ٧ بعث بند القباء

اشترت نفسي منك بآباء ٣ لفظه مهمل ٤ بعث ٥ اشترت وبعث ٦ أو قدت ٧ بعث بند القباء

دخلت يحنث رجل قال لاحدى امرأته حين سألت منه طلاق ضربتها الى لوط لقمه افا لك تطلقين فقالت رضى فطلق ضربتها ثم قال لهذه استترى ثم أنكر الطلاق قالوا لا يسع لهذه المرأة المام معه فان أرادت أن ترجع اليه ولم يكن طلقها اثنتين قبل ذلك تخلفه بالله ما أردت بكلامك الذى تكلمت أكثر من واحدة فان أى أن يحلف لم ترجع اليه وان حلف رجعت اليه شكاح جديد * امرأة كانت مع زوجها فى بيت قريب لها فقال لها فى الليل أن بت الليلة فى هذا البيت فقال الله على حرام فخرجت من ساعتها وباتت فى موضع أتاه زوجها قالوا ان أراد الزوج تحويها بنفسها لا يحنث والقول فى ذلك قوله وذكر فى الجامع الصغير رجل قال لامرأته بالفارسية اكرتوا مشب بدىن خانه دربانى فانت كذا فخرجت مع زوجها من ساعتها وباتت معه فى منزله قالوا ان أراد بذلك ان تنقل بمتاعها وقاشم يحنث ان تركت قاشم ائمة وان أراد النقل بنفسها لا يحنث وان أشكل على المرأة حلفت فان حلف فسا به على الله تعالى (٥٠١) وهذا ظاهر فيما اذا وقت فقال اكر

درين دوروزا نجابانى وان وقت بسنة كان ذلك على الانتقال نفسها ومتاعها وان لم يؤقت ولم يكر له نية وقت المين يحتمل على الانتقال بنفسها رجل أراد السفر فخافه صهره وقال ارغب بهد هذا عن امرأتك فلم ترجع اليها عند رأس الشهر فمرأته طالق وقال لختى يا امارسية هست ولم يرد على ذلك ثم غاب أكثر من شهر طلقت امرأته لانه أجب كلام الصهر والجواب بنقض إعادة ما فى السؤال فتطلق امرأته * رجل حكى بين رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطر به طلاق امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق استئنف الطلاق وكان كلامه موصولا بصلح لا يقع على امرأته يقع الطلاق على امرأته وان لم ينوطلاق امرأته لا تطلق امرأته وان كان بصلح

لا يقبل قوله أيضا عنه مدبض المشايخ رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو أشار الزوج عند قوله فروختم الى رأس الشاة أو الى بند قبائه فعلى قول هؤلاء هذا ليس بشئ والخلع صحيح الا اذا صرح فقال بند قبائر وختم فحينئذ لا يصح الخلع ولو أقام الزوج بينة انه باع رأس الشاة وشهدت بينة أنه قد بعث رأس الشاة قبلت بينته وكذا اذا أقام بينة أنه قال فروختم من الايقاد قبلت بينته ولو أقامت المرأة البينة بعارضة منه باع نفسها أو انه باعها فبينتها أولى هكذا قبل وفيه نظر وعندى ينبغي أن تكون بينة الزوج أولى كذا فى المحيط * لو قال لرجل اخاع امرأتى لا يكون له أن يخلفها الا بعالم وهو الصحيح هكذا فى العتابة * امرأة وكانت رجلا بأن يخلفها من زوجها بألف درهم فان أرسل الوكيل البذل بان قال خالع امرأتك على ألف درهم أو قال على هذه الألف أو اضاف البذل الى نفسه اضافة ملك أو اضافة ضمان بان قال خالع امرأتك على ألف درهم من مالى أو قال على ألف على انى ضامن يتم الخلع بقبول الوكيل وباتت المرأة فان كان البذل مرسلا فهو عليها وهى المطالبة وان كان البذل مضافا الى الوكيل اضافة ملك أو اضافة ضمان فالوكيل هو المطالب بالبذل دون المرأة ويرجع الوكيل بما أدى على المرأة وإذا كانت رجلا بان يخلفها من زوجها خلعها على عرض له أى للوكيل وعلاك العرض فى بدل الوكيل قبل التسليم الى الزوج فان الوكيل بضمن قيمة ذلك للزوج كذا فى المحيط * لو قال لغيره طلق امرأتى خلعها الى مال أو طانها الى مال فالصحيح انه ان كانت مدخولا بها لا يجوز ان لم تكن مدخولا بها جاز فعلى هذا الوكيل بالخلع اذا طلق مطلقا ينبغي أن يجوز قبل هو الاصح لان الخلع بعوض وبغير عوض متعارف فيه بصير وكيلا به ما كذا فى الظهيرية * وهكذا فى محيط السرخسى * وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يعلم رجوعها اذا لم يعلم الوكيل ذلك وان أرسلت بالخلع رسولا الى زوجها ثم رجعت قبل تبليغ الرسالة صرح رجوعها وان لم يعلم الرسول رجوعها قال لرجلين اخعا امرأتى على غير جعل خلفها أحدهما لم يقع الطلاق ولو أمر رجلين أن يخلفا امرأته بألف فقال أحدهما اخاعتها بألف وقال الآخر وقال الآخر قد أجزت ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز لو قال أحدهما اخاعتها بألف وقال الآخر خلفها بألف فهو جائز كذا فى فتاوى قاضيان * ولو كان رجلا بالخلع على كذا فقال الوكيل خلعت فلانة من زوجها على كذا جاز ان لم يكن هو بحضورها واذكر بعد هذا انه لا يجوز أن يكون الواحد وكيلا من الجانبين وهذه المسئلة دليل على أنه يجوز قال الحاكم أبو الفضل وهو الموافق لرواية الاصل وهو الصحيح كذا فى العتابة * رجل وكل رجلا أن يخلف امرأته اذا أعطت قباه ودفعت القباه الى الوكيل وجرى الخلع بينهما فلما رأى القباه اذا الباطنة له فالخلع غير صحيح وكذا اذا كان له باطنه ولكن ليس له مكان فأما اذا لم يكن له أحد الكين فالخلع صحيح كذا فى الخلاصة * ولو أن رجلا جاؤا الى رجل زعموا أن امرأته وكلتهم

للايقاع على امرأته لانه اذا كان موصولا كان محمولا على الحكاية * رجل له أربع نسوة دخل من فقال كل امرأته لم أجامها منكن الليلة فالأخريات طوائف جامع واحدة فطلع الفجر طلقت التى جامعها ثلاثا لانه جعل ترك جامع الواحدة شرط لوقوع الطلاق على البواقي بكلمة فوجب تعميم النساء وفى التى جامعها واحد شرط طلاقها ثلاث مرات وهو ترك جامع الثلاث فمطلق هى ثلاثا ما فى غيرها وجد فى حق كل واحد شرط الطلاق مرتين بترك جامع غير هاتين مرتين * رجل قيل له أنك امرأة غير هذه فقال كل امرأة لى فهى طالق لا تطلق امرأته وهذا بخلاف ما اذا قالت المرأة لزوجها أنك تترجى على فقال ان تزوجت امرأة فهى طالق فابانتم تزوجها تطلق مرة أخرى وكذا لو قالت له امرأته أنك تزوجت على امرأة فقال كل امرأة لى طالق تطلق المخاطبة الا فى رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والفرق ان كلام الزوج فى هاتين المستثنين بناء على كلام المرأة فيدخل فى كلامه ما دخل فى كلام المرأة والمذكور فى كلام المرأة فى المستثنين امرأته وهى

الامم يتناول آية امرأة كانت فتدخل المخاطبة في كلام الزوج في المستثنين أما في المسئلة الاولى قول السائل ألك امرأة غير هذه لا يتناول هذه المرأة بجمال ما فلا يتناولها جواب الزوج * رجل قال لامرأة أنت طالق إذا دخلت الدار ليغذو كرا الغدو يتعلق الطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت في أي وقت كان تطلق ولو قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فأنت طالق غدا يتعلق الطلاق في الغد بدخول الدار لانه جعل طلاق الغد جزءا للدخول ولو قال لامرأة ان دخلت الدار فأنت طالق وطالقي طالق ان كلمت فلانا فاطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني لو دخلت الدار تطلق ثنتين ولو كلمت فلانا تطلقت واحدة ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ان كلمت فلانا كان الطلاق المعاني بالكلام جزءا للدخول حتى لو كلمت قبل الدخول في الدار ثم دخلت الدار لا يقع شيء * رجل قال لامرأة أنت ومن دخلت الدار من نسائي طالق طلقت (٥٠٣) المخاطبة للحال فان دخلت الدار وهي في العدة طلقت أخرى لان الدخول في الخطاب الخاص

باعتلاها منه فاعلمهم على ألقى درهم فانكرت المرأة التوكيد فان كانوا قد ضمنوا المال للزوج فالطلاق واقع والبديل عليهم وان كانوا لم يضمنوا فان لم يدع الزوج انهم او كلتهم لم يقع الطلاق وان ادعى الزوج انهم او كلتهم فانه يقع الطلاق لكن لا يجب المال هذا اذا خلع الزوج فان باع منهم تطليقة بألبي درهم قال أبو بكر الاسكافي فلهذا والخلع سواء وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى * في الاصل اذا قال لغيره اخلع امرأتى فان أبت فطلقتها فأبى المرأة اخلع فطلقتها التوكيد ثم قالت أنا اخلع فاعلمها اجازان كان الطلاق رجعي كذا في المحيط * رجل قال لرجل اخلع امرأتك على هذا العبد أو هذه الاف أو هذه الدار ففعل فاقبلت الى المرأة فان قبلت اخلع طلقت وعليها تسليم البديل المسمى فان استحق البديل ضمنت ولو قال اخلعها على عبي هـ ذا أو داري هـ ذا أو ألقى هـ ذه ففعل رقع اخلع ولا يحتاج الى قبول المرأة ثم يتم اخلع بقول الزوج خلعت ولا يحتاج الى أن يقول الاجنبي قبلت امرأة قالت لزوجه اخلعني على دار فلان أو على عبد فلان ففعل وقع اخلع معها ولا يحتاج الى قبول صاحب الدار والعبد وعليها تسليم الدار والعبد الى الزوج فان تعذر كان عليه القيمة فان ابتداء الزوج بان قال قد طلقتك أو خلعتك على دار فلان كان القبول اليها الى صاحب الدار ولو خاطب الزوج صاحب العبد والمرأة حاضرة فقال خلعت امرأتى على عبدك هذا وقبلت المرأة لم يقع اخلع حتى يقبله صاحب العبد ولو كانت البتة من الاجنبي والبديل اغير المخاطب بان قال اخلع امرأتك على عبد فلان هذا أو دار فلان هذه أو على ألف فلان هذه فاقبلت هذه فاقبلت الى صاحب العبد والدار والالف لا الى المرأة الاجنبي اذا قال اخلع امرأتك على ألف درهم على أن فلانا ضمن لها ففعل كان القبول الى الضمين لا الى المخاطب ولا الى المرأة في هذا قبول ولو كانت المرأة هي المخاطبة بان قالت اخلعني على ألف على أن فلانا ضمن فاعلمها فان ضمن فلان المال أخذ الزوج أيهما شاء وان أبقى الضمان أخذ المرأة بل ولو قال لرجل اخلع امرأتك على هذا العبد فقال خلعت فاذا العبد لم يحل آخر فقبل مولى العبد لا يلتفت الى قبوله ويكون القبول الى المرأة كذا في شرح الجامع الكبير للحميري * اذا وكل أحد الزوجين صبياً ومعتوها أو عملوا كالقيام مقامه بالخلع والاختلاع جاز ذلك كذا في الميسر * ولو قال اخاعي نفسك أو قال اخلعني فإله مسئلة على وجوه ثلاثة (أحدها) أن يقول اخلعني نفسك بجمال ولم يقدر فقالت خلعت نفسي منك بألف ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج أجزت كذا في فتاوى قاضيخان * وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعه أنه يصح اخلع وبه أخذ بعض مشايخنا كذا في الفصول العمادية * (والثاني) أن يقول لها اخلعني نفسك بألف درهم فقالت خلعت في رواية يتم اخلع بألف درهم وان لم يقل الزوج أجزت وهو الصحيح (والوجه الثالث) أن يقول لها اخلعني نفسك ولم يرد عليه فقالت

لا يمنع الدخول في الخطاب العام وكذا لو قال كل امرأة من نسائي تدخل الدار وهي طالق وفلانة طلقت وفلانة للحال فان دخلت الدار وهي في العدة طلقت أخرى وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلانة لامرأة له أخرى طلقت فلانة للحال ولا ينتظر التزوج فان تزوجها بعد ذلك طلقت أخرى ولو قال لامرأة أنت طالق وفلانة ان تزوجتها لا تطلق امرأتك حتى يتزوج فلانة ولو قال أنت وفلانة طواقي ان تزوجتم لم يقع الطلاق على واحدة حتى يتزوج فلانة ولو قال أنت وفلانة طواقي ان دخلت فلانة الدار لا يقع الطلاق حتى تدخل فلانة ولو قال كل امرأة لي طالق وأنت طالق لزمها ثنتان وليسائر النساء واحدة واحدة ولو قال أنت ومن دخلت الدار من نسائي طواقي فهي طالق حين

سكت وان دخلت الدار وهي في العدة لزمها أخرى ولو قال لعبد أنت حر ومن دخل الدار من عبيدي عتق المخاطب اختلعت للحال فان قال عتبت بعتك بالدخول لا يصدق قضاء * رجل قال لامرأة كل امرأة أتزوجها مادمت حية فهي طالق لا تدخل المخاطبة في اليمين وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها مادمت فلانة حية لا تدخل فلانة في اليمين ولو قال كل امرأة أتزوجها باسكت فهي طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق وان كان نواها عند اليمين كالمواقيت ولو قال كل امرأة أتزوجها غيرك فهي طالق لا تدخل هي في اليمين وان نواها * رجل قال لامرأة ان تزوجت عليك ما عشت خلال الله على حرام ثم قال ان تزوجت عليك فالطلاق على واجب فتزوج عليها يقع على كل واحدة طلقة ويقع تطليقة أخرى يصرفها الى أيهما شاء لان قوله خلال الله على حرام جعل عينا بطلاق كل من كانت في نكاحه وكلام الثاني عينا بطلاق واحدة من نسائه بغير عينا فاذا تزوج امرأة انحلت اليمينان فيقع على كل واحدة منهما تطليقة باليمين الاولى وبالكلام الثاني على قول من

يصح هذا المين يقع طلاق اخر على واحدة بغير عينها يصرفه الى آية - ماشاء قال مولانا رضي الله تعالى عنه وفي هذا الجواب نظر لان الكلام الثاني عين بطلاق واحدة بغير عينها وكان تزوج امرأه وقعت على كل واحدة منهم ما تطلقه فباتت الحديشة لاني عدة فكيف يملك صرف الطلاق الثاني اليها * رجل له أربع نسوة قال كل امرأة لي طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بغير عينها تطلقه بائنة ثم دخل الدار وهي في العدة مطلقن جميعا * رجل قال كل امرأة لي طالق ويؤتي بذلك من كانت في نكاحه ومن يستفيد بها بعد ذلك لا يقع على من يستفيدها * رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان كنت فلا نفاكم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها ولو كالم ثم تزوج ثم كالم طلقت المتزوجة بعد الكلام الاول ذكرها القدوري رحمه الله تعالى ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان كنت فلا نفاكم ثم كالم ثم تزوج أخرى ثم كالم لا تطلق الثانية ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق كلما قلت فلانا (٥٠٣) فتزوج امرأة كالم فلا تطلق فان

تزوج امرأة أخرى ثم كالم فلا نانا ساطقت المشكوة الاولى تطلقه أخرى بهذا الكلام ان كانت في العدة ولا تطلق المشكوة الثانية * رجل قال لامرأته ان لم تكوني حاملا فانت طالق ثلاثا فماتت بولدها قبل من سنتين بيوم من وقت المين لا تطلق في الحكم فان جاءت لاكثر من سنتين يوم طلقت وان حاضت بعد المين لا يقربها لاحتمال ان لا تكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي له ان يقربها حتى تضع * رجل قال لامرأته ان قلت لك أنت طالق فانت طالق فقال قد طلقتك تطلق أخرى في القضاء فان عني طلاقا بذلك القول دين فيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال لاجنبية ان طلقتك فعمدي حريص ذلك ويصير كأنه قال ان تزوجتك وطلقتك فعمدي حريص ولو قال ان طلقتك فانت طالق فلا نانا تصح هذه المين

اختلفت ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون خلعاً * وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لها اختلعي نفسك فقالت اختلعت يقع طلاق بائن بغير بدل كأنه قال لها اني نفسك وبه أخذ أكثر المشايخ رحمه الله تعالى وان كان الخطاب من قبل المرأة فقالت اختلعي أو بارئي فقال الزوج فعلت فهذا وما اذا كان الخطاب من قبل الزوج في الوجه سواء كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال لها اختلعي نفسك بغير مال فقالت خلت تم الخلع بقولها قالت اختلعي بغير مال اذا قال الزوج خلت يقع الطلاق هكذا في المحيط * ولو قال لها اختلعي نفسك بكذا ثم لقمها بالعريضة حتى قالت اختلعت وهي لا تعلم بذلك فالصحيح أنه لا يتم الخلع ما لم تعلم المرأة ذلك كذا في محيط السير خسي * لو ادعى رجل الرسالة من امرأة الرجل اليه أن يطلقها أو يمسكها فقال الزوج لا أمسكها بل أطلقها فقال الرسول أبرأك عن جميع مالها عليك فطلقها فانكرت المرأة بالابراء والرسول يدعيه فان ادعى الزوج رسالتها أو وكالته الباء كذلك وقع وهي على حقة وان لم يدع فان كان الرسول قال أبرأك من حقة على أن تطلقها فالطلاق غير واقع وان لم يقل على أن تطلقها فالطلاق واقع وهي على حقة كذا في فتح القدير * لو قال فضولي طلقها على ألف فقال طلقت يتوقف فان أجازت يقع الطلاق والا فلا كذا في العنابية * رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الابن بدل الخلع ثم الخلع كذا في فتاوى قاضيخان * رجل خلع ابنته الكبيرة على صداقها باذنها جاز عليها ولو بلا إذن ولم تجز أيضا فان لم يضمن الابن المهر لا يجوز ولا يقع وان أجازت ورفع وبرئ من الصداق وان ضمن وقع الطلاق فاذا بلغ الخبر اليها أجازت نفذ عليها أو برئ الزوج وان لم تجز رجعت عليه بهرهما والزوج يرجع على الابن بحكم الضمان هكذا في الوجيز للكردي * من خلع ابنته وهي صغيرة بماله لم يجوز عليه ولا يستحق المهر ولا يستحق مالها وهل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح أنه يقع كذا في الهداية * ان خلعها على ألف وهي صغيرة على ان الابن ضامن للألف فالخلع واقع والألف على الابن وان شرط الألف عليها يتوقف على قبولها ان كانت أهلا للبول بان تغيب بان الخلع شرع سالباً والنكاح شرع جالب فان قبلت وقع الطلاق اتفاقاً ولكن لا يجب المال وان قبل الابن عن سبب في رواية وفي رواية لا يصح وهذا أصح كذا في السكافي * اذا خلع الصغيرة ولم يضمن المهر يتوقف على قبولها فان قبلت طلقت ولا يستقط المهر وان قبل الابن عنها فعلى الرايتين وان ضمن الابن المهر وهو ألف درهم طلقت ويلزمه خمسمائة استحسننا كذا في الهداية * هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فجميع المهر والاب يضمنه للزوج كذا في الفصول العمادية * وان كان الخلع بين الزوج وأم الصغيرة ان اضافت الام البسمل الى مال نفسها أو ضمنتم يتم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبى وان لم تصف ولم تضمنه هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الابن لارواية فيه والصحيح أنه لا يقع وان كان

واذا قال للمشكوة نكاحاً فاسد ان طلقتك فاليمين على الطلاق باللسان * رجل حلف ليطلق فلانة اليوم فلا نانا فاجنبية أو امرأة طلقها هو فلا نافيته على ان يطلقها باللسان وهو كالحلف ليتزوجن فلا نانا اليوم وهي منكوبة الغير ومدخلته كانت المين على النكاح الفاسد * رجل قال لامرأته ان دخلت الدار ان دخلت الدار فانت طالق قال ذلك في دار واحدة فدخلت الدار مرة واحدة طلقت استحسننا وكذا لو قال ان تزوجتك فانت طالق فتزوجته مرة واحدة طلقت وان قال ان تزوجتك فانت طالق او قال اذا دخلت الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الدار لا تطلق ما لم تدخل مرتين ولا تطلق ما لم يتزوجها مرتين * رجل قال لامرأته طلقني أمة نسائي شئت ليس لها ان تطلق نفسها في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها ان تطلق نفسها وكذا لو قال نسائي كلهن طوائق ان شئت فقالت شئت يقع الطلاق عليها وعلى غيرها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال لها امر نسائي يسلك قالوا ليس لها ان تطلق نفسها

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها ان تطلق نفسها ولو قال نسائي كلهن طوارتي ان دخلت الدار فدخلت طلقته هي وغيرها ولو قال آية نسائي شئت طلاقها فهي طالق فشاءت الطلاق فهي طالق فشاءت طلق * رجل قال لامرأته أنت طالق غدا ان شئت كانت المشيئة اليها في الغد ولو قال ان شئت فأنت طالق غدا كانت المشيئة اليها للعالم في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تعالى المشيئة لهم في الغد في الفصلين وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى المشيئة اليها للعالم في الفصلين وكذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته اختاري غدا ان شئت أو امرك بيدك غدا ان شئت أو قال ان شئت فأمرك بيدك في الغد كانت المشيئة في الغد وكذا لو قال ان شئت فطلقني نفسك غدا لم يكن لها ان تطلق نفسها (٥٠٤) حتى يجي الغد وكذا لو قال أنت طالق اذا دخلت الدار ان شئت قال أبو يوسف رحمه

العاقدة أجنبيا ولم يضمن البدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم إن كانت تعقل المقدور تعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلعت الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق بائن ولا يسهق الصداق ولو وكلت الصغيرة وكليا بالخلع ففعل الوكيل ففيه روايتان في رواية يصح التوكيل وبتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية إذا لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كالمو كان الخلع من الأجنبي إذا خالع الأب على ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف على إجازته كذا في فتاوى قاضيان * خلع السكران والمكره جائز عندنا وخلق الصبي باطل والمعنوء والمغنى عليه من مرض بمنزلة الصبي في ذلك هكذا في المبسوط * الأمانة إذا اختلعت من زوجها وطاقتها على جعل فانه يقع الطلاق ولا تؤاخذ بها الجعل في الحال وإنما تؤاخذ به بعد العتق وإن اختلعت بأذن المولى تؤاخذ به في الحال وتباع فيه الآن بفديها المولى والمديرة وأما الولد في ذلك كالأمة إلا أنه لا تحتل البيعة فتؤدى البدل من كسبه إذا التزمت بأذن المولى والمكاتبة لا تؤاخذ ببدل الخلع إلا بعد العتق سواء اختلعت بغير إذن المولى أو بأذنه وإذا اختلعت الأمانة من زوجها بهرها بغير إذن مولاها يقع الطلاق ولكن لا يسهق المهر كذا في المحيط * إذا خالع الأمانة مولاها على رقبته وزوجها فخلع واقع بغير شيء ولو كان الزوج مكاتباً أو عبداً أو مدبراً جازا خلع فصار الأمانة لسيده العبد والمدبر ووثبت للمكاتب فيها حق الملك أمانة تحت حرقه لهما المولى على رقبة أحدهما ما بعينها بطل الخلع فيها وصح في الأخرى ويقسم الثمن على مهرهما ما فاقأصاب مهر التي صح خلعها فهو للزوج من رقبة الأخرى ولو خلع كل واحدة منهما على رقبة الأخرى وقع الطلاق البائن بغير شيء ولو طلق كل واحدة منهما على رقبة صاحبتها يقع رجوعا كذا في الاختيار شرح المختار * أمة تحت عبد خلعها مولاها على عبد في يده وقبل العبد ذلك جاز سواء كان بأذن المولى أو بغير إذنه ولا يشترط قبول الأمانة فلما استحق العبد الذي جعل بدلا في الخلع فالخلع ماض ولا ضمان على المولى وكانت قيمته في رقبة الأمانة تباع فيها الآن بفديها المولى وإن ضمن المولى الدرل للعبد يرجع عليه بمحكم الضمان فإن كان على الأمة دين كان قبل الخلع تباع ويقضى به دين الغرماء فإن بقي من ثمنها شيء كان لمولى الزوج وإن كان ما بقي من ثمنها لا يفي بقيمة العبد المستحق ضمنمت الأمانة تمام القيمة إذا اعتقت ولو أن الغرماء أبرؤوها عن الدين قبل البيع أو بعده تؤاخذ بقيمة العبد كما قبل الأبراء ولا تسلم رقبته لمولى الزوج ولو ضمن مولاها الدرل في العبد بيعت هي في دينها وضمن المولى قيمة العبد المستحق لمولى العبد ولا ضمان على الأمانة ولا اعتقت ولو أن المولى خلعها على رقبته ولادين عليهما ولم يضمن المولى سلمت لمولى الزوج وإن كان عليهما دين يبعث في الدين فإن فضل شيء أخذ منه مولى الزوج ولا ضمان على المولى إن لم ينف القاضل بقيمة فإن أبرأ الغرماء الأمانة عن الدين قبل البيع سلمت الرقبة لمولى الزوج

الله تعالى المشبهة بهـ
الدخول وهو قول ابي حنيفة
رحمه الله تعالى ولو قال
أنت طالق رأس الشهر ان
سنت كانت المشبهة لها رأس
الشهر * رجل قال لامرأته
أنت طالق ثلاثا ان سنت
فقال أنا طالق فهو باطل
وان قالت أنا طالق ثلاثا
فهى ثلاث * رجل قال
لامرأته طلق نفسك عشرا
ان سنت فتلك طلقت
نفسى ثلاثا لا يقع شئ ولو
قال طلق نفسك واحدة ان
سنت فقال قد سنت ثلاثا
لا يقع شئ فى قول أبى حنيفة
رحمه الله تعالى وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى يقع
واحدة ولو قال لها طلق
نفسك ان سنت وطلق ولانة
امرأة له أخرى ان سنت
فقال فلانة طالق وأنا
طالق أو قالت أنا طالق
وفلانة طالق طلقا جميعا
قال محمد رحمه الله تعالى
وكذا لو قال لامرأته أنت

طالق واحدة ان شئت وانت طالق ثنتين ان شئت فمالت قد شئت واحدة قد شئت ثنتين اذا وصلت فهي طالق ثلاثا وكذا ولا شيء لو قال طالق نفسك ان شئت واعتق عبدى ان شئت فبدأت بطلاق نفسه او اعتاق عبده صح قال اذا كان الطلاق والعتاق من قبل الزوج فهما امر واحد لا يخرج الامر من يدها بايمهما بدأت ولو قال لها ازوجها طالق نفسك ان شئت وقال لها ارجل آخر اعتق عبدى ان شئت فبدأت باعتاق العبد قبل الطلاق خرج الامر من يدها من قبل انما اخذت في عمل غير الطلاق رجل قال لامرأته انت طالق ان لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان لا شاء لان طالق ان يشاء في اليوم رجل قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت نصف واحدة لا تطلق رجل قال لامرأته طالق نفسك واحدة يا سئة ان شئت فطلقت نفسها واحدة رجعية لا يقع شيء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وه وقياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لها طالق نفسك واحدة ام لك الرجعة ان شئت فطلقت نفسها واحدة يا سئة يقع واحدة

رجعية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان في مشيئة البائنة مشيئة أصل الطلاق ولا يقع شيء في قيام قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها ما أتت بمشيئة ما فوض اليها فلا يقع كالموالات لها طلق نفسك واحدة فطلقت نفسك ان لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لغيره طلق امرأتى ما شاء الله تعالى وشئت فطلقة المحاطب لا يقع * وكذا لو قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله وشئت لا يقع شيء * رجل قال لامرأته أنت طالق ان شئت وشئت وشئت وشئت وشئت وشئت لا يقع شيء حتى تقول ثلاث مرات شئت ولو قال لامرأته أنت طالق متى شئت فقلت في المجلس أو بعده لا أنشاء لا يخرج الامر من يدها * وكذا لو قال أنت طالق متى آيت فقلت لا ابى ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا شئت فقلت أنا طالق لا يقع شيء * ولو قال لها طلق نفسك ان شئت فقلت قد شئت ان أطلق نفسي كان باطلا * رجل قال لامرأته طلق نفسك اذا شئت ثم جن الرجل جنونا مطبقا ثم طلقت المرأة نفسها قال محمد رحمه الله (٥٠٥) تعالى كل شيء يملك الزوج ان يرجع

عن كلامه يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع عن كلامه لا يبطل بالجنون * رجل قال لامرأته أنت طالق ان شئت واحدة وان شئت ثنتين فقلت قد شئت ثلاثا طلقت ثلاثا ولو قال أنت طالق ثلاثا فقلت واحدة ان شئت فقلت واحدة لثلاثة طلقت فقلت واحدة ويبطل عنها الثلاث * رجل قال لامرأته ان شئت وان لم تشائي فانت طالق فهذه المسئلة على وجوه منها ان يقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق أو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشائي أو وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي فانت طالق أو لم يعدد كحرف العطف فقال ان شئت ولم تشائي

ولا تنبى لمولاها وان كان الابراهم بعد البيع سلم الثمن لمولى الزوج فان كان في الثمن فضل على القيمة فالفضل له وان كان فيه نقصان فالنقصان على مولى الامة ان كان ضمن الدرء وان لم يضمن فعلى الامة تتواخذ به بعد العتق كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * اذا اختلعت في مرضها بغير مهرها الذي كان لها على زوجها ثم ماتت في العدة فله الاقل من ميراثه منها ومن المهر ان كان يخرج من ثلث مالها وان لم يكن لها مال سوى ذلك فله الاقل من ميراثه منها ومن الثلث وان ماتت بعد انقضاء العدة فله المهر من ثلث مالها وان كان لم يدخل بها فاختلفت منه في مرضها بغير مهرها فنقول أمان نصف المهر فقد سقط عن الزوج بانطلاق قبل الدخول لامن جهتها وللنصف الباقي له من ثلث مالها وكذلك ان كانت اختلعت منه بأكثر من مهرها فنصف المهر سقط بانطلاق قبل الدخول والنصف الباقي مع الزيادة للزوج من ثلث مالها فان برأت من مرضها فله جميع المهر المسمى وان اختلعت وهي صحيحة والزوج مريض فاطلع جائز بالمسمى قل أو كثر ولا ميراث لها منه قال ابن تيمية أجنبي في مرضه بائتلا عا من الزوج بمال ضمنه للزوج فهو جائز من ثلثه اذا ماتت من ذلك المرض وان كان الزوج مريضاً حين فعل الأجنبي هذا بغير رضاها فله الميراث اذا ماتت الزوج قبل انقضاء عدتها كذا في المبسوط * ان كان الزوج ابن عم لها والمرأة قد دخل بها فان كان لا يرث منها بحق القرابة بان كانت عصبة أخرى أقرب منه فهذا وماله كان الزوج أجنبياً سواء وان كان يرث منها بحق القرابة وقد ماتت بعد انقضاء العدة فانه ينظر الى بدل الطلع والى قدر ميراثه منها بحق القرابة فان كان بدل الطلع قدر ميراثه أو أقل يسلم للزوج ذلك وان كان أكثر فالزيادة على ميراثه منها لا تسلم له الا باجارة باقية الورثة وان كانت المرأة غير مدخول بها فان نصف المهر يسلم للزوج بانطلاق قبل الدخول فلم تعتبر المرأة متبرعة في ذلك النصف وانما تعتبر متبرعة في النصف الآخر وقد صارت متبرعة على الوارث في نظر الى ذلك النصف والى قدر ميراثه منها فيسلم للزوج الاقل منها هذا اذا ماتت من مرضها وان برأت منه سلم للزوج جميع ما سمت له بمنزلة ما لم وهبت له شيئا ثم برأت من مرضها كذا في المحيط * امرأتها بائنا وعمها وارثاها تزوجت أحدهما ودخل بها ثم خافت بمهرها في مرض موتها ولا مال لها غيره وماتت في العدة فالمرء بينهما ولو طلقها على مهرها وماتت في العدة فهو طلاق رجعي فله النصف بالزوجية والباقي بينهما نصفان كذا في الكافي

(الباب التاسع في الطهار)

الظهار وتسميه الزوجة أو جز منها شائع أو معبر به عن الكل بما لا يحل النظر اليه من المحرمة على التام بدلول برضاع أو صهرية كذا في فتح القدير * سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أو مكاتبية أو مدبرة أو أم ولد أو كناية

(٦٤ - فتاوى اول) فانت طالق والالفاظ ثلاثة المشيئة والاباء والكراهة فان لم بعد كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة قدم الطلاق على المشيئة أو آخر أو وسط لان عند حرف العطف يتعلق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة كالموالات ان أكلت وشربت فانت طالق فان الطلاق يتعلق بهما جميعا والجمع بين المشيئة وعدم المشيئة لا يتصور فلا يقع الطلاق أبدا وان أعاد كلمة الشرط وقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق لا يقع الطلاق ابدان عند تقديم الشرط يتعلق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة جميعا كالموالات ان أكلت وشربت فانت طالق يتعلق بهما فلا يصح اليمين وكذا لو قال ان شئت وان آيت فانت طالق أو ذكر الكراهة مكان الابهاء وان قدم الطلاق على المشيئة فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشائي فقلت في مجلسها شئت طلقت لوجود المشيئة وكذا لو ماتت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقت لان عند تقديم الطلاق يتعلق الطلاق بأحدهما كالموالات أنت طالق ان أكلت وان

شربت فانما قالت شئت طلقت لوجود المشيئة وكذا لو قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقت لعدم المشيئة وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشأني فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرط لما عرف في الجامع الكبير وان ذكر الاباء وقدم الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان آيت فقالت شئت أو قالت آيت يقع الطلاق لان الشرط أحدهما وان قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا لا يقع لان الشرط أحدهما ولم يوجد أما المشيئة فظاهرة للعرف وكذا الاباء لان الاباء فعل والنعل يعرف بحدته بخلاف عدم المشيئة وكل ذلك يكون بلسانه لا بقلبه والكره بمنزلة الاباء وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان آيت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد رحمه الله تعالى هذا اذ لم ينوشيا فان نوى وقوع الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجه كما هو اقدم الطلاق على الشرط أو آخر أو وسط لانه اذا نوى الايقاع بصيركاته قال (٥٠٦) أنت طالق شئت أو لم تشأني أو قال أنت طالق شئت أو آيت ولو قال لها أنت طالق متى شئت وآيت فهو على المجلس وغيره ولا تطلق حتى تقول شئت وآيت بخلاف قوله أنت طالق ان شئت وان آيت لان ذلك يقتصر على المجلس فاذا تكلمت باحدهما يخرج الامر من يدها أما كلمة متى للوقت فلا يخرج الامر من يدها اذا تكلمت باحدهما لا يرى أنه لو قال لها أنت طالق متى شئت فقالت في المجلس أو بعده لا شاء لا يخرج الامر من يدها ولها أن تشاء بعد ذلك وكذا لو قال متى آيت ولو علق الطلاق بمشيئة الله تعالى فقال أنت طالق ان شاء الله تعالى أو قال ان أحب أو رضيت أو أراد أو قدر لا يقع الطلاق وكذا لو قال أنت طالق ماشاء الله أو قال الآن يشاء الله أو قال ان لم يشاء الله ولو قال أنت طالق كيف شاء الله يقع الطلاق واحدة رجعية وكذا لو قال أنت طالق وان

كذا في السراج الوهاج * وشرطه في المرأة كونها زوجة وفي الرجل كونه من أهل الكفارة فلا يصحظهار الذي كالهـ بي والمجنون كذا في فتح القدير * فان تزوج امرأه بغيبها من غير أن يراها فظاهر منها ثم أجازت النكاح فالظاهر باطل ولو أن العبد أو المذنب أو المكاتب ظاهر من امرأته صح ظهوره كذا في السراج الوهاج * فلو ظاهر من أمته موطوءة كانت أو غير موطوءة لا يصح كذا في فتح القدير * وكذا الوشبه بالحرمة حرمة موقفة المطلقة ثلاثا لا يصح الظاهر بمكذافي ملخص المحيط * ركن الظاهر هو قوله لا امرأته أنت على كظهر أمي أو ما يقوم مقامه في افادة معناه كذا في النهاية * اذا قال لها رأيتك على كظهر أمي أو وجهك أو رقبتيك أو فرجك بصير مظاهرا وكذا اذا قال لها يدك على كظهر أمي أو ربعك أو نصفك ونحو ذلك من الاجزاء الشائعة كذا في البدائع * اذا ذكر جزا لا يعبر به عن جميع البدن كاليد والرأس واليد والرجل لم يثبت الظاهر كذا في محيط السرخسي * ان قال ظهرك على كظهر أمي أو كبطنها أو كفر جهال لا يكون ظهرا كذا في الجوهرة النيرة * لو قال أنت على كركبة أمي في القياس يكون مظاهرا ولو قال لها فذلك على كفخذ أمي يكون ظهرا كذا في فتاوى قاضيان اذا شبه بعض من أمه لا يجوز له النظر اليه فهو كشبهه بظهرها كذا اذا شبهها بمن لا يحل له مناكحتها على التأييد من ذوات محارمه مثل اخته أو عمة أو أمه من الرضاع أو أخته من الرضاع كذا في الجوهرة النيرة * ان شبهها بما يحل النظر اليه كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يكون ظهرا كذا في فتاوى قاضيان * لو قال أنت على كظهر أمي كان مظاهرا سواء كانت مدخولا بها أو لا ولو قال كظهر أمي يثبت ان كانت مدخولا بها كان مظاهرا ولا فلا كذا في السراج الوهاج * ان شبهها بامرأة الاب أو الابن يكون ظهرا داخل به أو لم يدخل بها الاب أو الابن * ولو شبهها بامرأة نفي بها أو به أو ابنة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ظهرا وهو الصحيح * ولو شبهها بامرأة أو ابنة امرأته قد زنى بها لا يكون ظهرا كذا في الظهيرية * لو قبل أجنبية بشهوة أو نظرا لفرجها بشهوة ثم شبهه بزوجه بابتها لم يكن مظاهرا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يشبه هذا الوطء كذا في المحيط (٢) * وحكم الظاهر حرمة الوطء والدوامي الى غاية الكفارة كذا في فتاوى قاضيان * ان وطئها قبل أن يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يعاود حتى يكفر كذا في السراج الوهاج * لو ظاهر منها ثم طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها لا يحل له وطؤها والاستمتاع بها حتى يكفر وكذا اذا كانت زوجته أمه فظاهر منها ثم اشتراها حتى يطل النكاح علك المين وكذا لو كانت حرة فارتدت عن الاسلام ولحققت بدرا الحرب فسيبت ثم اشتراها وكذا اذا طاهر منها ثم ارتد عن الاسلام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا اذا طلقها ثلاثا فترجعت بزوجه آخر ثم عادت الى

(٢) مطلب في حكم الظاهر

شاء الله ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا تطلق في قولهم ولو قال ان شاء الله أنت طالق لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو قال ان شاء الله وأنت طالق واختاف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع يصح الاستثناء هل يكون مينا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مينا حتى لو قال لا امرأته ان حلفت بطلاقك فعبدى حر ثم قال لها أنت طالق ان شاء الله حتى يصح الاستثناء عندهما لا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مينا ولا يحث وعلى هذا لو قال لا امرأته أنت طالق ان دخلت الدار وعبدى حر ان كملت فلان ان شاء الله على قول محمد ينصرف الاستثناء الى الطلاق والعناق جميعا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينصرف الاستثناء الى المين الثانية كالأول كمكان الاستثناء شرطا ولو قال أنت طالق بارادة الله تعالى أو بمشيئته أو برضاه لا تطلق

الاول

وكذا لو ذكر مكان حرف الباء كلمة في فقال أنت طالق في مشيئة الله أو في إرادته أو في حكم الله أو في أمره أو في قضاءه أو في قدرته أو في تقديره لا تطلق ولو قال أنت طالق في علم الله أو في معلومه تطلق ولو ذكر حرف اللام فقال أنت طالق لمشيئة الله أو لحبسه أو لقضائه أو غيرهما من الألفاظ تطلق ولو قال أنت طالق بعون الله أو بحكم الله أو بقضائه أو بعلمه أو بقدرة تطلق ومن شرط صحة الاستثناء عند مشايخنا رحمهم الله تعالى أن يكون مسموعا بحيث لو قرب إنسان أذنه إلى فيه يسمع ويصح استثناء الأصم ومن شرط صحة الاستثناء أيضا أن يكون موصولا ولا ينقطع بالتفليس ولا بالخطاس والجشاش ولا يتخلل النسيان بين الاستثناء وبين ما قبله حتى لو قال أنت طالق يا عمرة إن شاء الله صح الاستثناء وكذا لو قال أنت طالق يا زانية إن شاء الله يصح الاستثناء وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا فلائنة الواحدة يصح الاستثناء الواحدة ويقع ثنتان ولو قال أنت طالق حتى يطيب قلبك إن شاء الله يكون فاصلا فيقع الطلاق (٥٠٧) ولا يصح الاستثناء بـ رجل قال لامرأته أنت طالق إن شئت

الله أنت طالق عندنا يصرف الاستثناء إلى الأول ويقع واحدة بالكلام الثاني وعلى قول زفر رحمه الله تعالى ينصرف الاستثناء إليهما ولا يقع شيء ولو قال أنت طالق ثلاثا إن شاء الله أنت طالق طلق العمل واحدة ولو قال أنت طالق واحدة إن شاء الله وأنت طالق ثنتين إن لم يشأ الله قالوا لا يقع شيء وهذا الجواب على قول محمد رحمه الله تعالى ظاهر لأن عنده الاستثناء باطل تقدم أو تأخر وقوله إن شاء الله وقوله إن لم يشأ الله كل واحد منهما استثناء فيبطل الكل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاستثناء يتعلق فالطلاق الأول يتعلق بمشيئة الله والثاني يتعلق بعدم مشيئة الله ومشيئة الله غيب عنا لا نعرف وجودها عالم تظهر فلا يسميكم بوقوع الطلاق ولأن بالكلام الثاني

الأول لا يحل له وطؤه هايدون تقديم الكفارة عليه كذا في البدائع * ولو ارتد ما عاتم أسلمها فها على الظاهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * هذا كله في الظاهر المطلق والمؤبد أما في المؤقت كما إذا طاهر مدة معلومة كالיום والشهر والسنة فإنه إن قربها في تلك المدة تلزمه الكفارة وإن لم يقربها حتى مضت المدة سقطت عنه الكفارة وبطل الظاهر كذا في الجوهر والنيرة * للمرأة أن تطالب المظاهر بالوطء وعليها أن تغتصم من الاستمتاع بها حتى يكفر كذا في فتح القدير * المظاهر إذا لم يكفر ورفع أمره إلى القاضي يجلس به القاضي حتى يكفر أو يطلق كذا في الظهيرية * إن قال كثرت صدق ما لم يعرف بالكذب كذا في النهر الفائق * لو قال لامرأته أنت علي كظهر أمي كان مظاهرا سواء نوى الظهار أو لا فإنه أصلا وجب كذا إذا نوى الكرامة أو المنزلة أو الطلاق أو تحريم البين لا يكون إلا ظهرا ولو قال أردت به الأخبار عمي مضى كذا لا يصح صدق في القضاء ولا يصح المرأة أن تصدقه كالأب مع القاضي ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وكذا إذا قال أنا منكم مظهر أو مظاهر فله فهو مظهر نوى الظهار أو لا فإنه لا ينعى نوى لا يكون إلا ظهرا وإن أراد به الخبر عن الماضي كذا لا يصح قضاء ويصدق ديانة وكذا لو قال أنت علي كبطن أمي أو كفضي أمي أو كفرج أمي فهذا وقوله أنت علي كظهر أمي على السواء كذا في البدائع * إن قال أنت مني كظهر أمي أو عندي أو معي فهو مظاهر كذا في الجوهر والنيرة * لو قال لها أنت أمي لا يكون مظاهرا أو ينبغي أن يكون مكروها ومثله أن يقول يا بنتي وبياختي ونحوه ولو قال لها أنت علي مثل أمي أو كأمي نوى فإن نوى الطلاق وقع بانها نوى الكرامة أو الظهار فكأن نوى كذا في فتح القدير * وإن لم تكن له نية فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء جلا للفظ على معنى الكرامة كذا في الجامع الصغير * والصحيح قوله هكذا في غاية البيان * وإن نوى التحريم اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه يكون ظهرا عند الكل قال لها أنت مثل أمي ولم يقل علي ولم ينوشه لا يلزمه شيء في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * لو قال إن وطئت وطئت أمي فلا شيء عليه كذا في غاية السروجي * إذا قال لها أنت علي حرام كأمي ونوى الطلاق أو الظهار أو الأباله فهو على ما نوى وإن لم ينوشه يكون ظهرا في قول محمد رحمه الله تعالى وذكر الخصاص الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما قال محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت علي حرام كظهر أمي ونوى طلاقا أو ابلا لم يكن إلا ظهرا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يكون طلاقا وإن نوى التحريم أو لا فإنه فهو ظهرا بالاجماع * لو قال لامرأته أنت علي كظهر أبي أو القريب أو كظهر رجل أجنب لم يكن مظاهرا كذا في محيط السرخسي * ولو قال كفرج أبي أو كفرج أجنبي كان مظاهرا ولا تكون المرأة مظهرة من زوجها عند محمد رحمه الله تعالى والفتوى عليه

يتعلق الطلاق بعدم المشيئة ولو قلنا بوقوع الطلاق بظهور مشيئة الله تعالى فيبطل من حيث يصح فلا يصح اليوم واحدة إن شاء الله وإن لم يشأ فثنتين فبقي اليوم ولم يطلق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع ثنتان لأن الله تعالى لو شاء وقوع الواحدة لا جرى على لسانه الطلاق في اليوم فإذا مضى ولم يطلق انعدمت المشيئة وإن طلقها في اليوم واحدة لا ينزل أكثر من ذلك ولو قال أنت طالق ثلاثا أو ثلاثا إن شاء الله على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى طلاق ثلاثا وكذا لو قال لعبدك أنت حر وإن شاء الله يعتق العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا إيجاب الثاني وقع لغوا فيصير فاصلا بين الاستثناء وبين ما قبله وقال أصحابنا الاستثناء صحيح ولا يقع الطلاق والعناق وعلى هذا الخلاف لو قال أنت طالق ثلاثا واحدة إن شاء الله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا إن شاء الله صح الاستثناء في قولهم بـ رجل طالق امرأته ثلاثا فنفسم عنده عدلان فثلاثا استتبت موصولا وهو لا يذكر ذلك قالوا

أن كان الرجل - ل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله أن يعتمد على قوله ما ولا فلا إذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها أنت طالق إن شاء الله فكذلك المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة أن القول قول الزوج وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله إلا بينة ولو قال الزوج طلقته أمس وقلت إن شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافاً بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاستثناء في القوي احتياطاً لأمرا الفرع في زمان غلب فيه فساد الناس ولو خلع امرأته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا أو الطلاق سواء وإن ذكر البطل في الخلع فقال خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام وغيره (٥٠٨) أنه لا يصدق قضاء إذا أخذ على الخلع جهلاً أو أراد باخذ الجعل ذكر البطل في

الخلع لاحقة الإخذ وكذا لا يصدق القاضى فيما ذكرنا لا تصدقه المرأة وإن شهد بالشهد وبخلاف أو بطلاق بغير استثناء قال في السير الكبير إذا اختلف الزوجان فقال الرجل قلت المسيح ابن الله في قول النصارى وقالت المرأة لم تقبل قول النصارى كان القول قول الزوج مع يمينه فإن جاءت المرأة بشهود فقالتوا عنه يقول المسيح ابن الله ولم يقل شيئاً آخر وقال الزوج قلت قول النصارى الأنهم لم يسمعوا فان القاضى يجوز شهادتهم ويفرق بينه وبين المرأة وإن قال اليهود لا ندرى قال ذلك أم لا إلا أنهم لم يسمعوا منه شيئاً غير قول المسيح ابن الله لا يقبل القاضى شهادتهم حتى يشهدوا أنه لم يقل معهما غير ما جعلوا دعوى الاستثناء في الطلاق وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * (٢) وشروط الظهار أن يكون الزوج من أهل الكفارة فلا يصح ظهار الذمي كالصبي والمجنون ولو ظاهر في ثم أفاق فهو على حكم الظهار ولا يكون عائداً بالافاق هكذا في فتح القادر * ومن الشرائط أن لا يكون معنوها ولا مدهوشاً ولا مبرهاً ولا مغنى عليه ولا نائمًا فلا يصح ظهار هؤلاء وكونه جاذباً ليس بشرط لصحة الظهار حتى يصح ظهار الهازل وكذا كونه طائفاً أو عامداً ليس بشرط عندنا فيصح ظهار المذكور والخاطيء لا يصح طلاقه وكذا الخاطيء بشرط الخيار ليس بشرط عندنا فيصح ظهار شرط الخلاء هكذا في البدائع * وظهار السكران لازم وظهار لاخرس بكتامة أو إشارة تعرف وهو ينوى لازم كالطلاق كذا في التارخية * أسلم زوج المجوسية فظاهر منها قبل عرض الإسلام عليه أصبح لأنه من أهل الكفارة كذا في الجرائد * الظهار لا يوجب نقصان العدد ولا يوجب اليقونة وإن طالت المدة كذا في التارخية * يصح الظهار من الصغيرة والرقاة والقرنات والخائض والنفساء والمجنونة وغير المدخول بها كذا في غاية المروحي * لو طلق امرأته طلاقاً رجعيًا ثم ظاهر منها في عدتها صح ظهاره كذا في السراج الوهاج * لا يصح الظهار من المطابقة ثلاثاً ولا من المبانة والمختلعة وإن كانت في المدة كذا في البدائع * ولو طلق المظاهر امرأته موصولاً بالظهار لا كفارة عليه إجماعاً لا انتهاء العود كذا في الغيبة * إذا قال لها أنت على كظهر رأى غداً أو بعد غد فهو ظهار واحد وإذا قال أنت على كظهر رأى غداً وإذا جاء بعد غد فظاهران فإن كثر اليوم لم يجز عن الظهار الذي وقع بعد الغد كذا في المحيط * إن قال أنت على كظهر أى كل يوم فهو ظهار واحد يبطل بكفارة واحدة * ولو قال أنت على كظهر أى في كل يوم يتجدد الظهار يتجدد كل يوم فإذا مضى اليوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهراً في اليوم الآخر ظهاراً جديداً أنه أن يقربها في الليل كذا في الكافي * أنت على كظهر أى كل يوم ظهاراً يمدد الظهار فيكون مظاهراً في كل يوم ويتجدد بتجدد اليوم فإذا مضى اليوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهراً في اليوم الآخر ظهاراً جديداً أنه أن يقربها في الليل فإن كثر في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد في الغد إذا قال أنت على كظهر أى كلما جاء يوم فإنه يكون مظاهراً من أجاز يوم ولا ينتهي ظهار هذا اليوم بخصيه وكذلك كلما جاء يوم صار مظاهراً ظهاراً آخر مع بقاء الأول لا يطله إلا الكفارة هكذا في شرح تخليص الجامع الكبير * في المنتقى إذا قال لها أنت على كظهر أى رمضان كله ورجب كله فكفر في رجب سقط عنه ظهار رجب وظهار رمضان استحساناً والظهار واحد وإن كفر في شعبان لم يجز قال رأيت لو قال لها أنت على كظهر أى أبداً اليوم الجمعة ثم كفران كفر في يوم الاستثناء لم يجز وإن كفر في اليوم الذي هو مظاهراً فيه أجزأه عن الكل إذا

(٢) مطلب شروط الظهار

كذلك قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هذه من المسائل التي يقبل فيها الشهادة على النقي ولو جرى الظاهر الاستثناء على لسانه من غير قصد أو استتمى ولا يعرف معنى الاستثناء وقد مر قبل هذا * رجل قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق إن شاء الله يصح الاستثناء ولا يقع شيء ولو قال أنت طالق وطالق وطالق إن شاء الله قالوا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث لأنه تفضل بين الثلاث وبين الاستثناء ما لا حكم له فيلغو فلا يصح الاستثناء كلما وسكت بعد الثلاث قبل الاستثناء وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقع شيء قال رضي الله تعالى عنه ولو قال لامرأته أنت طالق وتنتين وتنتين الواحدة طلقت ثلاثاً ولو قال أنت طالق وتنتين وتنتين بغير تسمية ولو قال أنت طالق وتنتين وتنتين ثلاثاً لا لا وجه أن يجعل هذا استثناء الثلاث من التنتين لأن التنتين الأوليين ولأن التنتين الأخيرتين ولا وجه أن يجعل هذا استثناء الثلاث منها جميعاً فيكون

كذلك قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هذه من المسائل التي يقبل فيها الشهادة على النقي ولو جرى الظاهر

الاستثناء على لسانه من غير قصد أو استتمى ولا يعرف معنى الاستثناء وقد مر قبل هذا * رجل قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق إن شاء الله يصح الاستثناء ولا يقع شيء ولو قال أنت طالق وطالق وطالق إن شاء الله قالوا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث لأنه تفضل بين الثلاث وبين الاستثناء ما لا حكم له فيلغو فلا يصح الاستثناء كلما وسكت بعد الثلاث قبل الاستثناء وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقع شيء قال رضي الله تعالى عنه ولو قال لامرأته أنت طالق وتنتين وتنتين الواحدة طلقت ثلاثاً ولو قال أنت طالق وتنتين وتنتين بغير تسمية ولو قال أنت طالق وتنتين وتنتين ثلاثاً لا لا وجه أن يجعل هذا استثناء الثلاث من التنتين لأن التنتين الأوليين ولأن التنتين الأخيرتين ولا وجه أن يجعل هذا استثناء الثلاث منها جميعاً فيكون

مستقي من كل اثنين واحدة ونصف فيبطل الاستثناء ضرورة اذا قال لامرأته أنت طالق أربعة الاثلاثا يقع واحدة وكذا لو قال أنت طالق
عشر الاثنا كانت تطليقة واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا الأربعة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث لان الثلاث
الثاني وقع لغوا فصار فاصلا بين الاستثناء وبين الاول وقال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان لانه جمع بين الثلاث الاول والثاني بحرف الجمع
فصار كأنه قال أنت طالق ستا الا أربعة يقع ثنتان ولو قال أنت طالق ثلاثا والا واحدة وثنتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال يقع
الثلاث كأنه قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع ثنتان فيصح استثناء الواحدة ويبطل الباقي ولو قال أنت
طالق واحدة واحدة واحدة الاثلاثا طلقت ثلاثا كأنه قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا وكذا لو قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة
الواحدة واحدة واحدة وواحدة طلقت ثلاثا ولو قال أنت طالق ثلاثا والا واحدة واحدة (٥٠٩) وواحدة طلقت ثلاثا في الاستثناء لانه

جمع في الاستثناء بحرف
الجمع فصار كأنه قال أنت
طالق ثلاثا الاثلاثا وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى
يقع واحدة ويصح استثناء
الواحدة والثانية لانه استثنى
البعض ولا يصح استثناء
الباقى كذا يؤدى الى استثناء
الكل ولو قال أنت طالق
ثلاثا والا واحدة أو ثنتين
ومات قبل البيان ذكر في
بعض الروايات عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه يقع
واحدة ويقع ثنتان في قول
محمد رحمه الله تعالى وعلى
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى يكثر الاستثناء ويقل
الواقع وعلى قول محمد رحمه
الله تعالى يقل الاستثناء
ويكثر الواقع فيقع ثنتان وذكر
في الوصاية اذا وقع الشك
في الاستثناء يقل الاستثناء في
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى لان على قوله الاستثناء
اخراج فانما وقع الشك في
الاستثناء لا يخرج الا التقدير

ظاهر الرجل من امرأته ثم قال رجل لامرأته أنت على مثل امرأته فلان فهو مظهر منها كذا في المحيط
* ولو ظاهر من امرأته ثم أشرك أخرى معها أو قال أنت على مثل هذه بنوى الظاهر سبع وكذا بعد موتها
وبعد التكفير كذا في العتامة * ولو قال للثالثة أشركتك في ظهارها فهو مظهر من الثالثة ظهارين كذا
في التهذيب * أن قال لثالثة أنت على كظهر أمي صار مظهر منهن وعليه لكل واحدة كفارة كذا في الكافي
* لو ظاهر من امرأته مرارا في مجلس أو مجلس فعليه لكل ظهار كفارة الا ان ينوي به الاول كما ذكر
الاسيحي وغيره وقبل فرق بين المجلس والمجالس والعقد هو الاول هكذا في البحر الرائق * يصح ظهار
زوجته تعلية بأن قال ان دخلت الدار وان كنت فلا فأتيت على كظهر أمي كذا في البدائع * ولو قال
لاجنبيه اذا تزوجتك فأنت على كظهر أمي فتزوجها يكون مظاهرا ولو قال اذا تزوجتك فأنت طالق ثم قال
اذا تزوجتك فأنت على كظهر أمي فتزوجها يلزمه الطلاق والظهار جميعا لانهما يقعان في حالة واحدة
وكذا لو قال اذا تزوجتك فأنت على كظهر أمي وانت طالق فتزوجها يلزمه الطلاق ولا يلزمه الظهار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
فأنت طالق وأنت على كظهر أمي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه الظهار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لاجنبيه أنت على كظهر أمي ان دخلت الدار لا يصح حتى لو تزوجها
فدخلت الدار لا يصير مظاهرا بالاجماع اذا علق الظهار بشرط ثم أبانها قبل وجود الشرط ثم وجد الشرط
وهي في العدة لا ينزل الظهار كذا في البدائع * ولو قال أنت على كظهر أمي ان شاء الله تعالى لا يكون ظهارا
ولو قال أنت على كظهر أمي ان شاء فلان أو قال أنت على كظهر أمي ان شئت فهو على المشيئة في المجلس كذا
في فتاوى قاضيخان * ولو قال ان قرنتك فأنت على كظهر أمي كان موليا ان تركها أربعة أشهر ربان بالايلاء
وان قرنها في الاربعة الا شهر رلزمه الظهار واذا بان بالايلاء ثم تزوجها فقرنها فهو مظهر كذا في المبسوط

(الباب العاشر في الكفارة)

الكفارة انما تجب على المظاهر اذا قصد وطأها بعد الظهار وان رضى أن تكون محرمة عليه بالظهار ولا
يهرم على وطئها لم تجب عليه الكفارة أما اذا عزم على وطئها وجبت عليه الكفارة فيصير على التكفير فان
عزم بعد ذلك أن لا يطأها سقطت عنه الكفارة وكذا لو مات أحدهما بعد العزم كذا في البنايع * كفارة
الظهار عتق رقبة كاملة الرق في ما يملكه مقر وبأنية الكفارة وجنس ما ينبغي من المنافع قائم بالبدل كذا
في الجوهرة النيرة * ويستوى فيه الكافر والمسلم والذك والأنثى والصغير والكبير كذا في شرح النقاية
للبرجندي * اذا عتق نصف الرقبة ثم عتق نصفها الاخر قبل أن يجامعها جاز عن الكفارة وبعد

المتيقن وعلى قول محمد رحمه الله تعالى الاستثناء تكلم بالباقي بعد النيا فالشك في الاستثناء يكون شكافي الايجاب فلا يشك الا القدر
المتيقن وذكر في الاقرار اذا قال الرجل لغيره لك على ألف الامانة أو خمسين ذكر في نوادر أبي سليمان رحمه الله تعالى انه يلزمه تسعة
وخسون وذكر في رواية أبي حفص رحمه الله تعالى انه يلزمه تسعة وهو الصحيح * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الاشيا طلقت
ثنتين قضاء اذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا والا واحدة عدا أو قال الواحدة ان قلت فلانا لا يقع شيء قبل مجيء الغد والكلام وعند
الكلام ومجيء الغد يقع ثنتان لان الاصل ان يكون المستثنى منه من جنس المستثنى فانما كان المستثنى معلقا أو مضافا الى الغد كان المستثنى
منه معلقا ومضافا الى الغد اذا قال لامرأته أنت طالق يا زانية ثلاثا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تطلق ثلاثا ولا حد عليه ولا لعان
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي طالق واحدة وعليه ما حدد لان حكم القنف أشد من حكم الطلاق فيصير فاصلا بين الثلاث والطلاق

مبيع واحدة ولو قال غير المدخول به أنت طالق طالق ثلاثا لا يقع الا واحدة * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا فاعلم ان شاء الله صحت الاستثناء ولو قال اذهبي ان شاء الله طلقت ثلاثا وبطل الاستثناء * رجل حلف بالطلاق وأراد أن يقول في آخره ان شاء الله فأخذ انسان معه فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع يده عن فقه موصولا يصح الاستثناء كالموتحفل بين الطلاق وبين الاستثناء عطاس أو جحشا * رجل أراد ان يحلف رجلا بخاف ان يستثنى الحالف فالحيلة له أن يأمر الحالف حتى يقول عقيب اليين موصولا لاسبحان الله أو أستغفر الله أو كلاما لا يصح الاستثناء بعده * رجل قال والله لا أكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله قالوا في اليين بالطلاق يكون مستثناة اديانة * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ولا وفارسيته يائه لا يقع شيء وكذا لو قال أنت طالق والافارسيته ومكزوكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان كان وفارسيته كربود وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان (٥١٠) وفارسيته اكر وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان كان وفارسيته كرنود لان

ما جامعها لا يجوز عنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان عبد بين اثنين اعتق أحدهما نصيبه عن كفارة لا يجوز عنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان موسرا أو معسرا اذا اعتق عبده ولم ينوع عن كفارته أو نوى به - والاعتاق لا يجوز به عنها كذا في السراج الوهاج * لو أعتق نصف رقبتين بان كان بينهما وبين شريكه عبدان لا يجوز به كذا في المبسوط * ويجوز الاصم عن كفارة الظهار اذا كان يسمع شيئا وان كان لا يسمع شيئا لا يجوز به المختار كذا في غاية البيان * ولا يجوز تحجير الآخر من لفوات جنس المنفعة وهو التسكيم كذا في الكافي * اذا اخلت المنفعة فهو غير مانع حتى تجوز العوراء مقطوعة إحدى اليدين وأحدى الرجلين من خلاف بخلاف ما اذا كانتا مقطوعتين من جانب واحد حيث لا يجوز كذا في الهداية * أشل الدين لا يجوز لفوات جنس المنفعة كذا في المبسوط * ويجوز التحجير ولا يجوز تحجير الاعمى ومن قطع يده أو رجلاه ولا يجوز تحجير المدر وأتم الولد لانهم ساحران من وجهه ولا يجوز تحجير مكاتب أذى بعض بدل الكتابة فان أعتق مكاتب لم يؤد شيئا جاز كذا في الكافي * ولو عزرن أدا بدل الكتابة ثم أعتقه فانه يجوز سواء أذى من بدل الكتابة شيئا أو لم يؤد شيئا كذا في شرح الطحاوي * ويجزئ الخصى ومقطوع الاذنين ومقطوع المذاكير عندنا ولا يجوز مقطوع ايهام اليدين وكذلك اذا كان من كل يد ثلاث أصابع مقطوعة لم يجز كذا في النهاية * يجوز مقطوع اصبعين غير ايهام من كل يد لاسقاط الاسنان العاجز عن الاكل كذا في فتح القدير * وجازت الرقاع والقرنات والعشاء والبرصاء والرمضاء والخنف ومقطوع الانف كذا في البحر الرائق * وجازت العشواء والخرومة (١) والعين هكذا في غاية السروحي * ويجوز ذهاب الحجابين وشعر اللحية وكذا يجوز قطع الشفتين اذا كان يقدر على الاكل ولا يجوز الجنون والمعتموه فان كان يحسن ويفيق يجوز اذا أعتقه في حال فاقتة وكذا المريض الذي في حد مرض الموت لا يجوز فانا كان يرحى ويخاف عليه يجوز والمرتب يجوز عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يجوز والمرتب يجوز بلا خلاف كذا في المحيط * وروى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا أعتق عبد احلال الدم قد قضى بدمه عن ظهاره ثم عفى عنه لم يجز كذا في فتح القدير والنهاية * وذكر الكرخي (٢) في المختصر انه لو أعتق عبد احلال الدم عن الظهار أجزأه كذا في شرح المبسوط للسرخسي * اذا أعتق عبدا على جعل بنية الكفارة لم يجز عن الكفارة وان أسقط الجعل ويجوز اعتاق الابن اذا علم أنه سحر كذا في المحيط * ولا يجوز الهرم العاجز والغائب المنقطع الخبر هكذا في غاية السروحي * لو أعتق طفلا رضيعا عن كفارته جاز ولو أعتق مافي بطن جاريته

لم يكن وفارسيته كرنود لان هذه اللفاظ ألفاظ الشرط والشرط اذا اتصل بالجزاء يخرج منه أن يكون ايقاعا * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يكلم فلانا الاناسيا فكلمه ناسيا ثم كلمه ذاكرا كان حائلا لانه استثنى الكلام ناسيا من مطلق الكلام فيبقى ما وراءه داخلا ولو قال لامرأته أنت طالق ان كلمت فلانا الا أن أسى وكلمه ناسيا ثم كلمه ذاكرا لا يكون حائلا ان كلمة الا أن للغاية قال الله تعالى ولستم بأخذيه الا أن تغضوا فيه وأراد به للغاية فاذا كلمه ناسيا انتهت اليين فلا يحث بعد ذلك * رجل قال لغيره لا يجئك الى عمرة أيام الا ان أموت ونوى بقلبه ان لم يميت أبدا فان كانت عينه بالله لا يحث وان كان بطلاق أو عتاق لا يصدق قضاء * رجل قال لامرأته أنت طالق ثنتين وواحدة الواحدة يقع ثنتان

- (١) قوله والخرومة هي المشقوقرة والانف وهو ما بين المخبرين كما في الفاموس اه بحرأوى
(٢) قوله وذكر الكرخي الخ ظاهره الجوزان لم ينف عنه فيكون مقابلا لما قبله اه بحرأوى

لان الجمع بين الواحدة والثنتين بحرف الجمع كالجاء بلفظ الجمع فصار كأنه قال أنت طالق ثلاثا الواحدة فيقع ثنتان لا يجوز ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا غير ثلاث غير ثنتين قال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان ولو قال أنت طالق عشرة الا ان شاء الله الواحدة يقع ثنتان والاصل في تحريم هذه المسائل ان يأخذ العدد الاول بمينه ثم الثاني يساره ثم الثالث يمينه ثم يطرح مافي يساره عما في يمينه فابقي في يمينه بعد الطرح فهو الواقع ولو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة أو منه فواحدة يقع الثلاث لانه أوقع الشك في المستثنى فكان المستثنى هو الأقل كانه قال أنت طالق ثلاثا الانصف واحدة وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة أو لا شيء يقع الثلاث لانه لم يستثن اذا قال لامرأته أنت طالق ثنتين وثنتين الا أن يبعاطلقت ثنتين ولو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق الواحدة يقع الثلاث وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة الواحدة طلقت ثلاثا * رجل قال لامرأته أنت بائز ونوى بذلك ثلاثا الواحدة طلقت ثنتين بائزتين

وقال محمد رحمه الله تعالى طلقت واحدة وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا بواحدة طلقت ثنتين باثنتين ولو قال أنت طالق ثلاثا بواحدة أو واحدة أو قال ثلاثا البتة واحدة يقع رجعتان وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة بواحدة بنية يقع تطبيقان رجعتان ولو قال أنت طالق ثلاثا مرة واحدة طلقت ثنتين بواحدة رجعة رجل قال لامرأته إذا دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا لا يقع عليك إلا بعد كلام فلان فدخلت الدار طلقت ثلاثا وكلام فلان باطل ولو قال أنت طالق اليوم ثلاثا يقع عليك غدا فهي طالق اليوم ثلاثا ولو قال أنت طالق إن شاء الشيطان أو إن شاء الملك لا يقع شيء ولو قال أنت طالق ما شاء الله أو قال إلا إن شاء الله لا يقع شيء إذا قال لامرأته أنت طالق ثنتين لابل واحدة طلقت ثلاثا ولو قال أنت طالق لابل واحدة طلقت ثنتين وكذا لو قال أنت طالق واحدة لابل واحدة رجلا قال لامرأته أنت طالق أولائي (٥١١) كان باطلا فان قال أنا أوقع الطلاق الذي قلت طلقت

الساعة وهو نظير ما لو طلق رجل امرأته فقال رجل آخر أنا أوقع طلاق فلان الذي أوقعه على امرأته طلقت امرأته القائل رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة لابل غدا طلقت للرجال واحدة فإذا انشق الفجر من الغد وهي في العدة يقع أخرى رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا إلا نصفها يقع ثنتان ولو قال إلا أنصافهن يقع الثلاث رجلا قال لامرأته أنت طالق لولا لولا حسنتك أوقال لولا لا أحبك فهو استثناء ولا تطلق شيئا المبطل للاستثناء خمسة أحدها أن يزيد المستثنى على المستثنى منه كقوله أنت طالق ثلاثا إلا أربعا لا يصح الاستثناء والثاني استثناء بعض الطلاق نحو

لا يجوز عن الكفارة كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز المفلوج اليابس الشق ولا الزمن ولا المقعد وإذا أعتق عبده عن كفارة وهو مريض لا يخرج من ثلث غاله فمات من ذلك المرض لا يجوز عن كفارة وإن أجاز له الورثة ولو أنه برئ من مرضه جاز كذا في التارخية * إن أعتق عبد حر يباقي دار الحرب لم يجزئه عن الظهار فإن أعتقه في دار الإسلام أجزأه كذا في شرح المبسوط للسرخسي * ولو دخل ذور حم محرمة منه في ملكه بلا منع منه كما إذا ورثه فإنه لا يجوز عن كفارة بالأجماع وإن دخل بصنعها نوى عن كفارة وقت وجود الصنع جاز عندنا كذا في السراج الوهاج * لو أعتق عبدا قد غصبه أحد جاز عن الكفارة إذا وصل إليه ولو ادعى الغاصب أنه وهبه منه فأقام بينة زور وحكم له إلحاقه بالعبد لم يجز عتقه عن الكفارة كذا في البحر الرائق * لو أعتق المديون جاز عن الكفارة وإن كانت عليه السعاية في الدين وكذلك لو أعتق المرهون جاز عن الكفارة وإن كان الرهن معسرا وسعى العبد في الدين (١) كذا في شرح المبسوط للسرخسي * لو أعتق رجل عبده عن كفارة غيره بغير أمره لم يجز بالاتفاق ويقع العتق عن المعتق فإن كان أمره بذلك فإن قال له أعتق عبدا عني من غير ذكر عوض وقع عن المعتق عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وإن قال أعتقه عني على ألف وقع عن الأمر كذا في السراج الوهاج * ولو وكل رجلا بأن يشترى له أباه فيعتقه بعد شهر عن ظهاره فاشتراه الوكيل بعق كالأشترائه ويجزى عن ظهار الأمر كذا في فتاوى قاضيخان في فصل العتق ودعوى النسب * من وجبت عليه كفارة ظهار فاعتق رقبتين لا ينوي عن أحدهما ما بعينه جاز عنهما وكذا إن صام أربعة أشهر أو أطمع مائة وعشرين مسكينا جاز أن أعتق عنهما رقبة واحدة أو صام شهرين كان له أن يجعل ذلك عن أيهما شاء وأن أعتق عن ظهاره وقتل لم يجز عن واحد منهما كذا في الهداية * وهذا إذا كانت الرقبة مؤمنة فإن كانت كافرة صح عن الظهار كذا في فقه القدير * إذا ظاهرا من أربع نسوة فاعتق رقبة ليس له غيرها صام أربعة أشهر متتابعة ثم مرض فاطم ستين مسكينا ولم ينو في ذلك واحدة بعينها أجزأه عنهن استسناؤا وإن أبيات من المظاهر أمر أنه ثم كفر عنها وهي تحت زوج أو مرندة لاحقة بدار الحرب جازت الكفارة عنه وإذا ارتد الزوج والعياذ بالله ثم أعتق عبدا له عن ظهاره ثم أسلم أجزأه عنه وهذا أصح كذا في شرح المبسوط * لو قال لعبدا اشتريتك فانت حر ثم اشتريته فانت حر عن كفارة الظهار لا يجوز عن الظهار ولو قال عند العيين عن كفارة ظهاري جاز ولو قال لعبدا اشتريتك فانت حر عن كفارة عيني أو قال تطوعا ثم اشتراه أو باع ظهاري لم يكن عن ظهاره وكذلك إذا قال إن اشتريته فهو حر تطوعا ثم قال إن اشتريته فهو حر عن ظهاري ثم اشتراه فهو حر تطوعا ويقع العتق عن

(١) قوله وسعى العبد في الدين أي ويرجع به على المولى لأن السعاية ليست تبدل عن الرق اه بحرارى ان يقول أنت طالق إلا نصفها طلقت واحدة والثالث أن يكون المستثنى مثل المستثنى منه نحو أن يقول أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا والرابع السكوت لا للتنفس والعطاس ونحو ذلك من غير ضرورة وإن قل وفي بعض الروايات إذا سكت مقدار التنفس وله بتمن ذلك لا يقطع الاستثناء والخامس ما يؤدى إلى تحميم بعض الاستثناء وإبطال البعض كذا لو قال أنت طالق ثنتين وثنتين إلا ثلاثا والله أعلم بالصواب (مسائل تطبيق الطلاق بالتزوج) * رجل قال إن فعلت كذا فامرأته طالق وليس له امرأة فتزوج امرأة ثم فعل ذلك لا يحسن في عينه ولو قال إن تزوجت امرأة أو أمرت أناسا بالتزوج لي امرأته فهي طالق ثم غيرهن إن تزوجهن امرأة ففعل المأمور لا تطلق امرأة الخالف لأنه حسنت بالامر لا إلى جراه وهو نظير ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال رجل إن تزوجت فلانة أو خطبتها فهي طالق فخطب امرأته وتزوجها لا يحسن في عينه لأنه حسنت بالخطبة إذا قال للأجنبية أو للبانة كثر الأخواند كي كتم أو قال أكرهواهم

خواستن أو قال أكررتا بخواهم طلاق فتزوجها قالوا لا تطلق امرأته لأنه يحث بالارادة قبل النكاح فلا يحث بالنكاح قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا الجواب ظاهر فيما إذا قال قبل النكاح بخواهم أنه فلا نه را بخواهم فان لم يقل كذلك وكان عينه أكررتا بخواهم أو بخواهم خواستن فهذا الجواب مشكل لأن الارادة من أفعال القلب بمنزلة المشيئة والرضا فلا يؤخذ ما لم يتكلم به * رجل قال أكرر فلانة را بنى دهنند أو راطلاق قالوا لا تصح هذه اليمين حتى لو تزوجها لا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح هذه اليمين وتطلق وكذلك لو قال الولد انه تزوجتني امرأته فهي طالق فتزوجها امرأته بامر الله قالوا لا تصح هذه اليمين ولا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح وتطلق وهو الصحيح لأن التزويج لا يتم إلا بالنكاح ولو قال أكرر دهنند أو راطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال (٥١٣) أكرر امرأته دهنند بنى تطلق ولو قال أكرر فلانة را بنى دهنند أو راطلاق فتزوجها لا تصح

الجهة التي عنها أولا ولا يلحقه الفسخ وعلى هذا إذا قل ان اشترت هذا العبد فهو حر عن ظهاري ثم قال ان اشترت فتزوجته عن يميني ثم اشتراه فهو حر عن الظهار وكذلك إذا قل ان اشترت فتزوجته فهو حر عن ظهاري من فلانة ثم قال لا مرة أخرى ثم اشتراه فهو حر عن ظهاري الأولى كذا في المحيط * اذا قل أنه ظاهر منه فكفر عنها ثم تبين أنه ظاهر من أخرى لم يجز نه عنها كذا في العنابية * اذا لم يجسد المظاهر ما يعقب فكفارة الصوم شهرين متتابعين ليس فيها شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام التشريق كذا في غاية البيان * لو جامع امرأته التي ظاهر منها بالنهار ناسيا وبالليل عامدا أو ناسيا فانه يستقبل الصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو جامعها بالنهار عامدا استأنف بالاتفاق كذا في شرح الطحاوي * واذا جامع غير التي ظاهر منها فان كان وطؤها بفسد الصوم يقطع المتابع ويلزمه الاستئناف بالاتفاق وان لم يفسد الصوم بان وقع بالنهار ناسيا وبالليل كيف كان لا يلزمه الاستئناف بالاتفاق كذا في غاية البيان * اذا كفر بالصيام وافرط يوما بعد رمضان أو سفر فانه يستأنف الصوم وكذلك لو كفر يوم الفطر أو يوم النحر أو أيام التشريق فانه يستأنف الصوم فان صام هذه الأيام ولم يفطر فانه يستأنف أيضا كذا في الجوهر النيرة * اذا صام المظاهر شهرين بالأهله أجزأه وان كان كل شهر تسعة وعشرين يوما وان صام بغير الأهله ثم أفرط لتام تسعة وخمسين يوما فعليه الاستئناف فان صام خمسة عشر يوما ثم صام شهر بالأهله تسعة وعشرين ثم خمسة عشر يوما أجزأه وهذا بناء على قولهم اقاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجزئه كذا في المبسوط * ان صام رمضان في السفر عن ظهاري مع شعبان أجزأه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك في التارخات * ان كل في صوم الظهار ناسيا الصوم لم يضره كذا في النهاية * لو صام شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس في آخر ذلك اليوم يجب عليه العتق ويكون صومه تطوعا والافضل له أن يتم صوم هذا اليوم ولو أنه لم يتمه وأفرط لا يجب عليه القضاء عندنا ولو قدر على الاعتاق بعد غروب الشمس في آخر ذلك اليوم جاز صومه عن كثارته كذا في شرح الطحاوي * المعتق في يسار المكفر وأفساره وقت التكفير لا وقت الظهار حتى لو ظاهر وهو غني وكان وقت التكفير معسر أجزأه الصوم ولو كان على العكس لم يجزئه كذا في السراج الوفاج * من ملك رقبة لزمه العتق وان كان محتاج اليها وكذلك من ملك ثمن رقبة من النقيدين ولا اعتبار بالسكن وما فيه من الثياب التي لا يضمنها انما يعتبر الفضل كذا في المحيط * معسر له دين على الناس اذا لم يقدر على أخذه من مدينه فقد عجز عن التكفير بالمال فيجزيه الصوم أما اذا قدر على أخذه منه لم يجزئه الصوم وان كان له مال ووجب عليه دين مثله يجزيه الصوم بعد ما قضى دينه هكذا في البحر الرائق * لا يجوز للعبد ولو مكاتب أو مستسعى الا الصوم ولو أعتق عنه المولى أو أطمع ولو بامر لم يجز كذا

قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يصح على قول الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ولو قال أكرر فلانة را بنى كنم أو راطلاق فتزوج تطلق ولو قال لمنكوحته ان تزوجتك أو قال أكررتا بنى كنم ينصرف ذلك الى العقد وكذلك لو قال أكررتا نكاح كنم ينصرف الى العقد وهو الصحيح ولو قل بالعربية ان نكحتك يقع على الوطء ولو قال للطلقة طلاقا رجعيما أكررتا بنى كنم ينصرف الى العقد فان نوى الرجعة بحت نيته وعند الإطلاق ينصرف الى العقد * فضولي زوج رجلا امرأة ثم حلف الرجل ان لا يتزوج امرأة ثم أجاز الحالف نكاحا بإشراف الفضولي قبل اليمين لا يحث في عينه لان الاجازة ليست بعقد ولو كان حلف قبل نكاح الفضولي أن لا يتزوج امرأة ثم تزوجه

الفضولي امرأته أو أجاز الحالف نكاحه بالقول حث في عينه وان أجاز بانعهل من سوق مهر او بخواه اختلافه في النهر واكثر المشايخ على ان لا يحث ولو وكل رجلا بأن يزوجه امرأة ثم حلف ان لا يتزوج تزوجه الوكيل امرأته حث في عينه لان عقد الوكيل انتقل الى الموكل بقوله فيحث كذا في اجاز نكاح الفضولي بالقول ولو أن بكر الحلف ان لا يتزوج نفسه او زوجها وليها فسكت روى عن محمد رحمه الله تعالى انه قال حثت في عيها او جعل الاجازة بالفعل حثنا * رجل حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج امرأته نكاحا فاسدا ذكر في الكتاب انه لا يحث قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيحث والصحيح جواب الكتاب * رجل قال كل امرأة أتزوجها طالق ونوى من بلد كذا ونوى امرأته حبشية أو غيرها لا يكون مصداق في ظاهر الرواية قضاء ولو قال كل امرأة أتزوجها نكاحا أو قال الى ثلاثين سنة فهي طالق ان كلفت فلا نكاح امرأته قبل الكلام وتزوج امرأته بعد مطلق كل امرأة يتزوجها

في تلك المدة فان لم تكن اليين موقفة بان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان كلفت فلان فتزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعد مطلق
التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام وقد مررت المسئلة قبل هذا ولوقال ان كلفت فلان فاكل امرأة أتزوجها
فهو طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليين مطلقة أو موقفة فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوج قبل الكلام
صحت نيته لان الكلام يحتمل التقديم والتأخير فيقع الطلاق على المتزوجة قبل الكلام نيته وعلى التي تزوجها بعد الكلام بظاهر اللفظ
فيقع الطلاق عليها جميعا * رجل قال أية امرأة أتزوجها فهي طالق كانت اليين على امرأة واحدة الا أن ينوي جميع النساء * ولوقال
بالفارسية هر كدام زن كه زني كنم طلاق فهذا على كل امرأة يتزوج * وقال بعضهم لا يقع الطلاق الا على امرأة واحدة وجه اول هذا الكلام
فارسية قوله أية امرأة أتزوجها والصحيح هو الاول * ولوقال بالفارسية هر كدام زن كه درنكاح من آيد
(٥١٣)

ينبغي أن يكون هذا على كل
امرأة يتزوج في قولهم جميعا
لا يجعل النكاح صفة
للراة فتم بموم الوصف ولو
قال هر چه زن كنم يقع
على كل امرأة مرة واحدة
الا أن ينوي به التكرار ولو
قال هر بار كه زن بزي كنم
يتناول كل امرأة ويتكرر
الطلاق على كل امرأة
بتكرار الزوج * ولوقال
هر چه كه زن كنم بطلاق
يقع على امرأة واحدة لا غير
* ولوقال اگر فلانه را بنخواستم
أو قال هر زني را بنخواستم
كان ذلك في موضع يريدون
بهذا اللفظ الزوج يقع
الطلاق وان كان ذلك
في موضع يريدون به الخطبة
لا تصح اليين ولا يقع الطلاق
عند الزوج وفي عرفنا
يراد بهذا اللفظ الزوج دون
الخطبة * رجل قال بالفارسية
اگر خرازوزن كنم أو قال
اگر خرازوزم را زن باشد

في النهر الذائق * بخلاف الفقير اذا أعتق عنه غيره أو أطمع فانه يجوز كذا في البدائع * فان عتق قبل أن
يكفر فاك ما لا تكفاره بالعتق كذا في المبسوط * وليس للو منعه من هذا الصوم كذا في النهر الذائق
* بخلاف صيام النذر وكفارة اليين لان له أن ينعه من ذلك كذا في البدائع * صوم العبد مقدر بالشهرين
المتتابعين هكذا في التبيين * في شرح المبسوط للسرخسي اذا لم يستطع المظاهر الصيام أطمع ستين مسكينا
كذا في السراج الوهاج * الفقير والمسكين سواء فيها كذا في البحر الرائق * ولا يجوز به أن يعطى من هذه
الكفارة من لا يجوز به أن يعطيه من زكاة المال الا فقراء أهل الذمة فانه يعطيه من هذه الكفارة في قول أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفقراء أهل الاسلام أحب اليينا ولا يجوز به أن يعطى فقراء أهل الحرب
وان كانوا مستأمنين في دارنا كذا في شرح المبسوط * لو دفع بغيره فبان أنه ليس بمصرف أجزاء عند أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في البحر الرائق * وان أمر غيره أن يطعم عنه من ظهاره ففعل جاز
ولا يكون للأمر أن يرجع على الأمر في ظاهر الرواية لانه يحتمل القرض أو الهبة فلا يرجع بالشك كذا في
الكافي * وان قال الأمر على أن يرجع على الأمر في المأمور على الأمر كذا في التارخانة * لو تصدق عنه
بغير أمره لم يجزئه كذا في شرح المبسوط * يطعم كل مسكين نصف صاع بر أو صاع قر أو شعير أو قيمته وان
أعطى مناه من رومنين من قر أو شعير جاز لحصول المقصود كذا في الكافي * دقيق البروسو يقيه مثله في
اعتبار نصف الصاع ودقيق الشعير وسويقه مثله كذا في الجوهر النيرة * ولو أدى نصف صاع من تمر جريد
يلغ نصف صاع من حنطة لا يجوز كذا لو أدى أقل من نصف صاع حنطة يبلغ صاعا من قر أو شعير لا يجوز
والاصل فيه أن كل جنس هو منصوص عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر هو منصوص عليه
وان كان في القيمة أكثر ولو أدى ثلاثة أمنا من الذرة يبلغ قيمتها منونين من الحنطة جاز قال هشام انما
يجوز اذا أراد أن يجعل الذرة بدلا عن الحنطة أما اذا أراد أن يجعل الحنطة بدلا عن الذرة فلا يجوز كذا في
الحيط * لو أعطى عن كفارة ظهاره مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم نصف صاع جاز كذا في الفتاوى
السراجية * ولو أعطى مسكينا واحدا كله في يوم واحد لا يجوز به الا عن يومه ذلك وهذا في الاعطاء بدعة
واحدة وإباحة واحدة من غير خلاف أما اذا ملكه بدعات فقد قبل بجزءه وقيل لا يجوز به الا عن يومه ذلك
وهو الصحيح كذا في التبيين * لو أعطى ثلاثين مسكينا كل مسكين صاعا من حنطة لا يجوز الا عن ثلاثين
وعليه أن يعطى ثلاثين مسكينا أيضا كل مسكين نصف صاع من حنطة كذا في السراج الوهاج * اذا
أعطى ستين مسكينا كل مسكين مدام حنطة لم يجزئه وعليه أن يعيد مدام آخر على كل مسكين فان لم يجد
الاولين فأعطى ستين آخرين كل مسكين مدام لا يجوز به كذا في المحيط * لو أدى الى المساكين مداما ثم ردتوا

(٦٥ - فتاوى اول) فهي طالق أو قال هرا طلاق داده فتزوج امرأة غير هانم تزوج أخرى طلق الأولى دون الثانية لان قوله زن
لا يتناول الا امرأة واحدة * ولوقال اگر مر ايدن جهان زن بود بيه طلاق فتزوج امرأة طلق فان تزوج أخرى لا تطلق لما ذكرنا ان هذا
اللفظ لا يتناول الا امرأة واحدة * امرأة قالت لا جنبي زوجت نفسي منك فقال الرجل فانت طالق طلق * ولوقال أنت طالق لا تطلق
ولا يكون هذا الكلام قبولا للنكاح لان هذا الكلام اخبارا ما في المسئلة الاولى جعل مطلقا جزاء النكاح وطلاقها لا يكون جزاء لنكاحها
الا بالقبول فيكون كلامه قبولا للنكاح ثم يقع الطلاق بعده * رجل قال كل امرأة أتزوجها أبدى قرية كذا فهي طالق ثم أخرج امرأة
من تلك القرية فتزوجها لا تطلق لانه لم يتزوجها في قرية كذا وكذا ولم يخرجها من تلك القرية فتزوجها في غير تلك القرية لا يصح لان
شرطا لحث النكاح في تلك القرية * ولوقال كل امرأة أتزوجها من قرية كذا فتزوج امرأة من تلك القرية حثت حثما تزوجها * رجل قال

كل امرأة تكون لي بضاراً فهي طالق فتزوج امرأة بغير طلاق وهو الصحيح لان في العرف يراد بهذا التزوج بغيراً * رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهي طالق وليس لفلان وقت البين بنت ثم جاءت له بنت فتزوجها الخالف قالوا لا يحسن في عيونه ويشترط قيام البنت وقت البين ولا يدخل في البين ما يحدث بعد البين كالمو حلف ان لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس لتلك الدار أهل ثم سكنها قوم فتزوج الخالف منهم امرأة لا يحسن في عيونه ويشترط وجود الأهل وقت البين الآن هذا الجواب يوافق قول محمد رحمه الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يدخل في هذا البين ما كانت موجودة وقت البين وما يحدث بعده كالمو حلف أن لا يكلم ابن فلان وليس لفلان ابن ثم ولده ابن وكلمه الخالف يحسن في قول أبي حنيفة (٥١٤) وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحسن في قول محمد رحمه الله تعالى ولو قال والله

لا أتزوج امرأة من أهل الكوفة فتزوج امرأة من أهل الكوفة ولدت بعد البين حنث * فرق محمد رحمه الله تعالى بين هذا وبين بنت فلان لان أهل الكوفة قوم لا يحصون فلم يكن الحامل على البين غيظاً لحقه من جهة الأهل بل الحامل على البين معنى في الكوفة فيدخل في هذه البين الموجود وقت البين والحادث بعده بخلاف بنت فلان لان غمة الحامل على البين غيظ لحقه من جهة بنت فلان فيدخل فيه الموجود والحادث ولو حلف أن لا يتزوج من نساء أهل البصرة فتزوج جارية ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة ثم أوطنت بها حنث الخالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده المعتبر في هذا الولادة * رجل حلف بالفارسية ان لا يتزوج من نزا فلان فتزوج ابنة

أبي الرق ومواليهم أغنياء ثم كوتوا ثيابهم أعاد عليهم لم يجزئه لانهم صاروا بحال لا يجوز الاداء اليهم فصاروا كخنس آخر كذا في البحر الرائق * ولو أطمع مسكيناً كل مسكين صاعاً من بر عن ظهرين في امرأة أو امرأتين لم يجز الا عن أحد هما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو أعطاه نصف الصاع عن إحدى الكفارين ثم أعطى النصف الآخر اهتداء عن الكفارة الاخرى جاز بالاتفاق كذا في غاية البيان * لو كانت الكفارتان من جنسين مختلفين فانه يجوز بالإجماع لو أعتق نصف رقبة وصام شهراً أو أطمع ثلاثين مسكيناً لا يجوز عن كفارته كذا في شرح الطحاوي * فان غداهم وعشاهاهم وأشبعهم جاز سواء حصل الشبع بالقليل أو الكثير كذا في شرح النقاية لابي المكارم * فلو غداهم يومين أو عشاهاهم كذلك أو غداهم وسحروهم أو سحروهم يومين اجزاء كذا في البحر الرائق * وأوقفها وأعدلها الغداء والعشاء كذا في غاية البيان * لو غدى ستين وعشى ستين غيرهم لا يجزيه الا أن يعيد على أحد الستين منهم غداء وعشاء كذا في التبيين * والمستحب أن يكون الغداء والعشاء بخبز وادام كذا في شرح النقاية لابي المكارم * ولا بد من الادام في خبر الشعير والذرة ليمكنه الاستيفاء الى السبع بخلاف خبر البر ولو كان فيمن أطمعهم صبي فطعم لم يجزئه وكذا لو كان بعضهم شبهاً قبل الاكل كذا في التبيين * اذا كانوا غلماناً باعتمل مثلهم يجوز كذا في المحيط * ولو أطمع مسكيناً واحداً ستين يوماً كل يوم أكلتين مشبعتين جاز ولو أطمع مائة وعشرين مسكيناً دفعة واحدة فعليه أن يطعم أحد الفريقين أكلة مشبعة أخرى كذا في السراج الوهاج * اذا غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو عشاهاهم وأعطاهم قيمة الغداء يجوز هكذا ذكر في الاصل * وفي الباقي اذا غداهم وأعطاهم مائة رويان كذا في المحيط * يجب تقديم الاطعام على القربان وان قريه في خلافه لم يستأنف كذا في فتح القدير

(الباب الحادي عشر في اللعان)

اللعان عندنا من هاتين مؤكداً باليمين من الجانبين مقرونة باليمين والغضب قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها كذا في الكافي * اذا قذف امرأة ثم رأت فعليه لعان واحد كذا في المبسوط * وأجمعوا أنه لا تلاعن بين الزوجين الا مرة واحدة كذا في القير رشرح الجامع الكبير للبصيري * ولا يحتمل العفو (١) والابراء والصلى وكذا لو عفت عنه قبل المرافعة أو صالحته على مال لم يصح وعليها رد (١) قوله ولا يحتمل العفو ولكن لا يقيم القاضى مع العفو لعدم الطلب وله أن يقيه اذا وجد الطلب بعد حصول العفو تأمل اه بحر اوى

بذل من أهل بيت فلان فتزوج بنت فلان لا يحسن لان هذا الاسم لا يتناول أولاد البنات * رجل قال ان تزوجت امرأة مادمت بالكوفة فهي طالق ففارقت الكوفة ثم عاد إليها وتزوج امرأة لا تطلق لان البين كانت موقوفة مادام بالكوفة فاذا فارقت الكوفة انتهت وان فارق الكوفة بنفسه وبني وطنه لا يحسن أيضاً الآن ينوي دوام وطنه به * رجل قال لا يوبه ان تزوجت امرأة مادمتا حيين فهي طالق فتزوج امرأة في حياتهما طلقا ثم ماتت واحدة منهن فان قال كل امرأة تزوجها مادمتا حيين أو قال بالفارسية هر زنن كنه بجواهم طلاق كل امرأة تزوجها في حياتهما وان ماتت واحدة لا يوبه فان كان نوى أن لا يتزوج في حياة أحد هما فهو على مانوى وكذا لو نوى أن لا يتزوج في حياتهما جميعاً كان على مانوى وان لم يكن له نية ينهي أن

لا يبقى المين بعد موت أحدهما كالو حلف أن لا يكلم أخوة فلان وكلم أحدهم لا يحنت * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج صبية حنت في عيینه ولوحلف أن لا يكلم امرأة وكل صبية لا يحنت في عيینه * رجل قال إن تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق فطلق امرأته بانام تزوجها لا تطلق لان الحامل على المين غيظ لحقه من جهة الزوج فكان المين على غيرها وكذا لو حلف أن لا يطأ امرأة وطأها رجل كان له أن يطأ نسائه واما ما * رجل حلف ليتزوج من امرأة بشهادة شاهدين يكون سران النكاح لانه قد بدون الشاهدين فلا يعد هذا جهرا لاجرم لو تزوج بشهادة ثلاثة من الرجال كان حاشا * رجل قال لامرأتين ان خطبتكما أو تزوجتكما فأنتم طالقان فخطبهما ثم تزوجهما لا يحنت لما ذكرنا في المرأة الواحدة فكذلك في المرأتين * رجل يعلم انه كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ولا يدري انه كان بالغا وقت المين أو لم يكن فتزوج امرأة لا يحنت في عيینه لانه شك في صحة المين فلا يحنت بالشك (٥١٥) * رجل قال ان تزوجت امرأة

الى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لان المين لا تنتهي قبل مضي السنة الخامسة ألا يرى انه لو أجر داره الى خمس سنين كانت السنة الخامسة داخلة في الاجازة * رجل قال ان أكلت من خبز والى مالم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فأكل ثم تزوج فاطمة طلقت لانه لما أكل قبل نكاح فاطمة صار قائلا عند الاكل كل امرأة أتزوجها فهي طالق فإذا تزوج فاطمة بعد الاكل طلقت ولو قال كل امرأة أتزوجها مالم أتزوج فاطمة فهي طالق فانت فاطمة أو غابت فتزوج غيرها طلقت في الغيبة ولا تطلق في الموت أو أطي الغيبة فلا نه تزوج غيرها فاطمة حال بقاء المين فيحنت في عيینه وفي الموت لا يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه ما الله تعالى لان

بدل الصلح ولها أن تطالبه باللعان بعد ذلك ولا تجزئ فيه النيابة حتى لو وكل أحد الزوجين باللعان لا يصح التوكيل فأما التوكيل بالنيابة فجأز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه ما الله تعالى هكذا في البدائع * سببه قذف الرجل امرأة أنه قد فالوجوب الحذف في الجانب فيجب به اللعان بين الزوجين كذا في النهاية * إذا قال لها ما زانية أو أنت زنت أو رأيتك تزني فإنه يجب اللعان كذا في السراج الوهاج * إذا قذف الرجل امرأة بالزنا وهي ممن لا يحقد قاذفها لا يجري بينهما اللعان بان كانت وطئت بشبهة أو كانت تظهر زناها بين الناس قبل ذلك أو لها ولد من غير أب معروف كذا في غاية البيان * لو قال لها جومعت جماعا حراما أو قال وطئت حراما فلا لعان ولا حد (٢) ولو قذفها بعمل قوم لوط فلا لعان ولا حد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * شرطه أن يكون نازجا حين وأن يكون النكاح بينهما صحيحا سواء دخل بها أم لم يدخل حتى لو قذفها ثم طلقها ثلاثا أو بأكثر فلا حد ولا لعان وكذا إذا كان النكاح فاسدا لا يجب اللعان لانه ليس بزواج مطلقا كذا في غاية البيان * ولو تزوجها بعد الطلاق فطالبت بذلك القذف فلا حد ولا لعان كذا في السراج الوهاج * لو طلقها طلاقا رجعيا لا سقط اللعان كذا في الظهيرية * لو طلق امرأته طلاقا ثانيا أو ثلاثا ثم قذفها بالزنا لا يجب اللعان لعدم الزوجية ولو طلقها طلاقا رجعيا ثم قذفها لا يجب اللعان ولو قذف امرأة بعد موتها لم يلعن عندنا كذا في البدائع * أهله عندنا من كان أهلا للشهادة حتى ان اللعان لا يجري بين الزوجين عندنا إذا كانا محدودين في القذف أو أحدهما أو كانا رقيقين أو أحدهما أو كافرين أو أحدهما أو آخرسين أو أحدهما أو صبيين أو أحدهما أو مجنونين أو أحدهما أو مجرى فيما عد ذلك كذا في المحيط * لو قذف رجلا فاضرب بعض الحد ثم قذف امرأة نفسه لم يكن عليه لعان وعليه تمام الحد لذلك الرجل كذا في المبسوط * لو كانا فارقين أو أعين يجب اللعان لانهم من أهل الشهادة في الجملة كذا في المضمرات * قذف الأصم امرأته يوجب اللعان كذا في العتابة * متى سقط اللعان لمعني الشهادة بنظران كان من جانب الزوج فعليه الحد وان كان من جانب المرأة فلا حد ولا لعان كذا في شرح الطحاوي * لو كانا محدودين في قذف فعليه الحد كذا في الهداية * إذا كان الزوج عبدا والمرأة محدودة فعلى العبد أن يحد في القذف ان أقرت المرأة بالزنا فقد خرجت من ان تكون أهلا للعان كذا في المبسوط * حكمه حرمة الوطء والاستمتاع كما فرغ من اللعان ولكن لا تقع الفرقة بنفس اللعان حتى لو طلقها في هذه الحالة طلاقا ثانيا يقع وكذا لو أكلت الرجل نفسه محل الوطء من غير تجديد النكاح كذا في النهاية * قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الفرقة الواقعة في اللعان فرقة بتطليقة بآنة فيزول ملك النكاح وتثبت حرمة الاستمتاع (٢) مطلب القذف بعمل قوم لوط لا يوجب اللعان بين الزوجين عند أبي حنيفة ويوجبهما

عندهما عيسته تبطل بالموت فلا يحنت بعد ذلك * رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها منه فصولي بغير إذنها ثم أجازت المرأة بعد ذلك طلقت وقيل لا ينبغي أن لا تطلق لانه حنت بعقد القسولي والمرأة ليست في نكاحه قبل الاجازة فصل المين لا في جراه فلا تطلق والصحيح انها تطلق لان نكاح القسولي لا يتم قبل الاجازة فلا يحنت قبل الاجازة ولهذا لو حلف أن لا يتزوج فتزوج امرأة تزوجها منه فصولي لا يحنت قبل الاجازة * رجل حلف أن لا يتزوج فلانة أو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم فارقها ثم تزوجها نكاحا جائزا كان حاشا لان بالنكاح الفاسد لم يحنت فيحنت بالنكاح الصحيح * رجل حلف أن لا يتزوج ثم جن فتزوج به أبوه امرأة لا يحنت الخالف بخلاف ما لو وكل رجلا بالنكاح ثم حلف أن لا يتزوج ثم تزوجه وكيفية له امرأة كان حاشا * رجل قال كرمي دختر خویش وأبكسي دم برنی بار وادام تا ورا بکسی دهند فعليه كذا فالخليفة في ذلك ان يوكل البنت رجلا بالنكاح ان كانت بالغه فتزوجها ولو وكل

ويقول الاب لأجيز ما يصنعون فيجوز النكاح ولا يبحث الاب رجل حائف أن لا يزوج ابنته الصغيرة فزوجهما فضولي وأجاز الاب بالفعل لا يبحث كالحولف أن لا يبيع فباعه غيره بغير أمره وقبض الحالف الثمن لا يبحث في عينه * رجل قال لامرأة كل امرأه أتزوجها فتدبت طلاقها منك بدهم ثم تزوج امرأه فقالت التي كانت عنده حين علمت بشكاح غيرها قبلت أو قالت طلقها أو قالت اشترت طلاقها طلقت التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل أن يتزوج الاخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الايجاب * رجل قال هرزني كه وراود تاسي سال ازوي بطلاق ونوي ما يستفيد بعد اليمين أولم يتوشا لا تطلق التي كانت عنده وقت اليمين لان المراد من هذا في العرف ما يستفيد بعد اليمين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قوله كل امرأه تكون لي وقوله كل امرأه أتزوجها سواء وان نوي من كانت في نكاحه ومن يتزوجها بعد اليمين في تلك المدة صححت نيته لانه (٥١٦) نوي من يكون في نكاحه وقت الشرط ان كانت اليمين معلقة وان نوي الحالية غير

ما يستفيد بعد اليمين دخلت والتزوج مادام على حالة اللعان كذا في البدائع * بشرط طلبها فان امتنع عنه حبسه الحاكم حتى يلاعن أو يكذب نفسه كذا في الهداية * فيحد حد القذف كذا في السراج الوهاج * فاذا لاعن وجب عليها اللعان فان امتنعت حبسها الحاكم حتى تلاعن أو تصدقه كذا في الهداية * الافضل للمرأة أن تترك الخصومة والمطالبة فان لم تترك وخاصة الى القاضي يستحسن للقاضي ان يدعوها الى الترك فيقول لها ان تركي وأعرضي عن هذا فان تركت وانصرفت ثم بدلتها ان تخاصمه فلهذا ذلك وان تقادم العهد لان ذلك حقها وحق العبد لا يسقط بالتقادم كذا في البدائع * صفة اللعان ان يتدعى القاضي بالزوج فيشهد أربع مرات بقول في كل مرة أشهد بالله اني ان الصادق فيما رويت به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواها به من الزنا بشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة أربع مرات تقول في كل مرة أشهد بالله اني ان الكاذبين فيما روي به من الزنا وتقول في المرة الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما روي به من الزنا كذا في الهداية * وقيامها وقت اللعان ليس بشرط الا انه يندب هكنا في البدائع * اللعان يقف على لفظ الشهادة عندنا حتى لو قال أحلف بالله اني ان الصادقين أو قالت هي ذلك لم يصح اللعان كذا في السراج الوهاج * اذا التعنافرق الحاكم بينهما ولا تقع الفرقة حتى يقضي بالفرقة على الزوج فيفارقهها بالطلاق فان امتنع فرق القاضي بينهما وقبل أن يفرق الحاكم لا تقع الفرقة الزوجية فاقعة يقع طلاق الزوج عليها وظهاره وبلاؤه ويجري التوارث بينهما اذا مات أحدهما ولو أنهما امتنعما اللعان بعد ثبوته أو امتنع أحدهما أجبرهما الحاكم عليه ولو أنهما اجنبت بعد ما التعن الزوج قبل ان تلتعن هي سقط اللعان ولا حد ولو أنهما سافرا غايبا اللعان سالا القاضي أن لا يفرق بينهما لم يجبهما الى ذلك ويفرق بينهما كذا في الجوهر النيرة * ان افرق القاضي بينهما (١) بعد اللعان يلزم الولد أمه وروى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بد أن يقول القاضي فرقت بينهما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا ينفي النسب عنه كذا في المسبوط * فان أخطأ القاضي ففرق قبل تمام اللعان ينظر ان كان كل واحد منهما قد التعن أكثر اللعان نفذ التفريق وان لم يلقه نأكثر اللعان أو كان أحدهما لم يلقه نأكثر اللعان لم ينفذ بينهما كذا في البدائع * لو فرق بينهما بعد لعان الزوج قبل لعان المرأة نفذ حكمه لكونه مجتهدا فيه كذا في الظهيرية * ولو أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الرجل فانه يعيد اللعان على المرأة فان لم يفعل وفرق بينهما وقعت الفرقة كذا في فتاوى الكرخي * وقد أساء كذا في الينابيع * ولو التعن عند الحاكم ولم يفرق

ما يستفيد بعد اليمين دخلت الحالية في عينه بحكم النية ومن يتزوجها بعد ذلك بحكم ظاهر اللفظ لان هذا الكلام يتناول ما يستفيد ظاهرا فلا يملك صرف اليمين عما يستفيد وكذا لو قال هرزني كه وراود ولم يوقت ولو قال هرزني كه وراود وباشد قال مشايخنا ومشايخ بلخ رحمه الله تعالى هذا والاول في الوجوه سواء لان قوله وباشد تأكيد لا فائدة للفظ الاول فلا يتغير به حكم الاول وقال مشايخ سمرقند رحمه الله تعالى لا تنعقد هذه اليمين لان اللفظ الشافي لا يفيد الا ما أفاده الاول فيلغوا ويصير فاصلا بين اللفظ الاول والجزء فينبغي أن لا تصح اليمين في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه كالأول لعده أنت حرو حان شاء الله تعالى أو قال لامرأة أنت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله يصير

(١) قوله اذا فرق القاضي الخ كذا في عامة النسخ الحاضرة والاولى حذفه لانه سيأتي في صحيفة ٥٢٠

اه بجاوي

المكر فاصلا بين الاستثناء وبين اللفظ الاول ولا يصح الاستثناء فيزل الطلاق والعناق والصحيح ما قال مشايخنا حتى رحمه الله تعالى لان تصحيح الكلام واجب ما أمكن وأمكن تصحيحه بان يجعل الثاني تأكيداً للمأفاده الاول ولو كان لغوا وليس كل لغو يكون فاصلاً لا يرى ان الرجل اذا قال لامرأة الحاضرة أنت طالق بالثلاثة ان دخلت الدار نصح اليمين ولا يصبر النداء فاصلاً ولو قال هرزني كه بخواهد وبود وباشد بطلاق كه فلان كارتكند قالوا ههنا أحد الالفاظ الثلاثة يكون لغوا ويصير فاصلاً عند الكل لكن هذا اذا لم ينو بأحد اللفظين الاخرين الحالية فان نوى ذلك ينبغي أن تصح نيته ونصح اليمين وفي الموضوع الذي يصح تعليق الطلاق بالتزوج لو أراد أن تدخل في نكاحه امرأه ولا تطلق فله طريقان أحدهما نكاح الفضولي والاجازة بالفعل والثاني نصح اليمين والاول في زماننا أولى وهذا ظاهر وان أراد الحالف أن يزوجه فضولي فجاء الى عالم وقال من سوكتند خورده أم يدنيوجه وبشكاح فضولي حاجت است مرا فزوجه

العالم امرأة فأجاز الخالف بالفعل لا يحنث وكذا لو قال الخالف للجماعة مرا - انكاح فضولي حاجت است فزوجه واحد من الجماعة امرأة وأجاز الخالف بالفعل وكذا لو قال الخالف للجماعة كسي ميسايدك مرارتي خواهد يجوز ولا يكون ذلك لو كيلا لان التوكيل للجهول باطل ولو قال لرجل اذبراي من عقد فضولي كن قالوا يكون ذلك لو كيلا اذا زوجه المأمور يحنث وان اراد الخالف أن يجيز عقد الفضولي بالفعل يجيزه بسوق مهر لا بتقبيل ولا بلمس كيلا يكون ابتداء الفعل قبل نقاد النكاح وان بعث اليها عطية أو هدية لم يكن ذلك اجازة حتى لو أجاز بالقول بعد ذلك نطق وان بعث اليها بالمهر ثم أجاز بالقول بعد ذلك لا تطلق لان بعث الهدية والعطية ليس من خصائص النكاح وأحكامه فلم يكن اجازة بخلاف سوق المهر ولو قال لمبتوتة أو لاجنبية اكر كسي ترابزي كندوبن بخشد تر اطلاق كان باطلا لانه ما أضاف الطلاق الى سبب الملك فلم تصح اليمين ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فزوجه فضولي (٥١٧) فأجاز الخالف بالفعل قالوا هذا وقوله كل امرأة تزوجها

سواء لان دخول المرأة في النكاح له سبب واحد وهو النكاح فكان ذكر الحكم كذكر السبب وهو نظير ما لو ادعى ولد حرة أو أقر نسبا ولد حرة كان ذلك اقرا نكاح الام اما طريق فسخ اليمين وان حنثي المذهب قال اذا تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا ثم جاء الى القاضي فطلب منه فسخ اليمين فان كان القاضي حنفيا لا ينبغي له أن يفسخ عنه لانه قضاء بخلاف رأيه لكن ينبغي للقاضي ان كان ما دوننا في الاستخلاف أن يبعث الخالف الى شفيعي المذهب ولا يأمر المبعوث اليه بفسخ اليمين لانه كما لا يجوز للقاضي أن يقضي بخلاف رأيه لا ينبغي له أن يأمر غيره بذلك لكن يأمر المبعوث اليه أن يسمع خصومتها ويقضي بينهما فبعد ذلك ان كان القاضي

حتى عزل أو مات فان الخاسم الثاني يستقبل اللعان بينهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى الكرخي * لو حدث بهما أو بأحدهما بعد اللعان ما يمنع منه قبل تفريق الخاسم بطل اللعان وذلك بان خر سابعدا فخر غمان اللعان أو خر س أحدهما أو ارتد أحدهما أو كذب أحدهما نفسه أو قذف أحدهما انسا لخد في القذف أو وطئت المرأة حراما بطل اللعان ولا حد ولا يفرق بينهما ولو جن أحدهما بعد ما فرغ من اللعان فرق القاضي بينهما كذا في السراج الوهاج * رجل وامرأة اتعا ولم يفرق القاضي بينهما حتى عته أحدهما فانه يفرق القاضي وان كان العتة يحل باهلية اللعان لو اتعن الرجل ولم تلتن المرأة حتى عتهت أو عتهت قبل فراغها من اللعان أو عته الزجل بعد ما فرغ قبل أن تلتن المرأة لا يفرق بينهما ما لو لا يأمر المرأة باللعان * لو تلاعنا ثم وكل الرجل أو المرأة أو كيلا بالفرقة وغاب يفرق القاضي بينهما لان بعد تمام اللعان الحاجة الى التفريق وأنه مما تجرى فيه النيابة كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * لو تلاعنا ثم غابا ثم وكلا أو كيلا بالفرقة فرق بينهما كذا في السراج الوهاج * رجل قذف امرأة رجل فقال الرجل صدقت هي كقالت كان قاذفا حتى تلاعن ولو قال صدقت مطلقا من غير زيادة لم يكن قاذفا كذا في الظهيرية * لو قال أنت طالق ثلاثا بازانية يجب الحد دون اللعان ولو قال بازانية أنت طالق ثلاثا فلا حد ولا لعان كذا في غاية السروجي * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو قال لامرأة ولم يدخل بها أنت طالق بازانية ثلاثا فهي ثلاث ولا حد ولا لعان كذا في البدائع في كتاب الايمان * ان قال بازانية فقالت أنت أزني متى فعليه اللعان لان كلامها ليس بقذف له فان معناه أنت أقدر على الزنا مني ولهذا القذف الاجنبى بهذا اللفظ لا يلزمه الحد وكذلك لو قال الزوج لزوجته أنت أزني من فلانة أو أنت أزني الناس فلا حد ولا لعان كذا في المبسوط * لو قال لها يا زاني فهو قذف لان النساء قد تحذف (١) بخلاف قولها للزوج بازانية لم يصح * لو قال بازانية بنت الزانية فهو قذف لها ولا معها كذا في العتابة * فان اجتمعتا جميعا على مطالبة الحد بدأ بالحد لاجل الام وسقط اللعان وان لم تطالبه الام وطالبته المرأة بلاعن بينهما ويجب حد القذف للام ان طالبته بعد ذلك في ظاهر الرواية وكذلك لو كانت الام ميسة فقال لها يا زانية بنت الزانية كانت لها المطالبة فان طالبت وخاصمت في القذفين جميعا يحد للام حتى يسقط اللعان بينهما ولو لم تخصص في قذف أمها ولكن خاصمت في قذف نفسها يجب اللعان كذا في شرح الطحاوي * قذف أجنبية ثم تزوجها فاقذف وطلبت اللعان والحد يحد ولا بلاعن ولو طلبت اللعان دون الحد فلاعن بينهما ثم طلبت الحد يحد لان الجميع بين الحد واللعان مشروع كذا في محيط السرخسي * لو كان له أربع نسوة فقتلهن جميعا في كلام واحد أو قذف كل

(١) قوله قد تحذف أي للترخيم

الاول أو الثاني أخذ ذلك ما لا يصح فسخه عند الكل ولا ينفذ قضاؤه وان أخذ القاضي أجرة الكتابة ان أخذ زيادة على أجر المثل فكذلك وان أخذ بقدر أجر المثل فذلك لا يمنع صحة الفسخ والاولى أن لا يأخذوا إذا جاء الخالف الى القاضي الثاني بكتاب القاضي الاول لا يسمع الثاني كلامه ولا يفسخ بالاجمعي من الخصم فيحضر مع نفسه المرأة التي تزوجها فقتلها على الخالف انها امرأته وان تزوجها بمائة دينار وعليه أداء مهرها والقيام بمواجب النكاح من السكنى والتفقة وغير ذلك فيقول الرجل نعم تزوجتها بمائة دينار الا اني كنت حلفت قبل نكاحها ان تزوجت امرأة فهي طالق فترزوجها ووقع عليها الطلاق قبل الدخول باليمين السابقة فاذا سمع كلامها وطلبت المرأة من القاضي الحكم ببقا النكاح يقول القاضي حكمت بطلان اليمين التي ذكرتها وبقا النكاح ينكحها بنفسه فضاؤه وتحل المرأة للخالف ولا يحتاج فسخه الى امضاء القاضي وان أمضى كان أحوط وان كان الخالف عقد على هذه المرأة أيمانا بأن قال لها مرا ان تزوجتك فانت

طالق أو قال كذا تزوجتك فأنث طالق أو قال إذا تزوجت امرأة فهمي طالق قال ذلك من أرفأ إذا حكم بقيام نكاح هذه المرأة تنفسخ الإيمان كلها في قولهم ولو كان قال لامرأة إذا تزوجتك فأنث طالق ثم قال لامرأة أخرى إذا تزوجتك فأنث طالق فتزوج واحدة منهما فنفسخ القاضي البين في واحدة وحكم بقيام نكاحها لم يكن ذلك فسحاً في حق غيرها حتى لو تزوج أخرى تطلق في قولهم وكذا لو كان ذلك في نسوة وإن عقد بينا واحدة على كل النساء بأن قال كل امرأة أتزوجها فهمي طالق فنفسخ البين في امرأة واحدة جعلوا المسئلة على الاختلاف قياساً على مسئلة ذكرها في المنتقى رجل قال كل عبد أملكه فهو حر فقلت عبد أفا قام العبد سنة على يمينه وحكم القاضي بيمينه وبعث العبد ثم ملك عبد آخر هل يحتاج العبد الثاني إلى إقامة اليمين على البين قال على قول محمد رحمه الله تعالى لا يحتاج وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة (٥١٨) رحمه الله تعالى يحتاج وأكثر المشايخ رحمه الله تعالى في مسئلة الطلاق على قول محمد رحمه

الله تعالى هذا كالأدعي رجل على رجل أنه وكيل فلان الغائب في جميع حقوقه وخصوماته مع الناس وللغائب على المدعي عليه كذا أو أقام اليمين على ذلك وقضى القاضي بالوكالة العامة فإنه لا يحتاج إلى اثبات الوكالة على غير آخر رجل قال لامرأة إذا تزوجتك فأنث طالق فتزوجها وطلقةها ثلاثاً ثم أرفأ ففت لامرأة القاضي ليفسخ البين فإن القاضي لا يفسخ لأنه لو فسح تطلق ثلاثاً بالتخيير بعد النكاح فلا يفيد ولو أن حنفياً علق الطلاق بالتزوج فتزوج امرأة فلم يرفع الأمر إلى القاضي ~~لكن~~ سأل شفعوى المذهب فافتاه بعدم وقوع الطلاق لا ينبغي للحالف أن يأخذ بفتواه ويترك مذهبه لأن عليه الأخذ بقول علماء نازحهم الله الشافعي رحمه الله تعالى

واحدة بالزنا بكلام على حدة فإن كان الزوج وهن من أهل اللعان بلا عن في كل قذف مع كل واحدة على حدة وإن لم يكن الزوج من أهل اللعان يحد القذف في كل واحد عن الكل وإن كان الزوج من أهل اللعان والبعض منهن ليس من أهل اللعان بلا عن من كانت منهن من أهل اللعان لا غير كذا في البدائع * ولو قذف الحر امرأة أنه النمة أو الأمة ثم أسلمت أو اعتقت لم يكن عليه حد ولا لعان وإذا اعتقت المرأة الأمة ثم قذفها الزوج فعليه اللعان بقاء النكاح بينهما عندما اعتقت فإن اختارت نفسها بطل اللعان ولا مهر عليه إن لم يكن دخل بها وإن لم تكن اختارت حتى بلا عن أو يفرق بينهما فعليه نصف المهر وكذلك لو كان دخل بها ثم فرق بينهما باللعان فلها النفقة والسكنى في العدة كذا في الميسوط * زوجان كافران أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج فلم يعرض القاضي عليه الإسلام حتى قذفها بالزنا أو نفي نسب ولدها فإنه يجب عليه الحد فإن أقيم عليه بعض الحد ثم أسلم فقتلها فأسلم أبو يوسف رحمه الله تعالى أقيم عليه دية الحد ثم تلاعننا كذا في النباسيع * إذا علق القذف بشرط لم يجب حد ولا لعان (١) وكذلك إذا قال إذا تزوجتك فأنث زانية أو أنت زانية إن شاء فلان فهو باطل لو قال لامرأة قد زنت قبل أن تزوجتك أو رأيتك تزنين قبل أن تزوجتك فهو قاذف اليوم وعليه اللعان بخلاف ما لو قال قذفتك بالزنا فبطل أن تزوجتك فإنه يجب عليه الحد لأنه ظهر بأقراره قذف قبل التزوج فهو كالزانية ذلك باليمين وإن قال لها فخرجك زاناً أو جسدك زاناً أو بدنك زان فهو قذف بخلاف اليد والرجل وبأى لغة رماها بالزنا فهو قذف * ولو قذف بنت تسع فعليه الحد والمطالبة إذا بلغت وبدون تسع يعز كذا في العيني * لو قال لزوجته لم أجده بكراً لا حد ولا لعان عنه ولا جهور وهو قول الأئمة الأربعة وأصحابهم وهو الأصح كذا في غاية السروجي * وإذا قال وجدت معمار جلا يجامعها لم يكن قاذفاً وإن قال زنت مستكرهة أو زني بك صبي لم يكن قاذفاً كذا في الميسوط * ولو قال لها زنت وأنت صبية أو مجنونة وجنونها معهود فلا حد ولا لعان ولا يجعل قاذفاً في الحال كذا في غاية السروجي * وإن قال لها زنت وهذا الحمل من الزنا فلا حد ولا لعان القذف حيث ذكر الزنا صريحاً يحاول يفت القاضي الحمل كذا في الهداية * إذا قال الزوج ليس حملك مني فلا لعان وهذا قول أبي حنيفة ووزفر رحمه الله تعالى وقالان جاءت بولد لأقل من ستة أشهر لا عن وإن جاءت لاكثر فلا لعان وهو الصحيح هكذا في المضمرات وهكذا في المتون (٢) * وإذا نفي الرجل ولداً من أمه عقيب الولادة أو في الحال التي قبل التهنئة ويتناع آله الولادة صريحاً ولا عن به وإن نفاه بعد ذلك لا عن ويثبت (١) مطلب تعليق القذف بالشرط باطل ولا يوجب حد ولا لعان (٢) قوله وهكذا في المتون فيه أن متن الكتر جاز على قول الإمام ومثله متن التنوير والجواب ظاهر اهـ

ونتواهم لا تكون حجة في حقه ولو أن امرأة مع الرجل حكماً رجلاً يصحك بينهما في هذه الحادثة إن كان الحكم حنفياً السب لا ينفذ حكمه وإن كان شفعوياً اختل فيه قال بعضهم لا ينفذ حكمه لأن حكمه بمنزلة الفتوى والصحيح أنه ينفذ حكمه عليهم ما هكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى إن حكم الحكم في المجتهدات فهو الكتابات والطلاق المخاف وغير ذلك تأذو ليس لأحدهما أن يرجع عن حكمه بعد ذلك قال رحمه الله تعالى وهذا ما يعرف ولا يفتي به كيلا يتجاسر إليه العامة ولا لجل ذلك امتنع المشايخ عن الفتوى في جواز حكم الحكم وإن كبر رجلاً ولم يعلم أنهم أحكامه في هذه الحادثة إلا أنهم اخصموا إليه بمحكم الحكم بينهما فعلى قول من يجوز حكم الحكم يجوز ذلك لأن الحكم يثبت بغير العلم ولو أن الحالف تزوج امرأة ولم يرفع الأمر إلى القاضي حتى تزوجت المرأة بزواج آخر من غير علم الزوج الأول ثم رفع الأمر إلى القاضي واختصم إليه فقضى القاضي بطلان التلويح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه لأن نكاح الزوج الثاني ينعمن

القضاء للاول وليس فسخ بين الخالف أولى من ابطال نكاح الثاني والله أعلم * (فصل في تحريم الحلال) * رجل قال كل حلال علي حرام أو قال كل حلال الله أو قال حلال المسلمين وله امرأة ولم ينوشيا اختلفوا فيه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبو جعفر وأبو بكر الاسكافي وأبو بكر بن سعيد رحمهم الله تعالى تبن منه امرأته بتطبيق واحدة وان نوى ثلاثا وان قال لم أقربه الاطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا عرفيا ولهذا لا يخلو بد الاثر جال فان كانت له امرأة واحدة تبن بتطبيق واحدة وان كن ثلاثا أو أربعاً يقع علي كل واحدة واحدة تامة وان حلف بهذا اللفظ ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأة واحدة أو نسوة تبن جميعا وان لم يكن له امرأة يلزمه شي لان جعل عينا بالطلاق ولو جعلناه عينا بالله فهي غموس وان حلف بهذا علي أمر في المستقبل ففعل ذلك الفعل وليس له امرأة كانت عليه كفارة اليمين لان تحريم الحلال بين ولهذا الوفا (٥١٩) لغيره حرام استمر ابناو نحن كفتن ثم كمل كانت عليه كفارة

النسب ولو كان غائبا عن امرأته ولم يعلم بالولادة حتى قدم له النبي عند أي حنيفة رحمه الله تعالى مقدار ما تقبل التهنئة وقال في مقدار مدة النكاح بعد القدوم لان النسب لا يلزم الا بعد العلم به فصارت حالة القدوم لحالة الولادة كذا في الكافي * اذا أقر بالولد صريحا أو دلالا لا يصح النبي بعد ذلك سواء كان بحضرة الولادة أو بعدها والصرح أن يقول الولد مني أو يقول هذا ولدي والدلالة أن يسكت اذا هي ولكنه يلاعن كذا في غاية البيان * رجل له امرأتان فجاءت بولد فنفاه وقال هذا الولد ليس مني أو قال هذا الولد من الزنا وسقط اللعان بوجه من الوجوه فانه لا يتحقق النسب سواء وجب عليه الحد أو لم يجب وكذلك اذا كان من أهل اللعان فلم يتلاعنا فانه لا يتحقق النسب كذا في شرح الطحاوي * ولو نفي ولدا زوجته الحرة فصدقه فلا حد ولا لعان وهو ابنها لا يصدق ان علي نفيه كذا في الاختيار شرح المختار * ولو نفي ولدا زوجته وهما في حال اللعان بينهما لم ينف وكذا لو كان العلق في حال اللعان بينهما صار اجمالا يتلاعنان نحو ان كانت أمة أو كناية حال العلق فأعتقت أو أسلمت فانه لا يلاعن ولا يتحقق النسب كذا في محيط السرخسي * لو جاءت بولدين ثم نفاه الزوج يلاعن ويلزمه الولد وكذلك لو جاءت بولدين أحدهما ميت فنفاها يلاعن ويلزمه الولدان وكذلك لو جاءت بولد فنفاه الزوج ثم مات الولد قبل اللعان يلاعن الزوج ويلزمه الولد كذا في البدائع * امرأته ولدت ولدين في بطن واحد فأقر الزوج بالاول ونفي الثاني لزمه الولدان ويلاعنها وان نفي الاول وأقر بالثاني لزمها وعليه الحد القذف فان نفاهما ثم مات أحدهما قبل اللعان لا عن علي الحي وهما ولدها وكذا فيما اذا ولدت ولدين أحدهما ميت فنفاها مالزما ولا عن علي الحي منها كذا في فتاوى قاضيخان * ان ولدت ولدا فنفاها ولا عن به ثم ولدت من الغد ولدا آخر لزمه الولدان جميعا واللعان ماض فان قال هو مالزما كان صادقا ولا حد عليه وان قال ليس بابن كذا ابنيه ولا حد عليه ولو قال كذبت بالله ان وفيما قد نفاه كان عليه الحد كذا في المبسوط * ويشترط تصديقها أربع مرات لا باحة النكاح أما في سقوط الحد واللعان فترة واحدة تكفي كذا في السراج الوهاج * ولو طلق امرأته طلاقا رجعيًا جاءت بولد لاق من سنتين يوم فنفاها ثم جاءت بولد لاكثر من سنتين يوم فأقر به فقد بانت منه ولا حد ولا لعان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى ولو كان الطلاق بائنا أو المسئلة بجمالهما حدث وثبت نسب الولدين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى كذا في الايضاح * وذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن في امرأة جاءت بثلاثة أولاد في بطن واحد فأقر الزوج بالاول ونفي الثاني وأقر بالثالث يلاعن وهم بنوه وان نفي الاول والثالث وأقر بالثاني يحدوهم بنوه وكذلك في ولد واحد اذا أقر به ثم نفاه ثم أقر يلاعن ويلزمه وان نفاه ثم أقر به فانه يحدو ويلزمه كذا في محيط السرخسي * اذا تزوج الرجل امرأته ولم يدخل بها ولم يرها حتى جاءت بولد

هذا كقوله هرجه بدست راست كيرم ولو قال هرجه بدست كيرم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون طلاقا الا بالنية وقال بعضهم هو في العرف كقوله هرجه بدست راست كيرم * رجل قال لامرأته أنت علي حرام وعند هذه الحرام طلاق الا انه لم ينو الطلاق طلق امرأته لانه ما كان طلاقا عند هذه كان نواياه الطلاق ولو قال لامرأته أنت معي في الحرام فهو كقوله أنت علي حرام تحرم عليه امرأته ولو قال لامرأته ان فعات كذا فانت أمي ونوتى به التحريم فهو باطل لا يلزمه شيء * رجل قال زن من حرام است واكرنه حرام است وى كافر است ولم ينوشيا قالوا يكون موليا وانما قالوا ذلك بناء على جواب الكتاب فان في جواب الكتاب اذا قال لامرأته أنت علي حرام يكون موليا وفي العرف هذا طلاق فلا يكون موليا * رجل قال لامرأته مرتين أنت علي حرام ونوتى بالاولى الطلاق والثانية اليمين فهو علي ما نوى لان عند تعدد اللفظ يمكن تصحيح النية ولو قال لامرأته أنت علي حرام ونوتى الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى فهما طلاقان ثلاثا في قول أبي يوسف

رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على ما نوى وعليه الفتوى قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن يكون قول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصل المسئلة إذا نوى بالنذر النذر والمين جميعا ولو قال نويت الطلاق في أحدهما وفي الأخرى المين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع الطلاق عليهما وعندهما ينبغي أن يكون كما نوى ولو قال ثلاث أنتن علي حرام ونوى الثلاث في الواحدة وفي الثانية المين وفي الثالثة الكذب فالوطاقتن ثلاثا قال رضي الله تعالى عنه وينبغي أن يكون هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما في قياس قولهما فهو على ما نوى * رجل في يده دراهم فقال هذه الدراهم علي حرام ثم اشترى بها شيئا حنت وان وهبها أو تصدق بها لا يحنث لأنه لا يراد بهذا تحريم جميع التصرفات وإنما يراد به ما يختص بالدراهم غالباً وهو الشراء ولو قال هذه الخمر علي حرام ثم شرها اختلف فيه أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله (٥٣٠) تعالى قال أحدهما يلزمه الكفارة وقال الآخر لا يلزمه لأنه أخبر عما هو صادق فيه

والفتوى على أنه يتو في ذلك أن أراد به الخبر لا يلزمه الكفارة وإن أراد به المين يلزمه وعند عدم النية لا يلزمه الكفارة * رجل قال حلال الله علي حرام ثم قال هو رحمه الله بدست راست كبري بر من حرام اكر فلان كاد كرده ام وقد كان فعل ذلك قالوا بآيات امر أنه بواحدة لان التعليق بأمر في الماضي تنجز فاذا بآيات بالاولى لا تلحقها الثانية وإن كان التعليق بأمر في المستقبل ثم باشر الشرط يقع عليها طلاقاً * رجل قال لا امر أنه في حالة الغضب أو الرضا أنت علي حرام فاختلفي متى يقع عليها واحدة بآية نوى الطلاق أو لم ينو ولو قال لا امر أنه هشته هشته حرامى حرامى وقال ما أردت به الطلاق لا يصدق قضاء لان قوله هشته هشته وحرامى طلاق فلا يصدق قالوا وتطلق ثلاثا لان الواقع بقوله

فنفاه فانه يلاعنها ويلزم الولد أمه وعلى الزوج المهر كما كذا في التحرير شرح تلخيص الجامع الكبير للعصري * إذا قال لا امر أميه وقد دخل بهما أحدا كطالقي ثلاثا ولم يبين حتى ولدت أحدهما - ما لاكثر من سنتين من وقت الطلاق تعينت الأخرى للطلاق وتعينت التي ولدت للنكاح فان نفي الولد لاعتن القاضي بينهما وجود سببه ولا يقطع نسب الولد لو ولدت وزوجها غائب فقطعت ولدها بعد مدة الرضاع وطلبت من القاضي أن يفرض النفقة لها ولولدها أو قامت البينة ففرض ثم حضر الزوج ونفي الولد لاعتن القاضي بينهما وقطع النسب وإن كان النسب محكوماً به لاعتن القاضي بحكومة لو ولدت ولداً فانقلب هذا الولد على الرضيع فبالتراضيع وقضى بالدية علي عاقلة أبيه ثم نفي الاب نسباً لاعتن القاضي بينهما ولا يقطع النسب كذا في التنوير شرح تلخيص الجامع الكبير * رجل تزوج امرأته فماتت بولدها تمام ستة أشهر من وقت النكاح فان القاضي يقضى بالنسب والدخول حتى يقضى لها القاضي بكال المهر ونفقة العدة ولو أنه نفي هذا الولد فانه يلاعنها بينهما ويقطع النسب وإن حكم بكونه منه حيث قضى بكال المهر ونفقة العدة وكذا المطلقة طلاقاً رجعيًا إذا ولدت لا كثر من سنتين تكون رجعة فان نفاه لاعتن القاضي بينهما وألحق الولد بأمه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للعصري * إن كان القذف بولدين القاضي نسبهما وألحقهما بأمه صورة هذا اللعن أن بأمر الحاكم الرجل فيقول أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميته به من نفي الولد وكذا في جانبها فتقول أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماني به من نفي الولد ولو قذفها بالزنا ونفي الولد كرفي اللعان أمرين بقول الزوج أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميته به من الزنا ونفي الولد وتقول المرأة أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ونفي الولد كذا في الكافي (١) * وإذا فرق القاضي بينهما بعد اللعان يلزم الولد أمه وروي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بد أن يقول القاضي فرقت بينهما كما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا يفتني النسب عنه وهذا صحيح كذا في المبسوط * وهكذا في النهاية * ثم ينبغي القاضي نسب الولد ويحققه بأمه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى أن القاضي يفرق ويقول الرزمة أمه وأخرجته من نسب الولد حتى لو لم يقل ذلك لا يفتني النسب كذا في الكافي وفي المبسوط هذا هو الصحيح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * متى وجدته نجماً أو من أحدهما بعد اللعان ما يمنع من اللعان قبل ذلك لم يقيم امتلاء عن فعل له أن يتزوجها وذلك مثل أن يكذب نفسه فيجحد أو تكذب نفسها أو قذف أحدهما أنسا فاقبم عليه الحد أو غرس أحدهما أو جنت المرأة أو وطئت وطأ حراماً (١) قوله وإذا فرق القاضي إلى آخر العزم مكررمع ما سبق في صحيفة ٥١٦ قالوا ولي حذفه من السابق كما سبق التنبيه عليه في الهامش لان محل هذه المسئلة بجمراوى

هشته رجعية فاذا كرر ذلك يقع رجعتان ويقع الثلاث بقوله حرامى حرامى * (فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أوارتد أو من المرأة) * رجل جعل أمر امرأته يدها في الطلاق فقالت لزوجها طلقك كان باطلا كالأوصاف الزوج الطلاق إلى نفسه ولو قالت أنت علي حرام أو قالت أنت مني بائن أو قالت أنا عليك حرام أو قالت أنا بائن منك بآية تطليقة كالأوصاف الزوج الحرمة إلى نفسه ولو قالت أنت بائن ولم تقل مني أو قالت أنت حرام ولم تقل علي كان باطلا لان بينونة المرأة والحرمة عليها غالباً لا تكون الا بزوال ملك النكاح فيقع بها الطلاق بخلاف بينونة المطلقة والحرمة المطلقة ولو قالت دست باز داشتم ولم تقل خويشتن را لا تطلق كالأوصاف لها اختارى ونوى الطلاق فقالت اخترت لا يقع به الطلاق ولو قال لها اختارى فقالت اخترت ثم قال غيبت نفسي إن كان ذلك في المجلس طلق وصدف وان قالت بعد القيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لانها تملك الانشاء ما دامت في المجلس فيقبل قولها بخلاف ما بعد

القيام عن المجلس * رجل جعل امرأته بيدها لا يصير الا سيدها ما لم تعلم حتى لو طلقت نفسها قبل العلم لا يقع * رجل قال لا امرأته امر نسائي بيدك أو قال لها طلقي أية نسائي شئت فطلعت نفسها لا يقع وقد كرنا * رجل قال لا امرأته * امر ثلاث تطليقات بيدك ان أبرأتني عن مهرك وقالت وكنتي على ان أطلق نفسي فقال لها أنت وكيلي لتطلق نفسك فقامت عن مجلسها خرج الامر من بيدها حتى لو طلقت نفسها لا يقع لان وكيل المرأة بطلاقها تفويض فيقتصر على المجلس وان طلقت نفسها في المجلس ان أبرأتها عن المهر أو لا طلقت وان لم تبرئه لا تغلظ لان التوكيل كان مع لقب بشرط البراءة * رجل قال لا امرأته بيدك الى عشرة أيام يكون الامر بيدها من وقت التكلم الى عشرة أيام بالساعات لان كون الامر بيدها مما يحتمل التوقيت وكانت كلمة الى العاقبة بخلاف ما لو قال أنت طالق الى عشرة أيام فانها تطلق بعد عشرة أيام لان الطلاق مما لا يحتمل التوقيت فسكات كلمة الى بمعنى بعد ولو قال (٥٣١) امرك بيدك الى عشرة أيام ونوى ان

أورث أحدهما ثم أسلم فانه متى وجد أحدهما ذكرنا له أن يتزوجها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى كذا في النيباس * وكذلك في السراج الوهاج * ولوفرقي بينهما ثم عنت لا يجوز له نكاحها بقاء أهلية
اللعان في العتة فكذا في التحرير شرح الجامع الكبير للخصري * لا يشرع اللعان بنى الولد في المجهوب (١)
والخصي كذا في البحر الرائق * ولد الملاعنة في حق بعض الاحكام الملق بالنسب حتى قالوا بان شهادة ولد
الملاعنة لا يبه لا تقبل وكذلك شهادة الرجل ولد الملاعنة لا تقبل وكذلك لو وضع الرجل زكاته في ولد
الملاعنة أو وضع ولد الملاعنة زكاته في أبيه لا يجوز وكذلك لو كان الولد لملاعنة ابن ولزوجة ابنة من
امرأة أخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة أو كان لولد الملاعنة بنت ولزوجة ابن من امرأة أخرى فتزوج هذا
الابن هذه الابنة لا يجوز وكذلك اذا ادعى انسان هذا الولد لا يصدق وان صدقه الولد في ذلك في حق بعض
الاحكام الملق بالايجاب حتى قيل لا يرث كل واحد منهما من صاحبه ولا يستحق كل واحد منهما النفقة على
صاحبه كذا في الذخيرة * ان خاصيته وادعت عليه انه قد نهى بالزنا فجحد الزوج لا يقبل منها في اثبات القذف
الشهادة رجلين عدلين ورا تقبل شهادة النساء ولا الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي كما
لا تقبل في اثبات القذف على الاجنبي كذا في البدائع * ولو أقامت شاهدين ثم ان الزوج أقام رجلين أو
رجلا وامرأتين على تصديقها سقط اللعان ولا حد عليه ولو لم تكن لها ابنة فأرادت أن تحلف الزوج عليه
ليس لها ذلك كذا في شرح الطحاوي * ان ادعى الزوج انها صدقه وأراد يمينها يكن عليها يمين كذا في
المسوط * لو أقام أربعة من الشهود على المرأة بالزنا لا يجب اللعان ويقام عليها حد الزنا ولو شهد أربعة
وأحد من الزوج فان لم يكن من الزوج قذف قبل ذلك تقبل شهادتهم ويقام عليها الحد عندئذ فان كان
الزوج قد فها أو لا ثم جاء بثلاثة سواء منهم قذفه يحدون وعلى الزوج اللعان فان جاءه ثلثة شهدوا بها
قد زنت فلم يعد لولا حد عليها ولا لعان على الزوج كذا في البدائع * لو شهد مع الزوج ثلاثة
من الميمان عليها بالزنا يحسم باللعان وبلاعنها الزوج كذا في المسوط * واذا شهد للزنا بشاهدين على زوجها
انه قد نهى لم تجز شهادتهم ما وكذلك لو شهد أبو المرأة وابن لها وان شهد أحد الشاهدين انه قد فها بالزنا وشهد
الآخر انه قال لولدها هذا من الزنا يجوز لو شهد أحد - مانه قد فها بالزنا وبه والآخر انه قد فها بالقارسية
لا تقبل ولو شهد أحد - مانه قال لها في بك فلان فلان بك فلان رجل آخر فعليه
اللعان ولو كان قد فها رجل واحد وجاء ذلك الرجل يطلب حده جلد الحد ودرى اللعان واذا شهد شاهدان
على الزوج بالقذف حبسه حتى يسأل عن الشاهدين ولم يكفله فان قال انه قد فها قذف امرأته وأمه
(١) قوله في المجهوب فيه نظرا لانه ينزل بالسكوة ويثبت نسب ولده على ما هو المختار كذا في الفتح اهـ بحراري

(٦٦ - فتاوى اول) تزوجت بعد الثلاث بزواج آخر ثم عادت الى الاول لا يكون الامر بيدها ولو شامت مرة واحدة وطلعت ثم
تزوجها بعد العدة كان لها المشيئة فيما بقي من الثلاث ولو شامت مرة واحدة وطلعت ثم تزوجت بزواج آخر بعد انقضاء العدة ثم عادت الى
الزوج الاول كان لها المشيئة في ثلاث تطليقات مستقبلا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهي مسئلة الهدم ولو قال لها
أمرك بيدك في هذه السنة فطلعت نفسها ثم تزوجها لم يكن لها الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لها الخيار ولو قال بها أمرك بيدك في هذه السنة ثم طلقها أو واحدة قبل الدخول به ثم تزوجها في ثلاث
السنة كان لها الخيار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لا امرأته أمرك بيدك اليوم وغدا بعد غد فرددت في اليوم بطل كله وليس
لها ان تختار نفسها بعد ذلك وذكر في الواقعات لها ان تختار نفسها في الغد والصحيح هو الاول ولو قال لها أمرك بيدك اليوم بعد غد

فردت في اليوم كان لها الخيار بعد غد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو قالت في اليوم أبطلت كل ذلك ولو قال لها امرئ بك
اليوم وغدا فردت في اليوم بطل الامر لان المعبر هو الوقت الذي تنويه به أولا فيبطل بالرد كذا لو قال أنت طالق اليوم غدا كان ايقاع اللعان
* رجل قال لامرأته امرئ بك وأمر امرأتي فلانة بيديك فقالت طلقت فلانة ثم طلقت نفسها صح لان الكل تفويض واحد فبأيهما
بدأت لا يبطل الآخر * رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت أعطني كذا ان طلقني فقال الزوج لا أدري هذا فقالت المرأة ان جعلت
أمرى بيدي فقد طلقت نفسي لا تطلق لانها لما اشتغلت بطلب المال بطل الامر * رجل قال لامرأته امرئ ثلاث تطليقاتك بيديك فقالت
المرأة لم أطلاقك بلسانك لم يكن ذلك ردا وكان لها أن تطلق نفسها * رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فأمرئ بك بيديك قد دخلت وطلقت
نفسها ان طلقت نفسها حين وصلت (٥٣٣) الى مكان تصير داخله في الدار ولم تزل ذلك المكان طلقت وان شئت عن ذلك المكان

في كلمة واحدة لم تجز الشهادة وان شهدا بناته من غيرها على قذفه اياه أو أمها عنده لم تجز شهادتهما الا أن الأب
إذا كان عبدا أو محدودا في قذفه فنجوز شهادتهما عليه بضرب الحد ولو شهد عليه شاهدان بقذف امرأته
فعدا لهما ما تأوفا بقبول أن يقضي القاضي بشهادتهما ما فانه يحكم باللعان فان الموت والغيبه لا يقدران في
عدالتهما بخلاف ما لو عيا أو ارتدا أو فسقا كذا في المبسوط * أن أقامت أربعة من الشهود فشهد شاهدان
أنه قذفها يوم الخميس وشهد آخران أنه قذفها يوم الجمعة فلا عنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما
كذا في التارخانية * ان ادعى الزوج انها كانت أمة أو ذمية يوم قذفها لا يجب اللعان الا اذا كانت معروفة
الحرية والاسلام عند القاضي وان أقام الزوج بينة على رقيتها وكفرها يومئذ وأقامت هي على اسلامها
وحريتها فبينتهما أولى الا أن يثبت بشهود الزوج ردتها بعد الاسلام كذا في العناية * أقام الرجل اقاذف
شاهدين على اقرار المرأة بالزنا بسقط اللعان عن الزوج ولا يلزمها احد الزنا كما لو أقرت مرة واحدة ولو شهد
عليها رجل وامرأتان بذلك درأت اللعان أيضا استحسانا وان ادعى الزوج انها زانية أو قد وطئت وطأ حراما
فعليه اللعان فان ادعى الزوج أن له بينة على أنها كما قال أجل الى قيام القاضي فان أحضر بينة والا عني
وان قال الزوج قذفتها وهي صغيرة وادعت أنه قذفها بعد ما أدركت فالقول قوله وان أقام البينة فالبينة
بينه والمرأة وان ادعت قذفا مة ادمأ وأقامت عليه ثم ودأ جاز فان أقام الزوج البينة أنه طلقها بعد ذلك
طلاقا رجعيًا وخطبها وتزوجها فلا لعان بينهما ولا حد كذا في المبسوط

(الباب الثاني عشر في العنين)

هو الذي لا يصل الى النساء مع قيام الالة فان كان يصل الى الثيب دون الابكار أو الى بعض النساء
دون البعض وذلك لمرض به أو لضعف في خلقه أو لكبر سنه أو سحر فهو عنين في حق من لا يصل اليها كذا في
النهاية * اذا أوج الحشفة فليس بعنين وان كان مقطوعا فلا بد من ايلاج بقية الذك كذا في الجهر الرائق
* اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وادعت أنه عنين وطلبت الفرقة فان القاضي يسأله هل وصل اليها
أو لم يصل فان أقرانه لم يصل أجله سنة سواء كانت المرأة بكرًا أم ثيبًا وان أنكر وادعى الوصول اليها فان
كانت المرأة ثيبًا فالقول قوله مع يمينه أنه وصل اليها كذا في البدائع * فان حلف بطل حقه وان نكل
يؤجل سنة كذا في الكافي * وان قالت أنا بكر نظر اليها النساء وأمره أن تجزى والا ثيبان أحوط وأوثق فان
قلن انها ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه كذا في السراج الوهاج * فان حلف لاحق لها وان نكل يؤجله
سنة كذا في الهداية وان قلن هي بكر فالقول قواها من غير عني وان وقع للنساء شك في أمرها فانهن عني

أولياء المرأة أو طلبوا طلاقها فقال كلامهم فقال الزوج لاب المرأة ما تريد مني افعلي ما تريد وخرج الزوج فطلق الاب ابنته في
المجلس لا تطلق لان كلام الزوج محتمل يحتمل تفويض الطلاق اليه ويحتمل غيره فلا يكون تفويضًا بالك * امرأه قالت لزوجها في الخصومة
ان كان ما في يدي استغذت نفسي فقال الزوج الذي في يدي في يديك فقالت المرأة طلقت نفسي ثلاثا فقال لها الزوج قول مرة أخرى
فقال طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج لم أوافقك بقول الذي في يدي في يديك فانها تطلق ثلاثا بقول المرأة في المرة الثانية طلقت نفسي ثلاثا
حتى لو لم ينل لها الزوج قول مرة أخرى كان القول قوله قضاء وديانة ولا تطلق امرأته * رجل قال لامرأته قولني أنا طالق لا يقع الطلاق مالم
تفعل المرأة ذلك بخلاف ما لو قال الرجل قل لامرأتي انها طالق فانها تطلق للعال وقد ذكرنا * رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقال
المرأة اللهم ضعي منه فقال الزوج تريد مني النجاة مني فأمرئ بك بيديك ونوي به الطلاق ولم ينواله مد فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج نجوت

خطوبتين ثم طلقت نفسها
لا تطلق * رجل جعل أمر
امرأته بيدها أو خيرها وهي
راكبة فزالت أو كانت نازلة
فركبت بطل خيارها وكذا
لو كانت جالسة فأضطجعت
للتوم وان كانت قائمة
فقعدت أو كانت متكئة
فاستوت فاعدة لا يبطل
خيارها ولو كانت فاعدة
فانكثت لا يبطل خيارها
في قول زفر رحمه الله تعالى
وهو احدى الروايتين عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى
لان القعود والانتكاح يكون
لجمع الرأي لا للاعراض
ولو قرأت شيئا قليلا لا يبطل
خيارها ولو دعت بطعام
فانكثت أو امتشطت أو
اغتسلت أو اخضبت أو
جاءها زوجها أو قامت عن
مجلسها بطل الخيار وكذا
لو انتصت الصلاة وان كانت
في صلاة الضر لا يبطل كما
مر حتى تمها وان كانت في
التطوع لا يبطل الا أن تقوم
الى الشفع الثاني ولو اجمع

لا يقع عليها شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه إذا لم ينو الثلاث صار كأنه قال لها طلق نفسك ولم ينو العدة فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويقع واحدة في قول صاحبيه رحمه الله تعالى ولا يقال قول الزوج بعد قولها طلقت نفسي ثلاثا فنجوت لم لا يكون إجازة لفعل المرأة لأن قول الرجل نجوت يحتمل الاستمراء فلا يجوز له إجازة بالشك * امرأة قالت لزوجها من وكيل توهمتم فقال هي فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج بالفارسية توهم من حرام كشيء ما راجد أبدا بشد فنفرت قائم أراد الزوج أن يراجعها فالوايستل عن نيته أن قال عذبت بالتوكيل بالطلاق ولم أنواله مدتين واحدة فهذا الجواب إنما يصح على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالوايستل ويقع شيء وعليه الفتوى * امرأة قالت لزوجها أريد أن أطلق نفسي فقال نعم فقالت طلقت نفسي إن كان الزوج نوى تفويض الطلاق إليها طلقت واحدة (٥٣٣) وإن عني بذلك طلق نفسك إن استطعت

لا تطلق * رجل قال لغيره أريد أن أطلق امرأتك ثلاثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلقت امرأتك ثلاثا قالوا تطلق ثلاثا والصحيح أن هذا وما تقدم سواء إنما يقع الطلاق إذا أراد الزوج تفويض الطلاق إليه * رجل وكل غيره بالطلاق فطلقتها الوكيل ثلاثا إن كان الزوج نوى بالتوكيل التوكيل بالثلاث طلقت ثلاثا وإن لم ينو الثلاث لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لغيره طلق امرأتك رجعة فقال لها الوكيل طلقتك بأثنته يقع واحدة رجعة ولو قال الوكيل أنتها لا يقع شيء وكذا لو قال للوكيل طلقتها تطليقة بأثنته فقال لها الوكيل أنت طالق تطليقة رجعية يقع واحدة بأثنته * رجل قال لغيره طلق امرأتك بين يدي أخى فلان فطلقتها بغير محضر من الأخ يقع الطلاق لأن قوله بين

قال بعضهم ثم توهم حتى تنول على الجدار فإن أمكنهم أن ترمى على الجدار فهي بكر والافهي ثيب وقال بعضهم تخمن بيضة الذهب فإن وسعتها فهي ثيب وإن لم تسعها فهي بكر كذا في السراج الوهاج * إن شهد البعض بالبكارة والبعض بالثبوبة بربها غيرهن وإذا ثبت عدم الوصول إليها أجله القاضي سنة طلب الرجل التأجيل أولم يطلب وبشبهه على التأجيل ويكتب لذلك تاريخا كذا في فتاوى قاضيان * ابتداء التأجيل من وقت المخاض كذا في المحيط * لا يكون هذا التأجيل إلا عند قاضي مصر أو مدينة فإن أجلته المرأة أو أجله غير القاضي لا يعتد بذلك كذا في فتاوى قاضيان * في التأجيل تعتبر السنة القمرية في ظاهر الرواية كذا في التبيين وهو الصحيح كذا في الهداية * روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يعتبر سنة شمسية وهي تزيد على القمرية بأيام وذهب شمس الأئمة السرخسي في شرح الكافي إلى رواية الحسن أخذ بالاحتياط وكذلك صاحب الخفة وهذا هو المختار عند كذا في غاية البيان * وهو اختيار شمس الأئمة في المبسوط * واختار الإمام قاضيان والإمام ظهير الدين في التأجيل أنه يقدر بسنة شمسية أخذ بالاحتياط كذا في الكفاية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * عن شمس الأئمة الحلواني الشمسية ثلثة وثلاثة وستون يوما ورابع يوم وجزء من مائة وعشرين جزءا من اليوم والقمرية ثلثة وثلاثة وأربعة وخمسون يوما كذا في الكافي * وفي المجتبى إذا كان التأجيل في أثناء الشهر تعتبر السنة بالأيام إجماعا كذا في البحر الرائق * ويحتسب في هذه السنة أيام حيضها وشهر رمضان كذا في الجامع الكبير لقاضيان * لا يحتسب بمرضه ومرضها كذا في الهداية * فإن مرض في تلك السنة يؤجل أيضا مدة مرضه عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى * إن حج أو غاب احتسب عليه بخلاف ما إذا حجت هي أو غابت حيث لا يحتسب عليه من المدة كذا في التبيين * لو كانت محرمه حين خاصمته لم يؤجله القاضي حتى تفرغ من الحج كذا في النهاية * قال محمد رحمه الله تعالى إن خاصمته وهو محرم يؤجل سنة بعد الإحلال وإن خاصمته وهو مظاهر فإن كان يقدر على الاعتاق أجل سنة من حين الخصومة وإن كان لا يقدر على ذلك أجل أربعة عشر شهرا فإن أجل سنة وليس بمظاهر ثم ظاهر في السنة لم يزد على المدة بشيء كذا في البدائع * ولو وجدت المرأة زوجها مرضيا لا يقدر على الجماع لا يؤجل ما لم يصح وإن حال المرض والموت أو إذا زوجها وإياه امرأة فلم يصل إليها أحده القاضي سنة بمحضرة خصم عنه كذا في فتاوى قاضيان * إن حبس الزوج وامتنعت من الجماع إلى السجن لم يحتسب عليه وإن لم تمتنع وكان له موضع خلوة احتسب عليه وإن لم يكن له موضع خلوة لم يحتسب عليه وعلى هذا التفصيل إذا حبس على مهرها كذا في التبيين * لو حبست المرأة بغيره وكان الزوج يصل إليها وتمكنه الخلوة والمبيت معها تحتسب تلك المدة

بدي أخى خرج على وجه المشورة فلا يتعلق به الطلاق كما لو قال طلقها بين يدي الشهود فطلقتها بغير محضر من الشهود ويقع وهو كالوكل غيره بيع عبده وقال بعه بشهود فباعه بغير شهود جاز بخلاف ما لو قال لاسعه الإبهود فأنه لا يجوز البيع الإبهود * رجل قال لغيره لأنك عن طلاق امرأتك لم يكن ذلك توكيلا ولو قال لبعده لأنها عن التجارة يكون إذا نفي التجارة لأن قوله للبعده ذلك لا يكون بدون ما راه يبيع ويشتري ولم ينه وعتة يصير ما دون في التجارة فيها هنا أولى ولو رأى أنسا يطلق امرأته فلم ينه لا يصير المطلق وكيل ولا يقع الطلاق فكذلك هنا * رجل قال لامرأته أمرتك بذلك فقالت اخترت نفسي تكلموا فيه قال بعضهم يقع الطلاق لأن هذا الكلام فوق تفويض الطلاق إليها وهذا الجواب إنما يصح إذا نوى تفويض الطلاق إليها فإن جعل أمرها بغيره لا يكون تفويض الطلاق إلا بالنية * إذا جعل أمر امرأته بغيره أو وصي يعقل صح وليس للزوج أن يرجع عنه * رجل جعل أمر امرأته بيد رجلين لا ينفرد

أحدهما بالطلاق * رجل قال لامرأته أمر بك ببدك في هذه السنة ثم طلقها زوجها واحدة قبل الدخول به ثم تزوجها في تلك السنة فذكر
الكفر في رجه الله تعالى ان الامر يكون بيدها في تلك السنة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها
الوكيل في سكره اختفاؤه قال بعضهم لا يقع الطلاق كالموكل رجلا بالطلاق فجاء الوكيل وطلق والصحيح انه يقع الطلاق * رجل قال
لا تخروا كنتك في جميع أموري فطلق الوكيل امرأته اختفاؤه والصحيح انه لا يقع وفي الفتاوى للفقهاء في جعل رجه الله تعالى رجل
قال لغيره وكنتك في جميع أموري وأنتك مقام نفسي لم تكن الوكالة عامة فان كان امر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة فالوكالة
باطلة وان كان الموكل ناجرا ينصرف التوكيل الى التجارة قال رجه الله تعالى ولو قال وكنتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل
كانت الوكالة عامة في البياعات والاجارات (٥٣٤) والانسكحة وكل شيء وعن محمد رجه الله تعالى لو قال هو وكيل في كل شيء جائز

صنيعه كان وكيل في
البياعات والهبات والاجارات
وعن أبي حنيفة رجه الله
تعالى انه يكون وكيل في
المعاوضات دون الهبة
والعتاق وقال مولانا رضي
الله تعالى عنه وهذا كله اذا
لم يكن في حال مذاكرة
الطلاق فان كان في حال
مذاكرة الطلاق يكون
وكيل بالطلاق * رجل
أكرهه السلطان ليوكله
بطلاق امرأته فقال الرجل
مخافة الضرب والحبس
أنت وكيل ولم يرد على ذلك
فطلق الوكيل امرأته ثم
قال الموكل لم أوكله بطلاق
امرأتى قالوا لا يسمع منه
ذلك ويقع الطلاق لانه
أخرج الكلام جوابا في
خطاب الامر والجواب
يتضمن اعادة ما في السؤال
* رجل قال لغيره طلق امرأتى
هذه أو أعني عبدى هذا أو
دبره فقبل الوكيل وغاب
الموكل ليجبر الوكيل على

والاذلا كذا في فتاوى قاضيان * جاءت المرأة الى القاضي بعد مضى الاجل وأدعت أنه لم يصل اليها وادعى
الزوج الوصول فان كانت ثيبا في الاصل كان القول قوله مع البين فان حلف بطل حقه وان نكل خيرها
القاضي وان قالت المرأة أنا بكر فأنظر اليها النساء والواحدة تكفي والثنتان أحوط فان قلن هي ثيب كان
القول قوله مع البين وان قلن هي بكر أو أقر الزوج أنه لم يصل اليها خيرها القاضي في الفرقة كذا في شرح
الحامع الصغير لقاضيان * فان اختارت زوجها أو قامت عن مجاسمها أو أقامها أعوان القاضي أو قام
القاضي قبل أن تختار شيئا بطل خيارها كذا في المحيط * وهكذا روى عن محمد رجه الله تعالى وعليه الفتوى
كذا في التارخانية ناقل عن الواقعات * ان اختارت الفرقة أمر القاضي أن يطلقها طلاقاً بئنة فان أبي فرق
بينهما هكذا كرم محمد رجه الله تعالى في الاصل كذا في التبيين * والفرقة تطليقة بئنة كذا في الكافي * ولها
المهر كامل وعليه المدة بالاجماع ان كان الزوج قد خلا بها أو ان لم يحل بها فلا عدة عليها ولها نصف المهر ان كان
مسمى والمنعة ان لم يكن مسمى كذا في البدائع * ان مضت السنة من وقت الاجل ولم تخصمه زمانا لا يطل
حقها وان طأعته في المضاجعة في تلك المدة كذا في فتاوى قاضيان * وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى
* سأل الزوج القاضي أن يؤجله سنة أخرى أو شهر أو أكثر فانه لا ينبغي له أن يفعل ذلك الا برضا المرأة فان
رضيت ثم رجعت فله اذ لك ويطل الاجل فخير كذا في النهاية * اذا مضت السنة فأتى القاضي أو عزل قبل أن
يجبر المرأة وولى غيره فقدمته الى القاضي الثاني وأقامت البينة أن فلانا القاضي كان أجله في أمر هاسنة
وأن السنة قد مضت فان القاضي الثاني بين الامر على الاول كذا في فتاوى قاضيان * ولو شهد شاهدان
بعد تفريق القاضي على اقرار المرأة قبل تفريق القاضي انه كان وصل اليها بطل تفريق القاضي ولو أقرت
بعد تفريق القاضي انه كان وصل اليها لم تصدق كذا في الظهيرية * ولو وصل اليها مرة ثم عجز لا خيار لها كذا
في التبيين * ان علمت المرأة وقت النكاح انه عتق لا يصل الى النساء الا يكون لها حق الخصومة وان لم تعلم
وقت النكاح وعلمت بعد بذلك كان لها حق الخصومة ولا يطل حقها بترك الخصومة وان طال الزمان مالم
ترض بذلك كذا في فتاوى قاضيان * العتق اذا فرق القاضي بينه وبين امرأته ثم تزوج هذه المرأة ثانيا
لم يكن لها خيارها ولو تزوج امرأته أخرى وهي عالمة بما لها ذلك كفي الاصل انه لا خيار لها وعليه الفتوى كذا
في محيط السرخسي * والصحيح أن الثانية حق الخصومة اذ لم يصل اليها كذا في فتاوى قاضيان وهكذا
في غاية السروجي * ولو تزوجها ووصل اليها مرة ثم عجز ففارقته وتزوجته ولم يصل اليها فلها الخيار كذا في
محيط السرخسي * رجل تزوج امرأته وكان يأنها فيمادون الفرج حتى ينزل وينزل ولا يصل اليها في فرجها
وأقامت معه كذلك زمانا وهي بكر أو ثيب ثم خاصمته الى القاضي أجله سنة كذا في فتاوى قاضيان

بالطلاق والعتاق وغيره الا في فصل * رجل قال لغيره ادفع هذا الثوب الى فلان فإنه يجبر المأمور على دفع الثوب لان في الثوب * لا يخرج
والشيء المعين يجوز ان يكون الثوب أماته عند الامر فيجب عليه تسليم الامانة * أما في الطلاق والعتاق وغير ذلك انما امر بالتصرف في
ملك الامر وليس يجب على الامر ايقاع الطلاق والعتاق فلا يقع على الوكيل * رجل أراد السقرفوكل رجلا بطلاق امرأته ثم عزله بغير
محضر من المرأة ان لم يكن التوكيل بطلب المرأة صح عزله وان كان يطلب المرأة قال بعضهم لا يملك عزله الا بمحضر منها كالموكل رجلا بالخصومة
بطلب الخصم فانه لا يملك العزل بغير محضر من الخصم وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رجه الله تعالى الصحيح انه يملك عزل الوكيل
بالطلاق وان كان يطلب المرأة لان الطلاق لا يجب على الزوج بطلب المرأة في ذلك الزوج اخراج الوكيل عن الوكالة ولو وكل رجلا بالطلاق
وقال كلمه كنتك فانت وكيل قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل لان فيه تغيير حكم الشرع وهو الزام ما ليس يلزم وقال بعضهم

يصح التوكيل ولا يملك عزله لانه كلما عزلته تجدد الوكالة وقال الشيخ الامام شمس الاثمة المرحوم رحمه الله تعالى الصحيح انه يملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى اذا قال عزلتك عن جميع الوكالات ينزل وينصرف ذلك الى المعلق والمنجز وقال بعضهم يقول عزلتك كما وكنتك وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة مبتوتة وكانت زوجه المطلق ليراجعها بنكاح جديد يدفقال الوكيل بمحض من الشهر وفلان رابا زورديعائة دينار قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يصح النكاح قال وقوله بازوردد وقوله بازوردم سواء رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلق احداهما طلقت لانه في بعض ما امر به رجل وكل رجلا ليطلق امرأته للسنة فطلقها في غير وقت السنة لا يقع لالحال ولا اذا جاء وقت السنة ولا يخرج عن الوكالة حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع الطلاق رجل وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلقها الموكل باناء اورجعيانم (٥٢٥) طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت

في العدة ولا ينزل باناء الموكل اذا لم يكن طلاق الوكيل بمال فان لم يطلقها الوكيل حتى تزوجه الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقه عليها فان كان الموكل تزوجهها بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذا لو ارتد الزوج أو المرأة والعياذ بالله ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة وان لحق الموكل بدار الحرب مرتدا وفضى القاضى بلحافه بطلت الوكالة حتى لو غاد مسلما وتزوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعياذ بالله كان على الوكالة وان لحق بدار الحرب الآن يقضى القاضى بلحافه لان قضاء القاضى بالحق بمنزلة الموت رجل قال لغير ما اذا تزوجت فلانة فطلقها وتزوجها كان للوكيل أن يطلقها لان تعدي الوكالة بالشروط جائز ولو وكل

لا يخرج عن العدة بادخاله في دبرها كذا في معراج الدراية * لو لم يكن لهما ما ويجامع فلا ينزل لا يكون لها حق الخصومة كذا في النهاية * ان وجدت كبيرة وزوجه الصغير عنيما ينظر بلوغه ولو كانت صغيرة لا يفرق ولها اول ولو وجدت زوجه المعتوه عنيما يخصم عنه وليه ويؤجل سنة كذا في الكافي * اذا كان زوج الامة عنيما فاختار له المولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى * كما يؤجل العنين يؤجل الخصى وكذا الشيخ الكبير وان قال لأرجو أن أصل إليها كذا في فتاوى قاضيان * الخنثى اذا كان يول من مبال الرجال فهو رجل يجوز له أن يتزوج امرأته فان لم يصل إليها جمل كما أجل العنين كذا في المبسوط * حكم الخنثى المشكل حكم العنين يعني اذا وجدت زوجه خنثى مشكلا كذا في المراج الوهاج * ان كانت امرأة العنين رتقاء أو قرناء لا يؤجل كذا في البدائع * لو وجدت المرأة زوجها محبوبا باخبرها القاضي الحال ولا يؤجل كذا في فتاوى قاضيان * ويلحق بالمحبوب من كان ذكره صغيرا جدا كالزلا من كانت آتة قصيرة لا يمكن ادخالها داخل الفرج كذا في البحر الرائق * ان قالت وجدت محبوبة باقة قال الزوج ما أنا بمحبوب وقد وصلت إليها بالقاضى يريه رجلا فان علم بالمس والجس من وراء الثوب من غير كشف عورته لا يكشف عورته وان لم يمكن الا بالكشف والنظر أمر غيره أن ينظر للضرورة وان وصل إليها فجب ذكره فلا خيار لها كذا في غاية السروجى * ان كانت امرأة المحبوب عالمة بذلك وقت النكاح فلا خيار لها كذا في شرح الطحاوى * ان كان الزوج محبوبا ولم تعلم بحالها فماتت بولد فادعاه وأثبت القاضي نسبه ثم علمت بحاله وطلبت الفرقة فلها ذلك لان الولد له به بغير جاع كذا في المحيط * اذا فرق القاضي بين المحبوب وبين امرأته بعد الخلوة ثم جاءت بولد في سنتين ثبت النسب منه ولا يبطل تفريق القاضي وفي العنين ثبت النسب ويبطل تفريق القاضي اذا كان الزوج بدعى الوصول إليها كذا في الظهيرية * اذا وجدت زوجه الصغير محبوبا بالقاضى يفرق بينهما بخصوصتهما في الحال ولا ينتظر البلوغ ويؤهل الصبي للطلاق ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والاول أصح لكن القاضي لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم كالاب ووصيه فان لم يكن له ولي ولا وصى فالجد ووصيه خصم فيه فان لم يكن فالقاضي نصب عنه خصما فان جاء بينة يبطل حق المرأة فمثل رضاها به أو بينة على علمها به عند العقد لم يفرق بينهما وان طلب يمينها تخلف فان تكلمت لم يفرق وان حلفت فرقت كذا في غاية السروجى * لو كانت المرأة صغيرة زوجها أبوها فوجدت زوجها محبوبا لا يفرق بينهما بخصوصة الاب حتى تبلغ ولو كانت المرأة بالغة والمسئلة بحالها فوكلت المرأة رجلا بخصوصة مع زوجها وهي غائبة هل يفرق بينهما بخصوصة الوكيل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يفرق بل

غائبا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة فطلاقه باطل لان الوكالة لا تثبت قبل العلم * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فرد الوكيل ثم طلقها لا يقع طلاقه وان سكنت الوكيل ولم يقبل ولم يرد حتى طلق الوكيل يقع طلاقه استحسانا * رجل قال لغير أنت وكيلى في طلاق امرأتى ان اشامت أو هويت أو أرادت لم يكن وكىلا حتى تشاء المرأة في مجلسها لانه علق التوكيل بعشيتها فتقتصر على مجلس العلم كالو علق الطلاق بعشيتها واذا شامت في المجلس يصير وكىلا وان قام الوكيل عن المجلس قبل أن يطلق تبطل الوكالة وقال بعض العلماء رحمه الله تعالى لا تبطل لان المعلق بالشروط عند وجود الشرط كالمرسل فيصير كأنه قال بعد مشيتها أنت وكيلى في طلاقها فلا يقتصر على المجلس قالوا الصحيح جواب الكتاب لان ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما قوض اليها من الشبهة ومشيئتها تقتصر على المجلس فكذلك الوكالة ولو قال لغير ما تنوكيل في طلاق امرأتى ان شئت فشا في المجلس فهو جائز وان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يشا يبطل التوكيل لان تعلق الوكالة

بالمشقة يكون غليظا كتعليق الطلاق بالمشقة * رجل قال لغيره أنت وكيلي في طلاق امرأتى على أنى بالخيار ثلاثة أيام جازت الوكالة وبطل
الخيار * وكذا بشرط الخيار لغيره في الوكالة جازت الوكالة وبطل الخيار وكذا الوكيل بمسوى الطلاق وبشرط الخيار في الوكالة صححت الوكالة وبطل
الخيار * رجل له أربع نسوة فقال لغيره طاق امرأتى فطلق الوكيل إحدى نسائه بغير عيها أو قال طلقت امرأتى جاز وبكون البيان الى
الزوج الى الوكيل وكذا الوكيل الوكيل إحدى نسائه بغير عيها جاز فان قال الزوج لم أعن هذا لا يقبل قوله * وهو لو قال لغيره بغير عيها من
عبدى فباع الوكيل عبد بعينه من عبده جاز فان قال الموكل لم أعن هذا لا يقبل قوله * رجل قال لغيره امرأتى بكذا فطلقها فقال
لها المأمور في المجلس أنت طالق أو قال طلقك تقع تطليقة بأشياء الأناوى الزوج ثلاثا ثلاثا وكذا الوكيل الرجل لغيره طلق امرأتى فأمرها
ببذل فهذا هو الاول سواء ولو قال (٥٣٦) لغيره امرأتى بكذا في تطليقة أو بتطليقة فطلقها المأمور في المجلس يقع واحدة رجعية

وكذا الوكيل لغيره طلق امرأتى
فقد جعلت ذلك اليك فهو
تقويض يقتصر على المجلس
واذا طلقها في المجلس يقع
واحدة رجعية وكذا الوكيل
جعلت اليك طلاقها فطلقها
فهو وتقويض يقتصر على
المجلس ويكون رجعي ولو قال
لغيره طلق امرأتى فأمرها أو
قال أيتها فطلقها فهو وكيل
لا يقتصر على المجلس والزوج
أن يرجع عنه وإذا طلقها
الوكيل يقع تطليقة بأشياء
وليس لهذا الوكيل أن يقع
أكثر من واحدة ولو قال
لغيره طاق امرأتى وقد
جعلت أمرها ببذل أو
قال جعلت أمرها ببذل
وطلقها كان الثاني غير الاول
لان الواو لا يعطف فاما حرف
الفاء يكون في هذا الموضع
ليبان السبب فلا يملأ الا
واحدة واذا ذكر بحرف
الواو فطلقها الوكيل في
المجلس تبين بتطليقتين لان
الواقع بحكم الامر يكون نائبا
فاذا كان أحدهما نائبا كان

ينتظر حضورها وبعضهم قالوا يفرق بينهما كذا في المحيط * زوج الامة اذا كان مجبوا بالخيار الى الموكل في
ذلك في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * لو أن معتموها لالترجى صحته
زوجا له امرأة كبيرة فانه مجبوج فالتقاضي يفرق بينهما للحال بمحض رايه ولو لم يكن مجبوا بالانه
لا يصل اليها فالتقاضي ينصب عنه خصما ان لم يكن له ولي ويؤجله فان لم يصل اليها فارق القاضي بينهما كذا
في الذخيرة * اذا كان بالزوجة عيب فلا خيار للزوج واذا كان بالزوج جنون أو برص أو جذام فلا خيار
لها كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى ان كان الجنون حادنا يؤجله سنة كالغنة ثم يخير المرأة بعده
الحول اذ لم يبرأ وان كان مطبقا فهو كالجب وبه نأخذ كذا في الخاوى القدسي

(الباب الثالث عشر في العدة)

هي انتظار مدة معلومة يلزم المرأة بعد زوال النكاح حقيقة أو شبهة المتأ كذا بالدخول أو الموت كذا في شرح
النفاية للبرجندى * رجل تزوج امرأة نكاحا حائرا فطلقها بعد الدخول أو بعد الخلوة الصحيحة كان عليها
العدة كذا في فتاوى قاضيان * لو كان النكاح فاسدا ففرق القاضي ان فرق قبل الدخول لا تجب العدة
وكذا لو فرق بعد الخلوة وان فرق بعد الدخول كان عليها الاعتدال من وقت التفرق وكذا لو كانت الفرقة
بغير قضاء كذا في الظهيرية * لا تجب العدة بالوطء في نكاح الفضولي كذا في محيط السرخسي * لا تجب
العدة على الزانية وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * رجل قال كل
امرأة أتزوجها فهي طالق ونسي ما قال ثم تزوج امرأة ودخل بها انطلق ويجب مهر ونصف مهر وتجب
العدة ويثبت النسب من الزوج كذا في الخلاصة * رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال كنت حلفت ان
تزوجت ثيبا فهي طالق ثلاثا ولم أعلم انما ينعى يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المرأة كان لها نصف المهر
بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطء ولا نفقة لها وان كذبته المرأة في الجين
فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى كذا في فتاوى قاضيان * أربع من النساء اعدة عليهن المطلقة قبل
الدخول والحريية دخلت دارا بامان تركت زوجها في دار الحرب والاختان تزوجها ما في عقد واحد
فيفسخ بينهما والجمع بين أكثر من أربع نسوة فيفسخ بينهما كذا في التتارخانية ناقلا عن الخزانة * العدة
بالنساء ما لا جاع كذا في التتارخانية * اذا طلق الرجل امرأته طلاقا ثانيا أو رجعا أو ثلاثا أو وقت الفرقة
بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدتها ثلاثة أشهر سواء كانت الحرة مسالة أو كاتبة كذا في السراج
الوهاج * والعدة لمن لم تحض لصغرا وكبرا أو بلغت بالسن ولم تحض ثلاثة أشهر كذا في النفاية * وكذا لو زادت

الآن حريا تناضروا انه لا يملك الرجعة وان طلقها الوكيل بعد القيام عن المجلس يقع واحدة رجعية لان التفويض بطل بالقيام عن
المجلس وبني التوكيل بصريح الطلاق وكذا الوكيل امرها ببذل وطلقها أو بنها ولو قال طلقها أو بنها فطلقها في المجلس أو في غيره يقع تطليقتان
لانه وكله بشيئين بالابانة والطلاق والتوكيل لا يطل بالقيام عن المجلس فيقع طلاقان * رجل فوض طلاق امرأته الى صبي قال في الاصل
ان كان ممن يعبر يجوز ولو جعل طلاق امرأته بيد رجل فجن المفعول اليه وطلق قال محمد رحمه الله تعالى ان كان لا يعقل ما يقول لا يقع طلاقه
ولو جن الموكل بالطلاق ان جن ساعة ثم أفاق فالوكيل على وكالته ولو جن زمانا انما بطلت وكالته وذكر ابن سبعة عن محمد رحمه الله تعالى
انه قدر الدائم أولا يوم ثم رجع وقال ان جن ثم يخرج وان جن دون ذلك لا يخرج ثم رجع وقال لا يخرج حتى يجن سنة وأبو حنيفة رحمه
الله تعالى لم يقدر ذلك وقتا * رجل قال لغيره طلق امرأتى تطليقة للسنة فقال لها الوكيل أنت طالق للسنة ان كانت المرأة في طهر لم يجامعها

فيه ولا في حيضها طلفت واحدة وان كانت حائضاً أو كانت في طهر جامعها فيه بطل كلام الوكيل ولا يقع به الطلاق لا للحال ولا اذا حاضت وطهرت لان الوكيل لا يملك الاضافة فان الرجل اذا قال لغيره طلق امرأتى اذا حاضت وطهرت فقال لها الوكيل اذا حاضت وطهرت فأنت طالق كان باطلا وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى غدا فقال لها الوكيل أنت طالق وكذا لو قال طلق امرأتى فقال لها الوكيل أنت طالق اذا دخلت الدار فدخلت لا يقع شيء ولو قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا للسنة فقال لها الوكيل في طهر لم يجامعها فيه أنت طالق ثلاثا السنة يقع للحال واحدة ويظل الباقي وقيل على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يقع شيء لانه مأثور بايقاع الواحدة في كل طهر وعندنا المأثور بالواحدة اذا وقع الثلاث لا يقع شيء والاصح انه يقع واحدة في كل طهر بخلاف لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الموافقة من حيث اللفظ فان الرجل اذا قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا فطلقها ألفا لا يصح (٥٢٧) وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى نصف

تطبيقاً فطلقها الوكيل تطليقة لا يقع شيء وهما هنا ووجدت الموافقة من حيث اللفظ فيقع واحدة * رجل قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا للسنة بأن قال فقال لها الوكيل في وقت السنة أنت طالق ثلاثا السنة بألف فقبلت يقع واحدة بثلاث الالف فان طلقها الوكيل في الطهر الثاني تطليقة بثلاث الالف فقبلت يقع أخرى بغير شيء وكذا لو طلقها الثالثة في الطهر الثالث ولو طلقها الوكيل أو لا تطليقة بثلاث الالف ثم تزوجها الزوج ثم طلقها الوكيل تطليقة أخرى بثلاث الالف تقع الثانية بثلاث الالف وكذا الثالثة على هذا الوجه * اذا وكل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما ان يطلق اذا لم يكن الطلاق بمال ولو وكلهما بالطلاق وقال لا يطلقها أحداً بدون صاحبه فطلقها

دما بواحدة لم ترفع عنها النكاح وهو الصحيح ولورأت ثلاثة دما ثم انقطع فعدتها بالحيض وان طال الى أن تيسر كذا في العتبية * وفي جوامع الفقه فيمادون الثلاثة تعتد بالشهور وهو الصحيح وفي الثلاثة بالحيض كذا في غاية السروجي * وكذا اذا كانت صغيرة تعتد بالشهور وخاضت بطل حكم الشهور واستقبلت العدة بالحيض كذا في السراج الوهاج * اذا وجبت العدة بالشهور في الطلاق والوفاء فان اتفق ذلك في غرة الشهر اعتبرت الشهور بالالهة وان نقص العدة عن ثلاثين يوماً وان اتفق ذلك في خلاه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحد من الرايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر في ذلك عدد الايام تسعون يوماً في الطلاق وفي الوفاة يعتبر مائة وثلاثون يوماً كذا في المحيط * لو طلق امرأتى وقت العصر من أول يوم من الشهر وهي عن ثمانية أشهر تعتبر عتدها بالالهة ومضى بعض اليوم لا يوجب تكليف بالايام بخلاف اليوم الثاني والثالث كذا في الفتاوى الصغرى * اذا طلق امرأتى في حالة الحيض كان عليها الاعتدال بثلاث حيض كوامل ولا تحسب هذه الحيضة من العدة كذا في الظهيرية * عدة الامة والمدبرة وأم الولد والمكاتب في الطلاق والفسخ قرآن وان كانت لا تحيض فعدها شهر ونصف في الطلاق والفسخ كذا في الكافي * والمدة تسعة أشهر كالمكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما كالحرّة كذا في السراج الوهاج * اذا دخل الرجل بالمرأة على وجه شبهة أو نكاح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلاث حيض ان كانت حرة وحيضة ان كانت أمة وسواء مات عنها أو فرق بينهما وهي حية فان كانت لا تحيض من مغر أو كبر فعده الحرّة ثلاثة أشهر وعدة الامة شهر ونصف كذا في غاية البيان * لو اشترى زوجته وقد دخل بها فسد نكاحه ولا عدة في حقها حتى لا يحرم عليه وطؤها وهي كالعدة في حق غيره حتى لا يزوجهما من الغير ما لم تحض حيضتين هكذا في محيط السرخسي * اذا اشترى زوجته ولهامنه ولد فاعتقها فعليه ثلاث حيض حيضتان تحتجب فيهما ما تحتجب المنكوحه وحيضة من العتق لا تحتجب فيهما ما تحتجب المنكوحه (١) كذا في الظهيرية * لو اشترى زوجته وحاضت حيضة ثم أعققتها تكمل العدة بحيضتين بعد العتق وتحتجب ما تحتجب الحرّة ولو أباها واحدة ثم اشتراها حل له وطؤها بملك المين بخلاف ما لو أباها اثنتين لا يحل له حتى تنكح زوجاً غيره فان حاضت حيضتين ثم أعققتها فلا عدة عليها من النكاح لكن تجب عليها عدة العتق لاحدا فيهما اذا كان له منها ولد كذا في العتبية * مكاتب اشترى منكوحته لا يفسد النكاح فان عجز المكاتب بقاء على النكاح وان أدى الكتابة فعتق بفسد النكاح ولا عدة عليها كذا في فتاوى قاضيان * اذا اشترى المكاتب زوجته ثم مات وترك وفاء فاذيت الكتابة فسد النكاح قبل الموت بلا فصل ووجبت

(١) قوله ما تحتجب المنكوحه وهو الزينة تأسف على فوات نعمة النكاح اه

أحدهما ثم طلق الآخر أو طلق أحدهما أو أجاز الآخر لا يقع شيء ولو وكلهما بالطلاق بمال لا ينفرد به أحدهما وكذا في العتق سواء كانا وكيلين من قبل الزوج أو من قبل المرأة ولو قال لرجلين طلقاها جميعاً ثلاثا فطلقها أحدهما واحدة ثم طلقها الآخر تطليقتين لا يقع شيء حتى يجتمع على الثلاث الوكيل بالطلاق اذا لم يكن بمال لا ينزل بطلاق الموكل طلقها الموكل بائناً أو رجعيًا ويكون للوكيل ان يطلقها بعد ذلك مادامت في العدة واذا انقضت عدتها عزم على تزوجها الموكل بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع شيء ولو تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع * رجل قال لغيره طلق امرأتى تطليقة بألف درهم ثم طلقها الزوج بألف درهم فقبلت طلفت واحدة بألف درهم وكان ذلك عزلاً للوكيل علم الوكيل بطلاق الموكل أو لم يعلم حتى لو تزوجها الموكل بعد طلاقه ثم طلقها الوكيل تطليقة بألف فقبلت لا يقع شيء لانه انزل بطلاق الموكل * رجل طلق امرأتى تطليقة بائنة ثم قال لغيره طلقها بألف فلم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الزوج في

العدة ثم طلقها الوكيل بألف فقبلت طلقت بألف وان لم يتزوج الزوج قبل طلاق الوكيل فطلقها الوكيل في العدة واحدة بألف فقبلت يقع عليها تطليقة بغير شيء بخلاف ما إذا وكل بطلاقها بألف ثم طلقها الوكيل بألف لا يقع شيء من طلاق الوكيل لان التوكيل اذا كان قبل طلاق الزوج يكون توكيلا بطلاق بوجوب المال فاذا طلقها الموكل بألف بعد التوكيل لا يتصور طلاق بوجوب المال فينزل الوكيل ضرورة أما اذا وكل رجلا ليطلق المباشرة بألف فاعلموا كانه بطلاق يذكروا العوض لا بطلاق بوجوب العوض لان الزوج لا يملك ذلك وقت التوكيل فاذا أتى الوكيل بما أمر به يقع كالأوكل رجلا يبيع عبده فحين الوكيل جنونا بعتل فيه البيع والشراء ثم باع الوكيل لا ينفذ بيعه ولو وكل رجلا بجنونا بهذه الصفة يبيع عبده ثم باع الوكيل نفذ بيعه لانه اذا لم يكن بجنونا وقت التوكيل كان التوكيل يبيع تكون العدة فيه على الوكيل (٥٣٨) وبعد ما جن الوكيل لوفذ بيعه كانت العدة فيه على الموكل فلا ينفذ أما اذا كان

عليها العدة في فساد النكاح حيضتان اذا كانت لم تلد منه وقد دخل بها فان كانت ولدت فعلم ان تمام ثلاث حيض فان لم يترك وفاء ولم تلد منه فعدها شهران وخسة أيام دخل بها أو لم يدخل فان كانت ولدت منه سعت وسعي ولدها على فحومه وان عجزا فعدها شهران وخسة أيام فان أديا عتقت وعتق المكاتب فان كان الاداء في العدة فعليها ثلاث حيض مستأنفة من يوم عتقها تستكمل فيها شهرين وخسة أيام من يوم مات المكاتب كذا في البدائع * لو تزوج المكنون بنت مولاه باذنه ثم مات المكاتب بعد موت المولى عن وفاء فعدها أربعة أشهر وعشر دخل بها أو لم يدخل ولها المصداق والارث لانه مات حرا وان مات لاعتن وفاء فسد نكاحها لان المرأة ملكة في آخر حياته فان كان دخل بها سقط المهر بقدر ما لم يكتبه منه وتعتد بثلاث حيض وان لم يكن دخل بها فلا مصداق ولا عدة كذا في محيط السرخسي * المعتدة بالحيض ان كان حيضها عشرة أيام فوق اغتسالها ليس من الحيض وان كان دون العشرة فهو من الحيض وان كانت كافر فليس هو من الحيض في الفصلين ويحل للزوج وطؤها ويحل لها أن تتزوج بآخر اذا كانت في آخر العدة كذا في السراج الوهاج * ولو كانت المعتدة بالحيض (١) أيامها عشرة وقت اغتسالها ليس من الحيض ونفس الانقطاع في الحيضة الثالثة تبطل الرجعة ويحل لزوجه ان لم يكن طلقها ويجوز لها ان تتزوج بآخر ان كان قد طلقها وان كانت أيامها أقل من عشرة فمالم تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كامل لا تبطل الرجعة ولا يجوز لها أن تتزوج بآخر هذا اذا كانت مسلمة أما اذا كانت كابية فبنفس الانقطاع تبطل الرجعة ويحل لزوجه وطؤها ويجوز لها أن تتزوج بآخر سواء كانت أيام حيضها عشرة أو أقل كذا في السراج الوهاج * وعدة الحامل أن تضع حملها كذا في الكافي * سواء كانت حاملة وقت وجوب العدة أو حبلت بعد الوجوب كذا في فتاوى قاضيان * وسواء كانت المرأة حرة أو مملوكة فنة أو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد أو مسنة أو مسلمة أو كابية كذا في البدائع * وسواء كانت عن طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطء بشبهة كذا في النهر الفائق * وسواء كان الحمل ثابت بالنسب أم لا ويتصور ذلك فحين تزوج حامل بالزنا كذا في السراج الوهاج * لو حدث الحمل في العدة بعد الموت ذكر الكرخي أنه يملك بانقضاء العدة والعصم أنه لا يتعلق وتأويله أن العلوق يضاف الى ما قبل الموت وهذا ثبت بالنسب من الميت أما اذا حدث بعد موته فلا يتعلق به بلا خلاف كذا في العتابة * وليس للمعتدة بالحمل مدة سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت بيوم أو أقل كذا في (١) قوله ولو كانت المعتدة بالحيض أيامها عشرة الخ هذه العبارة معزاة للسراج أيضا مثل ما قبلها وهما بمعنى واحد فكان الاحسن الاختصار على احدهما نعم الثانية فيها زيادة بيان عن الاولى كما لا يخفى اهـ بحر اوى

الوكيل مجنونا وقت التوكيل فلو وكل ببيع يكون العدة فيه على الموكل فاذا أتى بذلك نفذ بيعه على الموكل * رجل وكل غيره بالطلاق أو بالعتاق فوكل الوكيل رجلا آخر فطلق الثاني والاو حاضر أو غائب لا يجوز وكذا لو وكل رجلا بالطلاق أو العتاق فطلقها أجنبي فأجاز الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والنكاح اذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني بحضرة الاول أو فعل أجنبي فأجاز الوكيل ذلك لا يجوز * وعن محمد رحمه الله تعالى في رجلين لكل واحد منهما عبد فوكل كل واحد من المولىين رجلا ليعتق عبده فقال الوكيل أعتقت أحدهما ثم مات الوكيل قبل البيان قال في القياس أن لا يعتق واحد منهما ولكني أستحسن أن أعتقهما جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته * الوكيل

بالعتاق اذا أقر أنه أعتقه أمس وكذب الموكل لا يقبل قول الوكيل لانه أقر بالاعتاق بعد خروجه عن الوكالة وكذا الوكيل بالطلاق (باب الخلع) الخلع والطلاق بما لا يمتزله اليقين في جانب الزوج وكذا العتق يعمل في جانب المولى وهو مملوكة في جانب المرأة والعبد فترامى أحكام اليقين في جانب الزوج حتى لو قال خالعتك على كذا ثم رجعت قبل قبول المرأة لا يصح رجوعه وكذا الوفاق الزوج قبل قبول المرأة صح قبولها ويصح كلامه وان كانت المرأة غائبة واذ بلغها الخبر كان لها خيار القبول في مجلسها وكذا وقال الزوج اذا جاء غدا فقد خالعتك على ألف أو قال اذا قدم فلان فقد خالعتك على ألف يصح ويكون القبول الى المرأة بعد مجيء الغد والقدوم في مجلسها ولو شرط الخيار في الخلع لا يصح شرط الخيار من جانب الزوج كما لا يصح في اليقين من كل وجهه ويراعى أحكام المعاوضات في جانب المرأة والعبد حتى لو ابتدأت المرأة بالخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها أو لم يعلم ويطل كلامها بقيام أحدهما أيهما

الجوهرة

قام ولا يصح كلام المرأة عند غيبة الزوج اذا لم يقبل أحد وكلام المرأة والعبد لا يقبل التعليق والاضافة ولو اختلفت وشروط الخيار
لنفسها صح شرطها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها رحمه الله تعالى لا يصح ثم الخلع قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون
بلفظ البيع والشراء وقد يكون بانقارضية فان كان الخلع بلفظ الخلع فان خالعهما على مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت المرأة بزوجها البذل وأما
حكم المهر فان كانت المرأة مدخولة وقد قبضت المهر يلزمها البذل ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ في قولهم وان لم تكن المرأة مدخولة
وقد قبضت مهرها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرجع الزوج عليها بالبذل لا غير وعند صاحبها رحمه الله تعالى يرجع الزوج عليها
بالبذل ونصف المهر وان لم يكن المهر مقبوضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ترجع المرأة عليه بشئ من المهر وعند صاحبها رحمه الله
تعالى ترجع المرأة عليه بنصف المهر وان خالعهما على مهرها فان كانت المرأة مدخولة وقد (٥٣٩) قبضت مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها
وان لم يكن المهر مقبوضا

سقط عن الزوج جميع المهر ولا يتبع أحدهما صاحبه بشئ وان لم تكن المرأة مدخولة فإن كان قبضت مهرها وهو ألف رجع الزوج عليها في الاستحسان بالألف وفي القياس يرجع عليها بألف وخمسمائة ألف بحكم البدل وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وان لم تكن قبضت مهرها في القياس يرجع الزوج عليها بخمسمائة وفي الاستحسان يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها بشئ وان خالها على بعض مهرها بان خالها على عشر مهرها ومهرها ألف ان كانت المرأة مدخولة والمهر مقبوض رجع الزوج عليها بمائة درهم ويسلم لها الباقي في قولهم وان لم يكن المهر مقبوض سقط عن الزوج كل المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول

الجوهرة النيرة * وذكر في الاصل اسم الوولدت والميت على سريره انقضت به العدة وشروط انقضاء هذه العدة
أن يكون ما وضعت قد استبان خنقه فان لم يستبين خلقه رأساً بان أسقطت علقه أو موضعه لم تنقض العدة
كذا في البدائع * اذا كانت المدة حاملًا ولدت ولدين انقضت العدة بآخرهما كذا في المحيط * ان خرج
منها أكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعيًا يقطع حق الرجعة ولا يحل لها أن تتزوج احتياضًا كذا في
فتاوى قاضيان * روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا طلقها وهي حامل فاذا خرج الولد من قبل
الرجلين أو من قبل الرأس انقضت من البدن سوى الرجلين أو سوى الرأس فقد انقضت العدة قال محمد
رحمه الله تعالى والبدن هو من ألبته الى منكبيه كذا في الذخيرة * لو كانت آيسة وهي حرة فعدها ثلاثة
أشهر كذا في فتاوى قاضيان * ان كانت آيسة فاعتدت بشهر وثم رأت الدم انقضت ماضى من عدها
وعلم أن تستأنف العدة بالحيض ومعناه اذا رأت الدم على العادة لان عودها يطل الاياس هو الصحيح كذا في
الهداية * ذكر الصمد المهيّد أن المرقى بعد الحكم بالاياس اذا كان دما خالصا فهو حيض وانقض الحكم
بالاياس لكن فيما يد - تقبل من الزمان لا فيما مضى عليهم امن الاحكام وان كان المرقى كدرة أو خضرة
لا يكون حياضًا ويحمل على فساد المني وهذا القول هو المختار وعليه الفتوى وهل يشترط حكم الحاكم
بالاياس لعدم طلاق ماضى أو لا يشترط اذا بلغت مدة الاياس ولم تزل الدم فيه اختلاف المشايخ والاولى أن
يشترط كذا في السراج الوهاج * في مجموع النوازل الايسة اذا اعتدت بالاشهر ورتزجت ثم رأت الدم يكون
النكاح فاسدا عند البعض أما اذا قضى القاضى يجوز النكاح ثم رأت الدم فلا يـ كون النكاح فاسدا
والاصح أن النكاح جائز ولا يشترط القضاء في المستقبل العدة بالحيض كذا في الخلاصة * الايسة اذا
اعتدت ببعض الشهر وثم حملت تستكمل العدة بوضع الحمل فكذا في فتاوى قاضيان * عدة الحرة في الوفاة
اربعة أشهر وعشرة أيام سواء كانت مدخولا بها أو لا مـ لـة أو كناية تحت مسلم صغيرة أو كبيرة أو آيسة
وزوجها حراً أو عبداً حاضراً في هذه المدة أو لم تحض ولم يظهر رجلا لها كذا في فتح القدير * هذه العدة لا تجب
الا في نكاح صحيح كذا في السراج الوهاج * المعتبر عشرا والعشرة أيام عند الجمهور كذا في معراج الدررية
* اذا كانت المسكوة أمة فتعناها زوجها فاعتدت اشهران وخمسة أيام وكذا الحكم في المدبرة والمكاتبة
وأما الولد والمسكوة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في غاية البيان * امرأة الغائب اذا أخبرها
رجل بموته وأخبر رجلا نجبيا فان كان الذي أخبرها بموته شهيداً عين موته أو جنازته وكان عدلا
وسعيها نعتدته وتزوج هذا اذا لم يورخا أما اذا ورخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهداها أولى كذا

(٦٧ - فتاوى اول) ما حجه رجهما الله تعالى يسقط عنه مائة درهم وترجع المرأة عليه بتسمانية وان لم تكن المرأة قد خولت فان كان المهر مقبوضا يرجع الزوج عليها بعشر نصف المهر وذلك لخسونه لان مهرها عند الطلاق قبل الدخول نصف المهر فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وعند صاحبيه رجهما الله تعالى يرجع عليهما بجمعين لما قلنا ويرجع أيضا بخمسمائة بسبب الطلاق قبل الدخول وان لم يكن المهر مقبوضا يرى الزوج عن جميع مهرها في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وعند صاحبيه رجهما الله تعالى يسقط عن الزوج خمسمائة بسبب الطلاق قبل الدخول وخسرون بحكم البذل وترجع عليه باربعماية وخمسين وان كان الخلع بلقب المبارة فالجواب عند أبي حنيفة رجه الله تعالى ما ذكرنا في الخلع عنده وعند محمد رجه الله تعالى الجواب فيه أيضا ما ذكرنا في الخلع عنده وعند أبي يوسف رجه الله تعالى الجواب في المبارة ما ذكرنا في الخلع عند أبي حنيفة رجه الله تعالى فان طلقها بمال أو بعمرها عند أبي يوسف ومحمد رجهما

الله تعالى الجواب فيه كالجواب في الخلع عنهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية الجواب فيه ما ذكرنا في الخلع عنده وفي رواية الجواب فيه ما قلنا لا يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح حتى لو طلق امرأته قبل الدخول به ا على ألف درهم ومهرها على الزوج ثلاثة آلاف درهم سقط ألف درهم وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وبني ألف وخمسائة للزوج عليها بحكم البذل ألف درهم فيصير ألف قاصدا بالالف ويقت لها عليه خمسائة ولا بسقط ذلك وكذا لو تزوج امرأته على ألف درهم ولم يدخل بها ولم تقبض المرأة شيئا حتى خالعهما على ألف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلزمها ألف ولا شيء لها عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تعطيه خمسائة وتصير خمسائة من البذل قاصدا بخمسائة من المهر وان كان الخلع بلفظ البيع والشراء قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في الجواب فيه كالجواب في الخلع واختلف المشايخ (٥٣٠) رحمه الله تعالى فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم الجواب فيه عنده

كالجواب في الخلع وقال بعضهم الخلع بلفظ البيع والشراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكر المهر كما هو مذهبه ما وهو الصحيح وفيما اذا كان الخلع بلفظ الخلع هل تقع البراءة عن دين آخر غير المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح ولا تقع البراءة عن نفقة العدة في الخلع والمباراة والطلاق بمال الا بالشرط في قولهم وكذا لا تقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان شرط البراءة من ذلك فان وقت لذلك وقتا جاز والافلا واذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام المدة كان الزوج أن يرجع عليها بصفة الاجر الى تمام المدة فان أرادت المرأة أن لا يكون له عليها حق الرجوع قالوا

في فتاوى قاضيخان (١) * سئل عن امرأة لها زوج غائب فخرج رجل اليها وأخبرها بموت زوجها ففعلت هي وأهل البيت ما تفعل أهل المصيبة من إقامة التعزية واعتدت وتزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم جاء رجل آخر وأخبرها أن زوجها حي وقال أنا رأيته في بلد كذا كيف حال نكاحها مع الثاني وهل يحل لها أن تقوم معه وماذا تفعل هي وهذا الثاني فقال ان كانت صدقت الخبر الاول لم يمكنها أن تصدق الخبر الثاني ولا يطل النكاح بينهما ولهم أن يقرأ على هذا النكاح كذا في التناخضة والجر الرائي نافلة عن النسفة * الرجل اذا طلق إحدى امرأته بعينها بعد ما دخل بها وهاهما من ذوات الحيض ثم مات ولا تعرف المطلقة يجب على كل واحدة منهم مائة الف وفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو طلق إحدى امرأته ثلاثا بغير عينها في صحته ثم مات قبل البيان تجب على كل واحدة منهم مائة الف وفاة تستكمل فيها ثلاث حيض كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال لامرأته ان لم أدخل الدار اليوم فأت طالق ثلاثا ثم مات بعد مضي اليوم ولا يدري أدخل أو لم يدخل فعليه عدة الوفاة وليس عليها عدة بالحيض كذا في المبسوط * لو مات الصبي عن امرأته فظهر بها قبل بعمده وموته اعتدت بالاشهر ولو مات وهي حامل تعتد بوضعه استحسنانا كذا في محيط السرخسي * ولا يثبت نسب الولد في الوجهين كذا في الهداية * انما يعرف قيام الحمل من يوم الموت بأن تلد لاقبل من ستة أشهر من يوم مات الصبي وانما يعرف حدوثة بعد الموت بأن تلد لستة اشهر فصاعدا من يوم الموت كذا في الجامع الصغير * اذا مات الصبي عن امرأته وهي حامل أو حدث الحمل بعد الموت فعندتها أن تضع حملها أو ما المحبوب اذا مات عنها وهي حامل أو حدث بعد موته ففي إحدى الروايتين كالفتل في ثبوت النسب منه وانقضاء العدة بالوضع وفي الرواية الثانية هو كالصبي كذا في الجوهر النيرة * ان مات الجنون عن امرأته كان حكمه في العدة والولد حكم الرجل الصحيح كذا في البحر الرائي * اذا طلق امرأته ثم مات فان كان الطلاق رجعا انتقلت عدتها الى الوفاة سواء طلقها في حالة المرض أو الصحة وانهم عدت عدة الطلاق وان كان بائنا أو تلاقا فان لم ترث بأن طلقها في حالة الصحة لا تنتقل عدتها وان ورثت بأن طلقها في حالة المرض ثم مات قبل أن تنقضي العدة فورثت اعتدت بأربعة أشهر وعشرة أيام فيها ثلاث حيض حتى انما لو لم يوف المدة الاربعة الاشهر والعشر ثلاث حيض تكمل بعد ذلك وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع * لو قتل المرتد على رذته حتى ورثته امرأته فماتت أو بعد ثلاثا بغيره عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * اذا مات مولى أم الولد عنها أو أعتقها فماتت ثلاث حيض وهذا اذا لم تكن معتدة ولا تحت زوج ولا نفقة لها في العدة وان كانت ممن لا تحيض فعندتها ثلاثة اشهر وان مات عن أمة كان

(١) مطلب غاب زوجها فأنخبرت بموته

الحيلة في ذلك أن يقول الزوج خالعتك على ان يبري من نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد قبل تمام المدة فلا رجوع على بطونها عليك وجنس هذه المسئلة يأتي في فصل على حدته ان شاء الله تعالى * رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فقد خالعتك على ألف فدخلت الدار يقع الطلاق بالفير بديه اذا قبلت عند الدخول لان الخلع من قبل الزوج عين فيصح تعليقه بالشرط * امرأة قالت لزوجها خالعتك منك بكذا وهو ينسج كرباسا فجعل ينسج وهو يخصها ثم قال خالعت قالوا ان لم يطل فهو جواب لان المجلس لا يتبدل بقليل عمل كان فيه وان أطال ذلك ينقطع المجلس فلا يكون جوابا * رجل قال لامرأته خالعتك فقالت قبلت يقع طلاق بائن وكذا اذا لم تقبل المرأة لان الطلاق يقع بقول الرجل خالعتك فان قال الزوج بعد ذلك لم أنوبه الطلاق كان القول قوله اذا لم يكن ذلك في حال مذاكرة الطلاق ولو قال خالعتك على كذا وسمى مالا معلوما يقع الطلاق ما لم تقبل كذا لو قال لها ما طلقك على ألف درهم لم يقع الطلاق ما لم تقبل فان قال الزوج بعد قبول

المرأة لم تؤبه الطلاق لا يصدق قضاء لان ذكر العرض دليل على نية الطلاق ظاهرا ولو قال لها اخليني نفسك أو قال اخليني فقلت على وجهه ثلاثه أحدها أن يقول اخليني نفسك بمال ولم يقدرفقات خلعت بنفسى بالف درهم ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق **قال** يقر الزوج أجرت لان جهالة البذل تمنع صحة التوكيل والثاني أن يقول لها اخليني نفسك بالف درهم فقات خلعت في رواية لا يتم الخلع بالم يقبل الزوج أجرت كما في الوجه الاول وفي رواية يتم الخلع بالف درهم وان لم يقبل الزوج أجرت وهو الصحيح والوجه الثالث أن يقول لها اخليني نفسك ولم يزد عليه فقالت اخلعت ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يكون خلعاً وكذلك لو قال لغيره اخلع امرأتى ليس له أن يجعلها الاعمال لان الخلع غالباً يكون به عوض وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انه اذا قال لها اخليني نفسك فقات خلعت يقع طلاق بائن بغير بدل كأنه قال لها أي بني نفسك وبه أخذنا كثر المشايخ رحمهم الله تعالى وان (٥٣١)

كان الخطاب من قبل المرأة فقالت اخليني أو بارئني فقال الزوج فعلت فهذا وما لو كان الخطاب من قبل الزوج في الوجه سواء * رجل خلع امرأته بملها عليه من المهر ثم ظهر انه لم يكن لها عليه شيء كان عليها رد المهر كالوباع شيأبدين له عليه ثم تصادق أن لا دين له كان البيع بمنثل ذلك الدين في ذمة المشتري وكما لو قال خلعتك على عبدك الذي في يدي أو على متاعك الذي في يدي ثم ظهر انه لم يكن لها في يده شيء كان الخلع بمهرها ان كان المهر على الزوج بسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت على الزوج ما قبضت ولو خلعهاعلى مهرها أو طلقها اطلاقاً بعهدها الذي عليه فقبلت الزوج يعلم انه لا مهر لها عليه يقع طليقة بآئنه بغير شيء في الخلع وفي الطلاق بعهدها تقع طليقة رجعية لان الزوج اذا كان يعلم انه

بطؤها أو مدبرة كان بطؤها أو أعتقها لم يكن عليها شيء كذا في السراج الوهاج * لو تزوج أم ولد ثم مات عنها وهي تحت زوج أو في عدة من زوج فلا عدة عليها بموت المولى فان أعتقها المولى ثم طلقها الزوج فعليها عدة الحرائر ولو طلقها الزوج أو لا ثم أعتقها المولى فان كان الطلاق رجعياً تنغير عدتها الى عدة الحرائر وان كان بائناً لا تنغير فان انقضت عدتها ثم مات المولى فعليها بالموت ثلاث حيض فان مات المولى والزوجة فان لم أن الزوج مات أو لا وعلم أن ابن موتيه ما أكثر من شهرين وخمسة أيام فعليها شهران وخمسة أيام مدة عدة الامة في وفاة الزوج فان مات المولى فعليها ثلاث حيض وان كان بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فكذلك عليهما شهران وخمسة أيام مدة عدة وفاة الزوج فاذا مات المولى لشيء عليها كذا في البدائع * اذا مات زوج أم الولد ومولاه ولا يعلم أيهما مات أو لا وبين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فعليها أربعة أشهر وعشرون من آخرهما وتا احتياطاً ولا يعتبر بالحيض فيها وان علم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام أو أكثر فعندتها أربعة أشهر وعشرون يستكمل فيها ثلاث حيض فأما اذا لم يعلم كم بين موتيهما ولا أيهما مات أو لا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أربعة أشهر وعشرون لا يحض فيها وعندهما يستكمل فيها ثلاث حيض وكذلك لو كان الزوج طلقها اطلاقاً رجعية في هذه الوجوه ولا ميراث لها من الزوج كذا في المتوسط * في ادب النفاذ طلق وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها ومثلها يجامع فعندها ثلاثة أشهر قار أو على النسب هذا اذا لم تكن مرأقة فان كانت مرأقة قار أو الفضل لا تنقض عدتها بالاشهر بل بوقف طالعها الى أن يظهر انهما حبا بتلك الوطء أم لا كذا في القمري تاشي * صغيرة طلقها زوجها فاضت ثلاثة أشهر الا يوما ثم حاضت فسلمت تحض ثلاث حيض لا تنقض عدتها رجل طلق امرأته طلاقاً رجعياً فاعتدت بثلاث حيض الا يوما فان الزوج يلزمها أربعة أشهر وعشرون كذا في غاية البيان * اذا اعتدت المطلقة بحضة أو حيضتين ثم ارتفع حيضها لم يخرج من العدة ما لم يتأمن فاذا أيسست تسقط العدة بلا شهر كذا في فتاوى قاضيخان * الامة المنكوحه اذا طلقها زوجها رجعياً ثم أعتقها مولاه في عدتها انحوت عدتها الى عدة الحرائر من وقت الطلاق فعليها أن تعد بثلاث حيض ان كانت ممن تحيض وبثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض أما اذا طلقها زوجها طلاقاً بائناً أو لا ثم مات عنها ثم أعتقت في العدة لم تقول عدتها الى عدة الحرائر فعليها أن تعد بحضتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام على حسب اختلاف أحوالها كذا في غاية البيان * أمة صغيرة طلق بعد الدخول فعدتها شهر ونصف فلما تقارب الانقضاء بلغت فانتقلت عدتها الى الحيض فعدتها بحضتين فلما تقارب الانقضاء اعتقت فصارت عدتها ثلاث حيض فلما تقارب الانقضاء مات الزوج لزمته العدة بأربعة أشهر وعشرون كذا في العتبية * ابتداء العدة في الطلاق عقيب

لامهر لها عليه كان فاصداً لبقاء الطلاق فيقع الطلاق بغير بدل كما لو خالها على خراً وخنزيراً وبشيء لا قيمة له وكما لو خال امرأته على مالها في هذا البيت من المتاع والزوجة يعلم انه ليس لها متاع في البيت فانه يقع الخلع بغير شيء وكذا لو باع شيأبدين له عليه وهو يعلم انه لا دين له عليه ذكر الشيخ الامام المعروف بنجواهر زاد رحمه الله تعالى انه لا يصح هذا البيع * رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها بائناً بعد الدخول ثم تزوجها ثانياً بمهر آخر ثم اخلعت منه على مهرها برئ الزوج عن المهر الذي يكون في النكاح الثاني دون الاول وكذا لو قالت بالفارسية خويشتن خريدم از تو بكاين وبهجه حقهها كه مهر ابرو است فان الزوج لا يبرأ عن المهر الاول اذا وهبت من زوجها نصف الصداق أو أقل أو أكثر ثم اخلعت منه بمال معلوم قبل الدخول بها كان الزوج بدل الخلع ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبه رحمه الله تعالى الخلع في حكم المهر بمنزلة الطلاق ولو وهبت نصف الصداق قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول

بها لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ فكذلك في الخلع وان كانت المرأة قبضت مهرها ثم وهبت النصف من الزوج ودفعت إليه ثم طلقتها قبل الدخول بها رجعت الزوج عليها بنصف المهر فكذلك في الخلع يرجع عليها بنصف المهر ولو تزوج امرأة على ألف درهم ثم وهبت نصف المهر أو أقل أو أكثر وقبضت الباقي ثم اختلعت منه بمال مجهول كالأختلعت بشوب أو حيوان في الذمة جاز الخلع ويرجع الزوج عليها بما قبضت من بقية مهرها ولا ترجع بما وهبت لأن بدل الخلع إذا كان مجهولاً ولا كان الواجب عليها بمحكم الخلع رد المهر فما وصل إلى الزوج بسبب الهبة من مهرها يجعل وأصلها مجهول الخلع فيرجع عليها بما قبضت ولا تبرأ المرأة بالخلع عما قبضت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن بدل الخلع ليس للزوج بمحكم الجاهل فكان عليه رد منفعة البضع وقد عجزت عن ذلك بمحكم العاقل فكان عليه رد قيمتها وهو المهر * رجل خالع امرأته على (٥٣٣) ان ترد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعته ما قبضت منه أو وهبت من

الطلاق وفي الوفاة عقب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق أو الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها كذا في الهداية * وان شكت في وقت موته فتعتد من حين تتيقن بموته كذا في العتابة * والعدة في النكاح الفاسد عقب التفريق أو عزم الواطئ على ترك وطئها كذا في الهداية * اذا أقر الرجل أنه طلق امرأته منذ كذا صدقة المرأة في الاستناد أو كذبته أو قالت لا أدري فالعدة من وقت الاقرار ولا يصدق في الاستناد أو اختاروا جواب محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن في التصديق العدة من وقت الطلاق إلا أن المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج باختاروا أربع سواها زجره حيث كتم طلاقها أو لا تكن لا تجب لها النفقة والسكنى وعلى الزوج المهر ثانياً بالدخول لاقراره وتصديقه باليه بذلك كذا في غاية البيان ناقلاً عن اليتيمة والفتاوى الصغرى * لو طلقها ثلاثاً وهو يقيم معها فان كان مقرراً بالطلاق تنقضي العدة وان كان منكراً تجب العدة من وقت الاقرار زجر الهما واختار كذا في العتابة * طلق امرأته ثلاثاً وكنتم طلاقاً عن الناس فلما حاضت حيضتين وطئها فحبلت ثم أقر بطلاقها كان لها النفقة ما لم تضع الولد لان عدتها انما تنقضي بوضع الحمل كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته المدخولة كلما حاضت وطهرت فانت طالق فحاضت ثلاث حيض كانت العدة من وقت الطلاق الاول كذا في فتاوى قاضيهان * الرجل اذا طلق امرأته ثم أنكر الطلاق فأقيمت عليه البيعة وقضى القاضي بالتفريق فان العدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء كذا في الخلاصة * العدتان تنقضان عدة واحدة عندنا كاتمان جنس واحد أو من جنسين صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزوج آخر وطئها الثاني وفرق بينهما وحاضت حيضتين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثاني أن يتزوجها لان قضاء عدة الاول وليس لغيره أن يتزوجها حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التفريق اقيام عدة الثاني في حق الغير وان كان طلاق الاول رجعي كان الاول أن يراجعها قبل أن تحيض حيضتين بعد تفريق الثاني وان حاضت ثلاث حيض من وقت تفريق الثاني تنقضي العدتان جميعاً وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا وطئها بشبهة تنقضي العدة الاولى بأربعة أشهر وعشر والثانية بثلاث حيض تراها في الشهر كذا في فتاوى قاضيهان * لو طلقها بتطليقة بائنة أو بتطليقتين بائنتين ثم وطئها في العدة مع الاقرار بالحرمة كان عليها أن تستقبل العدة واستقبلاً بكل وطء وتدخل مع الاولى لأن تنقضي الاولى فاذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت الثانية والثالثة عدة الوطء حتى لو طلقها في هذه الحالة لا يقع طلاق آخر فالاصل ان المعتدة بعد عدة الطلاق يلحقها الطلاق والمعتدة بعد عدة الوطء لا يلحقها الطلاق وأما المطلقة ثلاثاً اذا جامعها زوجها في العدة مع علمه انهم احرام عليه ومع اقراره بالحرمة لا تستأنف العدة ولكن يرجع الزوج والمرأة كذلك

انسان ودفعت اليه حتى تعدر عليها رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض ان كان المقبوض من ذوات القيم وان كان من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك * رجل خلع امرأته على عبدها فاستحق العبد كان عليها قيمة العبد وكذا لو خالع امرأته على عبد الغريم ولم يجز صاحب العبد ولو خالعها على مافي بيتها من المتاع فان كان لها فيه متاع فلزوج ذلك وان لم يكن كان عليها رد ما قبضت من المهر وان خالعها على مافي بيتها من شئ فان لم يكن في البيت شئ كان الخلع واقعاً عندنا بغير بدل ذكر الشئ بالالف واللام أو بدونهما وكذا لو خالعها على مافي بيتها وليس في البيت شئ ولو اختلعت على مافي نخبها من الثمار جاز الخلع ويكون له ما على النخب من الثمار قل ذلك أو أكثر فان لم

يكن على النخل غار كان عليه رد المهر ولو خلعها على ما يثر نخلها العام جاز الخلع وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أولا يقول ان أغرت فسله ذلك وان لم تثر جاز الخلع بغير شئ كالمخلوع على مافي بطن جاريته أو غنمها أو غنمة ان كان في البطن ولديقع الخلع عليه وان لم يكن يقع بغير شئ ثم رجعت عن هذا وقال عليه رد ما ساق اليها من الصداق ولا يسبيل له على الثمر لان الاشارة لغت لعدم المشار اليه فصار كالمخلوع على مال فيلزمه رد المهر وفي فصل الولد لغت الاشارة أيضاً لعدم الولد وبقيت تسمية مافي البطن ومافي البطن تناول المال وغير المال ولو اختلعت على مافي يدها من الدراهم يجوز ثم ينظر ان كانت في يدها ثلاثة دراهم أو أكثر كان له ذلك وان لم يكن في يدها دراهم كان عليها ثلاثة دراهم كالمخلوع على الدراهم وان كان في يدها درهم أو درهمان بكل ثلاثة دراهم وهذا بخلاف ما تزوج امرأة على دراهم فانه ثمة يجب لها مهر المثل وان خالعها على عبد أو ثوب فان كان معينا جاز ويكون للزوج ذلك وان لم يكن العبد معينا يستحق

عبدًا وسطا وفي الثوب والحيوان يقع الطلاق ويزنه هارذ المهر * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا إذا أعطيتني ألفا أو متى أعطيتني ألفا فقبلت لا يقع الطلاق قبل الأعطاء وإن أعطت في ذلك المجلس أو غيره يقع الطلاق ولو قال أنت طالق أن أعطيتني ألفا يتعلق الطلاق بالأعطاء في المجلس * امرأة قالت لزوجها وقد كان طلاقها ننتين طلقني ثلاثا على أن لك على ألف درهم فطلقها واحدة كان عليها كل ألف امرأة قالت لزوجها طلقني واحدة بألف درهم فقال لها الزوج أنت طالق واحدة واحدة واحدة وواحدة يقع الثلاث واحدة بالألف وثلاث بغير شيء عند الكل ولو قالت طلقني واحدة بألف فقال أنت طالق ثلاثا بغير شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبنا رحمه الله تعالى تقع واحدة بألف وثلاث بغير شيء ولو قالت طلقني واحدة بألف فقال لها الزوج أنت طالق ثلاثا بألف يتوقف ذلك على قبول المرأة أن قبلت يقع الثلاث بألف وإن لم تقبل لا يقع شيء * رجل قال لامرأته اختلعي أو اختلعي نفسك (٥٣٣) مني بالمهر ونفقة العدة ثم ألقها بالعربية حتى قالت اختلعت منك

بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك عن المهر ونفقة العدة وهي لا تعلم معنى الكلام اختلعت فيه قال بعضهم إن قال الزوج بعد ما قالت اختلعت بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك عن المهر ونفقة العدة أجزت ذلك أو قبلت صح الخلع فن لم يقل الزوج ذلك لا يصح الخلع لكن يبرأ الزوج عن المهر ونفقة ما مضى لأن قول الزوج للمرأة اختلعي بالمهر ونفقة تفويض أو توكيل فلا يثبت بدون علم المرأة فإذا قالت خلعت نفسي منك بالمهر ونفقة كان ذلك ابتداء كلام من المرأة والجهالة لا تمنع ذلك لأن الجهالة لا تمنع صحة الإبراء كما لا تمنع وقوع الطلاق والعقاق والتدبير بالعربية وإن كان لا يعلم معناه فإذا قبل الزوج بعد ذلك صح وإن لم يقبل لا يقع شيء وقال بعضهم لا يصح الخلع ولا يبرأ

إذا قالت علمت بالحرمه ووجدت شرائط الاحصان ولو ادعى الشبهة بأن قال ظننت أنها تحل لي تستأنف العدة بكل وطأة وتتدخل مع الأولى الآن تنقضي الأولى فإذا انقضت الأولى وبقيت الثانية والثالثة كانت هذه عدة لوط لا تستحق النفقة في هذه الحالة وهذا الذي ذكرنا إذا جامعها مقربا بطلاقها أو أما إذا جامعها منكر الطلاقها فانهم انبثت قبل العدة كذا في الذخيرة * رجل طلق امرأته ثلاثا فزوجت من ساعته رجلا ودخل به الثاني ثم فرق بينهما ما كان عليهما الا عدة بثلاث حيض منهن أو نفقة ثم أوسكنها على الأول كذا في فتاوى قاضيان * لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما فاعليها بقية عدتها من الأول تمام أربعة أشهر وعشر وعليها ثلاث حيض من الآخر ويحتسب بما حاضت بعد التفريق من عدة الوفاة كذا في مرجع الدراية * خالعهما مال أو بغيره ثم وطئها في العدة علم بالحرمة تستأنف العدة لكل وطأة وتتدخل العدة إلى أن تنقضي الأولى وبعدة تكون الثانية والنفقة عدة لوط لا يقع فيها طلاق ولا تجب فيها نفقة كذا في الوجيز للكردي * الكتابة إذا كانت تحت مسلم فعليها ما على المسلمة الحرة كالحر والامة كالامة وإن كنت تحت ذمي والعدة عليها في موت ولا فرقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان ذلك في دينهم وعندهما عليها العدة كذا في السراج الوهاج

(الباب الرابع عشر في الحداد)

على الميتة والمتوفى عنها زوجها إذا كانت باغمة مسلمة الحداد في عدتها كذا في الكافي والحداد الاجتناب عن الطيب والدهن والكحل والحاء والخضاب ولبس المطيب والمعفر والثوب الاحمر وما صبغ برقع قران الا اذا كان غسلا لا ينقصر ولبس القصب والخز والحريروا بس الحلي والزين والامتشاط كذا في التناحر حاشية * قال شمس الأئمة المراد من الثياب المذكورة ما كان جديداً فما تقع به الزينة أما إذا كان خلقا لا تقع به الزينة فلا بأس به كذا في المحيط * ان امتشطت بالطرف الذي أسنانه منه فرجة لا بأس به وانما يكره الامتشاط بالطرف الآخر لأن ذلك يكون لازمة كذا في فتاوى قاضيان * وانما يلزمها الاجتناب في حالة الاختيار أما في حالة الاضطرار فلا بأس به ان اشتكت رأسها أو عينها فصبغت عليها الدهن أو أكتحل لاجل المعالجة فلا بأس به ولكن لا تقصده الزينة كذا في المحيط * لو اعتادت الدهن فخافت وجعا يحمل بها ولم تفعل فلا بأس به إذا كان الغالب هو الخلل كذا في الكافي ولا تلبس الحرير لأن فيه زينة لا ضرورة مثل أن يكون به احكة أو قلة ولا يحملها لبس الممشق وهو المصبوغ بالمشق ولا بأس بلبس المصبوغ اسود كذا في التبيين * إذا كانت المرأة فقيرة وليس لها الا ثوب واحد مصبوغ فلا بأس بأن تلبسه من غير ارادة

الزوج عن المهر ونفقة وإن قبل الزوج اذ لم تعلم المرأة معنى اللفظ لأن الخلع بمنزلة المعاوضة في جانب المرأة فلا يصح بدون العلم كالبيع ونحو ذلك والبراءة عن المهر ونفقة تحتسب الفسخ وبطل بالرد فلا يكون بمنزلة الطلاق والعقاق * رجل قال لامرأته خلعت نفسك مني بكذا فقالت خلعت أو قالت فقلت اختلافيه قال بعضهم يصح ذلك وقال بعضهم لا يصح اذ لم يقبل الزوج والخبر انه ان نوى الزوج التحقيق لا السوم يصح والا فلا لأن هذا الكلام يحتمل السوم ويحتمل التحقيق والظاهر انه سؤم فاذا نوى التحقيق يصح والا فلا لأن نوى التحقيق يصح كأنه قال خلعت نفسك مني بكذا فاني خلعتك فإذا قالت خلعت ثم الخلع * امرأة قالت لزوجها خلعتني على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلافوا فيه قال بعضهم كلام الزوج يكون جوابا ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خاوما والخبر أن يجعل جوابا لانه جواب ظاهر فان قال الزوج بعد ذلك لم أعن به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا لو قالت المرأة لزوجها اختلعت منك

فقال له اطلقك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم يقع واحدة رجعة وقال بعضهم يسأل الزوج عن النية اذا قال نويت به الجواب كان جواباً وفي المسئلة الاولى ينبغي أن يسأل الزوج عن النية أيضاً * مدخولة سألت طلاقها فقال الزوج أبرئني عن كل حق لك على حتى أطلقك فقالت قد أبرأتك عن كل حق يكون لفساد على الرجال فقال الزوج في فور ذلك طلاقك واحدة قالوا يقع واحدة بانه طاقها عوضاً عن الابرأظاها * امرأه اختلعت على مال بعد الدخول ثم زادت في البذل بعد الخلع لايصح * امرأه اختلعت من زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة مادامت في العدة لان نفقة العدة لم تكن حقاً لها عند الخلع * قوم جاؤا الى رجل وزعموا ان امرأته وكلتهم بالاختلاع فخالعهمهم على ألف درهم ثم انها أنكرت التوكيل فان كان القوم ضمنوا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البذل لانهم الما انكرت التوكيل بقي هذا خلع الفضولي (٥٣٤) والفضولي اذا خاطب الزوج في الخلع وضمن البذل يكون أصيلاً فيتم الخلع بقبوله

وان كان القوم لم يضمنوا بادل الخلع كان الخلع موقوفاً على اجازة المراء وقبولها ولم يوجد فان كان الزوج ادعى انها وكلتهم كان الطلاق واقعاً باقراره ولا يجب المال هـ اذا خالعا وان باع الزوج منهم تطليقة بالني درهم اختلعا فانيه قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقع الطلاق ويلزمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظة الشراء لفظ ضمان لانه مبادلة وقال أبو بكر البخني رحمه الله تعالى هذا خلع سواء وهو الصحيح * رجل قال لغيره طلق امرأتى فخالعها المأمور أو طلقها بغيرها ونفقة عدها قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز كانت المرأة مدخولاً بها أو لم تكن وقال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى لا يجوز ولا يقع الطلاق ولم يفضل بين المدخولة وغير المدخولة وعنه انه قال ان كانت

الزينة كذا في شرح الطحاوي * ولا يجب الحداد على الصغيرة والمجنونة الكبيرة والكاتبه والمعتدة من نكاح فاسد والمطلقة طلاقاً رجعياً وهذا عندنا كذا في البدائع * لو أسلمت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فبما بقي من العدة كذا في الجوهر النيرة * على الامه الحداد اذا كانت منكوحه في الوفاة والطلاق البائن وكذا المدبرة وأم الولد والمكاتبه والمستسعة وليس في عدة أم الولد عن وفاة سيدها واعتاقها حداد وكذا الموطوءة بشبهة كذا في فتح القدير * لا يجوز للاجنبي خطبة المعتدة مريضاً سواء كانت مطاوعة وموتوى عنها زوجها كذا في البدائع * أجبه واعي منع التعريض في الرجعي وكذا في البائن عندنا وانما التعريض في المتوفى عنها زوجها كذا في غايه السروجي * صورة التعريض أن يقول لها اني أريد النكاح وأحب امرأه من صفتها كذا في صفتها بالصفة التي هي فيها أو يقول انك لحسنه أو جميلة أو عجيبي أو ليس لي مثلك أو اني أرجو أن يجمع الله بيني وبينك أو ان قضى الله لي امرأاً كان كذا في السراج الوهاج * ان كانت معتدة من نكاح صحيح وهي حرة مطلقة بالعدة عاقلة مسلمة والحالة حال الاختيار فانما لا يخرج ليلاً ولا نهاراً سواء كان الطلاق ثلاثاً أو بائناً أو رجعياً كذا في البدائع * المتوفى عنها زوجها يخرج نهاراً وبعض الليل ولا تبس في غير منزلها كذا في الهداية * المعتدة بالنكاح الفاسد لها أن تخرج الا ان منعها الزوج هكذا في البدائع * ان كانت المعتدة أمة فلها أن تخرج لخدمة المولى في الوفاة والخلع والطلاق سواء كان الطلاق رجعياً أم بائناً فان أعقت في العدة لزمها فيما بقي من العدة ما يلزم الحرة المبانة وفي القدروري اذا كان المولى بؤاً الأمة لم تخرج مادامت على ذلك الا أن يخرجها المولى والمدبرة وأم الولد والمكاتبه كالامة في اباحة الخروج كذا في المحيط * والمستسعة كالمكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما الكاتبه فانه يحل له الخروج باذن الزوج ولا يحل له الخروج بغير اذن الزوج سواء كان الطلاق رجعياً أم بائناً أو ثلاثاً في العدة وكذلك في عدة الوفاة لها أن تبس في غير منزلها كذا في المبسوط * فان أسلمت في العدة لزمها فيما بقي من العدة ما يلزم الحرة المسلمة والحرة المسلمة لا تخرج لابا ذن الزوج ولا بغير اذنه وأما الصبية فان كان الطلاق رجعياً فلها أن تخرج باذن الزوج وليس لها أن تخرج بغير اذنه كما قبل الطلاق وان كان الطلاق بائناً فلها أن تخرج باذن الزوج وبغير اذنه الا اذا كانت مراهقة فحينئذ لا تخرج بغير اذن الزوج كذا اختاره المشايخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط * المولى اذا عتق أم ولده فلها أن تخرج كذا في الظهيرية * المجنونة والمعتوهة تخرجان كالكاتبه كذا في غايه السروجي * المجنونة اذا سلم زوجها أو أبت الاسلام حتى وقعت الفرقة ووجبت العدة بان كان الزوج قد دخل بها لها أن تخرج الا اذا أراد الزوج منعها من الخروج لتخصين مائه فاذا طلب منها ذلك يلزمها ولو قبلت المسلمة ابن زوجها حتى وقعت الفرقة ووجبت

مدخولاً بها لا يجوز ان لم تكن مدخولاً بها جازوه هكذا قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى وهو المختار لان طلاق غير المدخول بها يكون بائناً فاذا رضى الزوج بالابانة بغير بدل كان راضياً بما يسد بطريق الاولى أما في المدخولة الطلاق بغير عوض لا يكون بائناً ولا طاعاً للنكاح فلا يكون راضياً بالابانة فلا بد على الأمر * رجل قال لغيره طلق امرأتى على شرط أن لا تخرج من المنزل شيئاً فطلقها المأمور ثم اختلفا فقال الزوج انها قد أخرجت شيئاً من المنزل وقالت المرأة لم أخرج ذلك في التوادان القول قول الزوج ولم يقع الطلاق قالوا هـ هذا الجواب صحيح ان كان الزوج قال للمأمور قل لها أنت طالق ان لم تخرجي من المنزل شيئاً فقال لها المأمور ذلك ثم ادعى الزوج انها قد أخرجت من المنزل شيئاً فيكون القول قوله لانه يتكر شرط الطلاق فاما اذا كان الزوج قال للمأمور قل لمرأتى أنت طالق على ان لا تخرجي من المنزل شيئاً فقال لها المأمور ذلك فقبلت ثم قال الزوج انها قد أخرجت من المنزل شيئاً لا يقبل قوله لان في هذا الوجه الطلاق يتعلق بقبول

المرأة فإذا قبلت يقع الطلاق الحال أخرجت من المنزل شيئاً ولم تخرج كالقول لا امرأته أنت طالق على أن تعطيني ألف درهم فقالت قبلت
تطلق في الحال وإن لم تعط أنا وكذا القول لا امرأته أنت طالق على دخولك الدار فقبلت تطلق للحال وإن لم تدخل لأن كلمة على لتعليق
الإيجاب بالقبول لا لتعليق بوجوب القبول رجل قال لا امرأته أنت طالق بعدد على ألف درهم وغدا على ألف درهم واليوم على ألف
درهم فقالت قبلت فأنما تطلق للحال واحدة بالف وتقع النافذة والثالثة في وقتها غير جعل رجل قال لا امرأته لا عليكها أنت طالق على
مائة درهم إن تزوجتك يوماً من الدهر فقالت المرأة لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يلزمها المال وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى هي طالق والمال واجب ولو أنما قالت - ين تزوجها قبلت الطلاق الذي جعلت إلى ألف درهم يقع الطلاق ويلزمها المال
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوكيل بالخلع لا يطالب بالبدل ويكون البدل (٥٣٥) على المرأة رسول المرأة إذا قال للزوج
طلقها أو أمسكها فقال

العدة إذا كان بعد الدخول فليس لها أن تخرج من منزلها كذا في البدائع * امرأته اختلعت من زوجها على نفقة عدها واحتاجت إلى الخروج لأجل النفقة فكلموا فيه قال بعضهم لها أن تخرج بمنزلة التوفيق عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك وهو المختار كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * على المعتدة أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفرقة والموت كذا في الركا في لو كانت زائرة أو أهلكها أو كانت في غير بيتها الأمر حين وقوع الطلاق انتقلت إلى بيت سكنها بلا تأخير وكذا في عدة الوفاة كذا في غاية البيان * إن اضطرت إلى الخروج من بيتها بأن خافت سقوط منزلها أو خافت على مالها أو كان المنزل بأجرة ولا تجد ما تؤدبه في أجرته في عدة الوفاة فلا بأس عند ذلك أن تنتقل وإن كانت تعد على الأجرة لا تنتقل وإن كان المنزل لزوجها وقدمت عنها فإلها أن تسكن في نصيبها إن كان ما يصيبها من ذلك ما يكفي به في السكنى وتستتر عن ماله الورثة عن ليس بحرم لها كذا في البدائع * وإن كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها فخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت كذا في الهداية * لو أسكنوها في نصيبهم بأجرة وهي تعد على أدائها لا تنتقل كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * وإذا انتقلت لعذر يكون سكنها في البيت الذي انتقلت إليه بمنزلة سكنها في المنزل الذي انتقلت منه في حرمة الخروج عنه كذا في البدائع * لو كانت بالسود فدخل عليها الخوف من سلطان أو غيره كانت في سعة من التحول إلى المصر كذا في المتوسط * المعتدة إذا كانت في منزل ليس معها أحد وهي لا تخاف من اللصوص ولا من الجيران ولكنها تنزع من أمر المبيت إن لم يكن الخوف شديداً ليس لها أن تنتقل من ذلك الموضع وإن كان الخوف شديداً كان لها أن تنتقل كذا في فتاوى قاضيخان * إذا نهدم بيت العدة فالتدبير في اختيار المنزل في الوفاة وفي الطلاق البائن إذا كان الزوج غائبا إليها في الطلاق الرجعي والطلاق البائن إذا كان الزوج حاضرا إلى الزوج كذا في المحيط * إذا طلقها ثلاثاً أو واحدة بآفة واحدة وليس له البيت واحد فينبغي له أن يجعل بينهما وبينها جابحاً لا تقع الخلوة بينهما وبين الأجنبية فإن كان فاسقاً يخاف عليها منه فأنما تخرج وتسكن منزلاً آخر وإن خرج الزوج وتر كهافه أو ولي وإن أراد القسائي أن يجعل معها امرأته عدة ثقة تعد على الخلوة فهو حسن كذا في المحيط * إذا طلق امرأته بالبدنية وهي معه في خدمة والزوج ينتقل إلى موضع آخر للكل والماء على يسعه أن يتحول بها ينظر أن كان يدخل عليها فزيرين في نفسها وما لها بتركها في ذلك الموضع فله أن يتحول والأفلا كذا في الظهيرية * المعتدة لا تسافر لل الحج ولا غيره ولا يسافر بها زوجها عندنا وإن سافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصير مراً جاعاً كذا في فتاوى قاضيخان * للمعتدة أن تخرج من بيتها إلى صحن الدار وتبيت في أي منزل شئت إلا أن يكون في الدار منازل لغيره فلا تخرج من بيتها إلى تلك المنازل ولو سافر بها ثم طلقها بآفة

الزوج لأمسكها وأطاعها فقال الرسول أبرأ منك عن جميع ماله عليك فطلقها فطلقها الزوج ثم قالت المرأة ما كنت وكنته بالبراءة وأدى الزوج أنها قد أمرته بالبراءة يقع الطلاق ويكون حق المرأة على زوجها وإن لم يدع الزوج لو كبل المرأة فهو على وجهين إن كان الرسول قال للزوج أبرأ منك عمالها عليك على أن تطلقها فطلقها على ذلك لم يكن الطلاق واقعاً ويكون حقها عليه لأن الطلاق بالبراءة عن المهر يتوقف على إجازة المرأة فإذا لم تجز لا يقع الطلاق وإن كان الرسول قال للزوج طلقها أو قد أبرأ منك عن مهرها يقع الطلاق ويكون حقها على الزوج وكيـل المرأة بالخلع إذا قبل الخلع يتم الخلع وهو بطلان الوكيل يبدل الخلع فالمسئلة على وجهين إن كان الوكيل

أرسل البدل إرسالاً بأن قال للزوج اخلع امرأتك بألف درهم أو على هذه الألف وأشار إلى أن المرأة كان البدل إلى نفسه إضافة لك أو ضمن بأن قال اخلع امرأتك على ألقى هذه أو على هذه الألف وأشار إلى نفسه أو على ألقى أو قال على ألف على أني ضمن كان البدل على الوكيل لا يطالب به المرأة ولو كـيل أن يرجع على المرأة قبل الأداء وبعدة وإن تكن المرأة أمرته بالضمن بخلاف الوكيل بالنكاح من قبل الزوج إذا ضمن المهر للمرأة ولم يكن الضمان بأمر الموكل فأنه لا يرجع على الموكل * إذا طلق الرجل امرأته على جعل في العدة بعد الخلع يقع الطلاق ولا يجب المال وكذا لو جعل الزوج مهرها ثلاثاً فطلقها بثلث مهرها أو ثلث مهرها أو ثلث مهرها كذلك يقع ثلاث وسقط ثلث المهر وترجع المرأة على زوجها بثلث مهرها * رجل قال لا امرأته خالعتك فقبلت يقع الطلاق ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه وإن لم يكن لها عليه مهر كان عليها ما ساق إليها من الصدقات كذا في كره

الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في الاقرار من المختصر والشيخ الامام المعروف بخوارزمازي رحمه الله تعالى وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الخلع لا يكون الا بعوض * رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع ثم ان الخلع لان الاجنبي لو فعل ذلك يتم الخلع فالاب اولى فان خالع الاب على صداقه او ضمن ثم الخلع أيضا ثم يتظر ان أجازت المرأة تصح اجازته او يسقط المهر وان لم تجز كان صداقه على الزوج ويرجع الزوج على الاب بذلك بحكم الضمان ان كان الاب قال له خالع على صداقها ان أجازت وان لم تجز فعلى مقدار ذلك وان كانت البنت صغيرة فان ضمن الاب تم الخلع بقبوله ويكون صداقه على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب فان لم يضمن الاب لا يجب المال لا على الاب ولا على الصغيرة كالمو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كالمو كان الخلع (٥٣٦) مع الصغيرة فان قبل الاب عقد الخلع اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في وقوع

الطلاق لا اختلاف الرواية والصحيح انه يقع لان لسان الاب كلسانها وان كان الخلع بين الزوج وأم الصغيرة ان أضافت الام البدل الى مال نفسها أو ضمنته يتم الخلع كالمو كان الخلع مع الاجنبي وان لم تضف ولم تضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقد أجنبيا ولم يضمن البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل العقد وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق بائنا ولا يسقط الصداق ولو وكلت الصغيرة وكيلها بالخلع ففعل الوكيل فيه روايتان في رواية يصح التوكيل وبستم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية

(الباب الخامس عشر في ثبوت النسب)

قال أصحابنا ثبوت النسب ثلاث مراتب (الاولى) النكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت النسب من غير دعوة ولا ينتفى بمجرد النفي وانما ينتفى باللعان فان كانا من اللعان بينهما لا ينتفى نسب الولد كذا في المحيط * (والثانية) أم الولد والحكم فيها ان يثبت النسب من غير دعوة ولا ينتفى بمجرد النفي كذا في الظهيرية * وكذا في النهاية معزيا الى الميسوط انما يملك نفيه مالم يقض القاضى به أو لم يتناول ذلك فأما اذا قضى القاضى به فقد رزقه على وجه لا يملك بطلان وكذا بعد التطاول كذا في الزيين في باب الاستيلاء * قالوا وانما يثبت نسب ولد أم الولد بدون الدعوة ان كان يعمل للمولى وطوفا ما اذا كان لا يعمل فلا يثبت النسب بدون الدعوة كأتم ولد كاتهم امولاها أو أمة مشتركة بين اثنين استولدها أحدهما ثم جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت النسب بدون الدعوة كذا في الظهيرية * وكذا لو حرم وطوفا عليها بعد ذلك بوطء أبيه أو ابنه أو بوطء أمها أو بنتها لم يثبت نسب ما نلده بعد ذلك الا بالدعوة كذا في الاختيار شرح المختار (الثالثة) الامة اذا جاءت بولد لا يثبت النسب بدون الدعوة عندنا كذا في الظهيرية * وحكم المدبرة تحكم الامة في أنه لا يثبت النسب منه بدون دعوة المولى كذا في النهاية * وان كان يطأ الامة ولا يعزل عنها لا يعمل له نفيه فيما بينه وبين الله تعالى ويلزمه أن يعترف به وان كان يعزل عنها ولم يحصنها جازله النفي لتعارض الظاهرين كذا في الاختيار شرح المختار * زوج أمتهم من رضيع ثم جاءت بولد فادعاء المولى يثبت النسب منه لانه عبده وليس له نسب فلو كان الزوج محبوا لم يثبت النسب من المولى لانه عبده لكن له نسب معلوم كذا في الفتاوى الكبرى * واذا تزوج الرجل امرأة فقامت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها لم يثبت نسبه وان جاءت به لستة أشهر فصاعدا يثبت نسبه منه اعترف به الزوج أو سكنت فان بعد الولادة ثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة كذا في الهداية * ولو ولدت أحد الولدين لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح

اذا لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كالمو كان الخلع من الاجنبي وذكر الخصاص رحمه الله تعالى يوم في الحيل ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة على صداقها ان علم الاب ان الخلع خير لها بان كانت لا تحسن العشرة مع الزوج فخلعها على صداقها على قول مالك رحمه الله تعالى يسقط الصداق عن الزوج فان قضى القاضي بذلك ففسد قضاء لانه قضاء في موضع الاجتهاد ويجوز الزهر والتكفالة ببذل الخلع وكذا التأجيل فان أجل الى موت فلان أو الى قدوم فلان يجب البدل للعالم ويطل الاجل فان أجل الى الحصاد والدياس صح التأجيل اذا خالع الاب على ابنته الصغيرة لا يصح لانه تعليق الطلاق بالقبول فلا يصح كالا يصح من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الاب وخلع السكران جائز وكذلك سائر تصرفاته الازدية والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه وقال داود الاصح في رحمه الله تعالى لا ينفذ منه تصرف ما به قال الحسن بن زياد وأبو الحسن الكرخي وأبو القاسم الصغار وهو أحد قبول الشافعي رحمه الله تعالى

وقال أبو نصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى ان كان معذورا في الشرب بان كان مضطرا أو مكرها لا يقع الطلاق ولا تنفذ تصرفاته وان لم يكن معذورا يقع طلاقه وتنفذ تصرفاته وفي ردته قياس واستحسان في الاستحسان لا يصح وفي القياس يصح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه كان يأخذ بالقياس فان قضى القاضي بقول واحد منهم نفذ قضاؤه رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على أن يكون الولد عند الأب سنين معلومة سمح الخلع ويطلق الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حق الولد فلا يطل باطلا لهما امرأة اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة عتدها وعلى ان تمسك الولد بنفقة سنين معلومة فامسكت الولد سنة أو سنتين ثم ردت الولد على الزوج فانما تجبر على ان تمسك الولد بنفقته ما بقيت المدة ولو انما هربت ووارت نفسها حتى تمت المدة ثم ظهرت رجوع الزوج عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي تمسك الولد وكذا لو طلق الرجل امرأته على ان تمسك المرأة الولد بنفقته الى بلوغ الولد وعلى ان (٥٣٧) تترك المرأة مهرها عليه فقبلت ثم انما أبت ان تمسك الولد فانما تجبر على

يوم والاخر بعده يوم لم يثبت نسب واحد منهما كذا في العتابة * الاصل في هذا ان كل امرأه لم تحب عليها العدة فان نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا أنه منه وهو أن يجيء لاقل من ستة أشهر وكل امرأه وجبت عليها العدة فان نسب ولدها يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا انه ليس منه وهو أن يجيء لاكثر من سنتين فاذا عرفنا هذا فنقول رجل طلق امرأته قبل الدخول بها ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق يثبت النسب فان جاءت به لسته أشهر فصاعد لا يثبت النسب * ولو قال لامرأة أجنبية اذا تزوجتك فانت طالق ثم تزوجها وقع الطلاق ثم اذا جاءت بولد فقام ستة أشهر من وقت النكاح يثبت النسب ولو جاءت لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت ولو طلقها بعد الدخول ثم جاءت بولد يثبت النسب الى سنتين وتنقضي العدة به ولو جاءت به لاكثر من سنتين ان كان الطلاق رجعا يثبت النسب ويصير امرأها وان كان الطلاق بائنا لا يثبت النسب ما لم يدع الزوج فاذا ادعى الزوج يثبت منه وهل يحتاج الى تصديقها أم لا فيه روايتان رواية يحتاج وفي رواية لا يحتاج هذا اذا طلقها ولو مات عنها قبل الدخول أو بعده ثم جاءت بولد من وقت الوفاة الى سنتين يثبت النسب منه وان جاءت به لاكثر من سنتين من وقت الوفاة لا يثبت النسب هذا كما اذا لم تقرب بانه قضاء العدة وان أقرت وذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة الطلاق والوفاء سواء ثم جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار يثبت النسب والا فلا هذا كما اذا كانت كبيرة سواء كانت ممن تحيض أو ممن لا تحيض وأما اذا كانت صغيرة طلقها زوجها كان قبل الدخول بخبات بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يثبت النسب واذا طلقها بعد الدخول فان ادعت الحبل ففي الطلاق الرجعي يثبت النسب الى سبعة وعشرين شهرا وفي الطلاق البائن الى سنتين ولو أقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ذلك لا يثبت النسب ولو سكنت عن الدعوى فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سكرتم بمنزلة الاقرار وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى كدعوى الحبل كذا في شرح الطحاوي * امرأه قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت من الغد أنا حامل كان القول قولها وان قالت بعد أربعة أشهر وعشرة أيام لست بحامل ثم قالت أنا حامل لا يقبل قولها الا أن تأتي بولد لاقل من ستة أشهر من موت زوجها قبل قولها ويطل اقرارها بانقضاء العدة كذا في فتاوى قاضيخان * الصغيرة اذا توفي عنها زوجها فان أقرت بالحبل فهي كالكبيرة يثبت نسبها منه الى سنتين لان القول قولها في ذلك وان أقرت بانقضاء عدتها بعد أربعة أشهر وعشرة أشهر فصاعد لم يثبت النسب منه وان لم تدع حبلها ولم تقرب بانقضاء العدة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة

(٦٨ - فتاوى اول) مات الصبي أو ولد ميتا وقال زفر رحمه الله تعالى الشروط كلها فاسدة وعليها ان ترد المهر على زوجها * امرأه اختلعت من زوجها على ان جعلت صداقها ولدها وعلى ان تجعل صداقها الفلان الاجنبي قال محمد رحمه الله تعالى الخلع جائز والمهر للزوج ولا شيء للولد ولا لاجنبي * امرأه اختلعت من زوجها على ارضاع ولدها ولم يسم وقتا قال محمد رحمه الله تعالى يجوز ذلك على سنتين وان خلعها على ارضاع الولد سنتين وعلى نفقة هذا الولد عشر سنين قال محمد رحمه الله تعالى يجوز توصل مثل هذه الجاهالة في الطلاق * امرأه وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يعمل رجوعها اذا لم يهلم الوكيل بذلك وان أرسلت بالخلع رسولا الى زوجها ثم رجعت قبل تسليم الرسالة مع رجوعها وان لم يعلم الرسول برجوعها * رجل قال لرجلين اخلا امرأتى على غير جعل فخلعهما أحدهما لم يقع الطلاق ولو أمر رجلين أن يخلعا امرأته بالف فقال أحدهما خلعهما بالف وقال الآخر قد أجرت ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك ولو قال

ان تمسك الولد فانما تجبر على ذلك فان لم تفعل كان عليه أجر امساك الولد الى بلوغه * امرأه اختلعت على انها بريئة من النفقة والسكنى ثم طلعت ونبرأ عن النفقة ولا تطل السكنى وان اختلعت على ان مؤنة السكنى عليها كان عليها أن تكثري بيتان من زوجها أو من غيره وتعتد فيه امرأه اختلعت من زوجها على نفقة ولده منها ما عاش قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليها ان ترد المهر التي قبضت * امرأه اختلعت من زوجها على أن ترضع مافي بطنها سنتين حتى يقطم ونفقة الولد بعد الرضاع عشر سنين على انها ان ولده ميتا فلا شيء للزوج عليها وان ولده حيا فأرضعته سنة ثم مات فلا شيء عليها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الشروط كلها جائزة وهي بريئة عما بقي من الرضاع والنفقة ان

أحدهما خالعتها، ألف وقال الآخر خلعتها، ألف فهو جائز، أمر أو كانت رجلاً، إن يخضعها من زوجها، ألف درهم، وكله الزوج، أنضابان يخضعها منه، بـ ألف خلعه الوكيل، بـ ألف ذكر في موضع، لا يتم الخلع، ما لم تقبل المرأة، بعد خلعه الوكيل، أو يقبل الزوج، أو يجيز، قال ولا يكون وكيلاً لها، ما جاعه، قال الخالك، الشهد، رحمه الله تعالى، وهذاوافق رواية الأصل، * (فصل في الخلع، بلفظ البيع والشراء) * إذا قال الرجل لامرأته، أنتعت مني، أو اشتريت مني، ثلاث تطليقات، بمهر، ونفقة، عدت، فقالت، اشتريت الصحيح، أنه لا يقع الطلاق، ما لم يقبل الزوج، بعد كلامها، بعثت، لأن هذا الكلام، يحتمل السوم، ويحتمل التحقيق، فلا يتم الخلع، بقوله، اشتريت، وقد مر مثل هذا في قوله، لها، اختلعت، * ولو قال، لها، اشتري، ثلاث تطليقات، بمهر، ونفقة، عدت، فقالت، اشتريت، يتم الخلع، بينهما، لأن لفظة الأمر، تفويض إليها، الواحد يصلح، عاقداً من الطرفين، في الخلع، إذا كان البذل معلوماً (٥٣٨) في الصحيح من الرواية، والبذل، عهنا، معلوم، أما اللفظ الأول، ليس بتفويض، فلا

يَصِرُ الْوَاحِدُ عَاقِدًا مِنْ
الطَّارِفَيْنِ فَيُحْتَاجُ إِلَى قَوْلِ
الرَّوْجِ بَعْدَ ذَلِكَ بَعْتٌ * رَجُلٌ
قَالَ لَامْرَأَتِهِ كُلِّ امْرَأَةٍ
أَتَزَوَّجُهَا فَقَدْ بَعْتَ طَلَاقَهَا
مِنْكَ بِدَرَاهِمٍ ثُمَّ تَزَوَّجَ امْرَأَةً
كَانَ لَامْرَأَتِهِ الْقَبُولُ بَعْدَ
التَّزْوِجِ فِي مَجْلِسِ عِلْمِهِمَا فَاِنْ
قَالَتْ اشْتَرَيْتُ أَوْ قَالَتْ
طَلَقْتُهَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِمَا سَمِيَ
مِنْ الْبَدَلِ وَإِنْ قِيلَتْ قَبْلَ
التَّزْوِجِ لَا يَقَعُ شَيْءٌ لِأَنَّ كَلَامَ
الرَّوْجِ مُضَافٌ إِلَى مَا بَعْدَ
التَّزْوِجِ فَيَعْتَبَرُ الْقَبُولُ بَعْدَ
التَّزْوِجِ * رَجُلٌ قَالَ لَامْرَأَتِهِ
بَعْتَ مِنْكَ ثَلَاثَ طَلِيقَاتٍ
بِجَهْرِكَ أَوْ نَفَقَةٍ عِدَّةٍ ذَلِكَ قَالَتْ
الْمَرْأَةُ بَعْتَ وَلَمْ تَقُلْ اشْتَرَيْتَ
قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَسْكَافُ رَجُلٌ
اللَّهُ تَعَالَى يَقَعُ طَلِيقَةٌ بِأَنَّهُ
كَانَ بِهَا قَالَتْ بَعْتَ مِنْكَ
مَهْرِي وَنَفَقَةٍ عِدَّتِي بِطَلِيقَةٍ
وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْوَلَيْثِ رَجُلٌ
اللَّهُ تَعَالَى لَا يَقَعُ شَيْءٌ وَهُوَ
الْمُخْتَارُ لِأَنَّ كَلَامَ الْمَرْأَةِ إِتْدَاءٌ

أيام ثبت النسب والالم ثبت كذا في التبيين * المبسوقة ان جاءت بولدين أحدهما لقل من سنتين والآخر
لاكثر من سنتين وبين الولادتين يوم قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى ثبت نسبهما كذا في
الظهيرية * ولو خرج بعض الولد لقل من سنتين وباقيه لاكثر من سنتين لا يلزمه حتى يكون الخارج لقل
من سنتين نصف بدنه أو يخرج من قبل الرجلين أكثر البدن لقل والباقي لاكثر ذكره محمد رحمه الله تعالى
كذا في فتح القدير * وان كانت معتدة من طلاق بائن أو من وفاة فجاءت بولد الى سنتين فأنكر الزوج الولادة
أو الورثة بعد وفاته وادعت هي فان لم يكن الزوج أقرب بالحبل ولا كان الحبل ظاهرا لا يثبت النسب
الابن لأمه رجلين أو رجل واحد أو اثنين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الزوج قد أقرب بالحبل
أو كان الحبل ظاهرا فالقول قولها في الولادة وان لم تشهد لها قابله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان
كانت معتدة من طلاق رجعي فكذلك كذا في البدائع * ولو قال الزوج الذي ولد له غيره هذا لم يقبل منه
هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في غاية السروجي * وان كانت معتدة عن وفاة وصدقها الورثة في
الولادة ولم يشهد على الولادة أحد فهو ابنه عندهم ويرثه وهذا في حق الارث ظاهر لانه خالص حقهم وفي
حق النسب ان كانوا من أهل الشهادة بان صدقها رجلان أو رجل واحد أو ثلثان منهم وجب الحكم باثبات
نسبه حتى شاركه المصدقين والمنكرين ويشترط لفظ الشهادة في مجلس الحكم عند البعض والصحيح انه
لا يشترط لفظ الشهادة كذا في الكافي * واذا تزوجت المعتدة بزواج آخر ثم جاءت بولد ان جاءت به لقل من
سنتين منذ طلقتها الاول أو مات ولاقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني فالولد لالاول وان جاءت به لاكثر من
سنتين منذ طلقتها الاول أو مات ولستة أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني فهو للثاني والنكاح جائز وان
جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقتها الاول أو مات ولاقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني لم يكن لالاول
ولا للثاني وهل يجوز نكاح الثاني في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى جائز هذا اذا لم يعلم قبل التزوج
انها تزوجت في عدتها فان علم ذلك ووقع النكاح الثاني فاسد الخفاء بولد فان النسب يثبت من الاول ان
أمك اثباته بان جاءت به لقل من سنتين منذ طلقتها الاول أو مات ولستة أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني
لان نكاح الثاني فاسد ومهما أمكن احوال النسب الى الفراش الصحيح كان أولى وان لم يمكن اثباته منه
وأمك اثباته من الثاني فالنسب يثبت من الثاني بأن جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقتها الاول أو مات
ولستة أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني لان نكاح الثاني وان كان فاسدا لكن لما تعذر اثبات النسب
من النكاح الصحيح فاثباته من الفاسد أولى من الحمل على الزنا هكذا في البدائع * رجل تزوج امرأة فاخت
بسهة قد استبان خلقه فان جاءت به لاربعة أشهر جاز النكاح ويثبت النسب من الزوج الثاني وان جاءت

وليس بجواب * امرأة قالت لزوجها بع منك مهرى ونفقة عدنى أشتريت فقال الزوج اشتريت خيزرو فقامت وذهبت لأربعة قالوا لتطلق ظاهر الان الزوج لم يبيع منها نفسها ولا طلاقها وانما اشترى مهرها وشراء المهر لا يكون طلاقا قالوا والاحوط تجديدا النكاح ان لم يكن طلقها اثنين قبل ذلك * رجل قال لامرأته بع منك تطليقة بجهرك ونفقة عدتك فقالت بحان خريدم يقع الطلاق لان هذا الكلام يذكر على وجه المبالغة وهو كما قالت بأى روز خريدم ولو قال لها بع منك طلاق بجهرك الذى لك على فقالت طلقت نفسي فانها تبين بواحدة بجهرا لان هذا يصلح قبول الطلاق الزوج فيجعل قبولا وقبل يقع واحدة رجعية وهو نظير ما لو قالت المرأة اخلعنى على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلفوا فيه والصحيح انه يجعل جوابا لالكلام المرأة فكذلك ههنا ولو قال لامرأته بع منك تطليقة ولم يذكر البذل فقالت اشتريت يقع واحدة رجعية ولو قال بع نفسك منك فقالت اشتريت يقع طلاق بائن لان بيع الطلاق تعليق الطلاق فانما يذكروا

البذل بصم كانه قال ملكتك الطلاق فيكون رجعيًا أما بيع نفسك لنفسك من المرأة وتعليك النفس لا يحصل الا بالبائن فيكون بائناً
 * رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم قال ذلك ثلاث مررات وقالت المرأة بهد كل كلام اشتريت ثم قال الزوج أردت
 التكرار والاختيار عن الأولى بالثانية والثالثة لا يصدق قضاء ويقع ثلاث تطليقات ويلزمها ثلاثة آلاف درهم لانه لما قال أولاً بعت منك
 تطليقة بثلاثة آلاف درهم وقبلت وقعت تطليقة بثلاثة آلاف درهم فلا يجب المبال بالثانية والثالثة بقي الثاني والثالث صريحاً وصرح
 الطلاق يلحق البائن * رجل قال لامرأته بعت منك أمر لى بألف درهم فقالت في المجلس اشترت نفسي يقع الطلاق بألف درهم ولو قال لها
 بعت منك هذا الثوب بغيرك ونفقة عدتك فقالت اشترت ثم طلقها يقع تطليقة رجعية وبيع الثوب بالنفقة باطل لجهالة النفقة * رجل
 باع من امرأته تطليقة بجميع مهرها وجميع مالها في البيت غير ما عليها من القيص (٥٣٩) فقالت اشترت وعليها حلى وثياب
 كثيرة يقع طلاق بائن بما

يكون في البيت وجميع
 ما يكون عليها من الثياب
 والحلى يكون للمرأة لان لفظة
 ما في البيت لا يتناول ما عليها
 من الثياب والحلى فلا
 يستحقها الزوج * رجل باع
 من امرأته تطليقة بماله
 عليه من المهر والزوج يعلم
 انه لا مهر لها عليه يقع
 واحدة رجعية بغير بدل
 * امرأة قالت لزوجها اشترت
 نفسي منك بما أعطيت أو
 قالت اشترى نفسي منك بما
 أعطيت وأرادت الايجاب
 لا العدة فقال الزوج
 أعطيت يقع الطلاق لان
 مطلوب المرأة من الزوج
 الطلاق فكان تقدير كلامها
 كأنها قالت اشترت نفسي
 فأعطني الطلاق فإذا قال
 أعطيت كان ذلك جواباً
 لكلام المرأة قوم قالوا
 لامرأة اشترت نفسك
 بتطليقة بكل حق يكون
 للنساء على الرجال من المهر

لاربعة أشهر الا يوم لم يميز النكاح كذا في الجرائد * رجل تزوج امرأته وجاءت بولد فاختلفا فقال
 الزوج تزوجتك منذ شهر وقالت المرأة لا بل منذ سنة فلولد ثابت النسب من الزوج كذا في الظهيرية
 * ويجب أن يستحاف عندهما خلاف الابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * وان تصادقاً على انه
 تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب منه فان قامت البينة بعد التصديق على تزوجها اياه منذ سنة قبلت وهذا
 الجواب صحيح مستقيم فيما إذا أقام الولد البينة بعدما كبر أما إذا كان قيام البينة حال صغر الولد فقد اختلف
 المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا تقبل البينة ما ينصب القاضي خصماً عن الصغير وقال بعضهم
 لا حاجة الى هذا التكلف والقاضي يسمع البينة من غير أن ينصب عنه خصماً كذا في الظهيرية * رجل
 تزوج امرأته فولدت ولداً خمسة أشهر فقال الزوج الولد لى بسبب أو جب أن يكون الولد لى وقالت المرأة
 لا بل هو من الزنا وفي رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من
 وقت النكاح والمسلمة بجهالها كان القول قول الزوج كذا في التارخانية * ولو نكح أمة فطلقها
 فاشتراها فولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء لزمه والا لا بالدعوة وهذا اذا كان بعد الدخول ولا
 فرق في ذلك بين أن يكون الطلاق بائناً أو رجعيًا وان كان قبل الدخول فان جاءت به لاكثر من ستة أشهر
 من وقت الطلاق لا يلزمه وان كان لاقل منه لزمه اذا ولدها لتسام ستة أشهر أو أكثر من وقت الزوج وان
 كان لاقل لا يلزمه وكذا اذا اشترى زوجته قبل أن يطلقها فيما ذكرنا من الاحكام كذا في التبيين * وان
 طلقها ثنتين حتى حرمت عليه حرمة غليظة يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق ولو اشترى زوجته
 الموطوءة ثم اعتقها فولدت لاكثر من ستة أشهر من زمانها لا يثبت النسب الا أن يدعيه الزوج وعند محمد
 رحمه الله تعالى يثبت النسب منه الى سنتين من يوم الشراء بدعوة وكذا لو لم يعتقها ولكن باعها فولدت
 لاكثر من ستة أشهر من زمانها فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت النسب وان ادعاه لا تصديق
 المشتري وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت بالنسب كذا في الكافي * أم الولد اذا مات عنها مولاها أو اعتقها
 يثبت نسب ولدها الى سنتين من وقت العتق كذا في العنانية * من قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني
 فشهدت امرأته على الولادة فهي أم ولده قالوا هذا فيما اذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فان
 ولدت لستة أشهر أو لاكثر لا يلزمه ولكن ينبغي لك أن تعرف أنه فيما اذا قال ان كان في بطنك ولد أو قال
 ان كان لها جيل فهو مني بلفظ التعليق أما اذا قال هذه حامل مني يلزمه الولد وان جاءت به لاكثر من ستة
 أشهر الى سنتين حتى ينفيه وبه صرح في الاجناس في كتاب العتاق كذا في غاية البيان * رجل قال للغلام
 هذا ابني ثم مات ثم جاءت أم الغلام وهي حرة وقالت أنا امرأته فهي امرأته وبناته وذو كرى النوادر ان

ونفقة العدة فقالت نعم اشترت فقالوا الزوج بعت أنت فقال نعم قالوا بيم الخلع وبيد الزوج عن المهر وان لم يقولوا لها اشترت نفسك لانهما
 لا تشتري نفسها الا من زوجها * امرأة أرادت الخلع فاجتمع قوم وقالوا للمرأة اشترت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشترت
 وقالوا الزوج بعت فقال بعت وفي ضميره بيع متاع البيت فانها انطقت قضاء لانه قال بعت جواباً لكلامهم والجواب يتضمن اعادة ما في الدؤل
 والله أعلم * (فصل في الخلع بالقارسية) * رجل قال لامرأته كل شئ سألني الله تعالى من أجلك بسبب المهر وغيره فوافروا وختم بان
 طلاقى كنه أن نواست فقالت المرأة اشترت قالوا لا يقع الطلاق لانه باع منها ما هو حقها فلا يصح كقولها لغيره بعت منك خادمك هذا
 بعبدي هذا * امرأة سألت الطلاق فقال الزوج مرافروا وختي اين زورسراي بدان طلاق كنه تراوى منسب فقالت فزوختم فقال الزوج
 خريدم طلقث ثلاثا لان الطلاق الذي لها عند الزوج ثلاث فيقع جميع ما عنده من الطلاق كقولها لياخو يشفن خريدى بمالك عندي من

الوديعة يدخل فيه كل وديعة كانت لها عند رجل قال لامرأته خويشتن را ازین شوی بهر کابین که تراست بروی و بهر هزینه عده که واجب شودی ترا بروی بسبب طلاق آختی فقال آختم ثم قيل للزوج انه يجدي فقال اني جديم بتم الخلع بيننا ما لان ماصر حابها هو فارسية الخلع * رجل طلق امرأته رجعيًا ثم أراد الخلع فقالوا للمرأة خويشتن را ازین هر دیکابین و هزینه عده بیک طلاق انجیدی فقالت انجیدم فقيل للزوج نوبك طلاق دادی فقال دادم قال بعضهم يقع نطقه رجعية وقال بعضهم يقع واحدة بائنة وهو الصحيح لان قول الزوج خرج جوابا لكلام المرأة قوم قالوا لامرأة دخل بها ازوجهای بهر حتی که زنان را بر مردان بود بیک طلاق خويشتن خریدی فقالت خریدم فقال الزوج بیک طلاق سنت دادم يقع واحدة رجعية لان البائن لا يكون سنديا فيكون مبتدئا وهذا الجواب على رواية الاصل أعلى رواية الزيادات البائن سني فينبغي أن لا يكون (٥٤٠) مبتدئا * رجل قال لامرأته بهر حتی که زنان را بر کردن مردان بود تو خويشتن را ازین خریدی فقالت خریدم فقال الزوج روا تكون لا يقع الطلاق لان هذا الكلام قد يذکر الرد فلا يجعل ايقاعا بالشك * رجل قال لامرأته خويشتن از من خریدی فقالت خریدم فقال الزوج فرو ختم يقع واحدة بائنة وهل يبرأ الزوج عن المهر قال بعضهم ان كان عليه مهر يبرأ وان لم يكن عايشه شيء لا شيء عليها وقال بعضهم لا يبرأ الزوج عما عليه وقد ذكرنا هذا فيما اذا اختلعا بلفظة البيع والشراء بالعريضة فكذا اذا كان الخلع بلفظة البيع والشراء بالفارسية * رجل قال لامرأته خالعتك ونوى به الطلاق يقع به الطلاق ولا يبرأ عن المهر لان قوله خالعتك من الكليات وفي غيرهما من الكليات يقع واحدة بائنة ولا يبرأ عن المهر فكذلك هنا ولو قال

هذا استحسان وهذا اذا علم انها حرة فأما اذا لم يعلم بذلك فزعم الورثة انها أم ولد المکت وهي تدعى النكاح لم تثر كذا في الجامع الصغير لقاضيخان * ولو طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل أن تنكح زوجها غيره بخت منه بولد ولا يعلمان بفساد النكاح فالتسبب ثابت وان كانا يعلمان بفساد النكاح ثبت التسبب أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية ناقلا عن تجنيس الناصري * رجل نكح امرأته وفي بدها ولد والولد ليس في يد الزوج فقالت المرأة تزوجتني بعد ما ولدت هذا الولد من زوج قبلك فقال الزوج لابل ولدتني في ملكي فهو ابن الزوج ولو كان الولد في يد الزوج دون المرأة فقال هو ابني من غيرك فقالت هو ابني منك قال قول قول الزوج ولا تصدق المرأة كذا في الظهيرية * واذا كان الولد في يد رجل وامرأته فقال الزوج هذا الولد من زوج كان لك من قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو منه كذا في المحيط * ولورثي بامرأة فحملت ثم تزوجها فولدت ان جاءت به لستة أشهر فصاعدا ثبت نسبه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لم يثبت نسبه الا أن يدعيه ولم يقل انه من الزنا ما ان قال انه مني من الزنا فلا يثبت نسبه ولا يرث منه كذا في الينابيع * رجل اشترى أمة فولدت منه ثم أقام رجل البينة انها امرأته زوجها منه مولاهما تجعل المرأة له ويجعل الولد له الزوج وعق الولد بدعوة المولى صبي في يد امرأة قال رجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح وقالت هو ابنيك من زنا لم يثبت نسبه منه وان قالت بعد ذلك هو ابنيك من نكاح يثبت نسبه منها * رجل مسلم تزوج بمحارمه فحتم بأولاد يثبت نسب الاولاد منه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما ساء على أن النكاح فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى باطل عندهما كذا في الظهيرية * ولو خلاها بامرأته خلوة صحيحة ثم طلقها صريحا أو قال لم أجامعها فدقته أو كذبته وجبت عليها العدة ولها كمال المهر فان قال لها راجعتك لم تصح المراجعة وان جاءت بولد لاقل من سنتين ولم تعترف بانقضاء العدة يثبت نسبه وصحت تلك المراجعة ويجعل واطنًا لها قبل الطلاق كذا في السراج الوهاج * أم ولد اذا نكحت نكاحا فاسدا ودخل بها الزوج وجاءت بولد يثبت النسب من الزوج وان ادعاه المولى كذا في خزانة المفتين * النسب يثبت بالاجماع قدرته على النطق كذا في النهاية * رجل زوج ابنه وهو صغير امرأته لا يتأتى من مثله وقاع ولا احبال بخت بولد لا يلزمه الولد ولا ترد ما أنفق أبو الزوج عليها عن ابنه وان أقرت انها تزوجت ردت على الزوج نفقة ستة أشهر مقدار مدة الحمل كذا في الظهيرية * الصبي المراهق اذا جاءته امرأته بولد يثبت النسب كذا في السراجية * ولد المهاجرة لا يلزم الحري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التمرناشي * أكرم مدة الحمل سنتان وأقل مدة الحمل ستة أشهر كذا في الكافي * اجتمعوا على أنه تعتبر المدة من وقت النكاح في الصحيح منه وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من الخلوة هكذا في فتاوى قاضيخان

لهما خويشتن از من بخور فقالت خریدم ولم يقل الزوج فرو ختم لا يقع الطلاق وكذا لو قال بالعربية اشترى نفسك مني ولو قال لها اختامي فقالت اختلعت يقع الطلاق عليها عند أكثر المشايخ رحمه الله تعالى والفرق ان قوله اختلعت امرأتي بايقاع الطلاق بافظ الخلع فاذا لم يذکر البديل صار كأنه قال لها ابني نفسك ولو قال لها ابني نفسك فقالت ابنت يقع الطلاق وأما قوله اشترى نفسك مني وقوله بالفارسية خويشتن بجزا من امرأتي بالمعاوضة فاذا لم يذکر البديل لم يصح الامر بالمعاوضة ونوى كلام المرأة لا يقع الطلاق ولو قدر البديل فقال خويشتن بجزا بکابین ونفقة عدت أو قال لها بالبرية اشترى نفسك مني بهرك ونفقة عدت فقالت بالعربية اشترى أو قالت بالفارسية خریدم بتم الخلع * امرأته قالت لزوجهای بالفارسية خويشتن خرمي بما أعطيت فقال الزوج أعطيت يقع الطلاق ولا تنوى المرأة ولو قالت خويشتن خرمي بما أعطيت فقال الزوج أعطيت لا يصح الخلع ولا تنوى المرأة لان قولها بالفارسية خويشتن

الباب

حرمي ايجاب لا يحتمل العدة وقوله اخويشتم خرم عدة لا يحتمل الايجاب انما يد كرفي الايجاب خويشتم في خرم كاذب كرفي الشهادة كواهي
ميدهم ولا يقال كواهي دهم أما قولها بالعربية اشترى نفسي يحتمل الايجاب والعدة وتنوي في ذلك ولوقالت لزوجها خويشتم ازو حرمي
بمهرى ونفقة عدتي دادى وقال الزوج ارى تقع الفرقة بينهما لان قولها خويشتم خرمي ايجاب بمنزلة قولها اخريدم وقول الزوج ارى جواب
كأنه قال دادم ولوقال الزوج ارى بينم لا يقع الطلاق لان هذا ليس بقبول * رجل خلع امرأته ثم قالت بالفارسية ديكريده فقال الزوج
دادم يقع تطليقة أخرى لان قولها ديكريده طلب للطلاق وقول الزوج دادم يصلح جوابا وقال بعضهم يقع الثلاث كأنها قالت أوقع
الباقى والصحيح هو الاول * رجل باع من امرأته تطليقة بغيرها ونفقة عدتها فاشترت ثم قال الزوج من ساعته هرسه هرسه قالوا يحاف أن
تقع الثلاث لان قوله هرسه ينصرف الى الطلاق كأنه قال أوقع الثلاث * رجل (٥٤١) خالع امرأته بتطليقة فقال له رفقاه
لم فعلت هذا فقال بالفارسية

(الباب السادس عشر في الحضانة)

أحق الناس بحضانة الصغير حال قيام النكاح أو بعد الفرقة الام لان تكون مرتدة أو فجرة غير مأمونة
كذافي الكافي * سواء لحقت المرتدة بداء الحرب أم لا فان ثابت فهي أحق به كذا في البحر الرائق * وكذا لو
كانت سارقة أو مغيبة أو نائمة فلاحق لها كذا في النهر الفائق * ولا تجبر عليها في الصحيح لاحتمال عجزها
الأن يكون له ذور حرم محرمة غير هاشمية تجبر على حضانتها كيلا يضيع بخلاف الاب حيث يجبر على
أخذها اذا امتنع بعد الاستغناء عن الام كذا في العيني شرح الكنتز * وان لم يكن له أم تستحق الحضانة بان
كانت غير أهل للحضانة أو متزوجة بغير محرمة أو ماتت فأم الام أولى من كل واحدة وان علمت فان لم يكن
للام أم فأم الاب أولى من سواها وان ماتت كذا في فتح القدير * ذكر الخصاص في النفقات ان كانت للصغيرة
جدة من قبل أمها وهي أم أبي أمها فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الام من جهة أمها كذا في البحر
الرائق * فان ماتت أو تزوجت فالأخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فالأخت لام فان ماتت وتزوجت
فبنت الأخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فبنت الأخت لام لا تحتلف الرواية في ترتيب هذه الجمل انما
اختلفت الروايات بعده في الحالة والأخت لاب وفي رواية كتاب النكاح الأخت لاب أولى من الحالة
وفي رواية كتاب الطلاق الحالة أولى وبنات الاخوات لاب وأم وأولاً من الحالات في قوله واختلفت
الروايات في بنات الأخت لاب مع الحالة والصحيح أن الحالة أولى وأولى الحالات الحالة لاب وأم ثم الحالة
لام ثم الحالة لاب وبنات الاخوة أولى من العمت والترييب في العمت على نحو ما قلنا في الحالات كذا في
فتاوى قاضيان * ثم يدفع الى حالة الام لاب وأم ثم لام ثم لاب ثم الى عمتها على هذا الترتيب * وحالة الام
أولى من حالة الاب عندنا ثم حالات الاب وعماته على هذا الترتيب كذا في فتح القدير * والاصل في ذلك أن
هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات فكانت جهة الام مقدمة على جهة الاب كذا في الاختيار شرح
المختار * بنات العم والخال والعمة والخالة لاحق لهن في الحضانة كذا في البدائع * وانما يطول حق الحضانة
لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا تزوجن بأجنبي فان تزوجن بذي رحم محرم من الصغير كالجدة اذا كان زوجها
جدا للصغير أو الام اذا تزوجت بعم الصغير لا يطول حقها كذا في فتاوى قاضيان * ومن سقط حقها بالتزوج
يعود اذا ارتفعت الزوجية كذا في الهداية * واذا كان الطلاق رجعيا لا يعود حقها حتى تنقضي عدتها
لقيام الزوجية كذا في العيني شرح الكنتز * ولو تزوجت الام بزوج آخر وتسلك الصغيرة معها أم الام في بيت
الراب فلا لاب أن يأخذها منها صغيرة عند جدة تحون حقها فلعماتها أن تأخذها منها اذا ظهرت خيانتها

لم فعلت هذا فقال بالفارسية
رويسه باد لا يقع بهذا
الكلام شئ آخر وقدم
هذا في قوله طلاق دادم باد
* رجل خالع امرأته فقبل له
كم نويت فقال ما تشاء لم
ينس والزوج شدياً بطلقت
واحدة لان الزوج لم يوقع
الطلاق وانما عرض اليها
المشبهة لا يقع به طلاق
اخر * امرأه قالت لزوجها
اخلعي وقالت بالفارسية
سه خواهم وقال الزوج سه
باد ثم خلعها بتطليقة يقع
واحدة لان قول الزوج أولا
سه باد ليس بايقاع * امرأه
قالت لزوجها خويشتم
ازو بكايين وهزينة عدت
خريدم فقال الزوج دست
كوتاه كردم قول بعضهم
لا يقع شئ ولوقالت خويشتم
ازو بهمه حقه اخريدم
فقال الزوج دست بازداشتم
حكى عن الشيخ الامام أبي
بكر محمد بن الفضل رحمه
الله تعالى انه قال يتم الخلع

لان الناس يريدون بهذا ومنه الجواب امرأه قالت لزوجها او هبت منك حتى حنك ازو من بازداشتم فقال حنك ازو بازداشتم قال ذلك ثلاث
مرات قال بعضهم يحاف انها تطلق ثلاثا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقع واحدة لان هذا اللفظ تفسير قوله خليت سبيلك والواقع
به بائن والبائن لا يلحقه البائن امرأه قالت لزوجها بعت طلاقا او هبت او قالت ملكتك فقال الزوج قبلت ونوي به الطلاق لا يقع شئ
لانها لا تملك الطلاق فلا تملك بيع الطلاق وهبته * رجل قال لخته بك طلاق دخترم من بين فروختي بدان كايين كه او ابرو است فقال
الزوج فروختم ولم يقل الاب قبلت لا يقع شئ * امرأه قالت لزوجها كايين تر يا حشيدم مر اجدا بازدار قالوا ان طلقها سقط المهر وان لم
يطلق لا يسقط * رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بمهرى ونفقة عدتك بمثل ما جاء مجبريل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت قبلت قالوا ان كانت ظاهرة ولم يجامعها في ذلك الطهر طلقت * امرأه أبرأت زوجها عما لها عليه على أن يطلقها فطلقها باجارت البرامة

والانفلا ولو أبرأته عما لها عليه على ان لا يتزوج عليها المرأة جازت في الشرط باطل قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى كل شيء يجوز فيه الجعل فالبراءة فيه جازة على الوفاء بذلك الشرط وكل شيء لا يجوز فيه الجعل فالبراءة فيه جازة والشرط باطل والهبة والصدقة مثل البراءة رجل قال لامرأته طلاق ترا دادم خريدي خويشتن رافقت خريديم خويشتن رابسه بارازني مشتم فقال الزوج رستي ان اراد الزوج بقوله رستي اجازة قلت المرأة يقع الثلاث وان لم يرد به الاجازة لا يقع الا واحدة رجعية والله أعلم بالصواب (باب الظهار) (ب) الظهار تشبيه المنكوحه بالحرمة على سبيل التابيد بنسب أو رضاع أو صهرية وحكمه حرمة الوطء والدواعي الى غاية الكفارة * رجل قال لامرأته أنت على كظهر أمي ولم ينوشياً أو نوى به الطلاق أو التحريم أو الظهار يكون ظهاراً وقال أبو يوسف ومحمد درجهم الله تعالى ان نوى به التحريم بالطلاق يكون طلاقاً وان قال (٥٤٣) عني به المكذب لا يسع لها في القضاء ان تصدقه وتكفنه ويدها فيما بينهما

كذافي القنية * وان ادعى الزوج أن الام تزوجت بزواج آخر وأنكرت فاقول قولها وان أقرت انها تزوجت بزواج آخر ولكن ادعت أنه طلقها وعاد حقة اقل من تعين الزوج فاقول قولها وان عينت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق حتى يقر به ذلك الزوج واذا وجب الانتزاع من النساء ولم يكن للصبي امرأته من أهله يدفع الى العصبية دم الأب ثم أبو الأب وان علمت لاخ الأب وأم ثم لاب ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب وكذا من سفل منهم ثم العلم لاب وأم ثم لاب فأمأ اولاد الاعمام فانه يدفع اليهم الغلام فيبدأ بابن العلم لاب وأم ثم بابن العلم لاب والصغيرة لا تدفع اليهم ولو كان للصغير اخوة أو اعلم فاصولهم أولى فان تساوا أو أسنهم كذا في الكافي * قال في تحفة الفقهاء وان لم يكن للجارية من عصباتها غير ابن العلم فالاختيار الى القاضي ان رآه أصل يرضعها اليه والافيضه عند أمينة كذا في غابة البیان * واذا لم يكن للصغيرة عصبه تدفع الى الاخ لام ثم الى ولده ثم الى العلم ثم الى الخال لاب وأم ثم لاب ثم لام كذا في الكافي * أبو الام أولى من الخال ومن الاخ لام كذا في السراج الوهاج * ويدفع المذكر الى مولى العتاقة ولا تدفع الانثى كذا في الكافي * ولا حق للامة وأم الولد في الحضانة ما لم تعتقا فالحضانة لمولاهم كان الصغير في الرق ولا يفرق بينه وبين الام ان كانا في ملكه وان كان حراً فالحضانة لا قربائه الا حراً واذا أعتقنا كانا لهم ما حق الحضانة في أولادهم الا حراً والمكاتبة أحق بولدها المولود في الكاتبة بخلاف المولود قبلها كذا في المعنى شرح الكنز * المدبرة كالقنية كذا في التبيين * لاحق لغير المحرم في حضانة الجارية ولا للعصبه الفاسق على الصغيرة كذا في الكفاية * ولا حضانة لمن تخرج كل وقت وتترك البنت ضائعة كذا في البحر الرائق * والام والجدة أحق بالغلام حتى يستغنى وقد رب سبع سنين وقال القدوري حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وقد رده أبو بكر الرازي بتسع سنين والفتوى على الاول والام والجدة أحق بالجارية حتى تحيض وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا بلغت حد الشهوة فالاب أحق وهذا صحيح هكذا في التبيين * الصغيرة اذا لم تكن مشتهة ولها زوج لا يسقط حق الام في حضانتها مادامت لا تصلح للرجال كذا في القنية * وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبه أولى به دم الاقرب فالاقرب كذا في فتاوى قاضيان * وبمسكه هؤلاء ان كان غلاماً الى أن يدرك فبعد ذلك ينظر ان كان قد اجتمع رأيه وهو مأمون على نفسه يحل سبيله فيذهب حيث شاء وان كان غير مأمون على نفسه فالاب يرضعها الى نفسه وبوليها ولا نفقة عليه الا اذا تطوع كذا في شرح الطحاوي * والجارية ان كانت ثيباً وغير مأمونة على نفسها لا يحل سبيلها ورضعها الى نفسه وان كانت مأمونة على نفسها فلا حق له فيها ويحل سبيلها وتزل حيث أحببت كذا في البدائع * وان كانت البالغة بكر افلا ولياء حتى الضم وان كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن وأما

وبين الله تعالى وهذه جملة مسائل احداها هذه والثانية ان يقول لها أنت مثل أمي ولم يقل على ولم ينوش شيئاً لا يلزمه شيء في قولهم ولو قال أنت على كأمي أو مثل أمي ونوى به البر والكرامة لا يلزمه شيء وان نوى الظهار كان ظهاراً وان لم ينوشياً لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو الظهار وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لا يلزمه شيء كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية يكون عينا ان تركها أربعة أشهر ولم يقر بها بآب بتطليقة وان نوى الطلاق أو الظهار فهو على ما نوى وان لم ينوشياً لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يكون ظهاراً وفي رواية أخرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

انه يكون ابلا وان نوى به التحريم اختلفت الروايات فيه والصحيح انه يكون ظهاراً عند الكل والمسألة الثالثة اذا قال اذا أنت على حرام كأمي ونوى به الطلاق أو الظهار أو ابلا فهو على ما نوى وان لم ينوشياً يكون ظهاراً في قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون ابلا * وذكر الخلفاء رحمه الله تعالى الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما قال محمد رحمه الله تعالى والرابعة اذا قال لها أنت على حرام كظهر أمي فانه يكون ظهاراً وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان نوى الطلاق أو ابلا فهو على ما نوى الان عند محمد رحمه الله تعالى اذا نوى الطلاق يكون طلاقاً لا غير وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون طلاقاً وظهاراً وهو كالموطق ثم ظهاراً وظاهر ثم طلق فانه يكون طلاقاً وظهاراً ولو قال لامرأته أنت على كلبتة والدم ولحم الخنزير اختلفت الروايات فيه والصحيح انه اذا لم ينوشياً يكون ابلا وان نوى الطلاق يكون طلاقاً وان نوى الظهار

لا يكون ظهارة ولو قال لها أنت على كفتخذ أي أو بطنها أو فرجها يكون ظهارة والاصل فيه أنه إذا شبه بها بما لا يحل النظر فيه من أعضاء
الأم يكون ظهارة وإن شبهها بما يحل النظر إليه كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يكون ظهارة لها ولو قال أنت على كربة أي في
القاس يكون مظاهرا ولو قال لها خذك على كفتخذ أي أو رأسك على كرس أي لا يكون ظهارة ولو قال لها أنت على كظهر أمك يكون
ظهارة ولو قال كظهر بنتك إن كان دخل بها يكون ظهارة والأفلا وإن شبهها بما أم الأب أو الابن يكون ظهارة كما لو شبهها بالأم ولو شبهها
بغزاة الأب أو الابن قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ظهارة أو قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ظهارة أو هو الصحيح ولو شبهها بأم امرأة
أو ابنة امرأة قد زنى بها يكون ظهارة ولو قبل أجنبية بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة ثم شبه امرأة بأم تلك المرأة أو ابنتها لا يكون ظهارة
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال ولا يشبه هذا الوطاء ولو شبهها بظهر امرأة لا تحل له في (٥٤٣)

ومنكوحة الغير لا يكون
ظهارة وكذا التشبيه
بالرجل أي رجل كان ولو
قال أنت على كظهر أي إن
شاء الله لا يكون ظهارة كما
لا يكون طلاقا ولو قال أنت
على كظهر أي إن شاء فلان
أو قال أنت على كظهر أي
إن شئت فهو على المشيئة
في المجلس ولو ظاهر من
أتمه أو أم ولده يكون باطلا
لا يحرم عليه وطؤها والمرأة
إذا ظهرت من زوجها كان
باطلا لا يلزمها الكفارة كما
لو أضافت الطلاق إلى زوجها
وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى يلزمها الكفارة * إذا
كررا الظهار على امرأة ينزله
بكل ظهار كفارة وكذا لو
ظاهر من أربع نسوة يلزمه
بكل امرأة كفارة وظهار
الأخس بالكتابة والاشارة
المعروفة لازم ولو ظاهر
موقدا بان قال أنت على
كظهر أي اليوم أو الشهر أو
السنة يصير مظاهرا في الحال

إذا دخلت في السن واجتمع لها رأيهم أو عفتها فليس للأولياء الضم ولها أن تنزل حيث أحببت لا يتخوف عليها
كذا في المحيط * وإن لم يكن لها أب ولا جد ولا غيره - حاشى العصباء أو كان لها عصبه مفسد فللقاضي أن
ينظر في حالها فإن كانت مأمونة خلاها تنفرد بالصبي سواء كانت بكرا أو ثيبا أو الأوصياء عند أمه أمينة
ثقة تقدر على الحفظ لانه جعل ناظر المسلمين كذا في العيني شرح الكنز * وإن امرأه جاءت بالصبي تطلب
الثقة من أبيه فقالت هذا ابن بنتي منك وقد ماتت أمه فأعطى نفقته فقال الأب صدقت هذا ابني من
ابنتك فاما أمه فلم تغت وهي في منزلي وأراد أخذ الصبي منه لم يكن له ذلك حتى يعلم القاضي أمه ويحضره
فتأخذه فان أحضر الأب امرأته فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجدة ما عذبه ابنتي وقد ماتت ابنتي
أم هذا الصبي قاله في هذا قول الرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي إليه وكذلك الجدة لو حضرت وقالت
هذا ابن ابنتي من هذا الرجل وقد ماتت أمه وقال الرجل هذا ابني من غير ابنتك من امرأته فالحق قوله
وبأخذ الصبي منها ولو أحضر الأب امرأة وقال هذا ابني من هذه لامن ابنتك وقالت الجدة ما عذبه أمه بل
أمه ابنتي وقالت التي أحضرها الرجل صدقت ما أنا بأمه وقد كذب هذا الرجل ولكني امرأته فان الأب
أولى به يأخذه كذا في الظهيرية * ذكر في السراجية أن الأم تستحق أجره على الحضانه إذا لم تكن
منكوحة ولا معتدة لانه وتلك الأجرة غير أجره رضاعه كذا في البحر الرائق * وإذا كان الأب معسرا
وأبت الأم أن تربي الأباجرة وقالت العمة أنا أربي بغية أجرة فان العمة أولى هو الصحيح كذا في فتح القدير
* الولد متى كان عند أحد الأبوين لا يمنع الآخر من النظر إليه وعن تعاهده كذا في التتارخانية نافلا عن

الحاوي

(فصل) * مكان الحضانه مكان الزوجين (١) إذا كانت الزوجية بينهما قائمة حتى لو أراد الزوج أن
يخرج من البلد فإراد أخذ ولده الصغير من له الحضانه من النساء ليس له ذلك حتى يستغنى عنها وإن أرادت
المرأة أن تخرج من المص الذي هو فيه إلى غيره فلا زوج أن يمنعها من الخروج سواء كان معها ولد أو لم تكن
وكذلك إذا كانت معتدة لا يجوز لها الخروج مع الولد بدونه ولا يجوز للزوج إخراجها كذا في البدائع
* وإذا وقعت الفرقة بين الرجل والمرأة فإرادت أن تخرج بالولد عند قضاء عدتها إلى مصرها فإن كان
النكاح وقع في مصرها فلها ذلك وإن كان وقع النكاح في غير مصرها فليس لها ذلك إلا أن يكون بين موضع
الفرقة وبين مصرها قرب بحيث لو خرج الأب طالعة الولد يمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل فينشد هذه
بنزلة محال مختلفة في مصر ولها أن تقول من محلها ولو أرادت أن تنقل يلد ليس يلد ها ولم يقع فيه النكاح

(١) مطلب مكان الحضانه مكان الزوجين

فإذا مضى ذلك الوقت بطل ولو قال لأجنبية إذا تزوجت كنت فانت على كظهر أي فتزوجها يكون مظاهرا ولو قال إذا تزوجت كنت فانت طالق
ثم قال إذا تزوجت كنت فانت على كظهر أي فتزوجها يلزمه الطلاق والظهار جميعا لأنهم ما يقعان في حالة واحدة وكذا لو قال إذا تزوجت كنت فانت
عني كظهر أي وأنت طالق فتزوجها يلزمها الطلاق ولو قال إذا تزوجت كنت فانت طالق وأنت على كظهر أي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه
الظهار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى إن الترتيب في التعليق يوجب
الترتيب في النزول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى لا يوجب فإذا وقع الطلاق أو لا عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى والمبانة لا تكون محلا للظهار فلا يلزمه الظهار أما إذا نزل الظهار أو لا وسبق الظهار لا يخرجه من أن تكون محلا للطلاق فيقع
الطلاق أيضا إذا ظاهر من امرأته ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر كان مظاهرا لا يحل له وطؤها قبل التكفير لأن وقوع الفرقة

لا يطل الظهار وكذا الوارثت والعماد بالله ثم اسلمت فتزوجها وان ارتدما والعماد بالله ثم اسلمانهما على الظهار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الوطأ من امرأته وهي أمة ثم اشتراها ليجعل له وطؤها قبل التكفير وكذا الوطأ عتقها ثم تزوجها ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت علي كطهر أمة ثم طلقها فبانت منه ثم دخلت الدار في العدة لارتد بها الظهار لانه لو نكح الظهار في هذه الحالة لا يصح فكذا اذا صار المعلق مختزعا عند وجود الشرط * وكفارة الظهار مذكورة في كتاب الله تعالى * المظاهر اذا لم يكفر ورفع الامر الى القاضي بحسبه اذا نكح حتى يكثر أو يطلو والله أعلم * (باب الايلاء) * الايلاء منع النفس عن قربان المنكوحه منعاً مؤكداً باليمين بالله تعالى أو غيره من طلاق أو عتاق أو صوم أو حج ونحو ذلك مطلقاً أو مؤقتاً بأربعة أشهر من الحرائر وشر من في الاماء من غير ان يتخللها وقت يمكنه قربانها فيه من غير حنث فان تحلل لا يكون مولياً (٥٤٤) وصورة ذلك ان يقول للحره والله لا اقربك اربعة أشهر الا يوماً أو قال سنة الا يوماً فانه

لا يكون مولياً ما لم يدخل اليوم المستثنى وكذا لو قال والله لا اقربك حتى يقدم ولا ان لا يكون مولياً لانه يتوهم قدمه في المدة وكذا لو قال والله لا اقربك حتى تموت أو يموت فلان لا يكون مولياً لاحتمال ان يموت فلان في المدة ولو حلف لا يقربها حتى يخرج الدجال أو حتى تطلع الشمس من مغربها لا يكون مولياً استحساناً ولو قال والله لا اقربك حتى أعتق عبدي هذا أو حتى أطلق فلان لا يكون مولياً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو قال والله لا اقربك حتى تموت أو حتى أموت أو حتى تقتل أو حتى أقتل لا يكون مولياً ولا يكون مولياً الا بالحلف على الجماع في الفرج فان كان يحنث بدون الجماع في الفرج لا يكون مولياً * رجل قال لامرأته والله لا يسجد لي جلدك جلدك لا يكون مولياً لانه

فليس لها ذلك الا اذا كان بين البلدين قرب على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط * ولو انتقلت من مصر الى مصر ليس بقرب ولم يكن مصرها لكن أصل العقد كان بمصر ليس لها ذلك على رواية المبسوط وهو الصحيح كذا في الفتاوى الكبرى * واذا كانت المرأة والزوج من أهل السواد وأرادت أن تنقل الولد الى قريبها وقد وقع النكاح فيها فلها ذلك وان كان وقع في غيرهما فليس لها نقله الى قريبها ولا الى القرية التي وقع فيها النكاح اذا كانت بعيدة وان تقارب بحيث يمكن للاب نظر الصبي ويعود قبل الليل فلها ذلك كذا في السراج الوهاج * وان كان الاب متوطناً في مصر وأرادت نقل الولد الى القرية فان تزوجها فيها وهي قريبها فلها ذلك وان كانت بعيدة من المصر وان لم تكن قريبها فان كانت قريبة ووقع أصل النكاح فيها فلها ذلك كما في المصر وان كان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان كانت قريبة من المصر كذا في البدائع * وان أردت أن تنقله من قرية الى مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيه فليس لها ذلك الا أن يكون المصر قريباً من القرية على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط * وليس للمرأة أن تنقل ولدها الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هناك وكانت حرة بعد أن يكون زوجها مسلماً وأدماً وان كان كلاهما حراً بين فلها ذلك كذا في البدائع * وان ماتت الأم حتى وصلت الحضنة الى الجدة أم الام فليس لها أن تنقل الولد الى مصرها وان كان أصل العقد فيه وكذا أم الولد اذا اعتقت لا يخرج الولد من المصر الذي فيه أمه كذا في غاية البيان * غير الجدة كالجدة كذا في البحر الرائق * وفي المنتقى ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة بالبصرة وولدت له ولداً ثم ان هذا الرجل أخرج ولده الصغير الى الكوفة وطلقها خاصمة في ولدها وأرادت رده عليها قال ان كان الزوج أخرجها اليها بمهرها فليس عليه ان يردّه وقبل لها اذهب اليه وخذيه فار وان كان أخرجه بغير مهرها فعليه أن يجيء به اليها ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل خرج مع المرأة وولدها من البصرة الى الكوفة ثم ردت المرأة الى البصرة ثم طلقها فعليه أن يردّها فيؤخذ بذلك لها كذا في الظاهرية * واذا أخذ المطلق ولده من خاصته لزواجه له أن يسافر به الى أن يعود حتى أمته هكذا في البحر الرائق نافلاً عن الفتاوى السراجية * والله أعلم بالصواب

(الباب السابع عشر في النفقات) وفيه ستة فصول

(الفصل الاول في نفقة الزوجة) تجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها ولم يدخل كميرة كانت المرأة أو صغيرة يجامع مثلها كذا في فتاوى قاضيان * سواء كانت حرة أو مكاتبه كذا في الجوهر والنيرة * تكلموا في تفسير البلوغ مبالغ الجماع والمختار أنها ما لم تبلغ تسعاً لم تبلغ مبالغ الجماع

يحنث في يمينه بالس بدون الجماع في الفرج ولو قال لا يسجد لي جلدك جلدك لا يكون مولياً لانه يراد بهذا الكلام الجماع في الفرج وعليه ولو قال كبرياؤي خيم فأنت طالق ولم ينو شيأ يكون مولياً لان مراد الناس من هذا الجماع ان توى المضاجعة لا يكون مولياً فان ضاحجهما ولم يجامعها كان حائناً ولو قال اكرمن دست برن فراز كنم تا يكسال فعلى كذا ولم يقربها أربعة أشهر تبين بتطبيقه لانه يراد به العرف الجماع ولهذا لو جامعها في السنة فمداون الفرج لا يحنث في يمينه ولو قال لامرأته ان قربتك أو دعوتك الى فراشي فأنت طالق لا يكون مولياً لانه يمكنه قربانها من غير وقوع الطلاق بأن يدعوها الى الفراش فيحنث ثم يقربها بعد ذلك من غير ان يحنث بالقربان ولو قال لامرأته ان اغتسلت من جنباتي مادمت امرأتى فأنت طالق ثلاثاً وأعاد هذا القول وكانت المرأة حاملًا ولم يقربها بعد هذه المقالة حتى وضعت حملها بعد أربعة أشهر فمداونها فانه تبين بواحدة عند انقضاء أربعة أشهر لانه كان مولياً وتقتضى عدتها بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك لا يكون

موليا لفرجها لا يبحث لان العين كانت موقوفة الى بقاء النكاح وبعد ما وقعت تطليقة بالايلاء لا يقع عليها طلاق اخر وان مضت أربعة أشهر أخرى بعد وضع الحمل لان المباشرة بالايلاء لا يقع عليها الطلاق بحكم ذلك الايلاء وان كانت في العدة ما لم تزوج وان تكرر الكلام الا ان مدة الكل واحدة وفي المدة الواحدة لا يقع الاطلاق واحد ولو قال لها ان قربتلك الى سنة فانت طالق ثلاثا وراد حيله ان لا يقع الثلاث فالحيلة ان يدعيها أربعة أشهر حتى تبين تطليقة ثم يمكث ثمانية أشهر تمام السنة ثم تزوجها نكاحا حاسما متبلا فاذا فرجها لا تطلق ولا يقع الثلاث لانها لا تطلق ثلاثا قبل السنة لعدم القربان وبعد تمام السنة لا يبقى العين ولو قال لها ان قربتلك ابدافانت طالق ثلاثا فلا حيلة له في هذا لانه ان فرجها تطلق ثلاثا وان لم يفرجها يقع عليها بعض أربعة أشهر تطليقة فاذا تزوجها بعد ذلك يكون موليا رجل قال لامرأته والله لا افر بك سنة فمضت أربعة أشهر وبات بتطليقة ثم تزوجها فمضت أربعة أشهر أخرى من (٥٤٥) وقت الزوج يقع عليها تطليقة أخرى لان العين باقية فان تزوجها مرة

وعليه الفتوى هكذا في التارخانية * والصحيح أنه لا عبرة للسنة وانما العبرة للاحتمال والقدرة كذا في الكافي * المرأة ان كانت صغيرة مثلها الاوطأ ولا يصلح للجماع فلا نفقة لها عندنا حتى تصير الى الحالة التي تطبق الجماع سواء كانت في بيت الزوج أو في بيت الاب هكذا في المحيط * الكبيرة اذا طلبت النفقة وهي لم تزف الى بيت الزوج فلهذا ذلك اذ لم يطل بها الزوج بالنقله ومن مشايخ بلخ رجعهم الله تعالى من قال لا تستحقها اذ لم تزف الى بيته والفتوى على الاول كذا في الفتاوى الغياية * فان كان الزوج قد طالها بالنقله فان لم تمتنع عن الانتقال الى بيت الزوج فلهذا النفقة فاما اذا امتنعت عن الانتقال فان كان الامتناع بحق بأن امتنعت لتستوفي مهرها فلهذا النفقة وأما اذا كان الامتناع بغير حق بأن كان أوفاه المهر أو كان المهر مؤجلا أو هو مته منه فلا نفقة لها كذا في المحيط * وان نشرت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها والناشرة هي الخارجة عن منزل زوجها المانعة نفسها منه بخلاف ما لو امتنعت عن التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس قائم ولو كان المنزل ملكها فمعت من الدخول عليها لان نفقة لها الآن تكون سألته أن يحولها الى منزله أو يكرى لها منزلا واذا تركت النشوز فلهذا النفقة ولو كان يسكن في أرض الغصب فامتنت منه لها النفقة كذا في الكافي * وان كانت سلمت نفسها ثم امتنعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشرة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * رجل يسكن أرض المملكة يريد أرض السلطان يأخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا أقعد معك في أرض المملكة ولا أكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وانعت بالامتناع عن ذلك وتصير ناشرة وسئل بعض العلماء عن امرأته لا زوج لا يصلح والمرأة تأتي أن تكون معه قال ليس لها ذلك كذا في الظهيرية * اذا نعت المرأة عن زوجها أو أتت ان تحول معه حيث يريد من البلدان وقد أوفاهام مهرها فلا نفقة لها عليه وان لم يعطها مهرها وبقي المسئلة بحالها فلهذا النفقة هذا اذ لم يدخل بها وان دخل بها فكذا ذلك الجواب في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وفي قولهما لا نفقة لها سواء أوفاه المهر أم لا قال الشيخ الامام أبو القاسم الصفار هذا كان في زمانهم أما في زماننا فلا يملك الزوج أن يسافر بها وان أوفى صداقها كذا في المحيط * اذا حبست المرأة في دين فلا نفقة لها قال الكرخي اذا حبست في دين لا تقدر على أدائه فلهذا النفقة وان كانت تقدر فلا نفقة لها والفتوى على أنه لا نفقة لها في الوجهين كذا في الجوهر والنيرة * وهـ اذا كان الزوج لا يقدر على الوصول اليها في المجلس وان وجدته مكانا يصل اليها قالوا يجب لها النفقة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو غصبها غاصب وهرب بها أو حبست ظمأ ذكر الخصاص أنها لا تستحق قال الصدر الشهيد حسان الدين وعامه الفتوى كذا في القياية * ولو حبس الزوج وهو يقدر على أداء الدين أو لم يقدر أو هرب فلهذا النفقة كذا في غاية السروجي * وان حبس في سجن

(٦٩ - فتاوى اول) في ايلائك هذه لامرأته أخرى لا يكون موليا من الثانية ولو أشرك في الظهار صح اشراكه لان الكلام الاول قد تم فلا يملك تعديره وفي الظهار باشرائه الثانية لا تغبر حكم الاولى وفي الايلاء يتغير لانه لو صح الاشراك في الايلاء يتعلق الحنف بقربانها جميعا فلا يصح اشراكها رجل قال لامرأته له والله لا افر بك يكون موليا من ما حتى لومضت أربعة أشهر ولم يقرب يقع على كل واحدة منهما تطليقة ولو قال والله لا افر بك واحدة منكم كان موليا من واحدة حتى لومضت أربعة أشهر يقع الطلاق على احدها * رجل الى من امرأته ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر لا يكون موليا وليس الايلاء كالظهار لان الايلاء يتعلق الطلاق بعدم القربان فينقيد الملك القسام وبالطلاقات الثلاث يطل ذلك الملك بخلاف الظهار لانه تحريم غاية وليس بطلاق وعلى قول زفر رجه الله تعالى لا يطل الايلاء بالطلقات الثلاث * رجل الى من امرأته ثم طلقها تطليقة بانه ان مضت أربعة أشهر من وقت الايلاء وهي في العدة طلقها أخرى

بالإبلاء وان انقضت عدتها ثم تمت مدة الإبلاء لا يقع الطلاق بالإبلاء فعدة الطلاق ومدة الإبلاء كفترة رهن أي ما سبق كان الحكم له * رجل إلى من امر أنه ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الإبلاء على حاله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الإبلاء يقع عليها تطليقة أخرى بحكم الإبلاء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة كان مولى لكن يعتبر مدة الإبلاء من وقت الزوج * رجل إلى من امر أنه بعد ما طلقها تطليقة بأشئ لا يكون مولى * رجل إلى من امر أنه وينه وبينهما مرة أربعة أشهر أو أكثر وهو مريض لا يقدر على الجماع كان فيؤه باللسان عندنا يقول فنت إليها فان فاء بإسائه ثم رأت في الأربعة الأشهر يبطل ذلك التي ولا يكون فيؤه إلا بالجماع وان كان المولى محبوسا بغير حق جاز أن يكون فيؤه باللسان ويكون بمنزلة الغائب والمريض ولو فاء المريض بقلبه دون لسانه لا يعتبر * المولى اذا جامع امرأته فمبادون الفرج لا يكون ذلك فنياً (٥٤٦) * (فصل في الفرق بين الزوجين بملك أحدهما صاحبه وبالكفر) * رجل اشترى امرأته أو شيأ منها

يبطل النكاح فان طلقها قبل أن تنقض مدة تنقض فيها العدة لا يقع طلاقه لان الطلاق لا يقع إلا في النكاح أو في عدة النكاح والمملوكة تحصل لمولاه بالثابتين فلم يكن عليها العدة لا بحق المولى ولا بحق الشرع ولو أعتقها بعد ما اشتراها ثم طلقها قبل أن تنقض مدة تنقض فيها العدة يقع طلاقه عليها في قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ثم رجع أبو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى * رجل قال لامرأته أمة أنت طالق للسنة ثم اشتراها بخاف وقت السنة لا يقع الطلاق وكذا الوألى منها ثم اشتراها فانقضت مدة الإبلاء وكذا لو علو طلاقها بشرط ثم وجد الشرط بعد ما ملكها لا يقع الطلاق وان أعتقها بعد ما اشتراها ثم جاء وقت السنة أو انقضت مدة الإبلاء ووجد الشرط يقع الطلاق في قول محمد رحمه

السلطان ظلماً اختلفوا فيه والصحح أنها تستحق النفقة كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان الزوج في بلدة أخرى قد سفر فبعث إليها الحولة والراح حتى تنقل إليه ولم تجد محرماً ولم تنقض النفقة كذا في الوجز للكردي * والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر إلى المرأة ان كانت لا تصلح للجماع فلا نفقة لها سواء كان الزوج يطبق الجماع أو لا يطبق وان كانت المرأة تطبق الجماع فلها النفقة سواء كان الزوج يطبق الجماع أو لا يطبق كذا في المحيط * وان كان الزوج صغيراً والمرأة كبيرة فلها النفقة لوجود التسليم وكذلك اذا كان الزوج محبوساً أو عنيماً أو مريضاً لا يقدر على الجماع أو خالراً للجماع فلها النفقة لوجود التسليم كذا في البدائع * وان كانا صغيرين لا يقدران على الجماع فلا نفقة لها اللجزم من قبلها فصار كالحبوب والعين اذا كانت تحتها صغيرة كذا في التبيين * ولو كانت المرأة مريضة قبل النقلة مرضاً يمنع من الجماع فنقلت وهي مريضة فلها النفقة بعد النقلة وقبلها أيضاً اذا طلبت النفقة فلم ينقلها الزوج وهي لا تمنع من النقلة لو طالها الزوج وان كانت تمنع فلا نفقة لها كالجمعة كذا في ظاهر الرواية * وان نقلت وهي صحيحة ثم مرضت في بيت الزوج مرضاً لا تسطيع معه الجماع لم تبطل نفقتها إلا خلاف كذا في البدائع * ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت إلى دار أبيها قالوا ان كانت بحال يمكنها النقل إلى بيت الزوج في صحفة أو نحوها لم تنقل لان نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة كذا في فتاوى قاضيان * المرأة اذا كانت رتقاء أو قرناء أو صارت مجنونة أو أصابها إبلاء يمنع من الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها يحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعد ما انتقلت إلى بيت الزوج أو قبل ذلك اذ لم تكن مازعة نفسها بغير حق كذا في المحيط * ولو ولجت المرأة حجة فريضة فان كان ذلك قبل النقلة فان حجت بلا محرم ولا زوج فهي ناشئة وان حجت مع محرم لها دون الزوج فلا نفقة لها في قولهم جميعاً وان كانت انتقلت إلى منزل الزوج فقد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لها النفقة وقال محمد رحمه الله تعالى لان نفقة لها كذا في البدائع * وهو الاظهر كذا في السراج الوهاج * وأما اذا حج الزوج معها فلها النفقة اجاعاً وتجب عليه نفقة الحضر دون السفر ولا يجب الكراء أما اذا حجت للخطوع فلا نفقة لها اجاعاً اذا لم يكن الزوج معها هكذا في الجوهر النيرة * وان حجت مع زوجها حجة نفلاً كانت لها نفقة الحضر لان نفقة السفر هكذا في فتاوى قاضيان * أجمعوا على أن الصوم والصلاة لا يسقطان النفقة كذا في غاية السروحي * رجل اتهم بامرأة بها حبل فزوجهها أو بوا منه والزوج ينكر أن يكون الحبل منه جازاً بالنكاح ولا نفقة على الزوج لانه ممنوع من استمتاعها بمعنى من قبلها كذا في محيط السرخسي * وأما اذا أقر الزوج أن الحبل منه فالنكاح صحيح بالاتفاق وهو غير ممنوع من وطئها فتستحق النفقة عند الكل كذا في المحيط * واذا كان

الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف لا يقع وعليه الفتوى * حرة اشترت زوجها أو شيأ منه بطل النكاح فان أعتقت زوجها لرجل ثم طلقها وهي في العدة لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وتطلق في قولها الأول وهو قول محمد ولو قال العبد لامرأته الحرة أنت طالق للسنة ثم ملكت زوجها بخاف وقت السنة يقع عليها الطلاق لان الحرة لا تحل لعبد ما يظهر وجوب العدة عليها فتكون محللاً للطلاق بخلاف الفصل الأول * منكوسة ارتدت والعياذ بالله حكى عن أبي نصر وأبي القاسم الصغار انهما قال لا تقع الفرية بينهما حتى لا تصل إلى مقصودها ان كان مقصودها الفرية وفي الروايات الظاهرة تقع الفرية وتحبس المرأة حتى تسلم ويجدد النكاح سد هذا الباب عليها * رجل علق طلاق امرأته بدخول الدار ثم ارتد والعياذ بالله ولحق بدار الحرب فدخلت الدار لا يقع الطلاق عليها في قول أبي حنيفة وكذا الوألى منها ولحق بدار الحرب ثم انقضت مدة الإبلاء لا يقع الطلاق ولو طلقها بعد الدار الحرب لا يقع الطلاق فان عاد إلى دار الاسلام مسلم أو هي في

العدة وطلقها بعد ما خرج من دار الحرب لا يقع الطلاق في قول أبي يوسف إلا خرجه الله تعالى ويقع في قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى * والمرأة إذا ارتدت عن الإسلام والعباد بالله ولحقت بدار الحرب فطلقها زوجها ثم عادت إلى دار الإسلام مسلمة لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لسقوط العدة عنهم بالحق بدار الحرب وفي قول صاحبيه يقع الطلاق لبقاء العدة وإنما لا يقع قبل العود إلى دار الإسلام لاختلاف الدارين * الصغيرة المسلمة إذا كانت تحت زوج وارتد أو أها عن الإسلام لم تبين من زوجها فإن لحقها بدار الحرب بآنت وإن ارتد الأب ولحق بها بدار الحرب وأمها ماتت في دار الإسلام مسلماً ومرة لم تبين الصغيرة من زوجها * نصرانية صغيرة تحت مسلم تجس أبوها وأمها نصرانية قد ماتت أو هي حية لم تبين الصغيرة من زوجها ولو تجس الأب أو ابنت من زوجها أو لم يلحقها بدار الحرب * مسلمة بالغة تحت مسلم صارت معتوهة فارتد الأبوان ولحقها بدار الحرب لم تبين من زوجها * مسلم تزوج (٥٤٧) نصرانية صغيرة لها أبوان نصرانيان فبلغت الصغيرة وهي لا تنقل

النصرانية ولا دينان
الادبان ولا تصف بآنت من
زوجها وكذا الصغيرة المسلمة
بإسلام الأبوين إذا بلغت
وهي لا تعرف الإسلام
ولا تصف تبين من زوجها
كانها ارتدت ولهذا الاختار
الانقياء والصلحاء استيضاف
المرأة وهو حسن ولكن
ينبغي أن يكون الاستيضاف
على وجه الاستفهام يسيراً
لوصف عليها فإن قالت
أنا عاقل الإسلام أو أقدر على
الوصف ولكن لا أصفه قالوا
تبين من زوجها أنها تركت
ركن الإسلام وهو الاقرار
باللسان عند الحاجة بغير عذر
فتكون مرتدة وإن قالت
أنا عاقل الإسلام ولا أقدر
على الوصف اختلفوا فيه
قال بعضهم تبين من زوجها
لأن الجهل ليس بعذر
وقال بعضهم لا تبين لأن ردة
السكران لا تصح استحصلا
مع أن سببها معصية بأمرها

لرجل نسوة بعضهم حرائر مسلمات وبعضهن اماء وأذميات فهن في النفقة سواء كذا في التتارخانية * كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها كذا في الخلاصة * قال ولا نفقة في النكاح الفاسد ولا في العدة منه ولو كان النكاح صحيحاً من حيث الظاهر ففرض القاضي لها النفقة وأخذ ذلك شهران ثم ظهر فساد النكاح بآنت شهدا النكاح ودأبها أخته من الرضاة وقرق القاضي بينهما رجوع الزوج على المرأة بما أخذت وأما إذا انفق الزوج عليها مسامحة من غير فرض القاضي لها النفقة لم يرجع عليها بشيء كذا ذكره الصداق في شرحه الله تعالى في شرح أدب القاضي كذا في الذخيرة * وأجمعوا أن في النكاح بغير شهود تستحق النفقة كذا في الخلاصة * ولو آلى منها أو ظاهرهما فلها النفقة ولو تزوج أخت امرأته أو عمتها أو خالتها ولم يعلم بذلك حين دخل بها وقرق بينهما ما وجب عليه أن يعتزل عنها مدة عدة أختها فلا امرأته النفقة ولا نفقة لاختموان وجبت عليها العدة كذا في البدائع * إذا كان زوج المرأة موسراً وله خادم فرض عليه نفقة الخادم وهذا إذا كانت حرة فإن كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم فإن كان لها خادمان أو أكثر لا يفرض لأكثر من خادم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقالوا إن الزوج الموسر يلزم من نفقة الخادم ما يلزم المعسر من نفقة امرأته وهو أدنى الكفاية كذا في الكافي * واختلفوا في هذا الخادم فقيل هي جارية يملوكة لها وإن كانت غير مملوكة لها لا تستحق النفقة للخادم في ظاهر الزاوية ولو كان الزوج معسراً لا تجب عليه نفقة خادمها وإن كان لها خادم فيمأروا الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الأصح هكذا في التبيين * وإذا قال الزوج لا امرأته لا أنفق على أحد من خدمك لكن أعطيت الخادمان خدي ليجد منك وأبنت المرأة ذلك لم يكن للزوج ذلك ويجبر على نفقة خادم واحد من خدم المرأة امرأة لها عمل البك فقالت لزوجها أنفق عليهم من مهرى فأنفق عليهم فقالت المرأة لا أجعل النفقة محسوبة لأنك استخدمتهم فما أنفق عليهم بالمعروف فهو محسوب عليهم كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا طلبت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة على الزوج فإن كان حاضراً صاحب مائة فالقاضي لا يفرض لها النفقة وإن طلبت إذا أظهر للقاضي أنه يضربها ولا ينفق عليها فحينئذ يفرض لها النفقة وإن لم يكن صاحب مائة فالقاضي يفرض لها النفقة في كل شهر أو يأمره أن يعطيها هكذا في المحيط * ولا يقدر نفقتها بالدرهم والذنانير على أي سعر كانت بل يقدر بها على حسب اختلاف الأسعار غلا أو نقصار رعاية للجانين كذا في البدائع * ولو فرضت لها النفقة مثاهرة يدفع البها كل شهر فإن لم يدفع وطلبت كل يوم كان لها أن تطالب عند المساء كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا أراد الفرض والزوج موسراً كل الخبز الحواري والعم المشوى والمرأة معسرة أو على العكس اختلفوا فيه والصحيح أنه يعتبر حالهما كذا في الفتاوى الغنائية * وعليه الفتوى حتى كان لها نفقة

اختياراً فلا أن لا تعتبر ردة هذه كان أولى * الصبي الذي يعقل يصح ارتداده ووجب الفرقة في قول أبي حنيفة ومحمد وكذا لو ارتدت الصبية التي تعقل * إذا بلغ الصبي عاقلاً وهو لا يصف الإسلام يكون مرتداً لأنه لا يعقل كالمكره على الإسلام إذا أسلم ثم ارتد تصح ردة ولا يقتل * صبي نصراني زوجته أبوه نصرانية فأسلمت المرأة لا يفرق القاضي بينهما حتى يعقل الصبي الإسلام فإذا عقل يعرض عليه الإسلام فإن أبي فرقة القاضي بينهما كالأول كان بالغاً يعرض الإسلام عليه فإن أبي فرقة القاضي بينهما زوجان مسلمان ارتد معا والعباد بالله لم تقع الفرقة بينهما استحصلا حتى لو أسلما كان النكاح قائماً بينهما الذي إذا انتقل من دين لا يتعرض له وقال الشافعي يؤمر أن يسلم أو يعود إلى دينه الأول فإن لم يفعل حتى مضت ثلاث حيض تبين أمر أنه حرية خرجت إلينا مسلمة وتركت زوجها الحربي في دار الحرب وقعت الفرقة بينهما وكذا لو خرج الحربي إلى دار الحرب كافر في دار الحرب إلا أنها

ان خرجت مسلة مرة لعدة عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه نحب عليها العدة وكذا لو خرج أحدهما ذميا تقع
الفرقة بينهما وان خرج أحدهما مسما منا لا تقع الفرقة ولو خرجا بامان فاسلمت المرأة في رواية هي امرأته حتى تحيض ثلاث حيض وفي
رواية يعرض الاسلام على الزوج فان أبي فرق بينهما وان لم يعرض الامام الاسلام عليه لا تقع الفرقة حتى تحيض ثلاث حيض * اذا أسلم
أحد الزوجين في دار الحرب تتوقف الفرقة بينهما على مضي ثلاث حيض * ذمية أسلمت في دار الاسلام يعرض الاسلام على زوجها فان أسلم
والا فرق القاضي بينهما ويكون طلاقا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف لا يكون طلاقا وان أسلم الزوج وامرأته
حربية أو مجوسية يعرض الاسلام عليها فان أسلمت والافرق بينهما ما لا يكون طلاقا فان كانت كريمة يبيح النكاح بينهما على حاله ورده أحد
الزوجين لا تكون طلاقا وقال محمد (٥٤٨) رحمه الله تعالى ردة الزوج تكون طلاقا قايما على ابا الزوج * (فصل في اللعان) * اللعان

لا يجري الابن زوجين حرين
مسلمين عاقلين بالغين غير
محدودين في قذف لان اللعان
عندنا شهادات مؤكدا
بالايمان فلا يجري اذا لم يكونا
من أهل الشهادة أو لم يكن
أحدهما من أهل الشهادة مع
أهلية الشهادة يراعى العفة
والاحصان في جانب المرأة
ويجوز لللعان بين الفاسقين
والاعميين لانهم من أهل
الشهادة ينعقد النكاح
بمحضرهم ما وسبب اللعان
قذف الزوجة قذفاً يوجب
الحلف في الاجانب واذا تحقق
السبب وامتنع اللعان لمعنى
من قبل المرأة كان الزوج
حرا عاقلا مسلما بالغ غير محدود
في قذف والمرأة كافرة أو أمة
أو صغيرة أو مجنونة أو خرساء
أو غيب عفيفة أو موطوءة
بشبهة لا يجري اللعان ولا
يجب حد القذف على الرجل
وان امتنع اللعان لمعنى من
قبل الزوج كان الزوج أهلا
لوجوب الحد عليه كان عليه

البسار ان كانا موسرين ونفقة العساران كانا معسرين وان كانت موسرة وهو معسر لها فوق ما يفرض لو
كانت معسرة فيقال له اطعمها خبر البرو باجة أو باجتين وان كان الزوج موسرا مفرط البسار نحو وأن يأكل
الخلوة واللحم المشوي والباجات (١) وهي فقيرة كانت تأكل في بيتها خبرا شعيرا لا يجب عليه أن يطعمها
ما يأكل بنفسه ولا ما كانت تأكل في بيتها ولكن يطعمها خبر البرو باجة أو باجتين وفي ظاهر الرواية يعتبر
حال الزوج في البسار والاعسار كذا في الكافي * وبه قال جمع كثير من المشايخ رحمه الله تعالى وقال في
التحفة انه الصحيح كذا في فتح القدير * وقال مشايخنا رحمه الله تعالى والمستحب للزوج اذا كان موسرا
مفرط البسار والمرأة فقيرة أن يأكل معها ما يأكل بنفسه قال في الكتاب وكل جواب عرفته في فرض النفقة
من اعتبار حال الزوج أو اعتبار حالهما فهو الجواب في الكسوة كذا في الذخيرة * اذا كان معسرا وهي
موسرة سلم لها قدر نفقة المعسرات في الحال والزائد يبيح ديناً ذمته كذا في التبيين * وان قال أنا معسر
وعلى نفقة المعسرين كان القول قوله الا أن تقيم المرأة البينة على بساره فان أقامت المرأة البينة انه موسر
قضى عليه نفقة الموسرين وان أقاما البينة كانت البينة بينة المرأة وان لم تكن لهما بينة وطلبت من
القاضي أن يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنا فان أخبره عدل انه موسر
لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدلان أنه موسر قضى القاضي نفقة الموسرين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة
يشترط العدد والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قال سمعنا أنه موسر وبلفظ ذلك لا يقبل
القاضي ذلك كذا في تناوي قاضيخان * واذا قضى القاضي نفقة الاعسار ثم أبسر فخاصته نعم لها نفقة
الموسر كذا في الكافي * وان قالت لا أطبخ ولا أخبر قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والخبر وعلى الزوج أن
يأتيها بطعام مهيا أو يأتيها بمن يكفيها عمل الطبخ والخبر قال الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى ان امتنعت
المرأة عن الطبخ والخبر انما يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا اذا كانت من بنات الاشراف لا تخدم
بنفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الاشراف لكن بها علة تمنعها من الطبخ والخبر اما اذا لم تكن كذلك فلا
يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا كذا في الظهيرية * قالوا ان هذه الاعمال واجبة عليها اديانة وان كان
لا يجبرها القاضي كذا في البحر الرائق * ولو استأجرها للطبخ والخبر لا يجوز لها أخذ الاجرة على ذلك
كذا في البدائع * ويجب عليه آلة الطحن وآنية الاكل والشرب مثل الكوز والجرة والقدر والمعرفة وأشباه
ذلك كذا في الجوهرة النيرة * ثم على ظاهر الرواية فرق بين نفقة المرأة وبين خادمها فان خادمها اذا امتنعت
(١) قوله والباجات هي الاكارع من الضأن أو غيره كما في برهان قاطع فقله باجة أو باجتين أي واحدة
أو اثنتين من أكارع الضأن أو غيره اهـ محممه

حد القذف لان اللعان في جانبه قائم مقام حد القذف وهو قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة وان كانا محدودين في قذف كان عليه
حد القذف فان لم يكن الرجل أهلا لوجوب الحد عليه كالا يجب اللعان لا يجب الحد ولو اجتمع شرائط اللعان فيهما ثم طلقها ثلاثا أو بائنا
بسقط اللعان ولا يجب الحد وكذا لو تزوجها بعد ذلك ولو طلقها رجعا لا يسقط اللعان وصورتها لعان ما نص الله تعالى في كتابه * رجل قذف
امرأته وهما من أهل اللعان فلم يرفع الامر الى القاضي فهي امرأته وان رفعت الامر الى القاضي يبدأ القاضي بالرجل فيحلفه كاذ كراه الله
تعالى في كتابه وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يشترط لفظه المواجهة فيقول فيما رويتك به من الزنا وكر الكرخي اذا ذكر لفظ المغاية
وأشارتني ثم تحلف المرأة وأنها من أهل اللعان يحبسها القاضي حتى يلعن كما التعن صاحبها وقال الشافعي اذا امتنعت المرأة بعد لعان الزوج
يقام عليها حد الزنا وان ادعت المرأة على زوجها القذف وأنكر الزوج فاقامت البينة على القذف لعن القاضي بينهما عندنا لان الثابت

بالبيعة كالنابت عينا واذا التفتا وفرغ من الاعان فرق القاضي بينهما ما يكون طلاقا ولها النفقة والسكنى مادامت في العدة وما لم يفرق القاضي بينهما فهي امرأته ولها النفقة عندنا واذا نفي الرجل حمل امرأته وقال هو من الزنا عندنا لا يجب عليه حد ولا لعان في الحال فان جاءت بولد ستة أشهر فكذلك لاحتمال ان الولد حدث بعد النفي وان جاءت به اقل من ستة أشهر فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه لعان القاضي بينهما يلزم الولد أمه * امرأته ولدت ولدين في بطن واحد فافر الزوج بالاول ونفي الثاني لزمه الولدان ويلاعنها وان نفي الاول وأقر بالثاني لزمه وعليه حد القذف وان نفاهما ثم مات أحدهما قبل الاعان لا عن على الحي وهما ولدها وكذا لو ولدت ولدين أحدهما ميت فنفاهما الزامه ولا عن على الحي منهما وان ولدت ولدا فنفاه ولا عن القاضي بينهما ثم لدت من الغد ولدا آخر لزمها جميعا ولا لعان ماض فان قال بعد ذلك هما ابناى كان صادقا ولا حد عليه وما دام المتلاعنان على الاعان (٥٤٩) ليس له ان يتزوجها فان كذب الملاعن نفسه بعد الاعان كان له ان يتزوجها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو صارت المرأة بعد الاعان بصفة لو كانت عليها لا يجري الاعان بينهما بان زنت أو ما أشبه ذلك كان له ان يتزوجها ولو صدقت المرأة تزوجها قبل الاعان يسقط الاعان ولا يجب الحد واذ التعن الزوج ثلاث مرات والمرأة كذلك ففرق القاضي بينهما جاز تفرقه ويقام الاكثر مقام الكل ويكون تارك المسنة فان فرق قبل اكثر الاعان منها كانت الفرقة باطلة

(باب العدة)

المعدت ثلاث المطلقة والموطوءة عن شبهة والتوفى عنها زوجها والاعتداد قديكون بالحيض وقد يكون بالاشهر وقد يكون بوضع الحمل أو بإسقاط سقط استئمان خلقه أو بعض خلقه * أما المطلقة * رجل تزوج امرأته نكاحا جائزا وطلقها بعد الدخول أو بعد الخلوة

عن هذه الاعمال لا تسحق النفقة على زوج مولاتها كذا في الذخيرة * والنفقة الواجبة المأكل والملبس والسكنى أما الماء كقول فالدينق والماء والملح والخطب والذهن كذا في التتارخانية * وكما يفرض لها قدر الكفاية من الطعام كذلك من الادم كذا في فتح القدير * ويجب لها ما تنظف به وترزق الوسخ كالشط والذهن وما تغسل به الرأس من السدر والخطمي وما ترزق به الدرن كالاشنان والصابون على عادة أهل البلد وأما ما يقصد به التاذن والاستمتاع مثل الخضاب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره ان شاء شيءا لها وان شاء تركه فاذا هيأ لها فاعلمها استعماله وأما الطبيب فلا يجب عليه منه الا ما يقطع به السهم وكذا لا غير ويجب عليه ما يقطع به الصنان ولا يجب الدواء للمرض ولا أجره الطبيب ولا الفصد ولا الحجامة كذا في السراج الوهاج * وعليه من الماء ما تغسل به ثيابها وبدينها من الوسخ كذا في الجوهرية النيرة وفي فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله تعالى عن ماء الاغتسال على الزوج وكذا ماء وضوئها عليه غيبة كانت أو فقيرة وفي الصيرفية وعليه فتوى مشايخ بلخ وفتوى الصدر الشهبندر رحمه الله تعالى وهو اختيار قاضيان كذا في التتارخانية في باب الغسل * وأجرة القابلة عليها ان استأجرتهما ولو استأجرها الزوج فعليه وان حضرت بلا اجارة فللقائل أن يقول على الزوج لانه مؤنة الوطء ويجوز أن يقال عليها كاجرة الطبيب كذا في الوجيز للكردي * رجل ذهب الى القرية وتركه في البلد فلا قاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبته سفر كذا في القنية ناقلا عن فتاوى قاضي بخان وصاحب المحيط * امرأته جاءت الى القاضي وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجي فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي أن يفرض لها النفقة ان كان للغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدنانير أو الطعام أو الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انهم منكروحة الغائب فان القاضي بأمرها أن تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير عرف ولا تقدير بعد ما يحلفها القاضي بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن ينسب بسبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذ منها كفيلا كذا في فتاوى قاضيان وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان لم يكن له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عند أصحابنا الثلاثة ولو كان له مال حاضر ولم يعهلم القاضي بالنكاح وأقامت المرأة البينة على النكاح لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل ويفرض النفقة وان لم يقض بالنكاح وان حضر وأنكر كافتها القاضي باعادة البينة وان لم تعد يسترد النفقة كذا في الخلاصة * اليوم القضاة يفرضون النفقة بعد زفر والامام الثاني لم حاجة الناس كذا في الوجيز للكردي * واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالزوجية فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وكذا اذا علم القاضي بذلك ولم يعترف

الصحيحة كان عليها العدة وتفسر الخلوة الصحيحة مرفى كتاب النكاح وان كانت الخلوة فاسدة فان كان الفساد لا مرشعي مع التمكن من الوطء حقيقة كصوم العرض وصلاة الفرض والاحرام كان عليها العدة وان كان الفساد لا يجزئه عن الوطء حقيقة لا يجب عليها العدة وكذا لو طلقها قبل الخلوة * وعدة الطلاق تارة تكون بالحيض وتارة تكون بالشهور وتارة تكون بوضع الحمل فان طلقها في حيضها كان عليها الاعتداد بثلاث حيض كواحد ولا تحتسب هذه الحيضة من العدة كالا تحتسب من الاستبراء ولو كان النكاح فاسدا وفرق القاضي بينهما ان كانت الفرقة قبل الدخول لا يجب العدة وكذا لو فرق بعد الخلوة وان فرق بعد الدخول كان عليها الاعتداد من وقت الفرقة لامن وقت الوطء وكذا لو كانت الفرقة بغير قضاء ولو كانت المطلقة صغيرة أو أيسة وهي حرة فعدتها ثلاثة أشهر واختلفوا في حد الاياس قال بعضهم ان كانت بنت خمس وخمسين سنة ولا تحيض فهي أيسة رومية كانت أو غير رومية وعليه الفتوى والتي لم تحض قط فهي بمنزلة الصغيرة تعدد بالاشهر وان طلقها

زوجها في غرة الشهر تعتد ثلاثة أشهر بالادلة وان طلقها في خلال الشهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعتد ثلاثة أشهر بالايام كل شهر ثلاثون يوما وقال صاحباه تعتد بعد ما مضى بقية الشهر الذي طلقها فيه شهرين بالادلة وتكمل الشهر الاول ثلاثين يوما بالشهر الاخر وجنس هذه المسائل كثيرة فان كانت المعتدة عن الطلاق أو الوطء عن شبهة أو الموت حاملا فعدها بوضع الحمل سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة أو حبلت بعد الوجوب فان خرج منها أكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعيا ينقطع حق الرجعة ولا يحل لها ان تنزوج احتياطا فان ولدت ولدين في بطن واحد ليس بينهما ستة أشهر تنقض عدتها بالولد الثاني لا بالاول وان كانت المعتدة بملوكة أمة أو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد وهي من ذوات الحيض فعدها في الطلاق والوطء حيضتان وان كانت من ذوات الا شهر فعدها شهر ونصف وان كانت حاملا فبوضع الحمل وأم الولد اذا ماتت عنها مولاه (٥٥٠) أو اعتدها تعتد بثلاث حيض وان حرمت على مولاه بسبب لا يجنب عليها العدة حتى تعتق

لكن يزول فراش المولى عنها بالحرمه حتى لو ولدت ولدا لسنة أشهر من وقت الحرمه لا ينبت النسب من المولى ما لم يدع مكاتب اشترى منكوحته لا يفسد النكاح فان عجز المكاتب بقيام على النكاح لان ما صار ملكا للمولى وان ادى الكتابة فمتى فسد النكاح ولا عدة عليها لانها تحل لزوجهها بملك الميمون وان مات المكاتب بعد ما اشتراها ان مات عاجزا تطل الكتابة ويصيران مملوكين للمولى فهذا * رجل مات عن امرأته الامسة فيلزمها الاعتداد بشهرين وخمسة أيام دخل بها أو لم يدخل وان مات المكاتب عن وفاة فسد النكاح لانه يعتق في آخر جزء من أجزاء حياته ويملك رقية امرأته فان لم يكن دخل بها فلا عدة عليها وان كان دخل بها ان كانت ولدت منه تعتد بثلاث حيض لانها أم ولد تعتق بموت السيد وان لم تكن ولدت منه كان عليها الاعتداد بحيضتين لان النكاح فسد بينهما قبل الموت وعدة الوفاة على الحرة أربعة أشهر وعشرون وحكي عن الشيخ نفقة الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال تعتد أربعة أشهر وعشرين ليال لان الله تعالى ذكر العشر مد كراوجع اليا ليذكر بلفظ الذكر وجمع الايام يذكر بلفظ التأنيث فعلى قوله تزيد العدة بليلة واحدة وهذا اقرب الى الاحتياط فان كانت المرأة فمعدتها شهران وخمسة أيام وان كانت حاملا فعدها بوضع الحمل حرة كانت أو أمة * صبي مات عن امرأه حامل فظهر حملها كانت عدتها بوضع الحمل استقساها وقال الشافعي رحمه الله تعالى تعتد بالشهر وهو روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو حبلت بعد موته تعتد بالشهر وفي قوله * والمتوفى عنها زوجها وقد طلقها زوجها ان كانت ترث زوجها المطلق تعتد بأربعة الاجلين وتفسر ذلك انها تعتد بأربعة أشهر وعشرين فيها ثلاث حيض حتى لو اعتدت أربعة أشهر وعشرين ولم تحض كانت في العدة ما لم تحض ثلاث حيض ولو حاضت ثلاث حيض قبل تمام أربعة أشهر وعشرين

فانه يقضى فيه بذلك سواء كان المال أمانة في يده أو ديناً أو مضاربة أو بأخذ منها كفيلها أو كذا أيضا يحلها القاضي بالله ما أعطاه النفقة ولم يكن بينه وبينها سبب يسقط النفقة من نشوز أو غيره كذا في الجوهره النيرة وان علم القاضي أحدهما مال الزوجية أو المال محتاج الى الاقرار بما ليس بعلم عنده وهو الصحيح ولو لم يقر الذي في يده المال بذلك ولم يعلم القاضي فأرادت المرأة اثبات المال أو الزوجية أو مجموعهما بالبينه ليقضى لها في مال الغائب أو لتؤمر بالاستدانة لا يقضى لها بذلك لانه قضاء على الغائب وقال زفر رحمه الله تعالى يسمع بينها ولا يقضى بالنكاح وتعطى النفقة من مال الزوج ان كان له مال والا تؤمر بالاستدانة وبه قالت الثلاثة وعلمه عمل القضاة اليوم وبه يفتي كذا في العيني شرح الكنز * ثم اذا رجع الزوج ينظر ان كان لم يحل لها النفقة فقدمه في الامر وان كان قد عجز وأقام البينة على ذلك أو لم تقم له بينة واستجلفها فسكت فهو بالخيار ان شاء أخذ من المرأة وان شاء أخذ من الكفيل ولو أقرت المرأة انها كانت قد عجلت النفقة من الزوج فان الزوج يأخذ منها ولا يأخذ من الكفيل كذا في البدائع * وان رجع الغائب وأنكر النكاح فالقول قوله مع حلفه فاذا حلف فان كان المال وديعة فله أن يأخذ منه من أيها شاء ان شاء أخذ من المرأة وان شاء أخذ من المودع وأما في الدين فبأخذ من الغريم ثم رجع الغريم على المرأة كذا في التتارخانية * واذا رجع الزوج وأقام البينة على الطلاق وانقضاء العدة ضمن القابض ولا يضمن الدافع الا اذا قالت مينة الزوج ان الدافع كان يعلم بالطلاق وانقضاء العدة كذا في العتابة * وان قال الدافع كنت أعلم بالزوجية ولا أعلم طلاقها لا يضمن ويحلف على أنه لم يكن يعلم طلاقها كذا في غاية السروجي * والوديعة أولى من الدين في البداءة بالاتفاق عليها وبعد ما أمر القاضي المديون أو المودع اذا قال المودع دفعت المال اليها لاجل النفقة فبطل قوله ولا يقبل قول المديون الا بينة كذا في فتاوى قاضيان * واذا كانت الوديعة والمال الذي في بيت الزوج من خلاف جنس حقها فليس لها أن تبيع شيئا من ذلك في نفقة نفسها وكذلك القاضي لا يبيع ذلك في نفقةها عند الكل قال وينفق عليها من غلة الدار والعبد الذي هو للغائب كذا في المحيط * المفقود بمنزلة الغائب كذا في فتاوى قاضيان * في كل موضع كان للقاضي أن يقضى لها بالنفقة في مال الزوج فلها أن تأخذ من مال الزوج ما يكفيها بالمعروف بغير قضاء * واذا طلبت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة على زوجها وكان للزوج على المرأة دين فقال احبسها بالها نفقة ما منه كان له ذلك كذا في المحيط * ولو قضى القاضي بالنفقة فعلا الطعام أو رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم كذا في الظهيرية * ولا يفرق بعجز عن النفقة وتؤمر بالاستدانة عليه كذا في الكنز * ظهور العجز عن النفقة انما يكون اذا كان الزوج حاضرا أو اذا غاب الرجل عن امرأته غيبة منقطعة ولم يخلف

منه كان عليها الاعتداد بحيضتين لان النكاح فسد بينهما قبل الموت وعدة الوفاة على الحرة أربعة أشهر وعشرون وحكي عن الشيخ نفقة الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال تعتد أربعة أشهر وعشرين ليال لان الله تعالى ذكر العشر مد كراوجع اليا ليذكر بلفظ الذكر وجمع الايام يذكر بلفظ التأنيث فعلى قوله تزيد العدة بليلة واحدة وهذا اقرب الى الاحتياط فان كانت المرأة فمعدتها شهران وخمسة أيام وان كانت حاملا فعدها بوضع الحمل حرة كانت أو أمة * صبي مات عن امرأه حامل فظهر حملها كانت عدتها بوضع الحمل استقساها وقال الشافعي رحمه الله تعالى تعتد بالشهر وهو روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو حبلت بعد موته تعتد بالشهر وفي قوله * والمتوفى عنها زوجها وقد طلقها زوجها ان كانت ترث زوجها المطلق تعتد بأربعة الاجلين وتفسر ذلك انها تعتد بأربعة أشهر وعشرين فيها ثلاث حيض حتى لو اعتدت أربعة أشهر وعشرين ولم تحض كانت في العدة ما لم تحض ثلاث حيض ولو حاضت ثلاث حيض قبل تمام أربعة أشهر وعشرين

لا تنقضي عدتها حتى تتم المدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تنقضي عدتها ما قال الفار بثلاث حيض وسند كرم مسائل الفرار بعد هذا في فصل على حدة وكذا الرجل اذا طلق إحدى امرأته بعينها بعد ما دخل به ما وهما من ذوات الحيض ثم مات ولا تعرف المطلقة يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو طلق إحدى امرأته ثلاثاً في صحته بغير عينا ثم مات قبل البيان يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو قال لامرأتين له احداً كما طلق ثلاثاً ثم بين الطلاق في احدهما في المرض ومات قبل انقضاء العدة كان عليه الاعتدال باربعة أشهر وعشر تستكمل فيها ثلاث حيض **§** العدتان تنقضيان عدة واحدة عندنا كاستامان جنس واحد أو من جنسين **§** صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزواج آخر ووطئها الثاني وفرق بينهما وحاضت حيضتين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثاني ان يتزوجها لانقضاء عدة الاول وليس لغيره ان يتزوجها (٥٥١) حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التفريق لقيام عدة الثاني في

نفقة له - هذه المرأة فرفعت المرأة الامر الى القاضي فكتب القاضي الى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة ففرق بينهما فهل تقع الفرقة قال شيخ الاسلام نعم اذا تحقق العجز عن النفقة وقال صاحب الذخيرة الصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع هذا القضاء الى قاض آخر فجاز قضاؤه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضاء ليس في مجتهده فيه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت كذا في النهاية **§** اذا حاضت المرأة زوجها في نفقة ماضية من الزمان قبل ان يفرض القاضي لها النفقة وقبل ان يتراضيا على شيء فان القاضي لا يقضي لها بنفقة ماضية عندنا كذا في المحيط **§** استدان على الزوج قبل الفرض والتراضي فانفقت لا ترجع بذلك على زوجها بل تكون منطوعة بالانفاق سواء كان الزوج غائباً أو حاضراً ولو أنفقت من مالها بعد الفرض أو التراضي لها أن ترجع على الزوج وكذا اذا استدان على الزوج سواء كانت استدانته باذن القاضي أو بغير اذنه غير أنها ان كانت بغير اذن القاضي كانت المطالبة عابها خاصة ولم يكن للغيرم أن يطالب الزوج بما استدان وان كانت باذن القاضي لها أن تحيل الغيرم على الزوج فيطالبه بالدين كذا في البدائع **§** واذا فرض القاضي لها على الزوج كل شهر كذا أو تراضيا على نفقة كل شهر فضت أشهر ولم يعطها شيئا من النفقة وقد كانت استدانته فانفقت أو أنفقت من مال نفسها ثم ماتت المرأة سقط ذلك كله عندنا وكذلك لو طلقها في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات به بد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذا فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة وأما اذا أمرها بالاستدانة على الزوج فاستدانته ثم مات احدهما فلا يبطل ذلك هكذا ذكر الحساكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر وهو الصحيح **§** وكذلك في مسألة الطلاق يجب أن يكون الجواب هكذا كذا في المحيط **§** ولا ترد النفقة المجهلة ولو فائمة لموت أحدهما أو وتطبيقها باها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في النهر الفائق **§** وعلى هذا الكسوة كذا في السراج الوهاج **§** ولو أعطى النفقة للتي طلقها ثلاثاً في عدة الحمل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها امنه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان أعطاهم ادهم كان له أن يرجع إلا أن يكون على وجه الصلة وقال غيره من المشايخ ان أعطى النفقة بشرط فقال أنفق عليك على أن تزوجيني فزوجت نفسها منه أو لم تزوج كان له أن يرجع عليها وان لم يزد كذا إلا أنه عرف دلالة أنه ينفق لاجل ذلك قال بعضهم - لم لا يرجع وقال الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى يرجع بذلك على كل حال لانه رشوة كذا في فتاوى قاضيهان **§** واذا كان حال الزوج في العسرة معلوماً للقاضي فالقاضي لا يحبسها هكذا في المحيط **§** وان لم يعلم القاضي انه معسر وسأت المرأة حبسه بالنفقة لا يحبسها القاضي في أول مرة لكن يأمره القاضي بالانفاق ويجبره أنه يحبسها ان لم ينفق عليها فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين أو ثلاثاً حبسه القاضي وكذا في دين آخر

نفقة له - هذه المرأة فرفعت المرأة الامر الى القاضي فكتب القاضي الى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة ففرق بينهما فهل تقع الفرقة قال شيخ الاسلام نعم اذا تحقق العجز عن النفقة وقال صاحب الذخيرة الصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع هذا القضاء الى قاض آخر فجاز قضاؤه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضاء ليس في مجتهده فيه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت كذا في النهاية **§** اذا حاضت المرأة زوجها في نفقة ماضية من الزمان قبل ان يفرض القاضي لها النفقة وقبل ان يتراضيا على شيء فان القاضي لا يقضي لها بنفقة ماضية عندنا كذا في المحيط **§** استدان على الزوج قبل الفرض والتراضي فانفقت لا ترجع بذلك على زوجها بل تكون منطوعة بالانفاق سواء كان الزوج غائباً أو حاضراً ولو أنفقت من مالها بعد الفرض أو التراضي لها أن ترجع على الزوج وكذا اذا استدان على الزوج سواء كانت استدانته باذن القاضي أو بغير اذنه غير أنها ان كانت بغير اذن القاضي كانت المطالبة عابها خاصة ولم يكن للغيرم أن يطالب الزوج بما استدان وان كانت باذن القاضي لها أن تحيل الغيرم على الزوج فيطالبه بالدين كذا في البدائع **§** واذا فرض القاضي لها على الزوج كل شهر كذا أو تراضيا على نفقة كل شهر فضت أشهر ولم يعطها شيئا من النفقة وقد كانت استدانته فانفقت أو أنفقت من مال نفسها ثم ماتت المرأة سقط ذلك كله عندنا وكذلك لو طلقها في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات به بد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذا فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة وأما اذا أمرها بالاستدانة على الزوج فاستدانته ثم مات احدهما فلا يبطل ذلك هكذا ذكر الحساكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر وهو الصحيح **§** وكذلك في مسألة الطلاق يجب أن يكون الجواب هكذا كذا في المحيط **§** ولا ترد النفقة المجهلة ولو فائمة لموت أحدهما أو وتطبيقها باها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في النهر الفائق **§** وعلى هذا الكسوة كذا في السراج الوهاج **§** ولو أعطى النفقة للتي طلقها ثلاثاً في عدة الحمل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها امنه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان أعطاهم ادهم كان له أن يرجع إلا أن يكون على وجه الصلة وقال غيره من المشايخ ان أعطى النفقة بشرط فقال أنفق عليك على أن تزوجيني فزوجت نفسها منه أو لم تزوج كان له أن يرجع عليها وان لم يزد كذا إلا أنه عرف دلالة أنه ينفق لاجل ذلك قال بعضهم - لم لا يرجع وقال الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى يرجع بذلك على كل حال لانه رشوة كذا في فتاوى قاضيهان **§** واذا كان حال الزوج في العسرة معلوماً للقاضي فالقاضي لا يحبسها هكذا في المحيط **§** وان لم يعلم القاضي انه معسر وسأت المرأة حبسه بالنفقة لا يحبسها القاضي في أول مرة لكن يأمره القاضي بالانفاق ويجبره أنه يحبسها ان لم ينفق عليها فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين أو ثلاثاً حبسه القاضي وكذا في دين آخر

المطلقة الصغيرة اذا اعتدت وبلغت في خلال العدة فانها تستقبل العدة بثلاث حيض مبتوتة كانت أو رجسية وكذا الايسة اذا اعتدت ببعض الشهور ثم حاضت أو حبلت تستقبل العدة بثلاث حيض وفي الحمل بالوضع ولو اعتدت المطلقة بحية أو حية صغرى ثم ارتفع

حاضها الا تخرج من العدة ما لم تياس فاذا آيست تستقبل العدة بالاشهر ولو اعتدت الايسة بالاشهر ففرغت من العدة وتزوجت بزواج آخر ثم حاضت أو ولدت فعلى القول الذي لا يابس حدة درو مارتى من الدم لا يكون حيضاً لا يفسد نكاحهما مع الثاني وعلى القول الذي ليس لا يابس حدة درو مارتى الايسة من الدم يكون حيضاً يفسد نكاحهما مع الثاني **§** رجل طلق منكوحته الامة ثم عتقت في العدة فان كان الطلاق رجعياً تستكمل عدة الحرائر عندنا لانه ازداد حالها حال بقاء النكاح فتزداد العدة وفي الطلاق البائن لا تزداد عدتها بالعق و عند الشافعي رحمه الله تعالى لا تتغير عدتها في الوجهين وان مات زوج الامة وعتقت في عدة الوفاة فعدتها شهران وخمسة أيام لا تتغير كالتغير بالعق في الطلاق البائن والحرة المطلقة اذا مات زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعياً تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت مبتوتة فان كانت لا ترض زوجها لا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت ترضه تجمع بين الحيض والاشهر المتوفى عنها زوجها اذا ولدت لا كثر من سنتين من وقت الموت

يحكم بانقضاء عدتها قبل الولادة لستة أشهر وزيادة فتجعل كأنم تزوجت بزوجه آخر بعد انقضاء العدة وحيات من الثاني أم ولد مات عنها مولاها وهي في الشكاح رجل أو عدة رجل لا يلزمها عدة موت المولى فان طلقها تزوجها بعد موت المولى كان عليها عدة الحرائر وان أمتها وهي في العدة عن طلاق رجعي تتغير عدتها وان كان الطلاق بائناً لا تتغير فإذا انقضت عدة الطلاق ثم مات المولى كان عليها عدة موت المولى ثلاث حيض وقال الشافعي رحمه الله تعالى حيضة واحدة وان كانت لا تحيض فتلاثة أشهر وان كانت حاملاً فبوضع الحمل وان قبلت ابن مولاها فكذا ذلك اذ مات المولى وان ماتت زوج أم الولد ومولاها وبين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام ولا يعلم أيهما ماتت أولاً اعتدت أربعة أشهر وعشرون وان كان بين موتها شهران وخمسة أيام أو أكثر اعتدت أربعة أشهر وعشرون وثلاث حيض وان لم يعرف ما بين موتها يجمع بين عدة الوفاة وثلاث حيض في قول (٥٥٣) أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعتد أربعة أشهر وعشرون ولا

يشترط فيها الحيض وان كان الطلاق رجعياً ثم مات المولى فكذا ذلك ولا تترث هذه المرأة من زوجها ❀ وقد يجب على المرأة أربع عدد صورتيها الامة الصغيرة طلقها الزوج رجعياً فانها تعتد بشهر ونصف فان بلغت في العدة وحاضت تنقلب عدتها الى حيضتين فان اعتقها المولى في العدة تصبح عدتها ثلاث حيض فان مات زوجها المطلق في العدة تنقلب عدتها أربعة أشهر وعشراً الكفاية اذا كانت تحت مسلم فعدتها عدة المسلمة في الطلاق والوفاة الحرة كالحره والامة كالامة وان كانت تحت ذمي فلا عدة عليها في الطلاق والوفاة عند أبي حنيفة الا ان تكون حاملاً فتمنع من التزوج حتى تضع حملها وقال أبو يوسف ومحمد عليها عدة والمهاجرة لا عدة عليها رجل أقر أنه طلق امرأته منذ خمس سنين ان كذبته في الاسناد وقالت

غير النفقة واذا حبسه القاضي شهرين أو ثلاثاً يسأل عنه وفي بعض المواضع ذكر أربعة أشهر والصحيح أنه ليس بمقدر بل هو مفوض الى رأي القاضي ان كان في أكبر أو أنه لو كان له مال لضجر ويؤدى الدين بحلى سبيله ولا يمنع الطالب عن ملازمته بل للطالب أن يدور معه أينما دار ولا يقعد في مكان ولا يمنع عن التصرف وان كان غنياً لا يخرج منه حتى يؤدى الدين والنفقة الا برضا الطالب كذا في فتاوى قاضيان ❀ ولو فرض الحاكم النفقة على الزوج فامتنع من دفعها وهو موسر وطلبت المرأة حبسه له أن يحبسها إلا أنه لا ينبغي أن يحبس في أول مرة تقدم عليه بل يؤخر الحبس الى مجلسين أو ثلاثة فيغيظه في كل مجلس تقدم عليه فان لم يدفع حبسه حينئذ كذا في سائر الديون كذا في البدائع ❀ واذا حبسه لا تسقط عنه النفقة وتؤمر بالاستدانة حتى ترجع على الزوج اذا ظهر له مال فان قال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضعاً في الحبس خالياً فالقاضي لا يحبسها معه ولكنها تصير في منزل الزوج ويحبس الزوج لها كذا في المحيط ❀ واذا حبس للنفقة فما كان من جنس النفقة سلمه القاضي اليها بغير رضاه بالاجماع وما كان من خلاف الحبس لا يبيع عليه شيئاً من ذلك ولكن يأمره أن يبيع بنفسه وكذا في سائر الديون في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يبيع عليه كذا في البدائع ❀ ثم اذا ثبت للقاضي ولاية البيع غداً هما يبدأ بالعروض فان لم يف عن العروض بالدين والنفقة يشتغل ببيع العقار كذا في الذخيرة ❀ رجل له عمامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة لأنه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذا في النفقة كذا في فتاوى قاضيان ❀ ولواختلفا في قدر الوقت الماضي من فرض القاضي فالقول قول الزوج والبينة بينهما كذا في الوجيز للكردي ❀ واذا فرض النفقة للمرأة على الزوج ولها على الزوج بقيمة المهر فأعطاه شيئاً ثم اختلفا فقَالَ الزوج هو من المهر وقالت المرأة لا بل هو من النفقة فالقول قول الزوج قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شيخ الاسلام خواهر زاده اذا كان المؤدى شيئاً يعطى في المهر عادة أما اذا كان شيئاً لا يعطى في المهر عادة كقصعة ثري يدور غف وطبق فاكهة وما أشبه ذلك فلا يقبل قول الزوج كذا في المحيط ❀ واذا اختلفا فيما وقع الصلح عليه أو الحكم به من النفقة في الجنس أو القدر فالقول قول الزوج والبينة بينة المرأة واذا بعثت البهاشب وقالت هو هدية وقال الزوج هو من الكسوة فالقول قول الزوج مع عينية الا ان تقيم المرأة البينة أنه بعث به هدية وان أقام البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك ان أقام كل واحد منهما البينة على اقرار الآخر بما ادعاه وكذلك ان بعث بالدراهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية فالقول قوله كذا في المبسوط ❀ واذا ادعى الزوج الاتفاق وأنكرت المرأة فالقول قولها مع البين كذا في المحيط ❀ امرأة قالت

ان

لا أدري كان عليها العدة من وقت الاقرار اوها النفقة والسكنى وان صدقته في الاسناد ذكر في الاصل ان

عليها العدة من وقت الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر اثر تصديقها الا في ابطال النفقة ❀ الحرة المطلقة اذا اقرت بانقضاء العدة بالحيض لا تصدق في اقل من شهرين وهو المختار ❀ المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لا من وقت الخبر ❀ رجل قال لامرأته المدخولة كلما حضت وطهرت فانت طالق فحاضت ثلاث حيض كانت العدة عليها من وقت الطلاق الاول ❀ امرأة الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بجيانه فان كان الذي أخبر بموته شهد أنه عاين موته أو جنازه وكان عدداً واسعاً ان تعتد وتزوج هذا اذا لم يؤرخا فان راخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فهاشم ❀ الأولى ❀ رجل تزوج امرأة فدخل بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت ثيباً فهي طالق ثلاثاً ولم يعلم انها ثيب فبقي الطلاق باقراً ثم ان صدقته المرأة كان لها نصف المهر

عليه ضررين في نفسه أو في ماله يتركها في ذلك الموضع وليس له أن ينتقل بها ولا لها أن تنتقل من ذلك الموضع وإن كان يدخل عليه ضررين في نفسه أو في ماله لو تركها في ذلك الموضع كان له أن ينتقل بها بحكم الضرورة المعتدة إذا كانت في منزل ليس معها أحد وهي لا تخاف منصوص ولا من الجيران وليكنها تفرغ من أمر البيت إن لم يكن الخوف شديدا ليس لها أن تنتقل من ذلك الموضع لأن قليل الخوف يكون بمنزلة الوحشة وإن كان الخوف شديدا كان لها أن تنتقل لأن المولى ينتقل بخاف عليها من ذهاب العقل أو نحوه. أمراة اختلعت من زوجها على نفقة عديماتها واحتاجت إلى الخروج لأجل النفقة تكا موابيه قال بعضهم لها أن تخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك هو المختار لأن المطلقت حقها من اختيار فلم يكن ذلك عذرا المعتدة لا تسافر للحج ولا غيره ولا يسافر بها زوجها عندنا وقال زفر في الطلاق الرجعي له أن يسافر بها وإن سافر بها أو هو (٥٥٤) لا يريد الرجعة لا يصير مراحعا وإن سافر بها أو أشهر دعى الرجعة جاز له أن يسافر

والنقصان عنه فعلى هذا الأصل يخرج جنس هذه المسائل قال وإذا صالحت المرأة زوجها على ثلاثة دراهم لكل شهر فالت المرأة لا يكفي هذا القدر كان لها أن تخاسمه حتى يزيد ما قدر ما يكفيها إذا كان الزوج موسرا وإذا صالحت المرأة زوجها على ثلاثة دراهم نفقة كل شهر ثم قال الزوج لا يطبق ذلك فإنه لا يصدق في ذلك ويلزمه جميع ذلك قال في الكتاب الآن يبرأ منه القاضي يريد به إلا أن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فإذا أخبروا أنه لا يطبق ذلك نقص عنه وأوجب على قدر طاقته قال فان لم يرض شيء من الشهر حتى صالحتهم من هذه الثلاثة الدراهم على شيء أن كان شيئا يجوز للقاضي أن يفرض لها في نفقتها بحال نحو ما إذا صالحت من هذه الثلاثة الدراهم على ثلاثة مخاتيم بعينها أو بغير عينها يعتبر هذا الصلح تقدير للنفقة وإن كان شيئا لا يجوز للقاضي أن يفرض في نفقة بحال يعتبر الصلح الثاني معاوضة والذي ذكرنا من الجواب في الصلح عن النفقة فكذلك في الصلح عن الكسوة وإذا صالحت امرأته من كسوتها على درع يهودي وملحفة زطي (١) وخار شاحي جاز كذا في الذخيرة وإذا صالحت امرأته عن نفقة سنة على ثوب ودفع اليها فهو جاز فان استحق الثوب بعد ذلك ينظر أن وقع الصلح على الثوب بعد ما فرض القاضي لها النفقة أو بعد ما اصطلمها على شيء النفقة كل شهر ثم وقع الصلح عن ذلك على هذا الثوب فانها ترجع بما فرض لها القاضي من النفقة وبما وقع الصلح عليه أول مرة وما إذا وقع الصلح ابتداء على الثوب فانها ترجع بقيمة الثوب وهو نظير ما لو وقع الصلح عن نفقة المرأة على وصيف وسط ولم يجعل له أجلا أو جعل له أجلا فان كان قبل فرض القاضي وقيل اصطلاحه ما جاز وإن كان هذا الصلح بعد فرض القاضي أو بعد اصطلاحه ما لا يجوز كذا في المحيط وإذا كان للرجل امرأتان أحدهما حرة والآخرى أمة بؤاها المولى يتناقصا لهما عن النفقة وقد شرط للأمة أكثر مما شرط للحره جاز فان كان المولى لم يسمها يتناقصا لهما نفقة لم يجوز هذا الصلح وكان له أن يرجع بذلك وكذلك إذا صالحت الرجل امرأته عن نفقتها ونكاحها فاسد لا يجوز كذا في الذخيرة ولوصالحتة على أكثر من النفقة والكسوة كان قدر ما لا يتغابن الناس في مثله جاز وإن كان قدر ما لا يتغابن الناس فالزيادة مردودة وتلزمه نفقة مثلها كذا في الخلاصة العمد إذا تزوج بآذن المولى كان عليه نفقة المرأة يباع فيها حرة بعد أخرى كذا في فتاوى قاضيخان وللولي أن يقبضه فلو مات العبد سقطت وكذا إذا قتل في الصحيح كذا في الجوهرة النيرة وإن تزوج مدبر بآذن سيده فالنفقة تتعلق بكسبه وكذا المكاتب ما لم يجوز فان عجز بيع فيها فان تزوج هؤلاء بغير آذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي فان عتق واحد منهم جاز نكاحه حين عتق ويجب عليه المهر والنفقة في المستقبل ومعنى البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

بها وإن سافر بها قبل الطلاق ثم أبانها ومات عنها إن كان إلى منزلها أقل من مسيرة سفر عادت إليه وإن كان إلى منزلها مدة سفر وإلى مقصدها أقل من مدة سفر مضت في سفرها وإن كان إلى كل واحد منهما مدة سفر وكان ذلك في المفازة سارت إلى أدنى البقاع الآمنة إليها وإن كانت في مأمن تربصت فيه عند أبي حنيفة وقال أصحابه إذا وجدت محرما نرجت معه إلى أيهما شئت وإن كان الطلاق رجعيما لم تنسرق زوجها على كل حال وللمعتدة الخروج إلى محض الدار فان كانت مشقة على بيوت وفي كل بيت أهل لا تخرج إلى محض الدار وإن كانت في بيت بالكراه كان الكراه على الزوج فان كان الزوج غائبا أو طلب أجرة الدار أدت وسكنت فان لم تجد الأجرة كان لها أن تنتقل وكذا لو

(١) قول زطي نسبة إلى الرطبضم الزاى وشذا الطاء المهملة جيل من الهند اه

أخرجها أهل الدار وإن كانت المعتدة صغيرة كان لها أن تخرج إذا كان الطلاق رجعيًا فلا تخرج إلا بآذن الزوج والكتابية بمنزلة الصغيرة في ذلك وإن كانت المعتدة بملاوكة قنة أو مكاتبه أو أم ولد كان لها أن تخرج إذا لم يسمها المولى يتناقصا بؤاها المولى بيتا لا تخرج إلا إذا أخرجها المولى وتجنب المعتدة كل زينة ونحو الكحل والحنا والخضاب والدهن والتحل والتطيب ولبس المطيب والمصبوغ بالعصفر والزعفران إذا كان غسبلا لا ينقض ولبس الخبز والقصب وعن أبي يوسف لا بأس بلبس الخبز الأحمر والقصب وإن كانت المعتدة عن طلاق رجعي لأحد عليهما إذا أكلت للزينة فإن أكلت للزينة كان لها ذلك وكذا إذا لبست الحرير أو أدهنت لأجل الوجع لا للزينة وإن امتشطت قالوا إن امتشطت بالطرف الذي أسنانه منفرجة لا بأس به وإنما يكره الامتشاط بالطرف الآخر لأن ذلك يكون لازمة وكذا لو لم يكن لها إلا ثوب واحد كان لها أن تلبس وإن كان مصبوغا ولو تزوج أمة ثم ملكها بعد الدخول وقد ولدت منه فسد النكاح بينهما ولا جداد

عليها وان أراد ان يزوجهما غير لايحوز حتى تحيض حيثن فان أعتقهما كان عليهما عدة فان عدة فسدا النكاح وفيه الحداد وعدة العتق ولا حداد فيها فكذا في الحيضين دون الثالثة ولو أعتقهما بعد ما حاضت حيثن بعد فساد النكاح كان عليهما ان تعتد بثلاث حيض ولا حداد فيها والمعتدة عن نكاح فاسد تخرج ولا حداد عليها كالا نجب عليها عدة الوفاة ولا حداد على الكاينة * (فصل في المعتدة التي ترث) * رجل طلق امرأته رجعيًا ثم مات وهي في العدة ورثت كل الطلاق في العدة أوفي المرض وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورثها الزوج وان أبانها في الصحة ثم مرض ومات وهي في العدة لم ترث وان أبانها في المرض ان أبانها بسؤالها لا ترث أيضا وان أبانها بغير سؤالها ثم مات وهي في العدة ورثته عند ما وان مات بعد انقضاء العدة لم ترث وقال مالك وابن أبي ليلى لها الميراث والاصل فيه ان أحد الزوجين اذا بشر بالفرقة بعدما تعلق حق الآخر بماله ورثه الآخر وانما يتعلق الحق اذا صار بحال كان الغالب (٥٥٥) من حاله الهلاك بمرض أو غيره لا باصل المرض لان الآدمي لا يسلم عن المرض

وليس كل مرض يفضي الى الهلاك فلا بد من حد ضابط قالوا ان كان المريض رجلا قد أضناه المرض حتى صار صاحب فراش وبجـز عن القيام بالمصالح الخارجة ويرد اكل يوم مرضه يتعلق حق الآخر بماله لان الغالب من حاله الهلاك فاذا طلق امرأته في هذه الحالة يكون فارًا وان كانت المرأة مريضه قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان تصلي فاقعة ولا تذهب الى المخرج من غير معين كانت صاحبة فراش يعتبر في جانبها العجز عن المصالح الداخلة وفي جانب الرجل العجز عن المصالح الخارجة اما الذي يذهب ويحيى في حوائجه ويحتم كل يوم فهو كالصحيح والمفالج الذي لا يزاد في مرضه كل يوم فهو كالصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله

بمنزلة المكاتب كذا في المحيط وان زوج أمته من عبده فنفقة على المولى بؤاها أو لا كذا في الكافي * فان قال المولى لا أنفق عليها يحجب به على ذنبتها كذا في التارخانية * ولو زوج ابنته من عبده فلها النفقة على العبد كذا في البدائع * المتكسوة اذا كانت أمة ان بؤاها المولى يتناهاها النفقة والا فلا وكذا المدبرة وأم الولد والتبوة أن يحجب لي بينهما بين زوجها ولا يستخدمها المولى وان بؤاها المولى يتناهاها أن يستخدمها كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ولا نفقة على الزوج مدة الاستخدم ولو بؤاها بيت الزوج وكانت نجبي في أوقات مولاهما فخدمه من غير أن يستخدمها قالوا لا تسقط نفقتها كذا في البدائع * ولو جاءت الى بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت واستخدمها أو دل المولى ونحوها من الرجوع الى بيته فلا نفقة لها كذا في المحيط * المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كالمرة ولا تحتاج الى التبوة كذا في فتاوى قاضيخان * سئل والدي رحمه الله تعالى عن أمة زوجها مولاهما من انسان وهي مشغولة بخدمة السيد بطول اليوم وتشتغل بخدمة الزوج من الليل فقال نفقة البوم على المولى ونفقة الليل على الزوج كذا في التارخانية نافلا عن النسيئة * واذا تزوج العبد أو المدبر أو المكاتب امرأته باذن المولى فولدت امرأته أو ولدا لا يجبر على نفقة الاولاد سواء كانت أمهم - م حرة أو أمة أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتبه ففيم اذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الاولاد عليهم او ففيم اذا كانت المرأة مدبرة أو أم ولد فالولدان بمنزلة ما فتكون نفقتهم على مولاهما وهو مولى أم الولد والمدبرة ففيم اذا كانت أمة لرجل آخر فنفقة الاولاد على مولى الامه وفيما اذا كانت المرأة حرة فنفقة الاولاد على الام ان كان للام مال وان لم يكن لها مال فنفقة الاولاد على من يرث الاولاد الاقرب فالاقرب وكذا ان طلق الزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدبر والمكاتب كذا في الذخيرة * وان كن مولى الامه وأم الولد والمدبرة فقيرا أو ابوالاولاد غنيا هل يؤمر الاب بالانفاق فان كان الولد من الامه لا يؤمر الاب بذلك وان كان الولد من أم ولد أو مدبرة يؤمر الاب بالانفاق عليهم كذا في المحيط * ثم يرجع الاب على المولى كذا في فتاوى قاضيخان * رجل كاتب عبده وأمه فزوجها منه فولدت ولدا فنفقة الولد على الاعدون الاب وهذا بخلاف ما لو وطئ المكاتب أمة نفسه فولدت له ولدا فان نفقة ذلك الولد على المكاتب واذا تزوج المكاتب أمة رجل فولدت منه ولدا ولم تلد حتى اشتراها المكاتب فولدت ولدا فنفقة الاولاد على المكاتب كذا في المحيط * الكسوة واجبة عليه (١) بالمعروف بقدر ما يصلح لها عادة صيفا وشتاء كذا في التارخانية نافلا عن النسيئة * وانما فرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة أشهر مرة كذا في المبسوط * ولو فرض لها الكسوة مدة ستة أشهر ليس لها غير ما حتى تمضي المدة

(١) مطلب في الكسوة

صاحب فراش فهو كالصحيح وان طلق صاحب الفراش امرأته ثم قتل أو مات بسبب آخر في ذلك المرض فهو فار والذي يكون مواريا للعدو في صف القتال اذا طلق لا يكون فارا وان خرج للبراز عن الصف وطلق يكون فارا وعن أبي حنيفة في النوادر لا يكون فارا والمحبوس بقصاص أو رجيم اذا طلق لا يكون فارا وان أخرج ليعقل وطلق يكون فارا راكب البحر اذا انكسرت سفينه وبقي على لوح فطلق يكون فارا وان طلق بعد اضطراب السفينة قبل الانكسار لا يكون فارا ولو كان صاحب فراش فطلق ثم صرع ثم مرض ومات في العدة لا يكون فارا ولو قال المريض لامرأته كنت طلقك ثلاثي صحتي وكذبته المرأة ثم مات وهي في العدة ورثته المرأة ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول طلاقا بنائما قال لها اذا تزوجت كنت طالق ثلاثا ثم تزوجها في العدة طلق ثلاثا فان مات وهي في العدة فهذه موت في عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف فبطل حكم ذلك الفرار بالتزوج وان وقع الطلاق بعد ذلك الا أن التزوج حصل به عاها فلا يصبر فارا وعلى

قول محمد عليها تمام العدة الاولى فان كان الطلاق الاول في المرض ورثت وان كان الطلاق الاول في الصحة لم ترث * اذا ارتد الرجل والعياذ بالله فقتل أو طلق بدار الحرب أو مات في دار الاسلام على الردة ورثته امرأته وان ارتدت المرأة ثم ماتت أو ولحقت بدار الحرب ان كانت الردة في الصحة لا يرثها زوجها وان كانت في المرض ورثها زوجها استخسانا وان ارتد معا ثم أسلم أحدهما ثم مات أحدهما ان مات المسلم منهم جلا يرثه المرتد وان مات المرتدان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم ترث * اذا طاعت المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استخسانا * امرأة طلقها زوجها ثلاثا وماتت فقالت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق في الصحة كان القول قول المرأة ولو كانت الامه قد عتقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياة الزوج (٥٥٦) وادعت الورثة انه كان بعدموته كان القول قول الورثة فان قال مولى الامه

قد كنت أعتقته في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة ككأية تحت مسلم فأسلمت ومات زوجها انفالت أسلمت في حياة الزوج وقالت الورثة لا بل بعدموت الزوج كان القول قول الورثة * مريض طلق امرأته ثم قبلت ابن زوجها لا ترث * مريض قال لامرأته الامه اذا أعتقت فانت طالق ثلاثا فاعتقه امولاها ثم مات الزوج وهي في العدة كان لها الميراث ولو قال لامرأته الامه أنت طالق ثلاثا غدا وقال لها امولاها أنت حرة غدا أو بدأ المولى ثم الزوج فجاء غدا ببيع الطلاق والعناق ولا ترث المرأة ولو قال المولى لامته أنت حرة غدا وقال زوجها أنت طالق ثلاثا بعد غدا ان علم الزوج بكلام المولى يكون فارا والا فلا * رجل أعتق أمته وهي تحت زوج ثم

فان تخمرت قبل مضيه ان كانت بحيث لو لبستها باسم عتاد لم تخفرق لم يجب عليه والا وجب وان بقي الثوب بعد المدة ان كان بقاؤه له دم اللبس أو لبس ثوب غيره أو لبسه يوما دون يوم فانه يفرض لها كسوة أخرى والا فلا كذا في الجوهرة الثيرة * ولو ضاعت الكسوة أو النفقة أو سرقت لم يجدد غيرها حتى يرضى الفصل بخلاف المحرم كذا في غاية السروجي * ويجب عليه أن يعطيها ما يفتقر للقة ودعا عليه على قدر حال الزوج فان كان موسرا وجب عليه طنفسة في الشتاء ونطع في الصيف وعلى الفقير حصير في الصيف ولبد في الشتاء ولا تكون الطنفسة والنطع الا بعد أن يبسط حصير كذا في السراج الوهاج * قال في الكتاب وفي كل موضع يفرض القاضي نفقة الخادم على الزوج يفرض الكسوة للخادم أيضا والكسوة للخادم على المعسر في الشتاء قيص كرباس وازار وكساء كإرخص ما يكون في الصيف قيص مثل ذلك وازار وعلى الموسر في الشتاء قيص زطى وازار كرباس وكساء رخيص وفي الصيف مثل ذلك فقد أو جب لها في الشتاء من الكسوة أكثر مما يجب عليه في الصيف ثم لم يفرض لخادمتها النمار قال في الكتاب ولخادم المرأة المكعب والخنف بحسب ما يكفيها قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب من بيان الخمام وكسوتهما فهو بناء على عاداتهم وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحر والبرد وباختلاف العادات في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية في نفقة الخادم فيما يفرض في كل وقت ومكان الا أنه لا يبلغ كسوة الخادم كسوة المرأة كذا في المحيط * والله أعلم بالصواب

(الفصل الثاني في السكنى) * يجب السكنى لها عليه في بيت خال عن اهلها وأهلها الا أن تختار ذلك كذا في العيني شرح الكفر * وان أسكنها في منزل ليس معها أحد فشكت الى القاضي أن الزوج يضربها ويؤذيها وسألت القاضي أن يأمره أن يسكنها بين قوم صالحين يعرفون احسانه واساءته فان علم القاضي أن الامر كما قالت زجره عن ذلك ومنعه عن التعدي وان لم يعلم ينظر ان كان جيران هذه الدار قوم صالحين أقرها هناك ولكن يسأل الجيران عن صنعه فان ذكره روائا مثل الذي ذكرت زجره عن ذلك ومنعه عن التعدي في حقها وان ذكره روائا لا يؤذيها فالقاضي يتركها عنه وان لم يكن في جوارها من يوثق به أو كافوا يملكون الى الزوج فالقاضي يأمر الزوج أن يسكنها في قوم صالحين ويسأل عن ذلك ويبني الامر على خبرهم كذا في المحيط * امرأة أبت أن تسكن مع زوجها أو مع أحائها كأمته وغيرها فان كان في الدار بيت وفرغ لها بيتا وجعل لبيتها غلقا على حدة ليس لها أن تطلب من الزوج بيتا آخر فان لم يكن فيها الا بيت واحد فلها ذلك وان قالت لا أسكن مع أمك ليس لها ذلك وكذلك لو قالت لا أسكن مع أم ولدك كذا في الظهيرية * وبه أفتي برهان الأئمة كذا في الوجيز للكردي * واذا اراد الزوج أن يمنع أباه أو أمه أو أحدا من أهلها من

طلقها الزوج ثلاثا في مرضه وهو يعلم بعنقها أو لا يعلم يكون فارا * اذا مال المولى المريض لامرأته الكفاية اذا أسلمت فانت طالق الدخول ثلاثا فأسلمت ثم مات الزوج كان فارا * امرأة ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا في الصحة فجدد وحلفه القاضي فحلف ثم صدقته المرأة ومات الزوج ان رجعت الى تصديقه قبل الموت كان لها الميراث وان رجعت الى تصديقه بعد موته لا يصح تصديقها * مريض قال لامرأتين له ان دخلتما الدار فانتما طالقان ثلاثا فدخلتا الدار معا ثم ماتت وهما في العدة ورثتا وان دخلتا احداهما قبل الاخرى ورثت الاولى دون الثانية * رجل قال لامرأته في صحته ان شئت أنا وفلان فانت طالق ثلاثا ثم مرض ففسأ الزوج والاجنبى الطلاق معا وشاء الزوج ثم الاجنبى ثم مات الزوج لا ترث وان شاء الاجنبى أو لا ثم الزوج ورثت * واذا وقعت الفرقة بين الزوجين في مرض المرأة بقلها ثم ماتت في العدة ان كانت الفرقة طلاقا كالفرقة الواقعة باختيارها بسبب الحب والعنة والعان في قول أبي حنيفة لا يرثها الزوج وان لم يكن طلاقا كالفرقة الواقعة بخيار

البلوغ من الصغيرة وخيار العتق وردت المرأة ورثها الزوج * رجل قال لامرأته اذا امرضت فانت طالق ثلاثا فمرضت ومات في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة وقال أبو القاسم الصفاق لا يرث والصحيح هو الاول * امرأة قالت لزوجها المريض طلقني فطلقة ثلاثا ثم ماتت وهي في العدة كان لها الميراث لانه صار مبتدئا فلا يبطل حقه في الميراث كالموت طلقني فطلقة رجعية فابانها * المسلول اذا طلق امرأته وقد طال ذلك ولم يضمنه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن ذلك قديما فهو بمنزلة المريض فيكون فارا فان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مرضه وليس بقائه وتكلم المشايخ فيه قال محمد بن سلمة ان كان يري برؤه بالتداوي فهو بمنزلة المريض وان كان لا يري فهو بمنزلة الصحيح وقال أبو جعفر الهندي ان كان يزداد كل يوم فهو مريض وان كان يزداد مرة ويقلص أخرى ينظر ان مات بعد ذلك لسنة فهو بمنزلة الصحيح وان مات قبل السنة فهو بمنزلة المريض (٥٥٧) وروى أبو نصر العراقي عن اصحابنا انه ينظر ان كان يصلي قاعدا فهو بمنزلة المريض وان كان يصلي مضطجعا فهو بمنزلة الصحيح وتكلموا ايضا في الرجل اذا عجز عن القيام بعصالح خارج البيت وهو بقدر على القيام بعصالح داخل البيت قال مشايخ بلخ اذا قدر على القيام بجوارحه سواء كان في البيت أو خارج البيت فهو بمنزلة الصحيح وقال مشايخنا اذا عجز عن المصالح خارج البيت بهت مريضا وقد ذكرنا * مريض طلق امرأته ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عدتي كان القول قولها مع اليقين فان نكحت لا يرث فان حلفت ورثت ولو أنهم لم يقل شيئا حتى تزوجت قبل موت المريض بعد زمان تنقض فيه العدة ثم قالت لم تنقض عدتي لا يقبل قولها ولو أنها لم تنزوج لكنها قالت بعد الطلاق أيسر ثم مات زوجها بعد ما مضت ثلاثة

الدخول عليها في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها الزبارة في كل جمعة وانما يمنعهم عن الكسونة عندها وبه أخذ مشايخنا رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * وقيل لا يمنعهم من الخروج الى الوالدين في كل جمعة مرة وعليه الفتوى كذا في غاية السروجي * وهل يمنع غير الابوين من الزبارة قال بعضهم لا يمنع المحرم من الزبارة في كل شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى وكذا لو ارادت المرأة أن تخرج لزبارة المحارم كالخالدة والعمة والاخت فهو على هذه الاقوال كذا في فتاوى قاضيخان * وليس للزوج أن يمنع والديه او ولدها من النظر اليها وكلامها في أي وقت اختاروا هكذا في الهداية * في مجموع النوازل فان كانت قابله أو غسالة أو كان لها حق على آخر أو لا آخر عليها حق تخرج بالاذن وبغير الاذن والمج على هذا وما عدا ذلك من زبارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا ياذن لها ولا تخرج ولو اذن وتخرجت كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اذن لها في الخروج الى مجلس الوعظ انما هي عن البدع لا بأس به ولا تسافر مع عبدها ولو خصها بالامع ابنها الجوسي ولا بأخيه ارضاعا في زمانها ولا بأمرأة أخرى ولا بالاعلام المحرم الذي لم يحتمل الا أن يكون مرافقا ابن ثنتي عشرة أو ثلاث عشرة والصغيرة التي لا تستحي تسافر بلا محرم وتسافر مع زوج بنتها او ابن زوجها او زوج امها كذا في الوجيز للكردي * وليس لها أن تعطى شيئا من بيتها بغير اذنه ولا تصوم بغير فرض كذا في فتاوى قاضيخان

(الفصل الثالث في نفقة المعتدة) * المعتدة عن الطلاق تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيا أو بائنا أو ثلاثا محلا كانت المرأة أو لم تكن كذا في فتاوى قاضيخان * الاصل أن الفرقه متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة ان كانت بحق لها النفقة وان كانت بمعصية لا نفقة لها وان كانت بمعنى من جهة غيرها فلها النفقة فللملاعة النفقة والسكنى والمباينة بالخلع والايلا وردت الزوج ومجاعة الزوج امها تستحق النفقة وكذا امرأة العنين اذا اختارت الفرقه وكذا ام الولد والمدره اذا اعتقتا وهما عند زوجيهما وقبوا وهما المولى ميتا واختارتا الفرقه وكذا الصغيرة اذا أدركت فاخترت نفسها او كذا الفرقه لعدم الكفاة بعد الدخول كذا في الخلاصة * وان ارتدت أو طاعت ابن زوجها أو أباه أو لمسته بشهوة فلا نفقة لها استحصانا ولها السكنى وان كانت مستكرهة فلا تسقط نفقتها كذا في البدائع * فان أسلت المرتدة والعدة باقية فلا نفقة لها بخلاف ما لو نكحت فطلقة ثم تركت النكاح فلها النفقة كذا في محيط السرخسي * والاصل في هذه ان كل امرأة لم تبطل نفقتها بالفرقة ثم بطلت في العدة بعارض منها ثم زال العارض في العدة تعود نفقتها وكل من بطلت بالفرقة لا تعود النفقة اليها في العدة وان زال سبب الفرقة

أشهر من وقت اقرارها الاميراث لها وان تزوجت بزواج وولدت من الزوج الثاني كان لها الميراث من الزوج الاول وبفسد نكاح الثاني ولو أنهم لم تلد بعد التزوج ولكنها قالت حقت للزوج الثاني ان يصدقها ولا يفسد نكاح الثاني وتصير كالمعتدة اذا اقرت بانقضاء العدة ثم تزوجت ثم انكرت انقضاء العدة لا يصح انكارها * (فصل في النسب) * امرأة ولدت بعد موت زوجها ما بين وبين سنتين ان صدقتها الورثة في الولادة ثبت نسب الولد من الميت في حق من صدقها وهل يثبت النسب في حق غيرهم ان كان يتم نصاب الشهادة بهم يثبت وهل يشترط لفظ الشهادة لثبوت النسب في حق غيرهم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يشترط وقال بعضهم يشترط كما يشترط نصاب الشهادة وان وجدت الورثة الولادة لا تثبت الولادة ولا النسب الا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا يثبت بشهادة القابلة وكذا المستبينة والمطلقة طالما قار جعيا اذا دعت الولادة عند أبي حنيفة لا تثبت الولادة بشهادة القابلة الا اذا كان الحبل ظاهرا

أو كان الزوج اقربا للحبل واجمعوا على ان المنكوحه اذا قالت ولدت منك وانكر الزوج ثبت الولادة بشهادة القابلة ولا تلاعن بينهما واذا امتنع اللعان لعنى من قبل الزوج كان عليه حذ القذف هذا اذا لم تقر المرأة بقضاء العدة فان اقربت بانقضاء العدة بعد زمان تنقضى فيه العدة ثم ولدت لسته اشهر من وقت الاقرار لا يثبت نسبه من الزوج وان ولدت لاقل من ذلك يثبت النسب ويظل اقرارها والايسة التي تعتد بالاشهر اذا ولدت يثبت نسب ولدها في الطلاق الى سنتين اقربت بانقضاء العدة أو لم تقر والصغيرة اذا طلقها الزوج بعد الدخول ثم ولدت اذا اقربت بانقضاء عدتها بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر يثبت نسب ولدها منه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت النسب والطلاق الرجعي والباث فيه سواء وان لم تقر بانقضاء العدة وادعت انها حامل فان كان الطلاق باثنا يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان الطلاق رجعيا (٥٥٨) يثبت النسب الى سبع وعشرين شهرا وان لم تدع الحبل ولم تقر بانقضاء العدة

قال أبو حنيفة ومحمد هذا وما لو اقربت بانقضاء العدة بثلاثة اشهر سواء وقال أبو يوسف هذا وما لو ادعت الحبل سواء * المعتدة عن طلاق باث اذا تزوجت بزواج آخر في العدة ولدت به - ذلك ان ولدت لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة اشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد الاول وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لم يلزم الاول ثم يطران ولدت لسته اشهر من وقت نكاح الثاني فالولد للثاني والا فلا * رجل تزوج امرأة فجاءت بولد فقال الزوج تزوجتك منذ اربعة اشهر وقالت منذ ستة اشهر كان القول قولها وهو ابن الزوج * رجل تزوج امه فطلقها ثم اشترها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه بحكم النكاح وان جاءت به لسته اشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان طلقها ثنتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق * (كتاب العتاق) * أسباب استدانت العتق كثيرة منها الاتحاق ومنها دعوى النسب ومنها الاستيلاء ومنها ملك القريب ومنها العبد المسلم اذا زالت يد الكافر عنه وصورته الحربى اذا دخل دارا بامان واشترى عبدا مسلما ودخل به دار الحرب يعتق في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه لا يعتق ولو أسلم العبد الحربى في دار الحرب لا يعتق في قولهم ومن اذا أقر بحرية عبدا انسان ثم ملكه والاعتاق على وجهه مردل ومعلق ومضاف الى ما بعد الموت وكل ذلك يتنوع الى نوعين ببدل وبغير بدل والفاظ العتق ضربان صريح يعمل بدون النية وكناية لاتعمل الا بالنية من الفارسية والعربية * (فصل في صريح العربية) * رجل قال لعبده اعتقتك حررتك أنت حر أنت عتقك أنت مولاي أو ناداه فقال يا حرتي يا عتيقك يا مولاي أو قال هذا عتيقك أو قال هذا مولاي فان قال انت مولاي وقال عتيت به في الدين لا يصدق قضاء وكذا لو قال انت حر وقال عتيت من العمل اجنبية عنه فلا وجه لا يجاب نفقة في تركته فتأمل اهـ بحر اوى

كذا في البدائع * وان طلقها ثلاثا ثم ارتدت والعياذ بالله سقطت نفقة المالا عين الردة ولكن لانها تحبس حتى تنوب فلا تكون في بيت زوجها حتى لو ارتدت ولم تحبس بعد بدل هي في بيت زوجها فلها النفقة فان تابت ورجعت الى بيته فلها النفقة لزوال العارض وهو الحبس وهذا اذا كان الطلاق ثلاثا أو باثنا فما المقتدة عن طلاق رجعي اذا ارتدت فحسبت أولا فلا نفقة لها كذا في الكافي * ولو طاعت ابن زوجها أو أباه في العدة أو أسسته بشهوة فان كانت معتدة عن طلاق وهو رجعي فلا نفقة لها وان كان الطلاق باثنا أو كانت معتدة عن فرقة بغير طلاق فلها النفقة والسكنى بخلاف ما اذا ارتدت في العدة ولحق بدار الحرب ثم عادت وأسملت أو سببت وأعنت أو لم تعتق فلا نفقة لها كذا في البدائع * لان نفقة لا توفي عن أزواجها سواء كانت حاملة أو حائلا الا اذا كانت أم ولد (١) وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا في السراج الوهاج * ولو وجبت العدة على المرأة ثم حبست بحق عليها تسقط النفقة والمعتدة اذا كانت لا تنزيم بيت العدة بل تسكن زمانا وتبرز زمانا لا تستحق النفقة كذا في الظهيرية * ولو طلقها وهي ناشزة فلها أن تعود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة وان طال العدة فبارتفاع الحيض كان لها النفقة الى أن تصير أيسة وتنقضى عدتها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع البين فان أقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت السنتان ولم تلد وقالت كنت أظن أني حامل ولم أحض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة الى أن تنقضى عدتها بالحيض أو تصير أيسة فتنتقضى عدتها بالاشهر كذا في فتاوى قاضيان * وان حاضت في الاشهر الثلاثة واستقبلت العدة بالحيض فلها النفقة وكذلك لو كانت صغيرة يجامع مثلها فطلقها بعد ما دخل بها أنفق عليها ثلاثة اشهر فان حاضت فيها واستقبلت عدة الاقراء أنفق عليها حتى تنقضى عدتها كذا في البدائع * واذا خرج أحد الزوجين الحرين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لافقة للمرأة وكما تستحق المعتدة نفقة العدة تستحق الكسوة كذا في فتاوى قاضيان * ويعتبر في هذه النفقة ما يكفيها وهو الوسط من الكفاية وهي غير مقدرة لان هذه النفقة نظير نفقة النكاح فيعتبر فيها ما يعتبر في نفقة النكاح المعتدة اذا لم تخصم في نفقتها ولم يفرض القاضي شيئا حتى انقضت العدة فلا نفقة لها كذا في المحيط * واذا فرض القاضي نفقة المعتدة في عدتها وقد استدانت على الزوج أو لم تستدن ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئا من الزوج فان

(١) قوله الا اذا كانت أم ولد الخ رد في رد المختار وجعله شاذ الا وجه له وذلك لان ام الولد تعتق عونه وتصير اجنبية عنه فلا وجه لا يجاب نفقة في تركته فتأمل اهـ بحر اوى

لا يصدق قضاء ولو قال أنت حر لوجه الله عتق ولو قال أنت حر من عمل كذا أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل يعتق في القضاء ولو قال وهبت لك نفسك أو بعته منك نفسك أو تصدقت عليك بنفسك عتق نوى العتق أو لم ينو قبل العبد ولم يقبل ورد ولو قال وهبت منك عتقك وقال غنيت به الأعراس عن العتق في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يعتق ولو قال لعبد الذي حل له دمه بقصاص أعتقته ثم قال غنيت به عن القتل عتق في القضاء ويسقط عنه الدم بأقراره ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتيق فلان قضاء ولو قال أعتقك فلان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق ولو قال رأسك حر أو بدنك حر أو أضاف إلى ما يعبر به عن البدن يعتق كما في الطلاق ولو أضاف إلى جزء شائع بأن قال نصفك حر أو ثلثك حر يكون اعتقا لئلا ذلك القدر خاصة في قول أبي حنيفة بخلاف الطلاق ولو قال سهم منك حر فهو على السدس ولو قال جزء منك حر أو شيء منك حر يعتق منه ما شاء المولى (٥٥٩) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال فرجك حر قال للعبد

أو للامة عتق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية ولو قال لامته فرجك حر من الجماع عن أبي يوسف أنها تعتق في القضاء ولو قال رأسك حر بالنصب أو رأسك رأس حر بالرفع أو رأسك رأس حر بالتشوين ولم ينو شيئا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعتق وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يعتق في الوجه الثالث واستحسن ذلك أبو يوسف ولو قال لرأس مملوكه هذا رأس حر عن أبي يوسف أنه لا يعتق ولو قال هذا الرأس حر قال بعضهم لا يعتق وإنما يعتق عند الإضافة وقال القاضي الامام أبو الحسن على السعدي الاطلاق والاضافة فيه سواء وحكم المطلق حكم المضاف لافرق بين قول القائل بعثك رأس هذا العبد وبين قوله بعثك هذا الرأس ولو قال لعبد أنت

استندت بأمر القاضي كان لها الرجوع بذلك على الزوج وان استندت بغير أمر القاضي أو لم تستند أصلا قيل تسقط وهو الصحيح هكذا في جواهر الإخلاطى * رجل غاب عن امرأته فتزوجت بزوج آخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الأول فرق القاضي بينهما وبين الزوج الثاني وكان عليها العدة ولا نفقة لها في عدمه الأعلى الأول ولا على الثاني رجل طلق امرأته ثلاثا بعد الدخول فتزوجت بزوج آخر قبل انقضاء العدة ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الأول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى منكوسة الرجل اذا تزوجت بزوج آخر ودخل بها الثاني فعلم القاضي بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الأول فطلقها ثلاثا وجب عليها العدة عنهما ولا نفقة لها على أحد كذا في فتاوى قاضي خان * ولو طلق امرأته وهي أمة طلاقا بائنا وقد كان المولى بؤاها مع زوجها يتباحى وجبت النفقة ثم أخرجها المولى لخدمته حتى سقطت النفقة ثم أراد أن يعيدها إلى الزوج وبأخذ النفقة كان له ذلك وان لم يكن بؤاها المولى يتباحى طلقها الزوج ثم أراد أن ييوسها مع الزوج في العدة لتجب النفقة فأنما لتجب والاصل في هذا أن كل امرأة كان لها النفقة يوم الطلاق ثم صارت إلى حال لا نفقة لها أن تعودوا وتأخذ النفقة وكل امرأة لا نفقة لها يوم الطلاق فليس لها النفقة الا الناشئة كذا في البدائع * رجل تزوج أمة ولم ييوسها يتباحى حتى طلقها طلاقا رجعيا كان لمولاها أن يأمر الزوج ليأخذها بائنا وينفق عليها وان كان الطلاق بائنا ليس للمولى أن يخلى بينها وبين زوجها وليس له أن يطلب النفقة وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التوبة فلا تستحق بعد الطلاق البائن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو طلقها الزوج طلاقا رجعيا ثم أعتقها المولى كان لها أن تطلب من الزوج حتى ييوسها بائنا وينفق عليها لانها لم تملك أمر نفسها وان كان الطلاق بائنا لزوج لا يخلو بها في بيت واحد وهي لا تأخذ بالسكنى وهل لها أن تأخذه بالنفقة والصحيح أنه ليس لها ذلك واذا عتق أم ولده لا نفقة لها في العدة وكذلك لو مات المولى حتى عتقت أم الولد بموته لا نفقة لها في تركه الميت ولكن ان كان لها ولد فنفقة أم تكون في نصيب الولد كذا في المحيط * قال الخصاص رحمه الله تعالى في نفقاته ولو أن رجلا قد منه امرأته إلى القاضي وطالبته بالنفقة وقال الرجل للقاضي كنت طالقها منذ سنة وانقضت عدتها في هذه المدة وبجحد المرأة الطلاق فان القاضي لا يقبل قوله فان شهد له شاهدان بذلك والقاضي لا يعرفهما فإنه يأمره بالنفقة عليها فان عدلت الشهود أو أقرت أنها حاضت ثلاث حيض في هذه السنة فلا نفقة لها عليه فان أخذت منه شيء أردت عليه كذا في الذخيرة * فان قالت لم أحضر في هذه السنة فالقول قولها ولها النفقة فان قال الزوج قد أخبرني أن عدتها قد انقضت لم يقبل قوله في ابطال نفقتها كذا في البدائع * ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق

حره أو قال لامته أنت حر يعتق في الوجهين هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف * رجل له خمسة أعبد فقال عشرة ممالكي الا واحدا أحرار عتقوا جميعا ولو قال ممالكي عشرة أحرار الا واحدا عتق أربعة ولو قال لثلاثة أنتم أحرار الا فلانا ولا ناولا فاعتقوا جميعا وبطل الاستثناء وكذا في الطلاق لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الا واحدة واحدة واحدة وقع الثلاث ويبطل الاستثناء وقال أبو يوسف يصح استثناء الأولى والثانية وتقع الثالثة ويبطل استثناءها فعلى قياس تلك الرواية عن أبي يوسف وجب أن لا يعتق الأول والثاني ويعتق الثالث * اذا حال لعبد ميسرى أو قال ممالكي أو قال لامته ميسرى لا يعتق وليس هذا بشيء بل هو لطف وحكى عن أبي القاسم الصغار أنه سئل عن رجل جاء جاريته بسراج فوقفت بين يديه فقال لها المولى ما أصنع بالسراج فوجهك أضوأ من السراج يا من أنا عبدك قال هذه كلمة لطف لا تعتق بها هذا اذا لم ينو العتق فان نوى عن محمد فيه روايتان * رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه ياحر لا يعتق ولو بعث غلامه إلى بلدته

وقال له اذا استقبلك احد فقل له أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد لمن استقبله أنا حر ان كان المولى قال له حين بعته سميتك حراً فاذا استقبلك احد فقل له أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر لا يعنى وان لم يكن المولى قال له سميتك حراً وانما قال له اذا استقبلك احد فقل له أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعنى قضاء وما لم يقل العبد أنا حر لا يعنى كقولنا لعمد قل أنا حر لا يعنى ما لم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل اغلami انك حراً وقال انه حر عتق للحال ولو قال للمأمور قل لغلami أنت حر لا يعنى ما لم يقل المأمور له ذلك * رجل قال لام ولده باحرة أو قال لها قومي يا حرة أو قال لم أنوبه العتق دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء * رجل قال لعمده يا حرة أو قال لامته يا حرة أو قال قلت ذلك كذا يا عتق قضاء ولو قال أردت اللعب يعنى قضاء وديانة * عبد دخل على مولا فقال له مولا أي حردخل علينا لا يعنى العبد ولو قال المولى لنوب خاطه مملوكه هذه خياطة حر (٥٦٠) لا يعنى مملوكه * رجل قال حردخل له من غيت فقال عبدى عتق عبده * رجل قال

امر أنه ثلاثا وهي تدعى الطلاق أو تنكر فانه ينبغى للقاضى أن يمنع الزوج من الدخول عليها والخلوة معها مادام القاضى مشغولا بتركية الشهود ولا يخرجها للقاضى في هذا الوجه من منزل زوجها نص عليه في الجامع والكن يجعل معها امرأة أمينة تمنع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج عدلا ونفقة الأمانة ههنا في بيت المال فان طلبت المرأة من القاضى النفقة وهي تقول طلقنى أو تقول لم يطلقنى أو تقول لا أدري أطلقنى أم لم يطلقنى فهذا على وجهين ان لم يكن الزوج دخل بها فالقاضى لا يقضى لها بالنفقة وان كان قد دخل بها فالقاضى يقضى لها بقدر النفقة العدة الى أن يسأل عن الشهود فان تطاولت المسئلة عن الشهود حتى انقضت العدة لم يزدها القاضى على نفقة العدة شيئا وبعد هذا ان زكيت الشهود وفرق بينهم سلم لها ما أخذت من النفقة وان لم ترك الشهود وجب عليها أن ترد على الزوج ما أخذت من النفقة كذا في المحيط * وان أعطاه الزوج على سبيل الاباحة لا يرجع بشئ كذا في التارخامة * امرأة أقامت بيعة على رجل بالنكاح فلان نفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولو أراد القاضى أن يفرض لها النفقة لما رأى من المصلحة ينبغى أن يقول لها ان كنت امرأته فقد فرضت لك عليه في كل شهر كذا وكذا ويشهد على ذلك فاذا مضى شهر وقد استدانت وعدلت البيعة أخذته بنفقة من فرض لها وان ادعى الزوج النكاح وهي فتجد فأقام عليها بيعة لان نفقة لها اختان ادعت كل واحدة منهما أن هذا الرجل تزوجها وهو يتجعد فأقامتا البيعة على النكاح والدخول فلها من نفقة امرأة واحدة في مدة المسئلة عن الشهود نص عليه الخصاص امرأة أخذت نفقتها من زوجها شهر ثم شهد شاهدان انها أخته من الرضاع يفرق بينهما ويرجع الزوج عليها بما أخذت كذا في الظهيرية والله أعلم بالصواب

(الفصل الرابع في نفقة الاولاد) نفقة الاولاد الصغار على الاب لا يشاركه فيها أحد كذا في الجوهرية النيرة * الولد الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في نكاح الاب والصغير يأخذ لبن غيره لا تجبر الام على الارضاع وان لم يأخذ الولد لبن غيره قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية لا تجبر أيضا وقال شمس الأئمة السرخسي تجبر ولم يذكر فيه خلافا وعليه الفتوى وان لم يكن للاب والولد مال تجبر الام على الارضاع عند الكل كذا في فتاوى قاضيان وهو الصحيح * ارضاع الصغير اذا كان يوجد من ترضعه انما يجب على الاب اذا لم يكن للصغير مال وأما اذا كان له مال فتكون مؤنة الرضاع في مال الصغير كذا في المحيط * ويستأجر الاب من ترضعه عند الام وهذا اذا وجدت من ترضعه أما اذا لم توجد من ترضعه فتجبر الام على الارضاع وقيل لا تجبر الام في ظاهر الرواية والى الاول مال القدوري وشمس الأئمة السرخسي كذا في الكافي * وليس على الظاهر أن تمكث عند الولد في بيت أمه اذا لم يشترط عليها ذلك ويستغنى الولد عنها

عبيد أهل بلخ أحرار أو قال عبيد أهل بغداد أحرار ولم ينوب عبده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد أهل بلخ حر أو قال كل عبد أهل بغداد حر أو قال كل عبد في الارض أو قال كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف لا يعنى عبده وقال محمد رحمه الله تعالى يعنى وعلى هذا الخلاف الطلاق وبقول أبي يوسف أخذ عصام بن يوسف وبقول محمد أخذ شدداد والفتوى على قول أبي يوسف * ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبده فيها أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف * ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبده فيها عتق عبده في قولهم * ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعنى عبده في قولهم * رجل قال لعمده أو أمته قد أعنتك الله عتق وان لم ينو وهو المختار ولو قال لعمده العتاق عليك يعنى ولو قال عتقك على واجب لا يعنى

* رجل له عبد في يده صبي فقيل له هذا ابنك فأومأ برأسه بنعم لا يعنى لانه قادر على العبارة فلا تقوم الاشارة بمقام العبارة ولو كان في يده صبي فقيل له هذا ابنك فأومأ برأسه بنعم ثبت نسبه منه لان اثبات النسب لا يتعلق بالبيان فجاز أن يثبت بالاشارة * رجل قال لامته أنت مثل هذه لامرأة حرة لا تعنى أمته الآن ينوى العتق وكذا لو قال حرة أنت مثل هذه لامرأة حرة لا تعنى أمته الآن ينوى العتق وكذا لو قال حرة أنت مثل هذه وأشار الى أمته عتقت أمته ولو قال للحره فاما أنت حرة مثل هذه الامه لا تعنى أمته * رجل تزوج بأخته المعروفة وأقر بنكاحها لا يجوز ولا تعنى الجارية * رجل قال لعمده ما أنت الا حر عتق العبد * رجل أمر عبده بشئ فامتنع فقال أنت انا حر أو قال ما أنت اذا الا حر لا يعنى الحال وهو تعليق * رجل قال لعمده شئت عتقك عتق ولو قال أردت عتقك لا يعنى ولو قال أنت حرامس وانما ملك اليوم عتق بخلاف الطلاق * رجل قال لعمده أنت حر على انه ان بدلى رد ذلك عتق العبد ويطل الشرط ولو جع بين عبده وجمعة وقال احدهما

أَوْ قَالَ هَذَا حُرٌّ أَوْ هَذِهِ الْبَيْمَةُ عَتَقَ الْعَبْدُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أُمَّةً قَائِمَةً بَيْنَ دِي مَوْلَاهَا فَوَلَّاهَا جُلَّ أُمَّةً أَنْتَ أُمُّ حُرٍّ فَارَادَ الْمَوْلَى أَنْ يَقُولَ مَسْأَلُكَ عَنْهَا أُمَّةً أُمُّ حُرٍّ فَتَجْعَلُ فِي الْقَوْلِ وَقَالَ هِيَ حُرَّةٌ أُمَّةٌ عَتَقْتَ الْأُمَّةَ فِي الْقَضَاءِ لَا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى * رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ أَعْتَقْتَ مِنْ فُلَانٍ عَبْدًا آخَرَ مِنْ عِبِيدِهِ وَقَالَ عَنِيتَ بِهِ الْقَدَمَ دِينَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبِعْتَقْتَ فِي الْقَضَاءِ وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ أَعْتَقْتَ مِنْ هَذَا فِي الْمَلِكِ أَوْ قَالَ فِي السَّنَةِ لَا يَعْتَقُ فِي الْقَضَاءِ وَيَدِينُ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَتَيْتُ وَقَالَ عَنِيتَ بِهِ فِي الْمَلِكِ لَا يَدِينُ فِي الْقَضَاءِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَتَيْتُ فِي الْإِخْلَاقِ عَتَقْتَ فِي الْقَضَاءِ * رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ إِنْ مَلَكَكَ فَانْتَ حُرٌّ عَتَقْتَ لِلْعَالِ وَمَا بَعْدَ الْيَمِينِ فَهُوَ مَلِكٌ حَدَّثَ * رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَعْتَقُ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَنْتَ اللَّهُ لَا يَعْتَقُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ نَوَى وَقَالَ مُحَمَّدَانِ أَرَادَ الْعَتَقَ فَهُوَ حُرٌّ وَإِنْ أَرَادَ الْبَيْعَ فَهُوَ عَبْدٌ وَرَدَّ عَنْهُ (٥٦١) كَلَنَّا لَهُ لَا يَزِمُهُ شَيْءٌ * رَجُلٌ قَالَ لِغَيْرِهِ

أَلَيْسَ هَذَا حُرًّا وَأَشَارَ إِلَى عَبْدِ نَفْسِهِ عَتَقَ فِي الْقَضَاءِ * رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِي أَعْتَقْتُكَ مِنْ عَشْرَةِ عَتَقَ عِبْدَهُ وَإِنْ كَانُوا مِائَةً * رَجُلٌ قَالَ لِمَلِكِهِ أَنْتَ غَيْرُ مَلِكٍ لَا يَكُونُ ذَلِكَ عَتَقًا مِنْهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْعِيَهُ وَإِنْ مَاتَ لَمْ يَرِثْهُ بِالْوَلَاةِ * رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ نَسَبُكَ حُرٌّ أَوْ قَالَ أَصْلُكَ حُرٌّ أَعْلَمَ أَنَّهُ سَبِي لَا يَعْتَقُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ سَبِي فَهُوَ حُرٌّ وَلَوْ قَالَ أَبُو الْوَلَدِ حُرٌّ لَا يَعْتَقُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُمَا عَتَقَا عَبْدًا مَوْلًى * رَجُلٌ قَالَ لِأَمَتِهِ الْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ الَّتِي فِي بَطْنِكَ حُرٌّ يَعْتَقُ مَا فِي بَطْنِهَا * رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ تَصْبِحُ غَدًا حُرًّا كَانِ الْعَتَقُ مُضَافًا إِلَى الْغَدِ وَلَوْ قَالَ تَقُومُ حُرًّا أَوْ تَقْعُدُ حُرًّا يَعْتَقُ لِلْعَالِ * صَحِيحٌ قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ حُرٌّ مِنْ ثَلَاثٍ مَالِي يَعْتَقُ مِنْ جَنِينِ الْمَالِ * رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ فِي مَرَضِهِ أَنْتَ لَوْ حَيٌّ لَعَبَدْتُكَ فَهُوَ بَاطِلٌ وَلَوْ قَالَ جَعَلْتُكَ اللَّهُ فِي صَحْتِهِ أَوْ فِي مَرَضِهِ أَوْ فِي وَصِيَّتِهِ

فِي تِلْكَ السَّاعَةِ وَإِذَا أَبَتِ الظُّنَّ أَنْ تَرْضَعَهُ عِنْدَ الْأُمِّ وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي عَقْدِ الْإِجَارَةِ الْأَرْضَ عِنْدَ الْأُمِّ كَانَتْ لَهَا أَنْ تَحْمِلَ الْوَلَدَ إِلَى مَنْزِلِهَا تَرْضَعُهُ أَوْ تَقُولَ أَنْ حُرَّ جَوْهَ فَرْضَعُهُ فِي فَنَاءِ دَارِ الْأُمِّ ثُمَّ يَدْخُلُ الْوَلَدُ عَلَى الْأُمِّ وَإِنْ شَرَطُوا فِي عَقْدِ الْإِجَارَةِ أَنْ تَكُونَ الظُّنَّ عِنْدَ الْأُمِّ يَلْزِمُهَا الْوَفَاءَ بِمَا شَرَطَتْ كَذَا فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِقَاضِي خُتَّانٍ * وَإِذَا وُلِدَتْ أَمَتُهُ مِنْهُ أَوْ أُمُّ وَلَدِهِ فَلَهُ أَنْ يَجْبِرَهَا عَلَى إَرْضَاعِ الْوَلَدِ لِابْنِهَا وَمَنْعَ هَالِهِ وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَسْلُمَ الْوَلَدَ إِلَى غَيْرِهَا وَأَرَادَتْ هِيَ إَرْضَاعَهُ فَلَهُ ذَلِكَ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ * وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اسْتَأْجَرَ ظَنَّا الرَّصْبِيَّ شَهْرًا فَلَمَّا انْقَضَتِ الْمُدَّةُ أَبَتْ إَرْضَاعَهُ وَهُوَ لَا يَأْخُذُ بِغَيْرِهَا تَجْبِرُ عَلَى إِبْقَائِهِ الْإِجَارَةَ بِالْإَرْضَاعِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكُرْدِيِّ * وَإِنْ اسْتَأْجَرَ هِيَ وَهِيَ زَوْجَتُهُ أَوْ مَعْتَدَتُهُ عَنْ طَلَاقِ رَجُلٍ لَتَرْضَعَهُ وَلَدُهَا لَمْ يَجُزْ كَذَا فِي الْكَافِي * الْمَعْتَدَةُ عَنْ طَلَاقِ بَائِنٍ أَوْ طُلُقَاتٍ ثَلَاثٍ فِي رَوَايَةِ ابْنِ زِيَادٍ تَسْقُطُ أَجْرُ الرِّضَاعَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى هَكَذَا فِي جَوَاهِرِ الْإِخْلَاطِ * وَإِنْ مَضَتْ عِدَّتُهَا فَاسْتَأْجَرَ الْإَرْضَاعَ وَلَدُهَا جَازَ أَنْ قَالَ الْأَبُ لَا اسْتَأْجَرَ هِيَ وَأَجَاءَ بِغَيْرِهَا فَضَيَّتِ الْأُمُّ بِمِثْلِ أَجْرِ الْأَجْنَبِيَّةِ أَوْ بِغَيْرِ أَجْرِ فَهِيَ أَوْلَى بِهِ وَإِنْ تَمَسَّتْ زِيَادَةً لَمْ يَجْبِرْ عَلَيْهَا الزَّوْجُ كَذَا فِي الْكَافِي * وَإِنْ اسْتَأْجَرَ هِيَ مِنْ كَوْنِهَا أَوْ مَعْتَدَتُهُ لَارْضَاعِ ابْنٍ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا جَازَ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ * وَلَوْ ضَالَتْ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا عَنْ أَجْرِ الرِّضَاعِ عَلَى شَيْءٍ إِنْ كَانَ الطَّلَعُ حَالِ قِيَامِ النِّكَاحِ أَوْ فِي الْعِدَّةِ عَنْ طَلَاقِ رَجُلٍ لَا يَجُوزُ وَإِنْ كَانَ الصَّلْحُ فِي الْعِدَّةِ عَنْ طَلَاقِ بَائِنٍ أَوْ طُلُقَاتٍ ثَلَاثٍ جَازَ عَلَى أَحَدِي الرِّوَايَتَيْنِ فَإِذَا صَلَحَ لَهَا عَلَى شَيْءٍ بَعِينَةٍ جَازَ أَنْ صَلَحَ عَلَى شَيْءٍ بَعِينَةٍ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ ذَلِكَ فِي الْمَجْلَسِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ جَازَ الِاسْتِجَارَةُ وَجَبَتْ النِّفَقَةُ لَا تَسْقُطُ بِمَوْتِ الزَّوْجِ لِأَنَّهَا أَجْرٌ وَلَيْسَتْ بِنَفَقَةٍ هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَبَعْدَ الْقِطَامِ يَفْرَضُ الْقَاضِي نَفَقَةُ الصَّغَارِ عَلَى قَدْرِ طَاقَةِ الْأَبِ وَتَدْفَعُ إِلَى الْأُمِّ حَتَّى تَنْفَقَ عَلَى الْوَلَدِ فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْأُمُّ نَفَقَةً تَدْفَعُ إِلَى غَيْرِهَا لِيَنْفَقَ عَلَى الْوَلَدِ أَمْرٌ أَطْلَقَ هَازُوجُهَا وَلَدُهَا صَغِيرًا فَاقْتَرَبَتْ أَنَّهَا قَبِضَتْ نَفَقَتَهُمْ لِحَسَةِ أَشْهَرٍ ثُمَّ قَالَتْ بَعْدَ ذَلِكَ كُنْتُ قَبِضْتُ عَشْرِينَ وَنَفَقَةُ مِثْلِهِمْ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ مِائَةُ دِرْهَمٍ ذَكَرَ فِي الْمُسْتَقَى إِنْ هَذَا عَلَى نَفَقَةِ مِثْلِهِمْ وَلَا تَصْدُقُ أَنَّهَا قَبِضَتْ عَشْرِينَ وَإِنْ قَالَتْ بَعْدَ اقْتِرَابِهَا بِقَبْضِ النِّفَقَةِ ضَاعَتْ النِّفَقَةُ فَانْهَاجَهَا تَرْجِعُ عَلَى أَبِيهِمْ بِنَفَقَةِ مِثْلِهِمْ رَجُلٌ مَعْسُورٌ وَلَدُ صَغِيرَانِ كَانَ الرَّجُلُ يَقْدِرُ عَلَى الْكَسْبِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْتَسِبَ وَيَنْفَقَ عَلَى وَلَدِهِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خُتَّانٍ * فَإِنْ أَبَى أَنْ يَكْتَسِبَ وَيَنْفَقَ عَلَيْهِ سَمَّ يَجْبِرُ عَلَى ذَلِكَ وَيُجْبَسُ كَذَا فِي الْحَمِيَّةِ * وَإِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَسْبِ يَفْرَضُ الْقَاضِي عَلَيْهِ النِّفَقَةُ بِأَمْرِ الْأُمِّ حَتَّى تَسْتَدِينَ عَلَى زَوْجِهَا ثُمَّ تَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَى الْأَبِ إِذَا أَيْسَرَ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْأَبُ يَجِدُ نَفَقَةَ الْوَلَدِ وَيَمْتَنِعُ مِنَ الْإِنْفَاقِ يَفْرَضُ الْقَاضِي عَلَيْهِ النِّفَقَةَ ثُمَّ تَرْجِعُ الْأُمُّ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَكَذَا لَوْ فَرَضَ الْقَاضِي عَلَى الْأَبِ نَفَقَةَ الْوَلَدِ فَتَرَكَ الْأَبَ بِالْإِنْفَقَةِ وَاسْتَدَانَتْ وَأَنْفَقَتْ بِأَمْرِ الْقَاضِي كَانَ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ بِذَلِكَ عَلَى الْأَبِ وَيُجْبَسُ الْأَبُ بِنَفَقَةِ

(٧١ - فتاوى أول) وقال لم أنو العتق أو لم يقل شيأ حتى مات فاته يباع وإن نوى العتق فهو حر * رجل قال لعبداه فاعل في نفسي ما شئت فان أعتق نفسه قبل أن يقوم من مجلسه عتق ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن له أن يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس وله أن يهب نفسه وإن يبيع نفسه وإن يتصدق بنفسه على من شاء ويحوز ذلك * رجل عاتبت امرأته في جارية له فقال لامرأته أمرها في يدك فاعتقتها المرأة فان نوى المولى العتق عتقت والا فلا فان هذا يكون على البيع ولو قال لها أمرك فيها جاز فهذا على العتق وغيره * رجل قال كل عبد لي حر وله عبد بينه وبين غيره لا يعتق ولو كان له عبد ولعبد لعبد فقال كل عبد لي حر عتق عبده سواء كان عليه دين أو لم يكن أما عبده لا يعتق في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه إذا كان على العبد دين يحيط برقبته نوى المولى عتقهم أو لم ينو وإن لم يكن على العبد دين عتقوا إذا نوى المولى عتقهم والا فلا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن نواهم عتقوا والا فلا كان على العبد دين أو لم يكن وقال محمد رحمه الله

عنت الجارية في قياص قول أبي حنيفة ولولم تلد حتى ضرب انسان بطنها فالقت من القدر جنة لميتها استبان خلقه فهو بالخيار ان اعنت الام يعنت الجنين بعنتها وان لم تكن حاملا عنت الجارية * رجل قال لا آخرا نامولى أهلك أعنتى أبوك أي وأمي لم يكن القائل عبد القرلة وكذا لو قال أنا مولى أهلك ولم يقل أعنتى أبوك فانه يكون حرا ولو قال أنا مولى أهلك أعنتى فهو مملوك اذا جحد الوارث اعتناق الاب الا ان يأتي المقر يمينه * رجل أعنتى عبده وله مال فماله لولاه الا نوبيا وارى العبد أي نوب شام المولى * رجل قال لعبده أنت حر البتة فبات العبد قبل ان يقول البتة فانه يموت عبدا * رجل قال لام ولده أنت حر من العمل أو من دخول البيت وقال لم أنوال العتق لا يدين في القضاء ولا يسمع ان يقر بها قال أبو يوسف يدين فيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال لعبده رأسك رأس الحر أو بدينك بدن الحر لا يعنتى لانه نشيبه وكذا لو قال أنت مثل الحر * رجل قال لجارية ينامولى زاده لاتعتق كالأول قال ابن الحر أو ابان الحر (٥٦٣) * فصل فيما لا يتبع به العتق اذا لم ينو وما لا يقع به العتق وان

نوى * رجل قال لعبده لا سبيل لي عليك أو قال لا مملكتي عليك أو لارق لي عليك أو خرجت عن ملكي أو خليت سبيلك ان نوى العتق عتق والافلا ولو قال لا سبيل لي عليك لا سبيل الولاء وقال لم أنوبه العتق عن محمد انه يعنتى ولا يصدق قضاء ولو قال لا سبيل الموالاة وقال لم أرد به العتق دين في القضاء * رجل قال كل مالي حر وله عبد فقال لم أنوال العتق لا يعنتى عبده * رجل قال لامته أطلقك ونوى العتق قال أبو يوسف نعمتق ولو قال لها فرجك على حرام ونوى العتق لا تعنتق ولو قال لعبده بالهجرة ان ت ح ر إن نوى العتق عتق والافلا وكذا الطلاق ولو قال لعبده لا سلطان لي عليك أو قال اذهب حيث شئت أو قال توجسه أين شئت لا يعنتق وان نوى ولو قال

ذلك عليهم الى وقت بلوغهم كسائر أملا لهم فان كان الاب مبدرا مسرفا لا يؤمن على ذلك فالقاضي يخرج ذلك من يده ويحمله في يدا أمين ويحفظ لهم فاذا باعوا سلم اليهم كذا في المحيط * وقال الامام الحلواني اذا كان الاب من أبناء الكرام ولا يستاجر الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يمتدنون اليه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم اذا كانوا مشغولين بالعلم لوم الشرعية لا بالخلافات الركيكة وهذا ان الفلاسفة ولهم رشد والالتجيب كذا في الوجيز للكردي * ونفقة الاناث واجبة مطلقة على الآباء ما لم يتزوجن اذا لم يكن لهن مال كذا في الخلاصة * ولا يجب على الاب نفقة الذكور الكبار الا ان يكون الولد عاجزا عن الكسب لمائة أو مرض ومن يصد على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز كذا في فتاوى قاضيان * ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيرا فقيرا أو زملانا له من كفاية الصغير وذكر في المبسوط لا يجبر الاب على نفقة زوجة الابن كذا في الاختصار شرح المختار * الرجل البائع ان كان زمانا أو مقعدا أو أشل اليدين لا ينتفع بهم ما أومعتهوا أو قبلوا جافا ان كان له مال تجب النفقة في ماله وان لم يكن له مال وكان له أب موسر وأم موسرة تجب النفقة على الاب واذا طلب من القاضي أن يقرض له النفقة على الاب أجابه القاضي الى ذلك ويدفع ما فرض لهم اليهم كذا في المحيط * وان صالحت المرأة زوجها عن نفقة الاولاد الصغار صح سواء كان الاب مسرا أو موسرا فبعد ذلك ينظر ان كان ما وقع الصلح عليه أكثر من نفقتهم فان كانت الزيادة مما يتغابن الناس فيه بأن كانت الزيادة زيادة تدخل تحت تقدير المقدرين في مقدار كفايتهم فانها تكون عفوا وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير المقدرين فانها تطرح عنه وان كان المصالح عليه أقل من نفقتهم بان كان لا يكفيهم يبلغ الى مقدار كفايتهم كذا في النخبة * اذا كان الزجل غائبا وله مال حاضر فان القاضي لا يأمر أحدًا بالنفقة من ماله الا الابوين الفقيرين وأولاده الصغار الفقراء الذكور والانات والذكور الفقراء المحجزة عن الكسب والانات الفقيرات والزوجة ثم ان كان المال حاضرا عندها ولاه وكان النسب معروفا أو علم القاضي بذلك أمرهم بالنفقة منه وان لم يعلم بالنسب فطلب بعضهم أن يثبت ذلك عند القاضي بالبينه لا تسمع منه البينة وكذلك ان كان ماله وديعة عند انسان وهو مقربها أمرهم القاضي بالاتفاق منها وكذلك اذا كان له دين على انسان وهو مقربه وان كان صاحب اليد أو المديون منكرا فأراد أن يقيم البينة لم يلتفت القاضي الى ذلك هذا اذا كان المال من جنس النفقة من الدراهم والدنانير والطعام ونحوها كذا في البدائع * واذا كان للغائب عند الوالدين أو الولد أو الزوجة مال هو من جنس حقوقهم فأنفقوا على أنفسهم جاز ولم يضمنوا فان كان عند غيرهم وأعطاهم يامر القاضي حتى أنفقوا على أنفسهم لم يضمن صاحب اليد وان كان أعطاهم بغير أمر القاضي

لامته أنت طالق أو أنت بائن أو أنت منى أو حرمتك أو أنت خلية أو برة أو اختارى فاختارت أو قال اخرجي أو استبرقي ففعلت ذلك لا تعنتق عندنا وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة لي أو قال لاحق لي عليك لا تعنتق وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة لي وقال لاحق لي عليك لا تعنتق وان نوى * (فصل في التعليق والاضافة) * رجل قال لامته اذا ماتت والدي فانت حر ثم باعها من والده ثم تزوجها ثم قال لها اذا مات والدي فانت طالق ثنتين ثم مات الوالد كان محمدا يقول أو لاتعتق ولا تطلق ثم رجع وقال لا يقع طلاق ولا عتاق ثم قال أنا أتيت في ذلك حتى أنظر * رجل تشاجر مع أمه فقال بيده من ارزادنا كرمنا ارزوم تاوارزغم غري فخرج هو من البلد ثم رجع قبل موت الام قالوا يكون بارا في عينه ولا يعنتق عبده * رجل قال لعبده ان بعنتك في هذا البلد ابد فانت حر فباعه بعا حبيبه لا يعنتق لانه كما حث زال العبد عن ملكه فلا يعنتق وان باعه بيه أو اهدا ان سلمه الى المشتري أو لا تم باعه لا يعنتق أيضا لانه كما تم البيع بينهما ملكه المشتري وان باعه بيا

فلمستأثم سلمه الى المشتري عتق لان شرط الحث قد وجد والعبد باق على ملكه فاعتق ولو قال ان اشتريت عبد افهرو فاشترى عبد اشراء فاسد لا يعتق لانه لم يملكه قبل القبض فانحلت اليمين لاني جزء وان اشترى عبد اشراء جائزا بعد ما تاركا البيع الفاسد لا يعتق لان اليمين انحلت بالبيع الفاسد لا الى جزء فلا يخل مرة أخرى ولو قال لعبد الغيران وهيك فلان متى فانت حرو فوجه منه ان كان العبد في يد الواهب لا يعتق لانه حث قبل الملك فلا يعتق وان قبل بعد ذلك وقبض وان كان العبد في يد الموهوب له ان بدأ الواهب فقال وهبت لك لا يعتق وان بدأ الطالب فقال هبه متى فقال وهبت عتق * رجل قال ان اشتريت عبد من فهاجران فاشترى عبد اشراء صححها ثم اشترى عبد من ثمره صححها يعتق الخالف أي العبد من شاء ولو قال أول عبد من اشترى فهاجران فاشترى عبد ثم عبد من لا يعتق واحد منهم ولو اشترى عبد ثم اشترى عبد أو مئة عتق (٥٦٤) العبدان * رجل قال لعبد ان شئت فانت حر ثم قال له لا بارك الله فيك أو قال اللهم العنه لا يعتق لان شرط

كان ضامنا له هذا اذا كان مازك الغائب من جنس حقهم فأما اذا لم يكن من جنس حقهم فأرادوا أن يبيعوا شيئا من مال الغائب لنفقتهم أجمعوا على أن سوى الولد المحتاج لا يملك بيع عقار الغائب ولا بيع عروضه بالنفقة وأما الاب المحتاج فملك بيع المنقول بالنفقة استحسانا ولا يملك بيع العقار الا اذا كان الولد الغائب صغيرا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كتاب المفقود * وأجمعوا على أن حال حضر من تجب عليه النفقة ليس لاحد من يستحق النفقة بيع العروض والعقار كذا في المحيط * وان كان الاب قد مات وترك أموالا وترك أولادا صغارا كانت نفقة الأولاد من أنصبا بهم وكذا كل من يكون وارثا فنفقته في نصيبه وكذلك امرأة الميت تكون نفقة في حصتها من الميراث حاملا كانت أو حائلا وبعد هذا ينظر ان كان الميت قد أوصى الى رجل فالوصي يتفق على الصغار من أنصبا بهم وان كان لم يوص الى أحد فالقاضي يفرض لكل واحد من الصغار في نصيبه بقدر ما يحتاج اليه من النفقة على قدر سرعة أموالهم وضيقها ويشتري له ما غير خادما ان كان يحتاج الى الخدم لانه من جملة مصالحه وكذا كل ما كان من المصالح فالقاضي يشتري ذلك للصغير من نصيبه فان كان الميت لم يوص الى أحد وله أولاد كبار وصغار فنفقة كل واحد منهم تكون في نصيبه كذا كرنا وينصب القاضي وصيا في ماله فان لم يكن في البلدة قاض فانفق الكبار على الصغار من أنصبا الصغار كانوا ضامنين في هذه النفقة وهذا في الحكم فأما فيما بينهم وبين الله تعالى فلا ضمان عليهم كذا في الذخيرة * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في رجلين كانا في سفر فاعمى على أحدهما فانفق الآخر على المعنى عاه من مال المعنى عليه لم يضمن استحسانا وكذا اذا مات فجهره صاحبه من ماله وكذا العبد المأذونون في التجارة اذا كانوا في البلاد فقات مولا لهم فانفقوا في الطريق وأما في الحكم فيضمن كذا في الخلاصة * ولو كان الكبار أنفقوا على الصغار ثم لم يقروا بذلك وأقروا ببقية أنصبا الصغار يرجح أن لا يكون عليهم شيء في ذلك وكذا الوات الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار ووديعه عند آخر في الحكم ليس للمودع أن يتفق منها عليهم ويحتسبه من مال الميت ولو فعل وحلف على أن لا مال عليه للميت رجوت أن لا يؤخذ كذا في الوجيز للكردي والله أعلم بالصواب

الحث الشتم وهذا دعاء وليس بشتم * رجل قال لملكاته ان أنت عبتى فانت حر لا يعتق لانه ليس بعبد له مطلقا * رجل قال لعبد أنت حر على ان تدخل الدار فقبل هو حر دخل الدار ولم يدخل * رجل اتهم غلامه في الجام ضاع فقال المولى ان أفلعت هذا الضرب حتى تصدقني فعلى كذا فضر به فقال العبد لم آخذ ثم قال أخذت وترك الضرب لا يحث لانه لا يجزوا ما ان كان أخذ أو لم يأخذ وقد قاله ما جعيا فيصير بارا * رجل قال ان اشتريت عبد من في عقدة فهاجران واشترى ثلاثة أعبت في عقدة واحدة عتق اثنان منهم وله الخيار بوقعه على اثنين منهم وكذلك قال ان اشتريت عبد من معا فاشترى ثلاثة أعبت في عقدة واحدة يعتق اثنان منهم وله الخيار * رجل قال كل

جارية اشتريتها لم اشتر فلانة فهي حرة فغابت المملوك عليها أو ماتت فاشترى أخرى في الغيبة تعتق لانه اشترى غيرهما حال بقاء اليمين وفي الموت لا تعتق في قول أبي حنيفة ومحمد لان عندهما جعوتها بطلت اليمين * رجل قال لامته ان وطئتك مادمت في هذه الحجرة فانت حرة فتحولت عنهم أو وطئت في حجرة أخرى أو لم يطأها ثم رجعا الى هذه الحجرة وطئها فيها لا تعتق لان اليمين انتهت بالتحول عنها * رجل قال لملكته انكم بشر في بقدوم فلان فهو حر فعلم واحد منهم بقدوم فلان وأمر آخر أن يذهب الى المولى برسالة فجاء الرسول الى المولى ان قال أيها المولى ان عبدك فلانا يقول أبشرك بقدوم فلان أو قال ان عبدك فلان أو قال ان عبدك فلانا نأرسلني اليك يقول أبشرك بقدوم فلان عتق المرسل دون الرسول لان المرسل هو الذي بشره لكن بلاسان غيره وان قال الرسول أيها المولى ان فلانا قد قدم وأرسلني عبدك فلان اليك لا بشرك عتق الرسول دون المرسل لان البشارة وجدت من الرسول * رجل قال لفلان على أن تقدروهم والافعبدى حر ثم أنكر المال

* وان

ان قال ليس له على بنتي لا يحنث لان شرط الحنث عدم المال عليه وقت اليمين ولم يثبت ذلك وان قال لم يكن له على شئ وقت اليمين عتق لاه
لما انكر الوجوب وقت اليمين فقد اقر بشرط الحنث * رجل قال لعبدته انت حر قبل الفطار والاضحى بشهر عتق في أول رمضان * رجل قال
كل عبد اشتريه فهو حر الى سنة فاشترى عبدا لا يعتق حتى باقى عليه سنة من وقت الشراء ولو قال كل عبد اشتريه الى سنة فهو حر فكل عبد
يشترى من الساعة التي حلف الى تمام السنة يعتق عند الشراء لان في الصورة الاولى ادخل السنة في العتق فيصير فائلا عند الشراء الذي
اشتراه أنت حر الى سنة فيعتق بعد سنة وفي الصورة الثانية ذكر السنة بعد الشراء فكانت السنة أجلا لليمين * رجل قال لعبدته ان مت الى
مائتي سنة فانت حر قال أبو يوسف هو مديبر مقيد وقال الحسن بن زياده هو مديبر مطلق لان على قول أصحابنا اذا ذكر وقتا طوبا لا يعيش الى تلك
المدة أولا يعيش يعتبر الوقت ولا يكون ذكر هذا الوقت بمنزلة التأيد وعلى قول الحسن (٥٦٥) اذا ذكر وقتا لا يعيش اليه يكون

* وان كان للفقير اثنان أحدهما فاق في الغنى والاخر يملك نصا با كانت النفقة علم ماعلى السواء ولو كان
أحدهما مسلما والاخر ذميا كانت النفقة علم ماعلى السواء كذا في فتاوى قاضيان * قال الشيخ الامام
شمس الأئمة قال مشايخنا رحمهم الله تعالى انما تكون النفقة علم ماعلى السواء اذا تفاوتا في اليسار تفاوتا
يسيرا وأما اذا تفاوتا تفاوتا فاحشا فيجب أن يتدافوا في قدر النفقة كذا في الذخيرة ثم اذا قضى القاضي
بالنفقة علم ماعلى أحدهما أن يعطى الاب ما يجب عليه فالقاضي بأمر الآخر بان يعطى كل النفقة ثم
يرجع على الآخر بحصته وان كان للرجل المهر زوجة ليست أم ابنه الكبير لم يجبر الابن على أن ينفق
على امرأته أبيه وكذلك أم ولده وأمه لا يجبر الابن على نفقة هؤلاء لأن يكون بالاب علة لا يقدر على خدمة
نفسه ويحتاج الى خادم يقوم بشأنه ويخدمه فمما يوجب الابن على نفقة خادم الاب منكوبة كانت أو أمة
كذا في المحيط * الاب اذا كان فقيرا معسر وله أولاد صغار محاييج وابن كبير موسر يجبر الابن على نفقة
أبيه ونفقة أولاده الصغار كذا في محيط السرخسي * والام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الاب نفقتها وان كان
معسرا وهي غير زمنة واذا كان الابن يقدر على نفقة أحد أبويه ولا يقدر علم ما جيعا فالأم أحق وان
كان للرجل أب وابن صغير وهو لا يقدر الا على نفقة أحدهما فالابن أحق وان كان له أبوان وهو لا يقدر
على نفقة أحد منهما فانه ما بالابان معه ما كل وان احتاج الاب الى زوجة والابن موسر وجب عليه أن
يزوجه أو يشترى له جارية وان كان للاب زوجتان أو أكثر لم يلزم الابن الا نفقة واحدة ويدفعها الى الاب
وهو يوزعها عليهن كذا في الجوهر النيرة * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان الابن فقيرا كسوبا والاب
زمنيا يشارك الابن في القوت بالمعروف لانه اذا لم يشاركه يخشى على الاب التلف ذكر الخلفاء في أدب
القاضي ان كان الاب فقيرا ولم يكن كسوبا والابن فقيرا كسوبا فقال الاب للقاضي ان اجني بكسب
ما يقدر ان ينفق على فالقاضي ينظر في كسب الابن فان كان فيه فضل عن قوته يجبر الابن على نفقة الاب
منه وان لم يكن فيه فضل عن قوته فلا شئ عليه بالحكم ولكن يؤمر من حيث الديانة هذا اذا كان الابن
وحده وان كان له زوجة وأولاد صغار يجبر الابن على أن يدخل الاب في قوته ويجعله كأحد من عياله
ولا يجبره على أن يعطى شيئا على حدة فان كان الاب كسوبا هل يجبر الابن على الكسب والنفقة اختلوا
فيه قيل يجبر وقيل لا يجبر كذا في محيط السرخسي * ويعتبر في حق الجد لاستحقاق النفقة الفقرا لا غير على
ما هو في ظاهر الرواية كفا في حق الاب والجد من قبل الام كالجدة من قبل الاب وكذا تفرض نفقة الجدات
من قبل الام ونفقة الجدات من قبل الاب ويعتبر في حق الجدات ما يعتبر في الاجداد أيضا كذا في المحيط
* والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا أو كانت امرأته بالغة فقيرة أو كان ذكر ا فقيرا زمنيا أو أعمى

ذكر الوقت للتأيد والعمر
اصلا ماعرف في كتاب النكاح
اذا تزوج امرأة الى وقت
يكون متعة عند طالت
المدة أو قصرت وعلى قول
الحسن اذا كرا وقتا لا يعيش
اليه لا يكون متعة * صحيح
قال لعبدته انت حر قبل
موتى بشهر ثم مات بعد شهر
قال بعضهم يعتق من ثلث
ماله وقال بعضهم يعتق
من جميع المال وهو الصحيح
لان على قول أبي حنيفة
رحمه الله يستند العتق
الى أول شهر قبل الموت وهو
كان صحيحا في ذلك الوقت *
رجل أوصى بوصايا وكتب
في وصيته ان عبده فلان حر
بعد موته ولم يسمع ذلك منه
احد ثم مات وبجدة الورثة
تدبيره يستحلف الورثة على
علمهم ان اقرار الوارث بما في
كتاب الوصية عتق العبد اذا
كان يخرج من ثلث ماله ويلزم
السماة فيما زاد على الثلث
اذا كان لا يخرج وكذا لو

كان على الميت دين يجهت برقبته يعتق ويسمي في جميع قيمته ثم اختلفوا في قيمته قال بعضهم قيمة المدبر قيمته لو كان قنا وقال بعضهم قيمة المدبر
ثلثا قيمته لو كان قنا وقال بعضهم ينظر بكم يستقدم مدة عمره من حيث الحزرو والظن فجعل قيمته ذلك وقال الفقيه أبو الليث قيمة المدبر
نصف قيمته لو كان قنا وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده لان للفقير منفعتين منفعة البيع وما شا كلهما من التملك بالدين والامهار
وغیر ذلك ومنفعة الاجارة والاستخدام والتدبير فهو الاول وتبقى النامية فكانت قيمته نصف قيمته لو كان قنا ولو كان التدبير مقيدا
يقوم قنا * رجل قال في مرضه أعتق عاني فلا يبعد موتى ان شاء الله أو قال هو حر ان شاء الله في القيام بصح الاستثناء فيها وفي الاستثناء
بصح الاستثناء في قوله هو حر ان شاء الله ولا يصح في الامر بالاعتاق * مريض قال لزوجته معلومين ابنك كذا مرابته مهليت ينبغي له ولأهله
باعتقوهم * رجل قال لعبدته لا تسب لاحد عليك بعد موتى قالوا يصير مديبرا * رجل قال له لو كنت اخدم ورتني بعد موتى سنة ثم أنت حر فانت

بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت السنة من وقت الموت يعتق * رجل مات وترك جارية وعليه دين يحيط بحاله قال نصير لايحل للوارث وطه الجارية قيل له ان لم يكن الدين محيطا قال وان كان الدين قليلا فكذا ذلك ولترك الميت عقارا وجارية وعليه دين فقال الوارث اجعل الدين في العقار واحبس الجارية تروى عن محمد انه قال له ذلك قيل له لو كان دين الميت قدر قيمة الجارية وله اموال سوى الجارية فاعتق الوارث الجارية ثم هلك تلك الاموال قال الجارية حرة ويضمن الوارث قيمتها للغرماء * رجل قال لعبدته ان ماتت فانت حرة او قال متى مت اومتى ماتت او قال اذا حدث بي حدث الموت فانت حرة فهو مدبر مطلق لا يجوز بيعه فان باعه وقضى القاضي بجوازيه نفذ قضاؤه ويكون ذلك فسحا للتدبير حتى لو عاد اليه يوم امن الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق ولو قال ان مت من مرضي هذا او في بلد كذا او قال ان حدث بي حدث الموت من مرضي هذا او في سنتي هذه (٥٦٦) فانت حرة جازييه وان مات المولى قبل البيع يعتق من الثالث * رجل قال لامته عند

الوصية اذا خدمت ابني وابني هذه حتى يستغنيا فانت حرة قالوا ان كان الابن والبنت كبيرين تخدمهما حتى تنزوج الجارية ويصيب الابن عن الجارية وان كانا صغيرين تخدمهما ما يدركان استغناء الكبيرين والصغيرين يكون عندنا ما قلنا وان كانا كبيرين فتزوجت الابنة وبني الابن تخدمها جميعا لان شرط العتق خدمتهما حتى يستغنيا فلا تعتق عند استغناء أحدهما وكذا لو كانا صغيرين فادرك أحدهما تخدمهما جميعا حتى يدرك الآخر وان مات أحدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت متعلقة بخدمة ما وقد وقع البأس عن ذلك * رجل قال لعبد له أحدكم حر بعد موتي وله وصية مائة درهم ثم ماتت عتقا واهما وصية مائة درهم بينهما لاما مات شاع العتق فيهما جميعا

ويجب ذلك على قدر الميراث ويجبر عليه كذا في الهداية * وتعتبر أهلية الارث لاحقيقته كذا في النقاية * لا يقضى بشقة أحد من ذوى الارحام اذا كان غنيا أما البكار والاصحاء فلا يقضى لهم بشقة على غيرهم وان كانوا فقراء وتجب نفقة الاناث البكار من ذوى الارحام وان كن صحيات البدن اذا كان بهن حاجة الى النفقة كذا في الذخيرة ولا يشارك الزوج في نفقة زوجته أحد حتى لو كان لها زوج معسر وان موسر من غير هذا الزوج أو أب موسر أو أخ موسر فتنته على الزوج لا على الاب والابن والاخ لكن يؤمر الاب أو الابن أو الاخ بان ينق على ثمن بيعه على الزوج اذا أيسر كذا في البدائع * واذا كان للفقير والمداين ابن موسر ان فالنفقة على الوالد واذا كان له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت خاصة وان كان الميراث بينهما وان كان له بنت أو ابن بنت وله أخ لاب وأم فالنفقة على ولد البنت ذكرا كان أو أنثى وان كان الميراث للأخ وللولد البنت ولو كان له والد ولد وهما موسران فالنفقة على ولده وان استويا في القرب الا ان الابن يرجح باعتبار التأويل الساب له في مال ولده ولو كان له جده وابن ابن فالنفقة عليهم ما على قدر ميراثهم ما على الحد السادس والباقي على ابن الابن واذا كان للرجل الفقير بنت وأخت لاب وأم وهما موسران فالنفقة على البنت وان كانتا ستويان في الارث وكذا اذا كان للفقير ابن نصراني وله أخ مسلم وهما موسران فالنفقة على الابن وان كان الميراث للأخ وكذا اذا كان للفقير بنت ومولى عتاقة وهما موسران فالنفقة على البنت وان كانا ستويان في الميراث وكذا المعسرة اذا كانت لها بنت وأخت لاب وأم فالنفقة على ابنتها وان كانتا ستويان في الميراث كذا في المحيط * ولو كان له أم وجد فان نفقته عليهما اثلاثا على قدر موارثهما الثلث على الام والثلثان على الجد وكذلك اذا كان له أم وأخ لاب وأم أو ابن أخ لاب وأم أو عم لاب وأم أو واحد من العصابة فان النفقة عليهما اثلاثا على قدر موارثهما ولو كان له جد وجدة فالنفقة عليهما اسداسا ولو كان له عم لاب وأم وعمه لاب وأم فالنفقة على العم دون العمة وكذلك لو كان له عم لاب وأم ونخال لاب وأم فالنفقة على العم ولو كان له عمة لاب وأم ونخال لاب وأم فالنفقة على النخال ثلاثا على العمة وثلاثا على النخال وكذلك لو كان له خال وخالة من قبل الاب والام فان النفقة عليهما اثلاثا ولو كان له خال من قبل الاب والام وابن عم لاب وأم فالنفقة على النخال والميراث لابن العم لان شرط وجوب النفقة هو أن يكون ذوالرحم المحرم من أهل الميراث ولو كان رجلا غير محرم ثم وابن عم أو محرم ما غير رحم نحو الاخ من الرضاع والاخ من الرضاعة أو رجلا محرم لامن قرابة نحو ابن عم وهو أخوه من الرضاع لا تجب النفقة كذا في شرح الطحاوي * ولو كانت له ثلاثة اخوة متفرقين فالنفقة على الاخ لاب وأم وعلى الاخ لام على قدر الميراث اسداسا ولو كان له عم وعمه وخالة فالنفقة على العم وان كان المم مسرا فالنفقة عليهما الاصل في هذا أن كل

فتشيع الوصية ولو قال ولكل واحد منكم مائة درهم بطلت احدى المائتين لان احدهما عبده فلا تصح له الوصية * رجل قال في وصيته أعقوا عبدي الذي هو قديم الصبة تكلموا في قديم الصبة قال أكثرهم قديم الصبة من صحبه سنة وأخذوا ذلك من قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم والعرجون ينبت على النخلة ويقطع في كل سنة فالذي يبقى سنة يكون قديما * رجل قال لله على أن أعتق هذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته لا يلزمه التصديق بالقيمة ولو قال لله على أن تصدق بهذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته كان عليه ان يصدق بقيمته لان في الوجه الاول التزم الاعناق في تصديق الاعناق وهو العبد وأما في الوجه الثاني التزم الصدقة والقيمة تشارك العبد في قبول الصدقة * رجل قال لعبدته انت مدبر على ألف قال أبو حنيفة لا يعبى قبول العبد قبل الموت ولو قبل كان للمولى أن يبيعه فان لم يبيعه حتى مات المولى وهو في ملكه قبل الف عتق وقال أبو يوسف ان لم يقبل حتى قال المولى ذلك ليس له أن يقبل بعد الموت وان

قبل حين قال المولى كان مدبرا وعليه الالف اذا مات المولى * ولو قال الرجل لعبد ما انت حر بعد موتى على الف درهم يعتبر قبول العبد بعد الموت في ظاهر الرواية واذا قبل بعد الموت قالوا لا يعتق الا باعتاق الورثة ولو قال انت حر على الف درهم بعد موتى يعتبر القبول للحال واذا قبل يصير مدبرا ولا يلزمه المال لان المدبر باق على ملك المولى والمولى لا يستوجب على عبده مالا ولو قال لعبد ما انت حر بعد موتى قاله محمد رحمه الله كانت المشيئة بعد الموت وكذا لو قال اذا جاء غدا فانت حر ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد وكذا لو قال انت حر غدا ان شئت كانت المشيئة في الغد ولو قال ان شئت فانت حر غدا كانت المشيئة اليه للحال في قول أبي يوسف ومحمد وظاهر الرواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه وعن أبي يوسف في رواية الامالي ان قدم المشيئة تعتبر المشيئة للحال وان آخر تعتبر المشيئة في الغد وعن أبي حنيفة في رواية المشيئة اليه في الغد في الفصلين وكذلك في التدبير عنده يعتبر القبول عند المات (٥٦٧) على كل حال * رجل قال لعبد

انت حر يوم اموت وبني باليوم يساض النهار دون الليل لا يكون مدبرا وبصر كانه قال انت حر بعد موتى في التمار فلم يكن العتق معلقا بمطلق الموت فكان له ان يبيعه ولو قال انت حر بعد موتى يوم لا يكون مدبرا مطلقا وله ان يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا باعتاق الوارث * رجل قال كل مملوك لي بعد موتى حر فاما كان في ملكه يوم الماتة يكون مدبرا واملكه بعد الماتة لا يكون مدبرا ولو قال اذا ملكت فلا تافهه حر بعد موتى فملكه كان مدبرا لانه علق الحرية بعونه مطلقا لانه علق تلك الجملة بشرط وهذا لا يخرج به من ان يكون مدبرا كقول لعبد ما انت حر فلان فانت حر بعد موتى فملكه يصير مدبرا * رجل قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء غدا يدخل في

من كان يحوز جميع الميراث وهو معسر يجعل كالميت واذا جعل كالميت كانت النفقة على الباقي على قدر مواريتهم وكل من كان يحوز بعض الميراث لا يجعل كالميت فكانت النفقة على قدر مواريت من كان يرث معه بيان هذا الاصل رجل معسر عاجز عن الكسب وله ابن معسر عاجز عن الكسب او هو صغير وله ثلاثة اخوة متفرقين فنفقة الاب على اخيه لانيه وامه وعلى اخيه لانه اسد اسدس النفقة على الاخ لام وخمسة اسداسها على الاخ لاب وام ونفقة الولد على الاخ لاب وام خاصة ولو كان للرجل ثلاث اخوات متفرقات كانت نفقته عليهن اجناسا ثلاثة اجناسها على الاخ لاب وام وخمس على الاخ لاب وخمس على الاخ لام على قدر مواريتهم ونفقة الابن على امه لاب وام ولو كان مكان الابن بنت والمسئلة بمجالها فنفقة الاب في الاخوة المتفرقين على اخيه لانيه وامه وفي الاخوات المتفرقات على اخته لانيه وامه وكذلك نفقة البنت على العم لاب وام وعلى العمة لاب وام كذا في البدائع * الاب مع الابن اذا اختلفا في اليسار قال الابن هو غني وليس على نفقته وقال الاب انما معسر ذكر في المنتقى ان القول قول الابن والبينة بينة الاب ولم يقبل قول الاب انه معسر وان كان الظاهر شاهدا له وان كان اقر الابن انه كان عبدا ثم عتق فعليه النفقة ولو اتفق على نفسه من مال الابن ثم خاصه الابن فقال ان نفقته وانت موسر وقال الاب فعليه وأنا معسر قال انظر الى حال الاب يوم الخصومة ان كان معسرا فالقول قوله استحسانا في نفقة مثله وان كان موسرا فالقول قول الابن ولو اقاما البينة فالبينة بينة الابن هذا في طلاق المنتقى كذا في الخلاصة * اذا فرض على الاب نفقة الاب وكسوته واعطى نفقة شهر وكسوته سنة وقال الاب ضاعت ان علم انه صادق يجبرنا بما وكذا سائر المحارم كذا في التتارخانية * اذا كان الاب محتاجا وابي الابن ان يتفق عليه وليس غنة قاض يرفع الامر اليه ان يسرق مال ابنه وبوجود قاض غنة يا ثم يسرق ماله وباعطاء الابن مالا يكفيه يجوز له ان يأخذ الى ان تقع الكفاية وبسرقه فوق الكفاية يا ثم وكذا اذا لم يكن محتاجا ولم تكن نفقته عليه لا يجوز له ان يسرق مال ابنه كذا في البحر الرائق * وان كان للاب مسكن او دابة فالمذهب عندنا انه تفرض النفقة على الابن الا ان يكون في المسكن فضل نحو ان يكفيه ان يسكن في ناحية منه فينذروهم الاب يبيع الفضل والاتفاق على نفسه فاذا آل الامر الى الناحية التي يسكنها الاب تفرض نفقته على الابن حينئذ وكذا اذا كانت للاب دابة نفقة يؤمر ان يبيع ويشترى الاوكس ويتفق الفضل على نفسه فاذا آل الامر الى الاوكس تفرض النفقة على الابن ويسحق في هذه الوالدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة * ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد ولا تجب على النصارى نفقة أخيه المسلم وكذلك لا تجب على المسلم نفقة

ذلك المدبر وام الولد وولد الولد ولا يدخل فيه المكاتب ويدخل فيه من كان قنوا وقت المقالة ثم يصير مكا تباقبل محي الغد ولا يدخل في ذلك من يملكه بعد المين ولو قال كل مملوك املكه اليوم فهو حر يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وما استفاد في يومه وكذا لو قال هذا الشهر أو هذه السنة ولو قال كل مملوك املكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعته فان عني به الساعة الزمانية التي يذكرها المتخمون يصدق في ادخال ما يستفيد بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه ولو قال كل مملوك املكه غدا فهو حر ولم ينو شيئا قال محمد يعتق من كان في ملكه للحال ومن ملكه الى الغد وغدا وقال أبو يوسف في قول أبي يوسف ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة فهو حر يعتق من كان يملكه يوم الجمعة في قول أبي يوسف ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك املكه غدا فهو حر اذا جاء غدا فهو على ما كان في ملكه للحال في قولهم ولو قال كل مملوك املكه الى

ثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستفيد في الثلاثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وعلى هذا إذا قال إلى سنة أو سنة أو أبداً أو إلى أن أموت يدخل فيه ما يستفيد في تلك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال أردت بقولي سنة من تبقى في ملكي سنة لا يدخل في القضاء ويدن فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال كل مملوك لي حران دخلت الدار وأقدم الشرط فقال ان دخلت الدار فكل مملوك المملوك حر فهو على ما كان في ملكه وقت المقالة ويعتق عند وجود الشرط ولو قال ان فعلت كذا فكل مملوك المملوك يومئذ حر فهو على ما كان في ملكه عند وجود الشرط ولو قال كل مملوك اشتريه فهو حران كملت فلان فهو على ما اشتريه قبل الكلام ولو قال ان كملت فلان فكل مملوك اشتريه فهو حر هذا على ما يشتري بعد الكلام ولو قال كل مملوك اشتريه بعد الكلام ولو قال كل مملوك اشتريه اذا كملت فلان فهو حر فهذا على ما يشتريه بعد الكلام ولو قال كل جارية اشتريها فهي حرة إلى سنة (٥٦٨) فاشترى جارية قال محمد لا تعتق حتى تتم السنة * رجل قال لبعده اذا أدبت إلى

ألفاً أو قال متى أدبت إلى ألفاً أنت حر لا يعتق قبـل الاداء ولا يكون مقتصراً على المجلس ولو قال اذا أدبت لا يعتق قبـل الاداء ويقتصر على المجلس وله ان يبيعه قبل الاداء وان جاء العبد بالف أو بعض الاف لا يجبر على القبول فان وضعها في موضع يقدر المولى على قبضها كان ذلك قبضاً ويعتق العبد ولو حلف المولى انه لم يؤد إليه الاف حنث في عينه ولو قال لاجنبي اذا أدبت إلى ألفاً فبعدي هذا حرقاً لاجنبي بالف ووضعهما بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى انه لم يقبض من فلان ألفاً لا يحنث فان كان المال للمعاقف فقال صاحب المال ان أدى إلى فلان ألفاً التي إلى عبيد حرقاً فلان بالالف إلى الحالف فلم يقبل حنث في عينه ولو هلك ألف هلك

أخيه النصراني كذا في الهداية * ولا يجبر المسلم والذي على نفقة والديه من أهل الحرب وان كانا مستأمنين في دار الاسلام وكذلك الحر الذي دخل على أبا مان لا يجبر على نفقة والديه اذا كانا مسلمين أو كانا من أهل الذمة كذا في المحيط * أهل الذمة فيما بينهم في النفقة كاهل الاسلام وان اختلفت مللهم كذا في محيط السرخسي * واذا أسلم الذي وامر أنه من غير أهل الكتاب وأبى الاسلام وفرق بينهما فلا نفقة لهما في العدة وان كانت المرأة هي التي أسلمت فأبى الزوج أن يسلم ففرق بينهما كانت عليه النفقة والسكنى ما دامت في العدة كذا في المبسوط * واذا خرج الحر من ربي وامر أنه أبا مان فطلبت النفقة فالقاضي لا يفرض لها ذلك قال في السير الكبير لو فرض القاضي نفقة الزوجة والوالدين والولد في مال مسلم أسير في دار الحرب فقامت بينة على ردّه الأسير قبل فرض القاضي نفقة المرأة ضمن ما أخذت من النفقة فان قالت حاسبوني من نفقة عدتي يقول لها الحاكم لا نفقة لك كذا في المحيط * الذي اذا تزوج بمحراره وذلك نكاح في دينهم وطلبت منه نفقة النكاح فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفرض لها نفقة النكاح وأجبهوا على أن في النكاح بغير شهود تستحق هي النفقة كذا في الذخيرة والله أعلم بالصواب

(الفصل السادس في نفقة المالك) * على المولى أن يتفق على عبده وأمنه سواء كان العبد أو الأمة فذا وولده أو أم ولد صغيراً كان أو كبيراً زماناً كان أو صحباً أو أعى أو بصيراً مراً هو أو مستأجراً كذا في السراج الوهاج * فان أبى المولى عن الاتفاق فكل من يصلح للأجارة يؤاجر ويتفق عليه من أجرته كذا في المحيط * وان لم يفكسهما بنفقة ما فالباقي على المولى وان زاد فالزيادة كذا في السراج الوهاج * ومن لا يصلح لذلك لعذر الصغر أو ما أشبه ذلك ففي العبد والأمة يؤمر المولى لينفق عليهم ما أو يبيعهما وفي المذبح وأم الولد يجبر المولى على الاتفاق لا غير كذا في المحيط * واذا كانت جارية لا يؤاجر مثلها بأن كانت حسنة يخشى من ذلك الفتنه أجبر على الاتفاق أو البيع كذا في فتح القدير * وقد رُفِقه الرقيق كفاية من غالب قوت البلد وادامه وكذلك الكسوة ولا يجوز الاقتصاؤها على ستر العورة فان تنعم السيد في الطعام والادام والكسوة لم يجب عليه أن يدفع إلى الرقيق مثله بل يستحب ذلك وان كان السيد يأكل ويلبس دون المعتاد شحاً أو رياضة لزمه رعاية الغالب للرقيق على الأصح واذا كان له عبيد يستحب أن يسوي بينهم في الطعام والادام والكسوة وقيل له أن يفضل النفيس على الخسيس والأول أصح والجواري كذلك واذا ولي رقيقه اصلاح طعامه وجامه فينبغي أن يجلسه لياً كل معه فان امتنع العبد نأذبا فينبغي لسيدته أن يطعمه منه واجلاسها معه أفضل ندبا إلى التواضع ومكارم الاخلاق كذا في السراج الوهاج * ويزيد الجارية التي للاستمتاع في الكسوة للعرف كذا في غايه السروجي * ويجب على المولى شراء الماء للظاهرة لرقيقه كذا

من مال الحالف ولو قال لبعده اذا أدبت إلى ألفاً أنت حر فقبل العبد ثم قال له طعني منها مائة أو قال خذ مني مائة دينار مكان الف درهم خط عنه مائة درهم وأدى إليه تسعمائة درهم فانه لا يعتق ولو أدى إليه القامن مالا كتسبه قبل هذه المقالة يعتق ويرجع المولى عليه بثمنها ولو أدى إليه القامن مالا كتسبه بعد هذه المقالة لا يرجع المولى عليه ولومات العبد قبل أداء الاف وترك ما لا يخاله لمولاه ولا يكون هو بمنزلة المكاتب ولو باعه ثم اشتراه فادى إليه ألفاً اعتق ويجبر المولى على القبول في قول أبي يوسف ولا يجبر في قول محمد ولو قال لبعده في مرضه اذا أدبت إلى ألفاً أنت حر فقيمة ألف فادى إليه القامن مالا كتسبه بعد هذه المقالة يعتق من جميع ماله استحسننا ولو قال انت حر على ألف درهم تؤدبها إلى نحبوما كل شهر كذا تكون كاتبة * رجل قال لرجلين ذرا عبيدي فلان فذبره أحدهما جاز المذبر انا جنني جنباً متوجب المال كان عقل جنبته على المولى يضمن الاقل من قيمته ومن أُرْس الجنانية في ماله حالوا لا يكون على

عاقلته وان جنى على المولى أو على ماله كان هدر الا ان يقتل مولاه خطأ فيسعى في قيمته المدبرة اذا ولدت من سيدها ولد انصير أم ولد
 * (فصل في الاستيلاء) * كل مملوكة ثبتت نسب ولدها من يملكها أو يملك بعضها كانت أم ولد لمن ثبت نسب ولدها منه وكذا
 الجارية اذا ولدت ولدا من غير المولى بشكاح أو وطء بشبهة ثم يملكها فمن ثبت نسب ولدها منه نصير أم ولد له عندنا وان ملك ولده منها بحق
 عليه وان ملك ولدها من غيره يكون ملكا له وله أن يبيعه ولو قال جل جبارتي هذمه مني أو قال ما في بطنها من ولد فهو مني فأسقطت سقطا
 استبان خلقه أو بعض خلقه نصير أم ولده وان لم يستبأن لتصير عندنا ولو قال جل هذه الجارية مني أو قال ما في بطنها من ولد فهو مني
 ثم قال بعد ذلك كان ربحا ولم يكن ولدا فصدقته الامة في ذلك أو كذبه كانت أم ولده ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من جل أو ولد ثم قال كان
 ربحا فصدقته الامة لم تكن أم ولده * رجل قال لجارية قد ولدت هذه أم ولدي ان كان القول في الصحة نصير أم ولده سواء كان معها ولد أو
 لم يكن وان كان القول في مرض الموت فان كان معها ولد نصير أم ولده وتعق من جميع ماله وان لم يكن معها ولد تعق من الثلث وأم الولد
 تعق بموت المولى من جميع ماله ولا سعاية عليها على كل حال ولا يجوز آخر اجها عن ملكه الى غيره ببيع أو هبة أو وصية أو صدقة أو اموار وان
 باعها وقضى القاضي يجوز بيعها لا ينفذ قضاؤه في أظهر الروايات ولا تضمن أم الولد بالغصب والبيع الفاسد والاعتاق في قول أبي حنيفة
 وانما تضمن فيما ضمن الحر * الجارية المشتركة اذا ولدت ولدا فادعيامه مع نصير أم ولدها فان اعتقها أحدهما أو مات عتق كلها في قولهم
 ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول أبي حنيفة وقال صاحبها اذا مات أحدهما (٥٦٩) تسعى في نصيب الآخر وان اعتقها
 أحدهما يضمن المعتق نصف

في الجوهر النيرة ولا تجب على المولى نفقة مكاتبه وكذا معتق البعض كذا في البدائع * رجل له عبد
 لا ينفق عليه ان كان قادرا على الكسب فليس له أن يأكل من مال مولاه من غير رضاه وان كان عاجزا فله
 أن يأكل وان كان قادرا ولكن منعه من الكسب يقول العبد له اما أن تأذن لي في الكسب واما أن تنفق
 علي فاذا لم تأذن فله أن ينفق على نفسه من مال مولاه هكذا في التتارخانية ناقلا عن اللؤلؤ الحية * ونفقة
 العبد المبيع قبل القبض على البائع مادام في يده وهو الصحيح وفي بيع الخيار تكون على من يصير له الملك
 وقيل على البائع وقيل تستدان فيرجع على من يصير له الملك كذا في شرح النقاية للبرجندى * نفقة عبد
 الوديعه على المودع ونفقة عبد العارية على المستعير كذا في البدائع * ولو أن رجلا غضب عبدا كانت نفقته
 عليه الى أن يرده على المولى فان طلب من القاضي أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجيبه الا أن يكون
 الغاصب مخوفا يخاف منه على العبد فينثذباخذه القاضي ويبيعه ويسلك الثمن ولو أودع عبدا وغاب
 فجاء المودع الى القاضي وطلب منه أن يأمره بالنفقة أو بالبيع فان للقاضي أن يأمره بأن يزوج العبد وينفق
 عليه من أجره وان رأى أن يبيعه فعل والعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا بفعل به ما يفعل بالوديعه كذا في
 فتاوى قاضيان * عبد صغير في يد رجل فقال لغيره هذ عبدك وديعة عندي فانك ربست خلف بالله
 ما أودعه ويقضى بنفقته على ذي اليد ولو كان كبير الم يستخلف والنفقة تجب على من له المنفعة مالكا كان
 أو غير مالك كذا في غاية السروجي * العبد الموصى بربيته لانسان وبخدمته لاخر فالنفقة على صاحب

قيمتها ان كان موسرا وتسعى
 لا آخر في نصف قيمتها ان
 كان معسرا * جارية ولدت
 من رجل بشكاح ثم اشتراها
 مع آخر نصير أم ولده ويضمن
 نصف قيمتها لشر بكم موسرا
 كان أو معسرا وان لم يشتريا
 الجارية ولو لكن ملكا الولد
 جهة أو شرا ونحو ذلك عتق
 الولد وسعى لا آخر في نصيبه
 ولا ضمان عليه في قول أبي
 حنيفة وقال صاحبها
 يضمن ان كان موسرا ويسعى
 العبد ان كان معسرا *

(٧٢ - فتاوى اول) وتكلموا في قيمة أم الولد قال بعضهم قيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة * رجل أعنت أم ولده على أن تزوج نفسها
 منه فقبلت عتقت وان أبت تزوج نفسها منه لا سعاية عليها ولو أعنت أمته على أن تزوج نفسها منه فابت تزوج نفسها منه كان عليها
 السعاية في قيمتها * رجل قال لجارية ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كان جارية فليس مني يثبت نسب الولد منه غلاما كان أو جارية
 ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني الى سنتين فولدت لاقل من ستة أشهر يثبت نسب الولد منه وان ولدت لاكثر من ستة أشهر لا يثبت
 والتوقيت باطل * أم ولدا الذي اذا أسلمت تخرج الى الحرية بالسعاية واذ قضى القاضي عليها بالسعاية كان حالها كحال المكاتب الم تزد السعاية
 * حر بي خرج البنابم ولله لا يكون له أن يبيعهها * رجل زوج أمته من عبده فولدت وادعاه المولى لا يثبت النسب من المولى ويكون من
 الزوج ويعتق الولد على المولى باقراره * رجل استولد جارية ولده نصير الجارية أم ولده ويغرم قيمتها ولا يغرم عقرها واذ تزوج الرجل جارية
 ابنه الصغير فولدت منه لتصير الجارية أم ولده ويعتق الولد بالقرابة * واذ اراد الرجل أن يبطأ جاريته ولا نصير أم ولده ولدت فانه يبيعهما من
 ولده الصغير ثم يتزوجها * واذ ولدت جارية الرجل فادعاه المولى وأبوه كان الولد من المولى * ولو وطئ جارية أمر أنه أو جارية والده أو حده فولدت
 وادعاه لا يثبت النسب ويدرك الغلام فان قال أهلها المولى لي لا يثبت النسب الا أن يصدق المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان
 صدقه في الامر بن جميعا ثبت النسب والافلاوان كذب المولى ثم ملك الجارية ومامن الدهر ثبت النسب * رجل في يده غلام صغير لا يعرف فقال
 هو عبدي كان القول قوله فان أدرك الغلام وقال أنا حر لا يقبل قوله وان أقام البينة قبلت عينته وان كان الغلام كبيرا فقال النى هو في يده
 هو عبدي وقال الغلام أنا عبد فلان كان القول قول الذي في يده ولولم يقل أنا عبد فلان ولكن قال أنا حر الاصل كان القول قوله * رجل في

يديه صبي يقول هو عبدى فاعتقه ثم جاءه اخروا قام البينة انه عبده قبلت بينته ويقضى له بالعبد ويطل اعتاق الاول رجل باع غلاما ثم ادعى انه كان أعتقه أو دبره لا يقبل قوله ولو ادعى انه ابنه علق من مائه بنت النسب ويطل البيع رجل خربا فمات فولدت ثم اشتراها لا تصير أم ولده استحسانا وان اشترى الولد عتق عليه رجل اشترى أمه لها ثلاثة أولاد ولدتهم في بطون مختلفة فادعى واحد منهم انه ولده ثبت نسبته منه والباقيون أرفأه جارية بين رجلين ولدت ولدا فادعاه أحد الشريكين واعتقه الآخر خرج الكلام منهم معا كانت الدعوة أولى من الاعتاق لان الدعوة تستند الى حالة العلق والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المعتقد معتقا ولدا ولد الغير اذا أراد الرجل أن يزوجه ام ولده ينبغي له أن يستبرئهم بحضة ثم يزوجه فان زوجها قبل أن يستبرئهم أجاز النكاح ولو أعتقها ثم زوجها لا يجوز النكاح حتى تنقضي عدتها بثلاث حيض فان زوجها قبل الاعتاق فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون بمنزلة الام يعتق بعد موت المولى من جميع المال عتق أم الولد يتكرر بتكرار الملك كعتق المحارم يتكرر بتكرار الملك وتفسيره أم الولد اذا أعتقها وارثت والعيان بالله ولحققت بدار الحرب ثم سببت واشترها المولى فانها تعود ام ولده وكذا المولى ذات رحم محرم منه وعتق عليه ثم ارثت بدار الحرب ثم سببت فاشترها عتقت عليه وكذلك ثانيا وثالثا وكذلك أم الولد ولو اشترى جارية قد ولدت منه مع ابنة لها من غيره فعبر الجارية أم ولده ليس له أن يبيعها وله ان يبيع الابنة لانها ولدت قبل ماصارت أم ولد فان زوج الجارية رجلا فولدت ابنة من الزوج ليس له ان يبيع هذه الابنة لانها ولدت الابنة بعد ماصارت أم ولده بعد الشراء فان أعتقهن (٥٧٠) ثم اشترهن بعد السبي والرذة عدن كما كن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرر

الخدمة لان المنفعة له فان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فنفتقه على صاحب الرقبة حتى يبلغ الخدمة ثم على المخدم لانه ملك منفعة بغير عوض فان مرض في يد صاحب الخدمة يتظر ان كان مرضا لا يستطيع معه الخدمة من زمانه أو غيرها فنفتقه على الموصى له بالرقبة وان كان مرضا يستطيع معه الخدمة فنفتقه على الموصى له بالخدمة فان تطاول المرض فرأى القاضي أن يأمره ببيعه باعه واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه في الخدمة وتكون رقبته لصاحب الرقبة ولو أوصى بالامه لرجل وبما في بطنها لا خرف نفقة الامه على الموصى له برقبته كذا في محيط السرخسي * ولو كان المملوك بين الشريكين فنفتقه عليهم على قدر ما يكرههما وكذلك لو كان في أيديهما كل واحد منهما يدعى أنه له ولا يثبت له ما فنفتقه عليهما وقالوا في الجارية المشتركة بين اثنين انما أتت بولد فادعاه المولى ان نفقة هذا الولد عليهما وعلى الولد اذا كبر نفقة كل واحد منهما كذا في البدائع * ولو كان عبيدين رجلين فغاب أحدهما ونفق الآخر بغير اذن القاضي وبغير اذن صاحبه فهو متطوع كذا في فتح القدير * عبيدين رجلين غاب أحدهما وتركه عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضي وأقام البينة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البينة وان شاء لم يقبل واذا قبل بأمره بالنفقة ويكون الحكم ما هو الحكم في الوديعة كذا في فتاوى قاضيه * أعتق عبدا صغيرا أو أمه صغيرة لا تجب النفقة على المعتق وانما يتفق عليه من بيت المال ان لم يكن له مال وعلى هذا نفقة الشيخ الكبير والزمن والمرضى على بيت المال ان لم يكن له مال ولا قرابة كذا في المضمرات * ولو

عليه بيع الام والابنة الثانية ولا يحرر بيع الابنة الاولى وقال محمد يحرر عليه بيع الام ولا يحرر بيع الابنتين * أم الولد اذا ولدت ولدا كان الولد من المولى الا ان ينق * اذا حوت أم الولد على مولاهما بمصاهرة أو نحوها فجاءت بولد اسمة أشهر لا يلزم المولى الا ان يدعى * ولو أعتق أم الولد ثم جاءت بولد ثبت النسب الى سنتين ولا يجوز نفقه رجل له جارية كان يطؤها ويعزل عنها فغابت زمانا ثم عادت وولدت لتسعة أشهر منذ

غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متما بها وكان أكبر رأيه انها غرت فهو في سعة من نفي ولدها وان لم يظهر منها فجور أو أكبر أعتق رأيه انها غت لا ينبغي له أن ينق هذا الولد وينبغي ان يشهد انها أم ولده كيلا يسترق ولده بعد موته * أم ولد أعتقها مولاهما وجبت عليها العدة لم يكن لها نفقة على المولى * أم الولد اذا جنت جناية موجه المال كان موجب جنايتها على المولى في ماله حالة الجناية كالذبح * أم الولد لا تفصل مولاها بعد الموت ولا تملك بالاسر وتجب صدقة فطرها على المولى ويجوز لها ان تسافر بغير محرم وتصل بغير قناع ولو قتلت سيدها خطا لا تجب عليها السعاية وان قتلت هذا الولد وليا فنفقة أحدهما بقلب نصيب الآخر ما لا توسع في ذلك وكذا لو كان لها ولد من المولى سقط القصاص وتسعى في جميع قيمتها جارية ادعت على مولاهما أم ولده فانكر لا يستخلف المولى في قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه وللمولى ان يجبر أم ولده على النكاح ويملك تزوج الامه عليها * ولو تزوجت أم الولد بغير اذن المولى ثم أعتقها المولى فان كان الزوج دخل بها قبل العتق أجاز النكاح لانه لا يجب عليها عدة العتق وان لم يدخل بها تجب عليها عدة العتق ويتأكد فراس المولى فلا يجوز ذلك النكاح * رجل قال لجاريته كل ولد تلدينه فهو حر فولدت له في ملكه عتق ولا يعتق ما في بطنها مالم تلد فان مات المولى وهي حبلى من غير المولى ثم ولدت لا يعتق الولد لانها زالت عن ملكه بالموت وكذا لو باعها ثم ولدت ولو ضرب انسان بطنها فالتقت جينتا ميتا كان على الضارب ما في جنين الامه * ولو قال كل ولد تلجلين به فهو حر والمستله بجعلها كان على الضارب ما في جنين الحرة وان باعها فولدت بعد البيع لاقل من ستة أشهر من وقت البيع فهو حر والبيع باطل ولو ولدت بعد البيع لسته أشهر فصاعدا أولا أكثر من سنتين من وقت البيع أولا قل فالبيع جائز وكذا لو قال لامته ما في بطنك حر فولدت لاقل من ستة أشهر عتق ولو ولدت لا أكثر من ستة أشهر لا يعتق * (فصل في المكاتب) * الكتاب

مستقبلي علم فيه خبراى علم أماته ورشده في التجارة وقدرته على الاكتساب كان البذل حالا أو مؤجلا أو غير منجم عندنا كل ما يصلح في النكاح يصلح بدلا في الكتابة * رجل كاتب عبده على ألف درهم ولم يقل اذا أدبت الى ألفا فانت حر فاذى اليه الألف عتق ولو كان البذل منجما فاخل بنجم رد في الرق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يصح رده رضا العبد ولا يتوقف على القضاء وقال أبو يوسف لا يرد ما لم يخل بنجمين للمكاتب ان يسافر بغير إذن المولى ولو كاتبه على قيمته كانت الكتابة فاسدة وان كاتبه على عين لغير من مكمل أو موزون أو عروض فيه روايتان والأظهر هو الفساد والمولى ان يفسخ الكتابة الفاسدة وان كاتبه على قيمته ولم يفسخ حتى أدى القيمة فقبل المولى عتق * ولو كاتب أمته على ألف درهم على انه يطؤها مادامت مكاتبه فسدت الكتابة واذا أدت البذل قبل الفسخ عتقت * ولو كاتبه على ثوب في الذمة لا تنصح الكتابة وان أدى اليه ثوبا وقيل لا يعتق * ويتحمل في بدل الكتابة جهالة الوصف ولا يتحمل فيه جهالة الجنس والقدر * المكاتب اذا كاتب عبده جاز استحسانا فان أدى الثاني قبل الاول عتق وولاؤه يكون للمولى وان أدى الثاني بعد أداء الاول فالاولاه للاول * وان كاتب أمته وهي حامل فولدها بمنزلة لها وان كاتبها واستثنى ما في بطنها فسدت الكتابة * ولا تنصح الكفالة ببذل الكتابة ولو كاتب عبدين كتابة واحدة على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه جاز استحسانا * المكاتب اذا مات من غير وفاء لم يدع ولدا يطلب الكتابة وتكلموا انها تبطل بموته أو بعد ما قضى القاضي بعجزه قال بعضهم تبطل بموته حتى لو تبرع انسان بإدائه بدل الكتابة لا يقبل منه ولا يعتق وقال الفقيه أبو الليث لا تبطل ما لم يقض القاضي بعجزه حتى لو تبرع انسان ببذل الكتابة يجوز (٥٧١) ويعتق وان مات المكاتب عن وفاة

أعتق عبده وكان بالغاً صحيحاً فنفقة في كسبه هكذا في البدائع * رجل وجد عبداً آبقاً فآخذه ليرده على مولاه فأنفق عليه بغير أمر القاضي فكان متطوعاً لا يرجع كذا في فتاوى قاضيان * رجل أخذ عبداً آبقاً وطلب صاحبه فلم يقدر عليه فباعه الى القاضي وأخبره بالقصة وطلب من القاضي أن يأمره بالانفاق قال القاضي لا يلتفت الى قوله قبل إقامة البينة وبعد ما أقام البينة كان القاضي بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل كذا في اللقيط واللقطة وبعد ما قبل القاضي البينة ان كان الانفاق أصح لصاحبه أمره بذلك وان كان ترك الانفاق أصح بأن خاف أن تأكله النفقة أمره ببيعه وامسكاً للثمن كذا في الذخيرة * ولو شهد الشهود على أمة في يد رجل أنها حرة قبلت البينة ولم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم ويفرض لها النفقة في مدة المسئلة عن الشهود ويجبره على إعطاء النفقة ويضعها على يدها أمره بأمته وتكون أجرة البينة في بيت المال فان طال المسئلة عن الشهود فان أعطى المدعى عليه النفقة ثم عدلت البينة وقضى بحريتها رجع المدعى عليه عليها بما أخذت من النفقة سواء ادعت أنها حرة الاصل أو ادعت الاعتاق على المولى أو لم تدع الحرية لانه ظهر أنها أخذت النفقة بغير حق وكذا لو أكلت شيئاً من ماله بغير إذنه وان ردت البينة ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ ولا يرجع أيضاً بما أخذت من ماله بغير إذنه وكذلك رجل في يده أمة شككت عند القاضي انه لا ينفق عليها أمره القاضي بان ينفق عليها أو يبيعه فان أجبره القاضي على النفقة فاعطاها النفقة ثم أقامت البينة أنها حرة الاصل وقضى القاضي بالحريية يرجع المولى

تؤدى كتابته ويعتق قبل الموت بلا فصل وان ترك المكاتب ولداً حراً أو ولداً مكاتباً معه كتابة واحدة أو ترك ولداً اشتراه في كتابته وقد ترك المكاتب وفاء كان ميراثه لولده * المكاتب اذا أوصى بوصية فهو على وجود ثلاثة ان أوصى بوصيته ثم مات عن وفاء لا تنصح وصيته لانه يعتق قبيل الموت في ساعة لا تسع كلمة الا بصاه والوجه الثاني ان يقول المكاتب اذا أعتقت ففسد أوصيت بثلاث مالى فلان ثم

أدى بدل الكتابة وعتق ثم مات بعد ذلك كانت وصيته صحيحة في قولهم والثالث اذا أوصى بوصيته ثم أدى فعتق ثم مات وصيته في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا تنصح الوصية الا ان يجدد هابعد العتق * المولى لا يملك اكتساب المكاتب ولا استخدامه ولا يجب على المولى صدقة فطره ويجوز شرط الخيار في الكتابة المكاتب اذا تزوجت باذن المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق * وأحكام المكاتب في النكاح والعدة أحكام القنن * المكاتب لا يملك وطء أمته فان وطئها ثم استحققت الامه يؤاخذ المكاتب بعقرها في الحال * اذا مات المكاتب عن وفاء فقد ذقه انسان لا يجد قاذفه * المكاتب اذا تزوج أمة مولاه ثم مات المولى لا يفسد النكاح وان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك وفاء لا يسلط النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا تجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليها الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهر ان كان معها وارث آخر * المكاتب اذا اشترى منكوحته لا يفسد النكاح ويجب على المكاتب نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده كالعبد الا ان يكون ولده من أمته ونفقة ولداً المكاتبية يكون على المكاتب * المكاتبية تستحق النفقة على زوجها وان لم يوشها المولى يتناخلاف المدبرة وام الولد * المكاتب اذا ولدت من المولى ثبت لها الخيار ان شاءت أدت الكتابة فعتقت بالكتابة وان شاءت لم تؤد ونجس نفقة سهاقة عتق اذا مات المولى * المكاتب اذا تبرع بالخط أو البراء لا يصح الا عن عيب * المكاتب يملك خمس خصال يسافر ويبيع ويشترى بالنقد والنسيئة ويدفع المال مضاربة ويشارك ويكاتب عبده ولا يملك خمس خصال لا يعتق يجعل وبغير جعل ولا يتزوج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق ولا يجامى فاحشة كالعبد المأذون المكاتب اذا اشترى أماً أو ابنة يكاتب عليه وان اشترى أخاه لا يكاتب في قول أبي حنيفة * اذا مات المكاتب وترك ولداً لم ينفق في الكتابة سعى في نجومه وان كان الولد مشترى يقال له اما ان تؤدى الكتابة حالا أو الرق في

الرق وان ترك المكاتب ذارحم محرم عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقوم مقامه في تجزئته * المكاتب اذا جنى جناية موجبة للمال كانت جنانيته عليه يجب الاقل من قيمته ومن الارش وان جنى المكاتب على مولاه أو رقيق المولى كانت جنانيته معتبرة وكذلك جناية المولى على المكاتب أو رقيقه * المكاتب اذا اشترى جارية واستبرأها بحضة ثم عتق حل له وطؤها وان عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنته أو أمه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجتزى بما حاض غنم المكاتب قبل العجز فان اشترى أخته ثم عجز المكاتب لا يجب الاستبراء على المولى في قول أبي حنيفة رضي الله عنه لانها لا تصير مكاتبه بخلاف الام والابنة * المكاتب اذا عجزت لا يجب الاستبراء على المولى * المولى اذا وهب المكاتبه من المكاتب تعتق للحال لان المكاتب ملك ما في ذمته قبل القبول لان هبة الدين من عليه الدين تصح قبل القبول فان قال المكاتب لا أقبل تعود المكاتبه ويكون المكاتب حر لان هبة الدين ترتب بالرد الا ان العتق بعد وقوعه لا يحوط لرد فتعود المكاتبه ويبقى العتق كالمطالب اذا وهب الدين من المدينون وبه كفيلا ورد الاصيل يعود الدين في ذمة الاصيل وتبقى براءة الكفيل * مكاتب بين رجلين قبض احدهما نصف الكتابة لا يعتق المكاتب فان أبرأ الشريك الآخر عن نصيبه أو وهب له نصيبه عتق المكاتب ويسلم للاول ما قبض ولو كانت الكتابة الفاقبض احدهما سائمة وأبرأ الآخر عن أربعائة قال محمد يعتق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول والمبرئ على ستة اسهم * رجل قال لعبدته اشتر نفسك بألف درهم فقال العبد قبلت عتق لان بيع نفس العبد من العبد اعناق * رجل وهب نفس عبده من عبده عتق العبد وان لم يقتل لان تملك نفس العبد من العبد اعناق ولو قال لعبدته انت حر على الف فقال العبد قبلت عتق كذلك ههنا * عبد ما ذرن قال للمولى اشتريت جارية فقال المولى هي لنا صنع بها ما شئت فاعتقها المأذون لا تعتق لانه لا يراد بهذا الامر الاعناق (٥٧٣) * عبد دفع الى رجل مالاً فأنقل اشترى من مولاى بهذا وأعتقنى تكلموا فيه والصحيح انه

ينفذ البيع والاعناق وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وما أخذ المولى أو لا يسلم للمولى * اذا قال لعبدته ادخل النار وانت حر يعلق العتق بالدخول وكذا الطلاق

(فصل في الاعناق عن الغير)

رجل قال لغيره جاري بتي هذه لك على ان تعتق عني عبدك فلا نقبل فلان ذلك وقبض

عليها بثلث النفقة وبما أخذت من ماله بغير اذنه ولا يرجع بما أكلت باذنه رجل ادعى أمة في يد رجل أنه له فانكر المدعى عليه فاقام المدعى البينة على ما ادعى يضعها القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود فبأمر المدعى عليه بالانفاق عليه القيام الملك من حيث الظاهر فان أنفق عليها ثم ردت البينة بقيت الجارية للمدعى عليه ولا شيء عليها وان عدلت البينة فقتضى القاضي للمدعى الرجوع المدعى عليه بما أنفق لانه ظهر أنها كانت مغصوبة أكلت من مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب هدر كذا في فتاوى فاضل خان * وان كان مكان الجارية عبداً وباقي المسئلة يجازها بالقاضي لا يضع العبد على يدي العدل الا اذا كان المدعى عليه لا يجد كفيلاً بنفسه وكفيلاً بالعبد وكان المدعى لا يقدر على ملازمته وان كان المدعى عليه مخوفاً على ما في يده بالانفاق فحينئذ يضعه القاضي على يدي عدل بخلاف الامة وكذا اذا كان المدعى عليه فاسقاً معروفاً بالفجور مع الغلمان فالقاضي يضعه على يدي العدل وهذا لا يختص بالدعوى والبينة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفاً بالفجور مع الغلمان فالقاضي يخرج الغلام عن يده ويضعه على

الجارية لم تكن له الجارية حتى يعتق العبد عن الآخر لانه ملك الجارية بازاء تملك العبد منه في ضمن الاعناق والتملك اذا كان في ضمن الفعل لا يتم الاتصاف بذلك الفعل ومالم يوجد تملك العبد لا يتم تملك الجارية * رجل اعتق عبد الله عن أبيه الميت جازي يكون له الولاء لانه هو المعتق وللاب ثواب الاعناق ان شاء الله (فصل في العتق بدعوى النسب وملك ذى الرحم المحرم) * رجل قال لعبدته هذا ابني أو قال لجاريته هذه ابنتي ان كان المملوك يصلح ولداً له وهو مجهول النسب يثبت نسبه ويعتق العبد سواء كان العبد أعجمياً أصلياً أو مولداً وان كان العبد يصلح ولداً له لکنه معروف النسب يعتق في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولداً له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه لا يعتق * ولو قال لعبدته هذا ابني أو قال لجاريته هذا ابني ذكر في الاصل انه لا يعتق وأختلف المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب قولهما أما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل ولو قال على وجه التداخي لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه يعتق والصحيح هو الاول * ولو قال لعبدته ابني أو قال لامتنيا بنية لا تعتق وان نوى كلاً أو قال ابني أو ابنة ولم يصف الى نفسه فانه لا يعتق وان نوى ولو قال لعبدته هذا ابني أو قال لجاريته هذه أمة ومثلها تملكه عتق فان لم يكن له ابوان معروفان وصداق ثبت نسبه منهم ما والا فلا وقال بعض مشايخنا في دعوى البينة أيضاً لا يثبت النسب لا بتصديق الغلام والصحيح انه لا يشترط تصديقه * ولو قال لعبدته هذا أخي لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهم انه يعتق * ولو قال هذا ذاعي ذكر في بعض الروايات انه يعتق والصحيح انه لا يعتق كل من ملك شخصه لا يجوز تركه على التائب بسبب القرابة كالأخ والاخت والعمة والحال يعتق عليه صغيراً كان المالك أو كبيراً أقالاً أو مجنوناً وقال الشافعي لا يعتق الا من له قرابة ولاد * اذا اشترى أمة هي حبلى من أبيه بنكاح أو وطء عن شبهة يعتق ما في بطنها لانه أخوه وله ان يبيع الامة اذا وضعت لان الامة لم تصر أم ولد لابي * رجل أقر في مرضه لابنه بألف درهم وليس له وارث سواهم ولم

يدع مالاً لأملاكه أو أخواله لأمه وقيمة المملوك مثل الدين ثم مات قال محمد رحمه الله تعالى يعتق المملوك لأن الأقرار في المرض للوارث وصية فإذا مالت أخاه عتق عليه ولو كان الأقرار في الصحة لا يعتق لأنه لم يملك المملوك بالدين * رجل وكل رجلاً بأن يشتري له مملوكاً فيعتقه عن ظهره وسمى له الثمن واشترى أبو الموكل قال أبو يوسف عتق كما اشتراه لأنه صار ملكاً للموكل * ولو وكل رجلاً بأن يشتري له أباً فيعتقه بعد شهر عن ظهره فاشتراه الوكيل يعتق كما اشتراه ويجزى عن ظهره إلا أمر * (فصل في العتق المبهم) * رجل قال لامتيه أحداً كاحرة فقيل له هل عنت هذه لا إحدى الامتين بعينها فقال لا عنت الاخرى فقيل له بعد ذلك هل عنت هذه الاخرى فقال لا عنت الاثنتين جميعاً لان قوله للاولى لم أعن هذه اقرار منه بوقوع العتق على الاولى فعتقنا جميعاً وكذلك في الطلاق * ولو قال لعبد بن له أحد كاحرة فقيل له أيهما فويت فقال لم أعن هذا وأشار إلى أحدهما عتق الآخر وان قال بعد ذلك لم أعن الاخر عتق الاول أيضاً وهذا الاول سواء * ولو قال لاحد هذين الرجلين على ألف درهم فقيل له أهو هذا فقال لا لا يجب المال للاخر لان الأقرار للجبهول باطل فلا يستحق عليه البيان فتبي أن أحدهما لا يكون تعييناً للاخر أما بإيقاع الطلاق والعتاق في المبهم صحيح لان الكلام المبهم بمنزلة المعلق وتعلق الطلاق والعتاق بالشروط جائز فإذا صح الإيقاع يستحق عليه البيان ولا كذلك لتعلق الأقرار بالشروط * رجل قال أمة وعبد من رقتي احرار ثم مات قبل البيان فان كان له عبدان وأمة عتقت الأمة ومن العبد من كل واحد منهما نصفه ولو كان له أمة وثلاثة أعبد عتقت الأمة ومن العبيد من كل واحد ثلثه وان كان له ثلاثة أعبد وثلاثة (٥٧٣) أماء عتق من الأماء من كل واحدة ثلثها ومن العبيد كذلك ولو كان له ثلاثة أعبد وأمتان عتق نصف كل أمة وثلث كل عبد

*) (فصل في عتاق
الحربي) *

حربي أسلم عبده الحربي
وخرج إلى دار الاسلام
مرانم المولود عتق وله ان
يؤلى من احب لانه من أهل
الارض ليس لاحد عليه ولاء
وان أسلم عبداً الحربي ولم
يخرج النبا لا يعتق لان
الاسلام لا ينفي بقائه الرق

يدى عدل بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واذا وضع القاضي العبد على يدي عدل أمره أن يكسب وينفق على نفسه اذا كان قادراً على الكسب بخلاف الأمة لانها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الأمة قادرة على الكسب ومعروفة بذلك بان كانت خبازة أو غسالة تؤمر بالكسب أيضاً هكذا قال الشيخ الامام أبو بكر البخاري والفقهاء أبو اسحق الحافظ رحمه الله تعالى فان كان العبد عاجزاً عن الكسب لم ير له أن يملك من يملك المدعي عليه بالاتفاق قال فان كان مكان العبد دابة والمدعي عليه لا يجد كفيلاً وهو مخوف على ما في يده والمدعي لا يقدر على ملازمته فالقاضي يقول للمدعي أنا لأجبر المدعي عليه على الاتفاق لكن ان شئت أن أضعها على يدي عدل فينفق عليها والا فلا أضع على يدي عدل بخلاف العبد والأمة كذا في الخيط * ومن ملك بهيمة لزمه علفها وسقيها فان امتنع عن ذلك لم يجبر عليه ولا يجبر على بيعها إلا أنه يؤمر بديانة قيمتها وبين الله تعالى على طريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ما بالاتفاق وأما بالبيع وهو الأصح ويكره الاستقصاء في حلب البهيمة اذا كان مضر ألبها القلف ويكره ترك الحلب أيضاً ويستحب أن يقص الخالب أظفاره لئلا يؤذيها ويستحب أن لا يأخذ من لبنها الا ما فضل من ولدها مادام لا يأكل غيره ويكره تكليف الدابة ما لم تنطق من تنقيل الحمل وادامة السير وغيرهما كذا في الجوهرة النيرة * دابة بين رجلين امتنع أحدهما عن الاتفاق عليها وطلب الآخر من القاضي أن يأمره بالنفقة حتى لا يصير مطلقاً

فان أسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فعبده يكون عبداً له * ولو أسلم عبد الحربي فباعه مولا من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل ان يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة وقال أصحابه لا يعتق وكذا لو باعه من ذمي * حربي له عبد كافراً أسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخليفة أمنا للولى * ولو اعتق الحربي عبده الحربي في دار الحرب لا ينقذا عتاقه في قول أبي حنيفة خلافاً لصاحبيه وقيل ينقذا لاعتقاق عند الكل وانما الخلاف في ثبوت ولا العتق عند أبي حنيفة لا يثبت وعندهما يثبت * ولو اعتق عبده المسلم في دار الحرب صح عتاقه في قوله لم ويكون الولاء للحربي وعن أبي حنيفة أنه لا ولاء له * حربي دخل داراً بامان ومعهم مدبره ومكاتبه كاتبه في دار الحرب فباعهم الحربي جاز بيعه ولو كان معه أم ولد لا يجوز بيعها ولو ملك الحربي قريه ودخل النبا بامان عتق عليه ولو عاد الحربي إلى دار الحرب وخلف أم ولد أو مدبره بده في دار الاسلام حكم بهنقهما * اذا مات الحربي أو قتل أو أسر فلا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكتابة لورثته * اذا مات المولى وله عبد مسلم اخذ الكفار وادخلوه في دار الحرب فابق منهم عتق لانه استولى على ملك الحربي فملك نفسه فعتق كالأول أسلم عبد الحربي في دار الحرب فابق إلى دار الاسلام فانه يعتق * رجل دخل دار الهند ثم خرج إلى دار الاسلام ومعه هندی يقول أنا عبده ثم أسلم الهندي قال وان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حراً وقول الهندي أنا عبده يكون باطلاً لانه اقرار الحربي على نفسه بالرق وان أخرجه مكرها كان عبداً والله تعالى أعلم

*) (ثم طبع الجزء الاول من فتاوى قاضي خان ويلييه الجزء الثاني وأوله (كتاب الايمان) *)

فالقاضي يقول للابن اما أن تبيع نصيبك أو تتفق عليه اهكذا ذكره الخصاص رحمه الله تعالى في نفقائه كذا
 في المحيط * وإذا كان له فحل يستحب أن يبقى لها في كوارثها شيء من العسل ويستحب
 أن يكون ذلك في الشتاء أكثر وان قام شيء لغداؤها مقام العسل
 لم يتعين عليه ابقاء العسل (١) كذا في الجوهرة النيرة * والله
 أعلم بالصواب * وإليه المرجع والمآب

(١) قوله لم يتعين عليه ابقاء العسل لعل المراد بقوله لم يتعين على طريق الاستحباب بدليل ما قبله والافتكان
 الانسب لم يستحب الخ تأمل اه يجوز اوى

﴿تم طبع الجزء الاول ويتلاه الجزء الثاني أوله كتاب العتق﴾

فتاوى الهندية

﴿ الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمكيرية ﴾

وبها مشهورة فتاوى قاضيان * وهوالامام فخر الدين حسن بن منصور الاوزجندى
الفرغانى الخفى المتوفى سنة ٢٩٥ وهى مشهورة مقبولة معمول بها متداولة بين العلماء
والفقهاء وهى نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكر فى هذا الكتاب جملة من
المسائل التى يغلب وقوعها وتمس الحاجة اليها وتدور عليها واقعات الامة وترتبه على
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعاً واصلاً وما كثر فيه الاقوال من المتأخرين
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو الاظهر كما قال فى خطبته ووضع له فهرستا

٥١ من كشف الظنون

من الفتاوى العالمكيرية * المعروفة بين الناس بالفتاوى الهندية *

الامام الاعظم * أبى حنيفة النعمان صاحب القدر الانجم *

جماعة من علماء الهند الاعلام * وكان رئيسهم فى تأليفها

السلامة الهمام مولانا الشيخ نظام * وذلك بأمر

السلطان أبى المظفر محيى الدين محمد اورنگ زيب

بمادر عالم كبير * عليه وعليمهم رحمة

المولى اللطيف الخبير * آمين

وبها مشهورة الجزء الاول من فتاوى الامام فخر الملة والدين قاضيان محمود الاوزجندى

وهو من أهل الترجيع وكتابه هذا من أصح الكتب التى يعتمد فى الافتاء

والعمل عليه انعمه الله برحمته * وأسكنه فسيح جنته آمين

يقول راجي غفر المسأوى * عبد الرحمن الخنفي المدعو بالجرأوى * اعلم أن السبب في تأليف هذا الكتاب المستطاب
* السهل ما خذناه للقضاء والمفتين والطلاب * الذي جمع فأوعى * وانه ردف بابه فلا ترى لمنه جمعا * هو أن سلطان
الهند المفخم * والخليفة التقي قام الرئيس الاعظم * محمد اورنگ زيب عالمكير * عليه رجة المولى اللطيف الخبير *
لما كانت همته مصروفة الى أمور الدين * ونشر الاحكام الشرعية بين العالمين * وأراد أن تكون حوادث الانام على
موافقة المفتي به من مذهب أبي حنيفة * ورأى أن ذلك فيه بعض تعمير لاختلاط غالب الكتب بالخلافات والروايات
الضعيفة * وذلك موجب لقله الضبط * وإيقاع بعض القاصرين في الخطا والخطب * وقصد أن تكون الفروع المعتمدة
المعتمدة بمجموعاتها في كتاب واحد * ليسهل أخذها ودرورها ومعرفة مظانها لكل قاصد * أمر مشاهير الهند من العلماء
الاعلام * وجعل رئيسهم في ذلك المولى الهمام الشيخ نظام * فعند ذلك شروا عن ساعد الجدد والاجتهاد * وأخلصوا
نياتهم معقدين على رب العباد * فكتبوا الكتب المطولة وغيرها من الكتب المعتمدة المحفوظة في دار كتب السلطان
المذكور * وسعوا في تحصيل مرامه حتى وفقهم الله تعالى لانعامه على الوجه المستطور * فصار ما حصله كتابا
جامعا مغنيا عما سواه * حاويا للفروع الصحيحة المنقحة التي بلغت في التحقيق منتهاه * فبذلك استبان المسالك للطالبين
* وظهرت معالم الفقه للعالمين * وسموه بالقناوى العالمكيرية * نسبة للسلطان عالمكير أسكنه الله تعالى العرف العلية
* حيث كان سببا في تحصيل هذا الخير العظيم * الذي به حصل للكافة النفع الجسيم * ولقد بذل رحمه الله تعالى
للؤلفين المذكورين على وجه الوظيفة والعطية * ما يبلغ من الفضة مائتي ألف روبية * كأنقل ذلك عن المأثر
العالمكيرية * والروية نحو اثني عشر قرشا بالقروش المصرية * وذلك تقربا لالتحديد * بلغه الله في دار النعيم ما يريد
* ومن علينا بحسن الختام * بحياه سيد الرسل الكرام * عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم السلام * آمين

فهرسة الجزء الاول من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية

صفحة	صفحة
٤٩ كيفية الاستنجاء من البول	٣ (كتاب الطهارة) وفيه سبعة أبواب
٤٩ صفة الاستنجاء بالماء	٣ (الباب الاول) في الوضوء وفيه خمسة فصول
٥٠ الاستنجاء على خمسة أوجه	الفصل الاول في فرائض الوضوء
٥٠ (كتاب الصلاة) وفيه اثنان وعشرون بابا	الفصل الثاني في سنن الوضوء
٥١ (الباب الاول) في المواقيت وما يتصل بها وفيه ثلاثة فصول	الفصل الثالث في مستحبات الوضوء
الفصل الاول في أوقات الصلاة	الفصل الرابع في مكرهات الوضوء
٥١ الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات	الفصل الخامس في نواقض الوضوء
٥٢ الفصل الثالث في بيان الاوقات التي لا تجوز فيها الصلاة وتكره فيها	١٣ (الباب الثاني) في الغسل وفيه ثلاثة فصول
٥٣ (الباب الثاني) في الاذان وفيه فصلان	الفصل الاول في فرائضه
الفصل الاول في صفته وأحوال المؤذن	١٤ الفصل الثاني في سنن الغسل
٥٥ الفصل الثاني في كلمات الاذان والاقامة وكيفيتهما	١٤ الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل وهي ثلاثة
٥٧ وما يتصل بذلك اجابة المؤذن	١٦ (الباب الثالث) في المياه وفيه فصلان
٥٨ (الباب الثالث) في شروط الصلاة وفيه فصول أربعة	الفصل الاول فيما يجزبه التوضؤ وهو ثلاثة أنواع
الفصل الاول في الطهارة وسر العورة	٢١ الفصل الثاني فيما لا يجزبه التوضؤ
٦٠ الفصل الثاني في طهارة ما يستتر به العورة وغيره	٢٥ (الباب الرابع) في التيمم وفيه ثلاثة فصول
٦٢ وما يتصل بذلك مسائل	الفصل الاول في أمور لا بد منها في التيمم
٦٣ الفصل الثالث في استقبال القبلة	٢٩ الفصل الثاني فيما ينقض التيمم
٦٥ وما يتصل بذلك الصلاة في الكعبة	٣٠ الفصل الثالث في المنفردات
٦٥ الفصل الرابع في النية	٣٢ (الباب الخامس) في المسح على الخفين وهو يشتمل على فصلين
٦٨ (الباب الرابع) في صفة الصلاة وهو مشتمل على خمسة فصول	الفصل الاول في الامور التي لا بد منها في جواز المسح
الفصل الاول في فرائض الصلاة	٣٤ الفصل الثاني في نواقض المسح
٧١ الفصل الثاني في واجبات الصلاة	٣٦ (الباب السادس) في الدماء المختصة بالنساء وفيه أربعة فصول
٧٢ الفصل الثالث في سنن الصلاة وآدابها وكيفيتهما	الفصل الاول في الحيض
٧٧ الفصل الرابع في القراءة	٣٧ الفصل الثاني في النفاس
٧٩ الفصل الخامس في زلة القارئ	٣٧ الفصل الثالث في الاستحاضة
٨٢ (الباب الخامس) في الامامة وفيه سبعة فصول	٣٨ الفصل الرابع في أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة
الفصل الاول في الجماعة	٤١ (الباب السابع) في النجاسة وأحكامها وفيه ثلاثة فصول
٨٣ الفصل الثاني في بيان من هو أحق بالامامة	الفصل الاول في تطهير الانجاس
٨٤ الفصل الثالث في بيان من يصلح اماما غيره	٤٥ وما يتصل بذلك مسائل
٨٧ الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع	٤٥ الفصل الثاني في الاعيان النجسة
٨٨ الفصل الخامس في بيان مقام الامام والمأموم	٤٨ الفصل الثالث في الاستنجاء

صفحة	صفحة
٩٠	الفصل السادس فيما يتابع الامام وما لا يتابعه
٩٠	الفصل السابع في المسبوق واللاحق
٩٣	ومما يتصل بذلك مسائل الاختلاف بين الامام والمأموم أو بين القوم
٩٣	(الباب السادس) في الحدث في الصلاة
٩٥	فصل في الاستخلاف
٩٧	ومما يتصل بذلك مسائل
٩٨	(الباب السابع) فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها وفيه فصلان
	الفصل الاول فيما يفسدها
١٠٥	الفصل الثاني فيما يكره في الصلاة وما لا يكره
١٠٩	ومما يتصل بذلك مسائل
١٠٩	فصل كره غلق باب المسجد
١١٠	(الباب الثامن) في صلاة الوتر
١١٢	(الباب التاسع) في التوافل
١١٢	ومن المندوبات صلاة الضحى
١١٥	ومما يتصل بذلك مسائل لو نذر السن الخ
١١٥	فصل في التراخي
١١٩	(الباب العاشر) في ادراك الفريضة
١٢١	(الباب الحادي عشر) في قضاء الفوائت
١٢٥	(الباب الثاني عشر) في سجود السهو
١٢٨	فصل سهو الامام بوجوب عليه وعلى من خلفه السجود
١٣٠	ومما يتصل بذلك مسائل الشك والاختلاف الواقع بين الامام والمأموم الخ
١٣٢	(الباب الثالث عشر) في سجود التلاوة
١٣٥	ومما يتصل بذلك مسائل سجدة الشكر
١٣٦	(الباب الرابع عشر) في صلاة المريض
١٣٨	(الباب الخامس عشر) في صلاة المسافر
١٤٢	ومما يتصل بذلك الصلاة على الدابة والسفينة
١٤٤	(الباب السادس عشر) في صلاة الجمعة
١٤٩	(الباب السابع عشر) في صلاة العيدين
١٥٢	ومما يتصل بذلك تكبيرات أيام التشريق
١٥٢	(الباب الثامن عشر) في صلاة الكسوف
١٥٣	ومما يتصل بذلك الصلاة في خسوف القمر
١٥٣	(الباب التاسع عشر) في الاستسقاء
١٥٤	(الباب العشرون) في صلاة الخوف
١٥٧	(الباب الحادي والعشرون) في الجنائز وفيه سبعة فصول
	الفصل الاول في المحتضر
١٥٨	الفصل الثاني في غسل الميت
١٦٠	الفصل الثالث في التكفين
١٦٢	الفصل الرابع في حمل الجنائز
١٦٢	الفصل الخامس في الصلاة على الميت
١٦٥	الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان الى اخر
١٦٧	ومما يتصل بذلك مسائل التعزية الخ
١٦٧	الفصل السابع في الشهيد
١٦٩	(الباب الثاني والعشرون) في السجدة
١٧٠	(كتاب الزكاة) وفيه ثمانية أبواب
١٧٠	(الباب الاول) في تفسيرها وصفاتها وشرايطها
١٧٦	(الباب الثاني) في صدقة السوانم وفيه خمسة فصول
	الفصل الاول في المقتمة
١٧٧	الفصل الثاني في زكاة الابل
١٧٧	الفصل الثالث في زكاة البقر
١٧٨	الفصل الرابع في زكاة الغنم
١٧٨	الفصل الخامس فيما لا يجب فيه الزكاة
١٧٨	(الباب الثالث) في زكاة الذهب والفضة والعروض وفيه فصلان
	الفصل الاول في زكاة الذهب والفضة
١٧٩	الفصل الثاني في العروض
١٨٠	مسائل شتى
١٨٣	(الباب الرابع) فيمن يمر على العاشر
١٨٤	(الباب الخامس) في المعادن والركاك
١٨٥	(الباب السادس) في زكاة الزروع والثمار
١٨٧	(الباب السابع) في المصارف
١٩٠	فصل ما يوضع في بيت المال أربعة أنواع
١٩١	(الباب الثامن) في صدقة الفطر
١٩٤	(كتاب الصوم) وفيه سبعة أبواب

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٩٤	(الباب الاول) في تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته	٢٥٤	(الباب الحادى عشر) في اضافة الاحرام الى
	وشروطه		الاحرام
١٩٧	(الباب الثانى) في رؤية الهلال	٢٥٥	(الباب الثانى عشر) في الاحصار
١٩٩	(الباب الثالث) فيما يكره للصائم وما لا يكره	٢٥٦	(الباب الثالث عشر) في فوات الحج
٢٠٢	(الباب الرابع) فيما يفسد وما لا يفسد	٢٥٧	(الباب الرابع عشر) في الحج عن الغير
٢٠٦	(الباب الخامس) في الاعذار التي تبج الافطار	٢٥٨	(الباب الخامس عشر) في الوصية بالحج
٢٠٨	(الباب السادس) في النذر	٢٦١	(الباب السادس عشر) في الهدى
٢١٠	(الباب السابع) في الاعتكاف	٢٦٢	(الباب السابع عشر) في النذر بالحج
٢١٣	ومما يتصل بذلك مسائل	٢٦٥	مطلب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم
٢١٤	المتفرقات	٢٦٧	(كتاب النكاح) وفيه أحد عشر بابا
٢١٥	مطلب بيان الكفارة		(الباب الاول) في تفسيره شرعا وصفته وركنه
٢١٥	مطلب لا يجوز الاعتماد على قول على رضى الله عنه		وشروطه وحده
	يوم يخرجكم يوم صومكم	٢٧٠	مطلب حكم النكاح
٢١٦	(كتاب المناسك) وفيه سبعة عشر بابا	٢٧٠	(الباب الثانى) فيما ينقذه النكاح وما لا ينقذه
	(الباب الاول) في تفسير الحج وفرضيته ووقته	٢٧٣	مطلب ليس في النكاح خيار رؤية وشروط وعيب
	وشرائطه وأركانها وواجباته وسننه وآدابه	٢٧٣	(الباب الثالث) في بيان المحرمات وهي تسعة
	ومحظوراته		أقسام
٢٢١	(الباب الثانى) في المواقيت	٢٧٣	القسم الاول المحرمات بالنسب
٢٢١	(الباب الثالث) في الاحرام	٢٧٤	القسم الثانى المحرمات بالصهرية
٢٢٣	ومما يتصل بذلك مسائل	٢٧٥	ومما يتصل بذلك مسائل لو أقرت بحرمه المصاهرة الخ
٢٢٤	(الباب الرابع) فيما يقع له المحرم بعد الاحرام	٢٧٧	القسم الثالث المحرمات بالزواج
٢٢٤	(الباب الخامس) في كيفية أداء الحج	٢٧٧	القسم الرابع المحرمات بالجمع
٢٣٥	فصل في المتفرقات	٢٧٩	القسم الخامس الاماء المنكوحة على الحرة أو معها
٢٣٧	(الباب السادس) في العمرة	٢٨٠	القسم السادس المحرمات التي يتعلق بها حق الغير
٢٣٧	(الباب السابع) في القران والتمتع	٢٨١	القسم السابع المحرمات بالشرك
٢٤٠	(الباب الثامن) في الجنائيات وفيه خمسة فصول	٢٨٢	القسم الثامن المحرمات بالملك
	الفصل الاول فيما يجب بالتطيب والتدهن	٢٨٢	القسم التاسع المحرمات بالطلاق
٢٤٢	الفصل الثانى في اللبس	٢٨٣	(الباب الرابع) في الاولياء
٢٤٣	الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار	٢٨٧	مطلب وقت الدخول بالصغيرة
٢٤٤	الفصل الرابع في الجماع	٢٩٠	(الباب الخامس) في الاكفاء
٢٤٥	الفصل الخامس في الطواف والسعي والرمي	٢٩١	مطلب الكفارة تعتبر عند ابتداء النكاح
	ورمى الجمار	٢٩٢	مطلب الجمال لا يعتبر في الكفارة
٢٤٧	(الباب التاسع) في الصيد	٢٩٤	(الباب السادس) في الوكالة بالنكاح وغيرها
٢٥٢	مطلب شجر الحرم أنواع أربعة	٢٩٨	مطلب ليس للوكيل بالنكاح أن يוכל بسلامة
٢٥٣	(الباب العاشر) في مجاوزة الميقات بغير احرام	٢٩٨	مطلب النكاح يثبت بالتصادق

صحيحة	صحيحة
٣٠١ مطلب مسائل الفسخ	٣٤٨ (الباب الاول) في تفسيره وركنه وشرطه وجبكه
٣٠٢ (الباب السابع) في المهر وفيه سبعة عشر فصلا	ووصفه وتقسيمه وفيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع
٣٠٢ الفصل الاول في بيان أدنى مقدار المهر وبيان	طلاقه
ما يصلح مهر او مالا يصلح مهر	٣٤٨ مطلب تفسير الطلاق وركنه وشرطه
٣٠٣ الفصل الثاني فيما يأتى كدبه المهر والمتعة	٣٤٨ مطلب حكمه ووصفه وتقسيمه
٣٠٤ مطلب عدد ثياب المتعة	٣٤٩ مطلب الطلاق البدعي
٣٠٧ الفصل الثالث فيما سمى مالا وضم اليه مالا يسع	٣٥٢ مطلب ألفاظ طلاق السنة
٣٠٧ الفصل الرابع في الشروط في المهر	٣٥٢ مطلب ألفاظ طلاق البدعة
٣٠٩ الفصل الخامس في المهر تدخله الجهالة	٣٥٣ فصل فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه
٣١١ الفصل السادس في المهر الذي يوجد على خلاف	٣٥٤ (الباب الثاني) في إيقاع الطلاق وفيه سبعة فصول
المسمى	الفصل الاول في الطلاق الصريح
٣١٢ الفصل السابع في الزيادة في المهر والخط عنه	٣٥٥ مطلب اذا كرر الطلاق على المرأة المدخول بها
وفيما يزيد وينقص	ونوى الاخبار
٣١٥ الفصل الثامن في السمعة	٣٥٦ مطلب كرر الطلاق بالواو وبغيرها ونوى بالثاني
٣١٦ الفصل التاسع في هلاك المهر واستحقاقه	الاول
٣١٦ الفصل العاشر في هبة المهر	٣٥٦ مطلب لو قال أنت واحدة في جواب قول المرأة
٣١٧ الفصل الحادي عشر في منع المرأة نفسها بعهرها	طلقتي
والتأجيل في المهر وما يتعلق بهما	٣٥٧ مطلب لو قال نساء أهل الذنبا أو بالبدعة طوالت
٣١٩ الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر	وفيها المرأة
٣٢٣ الفصل الثالث عشر في تكرار المهر	٣٥٧ مطلب لو قال أنت ثلاث
٣٢٦ الفصل الرابع عشر في ضمان المهر	٣٥٧ مطلب لو قال أنت مني ثلاثا
٣٢٧ الفصل الخامس عشر في مهر الذي والحرق	٣٥٨ مطلب لو قال امرأتى طالق وله امرأتان له أن يوقع
٣٢٧ الفصل السادس عشر في جهاز البنت	الطلاق على أيتم ما شاء
٣٢٩ الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع	٣٥٩ مطلب لو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا
البيت	٣٦٠ مطلب اذا أضاف الطلاق الى جز مشائع من المرأة
٣٣٠ (الباب الثامن) في النكاح الفاسد وأحكامه	٣٦٠ مطلب لو قال قبل طالق يقع
٣٣١ مطلب غاب زوجها فزوجت بغيره	٣٦٣ مطلب اذا شك أنه طلق واحدة أو ثلاثا
٣٣١ (الباب التاسع) في نكاح الرقيق	٣٦٦ الفصل الثاني في اضافة الطلاق الى الزمان
٣٣٦ مطلب في العبد المسلم اذا أذن له مولاه التصرف	وما يتصل بذلك
بالنكاح	٣٧٠ الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه
٣٣٧ (الباب العاشر) في نكاح الكفار	٣٧٣ الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول
٣٤٠ (الباب الحادي عشر) في القسم	٣٧٤ الفصل الخامس في الكليات
٣٤١ وما يتصل بذلك مسائل	٣٧٨ الفصل السادس في الطلاق بالكتابة
٣٤٢ (كتاب الرضاع)	٣٧٨ مطلب انا كتب الطلاق واستثنى باللسان أو
٣٤٨ (كتاب الطلاق) وفيه سبعة عشر بابا	عكس لا يقع الطلاق

صفحة	صفحة
٤٩٥	٣٧٩ الفصل السابع في الطلاق بالانفاظ الفارسية
٥٠٥ (الباب التاسع) في الظهار	٣٨٧ (الباب الثالث) في تفويض الطلاق وفيه ثلاثة
٥٠٦ مطلب في حكم الظهار	فصول
٥٠٨ مطلب شروط الظهار	الفصل الاول في الاختيار
٥٠٩ (الباب العاشر) في الكفارة	٣٩٠ الفصل الثاني في الامر باليد
٥١٤ (الباب الحادي عشر) في اللعان	٤٠٢ الفصل الثالث في المشيئة
٥١٥ مطلب القذف بعمل قوم لوط لا يوجب اللعان عند	٤١٥ (الباب الرابع) في الطلاق بالشرط ونحوه وفيه
أبي حنيفة ووجهه عندهما	أربعة فصول
٥١٨ مطلب تعليق القذف بالشرط باطل لا يوجب حدا	الفصل الاول في ألفاظ الشرط
ولاللعان	٤١٥ مطلب ألفاظ الشرط بالفارسية
٥٢٢ (الباب الثاني عشر) في العنين	٤١٦ الفصل الثاني في تعليق الطلاق بكلمة كل وكلما
٥٢٦ (الباب الثالث عشر) في العدة	٤١٩ مطلب لو قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي الخ
٥٣٠ مطلب غاب زوجها فاخبرت بموته	٤١٩ مطلب لو قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي
٥٣٣ (الباب الرابع عشر) في الحداد	طالق الخ
٥٣٦ (الباب الخامس عشر) في ثبوت النسب	٤١٩ مطلب اذا علق الطلاق على التزوج وزوجه
٥٤١ (الباب السادس عشر) في الحضانة	فصولي وأجاز بالفعل لا يحنث
٥٤٣ فصل مكان الحضانة مكان الزوجين اذا كانت	٤٢٠ الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان وانا
الزوجية بينهما فائمة	وغيرهما
٥٤٣ مطلب مكان الحضانة مكان الزوجين	٤٢٢ مطلب اختلاف الزوجين في وجود الشرط
٥٤٤ (الباب السابع عشر) في النفقات وفيه ستة	٤٣٧ مطلب مدح محمد لابي يوسف حين سئل فلم يجب
فصول	مثل ما أجاب أبو يوسف
٥٥٣ الفصل الاول في نفقة الزوجة	٤٥٤ الفصل الرابع في الاستثناء
٥٥٣ مطلب في أخذ المرأة كفيلا بالنفقة	٤٦٢ (الباب الخامس) في طلاق المريض
٥٥٣ مطلب في الإبراء عن النفقة	٤٦٨ (الباب السادس) في الرجعة وفيما تحل به المطلقة
٥٥٣ مطلب مسائل الصلح عن النفقة وأنه يعتبر معاوضة	وما يتصل به
أو تقديرها	٤٧٢ فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به
٥٥٥ مطلب في الكسوة	٤٧٦ (الباب السابع) في الإيلاء
٥٥٦ الفصل الثاني في السكنى	٤٨٨ (الباب الثامن) في الخلع وما في حكمه وفيه ثلاثة
٥٥٧ الفصل الثالث في نفقة المعتدة	فصول
٥٦٠ الفصل الرابع في نفقة الاولاد	الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه وما يتعلق به
٥٦٤ الفصل الخامس في نفقة ذوى الارحام	٤٩٤ الفصل الثاني فيما جاز أن يكون بدلا عن الخلع وما
٥٦٨ الفصل السادس في نفقة المماليك	لا يجوز

﴿ فهرسة الجزء الأول من الفتاوى الخاتمة ﴾

صفحة	صفحة
١١٧ باب الحدث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره	٢ فصل في رسم المقتى
وفيه أربعة فصول	٣ (كتاب الطهارة) وفيه فصول
١٢٠ فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو	٣ فصل في الطهارة بالماء
١٢٨ فصل فيما يفسد الصلاة	٥ فصل في الماء المأكول
١٣٩ فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة	٨ فصل في البئر
بالقراءة	٨ فصل فيما يقع في البئر
١٦١ مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها وما يستحب	١٣ فصل في الحمام وأحكامه
١٦٤ باب صلاة المسافر	١٤ فصل في الماء المستعمل
١٧١ باب صلاة المريض	١٦ فصل فيما يجوز به التوضي
١٧٤ باب صلاة الجمعة	١٨ فصل في الأسائر
١٨٢ باب صلاة العيدين وتكبيرات أيام التشريق	١٨ فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو الخف
١٨٦ باب في غسل الميت وما يتعلق به الخ	أو البدن أو الأرض
١٩٥ بيان أن النقل من بلد إلى بلد مكروه	٣٢ (باب الوضوء والغسل) وفيه فصول
١٩٦ (كتاب الصوم) وفيه فصول	٣٢ فصل في صفة الوضوء
١٩٦ الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه	٣٦ فصل فيما ينقض الوضوء
الصوم ومن لا يجب	٤١ فصل في الترميم
٢٠٠ الفصل الثاني في النية	٤٢ فصل فيما يوجب الغسل
٢٠٢ الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار وفي	٤٦ فصل في المسح على الخفين
الأحكام المتعلقة به	٥٣ (باب التيمم) وفيه فصول
٢٠٤ الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره	٥٣ فصل في صورة التيمم
٢٠٧ الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم	٥٤ فصل فيما يجوز له التيمم
٢٠٩ الفصل السادس فيما يفسد الصوم	٦١ فصل فيما يجوز به التيمم
٢١٥ الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط	٦٤ فصل في المسجد
٢١٧ فصل فمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب	٦٩ (كتاب الصلاة)
٢١٨ فصل في النذر بالصوم	٦٩ (باب الأذان)
٢٢١ فصل في الاعتكاف	٧٥ مسائل اشتباه القبلة
٢٢٧ فصل في صدقة الفطر	٧٧ مسائل الأذان
٢٣٢ باب التراويح	٨٠ باب افتتاح الصلاة
٢٣٤ فصل في مقدار التراويح	٨٨ فصل فمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح
٢٣٥ فصل في وقت التراويح	١٠٠ فصل في المسبوق
٢٣٦ فصل في نية التراويح	١٠٤ فصل في مسائل الشك والاختلاف بين الإمام
٢٣٧ فصل في مقدار القراءة في التراويح	والقوم
٢٣٩ فصل في الشك في التراويح	١٠٩ فصل في الترتيب وقضاء المتروكات
٢٣٩ فصل في السهو وأحكامه	١١٥ فصل في الاستخلاف

صحيحة	صحيحة
٣٢٠ (كتاب النكاح)	٢٤٣ فصل في امامة الصبيان في التراويح
٣٢٠ الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وانه	٢٤٣ فصل في اداء التراويح قاعدا
يشتمل على فصول	٢٤٤ فصل في الوتر
٣٢٠ الفصل الاول في الالفاظ التي يعتقد بها النكاح	٢٤٥ (كتاب الزكاة)
٣٢٩ فصل في النكاح على الشرط	٢٤٦ فصل في صدقة الابل
٣٣١ فصل في شرائط النكاح	٢٤٧ فصل في صدقة البقر
٣٤٣ فصل في نكاح المماليك	٢٤٧ فصل في صدقة الغنم
٣٤٤ فصل في فسخ عقد القسولي	٢٤٨ فصل في صدقة الحلالان والفصلان والعجاجيل
٣٤٤ فصل في الوكالة	٢٤٩ فصل في الخيل
٣٤٩ فصل في الكفاة	٢٤٩ فصل في مال النجاسة
٣٥٤ فصل في الاولياء	٢٦٠ فصل في اداء الزكاة
٣٦٠ باب في المحرمات	٢٦٣ فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة
٣٦٧ فصل في اقرار احد الزوجين بالحرمة وفساد	٢٦٤ فصل في تجميل الزكاة
النكاح بسبب النسب وبطلان النكاح بملك اليمين	٢٦٥ فصل في موضع فيه الزكاة
٣٧١ فصل في مسائل النسب	٢٦٩ فصل في النذر
٣٧٤ باب في ذكرو مسائل المهر	٢٧٠ فصل في العشر والخراج
٣٨٤ فصل في المنعة	٢٧٦ فصل في العشر
٣٨٥ فصل في حبس المرأة بنفسها بالمهر	٢٧٧ فصل في خراج الرأس
٣٩٢ فصل في تكرار المهر	٢٧٨ فصل في احياء الموات
٣٩٦ فصل في الخلوة وتناكد المهر	٢٨١ (كتاب الحج)
٣٩٨ فصل في اختلاف الزوجين في المهر	٢٨٧ فصل فيما يجب الكفاة والصدقة على الحاج
٤٠١ فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت	٢٨٧ فصل فيما يجب على المحرم بارتكاب المحظورات
٤٠٤ فصل في دعوى النكاح	٢٨٨ فصل فيما يجب بلبس الخيط وازالة التفت
٤٠٨ فصل في الشهادة على النكاح	٢٩٠ فصل فيما يجب في قتل الصيد والبهائم
٤١٠ فصل في العنين	٢٩٢ فصل في كيفية اداء الحج
٤١٣ فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح	٢٩٨ الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة
٤١٦ باب الرضاع	٣٠١ فصل في العمرة
٤٢٢ فصل في الحضانة	٣٠١ فصل في القران
٤٢٤ باب النفقة	٣٠٤ فصل في التمتع
٤٣٩ فصل في القسم	٣٠٥ فصل في فائت الحج
٤٤٠ فصل في نفقة العدة	٣٠٥ فصل في الاحصاء
٤٤٢ فصل في حقوق الزوجية	٣٠٧ فصل في الحج عن الميت
٤٤٣ فصل في المرأة التي لا تدرى انها منكوبة أم مطلقة	٣١١ فصل في محظورات الحرم
٤٤٥ فصل في نفقة الاولاد	٣١٣ فصل في المقطعات
٤٤٧ فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام	٣١٥ فصل في الادعية والاذكار

صحيفة	صحيفة
٥٤٩ باب العدة	٤٥٠ فصل في نفقة المأول
٥٥١ فصل في انتقال العدة	٤٥٢ (كتاب الطلاق)
٥٥٣ فصل فيما يحرم على المعتدة	٤٦٧ فصل في الكتابات والمدلولات
٥٥٥ فصل في المعتدة التي تراث	٤٧٠ فصل في طلاق من لا يعقل
٥٥٧ فصل في النسب	٤٧١ فصل في الطلاق بالكتابة
٥٥٨ (كتاب العتاق)	٤٧٢ باب التعليق
٥٥٨ فصل في صريح العربية	٥١١ مسائل تعليق الطلاق بالتزوج
٥٦٣ فصل فيما لا يقع به العتق اذا لم ينو وما لا يقع به العتق وان نوى	٥١٩ فصل في تحريم الحلال
٥٦٣ فصل في التعليق والاضافة	٥٢٠ فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة
٥٦٩ فصل في الاستيلاء	٥٢٨ باب الخلع
٥٧٠ فصل في المكاتب	٥٣٨ فصل في الخلع بلفظ البيع والشراء
٥٧٢ فصل في الاعتناق عن الغير	٥٣٩ فصل في الخلع بالفارسية
٥٧٢ فصل في العتق بدعوى النسب وما لا يذى الرحم المحرم	٥٤٢ باب الطهار
٥٧٣ فصل في العتق المهم	٥٤٤ باب الايلاء
٥٧٣ فصل في اعتناق الحربي	٥٤٦ فصل في الفرقة بين الزوجين بملك أحدهما صاحبه وبالكفر
	٥٤٨ فصل في اللعان

﴿تمت﴾